





41







فصل فاع  
الباقر  
١٦٨

فصل في التوسل  
بابه



فصل في جنس مسائل لا تفتح فيه الشروط ٣٧١	فصل في الرجوع في الهبة ٣٧٢	فصل في العوض الموهوب ٣٧٣	فصل في هبة الوالد لوله وعلمه ٣٧٤	فصل في هبة الهبة للضعيف ٣٧٥	فصل في الصدقة ٣٧٦	فصل في هبة المرافق منه ٣٧٧
فصل في الصدقة ٣٧٨	كتاب الوقف فصول ٣٧٩	باب جعل دار مسجد أو خان أو شفاة أو مقبرة ٣٨٠	باب جعل في الوقف وإنما جعل في الوقف بدون ذكر في الشروط في الوقف ما يطرأ بالكل ٣٨١	مسائل الشروط في الوقف ٣٨٢	فصل فيما يدل على الوقف من غير ذكره في الأجل ٣٨٣	فصل في الاستجار ٣٨٤
فصل في وقف المنقول ٣٨٥	فصل في إيجابات ٣٨٦	فصل في وقف لغير ٣٨٧	فصل في رجل يوارس في يد أمها وقف ٣٨٨	فصل فمن يقف أرضه على نفسه أو لولده أو لغيره ويرثه ٣٨٩	فصل في الوقف على الولد والأخت والأخت ٣٩٠	فصل في الوقف على الغير ٣٩١
فصل في وقف أجارة الأوقاف ومزارعها ٣٩٢	فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه ٣٩٣	فصل فيما يتعلق بملك الوقف ٣٩٤	مسائل الوصية في الوقف ٣٩٥	كتاب الوصية فصول ٣٩٦	فصل فيما يجوز في الأوصياء ولما لا يجوز ٣٩٧	فصل في العيوب ما يمنع الوصية وما لا يمنع ٣٩٨
فصل في الاستقاع بالوصية ٣٩٩	فصل في مسائل متفرقة ٣٩٩	كتاب المسجد والزجاج ٣٩٩	باب الزجاج ٣٩٩	كتاب الوديعة ٣٩٩	فصل فيما يضمن المودع ٣٩٩	فصل فيما يعيد بضيعا ٣٩٩
فصل في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها ٣٩٩	كتاب العارضة فصول ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	كتاب النقطة ٣٩٩	كتاب اللقيط ٣٩٩	كتاب الخطبة والإمامة ٣٩٩
باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	كتاب الحنايا فصول ٤١٦	باب القتل ٣٩٩	فصل فيمن استوفى العقاصم ٣٩٩
فصل في القتل الذي يوجب الدية ٣٩٩	فصل في المرافعة ٣٩٩	فصل في المعاقلة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩
فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	فصل فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩٩	باب فيما يتعلق بمسألة ٣٩	

الفصل الاول  
وصف الامم

فصل ما ينقل  
به قول الواحد

فصل في الطلوع بأنواعه	<b>كتاب</b> <b>الشفعة</b> ٤٤٧	فصل في في بركات الوصي في مال اليتيم ودمه والدول والذات الصغرى	فصل فيما يكون قبول للموصية	باب الوصي وقبول وصوله	فصل فيما يكون رجوع عن الوصية وما لا يكون
فصل فيما يجوز لاسر العسكر	فصل في معاملة المؤمنين أمناء من أهل الحرب في دارهم	<b>كتاب</b> <b>السير</b> ٤٥٤	فصل فيما لا يشهد والحيلة وأبطالها	فصل فيما لا يشهد ياخذ العقر أولا يأخذ	فصل في ترتيب الشفعاء
باب الردة بأحكامها	باب ما يكون إسلام من الكافر وما لا لا يكون	فصل في استيلاء أهل الحرب على أموال المسلمين	فصل فيمن يصلح لأمر الجيوش	فصل في قسمه الغنائم ٤٥٧	فصل في الإمان ٤٥٦
فصل فيما يجوز رهنه والأيجوز	<b>كتاب</b> <b>الرهن</b> ٤٦٥	فصل في إسلام أهل الشرك على أهل الحرب	فصل في خراج الأرض	فصل في هذا الذمة وما يوجد فيها من الحرية وما نقل	فصل فيما يطل بالأرثقاء
فصل أحقار الرهن عند قضاء الدين	فصل في حانة الرهن والحاجة عليه ونفق الرهن وموئنته	فصل في أحلاف الرهن والمؤمن	فصل والعدل في الرهن	فصل فيمن رهن بمال الغير	فصل في الانتفاع بالرهن
فصل في شرك الرهن	فصل في شركة الوجوه	فصل في شركة المفاوضة	فصل في شركة العتاق	<b>كتاب</b> <b>الشركة بوجوهها</b> ٤٧١	فصل فيمن رهن بمال الغير
		فصل في المحرر الشفعة والتدبير والعقود	<b>كتاب</b> <b>الحج</b> ٤٧٨	<b>كتاب</b> <b>المأذون</b> ٤٧٥	فصل في شركة الفاسد

10







٧١

الكتاب في خط  
الأمر في دار  
الكتاب في خط  
الكتاب في خط

الكتاب في خط  
الكتاب في خط  
الكتاب في خط  
الكتاب في خط  
الكتاب في خط  
الكتاب في خط  
الكتاب في خط  
الكتاب في خط

الكتاب في خط
الكتاب في خط
الكتاب في خط
الكتاب في خط























واختلف المشايخ في بول المرأة والقارة اذا اصابا الثوب قال بعضهم يفسد اذا اذ على قدر الدم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد  
اصلا وقال بعضهم يفسد اذا فحش ويظهر ان الضرورة في التحفيف لا في سلب النجاسة **دم الشئ** وما يعثر في الماء لا يفسد الثوب  
في قول ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يفسد اذا فحش **دم الحائض** والورقة يفسد الثوب الماء **دم البق** والبعض والبرص  
لا يفسد عندنا والطحال والكبد طاهران قبل الفصل حتى لو اطلق وجه الخفق على جوارحه لم يفسد من الدم في عروق الكبد  
بعد ان يخرج لا يفسد الثوب ان فحش وعن ابو يوسف يفسد الثوب اذا فحش ولا يفسد العذر **الدم** الذي يظهر على الرجل المرح وسحق  
ولم يسيل ليس نجس في قول ابو يوسف وقال محمد نجس ماء الطابق نجس قياسا وليس نجس استسكانا ومروءة اذا احتوت العذرة  
في بيت فاما ما به الطابق ثوبا لا يفسده استسكانا لم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كونه طابق  
او بيتا لا يفسد ان كان عليه طابق فوق الطابق وقطاعه وكذا الحمام اذا اخرج من النجاسة فوق حيطانها وكذا قنطرة من كذا وكذا  
في الاصطبل كوز معلق في ماء فترشح من اسفل الكوز في القياس يكون نجسا لان البنية في اسفل الكوز صار نجسا بخارج الاصطبل  
وفى كذا كذا لا يتنجس لان الكوز طاهر والماء الذي في طاهر فاني ترشح من كونه طاهر اذا اصابه ومعه شعر الا في ذكرنا ان يجوز  
طهارة فلو وقع انسان سنة وقطع اذنه ثم عاد الى مكانها وصل على كونه واذنه في كونه يجوز صلاته في ظاهر الرواية وكذا الوضوء  
وفي عنقه فلا بد فيها من كلب وذي بجموز صلاته وما يطره جلد بالداغ يطره جلد بالذكاة ذكر شمس الأئمة الحلواني  
سيفرطان يكون الذكاة من اهلها في محلها وهو ما بين التبة والحسين وقد ينجس لو كان مأكولا لا ينجس اكله تلك الذكاة وذكر  
الناطقي فاصلي ومعه من لحم السباع كالتعلية نحوه اكثر من قدر الدم لا يجوز صلاته وان كان مذبوها **لوصلي** ومعه لحم يترك قد ذبح  
جازت صلوة لان سور التعلية نحوه نجس وما كان سور نجسا لا يطره جلد بالذكاة وانما يطره اذا لم يكن سور نجسا وعند الفقيه  
ابن جعفر اذا صلي ومعه لحم سباع الخش قد ذبح لا يجوز صلوة ولو وقع في الماء افسده وذكر الناطقي عن محمد اذا صلي على جلد كلب  
او ذئب قد ذبح جازت صلوة **الكلب** اذا اخذ عضوا انسانا او ثوبا فيه ان اخذه في الغضب لا يفسده وان اخذه في المزاح واللعب  
يفسد لان في الوجه الاول اخذ بسنة وسنة ليس نجس وفي الوجه الثاني اخذ فيه ولما نجس اذا مشى الكلب على شيء فوضع انسانا  
رجله على ذلك الموضع ان كان الشئ رجلا بحيث لو وضع عليه شيء يستل بصير الشئ نجسا فايصبه يكون نجسا واذ لم يكن  
رجلا لا يتنجس وفي رواية لا يتنجس الشئ وهو محمول على الوجه الثاني وكذا الكلب اذا مشى في طين وردغة يتنجس الطين  
والردغة اذا صلي وهو حامل تهيدا على دمه جازت صلاته واذا اصاب دم الشهيد ثوبا انسان افسده **لعاب الفيل**  
نجس كلعاب الفهد والاسد اذا اصابا ثوبا بخرطومه نجسه **الثوب** اذا غسل ثلاثا وعصر مرة لا يطهر الا في رواية  
عن ابو يوسف وان غسل ثلاثا وعصر مرة ثم تقاطرت قطرة فاصابت شيئا من عصره في المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث  
لو عصره لا يسيل منه ماء ذاك الطاهر والافاقا طهره نجس واذا اصاب شيئا افسده اذا غسل الثوب ثلاثا وعصر في كل مرة وقوة  
اكثر من ذلك ببالغ فيه صيانة للثوب لا يجوز اذا انا م الكلب على حصى السجدة ان كان نجسا لا يتنجس وان كان نجسا لم يطهر  
اثر النجاسة فيه فكذلك اذا لم ينجس في منزله فاستغنى الماء من وقوعها فاصاب ثوبا من ثوبه لونه النجاسة فيه بصير نجسا والا فلا  
وكذا لو ابل الخمار فوجها جاز ما بالثوب ثوبا انسان لا يفسده لم يبق ان يبول وان كان الماء ما كذا في رواية  
قد رددت دم افسد **الكلب** اذا خرج من الماء وانسحق فاصاب ثوبا انسان افسده قيل ان كان ذلك ما بالثوب لا يفسد الا اذا اصاب  
المطر جلد وفي ظاهر الرواية اطلق ولم يغسل **اذا صلي** ومعه قارة او هرة او حية يجوز صلاته وقد ساء وكذا اكل ما يجوز  
التوضي بسوره وان كان في كفه ثوبا وجوز كلب لا يجوز صلاته لان سور نجس لا يجوز التوضي ولو صلي ومعه جلد حية اكثر من قدر  
الدم لا يجوز صلاته وان كانت مذبوحة لان جلد لا يجمل الرباغ فلا يقيم الذكاة مقام الدباغ واما قميص الحية

ذكر شمس الأئمة الحلواني الصحيح انه طاهر اذا صلي وفي كفة بيضة مذرة قد حال بمحاذ ما جازت صلاته وكذا البيضة التي  
فيها فخرج ميت **البيضة** الزطبة او السليخة للزطبة اذا وقعت في ثوب لا يفسده في قياس قول ابن حنيفة **امراة** صلت بها  
صبي ميتا لم يكن استهل فصلا فاسدة غسل اوله بغسل وان كان قد استهل ولم يغسل فكذلك وان كان قد  
غسل جازت صلاتها والمستحب ان لا يصل على هذه الحالة **تورا** صابنه عصير ومضى على ذلك ايام جازت الصلوة  
فيه عند اصحابنا لانه لا يصير غرا في الثوب **امراة** صلت ومعهاد ود القز جازت صلاتها لانه ليس نجس **ثوب** اصاب  
النجاسة طرفا منه فنسخت ذلك الموضع بغسل منه طرعا بالخرق جازت الصلوة فيه اذا اقامه ملاء الفم ينبغي ان  
يغسل فاه فان لم يغسل حتى لو صلي جازت صلاته لانه يطهر بالتراف في قول ابن حنيفة ومحمد وابي يوسف وكذا  
اذا شرب الخمر ثم صلي بعد زمان وكذا اذا اصابته النجاسة بعض اعضائه فلحها بالسنة حتى ذهب اثرها  
وكذا السكين اذا تنجس فلحها بسنة او سمحه برقيقه وكذا الصبي اذا اقامه على ثوبا لا يفسد ثوبا الذي يلبسها  
يطهر **اذا صلي** في ثوب محشوب طائفة نجس وظاهره طائفة جازت صلاته في قول محمد ومحمد ويجعل كثرين وعلى قول  
ابو يوسف لا يجوز ويجعل كثوب واحد **لو صلي** في ثوب محشوب طائفة طاهرة وظاهره كذلك وحشوه نجس  
جازت صلاته في قول محمد وذكر في السير ما يدل على هذا وعلى قول ابو يوسف لا يجوز الصلوة في الفصيلين وقول اقرب  
الى الاحتياط **الارض** او الشجر اذا اصابته النجاسة فاصابها المطر ولم يبق له الا ان يصير طاهرا **اذا صلي** ومعه  
تكة من شجر الكلب جازت صلاته لانه تبع **امراة** اذا احتضت نجسا نجس فغسلت ذلك الموضع ثلاثا بما  
طاهر يطهر لانها انت بما في وسعها وينبغي ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملوئ بلون الحاء **اذا كان**  
على بدن الرجل فقطة بيست ما تحتها من الرطوبة ولم ينهب الحلة عنها فوضا واز الماء على الجلد جاز  
وان لم يصب ما تحتها لان الواجب غسل الظاهر دون الباطن **الحمار** اذا وقع في الملاحظة وصار ملحا كان لكل  
طاهر احل اكله في قول محمد وعلى قول ابو يوسف نجس وكذا العذرة اذا احرقت وصارت مراد **والطين**  
النجس اذا جعل منه الكوز والقدر فطبخ يكون طاهرا **الجلد المدبوغ** اذا اصابته النجاسة ان كان  
صليا لا ينشف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم فان كان ينشف النجاسة ان امكن عصره يغسل  
ثلاثا ويعصر في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن عصره عند ابو يوسف يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر  
وعند محمد لا يطهر ابدا وعلى هذا الخلاف التحمد اذا طبع بالخر والحديد اذا موه بالماء النجس عند محمد لا يطهر  
ابدا وعند ابو يوسف يغسل في الماء الطاهر ثلاثا فيطهر والحديد بقوة بالماء الطاهر ثلاثا ويورد في كل مرة  
فيطهر وكذا الحصر من البردي اذا اصابته النجاسة وهو جدد لا يطهر عند محمد وعند ابو يوسف يغسل ثلاثا  
ويجفف في كل مرة فيطهر قد ذكرنا هذا في ثراك النمل **والبور** يامن القصب يغسل ثلاثا ويطهر بالاخراف لانه  
لا ينشف النجاسة فيه وعن محمد جلد الميتة اذا لم يمسس ويقع في الماء لا يفسده ولو صلي معه جازت صلوة وان  
كان اكثر من قدر الدم **اذا دبح** بالزمار او الملح او بالسيف او ما ينفعه عن الفساد ويخرجه من حد الاكل فهو  
دباغ **الخشب** اذا اصابته النجاسة فاصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل وان لم يصبه المطر فالا  
يطهر بالجفاف اذا لم يبق اثر النجاسة واختلفوا في الشجر والكل ما دام قائما على الارض يطهر بالجفاف  
وبعد ما قطع لا يطهر لا بالغسل وكذا الحصى احكاما حكم الارض اذا تنجست نجفت وذهب اثرها انا الاجرة  
اذا كانت مفروشة فحكمها حكم الارض يطهر بالجفاف وان كانت موضوعة تنقل وتحول من مكان الى مكان ان كانت



النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلوة عليها وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي  
لا يجوز والسبب الذي بعض طائفة نجس جازت الصلوة على الجانب الظاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر  
بتحركه او لا يتحرك لان السبب بمنزلة الارض فيستقر طرفه طهارة مكان المصلي بخلاف ما اذا صلى في موضع طاهر وطرف  
منه نجس فليس الطرف الطاهر والقى الطرف النجس على الارض يتحرك بتحركه لا يجوز صلاته **اذا اراد ان يصلي على ارض عليها**  
**نجاسة فكسها بالتراب ينظر ان كان التراب قليلا بحيث لو استشمه بجذراجه النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا**  
**لا يجزى النجاسة بجوز الحجر** اذا اصابته النجاسة ان كان حجره يثرب النجاسة كحجر الرخا يكون يسه طهارته  
وان كان لا يثرب لا يطهر **النجاسة** **النجاسة** اذا اصابته نجاسة وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف لانه ليس بارض وان  
كان مفروشا صلى عليه بعد الجفاف جازت صلاته لانه صار كوجه الارض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايات  
**اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يكن على النجاسة مقدرا يمكنه اداء ركعتين**  
**جازت صلاته والا فلا** **اذا صلى في مكانه المسك** ان كانت النجاسة يابسة جازت لانها بمنزلة المدبوعة وان كانت رطبة فان  
كانت نائمة دابة مذبوحة جازت صلاته لانها طاهرة وان لم يكن مذبوحة فصلوة فاسدة والمسك حلال على كل حال  
يؤكل في الطعام ويجوز في الادوية ولا يقال بان المسك دم لانها وان كانت دما فقد تغيرت فيصير طاهرا كرماد العذرة  
**المصلي اذا بال في التوراة وسحق المذرة التوراة بحرقه مبلولة نجسة ثم خبزت ان كانت النجاسة قديسة ولم يثربها قبل**  
**الصاق الخبز للتوراة لا يتنجس الخبز لان النار اكلت البقرة ما كان الارض اذا دبست بالشر فاذا المصنف الخبز بالتوراة حال**  
**قيام البقرة بالخبز نجس** وقيل ان كان الخبز خبز حنطة او شعير لا يتنجس وان كان الخبز خبزا للارز والجوارس يتنجس لذلك  
**يشق الخبز** ومعه دم نجس جازاها فالصحيح انه لا يمنع جواز الصلوة لان الكلى درهم واحد **اذا صلى في ثوب ذي طاق**  
**واحد كالف درهم** وعليه نجاسة اقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الاخر فلو جمعها يكون اكثر من قدر الدرهم  
لا يمنع الصلوة في ثوبه وليس هذا كالجاسة المتفرقة في ثوب واحد ولو كانت النجاسة على السباط او على الارض تحت القدمين  
يجمع كما في ثوب واحد ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم ولو جمعها يكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع  
بينهما وينبغي جواز الصلوة ولو صلى في ثوبين طاقين اصابته نجاسة احد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول ابو يوسف  
هو كثوب واحد لا يمنع جواز الصلوة وعلى قول محمد بن يعقوب وقيل ان كان مضر بايمنع عندهم وقول ابو يوسف لو وسع وقول محمد  
احوط وفيما اذا كانت البطانة نجاسة او الظهارة او كان الخشونجا الاحوط قول ابو يوسف الماء الذي يبيد من اناء  
طاهر هو الصحيح لانه متوكد ان يبلغ اذا حمل السرفين في الطين وطبق به شئ فيس فوضع عليه منديل مبلون يتنجس  
الحنان والتراب نجس اذا هبت الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفه اثر النجاسة ولو نزل الريح على النجاسة وثمة ثوب  
مبلول معلق بصبية الريح فيل ياب يتنجس وهو قول ثمس الامم الحلواني اذا اصابه مزارين شاة ميتة وصلى معها جازت  
صلاته **وكذا لو اصابه الماشاة ودبغها وجعل فيها اللبن والسنجان وكذا الكرش وكل ما يمنع من الضاد ويخرج عنه**  
**هذا الاكل فهو باع** كان ذلك التراب والشمس ونحوه وقال ابو يوسف اكثر لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة اللحم اذا دخل الماء  
في صبه لقرحة كبره ذلك في قول ابو حنيفة لان غده لا يباح التدوي ببوله بول كونه **الحنف** اذا اصابته النجاسة ان كانت  
متحدة كالعذرة والروث والمثني يظهر الحث اذا دبست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل وعن  
ابو يوسف اذا سمع على وجهه المبالغة بحيث لا يبق لها اثر يطهر وعلى الفتوى لعموم النكاح وان لم يكن النجاسة متحدة كالبول  
كالبول والخمر لا يطهر الا بالغسل في قول ابو يوسف اذا التقي عليها ترابا نسمها يطهر لانها تغيرت في معنى المتحدة يؤخذ

والنوب لا يطهر الا بالغسل الا في النكاح فانه يظهر بالفرق قبل منى المذابة لا يطهر بالفرق لانه رقيق بمنزلة البول  
والبدن لا يطهر من جميع ذلك الا بالغسل ولو مسح موضع النجاسة ثلاث مرات ثلاث خرق مبلولة قدر قبل هذا يجوز  
اذا كان الماء متقاطرا **اذا اصاب الثوب بغيره فكرن وحكم بطهارته فاصابه ماء بعد ذلك الصحيح انه يعود نجسا والارض**  
**اذا اصابها النجاسة فحقت فذهب اثرها ثم اصابها الماء بعد ذلك الصحيح انه لا يعود نجسا وكذا لو حقت الارض وذهب**  
**اثر النجاسة ثم رث عليها الماء وجلس عليها لا بأس به** **التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس وعلى العكس الصحيح ان**  
**الطين نجسا** **اذا كان نجسا** **خف** بطانة ساقه من الكرياس فدرخ في خرقة ماء نجس فغسل الخف ودلكه باليد وملاؤه  
ثلاث مرات واهراق الماء يصير طاهرا لانه انى ما هو امكن **اذا دبح شاة** ومسح السكين بصوفها يطهر اذا ذهب اثره  
وكذا السيف اذا نجس فمسحه بتراب وخرقة وذهب اثر الدم **ثوب** اصابته نجاسة رطبة فالق عليه ثوبا يمكن ان يجعل  
من عرضه ثوبين كالنهالي يجوز في قول محمد وان كان لا يمكن من عرضه ان يجعل ثوبين لا يجوز ولو اتى عليه ثوبا لم يمكن ان يجعل  
الشيوخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل جازت صلاته وقال ثمس الامم الحلواني لا يجوز الا ان يلقى على هذا الطرف والطرف الاخر  
فيصير بمنزلة ثوبين وان كانت النجاسة يابسة جازت صلاته على كل حال لانها لا تنصق بالثوب الملقى عليه اذا نام الرجل على  
فرش فاصابه المني وبس فرفق الرجل في ابل الفراش من عرقه لم يضر اثره في جسد لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيرا  
حتى ابل الفراش ثم اصاب بل الفراش جسد فظهر اثره في جسد لا يتنجس بدنه وكذا الرجل اذا غسل رجله ومشي على ارض  
نجسة بغير كعب فابل الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يضر اثره بل الارض في رجله فصلى جازت صلاته  
وان كان بلل الماء في الرجل كثر حتى يمشي على الارض وابل وجه الارض فصار طينا ثم اصاب الطين رجله لا يجوز صلاته قيل ان كانت النجاسة  
في الارض يابسة فرفعها من مبلولة لا يتنجس رجله وان كانت النجاسة في الارض رطبة ورجله يابسة يتنجس الرجل **رجل** دخل  
مربطافا صاب رجله من الارض فصل في قول الامام اسامة به ما لم يغتسل لعموم البلوي وعن محمد بن رخص في الارض حين قدم الرمي يبارأ  
فيمسح بالتراب وان اصاب الخف شئ يعتبر فيه قدر الربع والمد من الربع ربع ما دون الكعبين لا ما فوقهما زيادة على الخف  
**اذا استنجى الرجل ورجاه الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدر ما الاستنجاء في حقه لا بأس به** ويطهر حقه بغير الماء  
موضع الاستنجاء كما قلنا في معرفة العمقة اذا اخذها بيد نجسة وغسل يده ثلثا اذا ظهرت يده يطهر العروة بغير **الحصير** من التراب  
اذا نجس ان كانت النجاسة رطبة يغسل بالماء ثلثا ويقوم على الحصير حتى يخرج الماء من ثقابه فان كانت النجاسة قديسة  
والحصير يدك حتى تلبس النجاسة ويؤكل بالماء ولو كان الحصير من القصب ذكرنا ان يغسل ثلثا فيطهر **السباط النجس** اذا لقي  
في الماء الجاري فغير عليه الماء ليلة يطهر **الاجر** اذا نجس وهو غير مفروش ان كان قدما مستحولا يغسل ثلثا فيطهر وان كان جديدا  
يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة **اذا نجس اليد** بدهن نجس فغسلها ثلثا من غير حرض وبقى اثر الدهن في يده على قياس قول  
ابو يوسف يطهر اذا امسكها رجله في ثوب وذا فيه اثر الدم لا يتنجسه لان كل ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا اذا وجد الشعر  
في غير الابل والغنم يغسل ثلثا ويؤكل وان كان في احشاء البقر لا يؤكل اذا احرق الرجل راس شاة قد قطعت بالدم ولم يغسل  
وطبخه في قدر جاز ولا يفسد المرقمة **الحم** اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا وان لم يكن على الدم المسفوح لا يكون نجسا  
**الطار** اذا وقع في قدر ووات فيه ان وقع حال الغليان فالكف فاسد به او جميع ما فيه وان وقع فيه بعد ما سكن عن الغليان يصب  
ويغسل **الحم** الذي كان فيه ويؤكل اذا اصاب الطباخ في القدر كان الخمر غريبا فغسلها فالكف نجس لا يطهر بداهة وروى عن ابو يوسف  
انه يغسل ثلاث مرات لا يؤخذ به وكذا الخنطة اذا طبحت في الخمر لا يطهر اذ قال مولانا رضى وعندي اذا صب في الخمر وترك حتى  
صار الكحل لا بأس به ولو صب الخمر على خنطة يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة **البعر** اذا وقع في الحلب عند الحلب فروي من ساعته



لاباس به وان نقت البعر في الدين يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك **اذا صلى** على الدابة وفي سرجه نجاسة ان كان ذلك من  
عرق الدابة لا باس به لا يمسك فلا يمنع الجواز وان كانت من دم او عذرة اكثر من قدر الدرهم لا يجوز بعلم الفارة اذا وقع  
في حطة فطنت الحنطة لا باس بكل الدقيق الا ان يكون كثيرا يظهر اثره بتغيير النظم وغيره **خبر** وجد في خلالة  
بعر الفارة ان كان البعر على صلابته بر والبعر بول الخنزير **حرم** صبت في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار خاما بحيث  
لا يمكن اكله لمخوضته ومخوضتها حموضة الخل لا باس باكله وعلى هذا في جميع المسائل اذا صب فيه الخمر صار خلا لا باس  
**فأرد** وقعت في خمر فاستخرجت قبل المتفتت ثم صارت خلا لا باس باكله وان تفتت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر  
خلا لا يجل اكله وكذا الكلب اذا وقع في عصير ثم تحرك العصير ثم تخلل لا يجل اكله لان لعاب الكلب قاهر فيه وان لا يصير  
خلا الخمر اذا صب فيه الماء صب في خمر ثم صار خلا لا يمسك من اكله وكذلك من اكله **الحلل** النجس اذا  
صب في خمر صار خلا لا يكون نجسا لان النجس لم يتغير **رد** اذا غسل ثوبا وكان عتيقا مستعلا يطهر وكذا الوص في الخل  
يصير طاهرا **رد** العصير اذا غلا واشتد وندف بالزبد وسكن عن الغليان وانقص ثم صار خلا لا يترك الخل فيه حتى يملأ  
مكنه وارتفع جازا لخل الى راس الدن يصير طاهرا في قول من يقول بتطهير النجاسة باسوي الماء من المايعات وكذا  
الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل **الرفيف** اذا بقي في الخمر ثم صار خلا لا يمسك من اكله والصحيح انه طاهر اذا  
لم يبق فيه رائحة الخمر **كذا** البصل اذا بقي في الخمر ثم تخلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا لا يمسك من اكله **التبن** النجس اذا جعل  
في الطين ان كان التبن قافيا يري عينه كان نجسا ان كان ثوبا او افلا **اذا صلى** في قبص من غير سراويل ان كانت الركبة  
والشرة مستوفيتين جازت صلاته وكذلك لو كانت الركبة مستورة والشرة مكشوفة وعلى العكس لا يجوز وكذا الوصل  
على هذا الوجه في زار واحد لان الشرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على قول من يجعل الركبة عضوا  
كاملا اما على قول من يجعل الركبة مع الخد عضوا واحدا لا تقدر صلاته لان الركبة لا تبلغ رجب المحلة **الجنب** اذا  
دخل الحمام واتزر وضل الماء على يده وخرج يحكم بطهارة الارزاق وان لم يعصره مروية ذلك عن ابي يوسف وان لم يكن  
الرجل مستنجبا فهو نجس اذا شرب الخمر ونام وسال من فيه شيء على وسادته ان كان لا يري فيه عين الخمر ولا رايحة  
ينبغي ان يكون طاهرا في قول ابي حنيفة وابو يوسف وبطهر النجس بريقه اذا وقعت النجاسة في صغ فانه يصنع به  
الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر كالماء اذا اختصت بجناء نجس اذا شرب الخمر وصلى لم تجز صلاته ان كان ما اصابه  
الخمر اكثر من قدر الدرهم وان كان اقل من ذلك جازت صلاته وان شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات جازت صلاته  
في قول ابي حنيفة وابو يوسف **وكذا** اذا اقام الرجل وصلى فهو على هذا الوجه **الارض** اذا اقتبست بيول واجتاج  
اناس الى غسلها فان كانت رخصة صبب الماء عليها ثلاثا فطهر وان كانت صلبة قالوا صبب الماء عليها  
وبدلك ثم ينشف بصوف او خرقة يفعل ذلك ثلاث مرات فطهر وان صب عليها ماء كثير حتى  
تفرقت النجاسة ولم يبق نجس ولا لونها وتركته حتى جفت فطهر **اذا كانت** النجاسة تحت القدم  
اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة وان كانت النجاسة تحت القدم اقل من قدر الدرهم ولو جمعت  
يصير اكثر من قدر الدرهم فانها يجمع وينع الصلوة **وكذا** لو كانت النجاسة في موضع السجود او في  
موضع الركبتين او اليدين ولا يجعل مكان لم يضع العضو على النجاسة هذا كما لو صلى في افعال احدى قدميه  
جازت صلاته ولو وضع القدم على النجاسة لا يجوز ولا يجعل مكان لم يضع ويكره الصلوة في سبع مواطن  
في اربع الطريق لانه يصير غاصبا حق الغير وفي مواطن الاجل والمنزلة والمجزرة والمخرج والمغسل

والحمام لان هذه المواضع لا تخلوا عن النجاسة غالباً فان غسل في الحمام موضع البس فيه فائس ففصل  
فيه لا باس به وكان واحدا من الزهاد يفعل كذلك ولا باس بالصلوة في موضع جلوس الخاق لانه لا نجاسة  
فيه ومنها الصلوة في المقبرة لانه تشبه باليهود فان كان فيها موضع اعز للصلوة فيلبس فيه قبو ولا  
نجاسة لا باس به ومنها الصلوة على سطح البيت واراد به الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ولا باس بالصلوة  
على الحشيش والحصى والبسط والبوارى **ولو صلى** على وجه الارض وبسط كفه على وجه الارض لصيانة الوجه  
على التراب ولرفع خذل الارض او برد ما فسجد على الكه لا باس به ولو كانت الارض نجسة فخلع عليه وقام  
على غلبه جازا اما اذا كان العنق طاهرا وباطنه طاهرا فطاهر وان كان ما على الارض منه نجسا فكل  
وهو بمنزلة ثوب ذي طاقين اسفله نجس فقام على الطاهر وقدر وان كان الرجل في مكعب او في غل لا يجوز  
**وكذا** الوصل كنه على موضع النجاسة وسجد على كنه لا يجوز **باب** المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسده الا ان  
يغلب ويكثر ويجوز الصلوة على الثلج ان كان لينة ويستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الارض وان كان يغيب فيه  
الجبين ولا يستقر لا يجوز كما لو سجد على الهواء **وكذا** التبن والقطن المحلوج وكل ما لا يستقر فيه الجبهة  
كالدهن والمجاورس ويجوز على الحنطة والشعر لانه يستقر فيه الجبين ويجوز جمع ما تحته ولو سجد على ظهر  
الميت ان كان على الميت ليد لا يجزى جمع الميت لانه سجد على الكبد وان كان مجزى جمع الميت لا يجوز لانه  
سجد على الميت ولا يصلي في طين وردعة لان فيه تلطع الوجه والثوب وان كانت الارض ندية بحيث لو وضع  
جبهته عليها لا يتلطع لا باس به ولا باس بالصلوة على الهجلة ان كان موضوعة على الارض لانها بمنزلة السرى  
وان كانت في غسق الدابة وهي سيرا ولا تسير ففي صلوة على الدابة **اذا صلى** في ملك الغير فهو على وجهه  
اذا ان يكون مسلم او كافرا فان كان كافرا لا يجوز لانه لا يرضى بصلوة المسلم في أرضه وان كان مسلم  
فان كانت من روعة او مكروية لا يصلي لانه لا يرضى بها صاحب الارض وان لم يكن من روعة لا يضرها الصلوة  
لا باس به لان صاحب الارض يرضى بذلك وان ابتلى بين ان يصلي في الطريق وبين ان يصلي في ارض الغير من روعة  
كان الصلوة في الطريق اولى لانه لا حق في الطريق ولا حق له في ارض الغير **السئلة** اذا نجت فاصابها المطر  
ثلاث مرات والشر ثلاث مرات فطهر اذا فاق الرجل جثته فوجد فيها فارة ميتة ان لم يكن الجثة ثقب بعيد  
كل صلوة صليها من حين لبسها وان كان الجثة ثقب بعيد صلوة ثلثة ايام وليا اليها في قول ابي حنيفة وعندها  
لا يعيد الا ان يعلم الوقت الذي مات فيها كما قد في البير **ولو شرع** في الصلوة وفي كونه فرخة حية فلما فرغ من  
الصلوة فنظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلوة لا يلزمها الامارة وان غلب على ظنه انها  
ماتت في الصلوة لزمته الامارة **اذا شرع** الرجل في الصلوة فرائى ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم ان كان مقتديا  
وعلم انه لو قطع الصلوة وغسل النجاسة بذكر امامه في الصلوة او بذكر جماعة اخرى في موضع آخر فانه يقطع الصلوة  
ويغسل الثوب لانه قطع للكمال وان كان في آخر الوقت ولا يترك جماعة اخرى مضى على صلاته ولو راي ثوبا امامه  
نجاسة اقل من قدر الدرهم فان كان مذهب المقتدي ان النجاسة القليلة لا يمنع الصلوة ومذهب الامام  
انها يمنع فصل الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدي ولا يجوز صلاة الامام وان كان مذهبها على العكس  
فحكمها على العكس اذا راها الرجل في ثوب غيره نجاسة اكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه انه لو اخبره بذلك  
يفعل النجاسة فانه يخبره ولا يبعه ان لا يخبره وان كان في قلبه انه لا يفتت الى كلامه وسعه ان لا يخبره والا



بالمعروف على هذا اذا انكشف ما بين الشرة والعانة قدر الربع يمنع جواز الصلوة لانه انكشف ربع عضو  
كامل والماء حول جميع البدن من ذلك الموضع **رجل** مكي في قميص واحد يحمل الجيب جازت صلوة وان كان  
يقع بصره على عورة في الركوع سواء كان عرض النجاسة او لم يكن وعورة لا تظهر في حقه وانما تظهر في حق الغير  
ولو وقع نظر المصلي على عورة الغير لا تفسد صلوة في قول ابي حنيفة **ولو نظر المصلي الى فرج امرأة بشهوة حُرمت**  
عليها وانما لو نظر في فرج ام امرأة حرمت عليها امراته وان نظر الى فرج امرأة التي طلقها طلاقا رجعا يصير  
مراجعا ولا تفسد صلوة في الوجه كلها في قول ابي حنيفة **الدهن** النجس اذا اصاب ثوبا انسان اقل من قدر الدرهم  
ثم انبسط وصار اكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبروا فيه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة واذا بسط  
الثوب لظاهر اياها على ارض نجسة مبتلة وظهرت البتة في الثوب لكن لم يصير طبا ولا لجال الوعر سبيل منه شيء  
متعارف لكن موضع الذروة يعرف من ساير المواضع الصحيح انه لا يصير نجسا وكذا لو لم يمس الثوب النجس في ثوب  
ظاهر النجس طيب مبتل فظهرت ذروته في الثوب لظاهره لكن لم يصير طبا ولا لجال الوعر سبيل منه شيء متعارف لا يصير  
نجسا وكذا لو لم يمس الثوب النجس في ثوب **باب الوضوء والغسل** في اباب فضول سبعة فضل في صفة  
الوضوء وفضل فيما ينقضه وفضل في النوم وفضل في غسله وفضل فيما يوجبه وفضل في المسح على  
الخطمين وفضل في الخيض **فصل** في صفة الوضوء فرض الوضوء غسل الاغضاء الاربعة المعروفة والوضوء  
انواع ثلثة فرض وهو وضوء المحدث عند القيام الى الصلوة وواجب وهو الوضوء للطواف ان طاف بالبيت  
بدونه جاز طوافه ويكون تاركه للواجب **وسدروب** وذلك غير معدود ضمنها الوضوء للنوم اذا اراد النوم يستحب له  
ان يتوضا **ومنها** المحافظة على الوضوء وتفسيره ان يتوضا كلما احدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها **ومنها**  
بعد النجاسة وبعدها الشرا ومنها الوضوء على الوضوء **ومنها** الوضوء اذا فعله فتهققة **ومنها** الوضوء لغسل الميت  
وسن الوضوء كثير فمنها الاستنجاء اذا اراد ان يتوضا بعد ما احدث فانه يغسل موضع النجاسة فان ترك  
الاستنجاء بالماء واستنجى بالجر او بالمدح جاز ولا يعتبر فيه العدد وانما المعتبر فيه الانتقاء والاستنجاء بالماء بعد  
الاستنجاء بالجر ابدع عندنا ويغسل يديه واختلص انه يغسل يديه قبل الاستنجاء او بعده والاصح انه يغسلها  
مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده ويستحب واختلفوا ايضا في وقت التسمية والاصح انه يستمر مرتين مرة قبل  
كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستنجاء وستة العورة ولا يستن الاستنجاء في حدث اربع والنوم وان  
جاوزت النجاسة موضع الشرج ان كان المجاوز اكثر من قدر الدرهم يفترض غسلها بالماء وان كان درهما  
فادونه لا يفترض غسلها بالماء في قول ابي حنيفة وابو يوسف فان لم يغسل النجاسة وصلى جاز ويبنى ان يمتنع  
خطوات ثم يستنجى وصورة الاستنجاء بالماء ان يرفى موضع الاستنجاء كل الارضاء حتى يتم التنظيف ويستنجى  
باصبع او اصبعين او ثلثة يطون الاصابع لبرؤسها احترازا عن الاستمتاع بالاصبع والمرأة في ذلك كالرجل  
الاتقعد متفرجة بين رجليها وتغسل ما ظهر منها ولا تدخل الاصابع في فرجها لما قلنا وفي الاستنجاء بالجر يذبح  
بالجر الاول ويقبل بالثاني ويذبح بالثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالجر الاول ويذبح بالثاني  
ويقبل بالثالث لان في الصيف خصيته متدليان فلما قبل الاول تبلط خصيته فلا يقبل ولا كذلك في الشتاء  
والمرأة تغسل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها فان كان صائغا لا ينبغي ان يقوم عن موضع الاستنجاء  
حتى ينشف ذلك الموضع بحرقه كيلا يصل الماء الى باطنها فيفسد صومه ولا يتنفس في الاستنجاء ولهذا

والاستنجاء بالماء افضل ان اسكنه ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجى بالجر ولا يستنجى  
بالماء قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف والاستنجى  
في الشتاء بما يحسن كان بمنزلة ما لو استنجى في الصيف لان ثوبا لا يبلغ ثوبا يستنجى بالماء البارد ويستنجى باليسري فان  
شكت يده اليسرى ولا يجد من يصب الماء عليه لا يستنجى الا ان يقدر على الاستنجاء بالماء بيده اليمنى بان كان على صفة  
نهر جار وان شكت يده وعجز عن الوضوء والتيميم يسبح ذراعيه مع المرفقين على الارض ووجهه على الحائط ولا ينجس  
الصلوة وكذلك قالوا في الركبتين اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء وله ابن او اخ فانه يوضئه الا انه لا ينجس فرجه  
الامن يحمل له وطيبها **والمرأة** المريضة اذا لم يكن له زوج وعجزت عن الوضوء ولها ابنه او اخت ترضعها ويسقط عنه  
الاستنجاء اذا اراد المتوضا ان يغسل يديه اخذ الماء بيده اليسرى ويصبه على اليمنى ثلثا ثم اليسرى وان لم يكن  
معه آنية صغيرة فانه يغترف من البور باصبع يده اليسرى وضوءه لا بالكف ثم يغسل وجهه يضع الماء على جبينه  
حتى يجرد الماء الى اسفل الذقن ولا يرفع على حقه ولا على اذنيه ولا يفرغ على جبينه ضربا عنيفا ويغسل شعر  
الشارب والحاجبين وما كان من شعر النجاسة على اصل الذقن ولا يجب اصال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون  
الشعر قليلا بيد والمنابت ولا يجب اصال الماء الى داخل العينين ومن اناس من قال لا يغم العين كل الغم ولا يفتح  
**ككل** الفتح حتى يصل الماء الى اسفاره وجوانب عينيه فان كان الرجل ملتجيا لا يجب غسل ما استرسل من الذقن  
وكذا لو جعل الرجل شعر ذواتين وشدها حول الرأس وارسلها وكذا المحرم اذا تبدل رأسه فوصل  
اماء الى اصول شعره كفاه كافي شعر النجاسة ولا يستحب تحليل النجاسة في قول ابي حنيفة ويستحب ان يمسح ثلث النجاسة  
او ربعها وفي بعض الروايات يمسح كلها وهو الصحيح ويغسل موضع التمسح بين العذار والاذن في قول محمد وهو رواية  
عن ابي حنيفة فان ام الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن **وكذا** الوضوء للحاجب والشارب  
او مسح رأسه ثم حلق او قلم اظافيره لا يلزمه الاعادة ولو كان به قرحة فارقع جلدها وطواف القرحة متعة  
بالمحلاة الا الطرف الذي كان يخرج منه القمع فغسل المحلاة ولم يصل الماء الى ما تحت المحلاة جاز وضوءه لان  
ما تحت المحلاة غير ظاهر فلا يفرض غسله **اذا** اغتسل المرأة من الحيض والنفس والجناية وفي طهارها عجين والطين  
او الخباز او الصباغ اذا ترواها واغتسل وفي طهارها عجين او طين او ما اشبه ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم يمسح  
وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه واجمعوا على ان الدرهم لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك  
الموضع وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه وذكرنا ان الطمان الطعام يمنع تمام الغسل لان يخرج الطعام ويجري الماء على  
ذلك الموضع **الاقطاف** اذا اغتسل من الجناية ولم يصل الماء تحت المحلاة وغسل ما فضل من المحلاة عن راس الخشفة  
وما يخرج منه البول عن راس الخشفة يخرج من الجناية لان ذلك خلق وعنه بعضهم انه لا يخرج وكذا ما يكون على اليد  
يقال بالفارسية فليناج لا يمنع تمام الغسل لانه يتولد من المدين بمنزلة الدرهم ولو كان على يده خبز ممضوع قد جف  
ومسح واغتسل لا يخرج من الجناية حتى يدلك ذلك الموضع ويجري الماء تحته لانه لا يخرج فيه ولو كان على اعفاد وضوءه  
قرحة نحو الدمل وعليها جلدة رقيقة فتوضا وامر الماء على ظاهر المحلاة ثم ترزع المحلاة ولم يغسل ما تحتها وصلى جازت  
صلاته ولو كان في اصبعه خاتم كان واسعا لا يحتاج الى تحريكه وان كان ضيقا ولم يحركه روي الحسن عن ابي حنيفة وروى  
عن ابي يوسف وخمداة يجوز وقال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك ثم مسح راسه فوضا وستاء باء واحدة واحدة  
وقال الشافعي يمسح ثلاث مرات ثلاثا يديه وغدا الوضوء لا يكون ولا يكون سنة ولا ادبا ومقدار المرفوض ربع الرأس



ثلاثة اصابع فان مسح باصبع واحدة وطهر او لم يطهر وجب وقوع ذلك ثلثة مواضع جاز وان مسح باصبعين لا يجوز  
الا ان يمسح بالابهام والسبابة مفتوحتين يضعهما مع ما بينهما من الكف على راسه فيجوز فيكون بمنزلة ثلثة اصابع وان  
مسح بثلثة اصابع موضوعة غير مدودة وروي هشام عن ابن جهم وابن سفيان عن محمد بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير  
سنة ومودة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكفيه على جانبي الراس ويدها على فقا فيجوز واشاد بعضهم الى  
طريق آخر اخترازا عن استعمال الماء الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة ومشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستوعلا  
ضرورة اقامة السنة فان مسح بثلثة اصابع مدودة غير انه وقع على الشعران وقع على شرة راس جاز وان وقع  
على شرة خسته جسته او رقة غير الراس لا يجوز لان ما على الراس يكون من الراس ولهذا الوجه ان لا يضع يده على  
راسه فلان فوضع على شرة راسه ولو مسحت المرأة فروج الحماران وصل الماء الى الشعر جاز والافلا وقال  
بعضهم ان كان الخارج جديدا لم يغسل لا يجوز لانه لا يقبل الماء وقال بعضهم ان ضربت يدها مبلولة فوق  
الخارج حتى يصل الماء الى شعرها جاز والافلا ان مسح تحت الخارج ويمسح الاذنين بماه الراس وان لم يمسح على الراس  
ومسح على الاذنين لا ينوب ذلك عن مسح الراس ولم ينقل عن اصحابنا او خال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي  
يوسف انه كان يفعل ذلك واتا مسحا للرقبة ليس بادب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعندها خلافا لا قبل  
كان فعله او من تركه ولو غسل راسه في ماء جاز عن المسح في قول ابي يوسف وقدر قبل هذا ثم يغسل رجليه  
كما قال في الكتاب سبي عن غنم كل عضو ويقولان لاله الا الله واشهدان محمد عبده ورسوله واذا فرغ  
من الوضوء يقوم ويقولان لاله الا الله واشهدان محمد عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه فاما الغسل  
عن الجنبه والنفس واحدة وضوء واحدة يتوضا وضوء للقبلة ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده واختلفوا  
انه هل يمسح راسه في الوضوء قبل الغسل قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح **فصل فيما ينقض الوضوء**  
الفايط ينقض الوضوء قل او كثر وكذا البول والريح من التبر وان خرج الريح من الذكر او من قبل المرأة لا ينقض والمفعاة  
اذا خرج من ثلبها رجع قال الشيخ الامام ابو جعفر البحاري هو حديث وعنه محمد بن اسلم عنه فقال ان كان يوجد فهو حديث  
وقيل ان كان مسوما او مستنثا فهو حديث والافلا وقال الكوفي يستحب ان يتوضا ولو خرجت الدودة من قبل  
المفعاة فهي بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها **الدود** اذا خرج من التبر فهو حديث وان خرج من قبل المرأة  
او الذكر فذلك وكذا الحصة ولو سقطت الدودة من المخرج لا ينقض **القيح** والدم والصدية اذا سال  
عن المخرج ينقض الوضوء وان علا وانتفخ ولم يسيل لا ينقض ولو انقي عليه رمادا او مسحه بخرقه ثم ان كان حال  
لو تركه يسيل ينقض الوضوء والافلا **والرعاف** ينقض وكذا الوترل الدم عن الراس الى الماذن من الانف ولم يظهر  
على الارنية ينقض الوضوء ولو قاء ملاء الفم طعاما او ماء ينقض الوضوء وان لم يلاء لا ينقض واختلفوا في ملاء  
الفم قال بعضهم لا يمكن اسكاه الا بكلفة ومشقة يكون ملاء الفم وقال بعضهم لا يمكن الكلام معه يكون ملاء الفم  
ولو قاء من ثلب او من الراس او من الراس ذلك يكون ملاء الفم ان كان قبل سكون الثقبان يجمع وان قاء ما ينقض الوضوء وان لم يلاء  
الفم في قول ابي جهم وابي يوسف وان قاء بملء الفم لا ينقض في قول ابي جهم وعنده ولو كان الرجل اقل قد خرج  
البول من اخيله وبق في غلته ينقض الوضوء وكذا يخرج البول من الفرج الداخل المرأة دون الخارج ينقض الوضوء  
ولو نزل البول من المثانة الى الاخيل لا ينقض الوضوء ولو كان في بطنه جاذبه وسقط منها دودة لا ينقض الوضوء  
فان كان لا يقدر على اسكاه لا ينقض بالمسيل واذا تبين الحنفى انه رجل فالفرج بمنزلة المخرج وان تبين انها امرأة

فالفرج الاخر بمنزلة المخرج لا ينقض الوضوء ما يخرج منه مالم يسيل ولو كان لذكر الرجل خرج له راسان احدهما  
يخرج منه ما يسيل فيجوز البول والثاني يخرج منه ما لا يسيل فيجوز البول فالاول بمنزلة الاخيل اذا ظهر البول  
على راسه ينقض الوضوء وان لم يسيل ولا وضوءه في الثاني مالم يسيل اذا دخل في اخيله قطنة وغشيها ثم خرجت واخرجها  
نقض الوضوء ولو كان طرفا منه خارجا لا ينقض الوضوء وان اقطر في خليله دهنا ثم عاد لا وضوء فيه بخلاف  
ما لو احدثن بدهن ثم عاد **ولو ادخل في دبره شيئا فطاف في فمه خارجا ثم اخرجته لا وضوء عليه** قالوا تاويل هذا  
اذا لم يكن عليه بلة فان كان نقض وكذا الرجل شافا طرفه من خارج ثم خرج ان كان عليه بلة ينقض الوضوء والا  
فلا وان صب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم ان خرج من فقه او اذنه لا وضوء عليه وكذا الماء وان  
خرج من الفم ينقض الوضوء لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وانه موضع النجاسة اما البول  
يتول من الدماغ والدماغ ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقض ولو احدثت  
المرأة في الكفج الخارج فابتل الجانب الذي دخل بطل طهراتها لان الفرج الخارج منها بمنزلة الالبتين يعتبر  
الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من الفرج الداخل وابتل ما كان في الفرج الخارج ينقض الوضوء **الدودة**  
اذا سقطت من الاذن او الانف لا ينقض الوضوء **الغريب** قال ابن عثيمين بمنزلة المخرج فليسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع  
**رجل يسيل الدم** من احد مخبريه فتوضا ولم يمسح راسه ثم اجتبس الدم وسال من المخي الاخر فنقض الوضوء ولو كان له  
جدي بعضهما يسيل وبعضها ليس يسال فسال الذي لم يكن ساله فنقض الوضوء وانها بمنزلة القروح لا بمنزلة  
قروح واحد اذا خاف الرجل خروج البول فغشا اخيله بقطنة ولو لا القطنة يخرج منها البول فلا بأس به  
ولا ينقض وضوؤه حتى يظهر البول على القطنة وان ابتل الطرف الداخل من القطنة فكذلك مالم يسيل  
الظاهر منها **المباشرة** الفاحشة تنقض الوضوء استحسانا ونقصا وان يباشرها متبردين وانتشرت الرية  
ولا في فرجها وقال محمد لا ينقض الوضوء مالم يعلم بالخروج والاعاء ينقض الوضوء في الاحوال كلها قل او كثر  
وفروج المتى لا يخفى شهوة بان سقط عن مكان مرتفع او ما شبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والذي ينقض  
وهو ما رقيق يخرج عند الشهوة وكذا الودي وهو ما رقيق يخرج بعد البول اذا مضت الحلقة وامتلأت  
وامتلأ من الدم ينقض الوضوء لانها ليست خرج منها دم سائل والقراد اذا كان صغيرا بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض  
الوضوء وان كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة الحلقة ولو يرف الرجل وفيه دم فان كان الدم غالبا فنقض الوضوء وان  
وان كان على السواء فكذلك استحسانا وان غشي شيئا قرا عليه دما من اسنانه لا وضوء عليه وكذا الخلال لا يسيل  
بسال **الفهقهة** في ملوة لماركوع ويجوز ينقض الطهارة والصلوة فرضا كان او نفلا ولا ينقض الطهارة خارج الصلوة  
ولو فقهه في جرد اثاره او في ملوة للجارية يبطل ما كان فيها ولا ينقض الطهارة والصلوة يبطل الصلوة ولا يبطل  
الطهارة والتبسم لا يبطل الصلوة ولا الطهارة **والفقهة** ضحك له صوت سمع بدت اسنانه او لم تبدر والحن  
عن ابي حنيفة والضحك ما يبدو اسنانه وليس له صوت والفقهة كان عامدا او ناسيا ينقض الوضوء ولا ينقض  
طهارة الغسل وان كان في الصلوة ويبطل التيمم كالبطل الوضوء ولو صلى الفريضة بالاياء بعد وقته فيها انقض  
وضوؤه لانها ذات ركوع ويجوز وقام الامام مقام السجود والركوع ولو صلى المكتوبة والنطوع راكبا خارج المصر  
والقرية وقهقهة فيها انقض وضوؤه وان كان في صراقة لا ينقض في قول ابي حنيفة لا يسيل في صلوته وكذا  
لو اقعح النطوع راكبا خارج المصر ثم دخل المصر ثم فقهه لا وضوء عليه في قول ابي جهم ولو صلى في المصر ركعة



نقلوا راجعا كذا خرج من المصير يد السفر فقهه لا وضوء عليه في قول أبي خنيفة وهو لو صلى ركعا وهو منهزم  
من العرق والذابة واقفة او سائرة او بعد رايه وهو يوقى ايماء الى القبلة او الى غيرها ثم فقهه كان عليه  
الوضوء واذا خرج الامام عن صلته لا على وجه القطع بل على وجه الفساد بان فقهه او احدث مستمرا ثم فقهه  
انما هو لا ينتقض وضوء المأموم لان الجزء الذي لا فاه الفقهية والحديث المحدث من صلاة الامام قد فسد وفساده  
فسد ذلك الجزء من صلاة المأموم ولهذا لو كان الماء موم مسبوقا فيفسد صلوة المسبوق فاذا فسدت صلاة المأموم  
لا ينتقض طهارته بالفقهية ولو تكلم الامام او سلم بعد التشهد ثم فقهه المأموم انتقضت طهارته لان بسلام  
الامام وكلامه لا يخرج المقتدي عن الصلوة والصحيح من الجواب فاذا فقهه المقتدي وطلته انتقضت طهارته ولهذا  
لو تكلم الامام او سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدي ان يسلم في اظهر الروايتين عن أبي حنيفة ولو  
فقهه الامام واحدث مستمرا لاسلام على المقتدي ولو فقهه القوم دون الامام تمت صلاتهم وانتقضت  
طهارتهم ولا تنقض صلوة الامام ولو فقهه القوم بعد التشهد ثم الامام تمت صلواتهم وانتقضت طهارتهم  
وكذا لو فقهه الامام والقوم معا تمت صلوة الكل وانتقضت طهارته الكل ولو سلم المقتدي قبل سلام الامام بعدا فقد رتب التشهد  
ثم فقهه لا وضوء عليه لانه صح فخره عن الصلوة قبل خروج الامام فلا ينتقض طهارته ولو صلى في رخصة عند طلوع الشمس  
او عند غروبها سوى عصر يوم لم يكن داخل الصلوة لم يكن داخل الصلوة فلا ينتقض طهارته بالفقهية ولو شرع في التطوع  
عند طلوع الشمس وعند غروبها ثم فقهه كان عليه الوضوء **مسافر** صلى ركعة من الظهر بغير قراءة او صلواتها وقد رتب التشهد ثم  
فقهه كان عليه الوضوء في قول أبي حنيفة واليوسف لان الرخصة باقية وكذا المقيم اذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءة ثم فقهه وكذا  
الرجل اذا صلى من الفجر ركعة ثم طلعت الشمس ثم فقهه في باب قول أبي حنيفة وكذا مصلى المكتوبة اذا ذكر فائتة ثم صلح فقهه  
**وكذا** الرجل اذا نوى اقامة النساء فجاءت امرأة وقامت بجنبه واقدت به ثم فقهه الرجل كان عليه الوضوء وعن شمس الائمة  
الحلواني هذا اذا وقعت بجنب الامام وكبرت جديده واتا اذا كبرت مع الامام لا ينعقد تحريمه الامام فلا ينتقض طهارته في  
الامام ولو وقعت المرأة بجنب ام يومها ثم ضحك فقهه فيه روايتان في رواية لا وضوء عليها لانها ليست في صلوة وفي  
عليها الوضوء اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة السجدة ثم ضحك فقهه كان عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة  
اذا شرع في ركعتين تطوعا فصلى ركعة بغير قراءة او صلواتها ثم ضحك فقهه في رواية عليه الوضوء **مسافر** صلى  
الظهر ركعتين وسلم ثم نوى اقامته ثم ضحك فقهه لا وضوء عليه ونية الاقامة بعد السلام يكون قطعا للصلوة  
**المصل** بالتحريم اذا علم في الصلوة انه صلى الى غير القبلة فضي على صلته بعد العلم فسدت صلته وان ضحك  
فقهه لا وضوء عليه في رواية **واسم** الخفاف اذا انتقضت مدة سجدة في الصلوة ثم فقهه لا وضوء عليه وكذلك  
ما سمع الجائر اذا برى ثم فقهه لا وضوء عليه الصحيح اذا انتزع المكتوبة قاعدا او مضطجعا ثم فقهه كان  
عليه الوضوء في رواية **وكذا** القاري اذا اقتدي بالاقوال الاخرى والصحيح اذا اقتدى بالوى ثم فقهه  
كان عليه الوضوء **وكذا** المتوضي اذا اقتدى بالمتيم والتوضي بالماء والامام لا يري ثم ضحك المتوضي كان عليه  
الوضوء وكذا المقتدي اذا كان يعلم ان امامه يصلي الى غير القبلة والامام لا يعلم فضحك المقتدي كان عليه الوضوء  
وان كان الامام يعلم انه انتزع الصلوة الى غير القبلة فضحك المقتدي لا وضوء على المقتدي **وكذا** لو كان  
المقتدي يعلم ان على امامه فائتة والامام لا يعلم فضحك المقتدي كان عليه الوضوء **رجل** صلى يقوم ففقدوا  
قد رتب التشهد ولم يشهد ثم ضحك الامام ثم ضحك القوم فان الامام بعيد الوضوء ولا يبعد القوم في قول أبي حنيفة

واي يوشق **الاق** اذا تكلم سورة في الصلوة ثم فقهه روي عن أبي يوسف ان عليه الوضوء **العاري** اذا صلى ركعة  
ثم وجد ثوبا ثم فقهه في رواية لا وضوء عليه لانه لم يبق في الصلوة وفي رواية عليه الوضوء **وكذا** الائمة اذا  
صلت ركعة بغير قناع ثم اعتقت وهي تعلم بالعتق ثم ضحك فقهه في رواية لا وضوء عليها وفي رواية  
عليها الوضوء **رجل** انتزع العصر خلف من يصلي الظهر والمقتدي لا يعلم كان مشارعا في التطوع ويؤثر المقتدي  
فان فقهه كان عليه الوضوء **رجل** انتزع المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهو ذكر لها او كان في صلوة العيد فزال  
الشمس او كان في الجمعة فدخل وقت العصر او صلى ومقامه طاهر وموضع سجوده خمس ثم فقهه كان عليه  
الوضوء اذا احدث الرجل في الصلوة فتوضا للبناء ثم فقهه كان عليه الوضوء **فصل في النوم**  
تكلم العلماء في تفصيل احوال النوم وهو على وجهين الاول ان يكون في الصلوة **والثاني** ان يكون خارجا عن الصلوة  
اما الاول فظاهر المذهب ان النوم في الصلوة لا يكون حدثا تاما او ركعا او ساجدا الا ان يكون  
مضطجعا او متكئا والاضطجاع على نوعين ان غلبت عيناه فانه ثم اضطجع في حال نومه فهو بمنزلة ما  
لوسبقه الحدث يتوضا ويصلي وان نعد النوم في الصلوة مضطجعا فانه يتوضا ويستقبل ومن عجز عن الصلوة  
قائما او قاعدا صلى مضطجعا فانه فيها ينتقض وضوءه ولو نام ساجدا في الصلوة ذكرنا انه لا يكون حدثا في  
ظاهر الرواية فان نعد النوم في سجوده ينتقض طهارته وتفسد صلته ولو نعد النوم في قيامه او ركوعه لا ينتقض  
طهارته في قولهم واما الوجه الثاني اذا نام خارجا عن الصلوة على هيئة الركوع والسجود قال شمس الائمة الحلواني لا يكون  
حدثا في ظاهر الرواية وقيل ان كان ساجدا على وجه السنة بان كان رافعا بطنه عن فخذه مما فيها  
عضديه عن جنبه بحث بري من خلفه عفرة ابطنه لا يكون حدثا وان كان ساجدا على غير وجه السنة بان  
الصق بطنه بفخذه وافترش ذراعيه كان حدثا وان كان قاعدا مستويا اليه على الارض مستويا مسكنا  
ولم يستظهره الى شيء لا وضوء عليه وان نام قاعدا واضعا اليه على عقبه كما يفعل الكلب لا وضوء عليه كافي قول أبي  
وقيل هو قول أبي حنيفة واثام قاعدا مستويا اليه على الارض مستندا الى حائط او استواء عن أبي حنيفة ر  
انه لا وضوء عليه وهكذا قال الفقيه ابو الليث وان نام مترجعا وقد استند ظهره الى شيء قال شمس الائمة الحلواني لا يكون  
حدثا وقال الطحاوي ان كان بجلا يزال السند لسقط يكون حدثا والافلا وان نام جالسا وهو كان يتمايل ويبرز  
مقعده عن الارض قال شمس الائمة الحلواني ظاهر المذهب انه لا يكون حدثا وان نام جالسا وسقط قال شمس الائمة  
الحلواني ظاهر المذهب عن ابو حنيفة ان انبت قبل ان يزول مقعده عن الارض لا ينتقض وضوءه وان انبت بعد ما زال  
مقعده عن الارض انتقض وضوءه سقط ولم يسقط وان نام قاعدا متورا كانه بمنزلة ما لو نام قاعدا وهو كان  
يتمايل وربما كان يزول مقعده عن الارض وحقيقة المعنى فيه استرخاء المفاصل فاذا لم يسقط على وجهه ولم يقرب  
الى السقوط حتى انبت فقدا نعد الاسترخاء وان نام على راس الثور وهو جالس قدام رجله كان حدثا  
لان ذلك سبب لاسترخاء المفاصل وان نام على ظهر الدابة في مرج او كاف لا ينتقض وضوءه لعدم الاسترخاء  
والنفاس لا ينتقض الوضوء وهو قليل نوم لا يشبه عليه اكثر ما يقال ويجري عنده السكون اذا افاق  
ان كان سكونا لا يبرئ الرجل من المدة عليه الوضوء لانه بمنزلة الاعماء ومن الذكر والمدة لا ينتقض  
الوضوء عندنا **فصل فيما يوجب الغسل** اسباب الغسل ثلثة الجنابة والحيض  
والنفاس الجنابة ثبت بسببين احدهما انفصال المتى عن شهوة **الثاني** الايلام في الادنى واختلفت



عبارة السلف في الايلاج الذي يتعلق به الحجاب عن محمد اذا التقى الختان وتوارت الحشفة يجب  
الفصل وعن ابي يوسف اذا توارت الحشفة في قبل او دبر من الاد في يجب الفصل على الفاعل والمفعول به وهو  
الصحيح فان الايلاج في الدبر يوجب الفصل على الفاعل والمفعول به وان لم يوجد فيه التقاء الختانين والايلاج  
في البهايم لا يوجب الفصل ما لم ينزل لانه ناقص في اقتضاء الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا يوجب  
الفصل بدون الانزال والايلاج في الميتة بمنزلة الايلاج في البهايم لمكان النقص في قضاء الشهوة وكذا  
الايلاج في الصغيرة التي لا تتامع مثلها لا يوجب في قول محمد بدون الانزال اذا اتى الرجل امراته وهي  
عذراء او جامعها فيما دون الفرج لا غسل عليه ما لم ينزل لان قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها  
لا يجب الفصل ما لم ينزل ولا غسل على المرأة ايضا ما لم ينزل لانعدام السبب في حقها وهو مواراة الحشفة  
وكذا اذا كانت نيتا ولم يتوار الحشفة وان خرج منه مذي او ودي فعليه الوضوء اذا جمعت فيما دون  
الفرج ووصل المني الى رحمها وهي بكر او نيت لا غسل عليها لفقد السبب وهو الانزال ومواراة الحشفة  
حتى لو جلت كان عليها الفصل لوجود الانزال **غلام** ابن عشر سنين جامع امراته البالغة عليها الفصل لوجود  
السبب وهو مواراة الحشفة بعد توجه الخطاب ولا غسل على الغلام لانعدام الخطاب الا انه نزل في الفصل  
اعتبارا وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلوة ولو كان الرجل ابغا والمرأة صغيرة فالجواب على العكس وجامع الخفي  
يوجب الفصل على الفاعل والمفعول به لمواراة الحشفة **اد** اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية مني  
الزوج لا يلزمها إعادة الفصل في قولهم لان الخارج اذا لم يكن مني المرأة كان بمنزلة الحدث **المرأة** اذا احتلمت  
ولم يخرج منها المني حكى عن الفقيه ابو جعفر انه قال ما لم يخرج المني من الفرج داخل لا يلزمها الفصل في الأحوال كلها  
وبه اخذ شمس الائمة الحلواني واليه اشار الحاكم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل  
وفي احتلام الرجل لا يبرز خروج المني فكذا احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة اليتيم فيعتبر الخروج  
من الفرج الداخل الى الفرج الخارج **وقال** بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الفصل ذكر في صلوة  
ابن عبدك **امرأة** قالت معي حتى ياتي في النوم مرارا واجد في نفسي ما اجد اذا جامعني وهي قال لا غسل عليها وليس  
للرجل ان يجمع امرأة اذا كان الحجاب الذي بين القبل والدبر قد انقطع الا ان يعلم انه يمكنه ان يتأخر في قبل  
من غير تعدا اذا احتلم الرجل وانفصل المني عن موضعه الا انه لم ينظر على ايسر الحليل لا يلزم الفصل لان الحجاب يتعلق  
بمخرج المني وهو الانتقال من موضعه الى موضع يحق له حكم الظهور وفي المرأة ذكرنا انه يعتبر الخروج من الفرج الداخل  
الى الفرج الخارج **اد** استيقظ الرجل من منامه وهو يتيقن الاحتلام ولم ير شيئا ولم يتذكر الانزال لا غسل عليه وان  
انتبه وراى في فراشه او غره منيا كان عليه الفصل تذكر الاحتلام ولم يتذكر وان راى المذي يلزمه الفصل في قول  
محمد تذكر الاحتلام ولم يتذكر وقال ابو يوسف ان تذكر الاحتلام يلزمه الفصل والافلا في صلوة الاصل اذا  
استيقظ وعند انه لم يحتم ولم يجد بلاء عليه الفصل في قول ابو حنيفة ومحمد **الحجاب** اذا اغتسل فلان يقول وعلى  
جارت ملامته فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الفصل في قول ابو حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف ولا يبعد ما صلت  
وعلى هذا الخلاف اذا استمتع بالكف فلما انفصل اخذ باحليله حتى سكنت شهوة ثم خرج المني وكذا اذا جامع امرأة  
فيما دون الفرج واحتلم فاستيقظ قبل خروج المني فاخذ بذكره حتى سكنت شهوة ثم خرج منه المني كان عليه الفصل  
في قول ابو حنيفة ومحمد وكذا لو اغتسل قبل البول ثم خرج من مذي كان عليه الفصل عند ما ولو اغتسل بعد

ما بال ثم خرج منه مني او مذي لا غسل عليه في قولهم **اد** استيقظ الرجل من منامه فوجد في طرف احليله بلة لا يدري  
انها مني او مذي فانه يغسل الا ان يكون قد انتشر ذكره قبل النوم فلما استيقظ وجد البلة منها لا غسل عليه  
لانه اذا كان منتشر قبل النوم ثم وجد من البلة جدا لا يتناهى يكون ذلك من اثار ذلك الانتشار فلا يلزمه الفصل الا ان يكون  
اكبر رايه انه مني فيخيل بانه الفصل اما اذا كان ذكره ساكنا حين نام يجعل تلك البلة ميتا فيلزمه الفصل قال شمس الائمة  
الحلواني هذه المسئلة بكثر وقوعها وانما من عنها عاقلون فلا يرد من حفظها **اد** نام الرجل قاعدا او قاعدا او ماشيا  
فوجد منيا كان عليه الفصل في قول ابو حنيفة ومحمد بمنزلة ما لو نام مضطجعا **الرجل** اذا صار مضطجعا عليه ثم افاق  
فوجد منيا قالوا لا غسل عليه **وكذا** السكران اذا افاق ثم وجد منيا وليس هذا كالنوم لان ما رآه انما يشبه  
ما يجد من اللذة والراحة التي يفيق منها الشهوة والافناء والتكر ليس من اسباب الرحة **اد** نام الرجل والمرأة على فراش  
واحد فلما استيقظا وجد منيا بينهما وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وان يكون منيته قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل عليهما الفصل احتياطا وقال غيره ان كان الماء غليظا ايضا فهو من الرجل وان كان رقيقا فهو من  
المرأة وقال بعضهم ان وقع طولا فهو من الرجل وان وقع مدورا فهو من المرأة وعلى الرجل ثمن ما راى الاغتسال والوضوء  
لانه من الحوايج الدارة فيكون بمنزلة المأكول والمكسول **الكافر** اذا اجنب ثم سلم قال شمس الائمة الشريفي يجب عليه  
الفصل قال ولو حاضت الكافرة ثم طهرت من حيضها ثم سلمت لا غسل عليها و اشار الى الفرق في السير قال لان  
السبب في حق الجنب هو الجنبية والجنبية قايستندام فكان لدوامها حكم الابتداء فيصير كانه اجنب بعد الاسلام وانما  
السبب في حق المرأة انقطاع الحيض وذلك ما يستندام فلم يوجد السبب بعد الاسلام وقال بعضهم لا غسل عليها  
وفرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث اذا سلم ثم اراد ان يصلي كان على الوضوء قال لان السبب في حق المحدث  
هو القيام الى الصلوة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الجنبية والحيض فان ثلم لم يوجد السبب بعد الاسلام وهذه  
فصول اربعة الاول والثاني ما قلناه والثالث البقي اذا احتلم وبلغ الاحتلام والمرأة اذا بلغت الحيض بعضهم قالوا والمرأة  
اذا بلغت يجب الفصل وفي البقي لا يجب والاحوط وجوب الفصل في الفصول كلها والمرأة اذا اجنبت ثم حاضت  
ان شاء اغتسلت وان شاء تارت لا تغتسل لانه لا فائدة في تحيل الاغتسال فانها ان كانت تخرج من الجنبية لا يخرج من الحيض  
وحكمها واحد **اد** امسى الرجل من غير شهوة وانتشار لالة لا غسل عليه في قول ابو حنيفة ومحمد وان بال الرجل فخرج منه مني  
ان ذكره منتشر كان عليه الفصل **والافلا الرجل** اذا كان غريبا بدينه وفي طهارة شهوة قالوا انه ان يعالج بذكره لتسكين  
الشهوة ولا يقول هو ما جرد على ذلك وعن ابي حنيفة قال اذا احسبه ان يجوارا شارب **الحب** اذا اراد ان ياكل ويشرب  
فالمستحب له ان يغسل يديه وفاه وان تركه لا بأس به واختلفوا في الحايض قال بعضهم هي والجنب سواء وقال بعضهم لا يجب  
هذا لان الفصل لا يرد نجاسة الحيض عن اليد والتم غلاف الجنبية وينبغي للجنب ان يدخل اصبعه في ثرتة عند الاغتسل  
فان علم انه يصل الماء الى غير اودخال الاصبع اجزاء ومن احتلم في المسجد ينبغي ان يخرج مساعدا فان كان في جوف القيل  
وخارج المخرج يستحب له ان يتيم اذا اتواضأ المحب او اغتسل الجنب بعد البول ثم راى على ذكره بلاء لا يعلم انه ماء او بول  
فانه يجرد الوضوء وان اعترض في الصلوة والخطبة بوسوسة بذلك كثير وهو لا يتيقن بالنجاسة فانه يضي في صلاته ولا يثبت  
البر حتى يستيقظ ببول وينفي بول بطلان ذلك ان ينضح فرجه بالماء حتى اذا بلاء يجعل ذلك من الماء لا من البول **فصل في**  
**على الحفيين** المسح على الحفيين جائز عند عامة العلماء باثنا عشرية قريبة من التواتر ويعني ان كل من سئل عن  
والجماعة قال السنة ان تجل الشفيين ولا تطعن الحفيين وتسح على الحفيين وعن ابي حنيفة قال من السنة ان يغسل الشفيين ويحجب



وترى السح على الخفين وعن الكرم ان قال انكر المسح على الخفين بخشي عليه الكفر وكل من انكر من الصحابة فقد رجع عند قبل  
موته والخلف الذي يجوز على السح ما يكون صالحا لقطع المسافة والمشي المتتابع عادة وسيتر الكعبين وما تحتها وموت  
المسح ان يضع اصابع اليدين على مقدم حقه الامين ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفيه اليسرى ويدها الى اساق  
فوق الكعبين ويفرج بين اصابعه فان بدا من اصل الساق ومدا الى الاصابع حاز ولا يستقيم فيه التكرار وان مسح برؤس  
الاصابع وجاز اول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يبلغ ما قبل من الخلف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلثة اصابع من  
اصفر اصابع اليد فان مسح اصابع او اصبعين لا يجوز ولو مسح بالابهام والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز لان ما بينهما  
مقدار اصبع افرى وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وان مسح باصبع واحدة ثلثها مسح الخلف ثانيا وثالثا ان مسح كل رفة غير  
الموضع الذي مسح جاز كما مسح ثلثة اصابع ويجوز المسح على الخلف ببلل افضل كانت البلل قارة او لم تكن ولا يجوز ببلل  
بعد المسح **وتفريه** اذا توضأ وغسل ثم مسح الخلف بيده بقلعة بقت على كفة بعد الغسل جاز ولو مسح رأسه ثم مسح الخلف بيده  
بقت على كفة بعد المسح لا يجوز لانه مسح الخلف بيده مستعمله بخلاف الرجل ولا يصح بعد مضي المدة ومدة المقيم يوم وليلة  
ومدة المسافر ثلثة ايام ولا يراها بغير المدة من وقت الحدث بعد البس اذا انقضت المدة وهو على وضوء فانه ينزع خفيه  
ويغسل رجليه خاصة وان انقضت مدة المسح وهو يحدث فانه ينزع خفيه ويستقبل الوضوء ولو نزع خفيه قبل انقضاء  
مدة المسح او نزع احدي الخفين وهو على وضوء فانه ينزع الاخرى ويغسل رجليه وان نزع بعض الخلف فان خرج اكث  
العقب الى الساق فهو بمنزلة ما اخرج الكل في قول ابو حنيفة وعن ابو يوسف اذا خرج الاكثر من ظهر القدم فهو كخرج  
الكل وعن محمد اذا نزع في الخلف مقدار ثلثة اصابع من ظهر القدم لا ينقض مسحه ولو كان صدرا القدم على موضعه والعقب  
يخرج ويدخل لا ينقض مسحه اذا البس بكبا لا يرى من كعبيه او قدميه الام مقدار اصبع او اصبعين جاز للمسح عليه وهو  
بمنزلة الخلف الذي لا ساق له ولو لبس خفا انفتحت حرزه او اصابه ثقب يدخل فيه ثلثة اصابع اذا دخلت الا انه  
لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لان المانع انكشاف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا اذا ظهر اصبع او اصابع وكذا  
لو كان طول الخرق اكثر من ثلثة اصابع وانقاعه اقل من ثلثة اصابع جاز المسح عليه وان كان انقاعه ثلثة اصابع  
فظهر منه اطراف ثلثة اصابع من اصفر اصابع الرجل لا يجوز لان الثلث اكثر القدم فاذا ظهر ذلك يجب غسله  
فيجب غسل الباقي هذا اذا كان الخرق في مقدم الخلف في على القدم واسفله فان كان الخرق في موضع العقب  
ان كان يخرج منه اقل من نصف العقب جاز عليه المسح وان كان اكثر لا يجوز وعن ابو حنيفة في رواية اخرى  
يمسح حتى يبدو اكثر من نصف العقب وان كان الرجل اعرج غشي على صدره وقدامه وقدر ارتفاع  
العقب عن موضع عقب الخلف كان له ان يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق ولو كان الخلف واسعا اذا فرغ  
القدم يرتفع حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه فهذا اما لا بأس به يجوز عليه  
عليه المسح ولو قطعت رجلاه ان بقي ظهر القدم مقدار ثلثة اصابع فلبس عليها الخلف جاز ان يمسح على  
الخلف اذا كان مسحه يقع على جميع الباقي وان كان بقي من ظهر القدم اقل من ثلثة اصابع لا يجوز عليه  
المسح وكذلك لو بقي ما يلي العقب بمقدار ثلثة اصابع ولم يبق من قبل الاصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح  
لان محل المسح المقدم دون الخلف وكذا لو قطعت رجلاه من الكعب لا يصح لان غسل محل القطع واجب  
عند ما يجب عليه غسل رجل الاخرى ولو لم يكن له الرجل واحدة فلبس عليها الخلف جاز ان يمسح ولو ظهر من الخلف  
المقصود والوسطى والابهام من كل اصبع منها شيء لا يجوز المسح ولو ظهر من الخرق الابهام وهي مقدار ثلثة اصابع من غير جاز

عليها

عليها السح يعتبر وهذا من اصابع ويستوى فيه الصغير والكبير ولو كان في احد الخفين خرق قدر اصبع وفي الاخره  
اصبعين جاز المسح عليها ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخلف قدر اصبع وفي موخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك  
كذلك كان في الاسفل من الساق لا يجوز لانه اذا جمع يصير قدر ثلثة اصابع وان تفرق ذلك في الخفين لا يمنع المسح لان  
في الخفين لا يخل في صلاحتهما لقطع المسافة بخلاف النجاسة المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب واحد او في ثوبين  
وكذا النجاسة تحت القدمين اذا كانت تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم وعند الجمع يصير اكثر من قدر الدرهم وكذا لو كانت  
النجاسة على الخلف فانها تجمع كانت في خفا وفي خفين لان المانع ثمة استعمال النجاسة الكثيرة ولا يعتبر الخرق في الساق  
لان عدم الساق لا يمنع المسح فالخرق اولى والمراة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لانسوائهما في الحاجة لا بس الخفافا الاحتاج  
الى الخلف فحاش الماء او اصابه مطر فابل جاز وكذا الوامر فيه بان يمسحه مسح جاز المسافر اذا انقضت مدة مسحه وهو يخاف  
ذهاب الرجل من البرد جاز له ان يمسح مكان الفروزة وان كان لا يخاف على رجله ينزع خفيه ويغسل رجليه ماسح الخفافا اقل الغسل  
جاز بخلاف صاحب الحج السائل اذا انقضت مسحه الخفافا حدث في صلاة فافترق ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ  
كان له ان يغسل رجليه وينوي على صلاة كما نص في البيتيم اذا حدثت في صلاة فانفردت وتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ  
ماسح الخفافا اذا كان مسافرا فاقام بعد استكمال مدة الإقامة فانه ينزع خفيه ويغسل رجليه وان قام قبل استكمال مدة الإقامة  
يتم مدة الإقامة والمقيم ان سافر بعد استكمال مدة الإقامة فانه ينزع خفيه ويغسل رجليه لانه انقضت مدة الإقامة  
ثبت حكم الحدث السابق في الرجل فيلزمه غسل رجليه ولا يلزمه غسل ساير الاعضاء وان سافر قبل استكمال مدة الإقامة ان سافر  
بعد الحدث قبل المسح كانه ان يمسح مدة السفر ثلثة ايام ولا يراها وان سافر بعد الحدث وبعد المسح فذلك عندنا بشرط جواز مسح  
على الخفافا ان يكون لا لبس الخلف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجليه او غسل رجليه او لا لبس  
خفيه قبل الحدث او غسل احد رجليه وليس الخلف ثم غسل الرجل الاخرى وليس الخلف عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث رجلاه  
خف واسع الساق ان بقي من قدميه خارج الساق في الخلف مقدار ثلثة اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحه وان بقي مقدار  
ثلثة اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة اصابع كلها من القدم لا اعتبار بالاصابع  
ماسح الخفافا داخل الماء خف وابل من رجلاه قدر ثلثة اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يخرج عن غسل الرجل  
فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب يبطل المسح من غير ذلك عن ابو حنيفة ماسح الخفافا انقضت  
مدة مسحه في القلوة ولم يجد ما يفانه غشي على صلاته لانه لا فائدة في قطع القلوة لان حاجته بعد انقضاء المدة الى غسل الرجلين  
فلو قطع القلوة وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا غشي على صلاته ومن المشايخ من قال نفسه  
صلاة والاولى لا تمنع الحدث اذا تيمم عند عدم الماء وليس الخلف ثم وجد ما يفانه ينزع خفيه ويغسل رجليه لانه التيمم عند وجود  
الماء يصير محدثا بالحدث السابق وكما يجوز المسح على الخلف لا يجوز المسح على الجوار اذا كان بضره المسح على الجراحة وان كان لا يضر  
المسح على الجراحة لا يجوز له المسح على الجوار وكذا المقصود قالوا هذا اذا كان الفصد والجراحة في موضع لرحل الرباط اسكنه  
ان يشدها بنفسه فان كان لا يمكن جاز له المسح على الجوار والرباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة اذا مسح على الجوار هل  
يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده انه لا يشترط فيه الاستيعاب وان مسح على الاكثر جاز وان مسح  
على النصف وما دونه لا يجوز وبعضهم شرط الاستيعاب وهو رواية الحسن في جسيم والمقصود ان يؤتمن غيره وقيل ان غلبه القدم  
لا يؤتمن غيره لانه يغادره جاز الدم وقيل لا يؤتمن على الفور ويؤتمن بعد زمان صاحب الحج السائل اذا مسح غرضه الذي يعلج  
اورباط لا يكون صاحب جرح سائل والمقصود ليس بما صاحب جرح لانه يمكن من منع الدم بصبابه او غيرها فلهذا كانه ان يؤتمن







من التيميم

ولوراي مع رقيقه ما فتم قبل ان يسئل وصلى جاز فان ساه بعد ذلك فاعطاه الماء يلزمه الاعادة فان ساه وابتدئ  
وصلى ثم اعطاه الماء بعد ذلك لا يلزمه ١ عادة الصلوة ولو كان معه سور حار فانه يجمع بينه وبين التيميم فان تروا بسور الحار  
وصلى ثم تيمم وصلى كذلك الصلوة القصيرة انه لا يلزمه الاعادة وكذا لو بدأ بالتيميم فغسل يديه ثم تروا بسور الحار فغسل يديه لا يلزمه الاعادة  
ولو تيمم وصلى ثم اوراق سور الحار يلزمه التيميم والصلوة الاحتمال ان سور الحار كان طهورا جامعاً من التيميم اذا راوا الماء  
في صلواتهم قد يكون لا ادرى ان كان الماء مباحاً فسدت صلوة الكل وان كان ملوكاً لم يلزمه الاعادة لان كل واحد منكم اذ قال  
منكم فليتوضأ فسدت صلواتهم وان قالوا بحدوثهم جميعاً لم يفسد صلواتهم المسافر اذا شرع في الصلوة بالتيميم فجاءه الماء فانه  
يمضي في صلوة فاذا سلم ساه ان منع جاز صلته فان اعطاه بطلت صلته وعن محمد اذا راى في الصلوة ماء مع غيره وفي غالبه ان يعطيه  
ان ساه بطلت صلته التيميم اذا صلى بغير تيميم ركعة فجاءه رجل معه كوز من الماء بكفي لادم وقال له لعلنا لا نجد من القوم فسدت  
صلوة ذلك الرجل وبعض القوم على صلواتهم فاذا فرغوا سألوه الماء ان اعطى الامام تروا الامام واستقبل الصلوة ويستقبل القوم معه  
وان منع الامام والقوم وطلوه الكفاية ولو ان الذي جاء بالكوز قال للتيميمين قبل الشروع في الصلوة من شاء منكم فليتوضأ به  
انتقض تيممهم ولو قال هو يترككم او هو لكم لا ينتقض تيممهم قوم من التيميمين شرعوا في الصلوة فجاء رجل به بكفي لادم وقال  
من يريد منكم الماء ينتقض تيممهم قوم من التيميمين منهم من ينهاه ومنهم من يمتنع للوضوء وامامهم متوضئ فجاء رجل بكوز به  
بكفي لادم وقال هذا الكوز من الماء من شاء منكم فسدت صلاة التيميمين للحديث ولم يفسد صلوة التيميمين عن الحاجة لوجود القدرة  
على الماء لكل واحد من الفريقين الاول والثاني ولو كان الامام متيمماً لم يفسد صلاة الكل فاسد لصلاة الامام ولو كان الامام  
متيمماً بالحاجة والماء لا يكفي للحاجة فصلوة الامام ومن خلفه من المتوضئين والتيميمين بالحاجة تامة لم يفسد من الطهارة  
بالماء وفسدت صلوة التيميمين لحدثهم على الطهارة بالماء وان كان الماء لا يكفي للحاجة فان كان الامام متوضئاً فصلوة  
الامام وصلوة المتوضئين تامة وصالوة التيميمين فاسدة فان كان الامام متيمماً عن اي شيء كان فسدت صلوة الكل جلا تفصيلاً  
احدهما بيان والاخر تيمم فجاء رجل وقال لي ما تروا به التيميم ومعني في تحفه ايها العريان فسدت صلواتها كذا  
قاله الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل متيمم على الماء وهو انما ذكر في بعض الروايات على قول ابن حنبل ينتقض تيممه وقيل ينتقض  
عند الكل لانه لو تيمم بغير ماء وهو لا يعلم به يجوز التيمم عند الكل انما الخلاف بين ابن حنبل وابن يوسف فيما اذا تيمم وفي رحله  
ماء لا يعلم به ثلثة في السفر جنب وحائض وميت وغداً قد راى بكفي لادم فان كان ملكاً لادم فهو واي به وان كان الماء لهم  
جميعاً لا يضر لادم ويباح التيمم للكل وان كان مباحاً كان للحبالى به لان عكسه فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح  
اماماً للمرأة فيغسل جنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الما بين الاب والابن فالاب والابن لان حق تلك مال الابن  
ولو وهب له رجل ماء قد راى بكفي لادم قالوا الرجل اوله لان الميت ليس من اهل قول الميتة والمرأة لا تصلح لامانة الرجل قال مولاه  
وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة الشارع فيما يحتمل القسم لا تقيد الملك وان اقبل به القبح المسافر اذا انتهى الى  
وليس معه ولو كان له ان يستقيم ليجوز استعمال الماء وكذا اذا كان معه ولو ليس معه شاة قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل يصلح  
لذلك فان كان معه منديل لا يتييم ولو كان مع رقيقه ولو ملوكاً لرقيقه فقال الرقيقه انتظر حتى استقي الماء ثم اذفعه اليك لا يجب  
له ان ينتظر فان تيمم ولم ينتظر جاز وكذا لو كان زعيماً او مع رقيقه فوب فقال انتظر حتى اصلي ثم اذفعه اليك لا يجب له ان ينتظر  
الحاضر الوقت فان لم ينتظر وصلى عريان جاز في قول ابن حنبل ولو كان مع رقيقه ماء بكفي لم يفسد صلواته انتظر حتى افرغ من الصلوة ثم  
اذفعه اليك لزمه ان ينتظر وان خاف خروج الوقت ولو تيمم ولم ينتظر لا يجوز الاصل عند ابو حنبل في المملوك لا يثبت له  
بالذل والاباحة وفي الماء يثبت الغلبة بالاباحة المصلي بالتيميم اذ وجد الماء بعد الفراغ عن الصلوة لا يلزمه الاعادة ولو وجد

في حلال الصلوة فسدت صلواته وكذا لو وجد بعد الفراغ من الاركان قبل الشهود وكذا اذ وجد بعد الشهود قبل السلام عند ركنه  
وان وجد بعد ما سلم تسليمة واحدة لم يفسد صلواته ولو وجد بعد ما سلم وعليه سهوان وجد بعد ما عاد الى سجود السهو ففسدت صلواته  
في قول ابن حنبل وان وجد قبل ان يعود لا يفسد عند الكل المصلي بالتيميم اذا حدث في صلواته فانصرف بالتيميم لانه لا يبرئها  
فلم يتييم حتى وجد ما ذكر بعض العلماء فيما جمع من الفتاوى انه يتوضأ ويصلي قالوا في ذلك المسئلة كذلك في فصل مسح الخوف وذكر  
الحاكم الشهيد الخنصر انه يتوضأ ويستقبل الصلوة وذكر شمس الاثمة الحلواني في شرح كتاب الصلوة فقال كان الشيخ الامام ٢٢٢  
الزاهد يقول وجد رواية عن ابي يوسف انه يتوضأ ويصلي قال وهذا اقيس بهذه لان اقتداء المتوضئ بالتيميم يجوز عند ذلك بناء  
الوضوء على التيميم ويحتمل انما ذكره الحاكم الشهيد قول محمد مسافر اجنب فشرع في الصلوة بالتيميم ثم سقته الحديث فوجد ما يقرر  
ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ ويصلي ذكره الباقي في الفتاوى قال وهذا قول اخر لمحمد وهو رواية عن ابن حنبل المصلي بالوضوء اذا سبق له  
فذهب يتوضأ فلم يجد ماء فتييم ثم قبل ان يركع الى مقامه وجد الماء وتوضأ وبني ولو انصرف الى مقامه ثم وجد الماء وتوضأ واستقبل  
استقنا الجنب في كفاية جراحات في عانة جسده وهو لا يستطيع غسل الجرحا ولا يستطيع غسل ما بقى فانه يتييم ويصلي لانه لو غسل  
غير موضع الجرحه ربما يصل الماء الى جرحه فيفسد الجرحه وان يغسل غير موضع الجرحه ويسمى الجرحه بالماء ان كان لا يضر  
السبح او يعقبها بخرقة ويسمى على الخرقه فعل وان كان اكثر اعضائه صعباً بان كانت الجرحه على راسه وسائر جسده صحيح  
فانه يدع الرأس ويغسل سائر الاعضاء ويسمى مع الجرحه لان لاكثر حكم الكل وكذا لو كان جرحاً ثابته جراحات فان كان اكثر اعضائه  
الوضوء جرحاً يتييم ولم يستعمل الماء وان كان اكثر اعضائه صعباً غسل الصبيح ويسمى الجرح ان امكته مسحه من غير ضرب  
حتى لو كانت الجرحه على راسه ووجهه وبدنه وليس على رجله جرحه يباح له ان يتييم وعلى عكسه لا يباح وقبل يقبر  
الكثرة في الاعضاء حتى لو كانت على راسه ووجهه وبدنه وليس على رجله جرحه يباح له التيمم اذ لم يكن من الاعضاء  
جرحاً وان استوى الجرح والصحيح تكوفاً في بعضه لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط وكما يباح التيمم عند  
خوف الهلاك او تلف عضو يباح له التيمم عند ما اذا خاف زيادة المرض اذا زال المرض المصحح للتيمم ينتقض تيممه الجنب الصحيح  
في المصرا اذا خاف الهلاك من الاعتسال يباح له التيمم في قول ابن حنبل المسافر اذا خاف الهلاك من الاعتسال جاز له التيمم في قولهم  
جميعاً واتا المحرف في المصرا اذا خاف الهلاك من التوضؤ اختل فوافقه على قول ابن حنبل والصحيح انه لا يباح له التيمم قال شيخنا في ديار  
لا يباح للمقيم ان يتييم لان في ديارنا اجراء الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه ان يدخل الحمام فيغسل بالسريرة ومن جدي وحشية  
يجوز للتيمم لان الاعتسال يفره ومن لا يقدر على الوضوء والابا المشقة لا يباح له التيمم المسافر اذا اراد في الصلاة ماء موضوع في جنبه او نحوه  
لا ينتقض تيممه وليس له ان يتوضأ منه لانه موضوع للشرب لا للوضوء والمباح في نوع لا يباح استعماله في نوع آخر الا ان يكون  
الماء كثيراً فيستدل بكثرة على اذ وضع للشرب والوضوء جميعاً في يتوضأ ولا يتييم ذكر القاضي الامام ابو علي النسفي عن الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضؤ والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب الا في الضرورة والحرب اذا  
منعه الكافور والوضوء والصلوة يتييم ويصلي بالاجاء ثم يعيد اذا خرج بمنزله وكذا الرجل اذا قال لغيره ان توضأ حبستك  
او قتلتك فانه يصلي بالتيمم ثم يعيد منزله المحبوس في المصرا اذا لم يجد ماء وجدوا بانظافاً فانه يتييم ثم يعيد ولو ان المحبوس  
لم يجد ماء ولا تراباً نظيفاً لم يصلي في قول ابن حنبل وعمر وابو حنبل ان الماشي لا يصلي وهو يمشي ولا يسبح ولا ياتى  
وهو يفر بالسيف وان كان خروج الوقت ولو جسر الرجل الطاهر في مكان نجس يصلي بالراء ثم يعيد كانه في الحضر وفي السفر  
وقال محمد في السفر لا يعيد المصلي بالتيمم اذ راى سراً ففطن انه ما فأنصرف ثم علم انه كان سراً ففسدت صلواته جاوز موضع صلاته  
اول ما يوازي ومن هذه الجنس مسائل احديها هذا ومنها اذا راى عورة على نوبة ففطن انه نجاسة فأنصرف فغسلها ثم علم انها لم تكن نجاسة



ومنها اذا ظن انه ترك مسحا او لم يتوضا اصلا فانصرف ثم علم انه كان قد توضا ومسح ومنها اذا ظن في الظهر انه لم يصل  
الفرج فانصرف ثم علم انه صلاها ومنها ما مسح الخف اذا ظن انه انقضت مدة مسحه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلاته في هذه  
الوجوه بالاستدبار جاوز موضع صلاته اول ما جاوز وتعارف هذا الجنس مسئلتان الاولى انه اذا ظن في صلاته انه رفع فانصرف  
ثم علم انه لم يرفع والثانية قوله صلوا بالجماعة فواو اسود اقطوه عدوا فانصرف بعضهم ليقيموا اذا اعدوا ثم علموا انه  
كان غبارا او دوابا جاوزوا موضع صلاتهم فسدت والا فلا المصلي بالتيمم اذا ارسل ابا ان كان اكبر رايه انه ماء يباح  
له ان يصره وان استوعب الطمان لا يحل لقطع الصلوة واذا فرغ من الصلوة ان طهر رايه كان ما يلزمه الامانة والا فلا المتوضي  
اذا اقبل بالميتيم ثم رآه الميتيم ولم ير امامه فسدت صلاته المقدسة دون صلاة الامام الميتيم اذا رآه بالماء وهو ميت ينقض  
تيممه عند ابي حنيفة وقبل لا يتنقض عند الكل كما لو كان يقطا فامر على موضع يقر به ماء ولم يعلم به حريص لا يضره الماء الا انه  
لا يقدر على استعمال الماء بنفسه ان لم يكن هالك احد بعينه جاز التيمم بالاتفاق وان كان احد بعينه على استعمال الماء ان كان المعين  
حر او امرأة جاز له التيمم في قول ابي حنيفة وان كان معه ملوك اختلف المشايخ فيه على قول ابي حنيفة قال بعضهم لا يجوز له التيمم  
وقبل ان كان المعين بعينه بغيره لا يجوز له التيمم عند الكل ومن هذا الجنس مسائل احدها هذه ومنها انه اذا كان لا يقدر  
على التوجه الى القبلة بنفسه ونعم من توجهه الى القبلة ومنها اذا كان على اثر نجس لا يمكنه ان يتحول الى مكان طاهر وغيره  
يتحول واجبوا على انه اذا انحرف عن القيام بنفسه ونعم احد بعينه فسد قاعدا جاز وعلى هذا الخلاف في الاخرى اذا وجد قائد الحج  
والى الجمعة عند ابي حنيفة لا يلزمه الحج والجمعة والمفعد اذا وجد من يحمله الى الصلاة لم يجز ذكر الشيوخ الاحكام ابو بكر محمد بن الفضل  
انه لا يجز عليه عند الكل وينبغي ان يكون على الحج والجمعة ولا حضور الجماعة بخلاف وذكر القائل امام ابو علي السعدان الكل على الخلاف  
المسافر اذا لم يكن على طهر من الماء فانه يتيمم ويصلي يكون محررا او ابدا او في اول الوقت وان كان على طهر من الماء يستحب  
ان ينتظر لكن لا يطر في التاخير حتى يقع الصلوة في وقت مكروه فلا يؤخر العصر الى تغرب الشمس مسافر اجنب ومعه ماء قدر  
ما يكفي للوضوء ولا يكفي للنجاسة فانه يتيمم مسافر اجنب فضل وجهه وراسه وذراعه وفرجه فلم يبق الماء فانه يتيمم  
للنجاسة لانها باقية وان يتيمم وشرع في الصلوة ثم فرقه ثم وجدا ما يكفي للاغتسال فانه يغتسل به اعضاء الوضوء ويبقى من  
جسد لم يكن غسلها في المرة الاولى ولا يغسل فرجه فانه لو احدث حدثا غير الضحك ثم وجدا ما يغسل به اعضاء وضوءه وماء  
من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا تنقض التيمم في اعضاء الوضوء بروت الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلوة ينقض  
طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من اجري اللفظ على طاهر وقال انها لا تنقض طهارة الفصل والصحيح انها تنقض  
ويترك الوضوء وعن ابي يوسف لا يلزم غسل ما غل من اعضاء الوضوء ايضا **فصل فيما يجوز به التيمم** يجوز التيمم بكل  
ما كان من اجزاء الارض كالتراب والرمل والحصى والنورة والمغرة والسبعة والزرنيخ والدمر والاربع والاعند والكل والطين  
الامر والحجر عليه تراب ولم يكن بان كان مغسولا او ملسا مدقوقا او غير مدقوق في قول ابي حنيفة وقال محمد ان كان الحجر  
مدقوقا او عليه غبار جاز به التيمم والا فلا ولو تيمم بارض قد رثر عليها الماء وبقى فيها دوة جاز ويجوز التيمم بالآجر  
والصخر والحباب والكيثران والطين من المندر ولا يجوز بالفسارة ان كان وجهها سطوفا لا يكف فان لم يكن مطبعا اقيم  
بظهره جاز ولو تيمم بالحرف ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذ من التراب الجاهل لم يجعل فيه شيء  
من الدوة جاز وان جعل فيه شيء من الدوة ولم يكن عليه غبار لا يجوز ولو كان الرجل طاهر لا يتيمم بديل يبلط به بعض  
ثيابه وجسد غيره حتى يحجب تيممه وقال محمد في جواز التيمم بالطين وذكر شمس الدائم الحلواني لا يستحب ان يتيمم بالطين  
لان فيه يطلع الوجه ولو فعل جاز ولو نفق ثوبه او لبده او سجد وتيمم بغار جاز ويجوز التيمم بالقيح والزرنيخ لانه من اجزاء

نحوه  
بالغبار

الارض ولا يجوز باللائى لانها خلقت من الماء ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والقصير وكل  
ما يذوب وينطبع ولا بالمخ المائي واختلفوا في الجلي والصحيح هو الجوز ولا يجوز بالتراب لانه من اجزاء الشجر لان اجزاء  
الارض ولو تيمم بالثوب او بالبد لا يجوز فان ضرب يده عليه ولزق به تراب فتيمم به جاز وكذا لو ضرب يده على حطة او  
فلزق الثوب والغار بريد فتيمم بذلك جاز واذا احترقت الارض بالاروا واختلط بالرماد يغتفر في الغالب ان كانت الغلبة  
للتراب جاز به التيمم والاتقان وكذا التراب اذا خالطه ما ليس من اجزاء الارض يعتبر في الغلبة الارض اذا اصابها النجاسة  
فيسبست وذهب اثرها جازت الصلوة عليها ولا يجوز به التيمم ساقيه سور حار وماء طاهر ولا يرفع احد من الارض  
قال محمد يتوضا بها جميعا ولا يتيمم المصلي بالتيمم اذا رآى سور حار فانه يغتفر على صلاته ولا يقطع بالشك ثم يعيد سور الحار  
ولو رآى ميتا لم يقطع في ذلك في قول محمد وقال ابو حنيفة يقطع صلاته ويصلي بالبئذ وعرض الردة على التيمم لا يقطع حتى لو لم يمسك  
بذلك التيمم يجوز عندنا جاز التيمم للظهر وصلى ثم احدث فغضرت العصر ومعه ما يكفي للوضوء فانه يتوضا لان النجاسة زالت بالتيمم فاذا  
احدث بعد التيمم ومعه ما يكفي للوضوء فانه يتوضا به فان توضا للعصر وصلى ثم ثاب الماء وعلم به ولم يغتسل حتى حضرت المغرب وقد احدث  
او لم يحدث ومعه ما قدر ما يتوضا به فانه يتيمم ولا يتوضا به لانه لما نزل الماء يكفي للاغتسال عا جاز فانه اجنب فله لا يكفي للاغتسال  
فتيمم اذا تيمم ثم شك في تيممه انه احدث ولم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما لو توضا ثم شك في الحدث اذا علم ان  
التيمم في العصر وليس بعد ما لا يجوز له التيمم لانه لا يخاف فواته يتوضا بعد ذلك ثم يسجد اذا شهد الحاجة يوم العيد مع الامام  
وكان الغوات لو اشتغل بالوضوء جاز له الشروع بالتيمم فان احدث في صلاته جاز له البناء بالتيمم في قول ابي حنيفة وقال اصحابه  
لا يجوز البناء بالتيمم ولو احدث في صلاته الجماعة لا يبني بالتيمم لان الجماعة تنفوت الى خلف وهو الظهر ولا يتيمم السقط الصلوة  
ولا الاصلوة الجماعة رجل رآى التيمم الى الرفع والوتر ركعة واحدة وفعل كذلك ما تفرقا التيمم الى الرفع  
لا يعيد ما صلى لانه كما يجتهد فيما فعل ولو لم يكن من اهل الراي وفعل كذلك من غير ان يسأل احدا ثم سأل فافق ان التيمم الى الرفع  
وان التيمم فانه يعيد ما صلى لانه ما كان يجتهد اذا تيمم الرجل عن موضع يتيمم منه غير جاز مسافر احدث ومعه ثوب نجس  
فوجد ماء قدر ما يكفي للوضوء او النجاسة لا يكفي لها فانه يغتسل بالثوب ويصلي بالتيمم وان توضا بالماء وصلى بالثوب نجس جاز  
ويكون مسافرا فعل اذا تيمم لصلوة الجماعة وصلى جاز له ان يصلي على جازة اخرى ان بقدر على الوضوء كما لو تيمم للكنيسة  
وصلى كان له ان يصلي مكتوبة اخرى رجل في ماء من المياه ابي حنيفة طيب الماء ولم يجد فضل بالتيمم فهو على وجهه ان رآى قوما من اهله  
ولم يسألهم فصل بالتيمم ثم سألهم فاجبوا بالماء لم يجز صلاته وان سألهم فلم يجزوه او لم يبق قوما من اهله جازت صلاته في قول ابي حنيفة  
ومحمد مسافر نسي الماء في رحله او في رحله ماء ولم يعلم به فتيمم وصلى جازت صلاته في قول ابي حنيفة ومحمد وكذا لو كان على شطآن او جنة  
بنو ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذا الفصلين روايتا ولو صلى وراى ناسا معه ثوب لا يعلم به ذلكا كفى على ابي حنيفة في هذا الخلاف المسافر  
اذا وجد ماء قدر ما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيمم الا ان يخاف على العطش على نفسه او على ثيابه ولو كان يتيمم فوجد  
قدرا ما يكفي كل عضو مرة واحدة فضل بعض اعضاءه ثلثا ثلثا فلم يبق الماء فانه يعيد التيمم اذا احدث الامام في صلاة الجماعة قال  
الفقهاء ابو بكر محمد بن الفضل ان استخلف متوضيا ثم تيمم وصلى خلفه اجزاء في قولهم جميعا وان تيمم هذا الذي احدث وام الناس  
واتم جازت صلاة الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعلى قول محمد وفرصة المتوضي فاسدة وصلاة المتيمم جازية وهذه  
دليل على ان صلاة الجماعة يجوز البناء والاستخلاف ويصح فيها اقتداء المتوضي بالتيمم كما في غير ما من الصلوة اذا اراد ان يتيمم  
فغرضه مرة واحدة ثم احدث فسد بذلك التراب وجهه ثم غرضه مرة اخرى لليديين الى الرفعين جاز المصلي بالتيمم اذا قال له  
نفرق خذ الماء فانه يغتفر على صلاته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستعانة فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من الصلوة سأل



ان اعطاء اعداد الصلوة والا فلا اذا تيسر الرجل ثمر اصاب بعض جسده نجاسة اكثر من قدر الدرهم فانه يسحبها بخرقة أو  
ويصلي لأن المسح يقلل النجاسة وان كان لا يستأصلها وان صلى ولم يمسح جاز وهذا الاستبراء بخرق سواء اذا طهرت المسافة  
من جفنها واما ما اقل من عشرة قسمت ان حدث بذلك التيمم على الزوج ان يطأها عند الكل وان لم تصل لذكرها في الأصل  
المشاخ فيه قال بعضهم على الزوج وطأها قبل الصلوة عند عمد ولا يحل عند عمد لان عند هذا لا ينقطع حق الرجعة قبل الصلوة وعلى قول  
محدثين قطع والاحوط ان لا يطأها المسافر اذا لم يجد الماء وجد الثلج ان كان ذلك مكانا البرد وما نه يجوز له التيمم لأن  
الموضوع بالثلج لا يجوز الا بشرط ان يسيل الماء على اعضائه ويتقاطر منه وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فاذا عجز عن الوضوء  
يباح له التيمم بجلل بعد الاصول الكفاية في التيمم لانه نجس فكان وجوده كعدمه حيث من مسجد في عين ماء لا يجد ماء غيره  
لا يباح له ان يدخل المسجد عند ان غر تيمم وقال الشافعي يباح للاختيار ولا يباح للعود ولو كان في المسجد فقله النور  
واحتل تكليفه قال بعضهم لا يباح الخروج قبل التيمم وقال بعضهم يباح **فصل في المسجد بكرة المصنعة والوضوء**  
في المسجد الا ان يكون في موضع اعد لذلك لا يصلي فيه او توضع في اياه وقد قيل هذا ولا يفرق في المسجد لافق ابوابه  
ولا تحت الحصى لانا استعظيم المساجد وصونها عن النجاسة فاحذر النجاسة بغيره ولا يفرق في المسجد وان اضطر الى ذلك  
كان لا لافق الحصى هو من لا لافق الحصى لان البوارى ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة فان لم يكن  
فيه بوارى مدفون في القربى ولا تحت الحصى ولا يفرق في المسجد على سائر المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى  
اوتيرها ويكره مسح الرجل من الطين والردغة باسطوانة المسجد ويجوز طأه وان مسح بقطعة حصى ملقاة في المسجد لا يصلي  
عليها الا في الاصل وان فعل لا بأس به وان مسح بتراب في المسجد كان التراب مجموعا في ناحيته غير منسلط لا بأس به وان كان  
منسلطا مفروشا يكره لانه يقرئ أرض المسجد وان مسح بحشبة موضوعة في المسجد لا بأس به لان الحشبة ليست من المسجد  
وان كان في المسجد غشطان لا بأس به ان يرقى به تزيها المسجد ولا يحفر في المسجد بتراب لانه لو حفر يدخل فيه الصبيان والشوان  
فيذهب من المسجد ومهاتبه وان كان البئر قد يترك كبير زمزم وان حفر في المسجد بتراب في حفره من المسجد او حفر  
اخر باذن اهله لا يضمن الحافر ان حفر غير اهل المسجد يضمن الحافر ما تلف فيه سواء كان البئر بغير المسجد ولا يضر كما حفر  
بئر في ملك الغير باذن وكما لو على رجل ليس من اهل المسجد قد لا او بسط فيه حصى اقل من انسان كان ضامنا في قول أبي حنيفة  
ويكره من التجرف في المسجد لانه يشبه البيعة ويشغل مكان الا ان يكون فيه منفعة للمعبد بان كانت الأرض ترة لا تستقر ساطينها  
فيغير في الشجر ليقول التزولا بأس بان تجذ فيه بيت وضع فيه الحصى ومنع المسجد جرت العادة من غير تكبر ولا يجوز ان تجذ  
المسجد طرعا في فيه من غير عمد فان فعل جاز ويصلي في كل مرة تحتية المسجد مرة واحدة لا في كل مرة ولو تعلق ثياب المصلي  
شي من بولي المسجد وحصره فاخرجه ولم يتعد ذلك لا ينجس على الامانة لانه يسير لا يعتبر ويكره ان يخط في المسجد لان المسجد  
اعتد للعبادة والالتسا. وكذا الوفاق والفقهاء اذا كتبوا اجرا والمعلم اذا علم الصبيان باجره فان فعلوا بغير اجره فلا بأس به  
وعن محمد بن مسلم اذا تعد الرجل في المسجد خطا يخط فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان والبهائم والابق الثوب دقا فافاضا  
بغير المسجد لا بأس به لأن فيه ضرورة ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف شيء يضمن وقيل لا بأس بالوقوف  
ان ينام في المسجد ويكره الجلوس في المسجد للصبي ثلثة ايام واقل وفي غير المسجد ينقض الرجل ثلثة ايام واترك اول  
ويكره اتخاذ الضيافة في المسجد من استكره ان كان الوارد صغيرا او غايبا ولا بأس بالاعتكاف ان يبيع ويشترى في المسجد وتطوا  
في صلاة الجماعة في المسجد الذي يقام فيه الجماعة قال عامة المشايخ يكره الاجترار من مطروحه سواء كان الميت والقوم في المسجد  
او كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد او كان الميت خارج المسجد والامام والقوم فيه واختلوا في وجه واحد هو

ما اذا كان

ما اذا كان الامام والميت وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره لان سبيل الكراهة اذ خال  
الميت في المسجد واختلاف المكاتبين بين الامام وبين الميت وبعضهم كرهوا على كل حال لان العادة جرت في السلف لصلوة الجماعة  
باعداد موضع على حدة فلو لم يكره ذلك لما اعدوا لها موضعا على حدة مسجد بني على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور  
حق العامة وينبغي ان يكون الحواشي على التفتيش ان كانت البلدة قصت عمودا وبني مسجد بان الامام جازت الصلوة فيه لان  
للامام ان يجعل الطريق مسجد فهذا اولى وعن ابو يوسف كره ان اطلق في الواقع اذا بنى فخار من العصب مسجد او حاما او حائطا  
لا بأس بالصلوة في المسجد ولا يستأجر الحائز والمحام ويدخل الحائز لشراء المتاع واما الصلوة في أرض الغير ان كانت لذي يكره  
لانه باق ذلك وتضرته به وان كانت المسلم فان لم يكن مزدروقة ولا يكره فلا بأس به لان صاحبها لا يضر به وان كانت مزدروقة  
او مكرهية فان كان بينهما صدقة ومودة او كان صاحبها حسن الخلق في ذلك فلا بأس به اذا كان لم يزل الرجل مسجدا يذهب  
الى ما كان قد مر فان كانا سواء يذهب الى ما كان اقرب من منزله وان استويا فهو مختار وان كان قوما احدهما اكثر فان كان فيها يذهب  
الى الذي هو اقل لشدة الجمع بسببه وان لم يكن يذهب حيث يحب وينبغي ان يكون الحواشي على التفتيش ان كان هو من يؤمر الناس  
فذلك وان كان من يقتدي بغيره يذهب الى ما كان امامه اصح وافقه رجل صلى في المسجد كدثرة الجمع ولا يصلي في مسجد الخبيث فانه يصلي  
في مسجد منزله وان كان قوما اقل وان لم يكن مسجد منزله مؤذنا فانه يذهب الى مسجد منزله يؤذن فيه ويصلي وان كان واحدا في المسجد  
منزله حقا عليه فيؤذي حقه مؤذن مسجد لا يحفر مسجد احد القوابض هو ويقيم ويصلي وحده فذلك احسن ان يصلي في مسجد  
اخر رجل فاته الجماعة في مسجد حية فان ذهب الى مسجد اخر صلى فيه جماعة فهو حسن وان صلى في مسجد حية وحده فحسن  
وان دخل مسجد ثم اقيم مسجد اخر لا ينبغي ان يخرج منه حتى يصلي لما جاءه في الاجازة اذا فات لاحد كصلوة في مسجد فلصليها  
في مسجد ولا يتبع المساجد قبل ان يدخل المسجد له الخيار على الوجه الذي قلنا هذا اذا كان الرجل من غير الناس فانما اذا كان  
عالما او معروفا يذهب الى مسجد ويصلي فيه وينبغي ان يكون الحواشي على التفتيش ان كان الرجل من يحسن القراءة فذلك  
وان كان من يخطئ في القراءة فالأفضل ان يطلب غيره ويقتدي به وان فاته التكبير الاولى في مسجد او ركعة او ركعتان  
فالأفضل ان يصلي في مسجد ولا يذهب الى مسجد اخر لانه ما حذرنا فضيلة الجماعة فلا يترك حق مسجد ولو افتتح الصلوة  
في مسجد ثم اقيم في مسجد فالأفضل ان يقطع الصلوة ويصلي بالجماعة ما لم يعمل اكثر الصلوة ولو افتتح الصلوة في منزله ثم سمع الاذان  
في مسجد او مسجد اخر فانه يقيم الصلوة اذا كان امام الحي زائيا او اكل الربوا ان يحول الى مسجد اخر رجل في مسجد وجعله به كما  
فهو حق الناس بمرته وعمارته وبسط البوارى والحصى وتعلق القناديل والاذان والاقامة والامانة ان كان اهلا لذلك وان  
لم يكن فالراي في ذلك اليه الجماعة ومصلي الجماعة لها حكم المسجد عند اداء الصلوة حتى يفتح الاقفاص وان لم يكن الصفوف  
مستقلة في حق المرور وحرمة الدخول للجنب وفناء المسجد له حكم المسجد حتى لو قام في فناء المسجد واقعد على امام مع اقتداؤه  
وان لم يكن الصفوف مستقلة ولا المسجد مكانا اشار اليه محمد في باب صلوة الجمعة فقال يصح الاقتداء في الطائفة والسنة وان  
لم يكن الصفوف مستقلة ولا يصح في بار الصياقة الا ان يكون اذا كانت الصفوف مستقلة لان الطائفة بالكوفة مستقلة بالمسجد ليس  
بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها ايضا الصفوف فاما دار الصياقة مستقلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق  
فلا يشترط فيها اتصال الصفوف على هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي يكون على باب المسجد لانها من فناء المسجد مستقلة  
بالمسجد رجل حفر بئرا فناء مسجد او هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضي بالقضاء وكذا لو حفر بئرا فناء قوم  
يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط الدار رجل ملكا لا وحفر فيها بئرا يضمن القضاة قوم صلوا في القصر بجماعة ووسط الصف  
موضع مقدار حوض او فارقين لم يقيم فيه احد جازت صلواتهم اذا كانت الصفوف حواشي ذلك الموضع مستقلة لان الصفوف اذا كانت



مستقلة وراه ذلك الموضع يكون الكفر في حكم مسجد واحد دار فيها مسجدان كانت الدار اذا غلقت كاللجنة جماعة ممن  
في الدار فهو مسجد جماعة ثبت فيها احكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول المحجب اذا كان لا ينعون الناس من الصلوة  
فيما كان الدار اذا غلقت لم يكن فيها جماعة فاذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجد جماعة وان كانوا لا ينعون الناس  
من الصلوة ولا يبايرون بترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل لان لهم ان يؤخروا الصلوة الى ثلث الليل ولا يترك اكثر  
من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك او كان ذلك معادافه في ذلك الموضع ويجوز ان يدبر الكتاب بصلوة قبل الصلوة وبعدها  
ما دام الناس يصلون فيه مسجد ليس له نموذج وانما معلوم صلى فيه الناس فرجافوا جماعة افضل ان يصلي كل فريق  
بأذان واقامه على حدة مسجد كبير من رجلين يركب المصلي في أي مقدار يركبه للزور ولا يكره حتى عزى في مسجد من سلام الله  
قدّمه بن ذراعاً فادون ذلك يركب وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصلوة الاولى والحائط الذي عليه المحراب يركبه وما وراءه  
ذلك لا يركبه وبقيّة مسائل المسجد تأتي في كتاب الوضوء شاء الله تعالى **باب الاذان** الاذان سنة اداء المكثورة  
عرفه لك السنة واجامع الامة وانه من شعار الاسلام حتى لو استمع اهل مصر وقية او محلة اجبرهم الامام فان لم يفعلوا فاعلم  
واصلها الا ان يقيم معرفة القبلة والعلم بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة ابتداء وانتهاء فيحتاج الى معرفة  
القبلة والاذان شرع لا يحل ان الناس الى المسجد لاداء الصلوة واعلامهم بدخول وقت الصلوة وابطاح الاذان وحرمة الاحياء  
فاذا لم يعرف الوقت فيكون اذا نسيه الله تعالى فلو اذّن غفلة لا يفتلح في فصل في معرفة القبلة وفصل في معرفة المواقيت  
وذكرت مسائل استنباه القبلة ومسائل الاذان بعد ذلك اما الاول انفقوا على ان القبلة هي من كان مكة عين الكعبة فيلزم  
التوجه الى عنها ثم تعين لكل قوم منها مقاماً فلا اهل الشام الركن الثاني ولا اهل المدينة موضع الحطيم والميزاب ولا اهل اليمن الركن  
اليماني ولا اهل الهند ما بين الركن اليماني والخرم ولا اهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم واختلفوا في قبلة من هو خارج عن  
مكة قال ابو عبد الله الجرجاني عليه التوجه الى عين الكعبة وقال غير من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة الكعبة  
توفى بالليل في الدليل في الامصار والقرى المحاربي التي مضى بها الصحابة والتابعون رحمهم الله فمن نحو العراق جعلوا قبلة اهلها  
ما بين المشرق والمغرب ولذلك قال ابراهيم بن محمد بن عيسى بن سياره وهكذا قول محمد واما ما لا ذلك  
لفول عمر بن الخطاب اذا جعل المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فابنيها قبله لاهل العراق وحين فتح حرامان جعلوا قبلة  
اهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب الشتاء فعلمنا اتباعهم واتباعهم في استقبال المحراب المنصوبة فان لم يكن فالسؤال عن اهل  
اما في البحار والمفاوز فدل القبلة النجوم والاروي عن عمر بن الخطاب انه قال انتم اهل اليمن ما تهتدون به الى القبلة وعن ابي يوسف  
انه قال في قبلة اهل الرافا جعل المجدي على منكبيه الايمن واختلف المشايخ في ما سوى ذلك من الامصار قال بعضهم اذا جعلت يمينك  
نحو القبلة على ذلك اليمين ونحو القبلة قليلاً الى الشمال فذلك القبلة وقال بعضهم اذا جعلت يمينك نحو القبلة خلف ذلك اليمين  
فذلك القبلة وعبد الله بن المبارك وابو مطيع وابو حنيفة لم يروا عن سالم بن عبد الله بن يوسف انهم قالوا قبلتنا العراق وعن بعضهم اذا كانت  
الشمس في برج الجوزاء في آخر وقت الظهر اذا استقبلت الشمس بوجهك فذلك القبلة وعن الفقيه ابو جعفر انه قال اذا كنت  
مستقبلاً للغارب في وقت العشاء الاخيرة يكون فرق بينك وبين نجمان مضيان هما موضع زوال الشمس من مراكب وهما متقابلان  
فالذي عن يمينك يقال له البئر الواقع والذي عن يسارك يقال له الشرايطر وهو سرهما سقوطا فاذا سقط الذي عن يمينك فسقط  
يكون بجذائك منكبه الايمن واذا سقط الشرايطر كان سقوطه في وجهك بجذائك عنك اليمين في القبلة ما بينهما قال الفقيه ابو جعفر  
قبلة بخاراه على قبلتنا وعن القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا فانه قال القبلة ما بين الشرايطر الواقع وهو الذي  
يسميه الناس في يارنا سه بابه وهو عند نضج الغيب في يارنا وقت العشاء الاخيرة يكون هذا رؤسنا وبين الشرايطر الواقع والنسر

الظاهر قريب من عشرين ذراعاً في ارض العين فاذا اراد على اسلك القبلة بينهما وعن الشيخ الامام ابو منصور المازندراني  
قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر الى مغرب الشمس في اطول ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر الى مغرب الشمس في اقصر ايام  
الصيف واجعل لذلك علامة فتدور الشمس بين يمينك والثلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك وهذه الاقاويل بعضها قريب  
من بعض واقربها الى المقصود ما قاله الفقيه ابو جعفر والقاضي الامام صدر الاسلام رجل اشبهت على القبلة فاجره رجلاً ان  
القبلة الى هذا الجانب وهو تجري الى الجانب الاخر فان لم يكن من اهل ذلك الموضع لا يلتفت الى قولها لانها بقولها لا يجرها فذلك  
اجتهاد باجتهاد غيره وان كان من اهل ذلك الموضع فعليه ان يأخذ بقوله ما ولا يجوز له ان يخالفها لان اهل الموضع يكونون اعرف  
بقبلته من غيره عادة فكان خبرها من علم رجل دخل في الصلوة بالتحريف واجتهاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلوة فحول  
وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بحال الاول ودخل في صلوته فصلوة الاول جازية وصلوة الداخل فاسد وعن ابي يوسف يجوز  
صلوة الداخل ايضا الا على ما صلى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل وجوه الى القبلة واخذ به فهو على وجهين ان كان الايمن حين افتتح  
الصلوة وجلس يساره عن القبلة فلم يسأل فسد صلوة الامام والتفت وان لم يجد من يساره جازت صلوة الامام وفسد صلوة المفتي  
لان المفتي زعم انه بنى صلاته على صلاته كما قالوا الى غير القبلة رجل صلى الى غير القبلة متعمداً روى عن ابي حنيفة ان مكفر وانما القبلة  
وبما اخبره الفقيه ابو الليث وكذا اذا صلى في ثوب النجس او بغير طهارة وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك باطل وقوله تعالى فاستأمنوا  
تولوا فتم وجهاً لئلا يكون كافراً قال المشايخ بخارى منهم القاضي الامام ابو علي السعدي وشيخ الائمة الحلواني اذا صلى الى غير القبلة  
لا يكفر وكذا الوصل في الثوب النجس لان الصلوة الى غير القبلة جازية حاله الاختيار وهو النطق على الذمّة ومن العلماء من جوز  
الصلوة في الثوب النجس فلا يكفر به اما الوصل في غير الطهارة متعمداً فانه يكون كافراً وقال شيخ الائمة الحلواني يكون زنديقاً  
لان احداً لم يجوز الصلوة بغير طهارة فيكون استخفافاً بائنه كما مر من صلى في المسجد ليلة مظلمة بالتحري فتبين انه صلى الى غير  
القبلة جازت صلوة لانه ليس عليه ان يعرف البواب الناس للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة بس الحيطان والمحدرات لان الحائط  
لو كانت منقوشة لا يمكن تمييز المحراب من غيره وعسى ان يكون ثم هامة تزدية فجازله التحري المصلي اذا نوى مقام ابراهيم عليه السلام  
ولم يزل الكعبة فكأنه قال الفقيه ابو ابي عبد الله ان لم يكن الرجل في مكة اجزاء لان عنده المقام والبيت واحد وان في مكة  
لا يجوز لانه عرف ان المقام غير البيت فلا يجوز صلاته الا ان يريد به الجهة فتح يجوز صلوة ولو نوى ان قبلته محراب يجوز  
صلوة لان المحراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وتجهت وجهك للصلوة لا يوجب من قبلة الفلك وبعض مسائل البنية يأتي في باب  
افتتاح الصلوة ان شاء الله تعالى واما معرفة الاوقات فاول وقت الظهر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر حين تزل الشمس  
وهو الباقي الذي يبدو كدب الشرجان ويعقبه ظلام لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت شيء من احكام النهار والثاني هو الباقي الذي  
يستطير ويغترض في الاقوال لا يزال يزداد حتى ينتشر سمي مستطير لذلك ثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب  
للصاير وجواز اداء الفجر واخر وقت الفجر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر حين تزل الشمس  
واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة اخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثله سوي في الزوال وقال صاحب اخر وقت  
حين صار ظل كل شيء مثله سوي في الزوال وطريق معرفة زوال الشمس في الزوال ان تغرب خشية مستوية في ارض مستوية  
فادام الظل في الانقسام من الشمس في حد الارتفاع فاذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل  
علامة من موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظلي اصل العود سوي في  
الزوال يخرج وقت الظهر في قول ابو حنيفة وعندهما اذا صارت الزيادة مثل العود يخرج وقت الظهر وعن محمد ان جعل معرفة  
زوال الشمس طريقاً اخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فادام الشمس على حبله لا يسر الشمس ثم تزل واذا صارت الشمس

ع  
كلامها



على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زالت واول وقت العصر حين يخرج وقت الظل على الاختلاف واخر وقتها حين  
تغرب الشمس ويكره التأخير الى تغير الشمس واختلافها في ذلك التغير قال بعضهم هو التغير في ضوء الشمس الذي يكون على الحكا  
وقال بعضهم هو التغير في قرصها وانما يعرف التغير ان ينظر الى قرصها ان امكنه ان ينظر الى قرصها ولم تجز عيناه علم ان  
الشمس قد غابت وان لم يمكنه النظر علم انها لم تتغير واول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخرها حين يغيب الشفق  
وقال الشافعي وقتها مقدار ما يتمكن فيه من اداء ثلث ركعات حتى لو تمكن بعد غروب الشمس من اداء ثلث ركعات ولم يصل  
ثمة صلى بعده كان قاضيا لا مؤذيا واول وقت العشاء حين يغيب الشفق لا خلاف فيه وانما الخلاف في الشفق قال محمد  
وابو يوسف والشافعي رحمه في الحرمة وقال ابو حنيفة هو البياض الذي على الحرمة حتى لو صلى العشاء بعد غابت الحرمة ولم يغيب البياض  
المعترض الذي يكون بعد الحرمة لا يجوز عنده ثم اخبر العشاء الى ثلث الليل مستحب والفضل الى صباح والى اخر الليل  
مكروه والافضل في صلاة الفجر التورع عندها وقال الشافعي التغلب على فضل فعدت التجمل والاداء في اول الوقت في اير  
الصلاة افضل وقال الطحاوي في صلاة الفجر يا بالغلب على التورع اذا كان يريد طالة القراءة وان كان لا يريد  
فالتورع افضل واجمعوا على ان السجدة في صلاة الفجر بالمزلة هي التورع وحدها التورع ما قاله شمس الائمة الحلواني  
والقا الامام ابو علي السنيني انه بعد الصلوة بعد انتشار البياض في وقت لوم في الفجر بقراءة مسنونة ما بين اربعين اية  
الى مئتين اية او اكثر ويزيل القراءة واذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارة يمكنه ان يتوضا وبعد الصلوة قبل طلوع  
الشمس كاضل او يكره عزه ويزيل الفجر في الضيف ويجعل في الشاء ويؤخر العصر في الضيف والشاء جميعا ويجعل المغرب  
في الضيف والشاء جميعا ويجعل العشاء في الضيف ويؤخر في الشاء الى ثلث الليل لقولهم لا يتم معاذة اخر العشاء في الشاء  
فان الليل يطول ويجعل في الضيف فان الليل في قصر هذا اذا كانت السماء معتمة فان كانت متغيرة يؤخر الفجر والظهر والمغرب  
ويجعل العصر والعشاء ووقت التورع من حين يصلي العشاء الى طلوع الفجر والفضل ان يصليها في اخر الليل ان كان يتقرب  
انه يستيقظ في اخر الليل وان كان لا يتقرب الا افضل ان يصليها في اول الليل وان اوتر قبل العشاء لا يجوز وان صلى العشاء  
على غير موضعه استيقظ في الحر او تر فدا فرغ من التورع ذكره صلى العشاء على غير موضعه فانه بعد العشاء ولا يعيد التورع  
في قول ابى حمزة ويجوز قضاء الغوايت في وقت شاء الا في ثلث ساعات لا يجوز فيها التطوع ولا المكتوبة ولا صلوة الجنازة  
ولا جهة التلاوة اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانقضاء الى ان تزلزل الشمس وعند احرار الشفق حتى تغيب الا العصر  
يوه ذلك فانه يجوز اداؤها عند الغروب وعن ابى يوسف يجوز التطوع عند الانقضاء يوم الجمعة وتسعة اوقات يجوز فيها  
قضا الفائتة وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولا يجوز النفل لاسباب المذكورة وركعتي الطواف وسجدة المسجد اول ما يكرهها  
سبب طلوع الفجر قبل صلاة الفجر لا يجوز الاستسقاء بعد الغريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل التغير  
وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وبعد الخطبة يوم الجمعة وعند اقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيد وعند  
الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ويجوز التطوع قبل العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة اذا طلعت الشمس  
قال الشافعي الامام ابو بكر محمد بن الفضل ما دام الانسان يقدر على قرين الشمس في الطلوع لا يباح فيه الصلوة فان غمر عن النظر  
يباح فيه الصلوة وذكر في كتابه اذا طلعت الشمس حتى ترتفع قدر ربح او ربحين ويكره اداء النوافل في هذه الاوقات في سائر  
الاماكن وعند الشافعي لا يكره مكة واذا فتحت التطوع في الاوقات المذكورة فانه يقطع ثم يقضي في ظاهر الرواية ولا يجوز  
الجمع بين الصلوتين في وقت احدهم بعد ما عذرا الصلاة الظهر والعصر بغيره والمغرب والعشاء بمزدلفة فانه  
يؤخر الظهر ويجعل العصر ويصليها في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت العشاء ويصليها في وقت العشاء وعند الشافعي

يجوز الجمع بين الصلوتين بعد السفر والمطر ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلوة العيد في المشهور ويتطوع بعد  
صلوة العيد ما شاء وعن بعض الصحابة نعم انهم كانوا يتطوعون قبل صلوة العيد ولا يتصلحون بالجمعة اذا خرج الاحام للخطبة  
فانما فتحت الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النواذر انه ان كان صلى ركعة بصفاتها اخرى ويخفف في القراءة يقرأ بقراءة  
الكتاب وشئ من السورة وبأخذ المشايخ رحم ولم يذكر في النواذر انه لو صلى ركعتين وقام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة حتى خرج  
الامام واختلف في المشايخ قال بعضهم يعود الى الفقرة ويسلم وقال بعضهم يتمها اربعاً ويخفف القراءة وهكذا الا شاع في الاربع  
قبل الظهر شرقيتها بالظهر فان كان في الركعة الاولى ولم يقيد بها بالسجدة فانه يتمها ركعتين فاذا سلم على من الركعتين حكمي عن الشافعي  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه قال يقضي اربعاً **فصل في مسائل استنباط القبلة** رجل صلى في الصحراء الى جهة من جهات  
ولا تختران بين انما اصاب القبلة او كان كبر رايه ذلك اول بظهر من حاله شئ حتى ذهب عن ذلك الموضع فصلوة جازية وان تبين  
الله اخطأ فصلوته فاسدة فان شك في القبلة فعلى الوجه من غير تختران تبين انه اخطأ القبلة او كان كبر رايه ذلك اول تبين  
من حاله شئ فصلوته فاسدة وان تبين انه اصاب فصلوته جازية وان كان كبر رايه انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال شمس الائمة  
السرخسي الصحيح انه لا يجوز صلوة وان صلى الى جهة بالتخري ان يظهر من حاله شئ او ظهر انه اصاب القبلة او كان كبر رايه ذلك ففصلته  
جازية بالاتفاق وان ظهر انه اخطأ فكذلك عندنا وان اشتبهت على القبلة تخري ووقع تخري على جهة فاعرض عن تلك الجهة  
وصلى الى جهة اخرى فتبين انه اصاب القبلة ففصلته فاسدة وعن ابى حنيفة انه يحسب على الكفر هذا اذا تبين امر بعد الفراغ من الصلوة  
وان ظهر الامر في خلاف الصلوة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تختران ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه  
لو ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الامادة فاذا ظهر في خلاف الصلوة يستقبل وان انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح  
انه يتم صلوة ولا يستقبل لان صلوة كانت جازية مالم يظهر الخطا فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية  
وهو ما اذا شك في القبلة وصلى الى جهة غير غير فظهر في خلاف الصلوة اخطأ يستقبل الصلوة لانه صلاته كانت فاسدة ولهذا  
يلزمه الامادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة فكذلك يستقبل الصلوة لان اقتناعه كضعفها حتى لا يحكم  
يجوز صلاته مالم يعلم بالاطباء فاذا قوي حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا علم بالاطباء بعد الفراغ حيث لا يعيد لان ثمة لا يحتاج الى  
واما في المسئلة الثالثة وهو ما اذا شك وافتتح الى جهة ثم تبين في خلاف الصلوة انه اخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية وبعض  
على صلاته لان اقتناعه ههنا كضعفها فخاله البناء وفي المسئلة الرابعة وهو ما اذا شك وتحرى الى جهة ثم عرض عن تلك الجهة  
وصلى الى جهة اخرى فظهر في خلاف الصلوة اخطأ او كان كبر رايه ذلك فانه يستقبل الصلوة وان ظهر انه اصاب القبلة  
فكذلك لان اقتناعه كان فاسدا ولهذا لو ظهر بعد الفراغ انه اصاب القبلة تلزمه الامادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الاول  
ولو اشتبهت على القبلة فعلى ركعة بالتخري فيقول رايه الى جهة اخرى وصلى الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى اربع ركعات الى اربع  
جهات روي عن محمد بن عيسى ويجوز ولو صلى ركعة بالتخري ثم تحول رايه الى جهة اخرى فعلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رايه الى جهة  
الاولى اختلف في المشايخ منهم من قال يتم صلاته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلوة رجل اشتبهت على القبلة بمكة ولم يكن  
بحضرته من يسأله فعلى بالتخري ثم ظهر انه اخطأ حكمي ابو رستم عن محمد انه لا امادة عليه وكذا لو كان الاستنباط بمدينة رجل قبل  
سجدة الاحزاب له وقبله مشقة فعلى بالتخري ثم ظهر انه اخطأ كان هذه الامادة لانه كان قد راى سؤال من الاهل فلا يجوز له  
التخري وان تبين انه اصاب القبلة جازية صلاته لم يحصل النقص وصارت هذه المسئلة بمنزلة ما لو شك في القبلة وصلى من غير  
تحرر ثم اذا ظهر انه اصاب بجوز صلاته اذا اذن قبل الوقت يكره ويعاد عند الوقت وقال ابو يوسف لا يكره للفجر في النصف الاخير من الليل  
ولا يعاد ويكره الاذان مع الجنازة ولا يكره مع الحديث في رهاية والامامة يكون معها جاعته يكره اذا نهم واذا اتوا ايعاد الصلوة



لا يقبل والمراة والمجنون والشكران والحب وتكف لا يعاد اذا نهم المحدث في ظاهر الرواية والقاعدة اذا اذن يكره ولا  
وكذا الركاب في مصر والمسافر اذا اذن ركبا لا يكره ويحوز الإقامة ويجوز للمسافر ان يفتح الاذن على الدابة وان لم يكن  
وجهه الى القبلة خمس حصال لو وجد في الاذن والاقامة توجبا لاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذن وفي الاقامة  
يستقبل غيره وكذا اذا ما لمؤذن في الاذن او في الاقامة وكذا الوسيقة المحدث في الاذن او في الاقامة فذهب بتوضيحه  
غيره او يستقبل هو اذا رجع اذا حضر المؤذن في خلال الاذن او الاقامة ولم يكن هناك من يقبله جبا لاستقبال وكذا اذا  
خبر في الاذن او في الاقامة ويحجز عن الاقامة يستقبل غيره وينبغي ان يؤذن على الميمنة او خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد  
جماعة من اهل المسجد اذا نوا في المسجد على وجه المحاققة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حفر قوم من اهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الموقر  
الاول فاذا نوا على وجه الوجه والاعلان علموا ما صنع الموقر الاول فلمهم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة بالجماعة الاولى  
لانها ما اقيمت على وجه السنة باظهار الاذن والاقامة فلا يبطل حتى يباين ويكره او الملقوبة بالجماعة في المسجد بغير  
اذن واقامة لما قلنا ولا يكره في البيوت والكرور وضياح القرى لان اذان القرية والمصر اذان لهم فان تركوا الاذن والاقامة  
جاز وان لم يكونا اولى وان صلوا بجماعة ان تركوا الاذن لا يكره وان تركوا الاقامة يكره وقيل لا يترك الاذان ايضا  
وليس بغير المكتوبة نحو الوتر وعلوة العيد وعلوة الجارة وجماعات النساء اذان واقامة ولا بأس بالتطريب في الاذن  
وهو تحسين الصوت من غير ان يغير فان غير ملحق واحد او ما اشبه ذلك كره وكذلك قراءة القرآن وقال شمس الامنة للصوكا  
انما يكره ذلك فيما كان من الاذان كما في قوله في الصلاة على الفلاح لا بأس فيه باذنه او بغيره المؤذن اذا لم يكن عالما  
باوقات الصلوة قالوا لا يستحق ثواب المؤذن ولا يصل للمؤذن ولا الامام ان ياخذ على الاذن والاقامة اجرا فان لم يشارطهم  
على شيء لكنهم عرفوا حاجته فحسوا له في كل وقت شيئا كان حسنا يطيب له ذلك ولا يكون اجرا اذا اذن واحد بعد واحد على  
يوم الجمعة قال شمس الامنة الحلواني الصحيح ان التوجع للشيء وترك التجارة هو الاذن الاول وليس للثاني من التوجع يكون  
للاول ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذن وفي الاقامة او يشبهه بالصلوة فان تكلم بكلام سبيل لا يكره لاستقبال فاذا انقضى  
المؤذن في الاقامة الى قوله قد قامت الصلوة فله الخيار ان شاء ان يقرأ في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة اما ما كان المؤذن او لم يكن  
الاذن خمسة عشر كلمة واخر الاذن عند الاية الا الله والاقامة سبعة عشر كلمة خمسة عشر كلمة الاذن وكلماته قوله  
قد قامت الصلوة مرتين واذا نوا في بلادنا سبعة عشر كلمة خمسة عشر كلمة الاذن المعروف وكلماته قوله الصلوة خير من النوم  
مرتين وفي الجمع بين الصلوتين بعرفة ومنه لفظ يؤذن وتقيم الاول وتقيم الثانية ولا يؤذن ويكره ان يؤذن في المسجد ويصلي  
في حدهما فاذا قدم في اذنه او في فمائه شيئا بان قال او لا شهد ان محمدا رسول الله ثم قال شهد ان لا اله الا الله فعليه ان يقول بعد  
كلمة الشهادة شهد ان محمدا رسول الله ثم يقرأ للنظم ولو اذن ومكث ساعة ثم اخذ في الاقامة فظن انما اذن ومنع فيما يصنع  
في الاذن فيقول هذه اقامة فانه يستقبل الاقامة ثم اذا اذن السنة في الاقامة المحذرة فاذا نزل فقد ترك سنة الاقامة فصار  
كانه اذن مرتين وانه لا بأس به بجواز اذان الاعمى والعمى وولد الزنا والعبد وغيرهم اولى ولا بأس بان يؤذن رجل وتقيم بغيره  
ياذن الاول ويكره اذا لم يرض بالقول ومن سمع الاذان عليه يجب ان يركب من اجل الاذان فلا صلاة له قال شمس الامنة  
الحلواني تكلم الناس في الاقامة قال بعضهم هو الاجابة بالقدر لا باللسان حتى لو اجاب بالسلام لم يفسد الاذان لا يكون صحيحا ولو كان  
حاضرا في المسجد سمع الاذان فليس عليه الاجابة وقوله لا سلام من قال شيئا قال لا يفسد الاذان فله من الاجر كذا فهو  
كذلك ان قاله بالشوايب الموعود وان لم يقل لا يبالا التوايل الموعود فانما ان ياتوا بركبه له ذلك فلا اراد الجواب  
باللسان بل بالشوايب الموعود فكل ما هو ثناء وشهادة يقول ما قال المؤذن وعند قوله في الصلاة على الفلاح يقول لا حول

ولا حول الا بانه اعلم العظم ما شاء الله كان ولا بأس بالشوايب في اياها الصلوات في ما نسا وتوجب كل صلاة ما عارفه اهل  
تلك البلدة ويجوز تخصيص كل من كان مشغولا بمصالح المؤمنين زيادة الاعلام ولا ترجع في الاذان عندنا ومودة التراجع  
ان ياتي بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم ياتي بهما مرتين اذا سلم رجل على المؤذن في اذنه او عطف رجل فحمد الله تعالى  
على من يصلي وعلى من يقرأ القرآن وعلى الامام وقت الخطبة فخرج المؤذن عن الاذن والمصلي عن الصلوة والقاري عن القراءة  
هل يلزمهم رد السلام ونسخت العاطي ونحو ذلك روي عن جعفر ان السامع يرد السلام في نفسه وبشتمه في قلبه ولا يلزمه  
شي من ذلك اذا فرغ عما كان فيه وعن محمد انه لا يفعل شيئا من ذلك في الاذن والصلوة وقراءة القرآن واذا فرغ عما كان فيه فانه  
يؤذن السلام وبشتمه ان كان حاضرا وعن ابى يوسف انه لا يفعل شيئا من ذلك لاجل الفراغ ولا بعد وهو الصحيح وجمعوا على ان  
المتعوط لا يلزمه رد السلام لافي الحال ولا بعد لان السلام حرام فلا يجوز له ان يرد على المؤذن اذا عطف الامام في الخطبة  
بحمد الله تعالى في نفسه ولا يجزئ له واذا عطف غيره لم يشتمه وعن محمد اذا عطف الامام بحمد الله في نفسه ولا يجوز شتمه واذا  
فرغ من الخطبة بحمد الله تعالى بلسانه واذا عطف غيره وحمد الله فانه لا يشتمه ولو لم يقرأ على العائض والمدرس الا لا يجزئ له  
ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية فاذا علم ان امرأته اذا نزلت قبل بانه يجوز السلام على من كان في الحمام اذا كان  
مستورا وعن جعفر اذا سلم على المصلي فان المصلي يرد السلام بعد الفراغ قال الفقيه ابو جعفر ما ولبه اذا سلم على المصلي وهو يعلم  
انه في الصلوة بان رآه جالسا ونحو ذلك فسلم عليه فانها يرد السلام بعد الفراغ وعلى هذا اذا سلم على المتعوط **باب**  
**افتتاح الصلوة** افتتاح الصلوة بعد تقديس طهارة البدن والتوب والاكثار وسنن العورة يتعلل باستقبال  
القبلة ونية الصلوة والتحرمة انا اشتراط النية في استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كل يصلي الى الحجاب لا يشترط  
وان كان يصلي الى غير ذلك فاشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز وانما نية فامر لا يمتنع والكلام في ذلك في مواضع  
الاول في اصل النية والثاني في وقتها والثالث في كيفية انا اصلها ان يقصد قبله فان قصد قبله وذكر لسانه كما افضل وعند  
الشافعي لا بد من الذكر باللسان وانما وقت النية اجمع اصحابنا على ان الفضل ان يكون مقارئة للشرع ولا يكون شارة بنية  
ساخرة وعن الكوفي يجوز بنية ساخرة عن التحريم واختلفوا على قوله انه متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء الشاء وقال بعضهم  
الى التقوى وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى رفع راسه من الركوع فان نوى في الشروع روي عن محمد انه لو نوى عند النقص  
انه يصلي النظر او العصر مع الامام ولم يستقبل بعد النية بما ليس من جيل الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره  
النية جاز في صلاة تلك النية وهكذا روي عن ابى جعفر والى يوسف وعن محمد بن كمال اذا كان عند الشروع بحيث لو سئل اية  
صلوة يصلي يجيب على البديهة من غير تفكير في نية نامة جازت صلاته ولو احتاج الى تأمل وتفكير لا يجوز وانما كيفية النية  
لا يحلوا ان يكون منفردا او مقفلا وكل ذلك على وجهين اما ان يكون مقفلا او متفلا مؤذيا او قاضيا او متفلا يجوز صلاة  
بنية الصلوة وكذا التراجع وسائر السنن عندنا وان كان مقفلا فان كان منفردا لا تكفيه نية الصلوة لان النفل مشروع  
كما ان الفرض مشروع فلا يتعين الفرض ولا كيفية ايضا نية الفرض لان الفرض انواع فلا بد من تعيين فان نوى في وقت  
يجوز ان يوجهه لان العلماء اختلفوا في وقت في هذا الوقت فلا جرم لو كان عند فخر الوقت لجمعه جاز ولا فلا  
وان لم ينو في وقت في غير يوم الجمعة لكنه نوى النظر لا يجوز لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر  
وان نوى في وقت وعصر الوقت ولم ينو عدد الركعات جاز لانه لما نوى النظر فقد نوى اعداد الركعات هذا اذا كان يصلي في وقت  
فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخرج الوقت فنوى النظر لا يجوز لما قلنا ولو نوى في وقت لا يجوز ايضا لان بعد  
خروج وقت النظر فرض الوقت هو العصر فاذا نوى في وقت كان اوبا العصر وعلوة النظر لا يجوز بنية العصر ولو كانت الغاية كثيرة











فوقله على قولها لا يوجب والقاري اذا اقتد بالآتي ذكر الكرخي انه يصير شرا عا في الصلاة ثم اذا جاء وان القراءة  
تفسد صلوة وقال غيره لا يصير شرا عا في الصلاة اصلا مسافر شرع في قضاء الفائتة فجا معتم عليه تلك الفائتة واقديب  
بالمسافر تفسد الامام الحديث فذهب ليتوضا وتبقى المقيم منفرد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فسدت صلوة المقيم  
لانه خلا مكان الامام عن الامام ولا يصير هذا المقيم اما للمسافر لانه لا يصح اما للمسافر في قضاء الفائتة واما صلوة المسافر  
ينظر ان كان استخلف المقيم فسدت صلاته وان لم يستخلف لا تقصد لان استخلافه بمنزلة المرة نظير المسئلة الرجل اذا تم  
نساء فسبته الحديث فذهب ليتوضا ولم يستخلف مرة فسدت صلاة النساء ولم تقصد صلوة الرجل ولو ان الرجل الذي اقام النساء  
احدث ولم يستخلف واحدة منهم لكن تقدمت واحدة منهم قبل خروج الامام على المسجد ذكر في النوادر صلوة الرجل لا تقصد  
لان لم يرض باقامتها وروي الحسن عن ابي حمزة انه قال تقصد صلوة الرجل وذكر في نسخة اخرى ان شيخنا عيل هذا امام سيبويه  
الحديث في صلاته فاقتدى به رجل قبل ان يخرج من المسجد حتى عن القبة ابي جعفر انه يفتح اقتداؤه و اشار محمد في الاصل الى هذا ويصح  
الاقتداء باهل الاهواء الجمجمة والقدرية والرافضة العالي وهو يقول تجلج القرآن وفي بعض الروايات الاخطائية وكذا  
المشبهة لا يجوز الصلوة خلفهم اثنان من حوام شخ الاقتداء بهم ويكره الاكثرون الاقتداء بمن كان معروفا باكل الربو والفسق مروي ذلك  
عن ابي حمزة وعن ابي يوسف لا ينبغي للقوم ان يؤتمهم صاحب خصوصية في الدين وان صلى خلفه جاز وقال الفقيه ابو جعفر بخلافه ان يكون  
مراد ابي يوسف الذين ينافون في دقائق الكلام وعن ابي يوسف من طلب الدين بالخصومة فقد تزيذ ومن طلب المال بالكيما  
فقد افسس ومن طلب غير المحدث فقد كذب واما الاقتداء بشعوى المذهب قالوا لا بأس به اذ لم يكن متعقبا ولا شاكا في ايمانه  
ولا متوفا خريفا فاحشا عن القبلة ولا شك انه اذا جاوز الممارب كانا فاحشا وان يكون متوقفا من الخارج الجنس من غير السيلين  
ولا يتوضا بالمال القليل الذي وقعت فيه النجاسة الفاسق اذا كان يؤمر بمحج القوم عن منعه فكلم الناس فيه قال بعضهم في صلوة  
الجمعة يقتدي به ولا يترك الجمعة بايمانه لان في الجمعة لا يوجد غيره ومن شرط السنة والجماعة ان يري الصلوة خلف كل بر  
وافاجرا تافيا في غير الجمعة من المكتوب فهو بسبيل من ان يتحول الى مسجد اخر ولا ياتر بذلك لان قصده الصلوة خلف تقي واذا  
صلى الرجل خلف فاسق او مبتدع يكون محزوا في الجماعة ما روي من الحديث لكن لا ياتل فوايس صلى خلف تقي قال صلى الله عليه وسلم  
خلف تقي عالم كانا صلى خلف تقي من الانبياء رجلان هما في الفقه والصلاح والعلم سواء الا ان احدهما اقر فقدم لعل المسجد  
الاخر ولم يقدموا اقرها فقد ساوا ولا ياتون وكذا الرجل اذا قلد القضاء وهو من اهله وغيره افضل منه وكذا الوالي المصلحة  
فليس لمن يترك الخلافة الا افضلهم وهذا في الخلاف خاصة وعليه اجماع الامة وان اختلف القوم وهذا البعض هذا  
فالعبارة لا يجتمع الاكثر رجل اقرها وهم له كارهون ان كانت الكراهة لفساد وفيه ولا ياتهم حق بالامانة من كره له ذلك وان كان  
هو احق بالامانة لا يكره لان الجاهل والفاسق يكره العالم والعالج رجل اقرها من اقرها قال كجوسبنا فانه يحجر على الاسلام ولا يقبل  
قوله وصلاته جائزة وكذا الوفا صليت بكم المدة على غير وضوء وهو باجن لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك لا يحتمل انه قال على وجه التورع  
والاحياط اعاد وصلاته الصدا اذا قلد على حاجته فصلي بهم جازت صلاتهم ولو استقصى ففقد لا يجوز قضاؤه بمنزلة الحديث  
في القذا اذا صلى الناس جازت صلاتهم ولو قضاوا شهد لا يجوز ويجوز امامة الاموي والاموي والعهد وولد الزنا وغيرهم اولي  
وقد تفرع باب الاذان ولا بأس للرجل ان يؤتمه الناس وعلى يده تضاعف الامانة الاموي والاموي والعهد وولد الزنا وغيرهم اولي  
صورة صغيرة او صلى معه دهرام عليها فانيل لانه صغيرة المقتدي اذ اراد على قوس الامام نجاسة اقل من قدر الدرهم وعنده  
انما ما جواز الصلوة وعنده الامام انما لا تمنع جازت صلوة الامام ولا يجوز صلوة المقتد لانه يعتقد فساد صلوة الامام  
وفساد الاقتداء به ولو كان رأى الامام ان النجاسة القليلة تمنع الا انه لم يعلم النجاسة وفي رواية المقتدي انما لا تمنع جازت صلوة

لانه معتقد جواز صلوة الامام وصحته الاقتداء به المتقل اذا اقتدى بالمقتدي فاحشا الامام وخروج من المسجد استخلف  
المتقل فسدت صلاته وان لم يستخلف جازت صلاة الامام وفسدت صلوة المقتدي وهو مسئلة النساء سواء وكذا المقيم  
اذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت فاحشا الامام فهو على هذه الوجوه ويكره ان يكون الامام في مقام اعلى من القوم  
وعلى العكس لا يكره ذكره في النوادر وعليه عامة المشايخ والارتفاع المذكور مقدار بقائه الوسط ذكره الكرخي اذا كان بين الامام  
وبين المقتد طريق ان كان ضيقا لا ينفذ فيه العجلة والوقار لا يمنع الاقتداء وان كان واسعاً غير فيه العجلة والوقار يمنع كان  
فان قام المقتد في عرض الطريق واقتدى بركبته انا الجواز فلا يند اذا قام في الطريق لم يسوق بينه وبين الامام طريق برفق العجلة  
فان قام رجل اخر خلف المقتدي وراء الطريق واقتدى لا يمنع اقتداؤه لان صلوة من قام على الطريق مكرهه مصادر في حق من خلفه  
وجوده كعدمه ولو كان على الطريق ثلثة جازت صلوة من خلفهم لان الثلثة صف في بعض الروايات وعندنا لا يصفون لا ينبغي  
الطريق حايلا وكذا لو كان خلفه اثنان على قاس قول ابي حمزة يوسف يجوز صلوة من خلفها وعلى قول محمد لا يجوز ولو قام الامام  
في الطريق واصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بينه وبين من خلفه في الطريق مقدار ما ينفذ فيه العجلة جازت صلاتهم  
وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الى اخر الصفوف ولو كان بين الامام وبين المقتدي من يجرى فيه الزورق يمنع الاقتداء لقول  
صلى الله عليه وسلم ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام من اوصف من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كليل وخذ  
الكبير ما قلنا وان كان بينهما حايطة ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقتداء لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها  
واناس في المسجد يصلون بصلاته وروي الحسن عن ابي حمزة ان الحايطة يمنع الاقتداء لما روي عن حمزة قال من كان بينه وبين امام  
منهم حايطة او طريق فليس معه قالوا ما ذكر في الاصل محمولا اذا كان الحايطة قصيرا منه مقدار الفرجة بين الصفيين ذراع او ذرا  
كما يكون بين المسجد الصفيين والشتوي وما ذكر في النوادر محمولا اذا كان الحايطة من الحجر او المدراسه يكون اوسع من الفرجة بين  
الصفيين وان كان الحايطة كبيرا وعليه باي فتوح او تقب لو اراد الوصول الى الامام يمكنه ولا يشبهه عليه حال الامام بسماع  
او رؤية فتح الاقتداء في قولهم وان كان عليه باب سدود او عليه نقب صغير مثل البجعة لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه  
لكن لا يشبهه عليه حال الامام اختلافه فيه ذكر شمس الامة الحلواني العبرة في هذا الاستنباه حال الامام وعدم اشتباهه لا  
لا يتمكن من الوصول الى الامام لان الاقتداء متابعة ومع الاستنباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا الاختيار ما روي ان رسول  
صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها واناس يصلون بصلاته ونحوه فاعلم انهم ما كانوا يتمكنون من الوصول اليه في حجرة عائشة نظرا لما  
ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد فهو على هذا التفسير ايضا ان كان السطح باب في المسجد ولا يشبهه عليه حال الامام فتح الاقتداء  
في قولهم جميعا وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشبهه عليه حال الامام فتح الاقتداء ايضا وان اشبهه عليه حال الامام لا يصح كذا ولو قام  
في الميزنة متقدما بامام في المسجد وان قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد لا يشبهه عليه حال الامام بفتح الاقتداء وان قام على  
داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشبهه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كثر التماثل فكان المكان  
مختلفا اما في البيت مع المسجد فلم يخل الا الحايطة فلم يختلف المكان وعندنا اتحاد المكان يفتح الاقتداء الا اذا اشبهه عليه حال  
الامام ولو قام خارج المسجد على كان متصل بالمسجد فقد من قبل هذا وكذا لو كان في الجامع نهر يجري ان كان صغيرا لا يمنع  
وان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا يمنع ولو صلى الناس في الحياطة صلوة العبد جازت صلواتهم وان كان بين الصفوف فضاء  
واسع لان الحياطة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد وان اقتدى بركبته الصحر بينه وبين الامام مقدار ما لا يمكن الاضطراب  
صح الاقتداء وقال بعضهم ان كان بينه وبين الامام اقل من ثلثة اذرع لا يمنع الاقتداء قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد وهم  
وقد اجمعنا اوطر في لا يجوز صلاتهم لان الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء فان كن ثلثا في ظاهر الرواية تقصد صلوة ثلثة



الركعة اسرار  
في ركعتي ركعتين

من الرجال من كل صفا الى اخر الصفوف ويجوز صلاة الباقي وان كن صفا واحدا فنفسه صلو الكلى وفي بعض الروايات ان كن  
ثلاثا فهو صف حتى لا يجوز صلو الكلى وان كان الذين فوق الظلة يجذائهم من تحتهم نساء جازت صلوته من كان على الظلة  
لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا حواذاة هاهنا المكان الجليل فلا تقصد صلاتهم كرجل واما صلوته واحدة وبينهما  
حايطة جازت صلاتها الصلو على الوتر فيكون في المسجد ان كان يجتمع في صحن المسجد كره وان كان لا يجتمع لا يكره  
اذا ضاق المسجد على القوم لا بأس ان يقوم الامام في الطاق مكان العذر وان قام من غير عذر يكره المقتدي اذا قدم على ما  
لا يجوز صلاته ولو كان المقتدي طويلا والامام ورأسه عند السجود يقع في كل راس الامام جازت صلوته وكذا المرأة اذا ضلت  
مع زوجها في البيت ان كان قد جازت صلاته قد تزوج لا يجوز صلوتهما بالجملة وان كان قد ضل قدم الزوج الا انها  
طويلة يقع رأسها في السجود قبل راس الزوج جازت صلاتها لان العبرة بالقدم لا بالرجل ان صلاهما اذا كانا جلا خارج  
الحرم ورأسه في الحرم يحل اخفه وان كان على العكس لا يحل وكذا لو كان راس الامام وسجود في الطاق وقدمه خارج الطاق  
لا يكره وان كان قدماه في الطاق يكره اذا فرغ الامام من التشهد فارد ان يسلم فلما قال السلام اقدم رجل قبل ان يقول  
عليكم لا يكون شارعا في صلو الامام لان قوله السلام تام الا بربان المصلي اذا اراد ان يسلم غيره فقال السلام ثم تذكر  
انه في الصلو فسكت فانه يكون خارجا عن الصلو اذا اقدم بامر لا يدري انه مقيم او مسافر قالوا لا يبيح اقتداؤه لان العلم  
بحال الامام شرط اداء الصلو بالجماعة وكذا تعيين الامام من المقتدي اذا ادرك الامام في الركوع فكبر ركعا لم يكن شارعا في الصلو  
الا ان يكون الى القيام اقرب لان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام اذا انتبه الامام في الركوع فكبر ركعا لم يكن تكبيرة الافتتاح  
ان كبر وهو قائم جازت صلاته وان كبر وهو راكع لم يجز لما ذكرنا ان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام اذا اصاب السجود في المسجد  
في غير يوم الجمعة فقام خلف صف الامام عند المقصورة وقام صف آخر في اخر المسجد فقاموا في صفه والصدور الشديدة في واقع  
فقال القرب الاقرب الى الصواب ان كان الامام في المقصورة والقوم سبوا خاصة يجوز وكذا لو كان الامام بمسجد ابارو القوم بربى  
خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقوم بمسجد سبوا لا يجوز وكذا في سجدة التوبة اذا قرأها مرتين في هذا المكان مرة  
في ذلك في كل موضع يصح الاقتداء لا يكره الوجوب اذا صلوا على الدابة جماعة جازت صلاة الامام ومن كان معه على دابته  
ولا يجوز صلوته غير في ظاهر الرواية اذا قام الامام في الثالثة قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد ثم يقوم ولو لم  
الامام قبل ان يفرغ المقتدي من الدعاء الذي يكون بعد التشهد وقبل ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يتم مع الامام بخلاف التشهد  
لان قراءة التشهد واجبة ولهذا الزمته السهو بركه ساهيا بخلاف الدعاء والصلو على النبي صلى الله عليه وسلم ولو تكلم الامام قبل ان يفرغ  
المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد لان الكلام بمنزلة السلام ولو احدث الامام متعذرا قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه  
لا يتم التشهد ولو رفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل ان يستمع المقتدي ثلثا تكلموا فيه والصحيح انه يتابع الامام  
لان يتابعه الامام فمن تلاها سنة وقال بعضهم يتم التسبيح ذلك لان من العلماء من لم يجوز الصلو ما لم يستمع ثلثا ولو ركع  
الامام في الوتر قبل ان يفرغ المقتدي من القنوت فانه يتابع لان القنوت ليس بوقت ولا يقدر ولو ركع الامام في الوتر ولم يفرغ  
المقتدي من القنوت شيئا ان خاف فركع فانه يركع وان كان لا يخاف بقى تركع ولو فرغ المقتدي من التشهد قبل فرغ  
الامام وهذا جازت صلاته لان تمام الصلاة مشغول بالعمود وقد تمت فقرة الامام في حق المقتدي رجل من القنوت وتذكر  
حتى فرغ راسه من الركوع فانه لا يقنن لان القنوت التي بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام وسجد السهو في آخر الصلو  
رجل صلى وحده فقام قوم واقتدوا به بعد ما صلى الرجل ركعة او ركعتين ثم سبق الامام بالحدث فاختاروا خلف واحدا  
من القوم لا يدري الامام الثاني كرم على الامام الاول ولم يبق عليه ولا يعرف القوم ايضا وقد خرج الامام من المسجد ولو ان كان

الامام

الامام سبقه الحدث وهو قائم فالثاني يصلي ركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقوم ويتم صلوته لنفسه ولا يتابعه القوم  
وفي ذلك ولكن سبكت القوم الى ان يفرغ الامام الثاني من الصلو فاذا فرغ قام القوم ويتمون صلاتهم وحدها لان الامام لا يحل  
بجملته كاتبعي على الامام الاول اخر الركعات فحين صلى الثاني تلك الركعة يتم صلوته الامام فلو اقتدوا به بعد ذلك فيما بقي  
من صلوته القوم تقصد صلوته ولا يشتغلون ايضا بالقضاء وخدا نا قبل ان يفرغ الامام الثاني من صلاته لاحتمال انه  
كان على الامام الاول اكثر من ركعة واحدة فلو اشتغلوا بالقضاء قبل تمام الامام الاول تقصد صلاتهم فكان لا قرب الى الصلو  
ما قلنا رجل اقدم في الامام في المغرب يربط التطوع فصلى الامام اربع ركعات وقعد على اس الثالثة وتابعه المقتدي في ذلك قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل تقصد صلوته المقتدي لان الرابعة وجبت على المقتدي بالشرع وعلى الامام بالقيام بها فصار ركع اوجب لنفسه  
اربع ركعات بالذکر واقدي فيهن غير فلا يجوز صلوته المقتدي اذا بقي بالركوع والسجود قبل الامام هذه المسئلة على  
اوجه اثنان باق بالركوع والسجود قبل الامام او بعد الامام او ابق بالركوع مع الامام او ابق بالركوع مع الامام وسجد  
قبله او ابق بالركوع والسجود قبل الامام ثم يدركه الامام في اخرها في الركعات كلها فاني بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات  
كلها يجزى عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلوته لان الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يقع معتبر فلا فعل  
كذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فبصير ركعة تامة وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة  
ينتقل الى الركعة الثانية فبصير ركعتان وينتقل الى الرابعة الى الثالثة فبصير ثلث ركعات فبصير ركعة بغير ركوع وسجود فيصلي  
ركعة بغير قراءة ويتم صلوته اتم اذا ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام اعتبر ركعة  
فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم اركع في الثانية مع الامام وسجد قبله انقلبت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت  
ركعة وبطلت الركعة الثانية لانها بقيت قياما وركعا بلا سجود ثم اركع في الثالثة مع الامام وسجد قبله لم تعتبر هذه السجدة  
فاذا فعل في الرابعة كذلك انقلبت السجدة في الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فبصير في الحكم ركعتين فيجب عليه قضاء ركعتين  
بغير قراءة واما اذا ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء اربع ركعات بغير قراءة لان السجود مع الامام لا يعتبر اذا لم يتقدم  
الركوع فليزسه اربع ركعات وان ادركه الامام في الركوع والسجود في اخرها يجوز لانه في باهو الواجب له كبره وان  
ركع بعد الامام وسجد معه جازت صلاته اذا صلى الامام اربع ركعات وقعد على راس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا  
لا يتابعه المقتدي بل يكتم جاسا فان عاد الامام الى القعدة ولم يقيده الخامسة وسلم يسلم معه المقتدي وان قعد الامام الخفا  
بالسجدة يسلم المقتدي ولا ينتظر الى الامام فان تكلم الامام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة لا يلزمه شيء في قولنا في يوسف وعلى  
قولنا في يحيى ركعتين اذا اراد الامام في صلاته سجدة لا يتابعه المقتدي لانه خطأ اجماعا ولا متابعة في الخط بخلاف ما اذا  
ترك الامام القعدة الاولى في ذوات الاربع فان المقتدي يتابعه ولا يقعد وكذا لو زاد في تكبيرات العيد يتابعه المقتدي  
في ذلك الا اذا جاوز الامام اقبال الصلوة ثم وسع المقتدي التكبير من الامام في لا يتابعه ولو كثر في صلاة الحاضرة  
لا يتابعه المقتدي ولو ان الامام لم يقعد على راس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا وتشهد المقتدي وسلم قبل ان يقعد الامام  
الخامسة بالسجدة ثم قعد بها بالسجدة فسدت صلاتهم جميعا رجلا انتهى الى الامام بعد ما ركع الامام ورفع رأسه من الركوع  
فكبر المقتدي بالافتتاح وركع وسجد سجدين مع الامام لم يكن المقتدي مدركا لتلك الركعة لماعرف ولا تقصد صلاته وكذا لو ادرك  
الامام في السجدة الاولى فكبر وركع وسجد سجدين لم تقصد صلاته بخلاف ما اذا ادرك الامام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة  
ورفع رأسه من السجدة فاقدي به رجل وركع وسجد سجدين حيث تقصد صلوته لان المقتدي اذا شرع في صلاة الامام بعد ما فرغ  
الامام رأسه من الركوع قبل ان يسجد او بعد ما سجد ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الامام في السجدة وان لم يكن السجدة



محسوبة من صلاة فلم يوجده من الركوع فلم تقصد صلاة انا اذا شريح في صلاة الامام بعد ما رفع الحام رأسه من السجدة  
لم يكن عليه سابقه الامام في السجدة فكان آتيا بزيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة تامة في الصلوة موجبة فساد الصلوة  
رجل ادرك الامام في الركعة الاولى ودكع مع الامام ولم يقعد على ان يسجد مع الامام حتى قام الامام الى الثانية وركع  
وركع المقدي معه ثانيا وسجد أربع سجود للركعتين جميعا كانت السجدة ثانيا للركعة الاولى وبعد الركعة الثانية كلها لانه  
لام يسجد للركعة الاولى حتى ركع ثانيا فاذا سجد أربع سجود فالسجدة ثانيا منها التحق باحد الركوعين وارتفع الركوع الا  
فاذا سجد سجدتين والسجدة بدون الركوع لا يعتبر كان عليه قضاء الركعة الثانية المقدي اذا ركع مع الامام فذكر الامام  
انه ترك السجدة فعاد الى القيام والمقدي في اخر الصفوف فظن ان الامام انحط الى السجود فسجد المقدي سجدتين  
والامام في القيام بعد سجدة صلاة مع الامام ويكون مسبوقا بركعة لان الامام اذا عاد الى القيام ارتفع الركوع الذي  
اتى به مع الامام فصار كأنه لم يدرك مع الامام من الركعة الاولى لسجدتين كان عليه قضاء ركعة ولو كان المقدي في ركعة  
جاز ولا يكون مسبوقا بركعة لان الامام شاركه في الركوع وان قل المقدي اذا رفع رأسه من السجدة قبل الامام واطال الامام  
السجدة فظن المقدي ان الامام في السجدة الثانية فسجد ثانيا وكان الامام في السجدة الاولى جاز ولو نوى المقدي السجدة  
السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرجع الامام رأسه عن السجدة وانحط السجدة الثانية فقبل ان يضع الامام وجهه  
على الارض السجدة الثانية رفع المقدي رأسه عن السجدة الثانية لا يجوز سجدته المقدي وكان عليه إعادة تلك السجدة حتى لو لم يعد  
فسدت صلته رجل ادرك الامام في الركوع فانه يركع ولا ياتي بالثاني في الركوع بل ياتي بالتسبيح لان الشاء سنة والتسبيح  
كذلك لكن التسبيح في محله فاتي بالتسبيح رجل ادرك الامام في الركوع في صلوة العبد فانه ياتي بكبير العبد في الركوع  
لان التكبير واجب التسبيح سنة ولا اشتغال بالواجب والامام اذا فرغ من الصلوة يستحب ان يتحول الى عین القبلة  
وكذا لو اراد ان يتطوع بعد المكتوبة لا يعمل في مكان المكتوبة كيلا يشتبه على القوم ويستقبله ان يتحول الى عین القبلة  
لان الذين فضلوا على السيار وبعين القبلة ما يجوز بخذ سيار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بخذ عین المستقبل **فصل**  
**في المسبوق** رجلان سبقا بعض الصلوة فقاما الى قضاء ما سبقا واقتديا أحدهما بالآخر فسدت صلوة المقدي  
فراول بقرا رجل اقتدي بالامام في فوات الاربع فاحدث الامام فقدم هذا الرجل والمقدي لا يدرك ان الامام كم صلى وتم عليه  
فالمقدي يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا اذا نظر الامام ان عليه سهوا فيسجد السهو وتابعه المسبوق في ذلك  
ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو فيه روايتان واختلف المشايخ لاختلاف الروايتين واشهرها ان صلوة المسبوق تقصد  
وقال الشيخ الامام ابو جعفر الكبير لا تقصد وان لم يعلم انه لم يكن الامام سهوا تقصد صلوة المسبوق في قولهم الامام  
اذا سبقه الحدث في فوات الاربع واستخلف مسبوقا بركعتين فان المسبوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلوة الامام  
ثم يقوم لقضاء ما سبق ولو ان هذا المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته كما لو اقتدى المقيم بالمسافر فاحدث المسافر  
واستخلف المقيم فصلى المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته لان الخليفة قائم مقام الاول ما لم يفرغ من صلاة الاول  
والاول لو ترك هذه القعدة فسدت صلاته فكذا اذا ترك الثاني المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام سابها لا يلزمه سهو السهو  
لانه مقعد بعد وان سلم بعد الامام كان عليه السهو لانه ما رتق المسبوق اذا شك في صلاة بعد ما قام القضاء ما سبق انه  
سبق بركعة اركعتين فكبر نوى الاستقبال بصير فاجاز عن الصلوة وكذا المسبوق اذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك مقصد  
فكبر ونوى الاستقبال بصير فاجاز كان فيه محلا للشك فذكر نوى الاستقبال لانه لا يكون فاجاز ان صلوة  
المسبوق تخالف صلوة المنفرد احرى ان يقع الاقتداء بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق ومن كان في صلوة فذكر نوى صلوة اخرى

بان كان في الغرض فكبر نوى النقل او على العكس بصير فاجاز ما كان فيه امام صلى يقوم فسبقه الحدث واستخلف  
رجلا فقد ذكر ان ان لم يصلي الفجر فسدت صلوة الاول والثاني والقوم ولو ان الامام الذي سبقه الحدث وخرج من المسجد  
تذكر فاشتهت صلاة خاصة لانه لما خرج من المسجد صار كواحد من القوم وان تذكر الامام الاول فاشتهت قبل ان يخرج من  
المسجد فسدت صلاته وصلاخا ثاني والقوم لان الامام الاول ما دام في المسجد فانه قائم في الحراب فاذا فسدت صلاته  
فسدت صلاتهم جميعا اذا تذكر الامام فاشتهت بعد السلام وخلفه مسبوق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا رواية لها  
وعلى ان صلوة المسبوق لا تقصد كما لو ارتد الامام بعد السلام وخلفه مسبوق وجعل صلى يقوم صلوة الفجر فكم واحد من  
بعد الفراغ من التشهد واطال الامام الدعاء واخر السلام الى ان طلعت الشمس فسدت صلوة الامام ولا تقصد صلوة من سبق  
بالسلام وكذا لو تذكر الامام تلاوة بعد السلام هذا الرجل فسجد الامام للتلاوة بعد سلام هذا الرجل وكانت الصلوة طارا  
فادرك الامام الجماعة لا تقصد صلوة من سلم اذا لم يدرك الجماعة وكذا المسبوق بركعة اذا قام الى فساد ركعة بعد سلام  
الامام ثم تذكر الامام تلاوة وسجد لا تقصد صلوة المسبوق الا اذا تابعه في السجدة اذا صلى الامام الظاهر أربع ركعات  
وقعد على الرابعة وقام الى الخامسة سابها فاجاز انسان واقتدي به في صلوة الظاهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
يصح اقتداء الرجل لان الامام لم يقيد الخامسة بالسجدة يكون في تحريم تلك الصلوة اذا قام الامام الى الخامسة وتابعه  
المسبوق ان كان الامام قد قعد على الرابعة فسدت صلوة المسبوق وان لم يكن قد قعد على رأس تقصد صلوة المسبوق حتى يقعد  
الخامسة بالسجدة فان قعد بها بالسجدة فسدت صلوة الكل لان الامام اذا قعد على الرابعة فسدت صلوة في حق المسبوق فلا يجوز  
للمسبوق متابعتها وان لم يكن قد قعد على الرابعة يكون في حكم الصلوة الاولى ولهذا قالوا ان الامام اذا لم يقعد على رأس الرابعة وقام  
الى الخامسة لا يسلم المقدي بالم يقيد الامام الخامسة بالسجدة بخلافه اذا قعد الامام على رأس الرابعة الامام اذا لم يقعد  
في المغرب على رأس الثالثة وقام الى الرابعة فتشهد المقدي وسلم قبل ان يقيد الامام الرابعة بالسجدة فسدت صلاته ما قلنا  
بعلا مليا في الصحيح وانتم اعدوها بالآخر وقام على عین الامام في ثلثا وجذبوا ثلثا الى نفسه قبل ان يكبر للافتتاح حكى  
عن الشيخ الامام ابو بكر الطرحان انه لا تقصد صلوة المؤتمر جذبته الثالث الى نفسه قبل التكبير وبعده لان الثالث لما توجه  
لصلوة وقام مقام الصلوة صار ذلك الموضع سجدا لله ويكون الثالث كالدخول في صلاتهم وقال غيره من المشايخ اذا جازات ان  
لا يجتنب المؤتمر الى نفسه لكن يتقدم الامام ويقوم في موضع سجوده فيصير الثالث مع من كان على عین الامام خلف الامام لان  
الامام ما لم يجاز موضع سجوده لا تقصد صلاته اذا اقتدى بالمتنفل بالمفترض فاحدث المفترض وخرج من المسجد فسدت صلوة  
الامام ولا تقصد صلوة المتنفل رجل صلى المغرب في منزله فجاء رجل واقتدي به يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا  
ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقدي قالوا فسدت صلوة الامام والمقدي ولا يقال صلوة الامام انقلب تغلغل في قول ابو حنيفة  
واي يوسف فينبغي ان لا تقصد صلوة المقدي والجواب عنه ان صلوة الامام وان صارت تغلغل الامام كانت فرضا فصار في الحكم  
منقول من تحريمه الغرض الى تحريمه النقل وبصير كانه صلى صلاتين بخروجتين فيصير المقدي بصليا صلوة واحدة بما بين من عذر  
الحدث فلا يجوز وكذا لو قعد الامام على الثالثة حتى تمت المغرب لم لان تحريمه الامام في الرابعة كتحريمه على حدث فاذا سلم بصير  
مصليا ركعة واحدة المسبوق اذا سلم مع الامام على ان يعلل ان يسلم مع الامام فهو سلام عديم البناء سافر صلى ركعة  
فجاء سافر واقتدي به فاحدث الامام واستخلف المسبوق فذهب الامام للموضع فوي لاقامة والامام الثاني في لاقامة ايضا  
ثم جاء الامام الاول كيف يفعل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا حضر الامام الاول يقدي بالثاني فاذا صلى الامام الثاني  
الركعة الثانية يقعد من التشهد ويستخلف رجلا سافرا من القوم ادرك اول الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم ان في



فيمضي ثلث ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد الامام الثاني ولا يغير في الركعة الاولى ولا يغير في الركعة الثانية  
بقضاء ما فاتته قالوا كونه ذلك لانه قالوا السجدة ولا تقصد صلاته المسبوق اذا قعد مع الامام كيف يفعلوا  
والصحيح انه يتصل في السجدة حتى يفرغ من السجدة عند سلام الامام المنفرد الذي عليه سهوا والامام لا ياتي بالرداء  
في السجدة الذي يكون قبل سجود السجود المسبوق اذا ادرك الامام في القراءة التي يجهر فيها لا ياتي بالشاء فاذا قام الى قضاء  
ما سبق ياتي بالشاء ويتعود للقراءة وعند أبي يوسف يتعود عند الدخول في الصلوة وعند القراءة ايضا المسبوق ركعتين  
اذا ترك القراءة في احداهما فسدت صلاته رجلا فاقبل بالامام بعد ما أدى الامام بعض الصلاة ثم قاما يقضيان فمضى  
ابيه كركعتين فنظر الى صاحبه وقضى مقدار ما قضى صاحبه ولم يقدر به يجوز صلاته مسافرا قدي بالقيم بعد ما صلى  
الامام ثلث ركعات وعليه سهو وسجد للسهو وباجه المقتدي ثم قام وقضى ما سبق به يجوز صلاته **فصل مسائل**  
**الشك والاختلاف بين الامام والقوم** يصلي المغرب اذا شك انه في الركعة الاولى في الثانية وهو قائم  
فانه يتم تلك الركعة ويقعد ويقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ولو شك بعد السلام انه صلى ثلثا  
امرا رجعا يصحك الجواز بناء على الظاهر ولو شك بعد ما فرغ من السجدة روي عن محمد انه يتم صلاته ولا شيء عليه رجل صلى حصة  
او امام صلى بقوم فلا سلم اخرجه رجل عدل انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات  
لا يلتفت الى قول الخبير ولو شك المصلي في الخبر انه ما ذكروا كاذب روي عن محمد انه بعيدا حيا طأ وان شك في قول رجلين عديين  
بعيد صلاته وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف بين القوم والامام فقال القوم صليت ثلثا وقال الامام  
صليت اربعا فان كان الامام على تعيين لا يعيد الصلوة بقوله وان لم يكن على تعيين يأخذ بقوله فان اختلف القوم وقال  
بعضهم صلى ثلثا وقال بعضهم صلى اربعا والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقوله الامام وان كان معه واحد كان الامام فان اعد  
الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتديا بفتح اقتداؤه لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداء المستقل بالمتفعل  
وان لم يكن صادقا كان هذا اقتداء المقترض بالمقترض ولو استيقن واحد من القوم ان صلى ثلثا واستيقن واحد صلى اربعا  
والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم متى لان قرأ المستيقن بالنقصان عارضا قول المستيقن بالتمام والظاهر بعد  
الفراغ هو التمام فلا يعاد وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه لا يبطل بيقين غيره ولو كان الامام استيقن انه  
صلى ثلثا كان عليه ان يعيد بالقوم لا يتيقن بالنقصان ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام لما قلنا ولو استيقن واحد  
من القوم بالنقصا وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادها احتياطا وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا  
استيقن عدلان بالنقصا واخبر بذلك رجل صلى صلوة يوم ليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يرجع  
من اية صلوة تركها قالوا لا يعيد صلوة الفجر والوتر لانها تقصدان ترك القراءة في ركعة واحدة ولو تذكر انه ترك القراءة  
في الركعتين يعيد صلوة الفجر والمغرب والوتر ولو تذكر انه ترك القراءة في الاربعة يعيد صلوة الظهر والعصر والعشاء ويعيد  
الفجر والوتر والمغرب ولو اجتمع اهل قرية على ترك الوتر ادهم الامام او حسمهم فان لم يمتنعوا فاتهم وان امتنعوا فاتهم  
السنن قال شيخنا بخار ايقانهم كما يقا لهم على ترك الفريضة وعن عبد الله بن المبارك انه قال لو اكره اهل البلدة السواك  
قاتلهم كرامة الله لم يدين امام صلى المغرب فقال بعض القوم صليت ثلثا وقال بعضهم صليت ركعتين ولا الفرق بين عند  
ثقة يؤخذ بقول القوم الذي كان الامام معهم فان اعادوا مرة اخرى مع الامام قالوا صلوة من يقول صلى الامام ركعتين فاسدة  
لاحتمال ان الامام كان مستغفلا في الثانية وصلوة المغرب الاخر والامام جائزة ولو كان خلفه مسبوق فاقدمه في الثانية لا يجوز  
صلوة رجل صلى الوتر شك وهو قائم انه صلى فانه يأخذ بالاقول احتياطا ان لم يقع تحريم على شيء ويقعد في كل ركعة احتياطا

ويقرأ في كل ركعة اما القنوت قال ثمة بلخ بخت في الركعة الاولى لا غير وعن الشيخ الامام ابو حنيفة الكبير بخت في الركعة الثانية  
ايضا وبه اخذ القائل الامام ابو علي السني واجمعوا على ان المسبوق ركعتين اذا قنت مع الامام في الركعة الثالثة لا يقنت مرة اخرى  
وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يقنت مرة اخرى في مسئلة الشك وروى القائل الامام ابو علي السني بين الشاك والمسبوق  
لان قنوت المسبوق مع الامام ونع في موضعه لانه كان مأمولا به فلا يقنت مرة اخرى لان تكرار القنوت ليس بمنزلة ما في مسئلة  
الشك فلم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فيقنت مرة اخرى ولو اوترق في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن او قرأ الفاتحة  
دون السورة فتذكر في الركعة فانه لا يعود الى القيام ويقرأ ويكبر لانه ما أدى الى القيام لما هو في حكم الغرضه فادقنص  
ركوعه ولو نسي القنوت فتذكر في الركعة فيه رواية والصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقت  
ولم يعد الركوع لم تقصد صلاته لان ركوعه قائم لم يرتفع ومن يقض الصلوات يقضي الاوتار يقنوتها لان قضاء الوتر واجب  
ولا وتر بدون القنوت ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة الخ قال الفقيه ابو الليث يقول اللهم اغفر لي  
ثلثا واختلفوا انه هل يجهر بالقنوت او يحذف ويحمله الامام عن المقتدي ولا يجهر به بذكره في ظاهر الرواية  
وعن أبي يوسف ان الامام يجهر بالقنوت ويختار المؤمنان شاءوا قرأوا وامن شاءوا واذا قرأ ان شاء جهر وان شاء خافت وقال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عندي يحذف في الامام وكذا المقتدي لانه ذكر كبار الاذكار وثناء الافتتاح وتكبيرات  
الركوع والتسبيح وبعضهم جعلوا القنوت بمنزلة القراءة يحمله الامام عن المقتدي ويحذف به واختلفوا انه هل يصلي على  
النهي صلى السليم في القنوت قال بعضهم لا يصلي مصلي النظر اذا صلى ركعة بنيت الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك  
في الثالثة انه في السجدة ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء رجل صلى ركعتين ثم شك انه  
مقيم او مسافر وسلم في حالة الشك ثم علم انه مقيم يعيد صلوة المقيمين لان هذا سلام عمد مصلي العصر اذا ذكر انه ترك  
سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلوة الظهر او من صلوة العصر الذي هو فيها فانه يتحرى فان يقع تحريم على شيء يتم العصر  
ويشهد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد النظر احتياطا ثم يعيد العصر وان لم يجد فلا شيء عليه ولو قهره انه لم يكن  
تكبيرة الافتتاح ثم يتيقن انه كان كبر حازه المسقى وان ادى ركعتا مصلي الفجر اذا شك في سجدة انه صلى ركعتين او ثلثا  
قالوا ان كان في السجدة الاولى يمكن اصلاح الصلوة لانه ان كان صلى ركعة كان عليه ان يقرأ هذا الركعة لانها ثالثة فيجوز ولو كان في  
ثالثته من وجه لا تقصد صلوة عند محمد لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة اصلا وصارت كأنها لم تكن  
كما لو سبقه المحدث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة زه وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته  
لاحتمال انه قبل الثالثة بالسجدة الثانية وخطأ المكتوبة بالنافله قبل اكمال المكتوبة فيفسد المكتوبة ولو شك في صلوة الفجر في ثلث  
انما الاولى من صلاته ام ثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يمكن اصلاح صلاته بان يرفع يده من قيامه ويعود  
الى القنوت وان كانت هذه الركعة ثالثة فقد رخصها بالعود الى القنوت وتمت صلاته ثم يقوم ويصلي ركعتين بقرآن في كل ركعة  
بفاتحة الكتاب وسورة ثم تشهد ويسجد في السجدة ان كانت هي الاولى فلم يأت بشيء من صلاة سوى التكبير  
فياق يجمع اركانها ولا يقعد بينهما لانه في حال الميزه ركعتان وفي حال الميزه ثلثا ولا يقعد فاذا شك ولا يدري صلى ركعتين  
ام واحدة فان شك في حال القيام امكته اصلاح الصلوة يتم هذه الركعة ويقعد قد تشهد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد  
ويسجد للسهو في آخره بخلاف ما اذا شك انها ثالثة الاولى لان لا يتم ركعة بل يعود ثم يقعد قد تشهد لان نعم  
يجعل انها ثالثة فلما مضى فيها تقصد صلاته فلذلك امر بالعود الى القنوت اما في الفضل اثنان شك انه ادى الركعة  
الثانية ام لم يؤد فاما ان يكون هذه الركعة الركعة الاولى ام الركعة الثانية فكيف كان لا تقصد صلوة بتمام هذه الركعة

ركعة من الظهر



واذا انما بقدر الشاهد لاحتمال انها ثالثة ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى وان شك وهو ساجدا انما الركعة الاولى  
او الثانية يمضيهما سواء شك في السجدة الاولى ام الثانية لانها كانت الاولى لزمه المضي فيها وان كانت الثانية يلزمها  
تكميلها واذا رفع راسه من السجدة الثانية بقدر الشاهد ثم يقوم ويصلي ركعة ولو غلب على ظنه في الصلوة انه احدث  
او انه لم يمض ينقن بذلك لاشك له فيه ثم يتقن انه لم يحدث ويتقن بان مسح قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
ينظر ان كان ادى ركعها حاله متيقنا بالحدث وبعدم المسح فانه يستقبل الصلوة وان لم يدر كذا يمضي على صلاته ولو  
في صلاته انه هلك بالافتتاح امر لاهل احدثا ام لاهل اصابت النجاسة ثوبه امر لاهل مسح راسه ام لان كان ذلك  
اول مرة يستقبل وان كان يقع له مثل ذلك كثيرا جاز له المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب الحرام اذا قام الى  
الخامسة ناسيا قبل ان يقعد على راس الرابعة في ذوات الاربع ثم عاد الامام الى القعدة ولم يعد المقدي وقيد الخامسة  
بالسجدة جازت صلوة الامام واختلفوا في صلوة المقدي والامامة احوط الامام اذ علم بمضي شخص الى الصلوة فان كان  
لا يعرفه فصول الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة لا بأس به لانه اعانه على الطاعة ولكن يطول قدرا لا يتحمل على القوم  
بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المقادير لان الزيادة على ذلك يصير سببا لتفرق الجماعة وكذا لو طول القراءة في الركعة  
الاولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بان يطول مقدار ما لا يكون سببا لتفريق الجماعة وكذا لا بأس بالتؤدة ان يؤخر  
الاقامة لادراك القوم مع الاحترار عن الزيادة اذا كان الامام لا يعرف شخصي الذي يحج الى الصلوة فان كان يعرفه لا يطول  
الركوع كيلا يشبه الميل والاشراك لعبرته في الصلوة وبعض مسائل الزبائني في فضل القراءة وجعل في صلوة الظهر  
شكك انه هل صلى الفجر ام لا فلما فرغ من الصلوة يتقن انه لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر ثم يعيد الظهر لانه لما استيقن بعد  
الفجر من الصلوة انه لم يصل الفجر صاد كان استيقنا في ذلك الوقت كالمصلي بالتسليم اذا رأى شيئا فطن انه ساربا فلما  
فرغ من الصلوة ظهر انه ما فانه يتوضا ويعيد وكذا لو تذكر يوم الجمعة وقت الخطبة انه لم يصل الفجر فانه يقوم ويصلي  
الفجر ولا يستمع الخطبة لانه لو لم يصل الفجر حتى فرغ الامام من الخطبة لا يمكنه قضاء الفجر مع الجمعة اذا شك في صلاته  
هلا دبرها ام لا فان كان في الوقت كان عليه ان يعيد وبعد خروج الوقت لا شيء عليه ولو شك في ركعة بعد الفراغ من الصلوة  
لا شيء عليه في الصلوة يلزمه اداؤها المسبوق اذا قعد مع الامام قدرا للشك وخاف ان لو انتظر سلام الامام بمر الناس  
بين يديه كان له ان يقوم لقضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام ومقدار الموضع الذي يكره المرور في المسجد من قبل هذا  
وفي الصور اذا لم يكن سترة لا يكره المرور في موضع السجود ولو كان بين يديه سترة يكره بينه وبين السترة ويصل  
صلى الظهر ثم تذكر انه ترك من صلاته فرضا واحدا قالوا بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة  
واحدة ثم يقعد ثم يسجد آخرى للسهو هذا اذا علم انه ترك فعل من افعال الصلوة فان ترك قراءة فقد صلا لاحتمال  
ان يصلي ركعة بقراءة وثلاث ركعات بغير قراءة وجعل صلى الوتر ركعتين ثم طرأ في السنة فسلم على راس الركعتين فندت  
صلاته وكذا لو سلم في الظهر على راس الركعتين على طرأ في الفجر فصل في الترتيب وقضاء المتروكات  
الاصول في اداء الوقتية مع تذكر الفاتية ان ينظر الى الفوات ان كانت متساوية فترتيبها بغير السابعة الوقتية وفي رواية  
ابن سماء ان كانت الفوات خمس ايجوز السادسة مع تذكر الفاتية وان كثرت الفوات وسقط الترتيب ففقي بعض  
الفوات وبقيت خمس ايجوز السادسة الوقتية فان بقيت الفوات متساوية السابعة الوقتية وتذكر صلوة قد  
بعد ادى الوقتية جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند النسيان واذا ذكر بغير الترتيب وان تذكر بعد شهر لا يجوز الوقتية  
مع تذكر الفاتية الا اذا كانت الفوات ستا او اكثر وكذا لو تذكر في الصلوة فندت صلاته وكذا لا يظهر الترتيب مع النسيان

لا يظهر عند ضيق الوقت وتفسير الضيق ان يكون الباقي من الوقت مقدارا لا يسع فيه الوقتية والمتروكة جميعا فان  
كان يسع المتروكة والوقتية جميعا لم يكن واسعا وان كانت المتروكة اكثر من واحد والوقت لا يسع جميع المتروكة والوقتية  
لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه الوقت وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر  
فتذكر في وقت الفجر وقد بقي من الوقت مقدارا لا يسع فيه الا خمس ركعات على قولنا في حصة قضى الوتر ثم يصلي الفجر لان عنده الوتر  
فرض فبمنع جواز الوقتية ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو تذكر الوتر في صلوة الفجر فندت فخره وقولنا في حصة الا  
اذا كان في اخر الوقت بان لم يسع من الوقت مقدارا يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه  
لم يصل الفجر والنظر لم يبق من الوقت الا سابع فيه ثمان ركعات فانه يقضي الظهر ثم يصلي العصر وان كان لا يسع فيه الاست  
ركعات فانه يصلي الفجر ثم يصلي العصر واقضى الفاتية ان قضاها بجماعة فان كانت صلوة بغيرها بالقراءة بغيرها الامام  
بالقراءة وان قضاها وحده بغيره من الجهر والمخافة والمخافة في الوقت وبخافت فيما يخافت فيه حتما وكذا الامام ولو كثرت  
الفوات واراد ان يقضيها راعي الترتيب في القضا وتفسير ذلك انه اذا قضى فاتية ثم فاتية اخرى فان كان بين الاولى والثانية  
فوات ستة يجوز له قضا الثانية وان كان اقل من ستة لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها بيا هذا العمل من ترك الصلوة ثم  
تؤاخذ ان يقضي المتروكة ففقي ثلثين فخراد فقة واحدة ثم ثلثين طهرا ثم ثلثين عصره هكذا افضل لجميع الصلوات قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل الفجر الاول جازة لانها ليس قبلها فاتية سيقين والفجر من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها اربع متروكة  
ظهر اليوم الاول وعمره ومغربه وعشاؤه والفجر من اليوم الثالث جازة لان قبلها ثمان صلوات اربع من اليوم الاول واربعة  
من الثاني ثم بعد هاتين صلوات الفجر الى اخر الشهر جازة واما صلوات الظهر من اليوم الاول جازة لانه ليس قبلها متروكة وظهر  
اليوم الثاني فاسدة لان قبلها ثلث صلوات من اليوم الاول وصلوة الظهر من اليوم الثالث جازة لان قبلها ست صلوات متروكة  
ثلاثة من اليوم الاول وثلاث من اليوم الثاني واما بعد هاتين صلوات الظهر الى اخر الشهر جازة واما صلوات العصر من اليوم الاول  
جازة لانه ليس قبلها متروكة من ذلك اليوم وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان على المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلوة العصر  
من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة العصر من اليوم الرابع  
جازة لان على قبلها ست صلوات من ثلثة ايام وكذا كل عصر الى اخر الشهر جازة واما صلوات المغرب من اليوم الاول  
جازة لانه ليس قبلها متروكة وصلوة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها متروكة وهي العشاء من اليوم الاول وصلوة المغرب من اليوم  
الثالث فاسدة لان قبلها صلوات العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلوة المغرب من اليوم الرابع فاسدة لان قبلها ثلث  
صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك لان قبلها اربع صلوات ومن اليوم  
السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات ثم ما بعد هاتين صلوات المغرب الى اخر الشهر جازة وصلوات العشاء كلها جازة لان ليس  
قبلها صلوة متروكة وعن محمد الترمذي اذا سقط بكثرة الفوات هل يعود فيما بقي عليه من الفوات فيه رواية كان الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل بخار رواية العود واخرا شمس الائمة السرخسي رواية عدم العود رجل ترك صلوة ثم صلى بعدها خمس  
صلوات وهذا كالمتركة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقضي المتروكة ويعيد الخمس فان لم يقض المتروكة حتى صلى الثانية  
جازت السادسة في قولهم ويقضي المتروكة واختلفوا في الخمس التي بعدها قال ابو حنيفة لا يعيد الخمس وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما  
يعيدها وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلوة وهو فاكر انه لم يصل الخمس فانه يصلي الخمس ويعيد السادسة في قولهم  
فان لم يقض المتروكة ولم يعيد السادسة حتى صلى السابعة وهذا كرايا فعل جازت السابعة في قولهم وعيد قضاء الخمس المتروكة واختلفوا  
في السادسة قال ابو حنيفة لا يعيد السادسة وقال ابو حنيفة لا يعيد السادسة في قولهم وعيد السادسة في قولهم وعيد السادسة



وبعد خروج وقتها لا يعيد لان قبل الخروج وقت السادسة بعيد السادسة الفوايت خمس فلم يسقط الترتيب واما بعد  
خروج وقت السادسة لو وجبت عليه اعادته السادسة كانت الفوايت ستا ويسقط الترتيب فيسقط الاعادة رجل  
ترك صلاة يوم وليلة فمضى من الغد مع كل صلاة من الغد صلاة الفوايت كلها جائزة قدمها او اخرها اما الوقتان ان  
بداها لا يجوز وان بدا بالفوايت فالوقتان كلها فاسدة الا العشاء الاخيرة وان كان عالما بالعشاء فاسدة ايضا وهذه  
المسئلة توافق قول من يقول ان الترتيب اذا سقط بكنة الفوايت ثم قضى بعض الفوايت وبقيت الفوايت اقل من ست يعيد  
وقال بعضهم لا يعيد وهو المختار رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يدري بينهما كانت اولاهما في وقت  
تحرية على شيء فانه يبدأ بينهما شاء فان بدا بالظهر فقضى الظهر ثم العصر قال ابو حنيفة يعيد الظهر وقال صاحبنا لا يعيد  
المسئلة استدلال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في الرجل اذا ترك صلاة فذكر بعد شرا قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له  
الوقية قبل قضاء المتروكة الا اذا كانت المتروكة اكثر من خمس ووجه الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهر والعصر  
من يومين مختلفين وعسى ان يكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين اكثر من ست وفي اليومين المتجاورين  
لو كان الاولى هي الظهر يكون الظهر مع ما بعدها الى العصر من اليوم الثاني ست صلوات لكن لما كانت المتروكة اقل من ست لم يتبع  
الترتيب فكذلك اذا ترك صلاة سبعا قبل شرا يجب مراعاة الترتيب وعلى قول اكثر المشايخ لا يجب ويجوز اذا الوقت قبل  
قضاء تلك المتروكة وهكذا روي عن ابي يوسف والطحاوي وما قال الشيخ احوط وقول غيره اربع ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر  
والغروب ثلثة ايام على قول ابي يوسف ومحمد يقضى تلك صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما قال في الظهر والعصر يقضيها  
ولا يعيد الاولى منها واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة قال بعضهم يقضى سبع صلوات والفتوى على قولها رجل افتتح العصر  
في اخر وقتها فمضى ركعتين غرت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه يتم العصر ثم يقضى الظهر لانه لو افتتح في اخر وقتها  
مع تذكر الظهر يجوز فهذا الاول ولو افتتح العصر في ذلك الوقت ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه يتم العصر ثم يقضى الظهر لانه  
لو افتتح في اخر وقتها مع فاطا لا القراءة فلا صلى ركعتين غرت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فذلك ولو افتتح العصر  
في اول الوقت وهو ذكر انه لم يصل الظهر فاطا لا حتى غرت الشمس لا يجوز عصره لان شروعه في العصر في اول الوقت وهو  
ذكر انه لم يصل الظهر لم يقض ولو افتتح العصر في اول وقتها وهو ذكر انه لم يصل الظهر ثم احرث الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبلها  
مرة اخرى لان شروعه لم يقض ولو تذكر في وقت العصر انه لم يصل الظهر وهو متم من ادائه الظهر قبل غرت الشمس لان عصره  
لو بعض عصره يقع بعد الغروب عندنا يلزمه الترتيب لا يجوز اذا العصر قبل ادائه الظهر وعلى قول الحسن لا يلزمه الترتيب الا اذا  
تمكن من ادائه الصلوتين قبل الغروب ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدري اية صلاة كانت اختلافنا فيه والاحوط ان يركع  
عن ابي حنيفة يعيد صلاة يوم وليلة ولو نسي صلاتين من يومين لا يدري ما روي ابو سليمان عن محمد انه يعيد صلاة يومين  
رجل افتتح العصر وهو ذكر انه لم يصل الظهر او صلاها على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر واعادة العصر فان قضى الظهر ولم يعيد  
العصر صلى المغرب جاز المغرب عليه اعادة العصر لانه صلاها عليه فله في علمه يقين وانا جاز المغرب فانه صلاها وليس عليه  
صلاة فلها يقين قالوا هذا اذا لم يكن مجتهدا او كان مجتهدا ورا ان الترتيب واجب وان كان مجتهدا لا يرى الترتيب لانه  
اعادة العصر عن الحسن من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الناسي رجل ترك الظهر صلى بعدها ست صلوات وهو ذكر ان المتروكة  
كان عليه قضاء المتروكة لا غير وقال ابو يوسف ومحمد يقضى المتروكة وخمس بعدها ولو صلى بعد ان ترك خمس صلوات ثم قضى  
المتروكة كان عليه عادة الحسن التي صلاها في قولهم رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر بعد صلاة الفجر قالوا  
صلوة الفجر من اليوم الاول جائزة وما سوي الفجر من ذلك اليوم فاسدة وكذا ما سوي من ايام لان صلاها قبل الوقت وصلوة

الفجر

الفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل من يرى الترتيب لا يجوز لان عليه قبلها من اليوم الاول اربع صلوات وصلوة الفجر بعد  
يوم الثاني من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يرى الترتيب او لا يرى بكثره الفوايت رجل ترك الصلوة شرا او سنة ثم اشتغل  
باداء الصلوة في وقتها ثم ترك صلاة ثم صلى وقتها وهو ذكر المتروكة الحديثة ولما قبلها من الفوايت اختلفوا فيه قال بعضهم  
يجوز وهو الظاهر رجلا مات وعليه صلوات او وصي ان يطعموا عنه لصلاة اتفق المشايخ رجم على انه يجب تنفيذ هذه الوصية  
من ثلث ماله يعطى لكل مكتوبة نصف صاع من الحنطة وللوتر كذلك واختلفوا انه هل يقوم الاطعام مقام الصلوة قال  
محمد بن مقاتل محمد بن سلمة يقوم وقال البلخي لا يقوم وكذا قال علماؤنا ان الاطعام يقوم مقام صور مرضا وصور النذر  
غلاما ختم بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم  
عليه اعادة العشاء هو المختار وان استيقظ قبل طلع الفجر قضى العشاء اجماعا وهذه واقعة تجوزدها لهما ابا حنيفة  
فاحابه بما ذكرنا فاعاد العشاء رجل يقضى صلوات غيره ولم يقفه شيء منها قال بعضهم بانه يكون وقال بعضهم بانه لا يكون لانه  
اختبا بالاحتياط لكن لا يقضى بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الفجر لانه نقل ظاهر **فصل في الاستحلاف**  
من لا يصلح اما ماله في الابتداء لا يصلح خليفة اماما سبقه الحديث فقد مر رجلا ونوي كل واحد  
منهما ان يكون اما مالا اماما هو الذي قد ماله امام لانه مادام في المسجد كان حق الاستحلاف له وان تقدم رجل من غير  
تقديم احد فقام مقام الاول قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز ولو خرج الامام عن المسجد قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب  
ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم ولا تقصد صلاة الامام الاول رجل صلى رجل فاحدنا وخرجا من المسجد معا فسد  
صلوة المقدي ومن صلى الامام امام احد حدث فقد مر رجلا من اهل الصوفى ثم خرج من المسجد فان نوي الثاني ان يكون اما مالا  
من ساعته ونوي ان يؤتم في ذلك المكان جازت صلوة الخليفة وصالوة الامام ومن كان على بين الخليفة وعلى يساره في صفه  
ومن كان خلفه ولا يجوز صلوة من كان قبله من الصوفى لانهم صاروا امام الامام وان نوي الثاني ان يكون اما مالا اذا قام  
مقام الامام وخرج الامام الاول قبل ان يصل الثاني الى مقام الامام الا ان افسدت صلواتهم لانه كما خرج الامام الاول  
خلافا للامام عن الامام فشرط جواز صلوة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد  
الامام اذا حدث واستخلف جاز من خارج المسجد والصوفى متصلة بصوفى المسجد لم يقض استخلافه وقد تقصد صلوة  
القوم في قول ابي حنيفة وابو يوسف وفي فساد صلوة الامام روايان والامح هو الفساد اما سبقه الحديث فاستخلف رجلا  
واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الامام لم يخرج من المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف  
غيره جاز ويصير ان تقدم نفسه وقدم الامام الا ان كان غير ذلك لم يخرج اماما ثم انه رجع فاستخلف غيره فقبل  
ان يخرج الامام عن المسجد ظهر انه كان ماء ولم يكن دما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الخليفة ادرك مكانه من الصلوة  
لا يجوز للامام ان يأخذ الامامة من ثابته لكنه يقضي الخليفة لان الخلافه تاكيد بادا وكن وان لم يود ركنا لكنه قام في المحراب  
قال ابو حنيفة وابو يوسف له ان يأخذ الامامة مرة اخرى لان المسجد كان واحد فصلا كان له لم يحول وجهه عن القبلة  
وقال محمد لا يجوز لانه حول وجهه عن القبلة بالشك لا يبين الحديث تقصد صلوة الكل عند محمد ولو ظن انه شرع على غيره  
ثم علم قبل الخروج انه على وضوء روي عن ابي حنيفة انه يستقبل الصلوة وان ظن انه حدث فاستخلف رجلا وخرج من المسجد  
ثم علم انه لم يكن حدثا فسدت صلوة الكل هو الصحيح ظن الامام انه حدثا وعلى غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم استيقن  
بالطهارة فسدت صلوة الكل خرج الامام عن المسجد ولم يخرج اماما اذا صار مطا بالبول فذهب استخلافه لا يصح استخلافه  
انما يجوز الاستحلاف بعد خروج البول وكذا اذا اصابه وجع البطن او ثلثة او غير ذلك وكذا لو عجز عن القيام بذلك

لا تتم



فقد ورد في قاعدة لا يجوز امام سبقه الحديث فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل ان يخرج من المسجد  
او احدهما متعديا فالواحد لا يضره ولا يضر غيره ولو جاء رجل في هذه الحالة فانه يتقدم بالخليفة ولو بدا للامام الاول ان يقعد  
في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني ولو توفى الاول في المسجد وخليفة فامر في الحجاب لم يؤذركنا بناخر الخليفة  
وتقدم الامام الاول ولو خرج الامام الاول من المسجد فتوضأ ثم رجع الى المسجد وخليفة لم يؤذركنا كان الامام هو الثاني  
وان توفى الثاني بعد ما تقدم الى الحجاب لا يخلف الاول ويصلي صلوة نفسه لم يفسد ذلك صلوة من اقبل رجل صلى في المسجد  
فاحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر نوي الدخول في صلوة ثم خرج الاول فان الثاني يكون خليفة  
للاول عند اصحابنا وكذا لو توضأ الاول في ناحية المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء الاول بعد ما توضأ قبل ان يقوم الثاني مقام الاول  
اذ احدث الامام واستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء الاول بعد ما توضأ قبل ان يقوم الثاني مقام الاول  
فقدمه الثاني لا يجوز تقديمه ولو جاء الاول متوضيا بعد ما قام الثاني مقام الاول جاز الثاني ان يقدمه ظل الامام اذ احدث  
فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل الصلوة وان علم قبل الخروج على الصلاة قال محمد يستقبل ظل الامام اذ احدث  
فاستخلف رجلا ثم احدث الاول متعديا وتكلم قبل ان يخرج من المسجد فسد صلوة الكل كالوفيل ذلك قبل ان يستخلف احدا  
وان احدث غير متعدي ولم يؤذ الخليفة ركنا ينبغي ان يعيد الاول استخلافه حتى يجوز رجل صلى يقوم في الصلوة فحدث وتقدم  
امامه خطوبتين قبل ان يقدم احدا او يقدم مقدار ما لا يات اخر يخرج من الصفوف فسد صلاتهم يعتبر التقدم بالآخر في حق  
هذا الحكم والبيت بمنزلة المسجد المقتديا اذا شك في اقام وضوء امامه يجوز صلواته لم يستيقظ ان الامام ترك عضوا  
من اعضاء وضوءه لان الاحكام بني على الظاهر والظاهر هو اتمام **باب الحديث في الصلوة وما يكره فيها**  
**وما لا يكره** في الباب فضول رتبة فصل في كبر في الصلوة وما لا يكره فصل فيما لا يوجب السهو ولا يوجب  
فصل في قطع الصلوة فصل في منع الضيق ولا يمنع البناء اما الاول كبره عدا التي والتسبيح في صلوة المكتوبة  
والنطق في قول لا يحسن وقال ابو يوسف وعمر لا بأس في المكتوبة والنطق قالوا ان غير يؤمن الامام لا يكره  
واختلف الشايع في كراهة عدا التي والتسبيح خارج الصلوة ويكره ان يعيد ثوبه او جسده او لحيته وان كيف ثوبه  
ولا بأس ان يغير ثوبه كبره يلتصق بجسد في الركوع ولا بأس ان يمسح جبهة من التراب والخشيش بعد الفراغ من الصلوة ويكره  
اذا كان يضره ذلك كبره في وسط الصلوة ولا يكره قبل التشهد والسلام ولا بأس ان يمسح العرق عن جبينه في الصلوة ويكره ان  
يشك ما به وان يقع يده على حاصره وان يلتفت يمنة ويسرة بان يحول بعض وجهه عن القبلة فاما ان ينظر بوجه عينيه  
ولا يجوز وجهه فلا بأس ويكره ان يقع في التشهد وبين السجدين وتغييره ان يضع اليده على الارض وينصب خذبه وقبل ان  
يضع اليده على الارض وينصب يده امامه يكره ان يرفع اليد عن فعله على وجه التكبر وان يرفع في النطق لا على وجه  
التكبر جاز ولا يفتن في تراعيه ولا يتأوب ولا يتفطى فاه ولا انقلا اذ اغلبه التثاوب ويضع يده على الفم ولا يغمض  
عينيه ولا يغمض ولا يلقب الخمي اذ كان لا يمكن السجود فوضي موضع السجود مرة او مرتين لا بأس به ولا بأس بفعل العين  
والحبة الحق او غير الحق في الصلاة جدا لحداد وقوله قبل هذا اذا لم يخرج اليه والمعاينة فان احتاج الى الشيء المعانيه اكثر  
فشد صلاته وقال من لم يمسح لحيته لم يمسح لحيته في الصلاة لم تقصد صلاته ويكره ان ياخذ القملة ويقتلها لكن يذوقها في الحلق  
وقول في حسمه وروي عن ابي خذ قملة او غيرها فقلها لو دفنها فسد ما ولا يضر في الصلوة ويكره ترك المعانيه في الركوع والسجود  
وهو ان لا يقيم صلبه ويكره الاعتجار وهو ان يشد راسه بالمسند ويترك وسط راسه وكذلك يحسن الشعر وهو ان يجمع شعره  
على وسط الراس يشد ويكره القراءة في غير حالة القيام وكذلك سدل الثوب في الصلوة وهو ان يجعل ثوبه على راسه او عاتقه

بعضهم يكرهه وبعضهم لا يكرهه  
وروي عن  
وتفرقوا

ورسل جانبيه امامه على صدره ويكره الصلوة في ازار واحد من غير غدر ولا بأس ان يصلي في ثوب واحد متوشجا ويكره لبسة  
النساء وهو ان يجعل الثوب تحت الابطالين ويطرح جانبيه على عاتقه اليسرى قالوا ومن صلى في ثوبين ان يغير يده في كتيبه  
وليشده بالمنطقة تحافه السدل ويكره ان يصلي وبين يديه او فوق راسه او على عاتقه او على سبابة او في ثوبين يصاور وفي  
البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذ لم يسجد على البساط وهذا اذا كانت الصلوة كبيرة بيد والناظرين  
من غير تكلف فان كانت صغيرة او متخوة الراس لا بأس به ولا بأس بالصلوة على الفرش والبسط والبود والصلوة على الارض على  
ما ينبت الارض افضل ويكره ان يطول الركعة الاولى على الثانية في النطق ويكره ان يطول الثاني على الاولى في جميع الصلوات ويكره تكرار السجود  
في ركعة واحدة في الفراغ ولا بأس بذلك في النطق ويكره نزاع القيص والقلنسوة ولبسها وخلع الحف في الصلوة جعل سيرا  
ويكره ان يشم طبا وان يروح ثوبه او يبرقه في الصلوة مرة او مرتين ولا تقصد صلاته ويكره الدخول في الصلوة وهو طاب يول  
او غايط فان انتحما وذلك يستعمله من الصلوة قطعها وان مضى عليها اجزاء وقداها وكذا الواضاه بعد الانكشاف ويكره ان تحرف  
اصابع يديه او رجله عن القبلة في السجود وغيره وينبغي ان يكون متعديا الى موضع سجوده ولا يرفع راسه الى السماء ويكره ان  
يصلي خلف الصفوف اذ وجد في الصف فرجة ويكره ان يركب المصلي ويد المصلي المار بين يديه ولا يقاتله ويكره ان يصلي  
وامامه نيام او قوم يتحدثون في رواية الحسن عن ابي جعفر في رواية الجامع الصغير قال لا بأس ان يصلي على ظهر رجل قاعد يتحدث  
قالوا ثاويل وابي الحسن اذا رفعوا الصلواتهم بالحديث فرما يصير ذلك سببا لقطع الصلوة ويكره ان يصلي وبين يديه ثوبا او كان  
فيه نار موقدة لانه يشبه عبادة النار وان كان بين يديه سراج او قندل لا يكره لانه لا يشبه عبادة النار ولا بأس ان يصلي  
وبين يديه او فوق راسه مصحف او سيف معلق او ما يشبه ذلك ويكره ان يصلي وهو يقعد على جايط او سطوة من غير غدر ولا بأس  
بذلك في النطق ولا بأس ان يصلي وفي فيه دهر او دينار لا يمنع عن القراءة ولا يجوز صلاته وكذا الوصل  
وفي يده مال يسكه ويكره ان لا يضع يديه على الركبتين في الركوع او على الارض في السجود من غير غدر ركنا لا يسجد رافعا احدي  
قدميه عن الارض وان رفعها لا يجوز صلاته **فصل فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب** اذا صلى  
ولم يدرك ثلثا صلى امر رجلا حال ان كان ذلك اول سهره يستقبل واختلفوا في تفسير ذلك قال بعضهم اول سهره في عمره  
اكثر المشايخ وان لقي ذلك في مرة تجزي وباخذ بركن اليه قبله فان وقع ثوبه على انه صلى ركعة يضيف اليها اخرى ان كانت  
الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهو وان وقع ثوبه على انه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد لسهو وان لم يقع  
ثوبه على ثوبى ياخذ بالاقبل في صلوة الفجر ويجعل كانه صلى ركعة فيقعد لاحماله صلى ركعتين ثم يضيف اليها ركعة اخرى ثم يقعد  
ويسلم ويسجد لسهو ويسجد لسهو يتعلق باشياء منها اذا قعد فيما يقام فيه او قام فيما يجلس فيه وهو امام او منفرد او بالقيام  
اذا استوى قايما او كان الى القيام اقرب فانه لا يعود الى القعدة وان لم يكن كذلك فقد ولاسهو عليه وفي رواية اذا قام على ركبتيه  
لينهض يقعد عليه السهو ويستوي في القعدة الاولى والثانية وعلى الاعتماد وان رفع اليده من الارض وركبته على الارض ثم رفعها  
لاسهو عليه هكذا روي عن ابي يوسف ومنها اذا جهر وهو امام فاجتاف فيه قل ذلك او كثرا وخاف فيما يجهر فيه قل ذلك او كثرا فظاهر الروا  
وفي النوادر لا سهو عليها لم تجتاف مقدار ما يتعلق به جواز الصلوة على الاختلاف في قيصه عند حنفية وعند مالك ايات قصار  
او اية طويلة وذكر شمس الأئمة الخلاف في ظاهر الرواية الجهر والمخافة سواء وفي ذلك سهو وان كانت كلمة ولاسهو على المنفرد  
في ثوبين لك لانه مخير بين الجهر والمخافة وروي بركنا انا المنفرد اذا ظن انه امام فجهر كما يجهر الامام لم يزمه سجود السهو ومنها  
اذا ترك الفاتحة في الاوليين او احدهما وترك السورة في الاوليين او احدهما لم يزمه السهو ومنها اذا قرأ في الاوليين او احدهما  
السورة ثم الفاتحة ثم السورة وكذا الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا سهو عليه قيل بان يزمه السهو ولو ترك قراءة التشهد

في  
وتنله

في  
الاسم







قد انقضت الصلاة فسلم ثم قام وكبر بنوي السنة ثم تذكر انه لم يتم المغرب بعد ما سجدة الستة او قبل ذلك فسدت صلاته لا ينقل  
الى السنة قبل اكمال الفريضة ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكر وظن ان صلاته قد فسدت فقام وكبر المغرب ثانيا وصلى  
ثلاثا فان صلى ركعة وقعد قدر الشاهد جاز المغرب والا فلا لأن نيته المغرب ثانيا لم يصح فبقى في الاولى فاذا صلى ركعة وقعد  
قدر الشاهد بغير صلاة والا فلا وان افتتح المغرب صلى ركعة فظن انه لم يكبر للافتتاح فانفتحها فاضل ثلاث ركعات جازت  
صلاة لأنه في المرة الثانية قعد على الثانية وهو ناسئته حقيقة ولو صلى المغرب ركعتين فظن انه لم يفتح فانفتحها وصلى ثلث  
ركعات لا تجوز صلاة لأنه في الاولى فاذا لم يقعد على راس الاولى في المرة الثانية فقد ترك القعدة على راس الثالثة ففسدت صلاته  
اذا صلى الظهر بأربع ركعات بعد التمام انه ترك منها سجدة ساهيا فقام واستقبل الصلوة فمضى إلى ركعتين وذهب فسدت صلاته  
لأن نيته استقبال الظهر لم يصح لأنه كان في الاولى فصار خالطا المكثوبة بالناسئة قبل اكمال المكثوبة ففسدت صلاته وجعل صلى  
العشاء فسلم على راس الركعتين على ظن انه نسي سجدة أو سلم في الظهر على راس الركعتين على ظن انها جمعة او المقدم سلم على راس  
الركعتين على ظن انه سار فانه يستقبل الصلوة ولو سلم على راس الركعتين على ظن انه رابعة فانه يفتي على صلاته وليسجد  
للسهولة لأنه في المسائل الثلاثة سلم مع عمله انه صلى ركعتين فكان عامدا في السلام على راس الركعتين فبطل صلاته انا في المسألة  
الرابعة سلم على راس الركعتين على ظن انه صلى أربع ركعات ساهيا فلم يكن عامدا بالسلام على راس الركعتين فلا يبطل صلاته وعي محمد  
انه لا ينبغي كما لو ظن انه أحدث فانه لم يعلم انه لم يحدث عندها كان له ان يفتي على صلاته ما لم يخرج من المسجد وعند  
محمد لا ينبغي فكذلك في المسألة مصلح الاربع اذا رفع راسه من الركوع عن الركعة الثالثة فتذكر انه لم يسجد للركعة  
الثانية الا سجدة واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يشهد للثانية ثم يسجد للثالثة بسجدة ثم يسجد للاربع فانه لا يعود  
الى السجدة المتروكة لا يرفض الركوع ويلزمه السهولة لانه آخر السجدة في الركعة الثانية عن محله وان تذكر وهو ركع في الثالثة  
انه ترك من الركعة الثانية سجدة فانه يسجد السجدة المتروكة ويشهد ثم يقوم فيصلي الثالثة والرابعة ركوعا وسجدة  
لانه لما ترك في الركوع والركوع قبل رفع الراس ما يقبل الا ارتفاع فكان عوده للسجدة المتروكة رفضا للركوع فيرفض سجدة ما بعد  
التمام لمصلي اذا سلم ساهيا عليه سجدة الكدوة فصار يخرج عن الصلاة قبل ان يقعد قدر الشاهد فسدت صلاته لأن  
العود الى السجدة الكدوة يرفض القعدة في رواية كالعود الى السجدة الصليبية يرفض القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار  
الأئمة السرخسي اما العود الى سجدة السهولة لا يرفض القعدة باتفاق الروايات اذا سلم الامام وعليه سجدة الكدوة فتذكر  
في مكانه بعد ما تفرق القوم فانه يسجد للثلاثة ويقعد قدر الشاهد فان سجد للثلاثة ولم يقعد قدر الشاهد فسدت صلاته  
لا ارتفاع القعدة ولا نقصد صلوة القوم لا نقطاع المتابعة المسافر اذا صلى ركعتين ونسي فيها وسجد السهولة ثم نوى  
القامة صحت نيته ويقبل فرضه ارجا ولو صلى الرجل ركعتين نطوا وساهيا فيها وسجد السهولة ثم نوى  
لا ينبغي من علي السهولة اذا سلم بربان لا يسجد السهولة كان عليه ان يسجد ونيت باطله رجل ترك في صلاة سجدة صليبية وسجدة  
للثلاثة فلم يفرحها ففسدت صلاته كانت المذكورة صليبية او تلاوة وعن أبي يوسف ان كان ساهيا للثلاثة وذكرنا  
لصليبية فكذلك وان كان على العكس لا نقصد صلوة وان سلم وهو ذكر انه قد قدر الشاهد لكنه لم يقعد الشاهد ثم تذكر  
ان عليه سجدة الكدوة لا يعود لانه سلام عود صلاته تامة لانه لم يترك ركعا وكذا لو سلم وهو ذكر ان عليه سجدة الكدوة ثم تذكر  
انه لم يشهد فانه لا يعود للشاهد ولا يسجد للثلاثة وصلاة تامة المصلي اذا نسي سجدة الكدوة في موضعها ثم ذكرها  
في الركوع او في السجدة او في القعدة فانه يخرجها ساجدا ثم يعود الى مكانه فيعيد استسما فان سجد جازت صلاته وان  
اخرها الى اخر صلاته اجزاه لان الصلوة واحدة وان كان ساهيا فمضى ركعة وترن منها سجدة وصلى ركعة اخرى وسجد

فتذكر المتروكة في السجود فانه يرفع راسه من السجود وسجد المتروكة ثم يعيد ما كان فيها لانها ارققت فبعد هذا استسما  
فاما ما قيل في ذلك الى المتروكة هل يرفع ان كان ما تحلل بين المتروكة وبين التي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات  
فلا يلزمه اعادة ذلك وان لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية وروي الحسن عن أبي حنيفة انه يرفع اذا قرأ في الشفع  
الثاني من الظهر او العصر او العشاء الفاتحة والسورة ساهيا لاسهوا عليه قرأ في صلاة الجمعة سورة السجدة وسجد لها ثم قام  
وقراء الفاتحة وقراء يجافي جنوبهم لاسهوا عليه لانه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولا **فصل فيما يفسد الصلوة**  
المفسدة في الصلوة نوعان فعل وقول اما الاول اذا أحدث في صلاته من بول وغائط او ربح او عاف ففسدت صلاته  
وان سبقه الحدث ولم يتعد ان حدثا موجه الغسل فكذلك وان كان موجه الوضوء فان كان فعل الادنى فكذلك  
وان لم يكن بفعل الادنى لا نقصد الصلوة بل يتوضا وينتني اذا كان على يده دمل او جرحا او ثوبا فغير ما يده عدنا  
منه الدمل فسد صلاته لانه قد أحدث وان لم يغيرها لكنها انشقت باصابة اليد والغوب في الركوع والتجود وسال منه  
الدمل فسد صلاته في قول أبي حنيفة وعمر وهو غير ماله الرواه انسان بسند قد اوجح وفيه خلاف على قول أبي حنيفة وعمر نقصد  
صلاته وينع البناء وكذا الوسط من سقف حجر او خشب على المصلي عشي انسان فادماه وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي  
او وضع جبهته على الارض في السجود فسال منه الدمل من غير قصد فسد صلاته عندنا وقيل نقصد عند الكل لان الاحتياط  
عندنا فاذ لم يحتز كان كانه تمخذه لك وكذا لو كان تحت شجرة فسقط منها ثمرة فحزته وان لم يصبه حدث لكنه  
فعل فعلا ليس من افعال الصلاة ان كان كثير له منه بدم فسد صلاته وان كان سيرا لا نقصد واختلفوا في القلة والكثرة  
قال بعضهم كل ما يقام باليد فهو كثير وما يقام بيد واحدة فهو يسير ما لم يتكرر فعلى هذا القول المصلي اذا ضرب دابة  
مرة او مرتين لا نقصد صلاته لان الضرب يتم بيده واحدة وان ضربها ثلثا في ركعة واحدة فسد صلاته ولو كان في صلاة الظهر  
او في النفل اربع ركعات ففزعها في كل ركعة مرة او مرتين لا نقصد صلاته وان ضربها ثلث مرات في ركعة واحدة فسد صلاته  
وكذا لو انتقص من عمامته كور فسيب مرة او مرتين لا نقصد لان ذلك يحصل بيد واحدة وان نغم فسد صلاته  
لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا تحجرت فسد صلاتها ولو اعلق الباب لا نقصد صلاته لان ذلك يحصل  
بأدخال اليد في الخلق ثم شد الخلق وان فتح الباب المعلق فسد صلاته لانه يحتاج الى ادخال اليد في الخلق ثم شد  
الخلق وقت الفتح ثم اخرج الخلق من موضع الشد ولو شد الشراول فسد صلاته لانه يحتاج الى استعمال اليدين وان  
حل الازال لا نقصد لانه يتم بيد واحدة من غير تكرار الفعل وكذا لو زل القميص بقصد ولو حل لا نقصد ولو رفع  
العمامة ووضعها على الارض او رفعها من الارض ووضعها على الراس لا نقصد لانه يحصل بيد واحدة من غير تكرار ولو رفع  
القميص لا نقصد ولو لبس القميص بقصد ولو تنفل او خلع فعليه لا نقصد لانه لا يحتاج الى اليدين ولا الى المعالجة  
ولو لبس الخفين فسد صلاته لانه لا يتم بيد واحدة ولو اجم دابته او اخرجها او نزع السرج فسد صلاته وان اسكها  
وخلع الحجام لا نقصد ولو لبس قنسوة او بيضة او نزعها لا نقصد وان رطبها لا نقصد صلاته قيل اذا كان المحرم في  
اناء الخد المجز من الارض ودعى بطير لا نقصد صلاته اذا تروح بمروحة او بكه لا نقصد صلاته وان اكل او شرب  
عامدا او ناسيا فسد صلاته لانه ليس من افعال الصلوة وهو كثير لانه عمل اليد والقدم والاسنان وان ابتلع شيئا من  
اسنانه ذكر في الكتاب انه لا نقصد الصلوة ولم يفصل في هذا اذا كان قليلا فان كان كثيرا لا نقصد ثم اختلفوا في القلة والكثرة  
بعضهم قدر القليل ما دون الحصة وسوي بينه وبين الصوم وقال بعضهم ما دون الحصة لا نقصد صلاته وروى بين الصلوة  
والصوم وان قربا ساهيا بسوط او بيد فسد صلاته وان تقلد سيفا لوترج لا نقصد صلاته وكذا ان تدوى بردا او حرا شيئا



خفيفا يحمل بيد واحدة او حلقا على عاتق لم تقصد صلته وان كان ثقل يتحمل الاجرم بما لبته فسدت صلاة  
وان دفع المار بين يديه براسه او بيده لا تقصد صلته وان رمى بهم فسدت صلته لانه كثير فالواحد اذا اخذ القوس  
والسهم ووضع السهم على الورور رمى به فاما اذا كان القوس في يده والسهم على الورور فمضى لا تقصد صلته ولو كسب الدابة فسدت  
صلته لانه لا يتم الا باليد وان نزل من الدابة لا تقصد لان الزول يمكن بدو استعمال اليدين بان يجعل رجلين جانب  
ويطرح نفسه على الارض قالوا هذا يشك اذا حمله غيره ووضع على الترح فان صلته تقصد ولكن يجاب عن هذا فيقال ان  
فعله غير انتقل اليه فصار كما هو الذي ركب بنفسه وهذا على قول من يقدركم على الدين وهو اختيار الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل وقال بعضهم ان كمال لوراة انسان يستيقن انه يسبق الصلوة فهو كذا وان كان يشك انه في الصلوة فهو يسير وهو  
اختيار العامة وقال بعضهم يفرض ذلك الى المصلين ان استنحش واستكثر فهو كثير والاختلاف في الشيخ الامام من الائمة  
الحلواني هذا القول القوي في قول ابي حنيفة لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر تقدير بل يفرض ذلك الى المصلين ولو حوكم  
المصل في جميعه عن القبلة من غير قدر فسدت صلته وكان الوقوف على الامام من غير قدر ولو كان في الصحراء فآخر عن موضع قائم فسدت  
صلته قال القاضي الامام ابو علي النسفي لا تقصد الم باخر مقدار سجوده من خلفه وكذا عن يمينه او عن يساره بقدر ركعتي كما قلنا  
في وجه القبلة المرأة اذا طلت اثنا احدثت فاستديرة القبلة قالوا ان نزلت عن مكانها فسدت صلاتها وليس لبيت لها كان  
الرجل ولو كان المصلي على عين الامام فجاءت ثاثة واجتنب الموتى بنفسه بعد ما كثر الثالث او قبله لم تقصد صلاة الموتى وقا  
بعضهم اذا اجتنبه قبل تكبير تقصد محاذة المرأة الرجل في صلاة مشتركة شرعية والاداء تقصد صلوة الرجل قلت  
الحاذة او كثرت بالفة كانت المرأة او صغيرة عاقلة لان العاقلة من اهل الصلاة شاب عليها اقدت بايام نوب مايتها في القبر  
واقدت مطوعة بالمقتضى وان قامت بحجب ما نوى مايتها وكبرت مع الامام لم ينفذ تجزئته الامام هو الصحيح وان تقدمت  
على الامام وانبت به لا تقصد صلوة الامام وحدها اذا كان يحاذي عضو منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الفلاة وحده  
بجذاتها اسفل منها او خلفها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تقصد صلاته ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلوة الجمعة وان لم ينو  
امامها وكذا يصح اقتداء القاري بالاق في من غير ان ينوي ما منه حتى تقصد صلاته الا في المراهقة اذا صلت بغير قناع جاز  
وكذا الائمة ابالفقة اذا صلت بغير قناع جاز فان اعتقت ابالفقة في خلال الصلوة فسدت من ما فيها جاز والحر اذا افتتح عاريا  
ثم وجد الثوب في خلال الصلوة تقصد صلاته ولا يجزئ اذا سبغته المحدث في الصلوة فمكث ساعة بعد الحدث ولم يغير ففسدت  
صلاته وهذه خمس مسائل احدها هذه ومنها اذا اصاب الثوب باليد نجاسة اكثر من قدر الدرهم من غير حدثه ومنها اذا طرأ  
المقصد في الزخمة امام الامام او في وقت النساء او في مكان نجس او خولوه عن القبلة او طرأ الزخمة او سقط عن المصلي ثوبه  
واكتشف عورته فيما تعدد لك فسدت صلاته قل ذلك او اكثر وان لم يتعد فان سجد مع ذلك او ركع فسدت صلاته علم بذلك  
اولم يعلم وان يركع ركعتين فان كان بعيدا لا تقصد في قوسهم وان وجد سبيلا من التبعدها فمكث يغير عذرا خلف الزوايات  
فيه فظاهر الزوايا عن محمد بن ابي بصير في قول الامام في هذا القول محمد وان تجلس ثوبا او بدنه سجدة بان عطفها على العارف ثوبا او بدنه  
او كانت قليلة فمكث بها جاز وان كانت كثيرة وليس ثوبا خزانة يغيره وتوضا وتغسل النجاسة ويسبغ على صلاته لان الشرع يجوز البقاء في الزفاف  
مع انه يصبغ بغيره وثوبه فلا يمنع البناء المصلي اذا خاف سبق فانصرف فسدت الحدث في الطريق لا يجزئ له البناء في قول ابي حنيفة ومحمد  
ولو سبقه الحدث في الصلوة فانصرف بغيره احدث تعدد لا يجوز له البناء ولو قصص في الصلوة قبل الشهادتين تقصد صلاته كالأحد  
متعدا ولو قصص بعد الشهادتين بعد ما عاد الى سجود السهو تنقضي طهارته ولا تقصد صلاته وبعد ما عاد الى سجدة التلاوة تنقضي  
طهارته وتفسد صلاته كما مر قبل هذا اذا احدثت الامام تقدم محذرا او جبا او امرأة او صبيا او مجنونا او كافرا او خرج من المسجد

فسدت صلاة الكل وان لم يخرج الامام من المسجد حتى قدمه ولا يصلح للامانة ان قدم المحدثا والجنب متوضا متح  
صحيح تقديمها ولا يصح تقديم غيرها الا في اذاتكم القرآن فسدت صلاته وكذا اذا قام القاري بحجب الا في صلاته الا في  
تفسد صلوة الا في وقال ابو يوسف ومحمد بن قلم الا في بعد ما قد قدر التشهد لا تقصد صلوة وان تعلم الا في بعد ما سلم  
وعليه هو لا تقصد صلوة عند الكل ولو تعلم بعد ما سلم ثم تذكر سجدة التلاوة فسدت صلاته في قول ابي حنيفة ولو كانت السجدة  
صلية فسدت عند الكل ولو كان الا في مقتديا بالقاري فيعلم القرآن في وسط الصلوة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا تقصد  
صلوة العاري اذا وجد الثوب في صلاته وكذلك صاحب الجرح السائل اذا انقطع دمه او خرج الوقت في خلال الصلاة والنسيح  
اذا وجد الماء وما صح الخفاف اذا انقضت مدة سحبه وصاحب الجيرة اذا سقطت الجيرة في الصلوة عن يده فسدت صلاة رجل في  
اربعة ركعات تطوعا ولم يقعد على الثانية لم تقصد صلاته استسحنا ولو صلى ست ركعات او ثمان ركعات ولم يقعد الا في اخرهن  
اختلف الشايع فيه قال بعضهم تقصد صلوة قاسا واستسحنا وقال بعضهم هذا الاول هو ما صلى الجمعة اذا خرج وقتها  
فسدت صلاته وهو ما تقدم سواء المرأة اذا ارضعت ولدها في الصلاة تقصد صلاتها ولو جاء الضيق وارتفع من ثديها وهي  
كارهة ففتر لبنها فسدت صلاتها وان مضى مضى ومضين ولم ينزل لبنها لم تقصد صلاتها وان مضى ثلث مضى ففسدت  
لم ينزل اللبن وان قرأ المصلي من المصحف فسدت صلاته في قول ابي حنيفة ولو نظر في المصحف او في الحجاب وفهم ولم يقرأ لا تقصد  
صلاته وهو الصحيح ولو قرأ من الانجيل او التوراة او الزبور وهو يحسن القراءة ولا يحسن فسدت صلاته وكذا لو استند شعره فيه  
تسبيح او تهلل فسدت صلاته ولو اغشى على المصلي او جثت فسدت صلاته ولو كانت المرأة في الصلاة فجاءها جهاين الفخذين  
فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بركة وكذا لو قبلها بشهوة او غير شهوة او مشها بشهوة ولو نظر الى فرج المطلقة طلاقا رجعا  
شهوة بصر اجماعا ولا تقصد صلاته في رواية وكذا لو نظر المصلي الى فرج امرأة عن شهوة خربت عليه انها وبشها ولا تقصد صلوة  
في رواية ولو صلى الرجل في قيس محل الجنب فوقع بصره في الركوع والسجود على فرجه ذكرنا الله لا تقصد صلوة وفي رواية لم تقصد  
وهو اختيار الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ولو نظر انسان من تحت القميص ورا عورة المصلي لا تقصد صلاته ولو قبلت  
المصلي امرأة ولم يشتهها لم تقصد صلاته اذا نام المصلي مضطجعا استند فسدت صلاته ولو نفس في الصلوة ولم يتعد في الغيبة  
حتى اضطجع اختلف فيه قال بعضهم ينتقض طهارته ولم تقصد صلاته وله ان يتوضا ويبنى وقال بعضهم لا تقصد صلاته ولا  
طهارته كالأول في السجود ولو نام في ركوعه او في سجوده ان لم يتعد ذلك لا تقصد صلاته وان تعد فسدت في السجود ولا تقصد الركوع  
ولو كتب على يده او في الحذاء او في ثي لا يستبين لم يفسد صلاته وان كتب على الارض مستبينا فسدت صلاته اذا كثر ولو مضى عنك  
فسدت صلاته اذا كثر ولو اخذ من الخارج سمته وابتلعها فسدت صلاته في رواية ولو كان في فيه هليجة فلكها فسدت صلاته  
وان لم يلكها او دخل في جوفه مضافا يسير لم يفسد صلاته وكذا لو ابتلع دما من بين اسنانه لم تقصد اذا لم يكن ملا الفم  
وكذا الوقاء اقل من ملا الفم فعاد الى جوفه وهو لا يملك اسنانه لا تقصد صلاته ولو ادق براسه او لحنه او كحل او جعل ماء  
الورد على راسه فسدت صلاته قبل هذا اذا اثنوا القارورة فصب لدن على يده ولو كان في يده فصب براسه او لحنه او جعل ماء  
او اصبغ لم تقصد صلاته ولو سلم انسان على المصلي فاشار لرد السلام براسه او بيده او باصبغ لا تقصد صلاته ولو صاح في  
المصلي رجلا يريد التسليم فسدت صلاته ولو تنفث ثوبا او شعر بين مرة او مرتين لا تقصد صلاته وكذا الوقل الفلاة  
مرارا متداك فسدت صلاته ولو مشى في صلاة مقدار نصف واعلم تقصد صلاته ولو كان مقدار صفتين ان مشى دفعة واحدة  
فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف اخر لا تقصد صلاته ولو رفع المصلي من مقامه ثم وضع من غير ان يتحول  
عن القبلة لا تقصد صلوة ولو طلب من المصلي انسان شيئا فافى المصلي براسه اى نعم او اراه انسانا درهما وقال الجني هو



فأوى برأسه نيم لا تقصد ولو رفع القبلة في المراجعة لا تقصد ولو تفكر في صلاة فتذكر حديثا أو شعرا أو أشيا  
كلها من شأنه لم يذكر ذلك بل سانه لم تقصد صلاة ولو انكشف ريع شعر المرأة أو ساقها في الصلاة فسدت صلاتها والمعتبر  
في إفساد الصلوة انكشف ما فوق الأذنين لا ما تحتها هو الصحيح وفي حرمة النظر يستوي بينهما هو الصحيح وقال أبو يوسف  
ساقها ليس بعورة وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة ذراعها ليس بعورة حتى لو صلت  
المرأة وذراعها مكشوفتان جازت صلاتها وكذا في قدما روايات والصحيح ان نكشاف ريع القدر يمنع الصلوة والكف  
والوجه ليس بعورة ركة الرجل والمرأة عورة وهو عضو على حدة وانكشف ريعها يمنع الصلوة وفي رواية الركة مع الفخذ  
عضو واحد وكذا الذراع مع الحصى عضوان مختلفان في رايه عضو واحد في رواية انكشف ريعها يمنع الصلوة  
والصحيح هو الأول المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليقوم فأنكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي الامام ابو علي  
النسفي ان لم يجد بتمام ذلك لم تقصد صلوة وان وجد منه بدأ بان يمكن من الاستبراء وغسل موضع الفحاسة تحت القيص فبدأ  
عورته فسدت صلاته وكذا المرأة اذا سبقه الحدث في الصلوة واجتازت الى البناء لها ان تكشف عورتها وأعضاءها في الوضوء  
وتغسل اذا لم يجد من ذلك بدأ وقال بعضهم المصلي اذا كشف العورة في وضوئه يستقبل الصلوة ولا ينبغي وكذا المرأة كما لو كشفت  
العورة في الصلوة تقصد صلاته والصحيح هو الأول لان جواز البناء للمرأة منصوص عليه مع انها تكشف عورتها في الوضوء ظاهر ليس  
هذا كما لو كشفت العورة في الصلوة الا ترى ان سبقه الحدث في الصلوة ينزع خفيه ويتوضأ ولو نزع خفيه في الصلوة تقصد صلاته  
وكذا مسح الخف اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة تقصد صلاته ولو سبقه الحدث في الصلوة فذهب لوضوئه ثم انقضت مدة مسحه  
كأنه ان نزع خفيه ويتوضأ وينى ولو صلى رجل مكشوف الرأس وهو يجهل جهامة ان كان على وجه النزع والتدلي لا بأس به  
وان كان على وجهها وان كره ولو صلى رافعا يديه الى المرفقين كره من سبقه الحدث في الصلوة ان يستقي الماء من البروتين  
وينى اذا لم يكن عنده ماء آخر وذكر الكرخي والقدر في الاستقاء يمنع البناء ولو استقى الى غيره ما فجاز وعنه الى غير آخر فانه  
يستقبل الصلوة ولو سبقه الحدث في الصلوة فذهب ليقوم فجدد الوضوء فخرزه فانه يستقبل الصلوة ولو سبقه الحدث  
وبقره برفقها الى ان قالوا ان كان مؤنثا لترج والاستقاء اقل من مؤنث الذهاب الى الماء فانه يستقي ويذهب الى الماء المصلي  
اذا قام الصلوة الغم ينقض طهرته ولا تقصد صلاته وله ان يتوضأ وينى وان قام اقل من مؤنث الغم لا ينقض طهرته ولا تقصد صلاته  
وان قام مؤنث الغم لم ينقض طهرته وهو يقدر على ان يجبه تقصد صلاته وان لم يكن مؤنث الغم لا تقصد صلاته في قول أبي يوسف رحمه  
وتقصد في قول محمد والجمهور لا قوله الامام اذا حم على القراءة فاستخلف غيره قبل ان يقرأ مقدار ما يجوز به الصلوة جاز في قول ابي حنيفة  
ولا تقصد صلاته واما الفساد من حيث القول اذا تكلم في الصلاة ناسيا او عامدا او نائما يسير او كثيرا قبل ان يقعد قدر الشهد  
فسدت صلاته وكذا اذا سلم على انسان اورد السلام فلما اراد ان يسلم على احدها فقال السلام ثم علم فسكت تقصد صلاته  
ولو بقي في صلاته فقال له مع من غير صوت لا تقصد صلاته وان ارتفع صوت فصل حروفه وان كان من ذكر الجنة وان لم تقصد صلاته  
وان كان من نوح او معيبة تقصد صلاته وكذا الوكيل اذا وقف او ان في صلاة فقام او اقره تقصد صلاته ان كان من نوح او معيبة  
وان كان من غير ذلك لا يمكن الاستماع عنه عن محمد انه قال لا تقصد صلاته لان لا يمكن الاستماع عنه يكون عفو كالموعظين وحصل حروف  
او بحثا او تناوبا ارتفع صوت وحصل حروف لم تقصد صلاته ولو لدغته عقربا او اصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل تقصد صلاته ويكون بمنزلة الاثنين وهكذا روي عن أبي حنيفة وقيل لا تقصد صلاته لانه ليس من كلام الناس  
وان تنفخ ان كان بعد ذلك لا تقصد صلاته وان كان بغير عذر تقصد ولو عطس جل فقال المصلي برك الله تقصد صلاته لانه عذر  
ولو عطس المصلي فقال له رجل برك الله فقال المصلي ابن قيس فسدت صلاته لانه اجابه ولو كان يجيب المصلي العاطس رجل في الصلوة فلا بأس

المصلي فقال له رجل ليس في الصلوة رجل الله فقال المصلي ان آيين فسدت صلاته العاطس لانه اجابه ولا تقصد صلاته غير العاطس  
لان ثاميه ليس بجواب ولو عطس المصلي فقال له رجل في الصلوة الحمد لله روي عن محمد انه قال لا تقصد صلاته وان اراد به الجواب  
وان قال برك الله تقصد صلاته لان الأول مجيد ليس بجواب ولو عطس المصلي ينبغي ان يسكت فان قال الحمد لله لا تقصد لان  
هذا ليس بخطا بمن العاطس لغيره ولو قال برك الله فسدت صلاته وينبغي ان لا تقصد كما لو دعا بدعاء اخر المصلي اذا فتح على من ليس  
في الصلوة ان اراد به قراءة القرآن لا تقصد صلاته عند الكل وان اراد به تعليم ذلك الرجل تقصد صلاته لانه ليس من اعمال الصلوة  
ثم تقصد صلاته بالفصح مرة او شترط فيه التكرار فيه روايات والافصح انه لا شترط وان تقع على المصلي رجل ليس في الصلاة واخذ  
المصلي بفقهه فسد صلاته لانه قلم وان فتح المصلي على ايمانه ان كان ذلك بقر مقدار ما يجوز به الصلوة ولم ينتقل الى اية اخرى  
جاز ولا تقصد صلاته اخذ الامام بن محمد ولم يأخذ وان كان ذلك بعد مقدار ما يجوز به الصلوة فان انتقل الامام الى اية اخرى  
لا ينبغي له ان يفتح وان فتح واراد به التعليم فسدت صلاته وان اخذ الامام بفقهه تقصد صلاته الكل وان قرأ الامام مقدار ما يجوز  
به الصلوة الا انه توقف ولم ينتقل الى اية اخرى حتى فتح المصلي على ايمانه فيه والصحيح انه لا تقصد صلاته الفاع وان اخذ الامام  
بفقهه لا تقصد صلاته ولا ينبغي للمفتي ان يفتح قبل الاستفتاح ولا الامام ان يلجى المفتي الى الفتح لكنه يكره ان كان قرأ  
مقدار ما يجوز به الصلوة او ينتقل الى اية اخرى المصلي اذا اخبر بخبر يسير فقال الحمد لله واخبر بما مر عجيب فقال سبحان الله وعجيب  
يهوله فقال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب لم تقصد صلاته في قولهم وان اراد به الجواب فسدت صلاته في قول  
ابو حنيفة ومحمد وقيل لو قال لا اله الا الله او قال صلى الله عليه وسلم او قال الله اكبر لا تقصد صلاته في قولهم ولو اخبر بمصيبة  
او سوء فقال لا اله الا الله وانا اليه راجعون ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تقصد صلاته في قولهم وان اراد به الجواب  
قال بعضهم تقصد صلاته عند الكل وهو الظاهر ولو كان بين يديه كتاب موضوع وعند رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ القرآن  
بقوة او رجل اسمه موسى فقال وما تلك بينك يا موسى او كان في السفينة ابنه خارج عنها فقال يا بني اركب فان قد قرأه  
القرآن لم تقصد صلاته بالاتفاق وان قصد به الخطاب تقصد في قولهم ولو قال انا نكلم الاعلى واراد به الاخبار عن نفسه كما قال في  
يصير كافرا وتبطل صلاته ولو قيل المصلي من ابن حنيفة فقال المصلي ويبر معطلة وقصر مشيدان اراد به الجواب تقصد صلاته  
والافلا ولو قرأ الباب على المصلي او نودي من خارج قال ومن دخله كان امنا واراد به الجواب والاذن بالدخول تقصد صلاته وان  
سبح يريده اعلامه انه في الصلاة لا تقصد صلاته وقال رجل بين يدي المصلي مع الله الهة اخرى فقال المصلي لا اله الا الله ان  
اراد به الجواب تقصد صلاته ولو قال المصلي اللهم اغفر لي وقال اللهم اغفر لي ولو ادعى وقال المؤمنين والمؤمنات لا تقصد  
صلاته ولو قال اللهم اغفر لاني قال شمس الأئمة الحلواني لا تقصد صلاته وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تقصد صلاته  
ولو قال اللهم اغفر لي او لاني تقصد صلاته ولو قال اللهم اغفر لي او لاني تقصد صلاته ولو قال اللهم اغفر لي او لاني تقصد صلاته  
وكذا لو قال اللهم اغفر لي او لاني تقصد صلاته ولو قال اللهم اغفر لي او لاني تقصد صلاته ولو قال اللهم اغفر لي او لاني تقصد صلاته  
صلاته وكذا لو لقي الخبيث في صلوة تقصد صلاته ولو قال في الصلوة في أيام التشرع الله اكبر لا تقصد صلاته ولو اذنت  
في الصلاة واراد به الاذان فسدت صلاته في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا تقصد حتى يقول حي على الفلاح وكذا اذا سمع الاذان  
في الصلوة فقال المصلي مثل قال المؤذن واراد به جواب الاذان تقصد صلاته في قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لا تقصد حتى  
يقول حي على الصلوة حي على الفلاح ولو قال اللهم اغفر لي او لاني او كرم او زوجي امرأة تقصد صلاته فالحاصل انه اذا عمل  
في الصلوة بما جاز في الصلوة او في القرآن او في المأثور لا تقصد صلاته وان لم يكن في القرآن ولا في المأثور ولا في التيسير سؤله  
من العباد تقصد صلاته وان كان يستحيل سؤله من العباد لا تقصد ولو قرأ الامام اية التبرع والتعجب فقال لا تقصد







وعلى قول من يقول ان تصدق صلاة وتقرأ القرآن والام في الرحمن الرحيم  
لا تصدق صلاة وتقرأ القرآن هو الله احب بالان تصدق صلاة وكذا الوقر لم يره احد احب بالان تصدق صلاة ولو قرأ ولم يكله  
بالام لا تصدق صلاة ولو قرأ صدقناكم صدقناكم بالان تصدق صلاة وكذا الوقر العلكم تصطلون بالان تصدق  
صلاة ولو قرأتم موسى فارغوا عابا بالعين لا تصدق صلاة ولو قال اللهم صل على بالان لا تصدق صلاة ولو قرأ لا تأخذ  
شبه بالان تصدق صلاة ولو قرأ كذا من يخرج من يارهم بطرا بترابا لا تصدق صلاة ولو قرأ ان تهللا متبر مديرا بالان  
او مديرا لا تصدق صلاة ولو قرأ وشروه شمع خمس قرآن خمس بالصاد لا تصدق صلاة ولو قرأ انما هي زجرة زجره بالحاء تصدق  
صلاة ولو قرأ وتخل طلعها هظم بالطاء او بالان لا تصدق صلاة ولو قرأ تلحها بالان لا تصدق صلاة ولو قرأ او مطرا بالهم  
مطر اقرها بالان تصدق صلاة ولو قرأ ربنا انزلنا انزلنا واتبعنا الرسول واتبعنا بالنسب ورفع الرسول لا تصدق صلاة  
عندنا ما خرب وكذا الوقر كذا يصح بالان كذا يصح الكاف وكذا الوقر ان كذا يكون فقد كذا من ذلك بنصب الكاف كذا  
لا تصدق عندنا ما خرب ولو قرأ ان الشيطان يتزعج بهم بالعين لا تصدق صلاة وكذا الوقر ولا اكثر من ذلك اكثر بالان لا تصدق  
صلاة ولو قرأ وعسى ان تكونوا شيا وعسى ان تكونوا شيا وعسى ان تكونوا شيا وعسى ان تكونوا شيا وعسى ان تكونوا شيا وعسى ان تكونوا شيا  
يا حقون بنصب بالان لا تصدق صلاة ولو قرأ الا من موعدة موعدة بالان لا تصدق صلاة ولو قرأ او ما  
بذلنا بالان لا تصدق صلاة ولو قرأ للعبيد بالان لا تصدق صلاة ولو قرأ قل موتوا بغيضكم بالصاد لا تصدق صلاة  
ولو قرأ قل اغلظ القلب بالصاد تصدق صلاة ولو قرأ اخلصوا نحيبا بالطاء لا تصدق صلاة ولو قرأ واغلال  
التي كانت عليهم والاعناق التي لا تصدق صلاة ولو قرأ يا اياكم كفرون يكسبون لا تصدق صلاة ولو قرأ في الجحيم يا صر بالصاد  
تصدق صلاة ولو قرأ انما تصدق صلاة ولو قرأ اذا وينا الى الصخرة الى الصخرة بالسين تصدق صلاة ولو قرأ افطرت  
التي فطر ان على اهلها بالان او قوا فطر السموات بالان تصدق صلاة ولو قرأ ولقد فضلنا بعض النبيين فضلا بالصاد  
لا تصدق صلاة ولو قرأ فضل الله فضل الله لا تصدق صلاة ولو قرأ فضل الابرار بالسين تصدق صلاة ولو قرأ اكتب فضلنا فضلنا  
بالصاد لا تصدق صلاة ولو قرأ لا تقبلوا لهم شهادة ابدوا لا تقبلوا لهم شهادة تصدق صلاة ولو قرأ ويدروا عنها العذاب ان يدروا بالان لا  
تصدق صلاة ولو قرأ والعلم وكما قرأ وتوريات تصدق صلاة ولو قرأ اسطوب بالان لا تصدق صلاة ولو قرأ من ينشأ في الرسول  
يساق بالسين تصدق صلاة ولو قرأ كنتم تشاقون تشاقون بالسين تصدق صلاة ولو قرأ فطقا فطقا بنصب بالسين  
تصدق صلاة ولو قرأ انما ارسلنا اليهم بعجا وحا لا تصدق صلاة وكذا الوقر انزل الملك والريح والريح لا تصدق صلاة ولو قرأ  
كانا يساقون الى الموت قرأ بالسين تصدق صلاة ومن الجبال جدد بيض قرأ بالان لا تصدق صلاة ورث القرآن ترقيلا  
قرأ ترقيلا لا تصدق صلاة سورة اترلها قرأ بالصاد سورة لا تصدق صلاة ومن كل رب قرأ ومن كل رب لا تصدق صلاة ولو قرأ  
وفي عقبه في عقبه بالتون لا تصدق صلاة فقال لما يريد قرأ بالان لا تصدق صلاة ولا يفر كبر بالان لا تصدق صلاة ولو قرأ العزير كبر بالعين  
تصدق صلاة سورة عذاب قرأ بالصاد تصدق صلاة قرأت من سورة قرأ بالصاد تصدق صلاة نصحا لامها بالعين والشيخ  
بالسين تصدق صلاة ولم يفر كبر ما يذكرفه من تدبروا كذا الذي قرأ بالصاد تصدق صلاة ولو قرأ ان ربنا انزلنا  
بالان تصدق صلاة هو افصح من لسانا قرأ بالان تصدق صلاة بالسين لا تصدق صلاة بل عجب ويحزون بالحاء واذا رايه يستخرون  
قرأ بالحاء لا تصدق صلاة ومن يفرغ منهم عن امرنا قرأ بالعين لا تصدق صلاة ولو قرأ انما قرأ بالان لا تصدق صلاة  
من القائلين قرأ القائلين بالعين لا تصدق صلاة الذين ينفذون قرأ بالصاد ينفذون لا تصدق صلاة فسينفذون اليك  
قرأ سينفذون يا غافل لا تصدق صلاة وهم لا يستكبرون قرأ يستكبرون بالان لا تصدق صلاة وان كنت من الساعين

قرا الساعين بالحاء لا تصدق صلاة لا يجاورونك قراء بالان لا تصدق صلاة وما ينطق عن الهوى قرأ بالان لا تصدق صلاة  
لنيل الصادقين عن صدقهم قرأ بالسين فيها لا تصدق صلاة وكانوا يقرءون قرأ بالسين يقرءون لا تصدق صلاة ولا تكن  
كما جالوت قرأ بالطاء الحوط لا تصدق صلاة وهو مكظم قرأ بالان لا تصدق صلاة وما ياتهم من رسول قرأ من رزول  
لا تصدق صلاة العرجيك بيتا فاوى قرأ بالان لا تصدق صلاة ولا تصدق صلاة ولا تصدق صلاة ولا تصدق صلاة ولا تصدق صلاة  
الحق ونهق الباطل قرأ الباطل بالون تصدق صلاة وكانت من القائلين قرأ بالطاء فاذا هم يقظون ومن يقظ من ربه قرأ  
بالطاء مكان الطاء او بالطاء مكان الاء تصدق صلاة ومن يفت من الله قرأ بالطاء يقظ تصدق صلاة حتى يكون حرضا او يكون من  
الهاكبين قرأ من الجاهلين تصدق صلاة ايمهم اقر بهم قرأ الغريم تصدق صلاة حط واثل قرأ واثل بالان تصدق صلاة فالتب  
مع الشاهدين قرأ فالتبنا بالميم لا تصدق صلاة واوتيت من كل شيء قرأ من كل نفس لا تصدق صلاة ولا يستشنون قرأ ولا يستشنون  
بالطاء لا تصدق صلاة وجوه ومندنا قرأ بالطاء الى دينا ناطرة قرأ بالصاد لا تصدق صلاة ويحبها الاشقي في الاثني قال وان  
وصل به الذي يصلي النار اكبر تصدق صلاة وان لم يصل لم يوقف غرا بالان الذي يصلي النار اكبر لا تصدق صلاة وكذا الوقر وسيحبها  
الاتقي قرأ الاشقي ان وصل به الذي يوقى باله يترك تصدق صلاة والا فلا ما ودعك ربك قرأ ما ودعك بغير تشديد وترك التشديد  
قرأ الرب ايضا قال ترك التشديد في قوم ودعك لا تصدق صلاة وقارب نفسه قرأ بالعين تصدق صلاة اسفل بالسين  
قرأ بالان والام اسفل الشافين لا تصدق صلاة حتى مطلع الفجر لما قال الفجر انقطع نفسه فكم تصدق صلاة وانه على ذلك لشهد قرأ  
لشديد لا تصدق صلاة وكذا الوقر وانه يحب الخير لشهد لا تصدق صلاة فالمغرات صبحا قرأ اسما بالان تصدق صلاة فارتب به  
تقعا قرأ نعا بالفاء تصدق صلاة وتسوف يطيعك ربك قرأ بالطاء بالطاء تصدق صلاة فاما التيم فلا تقهر قرأ فلا تقهر  
لا تصدق صلاة لا يلا فربك قرأ ركبش لا تصدق صلاة كلا ان ابغيت الزرق قرأ ترأخي قبل لا تصدق صلاة فالتقه الحوت فالتقه  
الحوت قبل لا تصدق صلاة هل ينك حديث الغاشية قرأ الغاشية بالعين تصدق صلاة وكذا الوقر والليل اذا يعشي بالعين  
تصدق صلاة وذلك قطرها تذيلا قرأ وضلت بالصاد تصدق صلاة ولو قرأ بالطاء وظللت لا تصدق صلاة وكذا الوقر اود لكناها  
بالصاد تصدق صلاة ولو قرأ بالطاء لا تصدق صلاة فظلت اغافهم قرأ بالان او بالصاد لم تصدق صلاة الم يجدك بيتا قرأ زدك  
لا تصدق صلاة بومل تحدث اخبارها قرأ احبار بالحاء اختلوا فيه قال بعضهم تصدق صلاة نار حامية قرأ بالحاء خاتمة تصدق صلاة  
وقرأ صوابا الحق وقراء الصبر قرأ بالسين تصدق صلاة الم يحمل كبرهم في قبيل قرأ بالان لا تصدق صلاة انا اعطيك الكوش  
وعند الوصل بصير الكوش لا تصدق صلاة وان تعد ذلك فذلك وكذا اياك نعبد وانا لك نستعين يصح هذا الوصل ما كتبه وانا  
كنستعين فهو كذلك فضل ربك واخبر قرأ وانهر تصدق صلاة بنت يد المذهب قرأت ادى تصدق صلاة حالت الخطب  
قرأ بالان الحب تصدق صلاة رحمت الشتاء والصف قرأ والصف بالسين تصدق صلاة وكذا الوقر انما بالطاء كعضاء كول  
قرأ كعض تصدق صلاة يدع البيت قرأ غير مشد يدع البيت لا تصدق صلاة ولو قرأ يدع البيت بتسكين الدال تصدق صلاة  
قل اعوذ برب الفلق قل اعوذ برب الناس برك تشد الربا خلتوا فيه قال بعضهم تصدق صلاة ومن شر فاسق اذ فاسق تصدق  
صلاة وكذا الوقر اوقب وخب ومن شر جاسد اذا حسد قرأ بالصاد لا تصدق صلاة من الجنة والناس قرأ بالنسب الجنة لا تصدق  
صلاة كبرهم في قبيل بالطاء قال بعضهم لا يصح اذا لا ذقان ضعف الحجة وضعف اثبات قرأ بالصاد او بالطاء تصدق صلاة  
ولا تكن من الغافلين قرأ من الغافلين قرأ تصدق صلاة لتكون من الخاسرين قرأ من السالكين تصدق صلاة ومن يكتمها قرأ ومن  
يكتمها بالباء تصدق صلاة ان تتبعون الا الظن وان الظن قرأ بالصاد تصدق صلاة ذككم اذ كنتم واطهر قرأ واطهر بالطاء  
لا تصدق صلاة ولو قرأ اظفر بالفاء او بالان تصدق صلاة وقال فرعون ذروني اقل ولم يجز قرأ بالرفع لا تصدق صلاة



اذ اعوا به قرا بالضاد اذ اعوا لا تقصد صلاة فانت طائفة قرا بالطاء فانقط لا تقصد صلاة ولو قرا بالقاء  
تائفة تقصد صلاة كما اراد وان يخرج منها اعيدها فيها قرا بالذال اعيدها تقصد صلاة حتى اذا فرغ من قلوبهم  
قرا بالراء والعين فرغ لا تقصد صلاة وهو قرة فمن يجزى الكافرين من عذابا ايم فمن يربى الكافرين لا تقصد صلاة فعموا  
وصموا كثير منهم قرا بالسين وسوا تقصد صلاة نفر من الله وفتح قريب قرا قريب بالعين لا تقصد صلاة لنسفعا بالثاء  
ناصية قراها بالسين لا تقصد صلاة وكذا لو قرا لنسفعا بالصاد لا تقصد صلاة كاذبة خاطئة قرا كاذبة بالذال لا تقصد  
وكذا لو قرا خاطئة فانت بالثاء لا تقصد صلاة هل ترى في طور قرا طري وفتور بالثاء لا تقصد صلاة فتسبى للسر  
قرا الطري بالطاء تقصد صلاة واما الزيد فيذهب جفاء قرا واما الذهب فيذهب تقصد صلاة اتوكوا عليها قرا التوكى  
عليها لا تقصد صلاة سلكهم ايم بذلك زعيم فقرأ زعيم تقصد صلاة كيف فربا بالذال لا تقصد صلاة  
يومئذ يصد النار قرا بالسين والطاء يسطر تقصد صلاة ولو قرا سطر بالسين والاء اختلوا قال بعضهم لا تقصد واذامته  
الخبر قرا الخبر بطرح الياء لا يقصد صلاة لانه حرف واو وحرف الحرف لا يقصد الصلوة وزراني مشبوبة قرا وزراني قال  
بعد الصلوة فسقاه الى الجديت فارتلنا به اما قرا فاحينا به الماء اختلوا فافقه بعضهم لا تقصد اني اريد ان اكلم احد  
قرا في اريد ان اكلمك تقصد صلاة ما تنسخ من اية او تنسخها من اية نوتها او نوتها لا تقصد صلاة سيقولون ثلثة  
رايمه ثلثة ريم تقصد صلوة ومن يضل الله قرا بالظا لا تقصد صلاة الحمد لله قرا برفع اللام الاولى لا تقصد صلوة  
ثمانية ايام حسوما قرا بالحاء حسوما قال ابو عمرة سعد بن عباد المروزي تقصد صلاة لعلك اطلع الى العوسى قرا باتان اتلع تقصد  
صلوة واتبع فيما اتيك الله قرا بالعين واتبع لا تقصد صلوة وزرع قرا بالذال وذروع لا تقصد صلاة ان الذي فرض عليك  
قرا بالظا قرا تقصد صلاة لبا خالصا قرا بالسين حال لا تقصد صلاة وكذا لو قرا ساغنا صاغيا بالصاد لا تقصد صلاة  
انه كان في حيا قرا خيا بالحاء لا تقصد وانا لجمع حاذرون قرا بالصاد حاذرون لا تقصد صلاة بكل ريع قرا بربع بالياء  
لا تقصد صلاة لا تدرون ايم اقرب قرا بالذال لا تدرون تقصد صلاة لولا ان تلكه نفعه قرا تذاكره بالذال لا تقصد صلاة  
قل كل من يهوى قرا فيها بالسين لا تقصد صلاة بجعل حينه قرا بالذال حينه تقصد صلاة وان كنت لمن الساخر قرا  
من الساخر تقصد واليك تسبي وتغنى قرا بالذال وتغنى تقصد صلاة سوف توفيه اجر اعظم اقر اضله اجر اعظم  
لا تقصد صلاة مصفا منشرم قرا حفا بالسين تقصد صلاة ما سبقكم بها من احد قرا ما سبقكم بالعين لا تقصد صلاة  
وقالوا او اذا ضللتنا قرا بالظا ظلتنا لا تقصد صلاة وهو قرا فمن فرض فيهن الحج قرا بالظا فوطا بالذال فوط تقصد صلاة  
وذروا طاهر الاثم قرا بالضاد او بالطاء وطروا تقصد صلاة وجعلوا ما ذرا من الحوت قرا بالضاد او بالطاء ما طروا تقصد صلاة  
وتلذذوا عين قرا بالضاد او بالطاء تقصد قفا في عليها طائف قرا بالياء تايف تقصد صلاة عزير عليه ما عتم وقف عليه  
اه نتقلت للناس وقف عليه وقال الله لا تتخذوا وقف عليه قد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير وقف عليه لا تقصد صلاة  
الا اثم من انكم يقولون وقف عليه تروا عنه وقالوا علم فوقه علم فنادى فقال فوقه علم ان وقف لا تقطع النفس  
فهذه المواضع لا تقصد من عشتا من قرا وقف عليه قال هذا وقف حسن واما تم بمصر في وقف عليه وابتد بقول اني لغزرت  
قالوا لا تقصد ذلك كبر وتبطل صلاة قال في صلاة بين وقف عليه وابتد بقوله اقلوا يوسف لا اثم ولا تقصد صلاة اعجزت  
ان اكون مثل هذا انما يقر النصارى قال الفقيه ابو جعفر تقصد صلاة اذا قال الرحمن علم القرآن الشيطان علم القرآن تقصد صلاة  
وكذا لو قرا في الكتاب بدرس بالسين تقصد صلاة وكذا لو قرا في اخاف ان يمسك عذابا من الرحمن عذابا من الشيطان تقصد  
ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يغفر خطيئته قرا ومن كبر بالله تقصد صلاة هذا اذا قرا موصولا وان قرا مفصلا لا تقصد صلاة

ولو قرا لوت ربكم الرحمن وان ربكم الشيطان تقصد صلاة وكذا لو قرا قد تبين الرشد من الغي قرا بالقاف من القى تقصد صلاة  
قرا يدعون في دين الله يتخلون بالياء تقصد صلاة انفت عليهم قرا باللام الفت تقصد صلاة قرا عيسى ابن لقمان تقصد صلاة  
لانه نبيه الى الاب وليس له اب ولو قرا موسى ابن مريم لا تقصد صلاة لان كلاهما في القرآن وليس فيه نسبة من لا امر له  
الى الامر ولا تقصد صلوة ولو قرا موسى بن عيسى لا تقصد صلاة في قول محمد واحدي الوفايين عن ابي يوسف وعليه العامة  
ولو قال عيسى بن عمران تقصد صلاة ولو قرا موسى بن لقمان قال الفقيه ابو جعفر والقاضي الامام الرزعي لا تقصد صلاة  
بجاءه ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى له اب له ولا لكان موسى بن لقمان لان موسى له اب لانه اخطا في اسم الاب وموسى  
ولقمان كلاهما في القرآن فلا تقصد صلاة ولو قال عيسى ابن سارة تقصد صلاة ولو قال ومريم ابنت عمران تقصد صلاة لانه  
قرا اما الشيطان في القرآن وان اخطا في القراءة ولم تكن المسئلة فما ذكرنا من المشايخ ينظر ان كان الخطا في الاعراب فقد ذكرنا انه ان يخطئ  
لا تقصد صلاة عند الكل كما لو قرا ان المسلمين والسلماء بنسب لانه وان فحش بان قرا ما لو تعد به كبر فكذا عند المتأخرين والائمة  
احوط وان اخطا بذكر حرف كان حرف ولم يختلف المعنى وانى قراها يكون في القرآن جازت صلاة عند الكل وان لم يختلف المعنى لكن اقر  
ليس في القرآن كما لو قرا كروا قيا مين ولا تذر على الارض من الكافرين ديارا قرا في القرآن نحو ان يقرأ فاضحا لا يصح بابا الشيعي تقصد  
وفي قول ابي حنيفة ومحمد لا تقصد صلاة وان اختلف المعنى لم يكن انى قراها في القرآن نحو ان يقرأ فاضحا لا يصح بابا الشيعي تقصد  
صلوة عند الكل ولا يميز بين حرفين في خلاف ما قال ابو منصور العراقي ولا يعتبر بقدر الفصل بين الحرفين ولا حرفي المحاج  
كما قال محمد بن سلمة انما العبرة لاتفاق المعنى في قول ابي حنيفة ومحمد ولو جرد المتكلم عن ابي يوسف ولو قرا انه ظن ان ابن جحر بن  
يجول كان يحوم قال ابو القاسم الضعفاء البخاري لا تقصد صلاة لان التقويل والتجوير صفاها واحد ولو قرا او قرئ مرقوعة  
بالقاف اختلوا فافقه بعضهم تقصد صلاة لان المرقوعة تدرج في جنس وثياها هل الجنة لا يكون كذلك وقال بعضهم لا تقصد  
صلاته لان الرقعة عبارة عن نيل شئ يقال فوجيد الرقعة اذا كان اصله جيدا ولو قرا اخذ براس اخيه بجزة اليه بجزة  
اليه بالحاء والراء قال بعضهم تقصد صلاة لان الحرف قطع والجريس يقطع وقال بعضهم لا تقصد صلاة لان الحذف هو التمييز  
فرا التمييز قد يكون قطعاً وقد لا يكون فاذا قرأ بجزة اليه كان معناه بجزة هذا لا يخذ حيث اخذ براس اخيه ولم يخذ براس  
السامري ولو قرا فعز ربنا كان فعزنا قال بعضهم تقصد صلاة لاختلاف المعنى لان التقريبات والتعريف كرامة وقال بعضهم  
لا تقصد صلاة لان في ذرء الحد والاكفاء بادون الحد كرامة قال الله تعالى يؤمنوا بالله ورسوله وتغروه وتوقروه وان زاد  
حرفا في كلمة فهو على وجهين ان لم يتغير المعنى ومثله بوجد في القرآن لا تقصد صلاة في قولهم كما لو قرا او امر بالمعروف والنهي  
عن المنكر بزيادة الياء ولو قرا انما اراد قوه اليك بزيادة الدال او قرا فحيا باحسن او ردها اردوها او فرس بعص الله  
ورسوله يدخله ناراً يدخلهم ناراً بزيادة الميم قال عامة المشايخ لا تقصد صلوة في قرا قول وحسه ومحمد وكذا في قياس قول  
ابي يوسف في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بان قرا والليل اذا بعثني والنهار اذا تجل وما خلق الذكر والانثى وان سجدك لشئ  
زيادة الراء او قرا ليس القرآن الحكيم واليك لمن المستكين بزيادة الواو فسدت صلاة لانه جعل جواب القسم قما تقصد صلاة وان  
حرفا عن كلمة ان لم يتغير المعنى لا تقصد صلاة في قولهم كما لو قرا ولقد جاءتهم رسالتنا بالبينات ولقد طهرهم بجزائنا او قرا قالوا  
انما انت من السحرة مانت لا بئر مثنا بجزا الواو او قرا سحبا الذي بيده ملكوت كل شئ فاصحان الذي يخفف الفاء وكذا اكل  
ما جاء في القرآن بالواو والفاء وبدونها اذا قرأ بغيرها لم تقصد صلاة وان حذف حرفا اصلها من كلمة وتغير المعنى تقصد صلاة  
وقول ابي حنيفة ومحمد كما لو قرا قمار زقاهم بحذف الزاء او الاء او قرا دبريت بغير دال او قرا ما خلقنا انما بغير خاء او قرا  
وجعلنا ابن مريم حذيف الجيم او قرا الليل اذا بعثني والنهار اذا تجل ما خلق الذكر والانثى بحذف الواو عن ما خلق لان الواو فيه



واو القسم فاذا حذف حرف القسم بوجهين وبغيره ما كان اثباتا ولو تعد به بغير فاذا جري على لسانه  
او خطأ نقصد صلاته قالوا على قياس قول ابي جعفر لا نقصد صلاته لان المقروء موجود في القرآن ولو كانت الكلمة ثالثة  
تخذف حرفا من اولها او وسطها كما لو قرأنا عريتيا قرأنا ريتيا بحذف العين او عريتيا بحذف الباء نقصد صلاته اما لتغيير  
المعنى ولانه يصير لغوا في الكلام وكذا لو حذف الحرف الاخير نحو ان يقرأ ضربا لله مثلا بحذف الباء فان كان الحذف على وجه  
التزخيم لا يقصد الصلوة وشرطه ان يكون بعد النداء واسماء الاحلام وان لا يكون الاسم ثلاثيا بل يكون رباعيا او خاسيا  
فتخذف الحرف الاخير كما لو قرأ يا مال يا مال لان التزخيم نوع من الفصاحة يقال يا حارث مكان يا حارثه ويا عايش مكان  
يا عايشه كان حولا عليكم يقول للعائشه ربها عايش وان تدمر حرفا على حرف فكله كما لو قرأ كعض كعض مكان كعضف  
او قرأت من قوسه مكان تسوية او قرأ والعمران الانسان في شرح مكان خسر نقصد صلاته لان في التقدير والتأخير  
يغير المعنى وان اخطأ بكلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلها في القرآن نقصد  
في قولهم كما لو قرأ ان النهار في خياما وقرآن الذين اسوا وعلو الطالحات وان كان بينهما موافقة في المعنى الا ان الثانية  
ليست في القرآن بان قرأ طعام الفا جرم مكان طعام الريم لا نقصد صلاته في قول ابي جهم ومحمد وكذا لو قرأ ان ابراهيم  
لا يا محليم ونحو ذلك وعن ابي يوسف فيه روايتان وان كانا الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة  
للأولى في المعنى ومخالفة لها فان كانت موافقة للأولى في المعنى لا نقصد صلاته في قولهم كما لو قرأ الحليم مكان العليم او ما  
ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعدا علينا اننا غافلين مكان فاعلين او قرأ الشيطان على العرش استورا وما اشبه ذلك  
او فتم اية الرحمة بآية العذاب وعلى العكس قال عامة المشايخ نقصد صلاته وهو قول ابي جهم ومحمد وعن ابي يوسف فيه روايتان والصحيح  
هو الفساد لانه اخبر بخلاف الخبراته كما لو قرأ استبركتم قالوا انهم نقصد صلاته وكذا لو قرأ اذ قال ابراهيم رب ارف  
كبصقني الوقي قال ولم تؤمن قال نعم او قرأ الم يا كرم رسل كرم تملون عيكم ايات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم  
او قرأ ولوتري اذ وقفوا على ربهم قال اليس هذا الحق قالوا نعم او قرأ ويومئذ ينفخ في الصور الذين كذبوا على انوار قالوا اليس هذا الحق قالوا  
نعم نقصد صلاته لان على اذ كرت عقيب الشقي بولده رد النبي والتصديق في الاثبات ونعم يكون تصديقا في النبي يقول الرجل لغيره  
المرأعظك كذا الم ايعاك هذا الصديقان قال بل يكون رد النبي وتصديقا للابنات معناه لابل اعطيتني ولا بل يعني وان قال  
نعم يكون تصديقا في النبي معناه ما اعطيتني وما يعني فاذا اختلف المعنى اختلفا فاحشا نقصد صلاته وان اراد ان يقرأ كلمة اخرى  
على لسانه بشرط كلمة اخرى فخرج وقرأ الاولى او ركع ولم يتم الشطران قرأ شطر من كلمة لواتها لا نقصد صلاته لا نقصد صلاتها  
بشرطها وان ذكر شطر من كلمة لواتها نقصد صلاته نقصد صلاته بشرطها ولشطر حكم الكل هو الصحيح وان ذكر اية مكان اية  
ان وقف على الاولى وقفاتا ما ابتدأ بالثانية لا نقصد صلاته كما لو قرأ ايتين والزيوت ووقف ثم قرأ الفد فلقا الانسان لا نقصد  
صلاته وكذا لو قرأ ان الذين اسوا وعلو الصالحات ووقف ثم قرأ اولئك هم شر البرية وان شققت وقرأ موصولا ان لا يتغير الا  
بالثانية كما قرأ ان الذين اسوا وعلو الصالحات فلم يجزء الحسن او قرأ وجوه يومئذ عليها غيرة اولئك هم الكافرون حقا لا نقصد صلاته  
وان تغير المعنى بان قرأ ان الاجر اني محميم وان النهار اني نعيم او قرأ ان الذين اسوا وعلو الصالحات اولئك هم شر البرية  
لو قرأ وجوه يومئذ عليها غيرة اولئك هم المؤمنين حقا نقصد صلاته لانه اخبر بخلاف الخبراته كما وقال بعضهم لا نقصد صلاته  
لعموم البلوى والاولا مع وان نقص كلمة من اية ان لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما ندي نفس فاذا تكلف او تركه لا نقصد صلاته  
لانه يفهم بما يفهم بغير الترتيب وكذا لو قرأ ولئن اتجعت اهواءهم بعد ما جاز من العلم وترك من او قرأ وجوه اسبغته مثلها  
ولم يذكر استبغته الثانية لا نقصد صلاته وان تغير المعنى ترك الكلمة بان قرأ فاهم لا يؤمنون وترك لا او قرأ اذ قرئ عليهم

القرآن لا يسجد له وترك لا نقصد صلاته عند العامة لانه اخبر بخلافه ما اخبر به كما لو اعتقد ذلك بغير فاذا اخطأ نقصد  
نقص صلاته وقيل لا نقصد لان فيه بلوى وضرة والصحيح هو الاول وان زاد كلمة في اية فهذا على وجهين اما ان كانت  
الزيادة في القرآن او لم تكن ان كانت في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ لا تقعدون الا الله وبالوالدين احسانا وقرأوا في  
او قرأ ان الله كان عفوا رحما عليهما والله غفور رحيم حليم او قرأ ان تغفر لهم فان انت العزيز الحكيم العليم لا نقصد صلاته  
في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في القرآن نحو ان يقرأ من اس بالله واليو والآخر وعمل صالحا وكفر بالله  
اجرم عند ربهم نقصد صلاته او قرأ والذين اسوا بالله ورسوله وكفروا اولئك سوف نؤتيهم اجرهم او قرأ فاما من اعطى  
واثق وكفر صدق بالحسنى او قرأ فاما من نجل واستغنى وامن وكذب بالحسنى او قرأ والذين كفروا وكفروا باياتنا واسئلكم  
اصحاب النار لانه لو تعد ذلك بغير فاذا اخطأ نقصد صلاته وان لم يكن الزيادة موجودة في القرآن ويتغير المعنى بان قرأ فاما  
ثمود فهدينا ووعيناهم فاستحقوا العذاب على الهدى نقصد صلاته لانه تغير تغيرا فاحشا ولو تعد ذلك بغير فاذا اخطأ نقصد صلاته  
هو الاصل في خمس هذه المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى بان قرأ كلوا من ثمره اذ اغمر واستحصد او قرأ فيها فاكهة ونخل  
وقجاج ورمان لا نقصد صلاته لانه ليس فيه تغير المعنى بل هذه زيادة يشبه القرآن وما يشبهه القرآن لا يقصد صلاته مروي ذلك عن  
ابي جهم وان ترك ايتين سورة وقد قرأ لمقدار ما يجوز بالصلوة جازت صلاته وان وصل في غير موضعه او فصل في غير موضعه فقد  
ذكرنا نحوه ان لم يتغير المعنى تغيرا فاحشا بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء فقرأ ان الذين اسوا وعلو الصالحات ووقف فقاما  
ثم ابتدأ بالاولى فاهم خير البرية او قرأ من عمل صالحا من ذكر او انثى وهو مؤمن ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله فلنحيينه حياة طيبة او فصل  
بين الوصف والموصوف بان قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فمحل هذا لا يجوز ولا لنفس الصلاة وكذا لو فصل بين  
قوله لا تذكروا الله تعلقن القلوب لا نقصد صلاته وان كان لا يحسن هذا الوقف لان مواضع الوصل والفصل لا تعرف الا بالعلم  
وان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ انه لا اله الا الله ووقف ثم ابتدأ بقوله الا هو او قرأ قالت اليهود ويصفي ثم سيدي  
بقوله عز رب ان الله ونحو ذلك قال عامة العلماء لا نقصد صلاته لما قلنا من المعنى وقال بعضهم نقصد واما حكم التحفيف والتشديد  
فقد ذكرنا فيه قول القائل الامام ومن العلماء من قال ترك التشديد اذا كان تغير المعنى تغيرا فاحشا كما لو قرأ وظلنا عليهم الغمام  
بالتحفيف او قرأ ان النفس لامارة بالسوء بالتحفيفا وشدد كاف ياك يا كعبدا وما لا يستعين نقصد صلاته وبني بن لا نقصد  
لان لو زاد حرفا لا يتغير المعنى لا يقصد الصلوة فكذلك اذا شدد واما ترك المدة ان لم يتغير المعنى كما في قوله اننا انزلنا اما اعطيتك  
لا نقصد الصلوة وان غير المعنى كما في قوله دعاء ونداء وجزاء وما اشبه ذلك اختلف المشايخ في حسب اختلافهم في ترك التشديد اذا  
غير المعنى وان كان الرجل من لا يحسن بعض الحروف فينبغي ان يجتهد ولا يعتذر في ذلك فان كان لا يظلم لسانه في بعض الحروف وان لم يجد  
اية ليس فيها تلك الحروف يجوز صلاته ولا يؤم غيره وكذا الرجل اذا كان لا يقف في مواضع الوقف ويتخطى عند القراءة لا يؤمر  
غيره وان وجد اية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلاته  
لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الاخرين اذ اصاب وحده حيث يجوز صلاته وان كان يقدر على ان يقيد بغيره لان ذلك قد يكون  
وقد لا يكون ولو قرأ في صلاته ما ليس في مصحف الامام نحو مصحف عبد الله بن مسعود وابق بن كعبه فان لم يكن معناه في مصحف الامام  
ولم يكن ذلك ذكر او تهديلا نقصد صلاته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام يجوز صلاته في قياس قول الجمهور  
ومحمد ولا يجوز في قياس قول ابي يوسف انما عند ابي جهم فلا يجوز قراءة القرآن بغير حفظ كان وتجد يجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيرها  
ولا يقال كيف لا يجوز الصلوة بقراءة عبد الله بن مسعود والرسول صلى الله عليه وسلم في قراءة القرآن بقراءة لانا نقول لا يجوز  
الصلوة بما كان في مصحفه الاول لان ذلك قد انتسخ وعبد الله بن مسعود رقم اخذ بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره واهل الكوفة



أخذوا بقراءة الثانية وهي قراءة عامهم فأنما رغبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك القراءة كذا ذكر المصنف وأما القرآن  
في صلاة بالخطبة ان غير الصلاة تصد صلاة لما عرف فان كان ذلك في حروف المد واللين وهي الباء والواو والياء ولا يغير المعنى  
لا تصد صلاة الا اذا الخشوع عند الشافعي الخطأ في غير الفاتحة لا يفسد الصلاة لانه عنده الكلام لا يقطع الصلوة  
اذا لم يكن عدا وهذا ليس بعد لانه يريد قراءة القرآن وانما تفسد الصلوة بالخطأ في الفاتحة لان عنده لا يجوز الصلوة  
بدون الفاتحة وان قرأ بالخطأ في غير الصلوة اختلفوا في جوازها وعامة المشايخ كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع ايضا  
لانه تشبه بالفسق ما يفعله في فسقهم وكذا الترجيع في الاذان وقد قبل هذا **ومن المسائل التي تتعلق**  
**بقراءة القرآن سجدة التلاوة** تجب على من تجب عليه الصلوة اذا قرأ آية السجدة او سمعها من غيره عليه  
الصلوة ولا تجب على من لم يقرأ او صغر او جفون ولا تجب اذا سمعها من غير طهر وان سمعها من غير طهر اختلفوا فيه  
والصحيح هو الوجوب وكذا لا يقرأ الفاتحة عليه وعلى من سمعها السجدة فيم السامع اول فهمه اذا اخبر السامع انه قرأ  
آية السجدة ولو تفرق بالقرآن لا تجب السجدة ولو تفرق في الصلاة لا يقطع الصلوة لانه قد قرأ الحروف التي في القرآن لكن لا يوجب  
عز القراءة لانه لم يقرأ القرآن ولا تجب السجدة بكتابه القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع ويشترط الاداء السجدة ما يشترط  
للصلوة من طهارة الثوب والبدن والمكان وسر العورة واستقبال القبلة ولا يجوز بالتيمم مع القدرة على الماء ويبطلها  
ما يبطل الصلوة من الكلام والحديث والفعل ولا يبطلها محاذاة المرأة وان نوى ان يؤتمها وان صلى فيها لا يبطل طهارته  
ولا يجوز ادائها في الاموات المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت فان قرأ في وقت مكروه وسجد في وقت مكروه اخرج ابن  
عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب باختلاف الروايات وفي الظاهر لا يجوز ولا يجوز ادائها في موضع نجس وان كان سجود  
في موضع طاهر ولا يتكرر الوجوب تكرار التلاوة سجدة الاولى ولم يسجد الا اذا اختلف المجلس والمجلس واحد وان طال  
او اكل لقمه او شرب شرقة او قام ومشي خطوة او خطوتين او كان راكبا او تزل وناذا لا يركب واستقل من زونه البيت  
او المسجد الزاوية الا اذا كانتا لذكر كبيرة كدار السلطان وان استقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب  
وان استقل في موضع دار في كل موضع يقع الاقتداء فيه يجعل مكان واحد لا يتكرر الوجوب ولو تلا آية السجدة  
تقرأ مضطجعا او اكل واشتغل بالتجارة ثم اعادها يتكرر الوجوب وسير السنية لا يقطع المجلس بخلاف  
سير الذرية اذا لم يكن في الصلوة وان قرأ على غصن ثم انتقل الى غصن اخر فادها اختلفوا فيه والصحيح انه يتكرر الوجوب  
وكذا في الدفن او تسبب التوب او يدور حول الرمي والذي يسخ في حوض اختلفوا فيه قال محمد ان كان عرض الحوض وطول  
مثل السجدة لا يتكرر الوجوب والصحيح انه يتكرر راكبا كل واحد منها يصلي صلاة نفسه فقرأ احد آية السجدة مرتين  
فسمع صاحبه وصاحبه قرأ آية سجدة اخرى مرة فسمعها الاول على الاول سجدة واحدة فقرأه سجدة واحدة فقرأه سجدة واحدة  
فقرأ آية السجدة مرتين في الصلوة فلا يلزمه الا سجدة واحدة وبعد الفراغ من الصلوة يسجد سجدة لقراءة صاحبه لان  
ما وجبت لقراءة صاحبه لا تكون صلاته فلا يؤتمها في الصلوة وعلى الثاني سجدة واحدة لقراءة يؤتمها في الصلوة وهل  
يتكرر الوجوب بما سمع من صاحبه ذكر في النوادر انه يتكرر في سجدة سجدة اذا فرغ من الصلوة لان ما وجبت لقراءة صاحبه  
لا تكون صلاته وانما يتكرر على وجوب قراءة صاحبه لان كان صاحب مختلف حقيقة وانما اجل متحدة جواز الصلوة فلا يلزم  
الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية لا يلزم قراءة صاحبه السجدة وعلى الامتداد لا اذا نظرنا الى مكان السامع فمكان واحد  
وان نظرنا الى مكان السامع فمكان واحد فحقه فيجعل كذا في حق السامع ايضا لان السامع يقرأ على التلاوة اجمعوا  
على انه اذا اختلف مجلس السامع في غير الصلوة واتحد مجلس السامع في غير الصلوة على السامع يتكرر التلاوة اما اذا اختلف

بمجلس اتالي دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على السامع رجل تلا آية السجدة مرارا في الصلوة في سجدة  
واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرأ مرتين في ركعتين في القياس لا يتكرر وبالقياس اخذوا من ان قرأ آية السجدة فسمعها  
الامام والقوم لا يجيب السجدة لاني الصلوة ولا اذا فرغوا منها وقال محمد وسجدوا اذا فرغوا من الصلوة وان سمعها من غير طهر  
معههم في الصلوة ذكر في النوادر ان عليا بن يسير قيل هو قول محمد وان سمع من ليس معهم في الصلوة سجدوا اذا فرغوا من الصلوة  
فان سجدوا في الصلوة لم يجزهم ولم تفسد صلواتهم رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلوة فقرأ مرة اخرى فالتفت  
سجدة اخرى في الصلوة ولو قرأ آية السجدة خارج الصلوة ولم يسجد حتى شرع في الصلوة ثم قرأها مرة اخرى يسجد سجدة  
واحدة في الصلوة ويبطل عنها الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم  
قرأها بعد السلام في مكانة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية قبل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلوة  
ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقط عنه الاولى رجل سمع آية السجدة من رجل وسمعها من رجل اخر  
في ذلك المكان ثم قرأها هو اخراته سجدة واحدة وقيل على رواية النوادر لا تجزئه الاخر قراءة ولو قرأ آية السجدة في الصلاة  
وسمعها ايضا من رجل ليس في الصلوة قراها بعد اخراته سجدة واحدة وان سمعها من ذلك الرجل قبل قراءته وجدها يسجد سجدة  
اخرى اذا فرغ وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلي آية السجدة من رجل وقرأها هو فسجد ثم احدث وذهب البناء  
ثم عاد فسمعها من ذلك الرجل مرة اخرى قالوا يسجد يسجد اخرى اذا فرغ لاختلاف المكان حقيقة وقيل هذا على رواية النوادر  
وعلى هذا قالوا ولو قرأ آية السجدة في الصلوة ثم احدث وذهب البناء ثم عاد فاعادها فالتفت يسجد يسجد اخرى ويسجد  
وتلاوة مرتين في وجوب السجدة اذ قرأ الامام آية سجدة وسجدها ثم اتمى برجل اخر لم يسجد فافيا بقضي وهو ان  
اذا سجد المسبوق مع الامام ثم قرأها فافيا بقضي لم يسجد ولولم يسجد مع الامام ثم قرأها فافيا بقضي يسجد المصلي اذا قرأ آية  
السجدة على الذرية مرارا وخلفه رجل يسوق الذرية يسجد المصلي سجدة واحدة والسامع يسجد لكل مرة اذا قرأ المصلي على الذرية  
عشر مرات ورجل اخر على الذرية قرأ كذلك وسجد كل واحد منها مكروه صاحبه كان على واحد منها سجدة لتلاوة وعشر سجدة لتلاوة  
صاحبه وهذا على رواية النوادر اما في ظاهر الرواية تكفي سجدة واحدة لتلاوة رجل قرأ آية السجدة على الارض ثم ركب  
ليس له ان يركبها ولو قرأها راكبا كان له ان يركبها قال الشيخ الامية الحلواني هذا في ركاب خارج المصلي فان كان في المصلي او في  
التلاوة لا يجزئ في قولنا في حقه وهو ان راكبا ثم تزل ثم ركب كان له ان يركبها لانه اذا ركبا وجب رجل قرأ آية السجدة في الصلاة  
فان كانت السجدة في اخر السورة او قريبا من اخرها بعد آية ايتان الى اخر السورة فهو بالخيار ان شاء ركبها نوى للتلاوة  
وان شاء سجد ثم يعود الى القيام فيتم السورة وان وصل بها سورة اخرى كان افضل وان لم يسجد للتلاوة على الفور حتى يتم  
السورة ثم ركب وسجد صلاة يسقط عنه سجدة التلاوة لان بهذا القدر من القراءة لا يقطع الفور ولو ركب صلاة على الفور  
وسجد يسقط عنه سجدة التلاوة نوى في السجدة السجدة للتلاوة ولم ينو وكذا اذا قرأ بعد آيتين اجمعوا على ان سجدة التلاوة  
تتأدى بسجدة الصلاة وان لم ينو للتلاوة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بخبر زاده لانه للركوع من البيت حتى يركع  
عن سجدة التلاوة نوى عليه محمد وان قرأ بعد السجدة ثلث ايات ينقطع الفور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال خمس الامية الحلواني  
لا ينقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلث ايات واذا سجد للتلاوة بكثر لا يخلط وقال محمد ويكره للرفع ايضا ويقول في سجدة ما يقول في سجدة  
الصلوة هو الصحيح اذا اتم القرآن يسجد لكل سجدة ثم افتتحها في مكانة اخرى آية السجدة لا يسجد مرة اخرى اذا قرأ الامام  
آية السجدة وبعض القوم كان في الركعة فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الركعة انه كبر للركوع فركعوا ثم قاموا الامام  
من السجدة وكبر فظن القوم انه رفع راسه من الركوع فكبروا وورعوا وسمع ان لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم لانهم ما زادوا



الاركواع وزيادته الركوع لم تقصد الصلوة المصلى اذا قرأ اية السجدة واراد ان يخرجها جذا فذكر ركوعه انه  
نوى السجدة فخرج ساجدا ثم رفع راسه وانما الصلوة اجزاء المصلى اذا سمع اية السجدة من غيره وسجد مع اتالي ان قصد  
به اتباع اتالي تقصد صلاته رجل سمع اية السجدة من اخيه المستحب له ان يسجد مع اتالي ولا يرفع راسه قبله رجل قرا  
اية السجدة في غير الصلاة فاراد ان يركع للسجدة يروي انه يجوز ذلك مصلى الطلوع اذا قرأ اية السجدة وسجد لها ثم قعدت  
صلاته ووجبه عليه قضاؤها لا يلزمه إعادة تلك السجدة وكذا المسلم اذا قرأ اية السجدة ثم ارتد والعاذ بالله ثم اسلم لم يجب  
عليه تلك السجدة وكذا المرأة اذا قرأت اية السجدة في صلاتها فلم تسجد لها حتى خافت سقطت عنها السجدة رجل قرأ اية  
السجدة لا يلزمه السجدة بتحريك الشفتين وانما يجب اذا صحح الحروف وحصل به صوت سمع هو او غيره اذا قرب  
اذنه الى فيه رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس له ان يسجد لانه لم يسمعها من ال ولا اذا قرأ  
سجدة فسمعها رجل من صدها ليس له ان يسجد ومن قرأ اية السجدة عند ثأر او صم فلم يسمع فلو لانه نائمه  
او اوصم لم يسمع ليس له ان يسجد ولا يصح سجدة ولا سلام في سجدة التلاوة ولو سجد للتلاوة على غير القبلة جاهلا  
قاله الكتاب يجزيه واراد به اذا كان متحررا ويكره ان يقرأ السجدة ويدع اية السجدة وان قرأ اية السجدة وحدها  
في غير الصلاة لا يكره والمستحب ان يقرأ معها اية او آيتين ويكره للامام ان يقرأ اية السجدة في صلاة يخاف فيها  
الان يكون السجدة في آخرها **مسائل كيفية القراءة في الصلوة وما يكره فيها وما يستحب**  
ولباس بقراءة القرآن في الصلاة على التاليف عرف ذلك بفعل الصحابة رضيهم والمستحب قرة المفضل تيسر الله  
عليه وتخفيفا على القوم ولما القارة في الفرائض نحو ايتيم السور وروى عن محمد انه لا يكره لما روى عن عبد الله بن مسعود  
انه قرأ في السفر قل ادعوا الله او ادعوا الزمرا الية ورسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلوة قل يا اهل الكتاب اتبعوا  
الى كلمة سواه بيننا وبينكم وفي غير الروايات لا يجزى لابس ان يقرأ من قول السور او من وسطها او من آخرها  
وان قرأ اخر السورة في ركعة يكره اخر سورة اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح وان اراد  
ان يقرأ اخر سورة في الركعتين او سورة تامة فأكثرها اية فضلها قراءة وان اراد ان يقرأ اية طويلة مثل اية المائدة  
او ثلث ايات اختلوا فيه والصحيح ان قراءة ثلث ايات اولي اذا بلغت مقدار قص سورة من القرآن المعسر  
كثرة الاري لكثرة الكلمات وعدد الحروف اذا اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة فالمستحب له ان يكون على الظهارة  
مستقبلا للقبلة لابس الحسن ثيابه ليكون اتيا بالعظيم على وجه الكمال ثم يتقعد كما ذكرنا وكيفه التقود مرة  
ولا يحتاج الى التقود عند افتتاح كل سورة ثم يقول **بسم الله الرحمن الرحيم** والتسمية عند البيت من الفاتحة  
وما في سورة النمل من القرآن عند الكل ولا يجوز للمهاضر والنساء والجنب قراءة كسيرة الصالحين اذا قرأوا ما ونبع  
من متها ولا بأس هو لا قراءة لسبحة الرحمن على وجه التبرك لا على وجه قراءة القرآن وكذا اذا أخبر بغيره بغيره فقا  
المحدثين بالعلمين لان هذا القديري في كلام الناس واختلف العلماء في قراءة الفاتحة على وجه الشاء ويكره قراءة القرآن  
في موضع النجاسة كالمختل والمخرج والخلع وما اشبه ذلك وانما قراءة القرآن في الحمام ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة  
وكان الحمام طاهرا لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته لا بأس ولا بأس  
بالسجود والتفليل وان رفع صوته بذلك وامارة الماشي والمحتضر ان كان منتهبا لا يشغله العمل والشي جاز ولا افلا  
وتكلموا في قراءة القرآن عند القبور قال ابو جعفر يكره وقال محمد لا يكره ومشائخنا اخذوا بقول محمد واما دعا الاجل القادر  
في المقابر وقراءة اية الكرسي وسورة الاخلاص والفاتحة وغير ذلك رجاء ان يورث الموتى وقراءة القرآن على المصطفى اول

من القراءة عن ظهر القلب لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل عبادة اتقى قراءة القرآن نظرا اولان في جمع القبا  
وهو النظر في المصحف وقراءة القرآن وتكلموا في قراءة القرآن في الفرائض مضطجعا والاولى ان يقرأ على وجه يكون اقرب الى التقليم  
ولا بأس بالتفليل والتسبيح مضطجعا وكذا بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقرأ القرآن ويجنبه رجل كتب الفقه لا يمكنه  
ان يستمع كان لا يسمع على القادر لانه قرا في موضع يشتغل الناس بما همور ولا يثنى على الكاتب ويكره تصغير المصحف وان يكتب بقلم رقيق  
اخترا من التحقير اذا تحرق المصحف واسود وصار جال لا يمكن ان يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في ارض مخافة ان يصيبه  
النجاسة ويكره كتابة القرآن على ما يفرش ويبسط وكتابه على الجدران والمحاريس غير مستحسن عند البعض ولا بأس بتذهيب المصحف  
وتقنيته عند من يرضى به وعن ابي يوسف ذكره ذلك وتكلموا في النقط والتعريف ومشائخنا يجوزوا ذلك ولا بأس برفع المصحف  
والدوح الى الصبي من لا يباح له من المصحف لا يكتب القرآن وان كانت الصحيفة لا تمسه يده وهو قول محمد وبه اخذ مشائخنا  
ولا بأس بالماضي والجنب من المصحف اذا كان في حريضة او غلاف غير مشرر ويكره ان يأخذ بكفة في ظاهر الرواية ولا بأس ان يأخذ  
كتاب الفقه بكفه وان كان لا يخلو عن الايات لكره الحاجة ولا بأس بالجنب ان يعلم القرآن حروفا حروفا ولا يعلّم اية تامة ولا ينبغي  
للمهاضر والجنب ان يقرأ التوراة والانجيل والزبور لان الكل كلام الله تعالى واختلفوا في قراءة القنوت والصحيح انه لا يكره رجل يعلم  
من القرآن ما يجوز به الصلوة كان يعلم الباقي وتعلم الفقه والاحكام اولى له من صلوة السجود رجل قرأ القرآن في الصلوة فلما انتهى  
الى قوله يا ايها الذين امنوا رفع راسه وقال بسم الله يا سيدنا يا سيدنا الاول ان لا يفعل ذلك ولو فعل ذلك لا تقصد صلوة وهو الصحيح الحرق  
والذوق ان تعلم القرآن تعلم وكذا اذا طلب الفقه والاحكام بعلمان يهدي الى الحق لكنه يمنع من المصحف الا اذا اعتدل  
فلا يمنع بعد ذلك وتعلم المرأة القرآن من المائة خير من تعلمها من الاصحى لان تقصها عورة وعلى المولى ان يعلم عبد من القرآن ما يحتاج  
اليه لاداء الصلوة رجل يقرأ القرآن ويحتم فيه وغمر رجل يسمع ان علم السامع انه لو لقنه الصواب لبلغه الوحشة كان عليه ان  
يعلمه وان انه لا يتعلم ويصير ذلك سببا للعضومة والمنازعة لا بأس بان يترك رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كان قراءة القرآن  
له اولى من قراءة سورة الاخلاص خمسة الاف لما جاء في فقه القرآن ما لم ينج في غيره قالوا وينبغي لابس القرآن ان يحتم القرآن في كل  
اربعين يوما مرة رجل قرأ في صلاة في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية فاتحة الكتاب ونحو من البقرة ليكون حاله  
ومرجهلا وقال بعضهم بعيد في الركعة الثانية قل اعوذ برب الناس ولا يقرأ شأنا من البقرة قراءة للنظم والترتيب وتكلموا في الدعاء  
عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بالحجامة واستحسنه المتأخرون ولا يمنع عن ذلك وقراءة سورة الاخلاص ثلث مرات  
عند ختم القرآن استحسنه شاخ العراق لان يكون الختم المكتوب فلا يكره سورة الاخلاص ولا بأس في الخلوة والجماعة في بيت  
فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا تخلو عن ذلك **باب صلاة المسافر** اذا جاوز المقيم عن ممره قاصدا لميرة  
ثلاثة ايام وليا اليها سيرا الا بال ومشي الاقدام يلزمه قصر الصلوة ويحضر له ترك الصيام اما شرط مجاوزة العزم لان السفر فعل  
لا يوجد بمجرد النية فيسير طرانا النية باء في فعل بخلافه اذا نوى الإقامة بغيره مقيما بمجر النية لان الإقامة ترك الفعل وترك الفعل  
لا يحتاج الى ترك الفعل واما التقدير بعشرة ثلثة ايام وليا بها في ظاهر الرواية لقوله صلى الله عليه وسلم يسبح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة  
ايام وليا جوازا السبع لكل مسافر ثلثة ايام لادخال الاف واللام في المسافر فكان ذلك تقديرا لادنى مدة السفر واما اعتبار شقي  
الاقدام وسير الاقدام لا الوسط واما ذكر الايام والقبالي لان المسافر لا يرحل في يوم وليلة الا مدة يسير بالايام ويستريح  
بالليالي وفي الجبل يعتبر ثلثة ايام وليا بها وان كانت تلك المسافة في السهل يقطع بادونها وفي البحر ثلثة ايام وليا بها ان كانت بعد  
ان يكون الزمان مستوية غير عالية ولا حائكة وبعضهم قد راد في مدة السفر ثلث مراحل وبعضهم قد رها بالفراخ وبعضها قد  
من بعض ويعتبر مجاوزة عمران المصر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر حكمة اخرى بخلافه من الجانب الاخر فان كان في الجانب الذي

اذا طلب



خرج محلة منفصلة عن مصر وفي القديس كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة وهل يعتبر مجاوزة  
القائه ان كان بين مصر وقائه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مزرعة تعتبر مجاوزة القاء ايضا وان كان بينهما مزرعة  
او كانت المسافة بين مصر وقائه قدر غلوة يعتبر مجاوزة عن مصر ولا يقصر مجاوزة القاء وكذلك اذا كانت الانفصال  
بين قريتين او بين قرية ومصر وان كانت القرية متصلة ببعض مصر فمجاوزة القاء ولا يقصر مجاوزة القرية الرجل اذا قصد بلدة والمقصود طريقا  
منفصلة بقائه بالمصر لا يقصر مجاوزة القاء ولا يقصر مجاوزة القرية الرجل اذا قصد بلدة والمقصود طريقا  
احدها مسيرة ثلاثة ايام وليا لها والاخر دونها فاصل الطريق لا بعد كان مسافرا عندها المسافر اذا جاوز عن مصر فلما  
سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فخرج الرجوع الى الوطن لا بعد ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا له بان كان مولد يسكن فيه  
اولم يكن مولد ولكن تاهل به وجده له لا يقصر مجاوزة القاء الى الوطن لانه رفض سفره قبل الاستكمام حيث لم يسر ثلاثة  
ايام وليا لها فيعود بمقامه الى الوطن واذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة فاذا انتهى الى مقصده ان كان  
ذلك وطنا اصليا له فتقصر ما قبل ان يتم الصلاة لانه سار مقيما بمجرد الدخول وان لم يكن وطنا اصليا له فانه يقصر الصلوة  
ما لم ينو الإقامة بأكثر من ثمانية ايام فانه لا تقصر الاقامة لان موضع الاقامة ممن يمكن من الاقامة وموضع الإقامة العوان  
والتي لا تقصر من الحج والعمرة والحج والعمرة والاحياء والوبر الغزاة اذا دخلوا دار الحرب لعمارة ونحوها الاقامة  
لم تقصر بينهم وكذا اذا انزلوا في بعض بيوت الكفرة في ظاهر الرواية وكذا الرعاة اذا كانوا يطوفون في المفارة ولم يخيام واجبة  
وعلى ابي حنيفة اذا انزلوا مواضع كثيرة الماء والكلاء وضوا الحجاز ونحو الاقامة خمسة عشر يوما والكلام يكفرهم تلك المدة ما رواه  
مقيمين وكذا التراكمة والاعراب ومن دخل دار الحرب لاجان ونوي الاقامة في موضع الاقامة صحته نيته اذا كان المسلم في دار الحرب  
ولم يتعرض له فهو على اقامته فان علم اهل الحرب بسلامة فريقتهم بريد سفر ثلاثة ايام وليا لها لم تقصر نيته وكذا الاسير في دار الحرب  
اذا انقلب منهم وطن على الاقامة خمسة عشر يوما فاذا رجع لم يقصر مقيما الكوفي اذا نوي الاقامة بمكة ومضى خمسة عشر يوما لم يقصر  
مقيما وان لم يكن بينهما مسيرة السفر لانه لم ينو الإقامة في احداهما خمسة عشر يوما وان اقل من ذلك لم يقصر في موضعين وطنا  
اصليا له ومن كان موليا عليه فاليته في الاقامة والسفر من بين علي كالمراة مع زوجها والعبد مع مولاه والحج مع الامير الذي  
يجري عليه والامير مع الخليفة والامير مع من استأجره واما الغريم اذا اقلق به صاحب بنفي السفر فله ان يحبس ان كان الغريم  
قادرا على اداء ما عليه ومن قصده ان يقضيه قبل ان يقضى خمسة عشر يوما فاليته في السفر والاقامة بنية المدبون وان لم يكن كذلك  
فالغريم بنية الحابس وحكم الاسير في الحرب بحكم العبد لا يقصر نيته والرجل الذي يبعث اليه الولي والخليفة ليؤتي به فهو بمنزلة  
الاسير ولو كان العبد بين المولىين في السفر فهو احد المولىين في الاقامة دون الاخر قالوا ان كان بينهما محايطة في الخدمة فان  
العبد يملك صلاة الاقامة اذا خدم المولى الذي نوي الاقامة واذا خدم المولى الذي لم ينو الاقامة يملك صلاة السفر واذا نوي  
المولى الاقامة ولم يعلم العبد ذلك حتى يصلي اياما ركعتين ثم اخبر المولى كان اعادة تلك الصلوات وكذا المرأة اذا اخبرها زوجها  
نية الاقامة منذ ايام لم يضرها اعادة الصلوات في ظاهر الرواية يعني ابو يوسف ومحمد العبد اذا ام مولاة في السفر فهو المولى في الاقامة  
صحته نيته حتى يسلم العبد على ابي الركعتين كما عليها اعادة تلك الصلوات وكذا العبد اذا كان مع المولى في السفر فباعه من مقيم  
والعبد كان في الصلوة ينقلب فيه اربعا حتى يسلم راس الركعتين كان على اعادة الصلاة لعدم عدو قد صار العبد مقيما بعبادة المشتري  
اذا ام العبد مولاة ومعه جماعة من المسافرين فلما صلى ركعة نوي المولى الاقامة صحته نيته في حقه وفي غيره ولا يقصر في حق القوم  
في اربعة ركعتين العبد ركعتين ويقدر واحد من المسافرين يسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاة اربعا  
وهو نظير ما صلى مسافرا جماعة مقيمين ومسافرا خلاصا على ركعة حدث الامام وقد مقيما فانه لا ينقلب في القوم اربعا

تتم

كذلك

فكذلك هاهنا ثم اذا علم العبد ان المولى نوي الاقامة قال بعضهم يقوم المولى باداء العبد فيصلي اربعا ولا يشتر  
باصبعه ثم يصلي اربعة اصابع ويشتر باصابع الاربع الكافر المسافر اذا سلم وبينه وبين مقصده اقل من ثلاثة  
ايام كان حكمه حكم المقيم وكذا العبد اذا كان في السفر مع ابيه ثم بلغ الصبح وبينه وبين وطنه اقل من ثلثة ايام كان مقيما هكذا قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وقال غير من المشايخ اذا بلغ الصبح يصلي اربعا واذا سلم الكافر يصلي ركعتين وقال بعضهم  
يصليان ركعتين فانما المسلم المسافر اذا اراد والعباد بالله ثم اسلم من ساعة وبينه وبين وطنه اقل من ثلثة ايام يسبق مسافرا  
المسلم بتم ثلثة ايام والعباد بالله ثم اسلم لا يبطل نيته فكذلك لا يبطل سفره وكذا المرأة اذا طلقها زوجها في السفر فطلقته  
بانية او ثلثة اربعة وانقضت عدتها وبينها وبين وطنها اقل من ثلثة ايام فاما قبل انقضائها العدة في الطلاق الرجعي  
كان حكمها حكم الزوج اذا كان الرجل مقيما في اول الوقت فلم يعمل حتى سافر في اخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يسبق من الوقت  
الا قدر ما يسبق في بعض الصلوة الا ترى انه لو مات وانعم عليه اغارة طويلا وجن جنونا مطبقا او حاضرا المرأة او صارت نفسها  
في اخر الوقت يسقط كل الصلوة فاذا سافر يسقط بعض الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم قام في الوقت  
لا يتغير فرضه وان لم يعمل حتى قام في اخر الوقت ينقلب فرضه اربعا وان لم يسبق من الوقت الا قدر ما يسبق فيه بعض الصلوة كما يبلغ  
الصبح في اخر الوقت او اسلم الكافر او طهرت الحائض او انقضت النجاسة ولم يسبق من الوقت الا قدر ما يسبق في اخر الوقت او انقضت النجاسة ولم يسبق من الوقت الا قدر ما يسبق فيه بعض الصلوة كما يبلغ  
اذا اعترض شئ ما قلنا في اخر الوقت يجب صلاة فكذا الاقامة وان قام بعد الوقت بقضى صلاة السفر المسافر اذا نوي الاقامة  
بعد اسلم وعليه سهو لم تقصر نيته في هذه الصلاة لا نوي الاقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجودته في قولنا في حقه ولو يسقط  
لانه لو عاد الى سجود السهو يفتح نيته الاقامة فينقلب فرضه اربعا ويصلي السجدة في خلال الصلاة فبطل وقال محمد بن يعقوب نية الاقامة  
لان عنده سلام من عليه الشهو لا يجزئ عنه من صلاة الصلوة فصار كما لو نوي الاقامة قبل السلام واذا صحته نيته ثم اربعا وسجد  
لسهوه بعد الفراغ وان سجد سهوه ثم نوي الاقامة يفتح نيته ويصلي صلاة اربعا سواء سجد سجدتين او سجدة واحدة او نوي  
الاقامة في السجدة لانه لما سجد السهو عادت حرمة الصلوة فصار كما لو نوي الاقامة في الصلوة مسافرا صلى ركعة مسافرا في حياء مسافرا  
واقدي به ثم احدث الامام واستخلف هذا الرجل وخرج الامام ليومنا ونوي الاقامة والامام الثاني نوي الاقامة ايضا ثم عاد الامام  
الاول الى الصلاة ماذا يفعل الامام الاول والثاني قالوا يقتضي الامام الاول الثاني في الركعة الثانية فاذا اتم الامام الثاني في الركعة  
يقوم ويستخلف رجلا ادر ك اول الصلاة ليسلم بالقوم ثم يقوم الثاني ويصلي ثلث ركعات والامام الاول ركعتين لانه لما صلى  
ركعتين خرج من اقامة مسافرا صلى الظهر ركعتين فقام الى الثالثة ناسيا بعد ما قد قدرا الشاهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة  
او في ركوعها فانه يعود وتذكر بعد ما قد انتهى بالسجدة يتم الصلوة اربعا فكانت الثالثة والرابعة له ستة الظهر  
وان لم يكن قد عد على راس الركعتين ان تذكر في قيام الثالثة يعود وان لم يعد حتى يقربها بالسجدة فسدت صلاة ولو كان هذا المسافر ترك  
الركعة في الركعتين الاولين او في احداهما ثم اتم الثالثة وقرا في الركعة الثانية في الركعة الاولى بوضوء او بغيره اذا نوي الاقامة في الثالثة يجوز  
صلوته ولو قرأ في الثالثة وركع ثم نوي الاقامة في الركعة قالوا يجوز ايضا مسافرا في ركعة في اخر وقت العصر في ركعة غربت الشمس  
ثم جاز رجل فاقب به فتح اقتداؤه فان سبق الامام الحدث واستخلف الرجل الذي اقبى به فتذكر الخليفة انه لم يصل الظهر فسدت صلاة  
لذا الوقت ليس يضيغ عند شربه وكذا التذكر هذه القافية بعد الغزو قبل الشروع لا يفتح شروعه فاذا تذكر في خلال الصلوة تقصير صلاة  
وان تذكر الامام الاول انه لم يصل الظهر لم تقصر صلاة سبق الحدث اولم يسبقه لان الوقت كان ضيقا وقت شربه وتذكر القافية  
في ذلك الوقت لا ينعى عن الشروع فكذا اذا تذكر في خلال الصلوة رجل صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج الى السفر صلى العصر  
في سفره في ذلك اليوم ثم تذكر انه ترك شيئا في منزله فرجع الى منزله لاجل ذلك ثم تذكر انه صلى الظهر والعصر بغير طهارة قالوا



يجب عليه ان يصل الظهر ركعتين والعصر ربعا لان صلوة الظهر صارت كما كانت تكن ومارت ديننا في الذمة واخرقتها وهو  
كان مسافرا في آخر وقت الظهر فصار فذمته صلاة السفر اما صلوة العصر خرج وقتها وهو مقيم فيجب عليه صلاة الاقامة مساو  
صلى منها جميع الصلوات ركعتين قال ابو حنيفة بعد ثلثين مغرا ولا يصعد غيرها وقال ابو يوسف بعد ثلثين مغرا وبعد صلوة  
العشاء والبخ والظهر والعصر بعد المغرب الاول مسافرا ثم قوما مسافرين فاحدث فاستخلف مسافرا فوفيا ثانيا الاقامة لا يتغير  
فرض من خلفه من المسافرين ولو نوي الحام الاول الاقامة بعدما حدث قبل ان يخرج من المسجد ما فرضه وفرض القوم ربعا  
فان استخلف الاحمر واحد من القوم يتم الخليفة صلاة الاقامة مسافرا صلى الظهر ركعتين وقام الى الثالثة ناسيا او متعمدا  
فجاء مسافرا فتيقن به في تلك الحالة فصلاة الداخل بوقته ان عاد الاحام الى القعدة فسلم فصلاة الداخل تامة لان الاحام  
في حرمته الصلاة حين اقرب به وان لم يعد ونوي الاقامة في قيام الثالثة يتقلب فرضه وفرض الداخل ربعا لانه نوي الاقامة وهو  
في حرمته الصلوة ويتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضي فاته وذلك ركعتان لان صلوة المتعمد صارت ربعا ايضا مسافرا ثم قوما  
مقيمين فلما صلى الركعتين نوي الاقامة لا لتحقيق الاقامة بل ليم صلوة المقيمين لا يصير مقيما ولا يتقلب فرضه اربعا  
جماعة من المقيمين خلف مسافرا لا قراءة عليهم فيما يقضون كذا ذكره الكوفي وكذلك السهو لا يتقيد احدهما بالآخر امير  
خرج مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم ان يدركهم فأنهم يصلون صلاة الاقامة في الزهاب وان طالت المدة وكذا في المكت في ذلك  
الموضع فانما في الرجوع ان كانت مدة السفر بقصر من الصلوة والاحلال العباد اخرج مع مولاه ولا يعلم مسيرة المولى فانه  
يسلكه ان اخبره انه سير مدة السفر صلى صلاة المسافرين وان كان وزن ذلك صلى صلاة الاقامة فان لم يخبره بذلك كان  
مقايلا ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل ذلك صلى صلاة السفر بعد المغير في حقه وكذا السير مع من اسره  
وقيل المولى اذا نوي الاقامة انما يظن رتبته في حق العبد اذا انقطع به انا اذا نوي الاقامة في نفسه ولم يقطع ثم اخبره بذلك بعد  
زمان لا يظن في حق العبد رجل خرج من جارا الى امويه اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفرا وهو ظاهر لان الاجل لا يسير  
في أقل من ثلثة ايام ومن كرمنا الى بخار ائبغ ان يكون كذلك كوفي قدمت على امرأة من خراسان حاجة عن ابوسفاما فقالت الصلوة  
الا ان تقول بذلك وكذا في حجة النفل لان حبسها زوجها والمسافر ان يترك السن عند البعض وقال الشيخ الاحام ابو بكر محمد  
بن الفضل لا يرضى له في ترك السن ولا في قصرها ولا في السفر المرأة بغير محرمة ايام ومافوقها واختلفت الروايات فادون ذلك قال  
ابو يوسف كرهها ان يسافر يوما وهكذا روي عن ابيه وقال الفقيه ابو جعفر انفتحت الروايات على الثلاث فاما ما دون اثنتي  
قال ابو حنيفة هو اهل من ذلك ولا يكون عليها ما يكون في الثلاث وقال حماد لاس المرأة ان تسافر مع قوم صالحين بغير محرمة  
والصبي الذي لم يدرك ليس بمحرمة وكذا المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل عمره والمجانبة التي لم تحض اذا كانت مشتهة لا تسافر  
بغير محرمة ويجوز التطوع على الدابة خارج المصرفة قولهم ولا يجوز المكوبة الا من عذر ومن العذر ان يخاف من زول الدابة في  
أودابته من سبع او لعل او كان وجب وردقة لا يجدها على الارض مكانا يابسا او كان شيخا كبيرا او كانت الدابة جموحا او نزل  
لا يمكنه ان يركب ولا يجد من يمينه فيجوز الصلوة على الدابة في هذه الاحوال لقوله تعالى فان خفت من جمالها او ركبانا ولا تترك  
الامانة اذا قدر بغيرك المويض اذا صلى بايها ثم قدر فان صلى على الدابة لم يقدر على تقاها الدابة يجوز الايام على الدابة  
ولن كانت الدابة تسير وان قدر على تقاها الدابة لا يجوز الايام على الدابة اذا كانت الدابة تسير وكما سقطت الاركان عن الركاب  
نسقط عن الاخرى الا قبلته الرجل اذا حمل امراته من القرية الى المصركان لانه نقل على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب  
والنزول وكذا الرجل اذا كان حيا قايما براه سبع او عدد ولو لم يمس قايما لانه كان لسانه على قاعدا وكذا الخوف ان يزل على  
قاعدا براه سبع وعدو حيا له ان يصل مستلقيا اذا صلى على الدابة في محل وهو يقدر على النزول لا يجوز لانه يصل على الدابة

اذا كانت الدابة واقفة الا ان يكون الحمل على الحيدان على الارض واما الصلاة على العجولة ان كان طرف العجولة على الدابة  
وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة يجوز عالة العذر ولا يجوز في غيرها وان لم يكن طرف العجولة على الدابة حازتها  
بمنزلة الصلوة على النهر **باب صلاة المريض** صلوة المريض يستطيع لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين رضي  
صلى قايما فان لم يستطع فقاعدا وان لم يستطع فعلى الجنب توجها بآء فينظر ان قدر على القيام والركوع والسجود يصل  
قايما بركوع وسجود لا يجزئ به الا ذلك وان عجز عن القيام وقدر على الركوع والسجود يصل قاعدا بآياء ويجعل السجود اخفض من الركوع وكذا لو عجز  
عن الركوع والسجود وقدر على القيام يصل قاعدا بآياء لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط السجود سقط الوسيلة  
وان صلى قايما بآياء جاز عذرا والمستحب ان يصل قاعدا بآياء وقال ابو جعفر له ترك القيام اذا قدر عليه ثم انما يسقط  
عذرا لقيامه اذا كان يرد امره او وجبه بالقيام فان لم يكن كذلك لكن لم ينفذ فوج مشقة لا يجوز له ترك القيام وان قدر على  
بعض القيام دون ثمانية قال الفقيه ابو جعفر يقوم قدر ما يقدر فاذا عجز بقدره حتى لو قد ان يكبر قايما ولا يقدر اكثر من ذلك  
يكبر قايما فيقف فان لم يتم خفت لا يجوز صلاة فان كان لا يقدر على القيام الا شيئا قايما لا يقدر شيئا لا يجزئ به الا ذلك  
ويجلس المريض في صلاته كيف شاء في رواية محمد بن ابي حنيفة وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يترجع عند الاحتياج وعند الركوع يقف  
مرجعا ليسير وعن ابي حنيفة يركع مترجعا الاحدب اذا كان ركوعه قيامه ركوعا يسير براه للركوع لانه عاجز عما هو فوقه  
اذا عجز المريض عن الاجاء بالراس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ولا يعتبر الايام بالعينين والحاجين ثم اذا  
خفف مرضه لم يزمه الامامة اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليلة لا يزمه القضاء وان كان دون ذلك لم يزمه  
كما في الامعاء وقال بعضهم ان كان يعقل لا يسقط الغرض الاول مع لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب من كل من لا يقدر على  
من قطعت يده من الرقعتين وقدها من السابقين لاصلة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب من كل من لا يقدر على  
ركن الاجتهد يشق طعنه ذلك الركن ومن اشترط ان يودي بعض الاركان مع الحديث او بدون القراءة وبين ان يصل بالاجزاء  
يتعين على الصلوة بالاجزاء لا يجزئ به الا ذلك لان الصلوة بالاجزاء هي من الصلوة مع الحديث او بدون القراءة لان الاول يجوز  
حالة الاختيار وهو الصلوة على الدابة ونحوها والصلوة مع الحديث بدون القراءة لا يجوز الا بعدد والمستحب ان يشترط يتعين  
اهونها ولو كان صلى قايما او قاعدا سال جرحه وان استلقى على قفاه لا يسيل فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلوة مع  
الحديث كما لا يجوز من غير عذر رفع الاستلقاء ايضا لا يجوز من غير عذر فاستنوا بفتح الاداء مع الحديث لما فيه من احراز  
الاركان وعن محمد بن النوار انه قال يصل مضطجعا بوقاياء مريض تحت ثياب خمسة ان كان لا يسطع شي الا يتجسس من بيانه  
يصل على حاله وكذا اذا لم يتجسس القيا لكن لم ينفذ زيارته مشقة التحويل مريض صلى جالسا فلما رفع راسه من السجدة الاخيرة  
في الركعة الرابعة ظن بانها ثالثة فقرأ وركع وسجد بالاجزاء فسقط صلاته لانه استقل الى نافلة قبل تمام الكسوة ولو لم يكن في الركعة  
الرابعة وانما كان فان ثالثة فظن انها ثانية فاذا فقرأه ثم علم انها ثالثة لا يجوز له ان يستشهد بل يقرأه وسجد السهو  
في آخر الصلوة رجل له عذر مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد بن عيسى على المولى ان يرضيه لانه مادام في ملكه كان عليه تعاذه ميتا عليه  
صلوات فاقية نفسها الوارثا ثم لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث عن الميت بامره جاز والفرق ان الصلاة  
عبادة بدنية لا تتعلق لها بالمال فلا تجزئ فيها النيابة انا الحج وان كانت عبارة بدنية فلها صلوة بالمال فلا يجب بدونه فالحق السب  
فيها بالمباشرة كما في الركعة قال وبنام المريض الصلوة على قفاه ودخلته نحو القبلة وعند الشافعي ينام على جنبه لا يجزئ كاي وضع  
في الخد وعندنا الوصل فلا يجوز والاول اول القول على الصحيح يعلى المريض قايما فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع فعلى قفاه بوقاياء



فان لم يستطع فانه احتج بالعد منه وعند النزح ينار على فناءه ايضا لانه اسير لروح الروح رجل صلى ركعة بقبام  
وركوع وجود ثم مرض وصار الى حاله الاياه فصعدت صلاة في قول الى حسمه ذكر في النوادر لان تحريمه انعقدت بوجبه للركوع  
والسجود فلا يجوز بدونهما رجل صلى اربع ركعات جالس فاقعد في الركعة الرابعة منها فركع قبل ان يتشهد قال هو بمنزلة  
القيام ولو كان حين رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال يعود ويتشهد لان تيمم الثانية  
لا يعتبر قائما المبدأ اعجز عن الارتفاع من راسه عن ان يفسد قال يجوز صلاة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز  
لانه لم يوجد منه الفعل **باب صلاة الجمعة** الجمعة فريضة على الرجال الاحرار العاقلين المقيمين  
في الامصار ولا يكون الموضع مضافا الى الرواية الا ان يكون فيه غيب وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام ويلتفت  
الى شئ من ابيه متا وكما يجوز اداء الجمعة في المصر يجوز اداؤها في المصر وفناء المصر هو الموضع المعد لمصالح المصالح  
ومن كان مقيما في عمران المصر واطرافه وليس بين ذلك الموضع وبين المصر فرجة فعليه الجمعة ولو كان بين ذلك الموضع وبين  
عمران المصر فرجة من المزارع والمراعي نحو القلع بجاري الجمعة على هذا ذلك الموضع وان كان الذاء يلغفهم والقول والميل  
والامال ليس بشئ هكذا روي الفقيه ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو اختيار شمس الامنة الطحاوي والعدد اذا قل  
عمل ناحية فصل الجمعة جاز ولا يجوز الا بغيره ولا يقاهاه لان اهل القضاء من كان اهلا للشهادة والمنفعل الذي  
لا عهد له اي لا تستعمل من الخليفة ان كان سيرة فيما بين الرعية سيرة الامراء ويجوز فيما بينهم بحكم الولاية يجوز منه الجمعة وليس  
للقاض ان يصلي الجمعة بالناس اذ لم يؤمر به ويجوز لما صاحب الشرط وان لم يؤمر به وهذا في عرفهم والى المصر اذا مات فجاء يوم الجمعة  
ان صلى بهم الجمعة خليفة الميت وصاحب الشرط او القاض جاز لانه فرض عليهم امر العامة ولو اجتمع العامة على تقديم رجل لم يأم  
القاض ولا خليفة الميت لا يجوز ولم يكن جمعة وان لم يكن ثم قاض ولا خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز لمكان الضرورة  
ولو ان الخليفة وله امراء وولات على الاشياء من امور المسلمين كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا للمسلمين فكانوا على حالهم  
ما لم يفرلوا واجماع شرط لصلاة الجمعة الا انما شرط الانقضاء لا لاداء ثم عند ابي حنيفة لا يتم الانقضاء قبل التقييد بالنية  
وعند ابي يوسف هو من يعتقد بجودة الشروع وفائز اختلافنا نظر فيما اذا انقر الناس عنه وفي الامام واقل الجمع فيها ثلثة نحو  
الامام عدو خفيه ولا يشرط الاقامة والحرية لاقى الامام والاقى المقيد عندنا وبشرط المذكورة والبلوغ النضري اذا اراد  
ثم اسلم ليس له ان يصلي الجمعة بالناس حتى يوتر بعد السلام وكذا الصبي اذا اترق ادر كرك وكذا الاستقصى حتى انصراف  
ثم اسلم النضري وادرك الصبي بحكمهما ولو قيل للنضري اذا اسلمت فضل بالناس واقض او قيل للصبي اذا ادركت فضل  
او اقض جاز لان الفضل الاول حين اترق لم يكن اهلا فلا يملك الا بتقليد في المستقبل اما في الفضل الثاني اذا انقلب الى حاله  
الاهلية والتقليد يحتمل الاضافة فيصير تقليده وعن بعض الشايع اذا اترق الصبي او الذي قبل يوم الجمعة وقضى اليه امر الجمعة  
فاسلم الذي وادرك الصبي كان له ان يصلي الجمعة بالناس وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان التقويض باطل الامام اذا احضر بعد سائر  
ركعة من الجمعة فقد تم واحد من القوم لا يتقدم احد لا يجوز صلاتهم وان قدم واحد من اصحاب القوم من قومه اليه امر العامة  
جاز وكذا اذا قدم القوم واحدا قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز لصلواتهم فان تكلم الذي قدمه الجمع او خمد فقهقه  
فامر غيره بان يجمع بالناس لا يجوز الجمعة لان الامام لم يقض التقديم الى القوم وانما جاز تقديمهم لصلواتهم فاذا اخرج  
عن صلوة الامام لم يبق اما فلا يجمع امره وليس على المقدام الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعة عند اصحابنا وان وجد حاملا  
وكذا الامي في قول ابي حنيفة وان وجد فائدا وقال محمد الامي اذا وجد قايما لم يزمه والفرق لمحمد ان الامي قادر على السعي الى الامة  
لا يثبت فاذا وجد قايما لم يزمه كالصحيح اذا ضل الطريق اما المقدام عاجز عن السعي فلا يزمه الشيخ الكبير الذي ضعفه غيره

عن السوي لا يزمه الجمعة كالمرضى والموتى ان ينع عبد عن الجمعة والجماعة والعبدان وعلى المكاتب الجمعة وكذا مطلق العوض  
اذا كان سبي والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة  
جمعة قال الشيخ الامام ابو جعفر الكبير المستأجر ان ينع الاجير عن حضور الجمعة وقال ابو علي الدقاق ليس له ان ينع الاجير  
في المصر عن حضور الجمعة لكن يسقط الاجير بقدر اشتغاله بذلك ان كان عبدا وان كان قريبا لا يحط عنه شئ من الاجر وان كان  
بعيدا واشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر ان قال الاجير حط عن الربع بقدر اشتغاله بالصلوة لم يكن له ذلك  
قال ابو حنيفة والى المصر اذا اعتل وامر رجلا بان يصلي الجمعة بالناس فصل في ما ينزل في منزلة ثم وجد خفة فخرج وخطب نفسه  
وصلى بهم الجمعة اجزائه واجزائهم الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له ان يجمع بالناس ولو لم يصبر من امصار ولا يته  
فجمع بها وهو سافر جاز لان صلاة غيره يجوز باذنه فصل في اولي الامام اذا منع اهل مصر ان يجمعوا امكان ان له  
ان ينعرض بوضعها كان له ان ينهائهم قال الفقيه ابو جعفر هذا اذا نهائهم بحجة سبب من الاسباب او اراد ان يخرج ذلك الموضع  
من ان يكون مصر قائما اذا نفي متعتها او اضار اربابهم فلم ان يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة ولو كان اما مقرا ثم نفي الناس  
عنه لحوق عدو وما اشبه ذلك ثم عاودوا اليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الامام اذا اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة  
لا بأس به اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما يجمع في اخر الوقت وهو سافر في اخر الوقت القروى  
اذا دخل المصر يوم الجمعة ان نوى ان يكثر ثم يوم الجمعة لم يزمه الجمعة وان نوى ان يخرج من المصر في يومه ذلك قبل دخول وقت  
الصلوة او بعد الدخول لا الجمعة عليه لان في الفضل الاول صار كواحد من اهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصرف فيكون  
مع ذلك كان ما جاز اذا قدم والمسافر المصر يوم الجمعة على غير ما لا يخرج يوم الجمعة لا يزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر  
يوما ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول ابي يوسف ولا يجوز في ثلث مواضع وهكذا روي صاحب الامالي  
عن ابي يوسف انه لا يجوز في مسجد من مصر واحد الا ان يكون بينهما مسير كبير وكان حكمه حكم مصرين وان لم يكن بينهما مسير فاجتمع  
لن سبق منها فان صلوا معا فسدت صلاتهم جميعا وعن محمد جواز الجمعة في ثلث مواضع ومن لا يجنب عليه الجمعة من اهل القرى والنواد  
لهما ان يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة باذان واقامة والمسافر وان احضر يوم الجمعة في مصر يكون فرادي وكذلك اهل مصر  
اذا فاستهم الجمعة واهل النضري والمريض ويكره لهم جماعة المقدي اذا نام في صلوة الجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلاة  
لانه لو اعطا كان قضاء وقضا الجمعة لا يجوز ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت قائم اعطا الجمعة لانه ادب الجمعة في الوقت وان  
خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت وعليهم استقبال الظهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما قعد قدر الشهد قبل السلام  
وقول ابو حنيفة وعن ابي يوسف الامام اذا فعل كان له ان يصلي الجمعة بالناس الى ان ياتيه الكتاب بجزله او يقدم عليه الامير انفاقا فاذا احاده  
الكتابا وعلم بقدر الامر فصلا باطلة وان صلى صاحب الشرط جاز لان حاله على حالهم حتى يغزوا رجل تذكروا يوم الجمعة والامام  
في الخطبة انه لم يصل الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يستمع الخطبة لانه لو استمع وقضى الفجر بعد ما بقية الجمعة اذا تذكر في صلاة  
الجمعة ان عليه فجر يومه او فائتة اخرى فهو على وجهه ان كان الوقت بحال واستغفر بالفائتة يخرج الوقت مضى في الجمعة عند الكل  
لان الترتيب يسقط عند ضيق الوقت وان كان في الوقت ساعة بحيث يعلم انه لو استغفر بالفائتة لا تقوته الجمعة فانه يقطع الجمعة  
وقوله ويقضى الفائتة وان علم انه لو استغفر بالفائتة تقوته الجمعة لكن يمكنه اداء الظهر في اخر الوقت احتلفوا فيه قال ابو حنيفة  
وابو يوسف يقطع الجمعة ويقضى الفائتة ويصلي الظهر في اخر الوقت وقال محمد بن عيسى في الجمعة ولا يقطع اذا احضر الرجل يوم الجمعة  
والمسجد لان ان تحطى يرد على الناس لا تحطى وان كان لا يؤدى حاديا لا يطاقا ولا يجسد لا بأس بان يحطى ويدين من الامام  
ذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا انه لا بأس بالنضري ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ لان المسلم ان يتقدم ويدنو



من الحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة يستمع المكان على من يخطب بعده ويألف فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد شيع  
ذلك المكان من غير عذر فكان الذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان اما من جاء والامام يخطب عليه ان يستقر في موضعه من المسجد  
لان من شيعه وتقدمه على حاله الخطبة وروى هشام عن ابي يوسف انه لا بأس بالخطب ما لم يخرج الامام ولا يؤذي احدا وتختلف  
الشايع في فضل وهو ان الذين من الامام افضل ام التباعد عنه قال شمس الائمة الحلواني الذي افضل وقال بعضهم التباعد افضل  
كلاهما يستمع ما يقول الخطيب في الخطبة من مدح الظلمة وغير ذلك رجل لم يستطع يوم الجمعة ان يسجد على الارض من الزحام  
فانه ينتظر حتى يقوم الناس فاذا رأى فرجة سجد فان سجد على ظهر الرجل اجزاه وان وجد فرجة فسجد على ظهر الرجل لم يجز هذا  
قول ابي يوسف وقال الحسن لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال رجل ركع ركعتين مع الامام ولم يسجد حتى صلى الامام ثم رآه فرجة  
قال ابو حنيفة يسجد سجدة واحدة للركعة الاولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير قراءة وان نوى حين يسجد للركعة الثانية بطلت نيته  
وكانت السجدة الاولى وقال الفقيه ابو جعفر هذا على احد الروايتين عن علمائنا فانما على الرواية الاخرى السجدة الثانية وقال  
ابو حنيفة ان ركع مع الامام في الاولى ولم يسجد وركع معه في الثانية وسجد معه في الثانية تامة وبقي الاول يركع ويجوز امام  
افتتح الجمعة ثم حصر الى اخره فانه يصلي صلاته لان افتتاحه قد فتح فكان بمنزلة رجل امره الامام بان يصلي بالناس ثم حصر عليه  
ان يحصر قبل الدخول على حجره والامام لا يسجد في الامام يوم الجمعة ينوي صلاته الامام وفلن ان الامام يصلي الجمعة فاذا  
الامام يصلي الظهر جاز ظهره مع الامام وان نوى عند التكبيرة يصلي الجمعة مع الامام فاذا الامام يصلي الظهر لا يجز ظهره مع الامام  
لان في الفصل الاول نوى صلاته الامام وحسبها الجمعة فتحت نيته وبطلت حسبانها واما في الفصل الثاني فنوي ان يصلي الجمعة مع الامام  
فاذا استبين ان الامام يصلي الظهر ظهره لم يفتح اقتداؤه لمكان المأثرة امام افتتح الجمعة ونظر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم رآه  
قبل ان يركع راسه من الركوع جاز ولو خطب الامام وكبر والقوم يقومون فيركعون ثم جاء آخرون لم يجز كانه خطب احد حتى يكبر  
الاولون قبل ان يركع راسه من الركوع وعن ابي حنيفة اذا كبر والقوم يقومون فيركعون ثم جاء آخرون لم يجز كانه خطب احد حتى يكبر  
واستمر في الاصل ان يكبر القوم قبل ان يركع راسه من الركوع واذا اكبر الامام ومعه قوم متوضون فلم يكبر راسه حتى احدثوا  
شواجا الاخرين وذهب الاولون جاز استئنا ولو كانا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير الفصل يوم الجمعة ستة  
لما روي عن ابن مسعود رماه الله قال من السنة الفصل يوم الجمعة واختلفوا ان الفصل للصلاة ام لليوم قال ابو يوسف لليوم واخرج  
هذا الحديث فانه قال من السنة الفصل يوم الجمعة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ليس الامر كما قال ابو يوسف والاختلاف  
للمصلاة لا لليوم لاجتماعهم على ان لا يغتسل بعد الصلاة لا يعتبر لو كان لاغتسال اليوم وجلس يعتبر واذا اغتسل بعد طلوع الفجر  
فما حدث وتوضا وصلى بكن صلاة فصل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة فصل واحد وتوضا وصلى لا يكون صلاة فصل  
وعن ابي يوسف في النوادر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضا وشهد الجمعة قال ابو يوسف لا يكون هذا الذي شهد  
للمجموعة على فصل وقال فان كان الغسل لليوم فهو غسل تام وان كان للصلاة فانه شهد الصلاة على وضوء وكذا لو اغتسل للامر فقال  
وقرأنا اثر امره كان احرامه على وضوء امام خطب يوم الجمعة وحده عن محمد انه لا يجوز الا سجدة الرجال وذكر ابو حنيفة في المجموع  
انه يجوز وقال ابو يوسف لو كان هناك رجال فخطب ولم يسمعهم جاز ولا يضر تباعدهم رجل خطب يوم الجمعة فغير اذن الامام  
والامام حاضر لا يجوز ذلك الا ان يكون الامام امره بذلك اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث او جنب فاغتسل وصلى بالناس  
جاز ولو رجع الى منزله وجامع او تفدى ثم اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا ان يعيد الخطبة اذا خطب الامام يوم الجمعة فحدث  
فاستخلف من يشهد الخطبة لا يفتي حتى لا امر هذا الرجل ولا يشهد الخطبة ليعلم الجمعة بالناس لا يجوز لان التقويض الاول  
لم يفتي فلا يملك التقويض الا في غير ما لو امر بها او معقوها او كافر او امرأة فامر هؤلاء رجلا بذلك لا يجوز لان التقويض الاول

لم يفتي فلا يفتي الثاني وان احدث الامام بعد الخطبة فاستخلف من شهد الخطبة الا انه محدث او جنب فامر الخليفة رجلا من  
ليصل بالناس جاز لان التقويض الى الاول كان جازا وهذا لو اغتسل كان له ان يصلي فيما لا تقويض او غيره بخلافه اذا استخلف  
رجلا لم يشهد بخطبة لان التقويض اليه لم يفتي ولو احدث الامام في الصلاة فاستخلف رجلا لم يشهد بخطبة جاز لان الثاني  
بنى صلاته على عزيمة باشرها من استجمع شرائط الصلوة فكان الثاني مقام الاول ولهذا احدث الثاني الذي لم يشهد الخطبة في الصلاة  
كان له ان يتقبل وكذا لو احدث هذا الثاني كان له ان يستخلف اخر لان الثاني مقام الاول فيما لا يملكه الامام الاول  
اذا اذن الامام رجلا باقامة الجمعة كان ذلك اذا ناله في الخطبة وكذا لو اذن له ان يخطب كان اذا ناله باقامته الصلاة ولو قال  
اخطبهم ولا تغلظهم اجزاه ان يصلي بهم اذا خطب الامام يوم الجمعة فلما فرغ منها قدم عليه امير اخر فقدم وصلى بهم الجمعة  
لا يجوز لانه لم يخطب ولم يستمع الخطبة فان كان الامير الثاني صلى خلف الاول ولم يفرله جازت الجمعة ولو عزل الاول انقضى حكم  
الخطبة الاول وان لم يحضر الامير الثاني وصلى الاول الجمعة مع عليه بقدم الثاني جازت الجمعة ما لم يجلس الثاني في مجلس الحكم او يوجد  
منه ما يستدل به على عزل الاول اذا خطب الامام يوم الجمعة فاعدا او مضطجعا جاز لان الخطبة ليست بصلوة ولهذا لم يستدل بها الطهارة  
واستقبال القبلة اذا خطب الامام يوم الجمعة وفرغ منها فذهب ذلك القوم وجاء آخرون ولم يشهدوا الخطبة فصل في الجمعة  
جاز لانه خطب والقوم حضور فحقق الشرط وعن ابي يوسف في النوادر اذا جاء قوم آخرون ولم يرجع القوم يصلي بهم اربعا  
الا ان يعيد الخطبة ويستحب للقوم ان يتوجهوا الى الامام عند الخطبة لما روي عن الرهري وعطاء رعا انهما قالان كنت من السنة  
وعدا من جملة ذلك استقبال الخطيب عند الخطبة وتكلم الناس في التسبيح والتهلل عند الخطبة قال بعضهم من كان بعيدا عن الامام  
ولا يسمع الخطبة يجوز التسبيح والتهلل واجمعوا على ان من لا يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس تاخرة القرآن والتسبيح والذكر  
والتفقه قال بعضهم لا يستغل قراءة القرآن وبذلك الله تعالى افضل من الاضات وقال بعضهم الاضات افضل واما درسة الفقه  
والنظر في كتب الفقه وكتابه من اجابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب وهكذا روي عن ابي يوسف  
وانما من كان قريب من الامام يسمع صوته اختلفوا فيه عن ابراهيم النخعي وابراهيم بن مهاجر انها كانتا بطلان وقت الخطبة فقيل لاجرم  
النخعي في ذلك فقال في صلبت الظهر في داري ثم جئت الى الجمعة بعتة ولذلك تأويلنا احدثها ان الناس في ذلك الزمان كانوا  
فريقين فريق منهم لا يصلي الجمعة لانه كان لا يرى الجاير سلطانا وسلطانهم يومئذ كان جارا فانهم كانوا لا يصلون الجمعة لاجل ذلك  
وكان فريق منهم يترن الجمعة لان السلطان كان يخرج الجمعة عن قضاها في ذلك الزمان وكانوا يصلون الظهر في دارهم ثم يصلون مع الامام  
ويجعلونه سجدة وقال بعضهم مادام الخطيب في محرابه وانشاء عليه والوعظ للناس فليسمع الاستماع والاضافة اذا اخذ في مدح الظلمة  
والثناء عليهم فلا بأس بالكلام حينئذ قال شمس الائمة الحلواني الصحيح عندنا ان من كان قريبا من الامام يسمع ويسكت من اول الخطبة  
الى اخرها واستماع الخطبة افضل من ركعة السلام وتشميت العاطس والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف وهو قول الطحاوي  
اذا قال الخطيب في الخطبة يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما في نفسه ومشايعها قالوا بانه لا يصلي على النبي عليه السلام  
بل يسمع ويسكت لان الاستماع فرض والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ممكن بعد هذه الحالة ذكر في النوادر عن ابي يوسف اذا خطب الامام  
يوم الجمعة ثم تفرقوا وافتتح الخطيب ركعتين خفيفتين وطويلتين قال امره باعادة الخطبة وان لم يعدها اجزاه وكذا لو افتتح الصلوة  
فاستد ها بان يفتي على ركعتين وصلى اربعا فانه يعيد الخطبة وان لم يعدها اجزاه وكذا لو افتتح الجمعة ثم تفرقوا عن غير  
يوم فانه يفتي بغير الخطبة وان لم يعدها اجزاه ويقال الامام في الجمعة في كل ركعة بفاتحة الكتاب واي سورة شاء ويحرم  
بها واختلفوا في قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الجمعة روي انه كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة واليافقين وروي انه كان يقرأ  
سبح اسم ربك الاعلى وهل ايدك حديث الثانية **باب العيدين وتكبيرات ايام الشريعة**



لا يجزئ الخروج الى صلوة العيد الا على من يجب عليه بحقه ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة من المص والصلوات والاذان  
الاقبلين احدهما الخطبة والخطبة في صلاة العيد تحالف الخطبة في الجمعة من وجهين احدهما ان الجمعة لا يجوز فيها  
الخطبة وصلوة العيد تجوز فيها والثاني ان الجمعة تقدر الخطبة على الصلوة وفي العيد تؤخر عن الصلوة فان قدر  
الخطبة في صلوة العيد جاز ايضا ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة بخطبة صلوة العيد خطبتين كما هو المعتاد ويجلس بينهما  
خفيفة ويكثر في الخطبة في العيدين وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن لا ينبغي ان لا يكون اكثر الخطبة التكبير ويكثر  
في عيد الاضحية اكثر ما يكبر في خطبة عيد الفطر ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد لانه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولا على عهد الخلفاء ومنه واختلف المشايخ في ما المنبر في الجبابة قال بعضهم لا يكره كليا يحتاج الى ارجائه وقال بعضهم يكره  
ويخطب قائما وعلى دابة كاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكثر من يذهب الى العيد يوم الاضحية ويجزئ بذلك ولا يكبر يوم الفطر  
في قول ابن حنبل وهل يكبر في يوم الاضحية في الاسواق قال الفقيه ابو جعفر سمعت ان مشايخنا يرون ذلك بدعة والشيعة ان يخرج  
الامام الى الجبابة ويستقل غير يصلي في المص بالضعفاء والمرضى والاعترا ويصلي هو في الجبابة بالاقراء والاعتقاد وان كان  
احدا كان له ذلك ولا يخرج الشواب من النساء في جميع الصلوات واما العجائز قال ابو حنيفة يخرج العجوز في العيدين والعتا  
والعجوز لا يخرج في الجمعة والظهر والعصر والغرب وقال ابو يوسف ومحمد للعجوز ان يخرج الى الجماعة في جميع الصلوات واجوز  
على العجوز ان تشارك في يوم الجمعة ولا تخلو بامر رجل شابا كان او شيخا ولها ان تصلي في الشيوخ ولا يخرج العبد الى العيدين والجمعة  
بغير اذن المولى واذا اذن له مولاه اختلفوا فيه قال بعضهم له ان يتخلف ولا يخرج وقال بعضهم عليه ان يخرج اذا اذن  
المولى وان لم ياذن له المولى لكن يعلم العبدان لو استاذنه ياذن له لا ينبغي له ان يتخلف عن الجمعة والعيدين وان علم انه  
لو استاذنه يكره وباقى فانه لا يشهد الجمعة والعيدين وكذا المرأة اذا ارادت ان تقوم بصلوة العبدان زوجها فان علمت  
انها لو استاذنت زوجها ياذن لها كان لها ان تقوم بوقت صلوة العيد بعد ما ارتفعت الشمس قدر ربح او يحسن الى ان  
تزل الشمس والافضل ان يغسل الاضحية ويؤخر الفطر وليس لصلاة العبدان اذان واقامة بخلاف الجمعة ولا يطوع في الجبابة  
قبل صلوة العيد وله ان يطوع بعدها والافضل ان يصلي اربع ركعات فان تطوع في بيته قبل الخروج الى المصلي اختلفوا  
فيه قال بعضهم يكره ومن خرج الى الجبابة ولم يدرك الامام في شئ من الصلوة ان شاء انصرف الى بيته وان شاء صلى ولم ينصرف  
والافضل ان يصلي اربع ركعات في صلوة الضحية لما روي عن ابن مسعود انه قال من فاتته صلوة العيد صلى اربع ركعات  
يقرب في اول سجدة اسم وفاتته الشمس وضحتها وفي الثالثة والبيل اذ يغشي وفي الرابعة والفهي وروي في ذلك عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وعدا جيلاد وفواجا جيلاد رجل احدث في الجبابة قبل الصلاة ان خاف فوتر الصلاة لو استغفل بالوضوء كان له ان يصلي  
بالتيمم بلا خلاف وان احدث بعد الشروع كان له ذلك في قول ابو حنيفة ومن تكلم في صلاة العيد بعد ما صلى ركعة لا قضاء عليه  
في قول ابو حنيفة قال الفقيه ابو جعفر سمعت ان في مثل خلافا بين ابو حنيفة وصاحبيه على قول صاحبيه يلزمه القضاء باربع ركعة  
اخرى اذا احدث في صلاة العيد لم يجز له عند ابو حنيفة ان يصلي سجدة لان عذره اذا لم يجز له ان يصلي اقل من تسعة ركعات الصلاة اصلا  
وعندهما لو فاتته الصلوة يكتفي بالقضاء فلا يتيمم واما كيفية صلاة العيد ما قاله ابن مسعود رمح بكبر في العيدين تسع تكبيرات  
خمس في الفطر واربعة في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبير الزكوع فتكون الزوايد ست تكبيرات في كل ركعة ثلث تكبيرات رواه  
وبوالباقين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى والقراءة في الثانية وهو قول اكثر الضعفاء ومنه اخذ اصحابنا ومنه ان  
المهر والتكبير بدعة فلا يؤخذ الا بما انفق عليه الضعفاء ومنه ومن ابراهيم بن يوسف في المشهور في رواية يكثر ثنتي عشرة تكبيرة  
تكبيرة الافتتاح وتكبير الزكوع منها فيكون الزوايد تسع تكبيرات خمس في الاولى واربعة في الثانية وفي رواية يكثر ثلث عشرة

ثلاث اصلها وعشر زوايد خمس في الاولى وخمس في الثانية ويبدأ بالتكبير في كل ركعة وعن ابو يوسف في رواية كما قال ابن عباس في  
والاثمة في زمانا يكبرون على ابراهيم بن عباس من لان الخلفاء شرطوا عليهم ذلك واخذوا بالرواية الاولى في عيد الاضحية وبالثاني  
في عيد الفطر وابو حنيفة سوي بين تكبيرات العيد وبين تكبيرات ايام التشريق يبدأ بعد صلاة العجوز من يوم عرفة ويقطع يوم صلوة  
العصر من يوم النحر واخذ بالاول فيها واما اخذ بالاكثري في تكبيرات ايام التشريق فقل لا يبدأ بعد صلوة العجوز من يوم عرفة ويقطع  
بعد صلاة العصر من ايام التشريق لقولها واذا ذكر الله واذا ما معدون واذا ما ايام التشريق ويرفع يديه مع كل تكبيرة في قول  
ابن حنبل ومحمد الا في تكبيرة الزكوع وان صلى خلف الامام لا يرى رفع اليدين في التكبيرات يرفع المقتدي ويقرأ في العيدين في كل ركعة  
بفتح الكتاب وسورة شاء ويؤخر التكبيرات عن ثناء الافتتاح وان ادرك الامام في التشهد او بعد السلام وفيه يعود السهو  
فانه يصلي كعتين ويكثر برأيه نفسه فان فاتت صلوة الفطر في اليوم الاول بعد يصلي في اليوم الثاني وان فاتت بغير عذر لا يصلي  
في اليوم الثاني وان فاتت في اليوم الثاني بعد زوايد بغير عذر لا يصلي بعد ذلك واما عيد الاضحية فان فاتت في اليوم الاول بعد زوايد بغير  
عذر يصلي في اليوم الثاني وان فاتت في اليوم الثاني بعد زوايد بغير عذر يصلي في اليوم الثالث فان فاتت في اليوم الثالث بعد زوايد بغير عذر  
لا يصلي بعد ذلك اما ما صلى بالناس صلوة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال عاد الصلاة وان علم بعد الزوال  
خرج من العود صلى فان علم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحية وعلم بعد الزوال وقد خرج الناس جاز مج  
من ذبح ومخرج من العود يصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس فان زالت الشمس خرج من العود يصلي ما لم تزل  
الشمس فان علم بعد ما زالت الشمس في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك وان علم يوم النحر قبل الزوال اذ ادى في الناس بالصلوة وجاز في  
من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس ولا يصلي صلوة العيد كبا كما لا يصلي الجمعة والمكثورة بخلاف  
صلوة الجبابة لانها ليست بصلوة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ وفي الروايات الظاهرة اذا صلوا على جنازة ركبنا في القبا  
يجوز وفي الاستحسان لا يجوز والسهو في صلوة العيد وصلوة الجمعة والمكثورة سواء وصلوة التطوع سواء ومشاغباتها سواء  
لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة كبا يقع الناس في الكفنة **باب في غسل الميت وما يتعلق به**  
**من الصلوة على الجنازة والتكفين وغير ذلك كل مسلم مكلف قتل ظالم لم يجز عنه دمه**  
بدل هو مال ولم يرت لم يغسل قتله اهل البغي وقطاع الطريق او اهل الحرب يسلح او بغير سلاح المسلم اذا قتل نفسه  
في قول ابو حنيفة ومحمد يغسل ويصلي عليه اذا مات الاثنا لالباس بان يؤذن في ابيه واخوانه بوعده ويكره الذاب في الاسواق  
وكيفية الغسل ان يجرد الميت عذرا ويوضع على عورة خرقه قدر رباح تستر من ثيابه الى ركبته وتستركبته في رواية الحسن  
عن ابو حنيفة لان النظر الى عورة الميت حرام لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنظر الى عورة اخيك حتى وميت وفي ظاهر الرواية يوضع خرقه تستر اسوة  
وحدها ثم يغسل ما تحت الخرقه لكن لا يغسل السوء بيده ولا يمسها بل يجعل يده خرقه ويغسل سواها تلك الحققة كبا ليس  
عوده بغير خرقه كما لو مات المرأة بين اجانب يمسها اجنبي بخرقه عند الضرورة ثم يوضا وضوءه للصلوة الا اذا صغيرا  
لا يصلي فلا وضوء ويبدأ باليمنى من اعضاءها بما لا يغتسل في حياته ولا يغمض ولا يستنشق ومن العلم من قال بعمل الغاسل  
خرقة في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهاثة ولشنته ويدخل في ثيابه ايضا وعليه الناس اليوم ثم يغسله كما هو المعروف السقط  
الذي لم يتم اغصافه لا يصلي عليه باق الروايات واختلفوا في غسله والمختار ان يغسل ويدفن مغسوا في خرقه وان سقط  
من بطن انه ميتا يغسل ويكفن ولا يصلي عليه وفي تسمية كلامه اذا جرى الماء على الميت واصابه المطر عن ابو يوسف لا يوجب  
غسل الميت لان امرنا بالغسل واصابة المطر جريان الماء ليس بغسل الغريق يغسل ثلثا في قول ابو يوسف وعن محمد في رواية  
ان نوى الغسل عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم يول يغسل ثلثا وعنه في رواية يغسل مرة واحدة اذا غسل الميت



ثم خرج من نجاسة لا يعاد الغسل الصغير والصغيرة اذا لم يبلغا حد الشهوة فغسلها الرجال والنساء لانه ليس  
لاعضاءها حكم العورة وفي الاصل قال بل ان يتكلم وعزاي يوسف كونه ان يغسلها الاجنبى المحصى والمجرب كالغسل  
ويستعمل الخنثى وقيل يغسل في ثيابه اذا كان المرأة محرم يمسها باليد واما الاجنبى فخفة على يده ويغسل بصره عن ذراعيها  
وكذا الرجل في امرأة الا في غرض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز رجل مات ولم يجد واما قيمته وصلواته فمما  
ما غسل ويصلى عليه ثانيا في قول ابى يوسف وعنه في رواية يغسل ولا تقاد الصلوة بمنزلة جنب يتيم وصلواته فمما  
وعن محمد في ميت دفن قبل الغسل واما اهل التراب فيصلى عليه ولا ينشئ وعن محمد في النوار اذا كفن الميت وتوفي من عضو  
لم يغسل يغسل ذلك العضو وان بقي اصبع ونحو ذلك لا يغسل ميت غسله اهل من غير نيت الغسل اجزاء ذلك اذا مات  
الرجل وليس له رجل تيممه امته او امته غيره بغير ثوب الا من يتيق بكونه ولا تغسل الامة مولاها وكذلك ام الولد وعن  
ابى يوسف المحرمه والصائغ ان تغسل رجلا اذا مات الرجل عن امرأة فغسلت ابى الميت او ارثت ابى العياذ بالله او دفنت محرمه  
بينها سبب من الالباب يجوز لها ان يغسلها اذا طهر الرجل ثم مات عنها كان لها ان يغسلها اذا طهر الرجل عن امرأة ثم مات  
عنها كان لها ان تغسله من كونه الرجل اذا تزوجت بزوج ودخل بها حتى وجبت عليها فزوجها ورثت الى الزوج الاول فان عنها  
وهي في العدة من نكاح ما سلم يكن لها ان تغسله وان انقضت عدتها في حياة او بعد وفاته كان لها ان تغسله رجل له امرأتان  
فقال احديكما طاق ثلثا ثمرات قبل ان يتيق لم يكن لراصة منها ان تغسله ولها الميراث وعليها عدة الوفاة والطلاق  
اذا مات الرجل عن امرأة واحتمل الجوسية لا تغسله وان سلمت كان لها ان تغسله اذا مات الرجل عن امرأة واختها في عدة  
لم تغسله وان انقضت عدة اختها كان لها ان تغسله اذا مات الرجل فقامت امرأتان اختان كل واحدة منها بينة انه  
تزوجها ودخل بها ولا يعلم ابناهما الاول لم تغسله واحدة منها وميراث امرأة واحدة بينهما وينبغي ان يكون غسل الميت على الطهارة  
ويكره ان يكون جنبا او حائضا ولا بأس بلبس الحائض والجنب عده وقت الموت امرأة ماتت والولد يضرب بطنها قال محمد يتيق  
بطنها ويخرج الولد ولا يصح الا ذلك اذا عاتى المرحوم في المعركة يوما غسل وان عاش اقل من يوم لم يغسل في قول محمد وهكاهذا روي  
الحسن عن ابي جراح وادجرج الرجل فتم غسل قبله ثمرات غسل الا ان يسقط في الموضع الذي جرح فيه فيموت فيه فلا يغسل ومن يصب  
بوصية غسل قال الفقيه ابو جعفر انما تبطل الشهادة بالوصية اذا زاد الوصية على اثنين اما الكلمة والكلمتان لا تبطل انهما  
ومن قدر في حالته ان يغسل نفسه باذن امه سيفه او سهمه غسل في قول محمد ولا يغسل في قول ابى يوسف ويغسل من قتل بالبحر ونحو  
ذلك في غير الحاربة في قول ابى حنيفة لان هذا القتل يوجب له عده ومن قله السبع او اخترق النار او تروى من جمل او مات  
تحت دمه او قتل بغير ما من وجها او قتله انسانا فاعان نفسه او ماله غسل ومن قتل ابنا او قتل المرأة زوجها ولها من ولده  
لم يغسل لان قله وقع موجب القصاص واما وجبت القبة لتقدير استيفاء القصاص وليس في غسل الميت استعمال القطن في الرضا  
الظاهر موافق لابي يوسف انه يجعل القطن المخلوج في نحره وفه ويعصره قالوا يجعل في صاخ اذ فيه ايضا وقال بعضهم في برة ايضا  
وهو قبيح ويكفن الميت كفن مثله وتفسيره ان ينظر في ثيابه في حياته يخرج البعثة والعبيد فذلك كفن مثله اكثر ما يكفن  
فيه الرجل ثلثة اقرباء ليس فيها عامة عذبا واستحسنها المتأخرون وهو مروي عن عمر بن الخطاب وادناه في الرجل ثوبان  
فيمس لثافته وكفن امته المرأة حسن طاروا او روي عن علقمة وخرقة تربط طرفي ثديها وبطنها وكفن الكفاية لها ثلث قميص  
وازار ولفافة فان كان بالمال كثرة وبالثوب ثلثة فلكفن الستة اولى وان كان على العكس كفن الكفاية اولى والمأهق في الكفن  
بمنزلة البائع والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالاحسن ان يكفن فيما يكفن البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز ويقدم الكفن  
من التركة على ما روي عن النبي وان لم يترك الا الكفن على من يجيب عليه النفقة الا الزوج في قول محمد وعلى قول ابى يوسف يجب الكفن

على الزوج وان تركت مالا وعليه الكفن وآداب الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد قسم ماله فالكفن  
يكون على الوارث دون الغراء واصحاب الوصايا وان لم يغسل التركة من الدين فان لم يكن الغراء قبضوا دينهم بيدا بالكفن  
وان كانوا قبضوا دينهم لا يستر من ثمنه لرواى مالك الميت معقن الرجل اذا مات ولم يتوكل شيئا وله خالة موسرة ومولاه الذي  
اعتقه قال محمد كفن على حالته وعن ابى يوسف في النوار اذا مات المرأة وترك ابنا او ابنة فغسلها عليها على قدر ميراثها وان لم يترك  
الميت مالا ولم يكن هناك احد يجب عليه نفقة في حياته كان كفن على الناس وان لم يقدر واسألوا الناس فروق بين هذين الميت  
اذا لم يجد ثوبا يصلى فيه يس على الناس ان يبالوا له فبالا لان الميت قد غلب على السؤال بنفسه بخلاف الميت رجل مات في مسجد فمقام  
احدم وجع الدرام لتكفينه ففضل من ذلك شيء ان عرف صاحب الفضل ردة عليه وان لم يعرف كفن به محتاجا اخر وان لم يقدر  
على صرفها الى الكفن يتصدق بها الى الفقراء رجل كفن ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان يأخذه منه لانه ما زال  
عن ملكه الى الميت وان وهبه للورثة وكفنه للورثة فالورثة احق به وكذلك لو كفن ميتا فافتقره سبع كان الكفن له لا يبقى  
على ملكه حتى يريان وميت وبها ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للميت فله ان يلبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه وان  
كان ملكا للميت والميت وارثه كيف في الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث من لا يحجر النفقة في حياته كالاولاد الاحكام وقفا  
والاخوال والخالات لا يحجر على الكفن ثوب الجارية اذا تحرق ولم يبق صالحا لما اتخذ ليس للميت ان يتصدق به بل يبيعه  
ويصرف ثمنه في ثوب آخر يجوز الاستيجار على رجل الجارية وحفر القبر ولا يجوز غسل الميت وبعض المشايخ جوزوا  
ذلك ايضا الستة في رجل الجارية عندنا ان يحملها اربعة نفر من جرائنها الاربع يضع مقدمهم على عنقه ثم مؤخرها على عنقه ثم  
مقدمها على سياره ثم مؤخرها على سياره وروي ابو يوسف عن ابى حنيفة عدا انه فعل كذلك ويكره ان يضعها على اصل العنق  
ويقوم بين العمودين ويسرع بالجارية وعيشي بها لا بحيلة ولا ابدا كيلة يتحل الميت والمشي خلف الجارية افضل من  
المشي امامها ما لم يتباعد عن العمود ولا ينبغي ان يتقدم ركبتهم ولا بأس بالركوب في الجارية والمشي افضل ويكره ان يتقدم  
الجارية راكبا ويكره النوح والنياح وشق الحبوب ولا بأس بالكاكادبار سال الدومع فان كان مع الجارية نائحة او صائحة  
زجرت فان لم يترج فلا بأس بالمشي معها ويكره نزع الصوت بالذكر فان اراد ان يذكر الله تعالى ذكره في نفسه وعن ابراهيم  
كانوا يكرهون ان يقول الرجل وهو عيشي معها استغفر الله وغفر الله لهما ولا يرجع عن الجارية قبل الدفن بغير اذن اهلها  
واذا القوم في المصلى فجاءت الجارية قال بعضهم يقومون لها اذا راوها قبل ان توضع الجارية عن الاحاق وقال بعضهم لا يتيقن  
وهو المصيح وهذا شئ كان في الابدان ثم نسخوا واختلف الروايات فمن هو الحق بالصلوة على الميت ذكر في شرح الصلوة لشيخ  
الائمة الحلواني امام الحق اولى من ابى الميت لانه يتقدم ويصلى من غير تقدير احد وفي رواية الحسن ع ابي حنيفة الاجابة ولا يشقة  
امام الحق الاجابة ان لا يصح عدم امام الحق ابى الميت او من يار العصاب وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل السلطان  
حق بالصلوة على الميت اذا حضر امام الحق فغسل الوالي ولا يتقدم احد غير السلطان وغير امام الحق الاماذا والولى وقال الفقيه ابو جعفر اذا  
حضر السلطان يقدمه الاوليا فيصلى عليها وان حضر والى المصر والقاضي فالوالى اولى ان يتقدم وان لم يحضر القاضي ولا والى  
وحضر صاحب الشرطة وامام الحق ففما حيل شرط اولى ان يتقدم وان كان لوالى المصر خليفة فلم يحضر والى وحضر خليفة فليقله اولى  
بالنقد بعض القاضى ومن صاحب شرط وان لم يحضر والى ولا خليفة ولا قاضى ولا صاحب شرط وحضر الاوليا واما الحق فينبغي الاوليا  
ان يتقدم واما امام الحق وان لم يحضر امام الحق وحضر المؤذن فليس الاوليا بتقديمه وان حضر والى وخليفته والقاضى وصاحب شرط  
وامام الحق والاوليا فابى الاوليا ان تقدموا احد من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فله ان يتقدموا من شاءوا  
ولا يتقدم احد من هؤلاء التباذنه وهذا كله قياس ابي حنيفة وابى يوسف وزفر مات جردا اخوان لابي وام فالأكبر اولى



وان اراد الاكبر ان يتقدم غيرهما فلا يصح ان يمنع فان قدما كل واحد منهما رجلا آخر فالذي قدس الاكبر اولى وكذلك  
الاجن الاكبر مع الاصغر وكذلك ابناء العم عند عدم غيرهما فان كان الاخ الاصغر لاجل وام والاخ الاكبر لاجل الاصغر  
اولى وان كان الاخ الاصغر قد مر غيره ليس للاخ الاكبر ان يمنع لانه لاحق للاخ لاجل مع الاخ لاجل وام فان كان الاخ لاجل  
وام غايبا فكتب ان يتقدم فلان ان مات فلان فلا يخلف الاكبر ان يمنع لانه لاحق للاخ لاجل مع الاخ لاجل وام فان كان الاخ لاجل  
على ان يقدم فكتب ان يتقدم فلان ان مات فلان فلا يخلف الاكبر ان يمنع لانه لاحق للاخ لاجل مع الاخ لاجل وام فان كان الاخ لاجل  
ثم الاجن ان كان من غير الزوج فان كان الاجن من الزوج فالاجن اولى من الزوج وعن ابي يوسف ماتت ورجع فاباح بالصلوة عليها  
وابن المولى والمولى حاضر في المصاهرة يحضر جنازتها فان المولى حق من الزوج بعد مات فاختصم في الصلاة عليه المولى واب العبد وابنه  
وهاجران فالمولى حق بالصلوة عليه وكذلك المكاتب اذا مات من ذل وان ترك وفاء او اذيت كتابته او كان المال حاضر الا يخاف  
عليه التلف فالاجن اولى بالصلوة عليه ويكره ان يتقدم حقه وهو المكاتب وان كان المال غايبا فالمولى حق بالصلوة عليه ولا يرفع  
الايدي في تكبيرات الجنازة التي تكبرها الا في افتتاح عند مشايخنا وبعض مشايخنا يرفعون ايديهم برفع الاديء رجل ادرك  
اول التكبير من صلاة الجنازة ولم يكبر حتى كبر الامام كبره ولا ينتظر التكبير الثانية لان محلها قائم فان لم يكبر حتى كبر الامام  
الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاوى حتى يكلم الامام لانه لو كبر الاوى كان قاضيا والمقتضي لا يستعمل بقضاء ما سبق  
قبل فراغ الامام وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام اربع كبرته ولا افتتاح قبل ان يكلم الامام ثم يكبر ثلثا قبل ان ترفع الجنازة  
متابعا لاداءها فاذا رفعت الجنازة من الارض قطع التكبير وعن ابي حنيفة اذا لم يكبر حتى كبر الامام اربع فاته صلوة الجنازة  
فان كبر مع الامام التكبير الاوى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرها ثم يكبر مع الامام واذا كبر الامام على جنازة تكبيرة او  
تكبيرتين فجاء رجل لا يكبر هذا الرجل حتى يكبر الامام فيكبر معه بالافتتاح ويكون مسبوقا بأكبر الامام قبل الجنازة من كان حاضرا  
فانما في الصف ولا يكبر مع الامام للافتتاح مع الامام تعافلا او كما في النية فانه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام واذا اكبر الامام  
في صلوة الجنازة حسا عن ابي حنيفة في رواية ان المختار ان لا يتابعه في التكبير الخامسة وينتظر فاداسم سلم معه  
رجل كبر على جنازة امرأة فحضرت جنازة رجل فكبى نوبه ونوى ان لا يكبر على المرأة فقد خرج من صلاة المرأة الى صلاة الرجل وان  
كبر الثانية نوى بها عليها لم يكن خارجا من صلاة المرأة الى صلاة الرجل الا بنوى بالصلوة عليه وحده بمنزلة ما لو شرع في رقبته  
فلما صلى بعضا كبى نوبه في رقبته وانقطع لا يكون خارجا من الرقبة الى الشق وكذا لو كبر على جنازة فاني جنازة اخرى فانه  
يمضي في الاوى ويستقبل الصلوة على الثانية فان كبر فهو على هذه الوجه ان نوى الاوى ونوى بها او لم ينو شيئا كان في الاوى الا اذا كبر  
بنوى الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاوى وعن ابي يوسف اذا كبر بنوى بصلوة الجنازة جازع الشق اذا صلى المريض  
على جنازة قاعدا وهو وليها والقوم خلفه قيام جازع قال محمد لا يجوز ويدعون في صلوة الجنازة بالادعية المعروفة ولا يقرأ بغيرها  
الكتاب فان قرأ بنية الله لا بأس به وان قرأ بنية القرآن كره ذلك قال شمس الامة الحولاني من اصحابنا من قال قراءة الفاتحة  
في الشفع الثاني من ذوات الاربع يكون على وجه الدعاء والثناء لا على وجه القراءة وعن محمد اذا اشترى الرقيق الصغار فو ار الحرب  
خات منهم في دار الحرب لا يصلي عليه اذا ارتد الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم الصلاة عليه  
فيما لم يحكم الميراث رجل مات في غير بلده فصل على غيره ثم اهل فله فله الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان او القاضي لا يعاد  
واذا صلى على جنازة عند غروب الشمس او عند طلوعها او عند انزالها لا يعاد بعد ذلك اهل البقي اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم  
وان قتلوا بعد ما وضع الحرب اوزارها يصلي عليهم وكذلك قطع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان اخذهم الامام  
ثم قتلهم يصلي عليهم وحكم المقتولين بالعصبة حكم قطع الطريق والمكربون في المصرا بالبل بمنزلة قطع الطريق

والذي صلى عن ابي حنيفة فيه رواية روى ابو ثماله لا يصلي عليه ومن قبل مظلوما يصلي عليه ولا يفضل ومن قبل طالما فضل ولا يفضل  
رجل من على جنازة والولى خلفه ولا يكره بذلك ان يتابعه وصلى معه لا يعيد الولى وان لم يتابعه فان كان المصلي سلطانا او الامام الاظم  
او القاضي او اهل المصر او امام حجة ليس للولى ان يعيد في ظاهر الرواية وان كان غيرهم فله لاعادة جنازة شاحرا في القوم فقام رجل  
ليس بولى وصلى وتابعه بعض القوم في الصلاة عليها فقامت ثمانية وان احب الالاء اعادوا والصلوة ولا ينفى الامام الميت في تسليمي  
الجنازة بل بنويين عن عبيد بالتسليم الاوى ومن عن يسار بالتسليم الثانية ويسم بعد تكبيرة الرابعة ولا يقول ربنا اتنا في الدنيا  
حسنة واذا انتهت الجنازة الى القبر كره المجلس للقوم قبل ان يوضع عن اعناق الرجال فاذا وضعت عن الاعناق جلسوا وبكره القام  
والسنة في القبر عند المحدث فان كانت الارض خرة فلا بأس بالشق وحكى عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه جواز لقائه اذا بورت  
في بلاد نال رعاوة الارض قالوا لو اتخذوا بورت من جديد لا بأس به لكن ينبغي ان يفرش في القبر ويطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل  
اللبن الخفيف على بين الميت ويساره ليصغر منزله الحمد ويكره الاجتر في الحمد اذا كان على الميت اما في ما رواه ذلك لا بأس به ويجب  
اللبن والقصب وان يكون القبر سماء ارتفاع من الارض قدر شبر ويوش عليها الماء كيلا ينشئ بالرجع وان كتب على قبري او وضع الحجر  
لا بأس بذلك عند بعض ولا يحصى القبر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن التخصيص والتفضيز وعن النافق القبر قالوا اراد بالبناء  
الاسقاط الذي يجعل على القبر ويدار ما روى عن ابي حنيفة انه قال لا يحصى القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسقط ويدفن الميت  
القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر على جنازة الميت مستقبل القبلة ومن الناس من قال يسلم سلا وتفسيره ان يوضع الجنازة عند اخر القبر  
حتى يكون راسه بازا موضع قد يسلم من القبر ثم يسلم الى القبر وعندنا يوضع الجنازة على راس القبر من قبل القبلة ثم يوضع في القبر وهذا  
اولى لانه اذا اخذوا من قبل القبلة يكون وجهه الاخذين الى القبلة واذا وضعوه في القبر قالوا بسم الله وعلى حلة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغطى واخذت بالشفقة وان وقع في القبر فاعلم بذلك بعد ما هالوا  
عليه التراب ينشئ ويسحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدس اوسدين  
فلا بأس به وكذا الوات في غير بلده يسحب تركه فان نقل الى مصر اخر لا بأس به لما روى ان يعقوب مات بمصر ونقل الى الشام وموسى  
نقل بآبوت يوسف عليه السلام من جيش الى الشام بعد زمان وسعد بن ابى وقاص ومات في ضيقة على اربعة فراسخ من المدينة ونقل على  
اغاق الرجال الى المدينة وبعد ما دفن لايحس اخرجاه بعد مدة طويلة او قصيرة لا يعذر والعذر ما قلنا قال شمس الامة السرخسي وهو  
قول محمد في الكتاب لا بأس ان ينقل الميت قد رسل وميلين بيان ان النقل من بلد الى بلد مكروه امرأة ماتت ولدها في غير بلدها  
ودفن فادارت ان تنشئ القبر وتعمل الميت الى بلدها ليس لها ذلك لما قلنا حامل ماتت وقد اقي على حملها تسعة اشهر وكان الولد يتحرك  
في بطنها ودفنت ولم يشق بطنها ثم ربيت في المنام انها تقول ولدت لابنك القبر لان الظاهر لو ولدت كان الولد ميتا ولا بأس  
عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين لانه لما حرمت ايدؤهم في حياته يجب صيانة عن الكسر  
بعد موته ويكره العقود على القبر ولو وجد طريقا في القبر وهو يظن انه طريق احد ثمة لا يمضي في ذلك وان لم يقع ذلك في ضيقه لا بأس  
بان يمضي في يديه ويكره قطع الحشب والحشيش من القبور فان كان يابسا فلا بأس به لانه ما دام رطبا يسحب فيون من الميت عسى وعن هذا قالوا  
لا يستحب بلع الحشيش الرطب من قبره حاجته اذا قل المحدث بحفر حفيرة وبلغ فيها كالكلب ولا يدفع الى من انقل الى دينهم ليدفنوه  
بخلاف اليهود والنصارى مات رجل في السفينة فانه يغسل ويكفن ويصلى عليه ويلقى في البحر ولا بأس بان يدفن اثنا او ثلثة او خمسة  
في قبر واحد عند الفروقة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات **كتاب الصوم**  
قال مولانا رحمه الله في كتابه بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان صيا والظاهر وقام الليل وبدان بالصوم لانه اهمه  
انا الصوم فهو مشتمل على فصول **الفصل الاول** في رؤية الهلال ومن يحجج عليه الصوم ومن لا يجب







اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في كل اليوم ولو اسلم النهر في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائعا عند يوسف حتى لو افطر بزمه الفقه خلافا للزفر لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار في حكم النية فكذلك في حكم الاصلية **الفصل الثاني في النية** لا يصح الذخول في الصوم الا بالنية عندنا وعند زفر اذا كان صحيحا ميقنا في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم وعندنا لا تكفي نية واحدة لجميع الشر ويجوز الصوم بطلق النية وبالنية قبل الزوال وبنية صوم اخر عندنا وعند الشافعي لا يصح الا بنية الغرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا وعند النذر المعين يصح بطلق النية ونية التطوع واذا نوى القضاء او الكفارة في اليوم الذي نذر ان يصوم فيه كان صومه عما نوى وكل صوم ليس له وقت معين كالقضاء والنذر المطلق والكفارة لا يجوز بنية مطلقة المرض او المسافر اذا نوى في رمضان عن واجبا كان صومه عما نوى عندنا وحده وعندنا يجب ان يكون من رمضان وان نوى التطوع في رمضان فحقا في حقه في رمضان واما ان يقع عن التطوع في رواية عن رمضان ولو نوى قضاء رمضان والتطوع كان من القضاء في قولنا يوسف لانه اقوى وعندنا عند يقع عن التطوع لان النيتين تدافعا فيبقى مطلق النية يقع عن التطوع ولا يوجب قضاء ولا نية التطوع للتطوع غير محتاج اليها فقلت فيجب نية القضاء فيقع عن القضاء ولو نوى قضاء رمضان وكفارة التطوع كان من القضاء استحسانا وفي القياس يكون تطوعا وهو قولنا لان النيتين قد تدافعا فصار كانه صام مطلقا وجه الاستحسان ان القضاء اقوى لانه حتى نية ككفارة التطوع قوله فيخرج القضاء وعن محمد بن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة التين يقع عن النذر كل صوم لا يتاخر الى بنية من الليل كالقضاء والنذر فان نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب ان النية بالصوم لا تقيد بما نية الفطر في النهار لا تفطر هذا خلافا للشافعي اذا وجب على انسان قضاء يومين من رمضان واحدا فاراد ان يقضيهما بيومين قل يوم وجب عليه قضاء . من هذا رمضان وان لم ينو ذلك اجزاء وان كانا من رمضان بنوى قضاء رمضان الاول فان لم ينو ذلك اختلف المشايخ فيه والتجديد انه يجزيه اذا افطر في رمضان متوقفا وهو فقير فصار احدا وستين يوما للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز ذلك كذا ذكره الفقيه ابو البيث وصار كانه نوى القضاء في اليوم الذي لم يستين يوما من الكفارة اذا نوى في رمضان قبل ان يغيب الشمس ان يصوم غدا فقاموا وغفلوا عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن صائعا في هذا لان نوى بعد غروب الشمس ان يصوم غدا اذا ارتد عن الاسلام والعبادة في اول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام بنوى صوم قبل الزوال فهو صائم وان افطر عليه القضاء دون الكفارة رمضان ومساخره بنوى الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر في اليوم الذي يصوم فيه ما وجب اخذ الحسن القابض المطلق اذا ارتد عن الاسلام والعبادة ثم رجع الى الاسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر لا يكون صائعا ولا قضاء عليه ان افطر وقال ابو يوسف يكون صائعا وعليه القضاء اذا افطر رجل افطر في رمضان سبعين ومائة فصار شهرين بنوى القضاء عن الشهر الذي عليه وهو ربيانية رمضان سنة احدى وتسعين ومائة قال ابو حنيفة يجزيه وان صام شهرين بنوى القضاء عن شهرين ومائة وهو ربيانية رمضان سنة احدى وتسعين ومائة قال ابو حنيفة **في المعدل الذي ينبغي افطاره في الاحكام المتعلقة به** رجل خاف ان يفطر بزيادة عينه وجها او خاف شدة كان له ان يفطر وكذا الحامل والمرضع اذا خافت على نفسها او ولدها وكذا الامة اذا ضغفت البطن والخبر وغسل الثياب ونحو ذلك ان صارت بحال خافت على نفسها فافطر فغلبت عليها الكفارة دون الكفارة وكذا اذا درغته حبة فافطر بشرط ان لا يكون فانما كان ذلك لانه لا ينفعه فلا بأس وكذا الرجل اذا كان بازا العروق وهو يحيا الضعف على نفسه فله ان يفطر فيما كانا او مسافرا من رمضان في شهر رمضان لا يمكنه ان يصلي فاما وان لم يصم يمكنه ان يصلي فاما فانه يصوم

ويصل في اعداء العبادتين رجل بحتى غبت فافطر على ان يومه يوم المرض وما خفيه كان عليه الكفارة وكذا اذا افطر المرأة على ان يومها يوم حيض فلم تحض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الاقطار في يوم ليس فيه شبهة الا بوجه قال معلنا منه هذا اذا نوى الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة المسافر اذا نذر شيئا قد نسيه في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياسا لانه يقسم عند لكل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقياس اخذ الصائمين المستطوع اذا دخل على اخوانه فساله ان ياكل لا بأس بان يجيبه وان كان صائعا عن قضاء رمضان كره له ان ياكل ولو حلف رجل بطلا في امره ان لم يفطر فلان فان كان فلا ينطبق ما يفطر لمحق اخيه الخائف وان كان صائعا عن القضاء لا يفطر رجل افطر في رمضان لم يكن عليه القضاء ولا يجوز له الغدقة فان مات قبل ان يبرأ لاشي عليه لانه لم يدرك عدة من ايام اخذ وعليه يوم بالغدقة ويعتبر ذلك من ثلث ماله عندنا وان لم يوص وتبرع الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير ابعاد عندنا خلافا للشافعي اذا افطر المريض ايا ما شرفه ايا ما شرفه لزمه القضاء بقدر ما صح لانه لم يقدر على القضاء الا بقدر ما ادرك اذا وجب على الرجل القضاء بان افطر بعد او بغير عذر ولم يقص حتى عجز وصار شيئا فانيا بحيث لا يبرأ من يومه يجوز له الغدقة وانما يجوز الغدقة عن صوم هو اهل نفسه وهو صوم رمضان عند وقوع الياس عن القضاء بطل لكل يوم نصف صاع من الحنطة ويجوز فيها ما يجوز في صدقة الفطر الا ان في الغدقة يجوز لها ما لا بوجه اكلتان مشبعتان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر ومن وجب عليه كفارة العيمين او القتل اذ لم يجد ما يكفره وهو يخرج كبير او لم يصم حتى صار شيئا فانيا لا يجوز له الغدقة لان الصوم ههنا بدل عن غيره ولهذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند العجز عن التكفير بالمال والغدقة لا يجوز الا عن صوم هو اصل رجل نظر الى صائم ياكل ما ساء فقال لعائت صائم وهذا شهر رمضان فقال الرجل استعاضوا به واكل ثم تذكر انه كان صائما فسدت صومه عندنا يوسف لانه لم يكن سائعا عندنا لكل حيث اخبره الرجل بذلك ولا يفيد في قول زفر لانه ياتي ومن لم ياكل ما ساء ياكل ما ساء اهل عليه ان يجزيه بذلك قالوا ان كان شائما يقدر على تمام الصوم يجزيه وان كان شيئا ضعيضا لا يجزيه لان الشيخ لا يقدر على اتمامه فتركه حتى ياكل ثم يجزيه ولا يصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان اسكنه وطها وله ان يفطرها وكذا المملوك الا اذا كان غائبا ولا امر له في ذلك وان احرمت امرأة بغير اذن زوجها قالوا له ان يجلدها وكذا الاجير ان كان يفطره في الخدمة وكذلك في العتقة **الفصل الرابع فيما يكره للصائمين وما لا يكره** يكره مضغ العلك لانه تعريض الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفيد صومه قبل هذا اذا كان ابيض مضغه غيره اما اذا لم يمضغه غيره او كان اسود فسد صومه اما الاسود فلا يندوب فيصلى الى الجوف واما اذا كان ابيض ولم يمضغه غيره فانه لا يفتت واطلاق محمد في الكتاب ليل على ان الكواحد ويكره للمرأة ان يمضغ لصبيها طعاما اذا كان لها سنة وكذا اذا اذنت شيئا بلسانا لان فيه تعريض الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الزوج بنى الحلق لا بأس للمرأة ان يذوق الرقعة بلسانها ويستحب للصائم تعجيل الاقطار قبل طلوع الفجر وتأخير الصور لورود الاثار في ذلك وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الاقطار ولا ياكل حتى يغيب على ظنه غروب الشمس وان اذن المؤذنون للغرب ولا بأس بالسواك الربط والباس في الغدا والعشي عندنا وعند الشافعي يكره في العشي وقال بعضهم يكره المبلول في الماء لان فيه ادخال الماء في الفم من غير ضرورة وفيهم الرواية لا بأس بذلك لان المقصود هو التيمم فكان بمنزلة المضمضة واما الربط الاخضر فلا بأس به عند الكل الصائمين اذا سافر نهارا لا ينبغي له ان يفطر لان الواجب ان ياتى فلا يسقط بفعله باشره باختياره اذا اصبح المسافر ما قد دخل ممره او مصل اخر بنوى الإقامة كره له ان يفطر لانه اجتمع حكم الإقامة والسفر في هذا اليوم فيخرج جهة الإقامة ولا بأس بالتيمم ان يقبل او ياتى ان ياتى على نفسه ما سوى ذلك ولا يفيد صومه وعن سعيد بن جبير رحمه الله يفيد صومه واما ما روي عن عائشة رضي الله







القضاء دون الكفارة ولو اكل مكرها او مضطرا بان تفضل فوصل الماء الى جوفه عليه القضاء دون الكفارة وقال بعضهم  
ان تفضل حتى دخل الماء في حلقه ان زاد في المضغ على الثالث ووصل الماء جوفه فسد صومه وقال ابن ابي ابيان ان تفضل  
للتطوع فسد صومه وقال بعضهم لا يفسد صومه ما عدا عن الحسن وهو قول اصحابنا ان كان ذكر صومه فسد صومه وان كان ناسيا  
لا شيء عليه وقال الشافعي ان صبا لما في حلقه لا يفسد صومه وان اكله حتى اكل بنفسه فسد صومه وان كان ناسيا فسد  
الماء في حلقه فسد صومه عندنا خلافا لغيره والشافعي وكذا النائية والمنجونة انما معها روجها عليها القضاء دون الكفارة  
وقال زفر لا يفسد صومه لانه في معنى النسيان وانا نقول بانه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يوجب وجوده ويؤمن وقوع  
مثله في القضاء فيفسد الصوم ولان في الناسي العذر جاء من قبل من له الحق وهما جاء من قبل العبد اذا اولى رجل رجلا  
عليها القضاء والفصل انزل او لم ينزل ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجاهل في ذنوب الفرج وان علم ان النسيان عمل الرجل من الجاهل  
في رمضان ان نزل عليه القضاء وان لم ينزل لا غسل عليها ولا قضاء اذا اولى رجل رجلا الفجر فلا خشى الفجر اخرج واسمى بعد  
الصبح لا قضاء عليه كافي الاحتلام وان بدا بالجماع ناسيا او اولى رجل رجلا الفجر فلا خشى الفجر اخرج واسمى بعد  
في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية وان ادم عليها حتى نزل او اولى رجل رجلا الفجر فلا خشى الفجر اخرج واسمى بعد  
على الفعل له حكم الابتداء ولا كفارة عليه لان ادخال الفرج او لم يكن على وجه التقدي وقال بعضهم ان سكنت ولم تحرك لا كفارة  
عليه وان حرك نفسه بعد التذكر وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة وهو نظير ما اولى رجل رجلا الفجر فلا خشى الفجر اخرج واسمى بعد  
فان طاق فان تزوج نفسه لا يحسن وان تزوج ولم تحرك حتى نزل او اولى رجل رجلا الفجر فلا خشى الفجر اخرج واسمى بعد  
بالحركة الثانية وكذا لو قال لا متبوعا او لم تحرك حتى نزل او اولى رجل رجلا الفجر فلا خشى الفجر اخرج واسمى بعد  
نفسه عفت الجارية ووجب لها العقر ولا حد عليها وان لم تحرك لا يعتق ولا يعتق على الفور لا يعتق وان لم ينزع وحرك  
كان لبنا لا يثبت الرضاع وكذا السعوط والوجور والفقر في الازن اما الحقة والوجور فلا تصل الى الجوف ما فيه  
صلاح البدن وفي الفقر والسعوط لا تصل الى الراس ما فيه صلاح البدن وعن ابي السعوط والوجور والحقة الكفارة لانه  
وصل الى الجوف في صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والصحيح هو الاول لان الكفارة موجبة لافطار صومته ومعنى لم يوجد  
وان افطر في حليله لا يفسد صومه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه القضاء وروي الحسن بن زياد عن حماد اصاب في خيل  
دهن ووصل الى المثانة كان عليه القضاء واضطرر في قول محمد قال النقيب ابو بكر البجلي الخلاف فيما اذا وصل الى المثانة اما ما دام  
في قصبة الذكر لا يفسد صومه بالاتفاق لابي حنيفة ان المثانة ليس لها منفذ وانما يخرج البول منها بطريق الترشيع وهذا كلام  
رجع الى الطب ولو دخل معه او عرف جبينه او دم رفاقه حلقه فسد صومه ومن الناس من قال لو فتح فاه فسقط طمجة  
او مطر في فيه فاستلوه كان عليه القضاء الصائرا اذا فاء لا يفسد صومه لقول ابي حنيفة من فاء فلا قضاء عليه فان عاد الى  
جوفه فهو على وجهين ان كان ملا بالغم وعاد فسد صومه في قولهم لان ملا الفم له حكم الخارج فاعادة بمنزلة ابتداء الاكل  
وان عاد بنفسه فسد صومه في قول ابي يوسف لانه عاد الى جوفه ماله حكم الخارج ولا يفسد في قول محمد وهو الصحيح لانه كالم يكن  
الاختار عن خروجه لا يمكن الاختار عن عودته فعمل عفا وان لم يكن ملا الفم فان عاد لم يفسد صومه في قولهم عند عدم  
الفعل وعند ابي يوسف لا يفسد حكم الخارج وان اعاده فسد صومه في قول محمد لوجود الفعل ولا يفسد في قول ابي يوسف لان  
القليل ليس بخارج فلا يتصور اذ فاه والصحيح في هذا قول ابي يوسف وان تقيا ان كان ملا الفم فسد صومه لقوله عز وجل  
من تقيا فاعليه القضاء لا كفارة عليه لان فساد الصوم عرف ايضا بخلاف القياس فلا يظهر في حق الكفارة واذا فسد صومه  
لا ياتي في فيه العود والامارة وان لم يكن ملا الفم فسد صومه عند محمد لظاهرا لنقص وعند ابي يوسف لا يفسد لان ما روت

ملاء الفم ليس بخارج حكما وان اعاده عن ابي يوسف في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج ولا يوصف  
بالدخول وفي رواية يفسد صومه لان فعله في الخارج والامارة قد تفسد صومه لمحقا بملاء الفم وان تقيا بملاء الفم بلحا  
لا يفسد صومه خلافا لابي يوسف وهو البناء على الاختلاف في انتفاء الطهارة صائرا على عمل ابي حنيفة فادخل ابي حنيفة في فيه  
فخرجت خفرة الصبي او صفرة او حمرته فاختلط بالريق ففسد الريق اخضر او اصفر او احمر فاستلوه وهوذا كذا صور فسد  
صومه اذا اكل الصائم الا بوجوه عادة كالحصاة والنواة والعطن والحشيش والتواب والكافور والبنزاق الذي جعل في الكف  
ثم استلوه والسفرجل اذا لم يكن مدكا وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يغسل به الناس فسد صومه فان كان يقاد  
اكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة انما اذا شرب فسد صومه وليس هو كالتاسي لان التاسي اذا اكله العقل اذا لم يزل  
ذبيحته ويؤكل ذبيحته من سبي السبية وان اكل ميتة قد نذرت فسد صومه ولا كفارة عليه وان لم يكن نذرت فعليه القضاء  
والكفارة اذا اصبح ما في فم رمضان فجامع امراته متعديا فعليه القضاء والكفارة اذا توارت الحشفة انزل او لم ينزل وعلى  
المرء مثل على الرجل ان كان مطاوعة عندنا والشافعي وجوب الكفارة على المرأة في قول لا يجب وفي قول لا يجب ثم قل ان كانت  
غنية بتحمل عنها الزوج كمن ماء الغسل وان كانت فقيرة فجب عليها ولا يتحمل عنها الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم  
والصوم لا يجري في النية وان كانت المرأة مكرهة كان عليها القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في ابتداء ثم طأوعة بعد  
ذلك لانها طأوعة بعد فساد الصوم وان جامعها في دبرها او جامع امته في دبرها متعديا فعليه القضاء والكفارة انزل  
او لم ينزل في قول ابي يوسف ومحمد وكذا اذا عمل عمل لوط وعز في حشفه روايتان في رواية كما قالوا به اخذ المشايخ وفي  
رواية لا يلزم الكفارة الصائرا اذا اكل متعديا ما يتعدى به او يتداوى به كالحنظل والطحينة والاشربة والاذهان والالبان  
عليه القضاء والكفارة عندنا وكذا اذا اكل هليلجة او مسكا او كافورا او غالية او زعفرانا وان اخذ هليلجة بغيره  
وجعل بعضها ولا يدخل عنينا في جوفه لا يلزم القضاء والكفارة وكذا اذا اكل شيئا من اوراق الشجر فاباطها الناس وكذا القل  
والدمى وما العصفور وما الزعفران وما الباقول والبطيخ وما القنار والقند وما الذرجون والمطر والشج والبرود واعتد  
ذلك وكذا اذا اكل طينا بول للدواء كالطين الارمني يجب القضاء والكفارة وفي القليل النيسابوري عن ابي جعفر الهندو اقرانه  
قال يجب القضاء والكفارة وقال محمد بن الحسن في الرقيات الصائرا اذا اكل الطين يجب عليه القضاء دون الكفارة لان يكون من طين  
الارمني فان فيه القضاء والكفارة لانه بول للدواء وما الطين الذي يغلي ويؤكل عن محمد انه قال لا ادري وكنا عن ابي يوسف  
قيل عن قول لا ادري لا ادري انه يتداوى به ام لا وفي ظاهر الرواية يجب الكفارة لانه يؤكل عادة وان اكل دقيا في بعض الروايات  
عز في يوسف لا يجب الكفارة وعن محمد يجب وفي بعض الروايات الخلاف على العكس لا يجب الكفارة باكل العجين وفي دقيق الزرة  
اذا نسه بسمن عليه القضاء والكفارة وكذا اذا اكل الحنطة كما هي في قول ابي حنيفة وعز في يوسف في ما يرفع الحنطة فاكلها  
عليه القضاء والكفارة واذا مضغ حبة الحنطة لا يفسد صومه لانها لا تسمى بالمضغ كالثاني في السمعة وان اكل حبة عنب  
ان مضغها فعليه القضاء والكفارة وان ابتلعها لم يكن معها فقه فعليه القضاء والكفارة بالانقلاب وان كان معها  
فترفعها اخذ المشايخ في وجوب الكفارة وفي الوزن والحوزة الرطبة كقارة لانها تؤكل كما هي واقا الحوزة الرطبة ان ابتلعها  
عليه القضاء دون الكفارة لانها لا تؤكل وان مضغها فان كان فيها اللب عليه القضاء والكفارة لانه اكل ما يؤكل وزيادة  
وان لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة الرطب والياس في سواد والنورة اليابسة بمنزلة الحوزة وكذا القندق والفتوق  
ان كانت رطبة فهو بمنزلة الحوزة وان كانت يابسة ان مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيها اللب لما قلنا في الحوزة وان ابتلعها  
ان لم يكن مشقوقا الراس فلا كفارة فيها عند الكل وان كان مشقوقا فكذلك عند العامة وقال بعضهم ان كانت ملحوحة







مؤنة وقد ساء هذا الزمان والسنه وروى عن علي بن ابي حمزة

السنه وليس عليه قضاء ما مضى قبل اليقين ولو قال الله على صوم شهر كامل ولو قال الله على صوم شهر كامل وذوي القعدة وذوي الحجة فصامهن بالاهلة وكان ذوالقعدة وذو الحجة ثلثين ثلثين يوما وشوال تسعا وعشرين على قضاء خمسة ايام يوم القعدة والاضحى وايام التشريق لانه التزم صوم ثلثة اشهر فبعث للصوم شوالا وذوالقعدة وذو الحجة فكان ذوالقعدة وذو الحجة مئتين يوما وشوال تسعا وعشرين على قضاء ستة ايام رجل قال الله على ان صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله واراد به اليقين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة اليقين ولا قضاء عليه لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنيت الشكر ولو قدم فلان قبل ان ينوي قنوي الشكر ولا ينوي غير رمضان ترفيعه لوجوب شرط البر وهو الصوم بنيت الشكر واجزاء عن رمضان كالوصام رمضان بنيت النطوع فليس عليه قضاء وعنه ابي جعفر ولو قال الله على صوم مثل شهر رمضان قال اراد مثله في الوجوب فله ان يفرق وان اراد به في التسامع فعليه ان يتابع وان لم يكن نية فله ان يصوم متفرقا ومن روى بالندرية انما افطر فعليه القضاء والكفارة وقال ابو يوسف عليه القضاء دون الكفارة ان نوي النذر واليدين جميعا وان نوي اليدين جميعا الكفارة دون القضاء ولو اراد ان يقول الله على صوم يوم فخر على سانه صوم شهر كان يومه على صوم شهر وكذا اذا اراد شجر على سانه الطلاق والعتاق والنذر ليرحمه الطلاق والعتاق والنذر ولو نذر ان يصوم ابدا فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة كاله ان يطر ويطم لكل يوم نصف صاع من الحنطة لانه استيقن لا يقدر على قضاءه فان لم يقدر على ذلك لعسرة فيستغفر الله تعالى وان لم يقدر لشدة الضيق وحرة كان له ان يطر ويسترز ان شاء حتى يدرك فيقضي مكان كل يوم يوما اذا لم يكن نذره بالابد ولو اوجب على نفسه حججا او علم انه لا يمكنه ان يحج ذلك القدر قبل موته ليس ان يامر غيره بان يحج عنه رجل على الصوم بشرط ومما قبله لا يجوز ان اضاف الى وقت فقام قبله جاز في قول ابي حمزة واني يوسف خلافا للمحمود زعموا اذا اوجبت مرة على نفسها صوم سنة بعينها قضيت ايام حيفا لان تلك السنة قد تهلوا عن ايام الحيف فصح الاجاب ولو قال الله على ان اصوم يوم محض او يوما اكل فيه لا يصح النذر لانها اضافت النذر الى وقت لا في وقت في الصوم فلا يصح كما لو اضافت الى الليل ولو قال الله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما اكل او بعد ما حاض لا يجب شي في يومه وعلى قول ابو يوسف يجب القضاء وان قدم بعد الزوال لا يلزمه شي في قول محمد ولا رواية في غيرهما ولو نذر ان يصوم يوما كذا او غدا فوافق يوم حيفا عليها القضاء غدا في يوسف خلافا للزفر وكذا اذا نذر صوم القعدة وهو حايض واذا اوجب على نفسه صوم شرفات قبل ان يغفر شر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يلزمه صوم الشرف حتى يلزمه ان يومه بذلك فيطم عنه لكل يوم نصف صاع من الحنطة ويستوي في ذلك ان كان الشهر بعينه او غير بعينه فلا ينقض على هذا في باب الاعتكاف اذا اوجب على نفسه اعتكافا فوات قبل ان يعتكف يلزمه ان يومه بذلك فيطم عنه بعد موته عن كل يوم نصف صاع من الحنطة واذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في ايام الصوم وذكر بعض اصحابنا من ابي جعفر الفقيه قال هشام بن محمد في رجل اوجب على نفسه صوم شرفات من ما عته روى عن ابي يوسف انه يلزمه ان يومه به وقال هشام قلت لمحمد فان كانت الشهر بعينه قال فكذلك غدا في يومه قال هشام فقلت له ما قولك فيه قال حتى انظر رجل قال الله على ان اصوم هذا اليوم اسر او اسر هذا اليوم ولو قال غدا هذا اليوم او هذا اليوم غدا لزمه صوم اول الوقتين الذي تقوه به فان كانا اول الوقتين الذي تقوه به اليوم وقاله لعل بعد الزوال الاثنى عشر ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصار ذلك مرة كفاه الا ان ينوي بالابد ولو اوجب صوم هذا اليوم شرا ما ما تكره منه ثلثين يوما كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يغفر شر فيكون الواجب صوم اربعة ايام وكذا لو قال الله على ان اصوم يوم سبعة هذا يصوم كل اثنين يتره الى سنة وعن الكشي انه قال يصوم ثلثين شرفا اليوم ولو نذر ان يصوم يوما او لا يلزمه صوم الا ان ينوي بالابد ولو قال الله على ان اصوم كذا يوما

يلزمه صوم احد عشر يوما ولو قال كذا او كذا يوما يلزمه صوم واحد وعشرين يوما ولو قال بضعة عشر فهو على ثلثة ولو قال دهر فهو على ستة اشهر عند ما هو الدهر هو العر كل ولو قال الله على ان اصوم يومين متتابعين من اول الشهر اخره كان هذان يومين الحال عشرة والسابع عشر ولو قال لادن اصوم جمعة ان اراد به ايام الجمعة يلزمه سبعة ايام وان اراد به يوم الجمعة يلزمه يوم وان لم يكن له نية يلزمه سبعة ايام لان الجمعة يذكر ويراد بها يوم الجمعة ويذكر ويراد بها ايام الجمعة وفي الثاني غلب استعمالها فصرح المطلق اليه رجل قال الله على ان اصوم عشرة ايام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز ولو اوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة اجزاء لم يقدر الله على ان اصوم شرفات قبل ان يقع لا يلزمه شي وان صام يوما لزمه ان يصوم جميع الشرف وقال محمد بن زيد ان يجي بقدر ما صام كالمريض اذا فاته صوم رمضان ثم صبح ولما ان وجوب النذر مضى الى وقت القعدة معني فصار كانه قال بعد القعدة لله على ان اصوم شرفات بمات بخلاف قضاء رمضان لانه مضى الى اوان العدة فيستقدر بقدره والله اعلم **فصل الاعتكاف** الاعتكاف ستة اشهر وسبعة يجزى بالندر والتعلق بالشرط والشرع فيه اعتبارا بآثار العباد ولا يكون الا بالصوم عند اختلاف للشافعي ثم انما يستلزم الصوم في اعتكاف الواجب لنفسه فانما انقل الصوم فيه ليس بشرط في ظاهر الرواية وقال محمد بن عيسى انه شرط وعنه ابي حمزة في رواية لا يصح الاعتكاف الا في مسجد على فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له اذان واقامة وهو الصحيح لقول علي بن ابي ابيس لا اعتكاف الا في مسجد له اذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام افضل لانه في الحرم وهو من الخلق وبهبط الوجع ومنزل الرحمة ثم جدد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه افضل المساجد بعد المسجد الحرام لانه كان عبادته في حياته وجاز ورضه بعد وفاته ثم المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد الرسول عز الله عنهما ومسجد بيت المقدس ولا اعتكاف المرأة الا في مسجد يتيها يعني موضع صلواتها في البيت وقال الشافعي لا اعتكاف الا في مسجد حيا وعندها لو اعتكف في مسجد حيا جاز وكبره ولا يخرج المعتكف من المسجد الا لحاجة لازمة كالجمعة او لحاجة طليعية كالبول والغائط واذا خرج بول او غائط لا يكت في منزله بعد الفرج من الظهور ويأتي الجمعة حين تزول الشمس فيصلي قبلها اربعاء وبعد اربعاء او ثلثة ولا يكت اكثر من ذلك ما بعد اربعاء او ثلثة الا ان اراد قضاءه في السنة بعد الجمعة فكان هذا سبعا سنهها وقال ابو الحسن الكرخي ياتي الجمعة مقدرا يصلي قبلها اربعاء او ثلثة وبعد اربعاء او ثلثة اربع سنه الجمعة وركعتان تحية المسجد وعن محمد اذا كان منزله بعيدا من الجامع خرج حين يري انه يبلغ الجامع عند النداء وان كان فريجه قبل الزوال وهو الصحيح وان اقام في المسجد الجامع يوما واحدة لا يفسد اعتكافه وكبره له ذلك ولا يعود المعتكف بها ولا يشهد جنازة ولو خرج المعتكف بغير عذر ساعة بطل اعتكافه في قول ابي حنيفة وعند ما لا يبطل الا ان يكون اكثر من نصف يوم وعلى هذا الخلاف اذا خرج ساعة بعد المرض لان الخروج بعد المرض يصير مستثنى عن الاجاب لانه لا يغلب وقوعه فصار كانه خرج بغير عذر الا انه لا ياتى في الخروج بعد المرض وكذا اذا خرج بغير عذر ناسيا فدا اعتكافه وان كان ساعة في قول ابي حمزة وكذا اذا انهدم المسجد فانسقل الى مسجد اخر او خرج السطام كروا او خرج بها لغيره او خرج بول او غائط فحجسه الغرير ساعة فدا اعتكافه في قول ابي حمزة واذا جامع المعتكف ليل او نهارا عامدا او ناسيا فدا اعتكافه وان كانا جامع ناسيا لا يفسد الصوم ويباح للمعتكف الاكل والشرب في معتكفه وان اكل او شرب في نهارا ناسيا لا يبطل اعتكافه وان باشر فبادون الفرج فانزل فدا اعتكافه وان لم ينزل لم يفسد ولو نظر فانزل لا يفسد اعتكافه كما لا يفسد الصوم وكبره للمعتكف مباشرة الفاحشة وان اس على نفسه ما سوى ذلك ويباح للفاير اذا امن على نفسه ما سوى ذلك لان الاعتكاف ناسيا ليل او نهارا فاحته الدواعي يصير بها الوقوع فيها محظورا الاعتكاف وهو الجامع اما الصوم فلا يمتد ليل او نهارا فاحته الدواعي لا يصير بها الوقوع في الجماع الذي هو تقبض الصوم ولا باس للمعتكف ان يبيع ويستري ارااد به الطعام ولا يلزمه اما اذا اراد ان ياخذ مخرافكه له ذلك ولا امت في الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف بسباب ولا لاجدال











افضل ولا يتقطعتا خيرا الاداء وان افترقا لانهما متعلقان بالذمة ودون المال بخلاف الزكاة **باب التراويح**  
التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء وتاريخ رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا وهكذا روي عن  
عن ابي حنيفة انها سنة لا ينبغي تركها وقال قوم من الروافض سنة للرجال والنساء وقال قوم منهم ليست بسنة اصل لان  
النبي صلى الله عليه وسلم اقامها في بعض الليالي ولم يواظب عليها ثم احدثها عمره ولاهلا سنة والجماعة ما جاز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال في شأنه رمضان فرض الله تعالى عليكم صيامه وسنت لكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث لما نزل به فرض الله عليكم  
صيامه وسن عليكم قيامه وقد واظب عليها الخلفاء الراشدون وهم وقال صلى الله عليه وسلم في حديث لما نزل به فرض الله عليكم  
واقامها الزواج النبي صلى الله عليه وسلم نحو عايشة وام سلمة رضي الله عنهما اقامتا جماعة النساء انهما  
مولانا ام الحسن البصري رحمه الله وكانت في صفته واشتاع على عمر بن الخطاب وادعاه بالخير فقال نور الله تعالى مضجع عمر  
كما نور مساجدنا وانما يواظب النبي صلى الله عليه وسلم خشية ان يكتب علينا اليه اشار في حديث رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
انما سنة ويستحب داؤها بالجماعة وقال خالد بن الوليد في حديثه في القديرا لافضل كسائر السنن لانه اقرب الى الله  
وابعد عن الزيادة وعن ابي حنيفة قال من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في مسجد فافضل له ان يصلي في بيت  
والصحيح ان الجماعة افضل لان عريضة اقامتها بالجماعة بحضور من خبار الصحابة وكبارهم وهم في الظاهر منهم اختيار افضل  
وقال بعض العلماء اذا اصلاه في البيت وحده وترك الجماعة كان شيئا تاركا للسنة والحاصل ان الجماعة على وجه الكفاية  
ان تراهل المسجد كهم فقد اساءوا وتركوا السنة وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف من حال الى حال  
وصلي في بيته يكون تاركا لفيلة ولا يكون مساويا لاركان السنة وان كان الرجل من فقهاء يكره الجماعة بحضرة  
ويقول عند غيبته ينبغي له ان لا يترك الجماعة لانه تركه تقليل الجماعة وان صلى بجماعة في البيت اختلف في المشايخ والصحيح  
ان الجماعة فضيلة وبجماعة في المسجد فضيلة اخرى فان صلى في البيت بجماعة جاز فضيلة دامها بالجماعة وترك الفضيلة  
التي هي هكذا قال الشيخ الامام ابو علي النسفي والصحيح ان اداءه بالجماعة في المسجد افضل لان فيه تكثر الجماعة وكذلك  
في المكتوبات وكما ان الفقيه قاربا قال الحسن والفضل له ان يصلي بجماعة نفسه ولا يفتد بغيره ويكره للرجل ان يستأجر  
رجلا يؤتمه في بيته لان استئجاره العام فاسد ولو اقاموا التراويح بايامين فصلي كل امام بتسليمه بعضهم جواز ذلك  
والصحيح انه لا يستحب وانما يستحب ان يكون كل امام يصلي بجماعة يكون موافقا لاهل الحرمين فلما جاز التراويح بايامين  
على هذا الوجه يجوز ان يصلي الفريضة احدها والاخر التراويح ولو صلى امام واحد التراويح في مسجد من في كل مسجد يوم الاحد  
اختلف المشايخ فيه حكمه عن ابي بكر الاسكاف انه لا يجوز وقال ابو بكر سمعت ابا نصر انه قال يجوز لاهل المسجد جميعا كما لو اد  
المؤذن واقام في كل مسجد اخره اذن وصلي معهم فانه لا يكره وانما يكون اذا اذن واقام ولا يصلي معهم وكذلك في التراويح  
ولو صلى التراويح في مسجد واحد مرتين بكرة كما لو اذن واقام مرتين في مسجد واحد واختار الفقهاء ابو الليث قول ابي بكر هذا  
اذا اقل الناس مرتين فان لم يكن اماما وصلي التراويح في مسجد بجماعة ثم ادرك جماعة اخرى في مسجد اخر فدخل معهم وصلي لا يكره  
كما لو صلى المكتوبة ثم ادرك جماعة جاز ان يصلي معهم الا في الفجر والعصر ثم مسائل التراويح بجميعها فقولنا ذكرها ان شاء الله  
**فصل في مقدار التراويح** مقدار التراويح عند اصحابنا والشافعية هم ما روي الحسن عن ابي حنيفة  
قال القيام في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها يصلي اهل كل مسجد في مسجد كل ليلة سوى الوتر عشرين ركعة خمس تراويح  
بعشر تسليمان يسلم في كل ركعتين وقال خالد بن الوليد ركعتين ركعة من التراويح في شهر رمضان وعلى رفقها انها كما يصلي ثلثين  
ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عشرين ركعة في رمضان ثم كان يوتر بثلث بعد ما حضر رمضان

بالذكر والظاهر انه اراد به التراويح وهو المشهور من الصحابة والتابعين وهم وما روي به الدخيل غير مشهور وهو محمول على انها  
كانا يصليان بين كل ترعة اربع فواحدة هي اهل المدينة فان صلوا بالجماعة ستا وثلاثين كما قال مالك لا بأس به  
عند الشافعي وعندنا ان صلوا بالجماعة عشرين ركعة وما زاد على ذلك السنة وثلاثين فرادى فرادى وهو مستحب وان صلوا الزيادة  
بالجماعة يكون بناء على ان الفضل بالجماعة غير التراويح مكره عندنا وعند ابي حنيفة ليس بمكره وكلما صلى الامام ترعة ينظر قائما بين  
بين الترويحيين مقدار ترعة وينظر بين الترويحيين الخامسة والوتر مقدار ترعة ثم يوتر هكذا روي الحسن عن ابي حنيفة  
وانما يستحب الانتظار بين كل ترعة وبين كل ترعة لان التراويح ما خرد من الراحة فيعمل ما قلنا تحفيضا في الاسم هو في الانتظار حتى ان شاء  
سبح وان شاء هلك وان شاء مكنت ان ذلك فعل فهو من قول النبي صلى الله عليه وسلم المستطير للصلوة في الصلوة واهل مكة يطوفون بالبيت  
بين كل ترعة بين اسبوعا واهل المدينة يصلون في ذلك اربع ركعات فصار تراويح اهل مكة مع الوتر ثلثا وعشرين وتراويح اهل المدينة  
مع ما يصلون بين الترويحيات تسعا وثلاثين فان استراح على راس خيل تسليمات ولم يتروح بين كل ترعة بين كل ترعة فافضل  
بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يستحب ذلك لانه مخالف لعمل اهل الحرمين وان صلوا بين كل ترعة وبين كل ترعة فرادى لا بأس به  
فيه الامام وغيره **فصل في وقت التراويح** اختلف المشايخ في وقتها حتى عن الشيخ الامام اسمعيل  
الزاهد وجماعة سواه ان جميع الليل الى طلوع الفجر وقتها قبل العشاء وبعد العشاء وقبل الترويحيين لانها سميت قائم الليل  
فكان وقتها الليل وعامة مشايخنا راءه قالوا ما بين العشاء والوتران صلاة قبل العشاء او بعد الوتر لم يوردها في وقتها ولا يكون  
تراويحا لان التراويح عرفت بفعل الصلاة وهم صلوا ما صلوا فيها وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر قال القاضي الامام ابو علي  
النسفي الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشاء لا يجوز ولا يكون تراويحا وان صلوا بعد العشاء وبعد الوتر يكون تراويحا لانها سميت  
بمؤلة السنة رجل دخل المسجد فوجد الناس يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء فافتتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز ذلك  
على قولين يجوز التراويح قبل العشاء وان وجدهم في الوتر وهو لم يصل العشاء فصلي الوتر معهم لا يجوز وفي قولهم ولو صلى المكتوبة  
وعند الله قبل الوقت ثم طهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويجوز عليه في دينه ولو صلى في غير القبلة متعذرا فظن انه كان مستقبلا  
للقبلة قال نصير بن يحيى يصح كافر بالله تعالى اذا لم يتناول قوله فانيما لو اقمتم وجه الله وان ناول لا يصير كافر ولا يجوز صلاته وان اصاب  
القبلة ويستحبنا خير التراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يستحب الا يستحبنا خير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا يكره  
وهو الصحيح ولو صلى العشاء في منزله ثم اتي المسجد فوجد الناس في الصلوة فظن انهم في التراويح فصلي معهم ثم طهر انه كان مستقبلا  
عند البعض لا يستحب فذلك ما يفترض اذا كانت التراويح لا يقضي بجماعة وهو يفرض عاقلة بعضهم بعض في الغدالم يدخل وقت تراويح  
اخرى وقال بعضهم يقضي ما لم يمت شهر رمضان وقال بعضهم لا يقضي وهو الصحيح لانها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا يقضي اذا اقام  
بغير فريضة فكذا التراويح وهذا لا يقضي بجماعة ولو جاز قضاؤها بعد الوقت ليقضي كقات فان قضاها وحده كان قضاها مستحبا ولا يكون تراويحا  
كسنة المغرب والعشاء وان تذكر في الليل انه قد عطل شفع من التوبة الماضية فاداد القضاء بنية التراويح بكرة لانه زيادة على الشرائع  
بخلاف النطق بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصلي بنية التراويح وانما سائر السنن اذا تركها بعدد فهو معذور وان تركها بغير عذر  
استحفا فافوتها وانما يكون مباحا **فصل في نية التراويح** ان نوى التراويح او سنة الوقت او قار بالليل في رمضان جاز  
كما لو نوى الظل او فرض الوقت فغدا او الظل وان نوى الصلوة او صلوة النطق اختلف المشايخ فيه حاشا لاهلهم في سنن المكتوبات  
قال بعضهم يجوز اذا اتى من بنية الصلوة ونية النطق وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة  
لنوعها عن العهد وذلك بان نوى السنة او نوى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروي الحسن عن ابي حنيفة في سنة البقي  
انما لا تادى بنية النطق وانما تادى ذاتي السنة او نوى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فاعلى هذا اذا صلى التراويح متعذرا



من يصلي المكتوبة او من يصلي فائدة غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وكذا لو كان الامام يصلي التراويح فاقدم  
بجدول ولم يتراويع ولا صلوة الامام لا يجوز كما لو اقدم برجل يصلي المكتوبة فتوى اقتداء به ولم يتراويع ولا صلوة الامام  
فانه لا يجوز ولو اقدم بامام يصلي التسليمة الثانية او العاشرة او المقتدي بنوي التسليمة الاولى او الخامسة جاز للصلوة  
واحدة وليس له ان ينوي التسليمة الاولى او الثانية الا يرى انه لو نوي بعد التسليمة الاولى الثانية جاز وكانت ثابته وكذا  
لو اقدم في الركعتين بعد الظهر من نوي الاربع قبل الظهر صح اقتداءه فهذا الاولى ولو اقدم بامام في التراويح والمقتدي  
في سنة العشاء وان لم يكن على السنة بعد العشاء حقا قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة العشاء فمختلف  
صلاتها ولو صلى العشاء والتراويح في منزلة ثم لم يقرأ في التراويح ونوي الامامة كره له فيكره للقوم ولو لم يوا الامامة او لا  
وشرع في الصلوة فاقدم في التراويح لم يكره لو اصد منها ولو من التراويح سمع تليتها وشرع في الوتر فاقدم به ومن  
في الوتر ونوي التراويح ثم علم ان الامام على سنة التراويح لم يجز للمقتدي ما نوي في التراويح والامام نوي الوتر ولو صلى التراويح  
بنيته الفواتية من صلاة الفجر لم يكن محسوبه عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح اوبسبة السنة في هذا الوقت لا يبيح التراويح  
لا ياتي اولى السنة التراويح اوبسبة السنة في هذا الوقت وهل يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينوي التراويح قال بعضهم يحتاج  
لان كل شفع خاصلة على حدة والاضح انه لا يحتاج لان لكل منزلة صلوة واحدة **فصل في مقدار القراءة**  
**في التراويح** اختلف المشايخ في مقدار بعضهم يقولون كل شفع مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب لان الطلوع اخفض من المكتوبة  
فيعتبر اخفا من المكتوبة وهو المغرب وهذا الصحيح لان بهذا المقدار يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة  
وقال بعضهم بغير مقدار ما يقرأ في العشاء لانه تبع للعشاء وقال بعضهم بغير كل ركعة من عشرين اية الى اثنين وقال بعضهم وهو رواية  
الحسن عن ابي حنيفة بغير كل ركعة عشرين اية وهو الصحيح لان في تحفيها على الناس ويجعل السنة وهي الختم مرة لان عدد ركعات التراويح  
في ثلثين ليلة ستمائة وايات القرآن ستة آلاف فاذا قرأ في كل ركعة عشرين اية يحصل الختم في التراويح والفيلة في الختم مرتين  
ينبغي للامام وغيره اذا صلى التراويح وعاد الى منزله هو يقرأ القرآن ان يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشرين اية احراز النفس  
وهي الختم مرتين والزهد واهل الجهاد كانوا يختمون في كل عشرين اية وعشرين اية ختم في شهر رمضان احدى وستين ختم اثنين  
في الايام وتلثين في الليالي واحدة في التراويح وعشاء على ثلثين سنة الفجر بوضوء العشاء واذا فسد الشفع من التراويح وقدم  
قراه هل يندب اقرأ بعضهم لا يندب ليحصل الختم في الصلوة المجيزة وقال بعضهم يندب تلك القراءة لان المقصود هو القراءة  
ولا فساد فيها ولو حصل الختم له ان يفتتح الختم في بقية الشهر من اول القرآن ولو ختم في التاسع عشر ثم جعل بعد ذلك يصلي العشاء من  
غير تراويح لا يكره لانه ان المقصود هو الختم ويكره ان يقرأ ختم القرآن في ليلة احدى عشرين اية او قبلها وهما من فضل حسن وكذا لو قرأ  
الانعام في ركعة ثم اذا اكتمل القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات بان كان القوم يعلمون من القراءة في التراويح لا بأس به  
لكن لهم قرار بصلوة لا توافي الختم وقد ذكرنا ان السنة هي الختم في التراويح وعن ابي بكر الاحكام انه مثل اجعل الامام للفريضة قراءة  
على حدة او يحفظ لغيره الفريضة وبعض في التراويح قال صلى الله عليه وسلم اها على القوم وصل ايضا على الامام اذا فرغ من التشهد  
في التراويح اريد يعلمهم بغيره قالوا نعم انه لا يفتل على القوم من ان يملأوا الاستغفار وان علم انه يفتل على القوم لا يزيدهم وعن بعض  
المتأخرين من لم يكن عالما باهل زمانه فهو جاهل وياق يا ثناء في كل شفع واذا غلط في القراءة في التراويح فترن سورة اوبة وقرأ ما بعدها  
فلمستحب ان يقرأ التراويح كغيره المقررة يكون على الترتيب قالوا ولا ينبغي للقوم ان يقدروا في التراويح المتخوفون ولكن يقدروا  
الدستخون فان الامام اذا كان في مصوت حسن يستغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذا لو كان الامام لمكان لا بأس بان يترك  
مسجده وكذا لو كان غير اخف قراءة واحسن والا فضل بقدر القراءة بين التسليمة الاولى والثانية في التسليمة الواحدة

لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوات ولو طول الاثر على الثانية في القراءة لا بأس به بل المتأخر ذلك  
عند محمد وعنده ابي حنيفة وابي يوسف التسوية بين الركعتين كافي النظر والعمر عندها وصلى ان المشايخ جعلوا القرآن على خمسة  
واربعين ركعة واكملوا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار التي تدل على انها ليلة القدر  
وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلقة بعشرين ايات وجعلوا ذلك ركعة في كل ركعة من التراويح القدر المسنون  
**فصل في الشك في التراويح** اذا سلم الامام في ترويجه فقال بعض القوم صلى ثلث ركعات وقال بعضهم  
ركعتين ياخذ الامام بما كان عندك في قول ابي يوسف ولا يدع علمه بقول الغير وان لم يكن الامام على يقين ياخذ بقول  
من كان صادقا عنده وكذا لو وقع الاختلاف بين الامام وبين جميع القوم ان كان الامام على يقين بما كان عندك وان وقع الشك  
انه صلى تسعة تسليما او عشرين تسليما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصليون تسليمة اخرى لان الزيادة على التراويح لما يكره اذا  
يتيقنوا بالزيادة ورواوا الزيادة تراويحا وهذا يصحون التسليمة الاخرى بنيتها اتمام التراويح فلا يكون كما يطرح بعد العصر  
اذا يكره اذا شرع فيه مع العلم اما اذا شرع في تسليمة العصر ثم علم انه كان قد أدى العصر فانه يتم صلاة ولا يكره كذا انها وقال  
بعضهم يؤثرون ولا يصحون تسليمة اخرى بخلافه عن الزيادة على التراويح والصحيح انهم يصليون تسليمة اخرى فلا يقرأ في  
احتياط والله اعلم **فصل في السهو** اذا صلى الامام اربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القيا  
نفسد صلاته وهو قول محمد بن زفر ويزيد قضاء هذه التسليمة وهو رواية عن ابي حنيفة وفي الاستحسان وهو ظاهر الروايتين  
عنده ابي حنيفة وابي يوسف لا يفسد واذا لم يفسد اختلفوا على قولها انما ينوب عن تسليمة او تسليمتين قال الفقيه ابو الليث  
ينوب عن تسليمتين لان الاربع لما جاز وجب ان ينوب عن تسليمتين كمن اوجبه على نفسه ان يصلي اربع ركعات بتسليمتين فصلى  
اربعا بتسليمة واحدة ذكر في الامام عن ابي يوسف انه يجوز فكذا انها وكذا الوصل في الاربع قبل الظهر ولم يقعد على من الركعتين  
جاز استحسانا وقال الفقيه ابو جعفر والشايخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في التراويح ينوب اربع عن تسليمة واحدة  
وهو الصحيح لان العقود على رأس الثانية فرض في الطلوع فاذا تركها كان ينبغي ان نفسد صلاة اصلا كما هو وجه القياس وانما  
جاز استحسانا فاخذ بالقياس وقدمنا انفساد الشفع الاول واخذ بالاحتياط في حقه الترويجه واذا بقيت الترويجه  
صح شرعه في الشفع الثاني وقدمنا بالقياس فجاز عن تسليمة واحدة وعن ابي بكر الاحكام انه سئل عن رجل قام الى ان الله في التراويح  
ولم يقعد في الثانية قال ان تركه في القيام ينبغي ان يعود ويقعد ويسلم ما لم يقعد الثالثة بالجملة وان تذكر بعد اربع للثانية وسجد فان  
اضاف اليها ركعة اخرى كانت هذه الاربع عن ترويجه واحدة يعجز ركعتين هذا الذي ذكرنا اذا صلى اربع ركعات ولم يقعد في الثانية  
وان يقعد في الثانية قدر الشاهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا من تسليمة واحدة وعلى قول العامة يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح لانه  
جمع المقرون ولم يخل بشيء ويجوز ان يصلي اربع ركعات بتسليمتين فصلى اربعا بتسليمة واحدة وقعد في الثانية  
فانه يجوز فكذا انها ولو صلى ثلث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجهين اما ان يقعد في الثانية او لم يقعد ان يقعد عن تسليمة واحدة  
وعجب عليه قضاء ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني بعد كمال الشفع الاول فاذا فسد الشفع الثاني بركعة واحدة كان عليه قضاء ركعتين  
وان لم يقعد في الثانية ساهيا او عامدا لا شك ان في القياس وهو قول محمد بن زفر واحدي الروايتين عن ابي حنيفة نفسد صلاة ويزيد  
ركعتين لا غير وانما في الاستحسان اهل نفسد صلوة في قول ابي حنيفة وابي يوسف اختلفوا فيه قال بعضهم نفسد ولا يخفى عن شيء وقال  
بعضهم يجزي عن تسليمة واحدة وعلى هذا الحكم اذا استقل ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية على قول الفريق الاول لا يجوز وجه  
قول الفريق الثاني ان الطلوع معتبر بالمكتوبة ولو صلى المغرب ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذا التطلع يجوز عن تسليمة لانه  
لم يقم الا بركعة واحدة وجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الصحيح انه ترك النقص المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة



على ان الثالثة غير مشروعة في الطلوع فصار كانه لم يقعد اصلا فلا يجوز خلاف ما اذا صلى اربعاً ولم يقعد على راس الثانية لان القعدة  
على راس الرابعة مشروعة فجازت واذا لم يجز الثالث عن شئ على هذا القول لم يزمه قضاء الركعتين الاولىين وهل يزمه الثالثة شئ  
ان كان صاحبها لا شئ عليه لا يظنون وان كان عامدا لم يزمه ركعتان في قول ابى يوسف لان عند الترخيم لم تقصد قطع شئ في الشفع الثاني  
وعند ابى حنيفة لا يزمه شئ لانه شرع في الثالثة بخرية فاسدة قياسا وانما يقع الشروع في الشفع الثاني عند اذ قد للشفع الثاني  
في موضعه ولما على قول الرافعي الاول لما جاز الثالث عن تسليمه واحدة هل يجب عليه لاجل الثانية شئ ان كان صاحبها لا يجب ان كان عامدا  
يجب عليه ركعتان في قول ابى حنيفة وان يوسف لان شروعه في الشفع الثاني قد مضى وفسد الشفع الثاني بترك الركعة فليزيمه ركعتان  
فعلى هذا اذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمته ثلث ركعات ولم يقعد في كل ثلث على راس الثانية في القياس وهو قول محمد  
ونفر واحدا الروايتين عن ابى حنيفة عليه قضاء التراويح لا غير وانما في الاستحسان في قول ابى حنيفة على قول من لا يجوز ذلك  
عن التراويح عليه قضاء التراويح وهل يزمه الثالثة شئ في قول ابى حنيفة لا يزمه صاحبها كان عامدا وعلى قول ابى يوسف ان كان  
صاحبها كذلك وان كان عامدا عليه التراويح عشرون ركعة اخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من لا يجوز عن التراويح في قول  
هل يزمه قضاء شئ اخر ان كان صاحبها لا يزمه وان كان عامدا عليه عشرون ركعة ولو صلى ست ركعات او ثمان ركعات او عشر  
ركعات بتسليمته واحدة وقعد في كل ركعتين فالجواب فيه ما ترى في الاربع اذ اقعده على راس الركعتين من قال يجوز ثم عن تسليمته واحدة  
يقول هنا يجوز عن تسليمته واحدة وعلى قول العامة ثم يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح هنا يجوز ايضا كل ركعتين عن تسليمته واحدة  
وهو الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على اربع ركعات خلاف بين ابى حنيفة وصاحبه اذا صلى ست ركعات بتسليمته واحدة وصاحبها وقعد  
في كل ركعتين على قول صاحبه يجوز عن تسليمتين لان عندها الزيادة على الاربع مكروه فلا يوجب الزيادة عن التراويح وعلى قول  
ابى حنيفة يجوز عن ثلث تسليمات وذلك مستكرها لان عند الست تسليمته واحدة لا يكره باقائها الركعات وان صلى ثمان ركعات  
بتسليمته واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبه يجوز عن تسليمتين لان ما زاد على الاربع مكروه عندهما وعند ابى حنيفة في رواية  
للعامة الصغير يجوز عن ثلث تسليمات لان الزيادة على الست مكروه وفي رواية الاصل يجوز على اربع تسليمات لان رواية الاصل  
الى ثمان في غير مكروه وما زاد على الثمان مكروه وان صلى عشر ركعات بتسليمته واحدة وقعد في كل ركعتين عند صاحبها يجوز عن اربع ركعات  
وعند ابى حنيفة في رواية الشافعية يجوز عن خمس تسليمات وفي الرواية الظاهرة يجوز عن اربع تسليمات وفي الصحيح وهو قول العامة كل  
ركعتين يجوز عن تسليمته واحدة ولو صلى التراويح كلها بتسليمته واحدة عند ان قعد في كل ركعتين يجوز عن كل ركعة في العامة وعند بعض  
يجوز عن تسليمته واحدة كما في الاربع وان لم يقعد في كل ركعتين وقعد في اخرها في القياس وهو قول محمد ونفر بقصد صلاة ولا يجوز  
عن شئ في الاستحسان على قول الصحيح يجوز عن تسليمته واحدة كما لو صلى اربعاً بتسليمته واحدة ولم يقعد في الثانية في الصحيح  
انه يوجب عن تسليمته واحدة فكذلك انما امام شرع في الوتر على ان انه اتم التراويح فلا صلى ركعتين ثم انقضى تسليمته فسلم على  
رأس الركعتين لم يجوز ذلك عن التراويح لانه ما صلى منها التراويح **فصل في امانة الصبي في التراويح**  
اختلفوا فيه قال شيخ العراقي وبعض مشايخ الحنابلة لا يجوز وقال بعضهم يجوز عن نصير بن يحيى انه سئل عن هذا قال يجوز اذا كان  
ابن عشر سنين قال شئ لانه السرخسي الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب فلا يمس بعبادة على الحقيقة فلا يجوز  
امامة كامنة المحجور وان اتم الصبيان يجوز لان ملأه الامام مثل ملأه المتقدم **فصل في اداء التراويح قاعدا**  
اتفقوا على انه لا يستحب غير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز غير عذر واستدلوا بما روي الحسن عن ابى حنيفة انه  
لو صلى سنة التراويح قاعدا بغير عذر لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحد سنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز اذا التراويح  
قاعدا بغير عذر وروى ابى حنيفة التراويح وبين سنن التراويح وهو الصحيح ان ان نواه يكون على النصف من صلاة القادر وروى النوف

ان سنة البخر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التاكيد دونها فلا يجوز التسوية بينهما فان صلى الامام التراويح قاعدا  
بعذر او بغير عذر واقضى به قوم قياما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفتح اقتداء القايمة بالقاعد في قول محمد ويصح في قول  
ابى حنيفة وابى يوسف كما في المكتوبه وقال بعضهم يفتح اقتداء القايمة بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا  
صح اقتداؤهم فاذا قاموا كان اولي الجواز واذا فتح اقتداء القايمة بالقاعد اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم المستحب  
للقوم ان يقعدوا احترازا عن صورة مخالفتهم وقال القاضى الامام ابو على النسفي في الحاصل ان الامام اذا كان قاعدا يستحب قيام  
للقوم في قول ابى حنيفة وابى يوسف لان عذر وقال محمد يستحب لهم القعود وذكر ابى سليمان عن محمد انه سئل عن الرجل اذا لم  
قاعدا في شهر رمضان القوم قال نعم في قول ابى حنيفة وابى يوسف ذكر قولهما خاصة قال المشايخ انما ذكر قولهما لان عند المستحب  
للقوم ان يقعدوا ويكره للمقدم ان يقعد في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقو لان فيه اظهار التكاسف في الصلوة **فصل في**  
**بالمناقب** قال الله تعالى واذا قاموا الي الصلاة فاموا كسالى وكذا اذا غلب النوم يكره لان يصلي مع النوم بل ينفر حتى يستيقظ لا  
في الصلوة مع النوم ثم اونا وغفلة ومن التبر وكذا الوصل على السطح في شدة الحر لقوله تعالى فارجعهم اشتدرا وكانوا يفتقروا  
وكذا يكره ان يضع يده على الارض عند القيام بل يقوم بمواحدة لان في وضع اليد على الارض تشبها بالمناقبين ويكره عدا ركعتان  
في التراويح لما فيه من اظهار الملازمة وكذا يكره ان يقول عند الجوع والعطش ليت هذا لم يكت عليا **فصل في الوتر**  
اختلفوا ان اداء الوتر في رمضان بالجماعة افضل ام الاداء في منزله وعند البعض ان الجماعة افضل لان عزيمته كان يومه والوتر ولا خلاف جاز  
الاداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالمكتوبة واذا قضا الامام يقف المتقدم يسكت روي عن ابى يوسف انه بالخيار ان شاء قف  
وان شاء امن وعنه في رواية يقف المتقدم الا قوله ان عذلك بالكفار الممنوع في يسكت وعند محمد لا يقف المتقدم ثم اذا مضى في رايته يمينه  
يسكت وفي رواية يسكت الى ان يبلغ الامام موضع الدعاء ح يؤتم واختلفوا ان الامام يجهر بالقنوت له لا يجهر في بعض الروايات ويجهر في قول  
ويخافت في قول ابى يوسف وفي بعض الروايات الخلاف على العكس فيلزم ان كان بالجمهور لا يعلمون دعاء القنوت يجهر الامام لتعلم القوم روي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به والصحابه يرفعون صوته ودعاء القنوت من قراءته وان كانوا يعلمون القنوت لا يجهر الامام لان الاصل في الاداء  
والدعاء هو الاخفاء واختلفوا انه يسجد في القنوت ام يقعد سجد عند محمد بن معاذ في قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد بن يرفع يديه اذا  
كبر للقنوت لم يسجد في القنوت واختلفوا عند مشايخنا انه يرفع يديه لتكبير ثم يقعد في القنوت كما في القراءة وقد روي هذا فاقدم واذا صلى  
على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى صلى في القعدة الاخيرة ولو كان الامام يقف في القنوت بين الركوع والتسجود والمقدم لا يري ذلك  
تابع الامام وكذا في سجود السهو قبل السلام وكذا في تكبيرات العيدين اما في تكبيرات ملوة الجادة اذا كبر الامام خمساً لا يتابعه المتقدم  
في قول ابى حنيفة ومحمد لان ذلك منسوخ واذا قف في الركعة الاولى والثانية صاحبها لا يقف في الثانية ثم يكره القنوت غير مشروع وان  
سلكه اذ قف في الثانية ام لا يجزى فان لم يجزه روي يقف لاحتمال انه لم يقف ولو صلى خلف من يقف في القنوت لا يقف لان القنوت في صلوة  
النجس منسوخ وقال ابو يوسف يقف **كتاب الزكوة** الزكوة فرض على الخليل اذا ملك ذكرا ناضجا ناضجا كاملا والاموال  
النازعة عن الساعة والاموال التجارية اما الساعة فهي الرابطة التي يبقى الرعي يطلب بها العيون وهو السد والدين فان اغلغها في سمر او في مصر  
فهي عروة ليست بساعة وان كان يملكها في بعض السنة ويسمها في بعض السنة فالعبارة في ذلك اكثر السنة فان كانت رابعة ونصف السنة  
لم تكن ساعة فان كانت للتجارة فكل سنة اشهر ولا ثم يكون ساعة ان يورثها ساعة بمثلها ساعة بمثلها بعد التجارة اذا اراد ان يخدمه  
سنتين فيستخذه فهو التجارة على حاله الا ان يورثها من غيره من التجارة فيجعله لخدمته ويطلب منه النفقة وروى العيون في الخواص  
والعوام لا ليست بساعة فان ارد صاحبها ساعة ان يستعملها او يملكها فلم يفعل حتى حال الحول في زكوة ساعة لانها كانت  
ساعة فلا يخرج من ان يكون ساعة بمثلها النية من غير فعل وكذا الورث ساعة فما عليها الحول كان عليه زكوة لانها كانت ساعة

فهي



فبقي على ما كانت وان لم ينفذ ذلك ولو اشترى بمائة للتجارة كان فيها زكاة التجارة لانه طلب ان يملكها من قبل المدينين زكوا السواير  
وانما اشترى وذكور هاجع انما اشترى حكم الزكاة سواء **فصل في صدقة الابل** ليس فيها زكاة من الابل السائمة  
زكاة وفي الحنابلة وفي الشافعية ثلث شاة وفي عشرة اربع شيات وفي عشرة بنت فاضل في ثلث طمخت  
في السنة الثانية وفي ست وثلثين بنت بون وهي التي طمخت في السنة الثالثة وفي ثمان واربعين حققة وهي التي طمخت في السنة الرابعة  
وفي احدى وستين جذعة وهي التي طمخت في السنة الخامسة وفي ست وسبعين بنتا بون وفي احدى وتسعين حققة في السنة السادسة  
وعشرين فاذا زادت على انة وعشرين شاة الغريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المقدم ففي مائة خمس  
وعشرين حققة واثانة وثلثين حققة واثانة وخمس وثلثين حققة واثانة هكذا الى مائة وخمس  
واربعون فتمت فيها حققة بنت فاضل وفي مائة وخمس وثلث حققة فاذا زادت على مائة وخمس وثلث حققة فيجب  
في كل خمس من الزيادة شاة مع ما كان ذلك الى ان تبلغ الزيادة خمسا وعشرين فيجب فيها بنت فاضل مع الحققة الثلث التي كانت  
وفي ست وثلثين بنت بون وفي ست واربعين حققة فيجب في مائة وستين اربع حققة الى مائة في كل خمس حققة ان شاة  
اخرى من المائتين اربع حققة وان شاة اخرى من ثمان بون عن كل اربعين بنت بون فاذا زادت على ذلك ستمائة الغريضة على نحو  
ما قلنا ويكون الجواز في جنس هذه المسائل في اداء القيمة عند المذبح **فصل في صدقة البقر** ليس فيها زكاة  
الثلثين من البقر صدقة وفي الثلثين من البقر السائمة تتبع او تبعة وهي التي طمخت في السنة الثانية وفي اربعين من البقر  
مسنة وهي التي طمخت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الاربعين عن اربعين بنت روايت في رواية اخرى واربعين مسنة  
وربع عشر مسنة او مسنة وثلث عشر تبعة هكذا وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا شيء في الزيادة حتى يكون البقر خمسين فاذا بلغت  
خمسين ففيها مسنة وربع مسنة وروي اسد بن عمرو عن ابي حنيفة انه لا شيء في الزيادة على الاربعين حتى يبلغ ستين  
فيها تبعة او تبعة او ياربعة وعشرين وروي يوسف والشافعي انهم اتفقوا على ان يضاف الى كل مائة اوقاص تبعة ويجوز في كل  
اربعين مسنة وفي كل ثلثين تبعة او تبعة في سبعين ويستوي تبعة وفي ثمانين مسنة وفي تسعين ثلثة تبعة وفي مائة  
مسنة وتبعة وفي مائة وعشرين مسنة وتبعة وفي مائة وعشرين ان شاة ادي ثلث مسنة وان شاة ادي اربع تبعة والحواس  
بمنزلة البقر **فصل في صدقة الغنم** ليس فيها زكاة من الغنم وفي اربعين شاة الى مائة وعشرين  
فاذا زادت واحدة ففيها شاة الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شاة الى اربع مائة ففيها اربع شيات في كل مائة شاة  
ولا يوفى زكاة الغنم في رواية الاصل الا الشتي وهو الذي طمخت في السنة الثانية وروي الحسن عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف ومحمد  
والشافعي يجوز اخذ الجذع من الضان كما يجوز في الاضحية والجذع من الضان هو الذي مضى عليه اكثر السنة ولا يؤخذ من المعز الا الشتي  
في قولهم اخذ الذكور لا الشتي سواء وقال الشافعي لا يجوز اخذ الذكور الا ان يكون الكل ذكورا ولا يؤخذ في الزكاة الا الوسط من ارفع  
ادونها ومن ادونها رافعها ومن على الزكاة ان يدفع الادفع ويستقر الفضل على الوسط او يدفع الادون ويرد الفضل الى الوسط المتولين  
الغنم والغنم اذا كان من الغنم فهو من الغنم عندنا في الزكاة تغيب الام كما يغيب في الرق والحرية وكذا المتولد من البقر الاحلي والوشى  
**فصل في الحملان والفصالان والحاجيل** لا يجزئ فيها الزكاة ولا ينعقد بها النصاب عند محمد وهو  
قول ابي حنيفة والشافعي على قولين فيجب في الصغار ما يجزئ الكبار واختلفت الروايات عن ابي يوسف والمسألة معروفة فان كان  
في النصاب ستة حبيبات ما يجزئ الكبار في قولهم الاغنام ما يجزئها ما يجزئ في الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا  
في الصغار فان لم يكن يؤخذ للموجود لا غير فغيبه رجله مائة وتسعة عشر حبل ومستان يجزئها مستان في قولهم فان لم يكن  
الخمسة واحدة عند ابي حنيفة ومحمد يؤخذ بذلك المستد لا غير وكذا لو حال الحول على ستين من الحاجيل وفيها تبعة واحد

عند ابي حنيفة ومحمد يؤخذ ذلك التبعة لا غير ولو حال الحول على ست وسبعين فصلا وفيها بنت بون يؤخذ ذلك لا غير ويجوز  
على الرجل في السائمة العجاء والجفأ والصغير ولا يؤخذ منها شيء وعن ابي يوسف في الابل والبقر والغنم العتيق لا يملك  
بسائمة وكذلك مقطوع القوائم ولا يؤخذ الرقي والاكيلة والمأخض وفحل الغنم لانها من الكوايم وقد ينسأ عن اخذ الكرايم  
ولا يؤخذ الهوم ولا ذات عواربين الا ان يشاء المصدق رجلا بينهما ثمانون من الغنم كل شاة ينسأ روي هشام عن محمد عن ابي  
حنيفة انه قال عليها شاتان ولو كان الثمانون بين اربعين رجلا لرجل منهم من كل شاة نصفها والنصف الباقي بين تسع وثلثين  
رجلا ليس على صاحب اربعين صدقة وهو يؤخذ وكذا روي عن ابي يوسف قال في الكتاب ولا يفريق بين المجتمع ولا يجمع بين كل  
متفرق وتفسير اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم ليس السائمة ان يجعل كل اربعين في مكان وياخذ من كل اربعين  
شاة وتفسير اللفظ الثاني ان يكون بين رجلين اربعون شاة لكل واحد منهما عشرون ليس للمصدق ان يجمع بين الكل وياخذ منها  
شاة قال وما كان بين الخليطين فانما يتراجعا بالسوية قالوا اريد بذلك اذا كان بين رجلين احدى وستين من الابل لهما  
ست وثلثون ولا يؤخذ من عشرون فاخذ المصدق منها بنت فاضل وبنت بون فان كل واحد منهما يرجع على كبره بحصة ما اخذ السائمة  
من ملكه زكاة شريكه **فصل في الخيل** السائمة اذا كانت ذكورا وانما لا يجزئ فيها الزكاة في قول ابي حنيفة ان شاء اعطى من  
كل فرس دينار وان شاء قومه واعطى ربع عشر قيمتها فالواحد في افراس العرب لانها لا تقاوت فاحشا انا في افراسا يقوم وروي  
عن كل مائة درهم خمسة دراهم وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا تجزئ الصدقة وفي النوادر يجب وعلى قول ابي يوسف  
ومحمد والشافعي لا زكاة في الخيل والقوي على قولها واجمعوا على ان الامام لا ياخذ من صدقة الخيل جبرا **فصل**  
**في مال التجارة** مال التجارة نوعان احدهما ما خلقه الله وهو الذهب والفضة وزكاة الذهب والفضة ونما بهما  
ما قال في الكتاب في كل مائة درهم خمسة دراهم وفي كل عشرة مثقالين اثنان من الذهب نصف مثقال مضروبان ولم يكن مصوغا كان او غير  
مصوغ حيثما كان للرجال والنساء تبركاً كان او سبيكة يعتبر في الذهب وزن المتأخر وفي الدرهم وزن سبعة ونفسه  
ان وزن كل عشرة مثاقيل واحد وقل في كل بلد يعتبر وزن ذلك البلد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان كان بوجب  
في كل مائة درهم بخاريه وهي اقطار خمسة منها ويقول لها اخر الفوق في هذا ما يقوم بها الاشياء ويغير ويشتري بها الخسيس  
والنفيس بمنزلة الدرهم في ذلك الزمان وبه اخذ شمس لائمة الحلواني وشمس لائمة السرخسي وفيما سواها من الدراهم  
لا تجزئ الزكاة عند الكل الا ان يكون النصف من كل درهم فضة او يبلغ قيمتها مائة درهم او عشرة مثقالا فان كان الفحل غاليا ففي  
منزلة العنوس والفحل بمنزلة الصفران نواها للتجارة وبلغت قيمتها مائة درهم تجزئ فيها الزكاة والا فلا وغير الذهب والفضة  
من الاموال لا تكون للتجارة الا بالنسيئة ولو باع عرضا كان للتجارة بعرضه فان التاجر يكون للتجارة وان لم يولد حكمه بالاصل  
وكذا لو كان العبد للتجارة فملكه عبد خطا ودفع به فان المدفوع يكون للتجارة ولو كان القتل عمدا فصول في القصاص على القاتل  
يكون القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول ولو ورثه ما لا نواه للتجارة لا يكون للتجارة وان ملكه مالا بهيمة او صدقة  
او وصية ونوعا للتجارة عند قبول الهبة والوصية لكن للتجارة في قول محمد وعلى قول ابي يوسف يكون للتجارة وعلى هذا المهر وبدل  
الحلج وبدل الصلح عن دم العمدان نوعا للتجارة يكون للتجارة في قول ابي يوسف لانه لا يملك الا بالقبول والعقد وكان كسبا وليس في الزيادة  
على مائة درهم وعشرين مثقال ذهب زكاة في قول ابي حنيفة ما لم يبلغ الزيادة اربعين درهما وارجع مثاقيل في تجزئة الزيادة ربع  
عشرها وكل نصف الفضة بنصاب الذهب ونصاب الذهب الفضة وبموضع التجارة ايضا الا ان عند ابي حنيفة بكل نصف الفضة  
بنصاب الذهب باعتبار القيمة وعند ما جيبه باعتبار الاجزاء ونفسه بذلك اذا ملك مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمتها مائة  
درهم عند ابي حنيفة تجزئ الزكاة وغدها لا تجزئ ان كان الذهب عشرة مثاقيل اشتري خادما للخدمة وهو يوفى انه لو اصاب بجبا



بيعه فحال عليه الحول لا زكاة فيه وكذا لو اشترى جواقي بعشرة الف درهم ليواجه من الناس فحال عليها الحول لا زكاة  
فيها لانه اشتراها للثقة وعزمه انه لو وجد ربحا يبيعها لا يعتبر وكذا الحال اذا اشترى بلا لكراه او المكاري اذا  
اشترى جراكره ولو اشترى العباغ عصفرا فغيره انما يبيع ثيابا بالناس بالاجر وحال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ  
نصابا لان ما اخذ من الاجر يقابل العين وكذا كل من ابتاع عينا بغيره ويبقى اثره في المولود كالعصفور والدهن لدفع الجلد  
فحال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لذلك العين اثر في المولود كالتباون والحوض لا زكاة فيه لانه لا ينفق بعد العمل فكان  
الاجر مقابلا بالمنفعة فلا ينفق من التجارة وكذا النحاس اذا اشترى بالذو بالبيع واشترى لها جلا لا وقتا ودان كان لا ينفق  
ذلك مع الذابة الى المشتري لا زكاة فيها وان كان يدفعها مع الذابة كان فيها الزكاة اذا حال عليها الحول وكذا العطار اذا اشترى  
قوارير ولو اشترى الرجل دارا او عبيدا للتجارة فخرج من ان يكون للتجارة لانه لما اجره فقد قصد المنفعة ولو اشترى  
قدرا من صنفين كالحلوى والخبز لا زكاة فيهما الزكاة كما لا يجزى بوقت العلة ولو دخل من ارضه حنطة تبلغ قيمتها قيمة نصاب  
ونويان يسكنها ويبيعها فاسكنها حولا لا تجزى فيها الزكاة كافي الميراث ويقبض في الزكاة كالنصاب في طرقي الحول وعدم  
الانقطاع فيما بين ذلك ونقصان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع وهذان كل النصاب وخلال الحول يحل حكم الحول  
رجله غنم للتجارة تساوي مائتي درهم فاشت قبل الحول فسلخها ودفع حبلها حتى بلغ جلد نصابا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان  
له عصفور للتجارة وتخرق قبل الحول فخره ما خلا نصابا فتم الحول لا زكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الموقوف النجاشي على طهر  
الغنم مستقر فيبقى الحول بقاء وفي الفصل الثاني قال كل المال فحل حكم الحول لانه هذا نصابا ما روي عن سامة عن محمد بن ابي اسحق  
عصير ياتي درهم فخر بعد ما مضت اربعة اشهر فخر في مئة سبعة اشهر او ثمانية اشهر الا يوما صار خلا بياوي مائتي درهم  
فتمت السنة كانت عليه الزكاة لانه عاد للتجارة على ما كان ولو تم الحول وهو لا زكاة عليه رجله عبد للتجارة ان قوتها بالدرهم  
كانت قيمته اقل من مائتي درهم وان قوتها بالدينار كانت قيمته اكثر من مائتي درهم قال ابو يوسف انما كان اشتراه بالدرهم فخر  
بالدرهم وان كان اشتراه بالدينار فيقوم بالدينار فيكون اشتراه بالغير الذهب الفضة يقوم بالنقد العاقل في المصر  
الذي هو فيه وان كان المولى بعث بماله الى مصر اخر الحاجة يعتبر بقيمة العبد في المصر الذي فيه العبد فان كان العبد في القاهرة يعتبر  
بقيته في اقليم مصر الى ذلك الموضع وقال ابو حنيفة اذا وجب على الزكاة في احد الوجهين ولم يجز في الوجه الاخر كان عليه  
الزكاة وما ذكرنا من قول ابو يوسف فذاك قوله الاول ولو اشترى ارض عشرين او اخرج للتجارة لا تجزى فيها الزكاة وكذا  
لو اشترى بذر للتجارة وزرعها في ارض من اسماها كان فيها العشر لا يزعم محمد اذا اشترى للتجارة ارض عشرين حيا الزكاة  
مع العشر اذا اشترى عبد للتجارة بقرقة خضرة وزرعها ما تادرم وحال عليه الحول وهو لا يساوي مائة درهم مفروبة  
قال محمد لا زكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مفروبة وكذا لو اشترى مائة وتسعين درهما واذان قيمته ثم صار يساوي مائتي  
درهم مفروبة قال محمد يعتبر الحول من حين ما يساوي مائتي درهم مفروبة فالخامس ان في عين الذهب والفضة يعتبر بالوزن  
وفوق الذهب الفضة لا تجزى الزكاة ما لم يبلغ قيمته مائتي درهم مفروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان دينيا قال ابو حنيفة في قضاء  
الاصل الدين ثلثة دين في يده وهو بدل المال بالتجارة والقرض دين وسطا وهو بدل المكين للتجارة كمن ثيابا بئذله وعنه الخمر  
ودار السكنى ودين ضعيف وهو بدل الدين بالمال والوضيعة وبدل الخلع والصلح عن دم العود والدية في الدين القوي  
جبا زكاة اذا حال عليه الحول ويتراعى الاداء الى ان يقبض اربعين درهما وكما يقبض اربعين درهما بزمه درهم وفي الدين الوسطا  
لا يجزى الاداء ما لم يقبض مائتي درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض الصحيح من الرواية وفي الدين  
الضعيف لا يجزى الزكاة ما لم يقبض مائتي درهم ويجوز على الحول بعد القبض ومن الساعة بمنزلة ثمن عبد الخدمه ولو ورث

مائتي درهم دينا على رجل وحال عليه الحول لا زكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض وعن ابي حنيفة  
في رواية اخرى لا يجزى الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث ساعة كان عليه الزكاة اذا حال الحول نوي او لم ينو  
وعلى قول ابو يوسف وقول الذين كلها سواء يجزى زكاة قبل القبض وكما يقبض شيئا بزمه اذا ذلك العذر قبل القبض او اثر  
الاذن الكتاب فان قبل الكتاب لا يجزى الزكاة بما مضى من الحول قبل القبض وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمه  
الف درهم فاعتقه احدهما وهو معسر واخرا ساكتا استسما العبد فقبض الساعية بعد سنين لا زكاة عليه ما لم يحل  
عليه الحول بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينا فقبضت حسان الابل لا زكاة عليها في قولهم ما لم يحل الحول بعد  
القبض ولو تزوجها على ابل بغير عينا فقبضت الحول بغير عينا فقبضت الحول بعد القبض وقال ابو يوسف لا يجزى زكاة بحكم الحول  
الماض ولو تزوج امرأة على اربعين شاة ساعة فقبضت وحال عليه الحول ثم طلعتا قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف  
الباق ولو كان المرء بعد اطلاقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول كان عليها جميع الصدقة ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع  
اليها ثم طلعتا بعد الحول قبل الدخول كان عليها زكاة المائتين وفي رواية المقولان قضى القاضي بالدية من الابل لا زكاة في قولهم  
حتى يحول الحول بعد القبض كما لو تزوج امرأة على ابل بغير عينا وقبضت يعتبر الحول بعد القبض في قول ابو حنيفة كانت الدار  
والعبد للتجارة وقبض اربعين درهما كان عليه درهم بحكم الحول الماض قبل القبض لان اجرة دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة  
ثمن مال التجارة والصحيح من الرواية وفي الاجارة المرسومة بخارا اذا عمل الاجر ونحو الماله يدا لا يجزى سنين حكمي الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه قال ان كانت الاجرة من الدرهم او الدينار كان زكوتها على الاجر لانه ملك هذا الباقى وعند  
انفساخ الاجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غيرها فكان بمنزلة دين لحقة بعد الحول وقال الشيخ الامام  
الناهد على محمد بن زياد ويومئذ الامة السرخسي ان زكاتها غيب على المستاجر ايضا لان الناس يعدون مال الاجارة دينا  
على الاجر وفي بيع الوفاء المعهود بسرق قد يجزى زكاة الثمن على البائع وعلى قول الشس الامام الراعي لا يزودع  
ومحمد الامة السرخسي يجب على المشتري وفيه نوع اشكال وهو انه لو اعتبر دينا عند الناس ينبغي ان لا تجزى الزكاة على الاجر  
والبائع لانه مشغول بالدين ولا يجزى على المشتري والمستاجر ايضا لانه وان اعتبر دينا للمستاجر فليس يقطع في حقه  
لا يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة ولا يمكنه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على الجاهدا وقوله ثم لا يجزى الزكاة  
ما لم يحل الحول بعد القبض فان كانت الاجرة عينا وبقي العين في يده الاجر في وقت انفساخ الاجارة يسقط الزكاة عن الاجر  
لانه استوفى عليه عين مال الزكاة رجله مائة درهم في يده ومائة اخرى من على غيره في الحول ذكره عماد دة ان عليه الزكاة  
وهو محمول على اذا كان الدين بدلا للتجارة ويكون المدين مليا مقرا بالدين رجلا له على رجل مائتا درهم فحال الحول لا زكاة  
ثم استغاد الفانم الحول على المائتين لا يجزى زكاة الا كف ما لم ياخذ من الفانم اربعين درهما فضا في قول ابو حنيفة  
لانه لا يجزى زكاة المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فاذا لم يجزى الاداء اصل لا يجزى الفانم رجل على رجل دين  
وهبة من ثالث وكله بقبضه فحال الحول فقبضه الموهوب له كانت الزكاة على الواهب لان الموهوب لو قبض في قبض الدين  
ينع الزكاة اذا كان مطالبا من جهة العباد كالقرض ومن لم يبيع وضمان المتلف وارث الحاجة ومهر الماة كان الدين  
من النفود او من المكيل او الموزون او النياب والحيوان وجب بنكاح او صلح عن دم عمد وهو حال او اجل  
فان كان المال فاضلا على الدين كان عليه زكاة الفاضل اذا بلغ نصابا وان لحقه دين بعد وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة  
وجوب الزكاة في النصاب ودين الزكاة بان استهلك النصاب بعد الحول ينع الزكاة يستوفى فيه المال الظاهر  
والباطن وقال ابو يوسف نفس الزكاة في النصاب ينع الزكاة ودين الزكاة لا يمنع اذا ملك الرجل مائة درهم وخمسة دراهم



واستبدال المال التجارة ليس باستهلاك وان نوي المال على المستقر وكذا لو اعار التوب التجارة بعد الحول ولا يخرج الزكوة  
على المجنون اذا كان طبعا وتجب على المجنون عليه وان استوعب الغنى او حولا كاملا ولو خرج من اول الحول ثم افاق قبل ان يتم الحول  
كان عليه الزكوة لان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يسقط الصوم فاذ لم يستوعب السنة لا يبع الزكوة وعن ابي حنيفة اذا بلغ  
الصبي مجنونا ثم افاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم افاق ولا يبعد ما مضى من الحول قبل الافاق وفي الذي خرج من اول الحول  
ثم افاق في السنة بعد ما مضى من الحول والذي يخرج ويقيم بمنزلة العاقل رجل او دعه ماله رجل لا يبع فيه ثم وجده بعد سنين  
واخذ ماله لا زكوة عليه ولو اودع رجل ماله ثم سني سنين ثم تذكر بعد سنين ذلك كان عليه زكوة ما مضى وان سقط ماله في البحر  
ثم وصل اليه بعد سنين لا زكوة عليه لما مضى وكذا المصوب المحجود اذا رده الغاصب بعد سنين وكذا الذي ذهب به  
العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين والعبد اذا ابق من مولاه ثم عاد اليه بعد سنين والمدفون في القلعة اذا انسحق  
واندفن في دار غيره او داره ونسي مكانه ثم وجده بعد سنين كان عليه زكوة ما مضى واختلف المشايخ والمدفون في الكور او الاقاليم  
اذا نسي مكانه والدين المحجود بمنزلة الساقط في البحر فان كان القاض يعلم بالدين روي همام عن محمد بن نصاب ان بين القاض  
علم بالدين وله بيتة عادية فلم يقرها حتى مضت السنون روي همام عن محمد بن نصاب ان بين القاض علم بالدين روي همام عن محمد بن نصاب ان بين القاض  
وفي الاصل لم يجعل الدين المحجود نصابا ولم يفضل قال شمس الامام السرخسي الصحيح جواب الكتاب ان ليس كل من وجد ولا كل  
بيته تعدل وفي الجشوبين بدي القاض في كل احد لا يجاز ذلك وان كان المديون بقرا ويحج في العلانية لم يكن نصابا  
وان كان المديون مفرقا الا انه معسر فهو غائب وان كان على مفلس فلسه القاض وهو مقرر يكون نصابا في قول ابو حنيفة وروى يوسف  
وان كان مفرقا فلما قدم الى القاض مجرد فقامت عليه البيعة ومضى بان تعدل الشهر ثم عدل اسقط عنه الزكوة من يوم حجه وعند  
الان عند الشهود لانه كان جاحدا ولم يزمه الزكوة فيما كان مفرقا قبل الخصومة ولو كان الدين على من مقرر فهو بالمديون ان  
من الاحصاء فعليه الزكوة فيما يقبض منه لانه قادر على ان يطلب ويبعث بذلك وكذا لو ان لم يقدر على طلبه وعلى التوكيل  
فلا زكوة عليه وعلى ابن السيل زكوة ماله لانه قادر على التفرغ بنبائة رجل تزوج على الف ودفع البها ولم يعلم انما اتمه فحال  
الحول عند ما تم علم انما كانت زوجته نفسها بغير اذن المولى ورد الالف على الزوج روي عن ابي يوسف انه لا زكوة على واحد  
سهما وكذلك رجل خلق لحيته انسان فقصى عليه بالدية ودفع الدية اليه فحال الحول ثم بنت لحيته وردت الدية لا زكوة  
عليها واحدهما وكذلك رجل اقر رجل بدين الف درهم ودفع الالف لانه لم يقصد ان يبعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكوة  
عليها واحدهما وكذلك رجل وهب لرجل الف درهم فباع اليه ثم رجع بالهبة بعد الحول بقاء او بغير قضاء واسترد الالف  
لا زكوة على واحد منهما رجل اشترى عبد التجارة بساوي ما تقي درهم بما تقي درهم ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال  
الحول مات العبد عند البائع كان على البائع زكوة المائتين وكذلك على المشتري ما على البائع فلا نكث الثمن وحال الحول عند  
واما على المشتري فلان العبد كان للتجارة وبوته عند البائع الفسخ البيع والمشتري اخذ عوض العبد ما تقي درهم فان كان قيمته  
العبد مائة كان على البائع زكوة المائتين لانه ملك الثمن ومضى الحول عليه عده وبانقضاء البيع لحقه دين بعد الحول لا يسقط  
عنه زكوة المائتين ولا زكوة على المشتري لان الثمن زال عن زكوة ملكه الى البائع فلم يملك المائتين حولا كاملا وبانقضاء البيع  
استفاد المائتين بعد الحول فلا تجب عليه الزكوة رجل له على رجل الف درهم دين وكفل به رجل يار المديون او بغير امره وللاصل  
والكفل لكل واحد منهما الف درهم فحال الحول على مالهما لا زكوة على واحد منهما لان كل واحد منهما كان طالبا بالالف ولو اعتصب رجل الف  
من رجل فجار رجل واعتصب الالف من الغائب واستهلكها وكل واحد من الغاصبين الف فحال الحول على مال الغاصبين كان على الغائب  
الاول زكوة الف ولا زكوة على الغاصب الثاني لان الاول لو ضمن الغصب رجوع الى الغاصب الثاني اما الثاني لو ضمن لا يرجع على الاول

[illegible]



وانما فرق العصب الكفالة وان كان في الكفالة بالمراد ادى الكفيل يرجع الى اهل البيت لان العصب ليس له ان يطالب بها جميعا  
فكان كل واحد منها مطابا بالالف رجله على رجل الف مال الحول ثم ان المديون من الدين سقطت عنه الزكوة وكذلك رجل له  
الف مال الحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب المال لم يستهلك سقطت عنه الزكوة وكذلك رجل فرض الف رجله بعد  
ما حال الحول ثم ان المستقرض من القرض سقطت عنه الزكوة وكذلك رجل عذر متاع للمخدة حال عليه الحول فباعه بعد  
ما حال الحول فرجل ثم ان المستقرض من القرض سقطت عنه الزكوة لان من عذر الزكوة لما يبيع مال الزكوة ويقرضه بعد الحول واذا صار  
مال الزكوة ديناً بسبب عياله ما كان ديناً من الاصل وفي الدين ما لم يقبض لا يلزمه الاداء فاذا سقط الدين بالارباستقت  
عنه الزكوة رجل له غنم سائمة اشتراها رجل للاسامة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لارزوة على المشتري فيما مضى يستقبل  
حول بعد القبض لانها كانت مضمونة على بايع بالثمن فكذلك السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقر بالعصب لانه يبيعها من مال  
شتردها على مالك بعد الحول لارزوة على صاحب الغنم فيما مضى ولو كانت السائمة رهناً عند رجل بالف وللرهان مائة الف مال على  
في الدار ثم كان على الرهن زكوة ما كان عنده من المال الا الف التي هي دين عليه ولارزوة عليه في غنم الرهن لانها كانت مضمونة  
بالدين فرق بين الدرام وبين السائمة الدرام اذا كانت فصبا عند رجل والغاصب مقر بالعصب كان على صاحبها الزكوة اذا قبض  
وفي غصبا سائمة ليس على صاحبها الزكوة وان كان الغاصب مقر رجله الف درهم مضى عليها شتر ثم ان صاحبها لالف الف رجل  
سائمة قيمته الف درهم ثم اراد صاحب السائمة عن ضمانه قال زكوة يستقبل حول بعد الاداء وقال يوسف اذا حال عليها الحول فبذلها  
كان عليه زكوة **فصل اداء الزكوة** اداء الزكوة على نوعين اداء بعد الوجوب وتبجيل الزكوة قبل الوجوب  
اذا اراد الرجل اداء الزكوة الواجبة قالوا افضل هو الاعلان والاطهار وفي التطوعات افضل هو الخفاء والاك  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل افضل صاحب المال الظاهر ان يؤدى الزكوة الى الفقراء بنفسه لان هؤلاء لا يصعبون  
الزكوة مواضعها فان الخراج فانهم يصعبون مواضعه لان موضع الخراج المقابلة هؤلاء فقالة لانهم يحبون بيضه الاسلام  
قالوا كبر اخراج الصدقة الى فقراء بلدة اخرى لان يخرجها الى اقرانه هكذا روى سليمان بن عبد الله بن المبارك عن ابي جعفر  
وروى الحسن بن علي بن جعفر رجل بعث زكوة الى الفقراء بمصر اخر غير العمر الذي هو فيه قبل تمام الحول ثم تفرغ الحول على المال في البلد اذ  
بعث اليه بخمسة مائة درهم قال في يد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكوة الى الفقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي  
هو فيه ولو كان مكان الزكوة وصية للفقراء فانها تقرب الى الفقراء البلد الذي فيه المال روى ابي جعفر عن ابي جعفر  
فكاه والطاهر بن زكريا الزكوة قال ابو يوسف جوز وقال محمد بن جوز في الكسوة ولا يجوز في الطعام وقول ابو يوسف في الطعام خلاف  
ظاهر الرواية رجل اعطى رجلاً درهم ليتصدق به على الفقراء بطوعه فلم يتصدق الا بمائة درهم من ثوبه من غير ان  
يتلفط به ثم تصدق بالماورج من الزكوة وكذا الوامر بان يتصدق بها عن كفارة البعير ثم يؤدى الزكوة ثم تصدق بالماور  
جاءت عن الزكوة وهو قال ان دخلت هذه الدار فنته على ان تصدق بهذه المائة فدخل الدار وهو يبيع عند الدخول ان يتصدق بها  
عن الزكوة ثم تصدق بها لم يجز عن الزكوة لان في الفصل الاول بالوكيل كيد الموكل ودفعه كيد الموكل فاذا انزلت زكوة كان على  
واثق مسكه الدخول وجب للمصدق عند الدخول البعير السابقة فلا يبيع رجوعه رجلاً دفع كل واحد منها زكوة ماله  
الرجل يؤدى عنه فخط ماله ثم تصدق من الوكيل بالالدافعين فكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في بيع من اوقاف مختلفة فخط  
القول الاوفاً وغلز الوفاق كان ضامناً وكذا البشاع والتمسار اذا خط اموال الناس الطمان اذا خط خطه الناس التي موضع  
يكون المالك مانعاً بالخطوط عفا عن الزكوة اذا اشكاه رجل الى رجل المديون بزيادة كونه كالوئيل فاذا اتم الصلوة وقبض  
مختلف الوئيل في اداء الصلوة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الاداء من هذه الزكوة اذا كان يؤخر ليس للفقير ان يطالبه ولا ان يأخذ

عنه  
محمود

ماله بغير علمه وان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده ان كان قائماً ويفقنه ان كان هالكاً فان لم يكن في قرابة من عذر الزكوة  
او في قبيلة اخرج من هذا الرجل فذلك ليس له ان يأخذ ماله وان اخذ كان ضامناً في الحكم انا فيما بينه وبين الله نرحم من اجل  
له ان يأخذ رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد نفسه الكبير او الصغير وامره وهم معاوج حازوا بمسكه  
لنفسه شيئاً رجل امر رجلاً بان يؤدى عنه الزكوة من نفسه فادى له ماله موافقه لا يرجع على الامر مالم يشترط الرجوع وكذا لو قال  
لغيره هب فلان درهم او قال لموهوب رجل عذر من هب من ماله ففعل الما موهوب لا يرجع على الغير ولو قال لغيره انفق على  
مالي وانفق في بناء داري وليس بينهما خلطة ولم يذكر الرجوع فانفق الما موهوب لا يرجع على الغير حتى يرجع على الامر وقال  
الشيخ الامام العروفي بخلافه ان لا يرجع بغير شرط والمديون اذا اراد الرجوع ففادى عنه فقضى الما موهوب يرجع على الامر وفي الجباية  
والمؤمن المالية اذا امر غيره باء انما عفا فادى له ماله موافقه لا يرجع على الامر الزاهد على بن محمد بن زكريا رجوع الما موهوب على الامر بغير شرط  
وكذا في كل ما كان مطاباً من جهة العباد حاساً قال رجوع ومن قسم الجباية والمؤمن بين الناس على السوية يكون مأجوراً والرجل اذا اخذ  
السلطان لصادره فقال لرجل خلعني او اسير في بلاد الكافرا اذا امر غيره بذلك فادى عنه الما موهوب لا يرجع على الغير قال  
بعضهم في لا يرجع في الذي اخذه السلطان لا يرجع التحد شرط الرجوع وقال شمس الامية السرخسي يرجع في المسئولين وان  
لم يشترط الرجوع عامل الخراج اذا اخذ الخراج من الاكار ورد ثل الارض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع وذكر في الفتاوى لابي النيث  
انه يرجع ولو اخذ العامل الخراج من الخراج وعامل الجباية اذا اخذ الجباية من المستاجر اجارة طوبى له او من سكن الدار او الخا  
بالعلة قالوا هذا وما اخذ الخراج من الاكار سواء رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء ثم ادى الامر بنفسه ثم الوكيل  
قال ابو حنيفة يضمن الموكل علم باء الوكيل او يعلم وعن ابي حنيفة ان علم من وان لم يعلم لا يضمن رجل وجبت عليه زكوة المائتين فافترس  
خمسته من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لا تسقط عنه الزكوة ولو مات صاحبها لم يعد افرز الخمسة كانت الخمسة ميراثاً عنه  
عن هشام قال سالت محمداً عن رجل قال ما صدقت به الى اربعة اشهر فقد نويت عن الزكوة ثم رجل يتصدق ولا يحضر النية قال  
لا يجزى به قلت فان اخرج الدرهم وصيرها في كفة وقال هذه من الزكوة فجعل يتصدق ولا يحضر النية قال رجوان يجزى به اذا  
هككت الودنية عند المودع فذرع القيمة الى صاحبها وهو فقير يدفع الخصومة بريد الزكوة لا يجزى به وكبره الاحتمال لمنع الغش  
وابطلان الشفعة في قول محمد خلافاً لابي يوسف رجل ادى خمسة من المائتين بعد الحول الى الفقير لاجل الزكوة ثم ظهر فيها درهم  
سوقه لم يكن الخمسة زكوة لفقير ان السحاب وان اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك لانه لما ظهر ان الزكوة لم تكن  
ظهران الصدقة وقعت بطوعه فان ردة الفقير باختياره كان ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيراً لا يضر ردة وان دفع خمسة  
من المائتين بعد الحول الى رجل وامره بان يتصدق بها عن الزكوة فلم يتصدق حتى وجد في ماله درهماً سوقه كان له ان يسترد  
من الوكيل رجل قل ان ماله خمس مائة وادى زكوة خمس مائة ثم ظهر انه ماله كان اربعة مائة كان له ان يجعل الزيادة من السنة الثانية  
لان الزيادة ان لم تقع زكوة لم تكن جملتها تجزى لا يجعل تجزى وكذا ان اجرا اذا امر على عامل الصدقة بالافخاذ العامل منه  
اكثر من زكوة ماله على قل ان ماله اكثر فظهر انه كان اقل يجعل الزيادة للسنة الثانية وان علم العامل مقدار ماله واخذ  
الزيادة جراً لا محاسب الزيادة عن الزكاة لا زما اخذ الزيادة على وجه الزكوة واخذها ظاهراً **فصل هبة الدين**  
**من المديون ينبت الزكوة** اذا وهب الدين من المديون بعد الحول ينبت الزكوة ان كان المديون  
غنياً لا يجوز ويضمن الواهب دين الزكوة استصفاً وان كان المديون فقيراً فهو دين زكوة ماله عين عند الواهب  
لا يسقط عنه زكوة ذلك المال وكذا لو وهب زكوة دين اخر غير زكوة ولو وهب جميع الدين من المديون بنيت الزكوة عن الدين  
في الاستحسان يكون مؤدياً ويسقط عنه الزكوة وكذا لو وهب الدين من المديون ولم يؤد الزكوة كان مؤدياً زكوة هذا الدين











ان ينظر المشتري على الاخران بقية ثلثة اشهر كان الخراج عليه رجل باع ارضها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان  
خارجا على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه ابو الليثان هذا بقوله ما يباع  
ارضافارغا وبيع معها حنطة محصونة هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يخذون الخراج في آخر السنة فان كانوا يخذون في اول السنة  
على سبيل التجمل فذا ان ظلم بعض لا يجيب على المشتري ولا على البائع رجل له قرية في ارض خراج له فيها بيوت ومزارع يستغلها  
اولا يستغلها لا يجيبها شي وكذا الرجل اذا كان له دار حنطة في مصر من اعمار المسلمين جعلها بستانا او غرس فيها نخلا  
واخرها من منزله ليس فيها شي لان بائع من الارض تبع للدار وان جعل كل الدار بستانا فان كان في ارض العشر فيها عشر  
وان كان في ارض الخراج فيها الخراج من عليه الخراج اذا منع الخراج سنين لا يؤخذ ما مضى قول في حقه السلطان اذا جمل  
الخراج لصاحب الارض وتركه عليه بائع قول في يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول في يوسف اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج  
وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء وتوجب العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه  
كان لصاحب الارض ان يتصدق به وان صدق بعد الطلب لا يخرج عن العهد اشتري ارض خراج فجعلها دارا وبني فيها بناكا وكا عليه  
خراج الارض كالعطلها والسلطان ان يحبس غلة ارض الخراج حتى ياخذ الخراج في خراج الوظيفة اذا هلك الخراج قبل الحصاد  
باقية لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخراج وان هلك بما يمكن الاحتراز عنه كالكراوات وغو ذلك لا يسقط لانه  
هلك بتقصير وفي ارض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان  
من نصيب الكار يبقى في ذمة رب الارض لان نصيب الكار ارض بمنزلة المستاجر فان العشر على صاحب الارض وخراج انما قسمته  
بمنزلة العشر لان الواجب شي من الخراج وانما يفرق العشر في المصروف هذا اذا هلك كل الخراج فان هلك الاكثر وبقي البعض ينظر الى ما  
ان بقى مقدار ما يبلغ فقيرين ودرهمين يجب فقيرين ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقى اقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما يسقط  
الخراج بطلان الخراج اذ لم يبق من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزداعة فان بقي لا يسقط الخراج ويجعل كالاول لم يكن وكذا  
اكرهوا اذا ذهب ثلثه باقية ان ذهب البعض بقي البعض اذ بقي ما يبلغ عشرين درهما واكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ  
عشرين درهما يجب مقدار نصف باقى وكذا الرطاف السلطان اذا وهب رجل خراج ارضه ذكر في الشرائع لا ينبغي له ان يقبل لانه حتى  
ايجاه فان كان مصر فا كان لان يقبل ومصر فخراج الارض الجزية وما يؤخذ من المنافع بقية المقاتلة ودرارته هو كل ما  
منفعة العامة المسلمين نحو الكراع والستراح والوزة للعدو وعارة الجسور والقناطر وحفر الانهار العامة وبناء المساجد  
والنفقة عليها والنفقة والفقهاء جعل غرس ارض الخراج كراما مائة شرا اكرهوا ان يكون عليه خراج الارض وكذا غرس الاشجار  
المنفعة كان عليه خراج الارض لان شرا الاشجار ومن كان له ارض الزعفران زرع فيه الحبوب كان عليه خراج الزعفران وكذا  
اذا قلع الكروم وزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الكروم واذا بلغ الكروم النضج كانت قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما او اكثر كان عليه  
عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخراج وان كان مقدار نصف الخراج لا يبلغ فقير او درهما  
لا ينقص عن فقير ودرهم لانه كان متمكنا من زراعته الا ان ينقص عما كان وان كان في رضة اجمعه فيها صيد كثير ليس عليه  
الخراج وان كان في رضة قصب وطرفاء او صنوبر او خلافا لا شيء ينظر ان امكان ان يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل  
كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجيب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج ارض يخرج منها ملح كثيرا وقليل  
فكذلك ان قدر ان يجعلها مزرعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يعمل اليها ماء الخراج او كان في الجبل ولم يصل  
اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان في ارض الخراج قطعة ارض سبعة لا يصلح للزراعة ولا يصل الماء ان امكنه  
اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا يمنع وجوب الخراج لانه حتى العباد فلا يمنع

بالدين اذا اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها ومنعها انسان عن الزراعة لا يجيب عليه خراجها لان الخراج لا يجيبه وان التمكن  
اذ اعجز صاحب الارض ولم يجد ما ينفع في عمارتها فباعها الامام الى غيره من ارضه بالنصف والثلث والرابع ويكون الغلة لصاحب الارض  
يؤخذ عن الخراج ويسلك الفضل وان لم يجد من يشتري يدفع اليه مقدار ما ينفع في وادى الارض في مالان الامام مأمور بتسليم مال  
بائى وجده يبيعها فاقول هذا في قول في يوسف ومحمد انا على قول في حقه فلا يبيع ولا يواجر لان ذلك حجر والحجر على الحجر العاقل البائع  
عنده باطل وكذلك قرية فيها ارض مات اربابها او غابوا او عجز اهل القرية عن خراجها فارادوا التسليم الى السلطان فالسلطان  
يفعل ما قلنا فان اراد السلطان باخذها لنفسه يبيعها من غير تسوية من المشتري فمشتريها ضيقة فيها كروم وارض  
فاشترى اكرم الكروم والارض فارادوا ضيقة الخراج فالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الارض كذلك كان الحكم  
على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيقة معلوما علم ان الكروم كانت كروما في الاصل لا يبيعها الا كروما  
والارض كذلك ينظر الى خراج الكروم والارض فاذا عرفت ذلك يقسم حصة خراج الضيقة عليها على قدر حصتها قرية خراج ارضها  
على التفاوت فطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في البناء كان على التسوية على التفاوت  
يرى على ما قبل ذلك من علة الخراج او العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته وعن ابن حزم في رواية يسقط ذلك بالوت ويؤخذ الخراج  
عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يعمل لصاحب الارض ان ياكل الغلة حتى يؤخذ الخراج **فصل في العشر في كل**  
ما تحجبه الارض من الحنطة والشعير والذخن والارز واصناف الحبوب والبقول والراحين والاوراد والرباط  
وقصب السكر والذريرة والبطيخ والقنا والخيار والباذنجان والاصفر واشباه ذلك ما حرمه باقية ويجب فيها العشر  
في قول في حقه قل اولئك وقال ابو يوسف ويؤخذ لا يجيب العشر فيما لا يبق من الثمار وفيما يبقى لا يجيب الا ما يبلغ خمسة اوسق والوسق ثلث  
صاعا وان كان ثلثا اوسق كالفطن والزعفران واشباه ذلك قال محمد بن حنفية خمسة اوسق فما زاد في الفطن كل حل  
ثلثا من العراق والاندلس والسكر والزعفران والامراق والعسل وقال ابو يوسف يعتبر فيه القيمة ان كانت قيمة الخراج من قيمة  
خمس اوسق من ادنى الوصفات يجيب العشر والا فلا ولا يجيب العشر في اللبن ولا في الحنطة والخشيش والقمح والصنوبر والقصب  
الفارسي ولا في سحف النخل ولا في الطرفاء ولا في الذب وشجر الفطن والباذنجان ويجب في ذب القنب وذر الصنوبر ولو جعل  
ارضه شجرة او مقبلة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيها العشر وكذا لو جعل فيها القنطاريون ولا يجيب العشر فيما كان من الادوية  
كالوز والهيلج ولا في الكندر والسمغ ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا السن اذا سقط عن الشجر الا في ارضه  
وقيل لا يجيب العشر لان الارض لا تعد لذلك ولهذا الوسيط على الاشجار لا يجيب العشر فيما لا يبق من الثمار وفيما يبقى لا يجيب الا ما يبلغ خمسة اوسق  
ان كانت عشرة وان كانت خراجية فيها خراج وما يجمع من ثمار الاشجار انما ليست بملوكة كاشجار الجبال الجارية العشر ما يخرج  
من الجبال ان كانا ينطبع كالذهب الفضة والنفوس والخامس والحديد يجيب فيها الخمس وان كان لا ينطبع كالزنجبر والكحل والرايح والياقوت  
والغير وزج والبربر لا شيء فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ والتملح رجل في داره شجرة مثمرة لا عشر فيها  
وان كانت البلدة عشرة تجزى ما اذا كان في الارض ويصرف العشر الى من يبيع من الزكاة السلم اذا وجد في داره معدن ذهب فضة  
لا شيء فيه في قول في حقه وقال صاحباه في الخمس وان وجد في داره ركاذا فهو لصاحب الحنطة في قول في حقه ومحمد وقال ابو يوسف  
هو لمن وجد وان وجد في ارضه معدن ذهب فضة كان في الخمس قول في حقه وذكر في الاصل انه لا شيء فيه السلم اذا اعاد ارضه  
العشرية في اواخر الزكاة عن ابو حنيفة العشر على المستقر ان كان المستقر مسلما وان كان كافر فعلى رب الارض وان دفع ارضه العشرية  
من ارضه ان كان البذر من قبل العاقل فعلى قيار قول في حقه يكون العشر على صاحب الارض كافي الاجابة وعندهما يكون في الزرع كافي الاجابة  
وان كان البذر من قبل رب الارض كان العشر على صاحب الارض في قولهم وان غصب ارضا عشرة ان نقصتها الزراعة كان العشر على صاحب



الارض في قول أبي حنيفة وان لم تنقصها الزراعة فعلى الغاصب زرعها **فصل في خراج الراس الجزية** تؤخذ من الفقير  
المعتدل في كل سنة اثني عشر درهما ومن وسط الحال نصف ذلك اربعة وعشرون ومن الفاق في الثمن ثمانية واربعون وهو في الفقير  
الحال والفاق قال بعضهم من لا يملك مائتي درهم فهو فقير ومن يملك مائتي درهم المعتدلة الف وهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة  
الاف الى ما لا يشتهى فهو فاق في الثمن المعتدل هو الذي يقد على العمل وان كان لا يحصل الحرفة ومن لا يقد على العمل ولا يملك مالا  
فهو من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء ويجب الجزية على مولا الفرض عندنا الذوق اذا كان غنيا في بعض السنة وفقيرا في البعض قالوا  
ان كان في اكثر السنة غنيا يؤخذ جزية الاقضاء وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف وفقيرا في النصف  
يؤخذ منه جزية وسط الحال ولو اتسع أهل الزمة عن أداء الجزية قاتلهم الامام الذي اذا جعل الجزية لستين ثم اسلم برده  
على جزية سنة واحدة وان ادعى الجزية في اول السنة ثم اسلم في السنة لا يرد عليه شيء وهذا قول من يقول بوجوب الجزية في اول السنة  
وهو الصحيح **فصل احياء الموات** ذكر في ثواب الموات ما لا يعرف لما مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف  
ارض الموات ان يفتح الامام بلدة غنوة ولا يقسم الاراضي بين الغنمين وتركها مهيلة او قسم البعض ولم يقسم البعض فارتدت وتقسيم  
يكون مواتا وعنه في رواية اخرى يقوم الرجل في آخر العرابة ويصبح صبيحة وسطا قال ان يبلغ صوته يكون من العرابة وما وراءه  
ذلك يكون مواتا اذا لم يكن مقبرة ولا قاء لاهل القرية وعن محمد بن عيسى بن الصوف من دور القرية لمن الاراضي العامة وقال ابو جعفر  
البحلي في بعض الموقوف على قدر اذن الناس والعامة من غير ان يجهد نفسه هذا اذا لم يعرف لها مالك لاحد فان عرف لها مالك  
مملوكة لكن لا يعرف مالك في الحال ذكر القاضي الامام ابو علي السعدي عن اساتذة الحكم العام انه يجوز للامام ان يدفعها الى رجل  
ويأذن له بالايجاد فيصير من احيائها وفي رواية اخرى عن محمد بن ابي اسحاق اذا كان لها اثار عارة من مسناة وغوها ولها رباب  
لكنهم لا يعرفون انه لا يصح لاحد ان يمسها ويملكها او ياخذ منها ربا او في رسالة ابو يوسف هي من احيائها وليس  
للإمام ان يخرجها من يده وعليها خراجها وروي وروي هشام عن محمد بن قيس الخزرجي والنوايس الخزرجية اذا ربح الرجل منها التراب  
والعاقا في ارضه قال كانت قصور الوزارين خربت قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات لانها من ذلك وان كانت خربت بعد الاسلام  
وكان لها رباب يمكن لا يعرفون لا يصح لاحد ان ياخذ منها شيئا لانها بمنزلة الموات لا تملكها وان كانت خربت بعد الاسلام  
بالسقي والكراب وانما يكون بالقاء البذر والفرعة وفي ظاهر الرواية اذا حفر منها ربا او كبرها وسقيها يكون احياء وان كبرها  
هو ميسر او سقى ولم يكره لا يكون احياء وان حفرها وسقيها بجمع ماء يكون احياء وانما التغيير لا يكون احياء وصرف  
التغيير ان يحجر الرجل الى ارض مواتة فيحفر عليها خيطا ولا يعرفها ولا يمسها فان فعل ساء ذلك فهو احق بها الى ثلاث سنين  
فان لم يمسها بعد ثلاث سنين فهو للناس فيسوا لا يكون له حق بعد ثلاث سنين وروي ابن شجاع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة اذا حفر  
الموات بئر واساق إليها الماء واجري عليها قنطرة احياء في القنطرة وانما يملك الموات ياخذ أشدا ثلثة امان يبنى او يكره  
او يجر عليها الماء ومن احياء ارضه بغير اذن الامام لا يملكها في قول أبي حنيفة وقال صاحبها يملكها وذكرنا طي القاضي  
في ولايته بمنزلة الامام في ذلك اذا احيى رجل ارضا مواتا ليس لها شرب وحفر لها من غير العامة حاقها غير مملوكة او ساق إليها  
ما يكفيها من الماء ينفرد ان كان ذلك لا ينفرد العامة كانه ذلك وان كان ينفرد العامة ليس له ان يفعل ذلك ولا للامام ان يأذن له  
بذلك وكذا ليس للامام ان يزيد في النهر العظيم كوة او كوتين ان كان ينفرد العامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له ان يفعل ذلك  
اثر بها حبل الملك او يغير ملكه فلا يملك حفرها وشقها وفي رواية ابن حنبل ان يملأ من الطريق الحافة  
احدا يبنى عليه ان كان لا ينفرد المسلمين فلا ينفرد فليس له ذلك وليس هذا الا بالخليفة فالواو والامام ان يجعل ملكا للرجل  
طريقا عند الحاجة ولو بنى في ارض الموات بناء في بعضها او زرع فيها زراعا قليلا كان احياء لذلك البعض دون غيره الا ان

منه التراب ينفرد به

صاحبها

ما عدا اكثر من النصف يكون احياء للكل في قول أبي يوسف وقال محمد اذا كان الموات في وسط ما احيى يكون احياء للكل وان كان في  
في ناحية لا يكون احياء لما بقي شجرة في ملك رجل لا يعرف غارسها ليس لاحد ان يحط بها الا باذنه وكذا كل مكان له ساق الخشب  
والشوك الاخر وغود ذلك وان كان كلامه ان لم يكن له ساق فلكل واحد ان ياخذها وان لم يكن موضع الشجرة ملكا لاحد لكنه  
ينسب الى قرية او الى اهلها بان كان قاء لهم فلا يمس بان يحط بها لم يعلم انها ملك وكذا الذي ينج والكبريت والثمار والمروج والاقاقيا  
ولو كانت في ارض رجل مملوكة فاخذ انسان من ذلك الماء لافنان عليه كما لو اخذها من حوض انسان وان صار الماء لمحا فليس للاحد  
عليه ومن اخذها كان ضامنا لانه لم يبق ما يمل من ارضه وكذا الشجر اذا شق فخر به ماء بطين واجتمع في ذلك انسان  
قدر ذراع او اكثر لم يكن لاحد ان ياخذ من ذلك الطين وان اخذ كان ضامنا لان الطين بعد ما اجتمع في ذلك رجل صار من اجزاء  
ملكه وفي صيد الاصل اذا جاء السيل بالترب الكثير واجتمع في ارض انسان يكون لصاحب الارض وكذا النخل اذا غلت في ارض رجل  
كان لصاحب الارض بغير الصيد اذا باشت او فرحت في ارض انسان او شجرة فان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر وكذا الصيد  
اذا انكسر في ارض انسان وصار ينجح لا يستلجع البراح لا يصير ملكا لصاحب الارض وانما يكون لمن اخذها وكذا الصيد اذا روي ووقع  
في ارض انسان ولا يدري من رده فانه لا يكون لصاحب الارض وانما يكون لمن اخذها وكذا الصيد اذا روي صيدا اخر واقاءه في دار  
رجل وكذا النوص في سطا طافعلق بها صيد لا يكون لصاحب الفسطاط وانما يكون لمن اخذها والتملك اذا اجتمع في حوض  
او اجتمع بغير احياء له لا يصير ملكا له وكذا ماء النهر والمطر والسيل اذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكا له الا بالاحراز والرجل  
اذا كان له ارض ويحب ارضه رجل شجرة فبقت من عروق تلك الشجرة ناله في ارضه كانت لاله لصاحب الشجرة ويؤمر بقطعها الا اذا  
من اجزاء ملكه ولو ان رجلا احيى ارضا كانت مقصبة وزرعها ثم حفر رجل وادعى انه ملكه ردت اليه لان الارض في الحيازة  
عن ملك المالك فتد على المالك ويكون الزرع للزراع الا ان فقدا البذر واجرة الاجراء واشباه ذلك يطيب له ويتصرف بالزيادة  
في قول محمد وان حسمه كالوعصب رضاء وزرعها ولو احيى ارضه باذن الامام وزرعها ماء العشر ثوبا مع الزرع ان كان  
الزرع قد درك فالعشر على البايع وان كان الزرع بقاء فالعشر على المشتري والله اعلم **كتاب الحج** في قوله  
فريضة عند استجماع الشرايط وشرايطه نوعان شرايط الاداء وهي الزمان والمكان والاحرام وشرايط وجوبه اربعة منها اعد  
الحال العقل والبلوغ فلا يجب على الصبي ولو حج الصبي كان عليه حجة الاسلام اذا بلغ ولو خرج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام  
شرايطه وجب حجة الاسلام ولم يكن عليه بمجاوزة الميقات بغير احرام شيء لانه لم يكن من اهل الاحرام عند المجاوزة  
ولو احرمه قبل ان يحكم ثم احل قبل الوقوف بعرفة وحج لا يجزيه عن حجة الاسلام ولو احرمه ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم  
فاحرمه بحجة الاسلام وحج يجزيه عن حجة الاسلام وكذا لو لم يرجع الى الميقات بعد حلام وجرد الاحرام بعد البلوغ قبل  
الوقوف بعرفة وحج يجزيه عن حجة الاسلام ولو انه لم يجد الاحرام ومضى في حجة لم يكن ذلك عن حجة الاسلام ولو بلغ الصبي  
فحضره الوفاة واوصى ان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا وحج عنه وكذا النهر في ان اسلم قبل وقت الحج  
واوصى ان يحج عنه ومن شرايط الوجوب الحرة فلا يجب على العبد ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن حجة الاسلام وعليه حجة  
الاسلام اذا عتق ولو عتق في الطريق قبل الاحرام فاحرمه وحج اجزاء عن حجة الاسلام ولو احرمه قبل العتق ثم جرد الاحرام  
بعد العتق وحج لا يجزيه عن حجة الاسلام بخلاف الصبي لان احرام الصبي لم يكن لازما فجعل كان يكره ولا كذلك احرام العبد  
لانه من اهل الاحرام فلا يعتبر تجديده والفقير اذا حج ماشيا ثم ايسر لاجل عليه ومن شرايط سلامة البدن عن الارض  
والعلل في قول أبي حنيفة فلا يجب على المقعد والمفلوج والزمن وان ملك الزاد والراحلة وقال صاحبها سلامة البدن  
ليست بشرط فعند ما يجب الاحجاج على هؤلاء وان عجزوا بانفسهم وعنده لا يجب الاحجاج والاعني اذا ملك الزاد



والراحلة ان لم تجد قايلا لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب لاجل حاج بالمال عند ان حمله لا يجب وعند محمد  
وان وجد فانما عند ان حمله لا يجب الحج بنفسه كالانزله الحجة وعن صاحبيه فيه رواياتها فاعلم ان الروايتين  
بين الحج والحجة فقال لا وجود القايلا الى حجة ليس بنا در بل هو غالب فيلزم الحجة وكذلك القايلا الى الحج المقعد والرض  
الذي يجوز عن الحج اذا امر رجلا ان حج عن ان مات قبل ان يبرأ من قتلهم وان ابرأ كما عاده الحج عندنا وقال الشافعي  
لا يجب ومن الشرايط الاستطاعة وهو ان يملك الاضلاع عن مسكنه وفرشه وثياب بدنه وفروسه وسلاحه ونفقة  
عياله واولاده الصفا مدة ذهابه وايابه وان يكون ذلك الفاضل للزاد والراحلة محملا او زاملة او شق محمل كان عليه الحج  
ولا تشبه الاستطاعة بعقبة الاخير وهو ان يكثرى رجلا بعير واحد يتعاقبان في الركوب يركب احدهما رحلة او  
فرسخا ثم يركبه الاخر وكذا لو وجد ما يكثرى رحلة ويمشى رحلة لم يكن موسرا وقال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا  
بالتجارة فلكل ما لا يقدر ما لو رفع منه الزاد والراحلة لنجا به وايابه ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى  
وقت رجوعه ويقتل به بعد الرجوع راسا لا التجارة التي كالتجرب بها كان عليه الحج والا فلا وان كان متحررا فليست شرط لوجوب  
الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابه ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه ويقتل به الات  
حرقه كان عليه الحج والا فلا وان كان صاحب صنعة ان كان له من الصياح ما لو باع مقدار ما يكفي لزاده وراحلة  
ذاهبا وجائيا ونفقة عياله واولاده ويقتل به من الصنعة قدما يعيش بغلة الباقي فيفترض عليه الحج والا فلا وان كان حرثا  
اكارا فلكل ما لا يكفي للزاد والراحلة ذهابا وجائيا ونفقة عياله واولاده من خروجه الى الرجوع وتبقى له الهاتين من البقر  
ونحو ذلك كان عليه الحج والا فلا هذا اذا كان افاقيا وان كان مكيا او كانا قرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة  
وان كان الافاق فقيرا وتبرع ولده بالزاد والراحلة لا يثبت بها الاستطاعة عند اخلاف الشافعي وان كان التبرع اجنيا  
له فيه قولان وقيل في الاجنبى عنه لا يثبت به الاستطاعة قول واحد وله في الولد قولان ومن الشرايط من الفروع حتى قال الفقهاء  
الصغار لا يري الحج فضا من عشرين سنة حتى خرجت القرامطة وهكذا قال ابو بكر الاسكاف في سنة وست وعشرين وثلاثمائة قبل انما  
قالوا ذلك لان الحاج لا يتوصل الى الحج الا بالزاد والراحلة فلو لم يكن له ما يكون الطاعة سببا للمعصية والطاعة اذا صارت سببا  
للمعصية تنفع الطاعة وقال الفقيه ابو الليث ان كان الغالب في الفروع السلامة يفرض الحج وان الغالب هو الخوف والقطع لا يفرض  
ولو كان بينه وبين مكة عرج فهو كخوف الفروع والسيحون والميصون والفرات نهار وليس تجار ولا يثبت الاستطاعة للمرأة اذا  
كان بينها وبين مكة مسيرة سفر شابة كانت الحجة الا بحرم وهو الزوج او من لا يجوز نكاحه له على التام بدبره ورضاع  
او صهره ويكون ما هو اقل بالفاخر اكانا وجد كافرا كان مسلما وعند الشافعي يجوز لها المسافرة بعين حرم في رفقة فيها  
شاء ثقات ويعي عليها النفقة والراحلة في مالها الحرم الحج بها وعند وجود الحرم كان عليها ان تخرج لحجة الاسلام وان لم ياذن  
زوجها وفي النافلة لا تخرج بعين ذن الزوج وان لم يكن لها حرم لا يجب عليها ان تخرج للحج كالاجبة على الفقير كمال المال لاجل  
الحج ولا تخرج المرأة الى الحج في هذه طلح او موت وكذا لو وجبت العدة في الفروع في ممر من الامصار وبينها وبين مكة مسيرة  
سفر لا تخرج من ذلك الممر ما لم تنفق عدتها ومن لم يملكها او ثيابا لا يمتنعها كان عليه ان يبيع ويحج بمنها ان كان بمنها  
وفاء بالحج لانه فاضل من حاجته وان كان له منزل كفيه جفد لا يلزمه بيع الفاضل لاجل الحج ونكحوا ان سلامة الدين في قول ابو حنيفة  
وان الطريق بوجود الحرم للمرأة من شرايط الوجوب بشرط لاداء نفقته في كل من يحلها من شرايط الوجوب اذا مات قبل الحج لا يلزمه  
الاجاب بالمال وعلى قول من يجعل من شرايط الاداء يلزم لاداء بالمال اذا مات قبل الحج واذا استعفت الشرايط يجب الحج واختلوا  
انه يجب ضيقا او موسعا في قول ابو يوسف واصح الروايتين عن ابي حنيفة يجب على الفور حتى لا يباح له التأخير بعد ذلك

الى العام الثاني وان اخر كان انما وعلى قول محمد يجب موسعا وقد ذكرنا هذا الخلاف في الزكاة والذوق المطلقة وعن محمد بن عبد  
الحج اذا فرط ولم يحج حتى الف له وسعدان يستقر من الساعة فيحج وان كان لا يقدر على قضاء الدين وان مات قبل ان يقضى  
دينه قال رجوان لا يؤخذ بذلك ولا يكون انما اذا كان من نية قضاء الدين اذا قدر الافاق او من كان خارج الميقات  
اذا قصد مكة بحجة او عرة او حاجة اخرى لا يماز الميقات الا حرمها والمواقيت خمسة لاهل المدينة ذوالحليفة واهل  
الشارع حجة واهل البصرة واهل اليمن بيلم واهل العراق ذات عرق وميقات الكوفة ومن كان داخل الميقات لم يحج  
الحرم وللعمرة الحل يخرج الى الحل فيحرم للعمرة هذا التنعيم يقرب من حجة عايشة دفعا لها والافضل للافاق ان يحرم من دور  
اهله ويكره ان يحرم بالحج بل شهر الحج واشهر الحج شوال وذوالقعدة وعشرون من ذي الحجة لان الاصل لم يطول فربما يقطع  
في الحرم وهذا قالوا بكونه ان يحرم من دور اهله اذا كان بين منزله وبين مكة مسافة بعيدة وان احرم قبل شهر الحج منع  
احد عن اخلاف الشافعي واذا اراد ان يحرم يوما او يغتسل والغسل افضل وينزع المحط والخف ويلبس ثوبا من ازارا  
وردا جديدا او غسليين والمجدد افضل ويقبض شاربته ويقم اطرافه ويذهن باي فم شاء مطب كان او غير مطب  
واجمعوا على انه يجوز التطيب قبل الاحرام بالايدي عنه بعد الاحرام وان بقيت راحته وكذا التطيب بما يبقى عنه بعد الاحرام  
كالمسك والغاية عندنا لا يكون في الروايات الظاهرة ثم يملك ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني اريد الحج فستره لي وتقبلني  
ثم يركب في جوارقه او بعد ما استوت راحته والتبكية في جوارقه افضل وصورة التبكية ان يقول ليك اللهم  
ليكن لاشريك لك ليكن ان الحمد والنعمة لك والملك لك لاشريك لك ان شاء قال ان الحمد والنعمة وان شاء بالكسر وعن محمد بن بكر  
افضل ولم يزد وهو اختيار الكسافي لان فيه تكثير الشاء وكما يجوز التبكية بالعروة يجوز بالفارسية والعربية افضل ولو قال اللهم  
ولم يزد عليه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هو على الاختلاف الذي ذكرنا في الشروع في الصلوة من قال بغيره شارعا في الصلوة يقول  
بغيره حرمنا وعلى قول من يقول لا يصير حرمنا في الصلوة لا يصير حرمنا عندنا بمجرد النية ما لم يقم اليه التبكية او سواها الذي  
ولو لم يزل ولم يزل لا يصير حرمنا في الروايات الظاهرة وبكثير المحرم التبكية في اداء الصلوة والاحرام وكما في ركبا او علا شرا في اوط  
واديا ويرفع صوته بالتبكية ويتقن محظورات احرامه وهي الرفث والفسوق والجدال والجماع وتقرض القصد باخذ او اشارة او دلا  
او اعانة ولا يلبس محظورات اوقصا او سراويل او عمامة او قلنسوة او خفا الا ان يقطع الخفاف من الكعبين ولا يلبس ثوبا  
مصبوفا بعصفر او زعفران الا ان يكون غسلا لا ينفصل عما لا يوجد منها راحة العصفر والزعفران ولا يغطي وجهه ولا راسه  
عندنا ولا يخذ شعرا ولا ظفرا والحرام من لبس المحيط هو لبس العقاد حتى لو اترى لقيط والسراويل ووضع القباء على كتفه واد  
منكبه ولا يذبل يديه لا يلبس ولا يشد طيلسانه بالزاد او بالحلال لانه يشبه المحيط ولا يلبس بان يستظل بالفسطاط ولا يحل  
راسه ولا يزيل التفت عن نفسه ولا يفتل القعدة واذا حلق راسه يحل برفق روي الحسن عن ابي حنيفة انه يحكم ببطون الاصابع  
كيل يزدى شيئا من هوام راسه ولا يباشر شعره وان سقط في الوضوء ثلث شعرات من تحتية لم يزمه الصدقة تكف من طعام  
ولا يغسل راسه ولا يمسح بالخطي لانه يقتل الهوام ولا يزيل التفت فان فعل فعليه دم في قول ابو حنيفة وعن ابو يوسف الحمار  
طيب وكذا الفسط ولا يقتل الحمر مائة ولا يمسح بشهوة فاذا فعل كان عليها الدرة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انما  
يجب للمرأة تقبيل الزوج اذا وجدت ما يتجدد عند وطئ الزوج من اللذة وقضاء الشهوة في بطنها الدرة ويضد حنجا  
ولا يلبس المرأة المحرمة ان تلبس الخيط من حرير كان او من غيره وتلبس الخيط والخف وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتبكية  
ولا تزل وان اذنت شيئا على وجهها تجافي وجهها لاسيما به فذلك المسئلة على انها لا تكشف وجهها للاجانب من غير ضرورة  
ولو حل الحرم على راسه شيئا ليلسه الناس كان لا بأسا وان كان لا يلبسه الناس كان لا بأسا ونحوها لا يكون لا بأسا ولا يلبس طيبا











بغير فوات يصلي الفجر بغير غسل ويجزئ عنه ما وثق عليه ويصلي على النسيء على الصحيح ويدعو الله تعالى بحاجته الوقوف بركة واجب  
عند العامة ولو ترك لم يضره الا اذا كان بعد وقت الصلاة كان كالتوقف بركة والمزلة كلها موقفا لا بطلان في  
المستحب هو الوقوف عند جبل قزح ووقت هذا الوقوف بعد طلوع الفجر لا قبله ليلة النحر وانما وقت الوقوف  
بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا الوقوف دعاء موقت وعزاي يوسف انه كان يقول اللهم هذا جمع اسئلك ان ترزقني جوامع  
الخير كله فانه لا يملأ ذلك فترك اللهم رب المشرك الحرام ورب الحلال والحرام ورب الخيرات العظام اسئلك ان تبلغ روح محمد  
سأ افضل السلام اللهم انت خير مطلوب وخير غروب اليه ذلك في كل وقت جائزة اسئلك ان تجعل جازي في هذا اليوم ان تقبل  
توبتي وتجاوز عن خطيئتي وتجمع علي الهدى اري وتعمل استغفر من الذنبا حتى ترجع علي هيبته قبل طلوع الشمس الى ما اذا  
اقى ما ياتي جرة العقبة فيرسلها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصى الخذف ولا يكون اهل من النواة ويستقبل في الزا  
جرة العقبة بحمل مني على عينيه والكعبة عن يمينه ويقوم حيث يرى موضع حصاة ويجوز ان يركب ما كان من اجزاء الارض  
عندنا كالطين والحجر والمدرك وكيفية الرمي ان يضع اصبعه على وسط سبابة ويضع الحصاة على راس اصبعه فيرميها  
كذلك ويكرر مع كل حصاة لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال غدا الرمي باسم الله والله دغا للشيطان وخبره ويقطع التلبية  
عند اول حصاة يرمي بها في الصحيح من الرواية ولا يرمي في ذلك اليوم غيرها هكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف افضل  
ان يكون هذا الرمي ركبا وما سواه ما شيا وقال ابو حمزة ومحمد بن علي كذا افضل ولا يقف بعد هذا الرمي حتى ياتي منزله هكذا  
روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يقف بعد الرمي ولم يذكر الذبح بعد هذا الرمي قبل الحلق لانه مفرد فلا يذبحه الذبح ولا ضحية  
عليه لانه مسافر فاما القارن والمتمتع فيذبحان بعد الرمي قبل الحلق ثم يحلق او يقصر لانه جاء اوان الخروج من الاحرام والخروج  
انما يكون بالحلق او التقصير الحلق افضل لانه مقدم على التقصير في كتابه تعالى والتقصير ان يقطع من رأس الشق قدر الامة  
ولا يقطع على النساء فاذا حلق او قصر حلقه كل شئ لا النساء لم يطف بالبيت مروى في ذلك عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعن ابي يوسف عليه السلام وان كان لا يحل له النساء الصحيح ما قلنا لان الطيب يباع الى الجاه وانما حلق الطيب بعد الحلق قبل  
طواف الزيارة بالانحراف طواف البيت في يومه ذلك طواف الزيارة ان استطاع او من الغدا او بعد الغدا ولا يجوز في ذلك ان طواف الزيارة  
عند ما وقت يوم النحر ويومين بعد والطواف في اول الوقت افضل اعتبارا بالاضحية فان اخر وقت فقهه وكان عليه الدرع وقول  
ابي حنيفة وقال صاحبنا لا يلزمه طواف البيت سبعة اشواط وراه الحليم ويصلي بعد الطواف ركعتين فيحلق له النساء  
وهذا الطواف يتو طواف الزيارة وطواف الركعتين ولا يرمي في هذا الطواف ولا يصلي بعده بين الصفا والمروة  
لان السعي بين الصفا والمروة لا يجب الا مرة وقد سعى قبل هذا الطواف فان لم يكن رمل وسعى في الطواف الاول من هذا  
الطواف وسعى بين الصفا والمروة ثم يرجع الى منى ولا يبيت بمكة لما روي جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد الى منى  
فيقيم عنى فاذا اولت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر في الحجارة الثلاثة يبدأ بالذي يلي مسجد الخيف فيرسلها بسبع حصيات مثل  
حصى الخذف ويقف حيث يقف الناس ويكرر مع كل حصاة ويجزئ عنه ما وثق عليه ويصلي على النسيء على الصحيح ويدعو الله تعالى بحاجته  
الله تعالى بحاجته يحذف في كل حصاة كفه الى النساء ثم ياتي جرة الوسط فيرسلها بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس  
ويصلي على النسيء على الصحيح ولم يزل يردد ما اذا ايدها بعد الرمي الى الوسط في هذا اليوم وذكر ابن خنساء ان يقول اللهم اجعل  
حجما بروا واذ بانفسه وامن ان يقول اللهم ابدل لفت ومن عندك اشفقت وايدك رغب واليك رحت فاقبل  
سكنا وارحم فقري واقبل توبتي واسبغ دعوتي وعظم اجري لا عطني سواي ثم ياتي جرة الكعبة فيرسلها من بطن الوادي سبعا  
ويكرر مع كل حصاة ولا يقوم بعد هذا المشهور فاذا كان من الغدا وهو اليوم الثالث من النحر يرمي الحجارة الثلاثة كذلك حين تزول

في هذا الرمي

الشمس

الشمس ثم ينفران احب في يومه ذلك ويقتط عنه الرمي في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه وان احب  
ان يمتك هناك تلك الليلة فكذلك حتى تطلع الفجر لا يمكنه ان ينفر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال كذلك فيكون جملة سبعين  
سبعة في يوم الاثنين ثم بعد ذلك كل يوم احدى وعشرين في ثلثة ايام وان نفر قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لا يلزمه الذم في رواية  
وان اقام حتى يطلع الفجر من اليوم الرابع ولزمه الرمي فري قبل الزوال جاز في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد بن  
ويست في هذه الديار منى ولا يبيت بمكة اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ويكره ان يقدم الانسان ثقله الى مكة ويقوم عنى حتى يرمي  
الحجارة لان ذلك يستغل قلبه فلا يرمي بالحجارة على وجهها ثم ياتي الا بطح فينزل به ساعة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم  
الابطح ويحطب وخيف ثم يطوف بالبيت سبعة اشواط طواف الصدر ليرمي فيها ويصلي هذا الطواف طواف الصدر وطواف  
الوداع وطواف الاقامة وطواف اخر العهد بالبيت فاذا طاف صلى ركعتين وهذا الطواف واجب لا على اهل مكة ويقتط بعد  
واذا طاف صلى ثم توجه وروي الحسن بن علي بن حمزة انه اذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين ياتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصلي  
على رأسه ثم ياتي للذمزم ويكرر ويهتل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته ويضع خده على جائط الكعبة •  
ويتشبه بآثار الكعبة هذا روي عن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يفعلون كذلك ووقت الرمي بعد طلوع الفجر من يوم  
النحر الى غروب الشمس في قول ابي حنيفة فان اخرج الى الليل رماه في الليل ولا شئ عليه وان اخرج الى الغد رماه وعليه الذم في قول ابي  
ثم لا يذخر وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام النحر حتى تزول الشمس في مشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من ايام  
النحر يجوز الرمي قبل الزوال في قول ابي حنيفة وقال صاحبنا لا يجوز وان لم يرم الحجارة كان عليه الذم بترك الواجب الواجبات  
التي يجب بها الدرع على الحاج خمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بالمزلة ورمي الحجارة والحلق والتقشير وطواف الصد  
على الاقافي واول وقت طواف الزيارة عند ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر واخر وقته في رواية المبسوط اخر ايام النحر فان اخرج  
عنها لاشئ عليه عند ابي يوسف وقال ابو حنيفة عليه السلام طواف البيت ما شيا افضل ولو طاف طواف الزيارة جنب او محدثا  
خرج عن احرامه ثم حلق له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه الا انه ان طاف محدثا كان عليه شاة وان طاف جنبا كان  
عليه بذية وان طاف اكثر الطواف بان طاف اربعة اشواط كذلك فهو طواف كل الطواف فان عاد الطواف بعد ايام النحر لا يسقط عنه  
الذر في قول ابي حنيفة ومحمد بن علي طواف البيت سبعة اشواط طواف الصدر ليرمي فيها ويصلي هذا الطواف طواف الصدر وطواف  
ذكر في النوادر عن ابي حنيفة ان عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه دعا وعلى قهرها عليه الصدقة ولو طاف للزيارة مكشوف  
العورة بقدر ما يمنع الصلوة جاز عليه دم ولو طاف وعليه ثوب نجاسة اكثر من قدره لم يمسح عليه ومن اجاز برفات وهو ياف  
او نفي عليه اجزاء من الوقوف وان حدث به ذلك قبل الاحرام فاهل عنه اصحابه جاز في قول ابي حنيفة وقال صاحبنا لا يجوز ولو امر  
اصحابه قبل النوم والاعاء وان يحرموا عنه اذ انام او اغشى عليه فاحرموا عنه جاز في قولهم حتى لو افاق واستيقظ من ساه فاني  
بافعال الحج جاز ولو احرمت الحج ثم اغشى عليه فطاف به حول البيت على غير ما وقفه برفات ومن دلفه ووضعوا الاحجار في يد  
ورموا بها وسعوا به بين الصفا والمروة جاز وعن محمد بن الحارث اذا اغشى عليه يسمي اذا طاف به تشبها بالتوضين وعندنا  
لرمي عن الاحجار ولم يعمل الى موضع الرمي جاز والفضل ان يرمي بالحجارة ويحرم ان يطاف عنه حتى يحل الى الطواف ويطاف به وكذا  
الوقوف بعرفة اذا خرج الرجل باهله وولد الصغير قالوا يحرم من الصغير ان يركب اليه حتى لو اجمع والدواخ يحرم من والد  
دورا الا ان اذ لم يطف الرجل طواف الزيارة وطواف طواف الصدر هذه المسئلة على وجوه ان طاف احدها جنب او محدثا فغشى  
وجوه اربعة ان طاف طواف الزيارة وطواف الصدر كلاهما على غير وضوء فان طاف كلاهما جنبا ورجع الى اهله كان عليه بدنية  
لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر ولو طاف كلاهما على غير وضوء فعليه طواف الزيارة دم ولطواف الصدر صدقة بمائة الف

آخر العقد



وفي بعض الروايات هم والاول اصح وان طاف للزيارة جبا وطواف الصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة  
وعليه دم ترك طواف صدر ودم للتاخير في قولنا بحسمه وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدر جبا عليه دما  
في قولهم دمر طواف الزيارة ودم طواف الصدر وان ترك احد الطوافين فهو على غاية اوجده ان ترك كلا الطوافين فهو حرام  
على النساء ابا فعليه ان يرجع ويحيط طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه تاخير طواف الزيارة دم في قولنا وحسمه ولا شيء عليه  
لتاخير طواف الصدر لانه غير موقت والثاني اذا ترك طواف الزيارة خاصة وطواف طواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه  
ترك طواف الصدر دم وان ترك طواف الصدر خاصة فعليه تركه دم وان ترك من طواف الزيارة اكثره بان طاف ثلثة اشواط وطواف  
طواف الصدر كانت الاربعة الاشواط من طواف الصدر لوطواف الزيارة وعليه دم للتاخير في قولنا بحسمه ودم تركه اربعة اشواط  
من طواف الصدر في قولهم وان ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه صدقة للتاخير وصدقة لتركها لثلثة من طواف الصدر  
وان ترك من طواف الصدر اربعة اشواط كان عليه دم لان ترك الاكثر ترك الكل وان ترك الكل كان عليه صدقة وان ترك من كل واحد  
منها اربعة اشواط صار لكل للزيارة وهو ستة اشواط وعليه ترك طواف الزيارة دم وترك طواف الصدر دم وان طاف  
لكل واحد منهما اربعة اشواط فان نقصان طواف الزيارة يحسم طواف الصدر وعليه صدقة ونقصان طواف الصدر  
صدقة وان طاف للزيارة اربعة اشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندها وعليه شاة ان نقصان تمكن في طواف الزيارة  
وشاة تكون طواف الصدر بحيث يهاجمها في العام الثاني يعني كل طواف وجد في وقت يكون عنه وان زاه تطوعا او غير  
مثاله المحرم بحجة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعا كان القدم وان كان محرم بعمرة فطوافه يكون للعمرة وان كان قارنا فطوافه  
اولا يكون للعمرة ثم للحج وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وان لم ينو ذلك لا بد من النية ولا يقبل الحجة حتى يوطأ  
بالبيت طابا للغمر او هاربا من العدو ولا يقبل طوافه بخلاف الوقوف بقرعة فانه يكون واقفا وان لم ينو لو طاف ثلث مرات  
مرات او سبع مرات كل مرة سبعة اشواط وصلى بعد ذلك لكل اسبوع ركعتين حاز ولو طاف في القوافل التوكيد فيها الصلوة نحو  
وقططوع الشمس وعند الاستواء وعند الغروب يجوز الطواف ولا يملك الا في الوقت الذي يحل فيه الصلوة المارة اذا حاصت  
في الحج ان حاصت قبل ان غمر وانتهت الى الميقات فانها تقبل وتغمر واذا قدمت مكة وهو جابر تقنع ما يضع الحاج غزاتها  
لا تقف بالبيت ولا تسبي بين الصفا والمروة ويستهد جميع المناسك ولا تحلق ولكنها تقصر وان حاصت يوم النحر قبل ان يطوف  
بالبيت فليس لها ان تغرق حتى تظهر وتقف بالبيت وان حاصت بعد ما رات البيت وطافت جاز لها ان تغرق وليس عليها طواف  
الصدر **فصل في العمرة** العمرة عند سنة ليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها العمرة  
لغير القارن يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق وعن ابي يوسف فاخر العمرة يوم عرفة قبل الزوال لا يكون ويجوز تكرارها  
في السنة الواحدة عند ما تجتنب المحرم بالعمرة ما يجتنب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة  
والوقوف بعرفة وما يفعله الحاج واذا طاف وسعى وحلق يخرج من احرام العمرة ويقطع التلبية كما استلم الحج في اصح الروايات  
وركن العمرة سنان الاحرام والطواف بالبيت واجها شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من رمي الجمار  
والوقوف بعرفة وطواف الصدر والتميم والبيتون يعني المزدلفة المحرم بالعمرة اذا احرم بالحج ان احرم قبل ان يطوف لعمرة  
يكون قارنا وكذا لو احرم بعد طوافها شوطا او شوطين او ثلثا وانما احرم بعد ما طافها اربعة اشواط كان متمتعا ركن  
بالحج ونوى بقلبه العمرة او نوى بقلبه الحج او نوى بها جميعا ونوى احدهما او نوى كلاهما ونوى الحن  
عن في حصة ان العبرة لما نوى **فصل في القرآن** المحرمون اربعة المفرد بالحج والمفرد بالعمرة والقارن والمفرد  
اما المفرد بالحج والعمرة فقد ذكرنا واما القارن والقارن من جميع بين الحج والعمرة في الاحرام موقوف لبيتك بحجة وعمرة اذا اراد

الرجل القرآن يتأهل لاحرام كتابها المفرد بتوضا او بغتسل وصيلي ركعتين ويقول بعد التلام اللهم اني ارد العمرة  
والحج ثم يلبس ويقول لبيك بحجة وعمرة معا فدمر عمرة والحج لا ينافيها فاما الله تعالى قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة  
الى الحج فليحج بها فاعمال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لعمرة سبعة اشواط كما يطوف المفرد وسعي بين الصفا والمروة وكذا  
ولا يحل بل يخرج الى عرفات ويقف ثم يطوف بالبيت للحج وسعي بين الصفا والمروة وعند ما يطوف القارن طوافين وسعيهما حين  
احدهما للعمرة والثاني للحج ثانيا في سائر ما يفعل المفرد بالحج فاذا رمى جمرة العقبة يوم النحر يجمع دم القرآن وهذا الدم يسكب  
من المناسك بتوقت بابا والنحر ويجمع له ان يتناول منه عند ما يجوز فيه الشاة والاستراكان في القوافل افضل من الشاة والحج افضل  
من البقرة كما في الاضحية وان كان القارن ساقا الهدي مع نفسه كما افضل نحر جمل او بقرة فيتحلل وان لم يطف القارن لعمرة حتى وقف  
بعرفات بعد الزوال عند ما يصير باخفا لعمرة ولا ان لاهل مكة ومن كان منزله بين الميقات ومكة ولو احرم بمحبتين عند الميقات  
او عند غيرهما جميعا في قولنا بحسمه وان يجمع وكذا لو احرم بمحبتين لزمناه وقال محمد الاحمد المحبتين واحدا لعمرة وعلى  
هذا الخلاف اذا احرم بحجة ووقف بعرفة نحر احرم بحجة اخرى عند ما يزمها الثانية وعند محمد لا يزمه الثانية واذا صار محريا  
بها عند ما كيف يفعل قال ابو حنيفة اذا اشتغل بعمل احديهما برفض الثانية واذا فرغ من الاول في فصل الحج يقضي الثانية في العام التالي  
وفي فصل العمرة يقضي الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جابر بخلاف تكرار الحج وقال ابو يوسف كمال بيتك بحجتين او قارنا  
لبيتك بمحبتين يصير محرمهما جميعا ويرفض احديهما في مكانه قبل ان يشغل بعمل احديهما اذا قال الله تعالى ان الحج في هذا العام ثلثين  
حجة لزمه الكل في قولنا بحسمه الذي اذا خرج الى الميقات واحرم بحجة وعمرة معا فانه يرفض العمرة في فوطه ولو طاف للعمرة شوطا  
او شوطين نحر احرم بحجة فانه يرفض الحج ثم يقضيها بعد العمرة في قولنا بحسمه وقال ابنه يرفض العمرة ولو كان طاف لعمرة اربعة اشواط  
نحر احرم بحجة فانه يرفض الحج بالاتفاق ويصنع عمرته ثم يقضي الحج في عامه ذلك ان بقى وقت الحج عن محمد اذا خرج الرجل الى السفر يريد  
الحج فاحرم ولم يحجره الله قال هو حج قبله فان خرج ولا يئنه له فاحرم ولم ينو شاة لانه يجعله حاشا ما لم يطف بالبيت  
فاذا طاف بالبيت ففهم عمرة وعن محمد ركن على المشي الى بيت الله ثلثين سنة فانه يئنه حجة او ثلثون عمرة ولو قال على  
المشي الى بيت الله ثلثين شهرا او قال احد عشر شهرا او قال عشرة اشهر قال ابنه عمرة واحدة واذا استغنت ذلك في السن لك العرف  
رجل لا وهو يخرج اسان على المشي الى بيت الله ان كلم فلا تطف فلا تلبس بالكونة قال عبد الله المشي الى بيت الله من خراسان رجل قال انما احرم  
بحجة ان فعلت كذا ففعل كذا عليه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولو قال انما اهدى الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يئنه شي اذا احرم  
الرجل بشي ونسبه لزمه حجة وعمرة واذا احرم بشيين ونسبهما في الاستحسان لزمه حجة وعمرة وعمل امره على القرآن رجل  
اوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شئت وان شاء ركب واهراق ما وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا وروي الحسن عن ابي حنيفة  
ان الحج راكبا افضل من الحج ماشيا وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا افضل فعلى رواية الحسن اذا نذر ان يحج ماشيا لم يكره ان يركب  
وفي ظاهر الرواية يكره الحج ماشيا ثم اختلف الفقهاء في ذلك قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال ابنه يركب بعد ما طاف  
للصدر وقال ابن عباس يركب بعد وقف ثم خلفوا انه من اي موضع يركبه المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه من حيث  
فان ركب في الكل مرق دما وان ركب الا في فعله بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة رجل قال على المشي الى بيت الله الى الكعبة او الى  
مكة او قال على زيارة بيت الله يركبه حجة او عمرة ماشيا ولو قال على الذهاب الى بيت الله او على الخروج الى الكعبة  
او الى بيت المقدس او الى المدينة لا يركبه شي ولو قال على المشي الى الحرم او الى الصفا والمروة لا يركبه شي في قولنا بحسمه وقال صاحب هذا وقال  
على المشي الى بيت الله سواء ولو قال على المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل انه على هذا الخلاف ايضا رجل قال الله على حجتان وهذا سنة  
كان عليه حجتان وكذا لو قال الله على عشر حج في هذه السنة كان عليه عشر حج في عشرين سنة وكذا لو اوجب على نفسه مائة حجة زنته







الا ان يكون اتخذ مكة دارا فلا تقود اذا امر الرجل غيره بالتحج لا يفتح امره الا اذا كان عاجزا عن التحج بنفسه عجزا  
يدوم الى الموت حتى لو قال له على ثلثون حجة فاحج ثلثين نفقا في سنة واحدة ان مات قبل ان يحج وقتل جازا لكل  
لانه لم يعرف قدرته بنفسه عند محي وقت الحج فجاز وان جاء وقت الحج وهو يقدر بطلت حجة واحدة لانه قدر بنفسه  
فانعدم شرط صحة الاحجاج في هذه السنة وعلى هذا كل سنة يحج المرأة اذا لم تجد معها الا يحج الى الحج الى ان تبلغ الوقت  
الذي تجز عن الحج فتح تبغ من حج عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لنوم وجوه المحرم فان تبغت رجلا ان دام عدم المحرم  
الى ان مات فذلك جائز كالرخص اذا حج رجلا ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان الامر عاجزا عجزا يرجي نفعه كالمرض  
والجس ونحو ذلك فان كان لا يرجي زواله كالزمانة والعي جاز ان يامر غيره بان يحج المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل  
ايام العشر من ذي الحجة قال يكون نفقته في مال نفسه الى ان يدخل ايام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما  
ليجده قالوا ينظر ان كان المأمور من يخدم نفسه فنفقة الخادم لا يكون في مال امره وان كان لا يجده بنفسه فنفقة  
الخادم يكون من مال امره لانه ما دون ذلك دالة ولما مور بالحج ان يدخل الحمام بقدر المتعارف ويعطى اجر الخادس  
من مال الامر لان ذلك من الرواتب وله ان ينهد من مال امره ونفسه ان يخط درهم النفقة مع الرفقة وله ان يودع  
المال استحسانا ولو ضاع مال النفقة بمكة او بقربها او لم يبق مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع  
في الميت وان فعل ذلك بغير قضاء لانه لما امر بالحج فقد امر بان ينفق عنه المأمور بالحج اذا حج ماشيا وامسك مؤنة  
الكراء كان ضامنا مال الميت ويكون الحج لنفسه لان الاجر بالحج ينصرف الى المتعارف والمتعارف هو الحج بالزاد والراحلة  
الماء مور بالحج اذا ترك الطريق الاقرب واختار الابعد بان تترك البغدي طريق الكوفة وذبح في طريق البصرة ان كان الحج  
يسلك ذلك الطريق لا يضمن لان الطريق الابعد عسى ان يكون اسررها من الاقرب اذا دفع الصبي المال الى رجل ليحج عن  
الميت في هذه السنة فاخذوا اخر الحج ونجح من قبل جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستقبال  
دون التقيد كما لو وكل رجلا بان يقيم عبده غذا او يبيعه غذا فاعتق او باع بعد جاز اذا قطع الطريق على المأمور  
بالحج وقد انفق بعض المال في الطريق فمضى على وجهه ونجح ان مضى وانفق من مال نفسه كان متبرعا ولا يسقط الحج  
عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق التسبب بانفاق المال في كل الطريق وان قطع عليه الطريق وهو في بلد  
شي من مال الميت فانفق ذلك على نفسه لا يكون ضامنا ويكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وهو في بلد شي من مال الميت  
فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لم يكن ضامنا اذا لم ينهد لفاقلة المأمور بالحج اذا رجع وقال منعت وقد  
انفق من مال الميت وكذا الوصي والوارث في النع لا يصدق ويكون ضامنا للنفقة الا ان يكون ام فطاهر يشهد على صفة  
الحجاج عن الميت اذا قال حجبت وكذا الوارث والوصي كان القول للحاج لانه يدعى الخروج عن مال الميت كان امته في بدو  
ولا يقبل بيعة الوارث والوصي لانه كان يوم النحر بالكوفة لا اذا اقاموا البيعة على قراره انه لم يحج ولو كان الحاج غريبا  
لميت امر بان يحج عن الميت بما عليه من الدين فقال حجبت لا يصدق الا بيعة لانه يدعى قضاء الدين الحاج عن الميت اذا مات  
بعد الوقف بعبارة جازع الميت لانه اذى كره الحج ولو لم يميت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء ويعود نفقة  
نفسه ويقضى باقي عليه لانه صار خائفا في هذه الصورة المأمور بالحج عزايته اذا حج واعمر ان اعتمر قبل الحج في شرا الحج ثم  
حج من مكة عن الميت يكون مخالفا في قوله ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام عن نفسه وكذا لو حج ثم اعتمر كان مخالفا عند العامة  
لحاج عن الميت اذا كان مأثورا بالقرآن فمات كان دم القرآن على الحاج لا في مال الميت الاصل بان لا يرد يجب على المأمور بالحج  
يكون على الحاج لا في مال الميت الاصل ان يحصر في قول ابن حنبل وقال صاحبه يكون على الحاج ولو ان رجلا امره رجلا ب

احدها بالبرن والاخر بالحج ولم يامر به بالجمع فجمع كان مخالفا ولو امر بالجمع فجمع جاز ولا يكون ضامنا ولو امر بالبرن  
فاعتمر ثم حج بماله نفسه لا يكون مخالفا ولو امر رجلا بكل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما ونجح كان ضامنا لها وليس له  
ان يجعل الحج عن احدهما ولو امر بالحج عن ابويه كان له ان يصرف الى ابنتها ولو امر رجلا بكل واحد منهما ان يحج عنه فاحرم  
بجته عن احدهما غير عين كان له ان يصرف الى ابنتها ولو امر رجلا بكل واحد منهما ان يحج عنه فاحرم  
بان عين بعد الطواف لا يفتح تعيينه الحاج عن الغير ان شاء قال ليك عن فلان وان شاء اكتفى بالبيعة الصحيح اذا امر رجلا  
بان يحج عنه ثم عجز لم يحج حجة المأمور الميت اذا اوصى بان يحج عنه من ماله فترجع عنه الواوثة والاجتنى لا يجوز المأمور  
بالحج اذا افسد الحج بالجماع يضمن ما كان نفق من مال الميت اذا اوصى برجل بان يحج عنه فافسخ الوارث رجلا من مال نفسه  
يرجع في مال الميت جازوله ان يرجع في مال الميت وكذا الزكوة والكفارة ولو فعل ذلك اجتنى لا يرجع ولو اوصى بان يحج عنه  
فاجح الوارث من نفسه يرجع عليه جازا للميت عن حجة الاسلام الحاج من الميت اذا مرض في الطريق ليس له ان يدفع المال الى غيره  
ليحج عن الميت الا اذا قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت فخرج كان له ان يدفع الى غيره مرضا ولم يمرض اذا استأجر المحبوس  
رجلا ليحج حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات في الحبس فلا يجبر اجر مثله في ظاهر الرواية المأمور بالحج عن الميت  
اذا خلف بعض النفقة ونجح ببقيتها جاز ويضمن ما خلف اذا اخلط الماء مور بالحج النفقة بماله نفسه قال في كتب  
يضمن فان حج وانفق جاز ويرى من الضمان المأمور بالحج اذا لم يكفه مال الميت فانفق من ماله ومال الميت قال ان كان  
اكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت كفي للكراء وعانت النفقة فهو جاز لانه لا يمكن الاحتراز عن القليل فيعفى القليل  
والأخضر ضامن **فصل في محظورات الحرام** صيد الحرم لا يباح قتله ولا تنقيده الا ما يباح منه للمحرم  
وقد ذكرنا فان قتله انسان كان عليه قيمة يدخل الاطعام في جزائه ولا يدخل الصوم وفي الهدى روايان المحرم اذا قتل  
صيد الحرم في القياس يلزمه قيمتان وفي الاستحسان لا يلزمه الا ما يلزمه في قتل صيد الحرم ولا يجبر لاجل الحرم متى حلال لان  
قتل صيد الحرم بغيره كان على كل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يقسم الغرم على عدد الرؤس كما في مال الملك  
وان ضرب احداهما ثم ضربه الاخر كان على كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضررتين ولو كان شريكا في الحلال لم يكن على المحرم  
جميع القيمة كما قتله محرمان وعلى الحلال نصف قيمته كما لو كان شريكا حلالا ولو كان شريكا في الحرم صبي او كافر الاثنى على الصبي  
والكافر لانها لا يجادلان عن الشريعة وعلى المحرم جزاء كامل حلالا اصطادا صيدا في الحرم فقتله في بدو حلال كان على كل واحد  
منهما جزاء كامل لاختلاف السبب ويرجع الاخذ على القائل بما عزم لانه اكد عليه بما كان على شرف السقوط بالارسال فيرجع عليه  
كما في غاصب الغاصب حلالا على كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضررتين ولو كان على شرف السقوط بالارسال فيرجع عليه  
شجرة الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم من الشجر ما ينبت في الحرم بنفسه ما لا ينبت الناس عادة كالشون ونحوه فاما  
ما ينبت الناس عادة فلا مانع بقطعه وان ينبت بنفسه ولو انبت انسان في الحرم شجرة لا ينبت الناس عادة كالادراك ولم يخلد  
لاجرم قطعه ولا ضمان فيلاجل الحرم ولو نبت ثم غلن في ارض رجل فقطعه انسان كان على القاطع قيمتان قيمة لصاحب الارض  
لان الشجر ملكه وقيمة اخرى للحرم كالموتل صيد مملوكا اذا قطع الرجل شجرة الحرم وادى قيمتها كره له الانتفاع بها فان  
استفح بها الاثنى عليه لانه ملك المقطوع بالضرر فلا يغير من الانتفاع كما لو دخر صيد الحرم وادى الجواز ثم اكل وان غرس المقطوع  
فنبت فله ان يقطعه ويضع به ماشاء وان احتش حشيش الحرم كان عليه قيمة وينصدق به ولا اثنى في ادخل الحرم لاستثناء  
الشجر من الحرم ولا باس باخذ كاهة الحرم لانه لا ينبت من الشجر ولا من الحشيش والكلاء ولا مانع في قطع الحشيش من شجر الحرم وشجر الحرم  
ما كان اصله في الحرم ولا عجرة للغصن وان كان بعض اصله في الحرم وبعضه في الحرم لا يجبر باخذة ترجح الحرم ولو في طريقه على

ضامنا لها

قوله



شجر يعتبر فيه مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد الحرم والا فلا ولو كان من الصيد في الحرم وقوايمه  
في الحرم فهو صيد الحرم وان كان على العكس فهو صيد الحرم وكان الصيد باقيا وقوايمه في الحرم لا يجل اخذه لان الحرم  
في الحرم لا يكون على القوايم وكما لا يحسن حشيش الحرم لا يجرى في قول في حسمه محمد وقال ابو يوسف لا بأس بالرجي  
حلال اخذ صيد من الحرم واخذ في الحرم كان عليه رساله عندنا ولا يجوز بيعه ولو ذبحه كان عليه الجزاء ولو ارسل كلبا في الحرم  
على صيد فدخل الصيد في الحرم فقبضه الكلب واخذ في الحرم لا يجل اكله كالوديعه اذ في الحرم ولا يجرى على الكلب ولو وقع صيد في الحرم  
فغير الصيد ووقع السهم به في الحرم فالجزاء في قول في حسمه فيما علم ولو ارسل في الحرم كلبا على ذئب واصاب صيدا او ذئب  
شكك للذئب ووقع فيه صيد لا شيء عليه ولو اخرج طيما من الحرم وادى جزاءه فادى جزاءه لا بأس به فان الاولاد ولو ذبح  
هذا الصيد قبل التكفير او بعد كره اكله تنزهوا ولو استعان بشئ في الجزاء كان له ذلك ويجوز به الانتفاء المستوي ولا بأس  
باخراج حجارة الحرم وترابها الى الحرم **فصل في المقطعات** دخول البيت حرام ولا بأس بالعودة غدا عرفة  
الى نصف النهار الا فضل ان يدا الحاج بمكة فاذا قضى نكته بغير المدينة وان بدا بالمدينة جاز المحرم اذا اضطر الى  
ميتة وصيد كانت الميتة اول يغول الى حسمه ومحمد وقال ابو يوسف والحسن بن صالح الصيد ولو كان الصيد مذبحا فالصيد ولو  
من الكلب ولو وجد صيدا وكلبا فالكلب ولو كان في الصيد ذكبا لم يخطو به ولو وجد صيدا وما لا انسان يذبح الصيد ولا يأخذ  
بالغير ولو وجد صيدا والحمار اذ في كان ذبح الصيد ولو استسنا عن محمد الصيد ولو في لحم الخنزير وعن بعض اصحابنا من وجد  
طعام الغير لا يباح له الميتة هكذا عن ابن سماء وبشران الغصا ولو في الميتة وبها أخذ الطاهوي وقال الكوفي هو بالخيار وعربي  
حسمه الحج تطوعا اعظم اجزا من الصدقة ثم الصدقة ثم العتق اذا اراد ان يجمع مال حلالا فيه شبهة فانه يستدين للحج ويقضي  
دينه من الموهلة ان يجمع وعليه دين لا وفاء له وان كان في الموهلة وفاء بالدين يقضي الدين ولا يجرى ويكره الخروج الى الغزو والحج  
لمن عي الدين وان لم يكن غدا ما لم يقض دينه الا باذن الغراء فان كان بالدين كفيل ان كان الكفيل باذن الغراء لا يخرج  
الاباذهما وان كان كفيل بغير ابان الغراء لا يخرج الاباذهما الطالب وله ان يخرج بغير ابان الكفيل ويكره الجوار بمكة في قول في حسمه  
ولا يستوفي في الحرم وقصار في نفس ويستوفي ما دور النفس وعن ابي حسمه لا يقطع السارق في الحرم خلاصا للمال ولو دخل الحرم  
لا تضره ولا يمنع عنه الطعام والشراب في قول في حسمه ويكره الحج على الحمار والجمال افضل ولا بأس بالحمار ان يترفع ويكره الخروج  
الى الحج اذ كره احد ابويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمته الولد وان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاباذهما والجدات  
عند عدم الابوين بمنزلة الابوين رجل او رجل بالدرهم وبالف المسكين واوصى بان يجمع عنه بالف حجة الاسلام وثبت له  
يلق الف درهم يقسم الثلث بين الكل ان لا يشاءوا اصاب المسكين يقسم الى حجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل من الحج يكون للمسكين  
لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلاهما حوائج فقدا ففقد الفريضة فان كان عديجا وركوة واوصى لسان يقسم الثلث بين الكل  
ثم ينظر الى الحج والركوة فيسبدا بآباده ذكره وان كان على فريضة وتذوا وجب بنفسه بيدا الفريضة على كل حال وان اجتمع تطوع  
وواجب وجب على نفسه بيدا بالواجب قدم ذكره واخره وان كان الكل تطوعا وكان الكل فريضة او كان الكل واجبا واجبة على نفسه  
ببدا بآباده الميت وهي من سائل العمل رجلا مات وترك ابين واوصى بان يجمع عنه بثلث ماله وما تسعانه فاقوا احد الابين  
بالوصية وجدوا اخرا واحدا وادعاهما اربعة وخمسين نصف ماله ودفع المقر الى ماله وخمسين فخرج عن الميت بذلك ثم قدر  
الجن الاخر بالوصية فان خرج عن الميت ماله وخمسين بامر القبا باخذ المقر من الجاهد خمسة وسبعين لان الحج اذا كان امر القاض  
يجوز عن الميت فافضل عن الوصية يكون للوصية وقد اتفقا على ان يدخل عن الحج ماله وخمسون وذلك الفاضل في بدا الجاهد فخرج  
المقر عليه نصف ذلك فان كان الحج عن الميت بغير مقر فخرج عن الميت بعد قرار الجاهد مرة اخرى بثلث ماله لان الاول لم يجز

عن الميت لان الميت اوصى بان يجمع عنه بثلث ماله فامرنا الى الحج الاول يجعل كالتقريب في مرة اخرى بثلث ماله **فصل في الآفة**  
**والاذكار** اذا اراد الرجل الخروج الى الحج قالوا ينبغي ان يقضي دينه ويرضي خصومه ويؤتي من ذنوبه ويخرج  
الى الحج خروج الخارج عن الدنيا ويصلي ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في ذنوبه الصلوة  
حين يخرج اللهم بك استشرت واليك توجهت وبل اعصمت وعليك توكلت اللهم تقبلي واث رجائي اكفني  
ما اهنى وما لا اهتم به وما انت اعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوي واغفر لي ذنوبي ووجهني  
لغيري انما توجهت اللهم افي عودك من وعاء السفر وكافة المنقلب والحور بعد الكور وسوء المنظر في الاهل والمال  
فاذا خرج يقول بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما يحب وترضي واخفظني  
من الشيطان الرجيم وبقرائه الكريم وسورة الاخلاص والمعوذتين ثم يركع واذا ركع الركعة يقول بسم الله الحمد لله الذي  
هدانا للاسلام وعلمنا القرآن ومن علينا بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم الذي جعلني في خيراته اخرجت للناس سبعا اذني  
سبحنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا المنقلبون والحمد لله رب العالمين ويلقي عذرا حرامه واذا دخل الحرم يقول  
الله هذا البيت بينك والحرم حرمك واسكنك والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار فقف من عذابك  
يوم تبعث عبادك ووفقني لما تحب وترضى وحرمي وحرمي وبشري على النار واذا ركع الركعة يقول الله اكبر  
الله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا سلام اللهم زدنيك هذا تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة  
وزد من حج واعمر تقبلا وتشريفا ومهابة واذا دخل المسجد الحرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي  
وافعل لي اواب رحمتك السلام على من اتبع الهدى لاله الا الله وان محمدا عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله  
توكلت اللهم اهد قلبي سدد لساني واقبل توبتي وثبتني بالقول الثابت في الحياة الدنيا والاخرة اللهم اني اسئلك في مقام  
هذا ان ترحمي وتقبل عتقي وتضع عني وزري اللهم ادخلني رحمتك في عباد الصالحين ثم يركع الركعة ويستلم ولا يركع  
بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة فيدخل في الصلاة ويقول عند اسلام الحج بسم الله الله اكبر شهدان لاله الا الله وان  
محمد عبده ورسوله انت بالله وكفرت بالجب والطاغوت واللات والعزى وما يصد من دون الله ان وتبى الله الذي ترك  
الكتاب وهو يتولى الصالحين لاله الا الله ايمانك وصدق بكناك ووفاء بعهدك واثباتا الله نبيك اللهم اغفر لي  
ذنوبي وطهر قلبي واشرح لي صدري وبشري امري وعافني فميتي بقاقي فان لم يكن تقبل الحج عسى ان يبدى ثم يمسح بيده ووجهه  
وان لم يقدر على اسلام الحج راحته يقوم بحال الحج مستقبل الحج ويرفع يديه ويقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
اشهدان لاله الا الله وان محمدا عبده ورسوله ثم يقول ما يقول عند اسلام الحج ويمسح وجهه بيده وكما يترابط  
بالركن ايماني يقول ربنا اتينا في الدنيا حنة وفي الاخرة حنة وفتنا عذاب النار وعند الركن العراقي يقول ربنا اغفر وارحم  
وتجاوز فاعلم انك انت الاعز الاكرم ونحن من حزن جهنم ويقول تحت الميزاب اللهم اظلي تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك  
ظل عرشك لاله غيرك يا ارحم الراحمين وعند الركن الثاني يقول اللهم اجعل حجتي مبرورا وذنبنا مغفورا وسعيك مستورا  
ونجاة لن تورد رحمتك يا ارحم الراحمين عزير يا غفور ويقول في جميع طوافه اللهم اني اعوذ بك من الكفر والشك والشك  
والفراق والفقر والذل وسوء الاخلاق وبعد الطواف يصلي ركعتين عند المقام اوحيت ما تبصر في الاولي قبل ايام الكاوية  
وفي الثانية قبل هوائه اهد وان قرا غير ذلك جاز ثم يدعو المؤمنين والمؤمنات ويقول بعد ذلك اللهم وفقني لما تحب وترضي حتى  
عائلكه وتسخط وشئتني على ملة نبيك وخليفك ابراهيم الاية ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع يديه  
ويكبر ثلثا ويقول بين كل كبيرين لاله الا الله وحده لا شريك له الى لاله الا الله لا نعبد الا الله لا نعبد الا الله



مخلصين له الدين ولو كره المشركون والمحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي صدق وعده ووفى وعده وهزم الاخوان وحده  
لا اله الا الله الها واحدا احد صدام يتخذ صاحبة ولا ولد اللهم اجعل هذا حجاً مبروراً وسعيًا مشكوراً وعملًا  
مقبولاً وتجارة لن تبور برحمتك يا ارحم الراحمين واذا نزل من الصفا يقول اللهم استعملني لستك وستة نبيك  
وتوفني على نيك وملة رسلك واعذني من ضلالت الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه  
ربنا اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني للتي هي اقوم ونجني من خزيهم فانك تعلم ولا اعلم ثم  
يصعد المروة وينظر الى البيت ويقول مثل ما قال على الصفا ويقول ايضا على الصفا والروية اللهم اعصمني على دينك وطواعيتك  
وطواعية رسلك وجنبي معاصيك اللهم اهدني لاسلام فلا تنزعني مني ولا تنزعني منه حتى توفني عليه اللهم  
يسر لي السرى وجنبي العسر واغفر لي في الآخرة والاولى اللهم اعني ولا تمن علي وانفري ولا تنفر علي واجعلني لك  
شاكراً اذا كرا اولها منيا تقبل توبتي واغسل جوبتي واهد قلبي وسد لساني فاذا كان يوم التروية وذهب الى منى  
ووصل ما يقول هذا مناسكاً وهو ما دللتنا عليه من المناسك فمن علينا من الجنات كما مننت على اوليائك واهل طاعتك  
فانا انا عبدك وابن عبدك ناصيتي بيدك فاضل ويا ارحم الراحمين واياك ادعوا وانا ارجو اقبلني صالح علي واغفر لي  
ذنبي وقا عذاب النار واذا توجه الى عرفات يقول اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت ويا ارحم الراحمين  
اسئلك ان تبارك في سفري وان تغفر لي ذنوبي وان تفرج لي ذنوبي يا ارحم الراحمين واذا وقف بعرفات كثير  
النساء على الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار لنفسه وللوالدين والمؤمنين والمؤمنات ولكن عائدته  
بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله لا تغيب الانبياء لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره  
المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تخلف للميعاد اللهم وهذا مقام المستجير العايد من ان يرافجني  
من النار بعفوك واذا دخل الجنة برحمتك اللهم اهدني لاسلام فلا تنزعني مني ولا تنزعني منه حتى تقبضي وانا عليه  
ووفقي لما افترضت علي واعني على طلب رضاك واداء حقك واجعلني من اعظم عبادك نبياً من خير نفسه في هذه  
العنية من عبادك الصالحين من نور تهدي به قلبي ورحمة تنشرها اورز وتبسط او مفر تكشفه ابلاء وترفعه  
اوقفة تفرقها اللهم اسر روحي واسرع عروني واقبض عني ديوني واغفر لي ذنوبي وقراني واجبي  
اللهم انك دعوت الى الحج ووعدت المغفرة على شهود مناسك وقد اجبتك ولكل وفي جازية فاجعل جازية من موافقي  
هذا ان تغفر لي ذنوبي وتؤتني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقا عذاب النار واذا افاض من عرفات الى المزدلفة  
يقول لا اله الا الله الله اكبر الحمد لله الذي لم يخذلني ولم يخذلني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقا عذاب النار  
استغفرت واليك رعت ونسك رعت فاقبل نسكي واحم حوبتي واعظم اجري وزدني في القوي وكن ديني وزدني علماً وحكماً  
واذا اتي يقول اللهم هذا جمع اسئلك ان تزني في جوامع الخير كله اللهم رب المشرك الحرام ورب الركن والمقام ورب  
البلد الحرام ورب المسجد الحرام ورب الحرم الحرام اسئلك ان تبلغ روح محمد بنى السلام اسئلك بنور وجهك الكريم ان تغفر  
لي ذنوبي وترحمي وجميع علي الهدى على ربي وزعمي والجنة ابي وهب لي رزاقاً يعني في الدنيا والآخرة يا من هو  
الخبر كله بيدك اعطني من الخير كله وامرني بالشكر لله اللهم حرمني لحمي وعظمي وشحمي وسائر جوارح علي النار برحمتك يا ارحم  
الراحمين واذا ربي الجباري كثير مع كل حماسة ويقول اللهم اجعل هذا حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً واذا وجد  
هدهد الذئب يقول وجئت وحمي للذئب طر السموت والارض خيفاً وانا من المكرمين ان صدق ونسك ومحيي وما في شرب  
العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم

صالح على

المزدلفة

عليه

عليك السلام بفضلك وجودك يا اكرم الاكرمين ويقول عند الخلق اللهم ما دون في نفسي واغفر لي ذنوبي واجعل لي بكل سنة منها  
نورا يوم القيمة ثم يرجع الى مكة ويطوف طواف الصدر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء وشفاء من كل داء قال صلى الله  
عليه وآله وسلم دواء لكل داء وشفاء من كل داء لما شرب ويقول عند شرب الماء اللهم ما دون في سلك رزقا وسعيا وعلما نافعا  
وشفاء من كل داء يا ارحم الراحمين اللهم هذا غيثا ولد ابراهيم خليلك فاغثني من كذا وتذكر ذلك واذا وقف الى المزدلفة  
يلتزمه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل يا ربك يسئلك من فضلك ومعونتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع  
والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم لك حجت وبك آمنت وعليك توكلت ولك املت ويا ارحم الراحمين فقبل نسكي  
واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيأتي واستعملني في طاعتك ابدا ما بقيتني واعذني من النار اللهم اني استودعك ديني واما تي  
وخاتم علي فاخفظها عني وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك سمع الدعاء اللهم لا تجعل هذا اخر العهد من نبيك وارزقني العود  
اليه واخسر اوتيتي حتى تبلغني اهلها واكفني مؤنتي ومؤنة عيالي وجميع خلقك ايون تاينون عابرون سايجون ولدت  
حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له واذا اتي المذبة يستعد لزيارة  
النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها السكينة والوقار والهيبة والاجلال لانه محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحبط الوحي ونزل الملكة  
وروي انه يترن كل يوم سبعون الف مرة يحقون بالقبول الى قيام الساعة واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات والارضين  
ورب الارضين وما اقلن ورب الزايج وما ذرين اسئلك خير هذه البلدة وخير اهلها وخير ما فيها ونعوذ بك من شرها وشر  
ما فيها وشر اهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لمن النار واما ما من العذاب وسوء الحساب واذا دخل  
المسجد يقول اللهم صل على محمد وعلى محمد اللهم اغفر لي ذنوبي واقبل لي اواب رحمتك اللهم اجعلني اليوم من اوجه من توجه اليك  
واقرب من تقرب اليك وانجح من دعاك واستغفر من ذنبي كما شئت بيلي كعتين حيث شاء من المسجد واذا اراد الموضع الذي كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي فيه الصلوات بالناس باق المنبر وعن يار دابوت موضوع فيصلي خلف التابوت فذلك مقام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاذا صلى ركعتين بقصد القبر على سبيل سنة وقار وفراغ قلب من امور الدنيا ويذهب الى موضع من وجه القبر وفي  
ذلك الموضع رحمة بيضاء مركبة في حائط القبر فيكون فوق راسه قد يلقي على فاذا وقف هناك فقد وعده وجه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثم يقول السلام عليك يا ابي الله ورحمة الله وبركاته اشهد انك رسول الله قد بلغت الرسالة واديت الحجة ونصحت الاممة  
وجاهدت في امر الله حتى فضلك الله تعالى محمداً محمداً فجعل الله من صغركا وكبرياك خيرا الجزاء وصلي عليك افضل الصلوات واكبرها اللهم  
اجعل نبينا يوم القيمة اقرب اليين واعلمه الدربة والوسيلة والفضل والفضيلة وأوردنا حوضه واسقنا بكا سبه  
وارزقنا شفاعته واجعلنا من رفقاء يوم القيمة اللهم لا تجعل هذا اخر العهد من نبينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود اليه يا ذا  
الجلال والاکرام وبعو الصاحبه ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فيقول السلام عليكما وبيا حاجته ويكثر الصلوات بالمدينة مادام فيها ما جاء  
والاثران الصلاة الواحدة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة فيما سواه من المساجد قالوا اليس في هذا الموقف عام موقة  
فياي وعا دجا زوما ذكرنا من الاممية بعضهم روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضها عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم اجمعين فالتبرك  
بها يكون اقرب الى القبول وعليه بقراءة كتاب الله كما دام راكبا والتسبيح مادام حاملا وبالادعاء مادام خاليا والمحدثه رث العالين  
والمحدثه رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد والنا طيبين الطاهرين **كتاب النكاح** ابواب الكتاب  
ثلاثة الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانما تشمل على قول ثلثة اما الفصل الاول في اللفظ الذي يعقده النكاح  
النكاح يعقده بلفظه النكاح والتزوج كان على وجه الخبر عن المصنف عن قول المرأة تزوجت نفسي منك كذا بخبر من السهو  
الرجل قبلت او يكون على وجه الاستقبال بان يقول الرجل للمرأة تزوجك على كذا فيقول المرأة قبلت او يكون بلفظ الامر بان يقول الرجل



وحيثما يقع النكاح في غير هذه الأماكن لا يكون صحيحا

زوج نفسه من قبل فمقتول زوجه وكما ينقصد العقد بلفظ النكاح والنزوح فيعتقد على كل حال في الاعيان  
وروي عن ابي حنيفة انه قال كل ما يفيد ملك الرقبة في الامة يفيد ملك النكاح في الحرمة واذا قالت المرأة لرجل محض من اليهود  
نقدت نفسي عليك او وهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت كان نكاحا وكذا لو قال ملكك نفسي منك على وجه  
فيقول الرجل قبلت كان نكاحا وكذا لو قال ملكك نفسي منك او قال لها الرجل ملكي نفسي متى فقالت ملكك يكون نكاحا ولو قالت  
بعت نفسي منك بكذا فقال اشتريت او قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الابنته بشهادة الشهود  
يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة بعت نفسي فقال قبلت ولو قال اجتهد نفسي او اعرتك او جعلتك او اقرضتك او اؤتيتك  
او رهنتك فقال قبلت لا يكون نكاحا وقال الكرخي يكون نكاحا وتماثلت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا  
ولو قالت المرأة تزوجتك على الف فقال الرجل تزوجت فقال المرأة قبلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون نكاحا وعنه  
ايضا اذا قال الرجل لا ابنت زوجهني انتك فقال ابنت زوجه او قال لم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك  
فرواين هذا وير ما اذا قال زوجهني انتك فقال ابنت زوجه او فعلت فانه يكون نكاحا قال لا قول زوجهني استخفا  
وليس ينقصد بخلاف قوله زوجهني لانه لو قيل اذا اطلب الرجل من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون  
نكاحا وهو بمنزلة ما لو قال ابنت وهبتا منك لتخدمك فقال قبلت لا يكون نكاحا رجل قال لغيره بالفارسية دختر  
خوبتر مرا ادي فقال ادم لا يكون نكاحا وكذا لو قال لامراة مرا باش او مرا باشك فقالت باشك لا يكون نكاحا  
ولو قالت المرأة قديت نفسي منك لم يكن نكاحا ولو قال مرا باشك في زني فقالت باشك لا يكون نكاحا رجل قال اين زن منست  
محض من اليهود فقالت المرأة اين شوي منست ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ فيه ذكر البهقي رحمه في كتابه رجل وامراة ليس  
بينهما نكاح اتفقا ان يقرأ بالنكاح فاقر لم يلزمها قال لا الاقرار اخبار عن امر متقدم ولم يتقدم وكذلك في البيع اذا  
اقر ابيع لم يكن ثمر اذ لم يجز وذكر في صلح الاصل رجل ادعى على امرأة نكاحا لم يجز فمأخذا على ما تدهم على ان تقر  
له بالنكاح فاقرت له بالنكاح جاز الاقرار لانهما تزعم انما زوجهت نفسها منه ابتداء بمائة درهم وهذا بخلاف ما اذا دعت  
المرأة الخلع على زوجها لم يجز ثمرها لهما الزوج على ما تدهم على ان يبرأ من الدعوى فانه لا يجوز وذكر في النوازل رجل وامراة  
اقر ابيع بي اليهود بالفارسية ما زني وشوي لم لا ينقصد نكاح بينهما وكذا لو قال لامراة هذا ما زني وقالت هي هذا  
زوجي لا يكون نكاحا فان قال لها اليهود رضى او اجزتما فقالا لا رضى او اجزنا لم يكن نكاحا الا ان الاجازة تنقيد للعقد  
وليس انشاء ولو قال اليهود جعلت هذا نكاحا فقالا لا نعم كان نكاحا لان البذل عبارة عن الانشاء وقال الموليان رضي وبيني  
ان يكون الجواب على التقدير ان اقر بعقد مض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقرت المرأة انه زوجها واقر الرجل  
انها امراته يكون ذلك نكاحا يتضمن اقرارها بذلك انشاء النكاح بينهما بخلان اذ اقر بعقد لم يكن لان ذلك كذب محض  
وهو كما قال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامراة لست لي بامراة ونوي الطلاق يقع ويجعل كانه قال لست لي بامراة لاني قد طلقك  
ولو قال اكن تزوجتها ونوي الطلاق لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن بنفسه رجل قال للمباينة واجعتك على كذا  
محض من اليهود يكون نكاحا وان لم يذكر الا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحكم في المتن وكذا لو قالت المباينة تزوجها  
ردت نفسي عليك فهو بمنزلة الرجعة وقال بعضهم اذا قال للمباينة او للمنتلعة واجعتك محض من اليهود فقالت  
قبلت يكون نكاحا ولو قال له لا جنب لم يكن بينهما نكاح محض من اليهود فقالت المرأة رضى لا يكون نكاحا رجل قال لآخر  
زوج ابنتك مني الف درهم فقال ابنتك محض من اليهود ارفعها واذهب با حيث شئت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
يكون ذلك نكاحا ابا الصغير اذا قال يدي اليهود اشهدوا اني قد تزوجت فلانة بنتا احمد بربد ابا الصغير من ابني فلان

نحو  
له يرد

بمكره او قال لبيها ليس هكذا فقال ابوها هكذا ولم يردوا على ذلك قالوا لا وان يجرد النكاح وان لم يجردا جاز  
امراة وكلت رجلين وجها من نفسه فذهب الوكيل الى جماعة من اليهود وقال اشهدوا اني قد تزوجت فلانة واليهود لم يعرفوا  
فلانة لم يجز هذا النكاح الا ان يذكر اسمها واسم ابها وجدها وهو كما لو قال تزوجت امرأة وكنتي ولو كانت المرأة حاضرة مستترة  
فقال تزوجت هذه وقالت المرأة تزوجت نفسي جاز لانها معلومة بالاشارة اما الغائب لا يعرف الا بالاسم والنسب فان كان  
الشهود يعرفون المرأة الغائبة فذكر الزوج اسمها لا يجز النكاح اذا علم اليهود انه اراد تلك المرأة وذكر الخصاف في الجدل  
رجل طلب من امرأة ان تجعل امرها في النكاح في يده ليزوجه من نفسه على صدق كذا ففعلت فقال الوكيل محض من اليهود زوجه  
من نفسي امرأة جعلت امرها في النكاح بك على كذا من الصدق وهو كقول المرأة فانه يجوز هذا النكاح وقال شمس الامة الحلواني  
هذا قول الخصاف اما قول مشايخنا وشايخ بلخ درهم لا يجوز ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال شمس الامة ان حصا فاما  
كان كبير في العلم يجوز الاقتداء به وذكر ايضا الحكماء الشهيد في المتن في كمال الخفاف جارية سميت في صغرها باسم فلانة كبرت  
سميت باسم اخر قالوا يزوجه باسمها الاخر اذا كانت معرفة باسمها الاخر امرأة وكلت رجلان يزوجهما فزوجهما غلط في اسمها  
لا ينقصد النكاح اذا كانت غائبة رجل له ابنت واحدة اسمها عاتية فقال الاب وقت العقد زوجهت منك ابنتي فاطمة لا ينقصد  
النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجهت بناتي فاطمة هذه واشارة الى عاتية وغلط في اسمها فقال الرجل قبلت جاز النكاح  
رجل له ابنته فزوجهما من رجل وقال زوجهت ابنتي ولم يذكر اسمها فقال الرجل قبلت جاز رجل له ابنتان اسم الكبرى منها عاتية  
واسم الصغرى منها فاطمة فقال الاب في نكاح الكبرى زوجهت ابنتي فاطمة جاز النكاح على الصغرى ولو قال زوجهت ابنتي الكبرى  
فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز نكاح واحدة منهما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا ذكر في النكاح اسم  
رجل غائب وكنته ابية ولم يذكر واسم ابية ان كان الزوج حاضرا اشار اليه جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسم  
واسم ابية واسم جرة قالوا لا احتياط ان ينسب الى المحلة ايضا قبل له وان كان الغائب معروفا عند اليهود قالوا ان كان معروفا  
لانه لا بد من صفة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا ذكر الزوج اسمها لا غيرا وهي معروفة عند اليهود وعلم  
الشهود انه اراد تلك المرأة يجوز النكاح الوكيل بالنكاح من قبل الرجل اذا قال ابنت وهبت ابنتي قال وهبت فقال  
الوكيل بجها له قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لموكله الا انه اضرب ذلك ولم يفرج قالوا ان كان هذا القول من الجنا  
الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة فاعلم على وجه العقد لم يكن نكاحا وان كان كلاما على وجه العقد لم ينقصد  
للكويل وفي الجامع الصغير جل بعثت انا الى والد المرأة لخطبة فقال ابنت زوجهت ذكرانه لا يكون نكاحا لانهم  
جميعا امرؤا بالخطبة من تكلم منهم ومن لم تكلم فبقى النكاح بغير شهود فلا يجوز الا ان يكون الزوج حاضرا في يصر القوم  
شهود او قال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين لان الناس يريدون بهذا ان يباشر العقد ادهم اسمهم كان وعرفوا وحض  
السفكره من رجل سال رجلا ان يزوجه ابنته من ابنته فقال ابنت وهبتا منك فقالا بالاعلام قبلت كان منكوحة لاب  
الاعلام ولو قال والد ابنت لا بل بالاعلام وهبتا لك فقالا بالاعلام قبلت كان النكاح للاعلام لان معنى قوله وهبتا  
اي لا جلدك ونظير هذا ما قال محمد في الجامع الكبير في مسائل تبسم الشفعة ذكرنا في رجل قال لآخر جئت فاطما ابنتك فقال  
الاب ملكتك كان نكاحا امرأة قالت رجل جعلت نفسي لك بالف درهم محض من اليهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا رجل  
قال لامراة محض من اليهود خريش من ادي ولم يقل زني فقالت ادا ولم يقل ادم او قيل له جئت فاطما امرأة تواس  
نكاح بزوجتي فقال بزوجتي ولم يقل بزوجتي قالوا لا يجوز ذلك وكذا لو جري بين رجلين عقدا في بيع فقال البايع بعت  
هذا العبد بالف درهم وقال المشتري اشتريت جاز وان لم يقل البايع بعت منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خا خريش



خير من توفرو حتى فقال الرجل فوخت فانه يصح ذلك وان لم يقل المرأة خويشتن خير من ان تزول ولم يقل الزوج فزوج  
رجل اراد ان يزوج لابنه الصغيرة امرأة صغيرة فقال اب الصغيرة زوجت ابنتي منك فقال اب الصغير قلت جاز  
وان لم يقل قلت لا يفي لان الجواب يتضمن عادة ما في السؤال رجل خطب لابنه الصغيرة امرأة فلما اجتمعا للعقد قال  
اب البنت بالفارسية ترا دام بن في بن دختر بهزار درم فقال اب الابن بترقم يجوز النكاح لاب لان الاب اضاف  
النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن رجل قال لغيره جيتك طالبا ابنتك وقال زوجني ابنتك او قال جيتك  
لتزوجني ابنتك فقال الاب زوجتك او قال لمكنها منك فهو نكاح لازم واما انعقاد النكاح بالوصية ان قال اب البنت  
اوصيت بابنتي منك لان محضر من الشهود فيقول الرجل قلت كان نكاحا وان قال اوصيت لك ابنتي بعد موتي لم يكن نكاحا  
ولو قال اوصيت بابنتي لك ولم يزد فقال الرجل قلت لا يكون نكاحا لفظا لانه في النكاح ايجاب وقد ذكرنا ذلك  
في الطلاق او قالت المرأة طلقني على الف قال طلقك كان نكاحا وكذلك في الخلع وكذلك لو قال لغيره اكفلني بنفسي هذا  
او قال اكفلني بعاملي فقال كفلت تمت الكفالة وكذا لو قال هب هذا العبد فقال وهبت ولو قال الواهب اهد  
وهبت منك هذا لا يجوز لم يقل قلت وكذا لو قال الباع للمشتري اقلني البيع فقال اقلته لا يجوز لم يقل النافع  
وقال ابو يوسف تم الاقالة ولم يقل قلت وكذا لو قال الرجل تصدقت بهذا عليك على قول ابى يوسف لم يغير قبول  
ولو قال المديون لربيه ابني فقال ابرأت يمين الارباء ولو قال صاحب الدين لمديونه اهداء ابرأت من الدين الذي  
عليك مح نغير قبول لكن لو رد المديون بطل ابرأه وبراء الكفيل لا يرد بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول ويقتل  
بالرد والاعراض لا تحتاج الى القبول ويقتل بالرد ولو وقف امرضا على حر ونسبه فقال الموقوف فعليه لا قبل اختلافوا فيه  
قال هلال يطل الوقف وقال لا يصح الوقف ولا يطل بالرد قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع رجل  
قال بحضرة شاهدين تزوجت فلانة فبلغها بحضرة شاهدين فقبلت لم يجز في قول ابو حنيفة ومحمد ولو ارسل الرجل رسولا  
اليها او كتب اليها ان تزوجك على كذا فقبلت بحضرة شاهدين ان سمع كلام الرسول او قرى الكتاب عليها فقبلت جاز  
وان لم يسمع كلام الرسول ولم يقرأ الكتاب عليها فقبلت لا يجوز وقال ابو يوسف يجوز ذلك ولا ينعقد النكاح بلفظة  
المسقة وهو باطل عندنا لا ينعقد لخل خلافا لابن عباس ومالك ونسبه وان يقول الرجل لامرأة اتمتع بك بكذا من المال  
كذلك فمضى فانها لا تنقذ لخل ولا يقع عليها طلاق ولا ايلاء ولا طهر ولا يرث احد من صاحبه وكذا لو قال تزوجك  
مسقة وعن ابى حنيفة في المارونيات ينعقد النكاح ويبلغوا قر مسقة ولو قال تزوجك شر فمضى عندنا يكون مسقة  
ولا يكون نكاحا وقال ابو يوسف النكاح ويطل الشرط كالزواج بشرط ان يطلقها بعد شرط يجوز النكاح ويطل الشرط وكذا لو  
بعتك هذا بكذا النخعة جاز ابيع ويطل الشرط وقال ابن زياد ان ذكر او قال لا يبعث ان اكثر من ذلك يجوز النكاح لانه  
تأيد معنى وان ذكر او قال يبعث ان اكثر من ذلك لا يقع لانه تزوجت وعندنا الكل سواء رجل تزوج امرأة بالعوية او بلفظ آخر  
مغناه لو تزوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا لفظ ينعقد النكاح يكون نكاحا عندنا وان لم يعرف معنى اللفظ  
وان لم يعلم ان هذا لفظ ينعقد النكاح فمضى هذه مسائل الطلاق والعاق والتدبير والنكاح والخلع والاراء عن  
الحق والبيع والتدبير والطلاق والعاق والتدبير واقع والحكم ذكره في تمام الاصل في باب التدبير واذ عرف الجواب  
في الطلاق والعاق ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ لا يعتبر لاجل العقد فلا يشترط ان يكون  
فيه الجند والخلع لا يبيع وتزوج ذلك وما في الخلع اذ قلن الرجل امرأة اختلفت نفسي منك عمرى ونفقة قد  
فقلت ذلك اختلف المسامح فيه قال بعضهم ان لم تعرف حتى اللفظ لم تعلم ان هذا لفظ الخلع فيما بين الناس لا يبيع

الخلع الصحيح قال مولانا رحمه وبنحو ان يقع الطلاق ولا يبرأ الزوج من المهر ونفقة العدة كما لو خالع امرأته الصغيرة  
فقبلت فانه يقع الطلاق ولا يسقط المهر والنفقة وكذا لو قلنا ان تبرى زوجا عن المهر العربية وكذا المديون  
اذ قلن رب المال لفظا لبراء لا يبرأ رجل قال لامرأة تزوجك على كذا من الدرام محضر من الشهود فقلت قبلت النكاح  
ولا قبل المهر او قال رجل لرجل فزوجك ابنتي على كذا فقال الزوج قبلت النكاح ولا قبل المهر لا يقع النكاح ولو قال  
قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سكت من المهر وذكر في المتفق عند تزوج امرأته على رقبته بغير اذن المولى  
فبلغ المولى فقال جيز النكاح ولا جيز على رقبته قال جيز النكاح وهذا الاقل من مهر المثل ومن قيمته بياع يذو ذكر  
في الجامع مثل ذلك فقال امه تزوجت بغير اذن المولى على مائة درهم فبلغ المولى فقال اخبرت النكاح على فبين دينا دا  
ورفعي الزوج جازة قالوا لان كلام المولى ليس بره للنكاح بل هو رد للتسمية ورد التسمية لا يكون رد للنكاح لان  
النكاح ينعقد بدون التسمية فجاز ان يبقى بدون التسمية رجل قال لامرأة بحضرة شاهدين تزوجك على كذا ان  
اجاز ابى ورضي فقلت قبلت لا يبيع لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق ولو قال تزوجك على ابى بالخيار يجوز النكاح  
ولا يبيع الخيار لانه ما علق النكاح بالشرط بل بشرط النكاح بشرط الخيار فيبطل شرط الخيار رجل تزوج امرأة على ان يفي  
فاذا هو تروى يجوز النكاح ان كان كفوا ولا خيار لها رجل طلب من امرأة نكاحا بحضرة من الشهود فقلت للمرأة لا زوج  
فقال الرجل ليس للزوج فقلت للمرأة ان لم يكن لي زوج فقد زوجت نفسي منك فقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا يجوز  
هذا النكاح لان التعليق بشرط ان يتخير حشيان صغيران قال ابو احمد هالالا لا يجوز محضر من الشهود زوجت ابنتي  
هذه من ابك هذا فقبل الاخر ثم طهر ان الجارية كان غلاما والخدم كانت جارية كان النكاح جازا وهو نظير ما ذكرنا اذا  
جعل الرجل عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ولا ينعقد النكاح بلفظة الاقالة ولا بلفظة الخلع والصلح ولا بلفظ  
البراءة ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايات والصحيح انه لا يقع لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحد  
فترجى الحرمه وينعقد النكاح بلفظ واحد اذا كان العاقد وليا للصغير بان كان جازا او غلاما فقال زوجت  
فلانة من فلان وكذا لو قال الرجل زوجت بنتي فلانة ابن ابى فلان وكذا القاصي اذا قال زوجت هذه الصغيرة من هذا  
الصغير ولو اذ زوج امه من عبده الصغير والمعتق اذ اذ زوج معتقة من معتقة الصغيرة وكذا لو كان الواحد  
وكيل من الجانبين او وكيل من جانب وولي من جانب او ولي من جانبين فقبلت زوجت ابنتي فلانة من نفسي  
او يقول معتق الصغيرة زوجت هذه الصغيرة من نفسي ابى ان وكيل من قبل المرأة فزوج موكلته من نفسه او كانت  
المرأة وكيل عن الرجل فتقول زوجت نفسي فلانا فان في هذه المسائل ينعقد النكاح بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد  
ايها او قبولا وقال الشيخ الامام المعروف بجواهره ان هذا اذا ذكر لفظا هو اصل ذلك اذا ذكر لفظا هو نائب فيه لا يفي  
بلفظ واحد وصورة ذلك اذا اذ زوج امرأة من نفسه ان قال زوجت فلانة من نفسي لا يكفي بلفظ واحد لانه في التزوج نائب  
وان قال تزوجت فلانة جاز لانه في التزوج اصل عن ابى يوسف رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على الف فقلت لا افعل  
الا بالخير فقال نعم انه واخشي فقلت قد فعلت كان جازا وعن محمد بن ذلك وينعقد النكاح بلفظ القبي موقوف على  
اجازة المولى ان كان عقدا بملكه المولى كالزوج القبي منه ينعقد ويتوقف على اجازة المولى اذا قال لامرأة تزوجك الف  
ان رضيت فلان قال ابو يوسف في الاصل ان كان فلان جازا في المجلس ورضي جازا استصاها وان كان غلاما لم يجوز ان يرضي ذلك  
**فصل في النكاح على الشرط** رجل تزوج امرأة على ان يطلق او على ان يطلقها في الطلاق عليها  
ذكره في الجامع انه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الا مريضا او ذكرا في الفتاوى عن الحسن بن زياد انه اذا تزوج امرأة

رجل الدين



على انه طالق العشرة ايام او على ان يكون الامر يديها بعد عشرة ايام ان النكاح جائز والطلاق باطل ولا تملك امرها  
قال الفقهاء واليه هذا اذا ابد الزوج فقال تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على  
ان طالق وعلى ان يكون الامر يدي اطلق نفسي كما ثبتت فقال الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الامر يديها  
لان البداية اذا كان من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يقع اما اذا كانت البداية من المرأة يصير التفويض بعد النكاح  
لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال صراحة قال قبلت على انك طالق او على ان يكون  
الامر يديك فيصير مفعولا بعد النكاح وكذا المولى اذا تزوج امته من عبده ان يدا العبد فقال زوجتني امك هذه على الف  
على ان امرها يديك تطلقها كما ثبتت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الامر يدي المولى وعن هذا قالوا مطلقا الثلاث اذا  
ارادت ان تزوج المحلل وتحتاج ان لا يطلقها فالحيلة لها في ذلك ان تقول زوجت نفسي منك على ان امرى يدي اطلق نفسي  
كما امرت بغيرك فيكون الامر يديها بعد النكاح متى شئت وتقول المحلل تزوجتك على انك طالق بعد ان تزوجتك  
الى عشرة ايام او على ان اترك بيدك بعد ان تزوجك تطلقين نفسك كلما تريد من قول المرأة قبلت تطلق بعد عشرة ايام  
ويصير الامر يديها وكذا اقول العبد لولاه اذا تزوجتها فامرها يديك ابدان تزوجها يكون الامر يدي المولى ولا يمكن اخراجه  
ابدا امرأة طلقها زوجها فادوات تزوجها الزوج فقال الزوج لا تزوجك حتى تهين والد على من المهر فوجبت مهرها  
على ان تزوجها ثم ادوات تزوجها قال ابو القاسم الصغار المهر باطلة وفا بالشرط او لم يف لانها جعلت المهر عوضا للزوج  
على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة وقال الخلف يفتح المهر تزوجها او لم تزوجها وسائر نظير هذا في كتاب المهر  
ان شاء الله تعالى وعن ابو القاسم الصغار اذا تزوج امرأة على ان ياتي بعدها الابوح قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها وعندها تزوج  
امرأة على انها بكر فوجد غير بكر كان المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها يستحق بعقدا النكاح رجل تزوج امته الغير  
على كل ولد له فهو حر صريح النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد رقيقا فكان الشرط مفيدا رجل تزوج  
امرأة على ان يدرم ان كانت جميلة وعلى ان كان قبيحة قالوا يفسخ النكاح والشرط ان عدم حتى لو كانت جميلة كان  
المهر النقي درم وان كان قبيحة كان المهر الف درم لانه لا خطر في التسمية لانها اما ان كانت قبيحة او جميلة بخلاف ما اذا  
تزوجها على ان كان تام بها وعلى ان كان غير تام بها فان الشرط الثاني لا يقع عند ان جسمه لا يتعلق التسمية باليوسف  
وجوده وقت العقد فلا يقع التسمية الا ان هذا المعنى يشكل بالزوجها على الف ان لم يكن له امرأة وعلى ان كان له  
امرأة فان ثمة لا يقع الشرط الثاني في قول أبي حنيفة وان كان الشرط ثابتا وقت العقد امرأة طلقها زوجها فادوات تزوجها رجل  
على قصد التحليل اختلف الروايات فيه والصحيح انها اذا تزوجت ومن قصد التحليل الا انها لم يشترط ذلك حدث الاول  
وان شرط الاعلان في القول وتزوجها على ذلك صح النكاح وتحلل الاول في قول أبي حنيفة وفي رواية ذلك الاول والثاني وقال  
ابو يوسف لا يقع نكاح المحلل ولا قبل الاول وقال محمد يفسخ نكاح المحلل ولا عمل الاول ولو طلقها الزوج انما ثلثا قبل الاول  
فتزوجت ثلثا ودخل بها الثلث حلت للثاني ولو كان الثاني مجبوا فكنت عنده حينا ثم ولدت ولد احدث للزوج  
الاول وثبت نسب الولد من المجهول ولو كانت المرأة صغيرة لا تقامع شها تزوجها رجل وطبقها قال محمدان فضاها الزوج  
الثاني لا تحلل للاول بهذا المولى وان لم يفسخا حلت للاول رجل تزوج امرأة على ان ينفق عليها في كل سنة مائة دينار قال  
ابو حنيفة النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأة على الف على ان لا يرثها ولا يرثه جاز النكاح  
ويتوارثان وليس لها الا الف درهم كان مهر مثلها اقل من ذلك او اكثرا ففسخ نكاحها  
منها الشهادة عندنا وقال مالك الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بحضرة الشهود وشرطا الكتمان لا يجوز

ولو تزوجها

ولو تزوجها بغير شهود وشرطا الاعلان جاز والشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه فتصح بشهادة الفاتحين  
والاعيين والمحدثين وورثوا ما بين ولا ينعقد بشهادة المراتين بغير رجل ولا بشهادة العديين والمحدثين  
والصبيين والخنثيين اذا لم يكن معهما رجل ولا بشهادة الناجين اذ لم يسمع كلام العاقدين ولا يفسخ نكاح المسلمين  
بشهادة الكافرين ويجوز نكاح المسلم الذميمة بشهادة الذميين في قول أبي حنيفة وابو يوسف ويصح نكاح اهل الذمة  
بشهادتهم ولا يفسخ النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام الآخر ويسمع الشاهدين كلامهما معا فان سمع احد الشاهدين  
كلامهما ولم يسمع الآخر لا يجوز فان اعاد لفظة النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم يسمع العقد الثاني  
لا يجوز وكذا لو كان النكاح بحضرة الرجلين احدهما سمع السميع دون الاسم فصح السميع في اذن الصم وسمع  
رجل اخر لا يجوز حتى يكون سماعهما معا وذكر القاضى الامام على السعدي في شرح الشيرازي النكاح يفسخ بحضرة الاثنتين  
وان لم يسمع الا ان الشرط حفرة الشهود دون السماع وعامة المشايخ قالوا لا يجوز وشرط السماع وذكر ايضا القدوري  
وشرط سماع الشاهدين فان سمعا كلام العاقدين ولم يعرفا تفسيره قبل بانه يقع والظاهر خلافه وعن محمد ان تزوج  
امرأة بحضرة التركيين او الهنديين لم يعرفا كلام العاقدين قال ان امكنها ان يسمع ما سمعا جاز والا فلا وفي المتن  
اذا تزوج امرأة بشهادة الشاهدين فسمع احد الشاهدين ولم يسمع الآخر ثم اعاد على الذي لم يسمع قال النكاح جائز  
استحسانا اذا كان المجلس واحدا وان اختلف المجلس لا يجوز قال الحاكم ابو الفقل حكى عن ابو يوسف انه لا يجوز حتى يسمع  
معا ولا تفوت عن امكانها في النكاح بشهادة الاخرين اما على قول القاضى الامام على السعدي لانه لا ينعقد لانه عند  
حضرة الشاهدين دون السماع وعلى قول غيره اذا كان يسمع كلام العاقدين ينبغي ان يسمع وان لم يكن اهلا لاداء الشهادة  
اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنه من غيرها او بشهادة ابنه من غيره يجوز وان تزوج بشهادة ابنه من غيرها في ظاهر الرواية  
يجوز وفي المتن انه لا يجوز وان تزوجها بشهادة ابنه من غيرها ثم احدا فشهد الابن ان جحد الاب وامه بغير  
جانت شهادة الابن وان ادعى الاب وامه بغير جحد لا تقبل شهادة ابنه وان كان النكاح بشهادة ابنه من غيره ثم  
تجاحدا ان ادعت الام لا تقبل شهادة ابنه وان جحدت والزوج يدعى جازت شهادة الابن وان كان النكاح  
بشهادة ابنه منها فاتيما جحد لا تقبل شهادة الابن واذا زوج الرجل بنته بشهادة ابنه جاز النكاح فان جحد  
بعد ذلك وشهد الابن ان عند جحد الزوج ودعوى الاب ان كانت صغيرة لا تقبل شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعى  
الزوج وجحد الاب قبلت شهادتهما بالاجماع وان ادعى الاب وجحد الزوج لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وابو يوسف  
وعلى محمد يقبل ولو تزوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنه فحجرت الرضا ودعى الاب لا تقبل شهادة الابن على الرضا  
فالحاصل ان الشهادة لاختها وعلى اختها يجوز وشهادتهما على ابنتها فيما جحد الاب مقبولة وان شهد الابن فيما  
يدعى الاب فان كان للاب فيه منفعة نحو ان يشهد بعقد له يعلق حقوقه بالاب لا تقبل وان لم يكن فيه لاب منفعة  
الا ان الاب يدعى لا تقبل شهادة ابنه في قول أبي يوسف وقبل هو قول أبي حنيفة واصل المسئلة رجل قال لعبد ان  
كلك فلان فانت حر فشهد ابن فلان ان اباها كلك العبد فان كان الاب يجحد جاز شهادتهما وان كان الاب يدعى  
لا تقبل في قول أبي يوسف لانه يعتبر الدعوى وعلى قول محمد يقبل لانه يعتبر منفعة الوالد منع قبول شهادة الولد  
وشهادة الانسان فيما يباشره مردودة بالاجماع سواء يباشر لنفسه او لغيره وهو خصم في ذلك اولم يكن فلا يجوز  
شهادة الوكيل بالنكاح اذ ازوج الموكله بحضرة ابنها وشا هذا جاز النكاح وكذا الزوجات المرأة نفسها بشهادة  
ابنها وشاهد آخر وكذا الوكيل الرجل رجلان تزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بحضرة الاب وشاهد آخر جاز



ولو ادعت المرأة النكاح على رجل وهو محجود فاقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهدا أحدهما أنه تزوجها بالف وشهد  
أنه تزوجها بالف وخمسائة والمرأة تدعى النكاح بالف وخمسائة جازت شهادتهما ويقضي لها بالالف ولو كان الزوج  
هو الذي يدعى والمرأة تدعى النكاح فشهدا الشاهدان على هذا الوجه لا يقبل شهادتهما ولا يقضي بالنكاح ولو اختلف  
الشاهدان في المكان أو في الزمان لا يقبل وإذا ادعت المرأة على رجل أنها تزوجته فاقامت شاهدين يقضي بالنكاح وجوده  
لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان فقال أحدهما كان النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن بشهود فالقول قول من يدعى  
النكاح بشهود وكذا اختلفا في الصحة والفسا وعلى هذا الوجه ولو ادعت المرأة أن أباهما زوجها وهي بالغة  
لم تزوجا تدعى الزوج أن أباهما زوجها في الصف كان القول قول المرأة وإن أقامها البينة فاقامت المرأة البينة أنها كانت  
بنت عشرين سنة وقت النكاح وأقام الزوج البينة أنها كانت غافيا سنين كانت البينة بينة المرأة إذا زوج الرجل  
ابنته بشهادة الشكاري سمعوا كلام العاقلين وعرفوا جازا النكاح وإن كانوا لا يدرون به بعد زوال الشك  
رجل تزوج امرأة بشهادة أنه ورثه كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي أو شاهدين وكل نكاح يكون بشهادة  
أشبه وبعضهم جعلوا ذلك كفا لأنه يعتقد أن الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كفى رجل قال بين يدي الشهود  
تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود كلامها ولم يروا شيئا فان لم تكن في البيت  
المرأة واحدة جاز ولا خلاف وكذا لو وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود كلامها ولم يروا شيئا فهو على هذا الوجه وإذا  
اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك وأنا صغير فغير إذن الولى وقال المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله  
ويقول بالقاضى تجب هذا العقد فإن جاز وإن رد بطل وإن كان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك جازا الوكيل  
بالنكاح إذا ادعى أنه شهد عند العقد وأنكر الموكل كان القول قول الموكل وتثبت الحرمة بأقرار الموكل بالنكاح لو كان بغير  
شهود إذا شهد الرجل على امرأة أنها أمه فلان المدعى كان أوفاهما المهر جازت شهادته والطلاق ومن شرط النكاح  
الولى وهو شرط العقد في الصغار والمجانين والمماليك واختلفوا في العاقلة البالغة إذا زوجت نفسها وروى  
عن محمد بن النكاحها باطلا وروى جعفر عن أنه إن لم يكن لها ولى يجوز وإن كان لها ولى يتوقف على إجازة الولى أن جاز  
جاز وإن رد بطل هو أو كذا الزوج كفوا ولم يكن إلا أنه إذا كان كفوا كان للقاضى أن يجزى النكاح ولا يجزى لزوجها من  
غير تجديده وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة النساء زوجت نفسها أو استأثرت من غيرها وفي  
الرواية عن أبي حنيفة يجوز النكاح بغيره أو ثبثا زوجت نفسها كفوا أو غير كفوا إلا أنه إذا لم يكن كفوا كان  
للأولياء الاحتراض وروى الحسن بن عيسى بن النكاح أن كان كفوا وإن لم يكن كفوا لا يجوز النكاح أصلا واختلف  
الرواية بين يوسف والخشاف في زماننا للفتوى رواية الحسن وقال الشيخ إمام شمس الأئمة السرخسي رواية الحسن  
أقر بالاحتياط وليس كل ولى يجزى المرافعة للقاضى ولا كل قاضٍ بعد كان لا يحيط بسد باب تزويج عليها من غير كفوا  
وقال أبو يوسف لا يحيط بالعقد موقوف على إجازة الولى إلا أن الزوج إذا لم يكن كفوا يصح فتح الولى وإن كان  
كفوا لا يصح فإن كان الزوج طلقها قبل المرافعة للقاضى وهو كفوا صح طلاقه عليها وكذا الأئمة والظاهر أن ما إذا  
يتوأن وتسمى هذا إذا طلقها زوجها قبل المرافعة للقاضى يكون تاركه حتى لو أجاز الولى بعد ذلك نكاح المرأة لا يصح  
إجازته لكن لا تحرم المرأة بهذا الطلاق وإن طلقها هذا الرجل ثبثا له أن يتزوجها قبل التزوج بزوجة أخرى وأجمعوا  
على أنها لو اقترنت بالنكاح صح إقرارها ومن شرط النكاح رضا المرأة إذا كانت بالغة بغيره أو ثبثا فلا يملك الولى  
إجبارها على النكاح عندنا فإن استأمرها قبل النكاح فقال تزوجك ولم يذكر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها

رضا

رضا ولها أن ترد بعد ذلك وكذا لو قال تزوجك جبراً أو بغير عرى وهو لا يحصى لأن الرضا بالجهول لا يتحقق  
وإن ذكر الزوج والمهر في الاستيثار فسكت كان سكوتها رضا وإن ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا إن  
وهما من رجل فقد نكاحه لأنها رضيت بنكاح لا تسبته فيه والظاهر هو النكاح بمهر مثل النكاح بلفظ الله بوجوب  
مهر الثلث وأزوجهما بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولى لأنها ما رضيت بتسميته الولى فلا ينفذ نكاح الولى إلا بإجازة مستقبله وإن  
زوجها الولى بغير استيثار ثم أخبرها بعد النكاح فسكت أن أخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح  
أنه لا يكون رضاها لو استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر جميعا فسكت كان رضاها وإن ذكر الزوج ولم يذكر المهر  
فهو على التفصيل المذكور في الاستيثار قبل النكاح وإن ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكت لم يكن السكوت رضا استأمرها  
قبل النكاح وأخبرها بعد النكاح لأن الزوج أصل فجاءه لم يمنع الرضا وإن سعى الولى رجلا في الاستيثار قبل النكاح فقالت  
غيره احتياطي لم يكن ذلك إذا كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره احتياطي رد النكاح لأن هذا الكلام محتمل فلا  
به النكاح المنعقد وقبل النكاح وقع الشك في انعقاده فلا ينعقد بالشك بكون زوجها ووليها فبلغها الخبر ففصحت  
كان ذلك رضاها لأن الفهم كإعادة السرور وإن بكت اختلفوا فيه والصحيح أن البكاء إذا كان بخروج الدمع من غير صوت  
يكون رضا وإن كان مع الصوت والقباح لا يكون رضا وإن أخذها العطاس أو السعال حين أخبرت فلا ذهب العطاس السعال  
قالت لا أرضى صح الرد وكذا لو أخذت منها شئ ترك فقالت لا أرضى صح الرد لأن ذلك السكوت كان عن اضطرار ولو قال لها  
قبل النكاح إن فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان فأنى لا يريد فزوجها فبلغها الخبر فسكت جاز النكاح لأن الرد  
قبل النكاح لا يدل على الرد بعد لأصل تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قد أنى لا يريد فلا ما ولم تزوج على ذلك لا يجوز  
النكاح لأنها أخبرت بعد العقد أنها على الحالة الأولى ولم تبدل حالها بالغة زوجها ووليها فبلغها الخبر فقالت لا يريد الزوج  
أوقات لا يريد فلا يكون رد أو قال بعضهم لو قالت لا يريد الزوج لا يكون رد أو الصحيح هو الأول لأن قولها لا يريد  
الزوج رد لجميع الأزواج فكون زافلان وغيره ولو زوجها الولى فردت ثم قال لها في مجلس خزان أقواما يخطبونك  
فقالت أنا راضية بما يفعل فزوجها الولى من الأول فابت أن تجزى نكاحه كان لها ذلك لأن قولها أنا راضية ينصرف إلى غير الأول  
لأن تقدير كلامها كانة قالها إذا البت فلا فقد خطبك آخرون فقالت أنا راضية بما يفعل سوى الأول وهذا مرد طلق  
أمرأة فقال الرجل إنى كرهت محبة فلا مطلقاً فزوجها امرأة رضاها إلى فزوج المطلق لا يجوز ويكون الأمر على غيرها  
وكذا الوبايع عبده ثم أمر أناسا أن يشتري له عبدا فاشتري له ذلك العبد لا يجوز كذا أهلها والولى إذا تزوج البكر البالغة ثم  
اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بطل النكاح فسكت فقالت لا بد من ردوت كان القول قولها عندنا كالمستعبر إذا ادعى  
رد العارية وأنكر المعبر كان القول قول المستعبر لأنه ينكر النكاح على نفسه كذا أهلها الزوج يدعى رد العقد والمرأة تنكر  
فكان القول قولها وإن أقام البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد لأنها قامت على الإثبات صورة وبينه الزوج قامت على النفي  
وإن أقام الزوج بينة إنما أجازت العقد وأقامت المرأة البينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لأنها استويا في الإثبات  
صورة وبينه الزوج تزوجت بزوجها العقد ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة فإن كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى  
الرد وإن كان دخل بها صدقة في دعوى الرد السكوت جمل رضا في مسائل معدودة منها بكون زوجها ووليها ففعلت بذلك  
فسكت كان سكوتها رضا ومنها إذا تواضع رجلا في الشراء فظهر البيع علانية وهو بطلان ثم أحدهما الصاحبة تأقلا  
في شريكها أو قد بدلت إلى أن جعله بيعا صحى فسكت الآخر ثم تبايعا كان البيع صحيحا ومنها إذا أسرا مشركون عبد الرجل  
ثم وقع في الغنمية بعد ذلك وقسم ومولاه الأول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في أخذ العبد ومنها المتزويج







اقراره ولو انكر العبد بعد العتق او قبله لم يصح عليه اقرار المولى في قول أبي حنيفة وسكوت البكر جعل رضا في استيثار المولى قبل  
النكاح وكذا اذا تزوجها ثم اخبرها وكذا اذا ارسل اليها رسولاً في الاستيثار او في الاخبار ولا يشترط العدول والعدالة  
في الرسول وان اخبرها ففضولي لا بد من العدول والعدالة وسكوت النيب لا يكون رضا ولو صارت نيباً بالوثبة او بمباغة الا  
او بعد الزمان كان سكوتها رضا وكذا اذا صارت نيباً بالزمان في قول أبي حنيفة ولو صارت نيباً بالوطي في نكاح او شبهه نكاح  
او ملك يمين لا يكون سكوتها رضا ولو خلاها زوجها ثم وقعت الفرقة بينهما فقالت لم يدخل في تزويج كما تزوج الاركار  
ولو تزوجها المولى الا بعد فعلت بذلك فسكت لم يكن سكوتها رضا اذا لم يكن الا حراً غايبا غيبة منقطعة ولو كان اب  
البكر عتقها فزوجها الاخر ففعلت فسكت كان سكوتها رضياً والقاضي عندهم الاولياء بمنزلة المولى في ذلك المولى  
اذا تزوج النيب فرضيت بقولها ولم يظهر الرضا بلسانها كان لها ان ترد بعد ذلك ولا يقبر الرضا بالقلب ما لم يقبر في  
الرضا باللسان او بالفعل الذي يدل على الرضا نحو التمكن من الوطى او طلب المهر او قبول المهر ونحو ذلك في حق  
الغلام واذا اسأله الشهود عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا الوجهها فسكت ان لم تكن الحرة الرضا جازاً بالنكاح فيما بينهم  
وبين ربهم وان انكرت الحرة الرضا لا يجوز لهم ان يشهدوا على رضاها حتى ينظروا الوجهها ويسألوا عنها فسكت ان كان  
بكر او تسكن ان كانت نيباً النيب اذا زوجت بغير امرها بالف درهم فبلغها فقالت اجزت النكاح على خيبر دينار او قال  
اجزت النكاح على ان ترضي كذا او قالت لا اجيز النكاح الا بزيادة كذا لم يكن ذلك مرة او لا يبطل نكاحها حتى لو اجازت بعد  
ذلك صحت اجازتها ولو قالت لا اجيز النكاح ولكن زني بكون ذلك مرة الصبي المراهق اذا تزوج بغير امره امة ودخل  
بها فبلغ الاب فزده نكاحه قالوا لا يجزى على الصبي حد ولا عقربا الحد فلو كان الصبا واما العقر فلا لها ان تزوجت نفسها مع  
علمها ان نكاحها لا ينفذ فقد رضيت ببطلان حقها اذا تزوج العبد امراة بغير اذن المولى ثم قال امراة لا حاجة في النكاح  
بطلان نكاحه ولو قال المولى لا ارضي ولا اجيز او قال لم ارض ولم اجيز او قال اناكارة ذكر في المتن عن أبي يوسف انه يكون ذلك  
وقال النكاح العبد وكذا لو قالت البكر ذلك ولو وصلا فقال لا ارضي ولكن رضيت جازاً استصحبنا رجل خطيب بكر ابن ابيها  
فقال الاب انك اخذت ابني بغير امره كذا رواه في زوج الابن اخته فبلغها الخبر فسكت ثم تزوجها الاب بعد ذلك  
من رجل اخر فبلغها فسكت جازاً نكاح الاب لان الاخ ليس بولي فلم يكن سكوتها في نكاح الاخ رضا اذا تزوج الصغير  
او الصغير بغير اذن المولى فبلغها لم يجز نكاحها حتى يجزا بعد البلوغ والعبد والاعتاد اذا تزوجا بغير اذن المولى  
ثم اعتقا جاز نكاحهما من غير اجازة **فصل نكاح المماليك** لا يجوز نكاح العبد والمذنب والمكاتب  
والمكاتب والمذنب واما الولد بغير اذن المولى وكذلك معق البقوض في قول أبي حنيفة ويجوز نكاح المولى على عبده بغير  
اذن وان كان كبيراً كما يجوز نكاح الامة وعن أبي حنيفة في رواية وهو قول الشافعي لا يملك المولى اجبار العبد ولا يجوز تزويج  
المولى على المكاتب والمكاتبه الا باذنها وان كانا صغيرين ولو زوج المولى مكاتبته الصغير بغير اذنها فاعتقت لم يجز نكاحها  
الا باجازه المولى وان عجزت بطل نكاح المولى بغيرها ولو تزوج مكاتبه الصغير امراة بغير اذنها فعتق او جاز لا يبطل نكاح المولى  
لكن لا يجوز الا باجازه المولى وما يجب لامة والمذنب واما الولد من المهر بنكاح او بدخل عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتب  
ومعتق البقوض يكون لها لا للمولى اذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه وما وجب على المكاتب والمذنب يسعيا  
في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يراخذه بعد العتق وليس للرجل ان يزوجه عبداً به الصغير وله ان يزوجه  
امته ولجذبه لار وكذا الوصي والقائم بالمفاوضة مال المفاوضة وما شرب العنان والمضارب لا يملك ان تزوج الامة  
في قول أبي حنيفة ومحمد وكذا العبد المأذون والمكاتب يملك تزويج الامة **فصل في فسخ عقد الفضولي**

رجل تزوج رجلاً امراة بغير اذنه لم يكن لهذا العاقدان يفسخ هذا العقد في قول محمد واذا يفسخ الاول وقال خوله ان يفسخ  
العقد العاقدون في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي اذا تزوج رجلاً امراة بغير اذنه  
ثم قال فسخت لا يفسخ وكذا لو تزوجه اخت تلك المرأة يرقض الثاني ولا يكون فسخا للاول وعاقده يفسخ بالقول لا بالفعل  
بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجل لا يزوجه امراة بغير اذنه تلك المرأة وخاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك  
الفسخ بالقول ولو تزوجه اخت تلك المرأة لا يفسخ العقد الاول وعاقده يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورة  
رجل تزوج رجلاً امراة بغير اذنه ثم ان الزوج وكله ان يزوجه امراة بغير عينا فزوجها اخت تلك المرأة يفسخ نكاح الاول  
ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يفسخ فسخته وعاقده يملك الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورة رجل وكل رجل لا يزوجه امراة  
بغير عينا فزوجها امراة وخاطب عنها فضولي فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخته ولو تزوج اخت تلك المرأة يفسخ العقد  
الاول **فصل الوكالة** رجل له ابن ولابنه بنت فآثره الاب ابنه على ان يزوجه ابنته فقال  
الابن من اذنك وزني بغير اذنك فزوج ابنته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
لا يفسخ هذا النكاح لمعان اهداهم بغير امره خواتم يكن في تزويجها فكان الكلام محتملاً لاحتلاله اراة بذلك لرد وان كره  
الاب ولانه لا يراة بهذا في حالة الغضب التوكيل ولان شرا هذا الكلام لا يراة بالتحقيق قال الله تعالى من شاء فليؤمن ومن  
فليكفر عمر قال لا يثبت اخيه النيب في اريدان ان زوجا من فلان فقالت صلح فلما فارقه التم قالت لا ارضي ولم يعلم  
التم بذلك وزوجه جاز نكاحه في قول أبي حنيفة لانه كالوكيل فلا يفسخ قبل العلم بالغة وكلت رجلاً تزوج رجلاً امراة بغير اذن  
فزوجها الوكيل بمسألة فلما اخبرته بذلك قالت لا يفسخ هذا الاجل نقصان المهر فليلها لا يكون له منه الا ما تريد من فسخ  
رضيت قال الفقيه ابو جعفر يجوز ان نكاح لان قولها لا يفسخ ليس برذ النكاح فاذا رضيت بعد ذلك فقد صارت اجازة  
عقد امور فافسخت الاجازة رجل امر رجلاً يبيع غلامه بمائة دينار فباعه المأمور بالفسخ ثم قال لا يفسخ النكاح  
فقال المولى اجزت ذكر في المتن انه يجوز البيع بالفسخ وكذا لنكاح في النكاح ولو قال الامر حين اخبر المأمور بالبيع قد اجزت  
ما امرت به لم يجز بيع المأمور رجل وكل رجل لا يزوجه فلانة فزوجها الوكيل صح نكاح الوكيل بغير اذن المولى بغير اذن  
بعينه اذا اشترى لنفسه صح ولا يكون مشتق لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكلة بمنزلة البائع مع المشتري كانه استراه  
لنفسه ثم ابعده من الموكلة لان ملك البين مما يقبل الانتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول  
وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلوان الوكيل اقام مع المرأة شهراً ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فوجها من الموكلة  
جاز تزويجها اياه مرة بكل لسانه فقال له رجل اكون وكيلة في تزويج ابنتك فلانة فقال المذنب الفارسي ارضي  
ولم يزد على ذلك بغير وكيلة لان قوله ارضي محتمل لاحتلاله ان يكون وكيل في الحال ويحتمل ان يكون يجعله وكيلة في الزمان الثاني  
ويحتمل البذر وانما ارضي بغير وكيلة فلا يفسخ ولا يملك بالثبوت ولو وكل رجل ابنته فزوجها الوكيل ابنته لنفسه  
ان كانت ابنته صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فكذلك في قول أبي حنيفة وقال صاحباه يجوز ذلك ولو تزوج الوكيل  
اخته جاز في قولهم جميعا الوكيل بالنكاح من قبل المرأة اذا زوجها من ابنة او من ليس بكفو لها قال بعضهم يصح في قول أبي حنيفة  
خلافا لصاحبه وقال بعضهم لا يصح على كل حال وهو الصحيح وان كان كفو الا انه اعني ومعتق وصبي او معتق فهو جاز  
وكذا اذا كان حصياً او عتيقاً ولو وكل رجل ابنته فزوجها امراة عتقاء او ثقاء او مشركاً او مجنوناً او صغيرة  
تجامع او لا تجماع حرة او امة ليست بكفو لمسلمة او كتابية جاز في قول أبي حنيفة ولو وكل رجل ابنته فزوجها امراة  
حرة لا يجوز وان زوجها مكاتبه او مذبذبة او امرو له جاز لانهم في النكاح كالامة ولو وكل رجل ابنته فزوجها امراة







ابوبكر محمد بن الفضل اذا قدر على ابقاء ما يجمل لها من المهر ونفقة شهر كان كفرا واذا احتج المحترفين بما قاله ابو يوسف  
اذا اطلق الرجل الفدية وعليه دين الفدية فزوج امرأته بالفدية ومهر مثلها الف قالوا يجوز ذلك لانه قادر على ان  
يقض دينه المهر بالانكاح في نفسه وما يتعلق به الكفارة عند البعض الديانة قال ابو يوسف الفاسق اذا كان معلنا مخرج سكرانا  
لا يكون كفرا للصلح من بيات الصالحين وان كان يتردد ولا يعلن كان كفرا وعنه اذا كان الفاسق محترما معظما  
عند الناس كاعوان السلطان وغيرهم يكون كفرا لبيات الصالحين وان كان مستخفا عند الناس لا يكون كفرا قال الشيخ الامام  
شرف الامة السرخسي لم ينقل عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا الشيء والصحيح ان عند الفسق لا يمنع الكفارة وقال البعض  
مناخ بلخ الفاسق لا يكون كفرا لبيات الصالحين معدا كان او غير معدا وهو اختيار الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل ومنها  
الخرقة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لا تقبل الخرقه ويكون البيطار كفرا للبطار وفي قول ابويوسف ومحمد بن ابي ايوب  
عن ابي حنيفة صاحب الخرقه الدينية كالبيطار والحجام والحائك والكسوف الدباغ لا يكون كفرا للبطار وابتزاز القراف  
وهو الصحيح لان الناس يستكفون عنهم وقيل هذا اختلاف عمر وزمان في زمان ابي حنيفة كانوا لا يعدون الدناءة في الخرقه  
منقصة ويعتبرون في ذلك ربايتها والجمال لا يعد في الكفارة واختلاف العقل قال بعضهم لا يعتبر وقال الشيخ الامام في الامام  
على البرزوخ في الفقيه يكون كفرا للعلوية لان شرف المحب فوق شرف النسيب الذميمة اذا زوجت نفسها رجلا لم يكن لوليتها  
حق الفسخ الا ان يكون امرا ظاهرا بان زوجت بنت ملكهم او خبرهم نفسا كذا او دباغ منهم او نقصت من مهرها نفعا  
فاحتا كان لا وليا لها ان يطالبوه بالتبليغ الى قائمها مثل ابي الفسخ اذا زوجت المرأة نفسها غير كفرا كان لا وليا من  
العصبة حتى الفسخ لعدم الكفارة الا عند القاضي لانه مجتهد فيه فكل واحد من المحققين يثبتك بمنوع دليل ويقول لم يقطع  
الخصومة الا بفضل من له ولاية عليها كالفسخ بخيار البلوغ والزواج بالعب بعد القبض ولا يكون هذا الفسخ طلاقا فان كان  
ذلك قبل الدخول والخلو يسقط كل امر ولا غنة عليها وان كان بعد الخلو والصحيحة كان عليه المهر ونفقة العدة والى الشيخ  
القاضي العقد بينهما كان النكاح قائما في جميع الاحكام من ملك الطلاق والظهار والابلاء والتوارث اذا زوجت المرأة نفسها  
غير كفرا كان لا وليا حتى الفسخ ما لم تدر منه ولا يطر حتى الفسخ للمولى بسكوته بعد علمه وان طال الزمان فان قبض مهرها  
وجتاز بها بطل حقه وان لم يقبض ولكن خاسم زوجها في بقية المهر والنفقة بطل حقه استمسانا اذا زوجت نفسها غير كفرا  
ورضى احد الاطراف لم يكن لهذا الوقي ولا لمن مثله او دونه في الولاية حتى الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه وان زوج المولى غير كفرا  
ودخلها فترى بان من زوجها بالطلاق فترى زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولى كان للمولى ان يفسخ وان كان بالطلاق رجعتا  
لم يكن له ان يفسخ ولو زوجت نفسها غير كفرا ودخلها فترى فسخ النكاح العقد بينهما بفسخ الوقي فترى زوجها هذا الرض  
في العدة بغير ولى فترى في القام بينهما قبل الدخول كان على الزوج كل المهر وعليها عدة مستقبلة في قول ابويوسف وابويوسف رضى  
وقال محمد بن زفر لا مهر على الزوج وعليها بية العدة الاولى عند محمد وقال زفر لا عدة عليها وهذه جسد سائل على هذا الخلاف  
احد بها هذه المسئلة ومنها اذا طلق الرجل امرأته المدخول بها تطليقة باينة فترى زوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في  
النكاح الثاني عند محمد بن زفر المدخول بها بفسخ النكاح انما رضى منها اذا طلق امرأته طلاقا باينا بعد الدخول  
بها ثم تزوجها في العدة ثم اريدت والعايز باينة فترى انما على قول ابويوسف وكل المهر وعلى قول محمد بن زفر لا يبعث عليه  
المهر الثاني ونسأ النكوة اذا كانت امة فطلقها بعد الدخول تطليقة باينة فترى زوجها في العدة ثم اعتقت فاختار نفسها  
قبل الدخول ونسأ اذا طلق امرأته بعد الدخول تطليقة باينة فترى زوجها في العدة ثم وقعت الفرقة بينهما باللعان او بخيار البلوغ  
عند ابويوسف والدخول في النكاح الاول يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق تأكيد المهر وجوب العدة

وعلى قول محمد بن زفر الدخول في النكاح الاول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لا في حق المهر ولا في حق العدة الا ان عند زفر  
يسقط عنها ببقية تلك العدة وعلى قول محمد لا يسقط وكذا لو كان النكاح الاول فاسدا ودخل بها او كان وطئها بشبهة وجبت  
عليها العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ودخل بها وقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم تزوجها  
قبل الدخول لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول  
كان الجواب في غير ذلك كما قال محمد بن زفر في الفصول المتقدمة رجل تزوج امرأة وانتسب لها الى قبيلة ثم طهرها من غير  
فان كان ما ذكر شرطا فظهر وهو كفرا بما ظهر بان تزوج عتبة على انه عريف وطهرها من غيري وذكر انه عتي فاذا هو عتي  
كان العقد لازما ولو كان ما ظهر خبرا عما ذكر وليس كفرا بما بان تزوج عتبة على انه عتي فاذا هو عتي كان النكاح لازما  
في حقها ويكون الاوليا حتى الاعتراض وان كان ما ظهر شرطا عما ذكر وليس كفرا بما ظهر بان تزوج عتبة على انه عريف فاذا هو  
عتي كان لها حق الفسخ وان رضى كان الاوليا حتى الفسخ وان كان ما ظهر شرطا عما ذكر وليس كفرا بما ظهر بان تزوج عتبة  
على انه عتي فاذا هو عتي كان لها حق الفسخ عند علمائنا الثلاثة خلافا لغيره وكذا لو تزوج امرأة على انه فلان ابن فلان  
فاذا هو اخوه لايه او عمة لايه كان لها حق الفسخ وان كان كفرا لها رجل زوج بنته الصغيرة رجلا ذكره لانه لا يترى المسكر  
فوجده غربا يدا من قبلت الصغيرة وقالت لا رضى قال الفقهاء ابو حنيفة لم يكن ابيا لبنت يشرب المسكر وكان غالب  
اهل بيته هذا الصلاح كان النكاح باطلا لان والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفارة وانما زوجها اياه على انه كفرا وذكر  
في الاصل امرأة زوجت نفسها رجلا ولم يعلم انه حر او عبد فترى انه عبد اذن له بالنكاح لا خيار لها ويكون الخيار للاولياء  
وان زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا انه حر او عبد فترى انه حر اذن له بالنكاح لا خيار لها ويكون الخيار للاولياء  
فزوجوه اياها ثم طهرها من غيري فان لم يكن المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلا ولم يشترط له الكفارة  
ولم تعلم المرأة انه كفرا وليس كفرا ثم طهرها من غيري فان لم يكن المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلا ولم يشترط له الكفارة  
ثم علموا وان شرط الكفارة او اخبرهم الكفارة فزوجوه اياها ثم طهرها من غيري فان لم يكن المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلا ولم يشترط له الكفارة  
وقر في مهر مثلها قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل لو فعل الصالح في قول ابويوسف ولا يجوز في قول صاحب الامام السكري  
ليس من اهل الرأي والمثورة فلا ينقذ عقده على الصغيرة باقل من مهر مثلها وان زوجها الصالح من غير كفرا لا يجوز في قول صاحب الامام السكري  
في قول ابويوسف والظاهر هو الجواز وان زوجها السكران من غير كفرا لا يجوز عند الكل واختلف الرافضيات عنها في الاب والجد اذا تزوجا  
الصغيرة باقل من مهر مثلها في رواية عنها العقد فاسد وفي رواية عنها العقد موقوف على اجازة الصغيرة بعد البلوغ وعن ابي حنيفة  
انه قال يفسد النسيئة ويجوز العقد بمهر مثل امرأة تزوجت من غير كفرا كان للمولى ان يرفع الامر الى القاضي فيفسخ وان لم يكن للمولى  
ذو حرم من ماله كالمهر ونحوه وقيل من لم يكن محرما لم يكن حتى الاعتراض والصحيح هو الاول جازا والجد اذا تزوج الصغيرة  
من رجل كان جده معق قهر او لم يكن مسلما في الامم او اما ماسدا والصغيرة اياه احراز سلون ثم ادركت الصغيرة فاجازت  
النكاح لم يجز لان هذا نكاح لم يكن له مهيض حال وقوعه فلم يتوقف على العقد لاجازة وكذا لو عدت الكفارة بسبيل اخر لا ينقذ  
نكاح قبل الاب والجد امرأة تزوجت نفسها من غير كفرا لو اها ان يمنع نفسها ولا تمكن من الوطي حتى يرضى المولى بهذا العقد  
لان الظاهر من طال الوقي ان لا يرضى ولو وطئها الزوج ففسخ ان جعل في العدة الفسخ ويجوزهم العار يستبين لا يكافئهم  
**فصل الاولياء** الاصل في اعتبار الوقي قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وهو شرط جواز النكاح في الصفار  
والمالك والمجاهدين والولاية نشأت باسباب اهلها ملك اليدين لا يصح نكاح المملوك الا باذن المولى والمولى ملك ايجاب عبد  
عندنا على النكاح ولما جاز الامة عند الكل والمملوك اذا كان بين رجلين لا تزوجه احدهما ثم بعد ذلك اليدين المصوبة



لغيره صلى الله عليه وسلم الانكاح الى العصب و اقرب العصب الى الصغيره الاب ثم الجد اب الاب وان علا والابن من العصبه يزوج  
الامر المجنونة عندنا وقال الشافعي لا يزوجه الا ان يكون الابن من غيرتها واختلاف اصحابنا في الاب والابن اذا اجتمعا  
في المجنونة قال ابو حنيفة وابو يوسف الابن حق تزويجهما وقال محمد الابن لا يملك الشرف في المال والنفس والابن لا يملك  
الشرف في المال وكذلك ابن الابن وان غلبت الاخ لا يزوجه الا ان يكون الابن من غيرتها وان سفلوا على هذا الترتيب ثم الامم لا يزوجه  
ثم الامم لا يزوجه الا ان يكون الابن من غيرتها وان سفلوا على هذا الترتيب ثم الامم لا يزوجه الا ان يكون الابن من غيرتها  
وللوق تزويج ابنته الصغيرة عندنا خلافا للشافعي وبعد العصب من الاقارب الولاية عندنا للمولى العاقلة لانه عصبة ثم عصبة  
مولى العاقلة وعند عدم العصبه كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوي الارحام على ترتيب الصغير والصغيرة في ظاهر  
الرواية عن ابي حنيفة وقال محمد لا ولاية لذوي الارحام وقول ابو يوسف مضطرب في الاقرب عندنا في حصة الامم ثم ابنت ثم بنت الابن  
ثم بنت الابن ثم بنت ابن الابن ثم ابنت بنت الابن ثم ابنت بنت الابن ثم ابنت بنت الابن ثم ابنت بنت الابن ثم ابنت بنت الابن  
والاخوان والاخوات اولادهم على هذا الترتيب واذ اجتمع الجد الفاسد والاخت عندنا في حصة الولاية للجد وبعد هؤلاء مولى  
المولات عندنا في حصة خلافا للصاحبه وما دام له قريب فالقاضي ليس يوتي عن ذلي حصة وعندنا ما دام له عصبه فالقاضي  
ليس يوتي ثم القاضى فاعلم انكاح من يحتاج الى الولى اذا كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن ذلك في عهده لم يكن  
وليا فان زوجها القاضي ولم ياذن له السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضى ذلك النكاح جازا استسنا كالعبد  
اذا تزوج بغير اذن المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا استسنا والوصى لا يملك انكاح الصغير والصغيرة اوصى له الاب  
بذلك او لم يوصى وروى هشام عن ابي حنيفة وهو قولنا ان اوصى اليه الاب جاز له تزويج الصغير والصغيرة وقال ابن ابي  
بلى هو مولى في الوجهين ولو كان الصغير والصغيرة في حجر من يوصى بهما كالمقطوع فانه لا يملك تزويجهما والولاية للمبني  
والمجنون والمولود والكافر على المسلم والفسق لا يملك الولاية واذ اجتمع للصغير والصغيرة وليان كالخبرين والقبيل  
فانما تزوجه جاز عندنا وان زوجها على التعاقب جاز الاول والثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فقامعا ولا يلزم  
انها اقل بطل العقدان وقال مالك لا يتفرق احد الوليين بالنكاح كالايتفرق احد الموليين في العبد والامة والمعتقة فان  
زوجها الا بعد ذلك الا تزوجهما حتى يفرق علي اجازة الزوج وان كان الزوج غايبا غيبته منقطعة جاز انكاح الامم عندنا  
وقال الشافعي اذا غاب الزوج بغير الولاية الى السلطان والقاضى وقال في لا يزوجهما احد حتى يحضر الزوجا ويزوجهما وكيل  
الزوج فان زوجهما الزوج بغير حصة هو اختلوا في جواز النكاح والظاهر هو الجواز وتكفلوا في الغيبة المنقطعة بعضهم قد رها  
بانقطاع الخبر والقوا من بعضهم بسورة ستة وبعضهم قد رها بسيرة شروعا قال اكثرهم ان كان في موضع لا يتفق الكفو على الخبر  
الخبر منه فالغيبه منقطعة وانما في الكتاب الى ان اذ في مدة السفر يكفي لانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل الرازي وسفيان  
الثوري وابو حنيفة معدين معا اذ مروى وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام ابو علي السنوني والقاضي الامام هذا  
من يجازي الى سفس غيبه منقطعة وان كان الزوج جازا لا يوقف على اثره او كان مفقودا لا يعرف مكانه او مستغيبا في البلد  
لا يوقف عليه قال القاضي الامام ابو حنيفة على السعي يكون هذا بغير الغاي غيبه منقطعة لانه لا ينفذ الوصول اليه والانقطاع  
برأيه صادر بغيره انبت فان كان زوجها الا بعد فظهر انه كان مخفيا في المعراج انكاح الامم بعد اذ تزوجه ابنته مرة باكثر من مرة  
ستلها وزوجه بنته الصغيرة باكثر من مرة ثمها او وضعها في غير كفوا وزوجه ابنته الصغيرة مرة او مرة ليست بمغفلة حان في قوله  
وقال صاحبنا لا يجوز ان يغزو اوصوا ولا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي اذا منع الصغير والصغيرة وقد رويهما  
الاب والجد لا خيار لها ولها خيار البلوغ في النكاح غير الاب والجد عندنا في حصة موروثة لا يكون لها خيارها واذ ابنته في حصة

بطل خيارها وان اختارت نفسها كما بلغت واشهدت على ذلك شح فاما في الغلام والحارثية التي هي ثيب لا تبطل خيار البلوغ سبوتا  
ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم تنق على الرضا او تفعل ما يدل على الرضا نحو التمكن من الوطى وطلب النفقة وان اكلت من طعامه  
او خدته كما كان يقع على خيارها وخيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجه اخر ان خيار العتق يبطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ  
في العتق والحارثية والقيت لا يبطل بالقيام عن المجلس ومنها ان الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عندنا حتى ان الصغيرة اذا قلت لا علم  
بخيار البلوغ فانما سكنت لاجل ذلك لا يعتبر عندنا ويبطل خيارها والمعتقة اذا قالت ذلك صدقت ولا يبطل خيارها وان كان  
ذلك بعد زمان ومنها ان خيار العتق يثبت للامة دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لها جميعا ومنها ان خيار العتق لا يبطل بالسكوت  
وان كان كبيرا وخيار البلوغ يبطل بسكوت الكبر ومنها ان خيار العتق لا يتوقف الفرقه على القضاء بل يثبت بنفس الاختيار في خيار البلوغ  
لا يقع الفرقه ولا يبطل النكاح ما لم يفسخ القاضى العقد بينهما فان كان ذلك قبل الدخول يسقط كل امر سواه كان ذلك من قبل الدخول وقبل  
المدة وبعد الدخول لا يسقط شيء من المهر والصغير والصغيرة خيار البلوغ في النكاح القاضى في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وهو قول محمد  
اذا تزوج بنته الصغيرة وضمن لها مهر من زوجها مع الضمان فاذا بلغت واخذت الابيضان لم يرجع الاب على الزوج ان كان الثمن  
بغير امره ويرجع ان كان امره فان كان امره لا يتغير من يوته لم يفسخ وان زوج الاب ابنته الصغيرة امره وضمن عند المهر ان كان في حصة الاب  
جاز فان اخذت المرأة المهر من الابن القياس يرجع الاب على الصغير في ماله وفي الاستحسان لا يرجع ولو مات الاب واخذت المرأة المهر من  
تركته فليس بالورثة ان يرجعوا في نصيب الصغير بذلك عندنا خلافا للزفر ولو كان الابن كبيرا وضمن عنه الاب بغير امره في حصة ثمن مات الاب  
واخذت المرأة من تركته لم يرجع ورثته بالاجماع ولو كان الاب ضمن المهر عن ولده الصغير في ماله لا يقع الضمان والجماعين  
كالصبي في ذلك واذا ضمن عنه ابنته الصغيرة واذي كان متطوعا الا اذا اشهد عند الاداء انه يزوجي يرجع له لا يكون متطوعا ولا يرجع  
الكبر البالغه ابوها على كره منها خلافا للشافعي وفي الثيب لا يزوجه بالاجماع وان زوج الكبر ابنته العاقلة ابوها وهو كافر اذ  
فرضت بالساجاز في قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد لا يجوز ان سكنت لم يجز بالاجماع اذ بلغ الابن مذهبها او جنيها يتي  
ولاية الاب عليه في ماله ونفسه وان بلغ عاقلا ثم حن او عته هل يعود ولاية الاب في النفس والمال اختلاف فيه قال الفقيه  
ابو بكر البجلي لا يعود في قول ابو يوسف ويكون الولاية للسلطان وقال محمد يعود ولاية الاب في المال والنفس جميعا استسنا وقال  
محمد ابن ابراهيم المديني عندنا يعود ولاية الاب وعلى قولنا فترتب لولاية السلطان واما اذا جاز الاب وعته هل يكون لابن  
ولاية المهر في ماله ونفسه فهو على اختلاف في الذي ذكرنا في الابن اذا جاز امره جاء الى القاضي وقال في اريد ان تزوجه  
وليس في ذلك ولا يعرف احد للقاضى ان ياذن لها بالنكاح ويقول لها اذنت لان لم تكون في شية ولا عربية ولا ملوكة ولا ذات  
زوج ولا في عتد الغير وكذا لو كان لها ولى فابى ان تزوجهما كان للقاتل ان ياذن لها بالتزويج وان لم يكن لها ولى واراد ان لا يتزوج  
الامر الى القاضي حتى تزوجهما القاضى باذنها او ياذن لها بالنكاح وان كرهت ان ترفع الامر الى القاضي فطالبت باها بالتزويج فزم الاب ان كان  
زوجها وهي صغيرة بطلاقها فقام الاب بنية على ذلك قالوا لا يلتفت الى بنية الاب لانها قامت على غيبه عن ختم حاضر ولذا  
ان تزوجهما فان ابى لا يرفع الامر الى القاضي حتى تزوجهما او تعقد بنفسها قالوا وذلك اولى لها من تزول النكاح لان محمد بن ابي حنيفة  
في النكاح بغير ولى غير الاب والجد اذ تزوجه الصغيرة قالوا الاحوط ان يزوجهما مرتين مرة بمرستي مرة بغير تسمية لوجهين احدهما  
انه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم يفسخ النكاح الا في بعض النسخ واما في النكاح لو حلف بطلاق امرأة يتزوجها  
بلفظ ان تزوجهما مرة او بلفظ كرامة ان تزوجهما فطلق فاذ تزوجهما بغير ابيها بالنكاح الا في بعض النسخ بلفظ النكاح  
الثاني ولو كان المزوج هو الاب والجد ينفى ايضا ان يباشر النكاح على هذا الوجه من عندنا في يوسف وقد روي في الوجهين  
لان عندنا الاب والجد لا يملك النكاح باقل من مهر المثل نقصانا فاحشا كما لا يملك غير الاب والجد عندنا الكل فاما عندنا في حصة

لا يعتبر



يكون النكاح باق من مهر المثل فياثر النكاح مرتين على هذا الوجه احتياطا للوجه الثاني وانما يباشر النكاح الثاني بتغير  
لانه لما سمي المهر في النكاح الثاني وعند البعض ان الرجل اذا جحد النكاح في المكوه يلزمه مهران ربحا لرفع الامرا الى قاض  
يرى ذلك ويقتضيه بالمرتين الاولى اذا جحد جنونا مطعنا بزل ولايته وان كان جحد في نفي لا ينفذ بغيره في النفس والمال  
حال جنونه وينفذ حال افاقته وتكلموا في الجنون المطبق قال ابو يوسف هو مقدر بكثر السنة وقال محمد هو مقدر بالشهر في  
وفي الزكوة مقدر بالسنة وعن ابى يوسف انه رجع الى قول محمد **باب المحرمات** حرمة النكاح على زوجين  
مؤبدة وغير مؤبدة فالمؤبدة تثبت بالنسب والرضاع والصهر اما المحرمات بالنسب فان الله تعالى في قوله حرمت عليكم امهاتكم  
الايتام الام بالرضع والتربية حرام وكذا الحرة القرى والعبد من قبل الاب والام وكذا البنت واولادها وان سفن وبنات  
الابن كذلك المحلوقة من ماء الزنا حرام عندنا وكذا الاخوات من اي جهة كن وبنات الاخوات وان سفن وكذا ابنا الاخ  
وان سفن وكذلك العتق والحق الامن الوجه الثلث وعات الاصول وخالاتهم اما العمة حرام وعمة العمة لرب وام اولاد  
كذلك فاما عمة العمة لام لا تحرم واما المحرمات بالرضاع فاحرم بالنسب بحرم الرضاع وانما يشارك الرضاع بالنسب في مسائل  
منها يحرم على الرجل اخته ولده من النسب ولا يحرم اخته ولده من الرضاع ومنها انه لا يخل للرجل ان تزوج جدة ولده من النسب  
ويحل له جدة ولده من الرضاع ومنها انه لا يخل للرجل ان تزوج بام اخيه او اخته من النسب ويحل له من الرضاع وسنذكر مسائل  
مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة ان شاء الله تعالى والمحرمات بالصهرية تثبت بالعقد الجاني والوطى خلا لا كانا وبشبهة  
اورثا واما المحرمات بالعقد فتكوه الاب والجدة من قبل الاب والام وان علا ومنكوه الابن وابن الابن وابن البنت واولاد  
وام المرأة وجدة القرى والبعد دخل المرأة اولم يدخل وبنت المرأة وبنت اولادها وان سفن ان كان دخل المرأة واما المحرمات  
بالوطى للحلال فوطوة الاب والجدة وان علا بذلك الابن وابنة الابن وان دخل وام الموطوءة وجدة اما وان علون  
وبنت الموطوءة وبنت اولادها كذلك واما الموطوءة عن شبهة وهي الجارية المشتركة بينه وبين غيره اذا وطئها احدهما حرم  
عليه صلتها وفرعها وغر الموطوءة على اصول الوطى وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطى للحلال في ذلك عندنا وعلى المصنفين  
ان لا يشترط لوجوب حرمة المصاهرة في قول ابى حنيفة ومحمد وطائفة مالك واليهين ابو يوسف وجوز حرمة المصاهرة  
وتكلموا في التي بلغت حد الشهوة قال بعضهم اذا بلغت سبع سنين فقد بلغت حد الشهوة وبنت خمس سنين لم يتبع واما بنت ست  
اوسبع او ثمان ان كانت علة فحكمه فقد بلغت حد الشهوة وان يكن في ثلث عشرة سنة ومن ابى يوسف ان كانت بنت خمس سنين  
وتشبهت بها في شهوة ولا توقيت في رواه عن ابى حنيفة في رواية ان وطئها ولم يغضها ثبت حرمة المصاهرة وان افضاها  
لا ثبت وعن ابى يوسف في النواذر اذا وطئ جارية بنت خمس سنين في الدبر وماتت ولا يلدى انا هل كانت تشبهت بغيره  
امها وقال الفقيه ابو الليث ما دون سبع سنين لا يكون شهوة وعبد الفتوى الزوج المصل اذا وطئ المرأة فافضاها لا يخل  
للزوج الاول واما الحرمة بدوى الوطى اذا ستمها او قبلها بشهوة ثبت حرمة المصاهرة وان اكبر الشهوة كان القول قوله الان  
يكون ذلك مع انتشار الالة والامارة بشهوة بمنزلة القبل وان ستمها وعليها وبصفيق لا يخل حرارة المسكول ولينه  
الى به لا ثبت حرمة المصاهرة وان كان التوبير فيقاسم قبل الجمل المسكول ولينه ثبت حرمة المصاهرة كما لو شتمت جدة  
وكذا لو سفل الخف لا اذا كان من خلا لا تجد بين القدم ومنش المرأة الرجل المرأة ولو قيل ام امراته  
ثبت الحرمة ما لم يغضها قبلها بغير شهوة وفي المسكول يعلم انه كان بشهوة لا ثبت الحرمة لان تقبل النساء غالبا يكون عن  
شهوة والمطابقة بمنزلة التقبل كذا ذكره في الجامع الكبير ودليل الشهوة على قول ابى حنيفة انتشار الالة عند ذلك ان لم يكن منتشرا  
قبل ذلك وان كان منتشرا قبل ذلك فعلامته الشهوة زيادة الانتشار والسنة وفي الشيخ والمصنفين علامته الشهوة ان يغزل قلبه

بالشهوة ان لم يكن محررا قبل ذلك وان كان محررا قبل ذلك فعلامته الشهوة ان يزاد ذلك التحريم والاحتشاء وقال عامة العلماء الشهوة  
ان يغزل قلبه اليها ويشتهى ان يوطئها والنظر الى الفرج عن شهوة ثبت حرمة المصاهرة وتكلموا في النظر الى موضع الذي تثبت الحرمة  
قال بعضهم هو النظر الى منبت العانة وهو رواية عن محمد وقال بعضهم هو النظر الى الشق وقال بعضهم هو النظر الى داخل الفرج وهي رواية  
ابن كثر عن ابى يوسف وعليه الفتوى حتى ولو نظر الى الفرج وحده لا ثبت الحرمة وانما تقع النظر في الداخل اذا كانت قاعدة متينة  
ولو نظر الى دبرها لا ثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم على الفاعل المفعول به وبنته وكذا لو نظا بامرأة لا تحرم عليه امرها  
وبنتها ولو شتم امرأة بشهوة فامنى او نظر الى فرجها فامنى لا ثبت حرمة المصاهرة ولو شتم امرأة عن شهوة قالوا لا ثبت  
حرمة المصاهرة وذكرها الكيساني انه ثبت واذا جحد الرجل بامرأة ثواب يكون محرما لبنتها لانه يحرم على نكاح بنتها على ان لا يبد  
وهذا دليل على ان المرأة المحرمية تثبت بالوطى والام وبما ثبتت بحرمة المصاهرة ولو نظر الى الفرج امرأة بشهوة وراءه رقيق  
او زجاج يستبين فرجها ثبت حرمة المصاهرة ولو نظر في زناات فرجها فامنى لا ثبت حرمة المصاهرة لانه  
لم ير فرجها واما راي عكس فرجها ولو كانت المرأة على شفا حوض او على قنطرة فنظر الرجل الماء فرأى فرجها عن شهوة لا ثبت حرمة  
المصاهرة واذا تزوج الرجل امرأة وظنها محرمة وهو صوابه صوم رمضان ومحرمة ثم طلقها روى هشام عن محمد انه يحل له ان يتزوج  
بنتها ولو نظر الى غير الفرج من الاعضاء او نظر الى الفرج لانه شهوة لا ثبت الحرمة ولو ادرك المرأة او زناها وبنتها ثوب  
صفيق لا ثبت الحرمة وكذا الواحلم على امرأة لا ثبت الحرمة وكذا لو جامع ميتة لا ثبت الحرمة واذا كانت المرأة مع ابنة شهوة  
لها في فرجها فامنى لا ثبت الحرمة لانه شهوة لا ثبت الحرمة وكذا لو جامع ميتة لا ثبت الحرمة واذا كانت المرأة مع ابنة شهوة  
وقعت يد على الابنة وهو مشته لها حرمت عليها لانه وان كان يظن انه امراته لوجرد المس عن شهوة وان اختلفا في الشهوة فالقول  
قول الزوج لانه ينكر الحرمة واذا نظر الرجل الى الفرج ابنة بغير شهوة فتمتني ان يكون له جارية متشابهة فمقت منه شهوة مع وقوع  
بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنة حرمت عليها لانه وان كانت الشهوة وقعت على التي غشاها لا تحرم لان نظره في هذه الصورة  
الفرج الابنة لم يكن عن شهوة امراته فزوج جدة يكون محرما لانه كان دخل الحرة كانت الحرة من قبل الاب ومن قبل الام واما زوج  
ابنتها وزوج بنت ولدها يكون محرما لانه لا يدخل لان البنت لا تحرم بنفس نكاح الامر فلا تحرم بنفس نكاح الحرة واما الامر  
تحرم بنفس نكاح البنت عندنا فمحرم بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن ولا بأس للمرأة ان يسافر مع ابن زوجها لانه محرر ولكن لا يرعا  
ولا يضعها مخافة ان يقعها في قبليتي صغيرة فرغت في المنام فنهت الى فراش والدها عاريا فاشتهها ابوها وهي ابنة ثمان سنة  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اخفى ان تحرم والدها على ابنتها وطى البقي الذي يجامع مثله بمنزلة وطى البالغ في ذلك قالوا لا يصح  
الذي يجامع مثله ان يجامع وبنته وبسقي النساء من مثله واما المحرمات لا على سبيل اثبات فسد بها الزيادة على المشرع  
والعدد المشرع لا حرار ادع من الحرار والاماء واما المملوك له ان يتزوج امرأته لا يحرم عندنا واذا تزوج المحرم حراما على النكاح  
جاء نكاح الاربع الاول ولا يجوز الخامسة وان تزوج حراما في عقدة فسد النكاح وكذا العبد اذا تزوج ثلث نسوة واذا تزوج  
الحرة في خسانه اسلموا ان تزوجهن على النكاح جاز نكاح الاربع الاول ويقر بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة  
فزوج بينه وبين الكل عند ابى حنيفة وابى يوسف وان تزوج واحدة ثم اراد بها نكاح الواحدة لا يحرم قال محمد وروى الشافعي  
له ان يتاراد بها منهن كيفما تزوج والمحرر اذا تزوج عشر نسوة على النكاح جاز نكاح التاسعة والعاشر لانه لا تزوج  
الخامسة كان ذلك دليلا على نكاح الاربع قلها ولا تزوج التاسعة ذلك على نكاح الاربع بطلها فيجوز نكاح  
التاسعة والعاشر ومنها الجمع بين الاثنين نكاحا حريتين كانت او اثنين ان تزوجها جملة بطلا وان تزوجها على النكاح  
صح الاول ويحل الثاني ومنها الجمع بين الاثنين وطئا اذا وطئ الرجل اخت امراته بشبهة تحب العدة على الموطوءة واما ينقص



عذتها لاجل له ان يطأها فان لم يوطأها فانه لم يوطأها لاجل له ووطأها لاجل له  
حتى يبرأ ووطأها لوطأة على شبع او هبة او صدقة او كناية او عتق او تزوج وان ووطأها لوطأة او عتق او تزوج  
حقا يبرأ من الزوج الاخرى على نفسه لما قلنا وان باع واحدة منها او وهبها او عتقها او تزوجها بغيرها او ربحها  
او طلق المنكوحه زوجها وانقضت عدها لم يطأها واحدة منها حتى يبرأ الاخرى على نفسه لما قلنا ومنها الجمع بينهما ووطأها  
حكما اذا اختلفت منكوحة لم يطأها لوطأة ولو ملك جارية ووطأها ثم تزوج اختها جاز النكاح عذرا ولا يطأ واحدة  
منها حتى يبرأ من المملوكة على نفسه لما قلنا ولو تزوج اخيه معا وفسد نكاحها ثم تزوجها له ان يزوج واحدة منها لوطأة  
وان تزوجها في عتق او فسد نكاحها ووطأها كان عليها العدة وما دامت في العدة لا يجوز له نكاح احديةها فاذا انقضت  
عدة احديةها لم يزوج الاخرى ولو تزوج امرأة ثم نكح اختها جاز نكاح الاولى ويطأ نكاح الثانية فان ووطأها لوطأة  
الاولى حتى تنقضي عدها الثانية ومنها اذا جمع بين الاثنين في نكاح او عدة نكاح اذا تزوج امرأة واختها في عدة من طلاق  
باين في نكاح صحيح او في العدة من نكاح فاسد لا يقع عذرا ولو قال زوج العترة اخبرني ان عدها قد انقضت وذلك  
في عدة تنقضي في مثلها العدة كان له ان يزوج باختها واربع سواها عذرا خلافا للزفر والشافعي ان كان الطلاق رجعيا وسما  
الجمع بين الاثنين نكاحا وعدة عتق ومصورتها اذا اعتق ام ولده كان عليها الاعتد بثلث حتى لايجل له ان يزوج  
باختها ولارباع سواها في عدة عتق وقال ابو يوسف وعمر بن محمد يحرمانها وقال ابو حنيفة لايجوز نكاح الاخت ويجوز  
نكاح الاربع ومنها الجمع بين ذواتي دم محرر لايجوز له ان يزوج امرأة على عتقها ولا على خالتها ولا على بنت خالتها ولا على  
بنت خالتها ولو تزوجها معا لا يقع نكاحهما قالوا كل امرأتين لو كانت احديهما ذكرا والاخرى انثى حرمت النكاح بينهما لايجوز ان  
يجمع بينهما في النكاح الا في مسألة اذا جمع بين امرأة وبين امرأة زوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك ومنها الجمع بين الحر والامة  
في النكاح ان نكحها حرة صح نكاح الحر وبطل نكاح الامة ولو نكح الامة ثم الحر صح نكاحهما ولو نكح الحر ثم الامة لا يصح  
نكاح الامة ولو تزوج الامة حرة في عدة لايجوز قول ابو حنيفة خلافا لصاحبه ولو جمع بين خمس حرات واربع اماء  
في عدة صح نكاح الائمة ولو تزوج حرة وامة معا والحرمة في نكاح الغير صح نكاح الامة ولو تزوج امه بغير اذن زوجها  
تزوج حرة بطل نكاح الامة ولايجوز فيها جارة العتق بعد ذلك ولايجوز للعبد ان يزوج امه على حرمة عذرا خلافا للشافعي  
وطول الحر لا يقع عذرا نكاح الامة ومن الحرات الكافرة كغيره ممن لا يخل الوثنية للمسلم وتخل بكافر الا المرتد ولايجوز  
نكاح المرتدة لاحد ولايجوز لغير المسلم ولا لغير المرتد ولا لغير الكافر الا المرتد ولايجوز  
نكاح اليهودية والنصرانية اذا تزوج المسلم كتابية حرة في دار الحرب جاز نكاحه فان خرج بها في دار الاسلام بغيرها على النكاح  
والبيضا اذا تزوج مبيضة بنهود ووطئ ثم اسلما جميعا وتركها ما كانا يفتقدانه من النفاق في باطنها وكان الزوج خلا بها  
ولم يكن دخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج اخر بعد اسلمها قبل ان يقع الفراق بينهما وبين زوجها الاول قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل ان كانا يفتقدان الكفر كان نكاحها جائزا ولايجوز نكاح المرأة مع الزوج الثاني  
وان كانا يفتقدان الكفر واحدا كانا بمنزلة المرتدين لم يقع نكاحهما وبطل نكاح المرأة مع الثاني ويجوز للحر نكاح الامة الكتابية  
عذرا خلافا للشافعي ولايجوز نكاح منكوحة الغير ومعدة الغير هذا الكل ولو تزوج منكوحة الغير وهو لا يعلم انها  
منكوحة الغير فوطأها فاجب العدة وان كان يعلم انها منكوحة الغير ووطأها لايجب العدة حتى لايجوز على الزوج ووطأها والمها  
لا عدة عليها وان يزوج لها في حرمه وقال صاحبها عليها العدة ولايجوز نكاحها قبل انقضائها العدة ولو اجر  
الزوج كان له ان يزوج باختها واربع سواها وان كانت المهاجرة حاملا لايجوز في رواية محمد بن عيسى وروى ابو يوسف

عدة  
في عدة

عزاي حنيفة ان لها ان يزوج لكن لا يطأها زوجها حتى تنقضي العدة ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يبرأ بها زوجها حتى تلد في قول ابى  
حسبه وقال ابو بكر لايجوز نكاحها واذا اراد الرجل امرأة تزوجها جاز النكاح ولو زوج ان يطأها من غير استبراء وقال محمد لا  
له ان يطأها حتى يستبراء واذا تزوج الذي كافر معدة من كافر جاز في حرمه ولو اسلما بقاء على النكاح وان ترافعا  
الامر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافا لابي يوسف وعمر بن محمد لو كانت الكتابية في عدة مسلم لايجوز لمسلم ولا في ان يتزوا  
حتى تنقضي عدها والذي ابا ان امرأة الذميمة فزوجها مسلم او ذمي من مائة ذميمة ذكر بعض المشايخ انه لايجوز نكاحها  
ولا يباح له وطئها حتى يستبراء باحسنة في قول ابى حنيفة وفي قول صاحبها كلهما باطل حتى يقد بثلث حتى يبرأ وروى اصحاب  
الامام عن ابى حنيفة انه لا عدة عليها وقال شمس المائنة السرخسي اختلف المشايخ في وجوب العدة على الذميمة في قول ابى حنيفة وقال  
بعضهم لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة الا انها ضعيفة لا يمنع النكاح كاستبراء بين المسلمين بخلاف اذا كانت الذميمة معتدة  
من مسلم لان تلك العدة قوية فيتمتع النكاح رجل ووطأ امرأة ابية حرمت على ابية وكانت على الاب كل امر اذا دخل بها فان قال الابن  
علت انها على حرام وتعدت فساد النكاح كان عليه الحد ولا يرجع الاب عليه باعزم من المهر لان وجوب الحد يقع وجوب الفضا  
وان لم يعلم الابن بذلك ووطأها عن شبهة لاحد عليه وجوب المهر على الاب ولا يرجع على الابن لانه لم يفتقر الفساد  
وان قبل امرأة ابية عن شبهة حرمت على ابية ويجوز للمهر على الابن ان كان دخل بها فان قال الابن فقد فسد النكاح رجع الا  
عليه باعزم من المهر وان لم يبعدها فساد لا يرجع ولايجل للرجل ان يزوج حرة طلقها ثلاثا قبل اصابته الزوج الثاني والامة  
طلقها شتين وكما لايجوز له نكاحها لاجل له ووطأها على ابين **فصل في احوال الزوجين**  
**بالحرمة وفساد النكاح بسبب النسب** وبطلان النكاح بغير العلمين المطلقة بالثلاث اذا انت  
الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج اخر ودخل بوطئها وطلقني وانقضت عدي ان كانت ثقة او وقع عذرا الاول لها مائة وكان  
ذلك بعد عدة تنقضي فيه العدة ان وذلك اربعة اشهر فصاعدا حلت للزوج الاول ان يزوجها وان كان بعد عدة لا تنقضي فيه  
العدة ان لا تحل وكذا الزوجات المدة بذلك وانكر الزوج الثاني من نكاحها الاول ولو اقر الزوج الثاني بذلك واكرت المرأة دخول  
الثاني لا يحل الاول وان كان الاول تزوجها بعد عدة ولم يقل المرأة شيئا ثم قالت تزوجتني وكنت عدة الثاني اوقالت كنت  
تزوجت الزوج الثاني ولم يدخل بي قالوا ان كانت عاتمة سبب الحيل الاول لا يقبل قولها ولا الاول ان يسكنها وان كانت جاهلة قبل  
قولها وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت منكوحة الغير قد طلقها فقالت المرأة للثاني تزوجني وانقضت عدي الاول قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان بين نكاح الثاني وطلاق زوجها الاول شران لا يقبل قولها في قول ابى حنيفة وابي يوسف هما سويان  
راقدا معا على النكاح اقرارهما بانقضاء العدة وان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول قولها ويفرق  
بينهما وبين الثاني وهذا بخلاف ما اذا طلق امرأة ثلاثا ثم تزوجها بعد عدة فقالت تزوجتني قبل ان تزوج آخر قولها  
ولا يكون اقرارها على نكاح الاول اقرارها بانها تزوجت بزوج اخر لان انقضاء العدة لا يعرف الا بقولها فيجعل اقرارها  
على النكاح بمنزلة اقرارها بانقضاء العدة ولا كذلك النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني يمكن فلم يجعل اقرارها اقرارها بوجود  
النكاح فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهرين ثم طلقها ثم تزوجت قبل اصابته الزوج الثاني وتزوجت قبل النكاح الثاني وقالت المرأة  
لايكون بعد ذلك كان القول قول المرأة وينفسد النكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المستحق ان كان لم يدخل بها واكمل ان كان دخل بها اذا  
تزوج الرجل امرأة فكان لها زوج طلقها وقال الزوج الثاني تزوجتني قبل انقضائها العدة وقالت المرأة قد كنت اسقط سقطا  
بعد الطلاق استبان خلوقا كان القول قول الزوج ويفرق بينهما ولو قال المرأة اول بعد النكاح قد كنت اسقطت قبل نكاحي بطلاق  
الاول سقطا استبان خلوقا وقال الزوج تزوجتني قبل انقضائها العدة كان القول قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهر ان كان دخل بها



ونصف المهران كان لم يدخل بها وفي الوجه الاول يفرق بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن دخل بها امرأة تزوجت بزوج  
ودخل بها فقلت لم اكن رضى بنكاح الاب وقد ردت بنكاح الاب حين علمت واقامت البينة على ذلك قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل يفتي بقبول بينة على ردة النكاح وقال القاضي الامام ابو علي النسقي لا تقبل بينة لان التمكين بمنزلة  
القرار على جواز النكاح فكانت مكذبة ظاهرا وجعل تزوج امرأة ثمران فلا ما كان زوجها طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها  
وقالت المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وانكر الطلاق بقضى له بالمرأة ويفرق بينهما وبين  
الاخر وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضاء العدة وكذبته المرأة فالطلاق واقع وعليها العدة كما نطقها  
للحال ويفرق بينهما وبين الاخر وان صدقة المرأة في ذلك كانت المرأة للآخر وان تكررت ما قربت الاول من النكاح والطلاق كانت  
المرأة للاخر ولو تزوج امرأة ثمران كان خارجا قبل طلقها وانقضت عدتها فقلت المرأة لم يطلقني وانا امرأة وقال الزوج  
لا بل طلقك وانقضت عدتك فان القول قوله اذا تزوج الرجل امرأة فقالت المرأة تزوجتني بغير مهر او في العدة او كنت  
امه فتزوجتني بغير ذلك المولى وتزوجتني حال ما كنت محجوبة وانكر الزوج ذلك وادعى النكاح الجائر كان القول قول  
الزوج ولو ادعى الزوج فساد النكاح بشئ فاذكرنا وانكرت المرأة وادعت الصحة ففرق بينهما ولها عليه نصف المهران كان لم يدخل  
بها والكل ان دخل بها رجل اقران هذه المرأة او ابنته او اخته من الرضاع ثم اراد ان يتزوجها وقال او هت واخطأت  
او نسيت وصدقة المرأة فيما يدعي من الغلط والنسيان كان له ان يتزوجها وان ثبت الرجل على اقراره وقال هو حق كما قلت  
لم يكن له ان يتزوجها وان كان اقراره بذلك بعد ما تزوجها ففرق بينهما وان ثبت على اقراره وكذا لو اقرت المرأة بذلك وانكر  
الرجل ذلك ثمران كذب المرأة نفسها وقالت اخطأت وغلطت وتزوجها جاز النكاح وان كان اقرارها بذلك بعد النكاح بقاء  
على النكاح ولو تزوج امرأة ثمران بعد ذلك هي اختي او ابنتي او من الرضاع ثم اقرت وليس الامر كما قلت لانفسد النكاح  
بينهما ولو ثبت على اقراره وقال هو حق كما قلت او شهد عليه بشئ ففرق بينهما فان جحد بعد ذلك لا ينفعه جحوده وكذلك  
لو قال هذا ابنتي واخوتي ليس لها نسب معروف ثم اقرت صدق ولو قال العبد او امته هذا ابني او هذه ابنتي يعقبن ولا يثبت  
الثبت على اقراره ولو قال لامرأته هي ابنتي من النسب ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وان كان يولد مثلها لثمة وكذا لو قال  
هو مولد ام معروفه ولو قال هي ابنتي وليس لها نسب معروف وشملها يولد لثمة ونسب على اقراره ففرق بينهما وان اقرت المرأة  
انها ابنته ثبت نسبها ان كان مثلها يولد لثمة وان كان مثلها لا يولد لثمة لا يثبت النسب ولا يفرق بينهما وملك البمين  
ينع انعقاد نكاح المولى اذا تزوج الرجل امه او مكاتبته او مدبرته او ام ولد او امه بملك بعضها بطل النكاح لم يكن  
ذلك نكاحا ولو تزوج امه الغير ثم ملكها او ملك بعضها بطل النكاح والمادون والمدة تراا اشترايا متكوحتهما لا يبطل  
النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى متكوحته لا يبطل النكاح ولو اشترى المكاتبته فزوجها لا يقع ولو اشترى الحر امرأة  
بشرط ان لا يبطل النكاح عند اي حصة وكذا المرأة اذا تزوجت نفسها من عبدها والمكاتب اذا تزوج مولاه لا يقع  
فان وطأها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح لا يقع فان وطأها كان عليه العقر لان النكاح اذا لم يعتبر كان بغيره للعدم  
ولو اعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا ينفك النكاح جازا ولو تزوج المكاتبته المولى بوضا المهر جاز فان مات المولى  
لا يفسد النكاح فبعد ذلك ان عتق المكاتب يفرق النكاح وان عجز ورثة في الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهران قبل الدخول  
وان كان بعد الدخول فقد رخصتها من رقبته الزوج يسقط المهر ويبقى حصته غير ما من الورثة ولو تزوج المكاتبته المولى  
بعد موت المولى لا ينفك واذ تزوج الرجل بجارية ولده جاز عندنا وان ولد له من مولاه اعتقوا على المولى لان الولد تتبع الام  
في الرق والحرية فاذا ملك المولى خاه يعقن ولا نصير الجارية ام ولدا لاب عندنا خلافا لفرق وكذا لو ولدت

منه اولاد ابا النكاح الفاسد ابا المولى عن شبهة ولو ولدت منه بغير نصير الجارية ام ولدا لاب ولو تزوج الابن  
جارية ابية باذن الاب جاز النكاح فان ولدت منه ولدا كان الولد حرا لان المولى ملك ابن ابية ولا نصير الجارية ام ولدا لاب  
لعدم الملك ولو كان الابن وطأها بغير نكاح او شبهة نكاح لا يثبت النسب منه وان ادعى الولد فلو صدقه الاب في انه  
وطأها وان الولد من عتق على الاب باقراره لانه لو ملك ابنه من الزنا يعقن عليه فكذا اذا ملك ابن امه من الزنا فان قال الاب  
علت انها لا تحل لي كان عليه الحد وان قال طنت انها تحل لي لا يحسد صغيره صغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك  
حقيقة قالوا لا باس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك انسان فان اخبر عدلة ثقة تؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح  
بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وما كبر ان فالاحوط ان يفارقها روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بالمفارقة صبيته  
ارضعها فمكر كثير من أهل قرية اقلهم او اكثرهم ولا بد من رضى رضىها اراد واحد من تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم  
الصغار اذا لم يظهر له علامة ولا يشهد له بذلك كان في سعة من نكاحها **فصل مسائل النسب**  
رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها فجاءت بولد لسته اشهر ثبت النسب منه واختلعا في اعتبار هذا الوقت  
انه يعتبر ستة اشهر من وقت النكاح او من وقت الدخول قال ابو حنيفة وابو يوسف من وقت النكاح وقال محمد يعتبر ستة اشهر  
من وقت الدخول وعليه الفتوى وفي النكاح الصحيح اجمعوا على انه يعتبر من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح  
الصحيح لكن لا بد من الخلوة رجل زني امرأة فجلبت منه فلما استبان حملها تزوجها الثاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن  
في عدته الغير جاز النكاح وعليها التوبة وقال الفقهاء ان جاء بولد لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز  
النكاح وبثبت النسب وان جاء بولد لاق من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرت هذا لان يقول الرجل هذا  
الولد مني ولا يقول من الزنا رجل اتهم بامارة ظهريها حمل فزوجها ابوها منه والزواج يكران يكون الحمل منه جاز النكاح في قول  
ابو حنيفة ومحمد لان عدما يجوز نكاح الحامل من الزنا لكن لا يحمل الزوج وطئها حتى تضع حملها رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط  
استبان خلقة او بعض خلقة قالوا ان جاء لاربعة اشهر جاز النكاح وان جاءت لاربعة اشهر الا يوما لا يجوز لان الخلوة لا يثبت  
فاقل من ثمانية وعشرين يوما فاذا اسقطت سقطا استبان خلقة كان السقوط من زوج قبله فلا يجوز النكاح وان ولدت ولدا  
تاما ان ولدت لسته اشهر من وقت النكاح يثبت النسب منه ويجوز نكاحه وان ولدت لاق من ذلك لا يجوز نكاحه في الولد  
التام يعتبر الشهر والشهور بالاهلة ولو كان النكاح في عشر بعد عاشر وثمانين يوما من هذا الشهر وخمسة اشهر بالاهلة وعشرة ايام  
من الشهر السادس وكذلك في عدته الآية رجل فاسد امرأة وهو بكر او ثيب فتزوجت بزوج اخر وولدت كل سنة ولدا  
قال ابو حنيفة الاولاد الاول ويجوز للاولاد دفع الزكوة الى الاولاد ويجوز شهادتهم له ولا يجوز للزاني دفع الزكوة الى ولده  
من الزنا ومن ابى ارجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول انما هم للثاني وعليه الفتوى ولا يجوز دفع الزكوة الى ولد الملائكة ولا  
شهادته وذكر هشام في النوادر انه يجوز شهادة الملائكة للزوج رجل تزوج امرأة فولدت خمسة اشهر فقال الزوج الولد  
ولدي سبب او جبان يكون الولد في وقال المرأة لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قول المرأة  
وان جاء بالولد لاكثر من سنتين من وقت النكاح والمسئلة بحالها كان القول قول الزوج وفي رواية الحسن القول قول المرأة  
ايضا عند تزوج امه باذن مولاهما ثم اشترى رجل وادى المستترى انما والداه وشملها يولد لثمة فها ولد له ويصدق  
النكاح بينهما وان انكر ذلك وعن محمد رجل اشترى امه فولدت منه ثم جاء رجل واقام بينه امه امرأة زوجها وجهه منه  
مولاهما قالوا حملها امه واجعل الولد ولدا للزوج لانه صاحب فراش يعقن الولد على المولى لدعواه انه ولد رجل تزوج  
امرأة فجاء بولد تام لاق من ستة اشهر قال محمد النكاح فاسد في قولي وقول ابى يوسف محبوب تزوج امرأة فكذب عدتها زانا



ثم جاءت بولد قال ابو يوسف الولد له ويجعلها ذلك الزوج كان قبله طلقها نكاحا رجلا تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول  
وتزوج بامرأة فماتت الام بولد لامل من ستة اشهر من وقت الطلاق فنفاه قال ابو يوسف بان من امرأة وله ان تزوج  
الام بعد ذلك ولا يمنع عنه ذلك زعمه ان نكاح البنت كان جائزا امرأة بلغها وفات زوجها فاعتدت وتزوجت  
بزوج وولدا ولدا ثم جاء الزوج الاول جيا كان ابو حنيفة يقول ولا الولد الاول ثم رجع وقال الولد الثاني وجعل طلق  
امراة باينا او رجعا فتزوجت في العدة لستين من طلاق الاول ولستين اشرا او اكثر من نكاح الثاني قال ابو يوسف  
الولد الاول بجلا فماتت قال لا لا الوجه له الثاني حكمنا بانقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة ام ولد  
اعتقها مولاها او مات وزمنها العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد لستين من حين مات المولى او اعتق ولستين اشرا  
من تزوجت فادعيا جميعا فان الولد المولى في قولهم لمكان العدة التي كانت بخلاف ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولد  
لسته اشرا فصاعدا من وقت النكاح فادعاه المولى والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا ولو طلقها طلاقا  
رجعا فتزوجت رجلا في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لستين وشر من طلاق الاول ولسته اشرا فصاعدا  
من طلاق الثاني فان الولد يكون للثاني لان الوجه له الاول حكمنا بان رجعة امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهي آيسة فاخبرت  
بعد شهر وان عدتها قد انقضت بالاشهر ثم جاءت بولد لاكثر من ستين قال ابو يوسف تنقض عدتها بالولادة ولا يكون  
الولد للزوج الا ان يغير رجل تزوج امرأة فطلقها من مائة فجاءت بولد على تمام ستة اشهر من وقت النكاح كان الولد  
ولده عندا خلافا للزوج وان جاء بولد لاكثر من ستين اشرا ولا يكون للزوج امرأة قالت في عدة الوفاة تست  
بجمل ثم قالت من العدة انا حامل لا يقبل قولها الا ان تاتي بولد لامل من ستة اشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويطل  
اقرارها بانقضاء العدة رجل خلع امرأته بمهرها ونفقة عدتها وكل حق هو لها عليه فارت المرأة وقت الخلع وقالت  
انا حايا بغير حامل من زوجي ثم اقرت في الشهرين قبل ان تقر بانقضاء العدة وقالت انا حامل من زوجي وبالي الزوج الحمل  
لا يقص دعواها رجل له جارية غير محصنة فخرج وتدخل وعزل عنها المولى فجاءت بولد واكثر من المولى ان الولد  
ليس منه كان في سعة من نفقة وان كانت محصنة لا يسعه نفقة لانه ربما يعزل فيقع المار في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يفيد  
العزل جارية هربت من مولاها بياض وجدها وبطنها وبطنها فظفر بها جمل وولدت بعد ستة اشهر من هربت ومات  
الولد فان كانت الجارية هربت الى ممل بها كان المولى في سعة من بيع الجارية وان كانت الجارية عفيفة لم يظفر بها فجور لا ينفق  
له ان يبيعها بل ينبغي ان يفر ويشهد انها ام ولد لمحق لا يتابع بعد مائة لان الغالب ان يكون الولد منه فيلزمه ذلك  
ديانة ولا يعتمد على العزل رجل تزوج امرأته من دفع ثمنها بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه اقرب نسب من يملكه  
وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج محجوبا لم يثبت النسب من المولى لانه ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل امر كان الدخول حكما  
رجل طلق امرأته طلاقا رجعا فولدت لامل من ستين يوم فنفاه ثم ولدت ولدا آخر بعد ستين يوما فماتت وبثت الرجعة لانها  
تو امان خلقت من واحد والعلة الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والمولى بعد الطلاق رجعة رجل طلق امرأته تطليقة  
بانية بعد الدخول فخرج منها ام ولد قبل ستين ثم خرج الباقي بعد ستين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج اكثر الولد قبل  
ستين رجل تزوج صفرة بجامع مثله ولم يبلغ الحيف فدخل بها ثم طلقها تطليقة رجعية فقالت بعد ثلث ايام حامل فيظن ان  
جاء بولد لامل من ستين من وقت الطلاق ولا اكثر من ستين من وقت الطلاق ولا اكثر من ستين اشرا من حين قالت انا حامل كان الولد  
للزوج **باب في ذكر مسائل المهر** يشتمل المهر على فصول الاول فيما يقبل مهر او لا يصلح المهر  
لا يكون الامن المستقر وان سعى المهر المستقر بان تزوج امرأة على دابة او ثوب كان المهر المستقر بان يبلغ لانه يستعمل

وكذا لو تزوجها على دار ولم يبين موضع الدار ولو تزوج امرأة على ثوبه وفي او بعد صحت التسمية ولها الوسط من ذلك  
ولا يجب مهر المثل والزوج بالخيار ان شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء اعطاها قيمة الوسط ولو تزوجها على كثر  
حنطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء اعطى كرا وسطا وان شاء اعطاها قيمة الكرا الوسط وروى الحسن عن ابي حنيفة ان عليه  
الوسط بعينه ولو وصف اكثر فقال وسطا او ديا كان عليه تسليم اكثر ولو تزوج على ثوبه موصوف خبز الزوج في ظاهر الرواية  
ان شاء اعطاها ثوبا من ذلك النوع وان شاء اعطاها القيمة ولو تزوج امرأة على خمسة دراهم بكل لها عشرة اذراة عليها وان  
كان مهر مثلها اكثر ولو تزوج على فضية من هذه الدرا قال ابو حنيفة لها الخيار ان شاء اخذت النسيب وان شاء اخذت  
مهر مثلها لا يزاو على قيمة الدار وان كان مهر مثلها اكثر وعلى قول صاحبها النسيب من الدار ان كان النسيب سائيا وي عشرة دراهم  
ولو تزوج امرأة على ثوب قيمتها ثمانية فلها الثوب ودرهمان فان لم تقبل الثوب حتى بلغت قيمة عشرة دراهم فلها الثوب ودرهما  
بغير قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على بتر فضة وزنه عشرة لا يثاوي عشرة مصرية كان لها ذلك ولا يجب الزيادة  
وفي سرة مثلها لا يقطع ما لم يبلغ قيمتها عشرة مصرية بغير الوزن والقيمة جميعا احتيالا للدرا وقال ابو يوسف يقطع في الدرام  
الذويف والنهر حبة اذا كانت بروج فيما بين الناس وانزكة يجب في ثلث درهم زينة خمسة دراهم منها ولو تزوج على الف  
من دراهم البلد فكسبت قبل العقب وما رانته غير ما قالوا ان كانت تلك الدراهم بروج لو وحت فلها تلك الدراهم ثم  
وان قلت قيمتها من الذهب وان انقطعت تلك الدراهم ولا توجد اوصارت لا يروج فيما بين ان س كان على الزوج قيمة تلك  
الدراهم قيل لا يسار ولو كانت ثمانية فكسبت قبل العقب فسد البيع وقول ابو حنيفة وعن هذا اختاروا في زماننا تسمية الدراهم  
والدنانير في المهور رجل تزوج امرأة على قيمة هذا العبد او على قيمة هذه الدار جاز النكاح مهر مثلها لانه سعى بمحول الجنس  
رجل تزوج امرأة على الالف التي على فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاء اخذت الزوج بالالف وان شاء اتتعت المديون  
وتاخذا الزوج حتى يوكلها بقبض الدين من المديون ولو تزوجها على ان ابرافا ماله عليه يرى فلان ظلها مهر مثلها على الزوج ولو تزوج  
ولو تزوجها امرأة على الالف التي له على فلان الى ستة فرضت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها الخيار ان شاء اخذت الزوج بالمال  
وان شاء اتتعت المديون فان اخذت اخذ الزوج اخذت المال الى ستة ولو تزوج امرأة على هذه العشرة الاثواب فاذا هي  
لستة قال محمد لها الستة وتام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة الستة وفي قياس قول ابو حنيفة لانه الستة لا يغير اذا  
كانت قيمة الستة عشرة دراهم ولو كانت اثوابا حذرها عشرة قال محمد يعطها عشرة منها او عشرة شاء وفي قياس قول ابو حنيفة ان كانت  
مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخذتها بعزل الاخس ولها الباقي ليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل الاجود  
بعزل الاجود ولها العشرة الباقية لغير فان كان مهر مثلها اكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود واقل من قيمة الاثواب  
اذا عزل الاخس كان مهر مثلها وهو بمنزلة ما لو تزوج امرأة على هذا العبد او على هذا العبد واحد او لستة والاخر اربع والعقوى  
على قول ابو حنيفة رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على انها عشرة اكران فاذا هي تسعة اكران كان لها التسعة وكما اخبرنا التسعة  
ولو تزوج امرأة على قراح على انها عشرة اجرة فاذا هي خمسة اجرة لها الخيار ان شاء اخذت القراح كما هي وان شاء اخذت قيمته  
عشرة اجرة مثل هذا القراح رجل قال لامرأة زوجيني بنقل على اربعة الاف درهم على ان تدعي لوالدي الف والوالدة الف  
فقبلت جاز النكاح بالنفي درهم سواء كان مهر مثلها اقل او اكثر اذا كان الزوج من قبل المرأة لشخص مستحق ويكون النكاح على كل حال  
ولو تزوج امرأة على اربعة دنانير على ان يعطيها بامتها او بعام من الخدم باعياها فهو جائز وكذا لو تزوجها على ان يعطي  
اربعا من الخدم كل خادم بمائة دينار او تزوجها على اربعة دنانير على ان يعطيها هذه الجارية بعينها بمائة وهذا البيت بمائة  
وعلى ان تعطى مائة وعلى ان مائة على ظهره صح هذا الشرط وكذا لو تزوجها على اربعة دنانير على ان يعطيها بكل مائة خادما



يجوز الشوط ولها اربع من الخادم الاوساط وكذا التزويجها على مائة درهم على ان يسوق بذلك عشر من الاجل الاوساط فيجوز  
استحقاقا والقبول بخلاف ذلك قال محمد بن حنبل في النكاح ما لا اجيز في البيع ولو تزوج امرأة على طلاق امرأة اخرى  
او على دم عدله عليها او على ان يعلمها القرآن او على ان يحج بها كان لها مهر مثلها ولو تزوجها على حجة كان لها قيمة حجة  
وسط ولو تزوجها وهو حر على ان يحدها سنة كان لها مهر مثلها في قول ابي حنيفة وابي يوسف وكذا التزويجها على ان يرضى عنها  
سنة او بزوج ارضاء سنة في رواية الامم ولو تزوجها على حدة حر آخر سنة ورضي له الحر كان لها عين الخدمه ولو  
لرجل زوجتك اتى هذه على ان تزوجتني لبتك فلانة جاز النكاح ولكل واحد مهر مثلها وكذا التزويجها على ثوب يساو  
خمسين درهما كان لها مهر مثل ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر او على هذا الدن من الخلق فاذا هي حر او على هذه  
السنة فاذا هي خنزير او على هذه السنة الزكية فاذا هي مته كانه مهر مثل ولو قال تزوجتك على هذا الحر فاذا هو  
عبد او على هذا الخنزير فاذا هو شاة او على هذه السنة الميتة فاذا هي ذكية او على هذا الحر فاذا هو خنزير او على هذا الحر  
ان لها مهر مثل وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة ان لها المهر المثل وهو الصحيح ولو جمع بين مال وغيره لم يقل تزوجتك على هذين  
العبدين فاذا احدهما حر او هذين الذين من الخلق فاذا احدهما حر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ما هو الا ان يساو  
عشرة دراهم وان كان لا يساو عشرة دراهم بكلها عشرة كانه سعى المال لا غير ولو اشار الى ما بين فقال تزوجتك على هذا  
العبد او على هذا العبد واحد او كس والآخر ارفع قال ابو حنيفة ان كان مهر مثلها مثل الاوكس او اقل منه فلها الاوكس  
وان كان مثل الارتفاع او اكثر من الارتفاع فلها الارتفاع وان كان اكثر من الاوكس واقل من الارتفاع كان لها مهر المثل لا يزداد على الارتفاع  
ولا ينقص عن الاوكس وان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا ان يكون نصف الاوكس اقل من النصف  
فيكون لها النصف وقال ابو يوسف ومحمد الاوكس وعلى كل حال ان كان يساو عشرة دراهم او اكثر وعلى هذا الخلاف في تزويجها  
على الف درهم او على الفين فان اعقت المرأة او كسها قبل الطلاق ان كان مهر مثلها مثل الاوكس واقل منه جازعتها في الاوكس  
وان اعقت الارتفاع وكان مهر مثلها اكثر من قيمته جازعتها وان كان اقل منها لم يجز ولا يجوز عتقها في الارتفاع بعد الطلاق  
قبل الدخول على كل حال ويجوز في الاوكس وهو قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا اعقت عدما قبل الطلاق او بعد بطل عتقها وان  
اعتقها الزوج جميعا جازعتها فيها ويضمن قيمته ايتها شاد وان اعقت المرأة جميعا قبل الطلاق او بعد فاباها صار  
ها عتق ولو تزوج امرأة على خادم بعينها نكاحا سدا ودفع الخادم اليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وان اعقتها بعد  
الدخول فالعتق جائز ولو تزوج امرأة على الف وعلى الف وعلى الف وعلى الف وعلى الف وعلى الف وعلى الف وعلى الف وعلى الف  
وعلى ان يعق اخاها ان وفاها بشرط كان لها الالف لا غير وان لم يفي بكلها مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من الالف ولو  
تزوجها على احد هذين العبدين ايتها شئت انا دفعته اليك فانه يعطيها ايتها شاء ولو كان هذا في الخلع تعطيها ايتها شاء  
المرأة وهو قول ابي حنيفة ولو تزوجها على الفان قام بها وعلى الفين ان اخرجهما من بلدها او على الفان لم يكن له امرأة وعلى  
الفين ان كان له امرأة قال ابو حنيفة الشوط الزوجان واقبل شرط كان له الالف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لا يزداد  
على الفين ولا ينقص عن الف ولو تزوج على الف حالة او الفين الى سنة ان كان مهر مثلها يبلغ الف درهم اختارت ما شاءت  
ولو تزوجها على هذا الزوج من النمن فاذا اشئ في كان لها شئ من الدار ثمن سنا ان كان يساو عشرة وان تزوجها على الف والزوج  
من النمن فاذا اشئ في كان لها مهر مثل وكذا لو كان في الزوج شئ اخر من خلاق الجنس ولو تزوج امرأة على جارية على ان يخدمها  
ما عاش او ما في بطنها له كانت الجارية وخدمتها وما في بطنها المرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم او اكثر وان كان مهر مثلها  
اقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل لان يتم الزوج الخادم اليها باختياره وبغير خدمته ولو تزوج امرأة على غنم بعينها

على ان يصرفها كما كان لها الصوف استحقاقا ولو تزوج امرأة على الف على ان لا يرضى عنها او لثمة جاز النكاح بالف كالمهر  
مثلا اقل او اكثر ولو قال لامرأة تزوجك على ان اهب لك الف درهم او على ان اهب لك عدري هذا فترجىها على ذلك  
قال ابو يوسف ان دفع اليها ما سئى فهو مهر وان ادى ان يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها وكان عليه مهر مثلها لا يزداد  
على الالف ولا على قيمة العبد وهو قول ابي حنيفة ولو تزوج امرأة على عبد فاذا هو مبدل او مكاتب وام ولد المرأة  
نقله بحال العبد او لم ينقله كان لها قيمة العبد رجلا على امرأة الف درهم من ثمن بيع فترجىها على ان تخر ذلك  
عنها سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل رجل طلق امرأته طلاقا رجعا ثم راجعها وقال لها زدت في مهر  
لم يفتح لانه مجهول ولو قال راجعتك بمهر الف درهم ان قلت جاز والا فلا لان هذه زيادة في المهر فتوقف  
على قبولها ولو تزوج امرأة بالف درهم ثم تزوجها بالنكاح بالف درهم اختلفوا فيه فذكر الشيخ الامام المعروف بخلاف  
في كتاب النكاح ان على قول ابي حنيفة ومحمد لا يلزمه الالف الثانية ومهرها الف درهم وعلى قول ابي يوسف يلزمه  
الالف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا وبعضهم ذكر ان على قولها يلزمه الالف الثانية وعلى قول ابي  
لا يلزمه وذكر عصام ان علي الفين ولم يذكر خلافه وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح الحيل اذا جاز النكاح  
في المنكوحه روي عن ابي حنيفة انه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر اليه اشار شمس الائمة الخرساني في شرح النكاح  
قال ابو حنيفة وينبغي ان لا يلزمه الالف الثانية لانها ليست بزيادة لفظا لوتثبت الزيادة انما تثبت في ضمن النكاح  
فاذا لم يصح النكاح الثاني لم تثبت ما في ضمنه ولهذا يوجب شيئا بالف ثم يراجع بالف وخمسائة كانا بيع الثاني فصح للبيع  
الاول والزياة في الثمن والزياة في المهر سواء ولو اسكن ان يجعل العقد الثاني بزيادة ولا يجعل فصح للبيع الثاني بزيادة  
ولا يجعل فصح وهذا لو كان النكاح الاول بالف والثاني بالف لا يجعل المال الثاني بزيادة في المهر امرأة وهب مهرها من زوجها  
فترجى الزوج اقرب بين يديا شهود ان لها عليه كذا وكذا من المهر تطوف في ذلك قال الفقيه ابو الليث صحيح اقراره اذا قبلت وعمل  
على انه زاد في المهر والزياة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا يصح من غير قبول المرأة  
رجل قال لامرأة ان اقرب مبرك فانت طالق ثم اراد ان يقر وهو صحيح فان المرأة تتبع شيئا من ما لها بمقدار ما يريد ان يقر لها  
من المهر بعد البراءة فيقر على نفسه لها بتمن البيع فلا يثبت في ثمنه وان كان الزوج ربيضا لا حيلة له في ذلك رجل قال لامرأة  
ابو ثني من مبرك حتى اهبك شيئا فبرأته وادى الزوج ان يهب لها شيئا قال الفرض لا يبرأ الزوج عن المهر رجل تزوج امرأة بالف  
على ان كل الالف مؤجل ان كان الاجل معلوما صرح التأجيل فاذا لم يكن معلوما لا يصح فاذا لم يصح التأجيل يؤخر الزوج بتجديد  
قد رما تارفة أهل البدة ويؤخذ الباقي بعد الطلاق او بعد الموت ولا يجبره القاضي على تسليم الباقي ولا يجبره ولو ان اخا  
واختا ورثا دارا من ابيهما فترجى الاخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثمن مات الاخ ولم ترث الاخت بذلك قالوا يقسم الدار  
بين ورثة الاخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الاخ كان البيت للمرأة بغيرها وان وقع في نصيب الاخت فللمرأة قيمة  
البيت في ثمة الزوج كالزوج امرأة بعد استحقاق العبد من يد المرأة كان لها ان ترجع على الزوج بقيمة العبد وان كان الاخ  
ترجى امرأة على مال ثم اعطاها نبدل المال بيتا بعينه من تلك الدار والمسألة بحالها بطل البيع ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها  
عليه جماعة قالوا الرجل زوجك فلانة بالف درهم على مائة منها لك ورضيت المرأة جاز النكاح بتسعة مائة ويكون هذا بمنزلة  
الاستئثار رجل تزوج امرأة نكاحا سدا ودفع الخادم اليها فاعتقها قبل ان يدخل بها فالعتق باطل وان اعقتها بعد ما دخل بها  
جاز العتق رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة الى اجل معلوم فاعطاها قيمتها الثياب كان لها ان  
لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تمنع عن اخذ القيمة قال محمد بن واصل هذا ان كل ما جاز التمس فيه كان لها ان تأخذ

نحوه  
مادة



الا المسمى وما لم يجز فيه السلم كان الزوج ان يعطيه القيمة والسلم في الثياب جازا اذا كان مؤجلا ولا يجوز بدون الاجل فله  
ان يعطيه القيمة الا في المكمل والموزون لها ان لا يأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة لان المكمل والموزون يصلح مرارا وغنا  
من يترك الاجل اما الثوب الموصوف وان صلح مرارا الا ان الثوب يتغير بالتغير فكأن ينزله العبد ومن تزوج امرأة  
على عبد بغير عينة كان له ان يعطيه القيمة رجل حلف ان لا يتزوج امرأة باربعة دراهم فتزوج امرأة باربعة دراهم واكمل  
القاضي لها عشرة قال محمد لا يثبت في يمينه وكذا الوزار دهها الزوج بعد ذلك في مهرها رجل قال لامرأة تزوجك على الف درهم  
وقالت ما زوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجتك نفسي جاز وكذا الوصية الزوج واقتراهما فالتسعة صدقت قد زوجتك  
نفسك على الف كان جازا رجل قال تزوجت هذه وهي امة له معرفة قال محمد لا يكون ذلك اقرار بالحق والنكاح باطل رجلا قال لامرأة  
اتزوجك على ناقة من ابي هذا قال ابو حنيفة لم ير مثلها وقال ابو سفيان يعطيه ناقة من ابيه ما شاء رجل تزوج امرأة بالف على ان  
ينقدها ما يتيسر له والقيمة السنة كان الف كذا السنة الا ان تقبل المرأة البيعة انه يتيسر له منها شيء او كله فتأخذه رجل  
تزوج امرأة على خادم وميت قال ابو حنيفة لها ثمانون دينارا قيمة الخادم اربعون واربعون قيمة البيت وقال ابو يوسف ومحمد  
لا ينفق الا ربعين ويعتبر فيه الغلاء والرخس والفقر على قدرها اذا تزوج امرأة وتسمى لها شيئا واسار الى متى والمشار اليه ليس  
من جنس السمتي قال ابو حنيفة ان كانا حلالين فلهما مثل الذي سمى وان كانا حرامين او كان المشار اليه حراما كان مهرها مثل اذا كان  
ذلك مشكلا وقت العقد لا يدري كما اذا تزوج امرأة على هذا الدن من الخلق فاذا هو طلق فلهما مثل الدن من الخلق وان كان فيه من قولها  
مهر المثل وان كان السمتي حراما والمشار اليه حلالا اختلفت الروايات فيه عن ابي حنيفة والصحيح ما روينا ابو يوسف انه اذا اشار  
الى حلال كان المشار اليه ولو قال تزوجك على ثاة التي في هذا البيت فاذا في البيت ختيرا وليس في شيء كان لها شاة وسط  
وتبطل الاشارة رجل تزوج ابنته فقال الزوج قبلت ذلك كان المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الاباء في الف درهم وعلى  
فلان يريد بالزوج الف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الاباء في الف درهم وعلى  
الزوج ذلك ما كان امره بالضم ان عتقه فاذا اخذت المرأة من ابيها او من ميراثه الف كان لابا ولورثته ان يرجعوا بذلك على الزوج  
ولو قال شهدت اني زوجت بنتي فلانة من فلان بالف درهم من ابي فقال الزوج قبلت جازا النكاح ولا ضمان على الاث من رجل تزوج  
امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول كان له خمسة دراهم الا ان يكون  
منقضا اكثر فليكن ما ذلك امرأة قال زوجتك نفسي على الف درهم الف منها تركت لله وللرم فقال الزوج قبلت فالمهر الف درهم  
رجل تزوج ابنته من رجل على ان يبرئ الزوج الاب من دينه الذي له عليه او زوجت الابنة نفسها على ان يبرئ الزوج اباها عن دينه  
وهو كذا فابرة جازة ولها مهر مثلها وكذا لو قالت على ان تبرئ من دينه فذلك مهر رجل تزوج امرأة على عبد عا ذكر في النوادر  
ان لها مهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما لو تزوج امرأة على عبد لفران ثم لو اجاز صاحب العبد كان لها العبد مهرها وهذا عبد  
المرأة لا يصير مهرها ولو تزوج امرأة على ان يبرئ الزوج لابيها الف درهم كان مهر المثل وهب لابيها او لم يهب فان وجب  
كان لادن يرجع في الهبة ولو تزوج امرأة على ان يبرئ لابيها الف درهم فالالف مهرها فان طلقها قبل الدخول باو دفع الف  
الى ابيها يرجع عليها بنصف الف وهو الواهبة رجوعا الف درهم فالف درهم ثوبا عينا تسعة دراهم بعد ما دخل العتق  
فانما تأخذ التسعة مائة مائة ويطلق النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة السابقة على العبد وان عتق ولو كان على العبد رجل اخر لفر  
درهم دين فاجاز الف يرجع العبد المرأة كانت التسعة مائة مائة الف درهم والمهر الف درهم والف ولا تسعة  
المرأة بعد ذلك وتسعة الف يرجع عا بقى من دينه اذا عتق اذا تزوج امرأة على حكمها جاز النكاح ولها ما حكمت ان حكمت بمقدار  
مهر المثل او اقل وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم يقع حكمها على الزوج مالم يبرئ منه ولو كان الحكم للزوج فحكمه بمقدار مهر المثل

فصل  
حلال

او اكثر

او اكثر جاز وان حكم باقل مهر مثلها لم يقع حكمه الا برفاء المرأة وكان لها مهر مثلها وكذا لو شرط في النكاح حكم رجل اجنبي  
فحكمه بمقدار مهر المثل جاز حكمه وان حكم باكثر من ذلك لم يقع حكمه على الزوج وان حكم باقل من مهر المثل لا يبرئها  
حكمه وكان لها مهر المثل رجل قال لامرأة تزوجك على درهم ولم يذكر العدد كان مهرها مثل ولا يشبه هذا الخلع  
اذا تزوج امرأة على اقل من الف ومهر مثلها الفان كان لها الف درهم لان النقض من الف لا يقع لمكان الجمالة فصار  
كأنه تزوجها على الف وان كان مهر مثلها اقل من عشرة قال محمد لها عشرة دراهم رجل تزوج امرأة بالف على ان لا ينق  
عليها ومهر مثلها مائة كان لها الف والسفقه اذا تزوج بنت حرم محرمة نحو الام والبنت والاخت والعمدة والخال  
او تزوج بامرأة ابيه وابنه ودخل بها لا حد عليها في قول ابي حنيفة وعليه مهر مثلها بانفا ما بلغ وقال ابو يوسف ومحمد لا يقع  
ان علم انها ذات رحم محرمة على الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم كان عليها المهر ولا حد عليها اذا تزوج المرأة على الف سنة  
كان لها الف بعين سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعلم شيئا في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف فلا كفا قال  
ابو حنيفة ومحمد ثم رجوع وقالها ان تمنع نفسها حتى ينفقها عشرة دراهم ثم رجوع وقالها ان تمنع نفسها حتى ينفقها  
كل المهر اظهر بالخط البضع ويثبت على ذلك اذا تزوج امرأة وتسمى لها شيئين احدهما مال والاخر ليس بالكن لها  
فيه منفعة كطلاق للفرقة وان لا يخرجها من البلد وغو ذلك ولم بالشروط كان لها مهر المثل ومهر المثل معتبرا بنساء عشرين  
من قبل الاكلا اخوات والعمات وعمات الا بنات مثلها في المال والنجار والواست في هذا البلد وقال ابو يوسف ومحمد لا يقع  
التم من الخال او نحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة **فصل المتعة**  
المتعة ثلث انوار بدع وخار ومصلحة على قدر حال الرجل فان كان متعها اكثر من نصف مهر مثلها كان لها المتعة لزوج  
على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم فرض الزوج او القاض لها مهر ثم طلقها قبل الدخول كان لها  
المتعة في قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف الاخر قال ابو يوسف فلا ولا الشافعي لها نصف المفروض ولو تزوج امرأة ولم يسم  
لها مهر لم تكن رجل مهر المثل جازت الكفالة كما يجوز الكفالة بالسمتي فان دخل بها الزوج يؤخذ كقيل مهر المثل وان طلقها  
قبل الدخول بها ووجبت المتعة لا يؤخذ كقيل بالمتعة ولو اخذت المرأة بالسمتي او مهر المثل بها جاز وان اخذت بها بالسمتي  
وهذا الرهن ثم طلقها قبل الدخول هل هذا الرهن قبل الطلاق يزمها نصف المهر لانها يصير مستوفية مهرها بطلان الرهن اذا  
كان بالرهن فاما المهر وان هذا الرهن بعد طلقها قبل الدخول بها عندنا يصير مستوفية نصف المهر بعد النصف الباقي  
امانة كما لو وهب الرهن لغيره من الرهن ثم طلقها قبل الدخول بها عندنا بملك امانة وعندنا فمهر ملك مضمونا بالدين هذا اذا كان رهنها  
بالسمتي فان كان رهنها بمهر المثل وهذا ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن يسقط عنها قدر المتعة وان هلك  
بعد الطلاق ان هلك قبل ان يحدث المرأة حبسا بالمتعة قال ابو يوسف ولا وهو قول محمد بملك بالمتعة ولا يرجع احداهما على صاحب  
شيء وان احدثت حبسا بالمتعة بعد الطلاق ثم طلقها الرهن قال ابو يوسف اخرا بملك بمهر المثل فيلزمها رده مهر المثل وينقص عنه  
المتعة وقال محمد وهو قول ابي يوسف الاول بملك بالمتعة ولا يرجع احداهما على صاحب شيء اذا وقعت الفقرة بين الزوجين  
قبل الدخول بها بفعل من قبل المرأة كالردة وتقبيل ابن الزوج وخيار البلوغ من قبل الغلام او المرأة وخيار الصنع اذا كانت  
المرأة امة ومكاتبه زوجها مولاها باذنها وهي صغيرة او كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شيء وكذا  
لو كانت امة فقتلها مولاها قبل الدخول بها عدا او خطا يسقط كل المهر في قول ابي حنيفة وقال صاحبنا لا يسقط شيء ولها كل المهر  
ولو قتلت الامة نفسها عن ابي حنيفة في ديوان والصحيح انه لا يسقط ولو اقبلت في قول ابي حنيفة وهو قول ابو يوسف  
لا صدق لها مالم تحضر ولو قتلت الحرة نفسها لا يسقط شيء من المهر عندنا خلافا للشافعي والجمهوريته اذا كانت في نكاح محرم



**فصل في حيل المرأة لنفسها بالمهر**

فاسلم الزوج وابنته المراهقة بغير بينهما وسبق كل المهر **فصل في حيل المرأة لنفسها بالمهر**  
 اذا رقت المرأة وهما من معلوم كان لها ان تحبس نفسها لاستيفاء المهر فان كان في موضع يعجز البعوض ويترث  
 اباقي في الذمة الى وقت الطلاق او الموت كما هو عرف ديارنا كان لها ان تحبس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي يقال  
 بالفكر سديتان وليس لها ان تقابل به بكل المهر فان يتوادر المهر يعجز ذلك وان يتوادر شيئا ينظر الى المراهقة  
 والى المهر المذكور في العقد انه كم يكون المهر مثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجعلا ولا يقدر بالزوج  
 ولا بالخمس وانما ينظر الى المتعارف لان الثابت عرفا كان ثبت شرطا وان شرطوا في العقد فيجعل كل المهر يجعل الكل مجعلا  
 العرف فان كان البعض مجعلا واداه كان له ان يدخل بها لان الدخول بعد ادائه المهر مشروطا بعرفا فيعتبر بالزوج مشروطا  
 نصا ولو كان كل المهر مؤجلا وشرط الدخول قبل ادائه شيء كان له ان يدخل بها كما قال ابو حنيفة ومحمد فان لم يدخل بها حتى حل  
 الاجل كان له ان يدخل بها قبل اعطاء المهر ولو تزوج امرأة بمهر مجعل كان لها ان تخرج في حوايجها بغير اذن الزوج تمام قبض  
 مهرها ولو كان البعض مجعلا كان لها ان تخرج قبل ادائه المهر وبعد ادائه المهر ليس لها ان تخرج الا باذن الزوج صغير  
 زوجت فذهب الى زوجها قبل قبض المهر كان له حق مسكها قبل النكاح ان يردا الى منزله ويمنعهما من الزوج حتى  
 يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض لان منع النفس بالصدوق حق المرأة فلا يبطئ ذلك بابطال الصغيرة وكذلك الرجل  
 اذا تزوج ابنة اخيه وهي صغيرة وكلها الى الزوج قبل قبض المهر كان له ان يمنعهما من الزوج لان النكاح لا يملك تسليمها  
 الى الزوج قبل قبض المهر فلم يفتح تسليمه اذا اراد الرجل ان يتصل من بدلي بدلي بغير اذنها ان كان ذلك قبل ايقاف  
 المهر لا يملك وله ذلك بعد ايقاف المهر وقطع الرواية وقال ابو القاسم الضغار لا يملك نقلها من بدلي بدلي وان اوفى لها  
 مهرها وبه اخذ الفقهاء ابو الليث لان الزمان قد فسدت بحاويلها من القرية في القرية ما لا يحايل عليها في غيرها وله ان  
 يخرجها من مصر الى القرية او من القرية الى مصر ومن القرية الى القرية لان النقل الى ما دون السفر لا يعد غربة ويكون  
 ذلك بمنزلة نقل من حلة الى حلة رجل تزوج ابنة الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالنفقة  
 اذا كانت لا تنطق الرجال ولا تخجل الولي لان النفقة جزاء الاحتباس بحق الزوج والصغيرة التي هذه حالها لم تكن  
 محبوسة بحق الزوج انا المهر قبل الشفع وقدمت بضعها فيطالب به امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها  
 ثم ادركت الصغيرة وطبت المهر من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطالب المهر من الزوج لانه يرى بدفع المهر  
 الى الثروة وان لم وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الآخر لان الام اذا لم يكن وصية لم تكن  
 لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الوقع اليها كما دفع الى الاجبي وكذا الجواب في ما سوي الاب والاب والقاضي  
 لان غير هؤلاء لا يملك التصرف في الصغير فلا يملك قبض مداتها وان كان ما قد اجكر الولاية والوكالة رجل تزوج ابنته  
 وهي كبر صغيرة فطلب مهرها من الزوج كان لها ذلك اذا كان الزوج مقرا بالنكاح وبالمهر ومقر بانها لم يدخل بها كان  
 للاب ان يجامع الزوج والمهر والنفقة ولا يشترط احضار المرأة فندنا ولو وهبنا زكاهة او بعثنا بها هبة لم يكن  
 قبض الاب قبضا لها وكان للزوج ان يأخذ ذلك من الاب وان كانت المرأة بالغة ثيبا كانت او بكر او كان الزوج جاهدا  
 لم يكن للاب ان يجامع الزوج الا بولاها فان قال الزوج دخلت بها فليس لاننا اخذ المهر الا بولاها وانكر الوكا  
 وقال الاب لا يلزمه كبره فينتزى ولايته للزوج وطلب من القاضي تحليف الاب على العلم بذلك عن ابي حنيفة والاب لا يملك  
 لو اقر بذلك صح اقراره على نفسه ويطلب خصومة فيحلف وقد اختلف في ادب الحلف لانه لا يحلف لانه لا يملك على الاب شيئا  
 فلا يحلف الاب لو كبر قبض الدين اذا قال له انكر بغير ان الموكل قد ابر من الدين او قد اوفيته واراد ان يحلف الموكل ليس له

عن  
ابو الار

ذلك فان قال الزوج انه اخذ المهر ولا يسلم البنت فان بقاها فان البنت صغيرة لا تخجل الجاهل امر الزوج بدفع  
 المهر الى الاب ولا يملك الى الام الزوج وان قال الابي كبره لا عرف مكانها ولا اقر على تسليمها مع ذلك اخذ  
 المهر من الزوج ليس له ذلك وان قال الابي كبره فينتزى نا اخذ صداقها واجهزها والزوج يطالب تسليم المرأة  
 فان القاضى يأمر الزوج بتسليم المهر الى الاب لان العادة جرت بتسليم المهر الى الاب وان ثبت عرفا  
 كان ثبت شرطا الا انه ياخذ من الاب كغيره بالمهر حتى يسلم البنت اليه بولاها ولا يملك وان عجز عن تسليم البنت يوصل الزوج  
 الى حقه باخذ المهر من الكفيل لان الاب اذا كان عاجزا عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض المهر اذا كانت كبره وان كان  
 الخصومة بين الاب والزوج في مصر والمراهقة في مصر كان عقد النكاح غدا وكان عقد النكاح في مصر الذي اختصا فيه ثم  
 انقلبت المدة الى مصر خربان كانت الخصومة بينهما بالكونة والمدة في البصرة فقال الابنا اخذ المهر منها واسلمها  
 اليه بالبصرة فان القاضى يأمر الزوج حتى يدفع المهر الى الاب ثم يذهب اليه بالبصرة فيأخذها ثم ولا يجب على الاب حل المرأة  
 الى زوجها رجل زوج بكرة ابنة بركة رضاها بمهر مستثنى ثم اخذ بالمسني ضيقة فاخبرت بذلك وقت اخذ الضيقة قالوا ان  
 كان في موضع تعارفوا اخذ الضيقة بالمهر لم يضر ردّها لانه لما كان تعارفا كان ذلك قبض المهر لا يملك قبض  
 صدق البكر وان لم يكن متعارفا لا يجوز اخذ الضيقة عليها لانه شرط الضيقة بالمهر والاب لا يملك الشرع على ابنة بركة  
 وفي بلادنا اخذ الضيقة متعارف والراي بين ابي المصرا وخذ الشور مكان البكر وعلى العكس بمنزلة اخذ الضيقة لا يملك اذا لم يكن  
 متعارفا وفي العراق اخذ الزوج بالمسني متعارف واخذ الضيقة بالراي متعارف هذا اذا كانت بالغة فان كانت صغيرة فاخذ الاب بالمسني  
 ضيقة باضعا في قيمتها لم يكن متعارفا وذلك للموضع لا يجوز فعل الاب عليها لانه لا يملك الشراء عليها باضعا في القيمة وان كان  
 ذلك متعارفا جاز ويكون ذلك قبض المهر المستثنى من قبض صدق ابنة تراضى انه رد على الزوج وطدق الزوج وكذبته  
 البنت قالوا ان كانت بكر لا يصدق الاب لا يبيته لانه يملك صدق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه وان  
 كانت ثيبا كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض المهر التيب فاذا دفع الزوج اليه كان امانة فيه والمودع اذا ادعى رد  
 المودعة كان القول قول رجل تزوج ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطبت مهرها من زوجها وقال الزوج دفعت  
 الى ابنتي حال عريان وصدقه الا لا يصح اقرار الاب عليها لانه لا يملك قبض المهر في هذه الحالة فلا يملك الاقرار بها وان  
 تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقر قبض الاب في وقت كان للاب ولاية القبض فارجح عليه  
 كالوكيل قبض الدين اذا اقر قبض الدين وصدق المديون وكنته الطالب ولو كان الاب حين اخذ المهر من زوجها قال اخذ منك  
 على ان ابرئك من ابنتي والمسئلة بما لها كان المرأة ان تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الاب لو كبر قبض الدين اذا قال  
 المديون اخذ منك على ان ابرئك من فلان صاحب الدين ثم انكر الطالب لو كانت واخذ المال من المديون كان المديون ان يرجع بذلك  
 على الركيل امرأة سلمت نفسها الى زوجها قبل استيفاء المهر ثم صنعت نفسها لاستيفاء المهر كان لها ذلك في قول ابي حنيفة قال  
 ابو يوسف ومحمد ليس لها ان تمنعه من الولي واشتبهت الروايات عنها في الاستناع عن المسافرة وعلى قول ابي القاسم الضغار لها ان  
 تمنع عن المسافرة وان استوفيت مهرها وقد كرت امرأة مات وقال الزوج وهبت مهرها شيء في حقتها وقالت الورثة وهبت  
 في مهرها الذي مات فيه قال بعض مشايخنا القول قول الزوج وذكر في رواية الجاهل الصغير ما يدل على ان يكون القول قول الورثة  
 لانهم انكروا سقوط الدين ولان الهبة حادثة في حال الحيا لا في الاوقات امرأة طابت زوجها بمهرها فقال الزوج تزوجت وفيها  
 دفعة قالوا لا يثبتها الا بالهبة قالوا لا يكون متناقضا لان الاداء الى الزوج هو قبض البنت بمنزلة الاداء اليها امرأة اقرت  
 انها مدركة وهبت مهرها من زوجها قالوا ينظر الى قدّها فان قدّها قد المدركات منع اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك



ما كنت مدركة لم يقبل قولها وان لم يكن قد هافت المدركات لا يفتق اقرارها قال رضي الله عنه وينبغي للقاضي ان يجتاط في ذلك  
ويسألها عن شئها ويقول لها ما ذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان القاضي يسئله عن وجهه ويجتاط في ذلك  
رجل اشترى لامرأة ساعا ودفع اليها ايضا درهم حتى اشترت ساعا ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت المرأة هبة  
ذكر في الكتاب ان القول قول الزوج الاتي بالطعام الذي يذوقه وفسر ذلك وقالوا ان كان زكرا او دقعا او عسلا او شيئا يقي  
كان القول قول الزوج وان كان مثل اللحم والخبز والشئ الذي لا يقبل فيه قول الزوج وقال ابو القاسم الصغار كل ساع لا يقبل  
على الزوج شأوه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومناج البيت لا يقبل  
فيه قول الزوج فقبل له الخف والملاءة قال ليس على الزوج ان يعطيها امر الخروج وقال الفقيه ابو الليث في ابي القاسم حسن  
وبه يقول رجل بعث الى امراته ساعا وبعث بالمرأة الى الزوج ساعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا كان القول  
فيه قول الزوج مع يمينه فان حلفان كان الملاءة قائما كان للمرأة ان تود الملاءة لانها لم تره بكونه مهر او ترجع الى الزوج بما بقي  
من المهر وان كان الملاءة هالكه كان شيا مثل اذنت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا لا يرجع على الزوج بما بقي من المهر  
واقا الذي بعث بالمرأة ان كان هالكه لا يرجع على الزوج بشئ وان كان قائما وكان الاب بعث ذلك من مال نفسه يسترد المهر  
لانه هبة لغير ذى الرحم الحرام كان له ان يرجع وان بعث الاب ذلك من مال الابنة ابدا لانه مبرأها فلا يرجع فيه لانه هبة  
من المرأة واحد الزوجين اذا وهب لآخر لا يرجع رجل تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لذلك عوضا وزفت  
اليه ثم فارقتها فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية واراد ان يسترد وارادت المرأة استردا والعوض ايضا قالوا القول  
للزوج في ساعه لانه انكر التمليك والمرأة ان يسترد ما بعثت لانها تزعم انها بعثت عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن  
ذلك عوضا كان لكل واحد منهما ان يسترد ساعه وقال ابو بكر الاسكافان خرجت حين بعثت انه عوض كذلك وان لم يفتق  
بذلك لكن حسبت ونفوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة وبطلت نيتها رجل خطب ابنة رجل فقال ابنته بلى ان كنت  
تتقد المهر الى ستة اشهر والى سنة او زوجها منك ثم ارجع بعد ذلك بعث الهدايا الى بنته لا بولم يقدر على ان يتقد المهر  
فلم يزوجه منه هل له ان يسترد ما بعث قالوا ما بعث للمهر وهو قايروا هدايا يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم  
فاما المالك والمستهلك فلا شئ له في ذلك امرأة لها ما يرك قال الزوج انفق عليهم من مهرى فانفق عليهم فقال لا استرد  
من مهرى لانك استخدمتهم قال ابو القاسم البجلي ما انفق عليهم بالمهر وفيكون من المهر رجل تزوج ابنة كملها الى زوجها بها جهاز  
ثم قال كانت الجهاز عارية اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الاب لان التمليك يستفاد من جهة فاذا انكر التمليك كما قالوا  
قوله وقال بعضهم لا يقبل قوله الابينة لان الجهاز غالبا يكون ملك المرأة فاذا انكر ذلك كان مكرها ظاهرا قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون  
الجهاز على التفصيل ان كان لا ينفك عن الزوج والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الايمن جزء من لا ينفك عن البنت بمثل ذلك  
قبل قوله فان اراد الاب ان يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند بعث الجهازا انه عارية او جعل للجهازا نسخة وكتب في ذلك اقرار  
ابنتها عارية في يدها ويشهد على ذلك قالوا واعام الاحتياط في ذلك ان يشترط الاب جميع ما في النسخة من البنت بشئ معلوم  
ثم انما تبنى الابن الثمن ان كانت بالغة لاحتمال ان الاب كان شتر فيها بعض ذلك في صغرها فكان الاحتياط ما قلنا رجل خطب  
امرأة وهي تسكن في بيتها وتزوج اختها لا يرضى بكاح هذا الرجل الا ان يدفع اليه درهم فدفع الخاطب اليه درهم وتزوجها  
كان له ان يسترد ما دفع اليه لانه رضى امرأته عدة العنصر اياها رجل فقال انما انفق عليك ما دمت في العدة بشرط ان  
تزوجي نفسك اذا انقضت عدتك فوضيت وانفق عليها والعدة فانه يرجع عليها ما انفق لانها انفق عليها بشرط فاسد  
ولو انفق عليها من غير شرط لكن علم انه انفق عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها ما انفق لانه اذا علم

ذلك كان بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه انفق على قدر الزوج على شرط التزوج قال رضي الله عنه وينبغي ان يرجع لانه  
اذا علم لوم يتزوجها لا يفتق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط كما المستقر اذا اهدى للمهر شيئا لم يكن اهدى اليه قبل  
الاقرار كان حراما وكذا القاضي لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لوم يكن قاضيا لا يهدى اليه ويكون  
ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأة ادعت بعد وفات زوجها ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها  
الى قام مهر مثلها عندى حقة لان غده يحكم مهر مثل امرأة ماتت فاختارت مهرها ما عا وبعت الزوج الوام المرأة بقرة  
فدعت البقرة وانفقته في ايام الماتر ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمتها البقرة قالوا ان انفقته انما بعث اليها لتدفع  
وتنظم من اجتماع عندها في الماتر ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكته وانقضت باذنه من غير شرط الرجوع وان  
انفقته انما بعث اليها وذكر القيمة كان له ان يرجع عليها لانها انفقته ان شرط الرجوع عليها لان القيمة لا تذكر في الهدايا  
واما تذكر يرجع وكان ذكر القيمة بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة بمنزلة اشتراط الفهمان قال رضي الله عنه وينبغي  
ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة تدعى الاذن بالاستهلاك بغير عوض وهو يكره ذلك فيكون القول قوله كمن دفع الى  
غيره درهم فانفقها فقال صاحب الدرهم اقرضتكها وقال القاضى لا بل وهبتيها كان القول قول صاحب الدرهم **فصل**  
**في تكرار المهر** المهر يكرر بالعقد مرة وبالوطى اخرى ومرة يتكرر بها انا الثالث رجل زنى بامرأة  
فتزوجها وهو على بطنها كان عيها من مهر المثل بالزمان لان اول الفصل كان حراما الا ان الفصل في حق قضا ما شرهوه كفعل واحد  
فاذا صار طلاقا اخر لم يجز لحد باوله وما اخر الفقه شبهه في اوله والفعل المهر لا يخلو عن غرامة او عقوبة فاذا  
انقضت العقوبة نفعت العزامة فيجب مهر المثل ويجوز المسمى بالعقد لان المسمى يتأكد بالحق فبا تمام الوطى اولى واما الثاني رجل قال  
لامرأته كلما تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثم عادت وطلعت بها في كل مرة فانها يقع عليها طلاقان ويكره مهران  
ونصف مهر في قيس قول ابو حنيفة وابو حنيفة لا تزوجها اولا وقع عليها طلاق واحد ولزمت نصف مهر بالطلاق قبل الدخول  
فاذا دخل بها فذلك حرام من شبهة لان قول الشافعي لا يقع الطلاق المعلق بالتزوج نتج عنها العدة فاذا تزوجها ثانيا  
وهو في العدة يقع عليها طلاق اخر وهذا طلاق يعقب الرجعة في قول ابو حنيفة وابي يوسف لان عدها اذا تزوج المدة فطلقها  
قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال  
المهر فيجب عليه في النكاح الثاني فجمع عليه مهران ونصف مهر ولم يقع نكاح الثالث لانها في العدة عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح  
الثالث فلا يجزى المهر الثالث قال رضي الله عنه المثلثة يصير رواية فيما قلنا اذا جرد النكاح في المنكوحة لا يلزمه المهر الثاني  
فلا يجزى المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطى المنكوحة ولو قال كلما تزوجتك فانت طالق بابتين فتزوجها ثلث مرات ودخل  
في كل مرة بانت بثلاث وعلمت منه مهر ونصف في قيس قول ابو حنيفة وابي يوسف نصف مهر بالنكاح الاول ومهر بالنكاح الثاني  
ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطى عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح انما صادقها وهو مائة فاعتبر النكاح الثاني  
ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخل عن شبهة فيجمع عليه مهران ونصف مهر وعلى قول محمد بن عيسى عليه السلام بعث مهر  
نصف بالثمن قبل الدخول وثلاثة مهر بالوطى ثلث من شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها  
بابتين ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني لان  
النكاح الثاني انقل به الدخول في قول ابو حنيفة وابي يوسف وعليه استقبال العدة عندها وعلى هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح  
الثاني حتى بانت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالدرة وسطاوعة ابن الزوج عندها يجزى عليه مهر كامل وعلى خلاف  
اذا كانت امه فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندها يجزى عليه مهر كامل للنكاح الثاني وعلى هذا الخلاف



اذا تزوجت المرأة فزكف ودخل بها فرفع الولي النكاح وورق بينهما ووجبا للمهر والعدة ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي  
ورق القام بينهما قبل الدخول في النكاح انما في بيها سر كامل ويترامها عدة مستقبلة في قول ابو حنيفة واما يوسف وعلى هذا  
ايضا رجل تزوج صغيرة زوجها وولياها ودخل بها ثم بلغت واختارت نفسها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل  
الدخول بها عند ما عليه من كامل وعليها عدة مستقبلة وعلى هذا رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها فانطلق ما بينه ثم  
تزوجها في العدة فبلغت واختارت نفسها وورق بينهما كان عليه من كامل وعليها عدة مستقبلة وعلى هذا ايضا رجل تزوج امرأة  
ودخل بها ثم ارتدت والعاذ بالله ثم اسلمت فترجعها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول وعلى هذا ايضا رجل تزوج امته ودخل  
بها ثم غفقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا ايضا رجل تزوج امرأة نكاحا قاتا  
ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جازا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه من كامل وعليها عدة مستقبلة في قول  
ابو حنيفة واما ما يكره ابو حنيفة من رجل تزوج امرأة نكاحا قاتا او طلقها مرارا ثم فرق بينهما قال محمد عليه من واحد  
واما قال ذلك لان الوطأت حصلت بشبهة واحدة وكل شبهة النكاح الفاسد ومنها اذا اشترى جارية ووطئها مرارا  
ثم استحققت كان عليه من واحد لان الوطأت كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر وان استحققت نصفها كان عليه  
نصف المهر المستحق وفي الجارية بين رجلين اذا وطئ احداهما مرارا كان عليه بكل وطئ نصف مائة الهشام لانه حين وطئ  
كان يعلم ان نصفها ليس له رجل وطئ جارية ابنه مرارا كان عليه من واحد لان النكاح كانت بشبهة واحدة وهي شبهة حق  
النكاح ولو وطئ الابن جارية ابيه مرارا وادى شبهة كان عليه بكل وطئ مرارا لان المهر وجب بسبب عوى شبهة ولو لم يتبع  
الشبهة كان عليه الحد فاذا تكررت عوى شبهة تكررت المهر بخلاف الابن لان الابن لا يحتاج الى دعوى شبهة واذا وطئ جارية  
امرأة مرارا وادى شبهة وهذا كما لو وطئ جارية ابيه مرارا وادى شبهة كان عليه بكل وطئ مرارا لا يحتاج الى دعوى شبهة  
ولو وطئ الرجل مكاتبه مرارا كان عليه من واحد لان سبب النكاح واحد وهو قدام الملك اليقين ولو وطئ مكاتبه بنية وبين آخر  
مرارا كان عليه في النصف الذي لا يوطأت نصفه من واحد وفي النصف الآخر لكل واحد نصف مائة وذلك كله لما كتبه  
رجل وطئ امرأته مرارا ثم طلقها كان حلف بطلاقها وقع الطلاق كان عليه من واحد كما لو اشترى جارية ووطئها مرارا  
ثم استحققت كان عليه من واحد فلام انما زوج عشرة سنة جامع امرأة وهي ائمة لانه ريان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقد  
وان كانت بكر او انتصها بغير مهر شلها وكذا لو كانت امه ان كانت ثيبا لاني صلو وان كانت بكر او انتصها عليه مهرها  
وكذا المجنني رجل وقع على امراته فلما خلاطها طلقها وهو على ذلك الحال ثم اتى جماعة بعد الطلاق وقضى حاجته ثم رجع  
قال محمد وهو احدى الروايتين عن ابى يوسف ليس عليه حد ولا امر لان الكل فعل واحد فاذا كان اولها واخره حلالا  
لا يجب الحد ولا المهر الا اذا اخرج ثم ادخل بعد الطلاق اما اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى انزل فلام  
عليه وعن ابى يوسف وهو قول زفر بن يحيى المرواني لم يخرج ثم رجع بعد الطلاق وعلى هذا الخلاف لو كان الطلاق جمعا  
وعلى هذا ايضا اذا قل لامته بعد انقضاء الحائضين استخرا ثم اتى جماعة لا عقرب عليه في قول محمد الا اذا اخرج بعد النقي  
ثم ادخل اخوان تزوج احدها امرأة والاخرات ما فادخلت كل واحد منها على غير زوجها فوطئها قال ابو يوسف بانه  
عن كل واحد منها امراته وعلى كل واحد منها امراته نصف مائة لاني وطئها عقربا وليس لاحد منهن ان تزوج امرأة  
بعده لان امراته كل واحد منها ما رت بها بوطئ الموطوءة ولزوج الامان يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يطأ  
امها وليس زوج الابنة ان تزوج امراتها حرمت على نكاح الابنة وكذا لو لم يكن بين الزوجين قرابة رجل وابنة

تزوجا اجنبتين فادخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبها فوطئها كان على واحد منها عقربا لاني وطئها لانه  
وطئ عن شبهة وليس على كل واحد منها امراته لانها بانت قبل الدخول بفعل من قبلها وهو مطاوعتها رجل تزوج  
امراة وابنه ابنتها فادخلت كل واحدة منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواحى الاول نصف مائة لانها بانت  
من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مائة الموطوءة ولا شيء على الواحى الاخر لانه لم يوطئ امراته لان امراته بانت  
منه قبل الدخول بوطئ الاول وطاوعتها وان كان الواحى منها معا فلا شيء على كل واحد منها لان امراته رجعت قال لا امراته قبل الدخول  
ان طلقوا حين اخلوا بك او قال اذا اخلت بك فانت طالق فخلوها وجامعها كان عليه من نصف مائة ونصف مائة لان  
المهر انما يملك بالخلوة اذا وجد في مائة يقدّر على وطئها ولم يوجد غيرها ولم يدخل بها كان عليه نصف مائة **فصل في الخلوة**  
**وتكاد المهر** المهر تكاد ثلاث بالوطئ وموت احد الزوجين وبالخلوة الصحيحة والخلوة الصحيحة ان يجتمع  
في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطئ حسنا او شرعا او طبعيا اذا اخلت امرأة واحدا من الزوجين على الجماع او محرما من  
او نقل او في غير موضع من موضع في صلة فوطئ لا تقع الخلوة وفي صور القضا والنذر والكفارة روايان والصحح انه لا يمنع الخلوة  
وصور القفوع لا يمنع الخلوة في ظاهر الرواية وقبل بانه يمنع بعد الزوال وصلة الطلاق لا يمنع الخلوة والحيف والنكاح يمنع الخلوة  
لانه يمنع شرعا وطبعيا ولو كان معها ما اخر او في البضع الخلوة وقيل عند ابى يوسف ومحمد النائية لا يمنع الخلوة ولو كان معها صغير  
لا يقع ولا يمنع عليه لا يمنع الخلوة وعن ابى يوسف الممنوع عليه والممنوع يمنع الخلوة وان كان معها صغير فعقل ان امكته ان يغير ما يكون  
بينها لا يمنع الخلوة ولو كان معها اسم اخر لا يقع الخلوة وان كان معها جارية واحدة او امرأة لاخرى كان محذورا ولا جارية  
للرجل لا يمنع الخلوة لان له ان يجامعها جارية واحدة او امرأة له اخرى ثم رجع وقال جارية واحدة يمنع الخلوة وهو قول ابى حنيفة  
وابى يوسف وعلى هذا يكره الوطئ بحضرة امرأة لاخرى ولو كان معها كلبا حركه عن الشيخ الامام شمس الدين الحنفي انه قال كلبا  
يمنع لانه لا يعمل ان يكون سببه مستقرة وعسى ان يعقر بخلاف كلب الرجل ولا يمنع الخلوة في المسجد والحمام وقيل في البضع الخلوة  
في المسجد كافي الحمام ولا يقع الخلوة في الطريق الحادة فان عملها الرستاق الفريخ وفرجين وعدلها عن الطريق كان خلوة  
في الظاهر ولو ادخل على الرجل امراته وله غيرها او ادخل على امراته فكت ساعة ثم خرج ولم يعرفها اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث  
لا يكون خلوة ويصدق انه لم يعرفها ولا يقع الخلوة في صحراء ليس يقر بها احدا ان لم يباينها وراسان وكذا الرضلا على سطح ليس  
على جوانبه سورا كان السور قريبا او قصيرا بحيث لو قام انسان يقع بصره عليها لا يقع الخلوة اذا حافا اطلع الغير عليها فان  
انما هو في الخلوة والخلوة في محل عليها قبة مضمونة ليل او نهار ان امكته الوطئ تحت الخلوة ولو خلا بها في بيت غير  
مستقلا وكذا في الخلوة والظاهر وكذا لو خلا بها في خيمة في غارة تحت الخلوة كافي المحل ولو نزل في طريق الحج وغيره فلا  
بها لا تقع الخلوة وفي البيوت الثلاثة والاربعة واحد بعد واحد اذا اخلت امرأة في البيت القسوى ان كانت الابواب مفتوحة حين  
ادان يدخل عليها يدخل من غير استئذان لا تقع الخلوة وكذا لو خلا بها في بيت من دار والبيت باب مفتوح والدار اذا اراد ان يدخل  
عليها غير هاتين الحارما والواجب يدخل لا تقع الخلوة ولو اجتمع مع امراته في الحان على رواق والاس بقود في سفن الحان او نظروا  
اليها يقع بصرهم عليها لا تقع الخلوة مريض جنى بامرته وادخلت عليه في بيته وهو لا يشقها فخرجت بعد الصبح فآخبر الزوج  
بذلك فقال له اشعربها ثم طلقها وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لا يعلم وان علم الزوج وهو يقدر على وطئها  
صحت الخلوة وكان عليه كل امر خلوته العنين مصححة وكذا خلوة المصوب في قول ابى حنيفة والرق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع وذكر  
في طلاق الاهل ان العدة تجب على الرقا ولها نصف المهر لا تقع خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة بصغير لا يجامع  
شلتها وفي كل موضع صحت الخلوة لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت الخلوة كان لها كل المهر وان اقرت المرأة انه لم يجامعها



في ظاهر الزوايا الكافرا اذا خلا بامرته بعد ما سلمت صحتها الخلو ولو اسلم الكافر وامرته متكررة فخلا بها لا يصح الخلو  
وفي كل موضع فسدت الخلو مع القدرة على الجماع حقيقة فطلعت كان عليها العدة استحصانا وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة  
لا تحيل العدة اذا قال ان تزوجت فلانة فخلوت بها فخلوت بغير طلق فتزوجها وخلوتها كان لها نفق المهر وقد ذكرنا  
**فصل اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت** اذا اختلف الزوجان في وقت  
المهر حال قيام النكاح عند اوجبه ومهر يحكم به المهر فان شهد احد ما كان القول قوله مع اليمين على دعوى لا خلاف ان قال  
الزوج المهر الف وقال هو الفان ومهر مثلها الف او قل كان القول قوله مع اليمين بانه ما تزوجها بالف درهم فان نكلت الزبانية  
وان حلف لا تبنت واتهما اقام البينة قضى له وان اقاما جميعا يقضي بينهما وان كان مهر مثلها الفين او اكثر كان القول قولها  
مع اليمين بانه ما تزوجت بالف وان نكلت تبنت لالف وان حلفت فلها الفان الف بالنسبة لاختيار الزوج فيها والف  
بحكم مهر مثل له لاختيارها ان شاء ادى من الدرهم وان شاء ادى من الدنيا وما بينهما اقام البينة يقضي بينهما وان اقاما جميعا  
يقضي بيينة الزوج وان كان مهر مثل الف وخمسة الف فان نكل الزوج لزمه الفان بطريق التسمية وان نكلت هي يقضي بالف  
وان حلفا جميعا يقضي بالف وخمسة الف بطريق التسمية وخمسة الف بحكم مهر مثل وتخير الزوج في الاختيار وان اقاما  
البينة قبلت بيئته وان اقاما يقضي بالف وخمسة الف بطريق التسمية وخمسة الف بطريق مهر مثل وان اختلفا في المهر  
بعد الطلاق قبل الدخول عند اوجبه ومهر يحكم منه مثلها فان شهد له كان القول قوله مع اليمين على دعوى لا خلاف ان كانت  
المنعة بينهما مخالفا في جواب الجماع الكبير وفي جواب النكاح والجماع الصغير القول قول الزوج مع يمينه وقال ابو بكر القول قول  
الزوج في الوجه كلها الا ان ياتي بشئ مستكره واختلف الناس في المستكره قال الحسن بن زياد المستكره ان يكون مهر مثلها عشرة  
الاف درهم والرجل يبيع النكاح بعشرة وقال سعد بن معاذ المروزي ان المستكره ان يقول الزوج تزوجتها بغير اخير وقال  
بعضهم المستكره ان يبيع الزوج النكاح بما لا يتزوج مثله عادة وعدا لا يمتد وان اختلفا في اصل التسمية احد ما يدعى تسمية  
والاخر بغيرها كان القول قول المكر ويقضي لها مهر مثل وهذا ما اختلف الزوجان في الطلاق في الوجه سواء وان اقاما جميعا اختلف  
القي وورثة المستفهموا اختلف الزوجان في حياتهما سواء وان اقاما جميعا واختلف ورثتهما في قدر المسمى قال ابو حنيفة القول قول  
ورثة الزوج قول او كثر وقال ابو يوسف القول قول ورثة الزوج الا ان ياتي بشئ مستكره وقال محمد بن عيسى مهر مثل وان دفع الا  
بين ورثتهما في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية لا يقضي بشئ في قول ابو حنيفة وقال لا يقضي بمهر مثل والواو والقوى  
على قولهما ولو تزوجا على عبد يمينه وهذا بعد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول قول الزوج وكذا الزوج  
على قربة يمينه فلهذا الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب كان القول قول الزوج وكذا الزوج على ابريق فضة او ذهب  
فهذا قبل التسليم واختلفا في ورثة كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجا على قربة يمينه وفيه عشرة فقير  
السرا الى ثمانية كان لها الثوب لا غير ولو كان قيمة الثوب يوم العقد ثمانية وازداد السعر فماتت قيمته عشرة فلها الثوب  
ودرهان ولو كانت قيمة الثوب مائة وانقصت قيمته بعفو الثوب قبل التسليم فماتت قيمته خمسة خيرت المرأة ان شاءت اخذت  
الثوب ناقصا وان شاءت اخذت قيمته يوم العقد ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك على مسمى  
هذه وهلم المرأة فاقاما البينة فالبينة بينة المرأة لان بيئتها قامت على حق نفسها وبيئتها الزوج قامت على غير  
ويستحق الاتع على الزوج باقراره ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار  
واقام ابو المرأة البينة وهو عبد الزوج البينة انه تزوجها على وقتها فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهما منه للزوج  
مع ذلك انه تزوج بنتها على وقتها فالبينة بينة الاب والام ونصفها جميعا مهر لها ويسعى الوالدان للزوج في نصف قيمتها

ولم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم  
فقضت القاضى بيئته المرأة بالنكاح بمائة دينار ثم ان ابرامه وهو عبد للزوج اقام البينة انه تزوج المرأة على رقبته فان  
التقاضي بطل القضاء الاقل ويقضي بان لا يهر المهر ولو كان الزوج يدعى على انه تزوجها على ابها وصدة الاب في ذلك واقاما  
البينة وادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم يقيم البينة فقضى القاضى بيئته الاب والزوج وجعل الاب صداقا وعتقه  
من مالها وجعل ولادته لها ثم اقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة ويقضي القاضى لها على الزوج  
بمائة دينار ويجعل ابها حرا من مال الزوج وبطل الولاء الذي يقضي به للمرأة لان الاب كان حرا باقرار الزوج قبل ان يقضي  
القاضى ببقائه فانما يقضي القاضى بالولاء دون العتق فلذلك بطل الولاء بيئته المرأة بعد ذلك **فصل اختلاف**  
**الزوجين في متاع البيت** اختلف العلماء في هذه المسائل على عدة اقسام وهذا اختلاف  
الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفقرة بفعل من الزوج  
او من المرأة فيكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصدوق وما يشبه ذلك ففي المرأة ان لا يقيم الزوج البينة على ذلك  
وما يكون للمرجأ كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والفرس ونحو ذلك فهو للمرجأ الا ان يقيم المرأة البينة وما كان  
لرجال والنساء كالعباد الخادم والاشاة والفرس والسور فهو للرجل الا ان يقيم المرأة البينة وقال ابو بكر في المرأة جهات مثلها  
واباقي الرجل وان مات الرجل وبقيت المرأة ووقعت الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون للمرأة عادة كان القول قول الوارث  
واباقي المرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المثل في غيرها وهو الرجل  
وقال ابو حنيفة ومحمد بن الحنفية ومحمد بن عيسى ومحمد بن علي ومحمد بن ابي بكر ومحمد بن ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة  
كان المتاع كله للمرجأ ايا كان وقال ابو حنيفة ومحمد بن علي ومحمد بن ابي بكر ومحمد بن ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة  
في المخرج ولو كان احد ما ساءلما والاخر كافرا هذا ولو كانا مسلمين سواء ولو كانا صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين  
ذكر في بعض الروايات انها سواء وذكر في بعض وقيل فقال لو كان الزوج بالغ والمراة غير بالغه ابلغت مبلغ الجماع وهو  
وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كانا البيئتين يسكنان فيه ملك الزوج او ملك المرأة ولو كان غير  
الزوجة في عيال احديهما كان الابن في عيال الاباء والاب في عيال الاولاد ونحو ذلك كان المتاع عند الاستنباه للذي يقول في قولهم  
كذا ذكر في الكيسا نيا ونوادين رسم ولو كان الرجل اربع سنوة فوقع الاختلاف في المتاع بينه وبينهن ان كن في بيت واحد قال  
النساء يكون بينهن وان كانت كل واحدة في بيت على حدة فان كان في بيت كل واحدة منهن يكون بينهما وبين زوجها على الوجه الذي  
ذكرنا في الزوجين لا يشارن بعضهن بعضا في ذلك لانه لا بد لو اقرت منهن على ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الاجينة  
ولو اقرت المرأة بمتاع انها اشترته من زوجها كانت المتاع للزوج وعليها البينة ولو مات الزوج فقال وارث المرأة قد كان الذي  
طلقت ثلاثا في الفضة فاراد ان ياخذ المتاع من المرأة لا يقبل قولها الا بيئته ويكون المتاع لها في قول ابو حنيفة لان عده المثل للمخ  
منها فيكون القول قولها مع يمينها بانه ما لم تعلم انه طلقها فان نكلت او اقرت كان المثل للوارث كالوقوف المصنوعة بين الزوجين  
بعد الطلاق وان كان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المثل للوارث الزوج لانها صار اجنبية فلم يسبق له يد  
وان مات قبل انقضاء العدة كان المثل للمرأة في قول ابو حنيفة لانها ترضى ثم تكون اجنبية فكان هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق  
وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد يدعي انه له كان القول في ذلك قول الزوج فان اقامت المرأة البينة او اقام  
جميعا يقضي بيئته المرأة لانها خارجة عنه ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فاقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عدا  
واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امراته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يقيم بيئته انه حرقا فانه يقضي بالدار والرجل



للزوجة ولا كفاح بينهما لان المرأة اقامت البينة على رقبته والرجل رقبته فيقفى بالرقب واذ اقصى الرقب  
بطلت بينة الزوج في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل اقام البينة انه خرا لاصل والمسئلة بما لها يقضى عية الرقب ويكف  
الماء ويقضى بالدار للمرأة لانها لما قضت بالنكاح صار الزوج في الدار صاحب يد المرأة خارجة فيقفى بالدارها كما لو اختلف  
الزوجان في دار في ايديها كان الدار للزوج في قول ابن حنبل و**ابن يوسف** وان اقامت البينة يقضى بينة المرأة ولو اختلفا في متاع  
من متاع النساء واقاما البينة يقضى به للزوج ولو اختلفا في هذا المتاع وفي النكاح فاقامت المرأة البينة ان المتاع لها وان الرجل  
عدها واقام الرجل البينة ان المتاع له وانه تزوج المرأة بالف ونقد هاهنا يقضى بالرجل عبد المرأة ويقضى لها بالمتاع ايضا  
لما قلنا في الدار وان اقام الزوج البينة انه خرا لاصل يقضى بالحرية وبالمرة والمتاع ايضا لانه في متاع النساء يحتاج الى البينة  
وان كان المتاع مشكلا يكون للرجل والنساء يقضون بحرية ويقضى له بالمرة ايضا ويقضى بالمتاع للمرأة لان بينة المرأة في المشكل  
اولا لانها خارجة اذا غزلت المرأة فقل زوجا ثم اختلفا في الغزل قبل الفقرة او بعدا فالمسئلة على وجهه اما ان اذن لها بالغزل  
او نهاها عن الغزل ولم ياذن لها ولم ينهاها فان اذن لها بالغزل وقال اغزليه في كان الغزل للزوج ولا اجر لها عليه لانه امر بالغزل  
ولم يكرها لاجر وان كان ذلك استعانة منها وان ذكرها لاجر ان سألها لاجر معلوما كان لها ذلك لانه استاجرها لعل يترقى  
عليها لاجر معلوم وان ذكرها لاجر لغيره او شرط ان يكون الغزل والكرباس لها كان الغزل للزوج ولها اجر مثلها لانه استاجرها  
بغير ما يخرج من العمل فيكون في حقها فغير الطلح ان وهو كما لو دفع غزلا الى حايك لينسجه بالفن وان اختلفا في الاجر فقالت  
غزلت لاجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع يمينه لانه انكر الاجارة والاجر ولو قال اغزليه لنفسه كان الغزل  
لها ولا شيء عليها لا يترجى عليها بالعتق وان اختلفا فقال الزوج انما ادنيه لك لتغزليه في وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك  
كان القول قول الزوج لان الاذن يستفاد من جهة فيكون القول قول بيع اليمين ولو قالها اغزليه لغيره لكان الغزل للزوج  
ولها اجر مثل وقد ذكرنا ولو قالها اغزليه ولم يرد عليه كان الغزل للزوج لان الظاهر من حاله انه يرضى بالغزل فان نهى عن الغزل  
فغزلت لكان الغزل لها وعليها مثل ذلك العتق زوجها لانها غزله غصبا فقتضت مثل ذلك العتق لزوجها كمن غصب خطبة فخطبها كان  
البيع للغاصب وعليه مثل ذلك الخطبة وان اختلفا فقال صاحب العتق غزلت باذني وقالت غزلت بغير اذنه كان القول قول صاحب  
العتق لان المرأة تدعى ملك العتق وهو يكره ان يخل قطنا الى بيته ولم يقل شيئا فعزله ان كان الزوج يبيع العتق كان الغزل لها  
وعليها مثل ذلك العتق لان الظاهر من حاله انه كان يشترى العتق لاجر البيع وان لم يكن يبيع العتق ان كان يدعى الاذن كان القول  
قوله لان الظاهر من حاله انه عمل العتق الى بيته لتعزل المرأة فكان الاذن تابعا لدلالة كالموطعت طامان من المهر الذي جاء به فان  
الطامان يكون للزوج ولان الزوج اذا كان يدعى الاذن فالمرأة تدعى ملك العتق وهو يكره ان يخل قطنا الى بيته فقلت  
الزوج المرأة دفعت الى حايك لينسجه باذني وقالت دفعت بغير اذنه كان القول قول الزوج اذا غزلت المرأة فقل زوجها  
بازدوا كانا يبيعان من ذلك الكرباس ويشتريان بالنقن امتعه لاجتماعها واخذوا ببعض الكرباس ثيابا لبيت فجمع ذلك  
من الكرباس وما يشترى به الرجل لان المرأة تقول للرجل فيكون ذلك للرجل ان شيئا اشترى لها وهي لها عند الشراء او علم عادة انه اشترى  
لها ودفع اليها فيكون لدار رجل كان يدفع الى امراته ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها اثمانا من الدراهم ويقول اشترى بها قطنا والغزل  
وكانت تشتري وتقرض تسبع وثلاثين ما امتعه لبيت كانت الامتعة للمرأة لانها اشترت من غير وكيل الزوج اما ما اشترته فكانت  
مشترية لنفسها **فصل دعوى النكاح** امرأة ادعت على رجل انه تزوجها في ذكائه يستخلف  
بانه ما من زوجة لي ان كانت هي ذوقه في طلق اما الكسوف فلا يرد على قول ابن يوسف وهو يستخلف في النكاح الذي  
على قولها واجمعوا على انه يستخلف على النكاح بعد الطلاق البين والموت لاجل المال ولما يستخلف على هذا الوجه لانها لو كانت اذنة

لا يبطل النكاح بحجوه فاذا اختلفت بقية مطلقة وقال بعضهم يستخلف على النكاح فاذا اختلف بقول الكفا في وقت ينكح  
رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين فانكروا المرأة وتزوجت غيره ومات الشهود ليس للزوج ان يستخلف المرأة في قولهم  
لان الاستخلاف شرع لرجاء النكاح ولو اقرت المرأة بنكاح الاول لا يقع اقرارها على هذا الزوج الثاني فلا يستخلف لكن يحلف  
الزوج الثاني فان حلفا انقطعت الخصومة واذا نكل الزوج الثاني صار مقرا بنكاح الاول فيج تستخلف المرأة فان حلفت لا يثبت  
النكاح الاول وان نكلت يقضى بها الاول رجلان اذ عينا نكاح امرأة فحلفت لها فانيهما اقام البينة يقضى له وان اقامت البينة  
ولم يثبت في اي احد منهما تبطل البينتان لان النكاح حالة الحيوة لا تختمل الشك وليس احدهما باولى من الاخر وان اقام  
كل واحد منهما البينة انها له وكانت المرأة في اي احد منهما يقضى بها لما حلف به وكذا لو اقامت البينة وادعى احدهما الدخول  
وشهد شهوده بالنكاح والدخول يقضى له فان اقام كل واحد منهما البينة على النكاح والدخول لا يقضى لاحدهما وان ادعى  
النكاح ووقت احدهما وشهد الشهود على النكاح والوقت فهو لولى وان وقت احدهما ولم يوقت الاخر الا ان المرأة في البداية  
لم يوقت يقضى لذي اليد وكذا لو وقت احدهما ولم يوقت الاخر الا ان الذي لم يوقت اقام البينة على النكاح والدخول كان هو لولى  
وان وقتا واحدا سبق السابق او على كل حال وان اقامت البينة على النكاح ولم يوقت اقرته في احداهما يقضى للقر له وان  
اقامت البينة والمرأة تقر لاحدهما اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقضى للقر له لان الاخر اقبل البينة بطل بينة الاخر فلا يقضى  
الا بالقر ارجع البينة وقال بعضهم يقضى للقر له لان اقرار المرأة لاحدهما بمنزلة اقراره ولو اقامت البينة وهو في اي احد منهما يقضى  
لصاحب اليد ولو كانت المرأة في اي احد منهما فشهد شهوده انها امراته وشهدوا انها مكوثه وحلاله وشهدوا الاخر تشهد وان  
تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينة ذي اليد لان بينة ذي اليد انما تنجح على بينة الخارج اذا شهدوا على السبب  
اما اذا شهدوا على هذا الوجه كان هذا بينة الشهادة على مطلق الملك فلا تقبل بينة ذي اليد وقال بعضهم تقبل لان شهادة  
الشهود انها امراته ومنكوثه وحلاله بمنزلة الشهادة على السبب لان المرأة لا تقسم من كونه الا بسبب معين وهو النكاح ويحكم  
اذا اختلف بسبب واحد كان ذلك الحكم في كل سبب سواء بخلاف الملك لان الملك ثبت بسلطان كثيرة وليس بعضها اولى من البعض فلا يثبت  
السبب جردا في نكاح امرأة وهي تجوز تشهد الشهود انه امراته وقضى القاضي بها ثم جاء الاخر واقام البينة على مثل ذلك لا يثبت في الثاني  
لان القضاة في كل ما خلا تبطل ما يظهر خطاه بيقين وذلك ان يوقت الثاني يكون قبل الاول ولو ان رجلا ادعى نكاح امرأة  
وقد كان في اي احد منهما وهي في بيت الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل صاحب البيت لولى ولو ادعى زيد وعمر بنكاح  
امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمر وقال ابو يوسف يقضى لزيد وعلى القوي ثم قال ابو يوسف فان سألها القاضي فقال  
من زوجك فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمر وافان القاضي يقضى به لعمرو وقال استحسن ذلك في جواب المظنوك وكذلك  
في البيع وكذلك لو قال رجل لآخرين فاطمة وغد حجة تزوجت فاطمة بعد خديجة قال ابو يوسف يقضى بنكاح فاطمة ولو قال  
المرأة تزوجت هذا الرجل من ثم قالت تزوجت هذا الرجل الا من منسنة فهي الذي اقرت بنكاحه امس ولو شهد الشهود على  
اقرارها جميعا وهي تجوز قال ابو يوسف اسأل الشهود بايتهما بدأت واقضيه ولو قالت تزوجتها جميعا هذا امس وهذا  
منسنة كانت امرأة صاحب الاس ولو ان رجلين اقاما جميعا البينة على نكاح امرأة بعد موتها يقضى لها بعمرات زوج واحد  
لان حكم النكاح بعد الموت الميراث وان يجتمع الشركه ولو مات احد المدينين فاقرت المرأة ان نكاح الميت كان ولا يصح تصديقها  
رجل ادعى على امرأة انها امراته واقام البينة على ذلك وادعت المرأة انها امرأة هذا الرجل رجل اخر واقامت البينة على ذلك  
والرجل يجوز قال محمد يقبل بينة الزوج الذي لان الشهود لما شهدوا عليها بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها انها امراته  
واقرارها على نفسها اصدق من بينتها الاخرى لان رجلا لو اقام البينة على رجل انه اشترى منه ثوبه هذا واقام صاحب الثوب البينة



على رجل اخر انه باعه منه وهو يحد فان البينة تكون بينه المدعى على صاحب الثوب لما قلنا ولو كانت المرأة حين اقامت  
البينة على الرجل انها امراته ادعاها ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة وذلك كما راى اقام عليها رجلا بالنكاح البينة ولم يبق  
فاثما صدقة المرأة فهو زوجها امراته قالت لرجلنا امراتك فقال بحياها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وهو طالق ولو قال  
رجلنا امراتك فقال يا استولى بزوجته وانت طالق فليس هذا باقرار عندنا في حسم امرأة قالت لرجل رجلك نصفني فقال  
لها فانت طالق يقع الطلاق ولو قال انت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقرارا بالنكاح ولو ادعى على امرأة نكاحا واقام البينة  
واقامت المرأة البينة انها امراته وان اباهما زوجها كانت البينة بينة الزوج صدقها المرأة المدعى عليها ما كذبه  
ولو ادعى على امراته نكاحا واقام البينة واقامت المرأة البينة ان اخنها امرأة المدعى والرجل المدعى بكفره ويقر ما في يده  
فان القاطن يقضي بنكاح الشاهدة انها امرأة المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة في قول ابن حنبل ومع ذلك لو اقامت الشاهدة  
البينة على اقرار المدعى بنكاح الغائبة وقال ابو يوسف ومحمد بن قيس لا يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة واقامت البينة  
على ما ادعت اخنها يقضي بنكاحها اذا اقامت البينة ولا يقضي بنكاحها بتلك البينة التي اقامت الشاهدة ويقرب بين  
الزوج والشاهدة فان اكررت الغائبة بنكاحها يقضي بنكاح الشاهدة ولو اقر الزوج بنكاح الغائبة بسنله القاطن كان  
بينك وبين الغائبة فرقة فان قال لا يبطل نكاح الحاضرة ولو قال كنت طلق الغائبة واخبرتني بانقضاء عدتها وكذبت الشاهدة  
في طلاق الغائبة يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة وصدقته في النكاح وكذبت في الطلاق يقع الطلاق عليها حين اقرار  
الزوج بطلاقها ولو ادعى نكاح امرأة واقام البينة وادعت المرأة انه تزوج بامها او ابتها فهذا ما لو ادعت نكاح الا  
سواء في قول ابن حنبل ولو اقامت الشاهدة البينة انه تزوج بامها ودخل بها او قبلها او ستمها بشهوة ونظر الى زوجها عن  
شهوة فوه القاطن بين الشاهدة وبين المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة رجل تزوج امرأة تزوجا فلما كان زوجها طلقها وانقضت  
عدتها تزوجها فاقامت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة ولا يفرق بينها وبين الزوج فان حضر الغائب واكررت الطلاق  
يقضي بالمرأة ويفرق بين المرأة وزوجها الثاني وان اقر الرجل بالنكاح والطلاق وانقضت البينة كاقال الزوج انني وكذبت  
المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليها من الزوج الاول حين اقر الزوج بالطلاق وعداولة من ذلك الوقت ويفرق بينها وبين الزوج  
الثاني وان صدقة في جميع ما قال كانت المرأة الثانية ولو قال الزوج كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها تزوجها فاقامت  
المرأة لا يبطل في هذا الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل وادعى انه الزوج الثاني اقر الزوج الثاني  
وصدقته المرأة في ذلك وكذب الزوج الثاني كان القول قول الزوج الثاني لانه ما اقر بالنكاح معلوم منها **فصل في الشك**  
**على النكاح** يجوز لا اعتماد على الشبهة والتسامح في تحمل الشهادة في خمس مسائل اربع منها معرفة النسب  
والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها المختص وهو الدخول في الزوج وذكر الشيخ الامام شمس الامنة السرخسي  
ان الشهادة على اصل الوقف يجوز بالشرف والتسامح ولا يجوز على شرط الوقف ولا يجوز الشهادة على النكاح بالتسامح يجوز  
بالمهر ايضا بالشرف والتسامح وذكر الحاكم الشهيد في المستقى الاشهاد على نوعين عفي وهوان يسمع من قول لا يتصور اجتماعهم  
على الكذب وشرقي وهوان يشهد عنه رجلا عدلا او رجلا وامرأتان بلفظ الشهادة يقع في قلبه الا كذلك ولا يكتفى بشهادة  
الواحد وغيره في حسم ادعاءه بعد رجوعه عن رجل وقال لا يغتصم من كل من يشهد على موته والصحيح ان الموت بمنزلة  
النكاح وغيره لا يكتفى فيه بشهادة الواحد ولو ادعى رجلا وامرأة يكتفى بمنزلة ويسقط واحد منهما على صاحبه كما يكون  
بين الزوجين من له ان يشهد على نكاحهما ولو قدم عليه رجل من بلده وانتسب واقام عنه دهرام يبعه ان يشهد على نكاحه  
حتى يلقى من اجل ذلك ابنة رجلين عدلين من يعرفه ويشهد له على نكاحه واذا تحمل الشهادة بالشبهة والتسامح فشهد

عند العالج وانهم جازت شهادته وان فسر فقال اشهد على النكاح او على النسب لاني سمعت ذلك من قوم لا يتصور  
اجتماعهم على الكذب لا يقبل شهادة كمن راي دارا او عينا في يد رجل يتصرف فيه تصرف المالك ووقع في قلبه انه ملكه حل  
له ان يشهد انه ملكه فان شهد وفسر فقال اشهد انه له لاني رايته في يد يتصرف فيه تصرف المالك لا يقبل شهادته  
**كذا ذكر شمس الامنة الحلواني ولم يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت يقبل شهادته وان فسر**  
**واذا سمع الرجل نكاحا او موتا او نسبا ووقع في قلبه انه حق ثم شهد عنه عدلان بخلاف ما وقع في قلبه لم يسمعه**  
**ان يشهد بما وقع في قلبه والا الا ان يستيقن بكذبهما وان شهد عنه عدلان بخلاف ما وقع في قلبه او لا وسعه ان يشهد**  
**بما وقع في قلبه الا ان يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق فيما يشهد وان عين رجل نكاح امرأة او بيع جارية او قتل عدوا او اقرار**  
**رجل على نفسه بالشرع عند الشاهد عدلان فلا تطلق امراته ثلاثا بحضرتها او ان اشترى الجارية اغتق الجارية او اقر بايع**  
**الجارية قبل البيع انه اغتقها او ان امرأة واحدة ارضعت الزوجين في صغرها في الحولين ثم ان المرأة اكررت النكاح واكررت الجارية**  
**ملك المستري لا يبيع للشاهد ان يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية لان الشاهد يلو شهدا عند المرأة بالطلاق الثالث وعنده لا يبيع**  
**بعثهما لا يجوز للمرأة والامانة ان يدعيها بجامعها فكذا لا يبيع للشاهدين ان يشهدا على النكاح والبيع وان شهد عند الشاهد الذي**  
**عين النكاح وبيع الجارية عدل واحد بالطلاق الا ان يبيع الجارية لا يجوز للشاهدين ان يمنع عن الشهادة على البيع والنكاح**  
**فصل العتق** نكاح العتق جائز فان علمت المرأة وقت النكاح انه عتق لا يصل الى النساء  
لا يكون لها حق الخصومة كما لو علم المستري بالعتق البيع وان لم يعلم وقت النكاح ثم علمت بعد ذلك كالحاق الخصومة  
ولا يبطل حقا بقرن الخصومة وان طال الزمان ما لم ترض بذلك وكذا لو كان الرجل يمل الى غير هاتين النساء والجواري ولا يصل  
اليها كان لها حق الخصومة واذا خاصته الى القفا فان القفا ليس الزوج فان قال قد وصلت اليها في هذا النكاح واكررت المرأة ان كانت  
ثيبا كان القول قولها وان قالت انك كبرها القفا يبرها النساء والمرأة الواحدة تكفي واذا كانت احوط فان قلن هي ثيب كان القول قول  
الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم الوصول اليها وان شهد البعض بالبكارة والبعض بالثيابة يبرها غير من فاذا ثبت  
عدم الوصول اليها اجله القفا ستة طلب الرجل ان اجل ولم يطلب ويشهد على التأجيل ويكتب على ذلك تاريخا وكذا لو اقر الزوج  
انه لم يصل اليها اجله ستة وتكلموا انه هل يوجهه ستة قربة او شمسية قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمية لم يذكر هذا  
في الكتاب وروي بن ساعد في النوادر انه يوجهه ستة شمسية بالايام وهكذا قال الشيخ الامام شمس الامنة السرخسي والتا في رجاء ان  
يوافق العلاج في الايام التي يقع التفاوت بين الشمسية والقربة ولا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي بصرى ومدينة فان اجلت  
المرأة او اجله غير القفا لا يعتبر في التأجيل ويحسب على الرجل شهر رمضان واثام حيضها وان مرض احداهما مرضا شديدا  
لا يستطاع معه الجماع عن ابويوسف فيه رواية يحتسب عليه ما دون الشهر وان كان يوما وفي رواية ما زاد على نصف  
الشهر لا يحتسب عليه وبعضه لذلك عموما وما دون ذلك يحتسب وعن محمد الشهر وما دونه يحتسب وهو اصح الا ما قبل ولو هربت  
المرأة من زوجها لا يحتسب لها الايام على الزوج وان غاب الزوج حج او غيره يحتسب عليه ولو حبس الرجل ولم يات به المرأة لا يحتسب  
على الزوج وكذا لو حبست المرأة بمهره ولم يات به وان اتته الى السجن ونهت كان يمكن الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذا لو حبست  
المرأة بحج وكان الزوج يصل اليها ويكنه الخلوة والبيت يحتسب تلك المدة والا فلا وان كانت المرأة محرمة بحجة الاسلام  
لا يحتسب على الرجل وان حرمت بعد التأجيل لا يحتسب على الرجل ويعوض له عن تلك الايام وان كان الزوج مظاهرا عنها ان كان  
قادرا على الاعتاق اجلا لك سنة وان كان عاجزا عن الاعتاق امره القافة شهرين للكفارة ثم يهرج وان طهر بعد التأجيل لا يقضى  
اليه ويحتسب ذلك عليه واذا مضت الستة اشهر او عزل قبل ان تحيض المرأة وولي غيره فقدمت الى القفا واقامت البينة

نحو ما دون السنة



ان فلانا القاع كان اجله في امره سنة وان السنة قد مضت فان القاع الثاني ينبغي على الاول وان مضت السنة من وقتنا اجل  
ولم تخاممه زمانا لا يبطل حقه وان طاعة في المضاجعة في تلك الايام فان خاصته الى القاع في ان كان ثيبا فالقول له  
وان اقر الزوج انه لم يصل اليها او قالت المرأة اننا بكر فبطل بها النساء فقلن انها بكر خيرا القاع فان اختارت زوجها  
او قامت عن مجلسها قبل الاختيار او اقامها اعوان القاع او اقام القاع عن مجلسه بطل حقه كافي خيار الخيرة فان اختارت  
الفرقة في مجلسها بامر القاع بالتفريق ولا يقع الفرقة باختيارها فان اقر الزوج ان يفرض بقول القاع فرقته بينكما فيلزمها  
وعليها العدة وان طلب من القاع ان يوجب له سنة اخرى لا يجيب القاع فان اجلته المرأة سنة اخرى كان لها ان ترجع عن الاجل وكما  
يرجع العتق من بوجع الخصومة وكذا النسخ الكبير وان قال لارجوا ان اصل اليها والعلام الذي هو من عشرة سنة اذا لم يصل  
الى امراته وله امره اخرى بجامعها او بجامع الجارية كان لها ان تخاممه ويوجب سنة وكذا الخنثى اذا كان بول من سال الرجل  
يوجب سنة ولو وجدته المرأة زوجها فيها لا يقدر على الجماع لا يوجب له ما لم يصح وان طال المرض المعتوه اذا خرج ولتبه  
امراة فلم يصل اليها اجله القاع سنة خمسة خمسمائة واما اجل العتق لا يكون الا عند فسخ مصادره ولا يقدر اجل المرأة  
ولا اجل غيرها رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وقرق القاع بينهما بعد فسخي الاجل ثم تزوجها مرة اخرى لاختيارها ولو تزوج  
امراة ووصل اليها ثم تزوج من اخرى بعد ذلك وصار عتقا لم يكن لها حق الخصومة ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم وقعت  
الفرقة بينهما ثم تزوجها بعد ذلك كان لها حق الخصومة ويوجب كل ما قبل من العتق ولو تزوج امرأة ولم يصل اليها ففرض القاع  
بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة اخرى علم بحاله مع المرأة الاولى واختلفت الروايات في ذلك الصحيح ان الثانية  
حق الخصومة لان النساء قد ينجعن امرأة ولا يجوز عن غيرها ولو وجدت المرأة زوجها عتقا بغيرها القاع لئلا يوجب  
لان الله المقطوعة لا تنبت فلا يفيد التأجيل فان كان خلاها فلها كل امر عند ابى خيفة وعليها العدة اذا فارقها وان كان  
ذلك قبل الخلو لها نصف المهر ولا غرة عليها وان فرق القاع بينهما بعد الخلو ثم رجعت بولده الى سنين ثبت النسب منه ولا يبطل  
تفريق القاع وفي فعل العتق اذا فرق وهو يدعى الوصول اليها في بولده لا في سنين ثبت النسب منه ويبطل تفريق القاع وكذا الوشيد  
شاهد بعد تفريق القاع على اقرار المرأة قبل التفريق انه وصل اليها يبطل تفريق القاع ولو اقرت بعد التفريق انه كان وصل اليها لم تصدق  
على ابطال تفريق القاع ولو وجدت المرأة زوجها عتقا بغيرها القاع لئلا يوجب زوجها بغيرها القاع فان قامت معه زمانا  
وهو ايضا جاعلا كانت على خيارها ولو قالت المرأة هو عتقا بغيرها القاع لئلا يوجب زوجها بغيرها القاع فان قامت معه زمانا  
وراء الثوب ولا يكشف عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر امر القاع امينا ان ينظر العورة فيخبره بحاله لان النظر الى العورة  
باح عند الصوفى رجل تزوج امرأة وكان ياتيها فيما دون الفرج حتى ينزل فينزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها واقامت معه  
كذلك زمانا وهي بكر او ثيب ثم خاصته الى القاع احكمه سنة ويفعل ما قلنا نوج الامنة اذا كان عتقا او مجبوا بامكان الخيار  
الى المولى في ذلك في قول احمد ونقدان رضي المولى الحق لامة وان لم يرض كانت الخصومة اليه كافي العزل وقال ابو يوسف  
الخيار الى لامة لا للمولى كما قاله في العزل واختلفوا في قول محمد ذكر بعضهم قولهم ان يوسع كافي العزل عنده ويقفهم ذكرها  
قولهما مع احمد واذا فرق القاع في الحب والعنة كان طلاقا باينا **فصل في الخيارات التي تتعلق**  
**بالنكاح** الخيارات انواع منها ما ثبت في جميع التفريات وهو خيار اجارة العقد القسوى وعند الشافعي خيار  
الاجارة لا يتصور لان عقد القسوى لا يتوقف فلا يتصور الاجارة ومنها ما ثبت في التفريات التي تحمل الفسخ  
ولا تنبت فيما لا يحمل الفسخ كالنكاح والطلاق والعتاق وهو خيار الشرط اذا شرط الخيار في النكاح عند ما يقع النكاح  
ويبطل الشرط وعند الشافعي شرط الخيار يبطل النكاح ومنها خيار الرزية لا يثبت في النكاح لاقى المرأة ولا في المهر

ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا تزوج المرأة بعيب ما عدا ما عدا في ان زوجه المرأة  
بعيب خمسة بالجحون والجدام والبصر والقرن والرتق له ان يفسخ النكاح ويرد المرأة ان رد قبل الدخول بسقط كل امر  
وان كان بعد الدخول كان لها مهر امثل كما هو حكم الفسخ وان وجدت المرأة زوجها عتقا او جذا ما او برصا قال احمد وهو  
ليس لها حق الفرقة وقال محمد لها حق الفرقة وان وجدت المرأة مهرها عتقا لا تزوج في البصر وترد في الفاحش الا ان يكون  
المهر بكيلة او مورزا فترد في البصر والفاحش وان وجدت مجبوا او عتقا لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة  
بالامساك بالمعروف والتفريق بناء على هذا كانت الفرقة بسبب الحب والعنة طلاق واما الخيار التي تتعلق بالنكاح  
اربعة خيار الخيرة وخيار العتق وخيار الفسخ لعدم الكفاءة وخيار البلوغ انا الاول اذا قل لامراة اختار او اختار  
نفسك بنوي الطلاق فقالت اخترت نفسي يقع تطليقه باينة وهذا الخيار يختص بجانب المرأة ولا يبطل سكوته بغيرها كانه  
او ثيبا لم يمتد الى اخر المجلس الا اذا ردت او قامت او عرضت والفرقة بهذا الخيار لا يحتاج الى القضاء واما خيار العتق  
الكسوة اذا كانت امه او مذبذبة او ام ولد ففقت قبل الدخول او بعده كان لها حق الفسخ حتى كان الزوج او بعد اعذارا وكذا  
الصغير او الكبيرة اذا زوجها المولى برضاها ففقت بالاداء واعتمها المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا الخيار يختص  
خيار الخيرة عندنا من حيث لا يختص بالمرأة ووقع الفرقة فيها لا يتوقف على القضاء ولا يبطل السكوته بل يمتد الى اخر المجلس لا اذا  
ابطلت الخيار بسببها او دلالة وانما يفرق هذا الخيار خيار الخيرة من وجوه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا يكون طلاقا وفي  
خيار الخيرة يكون طلاقا واما الخيار لعدم الكفاءة اذا زوجت المرأة نفسها بغير كونها الاولياء من العصبة حق الفسخ وهذا التفريق  
لا يكون الا بقضاء القاع قبل العتق النكاح فانما يجمع احكامه من الطلاق والظهار والتوارث وخيار المولى لا يبطل سكوته ولا الاختصاص  
عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم تدركه شيئا الاطلاقا حتى لو كان قبل الخلو الصحيح يسقط كل امر وبعد الخلو لا يسقط  
وعنه نفقة العدة وان اجاز الولى بطل حقه وكذا اخذ مهرها وان زوجها المولى غير كفوفه وقعت الفرقة بينهما ثم تزوجت من هذا الرجل  
بغير ولى كان للولى ان يفرض بينهما ولو زوجها المولى بغير كفوفه فطلقها الزوج طلاقا رجعيًا ثم رجعها لم يكن لها ولى  
ان يفرض بينهما ولو طلقها طلاقا باينا ثم تزوجها بغيره ان ولى كان للولى ان يفرض بينهما ورضا المولى بالعقد الاول لا يكون  
رضا بالعقد الثاني ولو زوجها احد الاولياء غير كفوفه كان لها ولى ولا من دون حق الفسخ واما خيار البلوغ غير الاب  
ويجوز اذا زوج الصغير والصغيرة كان لها خيار البلوغ وان زوجها القاع في نفس ابى خيفة فيه روايات قال الشيخ الامام محمد بن  
الرحمن في الظاهر انه يثبت الخيار في نكاح القاع وكذا اذا زوج الصغيرة امها عن ابى خيفة في خيار البلوغ روايتان وظاهر  
ثبوته اما المعقولة اذا زوجها اخوها وعمرها تم عقلت كان لها خيار الصغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب ويجوز لاختيارها  
وان زوجها ابنها لا رواية فيه عن ابى خيفة قالوا ينبغي ان لا يكون لها الخيار كما لو زوجها الاب وعن محمد لها الخيار  
والمولى اذا زوج امته الصغيرة ففقت ثوبت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلصوا عنه والصحيح ان لا يكون  
لها خيار البلوغ لان المولى بذلك الرقية والكسب جميعا فكانت ولاية فوق ولاية الاب ويجوز لخيار البلوغ بغيره خيار عتق من  
منها ان خيار العتق ثبت لانها مائة وخيار البلوغ ثبت للذكر والامتنع ومنها ان خيار العتق اذا ثبت للبكر لا يبطل سكوته بل  
يمتد الى اخر المجلس وخيار البلوغ يبطل سكوته بالبكر وخيار البلوغ للثيب والعلام لا يبطل الا بالابطال ايضا فان قال الغلام نفقت  
النكاح ونوي الطلاق عن احمد ان يكون طلاقا ومنها ان الفرقة بخيار العتق ثبت بقولها اخترت نفسي وفي خيار البلوغ لا يقع  
الفرقة ما لم يفرض القاع بينهما وعند تفريق القاع يسقط كل امر ان كان الفرقة قبل الدخول وان كان بعد الدخول كان لها المهر المستحق  
وخيار البلوغ اذا ثبت للثيب لا يبطل الا بالابطال ايضا او بالتمكين من الزوج او طلب المهر او طلبه من النفقة بخلاف خيار العتق



وخيار الحرة فان ذلك يبطل بالقيام عن المجلس ومنها ان خيار العتق اذا علمت بالنكاح والعتق ولم يعلم بخيار العتق  
كأهل الخيار اذا علمت وبغير الجهر وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج والمهر ولم يعلم بالخيار لا ينعذر بالجهر والعرقه  
بخيار البلوغ لا يكون طلاقا كالعرقه بخيار العتق وخيار عدم الكفاة فان بلغت الثب في جوف الليل ولم يقدر على الاشهاد  
قال محمد كما رأت الدم يقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا أصبحت تشهد ويقول رأت الدم الساعة واخترت نفسي  
فقبل له اسع لها ذلك قال نعم لانها لو اخبرت ان رأت الدم في الليل واخترت نفسها لا تقبل قولها ويبطل خيارها وروى عنه  
انه لو قالت عند الشهود او عند القاضي نقضت النكاح حين بلغت قولها وان وقت فقالت بلغت اسر واخترت نفسي لا يقبل  
قولها ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الآن واخترت نفسي قبل قولها ولو بلغت فقالت الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها  
ولو بلغت في مكان منعقد عن الناس فبطلت الجارية لتأ في شهود يشهد بطل خيارها الا ان يكون على الفور وينبغي ان يقول  
في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا قالت ذلك لا يبطل حكمها بالخيار حتى توجد التمكن ولو ثبت لها خيار البلوغ  
والشفعة تقول طلبت الحقن فهدى وتبدأ بالنفس بيا لاخباره قبل بطلان الشفعة وتبكي صراخا فيكون البكاء بهذه الشفعة  
رقة النكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل البكاء بهذه الشفعة ردة النكاح **باب الرضا** الرضا  
في اثبات حرمة المناكحة بمنزلة النسب الصهرية كان الحرمة بالنسب اذا ثبتت في الامهات والبنات سعدى الى الجدات  
والنوافل وكذا اذا ثبتت الرضا يتعدى الى اصول المرضعة وفروعها واخواتها واخواتها وهذه الحرمة كما ثبتت في جانب  
الامر تثبت في جانب الاب وهو الفحل الذي يترتب عليها بوطنه وقال الشافعي الحرمة لا تثبت في جانب الاب والفقهاء يمتنعون  
هذه المسئلة بين الفحل فعندنا الفحل بالرضع وام الفحل جدة واخوات عماته واولاد الفحل اخواته ولا يحل للرضع  
ان يتزوج واحدة منهم ولا نكاح موطوءة الفحل ومنكوحته ولا للفحل نكاح موطوءة المرضع ولا منكوحته ولو كانت  
للنكاح امرأتان جلتا منه وارضعت كل واحدة منهما رضعا كانا الرضعا من اخوين لاب وان كانت احداهما انثى لا يجوز  
النكاح بينهما ولو كانا انثيين لا يجوز الجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الاختين هذا النسب قبل الرضا وكثيره  
سواء عندنا وقال الشافعي لا تثبت الرضا بمادون خمس رضعات في خمسة اوقا كيتفى الصغير بكل واحدة منهم وقال ابو حنيفة  
انظر اهل البيت من ثلاث رضعات وكما يحسب الرضا بالمقترن الذي يحصل بالصب والسعوط والوجور ولا يعمل بالانقطاع  
في الذن والاحليل والحائض والعامة ولا بالحقة في ظاهر الرواية وعن محمد يحصل بالحقان ووقت الرضا في قول ابي حنيفة  
يقدر بثنتين شررا اذا ارتفع في هذه المدة ثبت الحرمة فطم على راس الحولين او لم يطم ولو ارتفع بعد الحولين ونصف  
لا تثبت الحرمة فطم او لم يطم وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي وقت مقدر يحولين ان ارتفع في الحولين ثبت الحرمة فطم او لم  
وبعد الحولين لا تثبت فطم او لم يطم وقال ذو الفقار وقت مقدر ثلاث سنين واجمعوا على ان مدة الرضا في استحقاق اجرة الرضا  
على الا يقدر يحولين حتى ان المدة اذا طالته بعد الحولين اجرة الرضا فاقب الابان يطم لا يجبر ويجبر في الحولين  
وروي عن ابن حنبل ان اطم الصبي الحولين فتعود الصبي واكتفى بالطعام فارضع لا تثبت حرمة الرضا وفي ظاهر الرواية  
اذا ارضع في مدة الرضا ثبت به الحرمة على كل حال دام قبل الرضا ثديا مرته وشرب لبنها لم يجر عليها مرته لما قلنا ان الرضا  
بعد انفصال ثدييها يتزوج قطر لثاها لبن فارضعت صبا صارت انا الصبي وثبت جميع احكام الرضا بينهما حتى لو تزوج  
البكر جلا نطفها الزوج قبل الدخول بها كان هذا الرجل ان يتزوج الصبية وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها  
لانها صارت من الرضا بقاء ما وثبت الرضا على الميت سواء قبل الموت او بعده وقال الشافعي لا تثبت الرضا  
بلبن حلب بعد الموت كما لا تثبت المصاهرة بوطن الميتة واذا نزل الرجل لبن فارضع به ميتا لا تثبت به حرمة الرضا

الاحبار

لا بأس بان يتزوج بمرضعة ولده واخترت ولد من الرضا لان نكاح اخت ولده من النسب جائز اذ لم يكن ولد ميتة  
فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجاءت بولد فادعيها لكل واحد من الشريكين بنت من امرأة اخرى كان لكل واحد من  
المولود ان يتزوج بنت شريكه وان كانت اخت ولده من النسب وقطارة كثيرة واذا ارتفع صبيان من لبن بهيمة  
لا تثبت به حرمة الرضا بينهما واذا جعل لبن المرأة وطعام فاطم صبيين فان طبع الطعام بان طبع لبنها ازر لا تثبت  
به الحرمة بينهما في قولهم جميعا كان اللبن غالبا او مغلوبا وان لم يطبخ باللبن ان كانا الطعام غالبا لا تثبت به الحرمة في قولهم  
فيل هذا اذا كان لا يطاق طعمه اللبن وان كان يتقا طعمه الحرمة والاصح انه لا تثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن لا تثبت  
الحرمة عندنا وقال صاحباه ثبت الحرمة كالوطء لبن الا في لبنه الشاة ولبنه الا في لبنه الحرمة وكذا لو تزوجت  
خبر في لبنها وشرب لبنه اللبن اولت سويا يلبنها ان كان يوجد منه طعم اللبن تثبت الحرمة هذا اذا اكل الطعام  
لقمة لقمة فان حلسا حلسا اثبت الحرمة في قولهم وان حلسا لبن امرأة بالمار وسقي صبيين ان كانا الماء غالبا لا تثبت الحرمة  
في قولهم وان كان مغلوبا تثبت وكذا لو جعل الدواة لبن المرأة ان كان الدواة غالبا لا تثبت الحرمة عندنا وان كان مغلوبا  
باللبن تثبت الحرمة ثم فرس محمد فقال ان لم يغير الدواة اللبن تثبت الحرمة وان غير لا تثبت وقال ابو حنيفة ان طعم اللبن  
ولونه لا يكون رضاعا وان غير احد هادون الاخر يكون رضاعا وقيل على قول ابي حنيفة اذا جعل اللبن في دواء او خلط بالماء  
لا تثبت الحرمة على كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة اخرى فاجر صبي قال ابو حنيفة وهو رواية عن ابي حنيفة الرضا في  
اكثرها فان استويا يكون منها وقال محمد ثبت الرضا منها على كل حال امرأة لها لبن وطلقها زوجها وتزوجت بغيره  
فجلبت من الثاني وارضعت صبيها قال ابو حنيفة الرضا من الاول ما لم تلد من الثاني فاذا ولدت كان الرضا من الثاني وفي رواية  
فيه روايتان في رواية ان عرفت نزول اللبن من الحمل الثاني فالرضا من الثاني وينقطع حكم الاول وفي رواية اذا جلبت من الثاني  
ينقطع حكم الاول وقال محمد الرضا منها حتى تضع الحمل الثاني اذا ولدت المرأة من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت  
باخر فارضعت بلبن الاول ولدا وهي تحت الزوج الثاني فان الرضا يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن كان منه رجل تزوج  
امراة ولم تدر قطر نزولها لبن فارضعت صبيها كان الرضا من المرأة دون زوجها حتى لا يجز على الصبي ولدا هذا الرجل من غير  
هذه المرأة رجل نكح امرأة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من ابائه واولاده نكاح هذه  
الصبية وذكر في الدعوى رجل قال المملوك هذا ابني من الزنا فاشترته مع امه عتق المملوك ولا يغير الجارية ام ولد له  
رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فارضعت ولدا ثم جسر لها ثم ردت لها لبن بعد ذلك فارضعت صبيها كان هذا الصبي ان يتزوج  
اولاد هذا الرجل من غير المرضعة فالرضا الطاري على النكاح بمنزلة السابق بيانه اذا تزوج صبيته فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن  
فارضعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على زوجها لانها صارت من امهات النساء وكذلك رجل تزوج ربيعة فارضعت لها  
امه او ابنته او اخته حرمت الرضا على زوجها وكذلك لو تزوج رضيعتين فارضعتا امرأة واحدة معا او واحدة بعد  
واحدة بطن نكاحا لانه صار احبا معا بين الاثنين ولكل واحدة نصف الصداق يرجع الزوج بذلك على المرضعة ان بعدت الفسادة  
عندنا والقدران يرضعها من جارية لها الى الاقصاء بان كانت شبعان وقيل قولها انما لم يتعد الفسادة وان كانت مجنونة وهي امرأة  
لا يرجع عليها ولا بمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول بها وكذا لو اخذ الصبي ثديا كبيرا وهي ثامنة وارفعه فالثامنة بمنزلة  
المجنون ولو اخذ رجل لبن الكبيرة فاجر صبيين يفرم الزوج لكل واحدة منها نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل ان بعد  
الفساد ولو تزوج ثلاث رضيعات فجاءت امرأة وارضعتهم على القاقب وارضعت شقيقه ثم ان الله حرمت الاول لا لانه صا جابجا  
بين الاثنين في نكاحه وبقيت الثالثة امرأة لانه صارت اختا للاوليين بعد ما فسد نكاح الاوليين وان ارضعت واحدة منهم











وسالت سكانين قوم صالحين يعرفون احسانه واساءته ان علم الله ان الاحكام كانت زجره الله عن ذلك ومنعه من التبع  
وان لم يعلم الله ذلك لغير ان كان جيران الدار قوما صالحين اقربها الله هناك وسال عن جيرانها فان اخبروا ان الاحكام كانت  
المراة زجره الله عن ذلك ومنعه من التبع وان ذكر الجيران انه لا يؤذيها بتركه الله في كل الدار وان لم يكن جيرانه من يتوبه  
امر الله ان يسكنها بين قوم صالحين واذا اراد الزوج ان يمنع اباه او امها او واحدا من اهله عن الدخول عليها في  
منزله اختلفوا فيه قال بعضهم له ان يمنع الدخول ولا يمنعهم من النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمراة في الداخل ويمنع  
من النظر من يكون محرما وبهتمة الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين عن الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن  
الكنون عندها وبهاخذ مشايخا وعدي الفتوى وهل يمنع غير الابوين من الزيارة قال بعضهم له ان يمنع وقال بعضهم لا يمنع  
المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا الواراد في المراة ان تخرج لزيارة المحارم كالخاله  
والعمة والاخت فصرح على هذه الاقوال وان كان لها خادم يفرض عليه نفقة خادما ولا يفرض لغيره من خادم واحد فيقول  
او جسمه ومحمد وقال ابو يوسف يفرض لخادمين قالوا انما يفرض لها نفقة الخادم اذا كانت من بنات الاشراف ولم ياتها الزوج  
بطعاما مهيئا وان قال الزوج انا اخذتك او تخذت من جوارى الصحيح ان الزوج لا يملك اخراج خادم المراة عن بيته  
ونفقة الخادم ادى الكفاية لا تبلغ نفقة المراة ويقرض لخادما قيسوا ان ركركس وكساء كاركس يكون وخلاصها  
تحتاج الى الخرج لمصالحها الخارج من الراس الى الابوين ونحو ذلك ولا يفرض لخادما الخمار لان شعرها ليس بمعيرة ذنبي  
تزوج بمخادمتها فطلبت النفقة فان الله يقضيها بالنفقة في قول ابو حنيفة وقال صاحباه لا يقضيه ويجوز على المعسر نفقة خادم  
المراة ولا يستحق المراة نفقة الخادم على زوجها اذ لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية موسر كان الزوج او معسر امرأتها  
من الله ان يفرضها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب ثروة وطعاما كثيرا لا يفرض الله لها النفقة وان لم يكن كذلك  
يقرضها النفقة بالمعروف من ثمن اشراق الشايعا ذلك يختلف باختلاف حال الزوجان كان مخدما يفرض عليه النفقة يوما بواحدة  
لا يقدر على تعيل نفقة الشهر فمرة واحدة وان كان من التجار يفرض عليه ثمن اشراق وان كان من الدخايق يفرض عليه ثمن اشراق  
او ما كانا يسيرين يفرض الكسوة في السنة مرتين في كل سنة اشتر كسوة واذا فرغ من الله على الزوج لا تطالبه بنفقة ما مضى من الزمان  
قبل الفرض لان عندنا لا تقصر النفقة دنيا الا بالقضاء او بالتراضى فان كانت المراة استدانته قبل الفرض وانفقت على نفسها  
لا ترجع بذلك على الزوج وان فرضها الله او ماتت زوجها من النفقة على شيء معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من  
نفسها او استدانته رجعت بذلك على الزوج امرها الله بالاستدانة او لم يامر ولو صالحت زوجها من النفقة على ما لا يكفيها  
كان لها ان ترجع عن ذلك الصالح وتطلب الكفاية وان فرضها الله الكسوة لست استدرع اعطاها فضاة الكسوة او سرق ثوبها  
لها كسوة اخرى لم تغفر شتمها وكذا لو لبست الكسوة لبس غير معتاد فتخزفت قبل مفقودة ثوبها ولو لبست  
لبس معتادا فتخزفت قبل الوقت قضى الله لها كسوة اخرى ولو مضت المدة والكسوة قائمة ان لم لبسها في تلك المدة قضى لها  
كسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعه ثوبا اخر قضى الله بكسوة اخرى وان لبس معها ثوبا اخر مضت المدة والكسوة قائمة  
لا يقضى كسوة اخرى ما لم يفرق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التقاميل ان هلكت او سرق او اكلت او سرق فلم يفرق قبل مفقود  
لقد لا يقضى بنفقة اخرى ويقضى الله بالكسوة والنفقة على قدر ما رزق وقدرته فان قال الرجل انا معسر وعلى نفقة المعسر من  
كان القول قول الا ان تقيم المراة البينة وفي ثمن اشباع والفرز اذا ادعى المويون انه معسر لا تقبل قوله قالوا وكذلك في المهر والكفالة  
وقال بعضنا ان يحكم الزمان اقامت المراة البينة انه معسر قضى عليه بنفقة الموسر به وان اقامت البينة كانت البينة بينة المراة  
وان لم يكن لها بينة وطلبت من الله ان يسأل عن حال الزوج لا يجيبه السؤال وان سأل كان حسنا فان اخبره عدله موسر لا يقبل

النفقة ذلك وان اخبره عدله ان موسر قضى الله بنفقة الموسر وان لم يتلفظا بنفقة الشهادة يشترط العدول والعدالة  
في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظة الشهادة وان قال لا سمعنا الله ولا شهادتنا موسر او بلغنا ذلك لا يقبل الله ذلك ولو قضى الله  
على الزوج بنفقة المعسر ثم اسير مخاصمته فرض القاض بنفقة الموسر لان النفقة تجب ساعة فساعة وهو نظير ما لو شرع في صوم  
الكفارة ثم اسير كان عليه التكفير بالمال وكذا لو فرض الله النفقة بالدرهم وهي لا تكفيها فان الله يزيد في النفقة ولو قضى القاض  
عليه بالنفقة فغلا الطعام او رخص فان الله يغير ذلك الحكم ولو قال المراة انه يريد السفر فخذ له نفقته قال ابو حنيفة  
لا يجبره الله على اعطاء الكفيل كما يجبر على اعطاء الكفيل في الدين الموقر اذا خاف الطالب ان يغيب المدين قبل حلول الاجل وعن  
ابو يوسف انه ياخذ كفيل من الزوج بالنفقة وهكذا روي عن محمد في بعض الروايات ثم عدا في يوسف ومحمد ياخذ كفيل  
بنفقة شهر واحد وعن ابو يوسف رواية الله يسأل الزوج كم تغيب فان قال شهر ياخذ منه نفقته شهر واحد وان قال  
اغتيب شهرين وكذا السنة وانما في الذين الموقر قالوا على قياس ما روي عن ابو يوسف في النفقة لو اخذ كفيل كالحسن وذكر في المنتقى  
انه ياخذ كفيل بالدين الموقر اذا اراد المطلب ان يسافر قبل حلول الاجل وذكر سمس لائمة الحلواني انه اذا بقي من الاجل شيء  
قبل فاراد الزوج ان يسافر وسال الطالب عن الله ان ياخذ منه كفيل او يمنعه عن السفر فان الله لا يجيبه الا بذلك ولا ياخذ منه  
كفيل قال وهذا قولهم جميعا ولم يستحسن ابو يوسف في الذين الموقر فان هذا نقصا عليه وان كفيل المراة رجل بنفقة كل شهر يمكن  
كفيلة الا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة ما لو أجده كل شهر كانت الاجارة في شهر حتى كان لها حبل الدار ان يخرج من الدار  
اذا جاء راس الشهر الثاني وعدا في يوسف اذا كفيل نفسه كل شهر كان على الابد استمسكنا وكذا لو قال رجل لامراة تزوجي فلانا على  
ان يضمن بنفقتك كل شهر كان على الابد لو قال لكفيل ذلك عن زوج بنفقة سنة كان كفيل بنفقة السنة وكذا لو قال  
كفيل لك بالنفقة ابد او ما عشت كان كفيل بالنفقة مادامت في نكاحه واذا كفيل انسان بنفقة شهر لست فطلعتها زوجها باينا  
او رجعا يوجب كفيل بنفقة العدة رجل خاصمة المراة الى الله في النفقة فقال ابو حنيفة انما اعطيك النفقة فاعطها  
ما نه درهم فطلعتها الزوج لم يكن للابن يستدر ما اعطاها من النفقة لان اعطاه الاب بمنزلة اعطاه الابن ولو عجل  
الابن النفقة فطلعتها لم يكن له ان يستدر منها ما عجل اذ اطلبت المراة من الله ان يفرض لها النفقة ففرض وهو معسر فان الله  
يأمرها بالاستدانة ثم يرجع على الزوج اذا اسير ولا يجيبه في النفقة اذ اعلم انه معسر فان لم يعلم الله انه معسر وسالت المراة  
لا يجيبه الله في ذلك ثم نكح بامرها بالاتفاق وبخبره انه يجيبه ان لم ينفق فان عادت المراة بعد ذلك مرتين او ثلاثا  
حبس الله وكذلك في من فرغ من النفقة واذا حبس القاض شهرين او ثلاثا سأل عن بعض البوايع ذكرها في شهر والعصم ان ليس بمقدور  
هو مقول المولى القاضي ان كان كبير دية الله لو كاله ما الضمير يؤدى الى ان يحبس سبيله ولا يمنع الطالب عن ملازمة بل الطالب ان  
يؤرمعه اجنادا ولا يقوده في مكان ولا يمنعه عن المقرب وان كان غنيا لا يخرج به حتى يؤدى الدين والنفقة الا برضا الطالب  
وان كان له مالا اخذ القاض الدرهم والدينارين من له ويؤدى منها النفقة والدين لان صاحب الحق لو طفر بحسن حقه كان له ان  
ياخذ وكذا لو طفر بطعام في النفقة وان كان الدين دراهم فوجدنا من مدونة في القياس ليس ان ياخذ ولا يبيع القاع وضه  
في النفقة والدين في قول ابو حنيفة وقال صاحباه وهو قول الشافعي للشافعي يبيع واذا فرغ من الله النفقة للمراة كل شهر مضت اشهر  
ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقطت النفقة ولو كانت المراة استدانته بعض الفرض بالثمن مات احد الزوجين قبل القبض  
لا تسقط الاستدانة ولو فرضها الله النفقة ولم يامرها بالاستدانة فاستدانته او صالحت زوجها من النفقة كل شهر على شيء معلوم  
فاستدانته ولم تستدك كاله ان ترجع على الزوج بافرضها الله القاماد ما حقيين واذا ما احدهما لم يكن لها ان ترجع في تركه الميت  
وكما يسقط المقرض بوثا هذا زوجين حل بسقط بالطلاق اختلفوا فيه قال بعضهم لا يسقط وقال القاضي لا قام ابو على السقوط وجب







رواية في السقوط وذكر الباقي ان على قول يسقط ولاد وان عن كثر وذكر شمس الائمة الخلو في زنا العصفاء يسقط ط  
 النفقة المفروضة سببا آخر فقال يسقط بموته وموتها وتسقط اذا طلقها وابانها ولو فرض القائل المطلقة نفقة العدة فيم تبا  
 حتى نفقت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكر شمس الائمة الخلو في اذا فرض القاضى المرافقة  
 ولم يستوف حتى اذا احد الزوجين سقط وكذا لو انقضت عدها قبل القبض القائل اذا فرض المرأة النفقة فقال الزوج  
 استغنى عن كل شئ وكذا وانفق على نفسه ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان يقول وترجعين بذلك على امرأة جارية الى الله  
 فقالت انما خلاصته اني في كل من فلان فلان فلان غاب عنى ولم يخلف في نفقة وطبقت من القائل ان يفرض لها النفقة فهذا  
 على وجهين اما ان كان الغايب حال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدينار والطعام او الثياب التي يكون من جنس الكسوة  
 والقاضي يعلم انها مستوفية فان القائل بما رها ان تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها  
 القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ كفيلة لانها لو طرقت على مال الزوج  
 بشئ من جنس النفقة كان لها ان تأخذ منه سراجها وان كره الزوج فكان امر القائل اعانة لها على استيفاء الحق ودم يكن قضاء  
 الا انما أخذ منها كفيلة ويحلفها نظر الغايب وان كان القائل لا يعلم مكانها وليس للغايب حال حاضر فاقامت المرأة البينة على النكاح  
 لا يقبل القاضي بينهما قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابو يوسف والآخر وهو قول محمد وقال شمس الائمة الخسني لا تقبل بينة  
 المرأة عندنا بالاتفاق انما تقبل عند زفر قال ورفق ابو يوسف بينهما اذا كان الغايب حال حاضر وبينا اذا لم يكن ان كان له مال  
 حاضر يقبل القائل بينهما وان لم يكن لا يقبل وقال شمس الائمة الخلو في انما تقبل ان بينة المرأة على النكاح لا تقبل  
 عند اصحابنا اذا لم يكن له مال حاضر ويقبل عند زفر وانما غابا قبل ابو يوسف في هذه المسئلة كما هو قول زفر فقال لا تقبل بينة المرأة  
 على قول ابو يوسف وزفر في فرض النفقة على الغايب ولا يقبل في النكاح وليس في قول البينة على هذا الوجه ضرر بالغايب فان الغايب  
 اذا حضر واقر بالنكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة ولو انكر النكاح كان القول قوله وعليها اعادة البينة على النكاح ويجوز ان  
 تقبل البينة في حكم دون حكم كالوكل وجلسا قبل عياله او عبده الى بلد فاقامت المرأة البينة على الطلاق والعبد على العتق يقبل  
 هذه البينة في غير ذلك ولا يقبل في الطلاق والعتاق وعن ابو يوسف رواية انه اذا لم يعلم القاضي بالنكاح وليس للغايب مال  
 حاضر فاقامت المرأة البينة على النكاح بقولها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت للمرأة النفقة على الغايب وان كنت كاذبة لم افرض  
 فان كانت صادقة تسحق النفقة والا فلا والقضاء في ما تناقشوا قبول البينة على النكاح لغرض النفقة لانه مجتهد فيه والناس حجة  
 وعلى قول من يقبل هذه البينة لا تحتاج المرأة الى اقامة البينة ان الغايب لم يخلف لها النفقة وكما لا يفرض القاضي على الغايب اذا لم يعلم  
 بالنكاح في ظاهر الرواية لا يامر بها بالاستدانة وكان ابو حنيفة يقول ولا يامر بها بالكسوة ثم يرجع وعلى هذا لو كان للغايب ودعة  
 في يد رجل من جنس النفقة او دبر على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الودعة والدين ان كان المودع والمديون مقرين بالودعة  
 والنكاح والدين بامر القائل باء النفقة نظر المرأة كالوكان مال موضوعا في بيته بعد ما يحلفها الله ما استوفيت النفقة  
 وبأخذ كفيلة في قولهم وان شاء الله ومعنى هذا ان يقول لها لا اصدك وكفى افرضك فان كنت صادقة فلا تنقض عليك  
 وان كنت كاذبة استردت مال الودعة والدين في الدين في البداية بالاتفاق عليها وبعد ما امر القائل المودع والمديون  
 اذا قال المودع دفع اليها المال لاجل النفقة قبل قوله ولا تقبل قول المديون لا ببينة ولو كان على الغايب من اخر غير  
 النفقة واحضر صاحب الدين غير صاحب الغايب ومودع الالام القائل المودع والمديون بقضاء الدين وان كان مقررا بالمال  
 والدين ولو دفع المودع الودعة الى امرأة صاحب الودعة لاجل النفقة او الولد او الوالدية ان دفع بامر القاضي  
 لامان عليه وان دفع بغير امر القاضي كان ما سلكه المودع بالودعة دينا على صاحب الودعة فانه يضمن ولو كان

المودع او المديون جاحدا للمال والنكاح فاقامت المرأة البينة على ما ادعت لم يقبل بينتها انما في المال فلا تنقض البينة  
 للغايب وانما ليست بخصم عنه وانما اذا اقامت المرأة البينة على النكاح فلا تنقض النكاح على الغايب ليس على الغايب خصم  
 حاضر فلا تقبل البينة في قول ابو حنيفة والآخر وهو قول صاحبيه ولو ان المرأة استدانت على زوجها الغايب يعني اشرطها  
 بالنسيئة ليقتل من الغايب ان استدانت بغير امر القائل لا يلزم زوجها في قول ابو حنيفة والآخر حتى لو حضر الغايب لا يكون لها  
 ان ترجع على الغايب وان استدانت بامر القائل خرجت بذلك على زوجها وانفق في جميع ما ذكرنا بمنزلة غايب خروا على الغايب  
 عروضة في النفقة واذا بعث الرجل المرأة بغير نفقة وقال للمرأة هي عروضة وقال للمرأة هي عروضة كان القول قوله  
 الزوج وكذا لو اعطاها درهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي عروضة كان القول للزوج وكذا لو كان على الرجل دين بخلافه فاد  
 شيئا فقال هو دين كذا كان القول قوله لانه هو المملوك فكذا الزوج الا ان تقيم المرأة البينة انه بعثها بهدية وان اقام  
 جميعا البينة فالبينة بينة الزوج وكذا لو اقام كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر كانت البينة بينة المملوك وكذا  
 لو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المفروض او فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضي كان القول للزوج لانه ينكر  
 الزيادة والبينة بينة المرأة لانها ثبتت ازيادته بجملة عامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب  
 البدن في سائر الدينون فكذلك في النفقة ولا يباع على الزوج الحاضر عروضة في النفقة والدين في قول ابو حنيفة لان ذلك حجر  
 وهو لا يري الحجر وقال صاحباه يباع عروضة في الدين والنفقة واذا استجملت المرأة نفقة عدة ثم ماتت قبل مضى تلك المدة  
 ليس للزوج ان يسترد شيئا من ذلك في قول ابو حنيفة وقال محمد بن يوسف وقال محمد بن يوسف لو رثتها حقة ما مضى من المدة وترد الباقي  
 على الزوج ان كان قائما ومن تركتها ان لم يكن قائما لانه يحمل النفقة لاسقاط الواجب وقد بطلت النفقة بالموت  
 فاسترد المحمل لغوات الغرض كالماعطى لامرأة نفقة ليتزوجها فماتت كان لها ان تسترد ذلك ولو اعطى النفقة للميت  
 ثلثا في عدة المحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان اعطاها  
 درهم كان لها ان يرجع الا ان يكون على وجه الصدقة وقال غيره من المشايخ ان اعطى النفقة وشروط وقال نفق عليك  
 على ان تزوجني فزوجت نفسها له او تزوج كان لها ان يرجع عليها وان لم يذكر ذلك لانه عرف دلالة انه ينفق لاجل  
 ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاجل لاحسان طهيري الدين يرجع بذلك على كل حال لانه رشوة لان ينقض العقد  
 امرأة لها زوج معسر وابن يوسف قال لابن اقرضه ويجبر عليه فان ابى يفرض عليه النفقة امرأة قال وزوجها انت برئ من نفقته  
 ابدا ما كنت امرتك ان لم يكن فرض من القاضي على النفقة كانت ابراءه باطله لانها ابراءه قبل الوجوب وان كان القاضي فرض عليه النفقة  
 لكل شئ كذا فقالت انت برئ من نفقته ابدا ما كنت امرتك صحت ابراءه عن نفقة شئ واحد لا غير ولو ابراءته بعد مضى شئ رخصت  
 ابراءه عما مضى دون ما بقى كالأجر دارة كل شئ كذا او كل سنة بكذا ففي بعض السنة او بعض الشئ رخصت ابراءه عن الشئ الاول  
 ومن السنة الاولى وذكر في كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على ان كانت النفقة بالشهر رخص الصلح  
 وان كانت بالحبس لم يرضع ولو صالح الممثلة من سكنها على ان لم معلومة لا يقنع في الوجهين لان السكنى حق الله فلا يرضع سقلا  
 المرأة رجل اتم بامره وظهورها رجل فزوجها ابوها منه وابو الزوج ان ينفق عليها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان اقر  
 الزوجان الرجل بزوجها النكاح في قولهم ويجبر على النفقة وان لم يقران الرجل بزوجها النكاح في قول ابو حنيفة ومحمد ولا يجوز في قول  
 ابو يوسف ولا يجبر على نفقتها في قولهم اما على قول ابو يوسف ففساد النكاح وانما على قولها لانه لا يجبر له وطبها ما لم يرضع حبلا  
 وهل يجبر على الزوج عن الاحتساب وماه الوضوء قال شيخنا في صحيحه وقدرنا هذا في كتاب الصلح امرأة ماتت ولم تترك  
 مالا قال ابو يوسف كفنها على الزوج وعليه نفقته في الاصل عند ان كل من يجبر عليه نفقة في حياته يجب عليه كفنه بعد وفاته



وتجدا استثنى الزوجة من هذه الجملة ومن لا يجيب عليه نفقة في حياته لا يجيب عليه كفة بعد وفاته في قولهم رجل قال لغيره أنت  
على امرأتي وانفق عليها بكل شئ كنت أقال المأمور انفق وصدقة المرأة لا يرجع المرأة بذلك على الزوج إلا ان يكون انفاقه  
فرضها كل شهر عشرة دراهم فإذا اقرت المرأة ان المأمور انفق عليها قبل قولها لانها اخذت بقضاء القاضي اتا في الوجه الأول  
انما اخذت لتوجب على زوجها ما ينفق قبل قولها وكذلك هذا في الولد الصغير رجل غيره انفق على امرأته او على عياله وانفق  
المأمور بالمعروف قال الشيخ الامام الاجل نعم الامام السرخسي للمأمور ان يرجع على امرأته انفق العجز عن الاتفاق لا يوجب حق  
الفرق وقال الشافعي ان طلب من القام ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسخا وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايفاء المهر المجهول قبل الدخول  
فان فرق القام بينهما وهو شفعو المذهب فنقد قضاءه لانه فسخ في فعل مجتهد فيه ليس في حق ولا باجاء فينفذ قضاءه عند الكل  
وان كان القاضي لا ينبغي ان يقضي بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا او وقع اجتهاده على ذلك وان قضى بخلافه اراه من غير اجتهاد  
عن ابي حنيفة في نفاذ قضاءه روايتا وكذا في الفصل مجتهد فيه وان لم يقض القام لكنه امر شفعو باليقض بينهما في هذه الحادثة  
ان لم يكن القام ما دونها لا يستحق او كما ما دونها الا ان القام او المأمور اخذ في ذلك شيئا لا ينفذ قضاءه عند الكل لان قضاء القام  
فيما ارشى باطل عند الكل وان لم يأخذ شيئا فرب المأمور جاز تقريبه وان كان الزوج غائبا فرفعت المرأة الامر القام واقامت  
البينة ان زوجها الغائب اجاز عن النفقة وطلب من القاضي ان يفرق بينهما فان كان القام خفيا فقد ذكرنا وان كان شفعو با و فرق  
بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تقريبه لانه قضى في فصلين القريب بسبب العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما  
مجتهد فيه وعندنا القضاء على الغائب لا يجوز لكن لوقته ينفذ قضاءه في ظاهر الروايتين فجاز التقريب وقال الشيخ الامام الاجل  
الاستاذ طبر الدين لا يقع هذا التقريب لان القضاء على الغائب ناجز عند الشافعي وينفذ في احاديث الروايتين عن ابي حنيفة اذا  
ثبت المستدبر عند القاضي وهما لم يشكوا في بطلان القام وهو العجز لان المال غادر وراج ففسخ ان يكون الغائب غائبا ولم يعلم  
الشاهد ما بينهما من السادة فكان شاهد حجاز في هذه الشهادة فاذا علم القام بذلك لا يجوز قضاءه رجوعا في ارض المملكة  
بربيعة ارض السلطان واخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا اقدم عليك في ارض المملكة ولا اكل من مال السلطان واليس لها ذلك وان  
ذلك يكون على زوجها ولو امتنعت المرأة عن السكنى معه نصيرنا شره وقد ذكرنا قبل هذا ان الزوج اذا سكن في ارض الغيب فامتنعت  
لا يصيرنا شره ويكون لها النفقة على زوجها لان الغيب حر لا شبهة فيه بخلاف ارض السلطان وماله والله اعلم **فصل**  
**في القسمة وما يجب على الزوج من النساء العدة والتسوية بينهما فيما يملك وهو البتة عندها المصيبة**  
والموانسة لا فيما يملك وهو الحب والجماع لان الحب عمل القلب والجماع ينشئ على النشاط وكل ذلك لا يتعلق باختيار اليه  
واليه اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه فسي فيما يملك ولا تقاخذ فيما لا يملك حر او عبد تحت امره ان كان عبدان يسوي  
بينهما فيكون عند كل واحد منهما يوما وليلة او ثلثة ايام ولياليها الرى في البداية اليه الثيب والكبر والراقة والبالغة  
والعاقلة والمجنونة والسلمة والكتانية والفسم سواء وكذا الزوج القحيح والريفي والمجرب والحضي والصغير والبالغ والمرق  
والسلم والنقي والجديرة والعتيقة في القسم سواء عندا كانت الجديرة بكرا او ثيبا اذا اقام عند الجديرة ثلثة ايام وسبعة  
ايام فقيم عند الاولى كذلك وله ان يبدأ بالجديرة وقال الشافعي اذا كانت الجديرة بكرا يكون عندها سبعة ايام تقريبي  
بينها بعد ذلك وقيم عند كل واحدة منها يوما وليلة وان كانت الجديرة ثيبا فقيم عندها ثلثة ايام ولياليها تسوي بينهما  
ولو كان تحت الرجل امه او مبرة او مكاتبه او ام ولد فتزوج عليها حرة فللمرأة يومان وللأمة يومان اقام عند الأمه يوما  
ثم اعتقت لم يقر عند الحرة الاخرى الا يوما ولو اقام عند الحرة يوما ثم اعتقت الأمه تحول الى السعة ولو اقام عند حرة امرأته  
زيادة باذن الاخرى جاز وان كان ترجع من ذلك ولا يكون الا اذا ولدت له ولدا وجعل له زوجا جعلا على ان يزويها في القسم يوما

ففعول لم يجز ولها ان يسترد المال وكذا لو حطت عنه شيئا من مهرها او زادها الزوج والمهر او جعل لها جعلا على ان يجعل  
بها فلانة فهو باطل ولو امره القام بالقسم والتسوية فجاز فافقه الى القاضي او وجه القام لا يكتب المحذور ويأمره بالعدل  
ولو اقام عند امرأته شهر قبل الخصومة وبعد ما تم خاصته الاخرى في ذلك امر القام بالتسوية بينهما في المستقبل  
كان حدر اليس لها ان تطلب ان يقيم عندها مثل ذلك ولو كان عنده امرأة طغت في السر فاراد ان يستبدلها شابة طلبت  
القديرة ان يسكنها ويتزوج اخرى وقيم عند الجديرة اياما وعند الاولى يوما فتزوج على هذا الشرط جاز فيه نزل قوله تعالى وان  
امرأة خافت من بعلها شوزا او اعراضا او امر اذا سافر مع امرأته بغير اقرار جاز عندنا والاخر افضل وقال الشافعي  
لا يجوز الاجل الاقرار ولولاه سافر مع امرأته كما قدم طلبت التيم شافعي معها ان يقيم عندها مثل تلك المدة لم يكن لها  
ذلك وقال الشافعي سافر بغير اقرار يكون ذلك محسوبا في حق الاخرى وقيم عند الاخرى مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأة  
واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم النهار او يشتغل بصحة الامام فنظمت المرأة الى القاضي امره القام ان يبيت معها اياما  
ويغير لها حيانا وكان ابو حنيفة او لا يجعل لها يوما وليلة وللزوج ثلثة ايام ولياليها ثم رجع فقال يوم الزوج ان يرايها  
فيومنها بصحة اياما واحدا فان لم يكن في ذلك شيء موقت وفي الشقي اذا تزوج امرأة وله امهات ولأولاد وسرا  
فقال كون عندهن واتبها اذا بالى لم يكن له ذلك ويقال كون عندها في كل اربع يوما وليلة وكن في الثلث ابواق عندين ثبتت  
ولو كان عنده امرأتان وله امهات ولأولاد وسرا اقام عند كل واحدة منها يوما وليلة وقيم في يومين وليلتين عند  
شاه من السرا ولو كان عنده اربع نسوة اقام عند كل واحدة منها يوما وليلة ولم يكن عند السرا الا اوقفة شبه المارة  
ويكون للرجل ان يطهر امرأته وعندها حتى يعقل او اعني او ضربتها او امته او امتهات رجل له امرأة وامه فقالت المرأة لا اكن  
مع امك وطلبت بيتا على حدة ليس لها ذلك **فصل في نفقة العدة** المعنة عن الطلاق تستحق النفقة  
والسكنى سواء كان الطلاق رجعا او باينا او تلاقا حاكمات او لم تكن وقال الشافعي المبتوتة لا تستحق النفقة وتنتهي  
السكنى الا اذا كانت حامل لا يكون لها النفقة عندنا تستحق النفقة على كل حال والباية بالخلع والايمة واللعان وردة  
الزوج ومجاعة امهات النفقة سواء والاصل فيه ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محذور تستحق النفقة والسكنى  
وكذا اذا اقر الزوج ان تكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة وفرق القام بينهما بعد الدخول كانت لها النفقة والسكنى واما  
اذا وقعت الفرقه من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كحيان البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاة كان لها النفقة والسكنى واما  
اذا وقعت الفرقه بفعل محذور كالردة ومطوعة ابن الزوج ليس لها النفقة والسكنى وان اختلفت بالولم يذكر نفقة  
العدة كان لها النفقة وان اختلفت على نفقة العدة والسكنى سقطت نفقة العدة وكانها السكنى وان اختلفت بشرط البراءة  
عن مؤنة السكنى بان قالت اكثري بيتا واعتدي فيه كان عليها ان تنكح بيتا وتعتدي فيه وان طلق المرأة وهو في بيت كبراء كان لكراء  
على زوجها ما دامت العدة وان برأته على نفقة العدة بعد الخلع لا يقع الاجراء المنكوة اذا كانت امه قد بواها المولى بيتا  
فطلقت ثم عتقت واختارت نفسها كان لها النفقة فان اخرجها المولى من بيته سقطت نفقتها فان اعادها الى بيته  
بعد ذلك عادت النفقة وان لم يكن المولى بواها بيتا حال قيام النكاح فبواها بعد الطلاق لا نفقة لها اذا طلق الرجل امرأته  
ووجبت النفقة فارتدت والعياذ بالله ولحق بدار الحرب ثم عادت سلة الازلام لم تعد النفقة والمنكوة اذا ارتدت  
والعياذ بالله ثم اسلمت لا يكون لها النفقة وان طاعت المعتدة ابن زوجها بعد الطلاق لا يسقط النفقة ولو طلقها وهي  
ناشرة فلها ان تقود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة وان طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة الى ان يقرأ بيته  
وتنقضي عتبتها بالاشهر وان انكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع اليقين وان اقام الزوج البينة



على اقرارها بالنفقة العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق  
المستبين فان حضرت بنتا ولم يلد وقالت كنت اظن اني حامل ولم احض الى هذه المدة وطلبة النفقة كان لها النفقة ونفد  
في ذلك لان هذا ما يشبه فكان لها النفقة الى ان تنقضي عدتها بالحض او بقصر آية فتقضي عدتها بالاشهر او بالولادة  
ووجبت العدة ليس لها النفقة واذا خرج احد الزوجين الحربيين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الاخر لا نفقة للمرأة من كل  
للمكروه من وجهها نفقة كل شرابا ثم طلقها زوجها كان للمرأة ان تطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة بمنزلة نفقة  
النكاح المعتمد اذ لم تخاصم في نفقة العدة حتى فقت عدتها لا نفقة لها وكذا اذا كان القاضى فرضها نفقة  
العدة فلم تأخذ حتى مات احداهما سقطت النفقة وان لم يميت احداهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس الائمة الحلواني  
سقطت النفقة ولو كان الرجل غايبا فاستدانت المعتدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك على الرجل في قول  
الاخر وقد ذكرنا هذا في نفقة النكاح فكذلك نفقة العدة واذا حبست المعتدة بحق عليها تسقط النفقة كما رجعت المكروه  
وكما سخطت المعتدة نفقة العدة حتى الكسوة واذا طلق الرجل امرأته بعد الدخول وهي صغيرة يجامع سلكها كما عليها العدة ثلاثة  
اشهر يكون لها النفقة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان لم تكن مراوحة كانت عدتها بثلثة اشهر وان كانت مراوحة لا تقضى  
عدتها بالاشهر لاحوالها فاحللت بالوطي فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رجوعها فان حاضت استقبلت العدة بالحض وينفق عليها  
بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحض المعتدة اذ لم تزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تسقط النفقة لانها ناشئة المعتدة  
اذا ابتان يطبخ في المكروه ان كانت من بات لا تشرى او بها علة لا تستطيع الطبخ والخبز كان لها على الزوج ان ياتي بطعام  
مهيأ او ياتي بن يطبخ ويجوز ان لم تكن من بات الاثراف وليس بها علة فعلى الزوج ان ياتي بالرفق ونحو ذلك المعتدة عن  
وفات يكون نفقتها في مالها والمكروه نكاحا فاسدا اذ افرق القاضى بينهما بعد الدخول ووجبت العدة ليس لها النفقة رجل  
تزوج بمكروه الغير ودخل بها فان كان لا يعلم انها مكروه الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها وان كان يعلم انها مكروه الغير  
لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهود اذا دخل بها كان عليها العدة على كل حال اذا دخل على معتدة لاجل الاكل مع رجل باع ذلك  
فيه رواية واذا دفع الرجل ذكوة ماله الى معتدة او شهد لها بشئ لم يجز طلاق امرأته ثلاثا وكم فلما خاضت حيث يمين  
دخل بها فحدث نزول بالطلاق كان عليه النفقة ما لم يقع حملها **فصل حقوق الزوجين**  
للزواج ان يمنع المرأة من العزل وله ان يضربها على اربعة شتات على ترك الزينة اذا اراد الزوج الزينة والثانية ترك  
الاجابة اذا اراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلوة وفي بعض الرواية من عهد ليس له ان يضربها على ترك الصلوة  
وترك العزل عن الحجاب والمحض بمنزلة ترك الصلوة والرابعة الخروج عن منزلها بغير اذن بعد ايفاء المهر ورجل له امرأة فخطب  
كان له ان يطلقها وان لم يكن له مال يوفيه مهرها وسكنى عن ابي جعفر البحاري انه قال ان لقائه نكاحا ومهرها في عتقه احب الي  
من ان يطلق امرأته لا تقضى رجل يريد ان يطلق امرأته من غير ذنبان او فاهها المهر ونفقة العدة وسع له ذلك لانه تشرع باحسان  
وان ارادت المرأة ان يخرج الى مجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة فصالت زوجها وهو عالم  
فاخبرها بذلك لا يسعها الخروج بغير اذنه وان كان الزوج جاهلا وسال العالم عن ذلك فكذلك وان امتنع الزوج عن العلم  
كان لها ان تخرج بغير اذنه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل مسلم ومسلمة فيقدم على حق الزوج وان لم تقع لها  
نازلة واراد ان يخرج الى مجلس العلم لتعلم مسائل الصلوة والوضوء فان كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكرها ذلك  
ليس له ان يخرج بغير اذنه وان كان الزوج لا يحفظ المسائل الاولى ان ياذن لها بالخروج وان لم ياذن فلا تسكن عليه ولا يسع لها ان تخرج  
بغير اذنه لم تقع لها نازلة امرأته لها اب زنى ليس له من يقوم عليه ويمنعها زوجها عن الخروج اليه وتعهدها كان لها ان تقضى

زوجها ويقطع الوالد مؤنثا كان الوالد او كافرا لان القيام بتعاهد الوالد فرض عليها فتقدم على حق الزوج قالوا  
ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج الاسباب معدودة منها اذا كانت في منزل تحاف السقوط عليها ومنها الخروج  
الى مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا وجدت محرما ويجوز للزوج  
ان ياذن لها بالخروج ولا يكون عاصيا بالخروج الى زيارة الابوين وعيادتهما وتقريرهما وزيارة المحارم والمرأة اذا كانت  
قابلة فاستدانت لرفع الولد وكذا اذا كانت تقبل الموتى الى مجلس العلم واذا كان عليها حق ولها حق على غيرها وليس لها  
ان تقضى شيئا من ثبته بغير اذنه ولا تقوم بغير فرض وليس عليها ان تقل يدنها شيئا لزوجهما قضاء من الخبز والطبخ وكس  
البيت وفي غير ذلك رجل له ام شابة تخرج الى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن لان ان يمنحها ما لم يثبت عند  
انما تخرج لفساد فخرج الامر الى القاضى المنع فاذا امره القاضى بالمنع كان له ان يمنحها لانه قام مقام القاضى وسئل بعض العلماء  
عن امرأة لها زوج لا يعلى والمرأة بان يكون معها قال ليس لها ذلك رجل جلد بدين رجل وعلى رجل دين حقوق الله تعالى  
الزكوة والحج والعشر وهو لا يوتي حقوق الشرع ليس للديون ان يمنع عن قضاء الدين ويقول لا يوتي حقوق الشرع  
فلا اؤدى حقه رجل فاسق يتخذ الصفاة للفساق كان للمرأة ان تخبز وتطبخ الا انها توى عند الطبخ والخبز انهم يادعون  
مشغولين بالاكل يتشغون عن الشرب بمن مجلس عند الفساق ينوي انهم يشغون عن الفسق في تلك الحالة كان له ذلك  
ويؤجر عليه **فصل المرأة التي لا تدرى انها منكروه او مطلقة** شاهدان شهدا  
على رجل انه طلق امرأته ثلاثا وهو يدعي الطلاق او تنكر او قالت لا ادري فقبلت هذه الشهادة لانها قامت على امرين فلا يشترط  
فيها الدعوى فان عرفها القاضى بالعدالة فرق بينهما وبين زوجها وبقيت نفقة العدة والسكنى لان المبتوتة تسقط نفقة  
العدة وان لم يعرفها القاضى بالعدالة يسلم من حالها القاضى بمنع الزوج عن الخلوة والدخول عليها عدلا كان الزوج او قاضا  
ولا يخرجها من منزلها لانها منكروه او معتدة لكن يجعل معها امرأة عدلة نفقة تمنع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت النفقة  
في مدة المسئلة عن الشهود فرضها القاضى نفقة العدة ادعت الطلاق ولم تدع لانها لو لم تكن مطلقة بقصر ممنوعة تسقط النفقة  
ولو كانت مطلقة كان لها نفقة العدة فلا تسقط بالاشك فان طالت المسئلة عن الشهود ووجد منها ما تنقص به العدة  
لم يعطها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت منكروه فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة فقد انقضت عدتها وبقية ما سبق  
النفقة فان عدلت البينة بعد ذلك بقضى بالطلاق ولم لها ما اخذت وان ردت البينة على القاضى بينها وبين زوجها وترد  
على الزوج ما اخذت من النفقة لانه طرأ بها اخذت النفقة وهي ناشئة وكذا الوقف القاضى بالطلاق ثم طرأ ان الشهود كانوا عيدا  
ردت على الزوج ما اخذت من النفقة وكذا رجل تزوج امرأة فطلبت النفقة ففرضها القاضى فاخزنت النفقة اشهر ثم شهد  
الشهود انها اخذت من الرضاع وقرق القاضى بينهما رجع الزوج عليها ما اخذت من النفقة لانه طرأ بها اخذت بغير حق هذا اذا  
بعد من القاضى فان اعطاها الزوج سمح له بجمع الزوج عليها بشئ ولو شهد الشهود على انه في يد رجل فاحترق قبلت البينة  
لما قلنا في الطلاق فان لم يعرفها القاضى بالعدالة يسأل عن حالهم ويقرض النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبر على اعطاء  
النفقة ويضعها على يدي امرأة عدلة وفي فصل الطلاق ذكرنا ان لا يخرجها من منزلها لانها منكروه او معتدة فلا يخرجها  
وهما ان كانت حرة جازا خرجها من منزلها بغير حجة ويضعها على يدي امرأة ويكون اجرا لآمنية في بيتا لال لانها عاملة لله  
وبار المدعى عليه بالنفقة وان طالت المسئلة عن الشهود فصل الطلاق فان ثمة او وجد ما تنقص به العدة تسقط  
النفقة وهما ما لم يقض القاضى بالحرية لا يسقط وانما يجبره القاضى على النفقة لان الادنى من اهل الخصومة يجبر الجبر  
في حقه بخلاف غير الادنى من الحيوانات فان نفقة الحيوان يجبر على مالك ديانة ولا يجبر في الجبر لانها ليست من اهل الخصومة



فان اعطى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضى بحجتها رجح المدعى عليه بما اخذت من النفقة سواء ادعت  
انها حرة الاصل او ادعت العتاق على المولى ولم تدع الحرية لانه ظهر انها اخذت النفقة بغير حق وكذا لو اكلت شيئا من  
بغير اذنه وان ردت البينة ردت الحاربة على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ لانه انفق على مملوكه ولا يرجع ايضا بما انفق من ماله  
بغير اذنه لان المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال وكذا رجل في يده امه مكنت عند الكفاة لانه لا ينفق عليها امره القاطن ينفق  
عليها او يبيع فان اجبره القاطن على النفقة فاعطاها النفقة ثم قامت بينة انها حرة الاصل وقضى القاطن بالحرية رجح المولى عليها  
بتلك النفقة وبما اخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما اكلت اذنه رجل ادعى انه في يد رجل انه له فانكر المدعى عليه واقام المدعى  
البينة على ما ادعى بضعها القاطن على يدي رجل حتى يبال عن الشهود ويأمر المدعى عليه بالاتفاق عليها لقيام الملك من حيث الظاهر  
فان انفق عليها ثم ردت البينة بقيت الحاربة للمدعى عليه ولا شيء عليها لانه نظر انه انفق على مملوك نفسه وان عدلت البينة وقضى  
بأنه للمدعى لم يرجع المدعى عليه بالنفقة لانه ظهر انها كانت مغمورة اكلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هدر  
في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يونس فمعدون ذلك في رتبة الامة تباع فيه او يهدى للمولى فان بيعت او هدر المولى رجح  
المولى على المدعى عليه بالاقبل من قيمتها ومن النفقة التي لحقتها ولو كان المدعى عبد ان كان صغيرا او مريضا لا يقدر على الكسب فهو  
بمترلة الامة ويؤمر المدعى عليه بالاتفاق كالمقل في الامة لكن لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بترك يديه ويؤخذ منه كغيره بالمدى  
الا ان يكون المدعى عليه نحو ما يخاف ان يغيبه فيؤخذ منه وان كان العبد كبيرا يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه  
لما قلنا ولا يجبر على النفقة بل يؤمر العبد بالاكساب والنفقة على نفسه من كسبه والامتناع اذا كانت تقدر على الحجز والنفقة  
ونحوها في مترلة العبد والرجل اذا اخذ عبدا ابقا و رفع الامر الى القاطن الذي في يده ان ينفق عليه ويرجع على الكفو  
بذلك ولا يأمر العبد بالاكساب كالأبوان **فصل نفقة الاولاد** نفقة الاولاد الصغار والامانات الكبار  
المعسر على الاب لا يشاركه في ذلك احد ولا يسقط بفقره ولا يجبر على نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد عاجزا عن الكسب  
لزمانية او مرضا فيكون نفقة على والده ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو مترلة العاجز لان من يحسن العمل لا يستأجر الناس  
قال الشيخ الامام شمس الامة الحلواني وقد لا يقدر الرجل الصحيح على الكسب بخزقة او يكون من أهل البيوت فاذا كان هكذا كانت نفقته  
على والده وان كانت له قوة العمل والوفاق طاب العلم اذا كان لا يملك الكسب لا يسقط نفقته عن والده ويكون كالزمن الذي  
والولد الصغير فان كانت رضيعا فان كانت الام في كساح الاب والصغير يأخذ لبن غيرها لا يجبر الام على الامناع وان لم يأخذ الولد لبن غيرها  
قال شمس الامة الحلواني في ظاهر الرواية لا يجبر ايضا عن ارضه وان كان له كسب او كان له كسب او كان له كسب او كان له كسب او كان له كسب  
وهذا الفتوى وان لم يكن له كسب لا يولد الصغير ويجبر الام على الارضاع عند الكفاة وان استأجر الام على الارضاع الولد وهي في كساحه لا يحسن  
الاجر في قولهم وان استأجرها الارضاع ولد ليس منها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانقضت عدتها فاستأجرها الارضاع الولد  
منح الاستئجار وهي ولي من الاجنب وان كانت الام في العدة من طلاق باين وثلاث فاستأجرها الارضاع الولد في رواية  
في رواية الاصل تحق الاجر في رواية الاحبار لا تستحق وان استأجر الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يستأجر  
امراة ترضعه عن الام ولا يرجع الولد من الام فان قالنا ترضعه بما ترضع الغير في اولى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد  
الطعام بغرض القاطن نفقة الصغار على قدر طاقت الاب ويؤتى الى الام حتى تنفق على الولد لانه لا يملك الطعام لاكل الولد فان لم تكن الام  
نفقة بغير غيرها ينفق على الولد امرأة طلقها زوجها ولها اولاد صغار فاقترعت انها قبضت نفقتهم خمسة اشهر ثم قالت بعد  
ذلك قبضت عشرين ونفقة شلهم في شرب ثمانية مائة درهم ذكر في استحقاق هذا نفقة شلهم ولا تصدق على انها  
قبضت عشرين وان قالت بعد اقرارها قبضت النفقة ضاعت النفقة فانها ترجع على ابهم ببقية شلهم امرأة اختلعت من زوجها

على ان ابراه من نفقتها ونفقة ولدها رضيعا كان ام لا وعلى ما في بطنها من الولد قال عليها ان ترضع المهر الذي اخذت ولا نفقة  
عليها للولد وتحتسب لها نفقتها ما دامت في العدة امرأة ادعت على زوجها انه لم ينفق على ولده الصغير قالوا ان كان القاطن  
فرض عليه نفقة الولد او فرض الزوج على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة وانكر الزوج حلفه والا فلا رجل معمر له  
ولد صغيرا كان الرجل يقدر على الكسب يجبر عليه ان يكسب وينفق على ولده وان كان لا يقدر على الكسب بغرض القاطن على النفقة  
ويأمر الام حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاباذا اليسر وكذا لو كان الاب يجيد نفقة الولد ويمتنع من الاتفاق  
بغرض القاطن عليه النفقة ثم ترجع الامر عليه بذلك وكذا لو فرض القاطن على الاب نفقة الولد وتركه الاب لا نفقة فاستأجر  
الامر وانفقت بامر القاطن كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويجبر الوالد بنفقة الولد وان كان لا يجبر بباير ديونه ولو فرض  
القاطن النفقة على الاب فلم يستد الام وكل الولد بمسالة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسالة الناس نصف الكفاة  
يسقط نصف النفقة عن الام ويضع الاستدانة بالنصف باق وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فاكلوا من مسئلة الناس  
لا يرجع على الذي فرضت عليه النفقة بشئ الا المرأة اذا فرضت لها نفقة فاكلت من ماله نفسها ومن مسئلة الناس كان لها ان ترجع  
بالمغرض على زوجها رجل غاب ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا له مال تجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الاب  
صغير يبلغ حد الكسب ولم يبلغ مبلغ الرجال كان لابا ان يسلكه في عمل او يوجره بعمل او خزنة وينفق عليه من ذلك وان كان  
الولد بنتا لا يملك دفعها الى غير المحرم للخدمة لان الخوة مع الاجنبى حرام فان فضل شئ من كسب الولد عن نفقته يسلكه الاجنبى  
الحان يبلغ الصغير فان كان الاب مبتذرا يخاف منه على المال اخذ القاطن ذلك منه وبضعة على يدي رجل يحفظه الى ان يبلغ الصغير  
وكذا اولاد الصغار فان كان الصغير امة باتت على زوجها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تاكل من كسبه ولدها صغيرا كان  
الولد او كبيرا ونفقة البنت البالغة في ظاهر الرواية تكون على الاب خاصة وكذا الصغار اذ يبلغ اعنى اوبه زانية او علة لا يقدر  
على الكسب واحتاج على النفقة كانت نفقة على الاب خاصة وقال الحنفى نفقة البنت البالغة والغلام ابان بالغ الزمن والعاجز  
عن الكسب يكون على الابوين على الابن ثلثان وعلى الام الثلث وفي ظاهر الرواية البنت البالغة والغلام ابان بالغ الزمن بمترلة  
الصغير نفقة يكون على الاب خاصة وابا لا عند عدم الاب في النفقة بمترلة الاب رجل زانية او علة لا تقدر على الحرية وله  
ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ولا يجبر على نفقة اولاده الصغار ان غاب يؤمر الاب ان ينفق على نفقة زوجها في مال  
وله فان نفق الاجبر غير القاطن لا يرجع الا اذا نوى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد فيرجع بذلك ذبانه وان اشبهه  
عند الاتفاق انه ينفق يرجع كان له ان يرجع صغيرا له ام معسر وجدا اب لم يوسر والصغير الغائب يؤمر الجدة بالاتفاق  
عليه ويكون ذلك ديناله على الابن ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان ذلك دينه على الاب وكان الا  
زنا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة بذلك على احد وكذا لو كان للصغير امة موصرة واب معسر امرت  
بان تنفق على الصغير ويكون ذلك دينه على الابان لم يكن الاب رضا فان كان زنا لا شيء عليه ويجبر الكافر على نفقة والمسلم  
وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك رجلان بينهما جارية فجاءت بولد فادعيه كانت  
نفقة الولد عليها **فصل نفقة الوالدین وذوي الارحام** الابن الموصى عليه على نفقة  
ابويه المعسرين ولا يجبر على الابن الفقير نفقة والده الفقير **فصل نفقة الوالدین وذوي الارحام** الابن الموصى عليه على نفقة  
على كل ولا بد من مال على الابن ان يرضع الاب في ماله وينفق على الكل والموصى هذا التامس يملك ما لا فاضلا عن نفقة بما روي بالغ  
وبلغ الفاضل مقدار ما يجب فيه الزكاة فان كان الفقير ابانا احدهما فايق في القضاء والاخر علك نصا بالمال كانت النفقة عليها على السواء  
وكذا لو كان احدا لابن مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليها على السواء الفقير لا يجبر على نفقة الا لاربعة الولد الصغير



















داده يقع واحدة واذا جرت الخصومة بينها وبين زوجها فقامت لتخرج فقال الزوج سه طلاق بنحويتين يترى قال الشيخ  
الاحام ابو بكر محمد بن الفضل ان نوى لا يقع يقع وان لم يكن له نية فكذلك لانه ايقاع ظاهر قالت المرأة لزوجها مرامدار  
فقال ناداشة كبر ونوى الطلاق طلق ولو قالت مرامسه طلاق ده فقال الزوج كفته كبر قال الشيخ الاحام هذا لا يقع وان  
نوى ولو قال لامرأته مرامسه طلاق ده استند لا يقع لانه ذكر لا يقع دون الوقوع رجل طلق امرأته فقيل له اشيتي بموكني  
فقال مرامني شايد لا يكون او اربا ثلاث رجل طلق امرأته تطليقتين ثم تزوجها واوقاها مرامها واخرجها من منزلها فقال  
له رجل لم لا تعيدها الى منزلك وهي بعد امرأتك بتطليقة فقال الزوج ود طلاق خود شده است وان طلاق دكر شده كبر  
قال الشيخ الاحام به هذا ان اراد به الايقاع يقع وان اراد بالاختيار فهي امرأته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء يقع اخري  
رجل قال لامرأته انت طالق اكثر من واحدة واقمن شنتين قال الشيخ الاحام الكراهة هذا القياس ان يقع شتان لكن ذكر في اخلا  
العطاء انه يقع الثلاث ولو قال احدي امرأتك طالق وليس له الامرأة واحدة رجل قال لامرأته انت طالق انت طالق انت طالق  
وقال عن بالاولى الطلاق في الثانية والثالثة انها صا حديق ديانة وفي القضاء طلق ثلاثا رجل قال لامرأته انت طالق وقا  
عنيت به الطلاق عن الوفاق صدق ديانة لا قضاء ولو قال ما عنيت به الطلاق عن الكاح لا يصدق اصله وان صدقة المرأة  
في ذلك لا ينفقت ان يصدقها ولو قال انت طالق من عمل كذا طلق قضاء رجل قال له فيه ذلك امرأة غيره هذه فاجاب وقال كل  
امرأة لي طالق ذكر في النوازل انه لا يطلق امرأته امرأة قالت زوجها اريد ان اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقال المرأة  
طلقت نفسي قال الفقيه ابو جعفر قوله نعم يجمل الرد يعني طلق ان استطعت ويجمل القويض فاق شي في يدي تحت نيته وكذا لو قال  
رجل بغير اريد ان اطلق امرأتك فقال خوام او قال علابه فهو على هذين الوجهين رجل قال لغيره خوامي بازنت را  
طلاق دم فقال الزوج اد مش سه طلاق قال بعض الشيخ لا يقع شي في قول ابو حمزة وجعل هذا بمنزلة ما لو قال لامرأة طلقني  
نفسك فقال المرأة طلق نفسي ثلثا لا يقع شي في قول ابو حمزة ولو قال ذلك الرجل اد مش طلاق يقع واحدة وانما يصح  
هذا القول اذا اراد الزوج تقويض الطلاق اليه اما اذا اراد به الرد لا يقع الطلاق رجل عرفنا كان محبة فقال لامرأته  
طلقتني البارحة فقال ما بوجوب الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله وطلاق المعنوية غير واقع كطلاق الجنون وكذا  
في القاموس من المعنوية والجنون قاله الجنون من لا يستقيم كلامه وافعاله لا تادرا والعاقلة منتهى واعتوه من يحفظ كلامه  
يكون ذلك غالبا وهذا غالبا فاما سواء وقال بعضهم الجنون يفعل الاعمال البقية عن قصد والعاقلة من يفعل ما يفعل المجانين ف  
الاحايين لكن لا عن قصد وانما يفعل على غير القلاح والمعنوية من يفعل ما يفعله المجانين فالاحايين لكن عن قصد يفعل ذلك  
مع ظهور وجه اخذ رجل طلق امرأته وهو صاحب برسام فلما منح قال طلقته ثم قال اني كنت اظن ان الطلاق في ذلك الحالة كما وافعا  
قال مشايخنا حين اقر بالطلاق ان رده الى حاله ابرسام فقال قد طلقته مارق في حاله ابرسام فالطلاق غير واقع والمهر رد  
الى حاله ابرسام فهو اخذ بذلك قضاء وقال الفقيه ابو الليث كذلك اذا لم يكن اقراره بذلك في حاله مذكورة الطلاق رجل قال  
لامرأته انت طالق كل يوم مرة وكل يومين مرتين يقع عليها في اليوم واحدة وفي اليوم الثاني ثلاثا ان كان الطلاق يزيد على الثلاث رجل  
قال لامرأته طلقك اخر تطليقا ذكر في المستوفى انه تطلق ثلاثا ولو قال انت طالق اخر تطليقات لا يقع الا واحدة قال لامرأته انت  
طالق اني كنت يقع الطلاق بكسنة في قول ابو حمزة ومحمد رجل قال لامرأته في حال مذكورة الطلاق هذا طلاق رباست وكرهه طلق  
ثلاثا ولو قال انوي به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع بينه رجل وقع الخصومة بينه وبين امرأته فقال لامرأة ضع ثلاثا تطليقا  
مهما وهناك ثلث تصبات صفار ما يكون لكمايك لا تغزل فابان الرجل باصبع رجله واحدة فقال هذا طلاق قد تروى حتى  
نخاعا عن ما كنهها ثم قال وفيه الى ما بين يديه في قولك قالوا ينبغي ان لا يطلق امرأته لانه جعل العقب طلاقا رجل قال لثاء

الاحايين

العالم اونساء الدنيا طالق لا يطلق امرأته ولو قال لثاء هذه البلدة او هذه القرية طالق وامرأته فيها طلق  
رجل ابو يوسف لو قال لثاء بعد طالق فيها امرأته لا يطلق وقال محمد طلق رجل قال لامرأته انت طالق في قول الفقهاء او في قول  
الفقهاء او في قول المسلمين او في القرآن او في قول فلان القاضي او في قول الفقيه طلق قضاء ولا يطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو  
طلاق امرأته واحدة او شنتين نفسي ولا يبريها انها طلقها واحدة او ثلثا فقال ويبريها شاة تار وويبريها بنيبيد ثم نزع الله عقل  
له ان يزوجها قالوا لا يصدق قضاء رجل قيل له ان فلانة زن توهبت فقال هتت ثم قيل له ابن زن توهبت طلاق هتت فقال  
هتت وهو نزع الله لم يسمع قوله سه طلاقه وانما سمع ابن زن توهبت قالوا لا يصدق قضاء رجل قال لامرأته قولي انا طالق  
لا يقع ما لم تغزل ولو قال لغيره قولي هانت طالق طلقته لمحال قال لامرأته انت مني فلانة زن نوى الطلاق طلقته وان قال  
لم انو الطلاق ان كان ذلك في حال مذكورة الطلاق لم يصدق قضاء وان لم يكن في حال مذكورة الطلاق قالوا يخشى ان لا يصدق  
قضاء امرأة قالت لزوجها طلقني فاشا الى ما بين يدي اصابع ونوى ثلاث تطليقات لا يطلق ما لم يتلفظ به وذكر في كتاب الطلاق  
اذا قال لامرأته انت طالق واشا بثلاث اصابع ونوى به الثلاث ولم يذكر لسانه فانها تطلق واحدة رجل رأى شخصا فظن  
انه عمرة فقال يا عمرة انت طالق ولم يشر الى هذا الشخص فاذا الشخص غير عمرة وامرأته مرة تطلق امرأته لان المعبر عند  
عدم الاشارة الاسم وقد وجد رجل قال لامرأته رجل قال لامرأته جبه طلاق كرهه جدي لا يطلق امرأته ولو قيل لرجل  
اطلقت امرأتك فقال لعدوها مطلقة واحسبها مطلقة لا يطلق امرأته امرأة قالت لزوجها طلقني فقال است لي بامرأة  
قالوا هذا جوا بيقع به الاطلاق ولا يحتاج الى لثية امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها انت واحدة طلقته واحدة رجل  
طلق امرأته واحدة او شنتين قد خلت عليه ام امرأته فقال طلقته ولم يحفظ حق ابها وعائته في ذلك فقال الزوج هذه  
ثانية او قال الزوج هذه ثالثة يقع اخرى ولو عاتبه ولم يذكر الطلاق فقال لرجل هذه الثالثة لا يقع الزيادة الاجابية ولو قال  
لامرأته انت طالق ونوى الطلاق يقع الطلاق ولو قال انت طالق لا يقع شي وان نوى لان حذف اخر الكلام معاد في العرب وقال  
الفقيه ابو القاسم لو ان عجميا قال ذلك بالعربية وحذف الحرف للمخر لا يقع وان نوى لانه غير معاد في العجم وهذا قالوا وقال  
لعبد نوازا ولم يذكر الدال لا يقع وان نوى وقال المصدر الشهيد لا فرق بين العربية والفارسية اذا نوى تحت نيته وهذا  
كله اذا قال انت طالق لا يكسر اللام وان قال بكسر اللام يقع الطلاق وان لم ينو ويكون الاعراب في مقام الحرف هذا اذا لم يكن في ط  
مذكورة الطلاق ولا في حالة الغضب فان كان في حال مذكورة الطلاق وفي الغضب يقع الطلاق وان لم ينو ولو قال انت طاق وسكت  
او اخذ انسان فيه لا يقع الطلاق وان نوى لان العادة ما جرت بحذف الحرفين من الكلام ولو قال المرأة لزوجها طلقني قال اديم ان كان  
ذلك في موضع يكون ذلك عرفهم وقع الطلاق امرأة قال لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج توخو دس را باي طلاق كرهه قالوا ان نوى  
الطلاق يقع ولا خلاف قالوا لا ينبغي ان يقع الطلاق على حال لان معنى كلامه ان جميع اجزائه مطلقة ولو قال ذلك يقع الطلاق  
وان لم ينو كما قال انت مقلقة رجل اراد ان يقول لامرأته انت طالق ثلاثا فلما قال انت طالق اخذ انسان بمزمارات يقع واحدة  
ولو قال انت طالق ثلثا فامات المرأة بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلثا لا يقع شي وكذا لو قال انت طالق واحدة فمات قوله انت طالق  
وهجته ومادها قوله واحد وعشمة لا يقع شي رجل قال لامرأته هتت تطليقتين يكون تقويضا ان طلقته نفسها في المجلس يقع والا  
فلا خلاف قوله هتت لثا طلاقا فانه يقع الطلاق وقد ذكرنا اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فقال لامرأة هتت طلاقا فقال هتت  
يريد به ثلث الطلاق والآخر عتة فهو امرأته رجل قال لامرأته انت طالق وانا بالخيار ثلثة ايام يقع الطلاق ويطلق الخيار رجل سأل امرأته  
مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليها لا فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء رجل قال لامرأته انت طالق عدت الجنوم  
او عدت النراب او عدت البهار طلقته ثلاثا وكذا لو قال انت طالق ثلثا ولو قال انت طالق واحدة ثلثا يقع واحدة ثالثة



ولو قال مثل الاساطين او مثل الجبال او مثل البحار يقع واحدة بانه في قول الحنفية وروى عن ابويوسف في حديثه  
وهذا الجنس ياتي في باب التشبيه **رجل لامرأة قبل الدخول ان طلق احدى وعشرين طلقت ثلاثا عند او عند زفريق واحدة**  
ولو قال واحدة وعشرين او واحدة والفايق واحدة في قولهما الا في رواية عن ابويوسف ولو قال احد عشر طلقت ثلاثا ولو قال  
وعشرة طلقت واحدة **رجل لامرأة المدخلة ان طلق نكاحا لا نكاحا فاحد وقاله وكبر ان نوي ثبات الطلاق طلقت ثلاثا**  
**رجل قال لامرأة ان تكوني امراة فانت طالق ثلاثا قالوا ان لم يطلقها تطبيقه بانه عند فراغه من البين طلقت ثلاثا** **رجل قال لامرأة**  
**انت طالق مع كل شربة لم تطلق حتى يشرب ولو قال انت طالق مع كل تطبيقه وكان ذلك بعد الدخول طلقت للحال ثلاثا** **رجل له بنت**  
**ذوات ازوج فقال ازوج واحدة منهم دخوتك اريد طلاق ما دام يقع الطلاق على امرأة** **رجل قال لامرأة تراكي او قال تراسه قال**  
**الصدرا شهيد طلقت ثلاثا** ولو قال توكي او قال توسي قال ابو القاسم لا يقع الطلاق قاله ويستثنى ان يكون الجواب على التفصيل  
ان كان ذلك في مذكرة الطلاق او في جالة الغضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا بالنية كما لو قال بالعدنية انت واحدة  
ولو قال ان زنت كراست بسبه قال ابو نصر الدبوسي لا يقع وقال ابو بكر العياشي ان نوي الطلاق يكون طلاقا ولو قال لامرأة  
انت ثلاث قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل اذا نوي يقع **رجل قال لامرأة دسمت بازه اشمت بك طلق** فقال المرأة  
بازكوي تاكواها بنون فقال ازوج دست بازداشت بك طلاق فلما افتقرت له اجنبية زن را بازداشتي فقال له  
بازد اشمت بك طلاق قالوا وقاله المرة الثانية والثالثة دست بازداشتي يكون نشاء فطلق ثلاثا الا اذا قال عنيت بالثالث  
والثالثه الاخبار ولو قال دست بازداغتم كوني اخبارا قال لامرأة توبه طلاق بثلث نوي يقع الطلاق يكون طلاقا والى  
فلا من هذا الكلام يحتمل انه او بذلك توبه طلاق يمكن من فلا بد من النية وكذا لو قال انت ثلاثا تطليقا يحتمل ذلك ايضا  
الا ان غلب استعماله في ايقاع الطلاق حتى لو ظهر ما يدل على انه او به الملك لا يقع **رجل قال لامرأة انت طالق كذا كذا اطلقت ثلاثا**  
لان كذا يستعمل في العدد وقل عدد بوليس بينهما حرف العطف احد عشر فتطلق ثلاثا **رجل قال لامرأة انا استكلفت منك**  
فقال المرأة كالبزاز في انهم فان كنت تستكف عنها فارمها فقال ازوج نف نف وروي البراء وقال حبيب بن نوي به  
الطلاق لا تطلق لانه لو قال ونوي الطلاق لا تطلق فكذا اذا نوي ونوي به الطلاق **رجل قال لامرأة تزوجت امرأة اخرى**  
فقال نعم فقال لم طلقت الا في الفارسية ابري قوم يكن تزوج امرأة اخرى ولا كان طلق الا في ولم يرد بالطلاق  
امرأة **امرأة قال لزوجها طلق ثلاثا فقال ازوج ايتك هذا طلاق لا تطلق امرأة لانه كلام يحتمل جزا لامرأة اخرى**  
من الدار غير اذ في فاق حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذن لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها فلعنه حلف بطلاق غيرها  
فكان القول بغيره **رجل ارج نسوة فقال لواحدة انت نكحت المرأة الاولى ثم انت طالق للمرأة الثانية ثم انت طالق للمرأة الثالثة ثم انت طالق**  
للمرأة الرابعة فقال **رجل قال طالق فيقول من عنيت فقال لامرأة طلقت امرأة** **رجل قال لامرأة طالق او قال**  
طلقت امرأة ثلاثا او قال لم عن امرأة بصدق ولو قال مرة طالق واسم امرأة مرة وقال لم عن امرأة طلقت امرأة ولا يصح  
فقد وكذا لو قال بنت فلان طالق ذكر اسم الامم بذكر اسم المرأة وامرأة بنت فلان وقال لم عن امرأة لا يصح قضاء وطلق  
امرأة كذا ذكر اسم امرأة وقال مرة طالق واسم امرأة مرة لا يصح قضاء في مرف الطلاق عنها وكذا لو لم ينسبها الى ابها وانما نسب  
الى امها او الى ولدها تطلق امرأة وكذا لو اخرت لغير امرأة وقالت لا يملك ان يخرج الى السفر حتى تطلق حتى يقال خذت تراسه طلاق  
وقال لم انما طلق امرأة قضاء **رجل قال لامرأة في الغضب اترقي مني سه طالق** وحذف الياء لا تطلق امرأة لانه ما اضاف  
الطلاق اليها **رجل بين بديهة امرأة ستلفه فقيل له هذه المتلفه امرأتك ثم قيل حلف ثلاثا تطليقات ان لم تكن امرأة سوى**  
هذه فحلف ثلاثا تطليقات ان لم تكن امرأة سوى هذه وكانت المرأة المتلفه اجنبية اختلعا في وقتها وتنفق على ان تطلق

امرأة

انك ما تتركها

امرأة قضاء وكذا اذا تزوج امرأة ببلخ فذهب المرأة بغير علم الى ترمذ حلف ان كان له امرأة بترمذ في طالق تطلق  
امرأة **رجل اكل خبز او شرب خمر او قال ان خذ مني وبنيت خذ مني زمان ما بسبه ثم قال رجل بعد ما سكنت بسبه طلاق**  
فقال الرجل بسبه طلاق لا تطلق امرأة لانه لما فرغ من الكلام الاول وسكت ساعة كان هذا ابتداء كلام ليس فيها اضافة فلا يقع  
رجل قال ليدون امرأتك طالق ان لم تقص حتى اليوم فقال المديون نعم لم يرد به الجواب فقال له رب الدين قل نعم فقال نعم  
يريد جوابه كانت البين لازمة له لانه اذا لم يحمل بينهما شي لم يخلو ولم يأخذ في كلام اخر كان الكل كلاما واحدا والغيره نداء  
بسبه طلاق كانه انكار سكره فقال بنار طلاق يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعلى ذلك الامر لا يقع الطلاق **رجل قال لم**  
خير هل امرأتك الا طالق فقال لا طلقت امرأة ولو قال نعم لا تطلق لان في المسئلة الاولى يصير قابلا ليست امرأتك الا طلقا وتوما  
ذلك طلقت امرأة وانما في المسئلة الثانية كما صار قائله امرأتك طالق **رجل حكى بين رجلان دخلت الدار فامرأ في طالق فقام**  
انتم الحاكمان الى ذكر الطلاق فخطبها له امرأة قالوا ان نوي عند ذكر الطلاق تزل الحكاية واستبنا في الطلاق وكان كلامه يصح ايضا  
للطلاق يقع الطلاق على امرأة وان لم ينو الاستبنا لا يقع ويكون لانه يحتمل الحكاية **رجل قال لامرأة انت طالق فقلت ثم قال ثلاثا**  
ان كاسكوة لا تقطاع النفس تطلق ثلاثا وان لم يكن لا تقطاع النفس يقع واحدة لان السكوت لا تقطاع النفس لا يفصل  
رجل قال لامرأة انت طالق وسكت فيقول كم فقال ثلاثا قالوا لو كسرت تطلق ثلاثا قالوا يحتمل ان هذا قول ابو يوسف خاصة فان  
عنده اذا قال الرجل لامرأة انت طالق ونوي ثلاثا صحت نيته ويحتمل ان هذا قول ابو حنيفة فان عنده اذا طلق الرجل امرأة ثم قال  
جعلتها ثلثا يصير ثلاثا **رجل قال لامرأة انت طالق واحدة** فقالت له هذا فقال هذا نوي لا يقع فهو على ما نوي **رجل قال لامرأة**  
**انت طالق بالايقاع عليك او بالايحوز عليك طلقت واحدة وكذا لو قال انت طالق ثلاثا لا يقع عليك ولا يجزئ طلقت ثلاثا**  
**رجل قال لامرأة انت طالق في مكة وها في مكة طلقت للحال وكذا لو قال انت طالق في مكة وكذا لو قال انت طالق في مكة وفي مكة**  
انت طالق في البيل وانها طلقت واحدة ولو قال انت طالق في البيل وفي البيل يقع ثلثان ولو قال لامرأة في البيل انت طالق في البيل  
ونهارك طلقت للحال ولو قال طالق في البيل انت طالق في مكة ولبيل طلقت عندا ولو قال انت طالق عندا اليوم طلقت عندا وبطل  
ذكر اليوم ولو قال انت طالق اليوم عندا طلقت للحال والاصل فيه انه اذا ذكر وقتين وليس بينهما حرف العطف يقع الطلاق في الوقت  
المذكور ولا يبطل ذكر الثاني ولو قال انت طالق اليوم اذا جاء عندا يقع للحال واحدة واذا جاء عندا وفي الوقت يقع اخرى **رجل**  
قال في شعبان انت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من اخر يوم شعبان ولو قال انت طالق في رمضان حين تغرب  
الشمس من الغد ولو قال انت طالق في الصيف وفي الشتاء او في الربيع او في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور ويكفي  
في معرفة هذه الاوقات قال بعضهم الصيف لا يحتاج فيه الى الحشود والوقود والشتاء ما يحتاج فيه الى الحشود والوقود والربيع  
ما يحتاج فيه الى الحشود والوقود الا ان الربيع يكون في اخر الشتاء والخريف يكون في اخر الصيف وقال بعضهم الصيف يكون فيه  
على الاشجار او داق وثمار الربيع يكون عليها الاوراق ووزن الثمار وكذا الخريف **رجل استتر ويكس حذو لا يقع عليها الطلاق**  
مسلما كانا ومنجزا ما دامت مملوكة وكذا لو كان الى منها شتر اشتراها شتر انتهت مدة الامية لا يقع عليها الطلاق ولا يعتقها  
بعدما اشتريا ونوع طلاقها عليها معلقا كان او منجزا ولو علق العبد طلاق امرأة الحرة بشرط وقالها انت طالق للمنة ثم ملكت  
المرأة زوجها فطلقها او وجب شرط الطلاق المعلق او جاء وقت السنة يقع عليها الطلاق ما دامت في العدة **رجل قال لامرأة انا انك**  
طالق ونوي به الطلاق لا يقع ولو قال انا انك باين او انا علك حرام ونوي به الطلاق يقع المرأه الحق بدار الحرب فطلق  
امرأة لا يقع وان عاد مسلما وهي في العدة يقع والمرأة اذا حلفت بدار الحرب بطلاقها زوجها شتر عادت الى دار الاسلام مسلمة  
قبل الحيض فعند ابو حنيفة لا يقع طلاقه وعند صاحبيه يقع

**فصل في كليات والمدلولات**



الكتاب في محتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكوراً في مسائلها في حالة مطلقة وهي حالة الرضا  
وحالة مذكورة الطلاق وهي ان تسأل الوكيل عن حالها في حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ  
من الكتاب الا بالبينه ولو قال لم اعرف الطلاق كان القول قوله وفي حال مذكورة الطلاق يقع الطلاق بغاية الفاظ ولو قال  
لم اوافق لا يصدق قضاء وهو قوله انت خلية بريبة بنته بابين حرام اعدي امر بك اخبرني وفي حالة الغضب ثلاثة  
من هذه الثانية واذا قال لم اوافق لا يصدق قضاء وتلك الثلاثة اعدي امر بك اخبرني وفي الخامسة الباقية الثانية  
عندني حسم اذ قال لم اوافق لا يقع ويصدق قضاء لانها تصلح للشتم فتحمل على الشتم في الغضب المحصورة وقال ابو  
اذا قال لم اوافق لا يصدق كما لا يصدق في حال مذكورة الطلاق وعن ابو يوسف في الخلاه ان الحق بهذه الخمسة اربعة اخرى  
لا تملك في عليك كسبل عليك خلت سبلك الحق باهلك لو قال ذلك في مذكورة الطلاق او في الغضب وقال ابو الطلاق يصدق  
قضاء في قول ابى حسم وقال ابو يوسف لا يصدق وفيما سوى ذلك من الكتاب ما يخوف جليل على غاربك تقضي تحريم  
استبرأ في خرمي اذ هي اسى انطلق تزوجي لا تكاح في عليك وهبتك لاهلها وقبل الهمم ولم يقبل لا يقع  
الطلاق الابائية واذا قال لم اوافق لا يصدق في عليك وهبتك لاهلها ولا يملك ولا لا زواج  
ونوي الطلاق يقع ولو قال وهبتك لاهلها ولا يملك ولا يملك ولا لا زواج  
وعين محمد لو قال لم اوافق لا يكون طلاقاً ولو قال مذكورة الطلاق فارقك او بابتك او بركت منك ولا يملك  
في عليك او رحتك او وهبتك لنفسك او تركت طلاقك او خلت سبل طلاقك او سبلتلك وانت سايه وانت حرة وانت اعلم  
بشأنك فقالت اخرت نفسي يقع الطلاق وان قال لم اوافق لا يصدق قضاء ولو قال لا تكاح بيني وبينك وقال ابو  
وبينك تكاح او قال نكحتك فاكح يقع الطلاق اذ انوى ولو قال مرة لزوجها است في زوج فقال الزوج صدقت ونوي  
به الطلاق يقع في قول ابو حسم ولو قال لها توام اجيزي نكاحي وكرد ذلك لا يكون طلاقاً وكذا لو قال توام كسوة ولو قال  
لم يبق بيني وبينك على يقع الطلاق اذ انوى وكذا لو قال انما برى من نكاحك يقع الطلاق اذ انوى ولو قال لا حاجة فيك  
ونوي الطلاق لا يقع وكذا لو قال ما يكرهني وكذا لو قال ما يكرهني ولو قال ما يكرهني ونوي الطلاق لا يقع ولو قال ما يكرهني  
فبيع هذا التوب اذ هي فعني او فوفظي ونوي الطلاق بقول اذ هي ونوي الطلاق لا يقع الطلاق ولو قال لا زواج بيني وبينك  
ونوي الطلاق لا يقع الا ان يقول ارجع طروق عليك فتوقعت في امر لي نكحت يقع الطلاق اذ انوى ولو قال ارجع طروق  
كدام لا يقع الطلاق لم يبق ولو قال توبه بار برون وقال لم اوافق لا يكون الطلاق اذ انوى ولو قال لزوجها طلق فقال المهر  
فقالت ان لم تطلقني اذهب تزوج وقال الزوج خواتمي كن خواتمي وسكن لا يقع الطلاق لان هذا الطلاق المبالاة  
فلما تزوج ان نكاح امرأه كان فاسداً فقال تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأته فظهر ان نكاحها كان صحيحاً لا تطلق امرأته  
ولو قال لامرأته انما برى من طلاقك لا يكون طلاقاً ولو قال برى منك من طلاقك يقع الطلاق نوي او لم يبق ولو قال انما برى من ثلاث  
تطلق قال قال بعضهم يقع الطلاق اذ انوى وقال بعضهم لا يكون طلاقاً وان نوي وهو ظاهر قال له امرأته ان نكحت بريد عيب  
بازده فقال بازدهم قالوا لا يقع الطلاق ولو قال للمراة لزوجها اكران خبري من بازده فقال توبه بازدهم يقع الطلاق اذ  
نوي كان قال الحق باهلك ولو قال لها انك اسراج فهو كالو قال انت حيلة قالت المرأة لزوجها طلقني فقال الزوج ان شئت  
انفرك لا يقع شي ولو قال بيزارم از زمان واز خراسته ان نوي طلاقاً لا يكون طلاقاً ولا لا ولا يقع بالكتاباً بابين عندنا لا  
الواقع بثلاثة اعدي واستبرأ من حركات واحدة فلما يقع بها واحد رجعة وان نوي ثلاث بالكتاباً بصحة نية الا في  
اعدي استبرأ من حركات واحدة اختار فقال اخرت نفسي فانه لا يقع في هذه الاربعة ولا يقع نية الشنن في الكتاباً

ولو وقع الطلاق بالكتابة فقال دست باز داشتت ونوي الطلاق قال بعضهم هي تفسير قولك سبكت سبلك لا يقع الطلاق  
ما لم يبق واذا نوي يقع واحدة رجعة وقال بعضهم هي تفسير قولك طلقك يقع الطلاق بلانية ويكون رجعة وقال الفقيه ابو الليث  
والشيخ الامام ابو بكره يقع واحدة باينة ولا يصدق انه لم يوافق الطلاق وعدي القبول ولو قال اي كساوه كودمت يقع واحدة رجعة  
في قولهم ولا يحتاج الى اينة لانه تفسير قولك طلقك ولو قال ليك طلاق دست باز داشتت يكون رجعا ولا يصدق انه لم يوافق  
الطلاق ولو قال ليك بازدهم اشتهم از نو نوي الطلاق قال الفقيه ابو جعفر يقع واحدة باينة وقال غير واحد رجعة والاول  
اصح وفي قول الشافعي لو قال لها نرا بيه كودم او رها كودم او دست باز داشتت او ترا هشتم لا يقع الطلاق ما لم يبق  
وكذا لو قال دست باز داشتت او رها كودم ولو نوي الطلاق في قول رها كودم او بيله كودمت يقع واحدة باينة وفي قول  
دست باز داشتت يقع واحدة رجعة وان نوي الطلاق بهذه الالفاظ فخوان يقول دست باز داشتت يصدق يقع واحدة  
رجعة ويكون العمل بالطلاق كما لو قال امر بك في تطبيقه او اختار في نفسك بتطبيقه فاخارت نفسها يقع واحدة رجعة  
ولو قال رحت وبهشتم از نو لا يقع الطلاق في قول ابى حسم وان كان ذلك في ذكر طلاق او خصوصية واذا نوي الطلاق يقع  
واحدة رجعة وعن ابى يوسف ان حين خالط العجم وجد هذا امر عجمي في العجم فقال يقع الطلاق وان لم يبق في حال كان ولا يدين  
فضله انه عجمي به التوك الخروج وان نوي باينا او تلاحا فهو على ما نوي له لا يثبت ذلك في لغتهم رجعا لا يملك الا مته  
انت باين ونوي الشنن صحت نيته ولو قال ذلك لخره طلقها واحدة ونوي شنن يقع واحدة رجعة او لمرأته اعدي  
اعدي اعدي وقال الزيت بالكل تطبيقه واحدة دين فيما بينه وبين امرأته وفي القضاء تطلق ثلاثاً ولو قال عني بالاولى  
الطلاق ولم اعن بالباقيتين شيئا طلق ثلاثاً ولو قال لم اعن بالاولى شيئا ونوي بالثانية والثالثة الطلاق فيها تطبيقاً  
رجعتان ولو قال لم اعن بالاولى والثانية ونوي بالثالثة الطلاق فهي بتطبيق رجعة ولو قال لم اعن بالاولى والثالثة شيئا  
ونوي بالثالثة الطلاق طلق شنن ولو قال عني بالاولى الطلاق وبالباقيتين العدة صحت نيته ولو قال عني بالاولى والثالثة  
الطلاق وبالثالثة العدة صحت نيته ايضا ولو قال اعدي وكرد ذلك مراراً وقال عني بالحيض صدق ايضا ولو قال ان طلق  
فاعدي وقال عني بالعدة صحت نيته ايضا ولو قال اعدي وكرد ذلك مراراً وقال عني بالحيض صدق ايضا ولو قال ان طلق  
بغير حرم العطف وعمر ابى يوسف لو قال انت طالق فاعقد ولم ينو شيئا في واحدة ولو قال واعدي او قال بغير حرم العطف يقع  
اخرى رجعا لمرأته في وسط النهار ان طلق في اول هذا اليوم او اخره فهي واحدة ولو قال اخر هذا اليوم واوله طلق شنن  
لان الطلاق الواقع في اول اليوم يكون واحداً في اخره فلا يقع الا واحد اما اذا بدا باخر اليوم فالطلاق في اخر اليوم لا يكون  
واحداً في اوله فيقع طلاقان وكذا لو قال انت طالق غدا واليوم يقع طلاقان ولو قال اليوم وغدا لا يقع الا طلاق واحد  
ولو قال انت طالق اليوم وامس يقع طلاقاً ولو قال انس اليوم يقع واحدة ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلق شنن في قول  
ابو حنيفة وابى يوسف رجعا لمرأته انت طالق كالفان نوي ثلاثاً ثلاث وان ينو شيئا في واحدة في قول ابى حسم وابى يوسف  
وقال محمد في القضاة ثلثة ولو قال انت طالق واحدة كالف ونوي ثلاثاً اوله ينو في واحدة باينة في قولهم ولو قال انت طالق كعد  
الالف او كعد الف في ثلاث في القضاة ولو قال انت طالق كلف في ثلاث ولو قال حتى كلف في ثلاث او حتى وقع عدل كلف في  
فهي واحدة ولو قال انت طالق البيت ولم ينو شيئا في واحدة باينة ولو قال انت طالق مثل الجبل او مثل خربة خزل فهي واحدة  
باينة في قول ابى حسم وفي قول ابو يوسف واحدة رجعة ولو قال مثل عظم الجبال وعظم الجبل وشبهه يصحير او كبير فهي  
واحدة باينة وان نوي ثلاثاً فلا بد من ولو قال انت طالق هكذا او انا اجمع واحدة فهي واحدة وان اشار باصبعين فهي شنن  
وان اشار بثلاث فهي ثلاث والمعتبر في الاصابع المشورة دون المضمومة فان قال عني كلف المضمومة لا يصدق قضاء



















بغيره رجل دفع الى رجل مصحفا يصلي فقال الآخر كرسود وزيان من رآيد فكذلك الحال فيه قالوا اخت  
في عييه ولو وهبها لغيره لا بشرط العوض ثم عوضه الموهوب لا يحنث ولو باعه حنث قال ربه وينبغي ان لا يحنث اذا  
قرا فيه شيئا لانه لا يبرأ باليمين ذلك رجل قال لحرته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرامه في الدار ليس  
باربع ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم حنث في عييه وقال بعضهم ان كان الكرم صغيرا بعد من الدار ونفهم بذكر الدار لا يحنث  
في عييه والى يكون حاتا رجل قال لامرأة ان دخلت دارا في فانت طالق فكن اخرج الحالف دارا اخرى ودخلت الدار  
الحديثة قال بعضهم ان كان عييه لفظا لحقه من تلك الدار الاولى لا يحنث في عييه وان كانت عييه لاجل الاخ حنث في عييه  
وان لم يكن له نية يحنث في قول في حنثه ومحمد وان دخلت المرأة الدار التي كانت لاجل عييه ان كانت الدار في ذلك الاخ  
الا انه لا يمكن فيها حنث في عييه وان خرجت تلك الدار عن ذلك الاخ بعد البيوع ببيع او بغير ذلك لا يحنث وان  
مات الاخ وصارت داره ميراثا لورثته فان دخلت بعد ما صار لاحد الورثة بالقسم لا يحنث وان دخلت قبل القسمة  
اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون حاتا وان مات صاحب الدار وعيلين مستغرق فدخلها حنث في عييه رجل قال لامرأة  
ان ذهبت الى قرية كذا فانت طالق فذهبت الى قرية اخرى لا اثم مرت في ضياع تلك القرية قالوا ان لم تدخر في عييه لا يحنث في عييه  
رجل قال لامرأة ان لم اشبعك من الجماع فانت طالق حتى عن القعدة او حتى ان جامعها حتى نزلت فقد اشبعها رجل  
قال لامرأة ان حلت لك منذ ان اراق فانت طالق فقالت اخذني رجل فباعني كرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر على النكاح  
وان قدرت حنث اذا صدقها الزوج في ذلك رجل قال لامرأة ان لم اقل عنك مع اخيك بكل بيع في الدنيا فانت طالق قالوا ان قال  
مع اخيها عنها باهر من خلق الياوم والنقص والحادين والقائمين يصير بارا في عييه وياثر بذلك وعييه هذه يقع على  
الكثير من ذلك واقوله ثلثة انواع من القبح قال الفقيه ابو الليث يني الحالف ان يقول بعد ما قال من القايح انا فقلت  
ذلك لاجل اليمين وهي بريئة عن ذلك فيكون هذا الكلام توبة منه عما قال فيها ويكون بارا رجل قال ان اغسلت من المحرم  
فامرته طالق فعاني اجنبية فامسح غسلا او ابرجى ان لا يكون حاتا ويكون عييه على الجماع رجل قال ان ادخلت فلانا  
بتي فامرته طالق لا يحنث في عييه مالم يدخل فلان بامر الحالف ولو قال ان ادخل فلان بيتي فدخل فلان باذن الحالف وبغير اذنه  
بعينه او بغير علمه كان الحالف حاتا في عييه ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فدخل فلان بعلم الحالف لم يحنث في عييه  
والاخره رجل قال ان كلمت فلانة فانت طالق فذعت امرأة الحالف الى عرس فجاءت المرأة التي حلف عليها الزوج متعقبة  
وقالت لامرأة الحالف بن الشاة فقالت امرأة الحالف شاة ولم ترد على ذلك فرفضت المتعقبة نقابها قالوا ان قصدت جوابا  
فقد كتمتها وحنث الحالف رجل قال لامرأة ان اكلت من لبن بقرتك فانت طالق فباعتم المرأة بقرتها من زوجها فحلتها  
فاكل الحالف لبنها لا يحنث في عييه قال ربه وهذا اذا كانت اليمين للملك المرأة رجل قال لانس ان يقول شيئا يقول هذا من اسكر  
فقال اراق طالق ان قلت هذا من اسكر ولسن اسكر ان قالوا ان كان كلامه مختلطا وبعد اسكرا عند الناس يحنث في عييه سكران  
دعا امرته الى الفراش فابت فقال لها ان استلقي اري وساعدني والافان طالق فسادت بعد ما دعاها في المستقبل بعد اليمين  
لا يحنث وان دعاها في المستقبل ولم تساعده حنث قال ربه وينبغي ان يحنث اذا لم تساعده وان لم يجد الدعاء لان الناس  
يريدون بهذا الامتنان لاسباب سكران اهل امرته درهما فقال المرأة انك اذا اصحوت تأخذ مني فقال ان اخذت فانت طالق  
فاخذ وهو سكران لا يحنث في عييه لان شرط الحنث الاخذ بعد التامة جماعة من كنهه اجتمعوا بغير من لغيره على جهة العرف  
فغضب زوج واحدة وقال ان غزيت لاحدا وغزيت لانا فانت طالق فبعث امرأة الى بيت هذه المرأة فغزيت لغيره  
لما غزيت ام هذه المرأة قالوا ان كانت المرأة تغزل نفسها فتغزلت غيرها لا يقع الطلاق عليها بغير غير سكران قال لامرأة

مع اخيك

وهبت داري هذه لك ثم قال ان لم اقل هذا من قلبي فانت طالق ثلثا ثم افاق ولا يذكر شيئا من ذلك قالوا لا يحنث لان  
انظروا ان ما يقول في تلك الحالة يقول من قلبه سكران قالت له امرأة من مدعين نه فقال ان من سكران من سكران  
فقال مكرما دخوش قالوا ان كان سكران لا يقطع النفس صح الاستاء ويخرج وضع الدرس على الارض بمراده من ان يكون شرط  
للحنث وان كان سكران لا يقطع النفس لا يقطع الاستاء فان قالوا سكران لست اذكر من ذلك شيئا كانت عييه يمين  
لان يريده الغرض ظاهر رجل قال لامرأة ان دخلت الشام فان لم افارقك فانت طالق فافارقك ولم افارقك يكون على الفور  
حنث جبريد رجل دفع الى امرته درهما فقال لها ما فعلت بالدرهم فقال اشترت به اللحم فقال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم  
فانت طالق وقد ضاع الدرهم من يد القاب قالوا مالم يعلم انه اذيب ذلك الدرهم او سقط في البحر لا يحنث رجل قال لامرأة ان غسلت  
ثيابي فانت طالق فغسلت ثيابه او ذيله اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث وابن سلمة لا يحنث في عييه رجل ابان امرته فقبل له ذلك  
ترجمها بعد سر فقال الزوج ان راجعتها فانت طالق ثلثا فترجمها في العدة او بعد انقضاء العدة حنث في عييه وان كان الطلاق  
رجعا فترجمها لا يحنث في عييه رجل قال لامرأة ان اغسلت من جباية ما دمت اراق فانت طالق وذكر هذا القول مرتين  
او ثلثا وكانت المرأة حاملة فلم يجامعها حتى وضعت حملها ان وضعت حملها بعد ما مضت اربعة اشهر من وقت اليمين بابت واحدة  
بحكم اليمين وتنقض عهدها بوضع الحمل فان طعنها بعد ذلك كان وطنا بالاجنبية وتوبة ولا يستغفار ولها عليه مائة دينار  
ان لم يعلم الزوج ان كلامه كان ايمنا وانما حرمته عليه وبطل اليمين فان تزوجها بعد ذلك كانت امرته بتطبيقه ولا يحنث وطنا  
بعد ذلك امرأة قد فارق رجل بالزنا فقال له زوجها ان لم تنبت زناها اليوم فانت طالق ثلثا فهو كالمو قال ان لم تنبت زناها اليوم  
نطق ثلثا وانبات ذلك يكون باقرا للمرة او باربع من الشهود رجل قال لامرأة ان اغسلت من جباية ما دمت اراق فانت طالق  
مطلقة ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف طلاق يقع الطلاق وان لم يكن حلف بطلاقها وقال ذلك على وجه التحريف لم يقع  
ويكون القول قول الزوج افي قلت ذلك على وجه التحريف رجل قال لامرأة ان بت الليلة في حجرى فانت طالق ثلثا فانت في ذلك  
تلك الليلة الا ان الزوج لم يكن اخذها في حجره لا يحنث في عييه ولو قال بالفاكية ان سكران من اندراي قالوا ينبغي ان يكون  
حاتا لان هذا الكلام لا يتناول الحقيقة المحرمة رجل قال لامرأة ان لم ايت معك الليلة مع تمصيل هذا فانت طالق ثلثا  
فكانت المرأة ابنت معك مع قبضي هذا فحاربتى فحرقه فلبس الرجل قميصها وابتا لا يحنث لان شرط الحنث في جانب المرأة ان  
تبيت معه وهي لابسة قميصها وشرط البتر في جانب الرجل ان يبيت معها وهو لابس قميصها ووجد رجل قال لامرأة ان لم اطاقك  
مع هذه المقنعة فانت طالق ثلثا ثم قال ان وطئت مع هذه المقنعة فانت طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان يطاها بغير المقنعة  
فلا يحنث مادام المقنعة تامة وهما خبان وان مات احدهما او هلكا المقنعة حنث في عييه حلف لا يجامع امرته فيما دون  
الفرج فلا يحنث وممن ذكره احدى نكحها او ادخل ذكره باطن احدى ركبتيه وانزل لا يحنث في عييه ويكون عييه على البضع  
رجل حلف ان لا يخل نكته بجماع او حرام فجاء في القرية فجامع امراته من غير نكته بان لم يجعل سراويله نكته او لم يكن له سراويل  
او امر غيره حتى حل نكته فان نوى حقيقة حل النكته لا يحنث ويكون مصدقا في ذلك قضاء وديانة لانه نوى الحقيقة وان  
نوى بذلك الجماع حنث في عييه حلف ان لا يفتح سراويله على امرته او اربعة الجماع يكون مولى وان لم يوبه الجماع لا يكون مولى وان  
فتح سراويله لاجل البول لم يحنث لان فتح السراويل عليها ان يفتح لجماعها وان فتح السراويل لجماعها ولم يجمع قالوا ينبغي  
ان يكون حاتا لوجود شرط الحنث وهو فتح السراويل لجماعها رجل حلف ان لا يغسل عذارته هذه عن جباية فجامع هذه ثم قال  
اخرا وعلى العكس حنث في عييه لان عييه وقع على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال كذلك لانه اغتسل عنها وعن غيرها فحنث  
كالو حلف ان لا يتوضا من عاوى فتوضا من عاوى وعن غيرها يحنث في عييه وكذلك لو حلف المرأة بهذه اليمين ثم اصابها زوجها وحلت











قبل دعواه بطل نفقته القابض المدعى عليه وبين المرأة وطلاق المرأة المدعى ان كان المدعى نزع عنه لم يكن له على المدعى عليه  
الا الف درهم وان اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بالف درهم قالوا لم يفرق القابض بين المدعى وبين امرأة قال ولا فاضه  
وهذا شكل لان اثبات البينة كالاثبات عيانا ولو عيانا اقرار المدعى عليه بنفسه بالف درهم للمدعى فرق القابض وبين  
امرأة امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وهو بكر ولا تقدر المرأة على نفسها منه وسعها ان تقتله لانها عجزت عن دفع  
الشتر عن نفسها فباح لها ان تقتله لكن ينبغي ان تقتله بالذواء لا بالالة ولو قتلت بالة جازحة تقتل قصاصا رجلا  
لامرأة ان فعلت كذا ففساخ طلاق ففعلت وقع الطلاق عليها وعلى غيرها لان المعلق بالشروط كالمسلح عند وجود الشرط  
فصار كانه بعد الشرط ساقط طلاق لا رجلا فالامرأة ان لم يكن فرجها حسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن  
فرجها حسن من فرجك فمأخرى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل كانا قاعدتين عند المقاتلة برئت المرأة وحسن الرجل  
وان كانا قاعدتين بر الرجل وحسن المرأة لان فرجها حالة القيام احسن من فرج الرجل وحالة القعود الامر على العكس وان  
كان الرجل قاعدا والمرأة قاعدة قال الفقيه ابو جعفر لا علم هذا وينبغي ان يحث كل واحد منهما لان شرط البر في كل واحد  
فرج احدهما احسن فعند التعارض لا يكون احدهما احسن فيحسب كل واحد منهما سكران قال المرأة ان لم يكن فلان اوسع دبرا  
منك فانت طالق قال ابو بكر الاسكاف هذا شيء غير معلوم ولا مقدر فلا يحسب رجلا قال كل واحد منهما صاحبان لم يراى  
اشقل من راسك فامرأة طالق قال طريق معرفة ذلك انما اذا ما دعيا فاما ما كان اسرع جوابا فاس الاخر يكون انقلبه  
حلفا فلا تناقل وهو عند الناس غير ثقل وعند العالم ثقل لا يحسب في بينة الا ان يوقع عند الناس لان عينية يقع على  
ما عذر رجل هذه رجس من السلطان فقال المهدي ان كنت خاف من السلطان فامرأة طالق قالوا ان لم يكن به ساعة حلف  
خوف من السلطان ولا كان رجسه الخوف من جناية يخاف نفسه بسببها من السلطان رجس لان طلاق امرأة رجل تشاجر مع  
اخذواخته فقال لها بالفارسية اكر من شمارا يكون خرا ندر كنتم فامرأة طالق فكذلك قال بعضهم لا يحسب ماداموا  
في الاحياء وقال بعضهم يحسب الحال لانه عاجز عن ذلك ظاهر الا ان يوقع في ذلك القهر والمضيق عليها فلا يحسب ماداموا  
في الاحياء فان مات الخائف او احد الاخرين قبل ان يقع ذلك حث وعبد الامانة امرأة قالت لزوجها يا سفلت اوائت  
يا قريظان او كشتان او بافك او يا ثانيا من الشتم فقال الزوج ان كنت كاذبة فانت طالق ثلاثا اختلفوا في ذلك قال الفقيه  
ابو جعفر وابو بكر الاسكاف يطلاق المرأة كما قال كان الزوج كما قالت ولم يكن وعبد القوي لان كلام محمول على المجازاة ظاهرا  
جزاء لا يذمها زوجها فان قال الزوج نوبت بالعقل قال ابو بكر الاسكاف ودين فيما بينه وبين الله تعالى لا يدين في القضاء لانه  
محمول على المجازاة ظاهرا وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في حالة الغضب فهو على المجازاة ولا يصح في  
نية التعليق فصام وان لم يكن في حالة الغضب يوجب في ذلك فان قال نوبت بالعقل ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا  
فلا واختلفوا في معنى هذه اللفاظ انا السفلة عن لوجهه لا يكون سفلته انا السفلة هو الكافور واخذوا المشايخ وعن  
ابو يوسف هو الذي لا ياتي بما يقال من وجوه الذم والشم وعن محمد السفلة هو الذي يلج بالحمام ويقامر وقال جعفر بن ابوباسفل  
هو الذي اذا دعي الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيق وقيل هو الحالك والنجاس والديابغ وقيل هو الذي يتجلفف الى الغفلة  
واما القريظان قال ابو بكر الاسكاف القريظان هو الذي اذا راى جنيته مع امرأة واحد او حارمه يده ولا يفرض وقال ابو القاسم  
القصار هو السبيل للجمع بين جنيته وجنيته لانه مذموم وقيل من سبعت امرأة مع غلامه البالغ او مضارعا الى الضيعة او  
ياذن لها في دخول امرأته عند غيبته انا فذلك فهو القريظان سواء انا كشتان على امرأته جاءت الى اوصية المروءة  
وقالت ان زوجي يرمي بالطحن فقلت له بواي كشتان الى متى اطعم فقال ان كنت كشتانا فانت طالق قال ابو عبيد ان كان

ولا مقدر

زوجك اذا سمع رجلا يذمك بدينه بسوء ولا ياتي بهو كشتان وان لم يرض بذلك ورمي على ذلك فهو ليس بكشتان والامام  
قال يفسد المرأة المحلوف هو الذي لا ياتي بما يقال من وجوه الذم والشم وسبب امرأة قالت لزوجها انك قريظان فقال الزوج ان  
عدت افرطان فانت طالق ثلاثا ونوبت بالعقل عن ابى حنيفة انه قال بعد اسبانه ان كان ثمان وعشرين خلقت لانه كوسج وان كانت  
اثنان ثلثين او اكثر فليس بكوسج وفي رواية الكوسج من كان شعوره حية على الذنوب والحسين او كان على الذنوب والحسين الاثنا  
طائفا متفرقة غير متصلة بشعوره الذنوب فهو خفيف الخيبة وليس بكوسج امرأة قال لولدها بالفارسية اي بلدي زاده فقال الزوج  
ان كان هو بلدي زاده فانت طالق فان نوبت المجازاة طلقت وان نوبت التعليق ان علمت المرأة انه من الزنا تطلق لوجود شرط الطلاق  
ولا يسعها المقام معه وان علمت انه ليس من الفجور لا تطلق رجل قال امرأة ان شمتني ابي او ذكرتها بسوء فانت طالق ثلثا قال  
لامرأة كانت اتمك سلام عليك فقالت المرأة لابل امك قالوا ان كان ذلك في بلد يحدونها هذا ذكر بسوء كبلغ ونحوه طلقت امرأة  
لان في فهم هذا عبارة عن المكذبة اما في غيرها عبارة عن انشاء السلام فلا يكون هذا ذكر بسوء فلا تطلق رجل قال ان شمتت  
احدا فامرأة طالق فشممت ميتا تطلق امرأة انا قال لامرأة ان شمتتني فانت طالق وان لغتني فانت طالق فلفنته يقع واحدة  
ولو قال لامرأة ان شمتتني فلفنته طلقت امرأة رجل قال لوالده بالفارسية اكر تو مژا مژا مژا فامرأة طالق فخرج من المنزل  
فقال والدته مبه توباش ومه ذن توضع الحان ذلك طلقت امرأة قال لامرأة ان اغضبك فانت طالق ففرص صبيها  
فغضبت قالوا ان فرس ينفق ينفق ان يؤذي الولد على ذلك لا تطلق لان هذا ليس موضع الغضب فلا يقرب غضبا وان فرس يوضع  
لا ينبغي ان يؤذي الولد تطلق امرأة اذا قال لامرأة ان سرتك فانت طالق ففرصها فانت طالق لان طلاق امرأة لا يتحقق  
بكذبها قال الشيخ الامام المصنف وفيه اشكال وهو ان السرور والابو يوقف عليه فينبغي ان الطلاق يتحقق بغيرها وقيل قولها ذلك  
وان كنتا يتحقق بكذبها كالقول ان كنت تحبين ان يعذبك الله بنار جهنم فانت طالق فقال احب يقع الطلاق ولو اعطاها  
الف درهم فقالت لم يسرفي كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طابت الالفين فلا يبرها الا الف ولو قال ان ذيك فانت طالق  
فاشترى جارية وشراها ان كان كلامه بناء على مقدمة بغير معنى الا انما هو اسوى ما فعل لا تطلق لان البينة انصرفت الى تلك المقدمة  
وان لم تكن تطلق لان هذا معنى يحد اذي رجل اذ ان يشتري جارية قال لامرأة ان اشتريت جارية قد خلدك من ذلك  
غيره فانت طالق ثلاثا فاشترى جارية فدخلت عليها الغيرة قالوا ان دخلت الغيرة عقبت الشراء يقع الطلاق وان دخلت بعد الشراء  
بزمان لا تطلق لانه على الطلاق بدخول الغيرة عقبت الشراء ولا يفسد ولا يعلم ذلك بكلامها من الجماع والتكلم بالقبض ودخلت الغيرة  
ولم يتكلم بها لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاخر عنه فلا يعتبر كمن يحق لا يماضي فلا نفاذ بقلبه ويحفظ لسانه وجوارحه  
لا يحسب في بينة رجل قال لامرأة لست تحبيني فقالت له ان لم احبك فانت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية خود بودي اني  
لا احبك قبل الافتراق عن المجلس طلقت ثلاثا وان فارقت قبل ان تقول شيئا لا تطلق لان قوله خود بودي ينفرد الى كلامها من  
وصف الزوج بالطلاق المعلق فصار الزوج فانه لم يزل انت طالق ثلاثا ان لم تحبيني رجل وامرأة الى الفراش فقالت المرأة  
ما تضع لي وتكفيك فلا لامة اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق تكفيك فيه والصحيح انه لا تطلق ما لم يقل الزوج  
احبها رجل قال لامرأة ان لم تكوني على أهون من التراف فانت طالق ان كان يستهينها استهانة فاحشة بقول الناس انما هوون عيسى  
من التراف لا تطلق رجل قال لامرأة ان قد فكت فانت طالق ثم قالها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا يورق والمرأة وان  
في الحقيقة قد افلحها رجل قال لامرأة ان شمتك فانت طالق ثم قالها لبارك الله فيك لا تطلق لانه لو علق عتق عبد بشفه  
ثبوت له لبارك الله فيك لا يعتق عبده فكذا الطلاق رجل اخذ ضيافة لغوم فدخل رجل من قريته اخرى فقال ان اذبح على  
القادم بقرة من بقوري فامرأة طالق فذبح بقرة قبل ان يرجع القادم برفي بيمينه والاحث وان ذبح بقرة امرأة حث لان شرط

خود توي



البرذخ بقره من بقوره الا اذا كان بينه وبين امراته من الانسا طما لا يتبركل واحد منهما ماله من مال صاحبه ولو تناول  
احدهما من مال صاحبه لا يجزى المجادل بينهما ولو ذبح بقره من بقوره لكن ما اضاف له لصاحبها حتى يرجع القادم قالوا ان كانت  
القرية التي انتقل اليها القاد وقرية لا تحت في بينه وان كانت بعيدة بحيث يعد سفرها نحو عشرين فرسخا لان في مدة السفر تحترق  
الصيانة لاجله بعد الذبح فيمنع من البين الى ذلك امرأة قالت لزوجه انك تغيب ولا تحلف في نفقة فغضب الزوج فقالت  
المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فتغضب فقال الزوج ان لم يكن عظيمًا فانت طالق ثلاثا واداه الخلق دون  
المجازاة قالوا ان كان الرجل محترما او قد يكون مثل هذا شكايته هاته لا تطلق لان شكايته بالذهب لا تنفقه على البكر عظيم  
وان لم يكن محترما او قد تطلقت رجل قال ان بلغ ولدي الحان فلم احتسبه فامرأة طالق قال الفقهاء ابو الليث اذا اخرا الحان  
عن عشرين سنين ينبغي ان يحث لان عشرين سنين نهاية وقت الحان فان قضى اذ بلغ عشرين سنين يفر على ترك الصلوة فيؤمر بالحنان  
حتى يكون البغ في انظهير وغيره من الشايع قال لا يحث مالم يؤخر الحان على ثلثي عشر سنة وعليه الفتوى لان هذا اقل مدة يتصور  
فيها بلوغ العلام فان قضى اذ بلغ هذا البغ وقد احتلت يقبل قوله ويحكم ببلوغه وقيل لا لو قال احتلت لا تقبل قوله ولا يحكم  
ببلوغه رجل قال لعبد ان احتلت فانت حر فقال العلام احتلت وهو شك قبل قوله لان الاحتلام لا يقف عليه ويقبل  
قوله في ذلك كالمو قال لاسه وهي مشكل الحال اذا حضت فانت حرة او قال لمرأة اذا حضت فانت طالق فقالت حضت بقبول  
قولها وعن محمد لا يقبل قول العلام ويقبل قول الجارية والمرأة لان الاحتلام امر يقف عليه خبره ولهذا جازت الشهادة على الاحتلام  
بجلاء الحيض رجل قال لامرأة وهو حايض اذا حضت فانت طالق فهو حايض في المستقبل ولو قال اذا حضت غدا فانت طالق  
وهو يعلم انها حايض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغدا دام الى ان يطلع الفجر من الغد تطلقت لان الحيضة الثانية لا يتصور حدوثها  
في الغد فيعمل على الدوام اذا علم وكذا لو قال لمرأة المرفقة اذا مرضت فانت طالق فهو على مرض في المستقبل ولو قال ان مرضت غدا  
فموت على دوام ذلك المرض ظاهر ولو قال لصبيته اذا صححت فانت طالق يقع الطلاق كما سكت عن البين لان الصحة امر عتد  
وفي مثله للدوام حكم الابتدائيات كالمو قال لمرأة اذا قت ولقاعا اذا قدرت والبصيرة البصرة ومملوكه اذا ملكك  
فانت حرة فانه يحث كما سكت لان الدوام حكم الابتدائيات والحيض والمرء وان كانا متدينين ايضا لان الشرع ما علق بالجملة احكاما  
لا يتعلق فذلك بكل جز من جزائه فقد جعل الكل شيئا واحدا رجل قال لمرأة اكرمني ترا اكرمي زوجي بوشان فانت طالق فموت  
المرأة عزها الزوجا ليسبح لها باجر معلوم ودفع اليه الاجر فمنع الزوج فغلبت المرأة لا يحث لان الكراهية كسب المرأة  
لا كسب الزوج ولان الشرط هو الاكياس ولم يلبسها وما لبست هي باجرة فلا يحث وان كان القطن من الزوج فكذلك لا يحث  
ايضا الفتا الثاني اذا قال لمرأة انت طالق في صومك فموت الصور تطلقت حين يطلع الفجر ولو قال انت طالق في صلاتك  
لم تطلق مطلقا ولا تجوز لانه جعل الصور والصلوة شرطا نصا كما لو ذكر في الشرط ولو قال انت طالق لدخولك الدار او قال  
لحيضك تطلق لحيضك ولو قال انت طالق بدخولك الدار ويحفظك لا تطلق حتى يدخل الدار ويحضر وكذا لو قال في دخلك  
الدار او في حيضك لا تطلق حتى تدخل وتجبض امرأة ذهبت الى منزل والد لها في قرية اخرى فتبعها زوجها وسالها العود  
الى منزله فابت فغضب الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزل قبل ان يجر الصبح  
قالوا ان كان اكثر النسبة في تلك القرية يغا على الحث وان ذهب قبل ان يمضي اكثر النسبة برى وان يكون حائضا والصحيح ان لا يحث  
اذا ذهبت معه قبل مضي النسبة امرأة كانت مع زوجها في منزل والد لها فقال لها زوجها اذهبي معي فابت فقالت الزوج ان لم تذهب  
معي فانت طالق ثم اخرج الزوج وخرجت هي على اثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده لا يحث لانه لا يبعد ذلك خروجها  
معه رجل قال لامرأة ان لم تقوى الساعة وتجي الى دار والدك فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج ولبست ثيابا

ورجعت

ورجعت ثم رجعت وجلس حتى خرج الزوج فخرجت هي ايضا وانت دار والدك بعد اتمام الزوج لا يحث لان  
المرأة لما قامت نتهيا للخروج لا ينقطع الفرض فانها لو اخذها البول فالت لم لبست الثياب للخروج لا يحث الا في انه  
لو قال ان لم تجي الى فراشي الساعة فانت طالق وهذا في الشايع فطال الكلام بينهما لا ينقطع الفرض حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحث  
واذا خافت فموت الصلوة قال في خروج الزوج لان الصلوة على آخر خلافا كما في قول بعضهم لا يحث بجل اذا راد ان يجامع  
امرأتها فلم يتطاول معه فقال لها ان لم تدخلي معي البيت فانت طالق فلم تدخل في الفور ودخلت بعده قالوا ان دخلت بعد ذلك  
شهوته تطلقت رجل ورجل عا جارية الى فراشه فابت فقال ان لم تجي الليلة فانت حرة فجاءت من ساعتها فلم يجامعها لا يعقب  
وكذا لو قال لامرأة وكذا لو قال لعبد ان لم تأتني الليلة حتى امزج فانتا لم يفر به حث في قول ابو يوسف وقال محمد لا يحث  
وعليه الفتوى ولو قال لامرأة ان لم تأتني لاجامعك فانت طالق فجاءت فلم يجامعها لا يحث رجل قال لمرأة بالفا رسية  
اكرمي من مهمان نريد فامرأة طالق فذهبوا الى بيته ولم ياكلوا شيئا لا يحث في بيته رجل قال لامرأة عند خروجها ان رجعت  
الى منزلي فانت طالق لا تحث فخرجت ولم يخرج زمانا ثم رجعت فقال الزوج كت نوبت الفور قال بعضهم لا يبعد وخفا  
وقال بعضهم بصدق وهو الصحيح لان بيته ينفرد الى الخرجة التي قامت اليها من غير الزوج فاذا نوبت الفور وان يكون مصحفا  
رجل قال لامرأة ان صنعت هذا الشئ فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يحث في بيته وهو الصحيح ولو قال ان ارتقت هذا  
السلم او صنعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت رجلك عليها على السلم ثم تذكرت فرجعت تطلقت لان الحث يعلق بوضع القدم  
على السلم او قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامرأة طالق فوضع احد قدميه لا يحث في بيته لان وضع القدم في الدار صار  
كناية عن الدخول عرفا فلا يحث الا بالدخول ما في هذه المسئلة لما ذكرنا لارتقاء ووضع القدم على السلم فقد بالغ في بيته  
فتعلق الحث بوضع القدم وهذا كما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار وضعت رجلك في السكة فانت كذا فوضعت قدمها  
في السكة حث ولو ذكر الخروج ولم يذكر وضع القدم في السكة فوضعت احد قدميه في السكة لا يحث رجل قال ان كان الله يعذب  
المشركين فامرأة طالق قالوا لا تطلق امرأة لان المشركين من لا يعذب لا يحث رجل قال ان زرت فلانا حيا او قتيلا فامرأة طالق  
فتشيع جازة قالوا لا يكون حاشا لان التشيع لا ينبغي زيارة وعن ابو يوسف لا يحث رجل قال ان انفقت من مال امرأتي في طالع  
فاخرجت امرأة سرقها لاحت قد ابريس له بغير امره لا يحث في بيته رجل قال ان عرت في هذا البيت فامرأة طالق فخر ب  
حايضين هذا البيت وبين جاني ففرم وقصد به عمارة بيتا بجار لعمارة هذا البيت قالوا لا يحث في بيته وقصد به باطل رجل  
قال لامرأة ان لم اذهب كبر الليلة الى منزلي فامرأة طالق فذهب به بعض العربي فاخذهم النصوص وجسهم قالوا لا يحث في بيته  
وهذا الجواب يوافق قول في خيفة ومحمد اصل المسئلة اذا حلف لشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأة قبل مضي اليوم  
لا يحث هذا ما رجلا ان ركبت فامرأة طالق فهو على ركوب الدواب من الفرس والجمال والتمار ونحو ذلك لا على غير الانسا  
والحياط ولو قال ركب مراكبا فكل انسانة قال بعضهم لا يحث وهو الصحيح لان الدواب لا ينبغي ركوبها كما رجلا ان كذبت فامرأة  
طالق فسل عن امر فترك راسه بالكذب لا يحث في بيته ما يتكلم رجل قال ان ضربت فامرأة طالق فخرجت من رجب بغير اختيار  
لا يحث في بيته كالحلف لا يبدل وارسلان فادخل مكرها رجل قال لامرأة ان زينت فامرأة طالق فشهد عليها ان على اقراره  
بالزنا تطلقت امرأة ولا تجوز وان شهد عدلان على معاينة الزنا لا يحث في بيته وان شهد اربعة فعدل منهم اثنان لا تطلق ايضا  
رجل قال لامرأة ان فارقك فكل امرأة اضع راسي مع راسها على المرفقة فامرأة طالق ففارقها وتزوج امرأة ووضع راسه  
مع راسها على المرفقة لم تطلق لانه ما اضاف لطلاق الى ذلك ولا الى سبب الملك رجل قال لمرأة انك في بيتك  
فقال الرجل ان لم يغفر ياموميتك فامرأة طالق قالوا لا يحث في بيته مالم يغفر بلسانه لا فخر رجل قال لامرأة وفي يدك هاتج

لا يحث



فيه ماء فقال ان شربة فانت طالق وان وضعته فانت طالق وان صببته فانت طالق قالوا ترسل فيها فاباحت تنشف  
الماء قالوا فلو انك نظفت فانه لو اخذ منها غيرها او دفعت الخبزها لا يحث في يمينه رجل قال لامرأته  
ان اشترت جارية او تزوجت حليبا فانت طالق واحدة فقال لا ارضى بواحدة فقال لها فانت طالق شتيين وان فعلت  
شيئا من ذلك فقال لا ارضى بشتين فقال فانت طالق ثلاثا ان لم ترض بشتين ولم يقل هذه المرة ان فعلت شيئا  
من ذلك قال ابو نصر بن سلام الكلام الثالث بناء على ما تقدم ظاهره ان طلاق امرأته فانت طالق ثلاثا وانما  
ذلك لان ما سألته من ان الغائب طلق امرأته بعد بين زوجها قال ابو نصر بن سلام لا يقبل هذه البيعة وهو الصحيح  
لانها قامت على شرط حقه فيما يقرب الغائب وهذا بخلاف ما لو طلق امرأته بدخول فلان الدار فقامت امرأته في البيت  
ان فلانا دخل الدار فانت طالق واحدة لان هذه بيعة قامت على شرط حقه فيما لا يرضى على الغائب بل  
قال لامرأته اذهبي الى فلان واستوفي منه كذا او احمله الى الساعة فان لم تحمله فانت طالق فذهب ولم تقدر على  
الاستعداد او استوفت من فلان في اليوم الثاني وحمله اليه قالوا حث في يمينه لان قوله احمله الى الساعة تنصيص على الفور  
رجل قال لامرأته ان وطنتني فانت طالق فقلت لا امة الله وطنتني فكذلك في القول قول المولى وان علمت المرأة بذلك  
لم يسعها المقام معه ولان تدعي ليجامعها ولو قال المولى كركوه ام خورث كركوه ام كان ذلك اقرارا منه ويحث في يمينه  
سكونا من امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تقودي فانت طالق وكان ذلك عند العصر فعادت اليه بعد العشاء قالوا  
يحث في يمينه لان بيعة يقع على الفور ولو قال لم اوف الفور لا يصديق قضاء وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خربت  
فانت طالق فحلفت ثم خرجت بعد ذلك ساعة لا يحث في يمينه رجل قال ان فعلت كذا ان زنته كذا ما جازت طلاق  
وقد كان فعل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت البين حث في يمينه لان المراد من هذا الكلام المنكوحه ولو كان قال ابرزن  
كركوه ام كان ذلك اقرارا منه وليست امرأته في البيت الذي عتبه لا تطلق امرأته لان عند بغير البيت لا يرد به المنكوحه  
صحيح قال ان شربت فكل امرأة اتزوجها فهي طالق فشر به فمضى فتزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا  
ابايع اري حرامت من قالوا هذا اقرارا منه بالحرمه ففهم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته هو الصحيح لان ما اقر  
بالحرمه ابتداء وانما اقر بالنسب الذي تصادق عليه وذلك السبيل لرجل قال لامرأته ان اشترت بالجنوداء فانت طالق فاشترت  
من السقاءء حلة من الوادي فطلق امرأته وان دفعت الخبز الى السقاءء وقالت احمل اليها بهذا الجنوداء قال بعضهم لا يحث في يمينه  
لانها سبيها لاشراء امرأة فانت تكي في بيته فقال زوجها نصرته ان لم تخرج ابتك من هذا البيت وتبكي هناك فهي طالق  
فخرجت المرأة ثم دفعت وتبكت قال الفقهاء ان كان بيع بكاء حاقا بالبيعة فطلقتا فابكت لانه انما منعها عن البكاء لاجل  
ذلك وان لم يكن كذلك فادخلت قبل ان يبيع بطل البين فلا يحث بكاؤه بعد ذلك امرأة قال زوجها ان خربت  
حتى تاكل فجارتي فخرجت فجارها فاكل منه الزوج لا يحث لان معنى كلامها ان خربت لاجلك فاذا لم تخبري لاجله  
لا يحث رجل قال لامرأته ان خربت دار فلان فغير رادي وهو اى فانت طالق فادارت الى ان ذهب ارفلان فقال لها تومي  
شوب من غير ابعد او عدي ليس ياذن فاذا دخلت تحت رجل قال لامرأته حين سالت منه طلاق فزنتها في لوطقتها  
فالت طلقين فقالت ضمنت فطلق فزنتها ثم قال هذه استبري ثم اكر الطلاق قالوا ليس هذه المدة المقام معه فان ارادت  
ان ترجع اليه ولم يكن طلقا شتيين قبل ذلك تخلف بيته ما اردت بكلام الذي تكلمت اكثر من واحدة فان ابى ان يحلف فترجع اليه  
وان حلف رجعت اليه بكاوح حديد امرأة كانت مع زوجها في بيت قريب لها فقال لها في الليل انت البيلة في هذا البيت فخلال الله  
على حرام فخرجت من بيعة اوبانت في موضع اماها زوجها قالوا ان اراد الزوج نحويلها بنفسها لا يحث والقول في ذلك قول

وذكر في الجامع الاصغر رجل قال لامرأته بالفارسية كرتوا مشب بدن خانه دور با فانت كذا فخرجت مع زوجها من بيعة  
وبانت معه في منزله قال ان اردت ان تستعمل عتاعها وقماشها لا يحث اذا ترن قماشته واراد النقل بنفسها لا يحث  
وان اشكل على المدة حلفت فان حلفت فحلف على الله تعالى وهذا ظاهره فيما اذا وقت فقال كراين دور وارين خانه باشي وان وقت  
سنة كان ذلك على الانتقال بنفسها ومتاعها ومتاعها وان لم يوقت ولم يكن نية وقت التمتع حمل على الانتقال بنفسها  
رجل اراد الشف فحلف صهره فقال ان غبت بعد هذا عزامك فلم ترجع اليها عند الراس الشرفا من ان طلق فقال الحث  
بالفارسية هست ولم يزد على ذلك ثم غابا اكثر من شهر طلق امرأته لانها جاب كلام الصهر والجواب يتضمن اعادة ما في النول  
فطلق امرأته رجل حكى بين رجل فدا بلغ الى ذكر الطلاق خطرا بالطلاق امرأته ان نوي عذرة كذا طلاق استيناف الطلاق  
وكان الامير موصولا يصالح للابقاع على امرأته يقع الطلاق على امرأته وان لم يوطق امرأته لا تطلق امرأته وان كان يصالح للابقاع  
على امرأته لانه اذا كان موصولا كان محولا على الحكاية رجل له اربع نسوة دخل بهن فقال لكل امرأة لم اجامعها نسكن البيلة  
فالاخريات طلاق فجامع واحدة فطلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا لانه جعل تزوج الواحد شرطا لوقوع الطلاق على البقية  
بكله توجب تجميع النساء وفي التي جامعها واحدة شرطا لطلاقها ثلاثا وتزوج جماع الثلاث فطلق في ثلاثا اما في غيرها وجد  
في حق كل واحدة شرطا لطلاق مرتين تزوج جماع غيرها فطلق مرتين رجل قيل له انك امرأة غير هذه كل امرأة في فم طلاق لا تطلق  
امرأته وهذا بخلافه اذا قال سلمة لزوجها انك تريد ان تزوج علي فقال ان تزوجت امرأة فهي طالق فاباينها ثم تزوجها  
نطلق مرة اخرى وكذا لو قالت له امرأته انك تزوجت علي امرأة فقال لكل امرأة في طلاق تطلق النخاطة الا رواية عن ابي يوسف  
والفرقان كلام الزوج في هاتين النسوة بناء على كلام المرأة فيدخل في كلامه ما دخل في كلام المرأة والمذكور في كلام المرأة في استيفان  
امرأته وهذا الاسم يتناول اي امرأة كانت قد دخلت في كلام الزوج انما في المسئلة الاولى قول السائل انك امرأة غير هذه لا يتناول  
هذه المرأة بمجالاتها فليجيبها بالزوج رجل قال لامرأته انت طالق عذرا اذا دخلت الدار بلغوا ذكر الغد ويطلق الطلاق  
بدخول الدار حتى لو دخلت في اي وقت كانا تطلق ولو قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق عذرا يخلق طلاق الغد بالدخول  
لانما جعل طلاق الغد جزءا للدخول ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وكلمت فلانا فطلقت الا ان اواف  
متعلق بالدخول ولا طلاق اثنان متعلق بالشرط اثنان لو دخلت الدار طلق شتيين ولو كلمت فلانا طلق واحدة ولو قال ان دخلت  
الدار فانت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق متعلقا بالكلام جزاء للدخول حتى لو كلمت قبل دخول الدار دخلت الدار لا يقع شيء رجل قال  
لامرأته انت ومن دخلت الدار من ساء طالق طلقت النخاطة للحال فانه دخلت الدار وهو في العدة طلق اخرى لان الدخول في النخاطة  
الخاص لا يمنع الدخول في النخاطة العام وكذا لو قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلق فلانة للحال فان دخلت الدار  
وهي في العدة طلق اخرى وكذا لو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق وفلانة لامرأته طلق فلانة للحال ولا ينظر الزوج فان تزوجها  
لا تطلق امرأته حتى تزوج فلانة ولو قال انت وفلانة طالق ان تزوجها لم يقع الطلاق على واحدة حتى تزوج فلانة ولو قال انت  
وفلانة طالق ان دخلت فلانة الدار لا يقع الطلاق حتى تدخل فلانة ولو قال كل امرأة في طالق وانت طالق لزم ما شئت من سائر النساء  
واحدة واحدة ولو قال انت ومن دخلت الدار من ساء طالق فهي طالق حين سكت وان دخلت الدار وهي في العدة لزمها اخرى ولو قال  
لعبت انت خرو من دخل الدار من عبي عتق النخاطة للحال فان قال عتقت عتقه بالدخول لا يصديق قضاء رجل قال لامرأته  
كل امرأة اتزوجها مادمت حية فهي طالق لان دخول النخاطة في البين وكذا لو قال كل امرأة اتزوجها مادمت حية فلا ترحل لاجل  
فلانة في البين ولو قال كل امرأة اتزوجها باسك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها كالوقال كل امرأة اتزوجها  
غيرك فهي طالق لان دخولها في البين وان نواها رجل قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عتقت فلان الله على حرام ثم قال ان تزوجت



عليك فالطلاق على وجهه يزوج عليها يقع على كل واحدة تطليقة وتقع تطليقة أخرى يبر فيها إلى أيهما شاء  
لأن قوله فخلال الله على حرام جعل عينا بطلاق كل من كانت في نكاحه والكلام الثلوثين بطلاق واحدة من سائر بغير عينا  
فإذا تزوج امرأة انحلت البينان ويقع على كل واحد منها تطليقة باليمين الأولى والكلام الثاني على قول من يصح هذا البين  
يقع طلاق آخر على واحد بغير عينا يبر فيها إلى أيهما شاء قال رضي الله عنه وفي هذا الجواب نظر لأن الكلام الثاني يبر بطلاق واحدة  
بغير عينا وكما تزوج امرأة وقع على كل واحدة منها تطليقة فبانت الحديثة لا إلى عدة فكيف يملك من الطلاق الثاني إليها  
رجل أربع سنوات قال كل امرأة في طلاق إذا دخلت هذه الدار تطلق واحدة بعينها تطليقة بآية تزدن الدار وهي في  
طلاق جميعا رجلا كل امرأة في طلاق ويؤيد بذلك من كانت في نكاحه ومن يستفيد بها بعد ذلك لا يقع على من يستفيد  
رجل قال كل امرأة تزوجها فطلقها انكملت فلا تفرج لا يقع الطلاق عليها ولو كتمت تزوج ثم كتمت طلقت  
المتروجة بعد الكلام الأول كرها القدرى ولو قال كل امرأة تزوجها فطلقها انكملت فلا تفرج ثم كتمت تزوج أخرى  
ثم كتمت لا تطلق الثانية ولو قال كل امرأة تزوجها فطلقها انكملت فلا تفرج امرأة وكلم طلقت فان تزوج امرأة أخرى  
فكلم تانيا طلقت النكاح الأول تطليقة أخرى هذا الكلام ان كانت في العدة ولا تطلق المكوحة الثانية رجلا لحرمة ان  
لم تكون حاملا فانت طالق ثلاثا فجاءت بولد لاقل من سنتين يوم تطلق وان حاضت بعد البين لا يبر بها الا حاضا ان يكون  
حامل وكذا اذا لم تحض لا يبرها حتى تضع رجلا لحرمة ان قلت لك انت طالق فانت طالق فانت طالق قد طلقك  
تطلق أخرى فالتعاض وان عني طلاقا في ذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى رجلا لحرمة ان طلقك فعدى حر  
يصح ذلك ويصير كأنه تزوجك وطلقك فعدى حر ولو قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا لا يصح هذا البين اذا  
قال المكوحة نكاحا فاسدا ان طلقك فاليمين على الطلاق الثاني رجلا حلف ليطلق فلانة اليوم ثلاثا وفلانة اجنبية  
او امرأة طلقها هو ثلاثا فيمينه على ان يطلقها بالثان وهو كالحلف ليتزوجي فلانة اليوم وهي مكوحة الغير ومدخولة  
كانت البين على النكاح الفاسد رجلا لحرمة ان دخلت الدار فانت طالق قاله لزوج اذ واحدة فدخلت  
الدار مرة واحدة طلقتا استحسانا وكذا لو قال ان تزوجك فانت طالق فزوجها مرة واحدة طلقت فلو قال  
ان تزوجك فانت طالق ان تزوجك او قال اذا دخلت الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار لا تطلق ما لم تدخل مرتين  
ولا تطلق ما لم يتزوج مرتين رجلا لحرمة ان طلق اي نسائي شئت ليس لها ان تطلق نفسها في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف ان تطلق  
نفسها وكذا لو قال نسائي كلهن طوائف ان شئت فقلت شئت يقع الطلاق عليها وعلى غيرها في قول ابو يوسف ولو قال لها امر  
نيسائي بيديك قالوا ليس لها ان تطلق نفسها وعن ابو يوسف لها ان تطلق نفسها ولو قال نسائي كلهن طوائف اذا دخلت الدار  
فدخلت طلقت هو وغيرها ولو قال اي نسائي شئت طلقها فانت طالق فثابت طلاق الكل لا تطلق الا واحدة ولو قال اي نسائي  
شئت الطلاق فنتي طوائف فثبت طلاق رجلا لحرمة ان شئت فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
وقال ابو يوسف المشية اليها في العدة في الفصلين وهو رواية عن ابن جهم وقال في المشية اليها في الحال في الفصلين وكذا قال ابو جهم  
اذا قال الرجل لامرأته ان شئت فامركي بيديك غدا ان شئت او قال ان شئت فامركي غدا او قال ان شئت فامركي  
بيديك في العدة كانت المشية والعدو وكذا لو قال ان شئت فطلقك غدا لم يكن لها ان تطلق نفسها حتى يحق العدة وكذا لو قال  
انت طالق اذا دخلت الدار ان شئت قال ابو يوسف وهو قول ابن جهم لما شئت بعد الدخول ولو قال انت طالق راس الشهر ان شئت  
كانت المشية لها راس الشهر رجلا لحرمة ان شئت فانت طالق ثلاثا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
رجل قال لحرمة طلق نفسك عشر ان شئت فقلت فقلت نفسي ثلاثا لا يقع شيء ولو قال طلق نفسك واحدة ان شئت فقلت

قد شئت ثلاثا لا يقع شيء ولو قال طلق نفسك واحدة ان شئت فقلت قد شئت ثلاثا لا يقع شيء في قول ابن جهم وقال  
ابو يوسف يقع واحدة ولو قال طلق نفسك ان شئت وطلق فلانة لحرمة ان شئت فقلت فلانة طالق وانا طالق  
او قالت انا طالق وفلانة طالق فقلت جميعا قال محمد وكذا لو قال لامرأة انت طالق واحدة ان شئت فانت طالق فثبت ان شئت  
فقلت قد شئت واحدة قد شئت شتين اذا وصلت فنتي طالق ثلاثا وكذا لو قال طلق نفسك ان شئت واعتق عبد ان شئت  
فبانت بطلاق نفسها او اعتاق عبده صح قال اذا كان الطلاق والعناق من قبل الزوج فبانت بطلاق الزوج لا يخرج الامر من يديها  
بأنهما بدأت ولو قال لها زوجها طلق نفسك ان شئت وقال لها رجل اخر اعتق عبد ان شئت فبانت بطلاق العبد قبل الطلاق  
خرج الامر من يديها قال من قبل انها اخذت في عمل غير الطلاق رجل قال لامرأة انت طالق ان لم يبتا فلان طلاقك اليوم وقال  
فلان ان شاء لا تطلق لان له ان يشاء في اليوم قال لامرأة انت طالق واحدة ان شئت فقلت شئت نصف واحدة لا تطلق قال  
لامرأة طلق نفسك واحدة بآية ان شئت فطلقت واحدة رجعية لا يقع شيء في قول ابن جهم وهو قاسم في قول ابن جهم  
ولو قال لها طلق نفسك واحدة ملك رجعية ان شئت فطلقت نفسها واحدة بآية يقع واحدة رجعية في قول ابن جهم  
لان في شئت بآية مشية اصل الطلاق ولا يقع شيء في قول ابن جهم لانها ما انت بمشية فتمت بغيرها فقلت طلقها طلق  
نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء في قول ابن جهم رجلا لحرمة ان شئت فقلت طلقها طلقها  
لا يقع وكذا لو قال لامرأة انت طالق ان شاء الله وشئت لا يقع شيء رجلا لحرمة ان شئت فقلت وشئت فقلت  
شئت لا يقع شيء في قول ابن جهم رجلا لحرمة ان شئت فقلت في المجلس او بعده لا ان شاء لا يخرج الامر من  
يديها وكذا لو قال انت طالق حتى ايتك فقلت لا آتي ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا ان شئت فقلت طلق نفسك ثلاثا لا يقع شيء ولو قال  
لها طلق نفسك ان شئت فقلت قد شئت ان طلق نفسي كان باطلا رجلا لحرمة ان طلق نفسك اذا شئت فخرج الرجل  
جنونا مطبقا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد كل شيء ملك الزوج ان يرجع عن كلامه يبطل الجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه  
لا يبطل الجنون رجلا لحرمة ان شئت فقلت واحدة وان شئت فقلت قد شئت فقلت ثلاثا ولو قال انت  
طالق ثلاثا او فلانة واحدة ان شئت فثابت واحدة لفلانة طلقت فلانة واحدة ويبطل عنها الثلاث رجلا لحرمة  
ان شئت وان لم تشأ فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه منها اذا قدم المشية فقال ان شئت وان لم تشأ فانت طالق  
او قدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان لم تشأ او وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فانت طالق  
وجهمين احدهما اذا اعاد كلامه بشرط فقال ان شئت وان لم تشأ فانت طالق او لم يعد وذكر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشأ  
فانت طلق والآخر اذا اعاد كلامه بشرط فقال ان شئت وان لم يشأ فانت طلق او لم يعد وذكر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشأ  
او اخر او وسط لان عذرهما عطف بعلق الطلاق بالمشية وعدم المشية كالوقوع ان اكلت وشربت فانت طالق فالطلاق يتعلق  
بهما جميعا والجمع بين المشية وعدم المشية لا يتصور فلا يقع الطلاق ابدا وان اعاد كلامه بشرط ان قدم المشية فقال ان شئت  
وان لم تشأ فانت طالق لا يقع الطلاق ابدا لان عذرهما عطف بعلق الطلاق بالمشية وعدم المشية جميعا كما لو قال ان اكلت  
وان شربت فانت طالق يتعلق الطلاق بهما جميعا فلا يصح البين وكذا لو قال ان شئت وان ايت فانت طالق او ذكر الكراهة كان  
الاباء وان قدم الطلاق على المشية فقال انت طالق ان شئت وان لم تشأ فقلت في مجدها شئت طلقت لان عذر تقديم الطلاق  
يتعلق الطلاق باحدهما كما لو قال انت طالق ان اكلت وان شربت فاذا اكلت شئت طلقت لوجود المشية وكذا لو قامت عن مجلسها  
قبل ان يقول شيئا طلقت لعدم المشية وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فنتي طلقها ما لو قدم الطلاق على  
لما عرف في الجامع الكبير وان ذكر الاباء وقدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان ايت فقلت فقلت او قالت ايت يقع الطلاق



لان الشرط احدها وان قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع لان الشرط ولم يوجد ما المشية فظاهر وكذا الالباء لان الالباء  
فعل والفعل يعرف بمجرده بخلاف عدم المشية وكل ذلك يكون بلسانه لا بقلبه والكرهه بمنزلة الالباء وان وسط الطلاق ففقا  
ان شئت فانت طالق وان ابنت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد هذا اذا لم ينو شيئا فاذ انوي دفع الطلاق دون  
التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها فقدم الطلاق على الشرط او اخر او وسط لانه اذا نوي لا يتبع بصير كانه قال انت طالق شئت  
اولم تشاء او قال انت طالق شئت واثبت ولو قالها انت طالق متى شئت واثبت فهو على المجلس وغيره ولا تطلق حتى تقول  
شئت واثبت بخلاف قولك انت طالق ان شئت وان ابنت لان ذلك يقتصر على المجلس فاذا تكلمت باحدهما يخرج الامر من  
الكلية متى لوقت فلا يخرج الامر من ديها اذا تكلمت باحدهما لا يجري له لو قالها انت طالق متى شئت فانت في المجلس  
او بعده لا يخرج الامر من ديها وان تشاء ذلك وكذا لو قال ومتى ابنت ولو علق الطلاق بمشية الله تعالى  
فقال انت طالق ان شاء الله او قال لا انا حب او رضى او اراد او قدر لا يقع الطلاق وكذا لو قال انت طالق ما شاء الله او قال لا  
ان شاء الله او قال ان شاء الله ولو قال انت طالق كيف شاء الله يقع واحدة رجعية وكذا لو قال انت طالق وان شاء الله  
ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم ولو قال ان شاء الله انت طالق لا تطلق في قول ابى يوسف وتطلق في قول محمد  
على قول ابى يوسف وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق ثم اختلف ابى يوسف ومحمدان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح  
الاستثناء هل يكون عينا قال ابى يوسف يكون ينال حتى لو قال لامرأة ان خلعت بطلاقك فعدى خمر ثم قالها انت طالق ان شاء  
الله حتى يصح الاستثناء عندها بحث في قول ابى يوسف وقال محمد لا يكون يمين ولا بحث وعلى هذا لو قال لامرأة  
انت طالق ان دخلت الدار وعبر خزانك قلت فلان ان شاء الله على قول محمد يصح الاستثناء الى الطلاق والعاقب جميعا  
وعلى قول ابى يوسف يصح الاستثناء الى البيوع اثنائه كما لو ذكر مكان الاستثناء شرط ولو قال انت طالق بارادة الله او بمشية الله  
او برضاء لا تطلق ولو ذكر مكان حرفا بآية كلمة في فقال انت طالق في ارادة الله او في مشية الله او في امر او في قضاء  
او في قدرة او في قدره لا تطلق ولو قال انت طالق في علم الله او في معلومه لا تطلق ولو ذكر حرفا للام فقال انت طالق لمشيته  
الله او لمحبته او لقضاءه او غيرهما من اللفاظ تطلق ولو قال انت طالق بعونه الله او بحكم الله او بقضائه او بقدرة تطلق  
ومن شرط صحة الاستثناء عند من ائتمنا ان يكون سمي واجبت لوقرب الانسان اذ في فيسمع ويقع استثناء الاثم ومن شرط  
صحة الاستثناء ايضا ان يكون موصلا ولا ينقطع بالنفس ولا بالعطاس والجشاء ولا يتحمل التناهي بين الاستثناء وبين ما قبله  
حتى لو قال انت طالق يا عمر ان شاء الله الاستثناء وكذا لو قال انت طالق ثلاثا فلا فخذ الا واحدة يصح استثناء الواحدة ويقع  
ثلاث ولو قال انت طالق حتى تطلب قبلك ان شاء الله يكون فاصلا يقع الطلاق ولا يقع الاستثناء بطريق الامارة انت طالق ان شاء الله  
عندنا يصح الاستثناء الى الاول ويقع واحدة بالكلام الثاني وعلى قول محمد يصح الاستثناء اليها ولا يقع حتى ولو قال  
انت طالق ثلاثا ان شاء الله انت طالق طلقك لعمري واحدة ولو قال انت طالق واحدة ان شاء الله وانت طالق شئت ان لم  
قالوا لا يقع شيء وهذا الجواب على قول محمد ظاهر لان عدم الاستثناء بطلان بقوله او اخر وقوله ان شاء الله وقوله ان لم يشاء الله  
كل واحد منها استثناء فيطيل الكلام وعلى قول ابى يوسف لا يستثناء بعلق فالطلاق الاول يعلق بمشية الله والثاني بعلق  
بعدم مشية الله ومشيته الله غيب عما لا يعرف وجوده ما لم يظهر فلا يحكم بوقوع الطلاق ولان بالكلام الثاني سئل الطلاق  
بعدم المشية فلو قلنا بوقوع الطلاق يظهر مشية الله فيبطل من حيث يقع فلا يصح ولو قال لامرأة انت طالق ابوم واحدة  
ان شاء الله وان لم يشاء الله فثنتين نمضي ابوم ولم يطلق قال ابى يوسف يقع ثنتان لان الله تعالى وقوع الواحدة لا يجري  
على لسانه الطلاق في اليوم فاما نمضي ابوم ولم يطلق انعدمت المشية فاذا طلق في اليوم واحدة لا ينزل اكثر من ذلك ولو قال انت

طلاق

طلاق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله على قول ابى حنيفة تطلق ثلاثا وكذا لو قال العبد انت حر وحر ان شاء الله يعق العبد عنه  
لان الاجابة ثلثي وقع لغوا فيصرف فاصلا بين الاستثناء وبين ما قبله وقال صاحب الاستثناء صحيح ولا يقع الطلاق  
والعاقب على هذا الخلاف لو قال انت طالق ثلاثا واحدة ان شاء الله عذابي خبث يقع الثلاث ولو قال انت طالق واحدا وثلاثا  
ان شاء الله صح الاستثناء في قولهم رجل طلق امرأته ثلاثا فشهد عنه عدلان انك استثنيت موصولا وهو لا يذكر ذلك  
قالوا ان كان الرجل في الغضب يصير حال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما لا يجري جاز له ان يعتمد على قولها ولا يفر  
اذا ادعت المرأة الطلاق وقال الزوج كنت قلت لها انت طالق ان شاء الله وكذا به المرافعة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة  
ان القول قول الزوج وعذ بعض المتأخرين لا يكون القول قول الزوج الا بيمينه ولو قال الزوج طلقك اس وقلت ان شاء الله  
فظاهر الرواية يكون القول قول الزوج ذكر في التواتر وظاهر ما بين ابى يوسف ومحمد فقال على قول ابى يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع  
الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعلى التمام والشورى حيا طالما امر الفرج في زمان غلب على الناس الفساد وان  
خالع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هنالك الطلاق سواء وان ذكر البديل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت  
ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره انه لا يصدق قضاء اذا اخذ على الخلع جمل او ارباخا لم يصدق كالبديل في الخلع لا حقيقة  
الاخذ وكما لا يصدق انما بما ذكرنا لا يصدق المرأة وان شهد الشهود بخلع او طلاق بغير استثناء قال في السير الكبير اذا خالف  
الزوجان فقال الزوج قلت المسبح بن الله في قول النصارى وقالت المرأة لم يقل قول النصارى كان القول قول الزوج مع يمينه فان جازيت  
المرأة بشهود قالوا سمعناه يقول المسبح بن الله ولم يقل شيئا اخر وقال الزوج قلت في قول النصارى الا انهم لم يسموا فان القائل يجزئها  
ويقر بينه وبين امرأته وان قال الشهود لا ندي قاله الام لا الا ان لا نسمع منه شيئا غير قوله المسبح بن الله لا يقبل القائلها منهم  
حتى يشهدوا ان لم يبق معها غيرها وجعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق كذلك قال شمس الامة السرخسي هذه من المسائل التي يقبل فيها  
الشهادة على النفي ولو جرى الاستثناء على لسانه من غير قصد واستثنى لا يبرء فعلى الاستثناء قدر هذا بطلان الامارة انت  
طالق وطالق وطالق ان شاء الله يقع الاستثناء ولا يقع شيء ولو قال انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله قالوا في قول الخليفة  
يقع الثلاث لانه محقق بين الثلاث وبين الاستثناء ما لا يحكم له نيل فلو اقيم الاستثناء كالسكت بعد الثلاث قبل الاستثناء  
وعلى قول ابى يوسف ومحمد لا يقع شيء ولو قال لامرأة انت طالق شئت وشئت وشئت يقع ثنتان ولو قال انت طالق شئت  
وشئت وشئت الا ثلاثا تطلق ثلاثا لانه لا وجه ان يجعل هذا استثناء الثلاث من الشئتين الاوليين ولا من الشئتين الاخريين ولا وجه  
ان يجعل هذا استثناء الثلاث منها جميعا فكون استثناء من كل شئتين واحدة ونصف فبطل الاستثناء ضرورة اذا قال انت طالق  
اربعا الا ثلاثا يقع واحدة وكذا لو قال انت طالق عشرة الاستثناء كانت طائعا واحدة ولو قال انت طالق ثلاثا الا اربعا قال ابو حنيفة  
يقع الثلاث لان الثلاث الثاني وقع لغوا فاصلا بين الاستثناء وبين الاول وقال محمد يقع ثنتان لانه جمع بين الثلاث الاول  
والثاني بجر فليجمع فصار كانه قال انت طالق شئت الا اربعا فيقع ثنتان ولو قال انت طالق ثلاثا الواحدة او اثنتين عن اوجبه  
انه يقع الثلاث كانه قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا وقال ابو يوسف يقع ثنتان يصح استثناء الواحدة وسيطرا بآية ولو قال انت طالق واحدة  
واحدة واحدة الا ثلاثا تطلق ثلاثا كانه قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا وكذا لو قال انت طالق واحدة واحدة واحدة التي واحدة  
واحدة واحدة طلقت ثلاثا ولو قال انت طالق ثلاثا الا واحدة واحدة واحدة طلقت ثلاثا لانه جمع والاستثناء بجر فليجمع  
كانه قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا وقال ابو يوسف يقع واحدة ويقع استثناء الواحدة والثانية لانه استثناء البعوض لا يصح استثناء  
الباق كذا يروي الاستثناء الكل ولو قال انت طالق ثلاثا الواحدة او اثنتين فانت قبل البيان ذكر في بعض الروايات عن ابى يوسف  
يقع واحدة ويقع ثنتان في قول محمد وعلى قول ابى يوسف يكثر الاستثناء ويقبل الباقي وعلى قول محمد يقبل الاستثناء ويقع ثنتان











تزوجها وان كانت التي كانت عذراء قبل ان يتزوج اخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الاجاب رجل قال  
هرزني كره وراي بطلان ونوي باستيفاد بعد اليقين او لم ينو بالطلاق ان كانت عذراء وقت اليقين  
لان المراد من هذا في العرف ما يستفيد بعد اليقين قال الفقيه ابو الليث رحمه الله قول كل امرأة يكون لي وقول كل امرأة اتزوجها  
سواء وان نوي من كانت في نكاحه ومن يتزوجها بعد اليقين في تلك المدة صحت نيته لانه نوي من يكون في نكاحه وقت  
الشرط ان كانت بينه معلقة وان نوي بالحالية غير ما يستفيد دخلت الحالية في عين محكم النية ومن يتزوجها بعد ذلك  
حكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهر افلا يحكم من في اليقين عما يستفيد وكذلك قوله هرزني  
كره وراي بطلان وقت وقوله هرزني كره وراي بطلان وقت وقوله هرزني كره وراي بطلان وقت وقوله هرزني كره وراي بطلان وقت  
لان قوله بطلان ما افاده اللفظ الاول فلا يتغير به حكم الاول وقال مشايخ سرقندره لا يصح هذا اليقين لان اللفظ  
الاول لا يفيد الا ما افاده الاول فيلغوا ويصير فاصلا بين اللفظ الاول والجزء فينبغي ان لا يصح اليقين في قول الى جسده مع كونه  
بعده انت حر وحران شاء الله او قال لامرأة انت طالق ثلثا وثلاثا ان شاء الله يصير الكفر فاصلا بين الاستثناء وبين  
اللفظ الاول فلما لم يصح الاستثناء فيقول للطلاق والطلاق والطلاق ما قال مشايخنا لان تصحيح الكلام واجب المكن والمكن  
تصحبه بان يجعل الثاني تأكيدا لما افاده الاول ولو كان غوا فلا يصح كل نحو يكون فاصلا لانه لا يوجب الا اذا قال لامرأة الحاضرة  
انت طالق فلا تان دخلت الدار يصح اليقين ولا يصير لفظا فاصلا ولو قال هرزني كره وراي بطلان وقت وقوله هرزني كره وراي بطلان وقت  
لا يكتد قالوا هذا احد اللفظ الثلاثي يكون لغوا ويصير فاصلا عند الكل لكن هذا اذا لم ينو باحد اللفظين الاخرين  
الحالية فان نوي في ذلك ينبغي ان يصح اليقين وفي الموضع الذي يصح تعليق الطلاق بالتزوج لو اراد ان يدخل في نكاح امرأة  
ولا يطلق فله طريقان احدهما نكاح الغصولي والاحارة باللفظ الثاني فصح اليقين والاولى زمانا والاولى وهو ظاهر  
فان اراد الحالف ان يزوجه فغصولي في ايامه وقال من سؤك خديده ام برين وجهه ونكاح فغصولي حاجت فزوجها العالم  
امرأة واجاز الحالف بالفعل لا يثبت وكذا لو قال الحالف لجماعة مرا نكاح فغصولي حاجت فزوجهم واحد من الجماعة امرأة  
واجاز الحالف بالفعل وكذا لو قال لجماعة كسي ما يدركه من رزقي فغصولي حاجت فزوجهم واحد من الجماعة رجل  
ولو قال لرجل ابري بر عقد فغصولي كمن قال لو يكون ذلك فغصولي حاجت فزوجهم واحد من الجماعة رجل  
بالفعل يحيزه بسوقهم ولا يقبل ولا يصح كذا يكون ابتداء الفعل قبل فساد النكاح وان بعث اليها بعتية او هدية لم يكن ذلك  
اجازة حتى لو اجاز بالقبول بعد ذلك تطلق وان بعث اليها بالمرثا اجاز بالقول بعد ذلك لا يطلق لان بعث الهدية والعتية  
ليس من خصائص النكاح واحكامه فلم يكن اجازة بخلاف سوق المهر ولو قال لمستبوتته او لاجنبيه اكرسى ترابني كسند  
ومن يمشد ترابني كان باطلا لانه ما اضاف الطلاق الى سبيل الملك فلم يصح اليقين ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فغصولي  
فغصولي واجاز الحالف بالفعل الواحد وقوله كل امرأة اتزوجها سواء لان لدخول المرأة في النكاح سببا واحدا وهو النكاح وكما  
ذكر الحكم كذا السبب وهو نظير لو ادعى ولد حرة او اقرب نسب ولد حرة كان ذلك اقرارا بنكاح الام واماطة بين  
لو ان حقتي المذهب قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلثا ثلثا الى القاضي فطلب منه فسخ اليقين فان كان القاضي حنفيا لا ينبغي  
لعمري ان يفسخ عنه لانه قضا بخلاف ما لا يمكن ينيق لانه ان كان ما ذكرنا في الاستحسان لا يثبت الحالف في شعوب المذهب  
ولا يامر بالمعروف الا بفسخ اليقين لانه لا يجوز للفقهاء ان يفتي بخلاف ما لا ينبغي ان يامر غيره بذلك لكن يامر بالمعروف بالبيان  
خصوصا ويقضي بينهما بعد ذلك ان كان القاضي الاول والثاني قد اخذوا بذلك لا لا يصح فسخه عند الكل ولا ينفذ قضاءه ولا  
اخذت الاجر الكفاية ان اخذ زيادة على اجر الشك فكذلك وان اخذ بقدر اجر الشك فذلك لا يمنع صحة الفسخ والاولى ان لا يأخذ

واذا اجاز الحالف الى القاضي الثاني كتابا لفظا الاول لا يصح الثاني كلامه ولا ينفذ الا بحضر من الخصم فيفسخ مع نفسه المرأة التي  
تزوجها فقد عصى المرأة على الحالف انها امرأة وان تزوجها بجماعة دينار وعبد او امرها او القيام بموجب النكاح من السكنى والنفقة  
وغير ذلك فيقول لي تزوجها بجماعة دينار الا اني كنت قد حلفت قبل نكاحها ان تزوجت امرأة فهي طالق فغصولي حاجت فزوجها  
الطلاق قبل الدخول اليقين السابقة فاذا سمع كلامها فطلب المرأة من القاضي الحكم ببقاء النكاح بقول حكيم سبطان اليقين انني  
ذكرنا وبقائه النكاح بينهما فينفذ قضاءه وتحل المرأة للحالف ولا يحتاج فسخه الى امضاء القاضي وان امضى كان حوط فان كان  
الحالف عقد على هذه المرأة ايا ما بان قال لها ارا اذ تزوجتك فانت طالق او كما تزوجتك فانت طالق او قال اذا تزوجت امرأة  
فهي طالق قال ذلك مرارا فاذا حكم بقيام نكاح هذه ففسخ اليقين كلها في قولهم لو كان قال لامرأة اذا تزوجتك فانت طالق  
ثم قال لامرأة اخرى ان تزوجتك فانت طالق ففسخ اليقين في قولهم ولو كان قال لامرأة اذا تزوجتك فانت طالق  
فسخا في حق غيرهما حتى لو تزوج اخرى تطلق في قولهم وكذا لو كان ذلك في نسوة وان عقد بينا واحدة على كل النساء بان قال  
كل امرأة اتزوجها فهي طالق ففسخ اليقين في امرأة واحدة جعلوا المسئلة على الاختلاف قياسا على مسئلة ذكرها في المتن رجل  
كل عبد ملكه فهو حر فملك عبدا فاقام العبد بينة وحكم القاضي ببيئته ويعتق العبد ثم ملك عبدا اخر هل يحتاج العبد  
الثاني الى اقامة البينة على اليقين قال محمد بن احمد لا يحتاج وعلى قول ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة يحتاج واكثر المشايخ في  
مسئلة الطلاق على قول محمد بن احمد هذا كالاو ادعى رجل على رجل انه وكل فله الغاي في جميع حقوقه وخصوماته مع الناس والمغايب  
على المدعي عليه كذا واقام البينة على ذلك وقضى القاضي بالوكالة العامة فانه لا يحتاج الى اثبات الوكالة على غير اخر رجل قال  
لامرأة اذا تزوجتك فانت طالق فغصولي حاجت فزوجها ففسخ اليقين ثلثا ثلثا ثم ارفعت الامر الى القاضي ليفسخ اليقين فان قال لا يفسخ لان نوي  
سبطان ثلثا بالتجيز بعد النكاح فلا يفسد ولو ان خفي على الطلاق بالتزوج وتزوج امرأة فلم يرفع الامر الى القاضي لكن قال شعوبا  
فاقاه بعد وقوع الطلاق لا ينبغي للحالف ان يأخذ لفتواه ويترك مذهبه لان عليه الاحتياط لعلمه لا يقول القاضي الشافعي وقتواهم  
لا يكون حجة في حقه ولو ان المرأة مع الرجل حكما رجلا يحكم بينهما في هذه الحادثة ان كان الحكم حنفيا لا ينفذ حكمه وان كان شعوبيا  
اختلافوا في قال بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة الفتوى والفتوى ان ينفذ الحكم عليها هكذا ذكر شمس ائمة الحنابلة  
ان حكم الحكم في المجتمعات نحو الكنايا والطلاق المضاف وغير ذلك فاذا لم يفسخ احد ما ان يرجع عن حكمه بعد ذلك قال رحمه الله وهذا  
ثم ايرف ولا ينبغي كذا تجار ابل العامة ولا يجوز ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جواز حكم الحكم وان حكما رجلا ولم يعلم انها حكماء  
في هذه الحادثة الا انها اخفها اليه فحكم الحكم بينهما فغصولي حاجت فزوجها ففسخ اليقين ثلثا ثلثا لان الحكم ثبت بدون العلم ولو ان  
الحالف تزوج امرأة ولم يرفع الامر الى القاضي حتى تزوجت امرأة بزوج اخر من غير علم الزوج ثم رفع الامر الى القاضي واختصم اليه  
فقضى القاضي بسطان اليقين وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه لان نكاح الزوج بمنعه من الفسخ الاول وليس فسخ عين الحالف  
اولى من بطلان نكاح الثاني **فصل في تحريم الحلال** رجل قال كل حل على حرام او قال كل حلال او قال كل حلال الله  
او قال حلال المسلمين وله امرأة ولم ينو شيئا اختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقيه ابو جعفر وابو بكر  
الاسكاف وابو بكر بن سعيد رحمته تبين امرأة بتطبيقه وان نوي ثلثا ثلثا ولو قال لم اتزوجك فانت طالق لا ينفذ قضاءه لانه صار  
طلاعا عرفا ولهذا اختلف به الاثر في حال فان كان له امرأة واحدة تبين بتطبيقه وان كن ثلثا او اربعا يقع على كل واحد واحد  
باينة وان حلف بهذا اللفظ ان فعل كذا او قد كان فعل وله امرأة واحدة او نسوة بن جميعا وان لم يكن له امرأة لا ينفذ شيء  
لان جعله بالطلاق ولو جعله بينا بالله فهو غموس وان حلف بهذا على امر في المستقبل تفعل ذلك الفعل وليس امرأة كانت  
عليه كفارة اليقين لان تحريم الحلال يمين ولهذا لو قال لغيره حرامست ما بان في حقك ثم كلمه كانت عليه كفارة اليقين



كما لو قال والله لا أكلم فلانا وان كانت له امرأة فقلت اليقين فانت قبل الشرط او بانت لا الى عدة فهو باشر الشرط لا يلزمه  
 كفارة اليقين لان عيده انصرف الى الطلاق وقت وجودها وان لم يكن له امرأة وقت اليقين فتزوج امرأة ثوابا بشرط اختلاف  
 فيه قال الفقيه ابو جعفر نعم تبين المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان عيده جعلت بينا بانه تعاوقت وجودها فلا يصح  
 طلاقا بعد ذلك ولو قال هرجه بدست كبره فهو عين بالطلاق وان لم ينو ولو قال هرجه بدست كبره لا يكون طلاقا  
 الا بالنية لانه لا عرف فيه ولو قال هرجه بدست كبره ام برمن حرام قالوا هذا كقول هرجه بدست كبره مست كبره ولو قال  
 هرجه بدست كبره مست كبره لا يكون طلاقا الا بالنية وقال بعضهم هو في العرف كقول هرجه بدست كبره مست كبره  
 رجوع لامرأة انت على حرام وعنده الحرام طلاق الا انه لم ينو الطلاق فطلقت امرأته لانه لا كان طلاقا غرضه كان نوايا الطلاق  
 ولو قال لامرأة انت معي في الحرام فهو كقول انت على حرام عجز عجز امرأته ولو قال لامرأة انت فعلت كذا فانت افي ونوي به التحريم  
 فهو باطل لا يلزمه شيء رجوع قال زن ويحرامت واكره حرامت ويكافراست ولم ينو شيئا قالوا يكون مولى او انا قالوا ذلك  
 بناء على جواب الكتاب فان في جواب الكتاب اذا قال لامرأة انت على حرام يكون مولى او في العرف هذا طلاق فلا يكون مولى  
 رجوع قال لامرأة من اين انت على حرام ونوي بالاول الطلاق وبالثانية اليقين فهو على ما نوي لان عند تعدد اللفظ يمكن بمقتضى  
 النية ولو قال لامرأة انت على حرام ونوي بالثلاث في احديها والواحدة في الاخرى فمها طالقان ثلثا في قول ابو يوسف وقال  
 ابو حنيفة هو على ما نوي وعلى الفتوى قال مولا ناره وينبغي ان يكون قول محمد بن كقول ابى حنيفة هو اصل المسئلة اذ انوي  
 بالنذر والنذر واليمين جميعا ولو قال نويت الطلاق في احديها وفي الاخرى اليقين عند ابى يوسف هو يقع الطلاق عليها وعندها  
 ينبغي ان يكون كانه نوي ولو قال الطلاق انت على حرام ونوي بالثلاث في واحدة وفي الثانية اليقين وفي الثالثة الكذب قالوا لطف  
 ثلثا قال مولا ناره وينبغي ان يكون هذا قول ابى يوسف وانا في قياس قولهما فهو على ما نوي رجوع بديه دراهم فقال هذه الدراهم  
 على حرام ثم اشتري بها شياحت وان وهبها وصدق بها لا يجتنب لانه لا يراد هذا غير جميع الشفقات وانا يراوده في شئ  
 بالدرهم فالبا وهو الشرا ولو قال هذا النحر على حرام ثم شرا بها اختلف فيه ابو حنيفة وابو يوسف قالوا احدهما لا كفارة  
 وقال الاخر لا يلزمه لانه اخبر عما هو ماذ فيه والفتوى على ما نوي في ذلك ان اراد به الخبر لا يلزمه الكفارة وان اراد به اليقين  
 يلزمه وعند غيره النية لا يلزمه الكفارة رجوع قال حلالا لله على حرام ثم قال هرجه بدست كبره برمن حرام اكره فلان كاره  
 كرده ام وقد كان فعل ذلك قالوا بانت منه واحدة لان التعلق بامر في الماضي تيجنر فاذا بانت بالاولى لا يلحقها الثانية وان كان  
 التعلق بامر في المستقبل شرا بشرط يقع طلاقان رجوع قال لامرأة في حالة الغضب او الرضا انت على حرام فاخلى مني يقع  
 عليها واحدة بانية نوي الطلاق او لم ينو ولو قال لامرأة هشة هشة حرام في وقال ااروت به الطلاق لا يصدق قضا  
 لان قوله هشة وحرام طلاق فلا يصدق قالوا ويطلق ثلثا لان الواقع بقوله هشة رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان  
 ويقع الثالثة بقوله حرام **فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل او من المرأة** رجوع جعل امر امرأته  
 بيدها في الطلاق فقالت زوجها طلقك كان باطلا كالواضاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو قالت في المجلس انت على حرام او قالت  
 انت معي اين اذ انت اعدك حرام او قالت انا باين ولم يقل مني او قالت انت حرام ولم يقل على كان باطلا لان بينونة المرأة والحرمية  
 عليها قابلا لا يكون لغيره والملك اسكاح فيقع به الطلاق بخلاف بينونة المطلقة والحرمية المطلقة ولو قال دست باز واشتم ولم يقل  
 خويشتن لا تطلق قالوا لها اختاري ونوي بالطلاق فقالت اختري لا يقع بالطلاق ولو قال لها اختاري فقالت اختري قالت  
 عنت نفسي ان كاذك في المجلس طلق وصدقت فان كانت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها لا يشهد ما دامت  
 في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد القيام عن المجلس رجوع جعل امر امرأته بيدها لا يصير الامر بيدها ما لم يعلم حتى تطلق نفسها قبل العلم

بانت تطليقة كانه اذ كان الزوج الحرة القصة وروايات شاذة

لا يقع رجوع قال لامرأة امرئسا بيدك وقال طلقني اتي نسائي شئت فطلقت نفسها لا يقع وقد ذكرنا من رجوع قال لامرأة امرئسا  
 تطليقت بيدك ان ابرأتي عن امرئسا فقلت وتلقي على ان اطلق نفسي فقال لها انت وكيلى تطلق نفسك فقامت عن مجلسها خرج  
 الامر من يدها حتى طلقت نفسها لا يقع لان توكيل المرأة بطلاقها تقويض فيقتصر على المجلس وان طلقت نفسها في المجلس  
 ان ابرأته عن امرئسا لا طلقت وان لم يبرأه لا تطلق لان التوكيل كان معلقا بشرط ابراءه رجوع قال لامرأة امرئسا بيدك  
 الى عشرة ايام يكون الامر بيدها من وقت النكاح الى عشرة ايام والساعات لان الامر بيدها ما يحتمل التوقيت فكانت كلمة الى  
 للغاية بخلاف ما لو قال انت طالق الى عشرة ايام فانها تطلق بعد عشرة ايام لان الطلاق ما لا يحتمل التوقيت فكانت كلمة الى  
 بمعنى بعد ولو قال لها امرئسا بيدك الى عشرة ايام ونوي ان يصير الامر بيدها بعد عشرة ايام صححت فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي  
 ما يحتمل لفظه الا انه خلاف الظاهر فلا يصح تقيده وكذا لو قال لغيره امرأتي بيدك الى سنة كان الامر بيدها الى سنة ولا يتبعي بعد  
 مفتي السنة علم بذلك ولم يعلم ولو جعل امرأته بيدها شرا اكرهت فردت الامر واختارت زوجها او قالت لا اختار الطلاق بطل  
 الامر وقال ابو حنيفة هو يكون الامر بيدها في مجلس آخر ولو قال لها امرئسا بيدك اذا شئت ومتى شئت كان الامر بيدها مرة واحدة  
 في ذلك المجلس وغيره ولو اختارت زوجها خرج الامر من يدها ولا يبطل بالقيام عن المجلس ولو قال لها امرئسا بيدك كلما شئت كان  
 الامر بيدها كلما شئت حتى يتم الثلاث فان تزوجت بعد الثلاث تزوج آخر ثم عادت الى الاول لا يكون الامر بيدها ولو شاءت  
 مرة واحدة وطلقت ثم تزوجت بزوج اخر بعد انقضاء الودة ثم عادت الى الزوج الاول كان لها المشية فيما بقي ثلاث تطليقات  
 مستقبلا في قول ابى حنيفة وابو يوسف وفي مسأله الهدم لو قال امرئسا بيدك في هذه السنة فطلقت نفسها ثم تزوجها لم يكن  
 لها الخيار في قول ابى يوسف حرمته وفي قياس قول ابى حنيفة لها الخيار ولو قال لها امرئسا بيدك في هذه السنة ثم طلقها واحدة  
 قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة كان لها الخيار في قول ابى حنيفة رجوع قال لامرأة امرئسا بيدك اليوم وغدا وبعد غد  
 فردت في اليوم بطل كذا وليس لها ان تختار نفسها بعد ذلك وذكره الواقفان ان يختار نفسها في الغد والصحيح هو الاول  
 ولو قال لها امرئسا بيدك اليوم وبعد غد فردت في اليوم كان لها الخيار بعد غد في قول ابى حنيفة وكذا لو قالت في اليوم بطلت  
 كل ذلك ولو قال لها امرئسا بيدك اليوم وغدا فردت في اليوم بطل الامر لان المعتمد هو الوقت الذي يعود به اولا فيبطل بالرد كما قال  
 انت طالق اليوم وغدا كان يقع الحال رجوع قال لامرأة امرئسا بيدك وامرأتي فلانة بيدك فقالت طلق فلانة ثم طلقت نفسها  
 صحح لان الكل تقويض واحد فانها بدأت لا يبطل الا من رجوع جعل امر امرأته بيدها فقالت اعطني كذا ان طلقني فقال الزوج لا اؤد  
 هذا فقالت المرأة ان جعلت امرئسا بيدك فقد طلقت نفسي لا يبطل لانها لما اشتغلت بطلب مال بطل الامر رجوع قال لامرأة امرئسا  
 تطليقتك بيدك فقالت لم تطلقني بسانك لم يكن ذلك ردة او كان لها ان تطلق نفسها رجوع قال لامرأة ان دخلت دار فلانة فامرئسا  
 بيدك فدخلت وطلقت نفسها ان طلقت نفسها حين وصلت الى مكان تبصر داخله في الدار ولم تر اهل ذلك المكان طلقت وان  
 مشيت عن ذلك المكان خطوتين ثم طلقت نفسها لا تطلق رجوع جعل امر امرأته بيدها واختارها وهي مكتبة فزنت او كانت نازلة  
 فركبت بطل خيارها وكذا لو كانت جالسة فاضطجع للنوم وان كانت قائمة فقععت او كانت متكئة فاستوت لا يبطل  
 خيارها ولو كانت قاعدة فانتكأت لا يبطل خيارها في قول زفر وادعي الروايتين عن ابى يوسف لان العقود والاحكام يكون  
 بجمع الراي لا لاعارض ولو قرأت شيئا قبل ان لا يبطل خيارها ولو دعت بطعام فاكلت او امتشطت او اغتسلت او اختفت  
 او جامعها زوجها او اقامها عن مجلسها بطل خيارها وكذا لو اقامت الصلوة وان كانت في صلوة انقضت الصلوة حتى يتبها  
 وان كانت في التطوع لا يبطل ان يقوم الى الشفع الثاني ولو اجتمع اوباء المرأة وطلبوا طلاقها فطال كلامهم فقال الزوج لا  
 المراه ما تريدني افضل ما تريد يخرج الزوج فطلق الابنة في المجلس لا يبطل لان كلام الزوج محتمل بمحتمل تقويض الطلاق

فطلقت ثم تزوجها بعد المدة كان لها المشية فيما بقي ثلاث تطليقات







تعليق الوكالة بالمشقة يكون تعليق الطلاق بالمشقة رجل في غيره أنت وكلي في طلاق امرأتك على اني بالخيار ثلثة  
اي امر جازت الوكالة وبطل الخيار وكذا لو شرط الخيار بغيره في الوكالة وبطل الخيار وكذلك لو وكل بأسوى الطلاق  
وشرط الخيار في الوكالة صححت الوكالة وبطل الخيار رجل في أربع سنوة فقال غيره طلق امرأتك فطلق الوكيل احدي سنانه بغير  
عينا او قال طلق امرأتك جاز ويكون البيان الى الزوج لا الى الوكيل وكذا لو طلق الوكيل احدي سنانه بعينه جاز فان  
قال الزوج لم اعن بهذه لا يقبل وهو كقول غيره بع عبد من عبدك فباع الوكيل عبدا بعينه جاز فان قال الموكل لم اعن  
بهذه لم يقبل قوله رجل قال غيره امرأتك بيدك فطلقها فقال لها المأمور في المجلس انت طلاق او قال طلقك يقع تطليقة  
بأية الا اذا نوى الزوج ثلثة فقلت وكذا لو قال الرجل لغيره طلق امرأتك فامره جاز فان قال له طلق امرأتك فامره  
امراتك بيدك في تطليقة او قال بطلاقك فطلقها المأمور في المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال لغيره طلق امرأتك فقلت  
ذلك البك فهو نفوذ بغيره في المجلس فاذ اطلقها في المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال جلدت ابك طلاقا فطلقها  
يقصر على المجلس فيكون رجعيًا ولو قال لغيره طلق امرأتك فابنتها او قال ابنتها فطلق فمهر وكيل لا يقصر على المجلس وللزوج ان  
يرجع عنه واذا اطلقها الوكيل يقع تطليقة بأية وليس لهذا الوكيل ان يقع أكثر من واحدة ولو قال لغيره طلق امرأتك فقلت  
امره بيدك او قال جلدت امرها بيدك وطلقها كان الثاني غير الاول لان الاول للعطف فاما حرف العطف في هذا الموضع يكون لبيان  
السبب فلا يملك الا واحدة واذا ذكر حرف العطف في المجلس تبين بتطليقتين لان الواقع بحكم المهر يكون باينا  
فاذا كان احدهما باينا كان الاخر باينا ضرورة انه لا يملك الرجعة فان طلقها الوكيل بعد القيام عن المجلس يقع واحدة رجعية  
لان التقويم بطل القيام عن المجلس وبقي التوكيد بمرجع الطلاق وكذا لو قال امرها بيدك فطلقها ولو قال طلقها واثبتها او قال  
ابنتها وطلقها فطلقها في المجلس وفي غيره يقع تطليقتان لانه وكله بشيئين بلا بانه والصلوات والتوكيد لا يبطل بالقيام عن  
المجلس فيقع طلاقا رجعيًا فمهر طلاق امرأة الى جبي قاله الامم ان كان من غير مجوز ولو جعل طلاق امرأة بيد من غير  
المجوز لا يبطل قال محمد بن ابي حنيفة لا يقبل ما يقول لا يقع طلاقه ولو جعل الموكل بالطلاق ان جرت ساعة فمهر فطلق فلو كان  
ولو جرت زمانا ما يبطلت وكالته وذكر ابن سماعه عن محمد انه قد دللنا يوم امروا لمرجع وقال ابن جبر شرا يخرج وان جرت  
دون ذلك لا يخرج فمرجع وقال لا يخرج حتى عن سنة وابو حنيفة لم يقدر ذلك وقدر في غيره طلق امرأتك تطليقة  
للسنة فقال لها الوكيل انت طالق السنة ان كانت المرأة في طهر لم يجامعها في ولا في حيضها طلقت واحدة وان كانت حائضا  
او في طهر جامعها يبطل كلام الوكيل ولا يقع بالطلاق لا بالجماع ولا اذا حاضت فطهرت لان الوكيل لا يملك الاضافة فان الزوج  
اذ قال لغيره طلق امرأتك اذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل اذا حاضت وطهرت فانت طالق كان باطلا وكذا لو قال طلق  
امراتك عندا فقال لها الوكيل انت طالق اذا دخلت الدار فدخلت لا يقع شيء لانه مأمور بايقاع الواحدة في طهر وعنده المأمور  
ولو قال لغيره طلق امرأتك ثلثة فقال لها الوكيل في طهر لم يجامعها في ثلثة طلاق ثلثة السنة يقع لكل واحدة وبطل الباقي وقيل  
على قياس قول ابى حنيفة ان لا يقع شيء لانه مأمور بايقاع الواحدة في طهر وعنده المأمور بايقاع الواحدة اذا وقع الثلث لا يقع شيء  
والواقع انه يقع واحدة هنا بخلاف لان عند ابى حنيفة بعين الموافقة من حيث اللفظ فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأتك ثلثة  
فطلقها فالواقع وكذا لو قال لغيره طلق امرأتك بنصف تطليقة فطلقها الوكيل بتطليقة لا يقع شيء وهذا وجدته موافقة من حيث  
اللفظ فيقع واحدة ورجل قال لغيره طلق امرأتك ثلثة السنة بالف فقال لها الوكيل في وقت السنة انت طالق ثلثة بالف فقبلت  
بضع واحدة ثلثة الاف فقبلت يقع اخرى بغير شيء وكذا لو طلقها الثانية في الطهر الثالث ولو طلقها الوكيل ولا تطليقة ثلثة  
الاف ثم تزوجها الزوج ثم طلقها الوكيل بتطليقة اخرى ثلثة الاف يقع الثانية ثلثة الاف وكذا الثانية على هذا الوجه

اذا وكر

اذا وكل رجلين بالطلاق كان كل واحد منهما ان يطلق اذا لم يكن الطلاق بال ولو وكلها بالطلاق وقال لا يطلق احدكم بدون  
صاحبه فطلق احدهما ثم طلقها الاخر او طلق احدهما واحدا لا يقع شيء ولو وكلها بالطلاق بال لا ينفرد به احدهما  
وكذلك في العلق سواء كانا وكيلين من قبل الزوج او من قبل المرأة ولو قال لرجلين طلقاها جميعا ثلثة فطلقها احدهما  
واحدة ثم طلقها الاخر بتطليقتين لا يقع شيء حتى يجتمعوا على الثلث الوكيل بالطلاق اذا لم يكن بال لا ينعزل بطلاق الموكل طلقها  
باينا او رجعيًا ويكون للوكيل ان يطلقها بعد ذلك ما دامت في العدة فاذا انقضت عدتها ينعزل حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء  
العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع رجل قال لغيره طلق امرأتك تطليقة  
بالف درهم ثم طلقها الزوج بالف درهم فقبلت طلقت واحدة بالف وكان ذلك غرلا للوكيل علم الوكيل بطلاق الموكل او لم يعلم  
حتى لو تزوجها الموكل بعد ما طلقه ثم طلقها الوكيل بتطليقة بالف فقبلت طلقت واحدة بالف وكان لا يقع شيء لانه انعزل  
لطلاق الموكل رجل طلق امرأة بتطليقة بأية ثم قال لغيرها طلقها بالف فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوج في العدة ثم  
طلقها الوكيل بتطليقة بالف فقبلت طلقت بالف وان لم يتزوجها الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها الوكيل في العدة واحدة فقبلت  
يقع عليها تطليقة بغير شيء بخلاف اذا وكل بطلاقها بالف ثم طلقها الزوج بالف ثم طلقها الوكيل بالف لا يقع طلاق الوكيل لان  
التوكيد اذا كان قبل طلاق الزوج كان توكيد بطلاق ووجب المال واذا اطلقها الموكل بالف بعد ذلك التوكيد لا يصح وطلاق بوجب المال  
فينعزل الوكيل ضرورة انا اذا وكل الرجل ليطلق ابنته بالف فاما وقله بطلاق يذكرك في العوض لا بطلاق بوجب العوض لان الزوج  
لا يملك ذلك وقت التوكيد فاذا التوكيد بالمرء يقع كالموكل رجلا ببيع عدد من الخيل جنوا ببيع في البيع والشراء ببيع  
الوكيل لا ينفذ ببيع ولو وكل رجلا بخونا بهذه الصفة ببيع عبده ثم باع الوكيل بنفذه بعه لانه لم يكن بخونا وقت التوكيد  
كان التوكيد ببيع يكون العهدة فيه على الوكيل وبعد باجن الوكيل لو نفذ ببيع كان العهدة فيه على الموكل فلا ينفذ ما اذا كان الوكيل  
مخونًا وقت التوكيد فاما وكل ببيع يكون العهدة فيه على الموكل فاذا التوكيد بذلك نفذ ببيع على الموكل رجل وكذا غيره بالطلاق او العلق فوكل  
الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني والاول حاضر او غايب لا يجوز وكذلك لو وكل رجلا بالطلاق او العلق فطلقها اجنبي فجازا الوكيل ذلك  
وفي الخلع والنكاح اذا وكل غيره ففعل الثاني بخبرة الاول وفعل الاجنبي فجازا الوكيل جاز وعن محمد في رجلين لكل واحد منهما عبد  
فوكل كل واحد من الوليين رجلا ليعتق عبده فقال الوكيل اعتقت احدهما ثم مان الوكيل قبل البيان قال القياس ان لا يقع واحد  
منهما وكفى استحسن ان اعتقها جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته الوكيل بالطلاق اذا اقر انه اعتق اس وكذا بغير الموكل  
لا يقبل قول الوكيل لانه اقر بالاحتماق بعد خروجه عن الوكالة وكذلك الوكيل بالطلاق **باب الخلع** قاله في الخلع  
والطلاق بالعتق في العلق في جانب الزوج وكذا العلق بال في جانب المولى وهو معاوضة في جانب الهدى والمدة في اعيان الحكمين  
في جانب الزوج حتى لو قال خلعك على كذا ثم رجعت قبل قول المرأة لا يصح رجوعه وان كانت المرأة غائبة فاذا بلغها الخبر كان لها  
خيار القبول في مجلسها وكذا اذا قال الزوج اذا جاء عندا فقدما العلق على العا وقال اذا قدم فلان فقد خالعتا على الف  
يصح ويكون القول للمرأة بعد عجي الغد والقدم في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كالاصح  
في البعير من كل وجه ويراعى احكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى ابتدأت المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح  
رجوعه علم الزوج برجوعه او لم يعلم وبطل كلامها بقيام احدهما اياها قام ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذا لم يقبل احد  
وكلام المرأة والعبد لا يقبل التعليق والاضافة ولو اختلفت وشرط الخيار لنفسها صح شرطها في قول ابى حنيفة وقال لا يصح  
ثم الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية فان كان الخلع بلفظ الخلع فان خالعتا على البعير  
ولم يذكر المهر فقبلت المرأة منه محررة بغير بدل وما حكم المهر ان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها بغير بدل



ولا يرجع احداهما على صاحبه بشئ في قولهم فان لم تكن المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها عند ابي حنيفة يرجع الزوج عليها بالبدل  
لا غير وعند صاحبه يرجع الزوج عليها بالبدل ونصف المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند ابي حنيفة لا يرجع المرأة عليه بشئ من المهر  
وان دخل بها وعند صاحبه يرجع المرأة عليه بنصف المهر ان لم يدخل بها وكل المهر ان دخل بها فان قالوا عليها على مهرها فان كانت المرأة  
مدخولة وقد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع احداهما صاحبه  
بشئ وان لم تكن المرأة مدخولة فان كانت قبضت مهرها وهو الفرجع الزوج عليها في الاستحسان بالف وفي القياس يرجع الزوج عليها بمهرها  
بالف وخمسائة الف بحكم البدل وخمسائة الف بحكم الطلاق قبل الدخول وان لم قبضت مهرها في القياس يرجع الزوج عليها بمهرها وفي  
الاستحسان سقط المهر عن الزوج ولا يرجع فيها بشئ وان قالوا على بعض مهرها بان قالوا عليها على مهرها وهو الفرجع الزوج عليها بمهرها فان كانت المرأة  
مدخولة والمهر مقبوض يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قول ابي حنيفة  
وفي قول صاحبه سقط عنه مائة درهم ويرجع المرأة عليه بمهرها وان لم تكن المرأة مدخولة فان كان المهر مقبوضا يرجع الزوج  
عليها بعشر نصف المهر وذلك بخلاف لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي  
وان لم يكن المهر مقبوضا يرجع الزوج عن جميع مهرها في قول ابي حنيفة وعند صاحبه يسقط خمسة مائة بسبب الطلاق قبل الدخول  
وخمسون بحكم البدل ويرجع عليه مائة وخمسين فان كان الخلع بلفظ المباراة فالجواب عندي حسمه ما ذكرنا في الخلع عنده  
وعند الجواب فيه ايضا فامارة ما ذكرنا في الخلع عنده واما عند ابي يوسف الجواب في المبراة ما ذكرنا في الخلع لابي حنيفة وان  
طلقها بالاولى وعبرها فادى يوسف وقد الجواب فيه كالجواب في الخلع عندها ومن ابي حنيفة فيه رواية الجواب فيه ما ذكرنا  
في الخلع عنده وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لابي يوسف وهو الصحيح حتى لو طلق امرأة قبل الدخول بها على الف درهم  
ومهرها على الزوج ثلثة الاف يسقط الف وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وبقي الف وخمسائة للزوج عليها بحكم البدل الف درهم  
يقضيها بالالف ويبقى لها عليه خمسة مائة ولا يسقط ذلك وكذا لو تزوج امرأة على الف ولم يدخل بها ولم يقبل المرأة شيئا حتى  
خلعها على الف درهم قال ابو حنيفة في مهرها الف ولا شيء لها عليه وقال ابو يوسف ومحمد تقطيع خمسة مائة درهم ويصير خمسمائة  
من البدل فاصحابنا من المهر وان كان الخلع بلفظ البيع والشراء قال ابو يوسف ومحمد الجواب فيه كالجواب في الخلع واختلف  
المشايخ فيه على قول ابي حنيفة قال بعضهم الجواب فيه عنده كالجواب في الخلع وعند بعضهم الخلع بلفظ البيع والشراء عندي حسمه  
لاوجب البراءة عن المهر لان المهر كالمهر من جهة المهر وهو الصحيح ومما اذا كان الخلع بلفظ الخلع هل يقع البراءة عن دين  
آخر غير المهر عند ابي حنيفة لا يقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا يقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمباراة  
والطلاق بالاولى بالشرط وقوله وكذا لا يقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة عن ذلك  
فان وقت لذلك وقتا جازوا لا خلافه واذا جاءت البراءة عند بيان الشرط والوقت فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج  
ان يرجع عليها بحصة الاخرى الى تمام المدة فان ارادت المرأة ان لا يكون عليها حق الرجوع قالوا الحيلة في ذلك ان يقول الزوج  
خالعتك على اني بريء من نفقة الولد الى سنتين وان مات الولد قبل تمام المدة فلا يرجع لي عليك وجنس هذه المسائل ياتي في فصل  
على حدة رجوع امراة اذا دخلت الدار فقد خالعتك على الف فدخل الدار يقع الطلاق بالغير يده اذا قبلت عند الدخول  
لان الخلع من قبل الزوج يمين نصح تقطيع بالشرط امرأة قالت تزوجها اختلفت منك بكذا او هو ينسج كراسيا فجعل ينسج  
وهو عينا صمما قال خلعك قالوا ان لم يطل فهو جواب لان المجلس لا يخلع بقبول عمل كان فيه وان طالع ان ينقطع فلا يكون  
جوابا رجوع امراة خلعك فقال قبضت يقع طلاق يمين وكذا اذا لم تقبل لان الطلاق يقع بقول الزوج خلعك فان قال  
الزوج بعد ذلك اني اوبى الطلاق كان القول قوله اذ لم يكن ذلك في حال مذكورة الطلاق وان قال خلعك على كذا وسقي ما لا

عند صاحبه يرجع الزوج عليها بنصف المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند ابي حنيفة لا يرجع المرأة عليه بشئ من المهر

معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كما قالوا طلقك على الف درهم لا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة  
لم اني اوبى الطلاق لا يصدق قضاء لان ذكر العوض دليل على نية الطلاق ظاهره ولو قالها اخلع نفسك او قال اخلع في المسئلة  
على وجه ثلثة احدها ان يقول اخلع نفسك بال ولم يقدر فقالت خلعك نفسي بالف ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم  
الزوج اجزت لان جملة البدل يجمع صحة التوكيل وانما في ان يقول لها اخلع نفسك بالف درهم فقالت خلعك في رواية  
لا يجمع الخلع ما لم يقبل الزوج اجزت كما في الوجه الاول وفي رواية يتم الخلع بالف درهم وان لم يقبل الزوج اجزت وهو الصحيح  
والوجه الثالث ان يقول لها اخلع نفسك ولم يرد عليه فقالت اختلفت ذكر في النسخة عن ابي يوسف انه لا يكون خلعها وكذا  
لو قال لغيره اخلع امرائي ليس لان خلعها الاموال لان الخلع غالبا يكون بعوض وروي بن سماع عن محمد اذا قال لها اخلعك  
فقلت خلعك يقع طلاق يمين بغير بدل كما قالها آيسني نفسك وبه اخذ اكثر المشايخ فان كان الخطأ من قبل المرأة فقالت  
اخلعك او باري فقال الزوج فعلت فهذا وما لو كان الخطأ من قبل الزوج سواء رجوع اراء بما لها عليه من المهر ثم ظهر  
انه لم يكن لها عليه شئ كان عليها رد المهر كالوباع شيئا يدين له عليه ثم يقاد فان لا دين كان البيع بخلل الذي في ذمة المهر  
وكا لو قال خلعك على عبدك الذي في يدي وعلى متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها فيه شئ كان الخلع بمهرها ان كان  
المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خلعها على مهرها او طلقها بطلاق  
بمهرها الذي عليه قبضت والزوج يعلم ان لامر لها عليه تكون تطلقه باينة بغير شئ وفي الطلاق يقع تطلقه رجعية لان الزوج  
اذا كان يعلم انه لامر لها عليه كان قاصدا ليقاع الطلاق من غير بدل فيقع الطلاق بغير بدل كما لو خلعها على مهرها وخبر  
او شئ لا قيمة له وكا لو خلع امرأة على ما في هذا البيت من المتاع والزوج يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه يقع الخلع بغير شئ  
وكذا الوبايع شيئا يدين له عليه وهو يعلم انه لا دين له عليه ذكر الامام خواري انه لا يقع هذا البيع رجع اراء على  
مهر ستمى ثم طلقها باينة بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا ثم اخلعت منه على مهرها ثم تزوج عن المهر الذي يكون  
في النكاح الثاني واولا وكذا لو قال بالقرار استخويشتن خير من رزقك ما بين وبهمه حقها كما مررت فانه لا يبرأ  
عن المهر الاول اذا وهبت من زوجها نصف الصداق او اقل او اكثر ثم اخلعت منه عال معلوم قبل الدخول بها كان للزوج  
بدل الخلع ولا يرجع احداهما على صاحبه بشئ في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبه في حكم المهر بمنزلة الطلاق ولو وهبت  
نصف الصداق قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع احداهما على صاحبه بشئ وكذلك في الخلع وان كانت المرأة قبضت مهرها  
ثم وهبت النصف من الزوج ودعت اليه ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع الزوج بنصف المهر وكذلك في الخلع يرجع عليها بنصف  
المهر ولو تزوج امرأة على الف درهم ثم وهبت نصف المهر او اقل او اكثر وقبضت الباقي ثم اخلعت منه بالجمهور كالواخلعت  
بشوباديه وان في الذمة جاز الخلع ويرجع الزوج عليها ما قبضت من بقيته مهرها ولا يرجع ما وهبت لان بدل الخلع اذا كان مجهولا  
كان الواجب عليها بسبب الخلع رد المهر وما وصل الى الزوج بسبب الهبة من مهرها يجعل واصلا من جهة الخلع فيرجع عليها بما  
ولا تهر المرأة بالخلع عما قبضت في قول ابي حنيفة لان بدل الخلع لم يسلم للزوج بحكم الجملة فكان عليها رد من نفقة البضع وقد  
عجزت عن ذلك بحكم الطلاق فكان عليها رد قيمتها وهو المهر رجع خلع امراته على ان ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت  
المرأة باعته ما قبضت منه او وهبت من انسان ودعت اليه حتى تغدر عيها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان  
المقبوض من ذوات القيم وان كان من ذوات الاشكال كان عليها مثل ذلك رجع خلع امراته على عيها فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد  
وكذا لو خلع امراته على عبد الغير ولم يميز صاحب العبد ولو خلعها على ما في بيتها من المتاع فان كان لها فيه متاع فللزوج ذلك  
وان لم يكن كان عليها رد ما قبضت من المهر ولو خلعها على ما في بيتها من شئ فان لم يكن في البيت شئ كان الخلع واقعا عندنا بغير بدل



ذكر الشئ بالالف واللام اوبد ونما وكذا لو خالها على ما في بيتها وليس في البيت شئ ولو اختلفت على ما في تخيلها من الثمار حاز  
الخلع ويكون رما على النخل من الثمار قل او كثر وان لم يكن على النخل ثمار كان عليها رد المهر ولو خالها على ما في تخيلها العام  
يجوز الخلع ثم كان ابو يوسف يقول ولا ان غرت فله ذلك وان لم يفرجها الخلع بغير شئ كما لو خالها على ما في بطن جارسها  
او غنمها وعده ان كان في البطن ولد يقع الخلع عليه وان لم يكن يقع الخلع بغير شئ ثم رجع عن هذا وقال لو كان عليها رد ما ساق  
من الصداق ولا سبيل لكل امرئ ان الاشارة لغت لعدم المشار اليه خصار كما لو خالها على ثمر فيلزمها رد المهر وفي فضل الولد  
لغت الاشارة ايضا لعدم الولد بقيت تسمية ما في البطن وما في البطن يتناول المال وغيره المال ولو اختلفت على ما في يدها من الدرام  
يجوز ثم ينظر ان كان في يدها ثلثة دراهم او اكثر كان له ذلك وان لم يكن في يدها دراهم كان عليها ثلثة دراهم كما لو خالها على  
دراهم وان كان في يدها درهم او درهمان بكل ثلثة دراهم وهذا بخلاف ما لو تزوج امرأة على درهم فان ثمة يجب لها مهر  
انزل وان خالها على عبد او ثوب فان كان مقينا جاز ويكون للزوج ذلك وان لم يكن مقينا يستحق عبد او سطا وفي الثوب  
والجود يقع الطلاق ويترجمها رد المهر رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا اذا اعطيتني الف او متى اعطيتني الف اقبلت لا يقع  
الطلاق ما لم تعط وان لم تعط في ذلك المجلس او غيره يقع الطلاق ولو قال انت طالق ان اعطيتني الف اقبلت لا يقع الطلاق بالاعطاء  
في المجلس امرأة قالت زوجها ما كنت طلقها شتين طلقني ثلاثا على ان لك الف درهم فطلقها واحدة كان عليها كل الف امرأة  
قالت زوجها طلقني واحدة بالف فقال لها الزوج انت طالق واحدة واحدة يقع الثلث واحدة بالف وثلثان بغير  
شئ عند الكل ولو قالت طلقني واحدة بالف فقال انت طالق ثلاثا طلقك ثلاثا بغير شئ في قول أبي حنيفة ومالك وقالهما حباه  
يقع واحدة بالف وثلثان بغير شئ ولو قالت طلقني واحدة بالف فقال لها الزوج انت طالق ثلاثا بالف يتوقف ذلك على قبول المرأة  
ان قبلت يقع الثلث بالف وان قبل لا يقع شئ **رجل** قال لامرأته اخليني واخلي نفسك شئ بالمهر ونفقة العدة ثم رجع عنها  
بالعريه حتى قالت اختلفت منك بالمهر ونفقة العدة وابرأتك عن المهر ونفقة العدة وهي لا تعلم معنى الكلام اختلفوا فيه قال  
بعضهم ان قال الزوج بعد ما قالت اختلفت بالمهر ونفقة العدة وابرأتك عن المهر ونفقة العدة اجزئت ذلك وقبيلت صح الخلع  
وان يقبل الزوج ذلك لا يصح لكن يرى الزوج عن المهر ونفقة ما مضى لان قول الزوج بالمرأة اخليني بالمهر ونفقة العدة  
توقيف وتوكيد فلا يثبت بدون علم المرأة فاذا قالت خلعت نفسي منك بالمهر ونفقة كان ذلك ابتداء كلام من المرأة والجماعة  
لا تمنع ذلك لان الجمالة لا تمنع صحة الجراء كالا نعي وتوقع الطلاق والعاق والديبر العريه وان كان لا يعلم معناه فاذا  
قبل الزوج بعد ذلك صح وان لم يقبل لا يقع شئ وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا يبرأ الزوج عن المهر وان قبل الزوج اذ لم تعلم المرأة  
معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة المعاوضة في جانب المرأة فلا يقع بدون العلم كالبيع ونحوه والبراءة عن المهر ونفقة يحتمل الضم  
ويطردم بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعاق **رجل** قال لامرأته خلعت نفسك سني بكذا فقال خلعت وقالت فعلت  
اختلفوا فيه قال بعضهم يقع ذلك وقال بعضهم لا يصح اذ لم يقبل الزوج والخيار انما اذا نوى الزوج التحقيق لا الاسود  
يقع والاملا لان هذا الكلام يحتمل السوء ويحتمل التحقيق والظاهر انه سوء واذ انوى التحقيق يصير كانه قال خلعت  
نفسك سني بكذا فاني خلعتك فاذا قالت خلعت ثم الخلع امرأة قالت تزوجها اخليني على الف درهم فقال الزوج انت طالق  
اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الرجل يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والخيار ان يجعل جوابا  
لا جوابا طاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم اعن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شئ وكذا لو قالت امرأة لزوجها  
اختلفت منك فقال لها طلقك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينها وقال بعضهم يقع واحدة رجعية وقال بعضهم شئ  
الزوج عن البتة ان قال نويت به الجواب يكون جوابا وفي السلسلة الاولى ينبغي ان يسأل الزوج عن البتة ايضا **مدخل**

سالت طلاقها فقال الزوج ابرئي عن كل حق لك على حتى اطلقك فقالت ابرأتك عن كل حق يكون للنساء على الرجال  
فقال الزوج في فوره ذلك طلقك واحدة قالوا يقع واحدة باينة لانه طلقها عوضا عن الابراء طاهر **امراة** اختلفت  
على البعد الزوج ثم زادت في البعد بعد الخلع لم يقع **امراة** اختلفت من زوجها بغير حق لها عليه كان لها النفقة ما دامت  
في العدة لان العدة لم يكن حلالا عند الخلع **قوله** جازوا الى رجل فخرجوا ان امرأته وكلتهم بالاختلاف فخالها معهم على الف  
درهم ثم انها انكرت التوكيل فان كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لانها انكرت التوكيل بقي هذا منع  
النفقولي والنفقولي اذا خالها الزوج في الخلع وضمن يكون اصيل فقيم الخلع بقبوله وان كان القوم لم يضمنوا بدل الخلع  
كان الخلع موقفا على اجازة المرأة وقبولها ولم توجد فان كان الزوج ادعى انها وكلتهم كان الطلاق واقعا باخراره ولا يجب  
المال هذا اذا خالها وان باع الزوج منهم تطليقة بالف درهم اختلفوا فيه قال ابو القاسم الصغار يقع الطلاق ويلزمهم المال  
وان لم يضمنوا لان لفظة المهر لفظة ضمان لانه مبادلة وقال ابو بكر البجلي هذا لو خالها سواء وهو الصحيح **رجل** قال لغيره  
طلق امرأتك فخالها المأمورا وطلقها بغيرها ونفقة عدتها قال الفقيه ابو جعفر يجوز ان كانت المرأة مدخولا بها او لم يكن  
وقال ابو بكر الاسكافي لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفصل بين المدخولة وغير المدخولة وعنده انه قال ان كان مدخولا بها لم يجز  
والاجاز وهكذا قال ابو القاسم الصغار وهو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون باينا واذا رضخ الزوج بالابانة  
بغير بدل كان راضيا بالبدل بطرح الاولى شافى المدخولة الطلاق بغير عوض لا يكون باينا ولا قاطعا للنفك فلا يكون راضيا  
بالابانة ولا ينفذ على الاقر **رجل** قال لغيره طلق امرأتك على شرط ان لا يخرج من المنزل شيئا فطلقها الماء مورثا اختلفوا فقال  
الزوج امرأقا قد اخرجت من المنزل شيئا وقالت المرأة لم اخرج ذكر في النوازل ان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هذا  
الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأمور قل لها انت طالق ان لم يخرج من الدار شيئا فخالها الماء مورثا ذلك شرأعي الزوج  
انما قد اخرجت من المنزل شيئا يكون القول قوله لانه بكر شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج قال للمأمور قل امرأتك طالق  
على ان لا يخرج من المنزل شيئا فخالها المأمورا ذلك فقبلت ثم قال الزوج امرأقا قد اخرجت من المنزل شيئا لا يقبل قول لان في هذا  
الوجه الطلاق يتعلق بقبول المرأة فاذا قبلت يقع الخلع اخرجت من المنزل شيئا ولم يخرج كما لو قال لامرأته انت طالق على ان  
الف درهم فقالت قبلت مطلق الحال وان لم يقطعا وكذا لو قال لامرأته انت طالق على ان لا يخرج من الدار فقبلت مطلق الحال وان لم يبدل  
لان كنه على التعليق لا يجب التعليق بوجود المقبول **رجل** قال لامرأته انت طالق بعد غد على الف درهم وغدا على الف درهم  
واليوم على الف درهم فقالت قبلت فانها تطلق للحال واحدة بالف ويقع الثاني والثالث في وقتها بغير جعل **رجل** قال لامرأته اخليني  
انت طالق على ما درهم ان تزوجك يوما من الدهر فقالت المرأة لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة ولا يلزمها شئ وقال ابو يوسف  
هو طالق والمال واجب ولو انها قالت حين تزوجها قبلت الطلاق الذي جعلت الي بالف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال في قول أبي حنيفة  
الوكيل بالخلع لا يجازي بالبدل ويكون البدل على المرأة رسول المرأة اذا قال الزوجها طلقها او امسكها فقال الزوج لا امسكها  
واطلقها فقال الرسول ابرأتك عن جميع ما لها عليك فطلقها فطلقها الزوج ثم قالت المرأة ما كنت وكلته بالابراء واحدة في الزوج  
انها قد امرته بالابراء يقع الطلاق ويكون مال المرأة على زوجها وان لم يتبع الزوج توكيل المرأة فعلى وجهين ان كان الرسول  
قال ابرأتك عن ما لها عليك على ان تطلقها فطلقها على ذلك لم يكن الطلاق واقعا ويكون خلعاً عليه لان الطلاق بالابراء عن المهر ينفذ  
على اجازة المرأة فاذا لم يجز لم يقع الطلاق وان كان الرسول قال للزوج طلقها وقد ابرأتك عن جميع ما يقع الطلاق ويكون مهرها  
على الزوج وكيل المرأة بالخلع اذ قبل الخلع ثم الخلع وهذا يطالب الوكيل ببدل الخلع والمسئلة على وجهين ان كان الوكيل راسل اليه  
ارسال بان قال للزوج اخلع امرأتك بالف درهم وعلى هذه الاف وشار الى الف المرأة كان البدل على المرأة ولا يطالب الوكيل

عنه  
دكون المبدل



وان اضاف الوكيل البذل الى نفسه اضافة ملك او ضمان بان قال خلعت امرأتك على الف هذه او هكذا او اشار الى الف  
نفسه او على الف او قال على الف فان كان البذل على الوكيل لا تطالب المرأة والوكيل ان يرجع على المرأة قبل الاداء  
وبعد وان لم يكن المرأة امرأة بال ضمان بخلاف الوكيل بالنكاح من قبل الزوج اذا ضمن المهر للمرأة ولم يكن الضمان بار الوكيل  
اذا طلق امرأته على جعل في العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب مال وكذا الزوج الزوج مهرها اثلاثا فطلقها بطلاق  
بثلث مهرها وثانيتها ثلثا كذلك يقع الثلاث ويسقط ثلث المهر وترجع على زوجها بثلثي مهرها **رجل** قال لامرأة فالتك  
فقبلت يقع الطلاق وبرئ الزوج عن المهر الذي عليها عليه وان لم يكن عليه مهر كان عليها رد ماسا ان ايهما من الصداق كذا ذكر  
الحاكم الشهيد في الاقرار من المختصر والامام خواهر زاده وبه اخذ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن ابو يوسف  
ان الخلع لا يكون الا بموضع رجل خلعت ابنته من زوجها ان كانت الابنة كبيرة وضمن الرجل البذل الخلع ثم الخلع لان الاجنبي لو فعل  
ذلك يتم الخلع فالأمر بان قال خالعه الرجل على صداقها وضمن ثم الخلع ايضا ثم نظرنا جازة المرأة يقع اجازتها وان لم يجوز كان  
صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك حكم الضمان ان كان الرجل له خالعه على صداقها ان اجازت وان لم تجز  
على مقدار ذلك وان كانت الابنة صغيرة فان ضمن الاب ثم الخلع بقبول ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج الى  
وان لم يضمن الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كالمالك  
الخلع مع الصغيرة فان قبل الاب عند الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان  
الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة ان اضافت الام البذل الى نفسها او ضمن يتم الخلع كما لو كان  
الخلع مع الاجنبي وان لم تنصف ولم يضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لاروايته فيه والصحيح انه لا يقع وان كان  
العاقدا جنبا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل والعقد يعتبر يتوقف الخلع على قبولها  
وقال بعضهم لا يتوقف ولو اخلعت الصغيرة تعقل ويعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق باين ولا يسقط الصداق ولو وكلت  
الصغيرة في الخلع ففعل الوكيل في رواية في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية  
اذا لم يضمن الوكيل البذل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي ذكر الحنفية في الخلع ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على  
صداقها ان علم الاب ان الخلع لها خيرا بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخلعها على صداقها قال مالك يسقط الصداق عن  
الزوج فان رغبه القاضي بذلك نفذ قضاؤه لان مقتضى موضع الاحتياط ويجوز الرهن والكفالة ببدل الخلع وكذا التاجيل وان اقبل  
الموت فلان والى قوله فلا يلزم جبا البذل الحال وان اقبل المصداق او الدين شيئا اقبل اذا خلع الاب عن ابنته الصغيرة لا يصح  
لان تعليق للطلاق بالقبول فلا يصح كما لا يصح من الصغير لا يتوقف خلع الصغير على اجازة **الاب خلع السكران** جازم وكذلك  
سائر تصرفاته الا ارادة والحق اربا الحدود والاشهاد على شهادة نفسه وقال ابو دبن على الاسفها في لا ينفذ منه تصرفا وبه قال الحنف  
ابن زياد وابو الحسن الكوفي وابو القاسم القصار وهو احد قولي الشافعي وقال ابو نعيم محمد بن سلام ان كان محدورا في الشرب بان كان  
مكرها ومضطرا لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفاته وفيه قياس واستحسان في الاستحسان لا يصح وفي القياس يصح وعلى ابو يوسف  
انه كان يأخذ القيس فان قضى القيس بقبول واحد منهم نفذ قضاؤه **رجل** خلع امرأة وبينها ولد صغير على ان يكون الولد  
عند الابن سنين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حتى الولد فلا يبطل بابطالها **امراة** اخلعت  
من زوجها على مهرها ونفقة عدها وعلى ان تمسك الولد بنفقة سنين معلومة فامسكت الولد سنة او سنين ثم ردت  
الولد على الزوج فانهما غير عليا ان تمسك الولد بنفقة ما قبلت **المد** فلما ناهرت وتوارت نفسها حتى تمت المد ثم طردت رجوع  
الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المد التي لم تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل امرأته على ان تمسك الولد بنفقة الولد في المد

وعلى ان تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انها ابت ان تمسك الولد فانهما غير عليا فان لم يفعل كان عليها اجر امسك  
الولد الى بلوغه امرأة اخلعت على نيا بقره من النفقة والتكفي تمسك الخلع وتبرئ من النفقة ولا تبطل التكني وان اخلعت  
على انه مودة التكني عليها كان ان يكرى بيتا من زوجها من زوجها فلنعت فيه **امراة** اخلعت من زوجها على نفقة ولد لها منها سا  
عاشوا قال ابو جهمه عليها ان تترك المهر الذي قبضت **امراة** اخلعت من زوجها على ان ترضع ما في بطنها سنين حتى يطعم وعلى نفقة  
الولد بعد الرضاع عشرين سنين على انما ان ولدت ميتا فلا تنفي الزوج عليها فان ولدت حيا وارضعته سنة ثم مات فلا تنفي عليها  
قال ابو يوسف في شرط الكفاية حرة وهي برية عاقبة من الرضاع ان مات الصبي او ولد ميتا وقال في شرط الكفاية فاسدة وعليها ان يردها  
على زوجها **امراة** اخلعت من زوجها على ان تجعل صداقها لولدها او على ان تجعل صداقها لفلان الاجنبي قال محمد بن الخلع جازم والمهر  
للزوج ولا تنفي للولد والاجنبي **امراة** اخلعت من زوجها على رضاع ولد لها ولم يتم وقتا قال محمد بن الخلع جازم فان خالعهما  
على رضاع الولد سنين وعلى نفقة هذا الولد عشرين سنين قال محمد بن الخلع جازم مثل هذه الجها في الطلاق **امراة** وكلت جلاي الخلع  
ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذ لم يعلم الوكيل بذلك وان اسلمت الخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة صح رجوعها وان  
لم يعلم الرسول رجوعها **رجل** قال لرجلين اخلعا امرأتين من غير رجل فخلع احدهما لم يقع الطلاق ولو امر رجلين ان يخلعا امرأته  
بالف فقال احدهما خلعتها بالف وقال الآخر قد اخرجت ذلك قال ابو يوسف لا يجوز ذلك ولو قال احدهما خلعتها بالف وقال الآخر  
خلعتها بالف فهو جازم امرأة وكلت جلاي ان يخلعا من زوجها بالف درهم وكلت الزوج ايضا بان يخلعا منه بالف فخلعها  
الوكيل بالف ذكره موضع انه لا يتم الخلع ما لم يخلع المرأة بعد خلع الوكيل او قبل الزوج او يجزى قال ولا يكون وكيلها جميعا قال  
الحاكم الشهيد وهذا يوافق رواية الامر **فصل الخلع بلفظ البيع والشراء** اذا قال الرجل لامرأة ابتعت مني  
او قال اشتريت مني ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدك فقال اشتريت الصحيح انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد  
كلامها بعت لان هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق فلا يتم الخلع بقبولها اشتريت وقد مر من هذا في قوله لما اخلعت  
ولو قال اشتريت ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدك فقالت اشتريت ثم الخلع بينهما لان لفظ الامر يقوئها والواحد يصلح  
عاقدا من الطرفين في الخلع اذا كانا بالبدل معلوما في الصحيح من الرواية والبدل هنا معلوم اما اللفظ الاول ليس بشعير ولا يصير الواحد  
عاقدا من الطرفين فيحتاج الى قول الزوج بعد ذلك بعت **رجل** قال لامرأة كل امرأة اترجها فقبلت طلاقا منك بدرهم ثم تزوج  
امرأة كان لامرأة القبول بعد التزوج في مجلس عليها فان قالت بعد التزوج قبلت لو قالت اشتريت وقالت طلاقا يقع الطلاق  
بما سمي من البذل وان قبل قبل التزوج لا يقع شي لان كلام الرجل مضاف الى ما بعد التزوج فيعتبر القبول بعد التزوج **رجل** قال  
لامرأته بعت منك ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدك فقالت للمأته بعت ولم يقل اشتريت قال ابو بكر الاسكاف يقع تطليقاتها بانه  
كانها قالت بعت بمهر ونفقة عدك تطليقات قال الفقيه ابو الليث لا يقع شي وهو المختار لان كلام المرأة ابتداء وليس يجوز **امراة**  
قالت لزوجها بعت منك مهر ونفقة عدك اشتريت فقال الزوج اشتريت حرة ونفقاتها ذهبت قالوا لا تطلق ظاهرا لان  
الزوج لم يبيع منها نفسها ولا كلاما فانما اشتري مهرها وشراء المهر لا يكون طلاقا قالوا والحوط بتحديد النكاح اذ لم يكن طلاقا شيئا  
قبل ذلك **رجل** قال لامرأة بعت منك تطليقات بمهرك ونفقة عدك فقالت بجان خير لان هذا كلام قد ذكر على وجه المباعدة  
وهو كما لو قالت بار زوجي درهم ولو قال بعت منك طلاقا بمهر الذي لا على فقالت طلق نفسي فاما يبين بواحد بمهر لان هذا  
يصلح ان يكون قولاً لكلام الزوج فيجعل كلاما قولاً وقبل يقع واحدة رجعية وهو نظير ما لو قالت لامرأة اخلعتني على الف درهم  
فقال لا تزوج انت طالق اخلعتني الف درهم فيجعل جوابا بكلام المرأة وكذلك هنا ولو قال لامرأة بعت تطليقتك ولم يذكر البذل  
فقال اشتريت يقع واحدة رجعية ولو قال بعت نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق باين لان بيع الطلاق تمليك الطلاق







بنسب او رضاع او صهرته وحكم حرمة الوطى والدواى الى غاية الكفارة رجل قال لامرأته انت على كظركى ولم ينوشيا  
او نوي الطلاق او الترحيم او الطاهر يكون طهرا وقال ابو يوسف ومحمد بن نوي الترحيم بالطلاق وان قال عنت بالكلية  
لا يسمع لها فى القضاء ان يصدقه ويسمعها فيما بينها وبين الله تعالى وهذه جملة مسائل اهداهن والثانية ان يقول لها انت  
مثل ارق ولم يقل على ولم ينوشيا لا يلزمه شئ فى قولهم ولو قال انت على كاق او مثل ارق ونوي البر والكرامة لا يلزمه شئ وان نوي  
الطاهر كان طهرا وان لم ينوشيا لا يلزمه شئ فى قول الى جسمه وقال محمد هو طاهر وعن ابو يوسف في رواية لا يلزمه شئ كما قال ابو حنيفة  
وفى رواية يكون عينا ان تركها اربعة اشهر ولم يقر بها بانت بتطبيقه وان نوي الطلاق او الطاهر فهو على ما نوي وان لم ينوشيا لا يلزمه  
شئ فى قول الى جسمه وقال محمد هو رواية عن ابو يوسف يكون طهرا وفى رواية اخرى عن ابو يوسف يكون ايلامه وان نوي الترحيم اختلف الزوايا  
والصحيح ان يكون طهرا عند الكل والثالثة الثانية اذا قال انت على حرام كاق ونوي الطلاق والطاهر او الايلام فهو على نوي  
وان لم ينوشيا يكون طهرا فى قول محمد وهو رواية عن ابو حنيفة عن ابو يوسف عن ابي حنيفة يكون ايلامه وذكر الخصاف ان الصحيح  
منه ذهب ابو حنيفة الى ان عند محمد اذا نوي الطلاق يكون طلاقا لا يحرز وعند ابو يوسف يكون طلاقا وطهرا وهو كالوطى ثم طاهر  
او طاهر ثم طلق فانه يكون طلاقا وطهرا ولو قال لامرأته انت على كالميتة والدم وحم الحنثى رايان فيه والصحيح انه  
ان لم ينوشيا يكون ايلامه وان نوي الطلاق يكون طلاقا وان نوي الطاهر لا يكون طهرا ولو قال لها انت على كخذتى او بطنها او  
فرجها يكون طهرا والاصل فيه انه اذا شبهها بما لا يحل انظر عدي من اعفاء الم يكون طهرا وان شبهها بما يحل انظر ابيه كالشعر  
والوجه والراس واليد والرجل لا يكون طهرا ولو قال انت على كركبة ارق فى القيس يكون طهرا ولو قال لها اخذك على كخذتى  
او راسك على كراس ارق لا يكون طهرا ولو قال لها انت على كظركى يكون طهرا ولو قال كظركى ابتك ان كان داخل بها يكون  
طهرا والافلا وان شبهها بالمرأة الا بالاب والابن يكون طهرا كما لو شبهها بام الاب والابن قال محمد لا يكون طهرا وقال  
ابو يوسف يكون طهرا وهو الصحيح ولو شبهها بام امرأة او ابنة امرأة قد زنا بها يكون طهرا ولو قبل اجنبية بشهوة  
او نظر الى فرجها بشهوة ثم شبه امرأته بام تلك المرأة وابنتها لا يكون طهرا فى قول ابو حنيفة قال ولا يشبه هذا الوطى  
ولو شبهها بطهر امرأة تحل له فى الجملة كالجوسية والمرذة ومنكوحه الغير لا يكون طهرا وكذا التشبيه بالرجل اى رجل  
كان ولو قال انت على كظركى ان شاء الله لا يكون طهرا كما لا يكون طلاقا ولو قال انت على كظركى ان شاء فلان او قال انت  
على كظركى ان شئت فهو على المشية فى المجلس ولو طاهر من امه او سوله يكون باطلا لا يحرم عليه وطئها والمرأة اذا طهرت  
من نوحها كان باطلا لا يلزمها الكفارة كما لو طهرت الطلاق الى زوجها وقال ابو يوسف تلزمها الكفارة واذا كرر الطاهر على امرأة  
تلزمه بكل طهر ككفارة وكذا لو طاهر من اربع نسوة تلزمه بكل امرأة ككفارة وطهرا لاخرى بالكتابة والاشارة المعلومه لا دم  
ولو طاهر معقبا بان قال انت على كظركى اليوم او الشهر او السنة يصير من طهر الى طهر واذا مضى ذلك الوقت بطل ولو قال اجنبية  
ان تزوجتك فانت على كظركى فتزوجها يكون طهرا ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق ثم قال اذا تزوجتك فانت على كظركى  
فتزوجها بطل الطلاق والطاهر جميعا لانها يقعان فى حالة واحدة وكذا لو قال اذا تزوجتك فانت على كظركى وانت طالق  
فتزوجها بطله جميعا ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق وانت على كظركى فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمها الطاهر فى قول الى جسم  
وقال صاحب الزمارة جميعا وهذا بناء على ان ترتيبه فى الترتيب بوجوب ترتيبه فى تزوج عذرى جسمه وعذرا صحيحه لا يوجب فافا  
وقع الطلاق اول عذرى جسمه فلو لم يكن محلا للطاهر فلا يلزم الطاهر اولا اذا تزوج الطاهر اولا وسبق الطاهر لا يلزمها  
مزان يكون محلا للطلاق يقع الطلاق ايضا اذا طاهر من امرأته ثم طهرتها ثلثا ثم تزوجها بعد زوج آخر كان طهرا

طاهر

لاحد

لا يحل له وطئها قبل التكفير لان وقوع الفرية لا يبطل الطاهر وكذا لو ارتدت والعاذ بالله ثم اسلمت فتزوجها  
فان ارتد معا ثم اسلما فاما على الظاهر فقول الى جسمه وكذا لو طاهر على امرأته وهى امته ثم اشترها لا يحل له وطئها قبل  
التكفير وكذا لو اعتقا فتزوجها ولو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت على كظركى فوطئها بانت منه ثم دخلت الدار فوطئها  
لا يلزمه الطاهر لانه لو نجز الطاهر فى هذه الحالة لا يقع نكاحا اذا صار العلق بمنجز عند الشرط وكفارة الطاهر المذكورة  
فى كتابنا بها المظاهر اذ لم يكفر ورفع الامر الى الله تعالى حتى يكفر ويطلق **باب الايلام**  
قال ربه الايلام منع النفس عن قربان المتكوفة منعها مؤكدا باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق او عناق او صورا ورجوع ونحو ذلك  
مطلقا او موقتا بربعة اشهر فى الحر او شهرين فى الامه من غير ان يتخذها وقت يمكنه قربانها من غير حث فان تخطل يكون موقتا  
وصورة ذلك ان يقول الحرة والله لا اقربك اربعة اشهر الا يوما او قال سنة الا يوما فانه لا يكون موقتا بل يدخل اليوم امستثنا  
وكذا لو قال والله لا اقربك حتى يقدر فلان لا يكون موقتا لانه يتوهم قدوم والمدة وكذا لو قال والله لا اقربك حتى تموتى او يموت  
فلان لا يكون موقتا لانه لا يمتنع ان يموت فلان فى المدة ولو حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال او حتى تطلع الشمس من غير ما يكون موقتا  
استثنا ولو قال والله لا اقربك حتى اغرق عذري هذا او حتى اطلع فلا يكون موقتا فى قول الى جسمه ومحمد ولو قال والله لا اقربك  
حتى تموتى او حتى اموت او حتى تقلى او حتى قتل يكون موقتا ولا يكون موقتا الا بالحلف على الجماع فى الفرج فان كان بحيث يبدل الجماع  
فى الفرج لا يكون موقتا لانه لا يمتنع فيمنه بالشرب دون الجماع فى الفرج ولو قال لا يمتنع فيمنه فربما يكون موقتا لانه يبرأ بهذا الكلام  
الجماع ولو قال كبرياؤك حسم فانت طالق ولم ينوشيا يكون موقتا لان مراد النكاح من هذا الجماع فان نوي المصاحفة  
لا يكون موقتا وان ضاعوا لم يجامعا كان حاشا ولو قال كرسى بزن دستى فارتكمت نابل سال فعلى كذا ولم يقر بها اربعة اشهر  
متين بتطبيقه لانه يبرأ به فى الفرج الجماع ولهذا لو جامعها فى السنة دون الفرج لا يمتنع فيمنه ولو قال لامرأته ان قربتك او دعوتك  
الى الفرج فانت طالق لا يكون موقتا لانه يمكنه قربانها من غير وقوع الطلاق بان يدعوها الى الفرج فيمتنع ثمة بقرها بعد ذلك من غير  
ان يمتنع بالقران ولو قال لامرأته ان غسست من جاني ما دميت امر ارق فانت طالق ثلثا واعاد هذا القول وكانت المرأة حاملا  
ولم يقر بها بعد المقاتلة حتى وضعت حملها بعد اربعة اشهر فصاعدا فانما يتبع بواحدة عند انقضاء اربعة اشهر لانه كان موقتا  
وينقضى عذرها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون موقتا لوقوعها لا يمتنع لئلا يمين كان موقتا الى بقا النكاح وبعد  
ما وقعت بتطبيقه بالايلام يقع عليها طلاق آخر وان مضت مدة الايلام اخرى قبل وضع الحمل لان ابانة بالايلام لا يقع عليها طلاق  
اخر يحكم ذلك بالايلام وان كانت فى العدة مالم تزوج وهذا وان يكرر الكلام الا ان مدة الكل واحدة وفى المدة الواحدة لا يقع  
الاطلاق واحد ولو قال لها ان قربتك الى سنة فانت طالق ثلثا واراد الحيلة ان لا يقع الثلث فالحيلة ان يدها حتى يتبين بتطبيقه  
فلم يملك ثمانية اشهر تمام السنة ثم تزوجها نكاحا مستقبلا فاذا اقربها لا تطلق ولا يقع الثلث لانها لا تطلق ثلثا قبل السنة  
لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يبقى اليمين ولو قال لها ان قربتك ابد فانت طالق ثلثا فالحيلة له فى هذا لانه ان قربتها  
بطلت ثلثا وان لم يقر بها يقع عليه مضي اربعة اشهر بتطبيقه فاذا تزوجها بعد ذلك يكون موقتا لانه لا يبرأ والله لا اقربك  
سنة فمضت اربعة اشهر وبانت بتطبيقه ثم تزوجها فمضت اربعة اشهر اخرى من وقت التزوج يقع عليه بتطبيقه اخرى  
لاى ايمين باقية فان تزوجها مرة اخرى ومضت اربعة اشهر اخرى لا يقع عليها طلاق اخرى لاى ايمين كانت موقتا الى  
فلم يسبق بعد التزوج الى تمام السنة اربعة اشهر فلا يقع عليها طلاق آخر ولو قال لامرأته ان قربتك فعدى هذا فمضت  
اربعة اشهر وخاضته الى كذا ففرق بينهما ثم اقام العبد ابنة انه خرا الاصل فان القافر يفرق بيمينه ويطلق الايلام ويرد المرأة  
الى زوجها لانه تبين انه لم يكن موقتا ولو قال لامرأته والله لا اقربك فى هذه البيت لا يكون موقتا لانه لا يبرأ والله لا اقربك

ع







والمرأة امته او كافرة او صغيرة او اخرجه او غير عفيفة او موطوءة بشبهة لا يجزى اللعان ولا يجب حد القذف  
على الرجل ولن استنع اللعان بمعنى من قبل الزوج بان كان الزوج اهلا لوجوب الحد عليه كان عليه حد القذف لان اللعان  
في جانبته فانه مقام حد القذف وهو قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة وان كانا محدودين في ذنوب كان عليه حد  
وان لم يكن الرجل اهلا لوجوب الحد كما لا يجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع شرايط اللعان فيها ثم طلقها باينا  
او تلك سقط ولا يجب الحد وكذا لو تزوجها بعد ذلك ولو طلقها رجعا لا يسقط وصورة اللعان ما نصق له كتابا  
رجل قد فارق امرأته وهما من اهل اللعان ولم يرفع الامر الى القاضي في امراته وان رفعت الامر الى القاضي ببدء القاضي بالرجل فصله  
كما ذكرناه في الكتاب وذكر المحقق عن ابي حنيفة ان بشرط لفظه المواجهة فيقول لها مرتكبات الزنا وذكرنا في اذكر  
لفظ الغاية وشاركني ثم تحلف المرأة وانما تنزل بحبس القاضي حتى تسكن كما السقم ما جبه وقال الشافعي اذا استنعت  
المرأة بعد اللعان الزوج يقيم عليه حد الزنا واذا ادعى المرأة على زوجها القذف فأكبر الزوج واقامت المرأة البينة على القذف  
لاعتن القاضي بينهما لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا واذا التفتا فزعم اللعان فزعم القاضي بينهما ويكون طلاقا ولها  
السفقة والسكنى مادامت في العدة وما يفرق القاضي بينهما في امرأة عندنا واذا انقضى الرجل جلا امرأة وقال هو من الزنا  
عندنا لا يجزى عليه الحد ولا اللعان في الحال وان جازت بولدها لستة اشهر فذلك لاحتمال ان الولد جاء بعد النفي فان جازت  
به الاقل من ستة اشهر فذلك في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبيه لا يعتن القاضي بينهما ويلزم الولادة امرأة ولدت ولدين  
في بطن واحد فافترس الزوج بالاول ونفى الثاني زنه بالولدان وتلاعنا وان نفى الاول واقر بان الثاني زناه وعلم حد القذف فان  
نفاها ثم مات احداهما قبل اللعان لا يعتن عن التي نفاها وهو ولد وان ولدت فتفاه ولاعتن القاضي بينهما وكذا لو ولدت  
ولدين احدهما ميت ونفاها زناه ولاعتن عن التي نفاها وان ولدت فتفاه ولاعتن القاضي بينهما ثم ولدت من القود ولدا  
آخر زمه الولدان جميعا واللعان ماض فان قال بعد ذلك انها ابنتي كان صادقا ولا حد عليه وما دام المتلاعنان على اللعان  
ليس له ان يتزوجها فان اكدب لادعتن نفسه بعد اللعان كان له ان يتزوجها في قول ابي حنيفة ومحمد وكذا لو صار المرأة  
بعد اللعان بصفة لو كانت عليها لا يجزى اللعان بينهما بان زنت او ما شبه ذلك لان له ان يتزوجها ولو صدقت  
المرأة زوجها قبل اللعان بسقط اللعان ولا يجب الحد واذا التعتن الرجل ثلاثا والمرأة كذلك ففرق القاضي بينهما  
حان نفقة وقيام الاكثر مقام الكل ويكون تاركا للستة وان فزعت قبل اكثر اللعان بينهما كانت الفرقة باطلة  
**باب العدة** قال رحمه الله ثلاث المطلق والموطوءة عن شبهة والمتوفى عنها زوجها والا  
قد يكون بالحيف وقد يكون بالاشهر وقد يكون بوضع الولد او باسقاط سقط استبان خلفه او بعض خلفه اما  
المطلقة رجل تزوج امرأة نكاحا جائزا فطلقها بعد الدخول وبعد الخلوة الصحيحة كان عليها العدة ونفقه  
الخلوة الصحيحة حتى كتاب النكاح فان الخلوة فاسدة فان كان الفساد لامر شرعي مع المتكدر من الوطى حقيقة  
كصور الغرض وصلوة الغرض والاحرام كان عليها العدة وان كان الفساد لعجزه عن الوطى حقيقة لا يجب عليها  
العدة وكذا لو طلقها قبل الخلوة وعدة الطلاق تارة تكون بالحيف وتارة تكون بالشهر وتارة تكون بوضع  
الحمل فان طلقها في حيفها كان عليها الاعتد اثلاثا حيف كواحد ولا يجب هذه الحيف من العدة كما لا يجب  
من الاستبراء ولو كان النكاح فاسدا ففرق القاضي بينهما ان فزعت قبل الدخول لا يجب العدة وكذا لو فزعت قبل الخلوة كان عليها  
الاعتد من وقت الفرقة لا من وقت الوطى وكذا لو كانت الفرقة بغرقاء ولو كانت المطلقة صغيرة او ابية وهي حرة فعدت  
نفسه اشهر واختلفوا في حد الاباس قال بعضهم ان كانت ابنة خمس وخمسين سنة ولا تحيض فهي ابية رومية كانت او غير رومية

وعلى الفتوى والتي لم تحض قط فهي بمنزلة الصغيرة تعتد بالاشهر فان طلقها زوجها في غرة الشهر فقد ثلثة اشهر بالاهلة  
وان طلقها في هلال الشهر قال ابو حنيفة تعتد ثلثة اشهر بالايام كل شهر ثلثون يوما وقال ما جبه تعتد بعد مضي بقية الشهر  
الذي طلقها فيه شهرين بالاهلة وتكمل الشهر الاول ثلثين يوما بالشهر الاخر وخمس هذه المسائل كثيرة فان كانت المعتدة عن الطلاق  
او الوطى عن شبهة او الموت حاملا فعدتها وضع الحمل سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة او حبلت بعد الوجوب فان خرج  
منها اكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعا يسقط حتى الرجعة ولا يحل لها ان يتزوج احتياطا فان ولدت ولدين في بطن  
واحد ليس بينهما ستة اشهر تنقضي عدتها بالاول والثاني لا بالاول وان كانت المعتدة مملوكة امه او مدبرة او مكاتبة  
او ام ولد وهي من ذوات الحيض فعدتها في الطلاق والوطى حيفتان وان كانت من ذوات الشهر فعدتها نصف شهر وان كانت  
حاملة فوضع الحمل وام الولد اذا اعتقها مولاهما او مات عنها فقد ثلثة حيف وان حرمت على موليتها بسبب لا يجب عليها  
العدة حتى تنقضي لكن يزول فراش المولى عنها بالحرم حتى لو ولدت ولدا لستة اشهر من وقت الحرم لا يثبت النسب من المولى  
ما لم يدع مكاتبته فيكون حقه لا ينقض النكاح لانها صارا ملكا للمولى وان ادعى ككاتبته وعققت النكاح ولا عدة عليها  
لانها عمل زوجها على اللعين وان مات المكاتب عن فناء يفسد النكاح لانه يعق في اخر جز من اجزاء حياة ويملك رقبة امرأة  
فان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه فقد ثلثة حيف لانها ام ولد عتقت بموت السيد فان  
لم تكن ولدت منه كان عليها الاعتد بحضتين لان النكاح بينهما فسد قبل الموت وعدة الوفاء على المرأة اربعة اشهر وعشر  
وحكي عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال يعتد اربعة اشهر وعشر ليل لان الله ذكر العشر سنكر اوجع اللبالي يذكر بلفظ الذكر  
وجمع الهمام بلفظ التانيث فعلى قوله تربا العدة ليلة واحدة وهذا القربى بالاحتمال وان كانت الامه المرأة امه فعدتها  
شهران وخمسة ايام وان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل حرة كانت او امه **صحي** مات وامرأة حامل فظهر حملها كان عدتها بوضع  
الحمل استحياءه وقال الشافعي تعتد بالشهر وهو رواية عن ابي يوسف ولو حبلت بعد موته تعتد بالشهر في قولهم والمتوفى عنها  
زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت ترث زوجها المطلق تعتد بابعدا لا بحضين ونفسيرة لانها تعتد اربعة اشهر وعشر  
فيها ثلاث حيف حتى لو اعتدت اربعة اشهر وعشر لم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلث حيف ولو ماتت ثلث حيف قبل تمام  
اربعة اشهر وعشر لا تنقض عدتها حتى يتم المدة قال ابو يوسف تنقض عدة امرأة الفار ثلث حيف وسنذكر مسائل الغرائر ان شاء الله  
بعد هذا في فصل عدها وكذا الرجل اذا طلق امرأته بعينها بعد ما دخل بها وهما من ذوات الحيض ثورات ولا تعرف  
المطلقة تحجب على كل واحدة عدة الوفاة تستكمل فيها ثلث حيف وكذا لو طلق احدى امرأته ثلاثا بغير عينا في صحة ثورات  
قبل البيان تحجب على كل واحدة منها عدة الوفاة تستكمل فيها ثلث حيف وكذا لو قال لامرأته له احدىكما طالق ثلثا غريبتين  
الطلاق في احدىهما في مرضه ومات قبل انقضاء العدة كان عليها الاعتد اربعة اشهر وعشر تستكمل فيها ثلث حيف العدة ان  
تنقضان عدة واحدة عندا كانتا من جنس واحد ومن جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيفته ثم تزوجت  
بزوج آخر وطبها الثاني وفروا بينهما وحاضت حيفتين بعد التقرب كان هذا الزوج الثاني ان تزوجها لانقضاء عدة  
الاول وليس لغيره ان يتزوجها حتى يحض ثلث حيف من وقت التقرب لقيام عدة الثاني وان كان طلاق الاول رجعا  
كان للاول ان يراجعها قبل ان تحض حيفتين بعد تقرب الثاني لانها في عدة الاول ولا يطارد اها حتى تنقضي عدة الثاني  
وان حاضت ثلث حيف من وقت تقرب الثاني تنقض العدة ان جميعا وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة  
تنقض العدة الاولى اربعة اشهر وعشر والثانية ثلث حيف تربا في الاشهر **فصل انتقال العدة**  
المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فانه تستقبل العدة بثلاث حيف مبسوطة كانت او حقية



وكذا الآية اذا عتقت بعض النور ثم حاضا وجبت يستقبل العدة في الحيض ثلاث حيض وفي الحمل موضع  
الحمل ولو اعتدت المطلقة بحضة او حيضتين ثم ارتفع حيضها لا يخرج من العدة ما لم يتاسف فاذا ايسر يستقبل  
العدة بالاشهر ولو اعتدت الآية بالاشهر ففرغت من العدة وتزوجت بزوجه ثم حاضا وولدت فعلى القول الذي  
للاباس من قدر وما تريا لآيته من ان لا يكون حيضا لا يفسد نكاحها مع الثاني وعلى القول الذي لا يفسد نكاحها مع  
مقدر وما تريا لآيته من ان لا يكون حيضا يفسد نكاحها مع الثاني **رجل طلق** منك حته الامة ثم عتقت في العدة  
فان كان الطلاق رجعا يستكمل عدة الحواشي عندنا لانه اذا دأبها حال قيام النكاح فتزداد العدة وفي الطلاق البين  
لا تزداد عدة العتق وعندنا في التغير عدتها في الوجهين وان مات زوج الامة وقتت في عدة الوفاة عدتها  
شهران وخمسة ايام لا تستغير كما لا تستغير بالعتق في الطلاق البين والحرمة المطلقة اذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق  
رجعا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كان مبسوطة وان كانت لا تترث زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت  
تترث جميع بين الاشهر والحيض **الموتى** عنها زوجها اذا ولدت لاكثر من سنتين من وقت الموت يحكم بانقضاء عدتها  
قبل الولادة بستة اشهر وزيادة فيجعل كأنها تزوجت بزوجه آخر بعد انقضاء العدة وجبت من الثاني **ام ولد** مات  
موليها وهي في نكاح رجل او عدة رجل لا يلزمها عدة الموت فان طلقها زوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحواشي وان  
اعتقها وهي في العدة عن طلاق جري بغير عدتها وان كان الطلاق باينا لا يتغير فان انقضت عدة الطلاق ثم مات المولى كان  
عليها عدة موت المولى ثلث حيض وقال الشافعي حصة واحدة وان كانت لا تحيض فثلاثة اشهر وان كانت حاملا فوضع الحمل  
وان قبلت ابن يوليها فكذلك اذا مات المولى وان مات زوجها ام ولد وموليتها وبين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام ولا يعلم  
ايها مات او لا اعتدت رجة اشهر وعشرون وان كان بين موتيهما اشهران وخمسة ايام او اكثر اعتدت اربعة اشهر وعشرون وثلاث  
حيض وان لم يعرف بين موتيهما جميع بين عدة الوفاة وثلث حيض في قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة بعد اربعة اشهر  
وعشرون ولا يشترط فيها الحيض وان كان الطلاق رجعا ثم مات المولى كذلك ولا تترث هذه المرأة من زوجها وقد جيع على المرأة  
اربع عدد وموتها الامة الصغيرة طلقها زوجها رجعا فانه يعقد بشهر ونصف فاذا بلغت في العدة وحاضت تنقلب  
عدتها الى حيضتين فان اعتقها المولى في العدة نصير عدتها ثلاث حيض فان مات زوجها المطلق في العدة ينقلب عدتها  
اربعة اشهر وعشرون **الكتابية** اذا كانت تحت مسلم فعدتها عدة المسكنة في الطلاق والوفات الحرة والامة كالامة  
وان كانت تحت ذوق فعدة عليها في الموت والفرق في قول ابو حنيفة ان تكون حاملا فتتبع من التزوج حتى تضع حملها وقال  
ابو يوسف ومحمد العدة عليها والمهاجرة لا عدة عليها **رجل طلق** امراته منذ خمس سنين ان كذبته في الاسناد او قالت لا اذكر  
كانت عليها العدة من وقت الفرار ولها النفقة والسكنى وان صدقة في الاسناد ذكر في الامر ان عليها العدة من وقت الطلاق  
وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظلم ان يصدقها الا في ابطال النفقة الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة  
لا تصدق في اقل من شهرين هو المختار والمرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغايب وموت يعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق  
لا من وقت الخبر **هذا رجل قال** لامرأة المدخول بها كذا خض وطهرت فانت طالق فحاضت ثلث حيض كانت العدة عليها  
من وقت الطلاق الاول **امرأة الغايب** زوجها اذا اخبرها رجل بموت زوجها ورجل بجائته فان الذي اخبره بموته شهد  
انه عاين موته او جازته وكان عدلا وسعها ان تحقد ويتزوج هذا اذا لم يورثها فان ارثها وتاخر شهدها الحيوة متاخر  
فشهادتها الى **رجل تزوج** امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت شيئا قط فهي طالق ثلاثا ولا اعلم انها بنت  
يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقة المرأة كان لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ومثل المثل بالدخول وعليها العدة بهذا

الوطي ولا نفقة لها لانها صدقة في وقوع الطلاق قبل الدخول وان كذبته المرأة في البين فلها مهر واحد ولها النفقة  
والسكنى لانها تزوج ان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول **رجل طلق** امراته ثلاثا فلما اعتدت حقيقتين جامعها  
مكرها ان جامعها وهو ينكر طلاقها يلزمها عدة مستقبله وان كان مكرها بالطلاق وجامعها على وجه الزنا لا يستقبل العدة  
وكذا الرجل اذا طلق امراته باينا او ثلاثا ثم اقام معها زمانا ان اقام وهو ينكر طلاقها لا ينقض عدتها وان اقام وهو يقر  
بالطلاق ينقض عدتها **رجل طلق** امراته ثلاثا وكنتم عن الناس فلما حاضت حقيقتين وطمعها وحصلت ثم اقر بطلاقها كان  
لها النفقة حتى تضع حملها **رجل طلق** امراته ثلاثا فزوجت من ساعته رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما كان عليها الاعتد  
ثلاث حيض ونفقتها وسكنها على الاول بخلاف النكوة اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج  
الاول نفقتها ما دامت في العدة لانها حين زوجت نفسها ووجبت عليها العدة من الثاني ما تراه في النفقة فلا يستحق  
لما المسووم لم تمنع نفسها بالتزوج في العدة لانها كانت ممنوعة قبل التزوج **رجل تزوج** امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وفي  
بينهما كان عليها العدة ثلاث حيض من وقت الفرقة صغيرة بلغت ورات يوما ما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها  
زوجها كان عليها الاعتد بثلاثة اشهر لان الزمان لم يستمر ثلثة ايام لا يكون حيضا فيقتل من ذوات الاشهر **رجل**  
طلق امراته ثم صاحته من نفقة العدة على شيء ان كانت عدتها بالاشهر جاز الصلح لان زان العدة معلوم وان كانت  
عدتها بالحيض لا يجوز لان المدة غير معلومة ولا يمكن ان يجعل الصلح ابراهم عن البعض لان النفقة بعد الطلاق لا يصح  
كالاصح حال قيام النكاح ولو صاحته على امر رضيع الولد بعد ابينونة على شيء جاز الصلح ولو صاحته من السكنى على درهم  
لا يجوز **فصل ما يحرم على المعتدة** الحرة المسكنة في عدة طلاق او فرقة سوى الموت لا يخرج سبلا  
ولانها لا للصورة من خوف الانهدام او الخوف او خوف ضياع مال والمتوفى عنها زوجها يخرج بالنهار لحاجتها الى  
نفقتها ولا يبيت الا في بيت زوجها وعمران لها ان يبيت في غير بيت زوجها اقل من نصف الليل والمعتدة في ذلك المكان  
الذي يسكن فيه قبل الفرقة اما المتوفى عنها زوجها ان كان كيفها نصيبها من بيت الزوج بالميراث يسكن في نصيبها فان كان  
في الورثة من لا يكون محرما ان امكنها ان تسترا وتاخذ بينها وبين الورثة حجابا يسكن في ذلك وان كان لا كيفها كان لها  
ان تخرج هذه الضرورة وكذا اذا فافت على ما عاين في ذلك البيت ثم لا يخرج بعد ذلك من المكان الذي انتقلت اليه وان طلق  
امرأة وهي معه في الخيمة والزوج ينتقل من موضع الى موضع للكلاء والماء ان كان لا يرضى عليه فترتب في نفسه او في مال يتركها في ذلك  
الموضع وليس له ان ينتقل بها ولا لها ان تنتقل من ذلك الموضع وان كان يرضى عليه فترتب في نفسه او ماله لو تركها في ذلك  
الموضع كان له ان ينتقل بها بحكم الضرورة المعتدة اذا كان في منزل ليس معها احد وهو لا تقا من النصوص ولا من الجرائن  
ولكنها تفرع من الميثان لم يكن الخوف شديدا ليس لها ان تنتقل من ذلك الموضع لان قليل الخوف والوحشة وان كان الخوف  
شديدا كان لها ان تنتقل لانها لو تنتقل يخاف عليها من ذهاب العقل او غيره امرأة اختلعت من زوجها على نفقة عدتها  
واحتاج الى الخروج لاجل النفقة تكلموا فيه قال بعضهم لها ان يخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك  
هو المختار لانها ابطلت حقا عن اختيار فلم يكن ذلك عدرا المعتدة لا سافر الحج ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا  
وقال زفر في الطلاق له ان يسافر بها وان سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير احبا وان سافر بها واشهد على الرجعة جاز  
له ان يسافر بها وان سافر بها قبل الطلاق ثم ابانها او مات عنها ان كان في منزلها اقل من مسيرة سفر عادت اليه وان كان الى  
منزلها مسيرة سفر والمقصود اقل من مسيرة سفر مضت في سفرها وان الى كل واحد منها مسيرة سفر وكان ذلك في المقارنة سالت  
الى دقي البقاع الامنة اليها وان كانت في ثياب من تربت فيه عند ابى حنيفة وقال صاحبها اذا وجدت محرما خرجت معه



الى انما شاءت وان كان الطلاق حقيقيا لم تفارق زوجها على كمال حال ولا المعتدة للزوج الى محض الدار وان كانت شتملة  
على بيت وفي كل بيت اهل لا يخرج الى محض الدار وان كانت في بيت الكراء على الزوج وان كان الزوج غاييا يطلب  
منها اجر الدار وت وسكنت فان لم يجد لاجرة كان لها ان تنتقل وكذا اذا خرجها اهل الدار وان كانت المعتدة صغيرة كان  
لها ان تخرج الا اذا كان الطلاق حقيقيا فلا يخرج الا باذن الزوج والكتانية بمنزلة الصغيرة في ذلك وان كانت المعتدة مملوكة  
قنة او مكاتبه او ام ولد كان لها ان تخرج اذا لم يتولها المولى بيتا فان بواها لا يخرج الا اذا اخرجها المولى ويجتنب المعتدة  
عن كل ذنب نحو الكحل والخنا والحضاب والذهن والتحل والتطيب ولبس المطيب والمصنوع بالمعصر والمزعران الا  
اذا كان غيبلا لا ينفق ولبس الفرو والقصب وعن ابي يوسف لا بأس بلبس الفراء والحر والقصب وان كانت معتدة عن طلاق  
رجعي لاحد او عليها هذا اذا اكتتلت للزينة اما اذا اكتتلت للزينة كان لها ذلك وكذا اذا لبست الحر او ادهنت لاجل الزوج  
وان امتشطت قالوا ان امتشطت الطرف الذي ساءه منفرة لا بأس به وانما يكره الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة  
وكذا لم يكن لها الا ثوب واحد كان لها ان تلبس وان كان مصبوغا ولو تزوجت منه لم يفسد النكاح  
بينهما ولا حداد عليها وان اراد ان يزوجه غيره لا يجوز حتى يحض حيضين فان اعتقها كان عليها حدان عدة فساد النكاح  
وبها الحداد وعدة العتق ولا حداد فيها فتحد في حيضين دون الثلثة ولو اعتقها بعد ما حاضت حيضين بعد فساد النكاح كان  
عليها ان يعتد بثلاث حضرات ولا حداد فيها والمعتدة من نكاح فاسد يخرج ولا حداد عليها كما لا يجزى عليها عدة الوفاة ولا حداد  
على الكتانية **فصل المعتدة التي ترضع** رجل طلق امرأته رجعا ثم ماتت وهي في العدة ورضعها الزوج وهي في العدة  
وان ابانها في الصحة ثم مرضت وماتت وهي في العدة لم ترضع وان ابانها في المرض وان ابانها في العدة لم ترضع وان ابانها في العدة لم ترضع  
ثم ماتت وهي في العدة ورثته عندنا وان مات بعد انقضاء العدة لم ترضع وقال مالك وابو ابي ليلى لها الميراث والاهل فيه ان احد  
الزوجين اذا باشر الفرية بعد انقضاء حق الآخر جاز له ورثته الا في ما يتعلق بالحق اذا صار جازا كان الغالب من حاله المهران بموضع  
او غيره لا باشر المرض فان الانسان لا يسل من المرض وليس كل من يقضى المهران فلا بد من عدة ضابط قالوا ان كان المريض يرضع  
اشاءه المرض حتى صار صاحب الغرائش ويجزى عن القيام بمصالحه الخارجية ويؤخذ كل يوم مرضه يتعلو حق الزوج له لان الغالب  
من امره المهران فاذا طلق امرأته في هذه الحالة يكون فارا وان كانت المرأة مريضة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تعتق قائمته  
ولا ينهب الى الخروج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر جانبها المصالح الداخلة في جانبها المصالح الخارجة  
اما الذي يذهب ويحج في حواشيها ولم كل يوم فهو الصحيح والمقعد والمفلوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو الصحيح  
وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لا يجعله صاحب فراش فهو الصحيح وان طلق صاحب فراش امرأته ثم قتل او مات  
بسبب آخر في ذلك المرض فهو فارا والذي يكون مؤذيا للعدو في صف القاتل اذا طلق امرأته لا يكون فارا واذا خرج للمبرور  
من الصف فطلق يكون فارا ومن اوجسده في النوار لا يكون فارا والمحجوس بقصاص او دم اذا طلق لا يكون فارا وان اخرج  
ليقتل فطلق يكون فارا واذا اكسرت سفينة وبقي على لوح فطلق يكون فارا وان طلق بعد اضطرار السفينة قبل  
الاكسار لا يكون فارا ولو كان صاحب فراش فطلق ثم مرضت وماتت في العدة لا يكون فارا ولو قال المريض لامرأته كنت  
طلقك ثلاثا في صحتي وكذبت المرأة ثم ماتت وهي في العدة ورثت المرأة ولو طلق المريض امرأته بعد ان طلقها ابانها ثم قال  
لها اذ تزوجك فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلقت ثلاثا وان ماتت في العدة فهذه اموت في عدة مستقبلة في قول  
ابن حنيفة وابو يوسف فبطركم ذلك القرار بالترجع وان وقع الطلاق بعد ذلك الا ان التزوج حصل بفعله فلا يكون فارا  
وعلى قول محمد بن ابي اتمام العدة الاولى فان كان الطلاق الاو في المرض ورثت وان كان في الصحة لم ترضع رجل ارثا والعيادة

فقتل او لحق بدار الحرب ومات في دار الاسلام على الردة ورثته المرأة وان ارثت المرأة ثم ماتت او لحقت بدار الحرب  
ان كانت الردة في الصحة لا يرثها زوجها وان كانت في المرض يرثها زوجها استسما فان ارثت معا ثم سلم احدهما ثم مات احدهما  
او ماتا لم يسم منها لارثته الميراث وان ماتا الميراث كان الذي هو مات ميراثا هو الزوج ورثته الميراث وان كانت الردة قد ماتت  
فان كانت ردة في المرض ورثها الزوج المسلم وان كان في الصحة لم ترضع واذا طلقها المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم  
ماتت في العدة ورثها الزوج استسما امرأة طلقها زوجها ثلاثا فماتت في العدة ورثها الزوج وقال ابو حنيفة في العدة  
في الصحة كان القول قول المرأة ولو كانت المرأة امه قد عتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج وادعت الورثة  
انه كان بعد موته كان القول قول الورثة وان قال المولى لامة كنت اعتقها في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كتابية  
تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فماتت اسلمت في حياة الزوج وقال ابو حنيفة في حياة الزوج فماتت طالق ثلاثا فادعت المرأة كتابية  
امراة ثم قتل لا يرث زوجها مريض قال المرأة لامة اذ اعتقت فانت طالق ثلاثا فاعتقها مولىها ثم مات الزوج وهي في العدة  
كان لها الميراث ولو قال لامرأة لامة انت طالق ثلاثا فادعت مولىها انت حرة عدا او بدا المولى ثم تزوجها فمات غديق  
الطلاق والعاق ولا يرث المرأة ولو قال المولى لامة انت حرة عدا وقال زوجها انت طالق ثلاثا فادعت غدا ان علم الزوج  
بكلام المولى يكون فارا والا فلا **رجل اعتق امته** وهي تحت زوج ثم طلقها الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم بعقوبتها ولا يعلم  
بكونه فارا اذا قال المسلم امريضة لامة الكتابية اذا اسلمت فانت طالق ثلاثا فاسلمت ثم مات الزوج في العدة كان فارا امرأة  
ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا فمجدد وحلفه القاص مخلف ثم صدقة المرأة وماتت ان رجعت الى تصديق قبل الموت  
كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه بعد موته لا يصح تصديقها مريض قال لامرأتين ادخلت الدار فانتا طالق ثلاثا  
فدخلت الدار معا ثم وهما في العدة ورثتا وان دخلت احدهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية رجعت الى امرأته في صحته  
اذا شئت ناو فلان فانت طالق ثلاثا ثم مرضت في الزوج والاجنبى معا وشاء الزوج غير الاجنبى ثم مات الزوج لا يرث  
او شاء الاجنبى او لا ثم الزوج ورثت واذا وقعت الفرية بين الزوجين في مرض الموت ففعلها ثم ماتت في العدة اذا كانت  
الفرية طلاقا كالفرقة الواقعة باختيارها بسبب الحب والعتة واللعان في قول ابي حنيفة لا يرثها الزوج وان لم يكن طلاقا  
كالفرقة الواقعة بخيار البلوغ من الصغير وخيار العتق وردة المرأة ورثها الزوج رجعا قال لامرأة اذا مرضت فانت طالق  
ثلاثا فمضت وماتت في ذلك المرض وهي في العدة ورثت المرأة وقال ابو القاسم الصغار لا يرث والصحيح هو الاول امرأة قالت  
لزوجها المريض طلقني فطلقها ثلاثا ثم ماتت وهي في العدة كان لها الميراث لانه صار مستديرا فلا تبطل حقا في الميراث كالوفاة  
طلقني فطلقني رجعة فابانها المسلول اذا طلق امرأته وقد طالع ذلك ولم يفقهه كان بمنزلة الصحيح اما المقعد والمفلوج  
قال في الكتاب لا لم يكن ذلك قد افهم بمنزلة المريض فيكون فارا وان كان قد افهم بمنزلة الصحيح لان هذه عدة مرضه  
وليس بقائمة وتكلم الشافعي في هذا محمد بن اسمعيل ان كان يرضع برؤه بالذوي فهو بمنزلة المريض وان كان لا يرضع فهو بمنزلة  
الصحيح وقال ابو جعفر الهذلي ان كان يرضع اد كل يوم فهو مريض وان كان يرضع امرة وينتقص مرة اخرى فينظر ان مات بعد  
ذلك سنة فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل سنة فهو بمنزلة المريض وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة ان كان يرضع  
قاعدة فهو بمنزلة المريض وان يرضع بضعة فهو بمنزلة الصحيح وتكلم ايضا في الرجل اذا عجز عن القيام بمصالح خارج البيت  
وهو يقدر على القيام بمصالح داخل البيت قال الشافعي ان اقدر على القيام بمصالح خارج البيت واخرج البيت فهو  
بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا عجز عن المصالح فابحس البيت يعتبر مريضا وقد ذكرناه مريض طلق امرأته ثم ماتت يورثان  
وهي تقول لم تنقض عدي كان القول قولها مع ابيهم فان نكحت لا يرث وان حلفت ورثت ولو انها لم تقل شيئا حتى تزوجت



غائب

عن العتيق فاحد روايتين عن ابي حنيفة لا يعتق ولو قال العبد الذي حل له دمه بقصاص اعتقك ثم قال عني به  
عن القتل عتيق في القضاة ويستقط عنه الدية باقراره ولو قال انت مولاي فلان اوقالت عتيق فلان عتيق قضاء ولو قال  
اعتقك فلان عن ابي حنيفة لا يعتق ولو قال لراسك خرا وبذلك خرا و اضاف الى ما يجبر به عن ابن يعقوب كافي الطلاق وان اضاف  
الى جزء شاخ بان قال نصفك خرا ونكح خرا عتقا فذلك القدر خاصة في قول ابي حنيفة بخلاف الطلاق ولو قال سهم منك خرا  
فهو على اشديس ولو قال خبر منك خرا ونكح منك خرا يعق منه ما شاء المولى في قول ابي حنيفة ولو قال فرجل خرا للعبد والامته يعق  
بخلاف المذكور في اهرار رواية ولو قال لامته فرجل خرا من الجاهل عن ابي يوسف انها يعتق في القضاة ولو قال لراسك خرا بالنصف  
او لراسك خرا بالتواين ولم يوشأ عن ابي يوسف انه لا يعتق ولو قال هذا الراس خرا قال بعضهم لا يعتق وانما يعتق عند الامانة  
قال النعمان الامام ابو الحسن على السكك الاطلاق والاضافة فيه سواء وحكم المطلق حكم المضاف لا فرق بين قول القائل بعتك راس  
هذا العبد وبين قول بعتك هذا الراس ولو قال للعبد انت حره او لامته انت خرا يعق في الوجهين هكذا روي عن ابي حنيفة  
وابي يوسف رجل له خمسة اعبدة فقال عشرة من ماله ليكي الا واحد احرار عتقوا جميعا ولو قال ماليكي العشرة احرار الا واحدا  
عتق الاربعة ولو قال لثلاثة انتم احرار الا فلان وفلان وفلان عتقوا جميعا وبطل الاستثناء وذكر في الطلاق ثلثة الاشواهد  
لو قال لامرأة انت طالق ثلثة الا واحدة وواحدة وبطل الاستثناء وقيل لا يفسد بجمع استثناء الاولى  
وانثانية وبطل استثناء ما فعل في قاس تلك الرواية عن ابي يوسف وجبان لا يعتق الاول والثاني ويعتق الثالث اذا قال العبد  
يا سيد اوقال يا مالكي اوقال لامته يا سيدك لا يعتق وليس هذا بشئ بل هو لطف ويحكى عن ابي القاسم الصفار انه سئل عن رجل  
جاءت جارية به سراج فوقفت بين يديه فقال المولى ما اصنع بالسراج ووجهك اضواء من السراج يا من انا عبدك فهذه كلمة  
لطف لا يعتق بها هذا اذا لم ينو العتيق فان نوى عن محمد فيه روايان رجل شهد ان اسم عبده خرا ثم دعاه يا خرا لا يعتق ولو  
علامه الى بده وقال اذا استقبلك احد فقل انا خرا مستقبله من رجل فقال للعبد انا خرا فان كان المولى قال له حين بعته ستميل  
خرا فاذا استقبلك احد فقل انا خرا فقال العبد لمن استقبله انا خرا لا يعتق وان لم يكن المولى قال له ستميل خرا وانما قال له  
اذا استقبلك احد فقل انا خرا فقال العبد لمن استقبله انا خرا يعق قضاء وما لم يقل العبد انا خرا لا يعتق كما قال العبد  
قل انا خرا لا يعتق ما لم يقل انا خرا ولو قال لغيره قل لفلان مالك خرا وقال له خرا عتيق لفلان ولو قال لفلان قل لفلان انا خرا  
لا يعتق ما لم يقل المأمور بذلك من قال لام ولده يا خرا او قال لفلان في باخرة وقال له انوبه العتيق دين فباينه وبين انه يبا  
ولا يدبر في القضاء رجل قال للعبد يا خرا اوقال لامته يا خرا وقال قلت ذلك كذا باعني في القضاء ولو قال اردني به اللعب  
يعتق قضاء ودياته عبد دخل على مولاة فقال المولى انا خرا فدخل علينا لا يعتق العبد ولو قال المولى انا خرا لم يملكه هذه حجة  
خر لا يعتق مملوكه رجل قال خرا فقل لمن عني فقال عبد عني عبد رجل قال لعبد اهل السخ احرار اوقال لعبد اهل بغداد  
احرار ولم ينو عبد وهو من اهل بغداد اوقال لعبد اهل بلخ احرار اوقال لعبد اهل بغداد خرا وقال لعبد في الارض اوقال  
لعبد في الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق عبد وقال محمد يعق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول ابي يوسف اذ عصا من يوسف  
يقول محمد اخذ شاة وداغته على قول ابي يوسف ولو قال لكل عبد في هذه السكة احرار وعبد في السكة اوقال لكل عبد في المسجد  
لجامع خرا فهو على هذا الخلاف ولو قال لكل عبد في هذه الدار خرا وعبد في هذا عتيق عبيده في قولهم ولو قال ولد ادم كلهم احرار  
لا يعتق عبيده في قولهم رجل قال لعبد العتاق عليك يعق رجل قال لعبد او لامته قد اعتقك الله عتيق وان لم ينو خرا  
ولو قال لعبد عتقك متى واجب لا يعتق رجل له عبد في يده فقل له اعتق هذا العبد فاو في براسه بنم لا يعتق لانه

نغم  
لؤلؤ و انوار



















والعقد احكام القنة المكاتب لا يملك وطحا ثم استحققت الامة فواخذ المكاتب بعقد هافي الحال  
اذا مات المكاتب عن وفاء فقد فاء انسان لا يجد قاذفه المكاتب اذا تزوج ابنة موليه ثمرات المولى لا يفسد النكاح فان  
مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء لا يفسد النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا يفسد العقد ولا المهر  
وان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتد او ثلثه حتى يبيها المهران كان معها وارث آخر المكاتب اذا اشترى مكرهته لا يفسد  
النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجها ولا تجب عليه نفقة ولده من امته ونفقة ولدا المكاتبه تكون  
على انكابه والمكاتبه تسحق النفقة على زوجها وان لم يزوجها المولى بيتا بخلاف المدبرة وانم الولد المكاتبه اذا ولدت من المولى  
ثبت لها الخيار ان شاءت ان تكون ككاتبه ففقت بالكتابة وان شاءت تم بوزع وبغير نفسها فتعق اذا المولى المكاتبه اذا تزوج بالخط  
او بالاراء لا يفسد النكاح عيبا المكاتب كمن خال بياض وبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ويرفع المال مضاربة ويشترى  
ويكاتب عبده ولا يملك خنثى حال لا يعق ويجعل ولا يتزوج الابناء المولى ولا يهبه لا يبيعه ولا يبيح حياته  
فاحسنه كالعبد المأذون المكاتب اذا اشترى بابه وامته يتكاتب عليه وان اشترى خاه لا يتكاتبه في قولنا بحسنه اذا مات المكاتب  
وترك ولدا ولدا في الكتابة سقى بحسنه وان كان الولد مشترى يقال له اما ان يودى الكتابة حاله والا يرد في الرق وان ترك  
المكاتب ذارحم محرما عن ابى يوسف وقدر يقوم مقامه في حنيفة المكاتب اذا جنى جنايته موجبه للمال كانت جنايته عليه يجب  
الاقل من قيمته ومن الارش وان جنى المكاتب على موليه او رقيق المولى كانت جنايته معتبرة وكذلك جنايته المولى على المكاتب  
او رقيقه المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بحقيقة فترعتن حتى حل له وطها فان عجز المكاتب وود في الرق مع  
الجارية يجزى الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته او امته ثم عجز لا يجزى الاستبراء على المولى وعجزها باحتضن عند  
المكاتبه قبل العجز وان اشترى خنثى ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء على المولى في قولنا بحسنه لانه يفسد كاتبة بخلاف الام والبنات  
المكاتبه اذا عجزت لا يجزى استبراء على المولى المولى اذا وهب المكاتبه من المكاتب يعق للحال لان المكاتب ملك في ذمة قبل القبول  
لان قيمته الدين ممن عليه الدين يجوز قبل القبول فان قال المكاتب لا قبل بعوده المكاتبه ويكون المكاتب خرا الانهية الذين ترد  
بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يعمل الرد فيعود الكاتبة ويبقى العتق كالطالب اذا وهب لذين من المديون وبغير فرد  
الاصيل بعود الدين في ذمة الاصيل ويبقى برادة التكفل مكاتب بين رجلين قبض احدهما نصف المكاتبه لا يعق المكاتب فان  
ابراه الشرايين الاخر عن نصيبه او وهب نصيبه عتق المكاتب وسيل للقول بقبض ولو كانت الكتابة الفا وقبض احدهما سائة  
وابراه الاخر عن اربع مائة قال محمد يعق المكاتبه ما قبل الا ان يكون بين الاول والمبرى على ستة رجل وهب نفسه عبدا من عبده  
عتق العبد وان لم يقبل لان غلبت نفس العبد من العبد اعناق فتصح من غير قبول رجل قال العبد اشترى نفسك بالف فقال  
العبد قبلت عتق لان بيع نفس العبد من العبد اعناق ولو قال العبد انت خرت على الف فقال العبد قبلت عتق كذلك ههنا  
عبد مأذون قال المولى اشترى جارية فقال المولى هو لا اصنع بها ما شئت فاعتقها المأذون لا يعق لانه لا يرد بهذا الامر  
الاعتاق عبدا دفع الى جرد الا فقال اشترى من مولاي ههنا عتق ككاتبه لا يفسد النكاح ولا يفسد البيع والاعتاق وعلى المولى  
الغنم من اخرى وبما اخذ المولى يملك المولى واذا قال العبد اذ فل الدار فانت خرت بعتك بالدخول وكذا الطلاق  
**فصل في الاعتاق عن الغير** رجل قال لغيره جارية بيته هذه لك على ان يعق عني عبدك فلما افقر  
فلان ذلك قبض الجارية لم تكن الجارية له حتى يعق العبد عن الاما لانه ملك الجارية بازا تملك العبد وما لم يوجد  
تملك العبد لانه يملك الجارية رجل اعق عبد له عن ابية الميت جاز ويكون الولاء له فانه هو العتق وللارث ثواب  
الاعتاق **فصل في العتق بدعوى النسب** ومالك في الرجل الذي يجرى المحرم رجل قال لعبد

عذابي

هذا ابني او قال لجارية هذمتني ان كان المملوك يصلح ولدا وهو محرم والنسب ثبت بالنسب ويعق العبد سواء كان  
العبد عيبا حليا او مولدا وان كان العبد يصلح ولدا له كنهه مع وفاء النسب يعق العبد في قولهم ولا يثبت بالنسب  
وان كان العبد لا يصلح ولدا له لا يثبت بالنسب ويعق العبد في قول او حنيفة وقال صاحبه لا يعق ولو قال العبد  
هذه ابنتي او قال لجارية هذمتني هذا ابني ذكر في الاصل لا يعق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب قولها  
اما على قول او حنيفة يعق ومنهم من قال لا يعق عذالك ولو قال على وجه الذوا وبابني لا يعق وروي الحسن عن حماد  
انه يعق والصحيح هو الاول ولو قال العبد يا ابني او قال لاميته يا ابنتي لا يعق وان نوى كما لو قال يا ابني او قال يا ابنتي  
ولم يثبت لنفسه فانه لا يعق وان نوى ولو قال العبد هذا ابني او قال لجارية هذمتني هذه ابنتي او قال لجارية هذمتني فان لم يكن له  
ابوان معروفان وصداقاه يثبت نسبته منهما والافلا قال بعض المشايخ في دعوى ابنته ايضا لا يثبت النسب لا بتصريح  
الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديق ولو قال العبد هذا ابني لا يعق وروي الحسن عن ابى حنيفة انه يعق ولو قال هذا ابني  
او قال ابني لا يعق ولو قال العبد اى كونه من خلفه في الصحيح انه لا يعق ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات انه  
لا يعق كل من ملك شخص لا يجوز نكاحه على اتايد بسبب القرابة كالاخ والاخت والعم والحال يعق عبد صغير او كبيرا عاقلا  
او مجنونا وقال الشافعي لا يعق الامن ولادة فاذا اشترى امته وهي حلي من امته بنكاح او طي عن شبهة يعق ما في بطنها لانه  
اخوه وله ان يبيع الامته اذا وضعت لان الامته لم يصرام ولد لانيه رجل اقربى من امته لانه بالولد رم وليس له وارث سواء  
ولم يدع مالا الا مملوكا هو اخ الابن لانه وقيمة المملوك مثل الذين ثبوت قال محمد يعق المملوك لان الاخر في المرض لو ارث وصية  
فاذا ملك اخاه عتق عليه ولو كان الاخر في الصحة لا يعق لانه لا يملك المملوك بالذين رجل وكل جلابان يشترى له مملوكا  
فيعتقه عن ظهاره فسمي له العتق فاشترى ابى المولى قال ابو يوسف عتق كما اشترى الوكيل لانه صار ملكا للمولى ولو وكل رجلا  
بان يشترى له اباه فيعتقه بعد شرا عن ظهاره فاشترى الوكيل يعق كما اشترى وعجز عن ظهاره **فصل**  
**في العتق المبهم** رجل قال لاميته احدكم كما حره فقبل له هل عتيت هذه لامتي ام لا فاعترضت لامتي فقبلت لامتي  
لاعتقت الاخرى فقبل له بعد ذلك هل عتيت هذه الاخرى فقال لا اعتقت الامتان جميعا لان قوله الاول لم اعن هذه اقرامته  
بوقع العتق على الثانية وقوله للاخرى بعد ذلك لم اعن هذه اقرامته بوقع العتق على الاولى فعتقا جميعا وكذلك في الطلاق  
ولو قال العبد له احدكم كما حره فقبل له ايتها نوبت فقال لم اعن هذا واشار الى امرها عتق الاخرى فان قال بعد ذلك لم اعن الاخرى  
عتق الاولى ايضا وهذا الاول سواء ولو قال لاحد هذين الرجلين عتق على الف درهم فقبل له هو هذا فقال لا يجب كمال الاقرار لان  
الاقرار بالمال للمجهور بالطل لا يستحق عليه البيان فنفي احدهما لا يكون تعيينا للاخر اما ايقاع الطلاق والعتاق في المبهم صحيح  
لان الكلام المبهم بمنزلة المعلق بالبيان وتعلق الطلاق والعتاق بالشرط جائز فاذا صح الاعتاق يستحق عبد ابان ولا كذلك  
تعلق الطلاق بالشرط رجل قال امته وعبد من رقيق حرار ثمرات قبل بيان فان كان له عبدان وامته عتقت لامة ومن العبدان  
من كل واحد منهما نصفه ولو كان له امته وثلاث اعبد عتقت لامة ومن لا عبد من كل واحد منهم ثلثه وان كان له ثلثة اعبد وثلاث  
اماه عتق من كل واحد ثلثها ومن العبد كذلك وكذلك ثلثة اعبد وامان عتق نصف كل امه وثلاث كل عبد **فصل**  
**في اعتاق الحر** حر في اسلم عبدا الحر في وخرج ابنا مراغا مولاه عتق وله ان يواي من حب لانه من اهل الارض  
ليس لاحد عليه ولاه وان اسلم عبدا الحر في ولم يخرج ابنا لا يعق لان الاحلام لا يعق بقاء الرق فان اسلم مولاه ثم ظهر اسلم  
على درهم فعبد يكون عبدا ولو اسلم عبدا الحر في باعه مولاه من اسلم في دار الحر يعق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول  
ابى حنيفة وقال صاحبه لا يعق وكذا لو باعه من ذق حر في له عبد كافرا اسلم العبد ثم خدع مولاه كانت الخدعة اما ان المولى

شخص  
الاعتاق







قالوا يكون يمينا لان البراءة من المؤمنين تكون لا يكار الايمان ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من حجتى التي حجت  
او قال من الصلوة التي صليت ففعل لا يلزمه شئ ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من هذه التلخيص يعني شهر رمضان  
قالوا ان اراد به البراءة عن فرضيتها يكون يمينا وان اراد به البراءة عن الاجر والثواب لا يكون يمينا وان لم يكن له نية لا  
يمينا بالشك والاحتياط فان يكفر ولو قال لا افعل كذا بحسب ما لا يكون يمينا ولو قال ما قال الله تعالى كذا فافعلت  
كذا لا يكون يمينا لانه على كذبه الله تعالى بالافعال وذلك بمنزلة تعليق الكفر بالشرط ولو قال ان فعلت كذا فاشهدوا  
على بالبرائة يكون يمينا بمنزلة ما لو قال ان فعلت كذا فهو يفرى ولو قال ما فعلت من صوم وصلوة لم يكن حقا ان فعلت  
كذا لا يكون يمينا ولو قال اللهم انا عبدك اشهدك واشهد منك ان لا افعل كذا ففعل لا يكون يمينا ولا يلزمه الكفارة  
لانها ليست بيمين ولو قال ان فعلت كذا فلا اله الا في السماء يكون يمينا ولو قال الطالب الغائب ان فعلت كذا فافعل كان  
عليه الكفارة لانه يمين عرفا خصوصا عند اهل بغداد فانهم يحلفون به ولو قال هو ياكل الميتة ويستحل الذم والمحران ففعلت  
كذا لا يكون يمينا ولو قال انه على صوم وصلوة او حجة او عرفة او ما اشبه ذلك مما هو طاعة ان فعلت كذا ففعل في ظاهر الروا  
يؤمنه لوفاء باسحق ولا يخرج عن العهد بالكفارة وقال الشافعي هو بالخيار ان شاء كفر وان شاء وفاء وروي عن احمد ان رجعا  
في اخر حياته وقال هو بالخيار ان شاء فعل وان شاء كفر عن يمينه وبما اخذ مشايخ بلخ وبعض مشايخ بخارا منهم الامام اسعير  
الزاهد والشيخ الامام شمس الائمة السرخسي هذا اذا كان شرط لا يريد كونه وان كان شرط لا يريد كونه كجلب منفعة او دفع مضرة  
كالفرج من الشدة او دفع العيب وشفاء المريض يلزمه يمين على امر عيسى وعنده انه لو حلف بالله يحلف  
ولو حلف بطلاق او عتاق يمين ولا يحلف لم يكن له ان يحلف الا بالله وان قال المديعي سو كذا بخدا نحو احم لا يكون كفر اليمين  
بانه مما يحتمل التعليق نحو ان يقول اذا جاء فوالله لا ادخل هذه الدار ويحتمل التوقيت ايضا كما يمين بغير الله تعالى نحو ان  
يقول والله لا ادخل هذه الدار الى سنة ينتهي اليها بمعنى السنة رجل قال والله لا ااكل يوما ويوميه فهو كقول الله واليه  
يومين ينتهي اليها بمعنى يومين من رجل قال بغيره يوما ويوميه والله لا ااكل ثلثا ايام  
ولو قال والله لا ااكل يوما ولا يومين ينقض اليمين بمعنى اليومين ولو قال والله لا اكل فلانا اليوم ولا بعد ولا بعد  
كان له ان يكله في البالي لانه ايمان ثلثة ولو قال والله لا اكل اليوم فلا ادخل ولا بعد ولا يكله في البالي لانه ايمان واحد  
بمنزلة قوله لا اكله ثلثة ايام فيدخل في البالي ولو قال والله لا ااكل كل يوم من ايام هذه الجمعة فكله في الجمعة مرة خت  
ولو قال لا ااكل في كل يوم من ايام هذه الجمعة فكله في كل يوم من ايام الجمعة لا يحنث وان كلفه في كل يوم  
لا يلزمه الا كفارة واحدة **فصل في الفاظ اليمين بالفارسية** رجعوا قال سوكند خورم  
كه اين كار كنتم قال بعضهم لا يكون يمينا وقال بعضهم يكون يمينا ولو قال سوكندى خورم كه اين كار كنتم يكون يمينا لان هذا  
الكلام يذكر التحقيق دون الوعد كقول الرجل كواهي مومم ولو قال سوكندى خورم فهو اخبار ان كان وفعل يلزمه الكفارة والا  
فلا ولو قال سوكند خورم بطلاق كه اين كار كنتم لا يكون يمينا لانه وعد وتخويف بخلاف اليمين بالله عند البعض فانه يكون تحقيقا  
ولو قال سوكند خورم ويكون يمينا بمنزلة قوله سوكندى خورم ولو قال برين سوكندست كه اين كار كنتم فهو اخبار ان اقتصر على  
هذا فقال برين سوكندست بطلاق يلزمه ذلك وان قال قلت ذلك كذا بادفع التعرض للجسد وغير ذلك لا يصدق قضاء  
ولو قال سوكند فانه است كه اين كار كنتم فهو اقرار باليمين بالطلاق ولو قال بالله العظيم الاعظم فهذه الزيادة تكون  
للتأكيد فلا تعتبر فاصلا ولو قال صحت خدائي بدست وي سوخته كه اين كار كنتم يكون يمينا ولو قال زهدا يمين راست  
وان لا اله الا الله يمين راست واز شهدا يمين راست كه اين كار كنتم هي ايمان ثلاثه ولو قال عراي يميني كه بخداي دارم

نومدم كه كه اين كار كنتم يكون يمينا لان الياس من الله كفر وتعلق الكفر بالشرطين ولو قال سلماني كرده ام خدا برا  
كه اين كار كنتم ففعل قال الفقيه ابو الليث ان اراد بذلك ان الذي فعل من العبادة له لم يكن حقا يكون يمينا والا فلا  
ولو قال هرج مسك كرده ام بكافران دام كه اين كار كنتم ففعل لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة ولو قال هرج خداي گشت  
دروغت ان فعل هذا قيل لا يكون يمينا وقبل يكون يمينا وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا بالبرائة وكذلك بالفارسية  
رجل قال والله كه باقلا ن سخن نگويم يك روز دود و روز ينتهي اليها بمعنى ثلثة ايام ولو قال والله كه باقلا ن سخن نگويم  
يك روز دود و روز ينتهي اليها بمعنى ثلثة ايام ولو قال والله كه باقلا ن سخن نگويم  
نذرت ان افعل كذا ولو قال خديرا وييميرا بدركتم كه فلان كار كنتم لا يكون يمينا لان قوله يمين بدركتم لا يكون يمينا  
واذا حلف بين ذكر الله وبين الشرط لا يكون يمينا يصير فاصلا فلا يكون يمينا **فصل في عقد اليمين**  
**على فعل الغير** رجل قال لاخر الله لتفعلن كذا وكذا ولم يوافقا في الحلف بذلك يكون حالفا وكذا لو قال بالله تفعلن  
كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا ولم يوافقا في الحلف بذلك يكون حالفا وكذا لو قال بالله تفعلن  
منها ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا فقال لاخر نعم فهو على حصة اوجه احدها ان نوي بالمبتدي الحلف على نفسه والمحجب  
بقوله نعم يريد الحلف على نفسه وفي هذا الوجه كل واحد منهما يكون حالفا اذا لم يفعل الخطاب ذلك حشا جميعا اما المبتدي  
فظاهره اما الاخر فلان قوله نعم يتضمن عادة ما قبله فيصير لانه قال والله لا تفعلن كذا فاذ لم يفعل حشا جميعا والوجه الثاني  
ان يريد المبتدي استحسان المحجب المحجب بقوله نعم يريد اليمين على نفسه وفي هذا الوجه يكون الحالف هو المحجب لا غير حتى  
لوفات الشرط بحيث المحجب لا غير والوجه الثالث ان يريد المبتدي استحسان المحجب بقوله نعم يريد الوعد في ذلك وهو اليمين  
وفي هذا الوجه لا يكون احدهما حالفا والوجه الرابع لا يكون لاحدهما يمين وفي هذا الوجه يكون المبتدي هو الحالف  
ان لم يفعل الخطاب ذلك حشا المبتدي لا غير والوجه الخامس ان يريد المبتدي استحسان المحجب المحجب بقوله نعم يريد الحلف  
وفي هذا الوجه يكون المحجب حالفا لا غير ولو قال والله لتفعلن كذا او قال الله لتفعلن كذا فقال لاخر نعم وليس لاحدهما يمين  
اليمين كان الحالف هو المحجب وقوله بالله مثل قوله والله في جميع ذلك وقوله بالله مثل قوله الله ولو قال الرجل لغيره اقميت  
لتفعلن كذا او قال اقميت بالله او قال شهدا وقال شهدا الله او قال حلفا وقال حلف بالله لتفعلن كذا او قال اقميت  
ذلك اقميت عليك واشهد عليك او لم نقل عليك فالحالف في هذه الفصول الثلاث هو المبتدي ولا يمين على المحجب وان نوي  
جميعا ان يكون المحجب هو الحالف لان يكون المبتدي اراد الاستفهام بقوله احلف ونحو ذلك فان اراد ذلك فلا يمين على  
المبتدي ايضا رجلا قال لآخر عليك عهدا ان فعلت كذا فقال لاخر نعم فلا شئ على القائل وان نوي به اليمين ويكون هذا  
على استحسان المحجب رجلا قال لامرأة ان فعلت كذا وكذا فقالتم افعل فقال ان كنت فعلت فانت طالق فانت ثلثا  
فقال المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة جماعة من الفساق اجتمعوا فكان يصح  
بعضهم بعضا فقال واحد منهم من يضع بعد هذا صاحبه فامرأة طالق ثلثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هذا وضعه  
رجل بعد قوله هلا ثم صنع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا الكلام فاسد ليس بيمين رجلا اخره السلطان  
واراد ان يحلف فقال له قل يا يزيد فقال الرجل يا يزيد ثم قال السلطان له روزا نيه بيا فقال الرجل روزا نيه بيا ثم قال  
الرجل يوم الجمعة قالوا لا تخف عليه لانه لما قال قل يا يزيد وسكت صار فاصلا ولا يكون يمينا بعد ذلك رجلا قال على شئ  
اليمين الله تعالى وكل ملون لي حر وكل امرأة في طالق اذا دخلت الدار فقال رجل اخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت







او اكلت هنا فامرت طالق واراد به موضع رجله فقام والكل في غير ذلك الموضع لا يطلق امراته ديانة ويطلق قضاء  
السلطان اذا خلف رجلا لا يعلم باسمه كذا خلف ثمر تذكرا انه كان علم بذلك لانه نسي وقت البين قالوا ترجوا ان  
لا يكون حائلا لانه ما كان عالما وقت البين رجل خلف لطلاق امراته ليس في منزله البسلة مرقعة وقد كان في منزله مرقعة قالوا  
ان كانت المرقعة قليلة بحيث لو علم بذلك لا تقول عندنا مرقعة لا بحث في يمينه وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها  
احدا لا بحث ايضا لانه لا يراد باليمين هذه المرقعة وان كانت بحال ياكلها البعض دون البعض بحث في يمينه رجل قال لا بينه ان قرت  
منه اري شيئا فانك طالق ففرق من اراه آخر اوليته او نحو ذلك قال ابو يوسف كان لا يجل ذلك القدر بحث في يمينه والا فلا  
واجاب محمد ولا بحث في يمينه فلا يبلغ جوابه يوسف استحس قوله رجل خلف كان في بيته نارا فامرت طالق فاذا في بيته سراج  
قالوا ينظر ان كان خلف لاجل ان بعض حيزه طلبوا منه النار لا اصطلاحا ولا لغيره لانه لا يجل ذلك لا يقع على السراج  
وان كان خلف لاجل انهم طلبوا منه النار لم يجل ذلك لا يجل في يمينه لان يمينه عند ذلك لا يقع على السراج  
لا يثنى اطلاقا رجل رجع ارض امراته قطنا ثم قال طلاق رجلا من ارضه ابن زينة بجانته ويدي رايه ثم ان امراته رفعت  
من ذلك العطن على ارضها لانه ذهب الى الخلاء ودخل البيت والعطن على ارضها ثم خرجت خلف الحالف **فصل البين**  
**بالصوم والصلوة ونحو ذلك** رجل قال ان فعلت كذا فانك درهم من مالي صدقة ثم فعل وليس له  
الا مائة درهم تكلموا فيه قال الفقيه ابو الليث لا يلزمه الصدقة الا ما كان عنده وهكذا ادوى عن محمد وان كان عنده  
عروض او خادم يساوي مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه  
كمن اوجبه على نفسه الف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة رجل قال هذا درهم ارم من يدويشاد داه وهو يريد  
ان يقول ان فعلت كذا فاسلنا انسان فله قالوا يتصدق حيا طائفا وان كان ذلك طلاقا او عتقا لا يقع شيء رجل قال ان فعلت  
كفارة بالانقرضت على ان انصرفت بفلس ثم فعل ما لا وفلس يلزمه التصديق بفلس واذا اراد الرجل ان لا يكفل لا يحد  
ينبغي ان يقول ان فعلت ففلسه على ان انصرفت بفلس فاذا طلبوا منه الكفارة يقول في حلفه ان لا اكفل ولو اضطر الى الكفارة  
فيكفل ويتصدق بفلس رجل قال مالي صدقة على فقراء مكة ان فعلت كذا فحلفت ويتصدق على فقراء بلخ او بلدة اخرى جاز  
ويخرج عن الذر كما لو وجب عليه صوم او صلوة بمكة ففعل بلخ رجل قال ان نجوت من هذا الغم الذي انا فيه فعلى ان انصرفت  
بعشرة درهم خيرا فتصدق بغير الخبز او ثمن الخبز يعجز به رجل قال ان زوجتي اتيتني فعلى الف درهم من مالي صدقة لكل مسكين  
درهم فتزوج ابنته ورفع الاصل الى مسكين واحد جاز رجل قال ان برئت من رضى هذا ذبح شاة فبها لا يلزمه شيء الا ان  
يقول ففلسه على ان اذبح شاة رجل قال ان اتجرت براسي مالي وهي الف درهم فزفني الله الله فيها ربحا اخرج حاجاته ما تجر  
ولم يفضل له كغير شيء قالوا بهذا الذر لا يلزمه شيء رجل قال ان فعلت كذا ففلسه على صوم كصوم شهر رمضان وحلفت قال بعضهم  
يلزمه شهر متتابع وقال بعضهم لا يلزمه المتتابع الا ان يوجب المتتابع رجل قال ان فعلت كذا ففلسه على ان اصيف جملة قريتي فحلفت  
لا يلزمه شيء ولو قاله على ان اطعم كذا كذا يلزمه ذلك رجل قال مالي هبة في المساكين لا يصح الا ان يوجب الصدقة ولو قال  
ان فعلت كذا ففلسه على شيء او قاله على صوم سنة فحلفت فاختلف فيها فقهاء البلدة فقال بعضهم يخرج عن العهد بكفارة البين  
وقال بعضهم لا يخرج فانه باخذ بغيره من موافقه الناس عنده والتسحب هو النفاذ بالنذر حتى يخرج عن العهد في قولهم رجل  
رجل قال ان فعلت كذا ففلسه على صوم سنة الا ان يوجب المتتابع رجل قال ان فعلت كذا ففلسه على ان اصيف جملة قريتي فحلفت  
قضاء ايام التي فيها رجل قال على المشي الى بيتي والى الكعبة او الى مكة ان فعلت كذا وحلفت في القياس لا يلزمه شيء وفي الاستحسان  
تلزمه حجة وعرة وهو الجار في رواية الاصل ان شاء ركب واهراق دما وان شاء شيء ولو قال على المشي الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم

او الى المسجد الا مقصود لا يلزمه شيء ولو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام لا يلزمه شيء في قول ابي حنيفة وقال صاحبنا  
يجب اذ عرفة وعلى هذا الخلاف اذا قال على المشي الى حجر الاسود او الى الحجر ولو قال على المشي الى بيت الله تعالى ونوى مسجد بيت المقدس  
او مسجدا اخر لا يلزمه شيء ولو قال على امر ان فعلت كذا فحلفت يلزمه حجة وعرة في قولهم ولو قال انا احرم ما انا محرما ولا  
او اسئلي الى بيت الله تعالى ان فعلت كذا فحلفت على يمينه ثلاثة ان نوى لا يجاب ولم ينو شيئا يلزمه اذ كان نوى اربعة لا يلزمه شيء  
وان قال على الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة او على ان اقر القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء ولو قال على المشي الى الغزير  
ان فعلت كذا يلزمه ذلك في قول محمد ولو قال على عشر حجج وهذه السنة قال محمد يلزمه عشر حجج في عشر سنين **فصل الكفارة**  
قال من كفارة البين ما نقله في كتابه ومن عليه كفارة البين اذا اعطى ثوبا خلقا عن كفارة البين قالوا لا يجوز عن  
القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الاستغفار به في نصف مدة الجدي لا يجوز وان علم انه ينتفع بالجديد ستة اشهر وبهذا القول  
ادبوه اشهر مدة الجدي لا يجوز ويعتبر القيمة لانه منصوص عليه كذا ذكر الفقيه ابو جعفر اذا اعتق عبد لم يبارج ويخاف  
عليه جاز وان كان لا يبرج لا يجوز لانه ميت حكما رجل مات وعبد مملوك شر او نحو ذلك ولم يتروك الا فاستقرض منه  
قفيزه حنطة وصدق قرا على مسكين ثمر المسكين يتصدق بذلك على بعض ورثة ثم دفع الوارث الى المسكين عن صلوة  
الكبت ولم يزل يفعل حتى تم لكن يوم قفيز حنطة جاز ولا يعتبر عدد المساكين وهذا ما يعتبر ذلك في كفارة البين  
لا غير وهذا وصدقة الفطر سواء رجل مات وعبد مملوك فانه يعطى لكل صلوة نصف صاع من الحنطة وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف  
صاع لان صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلوة واحدة ولو ادعى عن ست صلوات احد عشر مثالا الى مسكين آخر او ادعى اثني  
عشر مثالا الى اربعة وعشرين مسكينا قال بعضهم يجوز كما في صدقة الفطر اذا ادعى الى مسكين ثوبا الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا  
بين الصلوة وصدقة الفطر فقالوا في الصلوة اذا اعطى مسكينا اقل من نصف صاع لا يجوز ان يؤد الى مسكين نصف صاع كما في كفارة  
البين وفي كفارة الصلوة فاذا ادعى الى مسكين واحد يجوز كما في صدقة الفطر ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة البين يعتبر  
العدد الا ان في كفارة الصلوة يعتبر العذر حتى لو ادعى الى مسكين واحد اقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر وبعضهم  
جزوا التفريق في الصلوة ايضا كما في صدقة الفطر والصحيح هو الاول ولا يقع كفارة البين اياه او ولده وان سفل  
وكذا الصدقة المنذورة ولو اعطى في كفارة البين لكل مسكين ثلاثة اذرع من الكرايس لم يجوز ذلك لم يكن مقدار السرايل  
ولا يجوز السرايل عند البعض وعن محمد بن جبر السرايل لانه يجوز فيه الصلوة وعن ابو يوسف العترة في الكسوة ما يستر كثر البنية  
فان اعطى السرايل المرأة لا يجوز عندها وروي عن سماع عن محمد انه لا يجوز اذا رافى كفارة البين في قول ابي حنيفة وخلف  
لا يلبس ثوبا من غزل فلفه بفلس من غزلها سراويل لم يحنث في يمينه اذا اعطى في كفارة البين عشر مساكين كل مسكين مائة  
مدائمه استغفروا ثم اقرقروا ثم اعاد عليهم مدائمه عن ابو يوسف لا يجوز ذلك لانهم استغفروا حاروا بحال لا يجوز صرف  
الكفارة اليهم فيبطل ما ادعى كما لو ادعى الى مكاتب مدائمه في ورق ثم كوثب ثيابه فاعطاه مدائمه لا يجوز ذلك رجل اعطى  
كفارة يمينه امراته وهي امة لغيره ومولها فقير لا يجوز ذلك لان الصدقة لا يتم بقبولها لا بقبول المولى وهي ليست بحال الاداء  
لكفارة فلا يجوز ان يكون اعطى اياه وامته وهما مملوكان لا يجوز ذلك كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفارة اليه  
ومن له دار وخادم يجوز صرف الكفارة اليه كما يجوز صرف الزكاة اليه اذا خلت الرجة وهو عسر ثرايس لا يجوز له الصوم وان  
هو موسر ثرايس اجزاء الصوم يعتبر في الكفارة حالة الاداء اذا صام العسر يومين ثم ايسر لا يجوز له الصوم الخائض  
اذا اختار التكفير بالاغنى يجوز فيها من الرقاب لا يجوز في كفارة الطهار وان اختار الكسوة فقد يشاء وان اختار الاطعام  
فهو على نوعين طعام قليل وطعام ابا حنيفة طعام التمليك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من الحنطة

ولا يجزى عنه



او ديق او سويق او صاعان شعير كافي صدقة الفطر وان اعطى عشرة مساكين كل مسكين مائة ما ان اعاد عليهم هذا  
مدا جاز وان لم يعد يستقبل الطعام لانه لا بد من مراعات عود المساكين ومقدار الوظيفة ووظيفة كل مسكين نصف  
صاع وكذا الرجل اذا اوصى ان يطعم عنه عشرة مساكين كفارة يمينه ففدي الوصية عشرة مساكين فاما المساكين قبل ان  
يعيشهم يلزمه الاستقبال ولا يقضى مساكين كفارة يمينه ففدي الوصية رجل اعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا  
خمس صاع لم يجز لانه اقل بعدد المساكين الا اذا اعطى مسكينا واحدا في عشرة ايام فيقوم عدد الايام مقام عدد  
المساكين وان اعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعير اجاز في ظاهر الرواية ولو اطعم خمسة مساكين وكفى خمسة فان كان  
الطعام طعاما قليل جاز ويكون الاقل منها بدلا من الاضربا كان اعلى وعن ابو يوسف يجوز ذلك الا ان يكون الاعلى  
بدلا عن الاضرب وان كان الطعام طعاما باحة ان كان الطعام ارض جاز وان كان اعلى لا يجوز لان في الكسوة تملكا  
وليس في الاباحة تملك فاذا كان الطعام ارض جاز ان يجعل الكسوة بدلا عن الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس  
وان كانا اختيارا التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا وطعام الاباحة اكلتان مشبعان غدا وعشاء او غدا وان  
او عشاء ان او عشاء وسجورا والسحب ان يكون غدا وعشاء بخبر وادام وان اعطى غدا وعشاء خبر بخبر وادام  
جاز عندنا يعتبر فيه الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلث ارغفة بين يدي عشرة مساكين فاكلوا وشبعوا جاز  
مروي ذلك عن ابي حنيفة فان كان واحد من العشرة شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم ان اكل من ذلك مقدار ما اكل غيره  
جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة فان غداهم وعشاءهم وفيهم صنف فطيم لم يجز وعليه ان يطعم مسكينا  
آخر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم الا عن عمر عاصي الصوم فلا يجوز لمن ملك ما هو منصوص عليه في الكفارة او عكس  
بدله فوق الكفارة والكفارة منزلة يسكن وثيا يلبسها ويستعورة وقوت يوم ومن الناس من يقول قوت شهر وعن ابي  
يوسف اذا كان فضل عن السكون والكسوة لا يجوز التكفير بالصوم لكن يشترط ان يكون الفضل قدرا ما يصير غنيا وان كان  
له عيب وهو يحتاج الى الخدمة لا يجوز التكفير بالصوم لانه قادر على العتاق ومن ملك ما لا وعليه من مثل ذلك ووجبت  
عليه الكفارة ففرضه به بذلك جاز التكفير بالصوم وان صام قبل قضاء الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز له الصوم وقا  
بعضهم لا يجوز وفي الكتاب اشارة الى القولين ولو كان له مال غائب ودين على رجل وليس فيه ما يكفر عن يمينه جاز الصوم  
قالوا هذا اذا لم يكن المال غائبا عدا يجوز في الكفارة لا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على العتاق رجل مات وعليه  
كفارة بين او قتل او مرسى سقطت عنه الكفارة قال بعضهم يسقط المهر ايضا وقال بعضهم لا يسقط لانها حق المرأة رجل  
ان لا يفعل كذا ففسي كيف حلف بالله او بالطلاق او بالصوم قالوا الاشئ عليه لان تذكر **فصل في الفصو**  
اليمين مما يتوقف كالطلاق والعتاق وغير ذلك رجل قال لامرأة الغير ان تدخلت الدار فقلت طالق فاجاز الزوج ثم  
دخلت طلقت لان اليمين تصرف بملك الزوج مباشرة فيتوقف من الفصو على اجازة ولو دخلت قبل اجازة لا تطلق عند  
الاجازة فان عادت ودخلت بعد اجازة طلقت كذا ذكر في الجاهل وفي المتنق اذا دخلت قبل اجازة فقال الزوج اجزيت الطلاق  
على فهو جاز ولو قال اجزيت هذه اليمين على لزمه اليمين ولا يقع الطلاق حتى يدخل بعد اجازة امرأة قالت جعلت ارج  
بيك واخترت نفسي للزوج حاضر فجاز ذلك او كان غائبا فبلغه الخبر فجاز صارا الامر به في مجلس عليها بالاجازة  
ولا يصح اختيارها وان ختارت نفسها بعد اجازة يقع الطلاق بهذا الاختيار لا بالاختيار السابق لان اختيارها  
نفسها لا يتوقف فلا ينفذ بالاجازة ولو قالت جعلت ارجي بيك وطلقت نفسي فقال الزوج اجزيت وقع الطلاق بحال  
واحدة رجعية ويصير الامر به حتى لو طلقت نفسها في مجلس عليها يتبع عليها تطليقة اخرى وهي باينة بحكم التقوى

ولان فضولي قال لامرأة الغير جعلت ارجي بيك فاختارت نفسها فبلغ الزوج فاجاز جميع ذلك لا يقع الطلاق  
ويصير الامر به حتى لو طلق لامرأة الغير اختاري يعني الطلاق فاختارت نفسها او قال لها ارجي بيك فاختارت  
نفسها او قال لها انت طالق ان شئت فقلت شئت فقال الزوج قد اجزيت ذلك فهي طالق لان قولها اجزيت اجازة للزوج  
جميعا ولو قال الزوج اجزيت قول الفضولي ارجي بيك وقوله اختاري لا يلزمه الطلاق الا ان يختار نفسها بعد اجازة  
رجل قال لاني دخلت عتقت هذه الدار فامرأة محمد الذي يدخل الدار طالق فقال محمد شهدوا على ذلك ثم دخل الدار  
يلزمه الطلاق رجل حلف مملوكه بالطلاق وعتق كل مملوك الى كذا او يصدق كل مال يملكه الى كذا سنة ان هرسا البع  
او شكاه وكتب ذلك في كتاب والمملوك حافر سبيع وفيهم ما يقول المولى فلما فرغ المولى من ذلك قال المملوك لمن حفر شهدي  
على ذلك ثم ساله البع وشكاه حنث ويلزمه كل ذلك رجل حلف رجلا على طلاق وعتاق وهدى صدقة ومشي البيت  
الله تعالى وقال الحالف لرجل آخر عليك هذه الايمان فقال نعم يلزمه شي والصدقة ولا يلزمه الطلاق والعتاق بمنزلة من  
قال لله عتق عبدى واطلق امرى فلا يجبر على الطلاق والعتاق ولكن ينبغي ان يعق وان قال الحالف لرجل  
اخر هذه الايام لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعتاق ايضا رجل قال لآخر هل دخلت دار فلان اسر فقال لا  
ولم يكن دخل فقال له السائل بالله لقد دخلتها فقال نعم قال فهذا حالف ولو قال له دخلت دار فلان اسر فقال لا وقد دخلها  
فقال بالله ما دخلتها فقال لا فهو ايضا حالف وهذا جواب لكلام السائل وكذا لو قال له فعدن خزان كنت دخلتها  
فقال لا فان عبدا حرا اذا لم يكن له نية من قبل ان هذا جواب لما سئل عنه وبه حلفه وان كان نوي بقوله لا اي ليس  
عبد يخر لا يفتق عبده وعن ابي يوسف رجل قال لغيره عليك عهدتي ان لم تفعل كذا اذ قال نعم لا شئ على القائل وان  
نوي بيمينا ولو قال اقسم بالله او اقسم بالله لتفعلن كذا قال نعم قال هو على القائل الاول ولكن يكون  
على قائل نعم وان نوي بيمينا رجل قال لامرأة زيد طالق وعتقتك الى بيت الله ان دخلت هذه الدار فقال زيد نعم فقد حلف  
بجميع ذلك لانه تصديق وتوذي اجزيت لا يكون حالف ولو قال اجزيت ذلك على والزم نفسي ذلك ان دخلت الدار  
كان لازما ولو قال امرأة زيد طالق فقال زيد اجزيت او رضيت يقع الطلاق ولو قال زيدا عتقتك هذا العبد من زيد فهو حق  
فقال زيد اجزيت او رضيت ثم اشتريه لا يقع لانه جاز يمينه البايع وبينه البايع لا يقع العبد بعد البيع ولو قال  
ان اشتريته فهو حرة يفتق اذا اشترته رجل قال لغيره ابرأك طالق ان لم تفعل كذا فقال نعم لا شئ على القائل وان  
الطالب فلنعم فقال نعم وارا به جوابه قال محمد يكون الغرض حالف لان الكلام واحد ما يخذ في كلام آخر وطول ذلك  
لا ينقطع ويكون موصولا

**فصل في الممن الموقته**

قال ربه الموقت مرة يكون بالفاظ التوقيت ومرة يكون بالتقييد بالوقت والفاظ التوقيت مادام وما دامت وما لم  
والى وحتى وقبل رجل قال ان فعلت كذا مادمت بجارا فامرأة طالق فخرج من بخاري ثم عاد وفعل ذلك لا يحنث في يمينه  
لان يمينه كانت موقته الى غاية فلا يحنث بعد الغاية وكذا لو قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق ففارق الكوفة  
ثم عاد وتزوج لا تطلق لانه تزوج بعد انتهاء اليمين ولو حلف لا يثرب باليدين مادام بجارا ففارق بجارا ثم عاد وثرب قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان فارق بجارا بنفسه لا غير ثم عاد وثرب لا يحنث لان يثرب لا يثرب مادام بجارا ولهذا  
فان نوى ذلك ثم فارق بجارا ثم عاد وثرب حنث لبقاء وطنه بها رجل قال لزوجته ان تزوجت امرأة مادما حين فهي  
طالق فتزوج امرأة في حيواتها طلقت فان تزوج اخرى في حياتها لا تطلق لان كلمته ان لا تزوجا تكرار ولو قال كل امرأة  
اتزوج مادما حين او قال بالفارسية هرزي كه بخوام تا ايشتان زنم لند تطلق امرأة تزوج في حياتها لان كلمة كل تزوج



تعميم النساء فان ما ان احدا بوجه تزوج امرأة فكلوا فيه وعن محمد انها لا تطلق بموت احدها وبه اخذ الفقيه الوليث  
 لان شرط الحث التزوج في حياتهما ولم يوجد ولو قال لامرأة والله لا اكل ما دام ابوان حيتين وكلهما بعد ما مات  
 احدهما لا يحث لما قلنا ولو قال كل امرأة تزوجها حتى تموت فترجع امرأة بعد ما مات احدها اطلقت لان شرط الحث  
 التزوج قبل موتها رجل حلف ان لا يصطاد ما دام فلان في هذه البلدة وفلان امير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة  
 اخرى ثم اصطاد الحالف قبل عود الامير الى تلك البلدة او بعد عوده لا يحث لانها لم يخرج الامير رجل قال  
 لاسمه ان وطنك ما دمت في هذه الحجرة فانت حرة فعول من تلك الحجرة ووطأها في حجرة اخرى ونحو ذلك الحجة  
 ولم يطأها حتى عاد الى تلك الحجرة ووطأها فلا يثبت لان العيين بالتزوج عن تلك الحجرة رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار  
 ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم عاد ودخل الحالف لا يحث وكذا لو قال لامرأة ان دخلت دار فلان ما دام  
 فلان في تلك الدار فانت طالق فعول فلان من تلك الدار زمانا ثم عاد ودخلت تلك الدار لا يحث وفي النوازل رجل قال  
 لغيره والله لا اكل ما دمت في هذه الدار فاليمين على ما دام ساكنها وما لا يبطل اليمين الا باسقاط يبطل السكنى لان  
 معنى قوله ما دمت في هذه الدار ما سكنت في هذه الدار وما بقي في الدار من قصب او تدبير ساكن في قول ابو حنيفة وعلى قول  
 صاحبه لا يكون ساكنا بذلك والقوي على قولها والمسئلة باق بعد هذا في موضع ان شاء الله هذا اذا كان فلان يمين ينسب  
 اليه الدار بالسكنى فان لم يكن بان فلان من عيال غيره او كان بنا كبريا يسكن مع ابيه او كانت امرأة سكن في بيت زوجها فحسب  
 بنفسها فثبتت اقبتها في ذلك لا يتبى ساكنة وهذا اذا كانت اليمين بالعربية اما اذا كانت بالفارسية فخرج بنفسه  
 على عزيم ان لا يعود لا يثبى ساكنا بقاء الاستمعة على كل حال رجل حلف ان لا ياكل من هذا الطعام ما دام في ذلك فلان فباع  
 فلان بعضه ثم اكل الحالف ما بق لا يحث لان شرط الحث الاكل حال بقاء الكلي في ذلك فلان ولم يوجد رجل حلف ان لا ينام على الفراش  
 ما دام بالفرقة فترجع في بلد ونام على الفراش قال الفقيه ابو بكر البجلي ان تزوج على غمoran يطلعه او يذهب بها فهي في الفرقة  
 وان لم يكن من غمزه ذلك فليس بفرقة رجل حلف ان لا يعمل عملا ما لم يأت فلا يمين على العمل الذي كان عمله في سائر الايام على  
 مطلق العمل من صلوة او طهارة او اكل او غيره ذلك وجعل ان كل من خبر والدي ما لم تزوج فاطمة فكل امرأة تزوجها فهي طاهرة  
 فاكل من خبر والدي قبل ان تزوج فاطمة فترجع فاطمة طلقت لانه على الاكل قبل كاح فاطمة طلاق كل امرأة تزوج فاذ اكل  
 بصيرة الاكل امرأة تزوجها فهي طاهرة فدخل في العينة الفاطمة وغيرها ولو قال كل جارية اشتريها ما لم اشتري فلانة سبي جارية  
 فهي حرة ثم قال المحلوف عليها او مات فاشترى جارية اخرى في الغيبة يعقوب لوجود الشرط حال بقاء اليمين وفي الموت لا يعقوب  
 في قول ابو حنيفة ومحمد لان عمدا فوات المحلوف عليه يبطل اليمين مدبون قال صاحب دينه والله لا قضيت دينك الى يوم الخميس  
 فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حث في غيبة لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا يدخل تحت المفروغ والغاية اذا لم يكن  
 غاية اخراج ولو قال لا قضيت دينك الى خمسة ايام لا يحث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة ايام  
 ويوم اليوم الخامس لا يكون خمسة ايام فصار كأنه قال لا قضيت دينك قبل مضي خمسة ايام وكذا لو حلف ان لا تسكن فلانا الى  
 عشرة ايام كان اليوم العاشر اخلا في اليمين وكذا لو قال لغيري لا احييك الى عشرة ايام يدخل في اليوم العاشر وكذا لو قال  
 ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فترجع امرأة في السنة الخامسة طلقت لان السنة الخامسة داخلية في اليمين وكذا ا  
 لو اجر داره الى خمس سنين تدخل السنة الخامسة في الاجارة ولو قال اكر من اسال نف خرام كانت اليمين على بقية السنة الى ان يبلغ  
 ذبي الحجة كذا لو قال لا صوت هذه السنة كان عليه صوت بقية السنة التي هو فيها رجل قال لا بعد اشتريه فهو حرة الى سنة فاما  
 عبد قبل السنة لا يعقوب حتى يمضي سنة بعد الشراء لانه ذكر السنة بعد العتق فلا يعقوب قبل السنة كما لو قال لامرأة انت طالق

الى سنة عند نأيقع الطلاق بغير سنة ولو قال كل عبد اشتريه الى سنة فهو حرة فاشترى عبدا قبل السنة عتق من ساعته لانه ذكر  
 السنة قبل العتق فكانت السنة غاية لليمين رجل قال ان درزقي الله بامرأة موافقة قبل وقوع الثلج فعلى ان اصوم كل  
 ان اراد وقت وقوع الثلج لانفس الوقوع فهو على وقت وقوع الثلج وكذا اذا لم يكن له بنة ووقت وقوع الثلج هو اول  
 الشهر الذي يقال به بالفارسية ازروبان اراد به حقيقة الوقوع فهو على حقيقة الوقوع وذلك بان يقع على الارض من الثلج  
 ما يحتاج الناس الى كسبه وان طار في الهواء ولم يستس على الارض واستبان على الحشيش او على رأس الجدران وذلك لا يعتبر  
 والمرأة الموافقة هي العفيفة الراضية بما يقع عليها زوجها باذنه نفسها اذا اراد الزوج التمتع بها فان تزوج بمن هذا قبل  
 وقوع الثلج او قبل وقت الوقوع يلزمه الوفاء بما التزم ولو قال بالفارسية بافلان سخن كوي تا برز بين يايد و نوى  
 الوقوع حقيقة لا وقت الوقوع وقوع الثلج في بلد آخر فتكلم الحالف يحث لان مراد الناس من هذا وقوع الثلج في البلد  
 الذي فيه الحالف حتى كان الحالف في بلد لا يتبع الثلج بيا بدين ولو حلف لا تكلم فلانا الى الصيف والى الربيع الشاء او الى الخريف  
 او الى الربيع ان كان الحالف في بلد لم حساب يعرفون الصيف والشتاء والحساب يعرف اليمين الى ذلك وان لم يكن لهم حساب  
 اختلف الناس في معرفة هذه الاوقات قال محمد الصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والشتاء ما يشتد فيه البرد على الدوام  
 والربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام وقال بعضهم الصيف يكون على الاشجار ثمار واوراق  
 والخريف لا يتبقى فيه الثمار وتوال اوراق الربيع ما يخرج الاوراق ولا يخرج الثمار وهذا افرز بالا فاولى الى الضبط والاعطاء  
 وقد اختلف باختلاف البلدان لانه يتقدم في البعض ويتأخر في البعض ولو حلف لا يدخل دار فلان الى ان يروى فهو على يروى  
 المسمى لا الى يروى الجوشى ولو حلف لا يفعل كذا الى قدوم الحاج او الى الحصاد والدياس ولم يوشى فهو على اول الحصاد  
 والدياس وعلى اول حاج يقدم اذا وجد يستعير اليمين لان اليمين ينشئ بول جزء من الغاية ولو حلف يقضي دين فلانا اذا  
 صلى الاولى ولم يوشى فله وقت النظر الى اخره لان الصلوة الاولى صلوة الظهر فصار كأنه قال اذ صلى الظهر ولو قال ذلك كان له  
 وقت النظر الى اخره ولو قال الى ليلة القدر لو كان الحالف عاميا لا يعرف اخذها العلماء فيمين ينصرف الى ليلة السابع والعشرين  
 من شهر رمضان الذي يكون بعد اليمين لان ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان وان كان الحالف فقيها  
 فعند ابو حنيفة ان كانت عيية في النصف من رمضان لا يقبل شرط الحث ما لم يمر كل رمضان من السنة الثانية لان عذبة ليلة القدر  
 يتقدم ويتأخر فمضى ان يكون ليلة القدر في السنة الاولى في النصف الاول من رمضان وفي السنة الثانية تكون في النصف الاخير  
 من رمضان فلا يتبع اليمين بيقين حتى يتبع كل رمضان من السنة الثانية وهو المختار للفقهاء رجل قال لغيري لا اخرج من البلد  
 حتى اراك يقضي فاداه نفسه في مكان بعيد فان عرفه فلان لا يحث الحالف وكذا لو اداه فون حايط وقال فلان لا يحث  
 وان كان لا يصل الى فلان لانه قد اداه رجل قال لامرأة ان وضعت حنكك لليلة حتى افر بك فانت طالق فلم يقدر على فعلها  
 في تلك الليلة فماتت جالسة ولم يضع جنبها لا يحث الحالف لانها لم يضع جنبها حلف لا ينام حتى يفر كذا وكذا فامر جالسا  
 من غير قصد لا يحث لان هذا ما لا يمكن الاحتراز عنه فيكون مستثنى عن اليمين رجل قال لا خزانة فلا اضربك فكل مملوك  
 في خزانة الحالف ولم يضرب لم يعقوب ما لم يمتح حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فدخلها  
 مع الحالف لا يحث الحالف وكذا لو حلف لا يسترى مائة حتى يشتري عبدا فاشترى عبدا واهة في عقدة واحدة لا يحث وكذا  
 لو قال لا اكل حتى تكلمني فوقع كلامهما معا وكذا لو حلف لا يصلي حتى يصلي فلان فانتح الصلوة معه وركع وسجد لم يحث  
 في قول ابو يوسف وكذلك جميع الافعال وقال محمد يحث في جميع ذلك وكذا لو قال ان كلمتك الا ان تكلمن فذلك ولو قال  
 ان ابتداء بكلام فعليك خرافة فالتقاوسم كل واحد منهما على صاحبه معا لا يحث عندها فكذا لو قال ان كلمتك فلان بكلمتي

وان شاء الله لا يكون على الاشجار ثمار واوراق















كان حائنا وان استقى من بيوتهم أو دخل عليه فاعانه لا يكون حائنا رجل حلف أن لا يعمل فلان في شيء فذبح إليه ماله  
مفارقة لا يكون حائنا لان المعاملة على مباشرة ذلك الفعل نفسه رجل قال والله لا أشرك فلان ثم انهم ورثا دارا  
أو عبدا لا يكون حائنا لانه لم يشارك وانما الرزق ذلك بغير اختياره رجل قال والله لا أبيع فلان أو ذيقا فقالا حدهما  
والله ما بيني وبين فلان شركة في شيء كان حائنا ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقد شيء لا يكون حائنا رجل حلف  
أن لا يكسوا فلان فاعانه فلان ادعى أن لا يكسوا فلان فاعانه فلان ادعى أن لا يكسوا فلان فاعانه فلان ادعى أن لا يكسوا  
أو خفيين أو خفيين يكون حائنا الا أن يتبين أن يعطيه بيده رجل حلف أن لا يستدين ديناً لا يفتح بفتح بفتح  
والسلم ولو حلف أن لا يكون من كفرة فلان وهو من كفرة أو حلف أن لا يكون من عرافة فلان وأرضه في يده بالمزارة  
وفلان غلب لا يمكنه نقض ما بينه من ساعة يصير حائنا في بيته لوجود الشرط وهو كونه من كفرة فلان ولو خرج من كفرة إلى  
ربا الأرض ونافقه لا يكون حائنا لان ذلك القدر مستثنى من البيوع عادة وأزاد في الأرض خارج المصروف فقام الخروج إليه  
فادام مستغلا بالخروج من طلب الدابة ونحو ذلك لا يكون حائنا وان اشتغل بعمل آخر يكون حائنا وهو كالحلف لا يمكن  
هذه الدار فقام الخروج فادام في طلب المفتاح لا يكون حائنا ولو اشتغل بعمل آخر حلف ولو منعه انسان عن الخروج  
إلى رب الأرض لا يفتح في بيته وكذا لو كان صاحب الأرض في المصروفه انسان عن طلب صاحب الأرض لا يفتح ولو كان  
الخروج حلف وقال أن لا أتزل المزارة بيني وبين فلان فغلبه انسان عن الخروج إلى رب الأرض فحلف في بيته لان شرط  
الحلف عدم تزل المزارة والعدم يحصل بدون الاختيار وهو كما قال أنه لم يخرج من هذه الدار اليوم فامارة طالق فحلف  
ومنع من الخروج حلف وكذا لو قال الرجل لامرأة وهو في منزل والدها أن لا تخفي الليلة تنزلي فانت طالق فحلف والوالد  
عن الحضور قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن أبي القاسم لا يفتح كالحلفان لا يمكن فقام الخروج  
فأذا بالبا بخلوق ولم يقد على الخروج أو يقد ولم يقد على الخروج ثم تكلموا في ما بعضهم يفتح في أبا بخلوق ولا يفتح  
في القيد الصحيح أنه لا يفتح فيها قال الفقيه أبو الليث سوي بين ما إذا حلف أن يسكن هذه الدار وبين ما إذا قال أن  
لم يخرج من هذه الدار وقال إذا منعه مانع لا يفتح في المسكن والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن أبي القاسم  
أما منعه مانع حلف وفوقه لا يمكن إذا منعه مانع عن الخروج لا يفتح والقوي على قوله وفي قوله أن لم يخرج شرط الحلف  
عدم الخروج وعدم تحقيق بدون الاختيار وقوله لا يمكن شرط الحلف السكنى والفعل لا يتحقق بدون الاختيار رجل قال  
لا امرأة أن لا تكلفني طالق فحلفا شهدوا أني كلفت فلان بالماله على زوجي قال أبو حنيفة ومحمد بن الفضل بطل البيوع  
بأية وقال أبو يوسف بن جابر والبيوع منتهية لأن هذا بوجهه ومحمد بن طه صحت العمان اجازة الكفول في المجلس  
فأقام أبو حنيفة بن الفضل بن جابر البيوع على قول أبي يوسف ذلك ليس بشرط فلا يتحقق البيوع رجل قال أن كلفت لرجل بعدلية  
أو بصف عدلية فامارة كذا ثم كلف بعض دراهم غط بغيره لا يفتح في بيته لان في الامان يعتبر اللفظ فلا يفتح كالحلف  
أن لا يبيع فلان درهما فبه دينار لا يفتح رجل حلف أن لا يبيع فلان وهو حرز فاشترى من صاحب الدار كالا  
الحلف والخروج ثم راعه من الحلف عليه لا يفتح في بيته رجل حلف أن لا يبيع فلان في البيعة فلان فقال زن أروى بطلاة  
أروى بيشري بن غدر خازن بطله فخذت المرأة العلف من الناس فانقضى بعضها وأعطت بعضها الزوج لا يفتح في بيته  
لان الحق على العقد لم ينفذ وكذا لو تركها في أيديهم واستوفى غلة كل مدة عند انقضاءها رجل قال أروى بيشري وكيلي  
فلان ياخذني فلان كذا فامارة كذا يا أروى بيشري كاري بكنه ففصل الموكل وكليلا آخر وجعل غيره كخدا ثم امر الحالف  
أن يعمل لعل لا يفعل حلف الحالف لا يفتح البيوع على أن يكون له وكيله ومن عمل غيره بامره يكون وكيله فيكون حائنا

الا إذا حلف أن لا يكون وكيله في الاشياء التي كان وكيله قبل ذلك مسائل البيوع على الترتيب رجل  
أجره سنة ثم قال المستأجر والله لا أتكل في أري ثم قال له أخرج من أدي يصير باردا رجل حلف أن لا يبيع فلان فادعى  
هذه الدار فان كانت الدار للحالف فمنعه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حلف في بيته ويكون شرطه المنع بالقول والفعل  
بغيره بطريق وان لم يكن الدار للحالف فمنعه بالقول دون الفعل حتى دخل لا يكون حائنا رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلان  
بمنه على هذه القنطرة فمنعه بالقول يكون باردا لانه لا يمكن المنع بالفعل رجل قال لابنه أن تركك تعمل مع فلان فامارة كذا فان  
كان الابن ابعا لا يفتح على منعه بالفعل فمنعه بالقول يكون باردا وان كان الابن صغيرا كان شرطه المنع بالقول والفعل معا  
رجل عاتبه امرأة في شراب فثرب فقال الزوج أن تركت شرابا أبدأ فانت كذا وفي عزمه أن لا يترب شرابا ابعا لا يكون حائنا  
وان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيهم الشرب في بعض الاوقات لان يشرب على الدوام فلا يراد بالبيوع ذلك  
وانما يراد بالبيوع الترتيب من حيث العزم رجل ادعى ارضا في يد صهره وقال أن تركت هذه الدعوى حتى اخذها فامارة كذا قالوا  
أن خاصه في كل شربة ولم يترك المحضونه شرابا كاملا لا يكون حائنا وجعلوا هذه المسئلة فرع المسئلة معروفة رجل حلف  
ليقضيت حق فلان عاجلا ففرضي فلان دون الشرط في بيته رجل لازم غريمه وقال والله لا ادعك تذهب حتى تعطيني حتى  
تترأسه وذهب الغريم لا يفتح اذا انبته واتبعه حتى اعطاه حقه ولمن انبته ولم يتبع وتركه الان يصير حائنا رجل قال  
لغريمي والله لا ادع مالي عدلي اليوم فقدمه الى القاضي وحلف فحلف برفي بيته وكذا اذا اقر غريمه برفي بيته وان لم يحسبه  
بأنه مالي الليل وان كان الذين يؤجله لم يحل الا بقوله لا ادعني مالي فاذا قال ذلك يصير باردا ولو قال والله لا ادعني يخرج من الكوفة  
فخرج وهو لا يعلم بذلك لا يفتح وان رآه يخرج فتركه حلف وان لازمه فلم يقد عليه حتى ذهب لا يفتح فان علم ولم يمنعه حلف  
ولو قال ان ادخلت فلانا بيتي فامارة طالق فشرط الحلف أن يدخل فلان بامر رجل قال لامرأته أن تركت هذا الصبي يخرج من بيته  
الدار فانت طالق فهو بينهما اوقات يفتح في بيته رجل قال لغيره والله لا اراقلك فان كان معه في محل  
او كان كرها او احدا وقطارها واحد فهو مانع فان كان كرها مختلفا فليس مانعا مسائل البيوع السرية  
والاخذ والغصب رجل حلف أن لا يأخذ من فلان ثوبا هو واثا فادعى حلف أن لا يأخذ من فلان ثوبا  
هو واثا حلف عليه ولم يعلم به الحالف فحلف في بيته قضاء لوجود الاخذ وكذا لو حلف أن لا يأخذ من فلان درهما  
فأخذ منه فلوسا في كبس حلف في الحلف عليه ودرهما ولم يعلم بذلك الحالف فحلف في بيته ولو قبض الحالف منه قبضة  
درهم ولم يعلم به الحالف فحلف في الحلف عليه في جميع ذلك علم بالدرهم او لم يعلم لان شرط الحلف الاخذ بجهة الغيبة والدافع  
الدرهم لا يكون في الدقيق عادة فلان خذ فيه ولم يكن اخذ الدقيق اخذ الدرهم وكذا لو اخذ ثوبا فيه درهم مضروبة  
ولم يعلم به الحالف لا يفتح كما في الدقيق وان علم الحالف بذلك فحلف في هذه المسائل لانه لم يعلم فقد صدأ خذره ولو حلف  
أن لا يأخذ من فلان درهما فحلف لا يفتح في جميع ذلك علم بالدرهم او لم يعلم لان شرط الحلف الاخذ بجهة الغيبة والدافع  
لم يبيع منه الدرهم فلا يفتح ولو حلف أن لا يشرب ماء فلا يفتح الحالف بغيره حانوت المحلوف عليه فاشترى الحالف كوزا  
ووضعه في ذلك الحانوت فاستقى اجر المحلوف عليه بذلك الكوز من الترف فوضعه في الحانوت لانه فلا اصبح الحالف ودعا  
بالكوز فشرى ماء قالوا ان كان الحالف اشترى الكوز ووضعه في الحانوت ليستقي له الا بغيره بذلك الكوز يرجح أن لا يكون حائنا  
لان بغيره شرابا بنفسه رجل اخذ من مال والده فغضب الاب فقال ان كنت ترض من غيري اخذت فحلف كذا ثم مات الاب  
فورثه منه الابن لا يفتح الحالف لانه لو كان حائنا يكون حائنا بعد الموت رجل قال لوالديه والله لا اكل من كفا فامارة وورث  
الحالف مناهما لا يكون حائنا لانه اكل من نفسه ولو قال من الكا بعد موتها كان حائنا فكانت بيعة على اكل من الكا



بطلوا الارث امرأة قالت لو اديها في محتاجي منكم اكل شئ لي بدوهم فقبلت ثمرات المرأة فخلع الابان ابنته  
لم تترك الا قال ابو بكر البني بيعها بالمال فان سلك جميع ما كان لها الى ابو بكر بحيث لم يبق في يدها شئ لا ينجث  
الاب والابن حاشا رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه ولم يجد فخلع انه ذهب له ثم وجده بعد ذلك قال محمد بن  
افذاسان ذلك ثم اعاده اخاف ان يكون حاشا الا ان ينوي بذلك انه طلبه فلم يجد فقار ذهب من جانيته ثوب فقال  
لا جبره قورزيان كرده فقال لا جبر كرتزيان كرده ام فعلت كذا فقتلت ان لا جبر دفعه قال ابو القاسم الصغار  
اخاف ان يكون حاشا لان يمينه يقع على ما في يد القصار ومن ملكه رجل حلف ان لم يسرق من فلان شئ ولم يره وقد كان الحالف  
سرا قبل ذلك عنده صاحب سرقة قال محمد بن سكة لا ينجث في يمينه لان يمينه وقع على النظر في وقت السرقة الكار او وكيل  
حلف ان لا يسرق وهو يحمل الغيب والفواكه المستركة بينه وبين صاحب كرم الى بيته قالوا ما يحله الكار والوكيل  
لكل لا يكون سرقة فانما كان من الجيوب واخذ شئ لا ينفرد به لا لحفظ فهو سرقة وغير الكار والوكيل اذا اخذ  
شئ على وجه الخفية هو سرقة وما غير الكار والوكيل اذا اخذ شئ لوراه صاحبه لا يضمن بذلك بل يرضى به فالجواب  
كذلك وان لم يكن ينبغي ان يكون حاشا رجل قال الابن ان سرق من مالي شئ فامل طالق فخرق من ذراعيه اجرة يروي عن محمد  
انه سئل عن هذا فلم يجبه فقال ابو يوسف بعد ذلك فقال ابو يوسف ان كان الحالف يجزى بهذا القدر ينجث فاجبر محمد بذلك  
الجواب فقال ومن يجزى بهذا الجواب لا ابو يوسف جازي بخرقه عن خان فقال كراين اسب من برده باسند فوانه  
لا اسكن فيها قالوا يرجع الى الحالف ان نوي بقره ايجابنا شتم المحرمه او الخان او البلدة فهو على ما نوي فان لم ينو بقره  
يمينه الى الخان امرأة لها ابن يسكن مع اجنتي فقال لها زوجها ان لم يات ابنك فلا نأبئنا ويسكن مع اجنتي اعطيت  
قليله من مالي فانت كذا فجاء الابن فسكن معه فحلفت ثم غاب فقالت المرأة اني اعطيت ابني شئ من مالي فحلفت في  
يمينك ان كذبها الرجل كان القول قوله فان صدقه فان كانت اعطته قبل ان يحل الابن ويسكن معها طلق سكران  
صحي وقال الصحابة كان في جيبه خمسة واربعون درهما فاخذ ثوبها فافكر واخلف وقال كراين اسب من برده باسند فوانه  
جمن خرج درم بنود است جهل غطرق ويخ عدل فامارة طالق وقد كان في جيبه في ذلك اليوم اربعون عدلية وخمسة  
عطارية فاصاب في الاجال واخطا في التفسير قالوا ان وصل التفسير حث لان لكل كلام واحد فان كان كاذبا في يمينه  
كان حاشا وان فصل التفسير لا ينجث لان التفسير اذا لم يتصل باول الكلام ما ركانه لم يفسر وان كان في جيبه  
عطارية وعدليات توقت قيمة العدليات الى العطارية بيمين غطرق فجمع وقال كراين اسب من برده باسند فوانه  
بنودت جديس غطرق وجديس عدل فصدق في البيع واخطا في التفسير قالوا ان على عن العطارية كان حاشا  
اصاب في التفسير واخطا وصل او فصل لانه قال اربعون غطرق بيمين ولم يكن كذلك كان حاشا رجل حلف ان لا يغصب من  
فلان شئ او دخل الحالف على المحلوف عليه ليل فخرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه او طرقة دراهم فكملة او دخل عليه ليل  
فكافره وضربه واخرج متاعه وذهب فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع فيه ولو قطع عليه الطريق فاخذ منه كرها  
يكون حاشا في يمين الغصب ولو كان حلف ايضا ان لا يقطع عليه الطريق فاخذ منه كرها يكون حاشا في يمين القلع وهو ايضا  
حاشا في يمين الغصب لان القانع الطريق قانع وغاصب رجل قال ان وحب فلا عبده فامارة كذا فوجب فلان ولم يقبل  
الحالف حش الحالف رجل عليه بن محمد بن لا يبيع الى فلان ماله او لا يفضي بقلبه به او لا ينفقه ثمر امره جلا حتى  
ضمن عنه ونفقه الضامن بضمانه حش الحالف فلان الضامن اذا كان بامر له ان يرجع عليه فكان فعله كعمل الامر  
وكذا لو حلف واحال الحالف صاحبه به على رجل فاعطاه المحتال عليه حش الحالف وان كانت الكفالة والحرارة بعين

امر الحالف لا ينجث الحالف كما لو تبرع رجل بالاداء **فصل** واما العقود التي تتعلق بحقوقها بالعاقبة خمسة ابيع  
والشراء والاحارة والاستمارة والصلح عن المال رجل حلف ان لا يشتري من فلان شئ فاسلم الحالف اليه في ثوب  
كان حاشا لان السلم بيع فكان الاسلام شراء رجل حلف ان لا يشتري عبد فلان فاجرد اياه من فلان عبد لا ينجث لان  
الاحارة ليست ببيع مطلق وهذا هو اجر عبده بدلا لا ينجث السبعة بالدار من رجل حلف ان لا يشتري طعاما  
للسبع فاشترى طعاما لبيته ثم بدله بباعه لا ينجث لانه ما اشترى بالبيع وهذا كالمو حلف امرأة ان لا يخرج الى بيت والرجل  
فخرجت الى بيتها وذهبت الى بيت والداه لا ينجث رجل قال ان اشتريت بهذه الدراهم شيئا فلهذه الدراهم صدقة فاشترى  
بها شيئا الزمته الصدقة لانه اشترى بها وبعد الشراء بقيت على ملكه لانه لا يتعين في البيع وكان له ان يدفع غيرها مكانها  
رجل حلف ان لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديد في العرف ما لا يكون غسيلة رجل حلف ان لا يشتري امرأة فاشترى  
جارية صغيرة لا يكون حاشا لا ينجث الو حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حاشا لان النكاح لا يكون الا  
في المرأة فلا ينفذ ذكرها وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لان الشراء لا يتحقق في المرأة فاعتبر ذكر المرأة  
ولو حلف ان لا يشتري جارية فاشترى رضيعة او عجوزة كان حاشا رجل حلف ان لا يشتري بقله فاشترى راضيا بغيره الزرع  
والزرع بقل كان حاشا لان الزرع لا يدخل الارض من غير ذكره فيصير مبيعا مقبولا بالذكر فيكون حاشا كما لو حلف ان لا  
يطبا فاشترى ثوبا عليها رطب برطبه كان حاشا رجل حلف ان لا يبيع داره فتزوج امرأة على داره لا ينجث وان تزوج  
بالدراهم ثم جعل الدار عوضا عن الدراهم كان حاشا رجل حلف ان لا يبيع عبده او ثوبه فامر غيره بباعه المأمور لا ينجث  
الامر لان حقوق البيع يتعلق بالعقد وحكم العقد واقع لا امر فلم يكن الحالف باعنا من كل وجه فلا ينجث وان كان الحالف  
من الاشراف لا يبيع بنفسه حث لان يمينه مثله ينفرد الى اخره بالبيع وان كان الحالف من يباشر العقد بنفسه مرة  
ويغوي من غيره اخرى يعتبر الغلبة رجل حلف ان لا ياكل مما يشترى فلان فاشترى فلائ سحلة فذبحها فاكلها الحالف لا ينجث  
رجل قال ان اجرت داري هذه فعني صدقة في المسكين ثم احتاج الى الاجارة قالوا يبيعه الحالف من غيره ثم يقول الحالف المشتري  
الحالف فهو اجرها بعد القبض ثم يشتري بها فيخرج عن يمينه لاجارة على ملك المشتري رجل حلف ان لا يشتري طعاما فاشترى  
حفظه قال في الكتاب ان يكون حاشا قال ابو بكر البجلي في وقت الحنطة لا يبيعي طعاما انما الطوام هو المخبوخ فلا ينجث بشره  
الحنطة رجل حلف ان لا يشتري بها زيدا فاشترى زيدا ثم ادان الحالف المشتري بها من زيد فدخلها لا ينجث ولو وجبها  
منه زيد فدخلها يكون حاشا لان حكم الشراء يبقى بعد الهبة ولا يبقى بعد البيع رجل قال ان لم هذه الجارية فعني حرة فباعها  
على انه بالخيار ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا ينجث ولا يفتق لانه خرج من يمينه بالبيع بشره بالخيار رجل قال كل عبد اشترته  
فهو حر فاشترى عبدا بشرا فاسد ولم يقبضه ثم اشترى شرا جازا لا يفتق لانه صار حاشا بالشراء الفاسد فاحلت  
اليمن لا الى جزاء لعدم الملك فلا ينجث بشره انما في مرة اخرى رجل قال الجارية ان لم ابعك الى ثمر فانت حرة ثم ظهر بها رجل  
في الشراء لم ان يطاها في الشراء ثم بطل اليمن في قول في حنيفة وعقدا اجاءت بالولد لاقبل من سنة اشترى رجل وحبها بعد ذلك  
وعلى ابوي يفسخ ينجث ولا ينجث لولا طها لانها صارت حرة ولو قال لامته ان لم ابعك فانت حرة فذبحها او ولدت منه  
قال ابو حنيفة يعقوب وقال ابو حنيفة لا يعقوب ثم يرجع الى قول ابى حنيفة رجل قال والله لا يبيع ام ولد فلان او قال والله لا يبيع هذا  
الرجل الحر قال ابو حنيفة هو على البيع الفاسدان باعهم ببيعا فاسدا ثم في غير ذلك ابو يوسف في الرجل اذا في الحرمة وام  
الولد البيع الجارية منقورة بعد الردة واستبي فلا ينجث من البيع بالبيع الفاسد رجل باع عبدا من فلان وسكنه الى المشتري  
ثم حلف البائع ان لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري اقال البيع وقبل البائع لا ينجث ولو كان الثمن الف درهم فاقاله المشتري

الى العجس

مطبه



بماثة دينار حث وكذا لو قاله باكثر من اثنين الاول وباقل حث هكذا ذكر في المنطق قال بولينا ربه ونفي  
 ان يكون هذا الجواب قول بولينا يوسف ومحمد ما على قول في حصة الامانة يكون بالثمن الاول على كل حال وسطل  
 ذكر ان ثلثان رجل قال لامة ان بعت منك شيئا فانت حرة ثري باع نصفها من زوجها الذي ولدته منه او باع نصفها  
 من ابها لا يقع العتق بحكم الامين لان الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم فلا يقع عتق المولى وكذا لو قال  
 ان اشترت شيئا من هذه الجارية فهي مدبرة ثم اشترى بها موز وزوجها الذي ولدته منه فهي ام ولد لزوجها ولا يقع  
 تدبير المشتري كرجلين بينهما عبد ثوبه احدهما واعتقه الاخر معا كان العتق لولى وكذا لو حلف احد الرجلين بتدبيره ان  
 اشترى وحلف الاخر بعتقه ان اشترى ثم اشترى به فالعتق لولى من حلف ان لا يشتري اليوم شيئا فاشترى عبد آخر  
 او ختير وقضى ولم يقض حث في يمينه لوجود البيع والشراء وهو ملك المال بالمال فان اشترى يمينه او يوم لا يحث ولو اشترى  
 عبد من قضي يمينه ولو اشترى مكاتب او مدبر او ام ولد لا يحث في يمينه وكذا لو حلف ان لا يبيع اليوم فباع  
 المدبر او ام الولد او المكاتب لا يحث في يمينه ولو قضى القاضى يجوز بيع المدبر بنصف قضاؤه ويكون ذلك شيئا للتدبير  
 ولو باع على ان لا يخلو كان حثا في يمينه على قول محمد ولا يكون حثا في قول ابى يوسف ولو قضى القاضى يجوز  
 ام الولد لا ينفذ قضاؤه في اظهر الروايات والمكاتب اذا جاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة  
 المشايخ وان يبيع المكاتب برضا جاز بيعه ويكون ذلك شيئا للكاتب رجل حلف ان لا يشتري لامرأة ثوبا  
 فاشترى خمارا فاعطى النصف جاز به والنصف لامرأة لا يكون حثا قال ابو بكر محمد بن الفضل الخمار في عرفها لا يشتري  
 ثوبا ولو حلف بالفارسية وقال كرمي قد را جابه خرم فعليه فاشترى لها الخمار قال القاضي ابو علي النسقي لا يكون حثا  
 رجل بالامرأة ان اشترى شيئا فانت طالق فاشترى ثوبا قالوا ان اشترت ثوبا او رابية طلقت وان دفعت الحرة  
 الى السقاء وخبر احثي عملها الماء لا يقع الطلاق رجل قال والله لا ابيع فلان ثوبا فباع الخائف ثوبا للمخوف عليه  
 بغير ما حث به حث الخائف اذا جاز المخوف عليه لم يجز ولو باعه الخائف وهو لا يريد بذلك ان يكون البيع للمخوف عليه وانما يريد  
 بيعه لنفسه لا يكون حثا رجل قال لغيره ان بعت لك ثوبا فعدي حث فباعه على ان يبيع ثوبا بامر المخوف عليه كان الثوب للمخوف  
 عليه ولم يكن ولو قال ان بعت لك ثوبا فهو على ان يبيع ثوبا لمخوف عليه رجل قال ان اشتريت اليوم شيئا فهو صدقة  
 فاشترى غلاما جارية لزمه الصدقة رجل قال والله لا اشترى فلان شيئا فاشترى لانيه الصغير ولعده بامر لا يحث  
 رجل قال ان بعت غلاما من الناس فعليه كذا فباعه من رجلين حث ولو قال ان بعت غلاما من الناس فباعه من رجلين  
 لا يحث رجل قال والله لا اشترى بهذه الدراهم الا لما فاشترى ببعضها الحما وبعضها غير لم لا يكون حثا حتى يشتري بها  
 غير لم ولو قال والله لا اشترى غير لم فاشترى ببعضها الحما وبعضها غير لم في القياس لا يكون حثا وفي الاستحسان لا يكون حثا  
 رجل حلف ان لا ياكل من ثوبان اشترى به فلان فاشترى فلان مع غيره ثوبا او اكل الخائف حث ولو قال والله لا اكل من ثوبان اشترى  
 فلان فاكل من ثوبان لا يكون حثا رجل حلف ان لا يشتري بالذهب والفضة يدخل فيه التبر والمصنوع والدراهم والديناير  
 وقول ابى يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الدراهم والديناير فابى يوسف يقتصر الحقيقة في جنس هذه المسائل ومحمد يعمدها بالبيع  
 ولو اشترى خاتم فضة حث وكذا لو اشترى سيفا حلا بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة  
 في سيف او منطقة فقد اشترى مع السيف ان كان الثمن فضة او ذهبا وان كان الثمن خبطة او غير ذلك لا يكون حثا رجل حلف  
 ان لا يشتري حديد يدخل في المعول وغير المعول والصلاح في قول ابى يوسف وقال محمد يدخل فيه ما يتم ببيع حديد ولا يدخل فيه السلاح  
 كالسيف والكنين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابر والمسال قالوا في عرف بلادنا لا يحث في المسامر والاقفال والصغريات

تحريم  
 او ائنة

بنزله

بنزلة الحديد اذا حلف ان لا يشتري صفرا تدخل فيه المعول وغيره في قول ابى يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الفلوس ولو حلف  
 ان لا يشتري حديد فاشترى بيا مجرديا قل ما فيه ذكر في النوادر انه لا يجوز وان اشترى به باكثر مما فيه جاز البيع ويكون حثا  
 في يمينه رجل حلف ان لا يشتري فضا فاشترى خاتما فيه فض كان حثا وان كان ثمنه اقل من ثمن الحلقة رجل حلف ان لا يشتري  
 نجاسا فاشترى خاتما فيه من زجاج ان كان الفضة لا يجوز في ثمن الحلقة لا يكون حثا وان كان يزيد فيه كان حثا ولو حلف  
 ان لا يشتري لبنا او اجرا او طينا فاشترى دارا مبنية بذلك لا يكون حثا ولو حلف ان يشتري حياطا فاشترى دارا مبنية  
 كان حثا استصانا فاشترى دارا يكون مشتريا للحائط ولا يكون مشتريا للحجر والطين رجل حلف ان لا يشتري شجرا  
 فاشترى ارضا شجر كان حثا لان الشجر هكذا يشتري ولو حلف ان لا يشتري صوفيا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون  
 حثا وكذا لو اشترى بها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية وكذا لو حلف ان لا يشتري لبنا فاشترى شاة في ضرعها لبن  
 لا يكون حثا وان اشترى بها لبن من جنسه في ظاهر الرواية وهذا وسيع الشاة بالحم سواء في قول ابى حنيفة وابي يوسف  
 يجوز على كل حال فلا يكون حثا في يمينه ان لا يشتري لبنا ولو حلف ان لا يشتري قضا او خوما فهو على غير المعول  
 لا يحث بشره البوري والزنبيل ولو حلف ان لا يشتري لحما فاشترى شاة حية لا يحث في يمينه وكذا لو حلف ان لا يشتري  
 جديا فاشترى شاة حاملا يجزى لا يكون حثا ولو حلف ان لا يشتري صوفيا او شعر فهو على غير المعول فلا يحث بشره  
 الشيخ والجواني ولو حلف ان لا يشتري كنانا فهو في عرفنا على ثوب الكتان ولو حلف ان لا يشتري البية فاشترى شاة مذبوحة  
 كان حثا وكذا لو حلف ان لا يشتري راسا ولو حلف ان لا يشتري صغيرا فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحث ولو حلف ان  
 ان لا يشتري بنفسها او خطيا ذكر في الكتاب انه على الذهن دون الودق قالوا في عرفنا لا يحث بشره ردهن البنفسج وحلف  
 ان لا يشتري صوفيا فاشترى اها باحث في يمينه ولو اشار الى ثاة فقال لا ابيع هذا الصوف فباعها بغيره حث ولو حلف  
 ان لا يشتري بذرا قالوا في عرفنا اذا اشترى دهن البرز لا يحث وانما حث بشره البور وجواب الكتاب على العكس بناء  
 على عرفهم رجل حلف ان لا يتوضا بكون فلان ولو توضا فغسل يديه من كوزه وتوضا حث في يمينه رجل راد ان يشتري  
 ثوبا فقال البائع والله لا ابيعه بعشرة ثم بتتسعة لا يكون حثا ولو قال المشتري والله لا اشترى بعشرة فاشترى به باحد  
 عشر كان حثا ولو قال البائع والله لا ابيعه بعشرة حتى يزيد فباعه بتسعة لا يكون حثا فاسا وبجبت استحسانا رجل  
 حلف ان لا يشتري خبزا فاشترى قطايف لا يكون حثا رجل قال ان اشتريت بهذا الثوب شيئا فهذا الثوب صدقة  
 لا يلزمه شيء لانه صار حثا بعد خروج الثوب عن ملكه رجل حلف ان لا يشتري شيئا فهو على جواز الدجاج في الشراء في الاكل  
 على بعض الطرق والراسع الاكل والشراء على ما يباع في الاسواق عادة ولو حلف ان لا يشتري قميصا فاشترى قميصا مقلدا  
 غير محبط لا يكون حثا **فصل في كل** رجل حلف ان لا ياكل هذا اللبن فاشترى به لا يحث وانما يحث  
 اذا ترد فيه واكل ولو حلف ان لا يشرب فترديه فاكله لا يكون حثا وعلى هذا اكل السويق وغيره ما يورث ويشرب قالوا هذا  
 اذا كانت اليمين بالعربية فان كان بالفارسية فاكل او شرب كان حثا وعيد الفتوى ولو حلف ان لا يذوق اللبن فاكل او شرب  
 كان حثا رجل حلف ان لا ياكل طعاما فهو على كل طعام وهو هذا بخلاف ما قيل بشره الطعامة رجل حلف ان لا ياكل خبزا فاكل  
 خبز حنطة او شعير كان حثا وان اكل خبز الزرة والارز ان كان الخائف في بلدة خبزهم من الذرة والارز كان حثا والا فلا  
 ولو اكل قسا وهو الذي يقال بالفارسية كليجة او جوزيج او ميسر وهو الذي يقال بالفارسية نواله قال محمد بن سلمة  
 لا يحث في يمينه وقال ابو الوليد لا يحث في الجوزيج لانه لا يبيخ خبزا مطلقا ويحث فيما سوى ذلك من القمح والميسر  
 والرقاق لانه كل خبز مطلقا شيئا اخر معه ولا يحث باكل ما يقال ان زرد الو ولو حلف ان لا ياكل هذه الرمانة



فصلها ان لا يكون حائلا لانه لم يأكل رجل حلفان لانه هذا الرخيف وبقيته شيء حشيش فبينه وان نوى بكمه صحت  
فما بينه وبين الله تعالى ولا يصح في القضاء في احد الروايتين رجل حلف ان لا يأكل حراما فاضطر الى ميتة فاكلها فكلوا  
فيه قال بعضهم لا يكون حائلا لانه مستثنى من الحرام وقال بعضهم يكون حائلا لانه حرام الا انه رخص في اكلها رجل حلف  
ان لا يأكل من فلان فاعتصب منه حنطة وطحنها وخبزها واكلها او اعتصب منه دقيقا وخبزها واكله حنث في بينه  
وقيل انه لا يحث ولو قال والله لا آكل من طعام فلان اعتصبته منه والمسألة بحالها كان حائلا رجل حلف ان لا يأكل  
لحم شاة فاكل لحم عترة كان حائلا في جواب الجاسع لانه اسم جنس وفي الفتوى لا يكون حائلا سواء كان الحالف مصرى او زورق  
وعليه الفتوى لان جميع الناس يفرقون بينهما رجل حلف ان لا يأكل هذا اللحم فاكله غير مطبوخ اختلفوا فيه قال ابو بكر الاسدي  
لا يحث في بينه لان البهي ينصرف الى الاكل المعتاد فلا يحث كما لو حلف ان لا يأكل هذا الدقيق فاكل عينة فانه لا يكون حائلا  
وقال الفقيه ابو الليث يحث باكل اللحم وان لم يكن مطبوخا لان اللحم قد يولد دون الطبخ الا انه غير معتاد والعادة لا تعتبر  
في البهي انا الدقيق لا يولد كذلك فانصرف البهي الى الخبز المخبز منه رجل اعترف من القدر بالمعزوفة شيئا ثم قال  
والله لا آكل من هذا القدر شيئا من المعزوفة لا يكون حائلا لانه يبيع ما في القدر رجل حلف ان لا يأكل مع فلا طعاما  
فاكل هذا في اناه وهذا في اناه لا يكون حائلا ما لم يأكل من اناه واحد ولو حلف ان لا يشرب مع فلان فالشرط ان يشربها  
مجلس واحد وان اختلفت لانية وجو حلفان لا يتعدى فالتعدي هو الاكل المترادف الذي يقصده الشبع  
في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس فما يتعدى به عادة وغداه كل بلدة ما توافقه اهل تلك البلدة  
رجل حلف ان لا يأكل طعاما فاكله واه ليس طعمه او قرا لا يكون حائلا لانه لا يسي طعاما وان كان دواء له حلوة  
مثل السكبين حنث في بينه لان له طعمه ويصلح غذاء رجل حلف ان لا يأكل من طعام فلان فاكل من خلة في طعامه  
او زينة او ملحه كان حائلا لانه اكل من طعامه رجل حلف ان لا يأكل ملحها فاكل طعاما ان لم يكن ملحها لا يكون حائلا وان  
ملحها يكون حائلا كما لو حلف ان لا يأكل الفلفل فاكل طعاما فيه الفلفل او وجرد طعمه كان حائلا وقال الفقيه ابو الليث  
لا يحث ما لم يأكل من الملح مع الخبز او مع شيء آخر لان بينه ما كثر بخلاف الفلفل وعليه الفتوى وان كان في عينة ما يدل  
على انه يراد به الطعام المالح فهو على ذلك رجل حلف على ان لا يأكل حلوا فاكل البطيخ لا يكون حائلا رجل حلف ان لا يأكل  
عينا فلا كره وروي بقشره وحبته واستلح ماءه لا يكون حائلا وان روي بقشره واستلح ماءه وحبته كان حائلا لانه اكل الاكثر  
منه ولو حلف ان لا يأكل شها فاكل كحل لا يكون حائلا لان الفصل اسم للماء في الشهاد اسم للخط رجل حلف ان لا يأكل بقل  
فاكل بقل لا يكون حائلا الا اذا نواه رجل حلف في رمضان ان لا يشرب الدبيلة فاكل بعد ما مضى نصف الليل لا يكون حائلا لانه  
لم يتعش بل سحر كما لو حلف ان لا يتعدى اليوم فاكل بعد انشأه النهار لا يكون حائلا لانه لم يتعش الدبيلة فاكل  
خرفه فاكل اللقمة واحدة كان حائلا لان اللقمة العاصرة لا يكون عشاء رجل حلف ان لا يأكل حراما فاكل جنرا او لحما غنص  
حنث في بينه فان باع الغنص بشي واكل ذلك الشيء لا يحث لان الثاني ليس عار مطبوخ وان غنص حنطة فطحنها ان اعطيه مثلها  
قبل ان يأكل لا يحث في بينه لانه ملكها باء الضمان وان اكلها قبل داء الضمان وقبل قضاء القاض عليه حنث في بينه لان الحرمة باقية  
ما لم يؤد الضمان وقالوا فيمن غنص طعاما فاكله وقد كان حلفان لا يأكل حراما لا يحث في قوله في حنث لانه يستهلكه بالمضجع  
فصار كالا لا يقفه ولا يعتاد على هذا لان الاستهلاك لا يملك الغنص بخصومه على اصله حتى يفسد فان غنصه فان غنصه بغيره فكله  
بان على ذلك انما لا يحث حتى لو ماله على انصاف قيمته جاز ويكون ذلك صلحا عن الغنص لا عن القيمة لا يجوز كالمواضع بعد قضاء القاض  
على اكثر من قيمته ولانه لو صار ملكا بالمضجع لا يتصور اكله الا بغير وقد قال الله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما

انما ياكلون في بطونهم نار او قال صلى الله عليه وسلم كل لحم بنت الجار فالنار اولى به رجل حلف ان لا يأكلها فاشترى بها  
ذناير فلو سافر واشترى بالذناير او الفلوس طعاما فاكله قال محمد لا يكون حائلا وان حلف ان لا يأكل هذه الدراهم او الذناير  
فاشترى بها عروضا وشرايع العروض طعاما فاكله لا يكون حائلا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا واشترى بالشعير طعاما  
فاكله لا يكون حائلا رجل حلف ان لا يأكل من فلان ثم تناهد فاكل الحالف لا يحث لانه بعد اكله من مال نفسه عريا  
رجل حلف ان لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم اكل ما بقي ذكره بغيره من الحسن ان زيادته لا يحث قال  
مولانا رحمه وهذا انما يصح اذا حلف ان لا يأكل هذا الطعام فاما اذا حلف ان لا يأكل من هذا الطعام ينبغي ان يحث رجل حلف  
ان لا يأكل من فلان فاكل الحالف علة فخرته الحالف واكل قال بغيره من حنث في بينه وقال غيره لا يكون حائلا اذا لم يكن له  
وارث سواء او قسموا الميراث لانه اكل بال نفسه رجل حلف ان لا يأكل من مال ابنه وبينهما حنث من قبل قال عمام ان كان  
الابن كبير ابقا سبه ثم ياكل نصيب نفسه وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يبقا سبه او يشترى نصيب الابن فما اكل  
قال مولانا رحمه وينبغي ان لا يحتاج الى هذا التكلف وله ان يأكل قدر نصيب نفسه ويكون ذلك بمنزلة انقسمه واحد اشركين  
في الموزون والمكيل يفرق بالقسمة واذا كانا جنسيا فالأول رجل حلف ان لا يأكل هذا الشيء فاكل بعضه قال ابو بكر الاسدي  
ان كان شيئا يمكنه ان يأكل كله في عمره لا يحث في كل بعضه وقال بعضهم اذا اكل بعضه لا يمكن اكله كله في حمله يحث في بينه  
وهو الصحيح رجل حلف ان لا يأكل اللبن فطبخه ارضا فاكله قال ابو بكر الاسدي لا يحث في بينه وان لم يجهل ماءه وان كان  
بري عينه كما لو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فاخذ به سبابة لا يحث في بينه الا ان ينوي اكل ما يتخذ منه وهو كما لو حلف ان لا يأكل  
من هذه الحنطة فاكل خبزها او سويقها لا يحث في قوله في حنث وانما يحث باكل الخبز في قوله صاحب لان من الحنطة  
لا يؤكل عادة فانصرف البهي الى خبزها رجل حلف ان لا يأكل السمك فاكل سويقا ملتوبا بالسمك ذكر في الاصل ان كان  
السمك مستتبنا بحيث يجد طعمه كان حائلا في بينه لانه ليس يستهلك وذكر الحاكم في المختصر ان كان مستتبنا بحيث لو عصر  
يسيل منه السمك حنث وان لم يكن كذلك لا يحث وان وجد طعمه قال مولانا رحمه وينبغي ان يكون الجواب في سلة الارز  
على هذا التفصيل وان حلفان لا يتنا ولا هذا اللبن فخلطه بالماء او بالتمر ان كان المحلوف عليه غالبا حنث في بينه وان كان  
مغلوبا لا يحث لان المغلوب في مقابلة الغالب المستهلك وان استويا يكون حائلا في الاستحسان ثم عر عن محمد في الاصل  
ما يدل على انه يقتبر الغلبة من حيث الاجزاء لان حيث الثوب والطعم وعند اي يوسف تعتبر الغلبة من حيث اللون والطعم جميعا  
غابا او مغلوبا وقدم احدهما لا يكفي ولا تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء رجل حلف ان لا يشرب لبن هذه البقرة فخلطه بلبن بقره  
اخرى فغنداي يوسف هذا وما لو خلطه بالماء سواء وعند محمد الجنس لا يغلب الجنس فيحث على كل حال رجل حلف ان لا يأكل اللحم  
اي لحم اكله حلالا كان او حراما يتا كان او مطبوخا او مشويا حنث في بينه الا الشمل وعي محمد كذا يسكن الماء لا يحث باكله  
والكبد والطحال وجميع ما كان في البطن كالكرش وعوى لم قبل هذا في البياع ذلك مع اللحم فان كان في بلد لا يباع مع اللحم فاكله  
والامعاء ونحو ذلك لا يكون حراما والاراس والاكراع لحم في بين الاكل وليس لحم في عين الشراء وشحم البطن ليس لحم ولا شحم  
وشحم الظهر لحم اذا حلف ان لا يأكل شحما فاكل شحم الظهر وهو اللحم العيين لا يحث في قوله في حنث في قوله صاحب رجل حلف  
ان لا يشرب من رطلان فاكل منها شيئا قال محمد بن سلمة حنث في بينه لان المقصود من هذا البيوع الامتناع من جميع المأكولات  
وقال غيره لا يحث في بينه الا ان ينوي جميع المأكولات والشروبات قال مولانا رحمه هذا اذا كان البيوع العربية وان قال بالفارسية  
ان شاء فلان هيج غور مرتنا والماكول والمشروب رجل وضع لقة فيه وقال رجل ان اكلتها فامارة طاق وقاله اخر ان خرجنا  
فحبك حرقا لو ايا كل بعضا وعجز ج بعضا فلا يحث احدهما رجل حلف ان لا يأكل هذه البيضة لا يحث ما لم يأكل كلها



رجل حلفان لا يأكل الخبز الذي في هذه الخاوية فأكلم بعضه خت لانه لا يمكن اكل كلة في مجلسه رجل حلفان لا يأكل من نزل  
هذه البقرة فأكلم من يحضها خت ولو اكل من مرقعة اخذت من يحضها لا يحث رجل حلفان لا يأكل ولا يشرب قد اقبلنا  
شيا ولم يدعه جوفه لا يحث فيمينه رجل حلفان لا يأكل طبخا ان نوي جميع المطبوعات فهو على ما نوي وان لم ينوشها فهو  
على اللحم المطبوخ استحسننا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء انا القلية اياها لا يستحي طبخا وان طبخ اللحم بالماء فأكلم امرقة  
مع الخبز ولم يأكل اللحم كان حاشا رجل حلفان لا يأكل من هذه الخنطة ان نوي ان يأكلها حاشا فهو على ما نوي وان لم ينوشها  
فاكل من خبزها لا يحث في قول وحسمه وفي قول صاحبه يحث وان اكل عين الخنطة هل يحث عندهما والصحيح ان يحث  
اليه اشافه الجاهل الصغير وان كان اكل من سويتها لا يحث في قول وحسمه وابي يوسف وهو الظاهر من قول محمد وان حلف  
ان لا يأكل من هذا الدقيق فأكلم من جزه عندهم وان اكل عين الدقيق اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحث ولو حلفان لا يأكل  
طعاما فأكلم جزا فأكلمه او غير ذلك مما ياكل على وجه النظم كان حاشا وان اكل ما له طعم لكن لا ياكل على وجه النظم  
كالمسقونيا ونحو ذلك لا يحث فيمينه ولو حلفان لا يأكل هذا الطعام ان لم يوقه بوقت فمك ذلك الطعام او كلة غيره او مات  
الحا الفحش فيمينه وان وقته بوقت فقال لا يأكل هذا الطعام اليوم فان الحالف قبل مفتي اليوم لا يحث بالاجماع وان هلك  
ذلك الطعام قبل مفتي اليوم لا يحث بالاجماع حتى لا تترك له الكفارة ولو حلفا لا يجوز اذا مضى اليوم واختلفوا فيه  
قال ابو حنيفة ومحمد لا تترك الكفارة وقال ابو يوسف تركها لكفارة وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا تقض دين فلان  
عند فقهاء اليوم او وجه منه او ابراه عندهما لا يحث وعند ابي يوسف يحث ولو مات المطلوب لا يحث بالاجماع  
وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق او طلاق رجل حلفان لا يأكل الشواء فهو على الشواء بالجم ان نوي كل شئ  
يشوي فان اكل بيضة مشوية كان حاشا رجل حلفان لا يأكل من طعام فلان ولا يئنه له فاشترى الحالف من الطعام  
او وجه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك واكل لا يحث فيمينه ولو حلفان لا يأكل من خبز فلان فأكلم من خبزه  
بعد ما اشترى كان حاشا رجل حلفان لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيا من فلان او وجه له فلان فأكلم لا يحث فيمينه  
ولو ورث الحالف من المحلوف عليه فأكلم كان حاشا فيمينه ولو حلفان لا يأكل من ابيه فامات الاب وورثه الحالف فأكلم لا يحث  
الحالف الصحيح وقد ذكرناه ولو حلفان لا يأكل من ثمن غزاة فاشترى غزاة فأكلم او وهبت له فباعه واكل ثمنه لا يحث  
ولو باع ثمنه غزاه ودفعت اليه ثمنه فأكلم الحالف خت فيمينه رجل حلفان لا يأكل شيا من ابيته فامات الاب وورثه فأكلم  
والده كسرة خبز معلقة قال الشيخ الحام ابو بكر محمد بن الفضل لا يحث فيمينه وقال القاسم ابو علي النسفي كان حاشا قال  
القصبة ابو بكر البجلي ان كانت الكسرة بحال يعطى مثلها للفقير كان حاشا والافلا رجل حلفان لا يأكل من كسب فلان فاشترى  
منه الجاهل الذي وضع على الطريق قال ابو بكر البجلي اخاف ان يكون حاشا رجل حلفان لا يأكل من خبز فلان فأكلم من خبزه  
جده قالوا لا يكون حاشا فيمينه قبل هذا في الشاء واما في الصيف يحث فيمينه رجل حلفان لا يأكل شيا مما حل فلان  
يعني آورده فلان فأكلم من جرده فلان قالوا لا يكون حاشا رجل حلفان لا يأكل شيا مما حل فلان  
ثم اكره في كلة خت وكذا في كلة بعد ما نعى عليه او حن وان اوجز اوصت في خلقه مكرها لا يحث فيمينه الشرا ب  
رجل حلفان لا يأكل من طعم ما ولا شرا بافذاق احدها كان حاشا ولو قال والله لا اذوق طعاما وشرا بافذاق احدها  
لا يحث وقال ابو القاسم الصغار يحث فيمينه لان المراد في مثل هذا الكلام في العرف في كل واحد منهما وقال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل يروي في ذلك وان نوي اعتبرت نيته وان لم ينوشها لا يحث في احدها وعليه الفتوى رجل حلفان لا  
يأكل لحم البقرة فأكلم الجاهل من حلفان لا يأكل لحم البقرة خت وقال بعضهم ان حلفان لا يأكل لحم البقرة

فاكل لحم الجاهل من حلفان وان حلفان لا يأكل لحم الجاهل من حلفان لا يأكل لحم البقرة لا يحث وهذا الصنع من الاول قال مولانا ربه  
ويستفي ان لا يحث في الفصلين جميعا لان الناس يفرقون بينهما وهو كما لو حلفان لا يأكل لحم البقرة فأكلم لحم البقرة فأكلم لحم البقرة  
الجم فله على ان اصديق بدرهم عن ابي يوسف ان عليه بقية درهم وكذا لو قال كذا شربت ماء فعلى درهم يرميه لكل نفس  
درهم رجل حلفان لا يذوق الخمر فأكلم خبز عجين فأكلم شاة لا يحث فيمينه كما لو حلفان لا يذوق الزيت فأكلم عجينا  
عجين بزيوت لا يحث رجل حلفان ان اكل خبز والدي ما لم تزوج فأكلم امرأة تزوجها فأكلم طالق ثم تزوج امرأة يقال  
لها طالق قال الشيخ الحام ابو بكر محمد بن الفضل طلق التي تزوجها لانها لم تهرم فأكلم طالق فأكلم طالق فأكلم طالق فأكلم طالق  
والجد ويدون ذلك لا يحصل التعريف فبقيت نكته الا اذا كان قبل ذلك ما يدل على التعريف رجل حلفان لا يأكل خبزا فأكلم  
ثريدا لا يحث فيمينه لا يستحي خبزا مطلقا وكذلك لو اكل لأكسرة لا يحث فيمينه رجل حلفان لا يأكل مرقعة فأكلم سيارا  
او قطعة لا يكون حاشا رجل حلفان لا يأكل من شئ فلان فأكلم فلان فلان في قدر طيخة امرأة واكل الحالف قال محمد بن الفضل خت  
فيمينه لان الفلفل هكذا اتوا كل في حث الا اذا كان بينهما سبب يدل على غير هذا رجل حلفان لا يأكل البطيخ فأكلم حذجة  
قالوا لا يحث فيمينه هم ابو بكر محمد بن الفضل وهذا اذا كان بحال لا يستحي بطيخا رجل حلفان لا يؤكل من كرم فلان شيا هذه  
السنة قالوا يقع فيمينه على ثمن شئ قال ابو يوسف ان يكون على بقية السنة فهو فيها كما لو حلفان لا يأكل من هذه السنة او قال  
له على ان اصوم هذه السنة الا ان نوي شئ عشرين رجل حلفان لا يأكل زيتا فأكلم عصيدة جعل فيها الزيت قالوا لا يكون حاشا  
فيمينه لان من غلب مستهلك الا ان يكون الزيت قانا عينية على العصيدة رجل حلفان لا يأكل من هذه الدقيق فأكلم خبيصا  
قالوا لا يكون حاشا وخبز القطايف كذلك رجل حلفان ان اكل هذا الرغيف اليوم فأكلم طالق وان لم يأكله اليوم فأكلم  
خرقة فأكلم نصفه اليوم لا يحث لاني الطلاق ولا في العاق لان الرغيف فأكلم في مجلس واحد فكان شرط الحث اكل الكل او ترك  
الكل ولم يوجد رجل حلفان هذا الرغيف على حرام فأكلم نصفه ذكر في الجرد عن ابي حنيفة ان عليه كفارة اليمين قال مشايخنا الصحيح  
انه لا يكون حاشا لان قوله هذا الرغيف على حرام بغيره قوله والله لا اكل هذا الرغيف ولو كان هكذا لا يحث باكل البعض رجل حلفان  
ان لا يأكل من كسب فلان فامات فلان بنحو فأكلم الحالف من حث لان الموصى له يملك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسبا وان ورت  
فلان لا اكل الحالف من لا يحث لانه ملكه بغير صنعة فلا يكون كسبا ولو وهب المحلوف عليه الحالف طعاما فقبل وقبض ثم اكله لا يحث  
لان الحالف لا يملك نفسه وكذا لو اوصى المحلوف عليه لا يحث لما قلنا وان ورت الحالف من المحلوف عليه واكله خت لا يملك  
المحلوف عليه انتقل الى الحالف لا يصنع فبق كسبا المحلوف عليه رجل حلفان لا يأكل زرع فلان فأكلم زرع فلان فأكلم زرع فلان فأكلم زرع فلان  
خت رجل حلفان لا يأكل مما يحث به فلان يعني من الطعام وغيره فذبح الحالف الى المحلوف عليه المحلوف عليه فأكلم المحلوف عليه  
في قدره والقي فيه قطعة من كسب فطبخ العذوق فأكلم الحالف من المرقعة قال محمد لاراه حاشا اذا القي فيه المحلوف عليه لا يطبخ وحده  
وان كان مثله يطبخ وحده ويكون له مرقعة فأكلم الحالف كان حاشا رجل حلفان لا يأكل لحم هذا الحمل فأكلم يورعا ما ركبت لا يحث  
في الظاهر ولو حلفان لا يأكل هذه الحذجة فأكلم بعد ما طيخت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون حاشا وكذا لو حلفان لا يأكل  
هذا العنب فأكلم بعد ما صار زيبا او حلفان لا يأكل هذه الرطبة او البسرة فأكلم بعد ما صار عرا لا يحث فيمينه وكذا  
لو حلفان لا يأكل هذا الخبز فأكلم بعد ما تقف لانه لا يستحي خبزا رجل حلفان لا يأكل من هذا الكرم فأكلم من عصيره  
او خله او فله توجه لوما اشبه ذلك لا يكون حاشا ولو اكل من عنبه او زيبه او خوخه او كنهه ما يابسا او فله يابس  
كان حاشا لان عنب هذه الاشياء يخرج من الكرم من غير ان يتعلق حصوه بضع العيد فاقا القسم الاول لا يخرج من الكرم  
من غير صنع رجل حلفان لا يأكل من هذه البطيخة فأكلم منها حذجة او بطيخا كان حاشا كما لو حلفان لا يأكل من هذه



منه  
خير بينه وبين غيره

الشجرة فاكل مما يخرج منها رجل حلف ان لا ياكل من طعام اشترى فلان فاكل من طعام اشترى مع غيره كان حائثا وحلف  
ان لا يلبس ثوبا اشترى فلان او لا يدخل دارا اشترى فلان او لا يسكن دارا اشترى فلان فاشترى فلان مع غيره  
دارا او ثوبا فلبس الحالف ودخل دارا او سكن لا يكون حائثا لان نصف الثوب لا يمتنع ثوبا ونصف الدار كذلك فحلفان بعض  
الطعام رجل قال لا ياكل هذه الرمانة فاكلها الا حبة او نحوها كان بارا وان ترك ثلث حبات كان حائثا وكذا وحلف  
لا ياكل هذا الرقيق فاكله الا كسرة كان بارا الا ان ينوي ان لا يترك شيئا من الرمانة ولا شيئا من الرقيق رجل  
قال لا امرأتين له ابتكر اكل هذه الرمانة فهي طاق فاكلها جميعا لم تطلق واحدة منها لان شرط الحث ان ياكل  
الواحدة جميع الرمانة رجل حلف ان لا ياكل من خبز فلان فاكل من خبز بيته وبين غيره حث ولو قال من رغيف فلان  
لا يمتنع رجل حلف ان لا ياكل جوزا او لوزا او فسقا فاكل منه الرطب واليابس كان حائثا وكذا وحلف ان لا ياكل حبيبا  
يحتسب بالكلية وحلف ان لا ياكل تمرا فاكل حبيبا كان حائثا لان الحبيس تمر يجعل في اللبن حتى ينتفخ فيؤكل  
وكذا لو اكل عصيدا تمر كان حائثا لبقاء امر التمر ولو حلف ان لا ياكل من هذا السمسم فاكل من دهنه لا يكون حائثا وكذا  
لو حلف ان لا ياكل من هذا اللبن فاكل من اقطبه او مصله لا يكون حائثا وكذا وحلف ان لا ياكل من هذه البيضة فاكل  
من زفرها لا يمتنع ولو حلف ان لا ياكل غلة ارضه فاكل من ثمن الغلة كان حائثا فان نوى ان لا ياكل عين ما يخرج من الارض  
يدبر في القضاء رجل حلف ان لا ياكل الحنطة فاكل شعيرا فيها حبات حنطة حبة حبة كانت حائثا وان اكل حقة حقة  
قال ابو بكر محمد بن الفضل لا يكون حائثا الا ان يكون الغلبة للحنطة رجل حلف ان لا ياكل من طبع فلانة فسحنت له قدر اطعمها  
غيرها فاكل الحالف لا يكون حائثا رجل حلف ان لا ياكل فاكهة فاكل من ثمار الاشجار والتفاح والاحماض والخرف والمشمش ونحوها  
كان حائثا وكذا التوت والبطيخ والمان والنعنعة والتمر من الفواكه اليا بسة وعن ابو يوسف النوز والغاب فاكهة والزبيب  
والتمر وجب التمر ان اذا بيس لا يكون فاكهة وقبل الزبيب والتمر من الفواكه اليا بسة وعن ابو يوسف النوز والغاب فاكهة  
وكذا البوز وعن محمد بن ابيس من الفواكه لا يكون فاكهة والقناد والحجاز والجوز وكذلك ليست بفاكهة فان حلف ان لا ياكل  
فاكهة يابسة فاكل النوز والجوز ذكر في الامل ان يكون حائثا قالوا هذا في عرفهم واما في عرفنا لا يمتنع وعن محمد بن حلف ان  
لا ياكل من فاكهة العام فان في ايام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يمتنع باليابس وان كانت اليمين في غير وقت الفاكهة  
فهو على اليابس استحسانا وبه اخذ ابو بكر محمد بن الفضل ولو حلف ان لا ياكل اذما ولم ينو شيئا فاكل الحنطة او اللبن او الزينة  
او التمر وما اشبه ذلك مما يمتنع بالحنث ويصطغ به تحت غذا الكل وما الجبن والبيض والتمل والهم والمطبوخ  
واشياء ذلك ليست بادام في قول ابو حنيفة او يوسف وقال محمد وهوراية عن ابو يوسف في الاتي هو ادام وبه اخذ الفقهاء  
ابو الليث واختلف المتأخرون في البطيخ والعنب قال بعضهم هو على الاختلاف ايضا وقال شمس الأئمة السرخسي هو ليس بادام  
عند الكل وهو تصحيح رجل حلف ان لا ياكل اليوم الا الرغيف فاكل رغيفا مع الحنطة والزيت واللبن والفلقج الرطب لا يكون  
حائثا لان الاستثناء يقتضي ايجانته في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا يجانس الرغيف في المعنى المطلوب وهو الاكل رجل حلف  
ان لا ياكل من طعام فلان فاكل من خله او ملحها وكأخيه او بصله او زيتيه مع طعام نفسه كان حائثا في قول محمد وكذلك عند  
ابو يوسف رجل حلف وقال ان اكلت من مال خنتي فامراة طلق فذبح اليه عجين خنته فجعله في عجين اخر وخبره واكله لا يكون  
حائثا من حلف ان لا ياكل من ملح فلان وحلف ان ياكل من ثرا به ما خذاه وملكه المحلو عليه وجعله في عجين واكل من ذلك الخبز  
لا يمتنع لانها صار مستهلكا رجل حلف ان لا ياكل من لبن هاتين الشائتين فاكل من لبن احدىها وقال لا اكل من لبن هذه النعم  
فاكل من لبن شاة واحدة كان حائثا وكذلك لو قال فاته لا اشرب من ماء هذه الا انها فشرب من ماء فخر احد كان حائثا

ولو حلف

ولو حلف ان لا ياكل من لبن البقيتين لا يمتنع حتى ياكلها وكذا لو حلف ان لا ياكل هذه البيضة لا يمتنع حتى ياكلها  
قال محمد كل شيء ياكل الرجل في مجلس واحد وبشره في شربة واحدة فاحلف على جميعها لا يمتنع باكل البعض وكل شيء اذا حلف  
على الواحد منه يمتنع في قلبه فادامع بين اثنين او اكثر فانه يمتنع في قلبه رجل قال لا امرأتين له ان اكلتا هذين الرغيفين  
فغدا خرا فاكلت كل واحدة منهما رغيفا او اكلت احدى الرغيفين الاشياء واكلت الاخرى باقى عتق عبده رجل حلف  
ان لا ياكل ارز الخمس من الارز حسوة لا يكون حائثا لان ذلك ليس باكل قال اذا حلف على كل ما يؤكل لا يمتنع في الشرب  
وكذا لو كانت اليمين على العكس وهذا اذا كانت بالعربية وان كانت بالفارسية كان حائثا لما قلنا رجل حلف ليعطين امراته  
اليوم بالف درهم فاشترى رغيفا بالف درهم وغداها كان بارا رجل حلف ليعطيه وانه لا اكل من طعام شيئا فان اكلت منه  
شيئا فهو على حرام فاكل من طعام ملقة حث في اليمين الاولى فان عاد وكل حث في قوله فهو على حرام ويلزمه كفارتان رجل  
اكل شيئا سيرا فقال له رجل تعذبت فقال عبده خرا تعذبت قالوا لا يكون حائثا حتى ياكل من نصف الشبع رجل  
حلف ان لا يذوق في منزله من طعام ما ولا شرا با فذاق منه شيئا ادخله فيه ولم يصل الى جوفه كان حائثا وهو على الذوق  
ولو قاله رجل تعذبت اليوم فحلف ان لا يذوق في منزله شيئا من طعام ولا شرا با فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق رجل قال  
الحمر على حرام والتحزير على حرام اختلفوا فيه والتصحيح انه يكون مينا وذكرنا طفاة اذا اكل لقة من الحنزير ومن الحمر  
شربة تزره كفارتان رجل حلف ان لا ياكل حراما فاشترى لدرام الغصص طعاما واكل لا يكون حائثا قال الفقهاء ابو الليث  
الحريم المطلق في اليمين ما هو حرام عند الكل بدليل لاشبهه فيه **فصل في اليمين على الشرب** رجل حلف  
ان لا يشرب نبيذ الزبيب فشرب نبيذ كشمش كان حائثا لانه زبيب رجل حلف ان لا يشرب هذا الماء فاشرب فاكله  
لا يكون حائثا وان ذاب وعاد ما فشر كان حائثا رجل حلف ان لا يشرب من قدح فلان فصب من قدح فلا على يديه  
فشرب لا يكون حائثا لان الشرب من القدح ان يضع فيه على القدح رجل حلف ليشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع يقع  
عليه اسم الشط وذلك مقدار الربع والثلث كان بارا رجل حلف ان لا يشرب في ضيافة فلان اكثر من مرة فشرب في اربعة  
وفربسائة مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حائثا رجل حلف ان لا يشرب ماء فشرب ماء القلية لا يكون حائثا لانه ليس  
بماء مطبوخ بمنزلة ماء القضاة رجل حلف ان لا يشرب في هذه القرية فشرب في كرومها وفي ضياعها قالوا ان شرب في عمران  
القرية او كرومها وسقفة القرية كان حائثا وان شرب فيما لا يكون متصلا بالقرية لا يكون حائثا رجل حلف بطلاق امراته  
ان لا يشرب السكر فصب في حلقه ودخل خوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا وان شرب بعد ذلك كان حائثا  
ولو صب في فمه فاسكه ثم شربه بعد ذلك حث رجل حلف ان لا يشرب شرا بيا سكره فصب شرا بيا سكره في شراب غير  
سكر فشرب منه ان كان المختلط بمحال لو شرب منه سكر كان حائثا رجل حلف بطلاق امراته ان لا يشرب الخمر مادام بخارها  
فخرج الى قصر المحوس شوعاد وشرب قال محمد بن الفضل ان نوى يقول مادام بخارها اقامته السكينة فان كان سكناه بخارا  
كان حائثا وان نوى اقامته ببدنه فاذا خرج الى قصر المحوس لا يمتنع في اليمين وان لم يكن له نية فخرج بنفسه كفاه رجل حلف  
فقال ان من نبيذ خورم قال الشيخ الامام هو على النفي لان شاب الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خورم ولو قال الكرمي  
خورم قاله هذا يقع على كل مسكر نيا كان او غير في وقال القاضي ابو علي النسفي في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر  
ما والعنب شيا كان او مطبوخا واسم النبي يقع على الخمر خاصة والسكر يقع على كل مسكر من العنب ايضا وعليه الفتوى رجل حلف  
ان لا يشرب خمر او لا يمشك ولا كذا ولا كذا من الاشربة فشرب واحد منها كان حائثا كما لو قال فاته لا اكل الخمر ولا خبزا  
فاكل احدهما كان حائثا ولو عطف ولم يعد حرف النفي وقال لا اشرب خمر او ثلثا وكذا فاذ ذلك الجواب فاكل احدهما



كان حائشا رجل حلف ان لا يأكل من اللحم الذي يجي به فلان فجاء فلان بجم فشره ووضع تحته خبزا وجعله جودا  
فاكل الحالفين الجودا الذي صابه دسم اللحم كان حائشا وكذا لو حلف ان لا يأكل مما يجي به فلان فجاء بحص فطيرة فاكل  
الحالفين تلك الفطيرة وفيه طعم المحمص كان حائشا رجل خاصته امرأة من جهة ثريا فحلف ان لا يشرب حراما بهذا  
المجنس ثم فاه واكل فيه لا يكون حائشا رجل قال بالفارسية كوكس را بنيدم فامرته كذا واليمين على ما نوي ان نوي  
الستقي لا ينجث بالاهداء وان نوي لاهدا لا ينجث بالستقي فان لم يوشيا فان دفع او سقى كان حائشا في يمينه رجل قال  
اذا استقيت محار فانت حرة فذهب العبد بالمحار الى الماء ولم يشرب عن العبد لانه سقيه وان لم يشرب رجل حلف ان لا يشرب  
هذا الماء العذب فصبه فمأه مالح فغلبه المالح فشر به لا ينجث وكذا لو حلف على المالح فصبه على العذب ولو حلف ان لا يشرب  
لبن المعز فاخذ لبن المعز وضطه بدين الفان ولبن الفان غالب فشر به لا ينجث ولو حلف على معز عيينها ان لا يشرب لبنها  
فحلف لبنها بدين فنان ولبن الفان غالب فشر به كان حائشا بخلاف غير المعز ولو حلف ان لا يشرب اللبن بالماء فظهر  
لون اللبن وطعمه كان حائشا ولو حلف ان لا يشرب من هذه الحب بانه فشر به في قول الجسد مالم يضع فاه في الحب لا ينجث  
قبل هذا اذا كان الحب ملانا فان لم يكن فاعترف منه وشرب حنت في قولهم وكذا لو حلف ان لا يشرب من هذا البئر او الحرة  
فان كان فلاة عندا بحسب لا يكون حائشا مالم يضع فيه عليها ولو حلف ان لا يشرب من ماء زمزم فشر به ماء زمزم فشر به  
زمزم باي وجه شرب كان حائشا وان صب ماء زمزم في ماء اخر يعتبر في الماء ولو حلف ان لا يشرب ماء السماء فاجتمع المطر  
في مكان فشر به كان حائشا باي وجه شرب ولو حلف ان لا يشرب من الفرات فشر به كره كان حائشا في قولهم وامر اخذ الماء  
بانية واعترف وسقاه غيره لا ينجث في قول الجسد ولو شرب من نهر ياخذ الماء من الفرات لا يكون حائشا في قولهم  
ولو حلف ان لا يشرب من نهر الفرات فشر به من الفرات بانية او بالاعتراف او كره او شرب من نهر ياخذ من الفرات كان حائشا  
وان شرب من نهر لا ياخذ الماء من الفرات وانما ياخذ من واد اخر كالدجلة ونحوها لا يكون حائشا ولو حلف ان لا يشرب  
ماء فرات او من ماء فرات فشر به ماء عذبا من دجلة ونحوها كان حائشا ولو حلف ان لا يشرب عصير فعمرجه عنب  
وعقودا في حلقه لا يكون حائشا ولو عمره في كفه فحسب ما كان حائشا ولو قال لا يشرب من الحنظل في حلقه كان حائشا في قولهم  
قالدرو وهذا في عرفهم انما في عرفنا ينبغي ان لا يكون حائشا لان ماء العنب لا يشرب في وقت انقضاء رجل حلف ان لا يشرب  
الشرب ولم يوشيا كانت يمين على الحنظل في حلقه وفي عرفنا يقع اليمين على مسكر رجل قال لامرته وفي يد هادح من  
ماء ان شرب هذا الماء او وضعته او صبته او اعطيته انسانا فانت طالع يرسل فيه ثوبا وقطن حتى ينشف الماء  
قال رضي الله وهذا لا يكون الا اذا قال او شيئا منه فان لم يقل او شيئا منه فشر به بعض ما لا يكون حائشا رجل عوب  
على ثياب الخمر فحلف ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على ثياب الخمر اعتبارا للمعكلام اناس **فصل في اللبس**  
**والكسوة والخياطة** رجل حلف ان لا يلبس من غزل فلاة فلبس ثوبا من غزلها ان نوي عن الغزل لا يكون حائشا  
لان نوي حقيقة كلامه فصحت نيته كالحلف ان لا يشرب الماء ونوي جميع المياه بصبغ نيته وان نوي لا يمكن ولو حلف  
ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها فغزلها لا يكون حائشا وان كان غزلها جزءا من ثوبا وسواء كان  
غزلها مختلطا او كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كالحلف ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها فغزلها لا يكون حائشا  
لا يكون حائشا وكذا لو حلف ان لا يلبس من نسيج فلان فلبس ثوبا من نسيج فلان مع غيره ان كان ثوبا من نسيج واحد ونسيجه  
اشان لا يكون حائشا وان كان ثوبا لا ينجسه الا اشان فلبس كان حائشا ولو قال لو حلف ان لا يلبس من غزل فلاة  
فلبس ثوبا من غزل فلاة وغزل غيرهما كان حائشا ولو كان غزل فلاة خيطا واحدا مثلا ولو حلف ان لا يلبس من نسيج فلان

فلبس ثوبا من نسيج فلان كان فلان ينجس بنفسه لا يكون حائشا وان كان لا ينجس بنفسه يكون حائشا ولو حلف ان لا يلبس  
ثوبا من غزل فلاة فلبس ثوبا خيطا بغزل فلاة لا يكون حائشا وكذا لو لبس ثوبا فيه سكة من غزلها ولو لبس ثوبا من غزلها  
حت في قول ابي يوسف ولا ينجث في قول محمد والفتوي على قول محمد ويكره لبس السكة من الحرير في قولها جميعا لانه يستعمل الحرير  
وان لم يكن لاسيا ولو كانت العروة او الزر من غزلها لا يكون حائشا في يمين اللبس ولا يكره وكذا لو كانت اللبنة من غزلها  
لا يكون حائشا وكذا الزئبق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها روي عن محمد بن حائشا  
واذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والزئبق ايضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو اخذ الحالف حرفة من غزلها  
تدرس ثوبا ووضع على عورته لا يكون حائشا لانه لا يشي لابساً ولو لبس من غزلها فلبس ثوبا او سبكه يقال لها بالفارسية كلوت  
كان حائشا وكذا الجواب ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلاة فلبس من غزلها عامة لا يكون حائشا لانها ليست بثوب  
حتى لا ينجث في الكفارة وان يقبل ثوبا من غزلها كان حائشا وقال بعض الناس اذا رفع قميصه عرقته من غزلها لا يكون  
حائشا سواء قال لا لبس من غزلها او قال لا لبس ثوبا من غزلها ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يزل  
يديه في كفيه ورجلاه بعد تحت اللعان كان حائشا لانه لا لبس ولو حلف لا يلبس الثوب او الحنظل فادخل حذاء رجله في الثوب  
او لبس احدي حفيه لا يكون حائشا ولو حلف ان لا يلبس هذا الثوب فالتقى عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو نائم قال  
البلخي لا يكون حائشا قال ابو الليث القياسي قال البلخي وبه نأخذ وان التقى عليه وهو نائم فلما انتبه الفاه عن نفسه لا يكون  
حائشا وان تركه حتى استقر عليه كان حائشا ولو التقى عليه وهو مستب حنظل علم بذلك ولم يعلم كذا قال ابو نصر ولو حلف  
ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها كان حائشا لانه ثوب ولو قال لها ثوب ثوبين من درأيد فانت طالع  
فوضع يده على غزلها او خاطبه قميصا لا يكون حائشا حتى عن ابي طليح انه سئل عن هذا في آخر عمره فوافي برأيه انه  
لا يقع الطلاق هذا دليل على ان المفتي اذا سئل عن سكة غزل راسه بالجواب لا ونعم يؤخذ بذلك بخلاف الوصية  
فانه لا يؤخذ فيها بالاشارة وكذلك في الشهادة لان ذلك امر يتعلق باللفظ رجل حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلاة  
فلبس ثوبا من غزلها وعلمه من غزل غيرهما كان حائشا لان العلم تنع محض لا يعتبر وكذا لو حلف ان لا يلبس من غزل فلاة فلبس  
ثوبا من غزلها علمه لا يكون حائشا ولو كان في الثوب شئ يسير غير العلم كان حائشا وكذلك لو لبس ثوبا علمه من الحرير لا يكره كذا  
ذكره في النوادر ولم يقدّر العلم بشئ وعلم فقال العلم تنع محض وكذا كرهش الائمة السرخسي في شرح الشريعة لابس العلم  
من الحرير ولم يقدّر بشئ وعلم فقال لان العلم تنع ولو لبس ثوبا باللبنة من الحرير كره في ظاهر الرواية فوق في ظاهر الرواية بين  
العلم واللبنة في حكم الكراهة ووجهه ان ما هو المقصود من لبس الثوب وهو دفع الحر والبرد فيقول تمامه باللبنة  
فلا يكون اللبنة تبعا بخلاف العلم ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلاة فلبس ثوبا من غزلها وغزلها الا ان غزل  
غيرها في اخر الثوب وفي قوله فقطع بالثوب ما هو من غزلها ولبسه فان كان يبلغ ازار او رداء كان حائشا وان لم يبلغ ذلك  
لا يكون حائشا ولو لبس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه ما هو من غزلها لا يكون حائشا ولو حلفت امرأة ان لا يلبس من  
غزل نفسها ثوبا فلبست خمارا او مقنعة لا ينجث في يمينها وكذا العامة لان ذلك ليس بثوب وهذا لا ينجث في الكفارة  
الا ان يكون عامة لو تكففت بها كانت ازارا او رداء ويقطع من ثوبها قميصا او سراويل فخرج يكون حائشا لان ذلك يجوز في  
رجل حلف ان يدخل غن غزلها في سود زبانه فباع الحالف ثوبا بالامرته واشترى بثمن الثوب لولده الصغر ثوبا قال ابو جعفر  
ان اشترى ثمن الثوب لولده ثوبا يقبض بثلث ذلك الثوب لولده عليه كان حائشا سواء اشترى لولده ثوبا باذنها او بغير  
اذنها لانه قضى ثمن الثوب حقا على نفسه فصار كانه اشترى الثوب بنفسه فيجث وان اشترى لولده افضل مما استحق

في قوله  
فقال ان العلم



علم العروة

فان اشترى باذنها لا يكون حائشا لانه لما اشترى باذنها صار مشتركا لها وان اشترى غيرها كان حائشا لانه صار  
مشتريا لنفسه ولو قال لامرأة اني اريد يا بسود وزيان من رايك كذا ابتاعت غزلها فاشترى بتمنه  
فقا عا وسفت زوجها لا ينجح في يمينه لانه لم يدخل في عين الغزل ولا ثمنه في سود زيانه في سود زيانه عبارة  
عن الدخول في ملكه ولم يوجد ولو قالها اكره شئنا يا كركر تو بسود وزيان من رايك كذا ابتاعت غزلها فاشترى بتمنه  
وصيباها لا ينجح الزوج لانه لم يدخل في ملكه شئ وكذا الوقت دينا على زوجها بغير اذنه او علت في البيت من الطبخ  
والخبز ونحو ذلك رجل حلف ان لا يأكل من غزلها ابتاعت غزلها فوجبت الفلان لبايها وهو لا ينجح فاشترى بتمنه  
واكل لا ينجح في يمينه وان اشترى في قبل ان يرب فاكل الحالف حث لان في هذا الوجه اكل عوض ملكها فكان كالا على غزلها  
انا اذا وهبت لابننا فوهب له الحالف فاختلص الملك واختلص الملك باختلاف العيون فلا ينجح امرأة حلفت ان  
لا تلبس هذه المقتعة فاختلصت منها علم المغرلة ثم نقضت رد عليها فتقنعت حث في يمينه لانه اذ عادت مقنعة لا يفسد  
حادثه فتحت كما لو حلف الرجل ان لا يجلس على هذا البساط فخطب جانيه وجلس خراجا ثم نقض وعاد بساطا وجلس عليه كان  
حائشا قال لامرأة اني نمت على فمك فانت طالق فاكنا على وسادتها او جلس عليها لا يكون حائشا وان خطب على فراشها وضع  
جنبه او اكره يديه على ثيابها كان حائشا ولو قال كركر ترا بوشنا ترا كركر د خورش فانت طالق ثم ان المرأة دفعت  
الى زوجها كوابسا لينسجه لها باجر فاخذ الاجر ونجس فلبس لا ينجح لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن  
من الزوج فكذلك لان شرط الحث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبس بغير امره لا يكون حائشا لعدم الالباس  
رجل سال محمدا اني حلفت بالطلاق في الالباس من غزل امرأتي فكت ناغا وعلى ملات فجاءت المرأة والفت على قميصها وهي من  
غزلها وبسطت القميص على فقال محمدا خاف ان يكون حائشا والصحيح انه لا يكون حائشا لانه لم يلبس رجل قال كركر شئنا فلا ينجح  
ايد فامرأة كذا ابتاعت كرابسا واشترى بتمنه ثوبا اخر فلبسه قالوا لا يكون حائشا لان المراد من هذا البس الثوب الا اذا نوي ان لا يلبس  
الى حاجته وان اخذ منه شبكة واصطاد بها الصيغ ان يكون حائشا لانه استعمله فيما يليق به رجل حلف ان لا يلبس من قول  
امرأة ولبس فناء ظهارة من غزل امرأة وبطانة من غزلها كانت حائشا وكذلك لو لبس جواربا من غزلها ولو لبس ثوبا سدا  
من غزلها ونجسته من غزلها وابا في من غزلها ان كانت اليمين على لا يلبس من غزلها كان حائشا وان كانت يمينه ان لا يلبس ثوبا  
من غزلها لا يكون حائشا رجل حلف ان لا يكسو عباء او لا يجعل لعلامة ثوبا فاعاده ثوبا عشرين او اماره السفر لا يكون حائشا  
لانه الثوب لا يلبس لعلامة الا ترى انه لو كانت الثياب للمولى ولو كان للعلامة لا يعود الى المولى الكتابة رجل حلف ان لا يلبس ثوبا  
جانبه واشترى لها ثوبا لا يكون حائشا لان الثوب لا ينجح في يمينه فاشترى بتمنه كذا فاشترى لها  
بالدراهم لا تطلق المرأة امرأة يريدان قطع وباء فقال الزوج بالفارسية اكره ان يركب ثوبى بركون من بوشم فانت  
طالق فقطعت بعد ذلك لبسة فلبس طلفت لانه ليس يعود وان لم يعلم بذلك رجل حلف ان لا يلبس ثوبا فلا بد  
فوضع قباء على كتفيه كان حائشا لان الرداء هكذا يلبس وان قال لا يلبس قباء فلا يفسد قباء على كتفه ولم يدخل  
يديه في كمينه ذكر في المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لابسا للمحيط فعلى هذا لا يكون حائشا وان قال لا يلبس  
هذا القباء فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه في كمينه كان حائشا في يمينه لان في المنكر يعتبر بالنسب العقاد والقباء اما في المعين  
لا يعتبر بالنسب العقاد لان الاوصاف في المعين لغو وعلى هذا اذا حلف لا يلبس هذا الثوب فانتزبه او ارتدى ثوبا حائشا  
ولو قال هذا الثوب فانتزبه او ارتدى او تفرغ كان حائشا ولو حلف ان لا يلبس ثوبا فوضعه على عاتقه لم ينجح لانه لا يكون  
حائشا لانه ليس بلباس بل هو حلس ولو حلف ان لا يلبس هذه العمامة فخطبها على عمامته حث ولو قال عمامة لا ينجح

في يمينه ولو حلف ان لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا خالصا من خرا وكان سدا من القطن او الارسم ونجسته من الخرا كان حائشا  
وكذا لو حلف ان لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا خالصا من كتان او من قطن وكتان كان حائشا سواء كان الكتان سدا او نجسته  
ولو حلف ان لا يلبس جواربا او برسميا فلبس ثوبا سدا جواربا او برسميا لا ينجح وان كانت نجسته جواربا او برسميا كان حائشا  
لان السدا اذا كان من البرسيم او من الجوز والنجسة من الخرا والقطن يصير البس مستهلكا بالنجسة لا يري فلا ينجح حلف  
القطن والكتان فان البس في القطن والكتان لا يفسد مستهلكا بالنجسة لان كل واحد منهما يبقا ما السدا من البرسيم يصير  
مستهلكا بالنجسة اذا كانت النجسة من الخرا والقطن لان البرسيم رقيق فيصير مستويا بالنجسة فلا يري ولو حلف لا يلبس  
ثوب كان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا ينجح كانت النجسة من الكتان او القطن ولو حلف لا يلبس ثوبا برسم فلبس ثوبا  
من برسيم وقطن ان كانت النجسة من البرسيم حث والا فلا ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا سدا  
برسيم ونجسته خرا من غزلها كان حائشا ولو حلف ان لا يلبس ثوبا صوف فلبس ثوبا نجسته صوف وسدا برسيم او قطن  
لا ينجح ولا يشبه الطيلان غيره حلف ان لا يلبس قضا ولم يذكر ثوبا فلبس ثوبا من قطن وكتان حث ولو حلف ان  
لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا او طنفسه او وسادة لا ينجح وحنث في بين الشراء رجل حلف ان لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا  
محمدا او منطقة او مفضضة لا يكون حائشا وهو على حلي النساء رجل قال لامرأة والله لا يلبس من غزلك ثوبا فلبس  
من غزلها سراويل حث ولو كان عليه ثياب فلبس سراويل فوق الثياب لا ينجح ولو حلف لا يلبس قميصين فلبسهما متفرقا  
حق لا يلبسهما معا وكذا لو حلف لا يلبس ثوبا على فراش لا ينجح حتى ينام عليه معا ولو عينها بالاشارة فلبسها  
متفرقا ومجتمعا كان حائشا ولو حلف لا يلبس هذا الثوب فاختذ منه ثوبا فلبسها على راسه لا يكون حائشا  
رجل حلف ان لا يلبس السواد فلبس على الثياب ولو قال لا يلبس ثيابا من السواد فانه ينجح بالقلنسوة وغيرها رجل قال  
لغيره والله لا اكلم مادام عليك هذا الثوب وماك عليك هذا الثوب فخرج الثوب ثم لبسه فكله لا ينجح  
ولو قال والله لا اكلمك وعليك هذا الثوب وقال لا ادخل هذه الدار وانت ساكنها فخرج منها ثوبا عا دنا ونزع الثوب  
ثم لبسه فكله كان حائشا رجل قال لامرأة اني لبستما هذين الدرعين فبعدي خرف لبست كل واحدة منهما درعا  
لا ينجح حتى يلبس كل واحدة منهما الدرعين وكذا لو قال ان كتما هذين الدرعين او دخلتما هاتين الدارين ولو قال  
ان اكتما هذين الدرعين فاكلمت كل واحدة منهما رغيغا واكلمت احدهما رغيغين الاثنا واكلمت الاخرى اثنا كان  
حائشا رجل وجب على نفسه ان يلبس الصوف حتى يموت بريد به العباداة والخير فلبس غيره ليس هذا من القرية بل كره  
الشهوة في اللباس الا ان ينوي بذلك اليمين فيكون يمينه رجل حلف ليقطع من الثوب قميصين فقطع منه  
قميصا واحدا وخاطه ثم نقضه ثم خاطه مرة اخرى قال محمدا حث في يمينه ولو حلف ليقطع من قميصين والمسلمة بحالها  
قال محمدا كان بارا في يمينه ولو قال لا قطع من قميصين فقطع قميصا واحدا ثم نقضه ثم قطع قميصا اخر على ذلك التقطيع  
بتر في يمينه رجل حلف ليقطع من هذا الثوب قميصا وسراويل فقطع منه قميصا ثم قطع سراويل بتر في يمينه لان شرط البتر  
ان يقطع الثوب قميصا وسراويل وقد وجد لاسم الثوب لا يزدل يجعله قميصا ولو حلف ليقطع من هذا القميص  
قباء وسراويل فقطع على الترتيب كان حائشا لان اسم القميص في قول يجعله قباء رجل حلف ان لا يلبس هذا الثوب  
فقطعه سراويلين ولبسهما على العاقب لا ينجح لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول سراويل فلا ينجح كما  
لو اخذه جواربا وقلنسوة ولبس فناء لا يكون حائشا ولو اخذ منه قميصا ولبس حث وكذا لو اخذ منه قميصا  
وفضل منه مقدار لبسة كان حائشا لان هذا القدر يسير لا يعتبر كالو حلف ان لا يأكل هذه الزبانة فاكلها لا حجة



او حبتين كان حائنا **فصل تغيير الحلو ف عليه** رجل حلف ان لا يلبس هذه الحبة  
ففتقت ثم خيطت فجعل فيها حشو اخر فلبسها كان حائنا لانهما عين الولى ولو حلف ان لا يلبس هذا  
القبض فنقصه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القدر وبيان حجت في يمينه وهكذا ذكر في النوادر وكذلك  
القبض والحببة لان اسم القميص والقباء والحبة لا يردل بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق وكذا لو حلف ان لا يركب  
هذه السفينة فنقضت وصارت حشبا ثم اعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر انه يكون حائنا وذكر في الجامع انه  
لا يحث لانه لا يعود قريبا ولا قباء ولا سفينة الا بنقضه حادثة ولو حلف ان لا يلبس هذه الحبة وهي محشوة فنزع  
حشوها وجعلها حشوا اخر ولبس كان حائنا وكذا لو كانت الحبة مبطنة فتربطانها وجعلها بطانة اخرى يلبس  
كان حائنا لان اسم الحبة لا يردل عنها بنزع الحشو والبطانة بخلاف ما اذا نقضت خياطتها رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش  
فاخرج من الحشو ونام كان حائنا عليه قالوا لا يكون حائنا لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بيد الحشو ولو اخرج ما فيه  
من الصوف والمطن ونام على ذلك الصوف والمخلوج لا يحث في يمينه لان مجرد الحشو لا يستفي فراشا وانما يقال به بالفارسية  
چيفوت **رجل حلف** على فسطاط مزمزبان لا يدخل في هذا الفسطاط فقلع من ذلك الموضع وضرب في موضع اخر ودخله كان  
حائنا **رجل حلف** ان ياخذ شعرا فلان فخلع فلان راسه ثم رتب فاخذ شعرا كان حائنا وكذا لو حلف ان يكسر سنه فسقط  
ثم رتب فكسر الثاني حث في يمينه لان المقصود منع نفسه عن الحاق الفرز بمصاحب السن والشعر فلا يتقيد بالسن القام والسفر  
القابروقت اليمين **رجل حلف** ان لا يطعم فلانا بنصل هذه السكين او يزوج هذا الزوج فنزع ذلك الفصل وذلك الزوج  
وجعل فصل اخر وزجا اخر فطعمه بالثاني لا يحث في يمينه لانه لم يطعم بذلك الفصل والزوج **رجل حلف** ان لا يكتب بهذا  
القمم فكسره ثم رماه وكتب به لا يحث في يمينه لانه لا يتبق قلم الكسر وانما صار قلما بصنع حادثة فكان **كلمة** غير الاولى  
**رجل حلف** ان لا يلبس هذا الفصل فقطع شرابه وشركه بشران آخر ولبس حث لانه بقي بغير بدو الشرك **رجل حلف** ان لا يلبس  
على هذا الماء طاحونة فحول الماء من ذلك النهر الى نهر اخر وعلى النهر الثاني طاحونة اخرى فطحن بها ان كان الماء الذي حلف  
عبد اقل من الماء الذي كان في النهر الثاني لا يحث في يمينه لان العبوة للغالب **رجل حلف** ان لا يأكل كل من هذا الدقيق فآخذ  
منه حصا او قفايف فاكل منه يكون حائنا لان عين الدقيق مما لا يبول وكانت اليمين على ما يتخذ منه وقد رتب هذا  
**رجل حلف** ان لا يجلس على هذه الاسطوانة وهي من آجرة او حفر فنقضت ثم بنيت ثانيا بجدرانها فجلس عليها لا يحث  
وكذا الحائط **رجل حلف** ان لا يأكل من هذه الكول فصار سيرا او من هذا البسر فكان رطبيا او من هذا الرطب فصار تريا  
او من هذا اللبن فحلب جينا فاكله لا يكون حائنا ولو حلف ان لا يكلم هذا الشاب فكله بعد ما شاخ كان حائنا ولو حلف  
ان لا يأكل تمرا فاكل قسبا او سيرا مطبوخا او رطبيا لا يكون حائنا الا ان ينوي بايكون من ذلك ولو حلف لا يأكل رطبيا  
فاكل برامدنا او لا يأكل سيرا فاكل رطبيا به سيرا كان حائنا في قول ابي حنيفة ومحمد اراة حلفان لا يلبس هذه الخميعة فيخط  
جانبا فصار ردعا ثم لبست لا يكون حائنا ولو فتقت فعادت لمخفة فلبست حث **رجل حلف** ان لا يقرأ في هذا المصحف  
فقرأ في الاوراق وطلع ان البف ثم الفه وجدد فقرأه حث في يمينه **رجل حلف** ان لا يدخل هذه الدار فدخلت  
وجعلت بيتا او حاما او مسجدا وكانت صغيرة فجعلت بيتا واحدا وجعل بابا الى الطريق الاعظم ودخل لا يكون حائنا  
**فصل الدخول** **رجل حلف** ان لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا او ماشيا او محملا بامر حث  
وكذا الوصعد على سطحها او صعد شجرة اعصانها في الدار فقام على غصن لوسقط سقط في الدار حث وكذا لو قام على  
حائط منها وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت الحائط مشتركة بينه وبين جاره لا يكون حائنا وهذا اذا كانت

اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فارتقى شجرة اعصانها في الدار او قام على حائط منها او صعد السطح لا يحث  
في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعود خلاف اليمين ولو قام على كنف شارع او على ظلة شارع ان كان منقح الكنف والظلة  
في الدار حائنا وان قام على اسكفة باب الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو اعلت الاباب كانت الاسكفة خادعة لا يكون حائنا  
وان كانت داخله كان حائنا ولو اذخل اهريرا رجلين لا يكون حائنا وان كانت داخله كان حائنا قبل هذا اذا كان الداخل  
والخارج متساويين فان كان داخل الدار مهمطة فاذا دخل اهريرا رجليه كان حائنا لان كثرة يبردا خلا وقال شمس  
الائمة السرخسي الصحيح انه لا يكون حائنا ولو كان حلفان لا يخرج من هذه الدار فارتقى غصن شجرة اذا سقط  
لسقط في الطريق لا يحث اذا كانت الشجرة في الدار ولو حلف لا يدخل فادخل راسه ولم يدخل قدسه لا يكون حائنا وكذا لو  
يد في الدار واخذ من قاع الدار ولو اذخل راسه واحدا قديمه كان حائنا وان احتمله انسان واخذ منه فيها ان كان الحالف  
لا يقدر على الامتناع لا يحث في قولهم وان كان يقدر ولم يتبع وهو راض بقبله اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحث مري  
ذلك عن ابي حنيفة وان حلفان لا يدخل لهما والى بابها وهو مشد في المشي فيعتبر رجلاه او رقبته ووقع في الدار فقلعوا  
فيه والصحيح انه لا يحث وان دفعه لرجل او وقع في الدار اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحث اذا كان لا يقدر على الامتناع  
ولو كان ركبته اذ دخلته في الدار ان كان يقدر على سبها واسماها حث والا فلا وان ادخله انسان مكرها ثم دخل  
بعد ذلك تخاد اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحث ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار ولم يوشيا ففتق للدار باب  
ودخل حث وان نوى لباب الذي كان له صدق ديانة لا قفاد ولو حلف لا يدخل من هذا الباب لا يحث في الوجوه كلها  
اذ لم يدخل من ذلك الباب ولو حلفان لا يدخل دار فلا تخفر نورا يا تحت داو فلان او طريقا لا يحث وكذا لو حفر تحت  
ملك الدار فتاة فان كان للقناة موضع مكشوف في الدار ان كان كبير استنق منه اهل تلك الدار حث اذا بلغ الحالف الموضع  
المكشوف لانه اهل الدار اذا كانوا يستنقون به كانت القناة من الدار وان كان لاكتشاف يسير لا يستنق به اهل الدار وانما  
كان امورا القناة لا يحث في يمينه **رجل حلف** لا يدخل دار فلان ورجل اخر غره داره حلف لا يخرج منها قما على السطح لا يحث  
واحد منها اما الذي حلف لا يخرج فظاهر واما الذي حلف ان لا يدخل فلان العجم لا يعدون واغلا هذا كما لو حلف احداهما لا يدخل  
وحلف الاخران لا يخرج فوضع الذي حلف ان لا يدخل حثا قديمه في الدار والاخر احد قديمه خارج الدار لا يحث احدهما  
**رجل حلف** ان لا يضع قدمه في دار فلان فوضع احدى قدميه فيها لا يحث في يمينه لان هذا الكلام صادر عما اذن الدخول  
فصار كما لو حلف ان لا يدخل فوضع احدى قدميه **رجل حلف** ان لا يدخل هذه السكة فدخل دار من تلك السكة لامن السكة  
بن من السطح او غيره اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحث اذا لم يخرج الى السكة ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل سيجدا في تلك  
السكة ولم يدخل السكة لا يحث لان هذا لا يعد دخولا في السكة **رجل حلف** ان لا يدخل هذا البيت فادخل فيه وهو باهر لا يكون  
حائنا وهو كما لو حلف لا يدخل دار فلان ولم يوشيا فدخل دار سكرها فلان باجارة او اعادة ذكر ان طلقا حث في يمينه وان  
دخل مملوكة فلان وفلان لا يسكنها حث ايضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن باجارة او اعادة  
كان حائنا ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وبين غيره لم يكن فلا يسكنها حث وان لم يكن فلا يسكنها لا يحث  
ولو حلفان لا يزرع شيئا ازرع فلان فزرع ارضا بين فلان وغيره كان حائنا **رجل حلف** ان لا يدخل داره فدخلها فباعته اخته الدار  
منه فدخل الحالف لا يحث **رجل حلف** ان لا يدخل دار زيد ثم حلف ان لا يدخل ارضا فباع زيد داره من مرسما اليه  
فدخل الحالف حث في يمينه الثانية في قول ابي حنيفة المستحدث بعد اليمين يدخل في اليمين ولا يحث في اليمين  
الاولى لانه لا امانة الى زيد **رجل حلف** ان لا يدخل دار فلان فاجر فلان داره فدخلها الحالف هل يكون حائنا فيه روايتان



قالوا ما ذكرناه لا يثبت ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف بل لا يثبت إلا بالاجابة المستقيم  
وملك اليد للغير اصل المسئلة اذا حلف ان لا يركب دابة غيره على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يثبت في يمينه  
الا ان ينوي دابة العبد لان الملك والنصر في العبد وملك الرقبة للمولى وملك اليد للعبد على الاضافة الى التولية فلا يثبت في  
في يمينه من غيبة سواء كان على العبد بن او لم يكن الا ان يصدق حنيفة اذا كان على العبد بن محيط برقبته لا يثبت وان نوى  
وعلى قول أبي يوسف يثبت اذا نوى فهدبناه على ذلك من حلف ان لا يدخل هذا البيت فانهدم سقفه وبقي حيطانه  
فدخل يثبت وان انهدم سقفه وحيطانه فدخل العروة لم يثبت وان بنى بيتا بعد ذلك فدخل لا يثبت ولو حلف ان لا يدخل  
بيتا فدخل بيتا انهدم سقفه وبقي حيطانه لا يثبت ولو حلف لا يدخل سجدا فدخل سجدا انهدم سقفه وحيطانه  
ثبت وكذا لو بنى سجدا بعد الانهدام فدخل يثبت لان الثاني عين الاول بخلاف البيت من جالس في بيت من المنزل لم يثبت  
ان لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراءه ذلك يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت  
اليمين بالعربية وان كانت اليمين بالفارسية فاليمين على دخول ذلك المنزل ملك الدار فان قال غنيت فدخل ذلك البيت  
الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا عقاب لان بالفارسية خانه اسم لكل ولبيت اسم خاص كقوله بار خاز وكاشانه وستان  
هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان اشار الى بيت بعينه فالعبوة للاشارة امرأة حلفت ان لا يدخل زوجها دارها فباعته  
دارها فدخل الزوج ان كانت نوت ان لا يدخل دارا استكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم تكن ثمانية فاليمين على  
مملوكة لها فاذا باعته لا يثبت اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال بعضهم ينظر الى سبب اليمين ان كانت اليمين لغير من  
صاحب الدار يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لغير من صاحب الدار وانما كانت لغرض الجيران ونحو ذلك لا يبطل اليمين في مثل  
ذلك بالبيع رجل حلف ان لا يدخل دار فلان وفلان يكن دارا امرأة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن لفلان  
دارا مملوكة نسب اليه في هذه الدار ثبت رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها ساكن فيها ان لم ينو ملك  
الدار لا يثبت لان السكنى يضاف الى الزوج لا الى المرأة ولو حلف ان لا يدخل دار فلان فباع نصف الدار وهو فيها فدخل  
الحالف كان حاشا ولو تخول فلان عن الدار لا يثبت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويثبت في قول محمد وكذا لو حلف  
لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتخول عنها لا يثبت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجل حلف ان لا يدخل دارا امرأته  
فباعته دارها من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري ان كانت اليمين لغرض المرأة لا يثبت وان كانت الكراهة لاجل الدار  
ثبت وكذا انما لم يثبت في الوافقات رجل حلف ان لا يدخل دار فلان وفلان يكن دارا لا يملكها فدخل الحالف ثبت ولو دخل  
دارا مملوكة لفلان وساكنها غريم ثبت ايضا رجل حلف لا يدخل دار فلان الا يجزي شكفت ثوبه فتركت بهم بكتية  
من قتل او هدم او موت او حرق فدخل الحالف لا يثبت لان قوله يجزي شكفت ثوبه يراد به هذه الاشياء رجل حلف لا يدخل  
محلة كذا فدخل دارا لها بابان احدهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مغلق في محلة اخرى ثبت في يمينه لان الدار نسب  
الى كل واحدة من المحلتين وفي النواذر عن أبي يوسف اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل حانوتا مشرعان دار فلان الى الطريق  
الا عظم وليس للمحانوت باب في الدار ثبت في يمينه لان الدار اسم لما ادبر عليه الحائط وهذا الحانوت من محلة ما احاطت به  
حدود الدار واثيرة الان هذا يشكك بما في المسئلة الفناء اذا حلف الحالف فناء تحت الدار قال ان لم يكن للقناة موضع  
مكتوف في الدار لا يثبت الحالف قال في هذا لا يثبت الحالف رجل حلف ان لا يدخل الحمام ازهر بر سر شستن فدخل الحمام لا يثبت  
ذلك بل سبيل على الحانوت غسل راسه في الحمام لا يثبت لان دخوله ما كان للغسل وعن بعض المشايخ اذا حلف الرجل ان لا يدخل  
فدخل بيتا مسلخا لا يثبت في يمينه لانه لا يراد من دخول الحمام ذلك رجل قال لامرأة انت طلق ان دخلت دار فلان فأت

فلان فدخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يثبت لانها انتقلت الى الورثة فان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن  
سليمة يثبت في يمينه لانها بقيت على حكم ملك الميت وقال الفقيه ابو الليث لا يثبت في يمينه وعليه الفتوى لان الترتيب ان لم يملكها  
الورثة لقيام الدين لا يبقى ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من اهل الملك وانما بقي على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت  
من كل وجه رجل حلف لا يدخل دارا اشتريها فلا فاشترى فلا دارا فباعها من الحالف فدخل الحالف لا يثبت ولو اشترى فلا  
دارا فباعها من الحالف فدخلها الحالف ثبت لان حكم الشراء الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة رجل حلف ان لا يدخل بلخ  
وهو على المصر ومن القرى وكذا اذا استأجر دابة الى بلخ كانت الاجابة الى المصر وهذا استحسن في الاجابة ولو حلف لا يدخل  
مدينة بلخ فاليمين على المدينة وربما ان الرضى بعد من المدينة وان اراد الحالف المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف  
لا يدخل قرية كذا فدخل دارا في القرية لا يثبت ويكون اليمين على عمرانها ولو حلف ان لا يدخل بلخ في قرية كذا فاشترى في كرومها  
او ضياعها لا يثبت لان يكون الكروم والضياع في عمرانها وكذلك لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على عمرانها  
لان البلدة اسم لما هو داخل الرضى ولو قال لا ادخل كورة كذا او رستاق كذا فدخل الارض ثبت ولو حلف ان لا يدخل  
بعدا فن اي الجانبيين دخل حلف ولو حلف ان لا يدخل مدينة السلام لا يثبت ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد  
يتناول الجانبيين ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الرق ذكرتمس الائمة السرخسي في شرح الاجابة ان الرقي في ظاهر  
الرواية اسم يتناول المدينة والنواحي وروي هشام عن محمد بن اسم المدينة خاصة حتى لو استأجر دابة الى الرقي ولم يجر  
المدينة ولا رستاقا بعينه في ظاهر الرواية نقض الاجابة وفي رواية هشام لا نقض الاجابة قال رضى الله عنه قد وجد  
اسم المدينة خاصة وسعد وخرعامة وفارس اسم للامصار والقرى وبجاري اسم للبلد ونواحيها اول حدود بخارا كرمية  
واخره فرب رجل حلف ان لا يدخل بغداد فخرعامة في سفينة روي هشام عن محمد بن حنيفة في يمينه وقال ابو يوسف لا يثبت ما يخرج  
الى الحد واليمين ينصرف الى الحد وهذا بخلاف القلوة فان البغدادية اذا جاز من الموصل في السفينة فدخل بغداد فادركته  
القلوة وهو في السفينة تتركه ملوكة الاقامة رجل حلف ان لا يدخل القرية فركب سفينة في القرية وكان على القرية جسر  
فمر على الجسر لا يثبت ما لم يدخل الماء رجل حلف ان لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة في دار حجب المسجد فدخل الزيادة كذا  
ولو حلف لا يدخل مسجد بني فلان والسئلة بخلافها يثبت وكذا لو حلف ان لا يدخل هذه الدار فزيد فيها ودخل الزيادة  
لا يثبت وان قال دار فلان فزيد الزيادة ثبت رجل حلف ان لا يدخل على فلان ولم يسم بيتا ولم يسم بيتا فدخل عليه  
في بيت رجل آخر ثبت ولو حلف لا يدخل بيتا وفلان فيه فدخل المسجد فلا في المسجد لا يثبت وكذا لو دخل الكعبة  
ولو حلف لا يدخل على فلان فدخل بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يثبت ولو حلف لا يدخل على فلان فدخل منزله  
وهو بنوي بالدخول على رجل آخر مع المحلوف عليه او دخل يريد اخذ الامتعة التي يكون في المنزل لا يثبت لانه لم يدخل عليه  
رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل على صاحبه فدخلوا في المنزل مع اليمين لان لا يدخل احدهما على صاحبه رجل قال  
لا منعوني فلانا من دخول داري فمنعه مرة ترفي يمينه فان رآه مرة ثانية ولم يمنعه لا شيء عليه رجل حلف ان لا يدخل دار  
فلان فدخل دار فلان ساكن فيها مع امرأة والداد للمراة حث وكذا لو حلف لا ادخل دار فلانة وهي في رز وجهها تكتن  
معه كان حاشا رجل حلف ان لا يدخل على فلان فدخل في حمام او مسجد او طلة او دهلين دار لا يثبت وكذا الفسقاط  
وبيت الشعر لان يكون المحلوف عليه من اهل البادية وعن محمد في الفسقاط يثبت والظاهر هو الاول وقيل في زماننا يثبت  
اذا دخل عليه في المسجد لان الناس يتنزهون في المسجد ولو دخل على قومه والمحلوف عليه فيهم ولم يعلم الحالف فنعى محمد  
انه يثبت والظاهر انه يعتبر العلم فان علم ونواه بالدخول دون دين في يمينه وبين الله تعالى ولو قال لا ادخل عليه في دار



لايجز بدخول القرية رجل حلف بطلاق امراته ان لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال او هت وحلف بطلاق امراته الا يجز  
انه قد دخلها اليوم بطلان طلاق الاول ولا يلزم طلاق الثانية لانه يقول اليمين الاولى كذب والثانية صدق فلا يجز في  
يمينه الثانية رجل حلف بعق عبد انه دخل هذه الدار اليوم ثم قال ادخل وحلف بعق عبد آخر انها لم يدخلها اليوم  
ثم رجع وقال قد دخلتها اليوم وحلف بعق عبد آخر عتق العبد الثلاثة جميعا الى الاول عتق بالكلام الثاني  
والاوسط عتق بالكلام الثالث وعتق الثالث بعتق الاول لان الحالف نعم انه كاذب في الكل فليزمه عتق الكل رجول دار  
فيها بستان وحلف بمرجله ان لا يدخل هذه الدار فدخل بستانها وباب البستان الى بيوت هذه الدار ليس للبستان مائة اخرى  
وعلى الدار والبستان حائط محيط بهما قال محمد لا يجز في يمينه بدخول البستان سواء كان البستان اصغر من الدار او اكبر منها  
وان كان البستان وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حلت الحالف بدخول البستان وعن ابو يوسف فيه روايتان في رواية  
كما قال محمد لا يجز الا ان يكون البستان في وسط الدار وفي رواية يجز وان لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال ابو يوسف  
روايه الدار ولم يسم البستان بدخول البستان في البيع على هذه الرواية وقال ابو يوسف لو كان للبستان بابان احدهما في الدار  
والاخر خارج الدار فان الدار من البستان ايضاً رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فاستوى صاحبها بجنب الدار بيتاً وفتح باب  
البيت الى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد بابا الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير ان يدخل هذه  
الدار قال محمد يكون حائلاً لان البيت صادر من الدار رجول غيره ان دخل بيوت هذه الدار فامارة زيدا الذي يدخل الدار  
طالع فقال زيد اشهدوا علي بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق رجل قال والله لا ادخل هذه الدار وهذه الحجرة  
ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه لا يجز حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليها جميعاً رجل حلف ان لا يدخل  
داراً بئسها وابئسها تسكن في دار زوجها او حلف ان لا يدخل داره والام تسكن في دار زوجها فدخل الحالف حنت  
وهو تظن ما ذكرنا رجل حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً يسكنها فلان باعارة او اجارة حنت غداً ولو دخل داراً اجارها  
فلان وهي مملوكة للأجر حنت ايضاً قبل هذا قول محمد اما على قول أبي حنيفة وابي يوسف لا يجز وقد مر من هذه قبل هذا رجل  
قال غيره دخلت دار فلان اسكن فقال لا فقال والله ما دخلتها فقال لا ذكر في الكتاب ان يكون حائلاً وهذا جواب لكلام  
وكذا لو قال رجل حنت دار فلان اسكن فقال الحالف لا فقال اسكن عبدك خزان كنت دخلتها فقال لا بعق عبدك اذ لم يكن  
له بنة وان كان نوبى بقوله لا اي ليس عبدك حتى لا يعق عبدك رجل حلف ان لا يسكن حائلاً فلان فسكن حائلاً ما أجره  
فلان ان كان فلان من يسكن الحائلاً لا يجز الحالف في قول أبي حنيفة وابي يوسف ويجز في قول محمد وان كان فلان ممن  
لا يسكن الحائلاً حنت غداً كل رجل حلف ان دخلت الكوفة ولم تزوج فبعدى حنت ان دخل قبل تزوج حنت وان قال  
فلم تزوج فهذا عمل ان يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال ثم لم تزوج فهو على ان يتزوج بعد الدخول  
على الا بد رجول والله لا فعد في هذه ولم يوشى فان كان ساكناً فيها فهو على التكني وان لم يكن ساكناً فيها فهو على القعود  
رجول غيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت هذا اليوم فبعدى حنت على تلك الدار في ذلك اليوم رجل حلف  
ان لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الحالف لا يجز في قول أبي حنيفة وابي يوسف وعنه  
في رواية يجز في قوله دار فلان هذه وقال محمد يجز كما قال ابو يوسف في رواية وروي هشام عن محمد انه رجع الى قول أبي حنيفة  
وان لم يكن لفلان دار يوم اليمين فذلك دار بعد اليمين فدخل الحالف حنت في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يجز في قول  
ابو يوسف **فصل في الخرج** رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا لا تلبس منه فانت طالع والمراة  
حق على رجل غداً ان تذكر ذلك وتخرج لاجله قالوا ان كانت تذكر على ان توكل بذلك فخرجت حنت الحالف

وان لم تذكر على ان توكل فخرجت لا يجز رجل حلف بطلاق امراته ان لا يخرج امراته الا يعلم فخرجت وهو  
يربها لم يجز ولو اذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا يجز في يمينه وان لم ياذن لها فخرجت وهو يربها لم يجز  
ايضاً ولو قال ان خرجت من هذه الدار فغير اذني فانت طالع فاذن لها بالعربية وهي لا يعلم العربية فخرجت  
حنت كما لو اذن لها وهي غائبة او غائبة لا تسمع فخرجت حنت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغير اذني  
فانت كذا فاستاذن للخروج الى بعض اهلها فاذن لها ولم يخرج الى ذلك لكنها كانت تكسر البيت فخرجت الى باب الدار  
بكسر باب حنت لانها خرجت بغير اذنه وان اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فلم يخرج ثم خرج في وقت آخر الى بعض  
اهلها قال الفقيه ابو الليث حائلاً ان يكون حائلاً رجل اتهم امرأته بجارية فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني  
فانت كذا ثم قال لها اذنت لك فيما يبدو لك الا لا تخرج من البيت فخرجت ودخلت منزل الجارية التي اتهم ان لم تكن توثعده  
الخروج دخول ذلك المنزل ولا امرأته الا لا تخرج من البيت وان وجدتها بعد الخروج امرأته اطل وان كانت توثعده الخروج  
دخول ذلك المنزل ما كان ذلك المنزل عند الخروج من اطل حنت لانها خرجت لامرأته اطل عند الخروج رجل  
حلف ان لا يخرج امرأته الا باذنه فقال لها اذنت لك بالخروج كلما اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا يجز فان نهيها  
عنه الخرج بعد ذلك الاذن العام مع نهي في قول محمد وبه اخذ الامام ابو بكر محمد بن الفضل حتى يوجه بعد ذلك  
حنت ولو اذن لها بالخروج ثم قال كلما نهيته فعد اذنت لك فيها لا يصح نهيها ولو قال لا يخرج الا باذني فخرج  
الى الاذن في كل خروج فان قال عنت الاذن مرة واحدة عن أبي يوسف انه لا يدين في القفار وعليه الفتوى ولو قال  
لها ان اذن لك او حتى اذن لك فخرجت الى الاذن مرة واحدة ولو قال ان خرجت من الدار الا باذني فخرجت سائلاً  
يسئل شافعاً لحرارة ادفع في هذه الكسرة اية فان كان سائلاً لم يجز لان قدر المرأة على ان تدفع اليه الكسرة الا يخرج  
فخرجت لا يجز وان كانت تقدر فخرجت حنت وان كان سائلاً حين قال لها ادفع في هذه الكسرة اية بحيث تقدر المرأة على دفع  
الكسرة بغير خروج ثم ذهب سائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه حنت ولو حلف ان لا يخرج امرأته فيخرج فخرجت في جارة  
الوالدين او عبادتهما وذي رحم منها وعرض لا يجز ولو حلف ان لا يخرج من الدار فخرجت الى الدار لا يجز  
ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغير اذني فانت طالع فقالت المرأة اني اريد ان اخرج حتى اصبر مطلقه فقال الزوج  
نعم فخرجت طلق لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا للاذن وان قامت على اسكنة اباب وبعض قديمها خارج  
من اباب بحيث لو غلق اباب يكون ذلك بعض خارجاً فان كان اعتمادها على البعض الخارج حنت والا فلا ولو قال ان  
من البيت فانت طالع وهو قاعد فخرجت قديمه وبذنه في البيت لا يجز لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على الفلين  
خارج البيت وان قام على قدميه حنت لا يخرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد وانما اذا حلف وهو مستلق على ظهره  
او على بطنه او جنبه فخرج اكثر من جسده حنت لان المستلق والمضطجع بعد خارجا فخرج اكثر الاعضاء  
ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالع ثلاثاً فطلقها بائناً فخرجت بغير اذنه لا يجز لان يمينه تقيدت  
بما القيام ولا بد المنع عن الخروج وولاية المنع تزل بالطلاق البائن وهو كالسنة اذا حلف رجلاً ان لا يخرج من البلدة  
الا باذنه وانكسر انفساً او اعضاءاً الاصيل ان لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل للسنة وقضى الاصيل من الطالب ثم خرج  
الحالف بعد ذلك لا يجز فلان الحالف تخرج المرأة بعد ابائنها فخرجت بغير اذنه لا تطلق لان اليمين بطلت بالايانة  
فلا تقوم بعد ذلك وذكر في السيرة اهل الحربية اذا حلفوا لاسيوان لا يخرج الا باذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد الملك  
فخرج الاسير بغير اذنه لا يجز وكذا لو قال الرجل لغيره ان خرجت بغير اذني فانت حنت فباعه ثم اشتريه فخرج



بغير اذنه لا يفتق رجل خرج مع الولي فحلف ان لا يرجع الا باذن الوالي فسقط عن الحالف شيء فخرج لاجله لا يفتق  
لان هذا الرجوع مستثنى عن البيمين فاداه امرأة قالت لزوجهما ائذني بالخروج الى منزل في فقال الزوج ان اذنت بعد  
خبرته قالها اذنت لك بالخروج لا يفتق الرجل ولو استأذنه عبده في نكاح امه لرجل فقال المولى ان اذنت لك  
بتزويجها فانت خيرا ثم قال له اذنت لك في تزويج النساء او قال اذنت لك في تزويج حث المولى انا في قوله اذنت  
لك في تزويج النساء فلا اذن له بنكاح جميع النساء فيدفع في نكاح تلك الامه واما قوله اذنت لك في تزويج فلا اذن  
له بالنكاح مطلقا والنكاح لا يكون الا بالمرأة فكان طلاق النكاح اطلاقا لا يشترط المصلحة الاولى من رجل قال لامرأته  
ان خرجت بغير اذني فانت طالق فخرجت بغير اذنه مرة حث ثم لا يفتق بعد ذلك حلفان لا يخرج امرأته من هذه الدار  
فارتقت في الدار شجرة اغصانها خارج الدار فصارت بحال الوستة تسقط على الطريق لا يفتق كما لو وضعت كنيفا مشرعا  
من الدار وبها في الدار لا يفتق وكذا الوستة الصلح لا يفتق سواء كانت البيمين بالعربية او بالفارسية رجل قال لأمته  
لا اخرج من بلد كذا فهو على ان يخرج بيده ولو قال لا اخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها باهله ان كان ساكن فيها الا  
اذا دل الدليل على انه اراد به الخروج بيده رجل حلف وهو في منزله ان لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من ابنته اليوم وهو  
يريد بغداد فتدفع لخرج لا يفتق الا ان تجاوزا بيان المصلحة على نية الخروج الى بغداد رجل حلف ان لا يخرج من داره فخرج من باب  
داره ثم رجع حث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج من باب الدار لا يفتق حلفان لا يخرج الى مكة  
حاشا لخرج من ابيات المصرا شيئا ويدمكة ثم ركب حث ولخرج ركب ثم نزل ففتى لا يفتق حلفان لا يركب سفينة  
الى بغداد فركب السفينة حتى صار فخرج منها لا يفتق ولو حلف ان لا يركب الى مكة ففتى بعض الطريق ثم ركب لا يفتق  
ولو حلف لا ياتي بغداد ما شيا فركب حتى في منها فدخلها ما شيا حث لانه اتيها ما شيا ولو حلف لا يمشي الى بغداد ففتى  
بعض الطريق وركب بعض لا يفتق ولو حلف لا يخرج من الرقي الى الكوفة فخرج الى مكة فركب بالكوفة قال محمد ان كان نوى حين  
خروج من الرقي ان لا يركب بالكوفة ثم بدا له بعد ما خرج فركب بالكوفة لا يفتق رجل حلف ان لا يخرج من باب داره وهو بنوي  
دار الحث فخرج اباب ثم خرج لا يفتق وان لم يربط بالحث فخرج من موضع اباب حث ثلثة حلفوا رجلا ان لا يخرج  
من بخار التباد منهم فخرج احدهم فخرج الحالف اذنا الاخرين حث وان مات احدهم فخرج لا يفتق لان البيمين تقيدت باذنه  
وقد فاته اذنه بموت احدهم فلا يبقى البيمين وفي الوجه الاول لم يقع اباب عن اذنه رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت  
ابيك فانت كذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فخرجت فهذه ثلاث مسائل للزوج والايان والذهاب قال الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل في الاجتنان لا يفتق اذا لم يتصل الى اربابها وفي الخروج يفتق واختلوا في الذهاب الصحيح ان الذهاب  
كالايان قال محمد بن يوسف بن نوي في ذلك ان نوى بالذهاب بالوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى  
وان لم ينو شيئا يحمل على الاجتنان لان الناس يريدون بهذا الايتان والوصول ولو قال لها ان ائتني فهو على الوصول وقصدت  
الخروج الى منزله او لم تقصد ذلك ابو بكر محمد بن الفضل لو قال لها بالفارسية اكرتو بخانه يذروى فانت كذا فخرجت  
ثم ردت في الطريق فخرجت بخت الزوج رجل قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح  
فنزلت في راجل ذكر في الكتاب لانه لا يفتق وقبل فانه يفتق لان الناس يريدون به الخروج من الدار لا التقيد اباب  
ولان باب السطح باب الدار فان هين اباب وقال ان خرجت من هذا الباب بتقيد بذلك اباب امرأة كانت يخرج من دارها  
الى سطح جارها فغضب الزوج وقال لها ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار او الى اباب فانت طالق فخرجت الى سطح جار  
آخر لا يفتق لان يمينه تقيدت بذلك الجار دلالة وان لم يكن هناك مقدم حث لعموم اللفظ امرأة حلفت ان لا يخرج

الى اهلها فخرجت الى ذي رحم محرر منها قالوا ان كان لها ابوان لا يفتق اذا خرجت الى غيرها وان لم يكن لها ابوان فاهلها  
المحرم من ذي رحمها وان كان له اب وام لكل واحد منها منزل على حدة وزوج امها غير ابائها والاهل منزل الام  
رجل حلف وهو في منزل من دارة ان لا يخرج الى الجحانة فخرج من المنزل الى الدار للجحانة ثم رجع لا يفتق وان خرج  
من الدار ثم رجع حث رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت كذا فخرجت الى البستان ان كان البستان  
في وسط الدار على الوجه الذي ذكرنا في فصل الدخول لا يفتق وان لم يكن كذلك فان كان البستان من الدار بحيث لو ذكر  
الدار يفهم البستان بذكر الدار ولو خرجت المرأة الى البستان لا يفتق الزوج لا يفتق وذكرنا النواذر اذا قال لامرأة اخرجت  
من هذه الدار فانت طالق فدخلت في الدار ان كان الكرم بعد من الدار بان كان يفهم الكرم بذكر الدار لا يفتق وان  
كان لا يفهم ولا يفتق يفتق وانما يفهم من الدار ويقيم بذكر الدار اذا لم يكن كثيرا ولم يكن مفتحة الى غير الدار رجل قال لامرأة  
طالق ما لم اخرج الى الكوفة فمضى وجهه الى الكار ففتى ساعة بما كسر الكار في كاري وذهب لا تطلق امرأته  
لان البيمين كانت على الفور وبهذا القدر لا ينقطع الفور وكذا الاشتغال بالوضوء لصلوة مكتوبة او بالصلوة المكتوبة  
لا ينقطع الفور ويكون ذلك مستثنى عن البيمين عادة وان استقبل بالصلوة انقطع ما بالوضوء انقطع او بالاكل  
او بالشرب ومكث ساعة في غير طلب الكرم لا ينقطع الفور ويطلق امرأته رجل خرج من بخار الى سرقند فطلب من امرأته ان تخرج  
معه الى سرقند فانت فانت فقال لها بالفارسية اكرتو بخانه اكرتو بخانه من بيرون نياي يا فلانة فانت طالق فلم يخرج امرأته حتى رجع الزوج  
من سرقند الى بخار ثم خرج الزوج الى سرقند مرة اخرى قالوا ان لم يكن فلانة خرجت الى سرقند لا يفتق الحالف وبطل يمينه  
ولا يفتق لانه لو جعل شرط حث ان يخرج مع فلانة كانه قالها اذا خرجت فلانة ولم يخرج معها فانت طالق فاذا لم يخرج  
فلانة لم يوجد شرط الحث فلا يفتق ويطلب البيمين لغوات شرط الحث وهو عدم خروجها مع فلانة في ذلك الخروج لا يخرج  
اخر فان كانت فلانة خرجت الى سرقند قبل ارجع الزوج من سرقند ولم يخرج معها امرأته حث ويقع الطلاق لوجود شرط الحث  
هذا اذا نوى ان يخرج ان يعلق طلاقها بعد مخرجها اذا خرجت فلانة وان نوى ان يكون الطلاق معلقا بعدم خروجها  
وخروج فلانة فاذا لم يخرج امرأته لم يخرج فلانة حتى يرجع الزوج من سرقند حث في يمينه رجل قال لامرأته ان خرجت من  
هنا اليوم فان رجعت الى سرقند فانت طالق فخرجت اليوم الى الصلوة او الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب البيمين خروج  
الانتقال والسر لا تطلق رجل قال لامرأته عند خروج المرأة من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالق فخرجت ولم يخرج  
زنا ثم خرجت فرجعت الى منزلي لا يفتق يقول نويت الفور قال بعضهم لا يفتق وقال بعضهم يفتق وهو الصحيح رجل  
قال لامرأته ان صورت هذا السطح فانت كذا فارتقت بعض السطح لا يفتق وهو الصحيح ولو قال لها ان ارتقت هذا السطح  
او قال ان وضعت دجلا على السلم فوضعت حدي رجلا ثم رجعت كان حثا في الوضع وفي الارتقاء كذلك قال محمد  
وبنوه ان لا يفتق في الارتقاء بوضع احدي القديمين لان ذلك لا يفتق رتقاء ولو قال ان وضعت قدح في دار فلان  
فوضع احدي قدح لا يفتق لان هذا الكلام صار مجازا عن الدخول ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار ووضعت  
رجلك في السكة فانت طالق فوضعت حدي قدحها في السكة حث في يمينه لانه لما قصد المبالغة صار حثا بوضع القدح  
رجل قال لامرأته ان خرجت الى بخار فابو باراد في فهو كقوله التباد في يحتاج الى الاذن في كل مرة ولو قال لا  
ان ارضي واريد فهو كقوله ان اذن اذا اذن مرة تبطل البيمين ولو قال لا يباري لا بد من الاذن في كل مرة ولو قال  
الوان ارضي على الامر مرة واحدة ولو قال ان خرجت بغير رضائي والبرضا في فاذن لها بالخروج ولم تسمع او سمعت  
ولم تفهم بان كانت الاذن بلسان لا كفوف المرأة لا يفتق في قولها اذا خرجت لان الرضا يتحقق بدون الكلام وعلم المرأة







كما لو حلفان لا يسكن الكوفة فمر بها سافرا ونوي لا قامة فيها اربعة عشر يوما لا يحث وان نوي خمسة عشر يوما  
كان حاشا ولو سكتا جميعا في حانوت في السوق سحان لا يحث ويكون البين على المنزل التي اليها المادي وفيها الهمد واليها  
لان التكني عادة يكون في المادي ولو حلفان لا يسكن فلانا فدخل في الحالف غصبا فاقام الحالف معه حث علم الحالف  
بذلك ولم يعلم وان خرج الحالف باهله فاخذ في النقلة قبل نزول الغاصب لم يحث ولو سافر الحالف فسكر فلا يحث مع الحالف  
قال ابو حنيفة يكون حاشا وقال ابو يوسف لا يحث وعليه القوي وذكر في المشتق لو خرج المحلوف عليه مسيرة ثلثة او اكثر  
وسكن الحالف مع المحلوف عليه لا يحث في قول ابو يوسف وان كان اقل من ذلك حث رجل قال كرمنا مشيت بدين شررد رباشم  
فامرته كذا فاصابه النحي وعجز عن الخروج فلم يخرج حتى اصبح قالوا يحث في عيئه لانه يمكن ان يستاجر من ينقله عن البلد  
رجل حلف ان لا يكون من كوة فلان وهو من كوة او حلفان لا يكون من كوة فلان وارضى فلان في يده وفلان غايلا يمكنه  
ان ينقض ما بينهما من المزارعة حث لان شرط الحث كونه من كوة فلان وقد وجد ولو كان رب الارض غايلا فخرج الى ربه  
الارض من ساعة وناقضه لا يحث لان هذا القدر مستثنى عن البين فهو كما لو حلفان لا يسكن هذه الدار فقام الابطال  
المفتاح وما دام مستغلا بذلك لا يحث وان طال كذلك ههنا وان اشتغل بعمل اخر غير طلبه حث لانه  
غير مقدور ولو منع انسان عن الخروج الى ربه الارض لا يحث لان شرط الحث ان لا يكون من رعا فلان وذلك لا يوجد  
مع المنع حتى لو قال ان لم اترك مزارعة فلان فمنعه انسان عن الخروج الى ربه الارض كان حاشا عند بعض المشايخ رجل  
هو ساكن مع غيره في دار فحلفان لا يسكن معه في الدار فذهب المتاع من غيره او لود عدا وعااره وخرج بنفسه وليس  
من ربه العود لا يحث في يمينه ولو خرج من ساعة وقال نويت الخروج بنفسى لا يحث في يمينه فان مكث في الدار بعد البين  
ساعة ثم قال اردت الخروج بنفسى لا يصدق قضاء لانه لما مكث بعد البين حاشا فلا يصدق في ابطال الحث رجل حلفان  
لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه ومات خارج المنزل واهله وماله في المنزل لا يحث في يمينه وهذا البين يكون  
على نفسه لا على المتاع حلفان لا يبيت على سطح هذا البيت وعلى هذا البيت الذي حلف عليه غرفة وارض الغرفة سطح البيت  
يحث ان بات عليه ولو حلفان لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحث في يمينه ولو حلفان لا يسكن فلانا والحالف  
في ارمع عيال واهله وله ارض اخرى يحب هذا الدار فيها عائلته ودوايه ومطبخه وبعض حركته فسكنها المحلوف عليه  
وعلى الدارين باب ولكل واحدة منها بابا الى الطريق لا يحث الحالف حلفان لا يسكن فلانا في دار المحلوف عليه فترقى  
داره غصبا فاقام الحالف معه حث علم ولم يعلم رجل كان ساكنا مع رجل فحلفان لا يسكنه شهر كذا فساكنه ساعة  
في ذلك الشهر حث لان الساكنة ما لا يحد رجل فحلفان لا يسكن فلانا ولو نوي شيئا فساكنه في دار واحدة كل واحدة  
منها في مقصورة على حدة لا يحث وانما يتحقق المساكنة اذا سكنا بيتا واحدا وفي دار كل واحد منهما في بيت منها  
بمتاعه واهله ونقله ان كان له اهل وانما اذا كان في الدار مقاصير وكل مقصورة سكن على حدة فلا يحث واهل البادية  
اذا جمعتهم في خيمة فالحجبة كدار واحدة وان تفرقت الخيام لا يحث وان تفاوتوا وان نوي بالمساكنة ان يسكن هذه  
المقصورة وهذا في مقصورة حث لانه نوي المساكنة النافقة وعن ابى يوسف هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد  
بالكوفة ودار نوح بجدار لان هذه الدار بمنزلة المحلة فاما اذا لم يكن بهذه الصفة يحث من غير نية سواء كانت الدار  
مشتملة على ابوت او على مقاصير ولو حلفان لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة او في بيت واحد من غير  
اهل ومتاع لا يحث ولو حلفان لا يسكن فلانا في دار وسكن ارباعينها فاقسمها وضربها بينها حايطا ونجح كل واحد منهما  
لنفسه فيرسل الحالف في طائفه والاخر في طائفه حث الحالف لان قبل البناء كرس كل واحد منهما في طائفه كان حاشا

نحو  
خزانة

كذلك

فكذلك بعد البناء ولو حلفان لا يسكن فلانا في دار ولم يتم ارباعينها ولم يوفسا كنه في دار قد قسمت وضرب بينها  
حايطا لا يحث لان البين اذا عقدت على ارباعينها بعد زوال البناء يحث فبعد التغيير بالقسمة اولى واما في المعين  
لا يحث بدخوله ارباعينها فلانا فذلك حثا رجلا قال ان لم اسافر طويلا ففلاة طالق وان نوي ثلثة ايام او اكثر  
فهو على ما نوي وان لم ينو قال محمد هو على سفر شهر رجل قال والله لا اكون في منزل فلان غدا فهو على ساعة من الغد ولو  
قال والله لا ابيت في منزل فلان غدا فهو باطل لان نوي الليلة الحاشية وكذا لو قال بعد ما مضى اكثر الليلة لا ابيت الليلة  
في هذه الدار فهو باطل رجل خرج في سفر ومعه اخر وهو يريد موضعاً قد سماه فحلف ان لا يصحب هذا في سفره هذا السفر فلما سارا  
بعض الطريق بدا لهما فادا الى مكان اخر سوي الصغر الذي راوه قال ابو يوسف لا يحث في يمينه لانه على السفر الاول رجل  
حلف ان لا يمشي اليوم الا سبلا فخرج من منزله وشمي سبلا ثم انصرف الى منزله قال محمد حث في يمينه لانه شمي سبلا رجل قال  
والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد لا يكون مصاحبا وان كانا في قطار واحد  
فهو مصاحب وان كانا احدهما في اوله والاخر في اخره وكذا اذا كانا في سفينة هذا في اية وهذا في اية وكل واحد منهما طاهر  
على حدة لان دخولهما وخروجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف ان كان طعامها واحدا في مكان وهن  
يسيرون في جماعة مرافقة وان كانا في سفينة وطعامهما ليس مجتمع لا يكون على خزان واحد لم يكن مرافقة وقال  
محمد اذا حلف ليرافقه فخرج في سفر فان كانا في جمل او كانا في ارض واحد وقطارها واحد كان مرافقا وان كانا في ارضين  
لم يكن مرافقا وان كانا في سبيل واحد والله اعلم **فصل الركوب** رجل حلفان لا يركب اية ولم ينو  
شيئا فركب جارا او فرسا او بزوا او بغلا كان حاشا وان ركب غيرها نحو البعير وغيره لا يحث استقصانا الا ان ينو  
فان نوي الخيل وحده لا يدين في القضاء اذا كانت البين بطلاق او عتاق ولو حلفان لا يركب ولم ينو اية ونوي الخيل  
وحدوها لا يدين اصلا ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحث وكذا لو حلف لا يركب برذونا فركب فرسا لا يحث  
لان الفرسان اسم للعربي والبرذون للبعير وهذا اذا كانت البين بالعربية فان حلف بالعربية اسب برذون شتم حث على كل  
حال ولو حلف لا يركب اية فحمل على الدابة مكرها لا يحث وان حلف لا يركب اولا يركب مكرها فركب سفيته او حملا او دابة  
كان حاشا لان المركب اسم لما يركب عادة والسفينة يركب عليها في الجملة ولو ركب دابة يميني ان لا يكون حاشا لانه  
لا يركب عادة ولو حلف لا يركب بهذا الترخ فزاد فيه ونقصه فركب حث لان عقد البين على المعين فلا يبطل البين  
بتبدل الصفة وذكر في المشتق اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فغاب ونحوه لم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حث  
قال وليس هذا كفور والله لا اسكن هذه الدار اسكن هذه الدار وحده الدار فان طلق لا تطلق حتى يطر  
فلانا فان طلق فكلما حدها لا تطلق كما لو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فان طلق لا تطلق حتى يطر  
الدارين فان نوي انهما تطلق بكلام احدهما صححت نيته لانه نوي ما يمكن تصحيحه باظهار حرف الشرط وقدره الجزاء على الشرطين  
وان كان ذلك في موضع يريدون به تعليق الجزاء بكلام كل واحد على الاخر او تطلق بكلام احدهما قال ابو بكر محمد بن الفضل في  
عرفنا يحث بكلام احدهما ولو قال والله لا اكل فلانا او فلانا او قال لا اكل هذا وهذا فكلما احدهما لا يحث فان نوي ان يحث  
بكلام احدهما فهو على ما نوي ولو قال لا اكل هذا هذا البين او قال بالعربية باين دو سخي كوي لا يحث بكلام احدهما وان نوي  
ان يحث بكلام احدهما قالوا لا تنقض نيته قال ربه وينبغي ان يكون صحيحا لان المشتق يذكر ويراد به الواحد فان نوي في ذلك  
تعلقا على نفسه يبيع ولو قال كلام فلان وفلان على امر فكلما احدهما يحث في حده لا يحث وهذه الرواية توافق  
قول من يقول اذا قال والله اكل فلانا وفلانا فكلما احدهما يحث لانه قوله كلام فلان وفلان على امر فكلما احدهما لا اكل

نحو  
لا يحث



فلانا وفلانا المختار للقويان لا يجتث في الا ان يبرى ذلك ولو قال والله لا اكلم الفقراء والمساكين او قال  
لا اكلم الرجال فكلهم احدهم يجتث لان الجمع المعروف ينصرف الى الجنس وقال رجل الاقنسا لا يجتث ما لم يتكلم ثلاثا لان  
الجمع المتكسر ينصرف الى الثلاث ولو قال كلام هؤلاء القوم او قال كلام اهل بغداد على جوامعكم واحدا منهم حث ولو قال  
والله لا اكلم اخوة فلان وفلان اخ واحد فكلهم فان كان الحالف يعلم ذلك حث لانه ذكر الجمع واراد به الواحد وان  
لم يعلم لا يجتث لانه لم يرد الواحد فهو كما لو حلف ان لا يأكل من هذا الجرام ثلاثة اذ غفقه وليس فيه الارغيف واحد  
وهو لا يعلم ولو قال والله لا اكلم فلانا يوما يوما فهو كقوله يومين ينتهي اليومين بمقتضى اليومين ولو قال يوما ويومين  
وهو كقوله والله لا اكلم فلانا يوما وليلتين ينتهي اليومين وفارقا بينه وبين ان يكون يومين فلان لا يكون يوما وليلة  
وقال والله لا اكلم اليوم وغدا وبعد غد فهو كقوله والله لا اكلم ثلثة ايام يدخل فيه الليالي ولو قال والله لا اكلمك  
ولا غدا ولا بعد غد كان له ان يكلمه بالليالي لانه لما افرد كل يوم ينقضي على حدة صار كل يوم منفصلا بنفي على حدة فلا يدخل  
في الليالي ولو قال والله لا اكلمك كل يوم من ايام هذه الجمعة فكلهم في هذه الجمعة ليلة او نهارا مرة واحدة حث  
ولو قال والله لا اكلمك كل يوم من ايام هذه الجمعة فكلهم في هذه الجمعة ليلة او نهارا مرة واحدة حث لا يجتث حتى  
يكلمه في كل يوم ولو ترك كلامه يوما واحدا لا يجتث وان كلفه في كل يوم لا يجتث الحرة واحدة ودان يكلمه في الليالي  
وهو كما لو قال انت على ظهري في كل يوم لا يقر بها ليل ولا نهارا حتى تكفر فاذا كفر مرة بطل الظهار ولو قال انت على ظهري  
اقى في كل يوم كان له ان يقر بها في الليالي ويكون مظاهرا في كل بقعة جديد رجل حلف ان لا يكلم فلانا فكلهم الحايط وقال  
يا حايط اصنع كذا وكذا ولا تنفع كذا او قال قد كان كذا فانه لا يجتث وان كان قصده اسماع فلان كذا فكلهم الحايط في ايام  
ورويان عبد الله بن عوف ربه بعد ما حلف ان لا يكلم عثمان بن عفان فنه كذا فكلهم حث لان لا يكلم صديق فلان  
ولا زوجة فلان او ابن فلان او نحوهم ممن يضاف اليه كذا فكلهم حث لان لا يكلم صديق فلان ولا زوجة فلان ولا ابن فلان  
فكلهم الحالف لا يجتث وان كلف امرأه ابنا فلان بعد اليومين او كلف رجلا عاده فلان بعد عياله لا يجتث الحالف في قول  
ابن حنبل ولو قال يوسف وان كان الحالف قال في عياله زوجه فلان هذه او صديق فلان هذا فكلهم بعد زوال الزوجية لا يجتث  
حتي في قولهم حلف لا يكلم عبيد فلان او لا يركب دابة فلان او لا يلبس ثياب فلان فهي على الثلاث ما ذكر في ظاهر الرواية  
اذا كلف ثلاثا من عبيده العشرة حث وكذا الدواب والثياب وان كلف اثنين منهم لا يجتث ولا بد من الجمع ولو حلف لا يكلم  
اخوة فلانا او بني فلان لا يجتث ما لم يكلم الكل حلف ان لا يكلم فلانا فكلهم الحالف كسب وكسب ابن وكسب  
ان قال بعضهم حث في الوجوه كلها وقال بعضهم لا يجتث الا ان يقول كسبتي فهو مختار لانه خاطبه بخلاف ما تقدم  
ولودعاه الحالف ومنه ما روي في حفظ حث وان لم يستيقظ بدعائه فيه روايتان ذكر شمس الائمة السرخسي ان كسبت  
وقال غيره يجتث وان لم يستيقظ وقيل هذا قول ابن حنبل لان عذره انما كلفه ولو قال الحالف على قومه فكلهم الحالف عليه  
فكلهم الحالف عليه حث وان لم يسمع المحلوف عليه الا ان يقصد غير المحلوف عليه ولو قال الحالف كتابا على المحلوف عليه  
والمحلوف عليه يكتب ان قصد الحالف ملأه المحلوف عليه حيا فكلهم الحث ولو اتم الحالف قوما فكلهم المحلوف عليه حث في آخر  
الصلوة لا يجتث بالاستسلام الاول ولا بالثانية وهو المختار لان هذا لا يبعد كلاما في العرف هذا اذا كان الحالف مائتا اذا كان  
موقفا والواحد لا يجتث في قول ابن حنبل ولو قال يوسف لان عذرها لا يخرج المزمع عن الصلوة بسلام الاحكام ولو كان المحلوف  
عليه ما ملأه الى الف فقد افتتح على الاحكام لا يجتث ولو عكف القرآن في الصلوة حث في عزمه شتم المحلوف عليه انسانا  
فاراد الحالف ان يبعثه فلما قال الحالف منك فذكر عياله فسكت لا يجتث لان هذا القدر غير مفهوما فلا يكون كلاما

وهذا بخلاف المصلي اذا قال ذلك في صلوة فسدت صلوة شتم المحلوف عليه ايا الحالف فقال الحالف لا بل انت حث  
رجل قال لامرأة ان شكوتني الى اخيك فانت طالق فجاء اخوها وخدما صبي لا يعقل فقالت يا صبي ان زوجي فعل  
بي كذا وكذا حتى سمع اخوها لا تطلق لانها خاطبها بصيغة ونا لا يخ وهذا وسئلة الحايط سواء ولو قال ان شكوت  
بين يدي اخيك وامسكته بحالها قالوا هذا اشد من القول يعني بخلاف الحث والظهار لا يجتث لان المراد من الشكاية  
بين يدي الشكاية اليه رجل قال لامرأة وقد كلمته في انسان ان اعدت علي ذكرا فلان فانت طالق فقالت لا اعد عليك  
ذكرا فلان او قال الما نسيته عن ذكرا فلان لا اذكر فلانا لا تطلق لان هذا القدر مستثنى عن اليقين ولو قالت لم نسيته عن  
ذكرا فلان طلقت لانها ممنوعة عن هذا القدر عادة رجل حلف ان لا يكذب فانه رجل عن شيء فخرن رأسه بالكذب لا يجتث  
ما لم يكلم به وقد ذكرنا قبل هذا ان جواب السائل قد يكون بتحريك الراء والاشارة ووجه الفرق بين هذا وبين ما تقدم  
ان في ما تقدم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة والسؤال عن المسئلة طلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة  
اما الاشارة لا يكون كلاما رجل حلف ان لا يكلم فلانا فانه من كان بعيدا كان يجتث لو اوصى اليه اذ لا يسمع لا يجتث  
ولو كان يجتث لو اوصى اليه اذ سمع الا انه لم يسمع لانه كان مستغفرا رجل حث وان كتب اليه واراد لا يجتث  
ولو قال لا اقر فلانا كذا او كذا فكلهم حث لان ذلك وارسل اليه رسول لا حث ولو قال لا اكلم فلانا بهذا لا يجتث بالكتاب  
والرسالة رجل قال لا اكلم فلانا قريبا او سريعا او عاجلا فاذ على اقل من شهر في قول ابن حنبل ولو قال لا اكلم فلانا بهذا لا يجتث بالكتاب  
من شهر في قول ابن حنبل ولو قال لا اكلم فلانا قريبا او سريعا او عاجلا فاذ على اقل من شهر في قول ابن حنبل ولو قال لا اكلم فلانا بهذا لا يجتث بالكتاب  
لا اكلم فلانا ايامه قال ابو يوسف هو على ثلثة ايام ولو قال لا اكلمه ايامه فهو على العشر ولو قال لا اكلمه الايام فهو على العشرة  
فوقول ابن حنبل وقال ابن حنبل سبعة ايام ولو قال لا اكلمه اياما فهو على ثلثة ايام عند الكل في ظاهر الرواية ولو قال لا اكلمك يوما بعد  
الايام عن مهران كلفه في سبعة ايام لا يجتث وبعد السبعة حث ولو قال ثمة بعد شهر فهو على شهرين ولو قال ثمة بعد هذا الشهر  
قالهم ان يكلم في هذا الشهر واليومين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر ولو قال لا اكلمه جمعة ولا ليلة فهو على ايام الجمعة  
ولو قال جعتين فهو على ايام الجمعتين وان قال ثلث جمع فعليه ان يستكمل احدا وعشرين يوما من يوم حث وان نوى الجمعة  
حاصة لا بد من في القضا ولو حلف لا يكلمه بضع عشرة يوما فهو على ثلثة الى سبعة عشر ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان  
نوي شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات او من الايام او من السنين فهو على نوي لان كذا اسم  
عدد مجعول من الواحد الى العشرة وان نوي شيئا ينصرف الى يوم واحد لان الاقل ساعات الا ان ما دون اليوم لا يمكن ضبطه  
فانصرف الى اليوم ولو قال لا اكلمه الى كذا وكذا ان نوي شيئا من الساعات او من السنين فهو على نوي وان لم نوي شيئا ينصرف  
الى يوم وليلة ولو قال لا اكلمك الى كذا وكذا ان نوي شيئا ما ذكرنا ينصرف الى واحد وعشرين من ذلك وان لم نوي شيئا ينصرف الى يوم  
وليلة ولو قال لامرأة كلما كلمت كلاما حسنا فانت طالق فكلهم حث لان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلعت  
واحدة وان لم يقل كلاما حسنا طلعت ثلاثا ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله اكبر طلعت ثلاثا في الوجهين  
رجل قال والله لا اكلمك في اليوم الذي تقدم فيه فلان فكلهم في اول اليوم ثم تقدم فلان في آخر حث وان لم يكلمه حتى يم  
فلان ثم كلفه في ذلك اليوم اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجتث رجل قال لغيره ان تركت كلامك شرا فبدي حرا فاليومين  
على ترك كلامه شرا من حين حلفان كلفه في الشهر لا يجتث رجل قال لامرأة ان كلمتك اليوم قبل ان تكلمني فانت طالق  
فانت طالق ثم قالت المرأة ان كلمتك قبل ان تكلمني فبدي حرا ثم قال الزوج اعط السائل شيئا لا تنقوع ولا تطلق المرأة  
رجل قال لغيره ان ابتداء لك بكلام ابا فبدي حرا وقال ان كلمتك قبل ان تكلمني فبدي حرا لا يجتث لان البداية والسبق



بخالف القرآن ولو قال ان كل ذلك لان تكلمني او الى ان تكلمني فسد ما معانته الحالف في قول محمد  
 ولا يثبت في قول ابو يوسف بدو عمر وادعيان سب وادعيان سب وادعيان سب وادعيان سب وادعيان سب وادعيان سب  
 زيد فامارة طاق وقال رجل اخر ان كل من عرف فصد حقه فكلها هذا الابن حننا جميعا رجل حلف ان لا يتكلم فقرأ  
 القرآن في الصلوة او كبر او هزل او سجع او دعا حنث وان كانت اليدين بالفارسية لا يثبت في الصلوة ولا في غيرها رجل  
 قال والله لا اكلم فلانا يوما ثانيا قال والله لا اكلم فلانا شرا قال والله لا اكلم فلانا كرامة فكله بعد ساعة حنث في الامان  
 الثلاثة وان كلهم غدا حنث في اليمين وان كلهم بعد شرا حنث في يمين واحدة فان كلهم بعد كرامة لا يثبت ولا يثبت  
 عليه من قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قال ابو يوسف يكون مستثنا ولا يثبت ديانة رجل قال والله  
 لا اكلم فلانا ما دمت في هذه الدار فهو على ما دام ساكنا فيها الا ان ينتقل والخلوة في الانتقال لا يثبت به اليمين ما قلنا  
 ولو قال والله لا اكلم فلانا ما دمت ببغداد فخرج بنفسه لا يثبت اليمين ولو قال لا اكلم فلانا برف برزدين بيا بديفوق النخيل  
 في بلدة اخرى فاليمين باقية الى ان يقع النخيل في البلدة التي حلف فيها وان كانت اليمين ببغداد وهذا اذا عني الحالف عني النخيل  
 لوقت وقوع النخيل حلف لا يتكلم فلانا ما هذا فاليمين من جن حلف في فترة المحرم لا على سنة كاملة من جن حلف  
 رجل حلف ان لا يتكلم صرته فدخل على امراته وشا جر معها فقالت له الصرعة ماله لا تفعل كذا فقال الزقج خوش في ارم  
 ونوش في ارم ثم قال لم اربد جربا لصرة وانما عشت اراق قال هو مصدق لانه ليس في كلامه ما يجعله جوابا قال رجل  
 وينبغي ان لا يتكلم فلانا لان هذا الكلام على وجه الجواب لا يثبت امراته فدخل اراه وليس فيها غير ما قال من  
 وضع هذا حنث لانه حين استغفره وليس معها غير ما فقد كلها ولو كان معها غيرها لا يثبت ولو قال ليت شعري من وضع هذا  
 لا يثبت لانه استغفره بنفسه جماعة كانوا يجتمعون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامارة طاق ثم تكلم الحالف طاعت  
 امراته لان كلهم من التعميم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيحسب كما لو قال ان دخل هذه الدار احد فامارة طاق ثم دخل  
 الحالف حنث لان احد ذكره والحالف لم يصرفه فبقي دافلا فيها بخلافه لو قال ان دخل اري احد فامارة طاق فدخل  
 الحالف لا يثبت لانه صار معنية باضافة الدار الى نفسه فلا يثبت حنث ان ذكره رجل حلف ان لا يتكلم فلانا فمزمع بهم  
 التحلف عليه في القضاء رجل قال بعض الشر لا اكلم فلانا شرا فهو على عهد الامام الى مثل تلك الساعة التي حلف بطل  
 فيه الليل والنهار وكذا لو قال بعض النهار لا يتكلم فلانا في اليومين في الليل من تلك الساعة الى ان  
 تغرب الشمس من يوم الاثنين ولو قال بعض النهار لا يتكلم فلانا في يوم الاثنين من تلك الساعة الى ان  
 اذا حلف في حلال الليل ان لا يتكلم ليلة فهو على هذا ولو قال في بعض اليوم والله لا اكلم اليوم فهو على باقي اليوم وحلف  
 ليل ان لا يتكلم هذا اليوم فانه يثبت بالكلام في تلك الليلة الى تغيب الشمس من الغد عن محمد انه باطل ورجل قال والله  
 لا اكلم فلانا الا يوما او شرا غير يوم ولا ليلة في اليوم فله ان يجتاز يوم شرا من الشر فان قال شرا الا انقضاء يوم  
 فهو على تسعة وعشرين يوما فهو محالف للاول رجل قال لرجل والله لا ابغض شيئا او قال لا اذكر شيئا فكتب اليه حنث  
 ولو قال لا اذكر شيئا هذا على الوجه رجل حلف ان لا يتكلم فلانا الى يوم كذا قال محمد يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال ابو يوسف  
 يكلمه اذا زالت الشمس من يوم عرفة **مسائل في القراءة والصلوة** رجل حلف ان لا يقرأ القرآن  
 اليوم فقرأ في الصلوة او في غيرها حنث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم نوعا في سورة النحل حنث وان لم ينو  
 ما في سورة النحل ونوى غيرها لا يثبت لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للترك للقراءة وقراءة الاعلى به قراءة  
 القرآن وكذلك قراءة الفاتحة على وجه الشك والدعاء وشا في العز من اصحابنا اختاروا قراءة الفاتحة في صلوة الجنازة

غير يوم في الغد  
 في يوم في الغد  
 في يوم في الغد

عذركم

بعد ان تكبر الاولى على وجه الشك والدعاء ولو اراد هذا الحالف ان يصلي فصل في الغد الحالف لا يثبت وان سبق بركعة  
 فقضاها حنث وان اراد الوتر في غير رمضان بقدر يمين بوتر كبر لا يثبت ولو حلف ان لم يقرأ سورة من القرآن فتنظر  
 في المصحف حتى اتي الى غيرها لا يثبت في قولهم ولو حلف ان لا يقرأ كتاب فلان فتنظر في كتابه وفهم ما فيه حنث في قول محمد  
 لحصول المقصود من القراءة وهو علم ما في الكتاب لا يثبت في قول ابو يوسف لعدم القراءة ولو حلف ان لا يقرأ من كتاب فلان  
 فقرأ سطر من كتاب فلان حنث ونصف السطر لا يثبت لان ما هو المقصود لا يحصل بقراءة نصف سطر ولو قال ان  
 قرأت كل سورة من القرآن فعلى ان انصدق بدركه قال محمد وهذا على جميع القرآن **فصل مسائل في الصلوة**  
 رجل قال العبد ان صليت بركعة فانت حنث فصل في بركعة ثمة تكلم لا يعتد ولو تكلم بركعتين ثم تكلم عني بالاولى رجل قال  
 لامرأة ان لم تصل الساعة فانت طالق فقامت وشرعت في الصلوة ثم حان حنث في يمينه وكذا لو قال لها ان تصلي  
 غدا فانت طالق فشرعت في الصلوة غدا وحان حنث لوجود شرط الحنث وهو عدم الصلوة والصوم فهو كالموت  
 لله على ان الصوم غدا وغدا يوم حنثها صح نذرها ولو قالت لله على ان اصوم يوم حنثي لا يثبت رجل حلف ان لا يؤمر غدا  
 فشرع في الصلوة ونوى ان لا يؤمر غدا فحلفه يوم واقدر اياه حنث قضاء لانه لم يمتهم وقصد ان لا يؤمر احد امرئيه  
 وبين الله تعالى ان نوى ذلك لا يثبت ديانة وان اشهد الحالف قبل الشروع في الصلوة انه يصلي صلاة نفسه ولا يؤمر  
 احد لا يثبت فلهذا وديانة وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس الجمعة ونوى الجمعة لا يؤمر احد فاقبى به الناس  
 حازرت الجمعة استسحانا ولا يثبت ديانة ولو امر الناس في صلوة الجنازة او سجدة التوبة لانه يمينه ينفرد الى الصلوة  
 المطلقة وهي المكتوبة او ان افلحة وصلوة الجنازة ليست بصلوة مطلقة وذكرنا ان طاقا حلف لا يؤمر احد فاقبى ونوى  
 ان يؤمر احد فاقبى فحلفه حازرت صلاتها ولا يثبت لان شرط الحنث ان يقصد الامانة ولم يوجد ولو حلف ان لا يؤمر  
 فلانا بالرجل بيمينه فصلى ونوى ان لا يؤمر الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس حلفه حنث الحالف وان لم يعلم بل لانه لما نوى  
 ان يؤمر الناس فحلفه هذا فلو امره رجل قال والله لا اصلي حلف فلان فاقتدي بفلان وقام عن يمينه حنث وان كان نيته ان يكون  
 خلفه حقيقة لا يثبت في القضاء من رجل قال غيره والله لا اصلي معك فصليا حلف امام حنث الحالف وان كانت نيته ان يصلي  
 معه ليس معه ما غيره لا يثبت في يمينه رجل حلف ان لا يصلي الظهر حلف فلان او قال مع فلان فكبره معه ثم احدث فذهب  
 وتوضأ ثم عاد ثم خرج الإمام من الصلوة فامارة صلاته لا يثبت ولو حلف ان لا يصلي الظهر مع فلان او قال حلف فلان فكبر  
 مع فلان ونام في الركعة الاولى حتى فرغ الامام من تلك الركعة ثم اتبعه وصلى تمام صلاة معه حنث ولو حلف ان لا يصلي  
 الجمعة مع فلان ثم احدث الامام فقدم الحالف فصلى ثم الجمعة لا يثبت ولو حلف ان لا يصلي الظهر بصلوة فلان فدخل معه  
 في الظهر فاحدث الامام في اول الصلوة او بعد ما صلى ثلاث ركعات فقدم الحالف فصلى الحالف ما بقي وتم فقد صلى الظهر بصلوة  
 فلان وهو حانث وكذا لو ادرك معه منها ركعة فصلى ما بقي فقد صلى بصلواته فيكون حانثا رجل حلف ان لا يصلي صلاة فصل  
 ركعة ثم قطعها لا يثبت ولو حلف ان لا يصلي فصل ركعة ثم قطع حنث رجل حلف ان لا يصلي الجمعة مع الامام فسبق بركعة  
 وصلى الركعة الثانية مع الامام ثم قام بعد فراغ الامام فصل ما سبق به لا يثبت وان ادرك الركعة الاولى حنث وكذا لو اتبع  
 الجمعة مع الامام ثم نام او احدث فذهب ثم قضا ثم عاد بعد ما فرغ الامام واتم صلاة حنث ولو قال عبد حنث ان ادرك  
 الظهر مع الامام فادرك الامام في الشك ودخل صلاته حنث رجل قال غيره ان لم اصل الظهر معك اليوم فامارة طاق  
 فسبق بركعة وصلى معه ثلاث ركعات حنث ويلزم الطلاق ولو قال ان صليت الظهر الاصل والسنة بحالها لا يثبت وانما يثبت  
 ان اصلي الكل وحده **فصل المعرفة والرؤية** رجل حلف ان لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه



بوجهه دون نسبه لا يحث لان معرفة الرجل لا يكون بدون معرفة النسب روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل يعرف  
فلا اقال نعم فقال هل تدري نسبه قال لا قال فمالك لا تعرفه فان نوي معرفة الوجه فهو على نوي وان لم يكن فلان  
اسم بان ولد الولد فالحال الولد قبل ان يستحق خلفا لجداه لان ولد فهو حائلا لانه لا يعرف لوجهه ويعرف بنسبه وليس  
له اسم فلا يشترط معرفة الاسم حلفان لا ينظر الى وجهه فلا ينظر اليها في القاب او را عينيهما من القاب لا يحث لان  
الاكثر من الوجه مكشوف حلفان لا ينظر الى فلان فراه حلفا ورا وجهه من خلفه حث ولو نظر في امرأة فراه  
وجهه لا يحث وقد مر هذا في النكاح في حرمه المصاهرة رجل قال العبد ان لقيتك فلم اضربك فامراه طالق فراه العبد من قهره  
او على ظهري لا يصل اليه لا يحث لان يمينه مقيدة بوضع الضرب كانه قال ان لقيتك في موضع يمكنني ضربك فلم اضربك وهذا كالتوكل  
ان رايت فلانا فلم اعلمك به نصدي خرفاه مع هذا الرجل لا يحث لان يمينه مقيدة بوضع الاعلام فاذا اراده معه لم يكن  
ذلك موضع الاعلام وقال هذا كان بينه وبين فلان قد رمل او اكثر فلم يلقه رجل قال ان رايت فلانا فامراه كذا فراه  
ميتا مكشوف او قد عطي وجهه حث والروية بعد الموت والروية في الحيوة سواء ولو حلفان لا ينظر الى فلان فراه الى مراه  
اوبده او حلفه قال محمد ان نظر الى يده او رجله فلم ير وانما الروية على الوجه والراس والبدن وان نظر الى راسه فلم ير  
وان راه وهو لا يعرفه فقد راه ولو قال ان رايت فلانا فامراه كذا فراه سعي ثوب يستبين منه الراس والجسد حتى يصفه  
الثوب حث وان نظر الى ظهره او كثر بدنه حث وكذا النظر الى قدس الصدر والبطن فقد راه وكذا الوراء اكثر  
صدقه وبطنه فقد راه لان ذاك انما البدن وان رايت اقل منه يكون اقل من النصف فلم ير ولو كانت اليمين  
على رية امراه فراه مقنعة او متقنة حث لان نوي رية وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى رجل قال ان لم اكن  
رايت فلانا على حرام فامراه كذا فراه حث لا يجنبه قال ابو يوسف حث لان ذلك ليس بحرام بل هو مكروه وكذا لو حلفان  
لا ينظر الى حرام فلفظ الوجه اجنبية لا يحث رجل قال لا تنظر الى وجهي والى راسي فتنظر في المرأة او في الماء قال ابو يوسف  
يكون حائلا فان كان نسبه غير ذلك يدين ولو قال لا تنظر الى راسي اليوم فتنظر في الشئ فان كان نية ذلك دين فيما بينه  
وبين الله حث **فصل اليمين على القذف والشتم** امرأة كانت تشتم زوجها فقال ان شتمتني فانت  
طالق ثم قال الله لولدها الصغرى من اي بلاي يحبه قالوا ان قالت ذلك لشيء كرهته من الولد لا تطلق وان قالت لشيء  
كرهته من الزوج حث لانها شتمت زوجها وجعلت الامراة ان شتمت في ذكرتها بسوء فانت كذا ثم قال لها كانت  
اتك سلام عليك فقالت لا بل اتك قالوا ان كانت اليمين في موضع يمين السائل سلام عليك حث لانه صار كانه قال  
لها اتك مكربة وان كان هذا في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكر اسوء لا يحث وفيه يارنا لا يعذون ذلك شتما  
رجل حث المشاجرة بينه وبين امراته بسبب اخيه فقال ان شتمت اخي بين يدي فانت طالق ثم دخل الزوج عليها فوجد  
تساجر مع اخيه فستبها فسمع الزوج انها سبت اخيه والمرأة تري زوجها طلق لانها سبت اخيه بين يديه رجل  
حلفان لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حث في يمينه هو المختار لا الفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد فاه  
واو حلفان لا يقذف ولا يشتم اصداف شتم ميتا او قذف ميتا حث رجل قال العبد ان شتمت فانت حث ثم قال العبد  
لا بار الله فيه لا يعق لان هذا دعاء وليس بشتم رجل قال الامراة ان شتمتني فانت طالق وان لعنتني فانت  
طالق فلعنته يقع واحدة لان الزوج تزيين اللعن والشتم فكان احدهما غير الاخر في زعمه ولو قال لامراة  
ان شتمتني فانت طالق فلعنته قالوا يطلق رجل قال لامراة ان لم اصطفك عند اخيك غدا بكل بيع في الدنيا فانت  
كذا قالوا ذكر ثلثة من انواع القبح والفواحش عند اخيها بر لانه لا يراد بهذا جميع الافعال القبيحة لان ذلك

لا يتصور فانما يقع على اقل الجمع وذلك ثلثة فان ذكر ثلثة منها ترفعان عليه التوبة والاستغفار ان كان كاذبا فيما قال  
وان لم يذكر شيئا حث رجل تساجر مع اخيه واخيه فقال اكره ان يكون حرا ذركم يتكلم في ذلك والصحيح انه  
يراد بهذا القهر والغلبة فلا يحث حتى يوثا او يوثا الحالف وقدر في الطلاق **فصل اليمين في الضرب**  
**والقتل ونحو ذلك** رجل حلفان لا يضرب عبده فامر رجلا فضره المامور حث وكذا لو حلف بضره عبدا  
فامر غيره فضره المامور بر الحالف فان نوي الحالفان لا يخل ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحث ولو حلف على حق  
لا يضربه فامر غيره فضره المامور لا يحث الا ان يكون الحالف قاضيا او سلطانا لان القاضي على ضرب لا يحار حثا  
او تغويراف فخر امره وما رضى المامور كفعله والوالد في حق الابن ينفذ ان يكون بمنزلة الله لانه ملك فضره تاديا برجل  
حلفان لا يضرب امرأة فقر صاى عضها او خنقها او مدسرها فامرها حث في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة  
اما اذا كان في الملاعبة لا يحث وهو الصحيح وكذا لو اصاب راسها براسه في الملاعبة فادماها لا يحث وقيل هذا اذا كانت  
اليمين بالعريضة وان كانت بالقارسية لا يحث في جميع ذلك والصحيح انه يكون حائلا اذا كان في الغضب وان تعد غيرها  
فاصابها لا يحث وكذا لو نفذ التوب فاصابها وجهها فامرها لا يحث وان رماها بحجر او شاة او نحوها ذكر في النوازل  
انه لا يحث لان ذلك مروي وليس بضره وان دفعها ولم يوجعها لا يحث رجل قال لامراة ان لم اضربك حتى تترك  
لاحية ولا مية قال ابو سفيان هذا على ان يضربها ضربا شديدا موجعا واذا فعل ذلك بر في يمينه رجل حلف بضره عبدا  
باسياط حتى يموت ويقتله هو على المبالغة في الضرب ولو قال حتى يبول او حتى يغشي عليه او حتى يستغيث فهو على الاثر  
ولو قال ان لم اضربك بالسيف حتى يموت فهو على يمينه بالسيف ويموت ولو حلف بضره فلانا بالسيف ولم يوثا فضره  
بعرضه بر في يمينه وان نوي الضرب بغيره لا يبر كالحلف ما لم يضرب به بحد وان لم يكن له نية فضره بالسيف في عمد لا يبر  
كالحلف بضره فلانا بالسوط فلف السوط في سوط وضربه فانه لا يكون ضربا بالسوط ولو حلف بضره فلانا بالسيف في عمد  
فقطع السيف عمدا وخرج حده وجرح المضروب بر في يمينه ولو قال ان ضربت فلانا فعدت حرقه فضره بعد الموت لا يحث  
رجل قال العبد ان لم اضربك مائة سوط فانت حر فام العبد قبل ان يضرب مائة حث رجل يضرب رجل بمقبض فاس على راسه  
ثم حلف ان لم يضربه بالقاس لا يحث ولو حلف لا يضرب فلانا بصل هذا السهم والتكين او يزوج هذا الرمح فزعه ذلك  
الصل ويكفره فضره لا يحث رجل قال لامراة ان لم اضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق نصفين فانت طالق  
فضره على الارض ولم ينشق فمضى اليوم طلق امراته وجعل هذا بمنزلة ما لو قال ان لم اضربك حتى يبول فانه يكون على الاثرين  
رجل قال العبد ان لم اضربك فكل مملوك لي حر فانت ولم يضربه لم يعتقوا ولو قال ان لم اضربك فانت قبل الضرب  
حث الحالف في اخرج من اجزاء حياته ولو قال العبد ان لم اضربك حتى اموت وفيما بيني وبين ان اموت فلم يضربه  
حتى مات لا يعق العبد رجل اراد ان يضرب ولده فحلفان لا يمينه احد عن مضره فمعه انسان بعد ما مضى حشيشه  
او حشيشين وهو يريد ان يضربا اكثر من ذلك قالوا حث في يمينه لان مراده ان لا يمينه احد حتى يضربه الى ان تطيب  
قلبه فاذا امنعه عن ذلك حث في يمينه قال ان وضعت يدي على جاريتي فمضى فضرها فقتل ان كانت اليمين لاجل غير المرأة  
لا يحث لان مراده من وضع اليد على الجارية في هذه الحالة وضع اليد على وجهه فيضربه المرأة ويغضها وهي لا تضرب  
الجارية رجل قال العبد ان ضربتني فلم اضربك فهذا على ان يضرب الحالف قبل الحلو عليه فان نوي بدمه فهو على الفور رجل  
قال لامراة انت طالق ثلثة او والله لا ضربن هذا الخادم في اليوم فضره الخادم في اليوم بر في يمينه وبطل الطلاق رجل قال  
ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فصدي حث وقد ضرب احدا السوطين في دار فلان والاخر في غير دار



فلان لا يمت ولو قال ان لم اكن ضربه هذين السوطين في دار فلان فبعد حشر المسئلة بحالها تحت رجل حلف  
ليضرب امرأتها حتى يقتلها او حتى يرفع ميتة فهو على اشد الضرب رجل حلف ليعذب فلانة في كل حق وباطل ولم ينو  
شيئا فهو على ان يضربها كلما شكى بحق او باطل ولا يكون بينه وبينها شكايه مالم ينو ذلك **فصل** رجل حلف ليعذب  
فلانة الفمرة فهذا على ان يضربها مرارا كثيرة ولو حلف ليقول فلانة الفمرة فهو على شدة العكس رجل قال لامرأة ان لم تضربني  
اليوم فانت طالق واراد ان يضربها فقالت المرأة ان من عضوي عضوك فعضدي خرفا الحيلة في ذلك ان تتبع المرأة  
عدها ممن تنو بانه يضربها فجهلته خفيقة في اليوم فبدا الزوج ويخجل بين المرأة الى ان جازت بشرى عدها  
فلا يمتن العبد ولو ضربها الزوج بحسبة من غير ان يضع يده عليها ولم تبع المرأة عبدا لا يمتن عدها لانه لم يمتن عضوه  
عضوها وانما احتاج المرأة الى هذه الحيلة اذا قالت للمرأة ان ضربتي فعدي خرفا لامرأة كلما ضربت كانت طالق فضرها  
بكفة فودعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب يحصل بالكف فلم يكر الضرب وان ضربها بيده جميعا طلقت شتين  
ودمرت المسئلة وكذا باطلاق رجل حلف بالله ان يضرب ابنته عشرين سوطا ليس له ان يكفر بعينه ولا يضرب الا ان يجوز  
عن الضرب بوجه او بوجهها ولكنه يضربها بشراخ فان حلف ان يضرب عبدا من السياط فضر به بسوطا له شتان جاز  
اذا وقعت متفرقة وان كان فوق الثياب وخففت اذا لم يمتن رجل حلف ليعذب فلان اليوم وفلان ميت ان علم بوجه الموت  
وان لم يعلم فكذلك ولو كان حيا وقت الحلف ثم مات لا يمتن في قول او يمتن في قول او يمتن في قول او يمتن في قول او يمتن في قول  
فلان بالاكوفة فضر به بالسواد ومات بالاكوفة حث يعذب في مكان الموت وزمانه لا مكان المخرج وزمانه رجل ضرب ابنته  
وجيعا قال المصروب كبريائي ويكنم فارأيت كذا فمضى زمان ولم يجاز قالوا هذا لا يقع على الجازاة الشرعية من العاصي والار  
او اغتبروا نحوه وانما يقع على الاسادة باي وجه يكون فان نوى الغور فهو على الغور وان لم ينو ذلك يكون مطلقا رجل اشار اليه  
رجل اخر شرا يابى بردا فامارة طالق قالوا يقع على المخالطة والموافقة بعد اليقين رجل حلف ان لا يعذب فلانة فحسبه  
لا يمتن الا ان ينو ذلك ولو قال لزم احبس فلانة اليوم جازا فامارة كذا فحسب فاشبعه غيره في السجن لا يمتن رجل قال  
لامرأة ان تركتي ادخل دارك ولم اشتر لك حيا فانت طالق فتركته حتى دخل دارك فاشترى لها الحل على الغور لا يمتن  
والا يمتن قال في هذا قول محمد واما على قول ابي يوسف لا يعتبر الغور وانما جعل هذه المسئلة على اختلاف قياسا على المسئلة  
ذكرها في النوادر احديهما اذا قال لغيره ان يركب دابة فلم اعطك دابة ففعل حر روي بن معاوية عن محمد انه  
ان ركب دابة ينبغي ان يعطى دابة بنفسه ساعة يد والاعتق لان حرف الفاء للتعقيب فلا يصل والثانية رجل قال لعمته  
ان استبان حملك فلم اعتقك فامرني طالق روي هشام عن ابي يوسف ان الاستبان يكون بالولادة ثم اليقين في العتق  
الموت ولا يكون على الغور فامارة انما ذكرنا هذا الخلاف لتعريف الجواب في هذه المسائل وان لم يكن هذين من جنس ما تقدم  
ونظم **كتاب البيوع** قال في البيوع انواع بيوع الدين وهاتم والاستصناع وبيع العين وبيع  
المنفعة وبيع الثمن بالثمن وهو المرف **باب في السلم** يستعمل على فصيلين احدهما في بيان ما يعقد به السلم  
وفي بعض شرائط السلم والثاني في ما يجوز في السلم وما لا يجوز انا القول بالسلم يعقد بلفظ البيع والشراء عند اجتماع الشرائط  
ولهذا لو باع عبدا بنو موصوف في الفمة الى اجل جاز ويكون ذلك بيعا في حق العبد حتى لا يشترط قبضه في المجلس خلاف ما  
لو سلم الدارم في ثوب يشترط قبض الدارم في المجلس وانما يظهر احكام السلم في التوبة حتى لا يشترط قبضه في المجلس خلاف ما  
التوبة قبضه الاجل شرط لجواز السلم عند ادائه شرعا على الاختار ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم  
اليه حتى يؤخذ السلم من تركه حاله وان شرطه ان يكون موجودا من وقت العقد الى وقت محله الاجل لا انقطاع في البين

عنه  
ساعتين

عنه  
والاستصناع

والاستصناع

والانقطاع ان لا يوجد في الشئ الذي يباع فيه فذلك المصروف لا يعتبر الوجود في البيوت ولو استضع فيما فيه تعامل الكلف  
وضرب لذلك اطلاقه لا يصير لما في قول ابي حنيفة حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الايقاع ونحوه وان استضع  
فيما لا تعامل فيه كالثياب وضرب لذلك اطلاقه ايضا وهو على الخلاف ايضا وقال بعضهم بغيره لما جاز عند الكل  
اذا اجتمع شرائط السلم وهذا دليل على ان انعقاد السلم لا يختص بلفظ السلم وان سلم في غير المنقطع ثم انقطع بعد ذلك  
الاجل يجزئ برب السلم ان شاء فسخ السلم واخذ من المال وان شاء انتظر حتى يحل او انه وان سلم في خبطة فقال في بيان  
وصفها بالفارسية كذا ومن يد او كذا كذا نكح او قال كذا مكره حاز هو الصحيح لان هذه الاقفاط قد يبيعها من بعض ومغنى الكل  
الجيد **فصل فيما يجوز فيه السلم وما لا يجوز قال** رضى بجوز السلم  
في المكملات والموزونات والعدديات المتقاربة ولا يجوز فيها الاشكال كالحوان والعدديات المتقاربة الا انما خامة  
والكيل لا يدخل تحت الكيل ادناه نصف صاع والصاع اربعة امان حتى لو باع حقة من الخبطة بحقتين منها جاز عندنا  
ولو باع عشرة امان من الخبطة بعشرة امانا منها لا يجوز وكذا لو باع الموز في حقه بكيلة لا يجوز الا في رواية شاذة  
عن ابي يوسف ولو باع الخبطة بالدرهم موازنة جاز ولو باع متنا من الخبطة بعدين منها لا يجوز لوجود الجنس والقدرة  
في احد العوضين ولو سلم في الخبطة وزنا او في الجنس عن ابي حنيفة لا يجوز وروي الطحاوي عن اصحابنا انه يجوز وعليه  
الفتوى ويقام من الناس وذكر الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا سلم في الخبطة وقال في نفعه كذا انما لا يجوز ولو قال كذا انما  
من الخبطة يجوز ولو سلم في القوس عددا جاز في ظاهر الرواية ويجوز السلم في الخبز وزنا هو المختار ولا يجوز السلم في الخبز  
ولا يجوز السلم في الخبطة في الخبز والذوق في قول ابي حنيفة ويجوز السلم في الكاغذ عدد او كذا كذا قوسه لانه عددي متقارب  
ويجوز السلم في الالبية والشحم عند الكل ولو سلم قطنا ورويا في ثوب مروي جاز لان الثوب لا يجانس القطن ولو سلم شعرا  
في شعير من الشعر ان كان الخشخيش لو نقص لا يعود شعرا جاز وان كان يعود لا يجوز ولو سلم فلو ساق في صفرا وسبقا في حديد  
او قسما في بوري لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب ويجوز السلم في اباريجان عددا لانه عددي متقارب وكذا الكثر في الخشخيش  
ذكره الزدزستى ويجوز في البيوع عدد او في الجوز عدد او كيل رجل دفع الدرهم الى خاتون اخذ منه الخبز ينبغي ان يتول  
كلما اخذ الخبز هذا على ما قطعك عليه ولو دفع الدرهم الى خاتون وقال اشترت بهذه الدرهم مائة من الخبز وجعل كل يوم  
ياخذ منه خمسة فالبيع فاسد وما اكل فهو مكروه لانه اكل بعقد فاسد ولو اعطاه درهم وجعل ياخذ منه كل يوم خمسة انا  
بدرهم ولم يقل في الابتداء اشترت منك جاز وان كانت نيته وقت البيع الشراء لان مجرد النية لا ينعقد البيع وانما ينعقد  
عند الاخذ وعند الاخذ البيع معلوم واذا سلم في الماروزنا وبين الشارع جاز واذا جاز في الماء جاز في الحد ايضا ويجوز  
السلم في اللبن والتمر اذا ذكر عدد معلوما او ملبنا معلوما وكذا السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذراعات المتفاوتة  
كوباسا كانا وحريرا ولا يشترط ذكر الوزن في الكرياس واختلاف في الحرير والصحيح انه يشترط ولو سلم في ثوب اخضران بين  
الطول والعرض والرفعة ولم يذكر الوزن جاز وان ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرفعة لا يجوز وروي انه اذا بين الطول  
والعرض ولم يذكر الوزن لا يجوز ايضا لانه يباع وزنا ولو باع ثوب بنو موصوف في الفمة لا يجوز الا لانه لا يباع الا وزنا  
ولو سلم في اللبن كيلة او وزنا جاز لانه ليس بمكيل ولا بموزون ويجوز كيف ما كان اذا سلم الدرهم في خبطة والدرهم  
لم يكن مضمونا فدخل بينه واخرج الدرهم فان تولى عن عين السلم البعد دخول البيت بطل السلم والافلا لان المفسد  
اقتراهما قبل القبض والاقتراهما يقع اذا تولى كل واحد منهما عن عين صاحب المتفاوتان عقد السلم والمتعارفان  
اذا سارا سيرا او اكثر قبل القبض جاز ما لم يفترقا ولو ناما او نام احدهما كانا جازين لم يكن ذلك فرة لتقدير الاحتراز







الشرف من الوكيل وعلى هذا الخلاف الوكيل بالبيع اذا قبل ذلك في الثمن واجمعوا على ان رب السلم اذا قبض السلم  
او الموكل بالبيع اذا قبض الثمن او ابر المشتري عن الثمن واشترى بذلك الثمن من المشتري وصالح من الثمن على ثمن جاز  
واجمعوا على ان الثمن لو كان غنيا فله الوكيل من المشتري قبل القبض لا يفتح بهته وكذا لو كان الثمن من المقود فقبضه بوجه  
من المشتري لا يفتح وما ذكرنا في الثمن وذلك في السلم ايضا ولو كان لك كرهين مثل الثمن على الموكل يصير الثمن قصاصا بين  
الموكل في قولهم وان كان الدين على الوكيل يصير الثمن قصاصا بين الوكيل عندنا في خمسة وعهد ويضمن الوكيل للموكل مثل ذلك  
ولو كان بين المشتري والوكيل والموكل جميعا يصير الثمن قصاصا بين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيئا ولو احتال الوكيل  
الثمن على من عنده انقص الحوالة كانا محالين على من المشتري ودون والاب والوصي اذا اجلا او ابر اما هو واجب للقبض  
بعقدها يكون على هذا الخلاف وان لم يكن واجبا بعقدها لا يفتح بالاجماع وكذا اذا قبل الحوالة على شخص دون المحل في المارة  
ان وجب بعقدها فهو على ذلك الخلاف وان لم يكن واجبا بعقدها لا يفتح في قولهم والوكيل بالشرء اذا اقال البيع لا يفتح  
اقلته في قولهم رجل وكل رجلين ان يسلم له عشرة دراهم في كحلة فاسلم احدها لا يجوز وان اسلم جميعا ثم ياركت  
احدها لا يجوز في قولهم اذا وكل رجلا ان يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كحلة فاسلم لا يكون السلم  
للامر في قولهم حسفو الوكيل بالسلم اذا اسلم ومحل الثمن الفاضل لا يجوز لانه وكيل بالشرء فلا يحتمل فيه الامتناع  
فيه الناس الوكيل بالسلم اذا اسلم الى نفسه او معاوضة او بعد لا يجوز وان اسلم الى شريك له شركة عتق جاز اذا لم يكن  
ذلك من تجارتهما وان اسلم الى ولده او زوجته او احد ابويه لا يجوز في قولهم حسفو الوكيل بالسلم اذا اسلم الى احد ابويه  
كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام وكل واحد منهما على حدة فاسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم اسلم  
كان السلم له ويكون فاسما لها بالخلط رجل دفع الى رجل دراهم فامر ان يسلم له في كحلة فاسلم الوكيل ان يقصد الوكيل  
والموكل ان يبيع السلم للموكل وان تصادقانه فاسلم نفسه كان السلم للموكل ويضمن الدراهم للموكل ولو كان  
الوكيل والموكل في البتة بحكم النقد وان تصادقانه لم يحضر نيته قال ابو يوسف يحكم النقد وقال محمد يكون للموكل وان وكل رجلا  
بشرء ثم تصادقانه لم يحضر نيته اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على هذا الخلاف وقال بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل  
والوكيل بشرء بشرء بعينه اذا اشترى ثم قال اشترى ذلك لنفسه وصدة الموكل كان مشتريا للموكل رجل دفع الى رجل عشرة  
دراهم ليشتري بها ثوبا قد تمام فانفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا للامر بدراهم نفسه كان الثوب لاشترى  
للامر لان الوكالة تقتضي بطلان الدراهم فبطلت الوكالة بهلاكها ولو اشترى ثوبا للامر ونفذ الثمن من مال نفسه واسك  
دراهم الامر كان الثوب للامر ويطلب له دراهم الموكل استقصا ما كالتوارث والوصي اذا قبض دين الميت بماله نفسه ولو دفع رجل  
الى رجل دراهم وامر ان ينفقها على عيال الامر فانفق المأمور دراهم نفسه واسك دراهم الموكل فكذلك الجواب لو انفق  
الوكيل دراهم الامر في حاجة صار فاسما فان انفق من نفسه على عيال الامر بعد ذلك ذكرنا في التوارث وان على قول أبي يوسف  
يخرج عن الضمان وعلى قول محمد لا يخرج الوكيل بالشرء اذا اخذ السلعة على سومة الشرء فاداه الموكل فلم يرض واداه على الوكيل  
فهلك عند الوكيل قال ابن زياد على ابياب من الوكيل قيمة السلعة للبايع ولا يرجع على الموكل اذا لم يكن الموكل امره بالاخذ على  
الشرء والامر بالشرء لا يكون امره بالاخذ على سومة الشرء فان كان الامر به بالاخذ على سومة الشرء فهلك عند الوكيل  
كان للموكل ان يرجع به على الموكل رجل امر بزيادة ان يبيع الاسعة ويدفع الثمن الى بايع واسك الثمن حتى هلك  
لا يضمن باخير الاداء رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشتري بها اضية فاشترى بخمسة وعشرين لا يلزم الامر  
وان اشترى بتسعة عشر باسائة والعشرين لزم الامر وان كانت لا يساوي لا يلزم رجل قال لاخر اشترى هذا الثوب

بعشرة دراهم فاشترى باحد عشر واخبر الامر ذلك فقال خذ درهما اخر ودفع اليه الدرهم واخذ الثوب فاقترا كان  
الثوب للامر وينفذ البيع بينهما بالتعالي رجل دفع ثوب فقال وكنتي فلان ببيعه وان لا انقص عن عشر دراهم  
فطلب منه انسان بتسعة واشترى به فان وقع فذلك المشتري بالوكيل اما قال ذلك ليرفعه بعشرة وسع للمشتري ان يشتري  
بتسعة لان الوكيل فعل ما هو معاد عند الناس فاذا وقع في قلبه ذلك وسعه ان يشتري وان لم يقع لا يسعه رجل وكل  
رجلا بان يشتري له عبد فلان بالف درهم فقطعت يدا العبد ثم اشترى به لا يجوز ولو وكله بشرء عبد غير عينه فاشترى  
عبد اذ قطع يده جاز على الامر لان في الاول لما اشار الى عبدك لم يقصد الوكالة بصفة السلامة وفي الوجه الثاني  
الوكالة مطلقة فجاء شرؤه على الامر اذا اشترى به بمثل قيمته رجل باع عبده ثم امر انسانا بان يشتري له عبدا  
الوكيل ذلك العبد لا يجوز على الامر رجل ارغى ببيع ارض فيها اشجار وبناء فباع المأمور الارض بينا له واشجارها  
ثم اختلفا فقال الموكل نهىته عند التوكيل عن بيع اشجار وبناء كان القول قول الوكيل سبيع الاشجار وياخذ  
المشتري الارض بحسبها من الثمن ان شاء ولا يفسد البيع ومسايل الوكالة تاتي في كتابها ان شاء الله تعالى السلم اليه  
اذا وجد راس المال مستوفى او رصاصا ان كان ذلك قبل الافتراق واستبدل كما كان جاز وان كان بعد الافتراق فسد السلم  
وان استوفى راس المال فاجاز المستوفى قبل الافتراق او بعد حاز وان لم يجز واخذ دراهم ان كان قبل الافتراق واستبدل  
جاز فان كان بعد الافتراق لم يجز وان وجدها زيوفا او يجوز بها جاز قبل الافتراق وبعد وان ردّها واستبدل كما فيها  
ان كان قبل الافتراق جاز وان استبدل بعد الافتراق فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد قل المردود او كثر وقال ابن سبط  
السلم بقدر المردود قل او كثر وقال ابو حنيفة ان كان المردود قليلا لا يبطل وان كان كثيرا يبطل بقدر المردود وما دون النصف  
قليل وما فوقه كثير وعنه والنصف رايان وان جاء المسلم اليه بزيوف وانكر رب السلم ان يكون الزيواف من دراهمه  
فالقول قول المسلم اليه مع عيونه الا ان يكون قبض واقر ان قبض حقه او اقر ان استوفى راس ماله فح لا يقبل قول المسلم اليه  
ولو اقر قبض الدراهم ثم ادعى انه وجدها زيوفا قبل قوله وان ادعى انها مستوفى لا يقبل وان قبض ولم يقر بشئ ثم ادعى  
انها مستوفى قبل قوله ولو وجد بعض المقبوض مستوفى فقال رب السلم هي دراهمي كلها ثالث راس المال ولي عليك ثلث السلم  
وقال المسلم اليه هي نصف راس المال وعلى نصف المسلم كان القول قول المسلم اليه وان وجد بعض راس المال زيوفا بعد الافتراق  
فردّها اختلفا في قدر المردود وعلى هذا الوجه كان القول قول رب السلم كالوشتري حنطة بعينها بدراهم وقبضها ثم وجد  
بالحنطة عيبا واراد استرداد الثمن واختلفا في قدر المردود وكان القول قول بايع الحنطة رجل اسلم في حنطة جيدة فجاء  
المسلم اليه بحنطة وقال هي جيدة وقال رب السلم هي رديئة فان القاضى يريها رجلين يعرفان ذلك فان قلنا هي جيدة  
يعمل بقررها عند ابي حمزة رجل دفع اليه رجل دراهم واخر دراهم وديعة فاختلف الدراهم ثم وجد منها دراهم  
زايفا وكل واحد من صاحبي الوديعة ينكر ان يكون الزايف درهمه قال ابو حنيفة يقسم الدرهم الزايف بينهما ان لا يشا  
رجل عدي عشرة دراهم فاودها اثني عشر غلطا قال ابو حنيفة يقسمها بوجوه يكون الزايدة امانة عند القابض ان هلك لا يجيب عليه  
شئ وما بقي يكون بينهما خمسة اسداسها للقابض وسدسها للدافع واسك علم **باب السلم** **السلم** **المسلم اليه**  
اذا اختلفا في قدر راس المال وجنسه او صفة او اختلفا في جنس السلم اليه او قدره او صفة او ذرعان ثوبا السلم  
فانهما يتخالفان وان اختلفا في مكان الايفاء قال ابو حنيفة القول قول المسلم اليه ولا يتخالفان وقال صاحباه يتخالفان وقبل  
الخلاف على العكس الاول اصح ولو اختلفا في اصل الاجل وادعى احدهما شرط الاجل والاخر ينكر قال ابو حنيفة ايما يدعى الاجل  
فالقول قوله والعقد صحيح وقال صاحباه ان كان السلم اليه يدعى الاجل ورب السلم منكر كان القول قول رب السلم مع عيونه والبتة



بينة السلم اليه ولو اتفقا على قدر الاجل فاختلغا في مضية كان القول قول المسلم اليه والبينة بينته ايضا اذا شرط  
الايفاء في السلم في مصر كذا جاز ويكون للمسلم اليه في اي محلة شاء وان اختلفا فقال رب السلم شرط عليك  
الايفاء في محلة كذا وقال المسلم اليه لم يكن ادفع اليه في محلة اخرى يجبر رب المال السلم على القول وكذا لو شرط الايفاء  
في منزله رب السلم جاز السلم واذا سلم المسلم اليه في محلة اخرى يجبر رب السلم على القول ولو اشترى وقرحطب كانت  
على البائع ان ياتي به الى منزل المشتري عن اخى لو علك في الطريق بهلك على البائع كما استاجر له الى مصر كذا قد دخل مصر  
كان له ان يبلغ عليها الى منزله استقانا ولو اشترى وقرحطب على ان يوفيه في منزله جاز استقانا وهو قول ابو حنيفة وابي يوسف  
ولو اشترى وقرحطب على ان يحمله البائع الى منزل المشتري فيسدد البائع رجل اشترى شيئا على ان يوفيه الثمن في بلد كذا ان كان الثمن  
مؤجلا جاز واذا حل الاجل ان كان الشيء له حمل وثبوت كان عليه الايفاء في المكان المشروط وفيما الاجل له ولا قوة لصاحب الدين  
ان يطالبه في اي مكان شاء وان لم يكن الثمن مؤجلا او كان الاجل مجزوا لا يصح البيع كان له حمل وثبوت او لم يكن وعن ابي يوسف  
ان لم يكن له حمل وثبوت جاز استقانا وان يطالبه حيث شاء والله اعلم **باب البيع** البيع لا يتعقد الا بغير غش  
ينبثق عن التملك والتكليف على صيغة المكش او الحال بخلاف القول البائع بعت منك هذا كذا او يقول البيع كذا كذا  
ويقول المشتري اشترى وقبلت ورضيت واجزت ولا يتعقد بلفظة الامر بان قال المشتري بعتي هذا الثوب كذا فيقول  
البائع بعتا ويقول البائع اشترى مني هذا العبد كذا فيقول المشتري وكما لا يتعقد بلفظ الامر لا يتعقد بلفظ الاستقبال  
نحو ان يقول البائع سا بعك هذا العبد كذا فيقول المشتري اشترى بعتي وقد يكون البيع بالخذ والعطاء من غير لفظ  
وسمي هذا البيع بيع السطاطي واختلف المتأخرين في بعض هذه البيع فيختص بالاشياء المحسنة كالبعق والشم والخبز  
والحطب وقال بعضهم يتعقد في الكل واليه اشار بعضهم في الجامع الصغير في الوكاية وقال القاضى ابو الحسن السعدي هذا البيع  
لا يكون الا قبض البدين جميعا وقال بعضهم قبض احدها يكفي ويتعقد البيع بالهبة بشرط العوض عند قبضها وبني عليها  
احكام البيع من ثبوت حتى الشفعة ونحوها ولو قال بعتك هذا العبد بالف درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان بيعا ولو قال  
بعت منك هذا العبد بالف درهم ثم قال بعت منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري بعتك كان البيع بالثمن الكافي ولو قال  
بعت منك هذا العبد بالف درهم فقل المشتري ثم قال بعت منك هذا بمائة دينار في ذلك المجلس وغيره وقال المشتري اشترى  
يتعقد البيع وينسخ الاول ولو قال البائع بعت منك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري اشترى بعتك بالف درهم ذكر في النوادر  
انه يتعقد البيع بالف والالف الاخرى زيادة في الثمن ان قبلها البائع فهو كذا لو ابتدأ المشتري فقال اشترى منك هذا العبد  
بالنود درهم فقال البائع اذا قال بعتك بالف كان ذلك خطأ لاحد الطرفين ولو قال بعت منك هذا العبد بالف درهم فقال  
المشتري اشترى بعتك بغير شيء لا يصح ولو بايعا وما عيشان قال بعضهم لا يتعقد البيع لتفرد المجلس بالخطاب قبل القول  
كأنه بعت فقام المشتري ثم قبل وقال بعضهم يتعقد اذا اجاب المخاطب موصولا بالخطاب فانه ذكر في الطلاق ان كان له  
اختيار فيهما عيشان فقال اخرت موصولا بالخطاب يقع الطلاق ولو قال قللت هذا العبد بالف درهم فقال الآخر  
قبلت اختلفوا فيه قال ابو بكر الاسكاف يتعقد البيع بينهما بلفظة الاقادة وقال الفقيه ابو جعفر لا يتعقد به اخذ الفقيه  
ابو الليث وهذا قول ابو حنيفة فانه قال في المتبايعين اذا تعاملا البيع باكثر من الثمن الاول لوباقل ويجنس آخر في ظاهر  
الرواية يكون ذلك فصحا بالثمن الاول وحققها وروى الحسن عن ابو حنيفة ان الاقادة بيع بعد القبض فسخ قبله وقال ابو  
يوسف الاقادة بيع الا اذا تعذر رجوعها بياها بان كان البيع منقولا ونقلا قبل القبض ويجعل فسخا وقال محمدان نقلا  
باكثر من الثمن الاول ويجنس آخر يكون بيعا وقال زرارة نقلا فسخ في حق الكل حتى لا يتعنوا بها الشفعة رجل قال

لاخر ذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رخصتها فهي لك بالف درهم جاز وهو بمنزلة قوله بعتك هذا العبد  
بالف درهم على انك بالخيار اليوم ولو بايع عبد بن فقال بعتك هذين العبدين بالف درهم فقبل المشتري احدهما او قال لا يجز  
بعتك هذا العبد فقبل احدهما لا يجوز الا ان يرضى البائع في المجلس وحضه من الثمن معلومة فيجوز ويكون ذلك عقدا  
جديدا في الباقي ولو قال بعتك هذين العبدين هذا بمائة وهذا بمائة فقبل المشتري البيع في احدهما ذكر في بعض المواضع  
انه يجوز وذكر في الجامع انه لا يجوز الا ان يقول بعتك هذين العبدين بعتك هذا بمائة وبعتك هذا بمائة فقبل المشتري  
احدهما جاز اما اذا لم بعد لفظ البيع وان سمي لكل واحد ثمانية كانت الصفقة واحدة فلا يصح قبول احدهما رجلا والغير بعتك  
عبد هذا بمائة درهم فقال قد اخذت بمائة درهم وعشرة دنانير فهو جاز وله المائة والزيادة رجلا والغير بعتك عبد  
هذا بالف درهم فقال الرجل رجلا لم يكن ذلك جوابا ولا يكون حرا في قول محمد واحمد والروايتين عن ابي حنيفة ولو قال  
فهو حر كان جوازا وعق العبد وبصيرة لبيد العبد ولو قال له رجل بعتي غلامك هذا بالف درهم فقال بعتك بالف درهم  
فقال المشتري هو حر قال ابو حنيفة في رواية هو حر وبصيرة باضا وقال محمد لا يتعقد ولا يصح قابض من رجل عليه الف درهم رجل  
فقال لابي لبيد لصاحب الدين اعطيتك بدنيك دنانير فساومه بالدينارين ولم يبع ثم فارقته ثم جاء بالدينارين وودفها اليه يريد  
الذي كان ساومه عليه ثم فارقته ولم يستأنف بيعا قال محمد هو جاز الساعة وكذا الرجل اذا اراد ان يشتري شيئا فساومه فلم  
يكن له وعاء ياخذ فيه وفارقه ثم جاء بالوعاء واعطاه الدرهم قال هو جاز رجل ساومه رجلا ثوب فقال البائع ابيعه  
بخمسة عشر وقال المشتري لا اخذته الا بعشرة درهم فذهب به ولم يقل البائع شيئا فهو خمسة عشر ان كان البيع في يد  
المشتري حين ساومه فان كان في يد البائع فاخذه منه المشتري ولم يبعه البائع فهو بعشرة ولو كان عند المشتري وقال المشتري  
لا اخذه الا بعشرة وقال البائع لا ابيعه الا بخمسة عشر فردد عليه المشتري ثم تناوله من يد البائع فذهب البائع  
ولم يقل شيئا وذهب به المشتري فهو بعشرة ولو اخذ ثوبا من رجل فقال البائع هو بعشرين وقال المشتري لا ازيدك  
على عشرة فاخذ وذهب فخصاع عنه قال ابو حنيفة هو بعشرين المشتري فهو بعشرة ولو اخذ ثوبا من رجل فقال البائع  
هو بعشرين وقال المشتري لا ازيدك على عشرة فاخذ وذهب فخصاع عنه قال ابو يوسف هو بعشرين ولو اخذ ثوبا على المسنة  
فدفعه اليه البائع وهو ساومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرد عليه المشتري وان ساومه فقال  
المشتري حتى انظر اليه فدفعه فضاء من فليس على المشتري شيء لانه اخذ للنظر واخذ على غير النظر ثم قال حتى انظر اليه  
فقول انظر اليه لا يخرج من ضمان وهو على ما اخذ عليه ولمرة وان قال المشتري لبيد هات هات حتى انظر اليه فدفعه اليه البائع  
وقال لا نقص من خمسة عشر وقال المشتري قد اخذته بعشرة ففسك البائع وذهب المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر  
رجلا لا صاحب عبد بعتني عبدك هذا بالف درهم او قال ابيع عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال المشتري قد اخذته  
قال ابو يوسف هي بيع لا ربح وان اشترى ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال ليس قد بعتني ثوبك هذا بالف درهم فقال لم  
وقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا شاركا البيع الفاسد فهو جاز اليوم رجل باع من رجل  
عبد بالف درهم وقال ان لم تجنني الثمن اليوم فلا بيع بيني وبينك فقبل المشتري ولم يات بالثمن فلقبه غدا فقال المشتري  
قد بعتني عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد اخذته فهو شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انقضى ولم يشبه هذا البيع  
الفاسد رجل كان يبيع رجلا وليشتري من الثياب فقال المشتري كل ثوب اخذ منك فدفعتك درهم وكان ياخذ من الثياب  
وابايغ بخبره بالشراء حتى اجمع عند المشتري ثمن عشرة اقواب واكثر فحاسبه واعطاه لكل ثوب ثمن ورجع  
درهم فقال ابو سفيان ارجعه والثياب عنده على حالها فالرجح جاز والشراء جاز وان لم يكن الثياب عنده على حالها



فالباع باطل ولا يجوز الرجوع رجل قال لرجل سبيع الحنطة بكذا تباع قال كل قفيرة بدرهم فقال كلفني خمسة اقفزة فكذا  
فذهب بها وهو سبيع وعينه خمسة دراهم رجل قال لغيره هذا الثوب لدرهم عشرة دراهم فقال هات حتى انظر اليه او حتى اري غيري  
فاخذ على هذا فاضاع قال ابو حنيفة لا شيء عليه فان قال هات فان رضىته اخذته فضايع فعليه الثمن ولو قال ان رضىته  
اشتريته فهو باطل وهكذا قال ابو يوسف رجل سباعا ورجل ثوب فقال الباع هات ثوبك بعشرين وقال المشتري لا ببعشرة  
فذهب المشتري على ذلك ولم يرض الباع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان المشتري ان استلم الثوب بثلث عشرة دراهم وله  
ان يرد ما لم يستهلكه قال ابو حنيفة واما يوسف القياس ان يكون عليه قيمته كذا تركنا القياس العرفي ونلزمه هذا بعشرين  
رجل قال لغيره عدي هذا لك بالف درهم ان اعجبك فقال قد اعجبني قال ابو يوسف يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال  
قد وافقني او قال ان هويت فهذا لك ببيع وجواب رجل قال لغيره اعطيتك هذا كذا فلم يقبل المشتري شيئا حتى كلم الباع  
اننا في حاجة له بطل البيع ولو قال الباع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري معاذي ان كان الرجوع اولى ولو اوصى ببيع  
دراهم من رجل فقال ادري ببيع منه بالف درهم ومات فقبل الموصي بعد موته تجار كذا ذكر ابو يوسف في النوار رجل استهلك  
طعام رجل ثم اشترى منه ثمن فنقد الثمن ووجد الباع في الثمن زيوفا بعد الاختراق روي الحسن عن ابي حنيفة ان النصف  
يزد الزيواف ويستبدل فان زاد على النصف فزاد ينقص البيع في المردود وقد روي في السلم انه اذا وجد راس المال زيوفا  
بعد الاختراق ويستبدل مكانه ان كان المردود قليلا لا ينقص السلم في المردود وان كان كثيرا ينقص وعلى هذا الرواية  
جعل النصف قليل المردود قال لغيره بعتك هذا بالف درهم فقال انا اخذه لم يجز ولو قال انا اخذته يجوز رجل قال لغيره بعتك  
هذا بالف درهم فقال لا قبل لا اعطيتك خمسمائة ثم قال اخذته ان دفعه اليه فهو رضى والافلا رجل قال لغيره اشتريت  
منك هذا كذا فنقد ببيع على هو لا تفعل الباع قبل ان يتفرقا جاز وكذا لو قال اشتريت منك هذا الثوب كذا فاقطعه  
في قبضه ففعل الباع قبل ان يتفرقا جاز رجل اشترى ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته  
وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موته المشتري الوكيل بالشراء اذا اخذ الثوب على وجه المساومة فراه الموكل ولم يرض  
به الموكل ورده عليه فهلك عند الوكيل قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بعا على الموكل الا ان يامر  
الموكل بالاخذ على وجه المساومة اذا ضمن الوكيل جمع الوكيل على الموكل رجل قال لغيره بعتك هذا بالف درهم ثم قال لا  
بعتك نصفه خمسمائة فقبل الثاني قال ابو يوسف بعتك بثلثي ولا يصح قبول الاول بعد رجوع الباع عن النصف وكذا  
لو قطعت يد الجارية بعد الايجاب واخذ الباع ارشها او ولدت الجارية او غير العيص ثم صار خلع لا يصح قبول المشتري  
رجل قال لغيره بعتك عدي هذا بالف درهم وسكت ثم قال بعتك اسنى هذه بالف درهم فقال المشتري قبلت وقال احرزت  
فهو على البيع الثاني ولو قال بعتك هذا بالف درهم وبعتك هذه بالف درهم فقال قبلت كان قبولها جميعا اذا وصل بين الكلايين  
عبر في العطف وهو الواو فقبل المشتري يكون قبولها جميعا رجل سباعا رجل ثوبا ليشترى فاعطاه الباع ثلثة اوثاب  
فقال هذه بعشرة وهذه بعشرين وهذا بثلثين فاحل اليها بثلثين فاقب ثوب ترضى ببعته منك فحل الشيا فاحترقت  
اشياء عند المشتري قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان هلك الكل جملة او على التعاقب ولا يدري الذي هلك اوله والذي بعده  
ضمن المشتري ثلث ثمن كل ثوب وان عرف الثوب لزمه ثمن ذلك الثوب والثوبان امانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث  
فانه برد الثالث لانه امانة ثوابان بثلثين ثمن نصف كل واحد منهما اذا كان لا يعلم انها هلكت اوله وان هلك واحد وبقي  
ثوبان بثلثين ثمن امانه وبرد الثوبين وان احترق الثوبان وبعض الثالث ثلثة او ربعه ولا يلزمها احتراق الاول او برد  
بردهما بثلثين ثمن امانه ولا يضمن بقمان الفرق بقدروا بثلثين ثمن كل واحد من الثوبين رجل سباعا ورجل ثوب فقال للباع

القدح ارنى قدحك هذا اورفعه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على قدح لصاحب الزجاج فانكسر القدح والقدح  
قال الحمد لا يضمن القدح لانه امانة ويضمن ساير الاقداح لانها اتلفها بغير اذنه رجل قال لغيره بعتك هذا الثوب بكذا  
درهما ففعل ذلك في النوار روى ابو يوسف ومحمدان ذلك لا يكون بيبعا وكان للامان بمتبع عن اخذ الثمن ولو قال ان رضى  
من موضع كذا من هذا الثوب بكذا درهما فزمنه من ذلك لا يكون له الا ان ياخذ وكذا لو دفع الى صاحب درهما وقال اعطني  
بهذا الدرهم وزنه وضعه في هذا الزنيل ودفع الزنيل اليه حتى احي بعد ساعة ففعل القصار ذلك فاكلت الحقة قال يهلك  
على القصاب لان الوكالة لم تنقح لان يبين موضع الثمن فان بين الموضع فقال من الذراع او الجنب فبح يكون الهلاك على المشتري  
فهو كما لو اشترى حنطة بعينها ودفع غرابا الى الباع وقال ليها فيه ففعل بغير اذنه فبطلت البيعة ولو كانت الحنطة بغير عينها  
بالكان سلم او ثمن السلعة ففعل بغير اذنه الى السلم اليد واره بان يكيل السلم في فعل لا يصير قابضا الا اذا كان  
بحقة رضى السلم قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل وكذا الجواب في شراء الكرايس اذا اشترى ذراعا من هذا الثوب لا يجوز ان  
قال من هذا الجانب عاز ولو اشترى ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب ففعله الباع كان للمشتري ان يرد ولو عين الذراع من  
هذا الجانب فقطع الباع ولم يرض المشتري كان لا رما على المشتري فكما ينقذ الباع بالخطاب من الحاضر فينقذ بالكتاب في الغائب  
اذا كتب الرجل الى رجل غائب وكتب في بيعت عدي فلا تملك كذا فبلغه الكتاب وقراءه وقال قبلت ثم البيع بينهما وبيع  
انواع باطل وفاسد وموقوف ولازم ومكروه **فصل في البيع الباطل** قال ببيع المنيعة والخمر والدمر  
ودبيعة الجحش والمرد والمحم ومثول التسمية عدا وبيع الصبي الذي لا يعقل والمجنون وبيع هوام الارض وما يملك  
في الماء كالضفدع والسرطان الا السلم باطل وكذا لو باع ما لا متقوم به من الاشياء كان باطلا الا الخمر والخنزير وبيع رجوع  
الا دق باطل الا اذا غلبه التراب وعن محمد بن حنبل وبيع السرقة والبرق جاز ولو جعل الخمر والخنزير ثمن مال متقوم كان فاسدا  
ولو باع الخمر والخنزير كان باطلا باعها من مسلم او مسلم وبيع الباطل لا يفيد الملك وان نقل القبض حتى لو كان المبيع عدا  
فاعتقه لا ينفذ اعتاقه والفاقد عدا لا يفيد الملك اذا انقل بالقبض وبيع شعر الا دق باطل وكذلك بيع شعر الخنزير وبيع الكلب  
المعلم عدا جاز وكذلك بيع السنور وسباع الوحوش كالطير جاز ففعل باعها كان او لم يكن وبيع الفيل جاز وبيع القرد فيه رواية  
عن ابي حنيفة وبيع جلود الامنيات باطل اذا لم يكن مدفوعة ويحوز عظامها وعصبها وصوفها وظلها وشعرها وقرونها وبيع النخل  
باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كانت في كوارثها باع الكوارث بما فيها من النخل وبيع دود القمل باطل في قول ابو حنيفة وكذلك بيع بذ  
ولو باع شيئا بعتك بغير ثمن او قال بعتك على ان لا ثمن كان ببيع باطلا ولو باع وسكت عن الثمن كان فاسدا وبيع العلق  
جاز عند محمد ولو باع ام ولد لم يملكها الا على كمالها المتري وكذلك معنى البعوض وكذلك المذبح عندنا ولو باع ما لا متقوم به كات  
او مدبر او ام ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر من نفسه وبضمن المكاتب  
والمدبر بالغيب وبيع الفاسد وام الولد لا يضمن بالعقب وبيع عذابي حنيفة والمشتري بالمسيئة والدمر لا يملك  
ولو قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر ثمن الائمة السرخسي انه يضمن هو الصحيح ولو باع شيئا متعلقا  
وسماه باسم آخر بان قال بعتك هذا الثوب على انه هو وقي فاذا هو مروي لا يجوز البيع لان المروي مع المروي جنسا متعلقا  
لاختلاف الصنعة ثم اختلفوا ان باطل او فاسد قال بعضهم هو باطل لا يملكه بالقبض وذكر الكوفي انه فاسد ولو باع فصا  
على ان ياقوت فاذا هو زجاج او اشار الى مملوكه فقال بعتك هذا الغلام فاذا هو جارية كان البيع باطلا لانها جنسا متعلقان  
فيكون هذا بيع المردود وكذا لو اشترى من رجل دين له عليه وهاجملان انه لا دين عليه كما لو اشترى شيئا على ان لا ثمن له في بيع  
الكلاء الذي يثبت في رضى بغير امانته باطل لانه ليس بمملوك وكذا بيع الحمار في الحوض وفي البئر وبيع الات اليهود



كما يربط والطل والنزمار والدف جاز في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يجوز وكذلك بيع الاتن اللعيب كالتدو والشرخ  
 فان اتلفها انسان فان كان الاتن ابر القاض لا يضمن وان لم يكن بام القاض كذلك في قول أبي يوسف ومحمد رجل اسلم خرا  
 بعينها او حنجر بعينه في حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الاجل ملكها ملكا فاسدا لانه اشترى الحنطة بالخر والحنجر  
 فملك البيع وعليه مثلها ان هلك في يده كما هو الحكم في البيع الفاسد رجل اشترى بذر البطيخ فظفر انه كان بذر القناء  
 برز اشترى مثله ويرد بالنس لان الجنس مختلف فيبطل البيع وان اختلف النوع لا يرجع بالنس رجل قال لغيره بع  
 منك هذا العبد بالف درهم فقال فعلت ثم اشترى بغيره ولو قال نعم اختلفوا فيه قال بعضهم يتم البيع ايضا وقال بعضهم لا يتم البيع ولو  
 هذا بمنزلة ما لو قال لامرأته اختاري نفسك فقالت فعلت كان اختيارا ولو قال نعم لا يكون اختيارا رجل قال لغيره بع  
 منك هذا العبد بهذه الشاة الذكوية فاشترى وقبض العبد فاعتقه فاذا هو ميتة بطل اعتاقه رجل قال لبايع الحطب كم  
 تبع هذا الوقر من الحطب فقال درهم فقال سبق الحما اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون بيعا ما لم يسلم الحطب وينقد الثمن  
 وقال بعضهم يكون بيعا لانها تراعى على التمليك والتملك واسد اعلم **باب البيع الفاسد** قال  
 المفسد للبيع انواع وهذا الباب يشمل على فصول الفصول في فساد البيع لجهالة احدى البديلين وفيه الجمع بين  
 الموجود والمعدوم والجمع بين المال وغير المال رجل قال لغيره بع منك جميع ما في هذه الدار من الرقيق والدواب  
 والياب والاشترى لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان البيع محمول ولو جاز هذا لجاز ما في هذه المدينة او في هذه القرية  
 ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا ولو قال بع منك جميع ما لي في هذا البيت كذا جاز وان لم يعلم بالاشترى لانه الجهالة  
 في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة فاذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجواري رجل قال بع منك  
 نصيب من هذه الدار جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البايع لكن يشترط تصديق البايع فيما يقول  
 وان لم يعلم بالاشترى لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد علم البايع بذلك او لم يعلم رجل اشترى موزنا في وعاء على ان يزن  
 الظرف ويحيط بحصه وزن الطرف من الثمن جاز ولو باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها  
 ولا يشترط معرفة جيرانها رجل باع رقية الطريق على ان يكون للبايع فيها حق المرور جاز وكذا لو باع صاحب الدار السفل  
 على ان يكون للبايع حق قرار العلو عليه كذا ذكره شمس الائمة السرخسي في القيمة ولو باع نخلة في ارض صحراء له طريقها من الارض  
 ولم يبين موضع الطريق قال ابو يوسف يجوز وله ان يذهب الى النخلة من اى النواحي جاز رجل باع الحمرة اختلف المشايخ فيه الاصح  
 انه يجوز سلم او لا ثم باع او باع ثم سلم وهو اختيار الفقيه ابو جعفر والاهوطان يسلم او لا ثم يبيع فان باع وسلم في يده  
 او قبل ثلثة ايام جاز وان سلم بعد الايام الثلثة لا يجوز لانها تدوب في كل ساعة الا ان نقصان اليسير غير معتبر والكثير  
 معتبر وقبل الايام الثلثة يقل النقصان وبعد الثلثة يكون له سطا من الثمن ولا قسط للقليل من الثمن وقيل ذلك  
 تختلف في الصنف والشاء والغلاء والرخص فينظر ما عليه الناس ان عده الناس كثيرا كان كثيرا ذكر الحمرة واراد به الحمد لا موضع  
 الحمد لان موضع الحمد بمنزلة بيت فيه متاع البائع يجوز بيعه على كل حال ولو باع الحمد والحطب والقصب وقارا او احوالا  
 او حرا لا يجوز ولو حل الحمد والحطب على الدابة ثم باع الوقر جاز رجل باع من اخر كرا من الحنطة ان لم يكن الحنطة في ملكه  
 بطل البيع وان كانت في ملكه اقل ما يتم بطل البيع في المعدوم وفسد في الموجود وان كان في ملكه الحنطة في موضعين  
 او من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وان كانت من نوع واحد في موضع واحد الا انه لم يصفى البيع الى تلك الحنطة لكن قال  
 بع منك كرا من الحنطة جاز البيع واذا علم المشتري مكانها كان له الخيار ان شاء اخذها في ذلك المكان بذلك الثمن  
 وان شاء تركها ولو قال بعك عبدا او جارية ذكر في التنقي في موضع رجل قال لغيره عندي جارية بيضاء فبعها منك

بكذا

بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك بيعا الا ان يبين الموضع او غيره فيقول البيع جارية في هذا البيت او يقول جارية  
 اشتريتها من فلان فنج يتم البيع وذكر في موضع اذا قال بعك جارية جاز اذا لم تكن عنده الاجارية وان كان عنده جارية  
 فسد البيع وذكره شمس الائمة السرخسي اذا اضاف الجارية الى نفسه فقال بعك جارية جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز  
 البيع رجل قال لغيره بعك مائة ذراع من ارضي او ارضي ولم يبين ذريعتها وموضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر  
 وقال ابو يوسف ومحمد يجوز ويصير المشتري شركا للبايع بمائة ذراع من الدار رجل اشار الى بيض فقال بعك من هذا البيض  
 عشرة بكذا روي ابو يوسف عن ابي حنيفة لا يجوز في القياس مثل الزمان واشباهها وجاز في الاستحسان وهو مثل الطعام ونحوه  
 رجل اشترى من السقفة كذا كذا قرية من ماء الفرات قال ابو يوسف ان كانت القرية بعينها جاز لكان التعامل وكذا الراوية  
 والحمرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة ولو قال بعك هذا الطعام كل كذا بمائة  
 درهم كان البيع على كل كروا واحد فان كان الطعام كثيرا فكل البايع كله وعلم المشتري بذلك فله الخيار ان شاء اخذ كله  
 وان شاء ترك ولو قال بعك هذا الجراب وهذه الرزمة كل ثوب بخمسين درهما فباع البيع فاسد فان عدها البايع وعلم المشتري  
 بعدد ما في المجلس فقال رضى بذلك جاز البيع ولم يكن للبايع ان ينفعه ولو اشترى مائة جز من جزز كثير فلا عدا البايع  
 له فقال لا ارضى ليس له ذلك ولو اشترى من ثياب لم يدرهم فقطع القصاب اللحم ووزنه وهو ساكت ثم قال لا ارضى فله ذلك  
 حتى يقول بعد الوزن قدر رضىت بخلاف الجوز لانه شئ واحد قل ما يتقارب رجل باع ثوبا برقمه ثمان البايع باعه من اخر قبل ان  
 يبين جاز يبيعه من الثاني ولو ان البايع اخبر الاول بالثمن فلم يخر حتى باعه البايع من اخر لم يخر ببعه من الثاني لان البايع لما بين  
 الثمن توقف البيع على اجارة المشتري الاول الا ترى ان المشتري لو استهلكه بعد العلم بالثمن كان عدا الثمن ولو استهلكه  
 قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته رجل قال لمديونة الذي عليه عشرة دراهم بعني هذا الثوب ببعض العشرة وبغني هذا الثوب بالآخر  
 بما بقى من العشرة فقال نعم بعك فهو جاز وان قال بعني هذا ببعض العشرة وبغني هذا بالآخر ببعض العشرة فقال نعم  
 قد بعك كان فاسدا لانه بقى من العشرة شئ مجهول بخلاف الاول فان ثمة لم يبق من العشرة شئ رجل عند حنطة او وكيل  
 اخر او موزون ظن انه اربعة الاف من ثيابها من اربعة نفر لكل واحد منهم الف ثمن معلوم ثم وجده ناقصا قال بعضهم نعم  
 الخيار ان شاء اخذ والموجود بحصته من الثمن وان شاء تركه او الصحيح ما قال بعضهم ان الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم  
 جملة فكذلك وان باع منهم على التعاقد بالنقصان على الاخذ واولين وهو بالخيار ان شاء اخذ ما وجد وان شاء ترك رجل  
 باع حنطة مجموعة في بيت وفي محفورة في ارض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا مستحقة المحفورة قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء  
 اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان يعلم مستحقة المحفورة الا انه لا يعلم مبلغ الحنطة جاز البيع وللاختيار له الات  
 ان يخرج تحته وكان او مثله ذلك رجل اشترى عشرة اقفة فاستحق بعضها قبل القبض خيرا المشتري لتعرف الصفة وان  
 استحق بعضها قبل القبض لا يجزى وكذا اذا اشترى مكيلا او موزنا على ان يكره فوجده ناقصا جاز البيع في الباقي وهل يجزى المشتري  
 ان كان لم يقبض البيع او كان قبض البعض يجزى ان شاء ترك وان شاء قبض وان كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحسان  
 رجل اشترى مائة بعبد وبقاها فهلك احد البديلين ثم زاد احداهما في البيع شيئا معلوما صحت الزيادة لانها لو تقايلا  
 العقد بعد هلاك احد العوضين صحت الاقالة فكذا الزيادة ولو اشترى عشرين وزاد المشتري في ثمن احدها ولم يسم  
 العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة والمشتري ان يجعل الزيادة في ايها شاء وكذا لو زاد البايع ثوبا او ما شبه ذلك صحت  
 الزيادة وله ان يجعل الزيادة مع ايها شاء رجل باع الى غيازا واقصاب فقال اعطني درهم خبز او قال اعطني درهم لحا  
 وسعر اللحم والخبز مشهور في الشراء متفق عليه فاعطاه الخيار الاقل من ذلك قال الفقهاء ابو بكر البجلي شراء على ما هو اصطلاح

سقاوت



التاسوس والبلد ويرج المشتري بحضرة النقصان من الدراهم وان كان المشتري غير بائع الشراء على ما سلم اليه ولا يرج  
بشيء وهذا في اللحم واما في الخنزير فالشراء على ما هو سعر البلد لان سعر الخنزير في البلد قد لا يختلف رجلا ان تقبلا كل يوم درهم  
وكان القصاب يقطع اللحم ويوزنه بصنفة والمشتري ينظر اليه وينظر ان من كان هو سعر البلد فوزنه يوما فوجده ثلثين انشارا  
قالوا بيعها يكون على من واحد حكمه سور البلد فاذا انقص عن ذلك كان له ان يرجع بحضرة النقصان من الثمن لانه لم يحم  
لا يرجع الثمن لا يستعقد قبل اعطاء اللحم رجل قال لا خرب منك هذه الحنطة قدر ما عياله هذا البيت لا يجوز ولو قال قدر  
مقدار ما عياله هذا القفيز وهذا الطشت جاز رجلا له زرع قد استقصى فباع حنطتها جاز لانه باع موجودا بقدر على  
تسليمه ولو باع منها لا يجوز لان الثمن لا يكون الا بعد الدوس والتذرية وكان هذا باع المعدوم ولو باع ساق الحنطة  
دون الحنطة جاز ولو اشترى حنطة في سبيلها وشرط التذرية والدوس على باع جاز لانه باع الحنطة فكانت للتذرية  
عليه رجل اشترى بالعدى شيئا فكسد قبل القبض فسد البيع في قول ابو حنيفة وكذا اذا استعير بالفلوس فكسدت يعني  
لا يرجع رواج الاثمان وان غلا او رخص لا يفسد البيع ولا خيار لاحد ما وراستقر عدليا او فلوسا فكسد عند احده  
عليه منها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال ابو يوسف غير قيمتها من الذهب الفضة يوم قبضها وقال عمر قيمتها من الذهب  
والفضة في آخر يوم كانت راجحة فكسدت رجل قال لغيره لك في بياض حبة لاساوي شيئا فبعني فبستة دراهم  
فقال لعت والبايع لا يبرئها وان كانت قيمتها اكثر من ذلك رجل اشترى حنطة فطحنها البايع قبل التسليم بنفسه فباع  
البايع من غيره فطحنها الثاني لا يفسخ البيع ويختار المشتري الاول ان شاء ففسخ البيع الاول وان شاء ضمن المشتري سبيلها رجل  
اشترى شيئا بقيمته او حكمه او عاير يد او رضى لا يجوز وكذا الوبايع بالقدوم الادينار او بائة دينار او دورها او الانوب  
او الاكر حنطة او باع براسه او عاير اشترى او غبل ما اشترى فلان او غبل ما يبيع الناس لا يجوز لان يكون شيئا لا ينفق  
ثمنه كالحنطة والقمح فان علم المشتري بالثمن في المجلس عاد جائزا ويختار المشتري ان شاء اخذ وان شاء ترك ولو اشترى  
غنما او عدل زطي واستثنى ثابة او ثوبا بغير عينه لا يجوز ولو استثنى واحدا بعينه جاز ولو اشترى عشرة اجرة من مائة  
جريب من هذه الارض عشرة اذرع من مائة ذراع من هذه الدار لا يجوز في قول ابو حنيفة ولو نظر الى ابر او بقر او غنم  
او رقيق او ثياب وقال اخذت كل واحد منها بدرهم ولم يسم جملتها فسد البيع في الكل عند ابو حنيفة وكذا لو اشترى دراهم او اواضا  
او ثوبا كل ذراع بكذا ولم يسم بيتي جلة الذرعان فسد البيع في الكل عند ابو حنيفة وعند صاحبه يجوز البيع في الكل وان كان هذا  
في مكيل او موزون او عدد في مقدار عند ابو حنيفة جاز في الواحد وان علم الجملة في المجلس جاز في الجمل ويختار المشتري وعلى  
قولهما يجوز البيع في الكل ولو اشترى غنما او بقر او ثوبا باكل اثنين منها بكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في المكسر والموزون  
والعددي المتقارب ولو اشترى عدل زطي على ان فيه خمسين ثوبا بالف درهم فوجدها احدا وخمسين او تسعا واربعين  
فسد البيع ولو قال كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصا وقبل على قول ابو حنيفة لا يجوز في النقصا ايضا ولو اشترى مبر  
على انما كانا فقيرا فوجدها اكثر الزيادة سمي لكل فقير ثمن او لم يسم ولو وجدها فقرا هذا الموجود بثلث الموجود وسقط  
عنه عن النقصان ولو اشترى ثوبا على ان كذا ذراعا ولم يسم لكل ذراع ثمن فوجده اطول اخذ الثوب ولا خيار له وان وجده  
انقص اخذ بكل الثمن ان شاء وان شاء ترك وان باع على عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فان كانت الزيادة نصف ذراع والنقصا  
نصف ذراع عند ابو حنيفة اذ اوجده عشرة ونصف اخذه باحد عشر درهما وان وجد تسعة ونصف على عشرة دراهم وله  
الخيار وقال ابو يوسف في تسعة ونصف يلزم تسعة ونصف وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد في تسعة  
ونصف يلزم تسعة دراهم وفي عشرة ونصف يلزم عشرة دراهم ولو اشترى ذراعا من ثوبين طرف معين لا يجوز وقبل

ان كان لا ينتقص بالتقطع جاز ولو اشار الى حنطة وسعير وقال اباعك هاتين الصبرتين كل فقير درهم قال ابو حنيفة  
يجوز البيع في فقير واحد منهما وقال صاحبه يجوز في الصبرتين اشترى عشرين بالف درهم ولم يسم لكل واحد منهما ثمن فاذا  
احدها خرب فسد البيع عندهم جميعا وان سمي لكل واحد ثمن كذلك في قول ابو حنيفة وقال صاحبه يجوز في القن وان كان  
احدها مبر او مكاتب او ام ولد او اجل الثمن جاز في القن عندنا وخبر المشتري وفي الشاين اذا ظهرت احدهما مائة  
او ذبيحة بجوحي او محرر او متروك التسمية عدل او في الحل اذا كان احدهما خرا عند ابو حنيفة هذا وما لو جمع بين عبد  
وخر سواء رجل قال اباعك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف وهو ثمانية عشر ذراعا فاذا اخذته عشر فقال البايع  
غلطت لا يلتفت اليه ويكون الثوب للمشتري بالثمن المستحق فضاء وفي الدنيا لا تسلم له الزيادة رجل باع حوزا او بطيحا  
او قنار فوجده فاسدا لا يتقطع به ان كان قليلا يسترد كل الثمن وان كان كثيرا ان كان الطبخ او القنار وقيل امثله  
رجع بالنقصان ولا يسترد كل الثمن لكون الكثير يبيع على الدواب وله قيمة عند الناس فلا يسترد كل الثمن وكذا الخنزير  
كثير يبيع خطبا هذا اذا وجد جميع ما اشترى فاسدا فان وجد البعض فاسدا فالقياس ان يبطل البيع في الفاسد  
العقد في الباقي في قول ابو حنيفة وفي الاستحسان ان كان الفاسد قليلا يجعل عفوا ولا يسترد شيئا من الثمن قال شمس الائمة  
السرختي الواحدة في امانة قليلة يجعل عفوا واما البعير اذا اوجده مذرا لا يبيع نصفه يبيع قال بعضهم لانه يرد  
الفاسد فيشتري الباقي بحضرة من الثمن كما في الخنزير وقال بعضهم يفسد العقد في الكل وان كان الفاسد اكثر من النصف  
لا يجوز العقد اصلا عند الكل وقال ائمة المشايخ فسد البيع في الباقي وان كان الفاسد واحدة من الف لانه الفاسد منها  
ذم وليس بالفساد العقد في الكل كما لو اشترى الف جلد فوجد واحدا منها جلد ميتة او الف شاة فوجد واحدة منها  
ميتة لا يجوز البيع اصلا رجل جاء الى قصاب وراه الدراهم وقال اعطني بها لحما فاعطاه اللحم فوجد الدراهم زيوفا  
او نهرجة فانه يرد ها ويرجع بالحياد لان الاشارة الى الدراهم بمنزلة التخصيص على الدراهم والدراهم في البيعة  
ينصرف الى الحياد ولو وجد المقبوض ستوقه او رصا ففسد البيع وكان عليه قيمة اللحم رجل اراد ان يشتري جارية فجاء  
بصرة فقال اشتريت هذه الجارية بهذه القرعة فوجد بايع ما فيها خلافا نقدا للبدل فله ان يرد ها ويرجع بنقد البلد لان  
مطلوب الدراهم في البيع ينصرف الى نقدا للبدل وان وجدها نقدا للبدل جاز ولا خيار للبايع بخلاف ما لو قال اشتريت هذه الجارية  
بما في هذه الخابية ثم راي الدراهم التي كان فيها كان له الخيار لان القرعة يعرف مقدار ما فيها من الخارج وفي الخابية لا يعرف مقدار  
ما فيها من الخارج فكان له الخيار فيسمى هذا خيارا لكي لا خيارا لروية لان خيارا لروية لا يثبت بالنقد من رجل باع الف من  
من القطن ثراويا بايع انه باع القطن ولم يكن في ملكه يوم البيع قطن او قال انقصت القطن الذي كان في ملكي يوم البيع وعند  
البايع يوم الخصومة الف من من القطن بقول اصبته بعد البيع في المشتري ان يقبل قول البايع مع عينية لانه لم يبيع من هذا القطن  
رجل باع جارية ثم ادعت الجارية انها حرة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان باعها واما المشتري وهو ساكنة ولم نقل شيئا  
لا يقبل قولها الا بيبته وعنه ايضا رجل باع نصيبه من المنطة المشتركة قال ان كان القلع يضره لم يجر البيع ونصيب  
البايع يكون للمشتري ما لم ينقص البيع قبل له وان الشريك الذي لم يبيع اجاز بيع الشريك هل ان لا يرضى بعد الاجارة قال  
له ذلك لان قلعه ضرر الانسان لا يجر على تحمل الضرر وعنه ايضا رجل باع قطن او اراد المشتري ان يذهب به الورام ولا يطع  
للورام شيئا قال بناء الاحرف هذا على رسم البلد مثله وان في رسمهم للقطن ورأى يحظر من المشتري من الثمن بقدر ذلك  
وعنه ايضا رجل استباع قوسا فقال البايع هذا القوس فمده فكسر قال يضمن قيمته وان مده باذن البايع ولو قال له البايع من القوس  
فان اكسر فلان عليك فمده فانكسر قال يضمن ايضا قال القاضي ابو علي النسفي هذا اذا انقصا على الثمن فان الرجل اذا انقصا







لاجل الترخيص وهدل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض فهو على الراي بين علي بن ابي يوسف لا يدخله ولا يدخله  
بعروقها التي تستقر على الاشجار لا مقدار طول العروق وان اشترى رضاء دخل في البيع الاشجار المثمرة بغير ذكر واختلفوا  
في غير المثمرة والصحيح انها يدخل صغر كان او كبيرا وانما قوايد الخلاف هل يدخل في البيع تبعها لاصولها اختلافوا فيقال  
بعضهم يدخل تبعها لاصولها والصحيح انها لا تدخل لانها بمنزلة القرو لا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من القطن  
من غير شرط واختلفوا في شجر القطن والصحيح انه لا يدخل وانما شجر الكروان وما كان مثله فما كان على ظاهر الارض لا يدخل  
في بيع الارض وقال الامام خواهر زاده يجب ان يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوايد القطن رجل باع ارضا فيها من غير ذكره  
وما كان مغيبا في الارض من اصوله اختلافوا فيه والصحيح انه يدخل وما قوايد الباذنجان قال شمس الائمة السرخسي يدخل  
يدخل في بيع الارض وقال الامام خواهر زاده يجب ان يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوايد القطن رجل باع ارضا فيها  
زرع بينه وبين الاكابر فباعها بنصيبه من الزرع ذكر في المشتق ان طلبت يد المبيع ففسد البيع وان قال انا اسكت حتى  
يستحصد الزرع فهو جائز ولا يصح للمشتري شي من الزرع لانه زاد في ارضه وكذا الوبايع دارا جرها من غيره فقال  
المشتري انا اسكت حتى يتم الاجارة فهو جائز فان طلب التسليم في الحال ففسد العقد رجل باع ارضا قد آجرها من غيره قال الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل روي في بعض الروايات عن ابي يوسف ان المشتري اذا كان عالما بذلك جاز البيع ولا خلاف في ذلك قال الشيخ الاكابر  
على بن محمد البرزوي وجعل بمنزلة العيب والحجارة التي تعطلها موليها وهي في كفاح الغير فعلم المشتري بذلك جاز البيع ولا خيار  
وقال الامام محمد بن الفضل هذا خلاف ظاهر الرواية وهكذا قال الامام على السفي اختلاف الروايات في بيع الموهون والمستاجر  
رجل دفع ارضه من مزارعة فباع الارض برعه والزرع بقل ذكر في المشتق ان المزارع ان اجاز فهو جائز وان اجاز المزارع على  
ان يكون نصيبه في الارض على المزارعة فهو فاسد واثار في الاصل الى ان اذا باع الارض مع نصف الزرع لا يجوز رجل باع ارضا  
فاستق منها طائفة معلومة لطريق العامة او المقبرة لا يفسد البيع والباقي لان الوقف لا يتصور فلا يفسد البيع فيما قسم  
اليه كالوجع بين قن ومديروا بها صفقة واحدة جاز البيع والفق وان ظهر ان بعض الارض كان مسجدا ذكر في المشتق  
ان المسجد اذا كان مسجد الجماعة ففسد البيع والباقي وان كان مسجد خاص لا يفسد قال ومسجد الجماعة مساجد عامة المسلمين  
ولو كان المسجد في دار او غلق باب الدار يكون للمسجد هل في الدار يعلون بها الجماعة ولا ينعون الناس عن الصلوة والله  
معلم فهو مسجد جماعة ولا يكون محلا للبيع حرا او كان او عامرا وان كان باب الدار لا يكون للمسجد هل في الدار فليس لهذا  
حكم المسجد منعوا الناس عن الدخول ولم ينعوا وكذا الوبايع قرية فيها مسجد ولم يستثن المسجد فهو فاسد وفي القواعد  
رجل باع كروا وفي مسجد قديم ولم يستثن المسجد قالوا ان كان المسجد مائرا ففسد البيع وان كان خرابا لا يفسد لان العلماء  
اختلفوا في المسجد الذي خرب ماحوله واستغنى الناس عن الصلوة فيه قال بعضهم بقي مسجد او قال بعضهم يعود الى ملك ابائي  
او الى ملك داره فلا يبيع مسجد فكان هذا المسجد بمنزلة المدبر وهو غيرهم باع قرية ولم يستثن المقبرة والمسجد ففسد البيع  
من غير تفصيل رجل باع ارضا فاقتر المشتري بعد ذلك انها مسجد ومقبرة او اقتر انها طريق لعامة المسلمين فانفذ القاضي  
عليه قراره بمحض من خصه فيه للعامة لم الى الذي خصه ثور ادا المشتري ان يرجع بالثمن على بايعه واقام البينة على ذلك  
ولم يحضر الذي خصه فيه للعامة ذكر في المشتق ان فيه قياسا واستحسانا في القياس يقبل البينة كما لو اشترى عبدا ثم اقر انه حر  
فانفذ القاضي عليه قراره ثم خصه البايع واقام البينة انه حر الاصل والعبد بمحض الحرية فانه يقبل بينة المشتري ويرجع بالثمن  
على بايعه فكذلك هذا وفي الاستحسان فروع بين هذا وبين الارض قال في الارض اذا اقر المشتري انها مقبرة او طريق او مسجد  
فانفذ القاضي اقراره ثم اقام البينة على ذلك بمحض من البايع يرجع عليه بالثمن لا يقبل بينة الابحضر من خصه فيه للعامة

ليكون بينه وبينه من خصه فيه للعامة رجل باع دارا او ارضا ثم اقر انه باع ما هو وقف فاختلف المشايخ فيقال بعضهم  
لا يسمع دعواه كما لو باع شيئا ثم ادعى انه لغيره باعه بغير امر صاحبه فانه لا يسمع دعواه وما ذكر في المشتق ان المشتري اذا اقر  
ان ما اشتراه مقبرة او مسجدا او طريق المسلمين وانفذ القاضي اقراره عليه ثم اقام البينة على ذلك يرجع بالثمن على بايعه  
قال لا يقبل الابحضر من خصه فيه للعامة اشارة الى هذا القول رجل باع ارضا فاقتر المشتري انها مقبرة او طريق لعامة المسلمين فانفذ القاضي  
عليه قراره بمحض من خصه فيه للعامة لم الى الذي خصه ثور ادا المشتري ان يرجع بالثمن على بايعه واقام البينة على ذلك  
ولم يحضر الذي خصه فيه للعامة ذكر في المشتق ان فيه قياسا واستحسانا في القياس يقبل البينة كما لو اشترى عبدا ثم اقر انه حر  
فانفذ القاضي عليه قراره ثم خصه البايع واقام البينة انه حر الاصل والعبد بمحض الحرية فانه يقبل بينة المشتري ويرجع بالثمن  
على بايعه فكذلك هذا وفي الاستحسان فروع بين هذا وبين الارض قال في الارض اذا اقر المشتري انها مقبرة او طريق او مسجد  
فانفذ القاضي اقراره ثم اقام البينة على ذلك بمحض من البايع يرجع عليه بالثمن لا يقبل بينة الابحضر من خصه فيه للعامة

ليكون بينه وبينه من خصه فيه للعامة رجل باع دارا او ارضا ثم اقر انه باع ما هو وقف فاختلف المشايخ فيقال بعضهم  
لا يسمع دعواه كما لو باع شيئا ثم ادعى انه لغيره باعه بغير امر صاحبه فانه لا يسمع دعواه وما ذكر في المشتق ان المشتري اذا اقر  
ان ما اشتراه مقبرة او مسجدا او طريق المسلمين وانفذ القاضي اقراره عليه ثم اقام البينة على ذلك يرجع بالثمن على بايعه  
قال لا يقبل الابحضر من خصه فيه للعامة اشارة الى هذا القول رجل باع ارضا فاقتر المشتري انها مقبرة او طريق لعامة المسلمين فانفذ القاضي  
عليه قراره بمحض من خصه فيه للعامة لم الى الذي خصه ثور ادا المشتري ان يرجع بالثمن على بايعه واقام البينة على ذلك  
ولم يحضر الذي خصه فيه للعامة ذكر في المشتق ان فيه قياسا واستحسانا في القياس يقبل البينة كما لو اشترى عبدا ثم اقر انه حر  
فانفذ القاضي عليه قراره ثم خصه البايع واقام البينة انه حر الاصل والعبد بمحض الحرية فانه يقبل بينة المشتري ويرجع بالثمن  
على بايعه فكذلك هذا وفي الاستحسان فروع بين هذا وبين الارض قال في الارض اذا اقر المشتري انها مقبرة او طريق او مسجد  
فانفذ القاضي اقراره ثم اقام البينة على ذلك بمحض من البايع يرجع عليه بالثمن لا يقبل بينة الابحضر من خصه فيه للعامة



ثلاثة ارباع العبد بجميع الثمن وكذا لو قال ابيعك هذه الجارية بمائة دينار على ان لي عشرها كان المشتري تسعة اعشارها  
بتسعة اعشار الثمن ولو قال لا عشرها كان المشتري تسعة اعشارها بجميع الثمن ولو قال ابيعك داري هذه بعشرة الا درهم  
على ان لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال اهدا البيت جازا ببيع جميع الثمن فيما سوى البيت ولو قال ابيعك داري هذه الجارية  
على ان يجعل لي طريقا الى داري هذه الداخلة لا يجوز ولو قال ابيعك داري هذه الجارية الخارجية الا طريقا الى داري هذه الداخلة  
جاز وطريقه مقدار عرض باب الدار الداخلة الخارجية ولو قال بعت منك هذه الدار الابناء ما لا يدخل البناء في البيع  
لانه يرجع عن الاعجاب قبل قبول المشتري فصح رجوعه ولو باع ارضا الا هذه الشجرة بعينها بقرها جازا ببيع والمشتري  
ان يمنع عن تدلي اعصان الشجرة في ملكه لان المشتري مقدار غلظ الشجرة دون الزيادة اشترى ما وفيه من ثمرها ولا يبيع  
بالوصية فجاز صاحب الولد بيع الجارية جاز ولا يكون لما صاحب الجنتين شي من الثمن وان لم يجز صاحب الجنتين بيع الجارية  
لا يجوز بيعها لان الولد ما دام حيا فكل ما يكون بمنزلة اجزاء الجارية فيصير كانه باع الجارية واستثنى منها جزءا معينا  
ولو اجاز صاحب الولد بيع الجارية بعد ما ولدت الجارية ان ولدت عند المشتري لا يكون للولد قسط من الثمن لانه ولد  
المبيع بعد القبض ولو ولدت عند البائع اخذ الولد قسطا من الثمن رجلان اشترى باسيفا وتواصفا على ان يكون لاهما  
حلية وللآخر فضله كان السيف المحلى بينهما والخاتمة مع الفضل كذلك ولو اشترى دارا على ان لاحدهما الارض والاخر البناء جاز  
كذلك ولو اشترى بغيره وتواصفا على ان يكون لاحدهما راسه وجلده وقوامه والاخر يدرنه وتواصفا في ذلك ولم يذكر البائع  
شيئا فالكل صاحب لبدن اصل وغيره بمنزلة التبع ولو تواصفا على ان لاحدهما راسه وجلده وقوامه والاخر يدرنه فهو بينهما  
نصفان لان كل واحد منهما لك لا يجتمع الاخر اذ بايع واحدهما ليس باصل فكل واحد منهما اذا باع الرجل شيئا واشتد  
على البيع اختلف المشايخ قال محمد بن سنان ذلك ولا يجوز على الشهاد وقال محمد بن الاثر شهادتين ثم الشاهدان يشهدان  
على شهادتهما فان رجع الاخر الى القاضي ورأى القاضي ان يامر به بالاشهاد كان له ذلك وان امتنع البائع عن كتابة الصل لا يجبر  
عليه وان كتب الصل فصرحوا وجاء بالعبد الى البائع وكلفه ان يقر بالبيع ليس للبائع ان يمنع فان ابى ان يقر احضره مجلس  
القاضي فان قرأ البائع عند القاضي كتابا لم يقرأه ولا يشهد عليه رجل اصطاد سمكة ثم القتها في حفرة وباعها انمكن  
اخذها من غير صيد جاز البيع والا فلا وان باع طير له يطير في الهواء ان كان داجيا يعود الى بيته ويقدر على اخذه من غير  
تكلف جاز بيعه والا فلا باع المصوبين غير الفاصدان كان الفاصبا جديا على انه لم يكن للمصوبين منه بنية لا يجوز  
بيعه وان كانت له بنية جاز بيعه ولا يجوز بيع الابواب الا اذا باعه ممن في بيته واختلف الروايات في بيع الموهون والمستجير  
والصحيح انه موقوف وليس للبائع ان يبيع رجل باع ذراعا من ثياب هذه الدار ليعملها المشتري وهي من مساكين بيع الكردار  
رجل امر رجلا بعمل ثياب من منزله ويرميه فعمله المأمور وباعه جاز البيع للامانة لا لمصلحة بريمه كان  
ارضى ببيعها فكذلك قسور الرمان والبطيخ جبل في كبريتا لم يجر عمل رجل من ذلك شيئا او عمل شيئا من ثماره وباع ان كان  
الجبل با حيا جاز بيعه وكذلك الفستق والحطب لانه ملكه بالاهران فملك بعه رجل اشترى ثيابا ليعمل بها ثيابا جاز  
في الثراب فيها او فضة جاز بيعه لانه باع ما لا يتقوما وان لم يجد شيئا من ذلك لا يجوز لان الثراب غير مقصود وانما  
المقصود ما فيه من الذهب والفضة فقال ابو يوسف لا ينبغي للماعين ان يأكل من الثراب الذي باعه لان ما فيه من الثياب  
الا ان يكون للماعين قد زاد الناس في متاعهم بقدر ما سقط من الثراب وكذا الدهان اذا باع الدهن وبقني من الدهن  
في الوعاء باع طينا باطنه ان كان يتفتح بغير اكله جاز بيعه وان كان لا يتفتح به سوى لاكل كبره ببيع عند بعض  
ولا يجوز بيع لحم الاكل لحمه ولا يبيع جلده ان كان ميتا وان كان مذبوحا فباع لحمه وجلده جاز لانه يطهر بالزكوة حتى لو وقع

في الماء القليل لا يفسد ويجوز الصلوة معه هو المختار ويباح الانتفاع به بان كان يוכל سنويا او ما شبه ذلك الا  
المختز فإنه لا يجوز بيع لحمه ولا يبيع شعره ولا الانتفاع لحمه وان كان مذبوحا وفي بعض المواضع انه لا يجوز بيع لحم السباع  
والكلب وذلك محمول على ما اذا لم يكن مذبوحا او اذا كان قول بعض المشايخ ولا باس ببيع عظم الفيل وبيع عظم كل شئ الا عظم  
الادنى والمختز فإنه لا يجوز بيعه رجل اشترى من رجل دجاجة سبا وبشرها خمس بيضات بعينها ولم يقبض الدجاجة  
حتى باعته عند البائع خمس بيضات فان المشتري يدع الثمن ويأخذ الدجاجة مع البيضا الحادثة ولا يتصدق بشئ لانه  
لو اشترى دجاجة وخمس بيضات بعينها جاز البيع كالرباع ببيضة ببيضتين وان كان المشتري يشتري دجاجة وخمس  
بيضات بغير عينها فالمشتري يتصدق بالفضل على ما قلنا وان كان البائع استهلك البيضا الحادثة فان المشتري يأخذ  
الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة لانها باعته خمس بيضات واستهلك البائع البيضا الحادثة وثلاث البيضا  
مقصودة بالاستهلاك فاذا كانت قيمة الدجاجة عشر بيضات فليس الثمن على الدجاجة والبيضات المستهلكة اثنا عشر بيضة  
ثلاثا الثمن وذلك ثلث بيضات وثلاث بيضة ثمن الدجاجة والباقي ثمن البيضا تنسقط حصة البيضا من الثمن  
ولا فرق في هذا بين ما اذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها او بغير عينها رجل اشترى طعاما بان لا يعرف قدره قالوا  
لا يجوز لانه ليس بمقابل ولا بمجازفة ولا يجوز بيع مسيل الماء وهبته ولا يبيع الطريق وكذلك بيع الشرب وقال مشايخ  
بل يبيع الشرب جاز ولا يجوز بيع الدهن في السمس ولا يبيع العصير في العقب **فصل في الشروط المفسدة**  
رجل باع عبدا على ان لا يبيعه المشتري او لا يهبه او لا يتصدق به كان فاسدا وقال ابن ابي ليلى جازا ببيع وبيعه بشرط  
وقال ابن شبرمه يجوز البيع والشروط ولو باع عبدا بشرط ان يعتقه لا يجوز عندنا فاشتراه على هذا الشرط واعتقه بنقلب  
البيع جازا في قول ابن حنبل ثمث ولو باع ثوبا على ان لا يزيده من ثمنه ببيع او هبة او نحوه جاز البيع ويبطل الشرط وان باع عبدا  
على ان يبيعه من فلان كان فاسدا وان اشترى جارية على ان يطاها او على ان لا يطاها قال ابو حنيفة يفسد البيع فيها وقال  
محمد جازا ببيع فيها وقال ابو يوسف ان باعها بشرط الوطى جاز وان باع بشرط ترك الوطى لا يجوز وان باع عبدا على ان يقطع  
المشتري حار وان باع على ان يعطيه خبيصا او حما كان فاسدا وكذا لو باع شيئا على ان يهبه المشتري او يتصدق عليه او يبيع  
منه شيئا او يقرضه كان فاسدا ولو باع على ان يقرض فلانا الاجنبي كان جازا ولو باع على ان يعطيه المشتري بثلث من ثمنها فان  
كان الرهن مجزوا كان فاسدا وان كان معلوما فاعطاه الرهن في المجلس جازا استحقا ولو باع على ان يعطيه كفيلا فان كان  
الكفيل حاضرا في المجلس او غفيرا قبل الاقرار وكمل جازا استحقا ولو باع على ان يحبل البائع رجلا بالثمن على المشتري ففسد البيع  
قياسا واستحسانا ولو باع على ان يحبل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجاز استحسانا رجل باع لؤلؤة على ان يزن ثقلها  
فوجدها اكثر سلم المشتري لان الوزن فيما يفره التبويض وصف بمنزلة الدرهم في التوزيع الزيادة للمشتري كالمواضع ثوبا  
على ان عشرة اذرع فوجد اكثر ولو باع شاة على انما حاصل فسد البيع لان الولد زيادة مرغوبة وانما هو هومة  
لا يمتنع وجوده فلا يجوز ولو باع عبدا على ان يختار او كاتب جازا ببيع لانه شرط وصفا مرغوبا يعرف وجوده ولو باع  
جارية على ان يري من الجبل ثكلوا فيه قال الفقيه ابو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز لانه براءة عن العيب وان كان الشرط  
من قبل المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان من قبل المشتري كان مقصودا الزيادة وانما هو هومة ففسد البيع كالموثر الجبل  
في البهايم وهكذا دوي هشام عن حمزة قال البيع جاز الا ان يطهر المشتري ان يحتاج الى نظيره وهذا الشاة الى ما قال الفقيه  
ابو جعفر ودوي الحسن عن ابي حنبل ان اشترى جارية على انما حاصل فاذا هي ليست بمجمل كان البيع لازما وليس للمشتري  
ان يردده ووجهه ما قلنا ان الجبل في الجوارك عيب عند الناس فكان شرط الجبل بمنزلة شرط البراءة عن العيب فيجوز البيع







بمؤلة العيب ولو اشترى كتابا على انه كتاب النكاح من باني محمد فاذا هو كتاب الطلاق او كتاب النكاح لان  
تأليف محمد من تأليف مالك والحسن بن زياد قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس واحد  
وانما تختلف انواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز ولو اشترى شاة على انها نجيعة فاذا هي معر جاز البيع ويجوز المشتري  
لانها جنس واحد وهذا يكللها بغيرها بالانفraz الزكوة ولو اشترى بغيره على انها خرافة فلم يجزه خرافا  
كان له ان يرقه كالواشترى عبد على انه خباز او كاتب فكان غير خباز ولو اشترى بذر العيل على انه زرع والمشتري  
لا يرفه ذلك فخرج الدود فظهر انه غير مروي وبين المروي وغير المروي تفاوت فاحش فكان على البائع رد الثمن  
ان كان بعض المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كما لو اشترى بذر البطيخ فزرعه فوجده بذر القثاء كان على البائع  
رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض ولو اشترى رضى خراج على ان يخرجها على البائع ابدأ ان شرط جميع الخراج على البائع  
فسد البيع كما لو باع شاة على ان يقضى المشتري دين البائع وان شرط بعض الخراج على البائع فان كان ما شرط على البائع شيئا  
من خراج هذه الارض فذلك الجواب فان كان الذي شرط على البائع زيادة على خراج الاصل جاز البيع كما لو باع وشرط  
على المشتري ان لا يجهل الظلم ولو اشترى رضى على ان يخرجها ثلثة دراهم فظهر ان خراجها اربعة دراهم فهو على وجهين  
احدها ان يظهر الزيادة فيما شرط والثاني ان باع على ان يخرجها اربعة فاذا هو ثلثة تكلو في ذلك قال بعضهم فيفسد  
العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها اقل ما ذكر او اكثر من غير تفصيل وقال بعضهم ان ظهر اقل مما شرط لانفسد العقد  
وان ظهر اكثر مما شرط فيفسد العقد اذا لم يكن لتلك الارض طاقة ذلك الخراج وقال بعضهم ان كان خراجها اكثر مما شرط  
وان كان المشتري يعلم بذلك فسد البيع كما لو شرط ان يكون بعض الخراج على البائع وذلك فيفسد البيع وان لم يكن المشتري يعلم  
بذلك جاز البيع والمشتري اختيار ان شاء امسكها بخراجها وان شاء ردها لانه اذا لم يعلم بذلك فظن ان خراجها اقل فلا يكون  
وهذا شرط بعض الخراج على البائع واما اذا كان باعها على ان يخرجها اربعة وخراجها ثلثة دراهم والمشتري يعلم ان خراجها  
ثلثة دراهم فسد البيع لانه شرط ان يكون على المشتري خراج ارض اخرى للبائع من حيث المعنى فيفسد البيع وان لم يكن المشتري  
عالمًا بذلك جاز البيع ولا يجزى المشتري ولو باع ارضا ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطًا في البيع جاز البيع ثم ينظر ان كان  
خراجها كثيرا مثل ما يبعد في ذلك عينا في الناس بخير المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له رجل باع ارضا على انها  
غير خراجية وهي خراجية فسد البيع وعلى قياس ما تقدم ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري انها ارض خراج  
فسد البيع وان لم يكن عالمًا بذلك جاز البيع ويجزى باع حائرا على ان غلته عشرون درهما فاذا هي خمسة عشر اراد بذلك  
ان غلته فيما مضى كانت عشرون جاز البيع لان ما مضى لا يقبر وان اراد بذلك ان غلته فيما يستقبل عشرون فسد البيع لان شرط  
مهور كالو باع حوا على انها كل يوم تحب كذا فان لم يتبين مراده فسد البيع لان الناس يربون بهذا الغلة فيما يستقبل  
اشترى رضى على ان البائع يحمل خراجها فقبضها المشتري فاخذها الشفع بالشفعة على ظن ان البائع بهذا الشرط جاز  
ثم ظهر انه كان فاسدا قال القاف ابو على النسفي البيع بهذا الشرط فاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة ما لم يبطل حق البائع  
في الاسترداد وان كان الشفع اخذها براضها كان ذلك بيعا مستاء ان شرط في الانخذ بالشفعة ان تحمل البائع خراجها  
كان للشفيع ان يرد والا فلا شري فكنسوه على ان حشوها فظن ففتقها المشتري فوجدها حشوها فاختلافوا قال  
بعضهم فيفسد البيع فتردها اشترى ويرد معها نقصان الفتق وقال بعضهم بجزى البائع ورجع بالنقصان لان الحشو  
شع وتغير البيع لا يفسد البيع وهذا اتمع اشترى جذا على انه فاسد لا يجوز البيع الا ان يكون كثيرا يشترى مثله  
للحطب باع زراعا وهو بقل على ان يرسل المشتري فيها دابة جاز استئمانا وعليه الفتوى وفي القياس فيفسد باخذ

بعض الشاخي باع عبد على ان يبيعه من فلان كان فاسدا وان باع على ان يبيعه جاز اشترى ارضا ثم اشترى من ايفاء  
التمن وقال اشترى بها على انها حرسان فاذا هي انقص وقال البائع بعثها كاهي وما شرطت لك شيئا قالوا قول البائع في النكاح  
الشرط مع يمينه باع حمارا وقال بان شرط في فروجه ثم كره عاريتست كان للمشتري ان يرد وكذا لو قال ابيعك على ان يرجع  
على البائع عند الاستحقاق كان البيع فاسدا لانها شرط ما يحالف مقتضى العقد وهو سلامة البيع للمشتري وسلامة  
التمن للبائع رجل باع جارية وقال ابيعك هذه الجارية على انك ان بعثتها برجع كان الرجوع بيننا نصفان كان البيع فاسدا  
اشترى ديكافوجرد يصيح في غير الوقت كان له ان يرد لان ذلك يقد عينا عند الناس اشترى بغيره على انه لا يصيح حين  
يصيح كان له ان يرد وهذا الجواب ظاهر فيما اذا كان يصيح زيدا على المعنا بحيث يعد ذلك عينا عند الناس ولئن كان  
ارضا من سلم على ان يتخذها ببيعة جاز البيع ويبطل الشرط ويكره المسلم ان يبيعه بهذا الشرط وكذلك بيع العصور  
على ان يتخذ خمر لان هذا شرط لا يخرجها عن ملك المشتري وليس هذا احد بطاله بتجصيل الشرط فيجوز البيع كما لو قال  
ابيعك على ان تتخذ منزلا او باع طعاما على ان ياكله المشتري ولو باع دار على ان يتخذها مسجدا للمسلمين فسد البيع  
وكذا الوبايع طعاما على ان يتصدق به للفقراء لان المسجد يخرج عن ملكه الى استيكا وكذا الوبايع بشرط ان يجعلها سقاية  
او مقبرة للمسلمين فسد البيع ولو باع بشرط الا يهدم او بشرط ان يهدمها جاز البيع رجل قال لغيره بع عبدك هذا  
من فلان على ان اجعل لك مائة درهم جلا على ذلك فباعه من ذلك الرجل ولم يذكر الشرط في البيع ولا يتردد الجمل وان اعطيه  
كان له ان يرجع فيه وكذا لو قال ابيع عبدك من فلان على ان اهب لك مائة درهم رجل قال على ان يردني واشترى منه ثيابا بدينار  
على ان لا يجعله قفلا بما عليه كان البيع فاسدا اشترى جارية على ان يكونها القز او على ان لا يفر بها او على ان لا يود بها  
فسد البيع رجل قال لرجل بع عبدك بالف درهم على ان يعطيني عبدك هذا او قال على ان يعطيني عبدك هذا فسد البيع  
لان شرط الهبة في البيع ولو قال بعك عبدك هذا بالف درهم على ان يعطيني عبدك هذا زيادة جاز ويكون زيادة في الثمن  
اشترى باريا على انه صبيدا وكلها على انه معكم صبيدا لا يجوز البيع لانه عسى لا يصيد وان كان صبيدا قال ابيعك هذا  
العبد على ان يبيعه ويعطيني ثمة كان فاسدا ولو قال ابيعك هذا بثلاثة دراهم وعلى ان يتخذ مني ستة اوقال ابيعك عبدك هذا  
بثلث مائة درهم وتجديك سنة كان فاسدا لان هذا بيع شرط في الاجارة وكذا لو قال ابيعك عبدك هذا بخمسة دراهم  
قال ابيعك عبدك هذا بالف درهم وتبيعني عبدك هذا بمائة دينار او قال ابيعك عبدك هذا بالف درهم وهب لي عبدك هذا  
كان فاسدا رجل باع شيئا على ان يشترىه لنفسه لا يجوز البيع ولو قال بعثت منك بمائة درهم سحوا ورشوة جاز البيع اذا باع  
شيئا بالف درهم على ان يقرضه فلان الاجنبى لا يفسد البيع لانه شرط جري بين احد المتعاقدين وبين الاجنبى ومثل هذا  
لا يفسد البيع ولا خيار البائع ان لم يقرضه الاجنبى رجل قال لغيره بع عبدك من فلان بالف درهم على ان يكون الثمن على العبد  
لفلان المشتري وظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع وقال الكرخي يجوز البيع ولو قال بع عبدك من فلان بالف درهم على ان يرضى  
لن خمسة من الثمن جاز ولو قال لغيره بعك هذا العبد بالف درهم على ان ترضى عشرة دراهم جاز البيع ولا يكون ذلك شرطًا في البيع  
اذا اشترى شيئا بشرط ان يكفل فلان بالدرك للمشتري فهو بمنزلة ما لو باع بشرط ان يعطيه بالثمن رها وكفيل بنفسه ان  
الكفيل حاضر في المجلس وكفل جاز وكذا لو كان الرهن معلوما ولو باع بشرط ان يعطيه بالثمن رها ولم يذكر الرهن كان فاسدا  
فان اتفقا على ان يعبر الرهن في المجلس او اعطاء المشتري بالثمن حال اجاز ولو شرط ان يعطيه بالثمن كرحلة جيدة رها  
ولم يبين اكثر جاز رها معينا ثم امتنع المشتري عن تسليم الرهن عند الاجير لكن يقال للمشتري امان ان تدفع الرهن  
او قيمته وتفسخ العقد رجل اشترى عبد بالف درهم على انه لم ينقده الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما فاعتق المشتري



في الايام الثلاثة قبل ان ينقد الثمن نقدا اعتاقه لان هذا البيع بمنزلة البيع بشرط الخيار للمشتري ولو مضت الايام الثلاثة ولم ينقد الثمن اشار في المادون الى انه يفسخ البيع والصحيح انه يفسد ولا يفسخ البيع حتى لو اعتقه بعد الايام الثلاثة نقدا اعتاقه ان كان في المشتري وعليه قيمة وان كان في البائع لا يفسد اعتاق المشتري ولو اشترى عبدا ونقدا الثمن على ان البائع ان لم يرد الثمن الى ثلاثة ايام فالبيع لازم وان رده فلا بيع بينهما جازا استقانا وهو بمنزلة ما لو باع على ان البائع بالخيار ثلثة ايام ان اعتقه البائع متع اعتاقه وان اعتقه المشتري لا يفسخ العقد بينهما جازا البيع لان الشرط لم يكن في البيع المشتري رجلا على ان لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما فان الوكيل يفسخ العقد بينهما جازا البيع لان الشرط لم يكن في البيع فيجوز البيع ويصح الشرط حتى لو لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما كان الوكيل ان يفسخ ولو اشترى جارية على ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما وقبض المشتري فباع ولم ينقد الثمن حتى مضت الايام الثلاثة جازا بيع المشتري وللبائع الاول على المشتري الاول الثمن كالو باع بشرط الخيار للمشتري ثلثة ايام وكذا لو قبلها المشتري في الايام الثلاثة ومات او قتلها اجنبى خطأ وعمره القيمة ثم البائع ولو كان المشتري وطا ما وفي كبر او شيب وحسب عليها او حدث بها عيب لا يفسخ احد ثم مضت الايام الثلاثة قبل ان ينقد الثمن خيرا البائع ان شاء اخذها مع نقصان ولا شيء له من الثمن وان شاء تركها واخذ منها واختلفوا في البيع الذي يسميه الناس بيع الوفاء او بيع الجواز قال اكثر المشايخ منهم السيد ابو شجاع والقاضي ابو الحسن على السكك حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن المشتري ما كل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا ان يبيعه المالك ويسقط الدين بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة اذا هلك لا بصنعة وللبائع ان يسترد اذا قضى الدين فالصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رها ثمة ينظر ان كانا في لفظ البيع ففسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء او بلفظ البائع الجواز وعندها هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جازا البيع ويلزم الوفاء بالبائع لان المواعيد قد يكون لازمة فيجعل لازمة حاجة الناس رجوع سفلد اده على ان يكون له حق قرار العلو عليه جازا ذكره شمس الاعنة السرخسي في القسمه وكذا لو باع رجل رقبته الطريق على ان يكون البائع حق المرو في جازا البيع رباع خريد بدن كرهت عند ديوار باع بريد ففسد البيع ولو قال البائع اشتر حتى ابني الحوايط ولا يجبر على البناء لكن يجبر المشتري اذا لم يبن ان شاء امسك وان شاء رد رجل اشترى حنطة بعينها على ان عشرة اقدرة فوجدها كذلك جازا ولو اشترى بها على انها اكثر من عشرة فوجدها اكثر جازا وان وجدها عشرة او اقل من عشرة لا يجوز ولو باعها على انها اقل من عشرة فوجدها اقل جازا وان وجدها عشرة او اكثر لا يجوز عن ابني كسفان يجوز ذكر الميسر في المادون الكبير ولو اشترى اذرا على انها عشرة اذرا جازا ولو كلها رجل اشترى نصفين في الكرم من العنب على الذراعين على ان يكون خمسة من فوجدها كذلك جازا وان اشترى مكيلا او موزنا على ان كذا فوجده اقل جازا البيع فيما وجد وهل يجبر المشتري ان كان لم يقبض المشتري البائع او قبض البعض كان له ان يرد وان قبض الكل لا يجبر المشتري عبدا على ان يفسخ فاداهو فقل قال ابو حنيفة لا يرد وان اشترى على ان يفسخ فاداه هو حتى كان له ان يرد ولو اشترى عبدا فوجده عينا قال ابو يوسف له ان يرد وهو من مسائل العيب جازا المشتري دارا على ان ان رضى جبرانه اخذها خلتها فيه قال ابو القاسم الصغار لا يجوز البائع وقال ابو الليث ان عبي الجيران وقال ابن رضى فلا بد وفلان ان ثلثة ايام اخذها جازا ولا ملاما اشترى عبدا على ان سرقة يكون على البائع ابد وجوبه عليه الى ان يستعمل الهلال فحين قبل ان يستعمل الهلال فوجده على البائع فلم يقبضه البائع فهلك عند المشتري قالوا البيع بهذا الشرط فاسد فاذا رده على البائع بحيث تناولته يده برى منه ولا شيء للبائع عليه رجل اشترى شيئا فاشترى فاسدا وقبضه ثم رده على البائع ففسد البيع

فلم يقبله فاعاد المشتري ولم يقبله فاعاد المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزم الثمن والقيمة وكذا الغاصب اذا رد المقتضى الى المقتضى ومنه فلم يقبله فحل الغاصب الى منزله فضاء عنده لا يضمن ولا يتجدد الغصب بالحل الى منزله اذا لم يقبضه عند المالك فان وضعه بحيث تناولته يده ثم حمله مرة اخرى الى منزله فضاء كان ضامنا اما اذا كان في يده ولم يقبضه عند المالك فقال المالك خذه فلم يقبله يصير امانة في يده وقال ابو نصر ابن سلام ان كان فسادا البيع متقفا على غير مختلف فيه فرده على البائع برى المشتري عن الضمان وان لم يقبله البائع فان كان الفاسد مختلفا في لايبر المشتري الا بقبول البائع او بقضاء القاضي وقال ابو بكر الاسكاف يبرأ الوجهين وما قال ابو نصر انه لان احد المتعاقدين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الا بقضاء كافي خيار البلوغ وفسخ الاجارة للعدو ونحو ذلك والاعمال **فصل** احكام البيع الفاسد رجل باع جارية بغير افساد فقال البائع بعد ما قبضها المشتري هي حرة لا يتحقق لان اعتاق البائع صادق فملك المشتري فان قال قراخرى هي حرة عتقت لان الكلام الاول كان نكاحا اذا كانا محضين من المشرك واذا قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني صادق ما بعد ما عادت الى ملكه فعتقت وان لم يكن الكلام الاول محض من المشتري لا يفسخ الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محض من صاحبه اذا كان بعد القبض وان كان قبل القبض فكل واحد منهما ساقط بالفسخ محض من صاحبه اما بعد القبض ان كان الفاسد لعني في صلب العقد ولا يتقلب جازا كالبائع بالحر والخنزير ونحو ذلك فكذلك وان كان الفاسد لشرط فاسد او لاجل فاسد فكذلك في قول ابو حنيفة وان يوف وقال محمد ان كان الفسخ من غير منفعة في الشرط نحو الاجل الى العطاء والخيار المطلق يفسخ فسخه بمحض من صاحبه وان لم يقبل الاخر وان كان الفسخ من ليس له منفعة في الشرط لا يفسخ الفسخ الا بقبول الاخر او بالقضاء فكان الجواز في المسئلة الاولى على هذا التفصيل رجل باع جارية بغير افساد فولدت عند المشتري من غير ثمرات الجارية فان المشتري يرد قيمتها ويرد الولد ايضا لانها لو كانت قائمة بردها ويرد ولدها وكذا اذا هلك ورد قيمتها لان القيمة قائمة مقام الاول وكذا لو اكتسب اكتسابا عند المشتري يرد ما مع الكسب رجل باع غلاما سائيا وخمسائة تجساة بغير افساد وقبضه المشتري وازدادت قيمته لسعر فصار يساوي لثايم باعه فقد بيعه وبغير قيمة يوم قبضه خمسة مائة ولو غصب عبدا قيمته الف فزادته قيمته من السعر الى الف ودرهم ثمران الغاصب يشترى به من المالك ثمة فاسد ثمرات العبد فان كان وصل الغاصب الى الغصب بعد ما اشترى به كان عليه الفان فان لم يصل اليه كان عليه الف لان الزيادة قبل الشراء يكون مائة لانها زيادة الغصب ولو صارت مضمونة فلو صارت مضمونة بالشراء صارت مضمونة قبل القبض فلا بد من القبض بعد الشراء رجل اشترى ثمة فاسدا فلم يقبضها حتى اعتقها فاجاز البائع اعتاقه عتق على البائع ولا شيء على المشتري لانها قبل القبض مملوكة للبائع فتوقفت اعتاق المشتري على اجازة البائع ولو اشترى عبدا فاشترى فاسدا فقال البائع قبل القبض اعتقه عنى فاعتقه البائع عند كان العتق على البائع دون المشتري وكذا لو اشترى حنطة فاشترى فاسدا فامر البائع ان يخلصها كان الدين للبائع وكذا لو اشترى ثمة فامر البائع ببيعها فاذ اشترى ففسخه فاشترى فاسدا فامر البائع قبل القبض ان يخلصها بطعام المشتري ففعل كان ذلك قبضا من المشتري وعليه ثمنها للبائع وهكذا ذكر المسائل في النسخ رجل باع عبدا بغير افساد فاشترى البائع بعد القبض ثمة ابراه البائع من القيمة ثمرات الغلام عند المشتري كانت على المشتري قيمة الغلام ولو قال ابراه ثمن الغلام ثمة فملك الغلام عند المشتري كان المشتري برأين الغلام لانه اذا ابراه عن الغلام فقد اخرج الغلام من ان يكون مضمونا وما دامه فلا يضمن عند الهلال انما في الوجه الاول ابراه البائع عن القيمة وليس عليه قيمة قبل الهلال ففعل ابراه رجل اشترى عبدا فاشترى فاسدا وقبضه ثم تقايلا البيع ثمران البائع ابراه المشتري عن ثمن فملك الغلام عند المشتري لا شيء على المشتري لان في البيع الجواز الغلام بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن فاذا ابراه عن الثمن صح ابراه







**فصل في بيع الموقوف**

كانت الشهادة على بيع العبد بعد الاخذ وعلى بيع الحر بعد ما صار خلا او على ما علم بالصحة  
اذا باع الرجل العبد عند ما يتوقف البيع على اجازة المالك ويشترط الصحة الاجازة قيام العاقدين وقيام المعقود  
ولا يشترط قيام الثمن ان كان من النقود وان كان من العروض يشترط قيامه ايضا واذا مات المالك لا ينفذ باجازه الورث  
وعند اجازة المالك يمكنه الشراء مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة ولو غصب جارية فباعها فقطعت يد هاتم اجاز  
المعصوب منه البيع صحته الاجازة ولو قبلت او ماتت ثم اجاز لا تنفع الاجازة وحقوق العقد من قبض الثمن وغيرها عند  
الاجازة يرجع الى العاقد وانما فسخ العقد قبل الاجازة صح فسخه واذا هلك المبيع عند المشتري كان للمالك الخيار ان شاء  
ضمن ابيع قيمته وان شاء ضمن المشتري وعند اختياره تضمن احداهما برئ الآخر وان ضمن المشتري قيمته بطل البيع وكان  
للمشتري ان يسترد الثمن من ابيع ان كان نقده وان ضمن ابيع قيمته بفسخ البيع ابيع ان كان المبيع في ضمان ابيع عند تسليم  
وان لم يكن المبيع في ضمان ابيع قبل التسليم ولم يفسد المبيع ثم اجاز المالك تضمن ابيع لا ينفذ بيع المعصوب وشراء المعصوب لا يفسد  
ويكون مشتريا لنفسه وهو على وجه اربعة احدها ان يقول ابيع بعت كذا فلان الغائب يفسد ثم ويقول المعصوب في المشتري  
فلان او يقول بعت فلان لوقال بعت ولم يقل فلان فهذا العقد يتوقف على اجازة الغائب ان اجاز يكون الشراء فلان وان لم يجز  
بطل العقد والثاني ان يقول المالك بعت هذا منك كذا فقال المعصوب بعت واشتريت ونوي الشراء فلان فان الشراء  
ينفذ عليه ولا يتوقف ولو قال المعصوب في المشتري بعت فلان كذا وقال ابيع بعت منك قبل فبريائنا والصحيح انه باطل لا يتوقف  
ولو قال ابيع بعت من فلان كذا وقال المعصوب في المشتري لاجله او قال بعت لاجله او ابتداء المشتري فقال اشتريت هذا  
فلان فقال ابيع بعت هذا لاجله او لم يقل لاجله فانه يتوقف على اجازة الغائب والراي ان يقول المالك بعت منك هذا كذا  
لاجل فلان وقال المشتري اشتريت بعت او قال اشتريت هذا لاجل فلان فقال ابيع بعت فانه ينفذ على المشتري  
ولا يتوقف ولو قال المعصوب في المشتري بعت هذا فلان كذا على اني بالخيار في ذلك ثلثة ايام لا يتوقف وانما يتوقف شراء  
المعصوب اذا اشترى بغير خيار رجل ثمن عيدا واشهدانه يشترى بغير خيار وقال للبايع اشتريت منك هذا العبد فلان فقال  
بعت وقال فلان قد ريت ذكرنا ان اطلق المشتري ان يبيع العبد فيكون لان الشراء وجب نقدا على العاقد فنفذ عليه وان  
سلكه المشتري الى فلان كانت العهدة للبايع على المشتري وهو العاقد ويكون تسليم المشتري الى فلان بمقتضى بيع مستقبلي  
بين المشتري وبين فلان رجل باع ثوبا بغيره بغير امره من ابن صغير ما دون نفسه او من عبيد ما دون له في التجارة وعبد من ولده  
عليه ثم اخبر ربه ان ثوبا بغيره بغير امره من ابن صغير ما دون نفسه او من عبيد ما دون له في التجارة وعبد من ولده  
لان المعصوب لو كان وكيله لا يبيع لاجل بيعه من احد من هؤلاء ما خلا عبد الذي عليه دين امرأة جاءت الى رجل  
بالف درهم وقالت اشتر بغيره الدرهم هذه الدار لابني صغير هذا للصغير ابني فاشترى الرجل الدار واجاز فلان للصغير  
لذلك قال محمد الدار للمشتري واجازة ابني الصغير باطله ذكرها في المستقرب رجل باع عبدا بغيره بغير امره المولى بغيره بعينه  
او بشي بعينه سوى الدرهم والتميز ثم اجاز المولى العبد بغيره جاز بغيره والمشتري بالعبد هو المشتري وبغيره بعينه  
العبد لم يولد لان ثمنه لا يتوقف كذا كان مشتريا لنفسه قاضيا ثمنه بالعبد باذن المولى فيكون المشتري بالعبد له  
رجل باع امه بغيره فولدت عند المشتري ثم اجاز المولى ابيع كان الولد مع الام للمشتري رجلا بغيره اشترى عبدك  
هذا من نفسي بالف درهم فمولى العبد حاضر قال المولى قد اجرت وسلمت كان محمد يجعل كلام المولى بغيره الساقية رجل باع عبدا بغيره  
بغيره فمولى المولى قد احسنت واصت ووفقت لم يكن كلامه اجازة للبيع ولان بده لانه يدركه على وجه الاستمرار  
وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لو قال كخيتني مائة ابيع فاحسنت لمجر ان الله خير لم يكن ذلك اجازة للبيع

الا ان محمد قال قوله احسنت واصت يكون اجازة استحسانا داريين رجلين باع فمولى نصفها فاجاز احد الشريكين  
بيعه قال محمد يجوز البيع في ربع الدار فمولى محمد من هذا وبين ما اذا باع احد الشريكين نصفها فان ثمنه يجوز البيع في نصف  
الدار لان بيع المالك انصرف الى النصف الذي كان له انا بيع الفمولى انصرف الى النصف الشايع فاجاز اجماعا هاتفت اجازة  
في ربع الدار رجل غصب عبدا وابعده من رجل فاجاز المعصوب منه بيع الغاصب ولا يعلم ما حال الغصب قال محمد يجوز البيع حتى  
يعلم انه هالك وهو قول ابو يوسف الاول ثم رجع وقال البيع فاسد حتى يعلم ان العبد قايض فان قال المشتري كان العبد يتاومر  
الاجازة وقال البايع كان حيا وقت الاجازة كان القول قول البايع رجلان بينهما صبرة من طعام فباع احدهما فقضى من الصبرة  
وكاله للمشتري بعد البيع فاجاز الشريك ببيعة اوله يجوز ابيع ويكون جميع الثمن للبايع وان باع احدهما فقضى وااجاز الشريك ثمر  
كاله للمشتري ففصاع باق كان الشريك على البايع نصف فقضى ولا سبيل للمشتري ولو لم يكن الشريك اجاز ابيع حتى فصاع  
ما بقى من الطعام اخذ الشريك من المشتري نصف الطعام الذي باع ولو عزل احدهما فقضى من الصبرة المشتركة وباع ذلك الفقير  
فاجاز الشريك ببيعة كان الثمن بينهما نصفين ولو لم يجز الشريك ببيعة فاحذر من المشتري نصف باع فاجاز المشتري ان يرجع  
على البايع بتمام الفقير ليس ذلك ولكنه بالخيار ان شاء رجع نصف الثمن على البايع وان شاء قول ابيع رجل باع ثوبا من  
رجل ولم يقبضه لمشتري حتى باعه البايع من رجل اخر يقبض عشرة دراهم ثم اجاز المشتري بيع البايع لا يفسخ اجازة لانه  
باع ما لم يقبض رجل باع امه وفي بطنها ولد قد وامى برجل اخر فاجاز الموصي له بالولد البايع قال ابو يوسف يفسخ اجازة  
ولا يكون له شيء من الثمن اذا ولده بعد قبض المشتري وان ولدت قبل القبض فاجاز صاحب الولد البايع جاز يكون له حصته  
من الثمن والمشتري بالخيار ان شاء نقض ابيع وان شاء اخذ دار رجل وبنائها الاخر باعها احدهما باذن الاخر ثمن  
واحد فمولى حرق قبل القبض خيرا للمشتري ان شاء اخذ الدار بجميع الثمن ونقص الثمن على قيمة البناء صحها وعلى قيمة الارض فما  
اصاب البناء يكون لصاحب البناء وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان انفرد كل البناء او غرقا واحرق خيرا للمشتري  
ان شاء اخذ الارض بخصتها من الثمن ولا شيء لصاحب البناء قال وهذا بمنزلة ما لو جاز رجل واستحق البناء فمولى حرق حصته البناء  
من الثمن فكذلك هاهنا والشراخ هذا بمنزلة البناء ورجل وامى رجل ببناء ولاخر يوصفها فمولى حرقها فمولى حرقها فمولى حرقها فمولى حرقها  
كانا الثمن كله لصاحب البناء ولا شيء لصاحب الارض لان الصوفى على ظهر البناء لا يبيع ولو جعل له صوفى فسطح من الثمن  
فسد البيع وكذا الشاة وما في بطنها جازل البناء والشراخ رجل باع عبدا بغيره بغير امره المولى بغيره فقال المولى للمبايع هبت  
لك الثمن لوقال صدقت بعتك فمولى اجازة للبيع ان كان العبد قائما جاز بغيره رجلين باعها احدهما بغير اذن الشريك  
وقبضها المشتري فاعتقها ثم اجاز الشريك البايع لا يجوز البايع في حصته رجل باع عبدا بغيره بغير امره المولى بغيره فقال المولى للمبايع هبت  
الى مولاه واخبره ان فلانا باع عبدا بكذا فقال المولى ان كان باعك بمائة درهم فقد اجرت قال محمد ان كان باع فلان بمائة درهم  
او اكثر فهو جاز وان كان باعه باقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يجوز البايع واجازة يكون على الصنف الذي  
ذكر وكذا لو قال ان باعك بمائة درهم فهو جاز على ما وصفتنا ولو كان المولى قال ان كان باعك بمائة درهم اجرت ذلك  
لم يجز ولا يكون ذلك اجازة بل يكون عتق فان باعه بعد هذا فان شاء اجاز وان شاء لم يجز وهذا لا يكون اجازة لما مضى  
رجل غصب عبدا وابعده ودفعه الى المشتري ثوان كان الغاصب صالح المولى على عبده على ثمنه المولى على الدار والدار  
كان ذلك بمنزلة اخذ القيمة من الغاصب فيفسد بيع الغاصب فان صالحه على شيء من امره كان هذا بمنزلة البيع من الغاصب  
فيبطل بيع الغاصب رجل باع عبدا بغير امره ثوان البايع اشترى العبد من مولاه ثوانا قام البايع البينة انه اشترى العبد  
من مولاه بعد بيعه او ورثه بعد البيع قال محمد تقبل بيته ويبطل البيع المولى ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور عليه الذي







الخيار لنفسه ولم يوقت كان له ان يفسخ البيع ولم يكن ذلك للبائع وان شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام ففسد البيع وقول ابي حنيفة  
وقول الشافعي فان اسقط الخيار في الايام الثلثة او اعقبت العداوات العداوات المشتري واحدا من ايام البيع ففسد البيع  
البيع جائز ان يقول ابي حنيفة ويكرهه الثمن وان حدث به عند المشتري في الايام الثلثة عيب كان عيبا محتملا في وقت الخيار  
كالمريض لا يطل خياره الا انه لا يملك الرد قبل وقال العيب وان حدث به لم يحتمل الزوال لزمه البيع رجل اشترى ثيابا في رمضان  
على انه بالخيار ثلثة ايام بعد شهر رمضان ففسد البيع في قول ابي حنيفة لان عده ما قبل الشرر يكون داخل في الخيار فيصير بمنزلة  
شرط الخيار اربعة ايام ففسد العقد عنده وقال محمد له الخيار في رمضان وثلثة ايام بعد رمضان ويجوز البيع وكذا لو كان  
الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال الخيار لك في رمضان ولا للخيار ثلثة ايام بعد شهر رمضان  
او قال ان شرط البائع الخيار لك في رمضان ولا للخيار ثلثة ايام بعد من رمضان ففسد البيع عند الكل لانه لا وجه لالتصحيح  
هذا العقد من رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام لا يكون للبائع ان يطالب بالثمن قبل سقوط الخيار من رجل اشترى شاة  
او بقرة على انه بالخيار ثلثة ايام ففسد البيع لانه لو شرط له ان يفسخ في ايامه لم يفسد خياره وقال ابو يوسف لا يفسد خياره حتى  
يشرب اللبن او يستهلك ولو اشترى جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وقبضها فداها الى فراشه قبل ان يطل خياره وكذا لو كان  
الخيار للبائع فداها الى فراشه قبل ان يطل خياره ولو باع رجل على انه بالخيار ثلثة ايام ففطن البائع فيها كان فسخا للبيع  
ولو كان الخيار للمشتري ففطن فيها لم يفسد خياره لان سقوط خياره وان زاد على ذلك عند فسخه الماء او كثرة بطل خياره  
وذكر الفقيه ابو جعفر انما زاد على يوم و ليلة كثر وما دون ذلك قبل ولو اشترى ثوبا على انه بالخيار او خادما فلبس الثوب  
واستخدم الخادم مرة لا يفسد خيار الشرط وان استقدم مرتين او لبس الثوب مرتين او كانت دابة فركبها مرتين بطل خيار  
الشرط ولو ركب الدابة ليستقيها او ردها على البائع في القياس بطل خياره وفي الاستحسان لا يفسد ولو باع عبدا على انه  
بالخيار فيها فقبضها المشتري ثم مات احداهما او استحق لا يجوز البيع في الباقي وان تراضيا على اجازة البيع لان البيع بشرط  
للخيار غير منقذ في حق الحكمه فاذا هلك احداهما كانت الاجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالحصه فلا يجوز ولو قال البائع  
في حصة العبد نقضت البيع في هذا بعينه او قال نقضت البيع في احداهما كان نقضه باطلا لانه لم يكن حكمه بالنقض ويبقى  
الخيار فيها وكذا لو باع عبدا واحدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم قال نقضت البيع في نصفه كان باطلا لانه لم يتكلم به  
رجل له دار فيها رجل يسكنها باجر فباعها من رجل على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام ورضي به الساكن فطلب المشتري الاجر  
من الساكن في مدة الخيار كان ذلك امضا للبيع ولو اشترى دارا هو ساكن فيها على انه بالخيار ثلثة ايام فقدم على الساكن  
لا يفسد خياره ولو ابتداء الساكن بطل خياره من رجل اشترى جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وقبضها ثم جاء بجارية فقال هي  
التي قبضتها وانكر البائع كان القول للمشتري وللبائع ان يملك الجارية وبطل خياره لان المشتري حين ردها على البائع قد ملك  
الجارية منه فللبائع ان يرضى بهذا التملك وكذا العقار اذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب فقال هذا ثوبك وكذا الاسكان  
رجل باع بيتا او كفرة على انه بالخيار ثلثة ايام فخرج البيهق فزاع او صار الكفرة ثم افي مدة الخيار بطل البيع لانه لو بقي  
من غير خيار يفسد به البائع ولو بقي الخيار كان له ان يلزمه المشتري بعد التغيير ولو كان الخيار للمشتري والمسلمة بها لما بقي  
خياره لان المشتري لا يتغير بيقا الخيار ولو اشترى عقيرا ففصله ثم اشترى بياضات ففصله ثم اشترى بياضات ففصله ثم اشترى بياضات ففصله  
فقال ابو حنيفة لم يفسد في قول ابو يوسف من رجل اشترى عبدا ثم اشترى بياضات ففصله ثم اشترى بياضات ففصله ثم اشترى بياضات ففصله  
ايام بعد شهر قال ابو يوسف ومحمد له الخيار من ساعته شهر وثلثة ايام وقال ابو حنيفة لم يفسد الخيار كما قال ابو حنيفة  
ولو لم يفسد العقد الصحيح كان الخيار شرطا فاسد بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة

لمحمد الشافعي الفاسد وبفسد العقد ولم يفسد العقد الصحيح شرطا جائزا او خيارا جائزا لم يفسد في قولهم رجل باع ارضا على  
انه بالخيار ثلثة ايام وتقبضها ثم ان البائع نقض البيع في الايام الثلثة بقي الارض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان المشتري  
ان يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه الى البائع فان اذن البائع بعد ذلك للمشتري في ذمعة هذا الارض سنة فزاعها  
بغير الارض امانة عند المشتري وكان للبائع ان ياخذها من المشتري ان شاء قبل ان يؤدي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري ان يحبسها  
لاستيفاء الثمن الذي كان على البائع لان المشتري لما زاعها باذن البائع صار كانه سلمها الى البائع رجل اشترى جارية على انه بالخيار  
ثلثة ايام فولدت عند المشتري بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يفسد خياره ولو حدثت الزيادة عند  
المشتري في ذات البيع كان الثمن مملوكا له ولا يفسد خياره في قول ابو حنيفة وابي يوسف من رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ففطن  
العبد عند المشتري ثم ان المشتري بقى البائع وقال للبائع نقضت البيع ورددت عليه العبد فلم يقبل البائع ولم يقبض فان مضت  
الايام الثلثة والعبد مريض لم ير المشتري وان فتح العبد في الايام الثلثة ثم مضت الايام الثلثة كان للمشتري ان يرد العبد على  
بذل الرد الذي كان منه رجل اشترى دابة بالخيار ثلثة ايام ففطنها واخذ شيئا من عرقها لا يفسد خياره رجل اشترى  
شيئا ولو برعها بطل خياره من رجل اشترى شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام فذهب المشتري في الايام الثلثة الى باب البائع يتردد  
البيع فاختفى البائع منه فطلب المشتري من القاض ان ينصب خصما عن البائع ليرده عليه فاختفى فيه قال بعض من نصب خصما  
نظر الى المشتري وقال محمد بن مسلم لا يجيبه القاض الى ذلك ولا ينصب خصما لان المشتري لما اشترى ولم ياخذ منه كفا للاحتمال  
الغيبه فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له فان لم ينصب القاض خصما وطلب المشتري من القاض الاعذار عن محمد بن رويان  
في رواية محمد بن القاض الى ذلك فبعث مناديا ينادي على باب البائع ان القاض يقول ان خصمك فلا يرد بان يرد البيع عليه فان  
حضرت والانقضت البيع فلا ينقض القاض البيع من غير عذر وفي رواية لا يجيبه القاض الى الاعذار ايضا فيقول لمحمد بن  
يضع المشتري قال ينبغي للمشتري ان يستوفى فاختد منه وكذا نقضه اذا خاف الغيبة حتى اذا غاب البائع يرد على الوكيل  
وان اشترى شيئا يتابع اليه الفاسد على انه بالخيار ثلثة ايام في القياس لا يجبر على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري  
اما ان تفسخ البيع واما ان تاخذ البيع فلا شيء عليك من الثمن حتى تغير البيع او يفسد البيع عندك دفعا للمقر من الجاهلين  
وهو نظير ما لو ادعى بغير رجل شراء شيئا يتسارع اليه الفاسد كالمسكة الطرية ونحوها ومحمد بن رويان قال المدعي بيئته  
على ما ادعى ونجا ففسد ما في مدة التزكية فان القاض يامر مدعي الشراء ان ينقد الثمن وياخذ السمكة ثم يبيعها من آخر  
وياخذ ثمنها وياخذ الثمن الاول والثاني على يد عدل فان عدلت البيئته يقضى لمدعي الشراء بالثمن الثاني ويدفع الثمن الاول  
الى البائع وان ضاع الثمن عند العدل يضع الثمن الثاني من المدعي الشراء لان بيع القاض كبيعته ولو لم يعدل بيئته مدعي  
الشراء فانه يضمن قيمته السمكة للمدعي عليه لان البيع لم يثبت فبقى اخذ ما لا يفرج به البيع فيكون مضمونا عليه بالقيمة وهذا  
قول ابو يوسف ولو باع شيئا يتسارع اليه الفاسد بيبعا بائنا ولم يقبضه المشتري ولم ينقد الثمن حتى غاب كان للبائع  
ان يبيعه من آخر ويجعل المشتري ثانيا وان يشتري وان كان يعلم بذلك لان المشتري الاول من هذا البيع والفسخ دالة  
فجعل للبائع ان يبيع واذا حل للبائع ان يبيع من المشتري الثاني ان يشتري من رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم  
انه من العبد على بيع لم يفسد خياره لانه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه رجل باع شيئا بثلثة ايام على انه بالخيار ثلثة  
ايام يقبل الاجر من وقت سقوط الخيار لزم وقت العقد وكذا لو كان الخيار للمشتري ولو باع دارا على ان الخيار للمشتري  
ثلثة ايام ولداره شئ ففطن فان الشئ يفسد الشئ وقت العقد اذا علم بالبائع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفصول  
يطلب الشئ وقت الاجابة وفي البيع الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد وفي الهبة بشرط الهبة رواية يطلب







واحد او ان كان اشياء كثيرة فهو على وجهين اثنان من العدييات المتفاوتة كالبطيخ والزمان والسفر من اوان من العدديا  
المقاربة كالجوز والوزن والبض والتفاح والاحام والكيل والموزون فان كان كيليا او وزنيا في وعاء واحدا لم يكن  
في وعاء بل هو موضوع على الارض فهو كشيء واحد اذا اراد منقصة او اكثر ورضي به كان روية اذا كان غير المرئي مثل الرمي  
وان كانت الخطة او الشجر في جوالعين او الرغفران في سلتين والذهن في رقتين اختلف المشايخ فيه قال مشايخ بلخ  
في عايتين فهو بمنزلة شئين مختلفين وقال مشايخ عراق ما كشيء واحد وهكذا ذكر في عامة الروايات وهو الصحيح ان  
روية احدى ما يكون كروية تامة جميعا وانفقوا على انها كشيء واحد في حكم العيب حتى لو وجد بها في احدى الوعاء عيبا  
ان كان قبل القبض بمسكه او بردها وان كان بعد القبض رد العيب خاصة كالموجود بأحد الثوبين عيبا بعد القبض  
لان خيار الروية يمنع تمام الصفقة فكان الحال فيه بعد القبض كالحال قبله انا خيار العيب لا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا  
كان غير المرئي على صفة المرئي فان لم يكن يبقى خيار الروية فان قال المشتري لا اجد باق على تلك الصفقة فقال الباع لا بل على تلك  
الصفقة كان القول قول الباع والبينة للمشتري وان كان الباع من العددييات المتفاوتة كالمزاد وغير ذلك ما لم ير الكل لا يبطل  
خياره ولو اشترى وقر بطيخ الميراث لاي بطل خياره اذا كان البطيخ في غراره وقال الشيخ الحام ابو بكر محمد بن الفضل اذا  
كان البطيخ بوعاء واحد فرأى البعض ورضي به بطل خياره وان كان البطيخ في خرقة واحدة كانت الخرقة بحال يرى في واحدتها بطل خياره  
وان اشترى شيئا مقيما في الدهن كالجوز والبصل والثوم والشليم والفجل ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي قال اذا قلعت الباع  
بعضا او قلعت المشتري باذن الباع فراه ورضي به عن ابي حنيفة وفي رواية بطل خياره فيما راي وله الخيار فيما لم ير  
وعنه في رواية ما لم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره وعامة المشايخ قالوا لم يذكر هذه المسئلة في ظاهر الرواية وانما ذكر في الاماني  
عن ابي يوسف قال ان كان المبيع في الارض ما يكال او يوزن بعد القلع كالنوم والجوز والبصل فقلعت المشتري شيئا باذن  
الباع او قلعت الباع ان كان المقلوع ما يدخل تحت الكيل والوزن اذا راي المقلوع ورضي به لم يرد الباع والكل يكون روية البعض  
كروية الكل اذا وجد باق كذلك فان كان المقلوع شيئا يسير لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره وعن محمد بن قيس قال لم ير الكل  
بعد القلع لا يبطل خياره هذا اذا قلعت الباع او قلعت المشتري باذن الباع فان قلعت المشتري منه شيئا باذن الباع ان كان المقلوع  
شيئا لم يرد الباع في الكل بخلافه او لم يرض لان المقلوع بالقلع يتغير فانه قبل القلع كان ينمو ساعة فباعه وبعد القلع  
لا ينمو وان كان المقلوع قليلا لا يضمن له لا يبطل خياره والفتوى في هذه المسئلة على قول ابي يوسف وفي العمل اذا قلعت البعض  
فراه ورضي به لا يبطل خياره لانه عدل متفاوت هذا اذا كان المبيع معلوما وجوده في الارض فان باعه قبل البناء او بعد  
ما ثبت في الارض لانه هو ثابت في الارض او غير ثابت لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل وغيره وبيع  
الباع شيئا من موضع وقال لا يملك على ان في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا يجوز بيعه ولو اشترى كردخين من الجزر فقلعت  
فوجد في احد الكردخين جيدا وقلعت الاخر فوجد معيبا لا يرد شيئا منه لانه معيب بالقلع ولكنه يرجع بنقصان العيب  
ولو اشترى جزرا في جوالين فوجد في احدهما جزرا طويلا وفي الاخر قصيرا صغيرا فان كان القصير لا يشتري ما يشتري  
به الطويل كان عيبا يرجع بالنقصان ولو اشترى كراشا او رطبته كالعنب ونحو ذلك ان اشترى ما على ظاهر الارض وقلعت  
من ساعته جاز وان اشترى في الارض ان اشترى باصله جاز وان لم يشتري باصله لا يجوز لانه لا ينمو اكل ساعة فيختلط  
بالباع بغير المبيع ولو باع شيئا مقيما في الارض فشره اختلف الباع والمشتري في القلع فقال الباع اخاف ان قلعت لا ترضي به  
وقال المشتري اخاف ان قلعت لا يصلح لي فمن يترج منها جاز فان تشاجر في ذلك فسخ القاض العقب بينهما وان اشترى التار  
على رؤس الاشجار فراه من كل شجرة بعضها كان روية البعض كروية الكل حتى لو رضى به لم يرد ولو اشترى جفرا به من خارج

العارورة عن ابي حنيفة ان ذلك يكون روية وهكذا روي عن محمد بن غنم في رواية اخرى لا يكون روية ولو نظر الى البيع  
من وراء ستور فبقى كان روية ولو اشترى من بالالة ولم يربط الاية كان له خيار الروية وكذا لو اشترى من جبالالة  
ولم يربط الاية وجعل ان اشترى شيئا لم يربطه لم يكن لاحدهما روية بخلاف الروية وقد ذكرنا الخلاف في خيار  
الشرط كذلك في خيار الروية اذا اشترى شيئا لم يربطه فقال الباع بعه قال محمد بن الفضل بطل البيع لان من خيار الروية  
ينفرد بالفسخ وجعل المشتري من الشاة المذبوحة كرشها قبل السخ حاز بخلافه اذا باع من البطيخ بزره قبل القلع فانه  
لا يجوز ان رضى المبيع بالقلع واذا جاز بيع الكرش قبل السخ كان على الباع اخراجها ولا يشتري خيار الروية دجاجة  
ابتاعته لؤلؤة فباعها مع اللؤلؤة لا يجوز الباع وان كان اشترى من اللؤلؤة قبل ابتلاؤه وان باع اللؤلؤة بعد ما  
ماتت الدجاجة جاز الباع والمشتري خيار الروية في اللؤلؤة ان لم يكن يربطها قبل ذلك ولو اشترى لؤلؤة في صدفه يجوز  
البيع في قول ابي يوسف ولما كان خيار الروية وعلى قول محمد لا يجوز البيع والفتوى على قوله اذا اشترى ناقة مسل فاخرج  
المسل منها لم يكن له ان يرد خيار الروية ولا خيار العيب لانه يتغير بالخراج حتى لو لم يخرج المسل كان له ان يرد  
بخيار الروية والعيب رجل اشترى لبنا على ان يحمله الباع الى منزله المشتري ان كان الباع بلفظ الفارسية جاز البيع  
واذا جاز الباع فان لم يكن المثل كالمبيع فراه بعد ما حمله الباع الى منزله قال الفقهاء بالبيت لم يكن له ان يرد خيار  
الروية لانه لو رده يحتاج الى الحول فيصير ذلك بمنزلة عيب حادث عند المشتري وجعل المشتري حجة مبينة وراى بطلانها  
كان له خيار الروية اذا رآها لانه لا يظهرها لان المقصود هو الظاهر فكان له الخيار فان كانت البطانة مقصودة بان كان  
عليها زوا فان لم يكن الظاهرة مقصودة لحقارتها والبطانة مقصودة اذا رآها البطانة لا يتبع له خيار الروية ولو كانت  
الظاهرة مقصودة فرأى الظاهرة لا يتبع له خيار الروية الا اذا كانت البطانة مقصودة ايضا فلا يكتفى بروية احدها  
رجل اشترى رصا لم يربطها والكار فترك المشتري الارض ببدل الكار بالاكارة فزرعها الكار ثم اراد ان يشتري رصا  
بغير الروية لم يكن له ذلك لان فعل الكار مستقل اية فصار كانه زرعه بنفسه ولو اشترى دارا لم يربطها فبيع دار عتيقها  
فاخذها بالشفعة لا يبطل خيار الروية وظاهر الروية بخلاف خيار الشرط لان الاخذ بالشفعة دليل الرضاء وخيار الروية لا يبطل  
بصرف الرضاء فلا يبطل دليل الرضاء وخيار الشرط يبطل بمرج الرضاء فيبطل بدليله وكذا لو عرض المشتري الباع على  
البيع يبطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الروية وخيار الروية يبطل بالقبض مع الروية وكذا بقدر الثمن مع روية الثمن  
رجل اشترى ثوبا بلفظ فاقد كانه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم ان ذلك الثوب كان له خيار الروية رجل راي شيئا ثم اشترى  
بعد زمان فقال قد وجدته متغيرا قال بعضهم لا يصدق وقال شمس الامنة السرخسي ان كان الشراء بعد زمان لا يتغير في ذلك  
الزمان غالبا لا يصدق ويكون القول قول الباع وان اشترى بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء في ذلك الزمان غالبا كانت  
القول قول المشتري كما لو راي جارية ثم اشترى بها بعد عشرة سنين او عشرين سنة وقال تغيرت كان القول قوله وعلى الفتوى  
رجل اشترى دارا في بلدة اخرى وقال الباع للمشتري سمعتها اليك ثم استع المشتري على اداء الثمن لعدم الروية  
وعدم القبض حقيقة كان له ان يرد خيار الروية فان لم يردها ثبوتها كالباع بان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة  
او يثبت وكلا الى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويبطل الدار اليه رجل اشترى مائة رطل من رطلها ففصل  
الى ظهورها بعضها كان له خيار الروية رجل اشترى وزنا من تراب المعدن بعينه فله خيار الروية اذا خرج ما فيه  
ولو اشترى خفين او مصراعين او غلصين وراى احدهما كان له خيار الروية اذا راي الباقي رجلا اشترى خفا لم يربطه فباعه الباع  
بالخف والبسه المشتري وهو يائس ثم قام المشتري وذهب فيها كان له ان يرد خيار الروية ان لم ينقصها ذلك رجل اشترى



جارية بعد دفع درهم وتقابض ثمنه بغير خيار الرؤية لا ينقض البيع في حصه الف من الجارية رجل اشترى  
رؤية بعينها من الماء وقد كان شرطه من ماء دجلة وهو منها كان له الخيار قال لان بعض المواضع اطيب من بعض الاعشى  
اذا اشترى شيئا جاز شراؤه وقال الشافعي ان كان بصيرا وعي جاز وان كان كره لا يجوز واذا جاز شراؤه عندنا كان له  
خيار الرؤية ثم تكلموا فيما يكون بمنزلة الرؤية قالوا ان كان شيئا ما يقبل ويحبس فاذا قبله جاز كان ذلك بمنزلة الرؤية  
وان كان ما لا يقبل ولا يحبس ان كان عقار او غار اعلى رؤس الاشجار قال الشيخ الامام شمس لامة السرخسي لا يشبه  
الاخذ فيها بقول ابي حنيفة ان يملك بصيرا بالقبض فاذا قبض اليك وهو ينظر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد بن يوسف المبيع  
عند الاعشى ما يكون فاذا قال الاعشى بعد ذلك رضى بطل خيار الرؤية وعن ابي يوفيه روايتان في رواية ينادي الاعشى  
الى موضع المبيع فاذا صار بحيث لو كان بصيرا الرأى وصف له فقال رضى بطل خياره وفي رواية بلس الحيطان والاشجار  
ثم يقول رضى بطل خياره وفي الروايات يكون الشتم بمنزلة النظر حتى ان اعميين اشترى كرا واحدا منها ارضا  
فدخل احدها رضى وجعل يحس الارض بغيره فلم يجد فيها الثوب والكاه فزدها فقال انما لم نطمع نفسها فكيف نطمع في الاخر  
دخل اخر رضى فجعل يحس حشيشها ويتعرف غلط سوق الحشيش وطولها فوجد ما مدافعا غليظا فرفضها فقال ان الارض  
اذا طابت تربتها استقلت حشيشها واذا لم تظب وكانت خبيثة ترة لا يخرج نباتها الا تكاد اقبعا ضعيفا اذا تلف  
العاقدان في الرؤية فقال البايع بعثك ما رايت وقال المشتري اراه كان القول للمشتري مع يمينه وكذا لو اختلفا في المبيع فقال  
البايع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هذا كان القول للمشتري بخلاف خيار العيب اذا رآه المشتري ان يرد المبيع  
بعيب يحدث مثله عند المشتري فانكر البايع ان يكون العيب عنده كان القول للبايع والله اعلم **فصل**  
**في العيوب** قال رضى كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك انواع منها ما يكون ظاهرا معينا  
كالعور والشلل والضم والخرس والعرج والسن الساقطة والسوداء والمساعة والاصبع الزائدة والارافق والقرع  
وفي غير الحيوان كالحشم في الاوتق والخرق والعفونة في الثياب والنز والسبخ في الاراضي اذا لم يعلم به المشتري فعلم  
كان له ان يرد الا ان يثبت اصابة من العيب ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والجوارح والعلما والسيل في ذلك الرجوع الى  
اهل البصر ان خبر بذلك واحديث العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد انه قد بعثه كان  
عند البايع وما كان باطنا في الجوارح بعينها النساء ولا ينظر اليها الرجال كالقرن والرقع اذا خبرت امرأة واحدة بذلك  
ثبت العيب في حق الخصومة لاني حق الرد في ظاهر الرواية ومنها ما يكون عيبا في الجوارح والعلما كالبصر فانه يكون عيبا في الجوارح  
ولا يكون عيبا في العلما الا ان يكون فاحشا لا يكون مثله في عامة الناس فيكون عيبا وكذا الزنا عيب في الجوارح وليس بعيب في العلما  
الا ان يكون مدعا على ذلك وولد الزنا عيب في الجوارح والعلما ومنها ما يكون في بعض الاحوال ون البعض كالبلوغ في الفرائض  
فانه لا يكون عيبا في الصغير الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلبس وحده وكذا السرقة مرق  
ذلل عن ابي حنيفة واشترى عبد قد كان ابى اسرق وبالفراش عند البايع في كبره ولم يبل عند المشتري قال  
ابو بكر بن سعيد البجلي ان يرد وقال ابو بكر الاسكاف لا يرد ما لم يعد عند المشتري فهو صحيح والعفة عيب وكذا الحماء  
ونواشترى عبد اعلى انحصى في جره فلما لا يرد ولو اشترى على رجل فاذا اوصى كان له ان يردته والاكورة عيب في الغلام لانه  
لا يبرح المشى ولا يقد على القمار كبا والحق في النساء عيب وهو دم في الفرج ينع الجماع وقبله هي التي يكون مسكهاها  
واحد وعدم الختان في الغلام والخف في الجارية اذا كانا جملتين لا يكون عيبا وان كانا مولدين صغيرين فكذلك وان كانا  
كبيرين فهو عيب وهذا عندنا وما عندنا عدم الخف في الجوارح لا يكون عيبا ولو اشترى جارية على ان يكره ثم قال هي تب

فان القاضى يريها النساء فان قلن هي بكوان القول قول البايع ولا يمين عليه وان قلن هي ثيب كان القول قول البايع مع  
يمينه وان وطأها المشتري فعلم بالوطى فان زانها كما علم انها ليست كرا لابلت والا لزمته الجارية هكذا ذكره الشيخ  
ابو القاسم وعن ابي يوسف انه يرد ما يشهد به النساء والنكاح عيب في العبد والجارية وكذا لو كانت الجارية في العدة على طلق  
رجعي وان كانت غز طلاق باين فليس بعيب والاحرام ليس بعيب في الجارية وكذا لو كانت الجارية محرمة الوطى على المشتري  
برضاع او صهرية لا يكون عيبا ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى ان لها زوجا وان يرد ما فقال البايع كان الزوج  
عندي بائنا او مات عنها قبل البيع كان القول قول البايع ولا يرد عليه ولو اقام المشتري البينة على قيام النكاح الحال لا يقبل  
بينته ولو اقام البينة على اقرار البايع بذلك قبلت بينته ولو قال البايع كان زوجها عندي فلان بائنا او مات عنها قبل  
البيع والمشتري يتكلم الطلاق كان القول قول البايع فان حضر المقر له بالنكاح وانكر الطلاق كان المشتري ان يرد ما ولو قال  
البايع كان لها زوج عني يوم البيع فابائنا او مات عنها قبل القبض او بعده والمشتري ينكر الطلاق كان المشتري ان يرد  
الجارية ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البايع كان زوجها عني غيران هذا الرجل بائنا او مات عنها قبل البيع كان القول  
قول البايع من اشترى حنطة فوجد هاردة لا يرد ما لان الرداءة ليست بعيب وان وجدها مسوسة او عفتة  
كان له ان يرد ما وكذا لو اشترى انا ففقت فوجد هاردة من غير غش لا يرد ما ولو اشترى جارية فوجدها قبيحة ومسوة  
الوجه لا يرد ما ولو كانت محرقة الوجه لا يستبين لها فاقع ولا يملك كان له ان يرد ما ولو اشترى جارية قد كانت ولدت  
عند البايع او عند غيره ولم يعلم المشتري ثم علم كان له ان يرد ما في حكم الروايتين وعلى القوي وفي رواية اخرى لا يجعل نفس  
الولادة عيبا فلا يرد ما اذا لم يوجد الولادة نقصا ناظرا فيها ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الامام محمد  
بن الفضل لا تستمع دعوى المشتري لان يدعى ارتفاع الحيض بالحمل وبسبب الداء فان ادعى بسبب الحمل سمع ودعواه وبسببها  
القاضى النساء ان قلن هي حبل يحمل البايع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحمل فلا يمين على البايع وهو نظير ما ذكرنا  
في الساء وفي دعوى الحمل يرجع الى النساء وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الاطباء ثم في الداء يرد بشهادة رجلين اذا شهدا  
انه قد بعثه وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرقع ونحوه اختلف في الروايات واخر ما روي عن جارية ان كان ذلك قبل القبض فهو  
عيب لا يحد يرد بشهادة النساء وهو قول ابو حنيفة والامة الواحدة والمرأتان فيه سواء والمرأتان او ثلث واما الحمل  
يثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد بشهادة رجلين من رجلين فحين فاذا اهداها لا يرد في رجله ان كان لا يرض  
لعلة في رجله لا يرد وان كان لا يرض لعلة بل يرضي الحنف كان له ان يرد وان كان الحنفان صديقان لا يرض جديهما  
لم يكن له ان يرد رجل اشترى عبدا فابى من يده وقال كان ابى عند البايع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب دام العبد  
حيا باقيا في قول ابي حنيفة وكذا لو اشترى دابة فشرقت منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب رجل اشترى مصحفا على ان  
جامع فاذا فيه اية او ايتان ساقطة كان له ان يرد رجل اشترى عبدا فشرق عنده اقل من عشرة دراهم وقد كان سرقه عند البايع  
مثل ذلك كان له ان يرد وكذا لو اشترى عبدا فشرق عنده اقل من عشرة دراهم وقد كان سرقه عند البايع  
ولم يخرج شيئا كان له ان يرد رجل اشترى غلاما وبركته دم فقال البايع انه ودم حدث ما به ضرب فاورمه فاشترى على ذلك  
ثم ظهر له ان كان قدما لا يرد قال مولينا وهذا اذا لم يبين السبب فاما اذا بين السبب ثم ظهر له ان كان بسبب اخر غير الذي بين  
كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا فهو محمول فقال البايع هو حتى عيب فاذا هو غير ذلك كان له ان يرد ما لان العيب يختلف باختلاف  
السبب رجل اشترى عبدا فهو محمول عند البايع باخذه المحمي على يوميه او ثلثة ايام ولم يعلم بالمشتري فاطلع عند المشتري  
ذكر في المشتري ان يرد ولو اذ ما حجب فراش عند المشتري بذلك فهذا عيب اخر غير المحمي فيرجع بالنقصان



ولا ترد وكذا لو كان بقرحة فانفجرت او كان جذريا فانفجر كان له ان يرد وان كان به جرح فذهب يده من ذلك  
عند المشتري وكانت موضحة فصار ثمة عند المشتري ليس له ان يرد رجل اشترى عبدا فقبضه فمعه وقد كان  
يحمي عنده البايع ولم يعلم بالمشتري قال محمد بن الفضل المسئلة محفوفة عن اصحابنا انه ان تم عند المشتري في الوقت  
الذي كان يحتم عند البايع كان له ان يرد وان تم عند المشتري في غير ذلك الوقت لا ترد فيقول لو اشترى رجل اشترى  
ارضا فترت عند المشتري وقد كانت تنزع البايع قال ان يرد لان سببا لتروا وحده وهو تسفل الارض وقرب الماء  
فكان الثاني من الاول لان ان يحياها غالب او كان المشتري رفع التراب عن وجه الارض فيعلم انها ترنت لرفع التراب ولما  
الغالب الذي جاز من موضع آخر فيكون التز عند المشتري غير الذي كان عند البايع او بسبب فلا يرد في ذلك او غيره  
فلا يكون له ان يرد قال القاضي ابو الحسن على السعد الجواب في مسئلة اخرى والتزم ما قاله الشيخ الامام الا انه يشك بما ذكر  
في الزايات في رجل اشترى جارية بيضا احدي عينيها وهو لا يعلم ذلك فاجل البايع عند المشتري ثم عاد ليس له ان يرد  
وجعل الثاني من الاول ولو اشترى جارية بيضا احد العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى اجل البايع ثم عاد بيضا  
عند البايع لا يكون للمشتري ان يرد وفي رواية الامام في ان يرد ها ذكر في الزايات وجعل الثاني من الاول الذي رضى  
اذا كان الثاني عند البايع ولم يجعل الثاني من الاول اذا عاد البايض عند المشتري وقال لا ترد وقال الامام هذا كنت اشاور  
شمل الامة الحلواني وهو يثا ويرى فيما كان مشكلا اذا اجتمع افتا ورثة في هذه المسئلة فما استقدت منه فارجع  
اشترى عبدا فرفق ثيا بالمشتري فابى وكان سرق عند البايع بوجوهه قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل ليس للمشتري  
ان يخاصمه باي مادم العبد حيا ابقا فان عاد من الاباؤ ليس للمشتري ان يخاصم البايع ويرد عليه بالجهة رجل اشترى  
جارية وقبضها فلم يحضر عند المشتري ثم اراد بيعه يوما قال القاضي الامام هذا ارتفاع الحيز عيب وادناه شرط واحد  
اذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له ان يرد اذا ثبت ان كان عند البايع اشترى جارية وادى لها الحيز واسترد بنق  
التمن ثم حاضرت قلوا ان كان البايع اعطيه على وجه الصالح عن العيب كان البايع ان يسترد ذلك من المشتري رجل اشترى جارية  
وقبضها وخصم البايع في عيب الجارية ثم ترك الحفوفة ايا ما ثم خاصمه فقال البايع لم اسكتها طولا لمدة بعد ما اطلقت  
على عيب فقال المشتري انما اسكتها لانظر هل يزدو العيب قال الشيخ الامام هذا ترك الحفوفة لهذا لا يكون رضا بالعيب  
وله ان يرد ما على البايع رجل اشترى حنطة فوجد فيها ترابا قال الامام هذا ان كان التراب مثل ما يكون في الحنطة ولا يجد  
عيبا عند الناس ليس له ان يرد وان كان بعد عيبا عند الناس الا انه ليس بفاحش كان له ان يرد وان كان التراب فاحشا كان  
الخيار للمشتري ان شاء اخذ الحنطة بقسطها من الثمن وان شاء رد الحنطة ويأخذ كل الثمن كما لو اشترى حنطة على انها  
عشرة اقفة فوجد بها تسعة كان الخيار على هذا الوجه وعن ابو يوسف اذا اراد ان يميز التراب فيرد التراب ويمسك الحنطة  
بقسطها من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا تخلو عن قليل تراب هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التمييز فان كان المشتري  
ميز التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشا بعد ذلك عيبا عند الناس ان امكنه ان يخلط التراب بالحنطة ويردها بذلك  
الكل على البايع من غير نقصان يرد على البايع ويرجع بالثمن لانه رد ما كات قبض وان كان بعد الخلط لا يمكنه الرد بذلك  
الكل لا تقاضا بالرد لا يرد لانه لا يمكنه الرد كما قبض لكن يسلك من الثمن حصته نقصان الحنطة على التفسير  
الذي ذكرنا ولو اشترى سكا فوجد فيه رصاصا كان له ان يميز الرصاص ويرده على البايع بحصة رجل ابوسم جالس هذه  
المسائل صلا وقال كالباسم في قوله لا يميز كثيره وسامح في قليل التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ اخذوا بهذه الروا  
ولو اشترى نخا ساقرة فخرج منها جحر مثل ما يخرج من النحاس كان له ان يرد الجحر ويمسك من الثمن بحصة ذلك الا ان يثا

البايع ان ياخذها كذلك ويرد الثمن كان قبل الجحر لا يسامح في النحاس وكان له ان يميز الجحر كالمصاص في المسبك رجلا  
بايها بغير ابيعير وتقا بضا فوجد ما عيبا بالبيع الذي اشتراه فالت بيعير عنده والبيعير الاخر من عند المشتري  
الذي اشتريه قال الشيخ الامام هذا يحرم الذي اشتريه ووجده عيبا ان شاء رجع بحصة العيب من البيع الاخر وان شاء  
رجع بحصة العيب من قيمة البيع الاخر صححنا غير يرض وانما يحرم من البيع الاخر رجل اشترى جارية فوجد بها كانت  
مصهوية الراس قال الشيخ الامام هذا ان ظهر بها شحط كان له ان يرد ها وان ظهر بها شقرة لم يرد الا ان يكون سواد  
الشعر شرا في البيع والصموية وهولون بين الصفر والحرمة بعد عيبا في التركة والهندية لافي الروية والفقالية لانه عامة  
الرومي يكون كذلك ولو اشترى عبدا فوجد به خلل في الحية او متورا للحية كاذله ان يرد ان ظهر ذلك ومدة بعد  
الشراء يعلم انه كان عند البايع رجل اشترى خيرا بدارهم فوجد خيرا واحدا فادفع الى البايع فادفع البايع اليه خيرا  
خيرا اخر جازا فان غرور قال الشيخ الامام هذا لا يجوز ذلك ما لم يوزن لان هذا القدر ما يدخل تحت الوزن فمقدار  
خمس اساتير او عشرة اساتير له جحر على حدة فلا يجوز الا بالوزن وان كان اقل من ذلك لم يسلك جحر معلوم على حدة فلا  
به رجل اشترى ثوبا لنفسه ثم قطعه قسيما ونوى عند القطع لانه الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع عليه بالنقصان  
ولو نوى ان يقطع لانه البالغ كان له ان يرجع بالنقصان لان الهبة لا تميم في البالغ بدون القبض رجل اشترى خمرته بقر فوجد  
في جوفها حشيشا قالوا ان كان هذا الحشيش في هذا البقر بعد عيبا عند الناس خيرا للمشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن  
وان شاء رده وهو بمنزلة الزبد في التمن رجل اشترى رفا او كرم فظهر ان شربه كان على ناوقة توضع على ظهره  
او موضع آخر كان له ان يرد لان ذلك بعد عيبا عند الناس وذكر في المشتري رجل اشترى بيتا من اربيع جميع حقوقه يدخل  
فيه طريقه وان لم يقبل بجميع حقوقه ولم يشترط الطريق فلا طريق له وله ان يرد البيع اذا قلظنت ان لم مفتحا الى الطريق  
وكذا لو اشترى رفا وغلا لا يستحق الشرب بدون الشرط فان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا غني  
كان له ان يرد لما قلنا ان ما يبعه الناس عيبا كان له ان يرد لذلك وعدم الشرب والطريق بعد عيبا عند الناس  
وان كان لا يستحق ذلك بدون الشرط اشترى حبة بسيطة فوجد فيها قارة ميتة كان له ان يرد وكذا لو اشترى  
ثوبا نجسا ولم يميز البايع ذلك جازا للبيع ثم ينظر ان كان ثوبا ينقص قيمته بالقبض يكون عيبا وان كانت لا ينقص  
لا يكون وان كان فيه هز فهو عيب لان الدهن قلما يزول لكنه فيعد عيبا رجل اشترى جارية لا تحسن التركة والمشتري  
لم يعلم بذلك او كان المشتري يعلم لكن لا يعلم انه بعد عيبا عند التجار ثم علم على انه بعد عيبا كان له ان يرد وان اختلف  
التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم يكن له ان يرد اذا لم يكن عيبا بيتا عند الكل وان كان  
يعلم كل واحد ان عيب كالعور والسفل وغير ذلك فاذا علم بذلك وقبض لم يكن له ان يرد رجل اراد ان يشتري جارية  
فرا بها قرحة ولم يعلم انها عيب فاشترى بها ثم علم انها عيب قال محمد بن سلمه له ان يرد ها لان هذا مما يشبهه على التا  
فجاز ان يشبهه على فلا يثبت الرضا بالعيب رجل اشترى جارية لها بصر فارضعت صبيلا ثم وجد بها عيبا كان له  
ان يرد هذا بمنزلة الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع عند البايع ثم قبضها  
فوجد فيها عيبا قال ابو حنيفة له ان يرد ها وقال ابو يوسف يرجع بنقصان العيب ولا يرد ولو انما ولدت عند البايع ثم علم المشتري  
بعيب قبل القبض فهو بالخيار ان شاء اخذها وان شاء تركها في قولنا في خنفة وابي يوسف رجل اشترى دارا ثم باع بعضها فوجد بها عيبا  
قال ابو حنيفة وابي يوسف لا يرد ولا يرجع بشئ رجل اشترى شيئا فوجد بها عيبا قبل القبض فقال للبايع رده ثم عليك ينقص البيع  
بينهما قبل البايع او لم يقبل ولو قال له عند عيبا البايع لا ينقص البيع في قولنا في حصة ومحمد رجل اشترى حشيتا بتمتة



شرط ذلك في البيع فقطعها في اليد واقرها ليس بها ثم جدد العقد عليها من غير شرط ففطر اليها بالنهار فوجدها معيبة  
كان له ان يرد ها لان البيع الاول انتقض بالتجدد وقول لا عيب بها لا يعتبر اذا ظهر عيب قد يرد رجل اشترى برزونا  
وقد كان في احد يديه جرح اذ مل وبنت عليها الشعر ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد ايام فوجد بها سبيل  
منها لا فطر قالوا ان كان مثل هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان له ان يرد ها والا فلو قال البائع ان هذا العيب حدث عند شرائي  
رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قالوا بالقاسم ان علم بفسادها ولم يستهلك منها شيئا حتى خاسم البائع  
ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رد حصه النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخ وان شاء قبلها ويرد جميع  
فان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها واستهلك بعضها بان اطعم اولاده او عبده لاشئ له على البائع وان لم يكن  
للبطيخة قيمته مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال رجل باع خلافا صبت في حانية المشتري  
بحفرة المشتري ثم ان منق لا ينتفع به قال ابو بكر محمد بن النخعي هو انما عند المشتري ان هلك او فسد الاضمان عليه وان اهوارة  
المشتري لفساد ان لم يكن له قيمته واستشهد على ذلك شاهدان لاشئ على المشتري رجل اشترى شجرة فوجد بعض اشجارها  
معيبا قال ابو بكر هذا يرد الكل وليس له ان يرد المعيبة خاصة وان كانت الاشجار متباينة قال مولانا رضي الله عنه ان كان ذلك  
قبل القبض فذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى الشجرة بارضا فذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة  
رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فعطب بالطريق فانه يهلك على المشتري ثم اشترى  
ان انبت العيب يرجع بالنقصان العيب ولو اشترى بعيرا وقبضه فوجد له عيبا فذهب به الى البائع ليرده فوقع وانكسر وغرق فانه  
لا يرجع بالنقصان على البائع رجل اشترى بعيرا فلما ادخله داره سقط فدمجه انسان فنظروا الى معانها فاذاهي فاسدة  
فساد اقدم ان كان الذابح ذبحه بغير امر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح فان ذبحه بامر المشتري  
او ذبح المشتري بنفسه فذلك في قولنا في حقه قالوا الصاحبه يرجع بالنقصان رجل اشترى شيا وتقا بضا ثم تقايلا البيع  
ولم يعلم المشتري الى البائع حتى اشتراه ثانيا من البائع حاز الشرا فان وجد به عيبا قدما كان له ان يرد ها على البائع ولم يكن للبائع  
ان يرد ها على بائعه وكذا لو اشترى شيا وتقا بضا ثم رآه من البائع ثم اشترى من البائع فوجد به عيبا قدما رآه على بائعه  
ولم يكن للبائع ان يرد ها على بائعه وكذلك رجل اشترى شيا وقبضه ثم ان المشتري مع البائع جدد البيع بالكثير من الثمن الاول  
ثم وجد به عيبا قدما رآه على بائعه ولم يكن لبائعه ان يرد ها على بائعه رجلا باع جارية وسلمها الى المشتري فوجد المشتري بها عيبا  
فارد ان يرد ها على البائع كان للبائع ان لا يقبل الرد بغير قضاء فان كان يعلم بالعيب انه لو قبلها بغير قضاء لا يكون له ان  
يردها على بائعه رجل اشترى بقره فوجدها تافهة وبصرها وتقص لبنها اجمع قالوا هو عيب له ان يرد ها على البائع بالحجة  
رجل اشترى دها في ذوق فوجد بها عيبا فانه يرد ها بالعيب في البلد الذي اشتريه فيه رجل باع سكا له في حانوت بغيره  
فاخرج المشتري ان اجرة الحانوت كذا ففطر ان اجرة الحانوت كان اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكا بهذا السبب  
لان هذا ليس بعيب في الحانوت رجل اشترى نقره على انها رحم دار فاذا بها فلم يكن رحم دار كان له ان يرد لان فوات  
المشروط بمنزلة العيب رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا كان له ان يرد ها قالوا اذا كان التحنن العمل القبيح وان كان  
الحنن في المشي والقول لا يكون عيبا وان وجد كافر كان له ان يرد ها وان اشتراه على انه كافر فوجد به عيبا لا يرد ها  
ولو اشترى حمارا فوجد به عيبا وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع من غير ما ع كان له ان يرد ها ولو اشترى  
عبدا او جارية فوجد به عيبا لا يرد ها على من عيبه كان له ان يرد ها ولو اشترى خفيين او مصراحي باب فوجد بها عيبا  
وباع الاخر فانه لا يرد المعيب ولا يرجع بالنقصان والحال على شقة الجارية وجفنها يكون عيبا اشترى عبدا او جارية

فطر

فطر ان له وجع كسر من ياتيه مرة بعد اخرى كان له ان يرد رجل باع عبدا وهو بثلث الثمن المشتري ثم وجد كسري  
بالمبيع عيبا مختلفا في ذلك قال بعضهم ليس له ان يرد ها وقال بعضهم له ان يرد ها وان علم بالعيب قبل قبض المبيع كان  
له ان يرد ها في قولهم لانه امتناع عن تمام العقد رجل اشترى رصا فوجد فيها طير فاقام فيه الناس كان له ان يرد ها بالحجة  
ولو اشترى كراما فوجد فيها بيوت النمل كثر كان له ان يرد رجل اشترى شاة فوجدها مقطوعة الاذن ان اشترى بالاحبة  
كان له ان يرد ها وكذلك كل ما يمنع النضجة وان اشترى بغير النضجة لا يكون له ان يرد ها الا ان يكون ذلك عيبا عند  
الناس وان اختلف البائع والمشتري فقال المشتري اشترى شاة لاصحبة واكثر البائع ذلك فان كان ذلك زمان الاصحبة كان القول  
قول المشتري اذا كان من اهل ان يضي رجل اشترى جارية على انها صياحة جازا البائع فان لم تكن صياحة لا يكون المشتري  
ان يرد ها رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فصر به بعد ذلك ان انز الفرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان لم يطره  
او ضرب سوطين او ثلثة ولم يؤثر فيه كان له ان يرد ها رجل اشترى عبدا فقتله رجل عدا عند المشتري وقتله القاتل  
ثم علم بعيب فانه لا يرجع بالنقصان رجل اشترى عبدا وقبضه ثم رآه من البائع فوجد به عيبا قدما قال ابو بكر  
وهو قولنا في حقه لم يكن له ان يرد ها على المشتري الاول رجل اشترى من رجل دنانير بدينارهم وتقا بضا ثم ان المشتري لداينير  
باع الدنانير التي اشترى بها بالف درهم وسلم الدنانير وقبض الدنانير ثم وجد المشتري ثانيا في الدنانير عيبا فوجد ها على بائعه  
الاولى فقبلها الاوسط بغير قضاء قال محمد للبائع الاوسط ان يرد ها بذلك العيب على البائع الاول ولا يشبه العرف  
في هذا العرف لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها وكذلك رجل باع رجل درهم فقبضها منه وقضاها اخر فوجد  
فيها زبوا فارد ها عليه بغير قضاء كان له ان يرد ها على الاول رجل اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحبة ثمرات فورثة الابن  
وليس له وارث سواء ثم وجد المشتري عيبا قدما كان له ان يرد ها الا انه يسأل القاض حتى يضب خصما عن الميت فورده الابن  
على ذلك الخصم ثم الابن يرد ها على بائع ابيه وان كان الميت وارث اخر يرد ها الابن على ذلك الوارث ثم يرد ها على بائع الميت ولم يفرق  
محمد في الكتاب بينما اذا كان الميت اشترى في الثمن او لم يستوف واطلاق محمد في الكتاب ليل على التسوية بين الوجهين وبهذه  
المسائل ليل على ما قلنا ان الرجل اذا باع ثيابه ثم رآه من البائع ثم وجد المشتري عيبا كان له ان يرد ها ولو اشترى  
الرجل عبدا وقبضه ثم رآه من موثقة ثمرات المورث فورث الابن اياه ثم وجد بالعبد عيبا قدما لا يرد ها على احد بخلاف  
الاولى بعد ما دون باع من مولا عبدا من كتابه بمثل القيمة جاز وان وجد المولى بالمبيع عيبا وكان ذلك قبل القبض  
كان له ان يرد ها على عبده وان كان بعد القبض والتمن من النقص لا يرد ها على عبده رجل اشترى جوزا فأكسر بعضه فوجد  
فسادا لا ينتفع به ولا قيمته له كان له ان يرد ما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد مما ينتفع به وله قيمة عند الناس  
فانه يرجع بالنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المسكور ولا باقى الا اذا اقام البينة على ان الباقي معيب رجل اشترى  
بدرهم بطيخا عدا فأكسر واحدة منها بعد القبض فوجد ها فاسدة لا ينتفع بها كان له ان يرجع بخصها من الثمن ولا يرد  
غيرها الا ان يقيم البينة على فساد الباقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز شئ واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا  
لا ينتفع به برة الكل وكذلك اللوز والفندق والفسق والبيض واما في البطيخ والزمان والسفرجل والخيار لا يرد غير  
الفاسدة رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقالا رد على فلان ولا رد على فلان فذلك له في قولنا في حنيفة  
وابو يوسف رجل اشترى شاة فوجد صوفها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن المزبوقا كان له ان يرد ها قال محمد والجوز عيب  
ليس بنقصان قبل وان اشترى كراما فوجد عيبا فقطع ثم رآه من البائع فوجد بها عيبا لم يعلم به فان كان  
العطف لم ينقصه شيئا فله ان يرد ها ولو اشترى نخلا فبذره في موضع من الارض وقبض ثم رآه من البائع فوجد بها عيبا لم يعلم به فان كان



شيا ولم ينقص الثمن ثم وجد باحدا عيبا لم يكن له ان يرد احدى دون الاخر وله ان يردهما جميعا بالعيب الذي  
وجد في احدهما لانه اذا قبض قبل الخداذ صار بمنزلة شئ واحد وليس هذا كالفصل لما اذا امتزاجا من الاخر وليس فيه  
ضرر لان التمر بعض الثمن يخرج منه واما الفضة ليس من الفضة رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فاستق له فاني ان يقبله  
كان له ان يرد به بالعيب وليس هذا بمنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرض عليه فانه يبطل حقه في الرد رجل اشترى جرابا  
فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان الفجر باب ذكر في المتقن ان له ان يرد الثياب بجميع الثمن قال رحمه الله وينبغي ان يكون  
للجارية والمعدة او جديهما عيبا بعد ما كانا لهما ان يردا جميع الثمن رجل اشترى عبدا خيرا  
او كاتا فسحق في ذلك عند المشتري وجده عيبا كان له ان يرد به رجل اشترى شاة او بقرة مع ولدها فعلم بعيب ثم ارتفع  
منها الولد كان له ان يردها ولم يكن ذلك رضا بالعيب رجل اشترى جارية فوجد بها قرحة فذاو بها ان داو بها من تلك  
القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داو بها عن عيب حدث فيها الاقرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب ولو احمى العبد  
بعد ما علم بالعيب روي ان رجل اشترى عبدا وقبضه فوجده من رجل وسلمه الى الموهوب ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم علم  
بعيب كان له وقت الشراء لم يكن له ان يرد في قول ابو حنيفة والى يوسف عن محمد ان يرد رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى  
انه يمول في العرق فان القاضي قبضه على يد رجل ينظر فيه رجل اشترى جارية قد بلغت وادعى انها حرة قال محمد يحلف الباع  
البينة ما هي كذلك لانه لا ينظر اليها الرجال ولا النساء رجل اشترى عبدا فعلم بعيب قبل القبض فارد ان يرد فضا له الباع  
من العيب على عبدا وقبضه المشتري ثم استحق احدهما فانه يرجع على الباع بمحضه المستحق من الثمن كانه اشترى العبد من  
بذلك الثمن ويجعل العبد الثاني زيادة في البيع ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشترى فوجد به عيبا فاحل منه العيب  
على عبدا ثم استحق العبد المشتري بطل الصلح في العبد الثاني وقيل انه لا يبطل الصلح في العبد الثاني كما قبل القبض رجل اشترى عبدا  
وقبضه فاكسب كسبا عند المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبد الذي اشترى عيبا ثم اكسب لم يكن الاكسب  
رضي بالعيب رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فوجد المشتري ثانيا بها عيبا يحدث فاراد ان يرد فاقبال المشتري  
الاول حدث هذا العيب عندك واقام المشتري الثاني البينة ان هذا العيب كان عند الباع الاول فردها القاضي على المشتري  
الاول كما اشترى الاول ان يرد ما على بايها بذلك العيب في قول ابى يوسف وقيل هو قول ابو حنيفة ولا يرد في قول محمد رجل  
اشترى عبدا وقبضه وسأوه رجل اخر فقال المشتري لا عيب به ولم يتفق البيع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث  
شله واقام البينة ان هذا كان عند الباع كان له ان يرد به وقول المشتري الذي سألوه ليس بعيب لا يبطل حقه في الرد  
وقال شيخنا ان كانت المسئلة في الشرب ان قال المشتري الذي سألوه لا عيب ثم وجد به عيبا لا يكون له ان يرد به  
لان عيوب الشرب ما يرفع على فصح اخراره بنى العيوب اما في العبد من العيوب لا يوقف له فيجعل اقراره  
بنى العيوب كذا فلا يعتبر ولو قال المشتري ليس له اصبع زائدة او ما اشبه ذلك من العيوب التي لا يحدث في ذلك  
المدة ثم وجد المشتري بالعبد ذلك العيب كان له ان يرد به لان القاضي يتحقق بكذبه فيبقى ذلك العيب فيبطل كلامه  
رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وابعه من آخر فوجد المشتري ثانيا في البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك  
الخصومة واسلك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند الباع كان له ان يرد به على بايها ولو وجد المشتري الثاني في البيع  
وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند الباع ليس له ان يرد به على  
بايها ولو ان المشتري الثاني ادعى ان البيع الذي جرى بينهما كان نتيجة او كان بشئ اعطاه او كان في خيار الشرط او اورو  
وصدق المشتري الاول فذلك ثم وجد بالعبد عيبا كان له ان يرد به على بايها بخلاف ان اتا نقايلا المشتري الاول

والثاني اجمع اوردته الثاني على الاول بعيب بغير قضاء رجل اشترى عبدا فاراد ان يرد به بعيب فاقام الباع البينة  
على اقراره ان باع العبد قبل بيته وليس له ان يرد به بالعيب ولو اقام الباع البينة انه باع من فلان وفلان حاضر  
يجوز للمشتري الاول ان يجد ايضا كان مجموعها بمنزلة الاقالة ولا يرد رجل اشترى عبدا بصفتين بكل صفقة نصفه  
ثم وجد به عيبا كان عند الباع واراد ان يرد احدى النصفين دون الاخر كان له ذلك والله اعلم **فصل فيما يرجع**  
**بنقصان العيب ولا يرد** قال رحمه الله اذا اشترى ثيابا فقبض عند المشتري بفعل المشتري وبفعل المشتري  
او باقة سواء لم يعلم بعيب كان عند الباع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد وطريق معرفته النقصان ان يقوم صحيحا  
به ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضي الباع ان يأخذ  
معيبا بالعيب الذي حدث عند المشتري ويرد كل الثمن كان له ذلك وان اراد المبيع عند المشتري ان اشترى ثوبا  
فصتفه بمصفر او زعفران او اشترى ارضا فبني فيها بناء او غرس شجرة ثم وجد بها عيبا كان عند الباع فانه يرجع  
بنقصان العيب ولا يرد فان قال الباع اقبله كذلك وادى كل الثمن لم يكن له ذلك وان اشترى طعاما فباعه ثم علم  
بعيب كان عند الباع لا يرجع بنقصان العيب فان باع بعضه ثم وجد به عيبا غلب في حقه ولو باع بعضا ورواها  
عن محمد لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان العيب لاني باع ولا في ما بقي وعن محمد في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي  
بحصة من الثمن وبه اخذ الفقهاء ابو جعفر وابو الليث وعليه الفتوى وان اشترى طعاما فاكل بعضه ثم علم بعيب كان عند الباع  
فانه لا يرد الباقي ولا يرجع بشئ في قول ابى حنيفة وفي قول ابى يوسف يرجع بنقصان العيب في الكل ولا يرد الباقي وقال محمد يرد  
الباقي ويرجع بنقصان ما اكل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء  
فان كان في وعاءين في جوارقين او في قورصين فقرأوا ما شبه ذلك فاكل ما في احدهما او باع ثم علم بعيب كان ذلك عند الباع  
كان له ان يرد الباقي بحصة من الثمن في قولهم لان المكيل والموزون اذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بمنزلة شئين  
مختلفين وان اشترى طعاما في وعاء فوجد به عيبا فعرض بعضه على البيع قال محمد لم يرد هذا البعض الذي عرضه على البيع ولان  
يرد الباقي لان عنده لو باع النصف ثم وجد به عيبا كان له ان يرد النصف الباقي فكذا اذا عرض لانه عنده المكيل والموزون  
بمنزلة اشياء مختلفة فكان الحكم فيه موهولكم والعبدن والتوبين ونحو ذلك وكذا لو اشترى دقيقا فخر بعضه ثم اذ كان  
مرا كان له ان يرد الباقي ويرجع بنقصان عيب ما خسر وكذا لو اشترى سنا ذابا واكله ثم اقر الباع ان كان في فارة وما  
كان له ان يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو قول ابى يوسف ومحمد وكذا لو اشترى طعاما فاكله ثم علم بعيب عند ما يرجع  
بنقصان العيب ولو اشترى ثوبا فلبسها فاستقصت باللبس ثم علم بفارة مينة فيها فانه يرجع بنقصان لان يأخذها الباع  
ويرضي بنقصان اللبس فيه ولو اشترى ثوبا وكفن ميتا ثم علم بعيب فانه لا يرد لتعلق حق الميت ولا يرجع بنقصان العيب  
ايضا لاحتمال ان يفرسه سبع فيعود الى ملك المشتري من غير نقصان فيمكن من الرد على الباع وما لم يقع الياس عن الرد  
لا يرجع بنقصان العيب كما لو اشترى عبدا فابى من يرد به ثم علم بعيب فانه لا يرجع بنقصان العيب مادام حيا لاحتمال ان  
يعود من الابق ولو اشترى ارضا فجعلها مسجدا ثم وجد بها عيبا فانه لا يرد في قولهم واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب  
والمختار للفتوى ان يرجع كما لو اشترى ارضا فقفها ثم علم بعيب فانه يرجع بنقصان العيب رجل اشترى ضيعة مع ما  
فيها من الغلات ثم وجد بها عيبا فوالا ينفى ان يرد بها كما علم بالعيب لانه لو جمع الغلات بعد ما علم او يرها كذلك  
ينقص فلا يمكن الرجوع ذلك اشترى شجرة يتخذ منها بايا او نحو ذلك فقطعها فوجد بها عيبا لا يرد ذلك فانه يرجع بنقصان  
العيب لان يأخذها الباع مقطوعة ويرد الثمن اذا اشترى عبدا فاجره ثم وجد به عيبا كان له ان ينقص الاجارة



ويرد العبد لان الاجارة بنسخ العذر وقد تحققت العذر ولو كان رهن العبد وسلم ثم وجد عيبا فانه لا ينقص  
الرهن ويرده بعد انقضاء لان الرهن لا ينقص بالعذر ولو اشترى وارثا والوصي شيئا من التركة كقنا للبيت  
ثم وجد عيبا كان له ان يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بذلك رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه  
غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند الباع الاول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على الباع الثاني  
والباع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على الباع الاول لان البيع الثاني لم ينسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاؤه  
البيع الثاني لا يرجع الباع الثاني على الاول رجل اشترى جارية وهي بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها  
حتى اغلى البياض عن عينها ثم عاد البياض فعلم به كان له ان يرد ولو قبضها وهي بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك  
حتى اغلى البياض ثم عاد بياضا لا يكون له ان يرد ما لان في الوجه الاول ما اغلى البياض ثم عاد جعل كان الاول لم يكن  
واينصت عينها قبل القبض كان له ان يرد ما لان في الوجه الثاني ما اغلى البياض ثم عاد جعل كانت الجارية بصفة السليمة  
فلا يكون له حق الرد بعد ذلك اذا اشترى جارية ولم يقبضها حتى وجد بها عيبا فنقص المعيبة  
لزمه جميعا لانه رضى بالمعيبة والاخرى صحيحة وان قبض التي لا عيب بها كان له ان يرد جميعا لانه لم يرض بالمعيبة  
وهو لا يملك التفرق فيرد جميعا وان باع السليمة بعد قبضها او اعتقها قبل القبض وبعد لزمه المعيبة لانه عجز  
عن رد السليمة فيستعذر مرة اخرى لانه لا يملك التفرق ولو اشترى صراحي باب وقبض احدها باذن الباع او لا  
وهلك الاخر عند الباع فانه يهلك على الباع والمشتري ان يرد الاخران شاء لان المقبوض يقبض بقوات الاخر فكان  
له ان يرد ولا يجعل قبض احدها كقبض جميعا ولو ان المشتري قبض احدها بعينه وهلك الاخر عند الباع يهلك  
على المشتري لان المشتري يبيع المقبوض صار مقبضا للاخر فيصير قبضا لهما جميعا فيكون الهلاك على المشتري وكذا  
لو اشترى خفين او غلين وكلما يتعلق بالمنفعة ببقائها كان تعيب احدها تعيبا للآخر اشترى بغير فلتا  
ادخله داره سقط فذبحه انسان بارا المشتري فظفر به عيب قد يبرأ كان المشتري ان يرجع بالنقصان على الباع في  
قول ابو يوسف ومحمد واخذ المشايخ كالمواشايخ طعنا فاكل بعضه ثم علم بعيب فان عندها يرجع بنقصان العيب  
فيما اكل الا ان ثمرة رد الباقي وهما لا يرد فيرجع بنقصان البعير هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل  
الذبح ثم ذبحه هو او غيره بامر او بغير امره لا يرجع بشئ اشترى بزرذوا وخمسة ثم علم بعيب كان له ان يرد  
لانه ليس بتعيب فلا يمنع الرد ولو اشترى عبدا بجارية وقبضا ومشتريا لجارية وطى الجارية ثم وجد مشتريا العبد  
بالعبد عيبا فرده بخير ان شاء يرجع على مشتري الجارية بقيمتها ومقبضها وان شاء اخذ الجارية ولا ينقصه النقصان  
ان كانت بكر ولا عقر ان كانت ثيبا لان مشتري الجارية وطى تلك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان اشترى  
عبدا اعلى خبازا وطباخا يحسن ذلك فوجده المشتري خلا ذلك ومات غده قبل الرد كان له ان يرجع بفضل ما باه  
وعن ابو حنيفة في رواية لا يرجع رجل اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيبا فردها على الباع ثم علم الباع بعيب حدث  
عند المشتري كان الباع ان يرد ما على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع ارش العيب الذي كان عند الباع او  
الجارية ولا شئ له ولو حدث بها عيب اخر عند الباع بعد الرد فان الباع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند  
المشتري لان رضىها المشتري وقبلها من الباع رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها وقبلها بشهوة ثم وجد  
بها عيبا لا يرد ما ولكن يرجع بنقصان العيب لا اذا رضى الباع ان ياخذها ولا يمنع النقصان ولو وطئها المشتري  
ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب وقبله لا يرجع بنقصان العيب ولو اشترى عبدا قد رده بقبضه ما ورد

نفقت ثم علم المشتري بذلك رجع المشتري عليه بجميع الثمن في قول ابو حنيفة وقال صاحبه يقوم حلال الدم ويقوم  
حرام الدم فيرجع على الباع بفضل ما بينهما ولو اشتراه وهو حلال البدان كان سارقا فقطعت يده عند المشتري  
عند ابى حنيفة بخير المشتري ان شاء رد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وان شاء اسلك العبد ورجع عليه بنصف الثمن  
وقالا يقوم حلال البدن وحرام البدن فيرجع بفضل ثمنه من الثمن او يترك الخصومة وليس له غير ذلك رجل اشترى  
جارية فولدت عند الباع ثم قبضها فوجد بها عيبا يرد ما بحضنها من الثمن في قول ابو حنيفة ولو اشترى جارية فولدت  
عند الباع ثم علم بعيب بالجارية قبل القبض ان شاء اخذها وان شاء تركها في قول ابو حنيفة رجوع ببيع نفسه من نفسه  
بجارية ثم وجد بها عيبا كان للمولى ان يرد الجارية وياخذ من العبد قيمة نفسه في قول ابو يوسف وقال محمد  
وهو قول ابو حنيفة الاول رجع بقيمة الجارية الزاوية المستقلة بعد القبض كالولد والسر والارض يمنع الرد بالباع  
ويرجع بنقصان الثمن واما الزيادة المستقلة كالسمن والجمال الصحيح انها لا يمنع الرد رجل اشترى رطلا ليس عليه اخراج  
فوجد بها عيبا ثم وضع عليها الخراج لا يكون لها ان ترقها ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده على الباع بخيار الشرط او  
برؤية او بعيب ثم ذهب عينه عند المشتري ضمن المشتري بنصف الثمن وان ذهب عينه بضمن النقصان ولا خيار  
للباع ولو اشترى دارا فباع بعضها ثم وجد بها عيبا قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يرد ولا يرجع بشئ رجل اشترى  
جارية كان بها جمل ولم يعلم به فولدت عند المشتري ولم ينقصها الولادة ثم ماتت لاشئ على المشتري رجل اشترى حنطة  
فيها عفار فذهب العفار عنها عند المشتري ليس له ان يرد ما وكذا لو كان فيها رطوبة فحققت عند المشتري او اشترى خشبة  
رطبة فبيست عنده رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فساومه الباع فقال له هل تبيعها مني فقال نعم بطل حقه في الرد  
عند ابو يوسف اذا اشترى ثوبا فوجد به عيبا فقال له الباع اذهب وبعه فان لم يشتره منك فردته على ففعل بطل  
حقه في الرد ولو وجد بالرداهم المقبوضة عيبا فقال لا نقضها فان لم ترج فردها على لا يبطل حقه في الرد رجل اشترى  
جارية فكاتبها ولم يؤد شيئا من البذل حتى وجد بها عيبا فانه يرجع بنقصان العيب ولو اشترى جارية فاعتقها ثم  
وجد بها ذات زوج فانه يرجع بنقصان العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك مطلقا طلاقا باينا كان الباع ان يسترد منه  
ما ادق اليه النقصان ولو اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها عيبا المشتري الثاني  
عيبا كان عند الباع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الاول والمشتري  
الاول لا يرجع على بايعه في قول ابو حنيفة وقال محمد يرجع هو ايضا بالنقصان على بايعه رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه  
من غيره فعلم المشتري الثاني بعيب كان عند الباع الاول فردته الثاني على الاول بغير قبضه قبل القبض كان المشتري  
الاول ان يرد بذلك العيب وغيره على بايعه لان الرد بالعيب قبل القبض بمنزلة الرد بقبضه القاض رجل اشترى عبدا فوجد  
به عيبا فقال للباع ان لم اردة اليك اليوم فقد رضيت بالعيب فقال محمد هذا القول باطل وله ان يرد رجل اشترى  
دارا وقبضها فادعى رجل فيها مسيل ماء واقام البيتة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء اسلكها بجميع الثمن  
وان شاء رد رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وكل رجله ببيعه ثم وجد الموكل به عيبا فباعه الوكيل ان باعه الوكيل بمحض  
من الموكل ولم يقل الموكل شيئا كان له ان يرد ما بالباع رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فركبها فقال الباع ركبها  
في حوايجك فلم يسوق لادحق الرد قال المشتري لا بل ركبها لاردة عليك كان القول للمشتري رجل اشترى عبدا  
قد رده عند الباع ولم يعلم به المشتري ففسخ عند المشتري سرقة اخرى فقطعت يده في السرقة جميعا كان المشتري ان يرجع  
على الباع بنصف النقصان وهو رجع الارش رجل اشترى عشرة اقفره حنطة وقبضها فاما ما باه ما فأنقصت



وصارت احد عشر قفيزا وذلك لا بعد عيبا ثم وجد بالخسفة عيبا فقال البايع انا اقبلها فان المشتري ردها  
لان هذا نسخ من كل وجه رجل اشترى عبدا وتقصه ونقد الثمن ثم اقر المشتري ان البايع كان عتقه قبل البيع او رده  
او كانت جارية فاقرا ان البايع قد استولى لها واكثر البايع ذلك وحلف فان العبد يعتق على المشتري باقراره ويصير  
مدبرا او ام ولد يعتق بموت البايع وكذا لو ادعى ان العبد حرا الاصل ثم وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا  
كان عند البايع فانه يرجع بنقصان العيب على البايع استحسانا ولو اقر المشتري ان البايع باعه متي وهو عبد فلان  
ومحمد بايع وصدة المقر له فاخذ منه العبد واوجاز البيع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان المشتري لا يرجع على  
البايع بشئ وان كذب المقر له فيما اقر له المشتري بالملك ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده بالعيب على بايعه هذا  
اذا اقر المشتري بالعبد لغيره قبل روية العيب فان اقر بعد ما رآه العيب فكذلك ان صدقة المقر له فيما اقر لا يرجع  
المشتري بالنقصان على بايعه اوجاز المقر له البيع او نقص فاخذ العبد وان كذب في الاقرار رده بالعيب ولو اشترى  
عبدا وقبضه ثم قال بعته من فلان بعد ما اشتريته واعتقه فلان وكذب المدعي عليه فيما قال فان العبد يعتق على المشتري  
باقراره فان وجد عيبا بعد ذلك لا يرجع على البايع بشئ ولو ادعى المشتري انه باعه من فلان ولم يذكر ان فلانا عتقه  
ومحمد فلا ذلك وحلف ثم وجد عيبا فانه يرد على البايع رجل اشترى بغير اعلى ان وجد عيبا رده ثم وجد  
عيبا فغطى البعير في الطريق عند الرد قالوا يهلك على المشتري فان ثبت المشتري عيبا لغيره فانه يرجع بنقصان العيب  
**فصل البراءة عن العيب** رجل اشترى عبدا وبرأ اليه البايع من كل غائلة ثم وجد المشتري السرقة  
او الاصابة او الزنا فانه لا يرد ولا وجد به مرضا رده والمراد من الغائلة في البيع السرقة والاباق والزنا ولا يدخل فيه  
الكنى والثر والذل والنوازل والاهراض ولو تبرأ البايع من كل عيب بدخل في العيوب والادواء فان تبرأ من كل ادواء فهو  
على المرض ولا يدخل فيه الكو ولا اصبع الزايرة ولا اثر قروح قد برأ عن اي حصة الداء هو المرض الذي يكون في الجوف  
من طحال او كبد او نحو ذلك رجل باع عبدا وجارية وقال ان ابرئ من كل عيب فانه لا يبرأ عن كل العيوب  
لان الداء يدخل في العيوب ما العيب لا يدخل في الداء ولو باع جارية وقال بريت اليك من كل عيب بعينها فاذا هي عوراء  
فانها لا يبرأ وان كان له ان يرد وكذا لو قال بريت اليك من كل عيب يد لها فاذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ الا البراءة عن عيب  
اليدين والعين يكون حال قيام اليد والعين لا حال عدمها وان كانت مقطوعة اصبع واحدة برئ وان كانت مقطوعة اصبعين  
فما هيان ولا يبرأ اذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد فان كانت الامام كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب  
واحد ولو باع جارية وقال ان ابرئ من كل عيب بها فهو برئ من كل عيب بها ولو قال ان ابرئ منها لا يبرأ عن شئ من العيوب رجل  
قال لغيره انت برئ من كل حق في ذلك يدخل في العيب رجل اشترى ثوبا فراه البايع فيه حرقا فقال المشتري قد ابرأتك  
من هذا الحرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد ان يقبض الثوب من البايع فراه الحرق فقال المشتري ليس هذا مثل ابرأتك منه  
كان ذلك شرا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة بياض العين وكذا لو ابراه عن كل عيب  
بها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الاجراء وكذا لو قال ابرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الاجراء وكذا  
لو قال ابرأتك عن البرص وعن العيوب وقال عن كل برص وقال عن كل عيب ولم يقل بها فهذه براءة عن كل عيب فاذا رآ  
المشتري بعد ذلك عيبا فقال ان كان هذا العيب بها يوم اشتريتها وقال البايع كان هذا العيب بها يوم اشتريتها كان  
القول قول البايع الا ان يقيم المشتري البينة على ذلك فيكون له حق الرد في قول محمد لان عنده اذا قال المشتري  
ابرأتك عن العيوب وقال البايع ان ابرئ من العيوب لا يدخل في العيب الذي يحدث عند البايع انا في ظاهر مذهبنا جميعه

وان يوسف يدخل في العيب الموجود وقت العقد والذي يحدث قبل التسليم ويضع البراءة عن الكل رجل باع عبدا وقال  
برئت اليك من كل عيب بهذا العبد الا الاباق فوجده ابقا كان له ان يرد ولو قال بريت اليك من كل عيب بهذا العبد  
الا باباقه فوجده ابقا لا يرد له لانه اخبره ان ابوق رجل اشترى عبدا فقبض من رجل اشترى بحصة ما يحدث في العيب من الثمن  
قال ابو حنيفة وابو يوسف يجوز ذلك فاذا وجد به عيبا ورده على البايع كان له ان يرجع على الضامن بحصة العيب من الثمن  
كما يرجع على البايع وعن ابو يوسف اذا اشترى رجل عبدا فقال له رجل ضمنت لك عاهة فكان ادعى فرده على البايع فانه لا يرجع  
على الضامن بشئ من الثمن ولو قال الضامن ان كان ادعى فغلبت حصته العيني من الثمن فراه بالعمى كان له ان يضمن حصته العيني ولو اشترى  
عبدا فوجده عيبا فقال له رجل قد ضمنت هذا العيب لا يلزمه شئ المشتري الثاني اذا وجد بالبائع عيبا ونقد رده على بايعه  
لعيب حدث عنده فرجع على بايعه بنقصان العيب لم يكن لبايعه ان يرجع بالنقصان على البايع الاول في قول ابو حنيفة  
وقال صاحباه له ان يرجع رجل اشترى عبدا وباعه من غيره فات العبد عند الثاني ثم اطلع الثاني على عيب كان عند البايع الاول  
فانه يرجع بنقصان العيب على بايعه وليس للمشتري الاول ان يرجع على بايعه بالنقصان في قول ابو حنيفة خلافا لما حتى لو صالح  
المشتري الاول مع بايعه عن النقصان على شئ لا يصلح الصلح في قول ابو حنيفة رجلا ان شهدا على رجل على البراءة من كل عيب  
بهذا العبد ثم اشتراه احدا الشاهدين بغير براءة ثم وجد به عيبا كان له ان يرد وكذا لو شهدا على البراءة من الاباق انا  
لو شهدا على البراءة من اباقه ثم اشتراه احدا الشاهدين فوجده ابقا ذكر السمس الاثمة السرخسية قال ليس له ان يرد بخلاف  
الوجه الاول لان في الوجه الاول ايضا لا باق اليه فلا يكون ذلك اقرارا بعيب الا باق فيه ما في الوجه الثاني اضاف اليه الاباق  
فكان ذلك اخبارا انه اقر وقد مر نظيره قبل هذا رجل باع ثوبا على انه برئ من كل شئ به من الخرق وكانت فيه خرق قد خالها  
او رقعها او رفاها فهو برئ من ذلك لان هذه خروق وان كانت مخيطة او مرقية او مرقعة وكذا لو كانت فيه خروق  
من خرق نار او عفونة فهو برئ منها ولو باع عبدا وقال بريت اليك من القروح التي فيه وكانت فيه اثنا عشر قرح قد برئت  
قال هو برئ ما برئ وقام بينه وبينه ان كان فيه آثار من كى كان له ان يرد لان الكى غير القروح فهو يباع بهوديا زينا قد  
ومعت فيه قطرات من الخمر اذا بايع ولا يكون له ان يرد لان هذا ليس بعيب عندهم رجل باع ثوبا على انه برئ من كل عيب  
لا يكون اقرارا بالعيب ولو شرط البراءة عن عيب واحد او عن عيبين كان ذلك اقرارا بذلك العيب بانه اذا باع  
عبد برئ على انه برئ من كل عيب بهذا العبد بعينه وسلمها الى المشتري فاستحقوا احدها ووجد المشتري بالآخر عيبا  
لزمه المعيب بحصة من الثمن فيقسم الثمن على العبد برئ وهما صحيحا لا عيب بها فاذا عرفت حصة المستحق رجع  
المشتري على البايع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبد برئ ثم وعده على انه برئ من عيب واحد بهذا العبد ثم  
استحقوا احدها فوجد بالذي برئ عن عيب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليها على قيمته المستحق صحيحا او على قيمته الاخر  
وبعيب واحد فاذا عرفت حق المستحق رجع المشتري على البايع بذلك وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه  
على بيع وقال الذي يريد يشراه اشتره لا عيب به فلم يتفوق بينهما بايع حتى وجد المشتري به عيبا كان له ان يرد وقوله آخر  
فانه لا عيب به لا يكون اقرارا بغير العيوب ولو قال المشتري عند عرضه على البايع اشتره فانه ليس باقر ثم وجد ابقا  
لا يكون له ان يجاهم بايعه **فصل الرد بالعيب ومن له حق الخصومة** رجل اشترى خلافا في خاتية  
وجعله المشتري في جرة وجعلها الى بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البايع للمشتري كانت الفارة في جرتك وقال  
المشتري لا ابرأتك في خاتيتك كان القول قول البايع لانه المشتري يدعي عيبا في الرد وهو يكره ولو اشترى دهنا في  
آنية ثم قبضها وادس الانية كانت مشدودا ففحصها ووجد فيها فارة ميتة وانكر البايع ان يكون ذلك عنده كان



القول قول لما قلنا رجل اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وزعم انه مخلوق للحية و**البائع** ينكر ذلك كان القول قول **البائع** لانه ينكر العيب فان اقام المشتري البينة انه مخلوق للحية اليوم فان لم يكن اتي على البيع وقت يتوهم فيه خروج الحية عند اشترائه كان له ان يرد لانه اشتد العيب عند **البائع** فان اتي على البيع وقت يتوهم فيه خروج الحية عند المشتري كان له ان يرد لانه اشتد العيب عند **البائع** او استخلف **البائع** فيشكل المشتري اذا ادعى المبيع عيبا وانكر **البائع** فاقام المشتري بينة ورده عليه كان للمرد وعليه ان يرد على بائعه وان كان المشتري انكر البيع او لا لان القاض حين رده عليه قد اطل قوله في انكار العيب رجل اراد ان يبيع شيئا فيه عيب وهو يعلم بذلك ينبغي ان يبين العيب ولا يدلس فان باع ولم يبين قال بعضهم بصير فاسقامه ود الشهادته والصحيح انه لا يصير مرد ود الشهادته لان هذا من الصغار رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض وقال بطلت البيعة بطل البيع ان كان محضر من **البائع** وان لم يقبل **البائع** وان قال ذلك في غيبة **البائع** لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال بطلت البيعة الصحيح انه لا يبطل البيع الا بقبضه او رضاه اشترى ثوبا بخمسة دراهم وهو يابى عشرة فوجده عيبا ينقصه خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على **البائع** وهو درهما ونصف درهم ولو اشترى ثوبا بدرهمين وهو يابى خمسة فوجده عيبا ينقصه درهمين ونصف درهم يرجع المشتري على **البائع** بنصف الثمن وذلك درهم واحد باع جارية بزبيب وتمر بعينها وتقا بضا ثم ان **البائع** الجارية وجد التمر فاسدا فانه يقسم الجارية على قيمتها الزبيب ولا عيب بها فاما اذا اشترى التمر من الجارية ستره ذلك القدر من الجارية ويرد الثمن لان الجارية انقسمت على قيمتها الزبيب والتمر وهما صحيحان لا عيب بهما لانهما دخل في العقد بصفة السلامة لانصفة الفساد رجل اشترى جارية فوجدها عيبا فاراد ان يرد لها فاصطلحا على ان يدفع احداهما شيئا من الثمن ينظر ان اصطلحا على ان يدفع **البائع** الجارية الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جاز لانه صالح عن العيب وان اصطلحا على ان يدفع المشتري الدرهم الى **البائع** يقبل **البائع** الجارية لا يجوز لان المشتري يلتزم الزيادة لاعتراضه عن شيء يكون ربا وان قصد تحصيل قدرها يبيع المشتري الجارية من اعيانها باق من الثمن الاول ان كان نقدا ثم رجل اشترى عبدا فوجده عيبا قبل القبض فضا له **البائع** من العيب بجارية كانت الجارية زيادة في المبيع فيقسم الثمن الذي اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما حتى لو وجد باحدهما عيبا رده بحقه من الثمن وان كان هذا الصالح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد بالجارية عيبا ردها بحقه عيبا لعبد من الثمن الوكيل بالشراء اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فابرا **البائع** عن العيب صح ابراهمه ويلزم الامر ولو وجد به عيبا بعد القبض فابرا **البائع** عن العيب ورضي **البائع** بزمه ولا يلزم الامر لان العيب قبل القبض لا يقتطع من الثمن وبعد القبض له قسط من الثمن فلا يلزم الامر الرد بالعيب يكون للوكيل وعليه ما دام حيا عاقلا من اهل لزوم العهدة فان لم يكن من اهل لزوم العهدة بان كان عبدا محجورا او صبي محجورا كان الرد الى الموكل وان كان من اهل وجوب العهدة مات الوكيل فلم يبع وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل وكذا المكاتب اذا اشترى عبدا ووجده عيبا كان حق الرد للمكاتب وان عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى ان يرد الا ان يكون المكاتب هو الذي الى الرد فان بيع المكاتب ومات كانت الخصومة في الرد الى المولى يرد على **البائع** الوكيل بالشراء اذا اشترى وسلم الى الموكل عيبا فرده الى الوكيل ثم الوكيل يرد على **البائع** الوكيل بالشراء اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فان رده بالعيب صح رده وان رضى **البائع** كان العيب سيرا لزم الموكل وان كان فاحتا يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ذكر في كتاب المير في ابا وكا تان ما لا يفوت جنس المنفعة كقطع احدى اليدين وفقا احدي العينين فهو يسير وما يفوت جنس المنفعة كقطع اليدين وفقا العينين فهو فاحش

وذكر شمس الائمة السرخسي ان ما لا يذلل تحت تقويم الموقوفين يعني لا يقوم احد مع العيب بقيمة الصحيح فهو فاحش وجعل العيب اليسير كالعيب البسيط وذكر في المنتقى ان على قول الى حسمه اذا كان المبيع مع العيب يسيرا بالثمن الذي اشترى به فرضي به الوكيل فانه يلزم الامر وهذا قريب مما قاله شمس الائمة السرخسي وفي الزيادة ان الوكيل اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض لزم الامر وان رضى بعد القبض فانسب الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفضل بين البيتين فاحش والصحيح ما ذكر في المنتقى سواء كان ذلك قبل القبض او بعده لانه اذا رضى **البائع** بصير كانه اشتراه مع العلم بالعيب ان كان لا يبايى ذلك الثمن لا يلزم الامر الوكيل بالشراء اذا علم بعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترضى بهذا العيب فرضي به لا يلزمه الامر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد القبض الموكل اذا ابر **البائع** عن العيب صح ابراهمه ولا يبقى للوكيل حق الرد الوكيل بالشراء اذا اشترى بالعقب اليسير يلزم الموكل وان اشترى بالعقب الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال الامام خواهر زاده هذا فيما ليس بقيمة معلومة عند اهل البلد كالعبد والثوب ونحو ذلك لان قيمته هذه الاشياء لا تعرف لا بتقويم الموقوفين فانما له قيمة معلومة عند اهل البلد كالحب والتمر ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا يلزم الامر قلت الزيادة او كثرت الوكيل بالشراء اذا اشترى جارية للوكول ولم يسلمها اليه حتى وجد بها عيبا كان له ان يرد ها كانا موكل حاضر او غائبا وبعد التسليم الى الموكل لا يملك الرد الا بالمر الموكل فان ادعى **البائع** في الوجه الاول ان الموكل رضى بالعيب والموكل غائب فطلب من الوكيل او عيّن الموكل ليس له ذلك عندنا وان اقام **البائع** بينة على ما ادعى قبلت بينته وان اقر الوكيل ان الموكل رضى بالعيب صح اقراره حتى لا يبقى له الخصومة وان اقر الوكيل ان كان ابرا **البائع** عن العيب صح اقراره على نفسه ولا يصح على الامر الوكيل **البائع** اذا باع ثم خوصم في عيب قبل البيع بغير قضاء لزم الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل ان يحاكم الموكل فان خاضه واقام البينة على ان هذا العيب كان عند الموكل لا يقبل بينته لان الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة فيجعل في حق الموكل ان الوكيل اشترى به من المشتري هذا اذا كان عيبا يحدث وان كان قد احدث ذكر في بعض روايات البيوع انه يلزم الامر وذكر في عامة روايات البيوع والرهن والوكالة وما دونه انه يلزم الوكيل رد الموكل وهو الصحيح وبه اخذ الفقهاء اوكبر البغلي لانه الرد بغير قضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة سواء كان العيب قدما او لم يكن وان كان الرد بقضاء القاض فان كان بالبينة لزم الموكل قدما كان العيب وحادثا وان كان القضاء بكون الوكيل كذلك عند علمائنا وقال زفره ان كان العيب ما يحدث فهو بمنزلة قضاء القاض باقراره وهو يستوي بين الرد بالعيب وبين الاستحقاق اذا استحق المبيع على المشتري باقراره او بالنكول لا يظهر ذلك في حق **البائع** وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاض ان كان عيبا لا يحدث مثل ذلك كان رد على الموكل كالورد على الوكيل بالبينة او بالنكول وان كان عيبا يحدث مثله لزم الوكيل وللوكيل ان يحاكم الموكل فان اقام الوكيل بينة ان هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل وكذا الرجل اذا اشترى جارية وقبضها وابعها من غيره فوجدها في المشتري التاف بها عيبا فردها على المشتري الاول بقضاء القاض او باقراره ان كان عيبا يحدث مثله كان للمشتري الاول ان يرد ها على **البائع** بذلك القضاء وان كان عيبا لا يحدث مثله فرده على المشتري الاول بقضاء القاض او باقراره لم يكن ذلك رقا على **البائع** الاول الا ان **البائع** الثاني لو اقام البينة على ان هذا العيب كان عند **البائع** الاول قبلت بينته ويرد على **البائع** الاول رجل اشترى عبدا وجارية فزوج العبد بالجارية ثم وجد بها عيبا لا يملك الرد لان النكاح عيب فيها فان اباها قبل الدخول كان رد بها لان العيب الحادث قد زال ولا يقال ان النكاح وان زال فقد بقي المرز زيادة منفصلة فيمنع الرد بالعيب لانهما نقول اختلف المشايخ فيه قال شمس الائمة السرخسي لا عيب المرز بهذا العقد لانه لو وجب



وغيره فلا يضر هذه الاقالة  
ولو كان الوكيل كالمالك الاقاله

يجب للمولى والمولى لا يستوجب على عبده دينا وقال الامام خواهر زاده يجب المهر ويسقط من ساعته لا يضره المشتري  
فيكون له ان يرد ما كان له واشترى جارية فولدت ولدا ثم وجد البائع بها عيبا لا يرد فان مات الولد كان له ان يرد الجارية  
رجل اشترى عبدا فوجده عيبا فأنكر البائع ان يكون عبده واقام المشتري شاهدين شهدا أحدهما انه باعه وبه هذا  
العيب وشهد الآخر على اقراره بالعيب لا يقبل كالمولى على عبده في رجل انه له وشهدا أحدهما انه ملكه وشهد  
الآخر على اقراره في اليد انه ملكه لا يقبل هذه البينة **مسائل الاقالة وجود البيع** قال رجل باع  
جارية ثم أنكر البيع والمدعي يدعي الشراء لا يحمل للبائع ان يطأها فان عزم المشتري على ترك الخصومة فسمع البائع عن  
انه ترك الخصومة كان البائع ان يطأها لانها تقاسمها البيع رجل اشترى بيتا لامرأة واعطى لها المبيع ثم جاء البائع وقال  
للمشتري بيع بمن يارده فقال المشتري يارده لم يفرق هذه الاقالة قالوا صورة هذه المسئلة اذا كان الزوج وكلا  
الامرأة في قول في حقه ومحمد فان البائع اذا قال للمشتري قلني هذا البيع فقال المشتري املت لاني الاقالة عندها ما يقبل  
البائع قلت رجل باع من اخر ثوبا فقال له المشتري قد املت بيع الثوب فاقطعه قميصا فقطع البائع قميصا قبل ان  
يتفرقا ولم يتكلم بشئ كانت الاقالة تامة رجل اشترى من رجل وقدر حنطة بدرهم معلومة وقبض الحنطة ولم يقبض الثمن  
ثم جاء البائع ليقبض بقيته الثمن فقال المشتري انه قام على ثمن غالي فرد البائع عليه ما قبض من الثمن واخذ المشتري قالوا  
لم يكن ذلك اقالة لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع بالقول لا يكون بالاجاب والقبول فان كان بطريق التعاطي فذاك لا يكون  
الا بالقبض والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ اتا على قول البعض قبض هذا بلدين يكون لانقاذ البائع وهو الصحيح  
وقد ذكرنا هذا في اول الكتاب رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بالجار بعد اربعة ايام فردة على البائع فلم يقبل البائع صريحا  
واستعمل الجار اياما ثم استنع عن ربه الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك لان رد كلام المشتري بطل كلامه فلا يتم الاقالة والاعلام  
**فصل الاستحقاق ودعوى الحرية** رجل اشترى جارية وقبضها وابعدها من غير ثمن ثم جاء بها النسا  
من ثالث ثم ادعت الجارية انها حرة فرد ما انشأ على بايعه بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم ادعت الجارية انها حرة  
فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان الاول لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت  
الجارية ادعت انها حرة الاصل ان كانت حين بيعت وملت انقادت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق لانها انقادت  
لبيع والتسليم فقد اقرت بالرق وان لم يكن انقادت ثم ادعت انها حرة لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل لان القول في  
حرية الاصل قولها فاذا استحققت نفسها بما هو حجة لكل لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل وقال بعضهم اذا بيعت الجارية  
ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع لان الحرية لا يثبت بقولها وكل من اشترى جارية كانت  
الاحياط فان يتزوجها حتى تحملها انا بالنكاح او بملك اليه والصحيح انه اذا لم يبيع منها ما يكون اقرارا بالرق كان  
القول قولها في دعوى الحرية والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن بقولها ذكره المشتري رجل اشترى جارية والجارية لم تكن  
عند البائع فقبضها المشتري ولم يفر بالرق ثم جاءها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البائع الثاني وقبضها  
المشتري ثم ادعت الجارية انها حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضها على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية  
اقرت بالرق وأنكر المشتري ان كان ذلك وليس للمشتري الاول بينة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن  
على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بايعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق رجل اشترى عبدا وقبضه  
ثم وجهه لآخر او يصدق به على اخر ثم جاء رجل واستحق من يد الموهوب له او من يد المصدق عليه كان المشتري ان يرجع

بالثمن

بالثمن على بايعه ولو ان المشتري باعه من رجل ولم يستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول بالثمن على بايعه قبل ان  
يرجع المشتري الثاني عليه في قول في حقه ولو كان المشتري الاول وهب من رجل ثم باعه الموهوب له من رجل واستحق من يد  
المشتري لا يرجع المشتري الاول على بايعه حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهوب له ولو كان المشتري الاول وهبه  
من رجل ولم يرهه الموهوب له من رجل ولم يستحق من يد الثاني كان المشتري الاول ان يرجع بالثمن على بايعه رجل اشترى  
زيتا من رجل وعسل وجرة زيت او سلة زعفران او جوالق من دقيق او حنطة ثم جاء رجل واستحق بعض ذلك قبل القبض  
او بعد قال ابو يوسف خسر المشتري ان شاء اخذ الباقي بحسبه من الثمن وان شاء ترك البيع لانه شئ واحد ولو اشترى  
قوم من رجل زجرا وجرة زيت او خبثا حتى غل او كرت حنطة او شعيرة وعاء من فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض خسر  
المشتري كما قلنا في الجوا الاول وان استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسبه من الثمن ولا يكون لان رد الباقي رجل  
اشترى غلاما ثم جاءه صاحبه ثم ادعى رجل ان الغلام كان له اعنقه منذ سنة فان القاضي يسئل المدعي البينة على الملك  
فان اقام البينة على الملك عتق العبد عليه باقراره وان لم يكن له بينة يستحق المشتري على دعوى الملك لان المدعي  
خسر المشتري في هذه الدعوى لانه يثبت العتق والولاء لنفسه رجل اشترى عبدا واختلفا في الثمن وحلفا فقال  
البائع ان بعث الا بالف درهم فهو حر وقال المشتري ان اشتريت الان بحسبة فهو حر فالبائع لازم للمشتري لان  
البائع اقر ان المشتري حث في عتقه وعتق عليه العبد فلا يمكن نقض البيع ولا يعتق العبد وكان على المشتري الثمن الذي  
اقر به لانها بقا دقا على ثبوت ملك المشتري والمشتري يتكف العتق فلا يعتق العبد وانما يلزمه الثمن الذي اقر به لانه  
يكره الزيادة رجل اشترى من رجل رعين فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض خسر المشتري ان شاء اخذ الباقي بحسبه  
من الثمن وان شاء ترك وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحسبه من الثمن ولا خيار له مستاجر حانوت باع كردار  
حانوت في يده وسلم الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم ان الكردار له وحال بين المشتري وبين المبيع قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الكردار من آلات التي تحتاج المتاجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه  
قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من آلات عمل المتاجر لكنه شئ  
صاحب الحانوت مع المتاجر في ذلك كان القول فيه قول المستاجر ان كان علوا على سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد  
المستاجر وان كان ابتداء شيئا واختلف صاحب الحانوت مع المتاجر في ذلك كان القول فيه قول صاحب الحانوت كالبناء  
المستقل بالحانوت لا في الحانوت كان المشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الحانوت والثابت  
بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبينة فان كان كفل هذا المشتري انسان بالدرك ففي كل موضع لا يرجع  
المشتري على البائع بالثمن لا يرجع الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انما يضمن عند الاستحقاق ولم يثبت الاحتياط  
رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبينة وقبض العبد ثمران المستحق اجاز البيع اخلف الروايات في ظاهر  
الرواية لا يفسخ البيع مالم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى رجل اشترى عبدين بالف درهم وقبضهما  
ثم استحق من أحدهما بعينه نصفه فان العبد الاخر يكون لان ما للمشتري وله الخيار في الذي استحق نصفه في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف رجل اشترى نصف عبدا ثم اشترى رجل آخر نصفه فقبض المشتري الاول ولم يقبض الاول ثم جاء  
رجل آخر واستحق من هذا العبد نصفه فاستحق من الثاني وان قبضا جميعا فاستحق فهو منهما جميعا رجل معه قفيز  
حنطة في جوالق فباع من ذلك قفيزا من رجل بدرهم ولم يقبض المشتري حتى باع من اخر قفيزا منه بدرهم ثم استحق  
احد القفيزين فان البيع جائز والبائع الثاني باطل رجل في يده كوكبان فباع أحدهما من رجل ولم يسلم حتى باع من اخر كرا



ودفع اليه ثم باع الكرا اخر من آخر ودفعه اليه ثم حضر المستوي الاول ووجد المشتريين جميعا فانه ياخذ  
ما كان في يد المشتري الثالث لان الباع بعد ما باع الاول كان يملك بيع الكرا الثاني لانه باع ما يملك فاذا باع الكرا  
من المشتري الثالث لم يجز بيعه لانه المشتري الاول فاخذ ما كان في يد الثالث وان حضر المشتري الاول ولم يجد المشتري  
الثالث ووجد المشتري الثاني فانه ياخذ من الثاني نصف ما في يده لانه لما باع من الثاني اصار الكرا مشتركا بين  
الاول والثاني فما اخذ الثاني يكون نصف الاول فان حضر الثالث بعد ذلك اخذ الاول والثاني جميعا في يد الثالث وذلك  
يكون بينهما نصفان ولو ان المشتري وجد الثالث ياخذ جميع ما في يده وكذا لو كان مكان الكراين عبد فباع نصفه  
ولم يدفع حتى باع نصفه من رجل آخر ودفعه اليه ثم باع نصفه من ثالث ودفع اليه رجل اشترى من رجل ارا  
بالف درهم ونقد الثمن وقبض الدار فاقام اخ المشتري البيعة ان الدار كانت لابيها ما تركها ميراثا له ولاخيه  
هذا المشتري فانه يقضي للمدعي بنصف الدار فان كذب المشتري كان الخيار ان شاء رد الباقي على الباع  
ويسترد منه كل الثمن ان كان نقدا وان شاء امسك ويرجع بنصف الثمن فان كان المشتري صدق اخاه المدعي  
بقي النصف في يده بنصف الثمن ويرجع على الباع بنصف الثمن رجل اشترى ارضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض قال  
محمد بن حنبل ان شاء اخذ الارض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذلك المسيل وان استحق الشرب بعد ما قبض  
المشتري الارض واخذت فيها بناء او غرسا او زرعافان المشتري يرجع بنصف الثمن والمسيل جعل عمدا هذا اصلا  
فقال كل غنم اذا بيعته وحده لا يجوز بيعه واذا بيعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الثمن قبل القبض كان المشتري  
بالخيار ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكل ما اذا بيعته وحده يجوز بيعه فاذا بيعته مع غيره فاحتج  
كان له حصته من الثمن رجل له ضيعة اشترى بها بمائة درهم فباع الرجل مع اخيه بعض هذه الضيعة بضعة اخرى  
ثم ماتا اخره فادعى ورثة الاخ الضيعة المشتراة وما بقى من الضيعة الاولى على ان صاحب الضيعة الاولى اشترى  
الضيعة الثانية مع مورثهم وكان نصفها لمورثهم قالوا الضيعة المشتراة يكون بين الاخوين نصفين لانها اشترى  
الضيعة الثانية وكانت مشتركة بينهما جميعا ويكون نصيب الميت ميراثا لورثته ويرجع الاخ الى فريضة الميت بنصف  
قيته ما بقى من الضيعة الاولى لان الاخ الميت اشترى نصف المشتراة لنفسه وقضى الثمن بما ل اخيه فصار الاخ  
الى بمنزلة المقر له ولاحق لورثة الميت فيما بقى من الضيعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب الاولى الا شرا ان اخيه  
فشرى الضيعة الثانية ببعض الضيعة الاولى وهذا لا يكون تملك منه لما بقى من الضيعة ولا اقرار بملك الاخ في الضيعة  
الاولى رجلان اشترى باعدا فاستحق نصفه ثبت الخيار للمشتري لان الشريكة في العبد عيب فان قال احداهما رضى  
يسلم له رج العبد يرجع الثمن والاخر على خياره ان شاء رد البيع وان شاء رضى في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قياس قول  
ابي يوسف ليس للاخر ان يرد املا سلة الخيار رجل ادعى على رجل باعه وفلانا الغائب هذا العبد ابلغ درهم  
فاقام البيعة فانه يقضي على الحاضر بنصف الثمن فان حضر الغائب عاد المستحق البيعة يقضي عليه بنصف الثمن ايضا والا  
فلا لان احدهما ليس مخصم عن الاخر الا اذا كان كل واحد من المشتريين كفيلا عن صاحبه بامره فيكون القضاء على احدهما  
قضاء على الاخر ايضا رجل باع عقارا وامراة او ولده اربعض اقرار به حاضر يعلم بالبائع ووقع التقابض بينهما ويعرف  
المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض من كان حاضرا في بيع ان العقار له ولم يكن للبائع قال مشايخ سمرقند لا تسمع دعوى المدعي  
سدا باني التلبس ولا مشايخا يسمع دعواه وينبغي للمنفق ان ينظر في ذلك ان كان الباع والمدعي معروفا بالتلبس  
والخصم ينبغي للمنفق ان يفتق القول الاول وان لم يكن كذلك فيفتي بقبضه الدعوى وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى تلك

المقصود في تقليد القائل رجل باع دارا او عقارا ثم ادعى انه باعه بعد ما وقف اخلف المشايخ فيه والافتح لا يسمع  
دعواه كما لو ادعى انه باعه وهو لغيره بخلاف ما لو باع عبد اثم ادعى انه خرا وادعى انه اعتقه ثم باعه فانه يسمع  
دعواه رجل اشترى على دابة فوقع البعض في يد انسان فذهب الى السوق ليبيعه فجاء رجل له يريد ان يشتري  
ثم افاستامه ثم امن النظر فيه فاذا هو ثور الذي اشترى عليه وادعى انه ملكه لا تسمع دعواه لان الاستامه اقرار  
منه انه ليس له رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن فاستحقه رجل بالبيعة ثم حضر الباع واقام البيعة ان المستحق  
كان باعه منه بكذا قبل البيع وقضى القاضى بيعة الباع فان ادعى المشتري ان ياخذ العبد قال ابو حنيفة لا يسيل للمشتري  
على العبد وهذا في غير ظاهر الرواية واما في ظاهر الرواية بنفس الاستحقاق لا يفسخ البيع بين الباع والمشتري ما لم يرجع  
المشتري على الباع بالثمن ويقضى القاضى له او يترضا على ذلك رجل عذر كخطبة باع من رجل نصف ثوب ثوب نصف الاخر  
من رجل آخر فلم يقبض احداهما شيئا حتى استحق منه محتموم واحد كان المستحق من بيع الاخر فان هلك نصف الباقي بعد  
استحقاق المحتموم يكون الخيار للمشتري ياخذ ما بقى على حساب ذلك حق الاول ونصف كروحي الثاني في نصف كروحي  
الا محتموم واحد فيفر بكم واحد منها ما بقى من حصته ولو لم يستحق حتى قبض المشتري الثاني محتموم ثوب استحق  
محتموم فالمشتري الاول والثاني بالخيار فيما بقى يضرب فيه المشتري الثاني بنصف كرا لا محتمومين والاول بنصف  
كروحي كونه الباقي بينهما على حساب ذلك رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري  
اقام البيعة انه اشترىها من المستحق ولم يوقت لذلك وقتا قال محمد لا يرجع المشتري على الباع بشئ من الثمن انما هو  
رجل اشترى دارا ادعاها اخرا فاشترىها المشتري من المدعي ايضا فانه لا يرجع على الباع بشئ ولو اقام البيعة انه اشترى  
من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت بيعة وكان له ان يرجع على الباع بنصف الثمن رجل مات وترك ابنيين ودارا  
فادعى احد الابنيين ان اباها باع هذه الدار من هذا الرجل بالف درهم وانكر المدعي عليه وكذب الابن الاخر فان القاضى  
يقضي على المدعي عليه بنصف الثمن والمدعي الباع بنصف الدار المدعي عليه في ردة الدار وان لم يسلم  
له الا نصف الدار وليس هذا كما لو اشترى دارا فاستحق نصفها فان المشتري يخلو لان هذا البيع انما انتقص في  
نصف الدار بمحمود المدعي عليه لولا الجود كان القاضى يقضي بكل الدار رجل اشترى شيئا فاستحق من يد رجل المشتري  
على الباع بالثمن ثم وصل البيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى الباع ولو اشترى شيئا فادعى انه  
ملك الباع ثم استحق عليه ورجع على الباع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى الباع رجل اشترى  
عبدا وقبضه وباعه من اخر واستحق من يد الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على الباع بالثمن قبل ان يرجع على المشتري  
الثاني في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان يرجع قال الاخر ان المشتري الثاني لو كان ابرا الاخر عن الثمن كان للاول  
ان يرجع على بايعه اذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد جارا رجوع كل واحد على بايعه بالثمن قبل ان يرجع على الله  
**فصل في مسائل الغرور** قال ربه المغرور يرجع باحد الاخرين اما بعقد المعاوضة او قبض يكون  
للدافع كالوديعة والاجارة اذا هلك الوديعة او العيين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق والوديعة  
او المستأجر ضمن المودع او المستأجر فان المودع والمستأجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان في معاهما  
وفي الاجارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن لان قبض المستحق كان لنفسه رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها  
ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على الباع بالثمن وبقية البناء مبنيا يؤمر يسلم البناء الى الباع فان كان المشتري  
بني بالمحضر والاجر والساج والذهب فانه يرجع ببقية البناء على الباع يؤمر يسلمه الى الباع فان كان المشتري بنى في البناء



عشرة الاف درهم وسكن فيها زمانا حتى خلق البناء او تغير وانهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن المشتري يرجع  
على البائع الا بقيته يوم سلم البناء الى البائع فان كان المشتري انفق على البناء عشرة الاف درهم ثم غلب الجحش والآخر  
والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الا بعشر الف او اكثر فانه يرجع على البائع بقيته  
البناء يوم يملك ولا ينظر الى ما كان ينفق فيه وان استحق الدار بعد البناء والبائع غايى المستحق اخذ المشتري بهدم  
البناء فقال المشتري ان البائع قد عرفني وهو غايى قال ابو حنيفة لا يلتفت الى قول المشتري بل يوم يهدم البناء ويدفع الدار  
الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيته ابناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قائما فليس المشتري  
البناء الى البائع واخذ النقص واقا اذا هدمه فلا شيء له على البائع فان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض  
فان المشتري ان يأخذ البائع بقيته ما بقى من البناء قائما وسلكه اليه فهدم البائع ما بقى ويكون النقص له وان شاء المشتري  
نقص كله ويكون النقص له ولا يملك البناء وهذا كله قول ابو حنيفة وروى محمد بن عيسى عن ابي حنيفة  
وهو قول الحسن ان القايى من يقول البناء ثم يقول لا يستحق النقصه واحفظ النقص اذا ظفرت بالبائع فليسك النقص  
اليه ويقضى له بقيته البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا انقض على البناء فسلم النقص الى البائع فانه يرجع على البائع  
بالتمن وبقيته البناء مبنيا فان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالتمن وهذا اذا نظر رجل اشترى دارا ثم باعها من  
من آخر فبني المشتري الثاني فيها بناء ثم استحق الدار دون البناء فان المقتضى عليه وهل المشتري الثاني يرجع بالتمن على بايعه  
وبقيته البناء والبائع الثاني يرجع بالتمن على بايعه ولا يرجع بقيته البناء في قول ابو حنيفة وعلى هذا اذا اشترى جارية  
وقبضها وبايعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحق الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالتمن على بايعه وبقيته الولد  
والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيته الولد في قول ابو حنيفة وعلى هذا الخلاف اذا اشترى عبدا وبايعه من آخر  
وتداوله الاكد ثم وجد الاخر به عيبا قد يملك الاصلع الزايرة وقد يقبض العبد عنه بعيب حادث كان له ان يرجع على بايعه  
بنقصان العيب وليس للبائع الثاني ان يرجع على البائع الاول بنقصان في قول ابو حنيفة رجل اشترى دارا فبني فيها وغاب  
ثم ان البائع باعها من رجل آخر فنقض المشتري الثاني بناء الاول وبني فيها بناء آخر ثم جاء المشتري الاول واستحقها فان  
كان المشتري الثاني بانيها باللات نفسه فان المشتري الثاني يضمن الاول ضمان ما انتقص من بناء الدار العامة  
بنقصه بناء الاول ويكون المشتري الاول ان كان قائما وان كان المشتري الثاني استهلك ذلك النقص يضمنه بقيته النقص  
ايضا ويرجع المشتري الثاني بالبناء الذي حدث وليس للاول ان يضمنه من ذلك لان البناء الحادث ملك الثاني وان كان  
الثاني باني البناء الحادث ينقض الاول فان المشتري الثاني يضمن الاول ما قد اول وان يملك البناء الثاني وليس للثاني ان يضمنه  
لان البناء الثاني اذا كان بنقص الاول كان ملكا للمشتري فان كان المشتري الثاني زاد في ذلك اعطاء المشتري الاول بقية  
الزيادة ولا يعطيه اجر العمل لان العمل لا ينقوم الا بالعقد ولم يوجد العقد اما الزيادة عين مال مستقور وعن ابو حنيفة  
اذا اشترى ارا او بني فيها بناء ثم استحق فنقض المشتري البناء كان المشتري ان يرجع بالنقصان على بايعه يقوم الدار  
مبنية غير مبنية فيرجع بالنقصان وكذلك الارض اذا غرسها المشتري ثم استحق وقطع المشتري الشجر كان له ان يرجع  
على بايعه بالنقصان رجل اشترى رافعا فغرس فيها شجرا وبنت شجرة ثم استحق الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعها  
يقرب الارض يقال المستحق ان ثبت تدفع اليه قيمته الشجر مقلوعا ويكون الشجر له وان ثبت فخذ حتى يقطع الشجر ويقضى له  
نقصان الشجر فان امره بقطع الشجرة وقطع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالتمن ولا يرجع  
بقيته الشجر ولا يضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر

واعطاء

واعطاء القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالتمن ولا يرجع بقيته الشجر ولا يكون المستحق ان يرجع  
على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر ما كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله  
قول ابو حنيفة وروى يوسف وقال الحسن القايى يبعث سينا ليقوم اثبات في الارض ثم يقول القايى للمشتري اقلع الشجر  
واحفظه حتى اذا ظفرت بالبائع تسلم اليه وتأخذ بقيته ثابتة وان لم يستحق الارض حتى غرس الشجر وبلغ الثمن  
اولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض فطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان البائع الارض جافا كان المشتري  
ان يرجع على البائع بقيته الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر قائما الى البائع ولا يرجع بقيته الثمن ويجوز المشتري  
على نطف الثمن ببلغ اولم يبلغ ويجوز البائع على قلع الشجر وان كان المشتري زرع في الارض ما شاء من احياء او حنطة  
او شيئا من الحبوب والبقول ثم استحق الارض قال ابو يوسف يوم المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع  
على بايعه بشئ فان كان الزرع اضر بالارض فلا يستحق ان يضمنه نقصان الارض ثم لا يرجع المشتري على بايعه الا بالتمن  
وان كان المشتري قد كثر في الارض فحفر ساقية وقطر على الساقية ثم استحق الارض فان المشتري يرجع على البائع  
بالتمن وبقيته ما احدث في الارض من بناء القنطرة ولا يرجع ما انفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مساة جعلها  
من التراب وان جعل المساة من آجر او من اوقصبا وشئ له قيمة فانه يرجع على بايعه بقيته ذلك وهو قائم في الارض  
ثم يوم البائع بقطع ذلك رجل ورث جارية من ابيه واستولدها ثم جاء مستحق واستحقها كان الولد حرا بالقيمة  
ثم يرجع المستولد ثمن الجارية وبقيته الولد على من باع من مورثه ويحلف المورث في ضمان العرود كما لو هربها  
عيا كان له ان يردها على بايع المورث والموصى له بالجارية اذا استولد الجارية ثم استحقته فانه لا يرجع على بايع الموصى  
لا بالتمن ولا بقيته الولد كما لا يردها بعيب وجبها من رجل اشترى دارا فجاء رجل واستحق العرصة وفيها بناء فقال المشتري  
للبائع اشتريت منك العرصة ثم بنت البناء ولى حق الرجوع عليك بقيته البناء بحكم العرود وقال البائع لا بل بعتك العرصة  
والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على بقيته البناء كان القول فيه قول البائع لانه منكر حق الرجوع ولو شرط البائع في البيع  
ضمان ما احدثه المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيها بئر او ما اشبه ذلك لا يكون له ان يرجع بذلك على البائع  
عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما احدثه مطلقا فسد البيع وان قيد الضمان  
فقال انا ضامن ما احدثه المشتري من بناء او غرس او زرع او نحو ذلك جاز ويكون ضامنا رجل استولد جارية  
كانت له ثم استحقته فقال المستولد اشتريتها من فلان بكذا او صدقه فلان وكذا المستحق كان القول قول المستحق  
لان المشتري يدعى عليه حرية الولد بحكم العرود وهو ينكر فيكون القول قوله ولو انكر البائع ذلك وصدقه المستحق  
كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع احداهما على البائع بشئ رجل اشترى جارية وقبضها ووهبها من رجل ثم اشترىها من يوهب  
له فولدت له ولدا ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب بالتمن وبقيته الولد لانه مغرور  
رجل اشترى ارا او بني فيها ثم استحق رجل بنصفها ورث المشتري ما بقى على البائع كان له ان يرجع على البائع بالتمن وبني  
قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولا يستحق فيها نصفها بعين فان كان البناء في النصف المستحق خاصة يرجع المشتري  
بقيمة البناء في النصف المستحق خاصة يرجع المشتري بقيته البناء وان كان البناء في النصف الذي لم يستحق كان له ان  
يرد الباقي ولا يرجع بشئ من قيمة البناء رجل اشترى جارية فادعاهما اخرا فاشترى بها منه ايضا ثم استحقته لانه قد  
ولدت للمشتري وانما قال محمد بن حنفية يرجع المشتري على الباعين بالتمن فان كانت ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع  
الثاني لا يرجع بقيته الولد على احد منهما رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون او من عبد مجبور واستولدها ثم جاء



رجل فاستحقها كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولا المغرور **باب ما يدخل**  
**في البيع وما لا يدخل من غير ذكر** قال رحمه الله في الباب فصول خمسة الأول في الدار  
والثاني في الحمام والحائوت والثالث في الكرم والتخل والرابع في الأرض والخامس في المنقول أما الأول رجل اشترى  
دارا لا يدخل في الطريق من غير ذكر فان لم يكن في الدار طريق فاشترى بها على أن لها طريقا قد ذكرنا قبل هذا في البيع  
وان باع دارا وقال بحقوقها وبمراقبتها او قال بكل قبل وكثيرا داخل فيها وخارج عنها كان له الطريق وكذا الواقع  
لاسان بدار وصالح على دارا وصى بدار ولم يذكر الطريق ولم يذكر حقوقها ومراقبتها لا يدخل في الطريق ولو اشترى  
دارا فيها بستان دخل البستان في البيع صغيرا كان البستان او كبيرا وان كان البستان خارجا من الدار لا يدخل البستان  
في البيع وان كان له باب في الدار كما قال ابو سلمة الجرجاني وقال الفقيه ابو جعفر ان كان البستان اصغر من الدار  
ومفتحه الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان اكبر من الدار او مثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمسئلة  
رت في بابا يمين في الخرج والدخول رجل باع دارا بكل حق هولها وفيها رجي الاجل فان رجي ومتاع الرجي والآلة  
يكون للمبايع ولا يكون للمشتري لان الرحا ومتاع الرحا ليس من حقوق الدار ولو باع ضيعة بكل حق هولها وفيها رجي  
فان الرجي يكون للمشتري لان ذلك يعد من متاع الضيعة رجل باع دارا فيها بيوت فباع بعض البيوت بعينها بمراقبتها  
ثم اراد المبايع ان يرفع بابا لدارا اعظم والى المشتري لم يكن للمبايع ان يرفع لانه باع بعض البيوت بمراقبتها وبحقوقها  
ولو باع بيتا بعينه من منزل محدود وحقوقه فاراد المشتري ان يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنع عن الدخول ويامر  
بفتح ابواب السكة فان كان المبايع بين البيوت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس ان يمنع عن الدخول في المنزل وان  
لم يبين طريقا معلوما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان يمنع عن الدخول في المنزل وليس ان يمنع عن المرور  
في السكة وقال بعضهم ليس ان يمنع عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لان عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل ابواب  
الاعظم فيما اذا باع بعض البيوت وهذا يدخل الطريق في المنزل رجل له دار كان لها في القدير طريق فسد ذلك الطريق  
وجعل لها طريقا آخر فباعها بحقوقها كان للمشتري الطريق الثاني والاول لا يذكروا الحقوق في البيع فيدخل في مكان  
طريقا وقت البيع رجل باع دارا محدودا سور الحاصلية يقال لها سور المدينة ولا يدري ان كان ملكا في الاصل  
او لم يكن وسور في وسط المدينة وداخلها وخارجها دور كثيرة فذكر في البيع ثلث حدود على وجه الصحة وقد ذكر  
الحديث ان رجلا اشترى دارا في السور وادعى السور وقبض الثمن ولم يدار الى المشتري فاما المبايع وادعى ورثته فساد البيع بحكم  
ادخال السور في البيع وادعى المشتري ان السور له وعند الناس هو مشهور بسور المدينة قالوا انها أقوى وحكم في الحكم  
لا يجوز هذا البيع لان مثل هذا لا يكون من حيطان الدار فادخل في البيع يكون مفسدا للبيع وان كان مثل هذا الحائط قد  
يكون من حيطان الدور والعقود كان ذلك للمشتري لانه في يده واما في الفتوى ان اضاف البيع هذه الدار مشاهدا وشار  
الى الدار وهما قد عرفا جميعا جازا بيع فيما بينهما وبين الله تعالى رجل باع دارا ليس فيها بناء وفيها مخرج وبئر مطوية  
بالاجر وغيرهما كلها متصلة بالبريد دخل الكل في البيع لانهما داخل في الحد فكانت داخل في البيع فان باع دارا فيها بئر وعليها  
بكرة وجبل ودلو فان باع دارا بمراقبتها يدخل الدلو والجبل لانها من المرافق وان لم يقل بمراقبتها لا يدخل الجبل والدلو  
ويدخل البكرة في البيع على كل حال لانها مركبة بالبئر اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال المبايع هو الذي اشترى  
الاجل هو الذي كان ابابا مكيما متصلا بالبناء كان القول للمشتري سواء كانت الدار في بابا بيع او في يد المشتري  
لان كان مكيما يكون من حلة الدار وان لم يكن الدار مكيما وكان مقلوعا فان كانت الدار في يد المبايع كان القول قوله

وان كان

وان كان في يد المشتري كان القول قوله **الباب** اذا كان مكيما كان من حلة الدار واذا لم يكن مكيما كان في منزله المتاع  
الموضوع في الدار ولا يكون من حلة الدار فيكون القول قوله صاحب اليد رجل اشترى دارا في حلة الدار  
ان قال المبايع هي لي كانت له ويردها المشتري عليها لانها وصلت الى المشتري من يد المبايع وان قال المبيعت لي كان بمنزلة اللفظ  
رجل اشترى دارا فقال لرجل بعث منك علوه هذا السفلى كذا جازا البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى والمشتري حق  
القرار على وكذا لو اشترى هذا العلوه كان المشتري ان يبني عليه علوا اخر مثل الاول لان السفلى اسم لمنبني مسقف  
وكان سطح العلوه مسقفا للسفل ويدخل في بيع الدار السرة التي على السطح كانت من آخر وحسب لانها مركبة في الدار  
فيدخل في بيع الدار ويدخل السلايم في بيع البيت والداران كانت مركبة لانها من حلة الدار وان لم يكن مركبة اختلفوا  
فيما هو الصحيح ان لا يدخل ومفتاح البيت والدار يدخل فيها استقسانا والقياس ان لا يدخل والعلق يدخل قياسا  
واستقسانا لانه مركب وان كان بالبيت والدار مقلدا لا يدخل العقول في البيع والشر يدخل في بيع الدار اذا كان  
مركبا وان لم يكن مركبا لا يدخل ولا يحل لا يدخل في بيع الدار سواء كان من قبض او من لبن لانه مركب ولا يدخل في بيع  
البيت كما لا يدخل فيه العلوية له علوه وسفل فقال رجل اشترى من هذا البيت ولم يزد عليه لا يدخل في العلوه  
وكذا لو قال بكل حق هو له الا ان يقول للمشتري من هذا البيت مع البيت الذي في علوه ولو اشترى دارا يدخل فيها  
علوها وسفلها وان لم يقل بحقوقها ومراقبتها وان اشترى منزلا ان قال اشترى من هذا المنزل لا يدخل في علوه  
ولو قال قد اشترى من هذا المنزل بكل حق هو له يدخل في العلوه وان كان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل في العلوه والواحد في  
عرفهم اما في عرف العلوي يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق والمسائل الثالث لان في عرفنا كل مسكن يسمى حارة صغيرا كان  
او كبيرا ولو اشترى دارا لها طلة يعني بابا واحد جانيبه على الدار والآخر على الاسطوانات في السكة او على دار  
المبار الذي يقابلها ان اشترى الدار بكل حق هو لها يدخل الطلة في البيع وان لم يقل بكل حق هو لها لا يدخل في قولنا في حنيه  
وقال صاحباه يدخل الطلة في البيع ان كان مفتحا في الدار وان لم يكن مفتحا في الدار لا يدخل الطلة في الدار فقولهم  
الا يذكروا الطلة الكنف الشارع في البيت يدخل في بيع الدار وان لم يذكروا الحقوق والمرافق دارا لها طريقا خارجا  
الى الشارع والاخر خاص في دار رجل اخر فباع الدار ولم يقل بكل حق هو لها لا يدخل في الطريق الخاص وان قال بكل حق  
هو لها يدخل في الطريق العام الطريق الظاهر كونه الى الشارع والاخر في الحقوق ولو اشترى دارا فيها سطح ومخرج  
ومررب وبئر ما لم يذكروا الحقوق والمرافق دخل الطريق في البيع ولو اشترى منزلا لا يدخل في الممرط والمخرج وبئر الماء وان  
كان بكل حق هو لها لم يذكروا هذه الاشياء وذكروا المرافق في هذه المسائل كذا الحقوق والمرافق مثل الدار فان كان في الدار  
او في القرية باب موضوع او حنيب او لبن او حقل لا يدخل من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء  
لا يعد من الحقوق والمرافق فلا يدخل في البيع كما لا يدخل في المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قبل وتبنيها  
او منها لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها او منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء غير متصلة بالدار ولو اشترى  
بيتا رجي بكل حق هو لها او بكل قليل وكثير هو فيه ذكر محمد في الشروط ان له الحجر الاعلى والسفل وكذا لو كان فيها قدر نحاس  
موصول بالارض وقيل الحجر الاعلى لا يدخل في بيع خمسة فرباع اعدم نصيبه من الطريق قال ابو حنيفة ليس لاجل السكة  
ان يبيعها فان اجتمع على بيع هذه السكة وقسمتها فعملوا عن ذلك لاننا نحقق في هذه السكة فان الطريق الاعظم  
اذا كثرة الزحام كان الناس ان يدخلوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقل الزحام ومن العلماء من قال اذا باع واحد  
من اصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز البيع وليس للمشتري ان يمر في هذا الطريق الا ان يشترى دارا



للبيع في هذه السكة رجل اشترى دارا بها في الشارع ونظر الدار الى سكة غير نافذة وللمشتري في هذه السكة  
دار اخرى ليس للمشتري ان يجعل الدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحد كان هذا  
الواحد ان يمنعه عن ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعادة ويكون لهم ان يرجعوا وكذا الورج واحد كان هذا الواحد ان يمنعه  
عن ذلك رقيقه فيها داران رجلين لكل واحد منهما دارا فلو ان باعيا على اهل السكة كان الاخران يمنعه ولورفع  
احدهما الباب القديم ثم وضعه ليس للاخران يمنعه رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار  
في القديم في سكة غير نافذة الا ان صاحب الدار قد سدد بابه القديم فادان المشتريان يفتح بابا في القديم ومنعه جيران السكة  
عن ذلك ذكر محمد في النوازل فقال ان اقر احد تلك السكة بابا في القديم كان له ان يفتح بابا في هذه السكة وان شاء يفتح بابين  
او اكثر وان مجددا صاحب السكة كان القول قول اصحاب السكة مع ايمانهم اذا لم يكن لهم بينه على ذلك وان نكلوا صاروا  
له المقربين فيثبت له الطريق وان حلف واحد من اهل تلك السكة ليس له ان يفتح بابا في السكة وسقط اليقين عن  
الباقيين وان نكل واحد كان له ان يحلف الثاني وان نكل الثاني كان له ان يحلف الثالث فان نكل الكل غير واحد منهم ليس  
ان يفتح بابا في هذه السكة وان كانت السكة واسعة فاقربهم حتى المدعى جميع انصباهم يجعل انصباهم في  
ناحية ويجعل هذا المدعى طريقا في ذلك الجانب دارا لرجل فيها ابيات فباع بعض الابيات بغير حقها ثم اراد ان يبيع ان يمنعه  
المشتري عن الدخول من باب الدار قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل ليس له ذلك لانه باع بعض الابيات بغير حقها وباب  
الدار من ملحقها وكذا لو قال بغير حقها من حقوقها لان قوله من حقوقها ادخل الطريق في المبيع فاذا دخل الطريق دخل  
الباب لان الباب منصوب على الطريق ولو باع بيتا من منزل بحدوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول ويأمره  
بفتح الباب الى السكة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان يبيع صاحب المنزل طريقا معلوما لم يكن ان يمنعه عن الدخول  
وان لم يبين كان له ان يمنعه ويفتح المشتري لبيته اذا اشتريه جابا الى السكة وليس له ان يفسخ البيع وقد عرفت  
ينصرف الى حقوق هذا البيت في السكة رجل وضع على ارض حشبه على حائطه ارض او حفره باعته دارا جارة ثمران جارة  
بائع تلك الدار فطلب المشتري رفع الحشبه والسراب قال بعض العلماء للمشتري ان يفعل ما كان بايعه ان يفعله الا ان يشترط  
في البيع تركه فليس للمشتري ان يغير شيئا من ذلك رجل باع دارا واخر فيها مسيل ما فرضي صاحب المسيل بيع الدار قالوا  
ان كانت له رقبه المسيل كان لصاحب المسيل حصه من الثمن وان كان له حفر جري الماء فقط فلا تسقط لصاحب المسيل من الثمن  
ويطلب منه اذا رضى بالبيع كمن اوصى بسكنى داره لرجل فبيعت الدار ورضي الموصى بالبيع بطلت وصيته ولو لم يبيع الدار  
ولكن قال لصاحب المسيل بطلت حق في المسيل بطل حق ان كان له حفر جري الماء فقط وان كانت له الرقبه لا يطل حقه لان  
قوله بطلت حق لا يزيل ملكه حائط مشتركة بين رجلين ولا حدهما في بيته ثلاث طاقا من اللبن ودار الطاقا على  
هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقا داره من رجل ثم اراد المشتري ان يرفع الطاقا ويضع مكانها سطلا من الحشبه  
قال ابو القاسم ان كان ثقل الثاني مثل الاول او اقل وضربه كذلك ليس للجار ان يمنعه وان كان ثقل الثاني اكثر من الاول  
كان له ان يمنعه الا ان يضع الجار على الحائط سطلا او وضعه فاستويان في الحائط فبقيت غير نافذة لا حق له في رفع حائطه  
بابا من داره في سكة اخرى في هذه السكة باذن اهلها ورضاه ثم اشترى رجل اخر دارا في تلك الرقبه واراد ان يبيع  
الجار الذي احدث بابا في هذه الرقبه عن فتح ذلك الباب لمحمد بن الفضل للمشتري ان يمنع الجار عن الدار في هذه الرقبه  
وليس له ان يامر برفع الباب دارين رجلين باع احدهما نصفا شايعا من بيت محب من هذه الدار لرجل قال ابو حنيفة  
لا يجوز البيع لان شريكه يتضرر بذلك عند القسمة وكذلك لو كان بين الورثة دار يشتمل على موت فباع احدهما بيتا من تلك

الدار لا يجوز ولو كان بين رجلين عشرة اغنام او عشرة انايا هروية فباع احدهما من ثوب معين نصفا شايعا  
من رجل باع وهذا لا يشبهه الدار ولو كان بينهما ارض وتخل فباع احدهما نصف شجرة بعينها لا يجوز اشارة  
لها حجتان ومستراح احد الحجرين في الحجرة الاخرى ومنفتح المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباعته حجرة التي  
فيها المستراح وليس بالمرء المستراح فيها ثمة باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى ثم راس المستراح فيها وقد كتبت لكل واحد  
صكا قال ابو بكر السخري ان كانت كتبت في الصك الاول انه اشترى ما بسطها وعلوها ولم يكتب فيها دار والمستراح الذي راسه  
في الحجرة الاخرى فالمستراح في هذه الحجرة لمشتريها على حاله وان كان المكتوب في الصك الاول دار والمستراح الذي  
راسه في الحجرة الاولى فلمشتري الحجرة الاولى ان يرفع المستراح عن حجرته او يستدفعه والمستراح الثاني بالجدار  
ان شاء اخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء ترك ان كانت ابابعة شرط المستراح في البيع رجل باع ثلثي كرمه  
من رجل على ان لا يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في الصك وطوقه التي له قال ابو بكر السخري ان اتفق المتبايعان  
على انها شرط في البيع على ان لا يكون له في هذا الثلث كان كذلك وان نكل بايع الطريق كان القول قول المشتري وله  
ان يترفع رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جارة مستويان فاخذ المشتري حجرة حتى يتحد حائطها بينه وبين الجارة الوا  
ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو اراد ان يمنع جارة من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان  
في صعوده يقع بصره في دار الجار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنعه  
من الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر الاخر رجل باع داره شجرة فباع اعضاءها ولو ارتقاها المشتري يقع  
بصره على عورات الجار قالوا يرفع الجار الى القافة والمخاريف ان يجبرهم وقت الارتقاء في اليوم مرة او مرتين حتى يستروا  
انفسهم مراعاة للمحرمات جميعا فان لم يفعل ذلك يرفع الجار الى القافة فان راي القافة ان يمنع عن الصعود والارتقاء  
فعل رجل باع ضيعة فيها اخصان اشجار الجار متدية كان للمشتري ان ياخذ الجار بقرع الضيعة عن اخصان اشجاره  
لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان للبائع وكان للبائع ذلك فيثبت للمشتري وكذا لو مات صاحب الضيعة كان لوارثه  
ان ياخذ الجار بازاله القرب وتفرج الضيعة عن الاخصان رجل استاذن جارة له ووضع جذوعه على حائط الجار ارض  
حفره اربع دارة فاذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسراب كان له ذلك الا ان شرط  
في البيع ترك ذلك فمخ لا يكون للمشتري ان يطلب ذلك رجل له داران في سكة غير نافذة سكن كل واحد منهما رجل فبني احد  
التساكنين ساباطا ووضع حشبه على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الاخر وجعل بابا لساباط  
الى الدار التي هو فيها لا غير ودب الدار يعلم ذلك ثم ان الثاني طلب من ربه الدار ان يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه  
بمراققتها وحقوقها ثم طلب الساكن الثاني من البائع ان يبيعه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اخضع المشتريان  
فادان المشتري الثاني ان يرفع حشبه ساباط عن حائطه كان له ذلك لان الثاني وان بنى ساباطا بذن صاحب الدار لم يضر ذلك  
من حقوق الدار فلا يصحق البائع رجل احدث بناء او غرفة على سكة غير نافذة ورضي بها اهل السكة فجاء رجل من اهل السكة  
واشترى دار من اهل هذه السكة كان للمشتري ان يامر صاحب الغرفة برفع الغرفة رجل اشترى ارضا بجارة ثم اشترى جارة فادان  
ان يجري الماء في ذلك الجرى الى ارضه ان اراد ان يجري فيه الماء من نهريه اخرى لا يجوز في قولهم وان اراد ان يجري من نهريه  
هذه النهريتين اختلفوا فيه قال محمد بن سنان له ذلك والمختار ان ليس له ذلك وهو قول العامة لان بهذا يزداد مقدار  
شرب هذه الارض فلا يجوز اذا طلب المشتري من البائع ان يكتب له صك الشراء وباب البائع ذلك لا يجوز عليه لانه ليس عليه  
ان يكتب لما لنفسه صكا وان كتب المشتري وان كتب المشتري لما لنفسه صكا وطلب من البائع ان يخرج الى الشهود ليشهد



لا يجوز على ان يخرج وان جاء المشتري بشهود الى البائع وطلب منه ان يشهدهم فامتنع البائع على ذلك فان  
يرفع الامر الى القاضي فان اقر البائع عند الله بالبائع سجدوا وبشهادته على ذلك وان طلب المشتري من البائع  
الصك القديم فلم يعطه لا يجوز عليه وان اخطأ المشتري كتب من هذا البائع لنفسه صكاً مثلاً ذلك وثبت في اسك  
الشهود الذين بذلوا خطوطهم في الصك القديم حتى لو جاء البائع الاول وما وجد البائع او جاء وارثه وان يأخذ  
المبيع من يد المشتري بحضرة المشتري وشهود البائع فيستشهدهم ويدفع الخصومة فان كان شهود الصك القديم  
اثاناً او ثبوتاً يكتب شهادتهم ويأمرهم بالاشهاد على شهادتهم فان الاشهاد على الشهادة من غير عذر بالشهود جائزة فان ابى  
البائع ان يعرض الصك القديم ليعتبر المشتري كما هل يجبر البائع على ذلك اختلفوا قال الفقيه ابو جعفر في مثل هذا  
انه يجبر عليه حكماً ان رجلاً اشترى ضيعة ثم غلبها البائع وجحد البائع وكان صلح البائع وديعة عند رجل او دعه رجل  
غير هذا الرجل المشتري فجاء المشتري الى شهود البائع وطلب منهم الشهادة على البائع فقالوا لا نشهد حق نرى خطوطنا وجاء  
المشتري الى الذي في يده الصك فطلب منه الصك فادعاه ان يدفع اليه وقال او دعيه غيرك فلا ادفع اليك وتخيرو  
المشتري فوجع الائمة زمانه واختلفوا في ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصك اليه صيانة نحو المشتري وقال بعضهم  
لا يجبر لانه اودعه غيره وقال الفقيه ابو جعفر مؤثر المودع ان يعرض الصك على الشهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع الى المشتري  
فاخذ الصك يقول لان فيه صيانة نحو المشتري من غير ان يتقر به غيره فذلك اذا طلب من البائع ان يعرض الصك القديم  
ليكتب من ذلك صكاً وهذا من غير الشاهد اذا امتنع عن اداء الشهادة هل يبيعه ذلك قالوا ان كان صاحب الحق  
بجد سواه شاهدين عدلين يقبل القاضى شهادتهما لا بأس للشاهد ان يتبع عن اداء الشهادة وان كان لا يجد شاهدين يقبل  
القاضى شهادتهما لا يحل ان يتبع عن اداء الشهادة وان كان المديعي يحدس بهذا الشاهد شاهدين يقبل القاضى شهادتهما  
الا ان شهادته هذا الشاهد عند القاضي يكون اسرع قبولاً من شهادة غيره لا يبيعه ان يتبع عن اداء الشهادة دار  
لها طريق وسيل ما الى دار الجار فباع صاحب الدار داره مطلقاً ولم يقبل بحدودها وحقوقها ولا يبرافقها  
ولا يملك قبلها وكثيراً ما لم يدخل الطريق والمسبل الذي كان في دار الجار في رواية الاصل وفي نوادر  
ابن سماعه يدخل مسبل الماء في البائع ولا يدخل الطريق الذي في سكة غير نافذة وقال الحسين بن زياد اذا باع  
بكل قليل وكثير هو فيها ولم يقبل منها يدخل في البائع العبيد والجرار وما كان فيها من الحيوان لا يدخل فيه الا حمار  
وقال زعفران يدخل فيه الا حماراً وبفسد البائع ولو قال منها لا يدخل وفي نوادر هشام لا يدخل ثمن من ذلك رجل اشترى  
داراً ولم يقبل حقوقها وليس لها طريق ذكرنا طيناً ان له الخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك وقد مرت المسئلة قبل هذا  
**فصل ما يدخل في بيع الحمام والحانوت** رجل باع حانوتاً وذكر الحقوق والمرافق اوله ذكر  
فيه يدخل الواح الحانوت وان لم يذكر وان باع الحانوت بمرفقها والحانوت طالة كما تكون للصوانيت في الامواق يدخل فيه الطالة  
وان لم يذكر المرافق لا يدخل الفقل في بيع للصوانيت والدور والبيوت وان كان البائع قفلاً ذكر الحقوق والمرافق اوله يذكر  
ويدخل مفتاح الفقل استثنائاً ولو باع الحداد حانوتاً يدخل كور الحداد في البيع وان لم يذكر المرافق وكور الصانع لا يدخل  
وان ذكر المرافق لان كور الحداد مركب متصل وكور الصانع لا يكون مركباً وبق الحداد الذي يتبع لا يدخل وكذا قد يقع القمار  
الذي يطبخ فيه الثوب لا يدخل في بيع لانه ليس مركب ولا من الحقوق ايضا لان حق الثوب ما يكون متصلاً ومفلة السويق  
التي يغلى فيها السويق من الحداد ومن الثوب لا يدخل في بيع لانها ليست من جنس المبيع وقصاع الحمام لا يدخل في البيع وان ذكر  
المرافق لانهما منفصلتان عن الحمام **فصل فيما يدخل في بيع الكرم والاراضي وما لم يدر**

رجل باع ارضاً فيها زرع ولم يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل الزرع في البيع من غير ذكره وقال محمد بن الفضل هذا اذا  
صار الزرع متقوقاً فان لم يدر متقوقاً يدخل الزرع من غير ذكره وقال وانما تعرف قيمته ان يقوم الارض مذورة فان كانت  
قيمتها مذورة اكثر من قيمتها غير مذورة علم انه صار متقوقاً وان لم يكن اكثر علم انه لم يصير متقوقاً فيدخل في البيع من غير  
ذكره كما يدخل اوراق الاشجار والصنم ما ذكر في ظاهر الرواية ذكره في النوادر اذا باع ارضاً مذورة بكل حق هو لها  
لا يدخل الزرع في البيع وذكر الفقيه ابو الليث انه اذا بذل ارضه ولم تقبل قيمته لا يدخل في بيع المطلق كما قال محمد في النوادر  
ولهذا لو باع الارض بعد لقاء البذر قبل النبات لا يدخل الزرع في البيع ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض مطلقاً ويحل  
في الاجارة والقسمة والرهن والوقف رجل اشترى ارضاً فيها اشجار ولم يذكر شيئاً دخلت الاشجار الممتدة في البيع واختلفوا  
في غير الممتدة والصحيح انها يدخل ولو باع ارضاً فيها اشجار صغار تحولت في فضل الربيع ويأبى فان كانت تقطع من اصلها  
يدخل في البيع ويكون للمشتري وان كانت تقطع من روجه الارض لا يدخل في البيع من غير شروط رجل اشترى ارضاً فيها رطبة  
او زعفران او خرفان يقطع في كل ثلاث سنين او رايحين او يقول ولم يذكر في البيع ما فيها قال محمد بن الفضل ما على وجه الارض  
منها يكون بمنزلة الثمر لا يدخل في البيع من غير شروط وما كان من مصولها في الارض لا يدخل في البيع لان مصولها يكون بمنزلة الثمار وكذا لو كان  
فيها قصب وحشيش او حطب ثابت ما هو على وجه الارض لا يدخل في البيع من غير شروط واصولها في الارض لا يدخل واختلفوا في قوايم  
الحلاف قال بعضهم يدخل لانها شجر والمختار انها لا تدخل لانها قد من الثمر وان كان في الارض شجر فقل في بيع الارض لا يدخل  
ما عليها من القطن واختلفوا في اصل القطن وهو الشجر والصحيح انه لا يدخل وان كان في الارض كرات فيبيع الارض  
مطلقاً ما كان على الارض لا يدخل في البيع المطلق واختلفوا فيما كان منه مغيباً في الارض والصحيح انه لا يدخل لانه يبقى سنين  
فيكون بمنزلة الشجر واما ما هو الباذنجان قال الحسن الائمة الشرحي انها يدخل في البيع المطلق من غير ذكره وقال الامام خواهر زاده  
ينبغي ان يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في شجر القطن ولو باع الارض قال بمرافقها لا يدخل الزرع والتمر في البيع في ظاهر الرواية وفي  
ابو يوسف انه يدخل ولو قال بكل قليل او كثير هو فيها او منها يدخل ما كان فيها من الزرع والتمر ولا يدخل في الطريق والشرب وان كان  
فيها زرع قد حصد وغار قد صرمت وقال بكل قليل او كثير هو فيها او منها لا يدخل في البيع ولو قال بكل قليل او كثير هو  
له فيها او منها من حقوقها لا يدخل في الزرع والتمر ولو اشترى ارضاً فيها اشجار عليها ثمار وقال في البيع بثمارها فاكل البائع  
الثمار سقطت حصته الثمار وهل يجبر المشتري واذا البواقي ذكر في البيوع انه يحس ان شاء اخذ الباقي بما عي من الثمر وان شاء  
ترك ذكره في بعض الكتب لا يجبر في قول أبي حنيفة كما لو اشترى ثاة بعشرة فولدت الشاة عند البائع ولداً قيمته خمسة فاكله  
البائع قال ابو حنيفة يلزمه الشاة بخمسة دراهم ولا خيار له والصحيح ان في مسئلة الثمار غير لانه لما قال بثمارها صار الثمر مبيعاً  
مقصوداً فاذا اكل البائع تفرقت اليه الصفة فيجوز له ان يبيع الارض دون الزرع او الزرع دون الارض دون الزرع دون الارض  
جاز وكذا لو باع نصف الارض دون الزرع وان باع نصف الزرع من اجنبى دون الارض لا يجوز وكذا لو باع رتبا الارض  
نصف الزرع من المزراع لا يجوز وان باع المزراع بنفسه من رتبا الارض جاز ولو باع اهداه نصيبه من اجنبى لا يجوز رجل  
امر غيره ببيع الارض وفيها اشجار فباع الوكيل الارض باسماها اشجاراً فقال الموكل امرت ببيع الاشجار قال محمد بن الفضل القول  
قول الموكل فيما امره المشتري باخذ الارض بحصتها من الثمن ان شاء وكذا لو كان مكان الاشجار بناء اشترى ارضاً بشرائها  
وللبائع في القنطرة التي يسقي بها الارض ماء كثير ذكر في النوادر انه يقضي للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الارض فيكون  
ذلك شراء مع الارض رجل اشترى ارضاً فيها اقدق وبين الاقدق والارض مسنة عليها اشجار وجعل حدود الارض  
في البيع الاقدق كانت المسنة وما عليها من الاشجار للمشتري رجل باع ارضاً بشرائها جاز البيع وان لم يكن بين مقدار



لأن الشربيع الأرض فإذا كان معلومة فحاله التبع لا يمنع الجواز ولو اشترى نخلة بطريقها في الأرض ولم يبين  
موضع الطريق وليس البهاطريق معروفة فحاله معلومة قال أبو يوسف يجوز البيع وياخذ للنخلة طريقا من أي التوا  
شاة لأنه لا يتفاوت وإن كان متفقا ولا يجوز البيع رجل باع كرما بمجرى ماله وبكل حق هو له ومجرى ماله في سكة غير  
نافذة بينه وبين رجلين وعلى صفة النهر اشترى رجلان كانت رقبة المجرى ملكا للبائع كانت الاشجار المشتوى لأن رقبة  
المجرى دخل في البيع فيدخل الاشجار تبعا للرقبة وإن لم يكن رقبة المجرى ملكا للبائع بل كان له حق مسيل الماء فالاشجار  
يكون للبائع هذا إذا كان الفارس هو البائع أو لم يكن الفارس معلوما فإن كان الفارس غير البائع كانت الاشجار للفارس  
رجل اشترى كرما فيه اشجار الفرس ودشج الورد وعلى شجر الفرس صاد ثوبت وأوردان وعلى شجر الورد ورد قال  
بكل حق هو له لا يدخل لا يدخل الثوبت وأوردان الفرس في البيع فكذلك بالورد لأنه بمنزلة الثمر رجل اشترى  
شجرة بشرط أن يقطعها بكذا في جواره والصحيح أنه يجوز والمشتري أن يقطعها من أصلها وإن اشترى الشجرة  
بشرط القطع قال بعضهم إن بين موضع القطع أو كان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والأصل وقال  
بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله أن يقطعها من وجه الأرض فاما عروقها في الأرض لا يكون له إلا  
بالشرط وإذا جاز البيع هل يدخل في البيع ما تحتها من الأرض أو لا يدخل بشرط القطع أو لا يدخل مطلقا قال أبو يوسف  
يدخل الشجرة بعروقها ولا يدخل في البيع ما تحتها من الأرض وقال محمد يدخل من الأرض مقدار ما يستقر عليه الشجرة ولا يدخل  
مقدار عروقها وأجمعوا على أن في القسمة والأقرب بالشجرة والوصية بها وحبته الشجرة يدخل من الأرض ما يستقر عليه  
الشجرة ولا يدخل مقدار ما يتناهى عليه العروق والأخصان وفي موضع الذي يدخل الأرض إنما يدخل مقدار غلظ الشجر  
وقت هذه التفرقات حتى لو زاد غلظ الشجرة بعدها كان للصاحب ياربه بحت الزيادة وإن اشترى شجرة للترك  
ولاجل الثمر ورضي البائع جاز ولو اشترى بألة صغيرة وتركها بأذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع أن يأمر  
بقطعها ويكون الكل للمشتري وإن تركها بغير إذن البائع حتى أثمرت بتصلها للمشتري الثمر ولو اشترى اشجارا مثمرة  
أو غير ثمرة ليقطعها فقلعها ثم نبت من أصل عروقها اشجارا فإن الثابت يكون للمشتري لأنه غدا ملكه فيكون له وإن  
اشترى شجرة بأصلها وقد نبت من أصل عروقها اشجارا كانت الاشجار بحيث لو قطعت الشجرة التي بيعت تبس بقطع الشجرة  
فإن الكل للمشتري لأنها إذا كانت تبس بقطع الشجرة يكون ثابته من عروقها والكل من المشتري شجرة ليقطعها فقلعها  
حتى جاء الصيف واشتد حره انقطعها لا يضر الأرض ولا بأصل الشجرة كان له أن يقطعها وإن كان القطع يضر الأرض لو بأصل  
الشجرة اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يقطعها وقال الفقيه أبو جعفر غير المشتري أن شاء تركها إلى وقت القطع وإن شاء لم يترك  
فإن لم يترك يجبر البائع أن شاء برضي القطع وإن شاء يدفع إليها قيمتها قائمة والمشايخ أخذوا بقوله وقال بعضهم الصحيح  
أنه يغير أن شاء برضي القطع وإن شاء يدفع البع لانه عجز عن تسليم البع من غير ضرر فكان له أن يفسخ البيع كافي نظايرها  
قال غيره وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن كان ذلك قبل التمسك كان له أن يفسخ لأن الحادث قبل القبض بمنزلة المقارن للعقد  
وإن كان بعد القبض ليس له أن يفسخ كما قال بعض المشايخ شجرة بين رجلين باع نصيبه من رجل بغير إذن شريكه  
بدون أرضا قالوا إن كانت الاشجار بلغت أو أن القطع جاز الباع وإن لم يبلغ أو أن القطع لم يجوز كما لو باع نصيبه من الزرع  
المشترك قبل الحصاد رجل اشترى شجرة جعل على بعض اشجارها علالة فباع المشجرة الا الاشجار التي عليها العلالة فقطع المشتري  
الاشجار وادعى البائع على المشتري أنه قطع بعض الاشجار التي لم يدفع في البيع وأفسد أعضان بعضها وأكبر المشتري ذلك  
وقال ألم اقطع شيئا من اشجارك ولم أكن مستعرا في إفساد الأعضان قال الفقيه أبو جعفر القول قول المشتري في إفساد قطع الاشجار

التي لم يدفع في البيع وفي نقصان الأعضان ينظر إلى نقصان الشجر إن كان ما لا يمكن الاحتراز عنه ذلك فلا ضمان عليه ويكون أدنى  
في ذلك دلالة شجرة أصلها واحد ولها فروعان فباع صاحبها أحد الفروعين إن بين موضع القطع وقطعها لا يضر بالآخر  
جاز رجل باع شجرة عليها ثمر قد أدرك جاز الباع وعلى البائع أن يقطع الثمر من ساعته إذا نقده الثمن لأنه ملكها من المشتري  
فكان عليه أن يسلمها فارغة وكذا لو أوصى بنخلة فأتى الوصي وعليه سرجير الوارث على قطع البسر وهو الصحيح رجل  
طلب من رجل أن يبيع منه اشجارا في أرضه لمحط فاتفق البائع والمشتري على رجل من أهل البصرة ففروا أنهما لم يكون  
وقرأ من المحط فاتفقوا على أنها يكون ثمانية وعشرين وقرا فاشترى بها المشتري ثمن معلوم وقطعها فكانت أكثر من ثمن  
وعشرين فأراد البائع أن يمنع الزيادة ليس له ذلك لأن القدر في الاشجار وصف بمنزلة الذرع في المذرع وما في السلم الزيادة  
للمشتري مشجرة بين فروعها أحد عشر نصيبه مشاعا إن كانت الاشجار تساهت وبلغت وإن القطع جاز والمشتري  
أن يقطع رجلان اشترى نخلة وتواضعا على أن يكون لأحدهما النخلة وللآخر الرب حار ويقسم الثمن عليها على قيمتها  
وكذا لو اشترى أرضا فيها شجر على أن يكون لأحدهما الشجر وللآخر الأرض جاز ولصاحب الشجر أن يقطع الشجر إن لم يكن  
في قلعه مزرع ظاهر وإن كان كان الكل بينهما لأنه صار بمنزلة شئيين لا يمكن تزج أحدهما الآخر فيكون لكل منهما  
كالغصن والحامة والسيف مع الحلية رجلان اشترى نخلة عليها ثمر أو أرض فيها زرع فباع أحد الشريكين نصيبه من الثمر  
والنخل أو من الزرع والأرض قال الناطق لا ذكر لها في الأصل وينبغي أن يجوز لأن المشتري قام مقام البائع في جميع ذلك  
فلا يفرق بين الشريك رجل دفع أرضه إلى رجل معاملة بالنصف مدة معلومة على أن يفرس فيها فيكون الغراس بينهما ففرس  
ومضى المدة ثم باع صاحب الأرض أرضه مع نصيبه من الغراس جاز فإن باع المشتري من آخر قالوا لا يجوز البيع لأنها مشقة  
بنصيب العامل فيكون باعها قبل القبض قبل هذا قول محمد وأما على قولها يجوز البيع لأن عندها بيع العقار قبل القبض جاز  
رجل اشترى شجرة بأصلها ليقطعها قال بعضهم لا يجوز هذا البيع والصحيح أنه يجوز ثم إذا اشترى بها على هذا الوجه ثم  
استاجر أرضها صحت الأجرة وهذا دليل على دخول ما تحتها من الأرض في البيع بغير في الشارع على حافة اشجار قال الفقيه  
أبو جعفر إن كانت حافتها للشارية كانت الاشجار لهم وإن كانت للعامة كانت الاشجار لصاحب الدار التي تقابلها الاشجار  
الآن يعلم شرائه بعد غرس الاشجار قال محمد وهذا إذا لم يكن الفارس معلوما فإن كان معلوما كانت الاشجار له وأعلم  
**فصل فيما يدخل في بيع المالك من الثياب ما لا يدخل** قال محمد رجل باع عبدا  
أو جارية كان على البائع من الكسوة قدر ما يوارى عورة فإن بيعت في ثياب مثلهما دخل الثياب في البيع وللبائع أن  
يمسك تلك الثياب ويدفع غيرها من ثياب مثلهما يستحق ذلك على البائع ولا يكون الثياب قسطا من الثمن حتى لو استحق  
الثوب أو وجد الثوب عيبا لا يرجع على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري وتعلبت ثمر  
وجد بالحجارة عيبا ردها بجميع الثمن لأنه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسطا من الثمن باع أتاها جحر أو بقره  
لها عمل اختلفوا فيه ذلك قال بعضهم الجواز يدخل فيه من غير ذكر والمجس لا يدخل وقال محمد بن الفضل لا يدخل الكاف في البيع  
من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما كان حار ما كان كفا أو لم يكن وهو الظاهر لأن الحار إذا بيع مع الكفا  
يقال باعته وفروشم فكان الكاف في بمنزلة الشرح والفرس وقال غيره من المشايخ يدخل الكاف والبردة في البيع كات  
الحار موكفا وقت البيع أو لم يكن فإذا دخل الكاف والبردة في البيع من غير ذكر كان الحكم فيه ما قلنا في ثوب الجدة والحجارة  
ويدخل العذراء في بيع الفرس من غير ذكر وكذا الزنا في بيع البعير ولا يدخل المعودة في بيع الحمار من غير ذكر لأن الفرس  
لا ينفق إلا بمعودة والبعير كذلك بخلاف الحمار باع عبدا له مال لم يذكر مال في البيع فله ثلوه الذي باعه لأنه كسبه



وان باع العبد مع ماله فقال بعتته مع ماله بكذا ولم يبين المال فسد البيع وكذا الوسي المال وهو دين على الناس  
او بعضه دين فسد البيع وان كان المال عينا جازا لبيع ان لم يكن من الايمان وان كان من الايمان فان كان مال العبد  
دراهم والتمن دراهم فان كانت التمن اكثر جاز وان كان مثله او اقل منه لا يجوز وان لم يكن التمن من جنس مال العبد  
بان كان ثمن العبد دراهم ومال العبد ناسيا او على العكس جاز اذا تقابلا في المجلس وكذا الوقف مال العبد ونقد  
حقيقه من التمن فان افترا قبل القبض بطل العقد في مال العبد رجل اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فان كانت  
اللؤلؤة في الصدق يكون للمشتري وان لم يكن في الصدق فان كان البايح اصطاد السمكة يرد مال المشتري على البايح  
ويكون عند البايح بمنزلة النقطة يعرفها حلالا ثم تصدق بها وابا اشتري جاجة فوجد في بطنها لؤلؤة يرد مالها  
على البايح وان اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة يكون للمشتري **فصل في بيع الثمار والزروع**  
رجل قال لغيره ان خيارا بقر وخرم بده درهم وكان ذلك قبل ان يخرج الحديقة قال محمد بن الفضل انه يجوز  
البيع ويكون البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج على من الحديقة فان اخرج الحديقة بعد ذلك كان الحديقة للمشتري  
لانه ما ملكه وان كان البيع بشرط الترك لا يجوز البيع وان كانت الحديقة مشتركة فباع احدها نصيبه منها لا يجوز  
كما لا يجوز بيع النصيب من الشجرة المشتركة فان باع نصيبه من المبطحة وسلم الى المشتري كان نصيب البايح للمشتري  
مالم يفتقر البيع ولو اجاز الشريك الذي لم يبيع صاحبه ورضي كان له ان لا يرضى بعد ذلك لان الانسان لا يجبر على  
عمل الغير رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار ان اشترى اها بجازقة كان القطف على المشتري وان اشترى دراهم فصاد  
بعد ما ظهر على الشجر ولم يقطعها حتى ذهب وقته قال الفقيه ابو جعفر ان اشترى الوراق باعصاها وبين موضع القطف  
لا يكون للمشتري ان يرد البايح بمكرها بالوقت ويجبر على القطف الا ان يكون قطع الاعضاء نصرا بالشجر فيختار البايح  
ان شاء فسخ البيع وان شاء رضى القطف وان اشترى الوراق بدون الاعضاء ان اشترى اها باخذها من باعها جاز وان  
اشترى اها على ان ياخذها شيئا لا يجوز لانه يرداد فيخلط البيع بغير البيع وكذا لو اشترى اها على ان يتركها على الشجرة وان  
اشترى اها لم يشترط شيئا فان اخذها في اليوم جاز وان لم ياخذها حتى مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد اليوم بمعنى  
الساعات لا يمكن الاحتراز عنها فحل عقوبان اراد المشتري ان يحتاط فذلك ينبغي ان يشترط على الشجرة باصلها حتى  
لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة للمشتري وان اشترى الوراق او الثمار واستاجر الاشارة بمدة معلومة ليرتد  
الثمار كانت الاجارة باطلة وبصير اجارة فكان له ان يرجع بعد ذلك وقال محمد بن الفضل بيع الوراق الفصاد لا يجوز مالم  
في الزيادة وانما يجوز اذا ساها واسك عن الزيادة ولا يدخل الوراق الفصاد في بيع الشجر لانه بمنزلة الثمر في ايام الخلف  
رجل اشترى طرية من البقول وقتها او شيئا نحو ساعة فساعة لا يجوز بيع الصوف والوبر على ظهر الغنم  
الا ان يجزها من ساعة والقياس في بيع قوام الخلف كذلك وانما جاز لكان التعامل ولا ينمو من اعلاه لانه اسفله  
وبيع الكراث جاز وان كان ينمو من اسفله لكان التعامل وانما لا تعامل فيه وهو نحو ساعة فساعة لا يجوز اذا اشترى  
نزل الكرم وهو حصص جاز وهل البايح ان يارمه بقطع العنب في الحال قال محمد بن الفضل ان اشترى بسملة كان له ان يارمه  
وان اشترى بشرط الترك الى التمتع فسد وان اشترى نزال الكرم وبعض النزل في بعض فسخ فان كان البعير من كل نوع  
ففيها جاز وان كان بعض النزال نيا وبعضها نفيها كالحنوخ والجوز والكثري قالوا لا يجوز هذا البيع ولو اشترى  
الحنوخ والكثري قبل التمتع قال الفقيه ابو جعفر لا يجوز البيع الا ان يكون بعضه قد فسخ فيجعل البعير تبعا للبعير  
فيجوز كما قال ابو يوسف فمن باع الفيل وبعضها فليؤد وبقيها ودود يجوز ويجعل البعض تبعا للبعير وان باع اثنين

ان باع بعد ما فسخ جاز البيع فان لم يقبض المشتري حتى خرج من ارضه فسد البيع لا يخلط البيع بغير البيع وعالم الماشح  
لم يجوز وبيع الثمار قبل ان يصير سعة بها لغير النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار قبل ان يبدوا صلاحها وقال محمد بن الفضل  
جاز بيعها بعد ظهورها فيقول ليس النبي عليه السلام نهى عن ذلك فقال ذلك محمول على بيعها قبل خروجها وظهور صلاحها  
لانتفاع بها في الزمان اثنى وهكذا ذكر محمد في الجامع والقدرى كذلك رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتركها  
حتى اخرجت ثمرة اخرى قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهما فسد العقد وان كان بعد التخلية لا يفسد ويكون التمر بين  
البايع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري رجل قال لغيره بعت منك عنب هذا الكرم كل وقربكذا قالوا ان كان الوقف  
معروف عندهم والعنب جنس واحد ينبغي ان يجوز البيع في وقف واحد عندنا في حصصه وصدقه يجوز البيع في الكل وجعلوا  
هذه المسئلة نوعا لبايع رجل باع صبرة خضرة فقال بعت منك هذه الصبرة كل قبض بدهم عندنا في حصصه يجوز البيع  
في قبض واحد وعندنا يجوز في الكل وان كان عنب الكرم اجناسا قالوا ينبغي ان لا يجوز البيع في شيء عندنا في حصصه  
وان كان الوقف معروفا وعندنا يجوز في الكل كما لو قال بعت منك هذا القطيع كل شاء بكذا عندنا في حصصه لا يجوز البيع  
اصلا وعندنا يجوز في الكل والفتوى على قولهما تيسيرا رجل يبيع وقطيع فقال بكم عشر بطيخات من هذا البطيخ  
ذو الالباح بكذا فاشترى عشر بطيخات بغير عينا ثم عزل البايح عشر بطيخات فقبضها المشتري ومضيا على ذلك القول  
والبطيخ متفاوت جاز استحسانا وكذا الزمان وهذا بمنزلة رجل قال لقطاب بعتي من هذا اللحم كذا فباعه منه  
فقطعه له متواو احد كان له الخيار ان شاء اخذه بعد القطف وان شاء لم ياخذ فذلك هذا ولو اشترى الى مائة  
شاة وقال بكم عشر منها وقال بكذا فهذا باطل كانه اعتبر التعامل وفي البطيخ والزمان فاعلم ولا تعامل  
في الغنم والريق رجل اشترى الحنوخ وفيها خوخة نية لا يفسد البيع وكذلك الكثري وهذا على قول من لا يجوز  
بيع التمر قبل ان يصير مستقما كرم بين رجلين فباع احدهما نصيبه من زلوه وهو حصص لا يجوز كالبوايع نصيبه  
من الزرع المشترك رجل يشتري بمطخة فاراد الصخرة فكل ما يخرج منها يكون للمشتري ينبغي ان يشترط اعتبار البطيخ  
باصولها بعض الثمن ويستاجر الارض ببقية الثمن مدة معلومة ويقدر بيع الاجارة ولو خرا الاجارة فان قدم الاجارة  
لا يجوز لان الارض يكون مستغلة باشجار الاجر قبل البيع فلا يمتنع الاجارة وينبغي ان يشترط باصولها هذا ولو باع  
اشجار البطيخ واعاد الارض يجوز الا ان الامارة لا يكون لازمة ويكون له ان يرجع بعدها اكاره عارة في صنعة  
رجل فباع حال العارة ان كانت العارة بناء او شجر جاز اذا لم يشترط الترك في الارض وان كانت كرايا او كرايا نهار او نحو  
ذلك لا يجوز لان ذلك ليس بعين مال متقوم رجل في ارضه حشيش فباعه ان كان الحشيش نبت بانباته بان سقيها لابل  
الحشيش جاز البيع كما لو اخذ سمكة والقيها في الماء ثم باعها وهو يقدر على اخذها من غير صيد وان كان الحشيش نبت من  
نفسه لا يجوز لانه ليس بمملوك بل هو مباح يجوز لغيره ان ياخره رجل باع زرع وهو يقول ان باع علي ان يقطعوه او يترك  
دائمه فيه دائمه جاز البيع وان باعه على ان يترك حق يدرك لا يجوز وكذا الرطبة ويقول رجل باع نصيبه من الزرع  
المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى ادرك الزرع جاز لزوال المانع كالبوايع المذرع في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخرجه  
من البناء جاز فقل بين رجلين شريكين في ارض رجل فباع احدهما نصيبه من شريكه او اجنبى قبل ان يدرك لا يجوز كما قلنا  
في الزرع ولو كان القطن بين الكمار وصاحب الارض فهو على التقصيل ان باع الكمار نصيب من صاحب الارض جاز ولو باع  
صاحب الارض نصيبه من الكمار لا يجوز ذكر في الفتاوى رجل اشترى ارضا فزارع يزرعها والزرع بقل فرفعها المشتري  
قبل القبض من اربعة النصف الى البايح فرفعها ويكون محجرا فلا يجوز ان لا يجوز لان اجارة الارض المستزادة



قبل القبض وقيل هذا ليس بصحيح لان الزرع بالنصف يكون معاملة وفي المعاملة ما احب الارض يكون مستأجرا  
للعامل ويكون مواجرا للارض رجل اشترى ثمارا على رؤس الاشجار فزاد في كل شجرة بعضها ثبت له خيار الروية هو  
لورضي يزرعه وان باع ما هو مغيث الارض كالحز والبصل وبصل الزعفران والثوم والتفاح والفجل ان باع ما هو مغيث  
الارض قبل ان يثبت او يثبت لانه غير معلوم لا يجوز البيع فان باع بعد ما ثبت نباتا معلوما يعلم وجوده تحت الارض  
يجوز البيع ويكون مستأجرا يزرعه وعندنا في حقه لا يبطل خياره سالم يراكل ويرضو به وعلى قول صاحب لا يتوقف  
خيار الروية على بطلان الروية الكلى وعلى الفتوى فان كان ما ياكل او يوزن بعد القلع كالحز والثوم والبصل فاذا قلع  
البايع شيئا من ذلك او قلع المشتري باذن البايع ينظر ان كان المقلوع يدور تحت الكيل والوزن ثبت للمشتري خيار  
الروية حتى لو رضى يزرعه الكلى وان رد بطل البيع وان كان المشتري قلعه بغير اذن البايع فان كان المقلوع له قيمة  
لزمه الكلى لانه قبل القلع كان نمو وبعد القلع لا ينمو والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد بخلاف الروية وان كان  
المقلوع شيئا يسيرا لقيمة له لا يعتبر ذلك والقلع وعدم القلع سواء وان كان البيع ما يباع بعد القلع عدد الفجل  
وقلعت البايع بعضه او قلع المشتري باذن البايع لا يلزمه ما لم يراكل لانه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد  
وتحذرك وان قلع المشتري بغير اذن البايع لزمه الكلى لان يكون ذلك شيئا يسيرا وان اختصم البايع والمشتري  
قبل القلع فقال المشتري اخاف ان قلعت لا يصلح لي هذا مني وقال البايع اخاف ان قلعت لا ترضى به وترى فانه يترك  
قالوا يستطيع انسان بالقلع ولا يفسخ القاضى العقدين ما وافقه علم **باب الصرف** الدرهم القشيشا  
غالب بان كان ثلثاها صفر وثلثاها فضة كالدرهم في دارنا يجوز بيع الواحد بالاثنتين منها باعيانها لكن بشرط  
ان تقبض في المجلس كافي الصرف وان كان نصفها صفر ونصفها فضة لا يجوز فيه التفاضل وان اشترى الفضة  
بالدرهم القشيشا غالب لا يجوز لان يكون الفضة الخالصة اكثر من الفضة التي يكون في الدرهم المحسوس  
والدرهم يتعين الرد في البيع الفاسد من الاصل ولا يتعين فيما يفسد العقد بعد الفضة ويفسد الصرف بالفرق  
قبل قبض احد الدين ولا يبطل فاذا فسد هذا يتعين المقبوض الرد فيه روايتان والاولى انها يتعين كما يتعين  
في الغضب جلان باع الفضة بالفضة كعكة كعكة جاز وان يعلم مقدار وزنها وان تبايعا الدرهم بالدرهم  
ولا يبرهان وزنها ووزنها ووزنها اعمد ما لا يجوز لوجود المساواة في الفضل الاول والثاني فان عرفا المساواة في  
الفضل الثاني في المجلس جاز وان عرفا المساواة بعد المجلس لا يجوز عندنا ويجوز بيع الدرهم بالدينارين بمجازفة رجل له  
على مائة درهم لا بعد الصرف او سلم ولم يدونه عليه مائة دينار قرضا او غصبا لا يقع المقاصة بينهما ما لم تتقا فاذا  
تقاضا فقير الدرهم فضا صابا مائة من قيمة الدينارين يبقى لصاحب الدينارين على صاحب الدرهم تسعون دينارا وكذلك  
رجل على رجل مائة دينار ولعبد الدينارين على صاحب مائة دينار درهم لا يقع المقاصة ما لم تتقا فاذا تقاضا صبر  
مزا الدينارين بمقدار مائة درهم فضا صابا مائة درهم ويبقى تسعون دينارا رجل على رجل درهم فظفر بدينار مديونه  
كان له ان ياخذ درهم المديون اذا لم يكن درهم المديون اجودا ولم يكن مؤجلا وان ظفر مديونه بدينارين مديونه  
في ظاهر الرواية ليس له ان ياخذ الدينارين وذكر في كتاب العيوب والدين ان له ان ياخذ والصحيح هو الاول والمديون  
اذا قضى الدين جود ما عليه لا يجبر به الدين على القبول كما لو دفع اليه الفقص ما عليه وان قبل جاز كما لو اعطيه جلا  
المجلس وذكر في بعض الكتب ان اذا اعطيه جود فاعليه يجبر على القبول عند اخذ الزعفران الصحيح هو الاول ولو كان  
الدين مؤجلا فقبضه قبل حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطيه المديون اكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة

وان دفع الدرهم ولم يستقر منه لكن ياخذ منه كل يوم ما يريد لا بأس به ولو كانت نيته وقت الدفع الشراء فلا عبرة لتلك  
النية ما لم يتلفظ ولو قال عند اخذ هذا على ما قطعك كانا ولي رجل اراد ان يهب نصف داره شاعا فالحيلة  
فيه ان يبيع منه نصف الدار بمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن **فصل فيما يخرج منه عن الضمان**  
**في البيع الفاسد والبيع المذكور** قال رحمه الله المشتري شراء فاسدا اذا باع بالمبيع الى البايع فقبضه  
البايع فاخاره المشتري الى منزله فهلك لا يضمن وكذا الغاصب اذا رد المصوب فلم يقبل المصوب منه فاعاده الى منزله  
فهلك لا يضمن وان كان المشتري وضعه بين يدي البايع والمصوب منه فلم يقبله ثم حمله الى منزله فهلك كان ضامنا في الغصب  
والبيع وقال بعضهم اذا كان نساد البيع قويا غير مختلف فيه فالجواب كذلك وان كان مختلفا فيه فيجوز له ان يبيع ولم يقبله  
البايع فاعاده الى منزله وهلك لا يبرأ عن الضمان والصحيح انه يبرأ في الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل فذهب  
به الى منزله فهلك يكون ضامنا لانه يصير غاصبا غصبا مبتدأ شرا فاسدا وقبضها فلو ردته عند من غيره  
كان عليه ان يردها مع الولد والكسب بمنزلة الولد ولو هلكت الجارية وبقي الولد رد الولد وقيمة الجارية ايضا  
ولو اشترى عبد يساوي ثمان مائة ثم اشتراه فاسدا وقبضه وان دانت قيمته من حيث السعر قصار يساوي  
الفا بباعه من غيره كان عليه لبايعه خمسمائة قيمة يروى القبض ولو غصب عبد يساوي لفا فادانت قيمته الى الف درهم  
ثم اشترى به من مالك شراء فاسدا ثم مات العبد قالوا ان وصل الغاصب اليه بعد ما اشترى به كان عليه القان وان لم يصل  
حتى مات فعليه الالف لان الزيادة الحادثة كانت امانة فلا يضمن مضومة الا بالقبض ولو اشترى مائة بشر فاسد  
فلم يقبضها حتى اعتقها فاجاز البايع اعتاقه نفذ العتق على البايع لان اعتق البايع فوقف على اجازته ولو اشترى  
عبد شراء فاسدا ولم يقبضه فامر البايع ان يعتقه فاعتقه البايع قالوا يجوز العتق على المشتري بصرفه ايضا معصا  
اعتاق العبد ولو ان المشتري هو الذي اعتقه قبل القبض لم يقع اعتاقه لانه اعتق ما لا يملك من باع غلاما فاسدا  
وتقاضا ثم ابراه البايع عن القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمته وابراه البايع باطل لانه ابراه قبل  
الوجوب ولو قال البايع للمشتري ابراه عن الغلام ثم هلك الغلام كان المشتري بريئا عن ضمانه لانه لما ابراه عن  
الغلام فقد جعله امانة في يده رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يقبل الثمن ثم تقايلا ابيع ثم ان البايع ابراه المشتري  
عن الثمن صح ابراهه حتى لو هلك الغلام عند المشتري كان المشتري بريئا عن الثمن لان البيع بعد الاقالة مضمون  
على المشتري بالثمن فصح ابراه البايع انا في البيع الفاسد انما يجب القيمة على المشتري عند اطلاقه فلا يقع ابراه  
قبله وهو نظير ما لو قال لغيره بعت منك هذا الشيء بعشرة دراهم ووهبت لك العشرة فقال المشتري قبلت جاز  
البيع ولا تصلح الهبة لانه ابراه عن الثمن قبل الوجوب رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز لانه اشترى  
ما لم يملك البايع وان نقل الى بلدة كان عليه ان يتصدق به على الفقراء رجل يبيع على طريق العامة ويشترى قال بعضهم  
ان كان الطريق واسعا لا يتضرر الناس بعبوره لا بأس بالشراء منه وقال بعضهم لا يكره الشراء على كل حال لان القعود  
على الطريق من غير عذر مكره وهذا لو عثر به انسان وهلك كان ضامنا فالشراء منه يكون حلالا على المعصية واجابته  
له على ذلك رجل اشترى ثوبا فاسدا وقبضه فقطعه فبيعه ولم يخطه حتى اودعه البايع فهلك عذره كان على  
نقصان القطع دون القيمة لانه اذا اودعه البايع بعد القطع فقد رد على البايع ما بقي بعد القطع ويكره بيع الامرء  
من فاسق يعلم انه يبيع لانه امانة على المعصية مسلم اشترى عبدا بجوسيا فقال له العبدان بعثني من مسلم قلت نفسي  
جاز لان يبيعه من الجوسى لانه **باب** بيع الكافر من كافر ولا بأس ببيع الزنار من النصارى والفلستة من الجوسى



لان ذلك ليس باعانة على المعصية بل فيه اذلال الكافر ويكره ان يبيع المكيه المفضض من الرطل اذا علم انه يشتري  
للبس حتى جاء الى القاضي بفلس ويخون فطلب منه شيئا يستفيع به في البيت كالحلم والاشنان ونحو ذلك جاز ان يبيع  
ذلك وان طلب جوا او فسقا او نحو ذلك ما يشتري البقي لنفسه عادة لا يبيع لان في الوجه الاول ما دون ظاهر  
وفي الفصل اثنا لا صبي يبيع ويشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك لست بالغ فان كان حين اخبر عن البلوغ  
تحمل البلوغ بان كان سنة اثني عشر او اكثر لا يعتبر مجوده بعد ذلك لانه اخبر بما لم يحتمل فان ادق الوقت الذي  
يبلغ فيه الصبي ويحتمل اثني عشر فاذا صح اخباره بالبلوغ لا يصح مجوده بعد ذلك وان كان سنة دون ذلك لا يصح  
اخباره بالبلوغ فيصح مجوده حصير المسجد اذا صار خلقا جازا ان يباع ويؤدق ثمنه واشترى به آخر رجل  
دخل كرمه صدقة فاكل منه شيئا وكان صدقة باع الكرم وهو لا يشترى ذلك قالوا الاثم موضع وينبغي ان يستحل  
من المشتري لو يضمن لرجل قبل ان يشر هذا الشراي وتبيع كرمه فباع كرمه ولم يشر بالقول ان كان شراي  
شراي جازيجه لانه غير مكروه وان كان شراي لا يجل شره لا يجوز بيعه لانه مكروه قوم اجتمعوا ودفعوا مال الى رجل  
ليدخله اهل الحرب ويشترى الاسرى قالوا ينبغي ان يشتري كل اسير ببقية لو كان بعد اذ ذلك المكان او بقدر ما  
يتغابن الناس فيه ولا يستامر الاسير في ذلك فانه لو استامر الاسير فامر الاسير بان يشتريه وادى ثمنه من المال  
الذي كان عنده كان ضامنا لاصحاب المال ويكون ادي من الثمن دينا على الاسير كانه اقروضه ولا يكون الشراء لاصحاب  
الاموال ولو قال الاسير اشتريه فوكتني بنو الامور ان يقولوا اشتريه حسيبة لاصحاب الاموال ثم يشتريه بعد ذلك  
فلا يكون ضامنا ولو كان الاسير عبدا او امة فاشتريه الامور ونقد الثمن من الاموال التي فيها يكون ضامنا لا العبيد  
والامة صاروا مالا لاهل الحرب فاذا اشتراهم كان شراي عبيدا لاهل الحرب فيكون مشتريا لنفسه ويكون ضامنا لاهل  
اشترى الاسرى من اهل الحرب جاز لان عليهم الزنوف والمغشوشة والعروض اكثر من قيمة لان شراء الاحرار لا يكون  
شرا حقيقيا وان كان الاسير عبدا لا يبيعه ذلك من رجل استام من رجل شيئا بمن المثل فزاد رجل آخر في الثمن لا يريد  
شراؤه وانما يريد ان يشره المشتري فذلك مكروه وهو ينظر النهي فان كان الذي استام بطلبه لشرائه بقل من قيمته  
فلاناس لغيره ان يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته وهو ما جوف في ذلك من رجل باع شاة من كافر ببقية  
حنقا او يضرب على الراس حتى توت قالوا لا بأس ببيعه وكذا يجوز ذبيحة الجحش فيما بينهم وعن محمد لا يجوز بيع جحش  
الجحش فيما بينهم رجل باع العصفور من تجده خمر لا بأس به وكذلك بيع الارض ممن تجدها كنيسة او بيعة او بيت  
نار ويجوز بيع بامكة ولا يجوز بيع الاراضي في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وكذا يجوز اجارة البناء ولا يجوز اجارة ارضها  
وعن ابي حنيفة في رواية يجوز بيع دور مكة وفيها السقعة ويكره اجارة ما في الموسم مصر عز في الطعام ليس للامام ان  
يسعر فان سعر فاج النجارا كثيرا سحر جازيجه وقال محمد للامام ان يجبر المحتكر على البيع اذا خاف الحلال على اهل المصر  
ويقول المحتكر بما يبيع الناس ويزيده يتغابن الناس في مثلها وقيل على قول ابي حنيفة لا يجبره الامام على البيع لانه حجر  
وهو لا يجر الحجر وقال القدوري قد قال صاحبنا اذا خاف الامام الحلال على اهل المصر باخذ الطعام من المحتكر ووفر عليهم  
فاذا وجدوا ردة وامثله وليس هذا بجرا ناهي ضرورة ومن اضطر الى البيع والغير خاف الحلال كان له ان يخذل بغير رضاه  
وعن ابي يوسف اذا قدم الامر في كوفة فارادوا ان يمتازوا منها كان للامام ان يمنعهم عن ذلك لانهم يمنع اهل البلدة  
عن الاحتكار فهذا اولى **فصل فيما يتصرف به الجيران في خاصية ذلك**  
رجل اشتريه ارا او بستانا في سكة وكان ذلك للداغعة واراد المشتري ان يبيع فيها قال ابو القاسم ان كان

منهما في يده حنكا فلا يبطل بالافتراق الا ترى انما لو نقضنا الدنانير بالدرهم جاز والمقاضة  
بخلاف الجنس لا يكون الامبادلة وكذا لو كان عليه كرحضة لرجل ثمانية اقرض صاحب الكرم من ثمنه ثم  
تباع الكرم بالكرجاء ولا يبطل العقد بالافتراق من رجل اقرض رجلا كرم من حنطة ثم ان المستقرض اشتري القرض  
قائما في يد المستقرض او لم يكن اما اذا لم يكن قائما فهو قول الكل وان كان قائما فكذلك في قول ابي حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف لا يجوز شراؤه لان عندها ملك القرض بنفس القبض وعند ابي يوسف لا يملكه مادام قائما فلا يجوز  
شراؤه ولا يكون شراؤه فسخا للقرض بخلاف ما لو اشتري شيئا بالدنانير ثم اشتراه بالدرهم فان البيع  
الثاني يكون فسخا الاول لان القرض مما لا يحتمل الفسخ لان سبب الملك في القرض القبض وهو قائم فلا يفسخ  
القرض اذا قال المستقرض وجدت الدرهم زبوا او بشرة وكان ذلك بعدما استهلكها لا يرجع على المقرض  
بشيء ولكنه يرد ثمنها اذا اقرض الجوز كيلا لانه لا يكال ثمة بعد خري رجل اقرض صبا او معنوها فاستهلكه الصبي  
او المعنوه لا يضمن في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يضمن وان اقرض عبدا محجورا فاستهلكه لا يؤاخذ به قبل العقد  
عندها وهذا والديقه سواء رجل عليه الف درهم رجل دفع الى الطالب دينار فقال اقرضها وخذ حنكا منها فاخذها فهدكت  
قبل ان يصرها هلكت من مال الدافع وكذا اقرضها او قبض الدرهم فهدكت الدرهم في يد من اخذها هلكت من مال الدافع وان اخذها  
حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفع اليد ولو دفع المطلوب الى الطالب الدنانير وقال اخذها فحقك فخذ كان دافعا في ضمانه  
ولو دفع المطلوب الى الطالب الدنانير وقال اخذها فحقك فباعها بدينار درهم من حقه واخذها بصيرة ايضا بالقبض بعد البيع رجل ان  
تصارفا الدرهم بالدنانير وتقاها ثمة فاقبل القبض بطل الاقالة ويعود المرف لان الاقالة بمنزلة البيع  
فيعتبر القبض قبل الافتراق **باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف قبل القبض**  
**وما لا يجوز** البائع اذا اخذ من المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه بصيرة ايضا للمبيع  
حتى لو هلك قبل ان يقبض حقيقة يملك عليه وكذا لو خلى المشتري بين البائع وبين الثمن ولو قبض المشتري المبيع بغير  
اذن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع ان يسترده فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير البائع قابضا ما يقبض  
حقيقة اجمعا على ان التحلية في البيع الجائز يكون قبضا وفي البيع الفاسد وباتان والصحيح ان قبضه وفي الهبة الفاسدة  
كهيبة المشاع الذي يحتمل القسمة لا يكون قبضا بالاتفاق بين الروايات واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر الفقيه ابو الليث  
انه لا يصير قابضا بالتحلية في قول ابي يوسف وذكر ثمن لائمة التحلوي بصيرة قابضا ولم يذكر فيه خلافا ولو باع عمر على التحل  
وخلى بينه وبين المشتري صار المشتري قابضا ولو وهب عمر على التحل وخلى بينه وبين الموهوب لا يصير قابضا لانه  
في معنى المشاع الذي يحتمل القسمة ولو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من البائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فارغة  
وان اودع المتاع عند المشتري واذن للمشتري قبض الدار والمتاع جميعا مع التسليم لان الكل صار في يد المشتري ولو باع  
دارا ليست بمحضرة ثم قال البائع سلمها اليك وقال المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية ان التحلية في الدور والعقار  
لا يكون قبضا الا بدونها وذكر في النوادر اذا قال البائع للمشتري سلمها اليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بمحضرة  
يصير المشتري قابضا وقول ابو حنيفة وقال ان كانت الدار بقرب منها بقدر على الدخول والاعلاق بصيرة قابضا والافلا وفي ظاهر  
الرواية يعتبر القرب ولم يذكر فيه خلافا والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريبا يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال  
فلا يقيم التحلية مكان القبض وكذلك في الهبة والصدقة ولو باع الدار وسلم المفتاح فقبض المفتاح ولم يذهب الى الدار يكون  
قابضا قبل هذا اذا دفع مفتاح هذا العلوق اما اذا لم يدفع لم ذلك تسليمه لانه لا يقدر على الدخول بهذا المفتاح فلا يكون



قبض المفتاح كقبض الذار وأن دفع إليه المفتاح ولم يزل خلت بينك وبين الدار وأقبضها لم يكن ذلك قبضا  
رجل اشترى وقدر خط في مصر ذهب المشتري مع البائع إلى بيت المشتري فاعتصب الخطب انسان فان ذلك يكون  
من مال البائع لأن مال المشتري لأن على البائع ان يأتي به إلى منزل المشتري رجلا من رجل ساجه ملاقاة والطريق  
والمشتري قائم عليها وعلى البائع بينه وبينها ولم يحركها المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان المشتري  
ان يضمنه فان استحقها رجل كان المستحق ان يضمن الخوف ولا يضمن المشتري رجل اشترى عبدا بالف ولم يقبضه  
حتى رده البائع بمائة أو أجره أو أودعه فان ينسخ البيع ولا يكون المشتري ان يضمن احدا من هؤلاء لانه ان ضمنهم  
رجعوا على البائع ولو اعاره أو وهبه فان عند المستعير والموهوب له أو أودعه فاستعمله المودع فان من ذلك  
كان المشتري بالخيار ان شاء امضى البيع وضمن المستعير والموهوب وان شاء نسخ البيع لانه لو ضمن هؤلاء  
ليس للبايع ان يرجع على البائع ولو كان البائع باعه من رجل فان عند المشتري ان يضمن عمله او من غير عمله المشتري  
الاول بالخيار ان شاء نسخ البيع وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن ان كان نقد الثمن  
وان لم يقدره لا يرجع بثمن ولو اشترى عبدا فامرا البائع رجلا فقتله كان المشتري ان يضمن القاتل قيمة لان القاتل اذا ضمن  
لا يرجع على البائع ولو باع شاة ثم امرا البائع رجلا فذبحها فان كان الذابح يعلم بالبيع فالمشتري ان يضمن الذابح ولا يرجع  
الذابح على الامر ولو ان رجلا له شاة امر رجلا بان يذبحها ثم باع الشاة قبل ان يذبح ثم ذبحها المأمور كان المشتري  
ان يضمن الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الامر ان لم يعلم المأمور بالبيع قال ابو حنيفة التحلية بين البيع وبين المشتري  
يكون قبضا بثلاثة شرائط اهداها ان يقول البائع خلت بينك وبين البيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت  
وان في ان يكون البيع بحضرة المشتري بحيث يصل الى اخذه من غير مانع والثالث ان يكون البيع مفرزا غير مشغول  
بحق الغير فان كان شاغلا بحق الغير كالحظ في جوارق البائع او ما اشبه ذلك فذلك لا يمنع التحلية واختلف ابو يوسف  
ومحمد في ان البائع وقال ابو يوسف لا يكون تحلية وقال محمد يكون تحلية ومن ذلك رجل باع خادما فقال البائع خلت  
بينك وبين الخادم فاقبضه والخادم في منزل البائع بحضرة البائع بحيث يصل الى قبضه فقال المشتري دعه الى العدة وان  
يقبض فهدم الخادم فانه يموت من المشتري عند محمد ومن مال البائع عذابي يوسف ولو اشترى غلاما او جارية فقال المشتري  
فقال المشتري للعلم تعالى معا ومن ثم خطي معه فهو قبض ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا ولو قال  
خذ به يكون تحلية اذا كان يصل الى اخذه ولو اشترى شيئا فقبض فبقي الثمن ثم قال البائع تركته رها عندك ببقية  
الثمن او قال تركته ودفعه عندك لا يكون ذلك قبضا رجل اشترى شاة فطعمت احد بها الاخرى قبل القبض فهدمت خبز  
المشتري ان شاء اخذ الباقي بحضرة الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى حمارا وسعيرا فاكل الحمار السعير قبل القبض  
لان فعل البعير جبار فصار كانه هلك كسابقة مساوية ولو اشترى عبدين فقتل احدهما الاخر قبل القبض من المشتري  
ان شاء اخذ الباقي ببيع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى عبدا وطعاما فاكل العبد الطعام قبل القبض لا يسقط  
شي من الثمن لان فعل الاذى يعتبر فصار المشتري قابضا للهالك بفعل الاذن ولو باع عبدا برغبة بعينه فلم يقبضها  
حتى اكل العبد الرغيف يصير البائع مستوفيا الثمن لان جناية العبد في يد البائع مضمونة على البائع فصار البائع قابضا  
الثمن بفعل العبد في يد البائع مضمونة على البائع فصار البائع قابضا للثمن بفعل العبد ولو باع حمارا بشعير بعينه فلم يقبضها  
حتى اكل الحمار الشعير ينسخ البيع ولا يكون البائع مستوفيا الثمن لان فعل الحمار هدر غير مضمون فيصير الشعير هالكا  
قبل القبض باقية مساوية فينسخ البيع ولو رهن دابة وقبض شعير عند رجل فاكلت الدابة الشعير لا يصير له ثمن مستوفيا

شاة منه لانه لان علف دابة الرهن على الرهن ما علف دابة المبيع قبل القبض على البائع فيصير البائع مستوفيا للثمن  
اشترى عبدا ولم يقبضه ثم ان المشتري قال للبائع قبل القبض مره ليعمل لي كذا فامر البائع بذلك فعمل وعطت في العمل  
فانه يهلك على المشتري كما لو امره المشتري ليعمل كذا فعمل المشتري ذا احدث في المبيع عيبا قبل القبض يصير قابضا وكذا  
لو امر البائع بذلك فعمل البائع اذا اشترى حنطة و امر البائع بطنها وطحن فان الدقيق يكون للمشتري ويصير المشتري  
قابضا للبيع رجل اشترى خفين او غلين او مصراعي باب فقبض احدها فهلك المقبوض عند المشتري والاخر عند البائع  
كان على المشتري حصته ما هلك عنده وما هلك عند البائع يهلك على البائع ولا يصير المشتري يقبض احدها قابضا  
لها جميعا ولو احدث البائع باحدها عيبا بامر المشتري يصير المشتري قابضا لها جميعا ولو قبض المشتري هدها واستهلكه  
او احدث به عيبا ثم هلك الاخر عند البائع كان المشتري قابضا لها جميعا ولم يضمنه جميع الثمن ولو لم يكن هذا بيع واستهلك  
اجنبيا هدها كان للمالك ان يسلم اليه الباقي ياخذ قيمتها رجل اشترى دهنًا مقيتا ودفع اليه الدية و امر البائع بان يزن  
فيه فوز فيه ثم هلك ان كان البائع وزنه بحضرة المشتري فانه يهلك على المشتري لان المشتري ما رقباض وزن البائع  
وان كان ذلك في بيت البائع او حانوته وان كان البائع وزن الدهن في غيبة المشتري فهلك على البائع لان الواحد  
لا يصلح ان يكون سلبا ومتساويا اذا كان المشتري حاضرا امكنه جعله قابضا بوزن البائع بامر المشتري فلا يصير البائع سلبا  
ومتساويا اذا كان المشتري غائبا وان مع امر المشتري بوزن الدهن في الدية لا يمكن جعله قابضا تقديره فلا يصير  
المشتري قابضا هذا اذا اشترى دهنًا بعينه فان كان بغير عينه لا يكون المشتري قابضا سواء كان حاضرا او غائبا  
لان الدهن لا يميز ما كان امرا للمشتري بالوزن مصاد فمالك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا  
كما لو استقرض من اخر كبر حنطة ودفع الجوال و امره بان يكيل فيها فانه لا يصير قابضا في الوجهين ولو اشترى من الدهان  
عشرة ارطال دهن بدرهم ودفع القارورة اليه و امره بان يزن فيها الدهن فلما وزن فيها رطلًا كسرت القارورة وسال  
الدهن وها لا يعلم ان يكسره ففصل البائع الباقي فيها فاوزن قبل الاكسار يكون على المشتري فاوزن بعد الاكسار فها لانه  
يكون على البائع ويضمن البائع المشتري ما وزن قبل الاكسار ويصير الباقي وان بقي في القارورة شيء فاوزن قبل الاكسار كان  
ذلك المشتري هذا اذا دفع اليه قارورة صحيحة فان كانت مكسرة وهو لا يعلم بذلك و امر الدهان بصب الدهن فيها ففصل البائع  
ايضا لا يعلم بالاكسار فذلك كل على المشتري وان لم يدفع القارورة الى الدهان فكانت القارورة في يده و امر البائع بصب  
الدهن فيها كان الهلاك في جميع ذلك على المشتري وذكر في المشتري حنطة ودفع الى البائع طرفا و امره بان يزن  
فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فلف كان تلف على البائع ولا غنى على المشتري وان كان المشتري يعلم  
بذلك والبائع لا يعلم او كانا يعلمان جميعا كان المشتري قابضا للبيع وعليه جميع الثمن وذكر في البائع رجل اشترى كرا من صبرة  
وقال البائع كل في جوارقك ولم يقل هذا كله ففعل فليس هذا قبض من المشتري وذكر العدة وان كان المشتري حاضرا يكون  
قابضا والا فلا وقال محمد لا يكون قابضا في الوجهين الا ان ياخذ الجوارق ثم يدفعه الى البائع فامر بان يكيل فيه ولو اشترى  
دهنا ودفع القارورة الى الدهان وقال الدهان اجعل القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال محمد بن الفضل ان قال  
لدهان ابعث علي دغلا ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانه يهلك على المشتري ولو قال ابعث بفلانك ففعل فهلك  
في الطريق فها لانه يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري يكون كحضرة المشتري واما غلام البائع فهو بمنزلة البائع ومن سأل  
التحلية ايضا رجل رماك في حظيرة فباع منها واحدة بعينها الرجل وقبض الثمن وقال المشتري ادخل الحظيرة واقبضها وقد



بينك وبينها فدخل ليقبضها فاولجها فانفلت وخرجت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد بن سلم الرمكة  
الى المشتري في موضع يقدر على اخذها بوهق ومعه وهق والرمكة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان  
فهو قبض وان كان يقدر على ان تنفلت ولا يضبطها البايغ فليس يقبض وكذا لو كان المشتري يقدر على اخذها  
بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق او كان يقدر على اخذها ان كان معه اعوان ولا يقدر على اخذها وحده  
وليس معه اعوان فانفلت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على اخذها بغير رجل ولا اعوان فعلى البايغ  
قبضه وبينها فانفلت كان المشتري قابضا وان كانت الرمكة في يد البايغ يمكنها بقاءه فاشترى به رجل ونفذ الثمن  
فقال البايغ هاك الرمكة فوضعتها في يده فانفلت من المشتري بعد ما صارت في يده فبقي مال المشتري وان كانت الرمكة  
في يد البايغ والمشتري جميعا فقال البايغ خلت بينك وبينها ولست اسكها سفا يديها وانما اسكها ليضبطها فانفلت  
من ايديها فهو قبض من المشتري وان كانت الرمكة في يد البايغ لم ينقل الى المشتري فقال البايغ خلت بينك وبينها  
فاتقبضها وانما اسكها لك فانفلت من يد البايغ قبل قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على اخذها من البايغ وضبطها  
فليس هذا قبض من المشتري ولو اشترى فربها او دابة و البايغ راكبها فقال لا يشتري حملي حمله فطبت الدابة هلكت  
من المشتري ولو كانت الرماح في حظيرة عليها باب غلق لا يقدر الرماح على الخروج فباعها من رجل وخطي بينه وبين الرماح  
ففتح المشتري الباب فغلبته الرماح وخرجت كالثمن لازما على المشتري سواء كان يقدر على اخذ الرماح او لم يقدر  
وان لم يفتح المشتري الباب وانما فتحه رجل آخر او فتحه الرجح حتى خرجت الرماح ينظر ان كان المشتري لو دخل الحظيرة  
يقدر على اخذها يكون قابضا والا فلا وان اشترى طيرا يطير في بيت عظيم الا انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب  
والمشتري لا يقدر على اخذه لطيرانه وخطي البايغ بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكرنا لطفه انه  
يكون قابضا للطيور ولو فتح البايغ المشتري وفتحته الرجح لا يكون المشتري قابضا وان كان الطير لا يقدر على الخروج الا  
بفتح الباب رجل باع خلافت في بيته وخطي بينه وبين المشتري ففتح المشتري على الدن وتركه في بيت البايغ فهلك  
بعد ذلك فانه يهلك من المشتري في قول محمد وعليه الفتوى ولو اشترى ثوبا وامره البايغ بقبضه ولم يقبضه حتى عصب  
انسان فان كان حين امره البايغ بالقبض امكان يديه ويقبض من غير قيام صحيح التسليم والا فلا رجل باع فضائي خاتم  
بدنار ودفع الخاتم الى المشتري وامره بان يترج الفض ففعل الخاتم عند المشتري ان كان المشتري يقدر على نزعه من غير  
ضرر كان على المشتري غن الفض لا غير لان المشتري كان امينا في الخاتم فان كان يقدر على ترع الفض من غير ضرر صحيح  
التسليم وان كان لا يقدر على ترع الفض لا يصير لاشئ على المشتري لان تسليم المبيع لم يصح وان لم يهلك الخاتم  
خبر المشتري ان شاء برضى حتى يترعه البايغ وان شاء نقض البيع ولو اشترى صوفيا فزاد في البايغ ان يفتقه فان  
لم يكن في فتقه ضرر يغير البايغ ان يفتق مقدار ما ينظر المشتري الى الصوف وان رضى يجبر على قنق الكل وان كان في فتقه  
ضرر لا يجبر البايغ على الفتق لانه لا يجبر على تحمل الضرر رجل باع جبايا في منزل لا يمكن اخراجها الا بفتح الباب فان البايغ  
فان البايغ يجبر على تسليمه خارج البيت فان لا كان لا يقدر على تسليمه لا يصير كان ان ينقض رجل اشترى بقرة  
فقال البايغ سقها الى منزل حتى اجي خلفك الى منزلك واسوقها الى منزلي فانت البقرة في بيت البايغ فانه يهلك  
على البايغ فان ادعى البايغ تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه رجل دفع الرقاب دودها وقال اعطني بهذا  
الدرم لحما وزنه ووضعه في هذا الزنبيل في منزلك حتى ابيد ساعة ففعل العصاب ذلك فاكلته الحرة قال محمد بن  
الفضل ان لم يبين موضع الثمن كان الهلاك على العصاب وان بين فقال من الجنب ومن الذراع او غير ذلك يكون الهلاك



على المشتري وهو نظير ما ذكر القذوري رجل اشترى حنطة بعينها ودفع الغرارة الى البايغ وقال كلها  
فيها ففعل صار المشتري قابضا ولو كانت الحنطة بغير عينها فان كانت سلما او ثما فدفع الغرارة الى المسلم اليه  
وامره بكيله فيها لا يصير قابضا الا ان يكون رثا سلم حاضرا قال عمر وكذا لو اشترى ذراعا من ثوب لم يبين  
الجنب فقطعه ولم يرض به المشتري لا يلزم المشتري ولو بين الجانب فقال من هذا الجانب ففعله البايغ لزم  
المشتري ولا يكون للمشتري ان يرد رجل اشترى عبدا فقتله انسان عمدا قبل القبض قال محمد بن الفضل خیر المشتري  
في قول ابي حنيفة ان اختار امضاء البيع كان القصاص له فان نقض البيع كان القصاص للبايغ وعند ابي يوسف ان اختار امضاء  
البيع كان القصاص للمشتري فان اختار نقض البيع فلا قصاص ويكون القيمة للبايغ ومحمد استحسنت فقال تجيب القيمة والجانبين  
ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ما لو كان القتل خطأ وذكر المسئلة في النوادر على هذا الوجه كما قال محمد بن الفضل رجل اشترى  
عبدا ولم يقبضه فامر البايغ ان يهبه من فلان ففعل البايغ ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة وبصر المشتري  
قابضا وكذا لو امر البايغ ان يواجه من فلان فعتق او لم يعين ففعل جاز و صار المستاجر قابضا للمشتري ولا يترتب  
قابضا لنفسه والاجر الذي يأخذه البايغ من المستاجر يحسب من الثمن ان كان من جنسه وكذا لو اعار البايغ العبد  
من رجل قبل التسليم الى المشتري او وهبا ورهن فاجاز المشتري ذلك جاز وبصر قابضا ولو ان المشتري اعار العبد  
المشتري قبل القبض او وهبه او تصد به على رجل او رهنه عند انسان وقبضه المرنج جاز ولو باع او اجر قبل القبض لا يجوز  
قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل تصرف لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن ونحو  
ذلك اذا فعل المشتري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلطا المرنج والموهوب له على القبض فيصير  
المشتري قابضا بقبضه رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال البايغ لا املك عليه ادفعه الى فلان فيكون عند  
حتى ادفع اليك الثمن فدفعها البايغ الى فلان فهلك عنه كان الهلاك على البايغ لان المدفوع اليه يمكنه بالنش لاجل البايغ  
فيكون يده كيد البايغ رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال البايغ بعها او طها او كان طعما فقال له ففعل فان  
ذلك يكون فسخا للبيع وما لم يفعل البايغ ذلك لا يكون فسخا اما الكل والوطي فان البايغ لا يصح ان يباع على المشتري في ذلك  
فيجعل مجازا عن الفسخ حتى يكون واطيا او اكلاما لنفسه وانما البيع فهو على وجه تثنان قال البايغ بعه لنفسك فباعه  
يكون فسخا ولو قال بعه لي لا يجوز البايغ ولا يكون فسخا ولو قال بعه او بعه ممن شئت فباعه كان فسخا ويجوز الثاني للمأمور  
في قول محمد وقال ابو حنيفة لا يكون فسخا وهو كقوله بعه لي ولو اشترى ثوبا او حنطة فقال البايغ بعه قال محمد بن الفضل ان  
كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الروية يكون فسخا وان لم يقل البايغ نعم لان المشتري ينفر بالفسخ في خيار الروية فان  
قال بعه لي ايكن وكيلي في الفسخ فام يقبل البايغ ولم يقل نعم لا يكون فسخا وان كان ذلك بعد القبض والروية لا يكون فسخا  
ويكون وكيل البايغ سواء قال بعه او بعه لي باع المبيع من البايغ قبل القبض لا يجوز البايغ الثاني ولا يفسخ الاول ولو وهب من  
البايغ لا يجوز الهبة وينسخ البيع اذا قبل ولو اشترى عبدا وقبضه ثم نقضه لا يفسخ ولا يفسخ حتى اشترى من البايغ جاز  
شرؤه ولو باعه البايغ بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه اشترى دارا او عقارا فوهبها قبل القبض من غير البايغ  
يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولا يجوز في قول محمد ولو اجرها قبل القبض من البايغ او غير  
لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى ارضا فيها زرع فربعها والزرع بطل ودفعها الى البايغ معاملة بالنصف قبل القبض لا يجوز  
لانه اجر الارض وان دفع الارض معاملة يكون استجارا للعامل ولا يكون اجارة للارض وانما لا يجوز لانه باع نصف الزرع  
قبل القبض رجل اشترى ثوبا في بيت البايغ في جوارقه فوضع المشتري يده عليه وقال قبضت ثوبا بعه من غير قبض الاخراج



قالوا يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد بن زيد وبن النعمان رجل اشترى دابة مريضة  
فاصلط البايع فقال المشتري يكون هذا الدابة فان مات مات لي فمهلك من البايع لان المشتري رجل  
باع مكيلة في بيت مكيلة او موزونة وقال المشتري خلت بينك وبينه فذبح اليه المقاح ولم يكله ولم يزنه صار المشتري  
قابضا ولو انه دفع المقاح الى الرجل المشتري ولم يقل خلت بينك وبينه واقبضه لا يكون قابضا باع مكيلة مكيلة لو زنا  
موازنة او معدودا او موزوعا كانت اجرة الكيال والوزان والذراع على البايع لان ذلك من باب التسليم ولما  
صار المشتري قابضا كبل البايع عند حضرته ولو اشترى الثمار على رؤس الاشجار كان اجرة الحداد على المشتري لان ثمة  
يتمتع التسليم بالحقلة ووزن الثمن على المشتري وكذلك اجرة الناقد في ظاهر الرواية وقال بعضهم ان قال المشتري درهم  
منقودة كان اجرة الناقد على البايع فان قال غير مستقدة فاجرة الناقد يكون على المشتري الصحيح ان يكون على المشتري على كل حال  
ولو اشترى حنطة او ثيابا في جراب كان فتح الجراب على البايع واخراج الثياب على المشتري وقيل كما يجب كبل على البايع فالصعب  
في رواية المشتري يكون عليه ايضا وكذا لو اشترى ماء من سفار في قرية كان صلب الماء على السفار والمعتبر في هذا العرف ولو اشترى  
حنطة في سبيلها جاز وكانت التذرية والكدم والتخلص على البايع ولو اشترى عنيا جزافا كان القطع على المشتري وكذا  
لو اشترى مخيا في الارض كالنوم والجرو والبصل ونحو ذلك وكلما اشتراه جزافا فخراج ذلك يكون على المشتري  
ولو اشترى كسلا مكيلة او موزونا موازنة فقال البايع بحضرة المشتري قال محمد بن الفضل بكيفية كبل البايع ويجوز  
له ان يصرف فيه قبل ان يكله وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يجري فيه صاعان محمول على ما اذا كانت الحنطة سالما او تماعا على  
رجل فاشترى كمدون كرا من رجل وامر صاحب الدين بقبض الكرم من غريمه فان صاحب الدين يحتاج الى الكيل فترين  
مرة لمديونه ومرة لنفسه ولو كان هذا في الذرعات اذا باع مذارعة فلم يندع البايع وقبض المشتري بغير ذرع  
جاز له ان يصرف فيه من غير ذرع وفي العدة يات روايتان في رواية عزابي حنيفة هو والذرع سواء وفي رواية هو والكيل  
والوزن سواء ولو اشترى حنطة على ان يكره قاله البايع هو كركلها الان لفلان فلم ياخذها في حذرها بعشرة فاخذها  
على ذلك قالوا لا يكون لان يصرف فيه حتى يكمل مرة اخرى وكذلك المورون فان لم يكله حتى يباع من غيره بعد القبض  
او طعنها واكمل خبرها قالوا لا يطيب له ان يبيعها على غيره قال محمد بن الفضل اني سمعت محمدا بن علي ما اذا اشترى  
حاضر او قتل ببيع فان كان حاضرا اودى العينين لايحتاج الى الكيل بعد ذلك قالوا وكذلك الجواب  
في العتق اذا قال وزنت الان لفلان ان لم يكن المشتري حاضرا يحتاج الى الوزن مرة اخرى فان كان حاضرا حين وزنه  
البايع يكفي ذلك في العتق وان اشترى ثيابا وقال البايع هو عشرة اذرع ذرعتا الان ومدة المشتري في ذلك  
كفاء وفي العدة يات على الروايتين **فصل في القبض على يوم الشراء** رجل ساء ورجلا بقدح  
وقال صاحب القدح ارماني فذبح فوقع من يده على القدح وانكسرت لا يقبض القابض القدح المدفوع اليه لانه قبضه  
على يوم الشراء من غير بيان الثمن فلا يقبض عليه ضمان الا قدح التي انكسرت بفعله رجل جاء الى زجاج اذفع الى  
هذه القارورة فاراها فقال الزجاج ارفعها فوقع وانكسرت لا يقبض الراجع لانه رفعها باذنه وان كان  
على يوم الشراء والتمن غير مذكورة والمقبوض على يوم الشراء لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية وان  
كان القابض قال الزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال اخذها واربعها فقال الزجاج نعم فوقعها فوقع  
من يده وانكسرت كان عليه قيمتها ولو وقعت على اذرع اخرها انكسرت الا قدح كان عليه ضمان تلك الا قدح من الثمن ولو بين  
رجل اشترى خلا فنظر في ذلك الحلال فوقع قطرة دم من انفه في اللبن فتجنس فلما كان عليه ان ينظر باذن الحلال

وان نظر

وان نظر بغير اذنه كان ضامنا **اشترى ققاعا** او ثيابا واخذ القدح او الكوز من الققاع فوقع من يده  
فانكسر لا يقبض لانه اعاد منه الكوز رجل اخذ من البراز ثوبا فقال اذهب به فان رضىته اشترته فذاع من يده  
لا يقبض ولو قال ان رضىته اشترته بعشرة كان ضامنا الوكيل بالشراء اذا اخذ السلعة على يوم الشراء بعد بيان  
الثمن فاراها الموكل فلم يرض به الموكل فذاعها على الوكيل فمهلك عند الوكيل كان على الوكيل قيمتها لانه اخذها على يوم  
الشراء وبين الثمن ثم يرجع الوكيل على موكله بما ضمن ان كان امره الموكل بالاخذ على يوم الشراء وان لم يكن امره لا يرجع  
لان الامر بالشراء لا يكون امرا بالاخذ رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر فيها فمهلك في يده  
لا يقبض وان قال ان افرعها فمهلك يبيع سلعة قالوا يكون ضامنا والصحيح انه لا يكون ضامنا الا اذا قال صاحب السلعة  
بكذا رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة فقال هات حتى انظر فيه او قال حتى اريه غيري فاخذه على هذا فذاع في يده  
ذكر في المشتري انه لا يقبض في قول ابو حنيفة وابي يوسف ولو قال هات فان رضىته اخذته فذاع كان عليه الثمن رجل اخذ  
معا ليذهب به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم يرض رده عليه فمهلك في يده قال ابو الوليد الكبير لا يقبض لانه اخذ  
على وجه الامانة لا على وجه المساومة فان اشترى صاعا على انه بالخيار الى ان يذهب الى منزله فمهلك في يده كان عليه  
القيمة رجل دفع السلعة الى سادس لينا دي عليها فطوبى له بدرام معلومة فوضعه عند الذي طالبه فقال ضاعت  
منى او وقعت منى كان عليه قيمة لانه اخذها على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا لا شيء على المادي وهذا اذا كان كادونا  
بالدفع الى من يريه ثراه قبل البيع فان لم يكن ما ذونا في ذلك كان ضامنا **فصل في قبض الثمن** رجل باع  
معا عا بدين درهم فوزن له اشترى الف ومانى درهم فدفعها اليه فضاقت عنده كان البايع مستوفيا حقه بالالف  
والزيادة امانة في يده فلا يلزمها شيء بهلاكها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البايع والمشتري على ستة لان المال  
المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة فتمت اسداسها للبائع والسدس للمشتري فاهلك يهلك على الستة وما بقي يبقى على  
الستة ولو ان البايع عزل عنها ما في درهم ليرد ما فضاقت لمانان عنده ونحو الالف كان الالف بينهما على ستة رجل اشترى  
جارية بالف درهم ودفع الى البايع كسبا على ان في الف درهم فذهب البايع الى منزله فاذا فيه دنانير فخلها ليردها اليه  
المشتري فمهلك في الطريق لا يقبض البايع لانه قبض باذن المشتري وليس من جنس حقه فكان اينا ولو ان المشتري  
دفع الى البايع درهم صحا فافكرها البايع فوجدها بنهرجة كان له ان يرد ما الى المشتري ولا يقبض بالكره لان القحاح  
والكسرة في سواء والدرهم انواع جيا وذيوف وبنهرجة مستوقة واختلفوا في تفسير هذه الدرام قال بعضهم  
البنهرجة هي التي يفرق في غير اراستطو والزيوف هي الدرام المغشوشة والسقوة صفر موقوفة بالفضة وقال عامر بن  
المستاجر الجيا دفعة خالقة تروج في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزيوف ما يرد به بيت المال ويأخذ التجار في النجا  
ولا يارس الشراء بها لكن يبين للبائع انها زيوف والبنهرجة ما سرجه التجار لا تروج في التجارات ولما حكم الدرهم في النزع  
حتى لو يوجب بها في الصرف والسلم يجوز والسقوة فارسي حارب به تاه وهو ان يكون الطاق الاعلى فضة والاسفل كذلك  
وبينها صفر ليس لها حكم الدرهم في النزع حتى لو تجوز بها في الصرف والسلم لا يجوز وانما لا يقبض كاس بنهرجة لانه  
لا قيمة لهذه الصنعة فيرد ما على المشتري بغير شيء وكذا لو دفع البنهرجة الى انسان لينظر فيه فمهلك لا يقبض ولو باع  
شاة بدرام جيا وقبض الدرهم واراها رجلا فانفد ما فوجد فيها قليل بنهرجة واستبدلها بنهرجة ثم اراد البايع  
مرفا كلفه جارة فلم ياخذها احد ما لو اكلمها بنهرجة قالوا ان كان البايع اقر بقبض الجيا او اقر بقبض حقه او باستيفاء  
الثمن لا يرد شيئا ولا يبيع دعواه انها بنهرجة الا اذا صدق المشتري انها بنهرجة فيرد ما عليه وان لم يكن البايع اقر بالثمن



شراعي انما يهرجته ببيع دعواه فكان ان يرد ولو اشترى شيئا بدينار لم يقبض حتى تغيرت  
فان كان لا يزوج في التجار فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الراجة فكسدت قبل القبض وقدر  
وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا انها انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك  
وعن ابي يوسف ان يفسخ البيع في نقصان القيمة ايضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم  
قبل الانقطاع عند محمد وعبد القوي وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فكسدت فسد البيع عند ابي حنيفة وان غللت  
او رخصت لا يفسد ولو باع عروضا بالدراهم ولم العروضا لم يقبض الدراهم حتى ماتت لا ينفق ولا تروج فان كانت  
لا ينفق في هذه البلد وينفق في غيرها على قول محمد لا يكون ذلك كسادا لكن يثبت الخيار للبائع ان شاء اخذ تلك  
الدراهم وان شاء اخذ قيمتها في قول ابي حنيفة وان كانت لا ينفق في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا  
عند الكل فيفسد العقد عند ابي حنيفة وعندها يثبت الخيار ولا يفسد رجل اشترى شيئا بدينار ففسد ولم يذكر العقد في القياس  
لا يجوز البيع ويجوز استحسانا ويؤخذ بالقياس هنا وقيل فيه خلاف بين ابي يوسف ومحمد والقياس قول محمد والاستحسان  
قول ابي يوسف ولو اشترى شيئا بدينار او بدينارين ولم يذكر شيئا لا الدراهم ولا الفلوس قالوا يعرف ذلك الى الدنانير  
من الفلوس وهذا اذا كان المشتري شيئا خاسيا يشتري بدينار ففسد وعن ابي يوسف اذا اشترى دارا بعشرة فمرد  
على ذلك فهو عشرة دنانير وان اشترى ثوبا بعشرة فهو عشرة دراهم وان اشترى بطيخا بعشرة فهو عشرة انفس  
المعتبر في هذا العرف بما بين الناس ما يباع بالدنانير كانت العشرة من الدنانير وما يباع بالدراهم كانت العشرة من الدراهم  
رجل اشترى الف درهم بمائة دينار ولم يسم كل واحد منها شيئا فلكل واحد منها نقد الناس في البلدان ان كانا في الكوفة فهو  
على دنانير الكوفة لان الدنانير تختلف باختلاف البلاد من حيث العيار واهل الشروط ذكرها في شروطهم في الدراهم  
وزن سبعة وارادوا بذلك وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل اصل ذلك الدراهم كانت مختلفة في عهد عمر رضي الله عنه  
خفاف وزن الواحد منها بعشرة قراريط وبعضها ثقال وزن الواحد منها عشرين قراريطا وبعضها بين الخفاف والثقال  
وزن الواحد منها اثني عشر قراريطا وبسبب ذلك يقع الخصومات بين الناس في تجارتهم فشا وعمر رضي الله عنه في ذلك فاتفقوا  
على ان يؤخذ من كل نوع ثلثة فاخذوا ثلثة العشرة وثلثة العشرين وثلثة اثنى عشر فبلغ ذلك اربعة عشر قراريطا فصار بها درهما  
وزنه اربعة عشر قراريطا ووزن الدينار عشرين قراريطا فكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل رجل قال لغيره بعت  
ملك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرة حاز ويكون النصف من هذا والنصف من ذلك ولو قال بعت بعشرة دراهم  
بعضها من الصحاح وبعضها من المكسرة فسد البيع باع عبد ثوب بصوصوف في الذمة ان ذكر الثوب صلا حاز وان لم يذكر له  
اصلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة بعقد معاوضة الاحكام والسلم لاجله من الاجل فان ذكر الثوب جلا وافترا  
قبل قبض العبد لا يفسد البيع وهذا العقد معتبر بما في حق العبد كما في الثوب ويجوز ان يكون للعقد الواحد حكم عقدين  
كالهبة بشرط العوض وتعلق العتق باء المال رجل باع ثوبا بثلثة اشترى فقال له قد غللت على وبعثني باكثر مما  
يادوي وقد كان باعه بعشرين فقال نبايع قد بعثك بعشرة لا بعشرين فهو جاز وهو حوط وكذا لو قال اباع المشتري ثوبا  
عليك وبعثك بنصف الثمن فقال لا اشترى اشترى بعشرين جاز ويكون زيادة في الثمن ولو لقيه البائع فقال بعد ما قبضت  
المشتري بعثك ثمانية بعشرة فقبل المشتري وقال المشتري اشتريت منك ثمانية بعشرين وترايبا له ذلك فينقض البيع  
الا قبل وينقضه ان في ولا يشبه هذا با اذا ذكر الغلاء والرخس فان ذلك زيادة وخط رجل اشترى شيئا بالف درهم  
فقال اشترى بعد البيع نوبتي في قبلي نقد كذا وقال اباع نوبتي نقد كذا لا جود من ذلك فهو باطل وله نقد البلد

فان كان

فان كان وزنه مختلفا كان ذلك على الغالب فان استويا فسد البيع **فصل الاجل** رجل اشترى متاعا  
بالف درهم الى عشرة اشهر على ان يعطيه اي نقد كان يومئذ كان البيع فاسدا رجل باع شيئا بالف درهم على ان  
يعطيه على الثغاريين ان كان ذلك شرطا في البيع لا يجوز البيع وان كان ذلك غير شرطي في البيع انما ذكر ذلك بعد البيع  
كان للبائع ان يأخذ بالثمن جملة رجل باع عبد بالف درهم على ان ينقد كل اسبوع بعض الثمن حتى ينقده خمسمائة  
عند مضى الشهر كان فاسدا رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان  
وزن والمشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد ثمانية دراهم فورد المشتري اليوم لحما فوجد ثلثين استارا  
وصدقه القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من اهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقصان من اللحم لان البائع  
اخذ بحصة النقصان من الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير اهل البلد او كان القصاب  
يكرهه دفع اليه على انه من فان المشتري لا يرجع على القصاب بشئ لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب بل في بلد اصله  
اهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل غريب الى الخبز فقال اعطني خبز بدرهم او جاء الى القصاب وقال  
اعطني لحما بدرهم فاعطاه اقل مما يباع في البلد فاذا وجد اقل رجوع بالنقصان لان قدر النقصان باع خبزا غير متعين  
لان البيع وقع على الوزن الذي شاع في البلد فاذا وجد اقل رجوع بالنقصان لان قدر النقصان باع خبزا غير متعين  
ولم يوجد النقصان وفي اللحم لا يرجع بشئ لان سعر اللحم لا يشيع سعر الخبز فلا يظهر في حق الغريب رجل اشترى شيئا بثمن  
الى ان يوزن في الاصل لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم البائع والمشتري ما في من النير فز فان علما حاز اشترى  
شيئا بثمن الى سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان سلم حتى مضت السنة قال ابو حنيفة يعقب الاجل من وقت التسليم  
وكذا لو كان في البيع خيار يعقب الاجل من وقت سقوط الخيار عنده واجمعوا على ان لا يكون للبائع ان يحبس المبيع لاستيفاء  
الثمن بعد سنة من وقت البيع ولو باع ثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان لا يبقى الاجل ويجب ان يثنى على المشتري  
في قوله رجل عليه الف درهم من ثمن بيع طلبة الطالب فقال ليس غيبي شي فقال الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة  
لم يكن ذلك تاجيلا وكان له ان يأخذ بجميع المال في الحال **رجل** قال لغيره بعت منك هذا الثوب بعشرة على ان تعطيني كل  
يوم درهما وكل يوم درهمين فانه يعطى العشرة في ستة ايام درهما في اليوم الاول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في  
اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس واما في اليوم الاول يعطيه درهما  
فظاهر واما اليوم الثاني يعطيه ثلثة لانه جعل اليوم اولا للدرهم الواحد بثلثة توجب له ثلثة ايام بثلثة درهم  
فيذكره درهم في اليوم الثاني ودرهما بمقتضى يومين ودرهما في اليوم الثالث بحلول ثلثة ايام بثلثة درهمين اجلا في اليوم  
الرابع يلزمه ثلثة دراهم بمقتضى اليوم الرابع ودرهما بمقتضى اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس ودرهما في اليوم السابع  
ولم يجعل الدرهمين اصل اخر بقى درهمين في العشرة يعطيه في اليوم السادس من عليه الدين اذا قال بريت من الاجل او قال لا اقل  
لخي الاجل هذا الدين لم يكن ذلك ابطالا للاجل ولو قال اطلت الاجل او قال تركت الاجل يصير الدين حالا وكذا لو قال جعلت  
هذا الدين المؤجل حالا وعلى هذا قالوا لو قال صاحب الدين لمديونتي ثلثة ديني عليك او قال للمفارقة حتى خویش برق  
ماذم فيكون ابراهم من عليه الدين المؤجل اذا قضى الدين قبل حلول الاجل فاستحق المقبوض على القابض او وجد  
المقبوض زبونا فردّه كان الدين عليه الى اجله ولو اشترى صاحب الدين المؤجل من مديونه بالدين المؤجل ووفقه ثم  
نقايلا ببيع لا يعود الاجل ولو وجد صاحب الدين بالثمن عينا فردّه بقضاء عاد الاجل ولو كان لهذا الدين المؤجل كفيل  
لا يعود الكفالة في الوجهين صاحب الدين اذا وهب الدين من مديونه وبالدين كفيل فردّه المديون الهبة عاد الدين على المديون

عمر بن



ولا يعود الكفالة ولو ابرأ المطلب عن الدين فردا الابرأ بطل البراءة في حق الاصيل واختلف المشايخ في براءة الكفيل  
ولو ابرأ الدين عن الاصيل فرد بطل انما كفل في حق الاصيل والكفيل جميعا وتصل مسائل الثمن مسائل الداجية رجل  
اشترى دنانير بدينار ثم باع الدنانير بمائة لا يجوز لان لا يتعين في البيع فلم يكن القبض بعقد المرفوع في البيع  
الاول ولو اشترى متاعا بالف درهم بخارائه بدينار ببيع مائة درهم كان راسا له نقد بخارائه والرجح نقد سرقته  
لان راس المال غير مذكور في عقد الداجية فيصرف في البيع الذي كان مائة مطلقة فيصرف الى نقد البلد الذي باعه  
فيه مائة فان باعه بدينار ببيع مائة درهم كان راسا له المال والرجح من نقد بخارائه لا جعل الرجح الجزا الذي كثر فكان الكل  
من نقد واحد ولو اشترى شيئا بدينار بخارائه وقدر الزيف مكان الجاهل ثم باعه بمائة كان راسا له الجاهل لان البيع الاول  
كان بالجاهل ورجل غصب عبدًا فابى من يده فقبض القاض عليه بقيمة العبد ثم عاد العبد من الاباء كان للغاصب ان يبيعه  
مراجه على القيمة التي غرم له ملك العبد تلك القيمة ولكن لا يقول اشتريته بكذا وانما يقول قام على بكذا وان اشترى  
عبدًا بخر وقبضه وابتاع من يده وقضى القاض عليه للبايع بقيمة العبد بحكم فساد العقد ويكون له ان يبيعه مراجه على  
قيمه ويقول قام على بكذا ولو اشترى عبدًا او دابة فقبضه وآجره واخذ الاجرة ثم باعه مراجه على الثمن الذي اشتريه  
جاز وان لم يبين انه آجره واخذ الاجرة لان الاجرة بدل من المنفعة لا عن شيء من الذات التي اشترى به وقد باع جميع اشترى  
رجل اشترى دجاجة وقبضها فاضت عنده عشرون بيضة او اكثر وباع البيضة بدينار ثم اراد ان يبيع الدجاجة مراجه  
على الثمن الذي اشترى بها قالوا ان كان انفق على الدجاجة مقدار ثمن البيضة جاز ويجعل ثمن البيضة عوضًا عن ثمن الدجاجة وان  
لم ينفع لا يجوز لان البيضة من اجزاء الدجاجة بخلاف الاجرة **فصل في الاقالة والاستحقاق**  
رجل باع امته فانكر المشتري الشراء لا يعمل للبايع ان يبطا المارية ما لم يفرغ على ترك المضمومة لان البيع لا يفسخ بحجوه  
المشتري وان غرم الباي على ترك المضمومة حل ان يبطاها لان جمود المشتري فسخ في حقه واذا غرم الباي على ترك المضمومة  
ثم انفسخ براضيه ما يحل الوطى وكذلك لو باع جارية ثم انكر الباي والمشتري يدعي لا يعمل للبايع ان يبطاها فان ترك المشتري  
الدعوى وسع الباي ان ترك المضمومة حل له الوطى وهذا كالواشترى جارية على ان يبطاها ثلثة ايام وقبض الجارية ثم ان  
المشتري رده على الباي في ايام الخيار جارية اخرى قالوا اني اشتريتها وقبضتها كان القول قول له انك قبضت غيرها فان رضى  
الباي بها حل الباي ان يبطاها لان المشتري لما ردها غيرا اشترى وقد رضى بملك انثى بالاولى فاذا رضى الباي بذلك ثم البيع  
بينها بالوطى وكذا العقار اذا رده على صاحب الثوب بوثا له غير ثوبه ورضي به صاحب الثوب وكذا الاسكاف وغيرها رجل باع  
شيئا ثم قال للمشتري اقلني البيع فقال اقلتك لم يكن ذلك اقالة وقول له حسن وعرف في ظاهر الرواية حتى قبل بعد ذلك  
قبلت وعرف بفساد قيم الاقالة بقول المشتري قد اقلتك بعد ما قال الباي اقلني رجل باع من اخر ثوبا فقال له اشترى  
قد اقلتك الباي في الثوب واقطعه شيئا فقطع الباي قبضا قبل ان يفرق ولم يتكلم بشيء كانت اقالة رجل اشترى من رجل  
وقر حنطة بدينار معلومة وقبض الحنطة ولم يفرق الثمن فجاء الباي بعد ذلك فطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على ثمن  
غال فردا الباي ما قبضته ولم يقل شيئا واخذ المشتري قالوا لا ينقص البيع بينهما ما لم يرده المشتري المبيع على الباي  
رجل اشترى مائة درهم ثم باعها بدينار ورد على الباي فلم يقبل الباي رده وقال لا قبل ثم اسقطه بعد ذلك اياتا ما  
ثم اراد ان يرده على المشتري ولا جرد الثمن كان ذلك له لان ما قال لا قبل بطل رده المشتري واقالة ولا يفسخ البيع بينهما  
باستعمال الباي بعد ذلك لان الاستعمال وان كان دليلا على الرضا الا انه دون التعرّيج فلا يجبل من مرجح الرد رجل اشترى  
من اخر صابونا بدينار فقبضه وجعله عنده وانقص وزنه بالمخاف ثم انها تقاضا الباي صحت الفسخ ولا يجب على المشتري

ثمن من الثمن لاجل النقصان لانه ما فات ثمن من اجزاء المبيع رجل اشترى ثوبا او سكا او شيئا يتسارع اليه الفساد  
فذهب المشتري الى بيته يخبئ ثمنه وطال مكثه وخاف الباي ان يفسد كان للبايع ان يبيعه من غيره استحقاقا او لم يشتر  
انما فان اشترى من بايع وان كان يعلم بذلك لان الباي رضى بنفسه في البيع الاول والمشتري كذلك ظاهر ثم نظر  
ان كان الثمن اكثر من الثمن الاول كان عليه ان يتصدق بالزيادة وان كان انقص من النقصان يكون من مال الباي لاجل مال المشتري  
الاول رجل اشترى عبدًا ثم ادعى انه باعه من الباي باقل مما اشتراه قبل فقد الثمن وفسد البيع وادعى الباي ان اقاله  
البيع كان القول قول المشتري في انكاره الاقالة مع عينه ولو كان الباي يدعي انه اشترى من المشتري باقل مما باعه واشترى  
يدعي الاقالة يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه الاقالة فسخ في حق المتعاقدين عندا وحده تقايلا بالثمن من الثمن  
الاول وابقل ويجنس آخر كانت الاقالة بالثمن الاول ويطلب ذكر الثمن الثاني ولا تقم الاقالة بعد الزيادة الحادثة  
بعد القبض ولا يصير الاقالة بيعا وعلى قول في يوسف الاقالة بيع فان تعدر جعلها بيعا بان كان المبيع منقولًا وتقال  
قبل القبض يصير فسخا وعلى قول في هذا الاقالة فسخ فان تعدر جعلها فسخا بان تقايلا بعد حدوث الزيادة عند المشتري  
يصير بيعا الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن في قول في حقه وغردا وانا الوكيل بالشراء ذكر ثمن الامته السرخسي  
وخارم زاده انه لا يملك الاقالة انا الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة وقبل قبض  
الاجرة متع ذلك منها سواء كان الاجر عينا او دينا ولو وهب الوكيل الاجر من المستاجر ابراه عن ذلك فان كان الاجر شيئا  
بغير عينه او دينا ولم يشترط التعجيل جازت هبته وبراؤه ويكون فاسدا الاجر في قول في حقه كافي الوكيل بالبيع وان  
كان الاجر شيئا بعينه لا يصح ابراه الوكيل وهبته بعد استيفاء المنفعة وبعد التعجيل رجل اشترى من رجل عبدًا بدينار وتقال  
ثم ان اشتري العبد باع بفساد العبد من رجل ثم قال الباي في الامة بعد ذلك جازت الاقالة وكاعلى يبيع العبد قيمته العبد  
وكذا لو لم يبيع لكن قطعت يد العبد واخذ الارض ثم قال الباي في الامة **مسائل الاستحقاق**  
رجل اشترى جارية وباعها من غيره فادعته عند المشتري الرابع انها حرة فردا الرابع على انثى  
بقولها وانثى على انثى واني الباي الاول ان يقبلها قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق فله ان لا يقبل الجارية بقولها  
وان كانت حرة الاصل وقد ناقضت للبيع والتسليم فان بيعت وكتبت للمشتري وهي ساكنة فللباي ايضا ان لا يقبلها  
لان انقيادها على هذا الوجه بغيره القبول بالرق ولو اقرت بالرق فادعت العتق لا تقبل قولها الابينة وان انكرت  
البيع والتسليم ليس للبايع الاول ان لا يقبل لانها اذا لم تقر بالرق كان القول قولها في الحرية وكان المشتري ان يرجع  
على الباي بالثمن كما لو ثبت الحرية بالبيته وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له ان يرد على الباي بقولها لكن ينبغي  
ان يتزوجها احتياطا حتى يحل له وطئها انما يملك اليقين ان كانت امته وملك النكاح ان كانت حرة وكذا كل من اشترى  
جارية ينبغي ان يتزوجها احتياطا رجل اشترى عبدًا ثم ادعى انه باعه من رجل فادعاه كان عتقه منذ سنة فان القاضى  
يسأل من المدعى البيته على ما يدعي من الملك ولا يسأل له البيته على الاحتياط لانه اذا ثبت الملك يثبت العتق باقراره وان لم يكن  
له بيته على الملك كان له ان يستعمل المشتري على دعوى الملك رجل اشترى عبدًا واختلفا في انثى وحذف كل واحد منهما بعقده فقال  
البايع ان بعته الابن الف درهم فهو حر فقال المشتري ان اشترى ثمنه لا يجنس مائة فهو حر لزم العبد للمشتري ويجبر  
المشتري على الثمن الذي قوته ولا يفتق العبد لان الباي يدعي ان المشتري حنت في عينه وعق عليه العبد فيفسخ  
البيع ولا يفتق العبد على المشتري باقرار الباي وكان على المشتري ان يقر به لان نكر الزيادة رجل اشترى ارضين  
من رجل فاذا احدهما لغير الباي ولم يعلم المشتري بذلك قبل البيع فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء نقض البيع وبيع







وزنا لما ن هذا اذا باع من الحنطة قدر ما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة قليلا لا يدخل تحت الكيل جاز كما لو باع  
الحنطة بالحقيقتين واذا في ما يدخل تحت الكيل نصف صاع منها فان باع نصف صاع من الحنطة الردية بنصف صاع من الحنطة  
الجيدة او باع نصف صاع مبادون نصف صاع منها لا يجوز اذا كان في احد الجانبين مقدار ما يدخل تحت الكيل وان باع مبادون  
نصف صاع من الحنطة مبادون نصف صاع واحدهما اكثر من الاخر جاز كما لو باع الحنطة بالحقيقتين ولو باع الحنطة بالشعير  
متفاضلا يابدا جاز وان كان في الشعير جبات حنطة قدر ما يكون في الشعير وكذا لو باع الحنطة بالحنطة لا يجوز  
الامتساويا وان كان في كل واحد من الجانبين جبات شعير لان ما يخلو اعة الحنطة من جبات الشعير مغلوب بالحنطة فكان  
مستهلكا باع الخل البعير متفاضلا لا يجوز لان البعير يصير خلافا في ان يكون بينهما شبه المجانسة في الحال والقدر  
مع الاسم بمنزلة الدقيق مع الحنطة ولا بأس ببيع شاة على ظرها صوف بصوف اذا كان الصوف المجزوز اكثر مما كان  
على ظرها الشاة وكذا الشاة التي في فرعها بلبين وعن ابي يوسف انه في اللبين يجوز بطريقة الاعتبار والصحيح هو الاول  
ولو اشترى شاة لجمعها فهو على وجهه ثلثة الاول ان اشترى بلم شاة مذبوحة مسلوخة استخرج شحمها وامعاؤها  
ان تساوي وزنا جازوا لا مالا وان اشترى بلم الشاة مذبوحة غير مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المذبوحة او مثله  
اولا يدي لا يجوز وان كان اللحم اكثر مما في المذبوحة جاز وان اشترى بلم شاة حية في القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم  
اكثر من لم الشاة وهو قول محمد وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولها ولو باع قفيزا من حنطة مسلوخة بقفيز  
من مثلهما واشترى قفيزا من الرطة التي خرجت من سبلها بثلثها او بالبلولة باليابسة او الرطبة باليابسة او باع  
قفيزا من التمر الذي صاباه واستغ بمثله او الذي يذوب في ماء بمثله جاز ابيع في جميع ذلك في قول وجسم ولا بأس  
بالتفاوت الذي بين الكيلين عند الجفاف وكذلك عند ابي يوسف الا في الحنطة الرطبة بالرطبة باليابسة فان ذلك لا يجوز  
عنده كما لا يجوز بيع الرطب بقرعده وعند محمد لا يجوز بيع الرطبة بالرطبة ولا بيع البلولة بثلثها ولا الذيب المستغنى او التمر  
المستغنى بغير المستغنى ولا الرطبة باليابسة ولا البلولة باليابسة الا ان يعلم تساويها في الكيل بعد الجفاف ابيع  
الرطب بالرطب قفيزا بقفيزا لا يجوز ذلك وان كان احدهما اكثر نقعا من الاخر عند الجفاف ولا بأس ببيع الناطف  
بالتمر متفاضلا الا ان يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه وزنا فانه لا يجوز اذا كان نسبة وان كان في موضع يباع التمر  
فيه كيلا جاز والعنب جنس واحد وان اختلف انواعه واسماؤه والوانه وكذا الذيب لا يجوز بيع البعض البعض  
الا مثلا بمثل ولا بأس ببيع لحوم الطير واحدا باثنين يدايد لانها لا يؤذن ولا خرفه نسبة لم الابن والبقر والغنم  
وابناها اجناس مختلفة يجوز بيع البعض البعض متفاضلا يدايد ولا خرفه نسبة وكذا الابنة والحم وشحم  
البطن اجناس مختلفة يجوز بيع البعض البعض متفاضلا يدايد ولا خرفه نسبة والسمن جنس التمر لا يباع بالتمر الا  
متساويا ولم المعز والضان وبهنا جنس واحد لا يجوز ابيع فيه الامثلا بمثل وصوف الغنم الابيض والاسود جنس  
واحد ولا يجوز بيع الغزل البقن الامتساويا لان اصلهما واحد وكذلك كلاما مودون وان خرجا من الوزن  
او خرج احدهما من الوزن فلا بأس به واحدا باثنين ببيع الغزل بالتوب جاز على كل حال ولا بأس ببيع القطع مع الكتان  
او الصوف مع الشعر واحدا باثنين وان كان احدهما نسبة لا يجوز لمكان الوزن وعن محمد ان بيع القطع بالغزل لا يجوز  
متفاضلا وعنده لا يجوز مطلقا ولو باع ابدا بصوف ان كان البعير محال لونه نقص يعود صوفا يعتبر المساواة في الوزن  
وان كان لا يعود لا يعتبر الصوف والشعر وغزها حشا مختلفان ولا بأس بالسمك واحدا باثنين لانه لا يؤذن فان كان  
جنس من يؤذن فلا خرفه فيما يؤذن الا مثلا بمثل وكل مصر لا يؤذن فيه التمر فالألا بأس ان يباع طابق بطابقين ويُنظر

فذلك الى مال اهل البلدة ولا يجوز بيع الحليب من لبن الغنم بالسنن الا ان يعلم ما في الحليب من السنن اقل من السنن  
وكذا اللبن مع الزبد وكذا الواشترى الثمر بالنوى لا يجوز الا ان يعلم ان ما في الثمر من النوى اقل ولا بأس ببيع الزيت  
بالزيتون ودهن السمسم بالسمسم والعصير بالعنب والشاة بالبنون باللبن والربط بالديس والمخلوج بالقطن والقول  
بالقطن اذا كان يعلم ان الخالص اكثر مما في الاخر وان كان لا يدري لا يجوز وانما يشترط ان يكون الخالص اكثر اذا كان  
القطن في البذر الاخر شيئا له قيمة واما اذا كان شيئا لا قيمة له كما في الزبد بعد اخراج السنن منه فان هذا الوجه اذا كان  
الخالص مثل ما في السنن يجوز مروي ذلك عن ابي حنيفة اذا باع الدقيق بالدقيق كيلا بكيل قال محمد بن الفضل يجوز  
اذا كانا مكسوبين فان باع الدقيق بالدقيق موازنة قال محمد بن الفضل فيه روايتان ذكرها في التوارد في رواية  
يجوز وفي رواية لا يجوز باع حب القطن بالقطن فهو كبيع الشاة بالحم ان علم ان الحب اكثر مما في القطن يجوز وان  
كان لا يدري لا يجوز وكذا باع العنب بالذبيب في قول ابي يوسف ان علم ان الزبيب اكثر من الزنبيا الذي يحصل من العنب  
جاءوا الافلا وعلى قول ابي حنيفة يجوز على كل حال فاشاءوا كيلا وكذا بيع العصير بالعنب وبيع النحاس بالاحمر والنحاس  
الابيض فان علم ان الاحمر اكثر من الابيض جاز والافلا وكذا بيع دهن الجوز بلب الجوز وبيع السيف الخليل بالفضة  
بفضه خالصة وبيع المنطقة المنفضة بالدرهم او بالبر لا يجوز الا ان يعلم ان الفضة الخالصة اكثر وكذا لو باع  
حنيا من ذهب فيه جوهرا لا يمكن اخراجه الا بضر فباعه بذهب لا يجوز الا ان يكون الثمن اكثر مما في الحلي من الذهب  
ولو اشترى حنطة في سبيلها بحنطة مذرة لا يجوز غنبا الا ان يعلم ان المذرة اكثر ولو باع بطيخا او تينا بسطيخ  
او تين غير مقطوف لا يجوز على كل حال توهم خروج الزيادة من الثمن بعد البيع باع كوز ماء بكونى ماء جاز في قول ابي يوسف  
وابي حنيفة لان عندهما ليس كيل ولا بوزن فيجوز بيع احدهما بالآخر متفقا واما الجدا اذا كان يباع وزنا فبيع بالجد  
يعتبر المساواة في الوزن باع الخبز بالخبز متفاضلا عدد او وزنا جاز في قول ابي حنيفة ومحمد يدا بيد ولا خلاف فيه  
عند ابي حنيفة والخبر ليس بوزن ولا عددي وقال ابو يوسف هو وزن الا ان يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيجوز بيع  
الواحد بالآخر وان كان كثيرا لا يجوز بيع الحنطة بدقيقها او بسويقتها في قولهم باع انا من حرد بجد يدان كان الانار  
يباع وزنا اعتبر المساواة في الوزن والافلا وكذا لو كان الاناء من نحاس او صفرا بعه بصفرة الله **فصل فيما**  
**يكون فرارا من الربوا** رجع فيه درهم اختصها فاشترى به شيئا قال بعضهم ان لم يصف الشراء  
الى تلك الدرهم بطيبه المشترا وان اضاف الشراء الى تلك الدرهم ونقد منها لا تطيب وذكر شاذ عن ابي حنيفة  
اذا اشترى الرجل الدرهم المخصوة طعاما ان اضاف الشراء اليها ونقد غيرها او لم يصف الشراء اليها ونقد منها لا يتر  
النقد الا ان يصف الشراء اليها ونقد منها وكذا ذكر الطحاوي رجلا فقلت لا يشتري بهذه الدرهم قال لا يثبت  
الا ان يدفع تلك الدرهم الى الابيع او لا ثم يشتري به الطعام لان الدرهم لا يتعين بالمبادلات وقال بعضهم اذا اضاف  
الشراء الى الدرهم المخصوة ونقد غيرها او لم يصف الشراء اليها ونقد منها او لم يصف الشراء اليها لكن كان من شئ ان يعطى  
الدرهم المخصوة ونقد منها لا تطيب وهذا هو القول القوي على انه تطيب الا اذا اضاف الشراء اليها ونقد منها وذكر  
في الامل رجلا فغصب لعا فاشترى بها جارية ثم باعها ورجع يلزمه المصدق بالرجع وهذا محمول على ما اذا اضاف الشراء  
اليها ونقد منها السلطان اذا اشترى بالدرهم المرسلة وقضى الثمن ما يأخذ من الناس ظلالا قالوا بكرة لغيره تناول طعمته  
ليكون زجرا عن الظلم رجلا دفع ما لامضاربة الى عامل فصرفه للعامل ورجع صاحب المال ان يأخذ من الرجل ما لم يعلم  
انه اكتسبه من الحرام وكذا لو كان المضارب ذميا رجلا اشترى من اناجر شيئا هل يلزمه اسؤاله ان حرام او حلال قال



ينظر ان كان في بلد وزان كان الغالب هو الحلال في اسواقهم ليس المشتري ان يسئل انه حرام او حلال وسئل المحكم  
على الظاهر وان كان الغالب هو الحرام او كان الباع رجلا يبيع الحلال والحرام مختاطا وسئل ان حرام او حلال رجل مات  
وكان كسبه من الحرام ينبغي لو رثته ان يتعرفوا فان عرفوا ان اربابها مودة واعلمهم وان لم يعرفوا فليصدقوا به رجل اشترى  
دارا او وجده في جدها دراهم قال بعضهم هي بمنزلة اللقطة وقال بعضهم بركةها على الباع فان لم يقبل الباع في بيعة  
بها وهذا صواب رجل على رجل عشرة دراهم فادان يجعلها ثلثة عشر الى اجل قالوا يشتري من المدين شيئا  
تلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المدين ثلثة عشر الى سنة فيقع الترخيز عن الحرام ومثل هذا روي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك رجل طلب من رجل دراهم ليقرضه بده واذلة فوضع المستقرض ما عاين يدى المستقرض  
ويقول المقرض بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيشترى المقرض ويدفع اليه الدرام وياخذ المتاع ثم يقول المستقرض  
بعض هذا المتاع بمائة وعشرين درهما والادوية والاحوط ان يقول المستقرض للمقرض بعد ما قرأ المعاملة كل مقاوله وثقل  
كان بينهما فقد تركت ثم يفتقد ان البيع وهذه المسئلة دليل جواز بيع الوفاء اذ لم يكن الوفاء شرط الباع هذا اذا كان  
المتاع للمستقرض فاذا كان المتاع للمقرض وليس المستقرض شي ويريد ان يقرضه عشرة بثلثة عشر الى اجل فان المقرض  
يبيع من المستقرض سلعة بثلثة عشر ويبيع السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة من اجني بعشرة  
ويدفع السلعة الى الاجني ثم الاجني يبيع السلعة من المقرض بعشرة وياخذ من العشرة ويدفعها الى المستقرض فيبر  
الاجني من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فيحصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلثة عشر الى اجل  
حيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلثة عشر الى اجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها  
المستقرض من اجني ثم ان المشتري يقبل البيع مع الاجني قبل القبض وبعد ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة  
وياخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعلى المقرض ثلثة عشر ويحصل السلعة الى المقرض والمقرض وان صار مشتريا  
ماباع باق ما يباع قبل فقد اثنان الا ان ذلك جائز لاختلاف البيع الثاني وهو البيع الذي يجري بين المستقرض والاجني  
وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلثة عشر ويؤجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها  
من غيره بثلثة عشر ما يباع ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بثلثة عشر ليحصل السلعة اليها بقيمتها وياخذ الثمن ويدفعه  
الى المستقرض فيحصل المستقرض الى المقرض فيحصل الرجح المقرض وهذا الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد قال مشايخ بلخ  
بيع العينة في زماننا من ابيع الذي يجري في اسواقنا وعن ابي يوسف انه قال العينة جائزة ما جورة وقال اجيزه لكانا  
الفرار من الحرام الى الحلال رجل استقرض عشرة دراهم ثم اوفاه وزاد قالوا ان كان الزيادة قليلة يجري بين الوزنين  
كداوة في المائة لا بأس وان كانت كثيرة كدراهم في مائة لا يجوز وعنده زيادة واختلاف في نصف درهم في مائة قال  
بعضهم هو كثير لا يجوز وقال بعضهم هو قليل فيجوز ولو ان المستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يقع لانها هبة المتاع  
فيما يحتمل القسمة رجل بعشرة دراهم صحاح فادان يبيعها بثلثة عشر دراهم مكسرة لا يجوز لانها ربوا وان اراد الحيلة  
يستقرض من المشتري اثني عشر دراهم مكسرة ثم يقضه ثمانية عشر جيا اذا ثوان المقرض بركة عن درهم فيجوز  
له ذلك ولو كان على رجل عشرة مكسرة الى اجل فليصل الاجل جاء المدين بنسقة صحاح وقال هذه النسقة تلك العشرة  
لا يجوز لانه ربوا فان اراد الحيلة ياخذ النسقة بالنسقة ويبرئه عن الدرهم الباقي فان خاف المدين ان لا يبرئه عن  
الدرهم الباقي يدفع الى صاحب الدين نسقة دراهم صحاح وفسل او شتا يسير اعوضا عن الدرهم الباقي جاز ذلك ويقع  
الاجن دفع الى خازن دراهم فقال اشترت بها منك مائة من من الخبز وجعل كل يوم ياخذ حصة انسان قالوا ما ياكله فهو كره

يجري بين الوزنين جاز وما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين كثر وقال انما معاشر الانبياء هكذا من يحمل  
على ما اذا كانت الزيادة يجري بين الوزنين جمعوا على ان الدين في المائة يسير يجري بين الوزنين وقد رآه الداهم  
والدرهمين كثير لا يجوز واختلاف في نصف الدرام قال ابو نصر ابو بصير نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه  
وان كانت الزيادة كثيرة لا يجري بين الوزنين ان لم يعلم المدين بالزيادة بركة الزيادة على صاحبها وان علم المدين بالزيادة  
فاعطاه الزيادة اختيارا هل يحل الزيادة للقايض ان كانت الدرام المدفوعة مكسرة او صحاحا حال لا يفسد التبعيض  
لا يجوز اذا علم الدافع والقايض ويكون هذه هبة المتاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفع صحاحا يفسد التبعيض  
وعلم الدافع في القايض ويكون هبة المتاع فيما لا يحتمل القسمة رجل اشترى بالفولس الرايحة والعد الى في زماننا فكسرت  
الفولس قبل القبض وصارت لا تزوج رواج الاثمان في عامة البلدان لا يكون كاسدة في قول محمد وعندها اذا كانت لا تزوج  
رواج الاثمان في بلدها يكون كاسدة وعنده الكساد يفسد العقد في قول ابي حنيفة فيرد المشتري المبيع ان كان قائما  
وقيمة ان كان هالكا وان غلا او رخص لا يفسد العقد ولا خيار لاحدهما في ظاهر الرقابة واذا اشترى بالدرهم الرايحة  
شيا ونقد بعض الثمن ثم كسدت ففسد العقد بقدر ما لم يقدر في قول ابي حنيفة لا هذا فسادا وما بمنزلة الهلاك  
فيتقدر بقدره ولو اشترى شيا بالدرهم الكاسدة فان كانت الدرام بعينها جاز لانها بعد الكساد صارت سلعة  
وان لم يكن بعينها قالوا لا يجوز ابيع قال رومويني ان يجوز لانها ان كانت بعد الكساد يباع وفي نقد باع يجوزون  
في النكحة وان كانت تباع عدة افقد باع بعد دى في الذمة عددا معلوما ولو تزوج امرأة على الدرهم الكاسدة  
فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة بكلها العشرة كما لو تزوج  
امراة على ثوب قيمتها خمسة فان لها الثوب وخمسة اخرى وان تزوجها على الدرهم الرايحة فكسدت قال بعضهم  
عليه من مثلها وقال الفقيه ابو جعفر له قيمة الدرهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا اذن  
المسمى وقت العقد لا يقبل من جاسر المثل كما تزوج امرأة على عبد او ثوب فذلك ذلك قبل القبض كان لها قيمة  
الثوب او العبد ولا يمار من المثل ولو استقرض فلوس الرايحة فكسدت قال ابو حنيفة عليه مثلها كاسدة لا يبرئ قيمتها  
وقال ابو يوسف عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد عليه قيمتها في اخر يوم كانت رايحة وعليه الفولس وكذا لو غطى الفولس  
الرايحة فكسدت فهو على هذا الخلاف ولو اشترى شيا بالدرهم الرايحة وتقا بضاة كسدت ثم تقايل البيع صححت  
الاقالة ان كانا مبيع قائما وكان على الباع رد مثل ذلك الدرام كاسدة في قول ابي حنيفة كافي الاستقرض من رجل اخر من  
الدرهم التجارية بخاري ثلثي المستقرض في بلد لا يقدر على ذلك الدرام قال ابو يوسف وهو قول ابي حنيفة فقدر  
المسافة ذاهبا وارجاءا ويستوفى في كسب ولا ياخذ قيمتها وقبل هذا اذا القبه في بلد ينفق فيه تلك الدرام كسرها لا يوجد  
فانه يؤجله قدر المسافة ذاهبا وارجاءا ما اذا كانت لا ينفق في هذا البلد فانه يؤجله قيمتها وكذا لو باع بالدرهم الجاز  
شيا ثم التقي في بلدة اخرى لا يوجد فيها تلك الدرام ولو ان رجلا استقرض من الدرام المكسرة على ان يؤدي صحاحا  
كان باطلا وعليه مثل ما قبض وبكره السبعة الا ان يستقرض مطلقا ويؤدي بعد ذلك في بلدة اخرى من غير شرط وتأجيل  
القرض لا يبيع سوا كان ان اجعل في القرض او بعد ما قرض ولا يجوز القرض الا فيما كان شليا ولا يجوز قرض الخبز والذيق  
في قول ابي حنيفة وقال لا يجوز وزنا وقبل الى ثلثة يجوز عدد او لا يجوز الزيادة وان اقترض الحطة وزنا لا يجوز فان استقرضها  
واكلها قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فان اختلفا في مقدارها كالا وقعين ان كان القول قول المستقرض مع يمينه  
ولو استهلك على انسان حلة في سبيلها كان عليه قيمتها ويجوز استقرض الكاغد لانه عددي كالخوز والبيض



واستقرض اللحم وزنا جاز في قول محمد وهكذا روي عن أبي حنيفة اما عند محمد فانه مثل بيع وزنا ويجوز السلم  
واما عند أبي حنيفة فلان القرض يكون حالا غير مؤجل ولا يفتى في المارة بخلاف السلم قال محمد كل ما يكال او يوزن  
او يبعد يجوز قرضه رجل على رجل جيا وفاخذ منه زيوفا او بنهرجة او ستوقه ورضي بها جاز وان انفقها كره  
وان بين ذلك وعن أبي يوسف انه يكره استقرض المزينة والبنهرجة وعلى المستقرض مثلها وان كسدت كان عليه  
قيمتها رجل اشترى من رجل كرسنة بعينه ثم قال للبايع اقرضني فغير خبطة او اقرضني هذا القفير واخط به  
الكر الذي اشتريته منك ففعل وصار الشراء على القرض والقرض على الشراء قال ابو يوسف بصيرة بياها جميعا  
وهكذا روي عن محمد رجل اقرض قال استقرضت من فلان الفاز يوفى او قال الفاز بنهرجة وانفقها واعبر المقرض انما كانت  
جيا اقال ابو يوسف القول قول المستقرض في النهرجة والزوي اذا وصل ولا يصدن اذا فصل رجل قال لغيره استقرض  
لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعها الى الامر ومحمد الامر ذلك فان المال يكون على المأمور  
ولا يصدن المأمور على الامر فلو بعث رجل كتابا مع رسول الى رجل ان ابعت الى كذا كذا درهم او خالك على فبعث  
مع الذي وصل الكتاب روي ابو سليمان عن أبي يوسف انه لم يكن ذلك من مال الامر حتى يصل اليه ولو ارسل رجل رسولا  
الى رجل فقال ابعت الى بعشرة دراهم فضا فقال نعم فبعث بهامع رسوله كان الامر ضامنا لها اذا اقران رسول بقضه  
الوكيل بالاستقرض من رجل معين اذا استقرض ان قال الوكيل المقرض على وجه الرسالة ان فلانا يقول لك  
اقرض كذا كان القرض للوكيل فان لم يعلم الوكيل ذلك واستقرض كان القرض على الوكيل رجل في يد دنانير فقال اشهدوا  
اني اشتريت هذه الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل ان يزن الدرهم كان ذلك باطلا لانه هو العاقد  
فيعتبر قبضه قبل الافتراق كذا روي عن محمد رجل استقرض من رجل دراهم واتاه المقرض بالدرهم فقال له  
المستقرض فيها في الماء فالبها في الماء قال محمد لا شيء على المستقرض رجل استقرض طعاما بالعراق فاخذ صاحب القرض  
بكرة قال ابو يوسف عليه قيمة بالعراق يوم اقرضه وقال محمد عليه قيمة يوم اختصا وليس عليه ان يرجع معه الى العراق فاخذ  
طعامه رجل على رجل الف درهم فضا له على مائة منها الى اجل صرح الحط والمائة حاله وان كان المستقرض جاهدا للقرض  
فاغارة الى الاجل رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقية المقرض في بلد الطعام فيه غالي فاخذ الطالب  
بحقه فليس ان يجس المطلوب ويؤمر المطلوب بان يوفى له حتى يعطى طعامه اياه في البلد الذي استقرض فيه رجل استقرض  
طعاما له من مائة او مائة او عصب فالتقى في بلدة اخرى الطعام فيها اغلى واخص روي ابو يوسف عن ابي حنيفة ان كان الغصب  
قائما في يد مؤمر بالتسليم اليه ان كانت قيمته في هذا البلد كمثل الموضعين سواء او كانت قيمته في هذا البلد اكثر وان كانت  
قيمتها في هذا البلد اقل ان شاء طالبه بقيمتها مكان الغصب وان شاء اخذ الغصب وان شاء ينتظر حتى يعلم اليه في مكان  
الغصب فان لم يكن الغصب قائما في يد قيمته في البلد الذي التقي اقل من قيمته في بلد الغصب كان الغصب من خيارا  
ثلاثة ان شاء اخذ مثله ههنا ان كان ثلثا وان شاء قيمته يوم الغصب يبدل الغصب وان شاء ينتظر لياخذ يبدل الغصب  
وان كانت قيمته في هذا المكان اكثر خيرا الغاصبان شاء اعطاه مثله وان شاء اعطى قيمته في بلد الغصب وان كان  
قيمتها الغصب في الموضعين سواء فلا يصح بيعه منه ان يطالبه بالمثل رجل استقرض شيئا من الفواكه كدرا او زينا فاقبضه  
حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيره الى ان ياتي بخير الحديث لان يراعي على قيمته ولا يشبه هذا القولون  
اذا كسدت لان هذا لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة رجل عشرين دراهم من قرض ابيع او عصب ولا على حبات  
العشرة مائة دينار قبايعا الديار بعشرة واكثر فجاز لان ابيع وقع على ما في ذمته كل واحد منهما اذ ما في ذمته كل واحد

يعل ما خيذا في الجيران على الدوام فانه يمنع وفي ذلك قال مولانا رضي وهذا شيء استحسنه مشايخ بلخ انا عندنا  
لا يمنع عن ذلك ويجوز بيع الارض الحياة باذن الامام فان احياها بغير اذن الامام وبيعها لا يجوز عندنا حنيفة  
وقال صاحباه يجوز رجل اشترى حجة سطحها ووسطها جاره مستويان فاخذ جاره حتى تجذب حايطا بينه وبين جاره  
ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو اراد الجار ان يمنع من الصعود حتى يتخذ سترة فان كان لا يقع  
بصره في داره لكن يقع بصره عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع عن الصعود لان جاره شارك في الضرر رجل في داره  
شجرة فزاد قدامها باع اغصانها فاذا ارتقا المشتري بطلع على عودان المسلمين قالوا الجيران ان يرفعوا الاغصان  
حتى يمنع عن ذلك والخيار للفقير ان المشتري يجبر الجيران بوقت الارتقاء في اليوم مرة او مرتين حتى تستروا  
يكون جميعا بين الحقيقين ومراعاة الخصمين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع على الارتقاء في برعون الامر  
الى القاضي فان رأى القاضي يمنع كان له ذلك رجل باع ضيعة وله اشجار في ضيعة اخرى اغصانها متدلية في هذه  
الضيعة التي باعها فله المشتري ان ياخذ بتفريعه الضيعة المبيعة عن اغصان اشجاره وكذا الورث الرجل ضيعة  
وفيها اغصان لوارث آخر كان له ان ياخذ صاحبها لا يمنحان برفع من الاغصان عن ملكه رجل وضع جذوعه على حائط  
جاره باذن جاره واهضره ابا في جاره باذن جاره ثم باع الجار داره وطبل اشترى ان يرفع جذوعه وسر له كان  
للمشتري ذلك الا اذا كان الباع شرط في البيع بقاء الجذوع والسر اب تحت الدار في لا يكون للمشتري ان يطالب بذلك  
لانه لا شرط ذلك كان كانه شرط لنفسه ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري لان للوارث ان يامر برفع البناء والسر اب  
على كل حال ولو ان رجل رزق انتا في ارضه يتفرج جاره بذلك فان كان يخرج ماؤه الى ارض جاره ويفسد ارض جاره  
بذلك كان الجار ان يمنع عن ذلك ولو ان رجل اراد ان يجعل بينه اصطبل ولم يكن في القديم كذلك قالوا ان جعل في  
الدواب الحايطة الجار ليس الجار ان يمنع وان كان حواجرها الى حايطة الجار كان الجار ان يمنع وكل ما ذكرنا من الجواب  
في جنس هذه المسائل قول مشايخ بلخ اذا تصرف في ملكه ويتفرج جاره بذلك من رايته اياها كان الجار ان يمنع وبقي  
جنس هذه المسائل في كتاب القسمة **باب في بيع غير المملوك** قال في باب فصول  
الاول في بيع الوالد على الولد الصغير امراة اشترت ولدها الصغير ضيعة بماله على ان يرجع على الولد استقلاله  
ويكون له مستقر لنفسه لانها ملك الشراء ولولدها الصغير ثم يعير به منه لولدها الصغير وصلة وليس له ان يمنع  
الضيعة عن ولدها امراة قالت لزوجها وبينها ولدها الصغير اشترت منك دارا هذه لبت لك اذ اقل الارب  
بعثها جاز لاني اربا قبل البيع فقد جاز شراها الصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الارب واجبت فقالت  
امراة لها اشترت منك هذه الدار لاني بماله فقال لا يباع جاز لان الارب جاز شراها جملته فقد اذن لها بشر الحمله  
امراة باعت متاع زوجها بعد موته وزعمت انها وصية ولزوجها اولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مدة لم اكن  
وصية قال محمد بن الفضل لا يصدق المرأة على المشتري وبيعهما موقوف الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ كانت  
وصية جاز بيعها وان كذبوها بطل البيع فان كان المشتري من الارض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة هذا اذا ادعت  
المرأة بعد البيع انها لم تكن وصية فان ادعى صبي غير بالغ انها باعت ولم تكن وصية يسمع دعوى بصلي اذا كان مادونا  
في التجارة او في الحصة من ماله ولاية الحصة كالقاضي والوصي ونحوهما فان عجز عن استرداد الضيعة يضمن المرأة قيمته  
ما باع على الرواية التي يضمن الغاصب قيمة العقار بالبيع والتسليم رجل ان ولم يوص الى احد فباع امرأته دارا من تركته  
وكفته بن الدار بغير اذن بقية الورثة جاز البيع في حصتها الم يكن على البيت من محيط بانه لانها باعت مال نفسها



وهل ترجع في المثل ان كفته ~~بالمثل~~ كفن المثل كان له ان يرجع لان احد الورثة اذا كفن الميت بما له كفن المثل  
يرجع في المثل بغير اذن الورثة يرجع في التركة وان كفته اكثر من كفن المثل لا يرجع لان احد الورثة لا يملك ذلك وهل لها  
ان يرجع بمقدار كفن المثل قالوا لا يرجع لان اختيارها ذلك دليل التبرع وكفن المثل هو ما كان مثل ثيابه لم يخرج الميراث  
في حياته امرأة باعت مال ولدها الصغير بغير اقرار القاض ولم يكن وصية اختلوا في ذلك قال بعضهم للولد ان يبطل  
ذلك البيع وقال بعضهم ليس له ان يبطل قبل البلوغ رجل باع عقار الوصية لولده الصغير بمثل القيمة او بغير  
يسير قالوا ان كان الاب محمودا عند الناس او مستورا جاريه ولا يكون للولد ان يبطل ذلك البيع بعد البلوغ  
لكنه يبطل المثل من والده فان قال الابضاع المثل وانفق عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان  
كان الاب فاسدا لا يجوز بيعه ولا ينفق بوجهه اذ يبلغ الا ان يكون البيع غير للصغير لان الاب اذا كان  
محمودا او مستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه الخير بخلافه اذا كان فاسدا فان باع الاب غير العقار والضيعة  
فذلك الجواب لا ان الاب اذا كان فاسدا ففي جواز البيع روايتان في رواية يجوز البيع ويؤخذ ان من منه ويوضع على  
عدلية لئلا يملك الصغير في رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا للصغير وذلك بان يبيع الشيء بنصف قيمته  
وعلى الفتوى اذا باع الاب احد الابنين من الاجزاء او اذ بلغا كانت العهدة عليها اذ يبلغ الابن عاقل او غير عاقل  
بعد ذلك فاجابوا ان دام جوده شرعا جاز ان يبيع له بعد الشراء وان كان الجوز قصيرا لا يجوز زعفران الاب  
عليه لان القصير غرض الاغا وتكليف في القاصرين الطويل والقصير فابوجهه قدر الطويل بالشركة كما ذكره  
الامام خواهر زاده والناظر في هذا هو الصحيح لان الشرط طويل اجل وما دون الشرط قصير عاجل وعن ابي يوسف رواية  
في رواية قدر الطويل اكثر من يوم وليلة وفي رواية قدره اكثر السنة وكان محمدا لا قدر الطويل بالشركة ثم يرجع  
وقد رويته كاملة فيجوز زعفران الاب عليه بعد سنة صغيرة لم يدرى ما به اهل الحديث اشتريه من رجل منهم واخرجه  
الى دار الاسلام كان الاب والوصي ان يخرجه من المثل وان لم يخرجه الاب والوصي او كانت قيمة اقل من المثل الذي  
اشترى القرض جاز تسليمه في قوله وان كانت قيمته المثل الذي اشترى المثل او اكثر من ذلك فكذلك في قوله  
او حقه وان يورس طه وهو تسليم الشفعة سواء رجل اشترى لولده الصغير ثوبا او خادما او نقدا المثل من مال نفسه  
لا يرجع بالمثل على ولده الا ان يشهد انه اشترى لولده ليرجع عليه ولو لم ينفق المثل حتى مات يؤخذ المثل من تركته  
لان من عبد ثم لا يرجع ببقية الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت لم يشهد انه اشترى لولده وان اشترى لولده  
الصغير شيئا وضمن المثل ثم نفق المثل في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نفق المثل نفقته  
لا يرجع الى الولد كان له ان يرجع على الولد الاب والوصي اذا باع عقار الصغير قال محمد بن الفضل ان راي القاض في بيع  
خير الصغير كان له نفقة الصبي اذا باع واشترى ثم بلغ ما جاز ذلك جاز ولو طلق او اعتق ثم جاز بعد البلوغ  
لم يجوز لانه لا يجوز للطلاق او العتاق حال وقوعه فلم يوقف والبيع والشراء محترمان ولو وقع اذا كان البيع بمثل القيمة  
وبغير يسير فيتوقف ذلك على اجازة من حق المباشرة وهو الاب والوصي والقاض اما اذا كان بغيره فاحتر فهو  
والطلاق والعتاق سواء الابا فاباع ما لم يولد الصغير لا يصير ايضا لولده بنفسه ابيع حتى لو ملك المالك  
قبل ان يصير محال يتمكن من القبض حقيقة بملك على الولد ولو اشترى الاب الصغير لنفسه لا يبرأ من المثل حتى يبيع  
القاض ويكره للصغير في اخذ المثل من الاب ثم يورث الوكيل بالرد رجل باع عبدا من ولده الصغير فقال بعت عبدا  
هذا باع عبدا من ابني هذا جاز ولا يحتاج الى ان يقول بعد ذلك قبلت وكذا لو اشترى لنفسه بالولد فقال اشترى

نفسه

لنفسه عبدا ولدي الصغير هذا باع عبدا جاز ولا يحتاج بعد ذلك الى ان يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز  
في الوجهين ما لم يقل قبلت بروي ذلك من محمد الاب والوصي اذا باع مال اليتيم من اجنبي ثم بلغ الصغير المحقق  
العقد يرجع الى الاب والوصي ولو اشترى لولده نفسه فبلغ الصغير كانت العهدة من قبل الولد على الوالد  
**مسألة في بيع الوصي وشراؤه** اذا باع الوصي مال اليتيم فالحق جاز وان كان هذا القاض  
هو الذي جعله وصيا ولو اشترى رجل ان يشتري له شاة من اليتيم فاشترى الوصي لم يملكه لا يجوز ولو اشترى  
الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول اوحسده اذا كان خير اليتيم ونفسه الخيرة في غير العقار قال شمس الائمة  
ان يبيع مال نفسه من اليتيم مائسا وخمسة عشر عشرة وان يستوي لنفسه مائسا وعشرة وخمسة عشر ونفسه الخيرة في العقار  
عند البعض ان يشتري لنفسه بضعه الفقية وان يبيع لليتيم بنصف القيمة وصي باع عقار اليتيم وصلى اليتيم في بيعه  
الا انه يبيع لينفق ثمنه على نفسه قالوا يجوز البيع ويضمن المثل لليتيم اذا انفق المثل على نفسه متعديا استوى على مبيع  
يتيم فاسترد ما الوصي من المتعدي لم يكن للوصي بينه على ذلك ويؤخذ ان يخرجه المتعدي بعد ذلك ويتمسك بما كان له من اليد  
فارد الوصي ان يبيع العقار خوفا من المتعدي لا يجوز بيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه رجلا ما وصي الى رجل  
وترك ورثة صفارا وكبارا ذكر في الكتاب انه ينفذ تصرف الوصي على التركة من البيع والشراء وراكات التركة او رقيقا او  
وارد لم يكن هناك دين او وصية ولا يحتاج الوارث الى المثل الا انه يؤخذ منه بيع العقار قال شمس الائمة الحلواني ما ذكر في كتابه  
من بيع العقار اذا كان جوابا لسلطانا على قول المتأخرين بيع العقار من الوصي لا يجوز الا وان يكون خيرا لليتيم وذلك بان  
يرغب المشتري في الشراء بضعه الفقية او كان فراجها وعلايقها وموانها يزيد على غلاتها او كان على الميت دين لا يفي به  
العقار بذلك او كان الميت وصي بالمرسل كالف ونحوها او كان الصغير حجة الى المثل لاجل النفقة فان لم يكن شيء من ذلك  
لا يبيع العقار هذا اذا كانت صفارا وان كانوا كبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فان الوصي لا يبيع شيئا  
من التركة وان كانت التركة مستغرقة الدين او كان الميت وصي بوصية مرسلة كان الوصي ان يبيع التركة لقضاء الدين الا انه يقدم  
بيع العروض ويؤخر بيع العقار فان مست الحاجة يبيع العقار ببيعة فان قالت الورثة نحن نقضي الدين وننفذ الوصية  
من اموانك ونستخلص التركة لانفسنا كان لهم ذلك وان كانت الورثة كبارا غيبا وليس على الميت دين ولا وصية فله الوصي  
ان يبيع غير العقار استقصا لان غير العقار يحس على الوي والتلف فكان البيع حذوا ونحسنا وملك جارة الكل فان كان  
بعض الورثة حضورا وبعض الورثة غيبا او واحد منهم غيب فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب من العروض المنقول والرقيق  
لاجل الحفظ وان املك نصيب الغائب من العروض والمنقول والرقيق يملك بيع نصيب الحاضر ايضا في قول ابي حنيفة وعند  
صاحبه لا يملك وهذا ارجح مسائل اهل هذه والثانية اذا كان على الميت دين لا يحيد بالتركة فان الوصي يملك البيع  
بقدر الدين عند الكل وهل يملك الباقي عند ابي حنيفة يملك وعندها لا يملك والثالثة اذا كان في التركة وصية بالمرسل  
فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك وعندها لا يملك والرابعة اذا كانت  
الورثة كبارا فمهم صغير فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب كبارا ايضا عنده وعندها لا يملك  
وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذلك في وصي وصية ووصي الجدة الاب ووصي وصية القاض ووصي وصية القاض  
بمنزله وصي الاب لا في خصته وهو ان القاض اذا جعل وصيا في فرع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا  
في فرع كان وصيا في الاموال كلها واما مات الرجل ولم يوص الى احد كان لولده وهو الجدة يبيع العروض والشراء الا وصي الاب  
لو باع العروض والعقار لقضاء الدين او تنفيذ الوصية جاز والجدة اذا باع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ذكر الخصا



انه لا يجوز وصي الاب اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله وان كان كافيا غير عدل يعزل وينصب وصيا آخر  
وان كان عدلا غير كاف لا يعزل لكن يقسم اليه كافيا ولو عزل يعزل وكذا لو كان عدلا كافيا فعزله ذكر الامام خواهر زاده  
انه يعزل وذكر القذوري والطحاوي انه ليس للقاضي ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل معه غيره فان ظهرت منه خيانة  
او كان فاسقا معروفا بالنشر أخرجه ولو كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التفرق دخل معه غيره ولم يذكر انه يعزل  
وذكر محمد بن الفضل ان الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصاية كان للقاضي ان يعزله الوصي لملك اقراض مال اليتيم والقاضي  
ملكه واختلوا في الاب والصحيح انه يعزل الوصي والاب والوصي القاض ان سفع مال اليتيم ويودع ولو قضى الوصي  
دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز والاب لو فعل ذلك جاز لان الاب يبيع مال اليتيم من نفسه بمثل القيمة جاز والوصي لا يملك  
البيع من نفسه الا ان يكون خيرا لليتيم وذكر شمس الائمة السرخسي ان الاب يعزله الوصي ليس له ان يقضي دين نفسه  
بمال اليتيم فيقتل ان يكون في المسئلة روايتان وذكر في المنتقى عن محمد بن الحسن ان اليتيم في قول في حقه ما  
انا ارى لو فعل ذلك وله وفاق بالدين لا بأس به ولو جعل الاب مال اليتيم صدقا لامة نفسه من لا يجوز استقرار  
الاب لا يجوز ذلك وانا والاب والوصي اذا رهن مال الصغير يدين نفسه في الفل لا يجوز وهو قول ابو يوسف وذكرنا  
ان الربا اذا رهن مال ولد يدين نفسه جاز استحسانا وان رهن الاب والوصي مال اليتيم يدين نفسه وقبحة اكثر من الدين  
فهذا الرهن عند المرتبة ذكر في فتاوى ما وراء النهر ان الاب يبيع جميع القيمة وذكر شمس الائمة السرخسي انها بضمان  
ماله الرهن وسوى بين الاب والوصي وهكذا ذكر الحاكم في المختصر رجل له على ميت دين ليس لصاحب الدين بينة الا ان  
الوصي يعلم بذلك فخاف الوصي ان لو قضى قيمته الوارث ويظهر غرر فيضمة الوارث الحيلة له فذلك ان يبيع الوصي شيئا  
من مال الميت مجتنب من الدين من صاحب الدين او يودع عند صاحب الدين بعض التركة فيجوز له ان يبيع الوصي  
الى رجل ثلث ماله وخلف ورثة صار او ترك عقارا ليكون للوصي ان يبيع العقار على الوصي له بالثلث القاض  
اذا باع ماله من اليتيم واشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك قضاءه وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك البيع  
من نفسه كالا يملك تزويج اليتيم لنفسه رجل مات وعليه دين مستغرق التركة باع الوارث شيئا من التركة لا يجوز بيعه  
عن الغرماء ولا ينفذ الا برضا احد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الا ان لا يجوز في قول في حقه لان عنده احد  
الوصيين اذا باع مال اليتيم من اجنبى لا يجوز فكذلك اذا باع من الوارث الا ان يبايع بقضاء الدين اذا كانت التركة  
في يده واذا قضى الدين من ماله نفسه كان له حق الرجوع في التركة ويصير التركة مشغولة بدينه وان لم يقبل وقت القضاء اتى قضى  
لا يرجع في التركة هكذا ذكر خواهر زاده في المادون والناطقي ايضا الوصي اذا باع مال اليتيم لنفسه اذا كان التاجيل  
فاحسانا لا يبيع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن يخاف على المجرى عند حلول الاجل او هلاك الثمن  
عليه فذلك ان كان لا يخاف على المجرى ولا هلاك الثمن عليه جاز بيع الوصي رجل استباع مال اليتيم من الوصي باف ورجل  
آخر استباعه بالف وانه الاول على من الثاني قالوا ينبغي للوصي ان يبيع من الاول وكذلك رجل استاجر مال اليتيم بثمانية  
واخر يستاجر بعشرة والاول على الوصي باجر من الاول وكذلك متى وقف والوصي يودع مال اليتيم ويضعه فان  
صالح الوضوع عن حق الميت على من كان المدعي عليه مقر بالمال او على المال بينة او كان القاضى بذلك او كان القاضى بذلك  
لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز الصلح ولو صالح الوضوع عن حق يدعى الانسان على الميت ان كان  
للميت دين على غيره او علم القاضى بذلك او كان القاضى قفى بذلك جاز صلح الوضوع وان لم يكن كذلك لا يجوز ولو اختلف الوضوع  
بمال اليتيم ان كان اثنان على من اذن جاز وان كان مثله لا يجوز ولو طمع السلطان في مال اليتيم فاعطيه الوصي شيئا

شئ  
لا رجح

من مال

من مال اليتيم ان كان يقدر على دفع الظلم من غير اعطاء شيء لا يجوز له ان يعطيه وان اعطى من وان كان لا يقدر على دفع  
الظلم لا يدفع المال كان له ان يعطى شيئا للباقي ولو اعطى لا يضمن واقرار الوصي على الميت يدين او عين او وصيه باطله  
ولو وصى ان يعطى صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا يضمن عن الصبي في ظاهر الرواية وكذا لا يضمن عن الصغير من مال الصغير  
فان وصى من نفسه يكون متبرعا **فصل في تصرفات الوكيل** رجل دفع الى غيره بغير امره ان يكره  
ه يشترى له بالكره شيئا ساء فعمى البعير في يد فباعه وقبض الثمن وهلك الثمن في الطريق قال الفقيه ابو جعفر  
ان باعه في موضع لم يكن قاض لا يضمن وان كان امكنه مراعاة الامر الى القاضي ولم يفعل او كان متمكنا من  
امساك البعير والرد على صاحبه يضمن قيمته رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشترى له ثوبا ساء فانفق الوكيل  
العشرة ثم اشترى بعشرة من غيره ثوبا للامر قال ابو يوسف يكون المشتري للامر وقال محمد لا يكون للامر الا ان يكون  
مال الامر تاما وقت الشراء وهو الصحيح لان الوكالة تبطل بهلاك مال الامر قبل الشراء مذكور ذلك في كتاب البيوع والزيادات  
وعامة الكتب وما روي عن ابى يوسف كانه جعل الوكالة قائمة بهلاك مال الامر الى بدل في ذمته وهو الضمان فان البيع يبقى  
بعد هلاك المبيع عند البائع الى بدل يكون على الاجنبى فلا يبقى الوكالة ببقاء بدل مال كان اولى رجل غاب وامر لم يملكه  
ان يبيع الامتعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى هلك عذره قال ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن  
التلميذ بتأخير التسليم الى فلان رجل دفع السلعة الى رجل لبيعهها في بلد اخر ففعلها المأمور وباعها وقبض بعض  
الثمن وعاد قالوا لا يجبر المأمور على العود الى المكان الذي باع ولكن يجبر على ان يترك ثوبا له مال بشهر او يكتب القاضى  
حتى يذهب به المال ويقبض الباقي امره امرت زوجها ان يبيع جارية يشتري لها اخرى ففعل ثم قال الزوج اشترى  
الجارية الثانية لنفسه وجعلت ثمن جاريته دينا على نفسي قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا تصدق انه اشترى بها نفسه وكذا  
لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه الجارية التي ارثتني بشرائها فاشترى بها لنفسه الجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج  
رجل امر غيره بان يبيع ارضه بدون اشجارها التي فيها باع الوكيل الارض اشجارها فالفق لقول الموكل ان لم يامر ببيع  
الاشجار والشجرى لغيره ان شاء اخذ الارض بخصتها من ثمن وان شاء ترك والبناء في هذا بمنزلة الشجرة غاصبا اخذ  
ثوبا من دار رجل وذهب ومجى صاحبها فبشع الاستدراج فقال له رجل يعني حتى استرد فباعه بثمن معلوم فباعه المشتري  
الى الغاصب واراد ان ياخذ منه الثوب وقال هو وكذبه الظالم فحلف المشتري بطلاق امرأته ثلاثا انه ثوبه قالوا لا يكون  
حاشا لان شراء الغصب صحيح ذكره اكثر في محقره غير ان البائع اذا عجز عن التسليم كان للمشتري حق الفسخ وهذا ما  
علم المشتري بالغصب وجاز لا يكون له حق الفسخ ممن اشترى له رهون والمستاجر ان كان لا يعلم بذلك كان له الخيار  
في الفسخ ان شاء فسخ وان شاء تيقن الوقت فكأن الرهن وانفق مدة الاجارة وان علم المشتري عند الشراء بالرهن  
والاجارة روى عن ابى يوسف انه لا يكون له حق الفسخ والمشاخ اخذوا بهذه الرواية وهذا علم المشتري وقت البيع بالغصب  
وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المغصوب من غير الغاصب الا ان يكون الغاصب مقر بالغصب وكان المغصوب منه بينة  
اما في الرهون والمستاجر ملك البائع ثابت عند الكل وهو سبيل من الاستدراج عند انقضاء المدة وفك الرهن رجل  
دفع الى رجل ببيعة لبيعهها في بلد اخر فباعه رجل وباع واخذ الدرام وجعلها في يده حماره لحوق الطريق ونزل  
رباطا مع القافلة فسرقت الدابة والدرام قالوا لا ضمان عليه لانه بالغ في الحفظ رجل دفع ثوبا لرجل ففعل به  
الثوب ببيعة بعشرة وانا لا انقص من العشرة ثوبا ببيسته قالوا ان وقع في قلب المشتري انه انما قال ذلك يبروه بعشرة  
وببيع فله شترى ان يشتري منه بتسعة رجل قال لغيره اشترى جارية فلان فلم يقل المأمور نعم ولا قال لا حتى ذهب



واشترى قالوا ان قال وقت الشراء اشهدوا اني اشتريتها العلان يعني لا ترفع الامر لانه وجد منه ما يدل على قبول  
الوكالة ولو قال اشهدوا اني اشتريتها لنفسى فهي المشتري لانه وجد منه ما يدل على الترتي وان لم يقل شيئا فاشترى  
وقال بعد ذلك اشتريتها لآخر فان كانت الجارية قائمة لم يحدث بها عيب كان مصداقا فيما قال وان كانت الجارية  
قد هلكت او حدث بها عيب لا يصدق لانه منهم رجل اشترى عبدا فاشهد انه يشترى لفلان وقال للبايع اشتر  
منك هذا العبد لفلان فقال البايع بعت وقال فلان قد رخصت فللمشتري ان يمنعه من فلان لان الشراء نقد عليه  
فان سلمه الى فلان فالعهدة على المشتري لانه هو العاقد ويكون تسليمه الى فلان بمنزلة بيع مستقبل يجري بين  
المشتري وبين فلان الوكيل الوكيل بالشراء اذا اشترى عبدا لموكله فاعطاه الموكل قبل قبض الوكيل بقضاء العاقبة عليه  
لانه اعتق ذلك نفسه وابعاه ياخذ الوكيل بالثمن لانه هو العاقد ولا يسيل على الموكل وكذا في التديرو والاستيلاء وكذا في  
الموكل ضمن الموكل قيمته للوكيل فيدفع قيمته الى الوكيل ليكون محبوسا عند الوكيل الى ان ياخذ الثمن من الموكل  
رجل دفع الى رجل من عشرين درهما ليستري بها اصبغة فاشترى الوكيل اصبغة بخمسة وعشرين كان مشتريا لنفسه  
للموكل وان اشترى بتسعة عشرين كان يساوي بعشرين لزم الامر لانه حاله الى غيره وان كانت تساو تسع عشر  
لا تدرى الامر لانه قال الف درهم من كل وجه فيكون مشتريا لنفسه رجل اشترى في الحرب حرا وعبد بالف درهم بامر  
الحرب واخرجهما الى دار الاسلام قالوا يقسم الف على قيمة العبد وعلى قيمة الحر لو كان عبدا فاما اصاب قيمة العبد يكون العبد  
له بذلك وما اصاب قيمة الحر يكون ذلك ديناً على الحرب حراسه العدة فقال الرجل في دار الحرب اشترى بالف درهم  
فاشترى به اكثر من ذلك كان له على الاسير الف درهم ويكون متبرعا بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى باكثر  
تامة الامر فانه يكون مخالفا ولا يستوجب شيئا على الامر لان في غير الاسير هو ما حور بالشراء والشراء بالف وزيادة يكون  
الوكيل مخالفا فيما امر فلا يلزم الموكل وان اشترى الحر مقاداة وتخليص ليس بشراء حقيقة وقد رخص الامر بالتحصيل بالف  
فيجب عليه الف كما لو امر رجلا ليقضي دينه الف فقف من يدينه اكثر من الف يرجع على الامر بالف فيكون متبرعا بالزيادة  
وكذا لو قال الاسير لرجل اشترى بالف درهم فاشترى به ثمانية دنانير او عرض جازولاً ان يرجع على الاسير بالف كان له قال  
خلفني عما اسكنت الى الف درهم والوكيل بالشراء بالدرهم اذا اشترى بثمانية دنانير او عرض لا يلزم الموكل رجل دفع  
الى رجل شيئا لبيعه ويدفع الثمن الى زيد فجاء صاحب المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البايع الى الثمن  
وقال البايع بعت ودفع الثمن الى محمد بن الفضل ان كان البايع بايعا بغير اجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان  
بايعا باجر كذلك في قول ابو حنيفة خلافا لصاحبه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان مائة عند البايع عند ابى حنيفة لان  
عنده الاجر المشترك امين فكذا ان الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البايع لا يكون حجة عليه رجل بعت اثنا مائة الى بايع  
ليبيعهها فاجها في الخطر من رجل ثمرات البايع وترك وارثا فطلب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم انه نقد الثمن  
الى البايع لم يكن لصاحب الغنم ان يطالب البايع ما لم يثبت ان البايع قبض الثمن لانه ما لم يثبت قبضه لا يصير محتملا للثمن  
فلا يصير الثمن ديناً في تركه وليس لصاحب الغنم ان يطالب المشتري بالثمن الا بامروصى البايع كان وكذا في البيع والوكيل  
بايع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه وان لم يكن له وصي رجع الحر الى القاف حتى يقبض الثمن ولا يكون  
حق القبض للموكل ونظير هذا ما ذكر في الاصل امد التفاوضين اذا باع شيئا من المفاوضة ولم يقبض الثمن حتى مات واوصى  
الى من كان حق قبض الثمن الى وصيه لان وصي الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البايع وكل رجلا بقبض  
الثمن في حياته كان قبض الثمن الوكيله لا الموكله ولا يصدر المشتري على نقد الثمن الا بينه يباع هذه ودائع الناس

وبضايعهم امره ببيعها فباعها بثلثي مئتي وسلم المبيع الى المشتري ومحل الثمن لارباب الاموال من نفسه لياخذ  
الثمن بعد ذلك من المشتري ويكون له فاقبل المشتري قبل اداء الثمن وتوفي عليه كان للبايع ان يسترد من اصحاب الاموال  
ما عجل لهم من نفسه لانه انما اعطاهم بشرط ان يكون الثمن له فاذا لم يسلم اليه الشرط كان له ان يسترد كل ما كان له  
على الناس ويون وليس له وارث معلوم فاخذ السلطان ديونا ليست من غير مائة تفرط له وارث كان ديون الميت على غيره  
لهذا الوارث لانه نظر ان الغريم لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا تحمل له البراءة وكان عليهم الاداء ثانيا رجل اشترى  
شيئا وقبضه ثم وكل رجلا على ان لم يقبض الثمن الى خمسة عشر يوما فلو قبض البايع بينهما لا يفسد البيع بذلك ويقض الشرط  
حتى لو لم يقبض الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل ان يفسخ البيع ورجل وكل رجلا ببيع او غيره ثم وجد التوكيل قبل البيع  
بمعه من الوكيل كان جوده عند التوكيل الوكيل بالبيع مطلقا اذا باع بشرط لغيره وضع وجاز بعهده وان فسخ البيع حكم  
الحيار بعد ذلك صح فسخه الوكيل بالبيع اذا باع بحضرة الموكل كان العهدة على الوكيل الوكيل بالشراء اذا اشترى  
ولم يقبض فلم يبيع كان له ان يرد به يسيرا كان العيب فاحشا فان رضى بالعيب كان العيب يسيرا لزم الموكل وان كان  
فاحشا وهو ما يعرف جسر المنفعة كالعمى وقطع اليدين لاقطع احديهما ولا يباح احد العينين لزم الوكيل فذكر شيخ في ثبوت  
السرخس في التسير ما يدخل تحت تقويم المقومين والفاخر لا يدخل في الامام خواهر فانه هذا التحديد صحيح فيما  
ليس له ثمن معلوم عند الناس كالعبد والثوب وغيرها واما ما له قيمة معلومة عند الناس كالخمر والتمر ونحو ذلك اذا  
زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا ينفذ على التمر قلت الزيادة او كثرت لان ما له قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته  
الى تقويم المقومين ولو قال الموكل بالوكيل بعد ما علم بالعيب لا يرضى به فرضي به الوكيل لا يلزم الامر ويكون الامر  
ان يرد الوكيل وهو بمنزلة ما لو علم الوكيل بالعيب بعد القبض فرضي به ان رضى الموكل جاز وان لم يرض لزم الوكيل  
وذكر في المنتقى رجل اشترى له جارية بالف درهم فاشترى بها فلم يقبضها حتى وجد بها عيبا كان بها قبل البيع  
او حدث بعد البيع فرضي المشتري بالعيب وقبضها ان لم يكن العيب عيبا مستقلا لزم الامر وان كان استهلاكه كالمسحوق  
ذلك كان الامر ان يلزم الوكيل في قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة ما سواه ويلزم الامر ان كانت مع ذلك العيب  
يساوا الف او كان بينهما غنم يسير رجلا في الدار لاني عينا لبيعه فغرم الدار على صاحب الدار ان يترك العين عند ثبوت  
الدكان فحرب صاحب الدكان وذهب بالتبع ضمن الدار لانه ليس للدان ان يترك العين عند غيره لكنه يرضى ويأخذ العين  
الا ان يكون الدار لاني لصاحب الدكان يضع استغفاناس في دكانه او كان هو في عيال فالحق لا يضمن الدار لاني باع شيئا  
واخذ الدار لاني ثم مضى البايع على المشتري او رد بعيب بقضاء او غيره لا يسترد الدار وان فسخ البايع لانه وان لم يفسخ  
لا يظن ان البايع لم يكن فلا يطل عليه والوكيل بالبيع اذا باع ما يساوي درهما بالف درهم جاز في قول ابو يوسف لا يكره  
وقال محمد يكره ذلك كذا ذكر الامام خواهر زاده الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته له وحط عن الثمن قد ب  
ما يتقرب فيه الناس ذكر في رواية انه يجوز بيع بغير القيمة ولا يجوز المماطة في قول ابو حنيفة وذكر في السوء انه لا يجوز  
البيع اصلا امرأة اشترت من رجل شيئا فاختلعا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البايع على وجه الرسالة ليس  
على الثمن وقال البايع لا بل بعتها منك وفي عهد الثمن كان القول قول المرأة والبيعة للبايع ومن حلة السوء من غير المال  
بيع الفضولي وقد ذكر ذلك في صدر الكتاب **باب الاستبراء** قال رحمه الله اذا ملك الرجل الجارية ببيع او هبة  
او صدقة او قسمة او صلح عن دم عدا او خلع او كتابة على جارية او عتق عبدا على جارية او ورث جارية لم يحل له وطئها  
بكر كانت الجارية او غير بكر ملكها من صغيرا او كبيرا وامرأة او عتق فان كانت من ذوات الحيض لا يحل له وطئها



حتى يتبرئها بحضه وان كانت آتية او صغيره يستبرأ بها بشرا واحدا وان كانت حاملا لا يطأها حتى يضع  
حملها بعد القبض فان وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها كان عليه ان يستبرأ بها بعد ما خرجت عن نفاسها وان كانت  
شابة قد انقطع حملها لم يضر وبغيرها اختلف الروايات فيه وذكر في الاصل عن ابي حمزة وابي يوسف انه لا يقربها  
حتى يستبرأ بها غير حامل ولم يوقت لذلك وقتا وفي رواية لا يقربها سنتين وفي رواية ثلثة اشهر واربعه اشهر  
وعن محمد بن زياد في رواية لا يقربها اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية شهرين وخمسة ايام قال شمس المنة الشرحي  
كان محمد يقول لا يقربها اربعة اشهر وعشرة ايام ولا يزوجها وقال شريفي وخمسة ايام والمشايخ اخذوا بهذه الرواية  
رجل انكر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكفي لانه انكر ما فيه جماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكفي  
لان ظاهر قوله تعالى وما ملكت ايمانكم يقتضي اباحة الوطى مطلقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالخبر فلا يكفي جاحده  
وكما لا يحل الوطى مدة الاستبراء لا يحل الدواخي ومن اراد ان يستبرأ جارية ولا يلزمه الاستبراء فالحيلة له ما ذكر  
في الكتاب بزوجه اباع من رجل ثوبه بثمن ثم تبعها من المشتري فقبضها المشتري ثم يطلقها زوجها ويستحب للبائع  
ان يستبرأ بها قبل ان يزوجه وان يشترط ان يكون طلاق الزوج بعد قبض المشتري فان طلقها قبل القبض كان على  
المشتري ان يستبرأ بها اذ قبضها في اصح الروايات عن محمد لا يزوجها قبل القبض فاذا قبضها فالقبض يحكم العقد  
بمنزلة العقد فيصير كأنها اشتري في هذه الحالة وهي ليست في كفاح ولا عدة فللزمنه الاستبراء وحيلة اخرى ان يبيعهما  
قبل التزويج وياخذ الثمن ولا يملك الجارية الى المشتري ثم يزوجه المشتري من بعده او اجنبي ثم يقبضها ثم يطلقها بعد  
ذلك الا في هذه نوع شبهة فان عند ابي يوسف واحمد والروايتين عن محمد لما اشتري بها يجب الاستبراء الى ان الزوج  
يتأكد عند القبض والتزويج بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الا ان يخفى عند المشتري حقيقة قبل الطلاق  
فيجب الاستبراء في قولهم وحيلة اخرى ان اذا اراد ان يشتري الجارية يزوجه المشتري قبل الشراء اذا لم يكن في نكاحه  
حره ثم يسلمها الى الولد ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما يشترط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجب القبض  
بحكم الشراء بعد فساد النكاح وقال الامام طهبر الدين عدي يشترط ان يدخل الزوج بها بحكم النكاح قبل الشراء لان  
ملك النكاح بنفسه عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجامع ملك المهر فاذا كان فساد النكاح سابقا  
على الشراء لم يكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة اما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح يصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم  
الاستبراء واذا اشتري جارية واراد ان يزوجه قبل القبض وخاف ان يزوجه من غيره او اجنبي لا يطلقها الزوج  
فالحيلة له ان يزوجه على ان يكون امرها بيد مطلقا متى شاء واجمعوا على ان لا يبطل حق الغير لا يكره فيه استعمال  
الحيلة ولا تعليل الحيلة اقام في ما قبله من الغير يكره الاحتمال وفي منع وجوب الزكوة اختلف على قول ابي يوسف  
لا يكره وعلى قول محمد يكره وكذا الاحتمال منع وجوب الاستبراء على هذا الخلاف والمشايخ في هذين الفصلين اخذوا بقول  
محمد وفي الاحتمال منع الشفعة اخذوا بقول ابي يوسف واما الاحتمال بطلان حق الشفعة بعد الثبوت لا يجوز عند الكل  
وكما يجب الاستبراء باثبات ملك لم يكن يجب باعادة ملك كان له رجل باع جارية وكلما الى المشتري ثم ردت عليه جيب  
بقضاء او بغير قضاء او بغير رؤية او شرط او اقاله كان على اباع ان يستبرأ بها بحضه ولو انفع اباع بها قبل القبض  
لهذه الاسباب لم يجب الاستبراء ولو باع جارية وكلما الى المشتري ثم ردت في المجلس كان على اباع ان يستبرأ بها بحضه  
اذا تقابل قبل التزويج لا يجب ولو وهب لغير ولد الصغير جارية او باع منه ثم اشتريها لنفسه يلزمه الاستبراء  
ولو باع سقما من جارية كانت له ولم يشره ثم اشتريه لزمه الاستبراء لانه لما باع الشقص حرره وعليها فاء الشري

بعد ذلك استحدث حل الوطى فكان عليه الاستبراء وكذا لو اشترى احد الشريكين نصيبا من جارية المشتري لزمه  
الاستبراء ولو باع جارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري ان المشتري بطل البيع وردت الجارية يجب  
الاستبراء على البائع في قول ابي يوسف ومحمد ولا يجب في قول ابي حمزة ولو باع جارية بيعا فاسدا وكلما الى المشتري ثم اشتريها  
بقضاء او بغير قضاء كان عليه الاستبراء واذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وكلما الى المشتري ثم اشتريها فمعتق  
بقضاء او بغير قضاء ان كان المشتري علم بالفصل لا يجب الاستبراء على المالك وطها المشتري من الغاصب ولم يطأها وان لم يعلم  
المشتري وقت الشراء انه غصب لم يطأها المشتري لم يجب على المولى الاستبراء وفي وطأها في القياس لا يجب في الاستبراء  
يجب ولو وهب جارية وقبضها الموهوب له ثم رجع الواهب في الهبة كان عليه الاستبراء وكذا اذا اسر المعدو وجارية له  
واخرجها الى الحرب ثم اشتريها منهم مسلم او ذمي واخرجها الى دار الاسلام واخذها المولى القدير بالثمن من المشتري  
كان عليه الاستبراء عندنا وكذا الواسر المعدو وجارية واخرجها الى الحرب فاعتقها الغزاة واغتممو الغنمة  
فاخذها المولى من الذي وقعت الجارية في سهمه بالقيمة كان عليه الاستبراء وان وجدها في الغنمة قبل القيمة واخذها  
بغير ثمن يلزمه الاستبراء ولو اقبلت الجارية المسلة الى الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام بغير ثمن واخذها المولى  
قال ابو حمزة لا يجب عليه الاستبراء وقال صاحباه يجب هذا الذي ذكرنا اذا خرجت عن هذا المولى ثم ردت اليه فان لم  
عن ملكه ولكنه خرجت من يده ثم ردت اليه لا يجب الاستبراء وصورة ذلك اذا كانت له ثم غنمت وردت في الرق  
لا يلزمه الاستبراء وكذا الجارية اذا اقبلت ولم يخرج من دار الاسلام فرجعت اليه لا يلزمه الاستبراء وكذا لو غصب رجل  
جارية ثم اشتريها من الغاصب وكذا اذا رهن جارية ثم فك الرهن او باع جارية على ان بالخيار ثلثة ايام وسلم  
الى المشتري ثم اقبل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء وكذا ان باع المدبرة او ام الولد وسلم الى المشتري ثم اشتريها  
من المشتري قبل الوطى لا يلزمه الاستبراء وان اشتريها بعد ما وطأها يلزمه الاستبراء ولو اشترى جارية وقبضها فاستبرأ  
ثم تزوجه رجل ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزمه الاستبراء في ظاهر الرواية وان اشترى وقبضها وزوجه قبل الاستبراء  
ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها في رواية ابيان والخيار ان يجب الاستبراء على المولى ولو اشترى من غيره المادون جارية  
بعد ما حاضت عند العبد فان لم يكن العبد مديونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان مديونا في القياس لا يجب الاستبراء  
وهو قول ابي يوسف ومحمد وفي الاستحسان يجب وهو قول ابي حمزة ولو اشترى العبد المادون جارية وباعها من المولى  
قبل ان يحض عنده كان على المولى ان يستبرأ بها بحضه مديونا كان العبد او لم يكن واذا ردت جارية الرهن ثم اسلمت لا يجب  
الاستبراء على المولى وكذا اذا احرمت تطوعا باذن المولى ثم ردت من احرامها لا يجب الاستبراء على المولى واذا اشترى المكاتب  
والدرة او بنته فحاضت عنده حصة ثم عجز المكاتب ورد في الرق لا يعمل للمولى ان يطأها قبل الاستبراء حاضت عند المكاتب  
او لم يحض لان هذا المولى مملوك بعد العجز فيلزمه الاستبراء ولو ردت جارية الرهن عند الاستبراء على المولى وقال  
زفر جيب ولو اشترى السرا في جارية نصرانية لا يلزمه الاستبراء وان وطأها ثم اسلم النصراني والجارية لا يجب الاستبراء  
قياسا واستحسانا وان اسلم قبل الوطى والحض في القياس لا يجب الاستبراء وفي الاستحسان يجب ولو اشترى المجوسي جارية بحضه  
فحاضت حصة ثم اسلمها لا يجب الاستبراء فان اقبل الحضر فهو على القياس والاستحسان رجل اراد ان يزوجه جارية  
بعد الوطى بالافضل في ان يستبرأ بها بحضه ثم تزوجه وكذا اذا اراد ان يبيع جارية فان زوجه الجارية قبل الاستبراء  
جاز النكاح ويستحب للتزوج ان لا يطأها حتى تحيض حقيقة وقال محمد لا يحل للزوج ان يطأها قبل الاستبراء وكذا  
اذا تزوجه المدبرة او ام الولد ولو رأى امرأة تزني ثم تزوجه ان جلت من الزنا لا يطأها حتى تضع حملها وان لم تحبل







فان لم يخرج فعليك كل شئ من ثمنه درهم فلم يخرج ومكث زمانا يلزمه ماسي رجل كسري دارسته بالف درهم فلما انقضت  
السنة قال له رب الدار ان فتمتها اليوم والافني عليك كل يوم بالف درهم فلم يخرج زمانا والمستكري مقر بالدار قال  
محمد يلزمه ماسي من الاجر قال هشام قلت له لا تجعلها في مقدار ما ينقل ثمنها باجر مثلها قال هذا حسن اجعلها  
باجر مثلها فان فتمتها الى ذلك الوقت واجعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم رجل استاجر حانقا تاكل شربته درهم  
فامضى شهران قال له صاحب الحانوت ان رضيت كل شئ بخمسة والاف فخرج الحانوت ولم نقل المستاجر شيئا ولكنه سكن  
فيه يلزمه كل شئ خمسة درهم لانه لا سكن فقد رضيت بذلك ولو قال المستاجر لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر  
الاول اذ اراد ان يرضى بخمسة قال صاحب الغنم لا ارضى غنمك بعد هذا الا ان يعطيني كل يوم درهما  
فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عند كان عليه كل يوم درهم رجل استاجر رجلا ليعمل في ارضه معلوما كل شهر  
بكذا فأتى المستاجر بعد زمان فقال الوصي للاجير اعمل ما كنت تعمل فانا لا احبس عنك اجرك فاق على ذلك ايام ثمانية الوصي  
الارض فقال المشتري للاجير اعمل غنمك فانا اعطيتك الاجر والوصي قالوا مقدار ما عمل الاجير في حياة المستاجر يكون الاجر في تركته  
ومن يوم قال الوصي اعمل انما انفق احرك يكون على الوصي ومن يوم قال المشتري اعمل ملك يكون على المشتري الا ان ما يجب  
في تركته الميت يكون من المسمى وما يجب على الوصي والمشتري يكون اجر المثل اذ لم يعلم بالامتنع رجل اراد ان يستاجر غلاما  
فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستاجر بعشرة فافترا على ذلك فانه يكون بعشرين وقد ذكرنا مثل هذا في البيع كذلك  
في الاجارة ولو قال المستاجر بعشرة وقبض الغلام قال بعضهم يجب اجر المثل لا يزاد على عشرين ولا ينقص من عشرة والوصي اياه  
يلزمه الاجر الذي صرح به المستاجر رجل دفع الى رجل ثوبا ليعبده على ان زاد على كذا وكذا فهو له قال ابو يوسف يكون  
ذلك اجارة ويكون هو في الثوب بمنزلة الاجر المشترك رجل استاجر ارضا فزعم فيها ثمرات المستاجر قبل انقضاء مدة  
الاجارة كان على ورضته ماسي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كانت تقف بالاعتدال حتى بالاعتدال وكنوز الوارث  
وبقي المستاجر يتق الاجارة الى ان يدرك الزرع فان انقضت مدة الاجارة والزرع بقى في القياس يوم المستاجر يقطع الزرع  
وفي الاستحسان يقال ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فانك في الارض الى ان يدرك وعلى صاحب الارض اجر  
مثل الارض ولا يقال عند النافع لا يتقوم الا بالعقد وبشبهة العقد فكيف يتقوم النافع ههنا بغير عقد لا نقول ان النافع  
يقض باجارة مستقبل في تلك المدة ينظر الى مقدار اجر المثل في تلك المدة فيقضي بذلك على المستاجر ولا يقضي بجر المثل لانها  
محمولة وابتداء العقد بالاجر المحمول باطل وما لم يقض القامى عليه بذلك لا يلزمه الاجر كذا قال ابو بكر محمد بن الفضل ولو استأجر  
ارضا وزرع فيها ربة او فريشها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم يقضي ربة الارض للمستاجر قيمة الاشجار مقطوعة  
وقال بعضهم يطالب ربة الارض المستاجر بقطع الاشجار وتزعم الارض فلا يبقى الاجارة هنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فان  
المدة لان الاشجار ليس لها غاية معلومة بخلاف الزرع فياخره بتفريع الارض عن الاشجار والرطوبة وليس ربة الارض ان يملك  
الاشجار على الغارس البقية اذ لم يكن في قطع الاشجار ضرر فاحس بالارض فان كان في ان يملك الاشجار بقيمتها  
مقطوعة فمالا للفرع عن نفسه رجلا استاجر على بيت ووضع عليه دنانير فانقضت مدة الاجارة فابو المستاجر دفع  
الدنانير قالوا لا ينظر ان كان الخلل بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يوم المستاجر بالرفع لانه متعنت في الاستناع وان كان  
التحويل يفسد الخلل فقال المستاجر ان شئت فارجع البيت الى وقت بلوغه والمراد بقوله استاجر البيت  
الوقت بلوغه التزام اجر المثل كذا في نقل النافع وتزعم الحانوت ولا يكون لان يلزمه ما دون اجر المثل ولا ربة البيت  
ن يطالب بالزيادة على جر المثل وموت انكاري في العزق لا يبطل الاجارة والمستاجر ان يركبها بذلك الاجر حتى ياتي ما منا

لان في المفارقة يخاف على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع الامر الى فيه فواجبه الدابة فان بلغ ما منا  
لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه يقدر على ان يستاجر في امان  
دابة اخرى فان لم يجد في الماس دابة اخرى يمكنه ان يمكث في ذلك المكان فتبطل الاجارة لفرار العذر ويبطل  
الاجارة بموت المستاجر عندنا خلافا للشافعي ولا يبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصي ولا ببلوغ الصبي  
ويبطل بموت الموكل ولو اجر رجلان دارا ثمرات احدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا وان رضى وارث الميت وهو كبير  
ان يكون حصته الاجارة ورضي به المستاجر جاز وان كان هذا اجارة المشاع في نصيبه لكنها من الشريك وكذا الوكيل  
احد المستاجر وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يبطل  
بموت الوكيل رجل استاجر دابة الى موضع باربعة دراهم على ان يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة ايام قالوا عليه  
درهمان لانه خالف في الرجوع فسيقطعه اجر الرجوع ويؤجر اياه لذهاب رجل استاجر دابة اشهر ففسدها شهرين  
ذكر في الامانة لا يلزمه اجر الثاني ولم يفضل بين المعدل الاستقلال وغيره فانه ذكر السكة في الحمام واجاب ما ذكر  
في الدار والحمام معدل للاستقلال وفي بعض الروايات قال يلزمه اجر الشهر الثاني من اصحابنا فوافق بين الروايتين فقالوا  
اذا لم يكن معدل للاستقلال لا يلزمه اجر الشهر الثاني كما لو قال في الكتاب وان كان معدل الاستقلال لا يلزمه اجر الشهر الثاني  
كما هو قال في الكتاب وان كان معدل للاستقلال لا يلزمه اجر الشهر الثاني سواء استأجر حاما او دارا او راضا وعليه التقوى  
وان مات المواجه فسكت المستاجر بعد موته منهم من قال عليه اجر ما سكن بعد الموت لانه ليس بغاصب في السكنى بل هو  
ماض على الاجارة ومنهم من سوي بين هذا وبين المسئلة الاولى قالوا لانه وسعيان لا يظفر لا نقض احدهما لم يطالب  
الوارث بالتفريع سواء كان بعد الاستقلال او لم يكن لان بموت احد المتعاقدين يفسخ الاجارة عندنا خلافا للشافعي  
فاذا كان بخلافه لا يظفر ما لم يطالب الوارث بالتفريع وبالتزام اجر آخر واذا انقضت مدة الاجارة ودرت الدار  
عابض سكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء هذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة  
والمستاجر غاب والدار في يد امرأة لان المرأة لم يسكنها باجر رجل اجره او حانوته كل شهر درهم كان لكل واحد منهما  
ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستاجر قبل تمام الشهر وحلف امرأة وساعه فيها لم يكن للاجر ان يفسخ الا  
مع المرأة لانه ليست بخمسة فان اراد ان يفسخ عند عتبة المستاجر لا يفسخ بغيره فان استأجر قبل تمام الشهر فاذا تمت  
هذا الشهر ففسخ الاجارة الاولى وتنقذ الثانية فيخرج المرأة من الدار وتسلم الى انا وهو نظير ما قال ابو حنيفة ومحمد  
رجل باع شاة على ان بالخيار ثلثة ايام ثم اراد ان يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك وان باعه من غيره جاز  
وينقض البيع الاول هذا اذا كان المستاجر غائبا وان كان حاضرا وقد كان اجر داره كل شهر كذا متى تفسخ الاجارة قال بعضهم  
يقول المواجه للمستاجر في الشهر الاول ففسخت الاجارة التي بيننا في داركنا اذا جاز اس الشهر وعامة المشايخ لم يجوزوا هذا  
الطريق لان فيه تعليق الفسخ بحجج الشهر كما لا يجوز تعليق الاجارة بحجج الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسخها وقال  
بعضهم يقول المواجه في الشهر مرة بعد اخرى ففسخت الاجارة متى عمل الهلال وغيره من المخرج ما لا يخفى وقال بعضهم يفسخ  
في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتبارا بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك في البيع عرفا بخلاف القياس فلا يقاس  
عليه الاجارة وذكر شمس لامة الشهرين لكل واحد منهما النقص عند راس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوما او يومين  
لزمه ولو قال ففسخت الاجارة التي بيننا راس الشهر جاز ذلك لان اضافة الاجارة جارية كذلك اضافة الفسخ في الليلة  
الاول من الشهر الثاني ويومها الا ان وقت الفسخ اول الشهر والاولى ويومها واليا اشار في ظاهر الرواية



وعلى الفتوى رجل أجرد أده من رجل سنة بالف درهم ثم قال المستاجر وهبت جميع الأجر وقال أبو مالك عن الأجر  
صحيح ذلك عند محمد وأبو يوسف ولا يصح في قول أبو يوسف والأمر ولو قال أبو مالك عن خمس مائة من هذا الأجر أو فاعني  
مائة من ألف صح عندهم ولو قال بعد ما مضت ستة أشهر من وقت الإجارة أبو مالك عن جميع الأجر صح هذا الكل في قول  
محمد وفي قول أبو يوسف الأمر صح أراؤه عامض ولا يقع عما يستقبل ولو كان يقبل الأجر شرطاً في الإجارة فهو هب  
منه الأجر وأراه عن الأجر صح في قولهم ولو أجرداه فهو هب أجر رمضان قال الفقيه أبو القاسم إن استاجر هبة  
جاء وإن استاجر هبة مشاهرة لا يقع إلا إذا هب بعد ما دخل شهر رمضان قال الفقيه أبو الليث هذا الجواب  
بوافق قول محمد وبه تأخذ ولو قال أجر تلك هذه الدار كل شهر كذا على أن هب لك أجر شهر رمضان كانت الإجارة  
فاسدة رجل أجرد أده سنة بعد بعينه ثم إن الأجر اعتق العبد من مائة لم يجوز اعتاقه إلا أن يكون يقبل الأجر شرطاً  
في الإجارة أو لم يكن لكنه عجل ولو أجرداه بنوب بعينه أو بعد بعينه ثم قال المستاجر وهبت لك هذا العبدان قبل  
المستاجر صح والأفلا لأن هبة الأجر منه إذا كان بعينه يكون فسخاً للإجارة فلا يصح من غير قبول الأجر إذا باع الأجر  
المستاجر فإن أراد المستاجر أن يفسخ بيعه اختلف الروايات فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ ولو باع الراهن الرهن  
بغير إذن المرمته كان المرمته أن يفسخ بيعه والله أعلم **فصل الإجارة الطويلة** قاله هذه  
إجارة استخرجها الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل وقبلها بعض أهل زمانه وردها البعض وهو على وجهين أحدهما  
أنه إذا أراد أن يجر الكرم إجارة طويلة أو الأرض وفيها زرع ويبيع الاستجار والزرع بأصولها من الذي يريد  
الاستجار بثمن معلوم ويسلم ثوبواجر الأرض هذه مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة  
أو كل ستة أشهر ما لم يعلم على أن يكون أجر كل سنة من السنين الأولى غير الأيام المستثناة منها من تلك الأجر كذا  
ويقتة مال الإجارة يكون بمقابلة السنة الأخيرة وإن يكون لكل واحد منهما ولاية فسخ الإجارة في أيام الخيار والوجه  
أن في هذه الإجارة أن يدفع الاستجار والزرع الذي في الأرض عاملة إلى الذي يريد الإجارة على أن يكون الخارج  
بينهما على ما تسميها الدافع والباقي للعامل ثوبواجر العامل في مرفق نصيبه من الخارج فيما أحب ثم يوجب أجره الأجر  
مدة معلومة على ما قلنا من غير أن يكون أحد العقدين شرطاً في الآخر ومشاخ بلخ وبعض مشايخ تجار الكرو والوجه الأول  
وقالوا بيع الاستجار وبيع الزرع ليس بيع رغبة بل هو في معنى بيع التلجئة ولهذا لا يكون للمستاجر أن يقطع الخيار  
وعند فسخ الإجارة يفسخ البيع من غير فسخ وبيع التلجئة لا يزيل البيع عن ملك البائع وإن نقله القبض وبقاء الخيار  
والزرع على ملك البائع يمنع الإجارة في الأرض وبعضهم جوفوا طريق البيع أيضاً وقاله ليس هذا بيع التلجئة بل هو بيع  
رغبة لأنها لما قصدت قصص الإجارة ولا صحة للإجارة مع بيع التلجئة فقد قصدت بيع الرغبة ويجوز أن يكون الاستجار  
ملوكة لشخص ولا يملك قطعها للقول حو الغريم كالأجر لا يملك قطع استجار الرهن وإن كان يملكها العلوق من الغير  
وقال بعضهم إن باع الاستجار والزرع من المثل أو أكثر يكون رغبة والأفلا وهذا ليس بصحيح أيضاً فإن الإنسان قد  
يبيع ماله عند ما سأل الحاجة بثمن قليل وذكر الطحاوي أنه إذا باع الاستجار وأجر الأرض جاز بشرط أن يبيع الاستجار  
بأمرين إلى البليان كان لها طريق معلوم وإن لم يكن لها طريق ينبغي أن يبين للاستجار طريقاً معلوماً في الأرض حتى  
لأنه يبين لا يجوز أن كان الإمام ظهير الدين يقول الإجارة بطريق بيع الاستجار بالجلدة كما قال بعض المشايخ ومن جوز  
الإجارة الطويلة اختلفوا أنها عقد واحد أو عقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لأنها لو جعلت عقداً واحداً  
وفيهما شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة أو في كل ستة أشهر يريد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد وذلك فاسد في قول

لاحقه

أبي حنيفة وقال بعضهم هي عقود واحد لأنها لو جعلت عقود متعددة كانت الإجارة في السنة الثانية والثالثة مضافاً  
إلى وقت في المستقبل وفي الإجارة المضافة الأجر لا يملك الأجر بالتجديد ولا يشترط التجديد وثمة الخلاف يظهر  
فيما إذا أخرج الراتب ثلاث سنين كانت الإجارة في السنة الأولى والثانية أقل من أجر مثلها وفي الاستجار الراتب كانت  
الإجارة في السنة الثالثة أكثر من أجر مثلها فيفسد الإجارة في السنة الثالثة ثم هل يتعد الفساد إلى غيرها على قولهم جعلها  
عقوداً واحدات يتعد وعلى قول من يجعلها عقوداً لا يتعد فيجعل عقوداً اسقوت يبقى قولهم أنه لو جعلت عقوداً لا يملك  
الأجر بالتجديد ولا يشترط التجديد في السنين المستقبلية لكن يجازي عن هذا أن ملك الأجر عند التجديد فيه رواية  
فيؤخذ بالرواية التي يثبت الملك في الإجارة المضاف للحاجة فإن قيل لا وجه لجواز هذا العقد جازاً فإنا لو جعلناه  
عقوداً واحدات لم نثبت الخيار في العقد الواحد أكثر من ثلاثة أيام ولو جعلناه عقوداً متعددة يصير شرطاً  
في كل عقد ثلاثة أيام من آخر وعلى قول أبي حنيفة من اشترى شيئاً على أن بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر يكون الخيار  
من أول الشهر إلى آخره قلنا نحن لا نثبت الخيار في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة بل نجعل ثلاثة أيام من آخر كل سنة  
مستثنى عن العقد وكتب غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على أن لكل واحد منهما الخيار  
في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة كان فاسداً أحد العاقدين في الإجارة الطويلة إذا فسخ العقد في أيام الخيار  
بغير محضر من صاحبه ذكر الحاكم السمرقندي أنه يجوز ولم يذكر فيه خلافاً وفي البيع بشرط الخيار إذا فسخ البيع من له  
الخيار بغير محضر من صاحبه لا يقع في قول أبي حنيفة ومحمد فكانه مال إلى أن أيام الخيار غير أخلة في العقد فكانت  
الإجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة إلى وقت في المستقبل فأنما يقع فسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه  
لأنه فسخ العقد المضاف ولأنه أخذ في الإجارة يقول أبو يوسف المستاجر جارة طويلة إذا أجز بعد القبض جارة  
مشاهرة لا تقع الإجارة الثانية وما يأخذ من الأجر يكون محسوباً من مال الإجارة إذا كان من جنسه المستاجر إذا أجز  
من الأجر ولم يكن الإجارة طويلة لا تقع الإجارة الثانية وهل يسقط الأجر عن المستاجر الأول أن كان الأجر لا يقل  
قبض الدار من المستاجر بعد الإجارة الثانية يسقط الأجر وإن لم يقبض لا يسقط عن المستاجر وهل يبطل الإجارة الأولى  
قال الفقيه أبو الليث لا يبطل الإجارة الأولى وكان المستاجر أن يسترد الدار من الأجر ولو أن المستاجر قبض الدار من الأجر  
ثم أعارها من الأجر ولم يوارعها منه قال الفقيه أبو الليث لا يسقط الأجر عن المستاجر رجل استاجر كرم إجارة طويلة  
ثم إن المستاجر دفع الكرم إلى الأجر معاملة أن كانت الإجارة الطويلة بطريق دفع الاستجار والكرو إلى المستاجر معاملة  
ثم دفعها المستاجر معاملة إلى الأجر لا يجوز إذا ما تاجر إجارة طويلة وعقد يكون كان المستاجر من المستاجر حتى  
من سائر الغراء كما مرتهن بالرهن المستاجر جارة طويلة إذا أجز من غيره إجارة طويلة أو دفع إلى غيره مزارعة على أن  
يكون البذر من قبل العامل ثم إن المستاجر الأول مع أجره تغاير الإجارة الأولى هل يبطل الإجارة الثانية والمزارعة  
اختلفوا فيه والصحيح أنها تفسخ سواء اتحدت أيام الفسخ في العقد أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الإجارة  
الأولى ثلاثة أيام من آخر سنة فائين وفي أيام الخيار في الإجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك المستاجر إجارة طويلة  
إذا قال للأجر في أيام الخيار أو غيرهما مال إجارة من يده فقال الأجر يلزم أو قال الأجر كان دية مائة فسخ الإجارة  
دفع المال ولم يدفع وكذا المستقر إذا قال للبائع بها بأزده فقال البائع بدهم يكون فسخاً للبيع المستاجر إجارة فاسدة  
إذا أجز من غيره إجارة جائزة قال الفقيه أبو الليث يجوز الإجارة الثانية وقال غيره لا يجوز وعلى قول من يجوز الإجارة  
الثانية يكون للأجر الأول أن يفسخ الإجارة الثانية وهذا بخلاف المستقر شراء فاسداً إذا باع من غيره بيعاً جازاً



الاستقلال معاملة

لاكتساب الاول ان ينفخ البيع الثاني لان الاجارة ينفخ بالاعداد والبيع لا ينفخ لاجرم المشتري ثرا فاسدا  
اذا اخرج من غير ينفخ الاجارة رجل قال لغيره اجري دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال اجرت وامر صاحب الدار  
لكاتب بكتابة صل فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستاجر مال الاجارة الى الغير قالوا بهذا يكون  
بينهما اجارة لا اختلاف في الطرف في الاجارة الطويلة ولا يجب الاخر على المستاجر لسكنى الدار وان كانت الدراهم  
معددة للاستقلال لان المستاجر انما سكنها بناء على ما اعطى من المال لا على وجه الاستيجار بمقابلة رجل استاجر  
دارا اجارة طويلة صحيحة بدينار واعطى مكان الدينار درهم ثم تقاسموا الاجارة فان المستاجر يرجع على الاجر  
بالدينار لا بالدراهم لان في الاجارة الطويلة تقبل الاجر شرطه فاصح المصارفة بالاجر رجل اجارة اجارة  
طويلة مرسومة او اجرها غير مرسومة الى مدة يعلم انها لا يعيشان الى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال محمد  
بن الفضل لا يجوز الاجارة وفرو هوبين النكاح والاجارة المستاجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا يحج  
الزيادة ويبيع الخط رجل استاجر كرها لم يره اجارة طويلة واشتري لانها كان المستاجر خيارا للرؤية  
فان تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية فان اكل الثمار قالوا لا يبطل خيار الرؤية لان اكل الثمار تصرف  
في البيع وهو الانتجار لا في المستاجر فلا يبطل خيار الرؤية في الاجارة الاخر اجارة طويلة اذا باع المستاجر  
ثروا بمدة الخيار هل تنفذ بيعه فيه روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كالمو اجر اجارة مضافة ثم باع  
قبل مجي وقت الامانة وكان الامام ظهيرا الذين يقولون عذري لا ينفذ بيعه لانه تزوير وتليس فوخر برواية  
عدم انعقاد سدا بالابتزير وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في ايام الخيار فينفذ بيعه كالمو باع  
في ايام الخيار بخلاف المو اجر اجارة مضافة ثم باع فان لم ينفذ بيعه في ايام الروايتين لانه لا يملك الفسخ صرحا  
بدون بيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة ولو اجر دار اجارة طويلة ثم اجرها من غيره فاجاز ايام الخيار من  
الاجارة الاولى لا ينفذ الاجارة الثانية في ايام الخيار في ظاهر الجواب ولو اجر ثمر باع فان لم يكن المستوي عالما بالاجارة  
ثم علم كان له الخيار ان شاء تصرف حتى ياتي بالخيار وان ساد يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذا  
رواية اختارها المشايخ رجل استاجر ارضا وقبضها واجرها من غيره ثم ان صاحب الارض استاجرها من المستاجر  
اشاق قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل يبيع استيجار صاحب الارض من الثاني لان المستاجر اشاق لا يملك فسخ الاجارة  
الاولى يكون اجارة من صاحب الارض فسخ الاجارة الاولى قالوا وهكذا وعن محمد في النواذر ولو استاجر ارضا اجارة  
طويلة وقبضها ثم اجرها من عبد ما دون لصاحب الارض اجارة مشاهرة قال محمد بن الفضل هذا اذا كان العبد استا  
بغير اذن المولى فاخذه المستاجر من العبد لا يجنس على المستاجر من راس مال الاجارة لان العبد اذا استاجر بغير  
اذن المولى لا يكون لان ينفخ الاجارة الاولى على مولاه رجل استاجر فانما مشاهرة وقبض واجر من غيره اجارة  
طويلة رستم وامر صاحب الخانوت المستاجر اجارة طويلة ان يقبض اجر الخانوت من المستاجر الاول فقبض ويات  
صاحب الخانوت قال محمد بن الفضل ما قبض المستاجر اجارة طويلة من المستاجر الاول فقبض وكانت له الاجرة الشهر  
الذي وقعت فيه الاجارة الطويلة لان الاجارة الثانية انما ينعقد عند تمام الشهر لان الاجارة ينفخ عند تمام  
الشهر ثم تجدد بعد ذلك وقال ابو علي السفي غاي سلم للمستاجر الثاني ما اخذ من المستاجر الاول اذا اخذها  
في حصة صاحب الخانوت اما ما اخذ بعد مائة لا يسلم له لان الاجارة الطويلة ينفخ بموت صاحب الخانوت فلا يسلم  
الماخوذ للمستاجر الثاني اذا اجر شيئا من ارضه او كرمه وفيها تجل لابد من بيع كل الاشجار ما بيع النصف

لاكتفي

لاكتفي وكذا لو كان فيها برج حمار لابد من بيع الحمامات كلها عند اجتماعها الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة  
بسبب كان على المستاجر اجر المثل بالغاما بلغ او يجب اجر المثل لايزاد على المسمى قال محمد بن الفضل يجب اجر المثل  
لايزاد على المسمى في الاجارة الطويلة اذا كتب في القتل وكل واحد منهما ان ينفخ العقد في مدة الخيار في حضرة  
صاحب وغيبته قال القافيه ابو علي السفي وغيره من المشايخ ان العقد يفسد لان هذا شرط بحكم الشرع وقال  
محمد بن الفضل لا يفسد العقد لان ايام الخيار غير اخذة في العقد فكان لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك  
لا يحكم شرط الخيار قال وقد وجدت رواية عن محمد في مثل هذا انه يفسد العقد رجل استاجر اجارة طويلة ثم  
اجر بعد القبض من الاجر اجارة مشاهرة لا تصح الاجارة الثانية وهل ينفذ الاجارة الاولى بالثانية قال محمد  
بن الفضل ينفذ في الشهر الاول من الاجارة الثانية واشك في انقضاءها بغير ذلك وقال القافيه ابو علي السفي الاجارة  
الثانية ينفذ الاولى وان كانت الثانية فاسدة فافتراب رواية عن خالد بن صبيح عن ابي يوسف المسترعى اذا باع البيع  
من ابايع قبل القبض ينفذ البيع الاول وان كان هذا خلاف ظاهر الرواية في ابيع وفي الاجارة وجبان ينفذ  
مستاجر الارض اذا دفع الارض الى الاجر من اربعة على ان يكون البذر من الدافع ذكر الخفاف في الجمل انه يجوز  
وكذا المستاجر اذا استاجر صاحب الارض ليعمل في هذا الارض بشئ معلوم جاز رجل اجر داره كل شيء بدرهم وسلم  
ثم باعها من غيره وكان المشتري باخذ جرة الدار من هذا المستاجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعدا باع  
انه اذا زاد عليه الثمن برده وبعثت باقبض من المستاجر من ثمن الدار فباع ابايع بالدراهم واراد ان يحمل  
الارض بمحمول من الثمن قالوا لما طلبتكم الاجر من المستاجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون الماخوذ من المستاجر  
ملك المشتري لانه وجب عقده وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن ولو مال المشتري والبائع ان يجعله محسوبا من الثمن  
عند رد الدار كان وعدا فلا يلزم الوفاء بذلك حكما فان اخذ وعده كان حسنا والافلا شئ عليه فان كانا شرط في البيع  
ذلك كان مفسدا للبيع رجل استاجر من اهل جارة طويلة ثم ان الاجر تقضى بناء ما برضى المستاجر ثم جدد بناءها  
كانت الاجارة باقية لبقاء الاصل رجل استاجر كرها اجارة طويلة فان كانت الاجارة بطريق بيع الزرايين من المستاجر  
قالوا اذ ارجع الكرم على المستاجر وهو المشتري لانه مؤنة الملك فيكون على المالك فان كان الاجر دفع الزرايين معاملة  
الى المستاجر كما هو احد الطريقين في الاجارة الطويلة فان نصب الزرايع يكون على الاجر والقتل على المستاجر لان ذلك  
من جهة العمل رجل دفع ارضه من اربعة على ان يكون البذر على العامل ثم ان صاحب الارض اجارة طويلة من غيره  
بغير رضاع المزارع لا يجوز لان المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستاجر الارض فليسير كانه اجر ثم اجر  
من غيره فلا يجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة بخلاف  
ما اذا اجر ثم اجر من غيره فرضى الاول حيث ينفذ الثانية على المستاجر الاول اذا كان ذلك بعد القبض الاول وهنا  
لا ينفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا ينفذ الثانية على الاول قالوا كما يجوز  
الاجارة الطويلة في العقار والضياع يجوز في الرقيق وكل شئ ينتفع به مع بقائه عليه رجل استاجر ضياعا بعضها فارغة  
وبعضها مشغولة قال محمد بن الفضل يجوز الاجارة في الفارغ حصتها من الاجر ولا يجوز في المشغولة وان اختلفا وقال  
الاجرة حرة ما وكانت مشغولة من روعة وقال المستاجر كانت فارغة كان القول في ذلك قول الاجر لان الاجر يدفع  
الشفل ينكر الاجارة اصلا فيكون القول قوله بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول  
في ذلك قول المدعي الصحة لان مدعي الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان احدهما منكر العقد كان القول فيه قول المنكر



وقال القاضي الامام علي السعدي في الاجارة بحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعي الشغل كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه في الاجارة الطائفة في الاجارة الطويلة اذا فسخ الاجار الاجارة في المار الحيار وفي المار في زرع المستاجر يبقى الاجارة باجر المثل كالواشئت مدة الاجارة وفيها زرع لم يد له يبقى الاجارة باجر المثل من رجل استقر من رجل لا معلوما وقبض المال فتر ان المستقر من سكن المقرض في حانته وقال ما لم اريد عليك قرضك لا اطالبك باجرة الحانوت قال الفقيه ابو بكر البجلي ان ترك الاجارة عليه مع استقرافه كانت الاجارة واجبة على المقرض وان تركها قبل الاستقراف او بعد فالحانوت عارية في يده ولا اجرة على المقرض من رجل استقر من رجل واستقر في داره قالوا يجب اجار المثل على المقرض لان المستقر اذا استقر في داره عوضا عن منفعة المقرض لا سيما في الجاهل المثل وكذا لو فسخ المقرض من المستقر من حمارا يستقره الى ان يرد عليه درهمه لو ان المقرض سلم الحمار الى بقار ففقره الذي يضمن المقرض قيمته الحمار لان الحمار كان عند المقرض باجرة فاسد فكان المانة فاذا دفعه الى السرح ليعلف كان مخالفا لظاهره انما ادرام ثمران المقرض اجر حمارين من المستقر كل شهر بدريهين قال ابو القاسم ان لم يكن للحمار ايزان قيمة ولا يباح له ان يبيع على المستاجر شئ من رجل استاجر من رجل قدر نحاس واراد الاجر ان يكون القدر مضمونا على المستاجر قال الفقيه ابو بكر البجلي يبيع من المستاجر نصف القدر بمن المثل او اكثر ثم يواجر منه النصف باق بما شاء فان ذلك جائز عند اصحابنا انما الخلاع عندهم في اجارة المشاع من غير اشتراط رجل استقر من رجل انسان دراهم فاراد ان يسكن دار المستقر بغير اجرة قال ابو بكر الاسكاف يباشر المقرض دار المستقر مدة معلومة سنة او اكثر باجرة مجدة ثم يبيع من المستقر من شئ يباشر بذلك الاجرة حتى يصير الاجرة قصاصا بمن ما يباع من المستقر من رجل وكل رجلان يستاجر له دار بعينها سنة بمائة دراهم ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعها من الموكل لاستيفاء الاجرة ذكر في الجاهل ان الاجارة اذا كانت معطلة لا يشترط التجديد لم يكن للوكيل ان يجلس الدار عن الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا لو كانت الاجارة باجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وحسن حتى مضت المدة كان الاجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستيجار بمنزلة الوكيل بالشراء اذا قبض البيع والشئ مؤجل وجلس البيع حتى يفسد البيع في يد الوكيل كان الثمن على الوكيل ثم يرجع الوكيل بالثمن على الموكل لان الشئ اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل ان يجلس البيع من الموكل فلما قبض الوكيل قبضه للموكل ثم يصير غاصبا من الموكل وكذلك في الاجارة وكذا الوقف من الموكل ان الاستيجار ثمران الوكيل على الموكل واخذ منه ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان للاجر ان يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل ولو ان الوكيل جلس الدار من الموكل ثم جاء اجني وغصب الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجرة عن الوكيل والموكل جميعا وقال ابو يوسف اذا لم يكن الاجارة بشرط تجديد الاجر فقطب الوكيل وسكن بنفسه ولم يدفع الى الاجر كان الاجر على الوكيل دون الموكل ولو كان الوكيل استاجر الدار باجر مشروط بالتجديد او استاجر بانه مطلق ثم عمل له الاجر جاز ذلك منه وان يجلسها للموكل لاستيفاء الاجرة فان حبسها باجر حتى مضت السنة لا يكون للوكيل ان يرجع على الموكل بالاجرة لان الوكيل كان محققا في حبس فلم يقع قبضه او لا للموكل خلافا لاول لان الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل حق الحبس كان قبضه او لا للموكل رجلا ام رجلا ليستاجر له داره الى الكوفة بعشرة دراهم فاستاجر الوكيل خمسة عشر وجاء الى الموكل فقال استاجر بها خمسة عشر فركبها الاخر في الكتاب انه لا اجر على الاخر ويكون الاجر لصاحب الدار على الوكيل رجلا ام رجلا ان يستاجر لرضا بعينها فاستاجر بها الوكيل ثمران الموكل اشتقها من صاحبها

بعد ما استاجرها الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بذلك لم يكن له ان يرد ها ويكون في يده بالاجارة الوكيل الاجارة اذا انقضت الاجارة مع المستاجر قال محمد المناقضة جارية ولا ضمان على الوكيل لان الموكل لم يملك الاجر فان كان الوكيل اجرها شئ بعينه ومجمل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقد مر هذا في البيع الغاصب اذا اجر الدار والابعد ثم قال المغضوب منه انما امرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تامرني كان القول قول المغضوب منه ولو اجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المغضوب منه كنت اجرت عقدك قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الابينة كالرجل اذا زوج ابنته البالغة ومات الزوج فقالت الابنة كنت قد اجرت عقد الاب لانقضاء الابينة ولو قالت كان النكاح باسرى والميراث كان القول قولها الغاصب اذا اجر المغضوب ثم اجاز للمالك ان اجاز قبل استيفاء المنفعة صحته اجازة ويكون جميع الاجر للمالك كما لو اجاز بيع الفضولي حال قيامه المعقود عليه وان اجاز بعد انقضاء المدة لا يقع اجارة كما لو اجاز بيع الفضولي بعد هلاك المعقود عليه ويكون جميع الاجر للغاصب لانه هو العاقد والمنافع تقبض بعقد فكان الاجر له وان اجاز ما مضى بعض المدة فاجر ما مضى يكون للغاصب واجرا ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد لان الاجارة تنقصد ساعة فباعت على حسب حدوث المنفعة فصحت الاجارة فيما بقي من المدة ولا يقع فيما مضى كما رجع اذا اجر عهدة سنة ثم اعتقه في وسط السنة فاجاز العبد الاجارة فيما بقي فاجر ما بقي من السنة يكون للعبد واجرها مضى يكون لمولاه المعقود لان المنافع فيما مضى استوفيت على ملك المولى فكان البطلان وفيما بقي استوفيت على ملك العبد فكان البطلان اما على قول ابو يوسف اذا اجاز المالك اجارة الغاصب بعد ما مضى بعض المدة كان جميع الاجر للمالك والفتوى على قول محمد ولو اعطى الغاصب من اربعة فاجاز للمالك ان كان الزرع قد سنبل ولم يسمن كان الخارج بين المزارع ورب الارض ولا شئ للغاصب وان كان الزرع قد سنبل ولم يسمن كان الاجارة رب الارض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شئ للمالك ولو غصب دارا فاجر بها ثم اشتراها صاحبها فالاجارة ماضية لاستجماع شرائطها وان استقبلها كان افضل ذكرها في النوادر الغاصب اذا اجر من غيره ثم اشتراها صاحبها آجره من الغاصب واخذ الاجر من الغاصب كان للغاصب ان يرد الاجرة من المستاجر لان المستاجر اجرا من الغاصب ورد عليه الغصب ورد المغضوب مستحق عليه جعل رد الغصب وتبليده الى الغاصب او للغصب لان ذلك مستحق عليه فيحصل عن المستحق كالرجل اذا اشترى شئ ثم افسده فقبضه ثم باعه من البائع يحل بيعه نقضا للعقد الفاسد ساجدة والشارع في مقابلة حانوت من اجرها صاحب الحانوت من رجل يبيع الفاكهة كل شهر درهم قال الفقيه ابو جعفر ما يخذ صاحب الحانوت من الاجر يكون له لانه عاقد والعقد يستحق الاجر وان كان غاصبا وينبغي ان يتصدق به كالغاصب اذا اجر واخذ الاجر قال الفقيه ابو الليث انما يكون اجرا ساجدة لصاحب الحانوت اذا كان بي في الساحة وكانا او نحو ذلك حتى يكون هو اول ان سباني واما اذا لم يكن بي في الساحة فلا يكون له الاجر لان صاحب الحانوت في سائر الناس لا اختصا ولم بالساحة المعقولة اذا اجر الوقف فان كان الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز الاجارة اكثر من سنة وان لم يكن شرط ذلك يجوز الاجارة اكثر من سنة فان اجرها اكثر من ذلك اختلفوا فيه قال شيخ بلخ لا يجوز اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين وقال بعض مشايخنا يجوز ذلك اذا كان المستاجر من لا يحتاج منه دعوى المالك اذا طالت المدة وقال الفقيه ابو الليث الاحتياط في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي حتى يسطره **فصل في اجارة الوقف** **وما لليتيم** متولى الوقف والوصي اذا اجر ما لا يصغر والوقف قبل من اجر مثله بالانقباض التام فيه قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل يجب اجار المثل بالغاما بلغ عند بعض علماءنا وعليه الفتوى قال وعلى اصول اصحابنا



ينبغي ان يصير الاجر والمستاجر غاصبين فانه ذكر في المزارعة الوكيل يدفع الارض من اربعة اذ دفع الارض من اربعة  
ونشرط لصاحب الارض شيئا يسيرا لا يتعاقب الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفع اليه الا ان الخلفاء  
قالوا لا يصير المدفع اليه غاصبا وكان عليه المثل قالوا انا افق بقول الخلفاء قالوا وينبغي ان يكون الجواب على التقدير  
ان لم ينقصها الزرعة يجب اجرا مثل ما بلغ وان نقصها الزرعة ينظر الى نقصان الارض والى اجرا مثل ما كان  
اكثر يجب ذلك للوقف والصغير من غصب رصا وقفا وارضا للصغير قال بعضهم يضمن الغاصب اجرا مثل للوقف  
والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن ولو ان هذا الغاصب اجرا للوقف الموصوف من غير ما كان على المستاجر الغاصب الاجر المسمى  
رجل آخر مثلا كان والده وقفه على اولاده ايداما تاسلوا فاجره هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستاجر في عمارة  
هذا الوقف لم يواجره المحمد بن الفضل ان لم يكن للواجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون الواجر غاصبا وكان  
على المستاجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستاجر بالنفقة في العمارة على الاجر ولا على غيره لانه كان متوليا وكان  
كان الواجر متوليا كان على المستاجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدار اجرا مثل واكثر ويرجع المستاجر في غلة الوقف في المثل  
متولى الوقف لاجر الارض مدة معلومة ثم مات الواجر ثم مات المستاجر قبل انقضاء مدة الاجارة فرفع ورثة المستاجر  
غلة الارض قال محمد بن الفضل ان كانت الغلة زرعا ورعا ورثة المستاجر يردونهم كانت الغلة لهم وعليهم نفقة الارض  
ان انقصت برزغهم ويمر في ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للوقوف عليهم في ذلك الوصي اذا انفق من مال  
اليتيم على ما يلقاه في خصوصية كانت على الصغير او قال محمد بن الفضل ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة  
لا يضمن مقدار اجرا مثل وقفا كان على وجه الرثوة يكون ضاربا رجل استاجر رصا فانقطع الماء فان كانت الارض يسقى  
بماء الانهار لا يبايئ الماء لاني على المستاجر وكذا اذا كانت يسقى بماء السمار فانقطع المطر الوصي اذا اجار رصا لليتيم ولا يضمن  
ارضا بالاليتيم طويلة رسمية ثلث سنين لا يجوز ذلك وكذلك ابالصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة  
ان يجعل شي يسير من مال الاجارة بمقابلة السنين ومغظم المال بمقابلة السنة الاخرى فان كانت الاجارة لاراض اليتيم  
الى الوقف لانفع الاجارة في السنين الدومين لانها يكونا قبل من اجرا فلا يضمن وان استاجر رصا لليتيم والوقف  
بمال الوقف فللسنة الاخرى يكون الاستيجاريا اكثر من اجرا المثل فلا يصح فاذا فسدت الاجارة في البعض في الوجهين  
هل يضمن فيما كان خيرا لليتيم والوقف على قولين يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا وعلى قولين يجعلها عقود ايصح  
فيما كان خيرا لليتيم ولا يصح فيما كان شرا لليتيم والظاهر هو الفساد في الكل وان كان الوصي اجار رصا لليتيم فاستأجره وصي  
آخر لليتيم الامر لا يفتح هذه الاجارة لانها ان كانت خيرا لاحد اليتيمين يكون شرا للاخر فلا يخلو هذه الاجارة عن  
الضرر لاحد اليتيمين وطريق تصحيح الاجارة الطويلة في ارض اليتيم الوقف ان يواجر مال ويجعل اجرا لسنين كلها  
مقدارا اجرا مثل ثلث الوصي ومتولى الوقف يجرى المستاجر عن اجرا لسنين الاولى فيصح ذلك في قول ابو حنيفة ومحمد بن  
استاجر حانوتا وقفا على فقره اذ ان يبيعه غرضه من الرضا وينتفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستاجر في اجرة الجاني  
على مقدار ما استاجر فانه لا يطول له في البناء الا ان يزيد في الاجرة ولا يناف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الى  
معتلا في اكثر الاوقات وانما يريد المستاجر لاجل البناء عليه فانه يطول له في ذلك وان كان لا يزيد في الاجرة رجلا استاجر  
حجرة موقوفة من اوقاف المسجد بغير فيها الحطب بالقدم والجيران لا يرضى بذلك والمتولى يرضى قالوا ان كان من  
مزرعتين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمسترى يحد من سائر اجرا بملك الاجرة كان على المتولى ان يمنع عن ذلك  
فان لم يمنع اخرجه من الحجرة وبواجرها وان كان لا يجد من سائر اجرا بملك الاجرة فله المتولى ان يترك الحجرة في يده

الا اذا خاف من ذلك الضرر هلا ان بناء الوقف المتولى اذا اجره مائة الوقف من رجل ثم جاء آخر وزاد في اجرة المائة  
قالوا ان كان حين اجرا الحما من الاول اجرة بمقدار اجرة مثله او بقصا ن يسير يتغابن الناس في مثله فليس للمتولى  
ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بالاليتيم ان لم يكن فاسد وله ان يواجر  
اجارة صحيحة اما من الاول ومن غيره باجرا مثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المستاجر وان كانت الاجارة الاولى  
باجرا مثل ثلث زاد اجرة مثله كان للمتولى ان يفسخ وما لم يفسخ يكون على المستاجر الاجر المسمى كذا ذكر الطحاوي الارض  
اذا كان وقفا على قوم فاجرها وصي الميت ثم مات البعض الموقوف عليهم لا يبطل الاجارة المتولى اذا اراد ان يستبدل  
على الوقف للمعارة قال الامام خوارزمي في شرح الوقف لا يملك الاستبداد المتولى لا يملك استبدال الوقف الا  
في رواية عن ابي يوسف وكان الواقف حوزا لاستبدال اهل المسجد اذا باعوا احتشيت المسجد ونفسا ما دخلوا فخلوا  
فيه والقوي على انه لا يجوز ذلك الا بالانفاق وهو في مسائل الوقف ان شاء الله تعالى الاب والجد اب لابا وصيها  
اذا اجرها الصغير فعمل من الاعمال التي تقدر عليها الصغير جاز لانه يجعل مال الصغير ولا ولاية للجد مع قيام  
وليت الاب وصي اليتيم فعمل على الجدة فان لم يكن للصغير اب ولا جد اب لابا وصيها واجرهم في دورهم  
من الصغير وكان الصغير في حجره جاز لانه يملك تاديه فيملك اجارة فان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم فاجرة ذي رحم  
محرم اجر هو اقرب من الذي كان في حجره نحو ان يكون في حجر امه جاز في قول ابو يوسف ولا يجوز في قول محمد  
وان اجره في دورهم محرم من حجره ليس له ان ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية السقف في ماله كالمو وهب للصغير  
مال كان لصاحب الحجر ان يقبض الهبة وليس له ان ينفقها على الصغير واذا بلغ الصغير بعد ما اجره من ولاية الاجارة  
ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ سواء اجره الاب والجد او وصيها او غيره وليس لمن كان الصغير في حجره ان ينفق  
الى حاكم ليعلم تلك الحرفة ان لم يكن اب الصغير جاز لانه لا يملك الصغير ينفق بذلك من حق الاجارة اذا استاجر استادا  
لصغير ليعلم العمل في تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلم شئ كان المستاجر ان يفسخ الاجارة ولو استاجر  
استادا سنة ليحدث الصغير لا يجوز تلك الاجارة وللاب والجد والوصي جارة رفيع الصغير ودوابه وعقارهم لانهم  
يملكون ابيع فيملكون الاجارة وليس لغيره ولا ممن كان الصغير في حجره ولاية اجارة عبد الصغير وعقار وعنه محمد انه  
جوز ذلك استسنا قال لانه يملك اجارة نفسه فيملك جارة ماله وعنه ايضا من كان الصغير في حجره كان له ان ينفق على الصغير  
من ماله ولا جد الوصيين ان يواجر الصغير ولا يواجر عبدا في قول ابو حنيفة وقال محمد بن ابراهيم عبد الوصي اذا  
استاجر نفسه او عبده للصغير لا يجوز الا ما عند محمد فلا يواشر لليتيم مال نفسه او باع ماله من اليتيم لا يجوز  
فالاجارة اول واما عند ابو حنيفة وابو يوسف فلا يملك ابيع من نفسه بشرط ان يكون ذلك خيرا لليتيم ولا خيرا  
لليتيم هاهنا لانه يجعل مال اليتيم مالا وان استاجر الوصي نفس اليتيم لنفسه او عبدا لليتيم لنفسه جاز  
في قول ابو حنيفة وابو يوسف اذا كانت باجرة ليس فيها غبن اما لا باذا اجر نفسه للصغير واجر ماله للصغير واستاجر  
مال الصغير لنفسه جاز لانه يملك شرا ولا للصغير بنفسه وان لم يكن لنفع للصغير وان كان وصيا لليتيمين فاستاجر  
لاحدهما مال الاخر لا يجوز كالمو باع مال احدهما من الاخر الابا اذا استاجر ابنه البالغ فعمل الابن لاجله وان استاجر  
الابن اباه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر في السنين الاخرى بين ان يكون احدهما مسلما او ذميا وان  
استاجر ابنه المكاتب جاز وكذا لو استاجر ابنه العبد من ماله جاز والحق ان الاستاجر اباه العبد يبطل ذلك  
القبلي الجوز اذا اجر نفسه لا يجوز فان عمل من العمل في القياس لا يجب الاجر في الاستحسان يجب الاب والجد



او وصيتها اذا اجر دارا او عبد للصغير سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة الصبي  
اذا اجر نفسه ثم بلغ لا يكون له ان يفسخ الاجارة والعبد المحجور اذا اجر نفسه سنة للمختم فاعق في نصف السنة  
لا يكون للعبد ان يفسخ الاجارة ويكون اجر ما مضى للمالك واجرا باقى للعبد وان كان اجره المولى ثم اعق في نصف  
السنة لا للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء امضى فان اجاز الاجارة والمولى كان اجره باجر محجل والاجرة بعد  
الاجارة كان جميع الاجر للمولى المكاتب اذا اجر عبده ثم عجز لا تبطل الاجارة عند ابي يوسف وبطل عند محمد ولو استأجر المكاتب  
عبدا ثم عجز بطلت الاجارة في قولهم وقيل هو على هذا الخلاف ايضا ولو ادى المكاتب وعققت الاجارة عند الكل رجل تعد  
صبا عند رجل ليعمل معه فاقطع الرجل للصبي كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل قالوا ان كان الرجل اعطى كرابسا وتختلف  
الصبي خياطة لا يكون على التوبيل للرجل لان حقه انقطع بالحياطة **فصل فيما يجب الاجر على المستأجر**  
**وفيما لا يجب** قال رحمه رجل اكثرى حمارا فبقى في الطريق فامر المكنتى بجله ان يتفوق على الحمار ففعل الماء مور  
قالوا ان علم الماء موران الحمار لغير الامر لا يرجع بما انفق على احد لانه منقطع وان لم يعلم الماء موران الحمار لغير الامر  
قالوا ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على في ضامن ولو ان رجلا قال لغيره انفق في بناء داري ولم يقل على ان يرجع  
بذلك على اختلاف ابي القاسم السرخسي الصحيح انه لا يرجع قال رحمه ففى مسئلة الحمار اذا لم يعلم الماء موران الحمار  
لغير الامر فلم يقل الامر على ان يرجع بذلك على منبغى ان يكون على الاختلاف ايضا وفي النقطة اذا رفع الملتقط الامر الى  
الى القاضي فقال له القاضي انفق عليها ولم يقل على ان يرجع بذلك على صاحبها اختلاف ابي القاسم في قوله ان يفسخ  
لا يرجع رجل استأجر دابة ثم اكل شريكها ثم ادعى المستأجر ان صاحبها باعها منه بعد الاجارة وانكوصاحبها البيع ومضى  
على ذلك زمانا قالوا على المستأجر ان يرجع لان البيع لم يثبت فبقيت الاجارة ولو استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار  
بعض الطريق ادعى صاحبها لنفسه وانكرا لاجارة وصاحب الدابة يدعى لاجارة ذكر القدروري ان على قول ابي يوسف  
يلزمه اجر ما قبل الانكار ولا يلزمه اجر ما بعد الانكار وقال محمد لا يسقط شيء من الاجر ولو استأجر عبدا سنة وقبضه  
فلا مضى نصف السنة جحد الاجارة وادعاه لنفسه وقيمة العبد يوم الحجر اذ ان مضى السنة وقيمة العبد يوم شرائه  
اعيد في ذلك المستأجر وقيمة الف روي هشام عن محمد ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكر هشام فيه خلافا وذكر  
القدروري ان على قول ابي يوسف عليه اجر ما مضى قبل الحجر وليس عليه اجر ما بعد الحجر قال هشام قلت لمحمد كيف يجمع الاجر  
والضمان قال لم يجمعها قال هشام اذ ادعى ان اسغله السنة بمكمل الاجارة فلما مضى السنة والمستأجر يتكران يكون  
بره كبد غيره وصاحب العبد لا يدعى بالمستأجر لنفسه فكان على المستأجر ان يردده فاذا لم يردده يضمن رجل اجر داره  
بثلثين درهما ثم اعلى ان بالخيار ودفع الدار الى المستأجر ففكها قبل ان يسقط صاحب الدار خياره لم يكن على المستأجر  
اجر ما سكن واذا لم يردده لم يسكن بعد الاجارة من يوم الاجارة رجل اجر دابة على ان يكون الخيار له ساعة من النهار  
فركبها فسقطت فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الاجر وان كان الخيار للمستأجر كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة رجل دفع  
الى خياط ثوبا ليخيط فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن ابيان لا اجر له لان المعقود هو الخياطة دون  
القطع وكان الاجر مقابلا للخياطة وقال ابو سليمان الجرماني له اجر المصمم وهو المصمم رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيط يدرهم  
فخاطه ثم ما ورجل وقتقه قبل التسليم الى صاحبه لاشئ للخياط لانه لم يسلم العمل قال مولانا هذا اذا لم يخيطه في دار صاحب  
الثوب فان خاطه في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب وليس على الخياط ان يحيطه في داره في ارض  
لانا العقد الذي جرى بينهما لم يجر وان كان الخياط هو الذي فوق كان لان يحيطه مرة اخرى لانه نقص عمله فصار كأن لم يكن

وكذا الاسكاف رجل اكثرى من رجل سفينة ليعمل اليه الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع ردها الى  
الى المكان الذي اكثرى بها فان لم يكن الذي اكثرى على السفينة مع الملاح ليس على المكنتى كرى وان كان معه فعليا الكرا لان العمل  
صار مسلما الى المكنتى كالحياطة اذا خاط الثوب في دار صاحب الثوب رجل استأجر بعلا للركوب الى موضع كذا فخرج به في  
بعض الطريق وورده الى الموضع الذي استأجره فعليه الاجر وهو نظير مسئلة السفينة اذا ردها الرج والمكنتى مع الملاح  
في السفينة رجل استأجر راضا سنة فزرعها ثم اشتريها المستأجر مع رجل اخر قال محمد انقصت الاجارة وتبرك الزرع  
في الارض حتى يستصعد ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض رجل استأجر راضا ليزرعها فزرعها فقل  
ماؤها قال محمد ان ينقص الاجارة وان يخامم الاجر حتى يتبركها الحاكم فربا باجر الشئ ان يترك الزرع فان سقته  
بعد ذلك كان راضا وليس ان ينقص الاجارة وكذا الرجى اذا انقطع ماؤها حتى مضت السنة يسقط جميع الاجر وان قل  
الماء وتدور الرضا وتظن على نصف ما كانت تقطن قبل ذلك كالمستأجر ان يرد عاقله لم يرد حاجته حتى طعن فان ذلك  
رضى وليس له ان يرد الرضا بعد ذلك ولو استأجر راضا من رجل الجبل بمرام فزرعها فلم يحط عامه ولم يثبت حتى مضت سنة  
ثم طرقت السماء وبنت قال محمد ان الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها من رجل استأجر راضا ليزرعها فاصاب  
الزرع آفة فهلك او عرق ولم يثبت كان عليه الاجر لانه قد زرع ولوعرق الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبها  
رجل وزرعها لا اجر للمستأجر ولو كانت في يد المستأجر ولم يزرعها حتى مضت السنة كان عليه الاجر وكذا لو زرع البعض  
ولم يزرع البعض من رجل استأجر سفينة ليزرع بها الى موضع كذا ويحج بها فذهب بالسفينة ولم يجد ذلك الشئ قال محمد  
كراء السفينة في الذهاب فارعة اقل كراء ولو قال كرى يتماثل على ان يحمل الطعام من موضع كذا الى هنا فلم يجد الطعام  
فليس عليه شيء من الكراء لان في المسئلة الاولى اكثرى على سفينة للذهاب والحمل والرجوع فله من حصة الرجوع الذهاب  
وفي المسئلة الثانية وقع الاستيجار على حمل الطعام من موضع كذا الى هنا فاذا لم يحمل لا يلزم شيء ولو استأجر دابة  
يعمل من هناك حول الدابة فمات الكراي وقال ذهبت فلم اجد الحمار قالوا ان صدقة المستأجر في ذلك كان عليه اجر الذهاب  
خاليا عن الحمل رجل استأجر في المصرة اية ليعمل الدقيق من طاحونة كذا او الخنطة من قرية كذا فذهب ولم يكن الخنطة طحنت  
او لم يجد في القرية خنطة فرجع الى المصرة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل بنظر لفظ الاستيجار ان كان المستأجر مالسا  
استأجر هذه الدابة من هذه البلدة حتى يعمل الدقيق من طاحونة كذا فيجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت صحبته  
من البلدة الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كان ليعمل الدقيق  
ولم يوجد فلا يجب الرجوع شيء وانما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة ب درهم حتى يعمل الدقيق من الطاحونة فلم يجد  
الدقيق هناك لا يجب شيء لانها الاجارة وقعت على عمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يعمل الدقيق ولو استأجر  
رجلا ليزرع الى البصرة فيبيع بعبا له فوجد بعضه قد مات فجاءه ببق في الكتاب ان له الاجر بحساب ذلك قالوا  
هذا اذا كان عليه معلومين لانه في بعض المعقود عليه فيجب الاجر بقدر ذلك ولو استأجره ليزرع بطعام الى  
فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلان قد مات فرد الطعام لاجر له لانه نقص عمله فلا يجب الاجر كالحياطة اذا خاط  
ثم فاق وان استأجره ليزرع كتابا الى فلان ويحج به فذهب بالكتاب فوجد فلان قد مات فرد الكتاب لاجر له  
قال محمد يلزمه اجر الذهاب ولو ترك الكتاب ثم وسقه ولم يرد كان اجر الذهاب في قوله لانه لم ينقص عمله وقيل ان ائتم  
ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا دفع وترك الكتاب ثم شفع بالكتاب وارثا المكتوب اليه فيحصل له العرق بخلاف اذا مرقه  
ولو استأجر رجلا الى موضع كذا بكذا او يدعوا فلانا اليه باجر مستحق فذهب الى الموضع ولم يجد فلانا قالوا له الاجر



ولو استاجر لذهب الى موضع كذا ويؤدي رسالة الى فلان فذهب ولم يجد فلان كان له الاجر لان الاجرة مقابل بذلها  
لا تبذل الرسالة رجل استاجر امرأته لخدمة البيت شهر لا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لانه لا خدمة البيت مستحق عليها  
دبابة فلا يجيب الاجر لها كما لو استاجر لخدمته او طبعه ولان منفعة خدمة البيت يعود اليها والاشان لا يستحق الاجر  
بما يعود ومنفعة البذل كما في الطبخ والخبز وان استاجرها لخدمة ثياب قال ولا ينبغي ان يكون لها الاجر لان ذلك غير مستحق  
عليها ديانة كخياطة الثوب وغزو ذلك ومنفعة العمل يعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كما لو استاجرها لخدمة غنمه  
وان استاجر المرأة زوجها لخدمتها اجروا مستحقا للزوج ان يمنع عن خدمتها بعد الاجارة لانه يستغنى بذلك  
فان خدمتها كمن شغل الائمة السرخسي ان عليها الاجر لزوجها كما لو استاجر زوجها لخدمة الغنم ولو قال للمرأة لزوجها  
اعمر بطنك على انك على النذرهم فمهر الزوج جعلها الى ان قالت للمرأة لا اريد الزيادة قالوا هذه الاجارة باطلة ولا شيء  
عليها لان خدمة المرأة حرام على الزوج لانه قوام عليها امرأته اجرت دارها من زوجها فستكون جميعا قالوا لا اجرها  
وهو بمنزلة ما لو استاجرها لخدمته او طبعه فاما اذا وادى هذا الحاق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها ولان الزوج  
يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى ان يكون ساعة نهاره في السوق ويكون الدار في يد المرأة والمستاجر اذا اجبر من  
الاجر او اعادته اتفقت الروايات على ان لا يجيب لاجر على المستاجر زمان الاجارة والاعادة فذلك هذا لم يكن لها اجر الدار  
على زوجها رجل اشترى ثمارا على رؤس الاحتجار ثم استاجر الاحتجار ليرك الثمار الى ان يدرك وقت معلوما لم يكن عليه اجر  
الاحتجار لان الشجرة ليس بمحل للاجارة فيجعل الاجارة اعادة بخلاف ما لو اشترى الفصيل ثم استاجر الارض وقت معلوما  
الى ان يدرك الزرع كان ذلك جائزا وكان له اجر الارض لان الارض محل للاجارة فتعقد الاجارة رجل استاجر حائطين  
دورتين في موضع يكون كبريانه على صاحب الطاحونة عادة فاحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احد  
الرايين فان كان بحال لم يوفى الماء ايها جميعا يعمل علانا فمما قلناه الخبار لا خلاف المقصود وما لم يفسخ الاجارة  
كان عليه اجرها وان كان بحال لم يوفى الماء ايها لم يعمل اصلا فمما قلناه اذا لم يفسخ الاجارة لانه يمكن من الانتفاع  
الاباحديها وان تفاوت اجرها فعلى جرائرها ان كان الماء يكتفي للاكثر لانه يمكن من الانتفاع باكثرها وان كان ذلك  
في موضع يكون كبريانه على المستاجر عادة فعلى الاجر كماله لانه هو المعطل وهو كالمستاجر خيبة فانكسرت وتاها  
لا يسقط الاجر عن المستاجر لان الادوات لا يكون على صاحبها فقيمة ولو انقطعت اطنا بها يسقط الاجر عن المستاجر لان  
الاجار يكون على صاحب الخبثة رجل استاجر طاحونة انقطع ماؤها كان له ان يرد ما كان لم يرد ما حتى مضت السنة سقط جميع  
الاجر وان قل ماؤها وكامة الطاحونة تدور وتتحرك نصف كان تظن كان استاجر ان يرد ما كان لم يرد ما حتى طحن كان ذلك  
رفاء منه وليس له ان يرد ما بعد ذلك ولو استاجر بيتا فيه دمي وقال استاجر هذا البيت بكل حق هو دمي وبسم الدمي  
كان لا اثر ان يبيع الدمي وليس له من حقوق البيت ولا استاجر بيتا بغيره فمما قلناه حقوق البيت وان كان  
استاجر بيتا بغيره فله حقوق الدمي فان انقطع الماء فلم ترد الدمي حتى مضت السنة وكان البيت ما يستفاد به بدون الدمي  
بقية الاجر عليها فبسطت عليها حصة المحجرين ولم يرد له الاجر بحسب البيت وان لم يكن البيت منتفعا به بدون الدمي لا يجيب  
على المستاجر شي وان لم يرد البيت رجل استاجر راضيا ليرد ما فزرع وقل ماؤه قال المدة ان ينقض الاجارة وله ان يحاصم  
حتى يتركها كما لم يرد به اجر المثل الى ان يرد ما فزرع فان سقى زرعه بعد ذلك كان رضا وليس له ان ينقض الاجارة وكذا الدمي  
اذا انقطع ماؤها حتى مضت السنة سقط جميع الاجر وان قل ماؤه وتدور الدمي وتظن على نصفه كان فله استاجر ان يرد ما  
فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضاء وليس له ان يرد الدمي رجل آجره من غيره بعد ما سلمها الى الزوج فاجاز المستاجر

الاول بنفذت الاجارة الثانية على المستاجر الاول ولو دفع الارض من اربعة على ان يكون البذر من المزارع ثم آجر  
من غيره اجارة طويلة بغير رضاء المزارع فان رضي به المزارع يفسخ المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة رجل امر بطلا  
ان يستاجر له دارا بعينها من رجل سنة فاستجارها المأمور وان يبيعها الى امرئ يسكنها بنفسه حتى مضت السنة  
قال ابو يوسف لا اجر على الامر ولا على المأمور وقال محمد يجيب لاجر على الامر رجل استاجر دارا وقبضها ثم عارها من الآخر  
قال ابو بكر البجلي لا يسقط الاجر عن المستاجر وذكر في المستحق ان المستاجر اذا اعاد من الاجر كان ذلك نقضا للاجارة  
وكذا لو استاجر دارا وبني فيها ثم آجرها من الآخر كان ذلك نقضا للاجارة الاولى ويصح ان الاجارة والاعادة لا يكون  
نقضا ولكن لا يجيب لاجر على المستاجر مادام في يد الامر رجل استاجر دارا وقبضها فسقط منها حايط او انه دمر بيت  
من الدار كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة بحضرة الامر ولا يفسخ فسخه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب فان  
انه دمر كل الدار كان للمستاجر ان يفسخ عند حضرة وغيبته ولا يسقط الاجر عند الكل ولا يفسخ الاجارة ما لم يفسخ  
رجل استاجر راضيا ليرد ما فزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك او غرق ولم يبت كان على الامر ولو غرقت الارض قبل  
ان يزرعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبها رجل فزرعها فاصاب الامر على المستاجر وكذا امام خواهر زاده اذا استاجر  
ارضاً للزراعة فاصطلمه آفة كان عليه اجر ما مضى وسقط عنه اجر ما بقي من المدة بعد الاصطلام رجل استاجر راضيا  
وزرعها فلم يجدها يسقيها فيبسن الزرع قالوا ان استاجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يروي من السقي  
فغلب الامر وان انقطع كان له الخيار وان كان استاجرها بشربها فان انقطع عنها الشرب وجاء الوقت الذي يفسد  
فيه الزرع عند انقطاع الماء وفسد الزرع سقط عنه الاجر كما لو استاجر راضيا او استاجر بيتا راضيا فان انقطع  
ارضاً بشربها ليرد ما فزرعها لم يفسخ سقيها فهو بالخيار ان شاء ردها وان شاء امسكها فان لم يرد حتى  
مضت المدة كان عليه الاجر اذا كان بحال يمكن ان يحال بحيلة ويزرع فيها شيئا وان كان لا يمكن ان يزرع فيها شيئا بغير ماء  
بوجه من الوجوه ولا حيلة له في ذلك فلا اجر عليه كما في مسألة الرعي وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها الماء حتى يتبها  
له الزداعة لا اجر عليه رجل استاجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض يسقي ماء الارض وماء المطر وانقطع ماء المطر  
ايضا لا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بجل استاجر ارضا سنة ليرد ما فزرعها فمضت السنة ولم يبت او يبت  
واصابته آفة فافسد سقها وكان في وقت لا يستطيع ان يعيدها مرة اخرى فادان يزرع فيها غير ما شاء ان كان  
اشا في اقل ضربا بالارض من المسمى او مثله فخل ذلك لان مرتبة الارض يرضى بظاهرها وان كان اشا في اقل ضربا بالارض من الذي  
من الذي يما لم يكن له ان يزرع لان رتب الارض لم يرضى او بما هو مثله او دونه ويرد الارض على صاحبها  
بقدر ما كانت في يد من المجر ويسقط منه الزيادة التوابع اذا انقضت الدار المستجرة بغير رضا المستاجر او برضاء لا يتحقق  
الاجارة لبقاء الاصل وهو كالمو غصب الدار المستجرة انسان لا ينقض الاجارة لكن يسقط الاجر ما دامت في يد الغاصب  
وكما لو انه دمر الدار في يد المستاجر وعن محمد اذا انهدمت الدار المستجرة فبناها المولى فادان المستاجر ان يسكن  
الدار ببقية مدة الاجارة لم يكن للاجر ان ينع من ذلك اراد بقبضها قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستاجر الاجارة  
فان بناها بعد الفسخ ليس له استاجر ان يسكنها بعد الفسخ صير في انعقد داه رجل باجره اذا فيها زيواف واستحق  
لا يضمن البصري شيئا لانه لم يتلف حقا عن صاحب الدار هو وانما اوفى في بعض العمل وهو تميز البعض فبدر من الاجر  
بحسب ذلك حتى لو كان الكل ذيوفا فبدر كل الاجر وان كان الزيواف نصفاً فنصف الاجر ويرد الزيواف على الدافع فان اكر  
الدافع وقال ليس هذا ما اخذت مني كان القول قول لاخذ مع يمينه لانه يكر اخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الاخذ



اقر باستيفاء حقه او باستيفاء الجاهل فان اقرب ذلك ثم اراد ان يرد البعض بجيبلة زيادة وانكر الدافع ان يكون ذلك  
دراهم لا يقبل قوله رجل استاجر قيسا ليلبسه ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان  
اختلفوا فيه قال الفقهاء ابو بكر البجلي لا ابر عليه لانه لم يذهب الى المكان وقال الفقهاء ابو الليث عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا  
لان الاجر يقابل باللبس لا بالذهاب الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكون ما ذوقا في الذهاب به الى  
ذلك المكان قاله وهذا خلاف ما اذا استاجر امة ليركبها في موضع كذا فركبها في الموضع حواججه ولم يذهب الى ذلك  
المكان فانه يكون مخالفا لما ولا ابر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب شرط لصحة الاجارة لان الركوب  
في بعض الاجارة الموضع وبعض الطريق قد يكون اثنان من بعض رجل استاجر دابة ليركبها يوما الى الليل فامسكها  
في بيته ولم يركب ذكر في الكتاب انه اذا استاجرها ليركبها خارج المص الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا ابر عليه  
لانه لا يجب لاجر هذا الامساك فلم يكن ما ذوقا فيه فلا يكون ما ذوقا في الوجه الاول انما يضمن اذا امسك  
زما نال امسك مثله للخروج الى ذلك المكان عادة فيرجع فيه الى العادة ان من استاجر دابة للخروج الى ذلك المكان  
رجل اجره امة على ان يكون لها الخيار ساعة من النهار فركبها المستاجر في داره فركب يضمن قيمتها ولا ابر عليه المستاجر  
وان كان الخيار للمستاجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه رجل اجره دابة ودفع المفتاح الى المستاجر وقال خذ واخذ ثم جاء  
المستاجر بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال لم اقدر على فتح الباب ولم اسكن وقال رب الدار لا بل قدرت وسكنت  
قالوا ان كان دفع له مفتاح ذلك الغلوق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن دفع كان القول قول المستاجر  
ولا ابر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلوق فضل المفتاح ايا ما ثم وجبه كان عليه اخذ ما مضى لانه فتح تيمم الدار  
اليد وانما يمكن الدار لتقصير كان من قبله رجلا بينها طعاما استاجر احداهما صاحب البيت الى مكان كذا او يخطي  
لا يجوز وان فعل لا يجب الاجر فان استاجر احداهما من صاحبه بيتا ليحفظه فيه هذا الطعام او دابة ليحمل عليها هذا  
الطعام اشترك ذكر شئ لامة السرخسي ان يجوز ويجوز ان يجرى رجل دفع الى حياط او قفصا رقيا وقال استاجر  
بك ليحفظ هذا الثوب او يقصره بدم فذبح الحياط الى تلبذه او بهد ليحفظه او يقصره ففعل بجيب الاجر ولو قال استاجر  
ليحفظ او تقصر نفسك فذبح الى غلامه او تلبذه لا يجب الاجر فان احتاج ظيئر الترضع ولده بنفسها فارضعته ندى  
جارتها اختلفوا فيه والصحيح انها تستحق الاجر رجل استاجر دابة بعينها ليضع عليها حلا معلوما مسمى الى موضع  
كذا فادار الكاريان يبيع عليها مع ذلك الحول شيئا من عند نفسه كان المستاجر ان يمنعه فان وضع الكاري ذلك وبلغت الدابة  
الى ذلك الموضع كان على المستاجر جميع الاجر المسمى ولو استاجر دار وقبضها ثم ان ركب الدار شغل بعضها بمتاع نفسه  
سقط عن المستاجر حصته ذلك من الاجر ولو كاري دارا شرا فقام معه ركب الدار فيها الى اخر الشغل سقط عن المستاجر حصته  
ما كان في يد الاجر رجل استاجر كلبا ليقر ما فيه من فقه او شغل لا يجب عليه الاجر وكذا لو استاجر طيبا ليشتمه لا يجب عليه الاجر  
وكذا اذا استاجر بيتا من مسلم ليصلي فيه ولو ان ما تبين اجرا من اجرا لانه علة ثم اشتركا قالوا ان كانت الاجارة  
بينهما كل شرعيا لاجر في الشهر الاول لا غير لان هذه الاجارة تغد شرا فشر في الشهر الاول سبقت الاجارة الصحيحة  
الشركة فلا يطر الاجارة في الشهر الثاني بالشركة الطارية اما في الشهر الثاني الشركة فارت انتقاد الاجارة فلم ينعقد الاجارة  
في الشهر الثاني وان كان صاحب الدابة لا يجر الا امة احد عشر شهرا كان على المستاجر جميع المدة كما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى  
ولو اجر حانوته من رجل ثم اشتركا في عمل يعلو في ذلك الحانوت قال محمد بن مسلمة الشركة توهن الاجارة اراد به اذا لم يحضر زمان  
قبل الشركة فلا يجب الاجر لانهما اشتركا في الانتفاع بالحانوت وكل واحد منهما عامل لشركه من وجه فلا تيمم المنفعة للمستاجر

متابعين

استاجر دابة الى مكة ليركبها فلم يركبها وشيئا جلا قالوا ان شئ را جلا ولم يركب من غير عذر بالذات كان عليه الاجر  
وان كان عذرا بان لم يركبها لوجبة بالذات او لم يركبها بحيث لا يقدر على الركوب لا ابر عليه وان استاجر شرا ليلبسه كل يوم  
بدافع ووضع في بيته ولم يلبسه فمضى عليه سنون كان عليه لكل يوم دافع في الوقت الذي يعلم انه لو لبسه لا يتخرف فانا  
مضى وقت يعلم انه لو لبسه يتخرف سقط عنه الاجر لان بعد مضي ذلك الزمان لا يمكن جعل الشئ ينفعه به تقديره فيسقط  
عنه الاجر كما مر اذا اخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس وليست ثوب نفسها فاذا مضى وقت لو لبستها بسا مقاد يتخرف  
كان لها ولاية المطالبة بكسوة اخرى والا فلا **فصل الاجارة الفاسدة** رجل اجره بناء داره  
او حانوته بدون الارض قال القاضى ابو الحسن السعدي روى عن محمد بن عبد الله بن جابر هذه الاجارة قال رجل استاجر دارا  
فاجرها من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطلة فان بنى فيها المستاجر ثم اجرها من صاحبها كان له حصه البناء من الاجر  
قالوا ولم تقع اجارة البناء ووجه الاسترجاع عليه حصه البناء من الاجر وذكر في الاصل ان اجارة القسطا جائزة  
وبعض مستأجها لم يجوزوا اجارة البناء قال فاوردت على مسألة القسطا فلم يثبتها له الفرق وفي الزيادة ما يدل  
على انه لا يجوز اجارة البناء لانه بمنزلة اجارة المشاع بخلاف اجارة القسطا اذا استاجر القاضى رجلا لاستيفاء  
القصاص او الحد ودفع شئ لامة السرخسي ان لم يبين لذلك وقالا يجوز وان استاجر القاضى رجلا لاستيفاء  
القصاص او الحد ودفع اليه وليقوم عليه في مجلس القضاة شرا باجر معلوم حازت الاجارة لان المقصود عليه عند  
بيان المدة منافعه في تلك المدة فان استحق منافعه في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامته الحدود  
وغير ذلك اما اذا استاجر لذلك ولم يبين المدة كان المقصود عليه مجهولا لا يبرى انه متى وقع وماذا يقع فاذا فسد الاجارة  
وضل شيئا من ذلك كان له اجر مثله لانه استوفى المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استاجر رجلا لاستيفاء  
القصاص فقتل فانه لا ابر له بخلاف القاضى فانه يملك الاستيجار بالقيام في مجلسه ثم يرضى ذلك ما كان للقاضى ان يفعل  
اما غير القاضى اذا استاجر رجلا شرا ليعمل له في بيته لا يملك ان يجره باستيفاء القصاص لان ذلك لا يكون من اعمال  
البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له الاجر في قول ابو حنيفة وابو يوسف اذا استاجر رجلا رجلا لاستيفاء قاص له  
في الطرف صح واذا فعل الاجر يستحق المسمى وقال محمد بن ابي حنيفة اذا استاجر رجلا لاستيفاء القصاص ببيع ويستحق المسمى كالمو  
استاجر لاستيفاء الطرف امير العسكر اذا قال السلم او ذق اذ اقلت ذلك الفارس فلك مائة درهم فقتله لا شئ له  
لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كما لو استاجر ليؤمر ان اسر وليؤذن وقال محمد بن ابي حنيفة لئن قتل  
الاجر ولو كان قتل فقال لاجر من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بمجاهد بخلاف الاول ولو استاجر  
الامير ذميا او مسلما لقتل اسيرا حربيا كان في يده فقتل لا شئ له وقال محمد بن حبيب لاجر المسمى كما يجب ببيع الشاة وضرب  
العبد رجل استاجر كلبا ليعصده لا يجب عليه الاجر وكذا الباري وفي بعض الروايات اذا استاجر كلبا وبارى  
ويبين لذلك وقام معلوما يجوز وانما لا يجوز اذا لم يبين له وقام معلوما ولو استاجر سنورا لياخذ الفارة في بيته  
ذكر في المستحق لا يجوز لان هذا فعل السنور وليس هذا كالكلب ابارى فان المستاجر يرب الكلب ابارى فيذهب بارسالة  
ويصيده ولا كذلك السنور ولو استاجر كلبا ليجرد دابة قالوا لا يجوز ذلك ولو استاجر قردا لكس البيت قال ينبغي  
ان يجوز اذا تبين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالبر بخلاف السنور ولو استاجر شاة ببيعة ليزه ببناء فسمعه شاة  
لا ابر له ولو استاجر قردا ليكتب به ان يبين لذلك وقاصص الاجارة والا فلا ولو استاجر رجلا ليكتب رصمها او غناء  
او شعرا وتبين الخط جاز وذكر الامام خواجه انه لا يكره ذلك ولو استاجر رجلا ليعلم غلامه او ولده شعرا او ادبا



او خطا او حسابا او جهرا او خفية من الخياط ونحوها ان يتبين لذلك وقاما معلوما سته اشروما شبه ذلك جاز  
ويجب ان يعلم في تلك المدة او لم يعلم فان لم يتبين في ذلك وقتا كانت الاجارة فاسدة حتى لو يعلم يستحق الجزل  
وان لم يعلم لا يجب شيء ولو شرط على الاستاد ان يحذره في ذلك العمل ذكرنا انه لا يصح لان الحذارة ليس لها غاية معلومة  
رجل دفع غلامه لاجل ان يقوم عليه الاستاد اشترى معلومة في تعليمه الشئ على ان يعطى الاستاد له كل شهر درهما  
فهو جاز ويكون ذلك اجارة للعلم ولو دفع ولده او غلامه الى استاد ليعلمه عملا ولم يشترط اعداها الاجر على الاستاد  
او على الولي فلا علم العمل اخلافا فطلب الاستاد اجرة من الولي وطلب الولي اجرة العبد والولد من الاستاد قالوا يرجع  
في ذلك الى العرف والعادة ان الاجر على من يكون في حكم العرف وقال شمس الائمة السرخسي كان شيخنا الامام رحمه يقول عرف  
ديارنا في الاعمال اني يفسد العلم فيها بعض ما كان متقوما حتى يعلم نحو عمل ثقب الجولهر وما اشبه ذلك فكان من حسن  
ذلك كان الاجر على الولي ان كان مسمى بالمسمى وان كان غير مسمى فاجر مثل عبد الاستاد وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجرة على  
الاستاد ورجل دفع الى خياط ثوبا وقال خطف ثوبي حتى اعطيك اجرك فقال الخياط لا اريد منك الاجر ثم خطا قالوا الاجر  
له كانت بينه ما خطه او لم يكن رجل استاجر خياط ليشترى له ثوبا ولا اجرة ولا كذا الناجية والمغينة ولو استاجر رجلا  
ليقاضي دونه ان يتبين لذلك وقتا جاز والافضل ان يكون الحضور رجل استاجر دابة ليركبها اليوم يردهم فركبها غدا  
شئ وقيل على قول ابو يوسف ومحمد يردهم رجل استاجر اجيرا ليحطبه الى الليل يردهم جاز وكذا يصطاد له الليل  
وكذا يستحق لجاز ويكون الحطب الصيد المستاجر ولو قال يصطاد هذا الصيد ويحطبه هذا فاجارة فاسدة  
والحطب الصيد المستاجر وعبد الاجير جاز مثل ولو استعان انسان من انسان في الاحتطاب والاصطياد فان الصيد  
والحطب يكون للعامل ولو استاجر رجلا ليحطب له كذا من القطن او ليقصر له كذا ثوبا وليس المستاجر ثياب ولا قطن  
لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعدوم لا تصح فان كانت الاثواب والعقود عذبه ولم يرها الاجير فلا جبر خيار الرقبة  
في الثياب ليس له خيار الرقبة في القطن وكذا لو استاجر بارة زندي عاله ان لم يكن ذلك عند المستاجر لا يصح ذلك  
وان كان ذلك عند المستاجر وعين وشارف فعل في البعض واستع عن الباقي يجبر على العمل لان الاجارة كانت صحيحة فزيره  
العمل رجل دفع الى ذئب ثوبا وامره ان يندف الثوب يعطى من عند نفسه ولم يبين له الاجر وعين القطن وبينهما اخذ  
واعطاه قال ابو بكر محمد بن الفضل الاجارة جازة لقاس الناس وقال على السعدي هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه ليند  
عليه اما ان يكون الثوب موقفا فلا عرف فيه رجل استاجر رجلا ليعمل هذه الحشة الى منزله يردهم فخلها احدها قال  
محمد له نصف درهم وهو مستطوع في النصف اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والعمل وكذا لو استاجر هابيا حايط  
او خرايما وان كانا شريكين في العمل قبل ذلك فعل احدها كان على المستاجر الاجرة اجرة اجرت نفسها من رجل ذي عيال  
جاز وكذا الخلوة لان الخلوة مع المرأة الاجنبية حرام مسلم اجر نفسه من غيرها ان استاجر له عمل غير الخدمة جاز  
فان اجر نفسه للخدمة فالعبدان الفضل لا يجوز وذكر القدوري انه يجوز ويكره لخدمته الكافر في استاجر مسلم يحمل  
لغيره جاز في قول ابو حنيفة كما يجوز استجار الكناس وقال صاحباه لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استاجر الذي دابة من مسلم  
او سقية لينقل عليها الخزان استاجر في ثوبا لذلك جاز وكذا استجار ليرعى الخنازير وان استاجر ليعمل في السلم  
ذميا ليعمل في الخرا او مينة او دمالا يجوز وان استاجر الذي مسلم يحمل مينة عن الطريق او جلد مينة الى موضع الديانة  
جاز في قولهم وكذا اذا استاجر ليعمل في السلم ليعمل في الخرا ليرعى له حمارا مينا من داره جاز في قولهم كذا استاجر  
كناسا ولو استاجر المشركون مسلما يحمل مينة الى موضع يدفن فيه ان استاجر لينقل الى مقبرة البلد جاز عند الكل

وان استاجر لينقل من بلد الى بلد قال ابو حنيفة لا جرة وقال محمد ان لم يعلم الحال انه جرة فله الاجر وان علم فلا جرة  
وعبد الفتوى ولو استاجر الذي من مسلم بيتا يبيع فيه الخمر جاز في قول ابو حنيفة ولا باس للمسلم ان ياجر داره من ذوق  
ليكنها وان شرب فيه الخمر او عذبه الصليب او ادخل فيه الخنازير فلا يلحق المسلم ممن باع غلاما من بقتد  
الفاحشة او باع جارية دتمن ثيابها في غير الماني او لا يستبرئ منها ولو استاجر المسلم والذي يبعه ليعمل فيها لم يجز  
فكذا اهل الذمة اذا استاجروا ذميا ليعمل فيهم او ليعمل في ثوبها ولو اجر المسلم نفسه من الجوسي بوقد بهم النار  
لا باس عندهم لان التصرف في النار والانتفاع بها مباح بخلاف الانتفاع بالخمر وعمل الخمر عندها ولو استاجر رجلا  
لينحت له اصناما او لزخرف له بيتا بالتمثال فلا جرة له كذا لو استاجر نايحة او مغنية وان استاجر ليغت له طبورا  
او برطبا ففعل طاله الاجر الا انه ياتر به وكذا لو استاجر رجلا ليكتب له فناء بالفارسية او بالعربية طاب له الاجر وكذا  
لو بنى بالاجر بيقه او كنيسة اليهود والسفار طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى حبسها باجر ولو استاجر  
مساطة لتزين العروس قالوا لا يطيبها الاجر لان يكون على وجه الهدية بغير شرط ولا يقاضي قال في ويني ان الاجر  
اذا كانت موقوفة او كان العمل معلوما ولم ينقش الثمن او ليعمل جازمة الاجارة ويطيب لها الاجر لان تزيين العروس  
مباح اهل البلد يغلب عليهم المؤنات فاستاجر وادجلا باجر معلوم ليعمل في البيت الى السلطان ويرفع القصة يخرج بخفف  
عنهم السلطان نوع تخفيف واخذ الاجر من عامة اهل البلد من الاغنياء والفقراء قالوا ان كان مجال لذهب الى بيت السلطان  
يشهيا له اصلاح الاخر في يوم او يومين جازمة الاجارة وان كان مجال لا يحصل المقصود في يوم او يومين وانما يحصل  
في مدة فان وقتوا للاجارة وقتا جازت الاجارة وكل المسمى وان لم يوقفوا فسدت الاجارة وكان له اجر مثل على اهل  
البلدة على قديونتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا يقع هذه الاجارة على كل حال رجل استاجر رجلا ليعلم عده او ولد  
الحرقة فيه وياتي فان بين لذلك وقاما معلوما سته اشروما جازة الاجارة ويستحق المسمى تعلم الولد او لم يعلم وان  
لم يتبين لذلك وقتا لا يقع الاجارة وله اجر مثل ان تعلم الولد والعبد فان لم يتعلم فلا شيء له وان استاجر رجلا ليعلم  
القرآن لا يقع الاجارة عند المتقدمين ولا جرة بين ذلك وقال ابو بيتير ومشايج بنح جوز ووزنه الاجارة حتى  
حكى عن محمد بن سلام انه قال قضى بتسليمه بالاجرة المعلم وقال محمد بن الفضل ناكه المتقدمون الاستيجار  
لتعليم القرآن وكذا هذا الاجر على ذلك لانه كان للمعلم عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان له زيادة رغبة  
في امر الدين واقامة الحجة وفي ذاتنا انقطعت عطياتهم وانقضت رعاية الناس في امر الاجرة ولو اشتغلوا بالتعليم مع  
الحاجة الى مصالح المعاش يحمل معاشهم فقلنا بصفة الاجارة وجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر  
جس فيه وان لم يكن بينه ما شرط يور الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشتغل  
الامام والمؤذن عن امر المعاش قال شمس الائمة السرخسي ان مشايخ بنح جوز والامارة على تعليم القرآن واخذوا في ذلك يقول  
اهل المدينة وانا افق بجواز الاستيجار وجوبه للمسمى واجمعوا على ان الاستيجار على تعليم الفقه باطل رجل استاجر  
مؤدبا كل شهر بربعة دراهم ليعلم له صبيين احدهما العربية والاخر القرآن فقال المؤدب لا يمكنني تعليم القرآن واستاجر  
معلما ليعلم الصبي ما يعلم الناس واعطى اجرة من اجرك لم الصبي اليه فلما جاء راس الشهر جسد الوالد عن المؤدب  
ثلاثة دراهم فقال المؤدب ان لا ارضى بما حبست لان اجرا للمعلم كل شهر يكون نصف درهم قالوا يحط عن اجر المؤدب  
قدرا يكون اجر مثل المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستيجار المعلم رجل استاجر معلما سنة ليعلم ولان  
القرآن فنصت سنة اشروما لم يعلم شيئا كان له ان يفتح الاجارة وان استاجر رجلا لفعل الميت لا يجوز وان استاجر



لحفر القير يجوز ان يبين الطول والعرض والعمق قياسا واستحسانا وان لم يبين الطول والعرض والعمق في القير  
لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يملكه الناس وان استوجر محل الحفارة فان لم يكن هناك  
من يملكها لا يجوز لانه يبين في اقامة الحسبة وان كان هناك من يملكها جاز رجل استاجر حيا يلبس فيها لا تقع  
الاحارة والدين كلها للبان وعلى البان قيمة التراب صاحب الارض ان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن  
للتراب قيمة فعلى البان اجرا لارضه ان لم يكن ذلك ينفع الارض فان كان ينفع الارض فلا شيء على البان معاوضة  
الشريان في الكداس فاسد لانها استيجار المنفعة يحسنها فان اعطى البقر ياخذ منه الحمار لا يابس رجل استاجر رجلا  
ليهدم مبراه اوليسني حياطة كل ذراع بكذا او قال دارين درهم ما ليك باجره سد او استاجر رجلا ليكسر حطبة قال  
محمد بن الفضل الامل في جنس هذه المسائل ان استاجرنا نال العمل فان كان عملا لواراد الاجير ان ياخذ في العمل  
للمال بقدر عليه محسنة الاجارة ذكر ذلك للوقت او لم يذكره بخوان يقول استاجرنا ليك في عشرين من من الخبز بدرهم  
جاز ان كان المتاجر في ذلك الوقت يملك الات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وذكر  
وقتا فقال استاجرنا ليك في اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضا لان وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وذكر  
الوقت يصير المنفعة معلومة ولو قال يدين بكر درهم ابن ديار من بازن جاز ايضا لانه سمي عملا لو اراد ان ياخذ  
فيه للمال بقدر عليه فيصح الاجارة بين ذلك وبقا اوم يبين ولو قال يدين دة درهم ابن ديار من بازن ان لم يذكر ذلك  
وقال لا يجوز لانه استاجر رجلا لو اراد ان ياخذ فيه للمال لا يقدر لان الدرهم لا يعومر وانما يقوم ما يرجع ولا يترك  
منه شيئا يرجع وان بين ذلك وبقا فهو على وجهين ان ذكر الوقت في الاجارة بان قال استاجرنا ليك اليوم بدرهم  
على ان تدرى هذا الكدس جاز لانه استاجرنا لعل معلوم وانما ذكر الاجارة بعد بيان العمل فلا يبين وان ذكر الاجارة  
اولا ثم العمل بان قال استاجرنا ليك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجارة والا واما  
يحتاج الى ذكر الاجارة بعد بيان العمل فان كان العمل معدوما او مجهولا ما ذكر الوقت بعد بيان العمل للاستحسان ان على  
شرط ان يعمل اليوم ولا يؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسألة التمسار رجل  
امر مسارا يشتري الكداس او لا لا يبيع له هذه الاثواب بدرهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدال  
وانما يتم بالمشتري ولا يدرى متى يشتري وان ذكر ذلك وبقا في ذكر الوقت اوله في الاجارة بان قال استاجرنا ليك  
اليوم بدرهم على ان تبيع لي كذا او تشتري جاز وان ذكر الاجارة اوله في الوقت بان قال استاجرنا ليك بدرهم اليوم على  
ان تبيع كذا او تشتري لا يجوز وهذا مسألة تدرى الكدس سواء واذا فسدت الاجارة وعمل وانما العمل كان له اجر مثله  
على ما عرف في هذا العمل فكر محمد الحلي في استيجار السمارة وقال بامره ان يشتريه شام معلوما او يبيع  
ولا يذكر له اجر الا في ثروته بشئ اما هبة او جزاء لعله فيجوز فذلك لمساو الحاجة كما يجوز دخول الحمام باجر فيه  
مقدار يعطى الاجر عند الخروج وكذا اشرب من الماء من استقاء ثم يعطى فلسا او شاة وكذلك الحلاق والحمام واذا  
اخذ السمارة بجر مثله هل يعطى ذلك نعموا فيه قال خواجه زاده يطيب ذلك وهكذا من غيره واليه اشار محمد في الكتاب  
وهو نظير ما اشتري شيئا فاسد فلهذا يبيع عنه واخذ ابايع قيمته طابت القيمة للبايع وقال بعضهم لا يطيب  
للمسار والدال اجر مثله لانه لا يستفاد به عقدا فاسد هذا اذا امر مسارا ببيع او الدال بالشرء ولم يذكر  
له وبقا بان قال استاجرنا ليك اليوم على ان تبيع هذه الاثواب او تشتري لي كذا جازت الاجارة وكانه المشتري يطيب  
له عند الكل جاز نفع الى رجل في باو قال بوجه بعشرة فاذ فهدى بني وبينك قال ابو يوسف ان باعه بعشرة اوم يبيعه

أو أجرا

نعمي

لا أجره وان تعين في ذلك ونقب لان الاجر في الاجران باعه بعشرة وانما جعل له الاجر اذا باعه بأكثر من عشرة فان  
باعه بأكثر من عشرة او بأكثر من عشرة فله اجر مثله لا يجاوز درهمه وقال محمد بن ابي جهم مثله بالغاما بلغ وان لم يبيع او نقب  
في ذلك ونعمي لانه هل يملك عقد فاسد فيسحق اجر المثل وانفق على قول ابو يوسف لانه لا يجعل له اجرا اذا باعه بعشرة  
رجل قال الدال اعرض ضيعتي فعرض ولم يقدر الدال على اتمام العمل وباعها لالا اخر اختلافه فيه قال ابو القاسم السفي  
ان كان الدال لا الاثر عرض ونعمي وذهب وذهب في ذلك كان له اجر مثله بقدر عتبه وعمل وقال الفقيه ابو الكلب الفقيه  
ما قال ابو القاسم وفي الاستحسان افترق الدال لا الاثر حتى باعه غيره لا أجر له لان الدال في العادة لا ياخذ الاجر بدون  
البيع وهذا القول موافق قول ابو يوسف رجل اراد ان يبيع بالخزاية فامر رجلا لينادي ببيع صا حيا فادى ولم يبيع  
قالوا ان يبين لذلك وقا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا لو لم يذكر الوقت ولكن امره ان ينادي كذا صوتا جاز ايضا  
فان نادى كذا صوتا ولم يبيع ابيع كان للمسمى وفي الوجه الاخر قال الفقيه ابو نصر له اجر مثله لانه عمل اجارة فاسد وقال  
الفقيه ابو الكلب لا شيء له لان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع وهو المختار رجل دفع جملة  
الى محال ليجعلها الى بلد كذا وسلمها الى التمسار فعملها فقال التمسار للمحال ان وزن المحول في البار ما يجزى وقد  
نقصت في الوزن فانما لا اعطيك من الاجر بحسب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك فقال التمسار او فبك الاجر وقال  
المحال ما استوفيت كان القول في انكار الاستيفاء قول المحال ولا خصوصية بينه وبين التمسار فان الخصوصية بين المحال  
وبين صاحب المحول اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون لها اجر قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا اجر لها لانه لا  
لزوج من كلامها بقوله عقد وانما منفعة الزوج بالحقد والعقد ما قام بها وقال غيره من المشايخ لها اجر مثله لان معظم  
الامر في النكاح يقو به الدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات يكون من الدلالة فكان لها اجر المثل عزلة الدال في البيع  
فانه يستحق الاجر وان كان يبيع يكون من صاحب المتاع الدال في البيع اذا اخذ دالته ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من  
الحساب سلمت الدلالة لان الاجر عوض مقابل العمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الدلالة كالحياط اذا خاط الثوب ثم نفقه  
صاحب الثوب فانه لا يرجع على الحياط باجره وكذا صاحب الدار لا يرجع على البناء بشئ الدال في الثوب اذا رفع الثوب  
الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الرجوع ذهب الثوب ولم يظفر به الدال قالوا لا يصح الدال لانه ما ذوق  
وهذا الدفع عادة قال مولانا علي اما لا يصح ان يدفع اليه الثوب ولم يفارقه اما ان دفع اليه الثوب وفارقه ضمن  
كما لو دفعه الدال عند اجنبى او تركه عند من يريد الشراء دال لا يدين ثوبا فقال له رجل هذا ثوبي فمضى فذبح الدال  
الثوب الى الذي اعطيه برئ عن الغمان لانه ان كان يودع الغاصب فهو دال الغاصب اذا رد المخصوص على الكفا برئ عن الغمان  
الاجارة اذا كانت فاسدة ووجب اجر المثل هل يباع بالغاما بلغ ينظر ان كان فساد الاجرة لجهالة المسمى من الاجر او لعدم  
التسمية يجب اجر المثل بالغاما بلغ وكذا لو استاجر حمارا او دابة او كسنة بانه درهم على ان يريها المستاجر كان على  
المستاجر اجر المثل بالغاما بلغ لانه شرط المدة على المستاجر صارت المدة من الاجر فيصير الاجر مجهولا واما اذا كان  
فساد الاجارة بمحذور شرط فاسد ونحو ذلك كان له اجر المثل ولا يواد على المسمى رجل اراد ان يبيع عين من اعيان ماله  
فباع المأمور ثم اختلفا فقال المأمور ببعته باجره وقال الآخر لا بل يغيره ارجوا ان كان المأمور لا لا يعرفه كان له  
الاجر والا فلا وكذا الحياط والصباغ رجل اخذ من رجل مسحا فقال لصاحبها كم اجرها فقال لا اريد به الاجر لكن اجعل  
الى خشابا يقبض المسحا ثم رجع صاحب المسحا فقال لا يريده الاجر قالوا ان كان الخشاب الذي ياله خشابا فبعت عند  
الناس كان له اجر المثل لانه ما سمي خشابا له قيمة لم يكن راضيا باستعمالها بغيره ارجو ذكر في المتن رجل اورد به بميته

خشب



الاشية

اودم يجب اجر المثل لان لفظة الاجارة تنفي على العوض الا ان ما قال من العلة مشكل بما اذا باع شاي بمثته  
اودم فانه يكون بلا ولفظة البيع اقتضاء العوض فيها اقوى من لفظة الاجارة فلا يصح هذا التعليل الا على  
الرواية التي تجعل المقبوض بالميته او المضمون بالقيمة فيكون المنفعة ههنا مضمونا بقيمتها وقيمة المنفعة  
اجر المثل من غير ارجاء باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع ماله ولا يعتبر من الثلث لانه لو اعاد داره من  
انسان جازت الاجارة والاجارة باقل من اجر المثل اولى رجل استاجر ارضا فيها اشجار ان كانت الاشجار في وسط  
الارض لا يجوز الاجارة وكذا لو دفع ارضه مزارعة وفيها اشجار ولم يدفع الاشجار اليه معاملة لا يجوز المزارعة  
وان كانت الاشجار في نواحي الارض على المساة جازت الاجارة والمزارعة وان كان في وسط الارض شجرة او شجرتان  
صغيرتان مثل النان التي مضمون عليها حول او حولان جازت الاجارة والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا يجوز لان  
العظيمة هاء عروف كثيرة تاخذ الارض وتظلمها بغير الارض وكذا لو كان في وسط الارض شجرة عظيمة لا يجوز لان  
وان كانت الآنة في ناحية الارض جازت الاجارة فان كانت في ناحية الارض فرفعها الحصة يرضى عنها في العقد وكذا الشجرة  
لو استاجر ضياعا بعضها قارعة وبعضها مشغولة قال ابو بكر محمد بن الفضل يجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا يجوز فيما كان  
مشغولا وهذا بخلافه فاقدم اذا استاجر ارضا في وسطها شجرة عظيمة قال لا يجوز الاجارة ولم يقل يجوز الاجارة فيما  
لم يكن مشغولا بالشجرة لان ثمة قد لا يكون مشغولا بغير ووق الشجرة غير معلوم من رجل استاجر بيتا هو مشغولا بامتعة  
الاجر قال القاضي ابو علي النسفي كذا ترى الاجارة جازة ولا تمنع تسليم البيت مادام مشغولا حتى وجدت رواية عن محمد بن  
الاجارة لا يجوز وجعلها كالارض التي فيها زرع ولو اجر فيها زرع لا يجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الامام خواري  
ان كان الزرع لم يبدك فكذلك وان كان قد ادرك جازت الاجارة ويؤمر بالمحصاد والتسليم وعلى هذا في البيت المشغول  
يجوز الاجارة ايضا ويؤمر بالتفريغ والتسليم لان يكون مرفعا حتى كان له ان ينقض الاجارة هكذا ذكر الكوفي في محضر  
رواية محمد بن ابي جعفر في يوم بالفرج والتسليم وعلى التقوى وقبل للفا في الامام هذا في البيت المشغول لوفري البيت وسلم  
هل تنقض تلك الاجارة قال لا لانها وقعت فاسدة فلا تصح الا باستئذان العقد ولو اختلف الاجر والمساخر فقال  
المساخر استاجر ارضا او البيت وهو قارعة وقال الجرجاني ان البيت مشغولا والارض كانت مزرعة لا يجوز هذه  
الاجارة اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم القول قول الجرجاني للمساخر اذ اختلفوا في الصحة والفساد بحكم الشرط  
فان ثمة القول فيه قول مدعي الصحة لان هذا الاجر ينكر الاجارة لانه يكره اضافة العقد الى محل فابغ مستفيع به فيكون القول  
فيه قوله وقال القاضي ابو علي النسفي ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستاجر وان كانت  
مشغولة كان القول قول الجرجاني كالمختلف في جريان الماء وانقطاعه في الطائفة رجل اعطى رجلا دهرين ليعمل له  
يومين ولم يذكر العمل لم تنفع الاجارة فان عمل يوما واستغنى عن العمل في اليوم الثاني لا يجوز العمل لفساد الاجارة وان كان  
سوى له معلوما جازت الاجارة بعد ما مضى يومين لا يطلب منه العمل لانتهاء الاجارة ولو دفع الى رجل دهرين ليعمل  
خلال ايام من الاجارة فاسد لمجالة الوقت بخلافه اذا استاجر يوم فان ثمة ينصرف الاجارة الى اليوم  
الذي في العقد رجل اجر دارة سنة بعبد بعينه فمكن المستاجر منها او لم يدفع العبد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان  
على المستاجر لشراها فاجر المثل بالغاما بلغ وتنقض الاجارة فيما بقي اذا اجارة باعنا في الصدف فبما بقي وكذا  
لو استاجر دار بعين فمكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك كان عليه جرم المثل بالغاما بلغ رجل استاجر دابة اجارة  
فاسدة حتى وجب اجر المثل فان كان اجر المثل مختلفا فيا بين الناس منهم من يستقص ومنهم من يساهل في الوسط فيعتبر

ذلك

ذلك بان ينظر الى الوسط من الواجب بان كان بواجر احد من مثل هذه الدابة باثني عشر والاخرى بعشرة دراهم  
والاخرى باحد عشر يجب احدى عشر رجل استاجر بيتا فاسدة وقبض واجر من غيره اجارة جازة قال بعضهم  
ليس له ان يؤجر واستدل هذا القائل بذكر في الاصل رجل دفع دارة الى رجل ليسكنها او يرميها فلا اجر فيها  
فاجرها هذا الرجل من غيره فانه مدمت الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما انهدم ويكون الثاني بمنزلة الغاصب  
ولو كانت الاجارة الثانية جازة ما كان بمنزلة الغاصب وقال بعضهم المستاجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة الصحيحة  
لكن لو اجرها يستحق الاجر المسمى كالفاسد اذا اجر وقال بعضهم المستاجر اجارة فاسدة يملك ان يؤجرها من غيره  
اجارة جازة بعد القبض بمنزلة المشتري شراء فاسدا يملك ان يبيع من غيره ببيعها انما الا ان الآخر يملك نقض  
الاجارة الثانية والبايع ببيعها فاسدا لا يملك نقض بيع المشتري لان الاجارة يفسخ بالعذر ولا كذلك البيع وانما لا يملك  
الاجارة في مسألة المزمة لان ثمة ذكر المزمة على وجه المستورة لاعلى وجه الشرط فكانت عارة والمستعير لا يملك الاجارة  
رجل استاجر ارضا فاسدة وعمل الجهر ولم يقبض الدار حتى مات الاجر وانقضت مدة الاجارة فادام استاجر  
ان يحدث يده على الدار ويمنعها لاستيفاء الاجر المحجل لا يكون له ذلك لانه لا يملك ذلك في الاجارة الجازة ففي  
الفاسدة اولى رجل غصب دارا واجرها ثم اشتراها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة يتحدد انعقادها ساعة  
فساعة وان استقبل الاجارة كان افضل الغاصب فاذا اجر الغاصب ثم ان المستاجر اجره من الغاصب بعد القبض  
واخذ الاجر من الغاصب كان الغاصب ليس من المستاجر ما اخذ منه لان اجارة الغاصب كانت منقذة فاذا اجرها  
المستاجر من الغاصب يصير جرا من الذي اجره فلا يجوز الاجارة الثانية رجل استاجر من اخر فسطاطا وقبض كان له  
ان يوجره من غيره كما في الدار والمستاجر ان يسرح فيه وليس له ان يتخذ مطبخا فان اخذه مطبخا كان ضايفا لما انتقص  
الاذا كانت الفسطاط معدة لذلك بان كان من السج وغيره رجل استاجر بيتا ليسق منها ارضه وغنمه لا يجوز  
وكذا النهر والعين لان المقصود من هذه الاجارة الماء والماء عين مباح والاجارة ما وضعت للملك العين وكذلك استيجار  
المراعى لرعي الغنم فاسدة لما قلنا رجل استاجر رجلا ليحصد له قصبيا في اجتمع على ان يعطى لخمسة خزرات من هذا  
القصب لا يجوز الاجارة كالواستاجر طحانا لا يطحن له الخطة بغير من دقيقها ولو عين خمس خزرات من القصب  
وقال استاجر ترك بهذه الخزرات الخمس تحصد هذه الاجرة جاز ولو قال استاجر ترك على ان تحصد هذه الاجرة بخمس  
خزرات من القصب لا يجوز لجملته الخزرات ولو استاجر طحانا لا يطحن له هذه الخطة بغير من دقيقه ولم يقل  
بغير من ذلك الدقيق جاز لانه لم يجعل الاجر من دقيق هذه الخطة والقفيز معلوم بخلاف الخزرات وكذا لو استاجر  
رجلا لصحن هذا القطن بعشرة اشان من هذا القطن لا يجوز وقول بعشرة اشان من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز  
ولو دفع غزلا الى حايك ليسجد له بالثلث او بالربع ذكر في الكتاب انه لا يجوز ومشاخي لم يخ جوز ذلك لكان الصلوة  
التعامل فيه وبه اخذ الفقيه بالبيت وشمس الائمة الحلواني والقاضي ابو علي النسفي رجل اخذ من رجل بقره على ان ما يحصل  
من لبنها من المصل والسمن والذبي يكون بينهما لا يجوز وما اتخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن يكون له لا يقطر  
حق المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل ما اخذ من البان البقرة لان اللبن مثل وعلى مالك البقرة قيمة علفها  
بعلف مملوك لا لما اكلت في المزرعة وعلى المدفوع المستاجر عليها والميلة في يجوز هذا الصلوة ان يبيع نصف البقرة من  
المدفوع اليه بشئ معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يبره بان يتخذ من لبنها المصل والسمن وغير ذلك فيكون بينهما ولو كانت البقرة  
بين رجلين وتواضعا على ان يكون عند كل واحد منهما خنعة عشر يوما يجب لبها قال ابو بكر الاسكاف هذه مهاباة باطلة



فما اخذها من فضل اللبن لا يحل له وطريق ذلك ان يربط اخذه من صاحب فضل اللبن او يجعله في حل من ذلك فيربط  
عما عليه رجلا كل واحد منهما بمدة او مثله فقال احدهما لصاحبه ارفع من ثلجي مائة وقر حتى ارفع من ثلجك  
مثل ذلك فحل احدهما وباع ثم تغير سعر الثلج الى نقصان فقال صاحب الثلج للذي رفع ما قر من ثلجك لا ارفع مالي  
عليك العام قال ابو بكر الاسكافي لا اعلم بهذا حيلة سوى ان يرفع الذي عليه الثلج مائة وقر من ثلجته نصيبه فيطرح  
في ثلجته صاحبه حتى يبرأ عا عليه وقال مولانا وعدي المعاملة التي جرت بينهما فاسدة لا ذكر للورق والاقوار متفاوطة  
تفاوتا فاحشا فلا يجوز ما لم يبين وزن الورق ولا ان الجدي يختلف باختلاف الماء والموضع فمفسد يكون احدهما انقى واصفى  
من الاخر فلا يبرأ الا ان يكون الجدي اثنان مثله ومات من طرفي الخروج فيه نظرا فانه لو انقى مثل ذلك في حجة صاحبه كان  
مستهلكا في حجة صاحبه فان الودع اذا فلفط الودعة بحسبها كان مستهلكا ما سافا فالصانع اولى وتغير السعر  
لا يثبت الحيار لصاحب اللبن فان من غضب من آخر موزونا فتغير سعره في بلدة الغاصب لم يكن للغضوب فيه ان لا يقبل منه  
قال مولانا وطريق الخروج عندي ان يرفع من عبد الدين الامر الى القاضي حتى يجبره على قبول مثل ما كان عليه كما لو استقرض  
من اخر حصة فاعطاه مثلهما بعد ما تغير سعرهما فانه يجبر المقرض على القبول وكذا الوعص من اخر ثمن من ذوات القيمة فاعطاه  
الغاصب قيمته يوم القبض بعد ما تغير سعره في ذلك فانه يجبر على القبول فان اختلفا في مقدار وزن الجدي يختلف اثنان  
لان صاحبه يبيع على الريادة وهو يكره ان يستاجر ارضا بشرطها وحاجة المستاجر الى الشرب ليسوق الماء الى ارض له اخرى حاز  
وكذا لو استاجر ارضا بكذا واجرم مثله اقل مما سمن الاجر وراح له صاحب الارض التمر والشرب لا بأس به وان كان  
قصده من الاجارة التمر والماء اذا لم يكن ذلك شرط في الاجارة مرجح دفع الى اخر ثلثة او قاردهن يتخذ منه صابونا على  
ان يكون العمل من المدفع اليه والصابون للمدفع ففعله المدفع اليه فان الصابون يكون لصاحب الدهن وعبد العامل  
اجر له وعزامة ما جعل فيه رجل استاجر رجلا بشرط يطبخ فيه العصير على ان يكون رد المرحل على المستاجر لا يكون هذه  
الاجارة جائزة لان رد المستاجر يكون على الاجر فاذا شرط ذلك على المستاجر كان فاسدا وان لم يشترط الرد على المستاجر  
ففرغ المستاجر نصف الشهر او في اخره كان عليه اجر الشهر وان استاجر كل يوم بكذا ففرغ فلا اجر عليه لما مضى من الزمان  
بعد ذلك ولم يرد اذا لم يستعمله وان فرغ في نصف اليوم كان عليه اجر اليوم ولو استاجر رجلا با وكبر انا وقال الاجر  
مالم يرد على صحبة فلي عليه كذا قالوا شرط محل في نجاب وكل ما يكون له عمل وموتة على المستاجر فيفسد العقد  
فيلزمه كمال اجر الشهر وفي الكبر ان الاجر المسمى ما دامت صحبة الى ان يرد اجارة المنة فيما يقسم وفيما لا يقسم  
فاسدة في محل وجسده وعبد الكفو فان اجره من تركه حاز في الظاهر الروايتين عنه وقال صاحباه يجوز على كل حال  
ولو كانت اذنين رجلين اجر احدهما نصيبه من ثالث اختلفوا في قول في حصة قال بعضهم يجوز ويقوم اثنان  
مقام الاخر وذكر الكوفي عن ابن حنيفة في رواية والاضطرار لا يجوز ولو استاجر رجلا من دار من واحد او اجر رجلا  
دار من واحد او من اثنين حاز فان ما هذا الاجر من واحد المستاجر من انقصت الاجارة في النصف وبقى في النصف  
ولو اجر كل الدارين واحد ثم تقاسم الاجارة في النصف ينقص الاجارة في النصف وبقى في النصف وهي الحيلة في اجارة  
المناع رجل استاجر رجلا با ليسوق الماء في ارضه لا يجوز وكذا لو استاجر من با البحر في ارضه على سطح المواجر  
او استاجر با بعد لم يصب وضوءه لا يجوز وعن محمد اذا استاجر موضع معلوما من الارض ليسيل في الماء الى ارضه حاز  
بجدار السطح لان السطح موضع يسيل الماء بهول فيسيل الماء بقدر ما يريد ليسر وسعه لجواز ان يأخذ المظركا بالبط  
من جدار الارض ولو استاجر من با يركب في داره كل شهر اجر معلوم حاز ولو كان الميزاب يركب في السطح المظركا لا يجوز

ولو استاجر بكرة او دلو او رشاء ليسقي غنمه لا يجوز فان ذكر لذلك وقتا معلوما او ما او شر اجاز ولو استاجر  
حايطا ليضع عليه جزوعا او سيرة او كوة او ميزابا او موصفا من الحايط ليؤت فيه وتدا لا يجوز وكذا لو استاجر شرا  
ليسقط عليه الثياب ليحف لا يجوز ولو استقر في غلابة ليقطعه ثرا استاجر ارضه ليقبض فيها وقتا معلوما حاز ولو استقر  
التمر على روم النخل ثرا استاجر النخيل ليقطعه ثرا استاجر الارض لا يجوز انا استاجر النخل فظاهرا لانه ليس بمحل  
للجارة واستاجر الارض لا يجوز وان كانت الارض محلا للجارة لان الارض مشغولة باليمن يملك المستاجر وهو النخل  
وان كان ما بين التمر والنخل مملوكا للمستاجر جارية الارض ويجوز الاجارة في الوجهين كلها ولو استاجر طريقا في دار  
ليمر فيها لا يجوز في قول في حصة لانها اجارة المشايخ ولو استاجر سقلا وقتا معلوما ليسكن فيه ولو استاجر  
علوا ليسكن فيه لا يجوز في قياس قول في حصة وفي قياس قولها حاز ولو استاجر ظهر بيت ليسكن فيه وليضع عليه مناعه  
وقتا معلوما حاز وذكر في العمل اذا استاجر سطح بيت ليبيت عليه لا يجوز قالوا الصحيح يبر عليه ولو استاجر صكلا  
او موزونا ليعبر به ذكر في الاصل لا يجوز وذكر الكوفي لا يجوز ولو استقر عقارا فاجره قبل القبض لا يجوز وقيل هو  
على الخلاف في بيع العقار قبل القبض ولو استاجر عقارا فاجره قبل القبض لا يجوز وقيل هو على الخلاف ايضا ولو استاجر  
شاة بوضع صبا او جديا لا يجوز ولو استاجر ثيا باليسط في بيته ولا يجلس عليه ولا ينام لان الاستاجر لا يجوز  
الامسقة مقصورة بالعين وكذا لو استاجر دابة لحسها بين يديه او ليربطها على آية ليظن الناس ان الدابة له  
لا يجوز ولو دفع ارضا الى رجل على ان يزر فيها فيكون في الغرس والارض بينهما لا يجوز وان غرس فيها فالفراس يكون لصاحب  
الارض وعليه للعامل قيمة الفراس واجرم مثله رجل استاجر عبد اكل شربا كذا على ان يكون طعامه على المستاجر او دابة  
على ان يكون صلفها على المستاجر ذكر في الكتاب ان لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث في الدابة ناخذ بقول المتقدمين  
اما في زماننا العبد يأكل من مال المستاجر عادة ولو دفع سمسما الى دهان ليعصره على ان يكون بعض الدهن له واثاة  
ليذبحها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز رجل دفع ثوبا الى حياط ليقطعه ويحيط قميصا على ان يفرغ منه ويرمه  
هذا او اكثر من رجل ابلا الى مكة على ان يدخله الى عشرين ليلة كل يوم يعبر بعشرة دنانير ولم يزد على ذلك روى محمد  
عن ابن حنيفة انه يجوز هذه الاجارة وان وفي الشرط كان له السبي وان لم يف كان له اجر مثل الاجر او على المسمى وهو قول  
ابن يوسف ومحمد وعن ابن يوسف اذا استاجر دابة من رجل اياها مساة ولم يذكر ثرا لا يجوز في قول في حصة ويجوز  
عندها ولو قال للحياط استاجر لك اليوم ليحيط هذا القميص بدم او استاجر لك اليوم ليحيط هذا القميص الدقيق  
بدرهم لا يجوز في قول في حصة خلافها قال الكوفي ليس في مسكة اختلاف الروايتين عن ابن حصة وانما اختلف الجواب  
لان في رواية محمد عن ابن حصة ذكر العمل والاجرا ولا شذ ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستحالة ان يعمل فقد وفي الشرط  
فيسقط المسمى وان لم يعمل ولم يف بالشرط كان له اجر مثل الاجارة بل القوت الشرط المرغوب وفي رواية ابن يوسف  
عن ابن حصة لما ذكر المدة او لا فجعل الوقت مقصودا لذكر العمل بعد ذلك والعمل يكون مقصودا اعلى كالحال ولا يمكن الجمع  
بين الوقت والعمل في كونها مقصودين لاختلاف حكمها فبعض المقصود مجهول وجهالة الحقود عليه يمنع صحة العقد  
اذا اقدم العمل فذكر الوقت بعد يكون للاستحالة فلم يبر الوقت معقودا عليه فلا يفسد العقد على قول ابن يوسف ومحمد  
ويجوز الاجارة في الوجهين وذكر محمد في الجامع الصغير رجل استاجر رجلا ليحيط هذه العشرة الماتية اليوم بدرهم فانه  
لا يجوز في قول في حصة فابوجه حصة في مسكة الجامع لم يجوز الاجارة مع انه ذكر الوقت بعد العمل فبين بهذا فيقال  
الكوفي والظاهر من التوفيق بين الروايتين نظرا في الصحيح عن ابن حصة في مسكة روايتين والصحيح جدي هبه



ان الاجارة فاسدة قدم العمل واخر اذ ذكر الاجر بعد الوقت والعمل وانما اذ ذكر الوقت اولاً ثم الاجر ثم العمل  
بعد او ذكر العمل اولاً ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد لانه اذا وسط الاجر فيذكر الا عمل كان وقتاً  
والاجر يوم العقد وكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتاً يكون للتجديد وان كان عملاً فذكره بيان العمل في ذلك  
الوقت فلا يفسد العقد وذكر الحكم في المختصر ما هو اشارة الى ذلك لا تترى انه لو استاجر ليعمل بهذا العمل بشرط  
عليه ان يفرغ منه اليوم كان جائزاً لرجل استاجر جلاً ليقطع له شجاراً في قرية بعيدة عن المصر على ان اجر الذهاب  
والرجوع على المستاجر قالوا ليس على المستاجر اجر الذهاب ولا اجر الرجوع انما اجر الذهاب فلا لا يعمل في الذهاب  
علامه دون العمل لا يستوجب الاجر وبعد العمل لا يبقى الاجارة فلا يجب اجر الرجوع ايضاً فاذا شرط ذلك على المستاجر  
فسد العقد قاله ويستغنى ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشياء معلومة للمستاجر فكذلك الجواب وان لم تكن  
معلومة للمستاجر لم يترك الوقت لا يصح الاجارة لانه لم يذكر الوقت كان العقود عليه هو العمل والعمل مجهول  
فيفسد العقد وان بقي الوقت كان اجرة وفي ذلك ان كان على اجرة ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير وان  
ذكر شرطين في الاجارة بان اكثر من رجل دابة فقال ان ركبها الى موضع كذا فبكدا وان ركبها الى موضع كذا فبكدا او ذكر  
ثلاث مواضع جاز العقد استحساناً وفي الزيادة على الثلاث لا يجوز وذكر محمد هذا الاصل وقال الاجارة متى وقعت  
على احد شيئين او احد الاشياء الثلاثة وسى لكل واحد اجر معلوماً بان اجر تلك هذه الدابة بخمسة دراهم وهذه  
الاجرة عشرة دراهم او هذه الثلاثة بخمسة عشر او قال ذلك في البيوت الثلاثة او الحوائث الثلاثة والعبيد الثلاثة  
او قال ذلك في المسافات المختلفة بان قال جرته هذه الدابة الى واسط بكدا او الى الكوفة بكدا او الى بغداد بكدا او قال  
ذلك في انواع الخياطة لانواع الصنع الى الثلث يجوز وفي الزيادة لا يجوز وقوله بين الاجارة وبين البيع اذ باع  
احد هذين العبدين وسى لكل واحد منهما ثلث الاجرة لان يشترط الخيار في ذلك للبايع او المشتري فكذلك  
في التوبين وغير ذلك وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة تجري فيها من المسامحة ما لا يجري في البيع وكذا  
اذا قال لراد الاقوى ان رددت من موضع كذا فقلت كذا وان رددت من موضع كذا فقلت كذا او قال للخياط ان خضت  
هذا الثوب فلك درهم وان خضت هذا الثوب فلك نصف درهم او قال ان خضت هذا الثوب فليكن درهم وان خضت  
فارسياً فلك نصف درهم او قال نصباغ ان صبغت بالعصف فلك كذا وان صبغت بالزعفران فلك كذا جاز جميع ذلك  
اذا قال للخياط ان خضت اليوم فلك درهم وان خضت غداً فلك نصف درهم قال ابو حنيفة يصح الشرط الا ان لا يصح الشرط  
الثاني وقال صاحباه يضع الشرطان جميعاً والمسئلة معروفة فان خاض في اليوم الاول يجب المسمى وفي اليوم وان خاضه  
في اليوم الثاني يجب اجر المثل لان في رواية الاصل يجب اجر المثل لا يزاد على درهم ولا ينقص عن درهم وفي النوادر  
يجب اجر المثل لا يزاد على نصف درهم وذكر القدر في الصحيح رواية النوادر وان خاض في اليوم الثالث روي عن  
حنيفة انه اجر المثل لا يزاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وروي عنه انه لا يزاد على نصف درهم ولا ينقص عن نصف  
درهم وهو الصحيح ولو قال ان خضت اليوم فلك درهم وان خضت غداً فلك حتى ان خاضه عند كان له اجر مثله فلا يزاد  
على درهم لان الاجارة تمليك بعوض فليزما اجر المثل كذا قال الاستاذين بغير شرط ولو قال جرته هذه الدابة ثلثاً  
على ان تزدت في احد ايامها عشرة وان تعدت في ايامها خمسة جازت الاجارة في قول ابو حنيفة لا  
كافي الخياطة الرومية والفارسية وفي قول صاحبيه الاجارة فاسدة ما يقولون في اجارة الدور والعقار يجب الاجر  
بغير ان تخلفه وعند ذلك الاجر مجهول بخلاف العمل لان في العمل لا يجب الاجر الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر معلوماً

واذا اجازت

واذا اجازت الاجارة في قول ابو حنيفة فان قص المساجر الدار ولم يسكنها لم يزمه اقل التمين ولو استاجر  
دابة من هذا الى العقر خمسة والى الكوفة عشرة قال محمد ان كان العقر نصف طريق الكوفة جاز وان كان اقل من ذلك  
او اكثر لا يجوز وعلى قول ابو حنيفة يجوز على كل حال رجل نزل خاناً قال عامة مشايخ بلخ منهم الفقيه ابو الليث والفقيه  
ابو بكر الاسكاف يكون ساكناً باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر وقال غير الاجر عليه الا ان يتقاضاه صاحب الخان  
بالاجر فيجب الاجر استحساناً والصحيح قول الفقيه ابو الليث لان الظاهر ان النزول في الخان يكون بالاجر وهو  
مجهز له من دخل الخان كان عليه الاجر ولا يصدق انها دخلها غصباً فكذلك هذا الا ان يكون الساكن معروفاً بالظلم  
والغصب بان كان صاحب بيت لا يستاجر دابة عادة وفي المتن رجل غصب رجل غصباً فقال له المالك اخرج منها فان كنتها  
فهي عليك كل شهر بكذا فان كان الغاصب جازاً انما له ثم اقام المالك بعد ذلك بينة انما له لا اجر عليه فيما مضى وان كان  
السكن مقر انما للمدعي فقال اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر بكذا فلم يخرج كان عليه الاجر المستحق لما سكن رجل  
استاجر دابة من سرقند الى بخارا ولم يسر سرقنداً من رستاق من رستاقها ولا قصته ولا يقوفاً قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل الاجارة فاسدة لان بخارا اسم للقبصة مع سوادها فهي كاري وكذا في الكتاب اذا استاجر دابة  
الى بخارا سى والى الري ولم يسم موضعاً معلوماً لا تقع الاجارة في ظاهر الرواية وروي هشام عن محمد انها تقع وجعل  
الري اسماً للمدينة خاصة ولو استاجر دابة الى سرقند صحت الاجارة لان سرقند اسم للقبصة دون السواد فسواء سرقند  
يسمى سفداً ولو يكرى دابة الى الري وجند صحت الاجارة كما لو يكرى الى سرقند وان يكرى الى رهاة لا يصح كما لو يكرى  
الى سعد رجل يكرى بغلاً على ان يكرى له كلباً لغيره كلبه معه كانت فاسدة وعليه كما كتبنا جرسه رجل يقبل من رجل طعماً  
على ان يحمله من موضع كذا الى موضع كذا الى ان ياتي عشر يوماً بكذا فلم يحمله الى ان ياتي عشر يوماً فاعلمه في اكثر من ذلك قالوا لا يلزمه  
الاجر كما لو استاجر رجلاً على ان يحيط ثوبه في يومه بدرهم في امله في اليوم الثاني لا يجب الاجر على صاحب الثوب في قول  
ابو حنيفة وفي قول صاحبيه لا يجب الاجر لان عندها في مثل هذا الموضع يقع الاجارة على العمل هذه الوقت **مسائل**  
**في الاجير المشترك في الحامى والنيابى** امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى امرأة انها  
تسك الثياب فلما خرجت لم يجد ثيابها قال محمد بن الفضل ان كان هذا اول من دخلت الحمام لا يضمن الثياب في قولهم  
اذا لم يعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت واخرت ولم يعلم بذلك وما شرط لها الاجر على الحفظ كان ذلك  
ايذاء والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتضييع وان كانت المرأة هذه دخلت قبل هذا فدفعت اليها الثياب اعطت  
لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول ابو حنيفة لا يضمن لان عنده الاجير المشترك لا يضمن لما هلك  
في يد من غير صنعة والخمار في الاجير المشترك قول ابو حنيفة وقيل هو قول محمد ايضا وعلى قول ابو يوسف ومحمد الاجير المشترك  
يكون ضامناً لما هلك في يد من غير صنعة فيجب الضمان عندها على الثياب قاله ويستغنى ان يكون الجواب في هذه المسئلة  
عندها على التفصيل ان كان الثياب في اجير الحامى ياخذ منه كل يوم اجراً معلوماً لهذا العمل لا يكون ضامناً عند الكل بمنزلة  
تلميذ العطار والمودع رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ ثيابي فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال ابو القاسم  
ان امر صاحب الحمام انه يرى رجلاً غير هذا الرجل رفع الثياب وظن انه رفع ثيابه نفسه كان ضامناً لانه صار مضيقاً اذا  
لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم بها صاحب الحمام لا يضمن الا اذا ضيعه بان ذهب عن ذلك الموضع وترى الثياب  
رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يريه وينظر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن مسلمة  
ان ضيعه الحامى او راى ان غيره رفع ثيابه كان ضامناً وقال ابو القاسم لا يضمن والصحيح قول محمد بن مسلمة



لان ذلك استحقاق منه عادة وكذا لو كان رجل ووضع ثيابه عند جالس تلك الموضع ولم يقل الجالس احفظ  
ولم يقل الجالس لا تضع عندك ولم يقل ولم يرد يكون مودعا حتى لو ضيقه كان ضامنا من رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند  
الحائى وقال احفظ الثياب وقبل الاجر شرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم  
ضمن الحائى عند الكل ما على قولها فظاهر ولما على قول ابو حنيفة فلا يضمن الا في المشرك انما لا يضمن اذا لم يشترط  
عليه ضمان اما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه ابو جعفر شرط الضمان في الامانات باطل وكان الشرط وعدم الشرط فيه  
سواء وذكر في الشئ ما يولف قوله امرأة دخلت الحمام ووضع ثيابه في بيت المسلم والحامية ينظر اليها فدخلت الحامية  
في الحمام بعد المرأة ليخرج الماء فيغسل صبيها مع صبيها كانت في حليل الحمام يرى ما فضاغت ثياب المرأة قالوا ان  
غابته الثياب عن عين الحامية وعين ابنها ضمن الحامية والغلام لان لما ان تحفظ الثياب بيد ابنتها فادام يغيب  
عن بصرها وبصر ابنتها لا يضمن **فصل في الحال وما يرجع اليه** رجل استاجر حلالا بدين لم يولف  
سمن الى موضع كذا فقال الحال للمستاجر ارجع الى الزق فحمله مع الحال ووقع الزق وذهب فاني لا يضمن الحال  
لان الزق ما دام في يده لم يسلم الى الحال وان حمله ثم ان الحال وضع الحمل في بعض الطريق ثم استعار يربث الزق  
في رفعة ووضعوه على ظهره فوقع وعثر في الحال لانه دخل في ضامنه وباعائه رب الزق ما صار الزق مسلما اليه  
فلا يبرأ من الضمان ولو زلق الحال في الطريق وانشق الزق وذهب فاني ضمن وكذا لو انقطع الحمل لانه لما شدة بجبل  
وايه كان مضيقا الملاح اذا اخذ الامر ووضع فيها الطعام فغرت السفينة من ريح او موج او شئ وقع عليها او صد  
جبل وهدم الطعام لا يضمن الملاح في قول ابو حنيفة وان غرت السفينة في يده او علقه او حمله ضمن الملاح لان ذلك  
من جناية يده فيضمن وانما لا يضمن الاجير فيما تلف بغير فعله وان كان صاحب الطعام او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح  
بشئ من ذلك لان صاحب الطعام اذا كان معه في السفينة كان الطعام في يد صاحبها فلا يضمن الملاح الا ان يضع فيها شئ او يغير  
بغيره فيفسد او اذا انكسرت السفينة ودخل فيها الماء فان كان ذلك بفعل الملاح ضمن والا فلا **فصل في**  
**البقار والراعي** رجل سلك بقره الى بقر ليبرعها في النهار ويردها ليلا وجاءه البقر ودم انه ردة البقرة  
وادخلها القرية وطلبها صاحبها ولم يجدها ثم وجدها بعد ايام في منزله في الجبانة قد عبطت قالوا ان كان العرف  
فيما بينهم ان يدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا انسان يدخل كل بقرة في بيت صاحبها كان القول بالبقر مع يمينه  
انه ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو ارسل كل بقرة في سكة صاحبها فضاغت قبل ان ينقل الى صاحبها  
لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها في منزل صاحبها عرفا والمعرفة كما لم يشترط بقاء البقرة في الجبانة  
وغاب عنها فوقع البقرة في زرع رجل فاضت الزرع لا يضمن البقار لان يكون البقار ارسل البقرة في الزرع  
او اخرج البقرة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت البقرة في الزرع او تلف مال انسان في سببها فيضمن  
البقار واذا ساق البقار اباقرة وعطبت واحدة من موقه بان استعمل عليها في السوق فغشيت وانكسرت  
رجلها او اندقت عنقها او ساقها في الماء ليشرب فوقعت في الماء يضمن البقار ان كان مشتركا وان كان خاصا لا يضمن  
لان الاجير الواحد لا يضمن ما تلف يده بفعله اذا لم يتعد الفساد فان ساق البقرة فتاطح فقتل بعضها بعضا او وطى  
بعضا في سببها فذلك ان كان البقار اجير وهدر رجل لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقر  
لقوم شتى وهو اجير ادم يكون ضامنا لما تلف في من سببها لانه سائق الدابة التي وطيت والسائق ضمن ما تلف  
ولو زدت بقره من الباقورة وخاف البقار انه لو وقع ما نذ يضيع الباقي كان في سعة من ان لا يتبعها ولا يكون ضامنا

وقوله

في قول ابو حنيفة لما نذ لانها ضاعت بغير فعله ويضمن قول ابو يوسف ومحمد وكذا لو تفرقت غنوا ولم يقدر على اتباع  
الكمل فاتب بعض وترك البعض لا يضمن لما ترك ولو كان البقار مشتركا فاعاها في موضع فغطت فقال صاحبها  
انا شرطت عليك ان تربيها في موضع اخر فقال الراعي لا بل شرطت على الراعي في هذا الموضع كان القول قول صاحب البقرة وليس  
للبقار ولا للراعي ان يترى على شئ منها بغير امر صاحبها فان فعل كان ضامنا لما عطيها فلان الراعي لم يفعل ذلك ولكن  
الفعل الذي كان فيها تربي على بعضها فغط لا يضمن الراعي في قول ابو حنيفة والراعي والبقار اذا خاف الهلاك على ثباته فحجبها  
ذكر في الامم لا يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر في النوازل لا يضمن استحقاقا وكذا لو راى رجل ثاة انسان سقطت وحيف  
عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحقاقا واختار للصواني يضمن في الثانية ويضمن في الاولى فان اختلف الراعي  
وما حجب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا بل ذبحتها وهي ميتة كان القول قول  
الراعي ولو كان صاحب الغنم او البقر شرط على البقار او الراعي ان ما هلك من الغنم ياتيه بسمتها يبيع هذا الشرط ويكون  
القول في الهلاك قول الراعي وان لم يات بالسمة اهل قرية كانوا يربعون دوابهم بالنوب فضاغت بقره في نوبة رجل فظنوا  
فيه قال الفقيه ابو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هذه ليست باجارة بل هي امانة واعانة اهل قرية اتفقوا  
على ان كل واحد منهم يحفظ الباقورة فلما هلكت نوبه ادم استاجر هذا الواحد اجيرا يحفظها فاخرجها الاجير الى  
المغارة ثم رجع الى القرية ليخرج ما يتلف منها فضاغت بعضها قالوا ان ضاع عند غيبة الاجير ضمن الاجير قيمتها لترك الحفظ  
المكلف فان ضاع بعد ما عاد الاجير الى البقرة لا يضمن لاجير ولا صاحب البقرة انما الاجير فظاهر ولما صاحب البقرة  
فلان له ان يحفظ البقرة باجره فيقار يحفظها باجره فيترك البقرة عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تلف  
او لحاجة نفسه فضاغت بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا الراعي اذا دخل الغنم بعضها بعض  
فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب انما الفلان قوله وان كان خلطا لا يقدر على التمييز  
يكون ضامنا قيمتها والقول في مقدار القيمة في الراعي وان دفع عنهم رجل الى غير صاحبها فاستهلكها المدفع اليه  
واقترع الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفع اليه ان كان الراعي اقره وقت الدفع  
بها المدفع اليه وان شرط على الراعي ان لا يرعى مع غنمه غنم غيره صح الشرط لا يجعل اجير وهدر البقار والراعي اذا نام  
حتى ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا فان غاب البقر عن عينه كان ضامنا والا فلا وما كل الراعي  
من الايمان يكون ضامنا اذا استاجر راعيا او بقارا او قال استاجر بك لراعي غنم هذه سنة بكذا يكون الراعي اجير مشترك  
الا اذا صرح بما هو حكم اجير الوحيد قال علي ان لا ترضى معها غنم غيرى فم يكون اجير وهدر وان اوود العقد على  
المدة او لا بان قال استاجر بك شرا بكذا ترضى غنمى كان اجير وهدر الا ان يذكر بعدها ما هو حكم الاجير المشترك بان قال  
علي ان لا ترضى مع غنم غيرى فم يكون مشترك ويتغير اول الكلام باخيه هكذا قال الامام خواجه زاده قال وكذلك  
الحكم من حق كل من كان في معنى الراعي والراعي والبقار اذا ضرب ثاة ففقد عينها او كسر رجلها ذكر في الاصل ان كان ضامنا  
وقال شيخنا هذا على قياس قول ابو حنيفة اما على قياس قولهما ان ضربها في موضع العقد فمضامتها ان يبين ان لا يكون  
ضامنا كما لو استاجر اية ليركبها ففقدتها بالجماع فان كانت كان ضامنا في قول ابو حنيفة وعندنا ان يبيعها بثلثها لا يضمن  
وقال بعضهم ينبغي ان يضمن بالضرب في الغنم كافي قوله جميعا لان الغنم في العادة يساق بالصياح وبالصح باليد فان  
ضربها بالخشبة يكون ضامنا عند الكل كما لو كسرها بالايكخ مثله وان استاجر اية ليركبها ففقدتها او جرحها وماتت فم يضمن  
اما ان يضربها بامر صاحبها او بغير امر صاحبها فان ضربها بامر صاحبها فهو على وجهين اما ان يضربها في موضع العقد فمضامنا



معتاد او ضربها ضربا غير معتاد فان ضربها ضربا معتادا لا يضمن في قولهم وان ضربها في غير موضع الذي المعتاد يضمن  
في قولهم فان ضربها ضربا غير معتادا يضمن في قولهم وان ضربها في موضع المعتاد يضمن في قول  
اي حصة وعلى قول صاحبها لا يضمن **ومستاجر العبد لا يملك الضرب الا باذن المولى عند الكل** ويستعير الدابة يضمن  
عند الكل الا اذا ضرب باذن صاحبها والزواج اذا ضرب امرأته بنشوز معتاد او غير معتاد فان كانت ضامنا عند الكل ولا يترتب  
في قولهم والاحام اذا ضرب به جلا تعزير او حذا فان لا يضمن والمعلم اذا ضرب به حنيا او الاستاذ المتخرف اذا ضرب به تلميذ  
فان قال الشيخ الاحام ابو بكر محمد بن الفضل ان ضرب به امرأته او وضبه ضربا معتادا في موضع المعتاد لا يضمن وان ضرب به  
غير معتاد ضمن وان ضرب به بغير امرأته او وضبه يضمن تمام الدية في قولهم سواء ضربهم معتادا او غير معتاد والاب اذا ضرب  
ابنه فان يضمن كل الدية في قول اي حصة سواء ضرب معتادا او غير معتاد وعند صاحبها لا يضمن في المعتاد والما الوصي اذا  
ضرب به يتيم ضمن في قول اي حصة وهو كالب وعنده صاحبها لا يضمن كما لا يضمن الاب اذا ضرب به لتعليم اولئنا ديب  
ولا تترتب وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن ويرثه وليس على الزوج والفقار والمجاهد ضمان السراية اذا لم يقطعوا زيادة على اذن  
له فان قطع الختان الجدة وبعض الحشفة ان لم تمت في ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها  
فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على المولى العمل الصحيح دون السراية لا يصح  
شرطه ولو شرط على الفقار العمل على وجه لا يتحقق صح شرطه لان ذلك مقدور له وان استاجر حيا ما يقطع له سنا  
فقطع فقال صاحب السن ما امرتك بقطع هذا السن كان القول قولك ويضمن القاطع ارش السن رجل استوج على حفظ خات  
فرضت الختان شي قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البجلي لا يضمن الحارس لان الحارس حريص لا يربط ما الاموال فيمنع  
بالبيت وهو بمنزلة العبد وغيرهما من المشايخ قال في حارس السوق اذا كان يحرس المحلات فنقبت حانوت وسرق منه شيء ضمن  
الحارس لانه بمنزلة الاجير المتكفل والصحيح ما قال ابو جعفر وان استاجر الحارس واحدا من اهل السوق حل الحارس  
ما اخذ منهم اذا استاجر رئيسهم وينفذ عقد الرضخ عليهم وان كرهوا التافد باجرا ذاعرا درهم فكسر قالوا كبرت  
ضامنا اذا عثر بغير اذن صاحب الدرهم فان قال له صاحب الدرهم اعمرها لا يضمن وهذا في الدرهم الذي يضمنه الكسر  
فان كان لا يضمنه لا يضمن **فصل في القطار** فطار وضع الثوب على الحب والحنوت واقعد  
ابن اخيه ليحفظ الحانوت وغاب القطار فدخل ابن اخيه الحانوت الاسفل فطر الطر الثوب قالوا ان كان الحانوت  
الاسفل بحال لودخله انسان لا يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجيب فيه الضمان وان كان الحانوت الاسفل  
بحال لودخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر ان كان الصبي الذي يقعد القطار ضمه الى القطار  
ابوه او امه او وصيه او لم يكن له احد من هؤلاء ولكن القطار ضمه الى نفسه يضمن الصبي قاله وهذا الجواب انما  
يسقيم اذا كان الصبي نادوا لان الصبي المادون يؤخذ بضمان تضييع الوديعة اما اذا كان محجورا فانه لا يوافد  
باستقلال الوديعة وتضييعها لودك بارقا على الوديعة او اذا انسانا ياد الوديعة وهو يقدر على منعه ولم يمنع  
لا يضمن اذا كان محجورا فاذا كان هذا الصبي مادونا كان الضمان على الصبي لا يجيب على القطار لان له ان يحفظ  
الثياب بيد الصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم يكن الصبي في عيال القطار ولا تليده له ولا يجبر له  
الا ان القطار اخذ يدك واقعد ليحفظ الحانوت كان الضمان على القطار فانما استحققت من ليس في عياله يصر  
مستهلكا قطار سم ثيابا ليس الى اجير ليس بها في المققرة ويحفظها قمار الاجير وضاع من الثياب بعضها ولا يترك  
كيف ضاع ومتى ضاع قال الفقيه ابو جعفر اذا لم يعلم انه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على القطار لا على الاجير وان علم

انه ضاع في حال نوم الاجير كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجير وان شاء ضمن القطار قال الفقيه الثالث  
انما قال له ان يضمن القطار لانه كان يعلم في الاجير المتكفل ان يولي يوصف ومحمد اذا هلك في يد الاجير المتكفل  
لا يفعله اما على قول اي حصة لا يضمن القطار ما هلك لا يضمنه قال ابو حنيفة واخذوا الفتوى على قول اي حصة فقار  
امر صاحب الثوب ان يمسك الثوب بعد العمل حتى ينقذ الاجير فهلك الثوب عند القطار من غير تضييع لا يضمن القطار  
في قول اي حصة لانه هلك امانة عنده والسلمار اذا باع ما امر به من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب عن الثياب  
حتى ينقذ الاجير فمروا به الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب المحولة اذا قال للمحال اسلك المحولة حتى اعطيك  
الاجير فمروا به المحولة لا يضمن الخال في قولهم لانه ليس لفعل السمسار والمحال اثر في العين ومن لا اثر له في العين  
لا يملك الحبس بالاجير فيكون امانة بيده ولا يكون رهنا القطار اذا انكر ان عنده ثوب هذا الرجل فترافق وقد قهره  
قالوا ان قهره قبل المجبور كان له الاجر وان قهره بعد المجبور لا اجر له لانه لما مجدهما رعايا وبطل الاجارة فاذا  
قهر بعد ذلك فقد قهره بغير عقد فلا يستوجب الاجر فقار رهن ثوب قهاره بيده عند رجل فترافق ارضه  
وقد اصابا الثوب نجاسة عند المرتها فلما نظر اليه صاحب الثوب كلف القطار بتطهير الثوب وازاله النجاسة فامتنع  
القطار عن ذلك وفسد ثوبا ووتر الثوب عند القطار فهلك عنده قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب  
لا شيء على القطار لانه وان صار مخالفا لرهن الا انه لما افترقه فقد ارتفع الخلاف وعاد الى ما قبل الخلاف فان خلى  
القطار بينه وبين المالك خرج الثوب عن ضمانه والنجاسة اذا لم ينقص قيمة الثوب لا يضمن وهو غير ذلك ما لو صب  
على عبد الغير نجاسة فامر صاحب العبد ان يغسل النجاسة فهلك العبد لا يضمن وان كانت النجاسة ينقص قيمة الثوب  
كان على القطار ضمان النقصان ويهلك الثوب امانة لانه خرج عن ضمان الثوب بالتخليه فهو نظير من خرق ثوبا لسان  
خرقا يسيرا فقال له صاحب الثوب اصلحه فاني فترقه الثوب عنده وهلك لا يضمن المخرق الا انقصا الخرق تليده القطار  
واجيره الخاوا اذا دخل نار السراج بامر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القطار او اصابه دهن السراج لا يضمن  
الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج باذنه فصار دخل الاجير كدخل الاستاذ ذلك كان ضامنا اجيرا القطار  
اذا وطئ ثوبا من ثياب القطار وهو ثوب لا يوطأ مثله فانقص او خرق من الاجير لانه لم يؤذن له في ذلك وكذلك لو كان الثوب  
تما يوطأ مثله الا انه كان ودبيعة عند القطار ليس من ثياب القطار وان كان من ثياب القطار وذلك ثوب يوطأ مثله لا يضمن  
الاجير ويضمن القطار لانه مادون في ذلك عادة اذا كان من ثياب القطار وكذلك لو انقلبت المدقة من اجير القطار او تليده  
فوقعت على ثوب من ثياب القطار ضمن الاستاذ ولو وقعت على ثوب من ثياب القطار كان الضمان على التليد ولو وقعت على  
على موضعها ثم وقعت بعد ذلك على شيء آخر فالحضان على الاستاذ لا على التليد فان اصابته المدقة انسانا كان الضمان  
على التليد ولو انكسر شيء بعلى التليد من اداة القطار ما يدق او يدق عليه لا يضمن التليد وان كان ما لا يدق به او لا  
عليه ضمن التليد وهو نظير لود عارجل قوما الى منزله ضيفا فمشوا على بساطه او جلسوا على الوسادة فقروا لا يضمن  
الضيف وكذا لو كان الضيف مقلا سيفا فاما جلس على السيف بساطه او وسادة لا يضمن ولو وطئ اينة او ثوبا لا يسط  
ولا يوطأ عليه الضمان ولو قتلوا انما يدينهم فانكسر لا يضمن لان الضيف بهذا النوع من الاستعمال بهذه الصفة مادون عادة  
ولو حل اجير القطار ثوبا من ثياب القطار فغتر وسقط لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ ولو سقط على ودبيعة كانت عنده  
صاحب البيت فافسد ما ضمن وكذا لو غتر وسقط عليها وان كان بساطا او وسادة استعارت بسط لا يضمن رب البيت  
ولا الاجير ايضا لان ذلك اذن له وبسط ولو علق القطار ثوبا على جبل في الطريق يعجب فمرت حوطة فخرقته



كان الضمان على سابق الخلد دون القطار وقصار استعانة رب التوب في ذوق التوب فاعانة ونجوة التوب ولا يدري ان  
يخرج من ذوق القطار او من ذوق صاحب التوب روي ابن ساعد عن محمد بن القطار يضمن جميع النقصان ووجه ذلك ان الاجير المستر  
ضامن في قول محمد ما هلك بغير ضعة فاذا كان التوب وضمانه كان الضمان على القطار مالم يعلم انه يخرج من ذوق صاحب التوب  
وروي بشر بن ابى بصير ان القطار يضمن نصف النقصان ويعتبر فيه الاحوال كالرجل اذا جلس على فضل ثوب انسان  
ولم يعلم به صاحب التوب حتى قام صاحب التوب فخرق كان على الجالس نصف النقصان لان التخرق حصل عقب فعلها  
وليس احد هابا مضافه ذلك اليه لو في من الاخر فيض انبها واما على قول ابى حنيفة فينبغي ان لا يجلب الضمان في فعل القطار  
لان عند التوب مائة عند القطار وليس يضمن عليه لا يجلب الضمان بالشك فيجب عليه نصف الضمان كما قال ابو يوسف وهو  
اختاره الفقيه ابو الليث وهو نظير الوصل مستل من رجل ثوب انسان فخرق صاحب التوب ثوبه فخرق كان على المالك  
نصف الخرق وكذلك صاحب التوب اذا اراد ان ياخذ ثوبه من القطار قسمك به القطار فخرق صاحب التوب كان على  
القطار نصف الخرق وذكر في النسق جليل نسج ثوبا فعلق صاحب التوب ثوبه لياخذنه واولي المالك ان ياخذ حتى  
ياخذ الاجر فخرق التوب في ذوق صاحب التوب لا يضمن المالك وان خرق من يدها كان على المالك نصف الخرق من رجل ارسل ثوبه  
الى القطار ليسترد منه ثيابه الاثني عشر فلما جاء الرسول بالثياب الى المرسلة كانت الثياب ثلثة فقال الرسول دفع القطار  
الى الثياب ولم يعد على قال الفقيه ابو بكر البجلي بيا صاحب التوب ثيابه ما يصدق فاما ما يصدق بى ذلك عن خصوصته واما  
كذب يصدق فان خلف بى وان نكل لزم ما ادعاه صاحب التوب فان صدق صاحب التوب فاقطار كان عليه للقطار اجر ثوب  
الرابع وان كذب القطار وحلف للقطار ان يحلف صاحب التوب على ما ادعى عليه من اجر الثوب الرابع فان خلف بى رجل خرج  
اثوبا الى القطار ثم ارسل رجلا ان يقبض ثوب من القطار فدفع القطار اليه غير ذلك التوب فهلك في ذوق التوب في ذوق الركيل  
قالوا انتهى على الركيل ورتب التوب ان يتبع القطار ثوبه قالوا اما عدم وجوب الضمان على الركيل مشكلا اذا كان  
الثوب الذي دفع اليه القطار ثوبه من رجل اخر لانه اخذ ثوبه بغيره فخرق وذكر في النسق من رجل معه ثياب ودبقة فجعل  
الوديع في ثياب الوديعه ثوبا لنفسه ثم جاء صاحب الوديعه وطلب الوديعه فدفع الوديع الى صاحبها ونسي ان  
ثوبه في ثياب الوديعه فضاء ثوبا لمودع عند صاحب الوديعه كان صاحب الوديعه ضامنا لذلك التوب ووجه ذلك  
انه اخذ ثوبه بغيره فخرق في ذوقه لا يكون عندا وذكر ان القطار لو دفع الى صاحب التوب ثوبه بغيره فاخذ  
صاحب التوب على ثوبه لانه كان ضامنا فان كان صاحب التوب يبعث الى القطار رجلا لياخذ ثوبه من القطار فدفع القطار  
اليه ثوبا بغير ثوبه لم يمس فضاء عند الرسول ذكر ان التوب المدفوع لو كان للقطار لا يضمن الرسول وان كان لغير القطار  
كان لصاحب التوب الخيار ان شاء ضمن القطار وان شاء ضمن الرسول وان ضمن القطار لا يرجع القطار الى  
الرسول فصار شمس ثوبا للقطار فاحترق كان ضامنا وكذا اذا عسر التوب فخرق وان فعل ذلك الاجير القطار  
ولم يتعد الفساد لا يضمن الاجير ويضمن الاستاد وعن محمد اذا دخل القطار سرا جاني حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله  
ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجمله واما لا يضمن الخرق العال الذي لا يمكن الاحتراز عنه ولا يمكن الاحتراز  
وهذا قوله اما على قول ابو حنيفة لا يضمن ما هلك بغير ضعة بعد دفع القطار ثوبا بالمقره فناء صاحب التوب يطلب ثوبه  
فعال القطار دفعت ثوبك الى رجل فظنت انه ثوبه كان القطار رضانا ما **فصل الخطا والنساج**  
اذا قال صاحب التوب للنساج اذهب ثوبك الى منزل حتى اذ رجعت من المحلة صرت الى منزلي واوفر اليك اجر ثوبك ما تشتر  
الثوب في ذوق المالك في الرحمة قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كان المالك دفع الثوب الى صاحبه او ملكه من اخذ ثوبه

الى المالك

الى المالك لم يوف له الاجر يكون التوب بها فاذا هلك بهلاك بالاجر وان كان صاحب التوب دفع الثوب الى صاحب التوب  
على وجه الوديعه لا يضمن المالك فيكون اجره على صاحب التوب على حاله ولو منع المالك بالاجر قبل الدفع  
اختلف فيه العلماء وان اطلق على ثوبه كان سائر جرد في التوب كبا سائر جرد في التوب وبعضها منسوج وبعضها غير منسوج وفي  
ذلك عند النساج ذكر في التوب ان على قول من يضمن الاجير المأكل في يده بغير ضعة يضمن النساج كل التوب  
لان المنسوج مع غير المنسوج حكم الاتصال كشي واحد ونسج الباقي يزيد في قيمته ما كان منسوجا فكان النساج في الكل  
اجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل اقي فيها على قول ابى يوسف وغيره منها هذه ومنها جرد في التوب الى الخياط كرا  
فخاطم قميصا وبقي قطعة من الكرا يفرق قالوا لا يضمن الخياط ومنها جرد في التوب الى الخياط كرا  
من العمر ففرق قالوا لا يضمن ولو دفع رجل الى وراق مصفيا ليعمل في المصنف ودفع الغلاف معه او دفع سيفا الى الصنف  
ليصقله ودفع الجفن معه ففرق لا يجلب الضمان الغلاف والجفن لان الغلاف والجفن منفصل عن السيف والمصنف  
وهو كان اجيرا مشتركا في السيف والمصنف لافي الغلاف والجفن وعن محمد انه يضمن الكل وعن محمد ايضا لو دفع  
مصفيا الى رجل ليعمل له غلافا او دفع السكين الى رجل ليعمل له نصبا فضاء المصنف والسكين لا يضمن لانه استاجر  
ليعمل له غلافا لا يعمل له السكين والمصنف والسكين لا يكون تبعا للنصاب والغلاف فكان السيف والمصنف  
امانة في يده فاذا هلك في يده لا يقتصر منه لا يضمن وهذا كله قول ابى يوسف ومحمد اما على قول ابى حنيفة ما هلك في يده  
لا يضمنه لا يكون ضامنا لان عند الاجير المأكل لا يضمن ما هلك في يده لا يضمنه نساج كان يمكن مع صهره ثم  
اكثرى داره وانتقل اليها ونقل نساج وترى الغزل في الدار اتى انتقل عنها قالوا ان لم ينقل الغزل من المكان الذي  
هو فيه الى بيتا اخر من دار صهره ولا اودعه صهره لا يضمن في قول ابى حنيفة لان الغزل باقى في ذلك المكان الذي  
كان فيه كان هو ساكنا بقاء الغزل في ذلك المكان لما عرف من اصله ان سكناه في الدار لا يبطل باقى فيها شي لم يملكها  
يضمن من جرد في التوب غيرا ليس بغيره كرا سائر في التوب الى اجيره ففرق من هذا الاجير قالوا ان كان هذا الاجير  
اجيرا للنساج الاول لا يضمن واحد منها وان لم يكن الثاني اجيرا الاول ضمن الاول عند الكل ويضمن الاجير عند ابى يوسف  
ومحمد ولا يضمن في قول ابى حنيفة وهو المدفوع اذا اودع اجيرها عند صاحب الوديعه ان يضمن اثما شاء وعند  
ابى حنيفة لانه يضمن المدفوع الاول وليس ان يضمن الثاني نساج تركه كرا سائر في بيتا اخر ففرق لئلا قالوا ان كان  
الموضع الذي ترك فيه الكرا باس ما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان ما لا يحفظ فيه الثياب ولا يحفظ ورضي به  
صاحب التوب لا يضمن ايضا ولا يضمن رجل دفع ذهب الصايف ليتخذ له سوارا منسوجا والسبح ليس من عمل هذا  
الصايف فاصبح الصايف الذهب وطواه ودفعه الى من يتبعه ففرق من الثاني قالوا ان كان الصايف الاول دفع الى الثاني  
بغير امر المالك ولم يكن الثاني اجيرا الاول ولا يضمن له كان للمالك ان يضمن بها شاء في قول ابى يوسف ومحمد وفي  
قول ابى حنيفة يضمن الصايف الاول اما الثاني ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صارت يده  
يدوديعه اما ما دام في العمل كان يده يد ضمان لان يتصرف في مال الغير بغير امره وعند ابى حنيفة مودع المدفوع  
لا يضمن مالم يصر في الوديعه بغير اذن مالكها رجل قال الخياط انظر الى هذا الثوب فان كفا في قميصا فاقطعه بغير  
وخطه فقال الخياط نعم وخطه ثم قال بعد ما قطع انه لا يكفك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه اذا اذن له بالقطع  
بشرط الكفاية ولو قال الخياط انظر الى قميصي لا يضمن الخياط لانه اذا اذن له بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال  
صاحب الثوب فاقطعه اذا قطعته كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علو الاذن بالشروط رجل استاجر خبازا ليصنع



له طاماً في وليته فافسد الطعام فاحرقه اولم يتفحصه كان ضامناً لانه اجبر مشترك فيضمن بجناية يد ولو لم يتفحصه الخباز  
شيئاً ولكن رتب الدار لشترى راوية من ماء وامر صاحب البعير وادخلها الدار فساق البعير فخر على القدر فكسرها  
فافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئاً لانه ساق بامر صاحب الدار ولا ضمان على الخباز فيما افسد لانه فسد لا بفعله  
وكذا الوسيط البعير على ولد صغير او عبد صغير لصاحب الدار فقله لا يضمن صاحب البعير النحاس اذ هلك العبد  
في يده لا يضمن لانه اجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده لا يصنعه وكذا الدال اذا دفع الثوب الى رجل ليؤديه  
فبشتره فذهب الرجل بالثوب من بين يديه ولم يظفر به الدال لا يضمن لانه ما دون في هذا الدفع عادة رجل دفع الى  
خياط ثوباً ليحيطه فحاطه بقاء ذاطاق واحد الذي يقال له بالفارسية يكماهي خير المالك ان شاء ترك عليه وضمنه  
قيمة ثوبه وان شاء اخذ القباء واعطاه اجر مثله لا يزاد على المسمى وان اختلفا فقال رتب الثوب بامر من ان يقطعه  
فقيماً وقال الخياط لابل امرتي ان اقطعه فباء كان القول قول صاحب الثوب وان امره ان يقطعه فقيماً فحاطه طر وويل  
فهو والى سواه وقيل ههنا لا يجب الاجر الا لخذ الثوب من رجل امره ان يقطعه فقيماً فحاطه طر وويل  
اسم غيره يضمن الخاتم ولو امره رجل لا يصنع له ثوباً بالزعفران او بالبقم فصبغه من جسر اخر كان رتب الثوب ان يضمنه  
قيمة ثوبه بغيره ويترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يزاد على المسمى وان صبغ بجنس ما امر  
الا ان خالف في الوصف بان امره ان يصبغه برقع فقير عصف فصبغه بفقير واقر بذلك رتب الثوب بخير رتب الثوب  
ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه بغيره فان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصف فيه مع الاجر المسمى  
وذكر في المستق من ابي كوف هذا اذا صبغه برقع الفقير او لاشه صبغه بثلاثة ارباع الفقير فيكون له الخيار  
على الوجه الذي ذكرنا اذا صبغه ابتداء بفقير عصف صرته واختار اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له  
هنا وهكذا ذكر القنوري وهو قول ابو يوسف ما على من اخذ امره ان يصبغه بقرع من عصف بدم فصبغه  
بمنوع بغيره واحدة ان شاء ضمن قيمة ثوبه ايضاً وان شاء اخذ الثوب واعطاه درهمها وما زاد من العصف في ثوبه  
وروي ابن ساه عن محمد بن ابي حنيفة في الجواب بين ان يصبغه بغيره او ضربين رجل استاجر رجلاً ليعمل بيته  
فحفره اعطاه ما زاد الحفرة فيه من غزل لا الى حاكم ليشبهه سوا في اربع فغله اكثر من ذلك او اصغر كان لصاحب  
العزل الخيار ان ضمنه مثل غزله وان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى ولا يزاد على الاجر في الزيادة وفي النقصان  
اعطاه من الاجر بحسب ما نقص ولا يماز ماسي وكذا ان امره صفيقاً فاجبر فقي او على العكس لانه في الزيادة متبرع  
وفي النقصان نقص العمل وان امره ان يبيع ثماناً في ثمان ففسخ ستاناً في ثمان ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزله وان  
اخذه واعطاه بحسب ثلثة ارباع الاجر المسمى كالوارب ان يفر بلبنا ففرضه البعض وفان وقت الباقي يحجب الاجر  
بحسب العمل ومن المشايخ من يفرق بين الثوب وبين اللبن يجب له حصة ما عمل من الاجر الذي تاه وفي الثوب له اجر مثله  
لا يزاد على ثلثة ارباع ماسي واختار شمس لائمة الرخشي الفرق بين الثوب وبين اللبن على الوجه الذي ذكرنا في الثوب  
قيمة ما عمل يزداد بحسب الزيادة لا يكون للمعمل تلك القيمة اذا انفردت عن الباقي وفي اللبن لا يزاد قيمة البعض  
بالبعض ولو ان الشايج وفي بالذرع والصفة ونادى مقيوناً زاد ذراعاً واحداً على ما شرطه روي عن محمد بن صاحب العزل بالخيار  
ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يزاد على الاجر المسمى في الزيادة الذرع  
واما الخيار لتفصيل الصفة وان قد يحتاج الى الثوب في الغفر ولا يزداد في الذرع بما يفضل شي من غزله فيغيره واذ اخذ  
اخذ الثوب لا يلزمه زيادة الاجر المسمى في زيادة الذرع لانه متبرع في الزيادة ولو دفع غزلاً الى حاكم وامره ان يزيد في القول

من نفسه مطلقاً لادت وانكر رتب الثوب فان حلفه بالثوب على علمه برى وان كل لزمه مثل الزيادة وان  
انفقاً ان غزل الامر كان متاً والثوب بمنوان فقال الامر الزيادة من الدقيق لا يقبل قوله لان وزن الدقيق  
في العادة لا يبلغ وزن القول وان كان الثوب يستهلك وانكر الامر الزيادة كان القول قول رتب الثوب ولو دفع  
الى صانع عشرة دراهم وقال رتب فيه درهمين يكون لك قرضاً على ارجل من ذلك قلباً ولا اجر درهم فقال الصانع  
زدت وانكر الامر قال محمد بن علفا واذا حلفنا بغير الصانع ان شاء دفع اليه القلب واذا جره خمسة دنانير  
وان شارد على الامر عشرة دراهم واخذ القلب ولو دفع الى نداف حبي وقطناً وامره ان يزيد من غزله شيئاً  
من القطن فجاء بعشرين اسماً فلفظ في الثوب وقال لا اقر دفعت الي عشرة اساتير وزدت عشرة وقال رتب  
الثوب دفعت اليك خمسة عشر وزدت خمسة كان القول قول النداف ولو قال صاحب الثوب دفعت الي خمسة عشر  
وامرته ان تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الي عشرة وامرته ان تزيد عشرة بخير صاحب الثوب ان شاء صدق دفع  
الي عشرة اساتير وان شاء اخذ منه قيمة ثوبه ومثل عشرة اساتير فلفظ وتترك الثوب على النداف رجل دفع الى خياط ثوباً  
ليحيطه فقيماً بدم على ان يفرغ منه اليوم جاز في قوله **فصل الحفار** رجل استاجر حفاراً  
وبين له مكان الحفر وعقها وتروى بها باجر معلوم جاز فان حفر بعض ما شرط عليه فاستقبله جيل ان كان يمكنه  
الحفر مع ذلك الا انه يستدعيه العمل بحجر على العمل وكذا الوظن الماء في البئر قال يبلغ منتهى امره به فان كان يستطيع  
الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون عذراً وان استاجر ليحفر قبراً وبين موضعه فحفر في موضع آخر لا اجر  
له وان لم يبين له موضعاً جاز استحقاقاً فيصرف الى الحفر في مقبرة تلك المحلة وكذا الوظن بين له عمقه ولا عرضة  
جاز استحقاقاً وينصرف الى المتعارف وكذا الوظن بين له حداً ولا استحقاقاً في المتعارف في تلك البلدة وهو  
كما لو استاجر بنا ليحفر له اللبن ولم يبين اللبن فان كان هناك حطب متعارف ينفرد اليه استحقاقاً ولا يفسد  
العقد وان استقبل الحفار في حفر البئر او القبر منخرة لا يزاد له في أجره كالا ينقص من اجر بسبب لبن المكاتب  
وحشو التراب من القبر يكون على الحفار استحقاقاً وان اختلف المستاجر مع حافر البئر بعد حفر خمسة اذرع فقال  
المستاجر شرطت عليك عشرة اذرع وقال الحفار لابل شرطت خمسة اذرع كان القول قول المستاجر مع يمينه واعطاه من الاجر  
بحسب ذلك وعلف الحفار على دعوى المستاجر وانه كان الاجارة فيما بقي وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل  
تحالفا وترا دار رجل استاجر رجلاً ليحفر له حوضاً في عشرة دراهم وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان  
عليه ربع الاجر لان العشرة في العشرة يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسة وعشرين فيكون ربع المحلة فلهذا يلزمه  
ربع الاجر **فصل اجارة الدواب والضمان فيما يجب فيما لا يجب**

رجل يكرى اليمامة بغير عينها من الكوفة الى مكة باجر معلوم ذكر في الكتاب انه يجوز قالوا لم يرد بها ان يواجر  
ابلا بغير عينها فان ذلك لا يجوز وانما اراد بان يتقبل المكاري المحو فقال المستكرى حملني الى مكة على ابلك فيكون  
المعقود عليه في الذمة وبعضهم اجر والجواب على اطلاق الكتاب وجوزوا ذلك لكان العادة رجل استاجر دابة  
ليطحن بها كل يوم بدم وبين ما يطحن من الحنطة او الشعير ويحذف لك ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدار  
ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ وقال الامام خواجه زاده لابد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى رجل  
اكرى ابلا من بخار الى بغداد للتحج ثم اختلفا في وقت الخروج من بخار قال القول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت  
المعروف بالخروج لاهل بخار رجل اكرى ابلا من الكوفة الى مكة للتحج ذاهباً وجائياً كان له ان يركبها يوم التوبة ويوم







لا يكون ضامنا لان المعتبر هو الضرر ولا ضررها لان مثل ذلك من الشعر يكون اخف على الدابة فان كانت  
الدابة يجب الاجر المستحق ولا يكون مخالفا وان عطلت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر وان استاجرها ليجل  
عليها عشرة اقترعة شعير تحمل عليها عشرة اقترعة حنطة مثل كل الشعر قال الفقهاء بالبيت الحافظ يضمن قيمته  
الدابة لان الحنطة اشد من الشعر وانقل يضمن كما لو حمل عليها مكان الحنطة حديدا ولو سمي هذه الحنطة  
وزنا معلوما تحمل عليها من الشعر مثل ذلك الوزن وعطيت الدابة يضمن قيمتها وان استاجر دابة ليجل عليها  
شعير تحمل عليها في احد الجوارقين شعيرا وفي الاخر حنطة فعطيت الدابة يضمن نصف قيمتها وعليه نصف  
اجرها لانه في النصف موافق وفي النصف مخالف وان اثنان يتالفا الى ما هو مقرر بالدابة بان استاجرها ليجل  
الحنطة تحمل عليها حديدا او اجرا او قضا او ثوبا او حطب او طينا مثل وزن الحنطة فعطيت يضمن قيمتها فان  
سملت لا يجب الاجر وان استاجرها ليجل عليها عشرة مخاتيم حنطة تحمل خمسة عشر مخاتيم من الحنطة وجاء بالحمار  
سليما فهلك قبل ان يردده الى صاحبه ان كان يعلم ان الحمار يطوق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكالا لاجر المستحق وان كان  
لا يظن يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر وان تكاثر يبيع الجمل عليه يحمل حنطة قالوا يكون ضامنا لان  
الراحلة يكون امرا بالدابة وهو كما لو استاجر ليجل عليها يكون ضامنا ولو استاجر دابة بخرج ما وكفا فاعطيت  
كان ضامنا قدر ما زاد النقل كما لو زاد في الحمل وعن ابي يوسف يضمن جميع القيمة ولو استاجر حمارا بخرج ليركبه فاجر  
بخرج آخر فان اسرجها بخرج به الحمار لا يضمن والاحكام كان ضامنا قيمته في قول ابي حنيفة وان اوكفه بركبه  
يوكف بمثله الحمار كان ضامنا قيمته في قول ابي حنيفة وقال يضمن قيمته بحساب ذلك فعلى هذا في السرج ينبغي  
ان يكون ذلك عند ابي حنيفة يضمن جميع القيمة وعندنا يضمن بقدر ما زاد من النقل هذا اذا كان الحمار موكفا  
حين استاجرته وان كان عربا يباحن استاجرته فاسرجه وركبه ذكر في الكتاب ان يضمن ومشاغنا قالوا هذا على  
وجوه ان استاجرته من بلد الى بلد لا يضمن لان الحمار لا يركب من بلد الى بلد عادة الاسرج او الكاف وان استاجرته  
ليركب في المصر فان كان من ذوي الهيات فكذلك لان مثله لا يركب في المصر عربا وان كان من العوام الذين يركبون  
في المصر عربا فاذا اسرجه يكون ضامنا وان استاجرته بغير الحمار فالحجما او كان ملحمة فترجع وابدله للحمار مثله  
وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير الحمار فالحجما لا يضمن شلها به كان ضامنا رجل استاجر بغير السرج بالنصف  
او بالثلث فهو فاسد ثم ينظر ان كان العامل يجر الدابة من اناس وياخذ الاجر كان الاجر لصاحب البعير وللعليل اجر  
مثل ما عمله وان كان العامل ينقل عليها الطعام ويبيع كان الكسب للعامل ولصاحب البعير اجر مثل البعير رجل استاجر  
دابة ليركبها فامسكها ولم يركبها واستاجرها ليركبها خارج المصر الى مكان معلوم فامسكها في المصر لا يجب الاجر ويكون  
ضامنا وان استاجرها ليركبها في المصر يوما الى ابل فامسك ولم يركبها كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا رجل تكاثر  
ان يقداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالكراء ما لم يرجع من بغداد فان مات  
المستاجر في بغداد فلا اجر عليه لان ياخذ صاحب الدابة اجر الدابة بمن يركبه هكذا ذكر في المتن وفي الاصل رجل  
تكاثر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق حلت الدابة وصفت عن السير فان كان المستاجر استاجر  
دابة بعينها كان المستاجر الخيار ان شاء بفقد الاجارة وان شاء تركها الى ان يقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة  
اخرى فان كان المستاجر تكاثر من حوله بغير عينها التحمل الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابة  
اخرى لان العقود عليه حمل الى ذلك المكان **فصل فيما يكون تضيقا للدابة**

**والمال** قال رجل استاجر حمارا مشاهرة وامره ان يوكل الحمارا وكفه وترك الحمار على باب المنزل  
ليرفع له حشب الحمار فلما خرج لم يجد الحمار ان كان الحمار غاب عن بصره حين دخل الدار كان ضامنا والاخر الى  
ان يكون في موضع لا بعد هذا القدر من الذهاب تضيقا بان كان في سكة غير نافذة او يكون ذلك في بعض القرى  
رجل استاجر حمارا فربط على اربه في المدينة في سكة نافذة وقتة اقوام تمارسوا من عيال المستاجر ولا من اجراء  
فترك الحمارا قالوا ان كان المستاجر لم يستحفظهم يكون ضامنا بترك الحفظ وان كان استحفظهم واستحفظ البعض  
وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط كولي المستاجر بنفسه وكان في موضع لا بعد النوم من حفظ الدواب  
تضيقا لا يضمن وان كان ذلك في موضع بعد النوم من الحفظ تضيقا ولم يستحفظهم من وان استحفظهم وقبلوا  
منه الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذا لم يحفظ وان كان المستاجر شرط في الاجارة ان يركبها بنفسه يضمن  
على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له ان يجره ولا ان يبيع ولا ان يودع رجل استاجر حمارا ليجل اليه  
الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم حلف في الطريق بول الدواب واشتغل بالحدث مع غيره فذهب الحمار  
وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن وان استاجر حمارا فاضل في الطريق وتركه ولم يطالبه ان لم يعلم  
بذهاب الحمار حين ذهب وهو كان حافضا لا يضمن اذا كان آتيا من وجوده لوطبه في حوالى ذلك الموضع الذي  
ذهب الحمار ولو استاجر حمارا او وقفه على الفجر فذهب الحمار او اتته به انسان فان رآه بنهسا وذهب ولم يقطع  
الصلوة ضيق لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يبيح قطع الصلوة وان كان دهره رجل استاجر  
مكاريبا ليجل على دابة عصيرا الى موضع معلوم فلما اراد المكاريبا يضع العصير على الدابة اخذ احد العدلين  
من جانب ورمى بالعدلين جميعا من الجانب الاخر فان اشتق الزرق من رمية وذهب العصير ضمن المكاريبا فقامان الزرق  
والعصير رجل دفع حمارا الى المكاريبا ليجل به الى موضع معلوم وشرط عليان لا يبيع ولا يفتقد الدابة مع الحمار ان ضاعت  
الدابة من غير تضيق من المكاريبا لا يضمن في قول ابي حنيفة ويضمن في قول صاحب الجمل كرايس رجل فاستقبله  
النصوص فطرح الكرايس وذهب بحماره قالوا ان كان يعلم انه لو لم يطرح الكرايس اخذوا الحمار والكرايس جميعا ولا يمكن  
دفعهم لا يضمن الكرايس رجل استاجر مكاريبا او حمارا ليجل عليه طعاما في طريق كذا واخذ في طريق آخر يسلكه  
الناس فهلك المتاع ذكر في الكتاب ان لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين اذا كان بينهما تفاوت فاحش  
في الطول والقصر والسهول والصعوبة يضمن كما لو شرط ان لا يجله في البحر فجله في البحر كان ضامنا رجل دفع الى رجل  
فرسا ليذهب به الى قرية ويدفعه الى والده فذهب به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى لوجهه ثم قرع رجل  
آخر من اهل قرية وعرف الفرس واستاجر من يذهب بالفرس الى منزله ففزع الفرس في الطريق قال الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل الذي نسي الفرس في الرباط يكون ضامنا للفرس وهذا المستاجر ان لم يكن اخذ الفرس لا يضمن وان اخذ ثم  
دفعه الى الاجير ان اشهد حين اخذ انه اذا اخذ ليرده على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن وان كان الاجير جنيا  
ضمن وان ترك الاشهاد حين اخذ يضمن على كل حال كان الاجير غريبا له او لم يكن ويكون الاجير ضامنا ايضا على كل حال  
لاشياء اليد على الاجير فقل له لو ان صاحب الفرس ضمن الاجير هل يرجع الاجير على الذي استاجرته قال لا يرجع قبل  
له المودع اذا الحقه ضمان يرجع قال لان المودع عيبك لصاحبه فان الاجير انما عيبك لنفسه لانه بالامساك يستحم  
الاجر فكان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على العير ولو ان رجلا كان على دابة بالعارية او بالاجارة  
تركها في السكة ووجد المسجد ليصلي وخطي عنها فضاقت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربط بشئ اما اذا ربطها باليد



لان المستجير والمستاجر لا يجردان بزمان ذلك وقال شمس الآلاته السخري الصحيح عندنا ان اذا اغتصبها عن بصره  
ضمن فانه لو كان في الصوامع فتزل في الصلوة وامسكها فانقلعت منه لا يضمن فتيين بهذا ان المستجير ان لا يغتصبها  
عن بصره لانه اذا اغتصبها لا يكون حافظا لها بل دفع الى اخر بيعه وامره ان يكون به ويشترى له شيئا ففي البيع  
وباعه واخذ الثمن وملك الثمن في يده قال الفقيه ابو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك حاكم حتى يرفع الامر  
اليه لا يضمن وان كان في موضع بقدر على ان يرفع الامر الى الحاكم كان ضامنا وكذا لو كان يمكنه ان يمسكه ويؤ  
مع العمى الى صاحبه ضمن ايضا رجل دفع الى وراق كاعدا واستأجره ليكتب له مصحفا وينقطه ويجمعه  
وبعشره بكذا فاقطع في بعض النقط والعواشر قال الفقيه ابو جعفر ان فعل ذلك في ورقة كان المستاجر  
بالخيار ان شاء اخذ واعطاه اجر مثله لا يجاوز به ماسي وان شاء رده عليه واسترد منه ما اعطى وان وافقه  
في البعض دون البعض اعطاه من المستحق حصة ما وافق من السعي وما خالف اعطاه اجر المثل رجل استأجر رجل دفع  
اليه حمارا وخمسين درهما ليذهب به الى بلد كذا ويشترى له شيئا فذهب بالمأمور واخذ السلطان حمار القافلة فذهب  
بعض اصحاب الحرم في طلب حرمه واستردوا من السلطان حرمه ولم يذهب هذا الجيران كان الذين ذهبوا في طلب  
حرمهم منهم من وجد حماره ومنهم من لم يجد فمن وجد لم يأخذ حماره الا بمؤنة ومشقة لا يضمن الاجير بتركه  
طلب الحمار جماعة اجر كل واحد منهم حماره من رجل وكسوا اليه الحمار ثم قال اصحاب الحرم لو احدهم اذهب  
تبع هذا الحمار وانا لا نعرفه فذهب الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر قف هنا حتى اذهب انا بالحمار وحمل الجوارق  
واخي اليك فذهب المستاجر بالحمار ولم يقدر عليه قالوا لا يضمن المتعاهد لان اصحاب امره بتعاهد ما كان في يد غيرهم  
فلم يكن ذلك ايدا عارجل اكثر مما كان كس الى الجار فقبلي الطريق وصاحب الحمار كان يجار فامر بالمكثري  
رجل ان ينقو على الحمار من خلف كل يوم مقدار معلوما حتى لا يجر الى ان يقول اليه صاحب الحمار فاسلك الاجير الحمار  
كان يجار تايا فاتفق عليه وملك في يده قالوا ان كان المكثري اكثر من لوكوب نفسه ضمن وان اكثر من يوم الراكب  
لا يضمن لانه اذا اكثر من لوكوب نفسه لا يكون له ان يواجره ولا ان يبيعه فاذا لم يملك الامارة والاحارة لا يملك الايداع  
فيضمن رجل استأجر حمارا لينقل عليه التراب من خربة فاخذ في نقل التراب فانهدمت الخربة وملك الحمار ان تهدمت  
بمعالجة المستاجر من قيمة الحمار لانه هلك بفسعه وان انهدمت لا بمعالجة المستاجر لا يضمن ان لم يكن اوقف  
الحمار على وجه لا توارى به رجل استأجر حمارا لينقل عليه السوك فذهب في سكة فيها نمر جارف بلغ موضع ضيقا  
ففر به الحمار ووقع الحمار في النهر مع الحمل واستغل المستاجر يقطع الحمل فملك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا  
لا يبر فيه الحمار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الحمار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعا  
يسير فيه الحمار ويجاوز فان غلب عليه المستاجر وضربه حتى يشال الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع الحمار لامن ضربه  
ولا تعينه لم يضمن رجل استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من كرمه فاوقره بما يوقر مثله وقد اعتاد افاصاب الحمار  
حايطا او شرا فوقع في النهر فان كان المستاجر سابقا فاعتاد في الطريق الذي يسلكه الناس ولم يغفل لا يضمن  
رجل استأجر حمارا وقبضه فارسله في كرمه فسرقت برذعة فاصابه البرد فمضى ففرقه على صاحب فاته من ذلك المرض  
قالوا ان كان الكرم حصينا ولم يكن البرد جارا يضر الحمار لو كان عليه البردعة لا يضمن لانه لم يقصر في حفظ الحمار  
ولا في حفظ البردعة اما في حفظ الحمار لانه محفوظا بالبردعة والبردعة محفوظة بالكرم الحصين وان لم يكن  
الكرم حصينا وكان البرد جارا يضر الحمار مع البردعة يضمن قيمتها لانه ضيع البردعة بتركها في غير الحصين

فالمسئ

وضع

وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمانة لا يبر الا بالرد على المالك سيما وان كان الكرم حصينا  
الا ان البرد كان بحال يضر بالحمار ولم يتلف البردعة لانه تلف الحمار ولم يتلف البردعة وان لم يكن الكرم  
حصينا ولكن لم يكن البرد جارا يضر الحمار مع البردعة يضمن قيمته البردعة وعليه نقصان الحمار لانه  
لما ارسل الحمار في غير الحصين دخل الحمار في ضمانة فيبر بقدر ما رده على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان  
لانه لم يوجد البرد بقدر ما انتقص رجل استأجر حمارا لوليمه او بطبخ عصير فلما فرغ حمل العذرة على الحمار ليزنه  
على صاحبه فزلق الحمار وانكسر القدر قالوا ان حمل على حمار يطبق مثله حمل ذلك القدر لا يضمن المستاجر لان رده  
القدر وان لم يكن على المستاجر شرعا الا ان المستاجر لو حمل ذلك يكون الاجر راضيا به ولان المستاجر هو الذي  
بردعة فكان ما ذونا فيه فلا يضمن الا ان يكون ذلك الحمار اذا لم يكن يطبق حمل ذلك القدر كان استهلاكا فيكون  
ضامنا ربح بين ثلثة حصص وهما ثلثة استأجره واحد من ثلثة حمار من رجل لينقل عليها الحصيد فقبض  
المستاجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليها الحصيد فغلب الحمار عند المستقر وكان المعتاد فيما بينهم ان يستأجر  
احدهم الحمار او البقر يستعمله هو وشريكه لا يضمن المستاجر لان هذا المستاجر يكون بمنزلة المعير من شريكه  
ولم يستأجر ان يعير فيما لا يتفاوت فيه اناس وحمل الحصيد تما لا يتفاوت فيه اناس رجل استقرض من رجل  
درهم ودفع الى المقرض حماره ليستعمله المقرض ويكون عندك الى ان يوفي المقرض دينه فبعث المقرض الى سرح  
وسلمه الى بقار ليغلف فعقر الذي يضمن المقرض قيمة الحمار لان المقرض في هذا الحمار بمنزلة المستأجر اجارة فاسد  
فلا يكون له ان يبعث الى السرح ليغلف رجل استأجر حمارا ليزنه شيئا فوزن وكان في عمود القبان عيب لم يعلم  
به المستاجر فانكر القبان قالوا ان كان مثل ذلك الحمل يوزن بهذا القبان مع هذا العيب لا يضمن رجل استأجر حمارا  
واستأجر اجيرا ليعمله ودفع اليه الفاس فذهب الاجير بالفاس فاختلوا فيه قال بعضهم يضمن المستاجر لانه صار  
مخالفا بالدفع الى الاجير وقال بعضهم ان كان مستأجر الفاس استأجر الاجير ولا يضمن مستأجر الفاس ودفع اليه  
لا يضمن وان استأجر الفاس ولا يضمن مستأجر الاجير ضمن والاصح انه اذا استأجر الفاس ولا يضمن المستأجر لانه لا يضمن  
فيه انكس بالاستعانة لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لما تخلف فيه الناس  
فان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمله هو  
او لا تدفعه الى الاجير ضمن رجل استأجر حمارا من رجل وجعله في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يبرح مكانه  
ودعا اجيره ثم نظر الى امره فلم يجده قالوا ان كان تحويل وجهه عن المذليل لا يبعد ذلك تضييعا عندنا ان لا يضمن  
وان كان طويلا بقدر تضييعا عندنا ان لا يضمن حمالا مستأجر من رجل جوارق ليحمل فيها شيئا واخذ الجوارق فاخذه  
السلطان ليصل له حلا فذهب الحمار وسقط ما امر به السلطان فسرقت الجوارق ان لم يجد الحمار بما من ان يشتغل بما  
امره السلطان وخاف على نفسه العقوبة بترك ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجوارق في هذه الحالة  
وان كان يجرب بما من ان لا يشتغل بذلك الحمار كان ضامنا بترك الحفظ رجل سرق راوية رجل كان عليه ضمان ماشق  
وما سال منه وما عطف بما سال يعني اذا زلق رجل بذلك ولم يره فان يضمن الشاق دينه ولو ان صاحب البعير بعد ما سرق  
هذا راوية وعلم بذلك ساق البعير فاعطى من سبيله لا يكون على الشاق لان صاحب البعير ساق البعير بعد العلم  
انقطعت جنابة الشاق على في اكتابة لقطاع الجنابة عن الشاق بان يسوق وهو يرى ذلك او يحمل الراوية وهو يرى  
ذلك ولا انقاضي بوزيد اذا ساق البعير ينقطع جنابة الشاق علم صاحب البعير بذلك او لم يعلم واعتبر الحقيقة وفي



وفي الحقيقة هذا اثر فعل الاول والخيار هو الفرق بين العلم والمجهل فان من حفر بئر في الطريق وجاء  
انسان ولم يعلم به ووقع في البئر ومات ضمن الحافر وان علم الماشي في الطريق بالبيوت يهدر دمه لان الجنانية حثت  
من الاول وانما يضاف الى الثاني اذا كان التماسقديا في ذلك وبدون العلم لا يكون مستعدا فلا ينقطع عن الاول  
واذا سبق راوية رجل ولم يزل يسير ما فيها حتى مال الجانب الاخر ووقع فاحرق ضمن الشاق قيمتها جميعا الا ان يكون  
صاحب البعير علم بذلك وساق البعير مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد الشق ولو شقها شقا صغيرا  
وقال صاحبها بسبب ما صنعت ثم ساق البعير فزلق رجل جاء سال منه لا يفيض طاحونة يطحن والبر يتسفل من خلف  
الطاحونة في الماء قالوا لا يفيض صاحب الطاحونة لان الحنطة في يد صاحبها فكان عليه حفظها قال رضاه وينبغي  
ان يكون الجواز على التفصيل ان استاجر الطاحونة لطحن هو بها لا يفيض صاحب الطاحونة وان استاجر الطاحون  
ليطحن له فطحن الطاحون ضمن الطاحون **فصل ثواب الاجارة** قال رحمه الله ان استاجر خياط  
ليغسل ثوبا كان السلك والعبوة على الخياط وهذا في عرفهم انا في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان الثوب  
حريرا فالبرسم الذي يحاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار اللبان الملبس يكون على اللبان  
والتراب على المستاجر وفي سنج الثوب لذيوق يكون على صاحب الثوب واخراج الخبز من السور يكون على الخباز وجعل  
المرقة في القصاع يكون على الطباخ اذا استقر بطبخ عر او وليته وان استاجر لطبخ قدر خاص لا يكون  
ذلك على الطباخ وادخل المحل في المنزل يكون على الخياط ولا يكون عليه ان يصعد به على السطح والغرفة الا ان يشترط  
ذلك عليه وكذلك صبا الماء في الجيب لا يكون عليه الا بالشرط ولو يكرى اية يحمل عليها صاحب الدابة المحمل فانزل  
المحمل على الدابة يكون على المكاره وادخل المحل في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم  
وفي استيجار الدابة للمحل الكاف يكون على الكاري والمحل والجواني يكون على الكاري اذا استاجر يعمل المكارى  
المحمل على دابة نفسه واذا استاجر المحل يعمل الحنطة على ظهره او على دابة المستاجر فالمحل والجواني يكون على المستاجر  
وقال الفقيه بوليته في عرفنا الجواني يكون على صاحب المحل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على المحل والمحل يكون  
على المحل لان المحل يكون لصيانة المحل عن الوقوع وان استاجر وادخله فان شرط عليه الجوز والبياض فشرط الجوز  
جائز وشرط البياض فاسد ولو استاجر قصارا ليقصر الفوق قالوا حمل الثياب يكون على القصار لان يشترط  
ذلك على صاحب الثوب ولو ان رجلا استاجر محلا لا يحمل الاحمال الى موضع كذا فلما بلغ المحل ذلك الموضع ترفى  
دار ووضع الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها ولم يرد صاحبها ابدا ما ثم اختصموا في امر ذلك  
الموضع ورب الدار يطلب المحل بالكره قالوا ان كان احدهما استاجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراه على من  
استاجر وان وضع الاحمال من غير ان يستاجر احدهما ذلك الموضع فالكراه بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب  
الاحمال وقبل ذلك يكون على المحل وان طلب صاحب الاحمال من المحل ان يزن ثانيا لا يجبر عليه وفي اجارة الدار عمارة  
الدار ونظمتها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على رب الدار وكذلك كل ستره تركها يحل بالسكنى يكون  
على رب الدار فان او صاحب الدار ان يفعل كان المستاجر ان يخرج منها الا ان يكون استاجرها وهو كذلك وقد رباها  
فخرج يكون راضيا بالقيس فلا جرحها لاجله واصلاح بئر الماء وابالوعمه والخروج يكون على صاحب الدار وان كان استلا  
من قبل المستاجر لم يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على المستاجر ايضا فان فعل المستاجر جرحه ذلك يكون مستجرا  
ولا يجنب من الاجر وله ان يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الفلوق والسلم وفي اجارة الحمام نقل

الرماد والسرقين وتفرغ موضع الغسالة يكون على مستاجر سواء كان المسيل ظاهرا او مسقفا وان شرط  
ذلك على الاجرة الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستاجر اجارة الاجارة والشرط لان ذلك يكون على المستاجر  
بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكادة وان اكمل المستاجر ان يكون الرماض من فعله كان القول فيه قوله لانه يكره  
ان يكون نقله عليه **فصل فيما ينقض بها الاجارة وفيما لا ينقض بها**  
قال رحمه الله الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجه اثنان كان من قبل احد العاقلين او من قبل العقود عليه  
واذا تعلق العذر في بعض الرواية ان الاجارة لا تنقض وفي بعضها قال تنقض ومساخنا ونقوا  
فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض وكان عذرا يمنعه من الجري على موجب العقد شرعا  
تنقض الاجارة من غير نقض كما لو استاجر انسانا لقطع بده عند وقوع الكلمة او لقطع السن عند الوقوع  
فبرأت الكلمة وذلك الوجه تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعا وان استاجر دابة  
بعينها الى بغداد لطلب غريمه او لطلب عدايق ثم حفر الغريم وعاد العبد من الايام تنقض الاجارة لانه لو  
لغرض وقد فاد ذلك الغرض وكذا الوطن ان في بناء داره خلد فاستاجر رجلا لهدم البناء فشرط له السير في البناء  
خلل اذا استاجر طباقا لخدمة العرس فان العرس تطلب الاجارة واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى  
النقض هل ينقذ صاحب العذر بالنقض او يحتاج الى القضاء او الى الرضا واختلفت الروايات فيه والصحيح  
ان العذر اذا كان ظاهرا ينقذ وان كان مستتبا لا ينقذ انا العذر الذي يكون من قبل الاجرة الحققة دين لا دابة  
لانه الامن عن المستاجر فان الاجر لا ينقذ بالنقض ويعرف ذلك الى انما تعارض الفرعين فيرجح القاضى احدهما على  
الآخر ولان هذا العذر مستتبه محتمل ان يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا  
بالقضاء كما في خيار البلوغ وغير ذلك ويكون الاجارة بينهما على حالها فنقض على المستاجر اجارة الدار الى ان يفسخ القاضى  
العقد بينهما واذا اراد الله فسخ الاجارة لاجل الدين باختلاف فيه قال بعضهم تبع الدار فينفذ بيعه فيفسخ  
الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة فلا يبيع هذه اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ذلك ظاهرا ولكن صاحب  
الدار اقر بالدين على نفسه وكذب المستاجر قال ابو حنيفة يفسخ اقراره ويفسخ القاضى الاجارة بينهما باقراره بالدين  
وقال صاحباه لا يفسخ اقراره وهذه ثلث مسائل ههنا هذه والثانية المارة اذا اقرت على نفسها بالدين يفسخ  
الزوج وكذبها الزوج صح اقرارها ويكون الغريم ان يجلسها بالدين والثالثة المحبس اذا اقر بعض مال رجل  
بشئ او ببعض ورثة عند ابي حنيفة يفسخ اقراره حتى يقضى القابضه ويخرج من الحبس رجل اقر بداره ثم صار  
فلا يجد نفقه نفسه ولا عياله كان له ان يفسخ الاجارة كما لو لحقه دين فارجح ولو انه قدم منزله الذي يسكنه  
الاجر وليس لمسكن اخر سوى الدار التي اجرها لم يكن له ان يفسخ الاجارة وكذا لو اراد الاجران تجول عن امر  
لم يكن ذلك عذرا وكذا اجرة الدابة الى بلد ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عذرا وان اجر دابة  
بعينها فمرضت الدابة كان عذرا وان اجر دابة بغير عينها فمرضت اية لم يكن ذلك عذرا وان اجر الاسب  
او الوصا والفقار ارض السليم فبلغ في مدة الاجارة لم يكن له ان يفسخ في مدة الاجارة وان اجر الاسب الصغير  
فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له ان يفسخ الاجارة وكذا لو اجر المملوك عبده ثم اعاقه في مدة الاجارة كان العبد  
ان يفسخ الاجارة عندنا ولو اظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشرب الخواكل الزبوا والزنى واللواط فانه  
يلزم المعروف وليس للغير ولا للجدان ان يخرجوه من الدار وكذا لو اخذ داره ثاوي للصوم ولو ارتد الصلي



لا يفسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام فان ابي قتل وان اراد المستاجر ان يجعل الدار بيعة او كنيسة فانه يمنع عن ذلك وانما اهل الذمة اذا ارادوا احداث البيعة او الكنيسة في امصار المسلمين وفي اقية مصر منعوا عن ذلك فان ارادوا احداث ذلك في السواد والقرى فان كان اكثر سكانها اهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون واهل الذمة اختلف المشايخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارة انهم لا يمنعون وذكر في اسرارهم يمنعون عن احداث البيع والكنائس في المواضع كلها وهكذا روي الحسن بن زياد عن ابي بصير انه اخذ عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة ولا يمنعون عن عمارة البيعة والكنيسة القديمة في الامصار والقرى ولا عن استيحاء الدار في المواضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وفي شراء الدار في الامصار وروايتان والعذر الذي يفسخ الاجارة من جانب المستاجر ان لا يمكن المضي الا بغيره وذلك قد يكون بمعنى متباين غا الاستاجر وقد يكون بمعنى في العقود عليه ومنها اذا انهدم البيت المستاجر وانهدم ما ينقض السكنى كالحايط او نحو ذلك فلما يخرج عن الدار ويفسخ الاجارة بحضرة الاجر لانه بمنزلة العيب الحادث في البيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان المستاجر يبيع وليت تزي في هذا البيت وفي الحانوت فانفس اراد التحول الى تجارة اخرى واراد تزي التجارة اصلها كان له ان يفسخ الاجارة وان وجد حانوتا اخر او بيتا اخر ارضى من الاول فان ذلك لا يكون عذرا وقال بعضهم ان يهتله ان يعمل التجارة الثانية او الحرفة الثانية في ذلك الحانوت ليس ان ينقض الاجارة وان كان لا يهتله كان له ان ينقض وان اشترى منزلا قاردا التحول اليه لم يكن عذرا وفي التوازل اذا تكادى بل من الكوفة الى بغداد فترد له ان تكادى بخلافه لا يكون عذرا وان اشترى بغير الوداية كان عذرا لانه استغنى عن الاجارة ولو استاجر حانوتا او بيتا ثم ردا له السفر كان عذرا ولو استاجر دابة الى بغداد فترد له ان يقع عن السفر او كثر بل لا يلحق فترد له ان يقع عامة ذلك او خرج عن السفر كان عذرا ولو اشترى ببلد للبحر فلا سار بعض المرافعات المكاري كان المستاجر ان يركب الى مكة ولو استاجر ارضاء ليزرعها فترد له ان يترك الزراعة اصلها كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه اراد ان يزرع ارضا اخرى لا يكون عذرا وان تزلت الدار وعرفت كان عذرا وان مرض المستاجر وعجز عن الزراعة فان كان ممن يزرع بنفسه فهو عذرا وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا وان استاجر عبد الخادمة فمرض العبد كان المستاجر ان يفسخ الاجارة وان رضى المستاجر بذلك ليس للاجر ان يفسخ الاجارة وان وجد المستاجر العبد غير جاد في الخدمة لا يكون عذرا وان استاجر عبد الخادمة فبد العان يسافر كان عذرا لان من استاجر عبد الخادمة لا يكون له ان يخرج الى السفر ولو وجد العبد سارقا كان عذرا ولو استاجر اجير يوما كان على الاجير ان يعمل كل اليوم ولا يشتغل بشئ سوى العمل المكتوب رجل استاجر ارضا للزراعة فغزب له المملوك الا عظم وعجز عن السقي كان له ان يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها اذا كان حاله يمكنه ان يحتمل الحيلة فيخرج فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من اوجه لاشئ عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سالت فيها الماء حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه رجل استاجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض يسقى بماء النهر وماء المطر لكن انقطع المطر ايضا لا اجر عليه رجل استاجر ارضا فصرف قبل ان يزرعها مضت المدة فلا اجر عليه كما لو غصبها فاصب وان زرعتها فاصب الارض اذ فة فغزل الزرع او غرقت بعد الزرع ولم يثبت عن محمد في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه رواية اخرى ان المستاجر ارضا فزرعها وقلمها وانقطع ذلك ان يخاصم الاجر الى القاض حتى يترك الارض فيه باجره المثل الى ان يدرك فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له ان ينقض الاجارة والتجارة لفتحه لانه اذا اهلك الزرع لم يكن عليه لما بقى من المدة بعد ذلك

الزرع اجرا الا اذا كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او اقل ضررا من الاول وان اهلك الزرع وانقصت غلاته كان عليه الاجر كاملا وان لم ينسقه اذا كان لم يزرعه الى الحاكم ولو اجر ارضا من ارضي الحبل فزرعها فلم تنظر عامة ولم يثبت حتى مضت المدة ثم سقطت السماء ونبت الزرع قال محمد الزرع كله للمستاجر وليس عليه من كراء الارض ولا من نقصانها شئ رجل استاجر رجلا ليزيد بمجولة الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بداه ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره رجل استاجر من رجل طاحون ماء في موضع يكون الحفر على المواجر في فهمه واحتاج النهر الى الكري وما رجلا لا يعمل الا احدي رحاين فان كان بحال لوصف الماء اليها جميعا عملا فقلنا قضا كان المستاجر ان يفسخ الاجارة لاختلاف المطلوب فان لم يفسخ الاجارة فعليه اجرها جميعا لانه يمكن الانتفاع بهما بصفة النقصان وان كان بحال لوصف الماء اليها لم يملكه كان عليه اجر احداهما اذ لم يفسخ الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع الا باحديهما وان تقاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان الماء يكفي لاكثرهما اجرا وان كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستاجر في فهمه كان عليه كل الاجران العجز والخلل كان لعن من قبله وهو بمنزلة ما لو استاجر خيمة وانكسرت او تادها لا يسقط الاجر لان الاوتاد يكون على المستاجر وان انقطعت اطنابها لا يجبر الاجر على المستاجر لان الاطناب يكون على الماجر رجل استاجر دابة وانقطع ماؤه كان له ان يرد وان لم يرد حتى مضت السنة لا اجر على المستاجر وان قل الماء بحيث يدور ارجى نظن نصف ما كانت تظهر كان للمستاجر ان يرد عا فان لم يرد حتى ملح كان ذلك رضى وليس له ان يرد بعد ذلك لانه دضى بالعيب رجل استاجر بيتا فيه رحا وذكر بكل حق هو له ولم يسم الرضى لا يدخل فيه الرحا والمواجر ان يرفع الرحا فان استاجرها بالرجى والمجرى فله حقوق الرضى وان انقطع الماء فلم يرد حتى مضت السنة وان كان البيت مما ينفذ بدون الرضى يقسم الاجر عليها فيسقط حصه المجرى ويلزمه حصه البيت وان لم يكن البيت منتفعا به لا ينفعه الرضى لاشئ على المستاجر وان لم يرد البيت رجلا في قرية استاجر ارضا في قرية اخرى فترد له ان يترك هذه الارض التي استاجرها ويزرع ايضا في قرية اخرى قالوا ان كان بينهما مسيرة ثلثة ايام كان له ذلك وان كان اقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة يلحقه كثير ضرر وفي المسافة القريبة لا يلحقه كثير ضرر والفصل بينهما مسافة السفر المواجه اذا نفق الدار المستجرة برضا المستاجر او بغير رضاه كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة ولا ينقض الاجارة بغير فسخ وبسقط الاجر عن المستاجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له ان يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا ينقض الاجارة اليه اشارة في الاصل وعن محمد اذا انهدمت الدار المستجرة وبناها الاجر فاراد المستاجر ان يسكن بقية المدة لم يكن للاجر ان يمنعه اراد بذلك اذ بناها الاجر قبل ان يفسخ المستاجر الاجارة وفيما اذا انهدمت الدار المستجرة كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة ويخرج منها كان الاجر حاضرا او غائبا وفيما اذا سقط حائط من الدار فان كان ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمستاجر ان يفسخ العقد كما لو استاجر عبد الخادمة فاعور العبد لم يكن للمستاجر ان يفسخ العقد اذا كان ذلك لا ينقض الخدمة وان كان سقوط الحائط يضر بالسكنى كان للمستاجر ان يفسخ اذا كان الاجر حاضرا ولا يفسخ اذا كان غائبا كما لو وجد المشتري بالبيع عيبا قبل القبض لا يكون له ان يفسخ البيع الا بحضرة البائع اذا بنى المستاجر الدار المستجرة من التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب الدار فخرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان المستاجر يرفع البناء ويغير قيمة التراب لصاحب الدار



وان كان البناء من طين لا ينقص البناء لانه لو نقص يعود ترابا ولو بنى المستاجر غرفة في حانوت الوقف لينتفع به  
من غير ان يزيد من الاجارة قالوا ليس كذلك الا اذا ادى الاجر وبنى مقدار ما لا يخاف على البناء وان كان الحانوت  
بهذه الزيادة ينقصه غوبا فيطلق له بغير زيادة الاجر ملحقان ركب في طاحونه حجرا من ماله او حديدا او نحو ذلك  
قالوا ان فعل ذلك بامر صاحب الطاحونة يرجع عليه كان له ان يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير امره  
فان امكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان كان مركبا لا يمكن رفعه الا بضرر كان لصاحب الطاحونة ان يدفع اليه قيمته  
ويمنع من الرفع فان احدث المستاجر في المستاجر بناء او فرسا ثم انقضت مدة الاجارة كان للاجر ان يرفع قوت  
قيمتهم او كثر وان شارب من الرفع واعطاء القيمة اذا لم يكن رفعه التضرر وان كان فعل ذلك باذن المالك فكذلك  
اذا لم يكن امره ان يفعل ذلك يرجع به عليه واذا غرس المستاجر في الارض اشجارا كان لصاحب الارض ان يأخذ  
الاشجار بقيمتها مقطوعة اذا كان قطعها بغير ارضه اذا استاجر ارضا فغلب عليها الرقمل وكانت سبعة  
بطلت الاجارة والمستاجر ان يبنى بيتا او اريافا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار فادامات الاجر والمستاجر  
ينفخ الاجارة ولو كان الاجر اثنين والمستاجر واحد اذ اذات احد الاجرين تبطل الاجارة في حصته وتبقى في حصته  
الاجر وكذا لو كان المستاجر اثنين والاجر اذات احد المستاجرين تبطل الاجارة في حصته وتبقى بحصة الآخر  
وتبطل الاجارة بوث الموكل ولا تبطل بوث الوكيل ولا بوث الوصي والاب والقاضي في اجارة مال اليتيم ولا في  
قيم الوقف في اجارة الوقف واذا جرت الاجارة بين وكيل الاجر وبين وكيل المستاجر فوات الوكيلان  
لا تبطل الاجارة واذا ارتد الاجر والمستاجر ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بالحاقه بطلت الاجارة فان عاد عاد  
الدار الا ان كان في مدة الاجارة عادت الاجارة واذا ملك المستاجر من المستاجر بمرث او هبة ونحو ذلك بطلت  
الاجارة ولو كانت الاجرة عينا في هبة من المستاجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد ولو كانت الاجرة دينا  
فوهبها من المستاجر قبل القبض او ابراء جازت الهبة والبراء ولا تبطل الاجارة وقال ابو يوسف البراء باطلا في الوجب  
كلها والجرة باقية العبد الماذون اذا استاجر شيئا من كسبه ثم غلبت الاجارة ولو اجر المالك نفسه ثم غلب  
لا تبطل الاجارة وكذا العبد الماذون اذا اجر نفسه ثم غلب على المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد واذا استاجر  
دارا ثم اجرها من الاجر او اعادها من دكر الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان ذلك يكون نفقا للاجارة وهكذا ذكر في التنقيح  
وجمع التفاريق قال النقيب ابو الليث اذا اجر من التجار لا تنفع الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها ولو استاجر ارضا  
ثم ردها الى صاحبها من ارضه ان كان البند من قبل رتب الارض لا يجوز ويكون ذلك نفقا للاجارة في ظاهر الرواية  
وان كان البند من قبل المستاجر جازت الزراعة ولا تبطل الاجارة لان البند ان كان من قبل المستاجر يكون هو المستاجر  
لصاحب الارض لقا اذا كان البند من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض مستاجر الارض فلا تنفع ويكون ذلك نفقا  
للاجارة رجل استاجر ارضا ثم اشتراها المستاجر مع رجل آخر ذكر في التنقيح ان الاجارة تبطل وتبرن الزرع في الارض  
حتى يستحصد ويكون الشرب في الشراء على صاحب الزرع مثل اجر نصف الارض وذكر في ايضا رجل استاجر ارضا  
وبنى فيها او اجرها من رتب الدار فان الاجارة الثانية يكون نفقا للاجارة ويكون على رتب الدار سنة بناء المستاجر من الاجر  
رجل اجر نفسه من حان وحجامة او صاع من الاحمال ثم قال انما ارغب عن هذا العمل واستحي من الناس واريثون  
منه الى غيره من الاحمال قال محمد لا قبل ذلك منه واقول في العمل ثم يقول الى ما شئت واذا اجرت المدة نفسها  
يعاب به كان لاهلها ان يخرجوها من تلك الاجارة

**فصل اجارة الظير** رجل استاجر ظيرا لشرع

ولده

فخرج عليه المولى بطلت الاجارة وكذا الكفاية اذا جرت من الكفاية

ولده سنة فارضعته شهرا ثم مات الاب فقالت عمة الصغير ارضعيه حتى يعطيك الاجر فارضعته شهرا  
بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استاجر الاب الظير كانت الاجارة عليه من ماله واذا مات بطلت تلك الاجارة  
فاذا قالت العمة بعد الموت ارضعيه حتى يعطيك الاجر ولم تكن العمة وصية كانه لا يستجار من العمة ويكون الاجر  
عليها فان كانت العمة وصية من قبل الاب ترجع بذلك الاجر على الصغير اذا استفاد الصغير ماله ولو كان للصغير  
مال حين استاجر الاب لا تبطل الاجارة بموت الاب ويكون الاب عاقدا لولده فلا تبطل الاجارة بموت رجل استاجر  
ظيرا شرعا لمصلحة الشرايب الظير ان يرضعه والصبي لا يأخذ ثدي غيرها قال محمد يرضع الظير على ان يرضعه باجر  
مثله قيل هذا اذا لم يكن له زوج او كان له زوج واذا لم يكن له زوج او كان له زوج ولم يكن له زوج ان  
يمنعها فان خيف الهلاك على الصغير وليس له مال ولا لبيه وامتنعت الام عن رضاعه وهو لا يقبل ثدي غيرها قال  
شمس الامه السرخسي ويرى عليه الفتوى الا اذا كانت الام رقيقة بغيرها الارضاع رجل استاجر ظيرا ليرضع  
ولده سنة بانه درهم على ان مات الصبي قبل سنة فالدرهم كله يكون للظير فسدت الاجارة لان موجب الشرع ان  
يرد اجرا بقى من المدة بعد موت الصبي فاذا شرط بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجارة تبطل بالشرط الفاسد  
رجل استاجر ظيرا سنة بانه درهم على ان يكون كل الاجر مقابلة الشراي اولى وما بقي الى تمام السنة يرضع بغير اجرة فان  
شرب ومنصفا فان الصبي قالوا يقسم اجر مثله سنة على الشهور فما اصاب شربا ونصفا من ذلك كان له ذلك ويرد  
الباقى لان هذه اجارة فاسدة وكان لها اجر المثل لا يزداد على الشهور رجل استاجر امراة لترضع ولده منها فارضعت  
ذكر القدوري وشمس الامه السرخسي انه لا اجر لها لان ذلك مستحق عليها ديانة قال الله تعالى رضع او لادع من حليب  
كاملين وان كانت لا يجبر على ذلك فلا تستوجب الاجر كما لو استاجرها على كس البيت والطبخ والغسل وغير ذلك  
والمعقود عن طلاق رضى في هذا كالمكسوة وان كانت العدة عن طلاق باين او ثلاث في ظاهر الرواية تنفع الاجارة  
وتستحق الاجر كما لو استاجرها بعد انقضاء المدة وعن ابي حنيفة في رواية لا اجر لها كما لو استاجرها قبل الطلاق لو جرت  
نفقة العدة عليه هذا اذا استاجر امراة لترضع ولده منها على ان يكون الاجر على الاجر من ماله فان كان للصغير مال فاستاجر  
الاب امراة لترضع ولده منها روى بن رستم عن محمد بن نفع الاجارة ويكون لها الاجر لان الرضاع بمنزلة النفقة  
واذا كان للصغير مال لا يجب نفقة على والديه فكان لها الاجر من مال الصغير وبعض المشايخ اخذوا بهذه الرواية  
وان استاجر رجل امراة لترضع ولده من غيرها جازت الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة  
واذا استاجر رجل امراة لترضع ولده منها لا يجب الاجر وان استاجر مكاتبها جاز ولا بأس بالسلة بان يرضع ولده  
الكافر لان من المكاتبه من عمل المكاتب اجرا واذا استاجر الرجل امراة او اخته او ابنته لترضع ولده جاز ويحب الاجر لانهم  
ليس عليهم ارضاع ولده لاشراء ولا عرفا ومن سوى الاب والجد والوصي والقاضي اذا استاجر لبيتم كان اجنبيا  
كسائر الاجانب واذا لم يكن البيتم ام يرضعه ولا ماله فاجر رضاعه يكون على اقراره بقدر ميواتهم عنه لا اجر ارضاع  
بمنزلة النفقة لا يجب على من لا يجب النفقة وليس على الظير ان يعمل لابي البيتم شيئا وعليها غسل الصبي والقيام  
بمصلحته واصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها غش شيء من ذلك وقال بعضهم عليها ان يتكفل لدهن والياحيز وانما  
قال ذلك في عرفهم والمعتبر في هذا العرف واذا اظهرت الظير كافر او زانية او مجنونة او حمقاء كان لهم ان يفسخوا الاجارة  
وكذا اذا اردوا سفر او ابتاعوا الظير ان يخرج معهم لا تجبر على السفر وكان لهم ان يفسخوا الاجارة ولو كان له زوج ولم ياذن



لها بالاجارة كان للزوج ان يفسخ الاجارة وهذا اذا كان النكاح ظاهرا فان لم يكن وارتب المدة لرجل بالنكاح لم يكن  
للقول ان يفسخ الاجارة ولو لم يكن المدة معروفة بالظن وكانت ممن يقرب بذلك كان لها ان يفسخ الاجارة  
وكذا لو كان قوم الصغير ذواتها كان لها ان تفسخ الاجارة وان اجرت نفسها باذن زوجها لم يكن لها ان يفسخ  
الزوج من غشيانها ولم ان يفسخها من غشيانها في منزلهم ولم ان يفسخها من غشيانها في بيتهم اما الزيادة  
فتنظر ان كان يؤدي ذلك الى الاضرار بتعاهد الصبي كان له حق النكاح وليس عليها ان يملك في بيتهم اذا لم يشرطوا ذلك  
في عقد الاجارة وللامنة المأذونة ان يوافق نفسها ظاهرا وكذا المكاتبه

**فصل في اختلاف الاجير**

**والمستاجر** قال رجل استاجر ارا اودية او عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد حتى اختلفا وادعى المستاجر  
ان الاجر خمسة دراهم وقال الاجر عشرة دراهم فانما يجادلان فانهما نكل لزمته دعوى الاخر ويبدأ به المستاجر  
فاذا اختلفا في القاضي العقد بينهما وانها اقام البينة قبل بيئته وان اقاما يقضي بيئته الاجر لانه ثبت حق  
نفسه وكذا اذا اختلفا في المدة او في المسافة فقال المستاجر اجرتني شهرين بعشرة دراهم وقال الاجر لابل شهرين  
بعشرة دراهم او قال المستاجر اجرتني الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى الكوفة بخمسة دراهم  
فهذا وما اختلفا وما اختلفا في الاجر سواء الاتهما اذا اختلفا في المسافة او في المدة يبدأ به المستاجر وانما اقام  
البينة قبل بيئته وان اقاما جميعا في المسافة والمدة يقضي بيئته المستاجر كما لو اختلفا في البيع فقال البائع بعثك  
هذا العبد بالف درهم وقال المشتري هذا العبد الاخر بالف درهم واقاما البينة فانه يقضي بيئته المشتري وان اختلفا  
في الاجر والمدة جميعا او في الاجر والمسافة جميعا فقال الاجر اجرتك الى الكوفة بعشرة دراهم فقال المستاجر  
لا بل الى الكوفة بخمسة دراهم فانما يجادلان فاذا اختلفا في العقد بينهما وانما اقام البينة قبل بيئته وان اقاما  
يقضي بالبينة جميعا فيقضي بزيادة الاجر بيئته الاجر بزيادة المدة والمسافة بيئته المستاجر وانما يبدأ به المستاجر  
يختلف صاحب الدابة اذا اتفقا ان الاجر كله دراهم او دنانير فان اختلفا في الجنس فقال الاجر ما اجرتك الدابة  
الى الكوفة يبدأ به المستاجر لابل الى الكوفة بعشرة دراهم فانما يجادلان فانهما نكل لزمته دعوى الاخر وانما  
اقام البينة قبل بيئته وان اقاما البينة فانه يقضي الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم واذا كان القصر على النصف من ثمنه  
الى الكوفة يقضي الى القصر بدينار بيئته الاجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بيئته المستاجر ولو استاجر دارا  
سنة فادعى المستاجر انه استأجرها الى احد عشر شهرا بدرهم وشرا بعشرة دراهم وادعى الاجر انما اجرها سنة بعشرة  
دراهم فاقام كل واحد منهما بيئته على ادعى ذكر في المتن عن ابي يوسف انه يقضي بيئته رب الدار ووجه ذلك ان رب  
الدار ادعى زيادة اجرها لحد عشر شهرا فيقضي بيئته بقى شهر واحد المستاجر فله بزيادة اجرها هذا الشهر فان شاء  
صدقه واخذ وان شاء كذبه وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة عند المستاجر او بعد ما وصل  
الى المكان الذي يدعى لاجارة كان القول قوة مع بيئته ولا يجادلان عندهم اما على قول ابي حنيفة وان يفسق فلا  
هذا يعتبر ما لو اختلفا في البيع بعد هلاك السلعة ونه عندها لا يجادلان واما عند محمد فلا في فضل الاجارة  
لو اختلفا لا يثبت احد العقد فينتهي المنفعة مستوزاة بغير عقد والمنفعة لا تقوم بدون العقد فلا يجب شيء  
فلا يفسد التحليف انا في البيع اذا اختلفا لم يثبت العقد بغير العين مقبوضة بدون الثمن وقد عجز عن رد ما فغيره  
قيمتها وان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض المدة او بعد ما سار بعض الطريق فانما يجادلان فانما اختلفا في الاجارة  
فيما بقى ويكون القول للمستاجر في حصة ما مضى ولو استاجر ارا شهرا ثم ادعى المستاجر ان الاجر لهما منه بعد الاجارة

واكر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها تقادقا والبيع لم يثبت بخلاف  
ما لو وجد الاجارة فان ذلك يكون فضلا للاجارة لانه لما وجد الاجارة فقد انكر الاجارة اصلا اما هذا فادق  
على الاجارة فدعى البيع يدعى الابطال ولم يثبت في الاجارة وذكر في المتن رجل امر رجلا ان يستاجر دابة فلا يعينه  
شهران الاجر اشتريها من صاحبها بعد ما استأجرها وكيله ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لا يكون له ان يردّها  
ويكون في يده بحكم الاجارة وذكر في المتن ايضا اذا استأجر سنة عبدا فوجد الاجارة بعد ما مضى نصف السنة وقيمتها يوم  
المحجور درهم فلم يرد العبد حتى مضت المدة وقيمتها الف ثم مات العبد قبل ان يرد ذكر هشام عن محمد ان الاجارة  
لازمة ويضمن قيمة العبد بعد سنة قال هشام قلت لمحمد كيف يجمع الاجر والضمان قال لم يجمع قال هشام اراد بذلك  
انه لزمه الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم الاجارة فيلزمه الاجر وبعد انتهاء المدة يعتبر بحسب حصة فكان  
عليه رده فاذا لم يرد لزمته قيمته رجل يكر دابة من رجلين فاختلفا المكاريان فقال احدهما اكرينا كلها  
بعشرة دراهم وقال الاخر لا بل اكرينا كلها بخمسة عشر والمستكرى يقول اكرينا بي بعشرة قال في الكتاب ان كان  
قبل الركوب كان القول قول المكاري الذي يدعى خمسة عشر فيضيه وان كان بعد الركوب فالقول قول المستكرى  
رجل ركب دابة وجعل الى الجواد ثم قال عرستها وقال رب الدابة اجرتها بدرهم ونصف فان القول يكون قول الركاب  
لان صاحب الدابة يدعى ثمنها المنفعة وهو يتكرفان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهدا شاهد بدرهم ونصف درهم  
فانه يقضي له بدرهم واحد ولو كان الاجر يدعى الاجارة بدرهمين فشهدا شاهد بدرهم وشاهد بدرهمين لا يقبل في قول  
ابي حنيفة والمسئلة معروفة ولو ركب دابة رجل الى الحيرة فادعى انه اعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل اكرينا الى  
الحيرة الى اطراف البيوت بدرهم فان سلت الدابة كان القول قول الركاب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول قول صاحب  
الدابة ويضمن الركاب قيمتها لان الركاب انما جازوا عن الحيانة وادعى الاذن وصاحبها سكر الاذن فان اقام صاحب  
الدابة البينة بعد ذلك انه اكرينا الى الحيرة بدرهم لا يقبل بيئته لانه زعم اولاه جازوا الحيانة بغير كراه فكانت قضا في  
دعواه بعد ذلك ولو استكرى دابة فقال له المكاري استكر غلاما يتبعك وتبيع الدابة واعطه نفقة ونفقة الدابة  
من الكراه جاز ذلك فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرقت منه ان اقر صاحب الدابة بذلك بري المستكرى وان  
اختلفا في الاجر واستكر الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة ان اقر صاحب الدابة انه امره  
بدفع النفقة الى الغلام فانكر الدفع فاقول الغلام انه اعطيه قبل بول الغلام رجل دفع الى حايك غولا يسيجه فوجد الحايك  
دفع الغزل اليه وحلف ثنراق وجاء بالتوب يسوقا قالوا ان كان نجه قبل المحجور كان له الاجر وان كان نجه بعد المحجور  
فالتوب للحايك وعليه مثل ذلك الغزل لصاحب الغزل ولو دفع الى صباخ ثوبا ليصبغه ثم وجد الصباخ وحلف ثنراق جاء بالتوب  
مصبوغا ان كان صبغه قبل المحجور فالتوب لصاحب وعليه ثمن الصبغ وان كان صبغه بعد المحجور ينجيه صاحب الثوب ان شاء  
اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب عليه وضمن قيمة ثوبه ابصر كافي الغصب ولو دفع الى صباخ ثوبا  
ليقره فوجد الصباخ ثنراق وجاء بالتوب مقصوبا فان كان مقره قبل المحجور كان له الاجر وان كان بعد المحجور فلا اجر له والثوب  
لصاحب على كل حال ولو اختلف الحياط مع صاحب الثوب فقال الحياط انا خطته وقال رب الثوب انا خطته وان كانت  
الثوب في يدي رب الثوب وفي بيته فالقول قول مع يمينه ولا اجر للحياط وان كان الثوب في يد الحياط وفي يدها كان القول  
قول الحياط مع يمينه وله الاجر وان اختلف الحياط مع رب الثوب فقال رب الثوب انا خطته فقال رب الثوب انا خطته فانه قد خطته  
فيمسكها فقال الحياط لا بل امرتني ان اقطع قميصا كان القول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القميص



واعطاء اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع ولو دفع شبهها الى صفا ربيض بله طشتا وصف  
له فضر به كوزا كان له الخيار ان شاء اخذ الكوز واعطاه اجر مثله لا يجاوز به ماسي وان شاء ضمنه مثل  
ذلك الشبه ولو دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه احمر بالعصف ففعل ثم اختلطا في الهم فقال الصباغ علمته بدرهم  
وقال صاحب الثوب بدنانقين فايتهما اقام البيئته قبلت وان اقاما يؤخذ بيئته الصباغ وان لم يكن لها بيئته ينظر الى  
ما زاد الصبغ وقيمته فان كان درهما او اكثر يؤخذ بقول الصباغ يعطى له درهم بعينه بله ما صبغه بدنانقين  
وان كان ما زاد الصبغ فيقل من دنانقين كان القول قول رب الثوب مع عيینه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة  
الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم مع عيینه ما صبغه بدنانقين وان كان الصبغ خايس قصص الثوب كان القول  
قول صاحب الثوب وان دفع الى الخياط ثوبا قبا محشوا ودفع البطانة والفضل ففعل الخياط ذلك ثم اختلطا فقال  
رب الثوب ليست هذه بطانتى كان القول قول الخياط مع عيینه ولو دفع الى القصار ثوبا ليقصه بدرهم فاعطاه القصار  
ثوبا فقال هذا ثوبك وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار وقول الخياط في حسمه وكذا لو كان القصار يدعى  
رد الثوب لان في قول ابي حنيفة من القصار امين وكذلك كل اجير مستترك والفتوى على قوله ولو ان القصار اعطاه  
ثوبا فقال هذا ثوبك وهو منك فاخذ الثوب ونوي ان يكون عوضا من ثوبه قال محمد لا يصح ان يلبس الثوب ولا ان  
يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم ولو دفع متاعا الى خال الجمل الى موضع كذا  
فحمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الخال هو متاعك قال ابو يوسف القول قول الخال مع عيینه ولا اجر له  
الا ان يصدق الآخر ياخذ وانوع الواحد والنوع فيه سواء الا انه في النوع الواحد لا يلزمه الاجر ولو حمل طعاما  
او زينا فقال الخال هذا طعامك ففحص واقيح وقال رب الطعام كان طعامي اجود من هذا قال فان هذا الفحص ان اخذ  
الطعام ولا يعطى شيئا واما في النوعين المختلفين فلا اجر للخال الا ان يصدقه وبأخذه رجل دفع الى الخياط ثوبا ليحيطه وثم  
له اجر الخاطه واعطاه اكثر من اجر مثله زيادة على ما يتعارف في النارة والوايطيب في قول ابي حنيفة رجل قال لرجل اني  
اركبك بغلا من ترمذ الى الحج بعشرة دراهم فقال المدعي عليه لابل استاجر حتى لا يبلغه الى فلان يبلغ بخمسة ام  
فانه يجلف كل واحد منهما فان حلف لا يجيب شي وان اقاما البيئته كان القول قول صاحب البغل لان حفظ البغل واجب  
على المستاجر فلا يجوز اجارته على ذلك رجل اجر رجلا ثوبا لاختلطا فقال المستاجر استاجرته وهو فارغة وقال  
رب الارض كانت مشغولة من روعة قال محمد بن الفضل القول قول صاحب الارض بخلاف السبايعين اذا اختلفا في القيمة  
والفساد بحكم الشرط كان القول قول مدعي الصحة لان في هذا الوجه صاحب الارض منكر الادارة اصلا قال  
القاضي ابو الحسن السعدي في الاجارة بحكم الخال ان كانت فارغة كان القول قول المدعي الفراغ وقت العقد وان كانت  
مشغولة كان القول قول صاحب الارض كافي مسئلة الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء والقطاعة قال وينبغي ان يكون  
القول قول منكر الشغل لان في صحة اجارة المستغول رايان والصحيح انها اجارة وبزمر التفرج والتسليم رجل اجر  
داره سنة فلما مضت السنة اخذ صاحب الدار الدار وكسها وكسها فقال المستاجر كان لي فيها دراهم وانك كسيتها  
والقيتها في الطريق ولعلك كسيتها وانكر صاحب الدار ذلك كان القول قول رجل دفع الى صباغ عشرة دراهم فصبه وقال  
زاد عليها درهمين يكون ثوبا على وضعه قبل واجرك درهم فصار ثوبا بهمشوا وقال زادت عليها درهمين وقال صباغ  
الفضة لم تزد شيئا عليها فانه يجلف كل واحد منهما فان حلفا بغير الصباغ ان شاء دفع الثوب اليه وافضه حتمه دواوق  
درهم اجر عشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضته واخذ الثوب لان الصباغ يدعى على صاحب الفضة فزاد درهمين

وهو منك

وهو منك وصاحب الثوب يدعى على الصباغ استحقاق الثوب بغير ثوب وهو منك فحلف كل واحد منهما ولو دفع الى مالك  
غزلا وامره ان يزيد في الغزل غزلا من عندك على ان يعطيه ثوب الغزل واجر الثوب درهم معلومة جاز ذلك  
فان اختلفا بعد النسخ فقال الحاكم زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن صاحب الغزل معلوما  
فان اتفقا على ان غزله كان مثافان كان الثوب قائما بوزن الثوب فان وزن فوجد من وزن فقال رب الغزل هذا من  
الديق وقال الحاكم هذا من الدقيق وزيادة بطل غزل زدت قالوا القول قول الحاكم لان الدقيق لا يزيد هذا  
القدر ظاهرا وان رجح القضاة الى علماء الحاكمة في ذلك كانا حسن فرج اليهم فقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر  
كان القول قول الحاكم مع عيینه فاذا حلف بجبر رب الثوب على ان يعطى ماسي لوي اخذ الثوب وان قال اهل العلم  
الدقيق يزيد هذا القدر كان القول قول رب الثوب مع عيینه فان حلف بجبر صاحب الثوب ان شاء ضمنه مثل غزله وركب  
الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه من الاجر بحسبه ما اقام من العمل وان كان الثوب يستهلكا عند صاحب الثوب  
قبل ان يعلم وزنه كان القول قول رب الثوب مع عيینه على علمه انه ما يعلم ان الحاكم زاد في الغزل فان حلف  
كان عليه اجر الثوب ووزن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة بطل من الغزل فيطرح عنه ما اصاب  
قيمة الغزل وقال الحاكم الشهيد الصواب ان يطرح عنه ايضا حصة ما ترك من زيادة العمل في النسخ لانه التزم  
اجرة النسخ الاجر المسمى بمقابلة العمل وثلاثة ارطال غزل وهو اقل في طلين هذا اذا اختلفا ووزن غزل  
الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع وهو رب الثوب مع عيینه سواء كان الثوب قائما او هلكا  
ولا يرجع في هذا الى قول الحاكم لانه لا يمكن معرفة الكاذب من الصادق وفي مثله الصباغ والثوب يجلبان رجوع في حق  
الزيادة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا هذا في النسخ اذا دفع اليه ثوبا وامره ان يزيد في قطنه  
رجل حمل جلا كره فذهب الى بعض البلى قالوا عليه كرا حتى يرد الى المكان الذي حمل منه وكذا كل ثوب له حمل وموت  
صاحب جازت امر اجير له ليرش الماء في طريق المسلمين ففعل وعطى به انسان قال ابو يوسف بعض الامر  
ولو امره بالوضوء فتوضا كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون للمستوضي ومنفعة الرش تكون للامر رجل  
ركب سفينة رجل من ترمذ الى اجد ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملك الى اجد بخمسة دراهم وقال الراكب  
استاجرني لاحفظا السكان الى اجد بعشرة دراهم حلف كل واحد منهما وليس البديين احدهما باولى من الآخر فكان للقاضي  
ان يبدى بينهما شاة وان اقرع للبداة كان حسنا فان حلفا لغير احدهما على صاحبه وان اقاما البيئته كانت البيئته  
بيئته الراكب وهو الذي يقضي بالاجر على صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانها لما اقاما البيئته  
يجعل كل الاخرين كائنا بطل اجارة صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد من الملاح من ان يكون في السفينة والله اعلم  
**كتاب الدعوى والبيات** وانه مشتمل على ابواب كل باب مشتمل على فصول  
الباب الاول منه في اداب القاضي الفصل الاول منه في معرفة اهل القضاء والدخول في القضاء والتحرر عنه فاهله  
من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون اهلا للقضاء  
حتى لو قد فقه لا ينفذ وكذا المحدث في القذف وبعض العلماء منهم الحنصاف والطحاوي في الحقوا بهؤلاء  
الفاسق والمرثي وعندهما اذا قلد الفاسق لا يكون قاضيا وانما يفسق بغيره وكذا المرتضى اختلف في ادرايات  
عن اصحابنا المتقدمين وكثر فيه اقوال المتأخرين والصحيح ما قاله عامة المشايخ انه ان قلده وهو عدل ثم فسق  
يستحق الغزل ولا يغير الحق لو قضى بعد الفسق جاز فضاؤه سواء كان القائم بترافق بيت المال او لم يكن



واجبوا ان اذا ارشني لا ينفذ قضاؤه فيما ارشني القاضى اذا ارشني العايد بانه ثم اسلم كان على قضاؤه وكذا اذا  
عني ثم ابصر ولا ينفذ ما قضى حال ردة والى اذا فسق فهو بمنزلة القاضى يستحق العزل ولا ينفذ ولعمري  
الشهادة لا بد وان يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا او عالما غير عدل لا ينفذ ان يتقدم ولا يقبل لقوله صلى  
الله عليه وسلم القضاة ثلثة واحد في الجنة واثنان في النار واراد بالاثنتين الجاهل وغير العدل والجاهل المتقوى والقضاة  
من العالم الفاسق وعلى قول الشافعي اذا قلنا الجاهل لا يصير قاضيا وعند اجتماع الشرايط بكرة الدخول في القضاء  
عن اختيار وان قلنا من غير طلبة فان كثرا مثاله في البداهة فانه قال بعضهم بكرة له الدخول وعند الاكثرين  
لا بأس بالدخول وان تعين هو في البلدة قالوا يفترض على الدخول لو استعيا بما ثم لان القضاء فرض كفاية بمنزلة الجنازة  
اذا تعين الواحد لا قامة يفترض له وان قلنا وغيره افضل منه كان الافضل اولى وكذا الوالى فاما الخليفة فليس  
لهم ان يولى الا افضلهم الامام اذا لم عدل اجازت احكامه وحكامه لان الصحابة ربه تغدوا الاعمال من معاوية  
والحق في نوبته كان مع على بن ابي طالب واذا ارشني له القاضى او كاتبه او بعض اعوانه ليعين الراشع عند القاضى ففعل  
ان لم يعلم القاضى بذلك نفذ قضاؤه وكان على الراشع ما قبض وان علم القاضى بذلك كان قضاؤه مردودا  
واذا نفذ القضاة بالرشوة لا يكون قاضيا ويكون الرشوة حراما على القاضى وعلى الاخذ ثم الرشوة على وجوبها  
منها ما هو حرام من الجانبين احدها هذه والثاني اذا دفع الرشوة الى القاضى ليحقق له وهذه الرشوة حرام  
من الجانبين سواء كان القضاء محققا او غير محقق ومنها اذا دفع الرشوة لغيره لنفسه او ماله وهذه الرشوة حرام  
على الاخذ غير حرام على الدافع وكذا اذا اطع في بعض ماله فرشاه بعض المال ومنها اذا دفع الرشوة لغيره  
امر عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للاخذ ان ياخذ فان اراد ان يحل للاخذ يستاجر الاجرة بما يريد  
ان يدفع اليه فانه يجوز هذه الاجرة ثم الاستحسان في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا  
اعطى الرشوة او لا ليسوى امر عند السلطان وان طلب منه ان يسوى امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعد  
اختلافه قال بعضهم لا يحل له ان ياخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه بوجهه لا يحل للاخذ يستاجر الاجرة  
للإمام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان حراما وكما لا يحل للثقة اخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبى  
الذي يمكن يهدى اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل له ان يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية  
مثل ما يهدى اليه قبل القضاء او دونها لا بأس ان يقبل وان كان اكثر من ذلك ردا الزيادة ولا بأس ان يقبل الهدية  
من القريب الذي لم يكن له خصومة وكما لا يقبل الهدية من كان لا يهدى اليه قبل القضاء لا يجيب الدعوة الحامة  
ويجيب الدعوة العامة وانما يعرف الخاص من العام ان ينظر ان كان محال لو لم يجب القاضى دعوة لا يتخذ الدعوة وهي  
خاصة وان كان يتخذ الدعوة وان لم يجب القاضى دعوة عامة وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة فان كان بينهما قرابة يجيب  
وان كانت خاصة ولا بأس للقاضى ان يرتفع من بيت المال وان استعفى فهو افضل وللعلماء والقضاة والمعلمين  
حق في بيت المال ويجوز للإمام وامفق قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق السلم على السلم  
وانما يمنع عنه القاضى ويضع تعليق تقبل القضاء والامانة بالشرط كالتعليق الوكالة وكذا الاضافة الى وقت المستقبل  
بان قال الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاضى وانت اميرها او قال اذا قدمت فلان فانت قاضى وانتا تليق عزل  
القاضى بالشرط صحيح ذكر الخصماء ان الخليفة اذا كتب الى القاضى اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه  
الكتاب يصير معزولا وتعلق الحكم لانه بين اثنين واثنين الى وقت المستقبل على قول محمد بن

وعلى قول ابى يوسف لا ينفذ وفيه اشك. ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما على عمله جاز وان وقعت الخصومة  
بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعى يريد ان يخاصمه الى قاضى محلة والاخر يابى خالف  
فيها ابو يوسف ومحمد والصحيح ان العبرة لمكان المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة  
فاراد العسكرى ان يخاصمه الى القاضى العسكرى فهو على هذا واذا مات الخليفة لا ينفذ قضاؤه وعمله وكذا لو كان  
القاضى مأذونا بالاختلاف ولا يختلف غيره فان القاضى لا ينفذ خليفته فاذا قلنا الامام رجلا القضاة يوما او ليل  
جاز ويوقت بالمكان والزمان واذا قلنا السلطان رجلا قضاة بلدة كذا لا يدخل في القرى لم يكتب في منشور  
البلدة والسواد ولوقوع السلطان قضاء بلدة الى اثنين لا ينفذ احدهما بالقضاء كما لو وكل رجلين بالبيع القضاة  
اذا لم يكن مأذونا بالاستقلال فاستخلف حكم الخليفة في مجلس القاضى بين يديه جاز كالوكيل بالبيع اذا لم يكن  
مأذونا بالتوكيل فكل غيره فباع الثاني بحقرة القول ولو ان الخليفة لم يحكم بين يدى القاضى وحكم في غيبته  
فرفع الى القاضى فاجاز قضاؤه نفذ قضاؤه عندنا استحسانا ولا ينفذ قضاؤه وهو قول زفر كالوكيل اذا لم يكن  
مأذونا بالتوكيل فكل غيره وباع الثاني عند غيبته فاجاز القول بوجه جاز عندنا وكذلك القاضى اذا اجاز حكم  
الحكم في المجتهدين وهذا اذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذميا او مجنونا او صبا او عبدا فاجاز القاضى  
حكمه لا يجوز ويجوز قضاء المرأة فيما خلا الحدود والعقاص لانها تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والعقاص  
القاضى اذا قضى زمانا ثم ظهر انه كان عبدا او محدودا الى القضاة او اعمى او فاسقا او مرتشقا فانه رد قضاؤه  
ولا ينفذ منه شئ كذا ذكر الخصماء لانا غير الفاسق والمرشع ممن ذكرنا فظاهر لانهم ليسوا من اهل الشهادة واما  
الفاسق والمرشع فهو قول الخصماء وهو اختيار الطحاوى وعندنا الفاسق من اهل الشهادة فينفذ قضاؤه وقضاؤه  
المرشع في غيرها ارشني بمنزلة قضاء الفاسق وفيما ارشني اذا وقع بحق ذكر الشيخ الامام على بن محمد البرزوي ينفذ  
الخوارج واهل البغى اذا قلنا رجلا من اهل البغى قضاء بلدة غلبوا عليها لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على اهل العدل  
غير مقبولة لانهم مستحلون دماءنا واموالنا فلا ينفذ قضاؤه وان قلنا رجلا من اهل العدل صحح تقليد هم  
ونفذ قضاؤه القاضى اذا كان مأذونا بالاستقلال فاستخلف رجلا صحح استقلاله فان عزله لا ينفذ عزله الا اذا  
قاله الخليفة استخلف من شئت واستبدل من شئت فمحى العزل والتقليد فرق بين القضاء والامانة الامير  
اذا استخلف رجلا في الجمعة جاز وان لم يامر الخليفة بذلك لان ذلك لم يصح الاستقلال في نفوت الجمعة وكذلك  
وصى الاربعة بالامانة وان لم يامر به الميت بالامانة ولو ان الامام قلنا رجلا القضاء واذن له بالاستقلال  
فامر القاضى رجلا يسمع الدعوى والشهادة في حادثة وبيان عن الشهود ويسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه  
يكتب الى القاضى وينهى حق يقضى القاضى بنفسه لم يكن لهذا الخليفة ان يحكم وانما يفعل امره القاضى واذا رفع  
الامر الى القاضى فان القاضى لا يقضى بذلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمر باعادة  
البيعة فاذا شهدوا بذلك حضره الخصمين فمحى يقضى القاضى بذلك الشهادة قالوا هذه المسئلة يغلط فيها القضاة  
فان القاضى يستخلف رجلا في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضى انهم شهدوا وعندى  
بكذا او يكتب القضاة الشهادة او يكتبان المدعى عليه اقر عندى كذا فيقضى القاضى بذلك من غير اجادة البيعة عنده فلان  
هذا القضاء لان القاضى لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بذلك الشهادة وبذلك الاقرار  
باقرار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع اخر عند القاضى على اقراره ويكون فائدة هذا الاستقلال ان ينظر الخليفة



هل المدعى شهيد او كذب فعلم له شهواتهم غير عدول وقد لا يتفقد في القاضى فيفقد القاضى النظر  
في ذلك الى الخليفة **فصل فيما يستحق على القاضى وما ينبغي له ان يفعل وما لا يفعل**  
لا ينبغي للقاضي ان يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره وعن محمد بن ابي اسحاق ان يفعل ذلك في غير مجلس القضاء  
والصحيح انه لا يفعل الا في مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يسيئون لاجل القضاء ولا ينبغي لمن يدعى مجلس  
القضاء لاجل الخصومة ان يعلم على القاضى ولو سلم لا يجب على القاضى ردة السلام فان راد القاضى عليه ينبغي ان لا يريده  
على قوته وعليه وسليم الشاهد على القاضى ويرد عليه ولا بأس للقاضى ان يقف من لجانهم اليه ولا يفتق احد الخصمين  
فيما حرم اليه واذا خاصم رجل السلطان الى القاضى فجلس السلطان مع القاضى في مجلسه وخمسه على الارض ينبغي  
للقاضى ان يقوم من مقامه ويجلس فيخضع السلطان حتى لا يكون مفقدا احد الخصمين على الاخر في الجلوس وهذه  
المسئلة تدل على ان القاضى يصلح قاضيا على السلطان الذي قلده والتبيل عليه قصة على رضى عند شرح ويقضى القاضى  
وهو مستوفى حفظ من الطعام والشراب فلا يقضى وهو جايح ولا شعوان ولا خضيان ولا كلفظا محتملي من الطعام  
ولا ماخذ احد الخصمين ولا به نفاذ او نوم ولا يشار احد الخصمين ولا يقيم احدها الى نفسه ولا يضحك  
وما حب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من البعيد والشهود يقرب بين القاضى فيخرج للقضاء في احسن ثيابه  
واعدل احواله وياخذ كاتباً ورعا عالماً فان كان القاضى فقراً محتاجاً الى مال لا يأخذ من بيت المال بل يقرض  
عليه فان كان غنياً فكلوا فيه والاولى له ان يأخذ من بيت المال ويجلس للقضاء في مسجد حرمه والمسجد الجامع افضل  
اذا كان المسجد الجامع في وسط البلد فان كان في طرف من البلدة يختار مسجد اخر في وسط البلدة وله ان يقضى في  
داره اذا كان في وسط البلدة وان لم يكن داره في وسط البلدة يختار مسجد اخر في وسط البلدة ويجلس في مسجد  
السوق ليكون اشر وعنده الشافعي ليس للقاضى ان يقضى في المسجد فاذا جلس القاضى في المسجد او في داره ياخذ  
رباً بالبيع الخصوم من الازدحام ولا يباح للربان ان ياخذوا بالاذن بالدخول ومتى دخل القاضى المسجد  
يصل ركعتين او اربعاً ثم يجلس مستقبل القبلة كما يجلس المدرس والغيب ولا يدخل في الحايض والنفساء  
ولكن القاضى يخرج اليهن او يجلس القاضى في المجلس وهو خارجة بحيث يسمع القاضى كلامها والمشرع يدخل وهذا  
في عرفنا اما في عرفهم كان القاضى يجلس مستقبل القبلة واذا جلس الخصوم بين يديه هل يستنطقهم قال ابو يوسف  
يستنطقهم فيقول انكم المدعى فاذا عرف المدعى يقول اذ انتع وقال محمد لا يفعل ذلك وقول ابو يوسف ارفع  
واذا اذع على المدعى عليه يكتب القاضى على باب صورة الدعوى ثم يقول المدعى عليه ماذا تقول فاذا اقر بما  
ادعاه المدعى اثبت اقراره في كتابه ويا المدعى عليه يا ابا الحق وان انكر يكتب انكاره في ذلك ثم يامر المدعى باقامته  
البيته وهذا كان في عرفهم اما في عرفنا المدعى على كاتب القاضى فيضربه بكيفية دعواه ويصور عذبة صورة الدعوى  
فيكتب الكاتب ذلك ثم يقرأ القاضى مع خصمه ويعلن عليه فان اقر خصمه اثبت القاضى اقراره في الكتاب ويا المدعى بقضاء  
الحق فان انكر المدعى باقامته البيته فان جاء المدعى بشهود فشهدوا عذبه على الترتيب يكتب القاضى شهادة كل  
شاهد في كتابه واسم ابيه ووجهه ويترك بين كل خفيين بياناً بالشهادة كل واحد منهم واذا جاء رجل الى  
القاضى وذكر ان له على فلان بن فلان دعوى فان كان المدعى عليه غالياً يدفع القاضى اليه طينة عليها ختم القاضى  
مكتوب فيها اجب غصمك الى مجلس الحكم وان كان المدعى عليه حاضراً في المصفر احضره القاضى بمجرع دعوى المدعى وكذا  
اذا كان قريبا من المصفر ان كان بعيداً القاضى خصمه بمجرع قول المدعى حتى يقيم البيته ان له على فلان حقاً

منه القضاة

وان اقام

ابو يوسف

فان اقام البيته اعداء القاضى استثنوا وفي القاضى لا يعدي كالوكان بعيداً والغافل بين القريب والبعيد ما قال  
الخصم ان كان في موضع يمكن ان يحضر مجلس القاضى ويجيب خصمه ويعود الى منزله في ذلك اليوم ولا يفسد  
فهو قريب والا فهو بعيد وعلى الشهادة على الشهادة ان كان شاهداً الاصل في مكان قريب على هذا التفسير لا يجوز الشهادة  
على الشهادة وان كان بعيداً بهذا التفسير يجوز الشهادة على الشهادة وعن محمد بن عيسى عن الامام ان ينيب قضاة في الكور  
فيادون الشفر احترازاً عن مشقة الاعداء ويسقط الاعداء بعد المرض وكذا اذا كانت المرأة محذرة وذكر الشيخ  
الامام على بن محمد البرزعي المحذرة هي التي لا تكون برزعة بكر كانا وثيقاً ولا يربها غير المحرم من الرجال فالمرأة التي  
جلست على المنصة فراه رجال جانباً كما هو عادة بعض البلاد لا تكون محذرة والمرأة التي يخرج الى حواشيها فقه  
القاضى وفي المحذرة يبحث القاضى فيها اميناً اذا لم يثبت لوكالة عنها يستحلفها وكذلك في المهر فان نكحت ثلثاً  
اشهد على ذلك شهوداً وياخذ وكيلاً فاذا شهدوا به عند القاضى قضى القاضى بذلك على الوكيل ولا يقضى الامين الا ان يكون  
القاضى نادياً في الاستحلف فبعث الامين واستحلفه وفي هذا وجه آخر ان يحكم بينهما حكماً يحكم بينهما ثم يرجع حكمه  
الى القاضى فيجوز القاضى ان رآه جازياً وان كان المدعى عليه غالياً بعيداً عن المصفر على التفسير الذي ذكرنا لا يستحقه  
القاضى ما لم يقيم المدعى البيته على ما ادعى فاذا اقام قبلت بيته للاستحلف من القضاة والمستوفى وهذا يكفي وان سال  
المدعى من القاضى ختماً لاهضار خصمه اعطاه القاضى فاذا ذهب الى الخصم اراه ذلك واخبره ان ختم القاضى ليدع  
في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك اشهد شاهدين فاذا شهدا بذلك عند القاضى يستحقه القاضى باعوانه ان قدرا  
والا يسال الولا ان يستحضره ومونة المستحق على المتردد وهو الصحيح وقيل يكون في بيت المال فاذا احضره يجلس القاضى  
عقوبة وكذا اذا سكنت المدعى عليه بعد ما رأت الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر نفسه وكذا اذا وعدت خالف الا ان هذا  
دون الاول في العقوبة ولو ادعى على من محجور حقاً فان لم يكن له بيته على ما ادعى لا يحضره القاضى ولو اخطأ القاضى فلان  
طلب امرأته ثلثاً واسترق الحق ان اخبر بذلك عدلان كان على القاضى ان يطلبه اشد الطلب وان كان المحجور عدلاً واحداً  
او لم يكن عدلاً وغلب على ظن القاضى انه صادق فالاولى ان يطلبه وان لم يقبل على ظنه انه صادق لم يكن عليه ان يطلب  
ولو ان رجلاً قال للقاضى ان له على فلان حقاً وهو في منزله يتورق عني ولا يحضر معي فان القاضى يستحضره فان لم يقدر  
يكتب الى الولى في احضاره فان قال الولى لا اظفره وسال المدعى من القاضى تسمير الباب والختم عليه فان القاضى لا يجيبه  
الى ذلك الا ان ياتي بشاهدين انه في منزله فاذا شهدا بذلك يسالهما القاضى من اين علمتا فان قالتا انا وانا في منزله  
اليوم وامس او ما اشبه ذلك فان القاضى يحتم على ابيه ويجعل بيتاً حسباعيه ويستأجره واسفل حتى يضيق  
الامر فيخرج وان قال الولى انه منذ شهر لا يلتفت الى كلامها لانه قد يغيب ذالمات وقدره ذلك ثلثة ايام فان ختم  
القاضى على ابيه ولم يخرج قال ابو يوسف يبعث القاضى رسوله معه شاهداً فيأتي الرسول على ابيه يا فلان فلان القاضى  
فلان بن فلان يقول لك احضر مع فلان بن فلان مجلس الحكم والادب لك وكلا وقيل بيته المدعى عليه هكذا يفعل  
القاضى ثلثة ايام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقضى على وليه بما يدعي عليه الختم قال شمس الانما الحلواني كان القاضى الامام  
الاستاذ فيقول رأت في النوادر مثل هذا عن ابي حنيفة ومحمد بن وهب وكان ذلك منهم اتفاقاً قال ابو يوسف وكذا  
لو كتب القاضى الى القاضى كتاباً في حادثة فلم يقدر القاضى المكتوب اليه على الخصم فان القاضى يولع عنه على نحو ما قلنا  
قال شمس الانما الحلواني اصحابنا لم يجوزوا المحجور وصوره ان يبعث القاضى ثلثة ايام يطلبه في البيت واعواناً ياخذون  
السفل والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ الامام على بن محمد البرزعي المشهور من قول ابي حنيفة ان القاضى لا ينبغي له



وكيله بعد ضم الباب ولكنه يهيم عليه صورة ما قلنا ان يبعث نساء ورجالاً يدخل النساء منزل المدعي عليه ويجعل  
النساء المحرم من جانب نفسه امرأة ثقة وخدمته كيلا يكون فيه من رجل يشبه بالمرأة فان وجد المدعي عليه  
يؤخذ وان لم يوجد يطلب فيما بقى من البيت قال وهذا استسكان فعله عمر بن الخطاب بعد تركوا فيه القياس  
فان كان المدعيون يسكن داراً باجارة وامتنع من الحضور الى باب القاضى هل يسير القاضى بايا يختلفوا فيه والصحيح  
ان يسير ولو كان ساكناً في دار مشتركة لا يسير بابه والرجل الذي توجه عليه الحكم بالبينة اذا اختفى لا يقضى عليه القاضى  
في قول ابو حنيفة وقال محمد بن يقطين ثلثة ايام فبينا ردي على بابه ثلثة ايام على نحو ما قلنا فان خرج ولا يقضى عليه وان لم يخرج  
ولكنه قاب لا يقضى عليه وذكر الخصاص اذا غاب المدعي عليه بعد ما سمع القاضى البينة او غاب الوكيل بالحضرة بعد  
قبول البينة قبل التعديل او مان الوكيل ثلثة عدلت تلك البينة لا يقضى تلك البينة وقال ابو يوسف يقضى قال  
شمس الائمة الحلواني وهذا ارفق بالناس ولو اقر المدعي عليه ثلثة ايام غاب عنه فانه يقضى عليه باقراره في قولهم وان غاب الوكيل  
او مات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة كذا ذكر في الزيارات وكذا لو مات المدعي عليه  
بعد ما اقيمت عليه البينة يقضى بتلك البينة على الوارث وكذا لو اقيمت البينة على احد الورثة ثم غاب فانه يقضى  
بتلك البينة على الوارث الا في قولنا اقيمت البينة على نايب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البينة  
ولا يكلف إعادة البينة **باب الدعوى** رجل ادعى عند القاضى على رجل حقا فهو على وجهه امان ان يدعى  
دينا او عيناً والعين لا تخلو امان ان يكون منقول او غير منقول والمنقول لا تخلو امان ان يكون قائماً او هالكا والقائم  
لا تخلو امان ان يكون غائباً او حاضراً فيجعل لكل قسم فعل على حدة انا اذا كان المدعي به ديناً لا يضيغ الا بعد بيان  
القدر والحسن والصفه فان كان المدعي عاجزاً عن الدعوى غرض الغيب بكت دعواه في حقيقته ويدعى منها فيسمع  
دعواه ولو كان لسانه غير لسان القاضى ياخذ مترجماً وكذلك الشاهد والعدد في المترجم ليس بشرط في قول ابو حنيفة  
وابو يوسف وكذا الاختلاف في رسول القاضى واسارة الاخرى فيما لا يسقط بالشبهات وفيما يسقط كعبارة غير  
حتى يستوفي القصص يا سارة واسارة يكون في ذلك كعبارة الا في الحدود والخالفه ثم دعا وان ذكر المدعي جميع  
ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعي عليه من اي وجه يدعى بيالة القاضى عن ذلك فان ابى ان يبين ذكر في مائة الروايات  
ان القاضى لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الامام علي بن محمد بن زيد وعنه القاضى اذا سأل عن السبب لا يجيب  
عليه ان يجيب لان المدعي قد يستحق عن بيان السبب ويشق عليه بيان ذلك فان بين المدعي عليه وقال هذا المال الذي يدعى على  
ثمن خراومة قال ابو حنيفة بصير مقرأ بالمال اذا كذبه المدعي في السبب وقال ابو يوسف وعنه ان بين مفصولاً فكما  
قال ابو حنيفة وان بين مفصولاً مع بيان **واصل المسئلة** اذا قال لغيرك على الف درهم من جارية بعينها الا في ما اقبى  
قال ابو حنيفة بخلاف المال وقال كذلك ان ومن وان فصل كذا من شئ ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعني الخمر والمسته  
بكذا الا بصير مقرأ بالمال وان قال المدعي عليه على الف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعي هي محجلة كان القول قول المدعي  
الا في الكفالة والمسئلة معروفة واذا سمحت الدعوى فطلب المدعي قبل ان يقيم البينة ان ياخذ القاضى من المدعي عليه  
كفيلة بنفسه فان القاضى يقبل المدعي ان البينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لكنها غايبة فكذا لا يكفله  
وان قال لم يبيته حاضرة في المصر كفله القاضى بطلب الخصم ومن عجز ان طلب المدعي ليس بشرط وقيل ان كان المدعي عليه  
رجلاً مجهولاً لا يتراعى مثله غالباً كفله القاضى من غير طلب وان كان رجلاً مشهوراً لا يكفله وقال بعضهم ان كان المدعي  
مستهدباً الى الخصومة لا يكفله من غير طلب المدعي وان كان به عجة لا بأس بان يشترط القاضى الى طلب الكفيل فيكفل خصمه

واذا اعطاه كفيلة ثلثة ايام بنفسه فضت الايام الثلثة خرج الكفيل من الكفالة ولو قال كفلت الى ثلثة ايام  
في ظاهر الرواية يصير كفيلة بعد الايام الثلثة كما لو قال لامرأة انت طالق الى ثلثة ايام فانه يقع الطلاق بعد الايام  
الثلثة وعن ابو يوسف اذا قال كفلت الى ثلثة ايام يطلب الكفيل في الايام الثلثة ولا يطالب بعدها وقال شمس  
الائمة الحلواني هذا عرف الناس وعن ابو يوسف رواية اخرى اذا قال ان كفيل ثلثة ايام يصير كفيلة في الحال واذا  
مضت الايام للثلاثة لا يبقى الكفالة ولو قال ان كفيل الى ثلثة ايام يصير كفيلة بعد الايام للثلاثة وعن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل انه كما يأخذ بهذه الرواية ويقول هذا الشبه يعرف الناس وحكي عنه لو قال بالكتابة يذير فتم  
ان فلان زاده روز يكون كفيلة في الحال واذا مضت عشرة لا يبقى الكفالة ولو قال ان فلان زاتا بان روز يصير  
كفيلة بعد عشرة ايام ولو قال ان كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام فاذا مضت عشرة ايام فانا برى من الكفالة ذكر  
الخصاص في الجدل لا يطالب بهذه الكفالة اصلاً في العشرة ولا بعدها وذكر في جمع التفاريق لو قال ان كفيل  
الى شهر يصير كفيلة بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر برى من الكفالة لانه سلم بعد السبب ولو قال كفلت  
بنفس فلان شهر يصير كفيلة ابد قبل الشهر وبعد واعتماد اهل زماننا على انه لو قال بالعربية كفلت بنفس فلان  
شهر يكون كفيلة في الحال واذا مضى الشهر لا يبقى الكفالة ولو قال الى شهر يخرج القاضى عن الكفالة بعد الشهر ولو قال  
كفلت بنفس فلان الى من اليوم الى عشرة ايام يصير كفيلة في الحال فاذا مضت عشرة لا يبقى الكفالة ولو كفل بنفس  
رجل على ان لم يسم اليه النفس فهو كفيل بالمال الذي عليه فطالب الكفيل بتسليم النفس والمكفول بنفسه بالسود هل  
يلزمه الكفالة بالمال او يمهله القاضى حتى يذهب في السواد ويجيء به قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يلزمه الكفالة  
بالمال ولا يكون هذا مستثنى عن الكفالة واذا ثبت ان القاضى ياخذ من المدعي عليه كفيلة بنفسه بطلب المدعي ينبغي  
ان لا يجبره على اعطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه الكفيل ينبغي ان يكون الكفيل معروفاً في الدار معروفاً في التجارة  
وبعضهم شرط ان لا يكون مجوراً معروفاً بالخصومة وان يكون من اهل المصر ولا يكون غريباً واذا كفله كفله مدة  
موقته واختلف الروايات في تلك المدة والصحيح ان يكفله القاضى الى المجلس الثاني وان كان القاضى يجلس كل ثلثة ايام  
والصحيح انه لو كان اكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الائمة الحلواني ذلك مفوض الى ربي القاضى هذا اذا كان  
المدعي من اهل المصر وان كان مسافراً لا يكفله ولكن يؤجل المدعي الى اخر المجلس فان اقام بيته والاخلى القاضى  
سبيله وان ادعى الخصم انه مسافر وانكر المدعي ذلك كان القول قول المدعي لان الاقامة اصل ولعليه مسئلة ذكرها في التو  
رجل دخل مسجد من المساجد والمقرقات قوماً في صلوة الظهر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف انه  
كان مسافراً او مقيماً فميت صلوة القوم وعليهم الاعادة لان الاقامة في المصر اصل فينبغي الحكم على ذلك كذلك هلها  
وقيل القول قول المدعي مع عيونه على علمه وقال بعضهم القول قول المدعي عليه انه مسافر لانه يتكرا اعطاء الكفيل وقاله  
بعضهم يتعرف القاضى من فقهائه فان كان مقيماً وامتنع عن اعطاء الكفيل امر المدعي باللائمة وان يلزمه بنفسه وعنه  
واجزابه ويطوفه عونه انما طاف ولا يمنعه من السفر وقيل يحبس المدعي في بيته فيكفيه مؤننه من الطعام والشراب  
فان لم يكفه مؤننه تركه ليقضى حاجته وان كان الخصم امرأة اجنبية لا يجتواها ولا يأسر اباً يطوف معها في السكك  
واذا دخلت داراً رسلت امرأة ثقة معها كلاً تنقيب وان ادعى رجلان وصفيهما الميت وادعى دينا للميت على رجل  
ومحمد الخصم الوصية والدين فالكفا لا ياخذ من المدعي عليه كفاً حتى ثبت الوصية وكذا لو ادعى انه وكيل فلان الغائب  
او وارث فلان الميت ومحمد الخصم الورثة والوكالة والموت فاقام المدعي بيته على ذلك ثم ان المدعي احضر رجلاً



اخر قبل تركية الشهود وادعى ان شافى حقا الميت فان القاضى لا يكفل الاثني حتى تظهر عدالة بينته الوكالة والشهادة  
فان شهدوا على الاثني جميعا معا على الوصاية والدين او على الوكالة والدين القياس ان لا يقبل البينة على الدين  
حتى يقضى بالوصاية والوكالة لتثبت خصوصته اولا ثم يسمع البينة على الحق بعد ذلك وهو قول ابو حنيفة وفي الآحاد  
يقبل فاذا ظهرت عدالة الشهود يقضى بها كمن يقدم بينة القضاء بالوصاية والوكالة والورثة على القضاء بالدين  
فان عدلت بينة الوصاية والوكالة خاصة يقضى بها وان عدلت بينة الدين خاصة لا يقضى بها ولو ادعى رجل على رجل  
انه وصي فلان الميت وان على الميت كذا اسمع دعواه وكذا الوادعى الوكالة من غايبا ذكر غايبا ميت او الغايب باسمه  
واسم ابيه وجده ولقبه ان كان لا يحصل المعرفة الا باللقب واذا سمع دعواه فطلب كلفه فان القاضى لا يكفله  
لانه لم يثبت خصوصته معه فان ادعى المدعى عليه بالوصاية وانكر ان يكون في يده شئ من المال لم يكن عليه شئ وان طلب  
المدعى من القاضى كلفه حتى يقيم البينة على ما ادعى ثم يأخذ منه كفيلا فان كانت هذه الخصومة مع الوارث  
والوارث ينكر النسب والارث والموت فارد ان يأخذ منه كفيلا يحضر البينة لاثبات النسب والموت والارث فان  
اتفق بكفله ولو ان رجلين هما على رجل الف درهم هاشريكان والمديون يجحدان فحضر احدهما واقام البينة  
على دينها والشرط الاخر غايب ذكر فاستنق ان على قول ابو حنيفة يقضى للحاضر بخمس مائة واذا حضر الغايب كلف إعادة  
البينة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغايب في وجهه من الوجوه الا ان يكون الاثني مبرا اثنيهما من شخص واحد فان حضر القاضى  
ولم يقدر على اقامة البينة دخل مع شركه في الخمس المائة التي قبض الشريك وقال ابو يوسف ان الشريكين حضر فمضى خصم  
عن الاخر في الميراث وغيره وقال محمد القياس ما قال ابو حنيفة والاستحسان ما قال ابو يوسف اذا ادعى رجل على رجل ديناً  
ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم فان ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل  
لا يقبل شهادتهم كما لو ادعى ملكا بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق والصحيح انه تقبل ذكر في كفاية الاصل رجل ادعى  
على رجل الف الف قال خمس مائة منها ثمن متاع قد قبض وخمس مائة منها ثمن عبد قد قبض وجاء بشاهدين فشهدا احدهما  
على خمس مائة ثمن عبد قد قبض وآخر على خمس مائة ثمن متاع قد قبض جازت شهادتهما في قضى الدين بالف وان لم يكن  
على كل خمس مائة الا شهادة شاهد واحد وبشهادة الفرد لا يثبت السبب وكذا لو شهدا احدهما بالالف بذلك السبب  
وشهد الاخر بالالف مطلقا وكذا لو شهدا على اقراره بالف مطلقا او شهدا احدهما على اقراره بالف بذلك السبب  
وشهد الاخر على اقراره بالف مطلق جازت شهادتهما ولو ادعى على رجل مائة وخمسين درهما فشهدا على اقراره بمائة  
وخمسة واربعين درهما جازت شهادتهما ولو ادعى القاضى شهدا احدهما بالشاهدين بالف قرض وآخر بالف ثمن متاع لا يقبل  
لانه لا يمكن تصديق الشاهدين اذا صدق احدهما فقد كتب الاخر ولو ادعى القاضى شهدا احدهما على ما كان له على  
شئ فقط فاقام المدعى بينة على المال ثم اقام المدعى عليه البينة على القضاء والادعاء قبلت وان ادعى القاضى المدعى عليه  
ما كان له على شئ فقط ولا عرفك فاقام المدعى بينة على المال ثم اقام المدعى عليه البينة على القضاء والادعاء ذكر في الجامع  
انها لا يقبل وذكر القدر ويمن أصحابنا انما تقبل وكذا لو ادعى القاضى شهدا احدهما على ما كان له على شئ فاقام المدعى بينة  
على المال ثم اقام المدعى عليه البينة على القضاء والادعاء قبلت رجل ادعى على رجل مائة الف فادعى عليه فخرج المدعى خطا  
ياقر المدعى عليه بذلك المال فقال هذا خط المدعى عليه وانكر المدعى ان يكون خطه فاستكتت فكتب وكان بين الخطين  
مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى بالقاضى على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح وكذا  
المدعى عليه هذا خطى كمن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا يصدق ويقضى عليه بالمال

وصك المراف والسار حجة عرفا وان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب القضاة  
والاقرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه وان كتب الخط بين يدي الشهود وقرا عليهم كان اقرارا  
كلهم ان يشهدوا عليه سواء قال شهدوا على او لم يقل وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال شهدوا  
على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا كلهم ان يشهدوا عليه وان علموا لا يعمل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه رجل ادعى  
دينا على ميت بحضرة احد الورثة فاقر هذا الوارث صح اقراره ويلزم جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس  
الائمة الحلواني هذا اذا قضى القاضى على هذا الوارث باقراره انا بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل  
انه لو اقر بالدين ثم شهد هو مع اخر بذلك الدين على الميت جازت شهادته ولو كان دينا واحدا في نصيبه قبل القضاء  
لا يقبل شهادته لانه يكون محولا للدين عن حصته خاصة الى جميع التركة فلا يقبل كما لو شهد بذلك بعد ما قضى القاضى قرا  
رجل ادعى دينا على ميت فخصمه في ذلك وارث الميت او وصي الميت لا يسمع دعواه على من مات ميت عليه دين ولا على التركة  
له على الميت دين ولا على الوصي وذكر في المنتقى ان الوصي لجميع المال عند عدم الوارث والوصي يكون خصما لمن يدعى  
دينا على الميت ولو ادعى رجل ان الميت وصي له فاحضر غريم الميت عليه دين يسمع دعواه كما تسمع دعوى الوكيل في حصة  
الموكل على غريم الموكل ولو ادعى رجل انه وصي فلان الميت لا يسمع دعواه الا على خصم جاهد وخصمه وارث الميت  
او رجل عليه ميت دين او رجل وصي له الميت بوصية لان الموصل حقا في الميراث فكان بمنزلة الوارث وان احضر  
رجلا على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعى انه وصي الميت لان الوصي لا يملك  
قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو الصحيح رجل قال لرجل لي عليك الف درهم فقال المدعى عليه ان حلفت انها  
لك على ادبتك اليك فحلف فادها اليه هل له ان يسترد هاتين بعد ذلك ذكر في المنتقى انه ان دفعها اليه على الشرط لم يكن  
شرطا كان له ان يسترد هاتين وصاحب الدين ان يلازم المديون بعد وجوب الدين وان لم يارعه القاضى بالملزمة  
اذا لم يكن القاضى نفسه فان قال احببني وصاحب الدين يريد الملزمة كان له ان يلازمه وان طلب صاحب الدين من القاضى  
ان يارعه واحدا من عوانه حتى يلازمه لاستخراج المال ففعل القاضى ذلك اختلفوا في جعل من يلازمه قال بعضهم يكون على  
صاحب المال وقال القاضى الاحام صدى الاسلام يكون على المديون لانه اذا احتاج الى الملزمة بمطله فيكون عليه كسائر اذا  
قطعت يده كان ثمن الدهن الذي يحسم به العروق واجر الجلاء على اقراره رجل ادعى دينا على ميت بحضرة وارثه وشي  
ذكر في الجامع في الوصاية انه لا يسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصما لمن يدعى دينا على ميت اذا لم يترك شيئا  
رجل ادعى دينا على ميت بحضرة ولثة وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء  
بالدين فاقام البينة على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة  
المال ان هذا مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث بالمال كان جائزا وله وجه لان القضاء على مالك الدرام  
والدراهم يمكن حال غيبته وان عمدا ذكر في الاباق ان القاضى اذا باع الابوة واخذ ثمن ثمران مولى الابوة رفع الامر الى  
القاضى به ليكتب كتابا حكيا الى القاضى الذي باع الابوة وقبض ثمنه واقام البينة على ذلك فان القاضى بحسبه يقبل  
بينته وان كان في هذا استحقاق الدرام التي هي مائة عند القاضى المكتوب اليه حال غيبته وهذه يفرغ مسألة اخرى  
ان الكتاب الحكمي في المنقول جائز رفيقا كان او لم يكن رجل ادعى على غايب دينا بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغايب فاقر  
المدعى بالوكالة لم يقض اقراره حتى لو اقام المدعى بينة الدين على الغايب لم يقبل بينته وكذا لو ادعى دينا على ميت  
بحضرة رجل يدعى انه وصي الميت فاقر المدعى عليه بالوصاية رجل يدعى دينا على رجل فوكّل المدعى عليه رجلا فادعى



شاهد على احد الوكيلين وشاهد على وكيل الاخر جاز وكذا لو اقام شاهدا على الموكل وشاهدا على الوكيل  
او اقام المدعي على المدعى عليه شاهدا وعلى وصيه او وارثه بعد موته شاهدا او كان للميت وصيان فاقام المدعي  
على احدهما شاهدا وعلى الاخر شاهدا جاز ذكره في التنقي ولو قامت البينة على مردح بن ثمرات المدعى عليه قبل ان يقضي  
عليه او غابا وقامت البينة على الوكيل بالخصومة فوات الوكيل قبل القضاء او غاب ثم عدلت تلك البينة لا يقضي تلك  
البينة في قول ابو حنيفة ومحمد ويقضي في قول ابو يوسف واختار الخصاص في قول ابو يوسف من اجل ما في بلد وورثة  
في بلدة اخرى فجاز رجل وادعى على الميت دينه واراد ان يثبت دينه على الميت فطلب من القاض ان ينصب وصيا للميت  
حتى يقيم عليه البينة ان كان الوارث غايبا غيبة منقطعة نصب القاض وصيا فاذا اقام المدعي عليه بينة قضى القاض  
له بدينه وان يكن الغيبة منقطعة لا ينصب القاض وصيا ولو كانت الورثة كبارا غيبا وله وارث صغير في مصر  
فان القاض يجعل للصغير وكلاء فيقيم المدعي البينة على الوكيل فقضى القاض له بدينه ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة  
كما لو كان هذا الصغير كبيرا فقضى القاض عليه كان قضاء على جميع الورثة ولو كان الوارث الحاضر كبيرا فاقرا الوارث بالدين  
على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون معه في جميع الورثة ولو كان الوارث الحاضر كبيرا فاقرا الوارث بالدين  
ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو اقر المدعي على وصي الميت فاقرا الوارث بالدين فان اراد المدعي ان يقيم البينة عليه بالدين كان له  
ذلك وقبلت بينته وكذا لو اقام البينة على الوكيل بالخصومة بعد اقراره رجل وادعى على رجل المدعي فادعى المدعي فادعى المدعي فادعى المدعي  
عليه قد قضيتك مائة بعد ما فلاحك لك على ان يكون ذلك اقرارا وكذا لو ادعى المدعي الف درهم فقال قضيتك خمسين درهما  
لم ذلك اقرارا وكذا لو قال المدعي في عليك الف فقال المدعي عليه في عليك الف درهم لم يكن ذلك اقرارا ولو قال المدعي عليه في  
عليك الف درهم او قال في عليك مثلها او قال في عليك ايضا الف درهم فيه روايتان في رواية يكون اقرارا وفي اخرى  
لا يكون اقرارا في رواية على من اقام البينة عليه بعد المحذور فقال القاض ثبت عندك ان هذا الرجل على هذا الرجل كذا  
اختلف المشايخ في ذلك بعضهم لا يكون هذا حكما من القاض وقال شمس الائمة الحلواني والقاض ابو عامر يكون حكما وعلى القوي  
وذكر في كتاب الرجوع لو قال القاض بعد ما شهد الشهود بحق او دار رجل وعدلوا اريان الحق للشهود لم يكن ذلك قضاء  
حتى يقول نفذت عليك القضاء في كذا وكذا الا انه قوله واري بمنزلة قوله واطن ولو قال واطن لم يكن ذلك قضاء اذا قال  
القاض لرجل جئت وكذا في تركه فلان الميت كان وكذا في الحفظ خاصة الا ان يقول له تشتري وتبيع ولو قال جئت  
وصيا كان وصيا واذا تقدم الغرماء والورثة الى القاض وزعموا ان فلانا مات ولم يوص الى احد والقاض لا يعلم بذلك  
فقال انتم صاه قين فقد جعلت هذا وصيا قالوا بلى ان يكون القاض سعة من ذلك فان كانوا صادقين كان وصيا  
رجل جاز الى القاض فقال قديت ابني في بعض الاطراف وعليه دين وترك عرضا وريقا ودواب ولم يوص الى احد والاشيخ  
ان ثبت ذلك بالبينة لاهل تلك الناحية لا يبرئني قالوا لا بأس بالقاض ان يقول ان كنت صادقا بقا تقول فاجع الجيران  
واقض الدين فان كان صادقا صح امر القاض والافلا واذا اوصى الرجل من اجل فقره لا قبل بطل الايصار حتى  
لو قبل بعد ذلك في جنوة او بعد وفاة لا يقع ولو قبل في وجهه ثم ردت لا يقع رده ما لم يعلم الموصي وهو الوكلاء سواء  
بخلوا او اوصوا لان بوضيعة فرد في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاة او قبل في حياته ثم ردت بعد وفاة فانه يقع  
ردة وقبول والسنة معروفة **مسائل قائمة بالبينة على الافلاس** واذا توجه المحبس  
على المدعيون فان القاض لا يسأل المدعيون الا مال ولا يسأل المدعى انه مال في ظاهر الرواية فان سأل المدعيون من القاض  
ان يسأل صاحب الدين اله مال سأل القاض بالاجماع فان فلا الطالب هو معسر لا يجيبه لانه لو اقر بعسرة بعد المحبس

افهمه فقبل المحبس لا يجيبه فان قال الطالب هو معسر قادر على القضاء وقال المدعيون انا معسر تكلموا فيه قال  
بعضهم القول قول المدعيون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال القرض وثن البيع القول قول  
مدعي اليسار مروي ذلك عن ابي حنيفة وعنه القوي لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل فلا يقبل قوله في ذلك تلك  
القدرة فان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المدعيون والذي يؤيد هذا القول مسئلتان احدهما  
احد الشريكين اذا ادين العبد المشترك وادعى انه معسر كان القول فيه قوله لان الضمان وجب بدلا عما ليس به والكل  
في الادنى هو العسرة والثانية المرأة اذا طلبت نفقة المورس وان زوجها يدعى العسرة كان القول قول الزوج وقال  
بعضهم كل ما وجب بعسرة لا يقبل قول المدعيون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال المدعيون اذا اقام البينة  
على الافلاس قبل المحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الصحيح انها تقبل قوله وينبغي ان  
يكون مفوضا الى القاض ان علم القاض انه وقح اي قليل المال لا يقبل بينة قبل المحبس وان علم القاض انه لين قبل بينة ولو اقام  
المدعيون بينته على الاعسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار اولى فان شهدوا انه معسر قادر على قضاء  
الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعين المال فان اقام المدعيون البينة على الاعسار بعد المحبس في الروايات الظاهرة  
لا يقبل البينة الا بعد مضي مدته واختلفت الروايات في ذلك المدة روي محمد بن ابي حنيفة انه مقدار شهرين او ثلثة  
وروي الحسن بن ابي حنيفة انه من اربعة اشهر الى سنة وعن ابي جعفر الطحاوي انها مقدرة بشهرين او ثلثة اشهر او ثلثة  
وهذا ارفق الاقوال وقال بعضهم ان كان المحبس رجلا ليتنا صاحب عمال يشكروا له الى القاض لاجل النفقة ياخذ  
بقول الطحاوي وان كان فحما فعرف القاض عمره يحبس سنة اشهر والحاصل انه يفوض الى القاض ان وقع عند  
القاض بعد مضي ستة اشهر انه متمرده بعد المحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد اجاز اطلاقه وهذا اذا كان  
امره مشكلا اما اذا كان فقره ظاهرا يسأل القاض عاهلا ويقبل البينة على الافلاس ويجلي سبيله بحفرة خصمه وانما  
يسئل عن عسرته جيوانه واصدقائه واهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قال لا اعرف له ما لا كفى ذلك  
ولا يشترط في هذه النقطة الشهادة وبعد ما خلى سبيله هل لصاحب الدين ان يلزمه اخذ نفوقه والصحيح ان  
له ان يلزمه بالحديث المشهور لصاحب يد ولسان قالوا اراد باليد الملازمة وقال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني  
احسن الاقوال في الملازمة ما روي عن محمد بن ابي حنيفة قال يلزمه في فئانه ولا يمنعه من التدخل على اهله ولا من الغدا والعشا  
وما يحتاج اليه من الوضوء والحلابة فان اراد الطالب ان يمنعه عن ذلك فانه كيفه مؤنة الغداء والعشاء وما يحتاج  
اليه مما لا بد منه وله ان يلزمه بنفسه واخراجه وولده ومن احب فان قال المدعيون لا اجلس مع غلامك واجلس  
سكنا قال بعضهم له ذلك وقيل هذا قول ابي حنيفة انا على قولها ليس للمدعيون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعا لمسئلة  
التوكيل في الخصومة من غير رض الخصم على قول ابي حنيفة لا يقع توكيله فكذلك في الملازمة والصحيح ان في الملازمة  
الراي فيه الى صاحب الدين لا الى المدعيون ان شاء لا يلزمه بنفسه وان شاء يغيره لان المقصود حصول الدين وفي  
ملازمة الغير عسى ان يكون اقرب الى ذلك اذا كان للمدعيون مال فان القاض لا يبيع ماله في الدين عند ابي حنيفة وعند  
صاحبه يبيع وقال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ان كان له ماله من جنس الدين كالدرهم والدينار والكيل  
والوروز من جنس الدين اخذ القاض ماله وقضى به وان كان الدين دراهم والمال دينارا او على العكس القياس  
ان لا يبيع في قول ابي حنيفة كاف سائر الاموال وفي الاستقصان يبيع ويقضي به لانها جنس واحد كما لا يخفى  
مع المكسرة ولا يبيع العروض عند ابي حنيفة وفي العقار روايتان المحر والعبد والبالغ والصبي والمأذون



في الحبس سواء وكذا الأقارب والأحباب والأولاد والجدات فانهم لا يحبسون في ديون فروعهم  
الا نفقة وغيرهم يحبسون بعضهم في ديون بعض المكاتب يحبس مولاها الا فيما كان من جنس الكتابة والمولى لا يحبس  
المكاتب في ديون الكتابة وغيرها وفي رواية ابن سلع يحبس في غير الكتابة والصحيح هو الاول رجل وكل رجل لا يضمن  
ويقبض كل حق على الناس كذا وكذا وكتب في ذكروا كانه وكيله محصا ومحصا فادعى قوم قبل الموكل بالاحالة عيبه  
واقرا الوكيل عند القاضية انه وكيله فاقام اصحاب الديون البينة على الموكل بدعوىهم فطلبوا حبس الوكيل فان لا يحبس  
لان الحبس جزء الظلم والوكيل بالخفومة اذا لم يكن كفيلا بالمال ولا مورا بقتل الدين من اليمين لا يجب عليه  
المال فلا يكون ضامنا اذا اراد المحبسون بحرفا مختلفا فيه قال شمس لائمة السرخسي يمنع وقال غيره لا يمنع لان  
نفقة ونفقة عياله عسى يكون في ذلك ويمنع من الحمام ويشتر في السجن ولا يمنع الزوار عليه ولا من اللبس  
والطيب والطعام والبيع والشراء ولو احتاج الى الجاع لباس بان يدخل عليه زوجته او جارية فيطأها في موضع  
لا يطلع عليه غيره وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة يمنع من وطئ الحراير والاماء لان النع من ذلك لا يفيض الى الملاك  
وعسى ان يكون ذلك سببا لزيادة ضجر محله على قضاء الدين ولا يخرج للجمعة ولا لعيد ولا لجازة قريب  
وقيل انه يخرج بكفيل لجازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعبد الفتوي وعن محمد  
اذا مات ولده او والده لا يخرج الا ان لا يوجد من يضمنه ويدفعه واذا عجز المحبسون عن نفقة المرات ليس  
لها ان يطالب بالنفقة ولكنها يستدين على الزوج بامر القاضية ولو كان المحبسون يرون على الناس فان القاضية  
يخرجها عن السجن حتى يحاسبه ثم يحبسها واذا امر من المحبوس في السجن واضناه المرض فان لم يكن هناك من يرضه  
اخرجه من السجن بكفيل واذا علم القاضية ان المحبوس عجز عن الخروج والهرب بنفسه او بالرجوع الى الظلمة ليقضوه  
ادبه القاضية بالسباط وان خاف عليه ان يفر من حبسه حولا القاضية الى محبوسا اذا كان لا يخاف من عيدين للظلمة  
فان خاف عليه بان كان بينه وبين المحبوس عداوة لا تحوله واذا سأل القاضية عن المحبوس بعد مدة فاجبه انه مفلس  
وصاحب الدين غائب فان القاضية اخذته كفيلة بنفسه كفيلا ويخرج من الحبس ولو قال المحبوس نقدت المال  
وصاحب المال غائب يريد بطول الحبس عليه فان كان القاضية يعلم انه حبس بدين فلا لا غير ويعلم مقدار الدين الذي  
بان كان القاضية حين حبسه كتب ان حبسه بدين فلا كذا كان القاضية بالخيار ان شاء اخذ المال منه وخلي سبيله وان شاء  
اخذته كفيلة بثقة بالمال والنفس وخلي سبيله ولومات الطالب والقاضية الذي حبسه وارثه لا يفر قال بعضهم  
على سبيله كفيلا يثمه الناس وقال بعضهم يتركه في الحبس حتى يقضي الدين رجل ادعى على رجل القاضية شاهد شاهد  
انه كان هذا المدعى على المدعى عليه الف درهم ولكنه ابراه منها وقال المدعى بالبراءة منها وقال المشهود عليه ما كان له  
على شيء ولا ابراه في شيء ذكر في المتن ان المدعى عليه اذ ادعى بدين شهدا على البراءة يقضي عليه بالف درهم  
رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدعى عليه قد اوفيتك كافا بشهود فشهد شهوده ان هذا المدعى عليه  
دفع اليه هذا المدعى خمسة دنانير الا ان الذي ادعى من ايماله دفعها اليه من هذا الوجه او من دين اخر جازت شهادتهما  
وبعث المدعى عليه رجل باع من رجلين ساجا بالف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فلقى البايح احدهما واقام  
البينة ان له على هذا وعلى فلان بن فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه باره فاندب يقضي على المدعى  
بالف درهم واذا حضر الغائب لم يكن للمدعى ان يأخذ الا الخمس مائة وهي الاصلية لان القضاء على الكفيل بالف  
قضاء على الاصيل ان القضاء على الاصيل لا يكون قضاء على الكفيل ففي مسئلتنا القضاء على الاول بالنصف

دستور

المدعى

الذي كان كفيلا كان قضاء على الغائب مائة القضاء عليه فيما كان اميلا لا يكون قضاء على الغائب ولو ادعى  
على رجل ان كفيلا وفلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بالف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فقضى له  
على الحاضر بالف درهم ثم حضر الغائب كان له ان يأخذه بجميع الالف لانه حين قضى على الحاضر بالف قضى بها عليه  
بجمعة الكفالة عن كل واحد منهما عن الكفيل والمطلوب وكان كل الالف عليه بجمعة الكفالة رجل ادعى على رجل  
الف درهم فحضر المدعى عليه واقام المدعى شاهدين شهدا احدهما ان المدعى عليه اقر ان لهذا المدعى عليه الف درهم  
من قرض وشهد الاخر ان المدعى عليه اقر ان هذا المدعى اودعه الف درهم ذكر في المتن انه يجوز ويقضى عليه بالف  
درهم لانها اجمعا على اقراره وصل اليه الف درهم من قبل المدعى وقد جدد الوديعة فكان ضامنا رجل ادعى  
على رجل انه اخذ منه الف الف وصف الالف واقام المدعى عليه البينة ان المدعى اقر ان هذا المال للمفسر المسمى اخذ منه  
فلان آخر وانكر المدعى الاول اقراره قال محمد لا يثبت بهذا دعوى المدعى الاول ولا يثبت ببيته لان الوقت عجز عنه  
في الشهادتين فيجعل كان فلانا اخذوا فلانا ثوبا على المدعى ثم اخذها منه المدعى عليه ولو ادعى ان فلانا اخذ  
المدعى اخذ منه الف الف واقام البينة ثمران المدعى عليه اقام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلانا بن فلان وكل المدعى  
اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطلا لدعوى المدعى وتكذبا لبينة لانه لما اقر يقبض الوكيل ثوبا على المدعى لاخذ على الموكل  
الاخذ الذي يدعى عن اخذ الذي ادعاه على وكيله لان اخذ الوكيل يضاف الى الموكل فيجعل كذلك كفيلا يضمن  
اثبات اخذ آخر مع امكان حمل الثاني على الاول فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابرا للمدعى عليه عن دعوى الاخذ  
بطريق الاصل اما في المسئلة الاولى اذ لم يكن احد ما وكيله عن الاخذ كان اثبات بكشفه اخذ آخر عند  
القضاء بالاخذين كان له ان يطالب المدعى عليه رجل ادعى على المدعى عليه ان هذا المدعى كان لا يملك هذا  
على المدعى عليه كذا لا يقبل هذه البينة في قول ابي حنيفة ومحمد وان شهدوا على اقرار المدعى عليه ان كان لا يملك المدعى عليه  
كذا جازت الشهادة كما لو شهدوا في دار على اقرار المدعى عليها كانت لا يملك المدعى عليه على رجل عند القاضية واخرج  
صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى عليه باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك وان اسم الغائب عارضا  
قد وكلني بقض هذا الدين من المدعى عليه فان القاضية سمع دعواه لان لا يثبت ويكون وكيل عن الغير في بيع ماله فيكون الثمن  
للموكل والعاقبة قد يكتب الصك الاول باسم نفسه الا انه ينبغي ان يقول وان فلان الغائب وكلني بالقبض لان الظاهر  
ان الذي اتمم كتابته باسم رجل اذا كان حتى القبض فاذا سمع دعواه يقبل ببيته ويقضى له بالمال وان اقر المدعى عليه للمال  
والوكالة امر تسليم المال الى المدعى ولا ينفذ اقراره على الغائب وان اقر المدعى عليه بالمال وانكر الوكالة يقال له اثبت الوكيل  
بالبينة ولو اقام البينة على اقرار الغائب ان المال للمدعى منه ولم يبق البينة على الوكالة لا يقبل ببيته **فصل في الدعوى**  
**التي تخالف الشهادة وما يصير من قضاء وما لا يصير** رجل ادعى على رجل الف الف وخمسين  
فشهد الشهود بالف جازت الشهادة من غير توفيق وكذا لو ادعى الف الف وخمسين مائة ولو ادعى الف الف وخمسين مائة  
والاخر خمسين مائة لا يقضي بشيء في قول ابي حنيفة وكذا لو ادعى خمسة عشر فشهدا احدهما خمسة عشر والاخر عشرة ولو ادعى الف  
وخمسين مائة فشهدا احدهما الف والاخر الف وخمسين مائة جازت الشهادة على الف وان ادعى الف الف وخمسين مائة او الف  
درهم وخمسين مائة او الف درهم لا يقضي بشيء في قول ابي حنيفة لان كذا زيادة على الالف فلا يقبل بخلاف ما لو شهدوا باقل مما ادعاه  
المدعى فان وفق المدعى فقال له عليه الف وخمسين مائة كاشهدهم بالشهود الا ان ابراه عن خمسين مائة واستوفيت خمسين مائة  
ولم يعلم بالشهود فاذا وفق المدعى هذا الوجه قبلت لان ما في من التوفيق يحمله الدعوى والشهادة فيقبل ويحتاج



الى اقامة البينة على التوفيق وقال بعضهم يشترط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الاول وانما يحتاج الى اثبات  
التوفيق بالبينة اذا كان التوفيق لا يتم به ولا ينعقد بانثاء كما لو ادعى الملك بالشراء فشهد الشهود بملكه بالبينة  
انما البراءة فيتم به وكذا الاستيفاء فانه اذا ظفر بحبس حقه كان له ان يأخذ فلا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة  
والقياس ان اذا احتل التوفيق توفيق وان لم يدعى التوفيق وبحال الشهادة على الصحة وذكر محمد في كثير من المواضع  
واثبت التوفيق وان لم يدع حلا للشهادة على الصحة منها اذا ادعى دينا فانكر المدعى عليه وقال ما كان له على شيء  
فلما اقام المدعى البينة على الدين اقام المدعى عليه البينة على الالغاء اقا البراءة قال يعقيل وذكر الشيخ الامام المعروف  
بخواهر زاده في الشهادة ان هذا شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذا  
ادعى التوفيق فانه لا بد من دعوى التوفيق ولو ادعى الناف فشهد شاهدان بالف الا ان احدهما شهدانه بقول الطالب  
منها خمس مائة وانكر الطالب النفا فقبلت شهادتهما على الالف وعن ابي يوسف انه لا يقبل شهادة من شهد بقضائه  
وبه اذا لم يجرى ولو ادعى الناف فشهد الشهود بالالف والالف فقال المدعى ما قضى لي شيئا او قال صدق في الشهادة  
على الدين واوهما في القضاء ان عدلا جازت شهادتهما وان قال المدعى شهد بالدين بحق وبالقضاء بالباطل او برزور  
لا يجوز شهادتهما وكذا الوشهاد المدعى بالف وشهد بان للمدعى عليه مائة دينار والمدعى ينكر الدنيا ييران قال  
المدعى شهد بالالف بحق واوهما في الدنيا ييران شهادتهما ولو ادعى الناف فشهد الشهود ان كان لهذا المدعى على المدعى  
عليه الف ولكنه ابراهمه وقال المدعى ما ابراهمه وقال للشهود عليه ما كان له على شيء ولا يبراهمه عن شيء قالوا اذا لم يدع  
البراءة بقضائه بالالف ولو ادعى الناف فشهدا احدهما ان له عليه الف درهم وشهد الاخر على اقراره بالف في غضب  
الاصل والجامع انهما لا يقبل لان احدهما شهد بالقول والاخر بالفعل ولم يتفقا في شيء وقال ابو يوسف يقبل ولو  
الشاهدان على اقراره باختلاف المكان او في الزمان جازت شهادتهما لان القول مما يكرر ولو ادعى دارا  
في يد رجل فقال له من مائة سنة وشهد الشهود انما له منذ عشرين سنة ذكر ان طي انما لا يقبل ولو ادعى المدعى انما له  
من عشرين سنة وشهد الشهود انما له منذ مائة سنة جازت شهادتهما لانه كذب الشهود في الصورة الاولى دون الثانية  
ولو ادعى ثوبا في يد رجل انه له واتام الشاهد بشهادة احدهما على اقرار ذي اليد ان المدعى اودعه اياه وشهد الاخر  
على اقراره انه اغتصبه من المدعى فقال المدعى قد قربا قالوا ولكنه اغتصبه متى جازت شهادتهما ويجعل الذي في  
يديه اثوب مقر بملكه المدعى حتى لو اداه بعد ذلك لا تقبل ولو شهدا احدهما على اقرار ذي اليد انه اغتصبه  
من المدعى وشهد الاخر على اقراره انه اخذه من المدعى فانه يقضي للمدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار لا يأخذ  
لا يكون لقرار بالملك للمأخوذة من فان الانسان قد يأخذ ما له من الغير ولا يغتصبه من غيره ولو شهدا احدهما  
شاهدي المدعى على اقرار المدعى عليه ان المدعى اودعه اياه وشهد الاخر على اقراره انه اخذه من المدعى فقال المدعى قد اقر  
بافلا ولكن اودعه اياه لا تقبل هذه الشهادة لانها لم يجتمع على اقراره بملك ولا على اقراره باخذ لان الذي شهد  
على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالاخذ من المدعى رجل ادعى عينا في يد انسان واقام البينة انه له ثم ان المدعى  
عليه اقام البينة ان الشهود قد ادعوا هذه العين جازت شهادتهم وبطلت بينة المدعى رجلان شهدا ان فلانا قد  
وهذه كانت امرأة وشهدا ان فلانا قد كان طلعا قبل الموت قال الشيخ الامام على السعد شهود الطلاق اولى لان الطلاق  
يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما قال لا ينبغي فله وجه يعمل كما طلق ثم تزوج اذا ادعى اربعة دار في يد رجل  
ان هذه الدار كانت لغيره فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث لغيرهم واقاموا البينة على هذا الوجه ثم ظهر

ان واحدا ما كان ابنا للميت وانما كان ابنا لبنته تصادقوا على ذلك ذكر في المتن ان يتطلعت بمتهم ودعواهم فلوان  
البنتين الثلاثة بعد ذلك اقاموا شهودا اخرين غير الاولين وادعوا ان الدار كانت لغيرهم مات وتركها ميراثا  
لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواء من دعواهم وقبلت بينتهم والمدعى عليه اذا ادعى البراءة عن الدين ان قال  
لي بينة حاضرة في المصرفة بوقته القاضي الى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد الانكار ان المدعى ابراهمه عن هذه الدار  
واراد استهلاك المدعى على البراءة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بطل المدعى عليه ولا على الدين فان فكل على الدين  
حينئذ يحلف المدعى على البراءة **فصل دعوى المنقول** من خامم رجل في عين فهو على وجهين  
اما ان كان العين هالكا او قائما فالقائم لا يخلو اما ان كان حاضرا في المجلس او غائبا فان ادعى ان هالك فهذا ودعوى البينة  
سواء لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة وفي ذوات القيم فلا يمتنع هذه الدعوى لانه بعد  
بيان القدر والمجلس لا بد من دعوى مجهول فاسد فان المدعى لو قال ان هذا استهلك مالي او قال ان هذا شركي خان في البيع  
ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بغير ان فلانا امتلكنا وصح لي ولا ادري قدره او قال المديون قضيت  
بعض ديني ونسيت قدره او قال لا ادري قدره لا يلتفت اليه وذكر الحنفية القاضي اذا اتهم وصح البتة او قيم  
الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فان على قول اكثر المشايخ يستحلف القاضي نظرا للصغر والوقف وان كان العين  
الذي يدعيه المدعى قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشترط المدعى عليه فيقول هذا العين لي ولا بد للشهود ايضا ان  
يشهدوا بالملك ويشيروا بايديهم الى المدعى والعين المدعى بها في الاشارة بالاسم لا يكفي الا اذا علم باشارتهم الاثنا  
الى العين المدعى بها ولو ادعى المدعى ان العين المدعى اوقاها بالعارسية ان ابن مدعيته لا يكفي بذلك ما لم يقرحوا  
بالملك لان الشيء كما نسب الى الانسان بحجة الملك ينسب بالاجابة فلا بد بالنقض لقطع الاحتمال وان كان العين  
غائبا وادعى انه في يد المدعى عليه فانكر ان يبين المدعى قيمته وصفته سمع دعواه وتقبل بينة وان لم يبين القيمة  
فقال غصبت متى عين كذا ولا ادري هالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمة ذكر في عامة الروايات انه يسمع  
دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل انه رهن عنده ثوبا قال يسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى  
على آخر انه غصب منه عبدا او دعي ان غصب منه جارية وعتيها واقام البينة على ذلك يقبل بينته ويجس حتى يحسبها  
ويردها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال الغاصب بعد ذلك ماتت الجارية او بعته ولا تقدر عليها قال  
يتلوم القاضي في ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان مخوف الى القاضي فان لم تقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار  
القيمة في الغاصب وذكر في الوديعة رجل قال لغيره اودعني عبدا وامته وقال المستودع ما اودعني الا امانة  
وقد هلكت فاقام رب الوديعة البينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد وقال الفقيه ابو بكر البجلي لا يسمع الدعوى  
الا بعد بيان القيمة قالوا ما ذكر محمد في الكتب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامة المشايخ قالوا يسمع الدعوى  
من غير دعوى الحق لان محمد لم يذكر اقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي ان يكلف المدعى لبيان القيمة جدا  
فان لم يبين يسمع دعواه ويقبل بينته ويأمر المدعى عليه باحضار ذلك العين فان احبسه شره فان احضر عينا  
من ذلك الجنس يقال للمدعى هذا الذي ادعيت به فان صدقه اخذه وان كذبه كلف المدعى عليه باحضار عين اخر  
الى ان يوافقه المدعى في ذلك فان عجز وظهر عجزه يقضي عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعى عليه ولو ادعى عينا  
حاضر في يد رجل انه له فانكر المدعى عليه فاقام المدعى البينة على ادعى فقال المدعى من القاضي ان ياخذته كفيلا بنفسه  
الى ان يظهر عدالة الشهود في القياس لا يكلفه القاضي وفي الاستقصان يجبره على اعطاء الكفيل واذا اعطاه كفيلا بنفسه



ينبغي ان ياخذ منه وكلا بالخصوصة ايضا حتى لو غاب المدعى عليه عن القضاء على الوكيل وياخذ منه كغيره من المدعى  
لان القاضى لا يتكلم من القضاء الا بحضرة المدعى عليه وحضرة المدعى به ويجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما  
يفعل القاضى ذلك عند طلب الخصم فان ابى ان يعطى كفيلا بنفسه امر المدعى ان يلازمه انا والى والنهار فانما بنفسه  
او بغيره هذا اذا اقام المدعى البينة فانما اذا ادعى ولم يقم البينة وطلب من القاضى تكفيله فهو على وجهين ان قال  
ببينة غايبة لا يكفله وان قال بحضرة في المصنف القياس لا يكفل وفي الاستحسان يكفله الى المجلس انما في ذلك ان  
اقام المدعى شاهدا واحدا فانه ياخذ منه كفيلا بنفسه وبالعين المدعى به ووكيله بالخصوصة وكفيله بنفسه الوكيل  
فان اعطاه الوكيل دون الكفيل او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضى ذلك منه الا ان يرضى به الخصم ولو كان الكفيل  
نقلنا فقال المدعى لا ارضى بالكفيل بالنفس وبالعين بالعين وطلب من القاضى ان يضعه على يدي عدل فان كان المدعى عليه  
عدلا لا يخشى عليه تعقيب العين لا يجيبه القاضى الى ذلك وان كان فاسقا يخشى عليه بضعه القاضى وان كان المدعى به  
عقارا طلب من القاضى ان يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضى الى ذلك ان يكون اشجارا عليها ثار وان كان المدعى به دابة  
وجارية يحتاج الى النفقة فابى المدعى عليه ان يعطى كفيلا والمدعى لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضى ان يضعه على يدي  
عدل فان القاضى يقول للمدعى ان شئت وضعته على يدي عدل ويكون النفقة عليك عدلت ببنتك او لم تقدر قضيت  
بمالك او لم اقض فان رضى المدعى بذلك وضعها على يدي عدل وان لم يرض لا يبيع ويلازم ان شاء ولو طلب المدعى البينة  
لحيلولة بين المدعى به والمدعى عليه ان كان ذلك قبل اقامة البينة لا يجيبه القاضى الى ذلك وكذا لو اقام شاهدا واحدا  
وشاهدين فاسقين لان قول القاضى لا يعتبر الا ترى انه لو اخبره بفساد الماء وطهارته لا يعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب  
وان اقام المدعى شاهدا عدلا وامر ايتين مستورتين فان كان ذلك من ابا الفرج بان شهدا على امية انها لهذا الرجل  
حبل بينه وبين المدعى عليه ويوضع عندها وكذا لو ادعت خرية او عتقا او شهدا بطلاق باين او ثلث بطلاق بينهما  
وبين الزوج وذلك بان يجعل القاضى معها امراة عدلة ولا يخرج من منزل الزوج فان حيل بين الامة وبين المدعى  
عليه فلم تقبل البينة وقال المدعى لى بينة اخرى حاضرة قالوا لا يرفع الحيلولة ولا يؤخذ من العدل الى اخر المجلس  
وقيل في رجل ابا ما كمالوا دعى القاتل بنية على العفوفة انه يؤجل اياما وراه المجلس استقسانا ولو ادعى رجل نكاح  
امراة وهي في بغيره فاقام المدعى البينة فان سال المدعى الحيلولة او التعديل في هذه المسئلة عن الشهود فقبل القاضى  
ذلك ولا افلا وكذا المرأة اذا ادعت فساد النكاح واقامت البينة وسالت الحيلولة وكذا رجل ادعى امه في بدير جبر  
وقال بعتها من الذي في يديه ببيع فاسدا وقال المدعى عليه اشتريتها منه شراء جائزا فهو بمنزلة ما لو ادعت المرأة فساد  
النكاح وان كان الدعوى في غير الفرج واقام المدعى البينة فانه ياخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه وبالمدعى به ووكيله  
بالخصوصة ولا يحتاج الى الحيلولة والتعديل الا ان يكون المدعى به شيئا يحتاج تعقيب واثلاذ وان كانت الجارية في يد  
رجلين يدعى كل واحد منهما انها له فان القاضى يدعها في ايديهما ويقول لكل واحد منهما اقم البينة فان اراد كل واحد  
منهما ان يكون الجارية عنده وتنازعا في ذلك امرها القاضى ان يتفقا على رجل يكون عنده الى ان يقوم بها البينة قطعا  
للمنازعة فان اقام احدهما البينة على عوادة ولم يقم الاخر وضعها القاضى عند رجل عدل الى ان يسأل من الشهود  
ولو ادعى رجل نكاح امراة كبيرة ليست في بدير جبر وهي تتجدد عوادة فاقام البينة وطلب من القاضى ان يضعها على يدي  
عدل الى ان يسأل من الشهود فان القاضى لا يضعها ولكن ياخذ منها كفيلا وكذا لو ادعى نكاح بكرى في بيتا بيا لا يعزها  
وان كان المدعى به منقول لا يعطى الا بكون نفقه الابن ونفقة وضريح الحشب العظيم وحجر الرمي والغنم والكثير والمكيل

والمودون اختلفوا فيه قال بعضهم ينقل الى المجلس القاضى ومؤنة النقل يكون على المدعى عليه والصحيح ان القاضى  
يجب ان يحمله سماع الشهادة بحضرة المدعى به وشهود امه فيشهدون عند القاضى ان شهدوا المدعى وشهدوا المدعى  
حينئذ يقضى القاضى للمدعى والذي بعنه القاضى لسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد من القضاء بتلك الشهادة فانما  
وقعت الدعوى في دابة لا باس اذا خلاها في السجد بالخصوصة اذا كان القاضى يجلس في المجلس لان الشهادة بالنقل لا قبل  
الا بالاشارة اليه واذا ادعى الرجل جارية او عبدا او دابة او عرضا في بدير جبر فشهد احد شاهدا مدعى انها جارية  
وشهد الاخر انها كانت بجارية ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في شرح الغصب انها تقبل ويقضى للمدعى  
وكذا لو شهدا احدهما انها ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه ولو شهدا احدهما انها كانت في يد وشهد الاخر انها في يد  
لا يقبل ولو ادعى انها كانت له وشهد الشهود انها له ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده لانه لا يقبل ولو شهد  
الشهود انها كانت في يد المدعى اسس او قالوا منذ شهر او سنة لا يقضى بهذه الشهادة وعن ابى يوسف انها تقبل ويؤمر بالتسليم  
الى المدعى ولو شهدوا على امر ارا مدعى عليه انها كانت في يد المدعى اسس يوم را الامانة الى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا انها  
كانت في يد المدعى وان المدعى عليه هذا اخذها منه او غصبها منه او اترعها من يده او ابى العبد من يد المدعى فاحل المدعى  
عليه او ارسله المدعى في حاجة فاحل المدعى عليه او ادعه عند المدعى عليه او اعاده اياه فقبل وان لم يشهدوا على ملك  
المدعى ولو شهد الشهود فقالوا شهدنا هذا العبد لهذا المدعى ولم تشهدنا ملك المدعى او قالوا شهدنا المدعى  
مالك لهذا او شهدوا على امر ارا صاحب البدان هذا العبد لهذا المدعى يجوز ويقضى للمدعى وكذا لو شهدوا انه له  
وسلكه منذ عشرين سنة او ذكر او قفا اقل من ذلك او اكثر يجوز ويقضى للمدعى وما ذكرنا قبل هذا انه لا بد من  
التصريح على الملك فذا قال بعض وهو اختيار الشيخ الامام على بن محمد البردوى اما على قول العامة اذا شهدوا انه له  
يقبل المدعى اذا قال للقاضى ان المدعى عليه اقر ان هذا الشيء لي فمره بالتسليم الى قال عامة المشايخ سماع دعواه واذا اقام  
البينة على هذا يامر بالتسليم اليه اذا شهدوا بشئ ينقل ان هذا الشيء ملك المدعى يجوز شهادتهم وان لم يشهدوا انه  
في يد المدعى عليه بغير الحق لانهم لما شهدوا له بالملك وملك الانسان لا يكون في بغيره الا بعارض فالبينة يكون على مدعى العارض  
ولا يكون على صاحب اصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع يد المدعى عليه والقول اصح وفيما سوي  
العارض لا يشترط ان يشهدوا انه في يد المدعى عليه لان القاضى يراه في يد فلا حاجة الى البيان بجدها العقار رجلان تنازعا  
في عين كل واحد منهما انه له فان كان العين في يد غيرهما يكره دعوىهما فاقام المدعيان البينة على الملك المطلق ان لم يورثا  
او ارثا وتاريخها سواء يقضى بينهما نصفين وان ارثا واحدها سبق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة يقضى بينهما  
هو الصحيح ولا يعتبر التاريخ عند الامراء واختلف الروايات عن صاحب في ذلك قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده  
الصحيح ان على قول ابى يوسف الحول ومعدلا يقضى بينهما نصفين كاقالا ابو حنيفة وان كان العين في يد احدهما فان  
يورثا او ارثا وتاريخها سواء فالخارج اولى وان ارثا واحدها سبق يقضى لاسبقهما كان خارجا او صاحب يد هو  
قول ابى يوسف الاخر وفي قول محمد الاخر الخارج اولى فان ارثا واحدها ولم يورث الاخر كان الخارج اولى وفي قول ابى حنيفة  
الاخر ولى يوسف الاول ولو تنازعا رجلان في شئ كان في يد من شئ واقام الاخر البينة انه في يد الساعة اقره  
القاضى في يد من الساعة وكذا لو اقام احدهما البينة انه كان في يده منذ شئ واقام الاخر البينة انه كان في يده منذ جمعة  
جمعة في يد من الجمعة عبد في يد رجل اقام البينة انه عنده منذ عشرين سنة واقام الاخر البينة انه عنده وكان  
في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو لمن في يده رجل قال الفخر هذا العبد لك فقال المقر ليس هو في قولنا



لا يقبل قوله ولو اقام البينة انه له لا يقبل بيته وقال الناطق اذا قالت ليست هذه الدار لي فقل البينة  
انها له يقبل بيته لانه لم يقر بها المعروف حتى لو كانت الدار في يد رجل يبيعها لنفسه فقال رجل اخر ليست الدار  
لي ثم ادعى لنفسه لا يسمع دعواه ولو اقام البينة لا يقبل بيته لانه لما قال ليست لي صار مقرا بالملك الذي له  
فاذا ادعاه لنفسه بعد ذلك لا يسمع رجل في يده عبد يقر بالرق ادعى العبدان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا  
بالف ونقد الثمن لا يقبل قوله وان ادعى ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه وكله بالخصومة وبقيض نفسه من صاحب  
اليد قبلت بيته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ويصلح وكيل في شراء نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان  
فباعني منك بالف درهم وكلني بقبض الثمن فاقام البينة على ذلك قبلت بيته الا ان مولاه ان يمنعه عن الخصومة  
وان لم يمنعه فالوكالة جائزة وله ان يقبض الثمن ويرائه المولى ولو قال العبد فلان قد وكلني بخصومتك في قبض  
واقام البينة قبلت بيته رجل جاء الى امارة رجل وابنته وهي صغيرة فخذعها واخرجها من منزل ابائها وزوجها  
كان للاب والزوجة ان يخاصمه في ذلك ويجلس حتى ياتي بها او يعلم انها قد ماتت رجل ادعى عبدا في يد رجل فطوب  
بالبينة فلما اقام من عند السلطان القاض باعه صاحب المدعى من رجل ثالث بالف وتعايضا ثم اودعه المشتري عند البائع وتعا  
رجل المدعى بالبينة فان كان القاض يعلم بما صنع ذواليد او اقره المدعى لا يسمع بيته المدعى على ذواليد وان لم يعلم بالقاض  
ولا اقر المدعى قبل بيته المدعى ولا يقبل بيته صاحب ليدانه باعه من فلان ثم اودعه فلان عنده وان اقام البينة  
على اقر المدعى بذلك قبلت بيته وينفذ عنه الخصومة والمحب والصدقة اذا انقل بها القبض عترة البيع في ذلك  
رجل ادعى عبدا في يد رجل فقبل ان يقيم البينة باعه المدعى من رجل بمحضر من الشهود ثم اقام المدعى البينة على المدعى  
ان العبد له فان جاء اثري بعد ذلك واقام البينة على المقضي ان العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضي له المشتري  
فلو باعه المشتري او وهبه من المقضي عليه الاول جاز ويعود العبد الى ملكه هذه حيلة يحتاج بها لدفع الاستحقاق  
ولو ادعى عبدا في يد رجل فقبل ان يقيم المدعى البينة باعه المدعى من رجل بغير محضر من الشهود ثم اقام المدعى  
البينة على ان العبد عبده فانه يقضي للمدعى فان حضر المشتري بعد ذلك واقام البينة على المقضي له ان العبد عبده  
كان اشتراه من المقضي عليه لا يسمع دعوى المشتري ولا يقبل بيته لان القضاء على المقضي عليه يكون قضا عليه من ثمن  
الملك من جهة في يد ثمنه فخر اقدم يدعي بطائنتها والثاني يدعي فظنها والثالث يدعي ملكها واقام كل واحد منهم البينة  
على ما ادعى فانه يقضي بجميعها للمدعي الكل ويضمن هو المدعي البطانة نصف قيمة البطانة والمدعي القطن نصف القطن اما  
ان يقضي للمدعي الكل بالبطانة لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فيقضي له ثم مدعي الكل مع مدعي البطانة يدعيان البطانة ولا يدعي  
غيرها والبطانة في ايديها فيقضي لكل واحد منها بنصفها الذي في يد صاحبه ترجحها لبينة الخارج على بيته ذواليد  
واذا قضى للمدعي البطانة بالنصف صار كأن مدعي الكل غصب منه نصف البطانة وجعلها بطانة لجنته فيضمن نصف  
قيمتها وهكذا في القطن الا ان في القطن يضمن مثل وفي البطانة يضمن القيمة رجلان في يد كل واحد منهما شاة اقام كل  
واحد منهما البينة على ان الشاة التي في يد صاحبه شاة ولدت من شاة التي بيده فان كانتا متشككين ذكر في الامران  
يقضي لكل واحد منهما بالشاة التي في يده الا انهما استويا في دعوى الشاة فتعاضت البينتان في ذلك فلا يعتبر دعوى  
الشاة فيجعل كل واحد منهما ادعى ملكا مطلقا فيقضي كل شاة بيته الخارج وعن ابي يوسف فانه يقضي لكل واحد منهما بالشاة التي  
في يده خضارتا لا قضاء استحقاق ولا لوجه لقفه لكل واحد منهما بالشاة لكان الاستحقاق والقضاء بغير  
بغير الشاة قضاء بغير دعوى فيبطل البينتان مفرقة جارية في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البينة

انها حارة بعتها من الذي في يده بالف درهم على اني بالخيار ثلثة ايام فانه يقضي بالبينتين فان مضى البيع كان  
للمدعي واحد من المدعين على الذي في يده الف درهم لان حق كل واحد منهما عند الامضاء قبل المشتري في الثمن ولا يثبت  
في الثمن وان مضى احدهما بالبيع دون الآخر فللآخر مضى البيع على اشتري نصف الثمن لانه لم يعلم المشتري من الاقف  
الجارية والذي لم يضمن البيع ان يخذل الجارية لانه اقام البينة على ان كل الجارية له وانما ينتصف بحكم المزاخمة وقد  
زالت مزاخمة صاحبه وان لم يضمن واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين لاستوائهما ولا شيء على المشتري من الثمن  
لاستحقاق البيع رجل اقام البينة على رجل انه غصب منه هذه الجارية اليوم واقام آخر البينة على ان هذا المدعى عليه  
اغصب منه الجارية منذ شرى قال محمد في قياس قول ابي حنيفة هي للذي اقام البينة على الوقت الاخر ويضمن المدعى عليه قيمتها لصاحب  
الوقت الاول وفي قياس قول ابي يوسف هي للذي اقام البينة على الوقت الاول ولا يضمن الاخر شيئا رجل ادعى ان فلانا الميت  
غصب منه شيئا وبين واحضر بعض ورثة الميت واقام عليه البينة بذلك وبعض ذلك الشيء في يد هذا الوارث وبعضه في يد  
وكيل وارث اخر وهذا الوارث الحاضر مقرا انه ميراث لهم من قبل ابائهم فانه يقضي على هذا الوارث الحاضر يدفع ما في يده الى الكلي  
ولا يؤخذ في يد وكيل الغائب ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقضي بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعي فاذا قدم الغائب  
وقال كان هذا في يد اخي لسان غير الوالد لا يقبل قوله رجلان هما على رجل الف درهم مشتركين بينهما فحجها المدعى عليه فحضر احد  
الرجلين واقام البينة على دينها وشريكه غائب قال ابو حنيفة القاض يقضي للمحاضر بخمسائه ولا يجعل المحاضر خصما على الغائب  
في وجه من الوجوه الا ان يكون الاثني ميراثا عن مورث واحد فاذا حضر الشريك الغائب كلفا دعواه بالبينة فان لم يقدر على  
ذلك يدفع مع شريكه في الخمسائة التي قبض وقال ابو يوسف ان الشريكين حضر ففرض خصم عن الاخر في الباقي في الميراث وغيره وقال  
القياس قال ابو حنيفة والاستحقاق اقال ابو يوسف اربعة نفرهم على رجل الف درهم وهو معسر او موسر فشهد اثنان منهم  
انها البراءة الغريم في حصتها من الف حازت شهادتهما وان كان ذلك ثمن سبيع باعه منه وان مات اخرهم وقرن الف درهم  
فشهد بالبراءة بعد موته لا يجوز شهادتهما لان الاثني تركه بعد الموت يصير مشتركا بين الغراء وكل واحد كان مدعيا  
تخصيص ذلك لنفسه بعد في يد رجل اقام البينة على رجلين انه باعه منهما بالف درهم واقام احد الرجلين البينة انه اشتري  
منه بالف درهم ذكر في المشتق انه يقضي ببينة ان الذي العبد في يد رجل ادعى على رجل انفا فحج المدعى عليه واعطاه اياه على المحو  
او صالحه من دعواه ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى قال قبل ان يقبض مني مال وقال قبل الصلح ليس لي قبل فلا شيء  
فالصلح وقفا او المال يسلط الصلح والقضاء وان كان القاض فقي عليه بالمال بالبينة ثم اقام المدعى عليه البينة ان المدعى اقر قبل القضاء  
انه ليس له على المدعى شيء يبطل عنه المال بعد في يد رجل ادعاه رجل وقال كان هذا العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم امره  
بقبضه فقبضه بغير امره وقال الموهوب له وهبته لي وقبضت منك فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده  
ولو قال الموهوب له الموهوب له وهبته لي وهبته لي كان العبد في منزلك ولم يكن بحضور تافارتي بقبضه فقبضه لا يقبل  
قوله ولو قال المدعى كان العبد لابي وهبته لك فلم تقبضه في حياة واقبضته بعد موته كان القول قول الوارث اذا اختلف  
رب المال مع المضارب فقال المضارب رد عليك راس المال بعد ما اقتسمنا وانكر رب المال كان القول قول رب المال لان  
المضارب يدعي ان ما في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعي انه لا المضاربة لانه لم يرد عليه راس المال فيحلف كل واحد منهما  
فان اقام البينة اقام رب المال المضارب اقرانه لم يرد عليه راس المال واقام المضارب بالبينة على اقرانه رب المال ان رد عليه  
راس المال فلهذا على وجود ان ادعاه وتاريخ احدهما السبع يقضي لآخر تاريخ ايهما كان اما اذا كان تاريخ رب المال  
سابقا يصير كان المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده واما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان رب المال



وان اقر براءته الا ان انضارب لما اقر بالفمان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح ايضا  
في جنس هذه المسائل وان ارتخا وتاريخها سواء او اطلقا يقضي بينته المظارب ويجعل كانه لم يرد ثمره بعد ذلك  
جارية في يد رجل ادعت له حرة الاصل والنكوت انما اقرت بالرق وادعى انها اقرت بالرق كان القول قول الحامية ويقضي  
بجريتها رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو له اشتريته من فلان بكذا او في يدك بغير حق فراجع عليك تسليمه الى قالوا  
لا تسمع هذه الدعوى لانه لم يذكر نقدا ثمن ومن اشترى شيئا فوجد في يده غيره قبل ان ينقد الثمن لا يكون له ان يأخذه  
من صاحب اليد الا ان يدعى الوكالة بالقض من اباع رجلا ادعى على رجل ان عصب منه عمارا وذكر شيئا فقام اليه على  
وفود عواه فاحضر المدعى عليه عمارا وقال المدعى هذا الذي ادعيت به وزعم شهوده ان هذا العمار هو العمار الذي شهدنا بملكه  
للمدعى فنظر واخيه فاذا بعض شتيته على هذين ما قالوا بان ذكر الشهود عند الشهادة انه مستوفى الاذن وهذا العمار  
الذي جاز به المدعى عليه غير مستوفى الاذن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدعى ولا يوجب خلافا في شهادتهم لانهم ذكروا  
ما لم يكن محتاجا اليه في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب الخلط فالدم وسند ذكر في مسائل النتاج  
ما يخالف هذا رجل ادعى دابة او دارا هو في اجارة الغير لا يقبل بينة المدعى الاجمعة الاخر والمستاجر جميعا وكذا ان  
ولو كانت مزارعة فان كان البذر من قبل المتنازع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من صاحب الارض اختلفا في الصحيح  
انه لا يشترط حفرة العامل ولو باع شيئا ولم يلم الى المشتري حتى ادعاه رجل فانه يشترط حفرة البائع والمشتري وكذا  
لو اراد الشفع ان يأخذ الدار بالسفحة وهي يد البائع يشترط حفرة البائع والمشتري ولو ادعى على صغير شيئا جفرت  
وصيه ذكر الشيخ الامام المعري بخلافه في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط حفرة الصغير ولم يفضل بينهما اذا كان  
المدعى به عينا او دينا وجب مباشرة الوصي اولا وذكرنا في ان لو ادعى دينا وجب مباشرة الوصي لا يشترط حفرة الصغير  
وان كان دينا وجب لمباشرة الوصي كتمان الاستهلاك ونحو ذلك يشترط حفرة الصغير للاشارة اليه وذكر الخفاف  
انه لو ادعى على من يجره مالا باستهلاك او غصب ان كان المدعى يقول لى بيته حاضرة يبيع دعواه ويشترط حفرة الصغير  
ويحضر معه ابوه او وصيه حتى اذا قضى القابض المالك بغير الاصل او الوصي بالاداء وان لم يكن للوصي في الاداء ولا يوجب المدعى عليه  
من القابض ان يضيء وصيا للوصي اجابة القابض الذي لا يملك يشترط حفرة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين  
يشترط حفرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعى او مدعى عليه قاله في روضة وينبغي ان لا يشترط حفرة الاطفال  
عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف في مجواهر زاده ولو ادعى على ميت دينا وورثته سفار فان كان الميت وصي  
لا يشترط حفرة الورثة وان لم يكن للميت وصي وللسفار وصي يشترط حفرة الورثة الصغار وحفرة الواحد تكفي  
ولو ادعى على عبدا دونا او معتق ما دون في التجارة يعقل التجارة مالا بغصب واستهلاك وديعه او جوده وديعه  
او بيع او شراء او اجارة او استيجار وما اشبه ذلك واقام البينة على ما ادعى واقام البينة على اقراره بذلك والعبد يحد ذلك  
جاء وان كان مولاه وولي المعتق غايبا لان العبد المأذون والمعق المأذون لو اقر بذلك صح اقراره لا من التجارة والبينة  
قامت على خصم منكر لو اقر بفتح اقراره فتكفي بحفرة وان كان العبد مجبور او المعتق مجبور بفتح حفرة المولى والعبد  
جميعا سواء شهدوا على معاينة السيل على اقراره بذلك لا يقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل يقبل في حق العبد  
حتى يأخذ بذلك بعد الاحتقان قاله وينبغي ان يسمع البينة ويقضي عليه ولو كانا حاضرين يقبل البينة عليه ما في حقها  
ولا يسمع دعوى استهلاك الوديعة والبضاعة على العبد المجبور في قول ابو حنيفة ومحمد سواء كان المولى حاضرا او غايبا  
سواء شهدوا عليه بمعاينة الاستهلاك او شهدوا عليه باقراره ولو شهدوا على عبد مأذون في التجارة بفتح حفرة المولى

اوزنا او شربخروا انكر العبد ان كان مولاه حاضرا جاز بالاجماع وان كان غايبا لا يقبل عند ابو حنيفة ومحمد وعند  
ابي يوسف يقبل لان عنده لو قامت البينة على العبد المأذون بقصاص او حد يقبل كذلك المجبور فان شهدوا عليه بالاقرار  
بهذه الاسباب ففي الزنا وشرب الخمر والحدود الخاصة تسمع لا يقبل وفي القصاص والعنف ان كان مولاه حاضرا  
يقبل وان كان غايبا لا يقبل في قول ابو حنيفة ومحمد ولو شهدوا على المأذون او المعتق المأذون بفتح حفرة المولى او بان  
او شرب الخمر او بالقذف لا يقبل حضر المولى او غاب وفي النقل ان حضر المولى جاز لانه موجه والدية على العاقلة وان كان  
المولى غايبا لا يقبل بالخلع وان شهدوا على الاقرار بهذه الاسباب لا يقبل حضر المولى او غاب وان شهدوا على العبد  
المأذون بالسرقة ان كان موجه القطع يقبل اذا كان المولى حاضرا معه ويقطع بالخلع وان كان المولى غايبا لا يقبل في  
حق القطع في قول ابو حنيفة ومحمد ويقبل في حق الفمان وعند ابو يوسف يقبل في حق القطع وان كان السرقة موجه المالك  
يقبل بالخلع حضر المولى او غاب وان شهدوا على المأذون او المعتق المأذون او المعتق المأذون بالسرقة يقبل حضر المولى  
او غاب لان موجه الفمان لا يقر ولو اختلف العبد المأذون المديون مع المولى في ثوب وادعاه كل واحد منهما ان كان  
الثوب في منزل العبد وهو في تجارة يعنى من نوع يخوفه فالثوب له وان كان العبد لاساتوا او راكبا دابة وهو في منزل  
المولى فالثوب والدابة للعبد وان لم يكن من تجارة وتوان رجلين اختلفا في دابة احدهما راكب والآخر مسجل المجامعة  
فالراكب على ولسن الثوب مع متعلق وكذلك ولو كان احدهما جالس على سباطا والآخر متعلق به كان بينهما ولو كانا  
على دابة احدهما راكب في السرج والآخر يرفد عيا لثابة فهي لراكب السرج وان كانا في السرج فمعي بينهما ولو ان قطارا  
يقودها رجل ورجل راكب بعير منها فادعى الراكب ان البعير كله له والقائد كذلك ينظر ان كان الابل عليه احمولة  
الراكب فالابل كله للراكب وليس للقائد منها شيئا فاما جبر وعن محمد في قطار من الابل على اول بعير منها رجل راكب على  
بعير وسطها رجل راكب وعلى اخر بعير منها رجل راكب ادعى كل واحد منهما ان الابل كلها له والبعير الذي عليه الاوسط  
للاوسط خاصة والذي عليه الاخر له خاصة وما بين الاذن الا الاوسط للاوسط وبابيه الاوسط الى الاخر فهو بين  
الاخر والاوسط نصفان وليس للاخر الا البعير الذي هو عليه اذا رجع الرجل ببينة الخشب وهم في اريهم كلهم في عياله  
فقات البنون المتاع متاعا والاب يبيع لنفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الشياطين عليهم لا يقر فان قال  
البنون او قالت امرأة الميت بعد موته لمتاع بعينه ان هذا استقذناه بعد موت الاب والزوج كان القول قولهم وان قروا  
لكن المتاع كان في البيت يوم مات الاب واقامت البينة على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم رجل اعتق امته ولها  
ولد فقات اعتقتني قبل الولادة والولد حق وقال المولى لابل اعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد  
اذا كان في يدها كان القول قولها وان اقاما البينة فيبنتها اول لانها ثبتت المعتق في زمان سابق وكذلك في الكتابة فاما  
في التبرير والقول قول المولى وفي المشتق عن محمد ان كان الولد يعبر عن نفسه بالقول قوله وان كان لا يعبر بالقول لمن هو  
في يده وان اقاما البينة فيبنتها اول وكذلك لو اعتق جارية ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقال له ولده  
بعد عتقي فاخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق فاخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يقره الى الامم وكذلك في الكتابة  
وفي المدبرة القول قول المولى رجل وامرأة في يدهما دار اقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها واقام الرض  
البينة ان الدار له والمرأة زوجة تزوجها على الف درهم وزرع اليها ولم يقيم البينة ان حرقا فانه يقضي بالدار لها والرجل عبد لها  
ولو اقام البينة انه حر الاصل والمسئلة بها فان المرأة امرأتها ويقضي بان حرقا ويقضي بالدار للمرأة من قبل ان الدار والمرأة  
في يد الزوج حتى قضى بانها امراته فكان القضاء بينة المرأة اولى كزوجين في يدهما دار اقام كل واحد منهما البينة انها داره



فان في قياس قول ابو حنيفة يقضي بالدار للمرأة ولو لم يكن لها بيعة كان الدار للزوج لانه صاحب يد وذكر اشياء  
في النواذر ولو اقام الرجل البيعة ان الدار له والمرأة منه واقامت المرأة البيعة ان الدار لها والزوج عدها  
وليس الدار في يديها فالدار بينهما نصفان وان كانت في يدها عدها لتعارض البيعتين في الدار ويحكم لكل  
واحد منهما ولا يقبل بيعة ادها على صاحبها لوق كان لتعارض قال ربه وينبغي ان الدار اذا كانت في يدها عدها  
يقضي بيعة الخارج لان بيعة صاحب اليد في الملك المطلق لا يعارض بيعة الخارج رجل ادعى على رجل انه رهن عنده  
فبين محمد المدعي عليه فشهد الشهود انه رهن عنده ثوبا ولم يقره في الاصل انه يجوز هذه الشهادة ويكون القول  
قول الرهن اذا اتي بثوب مع عينه وكذلك في الغصب وقد ذكرنا عبد في رجل اقام البيعة انه عبد الذي في يده  
وانه اعنته وقال الذي في يده هو فلان او دعني او قال اغتصبته منه وليس لصاحب بيعة على ما يدعي فقطضي القاض  
بالعتق ثم حفر فلان بعد ذلك واقام البيعة انه عبد اغتصبته منه صاحب اليد او كان اودعه عنده فانه يقضي له  
حفر ويطلق عتقه وهو ملكه وذكر في الجامع اذا اقام العبد البيعة على الذي في يده ان فلانا اعنته واقام الذي في يده  
البيعة ان فلان الغائب اودعه عنده فانه يقضي بالعتق فان قدم فلان الغائب واقام البيعة انه عبد لا يقبل  
بيعته واعتق اولى ولو اقامت جارية البيعة على رجل انها له اعنتها واقام اخر البيعة انها له اغتصبها الذي في يده  
كان العتق اولى رجل ادعى عبدا في يده لانه فصول بالبيعة فلما قام من عند القاض باع الذي في يده العبد من ثالث  
وتقابضوا ودعه المشتري عند البائع فباع ثوبا المدعي بالبيعة فان علم القاض بما صنع ذواليد او اقر به المدعي لا يسمع بيعة  
المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم القاض ولا اقر به المدعي سمعت بيعة المدعي ولا يسمع بيعة ذي اليد على ما صنع الا اذا اقام  
البيعة على اقرار المدعي بذلك فصل بيعة ويندفع منه خصومته المدعي والهبة اذا انقل بها العقب والصدق في هذا  
مبنية البيع رجل ادعى على اخر انه استهلك عليه كذا دابة وسحق عدد ابعولها وجاء بالشهود وقالوا ينبغي للشهود  
ان يبينوا الذكور والاناث فان لم يبينوا ذلك قال القاض ابو بكر الحلبي اخاف ان لا يقبل شهادتهم ولا يقضي بشيء  
وان لم يبينوا الذكور والاناث حازت شهادتهم ولا يحتاج الذكران للزكوة والاناث للاطهارة واختلفوا في  
بما يختلف النافع ولا كذلك اختلفوا في اللون عبد في رجل اقام الذي في يده البيعة انه اعنته وهو ملكه واقام  
اخر البيعة انه اعنته وهو ملكه فان صدق العبد ادها فبيعت اولى وان كذبها جميعا يقضي بولائه بينهما نصفان  
انه في يد رجل اقام البيعة انه دبرها وهو ملكها واقام اخر البيعة انها ولدت منه وهو ملكها واقام اخر على مثل ذلك  
ففي الذي في يده عبد في رجل اقام رجلان كل واحد منهما البيعة انه باع من الذي في يده بيعا فاسدا فانهما اقررا  
العبد وقيمتها بينهما يعني اذا شهدوا على اقراره فان مات العبد في المشتري فعليه قيمتان وان كانت البيعتان شهدا  
على معاتة البيع والعقب فان كان العبد قاتلا اخذاه نصفين ولا تقي لغير ذلك وان كان العبد مستهلكا اخذ قيمته  
نصفين ولا تقي لغير ذلك قال ربه وينبغي ان يكون في الغصب كذلك عبد في رجل اقام هو البيعة على رجلين انه  
باعه منهما بالقرض واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه من الذي في يده بالف درهم فالبيعة بينه الذي العبد في يده  
لان اقام البيعة عليها بايع فقد اشتترى كل واحد واحد اشتراه مع صاحبها بالقرض ومنه وذاك يطلو قوله انه اشتراه  
منه بالف درهم رجل غصب رجلا ثوبا فاقام المصوب بيعة البيعة على الغصب وعدلت فادعى الغاصب ان المصوب منه اقر  
انه للغاصب قبل بيعة الغاصب والغصب في يده او يامره القاض بتسليم الغصب الى المدعي ثم يسلك البيعة  
بعد ذلك على ما ادعى من الاقرار فلان ادعى بيعة حاضرة قلت بيعة واقربت الغصب في يده قبل ان كان

القاض يجلس في كل خمسة عشر يوما بمهله اثنتي عشرة ايام الى ذلك قال بمهله وياخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء رجل ادعى  
مناعا او دار في يد رجل انه له واقام البيعة فقطضي القاض بذلك ولم ياخذ من المقتضي عليه حتى اقام المقتضي عليه البيعة  
على ان المدعي اقره لاحقا له فيه قال محمد ان شهدا انه اقر بذلك قبل قضاء القاض بطلت بيعة المدعي والقضاء  
وان شهدوا انه اقر بذلك بعد القضاء لا يبطل به قضاء القاض عبد في رجل اقام البيعة انه عبد اعنته وهو ملك  
واقام رجل اخر البيعة انه عبد ولد في ملكه قال الولادة اولى وعن محمد عبد في رجل اقام رجل البيعة انه عبد  
ولد في ملكه واقام اخر البيعة انه عبد هو ولد في ملكه فقطضي القاض لهما ثم اقام الثالث البيعة انه عبد ولد في  
ملكه فان القاض يقضي به للثالث ان لم يعد المقتضي لها البيعة انه عبد ولحق ملكها فان اعاد ذلك ادها فقطضي  
النصف الذي اعاد البيعة لانه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بيعة الثالث لان في دعوى التاج يقضي بيعة صاحب اليد  
ويقضي بالنصف الثالث الذي اعاد البيعة ان يدعى مع الثالث في هذا النصف لان القاض حين قضى للأولين بالعبد  
بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه فلا يقبل البيعة من ادها فيما صار مقبضا عليه واقاضى  
على رجل ستاج او ملك مطلق واقام هو البيعة على التاج او على التلق من المدعي قلت بيعة **مسائل التاج**  
رجل اقام البيعة على ان القاض في يده كذا قضى له بهذه الجارية او بهذه الشاة واقام ذواليد البيعة على التاج فقطضي  
بيعته المدعي ولا يقضي بيعة ذي على التاج خلافا لاحد لاحتمال ان القاض قضى للتاج وكذا لو قبل المدعي  
القضاء ملك مطلق لان القاض الثاني لا يدري ان القاض الاول قضى باجتهاد فلا يبطل قضاء الاول باجتهاده ولو ان  
رجلين او عياداة في يد رجل اقام ادها البيعة على التاج والاخر على ملك فصاحب التاج اولى خادما كان او صاحب يد  
ولو ادعى التاج دابة يقضي بينهما فان وقت كل واحدة من البيعتين وقتا وسن الدابة فوفى احدهما البيعتين وهما خادما  
او ادها يقضي للذي وافق سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا فان كانا خارجين يقضي لها وان كان ادها صاحب يد  
يقضي له وان خالف سن الدابة لوقتين في رواية يقضي لها وفي رواية تبطل البيعتان وان كان ادها صاحب يد ووقتا  
يقضي للذي وافق سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا او كان يوفى صاحب يد يقضي لصاحب اليد ودعوى التاج  
دعوى الاسكر خارج اقام البيعة انه ثوبه سبعة واقام ذواليد البيعة انه ثوبه سبعة فان كان يعلم ان هذا الثوب  
تم الا بسبعة الاخر فهو الذي في يده وان كان يعلم انه ينسج مرة بعد اخرى فهو للتاج وعن محمد ان ثوبا في ثوب هو  
في يدها اقام ادها البيعة انه ينسج نصف واقام الذي في يده البيعة انه ينسج نصف العبدان كان يعرف النصفان  
فلكل واحد منهما النصف الذي ينسجه وان لم يعرف فلكل للتاج ولو ادعى حيا انه له صاعه لم يكن هذا مثل دعوى التاج لان  
الحق يصاغ مرة بعد اخرى وكذا الشجر يفر من مرة بعد اخرى وكذا الوادع حنطة انما له لا تزرع ثم تفرق فتزرع  
ولو تنازع في صوف اقام ذواليد البيعة انه ملكه جزء من شاة هو ملكها واقام اخر البيعة انه ملكه جزء من شاة  
يملكها فقطضي الذي اليد لان جن الصوف لا يتكرر فاجزأ لا يجوز ثانيا ولو اقام خارج البيعة على شاة في يده انها شاة  
وجز هذا الصوف منها واقام ذواليد البيعة ان الشاة التي في يدها له وجز هذا الصوف منها فانه يقضي بالشاة للمدعي لانها  
ادعى في الشاة ملكا طفا فقطضي بالشاة للتاج ثم يتبعها الصوف لان الجرب ليس من اسباب الملك وكذا لو اختلفا في ارض  
فقال الخارج هذه ارض زرعت فيها هذا القطن او بنت فيها هذا النبا فانه يقضي له المدعي ولو اختلفا في جن فقال الخارج  
هوى صنعته من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقضي الذي اليد ولو قال المدعي هذا الجبن لي صنعته من لبن شاة  
واقام الخارج البيعة على مثل ذلك فانه يقضي بالشاة للتاج ولو ان عبدا في يد رجل اقام هو البيعة انه عبد ولد في ملكه



من امته وعبد واثام الخارج البينة على مثل ذلك يقضي العبد الذي لا يدعي انما ادعى الشايع في العبد فيرجع بينته  
ذو اليد ولو اقام ذو اليد البينة على امته في يد امته ولدت هذا العبد في ملكي واثام خارج البينة على ان هذه  
امته ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضي بالامته لا بدعيا في الامته ملكا مطلقا فيقضي به المدعي ثم يستحق العبد  
تبعاً ولو تنازع امرتان في غزل كل واحد منهما تدعي انها غزلته فانه يقضي للتي الغزل في يدها لان القطن لا يغزل الا  
مرة ويجل في الشغل والبرغزي فانه يغزل مرتين واذا اختصم رجلان في ارض فزارع اقام كل واحد منهما البينة ان  
الارض واثر زرع فانه يقضي بها المدعي لان دعواه ادعى ملكا مطلقا ولو ان عبدا في يد رجل اقام رجل البينة انه  
عبد ولد في ملكه ولم يذكر اسنود امته واثام ذو اليد البينة انه عبد ولد من امته فانه يقضي بالعبد الذي في يده  
لانها استويا في دعوى الشايع والعبد وفي بينته صاحب اليد زيادة اثبات وهو النسب عبد في يد رجل اقام رجل البينة  
انه عبده ولد في ملكه من امته هذه ومن عبده هذا واثام رجل اخر البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالعبد بين الخاتين  
نصفين لانها استويا في دعوى الشايع وهاهنا ديان ويكون العبد الابن من الامتين والعبد بين جميعا ولو اختلف  
ذو اليد وخارج فلم يستوي وسكية مشوية كل واحد منهما يدعي انه سواه في ملكه فانه يقضي به المدعي لان المشوي ينسب  
مرة بعد اخرى وكذلك في المعصاة اقام كل واحد منهما البينة انه معصيه فانه يقضي به المدعي لان الكتابه  
ما يترك زكيت ثم يعمى ثم يركب ولو اختلفا في اية ادعى خارج انما ادعى سرقتهما او اغتصبها منه صاحب اليد وصاحب  
انه دابة ولدت في ملكه يقضي بها لصاحب الولاة ولو ادعى في يد رجل انه له نسجه واثام البينة والشهود شهدوا  
انه نسجه ولم يشهدوا انه له فانه لا يقضي به المدعي لان الشايع قد ينسج في غيره وكذا لو شهدوا في اية انها نجت عنه  
او في امه انها ولدت عنه ولم يشهدوا انها له لا يقضي بها المدعي وكذا لو شهدوا انها امته وكذا لو شهدوا على قرب  
انغزل من قطن فلان لا يقضي لغلان وكذا لو شهدوا ان هذه الحنطة حصصت من زرع فارض فلان لا يكون لصاحب  
الارض ان ياخذ الحنطة هو الصحيح وكذا لو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او هذا التمر من نخل  
كان في ارض فلان او هذا القبيب من كرم كان من ارض فلان لا يقضي لغلان ولو اقر الذي في يده بذلك فوجد باقره ولو  
شهدوا ان هذا العبد ولد له امته فلان كان العبد لصاحب الامته ولو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضي بها  
لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا ان هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لغلان ولو ادعى جابا في يد رجل انه له حرج في  
ملكه واثام ذو اليد البينة على مثل ذلك فانه يقضي به الذي اليد ولو اقام المدعي البينة ان البيضة التي خرج منها الدجاج  
كانت له لا يقضي بالدجاج المدعي ويكون الدجاج لصاحب اليد وعليه بيضة المدعي كان صاحب اليد عصب بيضة وجعلها  
تحت الدجاج عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده اشتراه في فلان آخر وانه ولد في ملكه بايعة فلان فانه يقضي  
بالعبد الذي اليد لان كل واحد منهما ادعى شايح بايعة كدعوى شايح نفسه فيقضي بينته ذي اليد امته في يد رجل وابنتها  
في يد رجل اخر ادعى امته واثام البينة ففقط لا حاجة لا يكون هذا المدعي ان ياخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا  
ولو كانت ابنة في يد المدعي عليه كان له ان ياخذ ابنة مع الجارية ولو اقام الرجل البينة على نخل في يد رجل وقر هذا النخل  
في يده ففقط لا يخل فانه ياخذ النخل ايضا ولا يشبه النخل ولد رجل اشترى جارية فاستحققت من يده بكونه لم يكن  
ان يرجع بالنخل على بايعة فان اقام البينة بعد كونه على بايعة من الجارية كانت المستحق لا يقبل بينته الا ان قيمتها  
على اقر ابايع بذلك وهل ان يجلف ابايع فيه روايتان والظاهر انه لا يجلف وكذا لو كانت القفا لم تستحق على اكثر  
باقره ولو كانت الجارية ادعت انها حرة فاستحق المشتري فكل اقر شرا اقام البينة على بايعة انها كانت حرة قبلت

بينته على ابايع وان لم يكن له بينة كان له ان يجلف ابايع وكذا لو استحقها رجل انها له اعتقها او ذرها او ولدت  
فقدتة المشتري ثم اقام هو البينة على ابايع بذلك قبلت بينته **فصل في دعوى الدور**  
**والاخر** رجل ادعى دارا او عقارا لا يسمع دعواه الا بتعريفها وتربتها لا يكون الا بذكر الحدود  
فيذكر الجيران باسمائهم وابائهم واجدادهم والقبائل الذين يعرفونهم وان كان يعرف باسمه واسم امه وجده لا يحتاج الى  
وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر القبائل لا بد بان يشارك في المصر غيره في ذلك الاسم والنسب ولو قال احد من الجيران  
جعفر فهذا لا يقع التعريف به لان في المصر من يشارك في الاسم والنسب وغيره وذكر في كثير من المواضع فلان فلان الغلاني  
وان حصل التعريف باسمه واسم امه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الجند فان كان لا يحصل بذكر الاب والجد لا يكفي بذلك  
ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يضر حتى لو قال ذلك المدعي عليه  
ليس هذا الحدود في يد المدعي على تسليم هذا الحدود فانه لا يتوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعي عليه  
هذا الحدود في يد غيره فانه لا يضر في الحدود لا يلتفت اليه الا اذا اتفقا على الخطأ فيسند تناقض الخصومة  
ولو ادعى على رجل محدود ادعى عليه فان كان في يده وطالب المدعي من القافة ان يحلف على ذلك كان له  
ذلك حتى يقر فاذا اقر باليد صلف على ذلك المدعي فاذا اقر بذلك يامره القافة بترك التعرض فان اراد المدعي ان يقيم  
البينة بعد اقراره باليد انما له قال الشيخ الاحام ابو بكر محمد بن الفضل لا يقبل بينة المدعي على الملك ما لم يقيم البينة انما في يد  
المدعي عليه واثام البينة على الملك بعد اقرار المدعي عليه باليد ففقط القافة بذلك ذكر في الجامع انه لا ينفذ قضاؤه ما لم يقيم  
القافة انما في يده او يقيم البينة انما في يده هكذا ذكر الحنفية المدعي عليه اذا ادعى بعد القضاة ان المدعي اخطأ  
في الحد الرابع لا يسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاة بعد ما اجاب المدعي انها ملكي وفي يد المدعي انه اخطأ  
في الحد الرابع لا يسمع وان شهدوا على حد من لم يقبل شهادتهم ولا يقضي بها وعن ابي يوسف انها تقبل وتنفق بها  
واختلف في قوله قال بعضهم انما يقبل اذا شهدوا على حد من لم يقبل شهادتهم انما اذا شهدوا على حد من لم يقبل شهادتهم  
او حد السيار والمشرق لا يقبل وقال بعضهم انما يقبل في قوله اذا شهدوا على حد من لم يقبل شهادتهم ولكن لا ينفذ حيزانها  
محدودا وذكر الحدود الاربعة وقال الشهود عن غلم حدودها اذا ذهب اليها ونفقة ولكن لا ينفذ حيزانها  
ولا ينفذ ساسي الجيران قال الشيخ الاحام شمس الامنة الحلواني ههنا ثلث مسائل احدها ان يقول الشهود لهذا المدعي  
دار في محلة كذا في سكة كذا املاصق ارفلان في ريفه كذا غصبها منه هذا المدعي عليه وانما في يده بغرق ولم يذكرها  
حدودها او قالوا لا نعلم حدودها وجاء المدعي بشهود آخرين فشهدوا بحدودها فان القافة لا يقضي للمدعي الا الذين  
شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بحدود الدار لم يشهدوا بالملك الدار المسئلة الثانية لو قال  
الشهود نحن غلم حدودها احد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا يكون الحد الذي اتوا به الحدود  
الذي سميته دعوى المدعي وهل هذه الحدود حدود تلك الدار فانما تحكنا الشهادة بهذه الحدود وتسمى حدودها  
هذه الحدود واقر ابايع بهذه الحدود لكن ما رايناها ولا حيزان تلك المحلة ولا نسكنها ولا نأمنها بكونها تحكنا  
الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى ابايع حدودها والشهود يقولون الشهادة بتعريف ابايع وفي هذه  
المسئلة القافة يبعث امينين الى الدار لينظر الى الدار ان هذا الحدود هل هو حدود تلك الدار فان وافق ففقط بها  
المدعي اذا رجعا اليه وشهدا عند ان حدودها هذه الحدود وان خالف لا يقضي اما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود  
ان هذا المدعي دار في محلة كذا ان عرف حدودها اذا قمنا عند حيطانها وشيئرا ان احد حدودها الى جهنا واناف



الى هذا وان ثالث الى هذا والرابع الى هذا ولكن لا نعلم جيرانها فان ههنا اذا اراد القاضى ان يقضى للمدعى امره  
الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبحث معهم شاهدين او ائتين من امانته ويبينوا الحدود للامنين ثم يعرف  
الامنين جيرانها ويبالون اسمهم فاذا رجعوا الى القاضى وشهدوا امانة ان الشهود بينوا حدود الدار  
واشاروا اليها وانا تعرفنا عن جيرانها فجدنا دافلان وفلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضى يقضى  
بشهادة الشهود الذين شهدوا بملك الدار المدعى وان قال الشهود نشهد ان الدار التي تلامص دافلان وفلان  
لهذا المدعى وقالوا الدار التي بين دافلان وبين دافلان لهذا المدعى لا يلتفت الى شهادة تهم لانهم ذكروا حديث  
وذاك لا يكفي فان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا يقبل شهادة تهم في قول بوجسه وكذا  
القرية والارض والحافوت ويجوز في قول ابو يوسف وخذوا جميعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشتد في تعريفه  
ذكر الاسم والنسب ولو ادعى حدودا في يد رجل من ذكرا لشهود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع جازت شهادة تهم  
وان ذكر الحد الرابع وقالوا الحد الرابع متعلق بملك المدعى ولم يذكر الفاصل لا يقبل شهادة تهم في الارض ويقبل  
في البيوت والدور والكرور ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منها ارض يجنب المدعى فقالوا في بيان الحد  
والحد الرابع لزبوع ارض فلان ذكروا احد الجارين ولم يذكر الاخر جاز ايضا وكذا لو كان الرابع ارض رجل وسجدا  
فقالوا الحد الرابع لزيد بن فلان ولم يذكر المسجد جاز رجلان تناخا في كل واحد منهما يدعى امانة وفي يديه  
ذكر محرقا لاصل ان على كل واحد منهما البينة والافانين لان كل واحد منهما مقرب من الخصومة لما ادعى اليد لنفسه  
فان اقام احدهما البينة انها في يده يقضى له باليد ويصير هو مدعى عليه والاخر مدعىا وان قامت لكل واحد منهما البينة  
فان القاضى يجعل الدار في ايديهما لانهما تناخا في اثبات اليد فصار كالوتساوي في اثبات الملك وقال بعض اصحابنا اذا  
قال المدعى ملكي وفي يدي لا يسمع دعواه لانه لا يدعي حقا على غيره وذكر الخصم ان اصحابنا ان رجلا لو اقام البينة على رجل  
ان في يده الدار التي جدها كذا وبين حدودها فان القاضى لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته على الدار ما لم يتم البينة ان  
الدار في يد المدعى عليه ثم يقيم البينة امانة لتقوم انها قاضا في حدود في يد ثالث على يد غيره احداهما فيقر الآخر  
انما في يده ويقوم المدعى ببيته امانة والدار في يد غيره وهذا باطل لان هذا قضاء على المسخر واختلاف القضاء على المسخر  
قال بعضهم ينفذ قضاءه اليه اشار في الكتاب وقال بعضهم انما ينفذ ما لم يعلم القاضى ان سخر اذا علم انه لا ينفذ قضاء  
القضاء عليه لاحتمال دفعه ما قاله الخصم بينوا لا يسمع البينة لان صاحبها لو ادعى انها لا يكون خصما في مسئلتنا اذا لم يكن  
الدار في يده ومن اصحابنا من قال بسنة الاميل محولة على ما اذا اقام البينة على الملك اما اذا لم يبق البينة على اليد حتى اقام  
احدهما بينة على الملك فان القاضى لا يقضى له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا تستخرج من يده وذكر في المسئلة السرخسي قال تاويل  
مسئلة الخصم ان المدعى عليه لم يدع اليد لنفسه وفي مسئلة الاصل كل واحد منهما يدعى اليد لنفسه فلهذا يقبل دعوى المدعى  
على الملك حتى لو قال المدعى ملكي وفي يدي وان هذا الرجل يمنعي ويعرض بغير حق والمدعى عليه يقول ملكي في يدك ولا يدعي اليد  
لنفسه لا يسمع بينته المدعى وذكر محمد في البر لو ان مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستامن وفي يدها بعل عليه مال  
كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضى يقضى بما لا الخ اقام البينة لا ينفذ  
دعواه بالحجة فان شئت الامة السرخسي بهذه المسئلة تبيين خطأ بعض شايخنا فيما اذا قال لا واحد من المستامين ملكي  
وفي يدك القاضى لا يسمع هذه الخصومة ويقول اذا كان ملكك وفي يدك فاذ انقلب مني فقد نص هذا على قبول البينة  
من احدهما وهو الصحيح ووجهان كل واحد منهما يحتاج الى البينة لدفع منازعة الاخر البينة لهذا المقصود مقبولة ويقول

للقاضى اطلب منك ان تمنعه عن منازحتي وتفرده في يدي فالحاصل ان دعوى الملك في العقار لا يسمع الا على صاحب اليد  
ودعوى اليد يقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك الغير يارفع في اليد فيجعل مدعىا لليد مقبولا ومدعىا للملك تبعا  
لملك اليد رجل ادعى ارا في يد رجل وقال الدار في اري شتر بها فلان ملكي وفلان غايب والذ في يده الدار محمد ابيع قال  
ابو يوسف قبل بينته مدعى عليه وكذا لو كان الشتر في حافر اشترى حافر اشترى الشراء وهذا بمنزلة رجل ادعى ارا في يد رجل وقال هو لي  
اشترى بيتهما من فلان وكان فلان اشترى هاهنا من فلان او ادعى له اشترى بها من فلان وفلان اشترى هاهنا من الذي في يده  
يقبل البينة وان ادعى انها اشترى هاهنا فلان من الذي في يده الدار لا قبل هذه البينة ولو قال هذا في شتر من فلان الذي  
ولله بالبيع بسمع دعواه ولو قال هذا في شتر ملك فلان وفلان كان وكيله في الشراء لا يسمع دعواه وقول في حدود وبيع  
في قول ابو يوسف رجل ادعى ارا في يد رجل فقال المدعى عليه ليست في يدي فجاء المدعى بشهود فشهدوا ان الدار في المدعى عليه  
وفي ملكه فان القاضى يكمل المدعى ان قال المدعى هو كما شهدوا انها في ملكه وفي يدي فقد انقضت المدعى عليه فان قال صدق انها في يدي  
لكن لا اصدقهم في انها ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما للمدعى المدعى اذا قال ملكي وحقي وفي يدي بغير حق ولم يقبل  
واجب عليه تسليمها الى والشهود لم يقولوا ذلك ايضا سمع ولوقال ملكي وحقي ولم يقبل وفي يدي بغير حق فقد كرا اخله المناخي  
رجل ادعى ارا في يد رجل فقال الذي في يده او عينه فلان غاي فقال المدعى ما كان فلان اودعها وكنته وهبه لك واباعها  
فان القاضى يحلف الذي في يده بانه ما وهبه له ولا باعها منه بعدما كان او دعاه اياه فان نكل عن ايمين جله خصما للمدعى  
رجل في يده دار ادعاها رجل فقام الذي في يده الدار البينة ان فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده وسلمها  
اليه القاضى ثم ان ذلك الغائب اجرها الذي هو فيها قالوا لا يقبل بينته ولا يندفع عنه الخصومة دار في يد رجل ادعى رجل انما له  
واقام البينة واقام الذي في يده البينة ان هذه الدار فلان الغائب شترها من المدعى وكلني بها يقبل بينته ويندفع عنه  
عنه الخصومة ولا يلزم الغائب الشراء من هذا المدعى دار في يد رجل فقام رجل البينة ان صاحب اليد غصبها منه واقام  
رجل البينة ان هذه الدار له فاقضى الدار الذي اقام البينة امانة له رجل ادعى ارا في يد غيره امانة له ثم ادعى بعد ذلك  
انها فلان وقضا عليه قالوا يسمع دعواه كما لو ادعى لنفسه او لا شرا في غيره وادعى انه وكيل وان ادعى اولا انه  
وقف ثم ادعى انه لا يسمع دعواه كما لو ادعى لغيره او لا شرا لنفسه رجل ادعى ارا في يد رجل فانكر الذي في يده  
فاستحلف فكل مقتضى القاضى عليه بنكره ثم ان المقتضى عليه اقام البينة انه كان اشترى هاهنا من المدعى ان اقام البينة  
على الشراء قبل القضاء لا يقبل وان اقامها على الشراء بعد القضاء يقبل رجل ادعى دارا في يد رجل انما له وملكه وحقه  
وفي الذي في يده غصب فاقام الذي في يده البينة امانة وديعة وفي يد فلان الغائب اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
يندفع عنه الخصومة لانه لم يدع الفعل على صاحب اليد فيندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا يندفع وهو الصحيح  
كما لو قال غصب مني ثم اقام الذي في يده البينة امانة وديعة لا تستدفع عنه الخصومة فكذا ههنا ولو ادعى عبد في يد  
رجل انه له سرق منه فاقام الذي في يده البينة انه وديعة فلان الغائب قال عمرو زفر متدفع عنه الخصومة وقال ابو  
وابو يوسف السرقه اذا لم يتم السارق لا يندفع الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا في غصبه من فلان غير ذي اليد او كان  
توبا فقال هذا سرقه مني غير ذي اليد فاقام المدعى عليه البينة على ان فلانا الغائب ودينه يندفع الخصومة عن ذي اليد  
وقال الشيخ الاحكام معروف بخلافه زاده في السرقه لا يندفع الخصومة عن ذي اليد استسما او لو قال هذا في شترية من ذي اليد  
بكذا واقام المدعى عليه البينة انه وديعة وفي يدي بغير ذلك ان ادعى على ذي اليد فلا يثبت احكامه بان ادعى الشراء منه  
بالف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يده البينة انه فلان الغائب ودينه وعقبته منه لا يندفع



الخصومة وان ادعى عليه عقد انتهى احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد بكذا ونقلا الشئ  
وقضى منه البيع ثم اقام المدعى عليه البينة انه فلان الغائب ودعيه اختلفا في قال بعضهم يندفع عنه الخصومة  
لانه لا ادعى عليه عقد انتهى احكامه لم يبق دعوى العقد وبقى دعوى الملك فيندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا يندفع  
لانه وان انتهى احكامه لا يصير مقيما ملكا مطلقا حتى لا يقضي عليه بالزوايد والصحيح انها يندفع ولو ادعى المدعى  
الشئ مع نقد الثمن ولم يذكر قبض المبيع لا يندفع الخصومة عن ذي اليد في قوله ولو ادعى ثوبا او دارا او دابة في يد  
رجل انه له فاقام الذي في يده البينة انه فلان الغائب ودعيه واعضته منه او في يده باجازه او رهن ان كان المقر  
غائبا لا تندفع الخصومة عن ذي اليد ما لم يتم البينة على ذلك وان كان المقر حاضرا وصدة فيما قال تندفع الخصومة  
عن ذي اليد ويحول الخصومة الى المقر وان كان المقر غائبا فاقام الذي في يده البينة وشهدوا انه اودعه رجلا  
لا يعرفه لا يقبل شهادتهم وان قالوا عرفه بوجهه ولا عرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وان شهد الشهود على اقرار المدعى ان رجلا دفعه الى ذي اليد جازت شهادتهم ويندفع عنه الخصومة ولو شهد الشهود  
ان المدعى عليه اقر ان هذا فلان الغائب وقال ودعيه فلان الغائب تندفع عنه الخصومة ولو شهد الشهود  
على اقرار المدعى بذلك ولم يقبل صاحب اليد هو فلان او دعيه قالوا يندفع عنه الخصومة ولو اقام المدعى عليه البينة  
ان فلانا الغائب دفعه اليه فشهد شهوده وقالوا الشهود ان فلانا الغائب دفعه اليه فلا يندفع عنه الخصومة  
جازت شهادتهم ويندفع الخصومة عن ذي اليد كما لو اقر المدعى عند القاضي ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه يندفع الخصومة عن  
ذي اليد ولو قال الذي في يده اودعه رجلا لا اعرفه فشهد الشهود انه اودعه رجلا لا يعرفه فانه لا يندفع عنه الخصومة  
خصما للمدعى وكذا لو قال الشهود اودعه ايا فلان والمدعى عليه يقول ودعيه رجل لا اعرفه كان هو خصما للمدعى  
رجل ادعى على رجل في بلدة دارا والدار في غير تلك البلدة فاقام المدعى البينة قبلت بينته وقضى بها المدعى جاز فضاءه  
وان لم تكن الدار في ولاية هذا القاضى رجل ادعى دارا في يد رجل انها له فانكر المدعى عليه ثم قال المدعى من اين سريرا  
بين مدعى عليه ارزاني فاشتم بطل دعواه لان هذا اللفظ يترك للمدعى والبدل عرفا فان ادعى المدعى بعد ذلك  
لا يسمع دعواه الا ان يزعم السلفى من المدعى عليه بملك حادى رجل ادعى محدودا وذكر حدودها وقال في يدها وفيها  
اشجار وكن الحدود بتلك الحدود لكنها خالية عن الاشجار لا يبطل دعوى المدعى ولو ذكر مكان الاشجار حيطانا  
ولو كان المدعى قال في يدها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور حدها بعد الدعوى الا ان  
حدودها توافق الحدود الذي كرى بطل دعواه ولو ادعى انفا وذكر حدودها وقال هي عشر درات لار من او عشر  
جرب فكان اكثر من ذلك لا يبطل دعواه وكذا لو قال هي رضى يذرفها عشر مكائل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا  
ان الحدود وافقت دعوى المدعى لان هذا خلاف محتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه دار في يد رجل فقال رجل اخر بيعت  
منه هذه الدار وانكر الذي في يده الشراء وقال هو ثمران المقر ادعى انها له واقام البينة على ذلك قبلت بينته ولو قال المقر  
اولا هذه الدار الذي في يده وسكت ثم قال انا باعتها منه فانكر الذي في يده الشراء ثم اقام المقر بينته انها له ذكر  
انما طغى انه لا تقبل بينته ولا تسمع دعواه رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد والدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام بينة  
انه اشترى من الذي في يده قبل اقراره لا يقبل بينته رجل اشترى دارا او عبدا فاستحق من يده بالبيعة وادان  
يرجع بالنظر على ما يجرى من الابحاث قد كنت اشترى منك هذا بكذا والى ان يرجع عليك بالثمن قالوا يسمع منه دعواه  
الثاني وله ان يرجع عليها بالثمن لاحتمال ان اشترى من بايع اولاه ثم جاء ابنه وادعاه فاشترى منه من ابنه ثانيا فاذا

استحق عليه كان له ان يرجع عليها بالثمن دار في يد رجل ادعى رجل انها له اشترىها من فلان غير ذي اليد وادان  
البينة ذكر في الاصل وجعل البينة على وجوه خمسة ان شهد شهوده انها كانت لفلان باعها من هذا المدعى بكذا  
او شهدوا ان فلانا باعها منه وهو يوسد عليها جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا انها لهذا المدعى اشترىها  
من فلان بكذا جازت شهادتهم والثالثة اذا شهدوا ان فلانا باعها من هذا المدعى وكلما اليه جازت شهادتهم  
وعمر ابي يوسف انه لا تقبل شهادتهم وبه اخذ القاضي ابو حازم وشايعنا اخذوا بجواب الكتاب واما جاز هذه  
الشهادة والرابعة لو شهدوا ان هذا المدعى اشترىها من فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم والخامسة  
لو شهدوا انه اشترىها من فلان بكذا ونقد الثمن او شهدوا ان فلانا باعها منه بكذا ولم يزيدوا على ذلك لا تقبل  
شهادتهم ولو شهدوا ان فلانا باعها منه بكذا وكانت الدار في يده وقت البيع ذكر ان طغى انه لا يقبل هذه الشهادة اذا  
كانت الدار في يده ثالث وقت الخصومة ولو شهدوا انه اشترىها من ذي اليد بكذا وهو يدعى ذلك ولم يزدوا جازت  
شهادتهم رجل قال للقاضي ان هذا المدعى عليه اقر ان الشئ الذي في يده لي فمره بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين  
احدهما ان يدعى ان هذه الدار وهذا العبد له وان الذي في يده اقر به هذا فان القاضي يسمع دعواه عند الكل وان قال  
هنا الى ان الذي في يده اقر به لي الصحيح انه لا يسمع دعواه وان قال المدعى ان هذا الرجل اقر ان هذه الدار التي في يده  
لي فمره بالتسليم الى قال عامة المشايخ نقض دعواه ويؤمر بالتسليم اليه اذا اشت اقراره بذلك عند القاضي رجل ادعى دارا  
او جارية في يد رجل انها له واقام شاهدين وشهدوا انها له وشهدوا انها كانت له او شهدوا جميعا انها كانت له  
قال الشيخ الامام المعروف بخر زاده نقض شهادتهم وكذا لو شهدا احدهما انها ملكه وشهدا الاخر انها كانت ملكه  
لنقبل شهادتهما ولو شهدا احدهما انها في يده وشهدا الاخر انها كانت في يده او شهدا جميعا انها كانت في يده لا تقبل شهادتهما  
في قول ابي حنيفة ومحمد وبطل في قول ابي يوسف وسوى بين هذا وبين ما شهدوا انه كانت له ولو ادعى ان كانت له وشهدا الشهود  
انها له ذكر الشيخ الامام المعروف بخر زاده في شرح النصيب الصحيح انها لا تقبل ولو شهدا الشهود ان المدعى عليه خصما للمدعى  
لنقبل وكذا لو شهدوا انه استأجرها منه رجل ادعى دارا في يد رجل انها دار فلان الغائب ولي على الغائب له درهم والغائب  
كان رهن عنده الدار الا ان اتى له عليه منذ شرو دفعها اليه وان المدعى قبضها منه ثمران الغائب بعد ذلك استأجرها منه  
فالجارها اياه واقام البينة والذي في يده الدار يزعم ان الدار اراه اشترىها من فلان الغائب اسس وقال اشترىها  
منه منذ عشرة ايام واقام البينة على ذلك فان القاضي يقضي بسبب البينة الرهن فان قال ذواليد انا انقض البيع فان القاضي لا يقضي  
بيعه على الغائب حتى يحضر الغائب وكذا لو كان المدعى يدعى الاستيجار مكان الرهن وكان مكان الرهن المستاجر رجل يدعى  
ملك الدار يزعم انه اشترىها من الغائب منذ شرو ذواليد يدعى ان شريته منه منذ عشرة ايام فان القاضي يقضي للمدعى وينقض  
البيع الثاني الذي يدعى صاحب اليد فان كان شهود المدعى لم يشهدوا على الغائب يقضي الثمن من المدعى فان القاضي ياخذ منه  
الثمن ويسلم الدار الى المدعى ويكون الثمن عند حفي بحضر الغائب كذا ذكر في المستحق وذكر في الجامع رجل اشترى جارية وقبضها  
بغير اذن اباع قبل نقد الثمن وباعها من رجل وكلما الى الثاني وغاب المشتري الذي ينفق حضر اباع الاول وادعى ان المشتري  
الاول قبضها منه بغير اذن قبل نقد الثمن وادان ليس له من الذي في يده ان اقر صاحب اليد بما ادعى اباع الاول اخذها  
منه وان انكر الثاني فلا خصومة بين اباع الاول وبين المشتري الثاني وذكر في الاجابة رجل استأجر من رجل ثلثة دواب  
وان رتب الدواب بآجر اية منها من غيره واعاد اخرى ووهب اخرى او باع فوجد المستكرى الدواب في ايديهم فان كان باع  
بغير اذن اباع وانقضت الاجابة في رواية الاجابة وان باع بغير عذر فالبيع مردود والمستكرى احق بالدواب



لقد تم عقده وما وجد في المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة لان المستعير ليست يده خصومة  
وما وجد في الموهوب له وهو خصم فيها المستاجر لان الموقوف له يذبح ملك الرقبة فيما في يده فيكون خصما لكل من يدعي  
حقا في ذلك فان كان المدعي يدعي الاجارة قال في الكتاب المستاجر حق بها حتى يستوفى الاجارة هكذا ذكر في الكتاب ولم يبين  
اي المستاجر حق بها الاول ام الثاني واختلف المتأخرون فيه قال شمس الائمة الشرحي الصحيح ان المستاجر الثاني لا يكون  
خصما للمستاجر الاول حتى يحضر صاحب الدابة بمثل المستعير لانه لا يدعي ملك العين فلا يكون خصما للاول والحاصل ان المستاجر  
لا يكون خصما لمن يدعي الاجارة ولا لمن يدعي الرقبة ولا لمن يدعي الشراء فيكون خصما لكل وكذلك الموهوب له رجل ادعى دارا  
في يد رجل فقال المدعي عليه هي لولي كبير الغائب لا يندفع الخصومة عنه ما لم يتم البينة على الادعاء كالو ادعى الوديعه لاجنبي  
فان كان المقر له حاضر متحضر او يحول الخصومة الى المقر له ولو قال هو لولي الصغير لا يندفع عنه الخصومة لانه لو كان مادقا  
في اثاره كان خصما في ذلك ولو ادعى ارضا في يد رجل انها له غصبها منه الذي في يده فقال المدعي عليه هو وقف في سبل خير  
معلوم لا يندفع الخصومة فان اقام المدعي بينة على ما ادعى يقضى له وان لم تكن له بينة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
يحيى المدعي عليه دعوى المدعي فان حلف برئ وان نكل ضمن قيمة المدعي في قول محمد لانه صار وقفا باقراره فاذا نكل بعد  
عليه شبهه الى المدعي بحكم اقراره بالوقف فضمن قيمته للمدعي ولو اقام المدعي عليه البينة على الوقف فشهدوا انه  
وقف ولم يذكره والوقف لا يندفع عنه خصومة المدعي ولا يبرأ من اقراره لانه صار وقفا باقراره فكان وجوده في البينة  
وعدمها بمنزلة والقرار بالوقف بمنزلة الاقرار بولده الصغير او لولد صغير لغيره فكما يلزمه الاقرار بولده الصغير  
يلزمه بالوقف رجل ادعى دارا في يد رجل انها له فقال صاحب اليد ملك توفيت وحق توفيت او قال ملك منست وحق منست  
فاقام المدعي بينة على ما ادعى ثم ادعى صاحب اليد دفعا لخصومة المدعي قال له انك اقررت قبل دعواك وقت ابن سري  
ملك نيت وحق من نيت واقام البينة على هذا كان دفعا لخصومة المدعي ذكر في الجامع اذا اقام الشهود على البينة  
ان المدعي ساومه بالمدعي قبلت بينة وبطلت بينة المدعي لان الاستيلاء اقرار بالملك للبايع او اقرار من المساوم  
ان لا ملك له فيما يساومه فلو ان المدعي بعد بينة المدعي عليه على هذا الوجه اقام البينة ان صاحب اليد استام من المدعي بها  
قبلت هذه البينة وبطلت الدعوى الاولى لان في رواية الجامع الاستام اقرار بالملك للاستام منه فكان المدعي بهذا الدفع  
مدعي اقرار صاحب اليد انها ملك المدعي والتاقت بطلت مقدم الخصم فيصير في التقوى وكان صاحب اليد ادعى ان المدعي اقر  
بان لا ملك لصاحب اليد ثم ان المدعي قال ان صاحب اليد اقر بعد ذلك ان الدار ملك المدعي ولو كان هكذا يبطل دفع صاحب  
اليد هذا اذا اخرج كل واحد منهما لاقراءه تاريخا فان يورثا كذلك يندفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فبقيت بينة  
المدعي على الملك للمدعي اقرار كما لو ادعى عينا في يد انسان انها له واقام البينة على اقرار ذي اليد المدعي واقام ذو اليد البينة  
على اقرار صاحبه يبطل البيعتان وتبقى اليد لمعارض وهذا على رواية التي جعل الاستيلاء اقرار بالملك للاستام منه  
وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرار بان لا ملك له فكذلك يقع هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له وثمة احد  
يدعي الملك لنفسه يكون اقرار بالملك للمدعي فانه ذكر في الزيادة رجل استام من رجل عينا ولم يتفق بينهما بيع ثم ان المساوم  
بعد ذلك ادعاه لنفسه او لغيره بالوكالة لا تمتع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرار بالملك للبايع لسمع دعواه لغيره  
بالوكالة رجل ادعى رجل نصف عبد ونصف ارض مقسوم شرابا من نصف الآخر وشبهه بالشرابا ورجل ادعى نصف  
ذلك واقام البينة واقام صاحب اليد البينة على ارض الوديعه لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البايع لان المدعي لو استحق  
النصف يظهر الاستحقاق ان البايع كان شريكا للمدعي فانصرف بيعه الى النصف الذي كان له والمشتري ليس بخصم في

الآخر لانه وديعه في يده ولو اشترى نصف عبد او نصف ارض مقسوم شرابا فاسد او قبضه ثم اشترى النصف الثاني  
شرابا جازا شرابا رجل ادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعي لانه يملك الكل ظاهر فيكون خصما للمدعي ثم  
فاذا قضى للمدعي بالنصف ثم حضر البايع كان له ان يسترد منه النصف الآخر بحكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف  
الى النصف الثاني ولو باع نصف العبد بيعا جازا شرابا من نصف الباقي بينة او دم وكرم الكل الى المشتري ثم جاء رجل  
وادعى النصف فان المشتري لا يكون خصما للمدعي ولو اشترى نصف عبد من رجل وادعى رجل آخر النصف الثاني  
ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعي ويقضى للمدعي بالربع رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعي  
عليه نصفها لي ونصفها للفلان بن وديعه عندك ولم يتم البينة على الوديعه حتى لو اقام المدعي البينة على ما ادعى  
ثم ان صاحب اليد اقام البينة على ما ادعى الوديعه بطلت بينة المدعي في النصف واذا يطلب بينة المدعي في النصف  
هل تبطل في النصف الثاني قالوا تبطل بينة قال ربه وفيه نظر فان السكة التي قبلها كان المدعي عليه خصما في النصف دون  
النصف ومع هذا قبلت بينة في النصف رجل ادعى دعوى وانفتت فتاوى الائمة على فسادها ومع ذلك  
ادعى المدعي عليه الدفع دفعا صحيحا واقام البينة قالوا لا يسمع بينة الدفع لان الدفع بناء على الدعوى والحق  
لم يقع فان كان دعوى المدعي بحمل القصة بوجه ما فادعى المدعي عليه الدفع بطلت الدعوى باثبات الدفع رجل ادعى  
على شخص انه مملوك وانه مفرق وخرج عن يده فقال المدعي عليه انا مملوك فلان الغائب قالوا ان جاء العبد ببينة على ما  
ذكر يندفع عنه الخصومة وان لم يتم بينة على ما ادعى قبلت بينة المدعي ويقضى له فان حضر الغائب بعد ذلك لم يكن له  
على العبد سبيل حتى يقيم البينة على ما ادعى رجل ادعى دارا في يد رجل انها له اشترىها من فلان غير ذي اليد فشهدوا بشراء  
له بالملك المطلق لم تقبل شهادتهم ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا بشراءه بالملك بسبب جازت شهادتهم ولو ادعى ملكا  
بسبب ثم ادعى ذلك في وقت آخر عند غير ذلك القاضي ملكا مطلقا فاقام المدعي عليه البينة انه كان ادعاه قبل هذا بسبب  
عند فلان القاضي قبلت بينة المدعي عليه وبطلت بينة المدعي وان ادعى اولا ملكا مطلقا ثم ادعاه عند ذلك القاضي وعند  
غيره ملكا بسبب لسمع دعواه لان الملك المطلق يحتمل التقييد وان التاقدون الاول اذا ادعى دارا وعرضا فانكر المدعي  
فاقام المدعي شهادتين شهدا ادها ان المدعي اقرانه ابتاعها من المدعي وشهدا لآخر ان المدعي ادعاه اياه ذكر في التقي  
انه يقبل ويقضى للمدعي ولو شهدا ادها انها للمدعي واخر على اقرار المدعي عليه ان المدعي دفعها اليه لم يقبل هذه الشهادة  
رجل ادعى شيئا في يده وقال هو ملكي وان صاحب اليد احدث يده عليه فيخرج قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب  
على ذي اليد وكذا لو قال المدعي دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد احدث يده عليه فيخرج ولو قال هو ملكي  
وكان في يدي الى ان احدث المدعي عليه يده فيخرج يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد رجل ادعى دارا في يد رجل  
فانكر المدعي عليه فاقام المدعي شهودا انها للمدعي وقضى بها للمدعي ثم اقام المدعي عليه البينة ان البناء له بناء هو  
ذكر في الاصل انه يقبل بينة المدعي عليه لان البناء دخل في القضاء والشهادة تبعها حتى لو كان شهود المدعي شهدوا  
بالدار والبناء جميعا ففقد القاضي للمدعي ثم اقام المدعي عليه البينة ان البناء له بناء هو لا يقبل بينة ولو اقام  
البينة على ارض فيها زرع فقطع بها للمدعي ثم اقام المدعي عليه البينة ان الزرع له زرع هو سببه من خبطة قبلت  
شهادتهم وذكر في التقي اذا ادعى ارا واقام البينة انها له فقطع القاضي عليه بالدار ثم اقام المدعي عليه البينة  
ان البناء له بناء هو لا يقبل بينة المدعي عليه لان الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا وكذا لو قال  
شهود المدعي بعد القضاء ليس البناء للمدعي وانما شهدا له بالدار ولم شهدا له بالبناء كانت شهادتهما بالدار شهدا بهما



بالبناء ويضمنان قيمة البناء للمقضي عليه ولو شهدوا بالدار المدعى ثم قال قبل القضاء ليس البناء المدعى قبلت شهادتهما  
ونقض المدعى بالساحة دون البناء وينبغي للقاضي اذا شهدوا بالدار ان يسلحها عن البناء فان ماتا او غابا قبل  
ان يسلمها يقضي بالدار والبناء ولو قال المدعى هذا البيت من هذه الدار لفلان غير المدعى عليه ليس هو في فقد  
اكذب شهوده فان كان قبل القضاء لا يقضي بشئ وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي انما هو لفلان جازا قراره  
لفلان ويكون البيت للمقره ويرد هو باق من الدار على المقضي عليه ويضمن قيمة ذلك البيت للمقضي عليه وعن ابو يوسف  
في رواية اخرى يضمن قيمة الكل للشهود عليه ويكون باق من الدار للشهود ولو شهدوا بالدار المدعى فانا او غابا  
وقضى القاضي بالدار والبناء للمدعى ثم قال المدعى ليس البناء لي وانما هو للمدعى عليه لم يزل له فهذا الكذب منه لشهوده ويرد  
الدار مع البناء على المقضي عليه وان قال المدعى البناء للمدعى عليه ولم يزل له لم يزل له ذلك الكذب منه لشهوده ويرد  
للمدعى عليه وان قال ذلك قبل القضاء صدق ولا يقضي له بالبناء ولا يكون كذباً بشهوده وان ادعى اراف قال شهوده نشهد  
انما دار المدعى ولا نفهم ما حال البناء كان فيها بناء فلا نري هو هذا البناء ام لا ذكر في المنقذ ان يقضي بالدار والبناء  
للمشهود له فان اقام المقضي عليه البيعة بعد ذلك ان البناء له بناء هو يقبل بيعة ويجعل البناء له لان البناء دخر في القضاء  
هنا تباعا كما ذكر في الاصل وكذا لو شهدوا بالارض فيها نخل فقالوا ان شهدنا هذه ارضه وانما النخل فلاحم لنا فانه نخل  
بجزلة البناء في الدار ان شهدوا بالارض ولم يتعرضوا للنخل ثم رجعوا عن النخل بعد القضاء ضمنوا قيمة النخل وان شهدوا  
بالارض وقالوا لا نفهم ما حال النخل والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد القضاء لا يضمنون شئ ولو ادعى اراف في يد  
رجل و اقام شاهدين فشهدا ان الدار دخر في القضاء ان البناء ليس له انما هو للشهود عليه ذكرنا طعن اراف في ذلك  
ذلك قبل ان يتفرقا عن مجلس القاضي وقبل ان يطرحا جازت شهادتهما وان قاما او طار ذلك بطلت شهادتهما وهو نظير  
ما ذكر في الجامع الصغير اذا شهد الشهود بشئ فلم يبرحوا عن مكانها حتى قالوا ههنا في بعض شهادتنا قبل ذلك  
منها رجل ادعى اراف في يد رجل انما له وشهد الشهود بذلك وقضى القاضي به ثم اقر المدعى ان البناء كان ملكا للمقضي عليه  
لا يبطل قضاء القاضي له بالارض ولو شهد الشهود له بالارض والبناء فاقرب بعد القضاء ان البناء كان ملكا للمقضي عليه لا يبطل  
قضاء القاضي له بالارض ولو شهد الشهود وكذا لو ادعى اراف فيها اشجارا و اقام البيعة وقضى القاضي به ثم اقر المدعى  
ان الاشجار كانت ملكا للمقضي عليه لا يبطل قضاء القاضي بذلك ولو شهد الشهود للمدعى بالارض والاشجار جميعا لمحاولة  
بما يبطل قضاء القاضي لان في الوجه الاول شهدوا بالبناء تبعا فلا يكون اقرار المدعى كذبا بالشهود وانما في الوجه الثاني شهدوا  
بالبناء والشجر ايضا فكان اقرار المدعى كذبا بالشهود ولو ادعى اراف في يد رجل و اقام البيعة فشهدوا انما للمدعى يقضي  
بما القاضي ثم قال الشهود ولا نري لمن البناء فانهم لا يضمنون شئ كما نهم قالوا بعد القضاء شككنا في الشهادة وان قالوا  
البناء للمدعى ضمنوا قيمة البناء للمقضي عليه ولو ادعى حارية انما له وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان له ولد  
في يد المدعى عليه لم يعلم به القاضي فاقام المدعى بيعة انه ولدها فان القاضي يقضي بالولد للمدعى فان رجح شهود الادم بعد ذلك  
ذكرنا طعن انهم يضمنون قيمة الادم والولد جميعا لان القاضي انما يقضي بالولد للمدعى بشهادة شهود الادم فانهم لو رجعوا  
بعد القضاء بالادم قبل القضاء بالولد وارادوا عن الاحكام اوفسوا ثم اقام المدعى البيعة على الولد وولده الحاربية  
فان القاضي لا يقضي بالولد الا ان يشهد الشهود بالولد ان ذلك المدعى ولده الحاربية في ملكه ولو ادعى حارية في يد رجل  
انما له فشهد الشهود انما له فقالوا ما نرا ولدا في يد المدعى عليه دعاه الذي في يديه و اقام البيعة على ذلك ذكر  
في المنقذ ان لا يلتفت اليه ويقضي بالحاربية وولد المدعى فان قضى القاضي بذلك حضر الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدعى

انما هو المدعى عليه فان القاضي يقضي بقيمة الولد على الشهود كما نهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان قال الشهود  
لا نري لمن الولد لا يضمنون قيمة الولد هذا اذا شهدوا بالحاربية فانما او غابا فان كانوا حاضرا سلم القاضي  
عن الولد فان قالوا قبل القضاء هو للمدعى عليه او قال لا نري لمن هو فان القاضي يقضي بالادم ولا يقضي بالولد ثم ادعى  
دارا في يد رجل انما له او ادعى انما له اشتريتها من الذي في يديه بكذا ونقد الثمن وقبضها منه فقال المدعى عليه لي  
واقام المدعى شاهدين فشهدا احدهما ادعى بشرا بطلها وشهد الثاني وقال اشهد على شهادة الاول لا يقبل شهادة  
في قولهم وان قال الشهود مثل ما شهد الاول ذكر الخصم انما لا يقبل حتى يثبت الشهادة على وجهها وذكر شمس الادم  
الحنا وعندي ان يكون المجهول على المنقذ ان كان الشاهدان في خصيصا يمكنه اداء الشهادة على وجهها لا يقبل  
بيعة الاجمال وان كان عجباً لا لو حشمة محبس القضاة يمكنه اداء الشهادة بلسانه يقبل بيعة الاجمال وان كان عاجزا  
عن الشهادة / صلا لا يقبل شهادته وذكر شمس الادم السرخسي المختار عن ابن القاسم ان احسن منهم تهمه الكذب  
لا يقبل منه الاجمال ولا لا يقبل وهو كما خرف القاضين الشهود ان احسن منهم تهمه الكذب جاز له ذلك والا فلا  
ولو كتب الشهادة على يمين فشهد احدهما من الكتاب و اشار الى مواضعها ويقول الا ان شهدنا لهذا المدعى جميع  
ما بين و وصف على المدعى عليه هذا او يقول اشهد بما ادعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه وليشيرا بها جاز ذلك  
وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي اذا قال الشاهد اشهد بما ادعاه المدعى لا يقبل ولو ادعى المدعى من الكتاب  
سمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى يصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في موضع الاشارة ولو امر القاضي  
بجلبين ليعاياه الدعوى والحضومة ذكر في المنقذ ان لا يباس خصوما على قول ابو يوسف رجل ادعى شيا في يد انسان وقال ام  
البيعة فاق للمدعى عليه بالمدعى به بغيره لم يقض اقرار حتى لا يندفع عنه الحضومة رجل ادعى دارا او شيا على رجل وقال  
البيعة فعدت الشهود ومات المدعى قبل القضاء فان القاضي لا يقضي بذلك الخصم فان خلف دارها حاضرا فمضى عليه  
بتلك البيعة امرا اذعت على زوجها الطلاق فاقرا اذعت الامة على مولاه الحق فاقرب شرعاً فان القاضي يقضي  
عليه باقراره ولو لم يقر لكنه اقيم عليه البيعة فغاب فانه لا يقضي على الغائب رجل في يديه مال فقال هو وديعة عندي  
ولا اعرف املكه فجار رجل و ادعى الوديعة انما قبلت لان المودع يكون خصما للمالك ولو اقر المودع انما له وقال وضعها  
عندي فلان آخر وصدة للمدعى لا يكون هو خصما للمدعى عني في يد رجل فقال ليس في يد رجل و ادعاه فقال ذواليد هو لي  
سمع ذلك من رجل استعار من رجل ثوبا فاقام البيعة انه لابنه الصغير ذكر ابو يوسف في الامالي انه سمع دعواه  
ويقبل بيعة قال له وهذا على الرواية انني لم تكن الاستعارة اقرارا بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا ملك المستعير  
دار في يد رجل قال له رجل ادفع الى هذه الدار اسكنا فابى ان يدفع فادعى الساكن انما له سمع دعواه وكذا لو قال اعطني  
هذه الدابة اركبها او قال ناوطني هذا الثوب البسه ولو قال اسكنني هذه الدار او اكرمني هذه الدار وهذه الدابة  
او هذه الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا يسمع دعواه رجل ادعى على رجل انه باعه هذا العبد يلف درهم بامر مولاه  
وقال المدعى عليه بعته بغير امر مولاه كان المدعى عليه خصما للمدعى ويقبل بيعة المدعى عليه ويؤمر تسليم العبد اليه رجل ادعى  
دارا في يد رجل انما له فقال ذواليد هو لي بكذا وقبضها ثم ادعى عينا فان صدق المدعى في ذلك او كذب  
وعلم القاضي بذلك فلا حضومة بينهما وان كذبه ولم يعلم به القاضي قبلت بيعة المدعى ولا يقبل بيعة المدعى عليه على ما ادعى  
فان قضى القاضي للمدعى بغير حضر الغائب و ادعى انما له وصدق المقر فيما اقر واراد ان يقيم البيعة على ما ادعى لا يقبل  
بيعته وان ادعى الحاضر ملكا مطلقا قبلت بيعة ويقضي له وان حضر الغائب قبل ان يقضى القاضي للمدعى فان ادعى الذي



حضر لنفسه ملكا مطلقا ما كان الخارجين اقام البيعة وان ادعى الذي حضر الشري من ذى اليد منذ شروا اقام  
البيعة قبل بيئته فودع بيعة المدعى لانه ثبت بهذه البيعة ان بيعة المدعى قامت على غير الخصم **باب**  
**في تنازع الرجلين** دار في يد رجل اقام رجل البيعة انه اشترى بها من فلان غير ذى اليد بالقبض  
درهم وهو يملكها ونقد الثمن واقام اخر البيعة ان فلانا اخر وهبها له واقبضها واقام اخر البيعة على القيمة  
من رجل اخر واقام اخر البيعة انه ورثها من ابيه فان القاض يفتي بينهما ربا وان ادعوا ذلك من رجل واحد  
بقضى للشري وتخرج بيعة البيع ولو ادعاهما رجلان اقام احدهما البيعة على الهبة والقبض من رجل واقام الاخر  
البيعة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فمما سواه ان كان شاعرا على القيمة عند ذى حصة لا يقضى بشئ وقبل ان يقضى  
لها عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشئ عند الكل والرجل من الهبة والصدقة ولو ادعى رجل الشري من رجل واحد ادعت امرأة  
انها مرها قال محمد الشري اولى وقال ابو يوسف هما سواء رجل في يده دار اقام خارجا كل واحد منهما البيعة انه اشترى بها  
من ذى اليد بكذا ونقد الثمن وهو يملكها فان القاض يفتي بينهما ولكل واحد منهما ان ياخذ النصف بنصف الثمن  
او يرد ويرجع بكل الثمن فان نقضا البيع رجح كل واحد منهما على ذى اليد بجميع الثمن ولو قضى القاض بالدار بينهما فاختر  
احدهما النقض والاخر الاجابة بعد تبيين القاض فالذي جاز ياخذ النصف بنصف الثمن وليس له ان ياخذ كل الدار وانما  
يرجع على كل الثمن وان كان ذلك فبقضاء القاض كان للذي لم يقض البيع ان ياخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن لاحدهما  
تاريخ فان ارضا وتاريخها سواء فكذا لا يقضى بينهما وان ارضا واحدهما سبق فهو اولى وان ارضا واحدهما واطلوا لاخر  
فصل للورخ وان لم يورخا والدار في يد احدهما فصاحب اليد اولى وان ارضا واحدهما ولاخر يد صاحب اليد اولى الى ان يشهد  
شهود الاخران سبعة كان قبل بيع ذى اليد فيقضى للورخ وان ادعى الشرا كل واحد منهما من رجل اخر انه اشترى بها  
من فلان وهو يملكها واقام اخر البيعة انها اشترى بها من فلان آخر وهو يملكها فان القاض يفتي بينهما وان وقتا فضا  
الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية عن محمد انه لا يقبل التاريخ وان ارضا واحدهما دون الاخر يقضى بينهما عند ذى حصة ومحمد  
اما عند ابو يوسف فيقضى للورخ اتفاقا فان كان لاحدهما قبض فالأخر اولى وان كانا ادعيا واحدهما يدون الاخر يقضى  
لخارج منهما رجل في يده دار وعبد اقام رجلا كل واحد منهما البيعة انه اشترى من الدار بالعبد الذي في يده وصاحب اليد  
ينكر دواها فان القاض يفتي بالدار بينهما ويقضى بالعبد بينهما ولها الخيار لان الشرا في الدار عيب فان اختار اخذ الدار  
اخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختار الفسخ اخذ العبد وقيمة بينهما وان اراد احدهما ان ياخذ كل الدار بعد ما قضى  
القاض لهما ليس ذلك لان القاض يفتي لهما بالدار والعبد فقد نسخ عقد كل واحد منهما بنصف الدار وان كانت الدار  
في يد احدهما قضى القاض بالدار والعبد لاخر وكذا لو لم تكن الدار في يده لكن شهوده شاهد ولا يقضى الدار في  
القاض له بالدار وليس لبايع الدار ان يرجع على من اخذ الدار وان استحق منه ثمن الدار وهو العبد لان العبد اخذ  
من يده بيئته لم يظهر حق صاحبه وان ارضا واحدهما سبق فالدار له والعبد لاخر على كل حال سواء كانت الدار  
في يدها او في يد بايع او في يد احدهما او شهدا لشهود لاخر يقضى الدار وان ارضا واحدهما واطلوا الاخر فان كانت الدار  
في يد بايع فالدار الذي تاريخ والعبد لاخر وان ارضا واحدهما ولاخر يد يقضى بالدار لذى اليد وكذا لو كان لغير المورخ  
قبض مشهود فهو اولى فان كان لاحدهما قبض معاير ولاخر قبض مشهود به فالقبض معاير اولى وان كانت الدار في  
يديهما فان ارضا واحدهما واطلوا الاخر يقضى بالدار بينهما وبالعبد بينهما وعبر كل واحد منهما رجل اشترى من رجل شيا  
فاستحق من يده ويرجع على بايعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الرخوة لا يكون للبايع ان ياخذ منه لانه وان اقر

للبيع

للبيع بالملك حين اشترى منه فقد ابطل العقد لك الشرا فبطل ما كان في ضمنه وان اشترى شيا واقر صريحا  
انه للبايع ثم استحق من يده ويرجع على بايعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الرخوة كان للبايع ان ياخذ منه بحكم  
اقراره رجل اشترى دارا بعبد فاستحق منه نصف الدار كان له ان يرجع على بايعه بنصف العبد وان شاء نقض البيع  
واسترد كل العبد رجل في يده دار ادعى رجل انها له اشترى بها من ذى اليد منذ سنة وقال صاحب اليد فلان الغائب  
بعثها منه منذ سنة سلمتها اليه ثم ادعى عنها ان صدق المدعى فيما ادعى من البيع والادعاء او علم القاض بذلك فلا حضرة  
بينهما وان كذب **باب** في البيع والادعاء ولم يعلم القاض بذلك فهو خصم للمدعى وان اقام البيعة على ما ادعى من البيع والادعاء  
لا يقبل بيئته فان قضى القاض للمدعى ثم حضر الغائب واقام البيعة على ما ادعى صاحب اليد لا يقبل بيئته لان القاض حين  
قضى للمدعى الشري منذ سنة بطل البيع كان بعد فلا يقبل بيئته الا ان يقيم البيعة على الشري كمن ضمنه وان حضر الغائب بعد  
ما اقام المدعى البيعة ولم يقض القاض للمدعى فان عاد المدعى بيئته فان القاض يفتي له بالدار لسبق ثمنه رجل ادعى شرا  
دار من رجل منذ سنة فشهد شهوده بالشري منه منذ شرا واقل جاز وان شهدوا بالكثر لم يقبل دار في يد رجلين ادعى  
رجل ان له نصف هذه الدار وشاعرا ولم يقر البيعة حتى اقتسماها وعاد احدهما لخاصم المدعى لخاصمها وفي يده نصف  
مقصود فشهد شهوده ان له نصف هذا النصف الذي في يده هذا الحاضر والمدعى يدعى النصف مشاعرا لم يقبل شهادتهم  
رجل اشترى من رجل ثوبا في منديل فقال الباع ابيعك الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى واخرج الثوب من المنديل  
قال المشتري هذا لي سمع دعواه وقبل بيئته وكذا الجارية المستقيمة رجل اشترى دارا وعبد او لم يقبضه فجاء رجل ادعى  
ذلك والمشتري غايب لا يسمع دعواه حتى يحضر غايب رجل ادعى دارا ولم يملك المشتري حتى غصها رجل ذكر في المشتري ان  
المشتري اذا كان قد اتمن او كان اتمن الى اجل فالحصم هو المشتري والا فالحصم هو بايع رجل في يده دار اقام رجل  
البيعة لئنه واقام اخر البيعة انها له ولفلان ابن فلان من ذى اليد او من رجل اخر ثمن معلوم  
ونقد الثمن وقبض الدار والشرا غايب قال في قياس قول ابو حنيفة يقضى بالدار ربا لان الذي يدعى الشري لنفسه  
وللشرا الغائب لا يكون خصما عن شريكه فكان هو مدعى النصف والمدعى الاخر يدعى الكل ولو كان مدعى الشرا اقام البيعة  
ان الدار كانت لايه مات وتركها ميراثا غدا ولا فيه الغائب فان القاض يفتي للذي يدعى الكل لنفسه بنصف الدار ويقضى  
بالنصف للبيته يدفع الربع الى الحاضر ويدفع الربع في يد المدعى على حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب خذ الربع بغير بيئته دار  
في يد رجل اقام اخر البيعة انها كانت دار ابيه مات وتركها ميراثا ولا فيه ذى اليد لا وارث له غيرها واقام رجل اجنبي  
البيعة انها داره والذي في يده الدار يحجد دعويها ويقول الدار لم ارثها من ابي فان القاض يفتي ثلثة ارباع الدار لاجنبي  
والربع للابن المدعى ولا يخفى لذي اليد دار في يد رجل اقام رجل البيعة ان صاحب اليد باع منه نصف شيا عاها بالقدوم  
واقام رث الدار البيعة انه باع منه نصف معلوم من الدار بالقدوم فان القاض يفتي بيئته ابايع ببيع النصف المعلوم  
بالقدوم وبقضى ايضا ببيع النصف من النصف الباقي بحسب سائته وان اقام ابايع البيعة انه باع منه عشر غير  
مقصود بالقدوم واقام المشتري البيعة انه اشترى منه نصفا مقسوما بانه درهم فان القاض يفتي له بعشر النصف الذي  
لم يبيع شرا بحسب سائته بيئته ابايع عليه واما النصف المقسوم فيقضى للمشتري بتسعة اعشار هذا النصف بتسعة اعشارها  
والعشر الباقي من هذا النصف بحسب سائته بيئته ابايع لان بيئته ابايع في قامت على فضل الثمن عبد في يد رجل اقام رجل البيعة  
انه باع من الذي في يده بالف درهم وطل من خمر وهو يملكه واقام رجل اخر البيعة بانه باع من الذي في يده بالف درهم  
وختير وهو يملكه والذي في يده ينكر دعويهما قال ابو يوسف يرد العبد على المدعين نصفين ونصف الذي في يده







ذكر في الاب والام هو ابوه وهي امه وجوزوا الشهادة وان لم يذكر او اوردته هذا فمن لا يجب ومن يجب كالجدة والاخ  
والعم لا يذكروا وهو وارثه ويشترط ايضا انهم لا يعلمون له وارثا غيره رجل طلب الميراث وادعى انه تم الميت  
بشروط لثقة ان يقتصر بقوله لا بويه او لبيه او لاميته ويشترط ايضا ان يقول هو وارثه لا وارثا لغيره واذا  
اقام البينة لابد للشهود ان ينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا الى اب واحد ويقول هو وارثه لا وارثا لغيره  
وكذلك في الاخ والجدة اذا شهدوا انه جد الميت اب ابيه لا يذكروا هو وارثه لا وارثا لغيره فان شهدوا بذلك  
او شهدوا انه اخ الميت لبيه وامته او لاميته ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في ذلك ذكر الاسماء  
رجل مات فاقام رجل البينة انه وارث الميت فان قاضي بلد كذا فلان بن كذا قضى بانه وارثه لا وارثا لغيره واشهدنا  
على قضاة ولا نذكر باي سبب قضى بوارثته فان القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضى به فان تيسر سببا عمل به في حقه  
ولا يكون ذلك قضاء بذلك السبب لا لا يدري ان القاضي قضى بذلك السبب لان كل ما احتل ذلك انفذ قضاء الاول  
رجل مات فخلف واحد من الورثة وادعى دارا في يد رجل ان هذه الاركانت لابي مات وتركها ميراثا له ولورثته وذكر  
عدد الورثة فان القاضي يقبل بينته ويقضي بالدار لانه ويدفع الى المدعي حصته ويترك حصته بقية الورثة في يد المدعي عند  
اوجسه وعندما جيبه على يد عدل ولو ادعى دارا في يد رجل انها لبيه مات وتركها ميراثا له واقام على ذلك بينته  
وشهد الشهود انه مات وتركها ميراثا له او قالوا مات وهو وارثه ولم يذكر عدد الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا  
لا نعلم له وارثا اخر ولا قالوا معه وارثا اخر وقالوا مات وتركها ميراثا لورثته ولم يذكر الورثة فان القاضي لا يقبل  
شهادتهم ولا يدفع كبر شيئا وان قالوا هو ابنه ولم يقولوا هو وارثه لا نعلم له وارثا اخر فان القاضي تأني في زمانا ولم يظهر له وارث  
اخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في قول اوجسه وعندما يأخذ هذا اذا كان الوارث من لا يجب بغيره وان  
كان من يجب بغيره كالاخ والعم والجدة فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان الحاضر من لا يجب بغيره لكن يقبل نصيبه مرة ويكثر  
اخرى كالزوج والزوجة ثبت بخصومته ما لميت شهد الشهود انه لا وارث له غيره او لم يشهدوا لان اعدا الورثة ينصب  
خصما عن الكل في ثبات ما لميت على حال ثم ينظر اذا كان الشهود انه لا وارث له غيره وكان زوجا يعطى النصف على قول محمد  
وان كانت المرأة عطي الزوج وعن ابي حنيفة واما في رواية كمال محمد يعطى له او في النصيبين وفي رواية يعطى اقل النصيبين  
اثنتي عشرة والزوج للزوج ولا في يوسف فها اربعة اقوال في قول كمال محمد وفي قول يعطى اقل النصيبين وفي قول يعطى المرأة  
ربع الثمن وفي قول يعطى لها ربع الثمن ويجوز ان مات عن ابوين واربع نساء وفي الزوج محمد وفي قول يعطى له النصف  
ولا في يوسف في ثلث الثمن في قول كمال محمد وفي قول اربع في قول خمس المال يجعل كانهما مات عن ابوين وابنتين وزوج  
اصل المسئلة من اثني عشر وعزل لاجل الزوج الى خمسة عشر ثلث من ذلك وان مات الزوج عن امرأة جلي وام ولد جلي  
ورثة فان القاضي يوزع القسمة الى ان يظهر حكم المحل فان ابوا التأخير وطلبوا بتجيل القسمة توقف القاضي بنصيب  
الجنين عند الكل عند ابي حنيفة بنصيب اربع بنين وعند محمد توقف نصيبه على ابيهم وعند ابي يوسف توقف نصيب  
غلام واحد لانهما في العادة تدولا واما اعدا النكاح وعنه في رواية توقف نصيب غلامين كما قال محمد رجل مات وله ابنان  
احدهما حاضر والاخر غائب فاحضر الحاضر رجلا اجنبيا وادعى ان علي ابيه الف درهم دينا ولا بيه على هذا الرجل الاجنبى الف درهم  
لا مال لا يغير جزا لان قالوا يقبل بينة الابن الحاضر في ثلث من الميت على الاجنبى ولا يقبل في ثبات دين الابن على الابن لانه  
ليس مع خصمه ولا يقض له بشئ من الف الذي يقضي على الاجنبى لا يزعم انه ميراث لا يقف ذلك حتى يجف الاخ رجل  
ادعى دارا في يد رجل انه له واقام الذي في يد الدار البينة ان فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار كالحق فها من يد ودفعها

القاضي من يد الى المستحق ثم انه اجرها الذي هو فيها لا يقبل بينته ذي اليد على هذا لانه اقران يد كان يد خصومه  
قبل الاستحقاق وهو ليس بخصم في ثبات الاستحقاق رجل ادعى دارا في يد رجل وبين حدودها فانكروا المدعي عليه  
ذلك فقاما من عند القاضي فحارب المدعي بينته فشهدوا على المدعي عليه انه كما قاما من عند القاضي اقر المدعي عيان الدار ان  
خاصمه هذا المدعي فيها لهذا المدعي ولم يذكر حدود الدار فافتراره وانما لا تقبل الدار ذكر في المنتقى انه يجوز ويقضي به  
المدعي وكذا لو لم يشهد الشهود انه قال الدار انني خاصمه المدعي فيها وكنتهم قالوا ان شهدنا المدعي عليه قال الدار انني في  
سكة كذا احدودها كذا التي في يد المدعي فانه يقضي للمدعي بطلان ما قاسمتم له وولده الميراث وهم كبار كلهم  
واقروا انه زوجته ثم وجدوا شهودا ان زوجها كان هلقها فانهم يرجعون عليها باخذت من الميراث وكذلك قال ابو حنيفة  
وابو يوسف في امرأة اختلعت من زوجها بال ثم اقام البينة انه كان طلقها ثلثا قبل الخلع وكذلك الرجل اذا  
قاسم اخ امراته ميراثا وادعى دارا في يد رجل انه ميراثا فاقام البينة ان الزوج كان طلقها ثلثا  
فذلك جاز ويرجع الاخ فيما اخذ الزوج من الميراث واذا قسم القوم دارا او امرأة مفرقة بذلك واصابها الثمن فغزاها طائفة  
من الارض ثم ادعت انه اصدقها اياها في حقة او ادعت انه اشتريها منه بمداقها لا يقبل بينتها وكذلك اذا اقتسموا ارضا  
فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احد في قسم الاخر بناء او تخلوا وزعم انه هو الذي بناه وغرسه واقام  
البينة على ذلك لا يقبل لان القسمة الشائعة اقرب منه ان جميع ذلك ميراث لم عن ابيهم وان هذا القسم صا ميراثا لغيره ولو  
ان رجلاه اقران فلان مات وترك هذه الارض وهذه الدار ميراثا له او ميراثا لغيره بعد ذلك ان اميت او مولى بالثالث يقبل بينته  
واقرا بالثاني لا يخرج من دعوى لوصيته وكذا لو ادعى دينا قبل الميت لان محل الدين والوصية التركة وان تركه لم يورث  
يوصف بانها ميراث وان كان في يده دين او وصيته وكذلك ورثة اقر واجمع ان هذه المواضع ميراث يتنازع ابناء ثم ادعى احد  
ان ثلث هذه المواضع وصية من ابى لابن الصغير فلان واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى انه تزوج هذه المرأة فانكرت  
ثم مات الرجل فخاضت ثلث ميراثه كان لها الميراث وكذا لو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها  
وزعم انه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابي يوسف في النواذر ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا  
فانكر الرجل ذلك ثم ماتت فطلب ميراثها عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو كانت نفسها قبلت بوفاء زوجها ولم يطلقها دارا في يد  
فهر من ميراث ادعى رجل انه اشتري من بعضهم بنصيبه الذي ورثه من ابيه من هذه الدار وهو غائب واقرا الحاضرون فيها بحق  
الغائب وبنصيبه من ميراثه عن ابيه وقالوا لا ندرى ما اشتري ام لا ولا ندفع اليك حصته الغائب فها فان حضر المدعي شهودا  
فشهدوا له بالشري من الغائب لا يقبل بينته ولو قالوا هذه الدار لنا الا نحن للغائب قبلت بينته المدعي ثلاث اخرة ورثا  
دارا عن ابيه صفا دعى رجل ان اباهم غصبها اياه فحلفوا فكل واحد منهم عن ابيه وحلف الآخرون وقد ورثوا ما لان  
ابهم غير ذلك يقضي ان كل قيمة حصصهم المدعي ورثه حصته نفسه من الدار على المدعي وان دخل واحد وادعى انه كان له حصته  
ودعيته في يد ابيهم ورثه حصته على المدعي ولا يقضي شيئا لان الودعية لا تكون مضونة ولو ادعى شئ لبيه واقام البينة ان  
هذا الشئ لبيه مات ترك ميراثا له وان اباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا واقامت امرأة البينة ان اباه تزوجها  
يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وانه مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي وقت الابن ان اراد بذلك ان المرأة اقامت البينة  
على النكاح بعد ان ثبت الابن مائة يوم فان القاضي يقضي بكل واحد منهما يقضي للمرأة بالنكاح والصدان والميراث والابن اثبات  
وكذلك لو قامت امرأة ادعى بينته انه كان تزوجها بعد نكاح الاولى يوم يقضي نكاحها ايضا مع نكاح الاولى ويقضي لها  
بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن ان فلانا قتل اباه واقام البينة وادعى القتل وانه قتله في يوم كذا



من شركه من سنة كذا ثم اقامت المرأة بيته انه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فانه لا يقضي بيته المرأة هذا لان  
وقت القتل يدخل في القضا لان المقتول يحق حقا على القاتل اما القصاص واما الدية فاذا قضيت بقتله بوجوب الدية والقصاص  
في ذلك الوقت لا يقبل البيعة على النكاح بعد بخلاف الموت فان الميت يموت لا يستحق شيئا على احد فاذا لم يدخل وقت القتل  
في القضا لعدم مقتل الحكم بطل التاريخ الا ترى ان امرأة لو اقامت البيعة انه تزوجها يوم النحر بالكوفة واقامت امرأة  
اخرى البيعة انه تزوجها يوم النحر من تلك السنة بخراسان فانه لا يقبل الاخرى لما قلنا ولو ادعى رجل على رجل انه قتل اباه  
عبد بالسيف منذ عشرين سنة وانه وارث لا وارث له غيره واقام البيعة على ادعاءه وجاءت امرأة معها ولد واقام البيعة  
ان والدها تزوجها منذ خمسة سنين وان هذا ولد منها وادعى مع ابنه هذا قال ابو حنيفة لا يحسن في هذا ان اجير بيعة  
المرأة وابنت نسب الولد ولا يقبل بيته الابن على القتل ولو اقامت المرأة البيعة على النكاح ولم تأت بولد في البيعة بيته  
الابن وله الميراث دون المرأة ويقتل القاتل واما ذلك في النكاح فانه لا يقبل بيعة رجل على رجل في دار في رجل  
ان اباه شتمه بها من ذي اليد بالف درهم ومات ابوه فنجح بابيع خج دعواه وان لم يذكر المدي في دعواه ان اباه مات وتركها  
ميراثا له ثم القائل ان البيعة ان شهدوا انتم لا يعلون له وارثا غيره فاذا اقام البيعة على ادعى يقتضي القضا بشتمهم  
ويأمر المدعي ان يقدش ويقض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل من ابايع لا بد ان يقيم البيعة ان اباه مات وتركها ميراثا  
له ولو ادعى رجل دار في يد رجلين فاقام البيعة ان احدهما باع الدار لهما الاخر ولا يفرق الشهود بين البيعة والبيع  
سقط فتشهادتهم باطله رجل ادعى دار في يد رجل واقام البيعة انه اشتريها من ذي اليد بالف فقال ذواليد لم ابيع ثم اقام  
ذواليد البيعة ان المدعي قد رده الدار ذكر في الشهادات قال اقبل بيته ذواليد وبطل البيع وانكاره لا يبطل بيته على الذ  
سواء كان قال المدعي في انكاره لا يبيع بيته او قال لم يخر بيته بايع لان من حجه ان يقول لم يكن بيته بايع الا ان المدعي  
ادعى هذه الدار ثم شترها له فيها فرة حاه على قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي انه لا يقبل بيته المدعي عليه على الرد اذا  
ادعى التوفيق وان لم يذكر عند ذلك رجل بايع من رجل جارية شرعا بالمشترى قبل القبض ولا يدرى ان هو فاقام ابايع بيته  
على ذلك فان القاض يبيع بيته ويبيع الجارية على المشتري بطريق الحفظ والنظر ولا ينقد ابايع الثمن ويتوكل منه  
بكفيل لاحتمال ان ابايع استوفى الثمن او ابراء المشتري عن الثمن فان كافيه فضل امسك الفضل للغايب وان كان فيه نقصان  
فذلك على المشتري هذا اذا كان لا يدرى مكان الغايب وان كان يعرفه لم يشتري لا يبيع الله الجارية رجل ادعى شرا وشي  
من رجل فأنكر المدعي عليه ابيع ثم ادعى ذلك ابيع واقام البيعة لا يقبل بيته لان ابايع لما انكر ابيع اولاد ادعاه  
ادعاه بعد ذلك وانكره واستر وانفتح ابيع بمجود ما فلا يقبل بيته ابايع بعد ذلك **فصل دعوى النكاح**  
امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الرجل شرعا على الرجل النكاح بعد ذلك واقام البيعة قبلت بيته بخلاف ابيع  
لان النكاح لا يبطل بمجود ما رجل ادعى على امرأة انه تزوجها بالف درهم فانكرت واقامت البيعة على انه تزوجها بالف  
درهم يقبل ويقضي النكاح بالف درهم وكذا لو اقام البيعة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بيته ولو كان هذا في البيع لا يبر  
امرأة مع رجل في منزله يطاؤها ولها منه اولاد فانكرت انها تكون امرأة قال ابو يوسف اذا اقرت ان هذا الولد ولها  
منه في امرأة وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة مدركة زوجها ابوها فان تزوجها  
تدعى الميراث ان قالت كنت امرأت الاب النكاح ثبتا النكاح وان قالت لم اكن امرأت اب النكاح ولكن بلغني النكاح فاجرت  
كان عليها البيعة وكذلك هذا في ابيع رجلان شهدا المرأة على وارث رجل انهما كانتا امرأة فلان ولم يشهدوا انه مات  
وهي امرأة والوارث يجحد ذلك جازت شهادتهما كذا ذكر في المشتق امرأة معها ولد فقالت رجل هذا الولد منك وقد تزوجت

البيعة

وقال الرجل لم تزوجك وهذا الولد من ذني زنت بك لا يثبت نسب له ولولده ولا أحد عليه ويقضي عليه بالمهر رجل  
قال لامرأته زوجتيك ابوك وابنت صغيرة وقالت بل زوجتيك وابنتك كبيرة لم ارض كان القول قولها والبيعة بيته الزوج  
رجل اقام البيعة على امرأة انه تزوجها واقامت اخوها عليه بيته انه تزوجها قال ابو حنيفة يقبل بيته الرجل ولا يقبل بيته  
المرأة لانها اقامت البيعة على النكاح المفسد ولو وقت بيته المرأة ولم يوقت بيته الرجل جازت دعوى الرجل وثبت  
نكاح المرأة التي تدعى الرجل ويبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر وبسبب الشاهدين ان يشهدا بالنكاح اذا رآها  
سكنا في منزل واحد ونسب كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الزوجين وهو بمنزلة ما لو شهدا بالنكاح بالتحاق  
وكما جازت الشهادة على النكاح بالحضور يجوز بالسامع قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يجوز الشهادة على الدخول  
بحكم النكاح بالسامع رجلان ادعى نكاح امرأة واقام كل واحد منهما البيعة انها امرأة فان كانت في بيتا احدهما هو اولى  
لانها في يد فترجح بحكم اليد كالوادعيان عي من رجل واقام كل واحد منهما البيعة انه اشتريها من فلان بكذا  
وكان المبيع في يد احدهما كان هو اولى وكذا لو شهد شهود احد مدعى النكاح انه دخل بها كان اولى وقد ذكرنا ان عمل الشهود ان  
يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالسامع فان كانت المرأة في بيت احدهما او شهد شهودا احدهما بالدخول واقام اخر البيعة انه  
تزوجها قبله كان هو اولى كما في دعوى الشري يترجح بيته ذلي لا اذا اقام الاخر البيعة على سبع شرا وان ادعى  
النكاح واقام كل واحد منهما البيعة وارتقا وتزوجها سواء فان كانت في بيتا احدهما يترجح بيته ذلي لا وان ارتفع احدهما  
وللاخر يد فصاحب اليد اولى كما في دعوى الشري اذا ارتفع احدهما ولم يورث الاخر يقضي لصاحب الدار وان ارتقا واحدهما  
اسبق فالسابق اولى على كل حال وان لم يورثا وعدلت بيته احدهما فهو اولى وان عدلت البيتان جميعا لا يقضي  
لواحد منهما كما لو لم يبقا البيعة وان اقاما البيعة ولم يورثا وليست في غير احدهما فسا لها القاض فافترت لاحدهما انه  
تزوجها قبل الاخر واقرت انها دون الاخر فعلى المقل لا ينهها لما اقاما البيعة ولم يكن لاحدهما تاريخ ولا يبطل بيتهما  
لمكان التماثل فاذا اقرت لاحدهما ثبت نكاح المقر بتصادقهما وكذا لو اقاما البيعة فأت احدهما فافترت المرأة بنكاح  
اميت منع اقرارها ويقضي لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البيعة على النكاح والدخول واقرت المرأة لاحدهما انه دخل  
بها ولا فهو اولى وان لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الا من الشئ ومن سهر الشئ ولو انهما ادعيا نكاح  
امرأة فافترت لاحدهما اقاما البيعة على النكاح ذكر صدر الشهد في الفتاوى والصوري انه لا يقضي لاحدهما كما لو لم تقر ولا يبر  
المقر بنفس الا من صاحب يد واحال الجواب الى الخلفاء واذا ادعت امرأة على رجل نكاحا فقامت المرأة البيعة يقضي  
لها ولا يفسد النكاح بمجود ولو ان احدى ادعت كل واحد منهما على رجل واحد انه تزوجها وهو يجحد فاقامت احدهما  
البيعة على اقراره انه تزوجها على الف درهم وانه دخل بها واقامت الاخرى بيته على اقراره انه تزوجها بمائة دينار  
ودخل بها فعدلت البيتان فان القاض يعرف بينهما ويقضي لكل واحد منهما المالا الذي شهد الشهود على اقراره بالدخول  
بها استقسانا وان اقامت احدهما البيعة على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم يقر الاخرى على اقراره بالدخول بها ولكنها  
اقامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاض يقضي بالدخول بها بصحة نكاحها بالمهر الذي شهد الشهود لان الدخول  
دليل على سبق نكاحها ولو لم يقر كل واحد منهما البيعة على اقراره بالدخول بها ولا بدخول صلا فترجح بيته وبينهما ويقضي  
بنصف المالاين لها بينهما المدعية الدرام بربع الدرام والمدعية الثانية بربع الدنانير بربع الدنانير ذكر في المشتق اذا ادعى زيد  
وعمر ونكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعدد وهو امرأة زيد وان سألها القاض بعد ادعاء النكاح من زوجها منها  
فقالت تزوجت زيدا بعدد وفي نحو امرأة ادعت على رجل نكاحا فانكر الرجل قال ابو يوسف يحلف الرجل بالله ما هي اراك



وان كانت امرأتك في طلاقين وقال بعضهم يحلف على النكاح فاذا حلف وليس للمرأة بيعة يقول الله فترت بينكما  
وفي الاختلاف على النكاح اخذ المشايخ بقول أبي يوسف ومحمد وعليه القوي وعنه صغير في رجلين ادعى نكاح امرأة  
فاقرت لاحدها قال ليس له ان يحلفها للاخرى لم يحلف الذي اقرت له المرأة على دعوى الاخر فان حلفت برئت وانكملت  
عن البين يقير بزوجته له امرأة طلقها زوجها ثلثا فجاءت الى الاول بعد مدة فتزوجها الاول ثم ادعت ان زوجها  
الثاني لم يكن دخل بها قال ابو القاسم ان كانت المرأة عاتمة بشرط حلها الاول فقال عند النكاح حلفت لك فتزوجها  
الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة لا تعلم بشرط الحل قبل قولها الا اذا كانت اقرت ان الثاني قد دخل بها  
ولو انها لم يقل شيئا عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول ثم قالت مات زوجها تزوجت بزوج اخر وقالت تزوجت ولم يخل  
بيك النكاح قولها امرأة طلقها زوجها ثلثا فجاءت بعد مدة فاجرت انها تزوجت فلما جاء معها فلما ذكر الزوج الثاني  
المعجم ذكرنا طعن القول قولها ويجوز للاول نكاحها ولو اقر الزوج الثاني بجماها وهي تنكر كان القول قولها ولا يخل  
للاول ولو قال الزوج الاول بعد تزوجها ما وطلق الزوج الثاني فقال قد وطئني فرفق بينهما وعيد نصف المصداق  
ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء عدتك من الزوج الاول وقالت قد كنت سقطت سقطا بعد طلاق الاول قد استبنا  
خلقة فرفق بينهما ولا مهر لها فان قالت ولا سقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق  
بينها ولها المهر من رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان فقد طلقتك وانقضت عدتك وتزوجتك فقالت  
ما طلقك الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرفق بينهما وهي الاولى وان اقر الاول بالنكاح وطلقات  
وكذبت المرأة كان الطلاق واقعا عليها فيعد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وهي الاولى وان صدقة المرأة في جميع ما قال  
كانت امرأة الاخر وان اكرت اقرت الاول من نكاح والطلاق فعلى امرأة الاخر اذا قالت امرأة تزوجت بغير شهود وفي العدة  
او حال ما كنت بحجوبة او اقرت الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا وان اقر الزوج بشئ من ذلك وكذبت المرأة  
يكون طلاقا حكما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا كان للمرأة زوج معروف طلقها فتزوجت باخر وقالت تزوجت  
وانا في العدة ان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني قبل من تزوج كان القول قول المرأة وان كان مقدرا شرين لا يقبل قولها عند  
الحسم قال وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهود ثم قالت لم تزوج غيرك كان القول قولها وليس  
هذا كالعدة وكذا في المستحق من شهادة على جرائه طلق هذه المرأة ولم يشهدا امرأة فاجاز القاض شهادته عليها ثم ادعى  
الشاهدان المرأة وقال لم اعرفها ولم اكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك وكذا لو شهد على اقرار امرأة انها المرأة هذا الرجل فاجاز  
اتقنه عليها اقرارها وجعلها امرأة شرادى الشاهدان تزوجها منذ سنة واقام اعرفها واقام البيعة قال يقبل بيعة وسيط القاض  
قضاء ويرد على الشاهد ولو كان برافشهدها امرأة شرادى الزوج يقبل منه ذلك رجل تزوج امرأة ثم ادعى انه اشتري  
تمز عليها لا يقبل بيعة على ذلك حتى يشهدوا ان فلانا اشتريها من فلان وهو عليها بعد النكاح وكذا اذا ساوم مديار في  
رجل شرادى انه اشتريها من فلان وهو عليها لا يقبل بيعة حتى يشهدوا انه اشتريها من فلان بعد المساومة وهو واقراؤ  
في يد الداراة وكيل اباع رجل اشترى خادمة متقية من رجل فلما رفعت نقابها قال اشترى هذه خادمتي ولم اعرفها لا يقبل  
قوله ولا يقبل بيعة امرأة غاص عنها زوجها فعلى الشاهدان انهما فعلت ما يفعل من المصيبة واعدت وتزوجت بزوج ثمر جاري  
وقال لم يتزوج خادمتي بلدة كذا قالوا ان صدقت الذي خبرها او لا بالموت لم يكن لها الا القرار مع الزوج الثاني لان خبر  
اعدل لاعدل مقبول في باب الموت فيجوز الشهادة بالموت بالتسامع بسامعه من واحد وفي باب الموت لا يخلل ان يشهد بسامعه  
من الواحد لان في الموت كالتكاح والوقف يكون بمشهد من الجماعة غالبا فلا يكفي خبر الواحد اما الموت فلا يكون بمشهد من الجماعة

غالبا اذا ادعت اختان على رجل واقامت كل واحدة منهما البيعة انه تزوجها او لا كان ذلك الى الزوج اخصه واحدة  
منهما انما اولها كانت امرأة وسيط البيعة الاخرى ولا شيء لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم تزوج واحدة منها  
او قال تزوجتها جميعا ولا ادعى الا في الاولى منها قال في الكتاب فرق بينه وبينها وعيد نصف المهر ان لم يكن دخل بواحدة منها قالوا  
هذا اذا قال تزوجتها ولا ادعى الا في الاولى منها واما اذا قال لم تزوج واحدة منها ينبغي ان لا يجيب شيئا والواقع ان هذا الجواب  
في الفضلين سواء وهو كما لو اقامت البيعة بعد موت الزوج فانه يقضي لكل واحد منهما بالمهر والميراث **فصل في تعليق**  
**بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك** وبعض هذه المسائل اعيدت لزيادة فائدة رجل قال لامرأته  
تزوجتك وانا حتى فقالت بل تزوجت وانت بالغ كان القول قولها الا ان القاض لا يفرق بينهما بل يسيله هل اجاز وليك  
اولان قال لا يقول له القاض بل اجرت بعد البلوغ ان قال لا يقول هل تجزى لان قال يفرق بينهما امرأة وهبت مهرها من الزوج  
وقالت انا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت فيما كنت قالوا ان كان قدما قد المدركة في ذلك الوقت وكان  
بها علامة المدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت فيما كنت قالوا ان كان قدما قد المدركة في ذلك الوقت وكان  
الزوج بطيب الميراث ان قالت تزوجني والى يدي كان لها الميراث وان قالت لم اكن امرته بالتزويج ولكن حين بلغني ان تزوجني  
من اجرت ان قالت البيعة على ما قالت كذا الميراث وان يقع البيعة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها لانها اقرت ان نكاح الاب  
انقصدت وقولا لا يقبل قولها بالتفدية الا بالبيعة رجل تزوج ابنته الباقية فبلغها الخبر ثم اخفها الى القاض فادعى الزوج  
انما سكنت حين علمت فقال لا بل مردود ان قالت مردود حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا مردودت  
وقال الزوج لا بل سكنت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة اذا اختلف الشفع مع المشتري على هذا الوجه  
ان قال الشفع طلبت الشفعة حين علمت كان القول قولها وان قال علمت بالشري يوم كذا وطبت لا يقبل قوله صغيرة تزوجها  
غير الاب والمجد فاختصمت زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اختبرت الفرقة حين بلغت وكذبت الزوج لا يقبل قولها الا في  
وان اختلفا في القول فقالت بلغت لان اختبرت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت  
شيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضا صريحا او دلالة نحو التمكن وغير ذلك امرأة ادعت بمهرها على وارث زوجها اكثر  
من مهر مثلها ان كان الوارث مقر بالنكاح بقول القاض كان مهرها كذا تذكر مهرها واكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا  
يقول له القاض ان كان كذا يذكر مهرها دون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول له القاض ان كان كذا يذكر مهرها  
دون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاض ان كان كذا الى ان ياتي القاض على مقدار مهر المثل ففعل ذلك اذا قال  
الوارث لا الزم القاض مقدار مهر المثل ويحكم على الزيادة وفي ظني ان اذا اقر رجل رجل بالغير مقدار الدرهم فان القاض  
يفعل هكذا الى ان ياتي القاض على درهم فبعد ذلك يلزمه درهمها ويحكم على الزيادة بدعوى القاض اذا كان القاض يعلم مقدار  
مهر مثلها وان كان لا يعرف يامر امناه بالسؤال عن من يعلم او يكلفه اقام البيعة على ما تدعى رجل تزوج بيعة الصغيرة فادركت  
بعد ما دخل فاطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفع المهر الى امي وانت صغيرة فضدت الاب في ذلك قالوا لا يجوز اقرار  
الارب عليها ولها ان تاخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج الى الاب ان ادعى مهراته في تركه والدن قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ان اقام البيعة على ادعى جاز وان عجز عن اقامة البيعة يقضي له مهر المثل قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد  
واما على قول أبي حنيفة لا يقضي بمهر المثل بعد موت الزوجين مطلقة طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق فقال المطلق  
تزوجت بزوج اخر ولم يبق الا حق الحضانة وانا اخذ منك الولد فقالت لم تزوج او قالت تزوجت رجلا وطلقني كان القول قولها  
اذا اكرت الزوج فظاهر وكذا اذا قالت تزوجت رجلا لانها اقرت بالنكاح مجهول فلم يقع اقرارها وان قالت تزوجت



فلانا فطلق لا تقبل قولها ويكون الابن باخذ منها الولد لان يصدقها المقر في الطلاق صغير حواء ام امه  
بطلب النفقة من الاب فقال الابن انا حق بل ان امه في كفاي لكنها هربت وقالت الحجة لاجل ماتت امه قالوا يركن الولد  
مع الحجة ويقال الابن اطلب امك لان ام الولد اذ لم يعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان احضر الابن امه وقال  
هذه ابنتك وولدك هذا منها وصدقته المرأة في ذلك وقالت الحجة ما هذه ابنتي وابنتي قد ماتت كان القول قول الابن والمرأة  
وهما ولي الولد وكذا القول قول الابن والابن خاصته الحجة هذا ابني لان ابنتك فالقول قول له لان الحجة اقرب له بالنسبة والاب  
مكره الحجة رجل اعق امه ثم خاصته مولها ولها ولد فقال للمولى عتقتي قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا  
يولد له قبل الاعناق والولد رقيق ذكرنا طفي ان كان الولد في يد هاء فالقول قولها قال ابو يوسف ان كان الولد في يديها فكذلك  
يكون القول قولها لانها يدعي الولادة في اقرب الاوقات وفي حجة الولد ولو اقاما البينة فبينتها اولي لان بينة المولى قامت  
على نفى العتق وبينتها قامت على اثبات الحرية وكذا في الكتابة اما في التدبير فالقول يكون للمولى لانها تصادق على  
رق الولد وذكر في المنقح هو محمد انه قال ان كان الولد يبيع عن نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان كان لا يبيع كان القول  
لن هو وفيه منها وان اقاما البينة فبينتها اولي وكذا لو كان مكان الاعناق كتابة ثم اختلفا في الولد ولو اعق الحجة  
ثم اختلفا بعد حين في الولد فقلت ولدت بعد ما عتقت فاخذته متى وقال المولى ولدت قبل العتق فاخذته منك وانت  
امه لي فان كان الولد لا يبيع عن نفسه رده المولى الى امه لانه اقرب اخذه منها وكذا في الكتابة اما في التدبير وام الولد  
القول للمولى جارية بن جليل او ثلثة او اكثر ولدت ولما قادعوه جميعا ثبت النسب من الكل في قول ابو حنيفة وزفر  
والحسن بن زياد وعن ابى حنيفة رواية ثبتت من خمسة لامن الزيادة لان المقصود من النسب احكامه لا عينه واحكامه الميراث  
والخصانة والنزوية ونحو ذلك فاقبل الشك في قبول بينة الكل كما لو ادعى ناسج دابة فاقام كل واحد منهم البينة انه دابته  
ولدت هذه دابتي لدابة معروفة فانه بالبينات وان كثرت وانه ولدت اولاد في بطون مختلفة فشهد ثلثة نفر على  
اقرار المولى شهدا حدم انها حين ولدت لا يكون اقرار المولى لابنه وشهدا ثلثة انها حين ولدت انما اقر المولى ابنة وشهدا ثلثة  
انه اقر بانث والمولى يجمع ذلك قال محمد لا يكون له باع لانه يشهد على اقرار المولى بينة الا واحد فلا يثبت نسبه  
وانثان حكمه ولدا ام الولد لان الاثنان مع اثني شهدا على اقراره انها ام ولد له ان لم يجتمعوا على نسب ثلثي فقد اجتمعوا  
على حق الحرية لانه فيثبت ذلك الحق للولد انثا في بشها دتمها وان لم يثبت نسبه واذا صارت الجارية ام ولد له بالولد انثا في  
كان الولد انثا ولدا ام ولد فثبت نسبه منه الا ان ينفيه وذكر في المنقح جرح مات وترك امه له ثلثة اولاد في بطون  
مختلفة فاقامت لانه شاهدين ان اميت اقران هذا الولد الاكبر ولده منها قاله هو ابنه والوسط والاصغر منه بمنزلة امهم  
فان بين الشهود فقالوا لشهادة اقر بهذا الولد الاكبر انه ولده قبل ان تلد هذين فان الوسط والاصغر ابنا ايضا  
وقال زفر الاول ايضا احبناه وقال محمد اذا جرح بولد بعد اقرار المولى بالولد الاكبر لسته اشهر فصاعدا الرشد الولد وان  
جرح به لاقبل من ستة اشهر لا يرضه لانها اذا صارت فراساله منذ يوم اقر بالولد الاول فلا يرضه ما كان من الجرح قبل ذلك  
وعن ابو يوسف في الاثنان رجل امه له ثلثة اولاد في بطون مختلفة فقال هؤلاء ولدي ومات قال ابو يوسف يفتي كل الولد الاستف  
وعتق الام اما الولد الاول والوسط يفتي من كل واحد منها ثلثة كانه قاله حكم حر والاسفل في الاحوال كلها فيعتق كنه  
والما الحزان كل واحد منها في حاله والابن يفتي ثلثة وعن ابى يوسف في رواية اخرى يفتي من القول والوسط من كل واحد  
منها نصف رجل عالج جارية فيها دون الفرج فاعزله فاخذت الجارية مائة في شيء فاستدخله فرجها فاعتقت عن ابى حنيفة ان الولد  
ولده ويقبر الجارية ام الولد لو ذكر في الامه ولدت في ذلك رجل ثلثة اولاد في بطون مختلفة فادعى المولى احدثهم

قال ان ادعى الاصغر ثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الاخرين عند الكل وان ادعى الاكبر ثبت نسب الاكبر منه والوسط  
والاصغر بمنزلة الام ليس له ان يبيعهما فلا يثبت نسبهما منه فعندنا دعوى الاكبر يكون نفيا للاخرين دلالة لان الاقرار  
بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الاكبر بالدعوى والسكون عن الاخرين بمنزلة النفي وولد ام الولد سفي من غير بيان  
وقال زفر دعوى الاكبر يكون دعوى لكل رجل باع ام ولده والمثبر يعلم بذلك فجاءت بولد فاعادوه المشتري فان الولد لا يكون  
للمشتري ويكون للبائع اذا لم ينفعه فان نفاه اباع ثبت نسبه المشتري استحسانا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان يعلم  
انه ام ولد لا يكون مغرورا ولم يعلم المشتري انها ام ولد كان الجواب كذلك الا ان هذا اذا نفاه اباع وادعاه المشتري  
كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم يكون مغرورا ولم يعرف من رجل اشتري جارية فظهر بها حمل بعد ايام فخاصم اباع في  
ذلك فقال له اباع اسكها فان ثبت الحمل فهو مني وامر اباع بخلها او وكيله ليرد النش على المشتري ويقبض الجارية  
عند ذلك وغاب المشتري فاسقط سقطان سببان خلقه لاقبل من مائة وعشرين يوما من وقت قول الباع ذلك فان السقط يكون  
من اباع وعليه دفعة وتصير الجارية ام ولد له فرد النش على المشتري لانها اذا جاءت بسقط سببان خلقه ظهر انها كانت  
حاملة وقت كلام الباع لان خلق الولد لا يتم لاقبل من مائة وعشرين يوما ثبت نسبه من اباع رجل قال ان كان في  
في بطن جارية غلام فهو مني وان كانت جارية فليس مني فولدت ولدا لاقبل من ستة اشهر ذكر عصام انه ثبت نسبه  
منه غلاما كان او جارية لان الانثى لا يعلم ما بطن الحامل امر اذا جاءت بولد فنفاه لا عن القاضيه بينهما ثم ينظر  
بعد ذلك ان نفاه في مدة قريبة بعد الولادة ينقطع نسب الولد وان نفاه في مدة بعيدة لا ينقطع وابو يوسف ومحمد  
قدرا البعيرة باريين وقالوا بعد الاربعة لا ينقطع نسب الولد وقبله ينقطع وابو حنيفة فرفض ذلك الى ابي القاضيه  
ولم يقدر رجل هني بولد المنكوحه وسكت ثم نفاه بعد ذلك لا يفتي نفيه وكذلك ولدا ام الولد فالسكون عند التهنئة  
فيها مقبول الولد وفي ولد الجارية لا يكون قبول رجل في يده مال زعم انه ورثه من امرأة كانت له وسمي تلك المرأة ثم اقر هو  
لرجل انه اخ تلك المرأة فقال المقر له انا اخوها وليست انت بزوجه لها قال ابو يوسف يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف  
للأخ المقر له الا ان يقيم الاخ البينة انه اخ تلك المرأة وقال زفر المال كله للأخ الا ان يقيم الزوج البينة على انه كان  
زوجها وهذه ثلث مسائل احديها هذه والثانية مجهول النسب في يده مال فقال ورثته بن ابو هوفلان ثم اقر بعد ذلك  
بالاخ لاب وام فقال المقر له انا ابن فلان وليست بين له قال ابو يوسف المال بينهما نصفان وقال زفر المال كله للمقر له والثالث  
امراة اقرت بما ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم اقرت باخ لزوجهها فقال الاخ انا اخ وليست انت بامراة له قال  
ابو يوسف للمرأة الربع وابا في الاخ وقال زفر المال كله للأخ الا اقامت المرأة البينة على النكاح رجل ادعى على ميت دينيا  
بحققة الورثة وهو بقرانه ليسخ بالوارث مال فانه يسمع دعواه لو اقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة  
كان له ان يحلف الوارث على العلم بالدين كذا ذكر الخفاف وكذا لو كان المدين مات ولم يترك مالا في يده فان الوارث  
يكون خصما لدعي الدين فيقبل بينته ويقضي دينه حتى لو ظهر للبينة مالا اخذه صاحب الدين ولو تبرع انسان بقضاء دين  
الميت جاز رجل مات وترك اخوين فاقرا احدهما باخ ثالث وانكر الاخر قال عليا وما ياخذ المقر له من المقر نصف دينه وقال ابن  
ابو اسلم ياخذ منه ثلثا في يده رجلا مات وترك ثلثا فادعى رجل على الميت الف درهم واقام البينة وقضى القاضيه له بالالف ودفع  
اليه ثم جاء رجل آخر ادعى على الميت الف درهم واكثر ورثة الميت وصدقه المقتضى له بالالف فان الثاني ياخذ من المقتضى نصف الف  
ولو ادعى بعض الورثة دينيا على مورثه وصدقه البعض وانكره البعض فانه ياخذ الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب  
المدعي من ذلك الدين ولو ادعى رجل جنتي على الميت الف درهم فصدقه بعض الورثة وكذب البعض ذكر في الكتابة ان ياخذ كل الدين



من غضب من صدقة لان الذي صدقه مقرران الدين مقدور على الميراث وقال الفقهاء باليث عديا به ياخذ من المصدق  
ياخذ من الدين وهو قول الشعبي والنخعي ومالك وابن ابي ليلى قال وهذا اعدل واحسن من ان يترك ابنه فادعي  
احدهما ان لا يبيها على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعي الاخر انه كان من قرص واقام كل واحد منهما البيعة على ادعي  
فانه يقضي بكل واحد منهما بمسألة وليس لاحدهما ان يشارك صاحبه فيما يقضي رجل تسعة اولاد اقر في صحته وجواز اقراره  
ان الخمسة من الاولاد ملان وطلا وطلا وكرا ساه عليه الف درهم ثم مات وانكر سائر الورثة ذلك فشهد الشهود على اولاد  
بذلك وقالوا لا نعترف بالاولاد الذين اقر لهم لانهم ما كانوا احق بوقت الاقرار قالوا ان اقر سائر الورثة باساقى هؤلاء ثبت  
اقال بشهادتهم وان انكروا فاقام المدعون البيعة على انهم يسمون بالاساقى اتى ذكرها الشهود يقضي لهم بذلك اذ لم يكن  
في سائر الورثة مثلهم في الاساقى من مات وترك مالا فادعي بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان المورث وهدية من وصيته  
وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرفق فان القول يكون قول من يدعي الهبة في المرفق اقاموا البيعة فالبينة بينة  
من يدعي الهبة في الصقة كذا ذكر في الجامع الصغير وذكر النسق في الفنا وامرأة مات واختلف الزوج وورثتها في مهرها  
الذي كان عليه وادعي الزوج انها وهبت منه في مصتها وادعي الورثة ان الهبة كانت في مرض موتها قال القائل يكون للزوج لانه  
ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابا فيكون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع  
الصغير والاعتماد على ذلك الرواية لانهم يقادقوا على ان الميراث واجاب عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قول من ينكر  
السقوط ولان الهبة امر حادث والامر في الحوادث ان مجال الى اقراره بالوقت **فصل الخصومة بين**  
**الزوجين في الغزل** اذا غزلت المرأة فظن زوجها فهو على وجهه اما ان يكون اذ لها بالغزل فغزلت  
او نهيها عن الغزل فغزلت ولم ياذن ولم ينهاه فغزلت ولم يقر الزوج لها شيئا ولم يعلم بغزلها فان غزلت بانه فهو على  
وجهه اما ان قال اغزلي لي او قال لها اغزلي لنفسك او قال اغزلي لغيري او قال اغزلي ولم يذكر شيئا ففي  
الاول يكون الغزل للزوج لانها غزلت فظن باذنه لاجله فيكون له ولاشيء لها على الزوج لانها تبرعت بالغزل ولو قال لها  
اغزلي بكذا وسمي لها اجر معلوما جاز ويكون لها الاجر المسمى وان سمي اجرا مجهولا كان الغزل للزوج ولها اجر مثلها كما في  
سائر الاجارات الفاسدة وان اختلفا فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج بغير اجرك كان القول قول الزوج مع اليقين لانها  
تدعي عليه الاجر وهو ينكر ويكون الغزل له هذا اذا قال لها اغزلي لي وان قال اغزلي لنفسك فغزلت كان الغزل لها ويكون  
ذلك هبة للظن منها وان اختلفا فقال الزوج اغزلي لي وقالت لابل قلت اغزلي لنفسك كان القول  
قول الزوج مع اليقين لان الاذن يستفاد من جهة الظاهر شاعدا فان العادة ان المرأة تغزل لظن الزوج لاجل الزوج  
ولها اجر مثل الاجر المسمى لانها غزلت للزوج وان قال اغزلي لغيري يكون الزوج يكره ان يكون الغزل للزوج ببعض الغزل فيكون في معنى فقير  
الظان ويكون الغزل للزوج لانه صاحب اصل وهو القطن وهو كادع غزلا الى ما يكسبه بالنصف فانه يكون لصاحب  
الغزل وان قال لها اغزلي ولم يذكر شيئا فادعي الزوج انها غزلت له كان القول قوله لانه طلب منها التبرع وانكر الاجارة وهبة القطن  
هذا اذا غزلت باذن الزوج وان نهيها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطعه كمن غصب حنطة  
فقطنها عند يوسف يكون الدين الغاصب وهو من الحنطة وان لم ياذن لها ولم ينهاه عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بايع  
القطن كان الغزل لها وعليها مثل القطن لان الظاهر ان اشتري القطن للتجارة لا للغزل فيصير فاصبة كما لو غزلت بعد النهي  
وان كان الزوج جاء بالقطن الى بيته لاجل البيت كان الغزل للزوج لانها غزلت باذنه ولا اجر لها لانها غطوة كما لو خبرت  
من يبيع الزوج او طجعت البدر باذن الزوج وعزاي يوسف في المستقر رجل اشترى قطنا وامرأة ان تغزل فغزلت كان

الغزل لها

الغزل لها ولاشيء عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته فاكلت وروى هشام والنوادر اذا غزلت فظن الغزيرم اخلفا  
فقال صاحب القطن غزلت باذني فالغزل لي وقال الاخر غزلت بغير ذنك فالغزل كان لي كان القول قول صاحب القطن لان  
الاصل وان كان عدما لاذن الا انه ظاهرا فهو يد بهذا الظاهر ان يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله وعن الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رجل اشترى وجوزقا للغزل المرأة واهدت المرأة الى اختها قطن فغزلت المرأة وشجع بعضا كرا باساقى ماتت  
المرأة لمن يكون الغزل وانكر باس قال ان كان هي التي فعلت الغزل الى الحايك بغير امر الزوج فان الكرا باس يكون لورثة المرأة  
وللزوج وفيها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنها وان دفعا جميعا الى الحايك او دفع احدهما باس واحد كان الكرا باس  
بينهما بقدر الغزل ولا ضمان على واحد منهما لصاحب رجل يبيع ارض بغير اجرها فقال رب ارض آجرها باري والاجر لي  
وقال الاخر غصبتها منك فاخرجتها فالاجر لي كان القول لرب ارض لانها اختلفا في بدل منفعة الارض والاصل ان بدل  
ملك الانسان يكون له ولو كان الاجر في الارض ثما جرها فقال رب ارض امرك ان تبني فيها لي ثم توأجر وقال ذواليد غصبتها  
منك وبنيت ثم آجرت فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي مبنية فالصاحب لبا يكون للآجر وما اصاب  
الارض لصاحب الارض لان اصل ان البناء يكون للبا في فلا يقبل قول صاحب الارض فان قال صاحب الارض غصبتها مني مبنية  
كان القول قوله وان اقاما البيعة كانت بيعة الغاصب ولي ذكر في المستق ولو قال الاخر غصبت منك الفنا ورجعت فيها عشرة  
الاف وقال المقر لابل امرك به كان القول قول المقر ولو قال غصبت منك ثوبا فقطعته وخطته بغير امر من قيمتها  
وقال المقر لبل غصبتني القميص او قال بل امرك بحياطته كان القول للمقر **باب دعوى الحايط**  
**والطريق** حايط بين دارين كل دار رجل ادعى الحايط صاحب كل الدار فلهذه المسئلة على وجهه ان كان  
لاحدا المدعين جذوع على الحايط المتنازع فيه وليس للاجر عليه شيء فهو لصاحب الجذوع عندنا وكذا لو كان لاحدهما  
عليه جذوع والاخر عليه سترة او حايط فالحايط المتنازع فيه وهو الاسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة  
بقرينة سفلى رجل علو لاخر ولا يوم صاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت مدعي الحايط استحقاق الحايط بالبيعة  
فخصم يذم صاحب السترة برفعها وان كان لاحدهما على الحايط جذوع ولاخر ايقال بهذا الحايط من جانب واحد عا  
صاحب الجذوع اولى والمراد بهذا الاتصال مدخله بعض ايقال بين هذا في بعض ذلك من احدهما بين الحايط المتنازع فيه  
لان الجانبين وذكر الطريق صاحب هذا الاتصال اولى بالحايط المتنازع فيه وبه اخذ بعض المشايخ وان كان احدهما عين  
على الحايط المتنازع فيه جذوع ولاخر ايقال برفع هذا الحايط فصاحب السترة اولى بالحايط المتنازع فيه ولا يوم  
صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا في السترة واختلفوا في تفسير ايقال برفع قال الكوفي يعتبر مدخله الذي من  
جانب الحايط المتنازع فيه بجايطين لاحدهما والحايطان متصلان بجايط له بمقابلة الحايط المتنازع فيه حتى يصير بجايطين  
القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه اخذ بعض المشايخ وعزاي يوسف تفسير ايقال برفع الذي برفع صاحب الاقفا  
على صاحب الجذوع اتصال جانبى الحايط المتنازع فيه بمدخله اتصال البنين بجايطين لاحدهما فاما اتصال الحايطين بجايط آخر  
في مقابلة الحايط المتنازع فيه فغير معتبر وعليه اكثر المشايخ منهم شمس لا عندنا حتى فهو اولى بصاحب الجذوع ولم يور صاحب  
الجذوع برفع الجذوع لان صاحب الاقفا الحق الحايط المتنازع فيه برفع الجذوع برفع الجذوع على صاحب الجذوع  
بخلاف ما لو تنازعا في دابة ولا احداهما عليه وللآخر عليها محلاة فانه ثم يوم صاحب المحلاة برفعها فان دفع المحلاة على  
دابة الغير حادث لا يتصور ان يكون مستحقا في الاصل ما وضع الجذوع على حايط الغير قد يكون مستحقا في الاصل بان كان



شروط في اصل القسمة وان كان لاحدها على الحائط المتنازع فيه سترة وانقال لا على وجه التوزيع ولاخر عليه هراقي  
وبوادي اولاشي فهو لصاحب السترة والاقبال من غير ما خلة انقال المبن جوار فلا يعتبر وان كان لاحد المدعيين  
على الحائط المتنازع فيه ارجح من لبن او اجر فهو بمنزلة السترة وان كان لاحدها عليه رادى او بوادي ولاشئ الاخر فهو  
بينهما ولا يعتبر اهرادى والبوادي وان كان وجه الحائط المتنازع فيه الى احد المدعيين او كان لاحدها عليه طاقا كان  
الحائط المتنازع فيه بين المدعيين في قول في حقيقته ولا يترجح بذلك احداهما في قول صاحبيه يقضى بالحائط لمن كانا اليه  
وجه الحائط والطاقتان وان كان لاحدها عليه جذوع واحد ولاخر عليه هرادي وبوادي ولاشئ الاخر فهو لصاحب  
الجذوع فان لكل واحد منهما عليه جذوع الا ان جذوع احدها اكثر من جذوع الاخر لكن لا ينقص عدد جذوع صاحبه  
القليل عن الثالث اختلف الروايات في ذلك في المتفق على ان يوسف اذا كان لاحدها على الحائط المتنازع فيه جذوع  
ولاخر عليه اكثر من ذلك جملته نصفين وان كان لاحدها عليه ثلاثة ولاخر عليه عشرون فالحائط لصاحب عشرين ولصاحب  
الثلاثة موضع جذوعه وانما جعله بينهما نصفين اذا تقاربت او كان لصاحب الاقل اكثر من نصف جذوع الاخر فهو بينهما  
وذكر الحاكم الشهيد في المحصر اذا كان لاحدها عشر خشبات ولاخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفان وهذا يوافق ما ذكر  
في المتفق عند ابو يوسف لان عدد صاحب القليل اكثر من نصف عدد صاحب الكثير ذكر في صلح الاصل لو كان لاحدها عشرة اجزاء  
على الحائط ولاخر خمسة اجزاء قال لكل واحد منهما ما في يده قالوا ان اراد بذلك ان الحائط المتنازع فيه يكون بينهما على ثلاثة  
ثلاثة لصاحب العشرة وثلاثة لصاحب الخمسة وبه اخذ بعض المشايخ وانه يوافق رواية المتفق لان اجزاء صاحب القليل ليس  
بأكثر من نصف جذوع الاخر وانه يخالف ما ذكره الحاكم في المحصر وذكر شمس الائمة السرخسي اذا كان لاحدها على عشرة خشبات  
ولاخر ثلاث فصاعدا يقضى بينهما نصفان اعتبارا بما في الجمع باقسامه اياه اثنان في صلح الاصل ولو كان لاحدها عليه جذوع او خشبات  
دون الثلاث ولاخر عليه ثلاثة جذوع او اكثر ذكر في التوازي ان الحائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب اربون الثلث موضع جذوع  
قال وهذا مستحسن وهو قول ابو حنيفة في يوسف اخر قال ابو يوسف القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة يقول  
اولا ترجع الى الاستحسان وذكر شمس الائمة السرخسي في دعوى الاصل اذا كان لاحدها على عشرة خشبات ولاخر عليه خشبة  
واحدة فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن هذا في الخشبة والخشبين وهكذا  
ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الخزان الحائط كله لصاحب عشرة خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها الاوثر  
هو ربح الخشبة لان استحقاق صاحب الخشب باعتبار الظاهر فلا يستحق رفع الخشبة على ظاهرها ووجه رواية الدعوى  
والصلح ان الاستحقاق باعتبار وضع الخشبة فيقف لكل واحد منهما ما تحت خشبته لوجود التفرق منه في ذلك الموضع وقال  
شمس الائمة السرخسي لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشب لانه لا يتها يقضى به من امكانه من ان يقضى بالملك بينهما على عدد  
سهما عشرة اسم لصاحب الخشب وهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشب حكم ما تحت كل خشبة من الحائط  
حتى لو انهدم الحائط يقسمان ارضه على هذا قال به واكثرهم على انه يقضى به لصاحب العشرة خشبات الاموضع الخشبة  
الواحد فان ذلك للموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم وقال بعضهم الحائط كله يكون ملكا لصاحب خشبات  
ولصاحب الخشبة والخشبين حق وضع الخشبة في ذلك الموضع وقال به ونسبهم ان ذلك الموضع يكون ملكا لامة الخشبة  
كما ذكر في الدعوى ولو كان الحائط بين دارين جليلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى به بينهما نصفين  
هو المختار فان كان جذوع احدها اكثر فلاخر ان يزيد في جذوعه حتى يكون مثل جذوع صاحبه قال به وهذا اذا كان الحائط  
يحتمل الزيادة فان كل لا يحتمل فليس ان يزيد دار في يقوم ويبدل واحد منهم ناحية بعينها وفي الدار درج معقود بازج

سفل الدرج في بدا حدم وعلى ظهر الدرج طريق الاخر الى منزله فانه يقضى بالدرج لصاحب السفل ولصاحب العلو طريقه  
على الدرج على حاله ولو كان على ظهر الدرج ركن هو على منزل صاحب السفل وهو طريق لصاحب العلو اختصموا في الروشن  
فالروشن كله لصاحب السفل لان الروشن بمنزلة السفل السفل لكن لصاحب العلو عليه ان يرفع على حاله كافي المسائل المتقدمة  
سفل بيت في يد رجل على علو في يد آخر انهدم السفل وسقط كان جزوعه وبوادي به وهرادي به لصاحب السفل لان ذلك من حقيقته  
السفل والظاهر ان كل من يبن بيتا يجعل سقفا ويكون لصاحب العلو ان يمكن على ظهره دار في يد رجل وعلوها في يد  
آخر وطريق العلو في ساحة الدار دعى كل واحد منهما كل ساحة الدار فان الدار مع الساحة تكون لصاحب السفل وطريق  
لصاحب العلو لان الساحة والسفل في يد صاحب السفل فانه هو الذي يستعمل الساحة لموضع الامتعة وكسر الخطط ومبطل  
وادخال الدابة فاما العلو وطريقه في يد صاحب العلو فيكون ذلك له وان اقام البنية يقضى لكل واحد منهما بما في يد الاخر من حيا  
للتخرج على ذي اليد فيما في يد ذي اليد حصص بين الدارين فحقه الى احدى الدارين كل واحد من صاحبي الدارين الحق  
قال ابو حنيفة يقضى بالحق بينهما نصفين وقال صاحبنا يقضى لمن لا يفسد وهو كما قلنا في الحائط هابط بين دارين  
كل واحد منهما يدعيه ووجه الحائط او الطاقات الى احدهما حائط سفله لرجل وعلو لاخره لدار صاحب السفل ان يهدم السفل  
لم يكن له ذلك عندهم وان اراد صاحب السفل ان يفتح فيه بابا او كوة او يدخل جذعا لم يكن قبل ذلك ليس لصاحب السفل  
ذلك في قول ابو حنيفة ان يرضى به صاحب العلو قال ابو يوسف ومحمد ان يفعل ذلك اذا كان لا يضر بها حائط العلو فان كان  
شي من ذلك يضره لم يكن له ان يفعل ذلك وكذا ليس له ان يحفر في سفله يتر او كذا لو اراد صاحب العلو ان يحرث على علوه بناء  
او يضع عليه جذوعا او يشرع فيه كيفية لم يكن له ذلك في قول ابو حنيفة اضر بالسفل ولم يضر وعندنا ان اضر بالسفل يمنع  
منه وان لم يضر رقعة لا منقذها في هاد ووجهه في الحقيقة فرفع احداهم سقفا ودعى ان السقف له ودعى  
كل واحد منهما ان له فان كان طريق السقف الى ملك احداهم او هو مشغول بمشاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع  
يمينه وان لم يكن طريق السقف الى ملك احداهم ولا كان مشغولا بمشاعه فهو لم جميعا ولكل واحد منهما ان يحلف الاخر  
على نصيبه عند عدم البينة وانهم اقام البينة فهو لدار اقاموا جميعا يقضى لكل واحد منهما بما في يده ومن يهدم دار الى جنب  
ارض من يبن صاحب الارض ارضه واراد ان يرفق حائطه بحائط الدار فغصه صاحب الدار عن ذلك قالوا ينظر ان كان الرقة  
بالدار بحيث لو سقط الدار لا يسقط حائطه ان كان لصاحب الارض ان يرفق حائطه به وان كان لو سقط حائط الدار سقط  
حائطه التالف لم يكن لصاحب الارض ان يرفق حائطه بالدار وان كان اصل حائط الدار ذراعين واعلاه شبر لم يكن لصاحب  
الارض ان يبن يرفق بالدار وسبق احكام الحائط المشرك في كتابنا **باب الميراث**  
رجل ادعى على رجل مال الا فانه المدعى عليه وطلب المدعى من القاض ان يحلف المدعى عليه قالوا يقول القاض للمدعى ان يبين  
ان قال نعم في بيته حاضرة والميراث في مجلس القضاء وطلب من القاض ان يحلفه فانه لا يحلف في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف  
يحلفه واضطرت الروايات عن محمد بن وهب والشافعي ان القاض ان كان يجتهد او رأى الميل في قول ابو حنيفة لا يحلفه وان مال  
الى قول ابو يوسف يحلفه وهو كما لو تكبر بغير رض الخضم بلا عذر من مرض وسفر او نحوه فان القاض يجتهد فيه ويقضى  
بما انصت اليه اجتهاده وان قال المدعى لا بينة لي او قال شهدي غيب وطلب من القاض تحليفه ولا يكره الميراث لا يغفل  
وتفسير الغفل ان يقول الله الرحمن الرحيم يذكر من الصفات اشاء وقال بعضهم ينظر الى حال المدعى عليه ان عرفه بالصلاح لا يخطأ  
بل يكتفي بذكر الله تعالى ولا يذكر الصفه وان عرفه على غير ذلك غلط فيذكر الاسم والصفة ويباع فيه وقال بعضهم ينظر الى  
المدعى ان كان مالا خطيرا غلظ وان كان حقيرا لا يغفل وان اراد المدعى تحليفه بالطلاق او العتاق في ظاهر الرواية لا يجيب



الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعتاق ونحو ذلك حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية  
فاذا ارادوا التحليف في دعوى المال حلف بالله ما لهذا المدعى عليك المال الذي يدعي ولا شيء منه لانه لو حلف على الكذب لم يكون  
عليه بعض ذلك المال لانه لا حلف ولا يمين ولو اقر المدعي باستيفاء بعض المال والمدعي عليه ينكر المال اصلا وبطلب المدعي  
ما اقر بقبضه فكان لا حول ولا جبر على الكاذب البعض ولا يحلف بالله ما استقرضت من هذا المال ولا غصبت ولا اوكلت  
اذا كان المدعي يدعي المال بذل السبب لاحتمال ان استقرض منه او اغتصب منه او قبل منه الوديعة ثم رد عليه فلو حلف على السبب  
كاذبا لم ينعى ولو اقر بالاستقرار او الغصب او ادعى الرد او القاء عني ينكر المدعي الرد والقضاء فاخذ من المال ثانيا  
فكان نظرا في الجانبين فيما قلنا فيحلف على ذلك الوجه سواء عرض المدعي عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الوديعة يحلفه  
بالله ماله عليك ولا يملك المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الوديعة يحلف بالله ليس في يدك هذه الوديعة التي يدعي  
ولا شيء منها ولا له بذلك حق منها لان المدعي عليه لو كان استهلك الوديعة او دل سارقا عليها لا يكون في يده ويكون ضامنا  
لها فيحلف على نحو ما قلنا وعن ابويوسف ان المدعي اذا ادعى المأطفا فيحلف على المال ولو ادعى بالاسبب يحلف على المال بذلك  
السبب بالله ما استقرضت من هذا المال او باالله ما اغتصبت من هذا المال او نحو ذلك الا ان يقر المدعي عليه للقاضي فيقول  
لا تحلف علي هذا الوجه فان الرجوع يستقرض من الاثر لا يكون ذلك لان المدعي باذنه او ابراءه فاذا عرض على هذا الوجه  
فان الرجوع يستقرض من الاثر لا يكون ذلك لان المدعي باذنه او ابراءه حينئذ يحلف على المأطفا كما ذكرنا وبه اخذ  
بعض المشايخ فقال شمس الامنة الحلواني ينظر الى جواب المدعي عليه دعوى المدعي ان انكر المدعي عليه الاستقرض والغصب  
فقال ما استقرضت من شيئا ولا غصبت من شيئا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعي عليه في الجواب ليس  
علي هذا المال الذي يدعي يحلف على المأطفا بالله ماله عليك ولا يملك هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا هو حق  
الادب بل عند وعده ان القضاة ولو ان رجلا ادعى على امرائه استهلاك ماله وطلب التحليف من القاضي فان القاضي لا يحلفه  
وكذا لو قال هذا شركي وقد خان في الرجوع ولا قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني ان فلان ابن فلان ادعى في ولا أدري قدره  
واراد ان يحلف الوارث لا يحلف القاضي في ذلك وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت وقال نسيت  
قدره واراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الامنة الحلواني المجابة كما يمنع قبول البينة تمنع الاستظهار فانها  
الاذا انهم القضاة متى التيم او قيم الوقت ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف بغير الوقف البتيم رجل اغتصب ارضا  
او دارا فاودا المفسدة من استردا الغصب واقام البينة على ذلك بعد دعوى حقيقته فقال المدعي عليه انما هو وقف في يدي  
على سبيل خبر معلوم وعجز المفسدة عن إقامة البينة كان له ان يستهلك المدعي عليه في قول محمد لان عنده العقار يضمن  
بالغصب وعندها لا يضمن فلا يستهلك ثم عند محمد انما يستهلك اذا اراد المدعي ان ياخذ القيمة عند النكول ما لو اراد  
ان ياخذ الضيقة والعقار عند النكول لا يستهلك انما لان المدعي عليه ما اقر بالوقف يصرفه فباقراره فلا يمكن القضاء بها  
للمدعي عند النكول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ينبغي ان يفتي بقول محمد ويقضي بالقيمة عند النكول كغيره بحال  
بهذا الدرع لا سقا الميم عن نفسه وكذلك رجل في بريد ضيقة يقول وقفها ابي علي وعلى اولادي فامته وادعي اخوه ان  
اباها ووقفها علينا وعلى اولادنا لئلا واراد ان يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف على اصل الوقف ولا على حصة  
من الضيقة ولو ادعى ضيقة في بريد من اهلها فقال في اليد لا يحلف على الصغير فلان لا يستهلك المدعي عليه وكذا لو ادعى شفعة  
في دار فقال المشتري انما الابن الصغير لا يكون المدعي ان يستهلكه لان اقراره لولده الصغير قد منح ولزمه ولو استهلك فكل  
لا يصح نكوله فان قال المدعي ان هذا قد استهلك دأب باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فحق على هذا

الحلاف عندها لا يستهلك كما في المسئلة الاولى وعلى قول محمد يستهلك فان نكل قضى عليه بالقيمة لان عند محمد العقار  
يضمن بالغصب وكذلك الجوز وفي رواية الحسن عليه حسه وهو اختيار شمس الامنة الحلواني وقال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي السفي اذا اقر للصغير يسقط عنه اليمين  
سواء كان الصغير ابنا له او غيره ولو قال المدعي عليه هذا الدار لابني الكبير الغائب فلان فهذا او ما لو اقر بذلك لا يجنب سواء  
لا يسقط عنه اليمين فان حلف نكل يدفع الدار الى المدعي فاذا حضر الغائب بعد ذلك وصدة كان له ان ياخذ الدار لسبق اقراره  
وكذلك في الاقرار لولده الصغير عن من لا يسقط عنه اليمين يحلف فان نكل يدفع الدار الى المدعي واذا بلغ الصغير قارعا يدفع  
اليه واما من فرق بين الولد الصغير والكبير قال اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير واذا صح اقراره وبزعم  
صار الملك لولده الصغير حكما فلا يفيد تحليفه لانه لو نكل لا يقع نكوه على ولده الصغير اما الاقرار للغائب لا يلزم ان يتوقف  
على تصديق نفسه فيفسد تحليفه بعد ما اقر لولده الكبير الا ترى ان لو اقر لولده الصغير يضمن ثم اقر بها غيره لا يصح اقراره  
ولو اقر بها لولده الكبير او غايبا جنب ثم اقر به لآخر قبل حضور الغائب صح اقراره للثاني لما قلنا من جواز اقراره  
ابنه وادعى ان كان له على ابيه الف درهم وقد توفي ولي عليه الف درهم قالوا ينبغي للقاضي ان يسأل المدعي عليه هل مات اهلك  
ان قال نعم حينئذ يسأل عن دعوى المال فان اقر الوارث بالدين على مورثه صح اقراره وان كذبه سائر الورثة ذكر في الكتاب  
انه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وان انكر هذا الوارث على ابيه فاقام المدعي بينة يقضي بالدين ويستوفي من جميع  
التركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضاة على احوال الورثة بالبينة يكون قضاء على الكل وان اقر هذا الوارث بالدين  
وكذبه سائر الورثة فلم يقض القاضي عليه باقراره حتى يشهد هذا الوارث مع رجل اجنبى بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضي  
بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على ابيه بعد ما قضى عليه باقراره لا يقبل شهادته ولو لم يقم  
المدعي بالبينة بالدين واقرب الوارث في ظاهر الرواية يقضي بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه ابو الليث عندك  
لا يستوفي كل الدين من نصيب هذا الوارث وانما يستوفي منه قدر حصته ولو لم يكن هذا الوارث اقر بالدين على مورثه  
وعجز المدعي عن إقامة البينة واراد تحليف الوارث فانه يحلف على العلم فان حلف اندفع عنه الحفوصة وان نكل يستوفي الدين  
من نصيبه في ظاهر الرواية فان اقر هذا الوارث بالدين وانكر حصول التركة اليه فان صدقة المدعي لا حفوصة بينهما وان كذبه المدعي  
يحلف الوارث على ابيات بالله ما وصل اليك مال من جهة والدك فان حلف لا شيء عليه وان نكل يؤمر بقضاء الدين هذا اذا حلف  
المدعي على الدين او لا ثم حلف على وصول التركة اليه فان حلف على وصول التركة اليه حلف ثم اراد ان يحلف على الدين فقال الوارث  
ليس لك علي عيني لاني لم اخذ شيئا من التركة لا يلتفت القاضي ابو حنيفة على العلم بالله ما علم بالدين على ابيك هذا المدعي لان وصول  
المال الى الوارث وحليف التركة ليس بشرط لدعوى الدين على الوارث فان دعوى الدين تنقح على الوارث وان لم يدع البت ما لا يفي  
لاحتماله لو قضى بالدين فما يظهر البت مال بعد ذلك من بضاعة او دين او وديعة فلا يحتاج المدعي الى اثبات الدين قال  
الفقيه ابو الليث كان الفقيه جعفر يقول يقبل البينة بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال الميت ولا يستحلف قبل  
ظهور المال ما قبل البينة لانها لو لم يقبل ربما تغيب الشهادة او توت فيهلك المال فيقبل البينة قبل ظهور المال  
لما كان الفاشة ولا يستحلف قبل ظهور المال لانه اذا لم يكن في يده مال لم يستحلف في الحال يستحلف عند ظهور المال فلا يحتمل  
هناك المال هذا اذا حلف على الوصول ولا يثبت اقراره ان يحلف على الدين وعلى العكس فان اراد تحليفه فقال المدعي عليه لم يصل الي  
من الالبت شيء ولا يمين لك على ذكر الخصمان ان القاضي لا يلتفت اليه الا ان المدعي ان صدقة في عدم الوصول له حلف في الدين  
على العلم وان كذبه في عدم الوصول كان له ان يحلفه في عدم الوصول والدين جميعا الا انه في عدم الوصول يحلفه على ابيات



وفي الذين يحلفون على العلم بالله ما يعلم ان هذا على ابيك كذا وبه اخذ عاتقه المشايخ ثم اختلفوا انه هل يحلف مرة واحدة  
او مرتين قال بعضهم يحلف مرتين وقال بعضهم يحلف مرة واحدة فيجمع بين اليقين على العلم وبين اليقين على البتات كما فعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث القسامة وقال بعضهم يحلف مرتين بالله ما وصل اليك من مال الابن شيء ثم يحلف  
بالله ما لم تعلم ان هذا على ابيك كذا لان الحكم هنا لا يتعلق باحد الطرفين فانه وان اقر بالدين لا يؤخذ منه شيء ما لم يثبت  
وصول الملبى اليه بخلاف حديث القسامة وعلى قول الفقيه ابو جعفر وهو اختيار الفقيه في الملبى ما لم يثبت وصول شيء  
من المال اليه انما يتكول بالبيتة لا يحلف على الدين هذا اذا اقر المدعي عليه بموت الاب وانكر بحلف على الميراث ووصول  
المال اليه عينا واحدة الا ان في الموت يحلف على العلم وفي وصول المال لا يحلف على البتات وقال عامة المشايخ يحلف مرتين مرة في الموت  
على العلم فان نكل عن تعيين الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء واذا مات اقر بترك امرأه او اولاد  
صغار او لم يدع مالا ظاهر اجماعا وجعلوا دعوى على الميت دينيا فاحضر المرأة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل المرأة في هذا  
كواحدة آخر يقبل البيعة عليها لاثبات الدين على الميت وان لم يكن في يدها شيء وكذا لو كانت التركة مستغرقة  
بالدين ذكر الخصاص ان الوارث يكون خصما لمن يدعي ما على الميت وذكر الخصاص في جمل قدم رجلا الى القاضي  
وقال ان والدي فلان بن فلان الفلان مات ولم يدع وارثا غيري وله على هذا الرجل كذا او عند هذا الرجل  
كذا من المال فان القاضي يسأل المدعي عليه عما ادعي فان اقر بجميع ذلك امره القاضي بدفع جميع ذلك ليدل ولا يكون  
ذلك قضاء حتى لو جاء الابن بخلاف ما اخذ المال من الغريم ثم الغريم يرجع على الابن بما اخذ منه ولو انكر المدعي عليه في الابتداء  
دعوى الابن واراد الابن تحليفه يحلف بالله ما لم يعلم ان فلان بن فلان الفلان مات ولا يعلم ان ابنه قال الخصاص في روى  
عن اصحابنا انه لا يستحلف المدعي عليه بل يقال للمدعي اقر البيعة على موت فلان بن فلان وانك وارثه فان لم يقم حلف المدعي عليه  
على العلم بالموت فان نكل تحلفه على ما يدعي من المال الميت قاله وفيما قول اخر ان المدعي عليه يستحلف بالله ما لم يعلم ان فلان  
ابن فلان فلان مات ولا تعلم انه ابنه ولم يذكر الخصاص صاحب القولين واختلف المتأخرون فيقال بعضهم منهم من شئنا انما نترجمي  
ان الاول قول ابي حنيفة والثاني قول صاحبه وقال بعضهم منهم من شئنا لائمة الحلواني الصريح هو القول الثاني فان المدعي عليه يحلف  
وان حلف على ذلك يملك الابن اقامة البيعة على وفاته ببيوته وارثه وان نكل المدعي عليه عن اليقين صار مقرا بالموت والنسب  
جميعا ولا يجعل الله الابن خصما في اقامة البيعة على الدين وانما يجعله خصما في حكم التحليف على المال بالله مالا فلان  
ابن فلان للميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكرر اليقين او يكتفي بيمن واحد وهو  
على القول الذي ذكرنا رجل على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره بها هل يحلف على اقراره بالله ما اقررت له بهذا  
المال اختلف المشايخ فيه قال ابو نصر البوسني ان يحلف بالله ما اقرت له بها وقال ابو القاسم الصغار ليس ان يحلف على ذلك  
وانما يحلف على نفس الحق وذكر شئنا لائمة السرخسي في شرح المحل وقال اختلف المشايخ في هذه المسئلة وانما اختلفوا باختلاف  
ان اقراره هل هو سبب لملك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاقرار ليس بسبب لملك واستدل بمسكينين احدهما  
ان امره من الذي ليس عليه دين اذا اقر بجميع ماله لا ينجي صح اقراره ولا يتوقف اقراره على جازة الوارث ولو كان عليه كذا  
لا ينفذ الا بعد الثلث عند عدم الجازة والثانية العبد المادون اذا اقر بجزء معين في دينه نكل اقراره ولو كان الاقرار  
سبب لملك يروى عن الصنف لا يصح قاله ابو ناخير الدين وذكر في الجامع ما يروى بهذا قال واذا اقر المسلم بجزء من دينه اقراره  
حتى يتم التسليم ولو كان الاقرار غليظا لا يسمع وكذا لو اقر بجزء من دينه نكلها صح اقراره حتى لو ملك للمقروض  
من الدين يؤمن التسليم الى المقرب ولو كان الاقرار غليظا لا يسمع لا يملك غليظا ما ليس بمملوك الى المقول رجل ادعى على امرأة

انها امراته فانكرت المرأة نكاحه وقالت انا امرت هذا الرجل الحاضر فصدقه المقر له في ذلك قال ابو نصر البوسني  
يحلف المقر له على العلم بالله ما لم يعلم انها امرأة هذا الرجل الذي يدعي نكاحها فان نكل صار مقرا بفصل المرأة على البتات  
بعد ذلك فان نكلت في المدعي وان حلفت انقطعت الخصومة فان حلف الزوج المقر له فهو امراته لصداقهما على النكاح  
ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو اقرت لا يسمع اقرارها للمدعي فلا يفيد تحليفها فكان البداية بيمن المقر استقامت اليقين  
عن المرأة رجل ادعى على رجل الا فقال المدعي عليه ان المدعي ابرأني عن هذا الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقراره من المدعي عليه بالمال  
فحلف المدعي على عدم ابراءه فحل حلف المدعي عليه بعد ذلك على المال لا قال الخصاص يحلف هكذا قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ان المدعي عليه يحلف وقوله ابرأني المدعي من الدعوى لا يكون اقرارا بالمال فكان الواجب على القاضي ان يسأل  
المدعي اكد بيعة على المال فان اقام البيعة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على ابراءه وان لم يكن للمدعي بيعة على المال يحلف  
المدعي عليه او لا على دعوى المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعي عليه بتركه وان حلف المدعي على ابراءه وتوهم  
القاضي ان هذا اقراره فليس شيء قال هذه مسئلة اختلف فيها المشايخ قال المتقدمون من اصحابنا دعواه البراءة عن الدعوى  
لا يكون اقرارا ولا نفاهم فيها المتأخرون وقول المتقدمين اصح وقال الشيخ الاجل طهيري الدين ينبغي ان يحلف المدعي ولا  
على البراءة لان المدعي عليه يدعي عليه بطلان الدعوى وربما ينقطع فيقطع الخصومة بينهما قاله في المسئلة اختلف المشايخ اختلفت  
الروايات على ان المدعي لو قال لا دعوى لي قبل فلان او لا خصومة لفلان فلا بد من دفعه لاحق لا يسمع دعواه الا في حق حادث  
بعد البراءة ولو قال برئت من دعوي في هذه الدار فيقول لا يتبلى حق في الدار ذكرا لنا طغى لو قال العبد في يد رجل برئت من  
هذا العبد كان برئا من العبد وكذا لو قال خرجت من العبد ليس له ان يدعي ولو قال برئت عن هذا العبد بقى العبد ودينه  
في يده ويكون ذلك ابراء عن ضمان القيمة رجل وهب ارضا من ميراث ابيه ثم جاء امرأة اميت وادعت على الوهب بان الارض  
ارضاها وان الورثة قسموا الميراث وان الارض وقعت في قسي وان الواهب وهب الارض بعد ذلك وادعى الموهوب له ان القسمه  
كانت قبل الهبة ووقفت الارض في قسم الواهب يحسم الموهوب له عن اقامة البيعة على ما ادعى وطالب من المرأة فحلفت له ان يحلف  
سائر الورثة بعد ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ليس له ان يحلف سائر الورثة لان المرأة لما حلفت فطر ان الهبة  
كانت في مشاع يحتمل القسمه فلم يصح فلا يحلف سائر الورثة رجل ادعى عبدا في يد رجل فاكرا المدعي عليه فاستحلف فذكر  
فقط القاضي عليه بانكول ثم ان المدعي عليه اقام البيعة فشهدوا ان كان اشترى العبد من المدعي قبل ذلك فذكر القاضي لا تقبل  
هذه البيعة الا ان يشهدوا بالشرى بعد القضاء ولو ان رجل اشترى عبدا ثم ادعى به عيبا فاستحلف الباع فنكل وقضى  
عليه بانكول ثم ان الباع اقام البيعة ان تبرأت اليك من هذا العيب تقبل بيعة اذا ادعى ابراءه بعد انكالا الدين لو ادعى  
العفو عن العيب بعد انكالا العفو لا يسمع ولا يسمع دعوى ابراءه عن العيب بعد انكالا البيع في قول ابي حنيفة ويسمع في  
قول ابو يوسف رجل ادعى على رجل انه نقض حائطه وشهد الشهود بذلك فان بينوا طول الحائط وعرضه جازت شهادتهم وان لم يثبت  
قيمتهم ولا بشرط ذكر القيمة رجل ادعى على رجل ان عبده الصغير المكف عليه شيئا واراد ان يستحلف المولى كيف يستحلف  
بالله ما لم يعلم ان عبدك هذا استهلك كذا او باثته ليس عليك من الوجه الذي يدعي قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
مسائل اصحابنا في النواذر مضطربة في هذا الفصل في بعضها يحلف عن نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله ما لم يعلم  
من الوجه الذي يدعي وقد ذكرنا حاشية هذا المسألة اول الباب رجل ادعى على رجل انك ضمت لي على فلان كذا درهما فقال  
المدعي ليس لك على هذا المال ولم يقل ما ضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ما لم يعلم هذا المال من الوجه الذي ذكره قال ابو يوسف  
ان عرض للمدعي على المحصل ولا يحلفه بالله ما ضمن من رجلات ولم على رجل الف درهم فقدم امر الميت الغريم الى القاضي وادعى عليه



الذين قالوا يحل للمغني قبل ان يثبت الابن موت الابن يحلف ما عدا ذلك ويجوز ان يحلف ان لا يكون له هذا الجز  
الفرع ثم لو كان المحضومة اذا ادعى ديناً لمؤكده على رجل واراد ان يحلف المدعي عليه فقال المدعي عليه لو كمل احضره فذلك  
حتى يجمع كما يدعي على لا يحلف ليس ذلك وكذا الرجل اذا حلف على رجل في شيء فقال المطلوب للقاضي ان هذا المدعي يريد ان يقاتل  
مؤكده يجمع دعواه حتى ينظر فيه فاقرب ما يجب اقراره واحلف فيما توجه على البين قالوا ان تحلف القاضي عن اقراره بذلك فلا يجوز  
وقال الفقيه ابو جعفر ان من حلف القاضي المدعي بالثبوت امره حتى يجمع دعواه وان لم يكن كذلك لا يامره وقال ابو نصر فان كان له رجل  
على رجل عادي متفرقة لا يحلف القاضي على كل شيء بل يامره حتى يجمع الدعوى ويحلف عينا واحدا اذا حلف الحاكم الحكم رجلاً يحلف  
القاضي في ذلك ثانياً وان كان الحاكم فاسق اعذنا اذا طلب المدعي من المدعي عليه في شيء فقال المدعي عليه اخرج كرامة حاسبك لا تنظر  
فيه فقال المدعي لا اخرج وطعن القاضي ان يحلف قالوا ان امره القاضي ان يخرج فهو حسن ولا يجب كماله طلب المدعي عليه من القاضي  
ان يثبت المدعي من اي وجه يدعي على هذا المال ان سألته القاضي عن ذلك فهو حسن وان لم يثبت لا يجبره القاضي على ذلك وكذلك  
هذا رجل ادعى بالاملى رجل وخرج صكاً فيه اقرار المدعي عليه بذلك المال المدعي فقال المدعي عليه ان المدعي قد اقر ابي واراد  
ان يحلف المدعي على ذلك كان ذلك كالموكل من رجل يبعث من عبدك هذا كذا فقال المدعي عليه يبعث ولكنك قد اقبلتني البيع صح  
دعواه وله ان يحلفه على ذلك عين في يد رجل ادعاه اها رجل كل واحد منهما على حدة فحلف القاضي لاحد هاتين وقضى له  
ثم اراد الاخر ان يحلف ان كان الثاني يدعي ملكاً مطلقاً او يدعي الشرا من المدعي عليه لا يحلف الثاني لان فائدة التحليف ان يكون  
لوكيل الثاني بعد ان يملك الاول لا يفتح كونه الثاني على التحلف ولا يبطئ ذلك القضاء وان كان الثاني يدعي عليه عصباً حلفه لانه  
لو نكل الثاني يضمن القيمة فيحلف رجل ادعى ابا رجل ولا يثبت المدعي فاراد ان يحلف المدعي عليه على اثبات فقال له  
افوزي شهما من ابي وعلى الوارث ابي من العلم وانا احلف على العلم قالوا ان الذي يدين المدعي بانه ما علم انها وصلت اليه  
من قبل ابيه فان حلف المدعي فبعد ذلك يحلف المدعي على اثبات وان نكل المدعي يحلف المدعي عليه بعد ذلك على العلم بانه ما علم  
انها للمدعي سكة غير نافذة فيها دور لغز من يدعي رجل فيها طريقاً وانكرها صاحب السكة كان له ان يحلفهم ان لم يكن فيهم اتمام  
صغار او وقف فاذا وجد منهم سقط البين عن ابائهم وان نكل هذا الواحد حلف الباقي وان كان فيهم صغار او وقف  
فلا يمين عليهم رجلاً فادعى بعض ورثة ابيهم على رجل دنيا واستحلفه فحلف ثم حضر وارث آخر ليس له شيء ان يحلفه  
لان الوارث قام مقام المورث والمورث لا يحلفه الا مرة رجل ادعى على عبد محجور مالاً بالاستهلاك قال الفقيه ابو جعفر  
ليس ان يذهب العبد الى ابي القاضي فيغير اذن المولى لما فيه شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لو وجد  
في مجلس القاضي كان له ان يحلفه رجل ادعى على ميت دنيا فاحضر وارثاً واحداً فانكروا فاستحلف على العلم فحلف ثم اراد المدعي  
ان يستحلف وارثاً اخر كان له ذلك لان الناس تعاونون في البين ولان الوارث يستحلف على العلم ورثاً لا يعلم الاول  
بدون الميت ويعلم الثاني رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعي عليه علم انها سبعة فحلف له لو اقر بالف وادعى الاجور بها  
ينكر الاجور فطالب بالف حجة فالحيلة له في ذلك ان يقول للقاضي سلمتها مؤجلة او موهبة فان سلمها فقاضي حلفه فطلب  
يمين المدعي عليه ان يحلف بانه ماله على الالف الذي يدعي ولو حلف بانه ماله على داو هذا الذي يدعي كان صادراً  
في يمينه ولو كان عليه الف حالاً وهو لا يسمعه ان يحلف بانه ماله على هذا الالف الذي يدعي حتى لو حلف بالطلاق ليس على  
هذا الالف وهو مسمع الطلاق ولو كان عليه الف مؤجلاً فحلف اليوم بانه ماله قبله حق قالوا ان لم يكن من مقدمه ابراء  
مال المدعي واما يريد به دفع المطالبة بوجوب ان يكون به ناس ولا ينبغي للقاضي ان يكتفي بهذا البين بل يحلف بانه ماله قبله شيء  
قال الفقيه ابو الليث هذه المسئلة دليل على ان قول المدعي عليه ماله اليوم قبله حق لا يكون منه اقراراً بالمال ولو كان اقراراً

امر القاضي باداء المال وقال بعض الناس يكون اقراراً بالمال ولو كان عليه دين فالحق وحلف بانه ليس له على شيء وحلف بانه  
بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف واثاراً بصبوعه في كفه الى رجل غير المدعي بانه ماله على شيء لم يكن  
حائثاً ديانته ويكون حائثاً قضاءه حتى لو كانت يمينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء ولو كان له على رجل دين وبه رهن فخاف  
المديون ان لو اقر بالدين ربحوا يمينهم الرهن فيأخذونه الذين يقولون المديون للقاضي سلمه انه يدعي على الف باهات  
اوليس بهات رهن بئس له فان قال بهات رهن وقع الامن من هلاك الرهن وان قال ليس بهات رهن كان له ان يحلف بانه ليس له على  
الف ليس بهات رهن اذا ادعى رجل على رجل الف فانكره وحلف بالطلاق انه ليس له على شيء وحلف القاضي بالطلاق على قول بعض  
المشايخ بطلب المدعي ثمن ان المدعي اقام البيعة فشهد الشهود ان المدعي اقرضه الف قبل البين وقضى القاضي بالمال لا يقع  
ولو شهد ان رده الف فاقضى القاضي بالمال ذكر في الحجام ان يقع الطلاق وهو قول محمد بن ابي نعيم في ميت دنيا وقدم  
الوصي الى القاضي في الوصي فطلب المدعي من القاضي يمين الوصي لا يحلف القاضي لان فائدة التحليف هو ان يكون الوصي  
بالمال لا يرضى اقراره على الميت فلا يحلف الا ان يكون الوصي وارثاً لميت حتى له ان يحلف لانه لو نكل حتى يصير مقر ايلز المال  
في يمينه المدعي عليه اذا سأل ان المدعي صادق في دعواه ام كاذب لا ينبغي له ان يحلف فان طلب المدعي عليه ولا يرغب  
في العداء فان كان اكثر ابي المدعي عليه ان المدعي صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وان كان اكثر ابيه ان يبطل  
في دعواه وسعه ان يحلف رجل ادعى على رجل مالاً واخرج صكاً باقر اقرار المدعي عليه بالمال وادعى الوارث ان المقل قد رد  
اقراره وطلب يمين المدعي على ذلك كان له ان يحلفه لانه ادعى عليه ما لو اقر به يبطل دعواه ولو قال الوارث قد اقر ان الميت لم يحن  
قال بعضهم له ان يحلفه لانه لو نكل يبطل دعواه ولو قال ان المقر كان كاذباً في اقراره لا يقبل ذلك منه رجل ادعى على امرأته  
او على بعض الاطفال من المدعي عليه ذكر الخصاف ان القاضي يبعث اميناً او امينين معه شاهد حتى يستحلف المدعي عليه ذكر  
في التتقي ان فيه خلافاً عموماً او يبعث يميناً لا يبعث اميناً ولا يحلفه وقال ابو حنيفة لا يبعث بل يفوض ذلك الى ابي القاضي فلون  
القاضي اميناً لا يحلف فجاء الامين وقال حلفه لا يقبل قوله الا بشاهد رجل توجهت عليه البين فقال المدعي حلفي في هذه  
الدعوى عند قاضي بلدكنا وطلب يمين المدعي على ذلك حلف القاضي بانه ما حلفه فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعي عليه فان  
حلف كان له ان يحلف المدعي عليه على المال وان قال المدعي عليه ان المدعي قد ادعى على هذا المال عند قاضي بلدك كذا ثم خرج من دعواه  
وابرائي وطلب من القاضي تحلفه قال بعضهم لا يحلف القاضي هنا لان دعواه الابراء لم تقع فلا يستوجب البين بخلاف المسئلة  
الاولى وقال شمس الائمة الحلواني هذا الاول سواء والاصح ان له ان يحلفه رجل استشهد من رجل عداً ادعى به عينا ان قال  
شهودي حضور لا يجبره القاضي على نقد الثمن وان قال ان شري شهودي غيب يستحلف السابع فان حلف السابع يجبر القاضي  
المشتر على نقد الثمن وان نكل يقضي العيب اذا شهد الشهود على رجل حق وقضى القاضي بشهادتهم ثم ان الشهود عليه  
ادعى ان الشهود قد رجعوا عن رجوعهم عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم عن رجوعهم في مجلس القاضي لا يسمع دعواه ولا يحلف الشهود  
ولو اقام البيعة على ذلك لم يقبل بيئته وان ادعى رجوعهم عن رجوعهم عند قاضي آخر ان لم ينع قضاه القاضي رجوع لم يسمع دعواه ايضا  
وان ادعى انهم رجعوا عند قاضي القاضي وقضى ذلك رجوعهم سمع دعواه ولو اقام البيعة على ذلك قبلت بيئته وان لم يكن له بيئته  
كان له ان يستحلف الشهود لان رجوع الشهود عند قاضي آخر يفتح كما لو رجعوا عند القاضي الذي قضى بشهادتهم المدعي عليه  
اذا كان اخر من طلب المدعي عليه فانه يحلفه وصورة التحلف ان يقول القاضي عليك عهدته وشيأته ان كان كذا فاذا  
او براسه بنم بصير حالفاً ولا يقول القاضي بانه ان كان كذا لانه لو اثار براسه بنم في هذا الوجه يصير مقر اياه ولا يكون  
حالفاً رجل ادعى على قتي قاتون مالا فانكره فاقضى عليه قال بعضهم لا يحلف لانه لا حث عليه وانما يلزم مال اماً بالبيعة





أوبالقرار وذكر الفقيه أبو الليث أنه يخلف في قولنا قال وبناخذ لأن المأذون يمنع من الكاذبة كيلا يرتفع اعتماد  
اعتماد الناس عليه في التجارات ولهذا يصح إقراره وفي بعض الروايات لا يخلف البصق قالوا يجوز أن يكون المسئلة على الاختلاف  
على قول أبي حنيفة لا يخلف لأن فائدة التحليف النكول وعنده النكول بطل والصحيح لا يملك البذل وعند صاحبيه يخلف  
لأن عندهما النكول إقرار وهو من أهل الإقرار وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الإقرار أنه يخلف عند الكل  
إذا اشترى رجل جارية ثم ادعى على البائع أنه أقال الباع وهو كاذب في دعواه فخلف البائع فنكح مفضوعه عليه بالإقرار بكونه بفسد  
ففساده باطلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف والجمهور حتى يحل الباع وطبها عندها وعلى قول محمد وأبي يوسف الآخر لا يحل له وطبها  
وهي على الخلاف المعروف في قضاء القاضيه بشهادة الرؤوف في العقود والفسوخ رجل ادعى عينا في يد رجل انتهى وإن كان قد قدرت  
لها بها فاقام المدعي عليه البينة أن المدعي قد استوهب عنى كان ذلك دفعا لدعوى المدعي لأن الاستيهاب إقرار منه بالملك والتمسك  
فصار كالمواقم ذواليد البينة على إقرار المدعي أنه ملك ذلي لا يد ولو أقام كل واحد منهما البينة على إقرار صاحبه بالملك له  
بها بنت البينات وتبقى لذلي لا يد فإذا اقر رجل في وجهت هذه العين لغلان وقبضها مني ثم ادعى أنه لم يقبضها مني وإن أقرت  
بالقبض كاذبا وطلب بين الموهوبين ذكر الشيخ إمام المعروف بجواهر زاره في المزارعة أنه لا يخلف الموهوب في قول أبي حنيفة  
ومحمد ويخلف في قول أبي يوسف وكذا في كل موضع إذا ادعى أنه كان كاذبا فيما ذكره كالموقف بقبض الشئ من المشتري وغيره إذا  
ادعى أنه كان كاذبا في إقراره أو إقرار الوهاب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كاذبا في إقراره وأراد استحقاق المشتري بالله فقد نفقته  
الشئ أو طلب بين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة بأذن الوهاب على قول أبي حنيفة ومحمد ليس له أن يستخلف وعلى قول أبي  
يوسف والشافعي ذلك ذكر الخصاص في كتاب الإقرار فإذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي فيقبض الموهوب إلى القاضي  
والمفتي رجل اشترى من رجل جرابا ردي وقبضه فوجده بعد عشر ثوبا باعته درهم وطب كل واحد منهما بمائة درهم فان القاضي  
عشر ثوب بمائة درهم وقال المشتري بل اشتريت منك على أن هذا أحد عشر ثوبا بمائة درهم وطب كل واحد منهما بمائة درهم فان القاضي  
يخلف البائع أو لا بانه ما باعه هذا الجراب على أن هذا أحد عشر ثوبا بمائة درهم لأن المشتري يدعي عليه بيع الثوب بالزيادة وهو يكره فيخلف  
كالوكر بيع الكل فإن كل بيع مكر ما دعى المشتري وإن حلف في المشتري لا يبيع على البائع ولا يخلف المشتري لأن البائع لا يخلف  
استحقاق الثوب بالزيادة فيفسد العقد بينهما فكان عليه رد المبيع ولا يخلف المشتري الاستحقاق على ثلثة أوجه وفي وجه يستخلف  
عند كل واحد وهو القصاص والأموال وفي وجه لا يستخلف عند الكل وهو الحدود وفي وجه اختلاف أبي حنيفة لا يستخلف  
وفي وجه سكر ستة منها معرفة النكاح والرق والطلاق والولاية والولاية الرجعة والنب والتابعة ذكرها في الجامع الصغير  
إذا دعت الأمة على مولاهما أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت من ولد أو مات الولد أو ادعت أنها أسقطت منه سقطا  
استبان خلقة وأكره المولى لا يخلف في قول أبي حنيفة وكذا لو ادعت المرأة على الرجل أنها ولدت هذا الولد منه وأكره الزوج وكذا  
لو جارا المولى والزوج بصقوا دعى أنها ولدت منه وأراد استحقاقها لا يمين عليها في قول أبي حنيفة قالوا لا يخلف في إحدى وثلاثين  
خصلته بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه منها إذا ادعى رجل امرأة على رجل أنه فقهه لا يخلف المكر في قولهم ومنها إذا ادعى  
أن لا يخلف وموردة ذلك رجل حلف بعتق عبده أن لا يترقب إذا فقدته العبد إلى القاضي وقال ثم هذا حلف بعق أن لا يترقب إذا  
وقد نفى بعد عبده وأفي عتقت فأكرهوا أن يترقبوا في طلب العبد عنه ذكر الخصاص أنه يستخلف بالله ما زنت بعد ما حلفت بعتق  
عبدك هذا إن اختلفت فإن كل من يمين عتق عبده وإن حلف لا شيء عليه وذكر الخصاص أنه لا يستخلف بالله ما زنت كما ادعى  
العبد وذكر الشيخ إمام شمس الأئمة السرخسي الرواية المحفوظة في الكتب أن القاذف إذا ادعى على المقذوف أن انعقد فصدقه  
في القذف وإن قد نفى وأقام البينة على ذلك قبلت بيته ويسقط عنه الحد ولو لم يكن له بينة وأراد استحقاق المقذوف

بانه ما صدقه في ذلك القذف لا يسقط الحد عن نفسه لا يستخلف المقذوف على ذلك ولا فرق بين المستلثين فإن مقذوف  
القاذف من هذا الدعوى سقط الحد عن نفسه لا يجاب الحد على المقذوف وهذا لا يشترط عددا أربعة في الشهود كما  
أن مقصودا العبد اثبات العتق لا يجاب الحد على المولى فصار في المستلثين روايتان وقال شمس الأئمة العلوي الصحيح  
أنه يستخلف المولى في مسئلته وهل يصير العبد إذا فاسد به هذا الكلام ذكر الخصاص في أدب القاضي ما هو إثارة إلى أنه  
يصير قاذفا فإن قال وقد ادعى الذي حلف عليه ولم يقل أنه زنى عتق زاع من ذلك وذكر في الحدود رجل قد فخره فقال رجل آخر  
للقاذف هو كما قلت يصير الثاني أيضا قاذفا ثم إذا حلف المولى عليها كما هو المتخاريف يخلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت  
بعق عبدك هذا وما لا يستخلف في الحدود إلا أن في السرة يستخلف أسارف وعند النكول يقضي عليه بالمال لأنه ادعى  
عليه أخذ المال وما لا يستخلف فيه النكاح لا يمين فيه في قول أبي حنيفة سواء كانت الدعوى من الرجل أو المرأة وعند صاحبيه  
يستخلف الذكر والفتوى كان على قولها لعموم البلوى وكيفية الاستحقاق عندهما إنما إذا ادعت النكاح والصداق  
في ظاهر الرواية عنها يخلف على المأخذ أم تلك بهذا النكاح الذي يدعي ولأهلها عليك هذا الصداق الذي  
ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وإن كان المدعي هو الرجل يستخلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي وقبل على قول  
أبي يوسف يخلف على السبب بالله ما تزوجت على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله إلا إذا عرضت المرأة قالوا لا يحل أن يكون  
المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف أيضا من فروع هذه المسائل يصل على رجل أن المدعي عليه تزوج ابنة فلانة  
منه وهي صغيرة فأنكر الأب وطلب المدعي عينية أن كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستخلف الأب في قول أبي حنيفة  
لوجهين أحدهما أنه لا يرى اليمين في النكاح والثاني أن اليمين للنكول وعند إذا اقر الأب على ابنة الصغيرة بالنكاح  
لا ينعق إقراره وعند صاحبيه يستخلف الأب لأنه لو أقر عليها بالنكاح ينعق إقراره وإن كانت كبيرة وقت الخصومة  
لا يستخلف الأب عند الكل أقام أبي حنيفة قلنا وأما عندها فأنها إذا كانت كبيرة كان الأب بمنزلة الوكيل والوكيل  
بالنكاح لا يتوجه عليه خصومة فلا يخلف ويستخلف المرأة على دعواه عندها وإن ادعى رجل على رجل أنه تزوج من أمته  
فلانة على مائة درهم فأنكر المولى عندها يخلف المولى لأنه لو أقر عليها بالنكاح ينعق إقراره فيستخلف امرأة ادعت على زوجها  
أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العدة فأنكر الزوج النفقة يخلف بالله ما عليك تسليم النفقة إليها إلا إذا عرضت  
المرأة فيقول أنه من أصحاب الحديث يزعم أنه لا نفقة للبتونة ولو حلف على المأخذ يخلف بناء على زعمه فيخلف القاضي  
على السبب بالله طلقها بعد الدخول امرأة ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني بعد الدخول وعلى عليه  
المهر كذا أو قال طلقني قبل الدخول وعلى عليه نصف المهر المسمى وهو كذا عند أبي حنيفة ولا يخلف على النكاح وإنما يخلف على المال  
فإن نكل بغير المال ولا يقبض بالنكاح امرأة ادعت على زوجها أنه لا لها وانقضت أربعة أشهر من وقت الأيلاء وانما كانت  
منه فقال الزوج فبت بها قبل انقضاء أربعة أشهر وأكثر المرأة التي عن أبي حنيفة لا يستخلف المرأة عندها يستخلف وكذا  
لو ادعت أنه طلقها طلقا رجعيًا وانقضت العدة فقال الزوج كنت راجعتها في العدة وأكثر المرأة كل القول قول المرأة  
ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة وعند صاحبها اليمين رجل ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنة فأنكر المدعي عليه قال أبو حنيفة  
لا يمين على أنكر إلا أن يدعي عليه ما لا سبب للنسب كالميراث أو النفقة أن كالممن يستحق النفقة فيستخلف على المال وعندهما  
أن ادعى نسبًا ثبت بإقراره يستخلف المنكر المدعي عليه إذا ادعى عليه ما لا ولم يدعي وإن ادعى نسبًا لا يثبت بإقراره  
كالأخوة والعمومة ونحوهما أن ادعى به ما لا سبب دعواه ويستخلف المنكر وإن يجوز عن دعوى مال لا يستخلف المنكر  
وما ينعق به إقرار رجل أربعة الأب والولد والمرأة ومولى العاتقة وأقرار المرأة ينعق بثلاثة الأب والزوج ومولى العاتقة



ولا يفيق اقارها بالولد لان اقارها بالولد اقار على صاحب الفرائض و اقار الانسان لا يفيق على غيره وان ادعى  
ما لا ينسب بان ادعى اباها مات وترك ما لا يفيق المدعى عليه او ادعى انه زين والمدعى عليه اخوه موسر والمدعى عليه  
ينكر الاخوة يستخلف المدعى عليه على المال عند الكل لا على سبب يخلف بالله ما يعلم في هذه الدار فبما كان يدعى  
فان حلف برئ وان نكل يقضي عليه المال ولا يقضي بالنسب وجنس هذه المسائل اربعة احدها الميراث والثانية النفقة  
وان الله اذا ادعى حق الحفظ والحفاضة فان قال لمن النقط صغير ان الصغير الذي سقطه اخي وانكر المنقط وادعى اذ ادعى  
بطلان حق الرجوع بانه وهب لابسان هبة ثم اراد ان يرجع فيها فقال لا هو هوب لانا اخوك وانكر الوهاب يستخلف الوهاب بالخبر  
انه اذا ادعى بسبب النسب لا او حقا لا زما كان المقصود اثبات ذلك الحق ووزن النسب فيستخلف عند الكل بصلوات ولم يتك  
عصبة وادعى رجل ان كان اعتقه وان لم يبرأ من الولد وانكر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول ابي حنيفة رجل مات فقال  
رجل لرجل مات وقد وصي ابنيك ولي عليه دين فذكر المدعى عليه ان ابنا له اقر بالانصاء وانكر الدين لا يمين عليه عندهم  
وكذا رادى رجل على رجل ان فلانا وكل بطلب حقه وكأنة عاتة ولي على كل ذلك كذا فهو والوصي سواء رجوع يديه دار  
او عرض او حيوان فقدم رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما انه اشتري من ذبي البكر كذا انا اقر المدعى عليه لاحدها  
بعينه انه باع منه وانكر الاخر فقال الاخر للقاضي حلف المدعى عليه الى انه لم يبعه مني فانه لا يخلف وكذا لو انكر المدعى عليه  
دعواه فخلف القاضي لاحدها فكل وقضى عليه بان يكون ثم قال الاخر حلفه فانه لا يخلفه وكذا لو ادعى رجل ان كان له امرأة  
وقد اها الى القاضي فاقرب لاحدها وانكرت الاخر فقال الاخر حلفها الى لا يخلفها في قولهم وكذا لو انكرت المرأة دعواها فخلفها  
لاحدها بعينه على قول ابي يوسف وعمر بن شريك وقضى به اليه لا تخلف للاخر في قولهم رجل في يديه دار او عرض قد تم رجلان  
الى القاضي وادعى كل واحد منهما ان صاحب البكر وهبه له وكأنة البكر فاقرب لاحدها بعينه فطلب الاخر بعينه لا يخلف وكذا  
لو حلف لاحدها فكل لا يخلف للاخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه فاقرب لاحدها بالف درهم وانه قبضه فاقرب لاحدها  
او حلف لاحدها فكل لا يخلف للاخر ولو ادعى احدها الرهن والتسليم والاخر الشراء فاقرب بالرجوع وانكر البيع لا يخلف  
المشتري ولو ادعى احدهما الرهن والاحقة والآخر الشراء فاقرب بالاحقة وانكر البيع لا يخلف مدعى الشراء ويقال مدعى الشراء  
ان ثبتت تستظهر حتى ينقضي مدة الاحقة او بفك الرهن وان ثبتت تنسخ وان ادعى احدهما الرهن والصدقة والآخر  
والآخر الشراء فاقرب احدهما لا يستخلف الثاني ولو ادعى كل واحد منهما الاحقة فاقرب لاحدها او حلف فكل لا يخلف الاخر  
ولو ادعى كل واحد منهما ان العبد الذي في يده ذبي البكر بعينه غصبه منه ذواليد واقرب لاحدها او حلف لاحدها فكل لا يخلف  
لثاني ولو ادعى كل واحد منهما انه اودعه الذي في يده فاقرب لاحدها حلف القاضي لثاني ويخلف بالله ماله عليه هذا العبد  
ولا قيمته وهو كذا وكذا وكذلك بالاعارة رجل ادعى ارا في يد رجل وقال ان هذا الرجل اشتري دارا في موضع كذا وبين جرد  
بكذا من الثمن ولنا شفيع هذه الدار يد ارا تلافها فقال المدعى عليه ان الدار التي تدعى فيها الشفعة لابن الصغير فلان فقال  
مدعى الشفعة انه يريد بهذا الاقرار دفع اليه عن نفسه فحلف في ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقير ابو جعفر  
انه يخلف ولا يسقط عنه اليقين بهذا الاقرار لا جنتي او ولد كبيره وقد هذابا تقدم رجل مات فادعى رجل ان  
الميت فلان اوصاني والي هذا الذي قد منته اليك فذكر الذي قد منته فقال المدعى من القاضي بعينه فان القاضي لا يحلف وكذلك  
الوكالة رجل اراد رجل ان يشتري عذبة فاشترى على وكيل له جارية ثم وجد الوكيل الجارية عذبة فاراد ان يردّها  
على بايع وموكله غايب فقال البايع ان موكلك قد رضى بهذا الغيب واراد يمين الوكيل على موكل لم يكن له بعينه  
امراة بالغة زوجها وبها وهي بكر فادعى الزوج انه زوجها بارحها ورضاها فأنكرت المرأة لا يمين عليها في قول ابي حنيفة

امراة زوجها وبها من رجل وقبل النكاح عن الرجل اجنتي وادعى انه وكيل الزوج ثم انكر الزوج وقال ما كنت وكلت  
فلان في النكاح وما رضيته وما اجزته وارادت المرأة يمينه لا يخلف الزوج في قول ابي حنيفة رجل استخضع رجلا في شئ  
ثم اختلفا في المصنوع فقال المستخضع لم يفعل ما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الاخر ولو ادعى  
الصانع على رجل انك استغنت الي في كذا وانكر المدعى عليه لا يخلف رجل ادعى على رجل ان عليه الف درهم باسم رجل قال فلان  
بن فلان الفلاني وان هذا المال لي وان فلان ابن فلان الفلاني الذي مال باسمه اقر ان المال لي وان اسمه عاتة في الصلوات وان  
الذي باسمه المال وكلني بقبض هذا المال وبالحصوة فيه ان صدقة المدعى عليه فيما ادعى يؤمر يدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء  
على الغايب حتى لو حلف الغايب وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ثم ادعى عليه رجوع على اخذ وان انكر المدعى عليه جميع ذلك فاقام  
المدعى بيته على انه وكيل الغايب بقبض المال منه قبلت بيته ويكون ذلك قضاء على الغايب حتى لو حلف الغايب وانكر لا يسع  
انكاره ولو اقر المدعى عليه بالمال وانكر الوكالة فاقام المدعى البيته على الوكالة قال شمس الائمة الحلواني قبلت هذه البيته  
وكان ان يستخلفه على المال في قولهم وصورة التحليف ان يقول بالله ما يعلم ان هذا وكيل فلان الغايب بالخصوص في قبض  
هذا المال وقال بعضهم ان يستخلفه على الوكالة في قول ابي يوسف وعمر بن شريك ولا يستخلفه في قول ابي حنيفة فان نكل عن يمين  
الوكالة يؤمر يدفع المال اليه ولا يكون ذلك قضاء على الغايب لان اقراره لا يكون حجة على الغايب وان اقر المدعى عليه بالوكالة  
وانكر المال كان للمدعى ان يقيم البيته على المال وان لم يكن له بيته كان له ان يستخلف بالله ما فلان ابن فلان الفلاني  
ولا باسمه عليك هذا المال الذي ساه المدعى وهو الف درهم ولا قل منها ذكر محمد بن الحسن في قول المسئلة ان المال الذي  
باسم فلان فلان بن الفلاني بالخصوص فيه ويقبضه وعمر بن شريك لا يشترط ذكر الوكيل بالقبض  
واذا ادعى رجل على رجل ان قتل ابنا له عدا او عبدا هو وليا ماله موجهه للقصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى اقطع يده  
عدا او قطع يده ابن صغير له عدا او ادعى ثمة او جرحه بجرحها القصاص فانكر المدعى عليه كان له ان يستخلفه ثم وكيفية التحليف  
في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم وليه  
فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخلف على السبب بالله ما قتل فلان بن فلان في هذا عدا  
وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخلف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذا اليد ولاله قبلك حق سببها وكذلك  
في الشجاج والجراحات التي يجيب عنها القصاص فان حلف برئ فان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند ابي يوسف وعمر  
وعند ابي حنيفة يجس حتى يخلف او يقر وان ادعى ان قتل ابنه خطأ او وليا له خطأ او قطع يده خطأ او شجعه خطأ اذا ادعى  
شيا فيه دية او ادعى يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه الذي ادعى ولا شئ منه وسى الدية والارض  
عند ابي يمين لا ادعى ما لا يخلف على الحاصل كافي سائر الاحوال وقال ابو يوسف كل حق يجيب على المدعى عليه كالدية في قتل  
الخطاء وما اشبه ذلك يخلف على السبب بالله ما قتل ابن هذا فلانا وفي الشجعة بالله ما شجعت هذه الشجعة اتق يدعي وكل جناية  
يجب بالارض والدية على المدعى عليه يستخلف كما يستخلف في القصاص امرأة ادعت على زوجها انه حلف بطلاها ثلاثا  
على ان لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد ايامين فالمسئلة على وجوه اربعة ان اقر باليمين والدخول جميعا فقد اقر  
بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يخلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة باين منك ثلاثا تطليقا كما ادعت  
وان اقر باليمين وانكر الدخول بعد ايامين يخلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاها ثلاثا وان اقر بالدخول في  
ذلك الزمان وانكر اليمين يخلف بالله ما حلفت بطلاها ثلاثا ان لا تدخل هذه الدار قبل ان تدخلها وكذلك هذا في العتق  
اذا ادعى المملوك انه حلف بعتقه ان لا يدخل هذه الدار فان عرض المولى والزوجة للقاضي ان يخلفه على السبب بالله



ما حلف بطلائعها ثلثا قبل ان يدخلها رجل قد مر جلا الى القافيه ان ابى فلان بن فلان الفلاني مات ولم يترك وارثا غيري  
وله على هذا الرجل الذي قدمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي عا دعت احابه القافيه ان ذلك فان سألته فصدقه المدعي عليه  
في جميع ذلك امره القافيه ان يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغايب وان كذب المدعي عليه في جميع ذلك فقال المدعي القافيه  
حلفه لي بالله ما يعلم انه ابن فلان بن فلان الفلاني ولا يعلم ان فلانا مات قال المحضاف روي عن اصحابنا انه لا يستحلف كمن يقال  
للمدعي اقم البيته على ذلك فبعد ذلك حلفه على ان تدعي لا يملك من المال ثم قال المحضاف وفيها قول اخر انه يستحلف على العلم فطالب  
المدعي واختلف المناجج قال بعضهم منهم شمس لائمة السرخسي ما ذكرنا بحلف قول ابى يوسف ومحمد وما ذكرنا لا يحلف حتى يقيم  
المدعي البيته قول احمد وقال شمس لائمة الحلواني الصحيح انه يحلف قبل ان يقيم المدعي البيته فان حلف المدعي عليه بكلف  
الابن لائمة البيته على وفاته ابيه وانه وارثه وان نكل المدعي عليه بمصر مرقا بالموت والنسب ولو اخر المدعي عليه بالموت والنسب  
صريحا وانكر المال لا يكون المدعي خصما له في حكم البيته على المال ويكون خصما له في التحليف على المال فكذا اذا نكل فيحلف بعد  
النكول البتة بانه ما لفلان بن فلان الفلاني على هذا المال وقد دعوى الموت والنسب اذ حلف المدعي عليه يحلف على العلم  
ولو ان رجلا ادعى انه وكيل فلان بن فلان الغايب وكله بقبض الدين الذي قبله هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده  
فان صدقه المدعي عليه في جميع ذلك يوم يرفع الدين اليه ولا يؤمر بدفع العين لان الاقرار بحق قبض العين للوكيل اقرار  
بحق القبض في مال الغير حال قيام صاحب العين فلا يصح اقراره بخلافه الواقف لو ارثه وان انكر المدعي عليه الوكالة قاله  
شمس لائمة الحلواني يحلف بانه ما يعلم انه وكيل فلان بقبض الدين عليك كما يحلف لاهل الوارث ويستوى بينه وبين الوارث  
وقال شمس لائمة السرخسي اذ انكر الوكالة لا يحلف على الوكالة في قول ابو حنيفة ولو كان المدعي ادعى ان فلان بن فلان الفلاني  
مات واوصى اليه بقبض الدين الذي على هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده وان صدقه المدعي عليه في جميع ما قال يؤمر  
المدعي عليه بدفع العين والدين اليه كما في الوارث بخلاف الوكالة فان ثمة لائمة القافيه بدفع العين الى المدعي لان القافيه عليك  
نصب الوصي ولا عليك نصب الوكيل على الغايب وان كذب المدعي عليه يحلف على العلم بانه ما يعلم انه وصى اليه ولو ادعى رجل  
عينا في يده من ملكه اشتريه من فلان بن فلان الغايب وصدقه المدعي عليه فان القافيه لا يأمره بدفع المال اليه لانه لاهل الوارث  
بذلك كان ذلك قضاء على الغايب بالملك والبيع باقرار ذي اليد وذلك لا يجوز ولا وجه ان يقضى له بالملك بغير سبب  
لان قضاء بخلاف ما يتبع ما القضا للوارث والوصي لا يكون قضاء بغيره والملك الميت وملك الغايب وان ادعى انه اشتريه  
من فلان بن فلان فلو كان فلانا وكله بقبض هذا المال منه كان له ان يحلف المدعي عليه في جميع ذلك على الوكالة روي في دار  
رجل طريقا واقام البيته فشهد الشهود ان له طريقا في هذه الدار جارت شهادتهم وان لم يجدوا الطريق قال شمس  
لائمة الحلواني شوش محمد هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات يقبل الشهادة وان يجدوا الطريق وذكر في  
بعضها انها لا يقبل ما بين موضع الطريق انه في مقدم الدار وفي مؤخرها وذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح  
ما ذكر في بعض الروايات انه يقبل وان لم يجدوا الطريق فخصر على شهودا على اقرار المدعي عليه بالطريق لان الجهادة  
لا تمنع صحة الاقرار فاذا ثبت اقراره بيمينه بالبيان وذكر شمس لائمة السرخسي الصحيح انها يقبل وان لم يذكر موضع  
الطريق ومقدار لان الجهادة اذا تمتع قبول الشهادة اذا اعتقد القضا بها ففهمنا لا يتعدى ان عرض ابا العباس جعل  
حكما لفرقة الطريق قالوا ان محمدا ذكر في بعض النسخ وان لم يجدوا الطريق فذان اجز للشهادة يعني انفذ ومعنى ذلك  
ان الطريق عند بعض العلماء مقدار بسبعة اذرع فاذا بين الشهود مقدار الطريق رجا تذكر الشهود مقدار الطريق  
اقل من ستة اذرع او اكثر والقافيه يميل الى مذهب بعض العلماء فيرد شهادتهم فكان ترك البيان اجز وذكروا بعض

النسخ ان ينو كما كان اجز وذكروا في الكتاب لو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جارت شهادتهم  
وان شهدوا ان المدعي كان يتر في هذا الطريق لا يقبل شهادتهم وان ادعى مسيل ماء في دار رجل وشهدوا بالمسيل ذكر  
في الكتاب انها تقبل قال شمس لائمة الحلواني هذا الطريق سواء انما يقبل اذا بينوا موضع المسيل انه مقدم الدار وفي مؤخرها  
وانه لما اوضحوا اولاء المطر وذكروا مقدار المسيل اما بدون ذلك لا يقبل شهادتهم ولا تنفع الدعوى ولا يستحلف الخصم  
الا اذا شهدوا على اقر الخصم بذلك ولو ان ميراثا لرجل في دار رجل فبغضه صاحب الدار عن قبيل الماء فيه كان له ان يمنعها الا ان  
يشهد الشهود ان له حق مسيل الماء في هذه الدار من هذا الميراث وقال بعض المتأخرين ان عرفان الميراث قديم ووضوح السطح  
اليه يترك وان شهدوا انه كان يسيل الماء فيه لا يقبل وان ذكروا مسيلا مطلقا واختلفوا في ان للوضوء او للمطر كان القول فيه قول  
صاحب البيت مع البين رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او اجرى على سطحه او داره ميراثا او ادعى انه فتح في  
حائطه بابا او بنى على حائطه بناء او ادعى انه دس التراب والتراب في ارضه او دابة ميتة في ارضه او غرس شجرة او ما يكون  
ذلك في فساد الارض وحاحب الارض يحتاج الى رفعه ونقله وصح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه  
وبين الارض بذكر الحدود وموضعا واذا صح دعواه وانكر المدعي عليه يستحلف على السبب لانه ادعى عليه حقا لا يحتمل  
السقوط لا بالرضي ولا بالابرار فانه لو رضى بذلك كان اعارة ولو صالح عنه لا يجوز وفي مثل هذا يحلف على السبب  
ولو كان صاحب الخشب هو المدعي فقدم صاحب الحائط الى القافيه قال كان لي على حائط هذا الرجل خشبة فرفع او قلعه لاعداء  
وان صاحب الحائط يعنى من ذلك لا يسمع دعواه مالم يصح ونقص المدعى بان بين موضع الخشب وان له حق  
وضع خشبة او خشبتين او ما اشبه ذلك وبين غلط الخشب وخفتها فاذا صح الدعوى وانكر المدعي عليه يحلفه  
القافيه على الحامل بانه ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط في مقدم  
البيت وفي مؤخره حق واجبه فان نكل الزم القافيه حقه ولو ادعى رجل على غيره هوانه في ارضه حفيوة اقر ذلك  
بارضه فطلب النقصان بين موضع الارض وحدودها ومقدار الحفيوة والنقصان يحلفه القافيه على الحاصل بانه ما عليه هذا  
الحق الذي يدعى ولا يحلفه القافيه على السبب لان هذا الحق ما يحتمل السقوط بالرضي والابرار والصالح فيحلف على الحاصل قال شمس لائمة  
الحلواني عند بعض العلماء في هذه المسئلة يجب عليه كس الحفيوة ولا يجب النقصان فلو حلف على النقصان رجا يميل الخالف الى ذلك  
القول فيحلف فكان ينبغي ان يجتز عن قول هذا القائل الا ان المحضاف لم يقبل ذلك القول ولم يلتفت اليه ذكر في الكتاب حفر  
في ارضه حفيوة اقرت بالارض وهذا اشارة الى انه اذا لم يضر بالارض ولا يضر نقصان في ارضه بذلك لا يجب عليه شي ولو ان رجلا  
رفع من ارض انسان ترابا قالوا ينبغي ان كان لذل القدر من التراب قيمة في ذلك الموضع يضمن قيمة التراب دخل بذلك نقصان  
في ارضه او لم يدخل لانه رفع مالا مملوكا مستقوما له وذكر في الضيعة اذا دخل الماء في ارض انسان واجتمع فيه الطين يكون  
ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع من ارضه وهذا اختلاف السلك اذا اجتمع في ارض انسان بغير صنعه واحتماله  
فانه لا يكون لصاحب الارض الا ان يأخذ جعل صاحب الكتاب التراب من ذوات القيم ولم يجعله مثليا ولو ان رجلا ادعى  
على رجل انه هدم حائطه او كسره وبين قد الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القافيه على الحاصل بانه ما له  
عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها قال بعض العلماء ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعادة الحائط بالمدرك ان كان  
من المدة وبالحجر والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان وان كان الحائط عتيقا قد ضحك كان عليه النقصان فينبغي للقافيه  
ان يجتز عن هذا القول ويحلفه على وجه يقع الاحتراز عنه وان حلفه على النقصان والقيمة ولم يجتز عن ذلك القول لا بأس به  
وكذا لو ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او بقره له او ادعى انه فقاعين عبدا له وقدا بعبدا او ادعى انه فقاع عبدا له او افسد



شاعله وذلك الشئ ليس بحاضر فان القاضى يسلكه عن قيمة ذلك ويجعله على المحاصل وان كان الحيوان مضمونا عند  
بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا ان صاحب الكتاب لم يلتفت الى ذلك القول وان ادعى رجل على رجل ان خرق ثوبه  
واحضر الثوب فان القاضى ينظر فيه ان كان الخرق يسيرا كان الواجب فيه بقصان الثوب يقوم ذلك الثوب وليس بذلك  
الخرق ويقوم وبه الخرق فاذا ظهر النقصان والمدعى عليه ينكر الخرق يحلفه القاضى بالله ماله عليك هذا القدر الذي يدعى  
من الدمام ولا اقل منه ولا يحلف على السب لان هذا مما يحتمل السقوط بالاجراء او الرضى والصالح فلا يحلفه على السب  
وان لم يكن الثوب حاضرا فان القاضى لا يسمع دعواه حتى يذكر صفة الثوب وقيمته وقد رفقنا الخرق ثم يحلفه على المحاصل  
وان ادعى رجل ان شق في ارضه نهرا وساق الماء فيه الى ارض له فان القاضى لا يسمع دعواه حتى يبين ارضه ويبين موضع  
النهر في الارض ان على البين او على السيار وبين مقدار النهر طولا وعرضا وعمقا فاذا بين ذلك ان قوال المدعى عليه بذلك الزم  
وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى ان بني في ارضه بناء لا يلتفت اليه القاضى  
حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب ومن الكدروك والوادعى عن الشجر في ارضه فاذا بين المدعى  
ذلك ان اقر المدعى عليه امر برفع البناء والشجر وان انكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في ارض هذا  
الرجل فان نكل امر برفع البناء والشجر وان ادعى على رجل انه كسر ابريقا له من الفضة واحضر الابريق او ادعى انه صب الماء في  
طعامه وافسد ان اقر المدعى عليه بذلك عندنا يجوز صاحب الطعام والابريق ان شاء امسكه كذلك ولا شئ له وان شاء  
رفع اليه الابريق والطعام وضمنه قيمة الابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان عليه  
فان انكر المدعى عليه حلفه القاضى على قيمة الابريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعى ان هذا المدعى عليه من يقول لا يجب انضمان  
ثم انما يجب النقصان فان القاضى يحلفه على السب ما فعلت ما دعاه المدعى رجل ادعى على رجل انه قال له يا فاسق او يا كافر  
او يا منافق او يا خبيث او يا خنزير او يا حمار او يا لص او لوطي او يا اكل الربا او يا شارب الخمر او يا ديوث او يا محتسب او يا خائن  
او يا ابن الفجأة او ما سوى ذلك مما يجيب فيه التعزير او ادعى عبده انه قال له يا زاني او امته ادعت انه قال لها يا زانية او ادعى  
امرا يجيبه الادب بان ادعى انه ضربني او ستمني او لمطني وانكر المدعى عليه حلفه القاضى لان هذا من حقوق العباد جري فيه  
العفو والاجراء ولا يسقط بالتقادم ويقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكذا بالقاضى الى القاضى ولا يختص  
الامام باقامته فان الزوج يؤخذ بالمرأة والمولى يؤخذ بالعبد ولوراه انسان يفعل ذلك كان له ان ينهيه ويمنعه ويؤذبه ويضربه  
ان كان لا يتزجر بالنع باللسان فيجزيه البين رجل عليه دين رجل وبه دين في البين فانكر دبا لئلا يرهض وحلف كان ذلك  
عليه وهو راها ان يحلف بالله ما على هذا الدين الذي يدعى المدعى اذا استخلف المدعى عليه فحلف ثم اقام المدعى البيينة  
على حقه يقبل بيئته عندنا وكذا لو كان المدعى يطلب عينية وقال لا بيينة لي فلما حلف اقام البيينة بعد ذلك يقبل بيئته وقول ابي جهم  
وكذا لو كان المدعى قال كل بيئته اتي بهم فهم شهود زور او قال ما عند فلان بن فلان وفلان شهادة وهذا المال الذي ادعى  
ثم اقر الرجلين فشهدا به بذلك جازت شهادتهم وقول ابي جهم ولو ان المدعى قال المدعى عليه عند طلب البين اذا حلفت  
فانت برى من المال الذي عليك فحلف ثم اقام المدعى البيينة على الحق يقبل بيئته ويقضي بالمال رجل قدم رجلا الى القاضى  
وادعى عليه مالا او ضيعة فبره او حقا من الحقوق فانكر فاستخلفه القاضى فان حلف فانه يبنى للقائ ان يقول له اني اعرض  
عليك البين ثلاث مرات فان حلفت والا الزمك المدعى ثم يقول له القاضى احلف بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعى  
وهو كذا وكذا ولا شئ منه فان اقر حلف في المرة الاولى يقول في المرة الثانية كذلك فان اقر حلف في المرة الثانية يقول له  
بقيت لثاثة ثم قضى عليك ان حلف ثم يقول له ثاثة احلف بالله ما لهذا عليك هذا المال ولا شئ منه فان اقر حلف يقضي

عليه بدعى المدعى وان قضى القاضى بالنكول في المرة الاولى فقد قضاؤه ولو ان القاضى عرض على البين في المرة الاولى فقل  
لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال اخلف فاراد ان يحلف فقال له قل بالله قال لا اخلف ثم عرض عليه البين ثاثة  
فقال لا اخلف فان القاضى يقضي عليه ويحبس كل ذلك عليه ولو ان المدعى عليه بعد ما عرض القاضى عليه البين مرتين استمهله  
ثلاثة ايام ثم جاء بعد ثلاثة ايام وقال لا احلف فان القاضى لا يقضي عليه حتى ينكول ثاثة ويستقبل عليه البين ثلاث مرات  
ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال ولو قدم رجل الى القاضى رجلا وادعى عليه حقا فحلف فاستخلفه فحلف ولم يجز ان القاضى يقول  
له اني اعرض عليك البين ثلاثا فان حلفت والا قضى عليك بما يدعى ثم يعرض على البين ثانيا فان اقر حلف بعرض عليه  
ثاثة فان اقر حلفه القاضى يقضي عليه وسكوت في المرة الاولى يكون منزلة النكول الا انه انما يقبل بمنزلة النكول اذا لم يكن به  
آفة تمنعه من الكلام او السماع فان كان به آفة فسكوت لا يكون نكولا ولو ان القاضى حلف المدعى عليه فسكت فكلما كلمه القاضى  
سكت ولم يجيب شئ فان القاضى يار المدعى حتى ياخذ منه كفالة ثم يسأل عن حاله به آفة تمنعه من الكلام او السماع فان سأل وطهر  
انه ليس به آفة اعاده الى مجلسه يعرض عليه البين ثاثة ثم يقضي ولو ان القاضى عرض على البين على المدعى عليه ثلاث مرات فابى ان  
يحلف ثم قال قبل القضاء انا احلف بحلفه ولا يقضي عليه شئ وان القاضى عرض عليه ثاثة فابى ان يحلف فحلفه القاضى بالنكول ثم قال  
انا احلف لا يلتفت اليه ولا يظلم قضاء القاضى دار في رجل اذ عيناها رجل فانكر فطلب المدعى عينية فان كانت الدار في ربه بميراث  
حلف على العلم وان كانت بهيمة او شرا او نحو ذلك حلف على البتات فان اخلف فقال المدعى عليه الدار في ربي بميراث عن ابي  
واراد ان يحلف على العلم وقال المدعى انها وصلت اليه لا بميراث ولي عليه البين على البتات كان القول قول المدعى مع عينية على علمه  
بأنه ما يعلم انها وصلت بميراث عن ابيه فان حلف المدعى على ذلك يحلف المدعى على البتات وان اقر المدعى ان يحلف يحلف  
المدعى على العلم **باب ما يبطل دعوى المدعى قبل القضاء وبعد** رجل ادعى على رجل  
حقا او مالا او اقامه البيينة فقال المدعى عليه لي مخرج عن دعواه امسكه القاضى الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكذا  
هذا لا يكون اقرار منه للمدعى قاله ومن يبغي للقاضى ان ينسكه عن الدفع ان كان صحيحا امسكه القاضى وان كان فاسدا لا يملكه  
ولا يلتفت اليه رجل ادعى دارا في يد رجل انها له فقال المدعى عليه استريتها من المدعى ولي بيئته على ذلك قال محمد في القياس  
تؤخذ الدار من المدعى عليه ويدفع الى المدعى ويقال له انت على حجتك وفي الاستحسان يتوك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه  
كفيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام البيينة على ما ادعى والا قضى عليه رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه ان المدعى قد كان  
اقر قبل هذا ان لا حق له في هذه الدار واقام بيئته لا تقبل بيئته ولا يكون ذلك دفعا لدعوى المدعى لان قولنا لا حق له  
في هذه الدار اولست هذه الدار لي ولم يكن هناك احد يدعى لا يمنعه من الدعوى بعد ذلك وذكر في الجامع الصغير عن  
في يد رجل يقول هي ليس لي فجاء رجل وادعيا فقال ذواليد هي لي هو كان القول قوله لما قلنا وان قال ليس لي وهناك احد  
يدعيها يكون ذلك اقرار منه بالملك للمدعى حتى لو ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه به الا ان يدعى تلقى الملك من يدعيه  
وذكر الشيخ الامام المعروف بمجواهر زاده رجل ادعى دارا فاقام المدعى عليه البيينة ان المدعى قال قبل دعواه ليست هذه الدار  
او قال ما كانت هذه الدار لي تبطل بيئته المدعى ويكون ذلك دفعا وكذا لو كان المدعى يدعى ان ورث الدار من ابيه واقام  
البيئته ذواليد ان اياه الميت كان اقر ليست لي او قال ما كانت هذه الدار لي كان ذلك مبطلا بيئته المدعى ودعواه رجل ادعى  
دارا في يد رجل فحلفه القاضى بهما بيئته اقامها ثم اقر المقتضى انها لفلان لرجل آخر لاحق فيهما فاضدقة المقر وهي المقر  
ولا يبطل قضاء القاضى المقر ولو قال المقتضى هي لفلان لم يكن في قضاء فاضدقة المقر فان الدار برى على المقتضى عليه ويبطل  
قضاء القاضى رجل ادعى دارا في يد رجل فقال ذواليد ادع عيناها رجل واقام البيئته فشهدا شهوده ان رجلا رفع اليه







شهادتهم الا اذا شهدوا على اقرار الشاهدين انهما محدودان في قذف وانما شريكان فيما شهدوا على المدعى عليه فحينئذ تبطل  
شهادتهم رجل ادعى دارا في يد رجل فجدد فصار له على الف درهم على ان يسلم الدار للذي في يديه ثم ان المدعى اقام البيعة  
انما له واراد ان يرجع في الانف ليس له ذلك وكذا لو اقام البيعة على انها كانت لغلان اشترى بها منه واقام البيعة انما  
كانت لابيها مات وتركها ميراثا له لا يقبل بيعة لا من جدين جدد دعوى المدعى كان القول قولهم في انكار حقه فكان  
الصلح اخذوا عن العيين فلا يستطعن ان يرجع بالالف ولو اقام البيعة على صلح صالحه عن الدار بالف قبل دعواه انصبت الصلح الاول  
الصلح ولو لم يتم البيعة على الشراء ولكن اقام البيعة على صلح صالحه عن الدار بالف قبل دعواه انصبت الصلح الاول  
الاول الذي شتمه بالبيعة وابطل الصلح الثاني كذا ذكر في المستق قال لصلح بعد صلح فانما باطل وان كان شراء بعد شراء  
من رجل واحد فالشراء الثاني احق والشراء الاول باطل وان كان الصلح اوله الشراء بعد ذلك اجزت الشراء الآخر وابطل  
الصلح الاول رجل ادعى على رجل انه قتل اخاه عمدا واقام البيعة فادعى القاتل ان للمقول ابنا وان قد عني عنه فان القاضي يأمر  
باحضاره واحضار شهوده فجاء القاتل برجل وشاهدين فشهد ان هذا الرجل ابن المقتول وانه قد عفا عنه قال تقبل  
شهادتهما وبثت نسب وان كان الرجل جاحدا ويبطل القصاص رجل زن ادعى على رجل انه ابوه وطلب ان يرضيه القاضي  
النفقة عليه فذكر ذلك لرجل فاقام الزين البيعة على ما ادعى واقام المدعى عليه البيعة على رجل اخر انه ابان من والزين وذلك  
الرجل يكران ذلك قال البيعة بيعة الزين وبثت نسبه من الذي اقام عليه البيعة انه ابوه وبغض عليه النفقة ويبطل بيعة  
الآخر وكذا ان امرأة حاضمت عمتها الى القاضي فسالته ان يرضيها على النفقة وهي محتاجة فقال لم انزلها اخا وهو بالنفقة اولى  
منى واكرمت المرأة ذلك فاقام العمة شاهدين فشهدا على رجل انه اخوها والمرأة وذلك الرجل يكران فان القاضي يرى العمة  
عن النفقة ويقول لها ان شئت فرضت لك النفقة على الاخ وهذه من جنس المسائل التي تقبل الشهادة فيها ليدفع الخصم  
عن نفسه وان كان مشتبا حقا لغيره ومنها اذا وجد القليل في محلة فادعى اهل المحلة انه قتل رجل اخر من محلة اخرى  
واقاموا البيعة من غير المحلة التي وجد فيها القليل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل ان البيعة مقبولة فان ادعى  
اولياء القتل على ذلك الرجل اخذوه بالدية وان ابوه لم يكن للاولياء عليه ولا اهل المحلة بشئ جور هذه البيعة وان  
اشترى الدية لغيره رجل مات وقاسمت امرأته ولده الميراث وهما كبار كلهم واقروا انها زوجة الميت ثم وجد الولد ثم  
ان زوجها كان طلقها ثم اتى بمته فاتهم برجعون عليها باخذت من ميراث رجل ادعى ان قذف فاقام البيعة فادعى القاذف  
ان القذف في عبد لغلان يذبح عنه دعوى الحد فان اقام القذف بيعة بعد ذلك ان غلانا اعتقه قبل القذف قبلت بيعة ويقضى  
على القاذف الحد ارض في يد رجل ادعى رجلها وقف وبين شريطا الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر ادعى بانه ملكه  
قالوا يقبل بيعة المدعى لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس يجزى بالاثري انه لو جمع بين وقف وملك وباعها  
صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعها صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد فذل ان القضاء بالوقف  
بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء بقسط على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يفتك الى الغير كذلك في الوقف رجل  
اشترى عبدا وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبيعة كان ان يرجع بالثمن على بايعه فان رجع فقبل ان يقضى القاضي  
له بالثمن على بايعه اقام اباع البيعة انه لا يسمع دعوى بايع لان الباع ما مضى عليه بالقضاء على المشتري وان اقام  
اباع بيعة على انه كان اشترى من المستحق ثم انه باعه من المشتري واقام اباع على المشتري بيعة على التنازع ينظر ان اقام  
البيعة على مستحق قبلت بيعة ويبطل قضاء القاذف لا يستحق وان اقام الباع بذلك بيعة على المشتري ان اقام ما بعد  
ما قضى القاضي عليه بالثمن لا يشتري لا يقبل هذه البيعة لان البيع الذي جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القاضي بالثمن لا يشتري

فخرج المشتري من ان يكون خصما وان اقامها بعد ما رجع المشتري على الباع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بيعة الباع  
لان البيع الذي جرى بينهما قائم لم ينفسخ لان الاستحقاق لا يبطل البيعات الماضية في ظاهر الرواية فكان للباع ان  
يلزم البيع للمشتري فكان المستحق ما وقبل بيعة الباع عليه ويكون ذلك قضاء على المستحق رجل اشترى من رجل عبدا  
وقبضه فاستحقه رجل ملكا مطلقا بالبيعة كان ان يرجع بالثمن على بايعه فان رجع ولم يقض له بالثمن على بايعه حتى اقام الباع  
البيعة انه له لا يسمع دعواه لانه ما مضى عليه بالقضاء على المشتري وان اقام الباع بيعة انه كان اشترى من المستحق  
ثم باعه من المشتري واقام اباع على المشتري بيعة على التنازع ينظر ان اقام البيعة على المستحق قبلت بيعة ويبطل  
القضاء المستحق وان اقام البيعة بذلك على المشتري قبل ان يقضى القاضي بالثمن لا يشتري على الباع قبلت بيعة لان البيع  
الذي جرى بين الباع والمشتري قائم لم ينفسخ فكان للباع ان يلزم البيع للمشتري فقبل بيعة المشتري ويكون ذلك  
قضاء على المستحق وان اقام الباع بذلك بيعة بعد ما قضى القاضي للمشتري عليه بالثمن لا يقبل بيعة الباع لان البيع الذي  
جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القاضي عليه بالثمن فلم يبق المشتري خصما رجل ادعى على رجل الا اقام البيعة فادعى عليه  
قبل القضاء ثم عدلت بيعة المدعى فان القاضي يقضى بتلك البيعة على وارث الميت وان لم يكن له وارث فبطل القاضي عنه  
خصما فيقف عليه ولا يقضى من غير خصم رجل ادعى عينا في يد رجل انه اشترىها من فلان الغائب وصدة الذي في يديه  
فانه لا يؤمر بالسليم الى المدعى كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم باقرار المدعى عليه رجل اشترى دارا وقبض فاراد  
الشفيع ان ياذنها فقال المشتري اشترىها فلان الغائب واقام البيعة على اقراره قبل الشراء اشترىها فلان الغائب  
وان فلانا وكله شراء هذه الدار منذ سنة ذكر في المستق لا يقبل بيعة المشتري قال لا في لوقبضا لا زمت البيع على الغائب  
رجل ادعى انه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال المدعى ما اشترىتها منك فلما اقام المدعى البيعة على ما ادعى  
اقام المدعى عليه البيعة انه اشترىها وكلي فلان سمع دعواه وذكر في المستق اذا ادعى دارا في يد رجل انه اشترىها  
من ذي اليد وكلي فلان الغائب لا يسمع دعواه ولا يقبل بيعة في قولنا وحسمه رجل ادعى ملكا بسبب ثرا دعاه بعد ذلك  
مطلقا وشهد شهوده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بيعة قاله قال جدي شمس الامتة  
لا يقبل بيعة ولا تبطل دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب سمع دعواه ويقبل بيعة رجل  
ادعى عينا في يد رجل انه له وان صاحبا ليد اقر له به فاقام البيعة على ذلك فاقام المدعى عليه البيعة ان المدعى استوهب مني  
بطلت بيعة المدعى ويندفع المحضومة عن ذي اليد لان كلامهما اقام البيعة على اقرار صاحبه انه لم يطلبت البيعتان لكان  
التعارض فتركنا العين في يد ذي اليد ذكر في الاصل رجل ادعى دارا في يد رجل انه اشترىها واقام البيعة وقضى القاضي له بها ثم اقر  
المقتضى انما الغلان اخر لم تكن في قط وصدة المقر بطل قضاء القاذف ويرد الدار على المقتضى عليه وان قال المقر كانت الدار للمقر  
وهما منى وقبضتها فهي المقر ويضمن المقر قيمة الدار للمقتضى عليه عند اصحابنا عبد في يد رجل ادعى رجل واقام البيعة  
فاقر المدعى عليه انه لغير المدعى لا يصح اقراره عبد في يد رجل ادعى رجل واقام كل واحد منهما البيعة انه له او دعه  
الذي في يديه والمدعى عليه يحج دعوىها ويقول هو في فلم يقض القاضي بشهود المدعين حتى صدقوا ليدادها فانه  
يدفع العبد الى المقر فان عدلت البيعتان قضى للمدعين ولو ادعى عبد في يد رجل انه له فجحد المدعى عليه فامر المدعى باقامته  
البيعة فلما قاما من عند القاضي باعه المدعى عليه من رجل وسكاه اليه ثم ادعى المشتري ثرا جاء المدعى بشهود واحضر المدعى عليه  
فقال المدعى عليه بعت من فلان وسكاه اليه ثم ادعى ان صدقة المدعى فيها صنع ولم يصدقه ولكن القاضي علم بذلك فان القاضي  
لا يمنع بيعة المدعى على ذي اليد وان لم يصدقه المدعى ولم يعلم القاضي بذلك فاراد المدعى عليه ان يثبت ذلك بالبيعة ليدفع عنه



خصومة المدعي فان القاضى لا يسمع بينته ويقضي عليه بينته المدعي رجل ادعى دارا في يد رجل انما لفلان وقال وكفى فلا بد  
بالخصومة فيها ثم ادعى لنفسه لا يسمع دعواه وكذلك لو ادعى عليها لموكل آخر واذا ادعى لنفسه او لغيره ادعى انه لفلان وكفى  
بالخصومة فيها سمع دعواه ولو ادعى دارا في يد رجل انما له ورثة من لبيه او اشتريتها من ذي اليد فجحد المدعي عليه ثم ادعى انها  
له لا يسمع دعواه وقد مر اقامة الدعوى على ولد ميت اثباتا كانت امارة ابيات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن  
فاقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن اقام البينة ان اياه كان طلقها ثلثا وانقضت عدتها قبل موته اختلقوا فيه  
والصحيح انه يقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة بذلك قال انه لم يكن تزوجها او لم تكن له زوجة قط ثم اقام البينة  
على الطلاق لا يقبل بينة رجل ادعى على رجل مال او اخرج بالمال خطأ وادعى انه خطا المدعي عليه فأنكر المدعي عليه ان يكون الخطأ  
فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على ان خطأ كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضي بذلك  
فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله الا ان يكون الكاتب سمارا او مرقا او نحو ذلك ممن يؤخذ بخطه فنهضها  
اولى ان لا يؤخذ بالخط رجل ادعى عينا في يد رجل انها كانت لبيه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد او دعني ابون ولا أدرك  
مات ابون او لم يميت ذكر في المنقى لا يتدفع عنه الخصومة رجل ادعى دارا في يد رجل انها له اشتريها من فلان بكذا واقام البينة  
ذواليد انه اشتريها من ذلك الرجل وارضا وتاريخ الخارج اسبق واقام ذواليد البينة انه حين اشتريها الخارج كانت الدار  
لذلك الرجل الا انها كانت مرفوعة عند فلان آخر وهو من المرفوعين بوجه حين علم وابطل بوجه ثم اشتريتها منه بعدما ذك الرهن  
قالوا هذا لا يكون دفعا لدعوى الخارج لانه ليس بخصم في اثبات الرهن ولو كان المدعي ادعى ان هذا العين كانت لفلان رهنها  
عندي بكذا وقبضته فاقام البينة المدعي عليه في دفع دعواه انه اشتريتها منه ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن  
لان بينة البيع مع بينة الرهن اذا اجتمعا كانت بينة البيع اولى دارا في يد رجل ادعى اخوانا بها بالغان اهدىها اكبر  
من الاخر ادعى انها كانت لبيه مات وتركها ميراثا لها واقام البينة فقال المدعي عليه في دفع دعواه اني اشتريتها  
هذه الدار من اكبر ومن فلان ومضى هذا لا يصح حين كان صغيرا بكذا فأنكروا وانكر الوصي ايضا الوصاية فاقام المدعي على  
البينة على اقرار الوصي انه باع بحكم الوصاية قالوا لا يقبل هذه البينة الا ان يشهد الشهود انه كان وصيا من جهة امته  
او من جهة ابيه او من جهة القاضى باع لحاجة الصغير على الثمن لانا وان علمنا اقراره ان وصي لم يثبت الوصاية باقراره اذ  
ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا واقامت البينة والزواج بجحد ثم ادعى الزوج انه تزوجها بعد اعترفت انها تزوجت بجلد  
وجعل له نكاحا لا يسمع منه هذا التبع لانه بهذا الدعوى يدعى عليها التناقص في دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى  
المرأة لقبول البينة لا يسمع عليها دعوى استناقص رجل ادعى على رجل دعوى انفق علماء الزمان على فسادا فقال المدعي عليه  
لرفع هذه الدعوى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يطالب المدعي باثبات الدفع وقال بعضهم يطالب ومن دفعه انه  
ثبت فساد الدعوى قال وينبغي للقاضى ان ينظر في دعوى الدفع وليأمله ان كانت فاسدة ظاهرة وهو يعلم بفساد الدعوى  
لا يسمع دعوى المدعي ولا يامر المدعي عليه باثبات الدفع ورجل ادعى دارا في يد رجل انما له فقال المدعي عليه نصفها لي ونصفها  
ودعيه عند فلان ولم يقم البينة على الودعيه فاقام المدعي البينة على دعواه ثم اقام المدعي عليه البينة على ان نصفها  
ودعيه عند فلان بطل دعوى المدعي في النصف وهل يبطل في الكل او بعضهم يبطل قال ربعه وينظر اشار في الجامع الى  
الحان لا يبطل في الكل رجل ادعى دارا في يد رجل انها له فاقام المدعي عليه البينة انها وديعة فلان انزعت عنه دعوى المدعي  
فان حفر فلان وسم المدعي عليه الدار اية فاعاد المدعي الاول دعواه على انقر له فاجابانه وديته عنده فلان اخر يقبل  
بينته وتدفع عنه خصومة المدعي رجل ادعى على رجل مال او اقام البينة ثم قال بعد اقامة البينة اني قد استوفيت من هذا

المال كذا اهل بطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا يبطل بينته لانه يمكن ان يقول استوفيت بعد اقامة  
البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا او قال بالفارسية جندني باقة بدم بطلت بينته رجل ادعى  
على رجل ربع مائة درهم فجحد المدعي عليه فاقام المدعي البينة على ما ادعى فقضى القاضى له ثمران المدعي اقر ان هذا النكاح  
عليه مائة درهم قال ابو القاسم الصغار يسقط عن النكاح ثلثا مائة الباقية وقال غيره من المشايخ لا يسقط رجل ادعى  
على رجل مال فقال المدعي عليه اني قد احدثت بهذا المال على فلان قبل فلان الخوالة في المجلس له واقام البينة على ذلك فقال  
صاحب الدين ان المحال علمات مفلسا قبل ادائه الدين كان القول قوله مع يمينه ولا يقبل قول الجبل انه مات مليا وكان له  
ان يرجع على المدعيون بدينه كذا ذكر في الامل رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمته الكل جملة ولم يميز  
قيمه كل عين وخصم وصفه على حدة اختلف المشايخ في بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالجمال لان المدعي اذا ادعى على  
غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ثم سئل ان ادعى ان الاعيان قائمة في يده يؤمر بحفرها فيقبل البينة  
بحفرها وان قال انها قد هلكت في يده واستهلكها وبين قيمته النكاح سمع دعواه ويقبل بينته ذكر في الجامع ان ادعى انه  
غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها يسمع دعواه ويؤمر بردها الجارية فان عجز عن ردها كان القول في مقدار القيمة قول القاصب  
فلما فتح دعوى الغصب من غير بيان القيمة لان يبيع اذ بين قيمته النكاح جملة ولم يبين قيمة كل عين على حدة كان اولى وان  
لم يذرع الغصب وادعى ان في هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة سمع دعواه في حكم الاحتياط وبعد  
ما حفر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة قال ربعه وانما يشترط ذكر القيمة اذا كانت  
دعوى السرقة ليعلم ان السرقة كانت سفاها او لم يكن اما في سرقة ذلك فلا يحتاج الى بيان القيمة رجل احفر وصي الميت وادعى  
ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت قد تخرج من درهما في حيوة دينه لان ما فاقام وصي الميت بينته ان المدعي هذا  
اقر ان له على الميت هذه الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا يقبل بينة الوصي ويكون ذلك دفعا لبينة المدعي  
رجل ادعى عينا في يد رجل انما له وانكر المدعي عليه فقبل ان يقيم المدعي البينة على دعواه باع المدعي عليه العين من رجل واشهد  
عليه فلما اقام المدعي البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضى له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضي لان العين  
لزويف بن بفرح فقطع له ثمران المقتضول الثاني وهو المشتري باعه من باعه او وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذا  
حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم الا انه انما يقع هذه الحيلة اذ لم يدع الشري من المقضي عليه الاقول وانما ادعى ملكا  
مطلقا فاقام الادعي الشري منه لا يسمع دعواه المشتري الثاني المشتري صار مقفيا عليه بالبقاء على باعه وانما وضع المسئلة فيها  
اذا باع المدعي عليه قبل ان يقيم المدعي البينة لانه لو باع بعد اقام البينة الشاهدين وعدل الشهود بطل القاضى ببيع المدعي  
رجل في يده دار يقول ورثتها من ابي فجاد رجل وادعى له ثلثا اشتريها من ابي له يد بالف درهم واقام البينة فشهد شهوده  
ان والده ذي اليد باع هذه الدار من المدعي ولم يذكر انه باع وهو ملكها قالوا اجازت شهادتهم ويقضى بالدار للمدعي لان صاحب  
اليد مقر انها كانت لبيه ولانه لو شهدوا على اقرار الميت انها للمدعي يجوز شهادتهم فكذلك هذا الا اذا كان ذواليد يقول  
ملكى وفي يدي ولم يقل ورثتها من ابي فجاد رجل وادعى له ثلثا اشتريها من ابي له يد فقال ذواليد كان لا في يديها  
ذواليد يدعى انها له بسبب اخر لامر ثاغى ابيه ولو ان المدعي ادعى انها له اشتريها من ابي له يد فقال ذواليد كان لا في يديها  
حقه فلما اقام المدعي البينة على ان اشتريها من الميت وهو ملكها اقام ذواليد البينة انه كان اشتريها من ابيه قبلت بينته  
ولو قال ذواليد هذه الدار كانت لابي قط او لم يكن له فيها حق قط فلما اقام المدعي البينة انه كان اشتريها من ابيه  
قبلت بينته ولو قال ذواليد هذه الدار كانت لابي قط او لم يكن له فيها حق قط فلما اقام المدعي البينة على ما ادعى اقام



ذوالالبينة انه اشتريها من ابيه في صحته لا يقبل بيته وان اقام البينة ان اياه اقر في صحته انها لم يقبل بيته  
دار في يد رجل ادعى رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له واقام البينة وقضى القافة بذلك ثم جاء آخر ادعى  
انها اشتريها من ابيه في صحته لا يقبل بيته فانه يرد الدار على المقضي عليه ويقال المدعى الشري في البينة على الذي  
ردت على الدار لان المقضي لما صدق مدعى الشري فقد اقر انه كان مبطلا في دعواه الارث وان شهوده كانت شهود  
رور وفي مثل هذا لا ينفذ قضاء القافة عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والفسوخ بشهادة الزور امرأة باعت كرمها  
فادعى ابنها وهو غيب بالغ ان الكرم له ورثة من ابيه وصدة امه الباعده وزعمت انها لم يكن وصية له قالوا ان كانت  
اوعت قبل بيع ابنها وصية الغيب لا يقبل قولها بعد ذلك انما لم تكن وصية وكانت عليها قيمة المبيع للمضير بقرارها  
على نفسها انها استهلكته بالبيع والتسليم ولا يسمع بيته الغلام الا باذن من له ولاية عليه وفيما اذا باع الرجل شيئا بغير  
امرته وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يسمع دعواها والصحيح انما يسمع قال رجل  
سئل الشيخ الامام الاجل ظر الدين عن رجل ادعى على رجل انها غيب منه غلاما تركيا وبني صفاته وطلب احضار الغلام فلما  
احضر الغلام كانت بعض صفاته على خلاف ما ذكر المدعى فادعى انه لو اقام البينة قالوا ان قال المدعى هذا الغلام هو الذي ادعاه  
لا يسمع دعواه اذا كانت الصفات فيما لا يحتمل التغيير والتبديل واما قال المدعى بعد ما احضر الغلام هو عبدي ولم يرد على ذلك  
يسمع دعواه ويقبل بيته لان دعواه الاولى لا يمنع الدعوى الثانية فلا يكون مستاقفا وسئل عن خلع امرأة وقال  
في مجلسه مراد بن خازن ما هي جيزي نيست ثم ادعى شيئا من متاع البيت واقضته قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت  
وقت الاقرار لا يسمع دعواه فان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار يسمع دعواه وان ادعى انه لم يقبل شيئا يسمع دعواه  
ان لم تكن دعواه في ذلك المجلس قالوا وذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق في فلان اوقال في فلان فادعى انه اقام البينة  
على عبد في يد المقر انه غيب منه او ادعى عليه دينا لا يقبل بيته حتى يشهد الشهود انه غيبه بعد الاقرار وعلى دين حاد  
بعد الاقرار وكذا لو كتب له رجل برادة رجل لاحق في فلان في عين ولا دين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبد من الذي  
من الذي يراه او على عرض الف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار قالوا في فعل هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الزوج بعد  
الاقرار لان معنى ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقا انه لا يسمع دعواه وذكر في الجامع  
رجل قال ما في يدي من قبل او كثيرا وعدا ومتاع فلان مع اقراره لانه عام وليس بمجهول فان جاء المقر ليأخذ عبد من يدي  
المقر واختلفا فقال المقر كان في يدي وقت الاقرار فعلى وقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا  
ان يقيم المقر البينة انه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر ذكره هذا العبد في الاقرار فيكون القول قوله وذكر  
في الاقرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في هاتين القملان ثم بعد ايام ادعى شيئا مما في الحانوت انه له ومنعه في الحانوت  
بعد الاقرار صدق وذكر في بعض روايات الاقرار انه لا يصدق قالوا وهذه رواية الجامع قالوا واما رواية الثانية  
اذا ادعى بعد الاقرار في هذه لا يمكن ادخاله في الحانوت في تلك المدة بيقين وفي مسألة الجامع اذا ادعى المقر حدودا لملك  
في زمان لا يتصور حدوده لا يقبل قوله ان ملكه بعد الاقرار وعنى يوسف رحمه الله اذا قال مالي بالكوفة دارا وقال مالي على  
مال ثم ادعى الكوفة دارا او ادعى على رجل سماع دعواه لانه لم يبرأ انسانا بعينه فسمع دعواه وعن محمد لو قال مالي  
في رستان كذا في يد فلان دار ولا أرض ولا حق ولا ادعى ثم اقام البينة انه له في يد فلان في ذلك الرستان دار لا يقبل بيته  
الا ان يقيم البينة ان اخذها منه فلان بعد الاقرار ولو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولم ينسبه الى رستان ولا قرية  
ثم ادعى ان له قبله حقا باري في رستان او قرية لا يقبل بيته ولو قال مالي في رستان في دار ولا أرض ثم ادعى ذلك واقام

البينة يقبل بيته ما لم يقصد قرية بعينها او ارضا بعينها في لا يقبل بيته اما اذا قال لاحق في باري او عرا سات  
او بالعراق او بغير رستان فاقراه باطل ذكر في النور عن محمد اذا قال لامرأة هذا البيت وما اغلن عليه بابه هو لها وفي البيت  
متاع فلما البينة والمتاع ولو اقر البينة في صحته بجميع ما في منزله من الفرض والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف الاثاث  
ولم يبرأ سابق على الدواب وهو ساكن في البلد فاقراه انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان بيع من الدواب  
الى الباقرية بالنهار ويرجع الى وطنه وكذلك عبيد الذين يخرجون في حواجبه ويأبون الى منزله فكل ذلك داخل في اقراره  
ولو قال في صحته جميع ما هو اقل منزلي لامرأة غير ما في من الشيا ثمرات فادعى انه ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم هناكم  
ونقوي في الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب الغناء لها ما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج كان  
صادقا في اقراره وان جميع ذلك لها بهية او بيع او ما اشبه ذلك فهو في سعد من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا  
لها لا يبرأ ملكا بالاقرار الباطل وسياق مثل ذلك في كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى ذكر في رصايا المنتقى اذا دفع الوصي الى  
البيتم ماله بعد البلوغ فاشهد اني على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له في تركه والده عذره  
في من قبل ولا كثير الا وكذا استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركه والدي واقام البينة قبلت  
بيته وكذا الوارث ان قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى على رجل دينا لوالده يبيع دعواه  
وفى رصايا المنتقى اذا بلغ الورثة ان مورثة اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى فقالوا قد اجزنا وانا اجوزنا اذا اجازوا  
بعد العلم ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان لبيت على الناس ثم ادعى على رجل دينا لبيت يبيع دعواه كما لو اقر به الوارث  
ثم ادعى دينا لبيت رجل ادعى دارا انها له وان مورثا لمدعى عليه كان احدث يده عليها بغير حق ثمرات وتركها في يد وارثه  
هذا واقام البينة على ادعى واقام المدعى عليه البينة ان مورثه فلما اشتريها من المدعى كذا بيعا بائنا وتقا بضا ثمرات  
مورثي مورثها منه فادعى المدعى دفع وعوى المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقر ان البيع الذي جرى بينه وبين المدعى  
كان بيع وفاء اذا رد على الشئ يجيب على ردها اليه واقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظر الدين لا يسمع منه  
هذا الدخ لان بيع الوفاء عذره وعند مشايخ سرقند بمنزلة الرهن فاذا اقام المدعى عليه البينة على ان مورثه اشتريه من المدعى  
بيع وفاء يجعله كانه كان هاتنا اشتريه بعد الرهن فيجوز بالشري وعند مشايخنا بيع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد اذا اقبل  
به البعض بملكه المشتري وينقل ذلك الى ورثته فكان المدعى في دعواه الملك لنفسه بعد ذلك مبطلا في دعواه فلا تنفع  
بهذا دعوى المدعى عليه شئ مورث من المدعى رجل احضر مالوكا وادعى انه له وانه عتده وقال المملوك انا عبد فلان الفاسد  
ذكر في المنتقى ان العبد اذا جاز بيته على ما ذكره يجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك يقبل بيته المدعى  
ويقضى له فان حضر الغائب لمقر بعد ذلك لا يسيل على العبد الا ان يقيم البينة ان العبد له ويقبل بيته ويقضى بالعبد له  
على المقضي له الاول ولو ان رجلا ادعى عبدا في يد عبدا وادعى عليه دينا او شرا شئ منه فهو خصم له الا ان يدعى انه مجبور  
دار في يد قوم ميراث لهم من ابيهم ادعى رجل انه اشتري من بعضهم نصيبه وهو غائب وبين نصيب الغائب ومن في يدهم الدار  
اقر وان نصيب الغائب من ابيه وقالوا لا ندري انك اشتريته ام لا فلا تنفع اليك حصته فلان منها فاقام المدعى بيته فشهدوا  
انه اشتريه من الغائب نصيبه لا يقبل منه هذه البينة ولو قال بقية الورثة الذين الدار في يدهم الدار لنا لاحق لفلان القاة  
فيها جازت بيته المدعى ولو ان رجلا ادعى دارا في يد رجل انها له واقام البينة فاقام الذي في يده الدار هذا الدار لفلان  
الغائب اشتريها من المدعى وكلني فيها ذكر في المنتقى انه يقبل بيته دعي ليد ويجعل وكلا وارفع عنه الخصومة ولا الزم القاة  
الشري رجل ادعى دارا في يد رجل انها له اغتصبها منه الذي في يده وقال المدعى عليه من ملك والدي وديعة في يدي



لا ينفذ عنه الخصومة وان اقام المدعى البينة على ما ادعى شرعا فامدعى عليه البينة انها ملك والده اشتراها من المدعى  
قالوا لا يقبل بينة المدعى عليه لانه ليس بوكيل عن والده في اثبات الملك لوالده لو سعت منه هذه البينة انما سعت لدفع عني  
المدعى وانما انتصب خصما للمدعى بدعوى الغصب فلا يسمع منه دعوى الكفارة رجلا مدعى محدودا في يد رجل  
وذكر الحدود الثلاثة ولم يذكر الحد الرابع والحد الرابع سفل ملك من المدعى عليه لا فاصل بينهما قال الشيخ الامام الاجل ظهير  
الدين تقع هذه الدعوى لان استوفى عن الحد الرابع لا يمنع صحة الدعوى وكذا لو ذكر الحد الرابع فقال الحد الرابع  
ارض لمدعى عليه ولم يذكر الفاصل وكذا لو كان الحد الرابع ملكا لرجلين لكل واحد منهما ارض على حدة فقال المدعى في بيان الحد  
الرابع والحد الرابع ارض فلان ذكر ارض لرجلين ولم يقل بصل ارض فلان آخر وكذا لو كان الرابع ارض فلان ومسجد فقال  
المدعى الحد الرابع ارض فلان ولم يذكر المسجد قال يقع ايضا قال الشيخ وينبغي ان لا يفتح دعواه في هذين الوجهين لان المدعى رجل  
الحد الرابع ملك فلان فاذا لم يكن ملكه فلان لم تكن دعواه متساوية هذه الحدود فلا تقع كما لو ذكر الحدود الثلاثة  
وفقط في حد واحد بخلاف ما اذا سكت عن الحد الرابع وفي المتن جرح صحت في استوفى زيدا انسانا وشيئا لادهان  
اوسما او خذا وعين النسخ لك وشهدوا عليه فقال الجاني صنته وهو نجس قد ماتت فيه الفارة كان القول قوله وان  
سبوق القضاة واخذوا من الطواشق ورماه واستهلكه وعين النسخ لك فقال الجاني كان ميتة لا يصدق فيه وسبع  
الشهود ان يشهدوا انها كانت ذكينة لان الميتة لا تباع في السوق وقد يباع في السوق السمن النجس والزيت الذي ماتت  
في الفارة وفي المتن جرح ادعى رجل ان ارض فلان وان فلانا كان رهنا عندي هذه الدار بالانفا التي لم يعلني منذ شهر  
ودفعها الي وقضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فاعترى اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار غايب واقام  
الذي في يديه الدار البينة ان الدار داره اشتراها من الغايب الذي يدعى المدعى انه رهنها وقال اشترتها منه منذ عشرة  
ايام قال مدعى الرهن يستحقها وليس للمدعى الشري ان ينقض البيع اذا كان الباي غايبا وكذا لو ادعى الاستيعار مكان الرهن  
ولو كان مكان الرهن والمستاجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشترتها من الغايب منذ شهر قبل شراء ذي اليد فهو خصم  
يقضي بالدار وينقض البيع الثاني ويؤخذ النسخ من المدعى ويكون امانة عده وعلم اليه الدار اذا كانت لم يشهد شهودا للمدعى  
ان الباي يقضي من النسخ رجل مات وترك ما لا وعبد وابنة فاقام رجل بينة انه كان عبده فاعتقه وان ولده فاقام  
الابنة البينة انه كان حرا الاصل ذكر في ولاه الاصل ان البينة بينة الابنة رجل ادعى دارا في يد رجل واستثنى منها  
بيتا معينا وقال لا هذا البيت واقام البينة وشهد شهوده ان جميع الدار ذكر في كتاب الاقرار من الاصلان القامني  
بيل المدعى ان وفق فقال كانت الدار كلها لي بعت منها هذا البيت جازت بينة ويقضي بالدار غير البيت وان قال  
لم يكن في هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يحب القابضين وهكذا اذا ادعى الفاشهد الشهود بالعين وفيه سارة  
الوانه اذا وقع يقع توفيقه ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق خالفنا لما قال بعض الناس اربعة ادعوا دارا في يد رجل  
وذكروا ان هذه الدار كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم يرونه لا وارث له سوام ولما سوا البينة على هذا الوجه  
شرعوا في جميعا على ان هذا الواحد لم يكن ابنا للميت بل كان ابنا لبنت الميت بطلت بينتهم فلان ان البينة الثلاثة بعد ذلك  
اقاموا شهودا اخرين ادعوا الدار على نحو ذكرنا ذكرنا انها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم يرونه الثلاثة لا وارث له  
سوام سمعت عولهم ويقبل بينتهم ولو ادعى رجل دارا في يد رجل انها كانت لابنة فلان مات وتركها ميراثا لاولاد له سواه  
واقام البينة على التي شرعوا في ثبوت ارضه قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين لا يقضي القابض تلك البينة نظرا لكذب  
في شهادتهم فلان الابن ادعى هذه الدار بعد ذلك انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ولا رة هذه على ذيقه تها واقام

اولئك الشهود على ذلك قال سبيع دعوى المدعى انه ادعى ان فلانا لا يشاء بعض متج دعواه ولا يقبل شهادة الغريب الاول لان  
كذبهم فيما شهدوا له اولئك الشهود فيما شهدوا انفسهم وان اقام شهودا اخرين غير الاولين على ما ادعى ثانيا جازت  
شهادتهم فلان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك ان المدعى كان اقر في حيوة وصحة انه لاحق له في هذه الدار جازت شهادتهم  
واندفعت خصومة المدعى رجل في يديه جارية واقام رجل ان فلانا الغايب كان شريكا في شركة غسان في الف بيتنا وان الغايب  
اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك نصفها لي ونصفها لفلان الغايب فقال الذي في يديه الجارية انا اعلم ان فلانا  
الغايب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين الغايب ففصفها لك ونصفها لفلان الغايب الا ان فلانا الغايب  
امرني ان اذهب بالجارية الى بغداد وابيعها شرعا قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ليس للمدعى ان يمنع من ان يذهب بها  
الى بغداد قال وكذا لو كان الغايب مضاربا او لم يكن كان له حق التقرف وان كان الشريك بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له  
ان يمنع من المسافرة بها وعن التقرف فيها رجل قال لغير هذا العبد لك فقال المقر ليس هو في شرعا لولي ذكر في الاصل انه  
لم يكن له ولو اقام البينة لم يقبل بينة رجل اشترى عبدا وقبضه لغيره رجل وكشفه بالبينة فاقام الباي بينة على المتن  
امر بالبيع فباعه بامر قاله الزيادة ان كان المشتري رجع على الباي بعين الثمن الذي نقده واسترده او كان  
الباي استهلك ذلك الثمن وضمنه المشتري مثله لا يقبل بينة الباي وان كان ذلك الثمن هلك عند الباي قبل بينة  
الباي لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة ان كان المشتري لم يقبض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه  
البينة يثبت لنفسه حق استرداد ما قبض من المشتري رجل ادعى عينا في يديه رجل انما له غصبها منه الذي هو في يده واقام البينة  
وعدت بينة ثم ادعى الغاصبان المدعى اقر انها للغاصب من ثمر الغاصب بدين الغصب الى المدعى قال محمد بن ادنى  
الغاصب بينة حاضرة على ما ادعى اقرت الغصب بدين واخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشئ واجله الى المجلس الثالث  
وان كانت بعد خمسة عشر يوما وان ادعى جارية في يد رجل انها له ولقر الذي في يديه انه اشترىها من المدعى وقال البينة حاضرم  
على انشرا قال ان كان المشتري ثقة فممنته اياها وتركها في يده وامرته ان يحضر البينة وان لم يكن ثقة او لم اعرفه وضعتها  
على يد عدل فاشترى من غير الفرج فاني اقرها في يده رجل ادعى ارضا من ميت وزعم انه ابن عم الميت لا بية واقام البينة على الشئ  
وذكر الشهود اسم ابيه وجده واسم ابائهم وجده كما هو الرسم والمدعى عليه اقام البينة ان جد الميت فلان غير ما اثبتته  
المدعى لا يقبل بينة المدعى لان البيئات للابنات لا للنسب وبينة المدعى عليه قامت على النسب وهو ليس بخصم في اثبات اسم  
جد المدعى وهو كما لو ادعى ميراثا عن ابيه فاقام المدعى عليه البينة ان اباه المدعى رجل اخر غير الذي يدعي المدعى ومنه لا يقبل بينة  
المدعى عليه ولو ادعى ميراثا من رجل وذكر ابن عم الميت لا بية وذكر الاسك الى الحد الاعلى فاقام المدعى عليه البينة ان اباه المدعى  
هذا كان يقول في حيوة انا اخ فلان لام لا لابي لا يقبل بينة المدعى عليه الا اذا اقام المدعى البينة ان فاضيا قضى بثبوت نسب  
ابيه من فلان اخر غير الذي ادعاه المدعى رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سرق قد فطولت البينة  
فقال لا بينة لي على ذلك شرعا بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البينة على ذلك يقبل بينة لان التوفيق ممكن محتمل انه  
قضيا اولي في مكان فجد وليس له على ذلك بينة ثم قضى ثانيا في مكان اخر رجل ادعى محدودا في يد رجل حقه ومكته وفي يده هذا  
بغير حرم وبين الحدود فقال المحدود عدان هذا المحدود حقي ومكتي وفي يدي شرعا قال في مجلس آخر ان الحدود الذي في يدي ليس على  
هذه الحدود التي ذكر المدعى بل بعضها كما زعم المدعى وبعضها على خلاف ما زعم قال الشيخ الامام ظهير الدين لا يثبت في ما قال المدعى  
عليه لان اليد على العقد لا يثبت الا ببينة فلا يثبت في ما زعم المدعى عليه ولا الى انكاره رجل ادعى عليه وارثا ميراثا  
فانكر وقال ما جيزي دادني نيت فاقام الوارث البينة على ما ادعى فقال المدعى عليه دفع يد ارم فقال له انك دفعه يكون



او الابرار فايها تدعى فقال المدعي عليه كلامها فلو اكله هذا لا يبطل دعواه الدفع لان من حجة ان يقول كانت  
المادة ابرار تدعى ثم حجت فافيتها **فصل فيمن يجوز قضاء القاضيه ومن لا يجوز**  
**وما للقاتن بفعل لا يجوز قضاؤه لمن لا يجوز شهادته** لو من جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك  
تعدى العلامة لا يقع لمن لا يجوز له شهادة ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والامنة والمرأة والمحدود في العقد ولا تعدى  
الوالدين والولود ومن يضع تعديل الترم من هؤلاء ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تركية الترم ويجوز شهادة الرض  
على شهادة والده ولا يجوز شهادته على قضاء والده وهذا قول ابو يوسف وقال محمد يجوز في الوجهين ويجوز قضاء القاتن  
للأمير الذي ولده وكذلك قضاء القاتن الأسفل للقاتن الأعلى لقضاء الأسفل ويجوز قضاء القاتن لأمه أمه  
ولا يجوز ان كانت أمه حية وكذا الوفاي لأمه ابية بعد ما مات الأب جاز وان كان الأب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي  
ان يقرض مال التيمم والنقطة من المنقط كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده للقاضي ان يقرض مال الغائب  
وله ان يبيع منقول اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب لا يبيع اذا علم ولا يبيع مال المديون في قول أبي حنيفة وفي قول  
صاحبه يبيع منقول ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كايبيع المنقول وهو الصحيح واذا اراد  
ان يبيع ماله يملك له يحبس من الثياب وان كان له ثياب حنة يبيعها ويشتري من ثمنها ثوبا يكتف به ويرف  
الزيادة الى الدين وللقاضي ان يقضي ما علم في قضاؤه والمصر علم في مجلس القضاء او في غيره ان علم بالحادثة قبل التقليد  
ثم قلنا القضاء ليس ان يقضي بذلك العلم في قول أبي حنيفة وقال صاحباه له ان يقضي بذلك العلم وعلى هذا الخلاف  
اذا علم بالحادثة في قضاؤه ثم عزل ثم قلنا يابا ليس له ان يقضي بذلك العلم عند وعلى هذا الخلاف اذا علم بالحادثة  
في قضاؤه ثم خرج الى رستاق ليس هو فيه قاضيا بان قلنا الكورة دون الرساتيق ثم عاد الى المصر لا يقضي بذلك العلم  
في قول ابو حنيفة وعندنا يقضي وان كان مقلدا على الكورة والرساتيق فخرج الى رستاق ثم عاد الى المصر قال بعضهم  
له ان يقضي بذلك العلم في قولهم وبه اخذ شمس الأئمة الحلواني وان علم بالحادثة في الرساتيق عند أبي حنيفة ليس له ان يقضي  
بذلك العلم فعلى قول اذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية او في غير مكان الولاية لا يقضي بذلك العلم وعندنا يقضي  
ولا يقضي بجملة في الحدود على كل حال ولو علم بالحادثة في قضاؤه والمصر ثم خرج الى رستاق هو فيه قاض فاقض فيه  
بذلك العلم قال شمس الأئمة الترخي في ظاهر الرقابة عن وجوه المصير شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخصاف وابيه  
اشار محمد في كتاب وغيره في يوسف لم يشرط لنفاذ القضاء وله ان ينقل الشهادة بكتابه وكتابه بالقاضي بمنزلة  
شهادة شاهدين على الشهادة وسياتي صورة الكتاب وشرايطه في آخر الكتاب وله ان يقبل البيعة بين علي الغائب  
دين الغائب من مال في يد المدعي وصورة ذلك اذا باع الرجل عبدا فعلى المشتري قبل فدايته ولا يردى مكانه فاقام اباع  
بيته على ذلك عند القاتن يقبل البيعة ويبيع العبد ويقضي دين الغائب من ثمنه فان فضل شيء من ثمن وضعه  
على يرد على من هذا الجنس مسألة ذكرها في اجارة الاصل في باب اجارة الدواب وللقاضي ان يبعث الغائب الى الغائب  
اذا خاف الهلاك وله ان يأخذ مال التيمم من والده اذا كان الوالد سرفا مبذرا ويضعه على يرد على ان يبلغ التيمم  
ويجوز قضاؤه على استخراجه يعلم انه مستر ولا ينفذ قضاؤه اذا علم وصورة المستخر ان يبيع الرجل دينيا على غائب وضر  
رجل او ادعى ان هذا الرجل كليل يعال على الغائب فيقول الرجل بل أنا كليل ولكن لا شيء لك على الغائب فاقام المدعي البيعة ان له  
على الغائب لغيرهم فيقف القاتن تلك البيعة فان ذلك يكون قضاء على الغائب وقضاؤه فيما ارشى باطل وان دفع المدعي  
الرشوة الى القاضي فرد ولم يقبل وقضى للرشى فنقض قضاؤه وان ارشى ولدا القاتن او احد من اهل البيت الراشع عند القاتن يعلم القاضي

بذلك وقضى للرشى فنقض قضاؤه وان كان بحق ويجب على القاتن رد قبضه وان ارشى وان علم القاتن بفساد قضاؤه مردود  
وهو كما لو ارشى بنفسه وقضى للرشى اذا شهد الشهود عند القاضيه بدین او عين او عقار وعذلو فقال القاتن للشهود  
عليه ان الحق حق الشهود له او قال ما دري لك في هذه الدار حق لم يكن ذلك قضاء ولو قال انزلت عليك كاقضاء  
ولو قال ثبتت عندي ان هذا على هذا كن الاختلاف فيه قال بعضهم لم يكن ذلك قضاء وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام ابو حامد  
العمري لم يكن ذلك قضاء ولو قال للقاضي رجل جعلت وكيل في تركية فلان البيت يكون وكيل في الحفظ ولو قال جعلت وكيل  
لشترى وتبيع كان له ان يبيع ويشترى لان امر القاتن معتبر بما رتب ولو قال رجل جعلت وكيل في كونه وكيل  
بالحفظ فكذا اذا قال له القاضي ذلك ولو قال القاتن لرجل جعلت وصيا فان خص شيئا وقال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة  
لان اعيان القاتن يقبل التخصيص بخلاف اعيان الميت وابيها الاب والمجد فان ذلك يكون عانا ولو قدم غرام الميت الى القاضي  
فقالوا ان فلانا مات ولم يوص الى احد ولا عايد يدين والقاضي لا يعلم بذلك فقال لهم القاضي ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا  
في تركية قالوا بربي ان يسهه ذلك ان عرف عدله الوصي فان صدق صار وصيا لان اعيان الميت يقبل التعلق وكذلك اعيان القاتن  
ولو ان رجلا جارا الى القاضي وقال ان اومات في بعض الاموال وعليه دين ويزن من كل نوع مالا ولم يوص الى احد واهل تلك الناحية  
لا يعرفونني فلا يمكنني اثبات النسب بالبيعة فقال له القاضي ان كنت صادقا فاعلم انك تقول فيع الدواب وافق الديون قالوا لا بأس  
بذلك لانه ان كان صادقا فتح امر القاضي والادلة **فصل فيما يقضي في المجتهدين ما ينفذ قضاؤه**  
**فيه وما لا ينفذ** القاضي اذا كان مجتهدا له ان يقضي برأيه نفسه وفي المجتهدين وهذه المسئلة على وجوه اربعة اذا  
كان مجتهدا وهو يعمل برأيه نفسه فقط برأيه غيره قال ابو يوسف لا ينفذ قضاؤه وهو احدى الروايتين عن محمد وخلف  
الروايات عن أبي حنيفة في ظاهر الروايات عنه تنفذ قضاؤه ولا يرد وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى واشار  
اذا كان مجتهدا فنفسي منه وقضى برأيه غير ثم تذكر رأيه قال ابو حنيفة ينفذ قضاؤه ولا يرد ويعمل برأيه في المستقبل وقال  
ابو يوسف يرد قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد ايضا وان لم يكن له رأي في المسئلة فاستفتى فقضاؤه فقط يقضيه ثم حدث  
له رأي لا يرد قضاؤه ويعمل برأيه الحادث والمستقبل حكمي عن الشيخ الامام عبد الوارث الشيباني انه قال ما فعله القضاة من  
التقويض الى شفعي لمذهب في نسخ البيعة المضافة وبيع المذرة وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يري ذلك بان قال  
لاح اجتهاد الى ذلك انما ان كان لا يري ذلك لا يقع تقويضه وقال غيره هذا احتياط وصحح التقويض وان كان لا يري ذلك  
لان على قول ابو حنيفة لو قضى بخلاف رأيه ينفذ قضاؤه في اصح الروايتين فلا يقع تقويضه كان اولى وان فوض الى شفعي  
لن يقضي برأيه او يقضي بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك التقويض عند الكل وان قضى القاضي في فضل وهو لا يعلم انه مختلف فيه وانما قصد  
القضاء على وجه الاتفاق فوافق قضاؤه محلا مجتهدا فيه ذكر في كتاب الاكرام انه ينفذ قضاؤه وذكر في الرجوع عن الشهادة  
انه لو قضى بشهادة المحدودين في نقد وهو لا يعلم انها محدودة شرع علم برده قضاؤه ويؤخذ انما من المقتضي وكذا اذا ظهر  
انما عبدان او كافران او اعميان برده قضاؤه قالوا وهذا كله قياس قول أبي حنيفة والى يوسف ومحمد وذكر شمس الأئمة  
السرخسي في شرح رجوع الشهادات ان قضاء القاتن في المجتهدين انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد انما اذا لم يكن عن اجتهاد  
لا ينفذ وذكر الخصاف انه ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الاكرام ولو ان رجلا قال ان تزوجت فلانة فعلى  
طابق فزوجها فعلى خاصته الى فاض لا يري الطلاق وانما فاجاز النكاح وبطل الطلاق ثم رفع الى القاضي يري الطلاق واقع  
فان ارشى ينفذ قضاء الاول وان كان الخالف قال كل امرأة تزوجها فعلى طالق فنفسح القاضي البيعة على امرأة تزوجها ثم تزوج  
امراة اخرى قال ابو يوسف لا بد من فسح البيعة على كل امرأة هكذا رد عن أبي حنيفة وقال محمد اذا نكح على امرأة فخصمها







المعروف بخلافه زاده ان الجوز المطبق في قول ابي حنيفة مقتدر بشر وعبد القوي رجل في بام امارة او بابتها فخاصته  
امارة الى القاضى فزاد القاضى ان الحرام لا يجوز للحدان يقضى بالحل اتفقوا على ان الزوج اذا كان جاهلا ياخذ بالقضاء  
وان كان عالما فقيها وادانة المحرمة قال ابو يوسف لا يحل له المقام وكذلك المرأة فقال حسن بن زياد في مثل هذا ان كان  
الرجل جاهلا ياخذ باقتضى له القاضى ان كان عالما فقيها يميل برأيه نفسه ولا ينظر القضاء القاضى قال الحسن وهذا كل قياس  
قول ابي حنيفة ولو وسع ما على قوله بعد ياخذ بقضاء القاضى على كل حال وكذلك رجل قال لامرأة انت طالق البتة وهو ممن  
يرى البتة ثلاثا فخاصته امرأة الى قاضى يرى البتة واحدة تلك الرجعة فقضى بانها رجعية وجعلها امرأة قال محمد وسع  
للرجل اسان المرأة وان كان يرى خلاف ما قضى له القاضى ويقول الرجل لست اري هذا وارها ثلثا وارجل من يوحى بقوله  
قال محمد ينبغي هذا الفقيه ان يدع رايه وياخذ باقتضى القاضى لان هذا ما اختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضاء فيما  
اختلف فيه الفقهاء اذا قضى القاضى بذلك على فقيه عالم يرى خلاف ذلك من غير احوال او حتى او اخذ بالارادة فانه  
ينبغي للفقهاء ان يدع راي نفسه وياخذ بقضاء القاضى ولا يزمه القاضى واجمعوا على ان مقتضى عليه ياخذ بالقضاء  
ولا يميل برأيه نفسه رجل ادعى على غيب شيئا قال محمد في المفقود ليس للقاضى ان ينصب الوكيل عن الغائب بل وان القاضى يسمع البيعة  
على الغائب من غير خصم ووكيل وقضى على الغائب نقدا فقتله روايان ذكر شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام المعروف  
بخوارزمية انه ينفذ قضاؤه وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينفذوا اذا خاف صاحب الدين غيبة السرود او موتهم وارا د  
اثبات الدين على الغائب قال بعضهم بوجوه اخرى باثبات حقوق على اناس ويجعل لما يريد اثباته على الغائبين طلاق او عتاق  
او بيع شرطه لو كان ان كان فلا يطلو امراته او اعنق عبده او باع داره فانت وكيلي في اثبات حقوق على اناس ثم ان  
هذا الوجه يحضر رجلا ويقول ان فلانا وكلني بطلب حقوقه على اناس جميعين ان كان فلان باع داره من فلان او اعنق  
او طلق امراته وان فلانا الغائب قد باع داره او اعنق عبده ففرت وكيل له في اثبات حقوقه وكل وان لم يكن هذا عليك  
الفرد هم فيقول المدعى عليه ان فلانا وكلني بوجه الوجه لكن لا اعلم ان الشرط قد وجد فيقيم المدعى البيعة على الشرط فيقضى  
القاضي بالشرط الا ان هذا الفصل اختلف المشايخ ان لا يثبت هل ينصب خصما عن الغائب في اثبات شرطه قال بعضهم ينصب  
والصحيح انه لا ينصبه ان كان شرطه بغيره الغير كالطلاق والعتاق وما اشبه ذلك فلا يقع هذه الحيلة والصحيح في هذا  
ما ذكره محمد في الجامع ان يقول رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل كان على فلان الغائب ثم ان صاحب المال يحضر الكفيل الى مجلس  
القاضي ويقول ان على فلان الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفلني بجميع ما على فلان الغائب الف درهم كانت قبل كفاية هذا الرجل  
فيقول الكفيل بالكفاية ويكره المال على الغائب ثم انكاره لان قوله كفلت لك بكل كان على فلان لا يكون اقرا منه بالمال لانه يجوز  
فان اقام المدعى البيعة ان لا على الغائب الف درهم كانت قبل كفاية هذا الرجل فيقبل البيعة ويقضى بالكفاية والمال لانه ادعى على الغائب  
ما هو بطلبه على الحاضر فينصب الحاضر خصما عن الغائب يكون القضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب والكرهين لا يلتفت  
الى انكاره ولا يكون هذا قضاء على المستحل لان المدعى فيما ادعى على الكفيل كان ماسدا فادعوا ثم يبرأ المدعى الكفيل عن المال  
والكفاية ويستحق المال على الغائب وان كانت الكفاية على الغائب بين يدي القاضي على هذا الوجه فأنكر المال على الغائب فاقام المدعى  
البيعة على المال فلا ينفذ على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفاية عن الكفيل بامره او لم يكن الامر ولو ادعى  
رجل ان لا على الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفلني عن الغائب بالالف اتولى بامره وهذا ما تقدم سواء يقضى على الحاضر  
ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى ان لا على الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفلني بامره بالالف اتولى بامره  
وانكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعى البيعة على ما ادعى فان القاضي يقضى بالالف على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب

بخلاف ما اذا ادعى كفاية عامة بكل ما له على الغائب سواء ادعى الكفاية بامره او لم يذكر الامر والفرق ما عرف في الجامع  
وروي ابن سماعه عن محمد بن عبد الله بن علي بن حنبل في القاضى عليه بيعة اقامها فاقامها مقتضى على اومات وترك اموالا  
في الميراث فاقام يقول بذلك المال للمقتضى عليه وخلف المقتضى عليه وارثان فان القاضي لا يدفع شيئا من ماله الى المقتضى بل يحضر  
المقتضى عليه ان كان غائبا او يحضر وارثه ان كان ميتا لاحتمال ان الغائب قد قضى عليه رجل ادعى ان لا على فلان الغائب الف درهم  
وان هذا الرجل الذي احضره كفل له عن الغائب بامره وانكر الكفيل الكفاية فاقام المدعى البيعة على الكفيل لانه كفل بامره  
الغائب وان لا على الغائب الف درهم ذكرنا ان لا قبل البيعة ويرجع الكفيل على الغائب فان قال الكفيل بعد القضاء لم يار في  
الغائب بذلك لا يرجع على الغائب اذا ادعى ويجعل ذلك بمنزلة الاجراء ولو كان كفل عن رجل بامره وادى المال ثم غاب الطالب  
مخض الكفيل والكفيل عنه فاقام الكفيل عنه بالكفاية ويجوز اداء المال وحده الكفاية له ايضا فاقام الكفيل شهرا على دفع  
المال والكفاية بامره فانه يقضى على الطالب بالقبض حتى لو حضر الطالب وانكر القبض لقضى عليه بالبراءة بتلك البيعة ويرجع الكفيل  
على الكفيل عنه بذلك المال ولو ان رجلين عليهما الف درهم وكل واحد منهما كفل عن صاحبه ثم جردا المال فاقام المدعى البيعة  
على احدى المال وقضى القاضي عليه بالمال والكفاية فلم ياخذ الطالب شيئا حتى غاب ثم قدم الاخر فان القاضي يقضى عليه بتلك البيعة  
بخمسة كانت عليه رجلان شهدا على رجل مجموع من الحقوق فقال المشهود عليه ما عدا فقال لا كما عدا من لفلان الغائب الا  
انه اعتقنا واقام البيعة على ذلك فان القاضي يقضى بعقوبتها ويكون ذلك قضاء على مولاها حتى لو حضر الوكيل وانكر العتق لا يلتفت  
الى انكاره والقاضي اذا كتب كتابا الى قاضي آخر في فضل مجتهد فيه فان القاضي المكتوب اليه يعمل برأيه نفسه ولا ينفذ كتاب  
القاضي الى القاضي على خلاف رايه وينفذ سجل غيره فيما كان مجتهدا فيه وان كان السجل مخالفا لرايه لان كتاب القاضي بمنزلة  
الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل برأيه نفسه انا السجل يحكي قضاء غيره فلا يميل فيه برأيه نفسه من قدم رجلا الى قاض  
وقال ان لا على هذا الرجل الف درهم وادى غائب وان توارى هذا الرجل فجعله القاضى وكيل لايه وقبل بيعة الابن  
على المال فحكم بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني لا يجيز قضاء الاول لان بيعة الابن ما قامت بحق على الغائب  
حتى يكون ذلك قضاء على الغائب فاقامت لغائب وهذا بخلاف المفقود فان القاضي يجعل ابن المفقود وكيله في طلب حقوقه  
لان المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي بيع بوساطة رجل عليه دين لرجل وطالبه صاحب المال فقال المدينون ان لم اقم  
مالك اليوم فامرته طالق او عبده حر ثم يقضي عنه الطالب فاما المالك فان بحث في غيبته فجاه المظلوب الى القاضي وقضى عليه  
الفقة فنصب القاضي للغائب وكيل في قبض دينه فدفع اليه المال وحكم القاضي بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال ابو يوسف  
قضاء الاول باطل لا يجزى الثاني وذكرنا طفي في الوقعات عن الحسن بن زياد ان القاضي ينصب وكيله عن الغائب ويدفع اليه  
المال ولا بحث الحالف وقال الساطي كذلك وعبد القوي وعن محمد ما يقارب هذه المسئلة قال ان رجلا جاء الى القاضي وقال  
ان فلان الغائب على كذا من المال وفي قدر قصيته وهو الان في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى ذلك البلد واخاف ان ياخذني الطالب  
بالمال ثم ويجيء لايفاء فاسمع من شهودي هنا وكتب لي حجة حتى لو خاضعتي يكون حجة لي فان القاضي يسمع بيعة ويجعل عن الغائب  
خصما وكذلك في الطلاق اذا ادعت المرأة زوجها الغائب قد طلقها رجل اعنق نصف عبده او نصف امته بين اثنين  
فاعنق احدهما وهو معصوم وقضى القاضي للآخر ببيع نفسه فباع ثم اختصا الى قاض اخر ليرى ذلك ذكر الخصاوان القاضي  
الثاني يبطل البيع والعتاق وذكر شمس الائمة الحلواني ما كان من المشايخ ان ما ذكر الخصاوان قول الخصاوان وليس في هذا شيء عن  
اصحابنا ولو لا قول الخصاوان لقلنا بانه ينفذ قضاء الاول لانه قضى في فضل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء اذا كان العتق حصل  
لا يجزى سماعه على العبد ويبقى نصيب سناكت رفيقا ولو ان قاضيا قضى بجواز بيع المديتر بقتل قضاؤه رواية واحدة



حق لو رفع ذلك الى قاضي آخر يرى خلاف ذلك لا يكون الثاني ان يبطل الاول وقال الحسن من نفسه حكم المدعي في هذا حكم  
ام الولد وذكر في السيرة اذ مات الرقبول ومديرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وابى على البيت دينا فباعهم القاضى على طين  
انهم عبيد ثم ظهر انهم مديرون كانا سباع باطلا وانما يبطل قضاء القاضى في تلك المسئلة لانهم عتقوا بموت السيد اقصى ما في الباب  
انه اذا كان على الميت دين يجب السعاية عليهم بكون وجوب السعاية رد العتق لا تمتنع وقيل العتق فيكون ببيع القاضى بطل العتق  
ولو ان قاضيا قضى بجواز بيع ام الولد فنقض قضاؤه في قول ابو حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وعن محمد بن روايتان في ظاهر  
الروايتين عنه لا ينقض قضاؤه وعن ابي يوسف اذا قضى القاضى بجواز ام الولد ينفى في القياس لبرء قضاؤه كما في المدبر الا  
ان الفقهاء انفقوا على ان لا يتابع وتروى الحديث فانما لا اجيز بيعها وان باعها القاضى وذكر الخصاف القاضى اذا قضى  
بجواز بيع ام الولد لا ينقض قضاؤه ولم يذكر فيه خلافا قال المشايخ ذلك قول محمد واذا بيع المكاتب برضاه حاز بيعه  
فما صح الروايتين رجل اشترى بغير رضاه من غنائه ابيع الى القاضى فاجاز ابيع ثم اخضع الى قاض آخر ذكرنا طغي بجوز  
ايجاز الاول وباطل الثاني باطل ولو كان الاول يبطل ابيع واجاز الثاني بجوز ابطال الاول ولا يجوز اعادة الثاني لانه بجته  
فيه روي هشام عن ابي يوسف انه يجوز بيع الماء بغير ارض وذكر في ثري بالارض انه لا يجوز في قولهم رجل تزوج امرأة بغير  
شهود او بشهادة نساء ليس فيهن رجال فرفع ذلك الى القاضى فاجاز ثم رفع الى اخر لاربيه جازا ويابى رسم ان الثاني  
يجوز قضاء الاول وليس ان يبطله رجل صنف بطلاق او عتاقا ناكل لما فاكل سمكا فافقه المرأة الى القاضى ففرق بينهما  
ثم رفع ذلك الى قاضي آخر لا يرى اسلم لما فان الثاني قضى قضاء الاول رجل طلق امرأة ثلاثا وهي حية او احيى وطلقها  
ثلاثا قبل الدخول فرفع ذلك الى قاضي لا يرى ثلاث ولا طلاق ولا طلاق الحاضر والمحيض واقعا كما هو من هذا بعض حكم يبطل  
طلاق الحاضر والمحيض او يبطل ما زاد على الواحدة ثم رفع ذلك الى قاضي آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول وكذا لو فرق القاضى  
بين زوجين بشهادة امرأة واحدة برضاها برضاها القاضى اذا قضى لولده على اجنبى بشهادة الاجانب لا يجوز ان يرفع  
قضاؤه الى قاضي آخر يبطله الثاني ولو قضى بشهادة ولده لا يجنبى فرفع ذلك الى قاضي آخر انظر الثاني وكذا لو قضى بشهادة  
محدود في نقد وهو يرى ذلك فرفع ذلك الى قاضي آخر لا يرى جوازه لا يبطله الثاني وذكر الشيخ الامام المعروف بجواز زاده  
هذا اذا كان القاضى الثاني يرى جوازه بان قال الاول لا يرفع الى ذلك انا اذا علم الثاني ان الاول لا يرى جوازه بان  
قال الحق ما قاله انا ان شهادة المحدود في النقد لا تقبل وان تابو مع هذا قضى به كان الثاني ان يبطله ولو كان القاضى  
هو المحدود في نقد فرفع حكمه الى قاضي آخر لا يرى جوازه يبطله الثاني لان نفس القضاء مختلف فيه ولو رفع حكم الاول  
الى من ارى حكم الاول جازا فامضاه ثم رفع امضاه الثاني او ثالث لا يرى جوازه فابطله لا ينقض ابطاله لان الثاني لا ينفذ  
قضى به بل بجته فيه فنقض قضاؤه ولو ان قاضيا قضى لامرأة بشهادة زوجها واجنبى آخر فرفع ذلك الى قاضي آخر لا يجزى  
شهادة الرجل لامرأة امضى الثاني حكم الاول لان الاول قضى ببليل صحتها فيه فنقض قضاؤه ولو كان القاضى قضى لامرأة  
بشهادة رجلين لا يجوز ان يرفع الى قاضي آخر لاربه جازا يبطله لان نفس القضاء مختلف فيه فانه كما لا يصلح ان يكون  
شاهدا لامرأة لا يكون من اهل القضاء لما كان الثاني ان يبطله فان رفع قضاء الاول الى من يرى جوازه فامضاه ثم رفع  
امضاه الثاني الى ثالث لا يرى جوازه امضى ثالث امضاه الثاني وان بطل لا يبطله القاضى اذا قضى وهو امرى ثم رفع قضاؤه  
الى من لا يرى شهادة الاخر فانه يبطل قضاء الاول ولو كان الثاني جازا فاجاز قضاء الاول ثم رفع الى ثالث لا يرى جوازه  
ذلك فان الثالث يصح حكم الثاني ولو ان قاضيا قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والعقاص ثم رفع قضاؤه  
الى من يرى ذلك فان الثاني يصح حكم الاول ولو استقضت المرأة فحكمت بعدا وقصاصا لا يجوز حكمها فان رفع حكمها

الى قاضي آخر براه جازا فاجاز حكم الاول لا يكون لغيره ان يبطله ولو ان قاضيا قضى برأ المرأة في النكاح بغير الجنون  
او الرعي ونحو ذلك ثم رفع الى قاضي لا يرى ذلك فان الثاني ينقض حكم الاول لان قضاء الاول صادق موضع الاجتهاد ولو ان  
قاضيا قضى بطلان طلاق المكره ثم رفع ذلك الى قاضي يرى طلاق المكره واقعا فابطل حكم الاول لا يجوز ابطاله فقيه  
اشترى شيئا من فاسد فحاصم البايع الى قاضي يرى ابيع جازا فنقض عليه بالجواز وهو ما يختلف فيه الفقهاء جازا  
امساكه ولو ان قاضيا قضى بمتعة النساء بالحل ثم رفع الى قاضي اخر لاربه جازا فان الثاني يبطل قضاء الاول لان متعة  
النساء منسوخة فقد اجتمعت الصحابة على فسادها فلا ينقض قضاء القاضى بالحل وعراي يوسف ان ينقض قضاؤه وهو غير مأخوذ  
وهذا اذا كان ذلك بلفظ المتعة بان قال اتع بك الى شهر فاما اذا تزوجها الى شهر لا يبيع هذا النكاح وقال في بيع  
النكاح ويبطل الوقت فاقضى القاضى بجواز هذا النكاح فنقض قضاؤه رجل له حق في ارض فباعها لصاحبها ليدسين ثم  
خاصمه الى قاضي فابطل القاضى حقه الا ان هذا قول مجوز فلا ينقض قضاء القاضى فان رفع ذلك الى قاضي آخر فان الثاني يبطل  
قضاء الاول ويجعل المدعى على حقه وكذا المرأة اذا لم تحام زوجه سنين ولم يطلب المهر المفروض قال بعض الناس يبطل حقه فان  
قضى بذلك كان قضاؤه باطلا رجل قتل عمدا فحقت زوجته وابنته عن دم العمد فرفع ذلك الى قاضي فابطل العفو قضى  
بالعقاص كما هو من هذا بعض الناس لا يلاحق النساء في العقاص فلا يبيع عفوها فان قضى القاضى بالعقاص وبطل العفو كان  
قضاؤه باطلا حتى لو قتله الوارث بعد ذلك ذكر في الدرر ان الوارث ان كان عالما بالعفو كان عليه العقاص لانه قل شحما لا قصاص  
عليه وان كان جاهلا كما هو بالدية امرأة بلغت مبلغ النساء عاقلة ونقضت في اهلها كالعق وبنحو ذلك بغير اذن زوجها فرفع الامر  
الى القاضى فابطل القاضى قضاؤه باطلا وان قال بعض الناس ان تفرق المرأة في اهلها لا ينقض بغير اذن الزوج الا ان هذا  
قول مجوز لا ينقض فيه قضاء القاضى ولو ان قاضيا قضى في العين ان لا يؤجل ثم رفع الى قاضي آخر فان الثاني يؤجله حولا ويبطل  
قضاء الاول وكذلك رجل يشترى دارا ورضي له رجل الخلاص ورضي البايع له ذلك ثم استحققت الدار على المشتري فقضى القاضى له  
على الكيفيل بدار مثل تلك الدار ثم رفع ذلك الى قاضي آخر يرى ذلك باطلا فان الثاني يبطل قضاء الاول وهذا قول ابو حنيفة  
لان عنده تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل تلك الدار ان يجوز ذلك باطل اما على قول ابو يوسف ومحمد فتفسير ضمان الخلاص  
والعهدة والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك جازا لقاضي اذا قضى بقتله يحلف فيها الناس وقضى له رجل بحق وشهد  
على قضاؤه شهود او لم يبين باي وجه قضى ثم رفع ذلك الى قاضي آخر فان الثاني يقول لشهدوا اني قد ابطلت ما قضى فلا يرد  
القاضي على فلا ينفذ قضاءه بامر عتق عنك ابطاله او قال لشهدوا اني قد ابطلت ما قضى فلا يرد على فلا ينفذ  
ولم يرد على ذلك شاتم دفع ذلك الى قاضي ثالث فان الثالث ياخذ بنقض الثاني ويبطل ما ابطل الثاني لان الثاني اجبر ولم يضر  
فاذا لم يعلم بالقضاءين كان حقا جعل الحق الذي فيه المدعى به لان القاضى اثنى اخرجه من الاول فلا ينفذ به بالشك قال  
محمد والواحد والاثنان فذلك سواء رجل اذن لعبد في بيع من التجارة فجعله القاضى ماذوا في ذلك النوع خاصة دون غيره فنقض  
قضاؤه لانه صادق موضع الاجتهاد الا انه انما ينقض قضاؤه عند شرط ابطال العقاص من الخصومة وغيرها بعد نفق العبد رجل  
اشترى عبدا او جارية ونفذ الثمن وقبض العبد فامضاه جونا ولم عنده فرده القاضى على البايع بذلك ثم رفع ذلك الى قاضي  
آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول وان كان عند بعض الناس ان البايع اذا جن عند الشك ولا يعلم انه كان عند البايع كان المشتري  
ان يرد لان الجنون انما يكون باقة في الدماغ فاذا جن عند الشك يستدل بذلك على انه كان عند البايع الا ان هذا قول مجوز فلا ينفذ  
قضاء القاضى والله اعلم **باب الشهادات فيمن لا يجوز له ان يشهد** وهو من اصناف صنف لا يكون كلامهم



شهادة لعدم الاهلية واهلية الشهادة انما تكون بالعقل الكامل والضبط والولاية والقدرة على التمييز المدعي  
والمدعى عليه فلا يقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتوق بمنزلة المجنون انما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان  
الشرع جعل كل حال حد العقل البلوغ عن عقل فلا ينعقد النكاح بحضرتهم وكذلك شهادة النساء وحدثن الشهادة القابلة  
على الولاية فاما مقبولة في حق النسب دون الميراث وكذلك شهادة القابلة على الاستهلال مقبولة في حق الصلوة عليه  
دون غيره فكان الضرورة وكذلك في العيب الذي لا يطلع على الرجل ولا يقبل شهادة المسلمون قنا كان او مدبرا او ام ولد  
وكذلك معتوق البعض في قول ابو حنيفة ولا ينعقد النكاح بحضرتهم عندنا كما لا ينعقد بشهادة الصبيان والنسوان وقال مالك  
ينعقد النكاح بحضرة المجنون ولا يقبل شهادة الاممي عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المدعي والمدعى عليه  
والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينعقد النكاح بحضرتهم وقال مالك يقبل شهادة الاممي قال زفر بن جهم فيما يجوز  
الشهادة بالسامع وقال الشافعي ان كان بصيرا وقت العقد لم يجرى جازت شهادته وقال ابو حنيفة محمد لا يقبل شهادة اصلا  
ولا يقبل شهادة الاخرى لانه لا يقدر على التلفظ بلفظ مختص به **الشهادة فصل فمن لا يقبل شهادته**  
**بفسق** الفسوق لا يمنع اهلية الشهادة عندنا فينعقد النكاح بحضرة الفاسق وانما يمنع اداء الشهادة لثبوت الكذب  
ويقتضي الفسوق الذي يمنع الشهادة اتفقوا على ان الاعلان بكبرية يمنع الشهادة وفي الصغار اذا كان معناه نوع  
فسوق مستثنى بيمينه اناس بذلك فاسقام مطلقا لا يقبل شهادته وان لم يكن كذلك ينظر ان كان صلاحه اكثر من فساده  
وصوابه اغلب من خطئه ويكون سليم القلب يكون عدلا يقبل شهادته لان غير المعصوم لا يخلو عن قليل ذنب فيجب فيه الغالب  
وعن ابو يوسف ان كان الفاسق وجها ذميمة جازت شهادته لان مثله لا يكتفب ومن اشتد غفلة لا تقبل شهادته ولا يقبل  
شهادة من الخمر ولا مدمن السكر لانه كبرية وانما شرط الادمان بغير ذلك عندنا فان من اتهم بشرب الخمر في بيته  
لا يقبل عدالة وان كانت كبرية وانما تبطل اذا ظهر ذلك او خرج سكران شتمه الصبيان لان مثله لا يعتز عن الكثرة  
وذكر الخصاصان شرب الخمر تبطل وقال محمد لم يطرخ لم يطرخ ذلك يكون مستورا حال ومن سكر من البسبب تبطل عدالة في قول الخصاص  
لان السكر حرام عندنا وكل وقال محمد لا تبطل عدالة الا اذا اعتاد ذلك او خرج سكران يلعب الصبي ولا يقبل شهادة  
الخنث اذا كان محتاشا في الاعمال الردية ولا يقبل شهادته من يلعب بالحمام ويظفر من لان ذراع يشغل ذنبه فيشتد  
غفلة وعسى يقع بصره على عورات المسلمين اما اذا اسلم الحام في البيت للنسب ولا يطرخها يجوز شهادته فان من له برج الحام  
يكون فاسقا ولا يجوز شهادته المقام من قمار بالشرط وغيره بابي شي قمار لا يقبل شهادته لان القمار كبرية وان لعب  
بالشرط لم يقامر ان دام على ذلك حتى استغله عن الصلوة او كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا يقبل شهادته  
وان لعب بشي من الملاهي ولم يستغله ذلك عن الصلوة لا يبطل عدالة ولا ملاءمة بالاهل والقوم والعز لا يبطل عدالة  
ما لم يمنع ذلك عن الصلوة وان كان اللعب بالملاهي لا يمنع عن الصلوة لان الله مستثنى عن الناس كالمزمار والطنابير  
فذلك وان لم يكن مستغلا عن الصلوة ومن يلعب القصب لا يبطل عدالة الا اذا غش بان كان في موضع عند ذلك وذكر  
لا يقبل شهادة صاحب قضاء الذي يداوي عليه ويجمعهم لانه مغلوب بالعمية وكذلك من يجلس مجالس الخمر والشرب وان  
لم يشرب ولم يسكر ولا يقبل شهادة انما يج والنابحة ولا شهادة اكل الزباد يريه بان كان مضرا عليه معروفا به والرجل الصالح اذا  
غشي بشي فيغش لا يبطل عدالة لانه كخوش غيره ومن ترقم مع نفسه لا يبطل عدالة والذي اخره عن بعد وجوه ان كان  
له وقت معين كالصوم والصلوة تبطل عدالة الا ان يكون انما يجزى وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج وذكرنا في  
رواية هشام عن محمد ان قال لا يبطل عدالة وبه اخذ محمد بن مقاتل وقال بعضهم اذا اخر الزكاة والحج بغير عدل عدالة

وبه اخذ الفقيه ابو الليث وعن ابو يوسف في الاماني ان الحج يكون على الفور والصحيح ان اخر الزكاة لا يبطل عدالة  
وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كما ذكر في بعض المواضع وبه اخذ شمس الائمة الشريفي وذكر في بعض المواضع انه  
يبطل العدالة ولم يقدروا بذكر العدد وبه اخذ شمس الائمة الحلواني وعليه الفتوى وهذا اذا تركها بجماعة ورغبة عنها  
من غير عذرا اذا تركها لم يزل ولا بعد مسافة او ثوبا بل بان كان يفسق الامام او يضلله لا يبطل عدالة وان ترك الصلوة  
بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما يفعل العوام تبطل عدالته وان تركها ساقلا بان كان يفسق الامام او يفسق لا يبطل عدالة  
ولا يقبل شهادة من كان معروفا بالكذب والذي يتعلم اشعر العرب ان كان يعلم لاهل العربية لا تبطل عدالة وان كان فيه  
نقص وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يذوق في شعره ومن كان يشتم اولاده واهله وجيرانه ذكر في بعض الروايات انه لا يقبل  
شهادته وقيل ان اعتاد ذلك تبطل عدالته وان فعل ذلك احيانا لا تبطل قال الفقيه ابو الليث اذا لم يكن قد فاسقا لا يبطل عدالة  
انما القذف يبطل العدالة ولا يقبل شهادة من يدخل الحمام بلا اذن اذ لم يعرف رجوعه عن ذلك وذكر الكرمي لا يقبل شهادة من  
يمشي في الطريق سيرا ويلبس عليه غيره ولا شهادة من ياكل في السوق بين ايدي الناس لان ذلك لا يفعله من كان له مروءة ولا يقبل  
شهادة الاثف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر فان كان يعرف ان الختان سنة الامة ترك الختان لحرف على نفسه  
لا يبطل عدالته وتوكل في بيته لان اباهة الذبيحة تقمدا لملكه وان يعتق قملة التوحيد ولا يقبل شهادة من يظهر شتم اصحاب  
النبى وعن ابو يوسف ان كان تبيرا منهم لا تبطل عدالته وان شتم تبطل عدالته وشهادة المحصى مقبولة اذا كان عدلا وكذلك شهادة  
المعلم وشهادة اهل الاهل جائزة الا الخطا بية مروية عن احمد وابو يوسف وهم قوم من الروافض يصدق بعضهم  
بغير دليل ويستجيزون الشهادة لمن يحلف بين ايديهم بانه كذا لان في شهادتهم ثمة الكذب الفاسق اذا تاب لا يقبل  
شهادته ما لم يحضر عذر ان يظهر اثر التوبة شرعهم قدر ذلك شتمه وبعضهم قد رتبة والصحيح ان ذكر مغفون ان رأى  
القاضي والمعدل ومن اتهم بالفسق لا تبطل عدالته والمعدل اذا قال للشاهد هو منهم بالفسق لا يثبت عدالة المعروف بالعدالة  
اذا شهد بوزر عن ابو يوسف لا يقبل شهادته ابدا لانه لا يعرف توبته روي الفقيه ابو جعفر انه يقبل شهادته وعليه الاعتماد  
وغير العدل اذا شهد بوزر وشا بان جازت شهادته المقر فاذا اسلم وقد كان فاسقا فشهد في حادثة لا تقبل شهادته استسما  
حتى يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا المقر في هذا فلا فاسم ثم شهد بقبل شهادة من غير ان يبال عنه الصبي اذا احتلم ثم  
شهد قال محمد لا يقبل شهادته ما لم يبال عنه وهو بناء على ان ابو يوسف ومحمد لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وعليه الفتوى اذا شهد  
الرجل وهو فاسق فلم يقض القاضي بشهادته حتى تاب فان القاضي لا ينفذ شهادته وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها تبطل  
شهادته ولو شهد لامرأة وهو عدل لم يرد الحاكم شهادته حتى يطلقه باينا وانقضت عدته روي ابن شجاع ان القاضي ينفذ  
شهادته ولو ان كافرا شهد على كافر فعدلا فلا تروجه القضاء اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان فكانا فان القاضي يارها  
بإعادة الشهادة ولا يبعد لها بعد الاسلام ويكتفى بالعدالة السابقة اذا قدم الامير بية فيرجع الناس وجلسوا في الطريق ينظرون  
اليه قال خلف تبطل عدالته ان يذهبوا للاعتبار لا تبطل عدالتهم والفتوى على انهم اذا خرجوا لا تقضيهم من يتخون  
العتيق ولا الاعتبار تبطل عدالته ويتصل بهذا الفصل **مسائل التزكية والتعديل والتزكية** على نوعين تزكية السرة  
وتزكية العلانية وتزكية العلانية يشترط ان يكون المعدل عدلا يعرف احوال الناس واسباب الجرم وشرايط العدالة  
ولا يصح من المغفل ويقبل شهادة اذا لم تستد غفلة ولا يشترط العدد في تزكية في قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد يشترط  
فيه العدد الاثنان فيما ثبت مع الشبهات الشاهد والاربع فيما لا يثبت مع الشبهات وعلى هذا الخلاف رسول القاضي  
الى المذكر والمترجم عن الشاهد اذا كان شاهدا عجميا والمترجم من الخصم ان كان الخصم عجميا واجمعوا على ان ما يشترط في الشاهد



من العادة والبلوغ والحرية والبصيرة في تركية العلانية بشرط ذلك في المذكي فلا يصح تعديل الاعي والعبي والمجنون الموهنة  
والفاسق واجمعوا على ان لا يشترط لفظة الشهادة في تركية العلانية وصورة تركية العلانية ان يجمع القاضي بين المعتدل  
والشاهد فيقول المعتدل للشاهد الذي عدله هذا هو الذي عدله وصورة تركية السرا يثبت القاضي رسولا الى المذكي  
او يكتب اليه كتابا في اسماء الشهود واسماهم ومجالاتهم وسوقهم ان كان سوقيا حتى يتعرف المذكي فيسأل عن جيرانهم  
واصدقا عنهم فاذا عرفهم فمن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي ليدل على جازية الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب  
تحت اسمه بل يكتب احترازا عن هذا السر ويقول الله يعلم الا اذا عدله غيره وخاف ان لو لم يصح بذلك يقضي القاضي بشهادة  
لم يصح بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي مستورا عن السرا القاضي ان شاهد يجمع بين  
تركية العلانية وبين تركية السرا شاهد اكتفى بتركية السرا وفيما تترك تركية العلانية واكتفى بتركية السرا ولا يقضي  
القاضي بظاهر العدالة في قول ابو يوسف ومحمد وسيل عن الشهود طعن الخصم في الشهود او لم يطعن وقال ابو حنيفة ان كان المذكي  
حقا يثبت مع الشبهات كان لان يقضي بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم في الشهود واذا طعن الخصم في الشهود لا يقضي بظاهر  
العدالة في قولهم والفتوى على قولها وكذلك فيما لا يثبت مع الشبهات كما تحددوا العقاص بيان عن الشهود في قولهم وان لم يطعن  
الخصم فان لم يطعن للخصم في الشهود بل عدله فهو على وجه ثلثة بان قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا وعلى احوالهم  
عدول جازية شهداتهم في قولهم وقال هم عدول ولم يرد في الوجه الاول والثاني في القاضي يعفى عليه بغير المدعي ولا يسأل  
عن الشهود لانه اقرب الحق وان قال هم عدول ولم يرد اوقالهم عدولا لانهم اخطوا في الشهادة فهذا على وجهين انا ان  
كان المدعي عليه عدلا يصح للتركية او لا يصح بان كان مستورا او فاسقا فان كان عدلا يصح للتركية فينظر ان كان المدعي عليه  
لم يجزى مدعي المدعي عن الجواب بل سكت حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال ابو يوسف القاضي يعفى للمدعي بشهادتهم  
ولا يسأل عنهم سواء كان المدعي به حقا يثبت مع الشبهات ولا يثبت مع الشبهات وقال محمد القاضي لا يقضي قبل السؤال بل ينظر  
عنهم لان غيره وان كان قول الخصم تعدلا فالعدد في المذكي شرط عدله وعذرها لا يشترط العدد وان كان المدعي عليه عند مدعي  
المدعي محمد مدعي المدعي فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول فبعض الروايات جعل هذا على خلاف الذي تقدم عندهما يعفى  
القاضي من غير سؤال وعذره لا يقضي ما ينسب عن غيره وذكر في الجامع الصغير ان في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول ابو  
يوسف وهو يكون تعدله بمنزلة العدم وفي بعض الروايات عن محمد في هذا الوجه يقول القاضي للخصم ماذا تقول اصدقوا  
في الشهادة ام كذبوا ان قال صدقوا فقد اقر بما ادعى المدعي وان قال كذبوا لا يقضي هذا اذا كان المدعي عليه عدلا فان كان فاسقا  
او مستورا لا يصح تعدله ولا يقضي القاضي ولا يعمل قول الخصم هم عدول او اقر على نفسه بالحق كما لو شهد عليه شاهد واحد  
فقال المدعي هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا فذلك هو ما اختلف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك يكون اقرارا واذا  
لم يقض تعدله اذا كان فاسقا او مستورا يسأل القاضي اصدق الشهود ام كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضي  
القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضي فان كان المذكي اثنين فعدلهما اقرارا بالحق والى قولهم الاخر قال ابو حنيفة  
اولى كما لو عدل اثنان وجره اثنان كان الجرح اولى في قولهم وقال محمد اذا عدل واحد وجره اثنان ولا يقضي  
بشهادتهم ولا يرد بل ينظر ان جرحهم اقر بترك الجرح وان لم يجرحهم اقر بترك عدلهم اقر بترك العادة وان جرحه واحد وعده  
اثنان ثبت العادة في قولهم لان قول الاثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف قول الواحد وان جرحهم اثنان وعدهم عشرة  
كان الجرح اولى لان قول الاثنين يساوي قول الجماعة كما في دعوى الملك اذا اقام احد المدعين اثنين واقام الاخر عشرة  
لا يخرج صاحب العشرة رجل ادعى على رجل حقا واقام على ذلك شهودا جرحهم الخصم وان كان ثبت ذلك بالبينه فهو حق

انا ان يكون جرحا مفردا لا يدخل تحت الحكم بخلاف قولنا اقيم البينة على ان شهود المدعي فسقه او زناه او على  
اقرار الشهود ان المدعي استأجرهم على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عند المدعي على هذا المدعي في هذه  
الخصومة او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا هذا المدعي على المدعي عليه ولا على غيره او على اقرارهم انهم قالوا ان المدعي طل  
في هذه الدعوى او على اقرارهم انهم شهدوا بنزول اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر لم يقبل شهادة  
شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح عند عدلنا وذكر الخفاف انها يقبل وهو قول ابو اسيل والشافعي والصحيح من ذهب  
لوجه منها ان شاهد الجرح يبرر فاسقا باركة بكبيرة ثبت ذلك بكذابة ثقا وهو ظاهر الفاحشة من غير ضرورة فلا يثبت  
الجرح بشهادة الفاسق وان كان في اثبات هذا الجرح اثبات مرد اهل في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعي عليه الا ان هذه  
الضرورة يمكن دفعها من غير هذا السر ان يقول شاهد الجرح ذلك المدعي ثم ايقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار  
الفاحشة من غير ضرورة فان ادعى الشهود عليه جرحا فخل تحت الحكم بان اقام البينة ان شهود المدعي زنا او وصفوا  
ان زنا او شربوا الخ او سرقوا متى شئت قبلت شهادتهم وبطلت بيعة المدعي لان شهود الجرح وان اظهروا الفاحشة فانما  
اظهروا لا يوجب الحد واقامة الحجة فجازت شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعي ان شهوده شركاء في المشهود به  
وكذا اذا شهد شهود الجرح ان شهود المدعي حدوا في قذف لانهم اظهروا الفاحشة وانما حكموا اظهار الفاحشة من شهود  
القذف وكذا اذا شهد شهود الجرح على اقرار المدعي ان شهود المدعي فسقة جازت شهادتهم لانهم اظهروا الفاحشة فيقبل  
شهادتهم وكذا اذا اقام الشهود عليه البينة ان المدعي وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادتهم وقد خاضع قبلت  
شهادتهم وكذا لو اقام البينة على اقرار المدعي ان شهوده شهدوا بياطل او على اقراره ان شهوده لم يحضروا المجلس الذي  
كان فيه هذا الامر ولو اقام الشهود عليه البينة اني صالحت شهودا مدعي على كذا من المال على ان يشهدوا على هذه الشهادة فان  
فان القاضي يقول له هل اعطيتهم المال ان قال نعم اعطيتهم واقام البينة على ذلك قبلت هذه البينة لانه اراد بهذا استرداد  
المال منهم فيقبل وان قال لم اعطهم المال لا يقبل هذه البينة لانه اقام البينة على اظهار الفاحشة من غير ان يعطى به حكم فلا يقبل  
الشاهد اذا كان فاسقا في السر وهو في الظاهر عدل فاما القاضي ان يعفى بشهادة فاجز الشاهد عن نفسه انه ليس بعدل  
صح اقراره على نفسه الا انه اذا كان في الشهادة لا يصح ان يجز عن نفسه انه ليس بعدل لان فيه ابطاح المدعي المذكي  
اذا سأل عن الشهود وعرفهم بالعدالة فاراد التعديل روي عن محمد يقول هذا عذري عدل رضى جازية الشهادة وبه اخذ بعض المشايخ  
وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعدلا لان قوله عذري لفظ موم فلا يكون تعدلا الا يرى ان الشاهد لو قال الحق عذري  
لهذا المدعي يكون ذلك باطلا فذكر ذلك في التعديل وقال بعضهم هذا اللفظ في التعديل لا يوجب عدلا وان قال المعتدل  
لا أعلم فيه الاخير يكون ذلك تعدلا وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى حجة القاط فهو عدل رضى جازية الشهادة صالح  
مقبول القول في وعلى وقال بعضهم اذا قال هو عدل جازية الشهادة يكون تعدلا رضى جازية الشهادة عليه اذا عدل الشهود  
قبل ان يشهدوا عليه فقال هم عدول فلما شهدوا عليه انكر ما شهدوا به وطلب من القاضي ان يسأل عن شهوده فان القائل عليهم  
وقوله قبل الشهادة هم عدول لا تبطل حقه في السؤال لانه يمكن ان يقول كان عدلا قبل الشهادة الا انه تبدل حاله رجل شهد  
عليك هذا بحق فعدلا صدها فقال هو عدل لانه غلط او وهم فان القاضي يسأل عن الشاهد الاخر فان عدل الشاهد اثنان  
ففي القائل بشهادتهما لان قوله غلط او وهم ليس بجرح فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فيان القضاء بشهادتهما  
وان شهد شاهدان على رجل بحق فقال الشهود عليه بعد الشهادة التي شهد على فلان حق او قال الذي شهد به فلان على هو  
الحق فان القاضي يعفى عليه ولا يسأل عن الشاهد الاخر لان الشهود عليه اقرارا بحق على نفسه فيقضي باقراره وان قال قبل



ان يشهدوا عليه الذي شهد به فلان على حق او قال الذي شهد فلان هذا على هو الحق فلما شهدوا عليه فقال للقاضي  
سل عنهما فان القاضى يسأل عنهما فان عد لا يقضي بشهادتهما وان لم يعد لا يقضي لان قوله الذي شهد به فلان على حق ليس  
في الحال وانما يصير اقرار بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الاقرار بالشروط والاعذار لا يحتمل الاقرار بما لم يصرف اقرارا  
ولم يوجد التعديل فاذا طلب من القاضي ان يبال عنهما يسأل ولا يقضي قبل السؤال انا شهد الشهود لرجل يبيع فسال المذكي  
عن الشهود وجروا وتم المرح فقال المذكي انا في من بعدكم من اهل الثقة وسمي قوما يصحون لكسالة عن الشهود ذكرا  
القاضي سمع ذلك وبطل عنهم فان عدلهم سال القاضي عما عني بما يطعون لاحتمال انهم طعنوا بما لا يكون جرحا عند  
القاضي فان يتنوا ما يكون طعنا كان المرح اولى وان طعنوا شيئا ما لا يصلح طعنا عند القاضي فان القاضي لا يلتفت اليهم  
ويبقى بشهادته شهود المذكي وكذا لو عدل المذكي الشهود وطعن الشهود عدوا للقاضي فليس لهم طعن فلا خلاف في ما  
يصلحون لكسالة عن الشهود فان القاضي ليس منهم وان جروا ويبنوا جرحا لما كان المرح اولى وذكر ابن سناء في النوادر  
ان القاضي لا يلتفت اليه شاهدا شهد الرجل والقاضي يعرف احداهما بالعدالة ولا يعرف الاخر فزكاه الشاهد الذي عرفه  
القاضي بالعدالة قال يصير لا يقبل القاضي بقدره ولا ينسب له فيه قولان وعن ابن كبر البجلي في ثبوت شهود والقاضي  
يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا الثالث فان القاضي يقبل بعديهما ولو شهد هذا الثالث شهادة اخرى  
فلا يقبل بعديهما في الشهادة الاولى وهو كما قال في غير ذلك من جرحه في شهادته عند القاضي فان القاضي يقول له من يارفعك  
فان تمام وهم يصلحون لكسالة عنهم سال عنهم في السن فان عدلوا سال عنهم في العلانية فان عدلوا قبل تقديمهم اذا كان  
القاضي يريد ان يجمع بين تركية السر والعلانية وقد ذكرنا ان القضاة في ذات تركية العلانية اذا كان المعدل لا يعرف  
الشاهد فعلا شاهدان عدلان عنده وسعه ان يعدل لان المعدل في هذا بمنزلة القاضي والقاضي يقبل قول الاثنين  
فكذلك المعدل شاهدان شهدا بحق فقال الشهود عليه ما عدا ان وقال الشهود عن احرارهم فلك قط فان كان القاضي  
عرف الشهود بالحرية لا يلتفت الى طعن وان كان لا يعرفهم لا يقضي بشهادتهم حتى يقيم الشهود البينة انهم احرار او يقيم  
المذكي الشهود احرار ولو انما لم يبق البينة انهم احرار ولكن قال القاضي غنا فان القاضي لا يقبل ذلك منها فان سال  
عنهما فاجابتهما حران فقبل شهادتهما جاز ولا يستحب ان يقبل ذلك من الشهود الابينة وكذا لو قال الشهود كنا عبيدا  
لكن اعتقنا لا يقبل القاضي ذلك منها الابينة ولو قال الشهود عليها محرودان في ذنوب وشركيان فيما شهد لا يقبل  
القاضي ذلك منها الابينة بخلاف الاول لان الحرية من شرائع اهلية الشهادة قال صلى الله عليه وسلم الناس احرار الا في اربعة  
وذكر من جعلها الشهادة غلام يثبت الحرية بالحنة لا يثبت الاهلية اذا طعن الشهود عليه في الشهود فسال القاضي عن الشهود  
فجرحوا لا ينبغي للقاضي ان يقول المذكي جرح شهودك وانما يقول له زعم شهودك او يقول له لم تعد شهودك رجل نزل  
بين ظراني فولا يعرف فقبل ذلك فاقام بين اظهروا ولم يظهر لهم من الاكساح والاستقامة كانا يوكوفهم يقول او لا  
اذامت كسلة اشترى منهم ان يعدلوه حتى يقيم كسلة وقال محمد لا وقت في ذنوبنا وهو على ما يقع في قلوبهم وعيد الفتوى فان  
من اصل اوصافه في مثل هذا ترك التوقيف والتفويض المرامي البلي شاهد شهد فعلا ثم شهد عند القاضي في حادثة اخرى  
قال ان كان الشهود قريبا لا يشتمل التعديل وتكون في القريب قال بعضهم مقدسة اشرف فادونت اشرف قريب وقال بعضهم  
ما دون السنة قريب والصحيح ان ذلك يفرض المراهي القاضي ويقع تركية السر والعدالة والعدالة والفاسق  
والحدود في القذف والامم في الحق في قول الحق حسم وادى يوسف وقال محمد من لا يقبل شهادة لا يصلح تركية السر  
كما لا يصلح تركية العلانية ولا من الفاسق والحدود في القذف والامم والصبي فصل فيما لا يقبل

**شهادته للشهادة** وهي انواع منها بقرعة الولادة والنسبة قال في الاصل لا يقبل شهادة الانسان  
لن ينسب اليه الشاهد بالولادة ولا لمن ينسب اليه الشاهد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز شهادة الوالد ولده ولا شهادته  
الولد ولده ولا شهادته المرأة لزوجها ولا شهادته الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيده ولا السيد لعبده ولا الشريك  
لشريكه ولا الاجير لمن استأجره وفي الاصل ولا تجزوه وان علوا من قبل الاباء والامهات والاولاد ولده وان سفل  
امراه ولدت ولدت تحت زوجها هذا ويجوز ان يزوج ذلك فشهد على الزوج ابوه وابنه ان الزوج اقر انه ولده وهذه  
المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو شهدوا المرأة وحدها على اقرار الزوج بذلك لا يقبل شهادتهما لانها يشهدان  
لولدهما ولو ادعى الزوج ذلك وامراه فشهد عليها ابوها انما ولدت واقرت بذلك لا يخلو في الرواية قال في الاصل  
لا يقبل شهادتهما في رواية هشام ويقبل في رواية ابن سيمان واذا شهد الرجل لابن ابنه على انه ابنه جازت شهادته  
ابنا المصلحة في بطن واحد شهدا الذي نقاهما لا يقبل شهادتهما وكذا شهادة اولادها ولو تزوج اولادها ابنته الذي  
نقاهما لم يجز ولا يجوز دفع الزكاة اليه ولا يتوارثان وروى هشام عن محمد انه يجوز شهادة ولد المصلحة لزوج امته  
الذي نقاه فعلى هذه الرواية يجوز شهادة ولد الزنا الذي يملأون الاولى شهادة الاخ لاختيه وللولادة جازة  
وكذلك الاعام واولادهم والامات والاخوان والحالات ويجوز شهادة الرجل لابن امرأته وابنتها وزوج ابنته ولأمرأته  
ابيه من الشهادة المانعة ان يجزى الشاهد بشهادته الى نفسه مغبما او يدفع عن نفسه مغبما من شاة مرتبة رجل  
فقال له الذي في يديه اذعما فذبحها ثم جاز رجل وادعى ان صاحب ليد اغتصب شاة منه واقام على ذلك شاهدين احدهما الناج  
قال في الاصل لا يقبل شهادة الناج لانه يقر على نفسه بالضيان للشهود له وقال عيسى بن ابيان ينبغي ان يجوز هذه الشهادة  
رجل باع عبدا كسلة الى المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري اعنته وانكر المشتري فشهاد البائع بذلك لم تقبل شهادته  
لان يريده بهذا ان يبطل حق الرد لو وجد المشتري به عيبا وذكر في شفعة الاصل اذا شهد البائع اولاده ان الشفيع  
قد طلب الشفوعة من المشتري والمشتري ينكر والدار في المشتري لا يقبل شهادتهم لان البائع يريد بهذا تحويل العهد  
عن نفسه وروى ابن سناء لو شهد ابنا البائع ان الشفيع سلم الشفوعة جاز ولو شهد البائع بذلك لم يجز ولو شهد  
ابنا البائع ان المشتري سلم الشفوعة للشفيع لم يجز رجلا في ايديها ودفعه فشهدا على من اودعها بذلك المال  
المذكي جازت شهادتهما ولو شهدا على اقرار المذكي من اودعها والمال قائم او مستهلك لم تقبل شهادتهما لانها غايبا  
في حق المذكي فها يريدها بشهادتهما اخراج نفسها عن عهد الضمان ولو شهدا بذلك بعد ذلك المال على من اودعها  
جازت شهادتهما وفي ودفعه الاملاء والعدالة اذا شهدا على الذي اودعه او اعاره ان المذكي لا يجوز شهادتهما قبل  
الرد ويجوز بعد اذ شهدا الوصى بندين لليت والورثة صغارا وبعضهم صغارا لا تقبل شهادته لانه يثبت بشهادة  
حق نفسه ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته ولو شهد بندين على الميت جازت شهادته على كل حال رجلا في ايديها  
رجل لو جلس في جوار رجل وادعى الرهن فشهد له الرهنان جازت شهادتهما لانها يشهدان على نفسها بابطال اليد  
ولو شهدا رهنان لغيرها بالرهن والرهن ينكر لا يقبل شهادة الرهنيين لانها بطلان على يد ائتماء بالرهن الا ان  
الرهنيين يضمنان قيمة الرهن للمذكي ولو كان الرهن جارية فملك عند الرهنين وقيمتها مثل الدين او اقل او اكثر  
فشهد بها الرهنان للمذكي لا يقبل شهادتهما على الراعيين ويضمنان قيمة الرهن للمذكي لانها اقرارا على نفسها انهما  
كانا غاصبين رجلا غصبا عبد جازا وادعاه فشهدا القبان ان شهدا جازا على المقتضى جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعدالة  
او قبل ايديها فغير القاضيهما بالقيمة المخصوصة او لم يقض او تراصيا على القيمة ودفع القيمة الى المقتضى او لم يقض لم تقبل شهادتهما







وعندي في وضع هذه المسئلة وفي الجواب نظر لان الوقف على المسئلة يكون لاصلاح طرقها وما يشبه ذلك ولو وقف  
بناء القنطرة او لاصلاح الطرق او حفر القبور او اتخاذ السقاييا او الخانات للمسلمين او لشرائها الاكفان لهم ذكر  
الناطق انه لا يجوز فكان في المسئلة نظر رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل اخر ان المرأة اقرب اليها منه لفلان لرجل ثانيا  
لا يقبل شهادة الزوج الا ان يكون الزوج اعطاها مهرها والمدعى يقول كنت اذنت لها في النكاح وميض المهر  
رجل شهد على قضاء ابية قال ابو يوسف لا يجوز شهادة الرجل على قضاء ابية ويجوز شهادته على شهادة ابية وقال الحن  
ابن زياد اذا شهد بنا القاضي رجل على رجلان اباها فقصي هذا على هذا لم يقبل شهادتهما عندنا في حصة على قضاء ابية  
قال وفيها قول اخر انه يجوز وبه تأخذ رجلان شهدا على رجل ان كان كملت اباها فعبدي حر وان قد كمل اباها قال ان  
كان الاب غائبا او حاضرا مقرا بما يشهدان فشهدا بتمامها باطلا وان كان الاب منكرا للكلام جازت شهادتهما وكذا لو كان  
اليمين على الغريب رجل ادعى على رجل حقا فشهد المدعى ابنا القاضي قال محمد القاضي يقبل شهادة الابن ولو شهد ان  
اباها قضى للمدعى على هذا المدعى عليه لا يقبل شهادتهما رجلان شهدا على رجل ان باع داره من هذا المدعى بالف درهم على انها  
كفيلان بالثمن قال محمد ان كان ضمانها في اصل البيع لم يقبل شهادتهما لان البيع يتم بضمها تمام في اصل البيع فكانت باعها  
وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما رجل قال ان اشترت خمر فعبدي حر فشهد رجل وامرأتان انه شرب  
الخمر قال ابو يوسف يقبض بعبق العبد ولا يحذر ولو قالوا ان سرق من فلان فعبدي حر فشهد عليه رجل وامرأتان انه سرق  
من عشرة دراهم قاله المتقي هذا الاول مواء لا يقبل شهادة الرائي ولا يقبض بشئ وذكر في النوادر ان محمدا قال ائتمنه  
الشرقة ولا اقطع يده ولا ائتمن العبد والصحيح انه خلاف محمد في مسئلة السرقة وشرب الخمر والقوى فيها على قول  
ابو يوسف رجل حلف وقال ان استقرضت من فلان دراهم فعبدي حر ثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك ابو العبد  
مع رجل آخر ذكر في النوادر ان يقضي بالمال المدعى ولا يقبض بالعتق لان القضاء بالعتق يقبض بشهادة ابية نظيره  
مسلم حلف وقال ان دفل عبدي هذه الدار فهو حر وقال يفرق ان دخل هذا العبد هذه الدار فامرأة طالع فشهد رجلان  
بالدخول قالان كالعبد لما بطلت شهادتهما لانها شهادة على علم بالولادة وان كان العبد نصرانيا فشهدا على انفراف  
بالطلاق جارية وعلى المسلم بالعتق لا يجوز فقولنا في حقه ولو يوسد وعمره لانها في العتق شهادة انفراف على المسلم وهو  
مولى العبد رجل اشترى عبدين واعتقهما ثم خلف اباع والمشتري في الثمن فادعى اباع ان الثمن كان الفا وادعى المشتري انه  
فهم مائة فشهد المعتقان ان اشركا الفا لا يقبل شهادتهما ولو لم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعي الايفاء واكثر الباع فشهد  
المعتقان المشتري او شهد ان اباع ابراعا من الثمن جازت شهادتهما رجلان شهدا لرجلين بدين على الميت ثم شهدا لرجل  
بدين لشاهدين على الميت فقال لا ادركا ابراءنا من ديننا ولا حولنا قبله جازت شهادة الاولين استصفا ولو قال  
كنا اقتصنا من دينه جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما رجل وكل ثلثة نفر في خصومة وقال ايم خام فهو وكيل  
فيها فشهداثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصما بشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت  
شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض رجل عبدي بن لرجل فشهدا للموئيد مع رجل آخر ان الطالب اقر  
ان الدين لفلان ان شهدا للموئيد بذلك قبل اداء الدين لم يقبل شهادتهما وان شهد بهما جازت شهادة رجل اشترى جارية  
وكفله رجلا بالمجدة فيها ثم شهدا لفلان ان اباعا اشتد الثمن لا يقبل شهادتهما وكذا لو شهدا ان اباعا ابرع عن الثمن  
ثلاثة نفر لهم على رجلان فشهداثنان منهم على ان ثلثة ابر المدين عن حصة لا يقبل شهادتهما لانها يدعيان شركة  
الثالث فيما يقبضان من المدين وكذا لو قبضا شيئا من المدين ثم شهدا ابراعا عن حصة وقال محمد ان شهدا بذلك فل

ان يقبضا شيئا من المدينون تقبل شهادتهما وان شهدا بذلك بعد القبض لا يقبل شهادتهما رجل وامرأتان شهدوا  
على زوج المراتين انه قال لسانه انت طالق لم تجز الشهادة لاعلى طلاقها ولا على طلاق غيرها اذا شهد الاجر لسانه  
وهو اجبر ثم فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى قضى الشر ثم عدل لم يقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة كمن شهد  
لامرأة ثم طلقها قبل التعديل لا يقبل شهادته وان شهد ولم يكن اجيرا ثم صار اجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لان قبالة الشهادة  
الى وقت القضاء ثم الجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو ان القاضي لم يرد شهادته وهو غير اجبر  
ثم صار اجرا ومضت مدة الاجارة لا تقضي بتلك الشهادة وان لم يكن اجرا عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعراض الاجابة  
على الشهادة ابطال الشهادة فلو ان القاضي لم يقبل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت الشهادة  
الثانية وهو كالمشهد لامرأة فلم يرد القاضي شهادته حتى اباها ثم اعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رجع  
شهادته الاولى لامرأة ثم اعادها بعد البيوتة لا يقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه الحالة وكل شهادة ردت في  
حالة لا يقبل بعد ذلك ابد وكذلك في مسئلة الاجبر رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فامر القاضي رجلين فعلماه الدعوى  
والخصومة ثم شهدا على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانها علماء بامر القاضي ولا بأس بذلك للقاضي بل هو  
ماز فبين لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصوصا على قولنا في كونه ان القاضي يثبت ناطقا وهذا من النظر واحياء الحقوق  
الشاهد اذا كان بالريستان فدعى الى المصلح لاداء الشهادة قالوا ان كان في موضع لو حضر لاداء الشهادة يمكن ان يشهد ويثبت  
في منزله كان عليه ان يحضر لاداء الشهادة قال مولانا وعندي انما يلزمه اذا ادعى الى القاضي يقبل شهادته ولو لم يحضر ولم يشهد يضع  
حق المدعى فاما اذا ادعى لاداء الشهادة الى القاضي لا يعرفه بالعدالة ولا يقبض بشهادته او لم يكن القاضي عدلا لا يلزمه ان يحضر  
وكذا لو كان المدعى سواء شهد عدل يقبل القاضي شهادته لم يلزمه ان يحضر لاداء الشهادة لان امتناعه عن الاداء في هذه  
الصورة لا يبطل حق المدعى فان كانت شهادته اسرع قبول من شهادته غيره لا يسعه ان يمنع عن الحضور وهذا بمنزلة التعديل  
ان كان المعدل يعلم انه لو لم يبدله غيره وسعه ان يمنع وان كان لا يبدله غيره لا يسعه الامتناع عن تعديله ولو كان الشاهد  
شيئا لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس هذه دابة ولا ما يسكر به دابة فبعت المشهود له  
اليه دابة فكيف لاداء الشهادة لا يبطل شهادته وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي او كان يجد دابة فبعت المشهود له دابة فركبها  
لا يقبل شهادته في قولنا ابو يوسف فان كل الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه ابو الليث الجواب في الركوب  
ما قال وانما في الطعام ان لم يكن المشهود له هيا طعاما للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم واكلوه لا ترد شهادتهم وان  
هيا لهم طعاما فاكلوه لا يقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك ولكنه جمع ان اس للشاهد  
وهيا لهم طعاما وبعث اليهم دابة واخر جههم من المصفر فركبوا واكلوا طعاما فاختلوا فيه قال ابو يوسف في الركوب  
لا يقبل شهادتهم بعد ذلك ويقبل في كل الطعام وقال محمد لا يقبل فيها وانفتق على قولنا ابو يوسف لان العادة جرت بذلك فيما  
بين الناس خصوصا في الكثرة فانهم يبدلون السكر والجلاب ويترون الدرام ولو كان ذلك قد جاز في الشهادة لما فعلوا ذلك رجلان  
شهدا على رجلين صاحب اشرارة طلق امرأته ثلثة اوقات لا شهدا بذلك في صحته وامرنا بكتمانها فلكتمانها لا يقبل شهادتهما  
لانها شهدا على انفسهما بالفسق وعن ابي قاسم الصغار اذا شهداثنان على طلاق امرأة او عتق امه وقال كان ذلك في عام اول  
جاءت شهادتهما وتاخرها الا يوهن شهادتهما قال مولانا وينبغي ان يكون ذلك وهما اذا علمتا ان يسكنها مسان الزوجات  
والامه لان النكاح ليس شرط لهذه الشهادة فاذا اقرها صاروا فسقة ثلثة فكلوا رجلا ثم شهدوا بعد التوبة ان الوثني  
قد عفا قال الحسن لا يقبل شهادتهم الا ان يقول ثلثان منهم عفا عفا عن هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف قبل في حق الواحد



وقال الحسن اقبل في حق كل ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال احرم قبل القضاء استغفر الله قد كذبت في شهادتي فسمع  
القاضي ذلك القول ولم يعلم انهم قالوا ذلك فسالهم القاضي فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا نقضي القاضي بشهادتهم  
ويقيمهم من عنده حتى ينظروا في ذلك فان جاء المدعي بأشدين منهم في اليوم الثاني يستهدان بذلك جازت شهادتهما  
رجل شهد ولم يبرح حتى قال او هت بعض شهادتي ذكر في الجمع الصغير ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان ربح عن مكانه  
ثم قال او هت بعض شهادتي او غلط او نسيت لا يقبل شهادته قالوا وكذلك لو سئى بعض الحدود او بعض النسبة ثم تذكر  
في مجلسه جازت شهادته اذا كان عدلا قيل ذلك هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يكن لفظ الشهادة  
في كلامه الاول فربح ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته وعن ابي يوسف في المتني اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم  
فقال شككت في كذا وكذا منها او قال غلط او نسيت فان كان القاضي يعرفه بالصلاح ولم يكن منهما يقبل شهادته فيما بقي  
وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن ابي حنيفة في الجرح اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم زاد فيها قبل ان يقضي  
القاضي او بعد ما قضى او قال او هت او ما غير متهمين قبل القاضي فذلك منها ذكرنا في الوافعات ولو قال الشاهد ثم  
لم يخلط ثم بدا في الرجوع كان ذلك رجوعا عن شهادته والقوي على ذكر في الجرح عن ابي حنيفة ما لا يقيد لطلاق وتبين  
المحتمل بفتح من الشهود وان كان ذلك بعد الاختلاف ذكر في الكتاب في مواضع رجل ادعى را في يد رجل واقام شاهدين  
فشهدا ان الدار له فان القاضي يباين الدار للمدعي فان قال القائل ان القضا ليس بالبارئ انما هو الشهود عليه يقبل ذلك منها  
ويقضي للمدعي بالسامد وان الباء وان قال ذلك بعد القضاء كان عليها قيمة البناء للمقضي عليه لان اسم الدار يتناول البناء  
تبعاً فاذا ابتداء ذلك قيل وكان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل رجلاً قال لا شهادة لفلان عندنا ثم شهد له ذكر في المتني  
انه يجوز شهادتهما وعن محمد بن النوار اذا قال لا شهادة لفلان عندني فامروا قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته  
وكذا لو ان رجلاً قال لا شهادة لشهيد لفلان على فلان فهو ربح ثم جاء فشهد وقال لا نذكر حيث قلنا ثم تذكرنا جازت  
شهادتهما ولو قال المدعي ليس علي عوي بهذا الحق بينه ثم جاء بينته ذكرنا على عن محمد بن ابي بكر بن شجاع عن ابي حنيفة  
انها لا تقبل لانه كذب شهده ولو قال ليس عند فلان شهادة ثم جاء فشهد لا يقبل شهادته وروي الحسن عن ابي حنيفة  
انها تقبل وعن ابي يوسف في النوار من جاء بقبائل على رجل مكتوب في احدى يدها ان فلان عليه الف درهم لاشي له عليه غيره ومكتوب  
في الاخرى عليه مالا اخر لاشي له عليه غيره ولا وقت ولا تاريخ او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله اكمال كتمه  
وفي نوار بن رستم لا يحكم بشي الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الاجر والاول باطل ومن الشهادة الباطلة الشهادة  
بالجرح رجل عصب جارية في المصوب منه بشهود فشهدوا ان المدعي عليه عصب جارية له قال في الاصل يقبل الشهادة ويجبس  
المدعي على حتى يجي بها ويردها على صاحبها فان احضر المشهود عليه جارية ان اتفق الغاصب المصوب منه ان جارية هذه يقضيها  
للمصوب منه وان اكر الغاصب ان يكون هذه الجارية جارية المدعي وادعاه المدعي لا يقضي بها المدعي ما لم يود البينة انما هي  
التعصبها منه لان البينة الاولى ناقلة من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الجبس في القضاء بالجارية وقال الفقيه ابو بكر  
العمري في هذه المسئلة اذا شهد الشهود على قرار الغاصب ان عصب منه جارية حتى يكون ثابت بشهادتهم قول القاضي  
والاقرار بالجرح لا يجوز وبور بالبيان في صورة الاقرار لو جاء بالجارية وقيل هذه تلك الجارية كان القول قوله اما لو شهدوا  
على فعل الغصب لا يقبل شهادتهم لانهم شهدوا باجتماع العامة المشايخ يقبل الشهادة على فعل الغصب وان لم يصفوا  
الجارية ولم يذكروا قيمتها في حكم الجبس لا في حكم القضاء بالجارية لان الغصب انما يكون بعد من الشهود عادة فلم يقبل الشهود  
من غير بيان الصفة والقيمة فيحكم بالانظم فان قال الغاصب ان تلك الجارية اوقاها بعتا ولا اقدر على ردها ان صدق الغاصب

فذلك وطالبه القيمة يقضي له بالقيمة وان كذبه يحبس الغاصب حتى يفي بمان يقع علم عند القاضي انه عاجز عن ردها  
وذكر في الجامع ان الشهادة على الغصب مقبولة وان يذكروا قيمته وذكر في الاصل من قال لغيره اودعك عبدا وامة وقال  
المستودع ما اودعني الامة وقد مات فاقام المدعي شهودا فشهدوا على انه اودعه عبدا وامة ضمن المدعي عليه قيمة العبد  
بجوده ايداع العبد ولا يضمن قيمة الامة بهلاكها عند المودع قالوا انما يقبل البينة على الابداع اذا وصفوا العبد والقاضي  
يعرف مقدار قيمته مثل ذلك الموصوف وان لم يعرف القاضي ذلك سال المدعي اقام البينة على مقدار القيمة انا اذا شهدوا انه  
اودعه امة وعبد ولم يصرف العبد لا يقبل شهادتهم قالوا على قياسه الغصب ينبغي ان يقبل ويجبس حتى يجي به كافي الغصب  
وقال بعضهم لا يقبل الشهادة في فضل الوديعة اصره ويقبل في فضل الغصب ووجه قولهم في ذلك ان الغصب يكون بعد من الشهود  
عادة فلم يقبل شهادتهم من غير بيان الوصف لا يمكنهم اداها الشهادة فتقبل البينة لكان الضرورة ولا ضرورة في الابداع  
وذكر في المتني شاهدان شهدا لرجل بعصب لهذا شاة وادخلها في فمهم يقبل شهادتهما ويقضي عليه بقيمة الشاة ولو شهدا ان  
الشاة لهذا دخلت في فمهم هذا الرجل لا يقبل شهادتهما شاهدان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا واختلفا في لونه لا يقبل شهادتهما  
وانما لا يقبل لانه لا يبين اللون شرط قبول الشهادة على الغصب لانها اذا اختلفا في اللون يختلف المصوب فانما شهد  
كل واحد على ثوب آخر ويجوز ان يقبل الشاهد من غير بيان ولو اختلفا في البيان لا يقبل كما لو شهد شاهدان على محمد وهو ذكر  
الحدود والثلثة وسكت عن الرابع واختلفا في لا يقبل شهادتهما ونظائر هذا كثيرة رجلاً شهد ان لهذا الرجل في هذه الدار  
الف درهم فاذا الدار خمس مائة ذراع بطلت شهادتهما بلطه بالكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا ان هذا القراح عشرة  
اجرة فاذا القراح خمسة اجرة ذكر ابو يوسف في الدار انه يقبل شهادتهما وقال محمد لا يقبل رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال  
بعتني هذا العبد بالف درهم ونقدت له الثمن فاكتم المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد المدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع  
وقبض الثمن وقال لا انظر في العبد وكذا قالنا عبد زيد وشهد شاهدان اخران انه هذا العبد اسمه زيد واقرا البائع ان اسمه  
زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويجلس البائع فان حلفه المدعي ان قبض الثمن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع  
بالقبض وان نكل البائع عن اليمين نزم البائع بكونه وان شهد شاهدان ان البائع اقر انه باع عبدا لم يولد فتنسبوه  
الى شي يعرف به من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق هذا ذلك العبد قال هذا والاول في القياس سواء الا ان  
استحسن اذا نسبوه الى معروفان اجيزه وكذا في الامة رجل ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهدا انه  
وارث فلان الميت واقام شاهدين لا وارث له سواء فان القضا ليس لها عن السب ولا يقضي قبل السؤال لان الورثة مختلفة  
لاختلاف اسبابها والقضاء بالمجهول معتذر فان مات الشاهد او غاب اقبل ان يسأله القاضي في شي ولو اقام المدعي شاهدين  
انه وارثه وان قاضي بلدك لا يفرح فلا يقضي بانه وارث له لو ادعى له سواء فاشهدنا على قضائه ولا نذكر في سبب حتى يورثه  
فان هذا القاضي لا يسأل المدعي عن السب الذي يقضي له القاضي فان بين سبب يقضي له الميراث لان قضاء القاضي يعمل على الحقيقة ما يمكن ويقضي  
بالشك فيقضي له بالميراث ولا يقضي بالسب الذي بين المدعي لان هذا القاضي لا يدري عن القاضي الا في قضائه بذلك السب لا رجل ادعى  
على رجل انه شح وفي فلان موضع هذا مات منها شهد الشهود على الموصضة وقال لا تدري مات بها ولم يمت ذكر في المتني  
انه يجوز شهادتهما على الموصضة لانها اتفقتا على الموصضة قال اذا شهد الشهود لرجل يدعى في يد رجل وقال لا انظر في الدار ونقف  
على حدودها ونذكر حدودها اذا امتينا اليها كننا لا نعرف اسماء الحدود فاذا انتهينا نستبين حدودها ونعرف انها  
لهذا المدعي وفي ملكه وفي هذا المدعي عليه فان القاضي يقبل ذلك منها اذا اعد لا فيبعثها القاضي مع المدعي والمدعي عليه وبينين  
له يقف الشهود على الحدود يحضرهما فاذا وقف عليهما وقال هذا حدود الدار اني شهدنا بها لهذا المدعي فهدر تلك الدار



وهذه حدودها ثمر رجوع الى القاضى فيشهد الامينان انهم وقفوا على الدار وشهدا على اسماء الحدود وحسين  
يقضى القاضى بالدار اتى بشهادتها شاهدان بشهادتهما وكذا القرية والحائوت وجميع الضياعات والعقارات ولو شهد  
ان الدار اتى في بلدة كذا في محلة بن فلان فلا يصح دار فلان بن فلان الغلافى هي في بلدة كذا على هذه المدعى وفي ملكه  
لكن لا نفى حدودها ولا نفى عليها وقال المدعى للقاضى انا اتيك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار واتي بشاهدين  
يشهدان ان حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها ان القاضى يقبل ذلك ويحكم بها للمدعى  
كما في المسئلة الاولى وذكر بعضها انه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعى لان الشهادة الاولى في هذه المسئلة ليست بحجة اصلها  
الشهادة الثانية وكان وجودها وعدمها سواء وكذا القرية والحائوت وجميع العقارات ثم قال في الكتاب وهذا كله اذا  
لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل بخود ادعى ابن حديث بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بها الشاهدين  
انها لاسان ولم يذكر الحدود لا قبل شهادتهما في قول ابى حنيفة ويقبل قول صاحبه والضعفة اذا كانت مشهورة فهي على هذا  
الغلاف ايضا واجمعوا ان الرجل اذا كان مشهورا كثره اوصافه وان ابى لي لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب فان لم يكن  
العقار مشهورا فشهد الشهود على الحدود الثلاثة وقالوا لا نفى اربع جازت شهادتهم استحسانا ويقضى بها للمدعى ويجعل  
الحداثات محاذيا للحداثات الاولى وان ذكر الحدود الاربعة وغلطوا في الحد الرابع لا يقبل شهادتهم قياسا واستحسانا  
ولو شهدوا ان جميع ما في قرية كذا من الدور والارض وغيرها اتى هي معروفة للمدعى هذا هو المبدأ له عن ابيه فلان لا نفى  
له وادنا غيره ونحن نفى الحدود جازت شهادتهما بالطريق التي قلنا فيما تقدم وان كان لا يعرف الحدود لا يقبل شهادتهما  
رجل ان شهد على رجل انه نفى حائط فلان ان ذكر الحدود الحائط وبينوا الطول والعرض جازت شهادتهما وان لم يذكر  
قيمتها لان بعد بيان الحدود والطول والعرض يعرف القاضى قيمته بالسؤال عن اهل قال مولانا رطمي وعزى لا بد من ان يذكر  
انه من المدراس من الحب ويتوا موصوفا لان الحائط من المدراس مختلفا باختلاف احوالها رجل ادعى محي  
ما في ارض او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والقيمت  
وذكر في الاصل ان يسمع دعواه ويقبل الشهادة وان لم يبينوا ذلك رجل له تسعة اولاد اقر في صحته وجواز اقراره  
ان خمسة من اولاده فلان وفلان ذكر اسماءهم في الصدق الف درهم ثم مات بعد ذلك فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر  
سائر الورثة فشهد الشهود على اقراره بذلك في صحته وقالوا لا نفى المقر لهم لانهم كانوا اوصورا عند اقراره قالوا ان اقر  
سائر الورثة باسماء هؤلاء ثبت مال الشهادة الشهود كما لو اقر الرجل لغايب وذكر الاسم والنسب في اقراره بذلك الاسم  
والنسب وادعى المال كان ماله وان جحد سائر الورثة ساءم كلف المدعون اقامة البينة على انهم يسمون بالاسماء التي  
ذكرها الشهود فان قاموا بالبينة ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضى لهم بالمال رجل ادعى على رجل انه استهلك عليه  
دوا باعدد معلوما فشهد الشهود بذلك قال الفقيه ابو بكر السبكي ينبغي ان يذكر الذكور والاناث فان لم يذكر ذلك  
اذا كان بطل شهادتهم ولا يقضى بشئ وان يبينوا ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاج اليان التوثيق لان المنافع تختلف  
بالذكورة والانوثة لا بالتوثيق قال مولانا وينبغي ان يشترط بيان الجنس كالفرس والحمير والبغل والابل ولا يشترط ذكر  
الذكورة والانوثة لان الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر من قبل هذه المسئلة المشتق اذا شهد الشهود ان  
المدعى عليه غصب ثيابا لهذا المدعى وادخلها في غنمه جازت شهادتهم وان لم يذكر الذكورة والانوثة والشاة اسم  
جنس يشول الذكر والانثى ولهذا لو وكل انسانا ان يشتري له حمارا او فرسا صحيح التوكيد وان لم يذكر الذكورة والانوثة  
وشهود السرقاء اختلفوا في الذكورة والانوثة لا قبل شهادتهم فذلك لا يملك على انه لا يشترط بيان الذكورة والانوثة

ودعوى الغصب والاستيلاء رجل ادعى على ورثة ميت ما لا واحد شاهدين فشهد ان المتوفى اخذ من هذا المدعى مبلغا  
فيه درهم ولم يعلما كوزن الدرهم قالوا ان علم الشاهد ان كان في القرية درهم خروها ثلثيها بغيره بمقدار ما  
عندهم فيها من الدرهم قالوا مولانا قالوا ينبغي ان يعطوا بحجودتها لاحتمال ان يكون موهبة فاذا علموا بذلك جازت شهادتهم  
رجل جاء الى رجل فساومه ثوبا ودفع اليه البايع درهم واخذ الثوب واقر قاضيا من غير ان يعقدا بيعا بلسانها جاز ذلك فان  
وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومشت الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين ان يشهدا انه دفع للمدعى درهم في قبض  
من الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود ان الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع وان القاضى  
الذي وقعت عنده الخصومة يعتد بجواز البيع بالتعاطي رجل ادعى دارا انه ورثها من ابيه ورجل ادعى انه اشتريها  
من المتوفى ذلك فجاء مدعى الشراء بالشهود فشهدوا ان الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه وهو يملكها قالوا ان كانت الدار في يد  
مدعى الشراء او مدعى الميراث فالشهادة جازية لان الشهان على حجة البيع انما لا قبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري او في يد  
الوارث اما اذا كانت في يد المشتري او في يد الوارث كانت الشهادة على البيع بمنزلة الشهادة على التسليم او الشهادة  
على القبض والبيع وانه لا يحتاج الى ذكر ملك البايع لان مدعى الميراث والشراء من الميت كل واحد منهما يقر ملك الميت فلا حاجة  
الى ذكر ملك الميت كما لو شهدوا ان الميت اقر انما للمدعى من رجل ادعى رجلان له حق الشرب من هذا النهر واحضر شهودا  
فشهدوا ان المدعى كان يجري فيه الماء لا يقبل شهادتهم انما يقبل اذا شهدوا ان له في مجرى الماء او حقا ثابتا وبينوا ذلك ولو  
اقر المدعى عليه فقال المدعى كان يجري فيه ماء وانت غاصب وليس لك فيه مجرى ماء وصل ذلك او فصل بغير مرقاة باليد ولا يقبل  
منه ودعوى الغصب لا ببينة **فصل** ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه اذا شهد القاسمان  
فيما قسا جازت شهادتهما في قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا تقبل شهادتهما بصورة ذلك اذا قسا الدارين  
الورثة ثم شهدا ان هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الا في موضع ذلك في قسمتهما وانما لا قبل لشهادتهما  
في قول ابى حنيفة وابى يوسف لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يترافعا على ذلك ويستعلا القرعة رجلا شهدا ان فلانا ان سباع فلانا  
ان فلانا وكذا يبيع عنده فاعلمناه قال ابو بكر ومجوز شهادتهما ولو قالوا لا شهدنا زوج هذا المرأة قالوا لا خير لها  
فاختار نفسها لا قبل شهادتهما ولو شهدا على رجل انك قبضت فلانا ونزاعها عليه كان زكيا لها جاز عند  
كوزن جازت شهادتهما وان لم يكن حاضر لا يجوز وفي بعض الروايات لا يجوز شهادة الكذير كالفيل وشهادة الذي زرع في المزرعة  
رجل ادعى ان في يد رجل فشهدت شهادتهما وان لم يترافعا على ثبوتها وغير ذلك مما لا يحجب عليهما القضاة في ذلك جازت  
شهادتهما وان قالوا استأجرنا على هدمها لا يقبل شهادتهما بالملك المدعى وبضمنا قضاة كبناء المدعى عليه وذكر في طلاق الكل  
لو شهدا ان فلانا قال لامرأة انت طالق ان كلت فلانا وفلان لا ينفسها فشهدا انها قد كلمتها او شهدا ان قال لها ورتكما ان اراق  
فلانة فهي طالق وقد كلمها كانت شهادتهما باطلة وكذا لو شهدا على رجل انه قال لبعده فلان ان كلمت الشاهدين فان قرءت فكلما  
والوحي عيدا وشهدا ان قال لبعده للشاهدين ان كلمها عبدك فهو حر وانما قد كلمها فشهدا انها باطلة ولو شهدا ان قال لبعده  
ان دخلت دار هذين الشاهدين فانت حرة او قد دخلت دارها فشهدا انها جازية ولو حلف ان لا يقرضها شيئا فشهدا قد اقرضها  
جازت شهادتهما ولو شهدا ان حلف بعتق مائة ان لا يستقرض شيئا ابدا فشهدا انها قد اقرضها لا يجوز شهادتهما ولا يقبل العبد  
ولو شهدا ان حلف ان لا يستقرض شيئا ابدا وان قد طلب منها ان يقرضها ولم يقرضها جازت شهادتهما ولو حلف ان لا يهدم دار هذين  
او لا يقطع يدها فشهدا على فعل ذلك بها لم تجز شهادتهما وذكر في طلاق الاصل لو شهدا على رجل انه امرها ان يزوجه فلانة  
وانها قد فعلت ذلك جازت شهادتهما رجل قال ان ذراعي احد قمارته طالق فشهد ثلاثة انهم دفنوا ذراعه قال ابو يوسف



ان قالوا دنا جميعا لا يقبل شهادتهم وان قالوا دنا ودنا معا جازت شهادتهم وسئل ابن ابي يوسف عن هذه  
المسئلة فقال اذا شهد اربعة او ثلاثة انا دنا جميعا يقبل شهادتهم وان كان اثنين لا يقبل فقال له الحسن بن محبوب  
ابن يوسف صبت وخالفت ابا رجلان شهدا على رجل انه قال لها ان مسكت جسدك فاعبدي حرتك فشهدا له انه قد مس  
جسدك فقال محمد لا يقبل شهادتهما ولو شهدا انه قال ان مسست ثيابك فاعبدي حرتك فشهدا انه قد مس ثيابها جازت  
شهادتهما قالوا اذا اراد الشهود في هذه المسائل ان يشهدوا بالعق فليقر بعضهم ان يشهدوا بالعق لا غير وكذلك  
رجل شهد على كتاب وصية الميت وله فيه وصية قال النقيب ابو بكر البجلي ينبغي ان يقول لا يشهد على جميع ما في هذا  
الكتاب لانه لا يوضع يد على ما اوصى به وعن ابي القاسم اذا ادعت امرأة على زوجها ان الزوج مهرها فذكر الورثة وكما حها  
فكان الشاهد تولى تزويجها قالوا لا يشهد على النكاح ولا يذكر العقد عن نفسه رجلان شهدا على رجل انه قال ان كانت  
اباكما فبعد حزنه قد علم اباها قال ابو يوسف قال ابو يوسف ان كان الاب مقرا انه كله فالشهادة باطلة وكذا لو كان الاب  
غائبا او ميتا وان كان الاب حاضرا سكر اجازت الشهادة وكذا لو كانت البين على ضرب من ولو شهدا انه قال عبد يجران فتركا  
فشهدا هذان سواها انه قد ضرب بها لم تجز شهادتهما وكذا ان اقر المشهود عليه بغيرها وانكر المين رجل عليه الف درهم  
لم يفر فوزن الف درهم الف درهم في الطالب وقال خذها قد اوفيتك فقال الطالب رجل اخر وفي هذه الف قال له  
ثم شهد على المفتي انه هو الذي دفع اليه الف درهم جازت شهادته رجلان شهدا على رجل قال له اقر رجل اخر انك تطلق امرأتك  
فجر اجاز او قال امرأتك اريد بك فاعبدي حرتك فشهدا له انهما ولو اقر الزوج بالامر وشهدا انهما  
على طلاق الثالث لم تجز شهادتهما من قبل انهم شركا في الوكالة فاذا اشتركا في الوكالة لا يقبل شهادة بعضهم على بعض ولا عليه  
قال ابو حنيفة في الكياين شهدا ان هذا باع من هذا كثر حنطة وكلنا نحن المشتري باربعين لم تجز شهادتهما رجلا  
اشترى بدينار من رجلين وقد ادا الثمن اوله بنقداه حتى شهدا ان البائع اقر ان هذا الثوب لهذا المدعي امره ان يبيعه وانكر  
بصدقه قال محمد لا يقبل شهادتهما بخلاف من يروى ان القاضى وفيه شهادة الشهود بحق والقاضى لا يذكر ذلك فشهدا عنه  
كاتبه ان شهود هذا شهدوا بكره الا ينبغي للقاضي ان يقضي بشهادتهما ولو اذاع سحر من يروى ان القاضى فشهدا كاتبه عنه ان  
هذا القرض لهذا كذا فان القاضى لا يقبل ذلك وكذا لو اذاع اقرار رجل من رجلين فشهدا عند القاضى ان هذا القرض لهذا كذا وقد  
سمعناه فان القاضى لا يقبل ذلك لان في مسئلة المحضر شهدا كذا بان على شهادة الشهود والشهادة لا تقبل بدون العمل  
ولم يوجد في مسئلة العمل والاقرار شهدوا على حق محكوم به او على اقرار الخصم فجازت شهادتهم حتى مات فشهدا عشرة  
من الضمائر انهم لا يصلي على عبيدهم وكذا لو شهدوا على حق محكوم به او على اقرار الخصم فجازت شهادتهم حتى مات فشهدا عشرة  
كفار من مدنيته فادعى الولي المسلم انه اسلم وانه اوصى به واراد ان ياخذ ميراثه وشهدا ان من هذا الكفر بذلك ياخذ  
الولي اسلم الميراث بشهادتهما لان شهادتهما على اسلامه في حكم الميراث قامت على اولى اليه الكفار وشهادة بعضهم على بعض  
حجة ويصلي على بشهادة وفي اسلم ان كان عدلا ولم يشهد على اسلامه غير الولي يصلي عليه بقول ولي اسلم ولا يكون له الميراث  
ولو شهد رجلان من اهل الاسلام ان اسلم وهو يحد بحبوه الامام على الاسلام ويجسه ولا يقبله لان ثبوتنا لا يقبل  
بشهادة النساء ولو شهد عليه ذميان انه اسلم فشهادتهما باطلة لانه مرند في زعمها وشهادة الذمي على الميراث باطلة  
وكذا العبدان والمحدثون وقد ذكروا لو شهدا على غير اربعة من الضمائر انه زنى بامرأة مسلمة فان شهدا انه اكرها  
حد الرجلان قالوا طوعته ذرا المحدثين ويعز الشهود في حق الامة المسئلة لان في الوجه الاول لم يشهدوا  
عليها بالحد فثبتت شهادتهم شهادة على من تقبل وفي الوجه الثاني شهدوا على المسئلة بالحد فثبتت شهادتهم في حقها

واذا بطلت في جانب المرأة بطلت في حق الرجل وانما يعز الشهود لانهم قد فوا الامة ولعدم احصان المقدوف لم يجب  
الحد على الشهود فيجب التعزير وكل مجلس القضاء اذا دعى لوكله على هذا كذا فقال المدعي عليه فثبتت  
فانكره بكل مدعى القضاء فشهد هذا الوكيل مع رجل اخر انه قد قضاة قالوا لا يقبل شهادته الوكيل لانه ادعى المال عليه  
بحكم الوكالة فاذا شهد في المجلس على قضاء الدين كان ساقضا فلم يقبل شهادته وقرق بين هذا وبين مثله مذكورة  
في الكتاب رجل ادعى على رجل مالا انه اقرضه فحج المدعى عليه المال فاقام المدعى شاهدين فشهدا اقرضه وشهد  
الاخر انه اقرضه ثم قضاة فانه يقضي القرض بشهادتهما وشهادة الذي شهد بالقرض والقضاء لم يطل شهادته بالقرض  
وجه الفرق في ذلك ان شاهدا القرض والقضاء لم يشهد بقيام الدين للحال وانما يشهد بالقرض فلم يكن ساقضا انما  
في مسئلتنا وكيل المدعى ادعى عليه المال للحال فاذا شهد على القضاء كانت شهادته على القضاء سبلة دعواه الدين بحكم الوكالة  
امراة وكلت رجلان ليطب مراه من الزوج فادعى الزوج الخلع وشهدا الوكيل مع اخر على انها اختلعت على كذا لا تقبل  
شهادة الوكيل كما في مسئلة دعوى الوكيل وهذا نظير ما ذكر في الكتاب رجلان شهدا لرجل على رجل بدينه فادعى فاقام  
الشهود عدلا البينة ان الشاهد ادعاه قبل هذا بطلت شهادته لكان اتاقت بـ **باب من الشهادة**  
**التي يكذب المدعى شاهدا في بعض ما شهد له في اربعة فصول اربعة فصول** فصل في الشهادة  
التي تخالف الدعوى وفصل في اختلاف الشاهدين وفصل في تعارض البينتين على الموت وفي فتيين مختلفين اما القبول الاول  
وهو فضل الشهادة التي تخالف الدعوى لاصل فيه ان الشهادة على حق العبد اذا خالفت الدعوى بطلت لان الدعوى شرط لهذه الشهادة  
وفيما خالفت لم توجد الدعوى فتبطل ضرورة وكذا في شاهدين وفي بعض ما شهد له منع الشهادة لاقا والاصل في تعارض  
البينتين ان اتقا اذا اتقن بكذب احد الفريقين لا يقضى وعندنا تعارض ليس احد الفريقين في تعينه للكذب والى من الاخر  
فلا يقضى بشهادتهما جئنا الى المسائل انا الشهادة اذا خالفت الدعوى فهو على وجهه انا ان كان المدعى به دينا او ملكا  
او عقدا فان كان دينا فشهدوا باقل مما ادعاه المدعى نحو ما اذا ادعى الف وخمس مائة فشهدوا بخمس مائة يقضى خمسمائة  
من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى الف وخمس مائة فشهدوا بخمس مائة فشهدوا بخمس مائة فشهدوا بخمس مائة فشهدوا بخمس مائة  
والاخر بخمس مائة لا يقضى شئ في قولنا في حسم لان عنده اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم  
لان ثمة اتفاق الشاهدين على خمس مائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظا ليس بشرط عندنا ليقبل شهادتهما على الخمس مائة  
بغير توفيق ولو ادعى خمسة عشر فشهدا احدى عشرة والاخر عشرة لا يقضى شئ عندنا في حسم لان خمسة عشر  
كلمة واحدة تذكر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يتفقا على شئ فلا يقبل بخلاف ما لو ادعى الف وخمس مائة فشهد  
احدهما بالف والاخر بالف وخمس مائة فانه يقضى الف لان الف والف وخمس مائة فشهدوا بخمس مائة فشهدوا بخمس مائة فشهدوا بخمس مائة  
فليقضى بما اتفقا عليه وان ادعى الف درهم فشهدا احدى بالف والاخر الفين لا يقبل شهادتهما في قولنا في حسم لان الف  
غير الفين فلم يتفقا على شئ وانما اذا كان المشهود به اكثر مما ادعاه المدعى نحو ما اذا ادعى الف وخمس مائة فشهدوا بخمس مائة فشهدوا بخمس مائة فشهدوا بخمس مائة  
او شهد بالف درهم لا يقبل شهادتهما بغير توفيق لانه كذب الشهود بالزيادة فان وفق فقال كان لي عليه الف وخمس مائة  
الا في ابراهة عن خمس مائة او قال استوفيت منه خمس مائة ولم يعلم به الشهود يقبل شهادتهم في لانه وفق بين الدعوى  
والشهادة بامر محتمل وكذلك في الف والالفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة لان الشئ انما يحتاج الى اثبات بالبينة  
اذا كان شيا لا يتم به ولا ينفرد باثباته كالوادعي الملك بالشر فشهدا الشهود باهبة فان ثمة يحتاج الى اثبات بالبينة انا الا  
يتم به وحده فلو اقر الاستيفاء صح اقراره ولا يحتاج الى اثبات بالبينة لكن لا بد من دعوى التوفيق هنا استحضارنا والاعمال







بعد ذلك يصح التوفيق ويقفه ولو ادعى ان في يده من انما له فجاء بشاهدين فشهدا احدها انها دارة ورثها عن ابيه  
وشهد الاخر انه ورثها من ابيه فالتشادة باطلة لانه لا وجه للتوفيق بين الشهادتين وكذا لو شهدا احدها انه اشتريها  
من فلان وهو يملكها وشهد الاخر ان فلانا اخذها منه وهو قبضها ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب ملك فقد اتفقا  
على الملك فوجب ان تقفه بالملك كالوقوع في الغلابة على الف درهم من مرقه فقال المقر لابل من ثمن سبع يقضي بالملك واختلاف  
السبب لا يفرز وكذا لو شهدا انه كفل للمدعي بالف درهم عن فلان فقال الطالب قد اقر بذلك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر  
كان للمدعي ان يأخذ بالمال وكذا لو شهدا بالف درهم من ثمن جارية فقال البائع انه قد اشهد بها على هذه الشهادة والبري  
في علي الف من مائة آخر وشهد الشهود على الاقرار بالف من ضمان جارية غصبها منه وقد هكت لا يقبل هذه الشهادة بخلاف  
الاقرار لان السبب انما لا يقبل اذا كان حكم السببي واحدا كما في الاقرار بان الاصل الواجب بالقرض والغصب احدا ما ههنا  
حكم السببي مختلف لان الورث من الاب يقضي حقوقا غير ما يتضمنه الموروث من الام من تقاضى الاب وتنفيد وصاياه  
وغير ذلك فلا يقبل رجل ادعى على رجل خمس مائة فشهد له الشهود بالف وقال الطالب انما اقر عليه خمس مائة وقد كانت الف اقتضت  
منها خمس مائة ومن الكلام اول دليل فشهادتها بالخمس مائة جائزة ولو قال لم يكن لي الا خمس مائة بطلت شهادتها بجلان شهدا  
لرجل على رجل مائة الف درهم فشهدا احدها ان قبضها ذكر في الجامع الصغير ان شهادتهما على القرض جائزة وذكر الطحاوي عن ابي  
يوسف انه لا يثبت القرض ايضا وذكر في المستقر بجلان شهدا ان هذا على هذا الف درهم قد اقتضى منها مائة وقال الطالب لم تقض  
منها شيئا قال ابو حنيفة وابو يوسف يقضي بالالف ويجعل مقتضى المائة وذكر في العيون بجلان شهدا على رجل بالف درهم وقال  
قد قضاه خمسة فقال الطالب عليه الف وما قضاني شيئا او قال صدق في الشهادة على الف واوهما في الاقتضاء او قال شهدا  
بالالف حق وبالحسن مائة باطل وبزور قال ان كان عدلا جازا الذي قوله شهدا باطل وبزور وقال في الجوز شهادتهما والوجه  
كلها وقد رت هذه المسئلة قبل هذا وعلى هذا الخلاف اذا شهد المدعي بالف درهم وشهد ان للمدعي عليه على المدعي مائة دينار  
والمدعي بثلث دينار ولو شهد شاهدان رجل فقالا لا شهدنا فلانا هذا غصب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك مات عند  
مولاه فقال المصوب عنه لم يرده علي وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبه عبدا ولا رده واما ما رده  
شي قال اذا لم يدع شهادتهما على رد ضمنه القيمة وكذا لو شهدا انه غصب عبدا وان مولاه قتله عند الغاصب فقال  
المصوب عنه ما قتله ولكنه قد غصبه ومات عند وقال المشهود عليه ما غصبه عبدا ولا قتله هذا المدعي عبدا له في  
كان عليه قيمته وكذا لو شهدا ان هذا على هذا الف درهم ولكنه قد ابراه منها وقال المدعي ما ابراهه عن شي فقال المشهود عليه  
ما كان له على شي ولا ابراه عن شي قال اذا لم يدع شهادتهما على ابراهه فقصيب عليه بالالف رجل ادعى قبل جرد ارا  
فقال للمدعي لست في يدي فاقام المدعي بيته فشهدوا ان الدار في يدي المدعي وفي ملكه قال بئس العا المدعي فان قال  
كاشهدوا النافي بي وفي ملكه فقد اقر له بالدار وان قال صدقوا النافي بي ولا اصدمهم انها في ملكه فله ذلك ويجعل  
المدعي عليه خمسا رجل ادعى على رجل الف فشهد له الشاهدان ان له عبد الف درهم وشهدا احدها انه اخذه بالف الى سنة  
واكثر الطالب فان يقضي عليه بالف درهم فهذا لو شهدا احدها انه قد قضاه خمس مائة سواء اذا شهد الشهود بدار رجل فقال  
المشهود له هذا البيت من هذه الدار فلان رجل اخر غير المدعي عليه ليس هو في فقد كذب بشهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقع  
ولا فلان بشي وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي انا هو فلان قال ابو يوسف اجرت اقراره فلان وجعلت له  
البيت واخذ ما بقى من الدار على المقتضى عليه ويضمن قيمة البيت لا يشهد عليه ولا يوجب فيها قول اخر فيضمن قيمته لا يشهد  
عليه ويكون ما بقى من الدار لا يشهد به بغيره بديه عبد ادعى رجل ان اشتريته من فلان في اليد وذو اليد يحجج فجاء المدعي بشاهدين

الدينار

فشهدا

فشهدا انه باعه منه ولا يدري اهو البائع ام لا جازت شهادتهما ولو جاء المدعي بشاهدين فقالا لا فشهدا احدها انه  
المدعي عليه من هذا المدعي فان القافي يقضي بشهادتهما للمدعي شاهدان شهدا بشي واختلفا في الوقت او في المكان  
او في الاشياء والاقرار فان كان المشهود به قولا صحفا كالبيع والاجارة والطلاق والعقاق والصالح والابراء جازت  
شهادتهما وصورة ذلك اذا ادعى الشراء بالف فشهدا انه اشتراها بالف الا انها اختلفا في البلدان او في الايام او في اشياء  
او في الشهود او شهدا على البيع بالف فشهدا احدها انه باعه وشهد الاخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق  
لو شهدا احدها انه طلقها اليوم وعاد وشهد الاخر انه طلقها بالاسم وشهدا احدهما على اقراره بالفاسوم وشهد  
الاخر انه اقر بالفاسم جازت شهادتهما ولا تبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان الا ان  
يقول كاتع الطالب في موضع واحد ويوم فارقا بذلك فاختلغا في الايام والمواطن والبلدان فان باحده قال جيز  
الشهادة وعليهما ان يحفظوا الشهادة دون الوقت وقال ابو يوسف الامر كما قال ابو حنيفة في القياس وانا استحسن وابطل  
هذه الشهادة بالقيمة الا ان يختلفا في الساعتين من يوم واحد يتفاوت فيجوز ولو اختلفا في الثياب اتفق كان على الطالب  
او المطلوب او المركب او قال احدهما كان معانا فلان وقال الاخر لم يكن معانا فلان ذكر في الاصل انه يجوز ولا يبطل هذه  
الشهادة وان كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما كالغصب والحجاية واختلف الشهود في المكان او في الزمان  
او في الاشياء والاقرار لا يقبل شهادتهم ولو كان المصوب على الكا فشهدا على القيمة شهدا احدها ان قيمته الف وشهد  
الاخر على اقرار الغاصب ان قيمته الف فلا يقبل شهادتهما وكذا لو اختلف شهود الغصب شهدا احدهما على الغصب  
والاخر على اقرار الغاصب لا يقبل وذكر في الجامع اذا ادعى ملكا فجاء بشاهدين فشهدا احدهما انه ملكه وشهد الاخر  
على اقرار المدعي انه ملك للمدعي لا يقبل ولو كان المشهود به قول لا يقيم الا بفعل كالتكاح واختلف الشهود على هذا  
لا يقبل شهادتهما وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل القبول كالمبة والصدقة والرهن فان شهدا على معاينة  
القبض واختلفا في الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول ابو حنيفة وابو يوسف والقاسم لا يقبل وهو قول عمر و  
وان شهدا على اقرار الرهن والواهب والمصدق بالقبض جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فشهدا احدهما  
على معاينة القبض والاخر على اقرار الرهن بالقبض لا يقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا غير الغصب وان اختلف  
شهود الرهن في جنس الدين او في مقداره لا يقبل كالتواضع لشهود البيع في جنس النسي او في مقداره وان اختلفا في مثل الحق  
بالقول كالقرض واختلفا في المكان او في الزمان لا تبطل الشهادة وان كان القرض لا يقيم الا بالنسي ويكون القرض في هذا بمنزلة  
الطلاق والعقاق وان اختلفا شاهد العقدان اختلفا في المكان او في الزمان جازت شهادتهما في قول ابو حنيفة وقال صاحباه  
لا يقبل وان اختلفا في الاشياء والاقرار لا يقبل في قولهم ولو اختلفا في الطلاق فشهدا احدهما على تطليقتين والاخر  
على الثلاث او شهدا احدهما على تطليقتين والاخر على تطليقة لا يقبل في قول ابو حنيفة وقال صاحباه وابن ابي جازت  
شهادتهما على اقرار او شهدا احدهما على تطليقة والاخر على تطليقة ونصف او شهدا احدهما على تطليقة والاخر على تطليقة  
ونظية جازت شهادتهما على اقرار عند الكل ولو شهدا احدهما انه قال لها انت برية وشهد الاخر انه قال لها انت خلية لا يقبل  
عند الكل لانها اختلفا في لفظ الايقاع وان كان معنى النطقين واحدا وكذا لو شهدا احدهما انه طلقها ان دخلت الدار  
وقد مدت وشهد الاخر انه طلقها ان قلت فلانا وقد كنت لا يقبل عند الكل وكذا لو شهدا احدهما انه طلقها ثلاثا وشهد  
الاخر انه طلقها قال لها انت على حرام وثلاث لا يقبل عند الكل ولو شهدا احدهما انه طلقها نصف واحدة وشهد الاخر  
انه طلقها ثلث واحدة لا يقبل في قول ابو حنيفة وكذا لو شهدا احدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر انه طلقها فالتشادة







في بطل القضاء والشهادة جميعا وذكر في الأصل لو ادعى دار في يد رجل انما له وقضى القضا له بالدار وابناءه شر المقتضى  
عليه اقام البينة ان البناء له قال ان ذكره شهود المستحق البناء في شهادتهم لا تسمع بينة المقتضى عليه وان لم يذكر واسم بينة  
وكن عن الفقهاء جعفر ان الشهود اذا لم يذكروا البناء في شهادتهم ينبغي ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابو يوسف  
لا يسمع بينة المقتضى عليه وعلى قول محمد يسمع ولا يكون الاقرار بالبناء الكمال للشهود وجعل هذه المسئلة في المسئلة اخرى ذكرها  
في الشركة رجل ادعى على اخيه شريكه مفاوضة واقام البينة وقضى القضا بالمال بينهما ثم ان المقتضى عليه ادعى عينا انور من ابيه  
ذكر ان الشهود اذا شهدوا الكفاوضة لا يقر بغيره لا يقع هذه الدعوى عند ابو يوسف وعند محمد يرضع ووجه البناء على تلك المسئلة  
ان في سلة المفاوضة كل غير من الاعيان التي قد لا يصر مقضيا بدقصد ابل صار مقضيا به بما قصده المفاوضة وكان نظير البنا  
مع الارض ههنا وقال غيره لا يبرئ سلة الشهادته على الاتفاق وقرى ابو يوسف بين هذه المسئلة وبين المفاوضة والفرق  
يعرف في موضع شرف رواية الامم جعل مطلق الاقرار بالبناء للشهود عليه كذا في الشهود اذا ذكر الشهود بالبناء في شهادتهم  
وفي رواية الشقي فصل فقال ان قال المقتضى له ان البناء لم يزل المقتضى عليه او قال له ملك المقتضى عليه يوم شهد الشهود  
كان ذلك كذا بالشهود وان اقر له بالبناء من غير تاريخ ان البناء للمقتضى عليه لم يكن ذلك كذا بالشهود لانما جعل  
انه في رجل وابنته وابنه جاز وادعى اقام البينة على الذي في يديه الجارية ان الجارية له وقضى القضا بالجارية لا يكون  
للمقتضى له ان ياخذ الابنية بذلك القضاء ومثله لو ان رجلا في يده نخلة وثمرتها يدعيه جاء رجل وادعى اقام البينة على ذلك  
في يده انخذ ان النخلة له وقضى القضا له بها كان المقتضى عليه ان ياخذ النخلة بذلك القضاء هكذا ذكر في الشقي رجل اقام  
البينة على دار في يد رجل انما دار ابيه مات وتركها ميراثا له وقضى له بالدار ثم جاء رجل اخر وادعى ان الدار له اشتراها من اب  
المقتضى له وصدة المقتضى له فانه يبطل القضاء ويرد الدار على المقتضى عليه ويقال للدار ان في اقم البينة على المقتضى عليه والفرق  
لك لان المقتضى له كذا بشهوده فبطل قضاء القضا اقام البينة على دار في يد رجل ان اياه مات وتركها ميراثا له وادعى اقام الذي  
في يده الدار البينة ان ابا المقتضى له في حياته ان الدار ليست له فانه يبطل شهادة شهود الوارث وكذا لو شهدوا على اقرار  
الوارث بعد موت ابيه او قبله ان الدار لم تكن لاجبيه وادعى اقام البينة على اقرار الوارث ان اياه مات وليست الدار له كان  
ذلك ايضا لا لبينة الوارث رجل مات فاقسمت وورثته تركت براضهم ثم ادعى احدهم لنفسه دينا على الميت سمع دعواه  
لان الدين لا يمنع قبوله للوارث والقسمه وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمه دين لاجنبي ولم يصل اليه حقه من الورثة  
شراراد ان ينقض كان ان ينقض القسمه وكذا لو اجاز الاجنبي قسمه الورثة شراراد ان ينقض كان له ذلك وان ادعى  
بعض الورثة بعد ما اقتصوا الدار ان اياه كان يصدق بطلان قسمه من هذه الدار وادعى ان والده كان يصدق  
بذلك على ابنه الصغير وادعى عينا من اياه ان التركة لنفسه بوجه من الوجوه لا تسمع دعواه لان اقدمه على القسمه اقرار  
منه ان ما دخل تحت القسمه تركت الميت ميراثا لم يكن متناقضا في دعواه وان ظهر بعد القسمه شريك في التركة بان ظهر وارث  
آخر وكانت القسمه براضهم لا يفسد القضاء بطلان قسمتهم سواء عزوا نصيب الغايب او لم يعزلوا وان لم يعزلوا  
موصاله بالثلاث فان كانت القسمه براضهم لا يفسد القضاء بطلان الجواب لان الموصل بالثلاث شريك الوارث له  
ان ينقض القسمه وان كانت القسمه بقضاء ثم حضر موصي بالثلاث اختلف في ان يفسد القضاء بطلان ان ينقض  
القسمه لان الموصي بالثلاث شريك الوارث وفيما اظهر وارث اخر ان كانت القسمه بقضاء القضا يبطل على الوارث  
الغائب وان كان بغير قضاء لا يفسد كذا ههنا وقال بعضهم ان ينقض القسمه على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كذا القسمه  
رجل ادعى دار في يد رجل انما دار ابيه اشتراها من ذي اليد فادعى عليه اقام البينة اقام المقتضى عليه البينة ان المقتضى

رد عليه الدار بعيب قبلت بينته وكذا لو ادعى رجل على رجل دينا فادعى عليه ثم اقام البينة على الجواب بعد  
الاقرار قبلت بينته وكذا لو ادعى العفو عن القصاص بعد انكار القصاص ولو ادعى البراءة عن العيب بعد انكار اربع  
لا يسمع دعواه في قول ابو حنيفة ومحمد وعنه ابو يوسف لا يسمع رجل اقام البينة على دار في يد رجل انما كانت لابنته  
مات وتركها ميراثا له ثم ادعى انها اشتريتها من ابيه لا تسمع دعواه ولو ادعى اولادها من ابيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت  
بينته ولو اقام البينة على دار في يد رجل انما كانت لابنته مات ابوهم كذا وورثه عنه المقتضى لا وارث له غيره وادعى  
امراة البينة ان اياه تزوجها يوم كذا بعد اليوم الذي ذكره الابن موته فيه وولد له هذا الولد ثم مات بعد ذلك ولما  
الميراث والميراثان القضا يقضي بالميراث سواء قضى القضا بينة الابن او لم يقض لان القضا يقضي بينة الابن  
بموت الابن لا بموت موته لان حكم الموت لا يتعلق بموت الموت في اي وقت يموت يكون ماله لورثته فعاد ان الابن اقام  
البينة على موت ابيه ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة فان اقامت امرأة اخرى البينة بعد ما قضى القضا بينة الابن  
انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينتها ايضا لان القضا بينة الابن لا يمنع القضا بينة الابن ولو ان الوارث اقام البينة  
على رجل ان قتل اياه يوم كذا وقضى القضا بذلك ثم اقامت امرأة البينة انه تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل بينتها لان يوم القتل  
صار مقضيا به وقال بعضهم فيما تقدم لا يقبل بينة المرأة ايضا وسوى بين القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية  
الحكم ما قلنا ولو اقامت البينة ان الميت تزوجها يوم كذا وقضى القضا بذلك ثم اقامت امرأة البينة انه تزوجها في ذلك  
اليوم غير انسان لم يقبل بينتها رجل ادعى هذه الدار فلان وكفى بالخصومة فيما ادعى هو بعد ذلك انما لفلان وكفى بالخصومة  
واقام البينة لا تقبل بينته لانه متناقض وانما يسمع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره فلا تسمع دعواه الثاني ان يتوفى  
ولو ادعى ان هذه الدار فلان وكفى بالخصومة فيما ادعى اقام البينة انما له لا يقبل بينته الا ان يوفى ولو ادعى اولادها  
ثم اقام البينة انما فلان وكفى بالخصومة فيما قبلت بينته **فصل في الشاهد يشهد بعد اخبر**  
**بزوالحق وما جعل له ان يشهدوا الشهادة على الكتاب رجل كتب وصية وقال للشهود**  
**اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قالوا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا**  
**والصحيح انه لا يسمعهم ان يشهدوا وما جعل لهم ان يشهدوا بما فيه ايا حري معاني ثلثة ايا بان يقرأ الكتاب عليهم او كتب**  
**الكتاب غيره وقرأ الكتاب عليهم بين يدي الشهود فيقول هو لهم اشهدوا على ما فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد يعلم بما فيه**  
**ويقول شهودا على ما فيه وان كتب بين يدي الشهود صكا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا على ما فيه لا يسمع**  
**ان يشهد عليه قال القاضي الشيخ الامام ابو علي الشقي هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم كتب**  
**بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد وان لم يقل لا يكتب اشهد على ما فيه وان حسن اشار اليه**  
**محمد في كتاب النكاح وهكذا روى عن ابى حنيفة في النوار وعنه ابو يوسف اذا كتب الصك بين يدي الشهود ثم ادعى**  
**الشاهد ولم يعرف الشاهد بما فيه وامره الكاتب ان يشهد بما فيه وسعه ان يشهد لان الكتاب اذا كان في يد الشاهد يمكن**  
**معصوما عن التبديل والتغيير والزيادة والقصان وعن ابى يوسف في رواية اخرى اذا كتب رجل الصك بين يدي نفسه**  
**بين يدي الشهود وقال اشهدوا على ما في هذا الصك فهو جائز وان كتب غيره وقال هو اشهدوا على ما فيه لم يجوز حتى يقرأ عليه**  
**ثم يشهدهم وفي ظاهر الرواية لا يجوز لهم ان يشهدوا الا ان يقرأ هو عليهم الكتاب او يكتب غيره ويقرأ عليه وهو يقول**  
**اشهدوا على ما فيه او يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على ما فيه ولو كتب رسالة من رجل من فلان بن فلان**  
**سلام عليك اما بعد فالتكيت ان تقاضا في الالف انق كانت لان على وقد كنت وفيك منها حسن ما وبقي ان على من حسن**

اخر والله



فهذا جاز اذا علم حل ان يشهد عليه بذلك وان لم يقل اشهدوا ولو كتب صكابين قوما سيقين وقال اشهدوا بما فيه  
ولم يقل عليهم لاسيما ان يشهدوا امرأة اقوت على نفسها بالابتنها او لاختها تريد به الامرار لبقية الورثة والشهود  
يعلمون بذلك قالوا وسهم ان يتقوا الشهادة وشهدوا بذلك وبكره لها ان يفعل ذلك وحكي عن ابوقاسم الصغار  
ان رجلا اذ من السلطان سوق النخاسين مقاطعة كل شهر كذا واشهد بشهودا قال له عدل المقطع والمقاطع عن سبل  
الرباد ولو شهد الشهود بذلك من بهم التعن لانهم شهدوا باطل وكذا الوشهر على اقرار رجل بالعرفان السبيل  
وكذا الوشهر على اقرار رجل بالعرفان السبيل باطل وينبغي ان لا يشهدوا بمثل هذا وكذا في كل اقرار سببه حرام وباطل  
رجل جاء الى رجلين معه اعوان السلطان فامر عندهما ان يفلان على كذا او فلان من اعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة  
على هذا الاقرار والمقرين من انما اقر بذلك جبر من المقر قالوا ينبغي للشاهدين ان يتحققا عن ذلك فان وقع على  
كان عن خوف واكرهه لا يشهدان وان لم يقع على ذلك شهدا على اقراره ويذكران للقاضي انه اقر ومعه اعوان السلطان  
حق تامل القاضي في ذلك رجل اقر بين يدي قمر اقرارا صحيحا ان فلان عليه الف درهم ثم جاء عدلا او ثلثة الى هؤلاء الشهود  
وقالوا لا تشهدوا فلان عليه بالدين فانه قضاء جميع ما كان عليه كانهم الخياريان شأوا اشهدوا بذلك وذكروا الفتنة للقاضي  
كيلا يقطع القاضي بالبطل هكذا روي عن محمد وعنه في رواية يشهدانه كان عليه ذلك ولا يشهدانه عليه اختلفت الروايات عن محمد  
في هذه المسئلة واختلف فيها المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا شهد عدلان عند الشاهد صاحب المال قد  
استوفى فيه او انه ابر المظلوب عن دينه لاسيما ان يمتنع عن الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكونا سمعا اقرارا للطالب  
بالابراء او بالاستيفاء وهكذا روي عن ابي يوسف في المنتقى اذا شهد عند الشاهد من لا يمتنع بهما ان صاحبا مال يقض  
حقه ليس ان يمتنع عن الشهادة ذاسا للطالب ان يشهد بحقه قال مولانا وعرفان كانت الشهادة على اقرار الخصم بالدين  
يشهد على الاقرار وان كانت الشهادة على سبب من فرض او غيره يشهد على السبب ولا يشهد على نفس الحق رجل شهد بكاح امرأة  
او بيع عبد او قتل عدا او اقرار بشئ من ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان ان الزوج طلقها ثلاثا بحضرتها او ارضعتها امرأة  
واحدة وما صغر ان في الحولين او ان المشتري يعتق الحادية او اعتقها البائع قبل بيعها من المشتري او ان الولي قد عفا  
عن دم العدا وان الميت قد عفا عن قبضته ثم انكرت المرأة النكاح وكثرت الجارية ان تكون للثمن لاسيما عند الشاهد ان يشهد  
على امر النكاح والبيع وغير ذلك لانه لو شهد عند المرأة عدلان ان الزوج طلقها ثلاثا او شهد عند الامة ان مولاهما وهو مشرك  
اعتقها لاسيما ان تدعى بجماعتها فلا يبيع لامرأة ذلك لا يبيع للشاهد بان يشهد على امر النكاح وان كانت  
الشاهد بالطلاق او بما ذكرنا او اعدا عدلا لا يحل شاهد النكاح ولا شاهد شراء الجارية ان يمتنع من الشهادة الاولى  
فان الشاهد الواحد لو شهد عند المرأة بالطلاق او عند الامة بالاعتاق لا يحل لها منع الزوج ولا منع المولى عن الجماع  
وكذا الشاهد لا يحل له الامتناع عن الشهادة ولو كان الطالب هو الذي اقر يقض الدين واقرار الزوج عند الشاهد بالطلاق  
او اقرار المولى بالاعتاق ثم دعاه الى الشهادة على النكاح او على البيع وعلى اصل الدين فانه يمتنع عن الشهادة ولا يحل ان يشهد  
وذكرنا ان اطلاق اذا شهد عند شهود النكاح عدلان او شهد عند شهود شراء الجارية عدلان ان الزوج طلقها ثلاثا وان  
مشتري الجارية اعتق الجارية وهذين الحكمين لا يبيع لشاهد النكاح ولا شاهد شراء الجارية ان يشهد على النكاح ولا على شراء  
الجارية عند جواردة النكاح وعند مولى الجارية الحرة وان كانا للملك وفي العيون موقوف النكاح والعتق والعفو  
وبغير ذلك وذكر في المنتقى اذا رايت في يد رجل متاعا او دارا او وقع في قلبه انه لم يره رايته بعد ذلك في يد غيره وسلك ان  
انه الاول وان لم يقع في قلبه حين رايته يبيع للثمن تشهدانه له برأيتك اياه في يده ولن رايته في يده فوقع في قلبه انه له

ثم رايته في يد غيره فاردت ان تشهدانه له فشهد عندك شاهدا عدلا انه لذي في يده اليوم كان هو او دعه الاول  
بحضرتهما لم يسمعك ان تشهد الاول وان شهد به عدل واحد وسلك ان تشهدانه للاول قال لان عند شهادة الشاهدين  
يقع في قلبه انه ليس للاول فلا يحل له ان يشهدانه للاول بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان بشهادة الواحد لا يزول كان  
في قلبه انه للاول فلا يحل له ان يمتنع عن الشهادة الا ان يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق فاذا وقع في قلبه ذلك  
لا يحل له ان تشهد الاول وذكر في المنتقى انه اذا راى شيئا في يد انسان ووقع في قلبه انه له حل له ان يشهدانه له وذكر في الحاج  
الصغير اذا راى دارا او متاعا في يد انسان ثم رايه في يد غيره حل له ان يشهدانه للاول ولم يذكر ووقع في قلبه انه له ولم يذكر  
التقرب مع اليد والصحيح ما ذكر في المنتقى لان اليد متحملة وكذا التقرب لا يحل له ان يشهد ما لم يقع في قلبه انه له ثم قال  
في المنتقى وكذلك كل امر ظاهر يجوز فيه الشهادة بالسمع كالنكاح والنسب فاذا وقع في قلبه ان اخا مسحت من  
الحية فشهد عندك عدلا بخلاف ما اذا وقع في قلبه لم يسمعك ان تشهد ما وقع في قلبه الا ان يتيقن انهما كاذبان  
وان شهد به عندك عدل واحد وسلك ان تشهد ما وقع في قلبه من الامر الاول لان يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق  
فيما يشهد اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهادة بالسمع وقالوا لم نعلم ذلك ولكن استشهدنا بما جازت شهادتهم ولو  
قالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من الناس لا يقبل شهادتهم ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا لانا رايناه في يد لا يقبل شهادتهم  
واذا سمع الرجل موت انسان واراد ان يشهد على الموت قال ابو جهم ان كان الموت مشهورا يقع في القلوب من حق كل من يشهد  
ان قلنا قد مات وان لم يكن موته مشهورا واخبره عدلان عن موته او شهد جنازته حل للسمع ان يشهد ان فلانا مات  
فان شهد عند القاضي واحدا انما يشهد بذلك لان فلانا اخبره لا يقبل القاضي شهادته وهو قول ابو جهم واليوسف ومحمد  
ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح والاستحسان ان يكون بطريقين احدهما ان يسمع من جماعة  
كثيرة لا يتصور اجتماعهم على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة وانما ان يشهد عند عدلان بلفظ  
الشهادة وان لم يعلم ان الرجل يوف انسان ولكنه راى اهله نوا اليهم وهم يصنعون ما يصنع انسان بموتهم لا يحل له ان يشهد بموته  
بذلك اذا شهد رجلان ان زوجا قتل فلهما قتل او مات وشهد اخر ان في كان شهادة الموت والقتل اولى ولو شهدا ثلثان ان زوج  
فلا تطلق امرأة والزوج غاي لا يقبل شهادتهما وان شهدا عدلمان حل لهما ان تزوجا بزوج اخر بعد انقضاء العدة وتوهم  
عندها رجل عدل انه اراد والعياذ بالله لا يحل لهما ان تزوجا في رواية السيرة وفي رواية الاستحسان يحل لهما ان تزوجا وذكر  
في العيون اذا اخبر المرأة واحد بموت زوجها او بريدته او بطلاقها حل لهما ان تزوجا ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له ان  
يشهد قال لان هذا من باب الدين فيثبت بغير الواحد وان لم يوجد لفظ الشهادة بخلاف النكاح والنسب واذا اخبر المرأة  
واحد عدل بموت زوجها الغايب واخبره اثنان بموته ان كان الذي اخبر بالموت جبرعاية الموت واخبره شهد جنازته  
حل لهما ان تزوجا بزوج اخر وان كان للثان اخبر بموته ارتقا بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فشهادتهما  
اولى ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح فان خرج قومه من بلادهم واخبروا رجلا كان في الحاج  
ان فلانا تزوج فلانة على امر كذا حل للسمع ان يشهدوا على النكاح وهل يحل لهم ان يشهدوا على المهر فيه روايتان عن محمد  
في رواية يحل لهم الشهادة على المهر كما يحل لهم النكاح كذا ذكر في المنتقى وفي العيون لان المهر رجع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح  
ولكن لو قالوا اننا سمعنا من الذين حضروا العقد ان المهر كان كذا لا يقبل شهادتهم وفي رواية لا يحل لهم الشهادة على المهر لان  
المهر انما يجوز فيه الشهادة وتب التامع والصحيح هو الاول رجل تزوج ابنته من رجل وفي بيت آخر قوم يستمعون التزويج  
ولم يشهدوا قالوا ان كان من بيت العقد الى بيت السامعين كوة راوا الزوج والبيت جاز لهما ان يشهدوا وان لم يروا لا يجوز



وان سمعوا كلامهم وذكر الحذف او بالقاضي اذا سمع رجل اقرار رجل وراه الحجاز لا يحل له ان يشهد ولو شهد  
وفسر لا يقبل القاضي شهادة ولو ان رجلا دخل بيتا وعلم انه ليس في البيت الا رجل واحد ثم خرج وجلس على الباب وليس  
للبيت مغلاق سوى هذا الباب فاق الرجل الذي في البيت بشي وسع المجلس وسع المجلس ان يشهد على اقرار الرجل  
بذلك رجل وتزوج المرأة من رجل ثم مات الزوج فانكر رويته نكاحها يجوز للذي تولى العقد ان يشهد بالنكاح فشهد ان فلانا  
تزوج فلانة بمر كذا ولم يذكر ان يشار العقد رجلان شهد على اقرار امرأة لرجل بالف درهم او غيره وشهد ان رجلين سواها  
فلان وفلانة شهدا بها فلانة بنت فلان الفلاني قال ابو حنيفة لا يجوز ذلك وذكر في الفتاوى انه لا يجوز عندنا حتى  
حتى يشهد عند الشاهد جماعة انما فلانة بنت فلان الفلاني فقال ابن ابي ليلى واوتوفى يجوز ذلك وقال الفقيه بالثلث  
اذا سمعوا اصوات امرأة من وراء الحجاب ان رافوا شخصها وشهدت عن رجلان عدلان انما فلانة جاز لهم ان يشهدوا  
على اقرارها وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها الا يحل لهما ان يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه بالثلث  
وذكره في الفتاوى عن بعض ائمة الحديث انما لم يرد في الخبر في اقرارها بغير وجهها فانه من الغفلة قال كان  
ابو حنيفة يقول لا يجوز ان يشهد على ما حتى يشهد عنه جماعة انما فلانة وكان ابو بكر الاسدي يقول لا يجوز اذا  
شهد عنه عدلان انما فلانة وعبد الله بن رجاء عدلان شهدا عند رجلان فلانا هذا عدل هل يجوز السماع ان يعدل اذا  
عنه قال الحد اذا كان العدلان اللذان علمناه يعرفان التعديل وسعه ان يعدل الا انه لا يجوز القاضي بشهادة العدلين  
فان اخبر وقال شهد عند شاهدان بذلك جاز ايضا في اقراره بغير وجهه لانه لا يشترط العدد  
في المعدل فاذا عدل رجل اخر مع جاز الشاهد اذا كان يحفظ الاحرار ويعرف الخط الا انه لا يحفظ الوقت  
والمكان هل ان يشهد ولو سئى الشهادة وعرف ان خطه لا يشهد في قول ابو حنيفة وفي قول صاحبه ان يشهد وذكر الحذف  
لانه لا يجوز ان يشهد في قولنا صحابنا وغير هذا قالوا الشاهد اذا كتب الشهادة ينبغي ان يعلم بعدته اذا راها بعد ذلك  
يعرف تلك العلامة ويا من عن التغيير والزيادة والنقصان فان رأى خطه وشهد وحكم الحاكم بشهادة قال ابو حنيفة لا يقبل قضائه  
وان كان الخط في اليد لا يحل له ان يشهد هو المختار رجلان شهدا ان الميت طلق امرأته ثلثا وهو صاحب امرش وقالوا  
اشهدنا في حياته وامرنا بالكتمان وكتماننا لا يقبل شهادة ما لانها اقرار على انفسها بالفسق رجل صبت زيتا او سنا او خلا  
لغيره بعينة الشهادة وقال ما فيها ذمارة كان القول قول مع يمينه في انكاره استعمال الظاهر ولا يسمع للشهود  
ان يشهدوا بعد ان صبت زيتا غير نجس ولو ان رجلا عدل اقراره بوجع النجم فاستهلكه بعينة الشهادة ثم قال كان ميتة  
لا يقبل قوله في ذلك وبيع للشهود ان يشهدوا على انما كانت زكينة لان في المسئلة الاولى لا يعلم الشهود بعد وقوع  
الغارة فيها وفي المسئلة الثانية يعلم انما كانت ذكبة رجل شهادة على ملك دار بعينها رجل الا انه لا يعرف حدودها  
جاز له ان يسأل الشفاعة عن حدودها للشهادة لكن يشهد على اقرار المدعي عليه بالدار ولا يشهد بغير المدعي عليه على اقراره  
حتى لا يكون كاذبا لكنه يفسر الحدود من ذمته فيجوز **فصل في الشهادة على الشهادة**  
الشهادة على الشهادة جائزة في الاقرار والحقوق واقضية القضاة وكثير من كل شئ الا في الحدود والقصاص ولا يجوز  
الشهادة على شهادة رجل او رجلين اقل من شهادة رجلين او رجل واحد عدلان جاز ان يشهدا على شهادة رجلين  
او على شهادة قوم جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز الا ان شهد رجلان على شهادة كل اصل فغدا لا يثبت شهادة الاثنين  
الا بشهادة اربع من الرجال وعندنا كما يثبت قول الواحد في مجلس القاضي بشهادة رجلين يثبت قول جماعة بشهادة شاهدين  
واذا شهد اصل على شهادة نفسه وعلى شهادة اصل اخر لا يقبل شهادة على شهادة اصل اخر ولو ان فرعا

شهدا على شهادة اصل فخر من الشهود على شهادة او اعني او اردت اوفسق او ذهب فقد صار مجال لا يجوز شهادته  
بطل اشهادا على شهادة اذا شهد الفرع على شهادة اصل فردت شهادة لفسق الاصل لا يقبل شهادة احداهما بعد  
ذلك وتثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع فبان شهدا على شهادة اصلين ان كان القاضي يعرف الاصول  
والفروع بالعدالة فبني بشهادتهما وان عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف الفروع سال عن الفروع وان عرف الفروع  
بالعدالة ولم يعرف الاصول ذكر الحذف ان القاضي يسأل الفروع عن اصولهم ولا يقضي قبل السؤال فان عدل الاصول  
ثبت عدالة الاصول بشهادتهما في ظاهر الرواية وعندها لا يثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع والصحيح ظاهر الرواية  
وان قال الفرعان لا يقبل القاضي شهادة شهادتهما فان اكدت انا اتيك بمن يعدلها او يقول لسانتها غيرا  
على قول محمد لا يثبت اليها ولا يقضي بشهادتهما وعن ابو يوسف اذا قال الفرعان لا تجوز فان القاضي يسأل الفرعين  
عن الاصول ولو قال الفرعان لا يعرف الاصل عدلان لا قال الشافعي انما القاضي ابو الحنيفة على السكينة وهذا قول الفروع  
لا يجوز سوار وقال ثعلب لا تحل الحلو ان اذا قال لا يعرفه عدلان لا لا يرد القاضي شهادتهما ويسأل عن الاصول غيرها وهو الصحيح  
لان شاهد الاصل بقى مستورا فلو قال الفرع للقاضي انا اتهم في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفرع على شهادة الشهادته  
على الشهادة لا يجوز الا ان يكون المشهور على شهادة مريض او المصل لا يقدر ان يجف لاداء الشهادة او يكون ميتا او غائبا  
عينة السفر ثلاثة ايام وباليها وعن ابو يوسف اذا كان شاهدا الاصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يثبت في منزله جازت  
شهادتهما على الشهادة وعن محمد في النوادر ان يجوز الشهادة على الشهادة وان كان الاصل صحيحا في المصر رجل اشهد على شهادته  
رجل وهذا قول ابي حنيفة ذلك ان لم يقبل الشاهد اشهد على شهادتي لا يحل للسامع ان يشهد على شهادته فان شهد ففسد  
ذلك لا يقبل القاضي شهادته لان الشهادة على الشهادة لا يجوز الا ان يشهد الاصل على شهادته بصورة الشاهد ان يقول  
شاهد الاصل اشهد ان فلانا على فلان الفقه رهم فاشهد على شهادته في هذه فذكر شاهدا الاصل في الاشهاد الشهادة ثلثا بصورة  
الاداء من الفرع ان يقول اشهد ان فلانا شهد عند عبيد كذا واشهد في على شهادته بذلك وانا اشهد على شهادته بذلك فيشهد  
شاهد الفرع في اداء الشهادة ساقا او امنهم الفقيه ابو حنيفة كيفهم الاربع بصورة ذلك ان يقول الفرع امرني فلان ان اشهد  
على شهادته ان فلانا على فلان الفقه رهم فانا اشهد على شهادته بذلك ولو قال شاهد الفرع اشهد ان فلانا اشهد في ان فلانا  
على فلان كذا لا يجوز ذلك في قول ابو حنيفة خلافا لابي يوسف ولو ان رجلين قالا لرجلين اشهدا انا سمعنا فلانا  
يقول على نفسه فلان الفقه رهم فاشهدا علينا بذلك وشهدا الفرعان لا يقبل شهادة الفرعين لان الشهادة على  
الشهادة نقل شهادة الاصول الى مجلس القاضي ولم يوجد وكذا لو قال الاصلان انا اشهدان فلانا اقران فلان عليه الف  
درهم فاشهدوا انا اشهد بذلك او قالوا فاشهدا عليه انا اشهد عليه بذلك او قالوا فاشهدا علينا ما شهدنا او قالوا فلان  
على فلان الفقه رهم فاشهدا انا شهدنا عليه او قالوا فاشهدا بشهادتنا هذه عليه او قالوا فاشهدا على ما شهدنا وكذا لو قال  
الاصل للفرع اشهدا في اشهد على اقرار فلان بن فلان فلان فلان فلا يكون ادائها لا يصح الا شهادته في هذه الوجوه رجل  
اشهد رجل على شهادة ثم رماه ان يشهد على شهادته لا يصح نهيه في قول ابو حنيفة ولو سجد حتى لو شهد على شهادته  
بعد النسي جازت شهادته رجل اشهد رجل على شهادته فان كان الذي له المال والذي عليه المال جاز من عند الشاهد يقول اشهد  
ان فلان ابن فلان هذا اقره فلان بن فلان هذا اقره رهم كان الا شاهد صحيحا وان كانا غائبين او احدهما حاضر  
والاخر غائبا وميت ينبغي ان ينسب القاييب منهما او الميت منهما الى ابيه وجده وقبيلته والى باعريف به لان مجلس الشفاعة  
بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط في اداء الشهادة الاعلام باقضي المكان يشترط في الاشهاد ولو ان عشرة شهدوا



على شهادة واحد لا يقضى بشهادتهم حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد ولو شهدوا على شهادة  
امرأة جازت شهادتهم ولا يقضى حتى يشهد امرأه اخرى مع رجل آخر على ذلك رجلان شهدا على شهادة جماعة من الرجال جازت  
شهادتهم ويقضى بها ولو ان فردا شهدوا على شهادة الامور ثم حضروا الامور قبل القضا لا يقضى بشهادتهم الفروع  
اذا شهد الفروع على شهادة الامور وقالوا نحن نشهد على شهادة الامور ولم يقولوا نحن نشهد على شهادة امهم هذه لا يقبل  
شهادتهم كافران شهدا على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم يقبل شهادتهما وكذا لو شهدا على قضاء القاضى لكافر على  
كافر ويجوز شهادة الزور على شهادة ابيه وفي شهادة على قضاء ابيه رواية والصحيح هو الجواز ايضا **فصل**  
**في كتاب القاضى الى القاضى** رجل جاء الى قاضى وطلب منه الكتاب الى قاضى مصر اخر في اثبات حق له  
على الغائب فالمسألة على وجهه ان كان المدعى له دين او عقار او عروضا ففى الدين والعقار يجوز كتاب القاضى الى القاضى  
في قوله وفيما سوى ذلك من الرقيق والعروض لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف رواية يجوز في العبيد الابواب ودون الاما  
وفي رواية يجوز في العبيد والنجاري ولا يجوز في العروض وعن رواية يجوز في العروض ايضا وبهذا أخذ القاضى الامام المتنب  
الى استحباب واذا اراد القاضى ان يكتب فان كان القاضى يعرف المدعى بوجهه واسمه ونسبه يكتب كتابه بحضر مجلس قضا  
في بلدة كذا او انا مقيم بها فاذا القضا من قبل فلان بن فلان كذا هو الرسم فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
كان القاضى لا يعرفه وهو يقول فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
فلان ولم اعرفه فضاقت البينة فجاء بشهود ويذكر اسما الشهود واسماهم وحديثهم ومسكنهم ان كتب ذلك  
كان لوى وان يذكر اسماهم واسماهم واكتفى بقوله فاقام شهود اعدوا لعرفتهم بالعدالة واسالت عنهم فعدوا  
وعرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب فشهدوا فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
مع ذلك كان المبلغ وان ترك ذلك لا يضر وان ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر الجدل ليم التعريف في قول ابو حنيفة وبني قول  
صاحبه وكذا لو ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر الجدل ونسبه الى القبيلة او الى الصناعة المعروفة كان على الاختلاف وان  
ذكر اسمه ولم يذكر اسم الاب يكن نسبه الى القبيلة او فخذ فقال فلان التميمي او ما شبه ذلك لا يكون تعريفا في قوله  
ثم يكتب من غير ختم احمزه ولا نائب عن ختم حمزه وادعى ان له دار في بلدة كذا في محلة كذا احدودها كذا في برجل  
يقال له فلان فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
وسايق جاع دعواه هذه وقبول بينة على وفوق دعواه هذا واحضر شهودهم فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
وعلام ومسكنهم فشهدوا فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
صحيحة متفقة اللفظ والمعنى كاهو الرسم فالت عن الشهود فعدوا وان لم يكتب القاضى عدالة الشهود لا بأس به وكتب  
المنون على الظاهر والباطن جميعا والاعتد على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر واكتفى بعنوان  
الباطن جاز على العكس لا يجوز لان العنوان الظاهر بيان على التزوير والتغيير ويكتب الاسماء والاشياء في العنوانين جميعا  
فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يقع وصورة عنوان الظاهر في زمان ان يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار من فلان  
ابن فلان قاضى بلدة كذا ثم يكتب توقيعه قبل كتابة التسمية ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة التسمية بسم الله الملك الحق المبين  
وفوق ذلك الى القاضى ادام فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
وتوقيعه وان كتب القاضى له كذا ولم يكن في بلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام على بن محمد بن زياد ويصح ذلك وان كانت  
في البلد قاضيان لم يقع ثم يكتب على قدر الكتاب من قبل اليسار على الصدر من فلان بن فلان قاضى بلدة كذا ونواحيها ويكتب

على الظاهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين القاضى بكذا فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
وحكامهم ادام الله توفيقه وتوفيقهم واذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعى وشهادة الشهود واسماهم واسماهم  
على الحق يكتب في اخر الكتاب يقول القاضى فلان بن فلان قاضى بلدة كذا كتب هذا الكتاب على امرى ان كتب الكتاب غيره وحري  
الامر على ما بين فيه متى وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على ظاهره وعنوان في باطنه وهو مختوم  
بجائى ونقش خاتمى كذا وهن مكتوب على ثلثة اقسام من الكاف او صاله كذا او هو موقع بتوقيضى كذا كتب التوقيع على صدره  
واشهدت عليه شهود اوهم فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
بافيه وختمت الكتاب بختمهم وشهدتهم على جميع ذلك وكتبته هذه الاسطر فاخذه وهو كذا بخطى في تاريخ كذا ولا يكتب  
في الكتاب ان شاء الله تعالى وينبغي ان يكتب الكتاب بستين نسخة في يد المدعى تحتوما وتلك النسخة بغير زيادة ولا نقصان  
اخرى في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط في قول ابو حنيفة وعمره والشهود لا يقدر وزن على ذلك اذ لم تكن النسخة في  
ايديهم واذا جاء المدعى بالكتاب الى القاضى المكتوب باليه فان القاضى لا يخذل الكتاب بغير ختم من الخصم فاذا احمض خصمه وذكر  
دعواه ان اقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وان حجه القاضى يقول له لجد لك من حجة فان قال معى كتابا قاضى اياك قال  
قال ابو يوسف والقاضى المكتوب باليه يخذل الكتاب من غير بينة وقال ابو حنيفة وعمره لا يخذل البينة فاذا شهد الشهود انه  
كتاب القاضى فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
عراق الكتاب ويقول معى قدام عليكم وهل ختم بغيركم فان قالوا لا او قالوا لا علينا وختم بغيرتنا او على العكس لا يخذل  
الكتاب وان قالوا نعم قدام علينا وختم بغيرتنا او شهدنا بفتح الكتاب ولا يكتب في قوله ختم عندنا وبجشدها واذا فتح الكتاب  
ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لكتاب مرة وان كانت موافقة ان كان القاضى كاتب كتب في كتابه عدالة  
الشهود او عرفهم القاضى المكتوب باليه بالعدالة قضى على الخصم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضى عن عدالة الشهود فان  
عدلوا قضى بشهادتهم وبشرط الصحة قول الكتاب حيوة القاضى الكاتب والمكتوب باليه فان القاضى الكاتب لو مات او قتل  
قبل وصول الكتاب بطل كتابه كذا هذا الاصل اذ مات قبل ان يشهد الفروع على شهادة الاصل وانما يشترط حياة المكتوب باليه  
لان القاضى الكاتب طلب الحكم من المكتوب باليه وذلك لا يتصور بعد موته وعزله لان يكون القاضى الكاتب كتب في كتابه كذا  
هذا الى فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن  
او مات بعد ما وصل الكتاب الى المكتوب باليه فان القاضى المكتوب باليه يخذل الكتاب لان الموت والعزل ليس يوجب بطلان ما  
اذا فسق الكاتب وعمل وصار محال لا يجوز حكمه وشهادته فان ههنا القاضى المكتوب باليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضى بمنزلة  
الشهادة فاما يمنع القضاء بشهادة يمنع القضاء بكتابه وعذا في حقه وعمره اذ على الشاهد بعد اداء الشهادة قبل الحكم  
بطل شهادة فيبطل كتابه وعذا في يوسف النعمي كل موت لا يبطل الشهادة ولو انكسرت القاضى قبل الوصول فان المكتوب باليه  
يقبل الكتاب لا لزوم لم يقبل يحتاج الى الكتاب مرة اخرى وبما ينكر الثاني والثالث وعمره ان كان اثر الختم باقيا او شق  
من المكسر يقبل والا فلا وعذا في يوسف الكاتب وان كان منشورا يقبل فلهما الاولى واذا طعن الخصم في القاضى الكاتب وفي الشهود  
فقال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضى الكاتب عبيدا ومحدودون وقد فاء من اهل الامة يسمع القاضى ذلك منه فان اعلم  
على ذلك شاهدين لا يقبل ذلك الكتاب وان اقام شاهدا واحدا يتحقق القاضى المكتوب فان كان الامر كاشهد هذا الواحد في  
الكتاب ولا يقضى به واذا كتب القاضى بغير يد يدع بنا على غيب كتابا وختم الكتاب ثم جاء المدعى وقال فقدت الكتاب والنس  
كتابا اخر فان كان القاضى يتهمه لا يكتب كتابا اخر وان لم يكن يتهمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني ان كتب ابل في هذه الحادثة







الكتاب بعد موت المملوك وفريقه لان وارث البيت والوصي قائم مقام المملوك وذكر المصنف ان موت  
المملوك لو كان الكفايا جلا ولا يضاف سوى بينهما اذا كان الموت قبل الكتاب لم يرد رجل جاء الى القاضى قال كان  
فلان كان لفلان ابن فلان على الف درهم وقد اراد منها او وقتها وانه اليوم في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى بلد كذا  
واخاف ان ياخذني ويكره الاستيفاء او البراء فاسمع شهادة شهودى على ذلك واكتب فيه كتابا فان القاضى لا يكتب في قول  
ابو يوسف ويكتب في قول محمد واجمعوا على ان صاحب الدين لو كان حاضر فقال المديون قضيت دينه او ابرأ فاسأله فيها  
الشخص لو انكر ان ثبت ذلك بالبينة فان القاضى لا يثبت هذه المسئلة حجة على محمد ومن هذا الجنس امرأة جاءت الى القاضى  
وقالت طلق فلان زوجي ثلاثا وتزوجت باخر بعد انقضاء عدتي واخاف ان ينكر الطلاق فسأله ايها القاضى فانكر  
اثبت بالبينة قال ان شئخ الحام شمس الائمة المحلوفى يسأله القاضى ههنا اجماعا وهو حجة على ابو يوسف وسأله رجل جاء  
الى القاضى وقال لى اشتريت دارا في بلد كذا او قد كان فلان يبيع هذه الدار فسلم الى الشفعة وهو في بلد كذا اليوم وان  
لا آمن ان يطلب الشفعة ويكره ان يسمع شهادة شهودى واكتب في ذلك فان القاضى لا يكتب وقال محمد في هذه المسئلة  
كلها يكتب حيا طالما احتراز عن تصيب حقوقه وان اجمعوا على ان المديون او الشراة لو قال ان صاحب الدين  
والشفيع والزوج قد برئ من ديني فيما يدعى قبل فاسمع شهودى فان القاضى يسمع ويكتب واثبتا على المصنف  
**كتاب الوكالة فصل فيما يكون به وكيل وما لا يكون وكيل**  
رجل قال لغيره انت وكيل في قبض هذه الدين بصير وكيل وكذا لو قال انت جري وكذا لو قال انت وصي في خياق  
ولو قال انت وصي لا يكون وكيل ولو قال انت وكيل في كل شئ يكون وكيل بحفظ المال لا يخرج المصنف وكذا لو قال  
انت وكيل في كل شئ يكون وكيل في كل شئ جازا مكر بصير وكيل في جميع الصفقات المالية كالبيع والشراء  
والهبة والصدقة واختلفوا في الامتاع والطلاق وانوقف قال بعضهم بذلك لاطلاق لفظ التعميم وقال  
بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقه الكلام ونحوه وبه اخذ الفقهاء ابو الليث وذكرنا طفا اذا قال انت وكيل  
في كل شئ جازا مكر روي عن محمد بن وكيل في المعاومات والامارات والمبايعات والاعناق وعن ابي حنيفة انه وكيل في المعا  
لاق والمبايعات والاعناق قال وعبد الفتوى وهذا قريب مما اخاره الفقيه ابو الليث وفي قولنا في الفقيه ابو جعفر رجل قال  
لغيره وكلت في جميع اموري واقتل مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلت في جميع الامور التي تجوز بها التوكيل  
كانت الوكالة عامة تنسأ الى البياعات والامانة وفي الوجه الاول ان لم تكن عامة ينظر ان كان المراد بغيره رجل فكلها ليست  
له صلا عنه مرفوعة الوكالة بالاطلة وان كان الرجل باجرا تجارة مرفوعة تصرف الوكالة اليها وعن سعد بن عمرو ابي الليث  
الكبير لا يجوز عليه الفتوى رجل له عبد فقال لرجل ما صنعت في عبيدي فهو جاز فاعتق الكل جاز وعن ابو حنيفة انه  
لا يجوز وعبد الفتوى رجل قال لغيره اجزئ من بيع عبيدي بصير وكيل ولو قال لغيره لا نهالك عن طلاق امرأتي لا يكون  
وكيل بالطلاق حتى لو طلق لا يقع ولو قال لغيره لا نهالك عن انكحائي لا يكون في التجارة عند البعض وقال الفقيه ابو الليث  
بصير فاذا واهل الصبيح لا يوراه يبيع ويستوي فيسكت بصير فاذا واهل الصبيح الاول رجل قال لامرأته ستوفين وكيل من  
هرج خراجي فقالت اكر وكيل توام خريشتين رابيه طلاق دست بارز لثمة فقال الزوج لم ارد به الطلاق كان القول  
قوله ان لم يوجد ثمة ما يدل على الطلاق وان كان ذلك في مذكرة الطلاق يقع الطلاق رجل قال لغيره اشتري عبيدي من فلان فاشتري  
ان علم فلان بانه جازا اتفاق الروايات وان لم يعلم فلان بذلك جازا في رواية الوكالة وفي الزيادة لا يجوز رجل قال لغيره اشتري  
جارية بالف درهم او قال اشتري جارية لا بصير وكيل فيكون ذلك مشورة ولو قال اشتري جارية بالف درهم بل على شرايك على درهم

حينئذ بصير وكيل ويكون للتوكيل اجر مثله لا يزاد على درهم رجل قال لرجلين وكلت احدهما ببيع عبيدي هذا بفتح واما  
باع جاز وكذا لو قال لرجل ببيع عبيدي هذا فباع احدهما جاز وكذا لو كان لرجلين على رجل واحد منها الف درهم فدفع المديون  
الى رجل الف او قل اقض من فلان او فلان فقصي من احدهما جاز ويعمل الجهة البسيرة في الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاسدة  
اي شرط كان فلا يصح شرط الخيار فيها لان الخيار شرع في لازم بحمل الفسخ والوكالة غير لازمة ولا تصح الوكالة بالامارات  
كالاعتطاف والاحتشاش والاستقارة واخراج الجواهر من المعادن فاصاب التوكيل شيئا من ذلك فهو له وكذا التوكيل بالانكح  
وان وكلي بالاستقراض ان اضاف التوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا استقرض منك كذا او قال اقض فلانا كذا كان القرض  
للموكل وان لم يصف بالاستقراض الى الموكل يكون القرض للتوكيل رجل قال لامرأة العير اذا دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك  
فدخلت الدار بعد الاجازة طلقت وان دخلت قبل الاجازة لم تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام القاضى  
بصير ينعنا عند الاجازة فيعتبر الشرط بعده لاقبله وهذه المسئلة دليل على ان التوكيل بالحلف الطلاق جاز لان لا يصح بالتوكيل  
لا يفيح الاجازة السلطان اذا اراد رجل بطلاق امرأته فقال انت وكلي وطلق التوكيل امرأته فقال الرجل لم ارد بالطلاق لا يقبل  
قوله لى قوله انت وكلي جوابا لكلام القائل وكلني بالطلاق المديون اذا دفع الى صاحب الدين عينا وقال له بعده وخذ حقل منه  
فباعه وقبض الثمن وهكذا في بيع يملك من مال المديون ما لم يحد ثمن الدين فيها قبضا لنفسه ولو قال له بعتك فباعه  
فلما قبض الثمن بصير بقبضا مقبضا حقه حتى لو هلك بعد ذلك يملك من مال القابض امرأته قالت لزوجها اخلعني على الف  
درهم غدا او قال العبد لولاه اعتقني على الف درهم غدا ثم رجعت لمرأته والعبد عن ذلك قبل بحل الغدان علم المولى والزوج  
رجوعهما صح رجوعهما ونهيهما وان لم يعلما بذلك لا يقع رجوعهما ونهيهما لان كلام المرأة والعبد توكيل وليس  
باجاب فان الرجوع عن الاجاب لا يتوقف على العلم والقبول كرجوع البائع عن اجاب البيع قبل قبول المشتري بفتح وان  
علم به المستكر رجل وكل رجل سقاخى دينه بالشام ليس له ان سقاخى دينه بالكوكة لان الوكالة مفقودة وان وكل رجل لغيره  
فكل ضيعة له بخراسان فقدم الذي يريه الضيعة فخراسان الى الكوفة كان للتوكيل ان يجامه ولو قال انت وكلي بكل دين  
له بالكوكة فقدم ناسرا من خراسان الكوفة لم يملك عليهم دين كان للتوكيل ان يجامه بالكوكة رجل علمي رجل من فكل المديون  
بقبض الدين من نفسه او من عهده لا يقع توكيله ولو وكل المديون ببراءة نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر على المجلس  
رجل قال لغيره ببيع عبيدي فباعه اليوم لا يجوز لان التوكيل مضاف الى العبد ولا يكون وكيل قبله وكذا لو قال اعق عبيدي  
غدا او طلق امرأتي غدا لا يملكه اليوم ولو قال ببيع عبيدي غدا او قال اشتري عبيدا غدا او اعق عبيدي اليوم ففعل  
ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصبيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقى وذكرنا اليوم للتجديد في وقت  
الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل على رجوع المديون اشتري بما عليك جارية لا يفتح التوكيل في قول ابي حنيفة ولو قال لغيره  
لي عليك جارية فلان او قال هذه الجارية متع التوكيل عند الكل وكذا لو قال اسلم مالي عليك في كذا لا يفتح التوكيل في قول ابي حنيفة  
ويفتح التوكيل في قول صاحبه ولو قال اسلم مالي عليك الى فلان في كذا صح التوكيل عند الكل رجل علمي رجل من فاجاز رجل الى  
المديون وقال ادفع الى فلان عليك من الدين فانه سيجبر قبضي وانه وكلني بقبضه فدفع المديون اليه المال فضاخ المال  
في يد القابض ثم جاء صاحب الدين واجاز قبضه لا يفتح اجازة ولو كان المديون في يد رجل ودفعه في المودع الى صاحب  
الوديعة وقال بالاجل ود يفتك قضاء فلان من حقه الدين الذي عليك فانه سيجبر قبضي لذلك ففضل المديون ذلك  
وجعلها قضاء فلان بدنيه وامر المودع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الطالب واجاز ذلك وقال صاحب الوديعة اني  
لا ترفعها الى الطالب ولا تقبضها له صح نهية اذ لم يكن المودع قبضا لصاحب الدين وان كان المودع قبضا لصاحب



الذين فقدوا صاحب الدين كان الطالب قبضها من المودع رجل اودع رجلا الفان قال في غيبة المودع امرت فلانا  
بقبض الفان لم يرد بقبضه عند فلان فلم يعلم اناء مودع ذلك الا انه قبض الفان من المودع فضاغت فلو ان المودع  
الحيا كان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القابض ولو كان المودع علم بالتوكيل والامر ولم يعلم بالامور فذرع المودع  
المال الى المودع فهو جاز ولا ضمان على احد ما ولو لم يعلم احد ما بالامر فقال المودع ارفع الي ودقة فلا بد  
ادفعها الى صاحبها وقال ادفعها الى يكون عذرا فلا بد فضاغت فلو ان المودع علم بالتوكيل والامر ولم يعلم بالامور فذرع المودع  
والمودع رجل بعث رسولا الى فلان وقال بعث ان ثوب كذا وكذا ثمن كذا وكذا فبعث اليه بالثوب مع رسوله وادفع غيره  
فضاع الثوب قبل ان يصل الى الامر وصادقوا على ذلك واقر به فلا ضمان على الرسول بئس وان بعث اليه بالثوب مع رسول الله  
فلا ضمان على الامر لان الرسول قبض الثوب على الساقية وان كان رسول الله بالثوب فاذا وصل الثوب الى الامر يكون ضامنا  
كما لو ارسى رسول الله الى رجل وقال بعث اني بعثت دراهم فضاغت فلم يبعث بها مع رسول الله الامر فالامر ضامن لها اذا اقر  
بان رسوله قد قبضها وان بعث بها مع غيره فلا ضمان على الامر حتى يصل اليه وكذلك رجل بعث على يده ثوبين فبعث الى المديون  
رسولا ان ابعت الثوبين الذي لي عليك فان بعث به مع رسول الله الامر فهو من مال الامر ولو ان رجلا بعث الى رجل بكتاب  
مع رسول الله الامر فهو من مال الامر ولو ان رجلا بعث الى رجل بكتاب مع رسول الله ان ابعت اني ثوب كذا ثمن كذا ففقد وبعث مع  
الذي اتاه الكتاب لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه وكذلك الرجل فضاغت فلو ان الرسول بعث بالكتاب الى رجل قال  
لا اقران وكليك حفرة فادى رساله وقال ان ارسى يقول بعث اني ثوب كذا ثمن كذا وبيع ثمنه فبعثه وانكر المرسى  
وصول الثوب اليه والوكيل يقول وصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان ارسى يقبض الرسول الثوب منه وانكر  
الوصول اليه يقبض المرسى قيمة الثوب وان اكر قبض الرسول الثوب فلو لم يقر له فلا ضمان عليه قبل له فلا ضمان يقبضه ويقبض الثوب  
وقبض الرسول يقبض المرسى قال لان المرسى لم يبين الثمن للبايع وانما يبيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسى فانه اكر وصول  
الثوب اليه صار له اكر وجوب البيع وكان عليه قيمة وعنه ايضا رجل بعث الى رجل رسالة من اقران يدفع اليه خمس مائة فقال لا ادفع  
حتى اقر الامر فيكر في نفسه ثم للرسول لغيره لقيمة وارسله بغيرها اليك ثم امتنع عن الداء او قال فلانا في عن الدفع بعد ذلك  
قال ان يمتنع الزمان يكون المال دينا على الامر فلا يصدق في الشيء بعد ذلك من رجل قال لغيره سلط على كذا فهو بمنزلة قوله  
وكذلك لان التسليم من الفان التوكيل **فصل التوكيل بالخصوص** التوكيل بالخصوص من غير رضا  
الخصم لا يجوز عند ابي حنيفة سواء كان التوكيل من قبل الطالب او من قبل الموقوف وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي يجوز ويتحقق  
فيه الوضعية والشرعية والرجوع والمرأة وبه اخذ ابو القاسم القفاري وقال شمس الائمة السرخسي الصحيح عن ابي القاسم ان القاضى اذا علم  
بالدفع انقضى في باب التوكيل بقول التوكيل ولا يلتفت اليه وان علم من اموال القضاة الى الامر بالمديون ليشغل الوكيل بالحق  
والا ياتى والتليس لا يقبل من التوكيل وذكر شمس الائمة الخوافي ان ذلك يفوت الى ابي القاسم وهذا قريب من الاول ويجوز  
على ان الموكل لو كان غائبا ادى في مدة السفر او كان مريضا في المهر لا يقبل ان يمشى على قديم الى باب القاضى ان كان موكل مدعيًا  
مدعيًا كان او مدعي عليه وان كان لا يستطيع ان يمشى على قديم ولكنه يستطيع ان يمشى على طر جاز او طر راسا فان  
ازداد مرضه بذلك صح التوكيل وان كان لا يزداد اختلفوا فيه قال بعضهم هو على الخلاف ايضا وقال بعضهم له ان يكون صحيح  
وكما يجوز للمسافر ادى في مدة السفر ان يوكل بغير رضا الخصم يجوز لمن اراد ان يخرج الى السفر لكن لا يصدق انه يريد  
السفر ولكن القاضى ينظر الى نيته وعدة سفره او يباله عن برئانه يخرج معه من مقامه كما في نسخ الاجابة ويجوز للمرأة  
المحددة ان يوكل وهي التي لم يجالط الرجال كبر كانت او ثوبا كذا ذكر ابو بكر الرازي وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي

ظاهر المذهب عن ابي حنيفة على الاختلاف ايضا وعامة المشايخ اخذوا بما ذكر ابو بكر الرازي به وعليه القوي  
وكذا اذا علم القاضى ان الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل ثم انما لا يجوز التوكيل بغير رضا  
الخصم عند ابي حنيفة من لا يحدده اذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع الوكيل وان وكل المودع رجلا واستثنى  
اقرانه كما هو الرجم في زماننا بان يوكل على وجه لا يجوز اقرانه على الموكل ولا صلحه ولا تدبيل شهوده ولا عليه صح هذا  
التوكيل والخصم ان لا يرضى بهذا التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز اقرانه على الموكل فان استثنى اقرانه صح التوكيل موصولا كان  
الاستثناء او مفصولا وقال بعضهم ان كان الاستثناء مفصولا لا يصح الاستثناء وعن ابو يوسف اذا استثنى اقرانه لا يصح  
التوكيل وان اقر الوكيل ان الموكل استوفى دينه او ما شبه ذلك لا يصح اقرانه على موكله كان الاستثناء الا انه يصح ارجاء  
عن الوكالة ولو وكله بالخصومة واستثنى الاستثناء فقال على انه لا يجوز ان كان على صح التوكيل عند محمد وعلى قول ابو يوسف  
لا يصح بطلان كل جلا بالخصومة بطلت خصمه ثم اراد ان يعزله فانه لا يملك عزله الا بمجرد من الخصم لان حق الخصم بطلان الوكالة  
قالوا وكذا الرجل اذا وكل بطلان امراته بطلبها لا يملك عزله الا بمجرد منها وقال الشيخ الامام السرخسي الصحيح انه يملك له لاحق  
للزوجة في طلب بطلان وطالب التوكيل بطلان التوكيل بالخصوص واذا وكل الرجل رجلا بطلان امراته او غير ذلك وقال كما عرفت  
فانت وكلي فلما يعزله يصير وكلي لا يملك على الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق بالشرط اي شرط كان فاذا عزله يصير  
يصير وكلي وعن هذا قالوا استوفى الوقف اذا اجره من الوقف اكثر من سنة او ثلث سنين على جميعا اختلفوا واراد التجزئ  
مع امتناع ابقاء الاجارة اكثر من سنة او ثلث سنين يكتب في هذا الاجارة انه المتولى وكل فلا يابا جارة هذه الارض  
على انه متى اخرج عن هذه الوكالة فهو وكلي باجارة هذه الارض سنة اخرى قال بعض من يجيز ويجوز الوكالة بهذا الشرط  
وقال محمد بن مسلم لا يجوز لان الوكالة شرعت بغير اذن ولا يجوز التوكيل بهذا الشرط لا يمكن من ارجائه عن الوكالة فيقصر  
لاذنه وقال الفقيه ابو جعفر انما اختلفت بغير من يجيز ومحمد بن مسلم في جواز التوكيل بهذا الشرط قال محمد بن مسلم تفسير  
هذا الكلام اي كلما اخرجك عن الوكالة فانت وكلي بهذه الوكالة ولو مرج بذلك كان باطلا لان الوكالة شرعت على وجه  
يرود عليها العزل وهو قصد هذا ان لا يرد العزل على الوكالة وتفسير هذا الكلام عند بعض من يجيز انه متى اخرجك عن هذه الوكالة  
يصير وكلي بوكالة مستقبلة فلو لم يرد العزل على الوكالة ولو مرج بذلك كان جائزا ولا يكون مخالفا حكم الشرع اذا ثبت  
الاختلاف وهذه المسئلة بينهما فمن اراد تفصيح هذه الوكالة عند كل شئ ان يقول كلما اخرجك عن هذه الوكالة  
فانت وكلي وكالة مستقبلة فيجوز له كماله مرة بعد اخرى وهذا في غير الوقف اما في الوقف فيمكن ان يعزله ولا يحد  
الوكالة مرة بعد اخرى في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط واراد ارجاء عن الوكالة اختلفوا في لفظ ارجاء  
قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن تولي ما اخرجك عن الوكالة فانت وكلي فيصح رجوعه ثم يقول بعد ذلك اخرجك عن  
هذه الوكالة لان الوكالة المعلقة بطلت بالرجوع فاذا عزله عن الوكالة المتعزلة لا يصح وكلي انما يذكر رجعت عن الوكالة  
احتراسا من قول ابو يوسف فان عزله عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط لا يصح وبه اخذ محمد بن داود والشافعي والحنابلة  
عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط وبه اخذ بعض من يجيز والقوي على قول محمد وقال بعضهم طريق الاجراء عن هذه الوكالة  
عزلك كلما وكلتك وقال شمس الائمة السرخسي الاصح عند ابي القاسم ان يقول عزلك عن هذه الوكالة فيصرف ذلك الى المعلق  
والخبر من قدم رجلا الى القاضى وقال ان فلانا بن فلان في هذا الفقه نعم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق  
له ويقبضه واقام البينة على ذلك لجملة قال ابو يوسف لا اقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة  
على الوكالة والدين جلة يقبض بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد بن داود اقام البينة على الكلفة يقبض بالكل



ولا يحتاج الى اعادة البيعة على الدين وقول البوسور مضطر بظاهر قوله انه يقبل البيعة على الكل الا ان القاضى يقضى  
بالوكالة اولا ثم يقضى للمال ولا يحتاج الى اعادة البيعة على المال ويرى القاضى الترتيب فى القضاء لاف البيعة وهذا احتج  
وعلى ابي حنيفة ان هذا القياس بظهور وجه القياس فان البيعة على المال لا يقبل الا من خصم وهو كما لو استرعى  
شيئا فوجده عينا فاراد ان يرد لا يقبل البيعة على الشراء ما لم يثبت العيب فى الحال ومحمد بن اذنا لا يحتج بحاجته الناس  
والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصى اذا اقام البيعة على الدين والوصاية جلة والوارث اذا اقام البيعة على النسب  
وموت المورث والدين عند اوجدهم ويستتروا اثبات الخصومة ولا تقبل البيعة على الحق رجل استرعى شيئا فوجده  
عينا وكل غيره بالرد وغاب فقال لبايع ان الموكل رضى بالعيب فان الموكل لا يكون خصما حتى يحضر المشتري الموكل بالطلاق  
بطلب المرأة لا يحجر على الطلاق في قول نصير بن يحيى وقال محمد بن سلمة يجوز رجل رجل بقبول دين من فلان فاراد الموكل  
اثبات الوكالة بالبيعة فشهد شاهدان ان الموكل وكل بقبول دينه من فلان قال ابو حنيفة يصير وكيل بالقبول والخصومة  
ولو شهد الشهود ان صاحب الدين ارسله في اخذ الدين فانه لا يكون وكيل بالخصومة وقوله وكذا لو شهدوا انه  
اراه باخذ دينه منه لا يكون وكيل بالخصومة في قولهم وكذا لو شهدوا انه امره باخذ دينه منه لا يكون ان صاحب الدين  
اناب بما يقضيه في الدين او جعله نائب نفسه في قبض الدين ولو شهدوا ان الموكل قال له جعلتك جازيا في قبض ديني  
من فلان او قال سلطتك على قبض ديني من فلان او قال جعلتك وصي في حياتي في قبض ديني من فلان يصير وكيل بالخصومة  
وقبل الدين وقول ابو حنيفة رجل وكل رجل بثلث السرة ان كان الموكل يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال وهو  
مقبول ويصير وكيل وهو كما لو طلب السرقة منه ان يحلف السارق يقول لا افقه تريد المال والقطع ان قال ربي المال حلفه  
وان قال ربي القطع لا يحلف ولو وكل رجل بثلث اثبات النقص او في اثناء النقص او في اثبات حد القذف جاز في قول  
ابو حنيفة ولا يجوز في قول ابو يوسف وقول محمد مضطرب وان وكل باستيفاء العقاقير النفس وما دونها واستيفاء حقه  
النفقة ان كان الموكل حاضرا عند استيفاء النقص صح التوكيل وان كان غائبا لا يصح رجل وكل رجل بطلب حقه وقبضها  
والخصومة فيها لا يكون هذا التوكيل ان يوكل لى الناس يتفاوتون في الخصومة والموكل يرضى بالاول وغيره فان خاصم  
التوكيل اثنى في التوكيل اثنى في الاول ان كان حاضرا يصير كالاول خاصم بنفسه وهو كما لو كان بايع اذا وكل غيره  
لا يجوز وان باع التوكيل اثنى في الاول اثنى في الثاني وكل رجل بالخصومة وقال له ما صنعت من شئ فهو جازي فقول الموكل  
بذلك غيره جازي توكيله ويكون التوكيل اثنى في الاول لا وكيل الموكل حتى لو مات التوكيل الاول وعزل او جرح  
او ارتد لم يلحق بدار الحرب لا ينعزل ويكيل اثنى في لومات الموكل الاول وجن او ارتد ولم يلحق بدار الحرب ينعزل التوكيلان  
ولو عزل التوكيل الاول او كيل اثنى جازي عزله لان الموكل الاول رضى بضع الاول وعزل الاول اثنى في صنع الاول  
رجل وكل رجل بثلثا دينه او خصومة او بيع وقال له ما صنعت من شئ فهو جازي كان التوكيل ان يوكل غيره ولو ان التوكيل  
وكل غيره وقال ما صنعت من شئ فهو جازي لم يكن التوكيل اثنى في الاول بغيره وروى ان له ان يوكل غيره رجل وكل رجل  
بقبول دينه من فلان والخصومة فيها فاحضر توكيل المديون فاق المديون بالوكالة وانكر الدين فاقام التوكيل البيعة على الدين  
لا يقبل بيعة لان البيعة على الدين لا يقبل الا من خصم وبالقرا المديون لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما الا يرى ان المديون  
نواق بالوكالة فقال التوكيل انا اثبت الوكالة بالبيعة مخافة ان يحضر الطالب ويكر الوكالة قبلت بيعة وان كانت البيعة قامت  
على المقر وكذلك الوصى اذا اقر المديون بالوصاية وانكر الدين فاثبت الوصى الوصاية بالبيعة قبلت بيعة وكذا الرجل اذا ادعى  
دينه على الميت واحضر وارثا فاق المورث بالدين فقال المدعى انا اثبت الدين بالبيعة فاقام البيعة قبلت بيعة

الموكل بالشفاعة يكون وكيل بالقبض في ظاهر الجواب القاضى اذا وكل رجل بقبض دينه الغائب لا يكون هذا التوكيل  
وكيل بالخصومة وقوله رجل وكل رجل بقبض عين له في يد رجل لا يكون هذا التوكيل وكيل بالخصومة وقوله  
حتى لو غاب الموكل وجحد الذي في يده ملك الغائب لا يكون التوكيل ان يثبت ذلك بالبيعة رجل عليه دين وعوى خصمه  
فوكنا لا ندعى عليه عند القاطن بخصمه وكيل بالخصومة والموكل حاضر يقبل فلما خرج من عند القاضى قال المدعى عليه  
للمدعى اخرجت الاول من الوكالة وكنت فلان ابن فلان الغلاف في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك  
غائب كان الطالبان لا يقبل هذه الوكالة لان وكالة الاول غلظ بها حق الطالب ووكالة الغائب موهومة بغير  
وعسى لا يقبل رجل وكل رجل بقبض عين له في يد رجل اخر فقال الموكل للقاضى فكتبت  
وكنت هذا في خصومة فلان فان هذا التوكيل يريد الشفاعة انا ائتمن ان يقر على شئ يرضى فخرجته عن الوكالة وكنت هذا  
الاخر في خصومة فان القاضى يقبل ذلك ويامر حتى يحضر الخصم فيخرج التوكيل بغيره وينصب القاضى من اعوانه حتى  
يطلب الخصم فان لم يجد ولم يقدر على ذلك يخرج الاول عن الوكالة ويكيل الثاني ويستوثق منه المدعى عليه اذا وكل رجل بالقبض  
على ان التوكيل ان يوكل من احب ثمران المدعى عليه اشهد فاما بغير محضر من المدعى انه جرح على التوكيل ان يوكل غيره جاز  
جرح عند محمد ولا يجوز عند ابى يوسف والفتوى على قوله محمد لانه لا حق للطالب في توكيل التوكيل غيره رجل قال لغيره  
وكنتك في خصومة فلان في كل حق في قبضه يكون توكيل بالخصومة في كل حق واجب له يوم الخصومة ولو قال وكنتك  
بالخصومة في كل حق في قبض اهل هذه البلدة او اهل تلك القرية يوم التوكيل وما يحدث له بعد ذلك استخسانا وكذا  
لو وكل رجل بقبض غلامه يدف في الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعده استخسانا رجل وكل رجل بقبض كل حق في الخصومة  
فيه جازي بانه ينفذ فيه الديون والوديع والعواري وكل حق يملك الموكل سوى النفقة عبد في يد رجل يقول انا عبد  
فلان ولدت في ملكه وقد وكلني في خصومتك في نفسى ليس لذي في يد العبد ان يمنع العبد اذا كان للعبد بيعة على الوكالة  
ولو قال العبد ائني فلان منك ولم يقبض الثمن فوكنت يقبض الثمن منك كان الذي في يده ان يمنع من الخصومة لان هذا العبد  
مقر بملك ذي اليد فكان لذي اليد ان يمنع العبد من ماله منافع الا في غيره وفي الوجه الاول العبد مكرم ملك ذي اليد لا يكون  
لذي اليد ان يمنع من الخصومة رجل وكل رجل بقبض دينه وجس العزم وكيل بغيره او مائة مائة مائة التوكيل عزى  
لموكله ثم اخرجه من الحبس واخذ منه كفيلة بنفسه ثم مات التوكيل فاراد صاحب المال ان يأخذ الكفيل كان له ان يطلب من القاضى  
حتى يامر الكفيل باحضار نفس المكفول لان التوكيل انا اخذ منه الكفيل بوكالة صاحب المال فصار كان صاحب المال هو الذي  
كفله رجل وكل رجل بقبض كل حق على الناس وعندهم ومعه وفي ايديهم ويقبض ما يحدث له وبالمقاسمة بين شركاء ويجوز  
من يرى حبه وبالتحلية عنه اذا رضى ذلك وكب في ذلك كابا وكب في آفقه انه يخاصم ويخاتم ثمران قوما ينعون ببل الموكل  
مالا والموكل غائب فاق التوكيل عند القاضى انه وكيله وانكر المال فاحضر الخصومة وشهودهم على التوكيل لا يكون لهم ان يحبسوا التوكيل  
لان الحبس جزاء الظلم ولم يظلمه اذ ليس هذا الشهادة امر باداء المال ولا ضمان التوكيل عن موكله فاذا لم يجب على التوكيل  
اداء المال من مال الموكل بامر موكله ولا بما لضمان موكل لا يكون التوكيل طالما بالاستماع عن اداء المال فلا يحبس رجل  
وكل رجل بقبض كل احد فاحضر التوكيل رجل يدعى عليه مالا لموكله فاق المدعى بوكالة المدعى فقال التوكيل انا اقيم  
البيعة على الوكالة تكون حجة على غيره فان القاضى يقبل بيعة ويجعله وكيل مع المقر مع غيره التوكيل يقبض الدين اذا  
قبضت ودفعت الى الموكل كان القول قد لانه ائتمن يدعى ائتمنا الى صاحبها نقبل قوله ولو وقعت المنازعة بين  
التوكيل بالاستقراض وبين موكله فقال التوكيل قبضت المال من المقر ودفعت الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قول التوكيل

ولا يجوز ان يوكل رجل بالقبض على كل حق في الخصومة



لان الوكيل يدين بهذا الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال على الموكل رجلا كثرى جالا الى بلخ ومحل الحمول  
على اجمال وامر الجاهل بتليم الحمولات الى وكيله بلخ وبقبض الكراء منه فجاه الجاهل بالحوالات الى وكيله بلخ فقبل الوكيل  
الحوالات وادى بعض الكراء واستمع عن اداء الباقي قالوا ان كان لصاحب الحمولات دين على الوكيل وهو مقر بالدين والامر  
يجبر على دفع الباقي من الكراء وان انكر الامر فللمحال ان يحلف بالله ما يعلم ان صاحب الحمولات امره بالقبض وان لم يكن  
على الوكيل دين لا يجبر رجلا قال آخر ان فلانا وكلوا قبضنا ما عليك من الدين فقال المديون صدقت واستمع عن الدفع  
فليس ان يتبع بخلافه اذا قال ان صاحب الوديعة وكلني قبض ما عليك من الدين فصدقه فانه لا يجبر على الدفع  
والسئلة معروفة رجل ادعى على رجل ان فلانا وكله قبض دينه عليه فذكر دفع المال اليه على انكاره ثم ادان يستوده ليس له  
ذلك وذكر في المنتقى ان سترده رجل وكل رجله قبض وديعة له عند انسان وجعل على ذلك امرامتي على ان يقبضها  
وبقي بها جاز وان وكله بقاضة دينه وجعل على ذلك امرامتي لم يجز الا ان يوقت لذلك وقتان الايام ونحوها لان قبض  
الوديعة والبيان بها على معلوم لا يطول بخلاف الخصومة والتقاضى لان ذلك يقصر بطول فان وقت لذلك وقتا جازا ولا  
فلا رجلا قال غيره ادفع هذا الثوب الى فلان واعتق عدي هذا وتر عدي هذا وكاتب عدي وطلق امرأته فقبل الوكيل  
ذلك وغاب الموكل فجاء هؤلاء وطلبوا منه الطلاق والعتاق وما شئ ذلك لا يجبر الوكيل على شيء من الاثني دفع الثوب فان الثوب  
يحتل ان يكون ملك فلان فبموجب الدفع اليه واختلف المشايخ في التوكيل بالطلاق بطلب المرأة وقد ذكرنا اختيار شمس الائمة  
الشيخى ان لا يجوز في طلب الطلاق والتوكيل به وهو العتاق والتبذير سواء رجلا على رجل درهم فقال غيره خذ زكاة  
مالي من الدين الذي لي على فلان فاخذ الامور كان الدرهم الدنيا بين لم يجز لان الزكاة انما يؤخذ من العيون لا من الدين  
وكان الامور بالقبض انما يحقق القبض فلا يملك له بغير امر او قال صاحب الدين وهبت منك الدرهم التي لي على  
فلان فاقبضها منه مكانها وانما يجز بان صاحب الدين لو وهب الدين من الاجنبى وسلطه على القبض جاز لكان له حق  
التصرف والاستبدال للمديون اذا جئت بالدين على يد وكيله فجاه به الوكيل الى الطالب واخبره فرضي الطالب وقال  
للكوكل اشترى به شيئا وذهب ما اشترى الوكيل بعضه شيئا وطرا شيئا واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يملك من الدين  
وقال بعضهم يملك من صاحب الدين قاله وهو ظاهر اذا جابه الوكيل وحل بين المال والطالب لان الطالب يصادق ايضا  
بالتحلية فان امره ان يشتري به شيئا صح امره وان كان ذلك قبل التحلية فكذلك لان الطالب امره بان يشتري له  
بما فيه فقد رضي بان يكون بيد الوكيل بدينه رجلا عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى رجل وكله يدفع  
المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين من المديون ثم دفع الوكيل المال الى الطالب قالوا ان كان الوكيل علم ان الطال  
وهب الدين من المديون يضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن ومن جنس هذه المسائل مسائل تفرق بين العلم وعدم  
العلم منها رجلا دفع مالا الى رجل ليقتضه المظنون على الدافع ثم ان صاحب الدين ارتد عن الاسلام والعياذ بالله فقضا  
الوكيل في ردة ثم مات الطالب على ردة على قول واحد ان علم الوكيل بطريق الفقهاء ان الدفع الى الطالب بعد ردة  
لا يجوز كان الوكيل ضامنا للدفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه لا يضمن وعن محمد في النوادر رجلا قال المديون  
ادفع مالي عليك الى فلان ففاه عن حقه الذي لي على فلان ثم ان الامر قضى به ولم يعلم به الامور فدفع الامور امره ليعلم  
علم الامور بذلك ولم يعلم وعلى يوسف ان لم يعلم الامور بقضاء الامر جاز دفعه على الامر وان علم لا يجوز ومنها  
متقافان اذن كل واحد منهما صاحب اداء الزكاة عن صاحبه فادى احداهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادعى الثاني عن نفسه  
وعن صاحبه من الثاني ادعى عن صاحبه علم ان في اداء الاول عنه وعن صاحب اوله يعلم في قول ابن حنبل وقال صاحباه اذا

علم

اذا لم يعلم لا يضمن ومنها ما ذكره ههنا ان الامور بقضاء الدين اذا ادعى الامر بنفسه ثم قضى الامور فانه لا يضمن  
اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قول ابن حنبل ومحمد ما اتا على قول ابن حنبل يضمن على كل حال كاف مسألة المتقاف  
رجل وكل رجله لا يشترى شيئا بعينه سماء ودفع المال اليه وامره ان يوكل غيره بذلك ثم مات تبا قال فاشترى الوكيل الثاني  
ذلك كان الوكيل اشترى بنفسه لا لربنا مال ولا للوكيل الاول علم به او لم يعلم ونظائر هذه المسئلة كثيرة بعضها  
في الزكاة وبعضها في الوكالة وكل رجله لا يشترى شيئا بعينه سماء ودفع المال اليه وامره ان يوكل غيره بذلك ثم مات تبا قال فاشترى الوكيل الثاني  
على السبع ثم جاز الوكيل ان لا يشترى الا لربنا مال ولا للوكيل الاول علم به او لم يعلم ونظائر هذه المسئلة كثيرة بعضها  
في القياس بطل الوكالة ولا يبطل الاستحسانا وفي بعض الروايات ذكر القياس والاستحسان في الجوز المتداول في القياس  
لا يبطل الوكالة وفي الاستحسانا بطل وهو الصحيح واختلفوا في هذا المتداول كان محمد اذا قدر المتداول بشر شرط رجوع  
وفدرة بسنة وابو يوسف ولا قدره بالكثير من يومه ولية ثم رجوع وقدره بالكلية سنة رجل وكل رجله بالخصومة وفيه  
وفي بقية ما تمام الفرض يضمنه ان الموكل قد ابراء عن الدين او اوفاه دينه فبطلت بيعة الوكيل في قول ابن حنبل  
ولا يقبل قولها ولا يصح صلح الوكيل بالخصومة ولا هبت ولا بيعه مريض فرب مودة دفعه الى رجل درهم وقال له  
اهب بهذه الدرهم وادفعها الى اخي وابني ثم مات المريض فادى الوكيل ان يدفع الدرهم اليهما وقد ظهر على الميت دين  
واراد الوديعة اخذ المال منه ذكر في فتاوى ميرقدان الدافع ان كان قال ادفعها الى اخي وابني ولم يذكر غير ذلك لا يجز للوكيل  
ان يدفع المال الى الورثة لان الوكالة بطلت بالموت بقا المال امانة في يده وهو كالمودع والمودع اذا دفع المال الى الورثة بغير  
امر القاطن والتركة مستغرقة بالدين كان ضامنا قاله وهذا الجواب صحيح اذا كان الوارث ممن يخاف عليه استهلاك المال  
اما ان لم يكن كذلك يكون له اخذ الودائع وقضاء دين الميت من ذلك رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يتصدق بها  
فانفقها الوكيل ثم رخصت عن الاثر عشرة من ماله لا يجوز ويكون ضامنا للعشرة ولو كانت الدرهم قائمة فامسكها  
الوكيل ونصدق من عده بعشرة جاز استحسانا ويكون العشرة له بعشرة ولو دفع الرجل الى رجل دينارا وامره ان يبيعه  
فباع المأمور دينارا من عند نفسه واسك دينار الاثر لنفسه قال ابو يوسف لا يجوز ولو دفع الى رجل دينارا ليشترى  
له به ثوبا فاشترى دينارا من عند نفسه جاز شراؤه للامر وكبر الدينار له وكذا لو دفع الى رجل دينارا ليقضي خيرا له  
ففضاه من مال نفسه واسك الدينار لنفسه جاز رجل دفع مالا الى رجل وامره ان يتصدق بذلك المال فصدق الوكيل  
على ابن كبير له جاز في قولهم وليس هذا الوكيل بابيع اذا باع من لا يقبل شهادة له لان الوكيل منهم في السبع من ولده  
ولا تهمه في الصدقة بدليل انه لو دفع ماله الى رجل وقال ضع الى حيث شئت كان له ان يضعه في نفسه رجلا وكيله  
بان يصدق على فلان بكذا فغير من الحنطة التي في يد الوكيل وامر فلان ذلك الوكيل سبيع الحنطة فباعها يتوقف  
البيع على اجازة الموكل ولا يبيع وكيل فلان اياه بابيع لان الصدقة لا تملك قبل القبض بخلاف ما اذا وهب ماله من رجل  
وسلطه على القبض لان الصدقة تملك من الله تعالى والفقر نائب عنه في القبض فلا يملكها المتصدق عليه قبل القبض فلا يصح  
تركيله وفي مسألة الهبة لما وهبته الدين وسلطه على القبض ثبت له ولاية التصرف فيملك الاستبدال قال رجل هب لي  
بينهما مال ارا دعهما ان يسافر فقال الذي يريد السفر لثريه اني اردت القسمة فوكل وكيله يقاسمك انتاع فاعاد  
الحافران بوكيل يقاسمه ذكر في النوادر عن شاذ انه لا يجوز وذكر في المنتقى عن محمد في روايتين في مسألة  
وقال رجل وكل رجله سبيع عده واجاز له ان يوكل غيره بذلك فوكل هذا الوكيل بذلك رجلا ثم ان الوكيل الاول اشترى ذلك  
العبد من الوكيل الثاني جاز شراؤه لان الوكيل الثاني صار وكيله لموكل العبد فعلى قايين هذه الرواية اذا وكل الشريك الحاضر وكلا











الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمس المائة الاولى ويرجع بالخمس المائة الثانية لانه هبة ولو وهبته تسع  
ثم وهبته المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف والوكيل بشره جارية  
بالفدا استوى وفقد الثمن من حال نفسه وقبض الجارية ثم نقده الموكل خمسمائة وطلب منه الجارية فتمنعها فهلك  
عند الوكيل قالوا نسلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة ويطلب منه مائة الباقية وان كان الموكل طلب منه الجارية قبل ان ينقد  
له شيئا فمنع الوكيل ثم نقده الموكل خمسمائة فهلك الجارية كان على الوكيل ان يرده الخمسمائة المقبوضة على الموكل ويطلب الباقي  
رجل وكل رجل يبيع عبده هذا بالف درهم وقبضة الف فازدادت فتمنع بحكم السعر الى الذي درهم قال ابو بكر البلخي لا يكون  
للكيل ان يبيعه بالف درهم رجل وكل رجل يبيع جارية بالف وقال له ما صنعت من مرفه جارية فمك الوكيل رجل اخر  
بهذا الشرط ثم عزل الموكل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني الجارية قال محمد بن عيسى بن شراوة على الموكل الاول علم الوكيل الثاني  
بذلك اولم يعلم كان الموكل دفع الدرام الى الوكيل الاول ولم يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول واشترى الوكيل الثاني مع شراوة  
على الموكل الاول ولو ان الموكل اخرج الثاني من الوكالة صح افرجه كان الوكيل الاول جبا لثمنها ولو ان الوكيل الاول بقدا  
اخرج الموكل الوكيل الثاني عن الوكالة اشترى جارية جاز شراوة للموكل فان اشترى الثاني بعد ذلك لزمه دون الموكل الاول  
علم بشراوة الاول ولم يعلم دفع اليه الدرام ولا كسر قال لاثنين اشترى احدهما جارية بالف درهم فاشترى احدهما  
اشترى الثاني لزمه ما اشترى الثاني لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية لزمه على جرة ووقع شراؤه في وقت  
واحد كانت الجارتان للموكل خمسة وكذا لو اشترى كل واحد منهما جارية لم يفرق بين كل واحد منهما حصته من الثمن فضا  
حصته احدهم قبل ان يدفع الى البايع قال غيرهم يضمن الوكيل ولا يرجع به على احد قال الفقيه ابو الليث اما قاله لانه لما قبض  
منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب عليهم بعقد الشراء فيكون المستوفى مضمونا عليه رجل وكل رجل يبيع جارية بشرى له  
من فلان عبده فجاء الوكيل الى صاحب العبد واخبره بذلك فقال صاحب العبد بعث هذا العبد من فلان بن فلان الا ان كان  
فقال الوكيل قبلت قال ابو القاسم الصغار يكون الوكيل مشتريا لنفسه لان الموكل امره بعقد كان العهد في على الوكيل فاذا  
قال صاحب العبد بعث هذا العبد من فلان بن فلان فقد باشر بيعه كانت العهد في على الموكل فاما قال المشتري قبلت ما اشترى  
هو الوكيل فبيعه الوكيل فالحال للموكل ان يولاه وفيما قال ابو القاسم نظر ينبغي ان لا يصير الوكيل مشتريا لنفسه بل يزم الامر  
او يتوقف على جازمه لان الوكيل لما صار محالفا صار كان صاحب العبد قال ابتداء بعث عبدي من فلان بن فلان كذا فاذا  
قال الوكيل قبلت يتوقف على الموكل ولا يصير الوكيل مشتريا لنفسه رجلا قال لا في اشترى جارية بالف درهم او قال اشترى جارية  
بالف درهم من الى وقال اشترى جارية بهذا الف واصل الى نفسه يكون وكيله حتى لو اشترى لاه مور يكون مشتريا  
للامر ولو قال اشترى جارية بالف درهم لو قال اشترى هذه الجارية بالف لا يكون وكيله ويكون الامر مشتريا لنفسه رجل دفع  
الى رجل بالف درهم وامره ان يشتري به ما عدا فوضع الوكيل الدرام في منزله وخرج الى السوق واشترى به عبدا بالف درهم  
وجاء بالعبد ونزله واراد ان ياخذ الدرام ليدفع الى البايع فاذا الدرام قد سرقت وهلك العبد فيمنع البايع وطلب  
سائنه وجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل قالوا ياخذ الوكيل من الموكل الف درهم ويدفعها الى البايع والعبد والدراهم  
هلكا في يد على العامة قال الفقيه ابو الليث هذا اذا لم يشأه الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده واما اذا لم يعلم  
ذلك الا بقرينة فانه يصدق في ثمن الضمان عن نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان على الامر رجل وكل رجل يبيع له هذا  
الثوب بعشرة دراهم فمك الوكيل بذلك غيره فباعه الثاني بحضرة الاول روي عن ابى يوسف انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول  
حائرا او غائبا ولا يتوقف على الاجابة وقال ابو حنيفة لا يجوز لان يكون الوكيل الاول حاضرا وقال ابو حنيفة لا يجوز لان

الوكيل

الوكيل الاول حاضرا او غائبا وقال ابن ابي ليلى يجوز كان الاول حاضرا او غائبا لان الموكل رضى بوزن والتمس العقد  
رجل وكل رجل يبيع عبده بعينه وكل وكيل اخر يبيع هذا العبد فباع احدهما ثم باعه الوكيل الثاني من المتعدي  
من ذلك الثمن قال ابو بكر البلخي رجحان بيع الثاني لان الثاني لم يخرج عن الوكالة يبيع الاول الا بربط الموكل لوباعه نفسه  
ثم رده عليه بعيب بقضاء قاضي كان الموكل ان يبيعه فكلنا هذا وبيع الثاني لا يكون فسخا لبيع الاول قصد احق يجوز  
في الوكيل بالبيع لنفسه اي يبيع في الوكيل بالبيع الى غيره ما فوقه لان ما دون الشراء اجل فلوان هذا الوكيل باعه بالنقد اختلف  
المشاخي فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان باعه نقدا بما يباع بالنسيئة جاز وان بالنقد باقل مما يباع بالنسيئة  
لا يجوز وقال غيره يجوز مطلقا لان العاقل جاز من الاجل وكذا لو قال لا تبعه بالنقد ولو قال خذ عدي هذا فبعه بالنقد  
كان له ان يبيع بالنسيئة في قول ابى حنيفة وكذا لو قال بعه اوجع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه من  
غيره لا يجوز ولو امره ان يشتري له عبدا من فلان وعين العبد كان له ان يشتري ذلك العبد من فلان ومن وكيله ومن اشترى  
من فلان ومن وكيله رجل قال غيره يعني هذا العبد بالف درهم فقال بعث لانيتم البيع ما لم يقل الا حرقيت واشتريت وكذا  
لو باع شيئا ثم قال للشري اقلني هذا البيع فقال اقلني لا يتم الاتالة في اظهر الروايتين وهي بمنزلة البيع الواحد  
لا يتولى العقد من الجانبين الا في ما لم يشر الى ان يشرى بالولد الصغير لنفسه او يبيع ماله من ولده فانه يكتفي بلقطة  
واحد قال الشيخ الامام المعروف بنحو اخر زاد هذا اذا اتي بلقطة يكون املا في ذلك اللفظ بان باع ماله فقال بعث هذا  
من ولدي فانه يكتفي بقوله بعث واما اذا اتي بلقطة لا يكون املا في ذلك اللفظ بان اراد ان يبيع ماله من ولده فقال  
اشتريت هذا المال لولدي لا يكتفي بقوله اشتريت ويحتاج الى قوله بعث وهو في الوجهين يتولى العقد من الجانبين ومنها  
ومنها الوضوح اذا باع ماله من اليتيم او يتولى مال اليتيم لنفسه وكان ذلك خير اليتيم ومنها ان يشرى مال اليتيم  
بما رآه ومنها العبد يشتري نفسه من مولاه بما رآه الوكيل بالبيع والشراء اذا اختلف عقله بالنسيئة الا انه يعرف  
البيع والقبض قال ابو حنيفة الجارية جاز يبيعه وشراوة على الموكل كما لو باشر ذلك لنفسه وان اختلف عقل الوليل بالبيع  
لا يجوز بيعه وشراوة لانه بمنزلة المعقود وقال غيره في شراة بالنسيئة ايضا لا يجوز عقده على الموكل لان بيع السكران انما جاز  
زجر عليه فلا يجوز على موكله رجل وكل رجل يبيع عبده بالف فباع نصفه بالف جاز في قول ابى حنيفة وعنه محمد بن  
وقد احسن وان باع نصفه بالف درهم وكذا خطه بطل وان باع العبد بالف درهم من طعام بعينه كان الامر بالخيار  
ان شاء ابطال البيع كله وان شاء اجاز البيع ويصير الكيل للوكيل وعليه حصة من قيمة العبد واتباعه بالف ثم زاده المشتري  
كراعيه او غير عينه جاز بغير خيار وانكر الامر لان في المسئلة الاولى لما باع العبد بالف درهم في العقد في الكفر وقع شراة  
وشراة الفعوى لا يتوقف بل يتقدم عليه واذا انعقد العقد على المشتري صار الوكيل مشتريا الكراعيه العبد فاذا اجاز صاحب  
العبد كان على المشتري قيمته ذلك البعض من العبد رجل وكل رجل يبيع عبده بالف درهم وقبض الثمن وتم العبد الى  
ثمن الوكيل زاد المشتري دارا حان وكانت الدار والعبد للمشتري ويكون الوكيل متبرعا في الزيادة وكان للشفع ان ياخذ  
الدار بحصة من الالف فاذا استحققت الدار رجحان المشتري على الوكيل بحصة الدار من الالف ولا يرجع الوكيل على المشتري  
وان استحق العبد رجحان الوكيل بجميع الالف على الموكل ثم يدفع الوكيل الى المشتري ويتبقى حصة الدار للوكيل الوكيل يبيع العبد  
اذا باع نصفه جاز في قول ابى حنيفة ولا يجوز في قول صاحبه ولو باع نصف من رجل ثوب نصفه لغيره جاز عذمه ولو  
بان يشتري له هذا العبد فاشترى نصفه لا يزم الامر لان يشتري النصف الاخر قبل ان يفسخ البيع الاول ولو امره رجل  
بان يشتري له عبدا من اعيانها ولم يذكر النصف فاشترى ما يعتل القيمة او بما يتغابن اناس جاز ولا يجوز باعين الفاخر







فاستوى عينا او مقطوعة اليدين والرجلين ولم يعلم بذلك لزم الأمر وكان ان يرد ولو علم الوكيل بذلك لايضم الامر  
ولو وكل رجلان يشترى له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت ليعين الوكيل وان اشترى جارية ففطر انما حرة الاصل  
صحت الوكيل رجلان يشترى عبدا بعينه بينه وبين الآخر فقال المأمور نعم ثم ذهب واشترى واشهد انه اشترى لنفسه  
خاصة فالعبد بينهما على الشرط لانه وكله بشره نصف عبده بعينه والوكيل بشره بشي بعينه اذا اشترى لنفسه مثل  
الامر الذي امر به حال غيبته الآخر كان مشتريا للموكل ولو امر رجلان يشترى له عبدا بعينه بينه وبين الآخر فقال المالك  
نعم فذهب المأمور ليشترى فلقبه رجل آخر وقال له اشتر هذا العبد بيني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى للموكل  
وللأعبد فالعبد بين الاثنين نصفان ولا شيء للمأمور قبل هذا اذا قبل المأمور الوكالة من الثاني بغير محضر من الأول فاما  
اذا قبلها بمحض من الأول كان العبد بين المأمور وبين الموكل الثاني نصفين لانه لما قبل الوكالة من الثاني وقبول الوكالة من الثاني  
على هذا الوجه اخرج لنفسه عن وكالة الأول والوكيل بشره بشي بعينه اذا اخرج نفسه عن الوكالة لا يملك لا بمحض من  
الوكيل وكذا لو شهد الامر على ارجح الوكيل عن الوكالة عند غيبته الوكيل لا يفتق ارجحه ولو لم يشتر المأمور حتى يقيه  
ثالث وقاله مثل ذلك فقال نعم عند غيبته الأولين لا يملك يخرج عن وكالتها وان علم الأولين بقبول من الثالث ثم اشترى  
فهو بين المشتري والثالث نصفان ولا شيء للأوليين رجلان يشترى عبدا فلان فقال نعم ثم وكله آخران يشترى  
ذلك العبد فاشترى الوكيل واشهد انه اشترى لثاني ان كان قبل الوكالة من الثاني بمحض الأول كان العبد لثاني وان كان  
بمحضه فهو للأول ولو كان الأول قال اشترى بالف درهم وقال الآخر اشترى بمائة دينار فاشترى بمائة فهو لثاني لأن الوكيل  
بشره بشي بعينه بالف درهم ملك الشراء لنفسه بمائة دينار ومن آخر فاداملك الشراء لنفسه بشي آخر ملك الشراء لغيره بخلاف  
ما اشترى بما وكله الأول الوكيل بالشراء اذا اضاف العقد الى درهم الموكل كان العقد للموكل وان اضاف الى درهم نفسه كان  
للكوكل وان اطلق العقد ولم يصف بغيره الوكيل فان قال الم تحفر في البية قال يوسف بحكم النقصدرة الامر فيما نزع  
اول بصدقة او قال غيب لي فقال الحمد لله ان كذب فذلك فان صدقة فالعقد يكون للموكل سواء نقد درهم نفسه  
او درهم الآخر واما الوكيل بشره بشي بعينه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا السلم سواء وقال بعضهم الجواب فيه عند  
ابو يوسف وعندهما بغير السلم وقرئوا في يوسف بين الوكيل بشره بغيره وقالوا بالنقد في باب  
التم ان نزع النقدا العقد وكان من نفس العقد فيكون بمنزلة الاضافة الى المال بخلاف الشراء رجلان يشترى عبدا ما دون  
بالشراء بالنقد فاشترى ما دون فتح استحسانا ويكون المشتري للامر والعهد على العبد ولو وكله بشره بشي بسمية  
ففعلم كان اشترى العبد قبا واسقيا لان الأول في حكم معاوضة جرت بين العبد والموكل فان ابيع اذا كان بالنقد  
كان للعبد ان يجلس المبيع لاستيفاء الثمن من الموكل وفي الوجه الثاني لو دفع العبد وكان تبرا من العبد بمنزلة الكفالة  
وهو لا يملك التبرع الا باذن المولى والوكيل بالشراء ان يجلس المبيع لاستيفاء الثمن من الموكل عند ما فان ابيع في يده  
ان هلكه قبل المجلس يملك على الموكل ولا يضمن الوكيل وان هلك بعد المجلس يملك بالثمن ويسقط الثمن عن الموكل في قول ابو  
حسب ومحمد ومهما اده وقال ابو يوسف يملك ما قدر من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن اكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك  
النقد على موكله وقال غيره يملك على الوكيل هلاك المصوب لان عذر الوكيل لا يملك للمجلس من الموكل فيصير غاصبا بالمجلس  
الوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فان تولى حيا على الثمن وبنى الجمل في حق الموكل الوكيل بشره بغيره بالف درهم  
اذا اشترى بالف ومائة ثم نزل الباع حصة مائة عن المشتري كان العبد للموكل لان العقد وقع للموكل فلا يتغير بالحط  
الباع اذا وهب الثمن للموكل بالشراء كان للموكل ان يرجع على موكله بالثمن وان ابراه عن الثمن كذلك فرق بينه وبين الكفيل

للموكل لا يكون له بعد ان يحبس المبيع  
لاستيفاء الثمن

بأمرنا وهب المطالب الذين من الكفيل حج الكفيل على الاصيل ولو ابرأ الكفيل لا يرجع لان الكفيل انما يرجع على المالك  
اذا ملك ما قدّمته وفي الهبة يملك لانهما عليك فترجع انما ابرأ الكفيل استقاط محض حتى لا يبطل بالرد فاذا لم يملك ما في  
ذمة لا يرجع انما الوكيل بالشراء انما يرجع على الموكل لانه في الحكم كانه اشترى لنفسه ثم باعه من الموكل فيرجع على موكله  
بالثمن في الوجهين رجل قال لغيره اشترى جارية هذه الالف درهم واشترى الى الدنانير كان الوكيل بالدنانير حتى  
لو اشترى بالدرهم كان مشتريا لنفسه رجل وكل رجلان يشترى عبدا بعينه وسمي له الثمن فوكل الوكيل رجلا آخر فاشترى  
الثاني ذكر في الاصل ان المشتري يكون للموكل الثاني دون الأول ولو اشترى الثاني بمحض من الأول لزم الموكل الأول  
وذكر الطحاوي انه اذا وكل غيره ببيع عبده ولم يبين له الثمن ولم يقل ما صنعت من شيء فهو جاز فوكل الوكيل غيره فباع الثاني  
لا بمحض الأول لا يجوز الا ان يجز الوكيل الأول والموكل وذكر في الجامع الصغير لو باعه غير الوكيل فباع الوكيل فاجاز جاز  
وان باع الثاني بمحض الوكيل الأول لم يجز من غير جاز الوكيل فيه روايات ذكر في الجامع الصغير انه يجوز ولم يشترط اجازة  
الوكيل هكذا ذكر في الاصل في موضع وذكر الشيخ العام المعروف بخوارزمية ان الوكيل يبيع او الاجارة اذا وكل غيره فباع  
الثاني او اجره الاول حاضر او غايب فاجاز الوكيل الأول جاز بشرط اجازة الوكيل الأول في الحالين وذكر الشيخ الامام المعروف  
بخوارزمية انه حكى عن الكرخي انه كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لان ما ذكر في بعض المواضع ان الثاني اذا باع بمحض الأول  
الأول جاز لمحله على اذا اجاز الوكيل الأول وعليه عامة المشايخ لان الموكل الأول اذا لم يقل لو كبد ما صنعت من شيء فهو جاز  
لم يكن الثاني وكيله وكان بمنزلة الفضولي فلا يجوز عقده الا باجارة المالك والوكيل الأول الفضولي اذا باع ما ليس بمحضه  
المالك لا يجوز الا باجارة قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمية انه وعلى هذا الحد وكلي البيع او الاجارة اذا امر صاحبه فباع  
او اجره بمحضه جاز في رواية كما ذكر في الجامع الصغير ولا يجوز في رواية ما لم يجزه الآخر والمالك وذكر خمس الأدلة الشرعية  
في شرح الرقعة ان العدل في باب الرهن اذا وكل وكيله ببيع الرهن فباع بمحض العدل جاز عندنا خلافا للزفرية ولو كان العدل  
غائبا لا يجوز الا ان يجزه العدل بعد ذلك وكذا لو بين العدل للموكل ثمن فباعه الوكيل بذلك الثمن جاز اما اذا كان بمحض  
من العدل فهو يوافق رواية الجامع الصغير وان كان بغير محضر من العدل اذ بين الثمن للموكل يبيع فوكل الوكيل غيره فباع الثاني  
بذلك الثمن في رواية انه يجوز كما ذكر في كتاب الرهن لان الموكل اذ بين الثمن فقد رضى بموكله بملكه بذلك الثمن وفي عامة  
الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما لم يجز المالك والوكيل الأول لان تقدير الثمن يمنع النقصان اما لا يمنع الزيادة  
ولو باعه الوكيل الأول بزيادة يبيعه باكثر من ذلك الثمن لحداثة رجل وكل رجلان يشترى عبدا بعينه وقيمة الف فيعتبر  
سعر قبل البيع الى الذي درهم لا يكون للموكل ان يبيعه بالف لان امره بالبيع بالف وقيمة الف تعتبر في توكيله بالبيع بمثل  
القيمة فلا يملك المبيع بعينه فاحضر رجلان يشترى عبدا بعينه ببيع غلامه بمائة دينار فباعه المأمور بالف درهم ثم قال المأمور ولا امر  
بعت الغلام فقال المولى قد جرت ذكر في التنقيح ان يجوز بيع المأمور بالف درهم لان بيع المأمور بالثمن الذي لم يبيح من ضمن  
اجازة فانفردت الاجازة قال كل بيع باعه لوقال لغيره اجرت ما رتبك فلا يجوز بيعه بالدرهم وكذا الوكيل بالتزويج على هذا  
رجل وكل رجلان يشترى عبدا بعينه ففعل على البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كانا في بلدة واحدة فان خرج الوكيل الى بلدة  
اخرى فترق او ضاع كان ضامنا لان الظاهر من حال الموكل انه لا يمتزم المؤنة فاذا خرج الى بلدة اخرى رتبك ان يتفق البيع  
فيحتاج الى النقل الى المكان الأول فيلزم العهدة ولو لم يخرج به الوكيل الى مكان آخر وخرج هو فباعه في المكان كان عليه تسليمه  
في مكان البيع وان لم يكن له حل ومؤنة لا يتقيد امره ببلدة رجل وكل رجلان يشترى عبدا بعينه فباعه الوكيل ففطر فيها  
قطعت ارض موقوفة فاراد المشتري ان يرد ما على الوكيل فادى الوكيل بذلك كان له ان يرد ما على الوكيل لا يرد على موكله



مستحق

وكذلك رجل قال ليته رتج في لثانه تبعدك هذا ففعل صر العبد من المرأة ويكون للمأور قيمته عبده على الأرماع  
رجل دفع إلى رجل الفاء امره ان يشتري له جارية وقال ما صنعت من شيء فهو جازر فكل الوكيل رجله اخراجه من ثمن ان الامر  
الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني جازراؤه على الموكل الاول علم الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول لم يعلم دفع الوكيل الاول  
الالف إلى الوكيل الثاني ولم يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني جازراؤه على الموكل الاول ولو ان الموكل  
الاول اخراج الوكيل الثاني من الوكالة فتح اخراجه سواء كان الوكيل حيا او ميتا لان الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل  
الوكيل الاول فلا ينفصل بانفصال الوكيل الاول لان الوكيل الاول لعزل الوكيل الثاني فتح عزله لان رب المال رفض بيعه  
وعزل الثاني من صفه ولو ان الوكيل الاول اشترى جارية قبل انفصاله وقبل ان يشتري الوكيل الثاني جازراؤه على ربه  
وان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان مستريا لنفسه علم براءة الاول ولم يعلم دفع الوكيل الاول المال إليه ولم يدفع  
لان الوكالة انتهت براءة الاول فانها كانا وكيلين براءة جارية واحدة كرجل قال لرجلين وكلت احدهما براءة جارية  
في بالف درهم فاشترى احدهما ثم اشترى الاخر فان الاخر يكون مشتريا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراءها  
في وقت واحد كانتا تجاريات للموكل كذا ذكر في النوازل وذكر في المنقذ انه اذا وكل رجلا بان يشتري له جارية بالف درهم  
واجاز صفه فوكل الوكيل رجلا بان يشتري للموكل جارية بالف درهم فاشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراءها معا كانت  
كل جارية مشتركة للاثم وجه رواية النوازل ان الثاني وكيل رب المال براءة الوكيل الاول ولو وكل الامر رجلين كل واحد  
منهما على حدة ان يشتري له جارية بالف درهم فاشترى كل واحد منهما جارية واحدة منها فاذ وكل رجلين كل واحد منهما على  
لم يلتزم الا براءة وليست احدهما بالانتماء امر او من الاخر فلا يلزمه واحدة منها فاذ وكل رجلين كل واحد منهما على  
حدة براءة جارية لان ثمة ما وكل كل واحد منهما على حدة لم يتعلق براءة الوكيل احدهما بالاخر فكان ملتزم براءة الوكيل كل واحد منهما  
جارية والفتوى على ما ذكر في النوازل رجل دفع إلى رجل درهم فاشترى به جارية واحدة منها فاذ وكل رجلين كل واحد منهما على  
الوكيل ان كسر الدرهم بضم وان اشترى بمكسر يصير مرقا وهو غير تامور بذلك قالوا فالجيلة له في ذلك ان يامر ان يقسم يشتري  
القباب لنفسه خبز نصف درهم ثم يشتري هذا الوكيل منه نصف درهم لحم ونصف درهم خبز ويدفع اليه الدرهم الصحيح  
او يامر الخبز ان يشتري بنفسه نصف درهم لحم ثم يفعل الوكيل ما قلنا رجل وكل رجلا بان يشتري له غلاما بالف درهم فاشترى  
الوكيل الاول غلاما يساو بالف على ان الوكيل الثاني ثلثة ايام ثم راجعت قيمة الغلام إلى المشتري فاختر الوكيل الغلام كان  
الغلام للوكيل في قول محمد وكذا في قياس قول الوجه وقد ذكرنا مثل هذا في الوكيل بائع اذا باع جارية للموكل يساو بالف  
فباوه الوكيل بالف على انه بالخيار ثلثة ايام فاذا قيمتهما إلى التي درهم في مدة الخيار فانه ليس للوكيل ان يبيع السبع الا  
ان تم قالوا ان يبيع السبع في قال قول ابو حنيفة اعتبار الايام بالابتداء رجل امر رجلا بان يشتري له ثوبا بعشرة دراهم  
فاشترى ثمن الامر باع من باع الثوب ويار بثلثة العشرة جاز ما فضل فان قال الوكيل انك تطوعت عني يا امرئ  
فان ارجع عليك بعشرة دراهم وجبت عليك براءة الثوب بامر لا يلتفت اليه لان امر الثوب يكون على الموكل فلا يكون  
الامر في اداء الثمن فلو عار رجل امر رجلا بان يشتري له كرا من طعام بمائة درهم ففعل المأمور وذلك وادى المائة ثم ان المأمور  
دفع إلى البائع خمسين درهما على ان زاده البائع كرا من طعام ففعل ذلك قالوا اكثر الاول يكون للامر والكرا زيادة يكون  
للمأمور ويضمن للموكل الاخر خمسة وعشرين درهما لان البائع لما زاد كرا من الخمسين فقد حط عن المشتري خمسين ومار  
الكرا من خمسين بانه وعشرين كل كرا خمسة وسبعين لان الخط بغيره إلى الكرا من خمسين فيصير الكرا الاول بمائة وسبعين فيجب  
على المأمور ان يدفع إلى الامر خمسة وعشرين لانه جعل هذا القدر ثمن الكرا الثاني رجل اشترى عبدا واشهدانه ببراءة لغيره



وقال الخلفاء رضي الله عنهم كان للمشتري ان ينع العبد منه لان اقتري اذ لم يكن وكيله ما رشت بالفسخ فلا يتغير عقده بالاجارة  
لان الاجارة يعول في الموقف دون الناقذ فان دفع المشتري الجارية اليه واخذ ثمنه كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطي وهو وكل رجل  
ان يشتري له امته بالف درهم فان كان الوكيل فاشترى امته بالف درهم وبعث بها الى امرها فاستولدها الامر ثم قال الوكيل بعد ذلك  
اشترى بها بالف درهم فان كان الوكيل حين يبعث بها الى امرها هذه الجارية التي امرتني بشرائها فاشترى بها بالف درهم  
لا يصدق وان اقام البينة على ذلك لم يقبل ولو كان الوكيل حين يبعث بها الى امرها لم يقبل شيئا ثم قال اشترى بها بالف درهم قبل فو  
ولان ياخذ الجارية من الامر وعقرها وقيمتها ولد لها لان الامر ما مر ورأى من جهة رجل وكل رجل يبيع عبده ثم قال الوكيل قد  
اخرجك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته امس لا يصدق الوكيل ولو اقر الوكيل او لا يبيع لاسان بعينه فقال الامر قد اخرجك  
عن الوكالة باع البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك رجلان وكل رجل يبيع عبده باع الوكيل نصفه وقال هو نصف  
فلان فهو جاز وان لم يبين عند البيع اني النصفين يبيع جاز يبيع في نصف شايح للامر في قياس قول الجاهل ولا يجوز في قياس  
وهو جاز يبيع رجل وكل رجل يبيع عبده ثم يبيع نفسه فردة عليه يبيع بقبضه فاقض كان الوكيل ان يبيعه عند محو وكذا الوكيل  
باليك اذا باع فردة عليه يبيع بقبضه فاقض كان الوكيل ان يبيعه ثانيا رجلان وكل رجل يبيع عبده ثم يبيع نفسه ثم يرجع  
في الهبة لا يكون الوكيل ان يبيع الوكيل ان يبيع بقبضه فاقض كان الوكيل ان يبيعه ثانيا رجلان وكل رجل يبيع  
بشره شي ودفع الدرهم اليها فادفع احداهما الى صاحبه فدفع قال ابو حنيفة وفيه من النصف وقال لا يصح شيئا رجلا غيره  
مع ماله يبعث ماله باع فلان فقال فلان يبعث بكذا فباع الوكيل بذلك ثم ظهر ان ذلك باع باكثر لا يجوز بيع الوكيل على الامر وان كان  
فلان باع ماله باع باكثر باع باكثر باع الوكيل استسما رجلان وكل رجل يبيع عبده ثم قال لم اوكله ذكرنا ان طوائف  
جموده لا يكون عزلا وكذا لو قال اشهدوا اني لم اوكله لا يكون عزلا وغيره من المشايخ قال جموده الوكيل لا يكون عزلا وذكر  
والجامع رجلان وصلى رجل ثلث ماله ثم قال اشهدوا اني لم اوصل فلان بقبضه ولا يكون ذلك رجوعا عن الوصية وذكر  
في الوصايا من الاصل ان يكون رجوعا عن الوصية او ان يجمع رجوعا عن الوصية اذ لم يكن رجوعا عن الوصية لا يكون عزلا عن الوكالة  
وعلى رواية الوصايا اذا كان رجوعا عن الوصية يكون عزلا عن الوكالة قال بعضهم فالمستلحقين في ان قال بعضهم جمود الوكالة  
عزلا وجمود الوصية رجوعا انا قوله اشهدوا اني لم اوصل لا يكون رجوعا ولا عزلا لان هذا امر بالشهادة الباطلة ولا حكم  
للباطل فلا يكون رجوعا ولا عزلا واجمعوا على ان جمود المودع يكون فسخا للوديعة اذا كان في وجه المودع وان كان في  
غير وجهه لا يكون فسخا وكذلك جمود احد المتبايعين في البيع يكون فسخا وجمود احد الشريكين في الشراكة يكون فسخا ورجوع كل  
رجل من شريكين في شراكة جازية وفي ملك الوكيل شيء من جنس ما امره بشرائه فباع الوكيل ما كان عنده فاشترى الوكيل للوكيل  
لا يبرئ الوكيل الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فملك عنده ان كان قبض الثمن من الوكيل قبل الشراء يملك ماله سواء هلك قبل  
شراء الوكيل او بعد وان قبض الثمن من الوكيل بعد الشراء يملك ماله مضمونا على رجل امر رجلا ان يبيع عبده ان يشتريه جارية للامر  
فوكل الامر رجلا فاشترى الوكيل فان الوكيل يرجع بالثمن على الامر بالوكيل ثم الامر يرجع على الامر الوكيل يبيع العبد اذا باع  
ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قول الوكيل مع يمينه وبين المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل لاحقا  
عليه فان نكل عن الوكيل الوكيل قبض الثمن وانقصه اذا قال قبضت الدين ودفعته الى الوكيل صح اقراؤه وبرئ الغريم  
وان قال قبضت الدين بنفسه من الغريم لا يصح اقراؤه على الوكيل الوكيل يبيع اذا باع ثم اشتريه لنفسه من المشتري  
بعد القبض ثم استحق البيع رجوع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على المشتري كما ذكر في الشفعة الوكيل  
باستيجار الدار اذا استاجر الوكيل لراسته بائنة درهم وشرط التجهيل ولم يشترط قبض الوكيل الدار فحسبها

من الموكل

من الموكل بالاجر لا يكون له ان يحبسها فان حبسها حتى مضت المدة ذكر في بعض الروايات ان الاجر يكون على الوكيل  
ثم الوكيل يرجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل بحبس الوكيل بخلاف ما اذا غصبها غاصب فان غصبها لا يجزى الاجر  
على الموكل ولا على الوكيل وذكر في بعض الروايات ان الوكيل اذا حبس الراسطق الاجر عن الموكل استسما **فصل**  
**في التوكيل بالنكاح والطلاق والعناق** رجل وكل رجلان يزوج امرأة فزوجه امرأة  
فذا بانها الموكل قبل التوكيل جاز اذا لم يكن الموكل شيك اليد من سوء خلقها او غير ذلك ولو زوجه الوكيل امرأة فارضا  
الموكل بعد التوكيل لا يجوز ولو زوجه امرأة باكثر من مرثلتها جاز في قول الجاهل في حنيفة ولا يجوز في قول صاحبه واذا تزوج  
باكثر من مرثلتها بما لا يتغابن الناس فيه ولو زوجه امرأة رققاء او مقعدة او مجنونة قبل بلان يجوز عند الكل والصحيح انه على الا  
ايضا ولو زوجه صبيته جاز وكذا لو زوجه امرأة حلفت الموكل بطلاقها ثم ثا ان تزوجها يجوز النكاح ويقع الطلاق ولو وكله  
ان يزوج امرأة ولم يسمها فزوجه امرأة ليست بكفولة جاز في قول الجاهل في حنيفة ولا يزوجها الا بالطلاق والاصل عنه وعندها في القياس  
جاز وفي الاستسما لا يجوز ولو وكلت المرأة رجلا ان يزوجها فزوجهها من غير ان يكون الصحيح انه لا يجوز في قول الجاهل ولا يجوز في قول صاحبه  
صيا او مجنونا او صبي او كليل او تزوج ليس له ان يملك غيره فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز رجل وكل رجلان يزوج  
امرأتين في عقد فزوجه ثلث في عقد ذكر في بعض الروايات ان ذلك متوقف على الاجارة وكذا لو امره ان يزوج امرأة فزوجه  
امرأتين في عقد وكذا لو امره ان يزوج ثلثا في عقد فزوجه امرأتين في عقد وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وعن ابو يوسف  
انه قال ولا جاز ولا جاز الا واحدة رجل وكل رجلان يزوج امرأة فزوجهها من غير ان يكون الصحيح انه لا يجوز في قول الجاهل ولا يجوز في قول صاحبه  
من الموكل ولو تزوجه الوكيل نفسه بعد التوكيل جاز فان طلقها كان له ان يزوجها من الموكل ولو وكل رجلان يزوج امرأة فزوجه  
ولحق بدار الحرب والعياذ بالله ثم سببت وكسبت فزوجه الوكيل من موكله جاز رجل وكل رجلان يزوج امرأة  
فزوجه حرة لا يجوز وان زوجه مكاتبه او مديرة او ام ولد جاز رجل وكل رجلان يزوج امرأة فزوجه امرأة على ان امرها بيد عاجز  
النكاح وبطل الشرط اذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجها واشارت باصبعه فامضى الوكيل الى رجلان يزوجها ثم مات الوكيل كان للموكل  
ان يزوجها وكذا في سائر الوكالات رجل وكل رجلان يزوج امرأة فزوجهها الوكيل البتة لا يجوز في قول الجاهل ولا يجوز في قول صاحبه  
وخذ صاحب ان كانت كبيرة فزوجه جاز وان كانت صغيرة لم يجز رجلان يزوج امرأة فزوجهها الوكيل البتة لا يجوز في قول الجاهل ولا يجوز في قول صاحبه  
مائة وحاشيت فابت المرأة فزوجهها اياه على ما شئت ثم لم الموكل رجل وكل رجلان يزوج امرأة فزوجه امرأة من بدة فلان او من قبيلة فلان  
فزوجه من بدة اخرى ومن قبله اخرى لا يجوز رجل وكل رجلان يزوج امرأة فزوجه امرأة ووكل رجلان يزوج امرأة فزوجهها  
امراة فاذا هما اختان فان وقع النكاح على العناق جازا لا يزوج الا في وان دفعا معا بطل النكاح جميعا ولو لم يزوجها  
زوج رجلان في عقدتين او في عقد متفرقة كان للزوج ان يتخارعا عند الاختين واي الزوج منهن شاء ولو وكل  
رجلان يزوج امرأتين في عقد فزوجه امرأة واحدة جاز ولو وكل رجلان يزوج امرأة فزوجه امرأة فزوجهها او طلقها  
وانقضت عدتها فزوجهها الموكل جاز ولو وكل رجلان يزوج امرأة فزوجه امرأة فزوجهها او طلقها  
خرج الوكيل من الوكالة امرأة قالت رجل اذا اختلعت من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجه فلان جاز لان التوكيل  
يحتمل الاضافة رجل وكل رجلان يزوج امرأة فزوجهها او وكلت امرأة بذلك رجلين ففعل احد الوكيلين لا يجوز وان سمي الموكل  
ولو وكل رجلين بطلاق او فسخ ففعل ذلك احد الوكيلين جاز لان هذا امر بالعبادة فيفسد به احداهما لو كسبت  
عندنا وكذا لو وكل رجلين بهبة شيء من انسان فزوجهها جاز **مسائل التوكيل بالطلاق**  
رجل وكل رجلان يطلق امرأة ثم طلق الموكل امراته بائنا او جعنا وانقضت عدتها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجهما







حق يمتنعها او حتى يلتحق بالكون كفاية لانه لم يبين المضمون انه نفس او مال ولو قال هو على او التي كانت الكفاية  
بالنفس ولو قال اشياء فلان برين قال الفقيه ابو جعفر يكون كفيل بالنفس وقال الفقيه ابو القاسم لا يكون كفيل ومما  
الفقيه ابو جعفر اقر به الى العرف وذكر في الاصل لو قال انا كفيل لمعروفة فلان او انا فاضل لمعروفة فلان لا يكون كفيل وعن  
ابي يوسف ان هذا على معاملة الناس وعرفهم ولو قال فلان اشياء منست او قال فلان اشياء منست قالوا يكون كفاية بالنفس  
وقال بعضهم ان قال اشياء فلان برين يكون كفيل بالنفس لكان العرف وفيه كلمة الاجاب وقوله فلان اشياء منست لا يكون  
كفيل لانه لم يوجب على نفسه شيئا وقال عامة المشايخ قالوا لو قال اشياء فلان برين وقوله فلان اشياء منست يكون كفيل  
ولانه فرق بين العربية والفارسية في الفارسية جعلوه كفيل بالنفس وقوله انا كفيل لمعروفة فلان او انا فاضل لمعروفة فلان  
لا يكون كفيل ولو قال لمعروفة فلان على ما لا يميزه ان يدعي ولو على الكفاية باهو شرط محض بخلاف يقول اذا عتبت  
الربح او اذا جاء المطر او اذا فسد فلان الاجنبي اذا فاضل كفيل بنفس فلان لا يصير كفيل وكذا لو علق الكفاية بالمال بهذه  
الشرائط وان علق الكفاية باهو سبيل الحق او سبب لاحكام التسليم بخلاف يقول اذا فاضل المطلوب بلدنا فانا كفيل بنفسه فقدم  
فلان صار كفيل بنفسه لانه متعارف ولو جعل الكفاية موقلة الى اجل مجهول بخلاف يقول كفلت بنفس فلان الى المصاد او الى  
الديار او الى خروج العطاء جاز تاخير الكفاية الى ذلك الوقت ولو قال كفلت بنفس فلان الى ان تمطر السماء او يهب الريح  
يصير كفيل في الحال ويصل الى اجل وكذا الكفاية بالمال وكل جملة تجعلها الكفاية بالمال تجعلها الكفاية بالنفس والافلا رجل  
كفيل بنفسه رجل على ان لم يواف به غدا او قال ان لم يواف به في يوم كذا فهو كفيل بنفسه فلان آخر الطالبي على ذلك الرجل  
مال ذكر لغناه ان يجوز هذه الكفاية عندنا خلافا لغيره من كفيل بنفسه رجل الى ثلثة ايام ذكر في الاصل ان يصير كفيل بعد  
الايام الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال لارائه انت طالق الى ثلثة ايام فان الطلاق يقع بعد ثلثة ايام وكذا لو باع بالف الى  
ثلثة ايام يصير مطا بالاشي بعد ثلثة ايام وعن ابو يوسف ان يصير كفيل في الحال قال في الطلاق يقع في الحال وقال ابو جعفر يصير  
كفيل في الحال وقال في ذكر الايام الثلاثة تاخير المطالبة الى ثلثة ايام لان تاخير الكفاية الى ثلثة ايام هذا الكفيل يوسم بنفس  
الكفيل قبل الايام الثلاثة يجبر الطالبي على القول كمن عليه الدين الموعود اذا عجز قبل حلول الاجل يجبر الطالبي على القول  
وما ذكر في الاصل راوية ان يصير كفيل مطا بعد الايام الثلاثة وغيره من المشايخ اخذوا بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كفيل  
في الحال فاذا مضت الايام الثلاثة قبل تسليم النفس يصير كفيل ابا لا يخرج عن الكفاية ما لم يسلم وقال شمس الائمة الحلواني  
قوله ابو يوسف ان يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة ولا يطالب بعد ما شبه بعرف الناس وعن ابي يوسف في رواية  
اخرى ان قال انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام او قال ثلثة ايام يصير كفيل في الحال فاذا مضت الايام الثلاثة لا يبقى كفيل  
ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام يصير كفيل بعد عشرة ايام كما قال في الاصل قال شمس الائمة الحلواني كان القاضي الامام الآتد  
ابو علي النسفي يقول كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يجيب هذه الرواية وكان يقول لو قال بالفارسية يذوق من فلان  
درة روز يصير كفيل في الحال فاذا مضت الدرة لا يبقى كفيل ولو قال يذوق من فلان دارة يصير كفيل بعد عشرة ايام وبعض المشايخ  
قالوا اذا قال يذوق من فلان دارة روز ولم يسلم حتى مضت عشرة ايام يرفع الكفيل الحر الى القاضي حتى يخرج القاضي عن الكفاية  
وبه كان يفتي الشيخ الامام الاجل فظهر الدين ويحكم ذلك عن جدي ولو قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام يصير  
كفيل في الحال فاذا مضت عشرة ايام لا يبقى كفيل في قوله لانه وقت الكفاية بعشرة ايام والكفاية ما يقبل التوقيت ولو قال انا  
كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام اذا مضت عشرة ايام فانما شبه برى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يطالب بهذه  
الكفاية لاني عشرة ايام لا بعدها وذكر في الاصل ان لو قال كفلت بنفس فلان شره يكون كفيل ابا كما لو قال انت طالق شهر

كفول

كفول طالق ابا رجل قال لغيره فلان على نفسه الى شهر عن محمد بن قال لا يسيل عليه حتى يمضي شهر ولو قال نفسه على  
الى شهر واذا مضى شهر فانه برى قال هذا لم يضمن له شيئا من كفيل بنفسه رجل الى اجل وان لم يواف به وهو كفيل في خصوصية  
بينهما وبين الخصومة فالكفاية بالنفس جائزة ولا يكون وكذا بالخصوصية لانه لم يبين الخصومة رجل كفيل بنفسه رجل على ان  
ان لم يواف يوم كذا فعليه بالطالب على فلان اخر جاز ذلك استحضانا وهو قول محمد بن وفي القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف  
رجل كفيل بنفسه رجل فوات المكفولة كانت الكفاية ميراثا لورثته ياخذون الكفيل **مسألة في تسليم نفس**  
**المكفول** به المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول به وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برى الكفيل وان لم يقبل  
عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا الوامر الكفيل رجلا ان سلم نفسه المكفول به الى الطالب ان قال للمعلم والطالب سلمت اليك  
عن الكفيل برى الكفيل ولو ان رجلا اجنبتا ليس في مورس لم يسلم المكفول الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قيل الطالب برى  
الكفيل وان سكت الطالب ولم يقبل قبل لا يبرأ الكفيل ولو اخذ القاضي من المدعي عليه او امين القاضي كفيل بالنفس بطيب  
المدعي او بغير طلبه فسك الكفيل الى القاضي برى وان سلمه الى الطالب لا يبرأ هذا اذا لم يصف القاضي او امينه الكفاية الى الطالب  
فاذا اضاف وقال له القاضي او امينه ان المدعي يطلب منك كفيل بالنفس فاعطه كفيل بنفسك فسك الكفيل الى القاضي او امينه  
لا يبرأ وان سلمه الى الطالب برى ولو كفيل بنفسه رجل على ان لم يواف به غدا فعليه بالمال الذي على المدعي عليه وهو الف درهم  
فلم يواف به الكفيل وكفر الطالب بقوله المدعي عليه وخامسه ولازمة في المسجد حتى تسيل فالمال لازم على الكفيل لانه لم يواف به رجل كفيل  
بنفسه رجل فوات المكفولة برى الكفيل رجلا على الكفيل بنفسه رجل الى العليل وقال ان لم اوفك بعد فاعطى المال الذي لك عليه ثم اختلعا  
فقال الكفيل واقتصر به وقال الطالب ثم وافى به كان القول قول الطالب والمال لازم على الكفيل لان سبب وجوب المال التزام المال  
بالكفاية الا ان الموافاة شرط البراءة فلا يثبت بقول الكفيل رجلا على الكفيل بنفسه رجل على ان لم يواف به في وقت كذا فعليه بالمال الذي  
لدي في تسليمه الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل ولم يدفعه الى الطالب واستمر على ذلك فالمال لازم على الكفيل وكذا لو شرط  
على الكفيل كائنا في كذا الكفيل المكفول به في ذلك المكان فطلب الطالب ليدفعه اليه فقبيل الطالب كان المال لازم على الكفيل  
وعلى قول الشافعي من المشايخ وهو قول ابو يوسف اذا قبيل الطالب برفع الكفيل الحر الى القاضي لينصب وكيله للغايب فيسلم الكفيل  
الى الوكيل وفطر هذا قالوا من استمرى شيئا على ان باختيار ثلاثة ايام فموت يباع برفع المشتري الى القاضي وقوله ابو يوسف  
لينصب وكيله للغايب فيرد المشتري عليه وعلى قول في حصة وعقد لا ينصب القاضي خصما للغايب في المستلين وكذا لو خلف الزوج  
ليقضين دين فلان اليوم فيغيب فلان ينصب القاضي وكيله فيدفع اليه الدين لان الطالب يتقرب قاصدا لاضراب الكفيل  
والغريم والقاضي يضبط ناظر المسلمين فينصب وكيله وفطره للفرار رجلا على الكفيل بنفسه رجل على ان لم يواف به في وقت كذا فعليه  
المال الذي للطالب على المكفول به او شرط الكفيل الكفاية على ان يبرى من الكفاية اذا وفاه في المسجد الا عظم فوافى به في ذلك المكان  
يو مشدوا شهد على ذلك وتقبيل الطالب برى الكفيل من الكفاية بالنفس والمال جميعا وكذا لو كان ذلك في الكفاية بالنفس  
ومررها لان الكفيل هنا جعل شرط البراءة عن الكفاية احصاء المكفول به المسجد في ذلك الوقت دون التسليم الى الطالب  
ولو كفيل بنفسه رجل الى العليل على ان لم يواف به غدا في المسجد فعليه بالمال الذي له عليه وشرط الكفيل على الطالب ان لم يواف به  
للطالب عند المسجد لا عظم فيفضيه منه فهو منه برى ثم التقي بعد الغد فقال الكفيل قد تقبيل وقال الطالب قد اوفيت  
لا يصدق احد هاهنا على الاخر والكفاية على الكفيل على حالها والذي لازم على الكفيل وان اقام كل واحد منهما البينة على الموافاة  
في المسجد ولم يشهدوا ان الكفيل دفع المكفول به كانت الكفاية بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل لان الموافاة شرط  
البراءة عن الكفاية فلا يثبت ذلك عند المجاهد الاجمعة فاذا اقاما البينة وقع التعارض بين البيتين ولا يثبت اذ عاد



احدها والعنف فيه ان من انكر فعل غيره كان القول قوله لانه متمسك بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا بيمينه  
ولو اقام الكفيل البينة على الوفاة في السجود ولم يقيم الطالب بينة برى الكفيل من المال والنفس لا يصدق الطالب على الوفاة  
اذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب في غير المصرا الذي كانت فيه الكفالة وهناك قاض وسلفا برى الكفيل في قول ابي حنيفة  
اذا لم يكن الكفالة مقيمة وقال صاحباه لا يبرأ حتى يدفعه اليه والمصرا الذي كانت فيه الكفالة وان كانت الكفالة مقيمة  
بان كفل بنفسه على ان يوافي في مجلس القاض فذفعه اليه في السوق او في محلة من محال المصرا ذكر في كتابنا في الميراث وقال شاذنا  
في زماننا اذا شرط عليه تسليم في مجلس القاض فذفعه اليه في غير مجلس القاض لا يبرأ وان شرط على الكفيل ان يدفعه اليه عند الميراث فذفعه  
اليه عند القاض او شرط ان يدفعه اليه عند القاض فذفعه اليه عند الميراث او شرط عليه الدفع عند هذا القاض فاستعمل قاض  
آخر فذفعه اليه عند الثاني برى رجل كفل بنفسه رجلا مكفولا بمحبوس عند القاض فذفع الكفيل الى الطالب في السجن برى الكفيل  
وان كفل بنفسه رجلا وهو محبوس ثم اطلق ثم اعيد الى الحبس فذفعه اليه قالوا ان كان الحبس الثاني بشي من التجارة او غيرها  
مصح الدفع وبرى الكفيل وان كان الحبس الثاني بشي من امور السلف لا يبرأ الكفيل ولو كفل بنفسه رجلا وهو غير محبوس فحبس  
فسلمه اليه في السجن لا يبرأ الا ان يكون الطالب هو الذي حبسه فسلمه في الحبس صح تسليمه ولو كفل بنفسه رجلا وهو غير  
محبوس ثم حبس في حاكم الطالب الكفيل الى القاض الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به وانت حبسته بدين فلان اخر له عليه  
عن محمد بن القاض بامر باحضار المطلوب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول ثم يعاد الى الحبس اذا اقر الكفيل بالنفس بالكفالة  
عند القاض فان القاض لا يجبهه اول مرة وكذا في سائر الحقوق فان اعيد الى القاض ثانيا فان القاض يحبسه حتى يسلم  
نفس المكفول به وان ثبت الكفالة بالبينة لا يلازم الاقرار كذلك في رواية الخفاف لا يجبهه اول مرة وفي ظاهر الرواية  
اذا ثبت الحق والدين بالبينة يجبهه اول مرة رجل كفل بنفسه رجلا مكفولا ان علم مكانه عند القاض ان ابن هو  
بالبينة او كانت له عادة الخروج الى تلك البلد في كل سنة فان عمل الكفيل مئة يذهب ويحيى ان كان الكفيل يريد  
ان يذهب وان لم يذهب ان يذهب يحبسه القاض حتى ياقبه وان كان المكفول به غائبا لا يعلم مكانه ولا يوقف على امره  
لا يحبس الكفيل ويكون ذلك بمنزلة الموت الكفيل بالنفس اذا منع المكفول به عن السفر كانت الكفالة حارة كان له ان يخرج  
حتى يخرج من الكفالة وان كانت الكفالة مؤقتة ليس ان يمنعه غرض وجه قبل حلول الاجل رجل كفل بنفسه رجلا  
على ان لم يواف به غدا فعليه ادعى الطالب عليه فلم يواف به الغدا ودعى الطالب على الف درهم وصدقه المطلوب وحجدهما  
الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليمين على العلم ولو كفل بنفسه رجلا على ان لم يواف به غدا فعليه من المال ما اقرب المطلوب  
فلم يواف به الغدا فاق المطلوب ان عليه الف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقر ولو كفل بنفسه رجلا على ان يواف به اذا جلس القاض  
فان لم يواف به فعليه الا ان يوافي الطالب عليه فلم يجلس القاض بامره وطلب المدعى فلم يأت به فلم يرضى على الكفيل من المال لا يعلق  
الكفالة بالمال بعد الوفاة اذا جلس القاض ولو كفل بنفسه رجلا على ان متى طالب الطالب فلم يواف به فعليه المال الذي  
عليه وهو الف درهم فطلب منه فلم يدفعه فعليه المال لو هو شرط وهو عدم التسليم في الوقت الذي طلبه وكذا لو كفل بنفسه  
رجلا على ان لم يواف به فعليه هذا المال لان غدا اذا استعمل في الدين براد الجواب وكذا لو قال ان هذا المال الكفيل  
بالنفس اعطى الطالب الكفيل بنفسه فاما اصل في كفلان وكذا لو ان الكفيل الاول برى الكفيل الثاني فوجو كفل بنفسه رجلا  
ثم ان المكفول اخذ من الامر كفلا بنفسه لا يبرأ الكفيل الاول رجل كفل بنفسه رجلا على ان لم يدفعه الى الطالب غدا  
فعليه وهو الف درهم ثم ان الطالب ابرأ الكفيل عن الكفالة قبل ان يدفعه اليه قال محمد بن الكفيل ولا يثبت برأه الكفيل بيمينه فانه  
لو ابرأ الكفيل كان وارتد بمنزلة الكفيل ان دفعه الى الطالب يبرأ وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث

وكذا لو مات الطالب فدفع الكفيل المكفول به الى وارث الطالب في الوقت برى وان لم يدفعه لزمه المال رجل ادعى على رجل  
انه غصب ثوبا فاحض من المدعى عليه كفيل بنفسه وقال المكفول له الكفيل ان لم تره على غدا فعليه من ثوبه عشرة  
درهم فقال الكفيل لابل عشرين درهما فسكت المكفول له قال محمد بن قيس قول ابي حنيفة وقولنا لا يلزمه الا عشرة دراهم  
وفي قول ابي يوسف هو جائز بيمينه ما شرط على نفسه من عشرين وان لم يقبل الطالب رجل قال اخر كفلتك بنفسك فلان فان غاب  
عند قاضنا ضامن لماعلي فغاب المكفول به الى الكفالة ولم يطلب المكفول له ثم دفعه الكفيل اليه بعد رجوعه من الكفالة فالكفيل ضامن  
لذلك لان علق الكفالة بالغيب ولو قال كفلت لك بنفسك فلان فان غاب ولم اوافك فانا ضامن لماعلي فغاب قبل ان يوافي  
لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل ان اوافك به ولو قال فان غاب ولم اوافك به فانا ضامن لماعلي هذا على ان يوافي  
بعد الغيبه اذا علق برأه الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجهه ثلثة في وجه يجوز البراءة وبطل الشرط غير ان كفل رجل  
بنفسه رجل فابراه الطالب عن الكفالة على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازة البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له  
على الميراث عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجزى مال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية الجامع وادى رواية الحوالة  
والكفالة في رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفل بنفسه رجلا وباع عليه من المال  
فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع المال الى الطالب ويبرأ عن الكفالة بالنفس جازت البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما  
وصورة ذلك رجل كفل بنفسه رجلا فاشترط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا  
**فصل في الكفالة بالمال** رجل كفل بعين في يد رجل فهو على وجهين ان كان العين امانة في يد  
كالوديعة والعارية واموال المضاربة والشركة والبقعة والعين المستأجرة وما كان في معناه لا يصح الكفالة وان كان العين  
مضمونا على صاحب اليد كالغصب والبيع فاسد والمقبوض على غيره الشرط وخوفا لا يصح بها الكفالة ويجب على الكفيل تسليمه  
ما دام قائما واذا اهلك كان عليه قيمته وكذا لو ادعى رجل عيدا في يد رجل كفل رجل بالعبدة فاقام المدعى بينة ان العبد  
كان له وقضى القاض بذلك كان له ان يأخذ الكفيل بقيمته العبد رجل كفل عن رجل قال الكفيل المكفول له ان اوفيتك بنفسه  
عند انا برى من المال فوافاه جاز وبرى عن المال كان التعامل ولو قال الكفيل بالنفس ان لم اواف به غدا فعليه ما اقرب المطلوب فلم يواف  
به غدا فاق المطلوب ان له عليه خمس مائة كان الكفيل ضامنا لما اقر وليس هذا كما لو قال ان لم اوافك به غدا فانا ضامن عما ادعيت  
عليه فلم يواف به غدا فادعى عليه الطالب ما لا يلزمه المال وكذا لو قال ان لم اوافك به غدا فادعى عليه فهو على فم يواف به غدا  
وادعى عليه ما لا يلزمه رجل قال اخر ان لم يعطك فلان مالك فهو على فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه  
لزم الكفيل استقامت رجل قال اخر بايع فلانا فابايعته فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعت منه متاعا بالف درهم وصدقه  
الشرط وكذا بها الكفيل كان القول قول الطالب بعد ذلك بعت منه متاعا فادعى المطلوب استقامت رجل قال اخر بايع فلانا  
فهو على فباعه شيئا ثم باعه شيئا اخر لزم الكفيل المال الاول دون الثاني ولو قال بايعته اليوم فهو على لزمه ما يبيعه اليوم ولو قال  
من باع فلانا اليوم فهو على فباعه رجل لا يلزم الكفيل ولو قال الكفيل لماعة انا ضامن لما يبيعتم وغيركم كان ضامنا لما يبيعهم  
القوم دون غيرهم رجل كفل عن رجل على بغير امره ثم اجاز المكفول عنه الكفالة فادى الكفيل شيئا لا يرجع على المكفول عند رجل قال اخر  
ما كان كفل على فلان فهو على ورضي الطالب فقال المطلوب للطالب على الف درهم وقال الطالب عليه الف درهم وقال الكفيل انما  
على المطلوب شيء ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب ويجب لائق على الكفيل رجل قال اخر ما كان كفل على من حق او ما قضى له  
عليه من حق فهو على فغاب المكفول عنه فاقام المدعى البينة على الكفيل ان له على المكفول عنه الف درهم لا يقبل بينة حتى يحضر المكفول  
ولو اقام المدعى على الكفيل بينة ان قاضي بلد كذا قضى على المصير بعد عقد الكفالة بالف درهم قبلت هذه البينة ويقضى على الكفيل







على الآخر الا اذا قال له الامر على ان يرجع بذلك على قبح يرجع وكذا القول كثر عن يميني لمعاذ او اذ زكوة مالي  
بالفعل او اجمع على كذا او اعتق عني عبدان فها روى وعزاي يوسف ان المأمور يرجع على الامر في هذه المسائل ولو امر رجلا  
ان يقضي دينه ولم يقل في ضمان ولا على ان يرجع بذلك على رجع المأمور على الامر على كل حال من عبد الف رجل من المديون  
رجلا ان يقضي الطالب الامر ان يقر له عليه فقال المأمور فقيمت وصدقة الامر وكذا صاحب الدين لا يرجع المأمور على الامر لان  
المأمور يقره الدين وكل بشر ما في نفسه له فاذا لم يسلم له في ذمته لا يرجع المأمور على الامر لو كبل بشره العيون اذا قال كثر  
ونفذت الشئ من النفس وصدقة الموكل وكذا البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فان اقام المأمور بينة على قضاء الدين قبلت  
بينته ورجع المأمور على الامر وبير الامر عن دين الطالب ولو قال المديون لغيره ادفع الي فلان ربي فبني الفاقبضها من  
الديني على ان يضمنها فقال المأمور دفعت وصدقة الامر وانكر الطالب وحلف مرجع المأمور على الامر ولا يبرأ الامر عن  
دين الطالب لان التمسك لم يثبت بقول المأمور ولو صدق الامر الطالب فاقام المأمور بينة على القضاء ورجع المأمور  
على الامر ورجع على الطالب ايضا بدينه ولو ان مديونا قال رجل ادفع الي فلان الف درهم قضاء عن دينه الذي له على ان  
ضامن لها فقال المأمور فقيمت وصدقة الامر وكذا البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فان اقام المأمور بينة على القضاء ورجع المأمور  
ولا يبرأ الامر عن دينه ولا يرجع المأمور على الامر **ذكر المسائل في الجامع** رجل امر رجلا يقضي  
دينه الذي لفلان عليه ففرض المأمور الدين واراد ان يرجع على الامر فقال الامر ما كان لفلان على ثمنى اصلا ولا امرتك ان تقضي  
وان لم يقض منك شيئا وصاحب الدين غاب فاقام المأمور بينة على الدين وعلى امره بالقضاء وانه قضاء فان القاضى يقضي  
بالغالب على الامر لان حق المأمور يقضي الرجوع للمأمور على الامر لان حق المأمور يقضي الرجوع ذلك وكان خفا في اثنائه رجل  
قال جماعة شهدوا ان قد ضمنت هذا الرجل بالان الذي له من فلان ثمان المديون اقام البينة انه كان قد قضاها قبل ان يقضيه الكفيل  
قبل بينة ورجع الطالب عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل عن الطالب لان قول الكفيل ذلك كان اقرارا منه بالدين عند الكفاية فلا يبرأ  
الكفيل ولو اقام المديون بينة على القضاء بعد الكفاية برئ المديون والكفيل جميعا رجل امر رجلا ان يقضي المأمور دينه من نفسه  
فامتنع المأمور عن القضاء لا يجوز ان يقول المأمور كان وعدا والوعد غير لازم الا اذا قبل وكفل فحجج على الفصل ورجع المأمور  
محمودا على عشرة دراهم وقارة انفقها على نفسه فجاءه انسان وضمن له هذه العشرة لانه من حق من حق القضي  
ما ليس بمضمون عليه ولو ضمن قبل دفع الاصل فقال ادفع الي هذه العشرة على ان يضمن لك هذه العشرة صح ذلك  
وتبرأ الضامن مستقر العشرة من الدفع امر له يدفعها الى المقي ويصير المقي نائبا عنه في القبض ولا وكذلك القبي المحجور  
اذا باع شيئا وقضى الثمن فجاءه انسان وكفل المشتري بالدين ان كفل بعد ما قبض المقي الثمن لا يصح كفايته وان كفل قبل ذلك  
صح الكفاية مكاتب قتل رجلا بعد افضاخ على الامر على عبد بعينه وكفل رجل بالعبد فذلك العبد قبل التسليم كان لولي الامر  
ان ياخذ الكفيل بقيمة العبد وان شاء طالب المكاتب ايضا بقيمة العبد لان القتل عن ذم العبد لا يبرأ بل ان اقبل قبل التسليم  
فاذا انجز عن تسليم العبد مع الموجب التسليم يطالب بقيمة العبد وهو بمنزلة ما لو كفل رجل بالمغصوب فهدى الغصب كان الكفيل  
قيمة وان كان القاتل رجلا فضا من الامر على العبد وكفل رجل بالعبد فذلك العبد قبل التسليم كان هذا القول سوله وكذا لو كان  
العبد صداقا او بدلا فخلع لاهذه العقود لا يبرأ بل ان اقبل قبل التسليم ولم يصالح ان يبيع العبد قبل القبض لان العبد مضمون  
بنفسه فجازية انصرف قبل القبض ولو ان المكاتب صلح عن الامر على ان يؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره او بالبينة  
وكذا ان اقبل ثم هرب المكاتب فرد والرق لم يكن بالصالح ان ياخذ المكاتب حتى يفتق لانه اتر المالك في الذمة عوضا عن الرق  
نصف ذلك وحقه لا في حق المولى فاذا خلع كسبه بالحرية يؤخذ خفيه والصالح ان ياخذ الكفيل قبل عتق المكاتب لانه كفل بال

واجب الحال وانما اخبر المطالبة عن المكاتب قبل العتق لانه لا يملكه وعجزه فلا يسقط المطالبة عن الكفيل رجل اشترى عبدا  
وكفل له رجل بالعهد ذكره في الجامع الصغير ان ضمان العهد باطل وقال ابو يوسف ومحمد ضمان العهد كفيان الدرك  
يجوز ان ياخذ بالشئ الكفيل بالشئ عند الاستحقاق واختلف الروايات في ضمان الدرك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
الكفيل بالدرك كفيان الشئ اذا استحق المبيع رجل باع دارا او جارية وقبض الثمن ولم يسلم المبيع فكفل له رجل ان يسلمها  
اليه لو دفعها اليه فهو سواء وهو ضامن بحبس حتى يدفع الجارية المشتري فان مات الجارية قبل ان يدفعها رضى عن الضمان  
وعزاي ابو يوسف ان اذا باع دارا او جارية وقبض الثمن فقبض رجل قبل القبض ليس لها او ردت الشئ او قال اننا ضامن لتسليمها  
ولم يرد على ذلك فهو سواء وقول ابو يوسف ان مات الجارية او استحققت او كانت حرة او مديونة او ام ولد او مكاتبه للبائع او غيره  
كان على الضمان من رد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء رجع بالثمن على البائع وان شاء رجع على الضامن فقول ابو يوسف وقال الحسن  
من قول نفسه برئ الضامن عما ضمن ولو كان الضامن ضمن بهذه اللفظ ما ادركه فيها من ذلك او ما تبعه فيها من تبعه قال ذلك  
قبل ان يقبضها المشتري وبعد ما قبضها والمسئلة بها كان المشتري ان ياخذ البائع او الضامن بالشئ رجل امر رجلا ان يبيع  
عن مراه او وهب امره على ان يضمن فلم يجز الابنة لا يبيع على الوالد شي لا يضمن شيئا كان له على غيره فلا يبيع الضامن الا اذا قال  
الوالدان الابنة قد وكلت به بعت او ابراه او ابراه عن مراه او وهب منه وضمن انما لو انكرت ان تبيع فطابت زوجها واخذت  
منه ثمنه فالابن ضامن لذلك كان على الاب ضمان ما اخذت من الزوج بغير حق رجل كفل عن رجل بالف ياره ثراوى الكفيل ان لا يبيع  
الثمن كفل بها ثراوى عن خرو ما اشبه ذلك ما يكون واجبا لا يقبل قوله ولو اقام البينة على اقرار الكفيل له بذلك والمكفول  
يجوز لا يقبل بينته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل اذى المال الى الطالب وادان يرجع على المكفول عنه  
والطالب غلب فقال المكفول عنه كان المال غرا او عن مديونة او ما اشبه ذلك وادان بغير البينة على الكفيل لا يقبل بينته فيؤمر  
باداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاضمه فان حلف الطالب قبل ان ياخذ المال من الكفيل فاقطع الطالب عنه ان المال كان  
عن غم او ما اشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا فلان القاضى ابر الكفيل ثم حلف الكفول عنه فاقطع المال من قرض او عن بيع وصدقة  
الطالب لزم المال ولا يصح قتال على الكفيل والحواة وهذا بمنزلة الكفاية مريض كفل عن رجل بالف ياره ثمرات الكفيل وابنته  
ان تجوز الكفاية فان لم يكن على الكفيل دين يحيط بهما جازت الكفاية من ثلثه وان اقر المريض ان الكفاية بذلك كانت في  
صحة لزمه جميع ذلك في الاله انه يمين الكفاية لو اقرت ولا يبرأ وان اقر المريض ان الكفاية كانت في صحة اقراره من مال  
كان سببه في الصحة فيكون بمنزلة اقرار المدين فصح اذا كان المكفول له اجنبيا او لم يكن عليه دين يحيط بهما عدا فدون له وب  
على رجل كفل مولا للعبد ان كان العبد مديونا جازت الكفاية ولو ان هذا العبد قضى دينه الذي كان عليه بطلت كفاية المولى ورجل  
لها على رجل دين كفل احدهما الصاحبه بحصة من الدين لا يصح كفاية ولو تبرع احدهما باء او نفي صاحب من الدين كان جازا  
وكذا الرجل اذا مات وله دين على رجل وتروا ابنته فكفل احدهما لخصه عن الدين بصفة اخيه لا يصح كفاية ولو تبرع احدهما  
فادى حصته صاحب من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع اذا كفل بالشئ عن المشتري لا يصح كفايته ولو تبرع باء او  
الشئ عن المشتري صح تبرعه رجل كفل في صفة فقال له اقربه فلان فلان فهو على ثمر من الكفيل وعبد دين يحيط بهما فاقطع  
المكفول عنه ان فلان عليه الف درهم لزم المدين جميع ذلك في جميع ما له وكذا الوافق المكفول عنه بذلك جزمات الكفيل لزم الكفيل  
وبخاص المكفول له غراما ككفيل رجل كفل رجلا بالف درهم ثمرات الطالب والكفيل فادى برئ الكفيل عن الكفاية وبقي المال  
على المكفول على حاله وان كانت الكفاية بغير امره برئ المطلب ايضا لانه لما طالب صار ذلك الميراثا لورثته ولو ملك  
الكفيل امانة حياة الطالب بالقضاء او باهبة رجع على المكفول عنه ان كانت الكفاية بغير امره وان كانت بغير امره لا يبرأ المكفول

اخذ البائع بدينه وان شاء فاضا من ذلك البائع دفعه الى المشتري  
ويشبهه على ان لا يبرأ من ثمنه



فكذلك اذا ملك الكفيل المال بالارث هذا اذا مات الطالب والكفيل وارثه فان مات الطالب والكفيل وارثه برئ الكفيل  
لان المطلوب وهو الاصل ملك ما في ذمته فبراءه ابراءه الاصل بوجوب براءة الكفيل فان كان الطالب ابن آخر مع المطلوب  
برئ الكفيل عن حصة المطلوب ويبقى عليه حصة الابن الاخر وجعل قال القوم هرجه شمارا ان فلان ايد برئ من قالوا هذا كلام بل  
لا يلزمه شيء من رجل قال لغيره ادفع الي فلان كل يوم ودعها علي ان ذلك على دفع اليه كل يوم ودعها حتى اجتمع عليه ما كثير  
فقال الامر له ارد جميع ذلك كان على الضامن جميع ذلك كان على الضامن جميع ذلك بمنزلة قول الرجل لغيره ما يا ليت فلانا  
فهو على يلزم جميع ما يابيه وهو بمنزلة قول الرجل لاهله اني كفلت لك بالنفقة ابد لئلا يرمي النفقة ابد مادامت في نفقه  
ولو قال لها مادمت في نفقه فمقتل علي فان مات احداهما او زال النكاح لا يبقى النفقة ولو استاجر جردا راعيا لم يبرء  
ولم يبرء عدد الشهور كانت الاجارة في شهر واحد فان سكن المستاجر فيها يوما من الشهر شافى لزمته الاجارة في الشهر الثاني  
فكذلك في كل شهر فان اعطاه المستاجر كفيلا بالاجرة ما لزم المستاجر لزم الكفيل ولا يبطل هذه الكفالة بالموت كما لا يبطل  
الكفالة بالدرن وليس للكفيل بالاجرة ان ياخذ المستاجر قبل ان يودع فان ادعى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على  
المستاجر ان كانت الكفالة بامر وكذا لو قال لغيره ما اقر لك فلان فهو على ثمرات الكفيل ثم اقر به فلان بشيء كان  
ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالدرن **فصل مسائل السفيجة** رجل جاء بكتاب  
السفيجة الى رجل من شركه او خيط فذرع الكتاب الى الذي جاء اليه فقرأه المدفوع اليه ثم قال كتبته لك عندك  
ذكر محمد في النوازل ان ذلك لا يكون فانما من المدفوع اليه وكذا لو قال الدافع اضمنها فقال قد اشتها لك عندك او قال  
كتبته لك عندك فهو باطل ان شاء دفع اليه المال وان شاء لم يدفع وان قال المدفوع اليه اكتبها لك كتبته لك على او قال  
اشتها لك على فهو ضامن صحيح ياخذ به صاحب السفيجة وذكر الطحاوي في الشروط اذا قبل المدفوع اليه كتاب السفيجة  
وقرأه فيه لزمه ذلك وعزاي يوسف اذا صح كتاب السفيجة ثم اقر او ضمنه ذلك والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال  
ما لم يضمن او قال كتبته لك على او قال اشتها لك على رجل فقرأه رجلا على ان يكتبه بذلك الى بلد كذا لا يجوز ذلك وان  
اقرضه بغير شرط وكتبه بذلك الى بلد آخر سفيجة جاز وكذا لو قال الرجل لغيره اكتب لي سفيجة الى موضع كذا على ان اعطيك  
هنا الى ايام فلا يبرئ لان القرض معاوضة حقيقه وان كانت في بعض النكاح اعارة فليس به بالمعاوضة بنفسه الشرط  
الفاقد ومن اشيع الامام او يكره من الفضل رجل انفق اجيرا له الى مدينة من المدن ثم انفق الى الاجير بعد خروج الاجير  
من المدينة شيئا من سودايات ثم كتب الى اجير هذا الرجل سفيجة باسمه وجعل في وسطه السفيجة الى الاجير قبلها واعطى  
بعض المال وبدا لصاحب السفيجة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاذ ان لا يقبل السفيجة التي كتبته اليك باسم  
فلان وان كتبته فلا يوفيه المال ورد عليه كتاب السفيجة فقد ابدل في ذلك وقد تبدل الامر من الاجير ان يمنع عن اداء  
الباقي فانه ان كان المكتوب اليه وهو صاحب السفيجة دفع المال الى الذي كتب السفيجة وضمن المكتوب اليه صح ضمان الاجير  
عنه ولا يكون للاجير ان يمنع عن اداء الباقي وان لم يكن صاحب السفيجة دفع المال الى الكاتب لا يفتح ضمان الاجير عنه وكان للاجير  
ان يمنع عن اداء الباقي ولا يكون ان يسترد ما دفع اليه حذرا وكذا الاجير ضمن المال لصاحب السفيجة فان لم يضمن كان له ان  
يمنع عن دفع المال لصاحب السفيجة في وجهين قال وبطل الخط لا يكون ضمانا منه الا ان يقر باللسان او يكتب لفلان  
على من المال كتب وكتب ويشهد على ذلك شهود او سئل هو عن رجل ورد الى التجار من رجل سفيجة فاعطاه التجار بعض المال  
وبقي البعض هل يكون لصاحب السفيجة ان يجالبا جراة ما بقي قاله حرمان كان المكتوب اليه المكتوب اليه ان يدفعه  
او صاحب السفيجة فاق المكتوب اليه بالكتاب واقران المالين على المكتوب اليه بالكتاب يجب المكتوب على دفع الباقي فان لم يقر

المكتوب اليه

المكتوب اليه بالكتاب لا يجب وكذا اذا لم يقران المالين على المكتوب لا يجب الا اذا اقر المكتوب اليه ان لصاحب السفيجة دين  
على الكاتب وضمن لصاحب السفيجة نصيبه من رجل ادعى على غيره انه ضمن له عن فلان الغائب كذا وكذا وادعى فقال المدعي  
ليس لك على هذا المال ولم يقل لم اضمن عليه المدعي بانه ان لم تضمن لي عن فلان كذا وكذا وادعى فقال الشايع الامام به بخلافه بانه  
ماله عليه هذا المال من الوجه الذي يدعي قاله وعزاي يوسف ان عرض المدعي على القاضيه فانه بخلافه بانه ماله عليه هذا المال من وجه  
الذي يدعي وان لم يعرض بخلافه بانه ما ضمن له والشرايع ان يقول المدعي عليه للقاضي ان الرجل قد ضمن مالا لغيره يودي او يبرئ الطالب عنه  
او يودع المضمون عن غير الضامن فان كان على رجل مال يديه كفيلا فابر الطالب الاصل ان قبل الاصل ابراءه برئ الاصل والكفيل  
جميعا وان رد الاصل ابراءه صححه في حقه فيقول المالك عليه وهو يبرئ الكفيل اختلف في الشايع ولو ابرأ الاصل فان الاصل قد ابرأ  
والقول كان ذلك بقولا ولو ابرأ المدعي بعد موته فزاد الوثمة ابراءه بطل الاجراء في قولنا يوسف ولا يبطل في قول محمد **مسائل**  
**الحوالة** صححت الحوالة نعمت بقول الحوالة والمحال عليه ولا يبيع الحوالة في عينه المحال له في قول ابو حنيفة ومحمد فاقولنا في الكفا  
الا ان يقبل رجل الحوالة للغائب في جاز ولا يشترط حاضرة المحال عليه لصحة الحوالة حتى لو احوال على رجل غائب ثم علم الغائب  
فقبل تحت الحوالة وكذا لا يبرئ حاضرة المحال عليه حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان الف درهم فاحضره ما على رضي الطالب بذلك  
واجاز صححت الحوالة حتى لا يكون ان يرجع بعد ذلك ولو قال رجل لغيره ان فلان بن فلان عليك الف درهم فاحضره ما على فقال  
المدعي انك صحت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز في قولنا يوسف ومحمد والحوالة على عين مطلقه ومقتدة وكلاهما جارية صورة  
المطلقة ان يجبل على رجل المحال عليه بن او مكن وقال للطالب حلتك بالانفا انك على هذا الرجل ولم يقل يوديها من المال  
الذي لم عليه وهذا النوع من الحوالة يوجب براءة المحيل عن دين الطالب الا ان يهلك المال على المحال عليه فيعود الدين على ذمته  
المحيل وعلان المال على المحال عليه في قولنا بن حنيفة يكون على وجهين اهداهما ان يوت المحال عليه مفسدا لم يدع ما لا يحيا ولا دينا  
على رجل ولا كفيلا بالمال المحال به والثاني ان يجبل المحال عليه الحوالة ويحلف لم يكن للمحيل ولا للمحال عليه بينة على الحوالة وهو  
من جهة هلاك المال على المحال عليه فبطل الحوالة ويعود المال على المحيل في ظاهر الرواية وعلى قولنا يوسف ومحمد هلاك المال يكون  
بهذين الطريقين وتنفليس الثمة المحال عليه ولو مات المحال عليه مفسدا وغدا المحال له رهن بالمال لغير المحال عليه بان استعان  
المحال عليه من اقر عينه عند المحال له او رهن رجل عند المحال له رهن بالمال بترعا وجعل المحال له مسلطا على بيعه او محيطة  
على بيعه ثم مات المحال عليه مفسدا ولم يدع ما لا يعود الدين الى ذمة المحيل بخلاف ما لو مات المحال عليه مفسدا بالمال كفيلا فانه  
لا يعود الدين الى ذمة المحيل ثم في الحوالة المطلقة ان كان للمحيل دين على المحال عليه فادى المحال عليه مال الحوالة برئ المحيل  
والحوالة عن دين الطالب وان لم يكن للمحيل دين على المحال عليه يرجع المحال عليه بذلك على المحيل لانه قضى دينه بامر  
فيرجع بذلك عليه والحوالة المقيدة صورة ان يكون للمحيل مال للمحال عليه من ودقة او غصب او غيره من فاق الاصل الطالب  
عليك بالانفا اني لم على ان يوديها من المال الذي لي عليك واذا قبل المحال عليه برئ المحيل عن دين الطالب فان كان المحال له مقيدة  
بالانفا اني لم على المحال عليه فمات المحال عليه مفسدا او محمدا المحال عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمحيل ولا للمحال له بينة  
على الحوالة بطلت الحوالة وعاد دين الطالب على المحيل وكذا اذا فسخ القاض المحال عليه عندها وان كانت الحوالة مقيدة بوديته  
كانت عند المحال عليه وهكذا الوديته او استحققت بطلت الحوالة ويعود الدين على المحيل وان كانت الحوالة مقيدة بغصب  
كان عند المحال عليه فاستحق الغصب بطلت الحوالة وان هلك الغصب لا يبطل الحوالة اذا كان فيه وفاء بالحوالة ويكون الضمان  
قائما مقام الغصب وما دام المال الذي بقديه الحوالة قائما لا يكون للمحيل ان ياخذ ماله ولا دينه من المحال عليه لان ذلك  
المال صار مستقولا بالحوالة وان كانت الحوالة مطلقة ولم يحيل دين على المحال عليه وعين فيه كان للمحيل ان ياخذ







وكذا الوفاء اجنبي عن المشتري وان قضاها اجنبي عن الحال عليه كان للمشتري ان يرجع على المشتري لان قضاء  
الاجنبي عن الحال عليه بمنزلة قضاء الحال عليه ولو قضاها الاجنبي لم يبين كان القول قول بعد ذلك فان كان الاجنبي ميتا  
او غائبا كان القضاء عن الحال عليه وهو نظير ما قلنا رجل اشترى من رجل ثوبا بدينار وقبضها واحال البايع بالنسيء على رجل  
ثم ان المشتري وجد بالثابة عبدا فزادها بقاء فاض لم يكن المشتري ان يرجع بالثابة على البايع ولكن البايع يحمله بهاعلى  
الحال عليه شاهدا كان الحال عليه وغائبا ويكون القول قول البايع انه لم يأخذ الثابت من الحال عليه وكذا لو كان الرد بغير قضاء  
فانه لا يأخذ المال من البايع قوله وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا يأخذ المال من البايع قوله وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا يأخذ  
المال من البايع فيه نظر فقد ذكر في المتن هذه المسئلة بعينها وهي اذا اشترى من رجل ثوبا بدينار وقبضها واحال البايع بالنسيء  
على رجل ثم رد ما بغير قضاء كما هي ههنا ثم قال المستحق فان كان رد بغير حكم فانه لا يأخذ البايع بالمال وان كان البايع  
فاسدا فابطله القاضي ورد الدابة رجوع المشتري بالكان له على الحال عليه وله اعلم بالصواب والله المرحوم والامام  
**كتاب الصلح وفضل الصلح عن الميراث والوصية** اذا صولحت المرأة عن ميراثها  
وصداقها والورثة مقررون بشكها فان كان في التركة دين على اناس فصولحت عن الكل على ان يكون نصيبها من الدين  
للوثة او صولحت عن التركة ولم يقل شيئا كان الصلح باطلا لانها تقسم ماله نصيبها من الدين للورثة ويميلك الدين  
من ميراث الدين بغير بطل واذا فسد العقد في حصته الدين فسد في الباقي اما عندنا في جسدنا لان مذهبان العقد  
انفسد في بعضه ففسد بقاؤه في نفسه في الكل واما عندنا فلان الدين ليس بحقيقة فاذا شرط في العقد تمليك  
ما ليس بالباطل في الكل كما لو جمع بين رجلين بدينار واحدة فان لم يولدوا لم يولدوا لهما نصيبها من  
الدين للورثة فلو لم يولدوا لكانت المرأة من الوارث شيئا من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تجوز الوارث  
على غير الميراث نصيبها من الدين ثم يصدقون الصلح بينهم من غير ان يكون ذلك شرطا في الصلح فان صالحت ورثة زوجها  
عن اعيان التركة خاصة دون الدين فهو على وجهه كمنه احداهما ان يكون بدل الصلح من الدراهم والدينارين وليفي التركة  
من جنس ذلك فهو جائز على كل حال وان كان في التركة نقد من جنس بدل الصلح فان كان في التركة دراهم فصولحت على  
على الدراهم ان كان بدل الصلح اكثر من حصتها من دراهم التركة جاز لا بد من خلاص التركة وان كانت حصتها من دراهم التركة  
مثل بدل الصلح او اكثر من بدل الصلح كان باطلا من اسوي بدل الصلح من الاعيان يكون خاليا عن العوض هذا اذا علم  
وان كان لا يعلم ان نصيبها من التركة اقل من بدل الصلح او اكثر اختلف المصنف في ذلك فبعضهم يفسد العقد على كل حال  
سواء علم ان في التركة نقدا من جنس بدل الصلح او لم يعلم لان هذا عقد يملك في جوارحه فلا يجوز بالشك والصحيح انه  
ما قاله الفقيه ابو جعفر انه ان الشك ان كان في وجود ذلك في التركة يجوز العقد لان الثابت ههنا شبهة الشبهة وشبهة  
الشبهة لا يعتبر وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يدري ان بدل الصلح اقل من حصتها من دراهم التركة او اكثر او مثله  
فسد العقد ههنا لان مقابلة الغنعة بالغنعة لا يجوز الا بشرط التساوي فاذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كما لو باع  
الغنعة بالغنعة بمجازفة قال الحاكم الشهيد رحمه الله انا سبط الصلح على اقل من حصتها من مال الربوا في حال التقادق اما  
في حالة الجحود والتمسك بمجازفة الصلح وجه ذلك ان في حالة الاتجار ما يأخذ لا يكون بدلا لا في حرم الاخذ ولا في حق  
الدفع وان كان في التركة دراهم ودناير فضاهاها على دراهم ودناير يجوز الصلح ههنا على كل حال في ظاهر الرواية وبغير  
الجنس الى خلاف الجنس بغير القيمة وان صالحتا على حبلين معينين او عوض جاز الصلح سواء كان في التركة عرض من جنس  
ذلك او لم يكن وهذا الذي ذكرنا اذا صالحتا وليس على الميت دين فان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها على شيء

لا يجوز هذا الصلح لان الدين القليل يمنع جواز التقرب والتركة فان طلبوا الجواز فطريق ذلك ان يضمن الولد  
دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط ابراء الميت او يصدقوا دين الميت من مال آخر ثم يصلحوا من ثمنها  
وصداقها على نحو ما قلنا وان لم يضمن الولد لم يضمن الميت ولكن عدلوا عينا الدين الميت في ذوقه بالدين ثم يصلحوا  
في الباقي على نحو ما قلنا فاذا جاز غير الميت قسمتهم وصلحهم قبل ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع عن ذلك من غير ما قلنا  
ابن سبويه عليه السلام والميت الرضوخ له دين دراهم على رجل فصالح احد الابنين الاخر على مراههم معلومة على ان يكون  
الصياح له وعلى ان الدراهم التي هي دين لابيهم على حالها بينهما وعلى ان الذي على ابيهما هو ماض لذلك وهو كذا درهما ذكر عن  
ابن سبويه في الامالي ان الطلح جائز وان لم يسم على الميت من الدين بطل الصلح رجل اوصى له رجل بعد اودار وترك ابنا  
وابنة فصالح الابن والابنة الموصاه بالبعد على مائة درهم قال ابو يوسف ان كانت المائة من مالها غير الميراث كان العبد بينهما  
نصفين فان صالحا من المال الذي ورثاه عن ابيهما كان العبد بينهما الثلثا لان المائة كانت بينهما الثلثا وذكر الخصاص  
في الجدل ان الصلح ان كان عن اقرار كان العبد الموصى به بينهما نصفان وان كان عن انكار فغنى عن الميراث وعلى هذا بعض  
المصنفين وكذلك في الصلح عن الميراث امرأة ادعت قبل ورثة زوجها ميراثا وم جاز انما امرأة الميت فضاهاها  
على اقل من حصتها من الميراث والميراث على درهم معلومة ونصيبها من الميراث من ذلك التزام اكثر من بدل الصلح قال ابو يوسف  
الصلح جائز ولا يفسد للورثة ان علموا انما امرأة الميت فان قامت امرأة بثلث ذلك انما امرأة الميت بطل الصلح وهذا يوافق  
ما ذكرنا عن الحاكم الشهيد ان الصلح على اقل من حصتها من مال الربوا انما لا يجوز في حالة التقادق ويجوز في حالة الجحود  
رجل صالح مع امرأة ابية من ميراثها على الف درهم ودينار وليس للميت وارث سواها وفي التركة دراهم وذهب في يد  
الابن قال ابو يوسف لا يجوز هذا الصلح الا ان يكون مترك من الذهب والفضة ما فرغ من الصلح ويكون غصبا مضمونا  
على الابن حتى لا يكون افترا من غير قبض رجل مات وترك ابنا وامراة وعقارا واسعة ورقيقا فقبض الابن جميع ذلك  
واستهلك ولم يستهلك غرضه لصلته المرأة على انكار اقراره على درهم حالة او مؤجلة جاز لا بد من ان يكون في مال التركة شيء  
من النقود امكن تجوز العقد مبادلة كما يجوز بين الاحباب وان كان في الميراث نقد او دين على رجل فصولحت المرأة بين زوجها عن  
نصيبها من التركة سوى الدين جاز لانها استشت الدين يجعل كان المستثنى ليس من التركة ولو صالحت عن نصيبها من العرف  
والعقد خاصة او عن بعض الاعيان دون البعض جاز ولو اقرت المرأة انها صالحت ابن زوجها واستوفت نصيبها من كل مال  
ونما كان للميت على فلان بن فلان جاز وكذا الوارث انما امرات غنيمتها من نصيبها من الدين الذي كان عليه ويقولان ابن الميت  
قضى حصص من الدين من مال نفسه واستوفيت منه كان جائزا ولو ان دارا في يد ورثة ادعى رجل فيها حقا وبعض الورثة حاضر  
وبعض غائب فصالح المدعي الحاضر منهم على شيء مستحق من جميع حقه جاز ذلك ويكون تبرعا في هذا الصلح في حصته شركاؤه وصلح  
الاجنبي على ما جاز فهذا اولى ولا يرجع على شركاءه بشي وان كان صالح على ان يكون حق المدعي للوارث الحاضر خاصة دون غيره  
فهو جائز ايضا لان هذا الوارث يملك حق المدعي بهذا العقد فهو يقوم مقام المدعي في اثبات حقه ان اثبت له وان لم يقدر  
على اثباته بطل الصلح في حصته التركة ويرجع على المدعي بحصة ذلك من البدل كما لو اشترى عبد من رجل غصبا في يد آخر ان ثبت  
المشتري ملك نفسه عن الغاصب لم له وان عجز يرجع على البايع بالنسيء رجل اوصى له رجل مات وورثه ورثة صغار او كبار  
فصالح بعض الورثة الموصاه من الوصية على درهم معلومة على ان يسم لم يسم لم يورث حق الموصاه فهذا او الموصاه بعض الورثة البعض  
سواء لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز الصلح وان كان بينهما دين على رجل لا يجوز لان الموصاه يملك ثلث الدين بمقتضى الوارث  
ولو كان في التركة نقد فان ثبت النقد من بدل الصلح او اكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصاه











فلا يقطع الخصومة وان اصطلح على ان يحلف المدعي على دعواه على ان يثبته فالدعا عليه يكون فاما ما يدعى فهذا الصلح  
باطل ولو حلف المدعي لا يجب المال على المدعي عليه وكذا لو قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب للمال عليه كان باطلا وكذا لو قال  
ان شهدي فلان على فهو على شهدي فلان لا يلزمه ولو قال الطالب للمطالبة بربى من دعوى هذه على ان يحلف مالى بملك  
شئ يحلف لا يبرأه على البراءة بالخط وذلك باطل ولو ادعى على رجل العاقبة المدعى اقره بالف على ان اعطيتك مائة فاقتر  
لا يلزمه المال ولو قال المدعى اقره بها على ان احطت عليك مائة فاقتر جاز الخط رجل ادعى على امراته ان تزوجها فحلفت فصالحا  
على مائة درهم على ان تقر بذلك فاقترت متع ولا يلزمه المال لان الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء عليك فان الرجل اذا قال  
لغيره اقره بهذا العبد على ان اعطيتك مائة درهم فاقتر يصيرها ولو ادعى على امرأة وقال تزوجت اس على الف درهم فحلفت  
فقال الرجل ان يديك مائة على ان تقي بالنكاح فاقترت جاز النكاح ويكون لها الف مائة رجل صالح امراته المطلقة من نفقتها  
على درهم معلومة على ان لا يزيرها عليها حتى ينقض عدها وعدها بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدها بالحيض لم يجز لا  
الحيض غير معلوم فدينه حتى ثلاث حضرة في شهرين وقد لا يحصى في عشرة اشهر وان صالحته المرأة زوجها عن نفقة كل شهر على درهم  
ثم قال الزوج اطلع ذلك فهو لزم ولا ينفق اليه الا اذا تفرس الطعام ويعلم ما دون ذلك كفيضا وان صالحته امرأة زوجها  
عن سكنها على درهم لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهو لا يقدر على اسقاط حق الشرع بعوض كان او غير عوض ولو ادعت  
المرأة ان زوجها طلقها لثا وكرر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان يبرأ من الدعوى لا يفيق وللزوج ان يرجع عليها  
بما اعطاها من البذل ويكون المرأة على دعواها وكذا لو ادعت بتطبيق او بتطبيقين او خلعها فقدم على رجل ميتا ليل  
او نهارا او شرعا عليه سلا حيا وهدوه حتى صالحه رجل عن دعواه على شئ او كره هو على اقرار او ابراء ففعل قالوا في سائر قول الله  
يجوز الصلح والاعتراف والبراء لان عند الاكرام لا يكون الا من سلطان وعده صاحبه يتحقق الاكرام من متقلب يقدر  
على تحقيق ما وعدوا لغنى على قولهم هذا اذا شرعوا على السراح وان لم يشهروا عليه السراح ومزبور فان كان ذلك نهارا في المهر  
فالصالح جاز لان غير السراح يثبت فيمكن ان يستغنى فيلحقه الغوث وان هدوه بعشك كبير لا يثبت فهو بمنزلة السراح في  
هذا الحكم هذا اذا كان في المهر فان كان ذلك في العرق ليل او نهارا او كان في سمنان لا يثبت الغوث كان الصلح والاعتراف  
باطلا وان لم يشهروا عليه السراح والزواج اذا هدت امرأة نصالح من المداق على شئ والتبرئة فهو بمنزلة الاجنبى وان هدت  
بالطلاق او بالتزوج عليها او بالتسري لم يكن ذلك اكراها من علي الدين الموجه اذا صالح صاحب دينه على ان يجعله حالا ان  
لم يكن ذلك بعوض جاز لان الاجر بحقيقة فيملك اسقاطه وكذا لو قال ابطلت الاجر اني في هذا الدين او تركت الاجل  
فهو بمنزلة تبرئة جملته حالا ولو قال برئت من الاجر او قال لا حاجة لي في الاجر فهو ليس بشئ والاجل على حاله وكذا لو قال  
ابراء الطالب من الاجل يكون لغوا ولا يبيط الاجل من عليه الدين المؤجل اذا اقصى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض او وجد  
زبوا او بخرجه او ستوفى فردة عاد المال مؤجلا وكذا لو باعه بعبدا وصالحه على عبد وقبض العبد فاستحق او طر حرا  
او دعه بعبه بقاء فامر عاد المال مؤجلا وان طبلت بقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او دعه بعبه بغير قضاء كان المال  
مؤجلا وان لم يشم الاجل في الاقالة والرد بعبه بغير قضاء فالمال جاز جاز لها على رجل الف درهم ان لم يكن الدين واجبا  
بعقد احداهما بان ورثا دنيا مؤجلا من رجل فصالحه احداهما على مائة مائة محبلة على ان اقر عنه باقى من حصته وهو اربع مائة  
درهم الى سنة فالمائة المقبوضة يكون بينهما وتأخير حصته وذلك اربعة ارباع باطل في قول ابى حنيفة حتى لو قسم الشريكة لاف  
شئ كان للمؤخر ان يشاركه في قبضه وعلى قول ابى يوسف ومحمد تأخير في حصته جاز وان كان دينها واجبا يادأ أحدها  
بان كانا شريكين شركة فان اخر اني مؤجلا لاداء متع تأجيله في جميع الدين وان اخر الذي لم يباشر الاداء على قول ابى حنيفة

لا يفيق تأخير في حصته وعلى قولهما يفيق وان كانا متفاوضين فاجل احدهما بيا كان من التفاوضة متع تأجيله عند الكل  
انما اجل والكل بالبيع اذا اجل الثمن بعد البيع متع تأجيله في قول ابى حنيفة ومحمد وعلى قول ابى يوسف لا يفيق وان حط احد  
الشريكين شيئا كان المصالح عاقدا جاز حط الكل او بعضه في قول ابى حنيفة ومحمد وفيمن نصيب شريكه ان حط الكل اما اذا  
البيع فلا مال في نصيب صاحبه عاقدا والعاقدة على الخط في قول ابى حنيفة ومحمد فيصير حط وان لم يكن المصالح عاقدا يجوز  
الحط في نصيب عند الكل لانه مالك نصيبه وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل لانه ليس مالك ولا عاقدة واصلح الصبي انا جاز  
فيما يجوز في صلح اباغ الا الخط بغير عيب والاعلم **باب في صلح العمال** والصلح عن الامانات والمضونات  
والجبايات والحدود والمحقوقه جاز دفع غزاة الى حاكم فحالف الحاكم شرطه بان امره ان يبيع له ثوبا سباعا في اربع نفق  
ويبيع له خفا في اربع او زاد على ما شرطه كان لصاحب الشرط الخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شاور ثوب الثوب  
وصفته غزاة مثل غزاة وهو معروفه وان صالحه على ان يترك الثوب على الحاكم على ان يعطيه الحاكم الدرهم المسماة الى اجل ذكر  
في الكتاب لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب الغزاة الثوب على الحاكم وصفته غزاة مثل غزاة فهو صالحه بعد ذلك  
على درهم الى اجل لان الغزاة بن في ذمة الحاكم فاذا صالحه من ذلك على درهم الى اجل كان ذلك ديناً بين وهو حرام اما اذا اخذ  
صاحب الغزاة اخذ الثوب ثم صالح الحاكم على ان يكون الثوب للحاكم بدينار معلومة الى اجل كان جازاً ولو انما صالحا على ان يأخذ  
صاحب الغزاة الغزاة ويعطيه الحاكم بعض الاجر ويحيطه غزاة بعض كان جازاً ولو دفع ثوبا الى فقير غزوات الثوب بلفقار بدينه فصالحه  
رب الثوب على درهم يكون الثوب بلفقار او على درهم لرب الثوب فان صالحه على درهم ستمائة يكون الثوب بلفقار كان جازاً اذ كانت  
الدرهم او موجه لان ما يعطى الفقير بثلث الثوب وكذا لو صالحه الفقير على ان يدفع الفقير الثوب بدينار مسماة الى صاحب الثوب وان  
كان الصلح بينهما على ان يأخذ الفقير حنطة مسماة الى اجل ويحيطه الخبز كان ذلك جازاً في حصته الخبز لان  
حصته الخبز دين على الفقير فاذا صالحه على حنطة الى اجل كان ذلك في حصته الخبز طاريا من الدين لا يجوز ويجوز في حصته  
الثوب لان ما يخص الثوب يكون الفقير مشترى بالثوب بحنطة الى اجل وذلك جازاً ولو صلح الثوب عند الفقير فقال الفقير ذلك  
ثم صالحه على درهم لا يجوز في قول ابى حنيفة ومحمد في قول ابى يوسف ولو ان الفقير راد الثوب على صاحب فطلب المهر وادى صاحب الثوب  
انه وفاه الاجر لا يصدق صاحب الثوب فان اصطلح على ان صاحب الثوب يأخذ من الفقير نصف الاجر وهو درهم على ان يفيقر الفقير  
هذا الثوب لا يخرج جاز ذلك ولو ادعى الفقير انه دفع الثوب الى صاحبه فطلب المهر وكذب به الثوب فصالحه من المهر على نصفه جاز  
لان الفقير اسقط نصف الاجر الراعى الخاص والمشارك اذا قال مات شاة من الغنم او كله استع او سرق وصالحه رب الغنم  
على درهم معلومة لا يجوز في قول ابى حنيفة لان عند الاجر المشترك فياهلك في دين لا يصنع بمنزلة المودع ومع المودع لا يجوز  
هذا الصلح عند ابى حنيفة فكذلك هذا وعلى قول محمد يجوز الصلح مع الراعى كان خاصا او مشتركا لان هذا الصلح مع المودع  
جاز في قول الراعى او في قول ابى يوسف ان كان الراعى مشتركا يجوز الصلح لان عند الاجر المشترك ضامن بهلك في دين وان لم يضمنه  
فيكون الصلح معه كاي يجوز مع الغاصب والاجير الخاص بمنزلة المودع وعند الصلح مع المودع لا يجوز فكذلك مع الاجير الخاص  
لغيره وودع رجلا شيئا فقال المودع ضاعته لوديعه او ردتها عليك وانكر صاحبها الرد او اهلكه كان القول قول المودع مع المؤمنين  
ولا شئ عليه فان صالحه صاحب الوديعة بعد ذلك على شئ فهو على وجهه احداهما ان يرضى صاحب المال الوديعة فقال المستودع  
ما او عتق شيئا ثم صالحه على شئ معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني وبي حواءه على زعم المدعى وفي زعم المدعى انه صالحا  
بالجود فيجوز الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة ومطالبه بالرد فاقتر المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل  
شيئا وصاحب المال يدعى الاستقلال ثم صالحه على شئ معلوم جاز الصلح في قولهم والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه



الاستهلاك والمودع يدعي الرد او الهلاك ثم صالحه على شيء جاز الصلح في قول محمد وابي يوسف والآخر واختلفوا في قول  
ابو حنيفة والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول ابو يوسف الاول وعبد القوي واجمعوا على انه لو صالح بعد ما دفع  
المستودع ثم ردة او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل عين المودع والوجه الرابع اذا ادعى المودع  
الرد او الهلاك وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذب بل سكت ذكرنا كذا في هذا الصلح في قول ابو يوسف الاول  
والآخر ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذب فصالحه على شيء ذكرنا الله  
يجوز هذا الصلح في قولهم وان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انما قد هلكت او ردتها فلم يقع الصلح في قول  
ابو حنيفة وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح ولو رهن متاعا بمائة درهم وفيه الرهن  
ما نادره ثم قال المدين هل لك الرهن وقال الراهن لم يهلك فاصطلى على ان يردهم الرهن عليه خمسين درهما وبراه عن الباقي  
كان باطلا في قول ابو يوسف لان هذا الصلح عن الزيادة على الدين امانة فيكون بمنزلة المودع اذا ادعى هلاك المودعة  
وانكر صاحبها فاصطلى على شيء كان باطلا وكذا الجواب اذا ادعى المدين رد الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن  
ادعى عليه الاستهلاك فلم يقر به الرهن ولم يكن فاصطلى على شيء جاز الصلح في قولهم والمستعير بمنزلة المودع في قولهم رجل  
غصب عبدا ثم صالحه من قيمته على الف حالة او الى اجل ثم اقام الغاصب بينة ان قيمته اقل من الف لا يقبل بينة في قول ابو حنيفة  
وفي قول صاحب يمين ويستند الزيادة عند الصلح عن المصنوع على اكثر من قيمته جاز وعند صاحب باطل قالوا هذا اذا  
كان الغصب كافي في ذاته بان كان المصنوع عبدا آبقا وما اشبه ذلك اما اذا كان مستهلكا حقيقة لا يجوز الصلح على اكثر من  
في قولهم حتى لو صدقوا على ان الصلح وقع على اكثر من قيمته كان عليه الزيادة انما الخلاف فيما اذا اقام الغاصب  
بينة على ان الصلح وقع على اكثر من قيمته عند أبي حنيفة لا يقبل هذه البينة والصحيح ان الصلح على اكثر من قيمته يجوز عند أبي حنيفة  
ان كان مستهلكا ولو صدقوا على ذلك لم يجز عليه الزيادة واجمعوا في العبد بين الشريك اذا اعتق احدهما نصيبه وهو ترك  
فاختار الساكن بغيره فصالحه على اكثر من نصف القيمة لا يجوز ولو كان المعتقد مفسدا فصالح الشريك العبد على الاستيفاء  
في اكثر من نصف القيمة لا يجوز والظاهر ان الشفعة للشفيع باكثر من النصف الذي اشتراه المشتري ودفع الشفع لا يجوز رجل  
صلح رجل عن نصف ارضه من النصف الباقي او قال له املكك على نصف هذه الارض على ان لا تخلف في النصف الباقي فصالحه  
على ذلك ثم اقام المدين البينة على ان كل الدار له قال محمد يعني لا يجمع الدار الا ان يكون المدين قال بعد الصلح على وجه الاقرار  
لا حجة في النصف الباقي لا ينعى المدين بجميع الدار من رجل ادعى على رجل سرقة متاع فصرصه على مائة درهم يعطيه المدين  
للسارق على ان يقر السارق بالسرقة ففعل هذه على وجه ثلثة اما ان يكون السرقة عروضا او دراهم او دنانير وكل ذلك  
على وجهين اما ان يكون السرقة فائدة او مستهلكة فان كانت عروضا وقائمة بعينها جاز الصلح ويصير السرقة ملك المدين بالمائة  
التي دفعها الى السارق لان الاقرار بالمعروف بالعوض يكون عبارة عن ابتداء التمليك لما قلنا وان كان العوض مستهلكا لا يجوز  
الصلح لان السارق يصير ملكا بهذا الصلح قيمته السرقة من المدين بالمائة التي يدفعها اليه وذلك باطل لان القيمة مجزولة  
وتعديلا بالمجزولة التي تحتها الى التسليم باطل وان كانت السرقة دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة فائدة او مستهلكة  
قالوا تأويل ذلك ان كان لا يعلم مقدار الدرهم المسروق انا اذا علم انها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس لان النفع  
تح يكون عليك المائة بالمائة فيجوز وشروط قبضها في المجلس وان كانت السرقة ذهبا فصالحه على الدرهم ذكر في الكتاب  
انه يجوز سواء كانت السرقة فائدة او مستهلكة اما اذا كانت قائمة فجوز الصلح ظاهر لان تمليك الذهب اشترايا بالدرهم  
جائز وان كان لا يعلم وزن الذهب فيكون مبرا فباعتبار احكام الصرف واما اذا كان الذهب مستهلكا ذكر انه يجوز الصلح وتأويله

اداعلم وزن الذهب ما اذا لم لا يجوز لان تمليك الذهب بالدرهم اذا لم يكن الذهب معلوما ولا مترا الباطل  
رجل ادعى على رجل مال او جراحته فهو على وجهين اما ان يكون يدعي ذلك عبدا او خطأ فاذا ادعى عبدا وانكر المدين عليه  
فصالحه المدين على ان يأخذ المدين عليه مائة ويقر بذلك كان الصلح باطلا والاقرار باطلا لا يؤخذ بهذا الاقرار لان الاقرار  
المعروف بالعوض عبارة عن ابتداء التمليك وتمليك القصاص في النفس والطرق باطل فلا يقع الصلح والاقرار وان ادعى مائة  
خطا او جراحته خطأ فكذاك الجواب لان المدين عليه يصير ملكا الدية من المدين على المال الذي يأخذ المدين وتمليك الدية بالمال باطل  
لان الدية مجزولة فانها من الدرهم عشرة الف ومن الدنانير الف دينار ومن النعم الف شاة ومن الجمل مائة فلا يصح هذا الصلح  
رجل قد فسخ الوصية فاداد المدة وحذا القدر فصالحه القادر على درهم مستائة او على شيء آخر على ان يعرضه ففعل  
لا يجوز الصلح حتى لا يجبا مال وهل يسقط الحد ان كان ذلك قبل ان يرفع الحر الى القاض بطل ذلك وان كان ذلك بعد ما رفع الرأى  
لا يبطل الحد وكذلك رجل زنى بامرة رجل فعلم الزوج واراد اخذها فضاهاها معا او اهداها على درهم معلومة او شيء آخر على  
يعفو عنها كان باطلا لا يجبا مال وعفوه باطل سواء كان ذلك قبل الرفع او بعد والرجل اذا قد فرأته المحصنة حتى وجب اللعان  
ثم صالحها على مال على ان لا يطالب اللعان كان باطلا لا يجبا مال وعفوها بعد الرفع باطل وقبل الرفع جائز ولو ان رجلا اخذ سارقا  
في باغية فادان يدفعه الى صاحب السرقة بعدما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا  
وعلى ان يرد المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجبا مال على السارق ويعرض المحصنة اذا رفع السرقة الى صاحبها ولو كان  
هذا الصلح من صاحب السرقة بعدما رفع الرأى ان كان ذلك بلفظ العفو لا يقع العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا  
يسقط القطع والامام والظاهر ان الصلح لشارب الخمر على ان يأخذ منه مالا او يعفوه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء  
كان ذلك قبل الرفع او بعده **باب الصلح عن العقار وما يتعلق به** رجل له شفعة في دار فصالح  
المشتري فهو على وجه ثلثة ان جرى الصلح بينهما على ان يأخذ الشفع نصفها او ثلثها او ربعها بحصة جاز ذلك قالوا  
ان كان هذا الاصطلاح بينهما بعدما تاكد حق الشفع بطلب الموائمة وطلب الشفعة فان الشفع يكون اخذها اخذ بالشفعة  
لا بالشراء المبتدأ ويصير ملكا الشفعة فيما بقي حتى لو كان هذا الشفع شريكا في الدار المشتراة او في الطريق كان الجار ان يأخذ النصف  
الذي تم فيه الشفعة وان كان هذا الاصطلاح بينهما قبل طلب الشفعة يكون المصالح اخذ النصف الذي اخذ الشرا المبتدأ  
فيصير ملكا الشفعة والكل يكون الجار ان يأخذ الكل بالشفعة ان كان المصالح جارا للدار ولو كان الشفع المصالح في هذه الوجه  
شريكا في البيع او في الطريق يتحدد له الشفعة بهذا الاحتكاك اشترايا ونصف الذي اخذ لان الاصطلاح على اخذ البعض يكون بمنزلة  
السكوت عن الطلب الباقي فان كان ذلك قبل تاكده حقه بالطلب بطلت شفعته وان كان بعدا تاكده لا يبطل قال رجل اشترى دارا  
لها شفع على ان يعطى الشفع دراهم مائة ليسلم الشفع الشفعة بطلت شفعته ولا يجبا مال وان كان اخذ المائة على  
المشتري ولا جرى الصلح بين الشفع وبين المشتري على ان يأخذ الشفع بيتا مقبلا من الدار بحصة من الثمن على ان يسلم الشفعة  
في الباقي لا يجوز هذا الصلح بخلاف ما اذا جرى الصلح بينهما على ان يأخذ النصف بنصف الثمن لانه حصه البيت من الثمن غير معلومة  
لا يعرف الا بالتقويم فيبطل الصلح واذا لم يجر الصلح بقيت شفعته في جميع الدار بخلاف ما اذا صالح من الشفعة على ان يعطى  
المشتري الشفع دراهم معلومة ليسلم الشفعة فان ثم اذ لم يجر الصلح لا يبطل شفعته ولم يجبا مال لا يبطل شفعته وهذا  
اذا لم يجر الصلح لا يبطل شفعته لان ثم لما اخذ الدرهم وترك الشفعة فقد اعرض عن الشفعة وهذا ما اعرض عن الشفعة اصلا  
ولو اصطلمها على ان يأخذ الشفع الدار باكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ  
ويزعم جميع ما قبل ولو اشترى رجل دارا فادعى رجل شفعة من الدار الله وطلب الشفعة في الباقي فصالحه الشفع على ان يأخذ المثل



نصف الدار بنصف النش على ان يرفع النش الباقي جازي اشتري او رافس لم الشفع الشفعة ثم ان الشفع جدد التسليم  
فصالح المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف النش جازي يكون بيعا مبتدا وكذا لو ملك الشفع بعد الطلب ثم اشتري  
صالح ورثة الشفع على نصف الدار بنصف النش جازي يكون بيعا مبتدا ولو ملك المشتري فصالح ورثة المشتري على  
ان يعطوا نصف الدار بنصف النش جازي يكون اخذا بالشفعة لا بيعا مبتدا لان الشفعة يبطل بموت الشفع لا بموت المشتري  
ولو ادعى رجل في دار شفعة فصالح المشتري على ان يعطى الشفع اذا اقرى بدارهم مساة على ان يسلم الشفع الشفعة  
وهذا الدار كان فاسدا ولو ادعى رجل حقا في دار في يد رجل او ادعى الكل فالحال المدعى عليه علمه رام مساة على ان يترك الخصومة  
ومر جرد شفع الدار التي ادعاهما المدعي فارد ان يأخذها بالشفعة من المدعى بهذا الصلح لا يكون له ذلك ولو جرى الصلح  
بين المدعي والمدعى عليه على ان يعطى المدعي المدعى عليه دراهم مساة ويأخذ الدار كان الشفع في الشفعة ووجه الفرق ظاهر  
رجل له ظلة او كنف شارع في الطريق فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة عن دراهم معلومة ليرك الظلة  
في موضعها فوقع وجهين ان كانت الظلة على الطريق الاعظم لا يجوز هذا الصلح وكان هذا الصلح وغيره ان يخصه في رفعها  
سواء كانت الظلة قديمة او حديثة ولا يوفى حالها لان لصاحب الظلة والخاصم في الطريق العام شركة وفي الشركة العامة  
احد الشركاء لا يملك الاحتياض وانما يكون لكل احد حق الخصومة في الرفع والمنع بطريق النسبة وقال بعض مشايخ بلخ انما يملك  
الخصومة اذا لم يفعل هو مثل ذلك اما اذا فعل مثل ذلك ليس له ان يخصه في بطلان الصلح ظاهر فاما اذا كانت الظلة حديثة  
وان كانت قديمة كان لصاحب الظلة حق الترك قبل الصلح فلا يمنع اعطاء العوض على الترك فيبطل اعطاء العوض وان كان لا يدرى  
حاله لا يمنع الصلح ايضا لانها ان كانت قديمة لا يمنع الصلح وان كانت حديثة فكذلك فلا يصح الصلح هذا اذا خاصمه واحد  
من العامة فان خاصمه الاحام فصالح على ان يعطى صاحب الظلة ما لا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة  
ورأى الاحام مصلحة المسلمين في ان يأخذ ما لا يوفيه في بيت المسلمين جازي ذلك اذا كانت الظلة لا يضر العامة لان الاحام  
يملك الاحتياض عما يكون للعامة اذا كان اخذ العوض مصلحة لهم هذا اذا جرى الصلح ان يترك الظلة على حالها فان اصطفا على  
ان يعطى الصلح لصاحب الظلة ما لا معلوما ليرفع الظلة جازي لان فيه منفعة العامة بتفريق الهواء ولو كانت الظلة على  
طريق غير جازي فصالح واحد من اهل السكة صاحب الظلة على ان يأخذ الخاصم ما لا معلوما على ان يترك الظلة على حالها انما  
الصلح الى جميع الظلة فقال صاحب الحق بهذا الحال على ان يترك جميع الظلة في موضعها يصح هذا الصلح في حصته ويوقف  
في حصته الشركاء لان شركتهم شركة ملك ان اجازوا شركاء جازي الصلح في الكل ويكون بدل الصلح بينهم وبين الشركاء وان  
له يجوزوا ورفعوا الظلة بطل الصلح في حصته الشركاء ويكون لصاحب الظلة حق استرداد حصته في البدل وهل يبطل  
الصلح في حصته الصالح اختلف في ذلك ما قال بعضهم يبطل ولما جازي الظلة ان يرجع عليه حصته من البدل لا يجوز بحصره  
منقصود وقال بعضهم لا يرجع من الصلح في حق حتى لو بنى صاحب الظلة ثانيا لا يكون هذا الصلح من الخصومة هذا اذا كانت  
الظلة حديثة فان كانت قديمة فالصلح باطل لان الترك من مقتضى لصاحب الظلة ليس لاحد ان يرفعها فلم يستفد بهذا الصلح  
شيئا لم يكن فان اصطفا ان يعطى الصلح صاحب الظلة ما لا معلوما ليرفع الظلة ان كان الصلح من اهل السكة والظلة حديثة  
اختلف في ذلك ما قال بعضهم جازي ذلك كما لو كانت الظلة قديمة لان فيه تفريق الهواء وقال بعضهم لا يجوز ذلك والصحيح هو  
الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق لو فعل ذلك اجنبى صحت الصلح فهذا اولى رجل له نخلة في ملكه وخرج شجرتها الى ارض جاره  
كان الجار ان يقطع ويغيره هو ملكه لان من ملك ارضه ملك ما تنمعه الى ارضه وما فوقه الى السماء كان له ان يقطع وهذا اذا كان  
لا يمكن تفريق الهواء الا بالقطع فان كان يمكن تفريق الهواء بدون القطع باليد الى النخلة والشدة عليها فانه لا يقطع بل يارصا

النخلة بالتفريق فان قطعه هو كان فاما وان كان لا يمكن التفريق الا بالقطع انما لا يضمن اذا قطع من موضع لو رفع اليد  
الى صاحبها بقطعها صاحبها من ذلك الموضع فان قطعها اعلى منه او اسفل في موضع يتفرع صاحب النخلة بذلك وصاحب النخلة  
يتكرر من تفريق الهواء بالقطع في موضع آخر من غير ضرر يكون فاما لان فوت على صاحب النخلة منفعة مقصودة من غير ضرر  
وكذا لو كان رجل نخلة ارضا له او ذرع في ارض غيره بغير حق كان لصاحب الارض ان يارصه بالتفريق فان قطع صاحب الارض وانكف  
عليه من اذا كان صاحب النخلة ربع متمكنا من تحويل الشجر والارض الى ارض اخرى من غير ان يهلك عليه ماله ثم في الموضع الذي  
لا يضمن الجار بقطع السقف اذا فانه لا يرجع على صاحب النخلة بالنفق في موته القطع وان كان مضطرا الى التفريق لا يمكن  
من دفع الغرض برفع الامر الى القاضي حتى يجر صاحب النخلة بالقطع او يارص صاحب الارض بالقطع ان كان صاحب النخلة غائبا فان قطع  
بأمر القاضي يرجع على صاحب النخلة بالنفق في القطع فان كان ذلك في موضع لم يكن هناك قاض فقطع هو كان له ان يرجع على صاحب  
النخلة فلو كان صاحب النخلة صالح جاره على دراهم معلومة ليرك السقف على ماله ولا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة  
ان كانت على سكة غير نافذة فخاصمه اهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة ليركوا الظلة على حالها فانه يجوز  
ولا يبقى لهم حق الصلح بعد ذلك وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الاحام على دراهم معلومة  
ليرك الظلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السقف تزداد وتقل كل ساعة ولا يدري متى يخذل الهوى بخلاف الظلة  
رجل له باب في غرة او كوة فخاصمه جاره فصالح جاره على دراهم معلومة فذفعها الى الجار ليرك الكوة ولا يستأجره كان  
ذلك باطلا لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة عن الانتفاع بالرفعة فاما ياخذ مالك كيف عن الظلم واجب وكذا لو كانت  
الظلة بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليستأجر الكوة وابا كان باطلا لان الجار اذا دفع المال بتمتع صاحب  
الكوة عن التفريق في ملكه والاحتياض من نفسه لا على وجه الاذلة والتملك من الغير فكذلك باطل **فصل في الصلح**  
**عز دوى العقار** مسائل هذا الفصل لا يخلو من وجوه اربعة اما ان يكون الصلح عن معلوم او عن معلوم او عن  
مجهول على جرد او عن معلوم على مجهول او عن المجهول على معلوم اما الاول جرد على شيئا معلوما من الدار فاصلا او ثانيا او ما  
اشبه ذلك او ادعى كل الدار فاقال المدعى عليه بذلك او انكر فضا من ذلك على بال معلوم جازي ذلك الصلح لان الصلح اوسع  
بابا من البيع ثم بيع المعلوم بالمعلوم جازي الصلح اولى وان صالح من المجهول على مجهول في نظر في ذلك ان كان الاحتياج الى التسليم  
والتسليم غويا اذا ادعى حقا في دار في يد رجل فقال له في هذه الدار المدعى عليه يدعي لنفسه حقا في ارض في يد المدعى ولم يبين  
احدهما شيئا فاصطفا على ان يترك كل واحد منهما دعواه ويبرأ صاحبه من الخصومة كازي لان هذا في هذا الصلح لا يحتاج الى  
التسليم والتسليم وان كان الصلح عن مجهول يحتاج فيه الى التسليم وتسليم نحو ما اذا ادعى حقا في ارض ولم يتم فاصطفا على  
معلوم يعطيه المدعى يسلم المدعى عليه ما ادعاه المدعى لا يجوز هذا الصلح لان المدعى عليه يحتاج الى التسليم ما ادعاه المدعى فاذا لم يتم  
مقدار ذلك لا يدري ماذا يسلم اليه فلا يجوز وان اصطفا على ان يأخذ المدعى ما لا معلوما ليرك دعواه ويبرأ من الخصومة  
جازي ذلك سواء كان المدعى عليه قايما ادعاه المدعى او منكره وقال الشافعي لا يجوز هذا الصلح اذا كان منكره او المسألة معروفة ولو ادعى  
رجل حقا في ارض في يد رجل ولم يتم فضالعه على بيت معلوم من هذه الدار ومن دار اخرى جازي لان هذا الصلح عن المجهول الذي لا يحتاج  
الى تسليم معلوم فان مالحة على بيت معلوم من الدار التي ادعاهها الحق ثم اقام المدعى حجة ذلك بيته ان جميع الدار له لا يخفى الباقي  
في ظاهر الرواية لا قبل بيته وروايتهم سبعة عشر حديثا تبين وتقصي جميع الدار فلان المدعى لم يقم البيته ولكن المدعى عليه  
اقر ان الدار للمدعى مع اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعى ولو ادعى رجل حقا في ارض في يد رجل فصالحه على سكة بيت معتق  
من هذه الدار ابا او قال حتى يموت لا يجوز ذلك ولو صالحه على ارض اخرى او على ارض اخرى جازي بانفاق الروايات رجل ادعى



في جابط رجل موضع جني او ادعى في داره طريقا او مسيل ما ينفذ المدعى عليه ثم صالحه على د رهم مساة فهو جائز لانه صالح  
عن الجهول على معلوم ولو ادعى في دار رجل حقا فصالح من ذلك على مسيل ما او على ان يضع على حائطها كذا وكذا جازعا  
كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة او اكثر اختلف في المشايخ قال  
الكرخي يجوز هذا الصلح لانه لو استاجر حائطاً ليضع عليه جند وعام معلومة مدة معلومة واستاجر طريقاً ليمر فيه  
مدة معلومة جاز كذا الصلح وقال الفقيه ابو جعفر لا يجوز هذا الصلح وان ادعى رجل حقا في ارض صالح على طريق  
فيها جاز انما اذا صالح على ان يكون رقبته الطريق المدعى فهو جائز باقيا في الرقيات لان بيع رقبته الطريق يجوز باقيا في الرقيات  
وكذا الصلح على الطريق وان كان الصلح على حق المروفي روايتان لان في جواز بيع حق المروفي اختلاف الروايتين في رواية يجوز وفي  
رواية لا يجوز فكذلك على ذلك اما بيع المسيل وبيع حق وضع الجند لا يجوز باقيا في الرقيات فكذلك الصلح على ذلك ولو ادعى  
وعلى رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو او على بيت معين من علو آخر فهو جائز لانه صالح من الجهول على معلوم  
ولو ادعى في ارض رجل حقا فصالحه على شرب من شراب لا يجوز ولو صالحه على عشر من ارضه جاز اعتبار الصلح بالبيع ولو ادعى  
في دار رجل حقا او ادعى كل الدار فصالحه على كذا كذا ذراعا مساة من الدار لا يجوز في قول ابو حنيفة لانه عذر لولايه كذا ذراعا  
مساة من الدار لا يجوز فكذلك الصلح عليه وفي قول صاحبيه جاز ابيع فيجوز الصلح ولو ادعى ذراعا مساة من دار رجل فصالحه  
المدعى عليه على د رهم مساة جاز عند الكل ولو صالحه على مضيق المدعى عليه من دار في داره مقرر بذلك ان كان المدعى يعلم  
بضيق المدعى عليه من ذلك جاز عند جميعهم لانه لو اشترى مضيقا من دار والمشتري يعلم مقدار المضيق جاز وان كان المشتري  
لا يعلم بضيقا ببيع والبيع يعلم او ابيع والمشتري لا يعلم ان لا يجوز في قول ابو حنيفة فكذلك الصلح وعذابي يوسف يجوز ابيع  
فكذلك الصلح وقول محمد مضطرب ولو ادعى في بيت في دار رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة  
ذكر في الكتاب ان لا يجوز ان يبيع بعض المشايخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كالايجوز اجارة السطح وما  
بعضهم يجوز الصلح على حال محجرا كان او لم يكن وكما الاجارة وقال بعض مشايخنا في اجارة السطح للبيتة عن اصحابنا روايتان  
في رواية كتاب الصلح يجوز وفي رواية الاجارة لا يجوز وانفتحت الروايات على ان لو استاجر علوا بني عليه لا يجوز رجل ادعى نصف  
دار في داره فصالحه الذي في يد المدعى عليه د رهم مساة ودفع الدرام اليه ثم استحق نصف الدار هل يرجع المدعى عليه  
على المدعى بشئ من بدل الصلح فهو على وجهين اما ان كان المدعى يدعي نصف الدار شيئا او يدعي نصفها مائة فان ادعى شيئا  
فهو على وجهه ثلثة اما اذا قال المدعى النصف في النصف المدعى عليه او يقول النصف في ولا ادري ان النصف الآخر لمن هي اوقال  
النصف في النصف الآخر فلان غير المدعى عليه فان قال النصف في النصف المدعى عليه فصالحه المدعى عليه على د رهم ثم استحق  
نصف الدار يرجع المدعى عليه نصفه لانه لو استحق كل الدار يرجع جميعه البديل فاذا استحق النصف يرجع نصفه البديل وفي رواية  
النصف في ولا ادري ان النصف الآخر لمن هي اوقال النصف في النصف المدعى عليه ثم استحق نصف الدار شيئا او يدعي نصفها مائة فان ادعى شيئا  
من البديل لانه لا اقر بالنصف الاخر للمدعى عليه فلا يرجع بشئ كما لو ادعى حقا في داره فصالحه المدعى عليه ثم استحق شئ من الدار  
فان المدعى عليه لا يرجع على المدعى بشئ وان كان المدعى قال النصف في النصف الآخر فلان غير المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه  
فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعى على المدعى بشئ من البديل لانه لو ادعى النصف الاخر فلان باطل لانه لو ادعى النصف الاخر فلا يرجع  
كاذبا للنصف في وكنت وان كان المدعى يدعي نصفها مائة فان ادعى شيئا او يدعي نصفها مائة فان ادعى شيئا او يدعي نصفها مائة فان ادعى شيئا  
البديل على المدعى وان استحق النصف الاخر لا يرجع بشئ وان استحق نصفها مائة فان ادعى شيئا او يدعي نصفها مائة فان ادعى شيئا  
لبعض بالكل رجل ادعى في ارض رجل ادعى عليه ثم صالحه المدعى عليه سنة ثم دفعها الى المدعى جاز ذلك

وكذا لو ادعى ارضا في يد رجل ادعى عليه ثم صالحه المدعى عليه سنة ثم دفعها الى المدعى جاز ذلك  
لان المدعى عليه باقى مسقة الاصل لنفسه وقما معلوما وجعل رقبته الاصل للمدعى رجل ادعى ارضا او شيئا فاصطالحا على عبد معين  
المدعى عليه بدفعه الى المدعى ثم اقام العبد البينة انه حر او مدبر فقبلت بينة العبد بطل الصلح ويعود المدعى على دعواه رجل  
اشترى دارا فاحتجها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعلها مسجدا او الذين المسجد بين اظهروا جاز الصلح  
رجلان ادعى ارضا او دارا في يد رجل وقالوا له ورثناها من ابينا فجعلنا الذي في يده فصالحه احداهما عن حصته على مائة درهم  
فاداد الابن القران يشاركه والمائة لم يكن له ذلك لان الصلح مفوضة في نعم المدعى فدار عن البين في ذم المدعى عليه  
فلم يكن مفوضة من كل وجه فلا ثبت للشريك في بدل الصلح بالثلث وعن ابو يوسف في رواية ليس لشريك ان يشارك  
في المائة رجل ادعى حقة في ارض رجل ادعى عليه ثم صالحه المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه ثم صالحه  
ذلك لان هذا الصلح وقع على مائة درهم وهو محمول على التسليم والتسليم ولو كان على مائة درهم لا يجوز وهذا هو الذي اعلم  
**باب في الحيطان والطرق ومجاري الماء** هذا القسم على فصول الفصل الاول في استحقاق الحائط  
والحفرة فيه وما يكون لاهل الشريك ان يفعل في الجدار المشترك رجلان تانعا في حائط بين دارين وهو متصل ببناء احدهما  
بقية لصاحب الانتقال وقد مر في هذه المسئلة في كتاب الدعوى من هذا الكتاب في حائط بين دارين وهو متصل ببناء احدهما  
ان يزيد في البناء عليه لا يكون له الشريك بذلك او لم يفرج جدار بين دارين انتهى ولا يحد بانيات ونسوة فاراد صاحب  
الدار ان يبنيهما وادى الاخر قال بعضهم لا يجوز الا بى وقال الفقيه ابو الليث في رواية لا يجوز لانه لا بد وان يكون بينهما سنة قال مرض  
وبني ان يكون الجوار على التقصيل ان كان اصل الجدار يحتمل القسمة بغير كل واحد منهما ان يبنى في نصيبه سنة لا يجوز الا بى على البناء  
وان كان اصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه فيرأى الى البناء جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولت فهو الجدار  
فرفعه احدهما وبناه بالنفسه ومنع الاخر عن وضع الحولت على كان عليه في القديرة قال الفقيه ابو بكر الاسكاف ينظر ان كان عرض  
الجدار يحال لوقسم بينهما اصاب كل واحد منهما موصفا يمكنه ان يبنى عليه حائطاً يحتمل حولته على كان في الاصل كان الباني متبرعا  
في البناء ليس ان يمنع صاحبه عن وضع الحولته عليه وان كان بحال لوقسم لانه لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وان يمنع شريكه عن وضع  
الحولته عليه الجدار حتى يضمن نصفه ما انفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يرجع عليه نصف ما انفق ان بناء بامر  
القائم ونصفه فيما بناه ان بناء بغير امر القائم قال الفقيه ابو الليث انما يرجع نصف قيمته البناء اذا بنى بامر القائم اما اذا بنى بغير امر القائم  
لا يرجع بشئ وهو بمنزلة العلو والسفل اذا كان العلو لاحد والاسفل لآخر فانهما فاني صاحب العلو والسفل بغير امر صاحب السفل  
ان بناء بغير امر القائم يكون بطريق الاجماع بشئ الا اذا كان في موضع لم يكن هناك فخر كذا كذا ههنا وان هدم صاحب السفل كان لصاحب  
العلو ان يامر بالبناء بشئ على العلو وذكرنا في حائط بين رجلين انتهى فواو اعد الشريكين ابناء ذكر في الحائط انه لا يجوز ان بناء  
الاخر ليس ان يرجع على شريكه اذا تمكن ان يأخذ شريكه بالبناء لان الشريك ان يقاسم ارض الحائط نصيبين وفي العلو مع السفل  
لذا انهما فاني صاحب العلو والسفل حين امتنع صاحب السفل من البناء كان له ان يمنع صاحب السفل ان يسكن في سفله حتى يعطي صاحب  
العلو ما انفق في اسفل ويكون السفل من غير عترة ارضه ولا يشبه هذا الحائط لان ارض الحائط يقسم والسفل من غير تقسيم  
وعن الفقيه ابو جعفر حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حصة فسد بناء احدهما بالبناء من صاحب كان له ان يمنع صاحبه عن وضع  
الحولته عليه حتى يعطيه نصف قيمته الحائط مينا الحق القار وان كان بناء بآذنه ليس ان يمنع لكون يرجع عليه نصف ما انفق  
جدار بين رجلين لاحدهما عليه حصة وليس للاخر حصة فاراد الذي لا حصة له ان يضع عليه حصة مثل حصة شريكه اختلفوا فيه  
قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كانت حصة الشريك محدثة فلا خزان يضع مثل حصة وان كانت حصة الشريك قد تميز ليس للاخر ان يضع







منها كرامتهم فآراد احدها البناء وابو الاخر فرجع المتع الى السلطان فامر السلطان ببناء برصاء المستعدين ان يبنى  
الحدار باجر معلوم على ان ياخذ الاجر منها جميعا فبنى كان له ان ياخذ الاجر منها وذكر في العيون شرب بين قوم استع بعضهم  
عن كرى ابن ابي الحكم الاخرين بالكرى فان استع بعضهم كان للثركاء ان يمنحوا من شرب النهر حق يدفع حقه وهذا في النهر  
الحاضر واما من العام فكري يكون في بيت مال حايط بين رجلين لكل واحد منهما على حدة انهم بنوا ما حدهما قال الفقيه  
ان بناها له ونفقة بغير اذن صاحبه كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الممولة حتى يعطيه نصف قيمة الحايط بئسما الى القرار  
وان كان بناء باذن صاحبه ليس له ان يمنع عن وضع الممولة لكن يرجع عليه بنصف النقص والبناء وهو الجواب فيما اذا كان الحايط  
بعد الانتهاء اصله لا يحتل القسمة ولو قسم لا يصيب كل واحد منها من اصله ما يقدر على ان يبنى حايطا يملكه وضع الممولة عليه  
فان كان اصل الحايط يحتل القسمة على هذا الوجه فان بناء باذن صاحبه فالجواب كذلك وان بنى بغير اذنه كان له منعه حتى  
اصطلى على شئ حدار بين رجلين لكل واحد منهما على حدة ووهن الحايط وادار احدهما ان يرفعه ليصلحه وابو الاخر  
يبنى لمن اراد ان يرفعه ان يقول لصاحبه ارفع مملوكك باسطوات وعدو يخبره انه يريد رفعه في وقت كذا ويشهد  
على ذلك فان فعل ذلك ثم رفع الحدار فسقط مملوكه لاضمان عليه وعن الشيخ الامام ابو القاسم حدار بين رجلين لاحدهما  
عليه مملوك ليس للاخر عليه شئ قال الحدار الذي لا حولة له فاشهد عليه ولم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انتهى  
واستدنيا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد فيمن الشهود عليه بنصف قيمة ما افسد لسقوط ما امكن  
من رفعه بعد الاشهاد حايط مشترك بين رجلين وهو بخلافه فسقطه فاراد احدهما النقص واستع الاخر قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل يجبر على نفقته وعنده اذا اراد احدهما نقض حدار مشترك وابو الاخر فقال له صاحبا انما نحن  
لك كما ينهد من بينك وبينك ونقص الحدار باذن الشريك فانهم من منزل المضمون له شئ لا يلزمه من ذلك وهو غير له  
ما قال رجل اخر ضمن لك ما هلك شئ من مالك لا يلزمه شئ ولو هدم حدار بينهما فانهما من هدمه احدهما بنصفه والاخر لا يعطيه النفقة  
ويقول لا اضع عليه الممولة كان للذي بناه ان يرجع على شريكه بنصف النقص وان لم يضع غير الباقي على حدة لانه كان من وضع  
الممولة والاصل فلم يكن الباقي سقوطا في البناء وهو كالمورد من صاحب البناء وهذا بمنزلة العلو والسفل اذا نهما بنى  
صاحب العلو السفل كان له ان يرجع على صاحب السفل عا النقص في السفل وان قال صاحب السفل لاحاجة في السفل  
علو من وسفل لا حرك واحد منهما مقر لصاحبه بانه فوهي البناء فاصطلى على ان ينقص كل واحد منهما بيته وبينه  
كما كان هناك ذلك ويؤخذ صاحب السفل ببناء السفل لانه هو الذي هدمه ولو هدم من يرفعه كان عليه بناء وفق الصلح اولى  
وان سقط البناء من يرفعه قال ابو حنيفة لا يجبر صاحب السفل على بناء السفل ويقال لصاحب العلو ان السفل انت ولا  
مبصر عا في بناء السفل ويكون السفل فيه حتى يوثق بقيمة السفل وقال القاضى الامام السعدي في مسألة الحدار ليس له ان يرجع  
على صاحبه لكن له ان يمنع صاحبه من الانتقال به حتى يوفيه حقه على النقص الذي ذكرنا حايط رجل على جذوع شاحصة  
في بلاد جارة فاراد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجذوع قالوا انظر ان كان يمكن البناء عليها لعلها ليس لها ان يقطعها  
ولا يكون لصاحب الجذوع ان يبنى عليه شئ وان كانت رؤس الجذوع قصيرة لا يمكن البناء عليها كان لصاحب الدار ان يقطعها  
لان لا فائدة لصاحب الجذوع فيها ولها حركه في ذلك حايط رجل وجهه في ارض رجل اخر اراد صاحب الحايط ان يطعن حايطه  
وصاحب الدار يمنع عن دخول ارضه ذكر محمد بن سكة عن ابن جريح انه ليس له ان يمنع عن تطييب الحايط ولان يمنعه عن دخول  
داره ولو اهدم الحايط ووقع طينه في بداره وصاحب الحايط يريد اخرج الطين ولا يسيل بغير دخول الدار قال له ان يمنعه  
عن دخول رعيه ليس لصاحب الدار ان يمنع عن ماله ولو ان رجلا من رعيه رعى رعيه ولا يمكنه ان يرفع رعيه من رعيه قال محمد بن

سنة يقال لصاحب الارض ان تدع ان يدخل الدار ويصلح ملك نفسه او يصلحه انت قال الفقيه ابو الليث بهذا  
ناخذ وكذلك في مسألة الحايط رجل اشترى شجرة واستاجر ارضا تحتها وقطع الاشجار ووضعها في الارض اتى  
استاجرها وهذه الارض طريق في كرم رجل ذكر في النوازل المستأجر ان يرفق طريق هذه الارض ويجعل الخشب دار فيها حجر  
لرجل واصطبل لآخر اراد صاحب الاصطبل ان يعلق باب الدار في وقت غلق الباب فيه كان له ذلك بيتان كل واحد منهما مسقف  
بسقف واحد احدهما رجل والآخر رجل اخر اراد احدهما ان يجعل بيته مسقفا آخر به يستد دخرا لشمس في البيت قالوا  
ان كان في القديم كل بيت مسقفا بحد كان لصاحبه ان يمنعه عن ذلك وعند القديمان لا يحفظ اقرانهم غير ذلك دار فيها  
ساحة بين رجلين اقتسماها ففادت الساحة لاحدهما والبناء للاخر فاراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة بيتا ويستد بها  
الرجل والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال الفقيه رحمه الله ان يمنع والفقيه على ظاهر  
الرواية وعلى هذا لو اراد ان يبنى في الساحة اصطبله او تورا او قاعا كان له ذلك دار بين قوم في سكة غير نافذة اشترى  
احدهم جنبها دار اخرى وابو هذه الدار المشتراة في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يفتح باب تلك الدار التي كانت له في هذه  
الدار ويدخل هذه السكة كان له ذلك ولو اراد ان يفتح تلك الدار التي كانت له طريقا في هذه السكة لاقى الدار الحادثة ليس  
ذلك رجله دار في سكة ظهر هذه الدار في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يجعل لباها في هذه السكة اختلفوا في الصحيح  
اي يمنع عن ذلك اذا لم يكن له طريق في هذه السكة دار بين جماعة في سكة غير نافذة اقتسموها واراد كل واحد منهم ان يفتح  
بابا لاصلا ويجعل القسمة في هذه السكة كان له ذلك وليس لكل السكتان يمنعه سكة غير نافذة اراد اهلها ان يجعلوا  
على راس السكة دربا ليس لهم ذلك لان للعانة فيها حق الدخول عند الزحمة حتى يخفوا الزحمة سكة غير نافذة قال ابو حنيفة  
ليس لصاحب السكة ان يبيعوها وان اجمعوا على بيعها ولا يقسمونها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيها الزحام كان  
للناس ان يدخلوا في هذه السكة حتى يخفوا الزحام رجله دار في سكة غير نافذة لها باب واحد اراد ان يفتح بابا اخر اسفل من بابها  
اختلفوا فيه وانقيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا اخر اسفل من بابها كان له ذلك علو رجل وسفل لآخر قال ابو حنيفة  
ليس لصاحب العلو ان يبنى في العلو بناء او يتد ويد ابرصاء صاحب السفل وقال صاحباه له ذلك اذا لم يفر بالسفل واختار  
للقوي لانه ان اضرب بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع وعند الاشبهة والاشكال يمنع رجله دار في سكة غير نافذة لها باب في هذه  
السكة فظهر هذه في سكة نافذة اراد ان يهدم حايط داره ويجعل السكة نافذة ليس له ذلك بغير اذن اصحاب السكة وان  
**فصل فيما يجوز لاحد الشريكين ان يفعل في المشترك** ارض بين رجلين رعيه ابن مالك  
عن ابو يوسف عن ابي حنيفة ليس لاحدهما ان يرفع فيه قدر حصته وفي الدار المشتركة ليس له ان يسكن وروي هشام عن محمد  
ان له ذلك في الوجهين ثم قال الدار المشتركة اذا كان احدهما غائبا كان للآخر ان يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية  
له ان يسكن من الدار قدر حصته ولو غابا عن الدار بترك السكنى كان له ان يسكن كل الدار دار مشتركة لكل واحد ان  
يربط الدابة وان يتوضا فيه ويضع الخشب ومن عبط بذلك لا يضمن وان حفر فيها بئرا يؤمر بان يطعمها قال ابو حنيفة عليه  
طريق غير نافذة كان لصاحب الطريق ان يضعوا فيه الخشب وان يربطوا الدواب وان يتوضا فيه وان عبط اسنان بالوتن  
والخشب لا يضمن واضع الخشب وان حفر فيها بئرا او بنى فيها بناء فعطبت اسنان بذلك يضمن ويؤخذ بان يطعم البئر رجل  
له دار كان لها طريق وقد سد ذلك الطريق وجعل لها طريقا اخر فباعها بحقوقها ذكر ابن ساعد عن محمد انه لا يكون للشريكين  
الطريق الاول ولا الطريق الثاني فان لم يكن لها طريق وقد سد ذلك الطريق وجعل لها طريقا اخر فباعها فهو بالخيار ان شاء  
اخذ وان شاء ترك وكذا لو اشترى دارا ولم يقل بحقوقها وليس للطريق كان له الخيار على نحو ما قلنا سكة غير نافذة

الضوء والشمس



اراد بعض اهلها ان يجعل فيها طينا قالوا ان ترك من الطريق مقدار ما يمشي فيه الناس ويتخذ ذلك في الجحافل ويرفعه  
سريعا ولا يترك في الطريق لا يمنع من ذلك وقال محمد بن سلمة في سكة غير نافذة لا بأس بانحاز الى الارض وبالطبع والى كان ليس  
لهم ان يمنعوه وان احدث رجل فيها شيئا هو الكيف والمنازيب قال ابو جهمه اذا خصمته فاحذر من الناس له ايدهم وان  
كانت قد عمت ترك ولوراد ان يحدث رجل في امر السكة شيئا لا يملك ذلك الا باذن جميع اهلها الاعلى والاسفل تحذره لرجل اوصى  
بشيءها لرجل ونورها الاخر كانت النفقة على صاحب الشرفان لم يترس منه وابو صاحب الشرف لا تقاوم فانفوع صاحب الرقبة ببقاء  
او بغير بقاء ثم اقر في سنة اخرى كان لصاحب الرقبة ان يرجع بالنفوع في الشر ولا يكون متبرعا ولو دفعه فخلل معايلة فوات  
العامل في بعض السنة فانفق صاحب النخل بغير امر القاض لا يكون متبرعا ويرجع بالنفوع في الشر ولو لم يمت العامل ولكن غاب  
فانفق رب النخل يكون متبرعا الا ان ينفق بامر القاض وكذلك الحيوانات والدابة بين رجلين حكاها اناطي عن المزارعة  
الكبيرة طرب غرس من رجل شجرة الغرضاد قالوا لا بأس اذا كان لا ينفق بالطريق ويطلب الفارس وقد قاموا كل فردا  
قال الفقهاء ابو جهمه لا بأس بالرجوع والى جوارها ولا يجوز اخذ نفقها **فصل في المهاييات** المهاييات في الاملاك  
المشتركة التي يمكن الاستفاد منها مع بقاء عيبتها مشروعة ولا يشترط جوارها ذكر المدة لا يبطل عيبتها احدىها وينفق  
احدها بنفقة احدىها بغير عذر في ظاهر الرواية وروي بن ساعد عن محمد انه لا ينفق احدها بنفقة الا بغير عذر او يطلب  
نصفه عينا هذا اذا كانت المهاييات بغير امر القاض فان كانت بحكم القاض لا ينفق احدها بنفقة ما لم يصططها ويحوز  
المهاييات في الجنس الواحد لا في الجنسين الا ان في الجنس الواحد كالدور الواحد لو تهايا بانفسها اذ طافا شرا او سنة  
او يوما او تهايا مكانا بان يسكن هذا طائفة من الدار والاخر طائفة الاخرى او يزرع احدها هذه الطائفة من الارض  
والاخر الطائفة الاخرى جاز على كل حال وان طلب احدها المهاييات من حيث الزمان واولي الاخر فان القاض يحرم ان طلب  
المهاييات من حيث المكان وروي الكوفي عن ابي جهمه ان القاض لا يجبر وفي الجحش كالدور والارض اذا تهايا على ان يسكن  
هذا هذه الدار والاخر في هذه الارض وفي الحمام والدار على ان يسكن هذا الدار والاخر فاخذ الحمام ولو اجره ان تهايا  
بتراضها جاز وان طلب احدها واولي الاخر لا يجبر القاض دار بين رجلين فيها منازل تهايا على ان يسكن كل واحد منها منزلا  
منزل معلوما او علوا وسفلا ويواجه فهو جاز وان تهايا في الدار من حيث الزمان بان تهايا على ان يسكن احدهما  
هذه الدار سنة وهذه سنة ويواجه هذه سنة وهذه سنة والتهايا في السكنى جاز اذا فعلت بتراضها اما اذا تهايا  
على ان يواجهها هذا سنة وهذا سنة احتلفوا فيه قال الشيخ العام المعروف بخوارق هذه الظاهر ان يجوز ان استوت الغلطات  
فيها وان فصلت في نوبة احدها يشترط في الفصل وعلى القوي وكذا التهايا في الدارين على السكنى والغلة بان تهايا على  
ان يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى ويواجه هذه الدار وهذا هذه الدار فخلل ذلك بتراضها جاز وان  
طلب احدها واولي الاخر ذكر الكوفي ان القاض لا يجبر في قول ابو جهمه وفي الدار الواحدة يجبر لان عذر من الدور لا يجبر في قسمه الجبر  
فكذلك القسم بطريق التهايا وذكر شمس الأئمة السرخسي الاظهر ان القاض يجبر على التهايا في الاصل الدارين اذا غلت ما في يد  
احدها اكثر مما غلت الاخرى لا يرجع احدها على صاحب شئ وفي الدار الواحدة اذا تهايا في الغلة واغلت في نوبة احدها  
اكثر مما غلت في نوبة الاخر يشترط ان في الفصل ولو تهايا في دارين في مصرين ان فعلت بتراضها جاز ولا يجبر القاض في ظاهر  
الرواية ولو تهايا في شجرة على ان ياكل هذا غرة سنة وياكل الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاقلام وجميع الحيوانات  
اذا تهايا على ان يكون ولدها ولبنها وصوفها سنة هذه سنة لاخر لا يجوز ويكون ذلك بينهما ولا يحل فصل القبين والصوف  
والنار اذا جعل كل واحد منها حاجب في حران كان القبين والصوف والشرقا كان ذلك باطلا وان كان صاحب الفصل استهلك

تهايا

محرر  
ويواجه

الفضل فجعل صاحبه في حل برئ لانه اذا جعله في حل والفصل قائم كانت هذه هبة اشاع فيما يحتمل القسمة وبعد الاستهلاك  
يكون ابراء عن الثمن وذلك جاز ولو كان العبد بين الشريكين فهايا في الخدمة جاز وان طلب احدها واولي الاخر جبره القاض  
وفي العبد بين لونهمايا في الخدمة جاز في قولهم وان طلب احدها لا يجبر الا في ولو تهايا في غلة العبد بان تهايا على ان يوجه  
احدها سنة او شرا فيكون الغلة له والاخر يوجه يوما او سنة فيكون الغلة له لا يجوز ذلك في قول ابو جهمه لا في العبد الواحد  
ولا في العبدين وفي قول صاحب الجوز في العبد الواحد ولا يجوز في العبدين وفي الدابتين والدابة الواحدة لا يجوز المهاييات  
في قول ابو جهمه لا ركوبا ولا استغلا ولا عند هاجوز في الدابتين ركوبا واستغلا ولا عند هاجوز في الدابتين ركوبا وفي الدابة  
الواحدة اذا تهايا استغلا لا لا يجوز وان تهايا ركوبا قال الشيخ الامام المعروف بخوارق انه لا ينبغي ان لا يجوز ركوبا  
ولا استغلا واذا جازت المهاييات في العبد الواحد في الخدمة ان شرط ان يكون نفقته وكسوته عليه في نوبة فاذا دفع من خدمته  
يكون نفقته وكسوته على الاخر في نوبة جاز ذلك في الطعام ولا يجوز في الكسوة فيكون الكسوة عليها واذ تهايا في برعي الغنم  
على ان يبيع احدها بنفسه او باجره شرا جاز ذلك ولو كانت الجارية بين رجلين فاحداهما عليها من هيا في نوبة فان  
القاض يامرهما بالمهاييات ولا يضعها على يد عدل لان في ذلك تعطيل للنفقة على احدها ولو كان جبر رجلين عبد وامة  
فتهايا على ان يجدها لامة لاحدها والعبد عذر الاخر على ان طعام الامة على من شرط له خدمة الامة وطعام العبد على الاخر  
جاز ذلك استصفا وكذا لو سكن على الطعام كان طعام الامة على من يجدها لامة وطعام العبد على الاخر وكسوتهما يكون  
عليها كافي العارية فان النفقة ثم يكون على المستعير والكسوة يكون على المالك **فصل في ذكر الفاظ يكون**  
**اقرار بالملك للمخاطب وما لا يكون** ذكر محمد بن في الكتاب ستا الفاظ سلم في هذه الدار واعطيت  
وابرا منها واتركها ودعها واخرج منها رجلا في يده دار يدعيها غيره فقال الذي في يده سلم في هذه الدار  
او قال اعطيتها او ذكر غيرها من الفاظ الاستعانة فهو على وجهين اما ان ذكرها مقرونة بالبدل وكل ذلك على وجهين  
اما ان تقدمها ذكر الصلح او لم تقدم فان ذكرها مقرونة بالبدل ولم تقدم ذكر الصلح فانه يكون اقرار من القائل بالملك للمخاطب  
سواء كانت الدار في يد القائل او في يد الغير او في يد المخاطب حق لو قال الاخر لا سلم كان بان ياخذ الدار من القائل لانه اذا ذكرت  
مقرونة بالبدل ولم تقدمها ذكر الصلح يكون للسوم عادة فان الرجل اذا قال اعطيت سلم في هذه النوبة بعشرة دراهم يكون طلبا  
لبيع كانه قال بعني بالف او ملكني بالف واما اذا تقدمها ذكر الصلح بان قال اصططنا على ان سلم لك هذه الدار على ان تسلم لي  
الذرع او قال هذا العبد واولي الاخر لا يكون ذلك اقرارا في الفاظ الستة لانهما جحد اقرارا وسوما يحكم العرف وفيما اذا  
تقدمها ذكر الصلح يراد بترك الخصومة والابرار عن الدعوى ولو قال بعد ذكر الصلح سلم لي خصوصتك او دعوان في هذه  
الدار بالف لا يكون اقرارا بالملك وان لم يكن شئ من هذه الفاظ مقرونة بالبدل وقد تقدم ذكر الصلح او لم تقدم فان كانت  
الدار في يد المخاطب لا في يد القائل في الفاظ كلها لا يكون ذلك اقرارا بالملك لان قول سلم لي وقوله اعطيت هذه الدار اذا لم يكن  
مقرونا بالبدل يكون عبارة عن الذرع ولو قال ادفع الي لا يكون اقرارا وكذا لو قال ابرأ منها او اخرج منها او دعها لي قامسا  
اذا كانت الدار في يد القائل وذكر الفاظ غير مقرونة بالبدل لا يكون اقرارا بالملك للمخاطب الا في سلم في هذه الدار وقوله اعطيت  
هذه الدار فانه يكون اقرارا لان قوله سلم لي طلب التملك لا طلب الذرع فان في الذرع يقال سلم لي وقوله اعطيت طلبا لتملك  
ولو ان رجلا قال لغيره سلم لي ثرا هذه الدار بغيره يساومه ولو اشترى رجلا دارا بالف ثم قال لغيره سلم لي ثراها  
بكذا ولم يذكر المال لا يكون اقرارا بالملك وانما اراد بهذا سلم لي مالك فيها من المانع لنفاذ البيع من دهن واجارة لانهما اشترى  
اولا فقد اقر بالملك لبايعه فلو صار مقر لغيره يكون مكتبا بنفسه فيما اقر وهو بمنزلة ما لو قال الرجل لغيره اشترى منك هذه الدار

الدار







كذلك الاتي الحدود والقصاص ولو كنت الزوج في صفة حساب لفلان على الف درهم ثم اقرانه كتب وانكر المال وشهد  
الشهود على ان كتب وهو ينكر المال ذكر في الكتاب انه لا يلزمه شيء ولو قال وجدت في الكتاب ان فلان على الف درهم او قال  
وجدت في كبري وحسابي او جفت ان فلان على الف درهم او قال كتبت بيدي ان فلان على الف درهم كان ذلك باطلا لا يلزمه شيء  
لانه محتمل ولو قال فلان على الف درهم في حسابي او في كتابي ثم قال روت بذلك الخبر بالباطل يلزمه المائة القضاء وقال مستخرج  
ما كان مكتوبا بخط البياع في يد كاره لزمه لانه لا يكتب في يد كاره الا ما كان له على الناس وناس عليه رجل قرأ على رجل صكاً  
على وقال له اشهد عليك بهذا المال الذي فالصك فقال نعم كان ذلك اقراراً له ان يشهد عليه رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم  
ثم قال اخبرني ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقراراً له بل اقراراً له ان يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود اشهدوا  
بهذا فقال اخبرني ولم يقلوا نعم هذا الصك فقال اشهدوا عليه كان اقراراً له ان يشهدوا عليه وكذا الاشارة المعهودة  
من الاخرين يكون اقراراً وكذا لو كتب الاخرين ولو كان قادراً على الكتاب فاشارة جازية اشارته والربيع الذي اعتقل لسانه  
لا يعتبر اشارته رجل قال اخبرني اخذت من الفادوية والفاغصبا فضاغت الوديقه وهذه الالف غصب وقال المقر لابل  
هذه الغصب وبقيت الوديقه كان القول للمقر ياخذ هذه الالف وبغير المقر الفا اخرى وكذا لو قال المقر لابل غصبتني  
الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر او دعيتني الف غصبتك وغصبت من الف غصبتك الوديقه وبقي الغصب وقال المقر له  
ابل هلك الغصب كان القول للمقر ياخذ المقر الالف ولا يحسمه الاقران رجل قال لغيره هذه الالف وديقه لك غصب فقال  
المقر ليست بوديقة ولي عليك الف فرفضه ثمن بيع ثم جحد المقر الدين والوديقة واراد المقر ان ياخذ الوديقة فضا  
عن الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديقة او لا بطل بالرد ولو قال المقر ليست بوديقة ولكن اقرضتكم  
بينهما وجحد المقر فرفضه كان المقر ان ياخذ الالف بينهما الا ان يصدقه المقر فرفضه لا يكون للمقر ان ياخذ الالف بعينها  
ولو قال رجل على الف درهم من فرفضه فقال المقر ليس عليك فرفضه ولكنه ثمن بيع فجحد المقر فرفضه ثمن البيع كان المقر  
ان ياخذ الالف عوضاً عما يدعي لانها اتفقا على الدين ولو قال هذه الالف اخذتها من غصب فقال المقر لم ياخذها مني لكن  
في علي الف من ثمن بيع فجحد المقر الدين والغصب ليس للمقر على الالف الغصب بطل وله ان ياخذ من المقر الف لانها اتفقا  
على وجوب الالف رجل ساكن في دار اقرانه كان يدفع الى فلان غلة هذه الدار ثم قال الدار دارة كان القول قوله وقوله القول لا يكون  
اقراراً ان الدار من ياخذ من الاجرة وذكرنا ان طغيان هذا رواية ابن سماع عن محمد وفي رواية هشام عن كريب الاقرار بالملك كان  
يدفع اليه الغلة رجل قال لغيره اتبع مني عبدي هذا وقال استأجره مني او قال اعطيتك دابة هذه فقال نعم كان قوله نعم اقراراً  
به بالملك وكذا لو قال له ادفع الى غلة عبدك هذا واعطيتك ثوبين فرفضه هذا فقال نعم فقد اقر يا ثوب والعبد وكذا لو قال  
افض باني دابة هذه او قال اسرج دابتي هذه او قال اعطيتك اسرج بني هذا ولجأه بغيره هذا فقال نعم كان اقراراً وان قال انما طفي  
جميع ذلك لا يكون اقراراً رجل قال لم اغصبك هذه المائة كان اقراراً به المائة وكذا لو قال مالك على المائة درهم او سوب  
مائة درهم واكثر من مائة درهم كان اقراراً بالمائة ولو قال مالك على اكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن اقراراً لغيره لانه لم يقر  
لكن قال ابو القاسم ان قال الفارسية ان كلاً من يقر بدينه لا يدين التسليم وان قال تراست او قال ان تراست كونه اقراراً  
رجل قال لانا الصفي بن ابي بكر اكرم او بامر فكريدم او ان فكريدم يكون عليك وقال الشيخ الامام طهر الدين بامر فكريدم  
لا يكون عليك ولا اقراراً وذكرنا في استحقاق ارضي هذه وذكر حردو هالفان او قال الارض التي حردو هاك الودي فلامت  
وهو صغير كان جازراً ويكون عليك وذكرنا في استحقاق رجل قال فلان نصف غلة هذا البستان او قال نصف غلة هذا العبد  
جاز اقراره بالغلة ولو قال نصف ارضي هذه او نصف عبدك هذا او نصف بستان هذا لا يلزم بهذا الاقرار

قالوا اذا اضاف المالك لنفسه او لابان قال عبي هذا فلان يكون هبة على كل حال وان لم يضاف الى نفسه بان قال هذا  
المال فلان يكون اقراراً وذكرنا في استحقاق رجل قال ابي هذه لاولادها الصغار يكون باطلا لانه هبة فاذا لم يبين الاولاد كان  
باطلاً واذا قال هذه الدار للصغار من ولدي فهو اقرار وهو ثلثة من اصغرهم لانه لم يضاف الى نفسه وكذا لو قال ثلث  
درهمي هذه فلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار فلان يكون اقراراً لرجل اقر بعين لرجل ثم انكر اختلاف المستأجر فيه  
قال ابو نضر الدين سويدي يحلف بالله ما اقرت له بكذا او قال ابو القاسم الصغار لا يحلف الا على اقرار الابن في الدين يحلف  
بالله ماله عليك كذا وفي العين يحلف على العين عين في يد رجل فاقتر به لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكماً ولا يحل للمقر له ولو اراد المقر بهذا الاقرار عليك استدان قال لا يمكنه لان  
الاقرار اخبار وليس بتكليف رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لاراق هذه ثمرات فتح اقراره قضاء فان علمت  
المراه بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والا بنفس الاقرار لا تلك رجل ادعى على رجل الفيا  
خمس مائة موقية وخمس مائة منها محجلة وقال المدعي عليه ما يتوجبني داني فيست قال الشيخ الامام الاجم طهر الدين  
هذا جواب المحجل دون المؤجل وقال الشيخ الامام محمد بن النعماني رجل قال لفلان درهم داني فيست قال  
لا يلزمه شيء بهذا الكلام ما لم يقل على وفي ذمتي قال مولاه وينيون يكون هذا اقراراً للمكان العرف به اقر في صحته  
وكالعهدة ان جميع ما هو داخل منزله لاراقه غير ما عديت الثياب ثمرات لرجل وترك ابناً ادعى الابن ان ذلك تركه  
ابيه قال ابو القاسم الصغار ان علمت المرأة ان جميع ما اقر له الزوج به كان لها سبع او هبة كان لها ان يمنع ذلك عن الابن  
بحكم اقرار الزوج وان علمت انه لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكاً بهذا الاقرار رجل قال جميع ما يرضي مني وجميع ما  
اني فهو لفلان قال ابو بكر الاسكاف هذا اقرار ولو قال جميع مالي وجميع ما ملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم  
ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقراراً ولو قال جميع ما في بيتي بعت لفلان جازاً لبيع ولو قال جميع ما ملك  
بعت من فلان كان البيع فاسداً رجل اقر لابنته في صحته جميع ما في منزله من الفرض والاوق وغير ذلك ما يقع عليه الملك  
من صنوف الاموال كلها وله في الرستاق ودواب وغلان وهو ساكن في البلد قال ابو بكر الاسكاف اقراره على ما هو في منزله  
الذي هو ساكن في البلد وما كان من الدواب يمشيها الى اباء قورة بالبا قورة بالهار ويرجع الى وطنه الذي اقر بقاشا لانيته  
وكذلك عبيد الذين يخرجون في حواشيهم ويأوون الى منزله فهو داخلون في الاقرار رجل قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال  
لا اعطوكها او قال لا اهود بعد هذا كان ذلك اقراراً لان العود والامانة يكون للموجود رجل قال لغيره لم اغصبك  
الاهذه المائة كان اقراراً وكذا لو قال وكذا لو قال غصبتني هذه المائة وقال لا اغصبك بعد هذه المائة شيئا كان اقراراً  
وكذا لو قال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا كان اقراراً وكذا لو قال لم اغصبك حدا بعدك او قبلك او معك قال كل اقرار  
ولو قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال ما اقرضت من احد قبلك او من احد بعديك او من احد سواك او قال لا استقرض  
من احد بعدك او لم استقرض من احد بعدك فشي من ذلك لا يكون اقراراً قال شمس القامه السرخسي لا يوضحه وقال استقرضت  
منك مائة درهم لا يلزم شيء لان هذا السين سين السؤال وليس كل شيء شايعاً على رجلين قوله اقرضني فان ذلك يكون اقراراً  
وذكرنا في الروايات اذا قال رجل لغيره استقرضت منك الف كان اقراراً لرجل لغيره فعلت كذا افكان لك على مائة درهم  
كان ذلك اقراراً وليس هذا بعتق لان اذ استقرض في الماضي واذا استقرض في المستقبل وهذا في العربية انا والفارسية چون  
يكون للتعليل رجل اتلف مال والده ثم قال في صحته جميع ما في يدي من المال فهو لك قال ابو بكر الاسكاف ان كان مال والده  
الذي اقرها فاعا بما عينه فالمال لوالده وان كان الابن قد استهلك ذلك وذلك ما لا يحل ولا يجوز فقد ترك الابن

في  
بقائه







ولو قال على الفلان بضع وخمسون لزمه ثلث وخمسون لان البضع لا يتناول اقل من ثلثة ولو قال عشرة دراهم ونيف كان  
القول قوله وانيف حتى لو قال عنت به درهما قبل قوله وان قال عنت اقل من ذلك او اكثر كان القول قوله ولو قال له على ما عظم  
من الدراهم قال ابو يوسف ومحمد ما شان فاما المال العظيم المال الذي يجب فيه الزكوة واختلف المشايخ في قول ابو حنيفة قبل قوله لكونها  
وقال شيخ الامم السرخسي الصحيح من قول ابو حنيفة انه ينبغي على حال المقر والفقر الفنا لان الفقير يستعظم القليل والغني لا يستعظم  
ولو قال الفلان على ما عظم روي عن ابو يوسف انه يلزمه ستة مائة درهم ولو قال على ما لا يقبس او خيط او كبرير قالوا يلزمه ما شان  
ولو قال له على الوف درهم لزمه ثلاثة آلاف درهم ولو قال الوف كثيرة ف عشرة الاف وكذلك الغلوس والدينار ولو قال  
على ما لا يقبل لزمه درهم واحد ولو قال على درهم مضاعفة روي عن ابو يوسف انه يلزمه ستة دراهم ولو قال مضاعفا مضاعفة  
امضاعفة مضاعفا لزمه ثمانية عشر ولو قال له على عشرة دراهم واضعافا مضاعفة يلزمه غانون ولو قال الفلان على مع كل  
درهم درهم او قال الفلان على درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر في عشرة دراهم بعينها وقال الفلان على مع كل درهم من  
هذه الدراهم درهم لزمه عشرون ولو نظر في عشرة دراهم بعينها وقال الفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم  
يلزمه احدى عشر درهما ولو قال الفلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلثة دراهم في قول ابو يوسف ومحمد روي في قول سفيان  
يلزمه عشرة ولو قال شيئا كثيرا فهو على ريعين شاة ولو قال له كثيرا فهو خمس وعشرون ولو قال حنطة كثيرة فعندها  
على خمسة وسوق ويقال على قول ابو حنيفة يكون ايه بعد ان يبين اكثر من ريع الهاشي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات  
الحنطة الكثيرة عشرة افقرة وكذلك كل ما يكال او يوزن ولو قال على افقرة حنطة يلزمه ثلثة افقرة ولو قال افقرة كثيرة  
ف عشرة ولو قال الفلان على ما بين كثر شعير الى كثر حنطة لزمه كثر شعير وكثر حنطة الا فقيز حنطة في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف  
لزمه اكثر من جميعا ولو قال الفلان على ما لا يكثر ذكرنا طغي انه يلزمه ما شان درهم في قول ابو حنيفة الا ان يقر باكثر من ذلك  
وباقول من اتى درهم لا يقبل قوله وقال ابو حنيفة لا يصدق في اقل من عشر وقال محمد يلزمه ما شان ولو قال الفلان على مال  
لا يقبل ولا يكتب يلزمه ما شان ولو قال على غير الف الف قال محمد يلزمه ما لان ولو قال غير الف الف كان عبد ربيعة الذي روي قال  
الفلان على مثل ما هذا او لم يكن اقر في مجلسه قبل هذا الكلام لثاني سفيان روي عن محمد ثلثة اقل بقر لكل واحد منها ما شاء فان اقام الاثنان  
بعد ذلك سبعة ان له على المقر الف درهم لم يصدق الثاني الف وكان له ان يقر لثاني ما شاء روي قال الفلان على الف ومحمد روي  
عن ابو يوسف بقر الف لثاني ما شاء ولو قال الف و شاة او الف و بقر او الف و فرس ففي ثياب لو غنام او بقر ولا يش  
هذا ان آدم لا يبيع آدم لا يقيم وكذا لو قال الف و ثياب فان قال الف و ثلثة اقل بقر لكل واحد منها ما شاء فان اقام الاثنان  
ولو قال على الف درهم وعلى الف درهم و درهمان او الف و ثلثة دراهم كان الكل درهم وكذلك في جميع ما يكال او يوزن ويقدر مثل  
الجوز والبيض والغلوس وذكر في الامل ان في الف والاشاة والالف و فقيز حنطة والالف و درهم كان كل درهم قال وهذا  
استحسان ولو قال الفلان على عشرة ودانق او عشرة فبراط كان القيراط والدانق من الفضة روي قال الفلان على درهم  
موقوف درهم يلزمه درهمان ولو قال على عشرة دراهم في عشرة دنانير لا يلزمه الدنانير ولو قال الفلان على دينار او درهم يلزمه اقل  
فان لزمه اكثر من ذلك وادعى الدنانير لا يلزمه شيء ولو قال الفلان على الف درهم بغير وسو يلزمه الاقل وكذا لو قال الف درهم او نصفها  
ولو قال على درهم ودينار لزمه درهم او دينار او حنطة لزمه اكثر ويختار في الاولين وكذا لو قال درهم ودينار او كثر  
حنطة او كثر شعير لزمه الاقل والاربع ويختار في الثاني والثالث ولو قال الفلان على درهم صغير فهو على درهم بوزن سبعة  
وكذا لو قال على مائة درهم صغار وكذا لو قال فليس او دينار او رطل فهو على النامر وكذا لو قال درهم كبير او رطل او طويل  
فهو على وزن سبعة قال محمد الدراهم عندنا في بلادنا كلها على وزن سبعة لا يزيد ولا ينقص الا ان يبين زيادة او نقصانا

يعرف في الوزن موصولا ولو قال على درهم ووزنه نصف درهم يصدق فيما قال وعن ابو يوسف لو قال بخداد على الفموزنة كان عليه  
الف بوزن بخداد من وزنه لان الموزنة بيان الوصف والوزن ينصرف الى وزن البلد الذي اقر فيه وكذا لو اقر بخداد بكر  
حنطة موزنة يعتبر بخداد عن ابو يوسف لو قال الفلان على شيء من دراهم او من الدراهم على ثلاثة دراهم روي قال الفلان  
الف درهم عارية كان اقرارا بالعرض وكذلك كل ما يوزن او يكال لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بان لا يكون قرضا  
روي اقراره على حنطة في داره كان عليه قيمته وكذلك الاقرار على شيء لا يمكن تسليمه يكون اقرارا بالقيم روي قال الفلان على حق  
ثم قال عنت به حق الاسلام لا يصدق روي في يد بيجارية وولدها اقران الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد ولو اقام البينة  
على جارية ائمه له يستحق اولادها وكذا لو قال هذا العبد ابن امك وهذا الجدي من ثالك لا يكون اقرارا بالعبد وكذلك  
بالجدي في رواية ولو قال هذه الحنطة من زرع كان فارض فلان او من زرع حصد من ارضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال  
هذا الزبيب من كرم فلان او هذا التمر من نخلة فلان او قال الصوف في يد هذا من غنم فلان او هذا اللبن او هذا الشبن او هذا  
الحبوب من شاة فلان كان اقرارا بذلك لصاحب الغنم ولو قال الفلان حق في هذه الدار ففسره بالجمع او بالباب او بالبناء او بالبناء  
وكذا لو قال الفلان حق في هذا البستان ففسره بالتميز او بالحق لا يصدق الا ان يكون النخلة باصلها وكذا لو قال الفلان حق  
في هذه الارض ففسره بالاجارة او بالسكنى ولو اقر الرجل بحايطة كان له الحايطة باصله من الارض بشجرة عليها تمر كان له الشجر  
بشرا ولو اقر بخيل كان له الخيل باصلها من الارض وما بين الخيل من الارض لا يكون المقر له وعن ابو يوسف ان كانت متقاربة  
ينع من الزراعة دخل الارض في اقرارها والافواضع الخيل يدخل بقدر غلظها روي قال الرجل انت في حرم من مالي حيث  
فخذ منه ما شئت كان ذلك على الدراهم والدنانير وقيل هو على العموم روي قال الفلان اقرضني وانا صبي وانا قمر او قبل ان اخلق  
كان باطلا وكذا لو قال انا ذاهب العقل وذهاب عقله معروف لا يفتح اقراره اذا اقر بشرط الخيار في اقراره لا يفتح شرط الخيار  
فيه بخلاف ما اذا اقر واستثنى موصولا روي اقر على نفسه بانه درهم واشهد شاهدين ثم اقر له بمائة درهم فهو وطن آخر واشهد  
شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائة قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني هذه مسئلة ذكرها محمد في الاصل  
وذكرها الخفاف في ادب القاء وزاد على ما ذكر في الاصل وجعلها على وجوه وشروط في ذلك فالحاصل ان يقول هذه المسئلة على وجوه  
اما ان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحد ومختلف ولا يضيف الى سببان قال له على الف درهم ثم هذا العبد ثم اقر بعد ذلك  
في المجلس او في مجلس آخر ان عليه الفلان الف درهم عن هذا العبد والعبد واحد وفي هذا الوجه لا يلزمه الا مال واحد على كل  
حال وقوله جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال الفلان على الف درهم عن هذه الجارية ثم قال الفلان على الف درهم عن  
هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء اقر بذلك في موطن او في موطنين وان لم ينفذ الاقرار الى سبب كان عقد  
على نفسه بالمال صكافان كان الصك واحد اما ان المال واحد عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بالف درهم واشهد على  
لزم المالان على كل حال واختلف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا لكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاقول  
عند غير القاضى بحضرة شاهدين واقراره اثنان في عند القاضى يلزمه مال واحد وكذا لو اقر او لا عند القاضى بالالف واشتد التمسك في  
ديوانه شرعا روي في الثاني ومجلس آخر فارق بالف وادعى الطالب ما بين وانطوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب  
وان كان القرض عند غير القاضى او كان الاقرار الاول عند القاضى والثاني عند غيره فان كان شاهدا على كل اقرار شاهدا واحدا  
فاما لو اصرع عند الكل كان ذلك في موطن او في موطنين وان شهد على اقراره الاول شاهدا واحدا وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس  
آخر على قول ابو يوسف ومحمد يكون المال واحدا واختلف المشايخ في قول ابو حنيفة وانطوب يدعي انه مال واحد ايضا  
وانما بعدد المال عنده اذا عنت الحجة على الاقرار الاول بان كان عند القاضى او بشهادة شاهدين اما اذا لم يتم فلا وان شهد



على كل اقرار شاهدين عند غير القافة ذكر الخفاف ان على قول ابي حنيفة يلزمه المال ان اشهد في المجلس ان في الشاهدين  
الاثنين وان اشهد غيرهما كان المال واحدا وبعض المتأخرين قالوا اذا كان ذلك في موطنين واشهد على كل اقرار شاهدين  
عند ابي حنيفة يلزمه المال جميعا سواء اشهد على اقراره الثاني الاولين او غيرهما قال خمس ائمة الخوفا في هذا ذكر  
الخفاف والظاهر ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقرار في موطنين اما اذا كان في موطن واحد يكون المال واحدا وروي  
عن محمد بن ابي قيس قال ابي حنيفة يلزمه المال ان جميعا على كل حال اذا اشهد على اقرار شاهدين غير ابي حنيفة استحسن وقال يلزمه مال  
واحد اذا كان في موطن واحد وذكر شمس ائمة الشخص في الموطن الواحد يلزمه مال واحد عند الكل وان جاء شاهدين على  
اقراره بالف نفيهما بشاهدين آخرين على اقراره بالف ولا يدرى ان ذلك كان في موطن او في موطنين نسي الشهود ذلك فما لا  
الان يعلم انه كان في موطن واحد وقال ابو بكر الرائي في هذه الصورة يلزمه مال واحد وان شهد شاهدان على الف سود  
وشاهدان على الف بغيرهما لا ولو اقرار بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر  
في اختلاف نفر ويعقوب بن يونس الف درهم ومائة دينار في قول ابي يوسف في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر  
بما نراه في الف درهم في مجلس آخر وادى عليه مائة فاق بها فقال الطالب قد اقرت بالف وخمس مائة وقال المطلوب بان مائة على  
الف القول في المطلوب وكذا لو ادعى في المجلس ان الف الف فاق بها فادى الطالب ثلثة الا ان وقال المطلوب بمائة على الف  
كان القول في المطلوب ويكون اقراره الثاني فيخرج عن موجب اقراره الاول ويجوز الزيادة فيلزمه الزيادة ويجب عليه  
الفان رجل جاء بشاهدين على رجل بالف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة على الف درهم فهذا على وجه ثلثة ادعوا  
ان يكون المال مورزا والبراءة كذلك او لا يكون احدهما مورزا او كان احدهما مورزا والآخر لا ففي الوجه الاول ان كان  
تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضى بالبراءة لانه لا يدعى عليه الا ما لا واحد وقد ثبت البراءة عن الف درهم فانضمت البراءة  
الى ذلك المال وان كان تاريخ صدق المال بعد تاريخ البراءة يقضى بالمال لان البراءة السابقة لا يعمل في الدين اللاحق  
وان لم يكن احداهما مورزا بغير البراءة لان البراءة يكون عن الدين وليس ههنا دين آخر وكذا لو كان تاريخهما سواء عمل  
بالبراءة وان كان صدق المال مورزا والبراءة غير مورزة او على العكس عمل بالبراءة لان البراءة يكون بعد الوجوب عادة ولو  
لرجل على رجل صدق كل صدق بالف وتاريخ الصكين مختلف وفيه المطلوب ببراءة عن الف درهم في صدق وبراءة بخمس مائة  
فصدق فاق المطلوب كان له على الف درهم وقد اخذ مني الف وخمس مائة وقال الطالب كان لي عليك الفان ولم اقبض منك  
شيئا فان المطلوب ببراءة عن الف وخمس مائة ويرجع الطالب عليه بخمس مائة تمام الاثنين ويصحح البراءة لا بد وان يكون على قاي  
تجمع المال وفي كل موضع كان المال واحدا كانت البراءة واحدة وفي كل موضع يقضى بالمدين يقضى بالبراءة بين واختار صدق  
المطلوب بوجوب خلاف البراءة وفي سلكنا ثبت البراءة عن الف وخمس مائة رجل قال الفلان على درهم ثمن خرا وخنزير  
يلزمه المال ولا يصح في السبب اذا كذب المدعي في السبب وصل ذلك او فضل في قول ابي حنيفة وكذا لو قال على الف درهم ثمن ثياب  
وكذا لو قال الفلان على الف درهم ثمن ثياب اشترى به ولم اقبضه قال ذلك موصولا لا يصح في قول ابي حنيفة  
ويلزمه مال ولو قال له على الف درهم ثمن العبد الذي في يديك فان صدق الطالب في ذلك سلم اليه العبد واخذ منه الف ولو قال  
الطالب العبد الذي في يدي عبيد لم ابعه وان ابعته غيره لا يجب الف على المقر وذكر هذه المسئلة في موضع آخر ان على قول  
ابي حنيفة كل امرئ ما ادعى على صاحبه وهو قول صاحبه وهو المصحيح وان اذلف لزم المال على المقر ولو قال رجل  
ولان رجلا فلا ابعته فلان بغير الف درهم ثم قال له اقبضه كان القول في قوله وقد مررت هذه المسئلة رجل قال الفلان  
عند الف درهم ووديعه ثوبا لم اقبضها كان ضاها للالف وكذا لو قال له على الف درهم ثمن ثياب لم اقبضها قال

ذلك موصولا او مفصلا لا يصح رجل اقر انه باع عبده هذا من فلان بالف درهم فقال ما اشترىته منك بشئ ثم قال  
بلى قد ابعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعتك كان القول في قوله ان ياخذ العبد بالف درهم لان البائع اقر الباع  
اولا وبانكارا لشئ بعد اقراره بالبائع لم يبطل ذلك الباع بدليل ان الباع لو اقام البينة على ما ادعى بعد مجوعا لم يشترع  
قبل بينته ويقضي باليمن ولو لم يكن له بينة واراد استحقاق المشتري كان ذلك فاذ لم يبطل الباع بمجوعا لم يشترع فان عاد  
المشتري الى المضيق والبيع قائم لم يبيع ولو كان الباع بعد ما جحد المشتري قال المشتري صدقت ثم نشره من ثوب المشتري  
قد اشترى به لا تقبل قول المشتري لانه لما جحد الباع انفسح البيع بينهما الا ترى ان الباع لو اقام البينة على الباع في هذه الصورة  
او اراد استقلال المشتري لا يقبل بينته ولا يحلف خصمه رجل اقر باع عبدا من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد صح حجه لانه  
اقراره بالبائع بغير ثمن باطل اذا اقر الرجل بالبائع وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن واراد استقلال المشتري في القول لا يصح  
وهو قول ابي حنيفة ومحمد لان الاستحسان يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متاقد وفي الاستحسان يستحب وهو قول  
ابي يوسف لان العادة جرت بالاقرار قبض الثمن قبل القبض لا يشهد فيحلف الخصم بالله ماله عليك هذا المال رجل وامرأة  
اقر رجل بثوب او عبد على نفسه صح اقراره ثم يقضي عليه بقيمة عبد وسط عبد ابي يوسف وقال محمد القول في القيمة  
وابي يوسف حمل اقراره على سبب وقوعه لوجوب العبد والثوب في الذمة وهو النكاح وفي ذلك يفرق الى الوسط ومحمد لم يعتبر  
السبب ولو اقر على نفسه بداية كان عليه قيمة ابني الدواب شاء ان جاء بذمة وقال في كان القول قوله ان جاء بغيره وبرز  
او عاد او بغيره ولا يقبل قوله في غير ذلك ولو قال على ثوبه روي لفلان ثوبا بثوبه وفي ذلك منه عند الكل ولو قال على  
ثوب لم يشترع ثوبا بثوبه قبله بغيره لا يتبرأ بعد ذلك حتى يبطل ثوبا اخر رجل قال الفلان في طعنا وهذا حنيفة  
ولم يبلغ طعنا كذا كان الكل له رجل قال الف درهم لك على وعلى هذا الرجل الف درهم لا يلزمه ثمن ولو قال لك على وعلى عبد هذا الف  
درهم فان لم يكن على العبد دين صح اقراره ونجى بين ان يوجب على نفسه وعلى عبده ولو قال لك على وعلى فلان الف درهم ثياب  
فلان والمقر وارثه ومن لا مال له الاقرار لان ما شاء كان عليه وان شاء في مال الميت ولو قال لك على الف لا بد على فلان كان المال  
على المقر رجل قال الفلان ثوبا فبقي صح اقراره ويؤمر بالبذل **فصل الاستثناء والرجوع عن اقرار**  
الاستثناء على نوعين استثناء من حيث القدر واستثناء من حيث الصفة واذا اقر الرجل واستثنى ليس من جنس المقر نحو  
ان يقول لفلان على دينار الادره في القياس لا يصح الاستثناء وهو قول محمد وفي الاستثناء وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف  
ان كان المستثنى شيئا مثل جنسه كالكيل والوزن والعدد في التقارب بان قال فلان على دينار الادره او قال لا تصغير  
حنيفة والامانة يجوز فتح الاستثناء ويخرج عن المقر من المقر قدر قيمة المستثنى فان كان قيمة المستثنى باق على جميع مائة  
بلا يلزمه ثمن وان لم يكن المستثنى من جنس ما اقر به وليس مثل من جنس بان قال فلان على دينار الا ثوبا او قال لا ثابة  
لا يصح الاستثناء في قوله ويلزمه الدين وان كان المستثنى من جنس ما اقر به فتح الاستثناء في قوله لان يستثنى جميع ما  
تكلم به فلا يصح الاستثناء رجل قال الفلان على عشرة دراهم جادا الا خمسة زبوف قال ابو يوسف يلزمه عشرة دراهم ويرجع  
المقر على المقر ثمانية زبوف كما لو قال فلان على عشرة دراهم الا فقي حنيفة فانه يلزمه عشرة دراهم ويحط عنه مقدار قيمته  
الفقير قال ابو يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة جحد على المقر جادا ويصير مستثناة من العشرة خمسة جادا فلا يلزمه الا خمسة ولا  
فلان على عشرة دراهم الا خمسة ستوتة يلزمه عشرة جادا ويحط عنه ثمانية ستوتة في قوله ولو قال فلان على عشرة الا خمسة  
ستوتة كان عليه خمسة ستوتة وما يبيع بعد الاستثناء يكون من الستوتة رجل قال فلان على الف درهم ثمن ثياب او قال من فرض  
وقال له زبوف او قال له ثوبه قال ابو حنيفة لا يصح في دعوى الزبوف والبرهجة قال ذلك موصولا او موصولا لان في سبع



















ثاني في التركة بل كان الكل في يد الخصور الكبار فطلبوا القسمة من القاضي فان الحكم يجعل للصغير وصيا يقوم بالقسمة ويقضي حقه ويجعل للغائب وكلاهما يارهم بالقسمة وان كان في يد الغائب شيء من التركة لا يقسم حتى يحضر الغائب ويقوم بالبينة على ان ذلك ميراث بينهم وعلى كل واحد الورثة في القسمة وذكر في الجاهل انه لا يقسم وان قامت البينة ما لم يحضر الغائب ولو كان شيء من التركة في يد المصغر فالحجاب فيه كالحجاب فيما اذا كان شيء من التركة في يد الغائب وقد لا يقسم اذا قسمت التركة وعلى الميت دين فاحاز الغريم قسمة الورثة ثم اراد بنقص القسمة كان له ان ينقصها وكذا اذا ضمن بعض الورثة ديناً على الميت كان للغريم ان ينقص القسمة الا ان يكون الضمان شرط برادة الميت ولو كان في التركة دين على الميت فاقسموا على ان يضمن كل واحد منهم للغريم او ضمن احدهم ان كان الضمان شرطاً في قسمة الميراث فسدت القسمة وان لم يكن شرطاً في القسمة بل ضمن بعد القسمة فهو على وجهه وان ضمن على ان يرجع على الشراكه او في حال القسمة وان ضمن على ان يرجع او ضمن وسكت كان له ان ينقص القسمة لانه قام مقام الغريم والغريم ان ينقص القسمة ما لم يصل اليه حقه كذا المثلن قام مقامه اذا كان لكل واحد من حاضريه وصغريه بالغ فاخذ الحاضر او بالغ نصيبه فملك الباقي ان هلك قبل ان يصل ذلك اليها لا يكون لهلاكه على الصغير والغائب وهو كالصبرة اذا كانت مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان للمزارع اقتسمها وافر من نصيبه فقسم المزارع والدهقان فاي غريم نصيب الدهقان الى الدهقان فاما رجح اذا قد هلك ما افرزه لنفسه كان لهلاكه عليه ما وان قسم الصبرة وافر من نصيب الدهقان وحل نصيب نفسه اليه او رجح اذا قد هلك ما افرزه للدهقان كان لهلاكه على الدهقان خاصة كذا قال بعض المشايخ نكتة لغريمهم رافى لاحد عشر اسهم وللثاني خمسة اسهم وللثالث اسهم واحد فادادوا قسمتها واراد صاحب العشرة الاسهم ان يقع سهامه بمقتضى في موضع واحد ولا يرضى بذلك الذي له اسهم واحد فسدت الاراضى بينهم مستقلة كانت او متفرقة على قدر سهامهم عشرة لواحد خمسة لآخر وسهم للثالث ويعمل الاراضى على عدد سهامهم بعد ان عدت وسويت ثم جعل ينادى في سهامهم على سهامهم وبقري عظيم فاول بندقه يخرج توضع على طرف من طرف السهام وهو اول السهام ثم ينظر الى البندقه لمن هي فان كان لصاحب العشرة من اسناد العشرة على ذلك ويستعمل اسهم مستقلة باسم الذي وصفت البندقه عليه فيكون سهام صاحبها على الاصل ثم يقرع بين الستة كذا قال بندقه يخرج توضع على طرف من طرف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقه لمن هي فان كانت لصاحب الخمس من اسناد الخمس على ذلك السهم واربعة السهم مستقلة بذلك السهم وبقى السهم الواحد لصاحب العشرة وان كانت هذه البندقه لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضع البندقه عليه ويكون الخمسة الباقية لصاحب الخمس رجلان ووزن ثلث بنين ووزن خمسة عشر خاتية خمسة منها مملوثة وخلا خمسة منها الى نصفها خل وخمسة منها خاتية والكل مشترك فادادوا بنون ان يقسموا الخواص على السوا من غير ان يربوا عن موضعها قالوا الوجه ان يعطى احد البنين خاتيتين مملوتين وخاتية الى نصفها وخاتيتين خاليتين ويعطى الثاني كذلك ويبقى خمسة خرابي احدتها مملوثة واحدتها خالية وثلاث الى نصفها خل فيعطى لاربعة ان ذلك فيقطع المساواة بذلك وجعل بينهم خمسة ارغفة لاحد هار غيفان ولآخر ثلثة فدعيا دجلا ثانياً والخواص مستويين ثمان اثنا عشر ارغفة خمسة دراهم وقال القسمة على قدر ما اكلت من ارغفت كذا قال الفقه ابو القاسم يكون لصاحب ارغفين درهمان ولصاحب ثلثة ثلثة لان كل واحد منهم اكل ارغفاً وثلثي ارغفهما ثلثان من ذلك لصاحب ارغفين ودرهمان من نصيب صاحب ثلثة فاجعل كل ثلثة سهام فيصير كل واحد منهم كل سهمين من نصيب صاحب ارغفين وثلثة اسهم من نصيب صاحب ثلثة وذلك خمسة فيقسم ابدل كذا يكون لصاحب ارغفين دجلاً وثلثا الثلث ثلث قال الفقيه ابو بكر عند دجلا ارغفين درهم من البذل لانه اكل من رغيف رغيفاً وثلثي رغيف ولم ياكل الثلث من رغيف الثلث رغيف وكل واحد منهم اكل رغيفاً وثلثي رغيفاً وثلث رغيفاً فكان صاحب

الثلثة اربعة دراهم من تحت دراهم شريكاً بينهما عنيباً را فاقسمته حازت قسمة بالوزن والبقان والميزان وقال بعض المشايخ يجوز ان يجرى فيها القسمة بالتفاوت قالوا لا نأمره وهذا غير صحيح لانه وزني فلا يجوز قسمة بدو بالوزن اما بالبقان او بالميزان فلا يجوز قسمة بالشرعية لانها مجازة وقسمته التبرع بالحبال ذكر في التنازل لا يجوز لانه ليس بوزني رجلا نواضعاً بقية بينهما على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوماً يجدي بينهما كان باطلا ولا يجل فضل الدين لاحدهما وان جعل صاحباً في حل لاهبة المتاع فيما يقسم الا ان يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعل صاحبه في حل كان ذلك اجراء لعين الضمان فيجوز ما حال قيام الفضل فاذا جعل صاحبه في حل كان هبة او ابراء عن العين وانه باطل اهل قرية غريمهم السلطان قال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على قدر الارض وقال الفقيه ابو جعفر ان كانت افراسة لتحسين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانه مؤنة الملك وان كانت لتحسين الابن ان يقسم على قدر الارض الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الراس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتفرغ لهم دار بين اثنين انهدمت فادادوا احداهما البناء واولي الاخر يقسم الدار بينهما ولو كان جدار بين رجلين لاحدهما عليه جذوع وليس للاخر عليه شيء فانهدم الجدار واخذ صاحب الجذوع صاحب البناء واولي صاحبه فانه لا يجبر عليه ويقال لهما ان شيئا فاقسما الرض الجاريط وان اراد صاحب الجذوع ان يبني والآخر القسمة فانها تقسم بينهما نصفان رجلا بينهما مملون صغير او جارية فانها يجبران على نفقة ما فان اراد احدهما الاتفاق وقال الآخر ليس في شيء ذكر الكرخ ان الحاكم يبيعها من ينفق عليها فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد نفق من بيت مال فان قال احد الشريكين انا انفق عليه بنا على مولاه قال امرت من محبها احيار وان بلغ اكثر من قيمة اضعافا كان له ذلك على المولى ولا يسقط عنه بوث المملوك ولو كانت دارا او نخلا بين رجلين لا يجبر على الاتفاق شريكاً اقتسما على ان لاحدهما الصامت وللآخر العوض وقامات الخافوت والديون اتق على الناس ان توبى شيء من الدين يرد اخذ الصامت على شركته نصفه كانت القسمة فاسدة لان القسمة في معنى البيع والبيع على هذا الوجه فاسد وعلى اخذ الصامت ان يرد على شركته نصف اخذ من الصامت وعلى شريك الاخر ان يرد على اخذ الصامت نصف اخذ ايضا دار بين شريكين رفعا بايا من الدار ووضعاه في الدار فاقسما الدار فان اباها لموضع في الدار يكون بينهما ولا يكون دجلا في القسمة بمنزلة شاع الدار ولو اقتسما كرا او فوا كرا عنياب فوقع العيب في النصف الذي لصاحب واحد هان ذكر العيب في القسمة يكون العيب لمن اخذ النصف الذي في العيب والافلا وكذا لو اقتسما دار فرفع في نصيب دجلا هبة في حامات ان لم يذكر والحق في القسمة لا يدخل وان ذكروها في القسمة وجعلها للصاحب البت فان كانت لا تخذ الا بصيغة القسمة فاسدة وان كانت تؤخذ بغير صيد حازت القسمة ويكون الحكم للصاحب البت لان حكم القسمة حكم البيع ارض بين رجلين فطلب احدهما القسمة من الآخر وقال قد بعيت نفسي من فلان الغائب واقام البينة على ذلك لا يقبل بينة لانه يريد بهذا دفع القسمة عن نفسه بدعي بالفعل على الغائب وذلك باطل دار بين شريكين انهدمت فقال احدهما نبشها واولي الاخر فان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار دار او عام او شيء لا يحل القسمة كان لطالب البناء ان يبني ثم يواجر ثلثا نصف النفع في البناء من الخلة وفي الارض المشتركة اذا باها احداهما فقال له صاحبها ارفع بناك فان القاضي يقسم الارض بينهما فوقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله ان يرفع ذلك او ياخذ البناء بالقسمة اذا رضى صاحبه بذلك وغرمه في طاحونة مشتركة بين اثنين انفق احدهما في رتبها لا يكون متطوعاً طاحونة او قام بين اثنين استاجر نصيب كل واحد منهما من ثمر النفع احد المستاجر من ثمر الطاحونة او الحمام باذن من آجره هل يكون ان يرجع بذلك على شريك الذي لم يواجر نصيبه من هذا المستاجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يحتمل ان يقوم المستاجر مقام من آجره فاما النفع فيرجع بنصفه انفق على رواية التي رويت عن محمد بن يحيى ان يقال ان هذا المستاجر يرجع على من آجره ثلثين آجره يرجع على شريكه ويحتمل ان يكون هذا المستاجر متطوعاً وانما رغبته عن ان لا يرجع هذا المستاجر على شريك من آجره رجلان ورك



ضبعة وخمسة بنين اقدم صغير واباق كبار اثنان منهم عاقران واثنان غايان فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين  
فطاب هذا المشتري ببيع بالقيمة عند القايمة واخبره بالقصة فان القايمة بالشرط الحاضر بالقيمة ويجوز له ان يبيع  
عن الغايين وخصما عن الصغير لان المشتري قام مقام بايعة وكان بايعة ان يطلبا لشرط الحاضر بالقيمة اذا كانت القيمة  
ميراثا لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان الاصل ميراثا سبق اقراره بالغ وقاسم وصي الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل ان كان الصبي مرافقا قبل قوله ويجوز قسمته وان لم يكن مرافقا ويعلم ان مثله لا يجوز قسمته ولا  
قوله لانه مكنت ظاهرا ويتبين بهذا ان بعد اثنى عشر سنة اذا كان محال لا يحتمل مثله اذا اقر بالبلوغ لا يقبل قوله  
رجل باع من رجل شيئا فضمن رجل بالدرك ثمرات النخيل وطب ورثة الفاس من قسمته ميراثه فان القايمة تقسم لدى الدين  
غير ثابت للمحال فان قسم وباع كل واحد من الورثة نصيبه ثم ادرك المشتري دوكانا كان المشتري ان يرجع على ورثة الفاس  
ويغض قسمتهم لان هذا بقوله دين مقارن الموت لان سبب هذا الدين كان في حياة الميت ولو كان الدين ظاهرا وقت  
القسم لا يجوز القسم فكذا اذا وجب بسبب كان قبل الموت رجل مات عن امرأة وابنين والمرأة تدعى انها حامل قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل يعرف على امرأة ثقة او امرأتين حتى تقس حبلها فان لم تقف على شيء من علامات الحمل تقسم  
الميراث وان وقف على شيء من علامات الحمل ان تقسوا حتى تدفانه لا تقسم وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا وابنا قال  
القاضي لا تقسم الميراث حتى تدفان فان كان الورث اكثر من واحد ولم ينظر الولادة ان كانت الولادة بعيدة تقسم وان كانت  
قريبة لا تقسم ومقدار العقب والبعد مقوض الى رأي القاضى واذا قسمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار  
ما يوقف للحمل قال الفقيه ابو جعفر يوقف نصيب ابنتين ونصيب اباق وهو رواية عن ابن حنيفة ومحمد وابي يوسف في رواية  
وقال بعضهم يوقف نصيب ابنة بنين وهو رواية عن ابن حنيفة ايضا وذكر القاضي عن ابي يوسف انه يوقف نصيب ابن واحد  
وعلى الفتوى هذا اذا كانت الورثة ممن يرتفع الحمل بان كان ابنا فان كانا لا يرتفع مع الابن بان مات عن اخوة واراة  
حامل يوقف جميع التركة ولا تقسم لان في حق الاخوة في طلب بقية شدة فلا تقسم رجعات عن امرأة حامل وابنتين وابنين  
فطلب الاولاد فتمت الميراث قال الفقيه ابو جعفر لها عن الميراث خمسة من اربعين سهما وللبنتين سبعة اسهم وللابنتين  
اربعة عشر وثلاثون لاجل الحمل اربعة عشر وعلى ما اختاروا للفتوى يوقف لاجل الحمل نصيب ابن واحد ويخرج المسئلة  
من اربعة وستين ثمانية اسهم للمرأة واربعة عشر للابنتين وثلاثون للبنين ويوقف لاجل الحمل نصيب ابن واحد  
اربعة عشر امرأة ماتت وفي بطنها ولد يخرج مقدار يوم ووليلة فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يميت فدفنت  
المدة بذلك ثم نبش قبرها فاذا معها بنت ميتة وترك المدة زوجا وابوين هل يكون لهذا الميت التي وجدت شي من المال  
قال الشيخ يخرج من اقر الورثة كلهم ان هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثت لابنة ثم رثت من الابنة ورثتها وان  
جمعا لم يقض لها بالميراث الا ان يشهد عدول انها ولدت حية وانما سيعمل بالشهادة على هذا الوجه اذا لم يفارق قبرها  
منذ دفنت الى ان نبش وقد سمعوا موت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود حلف الورثة  
على العلم فان حلفوا يكون لها الميراث وان خرج من راس الولد وهو يصح ثمرات قبل ان يخرج اباق لا ميراث له ولا ميراث عليه  
الا ان يخرج اكثر ابدن وهو حي وانما **كتاب المضاربة** لا يجوز بيع الدرهم والدينارين  
مكيلا كان اموزنا او عروضا في قول ابي حنيفة ولو يوسف وقال محمد يجوز بيع الدرهم والدينارين بالذهب والفضة  
اذا لم يكن مضروبا في رواية الاصل ويجوز بالدرهم والدينارين والذهب والفضة وان كانت استوفت تروج  
فهي كالقوس من رجل دفع ارضا وقال بعه واعمل ثمنه مضاربة بنصف الربح فباع باحد النقيدين ودفن في الثمن جازت المضاربة

لانه اضافها الى الثمن لا الى العروض وان باع العروض لم يكل اموزون جاز الباع والمضاربة فاسدة في قول ابي حنيفة وقال  
صاحبه لا يجوز الباع وانما فسدت المضاربة عند ابي حنيفة لانها صارت مضافة الى العروض ولو دفع الى رجل درهم لا يعرف  
قدرة مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في قدرها وصفتها قول المضارب مع يمينه ولو كانت الدرهم ودينه فامر  
المودع بان يعمل بمضاربة بالنصف او بالثلث او ما شبه ذلك جازت المضاربة ولو كانت الدرهم غصبا فقال للغاصب  
اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جازت المضاربة عندنا خلافا لغيره ولو كانت الدرهم دينارا فامر المديون ان يعمل بمضاربة  
لا يجوز ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب الدين في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الربح للدين وميراث المضارب  
عن الدين ولو قال الرجل اقبض مالي على فلان من الدين واعلم بمضاربة جاز ولو دفع الى رجل ثمان مائة درهم وقال اذا تم لي  
الف درهم شاركك ثم قال بعد ايام رقب باعدك يحصل ثمنى قالوا هذه مضاربة فاسدة بجهالة الربح بينهما فيكون  
اصل المال ورجحه للآخر ولما موراجر مثله رجل دفع الى رجل الفاق مضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا للمضاربة باكثر  
من ذلك المالك قال الرب المال اعمل فيه بريدك او بقل فان اشتري سبعة باكثر من الف كانت حصته الا ان مضاربة وما زاد فهو  
للمضارب ربحه وعليه وضيعته ومن الزيادة دين على خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلل رجل دفع الى رجل درهم ما يبيع مضاربة  
فاشترى بالدرهم او العكس جازت المضاربة عندنا وان اشتري بخلاف صنفه راس المال بان كان ايضا فاشترى بالسود جازت المضاربة  
في قول ابي حنيفة ولو يوسف وظاهر قول محمد المضاربة تقسم باشتاء منها اذا شرط لاحدهما من الربح ما يقطع التركة نحو ان يجعل له  
درهم ستاة مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة ومنها اذا شرط في المضاربة على المضارب ان يملك في يد ومنها اذا شرط  
في المضاربة على رقب المال مع المضارب لان ذلك يمنع التخليق بين المال والمضارب وكذا لو وكل رجل ليدفع ماله مضاربة فدفن المالك  
وشرط على نفسه مع المضارب شيئا معلوما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا ولو فعل ذلك الاب والجد اب لابا وصلى الاب  
وشرط لنفسه شئ من الربح والعمل فعمل مع المضارب جازت المضاربة والشرط جميعا ولو دفع احد المتقاضين الف درهم من مال  
المفاوضة مضاربة الى رجل وشرط على نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شئ من الربح فسدت المضاربة ومنها اذا دفع الاب  
او الجد او وصى الاب الى الصغير الى رجل مضاربة وشرط على الصغير مع المضارب كانت المضاربة فاسدة والاصل في هذا ان كل  
من يجوز له ان يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط على نفسه مع المضارب جازت المضاربة وكل من لا يجوز له ان يأخذ  
لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط على نفسه مع المضارب وشرط لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة واذا عمل المضارب بالمضاربة  
الفاسدة ورجح كان كل الربح لرب المال والمضارب المثل ثانيا لان المضاربة اذا فسدت بقي الاجارة وفي الاجارة الفاسدة  
اذا عمل الاجير كان له اجر مثله ولو هلك المال في المضاربة لا يفعله في مضاربة فاسدة ذكر في الاصل انه لا ضمان عليه وذكر الطحاوي  
فيه خلافا وقال لا يضمن في قول ابي حنيفة ويضمن في قول صاحبه وجعله على الخلاف في الاجير ان ترك اذا هلك المال في يده لا يفعله  
رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وبين نصيبا حدها من الربح وسكت عن نصيب الاخر ان سكت عن بيان نصيب رقب المال جازت  
المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز اسقاطا او ما ورد بالشرط لرب المال يكون للمضارب  
ولو قال رقب المال للمضارب على نصف الربح ولا ثلثه كان المضارب ثلث الربح واباق لرب المال ولو قال رقب المال على ان ما رزق الله  
من الربح يكون بيتا جاز ويكون الربح بينهما على الشواء ولو دفع الفاق مضاربة على انما يشركان في الربح جاز ويكون الربح بينهما على الشواء  
ولو قال على ان يكون للمضارب شريك في الربح جاز في قول ابي يوسف ويقسم في قول محمد ولو شرط بعض الربح لثالث ان كان ناشرا طاهرا  
لثالث يستحق المضارب كما لو شرط الثلث لعبد للمضارب وليس عبد دين او لعقضاء دين المضارب جاز ويصير كاشرا طاهرا  
للمضارب وان كان ناشرا لثالث لا يستحق المضارب كالثالث لاجن المضارب او زوجة كان ذلك لرب المال وان شرط الثلث











ويجب ان يكون في المارح كان رب المال مسترياً مال نفسه مضارب ثلثة نفر من رفقائه فخرج المضارب  
مع اثنين منهم وبقوا الدراع في الحجة ثم خرج الدراع وترك الباقي مغلقاً فملك مال المضاربة قالوا ان كان الدراع يعتمد عليه  
في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الدراع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب وهو نظير ما قاله محمد بن سنان في اهل  
السوق اذا قاموا واحداً بعد واحد وتركوا السوق ففزع شيء من السوق يضمن الاخرين منهم لانهم ايتنوه المضارب اذا قال  
رب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال لم تدفع الى شيئا ثم استوى المال ذكروا ان طوقا المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال  
في يده بعد المحرور قبل الشراء فهو ضامن والقياس ان يضمن على حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشتري بربوعين الصفا  
وان جحد ثم اشتري ثم اقر فهو ضامن والمتاع له وكذا الوكيل بشره شيء بغير عينه بالف ودفع المال الى الوكيل وان كان العبد  
معيها فاشترى في حال المحرور او بعد ما اقر فهو للآمر ولو دفع وجعل عبد الله الى رجل لبيعه فجد المأمور ثم اقر به فباعه قال  
محمد بن سنان جاز وبيع ارض الصفا وقال غيره من المشايخ في قياس قول لو باعه بعد المحرور ثم اقر جاز ايضا جاز دفع الى رجل عرضا  
مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال ردوت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون القول قوله في ذلك واذا  
اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال ترك بالنقد والمضارب لم يمتح بالنقد والنسيه او قال رب المال امرتك ان تعمل  
بالكوفة واشترى وقال المضارب فعت الى المال مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لانه يدعى الاطلاق والاصل في المضاربة  
هو الاطلاق وقالوا في القول قول رب المال لان الاذن بانصرف فيستفاد من جهة اذ اشتري المضارب بال المضاربة ارض الصفا  
ثم دفعها الى غيره من اربعة على ان يكون البذر من قبل المزارع جاز ويكون حصص المضارب من الخارج بينه وبين رب المال على ما  
في المضاربة لا يزرع مال المضاربة ولو استاجر المضارب ارضاً مضاربة اشتري بعض مال المضاربة بدارقيرها جاز ولو اخذ  
المضارب من مزارعة ثواباً اشتري طعاما ينفق على المضاربة وزرع فان كان رب المال قال في المضاربة عمل ربك جاز وان لم  
له ذلك لا يجوز المضارب ما دام يعمل في مصره كانت نفقته واهله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومركوبه  
وكسوته يكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء واجرة الحمام اذا احتججه لا يكون في مال المضاربة ولو شرط عليه رب المال  
في عقد المضاربة ان لا يسافر او لا يعمل في مصر كذا لم يكن له ان يخالفه فان خالفه كان ضاملاً الشريك شركة عن ان يخرج اذا  
سافر مال الشركة وانفق على نفسه من المال اشترك لم يذكر هذا في الكتاب وذكرنا طائفة في رواية الحسن عن ابي جعفر  
المضارب والشريك انما سافر فينفق على نفسه في طعامه وكسوته وعن محمد بن احمد شريك الصفا اذا سافر له ان ينفق من المال  
بمئة المضارب المضارب اذا سافر على المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالكين سواء خلط المالكين ام لا اذا كان قال  
رب المال عمل فيه براك او لم يقل ذلك والسفر وما دونه السفر في ذلك سواء اذا كانت لا يبيت في اهله اذا نسخ رب المال عقد  
المضاربة بعد ما صار من المال عوضا لا ينفق منه وان صار من المال درهم بعد ذلك وقد كان دنا ينفق ذلك الغرض  
والعلم بالصفا

**كتاب المزارعة** قاله المزارعة فاسدة في قول ابي حنيفة وقال صاحبها يجوز  
اذا استجعت شرايطها والمعاملة على هذا الخلفي ايضا والفتوى على قولها التعامل الناس في جميع البلدان وشرايط جواز  
المزارعة ستة منها بان العتق فان دفع ارضه مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة وانما قال ذلك  
لان المزارعة جازة فان البذر لو كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استيجاراً للعامل وان كان البذر من قبل العاقل  
فهو استيجار للارض ولهذا قال غيره استاجر منك لتزرع ارضي هذه يذرى على ان يكون الخارج بيننا نصفاً كانت مزارعة  
وكنتم لو قال العامل ذلك لصاحب الارض وانما لا يصح معلومة الا ببيان الوقت وقال المشايخ لا يصح لانه لا شرط ببيان المدة  
ويكون المزارعة على اول السنة يعني على اول دفع يكون في تلك السنة قالوا انما اجاب بصفا المزارعة في الكتاب اذ لم يبين الوقت

ع  
ارضا

لان اول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر الا يسيراً الا يرى ان وقت المعاملة  
لما كان معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت استحساناً والفتوى في بيان الوقت على ما في الكتاب ولو انما ذكرنا في المزارعة وقتاً  
لا يتكلم فيها من المزارعة لا يجوز كادفع ارضاً لا يصح المزارعة وكذا شرطاً وقتاً لا يعيش الى ذلك الوقت عادة لا يجوز لان  
فيه شرط بقاء العقد بعد الموت ولو ذكرنا المزارعة سنة فزرع واستحصا الزرع وقبض الى تمام السنة ما لا يتكلم فيه من المزارعة  
لا يتكلم فيها من المزارعة لانه لا فائدة في ابقاء المزارعة والشرط الثاني بيان من كان البذر من قبله لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض  
كانت المزارعة استيجاراً للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجاراً للارض فكان المعقود عليه محمولاً على حكم  
ضلفه ايضا فان العقد في حق من لا يزرع منه يكون لازماً في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازماً قبل القاء البذر  
وهذا اذا دفع الى رجل ارضاً وبذر مزارعة جازة ثمران رب المال هذا الارض والبذر فزرعها كان ذلك نقضاً للمزارعة  
ولا يكون اعانة وقال القتيبي ابو بكر البجلي يحكم فيه العرفان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض  
يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه في عرفهم ان كان العرف ستم او ان كان مشتركاً لا يصح المزارعة وهذا  
اذ لم يذكر القضاة يعلم به صاحب البذر فان ذكر القضاة يدعي عليه ان قال ما جاز لارض دفعت اليك الارض لتزرعها  
لي او قال استاجر منك لتعمل فيها بفضف الخارج يكون بيان ان البذر من قبل صاحب الارض وان قال لتزرعها لنفسك كانت  
بيان ان البذر من قبل العامل والشرط الثالث بيان جنس البذر لان الجهة لا يقع عند جهالة الاجزاء ههنا شيء من  
الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولا يزرع بعض الزرع بغير الارض فلا بد من بيان ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير  
معلوما باعلام الارض فان لم يبينها جنس البذر كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حق المزارعة لا يتكلم في القاء  
البذر وعند القضاة لا يصير الاجر معلوماً والاعلام عندنا لا يتكلم في بقاء الارض وقت العقد كالمواستاجر اية  
للمركوب ولم يبين الركاب والمحل ولم يبين المحل لا يقع الاجارة ثم ينقلب جازاً عند الركوب وعند المحل وان كان البذر من قبل  
العامل ولم يبينها جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانهما لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوض  
الامر الى العامل على وجه العموم ان قال له رب الارض تزرعها ما بدا لك وما بدا لي لانه لما فوض الامر اليه فقد رضى بالعرض  
وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئاً  
تنقلب جازة لانه لا خفي بينه وبين الارض وتذكرها في يده حتى ان البذر قد تحلل بالعرض فيفسد كافي مسئلة استيجار الدابة  
للمركوب ولو انما بيتا البذر من جنسين او اجناس مختلفة وصورة ذلك رجل دفع الى رجل ارضاً على ان يزرعها ببذرة  
هذه على ان يزرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيراً فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها سمسماً فلصاحب  
الارض ربعه جاز على ما شرط لان المزارعة في حق صاحب البذر وعند ذلك البذر معلوم ولو زرع بعضها حنطة وبعضها  
شعيراً وبعضها سمسماً جاز ايضا على ما اشترط في كل نوع وكذا لو دفع ارضاً ثلثين سنة على ان يزرع فيها من حنطة او شعير  
او شيء من غلة الصيف والشاء فهو بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر او كرم او نخل فهو بينهما اثلاثاً لصاحب الارض ثلثه  
وللعامل ثلثاه فهو جاز على ما اشترط سواء زرع الكل على احد النوعين او زرع نصفها وجعل بعضها كرمها فهو جاز  
ايضاً في ظاهر الرواية ولو دفع ارضاً مزارعة على ان يزرعها ببذرة وبقره على ان يزرع بعضها شعيراً وبعضها سمسماً  
فازرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعيراً فله ثلث الارض ثلثه وما زرع فيها سمسماً فله ثلث الارض ثلثان  
فهو باسد كله بخلافه لان ههنا فاضل على التبعيض فقال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيراً فهذه ليس له  
ان يزرع كلها احد الاصناف وما يزرع كل نوع في بعض الارض وذلك البعض محمول على ان يزرع في الحال وعند القضاة البذر



في الارض ايضا لانه اذا زرع بعضها حنطة لا يدري ماذا يزرع في ناحية اخرى وليس ان يزرع وكان العقد فاسدا  
فاذا قصد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر ولو قال اخذ هذه الارض على ان تزرع منها حنطة فالخارج بيننا نصفان  
وما زرع منها شعير ففي ثلثه وما زرع منها سمسم ففي ثلثه وما زرع منها فاسد ففي ظاهر الرواية لما قلنا  
ولو دفع الى رجل ارضا بزرعها بذر على ان يزرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعير فالخارج كله للعامل  
جاء لا يخبره بين المزارعة عند لقاء الحنطة وبين اعارة الارض عند لقاء الشعير واحدهما غير مشروط في الاخر فجاز ان  
سوى الخارج من الشعير لنفسه جاز العقد في الحنطة لانها مزارعة الارض ببعض الخارج ولا يجوز في الشعير لان في الشعير  
يصير واقفا الارض مزارعة بجميع الخارج وكذا لو دفع الى رجل ارضا على ان يزرع حنطة فالخارج بينهما نصفان وان  
زرعها شعير فالخارج كله للعامل وان زرعها سمسم فالخارج كله لصاحب الارض جاز العقد في الحنطة والشعير ولا يجوز في السمسم  
لان في الحنطة العقد مزارعة الارض ببعض الخارج وفي الشعير اعارة الارض من العامل من غير ان يكون احدهما شرط في الاخر  
فجاز انما في السمسم يكون العقد مزارعة الارض بجميع الخارج لصاحب الارض ولو دفع الى رجل ارضا بزرعها خمس سنين مابدا  
له على ما خرج في السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الخارج لرب الارض فهو جاز لان سقى لكل سنة  
شاه معلوما ولو دفع الى رجل ارضا سنة هذه على ان يزرعها بذر فخرها فخرج منها من عصفه فهو للمزارع وما خرج  
من قرم فهو لرب الارض او على العكس كان العقد فاسدا سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل المزارع لان العصف  
والقرم كل واحد منهما مقصود في المزارعة فاشترط احدهما للاحد العاقلين خاصة يفوت الشركة في المقصود لاحتمال  
ان يحصل احدهما ولا يحصل الاخر وكذا لو دفع ارضا بزرعها حنطة وشعير اعلى الحنطة يكون لاحدهما بعينه والشعير  
للاخر بعينه كان فاسدا وكذا كل شئ له نوعان من الربح كل واحد منهما مقصود كذا لكتان واكتان اذا شرط لاحدهما  
بعينه لكتان وللآخر بعينه البذر ولو شرط القرط لاحدهما بعينه والعصفير بينهما نصفين او على العكس من ايهما كان  
البذر لا يجوز لما قلنا وكذا الرطبة وبذرها لا يجوز تخصيص احدهما بشئ من المقصود بخلاف الجميع التين لان التين  
تج على ما يذكر ولو دفع الى رجل ارضا وكذا حنطة وكذا شعير على ان يزرع فيها الحنطة فالخارج بينهما نصفان والشعير  
مرح ودفع الى صاحب الارض ولو زرع فيها الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد الحنطة فهو جاز على ما شرط لانه استعان بالعامل  
في احدها واستاجر العامل بنصف الخارج من غير ان يكون احدهما شرط في الاخر واشترط بذر البطيخ والقثاء لهما بنزلة  
بمنزلة اشراط التين لان ذلك غير مقصود بل هو يقع بمنزلة التين بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة والعصفير مع القرط لان  
كل واحد منهما مقصود في المزارعة فلا يجوز تخصيص احدهما بزرع ارضا الى رجل ثلاث سنين على ان يزرعها في السنة الاولى  
ببذر مابدا له على ان يزرعها في السنة الثانية بذر وعمله على ان الخارج للعامل وعلى العامل  
اجرة مائة درهم لصاحب الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة بذر صاحب الارض على ان الخارج للعامل وعلى العامل  
عليه اجرة مائة درهم لهما جميع ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى مزارعة صحيحة بنفس الخارج كالبذر من قبل صاحب  
الارض ومن قبل العامل وفي السنة الثانية العامل استاجر الارض باجرة معلومة لمنفعة معلومة وفي السنة الثالثة  
صاحب الارض استاجر العامل بديل معلوم ليزرع له في ارضه وكل واحد من هذه العقود جاز عند الانفراد فلذلك  
عند الجميع اذ لم يكن البعض شرطا في البعض ولو دفع الى رجل ارضا الى رجل قال له اعطني ارضا ببذر من نفسك وبقرتك واجرك  
فما خرج فعلا في حاز لا اذ لم يعمل شيئا من الخارج ولم يلتزم له اجرا كان ذلك استعانة ولو قال ان الخارج كله جاز  
ايضا لان صاحب الارض اعارة ارضه وقصر بزرعه حيث جعل كل الخارج للعامل وانما قصر البذر لان لتبذل البذر بقرتين

المهبة والقرض والقرض انما يفعل عليه وانما صار ميعار الارض لان المنفعة لا تنقسم الا بالعقد وتسمى ابدل  
ولم يوجد ولو دفع ارضا الى رجل وقال له ازرع في ارضي كذا من طعامك على ان الخارج كله لي لا يجوز ذلك لان هذا دفع  
الارض مزارعة بجميع الخارج ولا يكون هذا من صاحب البذر فليكن للبذر من صاحب الارض لان الاصل في القاء بذر ان  
يكون عاملا لنفسه وقرص صاحب الارض على ان الخارج كله لي محتمل ان يكون الخارج بطريق استعانة البذر ولا يشترط  
تمليك البذر بل محتمل ويكون الخارج لصاحب البذر وعيد ارض لان صاحب الارض ينبغي لمنفعة ارضه عوضا ولم يستلم  
له فكان له اجرا لارض اخرجه ارض شيئا او لم يخرج ولو دفع رجل بذر الى صاحب ارض لينزعه صاحب الارض ارضه  
ويصرف ذلك سنة هذه على ان ما خرج الله ثمن ذلك يكون بينهما نصفان لا يجوز ان يكون الزرع كله لصاحب البذر  
وعيد لصاحب الارض مثل اجرا ارضه اخرجه ارض شيئا او لم يخرج ولو قال ازرعه في ارضك على ان ما خرج كله لي كان الخارج  
كله لصاحب البذر وعيد اجرا لارض اخرجه لانه يقر على استعانة الارض والعامل بجميع الخارج وكان الخارج كله لصاحب  
البذر وعيد للعامل اجرا ارضه واجره له ولو قال ازرعه في ارضك نفسك على ان ما خرج كله لي كان الخارج كله لصاحب الارض  
وعيد بذر مثل طعامه لان قوله ازرعه لنفسك تنصيص على قرض البذر من صاحب الارض بشرط جميع الخارج لنفسه عوضا  
عن القرض لانه شرط فاسدا لان القرض لا يبيح بالشروط الفاسدة والشرط الرابع لجواز المزارعة بيان نصيب البذر  
لان ما يخذ من البذر منه ياخذ اجرا ما عمله او لارضه فيبشرط اعلام الاجر فان بينا نصيبا للعامل وسكتا عن نصيب صاحب  
البذر جاز العقد لان صاحب البذر يستحق الخارج بحكم ان ملكه لا بطريق الاجر وان بينا نصيبا لصاحب البذر وسكتا عن  
نصيب العامل لا يجوز قياسا لان ما يخذ اجرا فيبشرط اعلام الاجر وفي الاستحسان يجوز هذا العقد لانه لما بين  
نصيب صاحب البذر كان ذلك بيازا ان الباقي للآخر وقد مثل هذا في المضاربة والشرط الخامس للترافعة لجواز المزارعة  
التقليدية بين الارض والعامل وكل ما يمنع التقليدية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل منع جواز المزارعة والتقليدية ان يقول  
صاحب الارض للعامل سلكت انك الارض ومن التقليدية ان يكون الارض رافعة عند العقد فان كان فيها زرع قد ثبت يجوز  
العقد ويكون معامله ولا يكون مزارعة وان كان فيها زرع قد ادرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج  
الى العمل وكما قد تجوز هذا العقد مزارعة قد تجوزها معاملة وينبغي ان يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والآخر  
متفاوت لا يصير العمل معلوما وان شرط مع العامل عمل عبد صاحب الارض جاز العقد على كل حال كما لو شرط عليه البقر والمشروط  
للعبد يكون مولاه ان لم يكن عليه من شرط مع العامل عمل عبد صاحب الارض على ان يكون للعامل ثلث الخارج ان كانت  
البذر من قبل صاحب الارض يجوز العقد ويكون للعامل ثلث الخارج كان شرط عمل عبد بمنزلة اشتراط البقر على صاحب الارض  
واشترط البقر على صاحب الارض جاز اذا كان البذر منه وكذا اذا شرط عمل عبد صاحب الارض ويكون المشروط للعبد مولاه ان لم يكن  
عبد ومن وان كان عليه من فذلك في قول ابو يوسف ومحمد وفي قياس قول ابو حنيفة المولى من كسبه عبد المديون بمنزلة الاجنبي  
وكما دفع الارض والبذر مزارعة الى العاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج وان كان البذر من قبل العامل وشرط عمل عبد  
صاحب الارض مع العامل لا يجوز كما لو شرط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل كان فاسدا واشترط السادس  
لجواز المزارعة ان يكون الخارج مشتركا بينهما فكل ما يقطع الشركة بان شرط ان يكون لاحدهما اقضية معلومة من الخارج  
او شرط ان ما يخرج من هذه الناحية لاحدهما وباقي الاخر او شرط ان يكون لاحدهما شئ من الخارج دراهم معلومة على الاخر  
لا يجوز وكذا لو شرط ان يرفع صاحب البذر بذر من الخارج وباقي يكون بينهما ما كان فاسدا من ايهما كان البذر ولو شرط  
ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر الخارج وباقي بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يوجب قلع الشركة في الخارج



فان ما من قدر يخرج به الارض الا وبقدر رفع العشر منه تسعة اعشاره وهو بمنزلة ما لو شرط لنفسه من الخارج خمسة  
ونصف من عشره وكذا لو شرط لمن لا يذرع من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ايضا ولو شرط ان يرضع الخارج من الخارج والباقي  
بينهما نصفان كان فاسدا لان هذا شرط بوجوب قطع الشركة والخارج لاحتمال ان لا يخرج الارض لافتراسه بالخارج ولو كانت  
الارض عشرية تشر بقاء السواء فشرط رفع العشر من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض تستحق بغيرها او بالية  
والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا بوجوب قطع الشركة والخارج فان ما من قدر يخرج به الارض اذ رفع منه عشر ونصف عشر  
يبقى بعد ذلك شيء يكون بينهما فيجوز فيكون الخارج بينهما على ما شرط ولو ان السلطان لم يأخذ في هذه السنة العشر ونصف عشر  
او ما رفعه من الخارج بغير من السلطان فشرط السلطان من العشر او نصف العشر يكون لصاحب الارض في قول ابي حنيفة على قياس  
قول من يجيز المزارعة وعلى قول صاحبها ما شرط للسلطان يكون بينهما نصفين لان في المزارعة ان كان البذر من قبل صاحب الارض  
يكون مستأجر العامل وان كان البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مواجرا ارضه ومن اهل ابي حنيفة ان من أجاز ارضه العشرية  
يكون العشر على صاحب الارض فعلى قياس قوله في المزارعة يكون العشر على صاحب الارض فشرط السلطان يكون مشروطا لصاحب الارض  
فاذا لم يأخذ السلطان حقه يكون المشروط للسلطان لصاحب الارض وعند صاحب العشر يكون في الخارج على كل حال فاذا  
لم يأخذ السلطان حقه واخذ بعض الغنم شرا كان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لها هذا اذا كانت الارض يعلم  
انها تستحق ما السواء او بالذلة فان كانت ارضا كيتفي عاء السواء عند كثرة المطر وتحتاج الى ان تستقى بالذلة وعند قل المطر  
وفي مثلها السلطان يعتبر الاخذ فان كان لا غلبه السواء واخذ العشر وان كان لا غلبه بالذلة لا يأخذ نصف العشر فان قال  
صاحب الارض في هذه العودة للعامل لا ادب ياخذ السلطان في هذه السنة العشر ونصف العشر فاعمله على ان يكون له  
نصف باقى من الخارج بعد ما يأخذ السلطان منه فمقدرا على هذا الشرط كان فاسدا في قول ابي حنيفة لان عذر المشروط للسلطان  
يكون لصاحب الارض فاذا شرط ذلك فقد شرط لصاحب الارض جزءا مجهولا من الخارج وهو العشر ونصف العشر فيفسد العقد  
وعند صاحب العشر ونصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا معنى اشترط جميع الخارج بينهما نصفان فجاء ولو شرط  
في المزارعة ان ما يخرج من حقله فينبه نصفان وما يخرج من شجره فهو لاحدهما بعينه او شرط ان يكون الحقله لاحدهما  
بعينه والشجر للآخر من اتيهما كان البذر لا يجوز وان شرط ان يكون الحب وان كان بينهما نصفين جاز ويكون الحب والبقع بينهما  
كاشرا وكذا لو شرط ان يكون الزرع لوارثه والخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما على ما شرط وان شرط ان يكون الحب لاحدهما  
والبقع للآخر ففي غاية اوجسنة منها فاسدة وثان جاز بان اما الفاسدة احدها اذا شرط ان يكون الحب للدافع  
والبقع للعامل فثابت ان يكون البقع للدافع والحب للعامل وثالث ان شرط ان يكون البقع بينهما والحب للدافع والرابعة  
اذا شرط ان يكون البقع بينهما والحب للعامل فثالث ان شرط ان يكون الحب بينهما والبقع للدافع وفي هذا الوجه ان شرط ان يكون  
لصاحب البذر جاز وان شرط ان يرضع لا يجوز وعن ابي يوسف انه لا يجوز اطلاقه عن بعض مشايخ بلخ اذا شرط ان يكون الحب  
بينهما وسكن عن البقع كان الحب والبقع بينهما مكان للزرع والسكينة اذا شرط ان يكون البقع بينهما وسكن عن الحب  
لا يجوز ففي هذا الوجه انما لا يصف المزارعة لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة والمقصود لاحتمال ان يحصل احدهما  
دون الآخر ولو شرط ان يكون الحب بينهما وسكن عن البقع عن البقع جاز ويكون الحب بينهما والبقر لصاحب البذر وعن ابي يوسف  
لا يجوز وفي هذا وجه ان يقول ابي يوسف فساد هذا من الوجه الفاسدة ولو دفع ارضا فزارها زرع صار بقدر ارضه وشرط  
ان يكون الحب بينهما نصفين وان شرط لصاحب الارض ان يكون الحب بينهما وسكن عن البقع جاز ويكون البقع لصاحب  
الارض ولو شرط للعامل ان كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بقدر ارضه كلف الارض والبذر مزارعة وشرط

بهر  
السور

التين لصاحب البذر جاز وان شرطه لا يجوز فكذا اذا دفع القليل من ارضه ثم المزارعة على قول من يجيزها على نزع  
احدها ان يكون الارض لاحدهما والثاني ان يكون الارض لهما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون  
البذر من احدهما والثاني ان يكون البذر بينهما فان كانت الارض لاحدهما والبذر لاحدهما ففي وجه ستة ثلثة منها  
جائزة وثلاثة منها فاسدة اما الثلثة الاولى احدها ان يكون الارض من احدهما والبذر والبقع والعمل من الآخر وشرط  
لصاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جاز لان صاحب البذر يكون مستأجرا للارض بشئ معلوم من الخارج والوجه الثاني  
ان يكون العمل من احدهما والباقي من الآخر فهو جاز لان صاحب البذر يصير مستأجرا للعامل بشئ معلوم من الخارج ليعمل  
في ارضه بقرم وبذره والوجه الثالث ان يكون الارض والبذر من احدهما والعمل والبقع من الآخر فذلك جاز لان صاحب  
الارض يصير مستأجرا للعامل ليعمل بقرم لصاحب البذر واما الثلثة الفاسدة فثالث ان يكون الارض والبقع من احدهما  
والباقي من الآخر فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستأجرا للارض والبقع من الآخر وبقي من الخارج وعن ابي يوسف انه لا يجوز ذلك العرف  
والفقهاء على ظاهر الرواية لان منفعة الارض لا يجازيها منفعة البقر فان منفعة الارض نبات الارض بقوت وطبعها ومنفعة  
البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من جسد منفعة الارض لا يكون البقر مستأجرا للارض فيبقى استيثار البقر مقصودا بشئ  
من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من احدهما البقر فقط والوجه الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر  
وذلك فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز وذلك لان صاحب البذر يكون مستأجرا للارض ولا بد من الثقله  
بينه وبين الارض والارض ههنا في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو اشتركت ثلثة او اربعة ومن البعض البقر وحده  
او البذر وحده كان فاسدا لما قلنا في الوجه الثالث من الفاسدة ان يكون البذر والبقع من واحد والعمل والارض من الآخر  
وانه فاسد ايضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع فكذا لو اشتركت ثلثة او اربعة والبذر من احدهم فقط كان فاسدا  
لما قلنا هذا اذا كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فان كانت الارض لاحدهما وشرط ان يكون البذر منها ان شرط العمل  
على غير صاحب الارض وشرط ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض يصير مستأجرا للعامل اذ ربح ارضي  
ببذر ربح على ان يكون الخارج كله له وان ربح ارضي بذكره على ان يكون الخارج كله له كان فاسدا لان هذه مزارعة بجميع  
الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل وكذا لو شرط ان يكون الخارج بينهما اثلا ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب الارض  
او على العكس كان فاسدا لان في اعارة الارض واذا فسدت المزارعة كانت الخارج بينهما على قدر بذرها ويسلم لصاحب  
الارض ما اخذ من الخارج لانه ما ملكه حصل في ارضه وله على الآخر نصف الارض لان الآخر استوفى منفعة ارضه  
بعقد فاسد وما اخذ من الخارج بطيب مقدار بذره ويدفع من الباقي اربع نصف الارض وما انفق ايضا ويتصدق بالفضل  
لان الزيادة حصلت له من ارض الغير بعقد فاسد ولو كانت الارض لاحدهما والبذر منها وشرط العمل عليها على ان يكون  
الخارج بينهما نصفين جاز لان كل واحد منهما عامل في نصف الارض ببذره وكانت هذه اعارة نصف الارض لا بشرط العمل  
بجملتها اول ولو كانت الارض بينهما وشرط ان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما نصفان لا يجوز لان من لا يذرع  
يكون قائل للآخر اذ ربح ارضك يبذر على ان يكون الخارج كله لك وان ربح ارضي بذكره على ان يكون الخارج كله له وكذا العقد  
في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز ايضا لان  
صاحب البذر شرط صاحبه هبة نصف البذر واقرض نصف البذر بمقابلته العمل في نصف الارض وذلك باطل وكذا لو شرط  
تلقى الخارج للعامل والثلث للدافع او شرط ان تلقى الخارج للدافع والثلث للخارج للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة  
شئ من الخارج يحرم البذر ولو كان البذر من العامل وشرط ان تلقى الخارج للعامل جاز لان ما لا يذرع منه صار دافعا ارضه

م



مزارعة بزرعها العامل بذره العامل على ان يكون ثلث الخارج العامل وذلك جائز ولو كان الارض والبذر منها وشرطا  
العمل على احدهما على ان يكون الخارج بينهما نصفان ما كان ويكون غير العامل مستغنيا في نفسه ولو كان الارض والبذر منها فشرط الدافع ثلث  
الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في اصح الروايتين لان الخارج ثلث البذر بينهما كان الخارج مشترك بينهما  
فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العقد ومن عمل في محل مشترك لا يستوجب الاجر ولو شرط ثلثي الخارج للدافع  
لا يجوز ايضا لان الدافع شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذر ولا عمل ولو كان الارض لها وشرط ثلثي البذر  
على الدافع على ان يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحب بمقابلة عمله اقرض من بذر ولو شرط  
ثلثي البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كأنه قال للعامل ازرع ارضك  
ببذر على ان يكون الخارج لك وازرع ارضي ببذري وبذلك على ان يكون كل الخارج لي وانما مزارعة جميع الخارج فلا يجوز  
رجل ارض اراد ان يأخذ من آخر بذر البذر بها فيكون الخارج بينهما نصفان قالوا الحيلة في ذلك ان يشترط نصف البذر  
من صاحب البذر بمن معلوم ويبرأ بايع عن الثلث فيصير البذر مشترك بينهما ثم ان بايع البذر باشران ببذر كل البذر  
في ارضه على ان يكون الخارج بينهما نصفين فاذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لانه ثلثها ولا يكون هذا دفع البذر  
وحده مزارعة رجل دفع الى رجل ارضا وبذر او بايع نصف البذر المدفع اليه فزرع المدفع اليه بعض البذر في ارض نفسه  
وبعضه في ارض الدافع فزرع المزارع في ارض نفسه يكون الكل له لانه صار مستقلا حصته الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرع  
في ارض الدافع يكون مشترك بينهما على ما شرط رجل دفع الى رجل ارضا لبذر زرع بينهما جميعا على ان يكون البقر من المزارع  
والخارج بينهما نصفان فاشترك لكان في نصيبه رجلا ليعمل معه فسدت هذه الشركة والمزارعة اما فساد المزارعة لا  
صاحب الارض جعل للكار مستفعة نصف الارض ليعمل في النصف الباقي فاذا شرط على العمل بمقابلة نصف الارض كانت هذه  
اجارة باجر مجهول ولم يكن اجارة فيفسد المزارعة وانا فساد الشركة لانه بناء على مزارعة ويكون الزرع بين الدافع  
والمدفع اليه على قدر بذرها لانه ثلثها ملكها لصاحب البذر على المزارع الا اجر مثل نصف الارض لانه استعمل  
نصف الارض بعقد فاسد وعلى المزارع الاول للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل باجارة فاسدة وليس للمزارع الا  
على ربا الارض اجر عمله لانه عمل في محل مشترك وما اصاب الدافع من الزرع يطيب له وما اصاب المدفع اليه يرفع من ذلك  
قدر بزرعه ومقدار ما انتفع وما غرم ويتصدق بالزيادة لما عرف واذا اراد ان يرتفع الشبهة في المزارعة الفاسدة  
عند الكل او يفسد عند ابي حنيفة وجازت عند صاحبه بالحيلة في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
قال يميز نصيبان نصيب ربا الارض ونصيب المزارع ثم يقول ربا الارض المزارع هذا نصيبه وقد وجب له اجر  
مثل الارض ونقصان الارض ووجب له اجر مثل عملك واجر ثلثك فلهن ما احتسب على هذه الخطة وعلى اجر مثل  
الارض او نقصانها الذي وجب عليك فيقول المزارع ما تحت ثم يقول المزارع لصاحب الارض وجب لك على مثل ارضك  
او نقصانها وعلى عملك اجر مثل عملك ونحوه فلهن ما احتسبنا وجب لك على ما وجب عليك وعلى هذه الخطة فيقول  
ربا الارض ما تحت فاذا قال لا ذلك ونحوه على هذا الوجه يزيل الشبهة لان الحق لها لا يفرها ويطيها لكل واحد منهما اصاب  
رجل سقى ارضه او كرمه بما مشترك في بؤته الغير يغير اذن صاحب البؤة قال محمد بن سفيان في طيب لالخارج كمن غصب علفا  
واعلف ابنته حتى سمنه فينضج العلف ويطيح له ما زاد في البؤة وعن بعض الزهاد انه وقع الماء في كرمه في غير بؤته  
فامر بقطعه وقال الفقيه ابو الليث انا لا امر بقطع الكرم اذا شرب ماء بغير حق لانه افساد الماء بغير ضرورة فهو ما  
اذا وقع ذلك في الكرم والمزارع يغير اختيار صاحب المزارع ولكن لو صدق به كان حسنا قال مولانا رحمه والاصل

ان يصدق بالخارج لان الماء للمزارع في الخارج بخلاف مسئلة العلف لان العلف لا يبقى فيها بل يصير شيئا  
آخر **فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسد الاصل فيها اذا**  
شرط في المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج او شرط له كالحفظ والسقي الى ان يدرك الزرع لا يفسد المزارعة  
لان ذلك مستحق عليه بمطوع العقد والشرط لا يزيده الا وكافة وكذا لو شرط على العامل ما لا يخرج الارض بدونه وزعا  
معتادا كشرط الكراب لا يفسد العقد وان شرط على العامل ما له اثر في الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك ان كان لا يبقى  
منفعة بعد انتهاء المزارعة كشرط الكراب لا يزيده من غير شرط واذا شرط عليه بزرع الوفاة واذا شرط على العامل  
ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كما لو شرط على العامل كرى لانها راسخا واصلاح المستنبتات والشجيرات فيفسد  
عند البعض ان يزرعها مكرورة على صاحب الارض وعند البعض بزيادة كراب لا يحتاج اليه لخروج الزرع المعتاد يفسد  
العقد سواء كان البذر من العامل ومن صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح المستنبتات وكري الانما  
وتقريب الماء حتى يمكن الشرب جاز سواء كان البذر من العامل ومن صاحب الارض لان ذلك عمارة الارض فيكون  
على صاحب الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيده الا وكافة وهو نظير ما لو استأجر دارا بديارهم وشرط المستأجر على  
صاحب الدار ان يطبق سطحها ويصلح بنائها لئلا يسيل الماء جاز لان ذلك على صاحب الدار من غير شرط فشرط لا يفسد  
العقد واذا شرط المحصاد والدياس والتدبيرة للعامل كان يفسد العقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد  
الادراك وانتهاء العقد اذا شرط على العامل يكون مفسدا فلوان العامل حصدا للزرع وداس وجع من غير ان يكون  
شرطا ذلك عليه فذلك يضمن حصته الدافع وعن ابي حنيفة ان شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد الحق وعون في  
في النوادر انه لا يفسد لكن ان لم يشترط يكون عليها وان شرط لزما المزارع بحكم العرف وهو كالمواشيت وحطبا  
في المصلح لا يجبر على ابايع ان عمله الى منزل المشتري واذا شرط عليه بزرع بحكم العرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة  
يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير ابن يحيى ومحمد بن سلمة انهما قال لا هذا كله يكون على العامل شرط عليه ام لا  
بحكم العرف وقال الشيخ الامام شمس الامنة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا ايضا وعن الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه كان  
اذا استفتى عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهر ومن اراد ان لا يمتثل فليعمل بالعرف ولا يمتنع عنه في المواضع التي يحكي  
المحصاة على العامل عرفا لواقع وتوافق عن المحصاد حقه هلك قال الفقيه ابو بكر البجلي يضمن ذلك وقال الفقيه ابو الليث ان  
اخرنا خير افا حشا الا فخر الناس الى مثله كان ضامنا والافلا هذا اذا شرط هذه الاعمال على العامل وان شرط شيئا  
من ذلك على صاحب الارض ففسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه ولو شرط على العامل كرى لانها راسخا واصلاح المستنبتات حتى يفسد  
العقدان كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه غاء بزرعه ولصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب  
الارض اجر عمله في كرى لانها راسخا وان يبره ان الفضل ولو لم يكن كرى لانها راسخا على العامل في العقد فكوى  
العامل لانها بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا يجره في كرى لانها راسخا لانه متبرع فلا يرجع كالموقوف الارض ولو كان  
البذر من قبل صاحب الارض فشرط على العامل كرى لانها راسخا واصلاح المستنبتات ففسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الارض  
وللعامل اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على ربا الارض كرى لانها راسخا على العامل في العقد فكوى  
جائزة على شرطها سواء كان البذر من قبل العامل ومن قبل صاحب الارض لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط  
لانه من باب التمكن من الانتفاع وهو نظير ما ذكرنا من مسئلة الاجارة اذا أجرة ان وشرط المستأجر على صاحب  
الدار يطبق السطح جازت الاجارة لان ذلك مستحق على صاحب الدار بغير شرط ولو شرط ربا الدار ذرا على المسافر



فسدت الاجارة كذلك هذا ولوان المزارع ترك سقى الارض مع القدرة عليه حتى يسر الزرع بذلك فالواضحة في الزرع  
نابا ان كان له قيمة في ذلك الوقت وان لم يكن للزراع في ذلك الوقت الذي ترك السقي قيمة تفوق الارض من زرعته وغير  
من زرعته فيضمن بنفسه فضل ما بينهما لانه ما مضى من الحفظ فيضمن كمالا استاخر جارا ليضرب فترك الحنجر في  
حتى احرق هذا اذا لم ترك السقي مع القدرة عليه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين يقول فربما لما بحيث  
يتمكن من السقي يكون على الدافع ثم السقي على العامل قال مولانا فاني وعقدان كان مستحكما من فقه فوهة النهر الضيقين الواك  
يحب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لظلم منه من ذلك كان تيسير الفتح على الدافع بحكم العرف ثم انما يجب السقي على الزرع  
اذا كانت الارض لا يخرج زرعها معاد الا بالسقي فان كانت خرج ذلك لا يجب ولو شرط على رب الارض كرايا او الكراب  
او الشبان فان كان البذر من قبل العامل فالمزارعة فاسدة لان هذا من اعمال المزارعة فاشترطها على صاحب الارض يكون  
بشرط اشتراط الحفظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليها جارا الارض  
مكروية او مكروية مشاة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعقد فاسد ولو كان البذر من صاحب الارض فشرط عليه  
الكرايا والشبان لا يفسد العقد لان الكرايا والشبان يكونان بالقر والشرط البقر على صاحب الارض اذا كان البذر من قبله  
لا يفسد العقد بل يقع ارضه الى من سنة بالنصف على ان يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض كرايا او كرايا  
وقال العامل بل ازرعها بغير كرايا فان كانت الارض خرج بغير كرايا فاعقار الا ان بالكرايا جرد كان العامل بالخيار  
ان شاء كرايا وان شاء لم يكرها وان كان لا يخرج بغير كرايا مالا ولا يخرج الا قليلا لا يقصده الناس بالزراعة ليس  
ان يزرعها بغير كرايا ويكون الكرايا بينهما بحكم العقد وللعامل الخيار اذا كان البذر من قبل ان شاء افسى العقد بالكرايا وان  
ترك وان كانت الارض خرج بغير كرايا جارا قليلا ما يقصده الناس الزراعة كان العامل ان يزرعها بغير كرايا وكذا لو زرع  
الارض ثم قال لا سقي او دعه حتى يسقيها السقاء فان كان يكتفي بالسقاء لانه السقي اجد للزراع لا يجبر على السقي وان كانت  
لا يكتفي بسقي السقاء يجبر على السقي وكذا لو كان البذر من صاحب الارض فجميع ذلك لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض والآخر  
لا يخرج بغير كرايا يجبر العامل على الكرايا ولا يكون ان يترك الزرع هذا اذ لم يكن الكرايا شرطا في العقد وان دفع اليه ارضا  
وبذر اعلى ان يكرها ويتركها سنة هذه بالصف واراد ان يزرعها بغير كرايا ليس بذلك ويجبر على الكرايا سواء كان  
البذر من قبل رب الارض او من قبل العامل لان امل الزرع وان كان يحصل بغير كرايا فمع الكرايا يكون اجد وصفه للوجود يستحق  
عند الشرط وان كان لا يستحق بمطلق كالشرط في السلم الايقاف في المصر كان ان يوفيه في اي ناحية من نواحي المصر وان شرط  
عليه ان يوفيه في منزله في المصر لم يكن ان يوفيه الا في منزله وان كان الزرع يحصل الكرايا ويبدون الكرايا على صفة واحدة لا يبدون  
الكرايا بحكم الشرط لانه لا فائدة في اعتبار هذا الشرط وكذا لو كان الكرايا بغير الارض وقد يكون ذلك عند فوة الارض فان  
الكرايا عند فوة الارض يخرج الزرع فاذا كان بهذه الصفة لا يكرها الكرايا وان شرط في المزارعة التشية على المزارع فسدت  
المزارعة وقد ذكرنا ان السقي يكون في تشية قال بعضهم بتفسير التشية ان يكون مرتين ثم يزرع ولما يفسد العقد  
لا منفعتها بعد انتهاء العقد قال الشيخ الامام الاجل شمس الامة السرخسي في ديارنا شرطا التشية لا يفسد العقد لان منفعتها  
لا تبقى بعد مضي سنة وفي الديار التي تبقى منفعتها ما بعد مضي سنة انما يفسد العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة  
وقيل معنى التشية ان يكون بها بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروية وقد ذكرنا هذا القول وقيل معنى التشية ان يجعل الارض  
جذرا ولا يفعل بالمققة فزرع ناحية منها ويبقى ما بين الجذور مكرويا فاستتفع بها صاحب الارض بعد انتهاء المزارعة  
ان كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين لا يفسد العقد اذا كان لا يبقى اثر التشية

بعد انتهاء العقد وان شرط على احدها بعينه ان يسريها او يعرعا فان كان البذر من العامل فالمزارعة وفيما شرط على  
ماله عليه فيفسد العقد وان شرط على صاحب الارض فذلك بمنزلة شرط الكرايا والشبان عليه وذكرنا ان ذلك  
يفسد العقد اذا كان البذر من العامل ويكون الخارج كله للعامل لانه غايه بذر ولصاحب الارض عليه اجرا لانه  
مثل عمله فيما عمل وقيمة سرقته اذا كان السرقين من قبله وان كان السرقين من قبل العامل لم يكن على صاحب الارض من  
قبل ذلك شيء وان كان في منفعة لصاحب الارض فيما بقي لان العامل عمل لنفسه وما بقى لصاحب الارض اثر عمله فاذا لم يتقدم  
اصل على صاحب الارض فذلك اثر عمله وان كان البذر من صاحب الارض وشرط عليه القاء السرقين ونحوه كان الخارج  
جائزا كما لو شرط على الكرايا والشبان والبذر من قبله لان القاء السرقين والمعروف في الارض يكون قبل المزارعة وقبل  
الكرايا ايضا ولزوم العقد على صاحب البذر يكون عند القاء البذر كان صاحب الارض استاجر العامل بنصف الخارج بعد  
ما فرغ من القاء السرقين والعذرة فلا يفسد العقد وان شرط على العامل في هذه الصورة كانت المزارعة فاسدة  
لانها شرط على العامل ما سبق منفعة بعد انتهائه مدة المزارعة وكان الخارج لصاحب الارض والعامل اجره فيما عمل  
وقيته ما بقي من السرقين لان صاحب الارض استوفى ذلك بعقد فاسد فكان عليه ضمان كما استاجر صاغا اجارة فانه  
ليصنع ثوبه يصنع من عنده ففعل كان على صاحب الثوب جرم مثل عار وقيمة صبغة ولو اشترط على العامل ان يجر  
لا يعرعا ولا يسرقها كانت المزارعة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض لان شرط ترك  
القاء السرقين في الارض شرط لاطاله لانه ليس فيه جلب منفعة ولا دفع مفرق لهذا شرط ترك المنفعة فلا يفسد العقد  
كما لو شرط على العامل ان لا يدخلها كلبا كان باطلا ويختير العامل ان شاء ادخلها كلبا وان شاء لم يدخل ولو شرط العامل  
على صاحب الارض دولا او دالية باءا او كان ذلك على صاحب الارض او لم يكن عنده فاشترى واعطى العامل فان كانت  
البذر من العامل كانت المزارعة فاسدة كالشرط الكرايا على صاحب الارض والبذر من العامل ولوان صاحب الارض الذي  
شرط ذلك على العامل جاز وكان ذلك على العامل لانها التمسك بالاستقاء والسقي على العامل فهذا شرط بقدر مقتضى العقد  
ولا كذلك الاول لان السقي لا يكون على صاحب الارض فاشترط ذلك على صاحب الارض يكون بمنزلة اشتراط السقي على صاحب  
الارض فيكون مفسدا وكذا لو اشترط الدواب والدواب على العامل وشرط على الدواب على صاحب الارض كل شئ من جنسها  
من السحور وكذا انما من القفت والتبن فسدت المزارعة فان حصل الخارج وهذا العقد كان الخارج كله لصاحب الارض  
عليه اجر مثل ارضه ومثل اخذ المزارع من السحور والقفت والتبن ولو شرط ان يكون كل ذلك على العامل جازت المزارعة  
لان علفه وابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا يبريد الا وكارة ولو كان البذر من صاحب الارض فاشترط ذلك على العامل جازت  
المزارعة لان ذلك من الات العمل ولو شرط ذلك على صاحب الارض والبذر من قبله جاز لانه لو شرط على البكر الكرايا جاز فذلك  
اذا شرط على الدواب والدواب للسقي جاز كما ان استاجر حبر البعل بالاشترط نفسه وان شرط الدواب والدواب على صاحب  
الارض وعلف الدواب على المزارع شيئا معلوما كانت المزارعة فاسدة لان اشتراط علف الدواب على المزارع بمنزلة  
اشترط طعام غلام صاحب الارض على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء حتى لها ما لم يتم وكذا لو شرط الدواب والدواب  
على المزارع وعلف الدواب على صاحب الارض ولو شرط الدابة وعلفها على احد بعينه والدواب على الآخر جاز لان علف  
الدابة مشروط على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط واذا دفع الزرع الى رجل راضيا بمزارعة سنين معلومة وفيها  
تخيل على ان يزرع الارض بذرته ويقره على ان يخرج من ذلك يكون بينهما نصفين فهو فاسد لان في حق الارض العامل يكون  
مستاجر الارض بنصف الخارج على ان يزرعها بذرته وفي حق التخييل صاحب التخييل يكون مستاجر العامل ليعمل فيها بنصف الخارج

البذر والصاحب



فما عقدان مختلفان لا يختلفان المعقود عليه وقد جلا احد العقدين شرطا في الاخر فيفسد العقد للمعقود على العليم على قول  
الصفقتين في صفقة ثم ما خرج من الارض كان لصاحبها بذر وعمل لصاحب الارض اجر مثل الارض ويصدق المزارع بالزراعة  
والخارج من البخل كصاحب البخل وعليه للعامل اجر عمله في البخل ويطلب الخارج كله لصاحب البخل وكذا الوشرط ان يكون الخارج  
من البخل على التبع والتبعين فلو كان البذر من صاحب الارض والملكه بما جاز العقد لانه سائر العمل في الارض وتخله  
وكان المعقود عليه منفعة العامل فيها جميعا فلم يختلف العقد وكذا الوشرط للعامل في البخل على سائر وفي الزرع النصف لان  
العقد واحد لا اتحاد للمعقود عليه وهو منفعة العامل وانما يختلف العقد باختلاف المعقود عليه وكذا لو دفع ارضا وكما كانت  
المجوار في على نحو ما دلنا في البخل ولو دفع ارضا يضاف فيها بخل وقال للعامل ادفع اليك هذه الارض تزرعها بذر كرك وبقر ك  
على ان يكون الخارج برصيني وبنيك نصفان وادفع اليك ما فيها من البخل معاملة على ان تقوم عليه وتسقي وتلقه فما خرج  
فهو بيننا نصفان او قال لك منها الثلث وفي الثلث ان وقتا لذلك سني معلومة جاز لانه جعل احد العقدين عطفا على الآخر  
بحرف العطف ولم يجعل احدهما شرطا في الآخر فيكون الاول فان جعل احد العقدين شرطا للآخر لان كلمة على بشرط وكذا لو قال  
ايعلك هذه الدار الف على ان تساجر حوض هذه الدار لا فري شرا بخمسة دراهم كان فاسدا ولو قال ايعلك هذه الدار بالف  
واواجر لك هذه الدار لا فري شرا بخمسة جاز لانه لم يجعل احدهما شرطا في الآخر وكذا لو قال ايعلك هذه الدار على ان ايعلك  
هذه الامة بائة دينار كان فاسدا ولو قال ايعلك هذه الامة كان جازا وفي المسئلة اختلاف الروايات وتامها في الزيادة  
ولو دفع ارضا وكما قال ازرع هذه الارض بذر كرك وقم على هذا الكرم فاكسبه واسقه كان جازا لا يفسد واحدا منهما  
بجعل دفع الراجح ارضا خارجا ليعرفها المزارع وبزرعها العاس مع صاحب الارض بذر دهران سنين كانت المزارعة  
فاسدة لان شرط عارة الارض على العامل ففسد العقد فان زرعها صاحب الارض والعامل بذر دهران سنين فلو صاحب الارض ان يجر  
الارض ويكون الزرع بينهما على قدر بذرهما لانه ملكها وللعامل على صاحب الارض فيما عمل من عارة الارض اجر عمله ولصاحب الارض  
على العامل اجر مشقة الارض الذي استعمل بذر المزارع رجل زرع ارضه ثم قال لغيره اقلع هذه الزرع وازرعها في ارضي كذا  
على ان الخارج بينهما نصفان كان فاسدا لانه لا منفعة للعامل في القلع فاذا شرط عليه فلا يستفيع به العامل ففسد العقد وبعد اقلع  
لا يقبل جازا لانه جعل بعض البذر بمقابلته القلع وذاك يجوز وجبانه ابدال فساد في فساد العقد **باب في مسائل**  
**مختلفة ابا بشتل على فضل فضل اختلاف العاقدين** رجل دفع ارضا وبذر ارضه جازة  
فزرعها العامل واخرجت زرعها فقال المزارع شرطت لي نصف الخارج وقال رب ارضي شرطت لك الثلث كان القول للماجل لا  
مع يمينه لانه بذر زيادة الاجر فلا يتحققان عندنا لان فائدة الخلفا الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وائتمما  
اقام البينة فثبت بينة وان اقاما يقضي بينة المزارع لانها بينة الزيادة وان اختلفا قبل الزرع فما لقا وتراد المزارعة  
وبدا بيبون المزارع واتهما بكل يقضي عليه وائتمما اقام البينة فثبت وان اقاما البينة يقضي بينة المزارع وان كان البذر  
من قبل العامل وقاد خرجت ارض زرعها فاختلغا على هذا الوجه كان القول للعامل مع يمينه ولا يتحققان وائتمما اقام البينة  
فثبت وان اقاما البينة يقضي بينة من البذر منه وان اختلفا قبل الزرع فما لقا وتراد ارجع الى من ارضها بزرعها  
الزراع بذر وبقره على ان الخارج بينهما فلما حصل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشر في غير من الخارج وقال  
الاخر شرطت لي نصف الخارج كان القول لرب صاحب البذر والبينة بينة المزارع وان لم يخرج الاخر شيئا بعد الزرع فقال  
صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال صاحب الارض شرطت ليعشر في غير من البذر فليكن من الارض كان القول للمزارع  
لان رب الارض يرضى على اجار الارض وهو يكره وان اقاما البينة كانت البينة بينة المزارع ايضا لا بينة ثبت ما يشهد بالشهود

لا يقبل احد منهما

وهو اشترط

وهو اشترط نصف الخارج وبينه الاخر لا يثبت ما يشهد بالشهود وهو مشروط بغيره وان اختلفا على هذا الوجه قبل  
ان يزرع كان القول لرب صاحب الارض وان كان مدعي فساد العقد لان الاخر يدعي ملكية استحقاق منفعة الارض وهو يكره  
رجل زرع ارض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت اجري زرعها بذر لي وقال المزارع كنت اكارا وزعت  
بذري كان القول للمزارع لانها اتفقا على ان البذر كان في يده فيكون القول بغيره قوله يدعي البذر من ارض سنة زرع الارض  
فاكله الجراد او اكل اكثره وبقي شيء قليل فاداد المزارع ان يزرع فيها شيئا اخر فيما بقي من المدة فنعاه صاحب الارض قالوا انظر  
ان كانت المزارعة بينهما على ان يزرع فيها نوعا معينا ليس له فيها ان يزرع غير ذلك وان كانت المزارعة عامة على ان يزرع فيها  
ما شاء او مطلقة كان له ان يزرع فيها نوعا ما شاء ضمن استاجر ارضا للزراعة كان له ان يزرع فيها في مدة الاجارة  
ما شاء وقال مولانا انه وعدي وان كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي ان يكون له ان يزرع فيها ما هو مثل القول وودونه  
في الضرر بالارض **فصل في زراعة الارض بغير اذن صاحبها** رجل دفع ارضا مزارعة سنة لغيره  
المزارع يبذر في زرعها ثم زرعها بعد مضي السنة بغير اذن صاحبها فاعلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع او بعده فقام  
قالوا ان كانت العادة في تلك القرية انهم يزعمون مرة بعد اخرى من غير تجديد العقد جاز فان الخارج بينهما على ما شرط  
في العقد فيما مضى وحكي عن الشيخ الامام سمعيل الزاهد انه قال ذكر في الكتاب هذه المسئلة فانه لا يجوز وعلى المزارع ان يدفع  
من الخارج مقدار اجر عمله وبذره موثقه بالباقي كما في الغصب قال ومشايعها كما لا يقفون يجوز الكتاب الا ان  
دلت في بعض الكتب على يجوز وهو كما لو دفع ارضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ان كانت مع فلان عام اول فانه  
يجوز فهذا اولى قال بوليا وعقدان كانت الارض معدة لزمها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند اهل ذلك  
الموضع لا يختلف فزرعها رجل جازا استسحنا وان لم يكن الارض معدة لزمها مزارعة او لم يكن نصيب العامل من الخارج  
واحد عند اهل ذلك الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصبا وانما ينظر الى العادة اذ لم يعلم انه زرعها  
غصبا فان علم انه زرعها غصبا بان اقر المزارع عند الزرع انه بزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان ارضه من لا ياخذ  
الارض مزارعة ولا ينف عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقضان الارض وكذا الواقع بعد ما زرع وقال زرعها  
كان القول لغيره لانه يكره استحقاق شيء من الخارج لغيره مزارع زرع يوما فقلع البعض ما ادرك وترك الباقي في الارض على حاله  
ولم يقلعه فثبت الذي لم يقلع بعد انتهائهما مدة المزارعة فان التاب يكون بينهما على شرطها وان قلع الكل لانه اخرج البعض  
من الارض وترك الباقي مقلوعا فثبت ان بنت لسقي كان التاب له وعليه ضمان كامله لانه المزارعة الاولى انتهت  
بقلع الكل وان بنت لا يبقى احد يكون بينهما لانه غاصبا ملكها الكار دفع الخارج وبقي في الارض حبات خضرة قد تناثر فثبت  
وادرك فهو بين الاكر وصاحب الارض على ان قد نصيبها من الخارج لانه بنت من بذر مشترك بينهما وينبغي للاكر ان يتصدق  
بالفضل من نصيبه ولو كان رب الارض سقاها وقام عليه حتى ثبت كان له ذلك لانه لما سقاها فقد استهلكه فان كان ذلك الحبات  
قيمة كاعلمها لها والا فلا وان سقاها اجتنى ثمرها كان التاب بين الاكر وصاحب الارض شجرة ثبت في ارض انسان مع عروق  
شجرة اخرى في ارض آخران بنفسه لا يسبق احد كان التاب لصاحب الارض اذ صدقه صاحب الارض انما بنت من عروق تلك الشجرة  
وان كان القول لغيره وان كان صاحب الارض هو الذي سقاها فثبت بانباة وسقيه كان له رجل زرع ارض الغير لنفسه كان  
الزرع له وعليه لصاحب الارض نقضان الارض ان انتقص زراعته وطريق معرفة النقضان عند البعض ان تنظر الى قيمة الارض  
قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند البعض ينظر كهم يستاجر الارض قبل الزرع ويكره يستاجر بعد الزرع فيضمن  
الفضل من رجل زرع ارض الغير بغير اذن صاحبها فاستقصت بالزراعة ثم زال النقضان قال بعضهم ان زال النقضان قبل ان



الارض الى صاحبها يبرأ عن النقصان وان زال بعد الرد لا يبرأ وقال الفقيه ابو الليث وقد قيل يبرأ في الوجهين وجعلوا هذه  
المسئلة نظير مسئلة العيبان المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعد لا يبقى الحق للمشتري وكذلك  
المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا صالح البائع عن ياقين العين على شئ ثم زال العيب كان على المشتري ان يرد ما قبض من بدل الصلح  
رجل يزرع ارض الغير فمعلم صاحبها بعد ما استحصدا الزرع فوضي به قال ابو القاسم طبيب يزرع للزارع فان قال رجل ارضي مرة لا يرضي  
ثم قال رضى قال طبيب له قال الفقيه ابو الليث هذا استحقاقا وبناخذ ارض بين رجلين فغاب احداهما عن محله وطلبه  
ان لشريكه ان يزرع نصف الارض في السنة الثانية ان اراد ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان زرع اوله قالوا ان كان  
الارض تنفعها الزراعة اولا تنفع ولا تنفع وتقص فله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان يستفع بالارض مثل تلك  
الدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا دلالة وان علم ان الزرع ينقص الارض او كان ذلك الزراعة ينقصها ويتركها  
لا يكون لها ضرر يزرع شيئا منها اصلا وفي الدار المشتركة اذا غاب احداهما وخاف الحاضر انه لو لم يسكن بجرب الدار عن  
محدثه ان الحاضر ان يسكن في الكل لان فيه صيانة مال الغائب قال ابو القاسم وعندي ان يسكن كل الدار وان كان لا يخاف  
خراب الدار يترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان السكنى تحصيل منفعة الغائب وللحاضر ما ينفعه  
الغائب الحاضر فظاهر وكذلك منفعة الغائب لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن بمقدار ما سكن  
الحاضر هذا كما روي عن ابي حنيفة في التمر اذا كان بين اثنين للحاضر ان ياكل فضيبه ويبيع فضيب الغائب فيمسك الثمن  
فاذا حضر الغائب واخذ الثمن جاز وان لم يجز فيمن الحاضر قيمة فضيب الغائب كانت من ذوات القيم والمثل ان كان مثليا  
ولم ينقطع وان انقطع ضمنه القيمة وهكذا روي عن محمد ولا يحسن مستأجر هذا وعده الفتوى وان لم يحضر الغائب يصدق  
وهو منزلة اللقطة ثلثة اخذوا ارضا بالنصف يزرعها يذرعهم بالثمة فغاب احد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حفلة  
فحضر الثالث وزرع بعض شجرة قالوا ان فعلوا ذلك باذن الشراك فالحفلة بينهم ويرجع الاولان على الثالث ثلث  
الحفلة التي يذرها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليها ايضا ثلثي الشعير الذي يذره بعد ما دفعوا حصة  
صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن الشراك فالحفلة ثلثها لصاحب الارض وثلثها لها وهو ان نقصان ثلث الارض  
ويطبخها ثلث الخارج واما الثلث الاخر فباعتنه بنفقتها ويصدق ان الفضل لان ثلثي الحفلة نصيبها فذرعة  
فيكون على الشراك والنصف من ثلثها والنصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار افاضلين فصار هذا  
الثلث لها فيحصل ثلث الحفلة ولصاحب الارض ثلثها واما صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض  
الثلث لان صاحب الشعير كان غاصبا في ثلثي ما زرع فيكون في الثلث زرع بحق فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث  
لصاحب الارض فيصير له خمسة اسداس الشعير ولرب الارض الثلث وعدي نقصان ثلثي ما زرع ويصدق بالفضل ارض مشتركة  
بين اثنين زرعها احداهما بغير اذن صاحب وسقاها ولم يدرك الزرع بعد فله شريكه ان يقاسما الارض ثم ما وقع من الزرع  
في نصيب الزارع من الارض اقره وما وقع في نصيب الاخر فهو بقلعه وعدي نقصان ما حصل للشريك بقلعه وان كان الزارع  
قد ادرك وقرب من الادراك بغير الارزاع لشريكه نقصان نصف الارض ان انتقص له غاصب في النصف ارضين رجس  
رذها احداهما بغير اذن صاحب ثم مضيا ان يعطي غير الارزاع للزارع نصف البذر ويكون الزرع بينهما نصفان ذكر في النواة  
قال ان كان ذلك بعد ما تمت زرع جاز وان كان قبل النبات لا يجوز وان كان الزرع قد ثبت فاراد الذي يزرع ان يطلع الزرع  
فان القاطع يقيم الارض بينهما فاصاب لئيم يزرع من الارض فيقطع ما ذكر الزرع ويضرب الزارع ما دخل الارض من النقصان  
بسبب القلع اكار ترك السقي متقدما حتى يزرع قالوا لم يضمن قيمته ما يبس باناء الارض وان لم يكن للثابت فيمنه حين يبس

يقوم الارض من روعة وغيره روعة فيضمن فضل ما بينهما رجل دفع ارضه من روعة فدفعها العامل الى غيره  
من روعة فان كان صاحب الارض قال للعامل فيه اعمل برأى يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال وان لم يقل صاحب الارض  
ذلك وان كان البذر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرعها بنفسه وباجرائه وليس له ان يدفعها الى غيره من روعة  
فاذا دفع بصير غاصبا الارض والبذر جميعا ومن غصب ارضا وبذر او دفعها من روعة كان الزرع بين الغاصب والعامل  
على ما شرط ولصاحب الارض على الغاصب مثل بذر ونقصان الارض ان انتقصت الزراعة فيضمن انهما شاء وان كان البذر  
من قبل العامل كان له ان يدفع الارض الى غيره من روعة لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو ساجرا للارض والمستاجر  
ان يدفع الارض من روعة ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان قال للعامل اعمل فيه برأى على ان الخارج يكون نصفه  
لو ونصفه لك فدفع العامل الى غيره من روعة نصف الخارج كان نصف الخارج للعامل الثاني والنصف لصاحب البذر ولا شيء  
للزارع الاول رجل دفع ارضه من روعة على ان يكون الخارج بينهما انصافا او ثلثا ثلثا او احدى الارض في نصيبه قالوا  
ان كانت الزيادة قبل انتهاء الزراعة جازت الزيادة من انهما كانت وان كانت الزيادة بعد ادراك الزرع جازت  
من الذي لا يذرمه ولا يجوز من الآخر لان صاحب البذر يكون ساجرا للآخر فاذا زاد من البذر منه كان ذلك حقا على  
اجره وللخط جاز سواء كان في اقل العقد او في آخره كخط البائع شيئا من الثمن جاز حال قيام الستة بعد انما اشترى  
اذا زاد في الثمن يجوز حال قيام الستة ولا يجوز بعد هلاكها والمنافع المستوفاة بمنزلة المالك رجل استاجر ارضا يزرع  
فزرع ولم يجد الماء بسقي فيبسر الزرع وصاحب الارض يطالب بالآخر قالوا ان استاجر الارض بغير شرب ولم ينقطع ماء  
النهر الذي يروي منه السقي فاجرا الارض واجب على المستاجر ان ينقطع ماء النهر كان المستاجر بخار وان كان استاجرها بشربها  
فانقطع الشرب من اليوم الذي فسد الزرع بانقطاع الماء سقط اجر الارض كما استاجر ماء واستاجر بيت الرعاة فانقطع  
الماء ورجل استاجر ارضا يزرع فيها نهر لا يحفر فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر البجلي ان شاء المستاجر وذا الاخر وان  
شاء اساك فان لم يرد حتى مضت المدة فعليه الاخر وقال الفقيه ابو الليث انما يجب الاجر اذا كان بحال يمكن ان يحال بحيلة  
فيوزع فيها شيئا اما اذا كانت الارض بحال لا يمكن ان يزرع فيها بغير ما يزرع من الوجه فلا اجر عليه بمنزلة من استاجر ماء  
فانقطع الماء لا يزرعه الا بغيره هذه الارض لم ينقطع عنها الماء ولكن ساقها الماء حتى لا يتبقى له الزراعة فلا اجر عليه  
سبطه اخذ صاحبها البطاطخ وبنو فيها ثمر وتركها صاحبها فانتهبها الناس قال الفقيه ابو بكر البجلي اذا تركها اهلها لا يخذ  
من ثمرها فلا بأس بمنزلة من حصد زرع ووقع فيها ثمر فانه لا بأس بالتقاطها وكذا لو استاجر ارضا فزرعها ورفع  
الزرع ووقع فيها سنابل فسقاها رب الارض فنسب السنابل كان ذلك لصاحب الارض واد على شرط المجنون يجتمع فيه الماء  
ايام الربيع ثم يذهب الماء ولم يبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع فجاء قوم يدعون الوادي والزرع قال ابو القاسم الزرع  
يكون لصاحب البذر لا حق لغيره فيه واما رقة الارض المزروعة ان علم ان ذلك كان ملكا لقوم ثم غلب الماء عليهم فهو لهم  
وان لم يعرف رقبتهما ملكا لا حد في الذي احياها بالزراعة قال مولانا ربه وعندي هذا قول ابو يوسف وفيما عندنا في حصة  
لكون المزروعة اذا لم يزرع بائ الامام قال ابو سليمان ارض الموت اذا بنى الرجل حوطا حيا فموت وكذا اذا كثرها وقال الفقيه  
ابو الليث ارض الموت انما يملك باحد شيئا ثلثة انا ان يبني حوطا او يجرى الماء اليها كذا روي عن عبد الله بن محمد  
ابن شجاع البجلي وعن محمد بن الحسن انما يملكها اذا اجرى الماء عليها وعن الحسن البصري عن سمر بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال من احاط حياطة على ارض فعمله وصحى السيم اذا اخذ ارض السيم من روعة او شترى ارض السيم من السيم او بيع  
ارضه من السيم قال ابو نصره اما اذا اخذ ارض السيم من روعة على سبيل ما يافدا اس ارجوا ان يكون جازا واما البيع



والشراء فانه لا يعينى وقال الفقيه ابو الليث جواد في البيع والشراء قول ابو يوسف ومحمد بن ناذر واما المزارعة  
فليس فيها رواية عن اصحابنا انما الرواية عن اصحابنا في الوصية اذا اخذ مال اليتيم مزارعة فهو جائز كانه قاس على المزارعة  
على المضاربة وعن شاذل انه قال ان كان البذر من قبل الوصي جاز وان كان من قبل اليتيم لا يجوز وانه ناذر دابة لرجل  
دخنت زرع انسان فساقتها زرع قال ابو نصر لامان عبد اذا ساقها الى مكان يامن منها على الزرع رجل زرع اشترى  
شعير افرار وزرع على الحنطة بعير ارضه تقوم من روعة وغير من روعة فيضمن له فضل ما بينهما لانه انفق عليه زرع  
الشعير قبل النبات فيضمن وضمانه ما قلنا وفي موضع اخر من النادر قال رجل زرع ارض نفسه حنطة وجاء اخر فزرع فيها  
شعير اروي عن محمد بن الزارع الشعير قيمة الحنطة مبدورة قال الفقيه ابو الليث هذا اذا رضى صاحب الحنطة ان  
يضمنه قيمة الحنطة مبدورة اما اذا لم يرض بذلك فانه يجزى ان يترك حتى ينبت فاذا نبت ياره بقلع الشعير لان تمييز زرع  
الشعير من زرع الحنطة ممكن بعد النبات وان اخذ صاحب الحنطة ان يبرأ صاحب الشعير عن الضمان فاذا ادرك الزرع  
وهصداء يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لانه لما اجراه عن الضمان سقط اعتبار فضل صاحب الشعير وبغير كالحنطة  
اختلفت الشعير لا يفعلاها قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يكون هذا الجواب قول ابو يوسف ومحمد بن ناذر واما قول ابو حنيفة  
الجواب كاد ويخرج من ذلك ان الثاني يضمن قيمة البذر الاول مبدورا من دفع ارضه الى غيره مزارعة جازة ثم اراد احدها  
ان يرجع ويتبع قبل الزرع ان اراد ذلك من البذر منه كان له فلا لانه لا يملكه المضي في العقد الا بالاول بذر الانسان  
لا يجزى على الكافة فلا يجزى من استاجر حرا ليهده له حياط كان له ان يفسخ الاجارة ولا يهدروا ان راد الفسخ من البذر  
منه ليس له ذلك ويجزى على العمل الا ان يعذر وعذره ان يمرض فيجوز عن العمل ولو كان البذر من العامل فاد صاحب الارض ان يفسخ  
المزارعة قبل ان يعمل العامل فيه شيئا او بعد ما كرمها وحفر انهارها وسوى المساحة لم يكن له ذلك كالأجر ارضه بدينار فيكون  
له ان يفسخ الاجارة لا بعدد ومن الاعذار ان يكون العامل سارقا خائفا والعذر في جانب صاحب الارض ان يلحقه دين لا وفاء  
له الا من ثمن الارض فعند ذلك كان له ان يفسخ المزارعة ويبيع الارض في الدين قبل القاء البذر فاذا باعها لم يكن للعامل  
عليه شيء لانه لم يوجد من العامل الارض في المنفعة والمنفعة لا قيمة لها وان كان العامل زرعها ونبت الزرع وجلس صاحب  
الارض بالدين قبل ان يستقصد الزرع فاد صاحب الارض ان يبيع الارض لم يكن له ذلك لان الشركة قد انعقدت بينهما  
في الخارج فلا يجوز ان يبطال حق العامل وان كان فيه تأخير حتى الغرام فضرر التأخير دون ضرر الانبساط فان علم القابح بالخراب  
من الشئ حتى يستقصد الزرع لانه يفسد فاذا استقصد الزرع اعاده الى الحبس حتى يبيع الارض ويقتضي الدين ولو ان  
صاحب الارض باع ارضه من غير عذر ان باعها قبل القاء البذر فان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز بيعه وكان للشري  
ان يبيع الكرم من المزارعة لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ المزارعة قبل القاء البذر ويكون على  
الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يرضى العامل بشئ لا يرضى ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا يفسد بيعه على القابح  
ولا يكون للشري ان يبيع المزارع من المزارعة لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستاجر الارض ومن اجرها فاد  
باعها لا يفسد بيعه على المستاجر كذلك ههنا ولو ان رجلا دفع ارضه مزارعة سنة فزرعها العامل ونبت ثم باع صاحب  
الارض ارضه برضاء المزارع جاز البيع ويقسم الثمن على الارض والزرع فاذا اصاب الارض من الثمن يكون لصاحب الارض حصة  
وما اصاب الزرع فهو بين صاحب الارض والمزارع لانه بدل ملكها وان باع الارض بعد الزرع قبل النبات باذن المزارع  
جاز البيع وان يكون الارض مع الزرع للشري ويقسم الثمن على قيمة الارض مبدورة وعلى قيمتها غير مبدورة فما اصاب

فتمتها

فتمتها غير مبدورة يكون للبايع خاصة وما اصاب فضل ما بين قيمتها مبدورة وغير مبدورة يكون للبائع والمزارع كذا قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هذا اذا باع برضاء العامل فان باع بغير رضاه ان باع بعد نبات الزرع يتوقف البيع على جازة  
المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبات الزرع لاجل الدين بالان محبوسا بدين لا وفاء له الا من ثمن الارض لا يجوز  
الابرضاء المزارع فاذا باع بغير عذر او لم يتوقف وان باع بغير عذر قبل القاء البذر فان كان البذر من قبل العامل لا يجوز  
بيع صاحب الارض لانه باع المستاجر بغير عذر وان باع بعد الدين جاز كذلك ههنا وان باع الارض بغير عذر بعد القاء البذر  
قبل النبات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يتوقف البيع على جازة العامل سواء كان البذر من قبل الارض او من قبل العامل لان  
الشركة قد كانت بينهما بالقاء البذر فلا يفسد البيع الا با جازة الشريك فان اجاز العامل جاز وان لم يجز لم يفسخ  
حتى استقصد الزرع او منعت مدة المزارعة فان كان باع الارض مع الزرع فالتشريع ان ياخذ الارض ونصف الزرع  
بحصة ما من الثمن يقسم الثمن على الارض والزرع كالأجر فان باع الارض مع الزرع ابتداء انا بعد ما استقصدت فانه يجوز ويقسم الثمن  
على قيمة الارض وقيمة الثمن كذلك ههنا هذا اذا ذكر بايع الزرع في البيع فان لم يذكر لا يدخل الزرع في البيع وكذا لو باع الارض  
بكل حق هولاء او بغيرها لا يدخل الزرع في البيع وغيره حنيفة وابو يوسف اذا باع الارض بحقوقها او بغيرها يدخل الزرع  
وانه في البيع ولو قال بكل قليل وكثير هو فيها او منتهى يدخل فيها الزرع والثمن رجل دفع ارضه مزارعة او كرمه معا لم يفعل  
العامل كالكرم علا قليلا وزرع الارض ثمن باع رتب الارض ارضه او كرمه برضاء العامل والمزارع قالوا ان كان قبل نبات الزرع  
وكان البذر من صاحب الارض فلا يفسخ من الثمن في الحكم وان كان البذر من المزارع فله من الثمن حصة بذر مبدورة  
في الارض واما الكرم والنخل فان لم يخرج منه شيء لاشي للعامل من الثمن في الحكم وان كان البذر من المزارع فله من الثمن  
حصة بذر مبدورة في الارض واما الكرم والنخل فان لم يخرج منه شيء لاشي للعامل من الثمن لان الموجود منه هو العمل ومخرج  
العمل لا قيمة له وان باع صاحب الارض ارضه مع نصيب نفسه من الزرع بعد ما نبت الزرع وخرج الكرم واكثر فان اجاز المزارع  
جازه يكون نصيب البائع من الزرع والثمن للشري ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمن وقبل نبات  
الزرع فان كان البذر من صاحب الارض فلا يفسخ في الحكم لانه لا يملك شيئا قبل النبات واما يملك بعده وان كان البيع بغير  
رضاء المزارع في جميع هذا الكرم بعد ذلك الجواب لان المزارعة بشرط البذر من العامل اجارة الارض وبيع المستاجر يجوز  
بعد ذلك بيع الارض المدفوعة مزارعة وان كان بغير عذر فقد قبل هذا من رجل باع ارضه فيها حنطة مبدورة لم ينبت  
بعد قال ابو نصر ان كان البذر قد غرس في الارض فهو للشري وان لم يفسخ فهو للبائع واما قال ذلك لان البذر اذا غرس في الارض  
لا يكون متقوما فدخل في البيع بمنزلة اهل الارض اما اذا لم يفسخ يكون بمنزلة الزرع فلا يدخل في البيع من غير ذكر وكذا لو نبت  
ولم يكن له قيمة وقت البيع قبل ان يساهم المشتري حتى ينبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون مستوعبا فيما فعل وهكذا قال  
ابو بكر الاسكاف وقال ابو القاسم هو للبائع في الاحوال كلها وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مثل ما قال ابو نصر وابو بكر  
الاسكاف رجل دفع الى رجل ارض مزارعة وفيها حق اهل القطن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان لا يبيعه قوايم القطن  
عن المزارعة فالزراعة جازة وان كان يبيع فالزراعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحجوز وان سكت عن ذلك  
لا يجوز ارض رجل ولجاره دار اسفل من ارضه فاد صاحب الارض ان يزرع في ارضه ارضا ولا تشك في جواها لئلا يدخل  
ذلك قال ابو بكر الاسكاف ان علم صاحب الارض ان ليس في ارضه مستق الماء فليس بان يزرع هناك زرا لا يحتمل الماء الذي  
يسقي وان كان قد جعل الان في ارضه حجارة فخرج اثناء منه او يصل المذوق الى دار جاره فليس له ان يبيعه من المزارعة بطل  
دفع ارضه مزارعة سنة او ثلث سنين فاد صاحب الارض في العمل او قبل المزارعة فاد الاخر ان يفسخ كان له ذلك



لان المزارعة اجارة والاحارة تقضي بوقت العاشرين وان مات بعد الشروع في العمل غدا ينسخ المزارعة خلا للشافعي  
وان مات صاحب الارض قبل ان يستحصل المزارع فاراد وارثه ان يأخذ الارض من العامل في القياس له ذلك لان المزارعة اجارة  
فينسخ بوقت اعدامها وفي الاستحسان ليس كذلك وتكون الارض في يد العامل حتى يستحصل المزارع كما لو انتهت مدة الاجارة  
والزراع بقل فانما يترون باجر المثل للوقت الادراك لان الزارع كان محققا في المزارع فترك الارض في يده الوقت الادراك  
ويكون نفعه الزرع بعد ذلك عليها وكذا لو اعاره من رجل للزراعة فزرعها ثم بدا للمعير ان يسترد الارض فانها يتروك  
في يد المستعير باجر المثل الى وقت الادراك وكذا لو مات للمعير في طريق الحج او مات للملاح في الحج او مات للمعير في الحج او مات للمعير في الحج  
باجر المثل وكذلك في المزارعة يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصل المزارع فان استحصل يقسم الخارج بينهما  
على شرطها وتقتض المزارعة فيما بقي من المدة وان مات المزارع والزراع بقل فان قال ورثته المزارع غنى فكل كان له ذلك  
وتبقى المزارعة على شرطها الى ان يستحصل المزارع ولا يكون لصاحب الارض ان يأخذ الارض من الورثة قبل ان يستحصل المزارع  
وان قال ورثت العامل لا اعمل ولكن قلع الزرع وقسم بينا لا يجوز الوارث على العمل لانه لم يزرع من العمل ويجوز صاحب  
الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهم وان شاء اعطى وارث العامل قيمة حصة العامل ويكون الزرع لصاحب الارض  
وان شاء ينفق على الزرع الى ان يستحصل ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصته ليدفع الضرر من الجانبين من ارض محرم  
الارض ثم تقضى المزارعة لغنا المزارعة بسبب قولوا ان كان البذر من المزارع لا يبي على صاحب الارض لانه لم يزرعها  
نفسه وان كان البذر من صاحب الارض ولم يزرعها لانه اجير صاحب الارض على صاحب الارض اجارة فاستقر  
وفي الاجارة فاستقر اذا كان البذر من صاحب الارض اذا كان البذر من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخارج فكان  
له اجر المثل رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارع على ان يزرعها هذه السنة بالمصنف فبذر العامل وسقاه فلما نبت  
قام عليه صاحب الارض بنفسه او باجره وسقاه حتى يستحصل المزارع كان صاحب الارض مطوعا فيما فعل  
ويكون الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرط لان الشركة تاكلت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الارض  
نفعها وكان صاحب الارض في العمل اجنبي آخر ولو فعل ذلك اجنبي يكون متطوعا ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض  
على ما شرط كذلك فان كان صاحب الارض مستاجرا اجير فاعمل اجيره لا يرجع هو بذلك على العامل لانه استاجر لنفسه  
فليرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة والزراع بقل فذكرنا انه يتروك في الارض حتى يستحصل لانه كان  
محققا في المزارعة فان انواع اعدامها على الزرع بغير امر صاحبه وبغير القاضيه يكون متطوعا لان كل واحد منهما غير  
مجير على الاتفاق وكان النفع متطوعا كالدار المشتركة بين الاثنين اذا استقرت فانفق احدهما في المدة بغير  
امر صاحبه يكون متطوعا رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه السنة على ان الخارج بينهما نصفان  
فزرعها ولم يستحصل هو وبالعامل فانفق صاحب الارض على الزرع بامر القاضيه حتى استحصل ثم قدم المزارع لاسبيل  
على الزرع حتى يعطى صاحب الارض جميع النفع او لا يقول القاضيه لا بامر صاحب الارض لانفاق حتى يقيم البينة على ما يقول  
لان القاضيه لا يعلم بكيفية اقامة البينة ويقتل هذه البينة من غير خصم لا يكشف حاله كما لو طلب من القاضيه الامر بالاتفاق  
على الودعة والقطعة ولو لم يبرر العامل ولكن انقضت مدة المزارعة والزراع بقل والمزارع غائب فان القاضيه يقول  
لصاحب الارض ان شئت انفق والثلث خمس من المزارع حصة حتى يعطيك نفقتك فان ابي ان يعطيك نفقتك ابع  
عليه حصة واعطيك النفع من ثمن الحقة فان لم يفتن حصة بذلك فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت مدة المزارعة  
لا يجبر العامل على العمل ولو كان حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ القاضيه لاسطره انظر ذلك فيما قلنا في هذا قولها

استوفت

اعلى على

اما على قول ابي حنيفة لا يبيع حصة الغائب وقيل هذا قول الكل لان الغائب في الزرع غير بهذه النفقة فيكون  
بذرة المهر من القابيع الزرع والترك المستقر بالذين يبيع حصة من الزرع ولو دفع ارضا وبذر الى رجل على ان يزرع  
هذه السنة بالنصف فبذر العامل وسقاه حتى نبت فقام صاحب الارض بنفسه او باجره وسقاه حتى استحصل المزارع  
بغير امر القاضيه كان الخارج بينهما نصفين ويكون رتبة الارض منطوقا فيما فعل لان الشركة تاكلت بينهما في الخارج بعد النبات  
فلزم العقد على وجه لا يملك صاحب الارض نفعه وكان صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك اجنبي يكون متطوعا وكذلك  
صاحب الارض ولو ان العامل بذر الارض ولم ينفق ولم يسقاه رتبة الارض قبل النبات وقام عليه حتى نبت واستحصل  
كان الخارج بينهما على ما شرط الاستحسان او يكون رتبة الارض متطوعا وفي القياس يكون الخارج لصاحب الارض لان الحقة قبل  
النبات في الارض بمنزلة ما لو كانت في الجوانق قبل القاء البذر والفقير على جوار الاستحسان لان القاء البذر سبب للنبات  
ولهذا لا يملك رتبة الارض فيخرج العقد قصدا فيقام ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا في محل مشترك  
ولو ان رجلا بذر ارضا ولم ينفق فسقاه اجنبي فنبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان يكون الزرع  
لرئيس الارض لان صاحب الارض رضي بهذا السقي لانه بخلاف ما قبل القاء البذر رجل دفع ارضا وبذر مزارعة  
ثم ان صاحب الارض بذر الارض ولم يسقاه ولم ينفق حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصل المزارع كان الخارج بينهما  
على ما شرط انا اذا فعل ذلك بامر المزارع فهو ظاهر لانه لو بذر وسقاه كان معينا للمزارع فهذا الاولى وانما اذا فعل بغير امر  
المزارع فلا يجوز القاء البذر في الارض لم يحصل الخارج وانما حصل بالنسبة والعمل به وما فعل صاحب الارض محتمل بحتم  
ان يكون على وجه النسخ ويحتمل ان يكون على وجه النظر لنفسه وللعامل كيلا يفوت الوقت بضر المزارع او لاشتغاله بعمل آخر  
فلا ينسخ العقد بالشك ولو ان رتبة الارض وسقاه حتى نبت ثم ان المزارع قام عليه وسقاه حتى استحصل المزارع  
يكون لصاحب الارض ويكون المزارع متطوعا ولا اجر له لانه لم يوجد من المزارع ما يكون سببا للخارج فلا يبقى المزارعة  
وان كان البذر من المزارع فبذره ولم يسقاه ولم ينفق فسقاه رتبة الارض وقام عليه حتى استحصل المزارع كان الخارج بينهما على  
ما شرط وكذا لو بذر صاحب الارض ولم يسقاه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصل المزارع كان الخارج بينهما على ما شرط ولو ان  
صاحب الارض بذر وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الارض وهو ما من مثل ما اخذ  
من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعا في عمله لان صاحب الارض ما رعاها لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج  
على ملكه وكانت زراعته في هذه الارض وفي ارض اخرى له سواء ولو ان صاحب الارض فعل ما فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما  
على ما شرط لان المزارع لما امر بذلك فقد استعان به رجل وكل رجلان يدفع ارضا مزارعة هذه السنة فاجر الوكيل  
من رجل يكون حنطة وسط او بكثر صغير وسط او سمس او ازر او غير ذلك مما يخرج به الارض يزرعها المستاجر حنطة او غير  
جاز استحسانا لانه امره باجارة الارض وقد اجره الوكيل بامرهم او بنى لا يزرع لا يجوز ذلك وكذا لو امره ان يدفع  
هذه الارض مزارعة هذه السنة في الحقة خاصة فاجرها بكثر حنطة وسط جاز ويزرعها المزارع ما بد الله مما يكون ضرره  
على الارض مثل ضرر الحنطة او دون ذلك وان اجرها الوكيل بغير حنطة كان مخالفا لا ينفذ بقره على الموكل ولو وكله بان يزرعها  
مزارعة بالثلث فاجرها من رجل بكثر حنطة وسط كان مخالفا فان زرعها المستاجر كان الخارج للمزارع وعليه كحنطة  
وسط الوكيل لان الوكيل ما رعاها بالارض ولم يزرع الارض ان يضر نقصان الارض ان شاء من الوكيل وان شاء من المزارع  
في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد فان ضمن المزارع رجوع المضارع على الوكيل بحكم العرف ولو وكله رجلا بان يزرع  
ارضة سنة بكثر حنطة وسط فزرعها من اربعة بالنصف على ان يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لان ما في الوكيل



اضرع على الموكل امره به لان الموكل امره بعقد تسليم الامر اذا يمكن المستاجر من الانتفاع بها وان لم ينتفع وفي المزارعة  
لا تسليم الامر على كماله ولو وكل رجلا بان ياخذ له هذه الارض مزارعة فاستاجرها الوكيل بمرحلة لا يجوز على الامر  
ولو وكل بان ياخذها مزارعة بالثالث فاخذها الوكيل على ان يزرعها الموكل ويكون الموكل ثلث الخارج ورتب الارض ثلثه لا يجوز  
ذلك على الموكل لان الموكل اياه بان ياخذها مزارعة على ان يزرعها الموكل ورتب الارض ثلثه وقلنا بقضه رجل امر رجلا  
ان يدفع ارضه هذه السنة مزارعة فدفعها مزارعة بالثالث او باقل او بالكثر جاز لان الموكل اذا لم يقدر حصته من الخارج  
كان مفوضا الامر الى راي الوكيل فيجوز لان يدفعها بشئ لا يتجاوز فيه النار فلا يجوز ذلك وقول من يجزى مزارعة لان مطلون  
التوكيل بغيره في المعارف فلو ان الوكيل جاني محاباة فاحسبه فزرعها المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل  
على ما شرط ولا يثنى لصاحب الارض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع الغصب مزارعة كان الخارج يسنه  
وبين المزارع على ما شرط ورتب الارض ان يضمن المزارع نقصان الارض خاصة في قول ابو يوسف الاخر ثم يرجع المزارع على الوكيل  
بحكمه العرفي لان قول ابو يوسف الاخر العقار لا يضمن بالغصب وقول محمد ولو يرسف الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن  
رتب الارض بها شاء وان لم يكن المحاباة فاحسبه كان الخارج بين المزارع وصاحب الارض على ما شرط والوكيل هو الذي يقبض  
حصته الموكل من الخارج ولا يقبضه الموكل ابوكالة الوكيل ولو كان البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه بما يتقرب  
الناس فيه لان البذر اذا كان من صاحب الارض كان هو مستاجر للعامل والتوكيل الاستجار يكون بمرحلة التوكيل بالشرا لا يخل  
الغبن الفاحش من التوكيل فان كان الغبن يسيرا فصاحب الارض هو الذي يبيع حصته ههنا دون الوكيل وليس للتوكيل  
ان يقبض ههنا الا بالامر الموكل لان صاحب الارض لا يستحق الخارج ههنا بعقد الوكيل وانا يستحقه لانها ملكه ولو  
ولان الوكيل دفعها بالانتفاع اناس فيه كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرط لان الوكيل اذا جاني محاباة فاحسبه  
صار غاصبا الارض والبذر جميعا فيكون الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في الارض نقصان بالمزارعة كان رتب الارض  
ان يقبض المزارع نقصان الارض في قول ابو محمد ولو كان الاول ان يضمن نقصان الارض بها شاء وجعل امر  
رجلا ان يدفع ارضه مزارعة ولم يسم وقتا كان للوكيل ان يدفعها مزارعة في السنة الاولى فان لم يدفع في السنة الاولى ودفعها  
بعده في السنة لا يجوز استفسانا لان دفع الارض مزارعة يكون في وقت مخصوص فلا وقت فستقدر وقت المزارعة  
في تلك السنة كالتوكيل بشره الاضحية يتقيد بآيام الاضحية من السنة الاولى وكذا التوكيل بآراء الاجل الى مكة لا يخل بمحقق  
بايام الموسم في تلك السنة بخلاف اجارة الدور والريق فان ذلك لا يتحقق بوقت رجل وكل رجلا بان ياخذ له ارض  
فلان هذه السنة مزارعة على ان يكون البذر من قبل الموكل كان للوكيل ان ياخذها بما يتقرب فيه ان سلا بالانتفاع فان  
اخذها بما لا يتقرب فيه ان سلا لا ينفذ على الموكل لان يرضى الموكل وزرعها لانه وكله باستجار الارض تكون بمنزلة  
الوكيل بالشرا فلا يملك الغبن الفاحش الا ان يرضى الموكل فان زرعها الموكل بعد ما علم بعقد الوكيل كانت مزارعة  
رضاء فان زرعها وحصل الخارج كان الخارج مشتركا بين رتب الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالب بحصته ورتب الارض  
يستوفيه من الموكل ان يسلكه الى رتب الارض لان رتب الارض استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد يرجع الى الغالب  
فلان رتب الارض اخذ حصته من الموكل بغير امر الوكيل بغير الوكيل ولو كان الوكيل اخذ الارض لوكله بالانتفاع فيه اناس  
ولم يجزى الوكيل ذلك حتى زرعها الموكل بامر الوكيل كان الخارج المزارع ورتب الارض على الوكيل اجر مثل ارضه ولا يثنى للتوكيل  
على الموكل لان استجار الوكيل كان انقاذ على موكل فاذا زرعها الموكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض مملوكة للتوكيل  
دفعها ابو امره بان يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للمزارع ولو كان الوكيل دفع الارض الى الموكل ولم يجزه بما اخذها به

ولم يامر بزرعها فزرعها الموكل كان الخارج للمزارع لانه ناء بذره ولا يثنى رتب الارض على الوكيل ههنا لان المزارع  
حين زرعها بغير امر الوكيل صار بمنزلة الغاصب ومن استاجر ارضا فغصبها منه غاصب وزرعها لم يكن لصاحب الارض  
على استجاره ثم نقصان الارض ههنا رتب الارض على المزارع لانها زرعها غصبا ولا يرجع على الوكيل لانه اذا زرع  
ولم يستكشف الحال انما ادعى ارضه لا يصرح من رتب الارض جهة الوكيل رجل دفع الى رجل ارضا يزرعها بغير هذه  
السنة بالنصف وضمن رجل رتب الارض المزارعة من الزرع فان كان الضمان شرطا في المزارعة كانت المزارعة فاسدة  
لان صاحب الارض اذا كان البذر من قبل المزارع كان هو مواعدا ارضه ليزرعها العامل بنفسه فلا يستحق عليه العمل  
وكان شرط الضمان شرطا فاسدا في الاجارة فيفسد الاجارة وان لم يكن الضمان شرطا في المزارعة جازت المزارعة وبطل الضمان  
وان كان البذر من صاحب الارض يجوز المزارعة والضمان سواء كان الضمان شرطا في المزارعة او لم يكن لان صاحب الارض  
يصير مستأجر للعامل ههنا فيستحق عليه العمل فصحت الكفالة فان غيب المزارع واخذ الكفيل بالعمل فعمل وادرك الزرع  
ثم ظهر المزارع كان الخارج بين صاحب الارض والمزارع على ما شرط ويكون عمل الكفيل بامر المزارع كعمل المزارع وللوكيل  
اجر مثل عمله على المزارع ان كانت الكفالة بامرة ولو كانت المزارعة بشرط ان يعمل المزارع بنفسه وكفل انسان بالعمل  
فان كانت الكفالة شرطا في المزارعة فسدت المزارعة والضمان جميعا والمعاملة في جميع هذا بمنزلة المزارعة ولو دفع رجل  
ارضه مزارعة فكفل انسان رتب الارض بحصته ما يخرج من الارض لا يوضح الكفالة حتى يضمن الكفيل ما هلك عند العامل  
بغير صفة سواء كان البذر من صاحب الارض او من العامل لان حققة رتب الارض امانة عند المزارع فلا يوضح به الكفالة ثم  
يفسد المزارعة ان كانت الكفالة شرطا فيها والمعاملة في هذا كالمزارعة ولو كفل رجلا لآخره ارضه من صاحبها بحصته مما  
يخرج الارض ان استهلكها صاحبها فان كان ذلك شرطا في المزارعة فسدت المزارعة وان لم يكن شرطا فيها جازت المزارعة  
والكفالة لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وانا يفسد المزارعة اذا كانت الكفالة شرطا فيها  
لان دين الاستهلاك دين يجب لا بعقد المزارعة ففسد المزارعة كمن باع من رجل ثوبا وكفل انسان البائع عن المشتري  
بما يجب على المشتري لا بعقد البيع ولو كانت المزارعة فاسدة بسبب ما والبذر من قبل العامل فكفل رجل لصاحب الارض بحصته ما  
يخرج من الارض كان الضمان باطلا لان المزارعة اذا كانت فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب الارض شيئا من الخارج  
وانما يستحق مثل اجر الارض واجر مثل لا يجب على الكفيل لانه لم يترمز ذلك **باب المعاملة** المعاملة جائزة  
عند اصحابنا بشرطها في جميع الاتجار والكروم والرباط وقال الشافعي لم لا يجوز الا في الكروم والرباط خاصة وشرطها  
اربعة منها بيان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب المزارع جاز استحسانا كما قلنا في المزارعة ومنها  
التكليف في الخارج كما في المزارعة ومنها التكليف بين الاتجار والعامل ومنها بيان الوقت فان سكتا عن الوقت جاز استحسانا  
ويقع العقد على اول غره يكون في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة ينتقض المعاملة رجل دفع اصول رتبة في ارض  
الى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا لان الرتبة ليس له غلة تنتمي اليها بل ما كان في الارض بنوا ساعه فساعة على  
مروء الزمان فان كانت رتبة لها غلة غايبة ينتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت  
وتكون المعاملة على اول جزء تكون ولو دفع خلافة طلع معاملة بالنصف لم يسم وقتا او دفع معاملة بعد ما صار بسرا اخضر  
او اقر غير انه لم يسمه عظمه جازت المعاملة لانه في الزيادة فكان يحتاج الى العمل ونهايته معلومة ولو دفع اليه بعد ما  
شاه عظمه لا يزيد بعد ذلك لا قبل ولا يكتفى الا انه لم يربط بعد كانت المعاملة فاسدة لان بعد ما شاه عظمه لا يزاد  
بعده فان عمل في العامل كان اجرا منه ولو دفع الى رجل رتبة قد انتهى جزاها على ان يقوم عليه العامل ويسبقها حتى يخرج



بذرهما على رزقه الله تعالى من بذرهن بينهما نصفان جاز استعسنا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر وقت  
معلوم فيكون البذر بينهما والرطوبة لصاحبها ولو اشترط على ان يكون الرطوبة بينهما نصفين فسدت المعاملة  
لانها شرط في الشركة في الامتياز بعينه فالرطوبة للبذر بعينه لا لشرايط الشركة في الامتياز المدفوعة  
البيع التام يكون مفسد العقد كذلكهما ولو دفع رجل الى رجل غراس نخيل او شجر او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ  
النخل على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى النخل فاخرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذا لم يتم سنين معلومة  
لان الكرم والشجر يتفاوت باختلاف المواضع والضعف والقوة لا بدري في حمل النخل والشجر والكرم لقوة الارض وضعفه  
فان بينا لذلك وقتا معلوما جازوا الا فلا ولو دفع الى رجل نخلا او كرم او شجرا قد اطعم وبلغ سنين معلومة على ان يقوم عليه  
ويسقيه ويلقى عليه ويكسح كرمه على ان النخل والكرم والشجر الخارج كل ذلك بينهما نصفان فهو فاسد لاستطاعتهما الشركة  
فيما هو حامل بغيره وهو الشجر فلا يجوز كما لو دفع او ما مزارعة على ان يكون الارض والزرع بينهما نصفان ولو دفع نخلا  
او كرم او شجرا بمعاملة ما شره معلومة يعلم انها لا يخرج الترخي تلك المدة بان دفعها اقل الشتاء الى اقل الربيع كان فاسدا  
ولو شرط لذلك وقتا معلوما قد يبلغ الترخي تلك المدة وقد تارخ عنها جاز لاننا لم نستيقن بغوات المقصود بهذا الشرط  
وانما يومه فان خرج الترخي تلك المدة كان بينهما على ما شرط وان تارخ عن تلك المدة فللعامل اجر مثل علمه فيما عمل ان لم يكن  
تارخ الخروج لانه يحدث في تلك السنة وان لم يخرج الترخي سنة واحدة حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولا يجوز  
هنا ولا شئ لان عند حدوث السنة لا يتبين ان الترخي ما كانت تخرج في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد من دفع الرجل  
كرما معاملة وفيها اشجار لا يحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان حال لوم يحفظه بغيره فاسد لان ادراك جازت المعاملة  
ويكون الحفظ ههنا للقاء والزراعة وان كان حال لا يذهب بغيره فاسد لان ادراك لوم يحفظه لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار  
ولا يكون للعامل نصيب من تلك الثمار ولو دفع شجرة لجوز الى رجل بمعاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل جاز دفعها معاملة  
وللعامل حصة منها لانها لا يحتاج الى اسقي والحفظ حتى لو لم يتجج الى احدهما لا يجوز دفع الرجل الى رجل غلا معاملة سنين  
معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى النخل فاخرج الله تعالى من بذرهن بينهما نصفان وعلى ان يربط الكرم على العامل مائة درهم  
او شرط العامل مائة درهم على رجل الارض كان فاسدا وجوز دفع الرجل الى رجل ارضا بغيره سنين معلومة على ان يربطها بخلا وشجرا او  
على ان يخرج الله تعالى من بذرهن بينهما نصفان وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين ايضا فهو فاسد فان قبضها  
وغرسها من غرسه فاخرجت غراس كثيرة كانت جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغراس على شرط ان يربطها بقيمة غراسه او  
شده فيما عمل وان شدة في كتاب الاجارات وكذا لو لم يشترط له من الارض شيئا وكذا قاله على ان يكون له على مائة درهم او شرط كرمه  
ونصف الارض اخره وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرايط ان الخارج بينهما  
الارض مائة درهم او كرمه او شرط ان يكون الارض بينهما نصفين وكذا لو كان الغراس من قبل العامل وشرايط ان الخارج بينهما  
نصفان وعلى ان يربط الارض على العامل مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للعامل ورثا الارض اجر مثل ارضه وقيته غراسه  
لان العامل يصير شرايط الغراس بانه رجل دفع الى رجل ارضا على ان يغرسها المدفوع اليه لنفسه ما بدا من الغراس على ان  
يكون الخارج بينهما نصفين وعلى ان للعامل على رجل الارض مائة درهم او شيئا غير مائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للغراس  
ورثا الارض اجر مثل ارضه رجل استاجر ارضا وقبضها ودفعها الى رجل مزارعة على ان يكون البذر من استاجره جازا  
وان كان صاحب الارض فاسدا وفي الاجارة الطولية اذا اشترى استاجر الاشجار والكرم كما هو راسم ثم دفعها معاملة  
الى الامر كان جائزا ولو استاجر رجل ارضا ثم دفعها الى رجل مزارعة او مزارعة او مزارعة كان جائزا ولو اخذ

من الترخي ثم دفعها الى امرأه الامر مزارعة ان كان البذر من المرأة كان فاسدا وجوز دفع الرجل الى رجل ارضا بغيره سنين معلومة  
بقبضه من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقفا فخر المدفوع اليه وادرك الكرم وكثر الاشجار واستاجر الارض من صاحبها  
كل سنة باوسى ثمن صاحب الارض اخذ المدفوع اليه وقت البيع قبل البذر فوان يرفع الاشجار قالوا ان اخذته بذلك وقت قبل  
خروج النخل انما كان له ذلك لان الغراس لا يتفرق بقلع الاشجار في ذلك الوقت من رزاقه وقالوا لا وعنده ان كان  
قبل تمام السنة وقد استاجر الارض مسانفه لا يجبر المستاجر على قلع الاشجار ان ابي رجل دفع ارضا الى ابنه ليعرس فيها الاشجار  
على ان تكون الاشجار بينهما نصفان فخر من الابن ثمرات الاب وترك اولاد اسوي هذا الغراس فاراد بقبضة الورثة فكيف  
الغراس بقلع الاشجار كلها لقسيم الارض بينهم قال الفقيه ابو جعفر ان كانت الارض تحمل القسمة يقسم الارض بينهم فاصاب  
حصة الغراس فليجانبها من الاشجار وما وقع من الشجر في حصة غيره يوم يقلعه وتسوية الارض اذا طلبت لك الغير دفعها للغير  
بقدر ما كان وان لم يكن الارض تحمل القسمة بمر الغراس بقلع كل الاشجار الا اذا جرى بينهم صلح لانه لا وجه لدفع الغراس  
ههنا الا بقلع كل الاشجار من رجل دفع الى رجل ارضا معلومة على ان يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على ان يحصل من الغراس  
والثمار يكون بينهما جاز فان غرس المدفوع اليه ثم لحق بها الارض من لا فاء له الا بمن الارض قالوا ان لم يكن في الاشجار غرس  
فان التام يقضي هذه المعاملة وان لم معاملة وكانت اجارة ينقل الاجارة ويجر صاحب الارض ان شاء من نصف قيمة الاشجار  
للفارس لم يصير كل الاشجار له ثم يبيع بالدين وان شاء قلع الاشجار وكذا لو انقضت مدة المعاملة والاشجار مشتركة بينهما  
ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان لربها الارض ان يطالب المستاجر بغير الارض وليس ان يملك الاشجار  
على المستاجر بالقيمة بغير رضا اذا لم يكن قلع الاشجار بغير رضا فاحشا لان الاشجار ربع الارض من وجهه لان قيمتها  
بالارض وتندفع ربع الارض من غير ذكر واصل من وجهه لانه مال مستقر بعينه لا يرضى بغيره بدو الارض فكان حله الاصل  
لا يملكها صاحب الارض على الغراس بالقيمة بغير رضا اذا لم تكن الاشجار مشتركة ولا لاجل التبعية كان لصاحب الارض ان يملكها  
على الغراس حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار مشتركة بينهما لان في هذا الوجه يتفرق صاحب الارض بقلع الاشجار المشتركة رجل  
دفع الى رجل ارضا ليعرس فيها ودفع اليه التامة فخر فقال صاحب الارض نادى ففقت اليك التامة والاشجار لي وقال الغراس  
قد شرفت تلك التامة وانما غرست بئانه من غري والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة  
بارضه والقول في سرقة التامة التي دفعها اليه قول الغراس حتى لا يكون ضامنا لانه كان ارضا فيها رجل دفع الى رجل ارضا معاملة  
فاخر الكرم واخرج الغنم واصحاب الكرم يدخلون الكرم ويأكلون الثمار قال الفقيه ابو جعفر ان اكلوا بغير اذن صاحب  
الكرم لا فان على صاحب الكرم ويكون الغنم على من اكل وان اكلوا واخذوا باذنه فهو كان منهم من يجب بقبضة على صاحب  
الكرم وصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب العامل ويصير كانه هو الذي قبض ودفع اليهم ومن لا يجب لقبضهم عليه لكن اخذوا  
باذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالدخول كمن دل سارقا على السرقة او غاصبا على التلصص او الغرير بصل دفع تامة الى رجل  
ليعرسها على خاتمة من لا هل قرينة فلا غرس وادركنا الشجر قال المدفع للغراس كنت خادفي وفي عيالي دفعت اليك التامة  
لتغرسها في يكون الاشجار لي قالوا ان علم ان التامة كانت للغراس فان الاشجار تكون له وان كانت التامة للدفع فان كان  
الغراس في عيالي المدفع فعل مثل هذا العمل له كان الشجر لمدفع لان الظاهر شاهد وان لم يكن الغراس يعمل مثل هذا العمل ولم  
ولم يغرسها باذنه فعلى الغراس وعدي قيمة التامة وكذا لو كان الغراس قلع التامة من ارضه وعرسها ففي الغراس وعدي صاحب  
الارض قيمة التامة يوم يقلعها اكر غرس في الكرم واشجار بغير اذن صاحب الكرم فلا يكون الاشجار اختصا قالوا ان كانت  
صاحب الكرم مقر بان الاشجار كانت للغراس حولا من ارض الغراس ومن ارض غيره كانت الاشجار للغراس لكن لا تطيب



له الزيادة اذا غرسها بغير صاحب الكرم وان كان غرسها بغير شرط الشركة كانت الاشجار للغارس وبطريق له الزيادة ارض  
لرجل من اشجاره ذهبت عروقها الارض غيرة ونبت ثمران صاحب الشجرة وهما بنبت من عروق شجرة رجل وسيم قالوا ان  
كانت انا لا نأكل بنبت تنس بقطع الشجرة فلا يجوز هذه الهبة لان الثالثة تكون بمنزلة ثمن من اعضاء الشجرة فلا يجوز  
هذه الهبة وان كانت انا لا نأكل بنبت بقطع الشجرة جازت الهبة لان الثالثة في هذه الوجه لا يكون بمنزلة الفضل بل يكون  
كشجرة اخرى في ارض غيره شجرة رجل بنبت من عروقها في ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سقاها حتى بنبت بارثباته  
فهو وان بنبت بنفسه لا يسقط احد فله صاحب الشجرة اذا صدقته صاحب الارض انما بنبت من عروق شجرة وان كذبه  
كان القول لصاحب الارض لانه متصلة بارضه والرجع اذا هبت بواء رجل والقها في كرم رجل اخر فنبت منها شجرة كانت  
الشجرة لصاحب الكرم لانه لاقية لها وكذا لو وقعت فوخة في ارض غيره فنبت لان الفوخة لا تنبت الا بعد ذلك  
لحماها فيكون بمنزلة شجرة ارض رجل لا يعرف غارسها فيكون لصاحب الارض كالسبل اذا جاز بالتراب في ارض رجل واجتمع  
كان التراب لصاحب الارض بخلاف الصمد اذا فوجت في ارض انسان او باصت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض وتكون  
لن اخذها لان الصمد ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض من رجين على صفة اشجار كل واحد من الرجين  
يدعى الاشجار قالوا ان عرف غارسها فهو له وان لم يعرف فاك من الاشجار في موضع هو ملك احدها خاصة كان له فاك  
في الموضع المشترك يكون بينهما رجل له حابط وله شجرة على صفة ثمر عام فنبت من عروقها اشجار في الجانب الآخر  
من الثمر ورجل اخر في ذلك الجانب كرمه وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحائط  
انها بنبت من عروق الشجرة التي على صفة النهر قالوا ان عرف انما بنبت من عروق تلك الشجرة فهو لصاحب الحائط وان عرف  
ذلك ولم يعرف غارسها ولا من بنبت بسقيه فلا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم ضيقة  
ستاذقة على ثمر عام وعلى صفة الثمر اشجار لا يعرف غارسها ارضا صاحب الضيقة ان يبيع الاشجار قالوا ان كان تلك  
الاشجار من الاشجار التي تنبت من غير ابناء ولرباب النهر قوم لا يحصون فالاشجار من اخذها وقطعها فلا يستحق  
لصاحب الضيقة ان يبيعها قبل ان يقطعها وان كانت الاشجار من الاشجار التي لا تنبت من غير ابناء فهي كالنقطة  
لانه ان كانت تنبت من غير ابناء لا يعلم لها مالك الا فيكون لصاحب الارض وان كانت لا تنبت من ابناء كانت  
ملوك لمن ابتناها فاذا لم يعلم ان بنبت بمنزلة النقطة ولا يكون مباحا اشجار على ضيقة نهر لا تقوم بحري ذلك  
النهر في سكة غير اذقة وبعض الاشجار في ساحة هذه السكة فادعى بعض اهل السكة ان فلانا غرس هذه الاشجار  
وانا وارثه وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام الدعي البينة بقبضه وان لم يكن له بينة فاك من الاشجار خارجا عن حريم  
النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر لان مال لا يعرف له مالك يكون لصاحب الارض طاعة  
لها شجرة وبعض ذلك على شط الواد الذي فيه صبا للماء وبعضه ابعد منه فارباب الطاحونة لا يستحقون المشجرة تبعا  
للطاحونة لان الشجرة لا يكون من تواع الطاحونة بل هي اصل بنفسها فملك الطاحونة لا يدل على ملك الشجرة فاذا لم يكن  
تبعا للطاحونة فاذا اختتم فيها قوم من عرفنا في يد غيره والبينة على غيره مساة بين ارضين احدها ارفع من الاخر  
وعلى المساة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون  
المساة ولا يحتاج في اسان الماء الى المساة كان القول للمساة قول صاحب الارض العليا مع عينية واذا كان القول للمساة  
قوله كانت الاشجار له ما لم يقيم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في اسان الماء الى المساة كانت المساة وما عليها  
من الاشجار بينهما رجل دفع كرمه الى رجل معاملة مدة معلومة فالفرس على من يكون حكي الشيخ الامام اسمعيل الزاهد عن

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه قال انما نقبس هذه المسئلة بمسئلة اخرى وهما ان الرجل اذا رغب غيلة معاملة فاراد  
العامل ان يفع الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل القضيبي الذي يوضع في الشجرة يكون على صاحب الشجر  
نحو العمل في الوصل من اصلاح القضيبي وسق الشجرة وادخال القضيبي في الشجر يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة القضيبي  
الذي يكون من الغرس على صاحب الكرم والفعل يكون على العامل وكذا الدعابة تكون على صاحب الكرم ووضع الناعم في الكرم يكون  
على العامل وكذلك في نطية الاشجار في الخريف كان في الخريف من باب العين كالشوك الذي يوضع على الكرم يكون على صاحب الكرم  
وعمل النطية يكون على العامل حتى لو انقضت مدة المعاملة فانتقم من ذلك يكون لصاحب الكرم لا للعامل ويجب على العامل حفظ نفسه  
عن الحرام ولا يجوز له ان يحرق شيئا من الاشجار والقضيبي بطبع القدر ولا من الدعابة والغرس واذا رغب القضيبي وقت  
الربيع واخرج الكرم لا يحل له ان يأخذ من القضيبي من يدخ خشك وشاخ درخت مرخا وند باغ را بود ولا يجوز للعامل ان يخرج  
شيئا من العنب والتار للضيف وغيره الا ان صاحب الكرم رجل دفع ارضه معاملة على ان يقوم عليها العامل يشد منها  
ما يحتاج الى الشد ويشد بما يحتاج الى التشديد فاخر العامل نطية الكرم واشجار الرمان في الخريف كما هو عادة اهل  
بغداد فاباها البرد وفسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدين بن عيسى الكار لان ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقاء  
العقد فاذا ترك ذلك كان ضامنا **كتاب الشرب** الاصل في شرب الماء انما هو شرب الماء في ثلث اقسام  
وان كان الماء لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباحة في الماء الذي يجوز شربه في الخاف والعيون والآبار والانهاء  
لكل امر ان يشرب منها ويسق دوابه وان كان فيه تقطاع ذلك الماء ولا يسق بها ارضه ولا زرعها فاما الماء المحرز بالاولا في  
لا ينتفع به الا باذن من اخره فمن سبق باخذ الماء في وعاء او غيره يصير ملكا له ملك تملكه كسابا انواع التملك نحو الهبة  
والبيع والوصية وغير ذلك فلو مات يورث عنه وكذا الحشيش والكلاء اذا نبت في ارض انسان بغير ابناء يكون مباحا لكل من  
يأخذه الا انه لا يدخل ارضه الا باذنه وان كان له بعد ذلك في موضع آخر يقول لصاحب الارض ما ان تحشش وتدفع الى وامان  
ثاؤن لي بالدخول بخلاف الشجر فان الشجر اذا بنيت في ارض انسان بغير ابناء يكون لصاحب الارض والشجر ماله ساق نحو النسون  
والشوك والكلاء والحشيش لا ساق له اذا بنيت بسط على وجه الارض ومعنى الشركة في النار الشركة في الاستفاد والاستفاد  
اذا اراد ان يصطلي بنار غيره او يأخذ من ارجاء من نار غيره كان له ذلك وليس له ان يأخذ من النار والحجر فان اراد ذلك كان  
لصاحبه ان يمنع الا ان يأخذ شيئا لاقية له ولا يقر به كان له ان يأخذ بغير استئذان **فصل في انهار** انهار قوم  
ولرجل ارض بحسبه ليس شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوضا ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقي منه  
ارض او شجر او زرع او لان ينصب ولا يبا على هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاولا ويسقي زرع  
او شجرة اختلف المشايخ فيه والافضل ان ليس له ذلك ولا لاهل النهر ان يغوه وان ارد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر ان يسقوا  
دوابهم منه قالوا ان كان الماء لا يقطع بسق الدواب ولا يفيق ليس لاهل النهر ان يغوه وان كان يقطع الماء بسقيهم بان كان  
الابل كثيرا كان لهم حق النع والافلا وقال بعضهم ان كان يتكسر ضيقة النهر ويجب بالسقي كان حق المنع وكذا الخوض والعين  
التي في فية الماء بغير حراز واحيا فهو بمنزلة النهر الخاص واختلفوا في التوضي عما السقاية يجوز بعضهم وقال بعضهم ان كان  
الماء كثيرا يجوز والافلا وكذا اكل ما اعد للشرب حتى لو اكل في الخاف التي اعدت للشرب لا يجوز فيه التوضي ومنع منه هو الصبيح  
ويجوز ان يحمل ماء السقاية الى بيته لشربه وليس لاحد ان يسقي ارضه وزرع من نهر الخاف وعينه اوقات اضطر لذلك  
او لم يضطر وان سقى ارضه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ مرة بعد مرة يؤذيه السلطان بالحس  
والقرين راية ذلك رجل له ارض على شط النهر او على ضيقة نهر عام كان للعامة المرور في هذه الارض لسقي واصلاح النهر



وما أشبه ذلك وليس لصاحب الأرض أن يمنعهم من الدور في أرضه إذا لم يكن طريق في غير ذلك رجل في أرض رجل  
لنفسه نهرا أو صاحب الأرض يكره أن كان الماء جاريا إلى الأرض المدعى وقت الحفوة كان القول قول المدعى وإن لم يكن جاريا  
إلى أرض المدعى وقت الحفوة كان القول قول صاحب الأرض الذي فيه النهر إلا أن يقيم المدعى البينة ويكون النهر محفورا  
في أرض المدعى لا يصلح حجة للمدعى لأن ذلك مجرد شبهة ساقطة والأول استعمال ساقطة بين قوم لهم عليها أرضون  
لكل واحد منهم عشرة اجرة فاخذ كل واحد منهم عشرة اجرة فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه إلى أرضه وكان في نصيب أحدهم  
فضل على احتياج البينة واحتاج أصحاب الأرض إلى ذلك كان شركاؤه أولى بذلك الفضل لأنه لو استغنى عن جميع نصيبه من الماء كان  
نصيبه لشركائه ولو أن هذا الذي فضل نصيبه من الماء أراد أن يسوق ذلك الفضل إلى أرضه أخرى سوى تلك الأرض لم يكن له  
ذلك الإبراء شركائه في النهر فإن لم يرضوا كان بينهم على قدر أنصائبهم ولا يشبه هذا لو كان له سد من الماء من نهرين قوم أحدهم  
الماء أو أقل أو أكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له أن يسوق نصيبه إلى حيث شاء من الأرضين لأنه ليس له أن يشرب الأرضين  
ولو استغنى عنه لاسيل لشركائه عليه رجل من نهر خاص من الوادي لأرضه خاصة ليس في هذا النهر شربا غير أرضه وأراد  
أن يسوق الماء إلى أرضه أخرى سوى ذلك قالوا أن كان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج سائر الناس الذين لم ينهار من هذا الوادي  
إلى هذا الماء ولا يفهم ذلك كان لصاحب النهر أن يسوق ماء النهر إلى حيث شاء فإن كان ذلك يفتر باهل الانهار أوهم محتاجون  
إلى ذلك لم يكن له أن يسوق ذلك الماء إلى غير تلك الأرض من غير أن يقوم ليس لغيرهم أن يسبق بسنائه أو أرضه إلا باذنهم فإن  
أذن القوم الواحد وكان فيهم حتى أو غاب السبع لهذا الرجل أن يسبق زرعه أو أرضه من ذلك النهر أرض رجل من غير رجل أراد  
صاحب النهر أن يدخل أرضه ليعالج نهره كان لصاحب الأرض أن يمنع من الدخول في أرضه إلا أن يعطي بطن النهر وكذا القاعة  
والنهر والعين لأنه لا ضرورة له في شق طريق في أرضه مع التمكن من تحصيل مقصوده بأن يعطي في بطن النهر بطلا ما إذا كانت  
أرضه على شطراف أو على صفة نهر عام فإن ثم ذكرنا أن للعامة الدخول في أرضه لأصلاح النهر العام إذا لم يكن طريق  
غير ذلك لأن ثم الفرع عام وقد جعل الفرع الخاص دفع الضرر العام وهما من مصالح النهر وأمانة ضرر خاص فلا يتحمل العامة  
ضرر صاحب الأرض بالدخول في أرضه رجل اتخذ في داره حفرة أو شجرة أو أراد أن يسبق ذلك بالوادي من نهر غيره اختلوا فيه  
قالوا لا يمنع ذلك إلا باذن صاحب النهر كما ليس له أن يسبق زرعه وذكر شمس الأئمة السرخسي الامح أنه لا يمنع من  
هذا المقدار لأن الناس يوسعون فيه فالمنع من ذلك بعد ذلك زيادة نهرين قوم على حصص معلومة فصر في الوادي حصص  
بعضهم بعينه إلى رجل كان نقصان ذلك على الجميع نهرين اثنين منها في الأيام جازتاهما به ولو كان لأحد هاهنا نهر  
ولآخر ههنا آخر لا يجوز رجل باع أرضا بشرط فلا يشتري قدر ما يكفيها وليس جميع ما كان للبايع قوم لهم أرض على نهر لا يعرف  
كيف كان بين أهلها في الماء واختصوا في الشرب فهو على قدر أراضيهم لكل إنسان بحصة بخلاف الطريق إذا كان بين جماعة  
وإذا أحدهم أوسع من دارا باقين فإنه لا يستحق تلك الزيادة من الطريق لأن الاستحقاق إلى الدار الكبيرة نحو الاستحقاق  
إلى الدار الصغيرة فلا تفاوت في ذلك بخلاف الشرب فيقوم في أرض رجل كان لصاحب الأرض أن يسبق أرضه منه أن كان  
لا يشرب أصحاب النهر ولم يمنعوه رجل شرب من نهر لا يشرب أرضا آخر ليس شرب من هذا النهر جنب نهره أو من الأولى  
ليس له أن يجري الماء من الأولى إليها ويجعلها مكان الأولى وليس له أن يسبق تخيلا له أو زرعه في أرض أخرى إلا أن يعلو الأولى  
ويسبق عنها الماء ثم يفيض في الأرض فيفعله مرة بعد أخرى أرض على نهر شربا منه أو في أرضه وأقام شاهدين أن الأرض  
لهم لم يذكر الشرب في بطن النهر ولا في حصصه من الشرب ولو شهدا بالشرب جوار الأرض لا يقيم بشي من الأرض من غير عظيم  
لا يقرى لا يحصون ادعى قوم سواهم أن هذا النهر لغير معلومة لا يحصى أهلها وأقام البينة على ادعى والمدعى عليه يحصون

انصافهم

وفيه الصغير والكبير وإنما حفر واحد منهم قال محمد إذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد من المدعين  
على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من أن يكون نهر الجماعة المسلمين وبصير لأهل تلك القرية خاصة بمجرة طريق نافذة  
من طرق المسلمين وأقام قوم البينة على أنه لهم دون غيرهم فإنه يعطى تلك البينة كذلك النهر لغيرهم لا يحصون وإن كان النهر  
لغيرهم يحصون معروفين لم يقض عليهم عند حفرة أحدهم وإنما يعطى على من حفر منهم خاصة نهرين قوم أرضي البعض في أعلى النهر  
وأراضي البعض في أسفل ومن كان أرضه في أعلى النهر لا يشرب أرضه حتى يسكر ذكر في الكتاب أنه لم يكن لهم أن يشرب النهر على الأسفل  
ولكنه يشرب بحصة لأن في الأسفل قطع منفعة الماء عن أهل الأسفل في بعض المدة وفيه يفرق في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء  
لا يملك الشرف في أهل المشترك إلا برضاهم فإن غرضوا على أن على النهر يسكر النهر حتى يشربا أرضه جاز وكذا لو اصطفا على أن  
يسكر كل واحد منهم في نهرته جاز أيضا لأن الماء قد قبل في النهر فاحتاج كل واحد منهم إلى ذلك إلا أنه إذا تمكن من الشرب بأن يسكر  
يلوح إلى بلو حشيش لم يكن له أن يسكر بالطين أو بالتواب لأن السكر يكون عند الضرورة فيستقدر بقدر الضرورة ورجاء  
الشركاء يتقيد بالكيفية وإن اختلفوا لم يكن لأحد أن يسكر على أصحابه وكذا لو كان الماء في النهر حيث لا يجري إلى أرض كل واحد  
الأب السكر فانه يبدأ بأهل الأسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكروا ويستق الماء إلى أراضيهم فإن أراد أحدهم  
أن يكره النهر الخاص من آخر لنفسه لم يكن ذلك وكذا لو أراد أن ينصب عليه رجاء لم يكن له ذلك إلا برضا الشركاء  
أو أن يكون سحى لا يضر بالنهر ولا بأهله بأن يكرى في أرض خاص ولا يغير الماء عن سمة ولا يمنع جريان الماء بالرحى بل يجري على كما  
قبل ذلك وإن كان بهذه الصفة كان له أن يفعل ذلك بغير إذن الشركاء لأنه مستقر في خالص ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك فمن منعه  
يكون مستغنا فلا يلتفت إلى ذلك وكذا لو أراد أن ينصب على هذا النهر المائية ولا يضر ذلك بالنهر ولا بأصحابه فإن فعل ذلك  
في ملكه كان له أن يفعل ولو أن رجلا من خاص يأخذ الماء من الوادي الكبير كالفرات والدجلة وسيمون وسيمون شربا  
بالأرض خاصة وليس في هذا النهر شربك وعلى الوادي الكبير أنهار وحضر الجوار أرضه ذلك وأراد أن يسوق الماء إلى أرضه  
أخرى قالوا لا يكتب أن كان ذلك في أيام المدة وكان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج أهل الانهار التي على الوادي إلى هذا الماء ولا يضر بهم  
كان لصاحب هذا النهر أن يسوق الماء حيث شاء وإن كان يفتر ذلك بأهل الانهار أوهم محتاجون إلى هذا الماء لم يكن له أن يسوق  
الماء إلى غير ذلك الأرض ولو أن رجلا له قوة على نهر فإراد أن يكرها فينقلها عن موضعها ليكون أكثر أخذ من الماء ذكر في الكتاب  
أن له ذلك لأنه لا يكره مستقر في ملك نفسه وهو القوة وعن الشيخ العام شمس الأئمة الخلو في أنه قال هذا إذا علم أنها كانت  
مستقلة في الأصل وأرتفعت تكسار ذلك فهو بالتسليم مبدءا إلى الحارة الأولى أما إذا علم أنها كانت في الأصل بهذه الصفة  
فأراد أن يسفلها فإنه يمنع عن ذلك لأنه لا يريد بهذا أن يأخذ الزيادة على ما كان من الماء وكذا لو أراد أن يرفعها وكانت مستقلة  
يقبل ماؤه في أرضه حتى لا يثر أرضه كان له ذلك ولو أراد أن يوسع فوالنهر ليدخل الماء في كونه أكثر ما كان لم يكن له ذلك لأن البينة  
أخذ زيادة على ما كان من الماء وعن أبو يوسف أنه سئل عن رجل يفرح حاضرا يأخذ الماء من الفرات أو الدجلة أو النيل وهو نهر في الروم  
أو يأخذ الماء من نهره وهو واد عظيم قريب من الفرات والدجلة يسبق بهذا النهر الخاص زرعه أو كرمه أو نخله فأجره إنسان  
آخر إلى أرض قبل أن يصل الماء إلى أرض صاحب النهر كان لصاحب النهر أن يمنع وإن استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لا يرى له  
أن يمنع من أن يسبق أرضه أو نخله وعن أبو يوسف أنه سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو كان ماؤه بين أهلها  
كوى بالخصص لكل قوم كوة معروفة فاحي رجل راضيا ببيتا لم يكن لها شرب من هذا النهر فكري لها من فوق مرو في موضع  
لا يملكه أحد من الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال إن كان النهر الحادث يضر بأهل مرو فربما في ما لم ليس له ذلك ومنعه  
السلطان عن ذلك وكذا لكل أحد أن يمنع من ماء النهر العظيم حتى العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر وإن كان ذلك

فيستقدر بقدر

عن شمس



بأهل وفله ان يفعل ذلك ولا ينع لان الماء في الوادي العظيم على اصل الارباحه لا يصير حقا للبعض ما لم يدخل في القاسم  
ولهذا وضع المسئلة فيما اذكرى من ارضهم فاما اذا ارضهم فكل احد يكون منوما عن الحق الصريح بالبيع قال محمد  
سالت ابا يوسف هل لاهل هذا النهر الخاص ان يتخذ على مياهه يكرى لها منه نهر في ارضه ويسيل فيه ما من نهر يجره  
الى النهر الخاص وذلك لا يفرض اهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان النهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد  
ان يحد منه حدا ولا ان يتخذ عليه جبر ولا قنطرة الحجر اسم لما يتخذ من الالواح والخشب يوضع ثمر يرفع والقنطرة ما يتخذ  
من الاقتر والجو بعد ما يتخذ في موضع لا يرفع منه وكذا البني والعين بين قوم فالشركة فيه خاتمة وكذا نهر بين رحلين هذا  
النهر ليس من النهر العظيم وارض احد الرحلين في على هذا النهر الخاص وارض الاخرى اسفله فقال صاحب البع في اسد  
بعض هذا الكوي لان ماء النهر يكثر فيفيض في ارضه وتترقب ارضه ولا يصل اليك الماء الا بعد ان يقل فيا تترك من الماء ما ينفعك  
قال ليس له ذلك لانه يقصد الاضرار بشركه بسد بعض الكوي فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسكن النهر وكذا قال جليل  
نصف هذا النهر ولك نصفها اذا كان في حصتي سدوت منها ما بدا لي وانت في حصتك ففتح كلها ليس له ذلك لان القسمة  
تمت بينهم بالكوني فلا يمكن احدهما نقض تلك القسمة الا ان يتراميا على ذلك فان تراميا على ذلك واقاما على هذا التراضي  
رعا ناسد لاصحاب الاصل ان ينقض كان له ذلك لان ذلك كانت اعارة والامارة غير لازمة وكذا لو مات احدهما كان  
لوارثه ان ينقض ما تراميا عليه وسئل ابو يوسف عن نهر بين قوم ياتخذ الماء من هذا النهر الاعظم وكل واحد من القوم في هذا  
النهر الخاص كوي سامة فاذا ادم احد من سيد كوة لم يفتح كوة اخرى على من الاوى في هذا النهر قال ليس له ذلك لانه يسكن صفة  
النهر لا يترك ويريد ان يري الماء في حقه لان دخول الماء في اعلى النهر كوة تكون اكثر من دخوله في اسفل النهر في مثل تلك الكوة  
فرق بين هذا وبين الطريق رجل له دار في سكة غير نافذة فاذا ادان بجعل باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان ثمة له حق  
المرور والدخول في السكة وبذلك لا يرد حقه سواء كان باب في اعلى السكة او في اسفلها انا منها حقه في الماء بزيادة يفتح  
الكوة في اعلى النهر ولو ان نهر طريق في سكة غير نافذة او ادان بجعل باب في اعلى السكة او في اسفلها انا منها حقه في الماء بزيادة يفتح  
لا يرد ارض طريقه ومروءة في سكة وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفضلين وبه اخذ شمس الائمة الشريسي وسئل ابو  
ايضا عن رجل جعل له امير من ارضه نهر من ارضه لا يملكه قال ان كان يضر العامة لم يجز ان يملكه الا يجوز له ان يأخذ  
نهر بحدوم ويطلب غيره وسئل ايضا عن نهر بين قوم ياتخذ الماء من النهر الاعظم فمنهم من يملكه فيه كوتان ومنهم من يكون له كوي فقال له  
صاحب الفضل صاحب اعلى كوي تاخذون من الماء اكثر من نصيبكم لان كثرة الماء ووفعه تكون في اعلى النهر فيدخل في كويكم شيء كثير  
ومن لا يرضى بهذا ويجعل لكم اياها معلومة ونسب في اياكم كوتان او انا اياها معلومة وانتم تستدون فيها كويكم قال ليس لهم ذلك  
ويترك على حاله كما كان قبل اليوم وكذا لو اختلف اهل النهر في ارضهم زيادة لم يكن له ان يتعرض لاصحابه الا بحسب ما يترك  
على حاله والاصل في جنس هذا ان كان قد يترك على حاله ولا يغير الا بحسب ما يترك على حاله ولا يغير الا بحسب ما يترك على حاله  
الماء في داره من تلك النهر ويسقي بستانه وينعه لغيره من ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كان حديثا كان له المنع فان كان  
قد كان له ذلك بمنزلة الظلة فوق السكة نهر بين قوم غطي قوم مجرى الماء قال بوالقاسم اذا لم يكن قدما فلا يرباب المجري  
ان ياخضوه بالكشف ورفع الغطاء بالوعة قدبة لرجل على نهر الشفة يدخل في سكة غير نافذة قال ابو بكر البجلي لا عبرة  
للقدير والحديث في هذا يؤمر برفع نهر في ارضه صاحب السكة لياره بالرفع نهر لقوم حفره والقول التراب في ارضه  
في هذا النهر قال بوالقاسم فيخذون برفع ما جاور الحفر وعن جعفر في سكة غير نافذة فيها نهر حفره وما والقول التراب فيها

قال يخذون برفع التراب من نهر بين قوم لم يعل ارضه لبعضهم عليه سواقى والبعض دوالي والبعض ارض ليس لارض على هذا  
النهر البية ولا ساقية وليس لها شرب يعرف من هذا النهر ولا من غيره اختلفوا فادعى صاحب الارض ان لها شربا من هذا النهر وهذا  
الارض على شاطئ النهر في كنف الكتاب ان النهر في القياس يكون بين اصحاب السواقى والدوالي لاصحاب الارض وفي الاستحسان  
يكون النهر بينهم على قدر اراضيهم التي يكون على شط النهر وان كان يعرفهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف وان لم يكن  
يكون النهر بينهم وان كان هذه الارض شرب يعرف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان  
الارض الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة فان لم يكن لها شرب يعرف من غير هذا النهر وقضى ان تقسمها بالشرب من هذا النهر  
بحسب الظاهر وكان لصاحبها ارض اخرى يجنب هذا الارض ليس لها شرب يعرف في القياس لا يكون هذه الارض اخرى غير  
متصلة بهذا النهر بل الارض الاولى حالية بين الارض الاخرى وبين النهر وفي الاستحسان يكون لارضه شرب من هذا النهر  
لان الاراضي اذا كانت متصلة بعضها ببعض فاذا جعل بعضها شرب من هذا النهر كان شربها لكل من هذا النهر ظاهر ارجل  
ادعى ارضها بشربها من نهر وانكر اهل النهر دعواه الارض والشرب فاقام شاهدين فشهدا ان الارض له ولم يذكر الشرب  
فان القاضي يقضي له بالارض وبجسمها من الشرب لان الشرب يتبع واستحقاق التبع يكون باستحقاق الاصل فان شهدا بالشرب  
دون الارض فان القاضي لا يقضي بشيء من الارض لانهم شهدوا بالتبع والاصل لا يستحق باستحقاق التبع نهر لرجل في ارض  
رجل فاذا دعى رجل شرب يوم من هذا النهر في كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضي به وكذلك مسيل الماء لان الجهة في الشرب  
ومسيل الماء لا يمنع البينة ولو شهدوا ان له شرب يوم ولم يستوعدا ولم يشهدوا ان له رتبة النهر شيء لا يقبل شاهدان  
ولو ادعى غير نهر او عسرة فشهدا احدهما بالعشر والاخر باقل من العشر في قيس قول ابو حنيفة لا تقبل شهادتهما وان شهدا  
بالاخر او عند صاحب جازت شهادتهما على الاصل استقسانا رجل ارضه ونهر خاص لهذا الارض فباع النهر من رجل كوفي الى  
انه لا يدخل الحرم في البيع كالمواضع الارض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر فلو ان مشتري النهر اذ ان يتر في هذه الارض على حرم  
النهر لاصلاح النهر لم يكن له ذلك الا براضا صاحب الارض وان يتر في بطن النهر ولو كان الارض على شطراف او على شط  
نهر عام كان للعامة حق المرور في هذه الارض السقي والاصلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنعهم اذ لم يكن لهم طريق الا في  
هذه الارض وارض بنو بنين رحلين باع احدهما نصيبه من النهر من غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز وان باعه على ان  
يكون للمشتري طريق في هذه الارض لم يجز ولو كان بين ثلثة ذرع باع احدهم نصيبه من احد الباقين لا يجوز وان باع منها جاز  
رجل اشترى نهر بغير ارض وفي تلك القرية يباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشراط ان يكون الخراج  
على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب الارض فلو باع الماء بدون الارض وقبض المشتري  
ثم باع الشرب مع ارضه قال الفقيه ابو جعفر لا يجوز البيع في الشرب الا ان يجيز الباع الاول لان المشتري الاول لم يملك الشرب  
بالشراء والقبض لان بيع الشراء بيع لا يقع على موجود الا ترى ان يباع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطع وقت البيع  
وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتري شيئا موجودا لا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ذلك  
ابايع الاول قال مولانا رحمه وعنه هذا الجواب مشكل وينبغي ان يكون حكم الباع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع  
باطل لان بيع الشرب حده ان كان لا يجوز في ظاهر الرواية ويجوز في رواية وبه اخذ بعض الشايعه وقد جرت العادة ببيع  
الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم بيع الفاسد وبيع بيعا فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز  
ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب بعد قبض العبد واعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما حان عتقه  
كما لو اشترى عبدا بمائة اودم وقبضه لا يجوز عتقه ولو باع الارض بشرب ارض اخرى اختلف فيه الشايعه من غير مشترك بين

غنى  
للسفه







**فصل في كرية الارض وعارة النجا**

اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر العامة وان اضربان كسر النهر ليس له ذلك  
**والمسالك** الانهار ثلثة منها ما يكون كرية على السلطان ومنها ما يكون كرية على اصحاب النهر فاذا استعملوا يجبرون على ذلك  
ومنها ما يكون كرية على اصحاب النهر واذا استعملوا لا يجبرون انا الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالفرات  
والدرجلة وجيكون وسيكون ونيل وهو من نهر الروم اذا احتاج الى الكرية فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال  
فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرية ويجزئهم لاجله فان اراد واحد من المسلمين ان يكرى منها نهر الارضه  
كان له ذلك اذ ام بغير العامة بان يكسر شط النهر ويجاز منه الفرق يمنع من ذلك واما الذي يكون كرية واصلاحه على اهل  
النهر واذا استعملوا اجبرهم الامام على ذلك فهو الانهار العظام التي لم تدخل في المقاسم على كرية واحتاجت الى الكرية للاصلاح  
كان ذلك على اهل النهر واذا استعملوا اجبرهم الامام لان فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقيل الماء على اهل الشفة وعسي يورث  
ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعة الماء يعود اليهم وفرض ترك الكرية يرجع الى العامة اجبرهم على الكرية وليس لاحد ان يكرى  
من هذا النهر نهر الارضه اضر ذلك باهل النهر اوم بغير ولا يستحق بهذا الماء الشفعة واما النهر الذي يكون كرية على اهل  
النهر وان استعملوا لا يجبرون فانه النهر الخاص وتكون في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر عشرة فادونها او عليه قرية واحدة  
يعني ماؤه فيها فهو نهر خاص يستحق الشفعة وان كان النهر ما فوق العشرة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان النهر ما دون  
الاربعة فهو نهر خاص وان كان اربعة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان ما دون المائة فهو نهر خاص وقال بعضهم ان كان  
ما دون المائة فهو نهر خاص واضع ما قيل فيه انه يعود الى رأي المجتهد حتى يتأرا في الاتاويل شاذ في النهر الخاص لو اراد البعض  
النهر كرية واستع الباقون قال ابو بكر بن ابي سعيد البجلي لا يجبرهم العام ولو حفره الذين طلبوا الحفر كان استحقاق  
وقال ابو بكر وابو بكر الاسكاف يجبرون على ذلك وذكر الحنفية في الشفقات ان القاضي يامر الذين طلبوا الكرية بالكورية  
فاذا فعلوا ذلك كان منع الاخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرية وهكذا روي عن ابي  
وان اراد كلهم ترك الكرية في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام وقال بعض المتأخرين اجبرهم الامام واذا اجتمعوا على كرية النهر  
قال ابو حنيفة عليهم البداية بالكورية من اعلام فاذا جاوزوا ارض رجل رفع عنه مؤنة الكرية وكان على بقي وقال ابو يوسف ومحمد  
يكون الكرية عليهم جميعا من اول النهر الى اخره بحصص الشرب والاراضي وليس على اهل الشفة من الكرية شيء لانهم لا يجبرون  
لا ابو يوسف ومحمد ان صاحب الاعلى كما يستفيع بكري لا على يتفيع بكري لا اسفل لصبا الماء ولا وحسن ان الكرية مؤنة الملك  
فيكون على الملك ولا على صاحب الاعلى فيا جاوز ملكه وانما يستفيع باجواز ملكه بملك الغير فلا يلزم المؤنة بحكم المنفعة  
كما لا يسيل ما على طح جاره لا يكون عليه عارة سطح الجار ولهذا لا يجبر الكرية على اهل صاحب الشفة بحكم المنفعة ويقول  
او حنيفة اخذوا في الفتوى فان كان فوهة النهر الارضه في وسط ارضه فكري في فوهة النهر هل يسقط عنه الكرية  
في قول ابو حنيفة اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط ويرفع عنه الكرية وقال بعضهم لا يسقط ما لم يجاوز ارضه وهو الصحيح  
لان ان يفتح الماء في ارضه في ارضه واختلفوا ايضا ان كرية اذا جاوز ارضه هل ان يفتح الماء لارضه ولا يفتح  
حتى يبرغ الكل عن الكرية قال بعضهم ان يفتح وقال بعضهم لا يفتح حتى يبرغ الكل لانه لو فتح قبل ذلك تخلف الماء قبل  
شركائه ولهذا اختارنا من اهل الكرية من اسفل النهر تجري في سكة بحفره كل سنت مرتين ويجمع تراب كثير  
في السكة قالوا ان كان التراب على جريد النهر لم يكن لاهل السكة تكليف ارباب النهر ينقل التراب وان كان التراب جاوز  
جريد النهر كان ذلك وكذلك من يقوم بجري في ارضه حفر النهر والنقل التراب في ارضه ان كان التراب في حريمه  
النهر لم يكن لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب النهر يرفع التراب لان لم يحق القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب

في حريم النهر كان له ان ياخذ من يرفع التراب من الماء المطرف في سكة عند باب ارضه من ارضه ولصاحب الارضه بذلك  
قال بعضهم ان يكسب البئر قال ابو حنيفة وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان البئر قد يملكه ذلك وان لم يملكه  
كان ذلك بئر لرجل في داره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين فيه اذ احفر البئر اشارة لها تسعة اجرة  
من الارضه جارة السيل وتجرى في هذه الارضه فاستاجر ما تقوا ما البئر والجري على ان يعطيه ثلثة اجرة من هذه الارضه  
قال بعضهم ارجوا ان تكون الاجارة جارة وعليها ثلثة اجرة من الارضه قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب لو اوافق قول ابو يوسف  
ومحمد انا على قول ابو حنيفة لا يجوز هذه الاجارة فلن عنده لو باع كذا ارضا من هذه الارضه لا يجوز فكذلك الاجارة  
والفتوى على قول ابو حنيفة وعلى هذا لو عينت الاجرة الثلثة والعقد جازت عند الكل بغير كبير يتشعب منه من صغير  
فخر به فوهة النهر الصغير وادوا اصلاحه بالاجرة والجص قالوا اصلاح الدرة على اصحاب النهر الصغير لان منفعة الدرة  
يعود اليهم خاصة بمزقة يخرج منه الماء فيسيل في مجرتين وبين المجرتين حائل من خشب يفسد احيانا فقال اهل المجري  
الذي لا يبقى فيه الماء عند فساد الحائل لاهل مجري الاخر نحو ثريدان تجعلوا حجر اكرم من النورة والاجر يسلك الماء قالوا  
ليس لهم تعيين الة اصلاح المجري انا الواجب عليهم تعيين الموضع الذي يفسد حتى يتبعه تحول حريمهم اليهم وما زاد على  
ذلك فهو ثلثة ونحو مساة بين من صغير وكبير خربت واحتاجت الى اصلاحه قالوا لو اصلاح مساة يكون على اهل النهر  
ونفقة ذلك عليهم نصفان ان كان كل مساة حرم النهر من ولا يعتبر في ذلك مقلد الماء وكثرة جدار بين جارين وحولة  
احدهما على اكثر كانت نفقة الحدار عليها نصفين بخلاف المزقة اذا خربت فان نفقتها يكون على قدر مياههم لا يتبعون  
النورة فكان بمياههم فكان اصلاحها على قدر مياههم يكون مؤنة الملك على قدر الملك من سبل ماء السطح على طح  
جاره فخر بطلح الجار فقال صاحب طح لما جيل صنع ناوقة في موضع السيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح السيل  
على صاحب طح الذي على السيل من نهر دار رجل يجرى من نهر الى داره فلهذا النهر من ارضه الى داره فلهذا النهر من ارضه  
بذلك ضرر فاذا قال الفقيه ابو بكر البجلي ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل الشفة يجري في هذه الدار وكل من  
ينضرر بالماء على اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه وقال ابو حنيفة ان اصحاب النهر يكون على اصحاب المجري وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
لانه لا ملك هنا لاحد فقام صاحب المنفعة مقام المالك وقف على مرته نهر سكة كذا وكان الماء ينصب من النهر الاعظم  
في درقة ثم يسيل الى سكة ثم يسيل من تلك السكة الى السكة التي الوقف عليها فاذا احتاج النهر الى المنة في السكة الاولى قالوا لا يجوز  
منة النهر في السكة الاولى من غلة الوقف وانا بر من تلك الغلة الموضع الذي يكون من النهر في السكة الموقوفة عليها ولو كان  
الماء ينصب من النهر الاعظم في فضاء ليس شفة ولا شارب ثم يسيل الماء في الفضاء الى السكة الموقوفة عليها فانه بر من غلة الوقف  
من اهل النهر الى ان يخرج من السكة الموقوفة عليها الى الوجه الاول النهر ينصب الى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه  
الى اسفله ينصب الى السكة الموقوفة عليها ولو احتاج النهر الى الحفر لا يحفر من غلة الوقف لان الحفر ليس من المنة وقال الفقيه ابو الليث  
ان كان بخلاف خرب المساة لولم يحفر النهر يجوز ان يحفر من غلة الوقف لان عند خوف تحريم المساة يكون حفر النهر من المنة  
**فصل في اجبااء الموات** اذا احيا ارض مواتية اذ كان باذن الامام ملكها وان احياها بغير اذن الامام  
لا يملك في قول ابو حنيفة وقال صاحب يملكها واختلفوا في الموات عن محمد ارض الموات ارض لا يملكها احد وانقطع عنه الماء  
وارتفاق اهل المصر والعريه بها سواء كانت قرية من العرانيات او لم يكن كانت من ارض العرب وغيرها في المفاوز او بقرى من الجبل  
واصح ما قيل فيه ان يقف الرجل على طرف القرية فينادي يا بعل صوت فالي موضع ينشئ اليه صوت يكون من فناء العرانيات لان اهل  
القرية يجاؤون الى ذلك الموضع لمرعى المواشي وغيرها وما وراء ذلك يكون من الموات اذ لم يروها ملك وتفسير الاجبااء عن محمد

فوهة النهر



فانوار ان احباء الارض لا يكون السقي والكواب وانما يكون البذر والزراعة حتى لو كبرها ولم يسبقها او يسبق  
 ولم يكبر لا يكون احياء وفي ظاهر الرواية اذا حفر في النهر وسقاها يكون احياء وكذا اذا حفر لها او سقاها بحيث يعصم الماء  
 يكون احياء وان وضع الاستجار حولها وحصد ما فيها من الحبش والشوك وجعلها حول الارض يربها احياء يكون ذلك تحجير  
 ولا يكون احياء فاذا فعل ذلك كان هو احياء احياءها لم يرجع عن ذلك لقولهم في بعض النسخ بعد ثلث سنين حتى يفقد  
 التحجير لا ينبغي لغيره ان يشتغل باحياءها بل ينظر الى ان يعلم انه ترك احياءها والتقدير ثلث سنين عرف بقوله عمر بن  
 واذا مضت تلك المدة عرف بطريق الظاهر انه ترك احياءها فكان لغيره احياءها وهذا بطريق الدلالة لانه سبق غيره فكان هو  
 اول من غيره كمن سبق بكان في السجود او في الرباط او في المفازة كان هو اول من غيره اتفق الحكم اذا احياءها غيره بعد التحجير  
 باذن الامام كانت له ولو حفر بغيره في المفازة او في موضع لا يملكه احد باذن الامام كان له وله ما حول البيوت ويعرف ذراع  
 حريمه للبيوت كروي الزهر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حريم العين خمسمائة ذراع وحريم البئر العطن اربعون ذراعاً  
 وحريم بئر النخس ستون ذراعاً وقال ابو حنيفة حريم بئر النخس لا يزداد على الاربعين وقال صاحباه ستون ذراعاً وروي  
 مفراة مفازة او في موضع لا يملكه احد باذن الامام قال ابو حنيفة لا يسبق للنهر حرياً وقال صاحباه يسبق مقدار عرض  
 النهر حتى اذا كان مقدار عرض النهر ثلثة اذرع كان له من الحريم مقدار ثلثة اذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف  
 في قول الطحاوي وعن الكوفي مقدار عرض النهر من الجانب ولو حفر بغيره في ارض موات لا يملكه احد باذن الامام نهر جاري  
 غيره وحفر في حريمه الاول بئر كان الاول ان يسد ويكسبه لان الثاني يقرب في ملك الاول فكان الاول ان يخرجه بكس  
 ما احتقر وكذا لو بئر الثاني في حريمه الاول بناء او زرع رزعا كان الاول ان يخرجه عن ذلك وما عطف في بئر الاول لا ضمان  
 على الاول وما عطف في البئر الثاني يضمن الثاني لان الثاني متقد ولو كان الثاني حفر بئر باذن الامام في حريمه الاول لكتبا  
 قريبة من الاول فذهب البئر الاول وعرف ذراعاً بغيره الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير متقد بل هو محج فبما صنع فلم يكن  
 له ان يخاصمه كمن اتخذ حائطاً جاريه واخذ حائطاً جاريه لا يملك الاول تلك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له  
 ان يخاصمه ان في ولا يخرجه بئر قناة بغير اذن الامام في مفازة وساق الماء حتى اتي به ارضاً احياءها فانه يجعل لقنانه  
 ويخرج ماله حريماً بقدر ما يصلح وهذا قول فيكون ومقدومه فاما عند ابو حنيفة اذا فعل ذلك باذن الامام يسبق الحريم  
 للموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض وان كان بغير اذن الامام لا شيء له لان عند ابو حنيفة من احتقر نهره لا يتحقق  
 له الحريم والقناة الى ان يقع الماء على وجه الارض بمنزلة النهر الا ان في القناة يجري الماء تحت الارض فاذا وقع على وجه  
 الارض بغير ذلك للموضع بمنزلة العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض ومن يستخرج عيناً باذن  
 الامام يسبق له الحريم فلهذا قال يسبق الحريم للموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض الا ان في الكتاب بين مقدار ذلك  
 لكن قال يسبق حريمه على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا انفا ولو كانت القناة على هذا الوجه بين رجلين والارض بينهما  
 نهر استحق احدهما ارضاً اخرى واراد ان يستقيها بهذا القناة لم يكن له ذلك بمنزلة نهر بين رجلين اذا استحدث احدهما  
 ارضاً لا يشرها لم يكن له ان يسبقها الا باذن الشريك **فصل فيما يتولد من المباح والمملوك** رجل سقى ارضه  
 او زرعها سقياً معاداً من مجرى نهر وتعد الى ارض جاره في سقها او لا سقها في ارضه بل يستقر في ارض جاره ضمن وان كانت  
 يستقر في ارضه ثم تعدي الى ارض جاره لم تكن جاره تقدم اليه بالشكوا لاحكام فلم يفعل ضمن استقامنا ويكون ذلك  
 بمنزلة الاستهاد في الحايطة المسائل فان لم يتقدم اليه جاره بالشكوا لاحكام فتعدى الى ارض جاره لا يضمن وان كانت

مستحق

ارضه في صعد وارض جاره في هبطه وهو يعلم انه اذا سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره ضمن وبغير موضع المسألة حتى لو  
 بينه وبين التقدر يمنع عن السقي وان كان في ارضه نقيطاً وحجران علم بذلك ولم يستحق في ارض جاره او كراه ضمن  
 وان كان لا يعلم لا يضمن كمن صب الماء في الميزاب ويعلم ان تحت الميزاب مناع رجل فيفسد بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن  
 وذكر في الاصل ان في النقيط لا يكون ضامناً ولم يفعل والصحيح انه على النقيط الذي ذكرنا رجل اراد ان يسقى ارضه  
 او زرعها من مجرى نهر فجاء رجل وسقاه الماء ففسد زرعاً قالوا لا شيء عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشي رجل له  
 نوبة ما في يومين من اسبوع فجاء رجل وسقى ارضه في نوبة ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البردوي ان غاصب الماء يكون  
 ضامناً وذكر في الاصل انه لا يكون ضامناً رجل مجرى ماء بقرب دار رجل فاجرى الماء في النهر فدخل الماء من حجر الى دار جاره قالوا  
 ان اجري ما يجتمعه النهر وكان النقيط خفيفاً ولو لا النقيط لا يدخل الماء في دار جاره لا يضمن فان اجري ما يجتمعه النهر  
 فتعد الى دار جاره ضمن وكذا لو كان النقيط ظاهراً وهو يعلم ان الماء يتعدى الى دار جاره او ارضه كان ضامناً ولو سقى  
 ارضه فاملا ارضه وخرج الماء من ارضه الى ارض جاره كان ضامناً وان كان غائباً او لم يعلم به كما لو صب الماء في ارض جاره رجل او قد  
 انار في ارضه فذهبت النار الى حمايد غيره فاحترق قال الامام ابو القاسم هذا ولو سقى ارضه سواء ان ارسل ماء او اوقد ناراً  
 عتله ارضه لا يضمن والا يضمن ومن الشايخ من قال ان اوقد النار في يوم ريح ضمن وان لم يكن كذلك لا يضمن ومنهم من فرق بين الماء  
 وانار وقال في النار لا يضمن على كل حال لان من طبع النار المتوقدة فلم يكن الغالب التقدير ومن طبع الماء السيلان فاذا ارسل ما عتله  
 الارض كان ضامناً واذا وقع الحريق في محلة فهو رجل ارضه بغير امره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون ضامناً ولو ان هذا الذي  
 هدم الدار عند وقوع الحريق هدم باذن الامام لا يكون ضامناً رجل سقى ارضه من نهر العامة وعلى نهر الخاصة انما  
 صفار مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الانهار الصغار ففسد بذلك كراهية غيره او بطلت بغيره قال الشيخ الامام الاجل الاستاد  
 ظهير الدين يكون ضامناً كانه اجري ماء فيها قال مولانا رضى وشيخي ان يفصل بين العلم والجهل ان علم بذلك كان ضامناً والا فلا  
 رجل سقى ارضه نهر ارس الماء في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان رجل اسفل منه طرح في النهر زبالة الماء عن النهر حتى غرق قصر  
 انسان قالوا لا يضمن المرسل لانه ارس الماء في النهر وهو غير متقد في ذلك ويجعل الضمان على من طرح الزبالة في النهر ومنع الماء  
 عن السيلان لانه متقد رجل التقى شاة ميتة في نهر طارئة فسال الماء بها الى الطارئة فخرتها قال الفقيه ابو جعفر ان كان النهر  
 غير محتاج الى الكوي فلا ضمان عليه ولا تعدي الضمان اذا علم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه فلا ارضه بقدر ما يجتمعه في نهر الماء  
 او ان يسقى ارضه فتعدى الى جاره لا يضمن وقيل اذا علم بذلك ولم يجز جاره ضمن ولو فتح الماء لارضه قد رما يجتمعه النهر في  
 فازداد الماء بعد ذلك لا يضمن وكذا لو فتح النهر وليس فيه ماء ثم جاد الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معاد وان زاد على  
 الفتح المعاد بحيث لو جاء الماء لا يجتمعه النهر كان ضامناً ولو سقى ارضه ثم انقطع الماء ولم يرفع السك الذي كان عند ارضه ان كان  
 الرسم ان يسكن لارضان عليه ولو فتح فوهة النهر فاسل ماء قد رما يجتمعه النهر فدخل الماء في فوهة في ارض غيره قبل ان يدخل في  
 ارضه ذكر في جميع التفاريق انه لا يكون ضامناً رجل بنى في الطريق الاحطام بناء فان كان ذلك يضر بالطريق يكون آثماً  
 فيما صنع وان كان لا يضر لا يكون آثماً لانه لو عثر به انسان فعطب او دابة فكلفت كان ضامناً ويكون لكل واحد من احاد  
 الناس حق النع والمطالبة بالرفع وكذا لو وضع على نهر العامة طارئة بغير اذن الامام فان كان لا يضر بالنهر لم يكن آثماً  
 كما في الطريق ولكل واحد حق النع والرفع وان كان يضر بالنهر يكون آثماً فيما صنع ولو جعل على نهر العامة بغير اذن الامام  
 قنطرة او على نهر الخاص بغير اذن الشريك واستوق في العمل ولم يزل الناس والذواب يرون عليه ثم انكسر او وقع فعطب انسان  
 او دابة ضمن وان ترمي انسان متقد وهو يراه او ساق ابيه عليه متقد لا يضمن الذي اتخذ القنطرة لان ما فعل كان حبة وقد عوجب

فنزل الماء واشق



حيث اتخذوا ذلك من افكاره فاعلموا ان الامام فلا يصح ما تلفد ذلك ولو وضع رجل في طريق المسلمين بابا فمضى عليه انسان متعبا  
فاكسر الباب وعطبا الماشي ففهم ان الباب يكون على الذي كسر ولا يجب ضمان الماشي على واضع الباب لان الواضع وان كان  
متعبا في الوضع لكن انما اتخذ المروعة فقد طرقت المباشرة على التسبب من حفر جوف في طريق المسلمين فجاؤا رجل  
والقوة بنفسه لا يضر الحافر وكذا لو رث ما في الطريق فجاء انسان ومضى عليه متعبا فزلق رجله وعطبا لا يضر الذي رث  
الطريق قبل هذا اذا رث بعض الطريق انما اذا رث الكل ففي ان انسان متعبا وهو يراه فعطبا كان ضمانا على الذي رث  
ولو شئ احد على ذلك الوضع وهو لا يضر بان كان اعرج او كان ليللا فعطبا كان ضمانا على الذي رث لان الذي رث كان متعبا فيما قبل  
او كان مباحا بشرط السلامة ولم يطر عليه مباشرة فبعض المسبب العلم **كتاب الاشربة** هذا الكتاب منقول  
على فصول ثلثة **فصل معرفت الاشربة واحكامها** وفي هذا الفصل ثلث مسائل طبع العصر  
وفصل في حد الشرب وفصل فيما ينفذ من تصرفات الشكران وما لا ينفذ الايمان التي يتخذ منها الاشربة اربعة العنب  
دبلة ويابسة وهو الزبيب والنمر والجوب نحو الحنطة والشعير والدخن والفواكه نحو الفرماد والافحاص والفانيد  
والشهد والالبان ونحو ذلك جعلوا هذه الاشياء نوعا وان اختلف اجاسها لا اتحاد حكمها انما اتخذ من العنب الرطبة  
سته الخمر والبادق والنفص والنجع والجمهوري والحدي وسبى ابا يوسف ان الخمر فهو التي من ماء العنب اذا غلظت  
وقد زلزلت وما راسقه اعلاه فهو خمر لا خلاف وان غلظت واشتد ولم يقذف الزبد فليس خمر في قول ابو حنيفة ولو كان اوقافا  
وفي قول صاحب بصير خمر وعن الشيخ الامام ابي جعفر الكبير التجاري اخذ بقولهما واذا صار غرا ثبت احكامها لا يجل شرها ويحد  
بشاور لظرة منها طابعا وان شربها في نهار رمضان يحد بشرها ويعزرها بالجناية على الصوم ومن احكامها كيف يستعملها ولا  
تلفها اذا كان مسلم ويطل سبعا اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها وهي بخس خاصة غليظة اذا اصابت في الثوب كثر من قدر  
الذره منعت جواز الصلوة واذا اصبت في ظرف ينجس الظرف وان اخرجت الخمر من الظرف فبطل الظرف ثلثا فيطهر ان كان  
الظرف عتيقا وان كان الظرف جديا يصب فيه الخمر اختلفوا فيه قال ابو حنيفة يفسد ثلثا ويحذف في كل مرة فيطهر وقال محمد لا يطر  
ابدا قال بعض المشايخ على قول ابي حنيفة لم يحذف في كل مرة لكن ملاءه بالماء مرة بعد اخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون  
لا يطر واذا خرج الماء صافا غير متغير يحكم بطهارته وعليه الفتوى وان لم يفسد الظرف وبقي الخمر في حثي صار خلا لم يذكر محمد  
في الكتاب حكم الظرف وحكي عن الحاكم ابي نصر انه ربه انه قال ما وازي لانا من الخمر يطر انما على الحب الذي تنقص من الخمر  
قبل ان يغير خلا يكون غسلا فيفسد اعلاه الخمر حتى يطر الخمر وان لم يفعل كذلك حتى صلب العصر فيوملاه ينجس العصر  
لا يجر شربه لانه عصير خالصه خرو حكي عن الفقيه ابو جعفر قال اذا صار ما في الخمر خلا يطر الظرف كله ولا يحتاج الى هذا التكليف  
وبه اخذ الفقيه ابو الليث واختار الصدوق الشهيد وعليه الفتوى لان جوار الخمر يرتفع الى اعلى الظرف فيطهر كله ولو اتقى في الخمر  
سما ولمحوا واخذ من ذلك مرتا ذكر في الكتاب انه لا بأس به اذا تحولت الخمر وما خلا لان ما بداخل السمك من اجزاء الخمر صار  
خلا لان ما بداخل السمك لانه سمك ربي بالخمر وعمر ابي يوسف في غير رواية الاصول الجوابية على التفصيل ان كان السمك  
والخمر مغلوبا بالخمر فصار الخمر خلا يطر وان كان السمك والمخ هو الغالب لا يطر وان صارت حامضة هكذا جعلوا الجواب  
على التفصيل في الاكمنة وهو الرشق اذا صار خلا قالوا ان كان الماء هو الغالب يكون غسلا وان صار خلا وان كان العصر هو الغالب  
يطر اذا صار خلا والصحيح ما قال محمد انه يطر في الحالتين لان ما اتقى في الخمر صار غسلا بجوار الخمر اذا طهر ذلك وصار  
خلا ما راء صاهرا واذا وقعت قارة وجب الخمر فانت ومرت القارة فتر صار الخمر خلا كان طاهرا وان انقضت القارة  
كان الخمر نجسا لان ما فيها من جزء القارة لم يصر خلا مرقه وقعت فيها حرا لا يباح اكلها لانما تجب بوقوع الخمر

كما لو وقع فيها بول ولو انه حسا هذه المرقه قال لا يحد ما لم يسكولها ليست بخمر حقيقة بل هي مطبوخة حاما شرب  
والخمر هي التي من ماء العنب وبكره شرب دروي الخمر لان فيه اجزاء الخمر يصير خلا ولا بأس ببيع العصر من يتخذه خمر  
في قول ابي حنيفة وقال صاحبان بكره وقيل على قول ابي حنيفة انما لا يكره اذا باعه من ذى شئ لا يشترطه المسلم بذلك انما اذا وجد  
مسلا يشترط بذلك الثمن بكره واذا باعه ممن يتخذه خمر او هو كما باع الكرم وهو يعلم ان المشرك يتخذ العنب خمر لا بأس  
به اذا كان مقدرا من البيع تحصيل الثمن وان كان مقدرا تحصيل الخمر بكره وغرامة الكرم على هذا اذا كان يفسد بنية تحصيل  
الخمر بكره وان كان نية تحصيل العنب لا يكره والعقل ان لا يبيع العصر ممن يتخذه خمر خرا خابية من خمر صبت في زهر عظيم  
مثل العرات او صغرة من رجل اسفل منه يتوضأ من ذلك الماء او يشرب منه ان كان لا يوجد في الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها  
يباح الشرب والقوى وان كان يوجد شئ من ذلك لا يباح كما لو وقعت نجاسة اخرى في ما جاز ان كانت النجاسة غالبية  
على الماء بان تغيب لونه او طعمه او ريحه يكون غسلا لقول صلى الله عليه وسلم انما طهر ولا ينجسه شئ الا ما غرطه اوله اودجه وان لم يجد  
شئ من ذلك كانت النجاسة مغلوقة ولو صب الخمر في قدر من الماء او في ماء راكد لم يخلط ببقية الخمر الى بعض الخمر لثقل شرب ذلك الماء لانه  
ماء قليل وقعت فيه نجاسة فينجس كما لو وقع فيه بول فان شربه ان كان لا يوجد طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها لا يحد وان  
كان يوجد شئ من ذلك يحد لان الماء مغلوب فكان هو شاربا بخرا لان الفسقة يشربون الخمر هكذا فلو لم يجد تنفع حد الشرب  
في عادة الفسقة ولو طرح الخمر في برجان يقال له سوسني حتى اخذ الخمر يا حنيفة ثوبا باع فانه لا يدين بها ولا يطيب بها ولا يحد  
بشها وان لم يبق رايه الخمر لانه غرلا ينقطع بها ولا يجوز بيعها ولا يملك ثمنها ويجوز بيع ورق الرمان كما يجوز بيع الثوب  
النجس وبكره لانه ان غسلا غمر لان الانتفاع بالخمر حرام بوجه قال صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شر الخمر حرم بيعها والانتفاع  
بها وكذا لا يسقي الدواب بها ولا يبل بها الطين لانه انتفاع بها فان سقى شاة ودجها من ثمنها كل لحمها لان الخمر في مثل هذا  
لا يؤثر في اللحم ولو اعتادت شرب الخمر وصارت بها ليجال يوجد ربح الخمر لحمها يكون حلالا فتجسس عشرة ايام والرجاءه عشق  
ايام والبيع عشر ايام والبقر عشر ايام وشره يبيع ويؤكل وذكر في بعض الروايات الشاة اذا كانت تاكل النجاسات تجسس اربعة  
ايام والبقرة والبعرة عشر ايام وذكر الكوفي عن صاحبنا باع انه لا يحد للانسان ان ينظر الى الخمر على وجه التلوي وان يتلوه  
الطين ويسقي الحيوان وكذا الميتة لا يطعمها كلابه لان ذلك انتفاع بها فقرة من خمر وقعت في خابية فيها ماء ثم صبت ذلك  
الماء في من الخمر قال ابو نصر الدبوسي يفسد الخمر بوقوع الماء النجس والماء لا يخلط وهو نجس وقال البغهم لا يفسد الخمر وهو نجس  
لان الماء كان نجسا بعينه بل نجاسة الخمر بوقوعه في الخمر لا نجاسة الماء طاهر كالرغيف اذا  
وقعت في خمر شرب في حل يطر وكذا الرغيف اذا خبز خمر ثم وقع في حل والنوبان واقع في خمر ثم وقع في حل يطر بخلاف  
الدقون اذا خبز خمر وخبر فانه يكون نجسا ولا يطر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصر خلا بالخمر فلا يطر رجل خاف  
على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقدر ما يندفع به ذلك العطش عندا ان كان الخمر قد ذل ذلك العطش كما يباح المضطر  
تناول الميتة والخمر يبرو كذا الرجل اذا كره على شرب الخمر يباح له ان يشرب ولو جبر ولم يشرب الخمر حتى قل كان آثما وكذا  
لو غرض وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيل الا الخمر يباح له شربها فكذا اذا شرب العطش المهلك يباح له لدفع طر العطش  
وان كان يزيل العطش في الثاني الا انه لا يشرب الامتدادا ليكفيه ويرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كالمضطر اذا وجد  
ميتة يباح له منها مقدار ما يستدفعه ولا ياكل الزيادة على ذلك فلو ان المضطر شرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكر لا حد عليه  
لان السكر حصل بالمباح فان شرب منها مقدار ما يكفيه بباح فلا يجب له الحد فان شرب مقدار ما يرويه وزيادته ولم يسكر قالوا  
ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا المقدر حانة الاختيار ولم يسكر رجل خاف على نفسه العطش ومع رفيقه ماء كثير فابى ان يعطيه







وحاصل الجواب ان الماء متى كان اسرع ذهابا بالنار فطبخ حتى يبقى ثلث العصور وان كان ابطا فانه يطبخ حتى  
يبقى ثلث الكل وبهذا يخرج اكثر من ثلث طبع العصور واذ اطلع الرجل عصيرا حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثاه ثم جعل فيه ماء  
فان كان جلا قبل ان يغلي ويتغير ان كان حلو او قاسا لا بأس بذلك لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة وان كان طويلا  
بعد ما صار خرا لا يجزى لان الطبخ وجد بعد ثبوت الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا ينفع والشمس هو الذي  
وضع في الشمس حتى ذهب ثلثاه بالشمس فهو معتلة المثلث الذي ذهب ثلثاه بالنار عندنا ولو طبخ الغيب حتى ينفخ ثم عصر  
ونزك حتى اشتد ريح الحزن عن ابي حنيفة انه قال لا بأس بشربه وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي انه الغيب معتلة الزبيب  
اذ اطلع اذ في طجة لا بأس به وقال ابو يوسف لا يجزى شربه اشد منه حتى يذهب ثلث الماء الذي كان في الغيب وعليه القول والمقتد  
الحاس من الغيب النجس واختلفوا في تفسيره قال الحاكم ابو محمد الكوفي الكبير وهو يخصص الغيب بصفية الماء ثم يطبخ قبل  
الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون الماء من العصور اقل من الثلثين يحمل شربه مادام حلو او اذا غلا واشتد ريح  
الزبيب وعرقه وكثيره وهو للجهوري سواء وقال بعضهم النجس هو الحميدي وهو ان يصب الماء على المثلث ويترك حتى  
ليشتد ويقال له ايا يوسف كثره ما استعمله ابو يوسف وهل يشترط لاجابة هذا ان يطبخ اذ في طجة بعد ما صب عليه الماء  
قبل الغليان والشد واشتد ريح الحزن على هذا ذكرنا في المثلث فان غلا واشتد حل شربه مالم يسكر من فدان سكره يحد وقال  
الشافعي يحد بشاؤن قطرة سها وانا الجمهوري فهو التي من ماء الغيب اذ اصب عليه الماء ويطبخ اذ في طجة مادام حلو او يجزى  
شربه عند الكل واذا غلا واشتد وقذف الزبيب فهو ايا ذق سواء في الحكم فان صب الماء على فصوله بعد ذلك وعصر واستخرج  
الماء فغلي واشتد قال بعضهم هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر واما المقتد من الزبيب شيان  
ينفع وينتفع الزبيب ان ينقع الزبيب في الماء ويترك اياما حتى يتخرج الماء خلوة مادام حلو او يحمل شربه بلا خمر  
واما غلا واشتد وقذف الزبيب فحكمه حكم ابا ذق في جميع الاحكام وانا نبيد الزبيب في التي من ماء الزبيب يطبخ اذ في طجة  
مادام حلو او يجزى شربه عند الكل واذا غلا واشتد وقذف الزبيب فحكمه حكم المثلث من الغيب في جميع الاحكام وان طبع نقيع الزبيب  
اذ في طجة مادام حلو او يجزى شربه واذا غلا واشتد وقذف الزبيب عجم قبله وكثيره في قول محمد والشافعي وهو كالعصير  
وقال ابو يوسف يحمل شربه مالم يسكر فاذ سكر جرم القرح السكر وليس هذا كالعصير بل لانه لا يفسق بشارب النجس ولا يحد  
مالم يسكر ويروى هشام عن ابي حنيفة وابو يوسف ان نفع التمر الزبيب اذا غلا واشتد وقذف الزبيب مالم يذهب ثلثاه  
بالنبيذ لا يجزى قال الفقيه ابو جعفر يحد ان يكون في السنة روايتان ويجوز ان يكون فيها رواية واحدة وانا اختلف للجواب  
لاختلاف الموضوع موضع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي بقي فيه الزبيب ان يترك قليلا فيكون في الغلظة قبل  
الطبخ مثل المنصف فاذا طبخ يذهب المثلث وموضع ما ذكر في انوار اذا كان ذلك الماء كثيرا فيكون في اللطافة  
والزفة قبل الطبخ مثل العصير فيشترط فيه ذهاب الثلثين واما المقتد من التمر ثلثه السكر والفصيح والبيد فالسكر  
هو التي من ماء التمر الفصيح هو التي من ماء البسر المذنب مادام حلو او يحمل شربه بلا خمر واذا غلا واشتد وقذف الزبيب  
فحكمه حكم ابا ذق في جميع ما قلنا وانا نبيذ فهو ماء التمر والبسر المذنب يطبخ اذ في طجة مادام حلو او يجزى شربه واذا غلا  
واشتد وقذف الزبيب فحكمه حكم المثلث في جميع ما قلنا على قول ابو حنيفة وابو يوسف الاخر يحمل شربه لنداء ابي النخعي  
واستمر الطعام دون اللهو واللغو السكر وعي في محمد والشافعي لا يجزى لانه مسكر ولا يحد وحسنه وابو يوسف الاثار التي  
وردت في ابحاثه النبيذ اشد بقره فلا وذكرها في الكتاب وعن حنيفة انه قال من شرب طائفة من الجماعة ان لا يجرم  
نبيذ الخمر لانه في غير نفسه كبار القمامة وعن ابي حنيفة انه قال لا حرم النبيذ اشد بقره بانه ولا اشربه مودة اجمع

اجمع كبار القمامة على اباحة النبيذ واخطا في شربه لاجل الاختلاف وكذا السلف بعدهم انهم كانوا يشربون نبيذ الخمر  
بحكم الضرورة لاستمرار الطعام واما المقتد ما سوى التمر والزبيب والغيب خوارزمي والسكر والفانيد والعسل  
والحبوب كالحنطة والشعير والذرة وما اشبه ذلك مالم يشترط حمل شربه بلا خمر واذا غلا واشتد وقذف الزبيب فان  
كان طويلا اذ في طجة يحمل شربه في قول ابي حنيفة وابو يوسف واختلف المأخوذون في قول محمد منهم من قال يحمل شربه مادون السكر ومنهم  
من قال لا يجزى اصلا وحكي عن القاضى الامام ابو جعفر انه قال وجدت رواية عن محمد انه قال اكرهه هذا اذا طمخت من الاشربة  
اذ في طجة فاما اذا لم يطبخ وغلا واشتد فيه روايتان عن ابي حنيفة وابو يوسف في رواية يشترط لاجابة اذ في طجة وفي  
رواية لا يشترط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقرح السكر جرم بالاجماع واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر  
قال الفقيه ابو جعفر لا يحد فيما ليس من اصل الخمر وهو التمر والغيب كما لا يحد من النبيذ وحد الرماك وهكذا ذكر شمس الائمة  
السرختي وقال بعضهم يحد وقيل هو قتل الحد بن زياد وانا الانبان فلين الما كونه حلالا وبين الرماك كذلك في قول ابي يوسف  
ومحمد ويكره في قول ابي حنيفة واختلفوا في كراهته قال بعضهم مكروه كراهة التنزيه لا كراهة التحريم وذكر شمس الائمة السرختي  
في انشاء الكلام انه باع كالبني وعامة الشايخ قالوا هو مكروه كراهة التحريم الا انه لا يحد وان زاعقله بذلك كما لو تناول  
النبيذ وارفع الى راسه حتى ان عقده جرم ذلك ولا يحد فيه **فصل حد الشرب** اذا شرب قطرة من الخمر او سكر  
من الاشربة التي ذكرنا ان يوجب الحد فانه يحد ثمانون سوطا في ازار واحد والمرأة تحذف ثيابها ويغيب العبد في الشرب والسكر  
منصف باير الخمر اذا شهد شاهدان على حمل ان شرب الخمر وراية الخمر وجد منه فان القاضى يقبل شهادتهما وسألهما عن ماهية  
الخمر عن كيفية الشرب حتى يعلم انه شرب طائعا او مكرها وعن زمان الشرب حتى يعلم ان العهدم يتقدم فانه لو مضى شهر من وقت  
الشرب لا يقبل شهادتهما على الشرب الا اذا اتوا به من مكان بعيد فان تم تقدم العهدم انقطاع الراية لا يمنع قبول  
الشهادة وبيان عن المكان لانه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه الحد فيستقصى القاضى السؤال عما ذكرنا احتيا لا لبراء الحد  
فاذا اتيوا بذلك حسمه القاضى حتى يبين ان العادة لا يتحقق بها هو العادة في حد ما ويجبسه حتى يظفر عدالة الشهود  
فاذا ظهرت عدالتهم يقيم عليه الحد هذا اذا اتى به ويح الخمر بوجده وان لم يوجد وقداق من مكان قريب لا يقام عليه الحد  
في قول ابي حنيفة وابو يوسف لان عند ما يقيم الراية شرط وعند محمد ليس بشرط لقبول الشهادة وان اتى به من مكان بعيد  
ينقطع الراية في تلك المسافة لا يشترط الراية واذا اتى به من مكان قريب لا يحد من الشرب لا يحد في قول  
ابو حنيفة وابو يوسف ولا يقع اقراه لان عند ما وجود الراية شرط وعند محمد ليس بشرط ولا يحد الاخر من سوا شهد عليه  
الشهود وانشاء هو بشارة معهودة يكون ذلك اقرا في المعاملة لان الحدود لا تثبت بالشبهات ويحد الاخر من سوا شهد عليه  
عليه بشرط الخمر طمستها لبنا او قال لم اعلم انها غير لا يقبل ذلك منه لانه يعرفها بالراية والذوق من غير ابلح وان قال طمستها  
نبيذ قبل منه لان غير الخمر بعد الغليان والشد يشاك الخمر في الذوق والراية ولو قال اكرهت عليها لا يقبل منه لان الشهود  
شهدوا عليه بالشرب طائعا ولم يشهدوا بذلك لا يقبل شهادتهم فلو قبلنا قوله كان لكل من شهد عليه الشهود بالشرب ان يقول  
كنت مسكرا فيرفع الحد ولا يقام الحد على المريض مالم يبرأ ويحس الى ان يبرأ فاذ ابرأ يقام عليه الحد فان كان يابوس في البر  
يقام عليه الحد في الحال على وجه لا يخاف منه التلف ولا يقام الحد على الجاهل مالم تضع حملها وتخرج عن النفاس واذا اقر السكنا  
انه سكر من الشرب لا يقع اقراه وان كان بوجده من رايته الخمر لان اقر السكنا بالحدود الخالصه سها باطل ونكلا  
في السكنا واضح ما قيل فيه ما ذكره في الكتاب انه اذا كلفه مختلفا لا يفهم منطقا لا جوابا ولا ينداء فهو مسكر ان  
وبه اتفق الشايخ وهم وان كان بعض كلامه مستقيما وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيما والنصف غير مستقيم لا يقام عليه الحد لان السكر



له يتم وان كان اكثر كلامه غير مستقيم لم يذكر هذا في الكتاب وعن ابو يوسف انه قال هو سكران نيام عليه الحد  
واعبر القالب كما قال في المحن اذا كان اكثر كلامه غير مستقيم يحكم بحجونه واذا شهد احد الشاهدين انه سكران لم يقر  
وشهد الاخر انه سكران من السكر او من البسند لا تقبل شهادتهما ولا حد على الصبي اذا شرب الخمر وسكر واذا كان يحسن يفتق  
ان شرب في حال حيونه لا حد عليه كالفق وان شرب في حال الفاقة يحقد قود يشربون البسند فاق بهم فسكرو البعض دون البعض  
فشهد عليهم الشهود فمن كان منهم سكران يجلس حتى يصح ثم يقيم عليه الحد ومن لم يكن سكران لا حد عليه ولكنه يعز  
ذكر في الكتاب رجل من اهل الكوفة يوجد في بيته الخمر وهو فاسق او يوجد القوم مجتمعين على الشرب ولم يره احد  
يشربونها غير انهم قد جلسوا يجلس من يشربها او كان يوجد معدة كوة من خمر فانه يعز لانهم امارات العزم  
على الفساد وان معصية لا حد فيه فيعز وكذا القيم اذا افطر في رمضان متعمدا يعز ويجلس بعد ذلك اذا كانت  
تجاوز منه عدة على الاطعام ثانيا وكذا المسلم يبيع الخمر او ياكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعز ويجلس وكذا المعنى والمحت  
وانما جازعته ويجلس حتى يحدث توبة وكذا المسلم اذا شتم الذمي يعز لانه ارتكب معصية لم يجب فيه الحد فيعز  
والمسلم اذا شرب الخمر او سكر من غير خمر اراد قد والعاذ بالله ثم اسلم فانه يقيم عليه حد الزنا وحد الشربة وجميع انواع الحد  
الا حد الشرب لان الكفر لو كان مقارنا للشرب يمنع حد الشرب واذا اعترض في خلاف سائر الحدود وان باشر اصاب  
الحد في مرة لا يقيم عليه حد الشرب والسكر لما قلنا وما سوى حد الشرب والسكر ان باشر بسببها في مرة قبل ان ياخذ  
الاقام لا يقيم عليه حد ما الا حد القذف وان باشر اصاب الحد في مرة بعد اخذه الا قام وصار بحال لا يمكنه الذهاب  
الى دار الحرب نقام عليه الحد والحد الشرب والسكر لانه كافر لا يمكنه الذهاب الى دار الحرب فكان بمنزلة الذمي ويقام  
عليه الذمي بالحدود والحد الشرب والسكر في قول ابو يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد لا يقيم عليه حد ما الا حد القذف  
**فصل في تصرفات السكران** من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو البسند والمثلث  
وغیره عندنا بنقد صرفاته كالطلاق والعتاق والقرار بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والآخر  
والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبضه الموهوب له وان صدق عليه وبه اخذ عاتقه الشاخي وقال مالك وهو احد في  
الشافعية لا تصرفاته وبه اخذ الطحاوي والكوفي وعن ابو بكر بن اعمدة قال بنقد من السكران كل تصرف مع المذلول لا  
الشرا الفاسد ولا يقدّم البيع والشراء وينفذ الطلاق والعتاق والقرار بالدين والعين والهبة والصدقة وتزويج  
الصغير والصغيرة وانما ردت لا يبيع عندها استحقاقا ويصح قياسا لان الكفر واجبا لنفي الاعداد لا ما وجد التحقيق  
وهذا الوجه على لسان كل من كلف خطا لا يكره هذا اذا كان السكران من الشر بالمتخذ من اصل الخمر نحو التمر والعنب  
والزبيب واما السكران من المتخذ من العسل والتمر والجوياخلف الشاخي فيه وهو كاختلافهم في وجوب الحد بالسكر  
عن هذه الاشربة من قال بوجوب الحد من هذه الاشربة يقول بنقد صرفاته ليكون زجرا ومن قال لا يجب الحد في هذه  
الاشربة وهو الفقيه ابو جعفر وشمس الامة السرخسي يقول لا ينفذ صرفاته لان نفاذها تنقرف كان للزجر فاذا لم يجب  
الحد عندها زجر لا ينفذ صرفاته وان زال عقده بالبيع والبيع والركان لا ينفذ صرفاته وعن ابن حزم وسفيان الثوري  
في الذي زال عقده بالبيع فطلق المرأة ان كان علم حين تناول البيع انه يبيع الطلاق وان يكن عالما لا يقع وعن ابو يوسف  
لا يقع من غير فعل وهو الصحيح وكذا الشرب باحتلافهم بوافقه فذهب عقده فطلق قال محمد لا يقع طلاقه وعنده  
هذا كله في السكران اذا شرب طابعا فان شرب كروا فطلق اختلاف في الشاخي انه لا يقع كالا يبيع عليه الحد وعن محمد  
يقع والصحيح هو الاول والذي يفرع على راسه حتى زال عقده فطلق واعتق لا ينفذ صرفاته وان زال عقده بالمعصية

لانه لا يحتاج الى شرع الزجر فكلما لا يجب عليه الحد لا ينفذ تصرفاته **كتاب الغصب** فصل في ما يصير  
به المرمع غاصبا وما اذا شرب الخمر في بيته تشبث به رجل فخذ به صاحب الثوب فخرق قال محمد يضمن المتشبت  
نصف قيمته وان كان الذي جذب به هو المتشبت الذي يمس له الثوب يضمن جميع القيمة ولو عجز رجل ذراع انسان فاجذب  
صاحب اليد يد فسقط انسان هذا الرجل وذهب لم ذراع فدية الانسان هدر ويضمن العاض ارش ذراع هذا ولو جلس  
رجل على فريسة رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فاشتق من جلوسه الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن  
محمد في رواية يضمن نقصان الشق والاعتماد على ظاهر الرواية وعن ابو يوسف رجلان وضع كل واحد منهما حجرة في الطريق  
فتدخرت حديهما على اخرى فانكسرتا جميعا قال غير كل واحد منهما حجرة صاحبه وعن محمد رجل وضع في الطريق حجرة فيها  
ربا وليس فيها شيء فدخل رجل ووضع حجرة اخرى في الطريق فتدخرتا جميعا قال يضمن حجرة القاطن  
التي لم تدخرت قيمته الحجرة التي تدخرت ومثل ما كان فيها من الرب لانها بمنزلة حجر وضع في الطريق فاعطى يضمن واما التي  
تدخرت فانها حين زالت عن موضعها فقد خرج صاحبها عن الثمان رجل في يده درهم ينظر اليها وقع بعضها في درهم غيره  
واختلطت كان الذي وقع الدرهم من يده غاصبا ضاها وهذه حاية منه وان لم يتعد رجل غصب من رجل بيضة واودع  
المغصوب منه بيضة فحضت داجا عليه فخرجت فخرق الوديعه لصاحب الوديعه وفرخ الغصب للغاصب  
وعليه ضمان بيضة التي غصب رجل جارا الى اخر انسان وصبت فيها خللا فصار الخمر خللا وهما نصفان قال صاحب الخمر ان ياخذ  
نصف الخل وعن ابو القاسم رجل غصب غرا وجعلها في جبة وصبت فيها خللا من عند محتم صار الخمر خللا قال يكون الخل للغاصب  
قياسا وقال الفقيه ابو الليث قبل ان الخل يكون بينهما على قدر خلها لانه ما كان خلطا خلها قال وبه ناخذ ولو تخلل الخمر الغصب  
في يد الغاصب قال ابو بكر البجلي الخل يكون للغاصب ولو ان رجلا اراد ان يسب غرضه فاختلخله في يده كان الخل للخذ  
رجل قد على طهره اية رجل ولم يجرها ولم يجرها عن موضعها حتى جاز رجل آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقر دون الذي  
ركب اذا لم يهلك من كوبة وان كان الذي ركب الدابة مجرها او منعها من صاحبها قبل ان يفر ولم يجرها فجاء آخر وعقرها فلما صارت  
الدابة ان يضمن ايتها شاء وكذا اذا دخل الرجل دار انسان واخذ ثوبا وجده فهو ضامن وان لم يحوله فان لم يجد فلا ضمان عليه  
الا ان يهلك بعقله او يخرج من الدار وان اخذ المتاع من بيت وحوله الى بيت آخر من تلك الدار او الى بيت الدار وصاحب  
الدار مع غلته يمكن في تلك الدار فعلا المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا الموضع في الخمر مثل الاول  
لا يضمن رجل نام على فراش انسان او جلس على بساط انسان لا يكون غاصبا لان في قول ابو حنيفة لا يتحقق بذلك  
النقل والتحويل فلا يضمن اذا لم يهلك بعقله وكذلك رجل استاجر ارض انسان لحنطة فزرع المستاجر الارض حنطة وحصدها  
وداسها فغلبها الاجران يرفعها حتى يعلية الاجر فذلك الحنطة في موضعها لا يضمن الاجر لانه لم يحولها عن موضعها وذكرنا طهر  
رجل ركب اية رجل يفر اذنه ثم نزل فمات قال يضمن في رواية الاصل وعن ابو يوسف لا يضمن وعنه انه يضمن قال ان اطلق في  
الصحيح ان على قول ابو حنيفة لا يضمن حتى يحولها عن موضعها رجل غصب عجولا فاستهلكه وبسبب ان قال الفقيه ابو بكر  
البجلي يضمن الغاصب فيما يجوز ويقتضيان الامة لان غصبا لمولد او حب يقتضيان الامة وان لم يفعل الغاصب في الام فقل  
رجل خبز صوف غنم انسان غصبا قال ابو نصران لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على الغاصب مثل صوفه وان نقص كان  
للك الخيارات ان شاء اخذ بقتان الغنم والصوف للغاصب وان شاء اخذ مثل صوفه وقد رفقنا الغنم لاس جهة الصوف  
رجل على طهره اية انسان يفر اذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقها صاحبها قال الفقيه ابو الليث ثورمان انزل لاضمان  
على احد وان نقص فان كان من الشق فكذلك وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا مات وان اختلفا فالقول الذي

يتلوه







من المعصوبه لينقله حايط معلوما فان العبد يكون فضائه حتى ياخذ في عمل الحايط واذا اخذ في عمل الحايط برى  
عن الثمان وكذا الفاستاجر من المالك للخدمة رجل له ثمان من حنطة غصب رجل احدها وذهب ثمان المعصوب  
منه اودع الغاصب الكراشا في حنطة الغاصب الكراشا المعصوب ثم ضاع الكل ذكر في النواوير ان الغاصب يضمن الكرا الذي غصب  
ولا يضمن الوديعة وكذا رجل اخذ من كس رجل فيه الف درهم خمسمائة فذهب بها ثمن ثمان بعد ايام ووضعها في الكيس  
الذي اخذها منه فانه يضمن الخمسمائة التي اخذها لا غير من غصب ابيه ثم ردها الى المالك لا يبرأ عن الثمان وقال  
زفر بن ابراهيم لو ركب ابيه فمعه ثمن ثمان وتركها في مكان كان ضامنا في قول ابي يوسف ولا يكون ضامنا في قول زفر ولو اخذ نقطة  
فخرجها ثم اعادها الى المكان الذي اخذها فيه برى من الثمان حتى لو ملك لا يضمن ولم يفسد في الكتاب شيئا اذا تحول عن ذلك  
المكان ثم اعادها الى ذلك المكان وشيئا اذا لم يتحول وذكر الحاكم الحلي ما يليه اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يبرأ  
عن الثمان واليه سأل الفقيه ابو جعفر هذا اذا اخذ النقطة ليعرفها فان اخذها لئلا يملكها ثم اعادها لا يبرأ عن الثمان  
ما لم يردّها الى صاحبها رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم اعادته الى اصبعه قبل ان يثبت ان يبرأ من الثمان في قوله  
ولو ان ثبت ان نائم ثم اعادته الى اصبعه لا يبرأ في قول ابي يوسف ويرى في قول زفر ولو رفع النقطة وهي ثوب فلبسها عند  
غيبه المالك ثم اعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف ايضا هذا اذا لبس لباسا عادا فاما اذا كان ثوبا فوضع على ما نفعه  
ثم اعاد الى موضعه لا يضمن قومه وكذا الحائز اذا دخله في حنصره يكون استمرا الا يكون ضامنا اليسرى واليمين فيه سواء  
فان ادخله في اصبع اخرى لا يكون ضامنا وان ادخله على خاتم في حنصره فهو على ما قلنا انه اذا كان معروفا ليس خاتمين  
للذين يكون ضامنا والا فلا ولو تقلد السيف ثم نزع واعاده ضمن عند ابي يوسف وكذا لو كان متقلدا بسيف فنقله  
بهذا السيف وان كان متقلدا بسيفين فنقله بهذا السيف ايضا ثم اعاده لا يكون ضامنا وعن محمد بن عيسى في النقي اذا اخذ  
رجل خاتما من اصبع نائم او درهم من كيسه او خاتما من رجله ثم اعاده الى مكانه وهو نائم او لم يدر حتى ان ثبت من ثوبه  
ثم نام ثوبه اخرى فاعاده الى موضعه ان اعاده في مجلسه ذلك استحسن ان لا ضمنه وكذا اذا اعاد الى اصبع اخرى  
ولم يذكر في هذه المسائل قول ابو حنيفة قالوا المصباح من مذهبنا لا يضمن الابا التحويل وذكر في جميع التفاريق اذا نزع  
من اصبع نائم ثم اعاده فيها عند ابي يوسف يعتبر النوبة الاولى وعند محمد يعتبر المجلس استحسن ان لا يضمن وهو ايم  
وومع ثوبه في الطريق فاخذ رجل ثوبا يحفظ لا يضمن وان اخذ الثوب من تحت راسه او اخذ خاتما من يده او كيسا من  
اودرها من كفه يحفظ لانه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا لصاحبه السلطان الحايط فاخذ ما يودع مجلس  
شهر او يفرق لا يملك عفو منه ليدفع اليه الوديعة فذبح ضمن وان خوفه بلف عفو لا يضمن ولو سعى رجل الى سلطان فطام  
وقاله ان فلانا لاكثر اوائه وجدا لا او اصابه انا او قال عنه مال فلان الغاييل وان جرد النجور باهلي فان كان  
السلطان ممن اخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعياموجبا للثمان اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه  
لا يكون متطلبا ولا محتسبا في ذلك فذلك وان قال انه مفرى وظلمي وهو كاذب في ذلك كان ضامنا من يعلق برجل  
وخامه فسقط من المتعلق به شيء فضاع قالوا يضمن المتعلق قالوا لا ويضمن ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط  
بعض من صاحب المال يراه ويمكن ان ياخذ لا يكون ضامنا رجل اخذ من جاله فاء انسان وانتزعه من يده حتى ربه  
الفرقة فانه يبرأ بحكم الحايطة ولا يضمن المال الذي على المديون رجل فرق صدق رجل ودفتر حيا به نكوا فيها عيب عليه  
واضع ما قبل فيه انه يضمن قيمته انك مكنوب رجل صب ماء على حنطة رجل فنقصت ثمرها آخر وصنع عليها انفسا  
حتى زاد في نقصان روي عن محمد بن النافى يضمن قيمتها يوم صب عليها الماء ويبرأ الاقل رجل فرق كدسا رجل النجور

ان كانت قيمته البر في السبل اقل من قيمتها لو كان خارجا عن السبل كان عليه قيمة الكدس وان كانت قيمته البر في السبل  
اكثر كان عليه مثل البر وعليه قيمة الجمل وان غصب كدسا فذسه ثم اقام المعصوب منه البينة على الغصب فانه يضمن له  
بالبر وقيمة الجمل ولو ان رجلا غصبوا من رجل حبة من الحنطة فبلغ ذلك قفيز حنطة قال ابو يوسف اذا غصب قوز  
رجلا شيئا له قيمته اضمنهم قيمته ولو جاء رجل منهم بعد رجل لم اضمنه شيئا رجل احمى ثوبه بقصا وحشيش وانفق  
فيه فجاره رجل وصفت فيه ما قالوا ينظر الى قيمته الثوب مسجورا او غير مسجور فيعرف من فضل ما بينه ما قيل ينظر الى اعرافه مسجورا  
او غير مسجور فيضمن الفضل وكذا الرجل اذا اتفق قبض انسان ينظر الى قيمته مخيطا او غير مخيط فيضمن الفضل وكذا اذا  
نزع باب دار انسان عن موضعه او بال في يده الوضوء او رجل سرج انسان وكذا لو كان مولفامر كذا اذا نقص ثوبه  
ولو افسد على آخر ثوبا ليفحصه قال الفقيه ابو الليث ان امكن اعادته امر باعادة ثوبه وان لم يكن سيتم اليه المنقوص  
وياخذ منه قيمة الحصر صحيحا وكذلك النقل وكل ما يمكن اعادته على ما كان ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة  
وكذا الرجل اذا شاد انسان عبده بذهب فربى بها رجل ولو حل سدي حايك ونشره ينظر الى قيمته سدي والى قيمته غير سدي  
فيضمن الفضل وكذا اذا اخذ رجل من رجل من مال العرب فحل ثوبه يضمن النعل مشرقة وغير مشرقة فيضمن الفضل فصار اوقف  
دابة في الطريق وعليها فمر عليها ركب فمزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي ان راى الراكب  
الدابة الواقعة ضمن وان لم يبرأ لا يضمن ولو مزق رجل على ثوب موضوع في الطريق وهو لا يبرأ فمزق لا يضمن وكذا الرجل  
اذا جلس على الطريق فوقع عليه اسنار فاما بالجلاس ان لم ير الجالس لا يضمن قال الفقيه ابو الليث وقد روي عن احمد بن حنبل  
هذا ولكن لو اتى مفتي بما قال ابو بكر بن لاسر به ميت كفن بثوب الغرقا لو ان شاد اخذ صاحب ثوب قيمته الثوب وان ثابث  
القبر فاخذ ثوبه قال الفقيه ابو الليث ان كان الميت ترك ما لا يعطى قيمته الثوب من ذلك المال وكذا الوضوء متبرع قيمته الثوب  
لا يكون لصاحبه ان يثبت وان لم يكن شيء من ذلك فان ترك صاحب ثوب لآخر فهو افضل وان ثبت كان له ذلك وان كان  
الثوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودفنه قالوا لا يضمنه وعندي هذا ان كفن من غير خيطة وان خيطة فليس  
لصاحب الثوب ان يثبت ولا يضمنه جال اذا دان يبرأ بحاله في من كبر عري به الحمد كما يكون في الشاة فركب عيرا واخذ  
في النهر وسائر الجبال عقيبه فسقط عير فلف بالعليه قال الشيخ الامام ابو القاسم ان كان الناس يسلكون النهر في مثل هذا الوقت  
لا يضمن الجبال رجل يني حايطا في رضى الغصب من ثوب هذه الارض قال الفقيه ابو بكر البجلي الحايط لصاحب الارض لا يسيل لبيان عليه  
لانه لو امر بنفق الحايط يبرأ كما كان وبغير اباي متبرعا لعله وهكذا قال ابو القاسم ومن غيرها رجل يني حايطا في كرم رجل  
بغير اذن صاحب الكرم ان لم يكن للثوب قيمة فان الحايط لصاحب الكرم ويكون الباقي متبرعا لعله وان كان للثوب قيمة فان الحايط  
يكون للباقي وعليه قيمة الثوب وعن محمد بن هدم لا يبرأ بناء سبنا وقيمة البناء سوى مائة درهم وقيمة ارض سوى البناء  
مائة درهم وقيمة الثوب للمهد ومرتثون درهما قال صاحب بناء بالحيار ان شاء منه مائة درهم وبغير ثوب البناء ونقصه  
للهادم وان شاء منه سبعين درهما وليس للهادم من ثوبه شيء وعن ابن مقارن رجل هدم حايط رجل قال يقول الحايط  
مبينا فان قيمة الحايط مائة درهم وقيمة ثوبه عشرة يضمن الهادم تسعين درهما والثوب لصاحب الحايط ولو قال صاحب  
الحايط لا اريد اخذ ثوبا لحايط وادفعه الى الهادم كان له ذلك وفيه مائة درهم ورجل غصب ساحة وادخلها في بناء  
فانه يملك الساحة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساحة وابنه سوار فان اصطفا على شيء جاز وان تارعا يبيع البناء عليها  
ويقيم الثمن بينهما على قدر ما لها وكذا المودع اذا خلط حنطة الوديعة يستعير رجل وغايلا يودع كان الجواب كذلك وكذا  
لو غصب اربع ثوب انسان والفته في صنع آخر حتى انصبع وقيمة الثوب والفتبع سواء وكذا الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة

انه  
اذ انتفى

فان  
تكون



وقبضها سواء وان كانت قيمة التلولوة اكثر كان لصاحب التلولوة ان يملك الدجاجة بقيمتها ولو اراد صاحب الدجاجة ان يعطي قيمة التلولوة كان له ذلك وكذا البعير اذا ابتاع لؤلؤة وقيمة التلولوة اكثر كان لصاحب التلولوة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن التلولوة شيا يسيرا فاختار على صاحب البعير وكذا الوا دلت دابة رجل راسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بالكسر كان لصاحب الدابة ان يملك القدر بقيمته ونظايرها كثيرا لصاحب اكثر الابلين ان يملك الاخر بقيمته وان كانت قيمتها على السواء يباع عليها ونقصان الثمن وعن ابوسفلو لؤلؤة وقعت في قدر رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرر لا يقبله وانتظر حتى يباع الدقيق الاول فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر انما يقبله وقال بشير بن قبيد الذي يطلب لؤلؤة رجل غصب عبدا وشد يد العبد فخل العبد يد وقل نفسه ضمن الغاصب قيمة العبد كالوقوفه غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن الغاصب رجل غصب سفيقة فوجدها في وسط البحر فان المالك لا يسترد هاهنا الغاصب ولكن يوجب له ان يسأل ولو ان الرجل اذا غصب دابة فوجدها المالك مع الغاصب في المفازة فان المالك لا يسترد هاهنا ولو كان يوجبها منه الى المالك من رجل غصب عبدا فابيضت عينه عند الغاصب واسترد هاهنا المالك وضمن الغاصب من العين ثم انجلى ابيض من عند المالك كان للغاصب ان يسترد من المالك ما ضمن من رث العين رجل غصب عبدا قاريا او خبازا او نحو ذلك ففسد العمل عند الغاصب قالوا يقوم العبد خبازا او قاريا او يقوم غير خباز فيضمن الغاصب فضل ما بينه وبين رجل غصب من رجل عبدا او دابة وغاب الغاصب منه فطلب الغاصب من القافر ان يقبل منه الغصوب او ياذن له بالاتفاق يرجع بذلك على المالك لا يجيبه القافر الى ذلك ويتركه عند الغاصب ونفقته يكون على الغاصب ولو قضى القافر بالاتفاق على الغصوب لا يجيبه على الغصوب شي ولو راي القافر المصلحة في ان يبع العبد او الدابة بان كان الغاصب مخوفا وعياله من صاحب الدابة فذلك رجل خرج صبيته وذهب بها الى موضع لا يعرف قال محمد بن عيسى بن ابراهيم بن ابي بصير انما قد ماتت مدبرون دفع الدرام الى صاحب دين وامره بان يسقدها فهلك في يده هلك من المديون ويكون الدين على جاله ولو دفع الدرام الى صاحب الدين ولم يقبل شيئا ثم ان الطالب مع الدرام الى المديون لينقدها فهلك في يده هلك من مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى اجنبي لينقدها رجل دفع الى رجل عشرة دراهم فقال ثلثة منها لك واثاني سلها الرافان وفلان فهلك العشرة في يده ضمن الثلثة لانها مقبوضة به فاسد واثاني امانة في يده وعن محمد بن جرير دفع الى رجل عشرة دراهم خمسة منها جنة له وخمسة منها ودية عنه فاستهلك القابض منها خمسة وهلك الخمسة الباقية قال علي الغاصب سبعة دراهم ونصف درهم لان الخمسة الموهوبة مضمونة والخمسة التي استهلكها نصفها كان من المضمونة ونصفها من الامانة فلهذا يضمن سبعة ونصف درهم عليه درهم رجل دفع الى مديون درهمين الى الطالب ودرهما ثم درهما فقال خذ درهمك منها فضاغ الدرهما قبل ان يبين درهما قال يهلك من المديون رجل كسر درهم رجل فوجدوا خله فاسدا او كسر جوز رجل فوجدوا خله فاسدا قالوا لا يضمن شيئا من غصب من رجل درهم او دراهم في بكرة فطالب المالك في بكرة اخرى كان عليه تسليمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف الشعر ولو غصب عينا فلفقه الغصوب منه في بكرة اخرى والغصوب في الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر فللمالك ان يأخذ الغصب وليس ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان اقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذ الغصب في بكرة الغضب ولو ان المالك وجد الغاصب في بكرة الغضب وقد انتقص سعر العين فانما يأخذ العين وليس ان يطالبه قيمته يوم الغضب ولو كان العين الغصوب قد هلك وهو من ذوات الاحمال فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل السعر في مكان الغضب واكثر فانه يسر برز الغصب مثل وان كان السعر في هذا المكان اقل من المالك بالخيار ان شاء اخذ قيمة العين

في مكان الغضب وقت وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الغصوبة اكثر بخير الغاصب ان شاء اعطى مثله في مكان الغصوبة وان شاء اعطاه قيمة حيث غصب لان يرضى الغصوب منه بان اخبر وان كانت القيمة في المكانين سواء كان الغصوب منه ان يطالبه بالثلث وعن ابوسفلو رجل غصب من رجل خبطة بكة وحملها الى بغداد قال عليها قيمتها بكة ولو غصب غلاما بكة فجاد به المخذل قال ان كان صاحب من اهل مكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولو ان رجلا حمل رجلا الى بعض البلاد كرها كان على الحامل كرها الى الموضع الذي حمل منه الغاصب اذا اتى بقيمة الغصوب المستهلك فاقى المالك ان يقبل قال ابو نمر بن برفع الامر الى القاضى ياره بالقول وقال القاضى يقولون في الغضب والودية اذا وضع بين يدي المالك برى وفي الدين لا يبرأ حتى يضع في يده او في حجره او يقبضه صاحب الدين فان رماه فقد برى ولو لم يعلم صاحب الثوب انه نوى وضع في حجره فراه شره اخر فرغعة قال ابو بكر اخاف ان لا يبرأ الا ان يتابع عند صاحب الثوب به ودية ولم يعلم انه نوى والخيار للقوي ان يبرأ الا ان رده عليه عين ماله فان الغاصب لو اطعم الغصوب منه برى عن الضمان وان كان لا يعلم وان وضع غير الغضب والودية بين يدي المالك يبرأ عن الضمان ولو كان الغضب مستهلكا فاعطاه القيمة فلم يقبل ولم يرفع الامر الى القاضى ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وان وضعه في يد المالك في حجره يبرأ عن الضمان ولو وضع الغضب او الودية بين يدي المالك برى وان غصب من جنى شيئا ثم دفعه اليه فان كان الصبي من اهل الحفظ صح والا فلا ويكون بمنزلة ما لو رفع الشرج على طر دابة الغير ثم اعاده الى طر الدابة لا يضيغ فان كان الغاصب استهلك الغضب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى الصبي ان كان الصبي ما دون ماله في التجارة صح وبرى فان لم يكن ما دون الا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يتضمن معنى التملك وجعل غصب ثوبا او دابة او دراهم وهو قائم بعينها فابراه منها صح وبغير الغضب مائة في يده وكذا اذا اخله من ذلك برى الغاصب عن الضمان سواء كان قائما او مستهلكا ان كان مستهلكا فهو ابرأ عن الدين وان كان قائما فهو ابرأ عن ضمان الغضب فيضيغ وبغير العين امانة عند الغاصب رجل ابتاع درة رجل ومات فان ترك ما لا يعطى الغان من تركته وان لم يدع بالالا يتيق بطنه بخلاف ما اذا مات الحامل وفي بطنها ولد حتى فانه يشق بطنها لان في ذلك صيانة الادنى عن الهلاك فيجوز بخلاف المسئلة الاولى ولو ابتاع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينتظر الى ان يخرج منه شجرة القرم اذا نبت في ملك رجل وضارت في جيب رجل آخر وعظم القرم ونقر اخرجه من غير كسر الحبة فبئرته التلولوة اذا ابتاعها دجاجة ينظر الى اكثر ما بين قيمته فيقال لصاحب اكثر ان شيئا عطي لاخر قيمته ماله نصيبك فان ابي يباع الجع عليها على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذا الجوز في الاترجة اذا دخلت في قارورة رجل وادخل رجل اترجة غيره في قارورة رجل آخر وتعدرا اخرجهما فان الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الاترجة قيمة الاترجة ولصاحب القارورة قيمة القارورة وقصر القارورة والاترجة ملكا له بالضم ولو اختلف نورة رجل يدقون آخر يغير صنع احديهما المختلط وبغير كل واحد منها بقيمة مختصة لان هذا النقصان حصل لا بفعل احد فليس احدهما بايجاب النقصان عليه باولى من الاخر ولو ادعى رجلا فصلا فادخله المودع في بيته فنعط ولم يقدر على اخراجه الا بقلع الباب فلان يعطى صاحب الفصل قيمة فضله يوم ما را الفصل بحال لا يمكن اخراجه الا بقلع ايباب وان شاء قلع بابا ورد الفصل الى صاحبه فالعولان فيه وينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت باخراج الفصل اكثر من قيمة الفصل فانما اذا كانت قيمة الفصل اكثر من النقصان الذي يدخل في البيت واو المودع قلع الباب فانه يوم صاحب الفصل ان يدفع نقصان البيت الى المودع ويخرج الفصل وهذا اذا دخل المودع الفصل في بيته ولو استعمل المودع من غير بيتا او دخل فيه الفصل فانه يقال لصاحب الفصل ان امكنك اخراج الفصل فاخرجه والا فاعخره واجعله اربا اربا لغير من صاحب البيت ولو كان مكان الفصل حارا او باردا فان كان من رطلع الباب فاحشا فذلك وان كان

ايجاز الصمان



يسير كان لصاحب الحمار والبغل ان يقطع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت ليعمل الدابة الى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب  
البيت بايجار البهائم بقدر سبب قرب القضاة على جمل فانقته الترخ في اجابة صباغ فانصبع بصبغه ذكرنا اننا طفي ان ليس  
على القضاة وعلى صاحب الثوب شي لا جمل الصنع لكن يباع الثوب بغير الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه  
رجل ذبح شاة انسان ظلموا فضاها بالبخار ان شاء ترك المذبح عليه وضمنه قيمتها وان شاء اخذ المذبح وضمنه النقصان  
وكذا اذا استخفا وجعلها عضو اعضاء او عن الفقيه او جعفر ان اذا اخذها ليس له ان يضمن النقصان والفقيه على ظاهر  
الرواية ولو قطع يد حمار او بغل او قطع رجله فضاها بالبخار ان شاء ضمنه القيمة ودفع اليه الدابة وان شاء امسكها  
ولا يرجع على الغاصب شي بخلاف لو كان المعضوب عبدا او جارية فقطع يدها او رجلها كان لصاحبها ان يضمن الغاصب  
قيمتها ويندفع اليه المعضوب وان شاء ضمنه النقصان وياخذ المقتطوع لان الارض يقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا  
من لوجه انما العوازل يقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا كان له الخيار في الاقذار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء  
ضمنه جميع القيمة كالوخرق ثوبا انسان خرقا فاحشا هذا اذا كانت الدابة تاللا يوكل الحمار والبغل وان كان ثوبا يوكل كالثاة  
والجزور في ظاهر الرواية هذا الاول سواء لما كان بضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه النقصان وميل الدابة وهكنا  
ذكر خمس الامة السرخسي وكذا اذا ذبح شاة فلصاحبها ان يدفع المذبوحة وضمنه قيمتها وان شاء اخذ المذبوحة  
ولا شي به ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمن النقصان في قول ابن حنيفة ولكن بضمنه جميع القيمة وعلى قول محمد ان ذبح حمار  
غيره فلهما كان بميل الحمار وضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبح وان قتله فكله ليس له  
ان يضمن النقصان وقال محمد ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فان شاء ضمنه جميع القيمة وان شاء امسك الدابة  
وضمنه النقصان والاقا على قول ابو حنيفة ولو قطع يدها قال ابو حنيفة ان شاء سلم الجنة وضمنه جميع القيمة  
وليس له ان يمسك الجنة وضمنه النقصان وفي نسخة جنة العمياء وفي عن واحد من الفصيل والخميس ما يعين به كالبقران  
ربع القيمة والبقرة ان كانت تعمر بها فذلك ولو قطع رجل حمار او يده ثم ذبحه صاحب لا شي لصاحبه على القاطع  
في قول ابو حنيفة وعن ابن حنيفة المستحق اذا قتل الانسان ذيبا لم يوكا او اسدا لم يوكا لا يضمن شيئا ويضمن في الفرد لان الفرد  
يكسب البيت ويجدر من رجل غصب مصففا فنقطه قالوا هي زيادة فضاها بالبخار ان شاء اعطاه ما زاد ذلك  
فيه وان شاء ضمنه قيمة غير منقوطة وذكر المعلى عن ابو يوسف ان صاحب باخذه بغير شي رجل اغتصب امرضا فبذرها  
حنطة ثم اختمها قبل ان يبت حال محمد ان شاء صاحب الارض تركها حتى يبت ثم يقول للغاصب اقطع زرعا وان شاء  
اعطاه ما زاد الزرع فيه يقوم الارض ليس فيها بذر ويقوم فيها البذر فاعطاه فضل ما بينهما رجل اغتصب غلاما قيمته  
خمس مائة فحماه فبرأ ففارسا وبالفردم قال صاحب البخار ان شاء ضمنه خمسة درم بوجه خاصه ودفع اليه العلم  
وان شاء اخذ العلم ولا شي به ولا عليه رجلان مع احدهما سويق ومع الاخر زيتا ومن فاصطد ما فاضت بهذا اورثته  
في سويق ذلك قال صاحب سويق يضمن لصاحب الزيت او السمن مثل سمنه او زيتا لان صاحب سويق استهلك سمن هذا  
او زيتا ولم يستهلك صاحب زيت سويق ذلك لان هذه زيادة في السويق دابة رجل في ربطه مشدودة والباب مغلق  
فجاء انسان وحمل الدابة ثم جرد آخر ففتح الباب فذهبت الدابة قال محمد ان كان على الذي فتح الباب وكذا كذا فغرم ولو ان رجلا  
اخذ حمارا من ابي وقبده واغلق عليه اباب فحل رجل قديم وفتح اباب وذهب الحمار قال لا ضمان على الذي فتح وحق القيد  
لان جاريهم غزوة في الدابة فهو انما فعل وبهتة ليست لها غزوة فان كان الحمار في الدابة لم يضمن ان يبقى بفسه  
في ابيرو وغير ذلك قال هو ما من له لانه لا يملك وانا ابو حنيفة يقول لا يضمن في البهائم لصاحبها رجل غصب من اخر كثر من حنطة

ثم دفعه الى المعضوب منه وقال المعضوب منه المظنة لنفخ ثم علم انها كانت حنطة قال المعضوب منه ان يمسك  
الدقيق وكذا لو غصب غزلا ثم دفعه الى المعضوب منه وقال السجدة في فسخه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم  
المعضوب منه فجاء وارثه واستعان من الغاصب اية يركبها فاعادها الغاصب اياه فغطت تحت برئ الغاصب عن ضمانها  
ارض بين رجلين زرعها احدهما لغير امر الشريك قال محمد ان كان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطى الذي لم يزرع  
لذي يزرع نصف بذر فيكون الزرع بينهما نصفين جاز وان تراضيا بذلك ولم يبت الزرع بعد لم يجوز وان كان قد يبت  
فاذا الذي لم يزرع ان يقطع الزرع فان الارض يقيم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض يقطع ما فيه من الزرع  
ويضمن الزرع له ما دخل ارضه من نقصان القلع رجل اضاف رجلا ففسى النصف عند ثوبا فاتبه به صاحب البيت فغصب  
غاصب قال ان اغتصبه غاصب والمدينة فليس عليه ضمان وان اخرج من المدينة ضمن رجل غصب ثوبا فقطعه فبصا  
ولم يخطه قال ابو حنيفة صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واخذ مع نقصان الثوب  
رجل غصب عبدا فاباح من الغاصب ولم يكن ابن ذيل ذلك فذكر على الغاصب من سيرة ثلثة ايام فاجعل على المولى ولا يرجع على  
الغاصب لكنه يرجع على الغاصب بما نقص الابان من قيمته الا ترى ان المولى لو وجد فزده كان على الغاصب نقصان الابان  
رجل غصب جارية وغيبها واختلها في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها الفين وقال الغاصب كانت قيمتها الفين فغلب على ذلك  
فقطعه القاضى على الغاصب بالان لا يحل للغاصب ان يستقدمها ولا يطأها ولا يبيعها الا ان يعطيها قيمتها تامة فان اعتقها  
الغاصب بعد القضاء بالقيمة التامة يجوز عتقه وعليه تمام القيمة كما لو اخفقها في الشراء الفاسد ولو ادعى رجل على رجل  
انه وهبه هذه الجارية وانه قبضها متواكفا على ذلك ثم ادعى ففقد القاضى ان يهاجها ولا يستقدمها ولو ان  
رجلا استودع جارية فخرجها فادعى ثم ادعى اخرى وقال هذه اسكن التي استودعها وارفعها الى القاضى فان اخذ  
ربا لوديعه هذه الامة يحل لكل واحد منها وطى التي اخذها ولو لم يأخذها كان على عواه رجل غصب من رجل جارية وغيبها  
واقام المعضوب منبينة انه غصب منه جارية له ولم يذكر واصله الجارية ولا قيمتها قال في الكتاب يجبس حتى يجرى بها ويرد  
على صاحبها وقال ابو بكر البجلي تاويل المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار ثابت بالبينة  
كالاقراء رعاية واما الشهادة على فعل الغصب لا يقبل مع جملة المعضوب لان المقصود اثبات الملك الذي في المعضوب  
ولا وجه القضاء بالجهول وكذا لا بد من الاشارة الى ما هو المقصود بالدعوى في الشهادة قال الشيخ الامام الزاهد  
الامة السرخسي والاصح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة لكان الضرورة فان الغاصب يكون متمتعاً عن احفال المعضوب  
عادة والشهود على الغصب قبل ما يقفون على اوصاف المعضوب واما يتاقي منهم معانية فعل الغصب فسقط اعتبار علمهم  
باوصاف المعضوب لكان الضرورة فيثبت بشهادتهم فعل الغصب في محل هو ما مستقوم ويصير ثبوت ذلك بالبينة كالشهود  
باقراره فيجبس حتى يجرى بها ويرد على صاحبها فان قال الغاصب قد مات الجارية او غيبها ولا اقدر عليها فان القاضى  
لا يقبل بالقضاء بالقيمة ينقل حق المعضوب منه عن اعيان الى القيمة فيتلوم زمانا وذلك مغفول الى القاضى وهذا اذا  
لم ير من المعضوب منه بالقضاء بالقيمة له فاما اذا رضى فانه يقضى ولا يتلوم زمانا وذلك مغفول الى القاضى وهذا اذا  
فان قضى القاضى بالقيمة ثم طرأت الجارية فان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بتكول الغاصب او باقرار الغاصب با ادعى المالك  
من قيمة الجارية كانت الجارية للغاصب كليل المعضوب منه عليها وان كان القضاء بالقيمة بزم الغاصب بعد دفع الغاصب  
يجوز للمعضوب منه ان شاء استرد الجارية ورد ما قبض على الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبل عليها وقال  
الكرخي هذا اذا كانت قيمتها بعد ابراء الجارية اكثر مما قال الغاصب انا اذا كان قيمتها مثل ما قال الغاصب لا سبل له



على الجارية وفي الكتاب اطلق الجواب وقال الشيخ الامام شمس الائمة الشريفي الامام في الكتاب وهذا من هذا على  
قول الشافعي الجارية باقية على ملك موليا يسترد هملوا فبقيت المقبوضة رجله دين على رجل فلم يرد حيا  
الطالب ان اذني الوتيرة يرى وان لم يؤد ذلك لليت في الدار الاخرة **فصل فيما يضمن بالارادة**  
رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فالتف بالانسان من فوره ضمن المرسول الدابة ان كان سابقا لها ولا يضمن في الطير  
والكلب عند محمد وعنه ابو يوسف يضمن في الكل وذكرنا طفي اذا التلا كلبه على رجل لا يضمن في قوله ابو حنيفة يضمن  
وقوله ابو يوسف ولو انني بعض الهوام على رجل يكون ضاها لو ارسل كلبه على شاة ان وقف الكلب ثم ساره فالتفها لا يضمن  
وان اخذنيها وشالان لم يكن لها طريق غير ذلك ضمن والا فلا وذكرنا الاصل لو ارسل كلبا ولم يكن سابقا له فاصاب انسانا  
لا يضمن وقيل ينبغي ان يكون ضاها ولو ارسل جاره فذبح ذرع انسان وافسد ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يفسده  
بان لم يكن خلفه الا ان الجار لم يتحطف يمينه وشماله فاصاب الزرع ان كان له طريق آخر لا يضمن وان لم يكن ضمن  
وان ردة انسان فافسد الزرع فالضمان على الراذ رجل اوقف دابة في غير ملكه ودربطها فجالت في رباطها فالتف انسانا  
او شيئا ضمن في اي موضع كان مادامت في رباطها الى منتهى حبلها ولو ان حبله في داره كلب غصورا او دابة مودبة فدخل انسانا  
داره باذنه او بعينه فالتف الكلب او الكلب انسان لا يضمن صاحب الدار وكذا الكلب في داره جارية غير لا يضمن صاحب الدار  
ولو اخذته واليقها الى حانة او دابة فالتفها فالتف الكلب او الكلب انسان لا يضمن صاحب الدار وكذا الكلب في داره جارية غير لا يضمن صاحب الدار  
التي شتم الهوام في طريق المسلمين فاصاب انسانا في ذلك الموضع ضمن الذي طرحها ما لم يبرح عن ذلك المكان فاذا برحت  
ثم اصابت لا يضمن الذي طرحها وكذا اذا وضع جارا في الطريق فاحترق بذلك شي فهو ضامن وان ذهب الرجح عن ذلك  
الموضع فاصابت شيئا لا يضمن كمن اوقف دابة في الطريق فتوقلت الدابة من ذلك الموضع ولو ربط دابة في الطريق ثم راعها  
نقال الشتر في خيلك واياها فاقبضها كان ذلك قبضا فان جت الدابة في رباطها فالضمان على ابايع وان حالت في رباطها  
عن موضعها لا يبرأ ابايع عن ضمانها ما لم يعمل الرباط وينقل عن موضعها فقبل كل تلف بها كان ضمان ذلك على ابايع واذا  
واذ سقط ميزاب رجل من سطحه فاصاب انسانا فقتله قالوا ان اصابه بعرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب الميزاب  
وان اصابه بعرفه الذي كان في الحائط لا يضمن وان كان لا يدري باي الطريق اصابه في القياس لا يضمن وفي الاستحسان  
يضمن النصف سكة غير نافذة التي واحد من اهله فناء داره ترابا او وقف دابة على بابها او وضع حجر البيعة يده عليه  
في الخروج والدخول وما اشبه ذلك ما كان من باب السكنى اذا فعل ذلك في فناء داره لا يضمن وان فعل ذلك في طريق  
المسلمين ضمن ولو ان سكة بها دور يقوم فري بعض صاحب السكة يلجمهم فزلق بها انسان او دابة فهلكت قال محمد ان لم يكن  
السكة نافذة لا ضمان فيه وان كانت نافذة وجب الضمان قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان لا يضمن بعموم البلوى  
كانت السكة نافذة لو لم يكن ولو وضع شيئا في طريق فجاؤا آخر فربط حمارا له على كذا اسارية فقتل هذا الحمار من الاخر  
قال ابو بكر الاسكاف المسلمين فنقرت دابة فالتف انسانا الاضامن فيه على الذي وضع وجعل ربط حمارا على سارية فجاؤا آخر  
فربط حمارا له على كذا اسارية فقتل هذا الحمار من الاخر قال ابو بكر الاسكاف فان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد الاضامن  
على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع هو ملك غيرهما ولم يكن هاهنا يربط  
الحمار كان ضاها لما اصاب الحمار ولو كان ذلك الموضع ملكا لافترق من ان افترقا فافسد حمارا الثاني وان كان ملكا لثان  
لا يضمن الثاني ما افسد جاره ولو ارسل دابة في المرحل ابايع ثم جاره او ارسل دابة فقتل دابة الثاني لا يضمن عن غيره  
ضمن والا فلا وان كان ذلك في رباط احد ما لا يضمن صاحب الميزاب ويضمن الآخر وان اذ في داره رجل غير مستغفلا

وفي الدار يعبر صاحب الدار فوقع عليه المقتل اختلغا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المقتل وقال الفقيه ابو الليث ان  
ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بعينه اذ ضمن وعنه الفقهاء لان صاحب المقتل وان كان مستغفلا فاذا  
ادخله باذنه لم يكن مستغفلا وان ادخله بعينه اذ كان مستغفلا يضمن كمن القى حية على انسان فقتله كان ضاها وهذا  
بخلاف ما لو دفع سكين الى صبي فقتل الصبي بنفسه او قتل رجلا بغير امر الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر  
فلا يضاف الى الدافع وفعل الدابة والهامة هدر فيضاف الى الرسل رجل اذن غيره ان يدخل داره وهو راكب فدخل فوطيت  
دابة شيئا ضمن الدار وان كان الدار سابقا او ما لا يضمن **فصل فيما يضمن بالنار وفيما لا يضمن**  
رجل اراد ان يحرق حصايد ارضه فاوقد النار في حصايد فذهبت النار الى ارض جاره فاحرق زرع لا يضمن الا ان يعلم  
انه لو احرق حصايد يتعدا النار الى زرع جاره لانه اذا علم ذلك كان قاصدا احراق زرع الغير قالوا ان كان زرع غيره  
بعيد من حصايد التي احرق وكان يؤمن ان لا يحرق زرع جاره ولا يظن من ناره الا اشتراقة او شربان فحرق الرجح ناره  
من ارضه الى ارض الجار فاحرق زرع الجار وكذا لا يضمن فاما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه بان كان الزرعان  
متلاصقين او قريبين من الالتقاء على وجه يعلم ان ناره يصل الى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل  
له قطن في ارضه وارض جاره نصفه ارضه فاوقد النار في حقله فذهبت النار الى قطن جاره يضمن صاحب النار حقله  
هذا القطن فاحرق ذلك القطن كان ضمان القطن على الذي اوقد النار لانه اذا كان يعلم ان ناره تنعدي الى القطن كان قاصدا  
احراق القطن رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف فجاؤا زرع سمه داره فافسد شيئا في داره او قتل نفسا كان ضاها  
ويكون ضمان المال في مال الرامي ودية القتل على عاقلة الرامي رجل اوقد في ثوره نارا فالتف في من الحطب لا يحتمله الثور  
فاحترق بيته وتعدى الى دار جاره فاحرق يضمن صاحب الثور كما لو ارسل في ارضه ما لا يحتمله ارضه فتعدى الى ارضه  
فافسد ما في زرع كان ضاها وان كان يعلم ان ارضه يحتمل ذلك الماء لا يضمن رجل مينا في ملكه او في غير ملكه فوقع  
شراؤه من ناره على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يضمن لانه يتخلل بين حل النار والوقوع على الثوب واسطة  
فيكون ضاها لا يضمن لو طارت البرج بشرق النار فالقته على ثوب لا يضمن لانه غير ضامن اليه وهكذا ذكر في النوادر وهو  
وقال بعض العلماء ان ثوبا ان في موضع له حق المرور فوقع شراره في ملك انسان او القتها الرجح لا يضمن وان لم يكن له حق  
المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت شراره يضمن وان هبت البرج لا يضمن وهذا الظاهر وعليه الفقهاء  
وكذا لو وضع جرة في الطريق فاحترق بذلك شي ولو هبت فيه الرجح الى موضع آخر فاحرق شيئا في غير الموضع الذي وضعها فيه  
قال الشيخ الامام الاجل شمس الدين السرخسي اذا وضع الجرة في الطريق في يوم ريح يكون ضاها وذكر شمس الامام الحارثي في كتاب  
الشرب اذا وضع جرة في الطريق او ثوبا في ملكه لا يضمن واطلق الجارية وذكرا ناطق رجل اوقد نارا في طريق العامة فجاؤا  
الرجح ونقلها الى دار رجل واخرقها لا يضمن فعلى ان جناية قد زالت وذكر في الجنايات من الاصل المسئلة تدل على صحة  
ما قالنا ناطق ان جناية قد زالت حداد ضرب حديد على حديد محي فانزععت شراره من ضرب فوقع على ثوب رجل يمر في  
الطريق فاحترق ثوبه ضمن الحداد وذكرنا ناطق حداد جالس في مكانة اتخذ في حانوته كبرا يعلو والحانوت الى جانب طريق  
العامة فاوقد الحداد في كبره نارا على حديد له ثم اخرج الحديد فوضعه على صلابه وضربها بطرقة فتطاير ما يتطاير  
من الحديد المحارة وخرج ذلك من حانوته فقتل رجلا او فقاغين رجل او احرق ثوبا لسان او قتل دابة كان ضاها ما تلف  
بذلك من المال والدابة في مال الحداد ودية القتل والعين يكون على عاقلة لان اطار من دق الحداد وضربه فهو كجناية يدين  
لا عن قصد ولولم يدق الحداد لكن احتملت الرجح بعض النار على كبره والحديد المحارة واخرجت الى طريق المسلمين فقتلت انسانا

من  
مقتل



او احرقت ثوبا انسان او قلد دابة كان هدا ولو هبت الريح بمائة رجل او اوقته على قارورة غيره فانكسرت القارورة  
لا يضمن صاحب القارورة من في الطريق فهو محل خلاف وقع العمل على انسان فانكسره من ولو عثر انسان بذلك المحل الواقع  
في الطريق وعطبت من ايضا لانه هو الذي وضع الحجر في ذلك الموضع فعمل غيره وهو وضع حجرة على حائط ففسدت على رجل  
فانكسرت لا يضمن الواقع اذا كان له حق الوضع على الحائط لانه لا يكون مستعدا ولو وضع حجرة في طريق المسلمين ورجل آخر وضع  
حجرة في ذلك الطريق فقد خرجت احديهما فكسرت الاخرى ذكر في الاصل انه لا ضمان على الذي تخرجت حجرة لان جانيته قد  
زالت فيبراعن الضمان وان انكسرت التي تخرجت كان ضمانا على صاحب الحجرة القائمة لانه كان مستعدا في الوضع ولم يزل  
جانيته ولو اوقف حجرة دابة في الطريق ورجل آخر كذلك ففرت احديهما وهربت واصابت الاخرى لا يضمن صاحب الحادثة  
لان جانيته قد زالت ولو تلفت الحادثة بالاربع كان ضمان الهاربة على صاحب الاخرى لما قلنا في التجزئين وقال الشيخ الامام  
ابوبكر البجلي في مسئلة التجزئين ان كان الحجران على جادة الطريق من كل واحد منهما فتمت حجرة صاحبه اذا تخرجت  
احديهما فاصابت الاخرى فانكسرتا ولو ان رجلا غرق في الحوض الكبير بحجرة فوضعها على شطآن حواء او فعل مثل  
ذلك فقد خرجت الحجرة وصدمت الاولى فانكسرتا قال بعضهم يضمن صاحب الحجرة القيمة الحرة الاولى لصاحبها وقال  
بعضهم يضمن كل واحد منهما حجرة صاحبه والاصل في هذه المسائل في كل موضع كان للواقع حق الوضع وذلك المكان لا يضمن  
على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شيء سواء تلف به هو في مكانه او بعد ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواقع حق الوضع  
اذا عطل بالوضع شيء ان عطل بالوضع في مكانه ولم يزل يضمن الواقع وان عطل به بعد ما زال الموضوع عن مكانه ان زال  
بغير رضوان يضمن حجرة في الطريق ففقت بها الريح وازالتها عن مكانها فاحترقت شيئا لا يضمن الواقع وكذا لو وضع حجر  
في الطريق فجاء السبل ودخر حجرة لا يضمن الواقع لان جانيته زالت بالماء والريح وان كان الزوال عن موضع الكسرة  
كان لا يضمن بان وضع حجرة في الطريق ثم جازا آخر وضع حجرة اخرى في الطريق فقد خرج احديهما على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف  
يضمن كل واحد منهما حجرة صاحبه وعنه في رواية يضمن صاحب الحجرة القائمة في موضعها قيمة الحجرة التي زالت عن موضعها  
لان جانيته صاحب الاولى قد زالت وان دخر حجتها الريح ونحتها عن موضعها فغلب بها شيء لا يضمن صاحب الحجرة التي  
دخر حجتها الريح ونحتها عن مكانها على ما قلنا عملت بالوضع وكذا لو وضع حجر في الطريق ففقت به انسان وازاله  
ومات الذي غرق من الواقع وان غرق بالميت انسان وهكذا كان على ما قلنا الميت دابة من غير الميت لان جانيته قد زالت بحيث  
زالت الحجر عن ذلك الموضع فلا يجب ضمان من غرق بالميت على الواقع ولو وضع رجل في الطريق حجرة مملوءة من الزيت في غير  
ثم جازا آخر وضع حجرة هذه الحجرة حجرة اخرى فسال من الاولى شيء وابطل المكان فوقع على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد  
اولا لادري هذا ثم قال لا يضمن صاحب الاولى وذكر ابن رستم رجل وضع في الطريق حجرة فيها زيت او ليس فيها شيء فوضعها  
رجل آخر في الطريق حجرة اخرى فقد خرجت احديهما فاصابت الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم يتخرج قيمتها الحجرة  
التي تخرجت ويضمن مثل ما فيها ايضا من الزيت لان كل واحد منهما كان مستعدا بالوضع في الطريق الا ان جانيته صاحب  
القائمة لم تزل جانيته صاحب الاولى تخرجت قد زالت فانكسرت القائمة يضمن صاحبها وما تلفت الحجرة التي تخرجت  
لم يضمن صاحبها وهذا يوافق ما قلنا التمسك بالكلية في المسئلة الاولى رجل وقف دابة في سوق الذواب فانكسرت الدابة  
شيئا لا يضمن صاحبها لان ايقاد الدابة في سوق الذواب باذن الوالي فلا يكون مضمونا وكذلك ان ربابا سقطت او الوقوف السقف  
على شطآن حواء سفينة ماب السفينة او اوقفت فانكسرت الواقعة كان ضمان الواقعة على صاحب السفينة الجانية فان  
انكسرت الجانية لا يضمن صاحب الواقعة لان الامام اذن لارباب السفن بايقاد السفن على الشطآن فلا يكون مضمون

تعد يا رجل وضع شيئا في الطريق فنقرت عنه دابة رجل فانكسرت شيئا لا يضمن الواقع اذا لم يصيبها الموضوع في الطريق  
وكذلك رجل شهد على حائط مائل في الطريق اسلمين فسقط الحائط فنقرت عنه دابة رجل فقتل رجلا لا يضمن صاحب الحائط  
المائل انما يضمن صاحب الحائط اذا سقط الحائط على انسان او دابة فنقرت رجل في سوق المسلمين فقتل ثوبا يضمن  
حائوته رجل فنقرت قال الشيخ الامام ابو القاسم ان كان الفعل في مكانه لا يضمن وان كان في غير مكانه ضمن ثم قال وهما شي  
اخرانه اذا علق ثوبا بذلك فجرح ثوبا فنقرت حجرة لا يضمن صاحب القفل وان لم يعلم ان ثوبا يعلق بالقفل لانه اذا جرح  
الثوب فهو الذي جرح رجل يدق في داره شيئا فسقط من ذلك في داره شيء وتلف كان ضمان ذلك على من يدق في داره  
رجل فقتل بئته رجل واذن له صاحب البيت بالجحش على وسادة فجلس عليها فاذا تحته قارورة فيها دهن لا يعلم به فانكسرت  
القارورة فذهب الدهن فضا ان الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة  
ولو كانت القارورة على تحت الملاء قد غطها فان له بالجحش على الملاء لا يضمن الجالس قال القاضي ابو الليث في الوسادة لا يضمن  
عند بعض ايضا وهو اقرب الى القياس لان الوسادة لا يمسك الجالس كالامتسك الملاء وعنه الفتوى وان اذن له بالجحش  
على سطح فانكسرت به فوقع على سطح مملوك للادب من الجالس قال مولانا رحمه وهذه المسائل من مسائل الجانيات وانما ذكرنا  
ههنا لانها سبب ضمان انما كان غنيرة الغضب رجل قلع نالة من ثوب رجل وخرسها في ناحية اخرى عن تلك الارض  
فكسرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة الثالثة يوم قلع الثالثة ويؤثر الغاصب بقطع الشجرة فان كان القلع بغير الارض  
كان لصاحب الارض ان يعطيه قيمته الشجرة المقطوعة رجل قلع اشجار كرم انسان كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة ان يقول  
الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم بقطع الاشجار فابنيها يكون قيمتها الاشجار واذ عرفت قيمتها الاشجار بعد ذلك يخرج صاحب  
الكرم ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى الغارس وضمنه تلك القيمة وان شاء اسلم المقطوعة ويدفع من قيمة الاشجار قيمته  
الاشجار المقطوعة وضمنه الباقي رجل قلع شجرة في دار رجل فغير حائل لداره ان شاد ترك الشجرة على القاطع وضمنه  
قيمتها وضمنه قيمة الشجرة لانه تلف عليه شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة ان يقول الدار مع الشجرة ويقوم بغير  
شجرة فبعض فضل ما بينها وان اسلم الشجرة وضمنه قيمة الشجرة انقصان كان ذلك لانه تلف عليه القيام وطريق معرفة  
ذلك ان اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قتل فيما نقد فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والقيمة الشجرة  
المقطوعة ففضل ما بينهما قيمته نقصان القطع وان كان قيمة المقطوعة وقيمتها غير مقطوعة سواء فلا شيء على القاطع  
لانه لم يتلف شيئا رجل له شجرة الحوز اخرجت الشجرة حوزات صغار رطبة فانكسرتا انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان  
الشجرة لان تلك الجوزات وان تكن لها قيمة وليست بالحق لا يضمن الا ان كان يكر على الشجرة فانكسرتا وانقصان  
قيمة الشجرة فينظر ان الشجرة بدون تلك الجوزات بماذا يشتري ومع تلك الجوزات بماذا يشتري فيضمن فضل ما بينهما  
وكذلك رجل كسر غصنا من غصان الشجرة القائمة بغير الشجرة مع الغصن ويقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما رجل  
استاجر كاسا ودفع الى اجير ليعمل به فذهب الاجير والعصم يضمن المستاجر قيمته الغاص وقال بعضهم ينظر ان استاجر  
الاجير او لا لا يضمن قال مولانا رحمه ينبغي ان لا يضمن على كل حال لاننا استاجر عملنا الاجارة فيملك الاجارة والابداع  
رجل غصب ابنة فملكها واقام صاحبها البينة انما هلكك عند الغاصب من ركوب واقام الغاصب البينة انه ردها وماتت  
عند صاحبها كانت بينة صاحبها او لم يقطع على الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها او كان  
المضروب ارا فاقام صاحبها البينة ان الغاصب هدم الدار فاقام الغاصب بينة انه ردها على صاحبها كانت بينة  
صاحبها او لم يقطع على هدم الدار يتصور بعد الرد فيجعل كان الغاصب هدم الدار او قتل الدابة فكانت بينة







الدين لان الاول غاصب والثاني فاضل الغاصب فان اختار تضييع الاختار لم يصير قسما مدينه وان اختار تضييع صاحب  
يصير قسما ما وقال بغير من يحول اختياره ويصير قسما ما لان الاخذ بمنزلة المعين وعلى اخذ حقه والفقير على هذا القول  
رجل غصب الا فغصب من الغاصب المصوب رجل على المصوب منه دين من جنس الغصب كان المصوب منه بالخيار  
ان شاء من الاول وان شاء من الثاني لان كل واحد منهما غاصب فان ضمن الكل لا يبرأ المصوب منه فاعلى من الدين  
وان ضمن الثاني برى الاول رجل على دين فجار المدين الى صاحبه بيه ليقضي دينه فرفع المال الى الطالب لينقذه فهلك  
المال في يد الطالب يهلك مال المطلوب والدين على حاله لان الطالب وكيل المدين في الانتفاء فكان يده كيد المدين  
ولوان المطلوب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب ثم دفع الى المدين لينقذه فهلك في يده يهلك من مال  
الطالب لان الطالب اخذ حقه فاذا دفع الى المدين لينقذه ما لم يطلبه وكيل الطالب والانتفاء فكان اهلكا في يد  
المطلب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب رجل على رجل مال لا يقدر على استيفائه قالوا لبراهم افضل من ان يدع  
عليه لان في البراءة تضييع المدين عن بار الاخرة رجلا مات وعليه قرض ذكرنا ناطقي يرجون ان لا يكون مؤاخذا في الدار  
الاخرة اذا كان من نيت قضاء الدين رجلا مات وعليه دين سنيه ووارثه يعلم ذلك فان الوارث يقضي دينه من مال  
اتيت ولوان هذا الوارث سني ايضا حتى مات لا يوافق الوارث بذلك في الدار الاخرة لان الوارث لم يباشر سبب  
الدين في التبت فلم يكن ظالما والنسيان لم يكن منه رجلا مات وعليه قرض ذكرنا ناطقي يرجون ان لا يكون مؤاخذا في الدار  
بما عليه على التبت ليكون ذلك دية عند الله فيوصله الى خصمه يوم القيمة مسلم غصب من ذمى مالا او سرق  
منه فانه يعاقب يوم القيمة لانه اخذ ما لا يحصو ما والذي لا يرجع منه العفو ويرجع ذلك من المسلم فكانت خصومة  
الذوق اشتد وعند الخصومة لا يحل ثواب المسلم الكافر لانه ليس من هذا الثواب ولا وجه ان يوضع على المسلم وبال كفر  
الكافر فيبقى خصومة وعن هذا قالوا لخصومة الدابة يكون استثنى خصومة الادنى على الادنى في رجل سرق من ابيه  
ما لا يمتد الى الاب والشارف وارثه قالوا لا يوافق السارق في الدار الاخرة لان الدين انتقل الى الابن في الدار فسقط  
الا انه يراه ثم اثم السرقة بالحماية على السرقة منه قالوا هذه المسئلة تدل على ان صاحب الدين اذا طلب الدين من مدينه  
فاطله المدين مع القدر عليه ومات الطالب اختلفوا فيه قالوا اكثر المشايخ حق الخصومة في دار الاخرة لا يكون القول  
لان الدين انتقل الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين وقال بعضهم حق الخصومة تكون الاول واختلف ان الدين لم يكن  
قال الفقيه ابو القاسم الدين يكون التبت الا ان وارثه لو اخذ مال من المدين او ابراه برى المدين وقال بعضهم الذين يكون  
للوارث والخصومة له ايضا في دار الاخرة وهو الصحيح رجلا مات وعليه دين على رجل غصب في يده غيره ولم يعمل ذلك  
الى الوارث لمن يكون ثواب ذلك في دار الاخرة قالوا في القياس يكون الوارث لانه انتقل ذلك الى الوارث وفي الاستحسان ان يترك  
المال قبل الموت فان ثوابه يكون للوارث لان في الوجه الحق اذا هلك المال قبل الموت لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يجري  
فالكاف وفي الوجه الثاني لم يكن هالكا عند الموت فصار للوارث المدينون اذا جحد الدين هل يستحقه الطالب ام  
يتركه من غير من قال الشيخ الامام بغير من يحول اختياره ويصير قسما ما لان الاخذ بمنزلة المعين وعلى اخذ حقه والفقير على هذا القول  
رجل غصب الا فغصب من الغاصب المصوب رجل على المصوب منه دين من جنس الغصب كان المصوب منه بالخيار  
ان شاء من الاول وان شاء من الثاني لان كل واحد منهما غاصب فان ضمن الكل لا يبرأ المصوب منه فاعلى من الدين  
وان ضمن الثاني برى الاول رجل على دين فجار المدين الى صاحبه بيه ليقضي دينه فرفع المال الى الطالب لينقذه فهلك  
المال في يد الطالب يهلك مال المطلوب والدين على حاله لان الطالب وكيل المدين في الانتفاء فكان يده كيد المدين  
ولوان المطلوب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب ثم دفع الى المدين لينقذه فهلك في يده يهلك من مال  
الطالب لان الطالب اخذ حقه فاذا دفع الى المدين لينقذه ما لم يطلبه وكيل الطالب والانتفاء فكان اهلكا في يد  
المطلب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب رجل على رجل مال لا يقدر على استيفائه قالوا لبراهم افضل من ان يدع  
عليه لان في البراءة تضييع المدين عن بار الاخرة رجلا مات وعليه قرض ذكرنا ناطقي يرجون ان لا يكون مؤاخذا في الدار  
الاخرة اذا كان من نيت قضاء الدين رجلا مات وعليه دين سنيه ووارثه يعلم ذلك فان الوارث يقضي دينه من مال  
اتيت ولوان هذا الوارث سني ايضا حتى مات لا يوافق الوارث بذلك في الدار الاخرة لان الوارث لم يباشر سبب  
الدين في التبت فلم يكن ظالما والنسيان لم يكن منه رجلا مات وعليه قرض ذكرنا ناطقي يرجون ان لا يكون مؤاخذا في الدار  
بما عليه على التبت ليكون ذلك دية عند الله فيوصله الى خصمه يوم القيمة مسلم غصب من ذمى مالا او سرق  
منه فانه يعاقب يوم القيمة لانه اخذ ما لا يحصو ما والذي لا يرجع منه العفو ويرجع ذلك من المسلم فكانت خصومة  
الذوق اشتد وعند الخصومة لا يحل ثواب المسلم الكافر لانه ليس من هذا الثواب ولا وجه ان يوضع على المسلم وبال كفر  
الكافر فيبقى خصومة وعن هذا قالوا لخصومة الدابة يكون استثنى خصومة الادنى على الادنى في رجل سرق من ابيه  
ما لا يمتد الى الاب والشارف وارثه قالوا لا يوافق السارق في الدار الاخرة لان الدين انتقل الى الابن في الدار فسقط  
الا انه يراه ثم اثم السرقة بالحماية على السرقة منه قالوا هذه المسئلة تدل على ان صاحب الدين اذا طلب الدين من مدينه  
فاطله المدين مع القدر عليه ومات الطالب اختلفوا فيه قالوا اكثر المشايخ حق الخصومة في دار الاخرة لا يكون القول  
لان الدين انتقل الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين وقال بعضهم حق الخصومة تكون الاول واختلف ان الدين لم يكن  
قال الفقيه ابو القاسم الدين يكون التبت الا ان وارثه لو اخذ مال من المدين او ابراه برى المدين وقال بعضهم الذين يكون  
للوارث والخصومة له ايضا في دار الاخرة وهو الصحيح رجلا مات وعليه دين على رجل غصب في يده غيره ولم يعمل ذلك  
الى الوارث لمن يكون ثواب ذلك في دار الاخرة قالوا في القياس يكون الوارث لانه انتقل ذلك الى الوارث وفي الاستحسان ان يترك  
المال قبل الموت فان ثوابه يكون للوارث لان في الوجه الحق اذا هلك المال قبل الموت لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يجري  
فالكاف وفي الوجه الثاني لم يكن هالكا عند الموت فصار للوارث المدينون اذا جحد الدين هل يستحقه الطالب ام  
يتركه من غير من قال الشيخ الامام بغير من يحول اختياره ويصير قسما ما لان الاخذ بمنزلة المعين وعلى اخذ حقه والفقير على هذا القول

عن ليمان القيمة لانه ابراهم الدين والدين يقبل البراءة فاما اذا كان المصوب فاما كان التحليل ابراهم له عن سبيل الضمان  
فيصير العين لانه في يده عندنا وعلى زفر لا يبرأ من ضمان الغصب رجل خامر رجلا في دار ثم قال المدين عليه قد ابراهم عن هذه  
الدار او من خصومتي في هذه الدار او من دعوى في هذه الدار ذكرنا ناطقي ان جميع ذلك باطل وله ان يخاصمه فيقيم  
البينة في اخذ ولو قال قد برئت من هذه الدار او قال برئت من دعوى في هذه الدار صح ذلك ولا حق له فيها ولو اقام  
البينة لا يقبل ولو قال اني برى من هذا العبد او قال خرجت من هذه الدار ليس له ان يدعي بعد ذلك لانه اخبر عن البراءة  
فثبت البراءة اما في الوجه الاول خرج بالبراءة او عن الدعوى والخصومة وذلك باطل رجل قال لا فجلتني من كل حق  
لك على ففعل ببراءة فان كان صاحب الحق عالما بما عليه برى المدين حكما وديانة وان لم يكن عالما برى في الحكم ولا يبرأ براءة  
في قول محمد وقال ابو يوسف يبرأ بعد الفتوى لان البراءة استقاط والجهالة لا تمنع صحة الاستقاط فان التبرأ بالبراءة  
البايع عن العيوب صح ابراهم عند الكل وان كان لا يعلم بالعيوب وذكر في السؤال رجل له على رجل دين وهو لا يعلم بجميع ذلك  
فقال له المدينون ابراهم ما كنت على فقال الدين ابراهم قال نصبر له لا يبرأ الا عن مقدار ما يتوهم انه له عليه وقال محمد بن سلمة يبرأ  
عن الكل قال الفقيه ابو القاسم حكم القضاء ما قال محمد بن سلمة وحكم الاخرة ما قال نصبر له لا يبرأ الا عن مقدار ما يتوهم انه له عليه وقال محمد بن سلمة يبرأ  
عام وحكم الاخرة بناء على ان يبرأ عن ما لا يتوهم انه له عليه رجل قال ابراهم عن جميع غراماتي ولم يسمهم ببيان ولم يتوهم  
واحد منهم بقلبه قال ابو القاسم روي ابن مقاتل عن الحسن انهم لا يبرأون لان البراءة ايجاب الحق للعناء واجاب  
الحقوق لا يجوز الا ليقوم باعيانهم ولو قال كل غريمي فهو في كل حال ابن مقاتل لا يبرأ غراماته في قولنا علمنا وكذا القول  
ليس له باري حتى ثم جاء من العذر وادعى ان هذه الدار منذ عشرين سنة وهو البرى كان له ذلك في قولنا علمنا قال ابن مقاتل  
واما عني في المستدين جميعا يبرأ غراماته ولا يسمع دعواه ولو قال ابراهم بالكونة دار او قال مالي بالكونة على احد مال ثم ادعى  
دارا بالكونة او حقا بكل رجل يسمع دعواه ولو قال ابراهم جميع غراماتي لم يكن ذلك براءة اذا لم ينص على اقرار محيئين  
ولو قال قبيلة فلان فان كانوا لا يحصون فهو مثل ذلك وان كانوا يحصون فالبراءة صحيحة وكذلك الاقرار رجل له  
على اناس دين وهم غيب عنه فقال من كان في عيدين فهو في كل ذكرنا ناطقي فيه خلافا فقال محمد بن سلمة ان يخذلهم بماله عليهم  
وقال ابو يوسف هو جائز وهم في كل اذا كان عليهم دين اما اذا كان ثوب قاصر في يد رجل او عبد قاصر في يده فله ان يخذل منه  
ولا يكون الذي يبرأ في كل سنة وان كان له على آخر حق فابراه على انه بالخيار صح ابراهم وبطل الخيار لان الاجراء في كونه عليك كما  
دون الهبة ولو وهب عينا على انه بالخيار صح الهبة وبطل الخيار فالبراءة اولى رجل قال لا خير جعلت في كل في الدنيا  
او قال جعلت في كل في ساعة قالوا يصير من كل في الدارين وفي الساعة ولو قال لا اخاصك او قال لا اطالبك ما قبلك  
فهذا ليس بشي وحقه على حاله رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو له حلال فلان من غراماتي علم باياسته قال نصبر له  
ذلك ولا ضمان عليه وان قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة لا يجوز ومن تناول من مالي فهو له حلال  
هو جائز فابراهم رجل هذا باحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد بن سلمة جعله ابراهم تناول اوله والابراه للمجهول باطل وانفق  
على قول نصبر له ولو قال لا خير جعلت في كل في كل من مالي فقد جعلت في كل في كل من مالي فقد جعلت في كل في كل من مالي فقد جعلت في كل في كل من مالي  
ذكر بعضهم انه لا يصح هذا ابراهم والصحيح انه يبرأ اما على قول نصبر له ان هذه الهبة والاباحة للمجهول جائزة واما على  
قول محمد بن سلمة فلان هذا ابراهم المعلوم عن ضمان ما تناوله فيكون ابراهم عن الدين الواجب له العين رجل قال لا خير جعلت في كل  
ما اكلت من مالي واخذت واعطيت كل من الاكل ولا يحل الاخذ والاعطاء لان اباحة الطعام للمجهول جائزة فان من قدم  
مائه من قوم كل من الاكل منها وتلك المجهول باطل رجل قال اذا كنت انسان في غم تحب اني اخذ شيئا فهو لي مبلغ الناس



واخذوا من ذلك شيئا فهم لان هذه اباحة رجل قال الحق فلان ان ناكل من ابي وانا لا نعلم بذلك قال الفقه ابو بكر  
ابن ابي ابياح له الاكل لان الاباحة اطلاق والاباحة لا يثبت قبل العلم كالتوكيد وعند البعض الاباحة يثبت قبل العلم  
رجل قال لا تاكل كربي وخذ من الغنم فله ان ياخذ مقدار ما يشبع به انسان واحد لان هذا اذن بقدر ما يحتاج  
اليه في الحال رجل اراد ان ياكل فيه في املاكه فقال الوكيل انا اذا دخلت فيها لا امن من ان يتناول شيئا من مالك  
فقال الوكيل انت في حل من تناولك من ابي من درهم الى مائة درهم فدخل فيها له ان يتناول من ابي ما يشاء من الكور والمسرور والدرهم  
مالا به من امان يقصد ياخذ من ابي مائة او مئتين درهم فليس له ذلك والله اعلم بالصواب **كتاب الهبة**  
فضل فيما يكون هبة من اللفاظ وما لا يكون رجل قال لغيره هذه الامة لك قال الوكيل هذه هبة جائزة بملكها اذ قبض  
ولو قال في ذلك لعل لا يكون هبة قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة ولو قال وهبت لك فوجها في هبة بملكها اذ قبض رجل  
في يده ثوب ديعه لرجل فقال صاحب الثوب اعطيتك عن محمد ان يكون هبة رجل قال لا في قد متعتك بهذا  
الثوب او قال بهذا الدرهم فقبضها منه قال محمد هبة هي عني هبة رجل قال لغيره انت في حل من ابي حيث صبت فخذ منه ما تشاء  
على ان يوفى هذا على الدرهم والدرهم خاصة ولو اخذ من ارضه فاكهة او لوزة او حبيب بقره او غنمه لا يحل له  
له ذلك رجل دفع الى رجل طعاما وقال هذا لك منحة او دفع اليه شاة وقال هذه منحة لك فله ان يشرب لبنها وياكل  
الطعام وكذا لو اعطاه درهما وقال هذا لك منحة وكذلك الدنار وما ينوكل ويشرب وقال ابو بصير هبة هي الهبة وهو قول  
ابو يوسف ومحمد رجل قال لغيره ادي هذه لك رقبتي وقبضها قال ابو بصير هبة هي عارية وهو قول محمد وقال ابو يوسف  
هي هبة جائزة وقوله رقبتي باطل ولو قال هذه الدار لك فان مت قبل فميتي وان مت قبل فميتي لك ذكر عن ابي حنيفة في النوازل  
انه لو قال هكذا لعل هكذا كانت الهبة جائزة وبطل الشرط وعن الحسن ان زيار عن ابي حنيفة لو قال اديت لك  
داري هذه وهي كفي هبة واما في النوازل ما سواه وهي هبة وعن محمد رجل قال لغيره فلان وحدا لارض او قال لارض اتي هي  
وحدا لارض فلان وهو صغير قال محمد هو جائز وهي هبة واشهاد بعض الصنف وعن ابي حنيفة اذا قال ادي لرجل غيره قد جعلت  
هذه الدار لك عري او قال عرك او جارك او حي كحياتك فادست في رقبتي على قال هذه جائزة والشرط باطل وتفسير  
العري ان يقول وهبة تلك على انك ان مت قبل فميتي وان مت قبل فميتي لك هذه هبة جائزة والشرط باطل ولو قال هذه  
الدار لك حبس فقبضها اليه كان باطلا في قول ابي حنيفة وقال ابو بصير هبة جائزة وقوله حبس او رقبتي باطل رجل  
منع رجلا بغير امانة او ثوبا او غير ذلك قال كل شئ من غير ما ينتفع به للسكنى او لللبس مثل الدار والثوب ولبن  
الشاة وظهر السبع عارية برونه وفي الطعام والدرهم والنس ومن لا ينتفع به الا بالاستهلاك يكون قرضا في ظاهر  
الرواية كاعارة الدرهم وفي النوازل يكون هبة ولو وضع سكرابن فمرو وقال خذوه فمن اخذه فهو له ولو نثره فوقع في  
حجر رجل او كفه فخذ اخذ هو جائز وهذا اذا لم يبسط كفه او زيله لذلك فاما اذا بسط الدار فوقع فيه  
فهو له قال الشيخ الامام الزاهد المعروف بجواهر زاده الدرهم المبثورة في هذا بمنزلة السكر ولو وقع السكر والدرهم  
على رجل من رجل تسقط من راسه فخذ اخر كان الشافي ولو اخذ من جريده تسقط فخذ اخر فهو للاول  
والمحمد والشيخ الكبير رجل قال لغيره ادي هبة جارية هذا لخدمك فلما اخذها من ثا فخذها وامرهم كانت له  
رجل عري ثوب لا يجوز له اخذها حتى يقبل حين جاءه من ارضه فخذها من ثا فخذها من ثا فخذها من ثا فخذها  
انسان وقبضها قال ابو القاسم صاحبان يستردوها لان يقول عند التسيب من ثا فخذها من ثا فخذها من ثا فخذها  
من ثا فخذها قال الفقيه ابو الليث الحواب كذلك اذا قال صاحبها لغيري معلومين وكذا هبة استحقا

لان الوهب له وان كان مجهولا فخذ القبض بغير معلوم ولو سئلت جارية وقال لا حاجة لي بها ولم يقل هي لي اخذها  
فاخذها انسان لا يكون له ولو ارسل طيرا معلوما له فارسل الطير بمنزلة سبب لاداة قالوا في الطير لا ينبغي ان  
يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذ لم يقل هي لي اخذها لانه اذا لم يقل ذلك فمن اخذها لا يكون له فيكون اكلاما  
الغير رجل قال اديت للناس جميعا فتم خذتني هذه فمن اخذ شيئا منها فهو له فبلغ ذلك ناسا من الناس واخذوا من ذلك  
شيئا كان لهم رجل رفع عناسا قطا وزعم ان الملق قال من اخذ فهو له وصاحب العين يتكذلك القول قال الساطع ان اقام  
الرافع بينة على ادعيه وحلف صاحب العين فابي ان يحلف فان العين تكون للرافع ولو ان الرافع لم يسمع ذلك من صاحب العين  
لكن اخبره قال صاحب العين عند الانتقاء وسعه ان ياخذ به بالخبر رجل قال لغيره هبة من ثا فخذها من ثا فخذها من ثا فخذها  
وسمى قال ابو بصير يجوز ذلك رجل عنده درهم لغيره فقال صاحب الدرهم اديها من ثا فخذها من ثا فخذها من ثا فخذها  
حنطة فقال له صاحب الحنطة كلها كان هبة رجل قال لغيره هبة بالفاكية ابن زين بن اذ هبة واربعها فقال الخنث  
قبلت وزرعت قال ابو القاسم كان الارض للحنث وان لم يقل للحنث قبلت لم يكن له رجل قال لغيره هبة عبدك هذا منك  
والعبد حاضر بحيث لو مديده ناله فقال قبضه قال ابو بكر جازت الهبة من غير قول قبلت وبصرف اضا في قول محمد وقيل  
ابو يوسف لا يصرف اضا ما لم يقبض وان كان العبد غائبا فقال وهبت منك عبدي فلما فاهب واقبضه وقبضه حاز  
وان لم يقل قبلت وبنا خذ ولو قال هو لك ان شئت ودفعه اليه فقال ثبتت عن ابي بصير يجوز رجل قال لغيره هبة  
لك هذا العبد اسر فمقبول كان القول قول الوهاب رجل قال لغيره هبة من ثا فخذها من ثا فخذها من ثا فخذها  
او قال هذه الدار لك فقبضها او قال هو لك هبة تسكنها فقبضها او قال سكنتها هبة او سكنتها هبة او قال اديت لك  
هذه الجارية فقبضها عارية في جميع ذلك وكذلك لو قال اديت لك هذه الدار عارية الا ان ينوي الهبة وقيل هي من السلطان  
تكون هبة ولو قال اديت لك هبة جارية كل شئ من درهم او قال اديت لك هبة فاهية جارية ولو وهب لرجل غائب درهم  
وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب للرسول تصدقت بها عليك لا يجوز ولو قال للرسول تصدق بها عني لا يجوز  
ايضا فان تصدق الرسول عن الرسل الوهاب رجل قال لغيره هبة من ثا فخذها من ثا فخذها من ثا فخذها  
ولو قال جميع ما يعرف لي وينسب لي فلان فهو اقل لان في الوجه الاول مخرج باضافة الملك الى نفسه ثم اضافة الى فلان  
ومثله يكون هبة وفي المسئلة الثانية لم يفرج بملك نفسه لان ما يعرف به وينسب اليه قد يكون لغيره ولو قال بالفاكية  
ابن غلام تراسست يكون اقرارا ولو قال ابن غلام تراسست يكون هبة لا يملكها الا بالقبض وذكر في الزيادة اذا قال لجماعة من التميمين  
هذا الماء لكم يكون هبة رجل قال لغيره هذا مال واعز في سبيل الله يكون قرضا لان الكلام محتمل للقرض ويحتمل الهبة  
والقرض اذ انا ما فعل عليه ولان اخذ المظوق سبب الاضمان في الشرع ولو دفع اليه درهم فقال انفقها ففعل فهو من  
كما لو قال اديها في حوائجك ولو دفع اليه ثوبا فقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان فرض الثوب باطل فان تعذر حمله  
على العرضية يجعل هبة يقتضي الشكر فرجل عري كماله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الحمل عبارة  
عن التمليك وان قال اعرسك باسم ابني يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة ظاهر لان اناس يريدون بهذا التمليك  
والهبة رجل اخذ وليمة للختان فاهديا لثا من هدايا ووضعوا بين يديه قالوا ان كانت الهدية ما يصح للصبيان مثل  
ثياب الصبيان او يكون شيئا يستعمله الصبيان فهي للفقير لان مثله يكون هبة للصبي عادة وان كانت الهدية دراهم  
او دنانير او غير ذلك يرجع الى المهدى فان قال المهدى هبة للصغير كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه ينظر ان  
كان المهدى من معارف الربا واقارب في ذلك وان كان من قرابة الام او من معارفها ففي ذلك وكذا اذا اخذ وليمة



زفاف البنت الى بيت زوجها فاهدي الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة الاب ومن قرابة الام وكذا لو كان المهر  
من معارف الزوج او من قارب او من معارف المرأة او قرابتها الا اذا بين المهر وقال اهديت لهذا ولهذا فيكون المهر  
قوله وقال بعضهم في الاحوال كلها يكون الهبة للوالدان والوالد هو الذي تخذ الولية وقال بعضهم يكون للولد لان  
الوالد اخذ الولية لاجل الولد ولا يعتبر قول المهر عند الاهداء اهديت للولد واصحاب الولية اذا كان رجل عطيما  
معه ما يقول المهر هذا اخذتمكم والاعتماد على ما قلنا ولا رجل قال لاخر وهبت لك هذه الغرارة الحنطة او هذا  
الزرق السمن كانت الهبة الحنطة والسمن دون الغرارة والزرق ولو قال وهبت منك غرارة الحنطة وزرق السمن  
كانت الهبة الزرق والغرارة ولا يدخل فيه الحنطة والسمن لان في الوجه الاول فان الهبة الى الغرارة والزرق لا الى الحنطة  
والسمن ولا يدخل فيه الحنطة والسمن كشأن العبد وفي الوجه الاول فان الهبة الى الحنطة والسمن رجل اهدى لبي حارة  
شئان المأكولات في اياه هل ان يأكل من انا قال انفق ابو جعفر ان كان تريد ونحو ذلك لا بأس به لانه لو جعله  
في اية اخرى يذهب لذته وان كان شئان الفواكه لا يستغنى ان يأكل فيه الا ان يكون بينهما انبساط قوم جلسوا  
على اخوة هل لاهل الخوان ان يتناول شئان من على خوان اخر ومن ليس بحارس معهم على اخوة قال ابن مقار ليس لهم  
ذلك ومن ناولهم معه على خوانه فانه لا بأس به وقال الفقيه ابو الليث القياس ما قال ابن مقار وفي الاستحسان ما كان  
في تلك الضيقة اذا اعطاه جاز قال وبناخذ رجل وهب عبدان بغير اذن المولى ولم يتردد في مولا انه عبد واقام  
البينة وقضى القاضي خراج المولى به العبد ذكر الحنفية لا يجوز اذارة في قول وجسمه وهذا على الرواية التي  
روى عن ابن جهم ان قضاء القائل المستحق يكون نصيبا للعقود المأخوذة انا في ظاهر الرواية لا يكون نصيبا كذا ذكر  
شمس الأئمة الحلواني فاذا لم ينسخ البيع بالاستحقاق لا ينسخ الهبة فيجوز اذارة المستحق والفروع في البيع  
على ظاهر الرواية رجل قال لاخر كتبت وهبت الى الف درهم ثم قال بعد ما سكت لم اقضها كان القول قوله لان الاقرار  
بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض رجل اقر انه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بهبة والقبض جميعا لان  
الاقرار بهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذلك لا يكون الا بالقبض والاحتقان الاقرار بهبة لا يكون اقرارا بالقبض  
رجل قال لاخر اقرتك هذه القصة من الزبد فاخذها واكلها كان عليه ثلثها لان اقراره لا يمكن الانتفاع  
به الا بالاستهلاك ان يكون قرضا قال الفقيه ابو الليث هذا اذا لم يكن بينهما ما دلالة الهبة ولا نهاية عن عبد الله بن المبارك  
انه من يقوم بغيره من الطيور فوقف عليهم وقال هو مني حتى يروا كيف اضرب فدفقوه اليه ففر به على الارض فكسره  
وقال ايتهم كيف اضربوا يا ايها الشيخ خذ عنتنا وانا قال ذلك احتراز عن قول في جسمه فان عذبه كسر الملامح بوجه النعمان  
وهذا دليل على ان هبة المأذع جائزة رجل قال لاخر وهبت عبيدي هذا منك والعبد حاضر فقبضت الوهوب جازت الهبة  
لان القبض في مجلس عمرت الواهب دلالة القول بخلاف امر من سلك هبة الارض من الحق لان ثمة لم يكن القبض  
بجفوة الواهب في المجلس بل امره بتركه بان يمنع الى ولده ما لا تمنع الشريك عن الاداة قالوا ان كان امره بالدفع الى ولده  
على وجه هبة للولد لم يكن للولد ان يخالف الشريك لان حقه في الهبة لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع على وجه الهبة  
للولد كان للولد ان يخالف الشريك لانه يخافه لايه بحكم الوكالة لان نفسه وحق الا يثبت على الشريك فيبيع دعواه  
رجل وهب لرجل وكما اليه وعليها حتى وثابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحق للواهب لا للموهوب  
وانتقد عليه كان العرف في العادة قال مولانا فان كان الثوب يعلو راسه وما يستعور بها يبيغ ان يكون ذلك للموهوب  
ولو وهب الحق الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى تزرعه ويضع الثوب والحق للموهوب لان الحق

والثوب ما دام على الجارية يكون ثوبا الجارية مشغولا بالاصل فلا يجوز هبته كجواز الحنطة وجواب الطعام رجل  
قال الفقيه وهبت لك هذا البيت فقال الموهوب له قبلت جاز قالوا لا يدخل في الهبة العلو والسرر ولا السلاخيم المفردة  
لانه بمنزلة متاع موضوع في البيت ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقة قالوا لا يدخل هذه الاشياء في الهبة قالوا لا  
وعندي العلو لا يدخل في بيع البيت بذكر المرافق فلا يدخل في الهبة وجعل وهب لافراضا على ان ما يخرج منها من زرع ينفع  
الموهوب به ذلك على الواهب قال ابو القاسم ان كان في الارض كرم او اشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كان الارض  
فولها فلهبة فاسدة قال ابو الليث لان في التمر شرط على الموهوب بمرور بعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة ويبطل الشرط  
لان الهبة لا تبطل بالشرط وفي الارض القراح شرط على الموهوب بمرور بعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة ويبطل الشرط  
مفسدا للهبة رجل ضل له لؤلؤة فوهبها لافراضا وسقطها على ظمها وقبضها متى وجدها قال ابو يوسف هذه هبة فاسدة لانها  
هبة على خطر والهبة لا يقع مع الخطر وقال في جواز هبة الهبة رجل على رجل انف درهم نقد بيقا المال والف غلة وقال  
للدويون وهبت لك احدا لاني قال محمد بن جازت الهبة وايان اليه ما دام حيا ولو اذنه بعد موته وان مات قبل البيا لان  
هبة الذين اسقاط ولجها لا تمنع صحة الاسقاط ويكون البيان الى المسقط رجل دفع الى رجل ثوبين فقال له ايتها شئت  
فلك والاخر لا يملك فلان والابن صغيران بين الموهوب له قبل ان يتفرقا جاز لان ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان  
وقت العقد وان تفرقا قبل البيان لا يجوز ليقرب الجهالة وعلى هذا الوهوب غلاما او شيا على ان الموهوب به بالخيار ثلثة  
ايام ان اجاز قبل الاقرار جاز وان لم يجوز حتى اقر فام يجوز ولو وهب شئ على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام صححت  
الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يقع شرط الخيار احد الشريكين اذا قال الشريك وهبت لك حصتي  
من البرج قالوا ان كانا قالوا لا يصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لانه صار  
دينا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم فيصح رجل وهب لافراضا في بطن غنمه وامر بقبضه  
اذا وضعت لم يقع وان قبض بعد الوضع لانها هبة الموهوب وكذا الدهن في السهم والزيت والزيتون قبل ان يعصر فيصح  
الحنطة قبل الطحن رجل وهب الدين من علبه الدين ذكر شمس الأئمة الحلواني الرخصي لانها لا تصح من غير قول المدعيون  
عندنا خلاف الزفر وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث في اكثر الكتب انما تقع من غير قول لانها تبطل بالرد وعن ابى يوسف انما يقع  
من غير قول كما قال شمس الأئمة الرخصي ولو كان الدين بين الشريكين فوهب احدهما نصيب من الدين جاز وان وهب نصف  
الدين مطلقا ينفذ في الرجوع ويتوقف في الرجوع كالو وهب نصف العبد المشترك **فصل هبة المشاع** رجل وهب  
نصيبه ما يقسم كالدر والارض والمكيل والوزن من غير شريك لا يجوز عند الكل وان وهب من شريك لا يجوز عند اقل  
ابن ابي ليلى يجوز ولو وهب اده من رجلين لا يجوز في قول الجمهور وكذلك كلما يقسم وقال صاحباه جاز ولو وهب  
من رجلين جاز عند الكل وكذا الواجد اده من رجلين ولو وهب نصف اده من رجلين ولو وهب نصف اده من رجلين ولو وهب  
الدار بينهما جاز وان يقدم تسليمه الى احدهما لا يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كالعبد  
والدابة والثوب والحمار يجوز هبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم ولو وهبها لصاحب من رجلين اختلفوا فيه قال بعض  
المشايخ لا يجوز لان تنصيف الدار لا يفرق فكان ما يجمل القسمة والصحيح انه يجوز به قال القاسم الامام ابو الحسن  
على السعد وشمس الأئمة الحلواني لان الدرهم الصحيح لا يكره عادة فكان ما لا يجمل القسمة حتى لو كان من الدراهم  
التي تكرر عادة ولا يفرقها الكسر والتعويض كانت بمنزلة المشاع الذي يجمل القسمة فلا يجوز والدار الصحيح قالوا ينبغي  
ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح رجل معه درهمان قال رجل وهبت منك درهمين قالوا ان كان الدرهم مستويين



في الوزن والجودة لا يجوز لان الدرهم تناولت احدها وهو مجهول وان كانا متفاوتين جاز لان الهبة تناولت  
احدها في الوجه الاول وفي الوجه الثاني الهبة تناولت وزن درهم منها وهو شائع لا يحتمل القسمة وفيما اذا  
فقدت الهبة تحكم الشئوع اذا هلك الهبة عند الموهوب هل يكون مضمونه عليه ذكر ابن رستم رجل دفع درهمين  
الى رجل وقال احدهما هبة لك والاخر امانة عندك فهلكا جميعا بغير درهم وهو في الاخر امان قال واما من لانه  
اخذ بهية فاسدة بغير ان يكون مضمونة وذكر في مضاربة الكبير رجل دفع الى رجل الف درهم وقال نصفها هبة لك  
ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فان هلك المال عند القابض بغير ضمانه ولو وهب نصف الدار وتصدق ثم  
ان الواهب ساج ما وهب وتصدق ذكر في وقف الامل ان يجوز بيعه لانه لم يقبض ولو باعها الموهوب له لا يجوز  
بيعه لانه لم يملك من الهبة المتاع فيما يقسم لا يقيد الملك وان انقل به القبض وقال الطحاوي وذكر عصام انما يقيد  
الملك وبه ائخذ بعض المشايخ رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلثة لك قضاء من حقك وثلثة للهبة وثلثة  
تصدقك بماعليك قال محمد ثلثة قضاء جائزة وثلثة صدقة لم يجوز ولا يضمن وثلثة هبة لم يجوز بغير ان الهبة  
انفاضة مضمونة رجل اعطى رجلا درهمين وقال نصفها للذ وهما في الوزن والجودة سواء عن ابن حنبل ان قال لم يجوز  
وان كان احدهما اشقل او اجد او اوردى جاز ويكون متاعا لا يحتمل القسمة وان قال وهبتك ثلثها وهما في الوزن والجودة  
سواء وفيها البه جاز وان قال احدهما للهبة لم يجوز كانا سواء او مختلفين وعن ابن يوسف في النود اذا قال وهبتك  
نصفها من هذه الدار وهذا الاخر نصفها لم يجوز وان قال وهبت لك هذا نصفها وهذا الاخر نصفها جاز رجل تصدق بعشر  
درهم على رجلين فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق على عشرين لا يجوز في قول ابن حنبل وقال صاحب جابر سواء  
كانا فقيرين او غنيين وذكر في هبة الامل اذا وهب لرجلين شيئا يحتمل القسمة لا يجوز في قول ابن حنبل وكذلك في الصدقة  
فما في الصدقة على رجلين على ابن حنبل روايتان ووجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيحتمل ان يكون الصدقة  
على غنيين بمنزلة الهبة والهبة من الفقير بمنزلة الصدقة ولو وهب ارا من رجل فكل الموهوب له رجلين بقبض الدار  
فقبضا ما جاز عشرين رجلين وهب احد المولين شيئا يحتمل القسمة لا يقع اصلا لانها لم يصب في نصيب الواهب  
لان يكون واحدا لنفسه فيصيب صاحب شيئا يحتمل القسمة وان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة جازت الهبة في نصيب  
صاحب لانه وقع في نصيبه نصيب شيئا لا يحتمل القسمة رجل وهب ارا رجل وسكن وفيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب  
مستقر بما ليس بهية فلا يصح التسليم ارا وهبت ارا من زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن  
في الدار جازت الهبة وبغير الزوج قابض الدار لان لراة ومتاعها في يد الزوج فيصح التسليم وهو وهب دار فيها متاع  
الواهب وجوزها لاجلها طعام الواهب كتم لا يجوز لان الموهوب يستقر بما ليس بهية ولو وهب المتاع  
والطعام دون الجواز والدار وسكن جاز لان الموهوب غير مستقر بغيره بل هو شائع غيره ولو وهب ضايفها زرع او نخلا  
عليها تمر او وهب لزراع بدون الارض او نخلا بدون الثمر لا يجوز الهبة في هذه المسائل لان الموهوب يتصل بغير الهبة  
انما خلقه مع امكان القطع والعقل فقبض احدها بدون الاخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المتاع الذي  
يحتمل القسمة ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسكن الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار  
لان الدار مستفوت بالمتاع فضمت هبة المتاع ولو وهب المتاع او كسكن الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيها  
جميعا ولو وهب الدار دون المتاع والارض وزرع او نخلا او نخلا دون الثمر او الثمر دون النخل ولم يسلم حتى وهب  
المتاع والزرع والنخل والتمر وسكن الكل تحت الهبة في الكل لانه لم يوجد عند القبض والتسليم ما يمنع القبض والتسليم

فما ركنا ولو وهب لكل هبة واحدة وسكن انا اذا فرق التسليم كما لو وهب نصف الدار وسكن فانه يفسد العقدان جميعا  
ولو وهب ذراعا بدون الارض او ثوبا بدون النخل واره بالحصاد والجذاذ وفعل الموهوب له ذلك جاز لان الموهوب له  
اذا قبض الهبة باذن الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وان قبض بدون اذنه ان قبضه في المجلس قبل الافتراق جاز استحسانا  
لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس ما لم ينهه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له قبضه الموهوب له  
ان كان بامر الواهب صح ولا فلا وان كان الموهوب غائبا عن حفر الموهوبه فان قبض بامر الواهب صح والاتحالا والصدقة  
في هذا بمنزلة الهبة وكذلك القرض وبيع الفاسد والرهن ان قبض بعد الافتراق عن المجلس ان قبض بحكم الاذن يصح  
قبضه والاتحالا والتخلف في الهبة الفاسدة لا يكون قضا عند الكل كما في ابيع الفاسد وفي الهبة الجائزة التخلية قبض عند  
محمد والموهوب اذا كان غائبا عن حفر الواهب والموهوبه فالبقبض فيها ان يامر بالقبض وعند يوسف لا يكون قضا  
فيما ينقل حتى يريه عن مكانه والتخلف ان يملك بين الهبة والموهوبه ويقول له اقبضه رجل وهب ارا فيها متاع وهب الدار  
والمتاع جميعا وخلي بين الكل والموهوبه ثم استحق المتاع بقيت الهبة جائزة في الدار لان الكل كان فيه فصح التسليم  
وهو كالمستأجر ارا وعصب متاع رجل ووضع في الدار ثم ان المعير وهب الدار منه صحت الهبة لان المتاع والدار كانا في يد  
وكذا لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يحول ثم جاز استحق واستحق المتاع كان له ان يقبض  
الموهوبه رجل الموهوبه غاصبا ضامنا المتاع بمجرد التخلية لا يقال بيا الواهب الى الموهوبه وكذا لو وهب جارا قابضه  
من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجواز تحت الهبة فيما كان فيه ولو باع متاعا في دار وخلي بينه وبين المتاع ثم وهب الدار تحت  
الهبة ولو وهب الدار وفيها متاع الواهب سلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار  
اولا بحكم الهبة لم يفتح تسليمه فاذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار مستفوتة لمتاع الواهب فصحت هبة المتاع بعد ذلك  
ولو وهب المتاع اولاه وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيها جميعا رجل وهب ارا رجلين احدهما ثلثها  
والاخر ثلثها لا يجوز في قول ابن حنبل وابي يوسف ويجوز في قول محمد ولو تصدق بدار على فلانة معينة وعلى ما في بطنها العلم  
محيط بانه لا ولد في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق عليها وعلى هذا الحابط جازت الصدقة ولو وهب ارا  
لثنين له احدهما صغير في عماله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف الواهب من كبيرين وسكن اليها جازت الهبة جائزة عند  
ابي يوسف ومحمد لان في الكبيرين لا يوجد الشئوع لا وقت العقد ولا وقت القبض واما اذا كان احدهما صغيرا فكلوا وهب  
بغير الاب لا يباحصة الصغير فيكون الشئوع وقت القبض من وجه من وجه ارا فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي  
ولو وهب ارا في مرضه وليس له مال سوى الدار ثم مات ولم يجز الوارث هبة بقيت الهبة في ثلثها وبطلت في الثلثين ولو وهب  
دارا بما فيها من المتاع ثم استحق المتاع ذكر في الزيارات ان الهبة لا تبطل في الدار وذكر ابن رستم ان هذا قول محمد ثاني  
قول ابي يوسف واستحق وسادة منها بطلت الهبة في الدار لان موضع الوسادة من الدار لم يقبض ولو وهب ضايفها زرع  
يزرعها ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المتاع ولو وهب غنية بها طعام بطعامها  
ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف قال ابن رستم وهذا قول ابن حنبل وهو لا يبطل في السفينة لابي يوسف  
ان مع موضع الطعام من السفينة لم يقبض فلم يصب هبة السفينة ولو وهب لابنة الصغير ارضا فيها زرع للابن او وهب  
لابنة دارا والابن ساكن فيها لم يجز الهبة وعن ابن حنبل في رجل تصدق على ابنة الصغير بدار والابن ساكن اودعها او وهب  
سكنون بغير جازت الصدقة وبغير الاب قابضا لابنة ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطلة رجل وهب رجل  
جارية واستحق ما في بطنها فقال على ان يكون الولد ذكر في الاصل ان الهبة جائزة ويكون الجارية مع ولدها



للهووبه لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية وولدها للهووبه فيكون الولد اقل من الهبة فكان استثناء الولد  
شرطا بسطلا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد على حيوان بدون الولد في هذا  
يكون بمنزلة الهبة والبيع والاحارة والرهن يبطلان استثناء الولد ولو اعتق ما في بطن جارية ثم وهب الجارية جازت  
الهبة في الامر وذكر في غنائ الاصل لود بر ما في بطنها ثم وهب الامر لم يجز فيلزمها روليان وفي رواية لا يجوز الهبة في الاعاق  
والكثير جميعا وقبل جازت الهبة فيها والمصحيح هو الفرق بين الاعاق والتدبير في الاعاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز  
لان التدبير لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون الموهوب بمقتضى الهبة من ملك الواهب والاعاق يزيل الملك فلا يصير الموهوب  
بعد اعاق الولد مستقلا بغير الهبة فيجوز كما لو وهب لرجل ارا فيها ابن الواهب فصار استثناء الولد على ثلاثة اقسام  
فقسم باستثناء الولد فيفسد الشرف وهو البيع والاحارة والرهن لان استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد وهذه  
الشرفات لا يجزى الشرط الفاسد وفي قسم يجوز الشرف ويبطل الاستثناء وهو النكاح والخلع والصلح عن دم العمد  
لان الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز الشرف والاستثناء جميعا وهو الوصية لان في حكم الوصية  
ما في البطن كشخص على حدة يجوز اقراره بالوصية فجاء استثناءه **فصل في مسائل لا يصدق فيها الشرط**  
ذكر ابن رستم في النوادر رجلا قال لآخر اعز في جوارقك او ثوبك على ان اضع فانما ضار لك قال يلغو هذا الشرط  
ولا يكون ضامنا وعن ابي يوسف في النوادر رجل دفع زجاجة الى رجل فبسطها باجر فقال له لئمان عليك ان كسرت فافكرها  
قال ان كان ثقلها بما سيدور بها لا يسلم يكون ضامنا وان كان لا يسلم لا يصدق ويبطل الشرط وسأله رجل استأجر دابة فقال  
صاحبها لا تجرها كان ان يجرها ولور من عند انسان فقال المرتفع للمراهن اخذه على ان اضع ضاع بغير  
شئ فقال الراهن نعم فارهن جازي والشرط باطل ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد بن رجاء دفع الى فقير الثوب ليقمه فقال  
لا تقم من يدك حتى يفرغ منه كي تقمته فليس ذلك بشئ ولا يصدق وعن ابي يوسف رجل رهن عند انسان عبدا بالف درهم  
درهم وقيمة الثقلان على ان المرتفع يرضى الفضل اذا هلك واشترط المرتفع ان لو مات العبد لا يبطل دينه كان الوهب فاسدا  
وعن محمد بن السير الامام اذا اودع غنيمته في الحرب وشرط على الكوفة ان لو استهلكه يرضى لا يصدق هذا الشرط ولو  
لا يصدق ذكر في الحيل رجل اقر اوا من المستأجر ان يتفق الامر على الدار وشرط ان يكون قبول القول في الاتفاق كان  
الشرط باطلا ولا يثبت قبوله ونظا بهذا في كتاب الوديعه والعارية ان شأراه كما في الشروع الطاري لا يبطل الهبة الا في  
رواية عن ابي يوسف ومريخ وعبد الله الانسان والدار لا يخرج من ثلث ما له فلم يجز الوارث هبة فان الهبة تنقض في الثلثين  
ويبقى الثلث ولو اشترى رجل دارا هو شفعها وقبضها ووهبها لها شفع آخر ثم ان الشفع الثاني اخذ نصف  
الدار انشقة بطلت الهبة في الباقي لان الشفع الثاني اخذ الشفعة بحق سابق على الهبة فيكون الشروع مقادير الهبة  
ثاني فعل المرتفع الشروع مقصور على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في جوف الوارث وانما ثبت ذلك بعد موته فانما يبطل  
الملك في الثلثين عند النقص لا قبله الا ترى ان الهبة لو كانت جارية فوطاها الموهوب ثم انقضت الهبة برد الوارثة  
او يرجع الواهب الهبة لا يلزم له ان يعقر رجل عيدين فمات قبل ان يعقر فوهب صاحب الدين لوارث الدين مائة درهم سوا كانت  
انكره مستغفرة او لم يكن فلوان الوارث رقة الهبة خرج رده في قول ابي يوسف ويبطل الهبة وقال محمد لا يصدق وقيل اخر في سبيلها  
يصدق رده عند ما انما الخلف بينهما فما اذا وهب لدين من الميت فرد الوارث عند ابي يوسف مخرج رده وعند محمد لا يصدق  
رجل على عبد انسان دين فوهب صاحب الدين الدين من يولاه صحته الهبة ولو ان المولى رده هبة قبل هو على الخلف عند ابي  
يوسف يصدق رده سواء كان على العبد من محمد او لم يكن وقبل يصدق رده عند الكل وهو الصحيح مريخ وعبد الله لم

حق ما تبطلت هبة لان هبة الرهن هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يغير فيها الثلث واشتد ان فلا يتم بدون القبض  
رجل جرد ان سجد ثم استخفى شئ فخرج اباي من ان يكون مسجدا لان السجدة استحق البعض بحق سابق فكان شيوعا  
في بطل **فصل الرجوع في الهبة** للواهب ان يرجع في هبة من غير الجارية ما لم يقوض واذا دانت الهبة في بدنها  
وزيادة الشغل تمتع الرجوع ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام في الحال وقال ابو يوسف لا يرجع فيها حتى  
يستحق الولد منها ثم يرجع في الام دون الولد ولو ان دادت الهبة في بدنها ثم ذهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبة  
ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب الى غيره او هلك لا يرجع الواهب وكذا لو هلك الواهب والموهوب له ولو ادعى الموهوب  
الملاك كان القول قوله من غير بين ولا يرجع في الهبة من الجارية كالاباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلا  
واولاد البنين واولاد البنات في ذلك سواء وكذا الاخوة والاضرة والاعمام والعمات والمحرمية بالسبب لا بالقربة لا يمنع  
الرجوع كالاباء والامهات والاضرة والاضرة من الموضع وكذا المحرمية بالمصاهرة كاهات النساء والزبايب والزوجات  
البنين والبنات واذا وهب العبد لغيره من صاحبه بطل دينه وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهب له لولي الجناية  
بطلت الجناية ويكون للواهب ان يرجع في هبة استحسانا واذا رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود الدين والجناية  
في قول محمد ورواية عن ابي حنيفة وفي القياس لا يرفع رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والعلوي عن ابي يوسف  
ومشام عن محمد وفي الاستحسان يرفع رجوعه ولو وهب الامه من زوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صرح محمد  
ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجناية وعلى قول ابي يوسف اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين والجناية واذا رجع  
استغنى قول محمد وقال ارايت لو كان على العبد دين لصغير فوهب المولى عبده من الصغير فقبل الوصية وقبض بسقط الدين  
فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لو قلنا بانه لا يعود الدين كان قبول الوصية الهبة تصرفا مضافا على الصغير فانه لا يملك ذلك  
وانما سئل النكاح فيها روايتان عن ابي يوسف وفي رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح رجل وهب شيئا من ذبي الرخم  
المحرم واحدها مسلم والاخر كافر لا يرجع الواهب في الهبة لان مانع من الرجوع القربة الموهوب اذا علم الموهوب به القرن  
والكتابة او كانت عقيمة فعلمها الكلام او شيئا من المحرم وما شبه ذلك لا يرجع الواهب في الهبة بحدوث الزيادة في عين  
وعلى قول زفر بن علقمة الحرف وما شبه ذلك لا يمنع رجوع الواهب في الهبة وعن محمد في المنتقى ان لا يبطل حق الواهب في الرجوع  
كما هو في قول زفر وعن ابي في رواية ان وكوهب عبدا كافر فاسلم عند الموهوب لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة لان  
للاسلام زيادة ولو وهب شيئا له حمل وموتة بعد دخوله الموهوب الى لدة اخرى لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة قبل  
اذا كان هذا قبلة الهبة في المكان الذي نقل اليه اكثر وان استوفى قيمتها في المكاتب كان للواهب ان يرجع في هبة ولو وهب  
جارية في دار الحرب فخرجها الموهوب الى دار الاسلام ليس للواهب ان يرجع رجل وهب ثوبا فققره الموهوب لا يرجع الواهب  
في الهبة خلافا لو غسله لان القصارة زيادة غلة في الغسل وفي الاملاء اذا غسله او قصره ان يرجع في الهبة وان قلته  
لا يرجع اذا كان لا يزد في ذلك في الثمن رجل وهب لآخر دراهم وكسها الى الموهوب ثم ان الواهب حرقها من الموهوب  
فاقرضه باز ولا يكون للواهب ان يرجع في الهبة ابدا لانها مارت مستهلكة ودنا على الواهب رجل وهب ثوبا فبطل  
الموهوب له بالما يبطل حق الواهب في الرجوع لان اسم الثوب قد زال وصار شئ آخر بخلاف اذا وهب سويقا فبطل الموهوب  
بالما فانه لا يبطل حق الواهب في الرجوع لان اسم السويق لم يبطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث فيه نقصان فلا يبطل حق الواهب  
في الرجوع كما لو وهب حنطة فبطل الموهوب بالما رجل وهب عبدا ففقط بده عند الموهوب له واخذ الموهوب له ارش السيد  
كان للواهب ان يرجع في الهبة فباخذ العبد ولا ياخذ الارش في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجل وهب لرجل ثوبا فبطل الموهوب له



منه فاستهلكه ضمن الواهب فيمنه التوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء او رضاه وذكر في المتن  
عن محمد بن قيس ولا رضاه رجل وهب جارية وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فبقي قضاء ولا رضاه واعتقها لم يجوز عتقه  
قال ليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او رضاه ولو صدق على رجل شيئا استقال المستدق عليه فاقاله لم يجوز حتى يقبض  
لانها هبة مستقبلة وكذلك لو وهب لذي رحم محرر وكل شيء لا يقبضه القاض الا اذا دفع اليه لو اختصم اليه كان الرجوع فيها  
بغيره الهبة المستقبلة وكل شيء يقبضه القاض لو اختصم اليه فاقاله الموهوب له فهلك بملك من مال الواهب وان لم يقبضه  
منه وهب عبد ثم رجع الواهب في الهبة بغير قضاء فزده المبيع عليه رضاه جاز ذلك من الثلث فان كان الود بقضاء  
يجوز ولا شيء لورثة المبيع على الواهب وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لاسنان وسلم ثم رجع في الهبة  
بغير قضاء ثم وجد بالبيع عيبا كان له ان يردده على بايعه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء القاض رجل  
وهب عبد اخر من العبد عند الموهوب له فزاداه حتى كان الواهبان يرجع فيه رجلا وهب ارجوا الموهوب له في بيت الفسافة  
التي يبنى بالفكر كاشانه تنور الخبز للواهبان يرجع في هبة لان مثل هذا يعد نقضا ولا يعد زيادة وكذا لو جعل  
فيه اربا ولو وهب عبد صغيرا شرب وما رجع لاوله لا يرجع الواهب في الزيادة في البدن يمنع الرجوع وان كان  
يقبض القيمة وكذا لو كان تخيفا فمن امكن ان يقبضها فحسن لا يرجع الواهب فيه رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهبان  
يرجع فيها فقال الموهوب له وهبتها لصغيرة فكبرت وازدادت خيرا وقال الواهبان وهبتها لك كذلك كان القول  
لواهب وكذا في الزيادة متولدة واما في البناء والخطاطة ونحوها كان القول قول الموهوب له رجل في بئر دار قال  
لرجل اخر يصدق باعني واذا نيت في قبضتها فقبضتها وقال المستدق لابل قبضتها بغير اذ في كان القول للمستدق  
ولو قال الذي يره الدار كانت في يدي فصدق على الجازن وقال المستدق لابل كانت في يدي وقبضتها بغير اذ في  
كان القول قول المستدق عليه ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره وزعم انه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنه فقبضه  
الموهوب بغير اذ في وقال الموهوب له هبة لي وقبضته باذ لك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته  
لكان في منزلك لا يجزئنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق وقال المدعي وهبه لي والدي ولم يقبضها الا بغير اذ في وقال  
الموهوب له قبضت في حياته فان كان العبد في يد الذي يدين القبض في حياته كان القول لوارث رجل وهب لرجل مهنه فقبضه  
الموهوب بالاعراب لا يرجع الواهب هبة واذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما  
ولو وهب لاجتبه ثم تزوجها او وهب لاجتبه ثم تزوجت نفسها كان الواهبان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة  
لا يمنع الرجوع ولو وهبت المرأة شيئا زوجها وادعت انه استكرهها في الهبة يسمع دعواها واذا انا الواهب  
او الموهوب لا يبطل حق الرجوع ولو وهب لغيره شيئا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما سكرانا والاخر كافرا ولو وهب  
لاخيه ولا اجتبه بعد ان قبضه كان له ان يرجع في نصيب الاجنبي ولو وهب لاجتبه وهو عبد لاجنبي كان له ان يرجع في الهبة  
لان الهبة وقعت لولا الاخر وان وهب لاجتبه كان له ان يرجع في الهبة في قولنا وخيفه رده وقال صاحبه لا يرجع ولو وهب  
عبدا هو ذرعه محرره ومولاه ايضا ذرعه محرره بان كان اخوه لا يبيع عبدا لاجتبه لانه ذكر الكفر في عن محمد بن قيس  
قولنا وحسنه ان يرجع في الهبة وقال الفقيه لا يرجع هو الصحيح لان المقصود من هذه الهبة صلة الرحم في جانب  
العبد والولي جميعا وكذا لو كان العبد غائبا والواهب ومولاه غائبا فوهب لغيره ما لم يملكه فادعى الموهوب له رجوعا في الهبة  
في هبة فالحمد وهذا قبيح اذا وهب لغيره ثم حرره وهو مكاتب لا يرجع ما دام مكاتب في قولهم فان عجز ورد في الرق كان الواهب  
ان يرجع في قولنا في قولنا وقال محمد لا يرجع ولو ادعى الكاتب فعتق لا يرجع الواهب في قولهم والصدقة اذا عتق لا يقبض لا يرجع

نحوه

المصدق

المصدق فيها كانت للقرابة او للاجنبي وللواهب ان يرجع في هبة قبل ان يقبض الموهوب له حاضر او غائبا  
اذن له في قبضه اولى باذن ينفرد الواهب الرجوع قبل القبض وبعد القبض لا يرجع الا بقضاء او رضاه والموهوب له  
ان يتصرف في الهبة ما لم يقبض القاض بالرجوع وينقبض الهبة وبعد ما قبض لا يجوز رده ولا رجوع والصدقة ولا في الهبة  
على المحتاج وعن ابى حمزة لا يرجع في الصدقة على غني او فقير استسنا رجل وهب لرجل شيئا او قبضها او قبضها  
او جعل فيها مغسلا او ارضا فبني في طائفة منها بناء او غرس نخرا فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابى ليلى ان يرجع  
في جميع وهذا اذا كان البناء بعد زيادة فان كان لا بعد زيادة كالارض في البيت والنور في الكاشانه لا يمنع الرجوع ولو  
وهب ارض فهدم الموهوب له بناء هلك له ان يرجع في الارض وكذا في غير الدار اذا استهلك البعض بهدم اوسع كان له ان يرجع  
في الباقي وان كانت الهبة ثوبا فقصعه امر او اصفر او خال لا يرجع الواهب ولو قطعه ولم يخطه كان له ان يرجع ولم يذكر  
في الكتاب اذا صبغته اسود قالوا عند ابى حمزة ان يرجع فيه وقال صاحبه لا يرجع كالوصف في شيء آخر او يوصف كالقبض  
او لا يقول في خيفة ثم رجع وقال ربا ينفق على السواد اكثر مما ينفق على صبيغ آخر وقيل هذا اذا كان السواد لا بعد زيادة  
فان كان بعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل رجل وهب لرجل هبة فقبضها الموهوب له ووهبها لآخر وسلم  
ثم رجع الواهبان في هبته بقضاء او رضاه كان الواهب الاول ان يرجع في هبته لان الرجوع في الهبة فسخ عند الكل  
فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد باكان مستلقا به وعلى قولنا فاذ كان الرجوع بغير قضاء لا يكون الواهب الاول  
ان يرجع لما عرف الواهبان يرجع في هبته فيرضى الموهوب له بغير قبضه يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له او من الثلث فيه  
روايتان ذكر ابن سماعه ان في القياس يعتبر من جميع مال رجل وهب شجرة واذن له بقطعها فقطعها وانفق في القطع كان  
لواهبان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له كان الواهبان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح  
لان القطع نقضا وانفق لا يمنع الرجوع فلو ان رجل اشترى ابوا او جندوا لا يرجع الواهب فيه وروي انه يرجع في الجند  
كما لو جعلها خطبا فان يرجع في الخطب ولو وهب شاة او بقرة فذبحها الموهوب له كان الواهبان يرجع فيها وان ذبحها  
عن هدي او ضحية كان له ان يرجع فيها عند محمد وهو رواية عن ابى حمزة اذا وهب هبة كان له ان يرجع في بعضها ان شاء  
وكذا لو وهب لرجلين كان له ان يرجع في حصته احدهما وكذا لو وهب نصف العبد لآخرها وصدق بالانصف على الاخر  
كان له ان يرجع في الهبة دون الصدقة اذا وهب ارجع في بعضها لا يبطل الهبة في الباقي ولو اختلف الواهب والموهوب  
عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له كانت صدقة فلا رجوع لك كان القول قول الواهب رجل وهب  
شاة لاجتبه القسمة ثم قسم ما وهب سلم الى الموهوب له جاز رجلان وهبا عبد الرجل واما اثارا ادا احدهما ان يرجع في حصته  
والامر غائب كان له ذلك لان كل واحد منهما منفرد بهبة نفسه حكما فينفرد بالرد كما لو تفرد بهبة نصيبه ثم ادرج له  
عبد لرجلين او رجلا وهبا عبد الرجل ووهب احدهما نصيبه لشريكه ولا اجتبه ولم جاز وان قال احدهما رجل وهب لك  
نصيبي من هذا العبد فاقبضه ولم يبين النصيب ولم يعلم الموهوب له نصيبه لا يجوز رجل وهب نصف عبدتين او نصف ثوبين  
مختلفين هروي ومروفي ونصف عشرة اقرب لمختلفة رضى ومروفي ونحو ذلك جاز وكذا الدواب المختلفة لان العبد  
واشياء مختلفة والدواب المختلفة من اجناس مختلفة من جهة ما لا يحتمل القسمة فالشروع فيها لا يمنع جواز الهبة اما الدواب  
والاشياء من نوع واحد من جهة ما لا يحتمل القسمة فالشروع فيها يمنع جواز الهبة رجل وهب لرجل شيئا ثم قال الواهب اقبضت حتى  
في الرجوع لا يسطر خطم رجل وهب لرجلين الف درهم وقال لاحدهما الثلث والثلث للآخر لا يجوز في قول ابى حمزة وروى  
ويجوز في قول محمد وكذا لو قال لاحدهما سائمة وللآخر ارج مائة وصي الشيم اذا وهب عبد للصغير وللصغير عليه







الا اذا وهبت وكلفت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض ولا يجوز للاب ان يهب شيئا من مال  
ولده الصغير يعوض وعرض لانها تبرع ابتداء ولو وهب اجنبي لصغير هبة فقبض الهبة يكون للاب كان الصغير  
في عياله او لم يكن **فصل في الهبة للصغير** اذا وهب اجنبي لصغير هبة فقبض الهبة والقبول يكون  
للاربعة ايات الاربعة غنية منقطعة كان ذلك الوصي الاربعة بمنزلة الاب وهو اول من الجدة فان لم يكن له وصي ولا اب  
فحق القبض يكون الجدة اب الاب ثم بعد وصي الجدة ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة الا ان يكون الصغير في عياله فان  
كان الصغير في حجر العم وعياله فهو هبة للصغير هبة ووصي الاب حاضر فقبض العم قبل الجدة فيقبضه لان الوصي بمنزلة  
الاب وان قبض الابخ او الام او الاعم والصبي في عيال اجنبي لا يجوز ان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز  
ولو كانت الصغيرة في بيت زوجها فهو هبة اجنبي هبة فقبض الزوج جاز وان كان الاب حاضر ولو قبض الاب يجوز  
ايضا وان كانت في بيت زوجها ولو كان الصغير في عيال الجدة او الابخ او الام فهو هبة فقبض الهبة من كان الصغير في  
عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كالوصي الزوج والاب الصغير حاضر وان كان  
الصغير يعقل القبض فقبض الهبة جاز قبضه جميعه القاض حتى لا يرجع الواهب الهبة ولو قبض المنة قط هبة للقبض والقبض  
في عياله وليس لاحد سواه جاز قبضه وكذا لو كان الصغير في عيال اجنبي كان لذلك الاجنبي حق القبض وللمنقط ان يسلم القبض  
الجمعة في تقليم الاعمال ولا يكون لاجنبي آخر ان يستوفيه **فصل في الهبة للمرأة من زوجها من الزوج** رجل قال لامرأته  
قولي وهبت لك مري فقلت وهي تجتبه لا تحسن العريته قالوا لا يقع هذه الهبة فرق بين هذا وبين الطلاق والعاق  
اذا امر الرجل امرأته حتى قالت طلق نفسه او قيل له رجل طلق امرأته او اعتقت عبدا فقال وقع الطلاق والعاق والفرق  
ان الرضا شرط جواز الهبة وليس بشرط وقوع الطلاق والعاق وهذا لو طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعاق  
ولو اكره على الهبة فهو لا يقع وقال الفقيه ابو النيث عند لا يقع العاق ايضا اذا كان مكرها بالرجل لو قال لبعده انت  
خر وهو لا يعلم ان هذا عناق حق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين امراة تريد ان تهب مريها من الزوج  
ولا يقع هبتها ولا يبرأ زوجها قالوا انما يقع من الزوج على مريها من الزوج ولا ينظر الى بدل الصلح حتى يهب  
مريها من زوجها ثم تنظر الى ابدل فتردها بخيار الزوجة فيعود المهر على الزوج كما كان وتقبل الهبة رجلا فان وهبت  
مريها من امراة صح هبتها وبير الزوج لان الدين لا يسقط بالموت وقبول المديون ليس بشرط جواز الهبة فقبضت  
الهبة مريضة وهبت مريها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه ابو جعفر ان كانت عند الهبة تقوم لحاجتها وزوج غير  
معين فاما على قيام فهي بمنزلة الصحيح فقبض هبتها امراة قالت زوجها وهبت مري منك على كل امراة تزوجها تجعل  
امرها يدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة ان قيل فلك في المجلس جاز الهبة ثمران فعل الزوج ذلك فالحبة ماضية  
وان لم يقبل فلك عند البعض ممن اعتق انه على ان لا تزوج فقبضت تزوج او لم تزوج امراة قالت زوجها  
اقتدا لونيته وقت الجواز فانفقتها فانفقت ذلك من مري قال الفقيه ابو بكر ابني الامر كما قالت رجل من امراة المريضة  
عن امير الى ابويها فقال الزوج ان وهبت لي مريك بعثتك الى ابويك فقالت المرأة افضل ثم قدمت الى الشهود  
فوهبت بعض مريها واوصت بصدقة لبعض على الفقراء وغير ذلك فقبضها ولم يجزها الى ابويها قال الفقيه ابو جعفر الهبة  
باطلة لانها بمنزلة المكره في الهبة امراة قالت زوجها وهبت مري ان لم تقبلني فقبل الزوج ذلك ثم طلقها بعد ذلك قال  
ابو بكر الاسكاف والاقسام انصار الهبة فاسدة لانها تغليب الهبة بالشرع وهذا بخلاف ما قالوه وهبت منك مري على  
ان لا تنفق فقبل صحته لان هذا تغليب الهبة بالقبول فاذا قبلت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما قال

لامرأة

لامرأة انت طالق ان دختك الدار لا تطلق مالم تدخل وقال انت طالق على دخولك الدار فقلت وتبع الطلاق  
وقال محمد بن مقاتل في مسألة الظلم مريها عليه حاله اذا طلقها لان المراقاة ترضي الهبة الا بهذا الشرط فاذا فات الشرط  
فات الرضا انا الطلاق فارضا فيس بشرط والدليل على هذا ما ذكر في كتاب الحج اذا تركت المرأة مريها على الزوج على ان  
يجع بها قبل الزوج ذلك ولم يجع بها كان المهر على حاله والفتوى على هذا القول لا يولنا رضى ويمكن الفرق بين مسئلة  
الحج وبين مسئلة الظلم ووجه ذلك ان في مسئلة الحج لما شرط الحج بها فقد شرط نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة الهبة  
بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا يتم الهبة انا في مسئلة الظلم شرطت عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصح عوضا قال مولانا  
شذكري في بعض النسخ اذا شرطت عليه ان لا يظلمها فقبل الزوج شرطها ثم ضرب بها واجابها كما ذكر وعندي انا ضربها انا بسقط  
المهر اذا ضربها بغير حق انا اذا ضربها تاديب حتى عليها لا يعود المهر الا ما كان حقا لا يكون ظلم امراة وهبت مريها من  
زوجها لا يقطعها في كل حال ثوبانين وقبل الزوج ذلك فمضى حلالا ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان  
ذلك شرطا في الهبة فمريها عليه حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا يصح الهبة وان لم يكن ذلك  
شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مريها على ان تحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة ويكون  
بمنزلة الهبة بشرط العوض جزا للامرأة ابرئ من مريها حتى هبتك كذا فابرأته ثم في الزوج ان يهبها ما قال كان  
المهر عليه كما كان امراة وهبت مريها من زوجها على ان يسكنها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك شرطتها قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ان لم يكن وقت الاسكان وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتا فاذن طلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه  
على حاله فقبل اذا لم توقت لذلك وقتا كان قصدها ان يسكنها ما عاشت قال نعم الا ان العبرة بالطلاق للفظ فانه ذكر في كتاب  
الوصايا رجل وصي لام ولده ثلث ماله ان لم تزوج فقبل ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها زمان فانها استحق الثلث  
بحكم الوصية امراة وهبت مريها من زوجها على ان يطلقها فقبل الزوج قال خذ من مصداق طلقها اولم يطلقها لان ترك  
الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه هبة بشرط فاسد والهبة لا تسقط بالشروط الفاسدة ذكر في السوازل اذا قالت المرأة لزوجها  
توك مري عليك على ان تجعل مري بيدي بفعل الزوج ذلك قال مريها عليه مالم يطلق نفسها ولو قال المرأة كابن تراخسدهم  
جك ارض من يار دار ان لم يطلقها لا يبرأ من المهر لانها جعلت المهر عوضا عن الطلاق فالم يطلق لا يبرأ المرأة اذا ارادت  
ان يزوجها الذي يطلقها فقال لها المطلق لا تزوجك حتى تهينني ما لك على فوهبت مريها الذي عليه ان يزوجها فليكن  
ثم ان يزوجها قالوا امرها عليه حاله تزوجها او لم يزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض  
لا يكون على المرأة امراة تقول لزوجها انك تغيب عني ثيابا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت منك الحايطة الذي في مكانا كذا  
فكنت معها زمانا ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة اوجه ان كان كلاهما عدا منها الهبة للمحال لا يكون الحايطة للزوج  
لان بالوعد لا يملك وان كانت وهبت منه مكنت اليه والزوج وعدا ان مكنت معها يكون الحايطة للزوج لانها وهبت للمحال  
ولم يملكها بشرط وانما شرطت عليه شرطا فاسدا والهبة لا تسقط بالشروط الفاسدة والوجه ان ثلث ان تقول المرأة وهبت  
منك الحايطة ان مكنت معي فقبل الزوج ذلك كانت باطلة لانها علق الهبة بالشرط والهبة لا تجعل العلق بالشرط والوجه  
اربع ان تقول المرأة وهبت منك على ان تمكث معي قالوا القاسم في هذا الوجه يكون الحايطة للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل  
ونصر فيما تقدم لا يكون للزوج والاعتقاد على ما قالوا لانها ما رضى الا بهذا الشرط والوجه الخامس ان يقال المهر زوجها  
على ان يمكث معها على ان يكون الحايطة للهبة للزوج وفي هذا الوجه لا يكون الحايطة للزوج ايضا والصلح بالرجل وهبت رجل  
ارضاسكها ابو مشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من الخارج كانت الهبة فاسدة بخلاف ما اذا كانت الهبة كوما وشرط







حتى لو مات الموصي بالخدمة بصير الميراث الورثة المالك لان في الوقت لا يتوهم انقطاع الموصي لم وهم الفقراء فيستأبد  
هذه الوصية ولو قال ارضي هذه وقف ولم يرد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر كان ابو القاسم القصار يقول هو على الاصل  
الذي ذكرنا في قوله موقوفه ولو قال ارضي هذه محرمه صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفه صدقة لان المحرم بمنزلة  
قوله موقوفه في لغة اهل المدينة ولو قال حبست ارضي هذه ارضي هذه حبس لا يكون وقفاً وقوله ولو قال حرمت هذه ارضي  
محرمه قال الفقيه ابو جعفر هذا على قولين في يوسف كقول موقوفه ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل ولو قال  
حبس صدقة قال الفقيه هذا ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفه ولو قال هو موقوفه بشئ ابدأ جاز وان لم يذكر  
الصدقة ويكون وقفاً على المساكين وكذا لو قال موقوفه على المساكين ولم يقل ابدأ وكذا لو قال موقوفه لوجه الله تعالى  
او موقوفه لطلب نواب الله تعالى ولو اوصى بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته ثلثها اياها يكون وصية بالوقف على الفقراء  
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفه على فلان لم يصح وبصير تقديره صدقة موقوفه على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الا ان  
غلتها يكون لفلان مادام جاز وكذا لو قال صدقة موقوفه على فلان ابدأ او قال على فلان ابدأ كان الجواب كذلك لانه يقع من غير  
ذكر الابداع ذكر الابداع ولو قال ارضي هذه موقوفه على فلان لا يقع وان ذكر ابدأ الا ان ذكر لفظ ابدأ مضافاً الى الصدقة على فلان  
وفلان لا يتأبد فليغوا هذا اللفظ وكذا لو قال ارضي هذه موقوفه على وجه الخير او قال على وجه الخير والبر يكون وقفاً  
صحيحاً على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة ولو قال ارضي هذه موقوفه على الجهاد او في الجهاد او في الغزو او في كفارة النوى  
او في حفر القبور او في ذلك من سبل البر ما يتأبد فانه يقع ويكون وقفاً على ذلك السبل قال الفقيه ابو جعفر متى ذكر موضع الوقف  
على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفه على ابناء السبل لانهم ينقطعون ويكون لفقراء ابناء السبل  
دون ابناءهم بمنزلة من الغنمة يصرف الى فقراء ابناء السبل دون ابناءهم وكذا لو قال على الزمان او على المنقطع صح  
لانهم يتأبدون ويكون لفقراءهم ولو قال ارضي موقوفه على فقراء فلا يقع ولا يقع وكذا لو قال على ولدي لانهم ينقطعون  
فلا يتأبد الوقف ويرون انما لا يصح الا ان يجعل آخره للفقراء على بني فلان او على بني فلان فان كانوا يحدسون  
وكان ذلك في الصحة لا يقع لانه لا يتأبد وان كانوا لا يحدسون صح فيصير بمنزلة الوقف على ابي مطلقاً او على الفقراء  
مطلقاً فقول ابو يوسف بين قول ارضي موقوفه وبين قول ارضي موقوفه على ذلك فان الاول يقع والا الثاني لا يقع لان مطلق  
قوله موقوفه يقرر في الفقراء عراً فاذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يثبت الوقف ولو وقف منه على مسجد فهو باعياً منهم  
ولم يجعل آخره المساكين اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سنان فيكون هذا على الاختلاف بين اصحابنا على محمد لا يقع  
وعلى قول ابو يوسف يقع لان عند محمد اذا خرب محل المسجد واستغنى ان سعى يعود الى ملك اباي فلا يتأبد وعند ابو يوسف  
يبقى المسجد بعد خراب محله مسجد فيكون مؤبداً قال ابو بكر الاكاف ينبغي ان لا يقع هذا عند الكل لان الوقف على المسجد  
وقف على هارة المسجد والمسجد يكون مسجد بدون ابناء فلا يكون هارة ابناء فليتأبد فلا يقع الوقف وقال ابو بكر ابي  
سيد السني ينبغي ان يقع هذا عند الكل لان ابناء وان لم يكن مسجد يصير بمسجد عند الاتصال فيصير من المسجد  
حكماً الا ترى ان ابناء حالة الاتصال مستحقون بالشفقة تبعاً للشفقة فيكون بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف  
على هارة المسجد بمنزلة ارض مسجد او بمنزلة زيادة في المسجد قال الفقيه ابو جعفر هذا القول صحيح الا في قول ارضي  
هذه صدقة لا يقع يكون نذراً بالصدقة ولا يكون وقفاً لان قوله صدقة عبارة عن النذر واذا اراد ان يوقف  
ان يوقف ارضه على مسجد في هارة المسجد ويأجج ابيه من الدمن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بال  
يقول وقف ارضي هذه وبين حدودها محققاً ومراقفها واقفاً مؤبداً في حياتي وبعد وفاتي على ان يستقل

ويبدأ

ويبدأ من غلاتها بما فيه عارة الوقف واجراء القوام عليها واذا مؤنتها فافضل من ذلك يعرف المعمارة المسجد  
ودهنه وحصره وما فيه مصلحة المسجد وعلى ان يقيم ان يصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا المسجد يصرف  
الى فقر المسلمين فيجوز ذلك لان جنس هذه القرية ما لا ينقطع ويتبع ما يتبع الاسلام وان اراد زيادة احتياط بكونه  
بحكم الحاكم حتى يقضي القاضى بزموم هذا الوقف وبطلان رجوعه لان الوقف وان كان مضافاً الى ما بعد الموت عند  
الي حسم لا يكون لان الحال ان يبيع لان عند الوقف المضاف الى ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالعتلة بعد الموت  
والوصية لا يلزم حاله الحيوة وانما يلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد يلزم بعد الموت لا قبله فاذا قضى القاضى  
بزمومه في الحال وبطلان رجوعه بصير لا زماً عند الكل قال شمس الائمة السرخسي اذا خاف الواقف بعد الوقف ان يبطل وقفه  
فلم يتمد عن ذلك طريقاً احدها ما ذكرنا من حكم الحاكم بزمومه وذلك ان الواقف بعد الوقف وتسلم الى المتوفى  
بجنامه الى قاضى يرى لزوم الوقف ويطلب منه حتى يقضى بزمومه والوقف فاذا قضى بزمومه فافضل لانه صدر عن اجتهاد  
في محل الاجتهاد وسواء كتب قضاء القاضى بزمومه والوقف في سجل على حدة وشهد الشهود على ذلك او كتب ذلك  
في اخر صل الوقف والوجه الثاني ان يذكر الواقف بعد الوقف والتسلم بان يبطله قاضى او غيره بوجه من الوجوه  
فهذا الاصلها وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيصدق بثمنه على الفقراء والمساكين لان القاضى  
انما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصوص الوارث والغير لم يصل منفعة الوقف اليهم وما ذكر الواقف وكتب  
بعدم ذلك فلا يستغل احد باطلا لعدم الفاعلة والوصية ما يحمل التعليق بالشرط فاذا ابطله قاضى من القضاة  
يصير وصية يقبض من جميع ماله هكذا ذكر في اخر وقف الاصل قال شمس الائمة السرخسي والذي جرى المرسوم به في زياتنا انهم  
يكتبون اقرار الواقف ان قاضيا من القضاة قضى بزموم هذا الوقف في كسب من لا يحصل المقصود لان اقراره  
لا يصير حجة على القاضى الذي يريد ابطاله ولو لم يكن القاضى قضى بزموم الوقف فافضل لانه يكون كذا باحضا ولا يضمنه في الكتب  
وبه لا يتم المقصود ايضا فربما يذهب اجتهاد هذا القاضى الى ان القضاء والاجارة من المجهول لا يقع فلا يحصل المقصود وعن  
المتأخرين من المشايخ من قال اذا كتب في اخر الصك وقد قضى بضمه هذا الوقف وزمومتها من فقهاء المسلمين ولم يسم القاضى  
يجوز وتسك هذا القاضى لفظ عمر درج في الكتاب اذا خاف الواقف ان يبطله القاضى فانه يكتب في صل الوقف وان حاكم  
من الحكام قضى بزموم هذا الوقف ولم يذكر الكاتب اسم القاضى ونسبه لانه معرفة يمكن ذلك بالرجوع الى صل الوقف فاذا علم  
تاريخ الصك يصير القاضى في ذلك الزمان معلوماً فيرفع الجاهة قال مولانا رحمه الله تعالى ما قاله شمس الائمة السرخسي ان ما يكتب  
في صل الوقف ان قاضيا من القضاة قضى بزموم هذا الوقف وبطلان رجوعه ليس بشئ فان محمد قال في الزيات رجل  
اقام شاهدين فشهدا ان هذا المدعى وارث فلان الميت لا وارث له سواء ثروا او ماتا الشاهدان او فاقبل ان يسألها  
القاضى عن سبب الميراث فان القاضى لا يقضي بهذه الشهادة لان اسباب الوارث مختلفة فلا يدري القاضى سبب يقضي  
ولو ان هذا المدعى قام شاهدين انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء وان قاضى بزمومه فلا يلزم فلان قضى بزمومه  
لا وارث له سواء واشهد على قضاة ولا يدري باي سبب قضى القاضى لوراشته فان القاضى يسأل المدعى عن السبب الذي قضى  
فان بين سبب يقضي بالمراث فوجه الاستدلال بتلك المسئلة انه لما اراد ان يثبت قضاء القاضى بشرط تعريف  
القاضى بالاسم والنسب ولم يكتب بقوله وان قاضيا من القضاة قضى بالوراشته كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاة  
قضى بزموم هذا الوقف لا يكفي حجة بالجعلت غلة دارى هذه المساكين يكون نذراً بالصدق بالعتلة ولو قال جعلت هذه الدار  
فعلن الدار المساكين كان نذراً بالصدق بالعتلة فعين الدار المساكين في الحال **باب جعل داره مسجداً**



او خانا او سقاية او مقبرة قال محمد وهو قاس قول ابن حنبل لا يزول حكمه قبل التسليم وبه اخذ شمس الائمة الشريفة  
ثم التسليم في المسجد يصلي فيه الجماعة باذنه وعن ابي حنيفة رواية ان في رواية الحسن عنه يشترط اداء الصلوة فيه  
بالجماعة باذنه اثنان فصاعدا كما قال محمد وفي رواية اخرى غلبة حنيفة اذا صلى واحد فيه باذنه يصير سجدا الا ان بعضهم  
قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة وفي ظاهر الرواية لم يذكرهم الزيادة وانما يكتفي بصلوة الواحد لان المسجد حق الله تعالى  
او حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل والصحيح رواية الحسن لان قبض كل شيء  
وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك في المسجد اداء الصلوة بالجماعة اما الواحد فصلي في كل مكان وعلى ابي يوسف التسليم  
ليس بشرط الا في المسجد ولا في غيره من الاوقاف فاذا جعل هذا سجدا او اذن للناس بالصلوة فيه نيم ذلك ثم على  
الرواية التي لا يشترط اداء الصلوة بالجماعة عند ابي حنيفة اذا بنى سجدا وصلى فيه وحده هل يصير سجدا اختلفوا  
فيه قال بعضهم يصير سجدا لان محمد ذكر في الكتاب ان على قول ابي حنيفة لا يصير سجدا حتى يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل  
ما لم يتم فاعده فدخل فيه الباقي وغيره وقال بعضهم صلوة لا تكفي وهو الصحيح لان الصلوة انما يشترط لاجل القبض للجماعة  
وقبضه لا يكفي فكذا صلوة ولو بنى سجدا وسلم الى المتولي هل يصير سجدا اداء الصلوة لارواية في عن اصحابنا واختلف  
المشايع فيه قال بعضهم يصير سجدا ونتم كايتم ساير الاوقاف بالتسليم الى المتولي وقال بعضهم لا يصير سجدا بالتسليم الى المتولي  
وهو شمس الائمة الشريفة لان قبض كل شيء يكون بما يليق به كقبض الثمن يكون بنزول واحد باذن المارة فيه باذنه ولو جعل ارضه  
سقاية في حيازة كان له ان يرجع فيها وتيسر لها ان لا يستقام بها وكذلك الخوض والبر لو هدم داره وجعل مقبرة كان له  
ان يرجع فيها الا ان السقاية التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها وقال ابو حنيفة لا يرجع في جميعها وقال محمد ان دفن فيها  
اثنان فلا يرجع فيها يؤخذ في ذلك قول ابي يوسف وان لم يدفن فيه فله الرجوع كما قال ابو حنيفة وان بنى خانة للسبل فادخل  
الناس بالداخل فيه فنزل واحد فلا يرجع فيه رجل له ساحة لا بناء فيها ارفعوا ان يصلى فيها جماعة قالوا ان امرهم بالصلوة  
لبدا او امرهم بالصلوة فيها جماعة ولم يذكر الامد الا الله انما اودبه الابد ثم ان لا يكون سائر ثمانية وان امرهم بالصلوة شرا  
ثم ان يكون سائر ثمانية لانه لا بد من التابيد والتوقيت بنافي التابيد ولو جعل داره سجدا وجعل رجلا واحدا مائة ذراعا وما  
فاذن هذا الرجل واقام الصلوة وصلى وحده كان تسليما لان اداء الصلوة باذان واقامة كاد الجماعة ولهذا قالوا لو وضع  
واحد من اهل المسجد باذان واقامة لا يكون المزمع بعود من اهل المسجد اداء الصلوة فيه بالجماعة عند بعض متولي المسجد  
اذا جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجد او من اهل المسجد في سنين ثم ترك الصلوة فيه واعيد منزلا مستغلا جاز لان المتولي  
وان جله مسجد لا يصير سجدا مسجد اتخذ لصلوة الجماعة والصلوة العبد هل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ فيه  
قال بعضهم يكون سجدا حتى لو مات لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلوة الجماعة فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ لصلوة  
العبد لا يكون سجدا مطلقا وانما يظن حكم المسجد في حقته الاقضاء بالامم وان كان منفصلا عن الصفوف ما في ما سوى  
ذلك ليس حكم المسجد وقال بعضهم حكم المسجد حال اداء الصلوة لا غير وهو الحيانة سواء وعجنبت هذا المكان كما يجنب  
المسجد احتياطا رجلا جعل حجرا في حرم المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر بن محمد بن حجر وقعا على المسجد  
اذا سلمها الى المتولي وعلى الفتوى وليس للمولى ان يرفع الغلة التي على الحق وعن محمد بن ابي حنيفة اذا جعل ارضه وقعا على المسجد  
وسلم جاز لا يكون له ان يرجع ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم لا يصير للمسجد رجلا يصدق بداهة على المسجد  
او على طريق المسلمين حكموا فيه والفتوى على انه يجوز ذكرنا طفا انه لا يجوز ان يكون ميراثا عند رجل اعطى داره في عمارة  
المسجد او مصالح المسجد او نفقة المسجد قبل اياه يقع ويتم بالقبض رجل اوصى بنى عمارة المسجد في شيء يصرف ذلك

تأخذ

المال قال ابو القاسم يصرف فيما كان من البناء دون التزيين وقيل له ان يصرف ذلك المال في المنارة فان ذلك من بناء المسجد  
وعن ابي بكر البلخي انه سئل عن الوقف على المسجد يجوز لهم ان يبنوا منارة من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد  
بان كان اسع لهم فلا بأس به وان كان بحال سيع الجيران الاذان بغير منارة فلا ريب لهم ان يفعلوا ذلك وليس للفقهاء  
ان يتخذوا من غلة الوقف على عمارة المسجد شرا او ينقشوا المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا رجل اوصى بثلث ما له  
لاعمال البر هل يجوز ان يسرج المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي يجوز ولا يجوز ان يزداد على سرج المسجد لان ذلك  
اسراف سواء كان في رمضان او غيره فلا يزين المسجد بهذه الوصية ولو قال وصيت بثلث مالي للمسجد قال ابو حنيفة  
حتى يقول ينفع على المسجد وقال محمد بن جابر وذكرنا طفا اذا وقف له اصلاح المسجد يجوز ان وقف لبناء القنابر  
او اصلاح الطريق او لحفر القبور واتخاذ السقايات والحانات للمسلمين او لشراء الكفان لهم لا يجوز وهو جاز في  
ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على مائة مسجد كذا وثمن بواريه وزيت قاديله وما يحتاج اليه ذكر الخصال انه باطل  
لانه يخرج من محلة المسجد ولا يحتاج الى المنة فانما زاد على ذلك وقال فان استغنى عن المسجد كانت الغلة للمسلمين  
جاز لانه ثابتا بدو لو كانت الارض وقفا على عمارة المسجد او على مائة المقابر جاز لان ذلك ما لا ينفق ارضه وقفا على عمارة  
المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء واجتمع الغلة والمسجد غير محتاج الى العمارة قال الفقيه ابو بكر البلخي يحبس  
الغلة لانه ربحا يحدث بالمسجد خرب وتصل الارض بحال لا تغل وقال الفقيه ابو جعفر الجواب كما قال وعندنا لو علم انه لا يجمع  
من الغلة مقدار ما يحتاج الى الارض والمسجد الى العمارة يمكن العمارة بها ويفضل بغير زيادة الى الفقراء على ما شرط الواقف  
مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء والتمضاف لا ينفق الغلة في البناء لان الواقف وقف على مائة ما لم يامر  
بان يبنى هذا المسجد والقوى على انه يجوز البناء بتلك الغلة ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم ان يشتري شيئا يربح  
على السطح لكن السطح ونطينه او يعطى من غلة المسجد اجرة من كس السطح ويخرج الثلج ويخرج التراب ليجتمع  
من المسجد قال ابو نصر للقيم ان يفعل ما في تركه قرب المسجد مسجد انكسر حائطه من باب حنبل المسجد في الشارع وهو ما  
الشفة انكسرت صفته هل يصرف من غلة المسجد الى عمارة النهر وممرته قال الفقيه ابو جعفر ان كان ما يصرف الى عمارة  
النهر وممرته لا يربح على عمارة القاييم فيه جاز ولاهل المسجد ان يبيعوا اهل النهر من الانتفاع بالنهر حتى يعطىهم قيمة العار  
فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء اهل المسجد فقد تموا الى اهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم  
حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمته ما انهدم ولو ان مسجد بابا على مائة رجب يصب المطر باب المسجد فيفسده ويبطل  
داخل المسجد من ذلك وخارجا ويسبق على الناس ان يدخلوا في المسجد يجوز ان يتخذ ظلة من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر  
ان كان لا يضر ذلك اهل الطريق جاز طريق العمارة وهو واسع فبني فيه اهل المحلة مسجد الدعامة ولا يضر ذلك الطريق  
قالوا لا بأس به وهكذا روي عن ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة  
شيئا من الطريق في هورم وذاك لا يضر بالطريق لا يكون لهم ذلك ولاهل المحلة يجوز ان يبايعوا المسجد من موضع الى موضع اخر  
فومروا مسجدوا واحدا الى مكان ليسع المسجد فاخذوا من الطريق فادخلوه في المسجد كان ذلك يضر بالطريق  
لا يجوز الا فلا بأس به ولو ضاق المسجد على الناس وجب ان يوسعوا به بالقيمة كرها ولو كان يجنب المسجد ارض  
وقف على المسجد فادوا وان يزيدوا شيئا في المسجد من الارض جاز ذلك بالقيمة ولو ان قيم المسجد اراوان بنى حوانيت  
في حرم المسجد وقناه قال الفقيه ابو الليث لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد مسكنا ومستغلا ولو ان سلطانا اذن بقبول  
ان يجعلوا ارضا من ارضي البلدة حوانيت موقوفة على المسجد وامرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة نعت



عقود وذلك لا يضر بالمارة وانما ينفذ السلطان فيها وان كانت البلدة فتحت صلحا لا ينفذ السلطان بالبلدة  
اذا فتحت عقود يصير ملكا للعاين فيجوز ان ينفذ السلطان فيها واذا فتحت صلحا يبقى على ملكها ولا ينفذ السلطان فيها  
وبلدة بخلاف عقود بديل وضع الخراج عليها وان كان بعض اراضيها عشرة كراخي مائة فانه عشرة لان الاحكام  
اعطى ذلك لمساكين من اجل بسط من الحصر في المسجد فخر المسجد ووقع الاستقاء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو ارثه  
ان كان ميتا وان لم يكن ذلك كان له ان يبيع ويشترى ثم يبيع في حصر آخر وكذا لو اشترى حشيشا او قذلا للمسجد فوقع الاستقاء  
عنه كان ذلك لان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وهذا في بيع وصرف عنه الى حوايج المسجد فان استغنى عنه  
هذا المسجد يجوز ان يبيع في حصر آخر والفتوى على قول محمد ولو كفن ميتا فاقترسه سبع فان الكفن يكون للكفن ان كان حيا ويكون  
ترارته ان كان ميتا ولو ان اهل المسجد باعوا حشيشا للمسجد وجازته او غشاها خليا ومن فعل ذلك غايبا خلتها  
قال بعضهم يجوز والاولى ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي وهو الصحيح دياح الكعبة اذا صار خلتها  
يبعها السلطان ويستعين به في امر الكعبة لان الولاية في السلطان لا يغيره ويجوز الاتفاق على قاذيل المسجد من وقف  
المسجد ذكره الناطق مسجد يحسنه فارقين بغير حيايط المسجد ضرر بيتنا فاد اهل القيم واهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد  
حضا يوجب حيايط المسجد يمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا  
من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد متولى المسجد اذا امر المؤذن  
ان يخدم المسجد او اكثر باجر معلوم جازت له عمارة المسجد فبعد ذلك ان كان عيسى له من الاجر مثل اجر عمله او زيادة يتغابن فيه  
اناس كانت له عمارة المسجد ولا يضمن القيم بدفع الاجر من مال الوقف ويجوز للمؤذن ان يأخذ ذلك وان كان ذلك اكثر  
من اجر عمله بما لا يتغابن الناس فيه كانت له عمارة المتولى وعلى الاجر في مال الوقف ذلك من مال الوقف يكون ضامنا وان علم  
المؤذن ان ما اخذه من مال الوقف ليجعل ذلك متولى المسجد اذا اشترى بالعملة التي اجتمعت عنده من الوقف مترا لا يرفع  
التميز الى المؤذن ليسكن في ان علم المؤذن ذلك لم يكره لان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات المسجد  
وهذا كله دليل على ان متولى المسجد اذا دفع الى المؤذن او الى امام ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولى  
وكبره للإمام والمؤذن ان يسكن في ذلك المنزل متولى المسجد ليس له ان يعمل سراج المسجد الى بيته وان جعله من البيت  
الى المسجد جلاذ في مسجد او في مقبرة حقا وحقا القافة للمذبح البينة على بعض اهلها كان ذلك بقاء على جميعهم  
لان كل واحد منهم خصم على اباقي كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة وفي الحان لا يفتي حتى يحضر نائب قيم الوقف  
اذا اشترى شيئا لموته المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد ولا ان يفتي على المرمية من مال المتولى  
في مال الضمير ولو ادخل المتولى جزءا من مال في الوقف جاز له ان يرجع في غلة الوقف رجل اشترى ارضا فوقها ثمر جاد  
مستحق واستحقها واحاز ابيع بطل الوقف في قول محمد ولو ضمن المصح ابايع جاز الوقف في قول محمد رجل اشترى  
موضعا وزاده في طريق المسلمين وجعله طريقا وشهد على ذلك صحح ويشترط لذلك مرور واحد من الناس باذنه على قولين  
يشترط القبر في الاوقاف وسوي في الطريق والمقبرة وعلى قول ابي حنيفة يكون الرجوع فيها الا في المسجد خاصة  
وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سوي ذلك لان البش فبيع  
وحتى عن احكام المعروف بمروية انه قال وجدت في النواذر عن ابي حنيفة انه اجاز وقف الطريق والمقبرة كما اجاز المسجد  
وكذا القنطرة يتخذها الرجل المسلمين وينظر قرون فيها ولا يكون بناؤها سيرا للورثة حتى بناها القنطرة في بطلان ايراث  
قالوا تأويله ذلك انه يمكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعاد والظاهر ان الانسان يتخذ القنطرة على السهول العام

فأرون

بشرويه

وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون اصل وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الارض لا يجوز  
ولا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة فان كان ملكا لوقف البناء جاز عند البعض وعن محمد رجم اذا كان البناء  
في ارض وقف جاز على الجهة التي تكون الارض قفا عليها وقف ضيعته ولم يذكر حكمها اذا خلت عن اهلها قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل ان كان الوقف جعله وقفا في صحته وقال وقف هذه الضيعة على مسجد كذا ولم يرد على هذا  
ولم يجعل الوقف بلفظ الصدقة مع ويصرف غلة الى الفقراء ولم يكن للورثة حق وان جعله وقفا في الحيوة وبعد الموت  
او بعد الموت بلفظ الصدقة صحح ويصرف غلته الى الفقراء وان لم يذكر لفظ الصدقة كان الوقف صحيحا جلا وقف ارضا  
على جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ذكره هلال الرازي انا طعن ان الولاية تكون للوقف وذكر محمد في السيرة  
انه اذا وقف ضيعة واخرجها الى القيم لا يكون له الولاية بعد ذلك الا ان يشترط الولاية لنفسه وكذا لو مات الوقف  
وله وصفي الولاية يكون للقيم دون الوصي ومن الشايخ من قال الوقف حق بالولاية وله ان يأخذها من المتولى ما لم يقض القاضي فيمنع  
ما لم يقض القاضي بطل الوقف وهذه المسئلة بناء على ان محمد بن مسلم الى المتولى شرط لصحة الوقف فلا يبقى له ولاية بعد تسليم  
الان يشترط الولاية لنفسه ولما على قول ابي يوسف تسليم الى المتولى ليس بشرط فكانت الولاية للوقف وان لم يشترط  
الولاية لنفسه ومشايخ النجاشي اخذوا بقول ابي يوسف وشايخنا اخذوا بقول محمد بن وهبان جلا وقف وقفا واخرجه  
من يده وسلمه الى المتولى ذكره الناطق في بعض ان يعزل المتولى الا ان يشترط ان يعزله فلوان الوقف شرط الولاية لنفسه  
وشرط ان ليس للسلطان ولا قاضي عزله فان لم يكن هو باعوا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا والمقاضي ان يعزل ويؤثر فيه ويكون  
هو رجل اوصى الى رجل في ولده وهو غير تامون كان المقاضي ان يعزله ولو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على امرئ من مملوكات  
او صول الى رجل وجعله وصي نفسه ولم يذكر من مال الوقف شيئا فان ولاية الوقف يكون الى وصيه ولو قال الوقف انت وصي في امر  
الوقف خاصة قال ابو بكر بن محمد كمال قال ابراهيم بن محمد هو وصي في الاشياء كلها ولو ان هذا الوقف جعل ولاية الوقف لغيره  
ثم مات الوقف بطل ولاية المتولى في قول ابي يوسف لانه وكيله الا ان يقول ولاية الوقف لغيره جازت له جازت له جازت له جازت له  
الوقف لا يبطل ولاية المتولى لانه وصيه بعد الموت ولو شرط الوقف في الوقف ان يكون الولاية له ولولده في تولية القوم  
وعزله والاستبدال بوقف وما هو من نوع الولاية واخرجه من يده الى المتولى جاز ذلك في كونه في السيرة وان لم يشترط لنفسه  
ولاية عزله المتولى بعد ما اخرجته الى المتولى لا يكون له ان يعزله في قول محمد بن وهبان ابي يوسف ان يعزله ولو ان الوقف جعل  
ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم ان احد الرجلين اوصى الى صاحبه في امر الوقف ومات جاز تصرفه فيهما في جميع امر  
الوقف وروي يوسف بن خالد السعدي عن ابي حنيفة انه لا يجوز لان الوقف رضى رايها وم يرضى رايها عدوها ولو ان الوقف  
جعل جلا متولى بشرط ان مات هذا المتولى ليس له ان يوصي لغيره جاز هذا الشرط ولو ان رجلا جعل ارضا وقفا على  
الفقراء والمساكين او على قوم ساء ثم بعد ذلك على الفقراء ثم ان الوقف رضى رايها بعد ما اخرجها الى المتولى قال رضى رايها  
وقال اهل الوقف رضى رايها لوقف كان القول قول الوقف ويكون الزرع له فان سال اهل الوقف من القاه ان يخرج الوقف  
من يده فان القاه لا يخرج ولو كان فعل هذا متولى الوقف ان القاضي لا يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الوقف والمتولى  
في هذا نقصان الوقف وليس عليها اجر مثل ارض ثم يقول القاضي لوقف ارضها لوقف فان قال ليس للوقف ان يرجع  
الوقف لا لاهل الوقف فان القاه يقول له استن على الوقف بمن ابذر والنقطة ثم يرجع بذلك في غلة الوقف فان قال القاه  
لا يمكن في ذلك يقول القاه لاهل الوقف استنوا انتم فان قالوا لا يمكن ذلك بل نحن نزرع لانفسنا فانه لا ينبغي للقاه ان يطلق لهم  
ذلك لان الوقف في الوقف فهو حق بالقيامة الا ان يكون الوقف نحو ما على الوقف فيخرج من يده رجل وقف ضيعة في صحته

تقوم



على الفقراء واخرجهما من يده الى المتولى ثم قال لو ضيق عند الموت اعطى من غلة تلك الضيقة لفلان كذا  
وقال لو ضيق اقبل ما راي من الصواب فجعله لا يملك باطل لانها صادرة عن الفقراء او لا فلا يمكن ابطال حقهم الا اذا  
كان شرط في الوقف ان يصر في غلتها الى من شاء رجل طلب التولية في الوفاة لا لا يعطى له التولية وهو ممن طلب القضاء ولم يقد  
رجل وقف وقفا في حوته ولم يجعل له قما حتى حضرته الوفاة فادعى الى رجل قالوا بان هذا الوصي يكون وصيا وقيا على اوقافه  
ايضا فيقول لو كان عند التميم ليس بشرط فشرط الوقف في حياته بغير تميم ولو كان هذا الواقف جعل للوقف قما فلما  
حضرته الوفاة ادعى الى من كان هذا الوصي لا يكون قما على اوقافه بغير تميم لا يكون متوليا وقف صحيح على مسجد بعينه ودر قما  
القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير اهل القافة فقام هذا المتولى بعارة المسجد من غلات وقف المسجد  
المشايخ في هذه التولية والافق ان لا يقع ويكون نصب القيم الى القافة لا يكون هذا المتولى ضامنا لما انفق في العارة من غلات  
الوقف ان كان هذا المتولى اجر الوقف واخذ الغلة وانفق لانه اذا لم يقع التولية بغير عاصبا والغاصب اذا اجر الغصب  
كان الاجر له وقف على ارباب معلومين بحصى عدم نصب الارباب متوليا بغير اهل القافة في حق ذلك منهم اذا كان هذا  
المتولى من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا والاولى ان يرفعوا الامر الى القافة حتى نصب قما قالوا في زماننا الاولى ان لا يرفعوا  
الامر الى القافة لان في زماننا طرا الاطاع الفاسدة من القضاة ومع هذا لا يكون لاهل المسجد نصب القيم المتولى بدون  
الاستطلاع راي القافة من مسجد في سكة فاحتاج الى العارة فانزع اهل السكة في العارة كان ابا في العارة اولى  
من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك ولو نازعه اهل السكة في نصب الهام والتوذن كان ذلك اياه الا  
اذا عين هو لذلك رجلا وعين اهل السكة رجلا آخر اصرح من عينه ابا في حق لا يكون ابا في اولى وقف له متول ومشراف  
لا يكون لشرف ان يتصرف في الوقف لان ذلك موقوف الى المتولى والمشراف مأمور بالحفظ لا يجوز ان يتصرف في مرفعه اشتروا  
من غلة دار في هذه بعد موت كل شهر عشرة دراهم خيرا وقرى على الساكنين قالوا يصير للدار وقفا كما قال وقف دارة  
بعد موت علي الساكنين المتولى اذا اشترى من غلة وقف المسجد حانوا اودار مستغلا اخر جاز لان هذا من مصالح  
المسجد فان اراد المتولى ان يبيع ما اشترى ويبيع اخلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا صار من اوقاف  
المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان المتولى لم يذكر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون ما اشترى من حلة  
اوقاف المسجد مستغلا واوقاف اراد المتولى ان يشتري من غلة الوقف المسجد وهذا او حصيل وجبنا  
او اجر او حقا لعرش المسجد قالوا وسع الواقف ذلك للقيم وقال اهل ما تزي من مصلحة المسجد كان ان يشتري  
للمسجد ما شاء وان لم يوسع ولكنه وقف لينا المسجد وعارة المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرنا لان هذا ليس  
من العارة ولا من ابناء وان يرفع شرط الواقف في ذلك فيظهر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من اوقاف المسجد الذين  
والحصر والحشيش والاعرج وما ذكرنا كان للقيم ان يفعل ذلك والا فلا وقف مستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف ان القيم  
يشتري جازة لا يجوز للقيم ان يشتري جازة من غلة الوقف ولو اشترى ونقد الثمن من غلة الوقف يكون ضامنا لان  
مستغل المسجد يكون وقفا على مصالح المسجد ولو اشترى القيم من غلة المسجد ثوبا ودفع الى الساكنين لا يجوز وكان عليه  
ضمان ما تقدم من الوقف لان شرائطه ان يرفع للقيم بغير اقد الثمن من الوقف كشره بشاره نفسه فينصب قيم الوقف  
اذا طلب منه الخراج والحجاية وليس يرفع من غلة الوقف قال الفقيه ابو القاسم ان كان الواقف امره بالاستدانة كان له ان  
يستدين وان لم يامر بالاستدانة فاستدان لان ذلك في ماله ولا يرجع في غلة الوقف وقال الفقيه ابو النيث اذا استقبله  
امر ولم يجد بقاء الاستدانة ينبغي ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع الغلة لان القافة ولاية الاستدانة على الوقف

وذكر

وذكرنا ان اطلق اذا اراد القيم ان يستدين يجعل ذلك من ثمن البذر للزراعة في ارض الوقف ان فعل ذلك بامر القافة كان له  
ذلك عند الكل لان القافة بذلك الاستدانة واذا امر القيم بذلك فصح امره اما القيم فلا يملك الاستدانة قاله وتفسير الاستدانة  
ان يشتري الوقف شيئا وليس يرفع من غلات الوقف ليرجع بذلك ما يحدث من غلة الوقف فاما اذا كان في يد شيء من غلات  
الوقف فاشترى الوقف شيئا ونقد الثمن من الغلة في نفسه ينبغي ان يرجع بذلك في غلة المسجد وان لم يكن ذلك بامر القافة كالويل  
بالشراء اذا نقد الثمن من الغلة كان له ان يرجع بذلك على المتولى ولو ان القيم اراد ان يرفع من الوقف يدين لا يقع لان في ذلك  
تقطيع الوقف وكما لا يقع ذلك من المتولى لا يقع من اهل المسجد ايضا فان رهن القيم دار الوقف سكن الرهن فيها قالوا  
يجب عليه اجر المثل سواء كانت معدة للاستعمال ولم تكن احتياطا لامر الوقف وكذلك متولى المسجد اذا جامع الدار  
الوقوفة وسكنها المشرب ثمران القافة عن هذا المتولى وجعل غيره متوليا فادعى المتولى الثاني على المشرب واستحق الوقف  
واسترد كان على المشرب اجر مثل هذه الدار قالوا لا يجوز وهذا شيء مخالف ظاهر الرواية واما قال ذلك بعض مشايخنا احتياطا  
لامر الوقف انما تاول من الوقف فصالحه المتولى على ثمن وجعل المتولى بيته على ما ادعى او كان لا يقر الا بملك الوقف  
ان يحط شانه ان كانا الكار غنيا وان كانا محتاجا جاز ذلك اذ لم يكن ماعلى الكار فاحتاجا متوليا لوقف اذ امرض من الوقف  
وفوض امر الوقف الى غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصي والوصي ان يوصي لغيره متوليا المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات  
من غير بيان لا يكون ضامنا ذكرنا ان اطلقا انما تغلب صفوة بالموت عن تجهيل الا في ثلث هذه احدى هاتين وانما تانية السلطان  
اذا خرج الى القرو وغنما او ودع بعض الغنم عند بعض الغنمين ومات ولم يبين عند من ودع لضمان عليه وانما تالث القافة  
اذا اخذ مال اليتيم وودع غيره ثمرات ولم يبين عند من ودع لضمان عليه واما احدا المتفوضين اذا كان مال عنده ولم يبين  
حالا مال الذي كان عنده فوات قال بعض الفقهاء انه لا يضمن واحدا الى شركة الاصل وذلك غلط بل على الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه  
ولو ان قاضيا قبض مال اليتيم ووضع في بيته ثمرات القافة ولم يبين ذكره شام عن محمد بن يعقوب ولو ان القافة اخذ مال اليتيم  
واودع غيره وعرف ذلك منه ثمرات ولا يدعي الى من دفع لا يضمن وذكر ابن رستم لو قال القافة في حياته ضاع مال اليتيم عند وانفق  
على اليتيم لضمان عليه ولو مات قبل ان يقول شيئا كان ضامنا حشيش المسجد اذا طرح ايام الربيع عن المسجد قالوا ان لم يكن  
قيمة لا بأس بطرحه فمن اخذه كان له ان يبيع به ما شاء وان كان متقوما لا يجوز طرحه واذا طرح فرفعه انسان كان ضامنا  
ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً باسوط كان ضامنا جازة او نفق المسجد فسد فباعه اهل المسجد  
قالوا والاولى ان يكون البيع بامر القافة والصحيح ان يبيعهم لا يقع بغير اهل القافة ولا بأس بان يترك سراج المسجد في المسجد  
من وقت المغرب الى وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا في موضع جرة العادة كمسجد بيت المقدس ومسجد النجف في ليلة  
والحرم الشريف فان اراد انسان ان يذبح الكتاب بسراج المسجد ان كان السراج موضوعا في المسجد للصلاة قبل الاجاس به وان  
كان موضوعا في المسجد للصلاة فاذا فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا الى بيوتهم بقي السراج في المسجد والاجاس به ان  
يذبح في ثلث الليل لانهم لا يخرجوا للصلاة الى ثلث الليل لا بأس بان يذبح من فلا يطل حقه فيجعلهم وفيما اذا على ثلث  
الليل ليس لهم تاخير الصلاة فلا يكون له حق التذبح من قوم بنوا مسجدا وفضل من خشيهم شيء قالوا يصير في المفاض الى بناءه  
ولا يصير في المفاض الى المصير وهذا اذا سلم اصحاب الخشب الخشب الى المتولى ليس بواجب المسجد فلو انهم قطعوا الخشب  
فأخذوا من خشبهم يكون لهم يفعلون به ما شاءوا سراجهم بالامن اناس لينفق في بناء المسجد وانفق من تلك الدرام في حاجته  
نفسه ثم رددت بقا في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك اذا فعل ان كان يعرف صاحب مال يرفع الامر الى القافة حتى  
يأمره بانفاق ذلك في المسجد فان لم يقدر على ان يرفع الامر الى القافة قالوا ان جازاه في الاستحسان ان ينفق مثل ذلك من ماله



والسجود فيروز ويخرج عن الوبال فيما بينه وبين الله تعالى في قضاء يكون ضامنا ويكون ذلك دينا عليه لصاحب المال  
وهو نظير ما ذكرنا لامل الوكيل بقضاء الدين اذا صرف مال المولى في حاجة نفسه فمقتضى ان يقبض دين المولى يكون متبرعا  
في قضاء دين المولى المذكور فافضل للفقر شيئا وطلبا ما اخذ بعضه ببعض ان يامر الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامنا  
فان ادعى بعد ذلك مال الى الفقير يكون مستقدا لنفسه من مال نفسه ولا يجوز ذلك عن رباب الاموال ان كانوا قد فعلوا  
اليه بينة الزكاة لا يسقط زكائهم وان كان الفقير امره ان يسأل به واخذ مال المولى بطل بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير  
لا يقبض وهو الرجل الذي يقال له باي امره اذا قام وسأل الفقير وطلبا ما اخذ بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير  
امر به بذلك كان ضامنا ولا يسقط عن رباب الاموال زكاة اموالهم اذا فعلوا بينة الزكاة وينبغي ان يامر الفقير بالسؤال  
فيصير مقام الفقير ما دون ما يخلط ويسقط عن الدفع زكاة ما له حوائث ما يقبضه الى بعض الاول منها وقف وباقي  
ملك والمولى لا يعبر الوقف قال ابو القاسم ان كان الوقف غلة كان لصاحب الحوائث ان ياكل من ذلك ما يشاء ويسوي الحايث  
المالك من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم دفعوا الامر الى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح  
الوقف ليس للقيم ان يستدين بغير امر القاضي وتقسيم الاستدانة ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى العرض والاستدانة  
اما اذا كان للوقف غلة فانفق من نفسه لاصلاح الوقف كان ان يرجع بذلك في غلة الوقف حايث بين دارين احدهما  
وقف والاخرى ملك فانهدم الحايث فبناه صاحب الملك في حذر الوقف قال ابو القاسم يرجع القيم الامر الى القاضي حتى يحجب  
صاحب الملك ان ينقض الحايث الذي بناه في حذر الوقف ثم يبنيه حيث كان في القدر ولو ان القيم قال لا يملك احد عطيته  
قيمة بالدار ولا للحايث حيث بنيت وانت تبنى نفسك حايثا في حذر قال ابو القاسم ليس للقيم ذلك بل يامر صاحب الدار  
لينقض حايثه ثم يبنيه في الموضع الذي كان في القدر من حذر الوقف وقال المسكين وقفا صحيحا ولم يذكر الهبة فعارضا يكون  
في غلة الارض يدان الغلة بالعمارة وبما يصلحها ويجريها وموتها ثم يقيم ابان على المسكين فان كان في الارض الموقوفة  
تخلو وفان القيم هذا كان للقيم ان يتري من غلة الوقف قصيلة فيفسره كيلة ينقطع ولو كانت قطعة من هذه الارض  
سقة لا يثبت شيئا فيحتاج الى رفع وجهها واصلاحها حتى يثبت كان للقيم ان يبدل من غلة الارض في ذلك ويصلح القطعة  
وان اراد القيم ان يبنى في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحفظها يصح فيها الغلة كان ان يفعل ذلك وكذا لو كان الوقف  
خانا على الفقراء واحتاج الى خادم يمسح الخان ويقوم ويقف بابا وبسدر فيسلم بعض البيوت الى رجل جارة له ليقوم بذلك كان له  
ذلك وان اراد القيم ان يوقف في الارض الموقوفة بيوتا يستقلها بالعمارة لا يكون ذلك لان استقلال ارض الوقف يكون  
بالزراعة ولو كانت الارض مستقلة بيوت المصير غلب الناس في استجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخل كان للقيم  
ان يبنى فيها بيوتا جارة لان الاستغلال بهذا الوجه يكون انفع للفقراء وروي عن محمد بن هرون هذا فقال اذا وضعت  
الارض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يحد بثمنها ارضا اخرى هي انفع للفقراء او اكثر دينا كان له ان يبيع هذه الارض بثمن  
بثمنها ارضا اخرى جارة لاسدال الارض بخلاف اذا كانت الارض الموقوفة يبيع من بيوت المصير فان غلة لا يكون  
للقيم ان يبنى بها بيوتا جارة لان غلة لا يرغب الناس في استجار بيوت جارة ترفى منفعتهما من منفعة الزراعة  
وعن هشام قال سمعت محمد بن يقطين اذا صار الوقف بحيث لا يستفاد به المسكين للقاضي ان يبيعه ويشترى بشئ غيره وليس  
ذلك للقاضي وعن الفقيه جعفر قال انما يشترط الواقف في وقف الارض دفعها من ارضه او اجارة فان كان دفع للفقراء  
يفعل الا انه في الدور لا يواجرها اكثر من سنة لان المدة اذا طالت وتصرف المستاجر فيها تصرف المالك على طول الزمان  
وكل من رآه يزعم انه يتصرف بمالك فهو في ذلك الى ابطال الوقف فانما في الارض ان كانت بزرع كل سنة فكذلك

وان كانت بزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة بزرع في كل سنة طائفة منها ينبغي ان يشترط من المدة العهد  
التي يتمكن المستاجر من زراعة الكل على سبيل العادة فان كان الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة والناس لا يوافقون  
في استجارها وكانت اجارها اكثر من سنة انفع فليس للقيم ان يواجرها اكثر من سنة ولكنه يرفع الامر الى القاضي حتى  
يواجرها القاضى اكثر من سنة لان القاضى ولا يملك النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكسب في ملك  
الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة اذا راد ذلك  
خيرا ولا يحتاج الى القاضي وسيا في سائر اجارة الوقف بعد هذا واذا اجتمع من غلة ارض الوقف في يد القيم فظهر وجهه  
من وجوه البر والوقف يحتاج الى اصلاح والعمارة ايضا ونحو القيم انه يوصف الغلة الى المدة بقية ذلك البر فانما ينظر  
ان لم يكن في اخير اصلاح الارض ومرتتها الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خرابا وقف فانه يبيع الغلة الى الفقير ويوزع  
المدة الى الغلة الثانية وان كان في اخير المدة ضرر بين فانه يبيع الغلة الى المدة فان فضل شئ يبيع في ذلك البر والمراد  
من وجهه ابرهنا وجهه فيه تصدق والغلة على نزع من الفقراء بخلاف سائر المسلمين او اعانة الفقراء المنقطع لاهو لا يروى  
من اهل التصديق عليهم فجاز من غلة الغلة اليهم فانما عارة مسجد ورباط او نحو ذلك مما هو ليس باهل التملك لا يجوز من الغلة  
اليه لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الا من هو من اهل التملك رجل وقف ضيعة على ماله وقفا صحيحا فان الوقف  
وجعل الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلة وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم واصحاب هذه  
الطاحونة يقبضون غلتها لايجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة لان القيم ما ياكل من غلتها من اجرة فلا يستوجب الاجر بدون العمل  
وجعل وقف ضيعة وشرط الواقف ان يعطي القيم غلتها من ثناء جاز وللقيم ان يعطي الاغنياء والفقراء من جاز في المفتى  
وقال اني اراد ان اقرب الى الله تعالى ان يني رباطا للمسلمين او اعتوق العبيد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى فباعها  
واصدق بثمنها واشترى بثمنها عبيدا فاعتقهم او اجعلها دارا للمسلمين او ذلك يكون افضل قالوا يقال ان بنيت  
رباطا وتجعل له وقفا مستغلا لعمارتها ورباطا افضل لانه ادوم واكثر نفعا وان لم يجعل للرباط وقفا ومستغلا للعمارة  
فالافضل ان يبيع وتصدق بثمنه على المسكين **فصل وقف المشاع وفيما يدخل في الوقف تبعا**  
**بدون ذكر وفي الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل** اما فصل المشاع ارض بين شركتين وقف احدهما  
نصيبه مشاعا جاز في قول ابو يوسف وبه اخذ شايخ بلخ ولا يجوز في قول محمد بن وهب اخذ مشايخ بخارا وافقوا به ثم فرغ  
على قول ابو يوسف قال لو انهما اقتسما الارض بعد ذلك ووقعت قطعة في نصيب الواقف يتعين تلك القطعة للوقف  
ولا يحتاج الى عادة الوقف فيها وان وقف المقسوم كان احوط هذا اذا كانت الارض مشتركة فان كانت الارض كلها وقف  
نصفها ينبغي ان يبيع النصف بعد ذلك ثم يقسمان فان لم يبيع ولكن رفع الامر الى القاضي فامر القاضي بالقسمة معه ان  
ولو وقف مشاعا ولم يجر في قول محمد بن قيس في وقف جواز الوقف جاز لان قضاء القاضي المحتد يدفع الخلاف  
فان طلبوا القسمة من القاضي قال ابو حنيفة لا تقسم الله ويامرهم بالمعروف والنهي عن المنكر وقال ابو يوسف ومحمد يقسم الله هذا اذا كانت  
بعض الارض ملكا وبعض وقف فان كان الكل وقفا على رباب فارد الامر بالقسمة الاراضى بينهم لا يقسم القاضي  
ولو ان قرية بغير ما وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها سلطان في يده المملوكة وبعضها ملك فارادوا قسمة بعضها  
ليعين الملك فيجعلوها مقبرة قالوا وان ارادوا قسمة موضع من هذه القرية لا يجوز لان المقصود من القسمة تميز الوقف  
عن غيره وبهذه القسمة لا يتعين الملك من الوقف فان ارادوا قسمة كل القرية على مقدار نصيب كل من يوزع جازت القسمة  
لان هذه القسمة لان هذه القسمة تفيد التميز بين الوقف وغيره حانوت بين شركتين وقف احدهما نصيبه واراد الواقف

يزيد



ان يضرب روح الوقف على يافضه الشراي ليس لان يضرب الروح لان ذلك يعرف في كل مستوف فان رفع الامر الى القاض  
فاذن القاضي بذلك جاز مائة للوقف عن البطالان رجل وقف حماما عند الكلا لانه لا يحتمل القسمة فجاز وقفه كهيئة المشاع  
فيما لا يحتمل القسمة امرأة وقفت دارا في رصنها على ثلث بناتها واخرها للفقراء وليس لها ملك غير الدار ولا وارث لها  
غيرهن فالوقف للدار وقف والثلثان لهن ويقتضيان ما شئنا وهذا قول ابو يوسف لان عذر وقف المشاع جاز انما على  
قول محمد لا يجوز والفقير على قول محمد ثم على قول محمد لو كانت الارض بين رجلين فتصدق باحدة موقوفة على المساكين او على  
وجن وجه ابنه الذي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جاز لان على قول محمد المانع من الجواز الشروع وقت  
القبض لان وقت العقد وهما له يوجد الشروع وقت العقد لانها تصدقا بالارض حرة ولا وقت القبض لانها مسالمة الارض  
حرة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الارض مشاعا صادقة موقوفة وجعل كل واحد منهما موقوفة متوليا على حدة لا يجوز  
لوجود الشروع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا على حدة ولكن الشروع وقت القبض لان كل واحد من المتولين  
قبض نصفها شاعرا فان لكل واحد منهما الذي جعله متوليا في نصيبه اقبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز ولو تصدق  
احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الاخر بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعل ذلك  
قبضا واحدا جاز لانه وان وجد الشروع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولين قبض الارض حرة وهما على حدة  
وكذلك وجعل التولية الى رجلين معا لانها صارا كمتولي واحد وكذا لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما  
على ولده وولد ولده ابدا ما تسلسلوا فاذا انقضوا كانت غلتهما للمساكين وجعل الاخر نصف الارض وقفا على اخوته  
واهل بيته فاذا انقضوا فان غلتهما في الجمع بحج بها في كل سنة وتسلمها الى رجل واحد جاز وكذا لو كان الوقف واحدا فجعل  
نصف الارض وقفا على الفقراء مشاعا والنصف الاخر على امرأ آخر فهو جاز وهذا كله قول محمد واما على قول ابو يوسف  
يجوز الوقف في هذه الوجوه لان عذر يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقبوض ومن قال بجعل هذه الارض صدقة  
موقوفة او هذه الارض الاخرى وبين وجه القرف كان باطلا لملك الجلالة ولو قال بجعل نصيب من هذه الدار وقفا  
وهو ثلث جميع الدار فوجدت حصته نصف الدار او ثلثي الدار كان جميع ذلك وقفا وكذلك الوصية اذا قال اوصيت لفلان  
ثلث مالي وهو الف درهم فوجدت ثلث ما اربعة الاف درهم كان الكل للوصي ولو قال هذا في البيع كان المشتري القدر في  
دور بين اثنين او اراضي بين اثنين وقف احدهما نصيب على جهة ابتر غرار القسمة فقس القاضي بينهما فجمع الوقف  
في دار واحدة وارض واحدة جاز في قول هلال وهو قول ابو يوسف ومحمد كما لو كان بينهما داران فطلب القسمة فجمع القاضي  
نصيب احدهما في ارض ونصيب الاخر في ارض كذلك فلهذا الا ان عذر يجوز سواء كان في مصر واهل او في مصرين  
وهما في مصر الواحد يقسم القاض في مصر لا يقسم وعلى قول ابو يوسف يقسم كل ارض على حدة والارض على حدة الا ان يرى القاضي  
الصلاح في الجمع فيجمع الوقف في ارض واحدة ودار واحدة ويبيع عند جمع القاضي في الحكم ان الشريكين اقتسما بينهما  
وذلك جاز ولو ان رجلين بينهما ارض فوقف احدهما نصيب جاز في قول ابو يوسف فلو ان الواقف مع شريكه اقتسما وادخلا  
في القسمة درهم معلوم ان كان الوقف هو الذي اجد التمام مع طائفة من ارض لا يجوز لان الواقف يصير بايعا شيئا من الوقف  
بالدرهم وذلك فاسد وان كان الوقف هو الذي اعطى التمام جاز ويصير كأنه اخذ الوقف واشترى بعضه باليسر بوقف من  
شريكه بالدرهم فيجوز ثم حصته الوقف وقف وما اشترى بالدرهم فذلك ملك له ولا يكون وقفا لا تصدق بغيره فان  
احتاج الى تميزه ففقد عن الملك برفع الامر الى القاضي حتى ينصب قسما يقياسه رجل وقف جريما شاعرا من ارض ثم اقس  
فامسك الوقف اقل من جريم جوده هذه الطائفة التي وقعت في الوقف زبدت في ذرعان الطائفة الاخرى لو على

جاز لان مثل هذه القسمة يجوز في الملك فكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق المعادة رجل وقف دارا  
وقف من تلك الارض ارضا بعينها او دارا بعينها من تلك الدار ثم اراد ان يبيع في الوقف الى ارض اخرى او الى دار اخرى  
ويجعل الارض التي وقفها لنفسه فهذه منة متعلقة الوقف الى غير الوقف ان لم يكن الواقف شرط لنفسه الاستبدال في اصل  
الوقف لا يجوز هذه المتابعة وان كان شرط الاستبدال جاز وهو ما لو شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف سواء  
رجل قال وقفت من هذه الارض شيئا ولم يسمه كان باطلا لان الشيء يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك رجلا بين  
شيئا قليلا لا بوقف عادة **مسائل الشرط في الوقف** رجل وقف ارضا او داره وشرط لنفسه الخيار ثلثة  
ايام قال ابو يوسف ان بين الخيار وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كما في البيع وان كان الوقف بجواز لا يجوز الوقف وقال  
الفقيه ابو جعفر ينبغي ان يجوز الوقف في بطل الشرط وقال هلال لا يبيع الوقف كان الوقف معلوما او مجهولا وهو قول محمد  
وقال ابو يوسف بن خالد استحق الوقف جاز والشرط باطل على كل حال كالشرط الخيار في العتق فانه يبيع العتق ويبطل الخيار  
وكما لو جعل ارضه مسجدا على ان بالخيار ثلثة ايام يبيع اتخاذ المسجد ويبطل الخيار رجل وقف داره يوما او شهرا قالوا  
ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون وقفا ابدا ولو قال ارضي هذه موقوفة صدقة شهر فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف  
باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا موترا فاذا كان ثانيا لا يدرى شرط لا يجوز موقفا ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
على فلان سنة بعد موتى فاذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير للمساكين فيمض غلتهما  
الى المساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد موتى ولم يزد على ذلك فان اخله يكون لفلان سنة ثم من بعد  
السنة يكون للورثة ولو قال اذا جاز عذر فارضى صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض ففي صدقة موقوفة لا يجوز  
لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخط لانه لا يعلق ولا يبيع تعليقه كما لا يبيع تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يعلق  
ويحتمل التعليق ولو قال ارضي هذه موقوفة بعد موتى سنة جاز ويصير الارض موقوفة ابدا لانه في معنى الوصية بخلاف اذا لم يصف  
الي بعد الموت فقال ارضي موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو مخصص تعليق او اضافة فالاحصان على قول هلال اذا  
شرط في الوقف شرط يمنع التايد لا يبيع الوقف ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان لا يطلها كان الوقف باطلا على قول  
هلال وقال ابو يوسف بن خالد الوقف جاز والشرط باطل وعلى قول ابو يوسف وقت الخيار ليس معلوما وينبغي ان يجوز  
الوقف ويبطل الشرط ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان اصلها لي او على ان لا يرزول ملكي عن اصلها او على ان ابيع اصلها  
واصدق ثمنها كان الوقف باطلا وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت او احببت او هويت كان الوقف باطلا  
فكذلك لو قال ارضي صدقة في قولهم لا هذا تعليق وتعليق الوقف بالشرط باطل عندهم ولو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت  
ثم قال شئت كان الوقف باطلا لما قلنا انه تعليق ولو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة فتح لانه ابتداء وقف واذا شرط  
الخيار في الوقف لم يبيع الوقف في قوله هلال فلو انه ابطل الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جاز بخلاف ما لو شرط الخيار  
في ابيع اكثر من ثلثة ايام ثم ابطل الخيار قبل الايام الثلثة يفسد البيع جاز لان الوقف لا يجوز الا موترا او شرط الخيار  
يمنع التايد وكان شرط الخيار فاسدا في نفس العقد بالخيار لا يمنع جواز البيع واما يفسد البيع اذا شرط الخيار اكثر من ثلثة  
ايام لاستناع لزوم العقد بعد الايام الثلثة فلم يكن الفساد في صلب العقد ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الارض  
في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط ما كان مخيرا  
رجل وقف ارضا رجل آخر في برهائه ثم ملكه الارض لم يجز وان جاز المالك جاز عند اخلافنا في رجل قال ارضي هذه صدقة  
موقوفة لفلان ابدا على ان ابيعها واشترى بغيرها ارض اخرى يكون وقفا على شرط الاول قال هلال وهو قول ابو يوسف



الوقف والشرط جائزان وقال ابو يوسف بن خالد الوقف صحيح والشرط باطل وقال بعضهم هاهنا فاسدان والصحيح قول اهلال  
وليوسف لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف لان الوقف ما يحتمل الانتقال من ارض الى ارض اخرى ويكون الثانية قائمة  
مقام الاولى فان الوقف اذا غصبها غاصب واجرى عليها الماء حتى صار ربحا لا يصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشتري  
بقيمتها ايضا اخرى فيكون الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل ترابها لافنة وصارت بحيث لا يصلح  
للزراعة او لا يفضل غلتها من ثمنها ويكون صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح ولاية شرط الاستبدال وان لم يكن  
الحال ضرورة داعية الى الاستبدال وان كان الواقف في اصل الوقف على ان يبيعها بالبدل من الثمن من قليل وكثير او بالظمان  
ايها واشترى بثمنها عدا او قال يبيعها ولم يزد على ذلك قال اهلال هذا الشرط فاسد يفسد الوقف لان هذا الشرط  
ولاية ابطال الوقف كما قال علي بن ابي طالب واغايبطل الوقف اذا شرط الاستبدال بارض اخرى لان ذلك نقل وتحويل  
اجمع على ان الواقف اذا شرط الاستبدال لنفسه فاصل الوقف يصح الشرط والوقف وبذلك الاستبدال ما بدون الشرط اشار  
في السير الى انه لا يملك الاستبدال لا القاضى اذا ادى المصلحة في ذلك ولو قال الواقف في الوقف على ان يبيعها واشترى  
بثمنها ارضا اخرى ولم يزد على هذا في القياس يبطل الوقف لانه لم يذكر قائمة ارض اخرى في مقامه وفي الاستفسار يصح الوقف  
لان الارض الاولى تبطل الوقف فيكون ثمنها قائما مقامها في الحكم وكما لو اشترى الثانية بغير الثانية وقفا بشرط ابطال الاولى  
قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف بشرط في الثانية كالعبد الموصى بخدمة لاسنان اذا قل خطاه واخذ قيمته  
واشترى بقيمته عدا اخرى بقيت حق الموصى بالخدمة فيه من غير تجديد وكذا المذبر اذا قل خطاه واخذ الموطو قيمته يؤمن  
ان يشتري عدا اخرى فيدبره وينقل حكمه الا في بدله كذلك ههنا اثر ليس ان يستبدل الثانية بارض ثالثة لان هذا حكم  
ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى دون الثانية ولو قال الرضى صدقة موقوفة على ان استبدلها بارض اخرى لم يكن لها مدار  
لانه لا يملك بغير الشرط وله ان يشتري بثمنها ارض الخراج لان ارض الوقف لا يخلو عن وظيفة اما العشر والخراج ولو قال  
على ان استبدلها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدلها بارض ولو قال على ان استبدلها بارض من ارض البصرة لم يكن له ان  
يستبدلها بارض من غير ارض البصرة لان ارضي البلدان تتفاوت في الصلوة والمؤنة فلا يتغير شرطه وليس له ان يستبدلها  
بارض من ارض الجوز لان من فيه ارض الجوز عبرة الكار لا يملك الارض والبيع فان الارض الجوز هي ما يحجز صاحبها  
عن زراعتها واداء مؤنتها فيدفعها الى الامام ليكون منعها للسلطان مقام الخراج والرقبة ملك صاحبها ومنفعتها  
للسلطان ولو شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دار فباع الارض الاول كان له ان يستبدلها بجنس العقار است  
ما شاء من ارض وارض وكذا اذا قيد الاستبدال على بلد كان له ان يستبدلها ما يلد شاء باطلاق اللفظ ولو باع ارض الوقف  
بثمن فبغيره فاشترى لا يجوز بيعه في قول اهلال واى يوسف لان القيمة بمنزلة الوكيل فلا يملك البيع بغيره فاشترى وكان اوجهه  
يجوز الوقف بشرط الاستبدال فكان يجزى بيع القيمة اذا باع بغيره فاشترى بالبيع عده ولو باع ارض الوقف بغير  
الثنى ثم مات ولم يبق حال الثمن كان الثمن ياتي ثلثه ولو كان اوقف مرسلا لم يكره بشرط الاستبدال لم يكن له ان يبيعها  
ويستبدلها وان كانت ارض الوقف حجة لا ينتفع بها كدسبيل الوقف ان يكون مؤنفا لاياع وانما ثلث ولاية الاستبدال  
بالشرط فبدون الشرط لا يثبت فهو كاي بيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشروطة وان لم تكن من ذلك عين ولو اء شرط الاستبدال  
في الوقف فباعه او وهب الثمن تحت الهبة ويضمن الثمن في قول ابو حنيفة وقال ابو حنيفة لا تقع الهبة وان باع الوقف بغيره فمضى في قياس  
قول ابو حنيفة يصح البيع ثم يبيع العوض بالبراهم او بالدينارين فيشتري بغيره واشترى بغيره من ارضه او قال ابو يوسف وهلال  
لا يملك بيع الابال درهم او بالدينارين وهو كوكبر في البيع ولو باع ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الا

اليه ان عادت بما فرغ من كل وجهه كان له ان يبيعها ثانيا لان البيع الاول صار كأن لم يكن وان عادت اليها هو عقد  
جديد لا يملك بيعها ثانيا لانه صار كأنه اشترىها شراء جديد فيصير وقفا كما لو اشترى ارضا اخرى والوقف الجديد لا يفسخ  
من كل وجهه موقوف الكتب ولو باع ارض الوقف فيشتري بثمنها ارضا اخرى ثم ردت الاولى عليه بغير قبضه فاشترى كان له  
ان يبيع بالارضى ما شاء والارض الاولى يعود وقفا لان الارض الثانية بدل عن الاولى واذا انفسخ البيع في الاولى من كل وجهه  
انتقلت الوقفية عن البدل الى الاصل فاذا لم تنو الثانية بدل عن الوقف كان له ان يبيع بالثانية ما شاء ولو ردت الاولى عليه  
بغير قبضه لم يفسخ البيع في الاولى فيبقى الثانية بدل عن الاولى لا يبطل الوقفية في الثانية ويبيع ثانيا الاولى لنفسه  
ولا يبيع ثانيا الارض الثانية وواقفا لنفسه لانها كانت وقفا بدل عن الاولى فلا يتغير يعود الاولى اليه بعقد جديد ولو باع  
الارض الاولى واشترى بثمنها ارضا اخرى ثم استحققت الارض الاولى في القياس ببقى الثانية وقفا وفي الاستحسان لا يبقى  
الثانية وقفا لان الثانية كانت وقفا بدل عن الاولى وبلا استحقاق انتقلت لمبادلة من كل وجهه فلا يبقى الثانية وقفا  
ولو كان الواقف قال في الوقف على ان يستبدلها ثمرات فامضى الى وصية الاستبدال فان وصية الاستبدال فان وصية الاستبدال  
لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال وهذا امر محتاج فيه الى الراي والمشورة بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته بالاستبدال  
حيث يصح التوكيل لان راى الموكل قائم لو يمكن الخلل بمكة التدارك ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي  
هذا الوقف صح ذلك ولكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال فان مات الواقف لم يكن لفلان ولاية الاستبدال اما اذا قال  
على ان لفلان ولاية الاستبدال فان مات الواقف لم يكن لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الا ان يشترط الولاية  
بعد وفاته وهذا كله قول ابو يوسف وهلال لان عدها الواقف اذا ولي غيره كان له ان يعزله بعد ذلك وكان القيمة بمنزلة  
الوكيل فالوكال يبطل بالموت اما على قول محمد لا يبطل ولاية المولى بوفات الواقف لان عده الواقف لو اراد ان يعزل المولى  
لا يملك لان المولى وكيل الفقراء لا وكيل الواقف ولو ان الواقف شرط الاستبدال لرجل فمضى مع نفسه على ان يستبدلها  
فمضى ذلك الرجل لم يجز لانه اشترط راية مع راي غيره ولو اقر الواقف بالاستبدال جاز لان الواقف هو الذي شرط لذلك  
الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه وان قيمتين في الوقف قام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى لا يجوز لكل واحد  
ان يتصرف بدون الاخر قال الشيخ الاحام اسمعيل انما هديني ان يجوز يقرب كل واحد منها ولو ان واحد من هذين القاضيين  
اراد ان يعزل القيم الذي قام له القاضى الاخر قال ان راي القاضى المصلحة في عزل الاخر كان ذلك والا فلا متى الوقف اذا ما  
ان كان الواقف حيا فالراي في نفسه القيم للواقف وان مات القيم بعد موت الواقف اوصى القيم الوصى فوصية اولى من القاضى  
وان لم يكن اوصى الى رجل الراي الى القاضى **فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل**  
رجل قال ارضي صدقة موقوفة شعا ابدا ولم يزد على ذلك وفيها ثمة قائمة فان الثمة لا تدخل في الوقف ووقف الارض جائز  
ولو باع ارضا وفيها ربيع او باع شجرة وفيها ثمر لا يدخل الرزق والتمر في الارض بدون الذكر كذلك الوقف وتدخل الثجرات  
والبناء في وقف الارض كما يدخل في البيع ولو اقر ارض بغيره لرجل وفيها ثمة قائمة كانت الثمة المقر بالارض اذا كانت  
سقطة بالارض وفي الهبة قال اهلال لا يدخل الثمة في الهبة والهبة باطلة لمكان الشيوع وقال ابو حنيفة هذا الحكم في الهبة  
انما عرفه يقول اهلال ليس فيه رواية طاهرة عن اصحابنا وفيه من الارض يدخل الشجر والكرم والبناء والزرع والتمر في قول اصحابنا  
ويجوز الرجوع رجل قال ارضي صدقة على الفقراء ولم يذكر الشرب والطهي فانه يدخل في الشرب والطهي استحقاق الارض  
لا يوقف الا للاستخدام وذلك لا يكون الا بالاماء والطهي فيدخل ذلك في الوقف كما يدخل في الاجارة ولو قال وقف ارضي  
هذه صدقة موقوفة بحق فلان وجميع ما فيها ومنها ثمة قائمة بوملوقف قال اهلال في القياس يكون الثمر للواقف



ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان ان يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لاعلى وجه الوقف  
بل على وجه المنفعة وما يحدث من الثمرة بعد الوقف فانه يدخل في الوجه الذي هو في الوقف فاما الثمرة لا يدخل في الوقف لما قلنا  
ولكن لما قلنا صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلمنا على وجه التصديق فيلزم ان يتصدق بالثمرة القائمة ولو قال  
ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان ما اخرج الله تعالى غلاتها فهي لعبيد الله ثم مات الوقف وفيما غلة قائمة لا يكون  
الثرع لعبيد الله لان الارض انما تصير وقفا بعد وفاته فصارت ارضه وقفا لارضه وفيما غلة قائمة يدخل الثمرة الموجودة  
في الوقف ثم قال ههنا انما يدخل الثمرة الموجودة في الوقف في القياس يكون الثمرة لورثة الواقف وفي الاستحسان  
ان يتصدق بها على الفقراء وبالاخص ما اخبرنا من التصديق على الفقراء قال الفقيه ابو جعفر ان كان لفظ الواقف  
في الوقف هذا القدر الذي ذكر في الكتاب ينبغي ان يكون الثمرة القائمة بعد الموت لورثة الواقف قياسا واستحسانا لان  
بهذا اللفظ لا تصير الارض وقفا قبل الموت وكان ان يبيعها بالثمرة القائمة فعند الموت يكون الثمرة على هذا الواقف  
ثم انما الوقف وعليها غلة قائمة فلا يدخل الثمرة القائمة في الوقف لان كون الواقف مال هذه الارض جميع ما فيها  
ومنها صدقة موقوفة بعد وفاتي على ما اخرج الله تعالى غلاتها فهي لعبيد الله ثم مات الوقف وفيما غلة قائمة لا يكون  
على الفقراء استحصانا وذكرنا طيحا في جردنا جعلت ارضي هذه وقفا على الفقراء ولم يقل يحقوقها يدخل البناء الذي هو فيها  
فيكون وقفا مع الارض ولا يدخل الزرع الثابت وهو الوقف وكذلك البقر والاشجار والاربعين والزرع كلها من الحنطة  
والشعير وغيرها والخلاف والطرفا وما في الاجرة من الحطب يقطع في كل سنة فكلها يكون الوقف وما كان في الشجر يقطع  
في كل سنتين او في ثلث فهو ارض في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل ولو قال يحقوقها الثمرة التي يكون على الاشجار يدخل  
في الوقف وفي البيع لا يدخل ولو قال بكل حق قليل وكثير يدخل في البيع والورد وورق الحناء والكمثرى يكون الوقف  
وكذا كل ما كان من الاريا بوابا بديان والقطن يكون الوقف وما كان من اصولها فهو ارض في الوقف وليس يكون في  
الوقف ان يقطع الاشجار المثمرة ولا يبيعها وانما لا يثمرها فلم يبق بيعها لقطع ولو وقف دار فيها حمامات  
يعرف ويرجع قالوا الحمامات يكون داخله في الوقف كالورق ضيقة فيها ما ليك لهم ازواج واولاد يملكون فيها  
نوقف الضيقة بافها من الثيران والعبيد وسام جاز ذلك ولو وقف بيتا فيه كوراة عمل جاز وبصر النخل تبعا  
للعسل ولو وقف ضيقة وله فيها اشجار وقال فقهاء بعد ان يقطع الاشجار هذه على كذا وكذا وتسمى من وجوه الخير  
قال الشيخ الحام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ان وقف بهذا اللفظ كان باطلا لان هذه اضافة للوقف لاعلى وجه الوصية  
فيبطل ولا يقع الوقف وان كان في وقفها قبل ان يقطع الاشجار ويجمع شرائط الوقف فهو جائز ويجوز بيع الاشجار  
الموقوفة في ارض الوقف اذ لم تكن مثمرة بعد القطع ولا يجوز قبل القطع لانها قبل القطع متعلقة بالارض فيكون بيع الارض  
وبيع ارض الوقف لا يجوز فكذلك كان بيعه **فصل الاشجار** جعل من جردنا على حوض القرية اوفى طريق العامة  
او على شط نهر العامة كانت الشجرة للعارس ان يرفعها فان قطعها فثبت من عرقها اشجار كانت للعارس لانها تولدت  
من ملكه اشجار على حافة النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف للعارس وهذا النهر يجري امام باب جردنا في الشارع  
قالوا ان كان موضع الشجرة ملكا للشربة فثبت في ملكهم وغادسه لم يعرف غارسه وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشربة  
بل هو العامة وللشربة فيها حق مسيل الماء ان علم صاحب الدار حين اشترى كانت الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار  
لا يكون لصاحب الدار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار لان ثابت في فناء داره يكون له ظاهر ارضه وقف ضيقة على جهته  
معلومة او على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجرا قالوا ان غرس من غلة الوقف ومن الغلة لكن ذكرنا غرس

لوقف يكون للوقف وان لم يذكرك شيئا وقد غرس من الغلة نفسه يكون ولو رثته من بعده ولا يكون وقفا ولو غرس في المسجد  
يكون للمسجد لانه لا يفر من نفسه في المسجد ارض موقوفة على الفقراء استاجرها رجل من القوي وطرح السرقين وغرس  
الاشجار ثم مات المستاجر فان الاشجار يكون لورثته ويؤثر الورثة بقلعها وليس للورثة المجموع بما زاد السرقين هذه  
الارض غرسها رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فبست الشجرة او يبيع بعضها فانه يقطع الياس من اعصافها وترك الباقي  
لان الياس لا ينتفع وينتفع بغير الياس رجل وقف شجرة والشجرة تما ينتفع باوراقها وانما قال الفقيه ابو بكر الجني  
الوقف جائز فان كان ينتفع باوراقها او باغها فانه لا يقطع اصلها الا ان تقصد اعصافها ولو كان لا ينتفع باوراقها ولا باغها  
فانما يقطع وينتفع بهما باطحا غرس شجر ارض موقوفة على الرباط وقام عليها في سقيها وتعاهد هل حتى كبرت ولم يذكر  
وقت الغرس فيها الرباط ذكر الفقيه ابو جعفر ان كان الرباط باطحا تعاهد هذه الارض الموقوفة على الرباط لا يجوز ان يكون وقفا وان لم يكن  
ابدا لولاية الوقف الشجر يكون للعارس وله ان يرفعها مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم ان يقطعوا هذا التفاح يا  
والصحيح انه لا يباح لان ذلك صادر المسجد يرفعها على اعادة المسجد شجرة على المادة جعلت وقفا على المائة يباح تناول غيرها المائة  
وسيتوب في الفقيه والغني في هذا الاشياء ولو كانت الثمار على اشجار رباط المارة قال ابو القاسم ارجو ان يكون التزال  
في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها بملك الفقراء قال الفقيه ابو الليث اذ لم يكن الرجل من سكن الرباط الا هو  
لان جردنا عن تناولها الا ان يكون ثمارا لا قيمة لها كالشوت مقبرة فيها اشجار عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتخاذ الارض  
مقبرة فانه كانت الارض تعرف مالها فالاشجار باصلها لا يبيع بالاشجار واصلها ما شاء وان كانت الارض مواتا ليس لها  
مالك فاتخذها اهل القرية مقبرة فاشجار باصلها يكون على ما كانت قبل جعل الارض مقبرة هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل  
الارض مقبرة وان بنتت الاشجار فيها بعد اتخاذ الارض مقبرة فان علم غارسها كانت للعارس وان لم يعلم الغارس في ارضها يكون  
للقاضي ان يبيع الاشجار ويصرف ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك ويكون الحكم كالموقوف رجل جعل ارضه مقبرة  
وفيها الاشجار فاراد ورثته ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان مواضع الاشجار كان مشغولا فلا يدخل في الوقف  
**فصل وقف المنقول** قال الشيخ الامام اهل شمس الائمة الشريفة في وقف المنقول مقصود اخلاف بين  
ابي يوسف ومحمد وذكره في السير الكبير والصحيح من الجواب ان ما يعرف في ظاهر بين الناس بوقفه كالخزانة وثيابها  
وما يحتاج اليه من العود والاولاف لغسل الميت والمصاحف والكرام والسلاح والفرس للجهاد يجوز وقفه واختلف  
المشايع في وقف الكتب جردنا الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى وبغيره وقف كتبه رجل وقف بقرة على رباط على ان يخرج من  
لبنها وسمنها وشيئها يعطى لانياء السبل ان كان ذلك في موضع تعادفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية رجل وقف  
دابة على رباط فخر برباط واستغنى اناس عنها فانما تربط في رباط رباط اية رجل وقف ثوبا على اهل قرية لا تراههم  
لا يقع لانه ليس بقرة مقصودة وليس بغيره فظاهر ولو وضع جنازة في مسجد او على قنديل كان له ان يرجع فيه لان  
ذلك لا يترك في المسجد ايا رجل وقف ثوبا بدون الارض لاهل لا يجوز ذلك وقال زفر رجل وقف لدرهم او الطعام او  
ما يكال او يوزن فالجوز قبل وكيف يكون قال يرفع الدرهم مضاربة ثم يصدق بفضلهما في الوجه الذي وقف عليه وما كاله  
ويوزن يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدراهم قالوا على هذا القياس لو قال هذا الكر من الحنطة وقف على شرط  
ان يقرض الفقراء الذين لا بد لهم فينزعونها لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر العرض ثم يعرض بغيرهم  
من الفقراء او اوجاز على هذا الوجه مريض وصلى الى ان الف درهم يسكنها سنة ويجوز ثمنه بزيادة على الورثة  
ذكر في بعض نسخ الوصايا انه يجوز من الثلث وعن ابي حنيفة انه لا يجوز وعن ابي يوسف في النوادر لا يجوز الوقف







عمارة القنطرة بعلية الرباط قال الفقيه ابو جعفر ان كان الوقف وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا لأن الرباط  
للعمارة والقنطرة كذلك فهو كطريق في جنب مسجد وما من على اهل المسجد مسجدهم فان الطريق لم يكن المسجد كذا هذا **مسألة**  
الرباط اذا صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه فترها قال الفقيه ابو جعفر لا ينبغي ان يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط  
دعوت ان يبرأ وان افترض ليكون احرز من الاسكان عده قال رجوت ان يكون واسعا ذلك **رباط** استغنى عن المارة  
وبقره رباط آخر قال الفقيه ابو جعفر بغير غلة الرباط الا اذا كان في الرباط الثاني وان لم يكن بغيره رباط يعود الوقف المورثة  
من بني الرباط رجل اوصى ثلث ماله للرباط فاني من يصرف قال الفقيه ابو جعفر ان كان هناك دلالة انه اراد بالمقيمين  
بغيره اليهم ولا يبرأ الى عمارة الرباط **رباط** في طريق بعيد استغنى عنه المارة ويجوز رباط آخر قال السيد الامام ابو جعفر  
بغير غلة الرباط الثاني كالمسجد اذا خرب واستغنى عنه اهل القرية فرفع ذلك الى القاضى فباع الخشب صرفه الى مسجد  
آخر جاز وقال بعضهم اذا خرب الرباط او المسجد واستغنى الناس عنه يصير ميراثا كذلك هو العامة اذا خرب **مسألة** استوك  
معصفا لمجعله في المسجد الحرام او مسجد آخر وقفا لاهل ذلك المسجد والجيران والمارة الطريق وابتاء الطريق ان تقرأوا  
هكذا روي عن ابي حمزة وان بدا ان يرجع في ذلك كان ذلك ويكون لورثته بعد موته وباعه المحسن وقال ابو يوسف  
جاز وقفه وليس بان يرجع فيه ولو رجع كان لاهل المسجد وغيرهم من المسلمين خاصة وذلك **فصل في وقف**  
**المرضى** قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الوقف على ثلثة اوجه اما ان يكون في الصحة او في حالة المرض او وقف  
بعد الموت فالان في الصحة فالقبض والاخر ان يكون في الصحة كالموت وما كان بعد الموت فالقبض والاخر ان يكون في الصحة  
لانه وصية الا انه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث كالموت في المرض يعتبر  
من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في الهبة من القبض والاخر ان يكون في الصحة كالموت وما كان بعد الموت فالقبض والاخر ان يكون في الصحة  
كالصالح الى بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس المنة السرخسي الصحيح ان وقف المريض في المرض بغيره الموت بمنزلة المباشرة  
في الصحة حتى لا يمنع الارث في قول ابي حنيفة ولا يمتنع به التزويج والعارية الا ان يقول فيجوز وبعد ما يقع يكون لازما  
اذا كان مؤثرا ويصل لا بد فيه كغير الوصية بالخذنة في زوم الوصية بعد الموت **مسألة** وقف ارا في مرض موته وهو جاز اذا  
كان يخرج من ثلث ماله وان لم يخرج فاجازت الورثة كذلك وان لم يجز وبطل فيما زاد على الثلث وان اجازا لم ينعقد وورث  
القبض جاز بقدر ما جازوا وبطل الباقي الا ان يظهر اليك غير ذلك فينفذ الوقف في الكل فان كان الوارث الذي لم يجز  
الوقف ناسج نصيبه قبل ان يظهر اليك مال آخر لا يبطل بيعه ويغرم قيمة ذلك فيشتري بذلك رضى ويوقف على ذلك الوجه  
**مسألة** وقف ارا وعليه دين محيط بماله فانه يبيع الدار ويقض الوقف كالواشترى دارا ووقفها ثم جاز الشفع كان  
ان ياخذ الدار بالشفقة ويقض الوقف ولو اشترى رجل دارا فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين  
جاز ويصرف وقفا على ما وقف عليه وعليه قيمتها البايع ولو اشترى رجل دارا فاسدا ووقفها على الفقراء والمساكين  
ذكر محمد بن كتاب الشفعة انه لا يصير مسجدا فانه ذكر لو اشترى رجل دارا فاسدا ووقفها على الفقراء والمساكين  
قيمتها البايع عند ابي حنيفة وفي قول ابو يوسف وقفه بغير البناء ورد الارض على البايع فساد البايع فاشترط البناء ثم  
دليل على انه لا يصير مسجدا قبل البناء عند الكل فكان في المسجد روايتان عن اصحابنا في رواية الوقف لاهل مصر مسجدا عند  
اصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا يصير مسجدا قال الفقيه ابو جعفر لعل ان يقول في الوقف لاهل مصر مسجدا  
قال ولعل ان يقول في الوقف بغيره وقفا في الروايتين جميعا وبغير هذا القاضى بين المسجد والوقف على احدى الروايتين  
ورجح الفرقان في الوقف على العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة وبيع والهبة حتى البايع في الاسترداد اما المسجد فمما

حق الله تعالى لا حق للعباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا واشترى دارا لها شفع فجعلها مسجدا  
كان الشفع ان ياخذ بالشفقة فكذلك اذا كان البايع فيما حق الاسترداد كان البايع ان يبطل المسجد **مسألة** اشترى  
ارضا فوقفها قبل القبض ان نقد الثمن جاز الوقف وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف لان الوقف يشبه العتق فانه  
لا يبطل بالشروط الفاسدة ولهذا لو وقف رضى على رجل على ان يرضه دراهم جاز الوقف ويبطل الشرط قال الفقيه ابو جعفر  
اعتاق المشتري قبل القبض جاز وقيل نقد الثمن موقوف فكذلك الوقف **فصل في رجل يرضه في يده**  
**انها وقف** رجل ارضه في يده انما صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز اقراره وقصر الارض وقفا على الفقراء  
لان الاقرار عادة يكون في يد القوام فلم يصب الاقرار من يده يبطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف الا ان يشهد  
الشهود ان الارض كانت المقر حين اقر فحين يكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الراي فيه للقاضى ان شاء تركه  
في يده وان شاء اخذ وتاويل يقول هذه البينة لوجاه رجل غير المقر وادعى انه هو الواقف وادان ياخذ من يد القيم فيقيم  
المقر بينة انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولابته لا يرد عليها العزل وهذا كرجل في يده عبد  
اقراره حتى يرضه اقراره ولا يكون له ولاية الولد الا ان يقيم البينة ان العبد كان له حين اقر بعتقه فيعزل الولد فكذلك  
هذا المقر بالوقف اذا اقام البينة على ذلك قبلت بينته وقبل اقامة البينة لا يكون له ولاية قياسا وفي الاستحسان تركها للقاضى  
في يده وهو الذي يقيم الغلة على الفقراء ولو ان هذا المقر بعد هذا الاقرار اقر ان الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال  
انا واقفها قبل قوله لانها في يده فيقبل قوله ولو اقر بعد في يده انه حر ثم قال انا اعتقته لا يثبت له الولد الا ان  
يقيم البينة على ذلك لان العبد بعد الاقرار بالحرية لا يبقى في يده بخلاف الارض ولو قال رجل هذه الارض صدقة موقوفة  
من ابي وقدمات ابو منحه اقراره فان كان على الامدين وليس للبنت مال آخر فانه يباع من هذه الارض وما يقع يكون وقفا  
وان كان مع المقر وارث آخر فيجوز ذلك ان نصيبا لجاهد من هذه الارض لجاهد يفعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفا على  
ما اقر به ولو اقر رجل بارض في يده انها وقف على قوم معلولين وسامهم ثم يقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم  
او نقص عنهم لا يثبت في قوله الاخر ويعمل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض في يده انها وقف وسكت ثم قال انها وقف  
على فلان وفلان وتسمى على ما في القياس لا يقبل قوله الاخر لان بطلان قوله صارت الغلة للفقراء فلا يمكن الابطال في  
الاستحسان يقبل قوله لان في العادة تدبر الوقف ثم يغير الوقف عليه ولو اقر بارض في يده ان القاضى فلان ولله هذه  
الارض وهو صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان سلوم القاضى زانافان لم يظهر عنده غير ما اقر به  
جزا اقراره على سبيل ما اقر ارضه بدورته اقراره اباهم وقفها وتسمى كل واحد منهم وجهها غير ما سمي صاحبها فان القاضى  
يقبل اقرارهم ويصرف غلة كل واحد منهم الى الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لانه في يده ويكون ولاية هذا الوقف للقاضى يوليها  
من شاء والله تعالى اعلم **مسألة** في رجل شهد شاهدان على اقراره انما موقوفة على فلان بن فلان ونسبه وشهداخران على اقراره  
انها موقوفة على فلان بن ونسبه لرجل آخر ذكر في الكتاب في عرف اصحابنا ان كان اول جاز الاول ويبطل الثاني وان يعرف  
الاول من الآخر يقضى القاضى جميع ذلك فيكون الغلة بين الفريقين نصيبين **مسألة** اقر بوقف صحيح واقراره اخرجه من يده  
ووارثه علم انه لم يكن اخرجه من يده قالوا اقراره على نفسه جاز وليس للورثة ان ياخذوه ولا يبيع دعواهم والقضاء عليهم  
**باب الرجل يقف ارضه على نفسه واولاده واقربائه وجيرانه** رجل قال ارضي هذه صدقة  
موقوفة على نفسي قال هلال لا يجوز هذا الوقف وقال الفقيه ابو جعفر ينبغي ان يجوز في قياس قول ابو يوسف وانما قال ذلك  
بناء على ان الواقف لا شرط في الوقف وان يتركه ولا يملك منه مادام حيا لا يجوز ذلك في قول هلال ويجوز في قول ابو يوسف



ومشايخ بلخ اخذوا بقول ابو يوسف وقالوا يجوز الوقف بشرط جميعا وذكر صدر الشهدان الفتوى على قول ابو يوسف  
وليس في هذا من محمد رواية ظاهرة الاستدراك في كتاب الوقف قال اذا وقف على اموات اولاده جاز قال الفقيه ابو  
جعفر الوقف على اموات اولاده بخلاف الوقف على نفسه لان ما يكون لام الولد في حياة المولى يكون للمولى **وجعل وقف**  
على الفقراء بشرط نفسه الاكل وقال علي بن ابي ابي اسحاق قال ابو بكر الاسكاف يجوز ذلك واذا مات بصير المساكين  
ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على من علمت الى ما عشت قال هلال لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصاري لو قال ارضى  
صدقة موقوفة لله تعالى ابايحيى غلتهما على ما عشت ولم يرد على ذلك جاز واذا مات يكون الفقراء وذكر الخفاف لو قال ارضى  
صدقة موقوفة على غلتهما على ما عشت ثم يعدي على ولدي وولد ولدي ونسلمهم وعقبهم ابدانا ما سألوا اذا انقضوا  
فهي على المساكين جاز ذلك على ما روي عن ابي يوسف في بعض الروايات اذا شرط الوقف مع نفقة ان يقضى منه دينه يجوز هذا  
الشرط رجل وقف على اموات اولاده في حال حياته وعلى من يحدث من بعد ذلك في حياته وبعد وفاته ما لم يتزوج فهو جاز  
ما على اهل ابي يوسف فان عجز الوقف على نفسه فذلك على اموات اولاده وعلى قول محمد اذا جاز الوقف على اموات  
لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لانهن اجنبيات واذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعواكم من شئ يجوز  
تعا ولا يجوز تاسلا ولو وقف وقفا فاستحق لنفسه ان يأكل منه ما دام حياته مات وعجز من هذا الوقف معايق عنب  
او يبيع فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عجزه خيرا من ترك ذلك الوقف كان ميراثا عنه لان ذلك ليس في الوقف حقيقة  
**فصل الوقف على الاولاد والاقراب والمجيران** رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة  
على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد ما خرج من الولادة والولادة موجودة  
في الذكر والانثى الا ان يقول على الذكور من ولدي فلا يدخل في الاموات واذا جاز هذا الوقف فادام يوجد واحد من ولد  
الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد من الصلب الا قبل مرق الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الانثى وان لم يكن  
له وقت الوقف له لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشارك في ذلك من دون من الصلب ويكون لولد الابن  
عند عدم ولد الصلب عجزا وله الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال وذكر الخفاف عن محمد  
انه يدخل فيه **اولاد البنت** ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى ابائهم لا الى امهاتهم بخلاف  
ولد الابن وذكر في السير اذا قال اهل الحر يسونا على اولادنا فانهم يدخلون في الامان اولادهم لا صلبهم من الذكور والاناث  
واولاد اولادهم من قبل الرجال فاما اولاد البنات فليسوا باولادهم ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية ولو قال ارضى  
هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه ولد له صلبه واولاد بنيه يستوي في الغلة  
ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر وهو يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل وكذا لو قال ارضى  
هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي الذكور قال يدخل فيه الذكور من ولد البنين والبنات وقال علي الرضى  
اذا وقف على ولد وولد ولد يدخل فيه الذكور والاناث من ولد فاذا انقضوا فهو لمن كان من ولد ابن الواقف  
دون ولد ابنته الواقف ولو قال على اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قال  
هلال لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحر يسونا على اولادنا  
يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال شمس الائمة الشريفة لان اسم ولد الولد اسم لمن وكلده وله وابنته  
يكون ولده حقيقة غلته اذا قال ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد  
يتناول ولده لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد بن ولد الولد يتناول ولد البنت عندنا ما

ذكر

ونكر هلال الوقف اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي الذكور فالذكور من البنين والبنات سواء يدخلون في الوقف  
رجل قال وقفت ارضى هذه على ولدي وقفا واخره للمساكين فان ولد له قال ابو القاسم يصرف الى الفقراء ولو قال على ولد  
وولد وكذا واخره للمساكين قال يصر في الغلة الى ولده وولد ولده فاذا ماتوا لم يبق احد منهم ووحد البطل الثالث يصرف  
الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى البطل الثالث فان نضر على البطل الثالث بان قال على ولدي وولد ولدي وكذا فانه يصرف  
الغلة الى اولاده ابدانا ما سألوا ولا يصرف الى الفقراء ما بقي احد من اولاده وان سفل قال الفقيه ابو جعفر وهكذا ذكر هلال  
في وقفه اذا ذكر الواقف الثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى سفل منهم الاخرى والا بعد في سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه  
الاخرى فالأقرب ما يقول على ولدي ثم يعدهم على ولد وكذا او يقول بطلان بطلان يحيد ابا بده الواقف لانه لما ذكر البطل  
الثالث فقد حجب بالانتساب فتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير والانتساب موجود في حق من قرب وبعد بخلاف البطل  
الثاني لان الواسطة له واحد ولو وقف رجل ضيقة على ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقضت في على اولاده ابدانا  
ما سألوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض من احد الولدين وخلف ولدا نصيبه يصرف نصف الغلة الى  
الثاني والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى الاولاد واولاد الواقف لان مراعات شرط الواقف  
لازم والواقف انما جعل الاولاد الاولاد بعد انقرض البطل الاول فاذا مات احداهما يصرف النصف الى الفقراء رجل وقف ضيقة  
على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان الغلة تصرف الى ولدا الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه  
قال الفقيه ابو جعفر يصر في الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء حدث  
بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف ولو قال هذه الضيقة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولد  
الاحتياج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل  
لأحد المحتاجين من ولده الا النصف ولو وقف ارضا على ولديه واخره للفقراء فان بعض الاولاد فان الغلة تصرف  
الى الباقي وان ماتوا صرفت الغلة الى فقر المسلمين لان ههنا وقف اولاده وقد بقي بعد موت واحد منهم اولاده فلا يصرف  
الى الفقراء ما بقي الاولاد ولو وقف ضيقة على امرأته واولاده فانت المرأة واحدا الورثة ولدا المرأة لم يكن نصيب المرأة  
لولدها خاصة بل يكون مردودا الى جميع الورثة اذ لم يكن الواقف شرط الوقف انما اذا مات كان نصيبها لولدها خاصة  
ولو وقف ضيقة لده نفسها على امرأته ونصفها على ولد له بعينه على ان ماتت المرأة يصرف نصيبها الى اولاده واخره للفقراء  
ماتت المرأة كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب المرأة يكون لساير الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل  
نصيب المرأة بعد موتها الاولاد والابن العقب من اولاده ايضا **رجل قال** وقفت هذه الضيقة على ولد ولدي  
ابدا ما سألوا وبات قالوا ما كان حصته الوارث لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصته غير الوارث يجوز الوقف من الثلث  
وقول ابو جعفر وابي يوسف وزفر والحسن لان وقف المريض وصية فلا يجوز الوارث ويجوز ان كان غير الوارث رجل  
وقف ضيقة على فقراء اولاده فادعى احد منهم الفقراء قال الفقيه ابو بكر البجلي لا يعطى له شئ من الوقف لم يثبت فقره عندنا  
رجل وقف ضيقة لده على ابن له واولاده ابدانا ما سألوا قال الفقيه ابو القاسم يقسم الغلة بينهم على من كان  
من ولد ابنة على عدد الرؤوس يستوي فيه الذكر والانثى فيقول اولاد ابنته قال يرض لانهم اولاده قال مولانا وهذا يوافق  
ما رآنا في ولد الولد يدخل ولا البنات كما يدخل اولاد البنين رجل قال ارضى هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين  
وهي يخرج من الثلث ثمرات واحتاج ولده قال هلال لا يعطى ولده من الغلة شئ الا اذا كان الواقف في صحة والصف  
الى ابعاد الموت ثمرات وفي ولد الواقف فقرا فيعفى يكون المتولى ان يدفع الى كل واحد منهم سهمها اقل من مائة درهم وهو الحق

وقال شيخنا في هذه الضيقة صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكور فالذكور من البنين والبنات سواء يدخلون في الوقف  
رجل قال وقفت ارضى هذه على ولدي وقفا واخره للمساكين فان ولد له قال ابو القاسم يصرف الى الفقراء ولو قال على ولد  
وولد وكذا واخره للمساكين قال يصر في الغلة الى ولده وولد ولده فاذا ماتوا لم يبق احد منهم ووحد البطل الثالث يصرف  
الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى البطل الثالث فان نضر على البطل الثالث بان قال على ولدي وولد ولدي وكذا فانه يصرف  
الغلة الى اولاده ابدانا ما سألوا ولا يصرف الى الفقراء ما بقي احد من اولاده وان سفل قال الفقيه ابو جعفر وهكذا ذكر هلال  
في وقفه اذا ذكر الواقف الثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى سفل منهم الاخرى والا بعد في سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه  
الاخرى فالأقرب ما يقول على ولدي ثم يعدهم على ولد وكذا او يقول بطلان بطلان يحيد ابا بده الواقف لانه لما ذكر البطل  
الثالث فقد حجب بالانتساب فتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير والانتساب موجود في حق من قرب وبعد بخلاف البطل  
الثاني لان الواسطة له واحد ولو وقف رجل ضيقة على ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقضت في على اولاده ابدانا  
ما سألوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض من احد الولدين وخلف ولدا نصيبه يصرف نصف الغلة الى  
الثاني والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى الاولاد واولاد الواقف لان مراعات شرط الواقف  
لازم والواقف انما جعل الاولاد الاولاد بعد انقرض البطل الاول فاذا مات احداهما يصرف النصف الى الفقراء رجل وقف ضيقة  
على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان الغلة تصرف الى ولدا الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه  
قال الفقيه ابو جعفر يصر في الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء حدث  
بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف ولو قال هذه الضيقة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولد  
الاحتياج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل  
لأحد المحتاجين من ولده الا النصف ولو وقف ارضا على ولديه واخره للفقراء فان بعض الاولاد فان الغلة تصرف  
الى الباقي وان ماتوا صرفت الغلة الى فقر المسلمين لان ههنا وقف اولاده وقد بقي بعد موت واحد منهم اولاده فلا يصرف  
الى الفقراء ما بقي الاولاد ولو وقف ضيقة على امرأته واولاده فانت المرأة واحدا الورثة ولدا المرأة لم يكن نصيب المرأة  
لولدها خاصة بل يكون مردودا الى جميع الورثة اذ لم يكن الواقف شرط الوقف انما اذا مات كان نصيبها لولدها خاصة  
ولو وقف ضيقة لده نفسها على امرأته ونصفها على ولد له بعينه على ان ماتت المرأة يصرف نصيبها الى اولاده واخره للفقراء  
ماتت المرأة كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب المرأة يكون لساير الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل  
نصيب المرأة بعد موتها الاولاد والابن العقب من اولاده ايضا **رجل قال** وقفت هذه الضيقة على ولد ولدي  
ابدا ما سألوا وبات قالوا ما كان حصته الوارث لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصته غير الوارث يجوز الوقف من الثلث  
وقول ابو جعفر وابي يوسف وزفر والحسن لان وقف المريض وصية فلا يجوز الوارث ويجوز ان كان غير الوارث رجل  
وقف ضيقة على فقراء اولاده فادعى احد منهم الفقراء قال الفقيه ابو بكر البجلي لا يعطى له شئ من الوقف لم يثبت فقره عندنا  
رجل وقف ضيقة لده على ابن له واولاده ابدانا ما سألوا قال الفقيه ابو القاسم يقسم الغلة بينهم على من كان  
من ولد ابنة على عدد الرؤوس يستوي فيه الذكر والانثى فيقول اولاد ابنته قال يرض لانهم اولاده قال مولانا وهذا يوافق  
ما رآنا في ولد الولد يدخل ولا البنات كما يدخل اولاد البنين رجل قال ارضى هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين  
وهي يخرج من الثلث ثمرات واحتاج ولده قال هلال لا يعطى ولده من الغلة شئ الا اذا كان الواقف في صحة والصف  
الى ابعاد الموت ثمرات وفي ولد الواقف فقرا فيعفى يكون المتولى ان يدفع الى كل واحد منهم سهمها اقل من مائة درهم وهو الحق



بذلك من باب الفقر وان لم يعطهم شيئا لا يرضى المتولى لانه لم ينع حقوا واجبا وكذا قالوا في الذي وقف ضيعة في صحته  
على الفقراء ثم مات وله ابنة ضعيفة كان الفضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها رجل وقف ضيعة على الفقراء  
واخرجها من يده ثم قال الوصية عند الموت اعط من غلة الضيعة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان مائة ثم مات  
وله ابن محتاج وقال الوصية افعل ما رايت قالوا جعله لاولئك باطل وهو للفقراء ولو دفع الى ولد المحتاج كان ذلك  
افضل اذ كان الوقف في صحته ولو وقف ضيعة على ابنة وابنته فاراد احداهما ضيعة ليدفع نصيبه من اربعة  
قال الفقيه ابو القاسم قسم الوقف لا يجوز دفع القيم كل الارض من اربعة ولا يدفع واحد من الاربع من اربعة واما  
يكون ذلك للقيم وان اراد الواقف ان يقسم ارض الوقف ويبيع كل واحد من الذين الوقف عليهم بزرع علفا ويكون له دون  
سائر شركائه لم يكن له ذلك لان رضى اهل الوقف بذلك ولو فعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا لو اهدى اهل الوقف  
اهل الوقف ذلك بما بينهم جاز ذلك ولو لم يجرى بعد ذلك ابطاله وليس للواقف ان يسكن احدا بغير اجر رجل قال رضى صدقة  
موقوفة على الخايعين من ولدي وليس في ولد الاستحاج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لولد المحتاج نصف  
العلة والنصف الاخر للفقراء قيل له فان اعطى القيم نصف العلة فقرا واحدا قال يجوز على قول ابو يوسف لان الفقراء  
لا يحصون فيكون للجنس رجل وقف منزلا على ولديه وعلى اولادها ابدانا ما اسلو اشرا من اولادهم فطلب من الاخر  
المهاجرة والاولا الا ان يقسمها بوسط المنزل ما يطالب فيكون هذا حصته والاخر اربعة قال الشيخ الامام ان لم يوص  
الواقف لها بالسكنى لم يكن لها حق السكنى وان كان الواقف اوصى لها بالسكنى كان لكل واحد منها ان يسكن نصف المنزل  
بغيرها باه رجل جعل ارضه وقف على قوام حيتي فاراد المهاجرة فاخذ كل واحد بعض من رعيه لنفسه فلان كانت  
التولية الى غيرهم فدفع المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية اليهم او الى غيرهم فاخذوا احدى منهم بعضا ليرجع  
نفسه لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف في ان يبدل العلة الوقف للمعارة والموت فلا يجوز الا ان يتفقوا  
او غيرهم مزارعة ان كانت التولية لهم امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم بعد من على اولادهن وعلى اولاد اولادهن  
ابدا ما تاسلو اذا انقرضوا فعلى صالح مسجد ثم مات من مرضها ذلك وخلفت ابنتين واختا واختا ليرضى  
بهذا الوقف ولا يخرج من ذلك قال الشيخ الامام ان اهدى جازا الوقف بقدر الثلث وبطل ما زاد على الثلث  
يصير ملكا للورثة على سائرهم وقد اختلفت بصير وقفا خارج من غلة المنزل يقيم بين الورثة جميعا على ما يرضى الله تعالى  
ما عاشت ابنتان فاذا ماتت اصرفت العلة الى اولادها واولادها ولا تنس للاخت من ذلك قال لان الوقف في الارض  
وميت وذا لم يجز للاخت بطل الوصية الموقوفة ويجوز لاولادهم واولادهم غير ان الواقف غادر رضى لاولاد الاولاد  
بعد موت الورثة فكانت الوصية لاولادهم واولادهم هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جاز والوصية بالعلة  
للابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على جانه اذا جاءت زينة اولاد الورثة صرفت العلة اليهم ولو كانت هذه المرأة تالت على ذلك  
وولد ولدي يكون نصيب الولد مصر وفا الى الورثة اذا لم يجز واذا ذكر الوصية بنصيب لولد جاز رجل وقف ارضا على  
اولاده وجعل ارضه الفقراء فمات بعضهم قال هلال بن يونس لو وقف ابا فان ماتوا اسير في الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف  
على اولاده وسماهم وقال على فلان وفلان وفلان وجعل ارضه الفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد  
الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدى من اولاده ومهما وقف على كل  
واحد منهم وجعل ارضه الفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء ورجل قال رضى صدقة موقوفة على نفسي  
وعلى فلان من نصفه وهو حصته فلان وبطل حصته نفسه لانه لو اقرض الوقف على نفسه فسد الكل ولو اقرض على فلان

صح كله فاذا جمع بينهما ثبت لكل واحد منهم حكم نفسه ولو قال على نفسي ثم على فلان او قال على فلان ثم على نفسي  
لا يقع شيء منه لانه جعل الكل لنفسه في زمان والكل لفلان في زمان وشروط الكل لنفسه مفسد للوقف فاني زان كان  
ولو قال على عدي وعلى فلان صح في النصف وبطل في النصف لان الوقف على عدي او على مدبره كالوقف على نفسه  
ولو قال على نفسي وكذا وسلي فالوقف كله باطل لان حصته النسل مجزوء ولا يدعى كم هم ووقف المجزوء باطل رجل جعل  
ارضه صدقة موقوفة على ولده ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف واختلاف اولاد الذي يستحق هذا الوقف  
قال هلال المستحق هو الولد الموجود وعند العلة سواء كان موجودا وقت الوقف او حدث بعده وبه اخذ  
مشايخ بلخ وقال ابو يوسف بن خالد السلمي المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل في الوقف  
وكذا ولد الولد لا يدخل في الوقف ان كان له ولد وقت الوقف او حدث قبل وجود العلة لانه خص ولد بالذكر فلا يدخل فيه  
ولد الولد مع وجود الولد وان لم يكن له ولد وقت وجود العلة كانت العلة لاولاد بينه ولو قال على ولدي وولد  
ولدي خله الفريقان جميعا ويعتبر ولده وولد ولده يوم وجود العلة يستحق واحد منهم كل العلة ووقت وجود  
العلة الوقت الذي يتعقد الزرع عفا وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوما ولو قال وقف على ولدي وله ولد  
وقت وجود العلة كان نصف العلة له والنصف للفقراء ويدخل فيه الذكر والابن من اولاده ويدخل فيه ولد الابن  
ايضا لما قلنا ان ولد الابن بمنزلة ولده ولو قال وقف على ولدي ولدي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف  
لان النسل يتقضى القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف ثم انقضت الروايات على ان اولاد البنين  
يدخلون في النسل وفي اولاد البنات روايتان فاذا ذكرنا في اسم الولد ولو قال وقف على ولدي وله ولد ثم حدث  
له ولد لصلىبه بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق واما ولده وولده لان لفظة الولد تنافيهم وكذا لو قال على ولد الخلقين  
وسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل لان الولد الحادث من نسله ولو قال على ولد الخلقين وسليهم لا يدخل فيه الولد  
الحادث لانه اثبت الاستحقاق للولاد المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا هكذا قالوا ويدخل في اولاد الخلقين  
واولاد اولادهم ابدانا ما تاسلو لان اولاد المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد وثبت الاستحقاق لمن بعدهم  
من السبط بلفظ النسل لانهم من نسلهم وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى اولادهم فحدث له ولد لصلىبه لا يكون  
لهذا الولد الحادث شيء ولو قال رضى صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد يقع هذا الوقف فاذا ادركت  
العلة يقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصرف العلة التي يوجد بعد هذا الولد ما بقي هذا الولد فان لم يبق  
ولد صرفت العلة الى الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث للاستثناء كانه قال رضى صدقة  
موقوفة على الفقراء الا ان حدث له ولد فعلة ما بقي ولو قال رضى صدقة موقوفة على بني وله ابان واكثر كانت العلة  
لهم وان لم يكن له يكون الابن واحد وقت وجود العلة كان نصف العلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون وبنات  
قال هلال كانت العلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن ابي حنيفة في رواية يكون العلة للبنين  
خاصة والصحيح هو الاول وهو كما قال رضى موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه  
على الذكور من ولده دون الاناث وروى ابو يوسف بن خالد السلمي عن ابي حنيفة انهم يدخلون جميعا فان كان بنو فلان  
قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها ولو قال رضى صدقة موقوفة على بني وله بنات ليس  
معهن ان كانت العلة للفقراء لان اسم البنين لا يتناول البنات عند الانفراد وكذا لو وقف على بناء وله بنون  
لابنات له كانت العلة للفقراء ولو قال رضى صدقة موقوفة على ولدي الذين سيكونون البصرة فالعلة لسكنى البصرة دون غيرهم







ولو قال ارضى موقوفة لفقر اقرابي او في فقر اقرابي فهو كالوقال على فقر اقرابي لان حروف الصلاة يقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايام قرابي فكذلك لان اليتيم ينشئ عن الحاجة واليتيم صغير وصغير مات ابوه وحيوة الام والجد لا يزال اليتيم اذا كان الابيتا واذا دورك الصغير او الصغير يزول عنه اليتيم والحداد كان الغلام يكون بالاعتماد وادراك الجارية بالحض والمجل فان لم يكن شئ من ذلك فهو ان يتم خمسة عشر سنة في العلام والجارية في قول ابى يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة حتى يحتلم او يبلغ تسع عشرة سنة وفي الجارية حتى يحض او يبلغ سبع عشرة سنة وقال انظر ما ساء والادراك فيها ثمانى عشر سنة فان احتلم الغلام بعد محي الغلة فله حصته من هذه الغلة لانه كان يتيم او محي الغلة فلا يزول استحقاقه بزوال اليتيم كما لا يزول بزوال الفقراء ووقع بينه وبين غيره من المستحقين خصوصته في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتلت قبل محي الغلة فله حصته لك وقال هو انما احتلت بعد محي الغلة كان القول قورع البين وكذلك في حيز الجارية لان الاستحقاق يتعلق باليتيم وصفة اليتيم كانت ثابتة له فكان القول في انك زوال الاستحقاق قوله كالمديون اذا ادعى البراءة وصاحب الدين ينكر كان القول قول المنكر وان مات واحد من القرابة بعد محي الغلة وترك اولاد اصغار لا يكون لهم الاولاد حصته في هذه الغلة لان صفة اليتيم انما ثبت لهم بعد محي الغلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء ولد عن الخطاب ورجل آخر وقف ارض على مثل ذلك وفي اوله عن الخطاب فقراء فاقى الضعفين ادرت ففيهم وان ادرت احد الضعفين او لا فاصاب اقدم من تلك الغلة مائتي درهم فضاء عدا ثم ادرت الثانية عندنا له الغلة الاولى فلا حق في الغلة الثانية لان صفة الفقر قد بطلت قبل محي الغلة الثانية وان ادرت الضعفتان معا كانتا لهم وان كانت حصته كل واحد منهم مائتي درهم لان محي الغلة كان قبل زوال الفقر ففي كل الوادي من الزكاة مائتي درهم والفقير واحد وذاك جازر عندنا من وقف وقفا على اهل الحاجة من قرابة مات الواقف هل يكون للقيم ان يعطى ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا قال بعض المشايخ ان يعطى ابن الابن اذا كان فقيرا لانه من قرابات الواقف وقال الفقيه ابو الليث هذا قول محمد بن زياد انما في قول ابو حنيفة وابى يوسف لا يعطى ابن ابن الواقف لان ولدا الولد عنده ليس من القرابة رجل وقف ضيعة له على قرابة وفي بعض القرابات موسر لكن حوالا يسار هل يكون للفقراء القرابة ان يحملوه هم انهم ليسوا اغنياء فان كان القيم يحل اليهم هل يحلف القيم على العلم قال ابو القاسم ان ادعوا مال الاصابه اغنياء وجبت اليهم على ادعى عليهم ولا يقبل قول القيم ولا يمين عليه وعن الفقهاء وكبر السجى انه احاب بمثل هذا الجوارى رجل او ممي ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة ارباعه لقرابته وللفقراء ثم قال لا تتركوا اخطا الرباطين من الثلثة الارباع ما لا يجب للرباطين قال ابو القاسم ينظر الى القرابة ان كانوا يحسمون يؤخذ عدد دراهمهم ويجعل عدد كل واحد منهم جزء او يجعل للساكنين جزء وللرباطين جزء فان كانت القرابة عشرة فانفس يجعل ثلثة ارباع الثلث على اثني عشر جزءا عشرة من ذلك للقرابة وجزء من ذلك للفقراء وجزء للرباطين وان كان القرابة لا يحصى عددهم يجعل ثلثة ارباع الثلث اثلا ثلث للقرابة وثلث للساكنين وثلث للرباطين اخوان لا يراهم وقف كل واحد منهم وقفا على فقراء وقرابته فجاء فقير واحد من القرابة ينظر ان كانا واقفا ارضا مشتركة بينهما يعطى للفقير قوت واحد لان هذا وقف واحد وان وقف كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا الفقير من كل دار قوت على حدة والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف راضا يعطى كفاية سنة بلا سر او لا فقير لان غلة الارض يحصل في كل سنة وان كان الوقف حائزا يعطى كفاية شهر لان غلة الحائز يحصل كل شهر او موقوفة سقط من بناء الدار شئ ان امكن اعادة الساقط الى موضعه يعاد ولا يسع ويعرف ثمة الى المنة ولا يجوز ان يعرف شئ من ثمن النقص الى الفقراء لانه غن النقص ولا حق للفقراء فيه

2061

انما أحقهم في غلة فيسلك النثر الى وقت الحاجة الى المنة ودر موقوفه قال بعضهم لا يكون الموقوف عليه ان يسكن الدار  
وهو قول الفقيه ابو جعفر واستدل في ذلك بجواز اجازة هذه الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى  
لما جازت الاجارة للموقوف عليه لانه يكون مستأجر سكنى دار له حق السكنى وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك  
على انه في سكنى الدار منزلة الاجنبي رجل وقف موقفا على اقرابه المقيمين في بلدة كذا وآخره للفقيه ثم اراد اقراره  
الانتقال من تلك القرية هل يحرمون عن نقل ذلك الوقف قال الفقيه ابو بكر البجلي اذا كان اقراره في تلك البلدة محصورا ومحاطا  
بهم كان وظيفتهم وحققهم يدور معهم اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انتقل عن تلك القرية  
انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما في تلك القرية وان لم يبق احد منهم مقيما يصر الى الفقراء قال الفقيه  
ابو الليث فان رجعا الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيقة في صحة وامر القيم  
ان يعطى اقرابه كفايتهم وهم لا يحصون ولم يذكر اولاد الاقرباء يدخله اولاد الاقرباء واولاد اولادهم لانهم من  
اقرابه وان كان الواقف ذكر اولاد الاقرباء فقال ثم بعد ذلك لا يملك اولاد الاقرباء احوال حيوة الاباء  
لانه لما قال من بعدهم لا وادهم تبين انه لم يرد باسم الاقرباء اولادهم ثم قدر الكفاية قدرا يحتاج لنفسه ولحقه  
من اهله وولده وخدام واحد لان كفايتهم من كفاية رجل وصحي بوسايا ووقف ضيقة على الفقراء وقال هو موسع على  
الوصي ان يعطى حيث شاء وان شاء فانه يحل للوصي ان يعطى من الوقف والدية وامرأة وقرابة واجبة ان كانوا فقراء  
وهو وقف على الفقراء رجل وقف في صحته ارضا على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قال الواجب صرف الوقف اليه وهو  
اولى من سائر الفقراء باحد شرطين احدهما ان يصر في بعض البيم والبعض الى الاجابة والكل الرتبة الواقف في بعض الاولاد  
لانه لو صرف البيم الكل على التوام بطل ان اسما وقف عليهم وربما يتخذونه ملكا وقف في يدهما جبا الاولاد وجذ في ذلك  
الوقف ان الفاضل من غلة يصر الى الفقراء اهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو  
بكر محمد بن الفضل يصر في فضل من عمارة الوقف ومرئته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين وقت يوم الوقف وقبل  
لكل واحد منهم سهم وسائر الفقراء سهم وكل من مات منهم يسقط سهمه ويقسم ذلك بين الباقي منهم على ما وصفا فاذا قرئ  
فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقراء  
السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف استحقوا باعيانهم فصار لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا  
باعيانهم فكان لكل سهم واحد ضيقة موقوفة على مسجد على ان ما يفضل من عمارة المسجد فهو للفقراء واجتمعت الغلة  
والمسجد لا يحتاج الى العمارة المحال هل يعرف شي من تلك الغلة الى الفقراء بطريق ذلك والتصحيح ما قال الفقيه ابو الليث  
انه ينظر ان اجتمع بين الغلة ما لو احتاجت الضيقة والمسجد الى العمارة بعد ذلك يمكن العمارة منها وبقى شيء يصر في ذلك  
الزيادة للفقراء رجل وقف في صحته موقفا على الفقراء فالصرف الى اي فقير افضل ذكر ان طوائف الصرف الى اولاد الواقف  
افضل ثم القرابة الواقف ثم الى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل المصر من كان اقربا الى الواقف من لا وقف كان في يد  
الواقف وكان الواقف يعرف الانزل على اقرابه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فمن شاء خات الواقف  
واوصى الى آخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الوصي يصر الى من كان يصر اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان  
يصر الى المصروف فان اشكل على الثاني ان الاول الى من كان يصر في الزيادة على اقرابه ومواليه فهو يصر الى الفقراء رجل  
وقف ضيقة على رجل وشرطان يعطى كفايتهم كل شر وليس له عيال اقراره عيال فانه يعطى له ولعائلته كفايتهم لان كفاية  
العائل من كفاية رجل وقف على فقراء جيرانه في القبار وهو قول ابي حنيفة يكون الوقف لفقراء جيرانه الملاصقين

بخلاف



وفي الاستحسان هو قول يوسف ومحمد يكون الوقف لكل فقير يجمعه مسجد المحلة يستوي فيه الساكن والمالك فان كان  
الساكن غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك ويدخل في المالك ولا يدخل فيه العبد وامتهات الاولاد والمديون  
ويدخل فيه الصبيان والنساء ولو كان الوقف حيران وقف الواقف عليهم فان نقل بعضهم الى محلة اخرى وابعدوا ورهم  
وانتقل قوم آخرون بعد اراكان الغلة قبل الحصاد الى جواره فالمعتبر فيه من كان حاربه وقت قسمته الغلة ولو وقعت  
الحضومة في الوقف فشهد شاهدان انما صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقر جيرانه جازت شهادتهما  
ولو شهد شاهدان في ضيقه انها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه وهما من فقر قرابة لا ينقل شهادتهما قال الناطقي في الوقف  
ان القرابة لا يزول والجوار يرثه فم يكن شهادة الجوار شهادة لنفسه لا محالة قال مولانا رحمه الله في هذا شهادة اهل المدرسة  
اذا شهدوا بوقف المدرسة جازية ولو وقف على فقر جيرانه وهو من البصرة ثم خرج الى مكة ومات بكه فان اتخذ بكه  
دار للقامة قال الهلال ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة وان لم يتخذ هادرا فجوار البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف  
للأولاد ولو وقف على مواله وله موالى اعقهم واولاد الموالى وموالى الموالى كان الوقف لمواله واولاد مواله ولا يكون  
لوالى الموالى شي وان مات مواله واولاد مواله وبقي موالى الموالى كانت الغلة لموالى الموالى استحقاقا ولو كان الوقف موالى  
اعقهم وموالى ابنه اعقهم ان كانت الغلة لمواله ولا تلي موالى الابن وان لم يكن موالى له موالى الابن قال ابو يوسف يعطى  
الغلة لموالى الابن وبه اخذ الهلال اذ لم يكن للواقف احد من مواله ولا من اولاد مواله يعطى لموالى الابن استحقاقا وان كان  
له مولى ان كانت الغلة له وان لم يكن له الا مولى واحد كان نصف الغلة لمولاه والنصف للفقراء ولو كان له مولى ومولات  
كانت الغلة لهم بالسوية ولو كان له مولات ليس معهن رجل كان للمولات كل الغلة فان محمد بن عذرة ذكر في السير خبز طلبة النعمان  
لمواله وله مولات ليس معهن رجل فغن جميعا في الامان ولو ان رجلا وقف ضيقة او نصف ضيقة على مواله واولادهم  
وتسلمهم دخل الوقف في ماله على سواء سواء اولاد البنين او اولاد البنات ولو قال ابي صدقة موقوفة  
بعد وفاتي على موالى فانه يعطى من الوقف لامتهات اولاده ومديريه لانه اضاف الوقف الى بعد الموت وهم احرار بعد  
موته ولو اقر الواقف له رجل بميراث النسبة مولاه وصدقة المقر له وليس المقر له وليس المقر له نسب معروف ولا ولا  
معروف كان الوقف ولو كان له موالى الصنف وموالى الموالاة اسلموا على يدي واولاده كان الوقف لموالى الصنف وان لم يكن  
له الا مولى الموالاة كان الوقف لهم رجل وقف وقفا على ساكني دار المدرسة يعطى كل واحد منهم شيء معلوم كل يوم فكل انسان  
فيها كان لا يبيت فيها ويستغل الحراسة لئلا لا يخرج عن الوقف ان كان باو في بيتين يبيت المدرسة لا يبيت من ساكني المدرسة  
اذا كان في المدرسة ما يقيم بالسكن ولو اشتغل في الليل بالحراسة وبالنهار يقصر في التعلم ان اشتغل في النهار في عمل آخر حتى لا يجد  
من طلبة العلم لا وظيفة من الوقف وان لم يستغل حتى يجد من الطلبة فلا وظيفة هذا اذا وقف على ساكني المدرسة كذا  
من طلبة العلم اما اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فذلك الجواب لا يكون لساكني المدرسة من غير  
طلبة العلم شيء من الوظيفة لانه هو المقصود فان كان التعلم لا يختلف للفقهاء للتعلم فان كان في مصر وقد اشتغل كتابه شيء  
من الفقه لنفسه فاجتاج اليه لا بأس ان ياخذ من الوظيفة لانه يستغل بالتعلم لان هذا من جهة التعلم وان كان في مصر  
وقد اشتغل بغير ذلك لا ياخذ الوظيفة وان كان خارجا من مصر الى سيرة ثلثة ايام فصار عدا لا ياخذ الوظيفة  
لانه صار سافرا وان خرج في بعض القرى ومن سيرة ثلثة ايام فان قام هناك خمسة عشر يوما فصاعدا لا ياخذ الوظيفة  
وان كان اقل من ذلك ان كان خرج خروجا لا لانه يتركه لطلب القوت يكون ذلك فهو ليس بغيره ان ياخذ بيبته  
رجل وقف على العلوية الساكنين ببلخ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يفتي عن البلد سنة او نحو ذلك قال الفقيه

ابو بكر البلخي من غائبته ولم يبيع مسكنة ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من ساكن بلخ ولا يبطل وظيفه ولا وقفه  
قال مولانا رحمه الله في المسئلة على جواز الوقف على نوحها ثم كما يجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم وهكذا  
وهكذا قال الشيخ الامام ابو زيد البوسري **فصل في اجارة الاوقاف ومزارعها** قال الفقيه ابو جعفر  
اذا لم يذكر الواقف صلا للوقف اجارة الوقف فرائي القيم ان يوجره او يدفعه من ارضه فان كان ادر على الوقف  
واقف الفقراء فعل الان في الدور لا يوجر اكثر من سنة لان المدة اذا طالت يؤدى الى بطلان الوقف فان من رآه  
يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان بزمه ما كان فلا يوجر الدور اكثر من سنة انما في الارض ان كانت الارض تزرع  
في كل سنة مرة او في كل ثلث سنين مرة كان له ان يوجرها ثم يتمكن المستاجر من الزراعة هذا اذا لم يكن الواقف شرط  
ان لا يوجرها اكثر من سنة فان كان شرط ذلك وان لم يرغبون في استيجارها سنة كانت اجارها اكثر من سنة ادر  
على الوقف واقف الفقراء كان ليس للقيم ان يخالف شرطه ويوجرها اكثر من سنة الا ان يرفع الامر الى القاضي حتى يجرها  
القاضي اكثر من سنة لان هذا يقع للوقوف وللغا في ولاية النظر للفقراء والغايب والميت فان كان الواقف ذكر في صلا  
الوقف ان لا يوجرها اكثر من سنة الا اذا كان ذلك يقع للفقراء كان للقيم ان يوجرها بنفسه اكثر من سنة اذا راي ذلك  
خيرا ولا يحتاج الى الموافقة الى القاضي لان الواقف اذن بذلك ولولان القيم اجردا الوقف خمس سنين قال الشيخ الامام  
ابو القاسم البلخي لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا لارض عارض يحتاج الى التحويل الاجرة حال من الاحوال قال الفقيه ابو بكر  
البلخي انا لا اقول بنفسه هذه الاجارة اذا جردت طويلة لكن الحاكم في نظر فيها ان كان ضرا بالوقف بطلها وهكذا قال  
الامام ابو الحسن علي السعدي ومن الفقيه ابو الليث انه كان يحجز اجارة الوقف ثلث سنين من غير فضل بين الدار والارض  
اذا لم يكن الواقف شرط ان لا يوجرها اكثر من سنة وعن الامام ابو جعفر البحاري انه كان يحجز اجارة الضياع ثلثين فان اجر اكثر  
من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر من شيخ بلخ لا يجوز وقال غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يبطلها وبه اعتد الفقيه ابو الليث  
فان احتاج القيم ان يوجر الوقف اجارة طويلة قالوا فالوجه فيه ان يقدح عقود استراقة كل عقد على سنة ويكتب في العقد  
استاجر فلان بن فلان ارضي كذا اودار كذا ثلثين سنة ثلثين عقد لكل عقد كذا من غير ان يكون بعضها شرط في بعض فكون  
العقد الاول لازما لانه ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف قال مولانا رحمه الله وكان فيما قالوا انظر فانهم قالوا الاول لازم  
والثاني غير لازم لانه مضاف وذكر شمس لائمة السرخسي ان الاجارة المضافة يكون لازمة في احد الطرفين وهو الصحيح  
وذكر ايضا القيم اذا احتاج الى التحويل لا يجوز عقد عقود استراقة على نحو ما قالوا فجمعوا على ان الاجرة لا يملك في الاجارة  
المضافة بشرط التحويل وكان فيما قالوا انظر من هذا الوجه وصحى اليهم او مولى الوقف اذا اجر وقفا او منزلا لثبته بدون  
اجل المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل على اصل صحابنا ينبغي ان يكون المستاجر غاصبا الا ان اختلف  
ذكر في كتابه انه لا يبيع غاصبا ويلزمه اجر المثل فيقول لا نقب بهذا قال نعم ووجه ما قال ان المتولي والوصي اجملا يستعملهما  
ما اذ على السعي الى اتمام اجر المثل وهما لا يمكن الا بطلان فيجب اجر المثل كما لو اجر او لم يستعملتا وقال بعضهم بان  
المستاجر يصير غاصبا عند من يرى غضب العقار وان لم ينقص شيء من المنزل ولم كان المستاجر لاهل المسمى لا غير  
والفقهاء على ما ذكرنا اولاه فيجب اجر المثل على كل حال وعن القاضي الامام ابو الحسن علي السعدي في هذا قال رجل غضب دار  
صتي او غضب فقرا كان عليها اجر المثل فاذا وجب اجر المثل فله فاطنك بالاجارة باقل من اجر المثل رجل استاجر ارض وقف  
ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر مثلها فلما دخلت السنة الثالثة كثرت رغبات الناس فزاد اجر الارض والوليس المتولي  
ان ينقص الاجارة بنقصان اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد وفي وقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا يعتبر النقص



بعد ذلك وقف على ارباب واحد من هؤلاء المتولي لايصال الاجارة لان الاجارة وقعت للوقف  
فلا تطل بوث العاقد كما لا تطل بوث الوكيل في الاجارة متى وقف ارض الوقف لنفسه لا يجوز  
لان الوكيل لا يملك الا اذا قبلها من القام لنفسه فثبت العقد باثنين رجل استاجر ارضا موقوفة وبني  
فيها خانقا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج الثاني من الخانقا ينظر ان كان جرة التولي مشاهرة فاذا جاء راس  
الشرك المتولي ان يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة تجدد انعقادها عند راس كل شهر فاذا فسخ الاجارة  
ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع البناء بغير الارض ليس ان يرفع البناء  
فبعد ذلك ان رضى المستاجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولي ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء  
مبنيا الى قيمته مفروغا ايها كان اقل بحكمه المتولي بذلك فيصير البناء وقف ارض وان كان دفع البناء بغير الارض  
وابي المتولي ان يدفع اليه القيمة ويترك البناء لا يجوز المتولي بل يتصرف صاحب البناء الى ان يتخلص منه فاخذ متولي الوقف اذا  
أجر ضيقه من رجلين معلومة ثمرات الواجب ثم المستاجر قبل ان ينفق المدة فزرع وورث المستاجر الارض بينهم قال الشيخ  
الحام ابو بكر محمد بن الفضل الغلة يكون لورثة المستاجر وعليهم ثمن الارض ان انتقصت الارض فباعهم بعد موت  
المستاجر بصرف ذلك الثمن الى المصالح الموقوفة ولا حق للوقوف عليهم للارض في ذلك لان الثمن بدل عن ثمن الارض  
وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض لا في عين الارض متى وقف ارض موقوفة فوفت التولية الى غيره جاز لان بمنزلة الوقف  
وللوصي ان يوصي الى غيره المتولي اذا استاجر رجلا في عارة المسجد بدفعه ودفع واجر منه درهم فاستغله في عارة المسجد  
ونقد الاجر من مال الوقف لو كان ما جميع ما نقد لا زاد في الاجر اكثر مما يتغابن في ذلك كما يصير مستاجر القبة  
دون المسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد كان ما ساء المتولي اذا اجر المودن ان يخدم المسجد وسحق له اجر معلوما ككل  
قال الشيخ الحام ابو بكر محمد بن الفضل يفسخ الاجارة لانه يملك الاستيجار بخدمة المسجد ثم ينظر ان كان اجر مثله او زيادة  
يتغابن فيها الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد حل للمودن اخذ وان كان في الاجر زيادة لا يتغابن  
فيه الناس كانت الاجارة للمتولي لانه لا يملك الاستيجار للمسجد بغير فاض اذا ادعى الاجر من مال المسجد كان ضامنا  
وان علم المودن بذلك لا يحل له ان يأخذ من مال المسجد رجلا من اجل ارضه ومنزل وقفا على كل مؤذن يؤذن او يوم في مسجد بعينه  
قال الشيخ الحام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية وقت لغير العيين وذلك المودن والامام قد يكون غنيا وقد  
يكون فقيرا فلا يجوز ان كان المودن فقيرا يجوز القرية والصدقة للفقير ولكن الوقف على هذا الوجه لا يجوز ايضا وان كان فقرا والحيلة  
في ذلك ان يكتب في هذا الوقف هذا المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد والحيلة فاذا حارب المسجد والحيلة بعد ذلك يعرف  
الغلة الى فقرا المسلمين اما اذا قال وقتت على كل مؤذن فقير فهو محمول لا يجوز كما لو قال وصيت بذلك الى واحد من عرض  
اناس لا يجوز فقير سكن دار موقوفة على الفقراء باجر وورث المتولي عليهم لا يحكم من الوقف على الفقراء حارب كما لو ترك  
الامام خراج الارض على من له حق في بيت المال بحقه متولي الوقف اذا اجر دار الوقف كان له ان يتاحل بالغلة على مديون  
المستاجر اذا كان المديون مديونا وان اخذ بالاجر كغيره او بالجراد الفقراء اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل ان ينفق  
المدة لا تبطل الاجارة كما لا تبطل بوث المتولي او الوكيل في الاجارة وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يبطل  
الاجارة ثم ما وجب الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يفر الى كل واحد منهم حصته وحصته الميت تفر الى وارثه  
وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي كمن لم يمت وكذا لو مات بعضهم بعد موت الآخر بغيره فهو على هذا القياس رجل  
وقف ارا على قوم باعيانهم وجعل آخره للفقراء ثم ان المتولي اجر الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة لانه لو

عليهم

عليهم في الغلة لا في قرية الذكر رجل في ارض الوقف بناء او نصب بانيان فوي عند بناء انه سبى للوقف يصير وقفا وان لم  
لا يصير وقفا حاشا بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط فبناه صاحب الدار في حدود دار الوقف كان للقيم ان  
يامر بالنقض فان اراد القيم ان يعطيه قيمة البناء للوقف ليكون للقيم ان يجبره على اخذ القيمة وكذا لو اعطاه قيمته  
البناء برضاه لا يجوز لانه لو جاز ذلك يصنع ما يحب البناء من دار الوقف حانوت من الوقف كالمعلم حانوت لرجل وماك  
الثاني على ثالث وتقطعت الحوائط وابي القيم ان يقر العتق قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عارة الحانوت تلك الغلة كان  
لصاحب الحانوتين ان يأخذ القيم باقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة  
يمكن عارة المائل تلك الغلة كان للملكين ان يرعا الامر الى القاضي بامر القيم بالاستدانة حانوت اصله وقف وعانة لرجل  
فابي صاحب العارة ان يستاجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت العارة لو رفعت يستاجر الاصل باكثر مما يستاجر  
صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء ويؤجر الاصل من غيره وان كان لا يستاجر يترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر  
دار لرجل فيها موضع مقدار بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شيء من غلة الوقف فاراد صاحب الدار ان يستاجر  
ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان هذا الموضع مسلكا الى الطريق الاعظم لا يجوز للقيم ان يؤجر الوقف مدة طويلة  
لان في ابطال الوقف وان لم يكن لذلك الموضع مسلكا الى طريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة  
باع اشجار ارض من الوقف ثم اجر الارض من اشجارها قالوا ان باع الاشجار بغير وقفا دون الارض ثم اجر الارض مدة  
جارت الاجارة وان باع الاشجار من وجه الارض ثم اجر الارض لم يفسخ اجارة الارض لان موضع الاشجار مستحق تلك  
الاجر وهذا لا يخفى بوقف المتولي اذا اجر الارض شيء من العروش والحيطان بعينه قبل ان يجوز بل اخلان بخلاف بيع الوكيل  
وكذا الوكيل بالاجارة اذا اجر بكيل او موزون او عرض او حيا قبل ان يجوز بل اخلان قال الفقيه ابو جعفر في زماننا الاجارة  
يكون على الاختلاف ايضا لان المتعارفا بالاجارة بالدرهم والدنانير الموقوف عليه اذا اجر الوقف قال الفقيه ابو جعفر في كل  
موضع يكون كل الاجر بان لا يكون للوقف محتاجا الى العارة ولم يكن معه شرك في الوقف كان له ان يؤجر الدور والحوائط وان  
كان الوقف لرضا كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجعل للوقوف عليه افضل من العانة والمؤنة لم يكن للوقوف عليه  
ان يؤجر لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر بحكم العقد فيوقف شرط الواقف ولو لم يكن شرط الواقف ابتداء ذكرنا  
فاجر الموقوف عليه الارض وزرعها لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وكذا لو كان الموقوف عليه في الوقف  
اثنين او ثلاثة فنهاوا واخذ كل واحد ما يزرعها لنفسه لا يجوز وعن ابو يوسف ان كانت الارض عشرة جازت مما ياتيهم  
وان كانت خراجية لا يجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الموقوفة انهم يشترطون ابتداء بالخراج فلو جاز فيه التناهي لم يكن  
الخراج في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليه وكان فيه نفس شرط الواقف وعن الفقيه ابو جعفر انه قال خال بعض الناس  
في زماننا ان يكتب في هذا الوقف ان الواقف وكل فلانا باجارة هذه الضيقة من فلان في كل سنة ومتى اخرج من الوكالة  
فهو وكيله واراد بذلك بقاء الوقف في المستاجر اكثر من سنة قال الفقيه ابو جعفر الا اننا نعلم هذه الوكالة كما تبطل الاجارة  
الطويلة صيانة للوقف عن البطالة وقد اختلف فيمن يجرى ويحدد سنة في الرجل اذا وكل وكيلة متى اخرج من الوكالة فهو  
وكيل في غير جواز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سنان لا يجوز وانما اختلف باختلاف في غير هذا الشرط محمد بن سنان  
فهم من هذا الكلام انه متى اخرج من هذه الوكالة فهو وكيله بهذه الوكالة وهذا مخالف للشرع لان حكم الوكالة في الشرع ان لا يكون  
لازمة ويرد على العزل ونصير فهم من هذا الكلام انه متى اخرج من هذه الوكالة فهو وكيله وكالته مستقبلة ولو خرج  
بذلك كان جازا قال الفقيه ابو جعفر لو رجع بذلك انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف فان رجع بذلك فاما تبطل صيانة للوقف

هذا المتولي







وبهذا لا يمنع الشهادة كما لو شهدا أحدهما أنه وقف ثلث الألف والأخر ربع الألف وتقبل شهادتهما على الأقل في قول  
من يجيز الوقف المشاع ولو شهد أحدهما على أنه جعلها وقفاً على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على الفقراء  
جازت شهادتهما لأنها اتفقا على وقف ميراثي لهما رجل مات وترك ابنتين وفيها أحدهما ضيعة يرعاهما وقف  
عدين أبيه والابن الآخر يقول هو وقف علينا قال الفقيه أبو جعفر القول قول الذي يدعي الوقف عليها لأنها صادقاتا  
كانت في أيديهما وقال غيره القول قول ذي اليد والأول أصح رجل ادعى كرم ما في ميراث له فزعم المدعي عليه أنه وقف  
وليس للمدعي بنية وأراد تخليف المدعي عليه قالوا إن أراد تخليفه بأخذ القيمة أن نكل عن البين كان له أن يحلف وإن  
أراد تخليفه بأخذ الكرم أن نكل عن البين ليس له أن يحلف لأن النكول منزهة للأقرار ولو أقر المدعي بعد ما أقر أنه وقف  
لا يصح إقراره بضيعة في يد حاضر وضيفة أخرى في يد غائب فادعى رجل على حاضر أن هاتين الضيعتين كانتا ملكاً لوالده  
وقفها جده على أولاده وأولاده قال الفقيه أبو جعفر إن شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا ملكاً لوالده  
وقفها جميعاً وقفاً واحداً بقضي الوقف الضيعتين جميعاً وإن شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضي إلا بوقفية الضيعة  
التي في يد الحاضر ومن وقف في ضيعة ومات فجاء رجل وادعى أن الضيعة له فاقرب به بعض الورثة واستخلف فنكل  
قال الفقيه أبو جعفر لا يصدق الوارث على إبطال الوقف وفيمن هذا الوارث للمقرقة قيمة حصته من الضيعة من تركته  
الميت في قول من يرى العقار مضبوطاً بالنصب أرخص بدورته أو لا جميعاً إن أباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهاً غير  
ما سمي صلحاً قالوا القاض يقبل إقرارهم ويصرف حصته كل واحد منهم من الغلة إلى الوجه الذي أقر وولاية هذا الوقف يكون  
للقاضي بولي من شاء فإن كان في الورثة صغيراً غائباً لا يقضي القاضي حصته حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب دار موقوفة  
على أخوين غائباً أحدهما وقف الحاضر عليها تسعين ثم مات الحاضر وترك وصية بغيره حضر الغائب وطالب الوصي بنصيب من الغلة  
قال الفقيه أبو جعفر إن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان الغائبان يرجع في تركته الميت بحصة من الغلة  
وإن لم يكن الحاضر قبل هذا الوقف إلا من الأخوين أجراً جميعاً فكذلك وإن أجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم  
ولا يثبت له تصرف بما يقبض من حصته الغائب رجل ادعى داراً في يد رجل أنها بأصلها وبناؤها فقال المدعي عليه لا بل هي وقف  
على مصالح مسجد كذا فاقام المدعي بنية على دعواه وقضى القاضي له وكتب في السجل ثم أقر المدعي أن أصل الدار كان وقفاً  
والبناء قالوا يبطل دعواه ويبطل قضاء القاضي والسجل إذا شهد الشهود على الوقف بالتسليم فقال عامة المشايخ  
إن كان الوقف مشهوراً امتداداً ما عدا وقفاً عروباً عاماً وما أشبه ذلك جازت الشهادة عليها بالتسليم وقال الفقيه  
أبو بكر البجلي لا يجوز وإن كان مشهوراً فإما الشهادة على شرط الوقف وجهاته ذكر شمس الأئمة السرخسي أنه لا يجوز  
الشهادة على شرط وجهات بالتسليم وهكذا قال الشيخ الإمام الأجل الاستاذ فخر الدين وإن ادعى وقفاً أو شهد  
على وقف لم يذكر الوقف ذكر الحاضر في ما يقبض الحاضر من دول القاض المحزول أن دعوى الوقف والشهادة  
على وقف يقع من غير بيان الوقف مجرد بده ضيعة فجاء رجل وادعى أنها وقف وأحضر صكاً في خطوط العدول  
والقضاء الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك لملك قالوا ليس للقاضي أن يقضي بذلك لأن القاضي إنما يقضي بالحجة  
والحجة هي البينة أو الأقرار أو الصك لا يصلح حجة لأن الخط يشبه الخط وكذا لو كان على يد دار لرجل مضروب  
ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضي بالوقف ألم يشهد الشهود **فصل فيما يتعلق بصك الوقف**  
رجل وقف ضيعة وأشهد على ذلك جماعة وكتب وأخطأ في كتابة الحدود فكتب حذين كما كان وحذين بغيره كان قال الفقيه  
أبو بكر إن كان الحدان غلطاً في ذكرهما في غير ما ينبغي أن يكون بينهما جعله حداً وبين الضيعة الوقف أدعى غيره أو كرم غيره

أودار لغير الوقف فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف وإن كان الحد الذي ساء في الصك لا يوجد في ذلك الموضع  
ولا بالبعد منه فالوقف باطل إلا أن يكون الوقف ضيعة مشهورة مستغنية عن التحديد فيجوز رجوع وقف ضيعة له وكتب  
صكاً وأشهد الشهود على ما في الصك ثم قال الوقف أقر ووقف على أن يني فيه حانوت إلا أن الكاتب لم يكتب ذلك  
الشرط ولم أعلم بالذي كتب في الصك قال الفقيه أبو جعفر إن كان الوقف رجلاً فصاحاً بحسن العربية فقرأ على الصك فاق  
بجميع ما فيه فالوقف صحيح كاتبة ولا يقبل قوله وإن كان الوقف عجمياً لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على نفسين  
فالقول قول الوقف أتى لم أعلم في الصك وأشهدت الشهود على في الصك من غير أن أعلم ما في الصك وإن قال الشهود  
قرأ على الكاتب بالفارسية فاقرب واستشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا لا يخفى بالوقف بل أسبع وما يراى تصرفات يكون  
لكذلك رجل أراد أن يقف ضيعة في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرضه فنسى الكاتب أن يكتب بعض فقره  
من الأراض والكروم فقرأ الصك على الوقف وكان المكتوبان فلان فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا  
وكذا فقرأ على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ على القراخ الذي نسي الكاتب فاقرب الوقف جميع ذلك قال أبو نصر إن  
كان الوقف في ضيعة وأخبر الوقف أنه أراد جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي  
أراد وكذا لو مات الوقف وقد أخبر الوقف عن نفسه قبل الموت فالمرء كأنه لم يقل له أرايت لو كان في هذه القرية بريح  
الحمام مع الحمام ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف وهل يجوز وقف ذلك قال ما يرجع الحمام أرجو أن يجوز وقفه ويكون الحمامات  
تابعة لبرجها امرأة قالها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفاً على المسجد على أنك سمي احتجبت إليها بغيرها فكتبوا الصك  
بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا قال الفقيه أبو جعفر إن قرأ عليها الصك بالفارسية وهي تسمع فاقرب بالوقف جاز الوقف  
وإن لم يقرأ عليها لا يصير وقفاً متولى الوقف إذا جاز الوقف لا يقرأ بقراءة أخرى وكتب في الصك وهو متولى هذا الوقف ولم يذكر  
أنه متولى من أي جهة فالوقف فاسد وكذا الوقف إذا لم يذكر أنه وصى من أي جهة لأن الجهة إذا لم يذكر لم يعرف أنه متولى  
من جهة القاض أو من جهة الوقف وكذا الوقف لا يعرف أنه وصى من جهة الأب والظاهر أن الاموال والحدود أحكامهم مختلفة  
فإن كتب وهو متولى من جهة الحكم أو وصى من جهة الحكم ولم يذكر القاض الذي رآه قالوا يجوز ذلك لأن جهة التولية  
صارت معلومة وبغير ذلك القاض بالنظر في التاريخ فيصير القاض في ذلك الوقت فيجوز رجوع متولى الوقف على إرباب  
معلومين أرضاً وكتب بذلك كتاباً فكتب فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولي على الأوقاف والنسب بآل فلان بن فلان  
المعروف بكذا ولم يكتب باسم الوقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لأنه لو كتب من فلان بن فلان التولية وكذا وهو وقف على إرباب  
معلومين ولم يذكر الوقف جاز فهذا الولي **مسائل الوصية** ذكرها في كتاب الوقف رجل قال في كنت متولى  
وقف حانوت وقف على الفقراء وكتب استسلفك من غلته أو قال لم أود ذكوة ماله فاذ ذلك من ماله بعد موتي قالوا  
إن صدقة الورثة في ذلك ففي غلة الوقف يعطى من جميع ماله وفي الزكوة من الثلث لأن الوقف لو ثبت ذلك بالبينة يؤخذ  
جميع ذلك من تركته من غير قراره فلا يكون الأخذ مضافاً إلى إقراره أضافاً إلى الزكوة لو ثبت ذلك لا يؤخذ من تركته فيكون  
الأخذ مضافاً إلى إقراره فإن كذب الورثة فالكل من الثلث ولو وصى الميت أن يحلف الورثة على العلم بالله تعالى ما علمون أن  
ما قرره المريض حتى لا يتم لوقره بذلك يلزمهم فإذا أكلوا حلفوا على العلم فان حلفوا بغير إقرار الميت وينفذ من الثلث  
وإن نكلوا فالزكوة يكون من الثلث والوقف من جميع المال كالأوقاف الوارث ابتداء رجل وصى أن يوقف من ماله كذا  
وكذا درهما الدين يظهر عليه كانت الوصية باطلة وقت لذلك وقتاً أو لم يوقت لا بهذا الكلام لم يقر بدين واجب عليه  
لحال فيكون ماله لو أوفى أذ لم يكن له دين أو وصية ولو قال إن رأي الوصي ذلك إلا أن يوقف ذلك من ثلث ماله لا يملكه قال







الاول لا يجوز لان ارفه الدم عرفه اداء لفقراء وان اشترى شاة يريد بها الاضحية لا يصير اضحية وكذا لو كانت الشاة عنده فاضرب قلبه لا يصير اضحية في قولهم ولو اشترى الاضحية ثم باعها واشترى اخرى في ايام النحر فهذا على وجه ثلثة الاول اذا اشترى شاة بنوى بالاضحية والثانية ان يشتري بغير نية ثم نوى للاضحية والثالثة ان يشتري بغير نية للاضحية ثم يوجب بلسانه ان يضي بها فيقول الله على ان اضحي بها عامنا هذا ففي الوجه الاول في ظاهر الرواية لا يصير اضحية تام بوجيها بلسانه وعن ابي يوسف عن احمد انها بغير اضحية بحرق البية كما لو اوجيها بلسانه وبه اخذ ابو يوسف وبعض المتأخرين وعن محمد بن علي في المشتق اذا اشترى شاة بغير نية للاضحية عند الشراء يصير اضحية كما لو كان سافر قبل ايام النحر وباعها سقطت عنه الاضحية بالمساقفة وانما الثانية اذا اشترى شاة بغير نية للاضحية ثم نوى للاضحية بعد الشراء لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن بن ابي حنيفة انها لا تقصر اضحية ولو باعها بغير نية وبعثها فاما ما اذا اشترى شاة ثم اوجيها بلسانه وهو الوجه الثالث فصير اضحية في قولهم ولو وليت ولدك ولو اوجيها بلسانه ولو باعها بغير نية في قول ابي حنيفة ومحمد الا انه لا يكره وقال ابو يوسف لا يجوز بيعها وهو كما لو وقف عند فان اشترى شاة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية جميع عن الاول جاز ولا شيء عليه وان اشترى اخرى باق ما باع بتصدق باق عنده من الشاة الاولى ولو باع الاول بغير نية فزادت قيمته الاولى عند المشتري فصارت تساوي اثنين على قول في حقه ومحمد بن جابر وعبدان بتصدق زيادة حصة عند المشتري وعلى قول ابو يوسف بيع الاول باطل ويؤخذ الاول من المشتري رجل اشترى اضحية واوجيها على نفسه بلسانه ثم مات قبل ان يضي كان ميراثا عنه في قول ابي حنيفة ومحمد وعلى قول ابو يوسف لا يجوز بيعه ولا هبة ولا يكون ميراثا ويكون كالوقف لان الموت صاحبه قبل دخول ايام النحر من رجل اشترى شاة للاضحية ولو اوجيها بلسانه ثم اشترى اخرى جاز له بيع الاولى في قول ابي حنيفة ومحمد فان كانت الثانية شر من الاولى وذبح الثانية فانه بتصدق بغير ما بين القيمتين لانه لو اوجيها الاولى بلسانه فقد جعل مقدار ما به الاولى لله تعالى فلا يكون له ان يستفضل لنفسه شيئا فلهذا يلزمه التصديق بالفضل في بعض شأنا هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بغير القيمة لان الاضحية واجبة على الغني من غير ايجاب ولهذا لو هلكت تلك الشاة لا يسقط عنه الاضحية فلا يبيد ايجابه فاذا كان مائة في بيده للاضحية لا يلزمه ان يفرق الفقير فليس عليه الاضحية بدون ايجاب واجبه اوجيها بلسانه بالاولى ولهذا لو هلكت الاولى سقطت عنه الواجب ولا يجوز له ان يستفضل شيئا من الاولى بنفسه فليزيمه التصديق بالزيادة قال الشيخ الامام الاجل غفر له الشرح في الصحيح ان الجواب فيهما سواء يلزمه التصديق بالفضل فقير كان او غنيا لان الاضحية وان كانت واجبة على الغني فهي واجبة في الذمة وانما يتعين المحل بتعيينه فيتعين هذا المحل في قدر المالة لان السبعين مفيد في ذلك اذا اشترى الغني اضحية فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاولى في ايام النحر كان له ان يضي بها شاة ولو كان مورا فاشترى شاة واجيها بلسانه فضلت ثم اشترى اخرى فاوجيها ثم وجد الاولى قالوا عليه ان يضي بها الفقير ان نوى ان يشتري شاة للاضحية لا بد منه بهذه النية حتى ولو كان ميسرا فاشترى شاة للاضحية فمات او باعها لا يلزمه اخرى وكذا لو ضلقت ولو ان رجلا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى شاة اخرى ثم وجد الاولى قبل ان يذبح الثانية كان له الخيار ان شاء ضحي الاولى وان شاء ضحي الثانية ولو انه ضحي الثانية ثم وجد الاولى هل عليه ان يضي قال بعضهم ان كان الرجل فقيرا فعليه ان يضي الاولى وان كان الرجل غنيا لا يجب عليه وقال الشيخ الامام ابو حنيفة السكندر بن الشيخ الامام الزاهد ليس الجواب كذلك في الغني لا يجب عليه ان يذبح بعد ما ذبح الثانية وان كان فقيرا او اوجيها على نفسه بان قال الله تعالى اضحي شاة عامنا اذا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى اخرى فاشترى شاة وجب الاول في نظر ان كان هذا الفقير كبريتين لم يشترى ايك ديكور لا يلزم ان يذبح الثانية

وان قال

وان قال كبريتين لم يشترى ايك ديكور بل في يلزمه ان يذبح الثانية لانها صادت بدلا عن الاولى اذا اشترى الامام نوى الاضحية فالمستحب ان يؤخر الذبح الى اليوم الثالث لاحتمال ان يقع الذبح في غير وقتان آخر كان المستحب ان يتصدق بجميع ذلك ولا ياكل ولو اشترى اضحية في اليوم الثالث وامسكها لم ياكلها ليس على من لا يذبح في وقتان في الوجوب رجل له مائة درهم اشترى بعشرين درهما اضحية يوم الثلاثاء فمكثت الاضحية يوما لا يجاء بها فباعها بدينار بخمسين وهو يوم الاضحية قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية انما يجب في يوم الاضحية وهو فقير اذا شهد عند الامام شهودا على هذا الذي للحجة فضلى صلوة العيد وضحي ثم طهر ان ذلك اليوم كان يوم عرفته قالوا جازت الصلوة والاضحية لان الاضحية لا تشرع الا في يوم النحر فلو كان يوم النحر لم يجز الصلوة فاذا جازت الصلوة جازت الاضحية ضرورة ولزم به شاهد الشهود عنده على هذا الذي للحجة لم يجز الصلوة ومتى لم يجز الصلوة لم يجز الاضحية **فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز** الاضحية يجوز من اربع من الحيوان الشاة والماعز والبقر والابل ذكورا واناثا وكذلك الحمار من اربعة من البقر الاهدى وان ذلت الاهلية وتوحشت فاما عن الاضحية جاز ولا يجوز الوضحي والذي تولد من الاهلية والوحش كان الام اهلية جاز ولا يشترط الكمال فلا يجوز ان يذبح مورا كان الفصان من حيث السن او من حيث الذوات فلا يجوز من الجمل والبقر والعز الا الشاة والثني من الابل ما في عليه سنين وطفعة السنة السابعة يقال له سنين وابل عام والثني من البقر اقل من سنين وطفعة السنة السابعة والثني من الغنم والماعز اقل من سنة وطفعة الثانية يجوز من الابل البقر والماعز اثنيان ولا يجوز من الجزع العظيم من الماعز وهو عند الفقهاء الذي في عليه اكثر السنة ستة اشهر وشئ من الشهر السابع يجوز اذا كان عظيم سميا بحيث لو راه انسان يحسبه ثنيا والثني من الماعز افضل من الجزع والثني من الابل والبقر افضل من الذكر والذكر من الماعز افضل وكذا الذكر من الماعز اذا كان مورا اي خصيا واختلف المشايخ ان البقرة افضل ام الشاة الواحد قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البقرة فالشاة افضل لان الشاة كلها يكون فرضا والبدنة تسبعا يكون فرضا والباقي يكون نفلا وما كان كله فرضا كان افضل وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البدنة يكون افضل لانها اكثر لحم الشاة وما قالوا بان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك لانها ذبحت من واحد وكان كلها فرضا وشبه هذا بالقرابة في الصلوة لواقعة على ما يجوز به الصلوة جاز ولو زاد عليها يكون الكفر فرضا وقال الشيخ الامام ابو حنيفة الكبر اذا كانت قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها اطيب وقال بعضهم البقرة افضل لانها اكثر لحم والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة والحم لان لحم الشاة اطيب وان كان سبع البقرة اكثر لحم البقرة افضل للحامل انها اذا استويا في القيمة والحم فاطيها لحم افضل وان اختلفا في القيمة والحم فالقاراض عنها الاولى والفحل الذي يابو في سبب افضل من حصى خمسة عشر وان استويا في القيمة والفحل اكثر لحم الفحل افضل والثني من البقر افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الاثني اطيب والبقرة افضل من ست شاة فاستويا في سبع شاة افضل من بقرة الشاة في الاضحية لا يجوز الاضحية واحدا والابل والبقر يجوز عن سبعة اذا اراد الكل القرية اختلفت جهة القرية واتحدت وان اراد بعض السركل والحم لا يجوز عنهم ولا تسقط الاضحية عنهم سبعة اشترى بقره للاضحية فنوى احدهم الاضحية عن نفسه هذه السنة ونوى اصحابه عن السنة الماضية قالوا لا يجوز الاضحية عن هذا الواحد ونية اصحابه السنة الماضية باطلة وصاروا متطوعين ووجب التصديق عليهم بلحها وعلى الواحد ايضا لان نصيبها لو اشترى بقره للاضحية ونوى السبع منها عامه هذا وستة اسابيع على سنين الماضية لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام ولو وليت شاة للاضحية ولدا كان عليا يذبح ولداها ايضا فان ترك الولد الى العام القابل فبعضها الحسن القابلة لا يجوز فان كانت قيمة الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضى ايام النحر من السنة الاولى وكبر الولد في العام القابل فصار رتبة عشرة درهمين وضحي بها على القابل جاز لانه ما تصدق بقيمة الولد فقدا دي ما وجب عليه

وان قال



غنى حتى بناتين كانت الزيادة على الواحدة تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحد يكون لها ولا يصح  
 تطوعا من اشتري لأختيه شاتين بثنتين درهما كان ذلك افضل من شاة بثنتين وان اشترى شاتين بعشرين  
 وشاة واحدة بثوب كانت الشاة الواحدة افضل ولو وجد بعشرين شاتين على ما يجوز في الأختية وغيره كانت  
 التفتية بناتين افضل ويكون لهما الأختية ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يضيء كل سنة بناتين وعام الحديبية  
 ضيئته سبعة اشترى بقرتين بخمسين درهما وسبعة اخرون اشترى سبعة اشياء بمائة درهم فكلوا في الأختية  
 والصحيح ان الثاني افضل لانه اكثر شاة واكثر نفعا للفقراء ولو ان رجلا موسرا وامراة موسرة ضيئته عن نفسه  
 خاصة كان الكل أختية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرنا ولو ضيئته عن بنته عن نفسه وعن سنة من اولاده  
 ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد في كتاب الأختية انه ان كان اولاده صفرا احبهم جميعا في قول  
 أبي حنيفة وابي يوسف ان كانا كبارا ان فعل بامرهم جازع الكل في قول أبي حنيفة وابي يوسف وان فعل بغير امرهم او بغير امر  
 بعضهم لا يجوز عنه ولا عنهم جميعا لان نصيب من بامرهم جازع الكل لما وفي قول الحسن بن زياد اذا ضيئته عن بنته عن نفسه  
 وعن سنة اولاده الصفراء وعن ام ولد بامرهم او بغير امرهم لا يجوز عنه ولا عنهم وقال ابو القاسم يجوز عن نفسه ولو  
 اشترك سبعة في بنت واحدة منهم شرك كان الكل لها وان نوى بعض الشركاء التلويح وبعضهم يريد الأختية للعام المانع الذي  
 صار دينا عليه وبعضهم الأختية الواجبة من عامة ذلك جاز الكل ويكون عن الواجب عن نوى الواجب عن عامة ذلك ويكون  
 تطوعا عن نوى الغنى عن العام المانع ولا يجوز عن فضاء بل يتصدق بقيمة شاة وسطا ما نوى ولو نوى بعض الشركاء الأختية  
 وبعضهم هي المتعة وبعضهم هي القران وبعضهم جزاء الصيد وبعضهم دم العقيدة لولادة ولؤلؤه في عامة ذلك جاز  
 عن الكل في ظاهر الرواية وعن محمد بن النضر في ذلك وعن أبي يوسف في الامالي انه قال لا يفضل ان يكون لكل من جنس واحد فان كان  
 مختلفا وكل واحد متقربا الى امه فحاز وعنه أبي حنيفة انه قال كره ذلك فان فعلوا جاز وقال في لا يجوز ويكون الكل لها  
 أختية خرج من بطنها ولحقها قال عامة العلماء يفعل بالولد ما يفعل بالامه فان لم يذبحه حتى مضت ايامه لم يتصدق بها حيا  
 وان ضاع او ذبحه واكله يتصدق بقيمة وان بقي عند حتى كبر وذبحه العام القابل لأختية لا يجوز وعليه في عامة الذي  
 ضيئته ويتصدق به من ذبحه نفعان قيمته بالذبح والفقير على هذا وقال بعضهم ان كان غنيا يضيئ بالشاة ولا يضيئ بالولد  
 وان كان مسكينا يضيئ بالولد واما من اشترى بدينه ووجبت أختية بلسانه فاشترى فيها سنة جملته ولو اشترى او واحد  
 بعد واحد حتى صاروا سبعة والقياس لا يجوز الاشتراك ولو فعل ذلك وضموها بها يكون لها وهو قول زفر في الاستحسان  
 يجوز وهو قول عامة العلماء اذا جاز عندنا لا يلزم التصديق بشي من الثمن واذا لم يجوز على قول زفر كان عليه ان يشتري افرو ما بقي  
 وقت النحر ويتصدق بالثمن اذا مضت ايام النحر وهكذا روي عن أبي يوسف هذا اذا كان غنيا فان كان فقيرا فذلك الجواب  
 وقال بعضهم لا يجوز الاشتراك عندنا بدت بين اثنين ضحيا بها فان كان لهما سباع او سبعاء وابقى للاخر جاز وان كانت  
 بينهما نصفان اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان كل واحد منهما بثلاثة اسباع ونصف سبع ونصف السبع لا يجوز في الأختية  
 فاذا صار ذلك لقدم لهما ما راقى لهما وقال بعضهم يجوز ذلك وبما اشد للفقير ابو القاسم لان نصف السبع وان كان لا يجوز  
 أختية مقصود لا يجوز بها ثلثة الاسباع فيجعل بها وان كان لا يجوز مقصودا عندنا لا نفوذ سنة ضحوا بقره فقموا  
 لهما وزفنا جاز لان سبع الهم بالهم من ثلثة جاز وكذلك للقسمة وان اقدموا السبع جازا لا يجوز باعتبار الكعب ولو انهم  
 اقتسموا اجزا فاحل كل واحد منهم لاصحابه الفضل لا يجوز بخلاف ما اذا باع درهما بدرهم وترجع احد الدرهمين مقدار  
 ما لا يدخل تحت الوزن وحل صاحب الاخر فانه يجوز ذلك والفرق ان تحليل الفضل هبة وفي مسألة التهم هبة المشاع فيما

لما غنى

يحمل القسمة وهو الهم فلم يجوز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يحمل القسمة فجازت الهبة ولو اقدموا لهما الجوز  
 المشترك في الأختية جازا وفي نصيب كل واحد منهم شيء لا يؤخذ كالرجل والراس ونحو ذلك لا بأس بان احل بعضهم  
 بعضا وقال ابو يوسف كره ذلك وقال ابو علي الدقاق اذا اقدموا واحد منهم كراعا وقطعه لهما واخذ بعضهم الراس وقطعه  
 لهما واخذ بعضهم الكل من الهم ان اصابه سبع الهم او اقل لم يجوز ان اصابه اكثر حتى يكون الزيادة بازا او رجل والراس جاز  
 اذا كانوا سبعة رجل فخي عن نفسه وعن اربعة من مال خمس شاة ولم يبين كل واحدة عن صاحبها عن يوسف انه يجوز عن  
 استحقاقا سبعة غمرا وناقاة عن سبعة واحد الشركاء وارث ميت يذبح عن مورثه قال محمد بن الحسن فان اصابه من الهم  
 ويتصدق بنصيب الميت ولا يملك الوارث قال مولانا وهذا اذا كان الوارث فخي من مال الميت بامر الميت سبعة اشترى  
 في بقية البقرة ومنهم من يضيئ عنه ابوه او ممتوه فخي عنه ابوه او امه ولم يسمه فخي عنها مولانا جاز الكل ولو مات واحد  
 منهم قبل ان يذبح او قبل وارثه اخبروها عن الميت قال ابو يوسف لا يجوز ان يضيئ من الميت ابتداء الا ان يكون الميت اوجب ذلك  
 على نفسه في حياته فيجب على الوارث ان يذبح منه شاة او ابوي وذكر ابن عفران ان امرهم الميت ان يضيئ عن الميت ففعل الوارث يقع  
 عن الوارث نفلا والميت جاز الذبح ان فعل الوارث بال نفسه ويكون هو بمنزلة ما لو نوى واحد من الشركاء السبعة بنصيبه التطوع  
 رجل اشترى بقره للأختية عن نفسه ثم اشترك فيها ستة ذكرنا انهم يجوزهم استحسانا فان فعل ذلك قبل الشراء كان احسن  
 وذكر في مسائل الامل لا يسمه ان يشاركهم بعد الشراء الا ان يبيع عند الشراء ان يشاركهم فيها فلا بأس به وعن أبي يوسف انه قال  
 لا يري بأسا فيما نوى عند الشراء ان يشاركهم ولا يحفظ رواية عن أبي حنيفة ولو لم ينع عند الشراء ان يشاركهم ثم اشتركهم فقد  
 كرهه ابو حنيفة وقال ابو يوسف وهذا دليل على ان يجوز الشراء به ثلثة للأختية لا يصير أختية وذكر الطحاوي في تفسير أختية  
 يجوز الميتة حتى لو مضت ايام النحر ولم يذبح بها يتصدق بها حية وان ذبحها يتصدق بجميع التهم وان اكل منها يتصدق بقيتها  
 ما اكل رجلان زجاجة شاتين بينهما عن نسكها اجزاها بخلاف ما لو اعتقا عديني بينهما عن كفارتها فان ذلك لا يجوز كذا قال محمد  
 رجل اشترى أختية ثمرات ان كان الميت واجبا على نفسه بلسانه يجوز الورثة على ان يفتوا عنه ولو ضيئ احد عن ميت من مال نفسه  
 بغير امر الميت جاز وان تناول منه ولا يلزمه ان يتصدق به لانهم يقر كل الميت بل الذبح حصل على ملكه ولهذا لو كان على الذابح  
 أختية سقطت عنه وان ضيئ عن ميت من مال الميت بامر الميت بلسانه يتصدق بجمعه ولا يتناول منه لان الامعة يقع الميت رجل فخي  
 بشاة لنفسه عن غيره لا يجوز ذلك سواء كان بامر او بغير امره لانه لا وجه لتضييع الأختية عن الامر بدون ملك الامر والملك لا امر  
 لا يثبت الا بالقبض ولم يوجد القبض لان الامر لا من يايه اذا رجع عن ابويه بغير امرها وقصود به جاز لا الهم ملكه وانما  
 نوى الذبح **فصل العيوب ما يمنع الأختية وما لا يمنع** لا يجوز في الهدايا والقضايا العباد والهوراء  
 وان كانت بيضا وبعض العيوب الواحدة او ذاهية بعض العيوب الواحدة او بعض اذننها الواحدة او بعض منها فان كان البياض  
 او الذهاب اكثر من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث جاز عندهم وان كان قدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية ورأي  
 عن أبي حنيفة انه لا يجوز ولو علم المتري بذلك بعد الذبح جازت الأختية ان كان اقل من الثلث ويرجع على ابايع بنقصان العيب وثبتت  
 براض النقصان ايضا وان كان العيب لا يجوز بمر الأختية يرجع على ابايع بنقصان العيب وبطريق اثر النقصان وان كان الذاهب  
 من العين او غيرها اكثر من الثلث واقل من النصف في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة لا يجوز وهو قول زفر وعنه في قول أبي يوسف ومحمد  
 وعن أبي يوسف انه قال ذكرت قول أبي حنيفة فقال قول شريك في ذلك وقال الفقهاء بوليت ان كانت الأختية مقطوعة الاذن الواحدة  
 اكثر من الثلث لا يجوز في قول أبي حنيفة ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد اذا كان الباقي اكثر من النصف وشو الاذن والكل لا يمنع جواز  
 الأختية ولو كانت الأختية متحيزة العين من غيرة فاعوت بعد ما اوجبها على نفسه او كانت سمينة فصار غفارا او عرجا

شركهم



ذكر في رواية ثانيا ان كان الرجل يوسر لا يجوز له ان يضي بها وان كان معسرا جاز له ذلك وفي رواية اخرى يجوز مورا  
كان او معسرا ما جاز عن غير ربه انه اجاز ذلك ولو ذهب عنها الواحدة او كسر جملها الواحدة في معالجة الذبح ينظر ان  
لم يوسرها جاز وان اكلها بعد ما اصابها افة وضحي بها في وقت آخر في يومه ذلك في يوم آخر من ايام النحر لم ينكر هذا في الاصل  
اختلفوا فيه روي عن ابي يوسف انه يجوز وبه اختلف الزعماني وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز ولا يأكذب ولا يجوز العجاء  
اتق لا يقدر على القيام والتمشي الى المذبح وان قدر جاز والشاة اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة لا يجوز ويجوز الجاء  
وهي التي لا قرن لها خلقة وكذلك مكسوة القرن ويجوز النول والجرباء اذا كانتا سحيتين وان كانتا مهنولتين لا تنقي  
لا يجوز وان اذهب نحر عظمها فان كانت مهنولة فيها بعض الشحم جاز مروي ذلك عن محمد ولو كانت مهنولة عند الشراء  
فصحت بعد الشراء جاز واتق لا انسان لها وهي تقتل ولا تغفل لا يجوز وان بقي لبعض الانسان ان يبقى من الانسان  
قد رافقت جازوا فلا ويجوز الضاء والسكاف في قول أبي حنيفة وهي صغيرة الذي يبيع بعد ان يسي اذا وان كان لها  
البية صغيرة مثل الذنب خلقة جاز اما على قول أبي حنيفة فجاز لان عذره لو لم يكن لها اذن ولا ذنب اصل جاز فصغيرة  
الاذنين اولى واما على قول محمد صغيرة الذي يبيع جاز وان لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة لا يجوز وان كانت صغيرة الذي يبيع  
جاز ومشفقة الاذن من قبل وجهها وهي المقابلة جاز وكذا المدبرة وهي التي تكون على العكس وكذا الشراء وهي التي قطع  
من وسط اذنها فنفذ الخنق الى الجانب الآخر وكذا الحولاء وهي التي في عنقها حول وكذا المجذوة وهي التي جز صوفها ولا يحل  
الحلابة وهي التي ياكل العنز ولا ياكل غيرها فان كانت الحلابة ابلعك اربعين يوما حتى يطيب لحمها والبرقيس عشرة ايام  
والنعم عشرة ايام والدقاقة ثمانية ايام والعصفور يوما ولا يجوز المربيعة البين مرضها في الاضحية ولا التي يبيع مرضها  
وان ذهب بعض مرضها فهو على الخلاف الذي ذكرنا في الاذن والاكين والالية اذا كان الذاهب اكثر من الثلث وقيل من النصف  
لا يجوز في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعذابي يوسف ومحمد اذا كان الذاهب اقل من النصف جاز وهو رواية عن أبي حنيفة وان  
كان الذاهب نصفه فغن ابي يوسف في روايتان والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعنده القوي **فصل**  
**في الاستئجار بالاضحية** لا بأس ان ينتفع باهاب الاضحية ويشتري به الغنم والمضل وان باعه بدراهم  
او بفلس يصدق بثمنه في قول اصحابنا وفي قول الحسن كره ان يشتري بها غنما الا او متحلا ولا يجوز الاستئجار به  
ولا بأس ان يتخذ من جلد الاضحية فروا او سباطا او متكا يجلس عليه او يبيع جلد الاضحية شئ من متاع البيت والثوب  
نفسه يلبسه او كساء او خفا او نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجلد بالتوب لا يجوز وليس ان يبيع الجلد لينفوق  
النم على نفسه او عياله ولا يبيع لحم الاضحية ليصدق بل ياكل او يطعم ولو ولدت الاضحية بضيء الام والولدا لانه  
لا ياكل من الولد ليصدق به فان اكل منه يصدق ببقية ما اكل والمصحح ان يصدق بولدها جاز ولو حلب اللبن من  
الاضحية قبل الذبح او جز صوفها يصدق به ولا ينتفع به وعن محمد اذا نذر ذبح شاة لاما ياكل منها الا نذر فان اكل عليه  
قيمة ولا يعلو جلد الاضحية ولا لحمها بجرة الذابح والسلاخ ولو اشترى بجلد الاضحية جربا جاز وان اشترى به شيئا  
من المحبوب لا يجوز ولو اشترى لحم الاضحية جربا لا يجوز ولو اشترى بجلد الاضحية محلا لا يجوز الا في رواية عن محمد  
انه جاز اكله والاول في هذا يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول ويجوز ابضاع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع  
غير المأكول بالمأكول ولا يبيع للمأكول بغير المأكول ولو اذفر جلد الاضحية في الكورة او جلد جرابا ان استعمل الجراب في اكل  
منزله جاز ولو اقره لا يجوز وعلم ان يصدق بالاجرة انا الكورة ان استعملها في منزله او اعادها جاز وان اجر  
تلك الكورة هل يطيب الاجرة لا ينظر فيه ان كانت الكورة جديدة لا يذبحه يصدق بالاجرة وان كانت خلية تخربا

نحو  
الصغار

يلزمه الصدق بنصف الاجر دون نصفه نحو اذا آجره بدائنين يتصدق بدائق واحد لان الكورة اذا كانت  
جديدة لا يحتاج في الاستئجار بها الى التحليل فيكون الجلد متعا الكورة ويكون الاجر بازاء الكورة فتطيب انا  
اذا كانت الكورة خلقا يحتاج الى التحليل لاساكن ما فيه فكان نصف الاجر للكورة والنصف للجلد واذا اخذ شيئا  
من الصوف في طرف من طرف الاضحية للعلامة لا يجوز له بطرح ذلك العتوف ولا ان يهب باحد بل يصدق بذلك  
الصوف والشعر على الفقراء عشرة نفر اشترى واحد من رجل عشرة شياه جملة فقال البائع بعث هذه العشرة لكم كل  
شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا فصارنا العشرة مشتركة بينهم فاخذ كل واحد منهم شاة وضحي عن نفسه جاز فان  
ظهر فيها شاة عوراء وانكر كل واحد من الشركاء ان يكون العوراء لهم لا يجوز بفضيتهم لان سبع شياه عن عشرة شياه  
لا يجوز **فصل في مسائل متفرقة** رجل اشترى فضيحة وارجلين بجمعها فذبحها وقال تركت التسمية عدا من  
البائع قيمة الشاة لانه لم يشتري الا بجمعها شاة اخرى ويضحي ويتصدق ولا ياكل هذا اذا كانت ايام النحر باقية  
فان مضت ايام النحر يتصدق بقيمة على الفقراء رجل دعا قضايا يضي عنه فيضي القضاة عن نفسه ففيه عن الامر  
رجل اشترى خمس شياه في ايام النحر واراد ان يضي واحدة منها لكن لم يقينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاحد يضي  
امر صاحبها بنيتها الاضحية عن صاحبها كان فاشا لان صاحبها لم ياذن له ببيع هذه الشاة شاة بذت ورمها ما حيا  
ونوي الاضحية فاصابها السهم وقيل جازت الاضحية لانها التحقت بالوحشي والافضل للرجل اذا اراد التضحية  
ان يضي بيده ان قدر وان لم يقدر يفيض الى غيره لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبح بنفسه وهكذا جاز عن ابي حنيفة  
رجل قال ان فعلت كذا فعلى ان اضحي لا يكون عينا وقيل ان كان فقيرا يكون عينا رجل اوجب على نفسه عشرة ضحايا قالوا لا  
الاضحية لان الشرا ببالشتين رجل ضحي ولم ينو الاضحية قالوا لا يلزمه شئ لانه لما اشترى بها للاضحية فقد عينت  
للاضحية رجل ضحي وذبح وقال سبحان الله نام خذى ونام محمد بن ابي بكر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان راو يذكر النبي  
يجعله ويغفر له جاز ولا بأس وان اراد به الشركة مع اسم الله تعالى لا يحل الذبيحة ولو قال الحمد لله وسبحان الله عند الذبح  
ان نوى بذلك التسبيح جاز وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية رجل عفت شاة وضحي بها ثمن قيمتها جاز ولو كانت  
الشاة دها عذره او وديعه فضحي بها ثمن لا يجوز رجل وكل غيره بشراء اضحية فوكل الوكيل غيره نذر ثم فاشترى الاخر  
يكون موقفا على الاول ان اجاز جاز والا فلا والوكيل يدفع الزكوة اذا وكل غيره نذر ثم دفع الاخر جاز ويوقف ثمة  
نفر اشترى ثلاث شياه ثم اختصموا وقالوا ان هاتين الشاتين ليست لنا والى كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل يبيع الشاتان الى بيت المال والثالثة يبيع فيتصدق بثمنها وان اشترى ثلثة نفر ثلثة شياه ثم  
اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذا ينبغي ان يوكل به واحد اصحابه بالبيع حتى يوزع شاة نفسه جاز ولو ذبح  
عنه غيره بامر جاز ايضا رجل اراد ان يضي فوضع صاحب الشاة يده مع يد القضاة في المذبح واعانه على الذبح حتى صار  
ذاهبا مع القضاة قال الشيخ الامام هذا يجب على كل واحد منها التسمية حتى لو ترك احداهما التسمية لا يحل الذبيحة وكذا  
لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه قل ان تسمية احداهما كفي لا يحل كله وكذا لو نظر الى جاعة من الغنم فقال  
سبحان الله واخذ واحدة واضجعها وذبحها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية بحرية لا يحل رجل وهب رجل شاة  
فضحي بها الموهبة او ذبحها لمعة او جزا وصيد ثم رجع الواضحة لمعة جازت الاضحية والمعة وعن ابي يوسف لا يصدق بجمع  
الواهبين وفي ظاهر الرواية فصد جوعه وليس على الموهوب بفي الاضحية والمعة ان يتصدق بشئ وفي جزاء الصديق عليه  
ان يتصدق بقيمة المذبح ويسقط عنه الجزاء رجل اشترى شاة ثم فاسدا فذبحها عن الاضحية جاز ولا بأس بخيار







كل كلبا ويكوه ثم الاصطاد فيكون الرمي والرسا للجراح المعككة كالكلب والفهد والناكث والباشق والصقرو نصب  
الشبكة وحفر البئر وغرز القصب السكين وما اشبه ذلك فان اراد الرمي ينبغي ان يكون السهم جارحا وبني عند الرمي  
حقن لوقل السهم جرحا حل كله ومن شرط ان يرمى الى صيد رجل يرمى بها الى صيد فاصا وانما يجتنب لا يستطاع البزج  
ثم رماه اخر فقتله لا يحل كله لان سهم الاول لما اخذته فقد اخرج من ان يكون صيدا فلا يحل الزكوة الاختيار وان ربي سهمها  
الى صيد فاصا به السهم واخذته ثم رماه اخر فقتله ذكرناه لا يؤكل ويضمن ان في الاول قيمته بجرحه لانه صار ملكا للاول  
وقدرته الثاني فيضمن قيمته وان رماه الثاني في جرحه ان يصيب السهم الاول فقتله لا يجوز له ولا يصح الثاني شيئا وان كان  
الصيد بعد اصابه السهم الاول محال ويظهر ورماه الثاني وقتله يكون الثاني ويجل كله ولو ربي صيدا فاصا به فلما انتهى اليه  
لما اخذ قبل ان يقع في يده فلا يابن كله ولو ان صيد الكف دار اسنك وكان يابن كذا في تلك الدار حتى فرخ فاخذ ربي فراه  
فهو الذي اخذ لا لصاحب الدار ان لم يكن صاحب الدار اخذ مكانه فان اخذ صاحب الدار وكر او موصوا وفرخ في الدار فرخ  
يكون لصاحب الدار وهو نظير ما ذكر محمد رجل جرح في ارضه حفيرة فوقع فيها صيد فجاءه رجل واخذته فان الصيد يكون  
للاخذ وان كان صاحب الدار اخذ تلك الحفيرة لا يحل له حق بالصيد وكذا لو ان رجلا اخذ حفيرة في ارضه فدخل  
فيها الماء واجتمع فيها السمك وكان يحل لغيره على اخذه بغير صيد وشبكة فاخذها رجل فان اخذ ذلك ليجتمع فيها السمك  
فهو حق بها وان كان لغيره كذا فهو للاخذ رجل يرمى صيدا فانكسر الصيد ثم اصابه السهم او رماه رجلان فاصا به سهم احدهما  
فوقده ثم اصابه سهم الاخر فقتله حل كله وقاله لا يحل وهو الاول ولا يضمن الثاني شيئا للاول وان وقده الاول ثم رماه  
الاخر فان منها يضمن الثاني نصفه حيا ونصفه ميتا وان مات من الاول كل ويضمن الثاني جرحه واجزاة الاول وان كان الثاني  
لا يؤكل ويضمن الثاني قيمته حيا وجرحا وان كان السهم يترك الزكوة بعض النقصا ونصف قيمته وبه جرحا وكذا لو رماه احدهما  
قبل الاخر فوقع الرميان معا فانه يؤكل وهو لها جميعا ولو ربي سهمها الى صيد وسعى في سهمها في سنة فاصا به ذلك الصيد  
او غيره او اصابه ذلك الصيد ونفذ الحفرة فاصا به من جميع ذلك لا فرق بين ان يصيب سهم صيدا او صيدين اذ امر السهم  
في سنة وان رذا السهم بجمع ورده الى ربه فاصا به صيد لم يؤكل وهو كذا وضع سيفا في موضع فعمله البرج ففرغ على صيد  
لا يؤكل ولو ربي سهمها الى صيد فزده الرج عنه او برة فاصا به صيدا لا يحل وان لم يرد عنه من صيد فادام السهم  
في سنة فقتله يكون مضافا الى الاول اذ ارده الرج عنه او برة ينقطع الاضافة الى الرمي وعن ابو يوسف اذ ارده الرج  
بنة او برة فاصا به صيدا يحل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذ كان الاصطاد في يوم مريح وكذا لو اصاب السهم  
حايطة او شجرة او شيئا اخر فزده فهو رذا الرج سواء لان مضيه الى ربه يكون لصلاة الشجر والحايطة لا بقوة الرمي وكذا  
لو اصاب سهم فقتل ان يصيب الصيد فزده عن جهته فاصا به صيدا لم يؤكل قالوا هذا اذا كان الرمي بالسهم الثاني بمجوسا لم يكن  
قصده الاصطاد وانما يكون قصده الرمي الى ذلك السهم فاما اذا كان الثاني سدا او نائيا فكان قصده الاصطاد ويقتل  
يجل الصيد ويكون الثاني اذا لاقى بين ان يصيب سهم وبين ان يرد سهمها او فيصيبه وقبل لا يحل على كل من سهم  
الثاني لم يخرج الصيد ويصير سهم الاول خرج من ايمه مضافا الى الاول فهو بمنزلة ما يورى بها الصيد فاصا به السهم  
ففيه حدوده منقوبة على حايطة فاصا به تلك الغنبة صيد جوده وجرحه وذلك غير ما قول فكذا هذا ولا يصح صيد البندقة  
والجرح والمعاوض وما اشبه ذلك وان جرح ذلك لانه لا يفرق لان يكون شيا من ذلك قد جرحه وطرد كاشه  
واسكن ان يرمى فان كان ذلك خرقه جرحا حل كله فاما اللجج الذي يدق في الماء ولا يخرج وانما هو لا يحل لانه لا يحل به  
انما الرمي وكذا لو ربي صيد بيمين فاصا به جرحه وخرقه من يده ونهض السكين او بقية السيف لا يؤكل والمزراف

لا يجوز

كاسهم

كاسهم لانه يخرق ويجعل في تسبيل الدم ومثقل الحديد وغير الحديد في ذلك سواء ان خرق حل والافلا فان خذ مروة  
ودبح بها صيدا حل لحصول المقصود وما توخش من الاهليات يحل ما يحل به الصيد من الرمي وعن محمد في البصر والبقر اذ ان  
في المصر واخرج المصر فراه انسان حل كله انا الشاة اذ ان في المصر لا يحل الرمي وان ثبث خارج المصر حلت الرمي وذكر  
الناطلي اذ ان السجرا والنور في المصران علم انه لا يدر على اخذه الا ان يجتمع له جماعة كثيرة فله ان يرميه لانه يجوز عن الذكوة الاحتيا  
بنفسه لان البصر يسهل والبقر يسهل انا الشاة اذ ان في المصر لا يرمى لانه يدر على الذكوة الاختيارية عادة وان يرمى صيدا فقتله  
الصيد من جرحه ثم زال ذلك عنه فقتل الصيد فراه اخر فاصا به كان الصيد الثاني بخلاف ما اذا ربي صيدا فخرج جرحه لا يستطاع  
معها الذهاب فقتل زنا ثم يرمى فراه اخر فان الصيد يكون للاول لان في السنة الثانية لما جرحه جرحا عن غير الذهاب  
يجرحه فقد اخذه الرمي وصار له وفي السنة الاولى لم يخرجه اذ لم يجز عن الذهاب بجرحه فهو كمن نصب شبكة فوقع فيها  
صيد والمالك غيب ثم تخلف عن الشبكة فراه رجل اخر واخذته فانه يكون الثاني وجرحه رجل بقتل شجرة وما حياها  
لا يصل اليها فان كان لا يخاف على الفوات والموت فراه لا يؤكل وان خاف الفوات فراه تؤكل وانما انما اذا مات من صاحبها فراه  
صاحبه او غيره قالوا ان كانت لا يذهب الى المنزل حل كله سواء اصاب السهم المذبح او موضعا اخر لانه يجوز عن الذكوة الاحتيا  
وان اهتدي الى المنزل فان اصاب السهم المذبح حل وان اصاب موضع اخر اختلفوا فيه والصحيح انه يحل كلهما مروي عن كذا  
عن محمد لانه اذا كانت تهتك الى المنزل بقدر على الذكوة الاختيارية والظلي اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فراه رجل  
وسمي ان اصاب المذبح حل والافلا الا ان يوحش فلا يؤخذ الا بصيد وان ربي صيدا فانكسر الصيد بسبب اخر ثم اصاب السهم  
فقتل حل كله لانه حين رماها كان صيدا والعبرة بوقت الرمي وكذلك رجل رماها الى صيد فاصا به سهم احدهما ووقده ثم اصابه  
سهم الاخر وقتله حل لان الرمي كان الى الصيد والمتروكي في البئر اذا رماه فاداه حل كله وهو ما لو تده سواء ولو ربي سهمها  
الى صيد فاصا به السهم فقتله او فزده فقتله حل كله اذ اداه وخلصت الرمية الى اللحم لان المقصود تسبيل الدم وقد جعل  
ولو ربي صيدا فاصا به السهم فاقنه ثم رماه سهم اخر فاصا به الصيد فقتل لا يؤكل لانه بالسهم الاول خرج من ان يكون صيدا  
ولو ربي صيدا بسيف فابان منه عضوا ومات كل الصيد كله الاما بان منه وكان في الجاهلية يقطعون بعض الالية  
من الشاة او يقطعون بعض الفخذ منها فياكون ففاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وان لم يكن بان ذلك العضو منه اكل  
ذلك العضو منه ايضا وان كان تعلق ذلك العضو بجرحه فان كان بحيث لا يتوهم ان يضره الجرح فهو للميتان سواء وان كان  
بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك بانه يؤكل كله وان قطعته بنصفين طول لا يؤكل كله لانه لا يتوهم بقاء الصيد حيا بعد  
ذلك وكان ذلك بمنزلة الذبح وان قطع الثلث منه ما يلي الرأس بانه يؤكل كله لان ما بين النصف الى العنق مذبذب لان  
الوداج يكون من القلب الى الدماغ اما اذا ابان الثلث ما يلي العنق بانه يؤكل كله لانه لا يقطع الوداج بخلاف ما اذا  
ابان الثلث ما يلي الرأس لانه يقطع الوداج فحينئذ فعل الذكوة يؤكل كله وكذا اذا فقه نصفين يتم فعل الذكوة يقطع  
الوداج فيؤكل كله وان ابان ثلثه من راسه فان كان اقل من النصف لم يؤكل ابان منه لان الرأس ليس عذج فهو كما  
ابان جزءا من الذنب وان كان نيفا او اكثر اكل لانه ينقطع بالوداج فيكون فعله ذكاة مسلم عجز عن منقوسه بنفسه  
فامانة على من يجزئ لا يحل كله لاجتماع الحرم والحل فيجرح كذا لو اخذ مجوسى بيد المسلم فذبح والسكين في يد المسلم  
لا يحل كله ولو ربي صيدا فاصا به السهم فخرج فوقع على الارض ومات حل كله استسقا لان هذا لا يستطاع الاستسقا  
عنه فان اصابه سهم فوقع فراه او على رجل فوقع منه على الارض فمات لا يؤكل لعله ان وقوعه في الماء قتله وليس يرمى  
في ذلك طير الماء وطير في الماء لان طير الماء يعيش في الماء غير جرح وكذا لو وقع الصيد على شجرة بعد اصابه السهم ثم وقع







وقد قلنا وليس فيه شيء من الكلة وكذا إذا روي صيد فوجد بعد ذلك ميتا وفيه سهم وليس فيه جرح آخر حل الكلة  
إذا لم يترك الطبل لانه لا يستطيع الامتناع عن اتواري عن الصبر خصوصا إذا كان الاصطلياد والعياض والمشاير قبل ان  
عقوا وان ترك الطبل واشتغل بعمل آخر حتى إذا كان قريبا من الليل وطلبه فوجد الصيد ميتا والكلب وابار في عنده وبه جراحته  
لا يدري ما به جرحه الكلب وغيره لا يحل الكلة عندنا خلافا للشافعي مسلم أرسل كلبه المعرك على صيد وسحق فزجر بجوشى او مرتد  
او حمر فانه جرحته قبل الصيد حل الكلة ولو كان المرسل من لا يحل ذبيحة والزاجر ممن يحل ذبيحة لا يؤكل لان المعبر هو الأول  
وهو كما روي جرحه بجوشى ثم أمر المسلم بكنهه بعد لا يؤكل مسلم أرسل كلبه على صيد فزجره الكلب ولا فرق فيه فهو ضربه ثانيا  
فقتله حل الكلة لان هذا ما لا يمين الا حترز عند في صيد الكلب ولور في صيدا فأصابه وخرقه فوقع في الماء فمات قال بعضهم  
ان كان يرحل حياته حين وقع في الماء لا يحل الكلة لاحتمال ان مات بالماء وان كان لا يرحل حياته حين وقع في الماء حل الكلة لانه  
مات بغير الماء وان روي صيدا فوقع عند مجوسى مقدار ما يقدر على ذبيحة فمات لا يحل الكلة لان المجوسى قادر على ذبيحة بتقديره  
اسلامه فلا يحل ذكوة الاضطرار وان أرسل كلبا فعقره فوقع عند نائم وروي صيدا فأصابه فوقع عند نائم وانما يحل  
لو كان مستيقظا يقدر على ذكاة فمات لا يؤكل عندنا حنيفة لان عنده انما تم عزلة المستيقظ في جملة مسائل مرت في كتاب  
الصلوة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة ولو أرسل كلبا على صيد فأخطأ فمروى صيدا فقتله حل الكلة وان فاته ذلك  
الصيد فخرج ففر من صيد آخر في رجوعه فقتله لا يحل الكلة لان الارسل بطل الرجوع وبدون الارسل لا يحل رجل  
أرسل كلبا يعلم على صيد فخرج فبقى فيمن الحيوة ما سبق في المذبح بعد الذبح فاخذ المالك ولم يذكه حل الكلة وكذا لور في  
صيدا فأصابه وبقى فيمن الحيوة ما سبق في المذبح بعد الذبح فادرك المالك ولم يذكه حل الكلة ولور ما له الاخر في هذه الحالة  
فأصاب السهم الثاني لا يجر ولا في حكم المذبح فوق أبو حنيفة بين هاتين المسئلتين وبين الشاة اذا مرضت ونفذ ذيب  
بطنها وبقى فيها من الحيوة ما سبق في المذبح بعد الذبح فان على قول الكوفى ومحمد لا يعتبر هذه الحيوة ويكون للمريضة والذي نقله  
بطنها محل الذكوة حتى لو ذبحت لا يحل الكلة وعلى قول أبي حنيفة يكون محل الذكوة حتى لو ذبحت حل الكلة وفي مسئلتى الصيد لا يعتبر  
هذه الحيوة حتى لو أخذ المالك الصيد وفيمن الحيوة ما سبق في المذبح بعد الذبح ولم يذكه حل الكلة وقبل على قول أبي حنيفة في التي مرضت  
والتى نقل الذيب بطنها وبقى فيها من الحيوة ما سبق في المذبح بعد الذبح اذا ذبحت لا يحل الكلة وهو قولهما والمصحيح انه يؤكل  
عنه لان في مسئلتى الصيد وحده ما هو ذكاة حكم ولا يعتبر هذه الحيوة وفي المريضة وغيرها لم يوجد فعل الذكوة فاعتبرت هذه  
الحيوة عند أبي حنيفة والاعلم **باب الذبايح** الاملة في اعتبار الذكاة فوالاخذ كريمة وحل الذكوة كافى المقدور  
ذبيحة اهلا كان او وحيا الخلق كله لقوله صلى الله عليه وسلم الذكوة ابيى الله والحيين والذكوة الكاملة في الوداج  
الاربعة وهي الخنوم والارمى والرفان اللذان بينهما الخنوم والارمى لان الخنوم يسيل الدم والرفان يسيل  
وذلك عمل ما قلنا فان قطع ثلثة حلقة في الراس ساق ثلاث كان وقول ابو يوسف اخر لا يحل حتى لا ينقطع الخنوم والارمى  
واحد الودجين وعند محمد ينقطع الاكثر من كل واحد من الاربعة وذكر الكوفى ان هذا قول ابو حنيفة وقال الشافعي يعتبر  
قطع الخنوم والارمى دون العرفين الاخرين والمسئلة معروفة ثم انستة في الاجل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند  
الصدر والسنة في الشاة والبق الذبح فان ذبح الاجل وغر الشاة والبق جاز لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ادم ولا نوح ولا ابراهيم ولا  
وان ضرب بالسيف من قبل القفاة قطع العروق المشروطة قبل الموت حل الكلة ويكون ميا وان مات قبل ان يقطع العروق  
لا يؤكل ويكره الخجل بعد الذبح قبل ان يبرد ولا يجر لان ذاك فعل بعد تمام الذبح ولو ذبح شاة او بقرة فخرج بعد  
الذبح وخرج منها دم مسفوح يؤكل ولم يترك ولم يخرج منها دم مسفوح لا يؤكل لان محل الذكاة هو الحي ولم يوجد

علامة الحي عند الذبح ولو لم يترك ولم يخرج منها دم مسفوح او تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح اكل لان الحكة وخرج الدم  
المسفوح علامة للحياة وان لم يعلم حيوة عند الذبح لا يؤكل وان علم حيوة عند الذبح ولم يترك ولم يخرج منها الدم اصلا  
اكل ولو ذبح شاة مريضة لم يترك الا فوها قال محمد بن سنان ان فحمت فاهها لا يؤكل وان ضمت فاهها اكلت وان نحت عينيها  
لا يؤكل وان اغضت عينيها اكل وان مدت رجلها لا يؤكل وان قبضت رجلها اكلت وان نام شعرها اكلت وهذا  
كلها اذا لم يعلم حياتها عند الذبح وان علم حياتها وقت الذبح اكلت على كل حال شاة او بقرة خرج منها جبين حتى ولم يحن  
من الوقت ما يقدر على ذبيحة حتى مات يؤكل لان موته يكون بذيخ الام وهذا قول ابو يوسف ومحمد لان عندهما الجنب يذكي  
بذكوة الام شاة او بقرة اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لان فيه تضيق الولد وهذا قول ابو حنيفة لان عنده الجنب لا يذكي  
بذكاة الام بقرة او شاة تعسرت عليها الولادة فادخل رجل يده في موضع الولادة وذبح الولد حل الكلة لوجود الذكوة الاختيار  
وان جرحه في غير موضع الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذبيحة لانه عجز عن الذكوة الاختيارية فيحل بذكاة الاضطرار  
وهو الجرح في اي موضع كان وان كان يقدر على ذبيحة لا يحل له ان يخرج عن ذكوة الاختيار رجل شق بطن شاة او اخرج منها  
الولد خيا وذبح الولد ثم ذبح الشاة قالوا ان كانت الشاة لا يقش من ذكاة لا يحل لان الموت يكون بالاول وذلك ليس  
بذكاة وان كان يقش من ذكاة حلت لان الذكوة هو الشاة ترضع نقر الذيب بطنها وبقى فيها من الحيوة ما سبق في المذبح  
بعد الذبح على قول ابو يوسف ومحمد لا يعتبر هذه الحيوة حتى لو ذكاه لا يحل واختلاف المشايخ على قول ابو حنيفة ذكر الطحاوي  
والفقيه ابو الليث ان تلك الحيوة معتبرة في قول ابو حنيفة حتى لو ذكاه لا يحل وذكر شمس الامام الشافعي اذا علم انها كانت  
حية حتى لو ذبحت حل الكلة كانت الحيوة فيها يتوهم بقاؤها او لا يتوهم وقال ابو يوسف ان كان يتوهم انها تقش يوما او اكثر من  
عقل الذكاة وروى عنه انه ان كان يتوهم بقاها الحيوة فيها اكثر من نصف يوم يحل والا فلا لان مادون ذلك اضطرار المذبح  
وروي عن محمد بن اذنا نقل الذيب بطن الشاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا يحل لانه لا يتوهم ان يقش ما بقى فيها من الحيوة والقوى  
على ما ذكرنا لا يحنيفة او لا المرأة المسئلة او الكتابية في الذبح كالرجل وكذلك النقي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل  
التسمية فتصح تسميته كما يصح اسلامه وان كان لا يعقل لا يحل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخلو ويؤكل ذبيحة الاخر مسلم  
كان او كتابيا لانه اعذر من الناس وكذلك ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وان كان الكتابي حرثا الا ان يسمع منه انه يسمى  
على المسيح فاذا سمع ذلك لا يحل لانه اهل يفرأه وقال بعض اصحاب الشافعي ان يحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان ارد على  
غير اهل الكتاب وذبيحة المجوس حلال وان يهودي المجوسى وتفر بواحد صيد وذبيحة لانه يفر على انتقال اليه ولو تجنس  
اليهودي والنصراني لا يحل صيده ولا يؤكل ذبيحته والعلام اذا كان احدا يهوديا نصرانيا او اخري مجوسيا هو لا يحل الذبح  
بواحد صيد وذبيحة عندنا وقال الشافعي لا يؤكل لاجتماع المحرم والمحل فلا يحل كما واشترى المسلم والمجوس في الذبح فانه  
لا يؤكل ويكره ذبيحة الصافي الا ان يحل في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يحل وذكر الكوفى انه لا خلاف بينهم في الحقيقة  
وانما اختلفوا لانهم صنفان صنف منهم يفرقون بنبوة عيسى عليه السلام ويعرفون الزبور فهم صنف من النصارى فانما اجاب ابو حنيفة  
بذبيحة النصارى اذا كان من هذا الصنف وصنف منهم يكرهون النبوة والكتب املا ويعبد الشمس فهم كعبه الاوثان لا يؤكل  
صيده ولا يحل ذبيحته وانما اجاب ابو يوسف ومحمد بغيره الصنف والذبايح في قوله رجل اذا ذبح ذبايح لا يجر  
تسميته واحدة الاعلى واحد لا يجرها واذا ضيع الرجل شاة ليدع مجوسى ثم القى تلك السكين واخذ غيره فذبحه هل خلاف  
الراوى اذا اخذ سمها وسقى ثم القى تلك السكين واخذ سمها اخرى فانه يستلح وجود التسمية على السم الثاني والراوى الشرط التسمية  
على الرامى وانما في الاول وهما الشرط هو التسمية على الذبح دون التمكن فذلك لا يختلف باختلاف التمكن وانما يختلف

لا يؤكل ان قام صراطا



بأختلاف المذبح وهذا لو ترك تلك الشاة واخذ الأخرى وذبحها بلك التسمية لأجل ولواضع شاة وتسمى ثم كرم انسانا  
 أو شرب ماء أو أخذ سكيناً أو ما أشبه ذلك من عمل لا يكون ثم ذبح بلك التسمية جاز لو هو التسمية على الذبح والعمل البسيط  
 لا يفتقر إلى التسمية والذبح ولو أطال الحديث أو أطال العمل ثم ذبح لا يوجب لوجود الفصل بين التسمية والذبح وهذا  
 يتبدل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل بالعمل البسيط ولو قال مكان التسمية الحمد لله أو قال سبحان الله أو قال الله أكبر يريد التسمية  
 جاز فإن أراد التعميد والتسمية لأجل لأن الشرط ذكر اسم الله على الذبح وذلك لما يتحقق بالصدق ولو عطف فقال الحمد لله  
 يريد به التعميد على العطاس فذبح لأجل على الخطيب إذا عطف على المنبر فقال الحمد لله فإنه يجوز به الحق في إحدى الروايتين  
 عن أبي حمزة لأن المأمورية في الجملة ذكر الله تعالى مطلقاً وهذا الشرط ذكر اسم الله على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضره النية أو أراد  
 به التسمية على الذبح أكل أنا إذا ذبح التسمية على الذبح فظاهر وإنما إن لم يكن له نية فذلك عند العامة وهو الصحيح وإن برد  
 به التسمية على الذبح وأنا إذا ذبحاً أو لا يزال يذبح ما أريد ويكره أن يسمي مع اسم الله تعالى فيقول اللهم تقبل مني ولا  
 وما أشبه ذلك ولو قال بسم الله وباسم محمد قال أبو القاسم الصغار لا يخلو فقال بسم الله وصلى الله على محمد وعلى آله ولو قال بسم الله  
 وباسم فلا قال إبراهيم بن يوسف يكون ميتة وهو الصحيح وقال محمد بن بكير لا يصير ميتة لأنها لو كانت ميتة بغير الرجل كان قال  
 وما سوى ذلك من مسائل التسمية رتب في الأناجيل وأما علم **كتاب الوديع** الكتاب يستعمل على فصول منها ما يكون  
 أيداعاً ومنها ما لا يكون أيداعاً رجل ألقى إلى رجل ثوباً ووضع بين يديه وقال هذا وديعة عنك وذهب صاحب الثوب  
 ثم غاب الآخر بعد وترك الثوب ثم وضع الثوب كان ضامناً لأن هذا يقول له للوديع عرفاً ولو كان الوضع صاحب الثوب  
 ثوب بين يديه ولم يقل شيئاً وأمسكته عالماً كان ضامناً لأن هذا الأيداع عرفاً ولو قال الخاسر لأجل الوديع فوضع بين يديه  
 وذهب فضع الثوب لا يضمن لأنه مخرج بالرد فلا يصير مودعاً بدون القبول رجل ألقى إلى الخان بديعة وقال لصاحب الخان إن أيتها  
 فقال لصاحب الخان هناك فربطها وذهب ثم جاء صاحب الديعة ولم يجد الديعة فقال لصاحب الخان إن صاحباً أخرج الديعة  
 ليسبقها ولم يكن لصاحب الديعة صاحباً كان ضامناً لأن قول صاحب الديعة إن أيتها استنداع عرفاً وكلام  
 صاحب الخان هناك قبول للوديع وكذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام إن أضع الثياب وقال صاحب الحمام في ذلك الموضع  
 فهو الأول سواء وإن كان صاحب الحمام جالساً لأجل العلة فوضع صاحب الثوب ثوبه على العنق من وراءه ولم يقل بالسان شيئاً  
 ودخل الحمام فإن لم تكن الحمام ثيابي يضمن صاحب الحمام لأن وضع الثياب على العنق من وراءه استحقاق وان كان الحمام ثيابي  
 فإن كان الثيابي جالساً لا يضمن صاحب الحمام شيئاً لأن هذا استحقاق الثيابي إذا لم يقل لصاحب الحمام إن أضع الثياب وإن كان  
 الثيابي غائباً ويضع الثياب على العنق من صاحب الحمام كان استحقاقاً من صاحب الحمام في يضمن صاحب الحمام بالتضييع رجل  
 دخل الحمام فخرج ثيابه مخبئاً من صاحب الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ثيابه قالوا إن كان ثيابه قاعداً  
 لا يكون ضامناً لأنه مستيقظ حكماً فلم يكن تاركاً للحفظ وإن كان ثيابه مغطى وأضاعه على الأرض كان ضامناً لأنه تارك  
 للحفظ رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام وليس ثيابه ولم يدر أنها ثيابه أو ثيابه غيره فخرج  
 صاحب الثوب وقال ليست هذه ثيابي وقال الخاق فخرج رجل من الحمام وليس الثياب فظننت أنها ثيابه كان ضامناً لأنه ترك  
 الحفظ فخرج رجل من مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الآخر فمعه كتابه فمعه كتابه فمعه كتابه فمعه كتابه فمعه كتابه  
 الكتاب فقد استخفهم فإذا ما وركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ فمعه كتابه فمعه كتابه فمعه كتابه فمعه كتابه فمعه كتابه  
 كان لفان على أخيه لأن الأخ فمعه الحفظ فمعه لفان سوف قام من الحانوت لصلوة وفي الحانوت وراجع صفات  
 الوديع لم يضمن صاحب الحانوت لأنه حافظ غير أنه لم يكن مضيقاً فلا يكون هذا من أيداع الوديع بل حافظ بنفسه

في حانوته وحانوته عزير رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة عنك فاستهلك القليل  
 منها خمسة وهلك الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصف لأن الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لأنها هبة  
 فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الأمانة فيضمن هذه الخمسة والخمسة الأخرى التي ضاعت نصفها  
 من الهبة فيضمن نصفها فلها يضمن سبعة ونصف **فصل فيما يضمن المودع** إذا قال المودع وضعت  
 الوديع في مكان حصين فنسيت قال بعضهم كان ضامناً لأنه جهل الأمانة فيضمن كالومات مجتلاً وهو كرجل عنده  
 غنم يقوم اختلط ولا يعرفها فإنه يكون ضامناً وقال الفقيه أبو القاسم قال وضعت الوديع في داري فنسيت المكان لا يكون  
 ضامناً ولو قال لا أدري وضعتها في داري وفي موضع آخر كان ضامناً وهكذا روي عن أبي يوسف ولو قال وضعت الوديع بين  
 في مكان فنسيتها أو قال سقطت متى قال الفقيه أبو بكر البجلي يضمن وقال الفقيه أبو القاسم قال سقطت متى  
 لا يضمن ولو قال بالفارسية سيفك لم يكون ضامناً ولو قال يفتاد أن من لا يضمن وقال الفقيه أبو القاسم قد قال بعض أصحابنا  
 إذا قال ذهبت الوديع ولا أدري كيف ذهبت كان القول قول ولا ضمان عليه وبه تأخذ قال أبو القاسم لا فرق بين قوله بكلمة  
 وبين قوله يفتاد أن من لا يكون ضامناً على كل حال ولو قال لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامناً بخلافه لو قال ذهبت  
 ولا أدري كيف ذهبت وقال شمس الأمتا السرخسي الأصم أنه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت أو قال لا أدري  
 كيف ذهبت ولم يزد عليه رجل دفع إلى آل ثوباً لبيعه ثم قال الدال وقع الثوب بين يدي وضاع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ  
 الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال نسيت لا أدري في أي حانوت وضعت يكون ضامناً بخلافه لو قال وضعت  
 في مكان لا أدري في أي حانوت وضعت لا ضمان عليه ولو قال نسيت لا أدري في أي حانوت وضعت لا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعي عليه  
 أنه رفعه أو ضيعه في حانوت فان حانوت يضمن وإن نكل ضمن رجل دفع إلى رجل ثوباً ووضع بين يديه ثم ادعى صاحب الوديع  
 الزيادة قالوا الأمان عليه ولا يضمن حتى يدعي التضييع أو الحيازة وغو ذلك وعن بصير أنه كتب لابن شجاع في مودع يقول  
 دفنت الوديع ونسيت موضعها فأجاب وقال إن دفنتها في داره لا يضمن وإن دفنتها في غير داره يضمن قيل فإن دفنتها في غيره  
 فترقت فقال إن كان له بأبليس بتضييع والحق بتضييع وكذا الدار إذا لم يكن لها باب رجل عنده وديعة فقال  
 لا أدري من ضيعت أم لم أضيع قالوا يكون ضامناً ولو قال لا أدري من أضاعت أم لم تضع لا يكون ضامناً ولو قال هلك الوديع  
 عنك ثم قال هددت عليك يكون ضامناً ولا يقبل قوله في الوديع لأنه متناقض مع جوهري إلى رجل ليس بها فقال القابض  
 أنا الذي بها تاجر الإعراف قيمتها فضع الجوهري قبل أن يبريه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن ضاعت أو سقطت  
 بركة يكون ضامناً وإن سرقته من أمانة من غيره لا يضمن رجل ادعى كل واحد منهما على رجل وديعة ويقول  
 أودعت عنده كذا فقال المودع لا أدري تكلم استودعني فانه يحلف بك واحد منهما أنه ما دعه فإن أبى أن يحلف أعطى  
 الوديع لها مثلاً لأنه التمس الوديع بالتجمل بخلافه لو قال ذهبت الوديع وأدركت ذهبت فانه لا يضمن لأن ذلك كتاب  
 الوديع ليس بفعله وحمله عايداً له إذا مات المودع واختلف صاحب الوديع مع الورثة فقال صاحب الوديع ما جازيلاً  
 للوديع فصار الوديع لنا في تركته وقالت الورثة كانت الوديع فانه بعد ما مات الرجل قال ابن شجاع على قياس قول أصحابنا  
 يجب أن يكون القول قول الطالب ويجب لفان في الميت وعلى قياس قول أبي يوسف يجب أن يكون القول قول الورثة مع البمين  
 لأن الوارث قائم مقام المورث إذا أنشئ كيس الوديع في صندوق المودع واختلفت الوديع بغير اهله لا يضمن المودع  
 ويكون المخطئة مشتركة بينهما بقدر ملكها فان هلك بعضها بعد ذلك هلك من المأجبة على ما كان ويقسم الباقي بينهما  
 على ما كان وإن فعل ذلك أحد من ورثة عيال المودع لا يضمن المودع حر كان الخاط أو عبداً صغيراً كان أو كبيراً







ان يصنع انما شاء وان سم وحمل الزوج كان له المال والمستبضع لا يملك الا بداع والاب والوصي والاعلى ملكوا الا بداع  
عبد ادع رجل و غاب لم يكن لولاه ان يستقر الوديعه سواء كان العبد ياذن او يحجور اعلى دين او لم يكن رجل ادع  
عند احد منكمي المفاوضه وديعه ثم مات المودع من غير بل كان الضمان عليها فان قال الشريك اني ضاعته في يد شريك  
في حياته لم يكن مستقار بل وضع عند رجل وديعه ووضعها المودع في حياته وذهب الى المحلة وترك باب المحل مفتوحا  
واجلس صبي صغير يحفظ حانوته وذهبت الوديعه من حانوته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي ممن  
ببسط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يبسط ضمن وقال القاضي الامام علي السعدي لم يضمن على كل حال  
لان ترك الوديعه في حوزة فلم يضيع رجل ادع لرجل مر او قال سقوبه ادعي ولا تسق ادعي غيري فسق الرجل ارضي الامر  
ثم سق ارضي غيري فلما فرغ من السق سرق المرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن الرجل لان الساق اجبر او معين وكيف  
ما كان والمر غير مستاجر ولا مستعار بل هو وديعه عنده فلا سق ارضي غيري صار ضمانا فلا ترك الاستعمال عادت وديعه  
كما كانت ومن حكم الوديعه ان يخرج عن الضمان اذا عاد الى الوفاق بخلاف الامارة والاعارة فان فيها لا يخرج عن الضمان  
بترك الاستعمال مودع فابعد منه فقال رجل اجنبي ان لي في بيتك شيئا فادفع الى المفتاح حتى ارفعه فسلم اليك المفتاح فلما عاد  
الرجل الى بيته لم يجد الوديعه في موضعها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن المودع لانه يدفع المفتاح اليه لم يصر جاعلا  
بمن يودي الاجنبي رجل اجنبي اني اعطيتك مفتاحا فادفع اليك الوديعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصدق  
في الامارة الا ان يشهد عند التجهيز انها اعارة وقال القاضي الامام علي السعدي يصدق في ذلك لانه هو الدافع فام يقر بالتمليك  
يكون التوفيق قال مولانا محمد وعنده ان كان الرجل من اهل البيت واشرفهم لا يقبل قوله في الهارة وان كان من اوساط الناس كان قوله  
قوله رجل جاء الى رجل من اهل من رجل آخر ان ادفع الى هذا خمسة دنانير فقال لا ادفعها اليك حتى اقاء في امر في مواجهة  
ثم قال الرسول بعد ذلك لقيته وقد امرني بدفعها اليك ثم ان ادفع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان لا يدفع  
الا ان يكون مال يدعيه الامر فبذل ما دفع في الدين ولا يصدق في التوفيق بعد الاخر الى امر وهذا يرجع الى صحة التصديق  
في الدين وفساد في الوديعه رجل اجلس عند في حانوته وفي المحل واداع فسرقت ثم وجد المولى بعضها في يد عبد  
وقد اتلف البعض فادع المولى العبد فان كان لصاحب الوديعه بينه وبين المولى ان الغلام سرق الوديعه وتلفها فصار الوديعه بالخيار  
ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه لم يزل المولى باع عبدا مديونا فان لم يكن دينه  
فله ان يخلص مولاه على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك كان هذا وما لو ثبت  
الدين بالبيته سواء وان نكل المشتري ليس لصاحب الوديعه ان ينقض البيع لكن لا يضمن من المولى لان الدين طر في حق  
المولى وورثته تركه رجل ادع عند انسان خمس مائة فانفق المودع منها ثلث مائة ورد على صاحب الوديعه ما في درهم ثم حلف  
انه لم يجس من الوديعه شيئا قالوا لا يكون حاشا في عينه لان ما انفق صار دينه عليه في الاتفاق فلا يكون حاسبا للوديعه  
رجل استعار من رجل حيا فقتله صبا فسرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي ممن لا يبسط يحفظ  
نفسه وحفظ ما عليه ويتركه استعير بغير حق كان المستعير ضامنا قال الشيخ الامام الزاهد هذا وذكر ابن سناء عن محمد  
في التوارد رجل استعار من رجل ابنة فحضر الصلاة فدفنها الى غيره ليحكيها فضاقت قال ان كان اشتراط في اصل العارة  
ركوب نفسه لا يضمن لانه لو اعار غيره لا يضمن فكل من له ان يعير ان يودع ومن لم يكن له ان يعير لم يكن له ان يودع وذكر شمس  
الائمة السرخسي ان المستعير لا يملك الا بداع مطلقا ولو ضل كان ضامنا رجل اعطى غلاما ثوبا الى القاضي وامضت والورثه  
وادعت لنفايب وديعه في يديه فطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل

ان كان في يد الزوج او ما يصلح لنفقة الزوجات من طعام او كسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة  
ان تطالبه وللقاضي ان يامر بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك اليها بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا  
وان انكر الاب يكون ذلك مال في يده كان القول قوله ولا يضمن لها عليه لانه لا يقر بان يثبت ما لا لزوجه عنده وانما ليست  
بوكيله عن زوجها وانما يستعطف من كان خصما وان لم يكن الوديعه ما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصوصية بينها  
ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقر بالمال والنكاح والدين بمنزلة الوديعه ثلثة او دعو رجل وقالوا لا يضمن  
الى رجل من احدى حتى يجمع كذا فادفع الى ادم نصيبه كان ضامنا في قول ابو حنيفة لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمية  
والمودع لا يملك القسمه رجلان او دعو رجل ثوبا وقال لا يضمن الا انما جميعا فادفع الى ادم كان ضامنا فان اراد  
المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا الحيلة في ذلك ان يقول الكافر الذي يطالبه بعد ما دفع الى التورل حضر  
خصلك حتى ادفعها اليك كما ولا يضمن المودع الى القول مودع مات فقال ودنته قدره الوديعه في حياته وجب الضمان  
في تركته ولا يقبل هذا من الورثة لانه مات مجهلا فان اقامت الورثة بيته على انما ليست له قال في حياته ردت الوديعه  
قبلت بينهم لان اثبت بالبيته كالتأبث عيانا ولو قال المودع لرجل الوديعه قد ردت بعض الوديعه ومات كل الى  
قوله ما حب الوديعه فيما اخذ مع عينه لان الوديعه صارت دينا من حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب الوديعه  
في مقدار ما اخذ مع عينه رجل تاول مال انسان بغير امره في حياته ثم عثر على ورثته بعد موته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل بن الخطاب عن الدين ويتحقق الميت في مظنة اياه ولا يخرج من حوزة عنها الا بالنوع والاستفاد والبيات  
والدعاء له رجل وديعه لانسان وله امرتان لكل واحدة منها ابن من غيره ينقو عليها ويسكنان معها فها في حال  
قوم ودفعوا الى رجل درهم ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدتها في منديل ووضع في كفه فدخل المسجد فذهب منه الدرهم  
وهو لا يدري كيف ذهب واصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا يكون ضامنا وهو قال وقال ذهبت الوديعه ولا ادري  
كيف ذهبت وثمة القول قوله مع اليقين ولا ضمان عليه مودع قال وضعت الوديعه بين يدي ثم رقت فليست بها فضا  
كان ضامنا ولو قال وضعت بين يدي في داري قالوا ان كان لا يحفظ في عرصة الدار وعرصة الدار لا يصدق حرجا  
كالجوهر والذهب يكون ضامنا ولو قال رقت في داري او في كبري ونسبت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار  
لان ذلك لا يصدق فيها وفيما اذا وضع الوديعه في مكان حصين فسي موضعها اختلف في المشايخ والصحيح انه لو قال  
وضعت في داري لا يضمن وان قال لا ادري وضعت في داري في مكان آخر كان ضامنا اذ ادعت صبية  
من بنات كس فاشتغلت المرأة بشئ آخر فوثقت الصبية في الماء لاضمان عليها ولو كانت الصبية غصبا عند غاصب المسئلة  
بجملها كان ضامنا **فصل فيما بعد قضيبا الوديعه** اذا كانت شيئا من الصوف والمودع غائب  
فخفف عليها الفساد ان رفع الى القاضي حتى يبيعه جاز وينبغي ان يدفع فان لم يدفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت  
الوديعه حنطة فافسدتها الفارة وقد اطلع على نقب معروف فان اخبر صاحب الحنطة ان ههنا نقب الفارة لا يضمن  
وان لم يخبر بها اطلع على ذلك لم يسد كان ضامنا ولو كانت الوديعه دابة فاصابها شئ فامر المودع رجل ليعالجها  
فعا لجها فوطت من ذلك فاصابها الدابة بالخيار ويضمن انما شاء فان ضل المستودع لا يرجع المستودع على الذي عالجها ان كان  
انما ورم وقت الامر بالمعالجة ان الدابة غير الذي في يده وعلم ان صاحبها لم يامر المودع بذلك لا يرجع وان لم يعلم انها  
غيره او ضل انها له كان له ان يرجع على المودع لانها كانت في يده المودع واليد بل المالك من حيث الظاهر رجل ادع عند القاضي  
ثيابا فوضع القاضي في حانوته وكان السلطان اخذ الثياب في كل شهر جعلها وظيفه عليهم فاخذ السلطان ثياب الوديعه



من جهة الوظيفة فزعموا عند غيرهم ففرقت قالوا ان كان الفاق لا يقدر على دفع السلطان من رفعها لا يضمن لانها امن  
ويضمن المدين لان مودع الغائب يتخير صاحب الثوبان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المدين وكذا الرجل الذي  
يقال له بالغائب ما لي كان اذا اخذ شيئا رهنًا وهو طابع كان ضامًا وكذا لو اخذ بالجارية دراهم وهو طابع كان ضامًا  
وكذا المصروف اذا كان طابعًا يكون ضامًا ويكون مردودًا والشهادة رجل يدينه مال انسان فقال السلطان الجابر  
ان لم تدفع الى هذا المال حبستك شهرًا او ضربتك ضربًا لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع كان ضامًا وان قال له ان  
لم تدفع الى المال قطع يدك او ضربك خمسين سوطًا فدفع اليه لا يكون ضامًا لان دفع مال الغير الى الجابر لا يجوز لان الجابر  
تلك العضو والضرب المتعلق بالذي يتجاوز منه التلف وسبق في اجلاس هذا في كتاب الاكرام **المودع** اذا قال دفعته للوديعه  
الى ابني ولكن الابن ثمرات الامن فورث الابن كان ضامن الوديعه في تركه الابن اذا قال المودع فطلبت ائره  
الغائب السنقه من الوديعه ثم اقرتها وقال قد ضاعت كان ضامًا وكذلك وصي الايتام اذا اجتمع اولاد الايتام والجيران  
وقالوا الوصي اتفق ما عندك على هؤلاء الاطفال من الماله فجد وقال لهم فيدي شي ثم اقر بشي وقال قد ضاع بعد الطلب  
كان ضامًا ولو جحد المودع الوديعه ثم اقام البيته على هلاكها قبل الجحد ان قال ليس لك عدي وديعه قلت بينته  
ويسر عن الضمان ولو قال نسيت في الجحد او قال غلطت ثم اقام البيته انه دفعها الى صاحبها قبل الجحد بري ولو قال  
كنت في السفينه ففرقت فتاوت الوديعه انسان لا يصدق الابيته **رجل دفع** الى رجل الف درهم وقال له ادفعها  
الى فلان البري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان البري فاخذ في الطريق فمضى المودع  
لانه وصي الميت ولو كان الدافع خياض المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه اذا سرق الوديعه  
من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار فالمدين سئمه كان ضامًا قبل لو ان صاحب الدار دخل وصره  
او ساء وهو يتلذذ بالدار قال ان لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع اخاف ان يكون ضامًا لان هذا نصيب  
وقال ابو يوسف ان لم يكن اقل من اربعين من الوديعه لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ رجل دفع الوديعه فلم يضمنه المودع  
قال ابو القاسم ان اسكن دفعه فلم يدفع ضمن ولو لم يقدر على دفعه بان كان يخاف من عارته او ضرورة لا يضمن المودع واذا  
ربط سلسله على باب خزانه في خان بجبل ولم يقفله فخرج ففرقت الوديعه قالوا ان عده هذا اغفالا او اها لا كان ضامًا  
والا فلا رجل اساجر بيتا من رجل من داره فدفع الوديعه الى الذي استاجر البيت قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كان لكل واحد  
مفتاح ومغلق على حدة ضمن كل مودع الى حقيق يكن خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل واحد منهما يتحمل على صاحبه  
بغير استئذان لا يكون ضامًا لانه يكون بمنزلة من عياله امراه عندها وديعه لانسان فخرتها الوفاة فدفع الوديعه  
الى جارها فهلك الوديعه عند الجار قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي ان لم يكن بحضرتها عند الوفاة احد ممن يكون في عياله  
لا يضمن كما لو وقع الحريق في دار المودع كان ان يدفع الوديعه الى الاجنبي اذا بعث الوديعه الى صاحبها على يد ابنه الكبير  
الذي ليس في عياله فهلك يكون ضامًا وان لم يكن الابن كبير الا انه لا يكون في عياله الا بملك الوديعه لا يضمن الاب  
لان الابن الصغير وان لم يكن في عياله الاب قد جبر الابن الى والده فلا يضمن الدفع اليه كما لو بعث الوديعه الى صاحبها  
على يد عبده الذي آخوه من غيره لا يضمن وان كان العبد في عياله المستأجر يمكن معه **فصل في هلال الوديعه**  
**بعد الطلب** من صاحبها صاحب الوديعه اذا طلب الوديعه وذهاب الفسقه فقال المودع لا اصل اليها الساعه  
فاعبر على ذلك الناحية فقال المودع اعبر على الوديعه ايضا قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي ان كانت الوديعه بيد من يبيع  
لا يقدر على دفعها لذلك والضيق الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله **رجل دفع** الى رجل من داره رجلين رجلا

الى مدينه ليقبض منه فقال المدين دفعته الى الرسول وصدقته الرسول وقال دفعته الى مالك بن ابي نجر  
وصول المال اليه قال ابو القاسم القول قول الرسول مع غيره **رجل دفع** الى رجل مدينه وقال له في السر من اخبر بعلامته  
كذا وكذا فدفع اليه الوديعه فجاء رجل وتبين تلك العلامه فلم يصدق المودع حتى هلك الوديعه قال ابو القاسم لا ضمان على  
المودع **رجل دفع** الى رجل مدينه وقال المودع لا تنزع وديعتي في حانوتك فانه يخوف فوضع في الحانوت فسرقت الوديعه في الليل قال  
الفقيه ابو جعفر ان لم تكن منزله اخر من الحانوت واسلمه مكنى اخر من الحانوت فلا ضمان عليه وان كان غير ذلك يكون ضامن  
رجل دفع الى آخر بضاعه وقال للمستهبض ضعها في هذا العود واثار الى العود فوضعها في الحقيقه فصاحت كان ضامن  
وان قال ضعها في الجوارق من غير اشارة فوضعها في الحقيقه لا يضمن امراه اودعت كتاب وصيته عند رجل يخبر روحها  
وامرئان يسلم الكتاب الى زوجها بعد وفاتها فبرأت وارادت استوداع كتاب الوصيه قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كان في الكتاب  
اقرار منها للزوج بماله وبقبض ماله من الزوج فلو دفع ان لا يدفع اليها وان كانت المرأة تسترد ملك نفسها فان كان القرضا  
ملك المرأة لما في رد الكتاب من ذهاب حق الزوج وفيه اعاده له على الظلم قال ان الوديعه لو كانت سيفا وارادت المراه  
ان تاخذ من المودع لتقريبه رجلا ظمًا فانه لا يدفع اليها لما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا في يد متوسط وامر ان يسلم المالك  
الى غيره ان دفع اليه دراهمه قبل ثلثه اشهر فلم يدفع المدين اليه دراهمه الا بعد ثلثه اشهر فاجاب الطالب بريدان يسترد المالك  
قالوا ان علم المتوسط ان الغير اوفى في الطالب قبل مضي المده او بعد ما فانه يدفع المالك الى المطلوب وذلك الطالب  
ثلاثة او عوارجل او لا والوا لا تدفع المال الى احد ما حتى يجمع دفع مضيقا حرمه قال محمد بن حسان وبنو قال ابو حنبل  
وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابو يوسف امراه قال لكارها لا تقراحي ان اتي في منزلك فوضع الكار في منزله فجاءه الكار  
وهو يفرج السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كل منزله قريب من موضع البيده فله ان يترك الكار لان حفظ الكار  
وتحسينه على الكار فاذا وضعه في موضع الكار في بيته او اخفى في موضع لا يضمن رجل خاضع لرجل وادع عليه الف درهم فانه  
المدين عليه ثمان المدين عليه اخرج الفاه وضعها في يد انسان حتى ياتي المدين بالبيته فاسترد المدين عليه الدرام وادع  
الامين ان يرد عليه ثمانا غير على تلك الناحية واغير على الالف قال الفقيه ابو بكر البجلي وضع المدين عليه الف درهم لا يضمن  
الامين لانه ليس ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال هو الذي وضع ضمن المودع لانه صار غابا بالبيع عند جاره بوقر  
من الحظه الى بيت رجل وصاحب البيت غائب وسلم الوقر الى امراته وقال هذا المولى يبعثه الى فوجك وديعه وغالب العبد  
فلما اخبرت المرأة بذلك رجعا لاسماها على القبول وارسل الى مولاه العبدان بعث من يحمل هذا الوقر فاني لا اقبل فاجاب مولاه العبد  
وقال لانه يكون عندك اياما ثم ارحله فلا تدفع الى العبد شيئا ثم طلب المولى واراد ان يخرجه فقال لا ادفعه الا الى العبد الذي حمله  
الى بيتي ثم سرق الوقر قالوا ان كان صاحب البيت صدق العبد فيما قال العبد لمولاه يبعث اليك وديعه يضمن المانع عن المولى  
وان لم يصدق او قال لا ادري هو مولاه العبد او هو غصبه يد العبد او وديعه لاسان اخر وتوقف في الرد لعلم ذلك  
لا يضمن بمنعه عن المولى رجل اقرض الوديعه من الذي في يده قال ابو حنبل لا يخرج الالف من الوديعه حتى يصير في المستودع  
حق له فملك قبل ان يقبل به اليها لا يضمن وكذلك كان اصله امانه وكذا لو قال المودع لصاحبها ائذني ان استر الوديعه  
شيئا وبيع لانه مؤتمن مودع جمل دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فضاقت الدرام بعد ما سكر بسرقة  
او سقوا او فقه قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ ماله نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل  
عقله انا اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله بصير ضامًا لانه عجز عن الحفاظ بنفسه فيصير مضيقا او مودعا غير  
رجل حمل ثياب الوديعه على جاشه فنزل عن اشد في الطريق فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليها ففرقت الثياب قال ابو القاسم



ان اراد به الترفيق يكون ضامنا وان نام عليها لاجل الحفظ لا يضمن ولو كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لا يضمن لانه لا يتبع الكيس تحت جنبه الا للحفظ مودع قال له ربنا لوديعه اذا اخرج فرد عليه لوديعه فلما طلب اخوه منه قال له المودع عندنا بعد ساعة لادفعها اليك فلما عاد اليه انه كان هلك لا يصدق لانه متناقض فيكون ضامنا وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان الطلب المودع وديعه فقال طلبها عند اقامه الطلب في العدة فقال قد ضاعت مدي عن اهلنا انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد ايام لا يضمن وان قال كانت ضايقة وقت اقرار لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها عند انما يقال للشيء القائم ولو ان صاحب وديعه طلب ديعته فقال المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة فتك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لا يطلب منه لوديعه فقد عجز عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع ولو قال ارجع الي اليوم وديعه فقال اعمل ولم يحمله اليه حتى مضى اليوم وهلك عذره لا يضمن لانه لا يجب المودع نقل لوديعه الى صاحبها رجوع الى رجل ثوبا لبيع فقال لا دلالة في موضع من الثوب وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن ولو قال نسيت ولا ادري في مكانه وضعت يكون ضامنا رجوع المودع عند انسان جارية فالت المودع قال ان انا طوي ان راو حاضرت بعد موته فقال ورثته قد ماتت اوردها عليه في جارية او هربت لا يقبل قوله لانهم ينفون النسيان عن انفسهم وروى بن سميم عن محمد بن جندب عن رجل قال اني اشتري لبها وبيع كل ثمن اجد عشر درهما فالت الرجل وتديره ففعل وترك رقيقا يصير المالد ياتي في الميتم ولا يقبل قوله الورثة ان ايام قدرتها الى صاحبها وكذلك رجل من ارضه مزاعة وابذر منها اومن احد فالت المزراع وفي الارض زرع قد حصده ولم ير بعد موته قال محمد بن قتيبة ان زرع يوميات او مثل الطعام الذي كان في يدي يوميات دين في الميتم ولا يصدق الورثة ان ايام قدره عليه الابينة وذكرها الجامع الكبير في باب ما يقر صاحب لوديعه بقبض بعضها ما يؤيد هذا ما علم **كتاب العارية** قال علماؤنا المستعير ان يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وقال الشافعي ليس له ذلك لان عذره الامارة الاباحة والمباح لا يملك الاباحة وعذرا الامارة عليك ولهذا لو قال لغيري ملكك منقعة هذه الدار شرا ولم يقل شرا بغير عوض كانت عارة والمالك عليك التملك ولو قال لغيري اجرك هذه الدار من غرضي ولم يقل شرا لكون عارة رجل استعار من رجل شيئا فكت المالك في كرمش الامارة السرخسي الامارة لا يثبت بالسكون رجل استعار من رجل دابة للمحل قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي ان يعير غيره للمحل لان الناس لا يتفاوتون في المحل رجل استعار من رجل دابة لركوبها وثوب لبس ولم يذكر اللبس كان ان يعير غيره لركوبه ويمر به للباس ايضا ويكون ذلك تقييما للركاب واللبس فان ركب هو بعد ذلك وليس هو بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي اذا هلك يكون ضامنا وذكر الشافعي الامارة السرخسي والشيخ الامام المعروف بخواجه زاده ان لا يضمن وكذلك ما يتفاوت الناس في الاستعارة ان استعار مطلقا كان ان يعير غيره رجل استعار من فرداية غدا الى الليل فاجارها صاحب الدابة بنعم ثم استعار آخر الى الليل فاجارها بنعم فان الحق يكون السابق منها فان استعار معا فاجارها جميعا رجل استعار من فرداية غدا فاجارها بنعم ثم استعار من فرداية الى الليل فاجارها بنعم ثم جدد المعير فاخذ الثوب من امرأه واستعمله فغبط قالوا يكون ضامنا لان عارة الدواب لا يكون الى الناس وانما لمن كان من متاع البيت رجل استقر في رجل ثوبا لبيع استعاره لئلا يستعمله يوما فيغير ثوبه ايضا فذلك والاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا عارة وليس استقر في الحيوان بل استقر في الحيوان ان ياخذ من حيوانا يستهلكه ويستمتع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد وهو معقول بالقيمة رجل ارسل رجلا ليشير

له دابة من فلان الى الحرة فجاء الرسول الى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اعرف دابةك الى المدينة فرفعها اليه فجاء بها الرسول ودفعها الى المرسل ثم بدا المرسل ان يركبها وهو لا يعلم بما قال الرسول فركبها الى المدينة فهلكك لا يضمن لان المستعير اذا ن صاحب الدابة وهو اعاد الى المدينة ولا يقبل بان المعير وان اذن بالركوب الى المدينة الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كالواذن لعبد في التجارة ولم يسمع العبد لانا نقول ان لو علم المرسل فقد سمع رسوله وسمع الرسول كسمع المالك وان ركبها الى الحرة فغبط يكون ضامنا لان المعير لم ياذن بالركوب الى الحرة واذا امن المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعل باشر لنفسه **فصل فيما يضمن المستعير** رجل استعار من فرداية ليجعل عليها مائة من الحنطة ثم ان المستعير بعث الدابة مع وكيله ليجعل عليها مائة من الحنطة فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام الموكل ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا رجل استعار دابة ليزيد الى مكان معلوم فذهب الى مكان آخر بتلك المسافة كان ضامنا ولو اسلك الدابة في بيته ولم يذهب فهلكك الدابة كان ضامنا لانه اعارها لذاته لا للاسكان في البيت ولو استعار من فرداية ليجعل عليها مائة من الحنطة فذهب بها الى مكان آخر فذهب فهلكك الدابة كان ضامنا لانه اعارها لذاته كان ضامنا لانا لا نرضى بتفاوت في الكرم فيضحق العيين حتى استعار من حتى افرقنا او نحو ذلك فاعطاه وكان القاس لغير الدافع فذلك في يد المصطفى المستعير قالوا ان كان الدافع ما ذوا لا يجيب الفان على المستعير وانما يجب على الدافع مجبورا فصاحب القاس بالخيار يضمن اياها شاء رجل استعار من فرداية على ان يذهب بها حيث شاء ولم يتم مكانا ولا وقتا ولا ما عمل عليها ولا ما عمل بها فذهب بها المستعير الى الحرة واسكها بالكوكة شرا يحمل عليها فغبط الدابة لا يضمن في حق من ذلك لا لطلاق الامارة وان استعار دابة يوميا الى الليل ولم يسمح ما يحمل عليها لا يضمن اذا هلك في اليوم وان اسكها بعد اليوم فهلكك ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا واختلف في المشايخ قال بعضهم انما يضمن اذا انتفع بها في اليوم الثاني وان اسكها ولم ينتفع بها لا يضمن وقال بعضهم هو ضامن على كل حال واطلقوا الكتاب ليرعوه بما اخذ الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي لان الدين بالوقت بالقبض موقت فبعد الوقت يكون مسكها لا لغيره يضمن ان المستعير اذا قضى حاجته بالدابة المستعارة فردها مع عذره او مع بعض من كان في عياله فهلكك لا يكون ضامنا وكذا لو ردها الى عبد صاحبها عبد يقوم على الدابة وقال الشيخ الامام ان هذا المعروف بخواجه زاده على قياس هذا يجب ان يقال اذا ردها القاض الدابة المعصية الى عبد صاحبها عبد يقوم على الدابة ويحفظها صحح زاده والمعير ان يسترد العارية ويرجع فيها شيئا كانت الامارة مطلقة او موقوفة الى مئتينين وما اشبه ذلك لانها غير لازمة رجل استعار من فرداية ليعير بها او ليعير بها فاعادها صاحب الارض لذلك فربد المالك ان ياخذ الارض كان له ذلك كانت الامارة مطلقة او موقوفة الى مئتينين او ما اشبه ذلك لانها غير لازمة ثم اذا كانت الامارة مطلقة فرجع المعير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون للمستعير غرضه ويناؤه وعلى قول ابن ابي ليلى والشافعي يضمن المعير قيمة البناء والغرض فبمهما قامته يوم الاسترداد ولو كانت الامارة موقوفة بان قال صاحب الارض اعزل هذه الارض عشرين سنة لتعير فيها او لتبني فيها فخرج عن الامارة قبل مضي الوقت كان ضامنا للمستعير قيمة البناء والغرض قائمة يوم الاسترداد عذرا الا ان يبناء المستعير ان يرفع البناء والافراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاشجار ورفع البناء لا يضمن بالارض وان كان يضر ذلك لصاحب الارض ان يملك البناء والافراس بالقيمة وعلى قول زفر المستعير ان يرفع البناء والافراس ولا يضمن صاحب الارض كان لو كانت الامارة مطلقة رجوع المعير الى ابن في ارضه هذه لتفلس على ان تركها في يدك ابد اوقالا الى وقت كذا فان تركها فانها ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون ابتداء في فاذا اخرج من الارض يضمن قيمته البناء والغرض ويكون جميع ذلك لصاحب الارض ولو ان رجلا اعار ارضه لغيره ووقت



لذلك وقتا اول بوقت تغار الحصاد اذ ان يخرج المستعير فالقاسم يكون له ذلك وفي الاستعارة لا يكون له ذلك حتى  
لان المستعير لم يكن مبطلا في الزداعة فتعك الارض في يد الى الحصاد بالاجرة وتعتبر الاعارة اجارة ولان رجلا اعارنا  
لبنين المستعير فيها اوسى ما يد له على ان اخبرنا ان يكون له هذه اجارة فاسد لانه شرط البناء لنفسه عند  
الاجارة وكان قبله المنفعة عليه كما بعوض فيكون اجارة غير لثة الوال غيره وهبت ملك هذه الدار البقية وهم يكون بيعا  
واذا فسدت الاجارة لجهالة المدة فاذا مات المغير والمستعير تبطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت احد العاقدين رجلا  
من رجل اذ عارية موقفة فلم يرد على صاحبها بعد مضي الوقت حتى هلكت بضمين فيتمها لانه العارية يكون على المستعير  
وموت الرذ يكون عليه وفي الوديعه يكون على صاحبها وفي الغصب يكون على الغاصب في الاجارة يكون على الاجر رجلا اذ عارية  
مكنا معلوما لمخا وزها لثرد ها الى المكان المادون فيملك في يد كان ضامنا وفي الوديعه اذا لبس الوديعه حتى ضمن ثم خلع  
فهلك في يد بعد ذلك برجع الضامن رجلا عارضا وشرا طان يكون المستعير ضامنا لما هلك في يد لم يفيض هذا الضامن ولا يكون  
ضامنا عندنا رجلا قال غيره اعترضنا بطل فنفقت فقال ربنا لانه لا يبع غصبها فان لم يكن ركبها كان القول قول المقر ولا  
عليه وان كان قد ركبها لا يقبل قوله ويكون ضامنا لوجود سبب الضامن وهو استعمال اية الغير وان قال ربنا لانه اجرت كمالا وقال  
لا بل اعترضنا كان القول قول المالك مع يمينه ولا ضمان عليه لانها نقاد فاعلى ان الركوب كان باذن المالك رجلا استعار حمارا في السباق  
الى البلد فلما الى البلد لم يتفق له الرجوع الى السباق فوضع الحمار في يد رجل ليزب به الى السباق ويسلم الى صاحبه فهلك الحمار  
في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير نفسه كان ضامنا بالرفع الغير وان استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان  
الاعارة المطلقة للمستعير ان يعبر غيره سواء كانت الاعارة فيما قادت الناس في الانتفاع كالركوب والبس او لا يتفاوت  
كسكنى الدار والحمل وان كانت الاعارة لركب المستعير نفسه فرفع الغير كان ضامنا لان هذا الوجه ليس له ان يعبر غيره  
فليس له ان يدفع الغير وهذا قول من يقول ان المستعير لا يملك الايباع ولو قال المغير لا يدفع الغير كان ضامنا على كل حال  
اذا دفع المغير رجلا استعاره لانه يشيع جازة الى موضع كذا فلما استعمل في المبقرة دفعها الى انسان ودخل بها حتى فترت  
الدابة قال محمد بن زنا رجلا استعاره لركب في السباق فترت الدابة لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم يصب  
في الحائط رجلا استعاره لانه قام في السباق وسقوطه في يد فداء انسان وقطع المقود وذهب الدابة لا يضمن المستعير  
لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق من المقود من يد وذهب الدابة ولم يعلم المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجه  
يمكن من المقود من يد وهو لا يعلم بركب نفسه قبل هذا اذا نام مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا  
ولم يكن المقود في يد ولكن الدابة يكون بين يديه لا يضمن فهنا اولى رجلا استعار حمارا الى الطاحونة فادخله المربط الذي  
يكون ثم وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار فترق الحمار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس بتضييع ولو استعار رجلا واستعمله  
واستعمله ثم تركه فالسرح لرفع فضاغ فان علم ان صاحبه يكون الثور وحده في السرح لا يضمن وان لم يعلم ذلك ضمن رجلا  
استعار من اخر ثورا فاعاره ثورا يساوي بين جميع المستعيرين هذا الثور وبين ثور له يساوي ماله وقد نهما  
فقط المستعار قالوا اذ فعل مثل ما فعله اناس لا يضمن ولا يكون الا انه اذا فعل الا لا يضمنه لا يكون المغير ضامنا  
يكون ضامنا رجلا ان يسكن في بيت واحد كل واحد منهما يمكن في ذواته منه واستعار احدهما من صاحبه شيئا ثم طرد العارية  
فقال مستعير قد كنت وضعتها في الطاق الذي يكون في ذواتك قالوا ان كان البيت في ايديها لا يكون المستعير ردا ولا  
ولا غصبا فلا يكون ضامنا رجلا من الحمام فسقطت فصقة الحمام فترق في الحمام او اكره كره الفقاع من يد عند  
الشرب قال الفقيه ابو بكر البجلي لا يكون ضامنا قبل هذا اذا لم يكن من سوء اسكه فان كان من سوء اسكه يكون ضامنا

رجل يث ابيه او تلميذه واستعار حمارا فسقطت العارية عن الحمار في الطريق قال ابو القاسم ان سقط من غصن الاجير  
كان الاجير ضامنا وان لم يغصن الدابة لا يكون ضامنا رجلا استعار من رجل اية خضرة القلوة فدفعها الى غيره ليسكنها  
فضاعته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان المستعير شرط في العارية ركوب نفسه كان ضامنا لانه لا يملك الاعارة  
في هذا الوجه فلا يملك الايباع وان لم يكن كذلك لا يضمن لانه ملك الاعارة في هذا الوجه فملك الايباع وذكر محمد في السيران  
المستعير اذا اودع الى من يستخفي عياله كان ضامنا **فصل المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب**  
رجل استعار من رجل ثوبا ثم طلب المغير ان يرد فقال المستعير نعم هوذا ادفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فرغ  
من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه وان كان المستعير قادرا على الرد فان اظهر المغير  
السخط والكراهة في الاساك ضمن المستعير وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان قرع الرضا  
لا يضمن المستعير ولو استعار كتابا فافضاع ثم جاء صاحبه لكتابه فطالب بالرد فلم يجبه بالضياع ووعده الرد ثم اخبره  
بالضياع قال جعفر بن ان لم يكن آيسا من وجوده لا ضمان عليه وان كان آيسا من وجوده يكون ضامنا في الكتاب لا يكون ضامنا  
ولا يقبل دعوى الضياع منه لانه ناقض امره استعارت سراويله لتلبس فلبسته وهي تسمى فزلت رجلها فخرق  
السراويل لا ضمان عليها لانها غير مضيعة رجل باع من اخر عصير فاعاره ابايع عماره يحمل العصير فلما حمل واراد سوق الحمار  
قاله البائع خذ عذاره وسقه كذلك ولا تخلف عنه فانه لا يضمن له لانه لا يملك الايباع فخذ عذاره ثم خلى عنه  
بعد ساعة وترك العذار فاسرع في المشي فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لانه شرط شرطه فاعاره اذا خالف صار غاصبا  
وكذا لو اعاد رجلا شيئا وقال له لا تدفع الى غيرك فدفع وهلك عندنا في قال الفقيه ابو جعفر ضمن المستعير لانه دفع بغير اذنه  
وقال جعفر بن ان كان شيئا لا يختلف الناس في الانتفاع به لا يضمن ليس لولد الصغير ان يعبر شيئا من الدار الصغيرة المادون  
فان فعل ذلك كان ضامنا والعقب المادون اذا اعار ماله تحت الاعارة رجلا استعار من رجل ثورا فقال له المغير اعطيك غدا فلما كان  
الغدا اخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات في يد كان ضامنا لانه اخذ بغير اذنه وقد قيل هذا اذا استعار  
من اخر ثورا غدا فاجابه صاحب الثور نعم ثم جاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فهلك فقال  
ابراهيم بن يوسف لا يضمن لان ثمة اخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب الثور جاء بغير غدا وهما قال صاحب الثور اعطيك غدا  
وعده له الاطعام واعاره رجلا من غدا قالوا ان المبرهن تحتم وتحمه فهلك الحمار عندك لا يملك الدين ويكون الدين  
على جاله لانه صار عارية ولو انه تحتم ثم اخرج الحمار من صبعة ثم هلك يملك الدين لانه قادهما قالوا هذا اذا انجتم  
في حنصره وان امره ان يتحتم في السباقة فهلك حاله التحتم يملك الدين لان هذا امر الحفظ لا بالانتفاع فلا يخرج من ان  
يكون رهيا ولو امره ان يتحتم في الحفر ويجعل الفخ من جانب الكف فجعل الفخ من الخارج على ظهره لا يصح كان اعارة وهو والور  
بان يتحتم في الحنصر لم يأمره ان يجعل الفخ من جانب الكف سواء ويكون اعارة فهو صحيح رجلا لغيره من غير ان يستعير  
خذ عبدا هذا واستخدمه يكون ذلك وديعه ويكون طعام العبد على مولاه ولو استعار رجلا من رجل عبدا فطعام العبد  
يكون على المستعير لان نفقة المستعار يكون على المستعير رجلا استمد من محبرة رجل بغير اذنه قال ابو بكر البجلي راي عبد  
ابن المروزي قال راي عبد الله بن المبارك يستمد من محبرة غيره ولا يستأذنه وعن ابن المبارك ان رجلا ساله ان يستمد من  
محبرة فقال ما هذا الودع البارد وعن سفيان الثوري انه سئل عن هذا فقال هو اغيره فليستأذنه قال الفقيه ابو الليث  
ان استأذنه فحسن وان لم يستأذنه ولكنه يعلم انه يران يستمد من محبرة فان لم ياذنه ولم يبينه فلا بأس ولو انه استمد  
من غير ان يتكلم ولا اشار اية بشي فلا احب له ذلك الا ان يكون بينها انبساط فلا بأس به رجلا دفع الى رجل سكوا







لان لها قيمة وان وجدها في مواضع متفرقة فكلوا فيه والصحيح انها بمنزلة النقطة بخلاف النواة اذا وجدها متفرقة  
ويكون لها قيمة فانه يجوز اخذها لان النواة مما تروى عادة فتصير بمنزلة المباح ولا كذا يجوز حتى لو ترك الجوز تحت الشجرة  
وتتركها صاحبها فانها تكون بمنزلة النواة وجوز في ايام الصيف ثمار ساقطة تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك في المصير  
لا يسهه ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك فضا او دلالة لان في الامصار لا يكون مباحا ذلك عادة  
وان كان في الحايطة فان كان الثمار ما يتبقى ولا يفسد كالجوز والتوز لا يسهه ان ياخذها لم يعلم بالاذن وان كان الثمار  
ما لا يبقى اختلاف فيه قال بعضهم لا يسهه ان ياخذها لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك وقال بعضهم لا يباح ان ياخذها لم يعلم ان  
صاحبها اذن له او عاده وعليه الاعتماد وان كان ذلك في السابق التي يقال له يبرأ منه فان كان ذلك من الثمار التي تبقى  
لا يسهه ان ياخذها الا ان يعلم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى اتفقوا على انه يسهه ان ياخذها لم يعلم ان صاحبها اذن له  
الساقطة تحت الاشجار فان كانت على الاشجار لا يفضل ان لا ياخذ في موضع ما لم يؤذن له الا ان يكون ذلك في موضع كثير  
الثمار يعلم انهم لا يتشعرون في ذلك فيسهه ان يأكل ولا يسهه ان يجل واذا وجد في الطريق شجرة او اوراق شجر يتسرع به  
غورق التوت ونحوه ما يورث دون القرف فان كان كثيرا فقيمة ليس ان ياخذ وان اخذها كان ما سواها وان كان ورقا  
لا ينتفع به ان ياخذ المزارع اذا التقط الثمار بعد ما حصد الزرع وجمعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
يكون له ذلك خاصة لانه لو لم يلقطها المزارع لا يلقطها صاحب الارض وانما يلقطها الفقراء بمنزلة الثمر المتروك اذا  
رماه صاحب النواة وغدا ان رفعها الراعي كان هو الذي لم يرفع كان لغيره ان يرفع مبطنة في ثوبها من البطاطخ فانه بها  
الناس قال الفقيه ابو بكر البجلي اذا تركها صاحبها لياخذ من شاء فلا يباح ان يترك في الارض سائل ليدقظها الناس  
رجل سبب ان ياخذها غيره واصلمها قالنا طوق ان كان المالك عند التسبب جعلها لمن اخذها لم يكن لصاحبها  
ان ياخذها لانه اباح التملك وان لم يكن قال ذلك كان ان يستردها لانه لم يبع التملك وكذا الرجل اذا ارسل صيده فهو  
بمنزلة الدابة التي سببها وان اختلف لاخذها والصاحب فقال لاخذها صاحبها قد قبل عند التسبب هي لمن اخذها وانكر  
صاحبها ذلك يقول كان القول قول صاحبها مع اليقين لا ينكر ابا حنيفة التملك ولو سبب دابة واخذها واصلمها  
ولم يقل صاحبها عند التسبب هي لمن اخذها كان لصاحبها ان ياخذها وان قال صاحبها عند التسبب من شاء فليأخذها  
فان لم يقل ذلك فهو معلومين قالوا كان لصاحبها ان ياخذها ولا يملكها الاخذ وان قال ذلك فهو معلومين فيمن لم ياخذها  
استقاما ونظر هذا ما ذكره في السير رجل قال لجماعة جارية هذه ثمار اخذها منكم فزنا فليأخذ فيكون ذلك  
فليأخذ من اخذها رجل التقط النقطة يعرفها ثم اعاد الى المكان الذي وجد فيه ذكر في الكتاب بانه يبرأ من اهل المكان لم يفضل  
بين ما اذا تحول من ذلك المكان ثم اعادها اليه وبين ما اذا اعادها قبل ان تحول قال الفقيه ابو جعفر اما يرى اذا اعادها  
قبل التحول فاما اذا اعادها بعد تحول يكون ما سواها واليه اشار الشهيد في مختصر هذا اذا اخذ النقطة لم يعرفها فان كان اخذها  
لنالكها لم يبرأ من الثمن عالم يرفع الى صاحبها لانه اذا اخذها سائلها بغير غاصب والغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك من  
كفره وقبل على قول فريسي من ثمن وهو كما كانت دابة فركبها ثم تركها في مكانها على قول ابو يوسف يكون ما سواها  
وعلى قول زرارة يكون وكذا يزرع خاتما من اصبع ناعمة ثم اعادها الى اصبعه بعد ما انشبه ثم اعادها فعلى هذا الخلاف ولو اعاد  
على اصبعه قبل ان ينسب من تلك النوبة يرفع الثمن في قولهم ومنها اذا كانت النقطة ثوبا فلبسه ثم زرع واعاد الى مكانه فهو  
فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لم يبرأ من ثمنه فذلك النوبة عاده فانما اذا كان في موضعها فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يكون ما سواها  
لا يلقطه وليس باستعمال وكذا الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه ثم خسر يستره فيها اليمنى واليسرى اما اذا لبسه في اصبع اخرى

ثم اعاد

ثم اعاد الى مكانه لا يكون ما سواها وقولهم وان لبسه خصره على خاتم فان كان الرجل يزرعها بان يتختم بجنتين فهو على هذا الخلاف  
والا فلا يكون ما سواها في قولهم الا اذا اعادها الى مكانه قبل التحول ومنها اذا تقطعت سيف ثم زرع واعاد الى مكانه فهو على هذا الخلاف  
وكذا اذا كان متعلقا بسيف فتقطعت ذلك السيف كان ذلك استملا وان كان متعلقا بسيفين فتقطعت هذا السيف ايضا ثم اعاد الى مكانه  
لا يكون ما سواها في قولهم رجل فتح باب القفص فطار الطير او فتح باب صطل فذهب الدابة او حل قيد دابة فذهب الدابة او حل قيد  
عبد فاباح العبد قال ابو حنيفة ولو كلف لاضمان عليه كيف كان ذهني فورد ذلك وتعد ذلك وقال محمد بن من في الاحوال كلها  
وقال الشافعي ان ذهني فورد وان ذهب بعد ما مكث ساعة لا يصح ان يسارق اذا فتح بابا لم يربط في حنك الدابة لاسوته لا يقطع  
ولو ساق الحمار يقطع ولو وقع حل قيد في قفس القيد وكسر او فتح زق انسان او شفه فسال فيه من في قولهم وكذا لو كان ما فيه  
حامدا فذاب وسال بعد مكنى كان ما سواها سكران هو ذا هل يعقل نام في الطريق ووقع قوته في الطريق فجاءه رجل واخذ ثوبه  
ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة النقطة وان اخذ الثوب من تحت راسه او الخاتم من يده او الكيس من وسطه او ذراعا  
من كفه وهو عيان ضياعه فاخذ ليحفظه كان ما سواها لان السكران حافظ لما معه لان الناس يخافون منه اذا اجتمع في الطائفة  
من ذواق القبح قال بعضهم يكون ذلك لصاحب الطائفة وقال بعضهم ليس ذلك وهذا الحسن ويكون ذلك من سبقت يده اياه  
باربع وما يجمع للدهانين في اناسهم من الدهن يقطر من الاوعية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل في خارج الاوعية فذلك  
يكون للدهان لان ذلك ليس منع وان كان الدهن يسيل من داخل الاوعية او من الدافئ والخارج او لا يعلم فان زاد الدهن  
لكل مشتركا فليقطر بطيب لدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا لان ذلك بمنزلة  
النقطة فيكون حكم النقطة قوله ما بوايعير اذ يجرى في طريقا لبادية ان وقع في ظنهم ان صاحبها حله للناس لا يباح باخذ  
واكله رجل يزرع بغيره وانما ينتاب به جاز ذلك روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك رجل نشر سكر افوق في حجر رجل واخذ  
احدهما جازله ان ياخذ اذا لم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فاخذه غيره لا يكون الماخوذ  
للاخذ لانه ما يملكه من وقع في حجره ولو دفع الى رجله راحته واره ان يشرها في عرس وغيره فشر ليس ان يلقطه ولو دفع  
المأثور الى غيره لينشوه لم يكن للمأثور ان يدفع لغيره ولا ان يجس شئ لنفسه وفي السكر ان يجس وله ان يدفع الى غيره  
لينشوه وبعد ما اثر الشئ في كان له ان يلقطه رجل وضع طشتا على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء  
فان كان صاحب الطشت وضعه لذلك الماء له وليس لغيره ان يرفع من نصيب شبكة فتعلق بها صيد فان الصيد يكون  
لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب الطشت وضع الطشت ليجتمع فيه الماء فمن رفع ذلك الماء يكون له رجلان كل واحد منهما  
له شئحة فاخذ احدهما من شئحة صاحبه شئحة وضعه في شئحة نفسه فان كان صاحب الشئحة الاواني اخذ موضعها ليجتمع  
فيه الشئحة من غير ان يحتاج الى ان يجتمع فيه فان ذلك مما المشئحة الاواني ان ياخذ من شئحة الاخذ ان لم يكن الاخذ خلط بغيره  
وان كان الاخذ خلط بغيره كان للماخوذ منه ان ياخذ قيمته الماخوذ وان كان الماخوذ منه لم يتخذ موضعها ليجتمع فيه الشئحة ان كان  
في ملكه موضع يجتمع فيه الشئحة لا يرفع احد فان اخذ الاخذ الشئحة من الحيز الذي في حدهما حله لامن المشئحة فهو وان اخذ  
من المشئحة يكون غاصبا فيرد الماخوذ منه عين شئحة ان لم يكن خلط شئحة وان كان خلط كان عليه قيمته رجل دخل ارض قوم  
جميع السرقين والسوق قال الفقيه ابو جعفر هذا شئحة لا يباحه دون الشئحة والظنة ارجوان لا يباح به وكذا الرجل  
اذا دخل ارض رجل آخر للاحتشاش والتقاط السائل ان تركها صاحبها صلا لان تركه يكون للاباحة قبله وان كانت  
الارض للثاني يجوز ان يترك حاله فيلتنقط الناس قالوا ان كانت السائل بحيث لو استاجر على جميع ذلك اجبر يبقى  
للصبي بعد مائة الاجبر شئ ظاهرا لا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه او يفضل شئ قبل لا يقصد لا يباح تركه ولا يباح

رأى







لان القبط يحكمون على بحرهم ظاهر اولو وجدا الرجل لقيط معه مال كان المال للقيط وان وضعه القاطن في يد الملقط  
وقال نفق عليه من هذا المال جازمه ويصدق الملقط في نفقة شله وما اشترى الملقط بذلك المال من طعام او سوة  
كان جازما واما القبط وتكون مالا اوله يتوك فاقترع رجل بموته انه ابنه لا يصدق الابنجة ولو ادرك القبط كافرا  
فان كان الملقط وجده في مصر من اهل مصر فانه يجس ويجبر على الاسلام استقاما واختلف في موضع القيل والقياس  
في قله اذ لم يسم في القياس بقتل وفي الاستحسان لا يقتل وقال بعضهم القياس والاستحسان في الجبر على الاسلام في القيل لا يجبر  
على الاسلام ويتوك على الكفر بالحرية وفي الاستحسان يجبر على الاسلام ولا يتوك على الكفر وهو الصحيح واما ما قاله القبط قبل ان  
يعقل ياتن الايمان ان كان الملقط وجده في مكان المسلمين يصلي عليه كان الملقط مسلما او ذميا وان وجد في بيعة او كنيسة  
او في قرية ليس فيها الا مشرك لا يجبر على الاسلام مادام حيا وان مات قبل ان يعقل في رواية كتاب القبط لا يصلي عليه واعتبر الكفا  
في هذه الرواية ولم يعتبر الواحد وهذه المسئلة على وجوه اربعة ان وجده مسلم في مكان المسلمين كما سجد ونحوه يكون  
مسلم احكاما وان وجده كافرا في مكان الكفر كالبيعة والكنيسة يكون القبط كافرا احكاما وان وجده كافرا في مكان المسلمين او جده  
مسلم في مكان الكفر اختلف الروايات في هذين الوجهين في رواية كتاب القبط يعتبر الكفا ولا يعتبر الواحد وفي رواية اخرى  
من رواية ابي سليمان يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر باوجه الاسلام انما كان لان الاسلام يعقل ولا يعقل كالولدين  
ابو بن ابيهما مسلم والاخر كافرا فيجعل مسلما تبعا للمسلم وفي بعض الروايات يعتبر الذميان كان على القبط ذمي الكفرة بان  
كان في عقده صليبا عليه فربما يجاب بلبسه الكفرة او كان محزوزا وسطا الراس بحجر كبره ولو وجد لقيط على ذمة كانت الذمة  
للقبط كالووجده مال وادوا جده الملقط في دار الاسلام فاقترع رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعواه الابنية  
وفي الاستحسان يصدق في دعوى النسب والاميراث وان ادعى مسلم ان القبط عبده فاقام البينة فانه يقضي له وانما يقبل  
البينة على ربه لان الملقط خضع باعتبار اليد فكانت البينة قائمة على خضوعه وان اقام ذمي بينة من اهل الذمة انه ابنه  
ذكر في كتابنا لا يجوز شهادة على المسلمين قبل ابداء اذ اقام الذي بينة من اهل الذمة انه ابنه واقام المسلم بينة من المسلمين  
انه عبده فلا يقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بينة المسلم وقال بعضهم اراد به الذي اقام بينة من اهل الذمة استد  
انه لا يقبل بينة لان الذمي اذا ادعى النسب يصدق دعواه في حكم النسب من غير بينة الا ان يكون مسلما احكاما فلا يقبل الحكم  
باسلمه بهذه البينة ولا يكبر كبره بهذه البينة لان هذه شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا يقبل وان كان شهيدا الذي  
مسلمين يقضي لهم ويصير تبعاء في الدين ولو وجد القبط مسلم وذقي فثار عا في كونه عذرها يقضي للمسلم لان ذكي  
انفع لقيط ولو كان الصغير في يد مسلم وفرا في يد ذمي المسلم انه عبده وادعى الذمي انه ابنه اذ عا ذلك معا فان الصغير  
يصير حرا وهو ابن السرا في ترجح دعوى السرا لان فيها اثبات الحرية ولا ترجح دعوى المسلم باعتبار الكلام لانه لو جعل  
فرا تابعا للمسلم في الاسلام يكون فيه ولو جعل رقيا لا يملكه تحصيل الحرية ولو ادعت امرأة القبط انه ابنها قال  
لا يقبل قولها الا بشهادة اراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة انها من الزوج ولكن الزوج والولادة فان الولادة لا تثبت  
الابنية القابلة وان لم يكن لها زوج فقامت لصغيرها ابني لا تثبت النسب الابنية رجلين وان ادعى رجل القبط  
انه ابنه يقبل قول من غير بينة لان في قول الرجل رفع العار عن القبط وليس ذلك في قول المرأة فلا تقبل قولها الابنية  
ولو اقامت رجل وامرأتين على الولادة تثبت النسب بينهما لانها لو اقامت امرأة واحدة بان شهدت القابلة انها ولدت بنة  
النسب منها وان ادعت امرأتان فقامت كل امرأة انها ولدت وهو بينهما فجميعا في قول ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان  
لا يكونان واحدة منها الا ان يقيم كل واحدة منهما رجلين او رجلا وامرأتين على الولادة فيثبت النسب بينهما في قول ابي حنيفة

وفي قول ابي يوسف ومحمد لا تثبت النسب من واحدة وان اقامت احدهما رجلين والاخر امرأتين يجعل ابنا الذي شهدا ولا  
ولو ادعت امرأتان الملقط انه ولد لهما كل واحدة منهما بينة على رجل على حدة بعينه انها ولدت منه قال ابو حنيفة يصير ولها  
من الرجلين جميعا وقال لا يصير ولها ولا ولد الرجلين ولو ادعى رجلان معا كل واحد منهما يقول هو وليد من جارية مشتركة  
بينهما تثبت نسبهما ويصير ولدهما بينهما وولداً له ولو كانت الجارية بين ثلثة نفر فجات بولد فادعوه جميعا ذكر القبط البينة  
يثبت نسبهن جميعا وكذا اذا كانوا اربعة او خمسة وقال ابو يوسف اذا كان بين رجلين بينة وفي اكثر من ذلك لا تثبت  
ولو ان لقيط ادعاه رجل انه ابنه من زوجته وهي امه فصدق له الجارية بينة النسب من الملقط الذي ادعاه في قولهم  
واختلفوا ان هذا الولد هل يكون رقيا للمولى الامة قال محمد هو حر وقال ابو يوسف يكون رقيا للمولى الامة ولو ان جده وجد  
للقبط ولا يعرف ذلك لا يقبل وقال يولده كذب بل هو عبد فان كان العبد محجورا كان القول قول المولى وان كان ماذونا  
في التجارة كان القول قول العبد لان الماذون يد معتر في كسبه ولو وجد القبط قتيلا في مكان غير الملقط  
فان القسامة والدية يكون على اهل ذلك المكان ببيت مال الحجاز او جده قتيلا في مكان رجل الملقط لقيطاً ثم قتله هو  
او غيره خطأ كانت دية على اقله القاتل ببيت مال وان قتله عمدا فان شاء الامام قتل القاتل وان شاء صاحبه على الدية  
في قول ابي حنيفة ومحمد وليس ان يعفو وقال ابو يوسف يجب الدية في مال القاتل والحر في دار الاسلام في دار الحرب وخروج ابنا  
ثم قتله رجل عدما كان على القاتل القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف رواية لقيط قتل انسان بعد البلوغ وجب الحد  
على قاتله ولو قتل انسانا لا يجد الحد على القاتل واللقط في حد القذف والقصاص كغيره من الاحرار اذا ادرك القبط  
فاقر انه عبد فلان وادعاه فلان فتح اقراره فيصير عبد المقر وهذا اذا اقر بذلك قبل ان يتأكد حرته بالقضاء اما بعد قضاء  
القضاء بما يؤكد الحرية بان فسخ القاء بعد كمال او بالقصاص من الطرف لا يقع اقراره بالرق بعد كماله وادعاه اقراره بالرق  
قبل ذلك احكامه بعد ذلك في الجنائيا والحدود والحكام العبد ولو كان القبط امرأة فلو تزوج بالرق قبل صدقها ذلك الرجل  
كانت امته لا انما اذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف ما لو اقرت انها ابنة ابي الزوج فصدقها بالزواج  
فانه يثبت النسب ويبطل النكاح لان الاحنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء والرق لا ينافي فان اعقها المقر وهو تحت زوج  
لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاقترع بالرق يصير طلقا شتيين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك  
الاطلقة واحدة ولو طلقها شتيين ثم اقرت بالرق كان لان راجعها وكذلك في حكم العدة اذا اقرت بالرق بعد ما مضت  
حيضتان كانه ان راجعها في الحيضة الثالثة واذا ادرك القبط فترجى امرأة ثم اقر انه عبد فلان ولا مائة عليه صدق  
فصدقا لا ذم ولا يصدق على ابطاله ولو استدان دين او بايع انسانا او كفل بكفالة او وهب بهبة او تصدق بصدقة  
وسم او كاتب عبدا او جده او اعقته ثم اقر انه عبد فلا لا يصدق على ابطال شيء من ذلك **كتاب الخطر والاباحة**  
**ما كره اكله وما لا يؤكل وما يتعلق بالضيافة** رجل اشترى بالدرهم المحضوة طعاما ان لم ينفق  
الشراء الى الغضب ولكنه نقد الثمن منها حل له ان يأكله ويؤكل غيره وان اضاف الشراء الى الدرهم المحضوة ونقد الثمن  
منها كره له ان يأكل منها ويؤكل غيره وعن شاذ ادان من قول ابي حنيفة فيمن اشترى بالدرهم المحضوة مع غيره او اشترى بالغضب نقد الثمن  
من الغضب قال لا يصدق شيء الا ان يشتري بالغضب ويدفع الغضب ولو اشترى الدرهم النكاح وديقه عنده ويبيع بها قال يفسر ان اضاف  
الشراء الى الوديعة ونقد الثمن منها يصدق بالبيع في قول ابي حنيفة ومحمد وان يصدق الشراء الى الوديعة ودفع الثمن من الوديعة او اضاف الشراء  
الى الوديعة ونقد غيرها لا يصدق بالبيع في قولهم قالوا لا بأس بقائه ان يقبل الصلة من والي ابنته التي هو عليها فله هذا ولو اشترى رجل  
دخول على فقدم اليه ثوبا مأكولا قالوا ان كل منها لا بأس اشتراه بالنسيء او لم يشترا لان هذا الرجل ان غصبه فانه



يجل له ان يأكل من ذلك انا الذي اشتريه بالثمن اذ لم يكن الشراء مضافا الى الغصب فظاهر واما الذي اشتراه بالثمن  
او اضاف العقد اليه فالعقد لم يقع على الثمن المشار اليه فلا يمكن التمسك في البيع واما اذا اضاف الشراء الى الغصب لان المراد  
اذا لم يعلم ان الذي قدم اليه من الغصب بعينه فلانه لم يعلم بالحرمه والاصل في الاشياء الاباحه وان علم انه مخضوب بعينه لا يجزى  
له ان يأكل لانه لم يعلم بالحرمه واستباحه فالواضح ان لا يأكل من الطعام الوالي يكون تفسيره على الغاصب قال الناطق اذا اهدى  
الرجل الى انسان واضافه ان كان غاليا لم يملك من المحرم ينسحب ان لا يقبل الهدية ولا يأكل من طعامه ما لم يجز به حلالا وانه  
او استقرض من غيره وان كان غاليا لم يملك من المحرم لان لا بأس بان يقبل الهدية وما ياكل ما لم يتبين غدره انه حرام لان اموال الناس  
لا يجزى عن حرام فيعتبر الغالب واذا مات عامل من عامل السلطان وادعى ان يبيع الخطة للفقراء قالوا ان كان ما اخذه  
من الناس مختلطا بالمال لا بأس به وان كان غير مختلط لا يجوز للفقراء ان يأخذوا علم انه لا يجوز ان كان ذلك الغير معلوما رده عليه  
وان لم يعلم الاخذانه من ماله او من غيره فهو حلال حتى يتبين انه حرام وقال الفقيه ابو الليث ان كان مختلطا بماله على قول  
ابي يوسف ومحمد هو على ملك صاحبه لا يجوز اخذه الا بقره على صاحبه وعلى قول ابي حنيفة يملك المال بالخط ويكون للاخذ  
ان يأخذ اذا كان في بقية ماله الميت وفاء بقدر ما يردى من الخصم مسلم دعاه فصر في اذنه ضيفا وليس بينهما صداقة ولا غائلة  
غير ان ما بينهما من التجارة قال بعضهم يجزى له ان يذهب الى ضيافته فصر في اذنه ضيفا وليس بينهما صداقة وقال بعضهم  
اذا دعاه المجوسي او نصراني الى ارضه يكره المسلم ان يأكل وان قال اشترى الثمن من سوق لان المجوس يبيع الخنزيرة والموقوفة  
والنصراني لا يذبحه ولا يأكل ذبيحة المسلم ويحرق وان كان الذي ادعى الى الطعام يهوديا فلا بأس للمسلم ان يأكل طعامه لان اليهود  
لا يأكل الا من ذبيحة اليهود او اسم رجل مات وكسبه كان من بيع ابياذق قالوا ان يورع الورثة على اخذ ذلك كان اولي وان عرفوا  
اربابها رده على اربابها لانه لا يجزى عن نوع خبز وان لم يعرفوا اربابها تصدقوا بها لان هذا ما حصل بسبب خبز فكان سبيله  
استدوا اذا عجز عن الرد على صاحب وكذا الحكم فيما اخذ من ثوب او طعام او ثوبه عن ذلك كان اولي واما الذي اخذ من الخنزير  
والنصارى والنجاسة قالوا حكم ذلك يكون اخف لان ما حله الاطعام من اختياره يفرق عنه واما الذي اخذ العلم قالوا لا بأس به  
ان يأخذ الاجرة على تعليم القرآن في هذا الزمان حتى يسلم على رسلهم والى البيت الحرام كذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها كذا في ثلثة اشياء  
للعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها كذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها كذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها  
فذكرهم يبيعون اشياء فوجبت عنه كذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها كذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها كذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها  
لا بأس به بل هو مستحب لا يترفع عليه كذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها كذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها كذا في ثلثة اشياء فوجبت عنها  
قالوا يباح له ذلك وان كان يأخذ على شرطه المالك على صاحبه ان كان يعرفه وان لم يكن يعرفه يتصدق به وعن ابي بكر الاسكاف  
قال اذا اكل عين الغصب عن ابي حنيفة ان يأكل حلالا لا يملكه بالبيع فيملكه قبل الاكل قال ربه ينبغي ان لا يؤخذ بهذا  
كيلا يتجاسر الغاصب والغلم او كل موافق له وفيه ترك قوله ان الذين ياكلون اموال بني ظلم انما ياكلون في بطونهم نار  
وسيلون سبعين وهذا مخالف ظاهر مذهب ابي حنيفة فان غدره المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صالح من المعصوب  
على ضاع في قيمة بعد الاستهلاك جاز عنه قال في غير المذكور في الحلال اقرب به قال خنيفة يوتوب وعن ابي يوسف المذكور في  
الحل اقرب وهذا روي الحسن بن حنيفة روى عن ابي حنيفة في حنيفة فطعنوا وقال ابو بكر البجلي رحمه الله وعبد الله بن  
في قول ابي حنيفة هذا ظاهر قول ابي حنيفة لان على حنيفة ومحمد ان يغصب حنيفة فطعنوا وقال ابو بكر البجلي رحمه الله وعبد الله بن  
ملك الغاصب وقال ابو يوسف كذا حرام قبل ان يرضى صاحبه من لا يجزى له اخذ الصدقة قال ابو بكر البجلي رحمه الله وعبد الله بن  
جائز ان استلف ان كان السلطان مال ورثة عن ابي حنيفة لا يجوز اخذ جائزته فيقبل لو ان فقيرا اخذ جائزته السلطان مع علم السلطان

ياخذها غاصبا لا يجزى له ذلك قال ان كان السلطان خلد الدرام بعضها ببعض فانه لا بأس به وان دفع عين الغصب من غير ظلم  
لم يجز اخذه قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب يستقيم على قول ابي حنيفة لان غدره اذا غصب الدرام من قوم وخط  
بعضها ببعض عليها الغاصب ما على قول ابي يوسف ومحمد لا يملكها الغاصب ويكون على ملك صاحبها مثل الرازي عن بيت المال  
صل لا غنية فيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب الا لفقهاء فرغ نفسه ليعلم الناس الفقه  
او القرآن رجلا خذ ارض الجزر من ارضه من متصرفها قال ابو القاسم نصيب الاكره بطيهم اذا اخذوا الارض من ارض  
او استأجروها فان كان الجزر زروما واستأجروا ان كان يعرف اربابها لا يطيب الاكره وان لم يعرف اربابها طاب لهم لان  
تدبر هذه الاكره التي لا يعرف مالها يكون الى السلطان ويكون بمنزلة ارض الموات وينبغي للسلطان ان يتصدق بنصف الخارج  
على المساكين فان لم يفعل يكون آثما واما نصيب الاكره بطيهم ويطيب لمن يأكل من ذلك برغام وان كان لا يجزى عن نوع  
شبهة الا انهم قالوا ليس في زماننا من الشبهات وعلى علم ان سقى الحرام المعاني امره زوجها في ارض الجزر وانه مال  
ما خذ من قبل السلطان وهي تقول لا اقدر معك في ارض الجزر قال الفقيه ابو بكر البجلي ان اكلت من طعامه ولم يكن غير ذلك  
الطعام غصبا ففي سعة من كله وكذا لو اشترى طعاما او كسوة من اهله ليس يطيّب في سعة من تناول ذلك الطعام  
والنياب ويكون الاثر على الزوج وارض الجزر لا يقدّر صاحبها على زراعتها واداء خراجها في دفعها الامام ليكون  
منفعة المسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا لصاحبها شجرة في مقبرة قالوا ان كانت ثابتة في الارض قبل ان يجعلها  
مقبرة فاكل الارض احق بها يصنع بها ما شاء وان كانت الارض مواتا لا ملك لها فجعلها اهل البلد والقرعة مقبرة فان الشجر  
وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديروا بنبت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كان الغارس معلوما كانت له وينبغي  
ان يتصدق بثمنها وان كانت الشجرة بنبت بنفسها فكلها يكون للقاضي ان يرضى قسما او انفاقها على المقبرة فكل  
رجل وجد جرة فخري حتى بلغت عشرة وصار لها قيمة قال الفقيه ابو بكر البجلي ان وجدها في موضع واحد ففي لقطه وان  
وجدها في موضع متفرقة حل له كمن جمع نواة من اماكن متفرقة فصارت لها قيمة فانه يطيّب وقد مرّت المسئلة في اللقطة  
قال الفقيه ابو الليث وعندي ان وجد الجزر في موضع واحد وفي موضع فكل اللقطة لا يجزى له ان كان غنيا بخلاف النواة لانها  
برو في قصير مساحة بارى والمجوز لا يبرى الا اذا وجدها تحت اشجار المجوز ينقطعها كالسبل اذا بقيت في الارض وعن محمد بن  
شجرة مثمرة في ارض رجل واعصاها خادجة الى الطريق فتناثر من ثمرها في الطريق قال وقد روي هذا من السلفين لا يسل  
في زهدهم وعلمهم فلا يباح الفهم ويكره اكل الطين لان ذلك يفرق فيغير فانه لنفسه امره اكل الثبوت واسماء ذلك لاجل الثمن  
قال ابو مطيع البجلي لا بأس به ما لم يأكل من الشبع وكذا الرجل اذا اكل مقدار حاجته لمصلحة بدية لا بأس به اذا لم يأكل  
فوق الشبع ويكره البنان الا ان لم يرض وغيره وكذا لحمها وكذا الدواوي بطحرام بقول علي رضي الله عنه ان الله تبارك  
وتعالى لم يجعل شفاكم فيما حرّم عليكم وان ادخل مرارة في صبعه للدواوي وقال الفقيه ابو جعفر روي عن ابي حنيفة ان كره ذلك  
وعن ابي يوسف انه كان لا يكره وهو على اختلاف في شربه بل يبول ببول كجملته للدواوي ويقول ابو حنيفة اخذ الفقيه ابو الليث  
ويجوز للحقنة للمرأة للدواوي وغيرها وكذا الحقنة لاجل الهزال لان الهزال اذا فحش يفضي الى السيل ويجوز للحقنة للرجل  
النظر الى فرج الرجل للحقنة ذكره شمس الامنة سرخسي وعن ابن مقاتل بطنه بطنان احدهما ان يجرى بهارجل السمين  
وعظم البطن فذاك مكره اقل من ريق بطن عظيم كان ذلك خذله من غير ان يسمد السمين فلا يرضى عليه واذا اكل الرجل  
اكثر من حاجته يتقيها قال الحسن لا بأس به قال رايث اسمن من اكل اكل الواسن الطعام ويكثر ثم يتقيها وينفعه ذلك رجل  
استطلق بطنه او رمت عينه فلم يالج حتى ضعفه ذلك ومات عنه قالوا لا بأس به ولو اءجاع ولم يأكل وهو قادر



على الاكل كان آثما وفرض على كل مقدار قوت يومه ولو ان جلاظهم دلو فقال له الطبيب غلب الطم فخرجته فلم يفعل  
حتى مات لا يكون آثما لانه لم يتيقن ان شفاؤه فيه ولو كان برجله جراحة قالوا كبره ان يعالجه بقطر الانسان والخنزير  
لانهم لا ينفذون ولا ينفذون على الجرح ان عرف به الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء والذي عرف لا يرفق دمه فاذا  
ان يكتبه على جبهته شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكاف يجوز قبل لو كتب البقرة قال لو كان فيه شفاء لا بأس به قبل لو كتب على جبهه  
ميتة قال ان كان فيه شفاء جاز وعنه ابن سلام معنى قوله على الميت لم يجعل شفاء كغيره من الشفاء انما قال ذلك في الاشياء  
التي لا يكون شفاء واما اذا كان فيه شفاء فلا بأس به قال ابو بكر الاسكاف ان العطشان يحل له شرب الخمر حال الاضطراب الجدي اذا رقي بين  
الرقان قال عبد الله بن سائر كبره اكله قال واخرج رجل عن الحسن قال اذا رقي الجدي بين الخنزير لا بأس به معاه اذا اعتلف  
ايما بعد ذلك كالجملانة رجل اجر نفسه من السفر في السفر في كل يوم نجمة دراهم ويعطى في كل يوم في عمل آخر دهرها قال  
ابراهيم بن يوسف لا ينبغي ان يجر نفسه منهم انما عليه ان يطلب الرزق من موضع آخر وكذا لو اجر نفسه منهم لعصر الخمر  
من العنب لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العامر وكذا الاسكاف والخيما اذا استوجر على خيالة نهي من رقى الفسق ويعطى  
له في ذلك خمر جاز لا يتعجب ان يعمل لانه اعانة على المعصية وكبره ليجب جلا كان وامرأة ان يأكل طعاما او يشرب قبل  
غسل الفم والدين ولا كبره ذلك للحايض والمستحب تطهير الفم في كل الموضع المستقر من اذا اهدك لغيره شيئا في الكفا  
انه لا بأس بقبول هديته لان هذه منقعة لم يكن مشروطة في القرض وان تورع ولم يقبل كان افضل قالوا انما يتورع اذا  
علم انه اهدك لاجل الدين او اشكل عليه انه اهدك لاجل الدين فان تورع كان افضل اما اذا علم انه اهدك لاجل الدين  
فانه لا يتورع لان قبول الهدية من حقن السلم على السلم فلا يمنع عن القول والسبب الظاهر القائم مقام العلم ان يكون  
بينها مهادنة قبل القرض لقرابة او صداقة او غيرها او كان المهدى حراما او با جود والشفاء فان ذلك يقوم مقام العلم  
انه اهدك لاجل الدين مضطر لم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل قطع يدي وكلها اوقا لقطع يدي وقطعة وكلها  
لا يسعه ان يفعل ولا يصنع امره كما لا يسع المضطر ان يقطع قطعة من لحم نفسه فباكل رجل يبي امرأة قالوا ينبغي ان يخذ  
وليته ويدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء ويضع لهم طعاما ويذبح لقول صلى الله عليه وسلم اؤتم ولوباية واذا اتخذ  
وليته ودعاهم كان عليهم ان يجيبوا فمن لم يجيب يكون آثما ولا بأس بان يدعو لذكر اليوم وغدا وبعد غد ثم ينقطع العرس  
والوليته ولا بأس بان يكون في ليلة العرس ويضرب للشهر والاعلان ويكره ان يخذ الشيافة في ايام المعصية لانه ايام تأسف  
فلا يبيع بها ما يكون للسرور وان اخذ طعاما للفقراء كان سنا اذا كانوا بايعين فان كان في الورثة صغير لم يتخذوا ذلك من التركة  
ولا بأس بان يكون يوم الاثنين قبل الصلوة في رواية وفي رواية كبره والمعصية هي الاكل لان الامساك مستحب ليس بواجب رجل اكل  
مشكا بطوافيه قال بعضهم كبره ذلك والمعصية هي الاكل لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل مشكا وكبره وضع اليد على الخنزير  
كما قال ابو القاسم القصار ووضع اليد على الخنزير لان وضع اليد على الخنزير مستفاد بالخبر وقال لا جد فيه الذم  
والضيافة سوى ان امرت عن المعصية عن الخنزير وكذا كبره فليقل الخنزير بالخوان وانما يوضع بحيث لا يتعلق كرامه للخنزير  
وكذا لو وضع الخنزير تحت القنطرة لاجل التسوق وكبره مسح الاصابع والسكين بالخنزير وقال ابو جعفر الهذلي وكبره مسح الاصابع  
بالخنازة على المائدة لانه يشبه بالفراغة وانما عليه ان يجلس لو غسل راسه ولبس بالخنازة واحرقها ان لم يبق فيها شيء  
من الدقيق وهي خالة تعلق بها الدود لا بأس بانها ماتت بمنزلة النبت والعلف ومن اخرجها ولو كان لا بأس بفعل اليد بعد  
الاكل السوي والدقيق بمنزلة الانسان وهو قديم السنة ان يغسل اليد قبل الطعام ويغسله والكمة في غسل اليد قبل الطعام  
ان يبيد بالشابغ والشيوخ ومبطل الطعام على العكر واذا فعل قبل الطعام لا يسع به بالخنازة بل يكره حتى يجف يكون اثر العكر قائما

عند الاكل اذا كان الرجل في مائة فاولا غيره من طعام المائدة وعلم ان صاحبه لا يرضى لاجل ذلك وان علم انه يرضى فلا بأس  
وان استبذله لا يناول ولا يعطى سالما وان ناول القريب شيئا من الطعام الى من كان ضيفا معه على الخوان نظوا فيه  
قال بعضهم لاجل ان يفعل ذلك ولا يحل لمن اخذ ان يأكل بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة واكثرهم حوزوا ذلك  
لانه ما دون ذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة ان يعطى انسانا دخل هناك لطلب انسان او حاجة اخرى وكذا لا يدفع  
الى ولد صاحبه المائدة وعنده وكبره وسنوره رجل عاقى ما الى طعام وفرقه على اخوته ليس لاهل هذا الخوان ان يتنا  
من طعام خوان آخر لان صاحبه الطعام اباح لاهل كل خوان ان يأكل ما كان على خوانه لا غير وقال الفقيه ابو البيث القياس كذلك  
وفي الاستحسان اذا اعطى من كان في ضيافة تلك جاز وان اعطى بعض الخدم هناك جاز وكذا لو ناول الاصف من المائدة شيئا  
من الخنزير ولو قبل من اللحم جاز استحسانا وان ناول الطعام الفاسد والخنزير المحترق فذلك جاز عندهم لانه ما دون ذلك عادة  
ولا يجوز رفع المزمنة بل هو حرام ما لم يقل صاحبه لدارار ففعل رجل اكل خبز مع اهله فاجتمع كسر الخبز ولا ينبغي فعله  
ان يطعم الدجاجة والشاة والبقرة وهذا اولى من الاغناء في السفر والطريق الا اذا وطع في الارض ياكلها النمل رجل اتخذ  
ضيافة للقرابة او وليته واتخذ مجلسا لاهل الفساد فدعا رجلا صالحا الى وليته قالوا ان كان الرجل يحال واتسع عن الاجابة  
منهم عن فسقهم يباح له ترك الاجابة بل يجب عليه ان لا يجيب له لانه نهي عن المنكر وان لم يكن الرجل يحال لولم يجبه يمنعه  
عن الفسق لا بأس بان يجيب ويطعم ويكره معصيتهم وفسقهم لان اجابة الدعوة واجب ومنذوب فلا يمنع لمعصية  
اقتربت بها انما استماع صوت الملاهي كالغريب والعقيب وغير ذلك حرام لقول صلى الله عليه وسلم استماع الملاهي معصية والجلوس  
عليها فسق والتلذذ بها من الكفر انما قال ذلك على وجه التشديد وان سمع بغثة فلا تسمع عليه ويجب عليه ان يجتهد في الجهد  
حتى لا يسمع ناروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل اصبعه في اذنيه انا قراءه اشعار العرب فاما كان فيها من ذكر الفسق والخمر  
والغلام مكروه لانه ذكر الفواحش اذا رى الرجل منكرا وهو يعلم انه لو نهاهم قبلوا منه لا يسعه ان يسكت وان كان  
يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون وسعه ان يترك والنهي افضل وان علم انهم يفرقون او يشتمونه لو نهاهم وسعه ان يترك  
قوم خرجوا الى العدو وفيهم قوم من الفسوق واصحاب الملاهي قالوا ان المنكر للصالح ان يتفرقوا بالخروج ففعلوا ذلك  
والا ففسقهم عليهم وهو لا خالص نياتهم وكل من اباح حبه شهد طعاما وفيه قاتل فيم يتورع الاكل لاجله وقال محمد  
ان كان الرجل من نقدي يباح له ان يخرج رجل اخر الفسق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه اية العذر فان  
كف عن ذلك لا يضره وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبه وان شاء اذبه سياطا وان شاء اذجه عن داره  
ويكره للرجل المعروف الذي يقتدى به ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان يعظم امره بين يدى الناس رجل دعه خمره يسبح  
بها وجهه من العرق كبره له ذلك لا تجزاه فيه هذا اذا كان متقوما فاما اذا كان غير متقوم فلا بأس به لان ذلك لا يكون للخنزير  
والسكر فالكبره ما كان على وجه التجبر انما اذا كانت الحاجة وضرورة فلا كبره وهو كالترجيع للجلوس والانتكاز قالوا  
ان كان ذلك على وجه التجبر كبره فان فعل الحاجة وضرورة لا كبره وكذا لا بأس للرجل ان يربط خيطا في اصبعه وغطا  
لحاجته **باب ما كبره في النظر والمس للاقارب وما لا كبره** ولا بأس للرجل ان ينظر من اسه  
واخته ابانفة وكل ذات دم محرمة كالخداوات واولاد الاولاد والعات والحالات الى شعرها وصدورها واسنها  
وسديها وعصدها وساقها ولا ينظر الى طرفها وبطنها ولا يبين سرتها الى ان يجاوز الركبة وكذا الى كل ذات محرم  
رضاع او صهرته كزوجة الاب والجدوان علوه وجه الابن واولاد الاولاد وان سفلوا وابنه المذخور كما فان  
لم يكن دفن بها فهي كالاجنبية وان كانت حرة المصاهرة انما اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت فيها اباحة المس والنظر

المزود



وقال شمس الأمة السرخسي ثبتت باحة المس والنظر لبشوة الحمة المؤتمة وما لا يكونه النظر اليها من ذوات المحارم  
لاباس ان يحسها بالاحمال لا شهوة الا الاجنبية فانه لا لباس للنظر الى وجهها وبكره المس ولا ينظر الى بطن ذات محرم  
منه ولا الى ظهرها ولا الى ما بين سرتها وانما يباح المس والنظر الى هذه المواضع بغیر شهوة فان كان جلالا ونظرا الى ذلك  
يستهي او كان كبريا به ان يستهي فانه يفتق بصره ولا يمسها وفي كل موضع جاز المس والنظر جاز له ان يسافر فيها ويحلوا اذا  
اسن على نفسه فان خاف عليها او على نفسه لا يفعل واذا سافر فيها واحتاج الى عملها وانزلها لا لباس بدلك ولا يخذلها ويظهرها  
بشوب لا يصف وان خاف ان يستهي او على نفسه فلا يجتنب ما لم يكن ويجوز النظر من ابنته الغير ما يجوز من ذوات المحارم وما جاز  
النظر اليها جازتها من غير شهوة فاذا خاف على نفسه فليجتنب والمرأة ان ينظر من الرجل الاجنبى من فرقة الى قدمه سوى ما بين  
السرة الى ان تجاوز الركبة والحمة لا تسافر ثكنة ايام بغير محرم وتوافع المحرم عبد كان المحرم او حراما كان او كافرا  
والنحو والمنجون لا يصلح حرما ولا لامة ولدته والمكاتبه وام الولد ومعتقه البعض ان يسافر بغير محرم والعبد في النظر  
الى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبى الحر ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا ينظر الاجنبى الحر  
من الحرة الاجنبية سواء كان العبد خصيا او خلا اذا بلغ مبلغ الرجال واما الممبويا الذي جف فاهه فبعض مشايخنا  
رخصوا اختلاطه بالنساء والامع انه لا يرضى ويمنع وللعبد ان يدخل على مولاه بغير اذنها اجماعا وفي احد قول الشافعي  
يباح للعبد من سبته ما يباح للمحر من ذوات المحارم واجمعوا على ان العبد لا يسافر بسبته وللزوج ان ينظر  
الى سائر بدن امراته وكذلك المرأة من الزوج وللولى من امته وللامه من مولاه واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فله  
ان ينظر الى وجهها وان كان جلالا يستهي ان ينظر الى وجهها او كان كبريا به ان يستهي فلا لباس ان ينظر الى وجهها مكشوفة  
وكذا اذا دعى الى شهادة عليها او كان حاكما فادان ينظر الى وجهها عند الاقرار ان كان ينظر اليها وان كان يستهي  
ولا لباس للرجل بمصافحة البجوز التي لا تستهي وان تغمر رجله وكذا لو كان الرجل شيخا يمس على نفسه وعليها فلا لباس ان  
يسافحا وان كان لا يمس لا يحل ويجوز للرجل ان ينظر من الرجل سوى ما تحت السرة الى ان تجاوز الركبة ونظر المرأة الى المرأة  
كفها الرجل الى الرجل والركبة عند عورة والسرة ليست بعورة وروى الحسن عن ابي حنيفة ان لا لباس للاجنبي ان ينظر الى قدم  
الحرة الاجنبية كما ينظر الى قدم الغير ومع الشهوة لا يحل وعز في حصة اذ حلف الرجل بطلاق امراته ان لا ينظر الى حرام فظن الى  
وجهه حرة اجنبية او نظرا الى كفها لا تطلق امراته ولا لباس بالنظر الى الصغيرة التي لا تستهي وان يشها وبكره ان يقبل الرجل من  
اوبه او شيا منه في قول ابي حنيفة ومحمد ولا لباس بالسلفه وقال ابو يوسف لا لباس بالقبيل والمعلقة في ازار واحد وان كانت المعلقة  
فوق قميص او جبة او كانت المعلقة على وجه المرأة جاز ذلك لرجل ظاهر من امراته قال ابو يوسف حصة لا يسترها ولا يقبلها ولا ينظر  
وجها من شهوة حتى يفرق ابي يوسف لا يباح للنس والقيلة والنظر الى الفرج حتى يفرق ويجوز النظر الى شعر الظهر والصدر  
واذا طلق استن لا يحل الجمع بينهما بعد النكاح لو كانتا حرتين فوطيها شرارا وان يطا احدهما لا ينبغي ان يطا احدهما  
حتى يخرج الاخر عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطا الاخرى قال ابو يوسف كالايضا احدهما قبل ان يخرج الاخر عن ملكه  
لا ينظر الى فرج احدهما ولا الى ظهرها وبطنها ولا يقبلها حتى تفرج الاخرى ويملكها او يملك بعضها وكذا قال في رجل تزوج  
اغت امرأة ودخل بها ودفن القاع في بينها فانه لا يقرب امرأة ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها من شهوة حتى تنفض عذرة التي فرق  
القاع بينهما وجمع لهما بغير امر شرعا قال ابو حنيفة ان يستمتع بها فوق الميزر وليس له ما تحته وقال محمد يجنب من غير الذم  
بغير الجماع وما سوا ذلك وروى التابعون خلقا فيما قال ابو حنيفة ان يستمتع بها فوق الميزر قال ابراهيم برادة الاستمتاع  
بالسرة فافوقها وقال الحسن يتدخا بالاذار وبقي حجة فباردون الفرج فرق الميزر اذا حرم جماعا لم يحل لاجرم الداعي وكذلك

في الصوم وفي الاستبراء من الوطى والدواعي في الحارة المملوكة بملك حاد وعن محمد في المسبية لاجرم الدواعي حاله ستر  
وبكره للرجل ان يمسح امراته ومعها في البيت من يعلم ذلك وبكره لجارية الرجل وعبد المرأة النظر اليها حاله المسبقة  
ولا لباس للرجل ان يمس فرج امراته وكذا المرأة ان يمس فرج زوجها كمن يتحرك قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن هذا فقال لا يباح  
وارجوا ان يعظم اجرها امرأة اصابها فرجة في موضع لا يحل للرجل ان ينظر اليها ولكن يعلم امرأة ليد او يها فان لم تجدوا  
امرأة تدلونها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها الهلاك او البلاء والوجع فانها يستتر بها كل شئ الا موضع  
تلك الفتحة ثم يد او يها الرجل ويقتض بصره ما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن  
لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية وللقابلة ان ينظر الى فرج المرأة عدا خذ الولد مكانا لقروته وكذلك المحرم  
ان ينظر الى فرج البالغ عند الختان واذا اراد الرجل ان يشتري جارية يحمل ان ينظر شعرها ومصدرها وثديها وعضدها  
وساقها وقد مضى وان كان نشئي فلا يحل ان يس اذا كان نشئي او كان كبريا به ان يستهي ولجارية المرأة ان تغمر رص  
زوج سيدتها وينبغي ان يحق الصبي اذا بلغ تسع سنين فاذا اختنوه وهو اصغر من ذلك فحس وان كان فوق ذلك  
قالوا لا لباس به وابو حنيفة يقول وقت الختان قال شمس الأمة الحلواني وقت الختان من حين يحتمل الصبي ذلك الى ان بلغ  
والرجل ان يغتن ولده ويحمله ويدويه ويربط فرجه وجراحته ويقبض له الهمة ويشتري ويبيع ويؤجر داره ويخرج  
امته ولا يزوج عبده والجد ووصي الاب ووصي الجد بمنزلة الاب لا يجوز ذلك لوصي القوم والخال ووصي الام وان كان في حجره  
الا ان له ان يقبض الهمة ويؤجر دابة وامته وعبد وفي الاستحسان ان لم يكن اقرب منه ولا يقول غيره وكذا الامر  
والنقط اذا جرح النقط او حنته او ربط جرحه كان ضامنا اذا هلك لانه ليس بولي اذا ختن الغلام ولم يقطع كل  
خلقة قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان نصف او دونه لا يكون ختانا واذا لم يكن من جذلة الصبي لقطع الا  
بشد يد وخشفة طاهرة لورايه انسان يراه كانه ختن قالوا ينظر اليه النساء واهل البصر من المجاهدين فان قالوا هو على  
خلان ما يكن الختان فانه لا يشده عليه ولا يعرض بل يترك ويكون ذلك عندرا والواجب يسقط بالاعذار فاسته اولى وكذا  
الجوز اذا سلم وهو شيخ ضعيف اخبر اهل البصرة لا يطبق الختان يترك واذا اجتمع اهل مصر على ترك الختان فاتهم الامام  
كما فاتهم في ترك سائر ابن واذا غسل الاقل من الختان قال ابو بكر البجلي يجب عليه ايصال المار تحت الجلد كما يجب المصضة  
والاستنشاق على الحب ولو تروضا ولم يوصل الماء تحت الجلد جاز ولا لباس للمرأة ان تحلق راسها وتجوز ان تحلق ذلك  
لمرض او عذر او وجع وبكره الخشاء في بني آدم ولا لباس بدخل الحصى على النساء ما لم يبلغ حد الحلم وقدره واذا كان خمس عشرة  
ولا لباس بخشاء السور اذا كان فيه ضرر ولا لباس بخشاء البهايم والاعنام لان فيه سفقة طاهرة وكذا لا لباس كى الصبي  
لداء اصابه ولا لباس شقبت ذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولم ينكرو ذلك عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اعترض  
الولد في بطن الحمار ولم يجدوا سبيلا لاستخراج الولد لا يقطع الولد باريا ولو لم يفعلوا ذلك نجح هلاك الامه قالوا ان كان  
الولد ميتا في البطن لا لباس وان كان حيا لم يرجوا قطع الولد باريا لانه قتل النفس المحرم لصيانة النفس الا في شئ من غير  
تقدره وذلك باطل واذا جوعت البكر فيما دون الفرج ودخل الماء فرجها فحبلت فدنا وان ولادتها قالوا ان عذرتها  
بيضة او جوف دهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون واذا سقطت الولد بالعلاج قالوا ان لم يستبرئ شئ من خلقه  
لا ياتم قاله ولا قول به فان المحرم اذا كسر بيض الصيد يكون ضامنا لانه اصل الصيد فلما كان مواخذا بالجزاء ثم فلا اقل  
من ان يحرقها ثم ههنا اذا سقطت بغير عذر الا انها لا ياتم اثم القتل فان سقطت بعد استئناس خلقه وجبت الغرة المربعة اذا ظهر  
بها الجمل وانقطع لبنها وليس لابل صغيرا يستاجر الظير ويجوز هلاك الولد والوايح ان تعالج في استئناس الدم مادام الحمل نطفة



او علقه او مضغه ولم يخلق له عضو وقد روي تلك المدة عانة وعشرين يوما واما ابا حوالمها افساد الحمل باستئصال الرحم  
لانه ليس يادق فيباح لصيانة الادنى واذا اغزل الرجل عن امراته بغير اذنها ذكر في الكتاب انه لا يباح قالوا وفي زماننا يباح نسو  
الزمان ولا يباح بقتل الجراد لانه صيد يحرقه لاجل الاكل فذبح الضراري وعن محمد بن سلمة قال لا يباح بقتل النملة لانه  
من اهل الارض ويكره ايقاعها في الماء وقال ابو بكر الاسكاف ان ابتداءك فاقتلها والا فلا تقتلها وقال الفقيه ابو الليث  
انه لا يباح قتلها ما لم يتعدى بالاذن او مريان غلة فرمت بينها فاحرق بيت النمل فاحرقه الله تعالى هلا غلة واحدة يعني هلا  
فتلك النملة التي اذنت خاصة ولا يباح سبق النملة اذ كان فيها حشرة وفي الكتاب والجراحات المموتة والنزوح العقيمة والعمامة  
الواقعة في النمل ونحوها من العلل ان قيل قد ينحو وقد يموت او ينحو ولا يموت يعالج وان قيل لا ينحو اصلا لا يداوى بل يترك  
ويباح قطع اليد للكلبة رجله سلقه او جرحه فاراد ان يستقره ونحوه من الموت قال ابو يوسف ان فعل احد فبقي فلا يباح  
بان يفعل لانه يكون معالجه ولا يكون قريبا لهلاك وفي الفتاوى اذا اراد ان يقطع اصبعاً ليدفع او شياً اخر قال في تفسير  
ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الحلال فانه لا يفعل لانه يقرض النفس للهلاك وان كان الغالب هو الحاجة فهو في سعة من ذلك  
رجل او امرأة قطع الاصبع الزاير من ولده قال بعضهم لا يضمن لانه معالجه وهما ولاية المعالجة ولو فعل ذلك غير الاب والام  
كان ضامنا لعدم الولاية وقال بعضهم ليس للاب والام ان يقطعوا وان قطعوا وجب وصافي يرد كان ضامنا ونحوه هو الاول  
لان بخلافه لو ارادوا ان يقطعوا ليدروا وقت لقلم اظافيره والحلق راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم  
الجمعة واخره الى يوم الجمعة تاخيراً فاحتمل ان يكون رزقه ضيقاً فان لم يجدوا له رزقاً في ذلك اليوم فليس عليه ان يقطع  
بالاخبار فهو مستحب لما روي عابته رما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظافيره يوم الجمعة عاده الله ثمانين ابتداء الى الجمعة  
الاخرى وزيادة ثلثة ايام واذا قلم اظافيره او جرح شعره ينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر المحذور فان روي فلا يباح وان  
القاه في الكيف وفي المغسل يكره لان ذلك يورث داء وينبغي ان ياخذ الرجل من شارب حتى يورث الطهر في الاعلى الشفة العليا  
ويصير مثل الحاجب وان اضطر بالولد فبطن امرأة حامل قد ماتت يتوقظ لها من الجنين الايسر واذا ابتلع الرجل درة انسان  
ومات وليس بالغير ذلك كان عليه من ذلك ولا يتوقظ بطنه لانه رزقه المال دون رزقه النفس رجله كلب عقور يعقش كذا روي عليه  
فلهذا القصة ان يغسلوا هذا الكلب على صاحبها ان يعقره قالوا ان لم يتقدموا اليه قبل العقر لا يضمن وانما لو تقدموا اليه  
صاحب الكلب قالوا يكون ضامناً بمنزلة الحايض المائل قالوا مولاهم وينبغي ان لا يكون ضامناً فان الدابة اذا دخلت ارض الغير فاست  
الزرع لا يضمن صاحبها اذا لم يدخل ارض صاحبها في الزرع ولا يضمن فعل الدابة الى صاحبها الا بالامر لا ينبغي ان لا يضمن  
اذا لم يكن من صاحب الدابة فدية فيها كلاب كثيرة يتفرق بها اهل القرية يؤمر ارباب الكلاب بقتل الكلاب فان ابوا دفعوا  
الامر الى القاضي يامرهم بذلك لانه منسوب لدفع الضرر ولا ينبغي للرجل ان يتخذ فدية كلبه الا كلباً يحرس به او يصيد به  
فان امسكه فدية لغير حاجة لم يكن للجيران حق المنع وان ارسله في السكة كان لهم حق المنع وان امتنع عن ذلك دفعوا الامر  
الى القاضي وكذا اذا امسك دجاجة او حمامة او غولاً في راسه يتوقظ على هذا المرأة اذا كانت موزونة لا تقرب ولا تقطع اذنها  
ولا تترك ولكن تدبج بالتيك ويباح بقتل العقلة بكل حال ويكره اراقها واوراق العقر بالبار وان طرح العقلة حية  
لا يباح ولا يردان يقتلها ولا يباح اطلاق العلق في شمس يموت الديان لان في منفعته الاوق وهو بمنزلة القاء السمك  
في الشمس **وما يتصل بقبلة المحارم** ابن كير قيل امرأة ابيه في شهوة وهي بنت خمس سنين لموت سنين  
قال ابو بكر بن الحارث بن ابي لهنا غير مستهانة وان اشتمها الابن لا يعبر فبقيل لو كانت المرأة كبيرة خرجت عن حد الشوق  
والمنفعة بحال محارم على ابي المرأة اذا دخلت ذكر صبي والصبي ليس من اهل المحارم قال محمد بن سلمة هذا لا يكون من

عن انتشار يعني محمد بن ابي رباح من الشرفا راد ان يقبل اخته وهي شقيقة قالوا ان كان بخاف على نفسه لا يجوز رجل  
من شرفا راد عن شهوة قال ابو نصر لا يثبت حرمته لمصاهرة اراد به الشعر المتبرسل **باب ما يكره من التبرسل والحلي**  
**والزينة وما لا يكره وما يقبل في الواحد في الحول والحمة وما لا يقبل لبس الحرير المصمت حرام على النكاح**  
في الحرب وغيره وما يكره في حق ابائهم يكره ابائهم الصبيان الذكور ويكون الاثم على من لبسهم واما حرير لبس الحرير لما روي ابو هريرة  
عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحرير لباس اهل الجنة فمن لبسه في الدنيا فليباس من في الآخرة وقال ابو يوسف  
ومحمد بن الحسن الحرير في الحرب فان كان الثوب سداً من غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولمحمد حرير يكره لبسه في غير الحرب  
عندهم وجاز لبسه في الحرب واما ما كان سداً حريراً ولمحمد غير حرير كالعالى والخز جاز لبسه في كل حال عندهم وقال ابو حنيفة  
لا يباح لبس الحرير في الحرب والديباج والنوم عليها وكذا الوسايد والمرافق والبسيط والسور من الديباج والحرير اذا  
لم يكن فيها تماثيل وقال ابو يوسف ومحمد يكره جميع ذلك وروي بشر عن ابي عن ابي حنيفة لا يباح لبس العلم في الثوبين الحرير  
اذا كان مقدار اربعة اصابع او دونها ولم يحك فيها خلافاً وذكر شمس الائمة السرخسي في النيران قال لا يباح لبس العلم لانه  
تبع وعن ابي حنيفة قال لا يباح لبس البغلة كلها من سباع وغيرها الذئبة والحيئة فيه سواء فان دباغة ذكاته وكذا الصوف  
والشعر والعظم والطف والعصب والحافر والخفاف بالحناء والوسنة حن ولا يحنف يد الصوف ولا رجليه ولا يباح لبسه  
للنساء ولا يباح لبس الخبز للرجال اذا كان حمة غير حرير ويكره للرجال لبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران  
والورد ويكره الشرب والادهان من ائنة الذهب والفضة وكذا المحار والكاجل والداهن وكذا الاكحال ببل الذهب  
والفضة وكذا السرر والكراسي اذا كانت مفضضة او مذهبة وكذا السرج اذا كان مفضضا او مذهبا وكذا الركاك والنجام  
وقال ابو حنيفة لا يباح الشرب في الائمة المفضضة والمذهبة اذا وضعناه على العود وفي الكوي والسرى على العود  
والخشخاش والذهب والفضة ولا يباح لبس الرجل الذهب والفضة في سقف الدار والمجد وان ينقش المسجد بالذهب  
والفضة من اياه فان كعبته شرفها الله تعالى من حرفة بناء الذهب والفضة مستورة بالوان الديباج والحرير ولا يباح لبس  
المصنف مذهبا او مفضضا او مصبوا ومن ابي يوسف انه يكره جميع ذلك واختلوا في قول ابي حنيفة ولا يباح غلبة  
المنطقة والسلاح والسيف بالفضة في قوم ويكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا كان يخلص من الذهب والفضة  
اما التوبة التي لا يخلص من الذهب بالفضة لا يباح لبس عند الكل ولا يباح لبس من ذهب وفضة ويكره ابا حنيفة ولا يباح  
بان يثربين كف وفي خنصره خاتم من ذهب والنساء فيما سوى الحل من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة وغيره  
الرجال ولا يباح لبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ ويكره الاكل على خوان من ذهب وفضة ولا حمة  
للرجال فيما يتخذ من الذهب والفضة او كان مفضضا او مذهبا ما خلا الخاتم من الفضة وحلية السيف والسلاح  
لرخصة جاءت فيه ويكره ان يتوضأ في طشت من الذهب والفضة وقال ابو يوسف لا ينبغي للرجال لبس ثوب فيه كتابة  
من ذهب وفضة ولا يباح لبس من الذهب في فض خاتم الرجل في قول ابي حنيفة ولا يباح لبس بستر حيطان البيت بالبود  
ونحوه الخمر والبرد واذا تحركت ثنية الرجل ولم يسقط الا انه بخاف سقوطها فشدتها بذهب وفضة لا يباح لبس  
هذا كالحلي واذا سقطت ثنية الرجل اوصى له لا يكره ان يعيدها وليشدّها ولكن ياخذ من ثاة ذكية وليشدّها مكانها  
وقال ابو بكر بن الحارث بن ابي لهنا ثنية في موضعها وليس هذا كس ميت وذكر في الجامع الصغير اذا تحرك من الرجل فشدّها  
بذهب قال محمد بن الحسن بن ابي حنيفة الاول وقال اخرها بشدها بالفضة لا بالذهب اختلوا في قول ابي حنيفة وكان  
ابو حنيفة يكره لبسها بالفضة وكذا اذا سقطت سنة لا يباح لبسها في ثوب من ذهب



ولا يتختم الرجل الابضة اما لا يتختم بالذهب فللمحدث المعروف وكذا التختم بالحديد لانه خاتم اهل النار  
وكذا الصفر لقوله صلى الله عليه وسلم على كرم الله وجهه تختم بالورق ولا تزده على مثقال فظاهر هذا اللفظ يقتضي  
كراهة التختم بالحجر الذي يقال له ينهم والصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر بل هو حجر وعنه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه كان يتختم بالعقيق ثم التختم بالفضة انما يباح لمن يحتاج الى التختم كالنساء والسلاطين ونحوها اما عند  
عدم الحاجة فالترك افضل واذا التختم بالفضة ينبغي ان يكون الفضة الى باطن الكف لا الى ظهر الكف ثم يجعله في اليد  
اليسرى في زمانه جل هدم بيتا مقورا من تماثيل الطيور والادق باصباغ قال محمد بن فضال فيمن قيمته البيت واصابعه غير مقصور  
بمنزلة ما لو اقرق برطلا لا يشان فانه ينضم قيمة العود وان كسره لا ينضم شيئا لانه لم يستهلك الحطب والخشب ولا يباع  
للزينة ان جعل في ثوبها وذوايها شيئا من الورد ويكره ان ينضم شعرا بشعر غيرها ولا بأس بالناسج بخلع شعرا بجهة الغلام  
لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة ولا يريد به التجارة لا يستحب ان يفعل ذلك وروى عن حماد بن عيسى قال حلفت برأسه  
فخطاني الحجام في ثلثة منها اني جعلت مستديرا فقال استقبل القبلة فناولته الجاني لا يسرف قال ابن واديت ابن  
اذ هب جد الحلق فقال اذ في شعرك فرجعت ودفتة ولا بأس بدخول النساء في الحمام اذا دخلت بمنزلة ويكره غز الآ  
في الحمام لان الحمام ربما يفعل ذلك عن شهوة وان كان ذلك لفروجه فلا بأس به ولا بأس ان يكون المولى ركبيا والغلام عشي  
معه اذا كان الغلام يطيع ذلك فان كان لا يطيع بكرة ذلك رجل اذا كان في بيت فاخذته الزلزلة لا يكره ان يتقلد في الضياء  
ويقر خلافا لما قاله بعض الناس ويستحب الغار بالماء وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غفل عن غسله فاسرع المشي قبل ان يغسل  
الله قال علي بن السلام فرأى من قضا الله ايضا ولا بأس بالاكفيل يوم عاشوراء بل هو مستحب لقوله عليه السلام من اغتسل يوم عاشوراء  
بالاغسل المسروح لم يرد عليه ابدا واما ما في حلال بيعهم امرأة لم يغسلوها وان كانا يحارم لكن ينسب بالصعيد  
وان كان من يسميها محرما لها يسميها بغير حرمة وان لم يكن محرما يسميها بخبرقة يلفها على كفه والرجل اذا مات في سبيل  
معهن امرأة يسميها على ما يتبين الا ان كانت حرمة يسميها بخبرقة يلفها على كفه وان كانت ملكة يسميها بغير  
خرقة وامته وغيره وذلك سواء وان كان محض من الا انه لا يملكه الغسل يغسله وكذا اذا كان مع الرجل امرأة كافرة  
غسلها الغسل يغسلها وان كان محض لم يبلغ هذا الشهوة على غسل الميت يغسل الرجل **فصل فيما يقبل فيه**  
**قول الواحد وما لا يقبل** ما فرح حفره الصلوة ولم يجد ماء الا في اناء فاخبره رجل ان يجلس قال في الكتاب  
ان كان الخمر عدلا ليس ان يتوضأ بذلك الماء وان كان فاسقا فله ان يتوضأ بذلك الماء لان الطهارة في الماء اصل  
فيمسك بالاصل فلا يبطئ حركه كما لا يثبت الخمر برواية الفاسق بخلاف اذا اخبره فاسق في المعاملة فان تم بحجرا لا يخذ  
بقول الفاسق لمكان الضرورة وان كان الخمر نجاسة الماء مستورا فالمستور فيه بخبرقة الفاسق فظاهر الرواية وروى  
الحسن بن احمد ان مستور فيه كالعدل والمأخوذ فظاهر الرواية لان العدا شرط وما كان شرط لا يكتفي بوجوده من حيث  
الظاهر من العبد ان لم تدخل الدار اليوم فانت حرة فني اليوم فقال العبد لم دخل وقال المولى دخلت كان القول قول  
المولى وان كان الظاهر شاهد العبد وان كان الخمر نجاسة الماء عند نقه فالعبد بمنزلة الحر العدل كافي رواية الاحبا  
وان كان الخمر نجاسة الماء امة حرة او امة فالمرأة بمنزلة الرجل كافي رواية الاحبار والامة الشقة بمنزلة الحرمة  
فان اراق الماء تم تبهم كان حوط وان كان اكبر رايه ان الخمر نجاسة الماء كاذب فانه يتوضأ به ولا يتبهم وان كان الخمر  
نجاسة الماء رجلا من اهل الذمة لا يقبل قوله فان وقع في قلبه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب راجت ان يريق الماء  
ثم تبهم ولو توضأ وصلى جازت صلته وفي خبر الفاسق اذ وقع في قلبه انه صادق فانه يتبهم ولا يتوضأ لان الفاسق

من اهل الشهادة على المسلم ولو كان الخمر نجاسة الماء صبيا او محتوها بعقلا ما يقولان فهو كذلك من اصحابنا  
من قال المراد بهذا العطفان الصبي كالبالغ اذا كان مريضا ويسقط اعتبار البلوغ كما يسقط فيه اعتبار الذكورة و  
الحرية ويكون هو كالبالغ في المعاملات والافتقار ان مراده العطف على الذوق فان خبر الصبي والمعتوق في هذا الخبر انفق  
لانه ليس لها ولاية الا ان لم ولو ان رجلا دخل على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون شرابا فدعوه اليه فقال له  
رجل ثقة منهم عزيم وهو هذا اللحم ذبيحة المجوسي وهذا شراب خالط خمر فقال الذين دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال  
بل هو حلال فانه ينظر في حاله فان كانوا عدولا لا يثبت هو الى قوله ذلك لو اهدا الذي اخبره بالحرمة وان كانوا  
متهمين فانه ياخذ بقوله ذلك الواحد ولا يسعه ان يتناول شيئا من ذلك سواء كان الخمر بالحرمة حراما او مملوكا ذكرنا  
او انشئ ان قول الواحد الثقة مقبول في البيانات ولو كان في القوم رجلان ثقتان فانه ياخذ بقوله وان كان في القوم  
ثقة واحد فانه يعمل بكبريائه فان لم يكن له راي واستولى الا عنه فلا بأس ان يأكل ويشرب ويتوضأ منه وان كان الذي  
اخبره بانه حلال مملوكين ثقتين والذي يزعم ان حرمان واحد فلا بأس به لان في الخبر الذي الحر والمملوك سواء  
فبترجح قول المفتي وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكين ثقتين والذي يزعم انه حلال حر واحد فانه لا ينبغي ان يأكل  
ليترجح قول المفتي رجلا ترجع امره فاخبره رجل مسلم ثقة او امرأة انها ارتضعا من امرأة واحدة قال في الكتاب راجت  
الى ان يتنزه فيطلقها ويعطيها نصف المهر ان لم يكن دخل بها ولا يثبت الحرمة بغير الواحد عندنا ما لم يشهد رجلان  
او رجل وامرأتان وعلى قول الشافعي يثبت حرمة الرضاع بشهادة الاربعة من النساء واما يتنزه احتياطا لمكان حرمة الوطئ  
فيطلقها كيلا يتيق معلقة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول واكثر بعده وان كان المستني اكثر من مائة المثل يستحب لها  
ان لا ياخذ منها شيئا قبل الدخول وبعد الدخول يستحب لها ان تبرى الزرع عازا على ما راعى اذا كان المستني اكثر من مائة  
المثل لان الزيادة انما تجب بحكم النكاح وذلك محتمل وان لم يطلقها ولم يتنزه وسعه ذلك لان ملك النكاح لم يبطل  
بهذه الشهادة وكذلك رجل اشترى حارية فاخبره عدل ثقة اما حرمة الابوين واما اخوته من الرضاع فان تنزه  
عن وطئها فهو افضل وان لم يتنزه وسعه ذلك لان ملك اليمين لم يبطل بهذه الشهادة مسلم اشترى حمارا وقبضه  
واخبره مسلم ثقة انه ذبيحة المجوسي فانه لا ينبغي للشري أن يأكل ولا يطعم غيره لان الخمر اخبره بحرمة العين  
وبطلان الملك وحرمة العين حتى انه ثمة فيثبت بغير الواحد واما بطلان الملك فلا يثبت بخلاف الواحد وليس من ضرورة  
ثبوت الحرمة بطلان الملك فيثبت الحرمة مع بقاء الملك بخلاف ما تقدم لان بقاء النكاح لا يتصور مع ثبوت الحرمة المؤبد  
فان لم يبطل النكاح بخبر الواحد لا يثبت الحرمة واذا ثبت الحرمة مع بقاء ملك اليمين ههنا لا يمكن الرد على بايعه ولا ان  
يجلس الثمن عن اباع اذا لم يبطل البيع ولو انه لم يشتر اللحم ولكن الذي كان اللحم في يده اذن له بالتناول فاخبره مسلم  
ثقة انه ذبيحة المجوسي لا يحل له ان يأكل لانه اخبره بما هو حق الله تعالى فيثبت الحرمة ولو اذن له بالتناول ثم بايعه منه  
بعد اذ ان ملكه بسبب غير ميراث او هبة ثم اخبره مسلم ثقة انه حرام العين لا يحل له تناوله ولو ان رجلا ملك  
طعاما او حارية ميراثا او هبة او بسبب من الاستبراء ثم اخبره مسلم ثقة ان هذا الغلام بن فلان الغلام في غيبه  
من اباع او الواهب والميت قال احبائي ان يتنزه فلا يأكل ولا يشرب ولا يتوضأ ولا يبطأ الجارية لان خبر الواحد العدل  
يثبت الحرمة فيتنزه وان لم يتنزه كان في حقه من ذلك لان الخمر ما اخبره بحرمة العين واما اخبره ان ملكه منه كاعا صا  
وهو مكذب في هذا الخبر شرعا لان اليد لملك فلماذا قال ان تنزه كان افضل وان لم يتنزه كان فسق من ذلك ولو ان  
رجلا في يده طعام وادون لغيره بالتناول واخبره ثقة ان هذا الطعام والشراب غصب من فلان والذي في يده ينكر ويترحم







تزوج امرأة ولم يرها فادخلها عليه انسان واخبره انها امراته وسعه ان يقبل قوله ويظاها اذا كان ثقة عند او كان  
في كبرايه انه صادق وكذلك رجل دخل على غير بيل وهو شاهر سيفه او عاذه رجمه ويسبحه وصاحب المنزل لا يد  
انه لص او هارب من المصروف فانه يحكم براه فان كان رايه لصدق على غيره باخذ ماله ويقتله ان سعه وصاحب المنزل خاف  
انه لو زجره او صاح به بادره بالفرب كان لصاحب المنزل ان يقتله وان كان رايه انه هارب من المصروف لا ينبغي ان يحل  
ولا يقتله جواز العمل في هذه المسائل بانظر الى عند الحاجة وانما يتوصل الى كبر الرأى بالداخل عليه بان يحكمه ذمته وهيبته  
او كان عرفه قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخير يستدل بذلك على انه هارب من المصروف وان عرفه بالجلوس مع المصروف اهل الشر  
يستدل بذلك على انه سارق رجل قال لغيره ان فلانا امر في بيع جاريتي التي في منزله ودفعها الى مشتريها كان السامع ان  
يشترىها منه وان تقبض الجارية من منزله ولاها اذا دفع المشتري الثمن الى بايعها ان كان البائع ثقة او غير ثقة ورفع  
في قلبه انه صادق وان وقع في قلبه انه كاذب ان وقع ذلك قبل الشراء لا ينبغي ان يشتري حتى يسئل بولاها وان  
وقع في قلبه بعد الشراء لا يتعذر الجارية لان كبر الرأى في حق بمنزلة اليقين وان قبضها ووطنها ووقع في كبرايه ان البائع  
كاذب فيما قال فانه يعتزل وطاها حتى يتعرف خبرها وان كان الترخيل اشتريها شهره عند شاهد عدل ان موكل  
الجارية امر ببيعها ثم حضره المولى ومجد الامر بالبائع كان المشتري في سعة من مساكنها وكان له ان يتصرف فيها حتى  
يخاصمه المولى الى التقا لان شهادة الشاهدين حجة تامة لو شهد عند القاضي فقفقها بالوكالة وصحة البيع فكذلك اذا شهدا  
عند المشتري ولو ان التقا فقفقها لولاها لا يصح للمشتري بشهادة الشاهدين الذين شهدا عنده ان يحكمها لان شهادته  
لم يكن ملزمة وقضا التقا ملزمه رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى غاب عنها فاخبره فخيرها فادركت فان كان  
المخبر عنده ثقة وهو حر او مملوك او محدود في ذمته وسعه ان يصدق المخبر وان يتزوج اربعا سواها لان خبرها امر  
ديق وهو من نكاح اربع سواها وهذا خبر غير ملزم رايه شيئا فلا يعتبر فيه العدة وان لم يكن المخبر ثقة وفي كبرايه انه  
صادق فذلك وان كان كبرايه انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث لان خبرها ساق لا يعارض كبر الرأى ولو ان مخبرا  
اخبار المرأة ان زوجها قد ارتد وكرى لا يحسم من الامل ان لها ان يتزوج بزوج آخر وسوي بين الزوجين والمرأة وذكر  
والشهر الكبير ليس لها ان يتزوج بزوج آخر حتى يشهد عند رجل او رجل وامرأتان لان ردة الزوج اغلظ من  
من ردة المرأة وذكر شمس الامم الشريفي الصحيح ان لها ان يتزوج لان المقصود من هذا الخبر وقوع الرقة بين الزوجين  
وفي هذا الاثر بين ردة المرأة والزوج قال الابري ان الفرقه ثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت هذا الخبر  
وكذا لو كانت المرأة صغيرة فاخبرها انسان انها ارتضعت من امه واخبره ولو اخبره انسان انه تزوجها  
وهي مريضة يوم تزوجها او كانت اخبره من الرضاع والمخبر ثقة لا ينبغي ان يتزوج اربعا سواها ما لم يشهد بذلك  
عنده شاهد عدل لانما اخبره بفساد العقد كان حكوما بصحة ظاهرا فلا يطل ذلك عجز الواحد وهذا خبر مستنكر  
وهو مباشرة النكاح بصفة الفساد بخلاف الاول فان غم اخبره بامر عارض غير مستنكر فان شهد عنده شاهد عدل  
بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها وكذا لو ان امرأة غاب عنها زوجها فاخبرها ثقة مسلم ان زوجها طلقها ثلثا  
او مات عنها او كان غير ثقة فاستها بكتاب من زوجها بالطلاق وهو لا يدرى ان كتاب زوجها ام لا الا انه في كبرايه انها  
حق لا باس بان تشهد وتزوج ولو اتىها رجل واخبرها ان اصل نكاحها كان فاسدا وان زوجها كان اخلها من الرضاع  
او كان رتدا لا يصح ان يتزوج بقوله وان كان ثقة لانه اخبرها بخبر مستنكر وكذلك امرأة قالت لرجل طلقني  
زوجي ثلثا وانفقت عدتي وتزوجت بزوج آخر ودخل في ثلثي طلقني وانفقت عدتي وكان ذلك في مدة يتصور فيها

نكاح الزوج الثاني وانقضاء العدة فانها لا باسها لزوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عنده او وقع  
في قلبه انها صادقة لانها اخبرت بما سمعت وما اخبرت بخبر مستنكر قال الشيخ الامام شمس الامم الشريفي في هذا بيان انها  
لو قالت لزوجها الاول حلفت لك لا تحل لي ان يتزوجها ما لم يستفسرها لان العلماء اختلفوا في انها قد تحل للزوج الاول  
بمجرد نكاح قال بعضهم لا يحل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حلفت حتى تقصر جارية صغيرة لا تقبل عن نفسها في يد رجل  
يدعي الرجل انها له فلما كبرت لقبها رجل في بلد آخر فقالت انا حرة الاصل لا يصح ان يتزوجها الا ان علم ان كانت مملوكة  
لديها يد فان اليد فمن لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها ولو كانت ثمة لم تاعتقني فان كانت ثقة عنده او وقع  
في قلبه انها صادقة لا باس ان يتزوجها لانها اخبرت بخبر مستنكر لا يعلم بخلاف ذلك وكذا الحرة اذا تزوجت رجلا شهد  
قالت لرجل آخر ان نكاحي كان فاسدا او كان زوجها على غير الاسلام لا يصح لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت  
بما مستنكر وان قالت طلقني بعد النكاح او ارتد عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها لانما اخبرت بخبر مستنكر  
بطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت بالحرة بارعا يرضع بعد النكاح من رضاع طاهر وغير ذلك فان كانت ثقة عند  
او لم يكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا باس ان يتزوجها **فصل في التسليم والتسليم والصلوة**  
**على النبي صلى الله عليه وسلم والتعاويذ وما يرجع الى الامور الدينية** رجل راد ان يتعوز قال الفقيه  
ابو جعفر احب الي ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليعود موافقا للقران فلو قال اعوذ بالله العظيم اعوذ بالله السميع  
العليم يجوز وينبغي ان يكون موصولا بالقراءة من رجل مع رجل اخر القران والمجوز في القراءة فانه لا ينبغي للقاري ان يكن  
ويتعلم الصوت. وانما السامع ان علم انه لم يسمع عن الحسن ويعلم الصوت بغضب القاري وبغير علمه فانه ينبغي للسامع ان  
يمنع عن الحسن ويعلم الصوت بالان يحاذر ان يقع بينهما عداوة في سببه ان لا يعرفه الحارس في الحراسة اذا قال لا اله  
الا الله وما اشبه ذلك والفقيه عند فتح الفقهاء للمشتري صلى الله عليه وسلم على حرة او مملوكة انما يحاذر العالم اذا قال في المجلس  
صلو على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يثاب على ذلك وكذلك القاري اذا قال ابا بكر يا رسول الله انما يحاذر الحارس اذا قال  
رجل جاز الى نزل لمشتري من ثوب فاما فتح المتاع قال سبحان الله وقال اللهم صل على محمد وآل محمد اعدك علم عتري بجودة  
ثوبه وتماعه كره رجل دعا بدينه وقبضه شاة ان كان دعاؤه على الرقة فهو فضل وكذا لو كان ما يمكنه ان يدعو الا وهو  
ساو فالدعاء افضل من ترك الدعاء ويكره ان يقرأ القران في الحمام لانه موضع النجاسات وذكر في كتاب الآثار انه لا باس ولا يقرأ  
في بيت الخلاه وان راى قراءة القران عند القبور ان اراد بذلك ان يوشمهم صوت القران فانه يقرأ وان لم يقصد ذلك فله ان يقرأ  
يسمع القران حيث كان قوم يقرؤون القران من المصاحف ويقرأ رجل واحد فدخل عليهم واحد من الاهلة والاشراف  
فقام القاري لاجله قالوا ان دخل عليه علم او ابوه او استاذة الذي علم جاز له ان يقوم لاجله وما سواه ذلك لا يجوز  
رجل تزوج فقال المحدث لا ينبغي ان يقول في هذا الموضع المحدث ولو اكل شيئا غصبه من انسان فقال المحدث قال الشيخ الامام  
اسماعيل الزاهد لا باس من رجل عيص وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم ذاك ليس بشي والصحيح انه لا باس لو ردد الاثر  
فيه رجل سمع اسماء من اسماء الله تعالى يجب عليه ان يقرأ سورة الفاتحة ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فانه يصلي عليه  
فان سمع مرارا في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه الا مرة وقال بعضهم يصلي في كل مرة رجل يقرأ القران وسمع  
اسم النبي صلى الله عليه وسلم ذكرنا طحا في ان لا يجب عليه الصلوة والتسليم لان قراءة القران على النظر والتأليف افضل من الصلوة على النبي  
صلى الله عليه وسلم فاذا فرغ من القران ان صلى عليه كان حسنا وان لم يصلي فلا شيء عليه ولو سمع القاري الاذان فالا فضل ان يسلم عن  
القراءة ويسمع الاذان ولو سلم رجل على القاري لا ينبغي له ان يسلم على القاري كيد لا يشغله عن ذلك القراءة فان سلم عليه قال



بعضهم لا يجبر في السلام على القادر وقال بعضهم يجب وهو اختيار الفقهاء واليه وكبره ان يصلي على غير النبي صلى الله عليه وسلم وحده ويقول اللهم صل على فلان ولوجع في الصلوة بين النبي وغيره ويقول اللهم صل على محمد وآل محمد واصحابه جاز لان فيه تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم على من كان في الخلافة يتفوق ويؤيد لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة وان سلم عليه قال اوجسه يرد السلام عليه بقلبه لا لبساة وقال ابو يوسف لا يرد بقلبه ولا لبساة ولا بعد الفراغ ايضا وقال محمد بن عبد السلام بعد الفراغ من الحاجة ولا يسلم على احد وقت الخطبة ولا يثبته العاطس واذا سلم وقت الخطبة لا يجيب على السامع رد السلام السائل اذا قال يا ابا اسان فقال السلام عليكم لا يجبر رد السلام عليه وكذا اذا سلم على القاضي في المحكمة واذا اتي باب ارسان يجان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم ولا ثم يتكلم رجل كان جالسا في قومه وسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم يسقط السلام عن من يسلم عليه قيل ان سمى رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عن زيد وان لم يسلم وقال السلام عليك فاشار الى رجل فرد عليه عن رجل يسلم من اشار اليه رجل يسلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسلم قال ابو بكر الاسكافا خاوان لا يسقط عنه فرض انه قيل لو كان المرد وعليه اثم ماذا يصنع بينه وبينه تحريك شقيقته اذا سلم اليهودي او النفر او الجور على السلام قال له يقول السلام عليك وعليك بنوك السلام بحديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم واغابكم ان يتدبرهم بالسلام اما اذا ابتدا الكافر فلا بأس بان يرد عليه ولكن لا يزيد على قوله وعليك وبعض الشيخ لم يربأ بالسلام على اهل الذمة والصحيح هو الاول وهذا اذا لم يكن له حاجة اليه فان كان لا بأس بالسلام عليه ويكره على المسلم ان يسلم على الكافر اذا قال السلام لذي اطل الله بقاءك قالوا ان يرد بقلبه ان يطيل بقاء الملعون لا يسلم او يرد في الجزية عن ذلك وصغار فانه لا بأس لان هذا دعاء الى الاكلام او المنفعة للمسلمين الفارس مع الرماة التقاين في الفارس ان يسلموا ولا وكذا الرجل اذا التقاها مع المرأة يسلم الرجل ولا واذا سلمت المرأة الاجنبية على رجل كانت عجونا في السلام عليها اثر لبسة بصوت تسمع وان كانت شابة يرد عليها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فاجاب فيكون على العكس متعلم من جهة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وسلم او من كتب الفقه فقام وتوسد بالخرقة قالوا ان قصد به التوسد كره وان فعل ذلك لاجل الحفظ لا يكره ويكره تصغير المصنف وان كتب بقلم دقيق مروي عن ابي حمزة وهو قول ابو محمد وروى وكان ابو حنيفة يكره النقط والتأشير في المصنف وشاغلهم بروايتهم في ما لو كتب القرآن على الحيطان والمجدران قالوا يري حرجي يجوز وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس رجل يسلم المصنف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نرى به الخمر والبوكة لا ياتر بل يريه الشواب ولو اسلم الخمر في بيته للتخيل جاز ولا ياتر ولو اسلم شيئا من هذه المعازق والملاهي كره وان كان لا يستعمل لان اسان هذه الاشياء يكون لله عوادة كما عند مكتوب في اسم الله جل في ثي قال ابو بكر كره سواء كانت الكتابة في ظاهره او في باطنه خلافا للكنس في كتب عليه الله فانه لا بأس ان يكتب بعض هذه الكاغذ لا ويكره لمن لا يكون على طهارة ان ياتر فلو ساء عليه الله تعالى ولو كتب على ثيابه اسم الله او بابه من اسم الله ففوقه ربه سبحانه وتعالى ونعم الوكيل او روي انه اوتم القادر الله فلا بأس به رجل يذكر الله تعالى ويسبح ويحلى الفسوق قالوا ان نؤمن ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانما اشتغلوا بالتسبيح فهو افضل واحسن كمن يسبح الله تعالى في السوق فيرى ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانما يسبح الله تعالى في هذا الوضع وهو افضل من يسبح الله وحده في غير السوق وان سبغ على وجهه التراب يوجب على ذلك وان سبغ على الفاسق عمل الفسوق كان ثاما وينبغي العمل ان يدعو في صلاة بالدعاء المحفوظ ولا يتكلف الا بحري على السانية ما يشبه كلام الناس في الصلوة يدعوا بحضرة ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب البرقة رجل عطس خارج الصلوة

الرجل في الصلاة

سينبغي ان يحمد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين ويقول الحمد لله على كل حال وينبغي ان يحضره ان يقول بوجه الله ثم يقول العاطس غفر الله لي ولكم او يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك ولو عطس رجل في غير الصلوة فقال رجل في الصلوة الحمد لله قالوا انفسد صلواته ان اراد به الجواب ولو قال بوجه الله فسد صلواته لانه خطاب وجواب ولو عطس المصلي فقال رجل بوجه الله ثم قال الحمد لله على غفر الله لي ولكم ان جابا بانفسد صلواته وينبغي لمن كان بحضرة العاطس اذا كثر عطاسه في مجلس الى ثلاث مرات فان عطس اكثر من ثلاث مرات فالعاطس يحمد الله تعالى في كل مرة ومن كان بحضرة ان شتمه في كل مرة فحسن ايضا رجل راي دوايا اعجبت بينه وبين عمار الله تعالى لان ذكر نعمة من الله فيستكر ثمر ان شامقها على من يتقون ولو قال رجل ان الله تعالى في المنام قال الشيخ الامام ابو منصور المازندراني هذا الرجل شتم من عابد الوثن وهذه مسئلة تختلف فيها مشايخ بخاروسم قد قال مشايخ سرقند روية الله تعالى في المنام باطل لا يكون عين المرقى بل هو خيال والله تعالى منزه عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة حسن واذا ماتت المرأة حاملا ودفت فريت في المنام انها قالت ولدت لابن شتم قبرها ولا بأس بتقبيل بياعا والسلاطون يتقبيل بيغرها قالوا ان اراد به تقبيل السلم لا سلم فلا بأس به والاولى ان لا يقبل ويكره المعانقة وان حذر للسلاطون قسده التقبيل والتحية دون العبادة لا يكون ذلك كغير اصله امر الملك بالسيوف والدم وجود اخوة وسفهم ولو قال السلم اسجد الملك والافتلاك ان امره بذلك للعبادة فالافضل له ان لا يسجد كمن كره على ان يكفر كان الصبر افضل وان امره بالسجود للقبلة والتعظيم والعبادة فالافضل له ان يسجد رجل دعاه الامير فساله عن استياد ان تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكره فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يوافق الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا الملاف عضو ولا يخاف على ماله فان خاف ذلك فلا بأس به واذا سال الرجل غيره الاخبار والمحدث في البلد قال بعضهم يكره الاخبار والاستخبار وقال بعضهم لا يكره الاستخبار ويكره الاخبار والصحيح انه لا يكره الاخبار ايضا ليكون عالما بالمصالح امرا اذا ارتفع تعويذا ليجتهد زوجها بعد ما كان يغضها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحد ولا بأس بوضع الجاهم في الزرع والبطيخ لدفع ضرر العين لان العين حق يصيب المال والادنى والحوان ويظهر اثره في ذلك عرفه كذا لا تافرا فاذا خاف العين كان له ان يضع فيه الجاهم حتى اذا نظر الناظر الى الزرع يقع نظره اوله على الجاهم لا ارتفاعه فانظره بعد ذلك الى الخرب لا يصير مروي ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نحن من اهل الخرب وانا غاف على العين فامرنا النبي صلى الله عليه وسلم ان يضع فيه الجاهم ويكره كتبه الرقاع في ايام النير وزوالها بالابواب لان فيه هامة اسم الله تعالى وهامة اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساط او مصلى كتب عليه في النجج الملك لله يكره استعمالها وبسطها والتعود عليها ولو قطع الحرف من الحرف وجط عن بعض الحروف حتى لم يبق الكلمة متصلة لانزول الكراهة لان الحرف المفردة حرمته وكذا لو كان عليها الملك لا يقرأ وكان الالف وحدها او كان اللام وحدها حتى عن بعض الائمة انه راي شابا يرمون بالهدف وقد كتب بالهدف ابو جهل لعنه الله فنهام عن ذلك ثم ضربهم وقد ضلوا الحروف فنهام ايضا وقال ما نهيتكم في الابتداء لاجل الكلمة وانا نهيتكم لاجل الحروف فخرقة فيها درهم روي بن محمد في النوادر انه لا بأس للرجال اسان تلك الخرقه ان لم يكن على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من النصارى ولا الفسوخة من الجبل لان في ذلك اذ لهم اسكان امره اسان ان يتخذ خفا مشهورا على ربي الجوس والفسقة وزاد في الاجر في لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان يحيط ثوبا على ذي الفساق ويكره بيع الكعب المفضض من الرجال اذا علم انه يشتري للبس فقراجر نفسه من كافر ليعمل العنب فيخذه غير يكره له ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى العن العام ولو ان سلما اجر نفسه ليعمل في الكنبه ليعملها لا بأس به لانه لا محبة في عين العمل جل اجر نفسه من نفاق في يفر من ان يكره يوم بحسنة درهم وفي كل يوم يفر من ان يكره درهم قالوا لا ينبغي ان يكره نفسه منهم ويطلب الرزق من عمل آخر وان استمر بنفسه الميت قالوا لا جرمه وكذا لو استاجر



لحل الميت ولو استوجر لحفر القبر ولدفن الميت كان له الاجر قالوا انما الاجر لاجل الميت اذا لم يوجد ثم اهدى الجحارة  
بغير اجر وان وجد جارت الاجارة لان العمل لا يجزى عليه خاصة وان استوجر لغير الميت ان كان لله ولا يجوز له حصصه  
وان كان للغر والفقالة جاز لانه طاعة وما اخذ الغني والمطربان اخذ بغير شرط يباح له وان اخذ على شرط يجزى  
على صاحبه ان قدر وان لم يقدر على صاحبه تصدق به رجل سبيع التقيود في المسجد الجامع ويكتب في التقيود  
التورية والايخل والقران ويأخذ على مال او يقول في ادفع التقيود هدية او هبة لا يحل ذلك المال لان اخذ المال  
على هدية حرام وان اخذ الاجرة على تعليم القران قالوا لا بأس به في ثلث اشياء من اجل اراد ان يتعلم التقيود قالوا ان كان  
يتعلم مقدار ما يعرف من مواقيت الصلوة والعبادة لا بأس به وما سوى ذلك حرام كافر من اهل الذمة ومن اهل الحرب يطلب  
من مسلم ان يعلم القران والفقه والدين يجوز لانه عسى ان يهدي الى الاسلام فيسلم الا ان الكافر لا يحل له ان يتعلم  
ادان ان يقرأ القران ينبغي ان يكون على احسن حاله وليس صالح ثيابه ويتعمق ويستقبل القبلة لان تعليم القران والفقه  
والعلم واجبة فان تعلم الكلام والمناظرة فيه قالوا وراه قدر الحاجة مكروه وحكي ان حماد بن ابي حنيفة كان يتكلم في الكفا  
فنهاه الامير عن ذلك فقال له انما قد اتيك وانت تتكلم فباك تهاين فقال يا بنى كذا تتكلم وكل واحد ساكن الطير على  
رأسه مخافة ان يزل صاحبه وانتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه ومن اراد ان يزل صاحبه  
ويكفر فقد كفر بل ان يكفر صاحب واما التورية والحيلة في المناظرة قالوا ان كان يظلم متعلما مسترشدا او يظلمه على ان  
بلافت لا يحل له القوة والحيلة والكذب وان كان يتكلم بربما التفت ويريد ان يطرحه يحل الموت والحيلة بل يحل  
كل حيلة لينفع التفت عن نفسه رجل تعلم بعض القران ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القران لان تعلم تمام القران افضل  
من صلوة التطوع وتعلم الفقه او من تمام القران رجلا من تعلم الفقه او من تمام القران رجلا من تعلم الفقه او من تمام القران رجلا  
والاخر يتعلم ليعلم والاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكل من هو افضل جاز في الاثر ان مذكورة العلم ساعة  
خير من حياة ليلة رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن عقوبه في هذا اذا كان متجها فان كان  
اربع صبيح الوجه فلا بأس به من الخروج ولو اراد ان يخرج الى الحج وابوه كان لذلك قالوا ان كان لا يستغنيا عن خدمته  
لا بأس به ان يخرج وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من رجل ينظر الى والديه نظر راحة  
الا كانت له حاجة مقبولة قبل بارسالته وان نظر بائنة مرة قالوا وان نظر في اليوم مائة مرة وان كان ابوه يحتاج الى التفت  
ولا يقبل ان يخلفها نفقة كاملة او لا يمكنه الا ان الغائب على الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير اذنها وان كان الغائب هو السائل  
فله ان يخرج وذكر في بعض الروايات لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان اذن احدهما ولم ياذن له الاخر لا ينبغي ان يخرج  
وهما في سعة ان يبعاه اذا دخل عليها مستنقة لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية فان لم يكن له ابوان  
ولم يجدان وجدتان فاذن له الجالب وامه التمس ولم ياذن له الاخران فلا بأس به ان يخرج لان اباه تاجر بمقام الاب  
وام الام قايمة مقام الاموان اذن له ابوان كان له ان يخرج ولا يلتفت الى غيرها هذا اذا كان سفر الجهاد وان كان  
سفر التجارة لو حج لا بأس به ان يخرج بغير اذن والديه اذا استغنى ابوان عن خدمته لانه ليس في هذا السفر من ابطال الحق  
والدية اذا لم يكن الطريق مخوف فالحق لو كان مخوفا مثل البحر لا يخرج الا باذن والديه وان كانا مستغنيين عن خدمته رجل  
ليس له مال ولا عيال واحتاج اناس في الطريق الى البدقة فان قد على عمل هذا العمل ولا يضيع عياله كان له ان يفعل  
وان كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام برعاية العيال فالقيام بالمرعى والى وكذلك لا يخرج لتعلم وضع عياله يراعى  
حق العيال طلبه العلم اذا اخصص في السابق فمن كان سبق تقدم سبقه وان اختلفوا في السابق فان كان لاحدهم

بيته تقام بيته وان لم يكن يفرج بينهم ويجعل كأنهم قد مواعا كافي الحرف والفرق اذ لم يعرفوا الاول بجعل كأنهم  
ما توامعا صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليذكرهم فيجعلوا له شيا حكي عن ابي الكيث الكبير قال كنت افتي انه لا يخرج  
الى القرى ثم رجعت عن ذلك رجل اصاب بالاحرام فأتى اوصى ان يتصدق به عن ارباب الاموال قال ان عرف ارباب  
الاموال رد عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم وان قالت الورثة هو كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار  
الورثة فانه يتصدق بمقدار ثلث المال ولو قال في مرضه هذا المال لقطعة وكذبته الورثة قال محمد لا يلزمه شيء وقال ابو حنيفة  
يتصدق بمقدار الثلث ويجوز السابق في اربعة اشياء في الخف يعني البعير وفي الخاف يعني الفرس والنفل يعني الدابة  
والشيء بالاقدم يعني العدو ويجوز اذا كان البدل من جانب واحد ان سبقتك في كذا وان سبقتني فلا ينبغي  
لك وان كان البدل من الجانبين فهو حرام لانه قالوا الا اذا ادخل احداهما بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتني فلك كذا  
وان سبقتك فلي كذا وان سبق ان اثنى فلا ينبغي له وهو جازر وصال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحقاق  
فانه لا يصير مستحقا وما يفعله الامراء فهو جازر ايضا بان يقولوا لا ينبغي ان يكسب سبق فله كذا وانما يجوز السابق في هذه  
الاشياء الاربعة لورود الآثار فيها ولا اثر في غيره قال شمس الامة الخوافي يجوز ايضا في الغنم اذ انكلم في سلة  
ان كان البذل على احدى جان وان كان ابدل من الجانبين لا يجوز وانما يجوز السابق في الدواب اذا كان من نفسه ما سبق وقد  
قالوا والجواز الذي يلعبه الصبي يوم العيد يؤكل روى عن عمر بن الخطاب انه كان يسترى الجوز لصبيانه يوم العيد يلعبون بها وكان يأكل  
منه وهذا اذا لم يكن ذلك على وجه المقامرة فان كان على وجه المقامرة فهو حرام مرضعة انقطع لبنها بظهور الحمل وليس للاب  
شيء يستاجر به الظئر فالحجت باستئثار الامم والواياع لها ذلك دام نقطة او علقه او مضغته لم يخلو لعضولانه ليس حكم  
الاذنى وقد روي المدة بربعة اشهر امرأة حبلت ومضى على حملها شرفا رادت الفاء العلوق على الظهر لاجل الدر فاما تسئل  
اهل الطب ان قالوا بغير الحمل لا تقبل وكذا العمد والحجامة وقبل لا ينبغي لها ان تفعل بالمرء لو ولد فاذا تحرك لا بأس به بقاء  
العلوق والحجامة لم تقرب الولادة فاذا قربت لا تقبل واما الفصد فالاستئذان عن العمد والى في حالة الحمل كذا لم يحق الولادة  
صبي سماع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جاز له ان يروي عن الحديث وكذا البالغ اذا سمع الحديث ولم يفهم جاز له ان يروي  
ولو قرئ على صبي مك ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ اذا قرئ لم يفهم ما فيه لا يجوز ان يشهد بما فيه رجل يجتهد  
لعبه ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة قالوا هو مرتكب كبر برونه ويقتل اذا كان يفتقد لها اثر او يعتقد ان قرب من اللعبة  
لا كفر الساحر اذا تاب فهو على وجوده ان كان يعتقد نفسه خالقا ما يفعل فان تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله تعالى  
وتبيرا عما كان يقول بقبل توبته ولا يقبل وان كان الساحر يستعمل السحر للنجاة ولا يعتقد لذلك لا يقبل لانه ليس بكافر  
ساحر يجحد السحر ولا يدعي كيف يفعل ولا يقبل قالوا لا يستتاب هو بل يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر وذكر في بعض المواضع  
والاستتابة احوط قال الفقيه والشيخ اذا تاب الساحر قبل ان يؤخذ بقبل توبته ولا يقبل وان اخذ ثوبا لم يقبل توبته وكذا  
الذي يبيع المعروف لداعي الفتوى على هذا القول كافر عابدا واختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز ان يقال يستجاب دعاؤه  
وقال بعضهم يجوز ان يقال يستجاب دعاؤه فان ابليس لعنه الله دعا حيث قال رب فانظر في اليوم سبعون قال فانك من المغرورين  
رجل يعمل اعمالا برون ويقع قلبه انه ليس بمؤمن قالوا ان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لان بعض اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين  
فهذا مؤمن صالح قال علي السلام المؤمن من آمن جاره بواقعه وقال علي السلام المسلم من لم يسلط من يده ولسانه فهو يريد  
بهذا انه ليس من جلة هؤلاء المؤمنين وان كان يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرفه فان استقر قلبه على ذلك فهو كافر  
وان خطر به ذلك ووجد من نفسه انكاره فهو مؤمن لا هذا مما لا يمكن التورع وهذا من صدق ايمانه فيكون عفو



كمن همة بسية ولم يعزم عليها لا يكون آثار رجل تمنى الموت ان تمنى لصيق عيشه او لشرا صابه من ظالم او وعدا غيره  
كرو وان تمنى تغير زمانه فيمنى الموت فحاشا للواقع في المعامير لا بأس به رجل قال لا اجل القرع ان اراد به ان لا اجته  
لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة وكان قريشا من قريش لا يكفر ولوقال ان لا اعل بفتوى الفقهاء او قال  
ليس كمال العلماء فانه يعزروا ولا يكفرون رجل مات وكسبه كان من بيع ابا ذؤانب ان تورع الوارث ولم ياخذ ذلك كان اولي  
وبر على ابيه ان عرف وان لم يعرف يتصدق به وكذلك الجواب فيما اذا اخذ رشوة او ظلم او كان الوارث يعلم ان مورثه  
كان يكتسب من حيث لا يعلم ذلك المال الذي اخذه مورثه ظلم كان للميراث ان لا يحكم بغيره ما شاء فان  
يتصدق به كان اولي ولا يلزمه ولا ينبغي ان يتصدق عن خصماء الموت رجل راي من رجل منكر وهو ايضا يرتكب ذلك  
المنكر كان عليا بن يحيى عنه ويمنع هو ايضا رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب اليه بذلك قالوا ان كان  
يعلم انه لو كتب اليه يمنعه الاب يمنعه الاب عن ذلك ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اراد منع  
لا يقدر عليه فانه لا يكتب ولا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرجل والحشم انما يجب الامس  
بالعرف وان اعلم انهم يسمعون رجل اعطاه ماله فله ان يقول له اني غيبته لانه لا يريد جميع اهل القرية  
فكان المراد هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان يهودي ويصلي ويقرأ بالاسم باليد واللسان فذكره باقية لا يكون غيبته  
ان اخبر السلطان بذلك ليزجره فلا ثم عليه رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبته  
انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب امرأة ترضع صبيها فاذن ذوجها يكرهه اذا اخافت  
هكذا الرضيع في لباس رجل وجد امرأة فوطئها وقاتلته ثم اثارا في روي عن ابي حمزة انه قال ان  
كان نهارا اجتد وان كان ليلا لا يجتد به اغدر الفقيه ابو الليث وعنه ابي حمزة في رواية اخرى عليه الحد ليل او نهارا قال  
وهو ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يكن امراته ترفا له لاحذ عليه وان زفت قبل ذلك لا يتصدق رجل على رجل  
دين فان الطالب ولم يرد المديون اليه الى وراثته قال محمد بن سنان رجل ان يكون الدين يوم القيمة للطالب رجل له  
على رجل دين فبلغه ان اقره قديما فقال جعلته في حل او وهبت منه الدين فاذا هو صحيح قال بغير بصيرة في حل رجل  
عليه دين ففسيق قديما قال شداد بن ابي اوفى او فضا لا يؤاخذ به يوم القيمة وان كان غصبا فحق اخذ  
رجل مائة وديون على الناس ولم يدع وارثا قال ابو القاسم يتصدق المديون عن صاحب الدين بمقدار الدين رجل مات  
وعليه دين ولم يعلم الوارث بدنيه فاكل ميراثه قال شداد لا يؤاخذ الابن بدنيه وان علم الوارث بدين الموت  
كان عليا بن يقطين ديه من تركه الموت فان سوا الابن بعد ما علم فانه لا يؤاخذ في دار الآخرة رجل على رجل دين وهما  
في القرية فخرج القرض عليها وقصدوا اخذ ماله فاعطى المديون صاحب الماله ديه فترك الحادثة قال بعضهم ان يؤخذ ديه  
وليس للطالب ان لا ياخذ وقال الفقيه ابو الليث عدي للطالب ان لا ياخذ في تلك الحالة من كفل بنفسه رجل فسلم الكفيل  
الكفيل في المفازة او في موضع لا يقدر الكفيل على استيفاء حقه لا يقع تسليمه رجل له مائة درهم يجب نهر للعمامة  
فشق الماء حرم نهر حتى صار النهر في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينصب في ذلك مرمى في ارضه كان ذلك وان اراد ان  
ينصب على نهر العمامة ليس له ذلك رجل من قريش المحدث قال الفقيه ابو الليث ان علم ان صاحب الارض احد القريش  
في ملكه يباح له المروءة في الطريق المحدث وان لم يعلم يجوز المروءة حتى يعلم ان غصبه قال بغير ليس للرجل ان يرفق في  
الغير اذا كان له طريق آخر وان لم يكن له طريق آخر فله ان يرفق فيه لا يمنعه فاذا سعه فليس له ان يرفق فيها قال بعضهم ان كان  
الارض مزروعة او مكتوبة ليس له ان يرفق فيها لان المروءة اذا كان يرفق بالارض لا يرفق صاحب الارض وعن بعض المشايخ

ان يرفق بالارض

قال راي في بعض الكتب عن ابي حمزة ان الرجل اذا اراد ان يرفق في ارضه انسان ولها حايطة او حايطة لا يحل فيها المروءة وعن ابي القاسم  
رجل خفي الطريق على فاراد ان يرفق في الارض المزروعة قال عيسى فيها ولا يطأ الزرع ولا يفسد رجل من الماشي الطريق في السوق  
قال ابو بكر الامم لا يفسد فيه وان كثر الغبار وقال ابو بكر البوسني لا بأس بذلك ليسكن الغبار والزيادة على ذلك لا يحل رجل  
رفع الطين او التراب من طريق المسلمين قال ابو بكر بن رافع في ايام الرجل لتقبة الطريق رجولان يكون محتسبا بغير امانة  
الاذي عن الطريق وان اضر رفعه بالمارة لا يفسد ذلك وان كان لا يفر فلا بأس به رجل وطأ بهيمة قال ابو حمزة ان كانت  
البهيمة للواطي يقال اذبحها واخرقها وان لم يكن للواطي كان لصاحبه ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذبحها الواطي ويحرق  
ان لم يكن ناكوة وان كانت تباوكل بدج ولا يحرق الهرة اذا كانت موزنة قال محمد بن سنان لا بأس ببيعها من غير ان يفر بها ويؤذي  
صاحب البهيمة اذا لم ينفع على البهيمة يوم الاتفاق عليها ويجبر وعن ابي يوسف انه قال لا بأس ببيعها انما ان ينفع عليها او يبيعها  
رجل يتصدق على السائل في المسجد الجامع قال ابو بكر العياشي من اخرجه من المسجد رجولان يفرانه لم يخرجه عن المسجد  
وقال بعض العلماء من يتصدق بنفسه في المسجد يوم الجمعة ثم يتصدق بعد ذلك بربعين لم يكن كفارة لذلك الفليس الواحد  
وعنه خلف انه قال كنت قاضيا لا قبل شهادة من يتصدق على هؤلاء في المسجد الجامع رجل في ارض الغصب مسجد او قاما  
او حاقوا قال ابو يوسف لا بأس بالصلوة في هذا المسجد ولا يبارك فيه الحمام والحائز رجل حفر بئر في قضاء قوم روي ابن  
رستم انه يؤمر بتسوية ويضمن النقصان ولو هدم حايطة المسجد كذلك من يتسوية ولا يضمن النقصان ولو هدم حايطة  
لدار رجل ملكه او حفر فيها بئر يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا يضمن الحايطة جنب الخضب واختصت امرأة بذلك  
الخضاب قال ابو يوسف لا بأس به ولا يضمن فيه وان كان الحنب قد غسل موضع الخضب فلا بأس بان يضمن فيه ذكر ابن رستم  
رجل حفر بئرا في حجر ملكه ليدفن فيه ميتا له فدفن غيره فانه لا ينشئ القبور ولكن يضمن قيمته حفره حتى يحفره حفره اخرى  
فيدفن فيه وعن ابي يوسف انه اذا دفن الميت في ارض غيره بغير اذن المالك ان شاء المالك ما يخرج الميت وان شاء سوا الارض  
فيدفن فيها رجل لم يوافقهم له كارهون ذكر الحسن البصري عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ام قوما وهم له كارهون لا يجوز  
صلاته ترفوته قال ابو يوسف هذا اذا لم يكن الامام مستحقا للامامة لفساد فيه فان كان اهلا فلا بأس به وان كره القوم اهل القرية  
جمعوا ليدوروا من الناس شي وزرعوا لاجل الامام قالوا التزل الحاصل من ذلك يكون لازيا ليدوروا اذ لم يسلم الدور  
الى الامام رجولان وقعت له الفدية في دار انسان وخاف ان لو علم صاحب الدار غيبته ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه  
قال ابن سنيان ان يعلم به كل اهل المصالح ان كان ناهل المصالح وان لم يكن ان امك ان يدخل ولا ياخذ مال من غير ان يعلم  
به احد فعل هذا اذا خاف على صاحب الدار فان لم يخف لا يحل له ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى ياذن له بالدخول  
او يخرج المال اليه رجل اتخذ في بيته خراسا لم يكن في القدير ويتعدي ضرر ذلك الى دار جاره قال الفقيه الامام ابو القاسم  
ان كان الفرير يتناظر اربابا كان دورا به هو حايطة الجار فانه يمنع ذلك رجل اراد ان يجعل داره اصطبل ولم يكن في القدير  
وجاره يتفرق بذلك قال ابو القاسم ان كان وجه الدواب الى حايطة الجار ليس له ان يمنعه وان كان حوافها له ان يمنعه  
رجل اراد ان يتخذ داره حظيرة الغنم في سكة غير نافذة ويتأذي الجيران بنش السرقين ولا يأمنون على الرعاة قال ابو القاسم  
ليس للجيران منع من ذلك وعن ابي يوسف رجل اتخذ داره حاما وبخا يتفرق الجيران قالوا الجيران يمنعه عن ذلك الا ان  
يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران سكة غير نافذة ربطا اهدم على باب داره وادبه واتخذ لها اربا قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل لكا واحد من اهل السكة ان ياخذ ببقضة لان هذه السكة كداسينهم وان كانت السكة نافذة له  
ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلامة وفي الجانيات املا قال ابو حمزة لا بأس للرجل ان ينفع جناح يشترعه

لا تجاوز



في الطريق فان خاصه انشا هدمه وذكر ابن رستم دار مشتركة بين قوم بعضهم ان يربط الدابة وان يتوضا وان يضع  
الخشب فيها ومن عبط بذلك لا يرضى ولو خرج من اوتو خذبان تسوى وان نقص الحفر فخذ بقصان الحفر وقال ابو  
حنيفة اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة بئر الوبي بناء فغط به انسان ضمن ويؤخذ بان يطم البئر ولا يؤخذ بان نقصت  
البئر رجل هدم داره واستغنى عن العمارة وذلك بمنزلة الجيران قال ابو يوسف البوسني ان قدر على بناءه فلم اخذ ليرد الضرر  
عنهم وفي البسوط صاحب دار اذا رفع بناء فافسد الريح او الشئ على جاره او ثقب جداره او فتح ابوابها لا يمنع وان تفرق  
به الجدار لا يقر في ملكه رجل اتخذ طينا في رقيقه غير نافذة قال الفقهاء ابو بكر ان ترك مقدار المثل للناس وذلك يكون  
في الاحياء ويرفعه سريعا لا يمنع منه قال محمد بن سنان يجوز فيها بل الطين واتخاذ الآري والركان وتحوذ ذلك ولو عرس  
في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشركاء قطع ذلك ولم يتفرع من غير ما من الاتجار في هذه السكة قال ابو القاسم ليس له  
القطع لانه مستغنى وكذا في نقص جناح على الطريق المجادة رجل عرس اشجارا على شط النهر مجزاء باب داره وبين  
داره والاتجار الطريق المجادة قال ابو القاسم ان كانت الاشجار لا تقصر بالنهر واهله وجوت ان يكون غارسها في سعة  
ويطيب فرايعها وتخلط من بعده رجل اتخذ بستانا وغيره فيها اشجارا يجب دار جاره قال ابو القاسم ليس في هذا امر  
تقرر وينبغي ان يتابع من جاره قدر ما لا يضر بدار جاره شجرة وجد في جداره او في البستان فغسله ذكر في نوادر ابن رستم  
انه يترك ويجوز بيعه وان كان في احشاء البقر لا يؤكل احد قربة دسا او باخر فتبول وتروث قال الحسن بن زياد لا ينق  
عليه في بواها ذكر ابن رستم انه لا بأس به ما لم يستنقع حتى ينفتح بركة من بئر الفارة وقعت في حنطة فطخت قال  
ابن سنان لا يؤكل وقال الخصاف لا يحفظ فيه قول اصحابنا وعندي لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاحشا فيفترغ الطبع  
رجل ينظر في كتب الاحكام والاشغال والاولا ان يحرره اذا كان لا يحرك به لسانه وهو ينظر في الكتاب **كتاب**  
**الجنايات** الجنايات على وجهين احدهما يوجب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجب وما يوجب القصاص  
فهو على نوعين احدهما في النفس والآخر في ادماء النفس يعتبر المساواة في البدل فلا يقطع العيني بالسري ولا الصحة  
بالثمة ولا المرأة بيد الرجل ولا الرجل بيد المرأة ولا يقطع يد الحر بيد العبد ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد  
ويقطع يد المرأة بيد المرأة لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف دية المرأة وفي العبد يختلف لبدل فان الواجب  
في العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة والجنايات في ادماء النفس شجاج وغير شجاج اما الشجاج احد عشرة شعبة  
الحارصة وهي التي تخدش البشرة ولا يخرج منها شئ وبسي خادشة والدائمة وهي التي يخرج منها ماء يشبه الدرع والديانة  
وهي التي يخرج منها الدم والباضعة وهي التي تبضع اللحم والتملحة وهي التي يبدد لا يقطع والسيحاق وهي التي تقطع  
اللحم وتبقى بين اللحم وبين العظم جلدة رفيقة والموضحة وهي التي ترفع العظم والملاشمة وهي التي تهشم العظم  
والمنقلة وهي التي تنقل العظم ويخرج والامة وهي التي تبلغ الى ام الراس وهي الجلدة التي تكون فوق الدماغ والدائمة  
وهي التي تخرج من الجلدة التي يكون فوق الدماغ والجائفة وهي التي تصل الى الجوف في الموضحة العمد القصاص في قتلهم ولا  
يما بعد الموضحة في قتلهم واختلف المروا في اقبل الموضحة ذكر في الاصل يوجب القصاص وروي الحسن بن ابي حمزة ان رجلا  
وقعت عن بعد الغيرة قال ما دون الموضحة حدرش فيها حكومة عدل وما لا يوجب القصاص فيها بعضها يوجب دية كاملة  
وبعضها يوجب بعض الدية وبعضها يوجب حكومة العدل واختلف في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى المحقق  
عليه لو كان ملوكا لم ينقص من قيمته بهذه الجناية ان ينقص عشر قيمته ففي الحبيب عشر دية وعلى هذا الاعتبار  
في النصف الثلث وتحوذ ذلك وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج في هذا من النفقة واجرة الطبيب فحكومة عدل وقال

ينظر

ينظر الى ادى جوارحه لها ارش مقدرو هي الموضحة فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارش  
الموضحة قال ربه والفتوى على الاول والحجاية في ادماء النفس على نوعين منها ما يوجب القصاص ومنها ما يوجب المال  
فانتم منها ما يوجب القصاص عند المساواة في المنفعة رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل انه لا قصاص فيه  
وقال ابو يوسف لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان منع الكلام يجب فيها دية وان منع بعض  
الكلام دون البعض يقسم دية اللسان على الحروف التي يتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات من الحروف وان كانت الجناية  
في ادماء النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ففي الدائمة والباضعة والملحمة والسيحاق  
ان كان خطأ فيها حكومة عدل ففي الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ وفي المنقلة عشر الدية الف درهم وكذلك  
في الملاشمة وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية اذا وصل الى الجوف ولم ينفذ فان نفذ من وراءه ففيها ثلثا  
الدية ان كانت عمدا يكون في ماله وان كانت خطأ فعلى عاقلة ويوضع الجائفة ما بين الدية والعانة ولو شجج موضحة  
فد شقعه وبصره يجب ارش الموضحة في الموضحة ودية النفس في السمع والبصر ولا يرض في ارش الموضحة ولو شجج موضحة  
فذه شراسه يجب دية كاملة للشعر ويدخل في ارش الموضحة ولو اوضعه بالعانة شراسه بالآخرى المجنبها فتاكتا حتى صار  
واحدة فهما موضعتان لا يجب القصاص في ذلك في ظاهر الرواية وان اوضعهما فذهب بها عاقلة كان عليه دية النفس لاجل العقل  
ويدخل في ارش الموضحة وفي شراسه اللحية اذا ذهب ولم يبيت دية النفس وان حلق لحيته انسان فبنت بعض ادماء  
ففي حكومة عدل وكذلك في لحيته الكويح اذا كانت الشحور طاقات متفرقة وان استوت ففيه دية وان كانت شعرات على الذقن  
لا شئ فيها وان حلق الشارب فلم يبيت يجب حكومة عدل وفي انقطاع الانف من العظم دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهو  
مالان من الانف وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس ولو ضرب باصبع رجله لم يجد شئ من طيب ولا شئ  
ففي حكومة عدل وفي بعض الروايات ففيها الدية وذهب الشئ بمنزلة ذهاب السمع وفي قطع كل الذكر دية كاملة وكذلك في اللحية  
وحدها وان ضرب على الظهر ففانت سفقة الجراح او صار اديب يجب دية النفس ولو طعن برمح او غيره في الدبر فلا يستملك  
الطعام في جوفه فعليه دية كاملة وكذلك لو ضرب فسلسول به ولا يستملك البول فيها الدية وان افشى مائة فلا يستملك  
البول فيها الدية وفي العينين والحاجبين والشفتين وذي المرأة وحملها الدية وكذلك في اليدين والرجلين والاذنين  
والعينين والاليتين اذا لم يوجع على عظم الورك لم يبق من اللحم ففيه حكومة عدل وفي الاششين الدية وفي ادهما  
نصف الدية وفي اربعة الانف حكومة عدل وفي شفا العينين الدية وفي كل شفر ببع الدية وفي اصابع اليدين الدية وكذلك  
في اصابع الرجلين الدية وفي كل اصبع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر الدية الا الاصابع وفي كل مفصل من الاصابع نصف  
عشر الدية وفي كل من نصف عشر الدية وان كانت لسان انسان اثنين وثلثين فذهب لكل ففيها دية وثلثة اخماس الدية  
ودية النفس على العاقلة وكذلك دية العقل والسمع والبصر والشم والذوق والكلام والارزاق والحرب وشعر  
الرأس واللحية والاذنين والحاجبين واهدا العينين واصابع اليدين والرجلين وحمل المرأة والافشاء اذا  
لم يستملك البول والغايط وفي الحشفة والمارن والشفتين والعينين والاليتين واللسان واعوجاج الوجه وقطع  
فرج المرأة اذا منع الوطئ او ضرب على الظهر فاقطع ماؤه ففي جميع ذلك دية كاملة فان قطع نصف لذكر لا قصاص فيه  
ولا قصاص في الشراي شر كان وفيما يجب فيه القصاص لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغر والكبر فيقطع الطويل القصير  
ويد الكبير بيد الصغير اذا شج رجله موضحة عمدا يستوفى القصاص من الموضع الذي وقع الفعل الاول فاذا كانت اشجة  
الاولى مقدرة الراس او مؤذرة او وسطه ينقص منه في ذلك الموضع لا في غيره ولو كسر من انسان من الاصل عدا او نزعه من الامل



يجب القصاص وكذلك اذا قطع قال بعض العلماء يؤخذ منه المبرد الى ان ينتهي الى التلم ويسقط ما سواه وان كسر بعض  
السن ولم يسود الباقي يجب القصاص ويقطع قدما كسر المبرد وان كسر بعض السن واسود ما بقي لا يجب القصاص فان  
الجبني عليه انا السنو والقصاص في المكسورة وترك ما السود لا يكون ذلك وفي ظاهر الرواية اذا كسر لاقصاص فيه ولو لم يرب  
سن اسنان فخر ينظر حولا وان سقطت لا ينظر حولا الا ان يكون صبيلا فيستظر حولا لان سن البالغ لا ينبت الا نادرا وسن  
الصبي ينبت فيستظر حولا فان لم ينبت كان عليه ارشها وقال الحسن يجب حكومة عدل وبهذا الفقهاء والنيث ولو كان راس  
شاب فنبت لا ينظر حولا في قول ابن حنبل وقال صاحباه في حكومة عدل وبهذا الفقهاء وفي خلق الشاة حكومة عدل وان  
تج موضع فبروت ونبت عليه الشرح لا يرى موضع الشجة قال ابو حنبل لا ينظر حولا في حكومة عدل وبهذا الفقهاء والنيث ولو كان  
الرجل ضلع فخر ينظر حولا في حكومة عدل وبهذا الفقهاء في حكومة عدل وبهذا الفقهاء في حكومة عدل وبهذا الفقهاء في حكومة عدل  
واذا قطع بدر رجل عدا حق وجب القصاص فيقطع بيد القاطع باكلة او ظملا بغير حق بيطل القصاص ولا ينظر حولا الى الارض ولو قطع  
يد القاطع بقصاص رجل آخر او في مرة كان على من عليه القصاص الا ان يقطع حولا ولو قطع يميني رجلين عدا فحيا  
احدهما واقصم كان الاخر دية اليد ولو جازا جميعا فقطعت يمينه كان عليه نصف الدية لها ولو قطع يميني رجلين عدا فقتل باحدهما  
لا ينظر حولا ولو قطع يميني رجلين فقتل القاطع بها بالقطع ونحوه الا في وقضا حاشية الامم درهم ثم عفا اعداها كان لذلك  
لم يعف اللعان وحسن ثمة دية يده واذا قطع يده الشاة كان عليه حكومة عدل وكذا في قطع الرجل العرج حكومة عدل  
ولو قطع اليد نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد وفي نصف الساعد حكومة عدل ولو قطع اظافر  
اليدين والرجلين روي الحسن عن ابي حنبل ان القصاص فيه وفي حكومة عدل وكو كسر عظام ساعد او ساق او ترقوه او غيره  
فيه حكومة عدل وفي قطع الذكر من الاصل عدا قاص وان قطع من وسطه فلا قصاص فيه وهذا ذكر النحل فاما في ذكر الخصى  
والعين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك يجب فيه القصاص ان كان عدا والدية ان كان خطا وان لم يتحرك كان فيه حكومة  
عدل ولا قصاص في قطع اللسان وجب لدية في لسان الصبي عدا اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة عدل وان فقا  
عيني الصبي عدا ان كان له بمنظر كان فيه القصاص ولا قصاص في عين الاهل ولا في موضحة الاصلع الذي ذهب شعره  
الا ان يكون الشايج كذلك وفي لينة العبد في قياس قول ابن حنبل في حنبل يجب ما نقص العبد وان حلق الراس او اللحية من رجل  
او الشارب يؤم سنة فان لم ينبت يجب لدية في الراس واللحية والشارب ليس من اللحية فيه حكومة عدل وان اجل في الراس  
واللحية فمات المجني عليه قبل الحول وقبل البناء لا ينظر حولا في قول ابن حنبل وقال صاحباه في حكومة عدل واذا قطع انف الصبي  
عدا من اصل العظم كان عليه القصاص في قول ابو يوسف كان عيدا للرج او لا يجد وفي الخطا الدية وان فقا عين الصبي قبل  
ان ينظر كان فيه حكومة عدل واذا قطع امرأة وهي بكر فسقطت وزهبت عذرتها كان عليه مائة مثاقيل ولو لم يكن انسان لم يتحرك  
فاجل فان اخف واحد عجب دية السن خمسة انا وان اصفر اختلف المناجخ فيه والصحيح انه لا يجب شيء ولو اسود يجب دية السن  
اذا ماتت منقعة المنع وان لم يفت الا انه من لسان التي يرى حتى فان جاله فذلك وان لم يكن واحدا في رواية  
والصحيح ان لا يجب شيء وفي سن المملوك اذا اصفر يجب حكومة العبد في قول ابن حنبل وقال صاحباه في الاصفر حكومة العبد  
حرا كان او مملوكا وان اقطع سن بالغ فنبت فلا ينظر حولا ولو تزعم من رجل فانزع المتزوجة منه سن الشايع قصاصا فنبت  
سن الاول كان على الشايع ان يار سن من الشايع الاول خمسة انا لانه ينبت من الاول بين ان القصاص لم يكن ولو نبت سنة  
معوها كان فيه حكومة العبد ولو نبت نصف السن كان عليه نصف ارشها ولو قطع سن رجل او قطع اذنه فانبثت المقلوع سنة اداد  
به بعد القطع والقطع كان يجب ارش السن وضمان الاذن على عاقله الجاني ان كان خطا لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع

او ترجمه

الصان

الضمان ولو عثر بجر رجل فانزع ما جال يديه وقطع سن العاص لا ضمان عليه في قول ابن حنبل وقال ابن ابي ليلى عليه دية سن  
العاص ولو عثر ذراع رجل فحذبه من فيه فسقط بعض اسنان العاص وذهب لحم ذراع المجني عليه قال محمد لا يضمن  
بالاسنان ويضمن العاص ارش طلع المجني عليه ولو نبتت بنوب اسنان فحذبت صاحبها بنوب ثوبه فتحرق الثوب كان على  
المتشيب نصف ضمان الثوب ولو حذبت المتشيب يمين جميع النقصان ولو تنازع رجلان في رجل واحد كل واحد منهما  
اخذ طرفه فجزاها فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجمل فسقط كل واحد من جانب ومات ليس على القاطع  
لا القصاص ولا الدية لانه قصد الصلح دون الهلاك رجلا رجلا موضحة مستوعبة من الجهة الى القفاء او من الاذن  
الى الاذن عدا فان كان راسها سواها كان له ان يقتص من اي جانب شاء لكن مقدار شجته فان كان راسا حدها اعظم  
يجوز الشجوع ان شاء شخ مقدار شجته من اي جانب شاء ان كان راس الشايج اعظم وان شاء استوفى الارش ولو قطع  
اصبع رجل من المفضل فسقط ما بقي من الكف يجب القصاص وان كان القطع من غير المفضل فلا قصاص فيه عدا حنبل  
من بطن رجل فاسود فجاء رجل ورتجها كان على الاول ارش ثمان خمس ثمة وعلى الثاني حكومة عدل ولو لم يرب سن انسان  
فاسودت وسن الجاني سوداء او صفراء او خضراء او حمراء كان المجني عليه بالخيار ان شاء ضل الارض وان شاء استوفى القصاص  
ناقصا رجل كس ربع سن رجل وربع سن الكاسر مثل سن الكسور ذكر ابن رستم انه يكسر سن الكاسر ولا يعثر فيه الصغير  
والكبير يكون على قدر ما كسر وكذا لو قطع اذن انسان واذن القاطع اطول وقطع يد انسان ويد القاطع اطول ولو قطع رجل  
برجل عدا مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجل من جانب اليد المقطوعة كان على الجاني ما انقص من قيمة مقطوع اليد  
لا ان يترك فيجب عليه ضمان ما انتقص ولا يجب الارض المقدر للرجل وان قطع الرجل من جانب اليد المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد  
المقطوعة يده ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على القاطع الثانية نقصان قيمة مقطوع اليد وكذا البايع  
اذا قطع يبعده قبل التديم الى المشتري سقط نصف الثمن ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البايع يده الاخرى  
قبل التديم سقط ثمن المشتري قدر ما انتقص من قيمة مقطوع اليد ان انتقص الثلث ينتقص ثلث الثمن وكان لو كان قطع اليد  
فقا العين اذا فقا عين عدا مفقود العين يجب عليه بقا العين الاخرى ان انتقص من قيمة ينقص العين رجل فقا عين رجل  
عدا فقال محمد كان ابو حنبل يقول لا قصاص في العين الا في صورة واحدة واذا امر بغير رجل فذهب البصر وبقيت المقلعة  
كان فيها القصاص اذا تعذر وطرح استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب وقد انار على المراجعة حتى يذهب ثم يقرب من العين  
التي يريد القصاص ويوضع على وجهه وعينه الاخرى غرقية فاذا سالت باطرية تم القصاص ويقتضيه وعن محمد اذا فور  
عين رجل فبرأ يقتضيه مثله وعن الحسن اذا فقا العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاق ذاهبة وعينه اليمنى صحيحة يقتصر له  
من عينه اليمنى وترك اعني وعن الحسن اذا فقا عين رجل كانت عينه حولا الا ان ذلك لا يضر بغيره ولا يقتصر منه شافقاها  
انسان عدا يقتصر منه وان كان الحول شديدا يضر بغيره ففقا عين اليسرى حولا كان المجني عليه بالخيار ان شاء اقتصر  
ورضى بالنقصان وان شاء ضمنه نصف الدية في مال رجل فقا عين صبي ساعة ولدا او بعد ايام فقال الفاق انه لم يضر  
بعينه التي فقاها وقال لا اعلم اضر ولم يبصر كان القول قول الفاق وعبد حكومة عدل ولو شهد شاهدان انما كانت  
صحة لم يرها علة وكان يطرف بها كان عليه نصف دية النفس رجل من رجلين انسان وانكر الفارق هاب البصر والعين قائمة  
قال بعضهم اذا جرح رجل من رجلين لم يعلم انه قد ذهب بصره يؤخذ بقوله وقال محمد بن مقاتل قيام المصروف مستقبل الشمس مفتوح  
العين ان دعت بعينه علم ان بصره قائم وان لم يدع علم انه قد ذهب بصره وذكرنا طفي ان ضمان العين على مرتبة ثلث احدىها  
ان يكون في احدىها نصف الدية وهو الاذن في المرد نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في احدىها ربع بدل



الذات كالبهايم التي يحمل عليها وبركها الفرس والابل والبقر والحمار والبغل والثالثة ان يكون الواحد في احد العنين  
ما انقص من قيمته كالشاة والكلب والقطير وغير ذلك قال ابو حنيفة في عين البرزوز والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا  
في عين بقره الحمار وجزور الحمار ربع القيمة وكذا في عين الغنم والمخض وفي احد عيني الشاة والحمل والقطير والكلب  
والشاة انقص من قيمته وقال ابو يوسف النصفان في جميع البهايم **باب القتل** وفي باب فضول فصل  
فيمن يقتل قداما وفيمن لا يقتل قداما **وفصل في الالة التي توجب القصاص** **وفصل في المستوف**  
اما الاول فيقتل المملوك بالحر والمملوك عندنا والذكر بالانثى والانثى بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالكافر بالذي  
ولا يقتل المسلم بالاسلم وتقتل الناجم بالصغير وتقتل الولد بالوالد والوالدة بالجدوة والجدوة بالجدوة وان عدت من قبل  
الاباء والامهات ولا تقتل الوالد والوالدة بالولد وان سفل والجداد والجدات وان علوا وتقتل العبد بولده ولا يقتل  
المولى بعبد ملكه كله او بعضه وتقتل الصبي وسليم الاطراف بالمريض وناقض الاطراف صورة او معنى كالاش وخنوخه  
والعاقل المجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل ولو جرح العاقل بعد القتل ذكره شام في النوادر انه لا يقتل ويتلف ما لا ولو  
جرح العاقل بعد اختفى القاتل بالقصاص ودفع الى المولى يقتل وروي الحسن بن ابي حنيفة انه يقتل على كل حال ويقتل الواجد بالمجاعة  
اكتفاء حتى لا يجمع القتل شي من المال ويقتل المجاعة بالواحد اما الالة التي توجب القصاص اذا حصل القتل عمدا بالة  
جارية كالسيف والسم والسكين والرمح والسهم حديد كانت الالة او غير حديد كالنوطج بلطة القصب والرمح الذي  
لاسان له بعد ان يكون محددا والحر والعود والنشاب والسهم الذي لا ينفذ فيه اذا رماه فاصابه فخرجه او ضربه  
بعود حديد او ما شبه الحديد كالنمارق والشبه والرصاص والذهب والفضة اذا ضرب به وجرحه او شق بطنه  
بجانب محددا او رماه بصفيحة الفضة فخرجه او لم يخرجه فمات من ذلك فقتل وكذا اذا ضرب بصفيحة حديد او عشرة  
او خمسة او ما يكون قد وزن خمسة ليقتل به جرحه او لم يخرجه فمات من ذلك فقتل وكذا اذا ضرب بصفيحة حديد او عشرة  
فمات منها وان ضربه ببارة ستم او ما يشبه الالة فمات لا يجيب القصاص وذكر في الامم اذا ضرب به جرحا لا ينفذ  
الميزان والعود يجيب القصاص وان لم يخرجه وروي الطحاوي عن ابي حنيفة انه لا يجيب القصاص اذا لم يخرجه كالمضربة  
بالعصا الكبير او حجر مدور لم يخرجه لا يجيب القصاص في قول ابو حنيفة وفي ظاهر الرواية في الحديد والذهب والفضة  
وغيره لا يشترط الجرح لو جرح القصاص ولو احرقه بالانار عمدا لا يجيب القصاص ولو القاه في الماء فغرق من ساعته لا قصاص  
فيه في قول ابو حنيفة وفي قول صاحب القصاص اذا لم يخرجه منه غالبا وكذا لو القاه من جبل او سطح فهو على هذا الخلاف  
ولو القاه في نار تخرج ويروق فمات اياها لم يزل صاحبها حتى ماتت قتل وان كان يجي ويذهب ثم مات لم يقتل  
وفي الجرح لو غرق رجلا والقاء في البحر فغرق وغرق كالماء يجب الدية في قول ابو حنيفة ولو سبغ ساعة ثم غرق لا يجيب فيه  
شي لان غرق العجزه في الماء ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان رجلا خفا قاسم وفاقه غير واحد  
فيقتل سياسة ونوساه سما حتى مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم حتى اكل ولم يعلم به فمات لا يجيب القصاص ولا الالة  
ويجس ويغزو ولو ارمه اجارا يجيب الدية على عاقلة وان دفع اليه في شره فشره ومات لا يجيب الدية لانه شر باختياره  
الا ان دفع خدعة فلا يجيب فيه الا التغير والاستغفار اخوان لابل وام قتل احدها باهاهما والآخر اهما مروي  
ابو يوسف لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتيله في ثلث سنين اذ لم يكن للمقتولين وارث سواهما  
رجل قال ناضرت فلانا بالسيف فقتله قال ابو يوسف هو خطا حتى يقتل عددا رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا اذ  
مات منها وكذا مات وقال في القتل بلات يهزله فانه لا يقتل وان قال القاتل مات منها ومن جبهته نهشته ابن ضرب رجل

اخر وقال المولى بلات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية رجل جرح رجلا جرحه عمدا وجرحه آخر  
جرحه جرحه عمدا ثم صالح المجرم احدى من المجرم وما حدث منه على الخمرات منها جميعا كان المولى ان يقتل الذي لم يعالج  
رجل ضرب رجلا فمات فقتل فاجله القاضية سنة في الدية وقد سقط سنة فقال المفسر سقط من ضربك وقال الضارب  
من ضرب رجل آخر كان القول قول المفسر وان جاز به سنة كان القول قول الضارب رجل قتل رجلا فهو في النزاع بعد فانه يقتل به  
وان كان القاتل يعلم انه يعيش منه رجل ضرب رجلا بالعصا فخرجه ثم ضرب المجرم بالسيف فمات جميعا قال ابو حنيفة  
دية المقتول بالعصا على عاقلة قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان حقه كان في القصاص وقد مات قاتله رجل راي رجلا  
يزني بامرأته وارادة رجل آخر وهو محض فصاح به فلم يهرب ولم يمنع عن الزنا حل هذا الرجل قتله وان قتله فلا قصاص عليه  
وكذا اذا راي رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب وراى رجلا يشرب حايطة او حايطة غيره وهو معروف بالبرقة حله قتله  
ولا قصاص عليه وكذلك الرجل يقتل طاع الطريق حله قتله ولا قصاص عليه رجلا اجتماعا في قتل رجل عدوا ولم يجيب القصاص  
على احدهما كالاجنبي اذا شارك الابن في قتل ابنة لا يجيب القصاص على الابن وكذا الصبي العاقل مع المجنون والبالغ مع الصغير  
وشريك الحية والسبع والاجنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ديةها والخاطي مع العمد مسلم تكم رتبة او مرتبة لا تقام  
عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلما وهاهنا خلاف دار الحرب بان لا يجيب القصاص عن ذنبا ولو قتل المسلم اسيرا مسلما في دار الحرب لا يجيب  
القصاص عن ذلك ولا دية في قول ابو حنيفة وقال صاحب الدية في قتله واذا شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصاء فليقتل  
القاتل بجمعا او بعد ايام فقتله رجل عدوا لا قصاص عليه رجل قتل عدوا فقتله بعض ورثته عن القاتل شر قتله باق الورثة  
ان علوا ان عفوا البعض يسقط القصاص بيزمهم العقود وان لم يعلموا بهذا الحكم لا تورد عليهم وان علوا بالعفو رجل  
حبس رجلا وطعن عليه الباب حتى مات جوعا قال القاتل يعاقب الرجل ويجب لدية على عاقلة رجل قال لا خير بعقل دق بفلس  
او بالافقتله كاعلى القصاص وان قال اقلني فقتله كان عليه الدية ولو قال اقلني فقتله كان على القاتل دية لابنه  
وان قال اقطع يد فقطع يده كان عليه القصاص رجل تخرج رجلا موصفا بالعصا عدا يجيب القصاص بالموصف فان مات  
منها لا يجيب القصاص ولو هشم رجلا بالحديد لا يجيب القصاص في الماشية فان مات منها يجيب القصاص بقتله ولو جرح رجلا بالخنك  
فمات لا يجيب القصاص ولو شج رجلا موصفا بالحديد يجيب القصاص وان مات بقتله **فصل فيما يستوفى القصاص**  
للذك استيفاء القصاص لابنه الصغير والنفس وفيما دون النفس وله ان يصالح فيما دون النفس واختلفت الروايات في الصالح  
عن النفس ذكر في الجراح الصغير ان ذلك وذكر في الصالح ان ليس بذلك فاما القاضية ذكر في بعض الروايات عن محمد بن القاسم لا يستوفى  
القصاص للصغير لا في النفس ولا فيما دون النفس الا ان يصالح وذكر في الصالح اذا قتل رجلا لا ولي له عمدا لا يملك ان يقتله القاص  
وليس ان يعفو ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرايضه كالميراث في الزوج والزوجة وكذا الدية وليس بعض الورثة  
استيفاء القصاص اذا كان اكبرا حتى يجمعوا وليس لهم ولا لاحد من ان يوكف باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة كبارا اوصفا راكان  
كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل موت الصغير في قول ابو حنيفة وفي قول صاحب الدية ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار  
عبد قتل عبد يجيب القصاص ويكون الاستيفاء الى المولى ولو كان العبد بين رجلين او ثلثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا ولا ينفرد  
احد من غا ادهم ينقلب حتى يباين مالا الى القيمة كما ينقلب في الحر الى الدية ولو صالح احد الورثة او مولى العبد على مال  
حاز الصالح ويجيب على القاتل ما شرط في الصالح في ماله ولو قتل رجلا رجلا موصفا بالدينار او مولى العبد على مال  
وكذا لو قتل رجلا موصفا بالدينار او مولى العبد على مال او قتل رجلا رجلا موصفا بالدينار او مولى العبد على مال او قتل رجلا رجلا موصفا بالدينار او مولى العبد على مال  
فلو في الاخران يقتله ولو كان ورثة المقتول ولد القاتل وولد له وان سفل بطل القصاص ويجب لدية لمولى المذنب



وام الولد ولديها ومديرتها استيفاء القصاص كافي القن ولو قتل المكاتب لم يكن ترك وفاء فلولاه استيفاء القصاص  
ومعنى البعض اذا قتل عاجز ذكر في المتن انه لا يجب القصاص في قول الجسد واذا قتل المكاتب وترك وفاء وولده اخرى يورث  
للمولى لا يجب القصاص لجهاالة المستوفى وان اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص لم يقتل ايضا لان قبل اجتماعهما المستوفى  
ليس بمعلوم وان قتل المكاتب وترك وفاء ليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قولنا وحده ولو يوسف وقال محمد  
لا يستوفى للمولى وهو رواية عن ابى يوسف ولو ان عبد المكاتب قتل المكاتب عمدا ان كان المكاتب ترك وفاء ببدل الكتابة وله  
وارث سوى المولى لا يكون للمولى المكاتب استيفاء القصاص اجماعا وان مات عاجزا كان لولاه حق استيفاء القصاص وان مات  
عن وفاء وليس وارث سوى المولى كان لولاه حق استيفاء القصاص في قولنا وحده وقال محمد ليس له ذلك والعبد المبيع اذا قتل  
عمدا عند البائع يحترق المشتري ان اجاز البائع صحت اجازته وان يستوفى القصاص وان يقتل البائع ولم يجوز كان استيفاء القصاص  
الى البائع وقال ابو يوسف اذا نقص المشتري البائع كان البائع قيمة البائع دون القصاص ولو قتل العبد الرهن عند المبتاع لا ينفرد  
احدهما بالقصاص فان اجتمعا كان استيفاء القصاص الى المبتاع والصدان اذا قتل عند الرهن قبل التسليم قبل التليم بمنزلة  
العبد المبيع وكذلك يبدل الصلح عن دم العبد وبديل الخلع بمنزلة العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع عند المشتري وبخار الشرا  
وخيار الرقبة فالقصاص للمشتري ولو كان الخيار للبائع فقتل عند المشتري ويحترق البائع ان شاء اتبع القاتل فقتله وان ضمن  
المشتري قيمته وبعد التضمن لا قصاص للمشتري والعبد الغيب اذا قتل عند الغائب ان اخار المالك تضييع الغائب  
لاقصاص للغائب والعبد الموصى برقبته لا يثاب ولا يخدمه لاحد اذا قتل عند المبتاع احدهما بالقصاص فان اجتمعا على القصاص  
يطلق الموصى له بالخزنة ويستوفى في الآخر ولو وصى بعدد لسان فقتل عند اقل ان يقبل الموصى له الوصية وقدر الموصى  
وتركه وارثا ولا يورثه ان العبد قتل بعد موت الموصى او قبله لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص وان انفقا ان الموصى مات  
اولا ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص لجهاالة المالك لانه قبل القول لا يدخل في ذلك الموصى له ولا يصير للوارث  
ايضا ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصى له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد وان رد الوصية كان قيمة العبد لورثة الموصى  
واذا قتل رجل عده او مدينته او امه ولده فانه يغزو ولا يجب القصاص ولا الدية **فصل في القتل الذي يوجب الدية**  
القتل ثلاثة عمد وخطا وشبه العمد فالعمد ما تقرر فيه بالراح كالسيف والسكين والحديد المحدد وغير المحدد  
والعمد من غير محدد فيه القصاص ولا يجب الكفارة على القاتل والخطا هو ان يرمى صيدا فاصاب انسانا او قتل  
ان يرمى بها او يرميها فاصاب فيها الكفارة على القاتل والدية على عاقلة القاتل واما الشبه العمد فهو ان يتعمد  
قتله بغير سلاح كاسوط الحجر والوكرة واللطة فبقي الدية المغلطة على عاقلة وعلى الكفارة مندبل او جعل طرفاه في  
في يد رجل نجاذبان فانقطع المندبل والحبل فسقطا واما قال ابو يوسف ان سقطا مستلقين على قفاها فدمهما هدر  
ولادة لاحدهما على الآخر لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه وان سقط كل واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما  
لان مات كل واحد منهما بضع صاحب وان سقط احدهما مستلقا والآخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة  
المستلق ولا شيء المستلق لانه مات بفعل نفسه وان قطع اجنب هذا الحبل فوقع على قفاها واما ان يضربا شيئا  
ويضرب القاع ديتها وقيمة الحبل ولو قعا على وجههما قال محمد ذلك لا يكون من قطع الحبل وان وقع على قفاها ذكر ابن كرم  
انه لا ضمان على قاع الحبل اصطدم القارسان وقلنا يجب الدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر وكذا اذا كانا مستلقين  
فاصطدما جاء ركب حلف يرضى فمضى الحبال لاصان على ساير ولو عبط ساير فضاء على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين  
ولو ان اثنين استقبلتا فاصطدما فمضى الحبال لاصان على ساير فضاء على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين

سبع والآخر واقفا ورجلان احدهما يمشي والآخر واقف فاصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة رجل عثر بناثر  
في الطريق فكسر اصبعه واصبع النابت قال في الجرح ان هذا كوضع الحجر في الطريق يجب الكفارة على الماشي ولا يجب على النابت  
واذا وقع ذلك والنفس لان النابت ليس بفاعل وذكرنا ان طي ان النابت يورث من الماشي ولا يورث الماشي من النابت اذا كانا وارثين  
رجلا من شجرة فوقت عليهما فانا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو مات احدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية  
رجل دفع سكين الى صبي فضر به حتى يقتل نفسه او غيره بغير اذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا وفي جبايان الحزن ان قتل الصبي  
غيره كان على عاقلة الصبي دية المقتول ثم يرجع عاقلة الصبي على الدافع بالدية رجل ضرب ولده الصغير في ركب فمات قال ابو حنيفة  
يضمن الدية وعلى الكفارة وقال ابو يوسف الكفارة عليه ولو ضرب المؤدب باذن والده لاصان على المؤدب وعلى الكفارة وقال  
محمد الكفارة عليه وكذلك قال ابو يوسف رجل ضرب امرأته فماتت قال ابو حنيفة عليه الدية والكفارة رجل اصاب صبي على  
او شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع وقوع الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال له وقع وقوع الصبي ومات يضمن القاتل  
ديته خربا على امرضا بقتل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر علم الصبي بفساد  
الامر ولم يعلم وذكر في المتن رجل اعطى صبي اسلحة او شيئا من السلاح وقال له اسكه لي فغضب الصبي بذلك فذبح الصبي  
على عاقلة الدافع ولو دفع السلاح الى الصبي ولم يقل اسكه لي فغضب الصبي بذلك اختلف المشايخ فيه ولو امر صبي صبي  
بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر ولو امر صبي بالغا بقتل شخص فقتل  
الامام او لا يضمن الصبي الامر ولو امر بالغ بالغ بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الامر ولو كان بالغا امر صبي بحرق  
مال انسان او بقتل ابنة فضاء ذلك في مال الصبي ثم بذل على الامر ولو ان عبد اذنا امر صبي بحرق ثوب انسان او  
ارسل صبي في حاجة فغضب الصبي قال ابو حنيفة يضمن الصبي الامر ولو امره بقتل من يضمن الامر وفي الزيادة ان  
لو ان عبد اعجز بالغا امر عبد امثله بقتل رجل او كان الامر بالغا والامور صغيرا ففعل لا يرجع على الامر الا اذا اعتق  
الامر بعد ذلك ولو ان صغيرا امره عبد صغير بحرق ثوب انسان ففعل الصغير يضمن الصغير ولا يرجع على عبد الامر ههنا  
وان اعتق الامر رجل قال الصبي بحرق ثوب انسان ففعل الصغير يضمن الصغير ولا يرجع على عبد الامر ههنا  
الامر دية الصبي وكذلك لو امره بحرق ثوب او كسر حطب ولو قال للصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل بغير فعل  
وعط فيه اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يضمن سواء قال انقض هذه الشجرة او قال انقض الثمار ولم يقل بغير فعل  
من يد والديه والابن يمسك حتى مات الصغير قال ابو حنيفة دية الصغير على الجاذب ودية والده وان جذا به حتى مات كانت الدية  
عليها ولا يورثه والده رجل ضرب ولده الصغير في قديم القربان ومات قال ابو حنيفة يضمن الوالد دية ولا يورثه وقال ابو يوسف  
يرث الوالد ولا يضمن وان ضرب المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم وان ضرب امرأته في المضجع ومات ضمن اجماعا اذا اخر القاتل انه  
انه قتله خطأ وادعى على القاتل العمد كانت الدية في مال القاتل لورثة المقتول ولو اخر القاتل العمد وادعى على القاتل الخطا  
لا شيء لورثة المقتول وروي زفر عن ابى حنيفة وجوب الدية في الوجهين جميعا رجل زنا بامراة فكسر رجلها باذن كان عليه  
ارث الرجل فمات لانه يشبه العمد ما يجبه الفان ثلثة عمد وضل وشبه عمد في العمد المحض اذا وجب الدية في النفس  
وفيما دون النفس يكون في مال الجاني الا ان دية النفس او جرحها يجب في ثلث سنين وفي الخطا في النفس وفيما دون النفس يجب  
على عاقلة الا ان يكون الواجب دون ارش الموضوعة فيجب في مال الجاني وكذا الوصل الضمان باقرار القاتل في شبه العمد  
في النفس يجب الدية على عاقلة الجاني لا ضمان على ساير ولو عبط ساير فضاء على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين  
ولو ان اثنين استقبلتا فاصطدما فمضى الحبال لاصان على ساير فضاء على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين







في كتاب الولاء وما ذكر في الجامع والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقائل وارث معروف وان كان لغيره او ما يشبهه القبط  
رجوعه ولده عدلا ليعيد القصاص ويحبه الدية في مال في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد لا يوجب الكفارة  
وكذا الاجداد وان علوا وان كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلة وعلى كفارة القاتل اذا اقر بالخطأ او صالح عنه من  
العد على مال يكون المال على الجاني في مال الا ان في الاقرار يجب الدية في ثلث سنين وفي الصلح على العمد يجب المال حال الاقرار  
الاصل في الصلح فيكون مؤجلا وكل جزء من الدية اذا وجب على العاقلة او في مال الجاني يجب في ثلث سنين في كل سنة ثلثا عشرة  
قتلوا او اخطأوا وجبت الدية على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين في السنة ثلث عشر الدية فان  
كان احد العشرة والدم المقتول فذلك ولا يجب كل واحد من العاقلة الاثنتي عشرة دراهم او اربعة دراهم في ثلث سنين عند فان  
قلت العاقلة بقتل المقتول في الميم في السب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة دراهم وليس النساء من العاقلة  
وكذا الصبي والمجنون والرقبة والقاتل واحد من العاقلة والدية مقدرة بالف دينار وعشر الا في درهم او مائة من الاجل  
في قول في حينة ودية المرأة على نصف من ثياب الرجل ودية النكاح عندنا مثل دية المسلم فاذا وجبت الدية من الاجل فيقسم الدية  
على خمسة انواع من الاجل عشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ودية شبه العمد اربع  
عشر وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وشبه العمد القتل لقتل  
في قول في جسد وفي قول في يوسف ومحمد هو القتل بالابن يقتل عاقلة في الغالب ويرحل الاباء والاحياء والعاقلة ولا يكون  
الزوج عاقلة المرأة بحكم الزوجية وجزاء الصبي والمجنون والمعتوه عدا اخطأ اذا بلغت خمسة دراهم يكون على العاقلة  
وما كان من خمسة يكون من الجاني ولا يعبر بالصبي عن الميراث بقتل مورثه وكذلك المجنون وما زاد على خمسة المائة في ثلث الدية  
يكون على العاقلة في سنة واحدة فاذا زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين يكون في سنة الثانية وما زاد على الثلثين الى تمام الدية  
يكون في سنة الثالثة ولا يعقل الكافر عن مسلم والمسلم عن كافر اقر قتل رجلا خطأ حتى وجبت الدية على عاقلة ما لم يجب عليها  
شي من كل الدية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يذنبها وكذا لو كان الجاني صبيا او مجنونا فان جميع الدية يكون على عاقلة في قول هؤلاء  
والصحيح ان القاتل يشارك العاقلة كان القاتل امرأة او صبيا صبي قتل رجلا خطأ حتى وجبت على العاقلة الدية ذكر في المعاقلة ان الخصم هو الجاني  
اذا كان الجاني يبلغ مبلغ الرجال وكذا في غير الصبي والخصم وانما العاقلة بغيره لان الحق عليه وانما يجب على العاقلة بغيره لان الحق عليه وانما  
لم يكن الصبي القاتل يبلغ مبلغ الرجال كان الخصم في ذلك اياه ذكره في باب الولاء المستعمل وذكره ايضا من اقر عند القاض ان قتل رجلا  
خطأ فاقام في القتل بينه وبين المدعي قتلته عدا بقتل هذه البينة ويقضي بالدية على العاقلة واقرار المدعي عليه بقتل لا يمنع قبول  
هذه البينة لان البينة تثبت باليس ثابت باقرار المدعي عليه وظاهر هذا كثيرة وتأتي بهذه المسئلة ما قاله الشيخ الامام ابو يوسف  
ان البينة على القتل قبل عند حرة الجاني لانه هو القاتل والعاقلة انما تجلوس عند حفرة الكيف لا يسترط لوجوب المال على الاصل  
اذا قامت البينة على الاصل فانه جعل في هذه الحصة مع قرره ولم يذكر حفرة العاقلة فذلك قول يخالف المذهب فلا يقبل ودلت  
المسئلة على ان الدية يجب اولاً على القاتل ثم يقضي على العاقلة بغيره لان الحق له وجبت ابداً على العاقلة كان اقر القاتل  
اقر على العاقلة المولى اذا قتل مملوكه عدا كان عليه الكفارة وكذا لو كان الولد مملوكا لانيان فقتله الوالد عدا لا يجب القصاص  
على الوالد وعليه الكفارة رجلان اشتركا في قتل رجل اهداها بعضا والاخر يجزيه لاقصاص على جرمها ويجب الدية عليها نصفها على ما  
الحديث في ما وضعها على صاحبها في مالها او في وقت لا يسلح واحدا من مقتوه لاقصاص عليها عدا وهو بمنزلة الجاني  
مع العمد باب **الشهادة في الجناية** رجل ادعى عليه رجل ان قتل اياه خطأ وجاء بشاهدين فشهدا  
انه قتل خطأ وشهد الاخر على قرار القاتل بقتل لا تقبل شهادتهما لان احدهما شهيد البغض والاخر على الاقرار بالبغض فلا يقبل

عمره

كالشهادة اهداها بالعقب والاخر على اقرار الغائب وكذا لو اختلف الشاهدان في مكان القتل وفي زمانه وكذا لو اختلفا في الالة  
فشهدا عدا انه قتلته بالبحر وشهد الاخر انه قتلته بعصا وكذا لو شهد انه قتلته بالعصا وقال اهداها قتله ولا يحفظ ما اذا قتله فان  
قالا جميعا قتله ولا يذري ما اذا قتله في القياس لا يقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل شهادتهما ويقضي عليه بالدية في مال لانها  
اتفقا على القتل والقتل غالباً يكون بالالة القتل وانما يذكر الالة اسقاطا للقصاص ولو شهد رجلان بقتل الخطأ  
او بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهما وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب الله انما لان موجب هذه الجناية مال  
فقبل شهادة الرجل مع النساء رجل شهد عليه شاهد عدل بالقتل فان القاص يحبس اياما فان جاء المدعي بشاهد آخر والاخفى به  
وكذا اذا شهد رجلان على رجل بقتل عدو فانه يحبس حتى يظهر عدالة الشهود لانه ما رتبها فيحبس لاجل البينة  
وان شهد رجلان بقتل الخطأ ذكر الشيخ الامام المعروف بغير زاده انه لا يحبس قبل الحكم والاظهر ان يحبس رجل ادعى على رجل  
انه قتل اياه خطأ وادعى ان له بنتا حاضرة في مصر وطالب خذ الكيف من المدعي عليه لقيم البينة فان القاض يامر باعطاء الكيف  
الى ثلثة ايام ولو قال المدعي شهدي غيب وطالب خذ الكيف الى ان ياتي بالشهود فان القاض لا يجيبه في اخذ الكيف فان ادعى  
العدو اراد ان يخذ الكيف لا يجيبه القاض في لاجل اقامة البينة ولا بعد الا ان الله قبل اقامة البينة بلازمه وبعد اقامته  
البينة يحبس القاض رجلا ثم اذا عدلت البينة وشهدوا بقتل بوجوب القصاص يقضي القاض بالقصاص بطلب المدعي صبي  
قتل اياه عدا لا يجب عليه القصاص ويجب الدية على عاقلة ويرث الصبي منه وكذلك المجنون قتل وجده في محلة قوم كانت  
القصاص على اهل المحلة والدية على عاقلة ولو قاتل القاتل ان يختار لتكليف شيخ رجل من المشايخ الصلي او ان بناء  
اختار الفساق والسبائ والخياري فيلوي القاتل دون الامام لان الحق له فان لم يكن عددهم خمسين رجلا كررنا الاجماع  
يم خمسون يمينا فيكفون بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا وان استنوعا عن البيوع حسبوا حتى يحلفوا وان وجد  
القتيل بين قريتين او سكتين كانت الدية والقصاص على اقر بالقرتين والسكتين الى القاتل هذا اذا كان صوت  
القرتين يبلغ الى الموضع الذي وجد فيه القاتل وان لم يبلغ فلا شيء على واحدة من القريتين وان وجد القاتل في مكان  
مملوك كانه القصاص على الملاك والدية على عاقلة وان وجد في موضع سباح نحو الفلاة الا انه في ايدي المسلمين كانت  
الدية في بيت مال وان وجد القاتل في دار امرأة كانت القصاص عليها تحلف هي خمسين يمينا في قول ابو يوسف وعمره والدية  
على عاقلة وان وجد القاتل في سوق المسلمين او في مسجد ذكر في موضع ان الدية في بيت مال ولا قصاص فيه وذكر في  
موضع آخر ان في الدية والقصاص وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضع ما ذكر ان الدية في بيت مال ولا قصاص فيه اذا  
لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلا فان كان السوق ملكا لهم كان وجود القاتل في السوق وفي مسجدهم كوجود القاتل  
في مسجد المحلة ونعم يجب القصاص على اهل المحلة والدية على عاقلة وان وجد القاتل في المسجد الجامع كانت الدية  
في بيت مال ولا قصاص فيه واذا وجد القاتل في محلة فيها اصحاب الحطة وفيها من اشترى كانت القصاص والدية على اصحاب  
الحطة ما دام في المحلة واحدا من اصحاب الحطة لا على السكان والمشتري في قول ابو يوسف وعمره وقال ابو يوسف المشتري  
وصاحب الحطة سواء وان لم يكن فيها احدا من اصحاب الحطة وفيها سكان ومشترون كانت القصاص على المشتري دون السكان  
وهو قول ابو يوسف الا في ثوب مرجع وقاله عليهم ولو وجد القاتل في سجن كانت الدية في بيت مال في قول ابو يوسف وقال ابو يوسف  
يقضي على اهل السجن فان وجد في دار رجل قد اشترىها وهو ليس من اهل الحطة فاصحاب الحطة بغيره ذلك ويكون القصاص  
على صاحب الدار ويكون الدية على عاقلة وان كان الدارين رجلين واحدا اكثر نصيبا من الاخر كانه الدية على عاقلة ما  
نصفين وان وجد الرجل قتيلا في دار نفسه لا يجب له القصاص ويكون الدية على عاقلة في قول ابو يوسف وعمره







ولو قادت الطريق فاطاها اول القطار واخره بيد او رجل او صدره يضمن القايده لما عبط وان كان معه سابق  
كان ضمان ذلك عليها وما افسدت بنفحة الرجل واليديين كون على السابق خاصة وان كان معها ثالث يسوق الابل وسط القطار  
فما اصاب من خوف هذا السابق وما يديه من شئ فهو عليهم اثلا ثلاثة فلو كان سابقا وان كان الرجل احيانا وسطا القطار  
واحيانا خارجا يتقدم وهو يسوق فهو بمنزلة السابق لان السابق قد تقدم وقد تأخر وقد يكون في وسط القطار فهو  
سابق على كل حال والراكب والسابق فيما لو طالت الدابة سواء ولو ان الرجل يقود قطارا فوطه انسان في قطاره بعير والقايد  
لم يعلم بذلك فوطي هذا البعير انما كان له كانه الدابة على هذا القايده ثم يرجع على القايده على عاقلة الرابط وان كان القايده  
يعلم برابط البعير لا يرجع عاقلة القايده على عاقلة الرابط ولو كانت الابل وقودا فربط الرجل بعيرا فقد اصابها القطار وهو  
لا يعلم كان الضمان على عاقلة القايده ولا يرجع عاقلة القايده على عاقلة الرابط ولو ان رجلا ضرب دابة راكبا وخسها بزدون  
امر راكبه فمضت بيدها او رجلها او نضجت او كدمت وصدمت انسانا على فورها كان الضمان على الناحس دون الراكب وان  
ضربها بامر راكبا ونحسها فوطات انسانا على الفور كانت الدابة على عاقلة الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة  
السابق والراكب مع السابق اذ اجمعا فضمان ما ووطات الدابة يكون عليهما ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب  
من نفقة الرجل والذئب وغير ذلك دابة لها سابق وقائد فتحسها رجل غير اذن احدها فنضجت انسانا كان ضمان السبق  
على الناحس خاصة لان السابق والقايد لا يضمنان النفي وان كان الناحس يراهما لاجل الضمان على احد ولو نكح رجل  
دابة راكبا بغير من فوشيت والقتا راكبا ضمن الناحس وكذا لو نكحها بحوزة ما اصاب في فورها يضمن الناحس ولو نكحت  
الناحس فقتله كان هدر رجل يقود دابة فسقط شئ ما جعل على الابل على انسان او سقط ذلك في الطريق فعثر به انسان  
ومات يضمن القايده وان كان معه سابق كان الضمان عليهما لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان يشد الحبل على البعير على وجهه  
لا يسقط ولو ان راكبا اوقف الدابة على باب المسجد فهو كما لو اوقفها في الطريق فان كان الامام جعل عند باب المسجد موقفا  
للناس والدواب كان هذا بمنزلة الطريق فان اوقفها في المكان لا يضمن الا اذا اوقفها في المحجة لان الوقوف في القلاية  
لا يضر باتساع المحجة ولا يضمن السابق والقايد في ملكه الا فيما ووطت الدابة بيدها او رجل رجل وجرد زرع في الثيل  
ثوبين فقتل انما لاهل قرية فان كان لاهل قرية فارد ان يدخلها في ربطه فدخل في ربط احداهما وقرى الاخره  
فتبعه ولم يقدّر عليه وجاء صاحب الثوبين فارد تعينه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت نيته عند الاخذ  
ان يمتعه من صاحبه كان ضمانا وان كان نيته ان ياخره ليرده على صاحبه الا انه لم يقدّر على الاستهاد ولم يجد من  
يشهده لا يكون ضمانا قيل ان كان ذلك في شهر فان كان الثوب لغير اهل قرية كان حكمه حكم النقطة فان ترك الاشياء  
مع القدر على من لم يجد من يشهده يكون ذلك عندنا وان كان الثوب لاهل قرية فكما اخرج من زرع يكون  
ضمانا لان يكون لاهل قرية من ان يترابا يكون حكم النقطة في شهر لانه لا يجازى عليه الضياع في النهار وانما يخاف  
عليه في الليل فاذا اخرج به بغير غاصبا وقال القاضي الامام السجستاني اذا وجد في زرع دابة فمقدار ما يخرجها عن ملكه لا يكون  
مضمونا عليه فاذا ساقها ورا ذلك القدر يكون ضمانا بنفس السوق وهكذا قال ابو نصر البزنطي الا انه قال اذا ساقها  
في موضع بائنه عليها لا يكون ضمانا فقال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعها فخرجها فقتلها سابع كان ضمانا لانه  
لا ينبغي ان يخرجها ولكن ينبغي ان يبيد في صاحبها حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله القاضي الامام علي السجستاني انه  
ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها ورا ذلك فان ساقها بعد اخرجها عن ملكه بغير غاصبا ضمانا وان ساقها ليردها على صاحبها  
فقطعت في الطريق او انكرت رجلها كان ضمانا ولو ان صاحب الزرع لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا

في حرمها قال الفقيه ابو الليث لا يكون ضمانا لما افسدت لانه اخرجها بامر ولو قال صاحب الدابة ان ذابك  
في الزرع ولم يقل اخرجها فخرجها صاحبها فافسدت شيئا فخرجها كان ضمانا وقال ابو نصر في الوجه الاول كون ضمانا  
ايضا او هو بالسوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يرضى البفساد وانما طلب منه الضيعة ولو ان دابة رجل انقضت ليل  
او نهارا من غير ان يرسل فافسدت زرع انسان لا يجيب الضمان على صاحبها لا بفعل العجزاء هدر رجل يسوق حمارا لحطب في الطريق  
كوشيت وقد امس رجل لم يسمع ذلك حتى اصاب ثوبه فنكح وضمن السابق وكذا لو سمع صوته الا انه لم يتهربا له النكح لضيق  
الذئب ولا فرق في هذا بين الامة وغيره ان امكنه النكح فلم ينكح بعد ما سمع لا يضمن السابق رجل وضع خشا في طريق  
المسلمين او حجرا او حديد فمضت دابة من غير سوق حذر فغطت ضمن واضع الحجر والخشب **فصل فيما يحدث**  
**في الطريق فيهلك به انسان ودابة** رجل وضع في الطريق حجرا او جذعا او شيئا فيه بناء او اخرج  
من حايطة جذعا او صخرة شاخصه او اشبع كنيفا او جناحا او ميزابا او ظلة فغطت به انسان كان ضمانا فان عثر بها  
احد في الطريق رجل فوقع على آخرها ما كان الضمان على الذي حدث في الطريق كانه دفع الذي عثر به به على غيره ولا يضمن  
الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالدابة ولو نكح رجل شيئا من ذلك عن موضعه فغطت به رجل كان الضمان  
على الذي نكحاه ويخرج الاول من الضمان وقال ابو حنيفة اذا كان الطريق غير نافذ لكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه الخشب  
ويربط في الدابة ويتوضا فيه وان عطيتك انسانا لا يضمن وان نكح في بيتا او حفر فيه برفا فغطت به انسان كان ضمانا ولكل صاحب الدابة  
الاستئذان بقاء داره من القاء الطين والحطب وربط الدابة وبناء الثور والدكان بشرط السلامة وذكر الشيخ الامام  
المعروف بخوارزمي انه اذا حدث في سكة غير نافذة ينظر ان احدث ما لا يكون من جملة السكن فكل به انسان حتى وجب  
الضمان بسقط من ذلك حصه نفسه ويضمن حصه الشراك وان احدث ما هو من جملة السكن كوضع المتاع وربط الدابة  
لا يكون ضمانا لان له ان يفعل ذلك ولو كانت الدارين رجلين ففعل احدها فيها ما كان من جملة السكن كوضع المتاع  
ويربط الدابة جاز كالسكن وانما اذا اخرج ميزابا في الطريق فسقط على رجل فقتله ينظر ان اصاب الطرف الذي في الحايطة لا ضمان  
لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلم يكن مستقيا وان اصاب الطرف الخارج من الحايطة ضمن صاحب الميزاب لانه مستعد في ذلك الطريق حيث  
شغل هذا الطريق وان لم يعلم ايها اصابه فالقياس لا يثبت عليه وقوع الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن النصف  
رجل كنس الطريق فغطت بوضع كنبه انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث شيئا وانما كنس الطريق كيلا يتفرق المارة  
بالعبار ولو رث الطريق فغطت به انسان كان ضمانا هذا اذا رث كل الطريق وان رث بعضه فمضت انسان في الموضع الذي  
رث ولم يعلم بذلك فغطت به انسان كان ضمانا وان علم بذلك ومضى مع العلم لا يكون ضمانا هكذا قال مشايخنا وفي الكتاب اطلق  
الجواب واوجب الضمان على الذي رث وان رث به دابة فغطت به يضمن على كل حال ولو ان رجلا امر ابيرا او سقا بربط  
قناة وكانه فغطت به انسان يضمن اكثر ولا يضمن الرأس وحارس السوق اذا رث يضمن لما عبط على كل حال هذا كله في طريق  
العامة وانما في سكة غير نافذة اذ التي فيها من هو اهل السكة خشا او طينا او ترابا او رث لا يكون ضمانا رجل مر  
في الطريق وهو يحمل فوقه الحمل على انسان فالتفقه كان ضمانا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه هو الذي  
وضع الحمل في الطريق ولو وضع في الطريق حجرا فاحترق به شئ كان ضمانا لانه كان مستقيا بوضع النار في الطريق وان حركته  
الريح فذهب الى موضع آخر فاحترق به شئ لا يكون به ضمانا لانه لما جعل ذلك المكان انتسخ حكم الفعل الاول قالوا  
هذا اذ لم يكن البور رجلا فان كان الرجوع دابة كان ضمانا لانه علم من القاء في الطريق ان الرجوع يذهب الى محل آخر فيضاني النفا اليه  
فيكون ضمانا كالدابة المربوطة اذا اجالت في رايها فافسدت شيئا ولو ان رجلا رث في ملكه او في غير ملكه وهو يحمل نار او فوحت شرارة



منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في النوار انه يكون ضامنا لانه لم يتخلل بين الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا  
اليه ولو طارت الريح بشره ناره والقه على ثوب انسان لايضم لان الاحتراق حصل بالريح وذكر الذئب وسننبل اذا مر بارض  
موضع لحي المروية فصب الريح به فوقت على ثوب انسان فاحترق لا يكون ضامنا وان لم يكن حيا لم يرق ذلك الموضع كان  
ضامنا ولو هبت الريح بعامة رجل واقفا على قارورة انسان فكسرت لايضم صاحب العمامة ولو ان هذا امر بالحد يد على حية  
عقبي فانتزعت شرارة ضرب على ثوب رجل عز في الطريق ضمن الحد وانه القى النار في ثوبه رجل وضع حرة في الطريق ورجل  
آخر وضع حرة في الطريق ايضا فندرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى لايضم صاحب الحرة التي تدخرت لانهما المتا  
نالت عن ذلك الموضع انتسخ حكم فعل الاول وان انكسرت التي تدخرت يضمن صاحبها لانه فعله لم يزل وكذلك رجل  
اوقف دابة في الطريق واخذ كذلك ففرت احدهما وامابت الاخرى لايضم صاحب التي فرت ولو عطبت التي فرت بالكلية  
بضمن صاحبها لوقفة بقاء جانيه ولو وضع خشبة في الطريق ثم راع الخشبة من رجل وبقي اليه منها فتركها المشقوق كما فاحتق  
عطبت بها انسان او دابة كان الضامن على ابايع الذي وضع لانه المتروك لان ابايع كان مستقدا في الموضع وخروج الخشبة عن ملكه  
لا يكون فوق عدم الملائمة الخشبة وذلك لا يمنع وجوب الضمان فانما التي خشية لغيره في ملكه فعطبت بها انسان كان ضامنا وكذلك  
الرجل اشترع جناح من داره الى الطريق ثم راع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله يضمن بايع الدار رجل استاجر انسانا ليشترع له  
جناحا ففقد داره او عانوه ففعل وهكذا الجناح شئ كان المستاجر اخر الاجير ان لم يشرع الجناح بضمن الاجير  
سواء سقط الجناح قبل الفراغ من العمل او بعد ثم الاجير يرجع بما يضمن على المستاجر وان اجره المستاجر والامر ان ليس بحق  
الاشترع في القدير ماله غيره بذلك الا ان الاجير علم بذلك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير لما  
عطى به ولا يرجع على استاجر قيا واستحسانا وان سقط الجناح بعد ما فرغ من البناء ضمن الاجير لما عطى به ثم لا يرجع  
معه على استاجر قيا وفي الاحتياط يرجع وهو كما لو امر ببيع شاة ففعل ثم ظهر ان الشاة لغيره بضمن الذابح وهي كسنة  
الجناح من رجل وضع قطرة على ظهره خاص لا هو ام مخصوص من فشي عليه انسان فالتخفيف به وتعلق بما فات ان تعدل الدور  
عليها لايضم واضع القطرة وان لم يعلم المار به من كالموضع جرف في الطريق فترت دابة لا بسوق احد فعطبت بها انسان  
قالوا ان كانت الخشبة صغيرة بحيث لا يربط على مثلها لايضم واضعها لان الوطى على مثل هذه الخشبة بمنزلة الوثاق وان التعلق  
بالجرح الموضع في الطريق عمدا وذلك لا يوجب الضمان وان كانت الخشبة كبيرة وربط على مثلها يضمن واضعها هذا اذا كان السفر  
خاصا لا هو ام مخصوص من وان كان السفر عامه المسلمين فوقي ظاهر الرواية يكون ضامنا وعن ابي يوسف ان لا يكون ضامنا  
رجل حفر بئر في الفارة في موضع ليس بمر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لايضم الحافر وكذلك  
لو قعد انسان في الفارة او مضجحة فحفر بها رجل لايضم القاعد ولو كان ذلك في الطريق ضمن وان حفر بئر في الطريق  
ثم كبسها ان كبسها بالتراب وبالبحر او ما هو من اجزاء الارض ثم جاز كثر وقعها ثم وقع فيها انسان ومات ضمن انسان  
ولو كان احد كبس البئر بالطعام او باليس من اجزاء الارض ضمن الاول لان في الوجه الاول لا كبس ما هو من اجزاء الارض  
لا يبقى بئر في الوجه وفي الوجه الثاني يبقى بئر وكذا لو حفر بئر في الطريق وعطى راسها ثم جاز كثر وقع الغطاء ثم وقع انسان  
ضمن الاول ولو حفر الرجل بئر في ملكه فعطبت به انسان او دابة لايضم وكذا لو جعل على جسر او قنطرة في ارضه وان حفر  
بئر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا وكذا لو جعل جسر او قنطرة في غير ملكه وعن ابي يوسف ان لايضم وان احدث  
في غير ملكه اذا كان بحيث لا يتقر به غيره لانه محقق يتفقد انسان ما احدثه وفي ظاهر الرواية يكون ضامنا الا اذا فعل ذلك  
باذن الامام كما لو حفر بئر في الموضع الذي يحتاج اناس اليه يكون ضامنا لما عطى به اذا لم يفعل باذن الامام وان مشى على جسر

انسان متعدا فانخفض به لايضم واضع الجسر لانه لما استعدا كان التلف مضافا اليه ولو حفر بئر في غير ملكه  
فانتفق في ذلك السهماء وغرقا رما وقرت كان ضامنا لانه سئل الماء في غير ملكه فيضمن كما لو شق او سار على الدابة الطريق  
ولو كان الحفر في ملكه لايضم لانه سباح له مطلقا ولو شق ارضه فخرج الماء منها الى غير ما فاضدتا او زرع او كرا بالاكيون  
ضامنا لانه متصرف في ملكه فيباح له مطلقا وكذا لو اغرق حشيشا في ارضه او حصايد او اجمة فخرجت النار من ارضه  
واقرت شيئا لا يكون ضامنا لانه متصرف في ملكه قبل هذا اذا كانت الراجح ساكنة حتى اوقد النار فاما اذا كان اليوم مرجحا  
يعلم ان الراجح يذهب بالنار الى ارض جاره كان ضامنا استحسانا كما اذا صبت ماء في ميزاب له وتحت الميزاب متاع لانسان يفسد  
كان ضامنا ولو اوقد النار في داره او تنورة لايضم احرق به وكذا لو حفر بئر او بئرا في داره فترت من ذلك امر جاره  
لايضم ولا يؤمر في الحكم ان يحول ذلك عن موضعه وبما بينه وبين الله عليه ان يفتن ذلك اذا كان يتصرف بغيره وان صبت  
الماء في ملكه وخرج عن شبهة ذلك الى ملك غيره فاضدت شيئا في القياس لا يكون ضامنا لان صبت الماء في ملكه سباح له مطلقا في المباح  
من قال اذا صبت الماء في ملكه وهو يعلم انه يتعدى الى ارض غيره يكون ضامنا لان الماء سائل فاذا كان يعلم عند الصب انه  
يسيل الى ملك جاره يكون ضامنا كما لو صبت الماء في ميزاب له وتحت الميزاب متاع غيره وذكر الفقهاء جعفر اذا سقى ارض  
نفسه فتعدى الى ارض جاره قال هذا من المسئلة على وجوه ان اجري الماء في ارضه اجزاء لا يستقر في ارضه وانما يستقر في ارضه  
كان ضامنا وان كان الماء يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك ان تقدم الجارة بالسك والاحكام ولم يفعل  
كان ضامنا استحسانا ولا يكون هذا بمنزلة الشهادة على الحايطة المائل وان لم تقدم جاره بالسك والاحكام حتى تعدى الماء  
الى ارض جاره لايضم وان كان ارضه في صدره وارض جاره في هيبة فعلم انه اذا سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره كان ضامنا  
ويؤمر بوضع المسئلة حتى يصير الماء ويخرج من السقي قبل ان يضع المسئلة وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي وان كان في ارضه  
ثقب وتجرى وان علم بذلك ولم يسده حتى فسدت ارض جاره كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا وذكرنا ان طفي  
اذا سقى ارضه بنفسه فخرج الماء الى ارض غيره لايضم ولو صبت الماء في ارضه صبا وخرج من ارضه الى ارض غيره كان ضامنا رجل  
سقى ارضه من نهر العامة وكان على نهر العامة انهار صفار مفتوحة فوافد غل الماء في الانهار الصفار ففسد بذلك ارض قوم  
قال الشيخ الامام ظهير الدين يكون ضامنا كانه اجري الماء فيها رجل احفر بئرا في ملكه ثم سقط فيها وفيها النساء او دابة  
فقتل الساقط ذلك لانسان او الدابة كان ضامنا دية من كان فيها فان كان البئر في الطريق كان الضامن على حافر البئر فيما اصاب  
الساقط والمسقوط عليه لان الحافر اذا كان مستعدا في الحفر كان بمنزلة الدافع من سقط في البئر والساقط بمنزلة المدفع فيكون  
تلف الكل مضافا الى الحافر اما اذا حفر في ملكه ففسقطة لا يكون مضافا الى غيره وكان تلف المسقوط مضافا الى الساقط كرجل  
تروى جبل على رجل فقتله بغير دية الفيل رجل حفر بئر في الطريق فجاء انسان والقي فيها نفسه متعدا لايضم  
الحافر وان لم يقع فيها نفسه فسقطت دية من الوقوع ومات فيها جوعا او غما لايضم الحافر في قول جسد وقال ابو ثور ان مات  
فيها فذلك وان مات فيها غابا ان اثر الفم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك ضمن الحافر وقال محمد يضمن الحافر في الوجه كلها  
لان الموت حصل بسبب الوقوع في البئر رجل حفر بئر في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان  
ومات في القياس بغير الاول وبما اخذ محمد لان الاول الدافع من سقط في القعر الذي حفره صاحب في اسفله وفي الاحتياط  
يجب الضمان عليها لان كل واحد منهما مستعد في الحفر ولو حفر رجل بئر في الطريق ثم جاز آخر وسع راسها فسقط انسان  
ومات كذا الضمان عليها التماسا قالوا ان المسئلة ان الثاني وسع راسها بحيث يعلم ان الواضع اذا وضع قدمه في موضع بعضه  
من حفر الاول وبعضه من حفر الثاني فاما اذا وسع الثاني راسها بحيث يعلم انه لما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان







ان آتاه لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا لانه اقرب بوجوب الردية على العاقلة والقر على الغير اذا صار مكذبا  
فان رده لا يضمن شيئا وفي الاستحسان عليه دية القتل ان اقر بالشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتقوى فاذا نقض اليمين  
على العاقلة بطريق التخييل يجب عليه كمن اخرج جبا حاضرا في يد يديه فوقع الجناح على انسان فقتله فقالت عاقلة ليست الدار  
له وانما اخرج الجناح بامر صاحب الدار وذو البدر يقر ان الدار له فان يضمن الدية في ما له فكذلك ههنا وان كان الرجل على حائط  
له والحائط مائل وغير مائل فسقط الحائط بالرجل من غير فعله واصاب انسانا فقتله كان ضامنا لما هلك بالحائط ان كان الشاهد  
عليه والحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط على انسان من غير ان يسقط به الحائط وقتل انسانا كان ضامنا  
دية المقتول بمنزلة تايمة انقلب على انسا يكون ضامنا وان مات الساقط بمن كان في الطريق فان كان ذلك في الطريق فلا ضمان  
عليه لانه غير متقد في المشي في الطريق فلا يمكنه التحرز عن سقوط غيره وان كان ذلك الرجل افا في الطريق قائما او قاعدا وانما  
كان دية الساقط عليه لانه متقد في الوقوف في الطريق والتعويذ النور فيكون ضامنا لما تلف به وان كان ذلك في ملكه  
وعلى الاعلى ضمان الاستفصال ان كان الاستفصال لا يحل الا على ما شرقت الاستفصال في المباشرة الملك وغير الملك سواء  
كمن نام في ملكه وانقلب على انسان فقتله كان ضامنا لانه يشرقت الاستفصال على الحائط المائل عند ان او صبيان  
ثم عتق العبدان واسلم الكافران وبلغ الصبي ثم سقط الحائط المائل فاما ما انما فقتله بضمين صاحب الحائط وكذا  
لو سقط الحائط قبل عتق العبدين واسلم الكافرين وبلغ الصبي ثم شهدا جازت شهادتهما لانهما من اهل الاداء  
لقبط له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط والتلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال لان ميراثه يكون بيت المال  
فجناية يكون لبيت المال وكذا الكافر اذا سلم ولم يزل احداهما كاللقط حائط مائل الى دار قوم فاشهد عليه القوم  
او احدهم ثم سقط الحائط والتلف شيئا من القوم او من غيرهم كان ضامنا وكذا العلو اذا وهى وانصدع فاشهد اهل السفلى  
على اهل العلو وكذلك الحائط اعلاه لرجل واسفله لآخر وهذا بخلاف الحائط اذا كان مائلا الى الطريق في حين احدهما  
ان الشاهد على الحائط المائل الى مكان انسان يكون من الملك لان غيره وفي الطريق يقع من كل واحد وان في الحائط  
المائل الى مكان انسان لو اخره صاحب الملك بعد الاستعداد او ابرأ يضيغ في المائل الى الطريق لا يضيغ الا بخير والاراء من الذي  
اشهد حائط مائل بين شريكين اشهد على احدهما فهو بمنزلة الحائط المشترك بين الورثة اذا اشهد على احدهم  
وقد ذكرنا القياس والاستحسان وههنا كذلك حائط لرجل يقع مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم واشهد عليه  
اهل الدار فسقط ما كان مائلا الى الدار على اهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط واحد فضع الشاهد من اهل  
الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق فاهل الدار من جهة العامة فضع الشاهد وان كان الذي اشهد على  
صاحب الحائط من غير اهل الدار مخرج الشاهد فيما كان مائلا الى الطريق فاذا مخرج الشاهد في بعض ضيق في الكل حائط بموضع  
صحيح وبعض واه فاشهد عليه فسقط الواجب وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون الحائط مائلا بحيث  
وهي بعض ولم يه البعض فحينئذ ما اصابوا في ولا يضمن ما اصاب الذي لم يه لان الحائط اذا كان بهذه الصفة يكون  
بمنزلة حائطين احدهما صحيح والاخر واه فالاستعداد يضيغ على الواجب لا في الصحيح حائطين احدهما مائل والاخر صحيح  
فاشهد على المائل فلم يسقط المائل وسقط الصحيح كان هذا عيدا بجره حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط والتلف  
انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد من ولم يكن وان تلف الحائط ما لا ضمان المالك يكون في عتق العبد ببيع  
فيه وان اشهد على الوصي مع الشاهد ايضا لانه اذا لم يكن على العبد من الحائط يكون لمولاه وان كان عبيد دين كان لمولاه ولا  
الاستحسان ان يضمن الذين من نفسه فيكون كمن تميز المالك سفلى لرجل وعلو لآخر وهو الكل واشهد عليها ثم سقط العلو

وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو لان العلو غير مدفع بل يسقط بنفسه فضع الشاهد فيه على صاحبه فاهلك  
بالعلو يضمن صاحبه رجل اشهد على حائط مائل الى الطريق فسقط الحائط على انسان فقتله ثم عتق رجل ينقض الحائط في حائط  
وعتق رجل بالقتل وعطبل كان ضمان القتل الاول ضمان من هلك بفقد الحائط على صاحب الحائط وضمان من هلك بالقتل  
الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع القتل من الطريق يكون على اوليائه لا على صاحب الحائط ورفع النقض يكون على صاحب  
الحائط ولو كان جنا حائلا خرج الى الطريق او كنيها فسقط والتلف انسانا ثم عتق رجل ينقض الجناح ورجل بالقتل فغطب  
كان ضمانا على صاحب الجناح والكيف لان اخرج الجناح والكيف مباشرة للجناية فيجعل كانه القى عليها ومن القى شيئا  
في الطريق كان ضامنا لما هلك به ان كان لا يمكن رقبته حائط لرجل سقط قبل الشاهد ثم اشهد على صاحبه في رفع النقض  
عن الطريق فلم يرفع حتى عتق آدمي او دابة فغطب كان ضامنا لرجل اشهد عليه في حائط مائل فسقط ذلك الحائط  
على حائط رجل اخر فهدمه ثم عتق رجل ينقض الحائط الاول ورجل ينقض الحائط الثاني فغطب فضاء الحائط الثاني على  
صاحب الحائط الاول وله الخيار ان شاء فضمنه قيمة الحائط ونزى النقض فان شاء اخذ النقض ولا شيء له ويكون النقض لصاحبه  
فمن عتق ينقض الحائط الثاني فدمه هدر لان نقض حائط الثاني ملك لصاحبه لا ملك صاحب الاول فهدمه ولو كان الاول  
اخرج جبا يضمن الاول من غير الثاني وعطبل وان كان لا يمكن رقبته ولو كان الحائط الثاني ملك لصاحب الحائط الاول  
ايضا يضمن صاحب الحائط من غير الثاني لانه يمكن رقبته عن الطريق **كتاب الحدود** قال ربه الحدود  
حد الزنا وحد القذف وحد الشرب وحد السرقة وحد قطع الطريق اما الزنا فهو ما يلج الذكر في ثوب الانثى  
ان تحضرا ما يجب الحد وان تمكنت فيه الشهوة لا يجب الحد **والشبهة** ثلثة منها ما يمنع الحد وان قال علت انها  
على حرام وانما ثبتت منها ما لا يمنع الحد وان قال طنت انها غل والثالث تمنع الحد اذا قال طنت انها غل ويجب  
الحد اذا قال علت انها على حرام اصل الاول فرجل زنا بجارية ابنة ابيه او ابن ابنة وان سفل لاحدهما وان قال علت  
انها لا تغل في ومنها اذا ابان امراته بشئ من الكنايات ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علت انها على حرام  
وكذا لو جعل امراته بيدها فاختارت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علت انها على حرام  
وكذا لو ارتدت المرأة والعاذ بالله وحرمت عليها وحرمت بجاء انها وابنتها او بنتها وعتق ابن الزوج ثم جامعها  
وقال علت انها على حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج امرته على عتق او تزوج بجوسية او خسا في عتق او تزوج الخامسة في كاخ  
الاربع او تزوج اخت امرته او ابنتها او تزوج امرأة لها زوج فقال علت انها على حرام او تزوج بغير شهوة او تزوجها  
متعة او تزوج امته بغير اذن مولاه او العبد تزوج امرأة بغير اذن مولاه ووطئها لا يجب الحد عندنا في حصة هذه الوجوه  
كلها وان قال علت انها على حرام وكذا لو تزوج بنت رجم محرم نحو البنت والاخت والام والعممة والحالة وبجامعها  
لا حد عليه في قول أبي حنيفة وان قال علت انها على حرام على قول أبي حنيفة العقد وان كان حراما عند الكل ووطئها لا يجب الحد  
وعلى قول صاحبين علم بالحرم يجب الحد وان لم يعلم لا يجب ولو استاجر امرأة لينتفي بها فزنا بها لا يجب الحد في قول  
ابن حنيفة وان استاجرها للمخدنة فزنا بها يجب الحد ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لا حد عليه عندنا في حصة وان لم يبيع  
الحد ولو طلق امراته ثلاثا ثم وطئها في العدة ان كان طلقها ثلاثا جملة لا حد عليه جارية الرجل اذا جنت جناية عمدا  
ثم زنا بها ولو الجناية لا حد عليه عند الكل وان كانت الجناية خطأ فزنا بها ولو الجناية قال ابو حنيفة الحد اختار مولاهما  
الدفع او الفداء وقال صاحباه ان اختار الدفع لا حد عليه وان اختار الفداء لا حد عليه واذا قبل الرجل جنسية عن شدة  
او قتل الزوجه بالشبهة ثم تزوج بها ثم ابنتها فدخل بها لا حد عليه وان قال علت انها على حرام في قول أبي حنيفة ولا يغل



احصاه بهذا الوطى حتى يجلب الخد على قاذف ولو وطئ امراته او مملوكته وهي حايض او بفساء او صائتة صوم الفريز  
او الى ضها او ظاهرا وحرمت عليه امراته بوطئ الغير عن شبهة بوطئها في العدة لاخذ عليه وكذا الوطئ امرته وهي حرام  
عليه برضاع او صهرته او كانت الامه بحجته او بديرته او وطئ مكاتبته او معتقه البعض فقال علمت انها على حرام  
لاخذ عليه في قول ابو حنيفة وكذا الوطئ جارية مكاتبته او جارية عبده المادون عليه دين او لاديه علم بالحرمه  
او لم يعلم والجد من قبل الاب اذا وطئ جارية ولد له حال قيام الام لاخذ عليه والواحد من الغائين اذا وطئ جاريته  
من الغنيمه قبل القسمه لاخذ عليه وان علم انها حرام والبالغة اذا ادعت صبا فوطئها لاخذ عليها علمت بالحرمة  
او لم تعلم وعليها العدة ولا امرها والبالغ الصحيح اذا زنا بصبيته او بجنونه او نائمة فعليه الخد ولاخذ عليها  
ولو كرهت المرأة على ان زنا لاخذ عليها عند الكل والرجل اذا كره على ان زنا قال ابو حنيفة آف وهو قول صاحبيه لاخذ  
عليه وكان يقول ولا وهو قول زفر عليه الخد والحق المستامن اذا زنا في دارنا بمسلة او ذمية قال ابو حنيفة  
لايجد الرجل وتحد المرأة وقال ابو يوسف يجدان وقال ابو حنيفة مستامته فزنا بها مسلم قال  
ابو حنيفة يجحد الرجل ولا يجحد المرأة وقال ابو يوسف يجدان جميعا او وطئ الرجل ام ولد اميه وقال علمت انها على حرام  
لاخذ عليه واذا وطئ امرأة ابنه عن في حرمه في الجرد اذا قال ظنت انها محرم لايجد وان قال علمت انها على حرام حذ  
وان وطئ الابن امه ابنه حذ وان قال ظنت انها محرم لايجد ولو تزوج الرجل بامراه ابية بعد موت الاب فولدت منه  
قال الفقهاء ابو بكر البجلي ان اقرب الوطئ اربع مرات في محاسن مختلفة حذ جميعا ولا يثبت نسب الولد قال الفقهاء  
ابو الليث هذا قول ابو يوسف ومحمد وبناخذ رجل زنا بامراه سبعة اختلاف فيه قال اهل المدينة حذ وقال اهل  
البصرة يعرف ولا يجحد قال الفقهاء وبناخذ رجل زنا بصغيرة لا تحتل الجماع فافضاها لاخذ عليه في قولهم  
شريطة في البغضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه الكرم بالوطئ وثبت الدية بالافضاء وان كانت لا تستمسك  
البول كان عليه جميع الدية ولا امر عليه في قول ابو يوسف وابو حنيفة وقال الخد عليه الدية والمهر ايضا ولا امر عليها  
وابتغى بهذا الوطئ في قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف غرم رجل زنا بجارية مملوكه وقتلها بالجماع ذكر في الأصل  
ان عليه قيمته ولم يذكر في خلافه وذكر ابو يوسف في الحال عن ابي حنيفة ان عليه القيمة والحد ايضا وقال ابو يوسف عليه  
القيمة ولاخذ عليه وهو الصحيح ولو زنا بجمرة فقتلها بالجماع كان عليه الحد والدية ولو جامع اجنبية في ذبرها  
او غلاما في ذبره قال ابو حنيفة يعزراشد التعزير ولاخذ عليها وقال صاحباه عليه الحد والغسل في قولهم رجل  
زنت ابنة غير امراته ولم يكن رايها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولاخذ عليه وذكر في الرضاع اخوان تزوج احدهما  
بامراه وتزوج الاخر اخت تلك المرأة تزنت في ليلة واحدة فدخل كل واحد منهما بامراه اخيه غلطا قال لاخذ على  
واحد منهما وتزني كل امرأة الى زوجها ولا يهل زوجها ان يطاها لم تحض ثلاث حيض وعلى كل واحد منهما مهر مثل  
الذي جامعها وان اراد كل واحد منهما ان يمسك التي جامعها تزوجها بعد ما يطلقها زوجها وعده التي تزوجها مهر  
مهر بالدرخل غلطا ومهر بالعقد والحق لم يجامعا نصف مهرها بالطلاق قبل الدخول رجل وجد في فراشه في ليلة مفالة  
امراه وله امرأة فبعثت فجامع التي وجدها على فراشه وقال ظنت انها امرأ قالوا لا يقبل قوله وعده الحد لانه  
افعل الاشتباه فيما لا يشبه ظاهرا الاعمى اذا وجد امرأة في بيته فجامعها وقال ظنت انها امرأ كان عليه الحد  
ولو ان الاعمى ما امرته فاجامعها فجامعها قال محمد عليه الحد ولو اجابته فقالت نافلة يعني امرأ فجامعها  
لايجد ولو كان بمير الاخير في ذلك الاعمى اذا وجد في فراشها وحملت امرأة فجامعها وقال ظنت انها امرأ

قال ابو حنيفة

قال ابو بكر بن محمد ولا يجدر وقال زفر لاخذ عليه رجل عتق جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها احدهما ينظر  
ان كان المعتق وسرا واختار الساكنة تضمنه ثم زنا بها المعتق لاخذ عليه وان زنا الذي لم يقتلها كان عليه الحد  
وان كان الساكنة اختار استسما بالمجارية يحكم الاعتاق ثم زنا بها الذي لم يقتلها لاخذ عليه وان زنا بها المعتق كان عليه  
الحد وهذا كله قول ابو حنيفة وقال صاحباه يجحد الوطئ بعد الاعتاق في الاحوال كلها اربعة شهود وعلى الرجل بالزنا  
فاخر الرجل بعد شهادتهم بالزنا ثم انكر ولم يقر اربع مرات لاخذ عليه ولو قال زنت بهذه المرأة فانكوت المرأة الزنا  
لاخذ عليه في قول ابو حنيفة وقال صاحباه يجحد وكذلك لو زنت المرأة فقالت زنت بهذا الرجل واكثر الرجل لاخذ على واحد  
سنها في قول ابو حنيفة وقال لاخذ المرأة ولو اقر الرجل وقال زنت بهذه وقالت المرأة لا بل تزوجتني فانه لايجد ولها  
عليه المهر وكذا لو اقرت هي بالزنا اربع مرات في محاسن مختلفة وقال الرجل لا بل تزوجتها لاخذ عليها ولها عليه المهر  
اربعة شهود وعلى رجل بالزنا فتنظر اليها فاذا هي بكر فانه لاخذ عليه ولا على الشهود حذ القذف اربعة شهود وعلى رجل  
انه زنا بامراه لا يبر فونها ثم قالوا بغير اربعة لايجد الرجل ولا الشهود ولو اقر الرجل اربع مرات في محاسن مختلفة انه زنا  
بامراه ولم يعين المرأة حذ الرجل اذا اقر المجبوب بالزنا او شهود عليه الشهود لايجد ولو اقر الخفي بالزنا او شهودا  
عليها شهود حذ وكذلك العتيق ولو اقر الاخر بالزنا اربع مرات في كتاب كسبة او اشارة لايجد ولو شهود عليه الشهود  
لا يقبل عداق بالزنا اربع مرات حذ وقال زفر اذا كان به المولى لايجد والذي يمين ويفيق اذا اقر بالزنا في حال  
افاقة او شهود عليه الشهود فهو كالصحيح ولو اقر الرجل اربع مرات في محاسن مختلفة انه زنا بغير اربعة لايجد استسما  
في قول ابو حنيفة الاخر وهو قول صاحبيه الاعمى اذا اقر بالزنا فهو بمنزلة البكر في حكم الاقرار رجل باع جارية فوطئها  
قبل التسليم الى المشتري وكان البيع فاسد فوطئها المشتري قبل القبض وبعد لاخذ عليه ولو باع جارية على انه بالخيار  
فوطئها المشتري وكان الخيار لا يشتري فوطئها البيع فانه لايجد علم بالحرمه او لم يعلم رجل زنا بامراه الغير ثم اشتريها  
او بجمرة ثم تزوجها فانما يجدان في قول ابو حنيفة ومحمد وعنه ابو يوسف في رواية لايجدان وفي رواية يجدان والحرة اذا  
زنت بعد ثراشوتها فانما يجدان جميعا اربعة شهود وعلى رجل انه زنا بهذه المرأة فشهادتان منهم انه زنا بها  
بالبصرة وشهادتان منهم انه زنا بها بالكوكة لاخذ على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولايجد الشهود عدا استسما  
وفي القياس يجحد الشهود حذ القذف وهو قول زفر ولو شهود اربعة على رجل انه زنا بهذه المرأة فشهادتان منهم  
انه استكرها وشهادتان انه طأ وعنه لاخذ على الرجل والمرأة في قول ابو حنيفة وقال صاحباه يجحد الرجل ولايجد  
المرأة ولو شهود اربعة انه زنا بهذه المرأة عند طلوع الشمس بالحرة وشهادتان انه زنا بها عند طلوع الشمس بغيره  
فانه لاخذ على الرجل ولا على المرأة ولا على الشهود في قولهم ولو شهود اربعة على رجل انه زنا بهذه المرأة في هذا البيت  
من الدار وشهادتان منهم انه زنا بها في هذا البيت الاخر من الدار لا تقبل شهادتهم ولو شهود اربعة على رجل بالزنا  
فشهادتان منهم انه زنا بها يوم الجمعة وشهادتان انه زنا بها يوم السبت وشهادتان منهم انه زنا بها في علو هذه  
الدار وشهادتان انه زنا بها في سفلى هذه الدار وشهود اربعة على رجل بالزنا شهادتان منهم انه زنا بها في دار فلان  
هذا وشهود آخران انه زنا بها في دار هذا الرجل الاخر فانه لاخذ عليها في هذه المسائل ولا على الشهود عدا ولو شهود  
اربعة فشهادتان منهم انه زنا بهذه المرأة في هذه الزاوية من هذا البيت وشهادتان انه زنا بها في زاوية اخرى من ذلك  
البيت يجحد الشهود عليه والمرأة في قول صاحبنا استسما وفي القياس لايجد وهو قول زفر ولو شهود اربعة على رجل انه  
زنا بغيره وفلانة غايية ذكر في الجماع الصغير انه يجحد الرجل اربعة شهود وعلى رجل انه زنا بامراه قالوا لا نعترف ثم قالوا بغيره



فانه لا يجزى الرجل ولا الشهود اربعة شهدوا على الرجل الزنا وهم عريان او محددون وقذف لا يجزى الشهود  
ويجوز الشهود حد القذف وان كانوا افساقا لا يجزى الشهود ايضا الشهادة على الزنا لا تقبل اذا كان الشهود  
اقل من اربعة وان كان اقل من اربعة حد الشهود حد القذف اذا طلب الشهود عليه ولو جاءوا اربعة متفقون  
فشهدوا على الزنا واحدا بعد واحد لا تقبل شهادتهم ويجوزون حد القذف وان كانوا اربعة متفقون  
في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا بالشهادة جارية وان كانوا اربعة متفقون  
وخرج ثم دخل آخر وشهدا اذا دخل واحد بعد واحد وشهدا لا يقبل شهادتهم ولا يقبل الشهادة على الزنا بعد تقادم  
العهد و ابو حنيفة فوض ذلك الى رأي القاضى ولم يقدره بشئ وصاحبه قد رافى الزنا بشرفه وادون الشرف لا يكون متقادما  
والشرف ما هو في مقام مانع قبول الشهادة وعلى الاعتماد فان كان الشهود عليه في موضع لم يكن هناك قاضى فجل الى بلد  
فيه قاضى جازت الشهادة وان تقادم وكذا لو جاء الشهود في مصر آخر وهو عندهم شهرتهم فان شهدوا بزنا  
متقادما اختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يجزى ولو شهدا اربعة على رجل بالزنا فشهدوا  
عند القاضى انهم زنا بهذه المرأة وقالوا رايها ذكره يغيب في فرجها كما يغيب البيل في الكحلة جازت شهادتهم  
وان قالوا بعد النظر لان هذا نظر لا فائدة له وينبغي للقاضى ان يبال الشهود عن الزنا عن ماهية الزنا وكيفيته ووقته  
ومكانه ويبالغ في ذلك اقل المبالغة وكذا اذا اقر بالزنا فاذا وصف الزنا بقول لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة  
ثم ينظر في عقده فان كان صحيح العقل سئل عن الاحصان فاذا اقره بغير قوله ويقوم عليه الحدان كان محصيا بجرمه  
وان لم يكن جلده ولو شهد الشهود على رجل وقالوا شهدنا وطئ هذه المرأة وشهدوا انها معها او باضعها ولم يتبوا  
زنا بها لا تقبل شهادتهم ولو شهدا اربعة على رجل بالزنا وشهدوا انه قال استملك هذه الجارية ثم ادعى عند القاضى  
هبة او بياض قوله ولا يجزى ولو شهد جماعة على رجل بالزنا ثم ان الشهود عليه بعد ما شهد الثالث اقر على نفسه بالزنا  
فانه لا يجزى اذ لم يقر اربع مرات في مجازات مختلفة عندنا فان اقر في مجالس مختلفة مجازاته والتقدم لا يمنع صحة الإقرار  
بالزنا ولو شهد اربعة على رجل بالزنا وهم فساد لا تقبل شهادتهم ولا يجزى الشهود ايضا وان كانوا عيانا او عبيدا او  
محدودين وقذف حد الشهود واما الوجه الثاني من الزنا الذي يوجب الحد وان قال فنت انها عملت اذا استاجر الرجل  
جارية للخدمة فزنا بها كان عليه الحد وان قال فنت انها عملت وكذا المستودع ان اقر في مجازاة الوديعة او المستعانة  
بزنا الحد وان قال فنت انها عملت وكذا الرجل اذا زنى بامراه الحب والجدة او جارية الاخ او الاخت فانه مجذوم وان قال  
فنت انها عملت وان زنى بجارية احد ابويه او جارية امراه او جارية جده فهو على وجه ان اتفق الوطى والموطوءة على  
انما يعملان بالحرمة فانها مجذومان وان قال الوطى فنت انها عملت لو قال الوطى فنت انها عملت لو كان احدهما  
غائبا فقال الحاضر عملت انها على حرام حد الحاضر واذا وجب الحد على الزنا ان كان محصيا بجرم وان لم يكن مجذوما جلد  
مولم غير جارية ولا مملوكة وعلى المملوك نصف ذلك انا الوجه الثالث الذي يختلف بين ما ادعى الشبهة وبين ما اذا لم يقع  
رجل طلق امرأته وطئها في العدة ان قال فنت انها عملت لا يجزى ولو قال عملت انها على حرام حد وكذا لو اتفق  
انه ولدته وطئها في العدة فان قال فنت انها عملت لا يجزى وان قال عملت انها على حرام حد والعبد اذا زنا بجارية مولاه  
ان قال فنت انها عملت لا يجزى وان قال عملت انها على حرام حد ولا يجمع بين الجلد والزم عند عامة العلماء بل يجرم  
المحصن ويجلد غيره وشرايط الاحكام في اسلام الزوجين ولو غمها وعقيلها وحرمتها والدخول بالمنكوحه  
بالنكاح الصحيح فالقبل تزل ولم ينزل وعندنا في اسلام الزوجين ليس بشرط واحصان كل واحد من الزوجين

شرط

شرط عندنا ليمر الاخر بمحضنا في قول ابو حنيفة ومحمد وظاهره قول ابو يوسف ولو ان عاقلا بالغا تزوج امرأة  
صغيرة او امة ودخل بها او تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها او تزوج اثم ذمته ودخل بها لا يبرأ بها محصنا  
ما لم يجامعها بعد البلوغ والحرمة في قولهم واما الذميمة اذا سلت لا يبرأ زوجها ولا محصنا ما لم يدفن بها بعد اسلامها  
في قول ابو حنيفة ومحمد والذميمة اذا سلت لا يبرأ زوجها ولا محصنا ما لم يدفن بها بعد اسلامها  
الاسلام وثبت الاحصان بشهادة اربعة رجل عند الكل وبشهادة رجل وامرأتين عندنا وقالوا لا يثبت ولو شهد رجلان  
انه تزوج امرأة حرة عاقلة مسلمة بالغة وجامعها او قالوا باضعها ثبت الاحصان في قولهم ولو شهدا انه دخل بها ثبت الاحصان  
في قول ابو حنيفة ولا يثبت في قول محمد ولا رواية فيها عن ابو يوسف واذا اراد القاضى بعد ما ثبت عنده ان يجرم الزاني  
يبدا الشهود بالبرم ثم القاضى ثم الناس اذا ثبت بالبرم القاضى ثم الناس ومراعات الترتيب على هذا  
الوجه منهنا وقال الشافعي ايم بدا جاز ولا يرعى فيه الترتيب وعن محمد ان كان الشهود مقطوعا لا يبرأ من مرض لا يستطيع  
البرم يبدا الامام ثم الناس ولا بأس لكل من يري ان يتقدم قبله الا اذا كان دارم محرما فانه لا يستحب له ان يتقدم قبله واذا  
غاب شهود الزنا قبل البرم لم يجرم ما لم يحضر الشهود في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف يجرم ولا يتقبل حضور الشهود ولو ائتمنع  
الشهود عن البرم او بعضهم او مات بعضهم او غاب او خسر او عجز او ارجأ او ارتد او قذف محصنا فحد حد القذف لا يجرم  
المشهود عليه وعن ابو يوسف اذا استنصروا غابوا ارجأ الامام اذا شهد اربعة على رجل بالزنا او رجله على الاحصان  
فرجم ثم خرج شهود الاحصان لا يجيب الفحصان على شهود الاحصان ولا يحد عليهم ويجوز الحد على شهود الزنا والدية في مالهم  
وقال زفر لا حد على احد يكون الدية على الفريدين نصفين ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان جميعا وعلمهم نفروا وجرم  
شروع المكون عن الترتيب قال ابو حنيفة يحد الدية في اموالهم وقال صاحب الاحصان على الزنا ولو لم يجرم المكون  
عن الترتيب ولكن ظهر ان الشهود عبيدا وكفار قال ابو حنيفة يحد الدية على المكون في اموالهم وقال صاحب الاحصان يحد الدية في بيت المال  
ولو شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن ففرض الامام فجرحه السباط او مات ثم رجع الشهود او كانوا عبيدا لا يحد  
على احد في قول ابو حنيفة وقال صاحب الاحصان ان رجعا كان عليهم ضمان ما انتقص السباط وان ظهر لعبيدا فضاء النقصا  
في بيت المال وكذا الدية اذا ما لانا خطا الشهود ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان فخرج واحد ان رجع قبل القضاء حد الرابع  
في قولهم حد القذف ويجزى ابا قور عننا وقال زفر لا يجزى الباقون وان رجع بعد القضاء قبل احصاء هذا راجع في قولهم  
ويجزى ابا قور عننا في حسمه وابو يوسف الاخر وقال الاول وهو قول محمد وزفر لا يجزى ولا حد على الباقيين في قولهم وان رجع بعد  
القضاء والاحصاء حد الرابع عننا وقال زفر لا يجزى ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الرابع ربع الدية في ماله في سنة واضع  
في قولهم ولو رجعا جميعا بعد القضاء والاحصاء حد واحد اجمعا عندنا والدية في اموالهم ومن قضى القاضى عليه بالبرم اذا قتله  
قاتل لا قصاص عليه وبرحم الرجل قاتلا ولا يمسك ولا يربط ولا يحفر له وفي المرأة ان شاء الامام حفر لها وان شاء لم يحفر ويجزى  
الرجل في الحد والتعزير في انا واحد وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية وعن محمد لا يجزى في حد الشرب ولا يجزى في حد  
القذف ولكن يترج عنه الحشو والفرو ويغرب المرأة قاعده وحيفها لا يمنع اقامة الحد عليها الا اذا كانت حاملا  
لا يجرم حتى يضع حملها وفي حد الزنا اذا ضرب وبقي سوط فرج واحد من الشهود ضربوا جميعا حد القذف ويدان عن الشهود  
عليه باقون الحد ولو رجمه الناس والشهود ولم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود حد القذف وبغير فرق القرب على الاحصاء  
في الحد ما خلا الفرج والوجه والرأس وقال ابو حنيفة في القدر والبطن ايضا وضرب الفرج لا يفرق على الاحصاء ولا يبيع  
في استعزير اربعين سوطا في قول ابو حنيفة والمولى لا يقيم الحد على مملوك ومملوكة عندنا ولا يقيم الحد على النساء حتى ينقض



النفاس ولا على غيره حتى يرى ويقام الرجم في الأحوال كلها إلا الرجم على الحامل وإن ادعت أنها حامل لا يقبل قولها  
إلا أن القاضية إذا كانت من أهل بيتهم فخرج رجمها ثم رجمها لا يتحقق بغيره ولا يقرب  
المحبس بغيره ثمرة إذا حكم القاضي على رجل زنا والرجم بشهادة الشهود وأذن للناس بالرجم ذكر في الكتاب أنه يسعهم  
أن يرحمهم وإن لم يعانوا أداء الشهادة وروى ابن مسعود عن محمد بن أبي عيسى أنه قال ما لم يعانوا أداء الشهادة أو يشهد  
به عدل أو سوى القاضية ثم قال الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي الجواب فيه على التفصيل إن كان القاضية عدلا لا يسمع من  
رجحه إن لم يعان شهادة الشهود وإن لم يكن عدلا فغيره فقيه أو فقيهها غير عدل لا يسعه حتى يعانوا أداء  
الشهادة وللوفى أن يفرج بملوكه أو ملوكه من التعزير ولا يقيم حد ولا تور ولا تعزير في السجود ولكن القاضية يخرج من سجود  
إذا أراد إقامة الحد بين يديه رجل فزنا أربع مرات فأمر القاضي بجمه فقال والله ما أتيت بشيء يدري  
عنه الحد **فصل في حد القذف** حد القذف بغير حد الزنا فإن حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد  
الزنا والشرب يسقط ولا يقيم حد القذف إلا بطلب المقذوف ولا يقبل البيعة عليه عند الدعوى ولا يسقط هذا الحد  
بالعفو ولا بالأجر بعد الثبوت وكذا إذا عفا قبل الرفع إلى القاضي وكذا لو صالح عن المقذوف وعلى ما يكون بالطلاق  
عليه وإن يطالب بالحد بعد ذلك عذرا ولو قذف جارية من المقذوف بطل الحد ولا تور عذرا ولو مات المقذوف  
بعد ما أقيم عليه بعض الحد بقي سوط سقط البتة ولو قذف ميتا محضا بطلب الوارث ويحوز التوكيد في إثبات القذف  
بالبينة في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يجوز التوكيد باستيفاء القذف ولو صدق المقذوف بالقذف  
أو أقام القاذف بيعة على صدق مقالة حاز ويسقط الحد عن القاذف وبثبت القذف بشهادة الرجين ولا يثبت بشهادة  
النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا يكتب بالقاضية ولو ادعى المقذوف أنه بيعة حاضرة على القذف فيمهر  
بجسه القاضية في قول أبي حنيفة والقاضية من مجلسه بغيره إن لم يترس ولا يأخذ من نفسه في قول أبي حنيفة ومحمد ولو  
أقام المقذوف شاهدا واحدا عدلا على القذف وقال شاهد في المصنف أبو حنيفة في نفسه القاضية وكذا لو أقام المدعى شاهدين  
مستورين لا يرفعهما القاضي بالعدالة فإنه يجسه وقال النوف لا يجسب الواحد العدل ولو قال مدعى القذف شهودي  
خارج المصنف أقام شاهدا واحدا وادعى بيعة خارج المصنف من القاضية فإنه لا يجسه ولا يجب حد  
القذف إلا أن يكون المقذوف غرا ثبت عريته بأقرار القاذف أو بالبينة إذا أنكر القاذف حوته وكذا لو أنكر القاذف حوته بنفسه  
وقال أنا عدل وعلى حد العبد كان القول قوله وبشتره أن يكون المقذوف حرا عاقلا بالغ عفيفا غير محدود في الزنا ويكون  
القاذف عاقلا بالغاً وأن يكون القذف صريحا ولا يكون كناية **فصل في الألفاظ التي توجب الحد وما لا توجب**  
**وتوجب التعزير وما لا توجب** رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذفا في قول أبي حنيفة وأبو يوسف وقال محمد يكون  
قاذفا ولو قال لامرأة يا زانية فقولهم ولو قال الزنى ابن الزاني والزانية يكون قاذفا لا يبيعه وإن كان حيا  
طلب الحد وإن كانا مستبينين فطلب الحد يكون له ولو قال لرجل يا ابن الزنا يكون قاذفا ولو قال يا ابن القحمة يعزير ولا يحد ولو قال  
يا خبيثة فإن لا يحد ولا يعزير ولو قال لرجل منك زان لا حد عليه ولو قال يا ابن الف زان فهو قذف ويحد ولو قال لرجل فرب  
ليس فيكم زان إلا واحد أو قال لكم زان إلا واحد أو قال لرجلين أحد كان زان فبطل هذا الحد كباقيته فقال لا حد عليه  
ولو قال لرجل يا زانية فقال عبيد صدقت حد الميت دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف وأيضا ولو قال أنت  
جاعة يا زانية فبطلت فيما دون العرج لا حد على أحد لا على المقذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا زانية فلا يزوج  
بغلالة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيادون العرج كان عليهم حد القذف رجل قال لامرأة يا زانية فقال زانية بكن حذرت المرأة



دون الرجل ولو قال لامرأة يا زانية فقالت لا بل أنت الزاني حد الجميع ولو قال لامرأة أنت زانية فقالت أنت زانية  
حد الرجل وحد الرجل لغيره أنت زانية أنت زانية أنت زانية لا حد عليه ولو أن رجلين استبافا أحدهما  
ما أنا بزنا ولا في زانية فلا حد عليه رجل قال من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت لا حد على الميت رجل  
قال لغيره يا ولدي لا حد عليه ولو نسبته إلى التواطؤ صريحا لا حد عليه في قول أبي حنيفة وقال صاحباه يحد ولو قال لغيره يا خا  
زانية أو يا غم الزانية لا يكون ذلك قذفا لمخاطب رجل قال لغيره أنت زانية لا حد عليه ولو قال تزني وأفر يا ابن  
الزانية لا حد عليه رجل قال لغيره يا زانية لا حد عليه ولو قال زانية في الجمل وقال غيبته  
الصعود يحد في قول أبي حنيفة وأبو يوسف ولا يحد في قول محمد رجل قال لامرأة ما رأيت زانية خيرا منك لا حد عليه رجل قال  
لامرأة زانية لا يحد في قول أبي حنيفة ولا يحد في قول محمد رجل قال لامرأة ما رأيت زانية خيرا منك لا حد عليه رجل قال  
رجل قال زنا فخذك أو فخذك أو فخذك لا حد عليه ولو قال زنا فخذك أو فخذك لا حد عليه ولو قال زنا فخذك أو فخذك لا حد عليه  
أو محبوبة أو نائمة لا حد عليه ولو قال لامة قد اعتقت زينة وانت أمة أو قال الكافرة بعد ما سلمت زينة وانت كافرة كان  
عليه الحد رجل قذف رجلا بغير لسان العربية كان عليه الحد رجل قال لغيره أخبرتك أنك زان أو قال شهدت عليك لا حد عليه ولو قال  
لغيره زينة وفلان معك يكون قاذفا لها ولو قال غيبته وفلان معك شاهد لا يصدق رجل قال يا ابن الزانية أنت زانية  
ولدت مسلمة كان عليه الحد وإن كانت كافرة لا حد عليه ولو قال يا ابن أم زانية يعتبر فيه حال الأم رجل قال لرجل لست لا يحد عليه  
يوسف قذفه كان ذلك غضب ورضي ولو قال لرجل هذا باك لأمه المعروف فإن قال ذلك في حالة الرضا أو على وجه الاستفهام  
لا يكون قذفا وإن قال ذلك في غضب أو على وجه التعريض كان قذفا ولو قال لرجل لست لا يحد عليه في قول أبي حنيفة  
رجل اجنب في الغضب فهو قاذف لأن المخاطب وكذلك لرجل الاجنب أيضا ولو قال لرجل لست لا يحد عليه ولو قال لرجل لست لا يحد عليه  
لا يحد عليه وكذا لو قال لرجل لا حد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
أن يطالب الحد لأمه وكذا لو قذف ميتا وليت بآبائ صدقة أحدهما كان لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
أو أمة المحبوسية يا زانية كان عليه الحد ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
فوطئها ثم احتجفت ففقدته إنسان فقال يا زانية لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
في قول أبي حنيفة ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
أمة على عرق فوطئها أو على اختين بمثل البين ففقدته إنسان فقال يا زانية لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
أن فلا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
حد الرسول رجل قال لغيره لست أنت من بني فلان فبطل الحد لا حد عليه رجل قال لرجل لست أنت لا يحد عليه  
رجل قال لرجل لست لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
فقال ابن صدقة ليس لابن أبي حنيفة لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
ذلك لرجل لا حد عليه رجل قال لغيره يا ابن الحمايك لا حد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه ولو قال لرجل يا بني لا يحد عليه  
يا يهودي أو يا نصراني أو يا مجوسي لا يحد عليه وكذا لو قال يا عابد الوتر أو يا ابن اليهود أو يا ابن النصراني أو يا ابن المجوسي لا يحد عليه  
امرأة قدت من بعض البلاد ومعهما أولاد صغار أو ولد واحد لا يحد عليه ففقدته إنسان فقال يا زانية لا يحد عليه رجل لا يحد  
امرأة بولد ثم قذفها إنسان لا يحد وكذا لو قذفها بعد موت الولد ولو قال لرجل يا زانية لا يحد عليها







كلامه فصار غلاما لهديان فهو كمران وكفوق على قولها واذ شهد الشهود عند القاضى بشرب الخمر على رجل سالم  
القاضى الخمر ما هي ثم سالم كيف شرب لاحتمال انه كان مكرها ثم يسلم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسلم ان شرب لاحتمال  
انه شرب في الحرب ولا يجد السكون حتى يصفى ولا يشترط الاقامة للحد على شارب الخمر وجوب الراجحة في قول وجبة  
ويثبت الشرب بالانزاع وبالبينة الا ان يتقادم والتقادم مقدور بشر من يوم شرب في ظاهر الرواية فلا يشترط وجود  
الراجحة عند التقادم وكذا لو اخذ السكران وحمل من مكان بعيد حتى ذهب عنه الراجحة فلا يشترط وجود الراجحة في قوله  
وعند عدم لا يشترط وجود الراجحة اصلها واذ شهد شاهد على شرب الخمر وشاهد على الاقرار بالشرب لا يجد ولو اقر بشرب الخمر  
مرة واحدة يجد في قول ابو حنيفة ومحمد ولا يجد في قول ابو يوسف حتى يقر مرتين ولا يجد الحد على ثلثة من السكراني في قوله  
اذا سكر من البسج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يجد ولا يصح طلاقه لاعتاده ولا يبيعه ولا تكاثره ولا اواره  
ولا رده والسكن ناسوا الخمر من الاشربة المتخذة من التروالعن والزبيب يجد ويبيع منه هذه السرقات الا ان رده فانه  
لا يبيع استحضانا الترمذى ما اعجب اذا غلا واشتد لم يقذف بالنور فشره انسان وسكر لا يجد في قول ابو حنيفة وحكمه  
حكم ابي حنيفة واما المتخذ من الجوب والفواكه كالخنة والشعير والذرة والاجام ونحوها مادام حيا لا يجد شربه  
واذا غلا واشتد وقذف بالزبد فان كان مطبوخا ففي طهارة شربه في قول ابو حنيفة وفي رواية يبيع بغيره في قول  
والترمذى اذ يبيع اذ في طهارة واختلف المشايخ في قول محمد عند بعض محل شربه الى القدر الحرام والصحيح من قول محمد ان يبيع  
شربه هذا اذا كان مطبوخا اذ في طهارة وان كان غلا واشتد وقذف بالزبد عن ابو حنيفة وابي يوسف في رواية والصحيح  
انه لا يجد شربه الا القدر الحرام من السكر والشعير والذرة والاجام واختلف المشايخ في وجوب الحد عند السكران من هذه الاشربة حكمه  
ابو جعفر انه لا يجد كالا يجد من زرع عقله من البسج ولبن التراك واما السرقات السكران من هذه الاشربة والصحيح انه  
لا ينفذ من الذي زرع عقله بالبسج وعن ابو حنيفة في رواية من زرع عقله بالبسج انه ان علم حين اكل ان يبيع طاهرة وعاقبه  
وان لم يعلم لا يبيع والصحيح انه لا يبيع على كل حال وما زاد على هذا من مسائل الاشربة فهو مذكور في كتاب الاشربة واذ اقر  
السكران في الخمر فصار مرتابا عن ابو يوسف في الاصل ان كانت الغلبة للخمر فلا بأس بكلمه وان كانت الغلبة للسكران فلا بأس فيه  
وانما قاله لانه ان الغلبة اذا كانت للخمر فتمت طار خلا او مرتابا يقول الى الخمر والحد يبقوه نفسه وطبوعه فيصير السكران تبعا  
اما اذا كانت الغلبة للسكران فيصير حكمه كحكم الغالب فيكون ناسك نجسا الخامس حد السرقة وحدها قطع اليد اليمنى في السرقة  
الاولى وفي الثانية قطع رجله اليسرى ثم لا يبيع عندها ويجس حتى يتوب وفي اي قدر من المال يقطع ومن اي جز فمذكورة  
في السرقة واما حد قطع الطريق فهو على ثلثة اوجه ان اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة يقطع يده ورجله من خلاف ويصلب  
حيثما يقطع برحمتك نذوته اليسرى حتى يموت وقال ابو يوسف ومحمد يصلب جبا ولا يقطع شئ آخر وان اخذ المال  
ولم يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويحلى سبيله وان قتل ولم ياخذ المال بقتل فقاما ولا يقطع غير ذلك  
وان خرج على القافلة في الطريق واذا انار ولم ياخذ المال ولم يقتل فانه يعزروا ويحلى سبيله والله اعلم **كتاب الاكراه**  
الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول ابو حنيفة وفي قول صاحبيه يتحقق من كل متغلب يقدر على تحقيق ما هدد به عليه  
وان غاب المكره عن بعض اكرهه بزل الاكراه ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكرها وعندها ان كان المأمور  
يعلم انه يفعل بالامر به فيقول ما يفعل السلطان كان امره اكرها ثم الاكراه على نوعين اما ان هدد به بوعيد قيد او حبس  
او هدد به بقتل او كفى عضو كالتسع والبصر واللسان وما اشبه ذلك نحو الامساك والاعفاء فالاكراه بوعيد الحبس والقيد  
يفطر في الاقوال غوايب والاحبار والافراد ونحو ذلك فلا يبيع منه هذه السرقات ولا يبيع في الافعال حتى اكرهه بوعيد

نحو  
الاكراه

قيد او حبس على ان يطرح ماله في الماء او في النار او يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرها ولا اكرها بوعيد  
انقتل او كفى العضو ففطر في الاقوال والافعال جميعا وتفرقات المكره على نوعين منها ما يبيع منه ومنها ما لا يبيع منه اما  
الاول اذا اكرهه على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا وقال الشافعي لا يبيع وكذا لو اكرهه على الطلاق او العاق فطلق  
او اعتق يقع طلاقه وعقده عندنا ولو اكرهه بيقرب بالطلاق فاقرب لا يقع كما لو اقر بالطلاق هان لا او كاذبا وكذا لو اكرهه بيقرب  
بالعتاق او نذرا وهذا وقطع او نسب فاقرب بذلك لا يلزمه شئ ولو اكرهه يجعل طلاق امراته او عتق عبدا بيده امراته  
او عبده او يبيع غيرها فطلق المأمور اليه او عتق يقع الطلاق والعاق ويرجع المأمور على الامر في الطلاق قبل الدخول  
بنصف المهر وبقيمة العبد وقال زفر لا يرجع ولو اكرهه الرجل على ان يراجع امراته المطلقة ففعل تحت الرجعة ويؤد  
النكاح وقال الشافعي لا يبيع ولو اكرهت المرأة على ان ترضع صغيرا اكره الرجل على ان يرضع من امراته صغيرا ففعل  
يثبت احكام الرضاع ولو اكرهه الرجل على ان يحلف على ان لا يدخل دار فلان فحلف بغيره اليه حتى لو دخل كان حاشا  
وكذا لو اكرهه على ما بشره شرط الحنث ان كان حلفا فلا ان لا يدخل دار فلان او لا يطم فلانا او نحو ذلك ثم اكرهه على الدخول  
والكلام ففعل كان حاشا واذ تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها وكرهه على الدخول بها ثبت احكام الدخول من نكاح المهر وجوبه  
العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك ولو كان رجل على رجل فقام فاكراه على ان يعضوا عن دم العمد ففعل قبل ان يعضوه  
واذا اجبر الكافر على الاسلام صح اسلامه وان ارتد بعد ذلك جبر على الاسلام ولا يقبل اما ما لا يبيع من المكره من  
السرقات اذا اكرهه الرجل ان يزوجه ابنته الصغيرة من رجل ليس بكفوها او ياكل من مهر مثلها ففعل فان كان النكاح باطل  
من مهر مثل لا ينفذ النكاح الا ان يبيع مهر مثلها وان لم يكن كفوا لا يبيع النكاح وان كانت المرأة بالكراهة فاكراهت ووليها  
على النكاح ففعل ان لم يكن الزوج كفوا كان للمرأة ان ترد وان رضيت كان للولي ان يرد وان كان النكاح بمهر قاصر للمرأة  
ان ترد في قول ابو حنيفة خاصة وفي قول صاحبيه ليس للولي حق الرد بعد الكفاة وليس له الرد بنقصان المهر اذا اكرهه الزوج  
بوعيد قيد او حبس على قتل مسلم ففعل لا يبيع الاكرام وعلى القاتل العصاص ففعلهم وان اكرهه بقتل او اكل عضو ففعل قال  
ابو حنيفة ومحمد يبيع الاكرام ويجيب العصاص على المكره دون المأمور وقال ابو يوسف يبيع الاكرام ولا يجيب العصاص على احد  
وكان على المأمور ثمة المقتول في ماله في ثلث سنين وقال زفر الاكرام باطل ويجيب العصاص على القاتل وهو المأمور وقال مالك  
والشافعي يقتل جميعا السلطان اذا قال للرجل اقطع بيدك هذا واقتل ذلك وسعه ان يقطع فاذا قطع كان على الامر العصاص  
في قول ابو حنيفة ومحمد ولا رواية فيها عن ابو يوسف ولو قال السلطان للرجل اقطع نفسك في هذه النار واقتل ذلك ينظر ان كانت النار  
قد نجس منها وقد لا ينجس وسعه ان يلقي نفسه فيها وان القى وات على الامر العصاص في قول ابو حنيفة ومحمد وعن ابو يوسف  
فيه رواية في رواية يجيب العصاص وفي رواية لا يجيب ويجيب الدية في ماله وان كانت النار بحيث لا ينجس منها لكن في القاء النفس  
قليل راحة كان له ان يلقي نفسه فيها فيقول ابو يوسف فان القى فيها نفسه فهلك كان على الامر العصاص في قول ابو حنيفة  
ومحمد وفي قول ابو يوسف يجيب الدية في مال الاكره ولا يقصم ولا يفسد هذالت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة فلا يجيب  
منها لاسيما ان يلقي نفسه فان القى فيها نفسه فهلك هددته في قولهم ولو قال السلطان للرجل اقطع نفسك من شاة  
الجبل واقتل ذلك فان لم يكن له في القاء اذ في راحة لاسيما الالقاء فان القى فهلك يهدد به وان كان دية اذ في  
راحة وسعه ان يلقي نفسه في قايح فيقول ابو حنيفة فان القى نفسه فهلك فدية على اذلة الامر وفي قول صاحبيه لاسيما  
ان يلقي نفسه فان فعل فهلك كان على الامر العصاص وهو فرع مسألة القتل المشغل عند ابو حنيفة وذلك لا يجيب العصاص  
وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الامر ولو القاه الامر عند ابو حنيفة لا يجيب العصاص ويجيب الدية وعندهما يجيب العصاص



وقال ابو حنيفة وعنه يفتل الامر والمأثور جميعا وقال ابو يوسف لا تقام على احد ويحب له ان يبيعها في مالها ولو اكره الرجل  
بهية نصف اده فوهبها لا يجوز استئصالا وكذا لو اكره على بيع نصف اده مقسوما فباع الكل لا يجوز استئصالا  
ولو اكره على ان يبيع الفريضة من الفريضة لا يبيع الا ببيع الاجزاء ولو اكره على ان يبيع الكفيل بالنفس او بالمال من الكفالة لا يبيع  
ذلك لان ذلك مما يتعلق بالرضى فانه لو قال الكفيل اخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا اخرج لم يصح اخرج عن الكفالة ولو اكره  
على ان يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفعته ولو اكره ليقرب جد او قاص فافترس باطلا ولو اكره ليقرب نفسه والمال لا يبيع  
فاقر لا يبيع اقرار ولو اكره القاصر جلا ليقرب بالنسبة او بقتل رجل بعد او قطع يد رجل بعد فاقرب بقطع يده او قتله فقطعت  
يده او قتل ان كان المقرب موصوفا بالصلاح مع وفاء بقتن من القاص وان كان متمم بالنسبة او مع وفاء بالنسبة والقتل في القياس  
يقتض من القاص ولا يقتض استئصالا واذا اكره الرجل على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع على الاخذ منه الا ببيع ويكون  
امانة عند الاخذ وان اكره القاص على القبض ليدفعها الى الامر المكره فقبضها وضاعت في يد القاص ان قال القاص قبضتها  
حتى دفعها الى الامر المكره كما امر في قبضه اقل في الضمان وان قال قبضتها حتى ارضاها الى ان كان مائة عنده ولو تلف لامن  
عليه ويكون القول قوله في ذلك وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب على القبض فلف الماله عند الموهوب  
كان القول قول الموهوب ولو اكره المرأة لتقبل من زوجها تطبيقا بالف فقبلت يقع تطبيقه رجعية ولا يلزمها المالك لتعريض  
والمنقولة اذا اختلفت من زوجها بالبيع الطلاق ولا يلزمها المالك لتعريض ان كان الخلع بلفظ الخلع يكون الطلاق بليها وان كان  
بلفظ الطلاق بعد الدخول يكون رجعية فلو ان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صححت اجازتها في قول  
ابن حنيفة وبليها المالك وبغير الطلاق بليها وفي قولنا لا اجازة باطلة والطلاق رجعي وعن ابو يوسف فيه روايتان في رواية قال محمد وفي  
رواية قال ابو حنيفة وهذا بناء على ان الرجل اذا طلق امرأته رجعية ثم جعله باينا بغير باينا عند ابو حنيفة وابي يوسف وعنده  
لا يصير ولو جعل ثلثا يصير ثلثا في قولنا في حقه وفي رواية لا يصير ولو قال لامرأة انت طالق الف على انك بالخيار ثلثة ايام  
فقبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قولنا في حقه ولو شرط الخيار للزوج لم يكن للخيار في قولنا اذا اكره الرجل امرأته بغير شرط  
للمخرج من الصدق او تبرع كان اكرها لا يصح حكمها ولا يبرأؤها في قولنا ابو يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الاكره من غير السلطان  
في اي مكان بقدر الظالم على تحقيق ما هدته وعنه ابو حنيفة يتحقق الاكره من غير السلطان في المفاوز والقرى لبلد كما ان اكرها في المص  
يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار وان اكره الزوج امرأته وهدها بالطلاق او بالزوج عليها او بالنسبة لا يكون اكرها  
وان اكره رجل رجلا على ان يقر بالمال قال بعضهم اذا هدته بما يحتاج منه الغريب البين يكون اكرها ولم يذكر محمد في ذلك حدا قالوا  
وهو مقصور الى ما لم يملكه اما الغريب بسوط واحد وبحسن يوم او قديم لا يكون اكرها في الاقرار رجلا اكره على ان يبيع امرأته  
في نهار رمضان او بكل او شره بفعل لا كفارة عليه وعليه القضاء ولو اخطر الرجل متعدي في رمضان بغير اكره ثم اكرهه السلطان  
على السفر في ذلك اليوم رد على ابن زياد عن ابن حنيفة انه يسقط عنه الكفارة واذا اكره المكره مباشرة ما اكره عليه هل يرجع بذلك  
على المكره فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع اما الاول اذا اكره ليطلق امرأته قبل الدخول بها فطلق يقع الطلاق ويرجع  
بنصف المهر على المكره ان كان المهر مستحقا وبالمنفعة ان لم يكن المهر مستحقا وكذا لو اكره ليقرب فلان بالفاقر واخذ فلان منه المال فغاب  
ليرجع لا يقرب عليه ومات مفسدا كان المكره ان يرجع على المكره وكذا لو اكره على ان يقر بالمال الغريب فالف وضمن كان له الرجوع على المكره  
وكذا لو اكره ليقطع يده بنفسه بوعيد قتل او باعفاف من تلف عضو ففعل كان المكره ان يرجع على المكره بالدية فيما لا يجيبه القصاص  
والقصاص فيما يجيبه القصاص وكذا لو اكره على قتل عبده فقتل او غيره لا يسهه ان يفعل لانه مملوك ولا يظلم غيره فان  
فعل كان له الرجوع على المكره بقيمة العبد ولا يرجع بذلك على العبد ولا سعاية عليه وولاء العبد له كما لو شهد شاهدان

وعن ابو يوسف في رواية على الامر بية في ماله وان كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة فالق بنفسه فهلك كانت الدية على عاقلة  
الامر وفي قولنا لخطا ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذا الماله والاقطك ان كان يعلم انه لا يجوز لاسيما ان يفعل  
فان فعل بهدردمه وان كان فيه اذى في راحة وسعة ذلك عند أبي حنيفة وعندهما لا يسهه فان فعل وهلك كانت الدية على عاقلة  
الامر في قولنا في حقه كالموت بالامر بنفسه وقال ابو يوسف بية على الامر بية ماله ولا تقام على المجرم على القصاص وعن ابو يوسف  
في رواية من قولنا محمد واذا اكره على شراء شيء من الاشياء او بيع بوعيد قتل او تلف عضو او قيد او حبس فباع واشترى ان باع  
مكرها ولم يبيعها ابيع عندنا ولو اكره على هبة او صدقة او هب مكرها او تصدق ولم يبيعها كان باطلا وان باع مكرها  
وسلم مكرها لا يجوز ابيع وبذلك المشتري اذا قبض عندنا حتى لو اعطاه بنفسه عاقلة وكذا لو بشر في المشتري بغيره لا يجتمع البع  
كان عليه ببيع ابيع ولو اجاز ابيع بعد زوال الاكره والبيع قائم صحته اجازته ولو بشر في المشتري بغيره لا يجتمع البع  
شرا اجاز ابيع ابيع لا يبيع اجازته ويضمن المشتري قيمته ولو كان المشتري مكرها او زنا ببيع فهلك المشتري عندنا المشتري  
ان هلك من غير تقدير مائة ولو كان ابيع مكرها او المشتري بغيره ففعل المشتري بعد القبض يقتض ابيع لا يبيع نفسه  
وان تقضى قبل القبض صحته وقضه ولو كان المشتري مكرها او ابيع غير مكره ففعل واحد منهما الفسخ قبل القبض وبعد القبض  
يكون الفسخ الى المشتري دون الباع ولو باع مكرها فقبض المشتري وباعه من غيره وترادفت على العقود فالباع ان يفسخ  
فان اجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبلها وما بعده ولو اعقب المشتري لاخير قبل اجازته ابيع الاول جاز  
العقود على الذي اعقب قبض اوله يقبض فان اجاز ابيع ابيع القول بعد ذلك لا يفسخ اجازته وكان له الخيار ان شاء ضمن  
المشتري وان شاء ضمن غيره فان ضمن المشتري الاول جازت البياعات كلها وان ضمن غيره يجوز لكل بيع بعد ذلك ويبطل كل بيع  
كان قبله ولو اكره السلطان رجلا على شراء والقبض ودفع الثمن والبيع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه اعطاه اود بتر  
وكانت له فوطها وقبلها بشهوة كان اجازة الشراء ولو ان المشتري اشترى ولم يقبض حتى اعطاه الباع نقد عتقه وبطل ابيع  
وان اعتق المشتري قبل القبض نقد اعطاه استحقاقا ولو اعطاه معا قبل القبض كان عتاق الباع اولى ولو كان ابيع مكرها  
والشتر غير مكره لا يبيع اعطاه المشتري ببيع بعد القبض فان اجاز ابيع بعد ما اعتقه المشتري يفسخ ابيع ولا ينفذ العتق قبل  
القبض ولو ابيع واستتر جميعا مكرهين فان اجاز بغير اكره جاز وان اجاز اكرها بطل خياره ويتجوز خيار الاخر  
ولو اكره على بيع جارية ولم يشم احد فباعها من انسان كان فاسدا ولو اكره على ابيع فوهب جاز ولو اكره على هبة جارية لعبد  
لعبدائه فوهبها لعبدائه وزيد جازت الهبة في حصة زيد وبطلت في حصة عبدائه رجل اكره على شراء جارية بعشرة الف  
درهم وقيمتها الف درهم فاشترىها باكثر من عشرة الف درهم اكره صاحب الجارية على بيعها بالف وقيمتها عشرة الف  
فباعها باقل من الف جاز استئصالا وهو قولنا لا يجوز قياسا وهو قولنا فلو اكره على بيع جارية بالف درهم فباعها  
بدينارين قيمتها الف درهم فسد البيع في قولنا لا مانع جاز في قولنا فلو اكره على ابيع بالف درهم فباعها بدينارين او بجيوان  
قيمتها الف درهم او اكره ان يقر بالف درهم فاقبض مائة دينار قيمتها الف درهم ففعل البيع والاقارب قولنا ولو ابيع بالف  
درهم فباعها بالف درهم جاز بيع الكل لا ينافي المكره قصدا ولفظا ولو اكره الرجل على ان يقر فلان بالف درهم فاقبض مائة  
لا يفسخ استئصالا ولا يلزم المالك ولو اقر بالف درهم او بالف وخسائة لزمته الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان  
مكرها فيه ولو اكره على ان يقر فلان هذا ولفظ الغائب بالف درهم فاقبض فان حضر الغائب ادعى الشركة في المال للمقر  
فالاقرب اطره قولنا وان اكره شركه بالخيار الذي كان الاكره لاجله كان الاقرار باطلا في قولنا ابو حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
يفسخ في حصة الغائب ولو اكره السلطان رجلا ان يقطع يده ففعل فمقطع رجله او يدا لاجنبى غير اكره فان من ذلك كله



باعتقاده بغيره ثم رجعا بعد انقضاء بالعق كان الولد ولدا شاهدين ولو كان العبد بين رجلين فأكراه احداهما  
على اعتاق نفسه ففعل وهو محرم فاختار الشريك الساكن فضمن الكره كان الكره ان يرجع على العبد ولو أكره الرجل  
ان يهبه بغيره لفلان فوهبه بغيره ففعل لا يقدّر عليه كان اللواهي ان يرجع على الكره بغيره البعد وكذلك في القصة  
وكذلك اذا أكره على بيع عبده وتسلمه الى المشتري ففعل فغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان الكره ان يرجع على الكره  
بغيره عبده واذا أكره الرجل على ان يدير عبده ففعل مع التدبير ويرجع بنفسه ان التدبير على الكره في الحال واذا مات اللواهي  
بغير التدبير ويرجع ورثة المولى بثلاث قيمته مدبر على الارض ايضا اما ما لا يرجع الكره فيه ما عرض على الكره منها اذا أكره  
الرجل ان يعفو عن لم يفعل مع عفوه ولا يرجع على الكره وكذا لو أكره الرجل ان يتزوج امرأة فتزوجها ودخل بها يجب  
المهر على الزوج ولا يرجع على الكره ولو تزوج امرأة ودخل بها فماتت كره على طلاقها فطلق كانا امر على الزوج ولا يرجع فان كان  
النكاح باكثر من مثله لا يلزم الزاوية وكذا المرأة اذا اكرهت على النكاح ففعلت مع النكاح ولا يرجع على الكره وكذا الرجل اذا  
أكره على بيع عبده بثلاث قيمته ففعل لا يرجع وكذا لو أكره على الهبة بمحض ففعل لا يرجع ولو أكره الرجل على قتل مورثه بوعيد  
قتل ففعل لا يرجع القاتل عن الميراث ولا ان يقتل الكره قصاصا بمورثه في قول أبي حنيفة ومحمد ولو أكره الكره ميتا او مفعولا فكيف  
في الاكره حكم ابايع العاقل ولو أكره الكره غلاما او مفعولا له تسلط كان القاتل هو الكره لا المباشر للقتل ويكونا لدية على عاقلة  
المكره في ثلث سنين ولو أكره الرجل على ان يشترى عبدا فادخله بمهره او كره على ان يشترى عبدا فادخله بمهره او كره على ان يشترى  
بعثه الا درهم وقيمة الف درهم فاشترى وقبض العبد يفتق العبد ويجب على المشتري ان يدفع درهم لا مضمون بغيره ولا يرجع على  
لا بد ودخله بمهره او كره على ان يشترى عبدا فادخله بمهره او كره على ان يشترى عبدا فادخله بمهره او كره على ان يشترى  
وطلق ولا ينفق المهر ولا يرجع بذلك على الكره ولو أكره الرجل على ان يقول كل مملوك ملكه فيما استقبل فهو حر فقال ذلك فملك  
عبدا عتق ولا يرجع على الكره بشئ وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على الكره بغيره العبد استحقا ولو أكره الرجل على ان  
يقول العبد ان شئت فانت حر وان دخلت الدار فانت حر فترشاه العبد ودخل الدار عتق ويرجع على الكره بغيره العبد  
ولو أكره على ان يعلق عتق عبده بغير نفسه وذلك الفعل امر متام ليس منه بد كصلوة الفرض ونحوها او كان فعلا يحاف  
بتركه الهلاك على نفسه كاللحم والشرب ففعل ذلك الفعل كان له ان يرجع على الكره وان أكره على ان يعلق عتق عبده  
بتقائه دينه وما اشبه ذلك فله منه بد لا يرجع على الكره ويكون ذلك عبثا الاكره بوعيد الحبس ولو أكره على ان يوجب  
على نفسه نذرا او صدقة او حيا او شيئا من القرب لزمه ان يذوق ولا يرجع على الكره بشئ ولو أكره على ان يظهر امراته  
نفعل ذلك كان مظاهرا وكذلك لو أكره على ان يذوق مفعولا مع الايلاء نحو لو أكره على الطلاق فطلق يقع الطلاق وان أكره  
على ان يغير بعد ذلك من الطاهر ان كانت قيمة العبد مثل قيمة عبده وسط لا يرجع على الكره بشئ وان كانت قيمة اكثر من قيمة  
الوسط يضمن الكره ما زاد على قيمة الوسط **فصل فيما جعل للكراهة ان يفعل وما لا يفعل**  
ومسألة هذا الفصل على اربعة اقسام احدها ان يكون الاقدام على الفعل او تركه وباتركه بغيره انما قالوا كرهه  
اهل الحريه واللعن الغالب الذي هو غير متا على كل ميتة او لحم خنزير او شرب خمر فقال له ليفعل هذا ولا تقتلك  
او قتل يدك او اذنك او اضر بك مائة سوط فاستمع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع علمه ان لو استمع عن ذلك حتى قتل  
فمخ يكون انما وان كان لا يعلم انه يسعه ان يفعل قال جرأت ان لا يكون انما وكذا الرجل اذا كان يموت جوعا وعند لحمية  
او خنزير او يوت عطشا وعند خمر فهو على هذين الوجهين والقسمة ان ما لا يكون الامتناع عن ذلك بفعل ناجور  
والاقدام عليها لا يكون انما وان تركه يكونا لدية وصورة ذلك اذا أكره الرجل بقتل او تلف عضو على ان يكره ان يقاتل حتى قتل

عزم

مع علمه انه يسعه اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا ياتر وهو خسر في ذلك وان لم يفعل يكون افضل  
ولو كان الاكره على هذا بقيد او محبس لا يسعه اجراء كلمة الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان واما القسم الثالث ما يكون  
ناجورا بترك الفعل وبالاقدام عليه بغيره انما وصورة ذلك اذا قال الامر لا تقتلك او لقتل هذا المسلم او ترفي هذه المرأة  
لا يسعه ان يفعل ان فعل بغيره انما وان لم يفعل حتى قتل يكون ناجورا اما القسم الرابع ان يكون الاقدام على الفعل والامتناع  
عن الفعل على السواء نحو الاكره على تلاف بالغير ولو قيل له تشرب هذا الخمر او تاكل هذه الميتة والالاقتل اياك لا يسعه  
ان يشرب ولو شرب لا يجتد ولو قيل له يكره ان ياتر بانه اول قتل هذا الرجل لا يسعه اجراء كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره  
وانما يسعه ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تلف عضو منه وفي جميع ما ذكرنا انما يتحقق الاكره اذا كان يعلم يقينا او يكون في غاية  
راية انه لو لم يفعل امر اجري عليه ما هدد به وان كان غائبا عنه ان ذلك تخويف وتهديد وليس تحقيق لا يكون مكرها ولو لم  
لا يتحقق عندك هذا من فلان بالف درهم او لاقتل اياك فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها وعن الحسن بن مالك اذا قال الخوفا  
لمسلم ان دفعته الى هذه الحارة لازي بها دفعت اليك النفس من المسلمين يحكمهم من امرنا لا يجلي ان يدفع الحارة وعن  
ابن شجاع انه قال ولو له اهل الحرب لجنى من الانبياء عليهم السلام واخذوه ان قلت لست بنبي تركنا ان قلت انا بنى قتلناك  
لا يسعه سوى ان يقول انا بنى الله ورسوله وان قالوا لغيره ان قلت ليس هذا بنينا تركنا بنينا وان قلت هو بنى قتلنا نيتك  
له ان يقول ليس بنى حتى يدفع القتل عن النبي لان في حق النبي قوله لست بنى كذب وقول النبي حجة على الخلق فلا يباح الكذب  
في حق الانبياء اما قول غير النبي ليس بنى لم يحججه على الخلق فلذلك يسعه اظهار ذلك عند الاكره واذا أكره الرجل بوعيد  
حبس او ضرب لا يخاف منه تلف عضو على ان يكره ان يفسد بالكره يكون كافرا او يتبين منه امراته فان قال قلبه مطمئنا  
بالايمان لا يصدق واذا أكره الرجل على الكفر فقال كبرت الله وقال فبعت الخمر عن كرسيا في المأخرة كذا يتبين منه امراته في القضا  
ولو قال كبرت الله ولم يرد به الخمر عن المأخرة وانما قصد تحقيق الكفر يتبين منه امراته قضاء وديانة ويصير كافرا لا يقدّر على الخلا  
عن الاكره بالاجراء كلمة الكفر عن غير تحقيق ولو قال كبرت الله وقلبه مطمئن بالايمان لا يتبين امراته ولو أكره على ان ياتي  
صلى الله عليه وسلم وسب محمد او خطب بال محمد او يوافه بابت منه امراته قضاء وان لم ينو محمد آخر يتبين امراته قضاء وديانة وان لم  
ياله غير النبي عليه السلام وسب محمد صلى الله عليه وسلم وقلبه مطمئن بالايمان لا يتبين امراته لا يكره والاكره في هذه المسائل بوعيد القيد  
والحبس لا يكون اكرها وكذا في عليك يحتمل الفسخ كالاجارة والمهنة وغير ذلك وكذا لو كان على رجل مال او كفالة او حق شفقة واكره  
بقيد او ضرب او حبس كانت البرائة باطلة ويكون مكرها وكذا لو أكره بحبس او قيد حتى يقر على نفسه بما لا وقفاط ويقر  
بنكاح او حداثا او طلاق او عتاق كان الاقرار باطلا ولو أكره على هذا الحبس يوما او قيدا او ضربا سوط فجمع ذلك يكون جائزا  
وكذا الاكره لا يمنع جواز شئ من هذه استقرات والمراد من القيد الذي يكون اكرها في مثل هذا الضرب الذي يجبره الا لم  
الشديد لا اصل الا لم واما القيد والحبس الذي يكون اكرها ان يحججه من الاعتمام البين فالحبس المؤبد والقيد المؤبد  
يكون اكرها وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يحججه كثير ضرر واعتماد شديد وهو عبثة المؤبد واذا أكره السلطان بوعيد  
او حبس على ان يقتل فلان لا يكون مكرها فان قتل فلان ذلك كان على المأمور القصاص في قولهم وان أكرهه بوعيد قتل  
او تلف عضو يكون اكرها فان قتل المأمور ذلك الرجل يقتل الامر قصاصا في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يقتل المأمور ولو قال  
السلطان اقطع يد فلان ولا تقتلك وسعه ان يقطع يد فلان واذا قطع كان القصاص على الامر في قول أبي حنيفة ومحمد  
**فصل في الاكره على احد الفعلين** رجل كره رجلا بوعيد قتل او تلف عضو او قيدا او حبس على ان يقاتل  
امرأة التي لم يدخل بها او بعت عبده ففعل المكره احدهما عزم المكره وهو الامر الاقل من قيمة العبد ومن نصف المظلمة



انها كان اذ يرجع المأمور على الامر بذلك لان المأمور كان يخلص عن كثير الضرر من التزام الاقل فلا يرجع على الامر بالزيادة  
وان كان الزوج دخل بها لا يجب على الامر شي اما اذا طلق فلا نه لم يجب عليه بالطلاق شي لم يكن وانما اعتق فلا نه كان يخلص  
عن الاعتاق بالتزام ما لم يجبر فيه شي لم يكن فيكون نكاحا او اعتاق ولو اكره على كفرا به ثلثا او ثلثا من هذا المسموع بوعيد قتل  
او تلف عضو فقتل المسموع في القياس يقتل المأمور وفي الاستحسان لا يقتل ويحبب لدية في حاله في ثلاث سنين اذ لم يعلم المأمور  
انه يخلص في امره كذا الكفر ان كان عليه مطعنا بالايان وان علم بالرخصة اختلوا فيه قال بعضهم يقتل المأمور قصاصا وقال  
بعضهم لا يقتل لان اجره كذا الكفر رخصة وليس بمباح وهذا الوجه حتى قل كان شهيدا ولو اكره على اكل ميتة او لم يختر  
او قتل مسموعا فقتل المسموع يقتل المأمور قصاصا لان اكل الميتة مباح عند الضرورة وليس برخصة ولهذا الوجه حتى قل لم ياكل  
الميتة يكون انما ما اخذ بدمه ولو اكره على ان يقتل مسلما او ينفذ ليس ان يفعل احدها لان قتل المسلم وانزاله لا يباح  
عند الضرورة فان زنا حرقا لا يباح استحسانا وعليه مرها وان قتل المسلم يقتل الامر لان كل واحدة منها حرام فلا يخرج  
من ان يكون مكرها فلو كان الاكره في هذه المسائل بوعيد جبر او قيدا ولو لم يكن لا يكون اكره اها فان قتل المسلم يقتل القاتل  
قصاصا ولا يقتل الامر لدم الاكره بل يجرى ولو اكره ثلاثة على الزنا بقيدا وجس بقيدا وجس لاحد عليهما وان لم يكن  
مكره فلا اقل من الشبهة ولو اكره الرجل على ان يقتل فلا يباح المسموع او تلفه الا غير كان له ان لا يأخذ بالغير ولا يلقه  
سواء كان ذلك المالك من امة او اكثر لان الاخذ بالغير يفسد وليس بمباح وهذا واضطر حاله المحضة واراد ان يأخذ  
بالغير ففعله صاحب ولم يأخذ حتى مات لا يباح فان قتل ذلك المسلم ولم يلف بالغير يقتل القاتل لان الذي حال بالغير حتى  
وقتل المسلم غير رخص وان تلف بالغير ضمن الامر ولو اكره بوعيد القتل على الطلاق او الاعتاق فلم يفعل حتى قتل لا يباح  
لانه لو صبر على القتل ولم يلف نفسه يكون شهيدا فلا يباح الا اذا امتنع من ابطال ملك النكاح على المرأة كان اول **فصل**  
**في التلجئة** التلجئة على ثلاثة اوجه احدها التلجئة في نفس البيع وصورتها ان يقول الرجل لغيره اني اريد  
ان اباع منك عبدا هذا في الظاهر لا مراهقة ولا يكون ذلك بيعا في الحقيقة فقال فلان نعم واشهد على مقالة ذلك ثم يبعه  
في مجلس اخر باف درهم وقصدا على ما كان بينهما من الموضع كان البيع باطلا هو بيع الهاذل وذكر محمد في كتاب الاقرار بالامر  
ان هذا قول الجرحه وقولنا وعن ابي حنيفة في رواية اننا ببيع جائز هذا اذا تصادقا ان البيع كان بينهما على تلك المواضع  
فان ادعى حدها ان البيع كان تلجئة وانكر الآخر لا يقبل قوله من يدعي التلجئة ويستلطف الآخر وان اقام مدعى التلجئة البيينة على  
قبلت بيئته ولو تصادقا ان البيع كان تلجئة ثم اجاز بعد ذلك صح الاجازة كالوثابا هاهنا لا يخرج جله جدا يصير جدا وان  
اجاز احدهما لا يفتح اجازة واذا اكره المرأة على قبول الخلع قبلت ثم رخصت ان كان الخلع بلفظ الخلع لا يلزمها المال  
والطلاق باين وان كان بلفظ الطلاق على قول ابي حنيفة وافي يوسف يصير باينا ويلزمها المال اذا رخصت وعلى قول  
محمد يكون صحيحا ولا يلزمها المال وفي بيع التلجئة ان قبض المشتري العبد المشتري واعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا ببيع الكفو  
فان المشتري هناك اذا اعتقه بعد القبض ينفذ اعتاقه لان بيع التلجئة هزل وذكر في الاقرار من الامران بيع الهاذل باطل  
انا ببيع المكوه فاسد هذا اذا كانت التلجئة في نفس البيع فان كانت في الثمن وصورتها ان يقرن الثمن الف درهم وبها في  
الظاهر بالقي درهم قال محمد الثمن من الثمن لم يذكر في خلافا وروي المصنف عن ابي حنيفة ان الثمن من العارية وان اتفقا  
في الثمن يكون الثمن الف درهم واشهد على ذلك ثم يبيعها في الظاهر بائة دينار قال محمد في القاسم بطل البيع وفي الاستحسان  
يجوز بائة دينار ولو اتفقا ان يقر ببيع لم يكن فاقرا اذا كفر اجاز لا يجوز **كتاب الوصايا**  
اذا اراد الرجل ان يوصي ول اولاد صغيرا عن ابي حنيفة وابو يوسف ان ترك المال لاولاده يكون افضل ولو كان الاولاد

كبارا او المال قليل قال ابو حنيفة لا ينبغي ان يوصي ولو كان كثيرا والورثة اغنياء يبدوا بالواجب وان لم يكن  
عليه شيء من الواجب يبدوا بالقراءة فان كانوا اغنياء فبالجهر **فصل فيما يكون وفيما لا يكون**  
مرضى او صحيح كتب بيده كتاب وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقر الكتاب عليهم قال الفقهاء ابو جعفر  
لا يجوز لهم ان يشهدوا بذلك في قولنا المقتدين لان يقر الكتاب عليهم او يقر في اعليه وقال غيره يجوز لهم ان  
يشهدوا وروى ابو حنيفة عن ابي حنيفة اذ كتب الرجل وصية بيده ثم قال اشهدوا على ما في هذا الكتاب فهو جائز  
استحسانا وان كتبها غيره وقال هو اشهدوا على ما في هذا الكتاب لم يجوز قال بعض كتبه على بن ابي عمير وصية وكنا عنده  
فخرج هناك عدول فقرأ عليهم وكتبوا اشهادهم ثم دخل جماعة من المشايخ فامرهم ان يكتبوا اشهادهم وهم يقر عليهم  
وعن ابي حنيفة يوصي مرضى يشهد على كتاب الوصية من غير ان يقر على الشهود قال لا ينبغي للشهود ان يشهدوا حتى يقر  
هو على الشهود او يقر في اعليه وكذلك كتاب الاقرار قال ابو حنيفة اذ كتب الرجل وصية فقرأها لاقراءه اقرارا بالوصية ثم قال  
اشهدوا عليها من غير ان يقرها او يقر في اعليه وسئل ان يشهد ويجب على كل من يشهد ان يحيا طافلا يشهد على صلات  
لم يقره او يقر في اعليه فان فعل غير ذلك كان له الجمل والقلعة عن ابي حنيفة في امر الدين وذلك لا يجوز في الديانة ولو اوصى رجل ان  
ما وجد مكتوبا من وصية والدي ولم يكن نقدتها فنقدوها واقر بذلك اقرارا في مرضه قالوا هذه وصية ان صدقة الورثة  
صحت نصديقه وان كتبوه كان ذلك من الثلث ولا يكون ذلك من جميع المال بخلاف الذين فانه لا طالب له الا الله تعالى وكان حكمه  
حكم الزكوة والكفارات رجل قال ثلث الى وقف ولم يزد على هذا قال ابو حنيفة ان كان له نقد فلهذا القول باطل بغيره قوله  
هذه الدراهم وقف وان كان ماله ضياعا يصير وقفا على الفقراء ولو ان مريضاً اخرجوا الفاضل الى وقال اخرجوا الفاضل  
ولم يزد على هذا فافات قال الفقيه ابو بكر ان قال ذلك في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء واذا قرى صلات الوصية على رجل  
فقيل له هكذا فاشاد برأيه بنم لا يجوز ذلك وكذا لو امتنع عن الكلام لاجل المرض وهو يقدر على الكلام وشار برأيه لا يجوز  
ذلك وليس هذا بالآخر لان الآخر لا يوصي منه الكلام اما الذي يحتمل لسانه لم يرض عنه الكلام فلا يجعل اشارته بمنزلة  
العبارة ولو قيل لم يرض اوصي بشي قال ثلث مالى ولم يزد على هذا قال الفقيه ابو بكر ان كان هذا على اثر الشوق يقر ثلث  
ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة انه اطلق الجوا. وقال يفر الى الفقراء ولم يفضل نصيبا لوقف محمد بن عمار قال رجل اوصى ان يعطى  
لناس الف درهم قال ابو حنيفة الوصية باطلة ولو قال تقدر يا الف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء وروى هشام عن محمد  
رجل قال ثلث مالى ثم قال اوصى اوصيه باطلة قالوا قال العبد انت لله لا تعيق وقال محمد الوصية جائزة ويصرف الى وجوه ابتر  
وفي مسألة أعتق ان اراد به العتق عتق وان اراد به الصدقة بالمبدى تصدق به وان اراد به ان كان الله تعالى لا يلزمه شيء  
مرضى قال الفقيه صدور من من يحسن كسبه قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء  
جميعا ولو قال صدور من من يكره ان يكره قال كانت الوصية جائزة لان هذا الفقراء اذ به القرية وقال القاضي الامام ابو  
الحسن بن الحسن السعدي قوله رواه كسبه ليس من لسانه فلا امر في هذا رجل اوصى ان يفرق في داره قال ابو القاسم هذه الوصية  
باطلة ميت دفن في قبر دفن في بيت خراف قال ابو القاسم ان بيت عظام الاول لم يبق من عظامه شيء يفرق فيه الثاني وان  
بقى من عظامه فانه يباع على التراب ولا يجوز ان يعطى ويفرق في الثاني يجب الاول وان شاء جعلوا بينهما حاجز من الصعيد  
ولو اوصى ان يجل بعبودية الى موضع كذا او يدفن هناك وبني هناك ما طمعت ثلث ماله فوات ولم يعمل الى ذلك الموضع قال  
ابو القاسم وصية بالرباط جائزة ووصية بالحل باطلة ولو جعل الوصية ضمن ما يقع في الحل فاجل الوصية بغير اذن  
الورثة وان عمل باذن الورثة لا يضمن ما يقع في القبر تحت الميت مثل المصرة ونحوها قال ابو حنيفة لا بأس به وهو كالزيادة في الكفن

لا تباع







على السلف ولو اوصى بان يحج عنه ثلث والخمسون فانه يحج عنه من حيث يبلغ ولو اوصى بان يعق عنه بمائة درهم  
سنة وثلاث مائة خمسون لا يعق عنه في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبه يشترى بعد يومين ثلث ماله ويقع عنه ولو اوصى  
بان يعق عنه في سبيل الله فانه يعق بثلث الف وربعه بثلث الف وربعه وحاله مقامه في الغزو ولا يعق  
منه شي على اهله فان فضل شيء منه رد ذلك على الورثة وينبغي ان يعق عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالمال فان كان  
الذي يعق عنه غنيا جاز ويجوز للموصي ان يعق عنه وكذلك لابن الموصي ويجوز له ان يوصي لغيره او لنفسه لان  
الوصية لغيرهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية ومن اعان على ثبوتها يكون اثما ولو اوصى بان  
يؤجر ارضه من فلان سنة بكذا جاز فان كان في الاجر محاباة كانت المحاباة من ثلث ولو اوصى بان يعق عنه على المسجد  
جاز ويبرأ من العارة وسراج المسجد لا يجوز في قول ابي حنيفة حتى يقول بخرج فيه ولو اوصى بان يبيع عبده  
ولم يتم الشراء لا يجوز ان يقول ويصدق بثلثه او يقول ببيعوه سنة ويخط الثلث عن الشراء وكذا لو قال  
يبيعوا جاري من نخذه ام ولد او يدبرها ولو اوصى الرجل بان يكفن هو بعشرة الا في درهم فانه يكفن كفن الوسط  
من غير عرف ولا تقير رجل قال ثلث مالي فلان وقلنا او قال ثلث مالي بين فلان وفلان فأت أحدهما قبل موت الموصي فانه  
يعود الثلث الى كل الموصي وان مات أحدهما بعد موت الموصي يكون الثلث بين الحي منهما وبين ورثة الشريك كان الثلث  
مقبوضا ولم يكن رجل قال ثلث مالي لفلان وقلنا مولى انا أحدهما اسفل وهو الذي اصطفاه فلان واثاني هو المولى  
الاعلى وهو الذي يعق فلانا ذكر في الاصل ان الوصية باطلة وفي بعض الكتب عن ابي حنيفة ثلث روايات في رواية الثلث  
يكون بين الاعلى والاسفل نصفين وفي رواية الثلث للمولى الاسفل خاصة وفي رواية الوصية باطلة رجل قال ثلث مالي  
لفلان والمساكين قال ابو حنيفة وابو يوسف يكون نصف الثلث لفلان والنصف للمساكين وقال محمد لفلان الثلث  
وللمساكين ثلثاه ولو قال ثلث مالي للمساكين صحت الوصية ويجوز مرفها الى مسكين واحد في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد لا يجوز العرف الى مسكين واحد ويجوز الى مسكينين رجل قال اذا مت فصار عبيد يومافخر فصار العبد  
يوما بعد موته لا يعق العبد ماله بعقته الورثة رجل اوصى بجميع ماله للفقراء ولم ير بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث  
فان جازت الورثة في حياة الموصي لا يقير جازتهم وكان لهم الرجوع وان جازوا بعد موته صحت الاجازة رجل قال اوصيت لفلان  
ثلث غنمي او ثلثه من غنمي او قال ثوب من ثيابي او قال بغير حنطة من حنطتي ولم يكن في ملكه يوم الوصية ثمرات فلان  
بطلت الوصية ولو كان له غنم وثياب حنطة يوم الوصية ثمرات فلان بطلت الوصية ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان  
وليس له مال ثم استفاد ما لا ومان كان الموصي ثلث ما ترك ولو اوصى على بطن جارية لفلان وكان في بطنها ولد يوم الوصية  
بان تلد لفلان سنة اشهر جازت الوصية وان ولدت لست اشهر فضا عدا كانت الوصية باطلة ولو قال اوصيت بهذا الكفر  
الذي في غلتي فصار بئر قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو قال اوصيت بهذا الرطب الذي في غلتي فصار ثمر قبل موت  
الموصي في القياس بطل الوصية ولا يطل استفاد ولو قال اوصيت بعيني هذا فلان وهو بقر فصار حنطة وشعير قبل موت  
الموصي بطلت الوصية وفي رواية اذا تقير في هذا كله بطلت الوكالة وفي اربع بشرط الخيار اذا تقير في ايام الخيار لا يجزى اربع والحق  
ولو اوصى بهذا الحمل فصار كذا قبل موت الموصي لا يطل الوصية ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان ولفلان كانت الوصية باطلة في قول  
ابن حنيفة وقال ابو حنيفة صحت الوصية ويكون ثمنها نصفين وقال محمد جازت الوصية ويكون ايبان الى الورثة ولا يكون ايبان  
الى وصي الميت ولو اوصى رجلين بثلث ماله ثم قال الموصي جعت عن وصية أحدهما ولم يبق ومات يكون بينهما نصفين ولا يكون  
ايبان الى الورثة وروى ابن سنان عن محمد لو قال جازت الوصية وعن محمد لو قال جازت الوصية لم يحد بها خرق ثمرات قبل ايبان بثلث

من كل واحدة منها ولا يكون ايبان الى الورثة ولو قال ابي حنيفة ام ولدى ومات قبل ايبان كان ايبان الى الورثة جرح اوصى عند  
موت ان يعقوا عن قاتله والقفل عد كان باطلا في قول ابي حنيفة رجل اوصى بان يبيع ربه من فلان كان باطلا وكذا لو اوصى  
بان يسقي عنه الماء شهرا في الموسم او في سبيل الله كان باطلا في قول ابي حنيفة رجل قال اوصيت بهذا الثوب لفلان كان باطلا  
ولو قال يعق بـ دوابة فلان كان جاز ولو اوصى بان ينفق على من فلان كل شهر عشرة دراهم قال محمد جازت الوصية ويكون  
وصيته لصاحب الفرس فان هلك فرسه او باعه بطلت الوصية ولو اوصى بسكنى دار لرجل ليس له مال سوى الدار جازت  
الوصية ودسكتها مادام حيا وان لم يخرج الدار من ثلث مال لا يجوز للورثة ان يبيع ثمن الدار في قول ابي حنيفة وقال ابو حنيفة  
للورثة ان يبيع الثلثين وله ان يقاسم الورثة ايضا ويعق الثلث للوصية ولو اوصى بقطعة لرجل ويحبه لآخر او اوصى  
لجميع شاة معينة لرجل ويجعلها لآخر او اوصى بقطعة في سبيلها لرجل وبالثوب لآخر الوصية لها وعلى الموصي لها ان يدوسا  
وان يسلمها الشاة وعن الفقيه ابو جعفر في مكة يكون الشاة والفطن ان الملح والحلم يكون على صاحب اللحم والقطن ولو اوصى  
بقطن في الوسادة ولاخر الوسادة كان اخرج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو اوصى بدهن لهذا السمس  
لاحد ما وبكسب لآخر كان التحصيل على صاحب الدهن ولو اوصى بزيد هذا الراب لاسان وبخمس لآخر كان اخرج  
اخراج الزيد على صاحب الزيد ولو اوصى بخمسة الخاتم لرجل وبخمس لآخر جازت الوصية لهما فان كان في تزعمه فرد  
ينظر ان كانت الخلفة اكثر قيمة من الفقد يقال لصاحب الخلفة ضمن قيمة الفقد ويكون الفقد وان كان الفقد اكثر قيمة  
يقال لصاحب الفقد ضمن قيمة الخلفة له وهي كالدابة اذا ابتعت لفلان انسان كان له الحواشي على هذا الوجه ولو كان  
له ارض فيها كرم واشجار فوصى بارض الكرم لرجل وبالذراحم والاشجار لآخر فقطعت الاشجار وخرت الاشجار  
وطلب منه صاحب الارض تسوية الارض كانت كان عليه تسوية الارض كانت وكذا اذا استاجر الرجل ارضا وعرض فيها الاشجار  
فمضت مدة الاجارة فقطع الاشجار كان عليه تسوية الارض ولو اوصى بعبدة لرجل وبخمس لآخر فنفقة العبد على صاحبته  
وان مرض العبد مرضا وعجز عن الخدمة لزمته او غيرها كانت النفقة على صاحبته رتبة رجل قال عذمت لفلان فموت لفلان عذمت  
انظر اكل ما يجوز لي ان اوصي به فاعطوه الفقراء قال محمد يجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال لا يجوز لي ان اوصي  
به فاعطوه جاز وهو الى الورثة اتمى حتى اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله لا يجوز لي ان اوصي بثلثي لرجل  
اوصى ثياب جسدي لرجل جاز ويكون للموصي من الثياب والقبض والاردية والسراريات والاكسية دون القلائد  
والجفان والجوارب لان ذلك ليس من الثياب رجل اوصى لغيره بقرينة روي ابن زياد عن ابي حنيفة انه يجوز وهو مدبر  
لا يقدر على بيعه ابا ولو قال اوصيت لغيري هذا بثلث مالي ما مدبرا ولو اوصى بعبدة لرجل وعلى العبد ان يمات  
الموصي فقال عمر بن العبد لا جبر الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد ولو وهب عبده المدين من رجل  
في حياته كان لغيره العبدان يبطل الهبة ويبع القاتل العبد بدينه وما يفعل بالنزك يكون للواهب ولو اجاز العبد بوجه  
العبد جاز ولا حق لغيره حتى يعق العبد لان الموصي بالعبد كاحد الورثة والموهر بـ بقرينة المشتري رجل اوصى  
بارض بها زرع بدون الزرع جاز به وبترك بالزرع فيها جاز مثلها حتى يحصد الزرع **فصل مسائل مختلفة**  
رجل اعطى لآخر اولا في الصحة شيئا قال الفقيه ابو بكر البجلي ان فعل هذا الزيادة حزمة هذا الولد وبقره لا بأس  
وان استوفى ذلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان يعطيه مالا يعطيه غيره الا ان يكون الولد محتاجا فعطيه تدرقة  
الخليفة اذا جعل رجلا ولي عهد قال الفقيه ابو بكر البجلي لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على انسان ان يعلموا بالمر خليفة  
قال لان الخليفة لو اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حياة ويقتل هو يكون له ذلك فكذلك بعد موته وبقره من المشايخ



المسألة

فَقَالُوا قَدْ جِئْنَا مَا أَوْصَىٰ بِهِ ۝















وعليه يكون وقد اوصى بوصية بوجوه هو وصي في كل شيء رجل اوصى الى رجل وجعله موقفا ان يخرج منها خرج بالوا  
هو جاز ولا يخرج منها متى شاء رجل اوصى الى رجل وقال ان حدثت به حديث الموت ففلان اخبره وصي او قال هو وصي  
ما لم يبلغ ابلغ فان ابلغ فهو الوصي فان الوصي هو الاول ادرك الابن ولم يدرك ولا يجعل القاض مع وصيا اخر في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف هو كما لو امر واستثناه جاز وهكذا قال الحسن اذا اوصى الرجل الى فلان مادام ابني فلان صغيرا فاذا ادرك  
فهو الوصي دون فلان جاز ولو قال اوصيت الى فلان في جميع يوتي وان لم يقبل فلان اخر وصي جاز وكذا لو قال ان قدم فلان  
الغائب فهو وصي قال ابو يوسف هو كما قال وقال ابو حنيفة الوصي هو الاول قدم الغائب ولم يقدم ولا يكون الثاني وصيا  
ما لم يجعله القاض وصيا وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا اوصى الى رجل وشروط ان يكون وصيا ما لم يقدم فلان الغائب  
فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الاول يخرج من الوصية بعد وفاء الغائب وذكر الكوفي في مختصره ان هذا قول ابو يوسف  
انما على قول على ابي حنيفة ما يشتركان في الوصية والفقهاء على قول الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ولو قال اذا قدم فلان فهو  
وصي فلم يقدم فلان ما ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا بعد موته فاذا قدم فلان يصير الوصيا ويخرج الذي جعله  
وصيا من الوصية وعن محمد بن ابي ابي حنيفة ان الغائب ان الغائب جاز وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج الوصي الا بامر  
القاضي ولو قال ابي فلان اذا ادرك وصي جاز وينبغي للقاضي ان يجعل وصيا مادام الابن صغيرا فاذا ادرك يصير الابن وصيا ولو  
وصية الذي جعله القاض وصيا رجلا مات وترك اولاد اصغارا وله مال فقال القاض جعلت فلان موقفا في تركته لو ارثه كان  
لفلان ذاك ان يحفظ الميراث وليس له ان يبيع ميراثا ولا يشترى ميراثا ولو مات القاض او عزل لا يبطل وكالة هذا الرجل  
ولو قال القاض جعلت فلان وكيل لورثة فلان يبيع ما راي ويشترى لهم ما راي وينفوق عليهم جاز ذلك ولهذا الوكيل ان يبيع  
ويشترى وهو على وكالة ان مات القاض او عزل وهو بمنزلة الوصي ولو قال القاض جعلت فلان موقفا في تركته فلا الميت كان هو بمنزلة الوصي  
وهو على حاله ان مات القاض او عزل وان مات اليتام بطلت ولو قال القاض جعلت فلان وكيل في تركته فلان يبيع ما راي ويشترى  
لورثة ما راي ثم عزل القاض او ما بطلت الوكالة فروع بين قوله وكيل وبين قوله وكيل لورثة فلان يبيع لم يشترى وذكر في الأصل  
اذا وكل لورثة يبيع ضياء الصغير ومات الابن بقي القاض بطلت الوكالة رجل اوصى الى رجل فغن الوصي جونا مطبقا ينبغي للقاضي  
ان يجعل مكانه وصيا ميتة لم يفعل القاض ذلك حتى افاض الوصي كان وصيا على حاله ولو اوصى الى وصي او موقوف او مجنون  
مطبق لم يجز افاق بعد ذلك ولم ينفق وفي وكالة الأصل اذا وكل بمحونا يبيع ما له ثم زال جونا كان على وكالة رجل اوصى بغير  
بعض اولاده الى رجل وضيء بعض الى رجل اخر فماتت تركته في الكل ولو اوصى لرجلين والى اخر بان يعق عبد او ينفذ  
وصيته فيها وصيان في كل شيء في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة وصي على ماسي لا يدخل اخرجه وكذا لو اوصى  
بميراثه في بلد كذا الى رجل وبميراثه في بلد اخر الى اخر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه  
وجعل رجلا اخر وصيا على ابنته او جعل احدهما وصيا في مال الحاضر وجعل الاخر وصيا في مال الغائب فان كان شرط ان لا يكون ذلك  
واحد منها وصيا فيما اوصى الى اخر يكون له على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك لم يكن مسئلة على اختلاف الفقهاء  
على قول ابي حنيفة رجل اوصى الى فلان جاز وان مات الوصي بعد موته وادعى الى رجل اخر ان قال هذا الوارث الذي اوصى ابيه  
جعلت وصيا في مالي وفي ابنتي لا اقل لك انا وصيته فان الوصي الثاني يكون وصيا في تركته جميعا ولو ان هذا الوارث  
الذي هو وصي الثاني وصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثاني وصيا في تركته عندنا ولو قال هذا الوارث الثاني اوصيت  
اليك في ثمن ثمن بوجوه وصي في تركته جميعا وقال صاحبنا هو وصي في تركته الميت اثنان خاصة مريض فاطلب  
جماعة فاعلموا كذا وكذا بعد موته فان قبلوا وصاياه او وصاها وان سكتوا حق مات الوصي ثم قبل بعضهم فان كان القابل

اشين او اكثر كانوا وصيا وجاز لهم تنفيذ وصيته الميت فان قبل واحد من الجماعة بصير وصيا ايضا الا انه لا يجوز له  
تنفيذ وصيته الميت ما لم يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم معه اخر او يطلق له الحاكم ان يتصرف بنفسه لان هذا بمنزلة  
مال الوصي الى رجلين فلا ينفذ احدهما بالتصرف رجل اوصى الى اعمى او محدود او قذاف جاز ذلك ولو اوصى الى فاسق  
مخوف عليه في ماله ذكر في الأصل ان الوصية باطلة قالوا سفاها يخرجها القاض من الوصية وروي الحسن عن ابي حنيفة ان اوصى  
الى فاسق ينبغي للقاضي ان يخرج من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي ان يكون وصيا  
ولو ان القاض نفذ وصيته ففقد هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل ان يخرجها القاض كان جميع ما صنع جازا  
وان لم يخرجها القاض حتى مات واصبح تركه القاض وصيا على حاله ولو اوصى سلم الى ذي يخرجها القاض من الوصية ويجعل مكانه  
فان قسم الامم الوصي على الصغير قبل ان يخرجها القاض جازت قسمته قبل قسمته الوصي السلم الا اذا كان مفسدا قال محمد بن ابي حنيفة  
على الصغير لو خذ منه الثمن ويوضع على يد عدل رجل اوصى الى عبد غيره فباع هذا العبد شيئا من التركة او تصدق جاز بيعه وصية  
ولو اوصى الى عبد نفسه فان كانت الورثة كلهم صفارا جازت الوصية في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول صاحبه ولو كانت الورثة  
كبارا وصغارا فان القاض يخرج من الوصية وان كان الكل كبارا كانت الوصية باطلة ولو اوصى سلم الى حر في ثمن اسلم الحر في ثمن وصيا  
على حاله وكذا اذا اوصى الى رجل ثمن اسلم او اوصى الى عاقلة فغن الوصي اليه جونا مطبقا قال ابو حنيفة ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه  
وصيا الميت وان لم يفعل القاض حتى افاض الوصي كان وصيا ولو اوصى الى متهو او مجنون مطبق لم يجز افاق بعد ذلك ولم ينفق ولو باع الميراث  
مال ابنه الصغير لم يترس لم يترس من ثمنه من ثمنه جاز بيعه اذا اظهر من الوصي حياته قال بعضهم جعل القاض معه اخر ولا ينفذ  
وعن ابو يوسف القاض في سبيل عنه في الشرفان كان ما ذكر فيه صدقا فان القاض جعل مكانه غيره رجل اوصى الى رجل واستأجره بمائة درهم  
لانقاذ وصيته قالوا هذا لا يكون اجارة لان الوصي انما يصير وصيا اذا ما بعد موت الوصي والاجارة تبطل بموت المستأجر واذ لم يكن  
اجارة يكون صفة فيعطى من الثلث رجل قال لعمري لك اجارة درهم على ان يكون وصي اختل فاقه قال يصير الاجارة باطلة ولا شيء  
له وقال ابن سبويه الشرط باطل والمائة يكون وصية له ويكون هو وصيا وبه اخذ الفقهاء ابو حنيفة وابو الليث وفي النوادر رجل قال  
لاخر استأجرتك على ان تنفذ وصاياك بكذا فنفذت اجارة اتممت وصية بشرط العمل فان عمل الوصي ما استحق الوصية والا  
فلا وليس للوصي ان يوجر نفسه من التتيم لان تصرف الوصي مع التتيم انما يجوز بشرط النظر والمخيرة ولا نظر للتتيم في هذا لا  
ما يستحقه التتيم على الوصي منفعة وما يجب للوصي بكم الاجارة عين والعين خير من الدين وكذا لو اوصى الوصي شيئا من ماله  
في عمل من اعمال التتيم لا يجوز ولان الوصي استأجر التتيم ليعمل للوصي جاز في قول ابي حنيفة لان ما يجب للوصي على التتيم منفعة  
وما يجب للتتيم عليه عين وهو الاجر فترقب ابن الابن وبين الوصي الابن اذا اجر نفسه من ولده الصغير لنفسه ذكر القدر وروي  
انه يجوز وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وذكر القاض الامام ابو علي السجدي اذا اجر الابن الوصي لنفسه من  
التتيم جاز بالاتفاق والصحيح ما ذكره القدر في **فصل في تصرفات الوصي في مال التتيم وتصرف**  
**الوالد في مال ولد الصغير** وصي الابن اذا باع شئ من تركته الابن فهو على وجهين احدهما ان لا يكون  
على الميت دين ولا اوصى هو بوصية والثاني ان يكون على الميت دين او اوصى بوصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصي  
ان يبيع كل شئ من التركة من التناع والعروض والعقارات اذ كانت الورثة صفارا ما بيع ما سوى العقار لان بيع ما سوى العقار  
يحتاج الى الحفظ ويكون حفظ الثمن ايسر وبيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال الشيخ الامام مسلم في الحلو في ما قال في الكتاب  
قول الشافعي ما على قولنا لا يجوز لايحوز الوصي بيع العقار الا بشرط ان احداهما لا يرغب لاشاق في ثمنه ان ينفق فيهما او يحتاج  
الصغير او فقرا لفقته او يكون على الميت دين لا وفاء له لا لثمنها او يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها



الى ثمن العقار او يكون بيع العقار خيرا للتيتم بان كان خراجها وموتها يربو على غلاتها او كان العقار حاتوا او دارا  
يريد ان يتقضى ويتداعى الى الخراب فاذا وقعت الحاجة للصغير الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عرض يبيع  
ماسوى العقار وان كانت الحاجة لا تندفع بماسوى العقار يبيع العقار بمثل القيمة وبغير سيرة ولا يجوز بيع الوصى  
بغير فاحش لا يتقارب اناسه مثله وكذا لو اشترى الوصى شيئا للتيتم لا يجوز شراؤه بغير فاحش هذا اذا كانت الورثة  
كلهم متفارا فان كان الكل كبارا وم حضور لا يجوز بيع الوصى شيئا من التركة الا بامرهم فان كان الكبار غيباء لا يجوز بيع  
الوصى ويجوز ماسوى العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصى يملك حفظ مال الغائب بيع العرض يكون من الحفظ اما العقار  
محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار بحال يهلك ولو لم يبع في بيع العقار بمنزلة العرض وان كانت الورثة كبارا كلهم بغيرهم  
غائبوا واحدهم غائب وابقى حضور مان الوصى يملك بغير الغائب ماسوى العقار لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه  
في بغير الغائب عند الكل جاز بيعه في بغير الحاضر ايضا في قول ابو حنيفة وعنده صاحبها لا يجوز بيعه في بغير الحاضر  
هذا اذا لم يكن في التركة دين فان كان دين يستغرق التركة للوصى ان يبيع جميع التركة للدين عروضا كانا وعقارا  
فان كان الدين قليلا لا يستغرق التركة مكل الوصى ببيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك يملك بيع الباقي حنيفة وعندها  
لا يملك وكذا لو كان في التركة وصية رسالة فان الوصى يملك بيع بقدر ما يتخذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البقية يملك بيع  
الباقي عند ابي حنيفة وعندها لا يملك ولو كان في الورثة صغيرا واحدا وباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عرض  
فان الوصى يملك بيع بغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول ابو حنيفة فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندها لا يجوز بيعه  
في بغير الكبار والاصل عند ابي حنيفة انه اذا ثبت للوصى بيع بعض التركة ثبت له ولا يبيع الكل ووصى الوصى الاب يكون  
بنزلة وصى الاب ووصى وصى الجد بنزلة وصى الجد ووصى وصى النكاح اذا كان عاماما او وصى الام ووصى الاخ  
اذا ماتت الام وترك ابنا صغيرا او وصى الى رجل او مات الرجل وترك ابنا صغيرا او وصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصى فماسوى  
العقار من تركه هذا المثل ولا يملك بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ وبيع ماسوى العقار من الحفظ ولا يجوز لهذا الوصى ان  
يشترى شيئا للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جملة حفظ الصغير واذا مات الرجل وترك اولاد اصغارا  
واباؤهم بوصول احد الاب بنزلة الوصى من حفظ التركة وانصرف فيها اي تصرف فان لم يكن دين كثير فان الاب هو  
جذ الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا لزم له الصغير المهرق الذي يعقل البيع والشراء وتعرف  
الابن تصرفا وركبتا الدين ثمرات هذا الابن وترك ابا فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصلى البت  
اذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند ابي حنيفة ولا يجوز عند صاحبها وان لم يكن في التركة دين  
ولكن في الورثة صغير فباع القاقيل تركته نقد ببيع في قول ابو حنيفة فروج ابو حنيفة بين الوصى واب المثل ان يبيع  
التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية واب المثل وهو جذا الاولاد الصغار ان يبيع التركة لولده لقضاء الدين على الاولاد  
الصغار لولده وليس ان يبيع التركة على الاولاد الصغار لولده لقضاء الدين على الميت قال شمس الائمة الحلواني هذه  
قائمة يحفظ من الخلاف واما محمدا قام المحمدا مقام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وابا كان الوصى في  
من الاب فان لم يكن له وصى فالاب والى ثم ثم الى ان قال الوصى المحمدا ثم وصى القاضى قال شمس الائمة الحلواني يقول الخصاص  
نفق صغير ورث مالا وادرس في مذكر مسخوخ المحمدا على قول من يجوز الحجر لا يثبت الولاية للاب فان مال ذكر شمس الائمة  
الحلواني في مخرج ادب الله اذا نصب القاضى وصيا للتيتم الذي لا يملك ان كان وصى القاضى بنزلة وصى الاب اذا جعله قاضيا عامانا  
في انواع كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بغير وصى الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا اوصى الى رجل

في نوع كان وصيا في انواع كلها وصى الميت اذا كان عدلا بغير وصية وصيا آخر كانا لا ينبغي لهما ان يعزله وان لم يكن عدلا  
لا يعزله وينصب وصيا آخر ولو كان عدلا لم يعزله ولكن بضم اليكافيا ولو عزله بغير وصية ولا يملك لهما ان يعزله  
كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمية وعنده بعض المشايخ لا ينفذ العدل الكافي بغير وصية لانه مختار لم يستفد مقدما  
على القضاة وذكر القدوري ليس لهما ان يخرج وصى الميت من الوصية ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة او كان فاسقا معروفا  
بالشر فيخرج منه وينصب غيره وكوثقة ضعيفا اذ دخل معه غيره وهكذا ذكر في الاصل والعلماوى في مخرجه ولم يذكر انه لو عزله هل  
ينفذ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا عجز الوصى عن تنفيذ الوصايا للقاض ان يعزله وللوصى ان يودع مال اليتيم ويبيع  
ويتجر به مال اليتيم ويدفع بضاعته مضاربة وله ان يفعل كل ما كان فيه خيرا للتيتم وكذا الاب واذ بلغ الصغير وطب له من الوصى  
فقال الوصى ضاع منى كان القول قوله لانه امين وان قال انفق ما لك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما  
يكذب الظاهر واذا اختلفا في المدة فقال الوصى مات ابوك منذ عشرين سنين وقال اليتيم مات ابى منذ خمس سنين ذكر في الكتاب  
ان القول قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الائمة الشرحي المذكور في الكتاب قول محمد بن ابي يوسف القول قول الوصى  
وهذا الربع مسائل **احد** ما هن **الثانية** اذا ادعى الوصى ان الميت ترك رقيقا فانفق عليهم الى وقت كذا ثم  
ماتوا وكذا بالابن قال محمد والحسن بن زياد القول قول الابن وقال ابو يوسف القول قول الوصى واجمعوا ان العبد لو كان  
اجاء كان القول قول الوصى **والسنة الثالثة** اذا ادعى الوصى ان غلاما للتيتم ابى في رجل فاعطيت جملته اربعين  
درهما والابن ينكر الاباى كان القول قول الوصى في قول ابو يوسف وفي قول محمد والحسن بن زياد القول قول الابن الا ان يأتى  
الوصى بينة على ادعى واجمعوا على ان الوصى لو قال استاجرت رجلا ليرقه فانه يكون مصدقا **والسنة الرابعة** اذا قال  
الوصى ادت خراج ارض عشرين مندما مات ابوك ثم عشت الف درهم وقال اليتيم انا مات ابى منذ خمس سنين كان القول قول الابن  
في قول محمد لان الوصى يدعى تاريخا سابقا وهو ينكر وعلى قول ابو يوسف القول قول الوصى لان اليتيم يدعى عليه وجوب تسليم المال وهو  
ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل وان قال الوصى فخر الله لاختار الرهن نفقة في مال كل شر كذا فاديت اب لكل شهر منذ  
عشرين سنين وكذا بالابن لا يقبل قول الوصى عند الكل ويكون ضامنا الوصى اذا باع شيئا من تركته الميت بنسيئة فان كان يتفرقه به  
اليتيم بان كان الاجل فاحشا لا يجوز ولا يملك الوصى ارضه من اليتيم فان اقرضه كان ضامنا والقاضى يملك الاقرض واختلف  
المشايخ في الاب لا خلاف الروايتين عن ابي حنيفة والصحيح ان الاب بنزلة الوصى لا بنزلة القاضى ولو اخذ الوصى مال اليتيم  
قرض لنفسه لا يجوز ويكون دينه عليه وعن محمد ليس للوصى ان يستغرق مال اليتيم في قول ابو حنيفة وقال محمد ليس للوصى  
اذا انا ارجوا انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به ولورهن الوصى والاب اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز  
ويجوز استحسانا وعن ابو يوسف انه اخذ بالقياس ولو قضى الوصى بدين نفسه باليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لان الوصى  
لا يملك ان يشترى مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك والرهن بنزلة القضاة ولو قضى الاب بدين نفسه باليتيم جاز  
ولا يجوز ذلك للوصى وكذا الرهن وذكر في الجامع الصغير اذا رهن الاب مال ولده الصغير بدين نفسه وقيمة الرهن اكثر من  
فهلك الرهن عند الرهن كان على الاب مقدار الدين لا مقدار الرهن وذكر شمس الائمة الشرحي ان الاب الوصى بضمها مال اليتيم  
الرهن وسوى بين الوالد والوصى وعن ابو يوسف ليس للوالد والوصى ان يقضيا دينهما من مال الصغير فلا يكون لهما ان يرهنا  
وعن بشر بن الوليد ليس للاب ان يرهن مال ولده بدين نفسه والظاهر ان الاب ان يرهن استمسكا وكذلك الوصى وفي القياس  
يسر له ذلك وعنده هلك الرهن بضمه ولا احد منها قيمة الرهن وصلى احوال مال اليتيم ان كان انا املى من الاول جاز وان  
كان مثله لا يجوز وللوصى ان يؤتي صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم وان يفتي عنه اذا كان اليتيم مورا في قول ابو حنيفة



وفي القياس وهو قول محمد لا يكون ذلك فان فعل كان ضامنا والوصي لا يملك ابر او غيرهما الميت ولا ان يخط عنه شيئا ولا يؤجله  
اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده وقع الخط والتاجر والابرا في قول ابو حنيفة ومحمد يكون ضامنا  
وعند ابو يوسف لا يصح ذلك ولا يكون ضامنا ولو صالح الوصي احد اعداء الميت ان كان الميت بينه وبين ذلك وكان بعضهم  
مفرقا بالدين او لا القافة علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي وان يكن على الحق بينه وبينه جاز صلح الوصي لانه يحصل بعض الحق  
بقدر الامكان وان كان الصلح عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للميت بينه وبينه على حقه او كان القافة فضي له بحقه جاز صلح  
الوصي لانه اسقاط لبعض الحق وان لم يكن للميت بينه وبينه ولا تقي القافة بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه لا يكون له ما هو نظير  
ما لو طبع السلطان الجائر والمتغلب مال اليتيم فاخذ الوصي وهذه لياخذ بعض مال اليتيم قال بعض لا ينبغي للموصي ان يعطي  
وان اعطى كان ضامنا وقال الفقهاء بوليت ان حلق الوصي القتل على نفسه او على بعض من اعوانه او خاؤه ان ياخذ مال  
مال اليتيم فذبح ابيه شيئا من مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه القتل والحبس او علم انه ياخذ مال الوصي ويتبعه من المال  
ما يكفيه لا يبيعه ان يدفع فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه ولو ان السلطان او المتغلب  
بسط يده واخذ المال لا يضمن الوصي والقوي على اختياره الفقهاء بوليت وصي تبارك باليتيم على جابر وهو نجو على  
انه اذا لم يترجع المال من برة فبزه باليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بالمال قال ابو بكر الاسكافي  
ليس هذا قول اصحابنا وانما هذا قول ابن تيمية وهو متحفظ وعن الفقهاء بوليت عن ابو يوسف انه كان يجوز للاوصياء المصالح  
في اموال التاجر واختار ابن تيمية موافق لقول ابو يوسف بوليت في اشارة في كتابه في السنية فكل من لمساكين  
يعلمون في الجوارح ان اعياها اجاز العيب مال اليتيم مخافة اخذ المتغلب وصي انفق على بالقي في الخصومات مال اليتيم  
فاعطى عليه وجه الاجارة لا يضمن قال الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل لا يضمن مقدرا لثلث والغبن السيرة واعطى وصي  
على وجه الرتبة كان ضامنا قالوا لا بد للمال من القلم على نفسه وانه لا يكون رتبة في حقه وبذلك المال لا يخرج حق له  
على ان يكون رتبة الوصي اذا باع شيئا من مال اليتيم ببلغ اليتيم وابر المشرع عن التمس اخلف في المصالح قال بعضهم ان  
كان اليتيم مصحبا غير مفقد وقال الشافعي انت بري ما ادى بك الوصي صح ولو قال انت بري مالي عليك لا يبر ولا يبر ولا يبر  
بالبيع اذا ابر الشرايين ثم وهو على هذا التفصيل قال الفقهاء بوليت ليس هذا قول اصحابنا بل بيع الابرار  
في الوصيتين من الصبي بعد بلوغه ومن الموكل بالبيع سواء قال ابريك مالي عليك او قال انت بري ما ادى بك وصي ومما باع وكيل  
رجل مات وادخل الى امراته وترك ورثة صفار لثمن سلطان جابر داره فقيل لها ان لم تقطع شيئا استولى على داره والعقار  
فاعطت شيئا من العقار او يجوز مصانعتها وصي انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كانت  
الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي جورا وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقدرا ما يقر في صلواته  
وينفق الوصي ان يوسع على الصبي في النفقة على جبال اسراف ولا على التفتيق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرته  
واختلاف حاله فينظر في حاله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق ومنه خرج في مال اليتيم واستاجر دابة باليتيم  
ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا يذمه استحسانا وعن بعض الوصيين ان ياكل من مال اليتيم ويركب  
دوابه اذا ذهب في جوارح اليتيم قال الفقهاء بوليت هذا اذا كان الوصي محتاجا او قال بعضهم لا يجوز له ان ياكل  
ويركب دابة وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له ان ياكل المعروف واذا كان محتاجا بقدر ما يتقن في ماله وصي اشتري  
نفسه من مال اليتيم شيئا لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز ولو اشترى مال اليتيم لنفسه ان كان خيرا لليتيم  
جاز وكذا لو باع مال اليتيم جاز ان كان خيرا لليتيم وهذا قول ابو حنيفة ومحمد في قول محمد اذا باع مال من اليتيم واشترى

ورثك

مال اليتيم

مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال وعند ابو يوسف فيه روايتان كان يقول ولا كما قال محمد ثم رجع الى قول ابو حنيفة  
شئ لانه السهم في الخيرة فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة خمسة يكون خيرا لليتيم وان باع  
ملك لنفسه من اليتيم ما يساوي خمسة عشر عشرة كان خيرا لليتيم وقال بعضهم ان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة ثمانية  
يكون خيرا لليتيم وهذا ثلث مسائل **احد** هذه **الثانية** الاب اذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه او باع  
ماله من ولده الصغير ان كان ثرا للولد لا يجوز وان لم يكن ثرا للولد جاز ولا يشترط ان يكون خيرا للولد **الثالثة**  
الوكيل بالبيع او بالشراء اذا اشترى لنفسه مال الموكل او باع مال نفسه للموكل لا يجوز عندهم جميعا سواء كان خيرا او شرا  
للموكل او للموكل **ولواع** **احد** الوصيين شيئا من تركة الميت لصاحبه لا يجوز عند ابو حنيفة ومحمد لان عندهما احد  
الوصيين لا ينفرد بالقبول اذا اقر الوصي دين على الميت او بوضعه كان باطلا ولا يجوز للوصي الاجارة الطويلة في مال  
اليتيم لكان الغبن الفاحش في السنة الاولى والاب والوصي يملك كل واحد منهما تزويج امته الصغير ولا يمكن تزويج امته  
الصغير من عبده استحسانا الا رواية من ابو يوسف والصبي المأذون لا يملك تزويج امته عند ابو حنيفة ولا تزويج امته  
عن عبده عندهم جميعا ويجوز للوصي ان يكتب عبد اليتيم استحسانا وكذا الاب اذا كانت عبده ولده الصغير جاز استحسانا  
ولو ان الوصي او الاب يكتب عبد اليتيم ثم وهب مال من المكاتب لا يجوز لان الوكيل بالكتابة لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق  
الامانة وكذلك الاب والوصي ولو باع الاب والوصي عبد اليتيم ثم وهب ثمنه من اشترى تحت الهبة في قول ابو حنيفة ومحمد  
ويضمن مثله ومقدر السنة وان اقر الوصي او الاب بعض بدل الكتابة صح اقرارها اذا كانت الكتابة ثابتة بالبيضة او كما  
اتفق يعلم بها وان عرفت الكتابة باقرارها بان قال الوصي او الاب يكتب وادى لي البدل لا يصدق لانه اقرار بالصدق  
ولو ان الكاتب ادى مال الوصي بعد اذ ركب الصبي لا يصدق ولا يفتق اذا ادى وكذلك الاب ولا يجوز للوصي ان يفتق  
عبد الصغير على الوكيل كذلك الاب ولا يجوز للوصي ان يكتب اذا كانت الورثة كبارا غيبا او خصورا لان الاب لا يملك  
ذلك فكذلك الوصي وكذا اذا كان بعضهم صفار ولم يرزوا كبارا بذلك لان للكبار حق الفسخ ولو كان الكل كبارا فكتابه  
بعض اشركاء كان الباقي من حق الفسخ وقيل على قول ابو حنيفة يجوز كتابة الوصي في جميع العبد كما لو باع الصبي عقارا مشتركا  
بين الصفار والكبار يصح البيع في ذلك عند ابو حنيفة والامح هو الفرق بين الكتابة والبيع ويجوز للوصي ان يقاسم الوصي  
في ماله العقار ويمسك نصيب الصفار وان كان بعض الورثة كبريا غايبا ولو قاسم الوصي الورثة وفي التركة وصية لاشاء  
والوصي غايب لا يجوز قسمته الوصي على الوصي الغائب ويكون الوصي له ان يشارك الورثة ولو كانت الورثة كلهم صفارا  
فقاسم الوصي الوصي له فاعطاه الثلث فامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو ملك ما في يد الوصي لا يرجع الورثة على الوصي  
بشيء ولا يجوز للوصي ان يبيع لنفسه مال اليتيم او الميت فان فعل ورجع يضمن برأس المال ويتصدق بالبرج في قول ابو حنيفة  
ومحمد وعند ابو يوسف يسلم لا يرجع ولا يتصدق بشئ وللوصي ان ياخذ مال اليتيم مضاربة وليس له ان يواجر نفسه  
من اليتيم وليس للوصي ان يهب مال اليتيم بعوض او غير عوض وكذلك الاب ولو وهب انسانا للصغير هبة فعوض الاب  
عن مال الصغير لا يجوز ويبقى للنواصب من اليتيم وكذا لو عوض الوصي من مال اليتيم الاب والوصي اذا اذن للصغير  
او لعبده في التجارة صح الاذن وسكنهما عند البيع والشراء يكون اذنا فان مات الاب والوصي قبل بلوغ الصغير بطل الاذن  
وان بلغ الصغير والاب والوصي لا يبطل الاذن ولو وكل الاب الوصي ببيع مال الصغير او بالشراء للصغير فمات الاب وبيع  
الصغير بغير الوكيل القاطن اذ اذن للصغير او المعتوه او لعبده في التجارة صح وكذا لو جرح على عبد المعتوه ولو اذن القاطن  
عبد المعتوه ببيع وبشئ فمات يكون ذلك اذنا القاطن اذ اذن للصغير او لعبده في التجارة فاني الاب والوصي







ان شاء اطلق الشرف والثاني وان شاء فم اليه وصيا آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند اوصيه ومحمد  
وعند اب يوسف ان يتصرف **رجل** مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك اموالا وورثة فقام رجل شاهدين  
ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضى يقبل بينة هذا الرجل لانه اقام البينة على حقه وحقه مستقل بحق الغائب تصب  
الحاضر خصوصا عن الغائب فصار اوصيين ولا يكون هذا الحاضر ان يتصرف في قول اوصيه وحده ولا يحضر الغائب الا في الاشياء  
التي يتصرف بها احد الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك ان صدق الحاضر وادعى انه اوصى اليها لا يكلف عادة البينة  
وكا اوصيين جميعا وعند يوسف لا يكون الغائب كالحاضر وصيا مالم بعد البينة وان حضر الغائب ومحمدان يكون وصيا  
كان القاضى ان شاء جعل الاول وصيا وحده وان شاء ضم الى الاول **رجل** اخر **رجل** اوصى الى رجلين ليس لاحدهما ان  
يشترى من صاحبه شيئا من امواله لانيتم وكذا لو كانا وصيين ليشترى احدهما من صاحبه شيئا من امواله لانيتم الا في  
لان الوصى مأمور بالتصرف على وجه النظر ولو تصرف في امواله على وجه النظر تصرف به الاخر ولا يقسمان مال اليتيم لما قلنا  
**يتمان** لكل واحد منهما وصى اقتسما الوصيا ما لها لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع احد الوصيين المالك من الوصى الا في  
**رجل** مات واوصى الى رجلين فمات رجل واحد في دينه على الميت فقط الوصيان دينه بغير حجة فترشده بالدين عند القاضى  
لا يقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعا الى المدي لغيره الميت ولو شهدا له اولا ثم مرهما القاضى باء الدين فقطصا دينه  
لا يلزمها الضمان كما لو شهد الوارثان على الميت دين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا يقبل بعد الدفع **وصى الميت**  
اذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دينه بغير شهود القاضى كان ضامنا لغيره الميت وان قضى بغير  
دين البعوض لا يضمن الغريم الا في امواله لا يقبل من رجل اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين واوصى الى صاحبه جاز فيكون  
لصاحبه ان يتصرف في امواله الوترق باذن صاحبه في حياته جاز فذلك بعد الموت وروي انه لا يجوز والصحيح هو الاول  
**رجل** اوصى الى رجلين فمات وفي دينه وادعى لانه قبض احد الوصيين اوداع من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض بغير  
الورثة بغير امر الوصيين او بدون ربيعة الورثة فهلك المالك في دينه لاحد الوصيين او لم يكن الميت دين قبض احد الوصيين  
تركة الميت فضاقت في دينه لا يضمن شيئا ولو قبض احد الوصيين دينه من حصته اصحابه من الميراث الا ان يكون في موضع خلاف الهلاك  
على المال فلا يضمن استحصانا ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان وديعة فذبح المستودع الوديعة الى وارث الميت  
فضاع في دينه كان صاحبه بالدين بالخيار ان شاء من المستودع وان شاء من الوارث وليس هذا كاخذ مال من منزل  
الميت ولو كان مال الميت في يد فاضب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ من المستودع والغاصب الا ان في الغصب ان كان  
في الورثة فامون ثمة القاضى لا يخذل من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الوديعة يترك الوديعة عند المستودع **وصيا**  
استجر احداهما ليعمل بخازة الى الخبزة والاخر جافها كالت او استاجر ذلك بعض الورثة بحفيرة الوصيين وهما  
ساكنان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شرا الكفن ولو كان الميت اوصى بالصدقة بالحنطة على الفقراء  
قبل رفع الخبزة ففعل ذلك احد الوصيين قال القبط بوبكر لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للخبزة امتناع عنه  
وان لم يكن الحنطة في التركة فاشترى احد الوصيين حنطة وصدقه بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه ابو بكر  
أخذه هذا بقوله جسد ومحمد وذكرنا طفي اذا كان في التركة كسوة وطعام فذبح ذلك احد الوصيين الى اليتيم جاز  
وان لم يكن ذلك فاشترى احد الوصيين والاخر جافها لا يشترى احدهما الا بالامر الاخر ولو ان شيئا اوصى الى رجلين ومحمدان يبيع  
فوجد المشتري بالبعد عياره فزده على الوصيين كان لاحدهما ان يرد الشئ وليس لاحدهما قبض البيع من المشتري ولا احد  
الوصيين ان يودع ما صار في دينه من تركة الميت ولو ان الميت اوصى بشرا بعد وبالاختار فاحد الوصيين لا يتصرف بالشراء

بغير امر

وبعد ما اشترى بالمال لاحدهما ان يبيع **رجل** مات وترك ورثة فبلغ الورثة ان اياهم اوصى بوصايا ولا يعملون ما اوصى به  
فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر في المتن انه لا يجوز انما يجوز اذا اجازوا بعد العلم وفي المتن اذ ادفع الوصى الى اليتيم ماله  
بعد ابلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض منه جميع تركة والده ولم يبق له من تركة والده عند من قبض ولا كثيرا الا  
قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصى شيئا وقال هو من تركة والدي واقام البينة قبلت بينة وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى  
جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى لايه دينه على رجل مع دعواه **رجل** وكل رجلان يتصدق منه الف  
بعضها فغصب الوكيل من رجل الف او تصدق بها على الموكل ثم ادعى الف او كل ما كانها ذكر في المتن انه يجوز **رجل** اشترى  
لنفسه من الولد الصغير او استهلك الولد الصغير واغتصب حقه وجب عليه الضمان ذكر الخصم ان لو اقر من  
ماله شئا واشهد وقال قد قبضت هذا المال لنفسى لا يبي الصغير جاز ويصير قابضا وعنه انه لا يصير قابضا بهذا القدر الا ان يشترى  
لابنه شيئا بال الصغير عليه واجمعوا على ان الوصى لا يصير قابضا بنفسه بال اقرار والاشهاد واجمعوا على ان الابن لو وهب  
لابنه الصغير شيئا وقال قبضت هذا لا يبي فانه يصير قابضا لابنه وصى اخذ من اليتيم مزارعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
ان شرط البذر على اليتيم لا يجوز لان الوصى يصير موافق لنفسه من اليتيم فلا يجوز في قس قول ابو حنيفة الا ان يكون خيرا  
لليتم وان كان البذر من الوصى كان مزارعة وعند ابو حنيفة فاسدة وصى استهلك مال اليتيم قال ابو القاسم يخرج  
من الوصاية ويجعل غيره وصيا في دفع الضمان اليه ثم يقبض منه الوصى وعن ابو بكر محمد بن الوصى اذا باع وصى القاضى ميراث اليتيم  
وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم ان الوصى يتصرف على اليتيم ويطعمه مع سائر عياله على قدر الدين لليتيم عليه قال هذه  
كثيرة لا يحل استهلاك مال اليتيم ولا يسقط عنه الدين بهذا الاطعام وعن محمد اذا اخذ الوصى مال اليتيم وانفقته في حاجة  
نفسه ثم وضع مثل ذلك المال لليتيم لا يبر الا ان يكبر اليتيم فذبح المال اليه **رجل** اوصى الى رجلين فقال لهما ضاع ثلث  
مالو حيث سئمتا ثمرات احد الوصيين قال ابن مقبل بطلت الوصية ويعود الثلث للورثة الميت ولو قال لهما جعلت ثلث  
مالى لساكنين وقال لهما ذلك ثمرات احد الوصيين قال يجعل ثلثا وصيا آخر وان شاء قال الثاني منها اقسام انت وحدك  
وفي قول ابو يوسف لا يبر للباقي منها ان يتصدق وحده **رجل** اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين فماتت ابنة الميت فماتت ابنة الميت  
ولكل صغير وصى فطلب احد الوصيين مائة الجدار وابى الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يبعث القاضى امينا  
حتى ينظر فيه ان علم ان في تركه ضربا عليها اجبر الابن ان يبنى مع صاحبه قال وليس هذا كاحد المالكين لان ثمة  
الابن رضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر انا هذا اذ الوصى اذ خال الضرر على الصغير فيختار على ان يرمع صاحبه **رجل**  
اوصى الى رجلين ان يشترى ماله من ثلث ماله عبد ابكر اذهم ولا احد الوصيين عبد قيمته اكثر فاستمى الميت فاراد الوصى  
الاخر ان يشترى هذا العبد بما سقى الوصى قال ابو القاسم ان كان الموصى فوض الامر الى كل واحد منهما جاز شراء هذا الوصى  
من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحبه بعد عبد من اجنبى وسلكه اليه ثم يشترى ان جميعا الميت فهو اوصوب **وصى**  
باع ضيعة لليتيم من مفسس فعلم انه لا يقدر على اداء الثمن قال ابو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضى يؤجل المشتري  
ثلاثة ايام فان اوفى الثمن والاقتضى البيع قال رضوانه وينبغي ان لا يجوز بيع الوصى اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء  
الثمن لان بيع الوصى من هذا حال يكون استهلاكه الا انه اذا ادعى الثمن قبل ان يقضى القاضى بطلان البيع الا ان يقض هذا  
لان القاضى نصبنا هذا لخصوص هذا الصغار وقام النظر فاقدا **وصى** باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باع ما باع فان القاضى  
يرجع الى هذا البعير ان اخبره اثنان من اهل البعير والامانة انه باع بقيمة وان قيمة ذلك فان القاضى لا يلتفت الى من يري  
وان كان في زيادة يشترى باكثر وفي السوق باقل لا ينقص بيع الوصى لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البعير والامانة



فان اجتمع رجلان منهم على شئ يؤخذ بقولهما معا وهذا على قول محمد انما على قولهما قول الواحد يكفي كما في التركة ونحوها وعلى  
قيمتها الوقف اذا اجمعت اوقات ثمة جاء بزيادة في الاجر **وصي** باع تركة الميت لانفاذ وصية الميت فخير المشتري الشراء  
فخلف الوصي فخلف الوصي يعلم انه كان كاذبا في عينه فان انقا يقول الوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما فيجوز  
ذلك وان كان تعليقا بالخطر وانما يحتاج الى دفع الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة كان فسختها بمنزلة الاقالة  
فيلزم الوصي كالتوبة بلا حقيقة واذا فسخ القاضى لم يكن اقالته فلا يلزم الوصي **رجل** مات وعليه دين مستغرق للتركة  
فما وجد رجل وادعى على الميت دين او اخذ الوارث قال بعضهم فان الوارث لا يكون خصما للمدعى لانه لا يرث شيئا وعامة المشايخ  
قالوا يكون الوارث خصما في دعوى الدين على الميت وان لم يرث فبقيل بنية المدعى وان لم يكن له بنية واراد تخفيف الوارث  
او تخفيف غيره الميت لا يستحق الوارث والفرع ايضا وكذا الواحش المدعى وصى الميت وادعى على الميت دين فان اقام  
البينة قبلت بنية الوصي فان اراد استخلافه لا يستحقه وان لم يكن الميت وصى ولا وارث فانه ان القاضى ينصب وصيه  
يسمع بنية المدعى عليه ولا يستخلف الوصي هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين حتى لا يبقى للوارث شئ بعد الدين فان كان يبقى  
بعد الدين شئ ويكون القاضى ملوما ظاهرا في ذلك الوارث يستحق الوارث في هذا الوجه ولو ادعى دين على الميت بحضرة الوارث  
فاقر الوارث فادعى المدعى ان يثبت الدين ولا يكتفى باقراره قبلت بنية وكذا اقر جميع الورثة بالدين اقام المدعى بنية على الميت  
قبلت بنية حتى يصير الدين ثابتا بالبينة فيظهر حق الورثة وفي حق غيره لو ظهر بعد ذلك **امراة** قالت لزوجها في مرض موته  
الى من تسم اولادي فقال الزوج اليك واسلمك الى الله قال فغير مقيم امره وصية لاولاد وكذلك مريض قال لافترت بمار  
دار ابن فزنان فزنان ارسى من كان ذلك ليما ورجلات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في محبة الالف  
التي كانت لي عليه وغرما الميت قالوا لا بل قبضت من مرضه الذي مات وتناحق المشاركة فيما قبضت قالوا ان كانت الالف المقبوضة  
قائمة شاركوه فيها لان اخذها من قبلها لا في اوقات وهو حال المرض وان كانت المقبوضة هالكة لا شئ بلغها الميت قبله  
لانه انما يبرأ من القرب لا في اوقات بنوع ظاهرها والظاهر يصلح للدفع لا لاجاب الضمان فحال قيام الالف هو يدعي نفسه سلامة  
المقبوض والغرماء يتكبرون ذلك وقد اجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهد له وبعد هذا لم يقبض حاشا  
الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصلح الظاهر شاهد لهم **قوله** ادعوا على الميت دين او لا بنية لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال فغير  
يسمع الوصي التركة من الغرماء ثم يحج الغرماء الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامتا بوضع المال عند الغرماء ثم يحج الغرماء  
الوديعة فيصير قصاصا **وصي** شهد عند عدلان لهذا الزوج على هذا الميت الف درهم حكي عن ابي سليمان الجوزجاني بيع للوصي  
ان يعطيه المال وان خاف الوصي الضمان على نفسه وسعه ان لا يعطيه قبل ان كان المدعى جارية بعينها فاعلم الوصي انها  
للمدعى وان الميت كان غصبها منه فان الوصي يدفعها الى الغصوب منه لانه منع بغير غاصبا صامتا **وصي** عليه لميت دين  
والميت وصي بوصايا فبريد الوصي ان يخرج من عهده ما عليه قالوا ينبغي ان ينفذ وصايا الميت ويقضى دين الميت من مال نفسه  
فيصير ذلك قصاصا ما عليه لكن ينبغي ان ينوي القضاة حتى يقضى فيقول القرض من مالي ولا ارجع في الميت حتى يصير قصاصا  
**وصي** باع دارا ثم ادعى بعد ذلك ان الدار كانت بينه وبين الميت قالوا ان كانت الدار في يدي الميت عند موته يتصرف فيها  
من الاجارة والاغارة والتمتة لا يقبل قول الوصي الا بنية فينصب القاضى وصيا للميت حتى يقيم هذا المدعى بنية شرط  
لكون البند دليلا على الملك ان يكون مستغفرا وذلك ليس بشرط في ظاهر الرواية خصوص اذا شهدوا انها كانت في يدي الميت عند  
الموت **وصي** ادعى على الميت دين اختلف في ان القاضى هل يخرج المال من يد قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعى عنها انما له  
فيخرجه القاضى بغيره فقال بعضهم اذا لم يكن له بنية على الدين فان القاضى يخرج منه من الوصايا وقال الفقهاء ان الميت يقول

له القاضى اما ان تبرع عن الدين الذي تدعى وتقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والا اخرجك من الوصاية فان لم يقيم  
اخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلة ان الوصي اذا ادعى دين على الميت وليس له بنية فان القاضى يميز بين الوصاية وان  
كان له بنية فان القاضى ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة عليه ثم القاضى بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا  
وصار الاول خارجا عن الوصية وان شاء اعاد الاول الى الوصية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص ان القاضى يجعل للميت وصيا  
في مقدار الدين الذي يدعى صاحبه ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذنا في غيرنا وعلمنا القاضى اذا اتمهم الوصي قال ابو حنيفة  
يجعل القاضى محذوفه ولا يخرج به وقال ابو يوسف يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لا الوصي فانه مقام الميت ولو كان الاثنا  
وخيفته على مال ولد له الصغير ان القاضى يخرج المال من يد الوصي او من يدي **ميت** له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك  
الابن ثم قبض الوصي من الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نفاه عن القبض لا يقض قبضه **وصي** عجز عن القيام  
بامر الميت فاقام القاضى وصيا آخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادرا على القيام بامور الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل هو وصي على حاله لا يحتاج الى الاعادة لان القاضى اقام الثاني مقام الاول لمتضمن ذلك على الاول وانما ذكر  
ان القاضى اقام قايما اخر وهذا لمتضمن عزل الاول **وصي** اخذ مال يتيما في حجره وانفق المال على نفسه ثم وضع له ثوبا انفق  
فانه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فيدفع المال اليه وقد مرنا المسئلة قبل هذا وعن ابن مقاتل لا يجوز للوصي ان يقبض ذلك  
من مال اليتيم فان اراد ان يبرأ يبرأ اليتيم لا يجوز شراؤه لليتيم ثوبا ليشهد كان اليتيم على كذا فانا اشترى هذا  
المال فيصير قصاصا ما يبرأ عن الدين ح وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر الى القاضى فيخبره بما فعل فيضمنه القاضى يبرأ  
فان لم يجد قاضيا او يخاف من القاضى يشترى اليتيم من مال نفسه **وصي** في يده مال اليتيم قالوا انما يدفع المال اليه اذا بلغ  
وظهر رشده في المال فان ظهر صلاحه ورشده ثم يدفع وان بلغ سفيفا عجز رشدا لا يدفع اليه ماله في قوله لم يبلغ غنا وغيره  
سنة فاذا بلغ هذا المبلغ عند ابي حنيفة يدفع اليه وقال ابو يوسف وعمر لا يدفع اليه المال ادام سفيفا **رجل** مات وعليه الف دينار  
ولميت على رجل الف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ عنه عليه وان قضى بغير امر القاضى وامر الوارث  
فان اراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد يقول عند القضاء هذه الالف التي لفان الميت على من الالف التي  
كن على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاء الالف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستوفى قضى دين  
صاحب الوديعة بالخيار ان شاء اجاز قضاءه وان شاء ضمنه المستودع ويسم المقبوض للقابض **ميت** وصى الى امراته  
وترك مالا وللمرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها ان ياخذ مهرها من الصامت لانها طهرت بجنس حقا  
وان لم يترك الميت صامتا كان لها ان تتبع ما كان اصلح للبيع وتستوفي صدقاتها من الثمن **مديون** مات ورب الدين وارثه  
او وصية كان له ان يدفع مقدار حقه من غير علم الورثة **رجل** مات عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فينصب القاضى رجلا وصيا  
في التركة فادعى رجل على الميت دين او وديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الذين والوديعة فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة  
واما المهر ان كان الشكاح معروفا كان القول قول المرأة الى مهرها لا يدفع ذلك اليها وقال الفقهاء ابو الليث ان كان ذلك قبل تسليم  
المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجديده قبل تسليم النفس لان الظاهر  
انما لا يسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر قاله وفيه نزاع نظر لان كل المهر كان واجبا بالظاهر فلا يقضى بسقوط شئ  
منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لا يبال ما كان ثابتا لكن ينبغي للقاضى ان يحلف المرأة بالله ما قبضت منه شيئا فاذا  
حلفت يدفع اليها جميع المهر وهذا كما قال اصحابنا ان الرجل اذا ادعى دين على الميت فاشبهه بالبينة فان انقا فخره يحلفه  
بالله ما استوفيت منه شيئا ولا برأته يحلفه على هذا الوجه نظر للميت والوارث الصغير وكل من عجز عن النظر بنفسه



رجل اوصى ان يجزى من ماله وادبته بعد موته ثم يمتنع قال ابو نصر ان كانت الوصية للاب والابن فالوصية باطله  
لانها لو جازت يستويان في الخدمة فيكون وصية للاب بالزيادة على قدر ميراثها فيبطل وان كان بذلك لوارثين  
يستويان في الميراث جاز ويكون سبيل الميراث دون الوصية وقال الفقيه ابو الليث وان تقاضى في الميراث جاز  
ايضا ويجزى منها على قدر ميراثها لان اللفظ عند الاطلاق يحتمل ذلك والوصية يجب قصصها ما لم يكن الا ان يكون  
في وصية يجزى منها على السواء في تبطل لان يجزى الورثة فيجوز ميراثهم بمتق والفقهاء على هذا ذكر في الكتاب اذا  
اوصى بان يجزى من ماله جميع ورثته سنة ثم هو حر قال جابر **رجل** اوصى الى ابنه والى الاجنبي واوصى بان يجزى عنه  
فامر الابن والوصي جلا يجزى عن الميت ودفع الماله الى المورثين الى المخرج ثم بدله فخرج من بعض الطريق فانه  
يغير ما انفق على نفسه من ذلك الماله ثم صالح المورثين الابن والوصي على بعض ما دفعه اليه فابراه عن بقية ذلك الماله  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باطل في قول محمد وعبد الله ما حط عنه وانما على قياس قول ابو حنيفة ان لم يكن له وارث  
سوى الابن جاز الصلح بعد ان يكون اباي من المال ما يجزى عن الميت وان كان مع الابن وارث اخر جاز الصلح في حصته الابن  
ولا يجوز في حصته سائر الورثة وقال القاضي الامام علي السعدي جواب ابو حنيفة مشكلا وانما اجاز لان هذا المال في الحقيقة  
مال الوارث نزول ملك الميت والانتقال الى ملك الورثة وانما بقى على حكم ملك الميت لما جازت الميت فيقول ان يفرق الوارث  
الميت يكون المال على ملك الوارث واذا لم يحصل من الميت بقى المال على ملك الوارث ولهذا الوارث الوارث والوصي انما  
يستفيد وما باليت فملك المال في الوصية بملك جميع المال واذا صالح الوارث عن بعض ذلك الماله كان صلحا عن مال  
نفسه **كتاب الشفعة** الشفعة حق الشراء نظر المالك في شريكه او جارا عند البيع ثبت في العقار  
بالبيع وينكذ بالطلب ويملك بالقضاء او بالتسليم اما البيع الذي يثبت به الشفعة هو الجائر الذي يربى ملك  
البيع فان كان في بيع خيار كان الخيار للمشتري كان فيه شفعة وان كان الخيار للبايع او لم يجرى فيها فلا شفعة فيه  
ما لم يسقط الخيار وخيار الرؤية والعيب لا يمنع ثبوت الشفعة ولا شفعة في البيع الفاسد وان فصل القبض بالطلب  
حق البيع في الاسترداد ولا شفعة فيما يملك بغيره ولا يبدل ليس كالخيارات والمهبة والتكاح والاحارة بان جعل الدار  
اجرا او بدل الخلع بان اختلفت المدة من زوجه او دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص النفس او في جادون  
انفس ولو وهب اربطها العوض فلا شفعة فيها ما لم يتقاضا فاذا تقابضا وجبت الشفعة في اخذ الشفعين الدار  
بمثل العوض ان كان العوض مثليا وان لم يكن فقيمه وان كان لهبة بغير شرط العوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة وثبت  
الدار بمن مؤجل ان اراد الشفعين ان يأخذ الدار في الحال بالنظر المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار ان شاء اخذها  
بمن حال وان شاء ينتظر حلول الاجل فاذا حل الاجل يأخذها بمن الحال وان اراد الانتظار الى حلول الاجل وقد كان  
طلب المواتية فانه يطلب طلب الاستهاد فان لم يطلب وانتظر الى حلول الاجل بطلت شفعته وكذا لو بيعت الدار على المشتري  
بالخيار ولم يطلب الشفعين طلب الاستهاد بطلت شفعته والمسلم والكافر والكبير والصغير والذكر والانثى في الشفعة لهم وعليهم  
سواء وكذا العبد المأذون والمكاتب وعق البعض ونقص عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم باؤهم واوصياء الابرار  
عند عدمهم والاعداد من قبل الاب عند عدمهم فان لم يكن فاصحاب الاعداد فان لم يكن فالامام او الحاكم يقيم لهم من ثمن  
عنهم في الطلب والنقصومة والشفعة على عدد الروس عند نكاح الانبياء او كثرت ومن باع دارا وهو شفيعها بدار له  
اخرى فلا شفعة لها فيما باعها لنفسه او كان وكيله في البيع او وصيا او قتيلا ولو اشترى الاب دارا وله الصغير وهو  
شفيعها كان له ان يأخذها لنفسه عذرا ولو اشترى الوصي لليتيم دارا يملك اخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى

الوصي لليتيم دارا يملك اخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى الاب لنفسه دارا وله الصغير شفيعها ليس له بصي  
اذا باع ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب دارا وله الصغير شفيعها كان الصغير اذا باع ان يأخذها بالشفعة  
**ولو باع المضارب دارا من المضاربة وشفيعها ربا الماله لا شفعة له فيها ولو باع المضارب دارا غير المضاربة كان لرب**  
**الماله ان يأخذها بالشفعة** بدار من المضاربة ويكون له خاصة ولو باع رب الدار دارا له خاصة والمضارب شفيعها بدار من المضاربة  
فان كان يبايع فله ان يأخذها لنفسه بالشفعة وان لم يكن فيها ربح فلا يأخذ واذا بيعت الدار بغير دار مشكوك بين  
مرجلين كان لكل واحد من الشريكين فيها الشفعة ويتسلم احدها الشفعة بمتق في حق نفسه دون صاحبه ولو باع الرجل  
دارا وعبد المأذون شفيعها فان كان على العبد دين كان على الشفعة وان لم يكن فلا شفعة له **ولو باع العبد المأذون**  
دارا ومولاه شفيعها فان لم يكن على العبد دين لا شفعة للمولى وان كان عليه دين فله لاه الشفعة ولومات الشفعين لا يكون  
لوارثه الشفعة وان مات البائع والمشتري والشفيع حتى كان له الشفعة **فصل في الطلب** طلب الشفعة ثلثة  
طلب المواتية وطلب الاستهاد وطلب التمليك اما طلب المواتية فوفاة من علم الشفعين بالبيع ان اخبره بالبيع رجلان  
او رجل واحد وامر اثنان او رجل واحد فسكت هنيهة ولم يطلب الشفعة بطلت شفعته وان اخبره رجل واحد غير رجل او رجلين  
او امرأة ولم يطلب الشفعة لا يبطل شفعته في قول ابو حنيفة وعند صاحبين تبطل لان الشرط هو الطلب فوالعلم بالبيع  
وعند صاحبيه الاعلام يحصل بغير الواحد عدلا كان او لم يكن حر كان او عبدا صبي كان او بالغا وعندي جسم بشرط  
للعلم احد شرط الشهادة وهو العدد او العدالة وقد مر هذا في ابوابنا من اذ وجبت فاجرت بالتكاح وسكت درويهم شام  
عن محمد انه يشترط الطلب في مجلس العلم ان يطبق مجلسه صحح وان قام عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفعته وبه اقد الكرخي قال  
وهذا بمنزلة خيار الخيرة والامر باليد وقول البيع وذلك يبقى الى ان يوجد الامر وفي ظاهر الرواية يشترط الطلب  
فوالعلم واختلاف في لفظ هذا الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وانا طابها اطلبها وقال بعضهم بطلب بلفظ الما  
او المستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول طلبت الشفعة واخذها ولا يقول طلبت واخذها فان ذلك بطلت  
شفعته لان ذلك كذب محض وقال بعضهم لا يقول طلبت الشفعة واخذها لان ذلك عده فقول طلبت الشفعة واخذها  
يذكر الحال عرف القوله بعت واشتريت والصحيح انه اذا طلب باقى لفظ طلب باقى او بالمستقبل بفتح طبه وهو اختيار  
الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وحكي عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
ولو ان قرويا قال شفعة شفعة كان طلبا وكذا لو قال شفعة مراست فواستم واذتم وقال بعضهم لو قال الشفعين الشفعة  
الى اطلبها واخذها تبطل شفعته لان قوله الى الحق لا يحتاج اليه وعن بعض المشايخ اذا قال الشفعين الشفعين ليقب  
انا شفيعه اخذ منك الدار بالشفعة تبطل شفعته كما قال للمشتري حين لقاه كيف أصبحت وكيف أمسيت وذكر انما  
اذا علم الشفعين بالبيع فقال الحمد لله قد اذعيت شفعتي اوقال سبحان الله لا تبطل شفعته وكذا لو قال للمشتري حين لقاه  
السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة اوقال كيف أصبحت وكيف أمسيت اوقال الله اكبر او عطي صاحب  
فشتمته ثم طلب الشفعة صح طبه ولو سأل الخواص ثم طلب تبطل شفعته وقالنا طفي على قياسي قوله سبحان الله او كيف  
اصبحت وكيف أمسيت اذا قال للمشتري طاب الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفعته وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
**رجل اشترى دارا** انفقها شفيعها واشترى واقف مع ابيه وتم الشفعين على ابيه قبل ان يطلب الشفعة يبطل شفعته وان لم  
على الابن لا تبطل شفعته قال لان الشفعين يحتاج الى الكلام مع المشتري فكان محتاجا الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام مذكور  
ولو قال الشفعين للمشتري شفاعت خرمهم فلو تبطل شفعته لان هذا اللفظ طلب الشفعة لا طلب الشفعة **رجلان** ومرا



عن أبيهما أمة أو أحد الوارثين بعينه لم يعلم بالبراث ولم يعلم بأن له فيها نصيبا فبيعت بجهة أخرى مجتنبها فلم يطلب  
هو الشفعة فلم يعلم أن فيها نصيبا طلب الشفعة في الأجرة المبعة قالوا تبطل شفعة لأن شرط تأخير الشفعة طلب  
المواثبة عند العلم بالبيع وإذا لم يطلب فالحمل ليس بعذر لا يحق له الشفعة شفع طرآن مشتري الدار فسكت ولم يطلب  
الشفعة فإذا علم أن المشتري غير فلهي كان له الشفعة وقال بعضهم إذا توهم الشفع أن المشتري فلان فسكت ثم علم أن  
المشتري غير فطلب لا يصح ولو قيل لشفيع دار بيع دار كذا فقال من اشتريها أو قال بكم اشتريها فلان أخبر بذلك قال طلبت  
الشفعة صح طلبه وكذا لو قيل لشفيع بيت دار كذا بالبراهن فسكت ثم علم أنها بيعت بخمسة مائة درهم كان له الشفعة  
دار بيعت بخمسة مائة درهم يجب دار رجل والحاريزم أن رقية الدار المبعة له وبخلافه لو ادعى رقبته تبطل شفعة  
لأن مالك الدار لا يكون شفعيا وإن ادعى الشفعة لا يمكن دعوى الدار أنها ما ذابض حتى تبطل شفته قال يقولون  
الدار دار وأنا ادعى رقبته فان وصلت إليها والأفان على شفتي فيها لأن هذه الحيلة كلام واحد فلم يتحقق  
التكوت عن طلب الشفعة **صغيرة** أدركت ونبت فاختار البويع والشفعة أن قالت طلبت الشفعة واخترت  
نفسى أو قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الأول وبطل الثاني وإن قال طلبت حقين في الشفعة والحاريزم كلاما  
إذا سمع الشفع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفته مالم يعلم المشتري والثمن والكبر إذا استمرت فسكت ثم علمت  
أن الأب زوجها من قبل فله فزوجت صح ردّها رجل اشترى دارا وقال الشفع اشترى بها نفسي فسلم الشفع الشفعة  
أو سكت ثم ظهر أنه اشترى بها لغيره قال محمد تبطل شفته وقال أبو حنيفة لا تبطل وعليه الفتوى **رجل** صلى الظهر ثم شرع  
في الركعتين بعد الغرض فآخى بالبيع فجعلها اربعاً روي هشام عن محمد أنه لا تبطل شفته ولو جعلها ستة تبطل شفته  
وكان في الأربع قبل الظهر فآخى بالبيع فاعلمها اربعاً لا تبطل شفته وذكر القائل أنه إذا علم بالبيع وهو في الظن فجعلها اربعاً  
أو ستة لا تبطل شفته والصحيح أنه إذا جعلها اربعاً لا تبطل ولو جعلها ستة تبطل ولو افتتح الأربع بعد الحجة لا تبطل  
شفعة فإن ملكي أكثر من أربع تبطل شفته وكذا لو افتتح الركعتين بعد الظهر لا تبطل شفته ولو افتتح التطوع بعد  
صلواته وقبل طلب الشفعة تبطل شفته وبعد ما طلب الشفع طلب المواثبة فور علمه بالبيع يحتاج إلى طلب الشفعة  
وإنما الثاني حسب الشاهد لأن الشاهد شرط بل يمكنه إثبات الطلب عند مجموع الخصم فإن كان الشفع حاضراً في  
مجلس البيع فطلب الشفع بحقرة البايع أو المشتري كفاً ذلك عن الطلب الثاني وإن لم يكن كذلك فذهب إلى البايع أو المشتري  
أو إلى الدار طلب الشفعة مسألة على وجه أن كان البايع أو المشتري والشفيع والدار في ممر واحد والدار في يد البايع  
فإنهم ذهب إلى الشفع وطلب الشفعة صح طلبه ولا يعتبر الأقرب والأبعد لأنهم مع باعد الأقران مكان واحد إلا  
أن يختار على الأقرب ولم يطلب الشفعة صح تبطل شفته وإن كان البايع والمشتري والدار في ممر واحد والشفيع في بلد  
أخرى فإلى أنهم ذهب إلى الشفع البايع والدار في يد المشتري أو إلى الدار وطلب الشفعة صح طلبه وإن كان الشفع مع  
أحد المتبايعين في ممر واحد المتبايعين والدار في ممر واحد قصد الشفع لا بعد طلب الشفعة وترك الأقرب  
تبطل شفته وإن كان البايع سلم الدار إلى المشتري فإن طلب الشفعة من المشتري واشهر صح طلبه وكذا لو لم يكن الدار  
في يد المشتري فطلب من المشتري صح طلبه وإن طلب من البايع واشهد أن كانت الدار في يد البايع صح طلبه ولا خلاف في  
كانه لم يطلب وصورة طلب الشفعة أن يقول الشفع لبيعت رقبته طلبت الشفعة في دار اشتريتها من فلان  
التي أخرجها من دار فلان كذا أو أشتريتها كذا أو أبيعها كذا أو أشتريها كذا أو أبيعها كذا أو أشتريها كذا أو أبيعها كذا  
كنا وأربع كذا فطلبها لا بد وأن يبين أنه شفع بالشركة أو بالجوار أو بالحقوقي وبين الحدود لغير الدار معلومة

إذا أخبر الشفع بالبيع في خوف الليل فلم يقدر على أن يخرج للاستشهاد فإن اشهد حتى أصبح صح طلبه لأنه لا خلاف  
بعذر واليهود إذا أخبر في يوم السبت فلم يطلب تبطل شفته لأنه غير معذور وإن أخبر وكذا لو كان الشفع في عكر  
الجوارح أو أهل البغي فخاف على نفسه أن يدخل في عسكر أهل العدن فلم يطلب تبطل شفته لأنه غير معذور ولو كان الشفعة  
بالجوارح أو أهل الشفع أنه لو طلب الشفعة بالجوارح فلا لا يرى الشفعة بالجوارح تبطل شفته فلم يطلب كان على شفته  
وإن علم الشفع بالبيع وهو في طريق مكة فطلب طلب المواثبة ولم يقدر على طلب الاستشهاد بان لم يكن البايع والمشتري في الرقعة  
فإنه لو كان وكذا لو طلب الشفعة فإن لم يكن ويصغى في الطريق فإن وجد من يوكله بالطلب ولم يوكله تبطل شفته فإن لم يجد  
وكيله ووجد فتحا فكتب كتابا على يديه ويوكله بالكتاب وكيله فإن لم يفعل تبطل شفته وإن لم يجد وكيله ولا فتحا تبطل  
شفعة حق مجيد لأنه معذور **دار** بيعت وشفيعاً أحد ما حاضر فطلب الحاضر الشفعة وقضى الشفعة ثم حضر الشفع وحضر  
فإن الشفع الثاني يطلب الشفعة من الشفع الذي قضى الشفعة لأن الذي قضى الشفعة فام مقام المشتري هذا إذا طلب لأول  
جميع الدار بالشفعة فلوان طلب نصف الدار طامناً لا يستحق إلا النصف تبطل شفته وكذا لو كانا حاضرين فطلب  
كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار تبطل شفته لأن التكوت عن النصف باق تسليم الشفعة في النصف المسكوت  
فتبطل شفته في النصف المسكوت وإذا تبطلت شفته في النصف تبطل في الكل كذا ذكر في الكتاب وذكر أن طرآن طرآن اشترى  
داراً في الشفع وقال سلم في نصفها بالشفعة فإلى المشتري لا تبطل شفته وهو الصحيح لأنه تسليم النصف لا يكون  
تسليماً للباق وكذا لو قال الشفع أنا شفع هذه الدار فسلم في نصفها بالشفعة فسلم في النصف الباقي فإلى المشتري  
لا تبطل شفته **الوكيل** يشترى الدار أو المشتري وقضى فيها الشفع وطلب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار إلى الوكيل  
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يبيع طلبه وإن كان ذلك بعد ما سلم الوكيل الدار إلى الوكيل لا يبيع طلبه ولو أن الشفع  
سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار في يده أو لم يكن **الوكيل** يطلب الشفعة إذا سلم الشفعة للمشتري  
جاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو بمنزلة تسليم الأب والجد شفعة الصغير **رجل** له شفعة عند فلان فانه يقدم القاض  
إلى السلطان فإن كانت شفته عند السلطان امتنع القاض عن إحقاقه فالشفيع على شفته لأنه من الطلب بعد **رجل** اشترى لينة  
الصغير داراً والأب شفعها كان لله أن يأخذها بالشفعة لأن الأب لو اشترى داراً ولد الصغير بنفسه جاز وإذا أراد أن يأخذ  
ويطلب يقول شقريت وأخذت بالشفعة فقصر الدار ولا يحتاج إلى إحقاقه فلو كان مكان الأب وصفي فالجواب فيه كالجواب في شراء  
الوصي مال السيم لنفسه على قولين يكره كذا يكون الوصي بمنزلة الأب وعلى قولين لا يكره كذا فله الشفعة أيضاً لكن يقول لا شفع  
وطلب الشفعة ثم رفع الأمر إلى القاض فيضبط القاض وصفاً عن الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الوصي الثمن إلى القيم  
ثم بعد ذلك يسلم القيم إلى الوصي **الشفيع** بالجوارح إذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة الاشتقاصها لا تبطل لأن بائعي كفى  
لشفعة ابتداء فكيف ليقتلها **الشفيع** إذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة لسان أو وهبها لا تبطل شفته لأن  
حق الشفعة لا يمتلئ التملك فلو كانت البايع لا تملكها **الشفيع** إذا ادعى رقبته الدار المستفوعة أنها له  
لأب الشفعة تبطل شفته وإن طلب الشفعة ثم ادعى رقبته الدار المستفوعة أنها له لا تسمع دعواه لأن طلب الشفعة أو لا  
أقرار منه بعدم الملك فلا يسمع دعواه فلو يقر في الكفر في الأرض المستفوعة قبل أن يأخذها الشفع بان وهبها لساناً ويسلم  
أو يقر بها أو أقرها أو جعلها سحرًا وصلى فيها أو جعلها مقبرة ودق فيها أو قضها وقفاً مستحق لا تبطل شفته الشفع  
ولأن ينقض لقر في المشتري وأن باعها المشتري من غير أن كان الشفع بالخيار أن شاء أخذها بالبيع الأول وإن شاء أخذها بالبيع  
الثاني ولو غرس المشتري فيها كرواً أو شجر أو بني فيها بناء أو غرس طلبه كان للشفع أن يقطع ويأخذ الأرض بالشفعة وإن زرع



المشتري فيها زرعاً في القياس ان يطلع الزرع كما في الشجر في الاستحسان يتوقف الى ان يستحصل الزرع ثم يأخذ بالشفعة  
ولو اشتري في الزرع ارا وزرعها بالنقوش بشئ كثير كان للشفيع الخيار ان شاء اخذها واعطاه ما زاد فيه وان شاء  
ترك وان حط الباع شيئاً من الثمن كان للشفيع ان يأخذ بما وراء المحطوط ولو زاد المشتري الباع في الثمن كان للشفيع  
ان يأخذها بدون الزيادة ولو قل المشتري والباع لا يتطل شفعة وكذا لو افسخ البيع بينهما بغير شرط او ربه او رد  
بالعيب بعد القبض بقاء فاض ولو كانت الشفعة بالمجور فباع الشفيع داره التي سبق بها الشفعة بطلت شفيعته  
ولو اجر رجل داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر شفيعها قال ابو يوسف يجوز البيع بين الباع والمشتري  
ولا يقدر الباع على تسليم الدار لارضى المستاجر واجازته فان طلب المستاجر الشفعة كان طلبه اعادة للبيع فتبطل الاجازة فله  
الشفعة وهو بخلافه اذا باع الدار وضمن الشفيع الدرك المشتري وضمن الثمن للبائع فانه يكون له الشفعة لان ثمة يملكون  
جواز البيع بقاء فصار الشفيع بمنزلة الباع فلا يكون له الشفعة انا ههنا بيع المستاجر جاز قبل اجازة المستاجر  
فلا تبطل شفعة باجازه وان طرد الشفيع طلب الموائمة والاشهاد والى المشتري ان يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاض  
ويطلب منه التملك فلا يملكها الشفيع الا بقضاء ارضى حتى لو بيعت ارض اخرى بجنب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفيع  
بالشفعة ودفعها اليه لا يكون هذا الشفيع ان يأخذ الدار الثانية بالشفعة لان الشفيع لم يكن جاز الدار الثانية قبل  
قضاء القاض وكذا الوجه الشفيع داره التي يتصور بها الشفعة مسجد او قفصا وقفاً مسجداً او جعلها مقبرة ثم  
قضى له بالشفعة فانه لا يكون شفيعاً للدار الثانية لان قيام الملك له فيما سبق به الشفعة شرط وقت القضاء والمسجد  
والوقف المجل من الزمان عن ملكه ولو ان الشفيع بعد طلب الموائمة والاشهاد لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يمكن من رفع  
لمرض او حسن او منع مانع ولم يجز من يملك بالخصوص لا تبطل شفعة وان لم يرفع مع التمكن من الرفع ذكر في الكتاب انه  
على شفعة ابد وان طال الزمان قالوا هذا قول الوجه واختلف الروايات عن محمد في رواية ان مضي شهر ولم يرفع مع  
التمكن بطلت شفعة وفي رواية اخرى اذا مضى شهر وثلاثة ايام وفي رواية ثالثة ايام ولم يرفع بطلت شفعة واختلف  
الروايات في غير ابويوسف ايضا والقوي على انه مقدّر بشهر واذا رفع الامر الى القاضي لا يسمع دعواه الاجفرا المحض  
فان كانت الدار في يد الباع بشرط سماع الدعوى حضره الباع والشرك لان الشفيع يطلب القضاء بالملك واليد جميعاً والملك  
للمشتري واليد للبائع فيستلزم حضورهما وان كانت الدار في يد الشريك فانه حفر الخصم وجاء أو  
الدعوى يقول ان هذا اشتري داراً بكذا وانا شفيعها يقول له القاض ان الدار التي تريد شفيعها بين يدي موضعها وهذا  
لان القاض لا يتمكن من القضاء الا بمعلوم والدرا اذا لم يكن جفرتها لا يصير معلومة الا ببيان الحدود فاذا بين  
الحدود يقول القاض باني سبب طلب الشفعة لان اسباب الشفعة مختلفة بعضها تقدم على بعض فلا بد من بيان  
**فصل ترتيب الشفعة** قال في الكنتار المحيط وهو الشريك في نفس البقعة احق من الشريك  
اراد بالشريك هو الشريك في حقوق الدار والشريك احق من الجار والجار احق من غيره وصورة هذا الترتيب منزل  
بين رجلين في دار مشتركة بين احدى هذين الرجلين وبين رجل آخر سواهما وهذه الدار في سكة غير نافذة على ظهر  
هذا المنزل دار لرجل آخر باب تلك الدار في سكة اخرى فباع احد شريك المنزل في الدار نصيبه من المنزل كان الشريك  
في المنزل والى بالشفعة من غيره لانه شريك في نفس البقعة المبيعة فان سلم هو الشفعة كان الشريك في الدار والى بالشفعة  
من الشريك في الشفعة لانه شريك في الطريق الخاص وهو الطريق في الدار فان سلم هو اهل السكة احق بالشفعة لانهم شركاء  
في الطريق فان سلم اهل السكة كانت الشفعة للجار الملاصق وهو الذي على ظهر المنزل ولا شفعة للوقف ولا للقيم ولا للموقوف

عليه ولا شفعة في بيع الكردار وهو التي تكون في الارض التي هي على نهر الوالى لان الكردار نقل ولا شفعة في المنقولة  
ولا شفعة في الارض التي جاورها الامام بيت مال وكذا الاراضى اماروه من زرعها الاكوة لا يجوز بيعها ولا شفعة  
فيها لما قلنا وليس ان زرع فيها المراس ويجوز بيع الكردار **رجل** او مولى بقلعة داره لرجل وورثتها لآخر فيبيع  
دار يجنبها هذه الدار كانت الشفعة للموصى بالرقبة **رجل** اخذ ارضاً من اربعة فزرعها فلما صار الزرع بقله  
اشترى المزارع الارض مع نصيبه من الارض من الزرع ثم جاور الشفيع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع الا انه  
لا يأخذ بالشفعة حتى يدرك الزرع لان نصف الارض مشغول بنصيب المزارع دار فيها ثلثة بيوت بيت في اول  
الدار ثم البيت الثاني بجنب هذا البيت ثم الثالث بجنب البيت الثاني في كل بيت لرجل واحد باع واحد منهم بيته ان كان  
طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للبايعين بحكم الشركة في الطريق وان كانت ابواب البيوت في سكة نافذة لاقى الدار  
فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والسفل سواهما لانهما جاران ملاصقان فان احدهما على ابيح والاخر  
على اليسار وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة لصاحب البيت الاوسط لا غير لانه جاور وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة  
لصاحب الاوسط لانه جاور ملاصق **سكة** غير نافذة فيها سكة اخرى غير نافذة بيعت في السكة السفلى دار كانت الشفعة  
لاهل السكة السفلى لان لم تكن في الطريق الخارج وهي السكة السفلى ولو بيعت في السكة العليا دار كانت الشفعة  
لاصحاب السكتين جميعاً لاستوائهما في الشركة في الطريق وكذلك من خاص شق منه زمراً فباع ارض على النهر الاصح  
كانت الشفعة لاصحاب النهر الاصح ولو بيع ارض على النهر لدار كانت الشفعة لاصحاب النهرين جميعاً **اربعة** داريها  
بابان في سكتين فان كانت هذه الدار في القديمر دارين باب احدهما في سكة غير نافذة وباب الاخرى في سكة اخرى مثلاً فاشترى  
رجل ورفع الحائط بين الدارين حتى صار تارداً واحداً فله كل سكة ان يأخذ الحائط الذي كان باباً في تلك السكة وان كانت هذين  
الدارين في سكة واحدة ولها بابان كانت الشفعة لاهل السكتين في جميع الدار بالسوية انما يعتبر في هذا القديم دون  
الحادث وكذلك سكة غير نافذة رفع حائطها الى الطريق لا يحط حتى صار نافذة وبيعت فيها دار كانت الشفعة لاهل  
السكة بالسوية لان هذه السكة وان جعلت نافذة لم يكن نافذة في القديمر وطم ان يسدوا الطريق وكذلك حين رفع الحائط  
لوقالوا جعلنا طريقاً للعامة لان لم ان يسدوا ويجعلوها سكة في اقصاها دار طريق هذه الدار في سكة نافذة  
فان كان طريق هذه الدار طريقان للعامة وليس لاهل السكة ان يمنعوه فلا شفعة لاهل السكة انما الشفعة يكون لجار الدار  
وان كان طريق هذه الدار خاصة فلا لاهل السكة ان يمنعوا العامة عن الدخول سكتهم كانت الشفعة لاهل السكة وكذلك  
سائر السكا ان كانت في الحطة نافذة فلا شفعة لهم وان احدثوا النفاذ فله الشفعة **سكة** غير نافذة اقصاها مسجد  
وطرف من طرف المسجد الى الطريق لا يحط في سكة نافذة وان كانت حوائط المسجد كلها بيوت اناس كانت الشفعة لاهل  
السكة هذا اذا كان المسجد حطة فان لم يكن حطة وانما احدها اهل السكة وحيث لم الشفعة وكذلك حكم السكا التي  
في اقصاها الوادي بجوار في سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوادي بمنزلة الطريق **علو** لرجل وسفل لآخر وطريق  
العلو في السكة العليا لاقى السفل باع صاحب السفل سفله كان لصاحب العلوان يأخذ السفل بالشفعة لان السفل مقبل  
والعلو فكلما جارين ولو انه طلب الشفعة فانهم والعلو قبل ان يأخذوا وكان العلو شهد ما حين بيع السفل كان لصاحب العلو  
ان يأخذ السفل بالشفعة في قول محمد لان الحق السفل على السفل فياخذ بذلك وقال ابو يوسف اذا انهدم العلو بالشفعة  
له وصاحب السفل بالشفعة العلوان من الجار في قول الجهم اذا لم يكن للجار شركة في الطريق والشريك بالخشبة التي  
يكون له على حائط الجار حق وضع الخشبة لا يجوز ان يكون جارا ولا يكون شريكاً **سكة مستطيلة** غير نافذة ينشعب منها















ولو قال الشفيع لا يجني سلت الشفعة للموكل او قال وجبتا للموكل وقال عرفت عنها للموكل لا يجني وشفاعته في ان يأخذ  
 لا امر وبطل الشفعة ولو صالح الاجنبي من شفعة على درهم معلومة كان تسليمه واجبا لئلا لو صالح المشتري من شفعة  
 على ان يطل شفعة ولا يجني مال وهو بمنزلة ما اذا صالح الكفيل بالنفس الطالب على مال لا يجني مال وهل يبرأ عن الكفالة في رفا  
 اي خصص يبرأ عن الكفالة ولا يبرأ في رفاة كذا **ولو** ان اجنبيا قال للشفيع اصلحك على كذا من درهم على ان تسلم الشفعة  
 ولم يقبل فقبل الشفيع لا يجني مال على الاجنبي ولا يطل شفعة ولو قال الشفيع البائع سلت كذا جاك وقال المشتري سلت كذا  
 سلت كذا بطلت شفعة فان قال الاجنبي سلت كذا شرك هذه الدار لم يكن تسليمه ولا يطل شفعة وان قال الشفيع للمشتري  
 سلت هذه الدار لك وشفعة هذه الدار لك ان كنت اشتريتها لنفسك وقد كان لشركا اشتريتها لغيره لا يطل شفعة لانه علق  
 التسليم بالشرط وتسلم الشفعة اسقاطا محتمل والمعلوق بالشرط لا يبرأ عند عدم الشرط **ولو** ان الشفيع قال للمشتري سلت كذا  
 الدار بالشفعة فاني اشتري لا يطل شفعة طر الشفيع وكذا لو قال الشفيع انا شفيع هذه الدار فسلمت في نصفها بالشفعة فلم  
 كذا نصفها الباقي فاني المشتري لا يطل شفعة **ولو** ان اباع لشركا قال للشفيع ابرأنا عن كل خصومة كذا قبل ففعل وهو  
 لا يبرأ بشي من الشفعة بطلت شفعة ففعل ولا يطل فيما بينه وبين الله وهو كمن قال لعمر اجعلني في حق ففعل ولم يعلم  
 بما قبله في القضاء يبرأ عما عليه ولا يبرأ منه وبين الله **ولو** ان رجلا اوصى له رجل بدار فلم يعلم بالموصي له ووات الموصي  
 دارا بدينار او وصية ثم قبل الموصي الوصية فلا شفعة للموصي في الدار الثانية لانه لم يملك الوصية قبل القبول فلا يكون جارا  
 للدار الثانية **ولو** ان الموصي مات قبل ان يعلم بالوصية ثم بيعت الدار الثانية بغيرها فادعى ورثة الموصي الشفعة في الدار  
 الثانية لم يبرأ من ذلك لان موته للموصي قبل القبول يكون قبول الوصية فصارت الوصية ميراثا لورثته فاذا اشتد الملك للورثة تحقق  
 لهم سبب الشفعة وهو الجواز وما الحكاية في ابطال الشفعة ذكر الخصا في منها ما يكون ترهيدا او يشهد على الهبة والمشتري  
 بهما ان يبيع ويشهد عليها فلا يثبت الشفعة اذا لم يكن الهبة بشرط العوض لان هذه الحيلة لا يملكها بعض الناس لانها  
 تبرع ومن الناس من لا يملكها تبرع كالا ب والوصى وغيرها ومنها ان يصدق بالدار على انسان ثم المشتري يتصدق بمثل الثمن  
 على اباع وهو الهبة سواء الا ان في الهبة للاجنبي يملك الرجوع وفي الصدقة لا يملك ومنها ان يهب جزءا شاعيا من الدار ثم  
 يبرأ فان كان الى الحاكم يهبه المشاع فيما يحتمل القسمة يحكم بجواز الهبة ثم يبيع بقية الدار فيكون الموهوب مقدما على الجار  
**ومنها** ان يهب لدار بشرط العوض لان هذا على الرواية التي لا يثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض اما في الرواية الظاهرة  
 يثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض فان اراد ان لا يأخذ الشفعة في ظاهر الرواية ينبغي ان يأخذ الموهوب له الدار الاجرة فيها  
 او يأخذ الواهب للموصي الادك فلا يثبت الشفعة للشفيع فان في الهبة بشرط العوض قالوا انما يثبت الملك للموهوب له اذا  
 قبض الكل اما اذا لم يقبض الكل لا يثبت الملك فلا يقطع حوز الواهب ويكون الواهب يرجع من غير قضاء ولا ضرر روي ذلك  
 عن محمد فيكون هذا كالبائع بشرط الخيار لا يبيع ولا يثبت الشفعة للشفيع ما بقي من اباع هذا اذا كان الموهوب شاعيا بغير القسمة وان كان  
 لا يجزئ القسمة كالبنت الصغيرة والمخاوت اذا وهب جزءا معلوما شاعيا جاز عند الكل ولا يجوز له ان يأخذ الشفعة ومنها  
 ان يشترط البناء لولا في صفقة ثم يشتري العرقه بثلث فلا يثبت الشفعة في البناء لانه نقلي فلا يرجع على الشفيع في اخذ العرقه بثلث  
 غال كان ترهيدا وكذا الوهب البناء باصله ثم اشتري العرقه بثلث قال وكذلك في الكرم والدار في هذه الفصول اذا اباد  
 الشفيع ان يخلد البائع او المشتري فانه ما فعل هذا من راعى الشفعة ان اراد تخفيف البائع ليس كذلك لان كونه لا يكون حجة على المشتري  
 وان اراد تخفيف المشتري كذلك لانه يبرأ على كذا لولا ان لا يلزم من الجعل ان يشتري منهما معلوما بثلث غال في صفقة ثم  
 يشتري الباقي بثلث يسير فلا يرجع على الشفيع فيما باع او لا لكثرة الثمن وبدونه لا يمكن اخذ الباقي لان المشتري يصير شركا

في كل شفعة وشرط يكون باطلا ما يكون باطلا

فيكون مقدما على الجار ومنها ان يشتري الدار بثلث غال ثم يأخذ البائع بثلث الثمن بولا آخر فلا يرجع على الشفيع في ان يأخذ  
 الدار بثلث لكثرة الثمن فلا يكون له ان يأخذها بالبدل الثاني لان الثاني يدل عن الثمن لا عن الدار ذكر الخصا في حله لم يبرأها  
 عن محمد وهو ان الدار بثلث صغير في يد هذا الرجل ثم ان الذي يبيعها الذي في يد الدار على ان يدفع اليه مائة  
 دينار ولا يقول انما من الابد على سلم الذي في يد الدار فيجوز ولا شفعة فيها لان الاب لا يأخذ بطريق المعاوضة  
 فيقع الملك للابن دون الاب لان هذا كذب فان اراد ابطال الشفعة على وجه لا يمكن كذا قال بائنا الاب يملكها له  
 ان يشتري الدار من صاحبها لابن صغير لولاه بالثمن الذي تقفاه عليه فيشتري المملوك شراء ثمن المولى فيشتري الدار  
 لابنه الصغير ولا يبرأ من الشراء فيكون صادقا الا ان هذا لا يجوز عن وقوع شبهة لان الملك انما يثبت لابن بسبب فاذ  
 ادعى الاب يملك مطلقا كان مدعي غير ذلك ملك لان الملك المطلق اقوى من الملك بالسبب على ما عرفت فان القضاء بالملك المطلق  
 قضاء بالزوايد وفي النقصان بالملك بسبب لا يدخل الزوايد والشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بسبب فاشهدوا  
 المطلق كانت شهادتهم بالاصل والزيادة واختلف المشايخ ان الشاهد اذا تحمل الشهادة على الملك بسبب ابيع ثمن اباع  
 غصب المبيع من المشتري فباء المشتري بالشهود وامرهم ان يشهدوا بالملك المطلق قال بعضهم يجوز لهم ان يشهدوا بالملك المطلق  
 وقال بعضهم لا يجوز وكذا اذا تحملوا الشهادة على الدين بسبب هل يباح لهم ان يشهدوا على الدين مطلقا وهو على هذا الخلاف  
 ايضا والخصا في قول الجواز ومن جهة الجعل ان يقرأ اباع بجزء معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي منه الا ان هذا  
 يكون على اختلاف ايضا فانهم اختلفوا ان الانسان اذا اقر لغيره بدين هل يثبت ملك للمقر له بالاقرار قال بعضهم  
 لا يثبت لان الاقرار ليس من اسباب الملك ولهذا يصح للعبد الماذون ولو كان الاقرار من اسباب الملك كان الاقرار ملكا  
 بغير عوض والعبد الماذون لا يملك ذلك ومن الجعل ان يوكل المشتري رجلا بالشراء فيشتري الوكيل ويغيب ولا يكون  
 الموكل خصما للشفيع الا ان هذا على قول محمد ما على قول ابو بكر فيكون الموكل خصما للشفيع ليطالب منه الشفعة فانه ذكر في المآخذ  
 اذا اشترى الرجل دارا وبيع من آخر غدا للمشتري الاول ثم جاء الشفيع واراد ان يأخذ بالبيع الاول على قول محمد لا يملك ذلك وعلى قول  
 ابو يوسف يملك ذلك وعلى هذا الخلاف العبد الماذون المدينون اذا باعه المولى بغير غرض او اذا باعه بغير غرض بغير غرض  
 لهم مع المشتري في قول محمد وعلى قول ابو يوسف الغرض ان يخاصموا المشتري ومن الحيلة في الشفعة ان يوافق المشتري من البائع  
 ثوبا يلبسه الى الليل بجزء من الدار فمضى اليوم ثم يبيع بقية الدار من صاحب الثوب فيكون الشفعة للشفيع اما في الغرض  
 الاول فلا يملك صاحب الثوب ملكا بجزء من الشفعة لها في بقية الدار فلا صاحب الثوب ما شرب في الدار وكان مقدما على الجار  
 ومنها ان يستاجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار بعشر الدار على ان يسقيه فاذا استقاه في ذلك المجلس او في غيره يملك  
 عشر الدار فلا يكون للشفيع حق الشفعة وهو يكون اولى من الجار جعل الاجرة هنا بمنزلة المهر وفي السبوط جعل الاجرة  
 بمنزلة البعير فانه قال لو كانت الاجرة عدا فباعه قبل القبض لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو جارا الدار بطل العقد والخصا  
 جعل الاجرة بمنزلة المهر ومن الجعل ان اراد بيع الدار بعشرة الا في درهم يبيعها بعشرين الفا ثم يقبض تسعة آلاف  
 وخمسة وربعين الباقي عشرة دنانير او اقل او اكثر لو اراد الشفيع ان يأخذها ياخذها بعشرين الفا فلا يرجع على الشفيع  
 ولو استقمت الدار على المشتري لا يرجع المشتري بعشرين الفا وانما يرجع بما اعطاه لانه اذا استقمت الدار ظهر  
 انه لم يكن عليه من الدار فيبطل الصرف كالبائع الدار بالدرهم التي للمشتري على اباع ثم يصادق انه لم يكن له دين  
 فانه يبطل الصرف ومن الجعل لا يطل الشفعة ان يقول المشتري للشفيع اني اشتريت الدار من فلان بكذا فابيعها منك  
 فاشترى ويقول ندني في الثمن كذا وكذا ويقول عاوضها لي بدار اخرى او يقول لا وليكها فان احببت ان وليكها بالثمن

ثم الدار



الذي اشتريتها فقال فربما فانه يبطل شفقه وكذا لو بعت المشتري الى الشفيع رجلا يقول للشفيع ذاك فقال  
الرجل يبعث للشفيع ان فلانا اشترى هذه الدار بكذا ويقول لك ان احببت ان اوليكها بما اشتريتها به ونيتكها  
فقال نعم فانه يبطل شفقه ولو بعت المشتري الى الشفيع رجلا فقال للشفيع قد كنت اشتريت من فلان يعني البائع  
هذه الدار قبل شراء هذا الرجل فقال الشفيع نعم بطلت شفقه لان الشفيع اقر ان شري هذا المشتري لم يصح فلم يثبت  
به الشفقة وكذا لو قال ذلك لرجل بشفيع هذه الدار كذا ولم يكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم بطلت شفقه لانه  
لما اقرى الملك نفسه فقد اقر به لشفقه له ولو قال المشتري للشفيع اني اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان احببت  
ان احطك من ثمنها عشرة دنانير واسيعها منك بتسعين ديناراً اتدبون هذه الزيادة لا تبطل شفقه ولو اشترى  
داراً فطلب الشفيع الشفقة فضاحه المشتري من ذلك على بيت معين من الدار ليدفعه اليه بحصة من الثمن ذكرنا انه  
لا يجوز لان حصته من الثمن ليس معلومة ولو اراد ان يسلم البيت الى الشفيع ويبقى باقي من الدار للمشتري يشترى رجل  
احق هذا البيت للشفيع بامر من ان الشفيع يسلم الشفقة فيما بقي من الدار فيحصل الغرض لكل واحد منهما يسلم البيت للشفيع  
وبقيت الدار للمشتري اما اذا مات الشفيع بعد ما قضى القافر بالشفقة قبل ان يقبض الدار وقبل ان يتقاضي الثمن كانت  
الدار لورثة الشفيع لان قضاء الشفقة بمنزلة ابيع ولو مات الشفيع بعد ما اشترى الدار كانت ميراثاً لورثته ولو وقع  
القاف بالشفقة للشفيع وطالب المشتري من الشفيع ان يرد الدار على المشتري بزيادة الثمن والزيادة من جنس الثمن او من غير  
جنسه بقدر الدار للمشتري الثمن الاول ويبطل الزيادة لان رد الدار على المشتري بمنزلة الاقالة والاقالة لما يكون بالثمن  
الاول ولا يقع في الزيادة وكذا لو طلب المشتري من الشفيع بعد ما قضى القافر بالشفقة ان يرد الدار على البائع بزيادة  
في الثمن ففعل كاشاقالة واكاملة كما يكون بين البائع والمشتري فيحقق بين البائع والشفيع لان الشفيع بعد ما قضى القافر  
ردام مقام المشتري ويصير كالموكل بشفيع فبيع اقاله الشفيع مع البائع ويكون له حق الحبس الى ان يستوفي الثمن  
ذكر محمد في اهل الجبله في اسقاط الشفقة ولم يذكر الكراهة قالوا على قول ابو يوسف وعلى قول محمد وهذا بمنزلة المحل في بيع  
وجوب الزكوة ونوع الاستبراء على قول ابو يوسف لا يكره وقال بعض مشايخنا يكره الجبله لاسقاط الشفقة بعد الوجوب لانه  
احتمال لابطال حق واجب وقيل الوجوب ان كان الجبله اسقاطاً في نفسه لا باس به قال شمس الائمة الرضوي لا باس بالاحتمال لابطال  
حق الشفقة على كل حال وانما قبل وجوب الشفقة لا يكره كالوزير كاستبلا بالبيع وجوب الزكوة وبعد وجوب الشفقة لا يكون  
الاحتمال البطلان لانه احتمال لدفع الفرض عن نفسه لا هو مزار بالغير ظاهر وما ذكر في الكتاب دليل على هذا **كتاب**  
**السير** ابواب هذا الكتاب ستة **الاول** في اباحة القتل ومن يباح قتله والثاني في الامان والثالث فيما يصير  
الكافر **الرابع** فيما يصير المسلم كافراً **الخامس** في احكام الردة ومقررات الخزي والسادس في الخراج والجزية  
اما الاول لا باس بالقتال في اشد الحروب وهو ذو القعدة وذو الحجة ويحرم ورجب وترك البداية في القتال في اشد الحروب  
افضل فان كان قوم لم يبلغهم الدعوة يدعون الى الاسلام او لا فان ابواقا منهم وان كانوا قوم ما بلغتهم الدعوة لا باس  
بقايم قبل عبد الدعوة والتجدد افضل ولا يخرج الرجل الى الجهاد الا باذن والدين جميعاً فان اذن احدهما ولم ياذن  
الآخر لا ينبغي له ان يخرج ولما ان ينسأه من الخروج الى الجهاد ان كان في غرض من خدمتها المشقة وان لم يكن له ابواب  
وله جدان وجدة فان كان للجد من قبل الاب والجد من قبل الامة ولم ياذن الاخران كان له ان يخرج لان اب لا يقاتل  
مقام الاب واما الامة فائمة مقام الامة عند عدم الامة فاعتبر انهما لا يخرج وان كان احد الابوين مسلماً والآخر كافراً فان له  
المسلم بالجهاد ومنه الكافر ان كان الكافر يبعث لشفقة على اولاد لا يخرج الا باذنه وان كان الكافر يبعث لانه يقاتل اهل دار

لا باس ان يخرج بغير اذنه وان اراد الولد الخروج للجهاد او الحج فله ان يخرج الا ان يكون الشفيع  
مخوفاً من كروب البحر وخوف العدو فانه لا يخرج الا باذنها وان لم يكن الشفيع مخوفاً لا باس بان يخرج ان استغنى عن خدمته  
وان احتاج الى خدمته لا يخرج الا باذنها والمرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل اثم الفراق وينفرد  
بالاطلاق كان لها ان يمنع من الجهاد ولا اثر عليها ولا يغير اذن المرأة في خروج الزوج الى الجهاد وغيره وكذلك من يجب  
عليه نفقة كالبنت والاخوان والعمات والحالات والذكور الصغار والذين من الكبار الذين لا فرق لهم الا ان يخاف  
عليهم الضيقة واما الذكور الذين لازمة بهم فلا باس بان يخرج وان يدعهم وان خاف عليهم الضيقة وان اراد ان يخرج الى  
الجهاد وعليه من لا ينبغي له ان يخرج قبل قضاء الدين فان لم يكن عنده ما يقضي الدين فانه لا يخرج الا باذن الغريم وان كان  
بالمال كفيلاً فان كان له كفالة بما لم يوفى فانه لا يخرج الا باذن الطالب والكفيل جميعاً وان كانت الكفالة بغير اذن المكفول  
المديون يعتبر اذن الطالب لا غير لانه لا حق للكفيل على المديون وان كان عند الرجل ودائع واربابها غيب فان اوصى الى رجل  
ان يدفع الودائع الى اربابها كان له ان يخرج الى الجهاد وان اراد ان يخرج في طلب العلم بغير اذن والديه لم يذكر هذا في الكتاب  
وزعم المتأخرون ان له ان يخرج اذ لم يكن الشفيع مخوفاً واستغنى عن خدمته ولا يقاتل العدو بغير اذن مولاه والمرأة بغير اذن  
زوجها ما يقع الغفران في دفع النفر وبغيره المخبران العدو حواء المدينة من مدبري الاكلام كان الرجل ان يخرج بغير اذن الابوين  
عند الخوف على المسلمين او على دارهم او على موالهم ولا باس للغلام الذي لم يبلغ ان يقاتل عند انفراد اهل القل فان كان  
ابواه وان وقع النفر من قبل اهل الروم فعلى من يقدر على القتال ان يخرج الى الغزو اذ املك الزاد والراحلة ولا يجوز له التلطف  
الابعد من امرأة سببت بالمشرك كان على اهل العرب ان يستنفذوها ما لم يدخلوها دار الحرب واذا وقع القتال بين اهل  
البنى واهل العدل يجب على اهل العدل ان تقاتلوا البغاة ليس جوا الى امرائهم وان وقعت الفتنة بين فريقين باخمين يقتل  
لاجل الدنيا والمال كان على الرجل ان يزم ربه ولا يخرج الى احداهما وكذا لو وقع القتال بين المحلدين للصحة والعصبية  
لا ينبغي لاحد ان يعاون اهل احدي المحلدين **قوله** من الصلحاء يريدون الغزو ومعهم قوم من اهل الفساد يخرجون الى  
الغزو ومعهم من اير فان امكن للصالحين الخروج بدوهم لا يخرجون معهم وان لم يكن الخروج الا معهم يخرجون معهم  
واما الفساد على المفسدين وللصلحاء اجرم ولا باس باخراج العجائز في العساكر للقيام بالمرضى وخدمته فان ارادوا  
اخراج النساء للخدمة لاسمائه ولا باس باخراج الاماء واذا دخل اهل الاسلام دار الحرب صغيرين لا ينبغي لهم ان يقتلوا  
الا اذا قاتلت المرأة او كانت ملكة او كانت ذات راي في الحرب ولا يقتل الصبيان والشيخ الفاني الا ان يكون الصبي ملكاً  
وقد احفره موضع القتال وفي قتله يكون كسائرهم فيقتل وكذا الشيخ الفاني اذا كان له راي ولا يقتل المعوقة ولا الرام  
في صومعة لا خطا للناس وكذا الاممي ومقطع اليد والرجل من خلاف ومقطع اليمنى خاصة وباس الشق فان قاتل واحد  
من هؤلاء لا يابس بقتله واذا قاتلت المرأة فاخذها المسلمون لا باس بقتلها وان امكن سببها وكذا الاممي والمقعد والشيخ  
الفاني اذا حفره واحضره على القتال ومن قتل واحداً من هؤلاء فليس عليه شيء ولم ان يقتلوا الذي يجب ويغيب والآخر  
والاممي واقطع اليسرى واقطع احدى الرجلين والقسيس والسياح الذي لا يخالط والمرضى واما الصبي والمعتوه  
ماداماً يقاتلون او يحترمان فلا باس بقتلها وبعد ما صار في ايدي المسلمين لا ينبغي ان يقتلوا وان كانا قاتل واحد وعن  
ابي حنيفة ان قتل اهل الصوامع حسن ولا تبسى المحزون لانه لا تقوم منه النسل ويوسر الاممي والمقعد ومقطع اليد  
والرجل وباس الشق ولا يترك في دار الحرب يقوم النسل من هؤلاء وللمسلم ان يقتل كل ذي رحم محرر من المشرك في دار  
الحرب الا الابدان والاجداد والحجرات فانه لا يقتلهم ما يقصد وافته فاذا فقد وافته كان له ان يقتلهم واما الاول



والاخوة والاخوان والاعمام والخالات والعمام والاولاد من المسلمين ان يتقدمهم بالقتل وينبغي ان يكون الوفاة المسلمين  
والروايات سواء اولادهم او اولادهم من غيرهم ان كانوا من غيرهم ان كانوا من غيرهم ان كانوا من غيرهم ان كانوا من غيرهم  
قال ابو جهم اقل السرية مائة وامل الجيش اربع مائة وقال الحسن بن زياد اقل السرية اربع مائة وامل الجيش اربعة الاف والاربع  
بالليل عند الحاجة اليها افضل من ملوات الليل ويكره حمل رؤس الكفار اذ الاسلام وقبل اذا كان في الحاق الهرب والكره بهم لا  
بدول لا يقترب من الصوت في الحرب لانه نوع من القتل فان كان في رفع الصوت تحريض على القتال لا بأس به ويكره احضار الفرس لان  
صهيله يزعج العدو ويكره ان يلبس المسلم شيئا من السلاح في صورة انسان او طير فاما الشجر ونحو ذلك فلا بأس به ولا يجوز  
رد السلاح الى اهل البني بغير عوض او بغير عوض في قومه ولا ينادى في الحرب في السلم ولا بالقتل في الحرب ولا يوسوس في ادي السلم  
اذا كان غير المسلمين ولا ينادى بالمال في قومه ولا بأس بالبول في قومه والحرب لا اجتماع الناس لانه ليس بجهل ولا بأس بعمل  
الاجراس على الجمل مع التحايف التي تنبئ بالفارسية بركنشوان لان فيه اربابا ويكره الجرس في اعناق الابل والحمير التي يحمل عليها  
الاغفال تالذي يقال له بالفارسية دراي فذلك لا ينبغي جرسا فلا بأس به في رجزه في الاسلام فقال ان رسول الملك لا يصفى  
ويكون في الجاهلية المسلمين في قول ابو جهم وقال ابو جهم في قوله اخذوا من اخرج الخبيث كتابا يشبه كتابا ملكا يصدق  
ولا بأس بقتل الواحد من اجل على الف من المشركين ان كان يطيع السلاطة والتكافة بهم وان كان لا يطيع احداهما كره لان في ذلك  
النفس من غير فائقة **مسلم** وقع في ادي الكفرة وقرب الى القتل فقتل مدعققة فمدعققة للقتل ان كان يخاف ان يمدعققة  
بقتل باخش من القتل الا في لباس به وان كان يعلم ان يمدعققة لا يقتل كره لان يمدعققة ولو اخرج المشركون سفينة في البحر  
فيها المسلمون ان صبر في السفينة حتى احرق كان في سعة وان القى نفسه في البحر فغرق كان في سعة في قول ابو جهم وبنو يوسف  
وقال محمد بن مبرح حتى احرق ان كان يعلم انه لا يجوز من البحر لا بأس به وان كان يحسن السباحة ويطلع ان يخوض البحر كان  
واجب عليه ان يلق نفسه في البحر في قومه واذا قام المسلم المشركين في دار الحرب واخذ منهم اموالا لا بأس به وكذا لو باع منهم  
خمر او خنزيرا او درهما بدرهم لا بأس به ولا بأس بتعليم القرآن للكفرة ولا بأس ان ينشئ قومه لطلب المال واذا قهر ملك اهل  
الحرب اهل مملكة للفرق صاروا ارقاء وجاز شر اموالهم وان قهرهم للولاية والسلطنة لا يملكهم ويكره للمسلم الواحد القوي  
ان يفر من الكافرين وكذا لو قهر المائتين من المسلمين في قومه ولا بأس ان يفر الواحد من المائتين من المسلمين ولا ينبغي للمسلمين  
ان يفر اذا كانوا اثني عشر الفا وان كان العدو اكثر لقوله صلى الله عليه وسلم خير الجيش اربعة الاف ولن يغلب اثنا عشر الفا  
عن قتله اذا كانت كلمتهم واحدة فالحاصل انه ان غلب على ظنه ان يغلب لا بأس به ان يفر ولا بأس لو اعدان يفر اذا لم يكن معه  
سلاح من اثنين هما سلاح وذكر في السيرة يرخض الفراء من الزحف اذا كانوا لا يطيقون وعن ابو جهم لو اخذ الى مقر  
او الى بعض جيش المسلمين لم يكن فرارا من الزحف **مسلم** يهرق العدو واختفى في موضع فاصاب العدو فساله عن امهات لا ينبغي  
له ان يعلم موضع امهات وان اكره بالقتل لان الكره بالقتل لا يباح نه قل المسلم ولا يبرح **فصل في معاملة المؤمنين**  
**المسلم من اهل الحرب في ارضهم** قوم من المسلمين جمعوا الى اود دفعوه الى رجل ليدخل دار الحرب ويشترى  
اسرا من المسلمين منهم وان هذا المأمور ببال التجار في دار الحرب وكل من اجزه ان خراسان في ايديهم يشترى المأمور  
ولا يباع وزقيمة الحر لو كان عبدا في ذلك الموضع انما يشترى بقدر قيمته وبغيره ليس بفلان اذا كان مأمورا ان يشترى  
اسيرا فقال له الاسير اشترى في ما اشتراه المأمور بالمدفع اليه بعض المأمور ذلك المال ويرجع به على الاسير لانه  
صار مرقضا اباه فيرجع عليه كمن قضى دين غيره بامره فانه يرجع عليه بامره به دون غيره وهو جلال في التوكيل بالشراء اذا  
اشترى بكثيرا ما امره فانه يكون مشتريا لنفسه ولو ان هذا المأمور بشر الاسير قال لا اسير بعد ما قال له الاسير اشتر

بكذا انا اشترى بك المال المدفع الى حسبه واشترى به كان مشتريا لامر بالاحوال **مسلم** دخل دارا بامان  
ومعه ابنة وابن ففر من اهل الحرب فباع ابن نفسه لا يجوز باتفاق الروايات ويجوز بيع ولد غيره ولو ان ملك اهل الحرب  
اهد الى الخليفة ذكر في المجلد انه يطيب للمهدي ان يكون من محارم المهدي او ام ولد فانهم يفتقون وروي  
هشام بن الحرقي اذا اهدي بنته الى الامام فهي حرة وكان لها ان يرجع الى دار الحرب وروي الحسن بن ابو جهم وابن  
سماعة عن محمد بن الحرقي اذا باع اباه او ابنه في دار الحرب لا يجوز فان اخرج المشتري الى دار الاسلام ملكه ان لم يكن  
بيننا امان فالحاصل ان الحرقي اذا باع اباه او ابنه في دار الحرب من المسلم المستامن في دار الحرب يكون باطلا وهو رواية الحسن  
عن ابو جهم ورواية هشام عن محمد سواء كان يري الباع جواز هذا المبيع او لا يري في قول عامة المشايخ منهم النسخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل وقال ابو الحسن الكوفي ان كان الباع الحرقي يري جواز هذا المبيع جاز ولا خلاف وروي بن سماعة عن يونس  
ان الحرقي اذا باع ولده في دار الحرب من حرقي آخر او من مسلم مستامن جاز عذابي حسه ولا يجبر على الرد اذا اخرجه المشتري  
على الرد في دار الحرب وعذابي يوسف اذا خوص في الرد يجبر على الرد عليهم وعن ابو نصر ادبوسني انه اذا باعه الحرقي من مسلم  
مستامن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من حرقي آخر وسكنه اليه ملكه المشتري وغيره من المشايخ قال لا يباح له المشتري  
ان يشتري وان اشتراه جاز ويكون دقيقا المشتري وقال بعضهم ان اشتراه المسلم في دار الاسلام لا يملكه وان اشتراه  
في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام ملكه والصحيح ما قلنا انه لا يجوز بيع الحرقي ولده في دار الحرب وانفق الروايات  
انه لا يجوز بيعه في دار الاسلام ومتى لم يجز الباع في دار الحرب على قول العامة فان اخرج المشتري الى دار الاسلام اختلف  
المشايخ فيه قال بعضهم ملكه لان الباع وان بطل فتى اخرج جبر ملكه بالقتل المبني وقال بعضهم يكون قرا لان الباع  
لا يملك السرقة فيه لا يباع ولا وطيا فلا يملك المشتري وقال بعضهم ان كان الباع يري جواز هذا المبيع لا يملكه المشتري  
بالاخراج الى دار الاسلام اخرج طابعا او مكرها وان كان الباع لا يري جواز هذا المبيع ان اخرجه المشتري كرهام ملكه وان  
اخرجه طوعا لا يملكه والصحيح ان اخرج كرهام ملكه وان جاء به وهو طالع لا يملكه سواء كان الباع يري جواز بيعه او لا يري  
**وان تزوج المسلم المستامن حرة في دار الحرب** ودفع الصداق الى ابوها وفي قلبه انه يبيعها اذا اخرجها الى دار الاسلام  
ذكر في السيرة الكبير ان خرجت طابغة في حرة وان خرجت مكرهة كما يخرج الاسير فهي مرقوقة وان اختلفا فقالت المارة  
خرجت طابغة وانا حرة وقال الرجل اخرجتها مكرهة وهي رقيقة لي ينظر ابوها ان جاءته مرقوقة كايها بالاسير كان  
القول قول الرجل وان كان بخلاف ذلك كان القول قول المرأة فيكون حرة **مسلم** يبيعها اهلها الاسلام ببيعهم ويصطون ويبيعون  
الفران ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار المسلمون وسبهم فاشتوى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين  
بالعبودية والرق للمسلم فيجوز شراء الصغار والنساء منهم ولا يجوز شراء الكبار الذكور لانهم لما اقرؤا بالاسلام لم يعبدوا  
الاوثان كانوا مرتدين فيجوز استرقاق نسائهم وصغارهم ولا يجوز استرقاق كبارهم كما لا يجوز من اهل الرد وان كانوا  
مقرين بالعبودية والرق للمسلم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم السبي جاز بيعهم **مسلم** دخل دار الحرب بامان  
فاشترى جارية سلسة او كتابية حرة وطيبها في قومه وفي بعض الروايات يكره وطيبها عذابي حسه وان تزوج هذا المسلم  
كتابية حرة له وطيبها **فصل فيما يجوز لامير العسكر ان يفعل** اذا اهدى العدو الى امير العسكر  
شيا فاراد الاسير ان يعوض من الغنيمة ان كان العوض مثل هديتهم او زيادة على هديتهم بقليل جاز العوض من الغنيمة  
ويكون الهدية لجميع العسكر وان بعث امير العسكر في ارض العدو رجولا الى العدو فاجاز امير العدو لرسول الامير جازة  
فاخرجها الرسول كانتا الجائزة للرسول خاصة لان العدو ملكه اختيارا لا عن رغبة ولو ان امير العسكر استاجر للعسكر



اجيرا الكثر من اجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه فعل الاجير وانقصت المدة كانت الزيادة على اجر المثل  
باطلة لان امير العسكر يتصرف بطريق النظر كالنقل **ولو** استاجر القاضى التيم اجيرا بما لا يتغابن فيه الناس  
فعل الاجير وانقصت المدة كانت الزيادة باطلة ولو ان القاضى او امير العسكر قال الاستاجرة وانا اعلم انه لا ينبغي ان  
افعل كان جميع الاجر في ماله كالتقاضي اذا اخطأ وقضاه كان خطاه على مقتضى وان تم الجور كان ذلك عليه ولو ان امير  
العسكر استاجر قوما مشاهرة لسوق الغنم والركاب حيث ما يدور ولم يبين المكان جاز له ان يزيد غنما وركابا بعد  
دراهم وغنمهم قدر ما يحتمل الاجير لانه اجير وحق ولو قال امير العسكر لمسلم او ذمي ان قتلت ذكرا للفارس فكذا ما دلت  
فقتله لا شيء له ولو استاجر ان يقطع رؤس القتلى من الكفرة بعشرة دراهم فقطع كان له الاجر عشرة دراهم لان قتل  
الكافر طاعة فلم يفع الاستيجار عليه وقطع رؤس القتلى ليس بطاعة فصح الاستيجار عليه ولو ان امير العسكر استاجر  
مسلم او ذميا ليقول اسير كافرا في ايديهم لا يجبر الاجير لما قلنا **رجلان** بينهما فرسان ادا واحد هاتهما يات  
وابى الاخر لا يجبر الا على الهاتين في الركوب للقتال في قتلهم وفي الركوب لغير القتال لا يجبر على التهايم في قتلهم  
ولا يستحق واحد منهم شئ من فارس **فصل في الامان** اذا غزا المسلمون دار الحرب اختلفوا انهم يدعونهم  
الى الاسلام او يقاتلونهم من غير دعوة قال ابو حنيفة الدعوة افضل فان ترك الامير الدعوة وقاتلهم وقاتلهم وبقي شاة  
ومباينهم واخر حصونهم جاز وان قتلهم فاخذوا واهبهم جاز وان لم يتقدموا على اخراجهم كان لان يقتلهم ويحرق النجوم  
ويدين السخنة تحت الارض وان وقع في قلوبهم ان الكفرة يحرقون السخنة وان طلبوا الامان منهم فاذا اجابوا  
باجاب يدعوهم الى الاسلام فان ابوا يدعوهم الى قبول الجزية فان ابوا ردوهم الى ما منهم ثم يقاتلهم فان آمنهم غير الامان ان آمنهم  
مسلم او امة مع امانه وكذلك امان المديون والشيوخ الكبار الفلاحين لانهم اهل القتال بالاوراق ويضع امان المكاتب والعبد كذلك  
قال مع العسكر ولا يجوز ما للمسلم ان جرفه الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع المولى للخدمة وقال محمد بن حمران واما  
اما الصبي في قول ابو حنيفة حتى يبلغ وقال محمد اذا كان له حقا فحق امانه ولا يجوز ان اهل الذمة اذا استعانوا بالمسلمين منهم ولا  
ان المجنون اذا اسبى العدو جارية للمسلم وادخلها دار الحرب ثم دخل سيداها بالامانة لا يجلد ان يغصبها منهم ويكره ان يطأها  
لان يكون نقضا للعهد ولو كان المولى اسيرا في ايديهم كان له ان يسترقها ويأخذ ماله ولو ان صفاء من المشركين قاتلوا المسلمين  
ومع المشركين اطفال ونساء او مستانون من المسلمين او من اسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يرموا الى المشركين ويفرب  
ويقطعن ويقصدن كل مشركين ووزع هؤلاء فان اصاب منهم هؤلاء وقيل لا يجبر الكفارة ولا الذمة وكذا لو تيسر للمشركين  
بالصبيان والاساكر لابسوا رايهم ويقصدون الكافر وقتلوا المسلم وكذا لو وقف المشركون على سور مصر حاصرها المسلمون  
مع من ذكرا جاز الرايهم واذا قتلوا المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان شاء قتل الرجال ان لم يسلموا  
وسبي النساء والذرية وان شاء استرقوا كل وان شاء تركهم حرارا ورضي الجزية عليهم وهو في ارضهم بالخيار ان شاء ترك  
الارض في ايديهم غنما وبيع الخراج على اراضيهم والجزية على راسهم وليس للامام ان يقسم الغنائم في دار الحرب قال  
ابو يوسف حجتان لا يقسم وان قسمها في دار الحرب نفذت قسمته في قلوبهم ولا يملك الغنائم قبل الاقرار غنما وعندنا في  
ملك وقسمه الغنائم في دار الحرب بغير اقرار على هذا وكذا لو طرد احد من الغنائم في دار الاسلام غنما لا يرد  
نصيبه ويكون بين عامة الغنائم وعنده يورث نصيبهم وكذا لو حرقهم المدد قبل الاقرار غنما يشاركهم المدد في ملك  
الغنائم وعندنا لا يشارك المدد كما لا يشاركهم بعد الاقرار ولو فتح الامام بلدة من بلاد الحرب وقسم فيها الغنائم قبل  
الاقرار بدار الاسلام جاز قسمته لانه لما فتها ما تركت لبقعة من الاسلام فان قسم الاراضي والدور واسترق الرجال

والنساء والذرية وقسم الكل بين الغنائم جاز في قلوبهم ولو تركهم حرارا واجر الدور والعقار منهم كل سنة باجر  
معلوم جاز في قلوبهم ولو وضع الخراج على اراضيهم جاز ايضا والغنيمة التي يقسم بين الغنائم ويجب فيها المحسن  
ما يصيبها الجيس من المسلمين واما ما اصابها اثنان او ثلاثة على وجه السرقة او دخلوا بغير اذن الامام يكون في  
عندنا حصة ولا يجب فيه المحسن عند ولا يحمل المحسن فيما يؤخذ من الكفرة الا بشرطين احدهما ان يكون جاعة والثاني ان يكون  
دخول الحرب باذن الامام وعند صاحبه ما اصابها اثنان او ثلاثة او اكثر يكون غنيمة ويجب فيها المحسن اذن  
لهم الامام ولم ياذن **فقد** من الكفار دخلوا دار الاسلام فلقمهم المسلمون وقتلهم وظهروا عليهم واخذوا ما كان  
لهم ثم لحقهم قوم آخرون من المسلمين لا يشاركهم المدد فيما اصابوا وكذا لو دخل المسلمون دار الحرب وفتحوا بلدة وشارك  
اهلها ثم لحقهم مدد لا يشاركهم المدد لان تلك البلدة صارت من بلاد الاسلام فلا يشاركهم المدد ثلثة لهم حظ في الغنيمة  
وان لم يقاتلوا احد منهم المدد اذا لحقوا الجيش قبل اقرار الغنيمة بدار الاسلام فانه يشارك الغنائم غنما والتالي  
الغازي اذ امرض وصار محروما قبل شهود الثقة وقبل الظفر ثم ظفروا فانه يشارك الجيش في الغنيمة والثالث اذا سر  
الرمي من العسكر فوقع القتال بين العسكرين ولم يكن الاسير معهم وغنما ثم خرج الاسير قبل اقرار الغنيمة بالدار  
كان له السهم في الغنيمة وكذا لو خرج بعد الاقرار قبل القسمة فانه يشارك العسكر ومن اسلم من اهل الحرب قبل القتال وقال  
الكفار مغاير برب السهم ويجوز الانتفاع بالغنيمة قبل الاقرار بدار الاسلام بغير اذن الامام منها تناول الطعام  
عند الحاجة بقدر حاجة **ومنها** السلاح لان يستعمله اذا لم يكن سلاح نفسه ثم يرد به الى الغنيمة بعد الاستعداد ما  
وليس النياب عند الحاجة بمنزلة السلاح **ومنها** ركوب الدابة يركبها ثم يرد هابدا الاستعداد ان باع شيئا من هذه الاشياء  
لا يجوز بيعه ويرد الثمن الى الغنيمة وان اخرج طعام الغنيمة الى دار الاسلام قبل القسمة رده الى الغنيمة وان اخرج  
الطعام وقد قسمت الغنائم فان كان فقيرا انتفع به لانه بمنزلة اللقطة ولا شيء عليه ان كان فقيرا وان كان غنيا وانتفع به  
بعد الاخراج بقدر ما يوجبته ولا بأس بان يذهب بزي او سمن من الغنيمة او يذهب دابة في الحرب يباح له ذلك  
كما يباح كله وان لم يكن ما كوله من السبق فليس له ان ينتفع به في دار الحرب وعليه رده الى الغنيمة لانه بمنزلة الغنيمة  
ولا يأخذ سلاح الغنيمة وفرض الغنيمة مع سلاحه وفرضه لانه لا ضرورة الى الانتفاع بالغنيمة واذا اخذ الغازي  
شيئا من المباحات التي لا يكون فيها احدان كان لها قيمة في دار الحرب ودار الاسلام كالطير والسمل والكز والعود والخشب  
يكون ذلك غنيمة ويجب فيها المحسن وان لم يكن له قيمة فهي من اخذ ولا خير فيه لانه بمنزلة الماء والكلاء والتراب اذ لم يكن له قيمة  
وان اخذ في دار الحرب ماله قيمة كالخشب ونحوه وعلمه اية ونحوها فانه يرد الى الغنيمة اذ لم يكن الصنعة متقومة  
لانه مال منقومة في نفسه بغير عدل وان لم يكن له اخذ قيمة فعل منه شاة كان المعول له لانه صار مالا يعمل فلا يكون غنيمة  
وان تلف في دار الحرب بين الغنيمة ماله قيمة لا ضمان عليه لانه لا يملك فيها حق الغنائم قبل الاقرار بدار الاسلام فيكون  
بمنزلة مال الحربي فلا يجوز للقاتل ان يأخذ من الطعام والعلف وان المكفوا ذلك لا ضمان عليهم وما يجوز الانتفاع  
به للمجاهدين عند الحاجة يجوز لصبيانهم الذين كانوا معهم ولبناتهم اللائي يكن معهن لمدواة المضي والحرج  
ويباح لرفيقهم ايضا فاما الاجير للخدمة لا يباح له ان يأكل شيئا من الغنيمة فاذا اذبح الغازي غنم الغنيمة او بقرها  
للاكل عند الحاجة رذ جلدوا الى الغنيمة لان الجلد ليس بأكول ولا من العلف فاذا اخرجت سرتة بغير تغيير الامام  
او خرجوا في طلب العلف فا اصابوا يكون غنيمة بحسب الغنم ولا يجوز بيعها السرقة وكذا لو قتلوا كافرا فسلبه يكون غنيمة  
لا يجوز بيعها القاتل عندنا ويستقبل السفيل للامام وامير العسكر فان نزل الامام او امير العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة

نحو  
الرفعة



التي وقعت في ايدي الغنائين لا يجوز وانما يجوز التفتيل ما كان قبل الامامة واذا انقل الامام فقال من اصاب شيئا فهو له  
فاصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجبي في الخمس ولا يشارك غيره في ذلك وان مات في دار الحرب فاصاب يكون  
ميراثا له ولو قال من اصاب جارية فهي له فاصاب رجل منهم جارية واستبرأها بحبسة في دار الحرب لا يجلي له وطبها في دار الحرب  
في قول ابو حمزة وقال محمد بن علي وطبها ولو قال من قتل قتيلا فله سلب فقتل المسلم كافر كان له سلبه والسلب اية المقتول  
وسرجه وما عليها من الاثام وثياب المقتول سلاحه وما معه من اتي حميمته او على وسطه او اتيه وما عدا ذلك فليس سلب  
وكذلك كان مع غلامه على اتيه فليس سلب ويجوز استيفاء كل مال من الذهب والفضة وغير ذلك وان قال المقتول من اصاب  
شيئا فله الربع او النصف كان كاقال ولا خمس فياستي له وان بقي شيء مالم يتم له ففيه الخمس واربعة اخاياه لسائر الغنائين  
يشتركون فيه المنفل ولو قال من اصاب شيئا فله الربع او النصف بعد الخمس يجب الخمس فياستي له **فصل في قسمة الغنائم**  
ينبغي للامام ان يرفع من الغنيمة خمسها ويقسم هذا الخمس على ثلثة اسهم للثاني والمساكين واياه السبل وان صرف  
الخمس على نصف واحد من الاموال الثلاثة جاز عندنا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس سقط ذلك بعد وفاته وعند  
الشافعي لم يسقط ويكون ذلك للامام عند رسمه وذوي القربى يسقط عندنا وعند الشافعي لم يسقط وعندنا الورع والسهم الى  
ذوي القربى بعد الفقراء جاز ثم يقسم اربعة الاخماس بين الجنود ولا ينبغي ان يقسم قبل الاحراز بدار الاسلام فان قسم  
نقدت قسمة عند الكل ولو كانت الغنيمة من انقلب فلم يجد الامام حوزة تنقلها فقسما بين الجنود جاز يعني قسمها  
بينهم ليجلوها ثم يقسموها في دار الاسلام فاذا حفرهم المدة في دار الحرب قبل قسمة الغنائم والاحراز وشادهم في الاحراز  
ولا ينقطع مشاركة المدد الا بثلثة اهدا احراز الغنائم بدار الاسلام وانما في قسمة الغنائم في دار الحرب وانما  
ان يبيع الامام الغنيمة في دار الحرب فان المدد لا يشارك في الجيش في الثمن اذا اخذ المسلمون غنيمة فلم يحوزوها حتى  
عليهم العدو واخذوا الغنائم من المسلمين ثم جاعل عسكروا واخذوها من العدو كانت الغنيمة للاخرين دون الاولين  
ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجعل على الاخرين اليد على الاولين الامام اذا قسم الغنائم ودفع اربعة الاخماس  
الى الجنود وهلك الخمس في يد رسم الجنود ما كان في ايديهم وكذا لو دفع الخمس الى اهلها وهلك اربعة الاخماس في يد رسم  
الخمس لاهله وهذا كالثقل اذا عزل لثالث للوصية للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهلاك على المساكين ولو اعطى  
الثلثين للورثة والثلث للمساكين وهذا الباقي يملك من صاحبه خاصة ولو ان الامام اودع بعض الغنيمة ببعض الجنود  
قبل قسمة الغنيمة ولم يبيع ما فعل حتى مات لا يفتن شيئا واذا اراد الامام قسمة الغنائم بين الغنائين يفر بالفارس سهمين  
سها واربعة الفرس العرب والبراديين فيه سواء وهو قول ابو حمزة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد لا سهم لاكثر من فرس واحد قال  
ابو يوسف يسهم لفرسين ومن قتل في الحرب فارسا ثم نفق فرسه وقاتل راجلا كان له سهم الفرسان عندنا وعند الشافعي اذا ما  
فرسه قبل شهود الواقعة لا يستحق سهم الفرسان وان قتل انسان فرسه قبل شهود الواقعة فقسمة القيمة فهو فارس وان غصبه  
غاصب وضمنه القيمة فهو فارس ولو باع فرسه بعد دخوله دار الحرب قبل اصابته الغنيمة فله سهم راجل ولو باعه بعد الغنيمة  
فله سهم فارس وكذا لو افر فرسه او وهب او عار وقاتل راجلا فهو راجل وان استعار فارسا وجاوز دار الحرب وقاتل  
فله سهم الفرسان وكذا لو استاجر فارسا ودخل دار الحرب وقاتل فله سهم الفرسان ولو دخل دار الحرب راجلا ثم  
فرس او استعار او وهب وقاتل فارسا فله سهم راجل وقال الحسن اذا دخل دار الحرب راجلا ثم اشتري فرسا او استعار  
او استاجر او وهب وقاتل فارسا فله سهم فارس ولو غزا المسلمون في السفن ومعهم فرس من كان له فرس فله سهم فارس  
وهذا وما كان في ابرسوا **فصل فيمن يصلح لامانة الجيش** ينبغي للامام ان يوزع على الجيش من كان بصيرا

بامور الحرب وتديرها كان من العرب ومن الموالي واذا ولاحم امير او فامرهم الامير بشي لا يدبرون انهم ينتفعون به ام لا  
كان عليهم طاعة مالم يامرهم بالمعصية او بما يكون الهلاك فيه غالبا وان اختلفوا في ذلك منهم من يقول في الهلاك ومنهم من  
يقول في النجاة فليهم طاعة لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر على ان فيه الهلاك فتح يتبع رأي الاكثر ولو ان  
الامام كتب على امير العسكرا او لينا فلان فامير العسكرا يكون اميرا على حاله ويجوز امره ولا يكون انشا فامير اقل يصل  
الى العسكرا ولو كتب اليه اننا قد غزناك في مثل الكتاب او لم يفعل فانه يعير عرو ولا وهو غير لما لو كتب الخليفة الى امير  
مصر اننا قد غزنا فلان كان لا يقول ان يصليهم الجمعة مالم يحضره الثاني ولو كتب اليه اننا غزناك في مثل الكتاب ليس ان يصلي  
بأناس **فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين** ولو استولى اهل الحرب على اموالنا واهل حوزها  
بدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجدوا اموالهم القديرة قبل القسمة اخذوا بغير شيء وان وجدوا  
بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان في ذوات القيم اخذوا بقيمتها ان شاء وان كان مثلبا لا يأخذوا بعد القسمة  
فان اشترا مسلم منهم في دارهم واخرجهم الى دار الاسلام اخذوا المالك بالثمن ان شاء وان وهبه العدو من مسلم اخذوا  
المالك القديرة بالقيمة ان شاء ولو باع مملوك المسلم الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم فان المالك القديرة اخذوا قبل القسمة  
وبعد ما بغير شيء في قول ابو حمزة وفي قول صاحبنا اخذوا بعد القسمة بالقيمة ولو باع المالك ثوبا او ولد او المديراهم  
ثم ظهر عليهم او اشترى رجل منهم اخذوا المالك القديرة بغير شيء على كل حال وفي الخبر اذا اشترا رجل منهم بامرهم ببيع  
عليه بالثمن بمنزلة ما لو فداه ولو اشترى المسلم العبد الماسور منهم بغير او خذوا المالك القديرة بقيمتها ان شاء كما  
لو ملكه بالهبة وان اشترا مسلم منهم واخرجه الى دار الاسلام وباعه من آخر كان له المالك القديرة بقيمتها ان شاء كما  
له ان يقض البيع ويأخذ من المشتري الاول بالثمن ولو ان المالك علم باخراج مملوكه من الحرب فلم يطلب ثمنه لا يسقط  
حقه وعن محمد بن يسقط وان مات المولى الماسور منه بعد اخرج المشتري من العدو كان لورثته ان يأخذوا على قول محمد بن  
وليس لبعض الورثة ان يأخذوا وعن ابى يوسف ليس لورثته ان يأخذوا وعن ابى يوسف ولو اشترى الجارية الماسورة من  
فاخرها الى دار الاسلام ثم اشترىها العدو واخرزوها بدارهم ثم اشترىها رجل اخر منهم واخرها الى دار الاسلام كان المشتري  
الاول حق بالخذ من المالك القديرة حتى لو لم يأخذ المشتري الاول من الثاني لا يكون المالك القديرة ان يأخذها وان اخذها المشتري  
الاول بالثمن ان كان المالك القديرة ان يأخذها من المشتري الاول بالثمن كالموهوب له اذا وهب الهبة من غيره لا يكون للهيب  
الاول ان يرجع في الهبة فان رجع الموهوب له الاول كان له الهبة الاول ان يرجع في الهبة اذا استولى العدو في اموالنا وظهر  
المسلمون عليهم قبل الاحراز بدارهم واستردوا الاموال فانه يكون للمالكهم بغير شيء ولو اشترى الحرب في عهد اسلام  
فاخرزها بدار الحرب فاعتقه او دبره او كاتبه او كاتبه جارية فاستولوا ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعا **باب**  
**ما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون** الوثني او الذي لا يقر بوحدة الله تعالى اذا قال لا اله الا الله يصير مسلما حتى لو رجع عن ذلك قبل ولو قال الله لا يصير مسلما ولو قال اناسلم يصير مسلما فان قال ردت به  
اني مسلم اني على الحق لم يكن مسلما واليهود والنصارى اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما مالم يقل محمد رسول الله لان  
اليهود والنصارى يقرن بوحدة الله تعالى الا انهم ينكرون رسالته النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقر برسالته لا يصير مسلما قالوا النبي  
والنصارى بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله لا يحكم بسلامه  
حتى يتبرأ عن دينه ان كان نصرانيا يقول انما نرى من النصرانية وان كان يهوديا يقول انما نرى من اليهودية مع ذلك يقول  
دخعت في دين الاسلام لان اليهود المرفون برسالة النبي صلى الله عليه وسلم الا انهم يقولون كان رسول الله الى العرب لا الى اسرائيل











بار خدای من قال بعضهم يكفر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان اراد به من غير ان لا يكفر لان هذا اللفظ يذكر  
 ويراد ذلك ولو قال خدای من يكون كرا **امراة** قالت زوجها فترى خدای في فقال نعم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل يكفر الرجل لان الشرف والغيبة واحد ومن ادعى علم الغيب كان كافرا وعن شاذان ابن حكيم ان امراته بعثت  
 الى زوجها السحور في رمضان على يد الخادم فابطام الخادم في الرجوع الى المرأة فأتته المرأة فقال شاذان لم يكن  
 بينا شي فقال الكلام بين شاذان وبين امراته فقال شاذان للمرأة تعطين الغيب فقلت نعم فكتب شاذان به الى محمد بن الحسن  
 وكان هو من اصحاب زعفران فاجاب محمد بن جزدان النكاح فانها كرت **رجل** استحل الجوارح في حالة الحيض قال ابو بكر السلمي  
 استحل الجوارح في حالة الحيض كره وفي الاستبراء بعدة وضلال وليس يكفر وعن ابراهيم ابن رستم انه قال ان استحل الجوارح  
 في الحيض متا ولا ان استحل ليس للتحريم ما لم يعرف انه لا يكفر وان عرف انه لا يكفر واعتقد ان الشيء للتحريم مع ذلك استحل الجوارح  
 في الحيض كافرا من غير تفصيل وعن شمس الاحمد السرخسي استحل الجوارح في الحيض كره من غير تفصيل **رجل** قال عبد العزيز  
 عبد الغفار عبد الحاق عبد الرحمن بالحق الكاف في اخر الاشياء فعل ذلك كره وان اجري على لسانه من غير قصد وكان  
 جاهلا لا يكفر وعلى من سمع منه ان يحكمه الصواب وهذه فصول عشرة **احد** بان الاسلام العقبى العاقل والصبي عذبا  
 صحيح وكذا الاسلام العقول التي يعقل الاسلام ويؤمن بالباطل اسلام عذبا وكذا الاسلام انكره اسلام عذبا وان كان جربيا  
 وان كان ذميا لا يكون اسلاميا **ثاني** ان كره يقيد وجس كره يكون كرا وان كره بالقتل او بالقتل العفو  
 او بغير من من وعلمه مطمئن بالاثم لا يكون كرا استقاما واما كرا استكران ان كان يعلم الخير من الشر والارض من السماء  
 فكفر يكون كرا في الاحكام وان كان لا يعرف الارض من السماء والخير من الشر لا يكون كرا عند علمنا وكفر امره كره عند  
 ومحمد عمر امراته لا يكون كرا لا يصح عليه ان الاله لا يقبل بالردة واما ردة العقول والمجنون لم يذكر في الكتب  
 المعروفة قال المشايخ في حكم الردة بمنزلة الصبي واما الجاهل اذا تكلم بالكفر ولم يدركه كرا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون  
 كرا ويعد بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا ولا يعد بالجهل واما الهازل واستغفر في اذا تكلم استغفا فاستغفرا  
 ومن احب ان يكون كرا عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك واما الخاطي اذا جري على لسانه كلمة الكفر خطا لم يكن كرا عند الكل  
 بخلاف الهازل لان الهازل يقول بقصد الاله لا يريد حكمه والخاطي من جري على لسانه من غير قصد كلمة مكان **ثاني** قوله اتخذوا  
 المحاور لاهل نور ولقد ورد في الحاجة الى الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ذلك وهو لم يولد فلا يكون كرا **رجل** ذبح لوجه  
 انسان وقت الحاجة وانتهى في المحاورات وما شبه ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر هذا هو كرا والمذبح ميتة لا تؤكل  
 وقال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد اذا ذبح البقر والاجرة في المحاورات لاهل نور والحاجة او الغزاة قال جماعة من العلماء لا يكون كرا  
 قال ذ واما انما اقول كره ذلك شذالكراهة ولا يكون كرا **رجل** اشترى يوما نيرا وزيه شيئا لم يكن يشتره في يوم ذلك اليوم  
 ان اراد به عظيم يوما نيرا وكما يعظم الكفرة يكون كرا وان فعل ذلك لاجل الشرب واستقم لا يستقيم يوما نيرا ولا يكون  
 كرا ولو اشترى يوما نيرا في الايام شيئا ولم يرد به تقليم ذلك اليوم واما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كرا وينبغي  
 ان لا يفعل في هذا اليوم ما لا يفعل قبل ذلك اليوم ولا بعد ويجوز ان يشبه بالكفرة وعن الامام ابو جعفر الكبير اذا  
 عيد الرجل من سنين ثمانية يوما نيرا وشره الى بعض المشركين ببضعة يريد به تقليم اليوم فقد كرا بانه واجب عليه  
 واذا اتخذ المجوس مودة يتحرون سرور له وجرتا صيته فاجاب سلم وحضر دعوة لا يكون كرا والاولى ان لا يفعل ولا يقيم  
 على مثل ذلك **ثاني** وضع على لسانه فلسوة المجوس قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يكفر بذلك قال هو وهذا الجواب  
 انما يتضح اذا فعل ذلك ضرورة لا يعتقد انه يصير كافرا فان فعل ذلك ويتقصد ان يصير كافرا ويقصد الاستغفار

في الدين فانه يصير كافرا وعن عبد الله ابن ابي حفص انه قال اذا فعل ذلك يريد به تقبيح فعلهم لا يكون كرا ومن الغلط  
 الكفر بالفارسية قال غيره ديدار تو بر من جنانست كرهون ديدار ملك الموت اختلفوا فيه قال اكثرهم يكون كرا او قال  
 بعضهم يكون كرا وقال بعضهم ان قال ذلك لعدو ملك الموت يصير كافرا وان قال كراهة الموت لا يكون كرا **رجل** قال فلان  
 بجشتم من جنانست كرهون جهود بجشتم خدای يكون كرا **رجل** قال فلان لم يصيب كسيدا قال بعضهم يكون كرا وقال  
 بعضهم لا يكون كرا وهو الصحيح **رجل** قال هر جبار جبار وى كاست بجان وزندگانی تو زیادت كناد فهو خطا عظيم  
 ولا يكون كرا لان عذاهل السنة والجماعة لا يموت قبل اجله ولا يتاخر موته على جله **رجل** قال فلان جان نحو احداد  
 يكون كرا **رجل** قال فلان بيار غنى شود وب زده غنى شود باشد وتندرست می باشد فراموش كره خدایست يكون كرا  
 لان الله تعالى لا يموت بالبيان **رجل** قال خدای بر آسمان می داند كه من چیزی ندارم يكون كرا لان الله تعالى لا يموت بالبيان  
**رجل** قال دست خدای درازست يكون كرا عند البعض وعند بعضهم لا يكون كرا اذا لم يرد بهم الجارحة **مظلوم** قال  
 ابن رستم ان من ميسند قال بعضهم يكون كرا او قال بعضهم لا يكون كرا الا انه يريد بهذا اللفظ طلب النجاة عن ظلم والخلع عنه  
 ولو قال خدای بر توستم كناد جنانكه تو بر من تتم كرهى يكون كرا عند الكل **رجل** قال كرو روز بزرگ خدای مراد كاد دهد  
 من داد خویش از تو بستم قالوا يكون كرا لانه شك في عدله **رجل** تعجبت عليه اليه من فاراد ان يحلف بانه فقال المستحلف  
 سو كند بخدای تو خوام سو كند بطلاق وعناق خوام اختلفوا فيه قال بعضهم يكفر المستحلف وقال بعضهم لا يكفر فان قال  
 سو كند بطلاق خوام لا يكون كرا **مجوس** طلب مسلم ان يعرض عليه الاسلام فقال المسلم من دأتم كفتق قالوا يكون كرا وهذا  
 لو قال اليهودي نصراني صفت صفت صفت فقال النصراني لا ردى يكون مرتدا وكذا لو قال المسلم صفت صفت فقال  
 لا ردى لا يكون صفا عند عامة العلماء **رجل** مات فقال رجل اخر خذ يرا باسنه برود يكون كرا **رجل** نظم غيرة فقبل له  
 از خدای تو می آید او قال له از قات نمی ترسی فقال لا يكون كرا **رجل** قال من عليه الزكوة اذ الزكوة قال لاوى قالوا لا يكون  
 كرا هذا اذا قال على وجه الرذو والحدود للزكوة **رجل** قال تاسر فلان سراسر ما كرمي بود او قال قايين دو بار وى من  
 بجای راست مرا چیزی نمی نیاید قالوا يكون كرا **رجل** قال جواريان كرا ان خواهد شدن او قال جواريان از بهر ان خريدم  
 كه خسران و خواهد شدن اختلفوا فيه قال بعضهم يكون كرا لانه ادعى علم الغيب وقال بعضهم لا يكون كرا لانه انا قال  
 ذلك بناء على الدليل لانه يدعى علم الغيب **صادق** الهامة فقال احد نبوت رجل او قال رجل اذ مر كره خبري دهه قال  
 بعضهم يكون كرا او قال بعضهم لا يكون كرا لان هذا انا ايقال على وجه انتقال **رجل** خرج الى السفر فصاح العقيق فرج فهو  
 على هذا الخلاف ايضا **رجل** قال خوش كارست و غانی قالوا يكون كرا **رجل** قال لغيره مرا بحق باری دهه او قال بحق هر كس  
 باری دهه من بظلم و بناحق باری دهه قال بعضهم يكون كرا **رجل** قال لغيره جنانه فلان دو و امر معروف كره فقال فلان  
 در حوض من چه جفا كرده كه ترا و امر معروف كره قالوا يكون كرا **رجل** له على رجل عشرة دراهم فقال صاحب الدين للمدين  
 ابر ده كانه بدین جهان بده كه بدان جهان ساق فقال المدين دهه ديكر بدهه تاهر ببيت بقیامت بازدهم قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل يكفر المدين لان هذا استغفار منه بالقيامة والغيره من المشايخ لا يكفر **رجل** قال قال  
 لامرأة خانه چنان باك كن چون و آستاء و الطارق قالوا لا يكون كرا وقال الشيخ الامام ابو اسحق ان كان الرجل جاهلا  
 لا يكفر وان كان عالما لا يكفر **رجل** قال لغيره جهودى باز تو او قال نصراني منع به ان لا يكون كرا لانه براد بهذا الشتم  
 وتقبيح الافعال **رجل** قال لغيره اى مرغ او قال اى ترسا او قال اى جهود لا يكون كرا عند اكثر العلماء فان قال المخاطب  
 تو او سكنت المخاطب لا يكفر المخاطب فان قال المخاطب محبين ام يكفر **رجل** قال لغيره ورا خدای آفریده است ورايش











ايضا وهذا كله في قول اوجده وقال صاحبه شئ من مال لا يكون فينا سوى اولاده الكبار وامراته ومن لا يقابل عبيده  
فهو له واولاده الصغار فهو احرار مسلمون لا سبيل عليهم **الكفار** اذا استولوا على اموال المسلمين واهروها بدم  
ملكوا ما كان محلا لا لبثه الملك كالميت والمدينة وام الولد والمكاتب لا يملكونهم وكذا العبد الابن اليهم فانهم لا يملكونه  
في قول ابي حنيفة وقال صاحبه ملكوا الابن اذا كان فينا ولا يكون معق ابعض لان غدا في حنيفة معق ابعض بمنزلة  
المكاتب وعنده صاحبه حر مديون وما ملكه الكفار بعد الاحراز بدارهم اذا خرج اينا ان اخرجته تاجر اشتراه منهم  
فولاه الناسور منه يكون احق به من المشتري ياخذ من المشتري بائنه الذي عطاها وان اخرجته الغزاة ان وجد صاحبه  
قبل القسمة ياخذ بغير شئ وان وجد بعد القسمة في الغاني ياخذ بالقيمة فان لم يحضر مولاه حتى وقع في سهم حر  
من الغزاة فلم يجد مولاه حتى باعه الغاني من رجل ثمن معلوم فخره مولاه في ظاهر الرواية ليس للمولى ان ينقص  
بيع الغاني بل ياخذ من المشتري بائنه الذي اشتراه وعن محمد للمولى ان ينقص بيع الغاني وياخذ من الغاني بالقيمة  
وقال هو بمنزلة رجل اشترى دارا وسقيها غايب فباعها اشترى ثم حضر الشفع كان له ان ينقص البيع الثاني  
وياخذها بالبيع الاول بائنه الاول ولم يبعه الغاني ولكن قطعت يده عنه واخذ الغاني ارضه ثم حضر مولاه  
القديم فانه ياخذ العبد من الغاني بالقيمة التي وصلت الى الغاني ولا سبيل له الى الارش وعن محمد في رواية سقط حصته  
الارض من الثمن وياخذ الباقي ولو فارق رجل عين هذا العبد قبل ان يحضر مولاه القديم ودفعه الغاني الى الثاني واخذ  
قيمتها صحبها ثم حضر مولاه في ظاهر الرواية كان له ان ياخذ من الذي في يده بقيمتها اعم في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبه  
ياخذ بقيمتها صحبها ولو كانت حارة فولدت ولد عند المشتري ثم ماتت الحارة وبقي الولد ثم حضر المولى فانه ياخذ الولد  
بجميع الثمن الذي اشتراه التاجر من العبد او من المشتري او من الغاني في قول ابي يوسف الاخر ولو كان هذا في الغنا  
فان المولى ياخذ الولد بجمع القيمة وقال ابو يوسف ولا وهو قول محمد ياخذ الولد بحصته من الثمن او بحصته من القيمة  
**عبد ابني من جارا الى سهم قد فاعه الكفار واشترى رجل منهم بدراهم وجاؤته الى ملكه واخذ ملكه ورد على اب**  
**بعبا الا باق قالوا المشتري من الكفار لا ياخذ مال من واحد منهم** **فصل اهل الذمة وما يؤخذ منهم من**  
**الجزية وما يفعل بهم** اختلف العلماء في كيفية الجزية انما كيف تقرب قال علماؤنا يوضع على قدر طاقة  
الرجل ان كان فقيرا محترا فاعل يبيد يوضع عليه اثني عشر درهما في كل سنة وان كان متوسطا يوضع عليه اربعة وعشرون  
درهما وان كان غنيا اكثر يؤخذ منه ثمانية واربعون درهما لان الجزية تؤخذ من المقاتلة والفقير يقاتل بنفسه لا غير  
ووسط الحال يقاتل بنفسه وشئ من ماله واكثر يقال بنفسه وعلماؤه واعوانه واختلفوا في معرفة الفقير والمكث  
ووسط الحال قال بعضهم الفقير هو المحترف ووسط الحال الذي له مئاع ويعمل بنفسه والغني الذي له مئاع واموال  
يعمل باعوانه دون نفسه وقال الكوفي الفقير الذي يملك مائة او اقل والوسط الذي يملك مائة الى مائتين الى عشرة آلاف  
والمكث يملك فوق عشرة آلاف وقال علي بن ابيان الفقير هو الذي يملك من كسبه ولا غلة له يؤخذ منه اثني عشر درهما فان كان  
له غلة الا انها لا تزيد على نفقته فهو وسط الحال يؤخذ منه اربعة وعشرون درهما فاذا زاد من غلته على نفقته فهو غني  
يؤخذ منه ثمانية واربعون درهما وقال بعضهم الفقير هو الذي له اقل من مائتي درهم الى مائة درهم فاذا زاد على مائتي درهم الى اربع  
مائة درهم فهو وسط واذا زاد على مائة درهم فهو مكث وعن ابي يوسف ان قال يعتبر فقير وانسان كان  
الناس بعدون غنيا فهو غني وان كانوا ابيدون فقير فهو فقير وعن ابي يوسف ان قال يعتبر فقير في الحر والابرار والعقرب  
غني مكث والغاوي وسط والفقار والصباغ والخياط واشباه ذلك فقير وعن علي وعبد الله بن عمر ما قالوا لاربعة

الاف وما دونه في نفقته يعني لا يكون غنيا قال ربع والاعتماد في هذا على قول الكوفي ويوضع الجزية في بيت المال الخراج  
ويؤتى المال اربعة بيت مال الغنيار والكنوز والركاز ومصرفه كمال ما قاله في كتابه واعلموا ان غنم من شئ الآلة  
وبيت الصدقات ومصرفه كمال ما قاله في كتابه انما الصدقات للفقراء الآية وبيت الخراج والجزية ومصرفه كمال ما قاله  
لاية مال حصل بقوتهم فيهم واليهم وبيت الاموال الصابغة نحو التراكاتاني لا وارث لها يعرف ذلك الى عارة القاطنين والربا  
انتي لا وقف لها واختلف العلماء في المنع والائمة والمعلمين والقضاء هل لهم حق في بيت مال الخراج قال بعضهم لا حق لهم  
قال الشيخ الاحام ابو بكر محمد بن الفضل واصحابه لم يحفظ بيت المال لانهم يعلمون في امر الدين فكانوا كالغزاة وقال الشيخ  
الاحام في رواية هذا يجوز للمؤدين والائمة والمعلمين لانهم مسخو احقهم من بيت مال واختلفوا في سهم ذوي القربى  
وهم اقرباء النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابت لهم في نس النبي صلى الله عليه وسلم ثم سقط بعد وفاته عندنا قال بعضهم سقط ذلك في جوارحه  
ذوي القربى وبقي في حق ثقتهم وقال الكوفي وعامة العلماء سقط في حق الفقراء منهم والاعيان وقال الشافعي سهم ذوي القربى  
باق لهم جميعا المذكورين خطأ **الاشنين** **الوالي** اذا وهب له رجل خراج ارضه قال لا يبيعها ان يقبل لانه حق جماعته  
المسلمين فلا يجوز له ان يخفصه وشما يخفصه جوز واذا كد عصف الخراج والجزية ان يجعل خراج ارضه وهو النظار الذي  
يفعله السلاطين للائمة وعن ابي يوسف في النوادر اذا ترك السلطان لرجل خراج ارضه حاز ويكون صلة له من السلطان  
ولسلطان حق في الخراج فان وهب الى الخراج وهو الجاني لرجل خراج ارضه لا يبيعها ان يقبل الا ان يكون لوال الخراج فيجوز  
الهبه ويسعه ان يقبل ويؤخذ الجزية من كل كافر سوى مشرك العرب واما الصابون قال ابو حنيفة يؤخذ منهم الجزية وقال  
صاحبه لا يؤخذ قالوا انما قال ذلك ابو حنيفة لانه وقع في رايه انهم من اهل الكتاب وفي رايها انهم ليسوا من اهل الكتاب  
وقال بعضهم شايخناهم قوم اخذوا بعض الذين من التوبة والبعض من الانجيل وقال بعضهم هم قوم اخذوا بعض الذين  
من التوبة والبعض من الزبور واما البيهقي هل يؤخذ منهم الجزية قالوا لا يسلطان كانوا احد يتأفهم من تدون لا يؤخذ  
منهم الجزية وهم يقتلون وان كانوا قد يؤخذ منهم الجزية واما الزنادقة يؤخذ منهم بناء على قول التوبة من الزنادقة قالوا  
ارهاه الذين يؤخذ قبل ان يؤخذ فارتد زنديق فباع عن ذلك بمثل توبته وان اخذ ثمنه لا يقبل توبته ويقتل لانهم بائنه  
يظهرون شيا ويعتقدون في باطن خلاف ذلك فيقتلون ولا يقبل توبتهم ولا يؤخذ منهم الجزية ولا يؤخذ الجزية من الضياع  
والنسوان والشيخ الغاني والزمن والفقير وصدقة بن تغلب يؤخذ من نسائهم كما يؤخذ من رجالهم لان ذلك وصي بالصح  
عنهم ويؤخذ الجزية من الرهابين والقسيسين في ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يؤخذ وعن ابي يوسف لا يؤخذ من العمى  
اذا كان يعاين ماله ولا يؤخذ الجزية من عبد ذمي ولا من مدبرة ولا من مكاتبه واذا احتلم الفلام من اهل الذمة في اول السنة  
قبل ان يوضع الجزية وهو موصوف وضع عليه الجزية ويؤخذ منه الجزية لذلك السنة واذا احتلم بعد ما وضعت الجزية على  
الرجال لا يوضع له حتى تمضي هذه السنة وان اعق العبد وولد مال فان اعق بعد ما وضع الجزية على الرجال لا يوضع عليه الجزية  
حتى تمضي هذه السنة وروي عن ابي حنيفة ان لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة سواء اعق بعد الوضع او قبله **والجزي**  
اذا صار ذميا ان صار قبل ان يوضع الجزية على الرجال يوضع عليه الجزية لهذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية  
على الرجال لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي على السنة والمصاب اذا فاق لا يوضع عليه الجزية مالم تمضي هذه السنة فاق بعد الوضع  
او قبله والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا او وسط الحال او صار غنيا مكثا يؤخذ منه جزية الاعيان سواء صار  
غنيا بعد الوضع او قبله ويؤخذ الجزية في كل سنة مرة بعد انقضاءها وتاسها فان توالى السنون على الذوق ولم يؤخذ عنه  
حتى اسلم لا يطالب الجزية عندنا وعند الشافعي يطالب بها فان لم يسلم الذمى بل استقر على الكفر قال ابو حنيفة لا يطالب الجزية



السنين الماضية وبجزية السنة التي هو فيها ايضا حتى نفو هذه السنة وقال صاحبها بطالب بجزية السنين الماضية  
وبجزية السنة التي هو فيها ايضا وبخذ الجزية من بني تغلب مضاعفة كالحراج ويؤخذ من بني عجمان الحلة دون الدرام  
ولو حدث بين البحري وبين التغلبي ولد ذكر من جارية بينهما وادعاه جميعا صفات الابوان وكبر الولد لم يؤخذ منه  
الجزية وذكر في السير انه ان مات التغلبي او لا يؤخذ منه جزية اهل عجمان وان مات البحراني او لا يؤخذ منه جزية بنو  
تغلب وان ماتا معا يؤخذ نصف من هذا والنصف من ذلك وان مات من علي الجزية او اسلم وبقي على الجزية لم يؤخذ ذلك  
الباق عدا وغدا الشافعي يؤخذ لان عندنا الجزية يسقط بالاسلام والموت وعنده لا يسقط وكذا اذا اغنى عليه اموار  
مقعدا او زنا او نجحا كبير لا يستطيع ان يعمل او ما رفق الا يقدر على شئ وبقي عليه من جزية راسه سقط ذلك الباق وكيف  
تؤخذ الجزية ممن عليه قال بعضهم باخذه الطالب بلانته ويهزه هذا ويقول لاد الجزية يا عدو الله وقال بعضهم ياخذ بقفاه  
ولو بحث الدني الجزية على يد بايه لا يقبل منه ما لم يأت بنفسه ويقوم بين يدي الطالب والطالب قاعد وليس للشرافي  
ان يفر بفيته بالنافوس في مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه منهم انما ان يصلي فيه ولا يخرج الصليب ومقره لكن كناسيم  
ويعنون من ذلك في غيره من الايام لانه انما اعطى لهم الذمة بشرط ان لا يظهروا شيئا من رسومهم ولا يؤخذ عبيد  
اهل الذمة بالكسبيات لان عبيدهم لم يلقوا ذلك وكسبيات النصارى قلنسوة سوداء من اللبد وزنار من الصوف  
يجعل ذلك غليظ مستودع في وسطه انما ليس العامة والزنا من الاجراسيم فذلك ذنب وفيه جفاء لاهل الاسلام فلا يؤخذ  
لهم في ذلك ويؤمرون بان يكون سرحهم على هيئة الاكاف في ربوسه مثل الرمانيه ويلبسون الطيالة والارديه لاش  
طيا ليل المسلمين وادعيتهم بل يكون على خلاف ذلك ولورفعوا اصواتهم بقرعة التبريد والنجيل ان كان فيه اظهار الشراك  
منوعا عن ذلك وان لم يقع بذلك اظهر الشراك لا يمنعون ويمنعون عن قراءة في اسواق المسلمين كما يمنعون عن اخراج الصليب  
وضرب الناقوس لان الناقوس لم يلاق ذلك لان يقع بذلك اظهر الشراك وكذا بايع المحور والمخازير وعن اظهار المحور والمخازير  
في مصر وكان في قناد مصر ولا بأس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاوزوا اقيمتا مصر وفي كل قرية او موضع ليس  
من اعمار المسلمين فانهم لا يمنعون عن ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين ليسكنوا فيها لان هذا ليس بموضع اعلام  
الدين لقيام فيه الجمعة والاعياد كذا قال محمد بن السيرة وقال كثير من ثمة بلخ انا قال محمد ذلك في قراهم بالكونة فان ثمة عامة  
من يسكنها اهل الذمة والروافض واما في بلادنا يمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون في احصاء لانها موضع جماعات  
المسلمين وجلوس الواعظين والدرستين بمنزلة اعمار المسلمين وشايخنا قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك واحدا  
في القرى على احوال وان اود اهل الذمة احدثا ابيع والكتايس او المجوس اذا ارادوا احدث بيتا نارانا اردوا ذلك  
في اعمار المسلمين وفيما كان من قدام المير منوعا من ذلك عند الكل ولو ارادوا احدث ذلك في السواد والقرى اختلفت  
الروايات فيه لا خلاف الروايات اختلفت في مشايخ فيه قال مشايخ بلخ يمنعون من ذلك الا في قرية غالب كانا اهل الذمة وقال  
مشايخ بخارا لا يمنعون منهم ان يبيع الامام ابو بكر محمد بن الفضل وقال ثمة السرخسي الامتخ عندهم يمنعون عن ذلك  
في السواد والناسير الا في قرية غالب كانا اهل الذمة فانهم لا يمنعون عن ذلك وعن غيرهم انهم لا يمنعون اهل الذمة  
عن احدث شئ من الكتايس في البلاد المفتوحة من قراسان وغيرها ولا احدث شيئا وجدها قدما في ايديهم ما لم اعلم انهم احدثوا  
ذلك بعد ما رذك الموضوع مصر من اعمار المسلمين قال مشايخنا لا يهدم الكتايس ابيع القديمة في السواد والقرى  
اتاني الاحصاء ذكر محمد في الاحصاء انها لا يهدم وذكر في كتاب العشر والحراج انها تهدم في اعمار المسلمين وقال ثمة السرخسي

لا يهدم

الامتخ عندهم روايات الاجابة فان اهدم من بيعة او كنيسة من كناسيم القديمة فلم ان يبنوها في ذلك الموضع كما كان  
وان قالوا عن نحوها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن ذلك لهم بل يبنوها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول وينع  
عن الزيادة عن البناء الاول الذي اذا اشترى دارا في مصر ذكر في العشر والحراج انه لا ينبغي ان يباع منه ولو اشترى  
يجير على بيعها من اسلم وذكر في الاحصاء انه يجوز الشراء ولا يجير على ابيع الا اذا كثر ذلك فحجج على ابيع ولا يترك  
الذوق ان يتخذ بيته في مصر صومعة يصلي فيها اذا اراد الامام ان ينقل اهل الذمة عن ارضهم لا يجوز له ذلك بغير عذر ويجوز  
بعدهم والعذر في زماننا ان يحافى الامام على اهل الذمة من اهل الحرب يعجزهم وضعف شوكتهم او يخافوا الامام منهم على  
المسلمين بان يجيروا اهل الحرب يعوزات المسلمين وفيه سال مسلمان عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يكره لانه  
اعانه على معصية **مسلم** له امر ذمته او ابد في ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة ولا ان يقوده من البيعة الى منزله  
وهكذا كما لا يعمل للمسلم عمل الحزب الى التحليل ولكن عمل الحزب الى الحزب ولا يعمل الجيفة الى الهرة ولا ان عمل الهرة الى الجيفة  
**مسلم** له امر ذمته ليس له ان يمنعها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنعها عن اتخاذ الخمر في المنزل  
وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذاك ليس واجب عليها واذا اراق المسلم خمر في اوقل خنزيره ليس له  
ذلك ويكون غامنا الا ان يكون اماما يري ذلك فلا يرضى ولو ان مسلمانا خمر في رقبته فشق رجل رقبته واراق الخمر على  
الحية لا يرضى لانها ليست بالمتقومة في حق المسلم وبقي الرقب لانه مال متقور الا ان يكون اماما يري ذلك مباحا  
لا يكون ضامنا **فصل في خراج الارض** الوالي لا يزيد في الحراج على وظيفة عريفه وان كان اراضيه يطبق  
ذلك وقال محمد لا بأس بان يزيد وروي الحسن عن ابي حمزة انه لا يزيد وينقص ان يحجزوا عن ذلك **مسلم** على ان يجوز النقصان  
عند الجور واختلفوا في الزيادة اقامات اهل الحراج عن ابي يوسف ان الامام ياخذ الارض فيزارها او يواجرها ويضع  
ذلك في بيت المال وان لم يمتوا ولو كنهم يواجرها الامام وياخذ من الاجر قدر الحراج ويحفظ الباقي واذا اعاد اهل الردة  
عليهم اتيوا ولا يواجرها حتى يمضي السنة التي هو فيها وروي الحسن عن ابي حمزة انه اذا هرب اهل الحراج ان شاء الامام عثرهم من بيت المال  
ويكون الغلة للمسلمين وان شاء دفع الى قوم معاملة على شئ وما ياخذ يكون للمسلمين قال محمد في الزيادة اذا عجز قوم من اهل الحراج  
عن عارة ارضهم لم يكن للامام ان ياخذها ويدفعها لغيرهم ولكن يواجرها وياخذ الحراج من الغلة وان لم يجد من يستأجرها  
باعها الامام ممن يقوى على خراجها قالوا يبيع الارض على قول ابي يوسف وهذا على قول ابي حمزة لا يبيع لانه حرة وهو كما لا يبيع  
ماله بالدين والنفقة عند ابي حمزة ولكن يامر بالبيع وعندها ان يبيع بالدين والنفقة ومنهم من قال لا يبيع لاجل  
الحراج عند الكل لان الحراج حق متعلق برقبته الارض فيكون كالعبد المدين وانما يبيع العبد المدين لعل الدين فكذلك هذا  
رجل اشترى ارض خراج ان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها ويدرك الزرع فالحراج على المشتري والافضل ان يبيع  
رجل اغتصب من خراج وزرعها كان الحراج على رقبته الارض وذكر في السير الكبير ان انقص الارض بفعل الغاصب من غير  
زراعة يفرض النقصان لرب الارض ولا يخرج على رقبته الارض لان لم ينقصها الزراعة فالحراج على رقبته الارض **مسلم** لارض  
عشرة اجراها من غيره كان العشر على صاحب الارض في قول ابي حمزة قل الاجر او كثر وفي قول صاحبنا يكون العشر والحراج وكذا  
لو كانت خراجية وخراجها مائة فهو على هذا الخلاف وان كان خراجها وظيفة يكون الحراج على رقبته الارض وان اعاد ارضه  
كانت عشرة او خراجية خراج مقاسمة فالعشر والحراج على المستعير وان كان خراجها مقاسمة فعلى رقبته الارض وان  
الارض غاصب لم يكن للعصوبة منه بيعة ولم ينقصها الزراعة فلا شئ على رقبته الارض عشرة كانت او خراجية او مقاسمة  
او وظيفة وجب ذلك على الغاصب وان كانت له بيت ذكر هشام في النوادر ان جميع ذلك يكون على صاحب الارض فان نقصها



الزراعة كان جميع ذلك على صاحب الارض قل نقصان او كثر كما في الاجارة عند خيفه وعلى هذا الخلاف المذكور  
في الاجارة ولومات صاحب الارض بعد ما مضت السنة ولزمه اخراج ارضه لا يؤخذ خراج الارض من تركته في قول ابو حنيفة  
وابو يوسف يؤخذ الخراج من على الخراج ولا يؤخذ الخراج ان يحل بينهم وبين الغلات حتى يستوفى الخراج فان اجمع الخراج  
فلم يؤخذ سنين عند يوسف يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية  
وسنم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ الخراج عند الكل  
**فصل في استنباط اهل الشرك على اهل الحرب** اذا استوفى اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكفاية  
فستواسيا صغارا بغير اباؤهم قال الناطق الصبيان من اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا اسبوا فانهم لا يجوزون  
الى الشرك بالسبي ولو سبي اهل الاسلام صبيانا من اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل اباؤهم في دار الاسلام واسلموا فاني  
صاروا مسلمين باسلام اباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوين لم ينقطع **الحربي** اذا دخل دار الاسلام  
ذمتا ثم اسلم ثم سبوا ابنه لا يصير لابن مسلم بالدار لان تبعية الاب باقية فصار كان الابن سبي مع الاب **رجل** دخل دار  
الحرب بامان وسرق صبيانا فخرجه الى دار الاسلام فالصبي يصير مسلما بعد ما اخرج الى دار الاسلام ولو اشترى هناك صبيانا  
الى دار الاسلام كان هو على دينه لانه قد ملكه قبل ان يدخله دار الاسلام ولو كان حربيا دخل دارنا بامان وولد بعد صغير  
فاسلم الحربي فالعبد كافرا ما لم يسلم وكذا الولد لم يسلم المولى ولكن باعده من مسلم لانه كان كافرا في دار الاسلام ولم يوجد  
منه سبب الاسلام **اهل الحرب** اذا اسروا اهل الذمة من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار **فروم** من اهل الحرب اخذوا  
في دار الاسلام فقالوا اسلمنا في دار الحرب فكيف نوافق المسلمين في قولنا يوسف واسلم **كتاب الرهن**  
وان مشتمل على فصول **الفصل الاول** في الفاظ الرهن رجل عليه دين له رجل فاعطى المديون صاحب الدين ثوبا وقال اسلك  
هذا حتى اعطيك مالك قال ابو حنيفة هو رهن وقال صاحباه هو ودبقة ولا يكون رهننا ولو قال اسلك هذا بما لك  
يكون رهننا في قولهم جميعا **رجل** اراد ان يدفع رهننا على رهنه فقال المديون للرهن اخذه على ان ضاع ضاع بغير  
شيء فقال الرهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب مال **رجل** اشترى ثوبا بعشرة دراهم فلم يقبض المشتري  
الثوب بالمبيع واعطاه ثوبا اخر حتى يكونا رهنين قال محمد لم يكن هذا رهننا ولا يشتري ان يسترد الثوب الثاني فان هلك  
الثوب الثاني عند البائع وقيمة ما سواه هلك بحسبه دراهم لانه كان مضمونا بحسبه **رجل** دفع الى اخ جارية وقالها  
وكذا اجروم ستم الاجر ودفع اليه ثوبا رهننا بالاجر فضاع الرهن روي عن محمد انه لا يصح **رجل** دفع الى رجل ثوبين وقال  
خذ ايهما شئت بامانة التي على فاحذها فضا عا في يد عن محمد انه قال لا يذهب من الدين شيء وجعل هذا بمنزلة رجل  
عليه عشرين درهما فدفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فقبضها فضاغت في يد قبل ان  
ياخذ منها عشرين درهما فضاغت من مال المديون والدين على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ احدهما رهننا بدينك فاحذها  
وقيمتها على السواء قال محمد يذهب قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين وروي عن سماعة عن محمد رجل عليه دين  
فقضاه بفضه ثم دفع الى الدين عبدا وقال هذا رهن عندك بما يوقن مالك اذ قال هذا رهن عندك بشئ ان كان يوقنك  
فاني لا ادري بقي لك شيء من المال ولم يبق فهو جائز وهو رهن بائق وان كان لم يبق منه شيء وهلك العبد عند المدين  
فلا ضمان عليه لانه لم ياخذ العبد بشئ سقي ولو ان المديون قضاه الدين فرد دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهننا بما عندك  
ما كان فيها من رهننا مستوفى فهو رهن جائز ما كان مستوفى ولا يكون رهننا ما كان زائفا لان قبض الرهن واستيفاء  
فلا تصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف استوفى **رجل** عليه الف درهم غلة لرجل فقال اسلك هذه الانق الوضج بمجمل

واشهد في القبض قال هذا افتضاء وكذا لو قال اسلمني بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى اشهد لك **ولو قال هذا**  
هذه الانق الوضج حتى اتيك بمجملك واشهد لك بالقبض فاحذها فضا عا في يد عن محمد انه لا يصح **رجل**  
على رجل مائة درهم فاعطاه المديون ثوبا وقال خذ هذا رهننا بعض حقل فقبض وهكذا قال في رهنك بقيمة وقال  
ابو يوسف يذهب ثوبا المدين ويرجع على الراهن بفضل دينه **رجل** رهن عند انسان ثوبا من غير ان يكون عليه دين  
فقال ارجع اليك فاحذها شيئا فضا عا في يد عن محمد انه لا يصح **رجل** رهن عند انسان ثوبا من غير ان يكون عليه دين  
وكذا لو قال **رجل** قال الرجل اقرضني وخذ الرهن ولم يتم القرض فاحذ الرهن ولم يقبضه شيئا فضا عا في يد عن محمد انه لا يصح  
ابو يوسف عليه قيمته الرهن **رجل** استقرض من رجل خمسين درهما فقال المقرض انما لا يكفيلك ولكن ابعت الى رجلا  
حتى ابعت اليك ما يكفيلك فدفع اليه رهنها فضا عا في يد عن محمد انه لا يصح **رجل** رهن عند انسان ثوبا من غير ان يكون عليه دين  
خمسين درهما **رجل** اعطى مافي بطن جارية ثوبا رهننا عن ابويوسف ان الرهن جائز فان ولدت ولدا فقصصتها  
الولادة لا يذهب من الدين شيء ينقصان الولادة **رجل** رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال اهد رهنك  
بعشرتك او قال اتيها سيئت رهنك بذلك قال ابو يوسف هو باطل فان ضاعا جميعا لم يكن عدي شي ودينه على حاله ولو كان  
عليه دينار فدفع اليه دينارين فقال خذ احدهما فضا عا في يد عن محمد انه لا يصح **رجل** رهن عند انسان ثوبا من غير ان يكون عليه دين  
شيء فدينه على حاله ولم يشبه هذا الرهن ولو ارتهن عند انسان عبد بكر حنطة فأت العبد ثم ظهر ان الكثر لم يكن  
على الراهن كان على المدين الكثر لان الكثر كان عليه في الظاهر ووجود الدين من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيخرج على  
المدين بالكثرة لا بقيمة العبد **الرهن المظنون** مضمون في قول محمد وكذلك عند ابو يوسف ظاهر الرواية وعند فرواية  
لا يكون مضمونا قالوا الاختلاف في ان نقاد قاله لادين ثم هلك الرهن لا يكون مضمونا **الشرا** اذا رهن بالثمن شيئا  
فهلك الرهن ثم استحق المبيع او ظهر انه لم يكن مالا يهلك مضمونا وكذلك رجل قتل عبدا ورهن بقبضته شيئا فهلك  
الرهن ثم ظهر ان المقتول كان حرا كان الرهن مضمونا وكذلك الواستملك شاة مذبوحة ورهن بالصمان شيئا ثم ظهر انها  
كانت ميتة **ولو رهن عسيرة** فخر ثم صار حرة كان رهننا على حاله وبطل من الدين ما قبض وعنده محمد تركه بالدين  
**والشاة** الرهن اذا هلكك فدفع جلد يكون رهننا بحسبه ولو استحق الرهن عند المدين وضمن المستحق المدين  
يبطل الرهن بخلاف ما اذا ضمن الراهن فانه لا يبطل الرهن **والعبد** الرهن اذا ابق يبطل الدين فان عاد العبد من  
الاباق يعود رهننا وجعل العبد بالدين بعد الاباق باطل وتيسق من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك  
اول مرة **ولو رهن شئيين** فاستحق احدهما عند المدين او ظهر مالهلك الاخر بحسبه من الدين اذا رهن المديون  
بالدين مائة وبيع اجنبي فذهبت مائة آخر ثم هلك فان هلك من المديون يهلك جميع الدين وان هلك من الاجنبي  
يهلك نصف المال ولو كان على رجل دين وبه كفيل فاحذ الطالب من الكفيل رهننا ومن الاصيل رهننا ايضا ولكل واحد  
من الرهين وفاء بالدين فهلك احدهما قال ابو يوسف ان علم الثاني برهن الاول حين يهلك الثاني يهلك الدين وان  
لم يعلم يهلك جميع الدين وقال في رهننا هلك يهلك جميع الدين وقال الفقيه ابو الليثان هلك الثاني يهلك نصف الدين  
ولم يشترط العلم **رجل** عليه دين فكمثل انسان باذن المديون فاعطى المديون لصاحب الدين رهننا بذلك الماله فضى  
الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المطلوب على  
صاحب الدين بدينه وكذا لو باع شيئا واخذ بالثمن كفيل باذن المشتري ثم ادى الكفيل ثم هلك المبيع قبل القبض فان الكفيل  
يرجع على المشتري لا على البائع ثم اثنى يرجع على البائع **فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز وما يجوز**



**الرهن وما لا يجوز الرهن** أي دين كان جائزا وأما الرهن بالاعيان قال شمس الأئمة الرهن على وجهه ثلثة  
**الاول** لا يجوز الرهن بالاعيان التي هي امانة كالودائع والعواري وما للمضاربة والبضاعة اذا رهن المودع بعين  
الوديعة رهنها او المستعير بالعارية يكون باطلا حتى لو ملك الرهن عند المرتهن بهلك بغير شيء وكذا اذا رهن المستاجر  
بالعين الذي استأجره واذا اخذ المستاجر من الاجر بالعين الذي أجره قبل التسليم كان باطلا وكذا لا يجوز الرهن  
بالامانة لا يجوز بالاعيان التي هي مضمونة بغيرها نحو ما اذا باع عينا واعطى بالبيع رهنها المشتري قبل التسليم كان  
باطلا كذا ذكر الكرخي والقدروري ان هلك عند المشتري قبل البيع بهلك بغير شيء وان هلك بعد البيع بهلك بالقيمة كقضاء  
الفصل لان البيع غير مضمون على الباع قبل التسليم حتى لو هلك بغيره يفسخ البيع ولا يجب على الباع شيء وذكر الفقيه  
ابو الليث اذا اشترى الرجل سيفا واخذ من الباع رهنها بالسيف فهلك عنده كان على الأقل من قيمته الرهن ومن جهة  
السيف اما الرهن بالاعيان التي تكون مضمونة بالقيمة نحو المغصوب جاز عند الكل وكذا الرهن بالمهر وبديل الخلع  
جاز عندنا واذا رهن الرجل امة يدين له على الرهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صححت الاجارة وبطل الرهن حتى  
لا يكون المرتهن ان يعود في الرهن ولو اراد رهن الرجل امة وقبضها ثم أجزها من الرهن لان بيع الاجارة ويكون المرتهن  
ان يعود في الرهن وياخذ الدابة وان أجزها المرتهن من اجنيب امر الرهن يخرج من الرهن ويكون الاجرة للرهن وان كان  
الاجارة بغير اذن الرهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به والمرتهن ان يعيدها في الرهن وان أجزها الرهن من اجنيب امر  
المرتهن يخرج من الرهن والاجر للرهن وان أجزها بغير اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن ان يعيدها في الرهن  
وان أجزها اجنيب بغير اذن الرهن والمرتهن ثم أجزها الرهن الاجارة كان الاجر للرهن والمرتهن ان يعيدها في الرهن  
وان أجزها المرتهن دون الرهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر للذي أجزها ويتصدق به والمرتهن ان يعيدها في الرهن  
وان أجزها كانت الاجارة للرهن ويخرج من الرهن **رجل** تزوج امرأة بالف وورث رهنها بالمهر عينا شاكرا الفا  
فهلك الرهن عندها يهلك بصدقتها وان طلقها قبل الدخول بها كان عليها ردة نصف المهر كما لو استوتت صداقتها ثم  
طلقها قبل الدخول بها هذا اذا طلقها بعد هلك الرهن فان طلقها قبل الدخول بها هلك الرهن عندها لا شيء عليها لان  
بالطلاق قبل الدخول لا سقط عن الزوج نصف المهر بغير عوض فيبقى الرهن رهنها بما بقى وهو نصف الصداق فاذا طلقها  
الرهن بعد ذلك يهلك بل يبقى على الزوج فلا يجب على المرأة شيء ولو تزوج امرأة ولم يتم لها مهر او مهرها لم يملك  
رهنها وفاء بهل مثل هلك الرهن يهلك بمهر المثل ويقر مستوفية مهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها بعد ذلك كان عليه  
رد ما زاد على متعتها كما لو استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول بها فان طلقها او قبل الدخول والرهن قائم  
ووجبت لها المتعة في القياس ليس لها ان يجسر الرهن بالمتعة وهو قول ابى يوسف الاخر وفي الاستحسان وهو قول محمد والشافعي  
الاقل ما يجسر الرهن بالمتعة والاصل ان الرهن يملك بغيرها بالمتعة الاحتياط وهو قول محمد والشافعي وهو قول  
ابن جعفر الاخر لا يصح رهنها بالمتعة اذا اقرت بصدقتها المهر بها ساق صدقاتها وهبت صدقاتها من الزوج او ابرأته كما عليه ان يرد  
الرهن الى زوجها فان هلك الرهن عندها يهلك بغير شيء ولو اختلفت المرأة من زوجها وهبت مهرها او ابرأته كان عليها رد الرهن  
فان لم يرد حتى يهلك يهلك بغير شيء واذا قبض المرتهن دينه كان عليه رد الرهن فان منع الرهن حتى هلك الرهن عنده يهلك بالدين  
ويجب على المرتهن رد ما قبض ولو اقر من الرجل كثر من الطعام واخذ من المستقر رهنها بالطعام ثم ان المستقر اشتري  
الطعام الذي قد منه بالدرهم ودفع اليه الدرهم ويرى هذا الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يهلك بالطعام اذ كان رهنها  
لذا كانت قيمة الرهن من الطعام ونجى على الرهن **رجل** اشترى من الدارام وكذا الرهن اذا اسلم الى رجل في طعام واحد

من المسلم رهنها يساق الطعام ثم تعالها على رأس المال ولم يقبض رهنها اسلم رأس المال من المسلم اليه حتى هلك الرهن  
عنده فانه يهلك بطعام السلم ويبطل الصلح وكذا لو وهب رأس المال بعد الصلح ولم يمنع الرهن حتى هلك فانه يهلك  
بالطعام **رجل** له على رجل ألف درهم وبها رهن عند صاحب المال فقبض رجل من الراهن طوعا وقبض الطالب سقط اليه  
وكان المطلوب ان ياخذ رهنه فان لم ياخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد على المقلوع ما اخذ منه ويعود  
ما اخذ من المقلوع الى ملك المقلوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم وقبض العبد فتبوع انسا بقضاء  
النفس ثم استحق العبد او رد يعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بقضاء او بغير قضاء كان على بايع العبد رد النفس  
على المتبوع لا على المشتري **رجل** له على رجل دين ويدين عنده ثمنها ساقتا عقدا الرهن ولم ياخذ المرتهن دينه  
فهلك الرهن عنده فانه يهلك بالدين ويبقى الرهن باقيا قبض المرتهن **رجل** اشترى من رجل راها عن دينه او وهبه ولم يمنع  
الرهن بعد الاجراء والقيمة فهلك الرهن عنده يهلك امانة استحق **رجل** له على رجل ألف درهم وبها رهن عنده فاحال الراهن  
المرتهن بالمال على رجل فقبل الحوالة وبراء منه ولم يرد الرهن ولم يمنع حتى هلك الرهن عنده فانه يهلك بالدين ويبطل  
الحوالة ولا يبطل الرهن بوث الراهن ولا بوث المرتهن ولا بوثها ويبقى الرهن رهنها عند الودعة رهنها السلم اذا اخذ  
بالسلم في رهنها فهلك يصير مستوفيا للسلم فيه وكذا لو اخذ المسلم اليه من رهنها السلم برأس المال رهنها يجوز رهنها فان  
هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا برأس المال ويبقى السلم وان لم يهلك حتى اقرت باطل السلم ويرد الرهن على الراهن  
وكذا الرهن بيد العرف جاز عندنا فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا ويتم العرف وان لم يهلك حتى اقرت باطل العرف  
**رجل** قل غريم عدا ففصلح من القصاص على اربع ولى العمد واخذ بدل الصلح رهنها جاز في قولهم وكذا لو كان القتل بما لا يجب  
القصاص فاخذ لولى الدية رهنها من القاتل وكذا لو كان القتل خطأ فاخذ لولى من العاقلة رهنها بالدية بعد قضاء العاقلة جاز وكذا  
الرجل اذا جرح غيره جراحه لا يستطاع فيها القصاص وقضى القافة بالارش لم يخرج واخذ بالارش رهنها او قطع يد  
رجل خطأ وقضى القافة نصف الدية على العاقلة فاخذ المقلوعة يد رهنها من العاقلة جاز وكذا لو سقط القطع عن  
البشارق بوجهه وفيه القافة نصف الدية على اساق فاخذ المقلوعة يد رهنها من العاقلة جاز وكذا لو سقط القطع عن  
الكتابة جاز وان كان لا يجوز هذا الكفيل بيد الكتابة ولو استأجر ارا او شيئا واعطى بالاجر رهنها جاز فان هلك الرهن  
بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة يبطل الرهن ويجب عليه المرتهن ردة قيمة الرهن  
ولو استأجر خياطا يخط ثوبا واخذ من الخياط رهنها بالخياطة جاز وان اخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز  
وكذا لو استأجر ابلا الى مكة فاخذ من البلال الجلالة رهنها جاز وان اخذ جمولة هذا الرجل بنفسه او بديعة بعينها لا يجوز  
وان استأجر الرجل شيئا له حل وموتة فاخذ المغير من المستعير رهنها بركة العارية جاز وان اخذ منه رهنها بركة العارية بنفسه  
لا يجوز ولو اخذ رهنها من المستعير بالعارية لا يجوز لانها امانة في يده ولو استأجر نواحة او مخبئة واعطى بالاجر رهنها  
لا يجوز ويكون باطلا وكذا المرتهن يدين القمار او بين المبتة والدم والرهن بين المخم من المسلم او ذق بين الجنين  
باطل وعند محمد اذا اشترى المسلم خلا واعطى بالثمن رهنها ففزع الرهن فيه ثم طهره كان خرا يضر الرهن ولو اشترى  
عبدا ورهنه ثم رهنه ففزع الرهن ثم طهره كان خرا لا يضر الرهن شيئا لانه رهن باطل والاول فاسد ولو اشترى  
شيئا من رجل بدينار بعينها واعطى بها رهنها كان باطلا لانها لا تعين وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف  
الى ما في الذمة ولا يجوز رهنها بدينار والمكاتب وام الولد لان الرهن لاستيفاء الدين من المالة والاستيفاء منها مستعذر  
**رجل** عليه الف درهم فصالحه على خمسمائة واعطاه رهنها خمسمائة فهلك الرهن ثم تصادقا انه لم يكن عليه دين



كان على المتهن ان يرد على الراهن خمسة اذ اذ هن عند الانسان ثوبا وقال المتهن ان لم اعطك ما كنت اذنا فهو  
بيع بلك على القدر لا يجوز ذلك **المودع** اذا دعي هلك المودع وصاحبها يبيع على الاتام فحقا على مال واعطاه هنا  
فهلك الرهن لا يضمن المتهن في قول ابو حنيفة وابي يوسف وبني في قول محمد ولو ادعي صاحب مال المودع وجدا المودع  
الايداع فحقا على شيء جاز الصلح في قولهم وكذا لو ادعي صاحب مال الابداع والاستهلاك من المودع والمودع يقر بالمودعة  
ولم يدع الرد والهلاك وحقا على شيء جاز الصلح في قولهم ولو قال المودع هلك المودعة او قال ردت وسكت ما  
انال او قال لا ادري فحقا على شيء لا يجوز الصلح في قول ابو حنيفة وابي يوسف ويجوز في قول محمد ولو قال المودع ضاعت المودعة  
او ردت وقال صاحب مال انك استهلكتها فاصطلي على شيء لا يجوز الصلح في قول ابو حنيفة وابي يوسف الاول ويجوز في قول  
محمد وابي يوسف الاخر وفي كل موضع يجوز الصلح اذا اعطى بدل الصلح رهنه جاز الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن  
وذكر الشيخ الامام المعروف بموافقه في الفتوى في الصلح على قول ابو حنيفة **رجل** قال اخر ضمنت ما كنت على فلان اذا جاز الابداع  
واعطى بلك رهنه جاز ولو قال اذا رد فلان فاننا ضامن لك ما كنت عليه واعطاه رهنه لا يجوز الرهن ويجوز الكفالة  
على هذا الوجه ولو قال اخر ما بايعت فلانا قيمته على واعطاه رهنه قبل البايعة لا يجوز **رجل** رهن عن انسان عبد باف  
درهم ثم جاء الراهن بجارية وقال اخذها مكان العبد فانه يبيع ذلك اذا قبض وقبل قبض الثاني فالاول رهن مادام في يده  
يهلك بالدين ان هلك وان اقام مائة يهلك من غير شيء فاذا قبض الثاني يخرج الاول من ان يكون رهنه رد الاول على الراهن  
اولم يرد ويكون الثاني رهنه لو هلك يهلك لقيمة نفسه لا قيمة الاول ولا يجوز رهنه من المشاع فيما يقسم فيما لا يقسم لا يبرئ  
ولا من غير الشريك ولو ارتهن رجلا من رجلين لها وها شريك فيهما او لا شريك بينهما فهو جائز اذا قبله ولو قبل  
احدهما دون الآخر لم يصح ولو قبض الراهن من احدهما وقبلا لا يكون له ان يسترق نصف الرهن ولو رهنه منها فقال هبت  
من هذا النصف والنصف من هذا الآخر لا يجوز فلان قبله ولو رهنه رجلا من رجلين عليها من رجل رهنه واحد فهو جائز ويكون  
الرهن رهنه لكل الذين وللمتهن ان يجبت حتى يستوفي جميع الدين **الشيوع** الطاري يبيط الرهن في ظاهر الرواية وفي  
ابي يوسف لا يبيط بصورة الراهن اذا وكل العدل ببيع الرهن بمجمعا او متفرقا كيف شاء فاع بعض الرهن يبيط  
فما بقي وعز ابو يوسف لا يبيط ولو استحق بعض الرهن فان كان استحق سائبا يبيط الرهن فيما بقي وان استحق شيء مقدريه  
صحيحا فيما بقي ويكون الباقي محبوسا ببيع الرهن فان هلك الباقي وفي قيمته وفاء بجميع الدين فانه يهلك بمجتمعة من الدين الاخير  
**رجل** رهنه دارا بها شاة الراهن شيء قليل او كثير ينتفع به او رهنه حيا لقايتها شاة الراهن بدون التاع ولم الكل الى المتهن  
لا يجوز ذلك لان يفرغ الدار والجواري وسلم ولو رهنه الدار من المشاع بدون الدار وفي الجوارح من الجوارح دون الجوارح  
وسلم الكل ايجار والحكمة لجواز الرهن في المسئلة الاولى ان يودع في الدار والجوارح او لا يبرئ سلم به ما رهنه فيض استليم  
والرهن ولو قال هلك هذه الدار وفيها شاة او رهنه على الاخراج جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والتم في ابيع  
الابل المذكورة في الرهن يبيط المتهن لان الرهن لا يبيع بغيره لكن يدخل الكل في بيعها ولو رهنه دارا وما فيها وحقا بينهما وبين  
جميع ذلك وهو خارج من الدار رهنه **رجل** رهنه شاة وحقا بينهما وبين الرهن وقال اخره جاز وبغيره فابضا بالتحلية  
في الروايات الظاهرة وعز ابو يوسف اذا كان الرهن ما ينقل لا يبيع فابضا لم ينقل وعز ابو يوسف اذا رهنه دارا وما فيها  
فقال سلمت اليك لاتيتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلمت اليك ولو رهنه صوفا على ظهر غنم لا يبيع ايضا حتى يجر  
ويقبض ولو رهنه دابة عليها حمل لاتيتم الرهن حتى يلقى الحمل عنها ويدفع الدابة ولو رهنه بيتا معينا من دار او طائفة  
معينة من دار وسلم جاز **رجل** رهنه الف درهم رجل رهنه بذلك عبدا مشتركا بينهما نصفين شرعا بعد الرهين

وحضر الاخر قال الحاضر منها المتهن اعطيك ما على من الدين واخذت حتى من العبد قال ابو حنيفة المتهن ان يمنع  
من ذلك حتى يأخذ جميع الدين فاذا دعي الحاضر جميع الدين لم يكن مستوطنا على اداء الدين وكان ان يقبض كل العبد فاقبض  
ولم ينع من الشريك حصته من دين العبد وهلك العبد في يده فانه يهلك بجميع الدين الا ان يكون الدين اكثر من قيمة العبد  
فيخرج على صاحب نصف الفضل ايضا ويكون نصف العبد في هذا الموضع بمنزلة الرهن في يده وهذا قول محمد ايضا قال رجلان  
رهنهما شاة بدين عليهما فادعي المتهن الرهن عليهما فاحجدا فاقام البيعة على احدهما على هذا الوجه فانه يستلفا لغيره بائنه  
ما رهنه فان نكل غنبا الرهن عليهما على احدهما بالبيعة وعلى الاخر بالتكول وان حلف في المتهن الرهن عليهما لان الرهن لم يثبت  
في نصيب الحالف فيستعد من القفاء بالرهن في نصيب الاخر لانه شاع ولو كان الراهن واحدا والمتهن اثنين فقال لاحدهما  
ارهننت انا وصاحبي هذا العين منك بمائة درهم واقام البيعة والمتهن الاخر يحجده ويقول لم ارهنه والراهن يحجده  
عن ابي يوسف في روايتان في رواية يرد الرهن وفي رواية العين كله يكون رهنه المدعي حصته من الدين ولا يبيط الرهن ويجوز  
صاحبه وهو قول ابو حنيفة وقال محمد اقبض بيعة المدعي هنا واجعله في يد الذي اقام البيعة وفي يد عدل فاذا اقبض الراهن  
مال الدار اقام البيعة اخذ الرهن وان هلك الرهن ذهب من الدين نصيب الذي اقام البيعة **رجل** عليه دين بدين رهن  
وكفيل كفيل باذن المديون فقطع الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب ذكر في النوادر ان الكفيل يرجع على الاصيل  
بما كفيل لان الرهن اذا هلك بدينه وفاء بالدين يصير الطالب قابضا ديه بقبض الرهن فاذا اخذ المال من الكفيل يصير قابضا  
بعد الاستيفاء الا ان الكفيل انما دفع المال الى الطالب باذن الاصيل وهو سفير محض في ذلك فلا يكون له ان يخاصم الطالب  
ولكنه يخاصم الاصيل ويرجع عليه لانه دفع المال اليه وهو كما لو باع شيئا واخذ بالقبض كفيل لا مراعات في فادي الكفيل  
التمن ثم هلك المبيع عند البايع فان الكفيل لا يخاصم البايع ولا يرجع عليه وانما يخاصم المشتري ثم يرد على البايع بما دفعه الوكيل  
ايه **رجل** عليه دين رجل وبكفيل في اخذ الطالب من الكفيل رهنه ومن الاصيل رهنه احدهما بعد الاخر وبكفيل واحد من الرهينين  
وفاء الدين فهلك احدهما الرهن عند المتهن قال زفر انها هلك هلك بالدين وقال ابو حنيفة هلك الرهن الثاني فان كان الرهن  
الثاني علم بالرهين الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان يعلم بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف  
الدين ولم يذكر العلم والجهر والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن ان كل واحد منهما مطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني في زيادة  
فيقسم الدين على الرهن الاول والثاني على قدر قيمتهما فاراستوت قيمتهما فانه هلك يهلك بنصف الدين وبعض هذا قدر قبل  
هذا **رجل** اذا دان بدينه جازنا فلم يدرعه صاحب الدين حتى دفع اليه ثوبا يملك عند روي عطاء بن يوسف ان رهنه باجرة البيت  
فالرهن بما فيه وان اخذ منه الرهن بحرقه منته فان صاحب الدين يكون ضامنا قال الفقيه الليث عني لا يضمن صاحب الحائض  
اذا لم يكن الدافع مكرها في الدفع **فصل في الاستيقاع بالرهين** المتهن اذا اركب الدابة الموهنة باذن الراهن  
فقطعت في كونه لا يضمن ولا يسقط شيء من الدين فان ركبا بغيره من الراهن فقطعت في كونه يضمن قيمتها وان عطبت بعد  
ما نزل عنها سلمته فهلك رهنه في ائتمه ويهلك بالدين وان ركبا الراهن باذن المتهن او بغيره اذنه فقطعت لا يسقط  
الدين ولو كان الرهن ثوبا فلبسه المتهن باذن الراهن وهلك في استهاله لا يسقط الدين لان استعمال المتهن باذن الراهن  
كاستعمال الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين فان استرده المتهن من الراهن بعد ما لبسه الراهن فهلك  
يهلك بالدين ولو كان الرهن ثوبا فجاءه الراهن بقتله وبخرق فقال الراهن حدث هذا في يدي المتهن قبل لبسه او بعد ما نزع  
الثوب من نفسه وقال المتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المتهن والبيعة بينة الراهن ولو قال الراهن لم لبسه  
المتهن وغرق عند وقال المتهن لبسته فخرق كان القول قول الراهن ولو اعاد المتهن الرهن من الراهن او اجره



او او دعه كان المتهن ان يسترقه والامارة باطلة ولو كان الرهن مصحفا فاذن له الراهن بالقراءة فله قبل  
ان يفرغ من القراءة لا يضمن المتهن والدين على جلا وان هلك بعد فراغه من القراءة يهلك بالدين وكذا لو كان الرهن خائفا فله  
المتهن في خضره باذن الراهن فهلك يكون امانة لا يسقط به شيء من الدين وان نزع عن صاحبه فهلك بعد النزع يهلك بالدين  
**ولو كان المتهن اعاد الرهن من الراهن فالت رهن عليه ويون فان المتهن اخذ الرهن من الغراء لان المتهن كان بسبيل من**  
**استرداده في حياته فكذا بعد وفاته فان اذن المتهن للراهن ان يزرع الارض الموهنة فزرع او سكن الدار الموهنة باذن**  
**المتهن لا يبطل الرهن ولا ان يسترد المهر فيعود رهنيا وما دام في يد الراهن لا يكون في يده المتهن ولو اذ الرهن وصوفها**  
**ولبها يكون داخل في الرهن لما قلنا في النزع والتمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكها والغاصب اذا سال صاحب الغصب**  
**ان يعيره اياه بخدمة او يرسله في حاجه فاذن له في ذلك برضى الغار عاده بعد فلكا ويجوز ان يغصبه غلاما فراه المالك**  
**عنه قال الناطق انه يبراع الفمان ويصير منزلة الوديعة في يده وليس للمتهن ان يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر بالوديعة**  
**في قول محمد فان فعل ذلك كان ضامنا وهو قول ابو يوسف ولو بائنا عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه المتهن**  
**باذن الراهن وانقص منه ستة دراهم فلبسه مرة اخرى بغير اذن الراهن وانقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمة عند**  
**المالك عشرة دراهم لا يرجع المتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان الدين**  
**اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرون كان نصف الثوب مضموما بالدين ونصفه امانة فاذا انتقص من الثوب**  
**بلبسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضموما على المتهن**  
**وما انتقص بلبسه من غير اذن الراهن فهو اربعة دراهم مضونة على المتهن فاوجب على المتهن اربعة دراهم بمير قصا**  
**بقدها من الدين فاذا هلك الثوب وقيمة بعد انتقصا عشرة نصفها مضونة ونصفها امانة فبقدر المضمون يصير المتهن**  
**مستوفيا لدينه بقي من دينه درهم واحد فلما يرجع على الراهن بدرهم واحد **رجل** رهن جارية فارضعت صبي للمتهن**  
**لم يسقط شيء من دينه لان لبن الادي من متقوم ولو كانت شاة فزرب المتهن من لبنها كان محسوبا عليه من الدين لان لبن**  
**الشاة متقوم **الراهن** اذا اعتق العبد الموهون او دبره او كاتب جارية فاستولى عليها فنذ جميع ما صنع موصرا كان الراهن**  
**او معصرا وقال الشافعي ان كان معصرا لا ينفذ اعتاقه واذا نذ عذنا سعى العبد في اقل من قيمته ومن الدين وهو حر اذ لم**  
**يسقو المستقير رجوع على مولاه انتقوا الا المديروا والولد فانه لا يرجعوا والمتهن بالخيار في التذير ان شارب رجوع**  
**على الراهن وان شارب رجوع على العبد **والسعاية** في الذبيح غالف السعاية في العتق من وجوه ثلثة **احدها** ان المتهن يبيع في بيع**  
**الدين لانه يودي الدين عن كسبه وكسبه مال المولى ولهذا لا يرجع على المولى بما سعى ويسقو وان كان مولاه موصرا **رجل** اشتري**  
**من رجل عبدا ولم يقبضه ولم ينفذ الثمن فاعتق العبد وهو حر فنفذ اعتاقه ولا يسقو العبد البايح في الثمن في قول ابو حنيفة**  
**ومحمد ولقي يوسف الخول وقال ابو يوسف فاسق في جميع قيمته اذ كانت قيمة اقل من الثمن ثم يرجع بذلك على المشتري **رجل****  
**رهن عبدا وغاب ثمران المتهن وجد العبد حر فان كان العبد اقر بالرق عذرا الرهن لا يرجع المتهن بدينه عليه **رجل** اشتري**  
**من رجل عبدا ونفذ الثمن وقبض العبد وغاب البايح غيبة لا يعرف مكانه ثم ظهر العبد لكان حرا فان اشتري يرجع بالثمن**  
**على العبد ثم العبد يرجع بالثمن على البايح اذا حضر وعزى ابو يوسف في نوادره لا يرجع كالا يرجع في الرهن ومحمد توقف في هذا**  
****رجل** رهن جارية ذات زوج بغير اذن الزوج صح الرهن وليس للمتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان مات من غشيانها**  
**كان مات باقية مساوية فيسقط دين المتهن استحسانا والقيا من لا يسقط لان الزوج اعانها بطهها بتسليم المولى**  
**فصار كذا رهن وطنها **ولو** رهن جارية ليس لها زوج غر زوجها الراهن باذن المتهن فهذا الاول سواء وان زوجها**

وان زوجها

وان زوجها بغير اذن المتهن جاز النكاح والمتهن ان يمنع الزوج من غشيانها لا ينافي الرهن لم يكن مشغولة  
بحق الغير لتعلق حق المتهن بجميع اجزاها فكان له ان يمنع الزوج من غشيانها فان غشياها الزوج بصير المهر هناك  
مع الجارية لان المهر بدل جزء من اجزاها فباعتها بحق المتهن بمنزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر هنا  
لان المهر لا يتاكد قبل الدخول فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المتهن بالخيار ان شاء ضمن الراهن  
لان الملاك حصل بتسليمه وان شاء ضمن الزوج كما لو قبضها الزوج ثم يرجع الزوج على المولى اذ لم يعلم الزوج بالرهن  
وكنتم عنه المولى لانه صار مغرورا من جهة فان اعلمه بذلك لا يرجع بذلك على المولى لانه لم يصير مغرورا من جهة **رجل** رهن شاة  
واباح المتهن ان يشرب لبنها كان المتهن ان يشرب وياكل ولا يكون ضامنا فان هلكت الشاة بعد ذلك عند المتهن قسم الدين  
على قيمته الشاة وعلى قيمته اللبن فاصاب الشاة يسقط ذلك القدر من الدين وما اصاب اللبن يرجع المتهن بذلك على الراهن  
لا يشرب المتهن باذن الراهن كشر الراهن ولو شرب الراهن يسقط قدر حصته من الدين كما لو تلف الراهن عضو من  
اعضائها كان المتهن ان يرجع على الراهن بحصة ذلك من الدين وعلى هذا جميع النام والزيادة **رجل** رهن خاتما  
فلبس المتهن في خضره اليمنى واليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا لانه استعمالا وقياسا سوى الختم من الامايع لا يضمن لان  
ذلك حفظ وهو مأمور بالحفظ وان رهن طيلسا نافوضه المتهن على عاتقه لا يضمن لانه حفظ وان لبسه كما لبس  
الناس ضمن **ولو** رهن سيفين او ثلثة ففقد المتهن بالثلثة لا يضمن لانه حفظ وفي السيفين يضمن اذا كانا المتهن  
يتقلا سيفين لانه استعمال وان لبس الخاتم في خضره اليسرى ففقد الخاتمة لا يضمن لانه كانا الملبس من تختم بخاتين  
فيضمن لان ذلك استعمال وتزيين والاول حفظ وما يتولد من الرهن كاللبن والولد والصوف والتمر والارز يكون  
رهنه مع الامل عذنا والمتهن ان يمسك الكل المان يستوفيه ولا يسقط بهلاك الزيادة شيء من الدين اذا هلك  
قبل كمال الاصل حال قيام الرهن والمتهن ان يبيع ما يخاف فساده باذن النكاح ويمسك غنمه هنا وان باع بغير امر النكاح كان ضامنا  
**فصل فيمن رهنه بالاعير **رجل** استعار من اخيه ثوبا ليرهنه بدينه فاعاره تحت الاعارة ولم يستعير**  
**ان يرهنه بدينه بقليل او كثيرا اذا اطلق المعير ولم يسم ما يرهنه به وان سمي قدرا او جنسا لا يجوز للمستعير ان يخطا**  
**فان خالفه المستعير فله باقل فاسق او اكثر او بضمف اخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا لو استعار ليرهنه عند فلان**  
**فوهنه عند غيره او استعار ليرهنه بالكوفة فوهنه بالبصرة والمعير ان ياتخذ من المتهن فان هلك في يد المستعير ان هلك في يد**  
**قبل ان يرهنه او هلك بعد ما رهنه واقتكاه لافان عليه وان هلك الرهن فقال المالك هلك عند المتهن وقال المستعير هلك قبل**  
**ان يرهنه او بعد ما رهنه واقتكاه كان القول قول الراهن مع يمينه وان رهنه المستعير على الوجه الذي اذن المعير كان**  
**على المستعير قدر ما يسقط من دين الراهن **وكذا** لو دخل عيب فسقط بعض الدين يضمن الراهن للمعير بذلك **ولو****  
**ان الراهن عجز عن فكك الرهن فقبضه المعير من الراهن كان المعير ان يرجع على الراهن بقدر ما يسقط من الدين**  
**عند المالك ولا يرجع بالثمن من ذلك الحق لو كانت قيمة الرهن الف او رهنه بالفين باذن المعير واقتكاه المالك بالثمن لا يرجع**  
**على الراهن بالثمن الف وليس للمتهن ان يمنع عن قبض الدين من المعير بل يجبر على ذلك حتى يقبض ويسلم اليه الرهن **ولو****  
**ان المستعير وكل من قبض الرهن من المتهن والرد الى المعير ان كان الوكيل في عيال المستعير جاز ولا يضمن ان هلك**  
**المال قبل الوكيل وان لم يكن الوكيل في عيال الموكل فهلك المال في يد الوكيل ضمن الموكل وهذا الوديعة سواء وليس للمستعير**  
**ان ينتفع بالرهن قبل الرد ولا بعد الفكاك فان فعل ضرر ولو استعمله قبل الرهن ثم رهنه بجل قيمة يبراع الضمان وليس هذا**  
**كرجل استعار ثوبا ليرهنه به فحالف ثم عاد الى الوفاق لا يبراع الضمان **رجل** عصب من آخر عبدا فوهنه بدينه عند رجل**



وهكذا المال عند المتهن كان المالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المتهن فان ضمن الغاصب تم الرهن لان  
الغاصب عند ادائه الضمان يملكه من وقت الغصب فيصير اياه مال نفسه وان ضمن المالك المتهن كان المتهن ان يرجع على الراهن  
بما ضمن وسيط الرهن لان سبب ضمان المتهن هو القبض وعقد الرهن كان قبلك فلا ينفذ الرهن على ما شرع من العقد  
ولو كان الغاصب مع العبد المضمون الى رجل ودفعه ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فله الرهن ثم جاء صاحب العبد  
وضمن الغاصب والمدفوع اليه فخرج المتهن على الراهن جازا للرهن في الوجهين اما اذا ضمن الغاصب فلا يملكه بالغصب  
السابق على الرهن فينفذ واما اذا ضمن المتهن فلا يملكه لان سبب الضمان في حقه هو القبض بحكم الوديعة وعقد الرهن كان قبلك  
فينفذ الرهن على كل حال ولو ان رجلا عنده وديعة لانساه فزعمه المودع عند رجل فملك عنده فجاد المالك وضمن  
الراهن والمتهن لا ينفذ الرهن لان الاول ضمن المدفع الى المتهن وعقد الرهن كان قبل المدفع ولا يكون ما كان وقت الرهن  
فلا يجوز له ان يرجع على المتهن عند رجل عند المتهن ثم ان الراهن اشتكى المتهن من مولاه ودفعه الى المتهن فانه لا يكون رهنه عند  
المتهن لان الراهن يملكه بعد الرهن فلا يكون ما كان وقت الرهن وكذلك رجل غصب عبدا فباعه ثم جاء صاحبه فضمنه ان  
ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب جازا لبيع وان ضمنه يوم الدفع الى المشتري لا يجوز بيعه لان الغاصب والوجه الثاني  
انما يملكه وقت الدفع فلا يجوز بيعه اذ لم يكن ما كان وقت البيع **رجل** عارضه حله وحل وموته بوجهه فله ان يملكه  
ان رد العارية يكون على المغير فروق بينها وبين غيرها من العوارض غير هذا يكون الرد على المستعير لان هذه اعادة  
فيها سقعة لما جازها فانه لا يصير مضمونة في الرهن ولا يصح ان يرجع على المستعير بقيمة فكانت بمنزلة الاجارة وفي  
الاجارة يكون الرد على المتهن **الراهن** اذا اجاز للمتهن ان يودعه انسانا او يعيره او يوجره فان اودع المتهن انسانا  
فهو رهن على حاله ان هلك في الموضع سقط الدين بهلاكه وان عارضه حله وحل وموته بوجهه فله ان يملكه رهنه  
ولو اجرة فالاجرة يكون للرهن وليس للمتهن ان يعيد الرهن الا برهن جديد ولو اذن له الراهن ان يرهنه فزعمه  
من غيره وكلمه يخرج من الرهن الاول **ولو باع** الاجر والمتهن احدهما باذن المتهن يخرج من ان يكون رهنه **وكلمه**  
رهنه ما كان الاول قبضه المشتري ولم يقبضه وان هلك المشتري على ان يوفى به فانه ينوي من مال المتهن والمتهن ان يحبس الثمن  
اذا كان دينه مؤجلا الى وقت حلول الاجل **فصل في العدل في باب الرهن** رجل رهن عند انسان  
شرطا را هن والمتهن في عقد الرهن ان يكون الرهن في يد عدل وقبض العدل يكون بمنزلة قبض المتهن ولا يكون  
لمتهن ان يأخذه من عدل الا برهن اخر ولو ان رجلا باع من انسان شيئا وقاضيا ان يكون البيع في يده حتى يقبض الثمن  
جاز وكونه يلا عدل بمنزلة يدا باع حتى لو هلك البيع في يد العدل ينسخ البيع وسيط الثمن ولو شرط الراهن والمتهن في عقد  
الرهن ان يكون العدل مسلطا على بيع جاز ايضا والعدل ان يبيع ويرفعه من المتهن وليس للراهن ان يفسخ الوكالة ولا للمتهن  
ان يمنع من بيع ايضا **ولو مات** الراهن او المتهن بقی العدل على كان بمثل الرهن ويبيع ولو مات العدل بطل الوكالة  
ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه وكذا لو جمل الراهن والمتهن الرهن على يد عدل وسلط رجلا اخر على بيعه جاز  
ولو ان يبيعه وسيط الثمن الى المتهن وكذا لو سلط الراهن المتهن على بيعه جاز ايضا ولو لم يكن البيع شرطا في عقد  
الرهن ثم سلط المتهن والعدل على البيع فتح التوكيل ولذا من ان يفسخ هذه الوكالة وينعه **ولو مات** الراهن  
سقط الوكالة وليس للمتهن ان يطالب العدل بالبيع في هذا الوجه وعن ابي يوسف ان هذه الوكالة لا تنقضي الا بشرط في العقد  
وهو الصريح ولا يكون للمتهن ولا للعدل ان يتصرفا في الرهن سوى المالك اذ لم يكن مسلطا على البيع ولا يبيع ولا يزوج  
ولا يستقدم والعدل ان يملك الرهن الى من كان في حاله من امراته وخادمه وولده واجرائه الذين يتصرفون في ماله ولو باع

نحو  
عقد جرد

العدل الرهن يخرج من ان يكون رهنه ويصير الثمن رهنه ما كان الاول مقبوضا كان الثمن او لم يكن وكذا لو قتل العبد الرهن  
وغرم القاتل قيمته او قتله عبد اخر ودفع به فان العبد الثاني يكون رهنه ما كان الاول ولو باع العدل الرهن وسلم الثمن  
الى المتهن فاستحق العبد او رد بغير بقضاء قاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالخيار ان شاء رجع على المتهن  
بالثمن ويغود دين المتهن على حاله وان شاء رجع على الراهن **ولو ان** العدل باع الرهن ولم يملك الثمن للمتهن فاستحق  
العبد او رد بغير بقضاء فان العدل يرجع على المتهن هذا اذا كان التسليم على البيع شرطا في عقد الرهن فان كان التسليم  
على البيع بعد عقد الرهن والعدل ههنا يكون وكيل الراهن وما يملكه من المتهن يرجع به على الراهن دفع الثمن الى المتهن  
او لم يدفع ولو ان العدل اقر في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم المتهن واكثر المتهن ذلك كان القول قول العدل  
وسيط دين المتهن يجبر القاض للعدل على بيع الرهن لقاء الذي فان ابي يبيعه اتفاقا في قول ابي حنيفة وفي رواية محمد  
**رجل** رهن شيئا ووضعه على يد عدل وسلط العدل على البيع ثم غاب الراهن والعدل يجبر على البيع قبل هذا اذا كان البيع مشروطا  
في عقد الرهن وقيل لا يجبر على كل حال وهو الصحيح **الا** اذا رهن مال ولد المغير بدين نفسه فتح الرهن وكذا الوكعة  
ذكره في الاصل وذكر الفقيه ابو الليثان هذا استحسنه والقياس ان لا يجوز في الاب والوصي جميعا وعن ابي يوسف انه  
يأخذ بالقياس ولو قضي القاض بدين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ولو فعل ذلك الاجاز وهو كالمبيع للاب ان يبيع مال ولده من نفسه  
بمثل القيمة ولو فعل ذلك لا يرضى لا يجوز الا ان يكون خيرا لليتيم وفي الروايات لا يجوز للاب ايضا فضاء بدين نفسه مال اليتيم  
والصحيح ان يجوز **والعبد** اذا ابق من المتهن وقضى القاض بسقوط الدين شرعا في الاباق يعود رهنه على كان **والعبد**  
الغصب اذا ابق وقضى القاض على الغاصب بالقيمة ثم عاد العبد لثمن الاباق فانه يعود على ملك الغاصب **العدل** اذا كان مسلطا على  
البيع كان له ان يبيع بالتقدي والنسبة فان بها مال الراهن من البيع نسبة بعد ذلك لم يصح نهيه ولان يبيع ما جردت من الرهن  
من ولده او غير لان بيع للاصل ولو طلب المتهن دينه فقال الراهن للعدل بيع الرهن واوف حقه وقال المتهن لا اريد البيع وانا  
اريد حتى كان له ذلك **رجل** رهن رجلا شيئا بدين مؤجل وسلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حق حل الاجل  
قال الرهن باطلا والوكالة بالبيع باقية ولو رهن شيئا بدين مؤجل وسلط العدل على البيع مطلقا ولم يقل عند حل الدين للعدل ان  
يبيعه قبل ذلك ولو رهن شيئا ووضعه على يد عدل فالت العدل لا يسطر الرهن ويوضع على يد عدل اخر عن تراخى منها فانه لا  
اختلاف في ذلك ووضعه القاض على يد عدل وليس للعدل ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطا على البيع لان الراهن لم يملكه  
بالبيع فان مات الراهن كان للقاض ان يبيعه بعد موت الراهن ولان يفوض البيع الى هذا العدل الثاني او عدل اخر ولو ان العدل  
باع الرهن في حياته وقضا على بيعه الا ان الراهن يقول بانه مائة والدين وقته الرهن مائة ايضا وصدة العدل في ذلك  
وقال للمتهن باع تخمين دهره كان القول قول المتهن مع يمينه والبينة بينة الراهن **ولو رهن** مالا بقيمة الرهن مائة والدين  
مائة ووكال المتهن يبيعه فاقام المتهن البينة انه باع بتسعين واقام الراهن البينة على موت الرهن في يد المتهن قال محمد يقضي  
بينة المتهن وقال ابو يوسف يقضي بينة الراهن **فصل في اختلاف الراهن والمتهن** رجل رهن عند رجل جارية  
سباويا فلما بالف مؤجلة الى شهر وجعل جلا مسلطا على بيعها اذا حل الاجل فلما حل الاجل جاز المتهن بجارية وطلب من العدل  
بيعه فقال الراهن ليست هذه جارية ان تصادق الراهن والمتهن ان الموهبة كانت قيمتها الف درهم فان كانت  
الجارية اتى جاز بها المتهن مساوي الف درهم الا ان الراهن انكر ان يكون هذه الجارية هي التي الموهبة كان القول قول  
المتهن وفي حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية او قال لا ادري كان القول رجع اليه  
على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها بخلاف التوكيل بالبيع اذا امتنع عن البيع فانه لا يجبر بالبيع



العدل فعلق به حق المدين فيجبر كالموكل بالخصومة بطلب الخصم اذا امتنع عن الجواب فانه يجبر واذا باع العدل  
كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وان حلف العدل لا يجبر العدل على البيع وانما يقع الرهن بالبيع  
فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاض كالموكل بالعدل واذا باع القاض كانت العهدة على الراهن ولو باع الراهن  
بجارية قيمتها خمسة فقال الراهن ليست هذه الجارية جارية وقال المدين هذه تلك الجارية وانقص شوها كان القول  
قول الراهن وحلف فان حلف الجارية هالكة بالدين في رده ثم يرجع الى العدل لان القول العدل بما قال المدين يقال بهما  
للمدين فاذا باع دفع العتق الى المدين فان كان منه نقصان لا يرجع المدين ببقية دينه على الراهن الا اقام المدين البينة  
على اقاله يرجع ببقية دينه على الراهن هذا اذا اصادق ان قيمة المهر كانت الف وان اختلفا فقال المدين ما رهنتمني  
الجارية قيمتها خمسة فقال الراهن كانت قيمته الف وهذه غير تلك الجارية كان القول قول المدين فان صدقه العدل يجبر  
على البيع فان كان المهر انقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها  
او يبيعه القاض والعهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن **ولو** رهن عنده انسان شيئا ثم اختلفا فقال الراهن  
هذه الجارية في يد المدين وقال المدين انت قبضتها مني بعد الرهن وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع يمينه لان المدين  
يدعي استرداد عارضا والبينة بينته ايضا لانه ثبت ايضا الدين بالية الرهن والعمل بالبينة يمكن ومن الجارية استرده  
منه ثم رده فذلك فيه والبينة ايضا بينته **ولو** قال المدين هلك الرهن عند الراهن قبل ان اقبضه كان القول قول والبينة  
بينته **ولو** قال المدين رهنتمني هذين الثوبين وقبضتهما وقال الراهن رهنتمني هاتين احدى القول قول الراهن والبينة  
بينته **المدين ولو** رهن هذا فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الف وذهب الا عور اربع الدين كان القول  
قول الراهن مع يمينه لان الظاهر انه لا يبرهن على الف الا ما يبرهن على الف او اكثر والبينة ايضا بينته **مهر** على الف فوهن عند  
الطالب لا ثم اختلفا فقال الراهن كان الرهن خمسة قال المدين بالف القول قول الراهن لانه يكره زيادة تعلق الدين  
بالرهن ولو كان الراهن يدعي الرهن الف والمدين خمسة قال المدين بالف قائم بساوي الف قال المدين فان هلك الرهن  
قبل التحالف فالقول قول المدين لانه يكره زيادة سقوط الدين **فصل جناية الرهن والجناية على وثيقة**  
**الرهن وموثقته** ان عبد الرهن اذا قلعت ليس للرهن ان يستوفي القصاص الا ان يكون المدين معه فاذا اجتمعوا  
فللراهن ان يستوفي القصاص في قول ابو حنيفة وفي قول غيره وهو رواية عن ابو يوسف لا يجبر القصاص وان اجتمعوا فان اختلف  
الراهن والمدين احداهما برى القصاص والاخر باو القصاص بحال القيمة وقول ابو حنيفة ويكون القيمة رهنه كان العبد وان دفع  
الامر الى القاض فابطل القصاص ثم ان الراهن قضى دين المدين فلا مقام **والعبد** الرهن اذا قل الرجل عدا او قل الراهن  
او المدين يقض منه ويطلق الدين **الرهن** اذا انقص عن المدين من حيث السعر لا يذهب شيء عنده وان انقص نقصان قدر او وضع  
بان كان قلنا فأكسر وفتت قيمة يذهب قدر النقصان من الدين عند الكل **رهن** اذا استهلك انسان كان على المستهلك قيمة  
يوم الاستهلاك ويكون رهنه **ولو** كان في حقه رهن من الثاوي في الاستهلاك خمسة سقطت من الدين خمسة  
وبقي خمسة رهنه بقاء القيمة **ولو** استهلك المدين والدين مؤجل غرمه قيمة ويكون رهنه حتى يصير الدين فان كانت قيمة  
يوم الرهن مثل الدين الف او رجت الخمسة غرمه بالاستهلاك خمسة وسقطت من الدين خمسة **الشاة** الموهنة اذا ولد  
ولدا عند المدين واستهلك المدين او ولدا كان على قيمة الاستهلاك ويكون الضمان رهنه عده فان هلك  
بعد ذلك يهلك بقسطه من الدين وما وجب على المدين بالاستهلاك الولد يكون رهنه عده يفتكه الراهن بقسطه من الدين  
وان كان الراهن هو الذي استهلك الولد او الزيادة فيمن ابدا فيمن المدين ويكون الضمان مجبوسا عند المدين

فان هلك الضمان عند المدين يهلك هذا فكذلك الضمان **ولو** رهن حيوانا من غير نعام فمجنى البعض كان هذا ويصير  
كأنه يهلك باقة ساقية **ولو** رهن عشرين كل واحد منها يساوي الف بالدين فقتل احدها الاخر او جرحا على الاخر فيادون  
النفس في الارض او كثر لا يعتبر الجناية ويسقط الدين المجنى عليه بقدره ولو كان جميعا رهنه بالف فقتل احدها الاخر فلا دفع  
ولا فداء ويقتل القاتل رهنه بسبب ماله وخمين **ولو** رهن عبدا او دابة فخاية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة تعتبر  
حسب جناية العبد على عبدها وجناية العبد الرهن على الراهن في نفسه جناية توجب مال وعلى الهدر في قولهم جميعا  
وجناية الرهن على المدين فيما دون النفس وفيه هدر في قول ابو حنيفة قد قيمته المجنى عليه وكذا وعندهما معتبرة فان جمع  
الراهن والمدين على دفع دفعه بالجناية الى المدين وينظر الدين ولف الرهن وطعام الرقيق واجرة الراعي على الراهن واجرة  
الماوي والسكن على المدين واصلح ديرة الدابة وجراحة الرقيق والدول على المدين اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء  
وان كان الدين اقل من القيمة فالمعالية على الرهن واجرة خير ولد الرهن وسقي الستان والتلقيح والحداد والقيام بمصالحه  
وجعل لا يكون على المدين وهذا اذا كان كل الرهن مضمونا بالدين فان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين فالجعل ومداوات  
الجراحات والقرع والامراض ينقسم على قدر الامانة والضمان والمدين ان يبيع الرهن اذا خيف عليه الفساد باذن القاض ويكون  
الغنم رهنه في يد المدين وان باع بغير اذن القاض كان غامنا ولا اذ اجبى العبد الرهن فالفاء يكون على المدين ان كان مضمونا بالدين  
وان كان بعضه مضمونا وبعضه امانة فالفاء يكون على الراهن وما يجب على الراهن اذا فعل المدين بغير اذن الراهن يكون مستقوعا  
وكذا ما يجب على المدين اذا فعل الراهن بغير اذن المدين يكون مستقوعا وكذا ما يجب على المدين اذا فعل الراهن بغير اذن  
المدين يكون مستقوعا ولو اختلف المدين على الرهن بامر القاض او بامر الراهن يرجع على الراهن وعن ابو حنيفة اذا كان الراهن غاليا  
فانفق المدين بامر القاض يرجع على الراهن وان كان حاضرا لا يرجع وقال ابو يوسف يرجع على وجهين **فصل في**  
**احضار الرهن عند قضاء الدين** رهنه جارية يساوي الف بالدين فمجنى عليه فمجنى عليه فانه يوم رهنه  
الرهن فاذا احضر الرهن لا يؤمر بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين كافي السبع يوم المشتري تسليم الثمن او لا فان كان الرهن  
في يد عدل لم يبيعه كان للعدل ان يبيعه بالنقد والنسيئة في ظاهر الرواية فان باعه نسيئة ثم جاء المدين بطلب دينه  
لا يكون للرهن ان يمنع عن قضاء الدين قبل احضار الثمن **رجل** رهنه جارية ووضعها على يد عدل فباعها للعدل واودع الرهن  
عنه وجهه او عند من هو في عياله والمودع يقول ودعني العدل ولا اذري عن هو او غايبا للعدل مع الرهن ولا يذري ان هو  
وطلب المدين دينه فان الراهن يؤمر بقضاء الدين قبل احضار الرهن وان ادعى الراهن ان المدين قد هلك حلف المدين على علمه  
وان حلف المدين ان الرهن على قضاء الدين وان نكل لم يجبر وان كان المودع محمدا لوديعه وادعى انها لا يجبر الراهن على قضاء الدين  
حتى تثبت الوديعه **ولو** كان الرهن عبدا فقتله الرجل خطأ وجبت القيمة ثلث سنين وطلب المدين دينه ههنا لا يجبر الراهن  
على قضاء الدين حتى يسلم اليه القيمة فان كانت القيمة من جنس الدين فكما حل شيء اقضاء المدين دينه وان كانت القيمة من جنس  
والغنم وقضى القاض بذلك كان ذلك رهنه بالدين **ولو** ان رجل رهنه عند انسان شيئا فلفق المدين الراهن في مصر  
آخر فطالبه بقضاء الدين فان كان الرهن شيئا حل ومؤنة يجبر الراهن على قضاء الدين ولا يؤمر المدين بالاحضار فان قال الراهن  
ان الرهن قد هلك يحلف المدين بانه ما هلك الرهن فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لا يجبر وان كان الرهن شيئا له  
حل ومؤنة فلفق المدين الراهن في مصر آخر فطالبه بقضاء الدين في القاض يجبر الراهن على قضاء الدين وفي القاض لا يجبر ولا  
المدين بالاحضار رجله على رجل الف درهم مضاعف شهر يوفي كذا او بهار رهنه فحل غم وطالبه المدين بقضاء ذلك القدر  
فقال الراهن لا اعطيك حتى يحضر الرهن فان كان في غير مصره لا يجبر على الاحضار ولكن اذا ادعى الراهن الفلا كره وان كانا











الشريك الآخر هو من تركت وقال المتكلم هو لخاصة فاستقرت به على النفس في الشركة كان القول لا المشتري لانه حق  
يعمل بنفسه فيما الشركة فيكون القول قول مع عيسى بالله ما هو من شركتهما **حل** ان اشترى شركة عنان في تجارة على ان يشتري  
وبيعا بالنقد والفضة فاشترى احدى شيئا من تلك التجارة كان له خاصة لان كل واحد منهما يصير كالحاكم في الشركة  
والوكالة قبل التخصيص فالتقي ذلك النوع من القارة ببيع كل واحد منها وشراؤه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى  
احدهما بالنسيئة بالكيل والوزن والمنقود فان كان فيه من ذلك الجنس من الشركة جاز شراؤه على الشركة وان لم يكن كان  
مشتريا لنفسه لانه لو نفذ على شركته يكون مستديرا على المال وليس شركيا لعنان ولا المفارب ولاية الاستدانة بمطلق عقد  
الشركة وان كان في الشركة في دراهم فاشترى بالدينارين نسيئة ففي القياس يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان يكون  
مشتريا على الشركة **ولو** اشترى احد شركي العنان بدين في تجارتهما انزما لمقر جميع ذلك ان كان الذي هو وليه لا يلزمه شيء بخلاف  
شركة المفاوضة فان تم كل واحد منها يكون مطالب بالبدل **فصل شركة المفاوضة** شركة المفاوضة  
ان يكون في جميع التجارات المختص احدى تجارة دون صاحبه وان لزم احدهما من حقوق التجار فيه لزم الآخر  
وما يجب لكل واحد منها واجب لا فرق ويكون كل واحد منها فيما وجب لصاحبه بمنزلة الوكيل وما يجب عليه بمنزلة الكفيل ويتساويا  
في راس المال فان تقادما في شيء من ذلك يكون عانا ولا يكون مفاوضة وبشرط انساوي في الروح ايضا لا يفضل احدهما الاخر  
ولا يفتقر احدهما بالبحر في الشركة فان كان في احدهما مال من التجار فيه الشركة ولم يدخل في شركتهما فسدت المفاوضة وكذا  
لو صار في احدى بعد المفاوضة وان كان في احدىهما سائر الدراهم والدينارين والفلوس فذلك لا يفسد المفاوضة وكذا  
كل ما لا ينفع بالشركة ولو دفع الرجل الى رجل الفاعل على ان يشتري بها وبالفاء من عنده وما لا اخر غايب فاحضره قبل ان  
يشتري مال الشركة طرقت الشركة فان اراد شركة المفاوضة لا يثان بذكر احكام المفاوضة اذا لم يذكر الفاظ المفاوضة  
وهو النسوية بينهما في راس المال والوزن وان الشركة بينهما في كل قبل وكثير فاذا اختص احدهما بالبيع به الشركة لا يكون الشركة  
مفاوضة وان اختص احدهما بملك عوض او دين على سائر كانت الشركة بينهما مفاوضة لان العرض لا يصلح راس مال الشركة  
وكذا الدين فان فضل مال احدهما بعد الشراء باحد المالين وبعد النقد ايضا فنفس المفاوضة وفي الاستحسان لا نقصد وان حصل  
في احد المالين بعد الشراء باحد المالين ان حصل الفضل في المال الذي يشتري لا نقصد المفاوضة وان حصل في المال الاخر  
فسدت المفاوضة ومن شرط صحة المفاوضة الاستواء في المصروف يقع من كل واحد منها ما تنفع من الآخر وان يكون كل واحد منهما  
من اهل الكفاية فلا يقع المفاوضة من العبد والعتق في المكاتب سواء شارك واحدا من جنسه او خرا بالغا وان قاوض الملم  
مرتدا او مرتدة او ذميا لا يقع المفاوضة وقال ابو يوسف يقع من الذمي وان اتم المرتد قبل الحكم بحجاجة صحته للمفاوضة ويجوز  
المفاوضة بين الذميين وان كان احدهما مفرانيا والآخر مجوسيا واذا ورث احد المتفاوضين دراهم او دينارين كانت  
خاصة ولا تبطل المفاوضة حتى يبيض دينا واذا لم يبيع المفاوضة لمعنى من هذه المفاوضة كانت عانا وان باع احد  
المتفاوضين شيئا او اذن رجلا او كفله رجل بدين او غصب من الاخر شركة الاخر ان يطالب به وان اجر احدهما عبيدا  
خالعا من ميراث لم يكن الاخر ان يطالب بالاجر وكذا كل شيء هو خاصة بواحدة لم يكن شركته ان يطالب بالدين ولا للشرك  
ان يطالب الشريك بتسليم اسبع وان اقر احداهما بدين واشترى واستاجر او ينفق بفساد او غمبا لا او استهلك او خالف  
في ودية او اجارة او غارة او كفل لرجل مال من ثمن مع او مهر او نفقة فرضا الحكم او بعتة او جناية فللذي وجبه الحق  
ان يطالبه ويطالبه شركته وقال ابو يوسف وهو الكفل به احدهما لا يلزم الاخر ولا يلزم احدهما من ميراث او وطى التهمة  
او جنى على بني آدم ولزمه الاخر لزمه خاصة وصاحبها اشتق احدهما شيئا من التجارة يكون بينهما الا اذا اشترى احدهما

عن  
الحافظ

طما

طالما اهلها او كسوة او نفقة او متعة او جارية لغرض او جارية للوطى اذن الشريك فذلك له خاصة استحسانا ولبايع ان يطالب  
بالثمن انما شاء وليس ذلك كالمهر في النكاح وليس لاحدهما ان يشتري جارية للوطى الا باذن الشريك فان اشترى بغير اذن الشريك  
يكون بينهما وليس له ان يطالها وان اجر احد المتفاوضين بنفسه في حياته او عمل من الاعمال الا لاجل يكون بينهما ولا احد المتفاوضين  
اذا يكاتب عبدا كان بينهما وان ياذن للعبد في التجارة وان يدفع المال الى مفاربه وان يفاوض غيره عند محمد وعند ابو يوسف لا يجوز  
غيره ويجوز لاحدهما ان يشارك شركة عمان وان تزوج الامة ولوروج احد المتفاوضين لعبدا من تجارته امانة فان في القبال  
ولا يجوز في الاستحسان وهو قول علما وعلما على هذا المكاتب اذا زوج عبدا له من كسبه وعلى هذا الخلاف الاب واولو اذ ازوجا  
عبدا للتييم امة للتييم لا يجوز استحسانا عندنا ولا احد المتفاوضين ان يرهن ويرهنه وليس له ان يبيع استحسانا عندنا  
ولان يعق على مال ولا يزوج العبد امراة ولا يقرضه ان اقرضه كان فاما نصفه ولا حدها ان يبيع بضاعة وله ان يودع  
ولو ابيع بضاعة ثور فرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيان علم المتبضع بتفرقهما كان ما اشترى للامراة خاصة  
وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعا الى المتبضع جاز شراؤه على الامر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوع اليك ان الامر  
خاصة ولو امر احد المتفاوضين رجلا بشتريان عبدا لها او شري بغيره من العبد والشرا بغيره وقاد فرق المتفاوضان  
عن الشركة فقال الامر اشتريه بعد استرق فهو له خاصة وقال الامر اشتريه قبل استرق فهو بينهما كان القول قول امر مع يمينه  
والبينة بينة الاخر ان اقاما البينة ولا يقبل فيه شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على فعل انفسهما فان قال الشريكات  
لا نذكرى حتى اشترياه فهو للامر وان قال الامر اشترياه قبل الفقرة وقال الامر اشترياه بعد الفقرة كان القول قول الذي  
له يامره والبينة بينة الامر ولو كان في شركة العنان فهو كذلك **رجل** ادعى على رجل ان يشاركه في محمد المدعى عليه ذلك المال  
في الجاحد فاقام المدعى بيته وشهد الشهود انه مفاوضة وان هذا المال الذي في يديه من شركتهما او قال هو بينهما نصفان  
اولم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا انه مفاوضة فانه يقضي للمدعى نصفه اما اذا شهدوا انه مفاوضة وان المال بينهما وشهدوا  
ان المال من شركتهما فظاهر لان المفاوضة تقتضي المساواة في المال واما اذا شهدوا انه مفاوضة ولم يزيدوا على ذلك فاشتمس  
الامة بالخسعي وهذا الاول سواء يقضي بالمال بينهما لانهم قالوا هو مفاوضة وقضية المفاوضة المساوات في مال الشركة  
واذا قضى على يديه بينهما فلان المدعى عليه اقام البينة على ان المال ميراث من مورثة او هبة او صدقة من غير المقتضى ان كان  
شهود المدعى الاول شهدوا انه مفاوضة وان الذي في يده من شركتهما او شهدوا انه مفاوضة وان المال الذي في يده بينهما  
نصفان لا يقبل بيته المدعى عليه على الميراث والهبة والصدقة وان كان شهود المدعى شهدوا انه مفاوضة ولم يزيدوا على ذلك  
ذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله قال على قولي ابو يوسف لا يقبل بيته المقتضى عليه وعلى قول محمد في هذا الوجه يقبل بيته  
المقتضى عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك وفيما اذا شهدوا ان المال الذي في يده من شركتهما او هو بينهما لا يقبل بيته المدعى عليه  
ولو ان المدعى عليه ادعى علينا انه خاصة وهب شريكه منه حصته واقام البينة على الهبة والقبض قبلت بيته لان في هذا  
نقرا بلفظ الاول **ولو ان المدعى الاول** حين ادعى ان شريكه شركة المفاوضة فاقام المدعى عليه المفاوضة وقضى عليه لقران  
شهران المقتضى عليه ادعى ان كان في يده عينا ميراث او هبة من رجل آخر واقام البينة على ذلك قبلت بيته ويقضى بالعين  
**ولو ان رجلا** ادعى عبدا في يده رجل ان شريكه في يده في هذا العبد واقام البينة وقضى بصفه العبد فادعى واليد  
بعد ذلك انه ميراث له من ابيه لا يقبل بيته الا ان يدعى المتلقي من المقتضى **ولو كان** المال في يد رجلين وهاهما قران بالمفاوضة  
فادعى احداهما شيئا من ذلك المال انه ميراث من ابيه واقام البينة قبلت بيته واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الباقي  
منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة ومحمد بن الحنفية فاقام الورثة البينة ان اباهم كان شريكه شركة مفاوضة لا يقضى لهم بشئ مما في يده

المائة



الا ان يقيموا البينة انه من شركة ابيهم او يقيموا البينة ان المال كان في يد الميت في حياته قبلت بينة الوارث **ولو كان**  
 المال في يد الوارث وهم يحدون الشركة فاقام الحق البينة على الشركة المفاوضة واثام ورثة الميت ان اباهم مات وترك هذا  
 ميراثا من غير شركة بينهما لا يقبل بينة الوارث ويقضي نصف الميراث لغيره وفي قول بعد بينة الوارث على ميراث **ن**  
**مفاوضان** ادعى احدهما ان صاحبه شركة في ثلث وادعى الميراث عليه الثلثين وكلاهما مقران بالمفاوضة فجميع المال  
 من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب المكسوة ومتاع البيت وزرق العيال وجارية يطاوعها  
 فان ذلك يكون لمن كان في يد خاصة استحصنا هذا اذا كان ذلك بعد الفقرة ولو لم يقرقا ولكن مات احدهما ثم اختلفا في  
 مقدار الشركة وهذا ما لو اختلفا في مقدار الشركة وهذا ما لو اختلفا في مقدار الشركة سواء ولا يميز  
 المفاوضين باجيب على شركة من ميراثه ولا يشاركه فيما ورث من ميراث ولا جارية يجيزها السلطان ولا الهبة والصدقة  
 ولا تقصد المفاوضة بذلك الا ان يكون دراهم او دنانير وقد قبضه وكل ودية يكون عند احدهما فهي عندها جميعا فان  
 المستودع قبل ان يودي لهما فان ذلك كضمان الاستقلال من جهة التجارة لانه ينفذ الملك في المضمون واعانة المفاوض  
 واكمل طعامه وقبول هديته في المظهور واجابة دعوة بغير امر الشريك جائز ولو كسوا المفاوضين جلابونا او حبة ابة او حبة  
 الذهب والفضة والامثلة والمجبوب لم يجز في حصة شركته وانما يجوز ذلك في الفاكهة والتم والخبز والنبات ذلك مما لو كمل  
 ولو اعار احدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فغلبت الدابة ثم اختلفا في الموضع الذي ركبها اليه فاثبتت صدقة في الدابة  
 الى ذلك الموضع بروى المستعير من ضامنا ولو استعار احدهما دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها شركته الى ذلك الموضع **ويجوز**  
 المستعير من ضامنا فغلبت شركته فانها بضمان جميعها لان ركوب صاحبها برضى صاحب الدابة فكان هذا ضمانا لا استعارة  
 فيلزمها فان ركبها في حاجتها كان الضمان في مالها وان كان ركوب في حاجة نفسه فمضمان لما قلنا الا انهما اذا  
 اذياه من الاشريك على الكسب نصيبه من ذلك وان استعار احدهما دابة ليعمل عليها طعاما له خاصة لزمه ان كان معلوم  
 عمل عليها شركته مثل ذلك الطعام الذي كان المكان من شركتهما والخاصة فلا ضمان عليه لان في الامارة للعمل لا ينفذ القيد  
 بخلاف الركوب ولو استعار احدهما ليعمل عليها عمل عدل نظي فعمل عليها شركته مثل العدل لا يضمن ولو عمل عليها  
 طياسة كان ضامنا لان الجنس مختلف وفي الجنس يختلف يتفاوت الفرق على الدابة لو عمل المستعير عليها غير ذلك  
 الجنس كان ضامنا كذلك شركته ولو استعار احدهما ليعمل عليها عشرة فخاتم حفظة فعمل عليها شركته عشرة فخاتم  
 شعير من شركتهما لا يضمن لان هذا اختلف على الدابة وكذا لو كانا شريكين شركة غان فاستعار احدهما الجواب في كماله  
 في الاول ولو كان الاول استعارها ليعمل عليها حفظة رزقا لاهله فعمل عليها شركته شعير خاصة كان ضامنا ولو باع  
 احدهما متفاوضين جارية من تجارتها نصيبه لم يكن لواحد منهما ان يشتريها باقر من ذلك قبل استيفاء الثمن ولو باع  
 احدهما شيئا ثم ركبها الثمن من المتشرا او ابراء جاز في قول ابو حنيفة ومحمد ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك  
 ولو باع احدهما ثم اقال صاحبه حصة الكفالة ولو اشترى طعاما من نصيبه كانا شركتيهما بخلاف احدهما في العنان فان  
 هناك انا يملك كل واحد منهما الشراء بالنسبة اذا كان في يد من مال الشركة جنس ذلك الثمن انا اذا لم يكن فشرأوه بالنسبة  
 يكون استدان على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة **المفاوضة**  
 قبل احدثا متفاوضين سلموا في طعام جارية كوكب شركته لان من صنع التجار ولو باع احدهما متفاوضين من صاحبه ثوبا  
 من الشركة ليطعمه ثوبا لنفسه جاز لان هذا العقد مفيد فان قبل هذا العقد لا يختص المشتري بملك الثوب ويختص  
 بهذا العقد لا يختص المشتري بملك الثوب ويختص بهذا العقد **وكذا** لو باعه جارية من الشركة ليطعمها او طعاما

يدين

يجعله

يجعله من هذا العقد جاز **فصل في** ثبوت الشركة بالنسبة لشريكه كالوابع من اجنبي وان اشترى احدهما من صاحبه  
 شيئا من ذلك التجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم يكن قبل البيع ولو ان احدهما متفاوضين باع شيئا ثم  
 اقرقا ولم يعلم المشتري باقرامها فلكل واحد منهما ان يقبض كل الثمن من المشتري وان علم المشتري باقرامها لم يكن  
 للمشتري ان يدفع جميع الثمن الا الى الذي ولو البيع ولو وجد المشتري به عيبا لم يكن له ان يعاظم الا الذي ولو البيع ان  
 علم باقرامها ولو كان المشتري رده على شريكه بايع بالعيب قبل الفقرة وقضى له بالثمن ونقصان العيب عند تقدير الرد  
 ثم اقرقا كان له ان ياخذ الثمن انما شاء ولو استحق المبيع بعد الفقرة والمشتري كان نقدا الثمن كان له ان ياخذ بالثمن انما شاء  
 بخلاف الربا لعيب بعد الفقرة لان ثمة انما يجيب الثمن على ابايع وقت الرد فاذا كان الرد بعد الفقرة لا يكون للمشتري ان يطالب  
 الاخر به **فصل في شركة الوجود** وصورتها ان يشترك رجلان من غير مال على ان يبيعا ويشتريا  
 بوجوههما على ان ما اشترياه كان بينهما وخفاقا لا على ان ما اشترياه من البزوف فهو بينهما نصفان او شرط لاهدهما الثلثين  
 وللآخر الثلث فهو كاشط فالرجح يكون على هذا الملك وان قالوا على ان ما اشترياه فلا حدهما الثلثان وللآخر الثلث على  
 ان الرجح بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الرجح بينهما على هذا الملك فاذا شرط لاهدهما اكثر من ربع شله لا يجوز وهما فيما  
 يجب لما وعليهما بمنزلة شريك العنان **ولو اشتركا** بوجوههما شركة مفاوضة كان جائزا وثبتت التساوي بينهما فيما يجب  
 لكل واحد منهما وعليه ما يجب في شركة المفاوضة بالمال **ولو ان** رجلا سلك ثوبا الى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك  
 في الخياطة مفاوضة فابقيت المفاوضة بينهما كاشط واحد ولو انما اقرقا او مات الذي قبض الثوب لا يؤخذ الا  
 بالعمل لان ما وجب لهما كانت الشركة فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاذا كان الشرط على الخياط ان يحيط بنفسه لا يطالب  
 الاخر بحكم الكفالة لان الشرط على الخياط ان كان خياطة بنفسه لا تنفع به الكفالة **رجلان** اشتركا مفاوضة وليس  
 لهما مال على ان يشتريا بوجوههما ويعمل بايديهما جازت الشركة كالعنان الا ان في المفاوضة لا يجوز ان يشترط التقاوت  
 فالرجح وفي العنان يجوز وفي قبيل الاعمال يضع منها استراطا تقاوت في الرجح **فصل في شركة الاعمال**  
 صورتها ان يشتركا خياطان او قصاران او خياط وقصار على ان يتقبلا الاعمال جاز عندنا ولا يشترط لهذه الشركة  
 بيان ائدة وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيلة عن صاحبه بتقبل الاعمال والوكيل بتقبل الاعمال جاز كان  
 كالوكيل بحسن مبادرة ذلك العمل لا بحسن وهذا النوع من الشركة قد يكون غانا وقد يكون مفاوضة عند اجتماع ثلث  
 المفاوضة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة ما وجب على صاحبه ومق كان غانا فاما ما يطالب به من ياشتر السبب دون  
 صاحبه بقضية الوكالة فان اطلقت هذه الشركة كانت غانا وان شرط المفاوضة كانت مفاوضة فاذا عمل احدهما دون الآخر  
 والشركة غان او مفاوضة كان الاجر بينهما على ما شرط ولو شرط لاهدهما فضلا فيما يحصل من الاجر جاز اذا كانا شرطتا التقاض  
 في ضمان ما يتقبلان به وعن ابو حنيفة ما جئت يداهما كان الضمان عليهما باخذاهما شاء وعن ابو يوسف اذا مرض احد الشريكين  
 او سافر او بطل فعمل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان ياخذ الاجر والى ايتهما دفع الاجر يرضى وان لم يتقاصا وهذا  
 استحسان لان تقبل احدهما العمل فعمله تقبل الآخر فصار في معنى مفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على احدهما  
 ليقوم اليه ثوبا بالخياطة واقرب الآخر صح اقراره بدفع الثوب وياخذ الاجر لانها كانت مفاوضة فاقرا احدهما ليقوم في حق  
 الآخر في حق الخياطة لا يقصد المقتضى من الشريك فاخذ هو بالقياس ولو اقر احدهما بدين من ثمن ما بون ونحوه لا يبرز الاخر  
**قصاصا** له اداة القصارين ولا فرق بين اشتركا على ان يعمل باداة هذا في بيت هذا على ان يكون الكسب بينهما  
 نصفين كان جائزا وكذا لو اقره لان الكسب بدل العمل والعمل وجب عليهما في هذه الشركة جارية بوجه الشركة



باب في الشركة الفاسدة

جائزة وان لم يخصصا لان هذا توكل فيجوز خالصا وعاما فصل في الشركة الفاسدة  
مرجلان اشتركا في الاحتطاب واشتركا في ما اصابا يكون بينهما فاسدا وما اخذاه يكون ذلك بينهما  
وان اخذاه منفردين فخطاه وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف ملكا من كل واحد منهما يصدق  
كل واحد منهما الى النصف وفي ان زيادة على النصف على البينة لان هذه شركة تقتضي لو كانا ولو وكل انسانا بان  
يحتطبا لا يصح التوكيل ويكون الخطب الخطب دون التوكيل وكذا لو استاجر رجلا ليعينه في الاحتطاب بنصف  
الجموع كانت الاجارة فاسدة ويكون للرجل اجر المثل بالغاما بلع وكذا لو اشتركا في الصيد وجواهر المعادن  
وغمار الجبال نحو الجوز والعستق واستقاء الماء ونقل الحصى والحل والمخ من الموضع المباح كانت الشركة فاسدة  
فان فعلوا فخطاه وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ما اصابا كل واحد منهما من الثمن ولو كانا في كل واحد منهما  
يقسم الثمن على قدر قيمته ما اصاب كل واحد منهما فان عمل احدهما واعانه الاخر في جميع ما اخذ كان للرجل اجر المثل  
لا يجاوز نصف ثمنه عند ذي يوسف وعندهما اجر مثله بالغاما بلع واجمعوا على ان يستقوا اجرا مثل وان لم يجمع  
اثنين ماله قيمة وان اشتركا في الاصطياد ولهما كلب فارسله فاصاب كلبا بينهما ما كان لثمنه شبة وان  
ارسل كلبا لاهدهما فاصاب كلبا بينهما لثمنه لاهدهما لثمنه لاهدهما لثمنه لاهدهما لثمنه لاهدهما لثمنه لاهدهما  
كلب فارسل كل واحد منهما كلبا فاصابا صيدا واحدا فهو بينهما وما اصابا صيدا فلهما صيد خاصة وان اصابا احد  
الكلبين صيدا فاشتهه ثم ادركه الاخر فالصيد ثلثا لثمنه كلبه لانه اخرجه من ان يكون صيدا وان اشتهاه جميعا  
كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب ولو ان رجلا من لاهدهما بخل ولاخر بغير اشتراك على ان يوزع  
ذلك فارزق استقام الاجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة يقسم الثمن على قدر قيمته الاجر على اجر مثل البعير والبغل  
او البغل والحمار يبيع العين يقسم الثمن على قيمته العين ولو تقبلا حولة معلومة باجر معلوم ولو يوزع البغل  
والبعير وعلاهما بخل فالبخل بينهما ما فاعقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان نصيب وهو بالاجر  
ههنا يقبل الحمل وقد استويا في ذلك ولو تقبلا الحمل وعلاهما على اعناقهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون  
مضمونا على قدر اجر المثل كذا ههنا بخلوا الاقر وان اجر احدهما بغير بعينه واعانه الاخر على الحولة واستقل  
كان لثمنه لاهدهما لاهدهما لاهدهما لاهدهما لاهدهما لاهدهما لاهدهما لاهدهما لاهدهما لاهدهما لاهدهما لاهدهما  
الاولى ولو اشتركا رجلا لاهدهما دابة ولاخر كاف وجوانق اشتركا على ان يوزع الدابة على الاجر بينهما  
نصفين كانت الاجارة فاسدة لانها بمنزلة الشركة بالعروض ولو وكله على ان يوزع دابة يكون له نصف الاجر  
لا يجوز ذلك الشركة ولو دفع دابة الى رجل يوزعها على ما ارجاه من شئ فهو بينهما كانت الشركة فاسدة لان  
تقدير هذه المسئلة كان قال اجرد اتى يكون الاجر بينهما ولو صرح به كانت فاسدة فاذ فسد الشركة ان اجر الدابة  
كان جميع الاجر لصاحب الدابة لانه اجر الدابة بامر صاحبها ولا اجر مثل عمله لانه لم يرض عمله الا باجر ولو دفع دابة  
الى رجل يبيع عليها البر والطعام على ان يوزع بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض لانه لم يرض عمله الا باجر  
وراس مال الاخر منفعة فاذا فسد الشركة كان ابرج لصاحب البر والطعام لانه لم يرض عمله الا باجر مثلها  
لانه لم يرض منفعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة وهذا كله كالدابة لما قلنا **كتاب المأذون**  
المولى اذا اذن لعبد في التجارة في نوع يصير ما دونها في الاموال كلها وكذا اذا اذن له في التجارة في مكان كالتجارة  
وفي وقت كذا يصير ما دونها في اماكن والازمان كلها بخلاف التوكيل فان ذلك يقبل التخصيص والتوقيف بخلاف اذن

الاحتطاب

نقد

تقرير

القاضي

القاضي فانه بمنزلة التوكيل فاذا اراد المولى بعبد يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وكذا المرقن اذا اراد  
الراهن يبيع فسكت لا يبطل الرهن وروى الطحاوي المرقن اذا سكت كان مراضيا بالبيع ويبطل الرهن **المولى**  
اذا قال لعبد اجر نفسك من فلان لخدمته لا يكون اذنا في التجارة **ولو قال** لعبد بع فوفى هذا من فلان لم يكن ذلك اذنا  
لان بيع ثوب واحد من رجل بعينه واجارة بنفسه من فلان لا يتكرر **ولو قال** اجر نفسك ولم يقل من فلان او قال  
بع ثوب ولم يقل لفلان يصير ما دونها في التجارة **ولو امر** عبده ان يشتري ثوبا او لهما لا يصير ما دونها استحسانا  
**وكذا** لو قال اشتر فربا فادفعه فبما او ما اشبه ذلك **ولو دفع** اليه حانا لسقي الماء ليعال او بعض جبرانه بغير ان لا يكون  
ما دونها **ولو امر** ببيع الماء كان ما دونها وكذا لو امر عبده ببيع متاع غيره يصير ما دونها **ولو امر** عبده في حاقه ببيع متاعه  
فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا ولا ينعقد على المولى بيع العبد ذلك المتاع **ولو ان** رجلا دفع الى عبده  
رجل متاعه ليعينه فباعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم يبيعه كان اذنا في التجارة ويجوز بيعه على صاحب المتاع وتكلموا  
في العهدة قال بعضهم العهدة ترجع الى الامر وعند البعض ترجع الى العبد **ولو اراد** المولى عبده تشتري شيئا بداراهم المولى  
او بغيره ولم يبيعه يصير ما دونها فان قدر الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترده واذا استرده لا يبطل ذلك البيع **ولو**  
كان مال المولى مكيلا او موزونا فاستقر المولى بطل البيع ان كان الشراء بمكيلا او موزونا بعينه وان لم يكن بعينه فاستقر  
المولى لا يبطل البيع **بقيليق** اذن العبد بالشرط جاز كقيليق الطابق والعتاق وعليق الحجر باطل كعليق الرجعة  
وكذا اضافة الحج الى وقت مستقبل باطل كاضافة الرجعة واضافة الاذن جازية **الكاتب** اذا اذن لعبد بالتجارة فتح  
اذن كما لو كاتب عبده فتصح كتابته **العبد** المأذون في التجارة لا يملك الكتابة بذلك الاذن في التجارة **ولو ان** معقوبا كبريا اذن  
له الاجر الكبير في التجارة لا يفتح والاجر في هذا يكون بمنزلة الاخر يملك المقر في النفس وهو الترويج ولا يملك المقر في مال  
الاب اذا اذن لابنه في التجارة ان كان الصبي يعقل البيع والشراء يعرف ان البيع بثلث الملك ويعرف الغبن الفاحش واليسير  
صح وان لم يعرف لا يفتح وان كان بقدر على انتفاد البيع والشراء **القاضي** اذا اذن للصغير في التجارة وابوه باو صح اذن  
القاضي اذا اراد بيع فسكت لا يكون اذنا وكذا لو اراد ان يفتي صغيرا او صغيرا او عبدا الصغير يبيع ويشترى  
فسكت لم يكن اذنا **المولى** اذا اذن لعبد الغائب لا يصير ما دونها قبل العلم واذا علم يصير ما دونها وكذا لو حجر على عبده  
المأذون الغائب لا يصير ما قبل العلم **ولو اذن** المولى لعبد الغائب ثم حجر عليه قبل ان يعلم العبد بالاذن السابق لا يصير  
ما دونها وانما يشترط علم العبد ليصير ما دونها اذا كان الاذن مقصودا فان لم يكن مقصودا وانما كان ضمينا فان قال  
المولى لاهل السوق بايعوا عبدي هذا يصير ما دونها قبل العلم واذا حجر على عبده المأذون ان كان الاذن عاما مشهورا  
عند اهل السوق فانما يبيع الحجر اذا كان مشهورا عند اهل السوق ايضا وان يكن الاذن عاما لاهل العلم به رجل  
او رجلا او ثلاثة فحجر عليه محض هؤلاء صح حجره وان كان الاذن لم يعلم به الا العبد صح الحجر بمحض من العبد وكذا  
يبيع الحجر وان لم يعلم به العبد وان اذن لعبد الغائب لم يرسل المولى اليه رسولا او كتب اليه كتابا فوصل اليه الكتاب فغيره  
لم يرسل يصير ما دونها كان الرسول حرا او عبدا صغيرا او كبيرا عدلا او فاسقا ذكرا او انثى فان اخبره فمضوا واحدا  
باذن المولى يصير ما دونها كيف كان الحجر فرق ابو حنيفة بين الحجر والمأذون عنده لا يثبت الحجر بغير الواحد الا ان  
يكون الحجر عدلا واخبره اثنان وثبت الاذن بقول النفس في الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام المعروف بخلاف  
رايه عن الفقيه ابو بكر البجلي انه لا فرق بين الاذن والحجر انما يصير ما دونها اذا كان الحجر صادقا عند العبد وكذا الحجر لا  
يجزى النفس في الاذن ان يكون ماداه عند الضد والفتوى على هذا القول المولى اذا باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين





بصير محجورا علم اهل السوق به او لم يعلموا وان كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبض المشتري وفي الاول يصير محجورا  
بنفس المولى لان الشاقي فاسد اذا لم يكن باذن الغرماء او بامر القاضى هذا اذا كان الدين حال فان كان دين العبد مؤجلا  
لا يصير المولى عن البيع وليس للغرماء ان ينقضوا هذا البيع ولم ان ينقضوا المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين  
حالا فالبيع فاسدا لان يكون وفاء بالدين ولا يقضى الدين وقضى بينه ففقد البيع السابق كالراهن اذا باع الرهن وبه  
وفاء بالدين فقط فدين المدين من الثمن نفذ بيع الراهن **ولو حرج** المولى على عبد المأذون وعليه دين حال كما لا يجوز  
للمولى ان يبيع العبد لاي بيع ما فيه وانما يبيع القاضى **المولى اذا مات** وترك ابنا وعبد او على الميت دين مستغرق فاذن  
الوارث لهذا العبد في التجارة لا يقع اذ لا يملكه فلان الابن استقرض الا وقضى دين الاب ثم اذن لهذا العبد  
في التجارة لم يقع اذ لا يملكه ايضا لان دين الابن على ابيه يمنع ملك العبد وانما ملكه اذا ابرأ الغريم الميت على الدين وقضى الوارث  
دين ابيه من مال نفسه تبرعا بان قال عند الاداء اذى تبرعا ولو اذى فانه قضى من الميت من مال نفسه ولم يذكر عند الاداء  
على وجه التبرع يصير ذلك دينا على الاب كالموتكف الميت من مال نفسه فانه يرجع في الشركة **العبد المأذون** اذا اقبض  
في محجورا او المدين اذا اقبض ما ذنوا فاقبض لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا غصب غاصب لم يذكر في الكتاب **قالوا**  
الصحيح انه لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا اسره العبد لا يصير محجورا قبل احرار ودار الحرب وبعد احرار  
يصير محجورا فان وصل الى مولاه بعد ذلك لا يعود ما ذنوا والعبد اذا اقبض يصير محجورا فان علمه من الاباء الا فتح  
انه لا يعود ما ذنوا **المولى** اذ لا يملكه الاب لا يقع اذ لا يعلم الاب وان علم الاب وان اذن له في التجارة مع من كان العبد  
فيه صح اذ لا يملكه المغمور في التجارة فان كان الغاصب مقرا او كان له امانة صح اذ لا يملكه لولا بوعه  
في هذا الوجه جاز ببعه **اذن** اذا قال العبد اذنت لك في التجارة فلا يقع بغير فاحش جاز ببعه  
لان اذن المولى لا يقبل التخصيص **الاب** او الوصي اذا اذن للصغير او لعبد للتصغير في التجارة صح اذ لا يملكه  
يكون اذنا والفقهاء يملك اذن الصغير ويملك اذن الفقير وسكوته لا يكون اذنا فان مات الاب والوصي بعد اذنت  
قبل بلوغ الصغير بطل اذنت وان بلغ الصغير والاب والوصي حتى لا يبطل اذنت **الوصي** اذا اراد الصغير او عبدا  
للتصغير بيع ويشترى فسكت **قالوا** ينبغي ان يكون ما ذنوا بخلاف القاضى **القاضى** اذا اذن للصغير او لعبد للتصغير  
في التجارة واولى الاب والوصي بايا واما باطل وان حرج عليه بعد اذنت القاضى لا يقع حرجها وكذا لو مات هذا القاضى  
لا يصح العبد الا ان يرفع الامر الواضح حرج محجور عليه لان ولاية هذا القاضى من ولاية الاول **رجل** اشترى عبدا  
على انه بالخيار ثلثة اشهر فاذن له في التجارة او راء يبيع ويشترى فسكت كان ذلك جازا لبيع يبطل خياره  
ويصير ما ذنوا **ولو باع** عبدا على انه بالخيار ثلثة اشهر فاذن البائع للعبد في مدة الخيار لم يكن ذلك نكاحا لبيع الا  
ان يلحق العبد من بذلك اذا طلب غرماء العبد المأذون من القاضى ببيعة فامر القاضى بمولاه بالبيع فباعه جاز ببعه  
ولا يصير المولى مختارا حتى لا يلزم قضاء الدين من ماله وهذا بخلاف المولى اذا باع عبده لخاص بعد العلم بالخياره بصير  
مختارا للقضاء وهذا بخلاف المدين ايضا اذا باع غنا من اعيان ماله بمثل القيمة بغير اذن الغرماء فانه ينفذ ببيعة المولى  
اذا اعتق عبده المأذون المدينون نفذ عتقه والغرماء بالخيار وان شئوا فاحتصوه قيمة العبد مورا كان او معصرا  
وان شاقوا استسعوا العبد بجميع دينهم وهو بخلاف الراهن اذا اعتق العبد المدين فانه يضمن قيمته ان كان  
مورا وان كان معصرا سعى العبد لم يضمن **المولى** اذا اعتق العبد المأذون وعنده ضمان غصب فان المولى يضمن الاقل من  
قيمته ومن الغدار علم بذلك او لم يعلم وان اعتق عبده الجاني ان كان عالما بالخياره يصير مختارا للقضاء وان لم يكن

عالم كان على الاقل من قيمة العبد ومن ارش الخيانة **عبد** اشترى من رجل شيئا فقال البائع لا اسم اليك المبيع اذ  
محجور وقال العبد انما اذن كان القول قول العبد وان اقام البائع بينة على ان العبد اقرا به محجور قبل ان يقدم الى  
القضاء بعد الشراء لم تقبل بينة وهذا بخلاف ما ذكر في الزاوية **رجل** اشترى عبدا فاجاز له رجل وادعى العبد واستجلف  
المشتري فنقل او اقرا به المستحق فانه يقضى بالعبد المستحق ولا يرجع المشتري باليمن على البائع فلو ان المشتري  
اقام البينة على اقرا البائع ان العبد المستحق تقبل بينته ويرجع باليمن على البائع وقرق ايضا بين هذا وبين مسألة  
ذكرها في الجامع رجل وهب لعبد انسان هبة ثم اراد الرجوع في الهبة فقال العبد انما محجور وليس كذلك ترجع في الهبة  
وقال الواهب بل انت ما ذنوا فاقام العبد البينة على اقرا الواهب انه محجور تقبل بينته **عبد** باع من رجل شيئا  
ثم قال هذا الذي بعته لمولاي وانا محجور وقال المشتري بل انت ما ذنوا كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد  
المأذون **اذا اقرا** لمولاه بدين لا يقع اقرا كان عليه دين او لم يكن وان اقرا بغيره في يد مولاه ان يكن عليه دين  
صح اقراؤه وان كان عليه دين لا يقع **العبد** المأذون اذا اقبض من غصب او قرض واستهلكه او دعيه او عارية  
خلافها او مضاربة استهلكها وزعم ان ذلك كان في حالة الحجران صدقة المقر له ان ذلك كان في وقت الحجر لا يضمنه شيء  
في الحال الا دين الغصب **ولو قال** المقر له لا بل كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر له وهو بخلاف النصي المأذون  
اذا قال في اقرا المقر له بالدين في حالة الحجر فانه لا يؤخذ به ويكون صدقة المقر له لاسناد صدقة المقر له او كذبه  
وكذلك المعتوه الكبير وهو كالمشركين اذا اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وانا محجورة او معتدة الغير وكذا محجورة  
او معتدة الغير معروف وقال الزوج لا بل تزوجتك وانت مسلمة فارغة كان القول قول الزوج **ولو قال** المرأة تزوجتني  
وانا صغيرة وقال الزوج تزوجتك وانت بالغة كان القول قول المرأة لانها بهذه الاضافة تكرر النكاح اصلا بخلاف المسئلة  
الاولى انا النصي المأذون وانعتوه المأذون اذا اقبض بالغصب وبالاستهلاك او اضافه الى حالة الحجر يؤخذ به في الحال  
صدقة المقر له في ذلك وكذبه كافي **ولو اقبض** العبد عرضا ودعيه استهلكها في حالة الحجر فذلك الجواب عند ابو يوسف  
وعندهما ان صدقة المقر له في الاضافة وفي كونه مودعا لا يؤخذ به في الحال ولا بعد البلوغ وان كذبه في الاضافة يؤخذ به  
في الحال **العبد المحجور** اذا اشترى شيئا بغير اذن مولاه فشره موقوف وكذا اذا باع شيئا من مال المولى او ماله او اقبض  
انه هو او ارهنه او اقراضا واستقرض فجميع ذلك موقوف وكذلك النصي الذي يعقل البيع والشراء اذا فعل شيئا من ذلك تصرف  
على جازة ولبه وفي العبد على جازة مولاه وان اجازة المولى نفذ وان لم يجز حتى اذن له المولى في التجارة فاجاز العبد ما باشر  
قبل الاذن صح اجازته استعسنا ولو لم ياذن له المولى في التجارة ولكن اعتقه فاجاز العبد بعد العتق لا تقع اجازته  
**الفضولي** اذا باع مال الغير ثم اشتراه المالك فاجاز ذلك البيع لا يجوز **ولو ان** الفضولي باع مال الغير ثم وكله المالك  
ببيعه فاجاز له وكل معه ذلك جازا استعسنا والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى توقف على اجازة المولى ثم  
ان المولى باع العبد من رجل فاجاز المشتري العبد ذلك الشراء لم يجز وكذا لو اجاز باع العبد وكذا لو لم يبيع المولى العبد ولكنه  
اعتقه فاجاز العتق والمولى لا يقع الاجازة لانه يقتدر تنفيذ العقد على وجه يكون المالك المولى والعهد على العبد **والعبد**  
المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق بعد ذلك النكاح من غير اجازة وكذا الامة المحجورة اذا زوجت نفسها ثم اعتقت نفذ نكاحها  
وكبر المهر لها **العبد المحجور** اذا اشترى شيئا توقف على اجازة المولى فادام العين وفيه كان البائع اولى به وان هلك في يده  
او استهلكه ان كان البائع حرا كبيرا او صغيرا ما ذنوا او عبدا ما ذنوا او مكاتب لا يضمن المشتري للحال حتى يلقى واذا عتق  
كان عليه قيمة العبد بالغنا ما بلغت وان كان المشتري متيما محجورا لا يضمن اصلا في الحال ولا بعد البلوغ وان كان البائع



عبد المحجور او متبا محجورا او مشترى كذا كذا ضمن الشئ والحال لان تسلط اباع لم يصفح فيكون متلفا من غير تسلط  
بطلان ما كان الباع قرا كبيرا او صيا ما ذوقا او عبدا ما ذونا لان تسلطهم صحيح وكان متلفا بالتسلط فلا يضمن ويحجر  
العبد المادون المديون بغير المولى ويجوز ان يكون متلفا وان لم يكن مطبقا لا ينجو ويحجر قدر المطبق او لا يستأثر  
شئ من ثمنه فمضاعف او حامل ان العبد ينجي شئ من ثمنه اذا حجج عليه في السوق واذا ابيع واذا امره  
المشركون واذا ابيع مولا او من جنونا مطبقا او كان العبد لبيم فان وصية فوات الوصي واليتيم واذا اخرج من ملك  
مولا او استولى بها ان كانت امة **العبد المادون** افا كان عليه ديون لقوم فباعه مولا بطلب بعضهم بغير امر القاضى  
لا يجوز بيعه وبقية الغرماء ان يردوا بيعه ولو كان بعض الغرماء غنيا فرفع من كان حاضرا منهم الى التقاضي وطلبوا منه ببيعة فباع  
للخروج جاز بيعه على جميع الغرماء فاذا اطلب غنما عبد المادون من القاضى ببيعة فان كان للعبد مال غائب يرضى حضوره او في  
على انما فان القاضى لا يجبل بيعه بل يلو حتى يحضره او يحل دينه وكل من عني النقيض او كبر البلي ان قال ان كان ماله يحضر  
لثلاثة ايام او اقل او يحل دينه فالقاضى لا يبيعه ولا يبيعه واذا باع المولى عبد المادون المديون وهو عالم بديونه  
كان عليه الاقل من قيمته ومن ديونه وكذا لو لم يعلم بديونه **العبد المادون** اذا اقر بخر لا يقبل شهادة العبد لو كان  
العبد حر اكره ووجه او قرا به لا يصفح اقراره في قولنا في حقه واذا باع المولى عبد المادون المديون من الغرماء فوجد الغرماء  
العبد فاداروا ونقص البيع ليس لهم الا بحضرة الباع والمشتري ولو كان دين العبد موقوف على ماله مولا قبل حلول الاجل  
جاز بيعه لان الدين الموقوف لا يحجر المولى عن بيعه فاذا اهل دين العبد ليس لصاحب الدين ان ينقض البيع ولكن ان يضمن  
المولى قيمة العبد **العبد المادون** والصبي او المعقود المادون اذا باعوا بغيرهم فاحسن جوبهم في قولنا في حقه ونحوه  
وليس للصبي المادون ان يزوج امته في قولنا في حقه ولا يزوج امته من عبد عند الكل وللعبد المادون ان يواجر  
نفسه او ارضه وبيتا جارا لاهل بيته او ارضه ويبيع الارض ويبيع الارض من ارضه وياخذ مزارعة كان البذر منه او غير  
وليس ان يكفل بنفسه او مال ولا يعرض ولا يعنى على مال ولا يشارك في ماله ولا يزوج عبده ولا امته ولا يأخذ  
للمال مضاربة ويشترك بشركة العنان ويوكل بالبيع والشراء ويعير الدابة ولان يوقل دينه من غصب وغيره اجملة  
او اقل واكثر وليس ان يحيط بعض الدين ولا ان يتبرع بالسير ويملك الصدقة بما دون الدرهم ولا يملك الدرهم ويملك  
اقتاد الضيافة والاهداء والعصم انه لا يملك ما يعبده التجار سفر او يملك ما لا يعبده سفر في الماكولات ولا يملك الاهداء وغير الماكولات  
ويملك الاهداء بالماكولات بقدر ما يتخذ الدعوة من الماكولات وانما يملك اقتاد الضيافة السيرة دون الكثرة وذلك محدد  
محدد ما يكون في يد من مال التجارة وكل من ائتمنه ان قال اذا كان مال التجارة عشرة آلاف فالتخذ بعشرة دراهم دعوة  
كانت بسيرة ولو كان مال التجارة عشرة دراهم فالتخذ بدراهم كانت كثيرة في العرف والمعتبر في هذا العرف وانما **العبد المادون**  
والرغب والصدقة بما دون الدرهم قالوا في عرفنا سير والزوجة والامة اذا تصدقت برح الى العرف ان كان بقدر المتخذ  
يكون ثابته وانما يملك قالوا في عرفنا المراه والامة لا يكون ثابته بالصدقة بالنقد وانما يكون ثابته بالماكولات **العبد المادون** اذا باع  
ماله من عبده المادون المديون مع بيعه وان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن فلو سلم المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل  
دينه كذا قال في كتاب الصرف **وان** اقر المولى على عبده وليس على العبد من ظاهر مع اقراره صدقة العبد في ذلك ام كذبه  
وكان للمقر استيفاء ذلك من العبد وان كان ذلك اكثر من قيمته فان عتق العبد قبل الاستيفاء اضمحل الدين الاقل من قيمته  
ومن الدين **العبد المديون** اذا ارتد والعباد باقية فانه بعد الرقة موقوف على حقه وعده صاحبه نافذة فان  
اسلم فتيق انه مخرج بيعه وان قتل فتيق انه بطل بيعه **الوكيل** اذا ارتد والعباد باقية فانه بعد الرقة موقوف على حقه وعده صاحبه نافذة فان

قراية

والعور

والعور جنونا مطبقا **رجل** ادعى على صبي ما ذون شافا فاكرا **اختلفوا** في تخليفه كوفي كتاب الاقرار به بخلاف وعده  
الفتوى **العبد المادون** خصم فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه ولا يتبرح حرة المولى ولو شهد الشهود على عبد  
محجور بغصب او تلف وديقه ان شهدوا بما عاينه ذلك لا يلا اقرار يقبل الشهادة عليه ويقضي بالغصب اذا حضر المولى  
وفي زمان التلف والوديعة والمضاربة ولا يقف حتى يفتي في قولنا في حقه ونحوه وان شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا يقبل  
وان كان مولا حاضرا ولو شهدوا على عبد ما ذون بالزنا او بقتل عمد او بزرع فخر او قذف وهو محجور ومولا غايب لا يقبل  
في قولنا في حقه ونحوه خلافا لابي يوسف وان شهدوا على اقرار العبد تقبل شهادتهم في القصاص وحد القذف ولا يقبل  
فيما سوى ذلك وان شهدوا على عبد المادون بسيرة عشرة دراهم فان كان مولا حاضرا تقبل شهادتهم في القطع  
ولو شهدوا بسيرة بقره اقل من عشرة دراهم تقبل شهادتهم كان المولى حاضرا وغايبا ويقبل شهادتهم على الصبي المادون  
والمعقود المادون بسيرة عشرة دراهم وان كان لاذن غايبا ولا تقبل الشهادة على اقرارها بالسيرة اصلا ولو شهدوا  
على العبد المحجور بسيرة عشرة دراهم وهو محجور لا يقضي حتى يحضر مولا فيقف بالقطع ورثة العين ان كانت قائمة ولا يقضي  
بالضمان لان المحجور لا يملك الخصومة والمال ولا تقبل الشهادة على غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا تقبل اصلا وان كان  
مولا حاضرا لا يقضي بالقطع بهذه البينة فكذلك المال والشهادة على اقرار مع جمود السارق لا يسمع **رجل**  
وكل عبد ما ذونا بان يشتري له شيئا من ثمنه مستحق ولم ينقد الثمن جازا استحسانا **ولو وكل** بالشر او بغيره فاشترى  
يكون للعبد لا لالمالك لا يضمن الكفالة وكفالة المادون باطلة ولو امره رجل ان يبيع ماله لشيء جاز لان التوكيل  
بالبيع لا يضمن الكفالة ولو وكل المادون رجلا ببيع او شراء بنقد او شيئا جاز لان المادون قد يحتاج الى توكيل غيره  
بالتجارة **العبد المادون** المديون اذا اصابه مولا في مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال مولا هو مالي كان القول  
قول العبد ولا يصح للمولى حتى يقضي دين العبد وان كان العبد المادون في منزل مولا فان كان المالك الذي اختصافه  
من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارة يكون للمولى وان كان المالك يد العبد ويد المولى كان المال بينهما وان كان  
معها اجنبي والمالك في ايديهم كان بينهم اثلاثا وان كان العبد كسابة او لابس ثوب واختصافه يكون للعبد وللعب  
المادون ان يواجر امته ظيورا ولامته المادونة لها ان يواجر بنفسها ظيورا **العبد** اذا اودع عند انسان شيئا لا يملك المولى  
اخذ الوديعة كان العبد ما ذونا او محجورا فلان المودع دفع الوديعة الى مولا ان لم يكن على العبد دين جاز **المولى**  
اذا ازوج عبده المادون المديون جاز ان يتخير العبد اذا اخرج من العبد بغير اذن مولا كان للمولى ان يحمله فان باعه  
بعده احرما باذن المولى كان للمشتري ان يحمله العبد الابن لا يملك بالاسر في قولنا في حقه ويقبل بالردة كالحر  
**كتاب الحجر** قال رحمه اسباب الحجر ثلثة منها مرض العامة **وان في الدين والثالث** السفه والتدبر  
قال ابو حنيفة لا يحجر القافر على الحر العاقل البالغ الا على من يتعدى فروع العامة وهي ثلثة المتطبل الجاهل الذي يسقى  
الناس ما يضره ويهلكه وعنده انه شفاء ودواء والثاني المفق الما جن وهو الذي يعلم الناس الحيل ويفتي على الجهل والثالث  
الكارى المفسر فلا يحجر على المديون ولا يبيع عن ماله وعندنا حية يجوز الحجر عاقل ابو حنيفة وثلثة اسباب منها الدين اذا  
ركب الرجل دين وطلب غناؤه من القاضى ان يحجر عليه كذا يفتى في يد من المال قال القاضى عجر عليه ويشهد على حجة فيقول  
اشهدوا اني قد حجرت على هذا وعلى فلان من فلان ان كان ذلك الرجل غايبا لاجل من فلان ويبيع منه ماله ويبع ماله  
اذا اسلم غريمه واذا اراد ان يبيع ماله عند بعض العلماء يبيع عليه ما قوت الا اذا قال اشهد اني املكه لعلوا يتولوا بدستا  
من الشياخ وقال شمس الائمة السرخسي يترك له دينين من الشياخ ولا يواجره عند علمائنا والسبب ان في عذابي يوسف ومحمد

يقضي

يصدق



السفهاء على السفه المذموم بطلب اولياءه وعلى المقل الذي لا يمتدى الى تصرفات ولا يصير عنها ويغيب فيها  
ولا يحج على الفاسق الذي تركب المعاصي اذا كان لا يذير ولا يسرف في ماله وقال الشافعي يحج على الفاسق ايضا ولا يشترط  
لصحته حفرة الذي يريد ان يحج عليه بيع الحجر حاضر كان او غائبا الا ان الغائب لا يحج ماله ببلغه الحجر ويعلم ان  
القاضي عليه فان تصرف قبل العلم بعد الحج منفذ تصرفاته وهو بمنزلة ما لو حج على غيره المادون الحج في ماله الغائب يصح  
بيع الحجر ولا يحج قبل العلم فاذا حج على المذنب بعد ما حبس الدين او قبله يظهر ان الحج في ماله الموجود وقت الحج لا يفيها  
يكسب ويحصل بعد الحج ويمنع هذا المحجور من التبرعات ولو اقر لاشنان بدين لا يصح اقراره في حق الغير  
الذي يحج لاهله فاذا زال دين هذا الغير يظهر صحة اقراره السابق وكذا لو اكتسب بالانفد اقراره فيما اكتسب  
وحدث وان كان دين الاول فاما وتنفيذ تبرعته فيما اكتسب مع بقائه دين الاول **ولو تزوج المحجور بامرأة مع نكاحه** فاذا  
زاد على مهر مثلها فقدر مهر المثل لا يطر في حق الغير الذي حمله ولا يفي في المال الذي حدث له بعده **ولو اقر على نفسه**  
بعد اوقاص يصح اقراره وكذا الواعق او تبرع اعاقته وتدينه **والحامل** ان كل ما يؤثرفه الجدة والمهرل ينقذه المحجور  
وما لا ينفذ من الهازل لا ينفذ من المحجور الا باذن القاضي **ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة** جاز وابل من القيمة لا يجوز  
**ولو استهلك** ماله انسان بمعاينة الشهود لزمه ضمان ذلك ومن لم يضمن انما هو الغير الذي حمله لاجله فيما كان في يده  
ولو استقر المحجور بغيره بمعاينة الشهود باكثر من قيمتها وما زاد على قيمتها ياخذ من المال الذي يحدث بعد الحج **ولو باع**  
المحجور شيئا من عقاره او عروضة من الغير الذي حمله لاجله بصير انش. فخاصا بدينه وذكر شمس الامة الرخسي هذا  
اذا كان الغير واحد فان كانا اثنين وجب بينهما فباع الغير من احداهما شيئا بمثل القيمة جاز البيع كالوابع من اجنبى  
فاذا اجاز البيع بمثل القيمة لا يصير كل انش. فخاصا بدينه لانه لا يثار بعض الغرماء على البعض ولكن المثل يكون  
بين الغرماء بالخصص **ولو حج** القاص على رجل فمؤمهم ديون مختلفة فقف المحجورين بعضهم شاركه اباقر فيما بقى  
تم له حصته ويدفع ما زاد على حصته الى غيره من الغرماء **ولو اقر** عليه دين ثبت باقراره او بيعة قامت عليه عند القضاة بالملوك  
قبل الحكم واستع عن الحضور الا ابو يوسف نصب القاضي وكيله وعيكره بالمال اذ اسال الخصم ذلك فان شل الخصم ان يحج  
عليه عن حصته وحده لا يحكم ولا يحج حتى يحضر القاضي ثم يحكم عليه ثم يحج عنده انا في بيعه الحكم لاقبله **المحجور** بالدين  
لما يلف في اتخاذ الطعام عنقه الله عن الاسرف ونقده المعروف والكفاف وكذلك في الشايب يقتصد فيها وابره ابو  
ولا يفتق عليه في كونه ومنزوبه ولبوسه **فصل في الجرب بسفها والتبذير والغفلة** النبي اذ بلغ  
بالمعنى رشدا وماله في يده وصية او وليه فانه يدفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه حتى يبلغ خمس وعشرين  
سنة فاذا بلغ خمس وعشرين عندا وصية عليه اليه ينفذ فيه لتمامه وقال ابو يوسف وهذا لا يدفع اليه الا ما يملك  
وان بلغ سبعين سنة او تسعين ماله يونس رشدا **وان بلغ** النبي فيها عينا بصفة تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر  
على الحجر العاقل ابايع وعند صاحب بعد ما حج على القاص لا ينفذ تصرفاته الا ان القاص يفتق من تصرفاته ما كان خيرا للمحجور  
بان رجح فيما باع وان شئ فاشترى او اقر فيما اشترى لان اباي الوضو يفتق من تصرفات النبي ما كان خيرا له وكذلك القاص  
فان بلغ النبي فيها غير رشيد قبل ان يحج القاص عليه لا يكون محجورا في قول ابو يوسف وينفذ تصرفاته وعند محمد يكون  
محجورا في قول ابو يوسف جعل المحجور بسفها كالمحجور بسبب الدين وذلك ليكون الايقاع والقاضي ومحمد جعل المحجور بسبب  
السفها كالمحجور بسبب البخل والجور وذلك يكون من غير قضاء فيكون محجورا الا ان يؤذن له وكذا لو بلغ الصغير  
معدا فاحج به ماله واقر بدينه ووهب وصنف وعز كل ثم رشدا وصار محجورا يستحق المحجور ما منع من تصرفات

قبل الفساد تكون نافذة وما منع بعدها تكون باطلة عند محمد حتى لو دفع الى القاص ان القاص يفتق ما منع قبل الفساد ويطلب ما  
بعد الفساد لان عند محمد هذا العارض بمنزلة الجور والقبول والنهي والجور يكون محجورا من غير حج وعلى قول ابو يوسف  
بمنفس الفساد لا يكون محجورا ماله يحج على القاص حتى لو دفع ذلك الى القاص يحج عليه ويمضي ما فعل قبل الحج وهو عنه بمنزلة  
المحجور بسبب الدين وقال محمد المحجور بمنزلة البصني الا في الاربعة **احكام** ان نفر في البصني الوضو في البصني جاز وفي المحجور  
باطل والثاني اعتاق المحجور وتدينه وطاعة ونكاحه جاز وفي المحجور باطل **والثاني** اعتاق المحجور وتدينه وطاعة  
ونكاحه جاز ومن البصني باطل **والثالث** المحجور ان يوصيه جازت وصيته من ثلث ماله ومن البصني باطل **والرابع** جاز في المحجور  
اذا جازت بولده فاذا مات ثبت نسبه ومن البصني لا يثبت ثم تصرفا في البصني المحجور بسبب السفه على نوعين لا لا يفتق من الهازل  
الهازل كالبيع والشرا وغير ذلك لا يفتق من المحجور وما يفتق من الهازل كالنكاح والطلاق والعتاق يفتق من المحجور ويصح  
العبد في قيمته في ظاهر الرواية ومنعه من ان لا يبيع ويقتد بدينه فاذا مات سفها يعق المذنب ويسق في قيمته مديرا  
فاذا كان قيمته مديرا عشرة يسق في عشرته ولو تزوج امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها لا يذيرها الزيادة ولو طلق امرأته  
يفق الطلاق ولو حث في عين وجبت الكفارة بجزية الكفارة بالصيام ولا يجزيه بالطعام لان التكفر في الطعام لا يتم  
الا بتسليم الطعام الى الفقير وهو عاجز عن ذلك لانه لا يذير في ماله ولا يجزيه الكفارة بالاعتناق لانه اذا عتق كان على العبد  
ان يسق في قيمته فيصير عتقا بدينه وكذا الوطاهر من امرأته صح طهاره ويكفر بالصوم فان عتق عن طهاره عتق العبد ويسق  
في قيمته ولا يخفى عن الطاهر وكذا في كفارة القتل وعليه زكاة ماله فيلزمه ان يخرج قدر الزكاة من ماله وتدرج حجة الاسلام  
ان استطاع سبيلا لكن لا يدفع اليه ماله لانه يسرف ويدفع الى رجل ثقة ممن يحج لينفق عليه في الطرود وما يلزمه في الحج  
ما لا يهيه فيه نحو كفارة الاذى والاحصار لا يمنع عنه وما وجب عليه بجنابة احدثها في حرام مثل الجوع وقتل الصيد فانه  
يمنع عنه ماله ولو اراد العرة لا يمنع عنها وكذلك اذا اراد القرآن وله ان يسوق بدنة ولو اقره بجنابة نطقا او بغيره نطقا  
فان الله لا يعطيه الاحتدرا بأكفیه ولو اوصى بوصية ان كانت موافقة بوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج  
او للسكينة بنى من ابواب البر التي تقرب بها الى الله تعالى يجوز السمسرة وينفذ من ثلث ماله وان كانت مخالفة بوصايا  
اهل الخير والصلاح لا تجب تنفيذها واختلف العلماء في وصية النبي ويمنع من ان يجاز وصية الغلام وشرح ربه  
اجاز وصية النبي فاما كان في وصية وصية الغلام اختلاف فوصية المحجور يكون ابعد عن الخلاف ولو ان هذا المحجور  
طلب من القاص ان يدفع اليه مالا يصلح قرابة من ذي الرحم المحرم فان الله ينفذ به والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل المحجور  
فان زوجت المحجورة نفسها من رجل فهو محجور زكاه فان قصرت عن مهر مثلها قال ابو يوسف يحج الزوج ان شاء كتمل  
مهر مثلها وان شاء فارقتها وعند ابو يوسف ومحمد يجوز النكاح بازوجت ولا يحج الزوج **ولو ان** المحجورة بعد  
ما زوجت نفسها اختلعت من زوجها على ما يقع الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا يملك التزام المال بدلا عما ليس مال  
ثم قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعي لانه طلاق لا يبايل البطلان يكون رجعا وهي كالصغيرة اذا اختلعت  
من زوجها على ما يكون رجعا لاجل الامة اذا كانت تحت زوج فاختلعت على ما فان الطلاق يكون بائنا لانها من اهل  
الالتزام فان فعلت ذلك باذن المولى يجب المالة في الحال وان كان كمالا يغير اذن المولى كان عليها المال بعد العتق والمال  
يدل يكون بائنا حتى لو كانت الامة مفردة محجورة فاختلعت نفسها على ما يكون الطلاق رجعا ولو ان صيا سفها  
محجورا استقرض مالا ليعطي صدق المائة صح استقراره وان لم يعط المائة وصرف في حوائجه لا يواذبه في الحال  
ولا بعد البلوغ **والعبد** المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يواذبه في الحال ويؤاخذ بعد العتق لان النبي المحجور

فيها



